





صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	كتاب الزكاة	٧٨	مطلب في بيان بيوت المال ومصارفها
٤	مطلب في أحكام اعتونه	٧٩	باب المصرف
٥	مطلب في الفرق بين السبب والشروط	٨٨	مطلب في الخواارج اللازمة
	والعلة	٨٨	مطلب في جهاز المرأة هل يصير به غنية
٧	مطلب في زكاة عن الميسر وفاة	٨٩	مطلب في الخواارج الاصلية
١٩	باب الساعة	٩٧	مطلب الافضل أن ينوي بالصدقة
٢١	باب نصاب الابل		جميع المؤمنين والمؤمنات
٢٣	باب زكاة البقر	٩٧	باب صدقة القطر
٢٤	باب زكاة الغنم	١٠٤	مطلب في تحرير الصاع والمد والمثل
٣٠	مطلب محمد امام في اللغة واجب		والرطل
	التقليد فيها من اقران سيبويه	١٠٥	مطلب في مقدار القطرة بالمداش
٣٣	مطلب في المواد السلطان رجلا	١٠٩	(كتاب الصوم)
	فنوي بذلك اداء الزكاة اليه	١١٩	مبحث في صوم يوم الشك
٣٥	مطلب في التصديق من المال الحرام	١٢٥	مطلب لا عبرة بقول الموقتين في الصوم
٣٥	مطلب استحلال المعصية القطعية	١٢٥	مطلب ما قاله السبكي من الاعتقاد على
	كفر		قول الحساب مردود
٣٨	باب زكاة المال	١٣٠	مطلب في رؤية الهلال ثم ارا
٤٨	مطلب في وجوب الزكاة في دين مرصد	١٣١	مطلب في اختلاف المطالع
٥١	باب العاشر	١٣٢	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده
٥١	مطلب لا يجوز اخذ الكافر في ولاية	١٣٣	مطلب يكفره السم اذا خاف فوت
٥٢	مطلب ما ورد في ذم العشار		الصبح
٥٣	مطلب لا تسقط الزكاة بالدفع الى	١٣٦	مطلب مهم المقتى في الوقائع لا بد منه من
	العاشر في زمانها		ضرب اجتهاد ومعرفة باحوال الناس
٥٥	مطلب ما يؤخذ من النصارى لزكاة	١٣٦	مطلب في حكم الاستئناس بالكف
	بيت المقدس حرام	١٤٥	مطلب في جواز الاقطار بالتصريح
٥٩	باب الركاز	١٥٠	مطلب في الكفارة
٦٥	باب العشر	١٥٢	مطلب فيما يكره للصائم
٦٧	مطلب مهم حكم اراضي مصر والشام	١٥٥	مطلب في الفرق بين قصد الجاهل وقصد
	السلطانية		الزينة
٧٥	مطلب هل يجب العشر على المزارعين	١٥٥	مطلب في الاخذ من اللبنة
	في الاراضي السلطانية	١٥٥	مطلب في حديث التوسعة على العيال

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٣٧	مطلب في الرواح الى عرفات		والاكتفاء يوم عاشوراء
٢٣٨	مطلب في شروط الجمع بين الصلاتين	١٥٨	فصل في احوال المبيحة لعدم الصوم
	بعرفة	١٦٨	مطلب يقدم هنا القياس على
٢٤٠	مطلب التناهي على المكرم دعا		الاستحسان
٢٤٠	مطلب في اجابة الدعاء	١٦٩	مطلب في الكلام على النذر
٢٤١	مطلب في الدفع من عرفات	١٧١	مطلب في صوم الست من شوال
٢٤٢	مطلب في المناظرة بين ليلة العيد وليلة	١٧٥	مطلب في النذر الذي يقع للاموات من
	الجمعة وعشر ذي الحجة وعشر رمضان		أكثر العوام من شمع أو زيت أو نحوه
٢٤٤	مطلب في الوقوف بعرفة	١٧٦	باب الاحتكاف
٢٤٥	مطلب في رمي جرة العقبة	١٨٧	مطلب في ليلة القدر
٢٥٠	مطلب طواف الزيارة	١٨٨	(كتاب الحج)
٢٥٢	مطلب في حكم صلاة العيد والجمعة في	١٩١	مطلب فيمن حج بماله حرام
	من	١٩٧	مطلب في قواهم يقدم حق العبد على
٢٥٣	مطلب في رمي الجمرات الثلاث		حق الشرع
٢٥٥	مطلب في طواف الصدر	٢٠٢	مطلب في فروض الحج وواجباته
٢٥٦	مطلب في حكم المساورة بمكة والمدينة	٢٠٦	مطلب أحكام العمرة
٢٥٦	مطلب في مضاعفة الصلاة بمكة	٢٠٨	مطلب في الواقيت
٢٦٠	باب القران	٢١٣	فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج
٢٦٦	باب التمتع	٢١٩	مطلب فيما يصير به محرما
٢٧٢	باب الجنائيات	٢٢٠	مطلب فيما يصحرم بالاحرام وما لا يصحرم
٢٨٥	مطلب لا يجب الغنم بكمه آلات	٢٢٠	مطلب من حج فإيراث الحج أي من وقت
	الله		الاحرام
٢١٩	باب الاحصار	٢٢٥	مطلب في حديث أفضل الحج العج
٢٢٢	مطلب كافي الحائض هو جمع كلامه		والنح
	في كتبه الستة كتب ظاهر الرواية	٢٢٥	مطلب في دخول مكة
٢٢٣	باب الحج عن الغير	٢٢٨	مطلب في طواف القدوم
٢٢٣	مطلب في دخول آل على غير	٢٢٤	مطلب في السعي بين الصفا والمروة
٢٢٤	مطلب في اهداء ثواب الاعمال للغير	٢٢٥	مطلب في عدم منع المار بين يدي
٢٢٤	مطلب فيمن أخذ في عبادة شيئا من		المحل عند الكعبة
	الدنيا	٢٢٦	مطلب الصلاة أفضل من الطواف
٢٢٦	مطلب في الفرق بين العبادة والقربة		وهو أفضل من العمرة
	والطاعة	٢٢٦	مطلب في دخول البيت الشريف



صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣٢٨	مطلب شروط الحج عن الغير عشرون	٤٠٢	مطلب فيما الزوج المولى أمته
٣٢٩	مطلب في الاستبراء على الحج	٤٠٦	باب الولي
٣٣١	مطلب في حج الضرورة	٤١٩	مطلب مهم هل للعصبة
٣٣٣	مطلب العمل على القياس دون	٤٢٣	نزوح الصغير امرأته غير كفله
	الاختصاص هنا	٤٢٨	مطلب في فرق النكاح
٣٤١	باب الهدي	٤٢٨	مطلب لا يصح توبة الصغير شيئا على
٣٤٨	مطلب في تفضيل الحج على الصدقة		خيرات
٣٤٨	مطلب في فعل وقعة الجمعة	٤٣٥	باب الكفارة
٣٤٩	مطلب في الحج الاكبر	٤٤٦	مطلب في الوكيل والقنولي في
٣٤٩	مطلب في تكفير الحج البكائر		النكاح
٣٥١	مطلب في دخول البيت	٤٥٢	باب المهر
٣٥١	مطلب في استعمال كسوة الكعبة	٤٥٧	مطلب نكاح الشغار
٣٥١	مطلب فيمن جنى في غير الحرم ثم اتجا	٤٦١	مطلب أحكام المتعة
	اليه	٤٦٤	مطلب في حط المهر والابرامته
٣٥٢	مطلب في كراهية الاستبراء بما زمر	٤٦٥	مطلب في أحكام الخلوة
٣٥٢	مطلب في تفضيل مكة على المدينة	٤٧٩	مطلب تزوجها على غيره دبراهم
٣٥٢	مطلب في تفضيل قبره المكرم صلى الله		ونوب
	عليه وسلم	٤٨٠	مطلب مسئلة دراهم النقش والحيام
٣٥٤	مطلب في الجواردة بالمدينة المنورة		واقافة الكتاب ونحوها
	ومكة المكرمة	٤٨١	مطلب في النكاح الفاسد
٣٥٤	(كتاب النكاح)	٤٨٤	مطلب التصرفات الفاسدة
٣٥٨	مطلب كثيرا ما يتساهل في اطلاق	٤٨٧	مطلب في بيان مهر المثل
	المستحب على السنة	٤٩٠	مطلب في ضمان الولي المهر
٣٦٤	مطلب التزوج بارسال كتاب	٤٩٢	مطلب في منع الزوجة نفسها القبيض
٣٧٠	مطلب هل ينعقد النكاح بالاقساط		المهر
	المعصية نحو تحوير	٤٩٥	مطلب في السفر بالزوجة
٣٧٤	مطلب المصاف كغيره في العلم يجوز	٤٩٦	مطلب مسائل الاختلاف في المهر
	الاقتداء به	٤٩٩	مطلب فيما يرسله الى الزوجة
٣٧٦	مطلب في عطف الخاص على العام	٥٠٢	مطلب اتفاق على معتدة الغير
٣٨٠	فصل في المحرمات	٥٠٤	مطلب في دعوى الاب ان الجهار عارية
٣٩٦	مطلب مهم في وطء البكر ابي اللاتي	٥٠٨	مطلب لابي الصغيرة المطالبة بالمهر
	بوخذن غنية في زمانها	٥٠٨	مطلب في مهر البكر ومهر العالنية

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٥٠٩	باب انكاح الرقيق	٥١٣	مطلب في الفرق بين الاذن والابارة
٥١٣	مطلب في الفرق بين الاذن والابارة	٥٢٠	قف على أن الكمال بن الهمام بلغ رتبة
	الاجتهاد		الاجتهاد
٥٢١	مطلب في حكم العزل	٥٢٢	مطلب في حكم اسقاط الحمل
٥٢٥	مطلب في تفسير العقر	٥٣٠	باب نكاح الكافر
٥٣٠	باب في الكلام على أبي النبي صلى الله	٥٣٠	باب في الكلام على أبي النبي صلى الله
	عليه وسلم وأهل الفترة		عليه وسلم وأهل الفترة
٥٣٦	مطلب الصبي والمجنون ايسر اياهما	٥٤٢	مطلب الولد يتبع خيبر الابوين دينا
	لا يقع الطلاق بل لا وقوع	٥٤٦	باب القسم
٥٤٢	مطلب الولد يتبع خيبر الابوين دينا	٥٥٣	باب الرضاع
٥٤٦	باب القسم	٥٦٩	(كتاب الطلاق)
٥٥٣	باب الرضاع	٥٧٣	مطلب طلاق الدور
٥٦٩	(كتاب الطلاق)	٥٧٩	مطلب في الاكراه على التوكيل
٥٧٣	مطلب طلاق الدور		بالطلاق والنكاح والعناق
٥٧٩	مطلب في الاكراه على التوكيل	٥٧٩	مطلب في المسائل التي تصح مع الاكراه
	بالطلاق والنكاح والعناق	٥٨٢	مطلب في تعريف السكران وحكمه
٥٧٩	مطلب في الاكراه على التوكيل	٥٨٣	مطلب في الحشيشة والافيون والبنج
	بالطلاق والنكاح والعناق	٥٨٧	مطلب طلاق المدهوس
٥٨٢	مطلب في تعريف السكران وحكمه	٥٨٨	مطلب اعتبار عدد الطلاق بالنساء
٥٨٣	مطلب في الحشيشة والافيون والبنج	٥٨٩	مطلب في الطلاق بالكتابة
٥٨٧	مطلب طلاق المدهوس	٥٩٠	باب الصريح
٥٨٨	مطلب اعتبار عدد الطلاق بالنساء	٥٩٠	مطلب سن يوش يقع به الرجعي
٥٨٩	مطلب في الطلاق بالكتابة	٥٩١	مطلب من الصريح الاقفاط المعصية
٥٩٠	باب الصريح	٥٩٢	مطلب الصريح رجعي وبائن
٥٩٠	مطلب سن يوش يقع به الرجعي	٥٩٣	مطلب في قول البهران الصريح يحتاج
٥٩١	مطلب من الصريح الاقفاط المعصية		في وقوعه ديانة الى النية
٥٩٢	مطلب الصريح رجعي وبائن	٥٩٥	مطلب في قواهم على الطلاق على الحرام
٥٩٣	مطلب في قول البهران الصريح يحتاج		الشرط
	في وقوعه ديانة الى النية		
٥٩٥	مطلب في قواهم على الطلاق على الحرام		



مطبوعة	مطبوعة
٦٨٢ مطلب في نسخ العين المضافة الى المال	٧٧٤ مطلب في عمل على الاستعلاء
٦٨٤ مطلب في معنى قولهم ليس له قلد	٧٧٨ مطلب حاصل مسائل الخلع والمباراة
رجوع عن مذهبه	٧٧٩ مطلب حادثة القنوي أبراته عن مهرها
٦٨٥ مطلب في مسئلة الكوز	٧٨٠ مطلب في البراءة بقوله أبر الزاغة
٦٨٥ مطلب في الفاظ الشرط	٧٨٠ مطلب في الخلع على نفقة الولد
٦٨٦ مطلب في مالو حذف القام من الجواب	٧٨٢ مطلب في خلع الصغيرة
٦٨٦ مطلب في المواضع التي يجب اقترانها	٧٨٣ مطلب في خلع غير الرشيدة
بالقاء	٧٨٣ مطلب في خلع القسولي
٦٨٧ مطلب ما يكون في حكم الشرط	٧٨٥ مطلب في خلع المريضة
٦٨٩ مطلب المنفعة بكامة	٧٨٦ مطلب في الفرق بين علي أن تدخل
منه قد للعمال لا عين واحدة	وعلى دخولك وعلى أن تطيق
٦٨٩ مطلب زوال الملك لا يطل العين	٧٨٦ مطلب في الفرق بين المصدق والمصدق
٦٩٠ مطلب في معنى الاضافة للتعريف	والموول
لا يتقلد في الوفا لا يخرج امرأتي	٧٨٩ مطلب في اجاب بدل الخلع على الزوج
من الدار	٧٩٠ باب الظهار
٦٩٠ مطلب اختلاف الزوجين في وجود الشرط	٧٩١ مطلب ما يزوج فيه الاجتهاد
٦٩٧ مطلب فيما لو تكرر الشرط بعطف أو بدونه	٧٩٣ مطلب بلاغات محذرة الله تعالى
٦٩٨ مطلب لو تكررت أداة الشرط بلا عطف فهو على التقديم والتأخير	٧٩٥ باب الكفارة
٧٠٠ مطلب مسائل الاستثناء والمثبتة	٧٩٦ مطلب لا استثناء في جعل المعصية
٧٠٠ مطلب الاستثناء يثبت حكمه في صيغ الاختيار لا في الامر والنهي	٨٠١ لغز أي حريش له كفارة الا بالصوم
٧٠٠ مطلب الاستثناء يطلق على الشرط لغة واستعمالا	٨٠٥ باب الامان
٧٠٠ مطلب قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا تقع واحدة	٨١٠ مطلب في الاعا بالعين على معين
٧٠٢ مطلب فيما لو حلفت وانشأه آخر	٨١٢ مطلب الحمل يحقل كونه نفقا وفيه حكاية
٧٠٣ مطلب فيما لو ادعى الاستثناء وانكره الزوجة	٨١٥ باب العنين وغيره
٧٠٤ مطلب مهم انما انشاء الله هل هو	٨١٨ مطلب انك المصروع والمربوط

مطبوعة	مطبوعة
٨١٨ مطلب في عطف الخاص على العام	٨١٨ مطلب في طابع فصول السنة الاربع
٨١٨ مطلب في طابع فصول السنة الاربع	٨٢٣ باب العدة
٨٢٣ باب العدة	٨٢٣ مطلب عشرون وضعافته فيها
٨٢٣ مطلب عشرون وضعافته فيها	الرجل
٨٢٦ مطلب حكاية خمس الاثمة السرخسي	٨٢٦ مطلب حكاية أي شقيقة في الموطوءة
٨٢٦ مطلب حكاية أي شقيقة في الموطوءة	بشبهة
٨٢٧ مطلب في عدة الصغيرة المراهقة	٨٢٧ مطلب في الافتاء بالضعيف
٨٢٧ مطلب في عدة الصغيرة المراهقة	٨٢٩ مطلب في عدة زوجة الصغير
٨٢٩ مطلب في عدة زوجة الصغير	٨٣٠ مطلب في عدة الموت
٨٣٠ مطلب في عدة الموت	٨٣٥ مطلب عدة المتكفوفة فاسدا
٨٣٥ مطلب عدة المتكفوفة فاسدا	والموطوءة بشبهة
٨٣٥ مطلب في النكاح الفاسد والباطل	٨٣٧ مطلب في وطء المعتدة بشبهة
٨٣٧ مطلب في وطء المعتدة بشبهة	٨٤٤ مطلب الدخول في النكاح الاول
٨٤٤ مطلب الدخول في النكاح الاول	دخول في الثاني في مسائل
٨٤٧ مطلب في المنع اليها زوجها	٨٤٨ فصل في الحداد
٨٤٨ فصل في الحداد	٨٥٣ مطلب الحق أن على المفق في أن ينظر في خصوص الوقائع
٨٥٣ مطلب الحق أن على المفق في أن ينظر في خصوص الوقائع	٨٥٧ فصل في ثبوت النسب
٨٥٧ فصل في ثبوت النسب	٨٥٨ مطلب في ثبوت النسب من المطلعة
٨٥٨ مطلب في ثبوت النسب من المطلعة	٨٥٩ مطلب في ثبوت النسب من الصغيرة
٨٥٩ مطلب في ثبوت النسب من الصغيرة	٨٦٧ مطلب القرائن على أربع مراتب
٨٦٧ مطلب القرائن على أربع مراتب	٨٦٧ مطلب في ثبوت كبرامات الاولاد
٨٦٧ مطلب في ثبوت كبرامات الاولاد	والاستخدامات
٨٧١ باب الحضانة	٨٧١ مطلب شروط الحاضنة
٨٧١ مطلب شروط الحاضنة	٨٧٧ مطلب في لزوم أجرة مسكن الحضانة
٨٧٧ مطلب في لزوم أجرة مسكن الحضانة	٨٧٩ مطلب لو كانت الاخوة والاعام غير



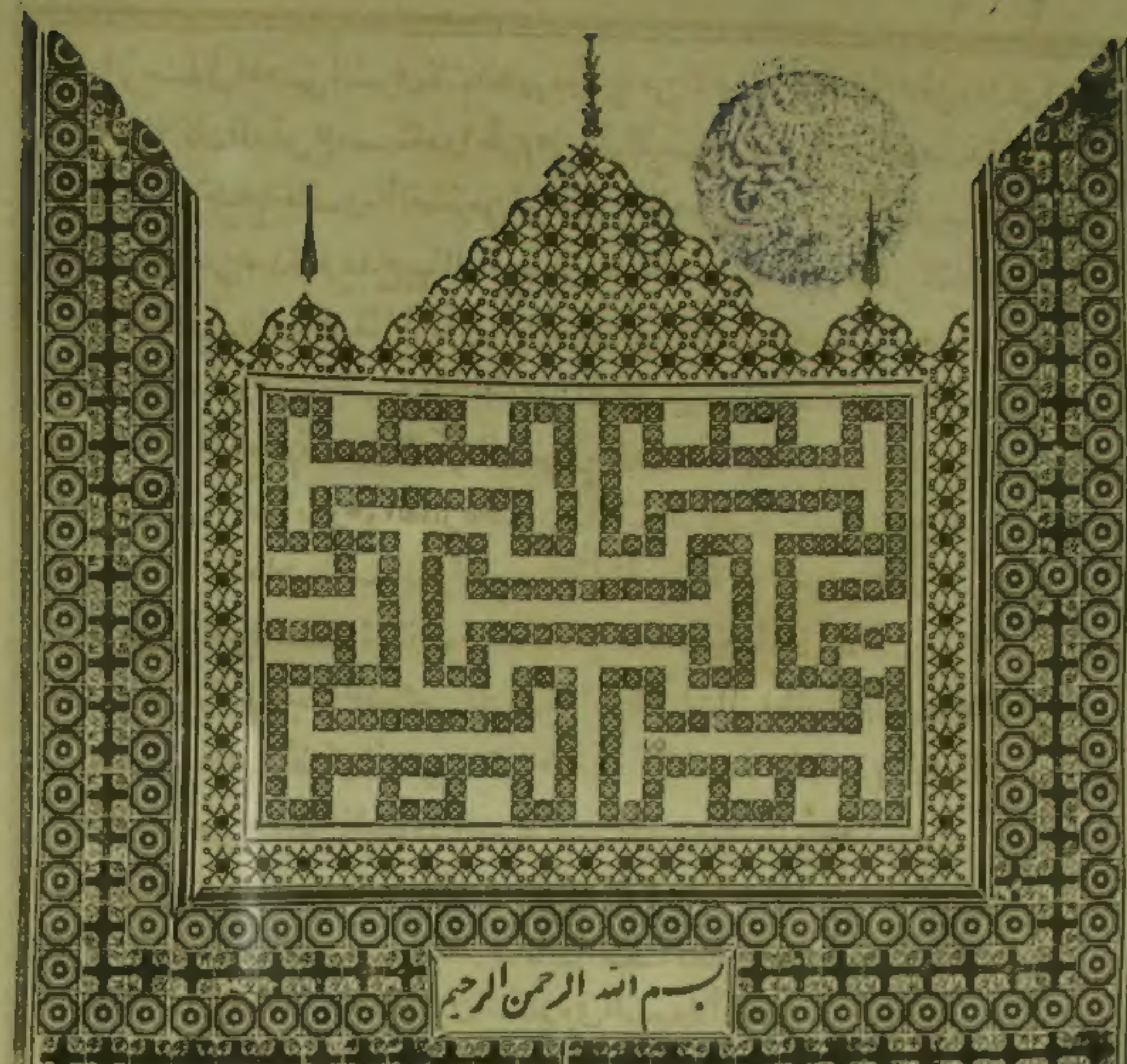
الجزء الثاني من رد المحتار على الدر المختار  
على متن تكملة الإبرار للعلامة  
ابن عابد بن تقي  
الله تعالى به  
آمين

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٨٨٦	باب النفقة	٩١٦	مطلب في فرض النفقة للزوجة الغائب
٨٨٦	مطلب اللفظ جامد ومشتق	٩٢١	مطلب في نفقة المطاوعة
٨٨٧	مطلب لا تجب على الأب نفقة زوجة ابنته الصغير	٩٢٣	مطلب الصغير المكاتب نفقته في كسبه لا على أبيه
٨٩٥	مطلب في أخذ المرأة كفيلاً بالنفقة	٩٢٤	مطلب الكلام على نفقة الأقارب
٨٩٨	مطلب فيما لو زفت اليه يلاجهار بما يقب به	٩٢٧	مطلب في نفقة زوجة الأب
٨٩٩	مطلب في الإبراء عن النفقة	٩٢٨	مطلب أمر غريمه بالاتفاق ونحوه هل يرجع
٩٠١	مطلب في نفقة خادم المرأة	٩٢٩	مطلب في إرضاع الصغير
٩٠٣	مطلب في فسخ النكاح بالهجر عن النفقة أو بالغيبة	٩٣١	مطلب في نفقة الأصول
٩٠٤	مطلب في الأمر بالاستدانة على الزوج	٩٣٢	مطلب صاحب الفسخ ابن الهمام من أهل الاجتهاد
٩٠٥	مطلب في الصلح عن النفقة	٩٣٤	مطلب ضابط في حصر مكاتب نفقة الأصول والفروع
٩٠٦	مطلب لا تصير النفقة ديناً إلا بالقضاء أو الرضا	٩٣٥	مطلب في نفقة قرابة غير الولاد من الرحم المحرم
٩٠٩	مطلب في بيع العبد لنفقة زوجته	٩٤٣	مطلب في مواضع لا يضمن فيها المنفق إذا قصد الإصلاح
٩١٢	مطلب في مسكن الزوجة	٩٤٦	مطلب في نفقة المملوك
٩١٤	مطلب في الكلام على المؤنسة		
٩١٦	مطلب في منع النساء من الحمام		

\*(فت)\*



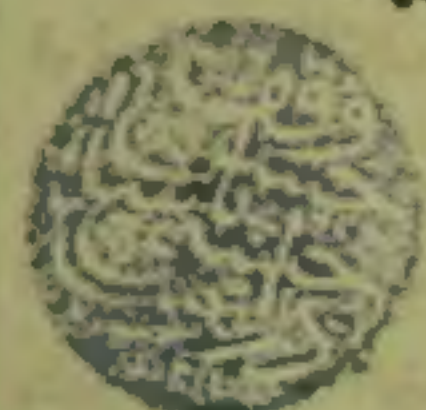
وكما اتوجه في المعنى الشرعي لانهم اظهروا من الذنوب ومن صفة الجذل والمال باتفاق  
 بعضه ولذا كان المدفوع مستقذرا محرم على آل البيت من أموالهم صدقة تطهرهم  
 وتزكهم به او تنبه بالخلاف وما انتقم من شيء فهو يخلفه ويربى الصدقات وبها تحصل البركة  
 لا ينقص مال من صدقة ويعدح بها الدافع وينفي عليه بالجمل والذين هم لاركة فاعلمون قد افلح  
 من تركي (قوله وشرا عاتيك الخ) أي انما اسم للمعنى المصدرى لوصفه بالوجوب الذي هو من  
 صفات الافعال ولان موضوع علم الفقه فعل المكاف ونقل الفقه من انما انما شرعا القدر الذي  
 يخرج به الى الفقيه ثم قال وفي السكر ما في أنما في القدر مجازا شرعا فانها ايتاء ذلك القدر وعليه  
 المحققون كما في المظهرات وهو القابل للعنوان وبلاشترتك قال الزنجشيري وابن الانبار وقوله  
 تعالى آتوا الزكاة ظاهرة القدر الواجب ويحتمل تأويل ايتاء بانخراج الفعل من عدم الى  
 الوجود كما في أقوم الصلاة (تنبيه) هذا التعريف لا يدخل فيه زكاة السوائم لانه يأخذها  
 العامل ولو جبراً فلم يوجد التملك من المزكي الا ان يقال ان السلطان أو عامه بمنزلة الوكيل عنه  
 في صرفها مصادرها وعليه كما أوعى الفقهاء فتأمل (قوله خرج الاباحة) فلا تملك في فيها وأما  
 السكائر فلم يخرج بقيد التملك لان الشرط فيها التمكن وهو صادق بالملك وان صدق بالاباحة  
 أيضا ثم يخرج بوجه بر مال الخ فافهم (قوله الا اذا دفع اليه المطهر) لانه بالدفع اليه بنية  
 الزكاة عليه فصار آكلاً من ملكه بخلاف ما اذا أطمعه معه ولا يخفى أنه يشترط كونه فقيراً ولا  
 حاجة الى اشتراط فقره أيضاً لان الكلام في التيمم ولا ياله فافهم (قوله كالوكساء) أي كما  
 يجزئه لو كساه (قوله بشرط أن يعقل القبض) فيد في الدفع والكسوة كليهما ح وقصر في  
 الفتح وغيره بالذي لا يربى به ولا يندفع عنه فان لم يكن عاقلاً فقبض عنه أبوه أو وصيه أو من يعوله  
 قرية أو أجنبياً أو ما نقطه صح كما في البحر والنهر وعبر بالقبض لان التملك في النجرات لا يحصل  
 الاباحه فهو جرم من مفرقه وما دام يقيم عليه أولاً كما أشار اليه في البحر تأمل (قوله الا اذا حكم  
 عليه بنفقة) أي نفقة الايتام والاولى ان اراد الضمير لان مرجعه في كلامه مفرد أي الا اذا كان  
 اليتيم ممن تلزمه نفقته وقضى عليه بها أي فلا تجزيه عن الزكاة لانه استثناء من المستثنى الذي  
 هو اثبات وهذا اذا كان يحسب المؤدى اليه من النفقة أما اذا احتسبه من الزكاة فيجزئه كما  
 في البحر عن الولوالجية ومثله في التاتر خاتمة عن العميون فكان على الشارح أن يقول واحتسبه  
 منها كما أفاده ح قلت والظاهر انه اذا احتسبه من الزكاة نسق عنه النفقة المقرضة لا كنفاء  
 اليتيم بم الماصر حوايه من أن نفقة الاقارب تجب باعتباره الحاجه ولذا نسق بعض المدة ولو  
 بعد القضاء لوقوع الاستغناء عما مضى وهنا كذلك فتأمل (قوله خلافاً للثاني) أي أبي يوسف  
 فعنده يصح وعبارة البرازية قضى عليه بنفقة ذي رحمه المحرم فيكساء وأطعمه بنوى الزكاة  
 صح عند الثاني اه زاذ في الثانية وقال محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وقول أبي  
 يوسف في الاطعام خلاف ظاهر الراوية اه قلت هذا اذا كان على طريق الاباحة دون التملك  
 كما يشعر به لفظ الاطعام ولذا قال في التاتر خاتمة عن المحيط اذا كان يقول يتعاضد ويجهل ما يكسوه  
 ويطعمه من زكاة ماله في الكسوة لاشك في الجواز لوجود الركن وهو التملك وأما الاطعام فما  
 يدفعه اليه يدمج مجزئاً أيضاً لانه بخلاف ما يابا كاه بلا دفع اليه (قوله فلو أسكن الخ) عزاه



• كتاب الزكاة •

انما ترك في العنوان الشر وغيره لانه داخل فيه تعامياً أو تعامياً فهي تاني (قوله قرنها) بصيغة  
 المصدر مبتدأ وقوله دليل الخ خبر وحاصله أن القياس ذكر الصوم عقب الصلاة كما فعل  
 قاضيان لانه بدني محض ثلثها الا ان أكثرهم قدموا الزكاة عليه اقتداء بكتاب الله تعالى نوح  
 ولانما أفضل العبادات بعد الصلاة فهي تاني قلت وهو موافق لما في التحرير وشرحه أوائل  
 الفصل الثاني من الباب الاول من أن ترتيبها في الاشرقية بعد الايمان هكذا الصلاة ثم الزكاة  
 ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف وقيام الكلام عليه هناك (قوله في اثنين  
 وعشرين موضعاً) كذا عزاه في البحر الى المناقب البرازية وتبعه في النهر والمنع قال ح وصوابه  
 اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد رحمه الله تعالى (قوله قبل فرض رمضان) هذا مما يحسن  
 تقديمها على الصوم ط (قوله ولا تجب على الانبياء) لان الزكاة تطهر من عساه أن يتدنس  
 والانبياء مبرؤن منه وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً فالمراد بها زكاة  
 النفس من الرذائل التي لا تليق بمقامات الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو وصاني بتبليغ  
 الزكاة وليس المراد زكاة الفطر لان مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين  
 زكاة المال والبدن كذا أفاده الشرح المسمى (قوله الطهارة) هذا أنسب مما في بعض النسخ من  
 ابداله بالنظافة (قوله والتماء) أي الزيادة ولها ما أن آخر البركة يقال زكاة البقرة اذ يورث  
 فيها والمدح يقال زكاة نفسه اذ امدحها والثناء الجليل يقال زكاة الساهد اذا ثني عليه بحر

• كتاب الزكاة •  
 قرنها بالصلاة في اثنين وعشرين  
 موضعاً في الترتيل دليل  
 على كمال الاتصال بينهما  
 وفرضت في السنة الثانية  
 قبل فرض رمضان ولا تجب  
 على الانبياء اجماعاً (هي)  
 لغة الطهارة والتماء



وشرا عاتيك) خرج الاباحة  
 فلو أطمع يتعاضدنا وبها الزكاة  
 لا يجزيه الا اذا دفع اليه  
 المطهر كالوكساء بشرط أن  
 يعقل القبض الا اذا حكم  
 عليه بنفقة (جزء مال)  
 خرج النفقة فلو أسكن فقيراً  
 داره سنة ناوياً لا يجزئه

وشرا عاتيك) خرج الاباحة  
 فلو أطمع يتعاضدنا وبها الزكاة  
 لا يجزيه الا اذا دفع اليه  
 المطهر كالوكساء بشرط أن  
 يعقل القبض الا اذا حكم  
 عليه بنفقة (جزء مال)  
 خرج النفقة فلو أسكن فقيراً  
 داره سنة ناوياً لا يجزئه

قوله خلافاً للثاني هكذا  
 بخطه ولا وجود لذلك في  
 نسخ الشارح التي بيدي  
 ليحذر اه



في البحر الى الكنف الكبري وقال قبله والمال كما صرح به أهل الاصول ما يتقوله ويدخل الحاجة وهو خاص بالاعيان فخرج به عليك المتنازع اه (قوله عينه) أي الجزاء أو المال وقول الشارع وهو ربع عشر نصاب صالح لهم ما كان ربع العشر من بين النصاب معين أيضا فافهم (قوله وهو ربع عشر نصاب) أي أو ما يقوم مقامه من صدقات السوائيم كما أشار إليه في البحر ط (قوله خرج النافلة الخ) لانهم ما غير معينين أما النافلة فظاهر وأما القطرة فلا تهم وان كانت مقدرة بالمصاع من نحو غر أو شهير ونصفه من نحو بر أو زبيب فليست معينة من المال لوجوبه في الذمة ولأن المال لا ينفق كماله في أيام اختلاف الزكاة ولا يجب من البروغ غيره وان لم يكن عند من ينفق في أيام ربع العشر في الزكاة فلا يجب الا على من ينفق منه تسعة أعشار غيره والحاصل أن الفرق بينهما بالتعيين والتقدير هذا ما ظهر في فافهم (قوله من مسلم الخ) متعلق بقوله واحتقرت جميع ما ذكر عن الكافر والغني والمهاجر ومولاه والمراد عند العلم به أنهم كما سيأتي في المصنف ح قال في البحر ولم يشترط الحرية لان الدفع الى غير الحر جائز كما سيأتي في بيان المصنف (قوله ولو معنوها) في المغرب المعنوه الناقص العقل وقيل المدحوش من غير جنون اه وفيه التفسير ميل الى الصبي كما في التارخاية وفي عامة كتب الاصول أن حكمه كالصبي العاقل في كل الاحكام واستثنى في الديوبى العبادات فتجب عليه احتياطاً ورده أبو القاسم بأنه نوع جنون فيمنع الوجوب وفي أصول البسي أنه لا يكاف بأدائها كالصبي العاقل الا انه ان زال عنه فوجبه عليه الخطاب بالاداء حالاً وبمضي ما مضى بلا حرج فقد صرح بأنه يقتضي القليل دون الكثير وان لم يكن مخاطباً فيما قبل كالتام والمغنى عليه دون المسمى اذا بلغ وهو أقرب الى التحقيق كذا في شرح المغنى له مندى اسميل ط (قوله أي معتقه) بفتح التاء والضمير له اسمي (قوله وهذا) أي ما عرف به المصنف (قوله أي اليهود) إشارة الى ما أجاب به في المهر عن اعتراض الدور على الكفر بان قوله عليك المال يتناول الصدقة النافلة فزاد قوله عينه الشارع كماله المصنف لانها وحاصل الجواب أن المال لله هه وهو ما عينه الشارع (قوله مع قطع) متعلق بقوله من كل وجه متعلق بقطع ط (قوله فلا يدفع لاصله) أي وان علا وفرعه وان سفل وكذا الزوجية وزوجها وعبد ومكاتبه لانه بالدفع اليهم لم تنقطع المنفعة عن المالك أي المزكي من كل وجهه (قوله لله تعالى) متعلق بقوله أي لاجل امتثال امره تعالى (قوله بيان لاشتراط النية) فان شرطه بالاجماع في مقاصد العبادات كلها بحر (قوله عقل وبلوغ) فلا يجب على مجنون وصبي لانها عبادات مخصوصة وايضا مخاطبة بها وايضا النفقات والغرامات لتكون من حقوق العباد والعشر وصدقة الفطر لان فيه ما معنى المؤنة ولا خلاف أنه في المجنون الاصل يعتبر بانه الحول من وقت افاقته كوقت بلوغه أما العارض فان استوعب كل الحول فكذلك في ظاهر الرواية وهو قول محمد ودرواية عن الثاني وهو الاصح وان لم يستوعبه افاد عن الثاني انه يعتبر في وجوبها افاقته أكثر الحول نهر ولم يذكر المعنوه هنا والظاهر أن فيه هذا التفسير وان لا يجب عليه في حال العتمة لما علمت من أن حكمه كالصبي العاقل فلا تلزمه لانها عبادات مخصوصة كما علمت الا اذا لم يستوعب الحول لان المجنون ينفق نفسه فالتمس بالاولى وأما في القه - الثاني من قوله فتجب على المعنوه والمغنى عليه ولو استوعب

مطلب  
في أحكام المعنوه

(عينه الشارع) وهو ربع عشر نصاب حول خرج النافلة والقطرة (من مسلم فقير) ولو معنوها (غير هاشمي ولا مولاه) أي معتقه وهذا معنى قول الكنز عليك المال أي اليهود انما وجهه شرعاً مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجهه (قوله لا يدفع لاصله وفرعه) (قوله تعالى) بيان لاشتراط النية (وشرط اقتراضها عقل وبلوغ

حولا

حولا كما في قاضيان اه وفيه اني راجعت نصيحتين من قاضيان فلم أجد كحكم المعنوه وانما ذكر حكم المجنون والمغنى ولو وجد فيه ذلك فهو مشكل فتأمل (قوله واسلام) فلا زكاة على كافر لعدم خطابه بالقروع سواء كان أصلياً أو مريضاً أو أماً لم يرتد لا يخاطب بشي من العبادات أيام رده ثم كما شرط للوجوب شرط ابقائه الزكاة عند رده فلو لم يرتد بعد وجوبها سقطت كافي الموت بحر عن المراج (قوله وحرية) فلا يجب على عبد ولو مكاتباً أو مستعدي لان العبد لا ملائكة والمكاتب والمحرور وان ملك الآن ما لم يكن تاماً (قوله والعلم به) أي بالافتراض ح وانما يذكر المصنف لانه شرط ان عبادته وقد قبل انه ذكر الشروط العامة هنا كالاسلام والتكليف فينبغي ذكره أيضاً بحر (قوله ولو لم يكن الخ) فلو سلم الحر في ثم ومكاتب سجين ولم يضمن ولا علم له بالشرائع لا يجب عليه زكاة ولا يخاطب بأدائها اذا خرج الى دارنا خلافاً لفر بدائع (قوله ملك نصاب) فلا زكاة في سوائيم الوقف والخليل المسبلة لعدم الملك ولا فيما أحرزه العبد ويدارهم لانهم ملكوه بالاحراز عندنا خلافاً لشافعي بدائع ولا فيما دون النصاب - ثم اعلم أن هذا جعله في الكنز شرطاً واعترضه في الدور بأنه سبب واجب عنه في البحر بأنه أطلق على السبب اسم الشرط لاشتراكهم - ما في أن كلامهم - ما يضاف اليه الوجود لاعلى وجهه التأثير فيخرج العلة ويختار السبب عن الشرط بإضافة الوجوب اليه أيضاً دون الشرط كما عرف في الاصول اه أقول ولا حاجة الى ذلك فقد ذكر في ابداً من الشروط الملك المطلق قال وهو الملاك يدور بعبارة وقال ان السبب هو المال لانما أوجب شكر النعمة المال ولذا أضاف اليه يقال زكاة المال والاضافة في مثله للمعية كعلاقة الظهور وموصوم الشهر ورج البيت اه وعليه ذلك النصاب حيث جعل شرطاً كما في عبارة الكنز يكون من اضافة المصدر الى محموله وحيث جعل سبباً كما في عبارة المصنف يكون من اضافة الصفة الى الموصوف أي النصاب المملوك وبه علم انه لا يصح تفسير عبارة الكنز في هذا خلافاً لما فعله في الترتيل لاحتياج الى الجواب بما مر عن البحر وأنه لا يصح تفسير عبارة المصنف بما فسرناه عبارة الكنز فافهم (قوله نصاب) هو ما نصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة من المقتدر المبيته في الابواب الا تبيته وهذا شرط في غير زكاة الزرع والثمار اذا لا يشترط فيه انصاب ولا حولان حول كالمسياني في باب العشر (قوله نسبة للعول) أي الحول القمري لا الشمسي كما سيأتي متناقضين زكاة المال (قوله لولاه عليه) أي لان حولان الحول على انصاب شرط لكونه سبباً وهذا محله للنسبة وسمى الحول حولاً لان الاسوال تتحول فيه اولاً لانه يتحول من فصل الى فصل من فصولة الاربع (قوله خرج مال المكاتب) أي خرج بالتقديمه لان المراد بالتام المملوك رقبته ويدأوم ملك المكاتب ليس يتام لوجود المتاني ولانه دائر بينه وبين المولى فان أدى مال الكتابة سلم له وان عجز سلم للمولى فكما لا يجب على المولى فيه شيء فكذلك المكاتب كمال الشربة لالية قلت وخرج أيضاً نحو المال المفقود والسايط في بحر ومغصوب لا يئنه عليه ومدقون في برية فلا زكاة عليه اذا عاد اليه كما سيأتي لانه وان كان غلو كالفقره لكن لا يئنه عليه كما أقاده في البدائع وخرج به أيضاً كما في البحر المشتري للتجارة قبل القبض والا بقى المدة للتجارة (قوله أقول الخ) حاصله أنه لا حاجة الى قوله تام وفيه نظر لانه في صدد تعريف سبب الوجوب ولا يفي التعريف من كونه

مطلب  
الفرق بين السبب والشرط والعلة

واسلام وحرية) والله به ولو حكم ككونه في دارنا (وسببه) أي سبب اقتراضها (ملك نصاب حول) نسبة للعول لولاه عليه (تام) بالرفع صفة مال خرج مال المكاتب أقول انه خرج بالشرط الحرية



جاء ما نافعنا فلو أطلق الملك عن قيد التمام لو رده عليه ملك المكاتب وذ كرا الحرية في بيان الشرط  
لا يخرج نفع السبب من كونه ناقصا فيمنع ذلك من ذكره تأمل (قوله على أن الخ) زيادة ترق  
في بيان الاستغناء عن قيد التمام أي ولو فرض أن مال المكاتب لم يخرج باشتراط الحرية وقصد  
إخراجه وإخراج غيره مما تقدم يخرج باطلاق الملك لأنصرافه إلى التمام والملك التام هو  
التمام فلا حاجة إلى التصريح به لكن لا ينبغي أن هذه عبارة به تذهبها عن عدم التصريح  
بالقيد دفعا لاعتراض المعترض فإن المطلق كثيرا ما يراد منه اطلاقه بل هو الأصل فيه كما في  
كتب الأصول فالصريح بالقييد حيث لم ير دالا لطلاق أحسن ولا سيما في مقام التفهيم وتعليم  
الاحكام الشرعية وقصد الاحتراز به عن غيره ولذا ذكر في المتن المبينة على الاختصار كافرور  
والمتقى وغيرهما (قوله ودخل) أي في ملك النصاب المذكور فتح (قوله ما ملكت يدي) حيث  
الخ) أي على قول الامام لأن خلاط دراهم يدرهم غيره عنده اسم لآل أماعلى قوله ما فلا  
ضمنان فلا يثبت الملك لأنه فرع الضمان فلا يورث عنه لأنه مال مشترك وانما يورث حصه  
الميت منه فخرج في القهستانى ولاز كافة في المصوب والمملوك شرا فاسدا ا ا والمراد  
بالمصوب ما لم يحاط به بغيره لعدم الملك وأما المملوك شرا فاسدا فهو مشكل لأنه قبل قبضه غير  
مملوك وبعدده مملوك ملكا تاما وان كان مستحق الفسخ فتأمل وقيد بما اذا كان له غيره الخ لأنه  
اذا لم يكن له غيره يكون مشغولا بالدين للمصوب منه فلا تلزمه ز كانه مالم يبرئه منه والمراد بالغير  
ما يجب فيه الز كانه ما في السراج لا يصرف الدين الملك آخر لاز كانه فيه والتقيد بالانفصال غير  
لازم وسيأتى تمام الكلام على مثله انصب في باب زكاة الغنم (قوله فارغ عن دين) بالجر  
صفة نصاب وأطلقه فمثل الدين العارض كما يذ كره الشارع ويأتى بيانه وهذا اذا كان الدين في  
ذمة قبل وجوب الز كانه فلو حقه بعدده لم تسقط الز كانه لان ثبت في ذمته فلا يسقطها ما لم يلق  
من الدين بعد ثبوتها جوهره (قوله لم يطالب من جهة العباد) أي طمبا و افعان جهتهم (قوله  
سواء كان) أي الدين (قوله كز كانه) فلو كان له نصاب حال عليه حوالان ولم يكن فيه مال الز كانه  
عليه في الحول الثاني وكذا لو استتمت له النصاب بعد الحول ثم استوفاه نصابا آخر وحال عليه  
الحول لاز كانه في المستفاد لاستفاد خمسة منه بدين المستملك أما لو ملك في كى المستفاد لسقوط  
ز كانه الاول بالهلاك بصر والمطالب هنا السلطان تقدير الان الطالب له في زكاة السوائم وكذا  
في غيرها لكن لما كثرت الاموال في زمن عثمان رضي الله عنه وعلم أن في تتبعها ضرر بابا حياها  
رأى المصلحة في تفويض الاداء اليهم بإجماع الصحابة فصار أرباب الاموال كالوكلاء عن الامام  
ولم يطل حقه عن الاخذ ولذا قال أصحابنا لو علم من أهل بلدة أنهم لا يؤدون زكاة الاموال  
الباطنة فانه يطالبهم والا فلا تخالفه الاجماع بدائع (تنبيه) ما وقع في صدر الشريعة من أن  
دين الز كانه لا يمنع من وكايه عليه ابن كمال وغيره (قوله وخراج) في البدائع وقالوا دين الخراج  
يمنع وجوب الز كانه لأنه يطالب به وكذا اذا صار العشر دين في الذمة بأن ألتف الطعام العشرى  
صاحبه فالما وجوب العشر فلا يمنع لأنه متعلق بالطعام وهو ليس من مال التجارة بصر (قوله أو  
للعبد) معطوف على قوله نعمانى (قوله ولو كذالة) مباغة في دين العبد قال في المحيط لو  
استقرض ألفا فكفل عنه عشرة ولسلك ألف في بيته وحال الحول فلاز كانه على واحد منهم لشغله

على أن المطابق يصرف  
للكامل ودخل ما ملك  
بسبب حيث كفه صوب  
خاطه اذا كان له غيره  
منفصل عنه بوقد دينة  
(فارغ عن دين له مطالب  
من جهة العباد) سواء  
كان لله كز كانه وخراج أو  
للعبد ولو كذالة

دين الكفالة لان له ان ياخذ من أيهم شاء بصر قال في الشرح بلالية وهذا الفرع ظاهر على  
القول بأن الكفالة تضم ذمة إلى ذمة في الدين أماعلى الصحيح من أنهم في المطالبة فقط وفيه تأمل  
ا ا قلت لاشك أيضا على القول بأن في المطالبة يكون لرب المال أخذ الدين من الكفيل  
وجبه اذا امتنع فيكون الكفيل محتاجا إلى ما في يده لقضاء ذلك الدين وان لم يكن في ذمته  
دفعه لالم لازمة أو الحبس عنه وقد عللوا سقوط الزكاة بالدين بان المدين محتاج إلى هذا المال  
حاجة أصلية لان قضاء الدين من الخواج الأصلية والمال المحتاج إليه حاجة أصلية لا يكون  
مال الز كانه تأمل (قوله أو مؤجلا الخ) عزاه في المعراج إلى شرح الطحاوى وقال وعن أبي  
حنيفة لا يمنع وقال الصدر الشهيدي لا رواية فيه ولسلك من المنع وعدمه وجه فاد القهستانى  
عن الجواهر والصحيح أنه غير مانع (قوله ونفقة) بالنصب عطفا على كذالة بتقديره ضاف فيها  
أي دين كذالة ودين نفقة ط (قوله لزمته بقضاء أو رضا) أي بقضاء القاضي أو تراخي ما على  
قدومه من لانه بدون ذلك تسقط بعضى المدة وانما يصير دينيا بأحد ههالك في نفقة الزوجة  
مطلقا ما في نفقة الاقارب فلا تصير دينيا الا اذا كانت المدة قصيرة دون شهر أو استدان القريب  
النفقة باذن القاضي كما سيأتى ان شاء الله تعالى في بابها (قوله بخلاف دين نذر) كما اذا كان له  
ما تبادرهم ونذران تصديق بمائة منه فاذا حال الحول عليه تلزمه زكاتها ويصدق النذر  
بقدر درهمين ونصف لانه استحق بجهة الز كانه فيمطل النذر فيصير نصفه بقى المائة ولو  
تصدق بأكملها للنذر وقع عن الز كانه درهمان ونصف اتعنه بتعين الله تعالى فلا يبطله تعينه ولو  
نذر مائة مطلقا تصديق بمائة منه للنذر يقع درهمان ونصف لاز كانه تصديق بمائة للنذر كما  
في المعراج عن الجامع (قوله وكفارة) أي بأنواعها ح وكذا لا يمنع دين صدقة التطوع وهدي  
المتعة والاضحية بصر (تمة) قالوا عن المبيع وفاء ان بني حواله ز كانه على البائع لانه ملكه  
وقال بعض المشايخ على المشتري لانه يبعده مالا موضوعا عند البائع فيؤاخذ بما عنده بدائع  
وذ كرى الذخيرة أن ز كانه عليه ماله لا يملك المذ كورين قال وليس هذا ايجاب الز كانه على  
نصفين في مال واحد لان الدراهم لا تنع في العقود والقسوخ وهكذا ذكر في الدين البرزوى  
هذه المسئلة أيضا في شرح الجامع ا ا ومثله في البرازية قلت يطبق لزومه على المشتري فقط  
على القول الذي عليه العمل الآن من أن يبيع الوفاء منزل منزلة الرهن وعليه فيكون الثمن  
دين على البائع تأمل (قوله ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج) برفع الدين ونصب وجوب  
والكلام الآن في موانع الز كانه لكن لما كان كل من العشر والخراج ز كانه الزروع والثمار قد  
يتوهم أن الدين يمنع وجوبه مائة على دفعه وذ كرا الكفارة استطرادا فانهم (قوله لانها  
مؤنة الارض النامية) حتى يجب في الارض الموقوفة وأرض المكاتب بدائع (قوله وكفارة)  
أي ان الدين لا يمنع وجوب التكفير بالمال على الأصح بصر عن الكشف الكبير قلت لكن قال  
صاحب البحر في شرحه على المنازل والاشياء والنظر انه صحيح في التقرير بمنع وجوبها بالمال مع  
الدين كالز كانه ا ا ويوافقه ما سيأتى في زكاة الغنم من قصة أمير بلخ (قوله وفارغ عن حاجته  
الأصلية) أشار إلى انه معطوف على قوله عن دين (قوله وفسره ابن ملك) أي فسر المشغول  
بالحاجة الأصلية والاولى فسر ها وذلك حيث قال وهي ما يدفع الهلاك عن الانسان تحقيقا

أو مؤجلا ولو صدق زوجته  
المؤجل للفرق ونفقة زوجته  
بقضاء أو رضا بخلاف دين نذر  
وكفارة وجب لعدم المطالب  
ولا يمنع الدين وجوب عشر  
وخراج وكفارة (و) فارغ  
(عن حاجته الأصلية) لان  
المشغول بها كالعبد دوم  
وفسره ابن ملك بما يدفع  
عنه الهلاك تحقيقا كنيابه  
أو تقديره كدينه

مطلب  
في زكاة عن المبيع وفاء

قوله لانها مؤنة الارض  
الخ هكذا يخطه ولا وجود  
لذلك في نسخ الشارح التي  
يبدأ ا ا مصححه



كالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والنياب المحتاج اليها دفع الحر أو البر أو فقيرا كالدين  
 فان المديون محتاج الى قضاءه بما في يده من النصاب دفعاً عن نفسه الحبس الذي هو كالهلاك  
 وكالات الحرفة وآلات المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فان الجهل عندهم كالهلاك  
 فاذا كان له دراهم مستحقة بصرفها الى تلك الحوائج صارت كالدومة كما ان الماء المستحق  
 بصرفه الى العطش كان كالدوم وجاز عنه التيمم اه وظاهر قوله فاذا كان له دراهم الخ ان  
 المراد من قوله وفارغ عن حاجته الاصلية ما كان نصيباً من التدين أو أحد ما فارغ عن  
 الصرف الى تلك الحوائج لكن كلام الهداية مشعر بان المراد به نفس الحوائج فانه قال وليس  
 في دور السكنى ونياب البدن وآلات المنازل ودواب الركوب وغير ذلك من ممتلكات  
 الاستعمال زكاة لانها مشغولة بحاجته الاصلية ولا يستلزمها ايضاً اه وبه يشعر كلام  
 المصنف الا في ايضاً وأشار كلام الهداية الى انه لا يضر كونها غير نافية ايضاً لانها من  
 خروجها امرتين كما خرج الدين نيباً بقوله فارغ عن حوائجه الاصلية وخصه بالذكر كما قال  
 الفقه تفتي لما فيه من التفصيل قلت على انه لا يعترض بالقيود اللاحقة على السابق الاخص  
 فان الحوائج الاصلية اعم من الدين والناهي اعم منها لانه يخرج به كتب العلم وغيرها وليس  
 من الحوائج الاصلية لكن قد يقال المتون موضوعة للاختصاص فافائدة اخراج الحوائج  
 مرتين نعم تظهر الفائدة في ذكر القيدين على ما قرره ابن ملك من ان المراد بالاول النصاب من  
 أحد التدين المستحق الصرف اليه فيكون التقييد بالتمام احترازاً عن اعيان او التقييد  
 بالحوائج الاصلية احترازاً عن اعمانها فاذا كان معه دراهم امسكها بنية صرفها الى حاجته  
 الاصلية لا تجب الزكاة فيها اذا حال الحول وهي عند الله لكن اعترضه في البصر بقوله ويخالفه  
 طلي المعراج في فصل زكاة العروض ان الزكاة تجب في النقد كيفما امسكه التمام او للنفقة  
 وكذا في البدائع في بحث النفاة التقدير اه قلت وأقره في التهور والشرع بلالية وشرح  
 المقدسي ويصريح به الشارح ايضاً ونحوه قوله في السراج اه اه اه كالتجارة وغيرها وكذا  
 قوله في التتارخانية قوى التجارة أو لا لا يمكن حيث كان ما قاله ابن ملك موافقاً لظاهر عبارات  
 المتون كما علمت وقال ج انه الحق فلا ريب في التوفيق بحمل ما في البدائع وغيرها على ما اذا امسكه  
 لينفق منه كل ما يحتاجه لحال الحول وقد بقي معه منه نصاب فانه يزكي ذلك الباقي وان كان  
 قصده الاتفاق منه ايضاً في المستقبل لعدم استحقاق صرفه الى حوائجه الاصلية وقت حوالان  
 الحول بخلاف ما اذا حال الحول وهو مستحق الصرف اليها لكن يحتاج الى الفرق بين هذا  
 وبين ما حال الحول عليه وهو محتاج منه الى اداء دين كفارة أو نذر أو حج فانه محتاج اليه ايضاً  
 لبراءة نفسه وكذا ما ساقى في الحج من أنه لو كان له مال ويخاف العزوبة يلزمه الحج به اذا خرج  
 أهل بلده قبل أن يتزوج وكذا لو كان محتاجاً لشرائه داراً أو عبداً فليتمل والله أعلم (قوله نام  
 ولوتقدير) النفاة في اللغة المدة الزيادة والقصر بالهز خطاً يقال غني المال غنى غناه ويغور غوا  
 وأعلم الله تعالى كذا في المغرب وفي الشرح هو نون حقيقي وتقديره فالحق في الزيادة بالهز  
 والتناسل والتجارات والتقدير يمكنه من الزيادة بكون المال في يده أو يدنا بيه بصر (قوله  
 الاستقام) أي طلب النعم (قوله فلا زكاة على مكاتب) أي ولا على سيده كما في الشرع بلالية عن

(نام ولوتقدير) بالقدرة على  
 الاستقامة ولو كانت في  
 على سببه قوله (فلا زكاة  
 على مكاتب)

الجمهورية فلا زكاة في كسب مكاتب لكان أولى ح (قوله لعدم الملك التام) أي لعدم  
 اليد في حق السيد وعدم ملك الرقبة في حق المكاتب ثم ان رجوع المال للمولى بالتجهيز والمكاتب  
 باداء بدل الكتابة لا يترك عن السنين الماضية بل يستأنف حوالاً جديداً اه ح وكان الاولى  
 بالشارح تأخير التعليق الى آخر المسائل الثلاث التي ذكرها فانه علم لها ايضاً لان النفقة وفيها  
 اعماء عدم اليد وعدم ملك الرقبة وقد مر ان المراد بالملك التام المملوك رقبة ويد (قوله ولا في  
 كسب ما دون) أي لا عليه ولا على سيده مادام في يده أما اذا اخذه السيد فانه يزكيه ما مضى  
 من السنين على الصحيح وقيل يلزمه الاداء قبل الاخذ وهذا اذا لم يكن على المأذون دين مستغرق  
 فان كان لا يلزم السيد الاداء لما مضى لا قبل الاخذ ولا بعده كذا في البصر وكان على الشارح ان  
 يقول ولا في كسب ما دون قبل قبضه كما قال في المشتري لتجارة بل ربما يتوهم من كلامه ان قوله  
 بعد قبضه المذكور في مسألة الرهن طرف لمسألة المأذون ايضاً ح (قوله ولا في موهون) أي  
 لا على المرتين لعدم ملك الرقبة ولا على الرهن لعدم اليد واذا استرده الرهن لا يترك عن السنين  
 الماضية وهو موهون في قول الشارح بعد قبضه ويدل عليه قول البصر ومن موانع الوجوب الرهن  
 ح وظاهره ولو كان الرهن أزيد من الدين ط قلت لكن أرجع شيخ مشايخنا السائحاني الصغير  
 في قول الشارح بعد قبضه الى المرتين كما رأيت بخطه في هامش نسخة ويؤيده أن عبارة البصر  
 هكذا ومن موانع الوجوب الرهن اذا كان في يد المرتين اه عدم ملك اليد اه وليس فيها ما يدل  
 على انه لا يزكيه بعد الاسترداد لكن قال في الخاتمة الساعة اذا غصبها او منهها عن المالك وهو  
 مقرخ ردها عليه لاز كذا على المالك في ما مضى وكذا الورع بمائة الف في حال الحول  
 على الرهن في يد المرتين يزكي الرهن ما غصبه من المال الألف الدين ولا في كذا في غنم الرهن  
 لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدراهم المغسوبة والساعة فانه يزكي الدراهم اذا قبضها  
 دون الساعة ولو الغاصب مقرراً اه وظاهره انه لا فرق في الرهن بين الساعة والدراهم فليتمل  
 (قوله قبل قبضه) أما بعده فيزكيه عامض كما فهمه في البصر من عبارة المحيط فراجع له لكن  
 في الخاتمة رجل له ساعة اشتراها رجل للسياسة ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها لاز كذا  
 على المشتري في ما مضى لانها كانت مضمونة على البائع بالغنم اه ومقتضى التعليق عدم  
 الفرق بين ما اشتراه لسياسة او للتجارة فتأمل (قوله ومديون للعبد) الاولى ومديون بدين  
 يطالب به العبد ليشمل دين الزكاة والخراج لانه لله تعالى مع انه يمنع لان له مطلقاً بالامن جبهة  
 العباد كما مر ط (قوله بقدر دينه) متعلق بقوله فلا زكاة (قوله وعروض الدين) أي المستغرق  
 في أثناء الحول ومثله المنقص للنصاب ولم يتم آخر الحول وأما الحوادث بعد الحول فلا يمتنع  
 اتفاقاً ط (قوله ورجحه في البصر) وعبارته وعند أبي يوسف لا يمنع بمنزلة نقصانه وتقديهم قول  
 محمد بن عمر بترجيحه وهو كذلك كما لا يخفى وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا ابرأه فعند محمد يستأنف  
 حوالاً جديداً لا عند أبي يوسف كما في المحيط اه أقول ان كان مجرد التقديم يقتضي الترجيح  
 فقد قدم في الجملة قول أبي يوسف وأشار في الجمع الى انه قول أبي حنيفة ايضاً وأخر في شرحه  
 دليلهم من دليل محمد فاقتضى ترجيح قواه حالان الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن المتقدم  
 بل ما عزمه الى محمد عزاه الى الهداية وغيره الى فقرو في البصر في آخر باب زكاة المال عن الجنب

لعدم الملك التام ولا في  
 كسب ما دون ولا في موهون  
 بعد قبضه ولا فيما اشتراه  
 لتجارة قبل قبضه (ومدون  
 للعبد بقدر دينه) فيزكي  
 الزائد ان يبلغ نصاباً وعروض  
 الدين كالهلاك عند محمد  
 ورجحه في البصر



الدين في حال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستغرا وقال زفر يقطع ٨١ وجرمه  
 الشارح هناك قيل قول المصنف وقية العرض تضم الى التفتين فقهه يظهر لك ما في ترجيح  
 البصر فقدر نعم ما في البصر اوجه لان الدين مانع من ابتداء الحول فيمنع من بقائه بالاول لان  
 البقاء مهمل تامل ولعل القول بعدم المنع مبنى على ما اذا كان النصاب تاما في آخر الحول ايضا  
 بان ملك ما في الدين من غير النصاب تامل (قوله ولوله نصاب الخ) كان يكون عنده دراهم  
 ودنانير وعروض التجارة وسواهم يصرف الدين الى الدراهم والدنانير ثم الى العروض ثم الى  
 السوائم كما في البصر (قوله ولو اجناسا) أي ولو كانت السوائم التي عنده اجناسا بان كان له  
 أربعون من الغنم وثلاثون من البقر وخمس من الابل يصرف الدين الى الغنم أو الابل دون البقر  
 لان التيسر فوق الشاة بحر ثم قال هكذا أطلقوا وقيد في المبسوط بان يصغر الساعي  
 والا فالحيل للرب المال ان شاء صرف الدين الى الساعة وأدى الزكاة من الدراهم وان شاء مكس  
 لان ما في حقه سواء ٨٢ (قوله خير) لان الواجب في كل منهما شاة واحدة قال في البصر وقيل  
 يصرف الى الغنم لتجب الزكاة في الابل في العام القابل ٨٣ أي لانه اذا دفع من الغنم واحدة  
 بقي تسعة وثلاثون لتجب في كاهن القابل (تمة) بقي ما اذا كان له ديون مال الزكاة وغيره  
 من عبيد الخدمة وثياب البذلة ودور السكنى فيصرف الدين أولا الى مال الزكاة لا الى غيره  
 ولو من جنس الدين خلا فالزكاة حتى لو تزوج على خادم بغير عينة وله ما تداره من خادم صرف  
 دين المهر الى الماتنين دون الخادم عندنا لان غير مال الزكاة يفتق للحوائج ومال الزكاة فاضل  
 عنها فكان الصرف اليه أسروا ونظر بآداب الأموال والهدايا لا يصرف الى ثياب البذلة  
 وقوته ولو من جنس الدين قال محمد في الأصل أرايت لو صدق عليه لم يكن موصوفا للصدقة  
 ومعناه أن مال الزكاة مشغول بالدين فالتحق بالعدم وملك الدار والخادم لا يحرم عليه أخذ  
 الصدقة فكان فقيرا ولا زكاة على الفقير وأما اذا لم يكن له مال زكاة يصرف الدين الى عروض  
 البذلة ثم الى العقار لان المال مما يستحدث في العروض ساعة فساعة أما العقار فخلاها غالبا  
 بدائع أقول واظاهر أن قوله يصرف الدين الى عروض البذلة الخ كلام استطار ادى مقروض  
 فيما اذا أراد القاضي بيع ماله عليه في قضاء دينه كما صرحوا به في الجمل في مسئلة الزكاة اذا  
 القرض انه ليس له مال زكاة فأي شيء يركبه ولو كان له مال زكاة فقد صرح بقوله بان الدين  
 يصرف الى مال الزكاة دون غيره وعليه فلو استقرض ما تقي درهم وحال عليه الحول عنده واما  
 له الاتياب البذلة ونحوها مما ليس له مال زكاة لا زكاة عليه ولو كانت الثياب في الدين لان الدين  
 الذي عليه يصرف الى الدراهم التي عنده دون الثياب وقد صرح في السراج ايضا بأنه لا يصرف  
 الدين الى آخر لا زكاة فيه وفي الزيلعي ايضا ولا يتحقق انفق بالمال المستقرض ما لم يقض (قوله  
 المحتاج اليها الخ) انما قيد ابن مالك بذلك لانه أراد بيان الحوائج الأصلية كما قدمناه عنه أما  
 كلام المصنف هنا فلا حاجة الى تقييده بذلك وكأن الشارح أراد أن قوله ولا في ثياب الدين  
 محتمل قوله عن حاجته الأصلية لتقدمه فقيد بذلك وجعل غير المحتاج اليها من محتملات القيد  
 الذي بعده وهو قوله نام ولو تقدير امراعاة الترتيب القيود تامل (قوله وأمان المنزل الخ) محتمل  
 قوله نام ولو تقدير او قوله ونحوها أي كنياب البدن الغير المحتاج اليها او كالحوائج والعقارات

ولوله نصاب صرف الدين  
 لا يسرها فاضا ولو اجناسا  
 صرف لاقها زكاة فان  
 استويا كما ربحين شاة  
 وخمس ابل خير (ولا في ثياب  
 البدن) المحتاج اليها الدفع  
 الحول والبدن ملك (وأمان  
 المنزل ودور السكنى  
 ونحوها) وكذا الكتب

(قوله وان لم تكن لاهلها) أشار الى أن تقييد الهداية بقوله لاهلها غير معتبر المفهوم هنا السكن  
 قد يقال أراد انما راجعها بقوله وعن حاجته الأصلية وجعل التي لغير أهلها خارجة بقوله نام كما  
 قررنا في ثياب البذلة والمراد بآهلها من يحتاج اليها لتدريس وحفظ وتصحيح كما يعلم مما يأتي  
 عن الفتح (قوله غير ان الاهل الخ) استدراك على التعميم المأخوذ من قوله وان لم تكن لاهلها أي  
 أن الكتب لازمة فيها على الاهل وغيرهم من أي علم كانت لتكون غير نامية وانما الفرق بين  
 الاهل وغيرهم في جواز أخذ الزكاة والمنع عنه فمن كان من أهلها اذا كان محتاجا اليها لتدريس  
 والحفظ والتصحيح فانه لا يخرج به عن الفقرة له أخذ الزكاة ان كانت فقها أو حديثا أو فقهيا  
 ولم يفضل عن حاجته نسخا أو نسايا كان يكون عنده من كل تصنيف نسختان وقيل ثلاث  
 لان النسختين يحتاج اليها لتصحيح كل من الاخرى والمختار الاول أي كون الزائدة على الواحدة  
 فاضلا عن الحاجة وأما غير الاهل فانهم يصرمون بالكتب من أخذ الزكاة لتعلق الحرمان بذلك  
 قدر نصاب غير محتاج اليها وان لم يكن ناميا أو أما كتب الطب والصيد والنجوم فمقتضية في المنع  
 مطلقا ونص في الخلاصة على ان كتب الادب والمصنف الواحد ككتب الفقه لم تكن اضرب  
 كلامه في كتب الادب فصرح في باب صدقة القطر بانها كالكتب والطب والنجوم والذي  
 يقتضيه النظر أن نسخة من الصور نسختين على الخلاف لانه غير من النصاب وكذا من أصول  
 الفقه والكلام غير المخطوط بالآراء بل مقصور على تحقيق الحق من مذهب أهل السنة الا أن  
 لا يوجد غير المخطوط لان هذه من الحوائج الأصلية أعاد في فتح القدير قلت والذي يقتضيه النظر  
 أيضا انه ان أريد بالادب الظرافة كما في القاموس وذلك ككتب الشعر والعروض والتاريخ  
 ونحوه فتعفى الاخذ وان أريد به آداب النفس كما في المغرب وهو المسمى بعلم الاخلاق كالاحياء  
 للفراي ونحوه فهو كالقصة لا يمنع وان كتب الطب لطبيب يحتاج الى مطالعتها ومراجعتها  
 لا تمنع لانها من الحوائج الأصلية كآلات المحترفين وان الاهل اذا كان غير محتاج اليها فهو  
 كغير الاهل كما يعلم عامر وكذا حافظ قرآن له نصف لا يحتاجه لان المناط هو الحاجة (قوله  
 أو تزيد على نسختين) سواه على نسخة لان المختار هو كون الزائدة على نسخة واحدة فاضلا عن  
 الحاجة كما قدمناه عن الفتح ومثله في النهر (قوله وكذلك آلات المحترفين) أي سواء كانت مما  
 لا تستهلك عينة في الاتقاع كالقدوم والمبرد أو تستهلك لكن هذا منه ما لا يبقى أثر عينة كما يابون  
 وحرض لقتال ومنه ما يبقى كعصا وعضدان اصباغ ودهن وعصا لداغ فلا زكاة في الاولين  
 لان ما يأخذ من الابرة بقابله العمل وفي الاخير الزكاة اذا حال عليه الحول لان المأخوذ  
 بقابله العين كما في الفتح قال وقوارير العطارين ولبم الخيل والحبر المشتراة للتجارة وتوفاؤها  
 وجلالها ان كان من غرض المشتري به هاهنا فقه الزكاة والافلا (قوله كالعصا) الاولى  
 كالعصا كما في بعض النسخ لانه المناسب لقوله لا يباع الجلد (قوله وان حال الحول) أي ولم يتوبها  
 التجارة بل أمسك لحرقته (قوله فتباع له) أي يبيعه القاضي على بيعه القضاة الدين وان أبي  
 باعها عليه (قوله ولا في مال مفقود الخ) شروع في مسئلة مال الضمار كما يأتي (قوله بعدها) أي  
 بعد سنين (قوله فلوله يئنه تجب للمضى) أي تجب الزكاة بعد قبضه من الغاصب للمضى من  
 السنين قال ح ويبنى أن يجري هنا ما يأتي معصيا عن محمد من انه لا زكاة فيه لان البيئنة قد

وان لم تكن لاهلها اذا لم تنو  
 للتجارة غير أن الاهل له أخذ  
 الزكاة وان ساءت نصبا الا  
 أن تكون غير فقه وحديث  
 وتفسير أو تزيد على نسختين  
 منها هو المختار وكذلك  
 آلات المحترفين الا ما يبقى  
 أثر عينة كالعصا لداغ  
 الجلد فقه الزكاة بخلاف  
 ما لا يبقى كصابون يساوي  
 نصبا وان حال الحول وفي  
 الاشياء الفقه لا يكون  
 غنيا بكتبه المحتاج اليها الا  
 في دين العباد فتباع له (ولا  
 في مال مفقود) ووجه بعد  
 سنين (وساقط في بحر)  
 استقرجه بعدها (ومفصوب  
 لا يئنه عليه) فلوله يئنه  
 تجب للمضى الا في غيب  
 الساعة



لا تقبل فيه له قال ط والظاهر على القول بالوجوب أن حكمه حكم الدين القوي اه أي فقبض  
عند قبض أر بعين درهمها (قوله فلا يجب) اهدم تحقق الاسامة ط (قوله على غير معارفه)  
أي عند الاجاب فلو عند معارفه فجب الزكاة لتفرق طه بالسنيان في غير محله بجر (قوله في حرف)  
كداره أو دار غير بجر وقيل اذا كانت دار عظيمة فلها حكم الصخرة اه عني عن البرجندى  
(قوله واختلف في المدفون الخ) فقيل بالوجوب لا مكان الوصول وقيل لا لانها غير حوز بجر  
(قوله ولا يئنه عليه) هذا على اسناد القولين المعصمين كما يأتي (قوله ثم صارت) أي البينة  
(قوله بعد ها) أي السنين (قوله وقيد الخ) أي قيد عدم الوجوب في الجرد عند عدم البينة  
بما اذا حلقه عند القاضي خاف اما قبله فجب لاحتمال نكوله وهذا نقله في غير الاذكار بافظ  
وعن أبي يوسف ثم لا يجزى انه على التصحيح الاتي من عدم الوجوب ولو مع البينة بقضي أن  
لا يجب قبل التحليف بالاولى كما أفاده ط عن أبي السود (قوله وما أخذ مصادرة) المصادرة أن  
ياصره بان ياتي بالمال والغصب أخذ المال مباشرة على وجه القهر فلا يكرهه هذا مع قوله  
ومع عدم البينة عليه أفاده ح (قوله ثم وصل اليه) أي المال في جميع هذه الصور (قوله  
اعدم القوي) على قوله ولا في مال موقوفة الخ أفاده أنه من محترقات قوله نام ولو تدير الاله غير  
ممكن من الزيادة لعدم كونه في يده أو يد نائبه (قوله حديث على) كذا عزا في الهداية الى  
على وابن معروف وانما ذكره سبط ابن الجوزي في آثار الانصاف من عثمان وابن عمر كذا  
في شرح الزاوية لعل على القاري (قوله لا زكاة في مال الضمار) الضمار بالضم المذموم بوزن جار  
قال في البصر وهو في اللغة الغائب الذي لا يرجى فاذا ربحي فليس بضمار واصل هذا الضمار وهو  
التغيب والاختفاء ومنه أضمر في قلبه شأ (قوله ملي) فعمل بمعنى فاعل هو الفقي ط وفي الحديث  
عن النبي عن محمد لو كان له دين على وال وهو مقرب الاله لا يعطيه وقد طالبه بياض الخليفة فلم  
يعطه فلا زكاة فيه ولو هو بغيره وهو بقدرة على طلبه أو التوكيل بذلك فطلبه الزكاة وان لم  
يقدر على ذلك فلا زكاة عليه اه (قوله أو على مفسر) الا صوب اسقاط على لانه مطلق على  
ملي نعمت لمقر أيضا لا مقابل لانه لو كان غير مقر فهو المصلحة المتقدمة والاخصر قول الدرر  
على مقوله مفسرا (قوله أي محكوم بافلاسه) أفاد أن قوله مفسر مشدد اللام وقيد به لانه  
محل الخلاف لان الحكم به لا يصح عند أبي حنيفة فكان وجوده كعدمه فهو معدوم ومن حكمه  
ولو لم يفسره القاضي وجبت الزكاة بالاتفاق كما في الغاية وغيره لان المال غادر وانح (قوله  
وعن محمد لا زكاة) أي وان كان له بيعة بجر (قوله وهو الصحيح) صحه في الغاية كما في غاية  
البيان وصحه في الغاية أيضا وعزا الى السرخسي بجر وفي باب المصروف من النهر عن عقد  
القرايد فبني أن يقول عليه قلن وقيل الباقي تصحيح الوجوب عن النكالي قال وهو المأخذ  
واليه مال بشر الاسلام اه ولا جزم به في الهداية والقرروا المقت وتبعهم المصنف والمصالح  
أن فيه اختلاف التصحيح وباقى غلبه في باب المصروف (قوله لان البينة الخ) ولان القاضي قد  
لا يبدل وقد لا يظفر بالضرورة بين يديه مانع فيكون أي الدين في حكم الهالك بجر (قوله  
يجب) أي في كتاب القضاء ط (قوله عدم القضاء) أي عدم صحة قضاء القاضي اعتمادا على  
عله فلو لم يجمعوا وقضي به لم يصح ولا يجب أن يزكى الماضى (قوله فوصل الى ملكه)

فلا يجب وان كان الغاصب  
مقرا كما في الغاية (ومدفون  
بعبية نسي مكانه) ثم ذكره  
وكذا الودية عنه وغير  
معارفه بخلاف المدفون  
في حوز واختلف في المدفون  
في حكرهم وأرض مملوكة  
(ودين) كان (بجده المدفون  
سني) ولا بيعة له عليه (ثم)  
صارت له بان (أقر بعد ها)  
عند قوم (وقيد في مصرف  
الغاية بما اذا حلق عليه  
هذا القاضي أما قبله  
فجب الماضى (وما أخذ  
مصادرة) أي ظمنا ثم وصل  
البينة بسنين لعدم القوي  
والاصل فيه حديث على  
لا زكاة في مال الضمار وهو  
ملا يمكن الاتباع به مع  
بقائه الملك (ولو كان  
الدين على مقر ملي أو) على  
(مفسر أو مفسر) أي  
محكوم بافلاسه (أو) على  
(بجده عليه بيعة) وعن  
محمد لا زكاة وهو الصحيح  
ذكره ابن مقل وغيره لان  
البينة فلا تقبل (أو علم به  
قاضي) يجبي أن المقتي  
به عدم القضاء بعل القاضي  
(فوصل الى ملكه زكاة  
ماضي)

اقول

اقول من ذلك ما في المحيط له ألف على مفسر فاشترى منه بالالف دينار ثم وهب منه الدينار  
فعليه زكاة الاف لانه صار قابضها بالدينار اه ومنه ما في الوالدية وهب دينه من رجل  
ووكاله بقبضه فوجبت فيه الزكاة ثم قبضه الموهوب له فالزكاة على الواهب لان القبض  
وكيل عنه باقبضه له أولا وأقول أيضا الوصول الى ملكه بقبضه لانه لو أبرأه ديونه  
الموهر تزمه الزكاة لانه اسم لانه كما ذكره عند تفصيل الدين قبيل باب العائنه وسبب  
الكلام فيه (قوله وسن فصل الدين) أي الى قوى ووسط وضعيف والاخير لا يركبها  
مضى أصلا وفي الاولين تفصيل مما في فقهه اشارة الى أن ما هذا ليس على إطلاقه (قوله وسبب  
الخ) هذا هو السبب الحقيقي وماتقدم من قوله وسببه ملك نصاب الخ هو السبب الظاهري  
كالزوال للظهور ط (قوله توجه الخطاب) أي الخطاب المتوجه الى المكاتب بالامر بالاداء  
ط (قوله وشروطه الخ) ماتقدم في قول المصنف وشروط اقتراضه عقل الخ شروط في رب المال  
وما هنا شروط في نفس المال المزكى ط (قوله وهو في ملكه) أي والحال أن نصاب المال في  
ملكه التام كالميراث والشروط تمام النصاب في طرفي الحول كما سيأتي وقد صنف أن الحول لا يشترط  
في زكاة الزروع والثمار (قوله ولولا لفظة) تقدم الكلام في ذلك فلا تغفل (قوله بقيد ها)  
الاتي هو الاكتفاء بالمرحى في أكثر السنة اقصه الدر والنسل وأنت الضمير اشارة الى أن  
المراد بالسوم الاسامة اذ لا بد فيه من نيها لان السائمة تصلح لغير الدر والنسل كالحمل والركوب  
ولا تعتبر هذه النية ما لم تصل به الى الاسامة كما في البحر (قوله كما يجبي) أي في آخره هذا  
الباب وباقى بيانه (قوله أو يوزن داره الخ) قال في البحر لكن ذكر في البدائع الاختلاف  
في بدل منافع عين معدة للتجارة في كتاب زكاة الاصل انه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على  
التوقف على النية وصحح مشايخ بلخ رواية الجامع لان العين وان كانت للتجارة لكن قد قصد  
يدل منافعها المنفعة فتوجب الدابة لينفق عليها ولدار العمارة فلا تصير للتجارة مع التردد الا  
بالنية اه وقيد بقوله التي للتجارة اذ لو كانت للسكنى مثلا لا يصير بدلها للتجارة بدون النية فاذا  
نوى يصح ويكون من قسم الصريح (قوله واستثنوا الخ) ذكر في النهر انه ينبغي جعله من  
النية دلالة فلا حاجة الى الاستثناء (قوله مطلقا) أي وان لم ينوها ونوى الشراء للنفقة حتى  
لو اشترى عبيد أعمال المضاربة ثم اشترى اهم كسوة وطعاما للنفقة كان الكل للتجارة ويجب  
الزكاة في الكل بدائع (قوله لانه لا يملك بالها غيرها) أي بمال التجارة غير التجارة بخلاف المالك  
ذا اشترى اهم طعاما أو ثيابا للنفقة لا يكون للتجارة لانه يملك الشراء لغير التجارة بدائع (قوله ولا  
تصح نية التجارة الخ) لان لا تصح الا عند عقد التجارة فلا تصح فيما لم يكن فيه عقد كارت والمحو  
كما سيأتي ومنه الخارج من أرضه لان الملك يثبت فيه بالنيات ولا اختيار له فيه ولذا قال في البحر  
وخارج أي بقيد العقد ما اذا دخل من أرضه حنطة تبلغ قيمته انصافا ونوى أن يبيعها ويبيعها  
فامسكها ولا لا تجب فيه الزكاة كما في الميراث وكذا لو اشترى بذرا للتجارة وزرعها في أرض  
عشر امسكها كان فيها العشر لا غير كما لو اشترى أرض خراج أو عشر للتجارة لم يكن عليه زكاة  
التجارة انما عليه حق الارض من العشر أو الخراج (قوله أو المستأجرة أو المستعارة) يعني  
وكانت الارض حشرية فان العشر على المستعير انما فاد على المستأجر على قولهما المأخوذه

وسن فصل الدين فذكر  
المال (وسبب لزوم أدائها  
توجه الخطاب) يعني قوله  
نعالي أو الزكاة (وشروطه)  
أي شروط اقتراض أدائها  
(حولان الحول) وهو في  
ملكه (وغنية المال  
كالدرهم والدينار)  
الغنى - ما لا تجارة به - مال  
الخليفة فلزم الزكاة كيفما  
أمسكها ما ولو للنفقة  
(أو السوم) بقيد ها الاتي  
(أونية التجارة) في العروض  
ما صيرها ولا بد من مفارقتها  
أو دلالة بان يشترى عنها  
بعرض التجارة أو بواجب  
داره التي للتجارة بعرض  
فصير للتجارة بلانية فصيرها  
واستثنوا من اشتراط النية  
ما يستتبه المضارب فانه  
يكون للتجارة مطلقا لانه  
لا يملك بالها غير ها ولا تصح  
نية التجارة فيما خرج من  
أرضه العشرية أو الخراجية  
أو المستأجرة أو المستعارة



وأما إذا كانتا غير اجتماعيتين فإن الخراج على رب الأرض فإذا نوى المستعير أو المستاجر في الخارج  
 منها التجارة يصح إعدام اجتماع الحقين أفاده ح قلت يتعين فرض المسئلة فيما إذا اشترى بذرا  
 للتجارة ووزعه ليصح التعليل بعدم اجتماع الحقين أما لو نوى التجارة فيمخرج من أرضه فقد  
 عات أنها لا تصح لعدم العقد لم يصح الخراج مال تجارة فلازكاة فيه فافهم (قوله لا يجتمع  
 الحقان) عات مانبه (قوله بشرط صحة أداؤها الخ) قد علم اشتراط النية من قوله ولا لله تعالى  
 لكن ذكرنا هذا البيان تفصيلا فأفاده في البصر (قوله نية) أشار إلى أنه لا اعتبار بالتسمية فلا  
 سماها هبة أو غرضاً تجزئ به في الأصح وإلى أنه لو نوى الزكاة والتطوع رفع عنها عند الثاني لأن نية  
 القرض أقوى وعند الثالث يقع عنه وإلى أنه ليس للفقير أخذها بلا علم إلا إذا لم يكن في قرابته  
 أو قبيلته أو جرح منه فيضمن كالأمانة وإلى أن الساعي لو أخذها منه كرها لا يقطع القرض  
 عنه في الأموال الباطنة بخلاف الظاهر هو المفق به وإلى أنه لا تؤخذ من تركه لفقد النية  
 إلا إذا أوصى فتعتبر من الثلث وغنامه في البصر زاد في الجوهره أو تبرع ورثته قلت وأصل  
 وجهه أنهم قاطنون مقامه فتسكن نيتهم فتأمل (قوله مقارنة) هو الأصل كافي سائر العبادات  
 وأما كتنفي بالنية عند العزل كما سيأتي لأن الدفع يتفرق فيمضج باستحضار النية عند كل دفع  
 فاكفي بذلك للخرج بجر والمراد مقارنة الدفع إلى الفقير وأما المقارنة للدفع إلى الوكيل  
 فهي من الحكمية كما يأتي ط (قوله والمال قائم في يد الفقير) بخلاف ما إذا نوى بعد هلاكه  
 بجر وظاهره أن المراد بقيامه في يد الفقير بقاؤه في ملكه لا باليد الحقيقية وأن النية تجزئ به  
 مادام في ملك الفقير ولو بعد أيام (قوله أو دفعها الذي) نية على الفرق بين الزكاة والحج لأن الزكاة  
 عبادة مالية محضة فتصح فيها الغابة الذي وإن لم يكن من أهل النية لأن الشرط فيه أنية الآخر  
 بخلاف الحج لأنه عبادة مركبة من المال والبدن فتشترط فيه أهلية المأمور والنية (قوله لأن  
 المعبرية الآخر) علة للمستثنين (قوله ولذا) أي لكون المعبرية الآخر (قوله لو قال) أي  
 عند الدفع إلى الوكيل (قوله ثم نواه عن الزكاة) أي ولم يعلم الوكيل بذلك بل دفع إلى الفقير بنية  
 التطوع أو الكفارة (قوله ضمنه وكان متبرعا) لأنه ملوكه بالخط وصار مؤذيا مال نفسه قال في  
 التارخانية إذا وجد الأذن أو أجاز المال لكان أي أجاز قبل الدفع إلى الفقير لما في البصر  
 لو أدى زكاة غيره بغير أمره فبأنه لا يجوز له أن يوجب ذلك فإذا على المصدق لا يصح له أن يملكه ولم  
 يصرفه باع غيره فنفذت عليه اه لكن قد يقال تجزئ عن الآخر مطلقا لبقاء الأذن بالدفع  
 قال في البحر ولو تصدق عنه بغيره بغير وجه جع بمادفع عند أبي يوسف وعند محمد لا يرجع إلا  
 بشئ ط الرجوع اه تأمل ثم قال في التارخانية أو وجدت دلالة الأذن بالخط كما جرت العادة  
 بالأذن من أرباب الحنطة بخط عن الغلات وكذلك في ذلك السهم إذا خط الأمان أو البياع إذا خط الامتعة يضمن اه  
 وخط غلاتها ضمن وكذلك السهم إذا خط الأمان أو البياع إذا خط الامتعة يضمن اه  
 قال في التقيس ولا عرف في حق السامرة والبياعين بخط عن الغلات والامتعة اه ويتصل  
 بهذا العالم إذا مال للفقراء شيئا أو خط يضمن قلت ومقتضاه أنه لو وجد العرف فلا ضمان  
 لوجود الأذن حينئذ دلالة والظاهر أنه لا بد من علم المالك به هذا العرف ليكون إذا ضمه دلالة  
 (قوله إذا أذنا كاله الفقراء) لأنه كلما قبض شيئا مذكور صار خالطا مالهم بعضه بعضا ووقع

للاجماع الحقان (وشرط  
 صحة أدائهما مقارنة له) أي  
 للاداء (ولو) كانت المقارنة  
 (كما) كالودفع بلانية ثم نوى  
 والمال قائم في يد الفقير أو  
 نوى عند الدفع للوكيل ثم  
 دفع الوكيل بلانية أو دفعها  
 لذي يملكها لا يشرع بأجر  
 لأن المعبرية الآخر ولذا لو  
 قال هذا تطوع أو عن  
 كفارة في نواه عن الزكاة  
 قبل دفع الوكيل صح ولو  
 خط زكاة موكليه ضمن  
 وكان تبرعا لا إذا وكله  
 الفقراء ولو وكيل أن يدفع

زكاة عن الدافع لم يكن بشرط أن لا يبلغ المال الذي بيد الوكيل نصا فلا يلقه وعلم به الدافع  
 لم يجزه إذا كان لا أخذ وكيل عن الفقير كما في البصر عن الظهريه قلت وهذا إذا كان الفقير  
 واحدا فلا يكون متعددين لا بد أن يبلغ لكل واحد نصا بالان ما في يد الوكيل مشترك بينهم فإذا  
 كانوا ثلاثة وما في يد الوكيل بلغ نصا بين لم يصيروا أغنياء فجزى الزكاة عن الدافع بعده إلى أن  
 يبلغ ثلاثة نصا إلا إذا كان وكيل عن كل واحد بانقراده فحينئذ يعتبر لكل واحد نصا به على  
 حدة وليس له انطاط بل إذا منهم فلو خط أجزأ عن الدافعين وضمن للموكلين وأما إذا لم يضمن  
 إلا أخذ وكيل عنهم فجزى وإن بلغ المقبوض نصا كثيرا لأنهم لم يملكوا شيئا مما في يده (قوله  
 لولد الفقير) وإذا كان ولده صغيرا فلا بد من كونه هو فقيرا أيضا لأن الصغير بعد غنيابته في أي  
 أفاده ط عن أبي السعود وهذا حيث لم يأمره بالدفع إلى معين أو خلاف فقير قولان حكاهما  
 في القنية وذكر في البصر أن القواعد تشتمل للقول بأنه لا يضمن أقولهم لو نذر التصديق على فلان  
 له أن يتصدق على غيره اه أقول وفيه نظر لأن تعيين الزمان والمكان والدرهم واقعية غير معتبر  
 في النذر لأن الداخل تحتها هو قرينة وهو أصل التصديق دون التعيين فيطل وتلزم القرينة كما  
 صرحوا به وهذا لو كمل أغنياء تصدق التصديق من الموكل وقد أمره بالدفع إلى فلان فلا يملك  
 الدفع إلى غيره كالأوصى لا يملكه ليس للوصى الدفع إلى غيره فتأمل (قوله وفرضه) أي  
 الفقيرة (قوله ولو تصدق الخ) أي الوكيل يدفع الزكاة إذا أمرك دراهم الموكل بدفع من ماله  
 أجمع يديها في دراهم الموكل صح بخلاف ما إذا أنفقها أو ألقى نفسه مثلا ثم دفع من ماله فهو  
 مستبرع وعلى هذا التفصيل الوكيل بالاتفاق أو بقبض الدين أو الشراء كما سيأتي إن شاء الله  
 تعالى في الوكالة وفيه إشارة إلى أنه لا يشترط الدفع من عين مال الزكاة ولذا لو أمر غيره بالدفع  
 عنه جاز كإقامته اه يمكن اختلاف فيما إذا دفع من مال آخر خربت قال في البحر وظاهر القنية  
 ترجيح الإجزاء استدلالا بقولهم مسلم له خرف وكل ذميا فباعها من ذمى فله مسلم صرف غنما عن  
 زكاة ماله (فرع) للوكيل بدفع الزكاة أن يوكّل غيره بلا إذن يجوز عن الخلية وسيأتي متناهي  
 الوكالة (قوله بعزل ما وجب) في نسخة بعزل باللام وهي أحسن لموافق المعطوف عليه (قوله  
 ولا يخرج عن العهدة بالعزل) فلو ضاعت لا تسقط عنه الزكاة ولو مات كانت ميراثا عنه بخلاف  
 ما إذا ضاعت في يد الساعي لأن يده كيد الفقراء بجر عن المحيط (قوله أو تصدق بكه) بالرفع  
 عطف على قوله نية وأفاده سقوط الزكاة ولو نوى نقلا أو لم ينو أصلا لأن الواجب بجره منه وإنما  
 نشترط النية لدفع المزاحم فلما أدى الكل زالت المزاخمة بجر (قوله إذا نوى الخ) في التعبير  
 بالنسبة إلى إتمام هذا الاستثناء كما في النهر (قوله فيصح) أي عما نوى (قوله لا تسقط عنه)  
 أي لا تسقط زكاة ما تصدق به فوجب زكاة الزكاة الباقى (قوله خلافا لثالث) أشار بذلك  
 فيما المتناهي إلى اعتماد قول أبي يوسف ولذا قدمه قاضيان وقد اختلف في الهدي مع دايه  
 وعادته ناشئة المتارخية على عكس عادة قاضيان وصاحب الملقى فافهم (قوله وأطافه)  
 أي أطلق التصديق (قوله حتى الخ) تفريع على شعور الدين ح وقيد بالفقير لأنه لو كان غنيا  
 فهو به بعد الدخول فقير روايتان أحدهما الضمان بجر عن المحيط أي ضمان زكاة ما وجبه  
 لأنه استمر به بعد الوجوب (قوله صح وسط عنه) أي صح الإبراء وسط عنه زكاة نوى

لولد الفقير ووجهه لا انفسه  
 إلا إذا قال رب اضعها  
 حيث شئت ولو تصدق  
 بدراهم نفسه أجزأ أن كان  
 على نية الرجوع وكانت  
 دراهم الموكل فاقعة (أو)  
 مقارنة (بعزل ما وجب)  
 كما أو بعضه ولا يخرج  
 من العهدة بالعزل بل  
 بالأداء للفقراء (أو تصدق  
 بكه) إلا إذا نوى نذرا أو  
 واجبا آخر فيصح ويضمن  
 الزكاة ولو تصدق ببعضه  
 لا تسقط عنه عند الثاني  
 خلافا لثالث وأطافه فم  
 العين والدين حتى لو أبرأ  
 الفقير عن النصاب صح  
 وسط عنه



الزكاة أو المأوى ولو أبرأ من البعض سقط زكاته دون الباقي ولو نوى به الاداء عن الباقي بصر  
 (قوله واعلم الخ) المراد بالدين ما كان ثابتا في الذمة من مال الزكاة وبالعين ما كان قافيا في  
 ملكه من نفقود وعروض والقسمه رباعية لان الزكاة اما أن تكون ديناً أو عيناً والمال المذكي  
 كذلك لكن الدين اما أن يسقط بالزكاة أو يبقى مستحق القبض بعد ما قصير بخرجه فيجوز  
 الاداء في ثلاثة الاولى اداء الدين من دين سقط بها كمال من ابراء الفقير عن كل النصاب  
 الثانية اداء العين عن العين كنفق حاضر عن نقد أو عرض حاضر الثالثة اداء العين عن الدين  
 كنفق حاضر عن نصاب دين وفي صورتين لا يجوز الاولى اداء الدين عن العين كجعله ماني ذمة  
 مدونه زكاته كائنه الحاضر بخلاف ما اذا أمر فقير بقبض دين له على آخر عن زكاة عين عنده  
 فانه يجوز لانه عند قبض الفقير يصير عيناً فكان عيناً عن عين الثانية اداء دين عن دين  
 بقبض كانه قدم عن البصر وهو مالو أبرأ الفقير عن بعض النصاب فإياه الاداء عن الباقي  
 وعلم بان الباقي يصير عيناً بالقبض فيصير مؤدياً بالدين من العين اهـ ولذا اطلق الشارح الدين  
 أو لاعتن التقييد بالسقوط وقوله بعده سبعة قبض (قوله وحيلة الجواز) أي فيما اذا كان له  
 دين على ميسر وأراد أن يجعله زكاة عن عين عنده أو عن دين له على آخر سبعة قبض (قوله أن  
 يعطى مدونه الخ) قال في الاشياء وهو أفضل من غيره أي لانه يصير وسيلة الى براءة ذمة المدين  
 (قوله لكونه ظفر بجنس حقه) نقل العلامة البكري في آخر شرح الاشياء ان المراهق  
 والثاني جنس واحد في مستلة الظفر (قوله فان مانعه الخ) والحيلة اذا خاف ذلك ماني  
 الاشياء وهو أن يوكل المدين خدام الدائن بقبض الزكاة ثم يضاهاه بقبض الوكيل صار  
 ملكاً للموكل ولا يملك المال للوكيل الا في غيبة المدين لا حقال أن يمزله عن وكالة قضائه  
 حال القبض قبل الدفع اهـ وفيها وان كان للدائن ثمر في الدين يضاف أن يشارك في المقبوض  
 فالحيلة أن يتصدق الدائن بالدين ويهب المدين ما قبضه للدائن فلا يشارك (قوله ثم هو)  
 أي الفقير بقبضه والظاهر أن له أن يضاف أمره لانه مقتضى صحة التملك كما يأتي في باب  
 المصروف بحثاً (قوله فيكون الثواب لها) أي ثواب الزكاة للمزكي وثواب التسكين للفقير وقد  
 يقال ان ثواب التسكين يثبت للمزكي أيضاً لان الدال على الخير كفاعله وان اختلف الثواب كما  
 وكيفاً ط قلت وأخرج السيوطي في الجامع الصغير لو مريت الصدقة على يد مائة لكان لهم  
 من الاجر مثل أجر المبتدئ من غير أن ينقص من أجره (قوله وكذا) الإشارة الى الحيلة  
 (قوله وغامه الخ) هو ما قدمناه عن الاشياء (قوله واقتراضها مري) قال في البدائع  
 وعليه عامة المشايخ في أي وقت أدى يكون مؤدياً واجب ويتعين ذلك الوقت للوجوب  
 واذا لم يؤد الى آخره يتنصق عليه الوجوب حتى لو لم يؤد حتى مات يأنه واستدل الجصاص  
 له بن عليه الزكاة اذا هلك نصابه بعد تمام الحول والتسكين من الاداء لانه لا يضمن ولو كانت  
 على الفور يضمن كن آخر صوم شهر رمضان عن وقته فان عليه القضاء (قوله وصحة الباقي  
 وغيره) نقل نصه في التتارخانية أيضاً (قوله أي واجب على الفور) هذا سقط من بعض  
 النسخ وفيه زكاة لانه يؤد الى قولنا اقتراضها واجب على الفور مع أنه لا يرضى بمسكنة  
 بالدلائل القطعية وقد يقال ان قوله اقتراضها على تقدير مضاف أي اقتراض اديتها وهو من

واعلم ان اداء الدين من  
 الدين والعين عن العين وعن  
 الدين يجوز واداء الدين من  
 العين وعن دين سبعة قبض  
 لا يجوز وحيلة الجواز ان  
 يعطى مدونه الفقير زكاة  
 ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع  
 المدين من قبضه وأخذها  
 لكونه ظفر بجنس حقه  
 فان مانعه رفعه للقاضي  
 وحيلة التسكين فيها  
 التصديق على فقير ثم هو  
 يكمن فيكون الثواب  
 له او كذا في تعميم المسجد  
 وغامه في حيل الاشياء  
 (واقتراضها مري) أي  
 على التراخي وصحة  
 الباقي وغيره (وقيل  
 فوري) أي واجب على  
 الفور (وعليه الفتوى)  
 كافي شرح الوهبانية

إضافة الصفة الى موصوفها فيصير الموصوف في ادائها المنتقض واجب على الفور أي ان ادى  
 الاداء فرض وكونه على الفور واجب وهذا ما حقه في فتح القدير من ان المنتقض في الاصول  
 ان ما لم يلق الامر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل بمجرد الطاب فيجوز له كلف كل منهما ما كان  
 الامر هذه مع قرينة الفور الخ ما يأتي (قوله فيما نرى بآخرها الخ) ظاهره الاثم بانها آخر ولو قل  
 كيوم او يومين لانهم فسروا الفور بالوقت الامكان وقد يقال ان لا يؤخر الى العام  
 القابل لما في البدائع عن المنتقض بانها اذا لم يؤد حتى مضى حولان نقد اساساً أو ثم اه فتأمل  
 (قوله وهي) أي القرينة انه أي الامر بالصرف (قوله وهي محله) كذا عبارة الفتح أي  
 حاجته الفقير محله أي حاملة (قوله وغامه في الفتح) حيث قال بعد ما مضى فمكون الزكاة  
 فريضة وفوديتها واجبة فيلزم تأخيرها من غير ضرورة الاثم كما صرح به الكرخي والحاكم  
 الشهيد في المنتقى وهو عين ما ذكره الامام أبو جعفر عن أبي حنيفة أنه يكرهه فان كراهة التحريم  
 هي الحمل عند اطلاق اسمها وقد ثبت عن أئمتنا الثلاثة وجوب فوريتها وماتله ابن نجاش  
 عنهم من انهم اعلوا التراخي وهو بالنظر الى دليل الاقتراض أي دليل الاقتراض لا وجهها وهو  
 لا يثبت وجود دليل الايجاب وعلى هذا فلو اهتم اذا شك هل زكي أو لا يجب عليه ان يزكي لان وقتها  
 المعرف بالشك حينئذ كالشك في الصلاة في الوقت اهـ ملخصاً (تفه) في الفتح أيضاً اذا أخر حتى  
 مرض يؤدي من الرتبة ولو لم يكن عنده مال فاراد ان يستفرض لاداء الزكاة ان كان أكبر  
 رأيه انه يقدر على قضاءه فالأفضل الاستعراض والا فلا لان خصوصية صاحب الدين أشد اهـ  
 (قوله أي عبد) خصه بالذكور كما سب قوله فتوى خدمته وأشار بقوله ملأ الى ان العبد  
 غير قبيح بل ان الاول أن يقول بعد فتوى استعمله ايم مثل الذوب والدابة ولا بد من تخصيصه  
 بما نصحه فيه نية التجارة يخرج مالواشترى أرضاً خراجية أو عشرة بة لا تجز في اقامه الا يجب فيها  
 زكاة التجارة كما يأتي ونبيه عاينه في الفتح (قوله فتوى بعد ذلك خدمته) أي وان لا يثبت للتجارة  
 على الخاتمة عيب التجارة اذا اراد ان يستخدمه ستمين فاستخدمه فهو للتجارة على حاله الا ان  
 ينوي أن يخرج من التجارة ويجعله للخدمة اهـ (قوله مالم يبعه) أي أو يوزعه كافي النهر وغيره  
 وبدل من قسم الدين الوسط فيه بمر ما مضى أو يعتبر الحول بعد قبضه على الخلف الا في بيان  
 اقسام الديون (قوله بجنس مافيه الزكاة) فلو دفعه لآخر أنه في مهرها أو دفعه بصلح عن قود أو  
 دفعته لخلف فوجبها لان هذه الاشياء لم تكن جنس مافيه الزكاة ط (قوله والفرق)  
 أي بين التجارة حيث لا تحقق الا بالفعل وبين عدمها بان نواه للخدمة حيث تحقق بمجرد النية  
 ط (قوله فيتم بها) لان التملك كمالها يكفي فيم بالنية ط وتظهر ذلك المقيم والصائم والكافر  
 والمملوك والسائمة حيث لا يكون مسافراً ولا منطراً ولا مملوكاً ولا مملوكة ولا مملوكة بغير النية  
 وقد ثبت اضدادها بمجرد النية زياني لكن صرح في النهاية والفتح بان المملوكة لا تصير سائمة  
 بمجرد النية بخلاف العكس ووفق في البحر جمل الاول على ما اذا نوى ان تكون السائمة عارضة  
 وهي باقية في المرحى اذ لا بد من العمل وهو اخرجها من المرحى لا العلف وخل الثاني على ما اذا  
 نوى بعد اخرجها منه (قوله كان اه الخ) لان الشرط في التجارة مقارنتها المقدها وهو كسب  
 المال بالمال بعد شراء أو اجارة أو استعراض حيث لا مانع على ما يأتي في الشرع مع بيان

(فما نرى بآخرها) بلا عذر  
 (وترد شهادته) لان الامر  
 بالصرف الى الفقه يبرمه  
 قرينة الفور وهي أنه لا دفع  
 حاجته وهي محله فتأمل  
 تجب على الفور لم يحصل  
 المقصود من الايجاب على  
 وجه التمام وغامه في الفتح  
 (لا يثبت للتجارة ما) أي عبد  
 مثلاً (اشترى لها فتوى)  
 بعد ذلك (خدمته ثم)  
 ما نواه للخدمة (لا يصح)  
 للتجارة وان نواه لها مالم  
 يبعه) بجنس مافيه الزكاة  
 والفرق أن التجارة عمل  
 فلا تتم بمجرد النية بخلاف  
 الاول فانه ترك العمل فيتم  
 بها (وما اشترى لها) أي  
 للتجارة (كان لها) لمقارنة  
 النية لعمدة التجارة



الماورثة ونواها) اقدم  
 العقد الا اذا تصرف فيه  
 أي نوايا فحب الزكاة  
 لا تتران النية بالعمل (الا  
 الذهب والفضة) والساعة  
 لما في الخاتمة لو ورث ساعة  
 لزمه زكاتها بعد دخول نواه  
 أولا (وما ملكه بضمه  
 كهيئة أو وصية أو نكاح  
 أو خلع أو صلح عن قود)  
 قيد بالقود لان العبد  
 لا تجارة اذا قتله عبد خطا  
 ودفع به كان المدفوع  
 للتجارة خاتمة وكذلك  
 ما قويض به مال التجارة  
 فانه يكون لها بالنية كما  
 (ونواه لها كان اما عند  
 الثاني والاصح) أنه (لا  
 يكون لها بحر عن  
 البدائع وفي أول الاشياء  
 ولو قاضت النية ما ليس  
 بدل مال بمل لا تصح على  
 الصحيح (لا زكاة في الآتي  
 والجواهر) وان ساوت  
 ألفا اتفاقا (الا ان تكون  
 للتجارة) والاصل ان ما عدا  
 الجرين والسواثم انما يزكى  
 بنية التجارة بشرط عدم  
 المانع المؤدى الى الثاني  
 وبشرط مقارنتها العقد  
 التجارة وهو كسب المال  
 بالمال بعقد شراء أو اجارة  
 أو استقراض

فاستقرض

فاستقرض من رجل قبل حلول الحول خمسة اقفزة فغير التجارة ولم يستملك الاقفزة حتى حال  
 الحول لاز كانه عليه ويصرف الدين الى مال الزكاة دون المفس الذي ليس بمال الزكاة فقوله  
 غير التجارة دليل انه لو استقرض للتجارة يصير له ما قال بعضهم لا وان نوى لان القرض اعارة  
 وهو تبرع لا تجارة بدائع وعلى الاول مشى في البحر والنهر والمخ وقبضه - م الشارح لكن ذكر  
 في الذخيرة عن شرح الجامع اشبح الالام ان الاصح الثاني وان مع في قول عمر في الجامع غير  
 التجارة انما كانت عند المقرض غير التجارة وقائده انها اذا ردت عليه عادت غير التجارة  
 وانما لو كانت عند المقرض فعدت عليه عادت للتجارة اه والظاهر ان الثاني مبنى على قول  
 أبي يوسف ان المستقرض لا يملك ما استقرضه الا بالتصرف وعنده ما يملكه بالقبض حتى لو كان  
 قائما في يده فباعه من المقرض يصح عنده لا عند ما يملكه من اجنبي يصح اتفاقا كما ساقى  
 محريه في باب ان شاء الله تعالى وعلى قوله - ما قاله - لا الاول تام لا يقال بشكل الاول بان  
 المستقرض صار مديونا بغير ما استقرضه والمديون لاز كانه عليه بقدر دينه فاقا فانه نية  
 التجارة فيه لا نية قول فائدتهم اضم قبضه الى النصاب الذي هو - ما ساقى - من ان قبضه عرض  
 التجارة انضم الى النية - مدين فاذا كان له مائة درهم - فقط واستقرض خمسة اقفزة للتجارة قيمتها  
 خمسة دراهم مثلا كان مديونا بنية - درهم او بقى له نصاب تام فيزكاه بخلاف ما اذا لم تكن للتجارة  
 فانه لاز كانه عليه - الا لان الدين يصرف الى مال الزكاة دون غيره كما مر فيمنع نصاب الدراهم  
 الذي معه فلا يزكاه ولا يزكى الاقفزة فافهم (قوله ولونوى الخ) محترز قوله وبشرط مقارنتها العقد  
 التجارة ح (قوله كالونوى الخ) خرج باشتراط عقد التجارة وهذه لحن بالميراث كما مر عن  
 النهر فلا يصح تعليقه باجتماع الحقيق كما قدمنا فافهم (قوله كما مر) قبيل قوله وبشرط مقارنتها  
 ح (قوله وكالونوى الخ) محترز قوله بشرط عدم المانع الخ (قوله ونزهها) قيد له بشرط  
 اتعلق العشر بالخارج - لا في الخارج الا اذا كان خراج مقامة لا موطفا ومفهوما أنه اذا  
 لم يزعهما فحب زكاة التجارة في عدم وجوب العشر فلم يوجب المانع أما الخراجية فالمانع  
 موجود وهو النفي وان عطلت (قوله اقيام المانع) وهو الثاني ومقادير التعليل أنه لو زرع البذر  
 في ارضه المملوكة فحب فيه الزكاة ويخالفه ما في البحر حيث قال في باب زكاة المال لو اشترى بذرا  
 للتجارة وزعه فانه لاز كانه عليه وانما فيه العشر لان بذره في الارض ابطال كونه للتجارة فكان ذلك  
 كنية الخدمة في عيد التجارة بل اولى ولو لم يزعه فحب اه فان مقادير سقوط الزكاة عن البذر  
 بالزراعة - طلقا فافهم ط (تنبيه) ما ذكره الشارح من عدم وجوب الزكاة في الارض  
 المشربة للتجارة وانما فيه العشر أو الخراج للمانع المذكور قال في البدائع هو الرواية  
 المشهورة عن أصحابنا عن محمد انه يجب الزكاة أيضا لان زكاة التجارة تجب في الارض والعشر  
 يجب في الخارج وهذا مختلفان فلا يجتمع الحقان في مال واحد وجه ظاهر الرواية أن سبب  
 الوجوب في الكل واحد لانه يضاف اليها فيقال عشر الارض وخارجها وفي كل واحد حق  
 الله تعالى وحقوقه تعالى المتعلقة بالمال والنامية لا يجب فيها حقان من باب سبب مال واحد  
 كزكاة الساعة مع التجارة اه فافهم

(باب الساعة)

ولونوى التجارة بعد العقد  
 أو اشترى شيئا فقتنه ناويا  
 انه ان وجد به باعته لازكاة  
 عليه كالونوى التجارة فيما  
 خرج من ارضه كما مر وكالو  
 نوى أرضا خراجية ناويا  
 التجارة أو عشرية وزرعها  
 أو بذرا للتجارة وزرعها  
 لا يكون للتجارة لقيام المانع  
 (باب الساعة)



بالإضافة أو بالتعويض على أنه مبتدأ وخبر فهو وليان حقيقة ثم أو ما به سببه لبيان حكمها ولذا لم يقدّمه ما أتى صدقة الساعة قال في النهر ويد أحمد في تفصيل أموال الزكاة بالسواثم اقتداء بكتبه عليه الصلاة والسلام وكانت كذلك لأنهم إلى العرب وكان جل أموالهم السواثم والابل أنقصها عندهم فبدأ بها (قوله هي الراعية) أي أفاعه يقال سامت المشيمة دعت واسامها ربيها اسامة كذا في المغرب سميت بذلك لأنها تسم الأرض أي تعملها ووه منه شجر فيه تسيمون وفي ضياء الخلود السائمة المال الراعي نهر (قوله وشعر عالم المكثفة بالرعي الخ) أطلقها ففعل المتولدة من أهلي ووحشي لكن بعد كون الام اهلية كالتولدة من شاة ووطي وبقرو وحشي واهلي فوجب الزكاة بها ويكمل بها انصاب عندنا خلافا لما شافى بدائع (قوله بالرعي) بفتح الراء مصدر ويكسر هاء الكلا نفسه والمناسب الاول اذ لو حل الكلا اليها في البيت لا تكون سائمة بحجر قال في النهر وأقول الكسر هو المتداول على الاسنة ولا يلزم عليه أن تكون سائمة لو حل اليها الا لو اطلق الكلا على المنفصل ولقاتل منعه بل ظاهر قول المغرب الكلا هو كل ماعته الدواب من الرطب واليابس بقيد اختصاصه بالاقام في معدنه ولم تكن به ساعة لأنه ملكه بالحوز فقدره اه قلت لكن في الناموس الكلا كجبل العشب وطيه ويابس فلم يقدّمه بالرعي (قوله ذكره الشافعي) أي ذكر التقييد بالمباح قال في البحر والنهر ولا بد منه لان الكلا يشمل غير المباح ولا تكون سائمة به لكن قال المقدسي وفيه نظر فالتعليل وجهه منع فهو لغير المباح الحديث أحمد المسامون شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار فهو مباح ولو في أرض مملوكة كما سيأتي في فصل الشرب ان شاء الله تعالى (قوله ذكره الزبلي) أي ذكره قوله لصد الدروائل نية صاحب الثمينة (قوله والسمين) عطف تقييد (قوله ليم الذكور) لان الدروائل لا يظهرونها (قوله فقط) أي الذكور المحضة وليس المراد أنه يعم الذكور ولا يعم غيرها اه ح وحاصله انه قيد للذكور لا ليم (قوله لكن في البدائع الخ) استدراك على ما في المحيط من اعتبار السمين والجواب ان مراد المحيط أن السمين لا لا يصل اللحم بل لغرض آخر مثل ان لا تقوت في الشدة امن البرد فلا تنافض بين كلاي البدائع والمحيط اه ح أو يحمل على اختلاف الرواية والمتابع ط وبه جزم الرحي اقول عبارة البدائع هكذا انصاب السائمة له صفات منها كونه معد الاسامة للدروائل لما ذكرنا أن مال الزكاة هو المال النامي والمال النامي في الحيوان بالاسامة اذ به يحصل النسل فيزداد المال فان أسمت للعمل والركوب أو اللعوم فلا زكاة فيها اه اقتادافان الزكاة منوطة بالاسامة لاجل التوقى أي الزيادة فيشمل الاسامة لاجل السمين لانه زيادة فيها ثم تفرقة على ذلك بانخرج ما اذا أسمت للعمل والركوب أو اللعوم يعلم منه انه لم يرد باللعوم السمين والا كان كالا ما متناقضا لان اللعوم زيادة ولا يتوهم احد أن ذلك مبنى على رواية أخرى لانه في صدد كلام واحد فحين أن المراد باللعوم الاكل أي اذا أسامها لاجل ان يأكل لحمها هو واضيف فهو كالواسامه للعمل والركوب اذ لا بد من قصد الاسامة للزيادة والنمو وهذا ما ظهر لي ثم رأيت في المراجع ما نصه لغنى التجار ونوى أن تكون للعم فذبح كل يوم شاة أو ساعة نواها للجمعة فهي للعم والجولة عند محمد اه وفيه لف ونشر مرتب والله تعالى أعلم (قوله كالواسامه للعمل والركوب) لأنها نصير كشياب البدن وعبادة الخدمة

(هي) الراعية ونهرها  
(المكثفة بالرعي المباح)  
ذكره الشافعي (في أكثر العام)  
لقد الدروائل (ذكره)  
الزبلي وزاد في المحيط  
(والزيادة والسمين) ليم  
الذكور فقط لكن في  
البدائع لو أسامها للعم  
فلا زكاة فيها كالأسماء  
للعمل والركوب ولو للتجارة  
ففيها زكاة التجارة

(قوله)

(قوله ولعلهم تركوا ذلك) أي ترك أصحاب التون من تعريف الساعة ما زاده المصنف بها للزبلي والمحيط لتعريفهم أي تصریح التاركين لذلك بالحكمين أي يحكم ما نوى به التجارة من العروض الشاة للحيوانات ويحكم المسامة للعمال والركوب وهو وجوب زكاة التجارة في الاول ودرمه في الثاني فلا يرد على تعريفهم بانهم المكثفة بالرعي أي أكثر العام انه تعريف بالاعم افاده في البحر وحاصله ان القيد في المذكورين في الزبلي والمحيط ملحوظان في التعريف المذكور بقريضة التصريح المزبور فلا يكون تعريف بالاعم على أن التعريف بالاعم اغلا يصح على رأى المتأخرين من علماء الميزان والافاقلة قدمون وأهل اللغة على جوازوه به اندفع قول النهر ان هذا غير دافع اذا تعريف بالاعم لا يصح ولا ينفق فيه ذكر الحكمين بعده اه تامل (قوله لاشك في الموجب) بكسر الجيم وهو كونها ساعة فانه شرط ان يكون سببا لا وجوبا قال في فتح القدير العطب السير لا يزول به اسم السوم المستلزم للحكم واذا كان مقابله كثيرا بالنسبة كان هو سير او النصف ليس بالنسبة الى النصف كثيرا ولا به يقع الشك في ثبوت سبب الإيجاب فانهم (قوله مختلفان قدر او سببا) لان القدر في مال التجارة ربع العشر وفي السواثم ما يافى سبانه والسبب فيها هو المال النامي لكن بشرط ثمة التجارة في الاول ونية الاسامة لادر والنسل في الثاني فالاختلاف في الحقيقة في القدر واشترط ان يكون لما كانت السبيبية لانتم الا بشرطها بجمع له من الاختلاف في السبب فانهم (قوله فلو اشترى) تقييد على البطلان (قوله كالو باع الساعة) بقيد ان عروض التجارة اذا استبدلت لا يقطع الحول قلت ومثل العروض الدراهم والدنانير عندنا خلافا للشافعي فلا زكاة على الصيرفي في قياس قوله كافي البدائع (قوله في وسط الحول) بسكون السين وهو اقل لانه اسم يلزمهم بين طرفي الشئ بخلاف محركاتها فانه اسم يلزم تساوي به من طرفي الشئ فيكون جزءا من الحول وليس بمراد اه ح (قوله أو قبله) أي قبل الحول على تقدير مضاف أي قبل انتهائه يوم والمجمل اديه مطلق الزمان ولو ساعة وهو من عطف الخاص على العام فانه قد يكون باو كافي الحديث ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امره أهتزوجها وفانته مع انه داخل في الوسط التقييد على بطلان الحول بالبيع وان مضى معظمه ودفع توهم أن المراد بالوسط الجزء المعين فانهم (قوله ولا تعد عنده) أمالو كان عنده نقد ما باقائه يضم اليه ويركبه معه بلا استبعاد حول وكان الاولى أن يقول ولا انصاب عنده ليشمل ما اذا باعها بجزءها أو بغيره ففي الجوهره ولو باع المشيمة قبل الحول بدراهم أو بماشيمة ضم الثمن الى جنسه بالاجماع أي يضم الدراهم الى الدراهم والماشيمة الى الماشيمة (قوله المسجلة) أي المعهولة ليغازي علم في سبيل الله تعالى بوقف أو وصية وهذا التفصيل عند الامام أ ما عندهم من افلاخ في الخيل مطلقا ط بزيادة (قوله ولا في المواشي العمى) نقل في الظهيرية في العمى روايتين وعند محمد بن كمالو كان فيها عمى ثم وجزم في البحر في الباب الآتي بالوجوب فيها والذي يظهر أنه ان تحقق فيها السوم وجبت والا فلا بدليل التعليل والله أعلم

• (باب) •

بالتعويض مبتدأ حذف خبره أو بالعكس ونصاب مبتدأ وخبره والذي في المنع انصاب الابل بغير باب ط (قوله نصاب الابل) أطلقه ففعل المذكور والانات ولو أبوه وحشيا بعد ان كانت

ولعلهم تركوا ذلك  
اتعريفهم بالحكمين  
(فلو عطفها نصفه لا تكون  
سائمة) فلا زكاة فيها لاشك  
في الموجب (ويبطل حول  
زكاة التجارة بجمعها للسوم)  
لان زكاة السواثم وزكاة  
التجارة مختلفان قدر او سببا  
فلا يفي حول أحدهما على  
الآخر (فلو اشترى لها) أي  
للتجارة (ثم جعلها ساعة  
اعتبر) أول (الحول من  
وقت الجعل) للسوم كالو باع  
الساعة في وسط الحول أو  
قبله يوم يجزها أو بغير  
جنسها أو بغيره ولا تعد  
عنده أو بعروض ونوى بها  
التجارة فانه يستقبل حولا  
آخر جوهره وفيه اليس  
في سواثم الوقف والخيل  
المسجلة زكاة لعدم المسالك  
ولا في المواشي العمى ولا  
مقطوعة القوائم لانها  
ليست ساعة  
• (باب نصاب الابل) •



(خمس فيؤخذ من كل خمس) منها (الى خمس وعشرين بحت) جمع بحتى وهو خاله سمان منسوب الى بحتهم لانه اول من جمع بين العربي واليهي فولد منه ما ولد افسى بحتيا (او عرب شاه) وما بين النصابين فهو (وفيها) أى خمس وعشرين بنت مخاض وهى التى طعت فى السنة (الثانية) سميت به لان أمها غابا تكون مخاضا أى حاملا باخرى (وفى ست وثلاثين) الى خمس وأربعين بنت ابون وهى التى طعت فى الثالثة لان أمها تكون ذات ابن لاخرى غابا (وفى ست وأربعين) الى ستين (حنة) بالكسر وهى التى طعت فى الرابعة) وحق ركويم (وفى احدى وستين) الى خمس وسبعين (جذعة) بفتح الذال المججمة (وهى التى طعت فى الخامسة) لانها تجزع أى تقلع أسنان اللبن (وفى ست وسبعين) الى تسعين (بنت ابون وفى احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين) كذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر رضى الله عنه

الام اهلية وشمل المذبح بشرط أن لا تكون كلها كذا لما سبب صرح به فاله غارت به الجبار وشمل الاعى والمرىض والاعرج لكن لا يؤخذ فى الصدقة ومنه السقان والجفاف لكن يجب شاة بقدر الجفاف ويانه فى البحر (قوله مؤنثة) قال فى ذيل المغرب كل جمع مؤنث الا ما صبح بالواو والنون فمن يعلم قول جاء الرجال والنساء وجاءت الرجال والنساء وأسماء الجوع مؤنثة نحو الابل والذود والذبل والغنم والوحش والعرب والمجم وكذا كل ما يفرق بينه وبين واحد بالتاء أو ياء النسب كقوله ونخل وروم وجرى وروم وجرى وجرى (قوله بفتح الباء) كقوله فى النسبة الى سلة أى بكسر اللام سلمى بالفتح اتوا الى الكسرات مع الباء بجر (قوله لانها قبول على انفاذا) فيه اشارة الى أن بينه ما اشتقاقا كبر وهو اشتراك الحكامتين فى أكثر الحروف مع التناسب فى المعنى كما هو فى الابل وهو ذوال اجوف ح (قوله بحت) بفتح الباء من قوله الى خمس وعشرين والاولى نصبه على التمييز وهو كذلك فى بعض النسخ (قوله بحتهم) بضم الباء ويكون اناء المججمة وفتح التاء المنة فوق والنون والصاد الماهلة المشددة فى آخره راء علم مركب تركب من ح على مالت ح وفى القاموس بفتحهم بالتشديد صله بوخت ومعناه ابن ونهر كبة من صم وكان وجد عند الصم ولم يعرف له أب فنسب اليه خرب القدس اه (قوله او عرب) جمع عربى لهم اسم ولا ناسى عرب ففرقوا بينهم فى الجمع بجر (قوله شاه) ذكرنا كان أو انتى بجر وفى الشريعة الالية عن الجوهرة قال الخجندى لا يجوز فى الزكاة الا انفى من الغنم فصاعدا وهو ما أنى عليه حول ولا يؤخذ الجذع وهو الذى أنى عليه ستة أشهر وان كان يجزى فى الاضحية اه (قوله عفو) مصدر بمعنى اسم المفعول أى عفا الشارع عنه فلم يوجب فيه شيئا ط (قوله بنت مخاض) قديم الانم لا يجوز دفع الذكور فيها الا بطريق القيمة كما يأتى والواجب فى الماخوذ الوسط كما سيجى فى باب الغنم (قوله سميت به الخ) قال فى المغرب مخضت الحامل مخضا ومخاضا أحدها وجع الولادة ومنه فاجاها المخاض الى جذع الفخلة والمخاض أيضا النوق الحوامل الواحدة خلفة وية مال ولدها اذا استكمل سنة ودخل فى الثانية ابن مخاض لان أمه لحقت بالمخاض من النوق اه ومنه فى القاموس فافهم (قوله غالبا) لانها قد لا تفعل وأشار الى أن المراد بنت مخاض وكذا بنت ابون السن لان تكون أمها مخاضا أو ابونا فهو مخترج مخرج العادة لا مخرج الشرط كما فى البحر عن الزبلى فى فصل محرمات النكاح وهذا مع ما مر عن المغرب يدل على أن هذا معنى لغوى أيضا لا معنى فقط كما فهمه فى البحر من عبارة الزبلى المذكورة فافهم (قوله وهى التى طعت فى الثالثة) أى ولوزن يميز كيوم فلا يضاف طافى القهستانى من أنما التى أنى عليه استئذان أفاده ط (قوله لاخرى) أى ابنت أخرى ط (قوله وحق ركويم) بيان لعله التسمية كما فى القاموس (قوله كذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) كتب مبتدأ مضاف وكذا خبره وأبى بكر عطف على المضاف اليه ح وفى عامة النسخ الى أبى بكر أى الواسلة اليه فى الفتح عن رواية الزهرى انه صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ولم يفرجها الى عماله حتى توفى فخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى قبض ثم أخرجها عمر فعمل بها الخ قلت وانما ذكر الشارح هذه الجملة هنا ولم

يؤخرها

يؤخرها الى آخر الكلام لوقوع الخلاف لا اختلاف الروايات فيما بعد المائة والخمسين كما أشار اليه بقوله الا فى عندنا أما ما دونها فلا خلاف فيه الا ما ورد عن على انه قال فى خمس وعشرين من الابل خمس شياء ونعامه فى الزبلى (قوله عندنا) وقال الشافعى وأحمد اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات ابون الى مائة وثلاثين ففيها خمسة وبنات ابون ثم فى كل أربعين بنت ابون وفى كل خمسين حقة وعن مالك قولان أحدهما كذا ينظر الاخر كذهب الشافعى الى ح (قوله ثم فى كل مائة وخمس وأربعين) الا صوب اسقاط كل اموافى ما فى المنخ والدرر وغيره ما ولا يه اعمه أنه ان تذكر هذا العدد مرتين تذكر هذا الواجب مرتين وان تذكر ثلاثا فثلاث وايس ذلك بمراد الا صوب أيضا العطف بالواو بدل ثم لان هذا ليس استثناء آخر بل هو من جملة الاستثناء الذى قبله (قوله بنت مخاض وحقتان) فالحققتان فى المائة والعشرين وبنت مخاض فى الخمسة والعشرين الزائدة عليها (قوله ثم فى كل مائة وخمسين) الا صوب اسقاط كل ما مر وعطفه بتم بالواو لان مقتضى الاستثناء فيما بعده المائة والعشرين أن يجب فى ست وثلاثين بعد ما بنت ابون مع الحققتين لكن ليس فى هذا الاستثناء بنت ابون بخلاف الاستثناء فى اللذين بعده (قوله ثم فى كل خمس وعشرين) أى بعد المائة والخمسين والا صوب أيضا اسقاط كل ما عطف فيه وفيما بعده بالواو بدل ثم ما مر (قوله أربع حقات) منها ثلاث وجبت فى المائة والخمسين والرابعة وجبت فى الست والأربعين الزائدة عليها الى هنا انتهى حكم الاستثناء فى الثانية فلا يجب فيه جذعة (قوله الى مائتين) وهو فى المائتين بالخيار ان شاء دفع أربع حقات من كل خمسين حقة أو خمس بنات ابون من كل أربعين بنت ابون كما فى المحيط والمبسوط والخاتمة اسمعيل (قوله كما استأنف فى الخمسين التى بعد المائة والخمسين) قيد به احتراز عن الاستثناء فى الاول بهى الذى بعده المائة والعشرين اذ ليس فيه ايجاب بنت ابون كما قدمناه ولا ايجاب أربع حقات لعدم نصائحه ما لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة وأربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحققتين فاما زاد عليها خمس وصار مائة وخمسين وجب ثلاث حقات درر (قوله حق يجب فى كل خمسين حقة) كذا فى صدر الشريعة والدرر والمراد فى كل ست وأربعين الى الخمسين كما عبر به فى الفتاوى قال فى البحر فاذا زادت على المائتين خمس شياء ففيها اشاة مع الأربع حقات أو الخمس بنات ابون وفى عشر شاتان معها وفى خمسين عشرة ثلاث شياء معها وفى عشرين أربع معها فاذا بلغت مائتين وخمسة وعشرين ففيها بنت مخاض معها الى ست وثلاثين بنت ابون معها الى ست وأربعين ومائتين ففيها خمس حقات الى مائتين وخمسين ثم تستأنف كذلك فى مائتين وست وتسعين ست حقات الى ثمانمائة وهكذا اه (قوله للاناث) نعت للقيمة أى القيمة السكينة للاناث ح (قوله فان المالك بخير) اهدم فضل الانوثة فيه على الذكورة ط

(باب زكاة البقر)

قدمت على الغنم اقر بها من الابل فى الضخامة حتى نعامها الميم البدينة بجر (قوله كالنور الخ) هو ذر البقر قاموس أى كالمى الشور نور لانه يثير الارض أى يحرقها قال فى المغرب وانما دا

(ثم تستأنف القر بضة)

عندنا (فيؤخذ من كل خمس

شاة) مع الحققتين (ثم فى كل

مائة وخمس وأربعين بنت

مخاض وحقتان ثم فى كل

مائة وخمسين ثلاث حقات

ثم تستأنف القر بضة)

بعد المائة والخمسين (فى

كل خمس شاة) مع الثلاث

حقات (ثم فى كل خمس

وعشرين بنت مخاض) مع

الحقات (ثم فى ست وثلاثين

بنت ابون) معهن (ثم فى مائة

وست وتسعين أربع حقات

الى مائتين ثم تستأنف

القر بضة) بعد المائتين

(ابدا كما تستأنف فى الخمسين

التي بعد المائة والخمسين

حتى يجب فى كل خمسين

حقة ولا تجزى ذكورا لابل

الا بالقيمة للاناث بخلاف

البقر والغنم فان المالك

بخير

(باب زكاة البقر)

من البقر باسكون وهو

الشق معنى به لانه يشق

الارض كالنور لانه يثير



الارض ومفرده بقرة والنساء  
 للوحدة (نصاب البقر  
 والجاموس) ولومثولها  
 من وحش وأهلية بخلاف  
 عكسه ووحي بقر وغنم  
 وغيرهما فإنه لا يعد في  
 النصاب (ثلاثون ساعة)  
 غير مشتركة (وفيها تبسيع)  
 لأنه يتسع أوه (ذو سنة)  
 كاملة (أو تبسيع) أثناء  
 (وفي أربعين من ذوسنتين  
 أو سنة وفيما زاد) على  
 الأربعين (بجوابه) في ظاهر  
 الرواية عن الإمام وعنده  
 لاثنى فيما زاد (الى ستين  
 فقيح يضاعف ما في ثلاثين)  
 وهو قولهما أو الثلاثة وعليه  
 الفتوى بجمع البنات يسع  
 وتصحيح القدرى (ثم في كل  
 ثلاثين تبسيع وفي كل أربعين  
 سنة) الا اذا تداخلت  
 وعشرين فيضرب بين أربع  
 اربعة وثلاث سنوات  
 وهكذا

• (باب زكاة الغنم) •  
 مستوفى من القيمة لأنه ليس  
 لها آلة الدفاع فكانت غنمية  
 لكل طالب (نصاب الغنم  
 ضأنان أو موزا)

الارض حرثها وزرعها وسميت البقرة المنيرة لانها تنير الارض اه (قوله والنساء للوحدة)  
 أي للثلاثين فيشمل الذكور والانثى كافي البقر (قوله والجاموس) هو نوع من البقر كافي  
 المغرب فهو مثل البقرة في الزكاة والاضحية والربا يكمل به نصاب البقرة ويؤخذ الزكاة من  
 أغلبها وعند الاستواء يؤخذ على الأدنى وأدنى الأعلى نهر وعلى هذا الحكم البخت والعرب  
 والضأن والمعز بن ملك (قوله بخلاف عكسه) أي المتولد من أهلى ووحيية لأن المعز لا يام  
 (قوله ووحيى) بالطرع طاعلى عكسه (قوله فانه لا يذبح في النصاب) لانه ملحق بخلاف الجنس  
 كالجمار الوحش وان ألف فيما بيننا بالملحق بالأهلى حتى يبيح حلال الا كل بقر (قوله ثلاثون)  
 ذكرها كانت أو أفتاوا وكذا الجواميس كافي البر جندى اسمعيل (قوله ساعة) نعت الثلاثون  
 فهو مرفوع ويجوز النصب على التمييز ح فلو علمت فلا زكاة فيها الا اذا كانت للتجارة  
 ولا يعتبر فيها العدد بل القيمة (قوله غير مشتركة) فلو مشتركة لا تتركى لثقتان نصيب كل منهما  
 عن النصاب وان هتت الخلطة فيه كما ياتي بيانه في باب زكاة المال (قوله وفيها تبسيع) نص على  
 الذكرا لانه لا يتوهم اختصاصه بالانثى كافي الابل (قوله كاملة) فبديه ايا وافق قول غيره وطعن  
 في الثانية لانه اذا غت السنة لزم طعنه في الثانية فلا مخالفة افاده الشيخ اسمعيل (قوله من)  
 بضم الميم وكسر السين مأخوذ من الاسنان وهو مطلق السن في هذه السنة لا الكبر تهتافى  
 عن ابن الاثير ط (قوله بحسابه) أي لا يكون عفو بل يحسب الى ستين في الواحدة الزائدة  
 ربيع عشر سنة وفي الثنتين نصف عشر سنة درر (قوله بجمع عن البنات يسع) عزاء في البصر الى  
 الاسبيجاني وتصحيح القدرى وائس فيه ذكر البنات يسع وفي النهر وهي أعدل كافي المحيط وفي  
 جوامع الفقه المختار قولهما وفي البنات يسع والاسبيجاني وعليه الفتوى اه (قوله ثم في كل  
 ثلاثين الخ) في تفسير الواجب بكل عشرة ففي سبعين تبسيع وسنة وفي ثمانين مسقتان  
 وفي تسعين ثلاث أذنة وفي مائة تبسيع وسنة في مائة كروم مدار الحساب على الثلاثينات  
 والاربعينات ط عن القهستاني (قوله الا اذا تداخلت) أي التبعيات والمسلمات بان كان  
 العدد يصح أن يعطى فيه من هذه أو هذه ط (قوله وهكذا) أي الحكم على هذا المنوال  
 في مائتين وأربعين ثمانية أربعة أو ست سنوات

• (باب زكاة الغنم) •  
 الغنم محرمة النساء لا واحد لهما من أفظها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث للجنس يقع على  
 الذكور والاناث قاموس وفيه الشاة الواحدة من الغنم للذكور والانثى يتكون من الضأن  
 والمعز والظباء والبقر والنعام وحمل الوحش والمرأة جملها شاة وشياه وشواه الخ (قوله مشتق  
 من الغنمية) أي يتم ما اشتقاقا كبر كما في الابل فانه موز ذكر الضعيف وان كانت الغنم  
 مؤنثة كما عات لان المراد هنا اللفظ (قوله لانه الخ) علة مقدمة على معلولها وقوله آلة الدفاع  
 أي الدفاع عن نفسها ولا ينافى وجود آلة غير دافعة كقرونها ط (قوله ضأنان أو موزا)  
 بـكون الهمزة والسين وقصه جمع ضأنان كذا في القاموس والكشاف وهو  
 مذهب الاخفش والصحيح مذهب سيبويه أن كلامهم ما اسم جنس يقع على القابل والكثير

والذكر

والذكور والاضأن ما كان من ذوات الصوف والمعز من ذوات الشعر قهستاني ط (قوله  
 فانه ماسوا) لان النضر ورد باسم الشاة والغنم وهو شامل اه ماهر (قوله في تبسيع  
 النصاب) فاذا نقص نصاب الضأن وعنده من المعز ما يكمله أو بالعكس وجبت فيه الزكاة  
 وكذا لو كان المعز نصابا تاما يجب فيه (قوله والاضحية) أي يحجز من حلالها انما تجوز بالبدع  
 وأما أخذها في الزكاة فقيمة الخلاف الآتي (قوله والربا) فلا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز  
 متفاضلا ح (قوله لافي أداء الواجب) لان النصاب اذا كان ضأنان يؤخذ الواجب من  
 الضأن ولو معز فغن المعز ولو من مافن الغالب ولو سوا فغن أي ماشاء جوهرة أي فيعطى أدنى  
 الأعلى أو أعلى الأدنى كما قدمناه في الباب السابق (قوله والایمان) فان من حلف لا ياكل  
 لحم الضأن لا يثبت بأكل لحم المعز للعرف ح أي فان الضأن في المعز في العرف (قوله  
 وما بينهما معفو) أي ما بين كل نصاب ونصاب فوقعه ولا يثنى فيه زكاة فافازاد على أربعين شاة  
 مثلا الى المائة والعشرين لا يثنى فيه اذا تحددت المالك فلو مشتركة بين ثلاثة أو ثلاثة أو ثمانية على كل شاة  
 قال في البصر ولو كانت لرجل فليس للساعي أن يشترها ويبيعها أو يبيعها أربعين أو أربعين فيما أخذ ثلاث شياه  
 لانه بالتحديد المالك صار الكل نصيبا ولو كان بين رجلين أربعين شاة لا يجب على واحد منهما الزكاة  
 وليس للساعي أن يبيعها ويبيعها نصيبا أو يأخذ لزكاة من الاثني عشر كل واحد منهما ما قام به من  
 النصاب اه (قوله وهو مائة سنة) أي يدخل في الثمانية كافي الهداية وان كذب  
 الفقه والمذكور في الصحاح والمغرب وغيرهما من كتب اللغة انه من الغنم ما دخل في السنة  
 الثمانية كذا في البر جندى ولذا قال الزبلي هذا من تفسير الفقهاء وعند أهل اللغة ما طعن  
 في الثمانية اسمعيل (قوله لا الجذع) بالتحريك قاموس (قوله وهو ما في عليه أكثرها)  
 كذا في الهداية والكافي والدرر وقيل ما له غاية أشهر وقيل سبعه وذكرا لا قطع انه عند  
 أئمة فقهائهم سنة أشهر قال في البحر وهو الظاهر (قوله على الظاهر) راجع الى قوله  
 لا الجذع فان عدم اجرائه هو ظاهر الرواية ومرحبه في البحر ح (قوله من الضأن) قباه  
 لان المعز لا خلاف انه لا يؤخذ فيه الا اثنتى بجمع عن الحاشية (قوله ذكره المكال) وأقره  
 في النهر لكن يجوز في البحر وغيره بظاهر الرواية وفي الاختيار أنه الصحيح (قوله والجذع من  
 البقر الخ) وأما الجذع من المعز فقال في البحر لم أره عند الفقهاء او ائمة فلو أن الأزهري انه  
 مائة سنة اه قلت لكن لا يصح أن يكون مراد الفقهاء لانه بهذا المعنى في غيرهم كما تقدم  
 في كلام الشارح فالظاهر أنه لا فرق عندهم في الجذع بين الغنم والمعز (قوله ولا يثنى في خيل  
 ساعة) في المغرب التليل اسم جمع للعرب والبراذين ذكوره أو انثاهما اه وقيل بالساعة  
 لانها محل الخلاف أما التي تولى بها التجارة فيجب فيها زكاة التجارة انما قلنا كما ياتي (قوله  
 عندهما) لما في المكتب السنة من قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده وفروسه  
 صدقة زاد مسلم الا صدقة الفطر وقال الامام ان كانت ساعة للذكو والذكور كورا أو انما توارحل  
 عليه الحل وجب فيها الزكاة غير أنهما ان كانت من أفراس العرب خير بين أن يذبح عن كل  
 واحدة دينار أو بين أن يقتلها أو يعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وان كانت من أفراس  
 غيرهم قومه الا غير وان كانت ذكورا أو انما فورايمان أشهرهما عدم الوجوب كذا في المحيط

فانه ماسوا في تبسيع  
 النصاب والاضحية  
 والربا لافي أداء الواجب  
 والایمان (أربعين وفيها  
 شاة) ثم الذكور والاناث  
 (وفي مائة واحدة وعشرين  
 شاتان وفي مائتين وواحدة  
 شاة) ثم ما في أربعين  
 أربعين شياه وما بينهما معفو  
 (ثم) بعد بلوغها أربعين شاة  
 (في كل مائة شاة) الى غير  
 نهاية (ويؤخذ في كثرها)  
 أي الغنم (الثاني) من  
 الضأن والمعز (وهو مائة  
 سنة لا الجذع) الا بالقيمة  
 (وهو ما في عليه أكثرها)  
 على الظاهر وعنده جواز  
 الجذع من الضأن وهو  
 قوله ما والدليل برهانه  
 ذكره المكال والثاني من  
 البقر ابن سنتين ومن  
 الابل ابن خمس والجذع  
 من البقر ابن سنة ومن  
 الابل ابن أربع (ولان في  
 في خيل) ساعة عندهما



وفي الفتح راجع في المذكور عدمه وفي الافاق الوجوب واجمعوا انهم لو كانت للعمل والركوب  
 او علوثة فلا تفي فيها ان الامام لا يأخذها جبراً غير (قوله وعليه الفتوى) قال الطحاوي  
 هذا أحب القولين اليه اورجحه القاضي أبو زيد في الاسرار وفي البناء يسع وعليه الفتوى وفي  
 الجواهر والفتوى على قوله ما وفي الكافي هو المختار للفتوى وتبعه الزياي واليزازي تبعاً  
 للخلاصة وفي الخاتمة قالوا الفتوى على قوله ما تصحح العلامة فاسم قلت وبه جزم في الكنز  
 امكن رجع قول الامام في الفتح وأجاب عن دليله صاحب المبداء صاحب الهداية بأن المراد فيه مفسر  
 القاضي وحقق ذلك بما لا مزيد عليه واستدل الامام بالادلة الواضحة ولذا قال تأييد العلامة  
 فاسم وفي التفتة الصحيح قوله ورجم الامام السر خشي في المبسوط والقصد دورى في التجريد  
 ولجواب عما يورد على دليله صاحب المبداء صاحب الهداية وهذا القول أقوى حجة  
 على ما ذهب اليه التجريد والمبسوط وشرح شيخنا اه (قوله الاصح لا) وقيل ثلاث وقيل خمس  
 فهـ تاني (قوله ليست للتجارة) أي هذه الثلاثة (قوله فلا كلام) أي لا كلام يتعلق بشي  
 زكاة التجارة موجود اه ح (قوله ولا في عوامل) أي التي أعدت للعمل كائنة الارض  
 بالحرث والعلوثة كالسقي ونحوه زادت في الدرر الحوامل وهي التي أعدت للعمل الانتقال وكان المصنف نظر  
 الى أن العوامل تشملها (قوله وعلوثة) بالفتح ما ينف من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء  
 مغرب قال في البحر وقد منع من القيمة أنه لو كان له ابل عوامل يعمل بها في السنة أربعة أشهر  
 وبسببها في الباقي ينبغي أن لا تجب فيها زكاة اه (قوله ما لم تكن العلوثة للتجارة) قيد  
 بالعلوثة لأن العوامل لا تكون للتجارة وان نواهاها كما في النهر أي لانها مشغولة بالحاجة  
 الاصلية (قوله وحمل وفصيل وحمل) في النهر الحمل ولد الشاة في السنة الاولى والفصيل  
 ولد الشاة قبل أن يصير ابن مخاض والحمل ولد البقرة حبر تضعه أمه الى شهر كما في المغرب  
 (قوله وصورته الخ) أي اذا كانت له سوائم كبار وهي نصاب فقت ستة أشهر مثلاً فولدت  
 أولاداً ثم ماتت وتم الحول على المغار لا تجب الزكاة فيها عند ما وعده الثاني تجب واحدة  
 منها والمراد من النصاب خمس وعشرون ابلاً وثلاثون بقراً أو أربعون غنماً أو مائتين خنزيراً  
 وعشرون من البغال لا تفي فيه اتفاقاً لأن الثاني واجب واحدة منها ولا يتصور فيلادون هذا  
 المذاد وعساه في الاختيار وفي القهـ تاني عن التفتة الصحيح قولها ما (قوله الاتباع الكبير)  
 قال في النهر والخلاف أي المذكور أنفاً مقيده بما اذا لم يكن فيها كبار فان كان كما اذا كان له  
 مع قـ ح وثلاثين حلاً مستحق وكذلك في الابل والبقر كانت الصغار تبعاً للكبير ووجب اجتماع  
 كذا في الدراية اه (قوله ويجب ذلك الواحد ولو ناقصاً ولو جيداً يلزم الوسط) كذا في بعض  
 النسخ وفي بعضها ويجب ذلك الواحد ما لم يكن جيداً فيلزم الوسط وهذه النسخة أحسن (قوله  
 وهلاكه يسهطها) أي لو هلك الكبير بعد الحول بطل الواجب عنده ما وعند الثاني يجب  
 في الباقي ثمانية وثلاثون جزاً من أربعين جزاً من حمل نهر ولو هلك الحملان وبقي الكبير يؤخذ  
 جزاً من أربعين جزاً منه بدائع (قوله ولو تعدد الواجب الخ) بيانه اذا كان له مستثنان ومائة  
 وثمانية عشر حلاً فانه يجب مـ ثمان في قوله مـ ما لو كان له مائة ومائة وعشرون حلاً وجبت  
 مـ مائة واحدة عنده ما وقال الثاني مائة وحمل وعلى هذا لو كان له مائة وخمسون حلاً

وعليه الفتوى خاتمة  
 وغيره فاسم عند الامام هل  
 له انصاب مقدار الاصح  
 لا لعدم النقل بالثقة مدير  
 (و) لافي (بغال وحبر) سائمة  
 اجماعاً (ليست للتجارة)  
 فلولها فلا كلام لانها من  
 العروض (و) لافي (عوامل  
 وعلوثة) ماله مـ كن  
 العلوثة للتجارة (و) لافي  
 (حمل) يقتضين ولد الشاة  
 (وفصيل) ولد الشاة  
 (وحمل) بوزن سنور ولد  
 البقرة وصورته أن يموت  
 كل الكبار ويتم الحول على  
 أرلادها الصغار (الاتباع  
 الكبير) ولو واحد او يجب  
 ذلك الواحد ولو ناقصاً ولو  
 جيداً يلزم الوسط وهلاكه  
 يسهطها ولو تعدد الواجب  
 وجب الكبار فقط ولا يكمل  
 من الصغار خلافاً لثاني

وتبيح نهر عن غاية البيان (قوله ولا في عقو) هذا قوله ما وهو أن الواجب في النصاب  
 لافي العقو وقال محمد بن زفر الواجب عن الكل وأثر الخلاف يظهر من ملك تـ عامن الابل  
 فهلك بعد الحول منها أربعة لم يسقط شيء على الاول ويسقط على الثاني أربعة أشاة  
 وكذا لو كان له مائة وعشرون شاة فهلك منها ثمانون يسقط على الثاني ثمانون شاة وعساه  
 في الزياي (قوله وخصاه بالسوائم) أي خص صاحبان العقوب به دون النقول لان ما زاد  
 على ما تقي درهم لا عقوبة عندهما بل يجب زيادة بحسب ما به أما عند أبي حنيفة فان الزائد  
 عليهم اربعة ومال يبلغ أربعين درهماً ففيهم درهم آخر كما سيأتي (قوله ولا في هالك الخ) أي لا يجب  
 الزكاة في نصاب هالك بعد الوجوب أي بعد مضي الحول بل تسقط وان طلم الساعي منه  
 فامتنع حتى هلك النصاب على الصحيح وفي الفتح انه الاشبه بالفقه لان الهالك راياً في اختياره عمل  
 الادامين العين والقيمة والراي يستدعي زماناً (قوله ومنع الساعي) عطى على وجوبها  
 ح (قوله لتعلقها بالعين) لان الواجب جزء من النصاب يسقط به لاله محله كدفع العبد  
 بالجنابة يسقط به لاله هداية (قوله وان هلك بعضه) أي بعض النصاب يسقط حظه أي حظ  
 الهالك أي سقط من الواجب فيه بقدر ما هلك منه (قوله ويصرف الهالك الى العفو الخ)  
 أقول أي لو كان عنده ثلاث نصاب مثلاً لا وثي زائد عما لا يبلغ نصاباً باربعاً فهلك بعض ذلك  
 يصرف الهالك الى العفو أولاً فان كان الهالك بقدر العقو يبقى الواجب عليه في الثلاث  
 نصاب بقسامه وان زاد يصرف الهالك الى نصاب يلبه أي الى النصاب الثالث ويترك عن  
 النصابين فان زاد الهالك على النصاب الثالث يصرف الزائد الى النصاب الثاني وهكذا  
 الى أن ينتهي الى الاول ومقتضى ما مر أنه اذا نقص النصاب يسقط عنه حظه ويرى عن  
 الباقي بقدره تأمل ثم ان هذا قول الامام رضي الله عنه وعند أبي يوسف يصرف الهالك بعد  
 العفو الاول الى النصاب شائعاً وعند محمد الى العفو والنصاب لما من تعلق الزكاة به ما عنده  
 قال في الملتقى وشرحه لاشراح فلو هلك بعد الحول أربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة  
 عندهما وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من أربعين بعيراً تجب بنت مخاض لما مر أن  
 الامام يصرف الهالك الى العفو ثم الى نصاب يلبه ثم وثم وعند أبي يوسف خمسة وعشرون جزاً  
 من ستة وثلاثين جزاً من بنت مخاض لما مر أنه يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصاب  
 وعند محمد نصف بنت لبون وغنم الماشية يعلق الزكاة بالنصاب والعفو اه وفي البحر ظاهر  
 الرواية عن أبي يوسف كقول الامام (قوله بخلاف المستثلات) أي بفعل رب المال مثلاً لا ط  
 (قوله بعد الحول) أم قبله لو استهلكه قبل غمام الحول فلا زكاة عليه لعدم الشرط واذا فعله  
 حيلة لدفع الوجوب كأن استبدل نصاب السائمة بخراً أو غيره عن ملكه ثم أدخله فيه قال  
 أبو يوسف لا يكره لانه امتناع عن الوجوب لا ابطال حتى الغنم في المحيط انه الاصح وقال محمد  
 يكره واختاره الشيخ جيد الدين الضرير لأن فيه اضراً بالفقراء وابطال حقهم ما لا وكذا  
 الخلاف في حيلة دفع الشفعة قبل وجوبها وقيل الفتوى في الشفعة على قول أبي يوسف  
 وفي الزكاة على قول محمد وهذا تفصيل حسن شرحه درر البحار قلت وعلى هذا التفصيل مشي  
 المصنف في كتاب الشفعة وعزاه الشارح هنالك الى الجوهرية وأقره وقال ومثل الزكاة الملح

(و) لافي (عفو وهو ما بين  
 النصاب) في كل الاموال  
 وخصاه بالسوائم (و) لافي  
 (هالك بعد وجوبها) ومنع  
 الساعي في الاصح لتعلقها  
 بالعين لا بالذمة وان هلك  
 بعضه سقط حظه ويصرف  
 الهالك الى العفو أولاً ثم  
 الى نصاب يلبه ثم درهم  
 بخلاف المستثلات) بعد  
 الحول

قوله من بنت مخاض صوابه  
 من بنت لبون كذا في  
 هامش نسخة المؤلف اه



وآية السجدة (قوله لوجود التمدد) على قوله بخلاف المـ تلك فانه في تحجب فيه  
 الزكاة (قوله ومنه الخ) أي من الاستهلاك المقهور من المستهلك قال في النهر وهو أحد  
 قولين والقول الآخر أنه لا يضمن لأنه لو فـ ل ذلك في الوديعة لا يضمن فكذلك هنا الذي يقع  
 في نفسه ترجيح الأول ثم رأيت في البدائع حرم به ولم يحكم غيره اهـ قلت ومن الاستهلاك  
 مالو أبرأه ديونه الموصوف بخلاف المـ على ما سيأتي في باب العاشر (قوله والتوى)  
 بالقصر أي الهلاك مبتدأ خبره هلاك (قوله بعد الفرض والاعارة) الاصول الاقراض  
 قال في الفتح واقراض النصاب الدراهم بعد الحول ليس باستهلاك فلو توى المال على  
 المستقرض لا تجب أي الزكاة ومنه له اعارة قوب التجارة اهـ والتوى هنا أن يجهد ولا يئس  
 عليه أو يموت المستقرض لا عن تركه (قوله واستبدال) بالجرعة فاعلى القرض اهـ ح  
 لأن المعنى أنه لو استبدل مال التجارة بمال التجارة ثم هلك البديل لا تجب الزكاة لأنه ليس  
 باستهلاك فعلى هـ هذا لا يصح كونه مرفوعا عطف فاعلى التوى لاستلزامه أن يكون نفس  
 الاستبدال هلاكاً كما لو لم يكن كذلك لقيام البديل مقام الأصل وما عزي إلى النهر من أنه هلاك لم أره  
 فيه بل المصريح به فيه وفي غيره أنه ليس باستهلاك ولا يلزم منه أن يكون هلاكاً كما قال في البدائع  
 وأما حال الحول على مال التجارة فأمرجه عن ملكه بالدراهم أو الدينارين أو عرض التجارة بمثل  
 قيمته لا يضمن الزكاة لأنه ما أنفق الواجب بل نقله من محل إلى مثله إذا ما تغير في مال التجارة هو  
 المـ في وهو المالية لا الصورة فكان الأول قائماً معنى فيبقى الواجب قائماً ويسقط به لأك  
 وأما إذا باعه وحاجي بيسير فكذلك لأنه مما لا يمكن التصرف عنه فكان عفو أو ان حاجي بما لا يتقارب  
 الناس فيه ضمن قدر زكاة الهبة وزكاة ما بقي يتحول إلى العين فتبقى قائماً وتسقط به لأك انتهى  
 والاستبدال قبل الحول كذلك في البدائع أيضاً لو استبدل مال التجارة بمال التجارة وهي  
 العروض قبل تمام الحول لا يبطل حكم الحول سواء استبدلها بجنسها أو بخلافه بخلاف  
 التماثل وجوب زكاتها في المال وهو المالية والقيمة وهو باقي وكذا الدراهم أو الدينارين إذا  
 باعها بجنسها أو بخلافه كدراهم بدراهم أو دينارين وقال الشافعي ينقطع حكم الحول فعلى  
 قياس قوله لا تجب الزكاة في مال الصارفة كما إذا باع الساعة بالساعة والساعة لثلاثين الوجوب  
 في الدراهم ثم تعلق بالمعنى لا بالعين والمـ قائم بهـ الاستبدال فلا يبطل حكم الحول بخلاف  
 استبدال الساعة بالساعة فإن الحكم فيها يتعلق بالعين فيبطل الحول المنفعة على الأول  
 ويستأنف لثلاثين حولاً اهـ فافهم (قوله هلاك) كذا في بعض النسخ وفي بعضها يـ  
 هلاك (قوله وبغير مال التجارة) متعلق بمـ المحذوف دل عليه المذكور أي واستبدال  
 مال التجارة بغير مال التجارة استهلاك فيضمن زكاة قال في النهر وفيه في الفتح بما إذا توى  
 في البديل عدم التجارة عند الاستبدال أما إذا لم يتوقع البديل للتجارة اهـ قلت أي وإذا  
 وقع البديل للتجارة فلا يكون الاستبدال استهلاكاً لأنه لا يضمن زكاة الأصل لو كان بعد تمام  
 الحول ولا ينقطع حكم الحول لو كان الاستبدال قبل تمامه بل يتحول الوجوب إلى البديل  
 فيبقى قائماً ويسقط به لأك كما قلناه صريحاً عن البدائع فما قيل من أنه لا تجب زكاة البديل  
 بهـ هذا الاستبدال بل يعتبره حول جديد خطأ صريح فافهم (تنبيه) شمل قوله وبغير مال

لوجود التمدد ومنه مالو  
 حبه عن المال أو الماء  
 حتى هلك فيضمن بدائع  
 والتوى بعد القرض  
 والاعارة واستبدال مال  
 التجارة بمال التجارة هلاك  
 وبغير مال التجارة

التجارة مالو استبدله بعرض ليس مال أصلاً بأن تزوج عليه امرأة أو صالح به عن دم العمد  
 أو اختلعت به المرأة أو بعرض هو مال لكنه ليس مال الزكاة بأن باعه بعد الخدمه أو ثياب  
 البذلة أو أسنانه أو غيره مما يضمن الزكاة في ذلك كله لأنه استهلاك وكذا لو باع مال التجارة  
 بالـ وائم على أن يتركها ساعة لاختلاف الواجب فكان استهلاكاً كونه في البدائع (تنبيه)  
 حكم النقود مثل مال التجارة ففي الفتح رجل له ألف حال حولها فاشترى بها عبداً للتجارة  
 فمات أو عرّضها للتجارة فهلكت بطات عنه زكاة الألف ولو كان العبد للخدمة لم ينقطع بموته  
 وعقابه فيه (قوله والساعة بالساعة) الأولى اسقاط قوله بالساعة أي شمل استبداله بغير  
 ساعة قال في فتح القدير واستبدال الساعة استهلاكاً مطلقاً سواء استبدلها بساعة من جنسها  
 أو من غيرها أو بغير ساعة دراهم أو عروضاً تعلق الزكاة بالعين أولاً وبالذات وقد تبدلت فإذا  
 هلكت ساعة البديل تجب الزكاة ولا يفتي أن هـ إذا استبدل بها بغيره بدل الحول أما إذا باعها  
 قبله فلا حتى لا تجب الزكاة في البديل لا بحول جديد أو يكون له دراهم وقد باعها بأحد  
 الفقهاء اهـ أي في نفسه يضمن غنماً إلى ما عنده من الدراهم ويركبه معه بالاستبدال حول  
 جديد وكذا لو باعها بساعة وعنده ساعة فانه يضمنها اليها كما قلناه في فصل الساعة من  
 الجوهره (قوله وجاز دفع القيمة) أي ولو مع وجود المنصوص عليه معراج فلو أدى ثلاث  
 شياء سمان عن أربع وسط أو بعض بنت أيون عن بنت مخاض جاز وعقابه في الفتح ثم إن هذا  
 عقيد بغير المثلى فلا تعتبر القيمة في نصاب كيلي أو وزني فإذا أدى أربعة مكاييل أو دراهم  
 جيدة عن خمسة رديئة أو زبوف لا يجوز عنه علماء المال الثلاثة إلا عن أربعة وعليه كـ  
 أو درهم آخر خـ لا فالزفر وهـ إذا أدى من جنسه والألف اعتبره هو القيمة انشاقاً لفقوم  
 الجوده في المال الربوي عند المقابلة بخلاف جنسه ثم إن المعتبر عنه المحذور النفع لا الفقير من  
 القدر والقيمة وعنده ما لا قدر فاداً أدى خمسة أذنة رديئة عن خمسة جيدة لم يجز عنه  
 حتى يؤدي تمام قيمة الواجب وجاز عندهما وهذا إذا كان المال جيداً وأدى من جنسه رديئاً  
 أما إذا أدى من خلاف جنسه فالقيمة معتبرة انشاقاً وإذا أدى خمسة جيدة عن خمسة رديئة  
 جاز انشاقاً على اختلاف التفرع وعقابه في شرح درر البصار وشرح الجمع (قوله في زكاة  
 الخ) قيد بالذكورات لأنه لا يجوز دفع القيمة في الضحايا والهـ داي والعق لان معنى القرية  
 اراقة الدم وفي العقوق في الرق وذلك لا ينقوم بغير غاية البيان ثم قال ولا يفتي أنه عقيد بقاء  
 أيام الحر أمابعد ما فيجوز دفع القيمة كما عرفت في الاخصية اهـ (قوله وخراج) ذكره  
 في الشربلالية بجملة لكن نقله الشيخ المحمـ عن الخلاصة (قوله ونذر) كأن نذر أن يتصدق  
 بهـ هذا الذي شارف تصدق بقدره دراهم أو بهذا الخبر تصدق بقيمته جاز عنه كذا في فتح  
 القدير وفيه لو نذر أن يمدي شاتين أو يعتي عبدين وسطين فأهدى شاة أو أعنت عبداً أو أدى  
 كل منهم ما وسطين لا يجوز لأن القرية في الأراقة والتحرير وقد التزم اراقتين وتحريرين فلا  
 يخرج عن العهدة بواحد بخلاف النذر بالتصدق بشاتين وسطين فتصدق بشاة بقدره ما  
 جاز لأن المقصود اغناء الفقير وبه يحصل القرية وهو يحصل بالقيمة ولو نذر أن يتصدق بغير  
 دقل فتصدق بنفسه جيداً أو يمساه لا يجز به لان الجوده لا قيمة لها هنا للربوبية ولاه قابله

والساعة بالساعة  
 استهلاك (وجاز دفع  
 القيمة في زكاة عشر  
 وخراج وفطرة ونذر

الذم على من ساردا التمر  
 فاموس اهـ منه



بالجنس بخلاف جنس آخر لو تصدق بنصف فقير منه يساويه جاز **اه** (قوله) **وهو** كفارة  
 بالتوبين وغير الاعناق فتمت ولم يذكر **هـ** هذا الاستثناء في الهدايا والكنز والقبيلين والمكاف  
 وذكره في غاية البيان كما قدمناه من الألفاظ في القرية فيه اتلاف المال وفي الرق وذلك لا يتقوم  
 بنزلة لينة قلت وينبغي استثناء **هـ** كسوة بآن أدى توباً بعد دل توبين لم يجز إلا عن توب واحد لأن المنصوص عليه في الكفارة  
 مطلق التوب لا بقيد الوسط فيمكن الأعلى وغيره داخل تحت النص **اه** (قوله) **وهو** الأصح  
 أي كون المعترف بالسواثم يوم الاداء اجاعاً وهو الأصح فإنه ذكر في البدائع أنه قيل إن المعترف  
 عنده يوم اليوم الوجوب وقيل يوم الاداء **اه** وفي المحيط يعتبر يوم الاداء بالاجاع وهو الأصح  
**اه** فهو تصحيح للقول الثاني الموافق لقولهما وعليه فاعتبار يوم الاداء يكون متفقاً عليه  
 عنده وعندهما (قوله) **ويقوم في البلد الذي المال فيه** فلو بيعت عبداً للتجارة في بلد آخر  
 يقوم في البلد الذي فيه العبد بصر (قوله) **في أقرب الامصار اليه** أي إلى المقارن وذكر  
 الضمير باعتبار الموضع وعبارة الفتح إلى ذلك الموضع قال في البصر في الباب الآتي وهذا أولى  
 عما في التبيين من أنه إذا كان في المقارنة يقوم في المصير الذي يصير اليه (قوله) **والصدق**  
 بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة هو الساعي أخذ بالصدق وأما المال فالمشهور وفيه  
 تشديد **اه** كسر الدال وقيل بتخفيف الصاد شريطة العناية (قوله) **لا يأخذ**  
**الالوسط** أي من السن الذي وجب فلو وجب بنت ابون لا يأخذ خيار بنت لبون ولا رديتها  
 بل يأخذ الوسط لقوله صلى الله عليه وسلم لم يمسكنا حين بعته إلى ابن أبي بكر ثم أمروا بهم براء  
 الجماعة ولأن في أخذ الوسط نظر الفقهاء لمولب المال من الأعلى القاري وفي العناية ولا يؤخذ  
 الرب والأكيلة والمساخض ونخل العنق لانها من الكرام **اه** والرب يضم الراء المشددة  
 وتشديد الباء مقصورة وهي التي تربي ولدها مغرب وفي البدائع قال محمد الرب هي التي تربي  
 ولدها والأكيلة التي تسمن للاكل والمساخض هي التي في بطنها ولد ومن الناس من طعن فيه  
 وزعم أن الرب هي المرباة والأكيلة المأكولة وطعنه مردود عليه وكان عليه تقايد محمد  
 هو امام في اللغة أيضاً واجب التقايد فيها كأي عبيد والاصمعي والخليل والكسائي والنزاه  
 وغيرهم وقد قدمه أبو عبيد مع جملة قدره واحتج بقوله وكذا أبو العباس **هـ** وكان ثعلب  
 يقول محمد عندهما من أقران سيبويه فكان قوله حجة في اللغة **اه** ونماه فيها (قوله) **ولو كان**  
**جيد الخيد** في الظهيرة له تخيل غمر برني ودقل قال الامام يؤخذ من كل نخلة حصتها من الثمر  
 وقال محمد يؤخذ من الوسط إذا كانت أصنافاً ثلاثة لا بد وسط ووردى **اه** وهذا يقتضي  
 أن أخذ الوسط أغما هو فيما إذا اشتمل المال على جيد ووسط ووردى أو على صنفين منها أو مالو كان  
 المال كله جيداً كآربعين شاة أو كولة تجب شاة من الكرام ثم لا شاة وسط فسد الامام خلافاً  
 لمحمد كما لا يخفى بجر وفي الثمر عن المعراج وإن لم يكن فيها وسط يعتبر أفضلها ليكون الواجب  
 بقدره (قوله) **كذا نقله الشافعية** **هـ** وعلموه بأن الحامل حيواناً كان في شرح ابن حجر (قوله)  
**فليبراجع** لا يقال له دم أنه لا يؤخذ المساخض لأن المراد هنا ما إذا كان النصاب كله كذلك  
 ولا يقال مبرجاً لأنه لا يركب في العوامل والحوامل لأن المراد به المصدرة للمل على ظهرها

وكفارة غير الاعناق) وتعتبر  
 القيمة يوم الوجوب وقالوا  
 يوم الاداء وفي السواثم يوم  
 الاداء اجاعاً وهو الأصح  
 ويقوم في البلد الذي المال  
 فيه ولو في مقارن في أقرب  
 الامصار اليه فتح (والصدق)  
 لا يأخذ الا (الوسط)  
 وهو أعلى الأدنى وأدنى  
 الأعلى ولو كان جيداً الخيد  
 (وان لم يجد) المصدق  
 وكذا ان وجد

مطلب  
 محمد امام في اللغة واجب  
 التقليد دفع من أقران  
 سيبويه  
 قوله أبو العباس الظاهر  
 انه المراد **اه** منه  
 قوله كذا نقله الشافعية  
 وقوله فليبراجع هكذا في  
 نسخة المؤلف بخطه ولعل  
 ذلك في نسخة الشارح  
 التي كتب عليها الانلا  
 وجوده في نسخ الشارح  
 التي يندى **اه** محصه

والمراد هنا ما في بطنها ولد لكن إذا كان النصاب كله كذلك فما المانع من أخذها وإن كانت  
 حيوانين كالأول كانت كلها أو كولة قائم أو خذ مع كونها من الكرام المنهي عن أخذها وقول  
 البحر الماراً فنجب شاة من الكرام يشمل الحامل فتأمل (قوله) **فالقيد** (قوله) **فالقيد** كذا  
 في البحر ودور البصار وغيرهما لكن ظاهر ما في البحر عن المعراج أنه اتفاق بالنسبة إلى أداء  
 القيمة فإنه قال وأداء القيمة مع وجود المنصوص عليه جائز عندنا **اه** فتأمل (قوله) **من ذات**  
**سن** أشار بتقدير المضاف تبعاً للأنهر إلى أن المراد بالسنة معناه الحقة في واحدة الاسنان  
 لكن قال في المغرب السنة هي المعروفة ثم هي بها صاحبها كالكاتب له سنة من النوق ثم  
 استعملت لقبه كابن الخصاص وابن اللبون **اه** زاد في الدرر وذلك إما ليكون في الدواب  
 دون الانسان لانها تعرف بالسنة **اه** أي سميت بذلك لان عمرها يعرف بالسنة بخلاف  
 الآدمي ومقتضاه أنه يجاز في اللغة من إطلاق اسم البعوض على الكمل كالرقبة على المملوك  
 فلا حاجة إلى تقدير مضاف إلا أن يريد الإشارة إلى تجويز كونه من مجاز الحذف تأمل (قوله)  
**الادنى** أي وصفاً أو سناً أو كذا قوله أو الأعلى (قوله) **مع الفضل** أي ما يزيد من قيمة  
 الواجب على المدفوع (قوله) **لأنه دفع بالقيمة** أي لا يبيع حتى يتأني الجبر (قوله) **ورداً الفضل**  
**أي استردده** ولم يقدروه عندنا بشئ لأنه يختلف بحسب الاوقات غلاماً ورخصاً ودره الشافعي  
 بشاتين أو عشرين درهماً ما كاسطه في العناية وغيرهما معيل (قوله) **بلا جبر** كذا  
 في الهداية وبه جزم الكمال والزبيعي وفي النور عن الصيرفي أنه الصحيح وقيل الجبر للساعي ذكره  
 محمد في الأصل وجرى عليه القيد وروى واختاره الاسيحياني وقيل لا مال في الصوتين وهو  
 ظاهر الماتن كالكنز والدرر والماتن وصحة في الاختيار وذكره في النهاية والمعراج أنه  
 الدواب ومشي عليه في البحر وعزاه إلى الميسر واتفق في النهر للأول فلذا جزم به الشارح  
**(قوله) جاز** أي بخلاف المثلي كما قدمناه موضعا (قوله) **والاستفاد** السين والتاسع اثنان  
 أي المال المقاد **ط** (قوله) **ولو جبهة أو اوث** أدخل فيه المقاد بشرط أو ميراث أو وصية وما  
 كان حاصله من الأصل كالاولاد والرجح كافي النهر (قوله) **إلى نصاب** قيد به لأنه لو كان النصاب  
 ناقصاً وكل بالمستفاد فان الحول يقع عليه عند الكمال بخلاف مال هؤلاء بعض النصاب  
 في أثناء الحول فاستفاد ما يملكه فإنه يضم عندنا وأشار إلى أنه لا بد من بقائه الأصل حتى لو ضاع  
 استأنف لاستفاد حوله لا من ملكه فان وجد منه شيء ما قبل الحول ولو يوم ضعه وزكى الكمل  
 وكذا لو وهب له ألف فاستفاد مثله في الحول ثم رجع الواجب بقضاء استأنف حوله لا لأثمة  
 وشمل كلامه ما لو كان النصاب ديناً فاستفاد مائة فأنضم اجاعاً غير أنه لو تم حوله الدين  
 فعند الامام لا يلزمه الاداء من المستفاد ما لم يقبض أو يمين درهمه فلو مات المدين مفلحاً سقط  
 عنه زكاة المستفاد وعندنا يجب **اه** من البحر والنهر (قوله) **من جنسه** أي ما في أحد  
 النعمتين يضم إلى الآخر وأن عروض التجارة تنضم إلى النعمتين بالنسبة باعتبار قيمتها واحتقر  
 عن المستفاد من خلاف جنسه كالابل مع الشياه فلا يضم بحر (قوله) **ولو أدى الخ** هذا  
 بمنزلة الاستثناء عما في المتن كأنه قال يضم المستفاد إلى جنسه ما لم يمنع منه مانع وهو الشيء المنق  
 بقوله عليه الصلاة والسلام لا تثنى في الصدقة (قوله) **لا تضم** أي إلى ساعة عنده من جنس

فالقيد اتفاقاً (مارج)  
 من ذات (سنة دفع)  
 المال (الادنى مع)  
 الفضل) جبراً على الساعي  
 لأنه دفع بالقيمة (أو دفع)  
 (الأعلى ورد الفضل)  
 بلا جبر لأنه شرط  
 فيه الرضا هو الصحيح  
 مرجح (أو دفع القيمة)  
 ولو دفع ثلاث شياه  
 عن أربع وسط جاز  
 (والاستفاد) ولو جبهة  
 أوارث (وسط الحول)  
 يضم إلى نصاب من جنسه  
 فيزكبه بحول الأصل ولو  
 أدى زكاة فاستفاد ثم اشترى  
 به ساعة لا تضم ولوله  
 نصابان مما لم يضم أحدهما



الساعة التي اشترها بذلك النقدا المزكى أي لا يزكيها عند علم حول الساعة الاصلية عند  
 الامام المانع المذكور وعندهم ايضا وكذا الخلاف لو باع الساعة المزكاة بقدر خلاف  
 ما لو أدى عشر طعمام أو أرض أو صدقة فطر عيتم باع حيث تضم أثمان الجماع والفرق للامام  
 أن غن الساعة بدل مال الزكاة لا بدل حكم المبدل منه فلو ضم لأدى إلى التقي وكذا الوجه  
 الساعة علوة بعد ما زاد كاد اتم باعها أو جعل عبد التجارة المؤدى زكاة للخدمة ثم باعه ضم  
 لخروجه عن مال الزكاة فصار كمال آخر وعلمه في البصر (قوله كمن ساعة من كاه) أي  
 وكالقرع المذكور قبله فقيمة لو ورث ساعة من نفس الساعةين تضم إلى أقربهما أيضا (قوله  
 ضمت) أي آلاف الموروثة إلى أقرب ما أي أقرب الألفين الأولين - ولا قال في البصر لان - ما  
 استوفى في علمه الضم وترجأ - مده - ما باعتار الأقرب لأنه أنفع للفقراء (قوله ويرج كل الخ)  
 قال في البصر لو كان المستفاد رجحا أو ولد اضمه إلى أصله وإن كان أبعد - ولا لأنه ترجح باعتبار  
 الفرع والتولد لأنه تبع وحكم التبع لا يقطع عن الأصل (قوله أخذ البغاة) الأخذ ليس  
 قيد احترازيا حتى لو لم يأخذوا منه ذلك سمي - وهو عندهم لم يؤخذ منه شيء أيضا كما في البصر  
 والشرب لا يلية عن الزيلعي والبغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام الحق بأن ظهروا  
 فأخذوا ذلك نهر ويظهرون أن أهل الحرب لو غلبوا على بلدة من بلادنا كذلك لعلمناهم أصل  
 المسئلة بأن الامام لم يحكمهم والجباية بالحماية وفي البحر وغيره لو أهدم الحرب وأقام  
 فيها سنيين ثم خرج اليانم بأخذ من الامام الزكاة - دم الحماية ونفسيه بأدائهم أن كان عالمنا  
 بوجودهم أو الأفلز كاه عليه لان الخطاب لم يبلغه وهو شرط الوجوب اه وسبق في متنا في باب  
 العاشر أنه لو مر على عاشر الخوارج فمعه شرو ثم مر على عاشر أهل العدل أخذ منه ثانيا أي  
 لتقصيره بروره بهم (قوله والخراج) أي خراج الأرض كما في غاية البيان والظاهر أن خراج  
 الرؤس كذلك ثم قلت ما استظهره صرح به في المراج (قوله لا تذكركه) أي في باب  
 المصروف (قوله فلهم الخ) أي ديانة كما في بعض النسخ قال في الهداية رأفتوا بان يصيدوها  
 دون الخراج اه لكن هذا فيما أخذ البغاة لانه لم يلهم بان البغاة لا يأخذون بطريق الصدقة  
 بل بطريق الاستقلال فلا يصرفونهم إلى مصارفها اه أما السلطان الجائر فله ولاية أخذها  
 وبه يفتى كذا ذكره بيا عن أبي جعفر ثم ذكر في المراج عن كثير من مشايخ بلخ أنه كالبغاة  
 لانه لا يصرفه إلى مصارفه وفي الهداية انه الاحوط (قوله اعاد غير الخراج) موافق لما نقلناه  
 عن الهداية قال في الشرب لا يلية وعليه اقتصر في الكافي وذ كر الزيلعي ما يندفعه حيث  
 قال وفيه لا تقتصر باعادة الخراج (قوله لانهم مصارفه) علمه المحذوف تقديره أما الخراج  
 فلا ية دون باعده لانهم مصارفه إذا أهل البني يقتلون أهل الحرب والخراج حتى المقاتلة  
 شرح الملتقى ط (قوله واختلف في الاموال الباطنة) هي النقود وعروض التجارة إذا لم يمر بها  
 على المشر لانها لا يخرج تلقى بالاموال الظاهرة كما ياتي في بابها والاموال الظاهرة هي  
 التي يأخذ زكاتها الامام وهي السوائم وما فيه العشر والخراج وما يهره على العاشر و يههم  
 من كلام الشرح أنه لاخذ لاف في الاموال الظاهرة مع أن فيه اخلافا أيضا قال في التبيين  
 والولوية السلطان الجائر إذا أخذ الصدقات قبل أن تولى بأدائها إليه الصدقة عليه لا يؤمر

دفع ساعة من كاه وألف  
 درهم وورث الفاضل إلى  
 أقربهما حولا ويرج كل  
 يضم إلى أصله (أخذ  
 البغاة) واللامين الجائرة  
 (زكاة) الاموال الظاهرة  
 (السوائم والعشر  
 والخراج لا إعادة على  
 أربابها ان صرف) المأخوذ  
 (في محله) لا تذكركه  
 (والا) يصرف فيه (فعلهم)  
 فيما بينهم وبين الله (اعادة  
 غير الخراج) لانهم مصارفه  
 واختلف في الاموال  
 الباطنة ففي الولوية  
 وشرح الوهابية المقتضى به  
 علم الاجزاء

بالاداء فاذ لا نه فقير حقيقة ومنهم من قال الاحوط أن يفتى بالاداء ثانيا قالوا لم يتولاهم  
 الاختيار الصحيح وإذا لم يتولاهم من قال يؤمر بالاداء ثانيا وقال أبو جعفر لا يكون السلطان  
 له ولاية الأخذ فيقط عن أرباب الصدقة فان لم يضعها لم يضعها الا يطل أخذها به يفتى وهذا  
 في صدقات الاموال الظاهرة أما لو أخذ منه السلطان أموالا مصدرة ونوى أداء الزكاة إليه  
 فعلى قول المشايخ المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز به يفتى لانه ليس للظالم ولاية الأخذ  
 الزكاة من الاموال الباطنة اه أقول يعني وإذا لم يكن له ولاية أخذها لم يصح الدفع إليه  
 وإن نوى الدافع به التصديق عليه لانه عدم الاختيار الصحيح بخلاف الاموال الظاهرة لانه لما  
 كان له ولاية الأخذ ذكر كاتم البصر ان عدم الاختيار ولذا تجز به سواء نوى التصديق عليه أو لا  
 هذا وفي مختارات النوازل السلطان الجائر إذا أخذ الخراج يجوز ولو أخذ الصدقات  
 أو الجبايات أو أخذ ما لا مدارة ان نوى الصدقة عند الدفع قيل يجوز أيضا به يفتى وكذا  
 إذا دفع إلى كل جائر بقيمة الصدقة لانهم جميعا عليهم من التبعات صاروا فقراء والاحوط الاعادة  
 اه وهذا موافق لما صحبه في المبسوط وتبعه في الفتح فقد اختلف التصحيح والافتاء في الاموال  
 الباطنة إذا نوى التصديق بها على الجائر وعلم ما هو الاحوط قلت وشمل ذلك ما يأخذ من المكاس  
 لانه وإن كان في الأصل هو العاشر الذي يصبه الامام لكن اليوم لا يصح لأخذ الصدقات  
 بل استلب أموال الناس ظلمًا بدون حماية فلا تسقط الزكاة بأخذها كما صرح به في البرازية فاذا  
 نوى التصديق عليه كان على خلاف المذكور (قوله لانهم معاهم الخ) علمه لقوله قبله  
 الأصح الصحة وقوله معاهم - مع متعلق بقوله فقراء (قوله حتى أفتى) بالبناء للمجهول والمفتي  
 بذلك محمد بن سلمة وأما - ير بلخ هو موسى بن عيسى بن ماهان والى خراسان - أنه عن كفارة يمينه  
 فافتاه بذلك فجعل يمينه ويقول لحشمة انه - مع يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من  
 المال فكفارة لك كفارة يمين من لا عليك شيء ما قال في الفتح وعنى هذا الوأوصى بذلك ماله للفقراء  
 فدفع إلى السلطان الجائر سقط ذكره فاضحان في الجامع المصنف وير على - هذا فانكارهم على  
 يحيى بن يحيى تليذ مالك حيث أفتى بعض مالوك المغاربة في كفارة عليه بالصوم غير لازم بل واز  
 أن يكون للاعتبار المذكور لا يكون الصوم أشق عليه من الاعتاق وكون ما أخذ مخطأه  
 بماله بحيث لا يمكن تمييزه فله عند الامام غير مضر لاشغال ذمته بعثله والمدين بقدر ما في  
 يده فقير اه ملخصا قلت وافتاء ابن سامة - في على ما صحبه في التقرير من أن الدين لا يمنع  
 التسكير بالمال أما على ما صحبه في الكشف الكبير وجرى عليه الشارح فيما مر تبعا للبحر  
 والنهر فلا (قوله لم تقع زكاة) في بعض النسخ لم تصح زكاة وعزاهذا في البصر إلى الهبط ثم قال  
 وفي مختصر الكرخي إذا أخذها الامام - كرها فوضعهاموضعها أجزأ لان له ولاية الأخذ  
 الصدقات فقام أخذها مقام دفع المال وفي القنية فيه اشكال لان النية فيه شرط ولم توجد  
 منه اه قلت قول الكرخي فقام أخذها الخ يصلح للجواب تأمل ثم قال في البصر والله - في به  
 التقصير بل ان كان في الاموال الظاهرة يسقط الفرض لان السلطان أو نائبه ولاية الأخذ  
 وإن لم يضعها موضعها لا يبطل أخذها وإن كان في الباطنة فلا اه (قوله وفي التبيين) في  
 بعض النسخ لكن بدل الواو وهو استدراك على ما في المبسوط وقد أجمعنا أن انما في

مطلب  
 في ما لو صدر السلطان وجلا  
 فنوى بذلك أداء الزكاة إليه

وفي المبسوط الأصح العصة  
 إذا نوى بالدفع الظلمة زمامها  
 الصدقة عليهم - لانهم بها  
 عليهم من التبعات فقراء  
 حتى أفتى أمير بلخ بالصيام  
 كفارة عن يمينه ولو  
 أخذها الساعي جبر الم تقع  
 زكاة لكونها بالاختيار  
 ولكن يجبر بالحبس ليؤدى  
 بئمه لان الأكره لا ينافي  
 الاختيار وفي التبيين المفتي  
 به سقوطها في الاموال  
 الظاهرة لا الباطنة (ولو خط



التجسس وقد يدعى عدم الخافقة بينهم ما يجعل ما في التجسس على ما اذا دفع الى السلطان مال  
 المكس أو المصادرة ونوى به كونه زكاة ليعصره السلطان في مصادره ولم ينو بذلك التصديق به  
 على السلطان ويؤيده هذا الجمل قوله لانه ليس له ولاية أخذ الزكاة من الاموال الباطنية فلا  
 ينافي ذلك قول المصنف الاصح ان ما يأخذ هذه ظلة زما من الجبايات والمصادرات يستطعن  
 أرباب الاموال اذا نوا عند الدفع التصديق عليهم لانهم مع عليهم من التبعات فقرا فاما مل  
 (قوله بماله) متعلق بخلافه وأما لو خلطه بمصوب آخر فلا زكاة فيه كما يذكره في قوله كالمو كان  
 الكل خبيثا (قوله لان الخلط استلزام) أي عزلة من حيث ان حق الغير يتعلق بالذمة  
 لا بالاعيان ط (قوله عند أبي حنيفة) أما على قولها ما فلا ضمان وحينئذ فلا يثبت الملك لانه  
 فرع الضمان ولا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث عنه حصه الميت منه فحق (قوله وهذا  
 الخ) الاشارة الى وجوب الزكاة الذي تضمنه قوله فوجب الزكاة فيه (قوله منفصل عنه) الذي  
 في النهر عن الخواشي محمل ما ذكره ما اذا كان له مال غير ما استملكه بالخلط يفضل عنه فلا  
 يحيط الدين بماله اه أي يفضل عنه بما يبلغ نصابا (قوله كالمو كان الكل خبيثا) في القضية  
 لو كان الخبيث نصابا لا يلزمه الزكاة لان الكل واجب التصديق عليه فلا يفيدها بوجوب التصديق  
 ببعضه اه ومثله في البرازية (قوله كافي النهر) أي أول كتاب الزكاة عند قول الكثر ومالك  
 نصاب حوى ومنه في الشرب لا يلية وذكره في شرح الوهبانية بموافاق الفصل العاشر من  
 التارخانية عن فتاوى الحجة من مال أو الاغربة طيبة أو غصب أموال أو خلطها ملكها بالخلط  
 ويصير ضامنا وان لم يكن له سواها نصاب فلا زكاة عليه فيها وان بلغت نصابا لانه مديون ومال  
 المديون لا ينعقد ببلال وجوب الزكاة عندنا اه فأقارب قوله وان لم يكن له سواها نصاب الخ  
 أن وجوب الزكاة مقيد بهما اذا كان له نصاب سواها وبه يدفع ما استشكله في البحر من  
 انه وان ملكه بالخلط فهو مشغول بالدين فينبغي أن لا تجب الزكاة اه لكن لا ينبغي أن  
 الزكاة حينئذ انما تجب فيما زاد عليهم الا فيها لا يقال يمكن أن يكون له مال سواها مما لا زكاة  
 فيه كدور السكفي وثياب البذلة مما يبلغ مقدار ما عليه أو يزيد فوجب الزكاة فيها من غير أن  
 يكون له نصاب آخر سواها لانا نقول انه لما خلطها ملكها او صار منها ديني في ذمته لا عينها  
 وقد منا أن الدين يصرف أولا الى مال الزكاة دون غيره حتى لو تزوج على خادم بغير عينه وله  
 ما تنادى به وخادم صرف دين المهر الى الماتنين دون الخادم أي فلو حال الحول على الماتنين  
 لاز زكاة عليه لانه متفاهل بالدين مع وجود ما في به من جنسه وهو الخادم وهنا كذلك مال مالك  
 نصابا اذا انما تظهر الثمرة فيما اذا أبرأ المصوب منهم كإفائه في البحر عن المبتغي بالغين  
 المجهة وقال وهو قبيح حسن يجب حفظه اه أو اذا صلح غرامه على عقار من لا فيبقى  
 ما غص به سالما عن الدين فوجب كانه وقد يجاب عن الاشكال كما أفاده شيخنا بان المراد ما اذا  
 لم يبع لم أصحاب المال المصوب لان الدين انما يمنع وجوب الزكاة اذا كان له مطالب من  
 جهة العباد ويجعل أصحابه لا يبق له مطالب فلا يمنع وجوبها قلت لكن قد منا عن القضية  
 والبرازية أن ما وجب التصديق بملكه لا يفيد التصديق ببعضه لان المصوب ان علمت أصحابه  
 أو ورثتهم وجب رد عليهم والاوجب التصديق به وأيضا قد مر ان الامراء فقرا بجمع عليهم

بماله ملكه فوجب الزكاة  
 فيه ويورث عنه (لان الخلط  
 استلزام اذا لم يكن يتميز  
 عند أبي حنيفة وقوله أرفق  
 اذ لم يخلو مال عن غصب  
 وهذا اذا كان له مال غير  
 ما استملكه بالخلط منفصل  
 عنه يولى دينه والا  
 فلا زكاة كالمو كان الكل  
 خبيثا كافي النهر عن  
 الخواشي السعدية

من التبعات ولا شك أن غالب غراماتهم يحولون وتقدم أيضا أن الموصى به لانه فقرا لو دفعه  
 الى السلطان الجائر سقط بخوار أخذ الزكاة لفقره ينافي وجوبه عليه وان جازأ أخذها  
 مع وجوبه عليه اه أخرى كعدم وصوله الى ماله كالمو السبيل ومن له دين مؤجل نأمل  
 (قوله وفي شرح الوهبانية الخ) فيه دفع الماعسى يورد على قول المتن فوجب الزكاة فيه من أنه  
 مال خبيث فكيف ينكر منه لكان علمت انه لا تجب زكاة الا اذا استبرأ من صاحبه أو صلح  
 عنه فيزول خبيثه ثم لو أخرج زكاة المال الحلال من مال حرام ذكر في الوهبانية أنه يجوز عند  
 البعض ونقل القواين في القضية وقال في البرازية لو نوى في المال الخبيث الذي وجبت صدقته  
 أن يقع عن الزكاة وقع عنها اه أي نوى في الذي وجب التصديق به لجهل أربابه وفيه تقديم  
 اقول الظهيرية رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا يارب جوبه الثواب يكفر ولو لم الفقير  
 بذلك فدعاه وأمن المعطي كقرا بجمعها ونظمه في الوهبانية وفي شرحها ينبغي أن يكون كذلك  
 لو كان المؤمن أجنبيا غير المعطي والقابض وكثير من الناس منه غافلون ومن الجهال فيه  
 واقعون اه قلت الدفع الى الفقير غير قبيح بل مثله فيما يظهر لو بقي من الحرام بعيته مصدا  
 ونحوه مما يرب جوبه التقرب لان الله له رجا الثواب فيما فيه العقاب ولا يكون ذلك  
 الا بآفة قادح له (قوله اذا تصدق بالحرام القطعي) أي مع رجاء الثواب الناشئ عن استحلاله  
 كما عرفاهم (قوله لا يكفر) اقتصر على نفي الكفر لان التصرف به قبل أداءه لا يحل وان  
 ملكه بالخلط كما علمته وفي حاشية الجوى عن الذخيرة سئل الفقير أبو جعفر عن اكتساب ماله  
 من امراء السلطان وجميع المال من أخذ الغرامات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف  
 ذلك أن يأكل من طعامه قال أحب الى أن لا يأكل منه ويصومه كما أن يأكله ان كان ذلك  
 الطعام لم يكن في يد المظلم غصبا أو رشوة اه أي ان لم يكن عين الغصب أو الرشوة لانه لم  
 يملكه فهو نفس الحرام فلا يحل له ولا لغيره وذكر في البرازية هنا أن من لا يحل له أخذ الصدقة  
 فالأفضل له أن لا يأخذ جائزة السلطان ثم قال وكان العلامة بخوار زم لا يأكل من طعامهم  
 ويأخذ جوارهم فقيل له فيه فقال تقديم الطعام يكون لمباحة والمباح له يتلقاه على ملك المبيع  
 فيكون آكل طعام الظالم والجائرة فملك في تصرف في ملك نفسه اه قلت ولعله يجب على  
 القول بان الحرام لا يتعدى الى ذمتين وسما في تحقيق خلافه في البيع القاسد والخطر  
 والاباحة (قوله لانه ليس بحرام بعيته الخ) يوهم أنه قبل الخلط حرام بعينه مع أن المصريح به  
 في كتب الأصول أن مال الغير حرام لغيره لا بعينه بخلاف لحم الميتة وان كانت حرمة قطعية  
 الآن يجاب بان المراد ليس هو نفس الحرام لانه ملكه بالخلط وانما الحرام التصرف فيه قبل  
 أداءه ففي البرازية قبيل كتاب الزكاة ما يأخذ من المال ظلميا ويخلطه بماله وبما لم يظلم  
 آخر يصير ملكا له ينقطع حق الاول فلا يكون أخذ صدقة من حراما محضاً لم لا يباح الاتقاع  
 به قبل أداءه البديل في الصحيح من المذهب اه لكن في شرح العقائد النسفية استحل  
 المعصية كقرا اذا ثبت كونها معصية بدليل قطعي وعلى هذا تفرع ما ذكر في الفتاوى من  
 انه اذا اعتد الحرام حلالا فان كان حرمة بعينه وقد ثبت بدليل قطعي يكفر والا فلا بان  
 تكون حرمة لغيره أو ثبت بدليل ظني وبعضهم لم يفرق بين الحرام بعينه ولغيره وقال من

مطلب  
 في التصديق من المال  
 الحرام

وفي شرح الوهبانية عن  
 البرازية انما يكفر اذا تصدق  
 بالحرام القطعي أما اذا أخذ  
 من انسان مائة ومن آخر  
 مائة وخالطهما ثم تصدق  
 لا يكفر لانه ليس بحرام  
 بعينه بالقطع لا يستهلك  
 بالخلط

مطلب  
 استحلال المعصية القطعية  
 كقرا



استحل امرام قد علم في دين النبي عليه الصلاة والسلام تحريمه كذا كاح المحارم فكافر اه قال  
 شارحه المحقق ابن الغرس وهو التحقيق وفائدة الخلاف تظهر في كل مال الغير ظاهرا فانه يكفر  
 مسئلة على احد القولين اه وحاصله ان شرط الكفر على القول الاول شيان قطعية  
 الدليل وكونه حراما عليه وعلى الثاني بشرط الشرط الاول فقط وعات ترجمته وما في  
 البرازية مبني عليه (قوله ولو جعل ذونصاب) قيد بكونه ذانصاب لانه لو ملك أقل منه فجعل  
 خمسة عن مائتين ثم تم الحول على مائتين لا يجوز وفيه شرطان آخران أن لا ينقطع النصاب  
 في أثناء الحول ولو جعل خمسة من مائتين ثم ملك ما في يده الا درهم ما تم استفادته الحول على  
 مائتين جاز ما جعل بخلاف ما لو ملك الكل وأن يكون النصاب كاملا في آخر الحول ولو جعل شاة  
 من أربعين وحال الحول وعنده خمسة وثلاثون فان كان دفعها للفقير وقعت نفلا وان كانت  
 قاعة في يد الساعي فاختار كافي الخلاصة وقوعها زكاة وعقابه في النهر والبحر (قوله اسنين)  
 بان كان له ثلثمائة درهم دفع منها مائة درهم عن المائتين عشرين سنة وقوله اول نصاب صورته  
 أن يدفع المائة المذكورة عن المائتين وعن تسعة عشر نصابا سجدت فحدث له في ذلك  
 العام صاع وان حدثت في عام آخر فلا بد له من زكاة على حدة كما صرح به في البحر الخ لكن  
 المائة التي جعلها تقع زكاة عن المائتين عشرين سنة ويكون من المسئلة الاولى فقد قال في  
 النهر وعلى هذا ففرع ما في الثانية لو كان له خمس من الابل الحوامل فجعل شاتين عنهما  
 في بطونهما ثم نعت خسا قبل الحول أجزاء وان جعل عاملا في السنة الثانية لا يجوز اه  
 وذلك لانه لما جعل عاملا في السنة الثانية لم يوجد المجهل عنه في سنة التجهيل فلم يجز عما نوى  
 التجهيل عنه وهذا اراد لاني الجواز مطلقا لانه يقع عاملا في ملكه في الحول الثاني فيكون من  
 المسئلة الاولى لان التعيين في الجنس الواحد لا يفي في الولوجية لو كان عنده أربع مائة درهم  
 فأدى زكاة خمسة مائة ظاننا انما كذلك كان له أن يجب الزيادة للسنة الثانية لانه أمكن أن يجعل  
 الزيادة تجهيلا اه وقيد في البحر بكون الجنس مقصدا قال لانه لو كان له خمس من الابل  
 وأربعون من الغنم فجعل شاة عن أحد الصنفين ثم ملك لا يكون عن الآخر ولو كان له عيين  
 ودين فجعل عن العيين فملك قبل الحول جاز عن الدين ولو بهد فلا ولا درهم والذناير  
 وعروض التجارة جنس واحد اه (قوله لوجود السبب) أي سبب الوجوب وهو ملك  
 النصاب الذي فيجوز التجهيل لسنة أو أكثر كما اذا كفر بعد الجرح وكذا النصاب لان النصاب  
 الاول هو الاصل في السببية والزائد عليه تابع له قال في البحر ولا يخفى أن الافضل عدم التجهيل  
 للاختلاف فيه عند العلماء ولم أره منقولا (قوله وكذا لو جعل) التشبيه راجع الى المسئلة  
 الاولى وهي التجهيل لسنة أو سنين لانه اذا ملك نصابا وأخرج زكاة قبل أن يحول الحول كان  
 ذلك تجهيلا بعد وجود السبب لكونه اذا قبل وقت وجوبه وهناك كذلك لان وقت أداء  
 العشر وقت الادراك فاذا أدى قبله يكون تجهيلا عن وقت الاداء بعد وجود السبب وهو  
 الارض النامية بالخارج حقيقة ولا يصح ارجاعه الى المسئلة الثانية لان صورته أن يؤدى  
 زكاة نصاب تحدث له في عامه زائدة على ما في ملكه وقت الاداء والمراد هنا اداء عشر ما خرج في  
 ملكه وقت الاداء قبل وقته لا عشر ما سيحدث له بعد الخروج وقوله بعد الخروج قبل الادراك

(ولو جعل ذونصاب) زكاة  
 (اسنين أو نصاب صاع)  
 لوجود السبب وكذا لو جعل  
 عشر زرع أو غيره

دليل على ما قلنا وادرس في البحر ما يفتيد خلاص ذلك فضلا عن التصريح به فافهم (قوله بعد  
 الخروج) أي خروج الزرع أو الثمرة (قوله قبل الادراك) أي ادراك الزرع أو الثمرة الذي هو  
 وقت أداء العشر لكن ذكر في البحر في باب العشر أن وقته وقت خروج الزرع وظهور الثمرة  
 عند أي حنيقة وعند أي يوسف وقت الادراك النوع عند محمد عند النقيية والحداد اه وعلمه  
 فيتحقق التجهيل على قوله ما لا على قول الامام ثم رأيت ابن الهمام نبه على ذلك هناك (قوله  
 واختلاف فيه قبل النبات وخروج الثمرة) الاختصار أن يقول باختلاف فيه قبل الخروج أي  
 خروج النبات والثمار وأما أن التجهيل قبل الزرع أو قبل الغرس لا يجوز اتفاقا لانه قبل  
 وجود السبب كالموجع زكاة المال قبل ملك النصاب (قوله والظاهر الجواز) في نسخة عدم  
 الجواز وهي الصواب قال في النهر والظاهر أنه لا يجوز في الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع  
 الثمرة في ظاهر الرواية اه (قوله وكذا لو جعل خراج رأسه) هذا التشبيه أيضا راجع الى  
 المسئلة الاولى قال ح فان من جعل خراج رأسه سنين صح كما سيأتي في باب الجزية وذلك لوجود  
 السبب وهو رأسه وكذا لو جعل خراج أرضه عن سنين جاز كما ذكره القهسباني في باب العشر  
 والخراج وعلمه بوجود السبب وهو الارض النامية لا يمكن يجب حل كلامه على الموظف  
 لتمامه بالقدرة على الثماء فيكون سببه الارض النامية بإمكان الثماء لا بحقيقة كالعشر  
 وخراج المقاسمة تأمل (قوله وعقابه في النهر) حيث قال ولو نذر صوم يوم معين فجعله جاز عند  
 الثاني خلافا لمحمد وعلى هذا الخلاف الصلاة والاعتكاف ولو نذر سجدة كذا فأتى به فيها  
 جاز عندهما خلافا لمحمد كذا في السراج اه ح (قوله قبل تمام الحول) أي أو قبل ملك  
 النصاب التي جعل زكاتها في المسئلة الثانية كما يؤخذ من التعليق (قوله لان المعبر كونه  
 مصر فاوقت الصرف اليه) فصح الاداء اليه ولا يفتقر ضم هذه العوارض بحر (قوله ولو غرس  
 الخ) هذه مسئلة استطردها رحمة العشر والخراج ط (قوله فالحال يتم) أي يتم وبه عبر  
 في بعض النسخ (قوله كان عليه خراج الزرع) لان في غرسه الكرم تعطيل الارض ومن  
 عطل أرض الخراج يجب عليه خراجها وقد كانت صالحة للزرع فيؤدى خراجها حتى يغير  
 الكرم فعليه خراج الكرم ويسقط عنه خراج الزرع لوجود خلقه لخراج الزرع صاع ودرهم  
 في كل جريب فيؤدبه الى أن يتم الكرم فيؤدى عشرة دراهم رجح (قوله ولا شيء في مال صبي  
 تغلب) أي في مال الزكاة بخلاف الخارج في أرضه العشرية من الزرع والثمار ففيه ضعف  
 العشر كما يجب العشر في أرض الصبي المسلم كما يأتي في باب (قوله لبق تغلب) الاولى حذف  
 بنى فان النسبة لتغلب وهو أبو القبيلة كما في المنح وقد يقال لامانع من النسبة الى القبيلة  
 المنسوبة الى أيها (قوله قوم الخ) قال في الفتح بنو تغلب عرب نصارى هم عمر رضى الله عنه  
 أن يضرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا تؤدى ما يؤدى الهمم ولكن خذ منا ما يخذ  
 بعضكم من بعض يهتدون الصدقة فقال عمر لا هذه فرض المسلمين فقالوا فزنا ما شئت بهذا  
 الاسم لا بأسم الجزية ففعل وتراضى هو وروهم أن يضعف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية  
 هو ما شئت اه (قوله ما على الرجل منهم) وهو نصف العشر ح (قوله وبوخذ الوسط)  
 مكر مع قوله فيما تقدم والمصدق يأخذ الوسط ح (قوله الألب يجيز الورثة) أي اذا أوصى بها

بعد الخروج قبل  
 الادراك واختلاف فيه  
 قبل النبات وخروج  
 الثمرة والظاهر الجواز  
 وكذا لو جعل خراج رأسه  
 وعقابه في النهر (وان)  
 وصليته (أي سر الفقير قبل  
 تمام الحول أو مات أو  
 ارتد) ذلك لان (المعبر  
 كونه مصر ما وقت  
 الصرف اليه) لا بهد  
 ولو غرس في أرض الخراج  
 كماله يتم الكرم كان  
 عليه خراج الزرع مجمع  
 الفناوى (ولا شيء في مال  
 صبي تغلب) بفتح اللام  
 ونسبة لبق تغلب  
 بكسر هاء قوم من نصارى  
 العرب (وعلى المرافعة على  
 الرجل منهم) لان الصلح  
 وقع منهم كذا (وبوخذ)  
 في زكاة الساعة (الوسط)  
 لا الهرم ولا الكراخ (ولا)  
 تؤخذ من تركته بغير  
 وصية) أفقد شرطها وهو  
 النية (وان أوصى بها  
 اعتبر من الثالث) الآن  
 يجيز الورثة (وحولها) أي  
 الزكاة (قري) يجوز عن  
 القنية (لا تقسمي)







حيات شير وخساحبة فالدرهم خمسون حبة وخساحبة والمقال اثنتان وسبعون حبة  
 معتدلة لم تقهر وقطع من طرفيها مادق وطال وهو لم يتغير جاهلية ولا اسلاما ومضى نقص منه  
 ثلاثة اعشاره كان درهم او مضي زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا اه قلت وعليه  
 فالدرهم اثنا عشر قيراطا كل قيراط نصف دانق اربع حبات وخمس حبة والمقال سبعة عشر  
 قيراطا وحبتان وذلك لان ثلاثة اسباع الدرهم على قدر درهم واحد وعشرون حبة وثلاثة  
 أخماس حبة فاذا زيد ذلك على الدرهم وهو خمسون حبة وخساحبة بلغ اثنتين وسبعين حبة  
 وقد ذكر في سكب الانهر اقول الا كثر في تحديد القيراط والدرهم بناء على اختلاف  
 الاصطلاحات والمقدود تحديد الدرهم الشرعي وقد همت ما فيه من الاضطراب والمشهور  
 عندنا ما ذكره الشارح ثم اعلم ان الدراهم والدنانير المتعامل بها في هذا الزمان انواع  
 كثيرة مختلفة الوزن والقيمة ويتعامل بها الناس عددا بدون معرفة وزن او يخرجون زكاتها  
 عددا ايضا ليس ضبطها بالوزن ولا سيما ان كان له ديون فانه ان قدرها بالانقيل وزنا بلغت  
 مقدارا وان قدرها بالانقيل بلغت دونه فيخرجون عن كل اربعة قرش ما هم ساقرون وعن كل  
 مائتين خمسة وهكذا مع ان الواجب فيها الوزن كما مروى في ينبغي ان يكون ما يخرج منه من  
 جنس القروش الثقيلة او الذهب الثقيل حتى لا ينقص ما يخرج به بالعدد من ربع العشر  
 قنبرا ذمته يقين بخلاف ما اذا اخرج من الخفيف فقط او منه ومن الثقيل فانه قد لا يبلغ  
 ربع عشر ماله الا اذا كان جميع ماله من جنس الخفيف وغالب اصحاب الاموال عن هذا  
 فان لم يفتنبه (قوله وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم) جزم به في اللوالبية وعزاه في الخلاصة  
 الى ابن الفضل وبه أخذ السرخسي واختاره في المحتجب وجمع النوازل والعيون والمعراج  
 والحاوية والفتح وقال به الامام الا في اقول ينبغي ان يقدر بما اذا كانت لا تنقص عن اقل وزن كان  
 في زمنه صلى الله عليه وسلم وهي ما تكون العشرة وزن خمسة اه بجرم لم يزد في التمر عن  
 السراج الا ان كون الدرهم اربعة عشر قيراطا عليه الجرم الغفير والجهور الكثير وايطاف كتب  
 المتقدمين والمتأخرين (قوله ونقصه الخ) الذي حققه هناك لا يتعلق بالزكاة بل بالقيود  
 فاذا اطلق اسم الدرهم في العقد انصرف الى المتعارف وكذلك اذا اطلقه الواقف ح (قوله  
 والمعتبر وزن ما اداء) أي من حيث الاداء يعني يعتبر ان يكون المؤدى قدر الواجب وزنا عند  
 الامام والثاني وقار فترتبه القيمة باعتبار ما لا يقع الا في القراءات فلو أدى عن خمسة جيدة خمسة  
 زيوفا قيمتها اربعة جيدة جاز عندهما وكره وقال محمد وزفر لا يجوز حتى يؤدي الفضل ولو اربعة  
 جيدة قيمتها خمسة ردية لم يجز الا عند زفر ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمتها ثمانمائة  
 ان أدى خمسة من عينه فلا كلام او من غيره جاز عندهما ما خلا فالمحمد وزفر الا ان يؤدي الفضل  
 واجمعوا انه لو أدى من خلاف جنسه اعتبرت القيمة حتى لو أدى من الذهب ما تبلغ قيمته  
 خمسة دراهم من غير الاناء لم يجز في قولهم لتقوم الجوده عند المقابلة بخلاف الجنس فان  
 أدى القيمة وقعت عن القدر المستحق كذا في المعراج نهر (قوله ووجوبها) أي من حيث  
 الوجوب يعني يعتبر في الوجوب ان يبلغ وزن ما نصابا نهر حتى لو كان له ابريق ذهب أو فضة وزنه  
 عشر مثاقيل أو مائة درهم وقيمتها سبعمائة عشرون أو مائتان لم يجب فيه شي اجاعاها ستاني

وقيل يفتى في كل  
 بلد بوزنهم ونقصه في  
 متفرقات البيوع والمقايير  
 وزن ما اداء ووجوبها

(قوله لا قيمتها) نفي لقول زفر باعتبار القيمة في الاداء وهذا ان لم يؤد من خلاف الجنس والا  
 اعتبرت القيمة اجاعا كما علمت وكان على الشارح ان يذكر ان لا يقع نفي القول بمقدوره الله اه  
 ح (قوله مضروب كل منهما) أي ما جعل دراهم يتعامل بها أو دنانير ط (قوله ومعموله) أي  
 ما يعمل من نحو حلية سيف أو منطقة أو جام أو سرج أو السكواكب في المصاحف والاواني  
 وغيرها اذا كانت تخلص بالاذابة بجر (قوله ولوتبرا) التبر الذهب والفضة قبل ان يصاغها بجر  
 عن ضياء الخلود ولذا قال ح لا يصح الاتيان به هنا لانه لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول  
 بل كان عليه ان يقول بعد قوله مطلقا وتبره بخلاف عبارة الكثر حيث قال يجب في مائتي درهم  
 وعشرين دينار اربع العشر ولوتبرا فانه داخل فيما قبله (قوله أو حليا) بضم الحاء وكسر ها  
 وتشديد الياء جمع حلي يفتح الحاء واسكان اللام ما تعجل به المرأة من ذهب أو فضة نهر قلت ولا  
 يتعين ضبط المتن بمئة الجمع فانه يحتمل المفرد بل هو الانسب بقول الشارح مباح الاستعمال  
 حيث ذكر الضمير الا ان يقال انه عائد الى المذكور من المعمول والحلي (قوله أولا) كخاتم  
 الذهب للرجال والاواني مطلقا ومن فضة (قوله ولولتجعل) أي التزئين بها في البيوت  
 من غير استعمال ط (قوله والنفقة) فيه منافاة لقول ابن الملك اذا كانت مشغولة بغيرها  
 فلا زكاة فيها كما قدمناه في اول كتاب الزكاة فارجع اليه ح (قوله وهو هنا ما ليس بقدر) كذا  
 فصره في المغرب ونقله في البصر عن ضياء الخلود وفي الدرر المرض بسكون الراء منع لا يدخله  
 كبل ولا وزن ولا يصحون حيوانا ولا عقارا كذا في الصحاح وأما بقصه اقتناع الدنيا وتناول  
 جميع الاموال ولا وجه له هنا بل جعله مقابلا للذهب والفضة اه أي مفتوح الرأفة غير مراد  
 هذا التساوي بجميع الاموال مع ان النقاد من غير داخلين فيه هنا بقدرية المقابلة فيتعين ارادة  
 ما كن الرأفة لكن على ما في الصحاح يخرج عنه الدواب والمكبلات والموزونات مع انها من  
 عروض التجارة اذا نواها فيها فلهذا قال الشارح هو هنا ما ليس بقدر أي ان المناسب للمراد هنا  
 الاقتصار على تفصيله بذلك لا يدخل فيه ما ذكر (قوله وأما عدم صحة النية الخ) جواب عما أورده  
 الزبلي من أن الارض التجارية لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها التجارة مع انها من  
 العروض والجواب ما تقدم في باب الساعة من قوله والاصل ان ما عدا التجارين والسواثم  
 انما يركب بنية التجارة بشرط عدم المانع المؤدى الى النفي (قوله لان الارض الخ) رد على  
 ما في الدرر حيث أجاب عما أورده الزبلي بان الارض ليست من العروض بناء على ما نقله عن  
 الصحاح قال في البصر وهو مردود لما علمت من أن الدواب تفصيله هنا بما ليس بقدر اه وقد  
 أورد الزبلي أيضا ما اذا اشترى أرض عشر وزرها أو اشترى بذر التجارة وزرها فانه يجب  
 فيه العشر ولا تجب فيه الزكاة لانها لا يجهعان اه ويحجب عنه بما ذكره الشارح من قيام  
 المانع وأجاب في الدرر وتبعه في البصر بان عدم وجوب الزكاة في البذر انما حدث بعد الزراعة  
 وذلك لا يضر لان مجرد نية الخدمة اذا أقط وجوب الزكاة في العبد المشغول للتجارة كما مر  
 فلان يسهطه التصرف الاقوى من النية أولى اه (قوله من ذهب أو ورق) بيان لقوله  
 نصاب وأشار بأول الى انه غير ان شاقرها بالفضة وان شاقرها بالذهب لان الثمين في تقدير قيم  
 الاشياء ما هو بجر لكن الضمير ليس على اطلاقه كما ياتي (قوله فاذا) تفريع على تفصيل

لا قيمتها (والا لازم) مبتدأ  
 (في مضروب كل منهما)  
 (ومعموله ولوتبرا وحليا)  
 مطلقا مباح الاستعمال  
 أولا ولولتجعل والنفقة  
 لانها مشغولة بالتجارة  
 كيف كانا (و) في عرض  
 تجارة قيمته هنا الجملة  
 صفة عرض وهو هنا  
 ما ليس بقدر ما علمه  
 النية في فهو الارض  
 التجارية فاقسام المانع  
 كما قدمه الا لان الارض  
 ليست من العروض فتنبه  
 (من ذهب أو ورق) أي  
 فضة مضروبة فاذا كان  
 النجوم انما يكون



الاخر تعين ما يبلغ به ولو  
بلغ باحدهما نصابا وخسا  
وبالآخر اقل قومه بالانفع  
للقدر سراج (ربيع عشر)  
خبر قوله اللازم (وفي كل  
خمس اضع الخ) (بما به)  
ففي كل اربعين درهما  
درهم وفي كل اربعة  
مناقيل قيم اطنان ومائين  
الخمس الى الخمس عشرة وقال  
ما زاد بحسابه وهي مسئلة  
الكسور (وغالب الفضة  
ولذهب فضة وذهب وما  
عاب غشه) (منهما) (يقوم)  
كاه ورض  
قوله وصوابه الخ وجه  
ذلك ان الواجب في الحول  
الاول خمسة وعشرون  
وفي الثاني اربعة وعشرون  
وثلاثة اثمان فالقارن عن  
الدين في الحول الثالث  
تسعمائة وخمسون درهما  
وخسة اثمان درهم في  
تسعمائة وعشرين ربع  
عشرها وذلك ثلاثة  
وعشرون وفي ثلاثين نصف  
درهم وربعه وفي خمسة  
اثمان درهم عن درهم  
لانه ربع عشرها كقيمة  
الخسة الى ثلثمائة  
وعشرين فانها من عندها  
وربع عشر خمسة اثمانها  
فان خمسة اثمان الثلثة مائة  
وعشرين مائتان وربع

عشرين المائتين خمسة ونسبة الخمسة الى الثلث مائة وعشرين من الثمن لان ثمنها اربعون وعن الاربعين خمسة اثمانه ويشترط

ويشترط فيه النية) أي تعينه قيمته ان نوى فيه التجارة ثم وتقدم في باب الساعة شروط نية  
التجارة (قوله الا اذا الخ) استثناء من اشتراط النية (قوله وعنده ما يمينه) أي من عروض  
تجارة أو أحد الفقدين وهو مرتبط بقوله أو أقل ط (قوله وبلغت) أي بالقيمة كافي البصر  
(قوله من أدنى الخ) فسر الادنى في البدائع بالقياس على الفضة قلت ويقتضي نفسه بها  
بالمساوي على ما اختاره المصنف من وجوبها فيه كما يذكرها (قوله فيجب) أي فيما غاب  
غيبه اذا نوى فيه التجارة أو لم ينو ولكن يخلص منه ما يبلغ نصابا أو لم يخلص ولكن كان اثمانا  
راشحة وبلغت قيمته نصابا وقوله والا فلا أي وان لم يوجد شيء من ذلك فلا يجب الزكاة وحامله ان  
ما يخلص منه نصاب أو كان غائرا تجب زكاته سواء نوى التجارة ولا لانه اذا كان يخلص  
منه نصاب فيجب زكاة الخالص كما صرح به في الجوهره وعين الفقهاء لا يحتاج الى نية التجارة  
كافي الشئ وغيره وكذا ما كان غائرا تجب في الزكاة النية للمساوي ذلك هذا ما عليه كلام  
الشارح ومنه في البصر والنهر ولكن في الزكاة ان الغالب غشه ان نواه للتجارة تعينه قيمته  
طلعا والا فان كانت فضة فخلص تجب فيها الزكاة بل بلغت نصابا وحدها بالضم الى غيرها  
اه ومما قد اعتبره الفقهاء في نواها للتجارة وان يخلص منه ما يبلغ نصابا ويظهر في عدم المناقاة  
لانه اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا تجب زكاة ذلك الخالص وحده كما صرح به في الجوهره الا اذا  
نوى التجارة فيجب الزكاة فيه كما يعتبره الفقهاء ٣ واذا نامت كلام الزكاة كالمصريح  
فيما ذكرته فانهم (فرع) في الشر بلالية الفلوس ان كانت اثمانا راشحة أو سلمها للتجارة تجب  
الزكاة في قيمتها والا فلا (قوله والخاترا لا ومها) أي الزكاة لو لم يغيره التجارة وقيل  
لا تجب ثم قال في الشر بلالية من البرهان والظاهر عدم الوجوب لعدم الغلبة المشروطة  
للاوجوب وقيل يجب درهمه وان نصف نظر الى وجهه الوجوب وعنده اه وظاهر الدرر  
اختيار الاول نية بالانسية والتملصه قال العلامة قوج وهو اختياري لان الاحتياط في  
العبادة واجب كما صرحوا به في كثير من المسائل منها ما اذا استوى الدم والبراق ينقض  
الوضوء - تباطا اه تامل (قوله ولذا) أي للاحتياط وفي بعضه وكذا بالكاف وبها عبر في  
البصر والمخ وقوله لا تباع الا زكاه في الضرر من الربا اه ط (قوله وأما الذهب الخ) محترز  
قوله وغالب الفضة الخ فان ذلك مفروض فيما اذا كان الخاطئ غشا ط (قوله فان غلب  
الذهب الخ) اعلم ان الذهب اذا خلط بالفضة فاحاط به يكون غالبا أو مغلوبا أو مساويا وعلى  
كل اما ان يبلغ كل منهما نصابا أو الذهب فقط أو الفضة فقط أو لا ولا يفي اثناعشر صورة  
منها هو وان عقابا ثمان فقط وهما ان تبلغ الفضة وحدها نصابا والذهب غلبا عليها أو مساويا  
اه والعمدة خارجية اذا عرفت هذا فقولنا فان غلب الذهب فذهب فيه أربع صور بلوغ كل  
منه مائة مائة وعندهم وبلغ الذهب فقط وبلغ الفضة فقط لكن الرابعة مائة مائة مائة لانه  
مقي غلب الذهب على الفضة بالباقي نصابا بلوغه نصابا بل بين حكم الثلاثة الباقية  
بقوله فذهب بها الاولى والثالثة فقط لان الذهب فيهما ما بلغ بافراده نصابا كانت الفضة  
تبعها سواء بلغت نصابا أيضا كافي الاولى أو لا كافي الثالثة فقر كثر كانه وكذلك الثانية لان  
الذهب مقي غلب كان هو المعتمد لانه أعز وأعلى كافي فاذ بلغ مجموعهما نصابا كثر كانه الذهب

ويشترط فيه النية الا اذا  
كان يخلص منه ما يبلغ  
نصابا أو أقل وعنده ما يمين  
به او كانت اثمانا راشحة  
وبلغت نصابا من أدنى نقد  
تجب زكاته فيجب والا فلا  
(واختلاف في) الفس  
(المساوي والخاترا لا ومها)  
احتياطاً خاتمة ولذا  
لا تباع الا زكاه اما الذهب  
الخلط بفضة فان غلب  
الذهب فذهب والا فان  
بلغ الذهب او الفضة نصابه  
وجب  
٣ قوله واذا نامت الخ  
وجهه ان قول الزباني  
فان نواه للتجارة تعينه  
قيمه اي قيمة ما غلب فيه  
الفس سواء يخلص منه  
نصاب او لا وقوله والا فان  
كانت فضته يخلص وجبت  
في الزكاة اي وجبت في  
الفضة التي يخلص منه  
دون باقيه من الفس تامل  
اه منه



وقوله والاى وان لم يغلب الذهب غلبت الفضة أو تساوى فافيه غشائية صور بلوغ كل منهما  
نصابه وعدمه وبلوغ الذهب فقط أو الفضة فقط مع غلبة الفضة أو التساوى لكن بلوغ  
الفضة فقط مع التساوى مختصة كاعتات فبق سبعة وتقيده ببلوغ الذهب أو الفضة نصابه  
مخرج لصورتين منها ما اذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوى  
وسند ذكر حكمهما فبق خمس صورتان في التساوى وثلاثة في غلبة الفضة وقوله فان بلغ  
الذهب أى بلغ نصابا وحده أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوى فهذه أربع صور وقوله  
أو الفضة أى أو بلغت الفضة وحدها نصابا عند غلبة الذهب على الذهب فهذه الخامسة وقوله وجبت  
أى زكاة البائع النصاب فان بلغه الذهب وجبت زكاة الذهب في الصور الأربع المذكورة  
لأنه لما بلغ النصاب وجب اعتباره لأنه أعز وأعلى وتضمن الفضة تبعاله ولو بلغت نصابا معه وان  
كان البائع هو الفضة الغالبة عليه دون وجبت زكاة الفضة ترجيحاً له أي بلوغ النصاب فيجعل  
كاه فضة لكن على تفصيل فيه من ذكره وقد علم حكم ما ذكرناه في تقرير كلام الشارح في الصور  
الثلاث الأولى والخمس الأخرى من عبارة الشافعي وعبارة الزيلعي أما عبارة الشافعي فهي قوله  
ولو سبى الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصاباً أى الجميع مع زكاة الذهب سواء كان  
غالباً أو مغلوباً لأنه أعز وان لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغت الفضة نصاباً أى الجميع مع زكاة  
الفضة اهـ وأما عبارة الزيلعي فهي قوله والذهب المخلوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب  
وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا  
كانت الفضة غالبة أو ما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب لأنه أعز وأعلى قيمة اهـ وكل من  
هاتين العبارتين مؤداهما واحد وما قررناه في كلام الشارح من أحكام الصور السبع يؤخذ  
منهما ما نقول الشافعي سواء كان غالباً أو مغلوباً يشمل ما اذا بلغت الفضة نصاباً أو لا يدل على  
قوله بعده وان لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغت الفضة الخ فإنه لم يعتبر مع زكاة الجميع زكاة الفضة  
الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه فافاد أن قوله قبله فان بلغ الذهب نصابه الخ انه يجعل الكل ذهباً  
اذا بلغ الذهب نصابه سواء بلغت الفضة أيضاً ولا وكذا قول الزيلعي وان بلغت الفضة الخ  
أى ولم يبلغ الذهب نصابه بدليل المقابلة فإنه اعتبر بهما ولا الكل ذهباً حيث بلغ الذهب نصابه  
وأطلقه فشمّل ما اذا بلغت الفضة أيضاً نصاباً أو لا فإنه لا يعتبر بهما الكل فضة الا اذا لم يبلغ  
الذهب نصابه فان بلغ كان الكل ذهباً أى زكاة الذهب لأنه أعز وأعلى قيمة وكذا لو غلب  
الذهب وبلغ بضم الفضة اليه نصاباً كما علم من قوله وأما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب الخ  
وهذا ما عبر عنه الشارح بقوله فان غلب الذهب فذهب ودخل في قول الشافعي سواء كان غالباً  
أو مغلوباً بكم المساواة بالأولى وهو مقرر أيضاً من إطلاق الزيلعي قوله ان بلغ الذهب  
نصاب الذهب الخ فقد ظهر انه لا يخالف بين العبارتين ولا يفتى بهما وبين عبارة الشارح لكن  
قول الزيلعي وهذا اذا كانت الفضة غالبة لا حاجة اليه لأن الفضة اذا بلغت وحدها نصاباً  
لا بد ان تكون غالبة على الذهب الذي لم يبلغ نصاباً ولذا لم يذكر الشافعي وكان الزيلعي ذكره  
أي في غلبه قوله وأما اذا كانت مغلوبة هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المثل والله اعلم فافهم  
(تنبيه) قال في التتارخانية اذا كانت الفضة غالبة والذهب مغلوباً بمثل ان يكون

الثلاثان فضة أو أكثر لا يجعل كاه فضة لأن الذهب أكثر قيمة فلا يجوز زكاة تبعه الماسودونه  
بجلاف ما اذا كان الذهب غالباً اهـ ومفاده أن ما مر من أنه اذا بلغت الفضة نصاباً ولم يبلغ  
الذهب نصابه تجب زكاة الفضة مفيد بما اذا لم يكن الذهب الذي خالطها أكثر قيمة منها والا  
كان الكل ذهباً وهذا التفصيل الموعود به ذكره وفي عبارة الزيلعي المارة إشارة اليه وبؤخذ  
منه حكم الصورتين الباقيتين من السبع وهما ما اذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة  
أو التساوى وعلى هذا فيمكن دخوله ما في قول الشارح فان غلب الذهب فذهب بان يراد  
غلبته على ما مر من الفضة وزناً أو قيمة لكن قال في المحيط والبدائع الدنانير الغالب عليها  
الذهب كالحمودية حكمها حكم الذهب والغالب عليها الفضة كالحمودية والمروية ان كانت غنا  
رائحة وللجارية تعتبر قيمته والا اعتبر بمراد ما فيها من الذهب والفضة وزناً كل واحد منهما  
يخلص بالأذنية اهـ وهذا كالصريح في أن الدنانير المسكوكة المخلوطة بالفضة حكمها حكم  
الفضة المخلوطة بالفضة فاذا كان الذهب فيها غالباً كانت ذهباً كالفضة الغالبة على الفضة  
واذا كانت الفضة غالبة عليها كانت كالفضة المغلوبة بالفضة فتقوم فان بلغت قيمتها نصاباً  
زكاتها ان كانت أثماناً راجعة أو نوى فيها التجارة والا اعتبر بما فيها من نصاباً وان كان  
عنده ما يتم به نصاباً زكاه والافلاحة لم أن ما ذكره الشارح تعالى في غير الدنانير  
المسكوكة أو المسكوكة التي ليست للتجارة ولا أثماناً راجعة أو هو قول آخر فله تأمل والله تعالى  
اعلم (قوله وشرط كمال النصاب الخ) أى ولو حكمنا في البصر والنهر لو كان لغنى فبجارية تساوى  
نصاباً كانت قبل الحول قد بلغ جلودها وتم الحول عليها كان عليه الزكاة ان بلغت نصاباً ولو  
تخمر عصبه الذى للتجارة قبل الحول ثم صار خلا وتم الحول عليه وهو كذلك لازكاه عليه  
لأن النصاب في الاول باقية لبقاء البدنة وقومه بخلافه في الثاني وروى ابن ماجة انه عليه  
الزكاة في الثاني أيضاً (قوله لا انعقاد) أى انعقاد السبب أى تحققه بملك النصاب ط  
(قوله للوجوب) أى تحقق الوجوب عليه ط (قوله فلو هلك كاه) أى في أثناء الحول بطل  
الحول حتى لو استغنى فيه غيره استأنف له حولا جديداً وتقدم حكمه فلا كاه بعد تمام الحول في  
زكاة الغنم قال في النهر ومثله أى من الهلاك ما لو جعل السائمة علوفة لأن زوال الوصف كزوال  
العين (قوله وأما الدين الخ) قدم الشارح عند قول المصنف فلا زكاة على مكاتب ومديون للعبد  
بقدر دينه أن عروض الدين كالهلاك عند محذور بجه في الجراه وقد مرنا هذا في جميع ما هنا  
فراجعهم والخلاف في الدين المستغرق للنصاب كما هو صريح ما في الجوهرة فلا يمكن التوفيق  
بجعل ما في البصر على غير المستغرق فافهم (قوله وقيمة العرض الخ) تقدم قرينة تقويم  
العرض اذا بلغ نصاباً وما هنا في بيان ما اذا لم يبلغ وعند من الثمنين ما يتم به النصاب وفي النهر  
قال الزاهدى وله أن يقوم أحد التقدين ويضمه إلى قيمة العروض عند الامام وقال لا يقوم  
التقدين بل العروض ويضمرها فائدة تظهر فيمن له حنطة للتجارة قيمتها مائة درهم وله خمسة  
دنانير قيمتها مائة نجب الزكاة عندهم خلافاً لهما (قوله وضعا) راجع للثمنين وقوله وجهه لراجع  
للعرض والمحقق ان الله تعالى خلق الثمنين ووضعهم للتجارة والعبد يجعل العرض للتجارة اهـ  
أى لأنه لا يكون للتجارة الا اذا قوى به العبد التجارة بخلاف النقود (قوله ويضم الخ) أى عند

(وشرط كمال النصاب) ولو  
سائمة (في طرف الحول) في  
الابتداء لا انعقاد وفي  
الانتهاء للوجوب (فلا  
يضر نقصانه بينهما) فلو  
هلك كاه بطل الحول وأما  
الدين فلا يقطع ولو  
مستغرقاً (وقد مر العرض)  
للتجارة (ويضم إلى الثمنين)  
لأن الكل للتجارة وضعا  
وجعل (و) يضم الذهب  
إلى الفضة



الاجتماع لمعند انفراد احداهما فلا تعتبر القيمة اجماعا بل انما تعتبر وزنه ادا وجوبا  
 كما هو في البدائع ايضا ان ما ذكر من وجوب الضم اذا لم يكن كل واحد منهما انصافا بان كان  
 اقل فلو كان كل منهما انصافا لما يدون زيادة لا يجب الضم بل ينبغي ان يؤدي من كل واحد  
 زكاته فلو ضم حتى يؤدي كله من الذهب او الفضة فلا يمس به عندنا ولا يمكن يجب ان يكون  
 التقويم على ما وقع للفقهاء واجابوا لا يؤدي من كل منهما ربع عشرة (قوله وعكسه) وهو  
 ضم الفضة الى الذهب وكذا يصح العكس في قوله وقية العرض تضم الى الثمن عند الامام كما  
 مر عن الزاهد صرح به في المحيط ايضا ولو اسقط قوله بجامع الثمنية اصح رجوع الضمير  
 في عكسه الى المذكور من المسئلة فيمكن ارجاعه اليه ولا يضره بيان العلم في احدهما  
 (قوله قيمة) اي من جهة القيمة فن له مائة درهم وخمسة مثاقيل قيمة مائة عليه زكاته اخلافا  
 له ما اوله ابريق فضة وزنه مائة وقيمة بصدى مائة مثاقيل لا يجب الزكاة باعتبار القيمة لان  
 الجوده والمصلحة في اموال الر بالقيمة لها عند انفرادها لا عند المقابلة بينهما لا فرق  
 بين ضم الاقل الى الاكثر كما مر وعكسه كالوكان له مائة وخمسون درهما وخمسة مثاقيل  
 لا يدرى في مائة درهم ما يجب على الصحيح عنده ويضم الاكثر الى الاقل لان المائة والحسين  
 بمائة عشرة دينار وهذا دليل على انه لا اعتبار بتسكال الاجزاء عند ما يضم احد  
 المقيدين الى الاخر قيمة طعن في الصيرقات ومن ضم الاكثر الى الاقل ما في البدائع انه يروى  
 عن الامام انه قال اذا كان رجل خبيثا وتبعه مائة دينار يساوي خمسة دراهم انما يجب  
 الزكاة وذلك بان تقوم القيمة للذهب كل خمسة مثاقيل دينار (قوله وقال بالاجزاء) فان  
 كان من هذا الثلاثة ارباع انصاف ومن الاخر ربع ضم او النصف من ككل او الثلث من  
 احدهما او الثلثان من الاخر فيخرج من كل جزء حصة واحدة حتى انه في صورة الشارح يخرج  
 من كل نصف ربع عشرة كما ذكره صاحب البحر (قوله وخمسة دراهم) ربع قيم صاحب  
 النهر وفيه نظر لانه اذا اعتبر عند ضم الاجزاء يجب في كل نصف ربع عشرة كما مر عن  
 البحر وعزاه الى المحيط وحقيقه فيخرج عن العشرة الدنانير التي قيمتها مائة واربعون ربع  
 دينار منها قيمته ثلاثة دراهم ونصف فاذا اراد دفع قيمته يكون الواجب ستة دراهم عندهما  
 ايضا لا يقال ان اعتبار الضم بالاجزاء اي بالوزن عند ما يبنى على انه لا اعتبار للجوده لعدم  
 تقويمها شرعا فلا تعتبر القيمة بل الوزن والبر يتاوى في الشرع بعشرة دراهم كما قدمناه وزيادة  
 قيمته هنا ليجوز فلا تعتبر لانه قول ان عدم اعتبار الجوده انما هو عند المقابلة بالجنس اما  
 عند المقابلة بخلافه فتعتبر انما كما قدمناه عند قوله والمعتبر وزنه ما نامل (قوله فانهم)  
 اشار به الى رد ما قاله صاحب الكافي من انه عند تسكامل الاجزاء كالوكان له مائة درهم  
 وعشرة مثاقيل قيمتها اقل من مائة درهم لا تعتبر القيمة عند ذلك انما يجب الزكاة فيها التسكامل  
 الاجزاء لا باعتبار القيمة وليس كما ظن بل الايجاب باعتبار القيمة من جهة كل من المقيدين  
 لا من جهة احدهما معا فانه ان لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة  
 بالذهب والمائة درهم في المسئلة مقومة بعشرة دنانير فيجب فيها الزكاة هذا التقويم ط  
 وعام بيانه في البحر وفتح القدير (قوله في نصاب مشترك) المراد ان يكون يلوغه النصاب

وعكسه - بجامع الثمنية  
 (قيمة) وقال بالاجزاء اوله  
 مائة درهم - وخمسة مثاقيل  
 قيمتها مائة واربعون ربع  
 ستة دراهم وخمسة مثاقيل  
 فانهم (ولا يجب) الزكاة  
 عندنا (في نصاب) مشترك

بسبب الاشتراك وضم احد المالين الى الاخر بحيث لا يبلغ مال كل منهما ما ياتى فراه نصابا  
 (قوله وان صحت الخلطة فيه) اي في النصاب المذكور وأشار بذلك الى خلاف سيدنا الامام  
 الشافعي فانما يجب عنده اذا صحت الخلطة وصحتم عندنا بشرط التسعة الاثنية ولذا  
 قد عارضه الشارح بقوله بالجماع الخ فاذا كانه اذا لم توجد هذه الشروط لا يجب عندنا بالاولى وسماها  
 أسمايا مع ان شرط اطلاق الاسم السبب على الشرط كما طاق بالعكس وقد مضى وجهه اول  
 الباب عند قوله في نصاب فانهم (قوله اوص من يشفع) قاله حمزة لا أهمية كل منهما لوجوب  
 الزكاة والاولى وجود الاختلاط في اول السنة واصداقته لا اختلاط والميم لا اتحاد المسرح  
 بان يكون ذهابهما الى امرى من مكان واحد والذوق لا اتحاد الاناء الذي يحلب فيه والياء  
 لا اتحاد الراعى والشئين المجهدة لا اتحاد المشرع اي موضع الشرب والفاء لا اتحاد الفعل والعين  
 لا اتحاد امرى وهذه شروط الخلطة في السائمة وأما من وطها في مال التجارة فقد كثر في كتب  
 الشافعية منه لا لا يخرج الدكان والحارث ومكان الحفظ كخزانة (قوله وان تعدد النصاب)  
 اي بحيث يبلغ قبل الضم مال ككل واحد بانه انصافا فانه يجب حصة على كل منهما  
 زكاة انصافا فاذا اخذ الساعي زكاة النصابين من المالين فان تساويا فلا رجوع لاحدهما على  
 الاخر كما لو كان غائبين شاة لكل منهما مائة اربعون واخذ الساعي منهما شاتين والاتراجعا كما  
 ياتي بيانه وهذا مقابل قوله في نصاب (قوله ويانه في الحاوى) فيه فاضحان بانهم في الحاوى  
 حيث قال ضرورة ان يكون له مائة وثلاث وعشرون شاة لاحدهما مائة والثلاثون والاخر  
 الثلث قالوا يجب شاتان فيما خد من كل منهما مائة شاة فيرجع صاحب الثلاثين بالثلثين من الشاة  
 التي دفعها صاحب الثلاث ويرجع صاحب الثلاث بالثلث من شاة دفعها صاحب الثلاثين فيقام  
 ثلثه في مقام ثلث من الثلاثين المطالب بهما ويبقى ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال اذ ط  
 وبه ظهر ان التراجع من الجانبين قائم على ما قلناه في باب فافهم (قوله فان بلغ الخ) كالمالك  
 ثمانون شاة بين رجلين انما فافهم المصدق منها شاة لكان صاحب الثلاثين في صاحب الثلاث ان  
 يرجع عليه قيمة الثلاث لانه لا زكاة عليه بحيث (قوله ولو بينه الخ) في التخصيص ثمانون شاة بين  
 اربعين رجلا لرجل واحد من ككل شاة اصفها والنصف الاخر للباقيين ليس على صاحب  
 الاربعين صدقة عند أبي حنيفة وهو قول محمد ولو كانت بين رجلين يجب على كل واحد منهما  
 شاة لانه مما يقسم في هذه الحالة وفي الاولى لا يقسم اه اي لان قسمة كل شاة بينه وبين من  
 شاركه فيها لا يمكن الا بالثلاثة بخلاف قسمة الثمانين بينهما (قوله عند الامام) وعندهما  
 الديون كما هو اسوا ويجب زكاتها ويؤدي متى قبض شيئا قليلا او كثيرا الا الدين المكتبة والسعاية  
 والدية في رواية بحر (قوله اذا تم نصابا) الضمير في تم يعود للدين المفهرم من الديون والمراد  
 اذا بلغ نصابا بفسه او بمائة درهم مما يمت به النصاب (قوله وحال الحول) اي ولو قبل قبضه في  
 القوي والمتوسط وبه في الضعيف ط (قوله عند بعض اربعين درهما) قال في المحيط لان  
 الزكاة لا يجب في الكسور ومن النصاب الثاني عشرة درهم ما يبلغ اربعين للخرج فذلك  
 لا يجب الا اذا لم يبلغ اربعين للخرج وذكر في المتن رجل له ثلثمائة درهم دين حال عليه اثلاثة  
 احوال فبعض ما تبين فمئة دأبى حنيفة من كمال السنة الاولى خمسة وللثانية والثالثة اربعة

(من سائمة) ومال تجارة  
 (وان صحت الخلطة فيه)  
 بالجماع اسما بباب الاسامة  
 التسعة التي يجمعها اوص  
 من يشفع ويانه في شروح  
 الجمع وان تعدد النصاب  
 يجب اجماعا وبه اجماع  
 بالخصص ويانه في الحاوى  
 فان بلغ نصيب احدهما  
 نصابا كادون الاخر  
 ولو بينه وبين غائبين رجلا  
 ثمانون شاة لا يثنى عليه لانه  
 مما لا يقسم خلافا لثمانين  
 مراجع (و) اعلم ان الديون  
 عند الامام ثلاثة قوى  
 ومتوسط وضعيف (فوجب)  
 زكاتها اذا تم نصابا وحال  
 الحول لكن لا في رابل  
 عند قبض اربعين درهما



أربعة عن مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل لأنه دون الأربعين اهـ (قوله كقرض) قلت  
 الظاهر أن منه مال المرصد المشهور في ديارنا لأنه إذا أنفق المستاجر أو الوكيل على عمارته  
 الضرورية بنحو القرض للضرورة الداعية إليه يكون بمنزلة استقراض المتولى من المستاجر  
 فإذا قبض ذلك كله أو جزء منه من درهما مائة ولو باقيا قطع ذلك من أجرة الدار بحسب كونهما  
 مضي من الستين والناس عنه غافلون (قوله في كل ما قبض أربعين درهما يلزمه درهم) هو  
 معنى قول الفقهاء والجمهور ويتراخى الاداء إلى أن يقبض أربعين درهما فقيم درهم وكذا فيها  
 زاد في حسابها اهـ أي فيما زاد على الأربعين من أربعين ثانية وثالثة إلى أن يبلغ مائتين ففيها  
 خمسة دراهم ولذا عبر الشارح بقوله فكأنه الخ وليس المراد ما زاد على الأربعين من درهم  
 أو أكثر كما توهمه عبارة بعض المحققين حيث زاد به عبارة الشارح وفيما زاد في حسابها لأنه  
 يؤهم أن المراد مطلق الزيادة في الكسور وهو خلاف مذهب الإمام كما علمته مما نقلناه آتيا  
 عن المحيط فافهم (قوله أي من بدل مال لغير تجارة) أشار إلى أن الضمير في قول المصنف منه  
 عائد إلى بدل وفي غيرها إلى التجارة ومثل بدل التجارة القرض (قوله كمن ساعة) جعلها من  
 الدين المتوسط تبعاً للفتح والبحر والتهر القرض ففهم له بما هو بدل مال ليس للتجارة وجعلها ابن  
 مالك في شرح المجموع من القوي ومنه في شرح ورر البحار وهو مناسب لما في غاية البيان  
 حيث جعل الدين الذي هو بدل عن مال قسمين إما أن يكون ذلك المال لو بقي في يده يجب  
 زكاته أو لا يكون كذلك اهـ في بدل القسم الأول هو الدين القوي ويدخل فيه من الساعة  
 لأن المال بقيت في يده يجب زكاته وكذا قوله في المحيط الدين القوي ما يملكه بدلا عن مال الزكاة  
 تامل (قوله بصواتجه الأصلية) قيد به باعتباره بأعماله الأخرى بالعقل أن لا يكون عنده سوى  
 ما هو مشغول بصواتجه والأعمال ليس للتجارة يدخل فيه ما لا يحتاج إليه كما أفاده بما بعده (قوله  
 وأما لك) من عطف العام على الخاص لأنه جمع لك بكسر الميم يعني مملوك هذا بالنظر إلى  
 اللغة أما في العرف فخاصة بالعقار فيكون عطف مبادئه وهو معطوف على طعام أو على  
 ما في قوله مما هو (قوله ويعتبر ما مضى من الحول) أي في الدين المتوسط لأن الخلاف فيه  
 أما القوي فلا خلاف فيه ما في المحيط من أنه يجب الزكاة فيه بحول الأصل لكن لا يلزمه  
 الاداء حتى يقبض منه أربعين درهما أو ما المتوسط ففيه رواية ابنان في رواية الأصل يجب  
 الزكاة فيه ولا يلزمه الاداء حتى يقبض مائتي درهم في رواية ابن سماعة عن أبي  
 حنيفة لا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول لأنه صار مال الزكاة الآن  
 فصار كالخيرات ابتداء ووجه ظاهر الرواية أنه بالاقتران على البيع مبيع للتجارة فصار  
 مال الزكاة قبيل البيع اهـ ملخصا والحاصل أن معنى الاختلاف في الدين المتوسط على  
 أنه هل يكون مال زكاة بعد القبض أو قبله فعلى الأول لا بد من مضي حول بعد قبض  
 النصاب وعلى الثاني ابتداء الحول من وقت البيع فلو أنه من دين متوسط مضي  
 عليها حول ونصف فقبضها من كمال الحول الماضي على رواية الأصل فإذا مضى نصف  
 حول بعد القبض زكاهما أيضا وعلى رواية ابن سماعة لا يزكاهما عن الماضي ولا عن الحول  
 الاضطراري حول جديد بعد القبض وأما إذا كانت الألف من دين قوي كبدل عروض

طلب  
 في وجوب الزكاة في دين  
 المرصد

من الدين القوي كقرض  
 وبدل مال تجارة فيكاهما  
 قبض أربعين درهما يلزمه  
 درهم (و) عند قبض  
 مائتين منه لغيرها أي  
 من بدل مال لغير تجارة وهو  
 المتوسط كمن ساعة  
 وصيد خدمة ونحوهما  
 مما هو مشغول بصواتجه  
 الأصلية كطعام ونسأب  
 وأما لك ويعتبر ما مضى  
 من الحول قبل القبض

تجارية فإن ابتداء الحول هو حول الأصل لا من حين البيع ولا من حين القبض فإذا قبض منه  
 نصابا أو أربعين درهما زكاه عما مضى بالتمام على حول الأصل فلو ملك عرضا للتجارة ثم بعد نصف  
 حول باعه ثم بعد حول ونصف قبض منه فقد تم عليه حولان فيزكاه وقت القبض بخلاف  
 كما يعلم مما نقلناه عن المحيط وغيره فموقع المحققين هنا من التسوية بين الدين القوي والمتوسط  
 وأنه على الرواية الثانية لا يزكي الألف ما إذا مضى حول من وقت القبض فهو خطأ لما علمت  
 من أن الرواية الثانية في المتوسط فقط ولأنه علمه لا يزكي أو لا للحول الماضي خلافا لما يفهمه  
 لفظ ثانيا فافهم (قوله في الأصح) قد علمت أنه ظاهر الرواية وعبرة الفقه والجمهور في جميع الرواية  
 قلت لكن قال في البدائع إن رواية ابن سماعة أنه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتين ويحول  
 الحول من وقت القبض هي الأصح من الروايتين عن أبي حنيفة اهـ ومثله في غاية البيان وعليه  
 فحكمه حكم الدين الضعيف الألف (قوله ومثله مالورث دينار على رجل) أي مثل الدين  
 المتوسط فيما مروى عنه من حين ورثه حتى يورثه مرة أخرى أنه كالفقير فحق وبصر وأول ظاهر الرواية  
 وشمل ما إذا وجب الدين في حق المورث بدلا عما هو مال التجارة أو بدلا عما ليس له آثار تجارية لأن  
 الوارث يقوم مقام المورث في حق المالك لا في حق التجارة فأشبهه بدل مال لم يكن للتجارة محيط وفيه  
 وأما الدين الموصى به فلا يكون له قبض القبض لأن الموصى له مملوك ابتداء من غير عوض  
 ولا قائم مقام الموصى في الملك فصار كالمملوك بهمة أهله أي فهو كالدين الضعيف (تنبيه) مقتضى  
 ما مر من أن الدين القوي والمتوسط لا يجب اداءه زكاته إلا بعد القبض أن المورث لو مات بعد  
 سنين قبل قبضه لا يلزمه إلا بعد ما يترجح زكاته عند قبضه لأنه لم يجب عليه الاداء في حياته ولا على  
 الوارث أيضا لأنه لم يملكه إلا بعد موت مورثه فابتداء حوله من وقت الموت (قوله إلا إذا كان  
 عنده ما يضم إلى الدين الضعيف) استثنى من اشتراط حولان الحول بعد القبض والأولى أن  
 يقول ما يضم الدين الضعيف إليه كما أفاده ح والحاصل أنه إذا قبض منه شيئا وعنده نصاب  
 يضم المقبوض إلى النصاب ويركبه بحوله ولا يشترطه حول بعد القبض ثم اعلم أن التقيد  
 بالضعيف عزاء في البحر إلى الولوالجية والظاهر أنه اتفاق إذا لفرق بظهور بينه وبين غيره كما  
 يقتضيه إطلاق قولهم والمساكين فإدراك الحول يضم إلى نصاب من جنسه ويدل على ذلك أنه  
 في البدائع قسم الدين إلى ثلاثة ثم ذكر أنه لا زكاة في المقبوض عنده الإمام ما لم يكن أربعين  
 درهما ثم قال وقال الكرخي إن هذا إذا لم يكن له مال سوى الدين والافاق قبض منه فهو بمنزلة  
 المستفاد يضم إلى ما عنده اهـ وكذلك في المحيط فإنه ذكر الدين الثلاثة ونزع عليه فروعاً آخرها  
 أجرة دار أو عبد للتجارة قال إن فيها رواية يبين في رواية لا زكاة فيها حتى تقبض ويحول الحول لأن  
 المنفعة مائة بتجمل حقيقة فصار كالمهور في ظاهر الرواية يجب الزكاة ويحب الاداء إذا قبض  
 نصابا لأن المنافع مال حقيقة لكن ليست بمحل لوجوب الزكاة لأن المنفعة لا تبلغ نصابا إلا بمرور سنة ثم  
 قال وهو إذا لم يكن له مال غير الدين فإن كان له غير ما قبض فهو كالفاقة يضم إليه اهـ  
 فهذا كالصريح في عموله لا قام الدين الثلاثة وأهل التقيد بالضعيف يدل على غير الأولى  
 لأن المقبوض منه يشترط فيه كونه نصابا مع حولان الحول بعد القبض فإذا كان يضم إلى  
 ما عنده وبسطة اشتراط الحول الجديد فلا يشترط فيه ذلك يضم بالأولى تامل (تنبيه) ما ذكرناه

في الأصح ومثله مالورث  
 دينار على رجل (و) عند  
 قبض مائتين مع حولان  
 الحول بعده أي بهد  
 القبض (من) دين ضعيف  
 وهو (بدل غريم) كهر  
 ودية وبدل كتابه وخلق الأ  
 إذا كان عنده ما يضم إلى  
 الدين الضعيف



عن المحيط صرح في أن أجرة عبد التجارة أو دار التجارة على الرواية الأولى من الدين الضعيف  
وعلى ظاهر الرواية من المتوسط ووقع في البصر عن الفسخ أنه كالقوى في صحيح الرواية ثم رأيت في  
الرواية الثانية التصريح بأن فيه ثلاث روايات (قوله كما مر) أي في قوله والمستفاد في وسط الحول  
يضم إلى نصاب من جنسه والمراد أن ما هنا من أفراد تلك القاعدة يعلم حكمه من أو الألف  
يصرح به هنا (قوله وقيدته) أي بقيد عدم الزكاة فيما إذا أبرأ الدين المدين ط (قوله بالمعسر)  
أي بالمدين المعسر فكان الأبراء بمنزلة الهالك ط (قوله فهو استملاك) أي فتجب زكاته ط (قوله)  
وهذا ظاهر الخ) أي قول المعسر وقيدته الخ ظاهر في أن مراده أنه تقييد للإطلاق المذكور في  
قوله سواء كان الدين قويا أو لا الشامل لأقسام الدين الثلاثة أي أن سقوط الزكاة بأبراء المومنين  
عنه بعد الحول في الدين الثلاثة قيد بالمعسر احترازا عن المومنين فان المدينون إذا كان مومنا  
وأبرأه الدائن لانسقط الزكاة عنه استملاكه وهذا غير صحيح في الدين الضعيف لأنه لا تجب زكاته  
الأبعد قبض نصاب وحولان الحول عليه بعد القبض فقبله لا تجب فيكون أبرأه استملاكه لا قبيل  
الوجوب فلا يضمن زكاته ومثله الدين المتوسط على ما قدمناه من تصحيح البسائط وغاية البيان  
وكان الأوضح في التعبير أن يقول وهذا ظاهر في أن أبرأه المدين المومنين استملاكه مطلقا وهو  
غير صحيح الخ ثم إن عبارة المحيط لا تغار عليها إلا في الدين القوي ونفسها ولو باع عرض التجارة  
بعد الحول بالدرهم ثم أبرأه من ثم والمشتري مومنين يضمن الزكاة لأنه صار مستملاكه كالأول كان  
معسرا أو لا يدرى فلا زكاة عليه لأنه صار ديناء عليه وهو فقير فصار زكاته وجبة منه ولو وهب الدين  
من عليه وهو فقير تسقط عنه الزكاة اه وفيه ولو كان له ألف على معسر فاشترى منه مائة دينار ثم  
وهبه منه فعليه زكاة الألف لأنه صار قابضا لها بالدينار (قوله ويجب عليها الخ) صورتهما تزوج  
أمرأة بألف وقبضتها وحال الحول ثم طلقها قبل الدخول فله نصفها إذا كانا معا كذا في  
النصف المردود لا تسقط عنها خ لا فالنفس شرح الجمع (قوله من نقد) هو الذهب أو الفضة  
احترازا عما لو كان المهر سائغا أو عرضا في المحيط أنه تزكى النصف لأنه استحق عليه نصف من  
النصاب والاستحقة بمنزلة الهالك اه وكان الأولى بالشارح إسقاطه لأنه يفتى عنه قول المصنف  
من ألف (قوله من ألف) متعلق بقوله نصف مهر على أنه صفة وقوله ثم ردت النصف لأجاجة  
اليه بعد قوله مردود وقوله إطلاق متعلق بقوله مردود ونظر الماقتن ط (قوله لا تتبع الخ) أي فلم  
يجب عليها أن ترد نصف ما قبضته بعينه بل مثله والدين بعد الحول لا يسقط الواجب ولو ألبية  
ثم قال ولا يزكى الزوج شيئا لأن ذلك لا يزاد اه قلت بقي ما إذا لم يقبض المراهنة أو حال الحول  
عليه في الزوج ثم طلقها قبل الدخول ولم أر من سرح به والظاهر أنه لا زكاة على أحد أما الزوج  
فلا لأنه مدين بقدر ما في يده ودين العباد مانع كما مر واستحقة نصفه انما هو بسبب عارض  
وهو الطلاق بعد الحول فصار بمنزلة الجديد وأما المرأة فلا مهر على الزوج دين ضعيف  
وقد استحق الزوج نصفه قبل القبض فلا زكاة عليه ما لم يقبض - ول جديد بعد القبض الباقي تأمل  
(قوله في العقود والقسوخ) أي عقود المعاوضات من بيع وأجرة وعقد النكاح وفي القسوخ  
كفسخ النكاح بالطلاق قبل الدخول ونحوه واه في أحكام النكاح من الأشباه (قوله لو ورد  
الاستحقاق الخ) لأن الرجوع في الهبة فسخ من كل وجه ولو بغير رضا الموهبة م عاتية من في

كما مر ولو أبرأ الدين المدين  
بعد الحول فلا زكاة سواء  
كان الدين قويا أو لا خاتمة  
وقيدته في المحيط بالمعسر أما  
المومنين فهو استملاكه فليحفظ  
بصر قال في النهر وهذا  
ظاهر في أنه تقييد للإطلاق  
وهو غير صحيح في الضعيف  
كما لا يخفى (ويجب عليه) أي  
المرأة (زكاة نصف مهر)  
من نقد (مردود به - د)  
مضى (الحول من ألف)  
كانت (قبضته مهر) ثم  
ردت النصف (الطلاق قبل  
الدخول) فتزكى الكل ما  
تقرر أن النفوذ لا تتبع في  
العقود والقسوخ (وتسقط)  
الزكاة (عن موهوب  
له) نصاب (مردود)  
فيه (مطلقا) سواء رجع  
بفضاء أو غيره (بعد الحول)  
لو ورد الاستحقاق على من  
الموهوب ولذا لا رجوع  
به مطلقا

الهبة فاستحق عين مال الزكاة من غير اختياره فصار كالحول ولو ألبية وبه ظهر الفرق بين الهبة  
والهبة (قوله قيديه) أي بقوله عن موهوب له (قوله اتفاقا لعدم الملك) لأن ملك الواهب انقطع  
بالهبة وأشار بقوله اتفاقا إلى أن سقوطها عن الموهوب له خلافا لما لا يفرق بين قول بعدمه أن  
رجع الواهب بلا قضاء لأنه لما أبطل ملكه باختياره صار ذلك كهبته جديدة وكسقط ملكه فالتأويل هو  
غير محتمل لأنه لو امتنع عن الرجوع بغير بالقضاء فصار كأنه هبة شريحت شرع (قوله وهي من  
الحيل) أي هذه المسئلة من - بل إسقاط الزكاة بان يهب النصاب قبل الحول - يوم مثلا ثم يرجع  
في هبته بعد تمام الحول والظاهر أنه لو رجع قبل تمام الحول تسقط عنه الزكاة أيضا بطلان  
الحول بزوال الملك فأصل وقد هنا الاختلاف في كراهة الحيلة عند قوله ولا في هالك بعد وجوبها  
بختلاف المستملك (قوله ومنه الخ) لكن لا يمكن الرجوع في هذه الهبة لكونه الذي رجع محرم  
منه نعم إن احتاج إليه فلا اتفاق منه على نفسه بالمعروف والله أعلم

(باب العاشر)

ألقه بالزكاة اتباعا لمبسط وغيره لأن بعض ما يؤخذ زكاة وليس متحصنا لهذا أخره عما تمحض  
وقدمه على الركاظا فيه من معنى العبادة ما يؤخذ من عشرت القوم أعشرهم عشر بالضم فيها ما  
إذا أخذت عشر أم أو لهم ثم (قوله ذكره سعدى) أي في حاشية العناية حيث قال المأخوذ هو  
ربع العشر لا العشر إلا أن يقال أطلق العشر وأراد به ربعه مجازا من باب ذكر الكل وأراد  
جزئه أو يقال العشر صار علما لما يأخذ العاشر سواء كان المأخوذ عشر القويا أو ربعه أو نصفه  
والأجاجة إلى أن يقال العاشر نسبة الشيء باعتبار بعض أحواله كما لا يخفى اه وقسمه الشارح  
تبع للثمر بالعالم الجنسي إذ لا شك أنه ليس علم شخص والاقرب كونه اسم جنس شرعى إذ لا دليل  
على ملية لأن العلماء لما رأوا العرب فرقت بين أسامة وأسماء الموضوعين لاسميه الحيوان  
المقتصر بأجرانهم - ثم أحكام الأعلام على الأول من نحو منع الصرف وجواز بيع الطحال منه  
وعدم دخول آل عليه - ثم ما على الأول بالعلية الجنسية دون الثباتي وفروقا بينهم ما يقيد  
الاستحضار عند الوضع وعدمه كما بين في محله وليس هنا ما يقتضى عليه العشر حتى يدل على  
تشكيكه الأصلي على أن ادعاء التصرف والنقل في العشر ليس بأولى من ادعائه في العاشر بل  
المتبادر من قول الكثر وغيره هو من نصبه الإمام لأخذ الصدقات من التجار أن العاشر اسم  
لذلك نقل شرعا إليه إذ لو كان التصرف وقع في العشر لكان حقه - إن معنى العشر المنقول إليه  
لا بيان العاشر أو يبين كلامه ما في قول هو من نصبه الإمام لأخذ العشر الشامل لربعه ونصفه  
وأيضاً فالمتعارف إطلاق العاشر على من يأخذ العشر وغيره دون إطلاق العشر على نصفه  
وربعه فتأمل وأجاب في النهاية وتب - في الفسخ والبصر بأنه لما كان يأخذ العشر أو نصفه أو  
ربعه سمى عاشر الدوران اسم العشر في متعلق أخذه وهذا مؤيد لما قلنا والله أعلم (قوله هو م  
مسلم) فلا يصح أن يكون عبد العدم الولاية ولا يصح أن يكون كافرا لأنه لا يلي على المسلم بالآية  
بصر عن الغاية والمراد بالآية قوله تعالى وإن يجعل الله لكافرا من على المؤمنين سييلا (قوله به ذا  
الخ) أي باشتراط الإسلام لا آية المذكورة زاد في الضرر ولا شك في حرمة ذلك أيضا اه أي لأن  
في ذلك تعظيمه وقد نصوا على حرمة تعظيمه بل قال في التبريد لآية وما ورد من ذمه أي العاشر

قيدته لأنه لا زكاة على الواهب  
اتفاقا لعدم الملك وهي  
من الحيل ومنه إن يهبه  
اطفله قبل التمام يوم  
(باب العاشر)  
قبل هذا من تسمية الشيء  
باسم بعض أحواله ولا حاجة  
إليه بل العشر لم لما يأخذ  
العاشر مطلقا ذكره سعدى  
أي علم جنس (هو مومنين)  
بما لا يعلم حرمة تولية اليهود  
على الأحمال (غير هاتين)

مطلب  
لا يجوز الاحتذاء بالكافر في  
ولاية



لما فيه من شبهة الزكاة  
 (قادر على الحماية) من  
 الموصون والقطاع لان  
 الحماية بالحماية (نفسه)  
 الامام على الطريق  
 لمصارف يخرج السامي  
 فانه الذي يسعى في القبائل  
 ليأخذ صدقة الموائع في  
 أمانتها (ليأخذ الصدقات)  
 تغلبا للعبادة على غيرها  
 (من التجار) بوزن تجار  
 (المالين بالمواليم) الظاهرة  
 والباطنة (عليه) وما ورد  
 من ذم العشار محمول على  
 الاخذ ظاهرا

قوله لا تخرج عليهم الا إعادة  
 الخراج كما في أي متنا  
 والذي مر متنا اخذ البغاة  
 زكاة السوائم والعشر  
 والخراج لا إعادة على  
 أربابها ان صرف في محله  
 والا فليخرج إعادة غير الخراج  
 اه وهو زيادة لفظ غير  
 أقول وهو الصواب بولعله  
 هنا قاط من قلم سيدي  
 المؤلف ويدل عليه كتابته  
 عليه غنة عند قول المصنف  
 أخذ البغاة الخ اه محمد  
 علاء الدين ابن المؤلف

مطلب  
 ما ورد في ذم العشار

فمحمول على من يظلم كزما وعلما بما ذكرنا من نوبة الفسقة فضلا عن اليهود والكفرة اه  
 قلت وقد ذكر في شرح السير الكبير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا تأخذوا من  
 المشركين كاتبا على المسلمين فانهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى قال وبه  
 تأخذون الوالي ممنوع من أن يأخذ كاتبا من غير المسلمين لقوله تعالى لا تأخذوا باطنان من دونكم  
 اه (قوله لما فيه من شبهة الزكاة) أي وهو من جهة المصارف فيعطى كفايته منه نظير عمله ولذا  
 لو كان ما جرمه لانتفى له كما صرح به الزيلعي فكان فيه شبهة الاجرة وشبهة الصدقة ثم اعلم أن هذا  
 الشرط أعني كونه غير هاشمي عزاء في البحر إلى الغاية ولم أر من ذكر غيره وهو مخالف لما ذكره في  
 النهاية وغيره في باب المصروف من أنه إذا استعمل الهاشمي على الصدقة لا ينبغي له الأخذ منها  
 ولو عمل وورق من غير هاشميين اه ومراده لا ينبغي له أن يأخذ من الزيلعي هذا وهذا  
 كما صرح في - وازنه - بما جعل ما هنا على أنه شرط لكل أخذ من الصدقة ويدل عليه  
 ذلك صاحب النهاية بقوله لما فيه من شبهة الزكاة فانه فاده أنه يجوز كونه هاشميا إذا حصل له  
 الامام شيان من بيت المال أو كان متبرعا أو كان لا يأخذ شيئا مما يأخذ من المسلمين وسند كوفي باب  
 المصروف تمامه (قوله لان الحماية بالحماية) أي جباية الامام هذا المأخوذ بسبب حاجته للاموال  
 ولذا لو غلب الخوارج على مصر أو قرية وأخذوا منهم الصدقات لا تخرج عليهم الا إعادة الخراج  
 كما مر (قوله للمصنفين) أي طريق المقر لأجل الحماية ولذا قال في التمهيد لا يسهل أن أشار بقوله  
 ليأمنوا من الموصون إلى قبل لا بد منه ذكره في المبسوط وهو ان يأمن به التجار من الموصون  
 ويجمعهم منهم (قوله يخرج السامي) في البحر عن البدائع والمصدق بخفيف الصادق - يد  
 المال اسم جنس اه (قوله تغلبا الخ) دفع ما يقال ان ما يأخذ من الكافر ليس بصدقة (قوله  
 الظاهرة والباطنة) فان مال الزكاة نوعان ظاهر وهو الموائع وما يجر به التجار على العاشر وباطن  
 وهو الذهب والفضة وأموال التجارة في مواضعها بصر ومراعاة هياها باطنية ماعدا الموائع  
 بقرينة قوله المارين بالمواليم والافكل ما صرح به على العاشر فهو من نوع الظاهر وهما هياها باطنية  
 باعتبار ما كان قبل المرور اما الباطنة التي في بيته لو أخبر بها العاشر فلا يأخذ منها كما صرح به في  
 البحر وسبب ما في متنا أيضا وأشار به في التمهيد - ميم إلى رد ما في العناية وغيره من أن المراد هنا  
 الاموال الباطنة لان الظاهر وهي السوائم لا يحتاج العاشر فيها إلى مرور صاحب المال عليه  
 فانه يأخذ عشرها وان لم يمر صاحب المال عليه اه فانه كما في التمهيد - ميم على عدم التفرقة بين  
 العاشر والسامي وقد عرفت التفرقة بينهما صراحة في مذ كونه في البدائع (قوله ٣ وما ورد من  
 ذم العشار الخ) من ذلك ما رواه الطبراني ان الله تعالى يدعون من خلقه أي برحمته وجوده وفضله  
 فيغفر ان شاء الله الباقي بفرجها أو عشارا وما رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والحاكم من عقبه  
 ابن عمر رضي الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل صاحب مكس  
 الجنة قال يزيد بن هرون يعني العشار وقال البغوي يريد صاحب المكس الذي يأخذ من التجار  
 إذا مر وعليه مكس أباهم العشار أي الزكاة قال الحافظ المنذري أما الآن فانهم يأخذونه مكسا  
 بأسم العشار ومكسا آخر ليس له اسم بل شيء يأخذونه سرا أو صناديا كما كان في بطونهم ثم نادوا  
 بهم فيهم فيه داهية عند رجم وعاجم غضب ولهم عذاب شديد كذا في الزواجر لابن جرير ثم قال

واعلم

واعلم أن بعض فسقة التجار يظن أن ما يؤخذ من المكس يجب عنه إذ نوى به الزكاة وهذا  
 ظن باطل لا مستند له في مذهب الشافعي لان الامام لا ينصب المكس من قبض الزكاة بل لاخذ  
 عشورات حال وجوده قبل أو كثر وجبت فيه الزكاة أولا اه وعامة هناك قلت على أنه اليوم  
 صار المكس يقاطع الامام بشئ يدفعه اليه ويصير يأخذ ما يأخذ لنفسه ظلموا عدوانا ويأخذ  
 ذلك ولو لم يتاجر عليه أو على مكس آخر في العام الواحد مرارعة مددة ولو كان لا يجب عليه  
 الزكاة فعلم أيضا أنه لا يجب من الزكاة عنه - دال - لانه ليس هو العاشر الذي ينصبه الامام على  
 الطريق ليأخذ الصدقات من المارين وقد مر أيضا أنه لا بد من شرط أن يأمن به التجار من  
 الموصون ويجمعهم منهم وهذا يدعى على أبواب البلدة ويؤذي التجار أصح من الموصون  
 وقطاع الطريق ويأخذ منهم قهرا ولذا قال في البرازية اذ نوى أن يكون المكس زكاة فالصحيح  
 أنه لا يسمع عن الزكاة كذا قال الامام السرخسي اه وأشار بالصحيح إلى القول بأنه اذ نوى  
 عند الدفع التصديق على المكس جاز لانه فقير بما عليه من التبعات وقدم الكلام عليه (قوله  
 فن أنكر غلام الحول) أي على ما في يده وعلى ما في يده فلو كان في بيته مال آخر قد حال عليه الحول  
 وما صرح به لم يحل عليه الحول واتخذ الجنس فان العاشر لا يلتفت اليه لوجوب الضم في تصد  
 الجنس الامتناع بصر (قوله أو قال لم أوف التجار) أو قال ليس هذا المال لي بل هو لله أو  
 بضاعة أو مضاربة أو أنا أجبر فيه أو مكاتب أو عبد ما دون زيلعي وكذا لو قال ليس في هذا المال  
 صدقة فانه بصدق مع عينه كما في المبسوط وان لم يبين سبب الذي بصر (قوله أو على دين) أي دين  
 له مطالب من جهة العباد لانه المانع من وجوب النصاب كما مر قال في البحر وقد مرنا أن منه دين  
 الزكاة (قوله لان ما يأخذ زكاة) أي فلا فرق في ذلك بين كون الدين محبطا أو منقضا للنصاب  
 والمأد ما يأخذ منه مأد ما يأخذ من الذي والحري فيعطى حكم الزكاة هنا وان كان جزئية  
 ويصرف في مصارفها كما في (قوله وهو الحق) أي ما ذكر من تعميم الدين بقوله محبط أو منقص  
 لان المنقص للنصاب مانع من الوجوب فلا فرق كما في المعراج بصر وهو ورد على ما في الخبازية  
 وغاية البيان من التقييد بالحبط والظاهر أنه ما أراد به الاحتراز عما لا يفضل عنه نصاب لا عن  
 المنقص أيضا فلا ينافي إطلاق الكثير كإطلاق المصنف ولا ما صرح به في المعراج من عدم الفرق  
 وما في التمهيد بلالية من أن المنطوق لا يعارضه المفهوم فيه نظر لما عرفت من التصريح في المعراج  
 بخلاف هذا المنطوق ومن تأويله بما ذكرنا قد مر (قوله محقق) فلو لم يدركه هل هناك عاشر أم لا  
 لم يصدق كما في المعراج لان الأصل عدمه والمراد بالعاشر هنا عاشر أهل المال فلو مر على  
 عاشر الخوارج عشر ثانيا كما سيأتي (قوله أو قال أدبت إلى الفقراء في المص) لان الاداء كان  
 مدفوعا اليه فيه بصر (قوله لا بعد الخروج) أي لو قال أدبت زكاته بعد ما خرج من المدينة  
 لا يصدق لانها بالخراج التفت بالاموال الظاهرة فكان الأخذ في الامام زيلعي وفي شرح  
 الجسامع لقاضيضان واعتبرت ولاية المطالبة فكان القول قوله مع العيين اه (قوله  
 بنقه فاذا ادعى ذلك فقه - دال - أنكر ثبوت حق المطالبة فكان القول قوله مع العيين اه (قوله  
 لما في) أي قرينة في قوله بعد أخرجهما (قوله وحلف) القياس أن لا يمين عليه لانها عبادة ولا  
 يمين فيها وجه الاستحسان انه منكر ولم يكذب وهو العاشر فهو مدعى عليه معنى لو أقر به لزمه

مطلب  
 لا تفسد الزكاة بالدفع إلى  
 العاشر في زمانها  
 (فن أنكر غلام الحول أو  
 قال) لم أوف التجار أو (على  
 دين) محبط أو منقص للنصاب  
 لان ما يأخذ زكاة هو العاشر  
 وهو الحق بصر ولذا أطلقه  
 المصنف (أو) قال (أدبت  
 إلى عاشر الخوارج - عاشر  
 آخر محقق (أو) قال (أدبت  
 إلى الفقراء في المص)  
 لا بعد الخروج لما في  
 (وحلف صدق)



في كل بلا اخراج برامة  
 في الاصح لانتباه الخط في  
 لوان بها على خلاف اسم  
 ذلك العاشر وحلف صدق  
 وعدت عدما ولو ظهر كذبه  
 بعد سنين أخذت منه  
 (الاف السوائم والاموال  
 الباطنة بعد اخراجها  
 من البلد) لانها بالخراج  
 اتصفت بالاموال الظاهرة  
 فكان الاختصاص للامام  
 فيكون هو الزكاة والاول  
 ينقلب نقلا ويأخذها  
 منه بقوله لو لم يجر  
 تشاور على الناس متاعهم  
 لكنه يعلقه اذا اتهم  
 (وكل ما صدق فيه مسلم)  
 مما (صدق فيه ذي)  
 لان لهم مالنا (الاف قوله  
 ادب انا في فقير) لعدم  
 ولا ينفك

في كل بلا اخراج برامة  
 في الاصح لانتباه الخط في  
 لوان بها على خلاف اسم  
 ذلك العاشر وحلف صدق  
 وعدت عدما ولو ظهر كذبه  
 بعد سنين أخذت منه  
 (الاف السوائم والاموال  
 الباطنة بعد اخراجها  
 من البلد) لانها بالخراج  
 اتصفت بالاموال الظاهرة  
 فكان الاختصاص للامام  
 فيكون هو الزكاة والاول  
 ينقلب نقلا ويأخذها  
 منه بقوله لو لم يجر  
 تشاور على الناس متاعهم  
 لكنه يعلقه اذا اتهم  
 (وكل ما صدق فيه مسلم)  
 مما (صدق فيه ذي)  
 لان لهم مالنا (الاف قوله  
 ادب انا في فقير) لعدم  
 ولا ينفك

السنة كائن عليه الاصيل اى  
 انه اراد ان يجزيه في ماله كما يسمي خراج أرضه جزية وعليه فاجزية انواع جزية مال وجزية  
 أرض وجزية رأس ولا يلزم من اخذ بغيرها سقوط باقيها كما لا يخفى الا في بقى نعلب لان الماخوذ  
 في ماله هو جزية رؤسهم ولذا قال في البصر اذا اخذ العاشر ما عليهم سقطت عنهم الجزية لانهم  
 صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة (قوله لا يصدق حربي) أي لا يلتفت الى قوله ولو ثبت  
 صدقه يمينه عادلة افاده الكمال ط (قوله في حق) بيان للمستفتي منه المحذوف ط عن الحوى أي  
 في حق عامر لعدم القاطنة في تصديقه لانه لو قال لم يتم الحول في اخذ منه لا يقبل الحول لان  
 اعتباره لتمام الحاية يحصل الغنا وحماية الحربي تتم بالامان من السبي وان قال على دين فاعلمه  
 في داره لا يطالب به في دارنا وان قال المال بضاعة فلا حرمة لاصحابها ولا امان وان قال ليس  
 للتجارة كذبه الظاهر وان قال ادبنا انا كذبه اعتقاده وغناهم في العنابة (قوله الا في أم ولد  
 الخ) فانه يصدق في دعواه أن الجارية التي معها أم ولده لان اقراره بنسب من في يده صحيح فكذا  
 بأمومة الولد ثم وعادة الجامع الصغير والهداية الا في الجوارى يقول من أمهات اولادى  
 وفي الجور فلا أثر بتدبيره لا يصدق لان التدبير في دار الحرب لا يصح (قوله اقلام) أي ليس  
 بثابت النسب من غيره ولم يكذب على قياس ما ذكره في ثبوت النسب ط (قوله هذا ولدى) فلو  
 قال أخى لا يصدق لانه اقرار بنسبه على الاب وثبوته يتوقف على تصديق الاب فيؤخذ عنه  
 كذا ظهر لي ولم أره صريحا نعم رأيت في شرح السير الكبير لومس يرفيق فقال هؤلاء أحرار لم  
 يمشر لانه ان كان صادقا فأنهم أحرار والاف قد صاروا أحرار بقوله (قوله اقلام المالبسة) اهله  
 للمسلمين أي والاخذ لا يجب الا من المال ط عن النهر قال انظر الرمي أقول منه يعلم حرمة  
 ما ينفك العمل اليوم من الاخذ على رأس الحربي والذي خارجا عن الجزية حتى يمكن من زيارة  
 بيت المقدس (قوله وعشر) بالتخفيف أي أخذ عشره (قوله لانه أقرب بالحق) لان قوله هذا ولدى  
 لا كبر منه سنا مجازين هو حر عند أي حنيفة (قوله فلا يصدق في حق غيره) أي في ابطال حق  
 العاشر وهو أخذ العشر لقاء المالبسة في حقه حكما (قوله اقلام المالبسة) اهله  
 للاستثناء أي لانه لو لم يصدق في ذلك لزم انه كافر على عاشر أخذ منه العشر فيؤدى الى استئصال  
 ماله أي أخذ من أهله (قوله جزم به من لا خسرو) كذا في بعض نسخ البصر زيادة قوله في شرح  
 الدور وفي نسخة أخرى هذا الشيخ في شرح الدور وهو الصواب فان عبارة من لا خسرو كعبارة  
 الكثرة لا تامة والعبارة التي ذكرها الشارح للامام محمد بن محمد بن محمود البصري الشيعي بمسألة الشيخ  
 في كتابه المهدي غرر الاذكار شرح درر البصار للامام محمد بن يوسف القونوي (قوله والغاية) يعني  
 غاية البيان لانه لا يوافق الا في الغاية للسروبي وهي شرح الهداية أيضا (قوله ويرجعه في النهر) أي  
 بقوله الان كلام أهل المذهب أحق مما عليه يذهب اه أي لانه هو مقتضى جميع صاحب الكثر  
 بقوله لا الحربي الا في أم ولده وكذا عبارة الدور والجامع الصغير لم يحرر المذهب الامام محمد وعادة  
 الهداية كما قدمناه فالمراد بأهل المذهب الخافلون لكلام صاحب المذهب وأما السروبي ومن  
 تبعه كالعيني والزيلعي وشارح درر البصار فقد ذكروا ذلك بطريق البحث كما يشهد به لفظه في  
 فافهم نعم قد يقال ان ما ذكره السروبي وغيره به لم يحكمه مما ذكره غيرهم ايضا وهو ما ينافي من

(لا يصدق حربي) في حق  
 (الاف أم ولد) وقوله لظلام  
 بولده لانه هذا ولدى  
 لانه قد المالبسة فان لم يولد  
 حتى عليه وعنه لانه أقر  
 بالحق في لا يصدق في  
 حتى غيره (و) الا في (قوله  
 أدبت الى عاشر) خروج  
 عاشر آخر اثلا يؤدى الى  
 استئصال المال جزم به مثلا  
 خسرو ذكره الزيلعي تبعا  
 للسروبي بل ينفى كذا  
 نقله المصنف من البصر  
 امكان جزم في الغاية  
 والغاية به عدم تصديقه  
 ورجعه في النهر

مطلب  
 ما يؤخذ من النصارى  
 لزيارة بيت المقدس سرام



(واخذ من اربع عشر ومن الذي) سواء كان غلبيا  
 اول يمكن كافي البرجندى  
 من الظهيرة (ضعفه ومن  
 الحربي عشر) بذلك امر  
 (بشرط كون المال)  
 لكل واحد (نصابا) لان  
 مادونه عفو (و) بشرط  
 (احدها) قدر (ما اخذوا)  
 منها من علم اخذ منه  
 مجازاة الا اذا اخذوا الكل  
 (فلا فائدة) بل تركه  
 ما يلقه ماله ابقاء الامان  
 (ولا ناخذ منهم شيئا) الم يباح  
 ما هم نصابا وان اخذوا  
 متاق الاصح لانه ظلم ولا  
 متابعة عليه (اول ما اخذوا  
 منها) ليستقروا عليه ولانا  
 احق بالمكارم (ولا يؤخذ)  
 العشر (من مال صبي  
 حربي الا ان يكونوا ياخذون  
 من اموال صبيات) اشياء  
 كافي كافي الحاتم (اخذ من  
 الحربي مرة لا يؤخذ منه  
 ثانيا في تلك السنة الا اذا  
 عاد الى دار الحرب) لعدم  
 جواز الاخذ بلا تجديد حول  
 او عهد (ولو من الحربي  
 بعاشر ولم يعلم به) العاشر  
 (حتى دخل) دار الحرب (ثم  
 خرج) ثانيا (لم يضره ما  
 مضى) اسقطه بانقطاع  
 الولاية

انه اذا اخذ من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانيا الخ وكذا قال الزبلي فانه لو لم يصدق فيه يؤدي الى  
 استئصال المال وهو لا يجوز على ما يبيح ا هـ فالخصر في كلام الهداية والكترو وغيرهما اضافي  
 صرح فيه باخذ المستنفين وسكت عن الاخر اعقادا على ما صرحوا به بهدوكم من نظير فلم  
 يكن كلام السروجي ومن تبعه مخالفا لذهب بل هو تحقيق له على ما هو عادة الشراح من  
 تفهيد المطلق وبيان الجمل واظهار الخلف ونحو ذلك واما ما ذكره في العناية ورعاية البيارة فهو  
 جرى على ظاهر عبارة الهداية فان كان صريحه منقولا عن صاحب المذهب فلا كلام والا  
 فالتحقيق خلافه فافهم والله تعالى اعلم (قوله واخذ من الخ) بالبناء للجهول كما يدل عليه آخر  
 العبارة ط والمأخوذ من المسلم ان كان من غيره جزية يصرف في مصارفها وليس كذلك في شروط  
 الزكاة من الخول ونحوه كما قدمناه (قوله بذلك) أي بم هذه الاقسام الثلاثة امرهم سعادته ط (قوله  
 لان مادونه عفو) أي في المسلم والذي يظهر وأما في الحربي فله عدم احتياجه الى الحماية لانه  
 نهر (قوله وبشرط ههنا الخ) هذا خاص بالحربي فقط بقدره قوله ما اخذوا منها أي أهل الحرب  
 كما هو ظاهر فليس في عطفه على ما يم الثلاث ايام أصل فافهم (قوله قدر ما اخذوا منها) قال  
 البرجندى ظاهر العبارة يدل على أن الاخذ من المأخوذ مجهول وفيه من ذلك انه لو لم يكن  
 أصل الاخذ من المأخوذ لا يؤخذ منه نفي ا هـ قال الشيخ اجماعا على ان المأخوذ من من اناطة صاحب  
 الفقه وغيره عدم الاخذ منهم بعرفة عدم الاخذ من ان يؤخذ منهم عند عدم العلم بأصل الاخذ  
 فليتأمل ا هـ وهو الظاهر كما يظهر من (قوله مجازاة) أي الاخذ بكيفية خاصة بطريق المجازاة  
 لا أصل الاخذ فانه حق منا وباطل منهم فالأصل أن دخوله في الحماية أو جوب حق الاخذ منهم ثم  
 ان عرف كية ما ياخذون منا أخذنا منهم مثله مجازاة الا اذا عرف أخذهم الكل وان لم يعرف كية  
 ما ياخذون فله شر لانه قد ثبت حق الاخذ بالحماية وتعد ذراعتا للمجازاة فقد رخص ما يؤخذ  
 من الذي لانه أخرج الى الحماية منه وغامه في الفقه فأتى به من قوله لانه قد ثبت الخ انه لو لم يعلم  
 أصل اخذ من منا انه يؤخذ منهم العشر الحق سببه ولان اخذ غيره اغما هو بطريق المجازاة ومع  
 عدم العلم أصلا لا مجازاة ولان عدم الاخذ منهم أصلا عند العلم بهدم أخذ من اغما هو يستروا  
 عليه ولا فاعاق بالمكارم كباقي وهو في الحقيقة جوف المجازاة حيث تركاهم كاتر كونا وليس  
 مثله عدم العلم بأصل الاخذ تحقق سبب أخذ العشر وهو دخوله في الحماية وعدم تحقق المانع  
 بخلاف قصد المجازاة فانه مانع من ايجاب العشر بعد تحقق سببه فقد تأيد ما ذكره الشيخ اجماعا  
 قد بر (قوله ولا ناخذ منهم شيئا الخ) تصریح عهدهم قوله بشرط كون المال نصابا ح (قوله  
 لانه ظلم) فيه أن جميع ما ياخذونه من اظلم الا أن يقال ان الاخذ من القليل ظلم برفه كل ذي  
 عقل لان القليل منه للنفقة تغايبا والاخذ منه مخالفا لقتضى الامان الواجب الوقا به حتى  
 عندهم مثل ما لو اخذوا الكل (قوله ليستقروا عليه) أي على عدم الاخذ منها ح (قوله لا يؤخذ  
 منه ثانيا) لان حكم الامان الاول باق والاخذ في كل مرة استئصال نهر (قوله لا يتجدد حول  
 عهد) لكن لا يمكن من المقام في دارنا حول الا بل يقول الامام حين دخوله ان أقتضرت  
 عليك الجزية فان أقام ضربهم اثم لا يمكن من العود غير انه ان مر عليه بعد الحول لم يكن له علم  
 بمقامه حول عشرة ثانيا جزا ويرد الى دارنا فتح (قوله حتى دخل دار الحرب) أي بعد ان

ب قوله ولم يكن له علم الخ أي ثم علم بعد ذلك ا هـ منه دخل

دخل دار الاسلام وخرج منها ط (قوله بخلاف المسلم والذي) أي اذا امر اوله لم يجر ما له امر  
 حيث يؤخذ منه ما نهر (قوله من قيمة نهر) بخرخر بلاتنوين لضافته الى كافر على حد قول  
 الشاعر بين ذراعي وجهه الاسد قال في الجرو في الغاية تعرف قيمة النهر بقول فاقين تابا أو  
 ذمين أسلما وفي الكافي يعرف ذلك بالرجوع الى أهل الذمة ا هـ وفي حاشية نوح عن شرح  
 الجمع أن الاول أولى (قوله وجعلوا ذمته كافر) كذا في المعراج عن المحبوبي انه ذكره أبو  
 الليث رواية عن السكرخي وعلاه بانها كانت مالا في الابداء وتسمى مالا في الانتها بالدفع فكانت  
 كالتحرار ونقله في البحر وأقره واستند كله ح بان الجديقي وسبب أن اخذ قيمة القبي كاخذ  
 عينه وكونه مالا في الابداء ويصير مالا في الانتها مما لا تأثير له في الحكم لانهم لم يجملوا ذلك على  
 عشر النهر وانما جعلوا العلة كونه ماليا ا هـ وأجاب الرحنى بأن الجاد مثل لا قيمى بدليل جواز  
 السلم فيه فكان كالتخزير لا كالتحرار فأتى في الغصب التخصيص على انه قيمى وجواز السلم  
 لا يدل على أنه مثل لجوارزه في غيره وأجاب ط بأنه في الجبر على النهر به لانه ثانياً وهي أن حق الاخذ  
 منها الحماية فيقال مثله في جلود الميتة فأتى لكن هذا لا يدفع ادشكال بان اخذ قيمة القبي كاخذ  
 عينه وقد يجاب بالفرق بين قيمة ما لا يتحول أصلا وهو نجس العين كالتخزير وقيمة ما هو قابل للقول  
 والاتفاق كجلود الميتة ولذا قالوا فكانت كالتحرار ط (قوله كذا أقر المصنف مثله في شرحه)  
 اعلم أن المتن المذكور في شرح المصنف هكذا ويؤخذ نصف عشر من قيمة نهر كافر للتجارة لامن  
 تخزيره فيكون قوله ويؤخذ نصف عشر القيمة من حربي من كلام الشارح وكما يتم بالاخر في بعض  
 النسخ غلط ورأيت في تن مجرد ما نصه ويؤخذ نصف عشر من قيمة نهر ذمي وعشر قيمة من  
 حربي للتجارة لامن تخزيره وكل مما أقره ورجع عنه خطأ ما أقره فلانه باطلا لا الكافر  
 صريح في أن المأخوذ من الذي والحربي نصف عشر وأنه يشترط نية التجارة في حق كل منهما  
 مع أن المأخوذ من الحربي عشر ولا يشترط في حق نية التجارة وأما ما رجع عنه فلانه يقتضي  
 اشتراط نية التجارة في حق الحربي ولذلك حل الشارح الكافر على الذي فصار المصنف ساكنا  
 عن الحربي فذكره الشارح بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حربي الخ ا هـ ح (قوله وبلغ نصابا)  
 أي وحده أو بالضم الى مال آخر معه ولكن لما كان ظاهر المتن انه ليس معه غيره وأنه عشر  
 مطلقا أطلق العبارة ولم يكتب بما مر من قوله ولا ناخذ منهم شيئا اذا لم يبلغ مالهم نصابا هذا  
 ما ظهر لي (قوله لامن تخزيره) أي الكافر ح (قوله مطلقا) أي سواء مر به وحده أو مع النهر  
 عنده ما وقال الثاني ان مر به ما عشر فكانه جله تيمم النهر ولم يعكس لانه أظهر طالبة اذهى  
 قبل التضمير مال وكذا بهد بتقدير التخال وليس التخزير كذلك نهر (قوله فاخذ قيمته كعينه) أي  
 كأخذ عينه لان قيمة الحيوان اها حكم عينه ولهذا التزوج امرأة على حيوان في الذمة ان شاء  
 دفع عينه وان شاء دفع قيمته اما قيمة النهر فليس اها حكم عين النهر ولهذا التزوج الذي امرأة على  
 خرفاتها باقية لا تجبر على القبول فامكن أخذ العشر من قيمتها لامن عينها لان المسلم ممنوع عن  
 نقلها ان شرح الجامع اقاض بخان (قوله بخلاف الشفعة الخ) جواب عما قيل ان القيمة ليس  
 اها حكم العين بدليل أن الذي لو باع داره من ذي بالتخزير وشقيه هاهنا لم ياخذها بقيمة التخزير  
 وحاصل الجواب أن الجوارز هنا ضرورة حق العبد لا احتياجه ولا ضرورة في حق الشرع

(بخلاف المسلم والذي)  
 لعدم المسقط ذكره الزبلي  
 (ويؤخذ نصف عشر من  
 قيمة نهر) وجعلوا ذمته  
 (كافر) كذا أقر المصنف  
 مثله في شرحه (للتجارة)  
 وبلغ نصابا ويؤخذ عشر  
 القيمة من حربي بلانية  
 تجارة ولا يؤخذ من المسلم  
 شيء اذا طاف (لا) يؤخذ (من  
 تخزيره) مطلقا لانه قيمى  
 فاخذ قيمته كعينه بخلاف  
 الشفعة لانه لو لم ياخذ  
 الشفعة بقيمة التخزير يطل  
 حقه أصلا فيضمير وموضع  
 الضرورة مستثناة ذكره  
 سعادى (و) لا يؤخذ أيضا  
 من (مال)



لاستغناؤه كإبائه في المعراج عن الكفاي وأجاب في النهر نقلا عن العناية بان القيمة لم تأخذ حكم العين في الاعطاء لانه موضع ازالة وتبعية دقات وحاصله الفرق بين اخذها وادفعها وفيه نظر فان دفعه الذي غلبه هو السلم من عن غلبتها او غلبتها (قوله في يته) الضمير يرجع الى من مر على العائنه - اما او ذميا او حرييا كما صرح به الشارح في قوله مطلقا ح (قوله ولا من مال بضاعة) هي ائمة النظمه من المال واصطلاحا ما يدفعه المالك لانسان يبيع فيه ويتجر ليكون الربح كله للمالك ولا ينسب للعامل بجزء من الربح ولو عبر المصنف بالامانة كصدر الشريعة لاغناء ما به (قوله الا ان تكون حربي) الاولى تاخير هذا الاستثناء عن المضاربة بقول الزبالي وان ادعى بضاعة او نحوها فلا حرمه لصاحبها ولا امان وانما الامان للذي في يده ا هـ وبظهر من هـ ان المال لحربي وذو اليد حربي ايضا فيه ضمير باعتبار الامان الذي اليد وان لم يتحبه المالك باعتباره كونه في بلد الحرب والظاهر ان هذا اليد لو كان مسلما والمالك حربي لا يعتبر لانه لا امان للمالك ولا للذي اليد ولو كان بالعكس فكذلك فيما يظهر لان هذا اليد - غير مالك وما في يده مال مسلم لا يحتاج لامان فليتنامل (قوله بماله ورقبته) انما يقيد به لانه محل الخلاف بين الامام وصاحبيه فعنده لا يملك مولا ما في يده من كسبه وعنده ايمالك كما يملك ورقبته بالخلاف فلم يتقدمه عبدا من كسب الماذون عنده وعنده ما يتقدم كما سيأتي في كتاب الماذون فاذا مر على العائنه والحالة هذه لا يؤخذ منه سواء كان معه مولا او لا اما اذا كان - ولده معه فلا نعدام ملك المولى عنده ولا شغل بالدين عنده - كما في البحر واما اذا لم يكن معه فظاهر ا هـ ح مع تغيير قافهم (قوله او ماذون غير مديون) او مديون بغير محبط بل هو اولى اقاده ح (قوله ليس معه مولا) اما لو كان معه ولم يكن عليه دين او عليه دين لم يحبط بكسبه عشر الفاضل من الدين اذا بلغ نصابا كما في المعراج والحاصل كما قال ط ان الماذون اما ان يكون مديونا بغير محبط او بغير محبط او غير مديون اصلا وفي كل امان يكون معه مولا - ولان في الاول لا ينسب عليه مطاوعة وكذا في الاخيرين ان لم يكن معه مولا وان كان عشر حيث بقي به - مدفوء الدين نصاب (قوله على الصحيح في الثلاثة) كذا في البحر وقال في المعراج وذ كر نفي الاسلام في جامع بهدذ كر المضارب والمستبضع والعبد لا يؤخذ من هؤلاء جميعا والصحيح لانعدام المالك ا هـ ونحوه في الزبالي كنهذ كر اولا ان ابا - بنينة كان يقول بغير المضاربة وكسب الماذون ثم رجع فيه - ما على الصحيح لعدم المالك وظاهره ان الخلاف في البضاعة (قوله لعدم ملكهم) أي الثلاثة وهم المضارب والمستبضع والعبد قال في المعراج وفي الايضاح بشرط للاخذ حضور المالك والمالك جميعا فلو مر مالك بلا مال لا يأخذ ولو مر مال بلا مال لم يأخذ ايضا (قوله ولا من عبد) هـ هذه مسئلة الماذون المتقدم رحتي (قوله ومكاتب) لانه لا مال له نام اذ يجوز ان يجر نفسه فيكون مالا - له مولى ط (قوله بخلاف مالو غلبوا على بلد) تقدمت المسئلة في باب زكاة الغنم والظاهر ان مثله مالوا ضار الى المروء عليهم فليراجع (قوله من نصاب رطاب) أي عمالي يقي حول الا قال في الشريعة لامية صورة المسئلة ان يشتري نصاب قرب مضى الحول عليه شيئا من هذه الخضر او ان التجارة فتم عليه الحول فعنده لا يأخذ - اذ كان يملك المال بادائها بنفسه وقال ياخذ من جفنه لانه تحت حماية الامام كذا في البرهان وقال السكالي في تعاميل

في يته) مطاوعة (و) لا من مال (بضاعة) الا ان تكون حربي ولا من مال مضاربة الا ان يرجع المضارب فيه ضمير نصيبه ان باع نصاب (و) لا من (كسب) اذون مديون (دين) محبط (بماله ورقبته) (او) ماذون غير مديون لكن (ليس) معه مولا على الصحيح في الثلاثة لعدم ملكهم ولذا لا يزخذ العائنه من الوصي اذا قال هذا مال النبي ولا من عبده ومكاتب (مر) على عائنه الخوارج فشره ثم مر على عائنه اهل العدل اخذ منه ما لا يفسده بجروره بهم بخلاف مالو غلبوا على بلد (فرع) من نصاب رطاب التجارة كبطح ونحوه لا يشترط عند الامام الا اذا كان عند العائنه فقرا في اخذ له دفع لهم

قول الامام لا يؤخذ من الاثمن لنفسه بالاستيقا - وليس عند العامل فقرا في البر ليس دفع لهم فاذا بقيت اجدهم قدمت فيقوت المقصود فلو كان عنده او اخذ له صرف الى عائلته كان ذلك ا هـ (قوله نهر بجننا) ليس في عبارة النهر ما يشترط به بحث على انه مذكور في كلام السكالي كما عات وايس في عبارة السكالي ايضا ما يشترط بالبحث على ان ما ذكره السكالي مذكور في شرح المنظومة مع زيادة انه لو رضى ان يعطيه القيمة اخذها وفي العناية من باب العائنه اذا مر بالخضر او ان على العائنه واراد العائنه ان يأخذ من عينه الاجل الفقراء عند ابا المالك عن دفع القيمة لا يأخذ وانما قلنا الاجل الفقراء لانه لو اخذ من عينه البصر الى عائلته جاز وانما قلنا عند ابا المالك عن دفع القيمة لانه اذا اعطى القيمة لا كلام في جواز اخذ هـ ومثله في النهاية فافهم والله اعلم

باب الركا

(قوله الحق والخ) جواب سوال تقديره كان حق هذا الباب ان يذكر في السير لان الماخوذ فيه ليس زكاة وانما يصرف مضاف القيمة كما في النهر ح وقدمه على العائنه لان العائنه مؤنة فيها معنى القرية والركاز قرية محضة ط (قوله من الركز) أي ما يؤخذ منه لا مشتق لان اسماء الاعيان جامدة ط (قوله معنى الركوز) خبر به مدخبل للضمير أي هو مشتق من الركوز وهو معنى الركوز وليس نعتا لاثبات كما لا يخفى ح قات ويحتمل كونه حال من الركز يعني انه ما يؤخذ من الركز مراد به اسم المقبول وهذا اولى بما على ان الركاز اسم جامد لا مصدر (قوله وشرا الخ) ظاهرا انه ليس معنى لغويا وفي المنع عن المغرب هو المعدن او الكنز لان كلامه امر كوز في الارض وان اختلف الركز ا هـ وظاهره انه حقيقة في - ما مشترك اشتركا كلفه من يوايس خاصا بالدين ا هـ قال في النهر وعلى هذا فيكون متواطئا وهذا هو الملائم لترجمة المصنف ولا يجوز ان يكون حقيقة في المعدن مجازا في الكنز لا متناع الجمع بينهما بلفظ واحد والباب معقود لهما ا هـ ط (قوله فاذا) أي لاجل عوم ط (قوله من معدن) بفتح الميم وكسر الدال وفصحها اسم عيل عن النووي من المعدن وهو الاقامة وأصل المعدن المكان بقاء الاستقرار فيه ثم اشتتم في نفس الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار الاتقال من اللفظ اليه ابتداء بالقرينة ففتح (قوله خاق) بكسر الخاء او فصحها انسية الى الخافقة او الخلق ح (قوله وكنز) من كنز المال كنز من باب ضرب جمع تسمية بالمصدر كما في المغرب (قوله لانه الذي يضمن) يعني ان الكنز في الاصل اسم للمثبت في الارض بفعل انسان كما في الفتح وغيره والانسان يشمل المؤمن ايضا لكن خصه الشارح بالكافر لان كنزه هو الذي يضمن اما كنز الما لم فلقطة كما ياتي (قوله وجد - لم اؤذي) خرج الحربي وسباني حكمه معتنا (قوله ولو قنا صغيرا اني) لما في النهر وغيره انه يوم ما اذا كان الواحد حرا او ابالة او لا ذكر او لا - اما (قوله نقد) أي ذهب او فضة بجر (قوله ونحو حديد) أي حديد ونحوه هو من عطف العام على الخاص ح (قوله وهو) أي نحو الحديد كل جامد ينطبع أي يلين بالنار (قوله ومنه) الزيق) بالياء وقد تم مزومهم حيث قدم الموحد بعد الهمة كذا في الفتح وهو ظاهر في

نهر بجننا

باب الركا

الحق والخ كافة لكونه من الوظائف المالية (هو) ائمة من الركز أي الاثبات بمعنى الركوز وشرا (مال) مركزز (فقت أرض) أعم (من) تكون را كنز الخالق او الخلق فاذا قال (معدن) خاق خلقه الله تعالى (و) من (كنز) أي مال (مدفون) دفعه الكفار لانه الذي يضمن (وجد - لم اؤذي) ولو قنا صغيرا اني (معدن نقد) وهو كل جامد ينطبع بالنار ومنه الزيق



اسم اذالمهم من انصحت ثم هذا قول الامام آخر اقول محمد وكان اول ما يقول لاني عليه وبه قال  
 الثاني آخر الاله بمنزلة القبر والنقط يعني المياه ولا خمس فيها اولها انه يستخرج بالعلاج من عينه  
 وينطبق مع غيره فكان كالفضة ثم رأى فان الفضة لا تنطبق مالم ينخالها اني فتح قال في النهر  
 والخلاف في المصاب في معده انه اما الموجود في خرائن الكفة ارفقيه الخمس اتفاقا (قوله يخرج  
 المانع) أي بالتقييد بجاء وقوله وفي المنطبع أي بالتقييد بالمنطبع فلا يخمس شي من هذين  
 القسمين وبه ظهر أن المعدن كما في القهقهة والغير ثلاثة أقسام منطبع كالذهب والفضة  
 والرصاص والنحاس والحديد ومائع كالنار والمخ والقيح والنقط وما ليس شيئا منها كاللؤلؤ  
 والفيروز والسكر والزعفران وغيرها كما في المبسوط والتهفة وغيرها الكون المارزى خصه  
 بالخرين والظاهر أنه في الاصل اسم لمركز كل شيء (قوله كنقط) بكسر النون وقد تفتح  
 فاموس وهو من يعلو الماء كما سذكره الشارح في باب العشر ح (قوله وقار) القار والقير  
 والفتن في بطن به السفن ح (قوله كعادن الاحجار) كالخضر والنورة والجواهر كالبواقيت  
 والقير وزج والزرذوق فلا تنفي فيها بخر (قوله في أرض خراجية أو عشرية) متعلق بوجود وسياتي  
 بيان ما في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى قال ح واعلم أن الارض على  
 أربعة أقسام مباحة ومملوكة لجميع المسلمين ومملوكة لاهل بيتهم ووقف فالاول لا يكون عشرية  
 ولا خراجية وكذا الثاني كراضي مصر الغير الموقوفة فانها وان كانت خراجية الاصل الا أنها  
 آتت الى بيت المال بكونها من غير وارث كما صرح به صاحب البحر في التحفة المرضية في  
 الاراضي المصرية والناسالت والرابع اما عشرية أو خراجية ثم ان الخمس في المباحة لبيت المال  
 والباقي للواجد وأما الثاني وهو المملوكة لغيرهم فلم أر حكمه والذي يظهر لي أن الكل لبيت  
 المال أما الخمس فظاهر وأما الباقي فلو جرد المالك وهو جميع المسلمين فيأخذ منه ويكسبهم وهو  
 السلطان وأما الثالث وهو المملوكة لاهل بيتهم فليس فيه لبيت المال والباقي لاهل البيت وأما الرابع  
 وهو الوقف فليس فيه لبيت المال أيضا كما نقله الحوي عن البرجندي ولم يعلم من عبادة حكم  
 باقيه والذي يظهر لي أنه للواجد كما في الاول لعدم المالك فيجوز له ح (قوله وفيه بحث من  
 وجوه) أما ولا نقوله ان المباح لا يكون عشرية ولا خراجية فانه نظر لما صرح به في الخيامية  
 والطلاصة وغيرها ما من أن أرض الجبل الذي لا يصل اليه الماء عشرية وأما ثانيا فان قوله  
 والناسالت والرابع اما عشرية أو خراجية فيه نظرية قد ذكر الشارح في باب العشر والخراج أن  
 الارض المشتركة من بيت المال اذا وقفها مستقرا أو لم يوقفها فلا عشر فيها ولا خراج لكن فيه  
 كلام قد ذكره في الباب الآتي وأما ثالثا فله الموقوفة كالمباحة في كون الباقي عن الخمس  
 للواجد فيه نظرا لان الوقف هو حبس العين على ملك الوقف عند الامام أو على حكم  
 لاهل البيت تعالى عندهما والتصدق بالمعقعة وليس للمعدن منفعه بل هو من أجزاء الارض التي  
 كانت ملكا للواقف ثم جسد انهم بمنزلة نقض الوقف وقد صرحوا بان النقض يصرف الى  
 عمارة الوقف ان احتاج والا حفظه للاحتياج ولا يصرف بين المستحقين لان حقهم في المنافع  
 لاني العين فاذا لم يكن فيه حق للمستحقين فكيف يمكنه الاجنبي الا أن يدعى الفرق بين المعدن  
 والنقض فليست امل وأما رابعا فان اجباية الخمس في المملوكة لاهل بيتهم مخالفة لما مشى عليه المصنف

يخرج المانع  
 وقار وغير المنطبع كعادن  
 الاحجار (في أرض خراجية  
 أو عشرية)

من أنه لا تنفي في الارض المملوكة كما يأتي (تنبيه) قال في فتح القدير قيد بالخراجية والعشرية  
 ليخرج الدار فانه لا تنفي فيها لكن ورد عليه الارض التي لا وظيفة فيها كالمسازاة اذ يقضى ان  
 لا تنفي في الماخوذ منها وليس كذلك فالصواب أن لا يجعل ذلك لقصد الاحتراز بل للتعصيص على  
 أن وظيفة ما المستقرة لا تمنع الاخذ بما يوجد فيها ح (قوله في النهر بما يشير اليه الشارح  
 وهو أنه يصح جعله للاحتراز عن الدار وبه لم يحكم المسازاة بالاولى لانه اذا وجب في الارض مع  
 الوظيفة فلا ينبغي ان يجب في الخالية عنها الاولى ح وأقول لا يمكن الجواب بأن المراد بالعشرية  
 والخراجية ما يكون وظيفة العشر أو الخراج سواء كانت بيد أحد أو لا فتشمل المسازاة  
 وغيرها بابل ما قدمناه عن الخالية من أن أرض الجبل عشرية فيكون المراد الاحتراز به عن  
 دار الحرب ويدل عليه أنه في متن درر البحار عبر معدن غير الحرب فلم أن المراد معدن أرضنا  
 وهذا قال القهقهة الثاني بقوله في أرض خراج أو عشرية الاخصر في أرضنا سواء كانت جبلا أو  
 ملاما أو مائلا كما احتز به عن داره وأرضه وأرض الحرب ح ثم رأيت عين ما قلناه في  
 شرح الشيخ اسمعيل حيث قال ويجوز أن يكون احترازا عما وجد في دار الحرب فان أرضها  
 ليست أرض خراج أو عشرية والمراد بارض الخراج أو العشر أعم من أن تكون مملوكة لأحد  
 أو لاصالحه للزراعة أولا فيدخل فيه المقاوز وأرض الموات فانها اذا جعلت صالحا للزراعة  
 كانت عشرية أو خراجية ح قلت وعلى هذا فيدخل في الخراجية والعشرية جميع أقسام  
 الارض المارة فان في معدن الخمس لكن سيصرح المصنف بالخراج الموجود في داره وأرضه  
 فانه لا خمس فيه فافهم (قوله يخرج الدار لا المسازاة الخ) إشارة الى ما قدمناه اتفاقا عن النهر وعلى  
 ما قررناه لاحاجة الى دعوى الاولوية ولا الى التعرض لخراج الدار لان المصنف سنبه على  
 ان خراجها على أنه كان عليه حيث تعرض للدار وان يتعرض للارض فانها وان كانت مملوكة  
 تكون خراجية أو عشرية مع أنه لا خمس في معدنها كما يأتي الا ان يقال ترك ذلك لان فيها روايتين  
 تامل (قوله خمس) معنى للمجهول من خمس القوم اذا أخذ خمس أموالهم من باب طلب بخر  
 عن المغرب (قوله مخففا) لان التشديد غير شديد اذا لمعنى لكونه بجعله خراجا أو عشرية فقط نهر  
 أي لان المراد أخذ الخمس من المعدن لا مجرد بيعه له أخا ح (قوله لمحدث الخ) أي قوله عليه  
 الصلاة والسلام اللهم ما جبارو البئر جبارو المعدن جبارو في الر كذا الخمس أخرجه السنة كذا  
 في الفتح وقال في بيان دلالة معنى المطلوب ان الر كذا بضم المعدن والسكون على ما حققناه في كان  
 ايجابا فيهم ما لا يتوهم عدم ارادة المعدن بسبب عطفه عليه بعد افادته جبار أي هو لا تنفي  
 فيه للتناقض فان الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المعلق به في ضمن الر كذا لاختلاف الالب  
 والايجاب اذا اراد به أن اهلا كذا أو الهلاك به للاجبار الحافره غير مضمون لانه لا تنفي فيه نفسه  
 والالام يجب نفي أصله وهو خلاف المتفق عليه فحاصله أنه أثبت للمعدن بخصوصه حكمه انص  
 على خصوص اسمه ثم أثبت حكمه كذا آخر مع غيره فغير بالاسم الذي بهم ما ثبت فيهم ما ح (قوله  
 ملخصا ونقله في النهر أيضا فانهم (قوله وباقيها ماله كذا الخ) كذا في الملتقى والوقاية والنقابة  
 والدرر والاصلاح ولم يذكره في الهداية وشروحه والافي السكون وشروحه ولا في درر البحار  
 والمواهب والاختيار والجامع الصغير وهذا هو الظاهر فان من ذكره هذه العبارة قال بعد

يخرج الدار لا المسازاة لدخولها  
 بالاولى (خمس) مخففا  
 اخذ خمسة حديث وفي  
 الر كذا الخمس وهو يوم المعدن  
 كاهن (وباقية ماله كذا  
 ان ملكك

قال الامام أبو يوسف في  
 كتابه المسمى بالخراج حديث  
 عبد الله بن محمد بن أبي  
 سعيد المقبري قال كان اهل  
 الجاهلية اذا عطي الرجل  
 في قايب حبلوا القلب  
 عقله واذا قلته دابة جعلوها  
 عقله واذا قلته معدن جعلوه  
 عقله فمثل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن ذلك فقال  
 الجاهلية جبارو المعدن جبار  
 واليه جبار وفي الر كذا  
 الخمس فقبل ما الر كذا  
 يا رسول الله فقال الذهب  
 والفضة الذي خلقه الله  
 تعالى في الارض يوم خلت  
 ح منه



وفي أرضه روايتان أي في وجوب الخمس فهـ ذيل على أن المراد بالخراجية والعشرية غير المملوكة وأغرب من ذلك أن المصنف اقتصر على رواية عدم الوجوب فقال ولا شيء فيه ان وجبه في داره وأرضه فمناقض أول كلامه آخره فان أرضه لا يخرج عن كونها عشرية أو خراجية كما يأتي وقد جزم أو لا بوجوب الخمس فيها والحاصل أن معدن الأرض المملوكة لا يجبه للمالك سواء كان هو الواجد أو غيره وهذا رواية الأصل الآتية وفي رواية الجامع يجب فيه الخمس وباقيها للمالك مطابقة لقوله ولا شيء في أرضه يناقض قوله وباقيها للمالك فلذا قال الرافعي ان صدر كلامه مبني على إحدى الروايتين وأخره على الأخرى فأتى ذكر نحوه القهـ متاني ورأيت في حاشية السيد محمد أبي السعد أن المملوكة لا يخرج عن كونها المملوكة لا غير الواجد فلا يناقض ما بعده لان المراد به الأرض المملوكة للواجد اهـ قلت يؤيد هذا تعبير المصنف كصاحب الكنز بأرضه فانه يفهم أن المراد أرض الواجد لا يمكن بناؤه أن صاحب البدائع لم يعبّر بالخراجية والعشرية بل قال ابتداء فان وجد في داره أو في أرض غيره مملوكة يجب فيه الخمس وان وجد في داره أو في أرض غيره مملوكة أو دار أو منزل أو حانوت فلا خلاف في أن أربعة الأقسام أصاحب الملك وحده هو أو غيره لان المعدن من توابع الأرض لانه من أجزائها واذ أصلها المخططة بقايتك الامام ملكها بجميع أجزائها فمقتضى نقل عنه الى غيره روايته أيضا واختلاف في وجوب الخمس الخ فقوله فلا خلاف الخ صريح في أنه لا فرق بين المملوكة للواجد أو غيره فان قوله هو أو غيره يرجع الى الواجد في كل من الخلاف في وجوب الخمس والاتفاق على ان الباقي للمالك انما هو في المملوكة للواجد أو غيره ولا وجه لوجوب الخمس اذا كان الواجد غير المالك وعدمه اذا كان هو المالك لا اتحاد العلة فيهما وهي كون المالك ملكها بجميع أجزائها ووقع التمييز بقوله هو أو غيره في عبارة البحر أيضا وسند كفي توجيه الروايتين ما هو كالمصرح في عدم الفرق والله تعالى أعلم (قوله والابتداء) به ذلك مما صدقات الأرض العشرية والخراجية يصح على جوايز السابق بأنه أرادهم اتماما تكون وظيفة العشر أو الخراج اذا استعملت فافهم (قوله والمعدن) قيد به احتراز عن الكنز فانه يجمع ولو في أرض مملوكة لا حد أو في داره لانه ليس من أجزائها كما في البدائع ويأتي (قوله في داره وحانوته) أي عند أبي حنيفة خلافا لما ملأني (قوله في رواية الأصل الخ) راجع لقوله وأرضه قال في غاية البيان وفي الأرض المملوكة روايتان عن أبي حنيفة فعلى رواية الأصل لا فرق بين الأرض والدار حيث لا شيء فيهما لان الأرض المملوكة اليه انتقلت اليه انتقلت بجميع أجزائها والمعدن من تربة الأرض فلم يجب فيه الخمس للمالك كالعنينة اذا باعها الامام من انسان سقط عنها حق سائر الناس لانه ملكها يبدل كذا قال الجصاص وعلى رواية الجامع الصغير بينهم ما فرق ووجهه ان لداره مؤنة قيم الأصل لا فلت يجمع فصار الكل للواجد بخلاف الأرض فان قيم مؤنة الخراج والعشر فخصم اهـ (قوله واختارها في الكنز) أي حيث اقتصر عليها كالمصنف وأراد بذلك بيان أن الأرباح يمكن في الهداية قال عن أبي حنيفة روايتان ثم ذكر وجه الفرق بين الأرض والدار على رواية الجامع الصغير ولم يذكر وجه رواية الأصل وربما يشترط هذا باختار رواية الجامع وفي حاشية العلامة نوح أن القياس يقتضي ترجيحها لأميرين الأول أن رواية

والا بجل ومفارقة (والمال الواجد والمعدن) لا شيء فيه (ان وجبه في داره) وحانوته (وأرضه) في رواية الأصل واختارها في الكنز ولا شيء في بدائع

الجامع الصغير تقدم على غيرها عند المعارضة الثانية أنهم وافقوا لقول الصحابين والاختلاف بالتفق عليه في الرواية أولى والحاصل ان الامام فرق في وجوب الخمس بين المعدن والكنز وبين المفارقة والدار وبين الأرض المباحة والمملوكة ووجه التفرقة في ذلك في الوجوب (قوله وزمرذ) بالضمات وتشديد الراء وبالدال المجهمة آخره الزجر كما في القاموس (قوله وفيه وزج) معرب فيوزأ جوده الازرق الصافي الما لون لم يرقط في بدقيه لونهما في المعدن (قوله ونحوها) أي من الاجزاء التي لا تنطبق (قوله أي في معدنها) أي الموجودة فيها بأصل الخلقة فالجل غير قيد (قوله ولو وجدت) محتمل لقوله في معدنها وقوله دفين حاله في مدفون واحتمل بدفين الجاهلية عن دفين الامام وقوله أي كنز الشاربه الى أن حكمه ما يأتي في الكنز (قوله لكونه غنيمه) فانه كان في أيدي الكفار وحونه أيدينا بحر (قوله كيف كان) أي سواء كان من جنس الأرض أو لا بد أن كان مالا متقوما بحر وبه تنفي منه كنز البحر كما يأتي (قوله ان كان ينطبق) أما المانع وما لا ينطبق من الاجزاء فلا يجمع كما مر (قوله هو مطر الربيع) أي أصله منه قال القهـ متاني هو جوهر مريض يخافه الله تعالى من مطر الربيع الواقع في المعدن الذي قيل انه حيوان من جنس السمك يخاف الله تعالى للزوا فيه كما في الكرماني (قوله شيش الخ) قال الشيخ داردا لانا كي في ذكره الصحيح انه عيون بغير البحر تنفذ ذهنية فاذا غارت على وجه الماء جرت فيلقها البحر على الساحل اهـ (قوله ولو ذهبها) لو وصلية وقوله كان كنزها من لقوله ذهبها أي ولو كان ما يستخرج من البحر ذهبها كنزها يصنع العباد في قعر البحر فانه لا خمس فيه وكاله للواجد والظاهر أن هذا مخصوص فيما ليس عليه علامة الاسلام ولم أره قنامل (قوله لانه لم يرد عليه القهر الخ) حاصله أن محل الخمس الغنيمه والغنيمه ما كانت لا كفرة ثم تصير للمسلمين بحكم التهور والغلبة وباطن البحر لم يرد عليه قهر أحد فلم يكن غنيمه قاضيان (قوله سنة الاسلام) بالكسر وهي في الأصل أنزال كي والمراد بها العلامة وذلك ككتابة كلمة الشهادة أو نقش آخر معروف للمسلمين (قوله نقدا أو غيره) أي من السلاح والآلات وأثاث المنازل والفصوص والقسمات بحر (قوله فقطة) لان مال المسلمين لا يغتم بدائع (قوله سيجي حكمها) وهو أنه ينادى عليهم في أبواب المساجد والأسواق الى ان يظن عدم الطلب ثم يصرفها الى نفسه ان فقير او الاقارب فقير آخر بشرط الضمان ح (قوله سنة الكفر) كنهش صنم أو اسم ملك من ملوكهم المعروفين بحر (قوله خمس) أي سواء كان في أرضه أو أرض غيره أو أرض مباحة كغاية قال قاضيان وهذا لا خلاف لان الكنز ليس من أجزاء الدار فمكن إيجاب الخمس فيه بخلاف المعدن (قوله أول الفتح) ظرف للمالك أي المخططة له وهو من خصه الامام بقايتك الأرض حين فتح البلاد (قوله على الأوجه) قال في التهر فان لم يعرفوا أي الورثة قال الصرخسي هو لاقصى مالك للأرض أولورثته وقال أبو اليسر بوضع في بيت المال قال في الفتح وهذا أوجه للمعامل اهـ وذلك لما في البحر من أن الكنز مودع في الأرض فملكها الأول ملكا ما فيها ولا يخرج ما فيها عن ملكها ببيعها كالمكة في جوفه أدرة (قوله وهذا ان ملكك أرضه) الإشارة الى قوله وباقيها للمالك وهذا قوله ما وظهر الهداية وغيره ترجحه لكن في السراج وقال أبو يوسف الباقي للواجد كما في

وزمرذ وفيه وزج) ونحوها (وجدت في جبل) أي في معدنها ولو وجدت (دفين الجاهلية) أي كنز (خمس) لكونه غنيمه والحاصل أن الكنز يجمع من كيف كان وأعدن ان كان ينطبق (و) لاني (أول) هو مطر الربيع (وعقب) شيش يطلع في البحر أو حتى دابة (و) كذا جيع ما يخرج من البحر (سنة) ولو ذهبها كان كنز في قعر البحر لانه لم يرد عليه القهر فلم يكن غنيمه (وماعليه سنة الاسلام من الكنوز) نقدا أو غيره (فقطه) سيجي حكمها (وماعليه سنة الكفر خمس) وباقيها للمالك أول الفتح أولورثته لوجها والافليت المال على الأوجه وهذا ان ملكك أرضه ٢ قوله الى ان يظن الخ قال في الكفاية وذلك بحتاف بقوله المال وكثرت حتى قالوا في عشرة دراهم فصاعدا يعرفها حولها وفيما دونها الى الـ ثلاثة شعرا وفيما دون الثلاثة الى الدرهم خمسة وفيما دونه يومان فاس ونحوه ينظر بنفسه ويصير ثم يضعه في كف فقير اهـ منه



أرض غير مملوكة وعليه الفتوى اه قلت وهو حسن في زمانه لعدم انتظام بيت المال بل قال  
ط ان الظاهر ان يقال أي على قولهم ان لا يوجد له حصة في نفسه ان كان فقيرا كما قالوا  
في بنت المعتق انهم تقدم عليه ولورضا ما يدل عليه ما في الجرح من المبسوط ومن أصاب ركازا  
وسعه ان يتصدق بجمعه على المساكين واذا اطلع الامام على ذلك أمضى له ما صنع لان الخمس  
حق الفقراء وقد أوصى له الى مستحقه وهو في أصاية الر كازغـير محتاج الى الحاية فهو ركاز  
الاموال الباطنة اه (تنبيه) في الجرح عن المعراج أن محل الخلاف ما اذا لم يدعه مالك الارض  
فان ادعى انه ملكه فاقول له اتفاقا (قوله والاولا واجد) اي وان لم يكن مملوكا كالجبال  
والفازة فهو كما هو من يجب خسه وباقيه للواجد مطلقا بجر (قوله لانهم من اهل الغنيمة) لان  
الامام يرضخ لهم رضى (قوله في المذاوز) فلو في أرض مملوكة فالباقي للخط له على ما مر من  
الخلاف أفاده اممير (قوله فهو للواجد) ظاهره انه لا شيء عليه الاخر وهذا ظاهر فيما اذا  
حضر أحد من مملوكتهم جاء آخر واتم الحفر واستخرج الركازا مملوكة فاشترى كافي طلب ذلك فسيذكر  
في باب الشركة الفاسدة أن لا تصح في احتشاش واصطباد واستقامه سائر مباحات كاجتماع  
من جبال وطلب معدن من كنز وطبخ آجر من طين مباح انصهت الوكالة والتوكيل في أخذ المباح  
لا يصح وما حله أحد من مملوكتهم ما حله معاملة مملوكتهم ان لم يعلم مال كل واحد من مملوكتهم  
باجانة صاحبه فله واصاحبه أجر مملوكتهم بالغام بلغ عند محمد وعند أبي يوسف لا يجوز به نصف عن  
ذلك اه (قوله فهو للمستأجر) سيذكر المصنف في باب الاجارة الفاسدة استأجره ليه صيد له أو  
يحتطب فان وقت لذلك وقتا جازوا الا اذا عين الحطب وهو ملكه اه وكتب ط هناك  
على قوله والا لأن الحطب للعامل قلت ومقتضى أن الركاز مملوكتهم أيضا ذالم وقتا لانه اذا  
فسد الاستحجار بقى مجرد التوكيل وعانت التوكيل في أخذ المباح لا يصح بخلاف ما اذا  
حله أحد من مملوكتهم الاخر كما مر فان لمعين أجر مملوكتهم لانه عمل له غير متبرع هذا ما ظهر في قتاله  
(قوله ذكره الزبلي) ومثله في الهدية (قوله لانه الغالب) لان السكا فوهم الذين يحرمون على  
جمع الدنيا وادخارها ط (قوله وقيل كالقطة) عبارة الهدية وقيل يجعل اسلاميا في زمانه  
انقادم العهد اه أي فالظاهر أنه لم يبق شيء من آثار الجاهلية ويجب البقاء مع الظاهر مالم  
يقع خلافه والحق منع هذا ظاهر بل دفينهم الى اليوم يوجد بدارنا مرة بعد أخرى كذا في فتح  
القدير أي واذا علم ان دفينهم باقيا الى اليوم اتنى ذلك الظاهر قلت في ان كثير من النفود التي  
على اعلامة أهل الحرب يتعامل بهم المسلمون والظاهر انهم امن قسم المشبهة الا اذا علم انهم امن  
ضرب الجاهلية الذين كانوا قبل فتح البصرة تأمل ثم رأيت في شرح النقاية ان لا على القارى قال  
وامام اختلاط دراهم السكة مع دراهم المسلمين كالمختص المستعمل في زمانه فلا ينبغي ان  
يكون خلاف في كونه اسلاميا اه (قوله معدنا كان او كنزا) وتقييد القدرى بالكثر لكون  
الخلاف فيه فان شئخ الاسلام اوجب فيه الخمس فيعلم حكم المملوك بالاولى لعدم الخلاف فيه  
كافي الجرح عن المعراج (قوله لانه كالمختص) قال في الهدية فهو له لأنه أي ما في صهراتهم ليس  
في يد احد على الخصوص فلا بد من ادراولاني فيه لانه بمنزلة مملوك (قوله ولذا) الاشارة لما  
افهمه قوله لانه كالمختص من انه لا يخمس الا اذا كان بالقهر والغلبة كما صرح به بعد بقوله

والاولا واجد) ولو زمتها  
فما صغيرا اننى لانهم من  
أهل الغنيمة (خلاصه)  
مستأمن) فانه يستند  
منه ما أخذ (الاداعل)  
في المفاوز (بأذن الامام  
على شرط فله المبسوط) ولو  
عمل رجلان في طلب الركاز  
فهو للواجد وان كانا  
أجيرين فهو للمستأجر  
(وان خلاصتها) أي العلامة  
(او اشبهه الضرب فهو  
جاء على) ظاهر (المذهب  
ذكره الزبلي لانه الغالب  
وقيل كالقطة) ولا يخمس  
ركاز معدنا كان او كنزا  
(وجه في) صهره (دار  
الحرب) بل كله للواجد ولو  
مستأمنا لانه كالمختص  
(و) لذا (لو دخله جماعة  
ذو منعة وخلفه وابتشى من  
كنوزهم) ومعدنهم  
(خمس) لكونه غنيمة

لكونه غنيمة (قوله وان وجد الخ) حاصله انه ان وجد في أرضهم الغير المملوكة فالشكل  
لواجد بلا فرق بين المستأمن وغيره وهذا ما صرح به المملوك في المملوك فان كان غير مستأمن  
فالكل له ايضا والواجب رده لاملالك (قوله اي الركاز) يعلم الركاز المملوك وما في الجرح من  
من تقييده بالكثر فانه مبني على ما مر من القدرى تأمل (قوله لكن لا يطيب للمشتري) بخلاف  
ما اذا اشترى رجل شيئا من فاسد انما يباعه فانه يطيب للمشتري الثاني لامتناع التسع حينئذ  
عن الجرح فليتأمل (قوله ولا يخمس) الا اذا كان واجعا ذوى منعة لكونه غنيمة كالتقدم وباقى  
(قوله لماسر) أي من أنه كالمختص كافي الدرر عن غاية البيان (قوله وما في النقاية) أي  
للمعق صدر الشريعة وكذا في الوقاية لجد تاج الشريعة وعبارة الوقاية وان وجد دركاز  
متاعهم في أرض من مملوكتهم اه قال في الدرر انه غير صحيح لما صرح به شرح الهداية  
وغيره من ان الخمس انما يجب فيما يكون في معنى الغنيمة وهو فيما كان في يد أهل الحرب ووقع في  
يد المسلمين بايجاف الخيل والمذكور في الوقاية ليس كذلك لان المستأمن كالمختص والارض  
من دار الحرب لم تقع في أيدي المسلمين فالصواب أن يقطع لفظ وجهه عما قبله ويرأى على النساء  
للمقهول ويقول لفظ منها وتضاف الارض الى المسلمين اه وأجاب في الشرع بل لا يمان  
وجد مبني للمقهول وناصب فاعله محذوف أي ذو ومنعة لا المستأمن والتقييد بقوله لم تملك  
يعلم منه المملوك بالاولى اه (قوله الا أن يحمل الخ) هذا محل صحيح في عبارة النقاية لانه ليس  
فيها لفظ منها أي من دار الحرب بخلاف عبارة الوقاية الا بما صرح عن الشرع بل لا يمان  
ان المستأمن في عبارة الوقاية مفرضة فيما اذا كان المانع في أرض غير مملوكة من دار الحرب  
والواجد ذو منعة فيجب الخمس وفي عبارة النقاية فيما اذا كانت الارض من دار الاسلام  
والواجد رجل مملوك لا يصح ان يكون فاعل وجد المستأمن لانهم مستأمنهم لا يتحقق شيء الا  
بالشرط كما هو المسم لا يكون مستأمن في دار الاسلام ثم ان هذه المسئلة على العبارة قد  
علت محاسن وفائدة ذكرها ما اشار اليه الشارح اولا وصرح به في العناية وغيره وهو ان وجوب  
الخمس لا يتفاوت بين ان يكون الركاز من النقادين او غيرهم ما كالتناع وهو كافي اليه قولي  
ما يتبع به في البيت من الرصاص والنحاس وغيرهما (قوله انفسه) اي ان كان محتاجا ولا تغنيته  
الاربعة الاخماس بان كان دون المائتين اما اذا بلغ مائتين فلا يجوز له تناول الخمس بجر عن  
السداد ان عات لكان فيه أنه قد يبلغ مائتين فاكثروا لا يغنيته كمدون مائتين مثلا فالاولى  
الاقتصاف على الحاجة وفي كافي الحاشية ومن أصاب ركازا وسعه ان يتصدق بجمعه على  
المساكين فاذا اطلع الامام على ذلك أمضى له ما صنع وان كان محتاجا الى جميع ذلك وسعه ان  
يمسكه لنفسه وان تصدق بالخمس على أهل الحاجة من آباءه واولاده جاز ذلك وليس هذا بمنزلة  
عشر الخارج من الارض اه

باب العشر

هو واحد الاجزاء العشرة والمراد به ما في باب المسئلة لشمع الترجمة نصف العشر وضعفه  
حوى وذ كره في الزكاة لانه منها قال في الفقه قيل ان تسميته زكاة على قوله مما لا يشترطهما

(وان وجد الخ) اي الركاز  
(مستأمن في أرض مملوكة)  
ايضهم (رده الى مالكه)  
تحرر عن القدر (فان)  
لم يرد و (الخروج منها)  
ملكه انما خيانتا) فاعله  
التصديق به فلو باعه مع  
اقيام ملكه لكن لا يطيب  
للمشتري (ولو وجد) اي  
الركاز (غيره) اي غير  
مستأمن (فما) اي في  
أرض مملوكة لهم حل له زكاة  
يرد ولا يخمس) لما مر بلا فرق  
بين مائع وغيره وما في  
النقاية من ان ركاز متاع  
أرض لم تملك بخمس وهو  
الا ان يجعل على متاعهم  
الموجود في أرضنا (فرع)  
لواجد صرف الخمس لنفسه  
واصله وفرضه واجبي  
بشرط فقرهم  
(باب العشر)



النصاب والبيعة بخلاف قوله وليس بشئ اذ لا شك انه زكاة - حق يصرف ماله او اختلافا لهم  
 في اثبات بعض شروط لبعض أنواع الزكاة ونقصها لا يخرجها عن كونها زكاة اه واستظهر في  
 التمر قول العناية ان تسميته زكاة مجاز وأيد الشيخ - جعل الاول بأنه يجب فيما لا يؤخذ منه  
 سواء ولا يجمع الزكاة بتسميته في الحديث - صدقة واختلافهم في وجوبه على الفور أو  
 التأخر كما في الزكاة اه والكلام هنا في عشرة مواضع بسطها في البحر (قوله يجب العشر)  
 ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع والمذهب أي بقرض لقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده  
 فان عامة المفسرين على انه العشر أو نصفه وهو يحمل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لم يمسكت  
 السماء فقيه العشر وما سبق بفرض أو دالة فقيه نصف العشر واليوم طرف الحق لا لا يتأخر فلا  
 يراد أنه لو كان المراد ذلك فزكاة المحبوب لا يخرج يوم الحصاد بل بعد التقبيل والكيل يظهر  
 مقدارها على انه عند أي حقيقة يجب العشر في الخضر اوقات ويخرج حقه يوم الحصاد أي  
 القطع بدائع لمخصا (قوله في ع-ل) بغير تنوين فان قوله وان قل معترض بين المضاف  
 والمضاف اليه ولا حاجة اليه فان قوله بلا شرط نصاب مفعول عليه بقوله راجع لكل  
 ح وصرح بالعلل اشارة الى خلاف مالك والشافعي حيث قال ليس فيه شئ لانه منقول من  
 حيوان فاشبهه الابرار بم ودايلنا بمسوط في الفتح (قوله أرض غير الخراج) اشارة الى ان  
 المانع من وجوبه كون الأرض خراجية لانه لا يجمع العشر والخراج فشميل العشرية وما  
 ليست بعشرية ولا خراجية كالجبل والمفازة - لكن قد منعنا عن الخاتمة وغيرها ان الجبل  
 عشري وقد منعنا ايضا ان المراد أنه لو استعمل فهو عشري - هذا وقد اختلف الرمي الأرض  
 الخراجية بالخراج الموقوف لانه المراد عند الاطلاق قال فلو وجد في أرض خراج المقامة  
 فقيه مثل ما في الثمر الموجود فيها اه - لكن الكلام هنا في وجوب العشر وهو غير واجب  
 في الخراجية مطلقا كما افاده الحق واستفيد أن الخراج قسمان خراج مقامة وهو ما وضعه  
 الامام على أرض قصه من على أهلها من نصف الخراج أو ثلثه أو ربعه وخراج وظيفة  
 مثل الذي وظفه عمر رضي الله تعالى عنه على أرض السواد لكل جريب يبلغه الماء صاع  
 بر أو شهر كما سبأ في تفصيله في الجهاد ان شاء الله تعالى وبأني هنا بعض أحكامها (قوله في  
 غرة جبل) يدخل فيه القطن لان الثمر اسم شئ متفرع من أصل يصلح لكل واللباس كما في  
 الدرر ما في وفي القاموس انه اسم لحمل الثمر والمشهور وما في المفردات انه اسم لكل ما يستطعم  
 من أحوال الثمر ويجب العشر ولو كان الثمر غير مملوك ولم يملكه أحد وخرج غرة صغير في دار  
 رجل ولو يستأجر في داره لانه تسع للدار كذا في الخاتمة ط عن القه - تنافي (قوله ان جاء  
 الامام) الضمير عائذ الى المذكور وهو العسل والتمر والظاهر ان المراد الخاتمة من أهل الحرب  
 والبغاة وقطاع الطريق لاعت كل أحد فان ثمر الجبل المباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال  
 أبو يوسف لا شئ فيما يوجد في الجبال لان الأرض ليست مملوكة ولاهما أن المقصود من ملكها  
 القه - وقد حمل اه ح (قوله لانه مال مقصود) أي مقصود الامام بالحفظ اه ط أو  
 مقصود بالاختلاف لانه شرط حياته حتى يجب فيه العشر لان الجباية بالحماية فهو له لا بشرط  
 الحماية أو من جنس ما يقصده استقلال الأرض فهو له لا بوجوب تأمل (قوله أي مطر)

(يجب) العشر (في ع-ل)  
 وان قل (أرض غير الخراج)  
 ولو لم يمسك  
 ومفازة بخلاف الخراجية  
 ان لا يجمع العشر والخراج  
 (و) كذا (يجب) العشر (في)  
 غرة جبل أو مفازة ان جاء  
 الامام لانه مال مقصود  
 لان لم يصح لانه كالصيد  
 (و) يجب (في مسق - ماء)  
 أي مطر

هي بذلك مجازا من تسمية الشئ باسم ما يجاوره أو يحمل فيه نهر (قوله وسج) بالسج والحما  
 المهمتين بينهما مائة فحقية قال في الأقرب ساح الماء سجا جرى على وجه الأرض ومنه ما سق  
 سجا يعني ماء الانهار والودية اه (قوله بلا شرط نصاب وبقاه) فيجب في عبادون النصاب  
 بشرط أن يبالغ ما عاونه بل نصفه وفي الخضر اوقات التي لا تبقى وهذا قول الامام وهو الصحيح كما  
 في النصفة وقال لا يجب الا فيما له غرة باقية حولا بشرط أن يبلغ خمسة أوسق ان كان على يوسق  
 والوسق ستون صاعا كل صاع أربعة أمثاله والاشقي يبلغ قيمة نصاب من أدنى الموسوق عند  
 الثاني واعتبر الثالث خمسة أمثال على قدره فوعه في القطن خمسة أمثال وفي العسل  
 افراق وفي السكر أمثاله وعامة في النهر (قوله وحولان حول) حتى لو أخرجت الأرض  
 مرارا وجب في كل مرة لاطلاق النصوص عن قبيل الحول ولان العشر في الخارج حقيقة  
 في تكرره وتكرره وكذا خراج المقامة لانه في الخارج فاما خراج الوظيفة فلا يجب في السنة  
 لأمره لانه ليس في الخارج بل في الذمة بدائع (قوله لان فيه معنى المونة) أي في العشر معنى  
 مونة الأرض أي أجرتم اقل من عبادته محضة ط (قوله أخذ جبرا) وبسطه عن صاحب  
 الأرض كمالو أدى بنفسه الا انه اذا أدى بنفسه ينال ثواب العبادته واذا أخذ الامام يكون  
 له ثواب ذهب ماله في وجه الله تعالى بدائع (قوله وفي أرض صغير ويحسون ومكاتب) من  
 دخول العلة فلا يشترط في وجوبه العقل والبلوغ والحريية (قوله ووقف) أقاد ان  
 ملك الأرض ليس بشرط لوجوب العشر وانما الشرط ملك الخارج لانه يجب في الخارج لا في  
 الأرض فملاك ملكه لها وصدقة سواء بدائع فقات هذا ظاهر فيما اذا أزرعها أهل الوقت  
 أما اذا أزرعها غيره لم بالاجرة فيجوز فيه الخلاف الا في في الأرض المملوكة - ناجرة وفي حكم ذلك  
 أراضي مصر والشام السلطانية قائم في الأصل كانت خراجية أما الآن فلا - قد صرح في  
 فتح القدير في أرض مصر بان المأخوذ الا ان منها أجرة لاخراج قال لا ترى انه اليك مملوكة  
 لأزراع كانه موت المالكين بلا وارث فصارت لبيت المال اه وكذا أراضي الشام كما في  
 جهاد مشرح الملتقى لكن في كونها مملوكة أصارت لبيت المال بحيث سئذ ذكر في باب العشر والخراج  
 ان شاء الله تعالى وحيث صارت لبيت المال سقط عنها الخراج لعدم من يجب عليه وهل على  
 زراعها عشر أم لا استحكم عليه في هذا الباب ثم اعلم انه اذا باعها الامام بشرطه لم يجب على  
 المشتري خراج لانه بعد أخذ ذلك من لبيت المال لا يمكن ان تكون المنة كلها او بعضها  
 ولان المملو لا يجوز وضع الخراج عليه استدا وان جاز بقاءه ولان الساقط لا يعود كذا قاله ابن  
 نجيم في النصفة المرضية وقال ايضا انه لا يجب فيه العشر أيضا قال لا في لارة تلاف ذلك فاق  
 وفيه نظر لما علمت أن الشرط ملك الخارج لانه يجب فيه لاق الأرض حتى وجب في الخارج  
 من أرض المصغر والمجنون والمكاتب والوقف ولان يصبه الأرض التامية بالخارج حقيقة  
 ولا يلزم من سقوط الخراج المقتضى بالأرض سقوط العشر المتعلق بالخارج والتمن المأخوذ  
 لبيت المال هو بدل الأرض لا بدل الخراج على انه قد تنازع في سقوط الخراج حيث كانت  
 من أرض الخراج أو سقيت بماء يبدل ل أن الغازي الذي أخذ له الامام دارا لثني عليه فيها  
 فاذا جعلها بستانا وسقاها بماء العشر فعليه العشر او بماء الخراج فعليه الخراج كما ياتي

(وسج) كسر (بلا شرط)  
 نصاب) راجع للصل  
 (و) بلا شرط (بقاه) وحولان  
 حول لان فيه معنى  
 المونة ولذا كان الامام اخذ  
 جبرا ويؤخذ من التركة  
 ويجب مع الدين في أرض  
 صغير ويحسون ومكاتب  
 وما ذون ووقف  
 مطلب  
 مهم حكم أراضي مصر  
 والشام السلطانية



فان وضع الخراج عليه ابتداء بالتزامه جائز ولا يلزم من سقوطه حين صارت لبيت المال  
 اعدم من يجب عليه ان لا يجب حين وجد الترام المتقري ببقية ما اشتراه به الخراج لان  
 ذلك بسبب حادث كمن آجر داره لرجل مدة ثم انقضت المدة فان أجرة تها سقط لعدم من يجب  
 عليه فاذا آجرها لا تخرب الجرة ثانيا وعلى فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فان  
 الأرض المعدة للاستغلال لا تخلو من إحدى الوظيفتين بالذبح كمن راع من مثله الدار وحيث  
 تحقق السبب والشرط مع قيام ما قد دعنا من ثبوته بالكتاب والسنة والاجماع وهو دليل  
 الوجوب الشامل للأرض المستأجرة المذكورة ومع اطلاق قول الفقهاء يجب العشر في مسق  
 سما وسيم ونصفه في مسق غرب ودالية فلا حاجة الى نقل في خصوص ذلك حيث تحقق  
 ما ذكرنا فيه بل القول بعدم الوجوب يحتاج الى نقل صريح وسياق عام الكلام على ذلك في  
 باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله مجاز) تقدم الكلام فيه (قوله  
 الاية لا يقصد الخ) اشار الى ان ما اقتصر عليه المصنف كالكتز وغيره ليس المراد به ذاته بل  
 لكونه من جنس ما لا يقصد به استغلال الأرض غالبا وان المداوى على القصد حتى لو قصد به  
 ذلك وجب العشر كما صرح به بعده (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه انايب وكهوبا  
 والكهوب العقد والانبوب ما بين الكهبين واحترز بالانوار من قصب السكر وقصب  
 الذريرة وهو قصب السبل فقيم ما العشر كافي الجوهرية وفي المخرج قصب العسل يجب العشر  
 في عله دون شبهة بلالية (قوله وتين) بالياء الموحدة قال في الفتح غير انه لو قصد قبل  
 انعقاد الحب وجب العشر فيه لانه صار هو المقصود وعن محمد في التين اذا ليس العشر  
 (قوله وسعف) بفتح السين والعين المهيمن ورق جريد الفل الذي يتخذ منه الزنبيل  
 والمراوح وقد يقال لجريد نفسه والواحدة سبعة مغرب (قوله وقطران) بفتح القاف  
 او كسر هاء مع سكون الطاء المهملة وبفتح القاف وكسر الطاء مصارة الارز ونحوه والارز  
 بفتح الهاء وتضم نجر الصنوبر وباتصريك نجر الارز قاموس (قوله وخطمي) ثبت طيب  
 الریح يخرج بالعراق ط (قوله واشنان) بضم الهاء وتو كسر هاء قاموس (قوله ونجر قطن)  
 اما القطن نفسه ففيه العشر كما مر ط (قوله وبازنجان) عطف على قطن فلا يجب في نجره  
 ويجب في الخارج منه ط (قوله وبزر بطيخ وقنا) اي كل حب لا يعلم للزراعة كبزر البطيخ  
 والقنا لكونها غير موصوفة في نفسه بها بحر اي لانه لا يقصد زراعة الحب لذاته بل لما يخرج  
 منه وهو الخضر اوات وفي العشر كما مر قال في البدائع الخضر اوات كالبقول والرباط  
 والخيارد والبصل والثوم ونحوها اه وفي البصر ويجب في العصفور والكتان وبزره لان كل  
 واحد منها مقصود فيه (قوله وأدوية) في الخالية ولا يجب العشر فيما كان من الادوية كالموز  
 والهيلج ولا في الكندر اه (قوله كلبية) بضم الحاء وشونيز بضم الشين الحية السوداء  
 قاموس (قوله حتى لو أشغل أرضه بها يجب العشر) فلو امتنعت أرضه بقواتم الخلاف  
 وما أشبهه أو بالاصب أو الحشيش وكان يقطع ذلك ويبيعه كان فيه العشر غاية البيان ومنه  
 في البدع ونحوها قال في الشر بلالية ويبيع ما يقطعه ليس يبيعه ولذا أطلقه قاضي حنان  
 اه قال الشيخ اعميل ومن الخلاف الحور وبالاهل من اثنين ونصف في بلادنا اه والخلاف

وسميته ركة مجاز  
 (الادوية) ما لا يقصد به  
 استغلال الأرض (وهو  
 قصب وقصب) فارسي  
 (وحشيش) وتين وسعف  
 وصمغ وقطران وخطمي  
 واشنان ونجر قطن  
 وبازنجان وبزر بطيخ  
 وقنا وأدوية كلبية  
 وشونيز حتى لو أشغل أرضه  
 بها يجب العشر (و) يجب

كتاب وتشديده لمن صنف من الصنفان وليس به قاموس (قوله غرب) بفتح المهملة  
 وسكون الراء (قوله ودالية) بالادال المهملة (قوله اي دولاب) في المغرب والدولاب بالفتح  
 المتحنون التي تدبرها الداية والناعورة ما يدبرها الماء والدالية جذع طويل يركب تركيب  
 مذاق الاوزوف في رأسه مفرقة ككبيبة يستقي بها اه وفي القاموس الدالية المتحنون  
 والناعورة ونحوه ينخذ من خوص يشد في راس جذع طويل والمتحنون الدولاب يستقي  
 عليه اه (قوله لكثرة المؤنة) اه لوجوب نصف العشر فيما ذكر (قوله وقواعدا لاناها)  
 كذا نقله الباقون في شرح المتن من شيخه البهسي لان العلة في العدول عن العشر الى نصفه  
 في مسق غرب ودالية هي زيادة الكافة كما علمت وهي موجودة في شراء الماء واهلهم ليدكروا  
 ذلك لان المعقد عندنا ان شراء الشرب لا يصح وفيه ل ان تعارفه مع وهل يقال عدم شرائه  
 بوجوب عدم اعتباره أم لا فامل ثم لو كان محمورا باناء فانه يملك فلو اشترى ما بالقرب او في حوض  
 يغني عن ان يقال بنصف العشر لان كلفته ربحا يزيد على التي يغرب او دالية (قوله اعتبر  
 الغالب) اي أكثر السنة كما مر في الساعية والعلوفة زياي اي اذا أسامها في بعض السنة  
 وعافها في بعضها يعتبر الاكثر (قوله ولو استويا نصفه) كذا في القهستاني عن الاختيار  
 لانه وقع الشك في الزيادة على النصف فلا يجب الزيادة بالشك (قوله وقيل ثلاثة أرباعه) قال  
 في الغاية قال به الاثمة الثلاثة فيؤخذ نصف كل واحد من الوظيفتين ولا يعلم فيه خلافا اه اي  
 لان نصفه مسق مسق ونصفه مسق في غرب فيجب نصف العشر ونصف نصفه ورجح الزياي  
 الاول قياسا على الساعية اذا علم انها نصف الحول فانه تردد بين الوجوب وعدمه فلا يجب  
 بالشك قال في البيهقي وفيه كلام وهو ان الفرق بينهما ما ظاهره لان في الاصل اي المقيس  
 عليه سبب الوجوب ليس بثابت يقينا وهما سببه ثابت يقينا والشك في نقصان الواجب  
 وزيانته باعتباره كثر المؤنة وقلتم افا اعتبر الشبهان شبه القليل وشبه الكثير فليتأمل اه قلت  
 فيه نظر لان سبب الوجوب في الساعية موجود ايضا وهو ذلك نصيب او انما الشك في الامامة  
 وهو شرط الوجوب لاسيما كما مر اول كتاب الزكاة وهما ايضا واقع الشك في شرط وجوب  
 الزيادة على النصف مع تحقق سبب أصل الوجوب وهو الأرض النامية بالخارج حقيقة  
 فتدبر (قوله بالرفع مؤن) اي يجب العشر في الاول ونصفه في الثاني بالرفع أجرة العمال  
 ونفقة البقر وكسرى الانهار وأجرة الحافظ ونحو ذلك دور قال في الفتح يعني لا يقال بعدم  
 وجوب العشر في قدر الخارج الذي يقابل المؤنة بل يجب العشر في الكل لانه عليه الصلاة  
 والسلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة ولورفعت المؤنة كان الواجب واحدا وهو  
 العشر دائما في الباقي لانه لم ينزل الى نصفه الا للمؤنة والباقي به مدرفع المؤنة لا مؤنة فيه  
 فكان الواجب دائما العشر لكن الواجب قد تناوت شرفا فاعتنا انه لم يمتد به شرفا عدم عشر  
 بعض الخارج وهو القدر المأوى للمؤنة أصلا اه وعامة فيه (قوله وبلاخراج  
 البذر الخ) قبل هذا زاده صاحب الدرر على ما في المعتبرات وفيه نظر اه وجوابه أنه  
 داخل في قواهم ونحو ذلك الذي تقدم عن الدرر وفي النهر وظاهر قول الكتز ولا ترفع المؤن  
 انه لا فرق بين كون المؤنة من بين الخارج اولا قال الصيرفي ويظهر انما اذا كانت جراثيم

(نصفه في مسق غرب)  
 اي دولاب كبير (ودالية)  
 اي دولاب لكثرة المؤنة  
 وفي كتب الشافعية او سقاء  
 بماء اشترى وقواعدا  
 لاناها ولو سقى بها وبأية  
 اعتبر الغالب ولو استويا  
 فنصفه وقيل ثلاثة أرباعه  
 (بالرفع مؤن) اي كاف  
 (الرفع) وبلاخراج البذر



الاطعام ان يجعل كالكال وجوب العشر في الباقي لانه لا يقدر ان يتولى ذلك بشيء  
فهو مضطر الى اخراجه لكن ظاهر كلامهم الاطلاق (قوله انصرجه - بم العشر) اي  
وبضعه وضعفه (قوله ويجب ضعفه) اي ضعف العشر وهو الخمس ثم لان في ثقاب  
قوم من العرب نصارى تصالح عمر رضي الله عنه معهم على ان ياخذ منهم - م ضعف ما يؤخذ من  
كافة مائة قبيل بل بابتز كافة المال قال ط ولم يقبلوا اين - كون الارض - م قيمة غريب  
اوسخ ومقتضى الصلح الواقع ان يؤخذ منهم - م ضعف ما يؤخذ منهم مطلقا اه قلت يؤيده  
قول الامام فاضل بن في شرحه على الجامع الصغير في تعليقه ل - م - انه لان ما يؤخذ من  
المسلم يؤخذ من التغابي ضعفه (قوله وان كان طفلا او انثى) بان الاطلاق لان العشر يؤخذ  
من اراضي اطفال الذوات انثى وذكور ضعفه من اراضي اطفالهم ونساءهم - م - ان نوح قال  
ح وسواء كانت الارض للتغابي ام لغيره او موروثة او ثوابا لا بدى يؤمن تغابي الى تغابي  
(قوله او اسلم) اي التغابي وفي ملكه ارض تضعف بمائة فانه يتبع وطبقه اعند الله او عند  
يوسف فهو دالى عشر واحد لزال الداعي الى التضعيف وهو الكفر اه ج ومنه يقال  
فما اذا ابتاعها منه - لم ط (قوله او ابتاعها من - لم) اي اذا اشترى التغابي ارضا عشرية  
من - لم تصير تضعف بمائة عند الله وعند محمد فتبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اه ج  
(قوله او ذى) اي اذا اشترى الذي ارضه تضعف بمائة من التغابي تبقى تضعف بمائة اتفاقا ح  
(تنبيه) فخصيص الشرع بالكرمي على الغالب والافضل ما فيه اتفق المالك فكذلك في  
الحكم اسمعيل عن البرجندي (قوله لا يتبدل) هذا في الخراج مطلقا اتفاقا في التضعيف  
كذلك الا عند اي يوسف فاما اذا اشترى المسلم او اسلم فانها تعود عشرية لانه قد ادعى كما  
قدمناه ج (قوله واخذ الخراج الخ) حاصل هذه المسائل كافي ليعر ان الارض اعشرية  
او خراجية او تضعفية واشتقون - لم وذي وتغابي قال - لم اذا اشترى العشرية او الخراجية  
بقيت على حالها او التضعيفية فكذلك عند - ما وقال ابو يوسف - فترجع الى عشر واحد  
واذا اشترى التغابي الخراجية بقيت خراجية او التضعيفية فهي تضعف او العشرية  
من - لم ضعف عليه العشر عند ما خلا لافهمم واذا اشترى ذي غير تغابي خراجية  
او تضعفية بقيت على حالها او عشرية بصارت خراجية ان استقرت في ملكه عنده اه ط  
(قوله من ذي) اي عندها اما عند محمد فتبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير عند تغيير  
المالك كما قدمناه ج (قوله غير تغابي) فيسببه لان العشرية تضعف عليه عند ما خلا لافها  
لحمد ط (قوله وقبضها منه) فيدبها لان الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة وذلك  
بالقبض بصر (قوله للتغابي) على قوله واخذ الخراج يعني انما وجب الخراج لا العشر لان  
في العشر معنى العبادة والكفر ثانيا (قوله اصول الصفة اليه) اي الى الشفيع فكأنه  
اشترى من المسلم بغير غيره واعترض بانه لو كان كذلك لما رجع الشفيع بالبيع على المشتري  
اذ قبضها منه واجيب بان الرجوع عليه لوجود القبض منه كافي الوكيل بالبيع حتى لو كان  
قبضها من البائع رجوع عليه لعل المشتري اعقبه لى واستشكاه ايضا الخبير الرمى بان - م  
صريحان الاخذ بالتفعة من المشتري لو اخذ بعد القبض والاخر البائع والكلام

تصريح به - بم بالعشر في  
على الخراج (و) يجب  
(ضعفه في ارض عشرية  
لتغابي مطلقا وان كان  
طفلا او انثى او اسلم او  
ابتاعها من - لم او ابتاعها  
منه - لم او ذى) لان  
التضعيف كالخراج فلا  
يتبدل (واخذ الخراج من  
ذي غير تغابي) اشترى  
ارضا (عشرية من مسلم)  
وقبضها منه للتغابي  
(و) اخذ العشر من مسلم  
اخذها منه) من الذي  
(بشعة) تعول الصفة  
اليه

هنا بعد القبض فهو شرع من الذي قال ويمكن الجواب بما في النهاية عن نودز كافة البسوط  
لو اشترى كافر عشرية فعليه الخراج في قول الامام ولكن هذا بعد ما انقطع حق المسلم عنها  
من كل وجه حتى لو استخفها مسلم او اخذها مسلم بالشفعة كانت عشرية على حالها ولو وضع  
عليه الخراج لانه لم ينقطع حق المسلم عنها اه (قوله او ردت عليه) م مطوف على اخذها اي  
اذا اشترىها الذي من مسلم ثم افسدها فادرت عليه افساد البيع فهي عشرية على حالها قال في  
البحر لانه بالرد وانفسخ جعل البيع كالم يكن لان حق المسلم لم رهو البائع لم ينقطع به هذا  
البيع لكونه مستحق الرد (قوله او بخيار بشرط) اي للبائع كافي - م - فاضيلان في شرح  
الجامع وقال لان خيار البائع يمنع ذواله لانه (قوله او ردت) لانه فسخ فصار البيع كأن لم  
يكن كاسر (قوله مطلقا) اي سواء كان بقضاء ولا وفي رد على ظاهر عبارة الدرر حيث علم  
نوه الا في بقضاء بقوله ردت (قوله لانه اقالة) اي لان الرد بغير قضاء اقالة وهي فسخ في حق  
المتعاقدين - م - جدي في حق غيره - ما وهو مستحق الخراج فصار شرع المسلم من الذي بعد  
ما صارت خراجية فتبقى على حالها كافي الفسخ قال في البحر واستفاد من وضع المسئلة ان  
لاذى ان يرد بها ببيع قديم ولا يبيكون وجوب الخراج عليهم اعيانها لانه يرتفع بالفسخ  
بالقضاء فلا يمنع الرد (قوله جعلت بستانا) هو ارض يحوط عليها احاطة وفيها اشجار متفرقة  
كذا في الامور اريد يجعلها بستانا لانه لو لم يجعلها بستانا وفيها اشجار متفرقة لكانت في  
بحر وكذلك بستان الدار لانه تابع لها كافي فاضيلان قهستاني (قوله مطلقا) اي سواء  
سقاها ماء العشر او الخراج لانه اهل للخراج لا للعشر بحر (قوله بمائه) اي ماء الخراج وهو  
ماء انهار حفرتم الهيم وكذا بصون وجيرون ودجلة والفرات - م - لافهمم وماء العشر  
هو ماء البساتين والبر والعيون والبحر الذي لا يدخل تحت ولاية - م - كذا في الملتقى وشرحه  
والحاصل ان ماء الخراج ما كان لا يكره فيد عليه ثم حويناها فورا وما سواها مشري له - م - ثبوت  
البيد عليه فلم يكن غنمية او ردت ان هذا ظاهر في ماء البحار والامطار اما الآبار والعيون  
فهي خراجية لانها غنمية حيث حويناها فورا منهم واجاب في الفسخ بانه لا يلزم ذلك كل  
عزو بترافنا كثيرا كان من حفر الصفة قد دثر وما رواه الا انما معلوم الحدوث به - م -  
الا - م - وجهول الحال فيجب الحكم فيه بانه - م - لا يضافه الحادث الى اقرب وقتيه  
الممكنين اه (قوله لرضاه) جواب عما استشكله الغتابي من ان فيه وجوب الخراج  
على المسلم ابتداء حتى نقل في غاية البيان ان الامام السرخسي ذكر في كتاب الجامع ان عليه  
العشر بكل حال لانه احق بالعشر من الخراج وهو الاظهر اه وجوابه ان المنوع وضع  
الخراج بتدبير اما بخياره فيجوز وقد اختاره هنا حيث - م - فاما الخراج فهو كما اذا  
احيا ارضه بمائة باذن الامام وسقاها بماء الخراج فانه يجب عليه الخراج بحر واجاب في الفسخ  
بان المسلم اذا سقى بالماء الخراجي ينقل الماء بوظيفة الى الارض فليس فيه وضع الخراج  
عليه ابتداء بل هو انتقال ما بوظيفة الخراج اليه بوظيفة كالأشترى ارضا خراجية اه  
واصله لا يلقى (تنبيه) مقتضى تعليقه - م - الحكم بالماء انه لا اعتبار بكونها في ارض عشر  
او خراج وهو خلاف ما منى عليه في الخاتمة ومثله لو اشترى ارضا وانما كان العشر بالماء

(او ردت عليه لفساد  
البيع) او بخيار بشرط  
او ردت مطلقا او يجب  
بقضاء ولو بغيره بقيت  
خراجية لانه اقالة لا فسخ  
(واخذ الخراج من دار  
جعات بستانا) او من رقة  
(ان) كانت (لذي) طاقا  
(او اسلم) وقد سقاها  
(بمائه) لرضاه (و) اخذ  
(عشران - سقاها) المسلم



دون الارض على خلاف فيه... باقى تحريره ان شاء الله تعالى في باب العشر والخراج من  
 كتاب الجهاد (قوله بجائته) اي ما العشر وقوله او به ما اي عشاء العشر والخراج قال ط  
 ظاهره ولو كان ما الخراج أكثر (قوله لانه لا يقر به) اي لان العشر أنسب بحال المسلم المقيم  
 من مع في العباد (قوله ولا يقر في دار) لان عمر رضى الله تعالى عنه جعل المساكن  
 عقوا وعليه اجماع الصحابة ولا تم الاستغنى ووجوب الخراج باعتباره وعلى هذا المقابر  
 زباني وظاهر التعليل انه لا فرق بين القديمة والحديثة لكن صرحوا بان أرض الخراج  
 لو عطاها صاحبها عليه الخراج وفي الثانية اشترى أرض خراج لجماعها دار او بنى فيها بيتا  
 كان عليه خراج الأرض كما لو عطاها اه وذ كرمته في الذخيرة ثم قال وفي فتاوى أبي الليث  
 اذا جعل أرضه الخراجية مقبرة أو خانة للغة أو مسكنا للفقراء سقط الخراج اه ويمكن بناء  
 الثاني على أن فيه منفعة عامة فله تأمل (قوله ولولذي) دخل المسلم بالاولى وعبر في الهداية  
 بالمجوسى لانه أبعد من الذي عن الاسلام طرمة منا كتمه وذبحته فلو عبر الشارح به لكان  
 أولى (قوله ولا في عين قبر) لانه ليس من ازال الأرض وانما هو عين فتارة كعين الماء فلا  
 عشر فيها ولا خراج بحجر (قوله ونقط) بالفتح والكسر وهو أفصح بحجر وكذا الخلم كافي الكافي  
 والنهاية اتمم (قوله في حريمها) حريم الدار ما يضاف اليها من حقوقها وحرماتها  
 فاموس (قوله لانها) اي لاني نفس العين وقال بعض المشايخ يجب فيها ادهو وظاهر الكثر كافي  
 البصر (قوله لتعلق الخراج بالتمكين) على قوله الصالح له او هذا انما يظهر في الخراج الموقوف  
 وأما خراج المقامة فحكمه كالعشر ط (قوله لتعلقه بالخارج) فلا يمكن لوجوبه التمكن  
 من الزراعة ط (قوله ويؤخذ العشر الخ) قال في الجوهره واختلافه في وقت العشر في الثمار  
 والزرع فقال أبو حنيفة وزفر يجب عند ظهور الثمرة والامن عليهم من الفساد وان لم يمتنع  
 الحصاد اذا بلغت حدا ينتفع بها وقال أبو يوسف عند استحقاق الحصاد وقال محمد اذا حصدت  
 وصارت في الجربين وقائده فيها اذا كل منه بعد ما صار جهنشا وأطم غير منه بالمعروف  
 فانه يضمن عشر ما كل وأطم عند أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف ومحمد لا يضمن ويحسب  
 به في تكميل الاوسق ولا يحسب به في الوجوب يعني اذا بلغ المأ كول مع الباقي خسة أو سق  
 وجب العشر في الباقي لا غير وان كل منها به بما بلغت الحصاد قبل ان تحصد ضمن عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف ولم يضمن عند محمد وان كل به ما صارت في الجربين ضمن اجماعا وماتان  
 بغير صناعه بعد حصاده أو سرق وجب العشر في الباقي لا غير اه والكلام في العشر ومثله فيما  
 يظهر خراج المقامة لانه بر من الخراج اما خراج الوظيفة فهو في الذمة لاني الخارج فلا  
 يختلف حكمه بالا كل وعدمه تأمل (قوله ولا يحل لصاحب أرض خراجية) قيل المراد به  
 خراج المقامة فقط لان خراج الوظيفة يجب في الذمة لا تعلق له بالملك وقيل ان خراج الوظيفة  
 كذلك لان الامام حتى حبس الخراج في اكله ابطال حقه كذا في الذخيرة فافهم قال  
 ط وفي الواقعات عن السبازية لا يحل الاكل من الفسلة قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء  
 العشر الا اذا كان المالك عازما على أداء العشر اه وهو تقييد بحد من ومنه يعلم أخذ  
 القربى من الزرع قبل أداء ما عليه فلا يجوز (قوله ولا يبا كل الخ) لو قال أو عشرية بعد

(بجائته) او به ما لانه البقية  
 (ولاني في دار) مقبرة  
 (ولولذي) (ولا في عين قبر)  
 اي زفت (ونقط) دهن  
 به ما الماء (مطلقا) اي  
 في أرض عشر او خراج  
 (و) (لا يمكن) (في حريمها)  
 الصالح للزراعة من أرض  
 الخراج خراج لا فيها  
 لتعلق الخراج بالتمكين  
 من الزراعة واما العشر  
 فيجب في حريمها العشر  
 ان زوجه والا لا تعلقه  
 بالخارج (ويؤخذ) العشر  
 عند الامام عنه - يظهر  
 الثمرة) وبد صلاحها برهان  
 وشرط في الثمر امن فسادها  
 (ولا يحل لصاحب أرض)  
 خراجية (أكل غلتها قبل  
 ادائها) ولا يبا كل  
 من طعام العشر حتى يؤدى  
 العشر وان كل ضمن  
 عشره بجمع الفتاوى

قوله جهنشا لم ارمع في  
 الجبهيش فليراجع اه منه

قوله خراجية لا تستغنى عن هذه الجملة فانه في كل من العشر وخراج المقامة لا يحل الا كل ولو  
 أكل ضمن اه وفي شرح المتن عن المضمرة اذا كل قليلا بالمعروف لا يقر عليه قال  
 الفقيه وبه نأخذ ط (قوله للخراج) اي الموظف لثبوتها في الذمة فيستعين على أخذها به - اه  
 الخارج بخلاف خراج المقامة فانه ثابت في العين كالعشر واذا كان العشر يؤخذ بجبرها كما  
 تقدم أول الباب لما فيه من معنى المؤنة لخراج المقامة اولى ح بزيادة قلت وفي البدائع أن  
 الواجب في الخراج جز من الخارج لانه عشر الخارج أو نصف عشره وذلك جزؤه الا أنه  
 واجب من حيث انه مال لمن حيث انه جز منه فحق يجوز أداء قيمته اه والمتبادر منه ان  
 المراد خراج المقامة فاذا كان له أداء القيمة لا يكون للامام الاخذ من عين الخراج جبراً  
 فينبغي تعميم الخراج في عبارة الشارح (قوله ومن منع الخراج من الخ) ذكر المسئلة  
 المصنف في كتاب الجهاد في باب الجزية ايضا فقال ويسقط الخراج بالتدخل وقيل لا وقال  
 الشارح هناك وقيل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عقوبة بخلاف  
 العشر بغير قال المصنف اي في المنع عزاء في الثانية لصاحب المذهب فكان هو المذهب اه  
 ما ذكره الشارح هناك وأقول هذا موافق لما ذكره صاحب الثانية في هذا الباب ومثله في  
 الذخيرة وأما ما ذكره في كتاب الجهاد من الثانية في باب خراج الأرض فمنه - اه هكذا فان اجمع  
 الخراج فلم يؤدسني عند أبي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى  
 ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية  
 وهذا اذا جاز عن الزراعة فان لم يجز يؤخذ بالخراج عند الكل اه أقول جزم بالقول الثاني  
 في الماتى في باب الجزية والظاهر أن قول الثانية وهذا اذا جاز الخ توفيق بين القولين وجعل  
 الخلاف لفظيا بجملة الاول على ما اذا جاز عن الزراعة والثاني على ما اذا لم يجز اذا لا يخفى أن  
 الخراج لا يجب الا بالقصد من الزراعة كما هو منصوص عليه في باب فلا يصح ارجاع اسم  
 الاشارة الى القول الثاني فقط بل هو راجع الى القوانين توفيقا بينهما كما قلنا فقد ظهر أن ما عزاه  
 الشارح هذا الى الثانية محمول على حالة الجزية بدليل عبارة الثانية الثانية هذا ما ظهر لي والله  
 تعالى أعلم وسأني غلام تحقيق ذلك في باب الجزية وأن الحق عدم السقوط (قوله والاول  
 ظاهر الرواية) أقول قال في الذخيرة ولا يسقط العشر بموت من عليه في ظاهر الرواية وروى  
 ابن المبارك عن أبي حنيفة انه يسقط ثم قال بعد ورقين ويسقط خراج الأرض بموت من  
 عليه اذا كان خراج وظيفة في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك انه لا يسقط فوقه الفرق بين  
 الخراج والعشر على الروايتين اه ويظهر من تقييده السقوط بخراج الوظيفة ان خراج  
 المقامة لا يسقط كالعشر في ظاهر الرواية فافهم (قوله وجب الخراج) اي الموظف اما خراج  
 المقامة فلا يجب كما سيذكره المصنف في باب العشر والخراج اي لتعلقه بالخارج كما قدمناه  
 (قوله ويسقطان) اي العشر وخراج المقامة انه لا يضمن الخراج اما الموظف فان هلك  
 الخراج قبل الحصاد يسقط وبعده لاح عن الهندية عن السراج والثانية وفي البرازية هلاك  
 الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبله يسقط لوبا فة لا تدفع كالفرق والحرق أو كل المراد  
 والحرق والبرء ما اذا أكلته الدابة فلا يمكن الحفظ ثم انما يباح هذا اذا هلك الكل اما اذا بقى

وللامام حبس الخراج  
 للخراج ومن منع الخراج  
 من لا يؤخذ له من خراج  
 أي حنيفة خاتبة (و) فيها  
 (من عليه عشر او خراج  
 اذا مات أخذ من تركته وفي  
 رواية لا) بل يسقط بالوت  
 والاول ظاهر الرواية  
 (فروع) • • • • • يمكن ولم  
 يزرع وجب الخراج دون  
 العشر ويسقطان بهلاك  
 الخراج



البعض ان مقدار قفيزين ودرهمين وجب قفيز ودرهم وان اقل يجب نصفه وانما يصدق اذا لم يبق من السنة ما يتقن فيه من زراعة تمامها أي من زراعة أي شيء كان في الوشعير أو غيرهما (قوله والخراج على الغاصب) قال في الخاتمة ارض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب جاحد ولا يثبت له الا ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد وان زرعه الغاصب ولم تنصم الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقررا بالغصب او كان له الاك يثبت ولم تنصم الزراعة فالخراج على رب الارض اه قلت وفي الذخيرة قال بعض المشايخ على المالك وقال بعضهم على الغاصب على كل حال اه ثم قال في الخاتمة وان تنصم الزراعة عند أبي حنيفة على رب الارض قل النقصان او كثر كانه آجرهما من الغاصب بضمن النقصان وعند محمد على الغاصب فان زاد النقصان على الخراج يدفع الفضل الى المالك وان غصب عشر بغير زرعها ان لم تنصم الزراعة فلا عشر على المالك وان تنصمها فالعشر على المالك كانه آجرها بالنقصان اه قال خ وظاهر ان حكم ذات خراج المقاسمة كالعشرية (قوله في بيع الوفاء) هو المسمى ببيع الطاعة وهو المشروط فيه رجوع المبيع للبائع متى رد الفئ على المشتري وسباني مع الاقول فيه آخر البيوع قبيل كتاب الكفالة ان شاء الله تعالى (قوله على البائع ان يفي في يده) اما اذا قبضه المشتري وزرع فيه واخذ الغلة فالخراج عليه لانه في الحقيقة رهن فيصير بالزراعة غاصبا اذ ليس للمرتن الانتفاع بالرهن فيكون كـ مثلا الغصب على السواء ويكون في وجوبه على البائع أو المشتري الخلاف المذكور في الغصب كذا في الذخيرة وفي البرازية بهـ هذا التقاض ان لم تنصم الزراعة فالعشر على المشتري وان تنصمها فعلى البائع الخراج والعشر لانه بمنزلة الرهن والمرتن لا يملك الزراعة فاشبهه الغصب ولا يتفاوت ما اذا كان الخراج اقل او اكثر كما في الاجارة اه (قوله ولو باع الزرع الخ) الظاهر ان حكم خراج المقاسمة كالعشر كما في علم غاصر خ ثم هذا اذا باع الزرع وحده وعمل ما اذا باعه وتركه المشتري باذن البائع حتى ادرك ففقد ما عشره على المشتري وعند أبي يوسف عشر قيمة القصب على البائع والباقى على المشتري كما في الفتح وبقى مالو باع الارض مع الزرع أو بدونه قال في البرازية باع الارض وساهى المثلثة تسمى ان يفي مدة يمكن المشتري فيها من الزراعة فالخراج عليه والافعل البائع والقنوى على تقدير المدة بثلاثة اشهر وهذا لو باعها فارغة ولو فيها زرع لم يباغ فعلى المشتري بكل حال وقال ابو الليث ان باعها بزرع انعه قد حبه و باغ ولم يبق مدة يمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع ولو باع من آخر والمشتري من آخر وأخر حتى مضى وقت القم يمكن لا يجب الخراج على احد اه مخلصا أي بان لم يبق في يد احد من المشتري من مدة يمكن فيها من الزراعة قبل دخول السنة الثانية (قوله والعشر على المؤجر) أي لو أجرة الارض العشرية فالعشر عليه من الاجرة كما في التنازخية وعند محمد على المستاجر قال في فتح القدير اه ان العشر منوط بالخراج وهو له مستاجر وله انما كانت تسمى بالزراعة تسمى بالاجارة فكانت الاجرة موصوفة كالثمره فكان القم له في مـ مع ملكه فكان أولى بالايجاب عليه اه (قوله كثر الخراج موطن) فانه على المؤجر اتفاقا فانه يمكن الزراعة لا بحقيقة الخراج وأما خراج المقاسمة وهو كون الواجب جزأ من ثمن الخراج

والخراج على الغاصب ان زرعه او كان جاحدا ولا يثبت له ان يبيع الوفاء على البائع ان يفي في يده ولو باع الزرع ان قبل ادراكه فالعشر على المشتري ولو باعه فعلى البائع والعشر على المؤجر كخراج موطن

كثرت وندس ونحوه ما في الخلاف كذا في شرح دور البهار وكذا الخراج الموقوف على المير ذخيرته أي انما قابداً ثمنه أما العشر فعلى المستعير كما يأتي (تنبيه) قال في الخاتمة وان استاجر أو استعار أرضاً صلح للزراعة فغرس فيها كرماً أو رطاباً فالخراج على المستاجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد لانها صار كملكها على من جاعها كرماً اه قال الرمي مقاده اشتراط كونه ملكاً لا يملكه الا بصلح ما بين الانحصار للزراعة فان صلح فالخراج على المالك اه والحاصل أنه يجب الخراج على المؤجر والميراث بقيت الارض صالحة للزراعة والا فلا على المستاجر والمستعير (قوله كـ مع مـ) وأوجبه زرعاً على الميراث لانه ما أقام المستعير مقامه لزمه كالمؤجر فانما حصل للمؤجر الاجر الذي هو كالخراج مع مـ بخلاف الميراث وقيد بالمسلم لانه لو استعارها ذى فالعشر على الميراث اتفاقاً فلو يثبت حق الفقراء بالاعارة من الكفار كذا في شرح دور البهار أي لكونه ليس أهلاً للعشر لكان في البدائع لو استعارها كافر ففقد ما العشر عليه وعن الامام روايتان في رواية كذا في رواية على المالك اه تامل (قوله وفي الحاوي) أي القديسي ح (قوله وبه قولهما ناخذ) قلت لكان في قول الامام جماعة من المتأخرين كالخبر الرمي في فئاواه وكذا في الشارح الشيخ مـ على المالك مـ في دمشق وقال حتى تفسد الاجارة باشتراط خراجها أو عشرها على المستاجر كذا في الاشباه وكذا حامد افندي العـ مـ ادى وقال في فئاواه قلت عبارة الحاوي القديسي لانما رضى عبارة غيره فان قاضيخان من اهل التـ جميع فان من عادته تقديم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتمد وأقبحه غير واحد منهم زكريا افندي شيخ الاسلام وعطاء الله افندي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في الاسعاف والمصنف اه قلت لكان في زمانه اعمامة الاوقاف من القرى والمزارع لرضا المستاجر بفعل غرامتها ومؤمن استاجرها دون أجر المثل بحيث لا تفي الاجرة ولا أضمانها بالعشر او خراج المقاسمة فلا يثبت في المدول عن الانتا بـ قواهم ما في ذلك لانهم في زماننا يقدرون أجرة المنزل بناء على أن الاجرة سالمة بلجهة الوقف ولا تفي عليه من عشر وغيره مالموا لا يدفع العشر من جهة الوقف وأن المستاجر ليس عليه سوى الاجرة فان اجرة المنزل تزيد اضعافاً كثيرة كالأجرتي فان امكن اخذ الاجرة كانه يفي بقول الامام والدية قواهم مالم يألزم عليه من الضرر الواضح الذي لا يقول به أحد والله تعالى أعلم (تنبيه) في التنازخية السلطان اذا دفع أراضي لأملاك أهواهي التي تسعى الاراضي المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز وطريق الجوازاً مـ مشيئين اما انما هم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً حق الامام أجرة في حقهم اه ومن هذا القبيل الاراضي المصرية والشامية كما قدمنا ويؤخذ من هذا أنه لا عشر على المزارعين في بلادنا اذا كانت أراضيهم غير مملوكة لهم لان ما اخذ منهم نائب السلطان وهو المسمى بالزعيم أو التيماري ان كان عشر افلا تفي عليه مـ غيره وان كان خراجاً فيكذلك لانه لا يجمع مع العشر وان كان اجرة فكذلك على قول الامام من انه لا عشر على المستاجر وأما على قوله مـ افا ظاهراً انه كذلك لاسعادت من ان المأخوذ ليس أجر من كل وجه لانه خراج في حق الامام تامل (قوله وفي المزارعة الخ) قال في التمر ولودفع الارض العشرية مزارعة ان

وقال على المستاجر كـ مع مـ سلم وفي الحاوي وبقولهما ناخذ وفي المزارعة ان كان البذر من رب الارض فعليه ولو من العامل فمصلحة بالخدمة

طلبه هل يجب العشر على المزارعين في الاراضي السلطانية



البذر من قبل العامل فعلى رب الارض في قياس قوله انه اذا هو قلا في الزرع احصتها وقد  
اشهر ان الفتوى على الصحة وان من قبل رب الارض كان عليه اجماعا اه ومثله في الخيانة  
والفتح والحاصل ان العشر عند الامام على رب الارض مطلقا وعندهما كذلك لو البذر منه  
ولو من العامل فعليه ما وبه ظهر ان ما ذكره الشارح هو قولهما اقتصر عليه لما علمت من ان  
الفتوى على قولهما بصحة المزارعة فافهم لكن ما ذكر من التفصيل يخالفه ما في البصر والمجتهبي  
والعراج والسمراج والحقاتي والظهيرية وغيرهما من ان العشر على رب الارض عندهما  
عندهما من غير ذكر هذا التفصيل وهو الظاهر لما في البدائع من ان المزارعة جائزة عندهما  
والعشر يجب في الخارج والخارج بينهما فيجب العشر عليهما اه وفي شرح دور البصر عشر  
جميع الخارج على رب الارض عنده لان المزارعة فاسدة عنده فانخرج له اما تحققة او تقدير  
لان البذر ان كان من قبله فجميع الخارج له وللمزارع اجر مثل عمله وان كان من قبل المزارع  
فانخرج له ولرب الارض اجر مثل الذي هو بمنزلة الخارج الا ان عشر حصته في عين  
الخارج وعشر حصته المزارع في ذمة رب الارض وفائدة ذلك السقوط بالهلاك اذا نيط بالعين  
وعنده اذا نيط بالذمة وواجب او معهما العشر عشر عايم ايا المصالح الامة الخارج اه  
حقبة اه فكان ينبغي للشارح متابعة ما في اكثر الكتب ثم اعلم ان هذا كله في العشر اما الخارج  
فعلى رب الارض اجماعا كما في البدائع (قوله ومن له حظ) أي نصيب في بيت المال في أي بيت  
من البيوت الاربعة الاتية مع بيان تحقيقها في النظم ط قلت وهذه المسئلة ذكرها المصنف  
متتافيا مثل شق آخر الكتاب ونظمها ابن وهبان في منظومته وقال ابن الشهنة في شرحها  
ومن له الحظ هم القضاة والعمال والعلماء والمقاتلة وذرايعهم والقدر الذي يجوز فلهم اخذ  
كفايتهم قال المصنف وكذلك طالب العلم والواعظ الذي يعطى النام بالحق والذي يعملهم اه  
قلت لكن هؤلاء لهم في احدى بيت المال وهو بيت الخراج والجزية كما ياتي قريبا وظاهر  
كلامه ان لا أحد من الاخذ من أي شيء وجهه وان لم يكن من مال البيت المعد لهم وهو خلاف  
اظهار من كلامهم والالم يتبقى فائدة لجعل البيوت اربعة نعم ياتي أنه للامام ان يستقرض من احد  
البيوت لبصره لا آخر نعم ربما استقرض فانه يقتضى جواز الدفع من بيت آخر للضرورة ففي  
مستلثان كان يمكنه الوصول الى حقه ايسر له الاخذ من غير بيته الذي يستحق هو منه والا كما  
في زماننا يجوز للضرورة اذ لو لم يجز اخذه الامن بينه ازم أن لا يبقى حق لاحد في زماننا لعدم اقرار  
كل بيت على حدة بل يخلطون المال كله ولو لم يأخذ ما ظفرو به لا يمكنه الوصول الى شيء فليتأمل  
(قوله بما هو موجه له) أي بشي يتوجه لبيت المال أي يستحق له والذي في شرح الوهبانية عن  
القنية عن الامام الوبري من له حظ في بيت المال ظفر به مال وجه لبيت المال فله أن يأخذ  
ديانة وللإمام الخيار في المنع والاعطاء في الحكم أي في القضاء اه قلت أي له الخيار في اعطاء  
ذلك لا واجد ان اعلم به ليعطيه حقه من غيره اذ ليس له الخيار في منع حقه من بيت المال مطلقا  
كما لا يخفى (قوله ولهم مودع الخ) قال في شرح الوهبانية وفي البرازية قال الامام الخوافي اذا  
كان عنده ودعة فبات المودع بلا وارث له أن يصرف الودعة الى نفسه في زمانها هذا لانه  
لو اعطاه البيت المال لضاع لانهم لا يصرفون مصارفه فاذا كان من أهله صرفه الى نفسه

ومن له حظ في بيت المال  
وظفر به ما هو موجه له  
أخذه ديانة وله مودع  
صرف ودعة مات رجا  
ولا وارث لنفسه او غيره  
من المصارف

وان لم يكن من المصارف صرفه الى المصروف اه وقوله وان لم يكن من المصارف يؤيد  
ما قلناه آتفا حيث أطلق المصارف ولم يبقدها بمصارف اه هذا المال فمثل مصارف البيوت  
الاربعة كامل (قوله دفع النائية والظلم عن نفسه أولى الخ) النائية ما ينوبه من جهة  
السلطان من حق أو باطل او غيرهما كما في القنية عن البزدوى والمراد دفع ما كانت بغير حق  
ولذا عطف الظلم نفسه بها وفيها عن شمس الائمة السرخسي توجهه على جماعة جباية بغير حق  
فلبعضهم دفعها عن نفسه اذ لم يحمل حصته على الباقي والا فالاولى أن لا يدفعها عن نفسه  
ثم نقل صاحب القنية عن شيخه يدعي أن فيه اشكالا لان اعطاءه اعانة لا ظالم على ظالم فان  
اكثر النواقب في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فذلك خير له اه لمخصا  
وعليه مشي ابن وهبان في منظومته وأجاب ابن الشهنة بان الاشكال مدفوع بما فيه من  
أنواع الظلم على الضعيف العاجز بواسطة دفعه عن نفسه اه قلت فيه نظران ما حرم  
أخذه حرم اعطاؤه كما في الاشياء أي الاضطرورة فاذا كان الظالم لا بد من اخذه المال على كل  
حال لا يكون العاجز عن الدفع عن نفسه آتيا بالاعطاء بخلاف القادر فانه باعطائه ما يحرم  
أخذه يكون معينا على الظلم باختياره كامل (قوله حصته) مدفوع لفضل وباقهم فاعله أي  
بأبي جاعته (قوله وتصح الكفالة لهما) أي بالنائية سواء كانت بحق ككبرى النهر المشترك  
للأمة وأجرة الحارس للمجلة المسمى بديار مصر الخ فغير وما وظف للامام ليجوز به الجيوش  
وفداء الاسارى بان احتاج الى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك  
والكفالة به جائزة اتفاقا أو كانت بغير حق كجبايات زماننا فانما في المطالبة كالديون بل فوقها  
حق لو أخذت من الاكابر فله الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى وقيدته شمس الاثني عشر  
اذا امر به طائعا فلو مكرها في الامر لم يمت به امره بالرجوع ذكره الشارح وصاحب النهر في  
الكفالة قلت ومعنى صحة الكفالة بالنائية التي بغير حق أن الكفيل اذا كفل غيره بها  
بأمره كان له الرجوع عليه بما أخذ منه الظالم منه لانه في ان يثبت للظالم حق المطالبة على  
الكفيل فلا يرد ما قبل ان الظلم يجب اعداه فكيف تصح الكفالة به كما نصت في محله ان  
شأنه تعالى (قوله ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل) أي بالامارة كما عبر في القنية أي بان  
يحمل كل واحد بقدر طاقتة لانه لو ترك توزيعها الى الظالم ربما يحمل بعضهم ما لا يطيق  
فيه يظلم على ظلم في قيام العارف بتوزيعها بالعدل لتقليل الظلم فاذ يوزعها هذا اليوم  
كالكبريت الاجر بل هو أندر (قوله وهذا يعرف الخ) المشار اليه غير مذكور في كلامه  
وأصله في القنية حيث قال وقال أبو جعفر البطني ما يضرب به السلطان على الرعية مصلحة  
لهم يصير دينوا واجبا وقامت صحة كالأجور وقال صاحبنا وكل ما يضرب به الامام عليهم  
لمصلحة اه م فالجواب هكذا حق أجرة الحراسين لحفظ الطريق والامور ونصب الدروب  
وأبواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف خوف الفتنة ثم قال فعلى هذا ما يؤخذ في خوارزم  
من العامة لا صلاح سنة الجيكون أو الرض ونحوه من مصالح العامة دين واجب لا يجوز  
الامتناع عنه وليس بظلم ولكن يعلم هذا الجواب لا يعمل به وكف الامان عن السلطان وسعائه  
فيه لا لتشهير حتى لا يتجاسروا في الزيادة على القدر المستحق اه قلت وينبغي تقييد ذلك

دفع النائية والظلم عن  
نفسه أولى الا اذا تحمل  
حصته باقهم وتصح الكفالة  
بها ويؤجر من قام  
بتوزيعها بالعدل وان كان  
الاخذ باطلا وهذا يعرف  
ولا يعرف كذا المادة الظلم



مطلب  
في بيان بيوت المال  
ومصارفها

عما اذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك المساس ياتي في الجهاد من انه يكره الجمع لان وجود  
في (قوله يجوز ترك الخراج للمالك الخ) سياتي في الجهاد من ان شر حامنا منه ترك السلطان  
او نائبه الخراج لرب الارض او غيره ولو ثبت فاعية جاز عند الثاني وحل له لو مصرفا والاشارة  
به به يفتي وما في الخاوي من ترك جميع هذه المصارف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز  
اجماعا ويخرج به في هذه المسألة فاعية الخراج خلافا لما في قاعدة مصرف الامام منوط بالمصلحة من  
الاشياء معزاة بالضرورة فتنبيه اه قلت والذي في الاشياء عن البرزخية اذا ترك العشر لمن عليه  
جاز غنيا كان او فقيرا لكن ان كان المترك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا  
ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه قلت وما في الاشياء  
ذكر من في المذخبة عن شيخ الاسلام بقوله لو غنيا كان له جازية من السلطان ويضمن مثله  
من بيت الخراج لبيت الصدقة ولو فقيرا كان صدقة عليه فيجوز كالمأخوذ منه ثم صرفه اليه  
ولذا قالوا بان السلطان اذا اخذ الزكاة من صاحب المال فاقطع قبل صرفها لفقراء كان  
له ان يصرفها اليه كما يصرفها الى غيره (قوله ونظمها ابن الشحنة) هو محمد والشارح  
المنظومة عبد البر والنظم من بحر الوافر (قوله بيوت المال اربعة) سياتي في آخر فصل  
الجزية عن الزباني ان على الامام ان يجعل لكل نوع يتأخذه وله ان يبيع بقرض من أحده  
ليصرفه للاخر ويهبط بقدر الحاجة والفقير والفضل فان قصر كان الله تعالى عليه حبيبا  
اه وقال الشرنبلالي في رسالته ذكر انه يجب عليه ان يجعل لكل نوع منها ما يتأخذه  
ولا يخطأ به في بعضه وانه اذا احتاج الى مصرف خزائنه ولبس فيها ما يفي به بقرض من  
خزائنه غير ما تم اذا حصل لقي استقرض له او المال يرد الى المستقرض منها الا ان يكون المصروف  
من الصدقات او خمس الغنائم على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد شيئا لاصحابهم للصدقات  
بالفقير وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق اه (قوله لكل مصارف) اي لكل بيت محلات  
يصرف اليها (قوله فاولها الغنائم الخ) اي اول الاربعه بيت أموال الغنائم فهو على حذف  
مضافين وكذا يقال فيما بعده ط ويسمى هذات مال الخس اي خمس الغنائم والمعادن  
والركاز كما في التارخانية فقوله الركاز وفي نسخة ركاز من واما من عطف العام بحذف حرف  
العطف (قوله وبعدها الصدقات) مبتدأ وخبر والاولى وبعده بالتذكير اي بعد الاول  
الا ان يقال ان اولها كتب التانيث من المضاف اليه او اعاد الضمير على الغنائم وما عطف  
عليها لانها نفس الاول اي وثانيها بيت أموال الصدقة فقين اي زكاة السواثم وعشور الاراضي  
وما اخذ من العاشر من تجار المسلمين المارين عليه كما في الابدائع (قوله وثالثها الخ) قال  
في البدائع الثالث خراج الاراضي وجزية الرؤس وما وصلح عليه بنو نجران من الخصال ونحو  
تغلب من الصدقة المضاعفة وما اخذ من تجار أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب  
اه زاد الشرنبلالي في رسالته عن الزباني وعديده أهل الحرب وما اخذ منهم من فدية قتال وما  
صولحوا عليه لترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم فقوله مع عشور المداخيل ما اخذ  
العاشر من أهل الذمة والمستأمنين فقط بقرضه مع الخراج لانه في حكمه او هو خراج  
حقيقة كما قدمناه في بابها بخلاف ما اخذ من فاقه زكاة حقيقة ادخله في قوله المتصدقون كما مر

يجوز ترك الخراج للمالك  
لا العشر ويصح تمامه مع  
بيان بيوت المال ومصارفها  
في الجهاد ونظمها ابن  
الشحنة فقال  
بيوت المال اربعة اكل  
مصارف بيتها العالمون  
فاولها الغنائم والركوز  
ركاز بعد ما المتصدقون  
وثالثها خراج مع عشور  
وجالية باج العا اونا

قول المشي وبعدها الخ  
كذا بالاصل المقابل على خط  
المؤلف بالواو ونسخ  
الشرح بدونها وهو  
المتعين اه مصححه

فاذهب

فاذهب وقوله وجالية هم أهل الذمة لان عمر رضي الله تعالى عنه أجلاههم من أرض العرب كما  
في القاموس اي اخرجهم منهم انما صار يستعمل حقيقة معرفة في الجزية التي يلحقها العالمون  
اي بلى أمرها أعمال الامام وكان النظم ادخل فيها ما يؤخذ من بنو نجران وبنو تغلب وما  
أخذ من أهل الحرب من هدية أو صلح لانهم في هذه الجزية رؤسهم (قوله الضوائع) جمع  
ضائعة اي اللقطات وقوله مثل مالا الخ اي مثل تركه لا وارثا لها أصلا أو وارث لا يرده عليه  
كأحد الزوجين والظاهر رجعه له معطوفا على الضوائع باستقاط العاطف لان من هذا النوع  
ما نقله الشرنبلالي دية مقتول لا ولي له لكن الذمة من جلة تركه المقتول ولذا اتفق من سادونه  
كما صرحوا به تامل (قوله مصرف الاولين الخ) ينقل حركة الهمزة الى اللام لضرورة الوزن  
اي بيت الخس وبيت الصدقات والنص في الاول قوله تعالى واعلموا ان ما غنمنا الآية وسياق  
بيانه في الجهاد ان شاء الله تعالى وفي الثاني قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية وباني بيانه  
قريبيا (قوله وثالثها حواصمنا لونا) الذي في الهداية وعامة الكتب المعتمدة انه يصرف  
في مصالحنا كسد النفور وزياد القناطر والجسور وكفاية العلماء والاضاعة والعمال ورزق  
المقاتلة وذرائعهم اه اي ذراعي الجميع كما سياتي في الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله  
ورابعها مصرف جهات الخ) موافق لما نقله ابن الضيا في شرح الغزونية عن البردوي من انه  
يصرف الى المرضى والزمنى واللقيط وعساة القناطر والرباطات والنفور والمساجد وما  
اشبه ذلك اه واصله مخالف لما في الهداية والزباني أفاده الشرنبلالي اي فان الذي  
في الهداية وعامة الكتب ان الذي يصرف في مصالح المسلمين هو الثالث كما مر واما الرابع  
فصرفه للمشهور وهو اللقيط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم فيعطى منه نفقة ثم وأدومهم  
وكفهمهم وعقل جنائهم ثم كما في الزباني وغيره وحاصه له ان مصرفه العاجزون الفقراء فلو ذكر  
النظم الرابع مع كان الثالث ثم قال وثالثها حواصمنا لونا ورابعها مصرف جهات الخ لوافق  
ما في عامة الكتب (قوله تساوى) فعل ماض والنفع منصوب على التمييز كطبت النفس اي  
تساوى المسلمون فيمن جهة النفع اه ح والله تعالى أعلم

باب مصرف

(قوله اي مصرف الزكاة والعشر) يشير الى وجه مناسب به هذا والمراد بالشر ما ينسب اليه  
كما مر في شمل العشر ونصفه الآخر من أرض المسلم ورابعه الآخر من أرضه اذا مر على  
العاشر أفاده ح وهو مصرف أيضا صدقة القنطر والصدقة الزكاة ذكر وغير ذلك من  
الصدقات الواجبة كما في القهستاني (قوله وأما خمس المعدن) بيان لوجه اقتضاه على  
ان كانت العشر وان لا يناسب ذكره معهما وان ذكره في العناية والمخراج والاولى كما قال ح وأما  
خمس الركاز ليشمل الكثرة لانه كلمة تدل في مصرف (قوله هو فقير) قدمه بعبارة الآية ولان  
الفقير شرط في جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وابن السبيل (قوله أدنى شيء) المراد  
بالشيء النصاب النهائي وبأنه ما دونة فافصل التفضيل ليس على باب كاشا الى الشارح  
والظاهر ان يقول من لا يملك نصيبا تاما باليد دخل فيه ما ذكره الشارح وقد يقال ان

ورابعها الضوائع مثل مالا  
يكون له أناس وارثونا  
فصرف الا واثق بنص  
وثالثها حواصمنا لونا  
ورابعها مصرف جهات  
تساوى النفع في المساونا  
(باب مصرف)  
اي مصرف الزكاة والعشر  
وأما خمس المعدن فصرفه  
كالغنائم (هو فقير وهو من  
له أدنى شيء)



المراد القليل بين الفقير والمساكين لرد ما قيل ان ما منصف واحد لا يتم ما بين الفقى للعالم  
 يصدق عدم الفقى فيه ما اى عدم ملك النصاب التامى فذكر ان المسكين من لائق له اموالا  
 والفقير من علة شـ ما وان قل فافتصاره على الأدنى لانه غاية ما يحصل به التميز والحاصل ان  
 المراد هنا الفقير المقابل له -- كين لا لفقى (قوله اى دون نصاب) اى نام قاضى بل عن الدين  
 فلم يدوناته ومصرف كياق (قوله مستغرق فى الحاجة) كذا والى سكتى وعبيد الخدمة  
 وثياب البذلة وآلات الحرفة وكتب العلم للحاج اليها اندريسا وحفظا ونصبا كما مر اول  
 الزكاة والحاصل ان النصاب قسمان موجب للزكاة وهو النامى الخالى عن الدين وغير موجب  
 له وهو غيره فان كان مستغرا فبالحاجة اليه كما اباح اخذها والاحرمه وأوجب غيرهما من  
 صدقة القمار والاضحية ونفقة القريب المحرم كفى البصر وغيره (قوله من لائق له) فبحسب  
 الى المـ مثله اقوته وما يورى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الاول ويحل صرف الزكاة لمن لا يحل له  
 المسئلة بعد كونه فقيرا فتح (قوله على المذهب) من أنه أسوأ حالا من الفقير وقيل على العكس  
 والاول اصح بحر وهو قول عامة السلف السامعيل وافهمهم بالعطف أنهم ما صنفان وهو قول  
 الامام وقال الثانى صنف واحد وان اختلف بظهور فيما اذا اوصى بثلاث مائة لزيد والفقراء  
 والمساكين او وقف كذلك كان لزيد الثلث ولكل صنف ثلث عنده وقال الثانى لزيد  
 النصف ولهما النصف وعقابه فى النهر (قوله لقوله تعالى او مسكينة اذا مقربة) اى الصق  
 جاد بالثواب محتفرا حفرة جعلها ازاد له دم ما يورى به أو الصق بطنه به من الجوع وعقابه  
 الاستدلال به موقوف على أن الصدقة كاشفة والاكثر خلافه فيحمل عليه وعقابه فى الفتح  
 (قوله وآية السقينة للترحم) جواب عما استدل به القائل بان الفقير أو حالا من المسكين  
 حيث أثبت له مساكين سقينة والجواب انه قيل لهم مساكين ترحموا وأجيب أيضا بانهم لم  
 تكن لهم بل هم أحرافها أو عارية لهم فتح اى فاللام فى كانت لها كين للاختصاص لئلا ملك  
 (قوله ييم السامى) هو من يسمى فى القبائل بل جمع صدقة السوائم والعاشر من نصبه الامام على  
 الطرق لياخذ ذلك الشر ويخونه من المارة (قوله لانه فرغ نفسه) اى فهو يستحقه عالة  
 الا ترى ان اصحاب الاموال لوجه الزكاة الى الامام لا يصدق شيئا ولو ملك ما جبهه من  
 الزكاة لم يصدق شيئا كالمضارب اذا ملك مال المضارب الا أن فيه شبهة الصدقة بدليل  
 سقوط الزكاة عن ارباب الاموال فلا تحصل للعامل الهاشمى تنزيه القرابة النبوية صلى الله  
 عليه وسلم عن شبهة الوسخ وتحمل لافى لانه لا يورى الهاشمى فى استحقاق الكرامة فلا  
 تنسب اليه شبهة فى حقه زبائى على ان منع العامل الهاشمى من الاخذ بصرى فى السنة كما  
 بسطه فى الفتح قال فى النهر وفى النهاية استعمال الهاشمى على الصدقة فاجرى له منها رزق  
 لا ينبغي له اخذها ولو عمل ورزق عن غيرهما فلا بأس به قال فى البحر وهو ذا يفيد صحة توليته  
 وأن اخذها منه مكروه لا حرام اهـ والمراد كراهة التجريم اقوالهم لا يحل لكن ما مر من أن  
 شرائط السامى أن لا يكون هاتما بما راضه وهذا الذى يخفى أن يقول عليه اهـ ما فى النهر  
 أقول الظاهر أن الإشارة فى قوله وهذا الى ما ذكرهنا من صحة توليته ووجهه أن ما ذكرهنا  
 صريح فى عدم حل الاخذ ما جبهه من الصدقة لامن غيره فلا دليل يثبت على عدم صحة توليته

اى دون نصاب أو قد در  
 نصاب غير تام مستغرق فى  
 الحاجة (ومسكين من  
 لائق له) على المذهب لقوله  
 تعالى او مسكينة اذا مقربة  
 وآية السقينة للترحم  
 (وجاء فى) ييم السامى  
 والعاشر (فيعطى) ولو غنيا  
 لا ما شيئا لانه فرغ نفسه  
 اهـ هذا القمل

عاملا اذا رزق من غيرهما وقد مر أن اشتراط أن لا يكون هاتما بما راضه فى البحر عن الغاية ولم أره  
 اغيره على أنه فى الغاية على ذلك بقوله لما فيه من شبهة الزكاة كما عايناه هنا فلم أن ذلك شرط  
 لحل الاخذ من الصدقة لاهضة التولية فلا يراض ما هنا كما قدمناه هناك والله تعالى أعلم  
 (قوله فيحتاج الى الكفاية) لكن لا يراعى على نصف ما قبضه كياق ولا يصدق لوهلك ما جبهه  
 لان ما قبضه منه أجرة عماله من وجه كما مر قال فى المعراج لان عماله فى معنى الأجرة وأنه  
 يتعلق بالحمل الذى عمل فيه فاذا ملك سقط حقه كالمضارب اهـ قلت وهذا ما قد التفرع على  
 قوله لانه فرغ نفسه اهـ هذا العمل فانه يقيد أن ما باخذه ليس صدقة من كل وجه بل فى مقابلته عمله  
 فلا ينافى ما مر من أن له شبهة فافهم (قوله ما نسب للواقعات) ذكر المصنف أنه رأى بخط ثقة  
 معزى اليها قالت ورأيت فى جامع الفتاوى ونصه وفى البسوط لا يجوز دفع الزكاة الى من يملك  
 نصابا الا الى طالب العلم والغازى ومنه قطع الحج اقول عليه الملاءة والسلام يجوز دفع الزكاة  
 الى طالب العلم وان كان له نفقة أربعين سنة اهـ (قوله من أن طالب العلم) اى الشرعى (قوله  
 اذا فرغ نفسه) اى عن الاكسب قال ط المراد أنه لا يتعلق به غير ذلك فهو البطالات  
 المـ لومة وما يجب له انشاط من مذهبنا الموم لا ينافى التفرغ بل هو سعى فى استجاب  
 التحصيل (قوله واستفادته) لعل الواو بمعنى أو الممانعة انطوا ط (قوله لجزءه) علة لجواز  
 الاخذ ط (قوله والحاجة داعية الخ) الواو للحال والمعنى أن الانسان يحتاج الى أشياء  
 لا غنى له عنها فلهذا لم يجوز له قبول الزكاة مع عدم اكتسابه أنفق ما عنده ومكث محتاجا  
 فينتفع من الافادة والاستفادة فيضد الدين اعدم من يتكلمه وهذا الفرع مخالف لاطلاقهم  
 الجرمية فى الفقى ولم يقدروا أحد ط قات وهو كذلك والوجه تقييده بالفقير ويكون طالب العلم  
 مرخصا لجواز زواله من الزكاة وغيرهما وان كان قادرا على الكسب اذ بدونه لا يحل له الزكاة  
 كما يأتى ومذهب الشافعية والحنابلة أن القدرة على الاكتساب تمنع الفقير فلا يحل له الاخذ  
 فضلا عن السؤال الا اذا اشتغل عنه بالعلم الشرعى (قوله ما يكفيه وأعوانه) بيان لقوله  
 بقدر عـ له وقد مرنا أنه يعطى ما لم يملك المال والابطال عماله ولا يعطى من يت المال شيئا  
 كما فى البحر وفى البرازية اخذ عماله قبل الوجوب أو القاضى رزقه قبل المدة جاز والانضـل  
 عدم التحجيل لاحتمال أن لا يعيش الى المدة اهـ قال فى النهر ولم أر مالوهلك المال في يده وقد  
 نهج عماله والظاهر أنه لا يسترد (قوله بالوسط) فيحرم أن يتبع شهوته فى المال كل والمنسرب  
 لانه اسراف محض وعلى الامام أن يبعث من يرضى بالوسط بحر (قوله لكن الخ) اى  
 لو استغرقت كفايته الزكاة لا يراعى على النصف لان النصف عين الانصاف بحر (قوله  
 ومكاتب) هذا هو المعنى بقوله تعالى وفى الرقاب فى قول أكثر أهل العلم وهو المروى عن  
 الحسن البصرى أطلقه فم مكاتب الفقى أيضا وقيد الحدادى بالكبير أما الصغير فلا يجوز  
 وفيه نظر اذ مر حوايان المكاتب يملك المدفوع اليه وهذا باطلا بجم الصغير أيضا خبر  
 قلت قد يجب بان مراد الحدادى بالصغير من لا يعقل لان كتابته استقلاله لا غير صحيحة اولانه  
 لا يصح قبضه تامل فى النهر وعلى هذا فالمدول فيه وفيما بعده عن اللام الى فى الدلالة  
 على أن الاستحقاق للجهة لا للرقبة ولا ليدان بأنهم أرسخ فى استحقاق التصديق عليهم من غيرهم

فيحتاج الى الكفاية والفقى  
 لا يمنع من تناولها عند  
 الحاجة كمن السبيل بحر  
 عن البدائع وبهذا التعليل  
 يقوى ما نسب للواقعات  
 من أن طالب العلم يجوز له  
 اخذ الزكاة ولو غنيا اذا  
 فرغ نفسه لافادة العلم  
 واستفادته ايجزه عن  
 الكسب والحاجة داعية  
 الى ما لا يدينه كذا ذكره  
 المصنف (بقدر عمله)  
 ما يكفيه وأعوانه بالوسط  
 امكن لا يراعى على نصف  
 ما قبضه (ومكاتب)



لا أنهم لا يملكون شيئا كما ظن الآن يراد لا يملكونه ملكا مستقرا وهو لا يجوز للمكاتب  
 صرف المدفوع اليه في غير ذلك الوجه لم أره لهم اهـ والضمير في اهتم لا غنى في أصل التوقف  
 اصحاب البصر فانه نقل عن الطيبي من الشافعية ما يفيد أن المكاتب ومن بعدهم ليس لهم  
 صرف المال في غير الجهة التي أخذوا لاجلها لانهم لا يملكونه ثم قال وفي البدائع انما جاز دفع  
 الزكاة الى المكاتب لانه غليل وهو ظاهر في أن المكاتب يقع للمكاتب بقية الاربعه بالطريق  
 الاولى لكن بقي هل لهم على هذا الصرف الى غير الجهة اهـ قال الخليل الرمي والذي يقتضيه  
 نظار الفقيه الجواز اهـ قلت وبه جزم العلامة المقدسي في شرح نظم المكنز (فرع) ذكر  
 زيلعي في كتاب المكاتب من دفعه ولو اشترى أباه أو ابنته مكاتب عليه أن للمكاتب كسبا وليس له  
 ملك حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق وهذا لو اشترى زوجته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع  
 الزكاة اليه ولو وجد كذا اهـ كذا في شرح الكنت للعلامة ابن الشاذلي شيخ صاحب البحر قلت  
 وهو صريح في جواز دفع الزكاة اليه وان ملك نصا بازاذا على بدل الكتابة وسند كره عن  
 القهستاني ما يفيد (قوله غير هاتمي) لانه اذا لم يجز دفعها للمعتق الهاتمي الذي صار حرا  
 يدا ووقية فذلك كاتبه الذي بقي مملوكا رقبه بالاولى وفي البحر عن المحيط وقد قالوا انه لا يجوز  
 لمكاتب هاتمي لان الملك يقع للمولى من وجهه والشبهة مطعنة بالحقيقة في حقهم اهـ أي ان  
 المكاتب وان صار حرا يدا - في ذلك ما يدفع اليه لكنه مملوك لرقبة فقبه شبهة وقوع الملك لولاء  
 الهاتمي والشبهة معتبرة في حقه كرامته بخلاف الغني كما مر في العامل فلذا قيد بقوله  
 في حقهم أي حق بني هاتمي وانت خبير بان ما ذكر من التعليل - ووق في كلام البحر لعدم  
 الجواز لمكاتب الهاتمي لانه تصرف المكاتب في المصلحة التي توقف في حكمها أولا بل  
 لا يفيد التعليل المذكور ذلك أصلا فافهم (قوله حل لولاء) لانه انتقل اليه بملك حادث  
 بعد ما ملكه المكاتب لانه حريدا وتبدل الملك بمنزلة تبدل العيز وفي الحديث الصحيح هو لها  
 صدقة ولنا هدية (قوله كفقير استغنى) أي وفضل معه شيء مما أخذه حاله الفقرة لان الاعتبار  
 في كونه مصرفا هو وقت الدفع وكذا يقال في ابن السبيل (قوله وسكت عن المؤافة فلو بهم) -  
 كانوا ثلاثة أقسام قسم كفار كان عليه الصلاة والسلام يعطيهم إيمانهم على الاسلام وقسم  
 كان به طيهم لم يدفع ثمنهم وقسم أساوا وفيهم ضعف في الاسلام فكان يتألفهم ليتبوا وكان  
 ذلك كجاء مشروعا تابا بالناس فلا ساجدة الى الجواب عما يقال كيف يجوز صرفها الى الكفار  
 بانه كان من جهاد افقره في ذلك الوقت أو من الجهاد لانه تارة بالسمان وتارة بالاحسان أفاده  
 في الفتح (قوله لسقوطهم) أي في خلافة الصديق لما منههم - ثم عررض الله تعالى عنهم ما  
 وانعقد عليه اجماع الصحابة ثم على القول بأنه لا اجماع الا عن مستند يجب علمه - مبدل  
 أفاده نسخ ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم أو تنقيح الحكم بحياته أو كونه حكمية بآرائه علمته  
 وقد اتفق انبهاؤها بعد وفاته وعلمه في الفتح لكن لا يجب علمنا نحن بدليل اجماع كما هو مقرر  
 في محله (قوله اما بزوال العلة) هي اعزاز الدين فهو من قبيل انتهاء الحكم لانتهاء علة  
 الغائية التي كان لأجلها المدفوع فان الدفع كان للاعزاز وقد أعزاه الاسلام وأغنى عنهم بحر  
 لكن مجرد التعليل بكونه مملوكا لا يثبت لا يصلح دليلا على نفي الحكم للمال لان الحكم

لفير هاتمي ولو جيز حل  
 لمولاه ولو غنيا كفقير  
 استغنى وابن سبيل وصل  
 لما وسكت عن المؤافة  
 قلوبهم لسقوطهم اما بزوال  
 العلة

لا يحتاج في بقائه الى بقائه لانه لا يستغناؤه في البقاء عنها الماء في الرق والاضطباع والرمل  
 فلا بد من دليل يدل على أن هذا الحكم مما شرع مقبدا بقاؤه ببقائه الكن لا يلزمنا تعينه في محل  
 الاجماع فتصكم بدوت الدليل وان لم يظهر لنا على أن الآية التي ذكرها عرصلم لذلك وهي قوله  
 تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وعلمه في الفتح (قوله أو نسخ  
 بقوله صلى الله عليه وسلم الخ) أي هو مستند الاجماع فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم  
 بالحديث المذكور الذي سمعه أهل الاجماع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعيا بالنسبة  
 اليهم فيصح نسخه الكتاب وجعل في البحر مستند الاجماع الآية التي ذكرها عررض الله تعالى  
 عنه وانما لم يجعل الاجماع ناسخا لانه خلاف الصحيح لان النسخ لا يكون الا في حياته صلى الله  
 عليه وسلم والاجماع لا يكون الا بعده كما أوضحه المصنف في المنع (قوله وردها في فقراتهم) -  
 في نسخة على فقراتهم - ولفظ الحديث على ما في الفتح من رواية أصحاب الكتب الستة انك  
 ستاتي قوما أهل كتاب فادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأني رسول الله فانهم أطاعوك لذلك  
 فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فانهم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن  
 الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراتهم الخ اهـ وأما لفظ الذي ذكره  
 الشارح تبعا للهداية في حاشية نوح عن الحافظ ابن حجر أنه لم يره في شيء من المسانيد اهـ  
 وضعية فقراتهم للمساكين فلا تدفع الى من كان من المؤافة كافر أو غنيا وتدفع الى من كان منهم  
 مسكينا فقيرا بوصف الفقر لانه يكون من المؤافة فالنسخ للعموم أو لمخصوص الجهة تأمل  
 (قوله ومدونون) هو المراد بالغارم في الآية وذكروا في الفتح ما يقتضي أنه يطلق على رب الدين  
 أيضا فانه قال والغارم من لزمه دين أو له دين على الناس لا يتدفع على أخذه وليس منه نصيب  
 وفيه نظر لما قال القتيبي الغارم من عليه الدين ولا يجبر وفاء ما مافي الصالح من أن الغريم قد  
 يطلق على رب الدين فليس مما الكلام فيسه لان الكلام في الغارم الاخص لا في الغريم وأما  
 ما زاده في الفتح فانه جاز الدفع اليه لانه فقير يدا كإبن السبيل كما عالج به في المحيط لانه غارم وأما  
 قول الزياهي والغارم من لزمه دين ولا يملك نصا بافاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس ولا  
 يمكنه أخذه اهـ فليس فيه إطلاق الغارم على رب الدين كما لا يخفى لان قوله أو كان له مال  
 معطوف على قوله ولا يملك نصا بافاضاهم - وكلام النزهة غير محرم قدبر (قوله لا يملك نصا با)  
 قيد به لان الفقر شرط في الاصناف كلها الا العامل وابن السبيل اذا كان له في وطنه مال بمنزلة  
 الفقير بحر ونقل ط عن الجوى انه يشترط أن لا يكون هاتمي (قوله أولى منه للفقير)  
 أي أولى من المدفوع لفقير الغير المديون لزيادة احتياجه (قوله وهو منقطع الغزاة) أي الذين  
 يجزوا عن الحقوق يجيش الاسلام لفقيرهم بل لا النفقة أو الدابة أو غيرها ما فضل لهم الصدقة  
 وان كانوا كاسيين اذا كسب بقدرهم عن الجهاد - تعالى (قوله وقبل الحاج) أي منقطع  
 الحاج قال في المغرب الحاج به في الحاج كاسا مري به في السمار في قوله تعالى ساعرا ثم جرون  
 وهذا قول محمد والاول قول أبي يوسف اختاره المصنف تبعا لكثرة قول في النهر وفي غاية البيان  
 انه لا يظهر وفي الاسيحي اني انه الصحيح (قوله وقبل طلبة العلم) كذا في التلخيص والمرغباني  
 واستبعده السروي بان الآية نزلت واما هناك قوم يقال لهم طلبة علم قال في الشرح لالامة

أو نسخ بقوله صلى الله عليه  
 وسلم ما ذكي آخر الامر خذها  
 من أغنيائهم - ثم وردها في  
 فقراتهم (ومدون لا يملك  
 نصا بافاضلا عن دينه)  
 وفي الطه - جرية الدفع  
 للمدون أولى منه للفقير  
 (وفي سبيل الله وهو منقطع  
 الغزاة) وقبل الحاج  
 وقبل طلبة العلم وفسره  
 في البدائع جميعه بجمع القرب



واستبعد بعد لان طلب العلم ليس الاستفاضة الاحكام وهل يبلغ طالب رتبة من لازم حصة  
التي صلى الله عليه وسلم اتفق الاحكام عنه كاصحاب الصفة فالتفسير بطالب العلم وحيث  
خصه وصا وقد قال في البداية في سبيل الله جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله  
وسبيل الخير اذا كان محتاجا اه (قوله وغيره الاختلاف الخ) يشير الى ان هذا الاختلاف  
انما هو في تفسير المراد بالآية لافي الحكم ولذا قال في النهر والخلاف لفظي لا اتفاقا على ان  
الاصناف كلها هم سوى العامل به طون بشرط الفقر فمقطع الحاج أي وكذا من ذكر بعده يعطى  
اتفاقا ومن هذا قال في السراج وغيره فائدة الخلاف نظهر في الوصية يعني ونحوها كالاوقاف  
والنذور على ما مر اه أي تظهر فيها لوقال الموصي ونحوه في سبيل الله وفي البحر عن النهاية  
فان قلت منقطع الغزاة أو الحج ان لم يكن في وطنه مال فهو فقير والا فهو ابن السبيل فكيف  
تكون الاقسام سبعة قلت هـ وفي تفسير الا أنه زاد عليه بالانقطاع في عبادة الله تعالى فكان  
مقارن الفقير المطلق الخالي عن هذا القيد (قوله وابن السبيل) هو المافر معي به للزومه  
الطريق يأي (قوله من له مال لامه) أي سواء كان هو في غير وطنه أو في وطنه وله ديون  
لا يقدروا على أخذها كما في النهر عن النفاية لكن الزياي جعل الثاني ملحقا به حيث قال  
والحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلد له الحاجة هي المعسرة وقد وجدت لانه  
فقير يبدأ وان كان غنيا ظاهرا اه وتبعه في الدرر والفتح وهو ظاهر كلام الشارح وقال  
في الفتح أيضا ولا يجعل له أي لابن السبيل أن يأخذ أكثر من حاجته والاولى أن يستقرض ان  
قدر ولا يلزمه ذلك بلوازجه عن الاداء ولا يلزمه التصديق بما فضل في يده عند قدرته على ماله  
كالفقير اذا استغنى والمكاتب اذا هجر وعنده ما من مال الزكاة لا يلزمه ما التصديق اه  
قلت وهذا بخلاف الفقير فانه يجعل له أن يأخذ أكثر من حاجته وبهذا فارق ابن السبيل كما افاده  
في النهاية (قوله ومنه ماله وجلا) أي اذا احتاج الى النفقة يجوز له أخذ الزكاة  
قدر كفايته الى حلول الاجل نهر عن الثانية (قوله أو على غائب) أي ولو كان حاله عدم  
تمكنه من أخذه ط (قوله أو معسر) فيجوز له الأخذ في أصح الأقاويل لانه بمنزلة ابن السبيل  
ولو موسر اه تمنا لا يجوز كما في الثانية وفي الفتح دفع الى فقيرة اه مريد في زوجها يبلغ  
نصابا وهو موسر بحيث لو طلبت أعطاهما لا يجوز وان كان لا يعطى لو طلبت جاز قال في البحر  
المرا من المهر ماله ورف نجيلة والافه ودين موجب لا يمنع وهذا عقيد لعموم ما في الثانية  
و يكون عدم اعطائه بمنزلة اعساره و يفرق بينه وبين سائر الديون بأن رفع الزوج للقاضي  
بما لا ينبغي لامرأة بخلاف غيره لكن في البرازية ان موسرا والمجمل قدر النصاب لا يجوز  
عنده ما به يبقى احتياطا وعند الامام يجوز مطلقا اه قال في السراج والخلاف مبني على  
أن المهر في الذمة ليس بنصاب عنده وعند اه نصاب اه نهر قلت واهل وجه الاول كون دين  
المهر ديناً ضعيفا لانه ليس بدل مال ولهذا لا تجب زكاته حتى يقبض ويحول عليه حول جديد  
فهو قبل القبض لم ينفذ نصابا في الوجوب فكذا في حتى جواز الأخذ لكن يلزم من هذا  
عدم الفرق بين مجمل وموجب فامل (قوله ولوله ينفذ في الأصح) نقل في النهر عن الثانية أنه  
لو كان جاحدا ولله ان ينفذ عاده لا يجعل له أخذ الزكاة وكذا ان لم تكن البيئة عادة مالم يخلقه

ونقرة الاختلاف في نحو  
الاقواف (وابن السبيل  
 وهو) كل (من له مال  
 لامعه) ومنه مالو كان ماله  
 موزجلا أو على غائب أو  
 معسر أو جاهد ولو له  
 ينه في الاصح (بصرف)  
المزكى (الى كلهم أو) الى  
 (بعضهم) ولو واحدا من  
 أى صنف كان

**القاضي**

القاضي ثم قال ولم يجعل في الأصل الدين انجح ونصا بل يفصل بين ما اذا كان له قيمة عادة أولا  
قال السر حسي والصحيح جواب الكتاب أي الأصل اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل قيمة تقبل  
والجواز بين يدي القاضي ذل وكل أحد لا يفتقر ذلك وينبغي أن يقول على هذا كما في عقد  
القرائن ٥١ قلت وقد تناول الزكاة اختلاف الصحيح فيه وما للرحمن الى هذا وقال بل  
في زماننا يقر المديون بالدين وجمالاته ولا يقدر الدائن على تحصيله منه فهو بمنزلة العدم (قوله  
لان آل الجفسي) أي الدائنة على الجنس أي الحقيقة قال ح وهذا تعليل لجواز  
الاقتصار على فرد من كل صنف من الاصناف السبعة وأما جواز الاقتصار على بعض  
الاصناف فعلته أن المراد بالآية بيان الاصناف التي يجوز الدفع اليهم لاتعيين المنفع لهم بصر  
٥١ ط وبيان الاستدلال على ذلك مبسوط في الفتح وغيره (قوله غليكا) فلا يمكن فيها  
الاطعام الا بطريق التملك ولو اطعمه عنده فابا الزكاة لا تسكن ط وفي التملك إشارة الى أنه  
لا يصرف الى مجنون وصبي غير من أهله اذا قبض له ما من يجوز له قبضه كالأب والوصي  
وغيرهما يصرف الى من أهله يعل الاخذ كما في المحيط فهو حائز وقدم عام الكلام على ذلك  
أول الزكاة (قوله كما) أي في أول كتاب الزكاة ط (قوله فهو مسدد) كبناء القناطر  
والسقايات واصلح الطرق وكري الانهار والحج والجهاد وكل ما لا غليك فيه زباني  
(قوله ولا الى كفن ميت) لعدم هذه التملك منه ألا ترى أنه لو اقرضه مع كان الكفن  
لاحتبرع لا لورثة نهر (قوله وقضاء دينه) لان قضاء دين الحى لا يقتضي التملك من المديون  
بدليل أنهم لو تصادقوا أي الدائن والمديون أن لا دين عليه به تروى الدافع وليس للمديون أن  
ياخذه زباني أي وقضاء دين الميت بالأولى وانما يسترد الدافع ما دفعه في مسئلة التصديق  
لأنه ظهريه أن لا دين للدائن فقد قبض ما لا حق له به لأنه قبضه عن ذمة مديونه وقوله وليس  
للمديون أن ياخذه أي لأنه لم يملكه أيضا وقيد في البحر بما اذا كان الدفع بغير أمر المديون فلو  
بأمره فهو غليك من المديون فيرجع عليه لا على الدائن اه أي لان من قضى دين غيره بأمره  
له أن يرجع عليه بلا شرط الرجوع في الصحيح فيكون غليكا من المديون على سبيل القرض  
ثم هذا اذا لم ينو بالدفع الزكاة على المديون والا فلا رجوع له على أحد كما ذكره فريبا فافهم  
(قوله فيجوز لو بأمره) أي يجوز عن الزكاة على أنه غليك منه والدائن يقبضه بحكم النيابة عنه  
ثم يصير قابضا لنفسه فتح (قوله فاطلاق الكتاب) يعني الهداية أو القدرى حيث أطلقا  
دين الميت عن التقييد بالأمر وأصل البحث لابن الهمام في شرح الهداية حيث قال  
وفي القاية عن المحيط والمقيد لو قضى به الدين حتى أوميت بأمره جاز وظاهر الحاشية يوافقه  
ليكن ظاهر اطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز في الميت ما لمقاوه وظاهر الخلاصة أيضا حيث  
قال لو قضى دين حتى أوميت بغير إذن الحى لا يجوز فقيده الحى وأطلق الميت اه (قوله وهو  
الوجه) لانه لا بد من كونه غليكا وهو لا يقع عند أمره بل عند أداء المأمور وقبض النائب  
وحينئذ لم يكن المديون أهلا للقول لموته وعلى هذا فاطلاق مسئلة التصديق السابقة  
محمول على ما اذا كان الوفاء بغير أمر المديون امالو كان بأمره فينبغي أن يرجع على المديون  
اذ غاية الأمر أنه ملك فقيرا على ظن أنه مديون وظهوره عدمه لا يؤثر عدم التملك بعده

لان ال الجسدية تبطل  
 الجمعية بشرط الشافعي  
 ثلاثة من كل صنف وبشرط  
 أن يكون المصرف (تعايكا)  
 لا اباحة كما مر (لا يصرف  
 (الى بهاء) فهو (مصدق  
 و) لا الى (كن حبي وفضاء  
 دينه) (أطدين الحق الفقير  
 فيعوزوا له ولو أذن فان  
 فاط لاق الكتاب بقوله: اقم  
 الجواز وهو الوجه ثم



وقوله تعالى كذا في النـ وهو ملخص من كلام الفتح لكن قوله فينبغي أن يرجع على  
 المديون ليس في عبارة الفتح وهو - يجب قلم لان هذا فيما اذا لم ينو بالدفع الزكاة كما قدمناه  
 والكلام الآن فيما اذا نواها بدليل التعديل وحينئذ لا يرجع له على أحد لوقوعه زكاة  
 نعم فينبغي أن يرجع به المديون على دائنه لان الدائن قبضه نيابة عنه ثم لنفسه وقد تبين  
 بالتصادق عدم صحة قبضه لنفسه فبقي على ملك المديون ثم رأيت العلامة المقدسي اعترض  
 ما جئنا به في الفتح بان الدفع وقع نيابة عن المديون لو فادينه واذ لم يكن دين لم يعتبر ذلك التوكيل  
 لضمن في القبض لانه ثبت ضرورة للدين ولادين فلا قبض فلا ملك للفقير اه قات وفيه  
 نظر لان امره بالدفع الى دائنه لم يطل بطل بطل وهو عدم الدين كمالوا امره بالدفع الى اجنبي  
 فيكون وكيل بالقبض قصدا لا ضمنا نامل (قوله يفتق) اي بعتقه الذي اشتراه بركة ماله  
 او يعتق عليه بان اشترى به اباه مثلا (قوله لعدم التملك) علة للجمع (قوله وهو الركن)  
 اي ركن الزكاة بالمعنى المصدري لانها كما مر عليك المال من فقير مسلم الخ وتسميته مكاتبها  
 للهداية وغيره اظاهرها بخلاف ما في الدرر من تسميته بشرطا (قوله وقدمنا) اي قبيل قوله  
 وافترضنا معرى (قوله ان الحيلة) اي في الدفع الى هذه الاشياء مع صحة الزكاة (قوله  
 ثم يامر الخ) ويكون له ثواب الزكاة وللفقير ثواب هذه القرب بجر وفي التعبير يتم اشارة  
 الى انه لو امره أولا لا يجزى لانه يكون وكيل عنه في ذلك وفيه نظر لان المتسببة المدافع ولذا  
 جازت وان ماها قرضا او هبة في الاصح كما قدمناه فافهم (قوله والظاهر نعم) الحدث  
 لصاحب النهر وقال لانه مقتضى صحة التملك قال الرضى والظاهر انه لا شبهة فيه لانه ملكه  
 اياه عن زكاة ماله وشرط عليه شرطا فاسدا والهبة والصدقة لا يفسدان بالشرط الفاسد  
 (قوله والى من ينم حوالا) اي بينه وبين المدفوع اليه لان منافع الاملاك بينهم متصلة  
 فلا ينفق التملك على الكمال هداية والولد بالكمس مصدر ولدت المرأة وولادا  
 مغرب اي امله وان علا كآبويه وأجداده وجدته من قبله ما وفرعه وان سفل بفتح الفاء  
 من باب طلب والضم خطأ لانه من السفالة وهي انسانية مغرب كآولاد الاولاد وشمس  
 الولاد بالنسكاح والسفاح فلا يدفع الى ولده من الزنا ولا الى من نكح كاسيا في وكذا كل صدقة  
 واجبة كالطرفة والنذور والكفارات اما التطوع فيجوز بل هو أولى كافي البدائع وكذا  
 يجوز خمس المعادن لان له بسببه نفعه اذ لم تقنه الاربعة الاخماس كذا في البصر عن  
 الاسدي جابي وقيد بالولد لجوازه ابقية الاقارب كالاخوة والاعمام والاخوان الفقراء بل هم  
 أولى لانه صلة وصدقة وفي الظهيرية ويبدأ في الصدقات بالاقارب ثم الموالي ثم الجيران  
 ولودفع زكاته الى من نفقته واجبة عليه من الاقارب جاز اذا لم يحسبها من النفقة بصر  
 وقدمناه موضحا اول الزكاة ويجوز دفعها الزوجة آية وابنه وزوج ابنته فارتخا في وفي القضية  
 اختلف في المار بض اذا دفع زكاته الى أخيه وهو وارثه قبل يصح وقيل لا لكن اوصى بالمسح  
 ليس للوصي ان يدفعه الى قريب الميت لانه وصية وقيل للورثة الرتبة باعتبارها اه وظاهر  
 كلامهم يشهد الاول نعم وكذا استظهره في البصر قلت ويظهر لي الاخير وهو انه يقع  
 زكاة فيما بينه وبين الله تعالى والورثة ان علموا به الرد باعتبار أنهم في حكم الوصية لا وارث

(و) لا الى (نعم ما) اي  
 ممن (يعتق) اعدم التملك  
 وهو الركن وقدمنا ان  
 الحيلة ان يتصدق على  
 الفقير ثم يامر بفعل هذه  
 الاشياء وهل له ان يخالف  
 امره لم أره والظاهر نعم  
 (و) لا الى (من ينم ما  
 ولد)

قوله والى من ينم حوالا الخ  
 هكذا بخطه وامسح فقط  
 من قبله كلمة لا تامل اه  
 معناه

ويشهد له ما قدمناه قبيل باب زكاة المال عن التنازلات وغيره ما من انها لو زادت على الثلث  
 وأراد ان يؤديها في مرضه يؤديها سرا من الورثة وقد مننا أن ظاهر قوله -م سرا أن الورثة  
 لو علموا بذلك لهم أخذ ما زاد على الثلث وقد يفرق بين المسـ ثلثين بان المريض هناك مضطر  
 الى أداء الزائد على الثلث للخروج عن عهدهم بخلاف أدائه الى وارثه تأمل (فرع) ه يكره  
 أن يحتال في صرف الزكاة الى والديه المعسرين بان تصدق بها على فقير ثم صرفها الفقير اليهما  
 كافي القضية قال في شرح الوهبانية وهي شهيرة مذكورة في غالب الكتب (قوله ولو علموا كا  
 لفقير) قد راجعت كثيرا فلم أر من ذكر ذلك وهو مشكل فان الملك يقع للمولى الفقير  
 ثم رأيت الرضى قال حكماء الشلبي في حاشية التبيين بقيل فقال وقيل في الولد الرقيق والزوجة  
 كذلك اه أي لا تدفع لهم الزكاة اه ثم رأيت عبارة الشلبي بعينها في المصباح ومقتضى  
 التعبير بقيل ضعفه لما قلناه اذ قلنا (قوله ولو علموا) أي في العدة ولو بثلاث نهر عن  
 مصباح الدراية (قوله ولا الى مملوك المزكي) وكذا مملوك من بينه وبينه قرابة ولاد أو زوجية  
 لما قال في البحر والفتح ان الدفع لمكاتب الولد غير جائز كالدفع لابنه ثم تلاية (قوله  
 ولو مكاتب او مدبرا) اعدم التملك في العبد والمدر ولانه في كتب مكاتبه حقا فربا  
 واعترض الشربلاني - هذه المملوك شاملة لامكاتب بانهم صرحوا بأنه لو قال كل مملوك في سر  
 لا يتناول المكاتب لانه ليس بمملوك مطلقا لانه مالك يدا قات وقد يجاب بأنه لم يتناول هناك  
 شبهة انصراف المطلق الى الكامل فلم يعتق لان الشبهة تصلح للدفع لالا ذنيات ولا مقتضى  
 هنا مراعاة هذه الشبهة (قوله أعتق المزكي بعضه) اعلم أن حكم مقتضى البعض عند الامام  
 أن العبدان كان كله للمعتق عتق بقدر ما أعتق وله استسهل في قيمة الباقي أو تحريره وان كان  
 مشركا فان كان الماعتق موسرا فلن يريكم استسهل العبد في قيمة حصته او نصيبه الماعتق  
 ويرجع ما ضمن على العبد أو يعتق باقية وان كان معسرا استسعى العبد لا غير وعندهم  
 ان أعتق بعض عبده عتق كله ولا يستسعى وان أعتق بعض المشرك فليس للآخر الا ضمان  
 مع اليسار والسعاية مع الاعمار ولا يرجع الماعتق على العبد وسـ يأتي تمام الاحكام في باب  
 (قوله معسرا) حال من الاب وايس بقية - تترأى (قوله لا يدفع له) ذكره لي عال له  
 والافقي عنه قول المصنف ولا الى عبده ط (قوله لانه مكاتبه أو مكاتب ابنه) لانه على  
 تقدير أن يكون كله أو يكون بينه وبين ابنه وكان موسرا واختار الابن نصيبه ويرجع الاب  
 على العبد ما ضمن فهو مكاتبه وان كان معسرا أو كان موسرا واختار الابن الاستسهل  
 فهو مكاتب ابنه ومكاتب الابن لا يجوز دفع الزكاة اليه كالا يجوز دفعها الى الابن فافهم وسـ  
 قررنا ظهرا أن قوله - معسرا ليس بقيد - تترأى كما قلنا اوله فائدته رجوع شقي التملك الى  
 المسكتين على سبيل اللق والتشر المرتب ثم انه معاه مكاتب لانه يشبه في السعاية وان خالفه  
 من بعض الوجوه كعدم الرد الى الرق (قوله وأما المشرك الخ) قال في البحر ولو كان بين  
 اثنين اجنبيين فاعتق أحدهما حصته وهو معسرا واختار الساكت الاستسهل فلامعتق  
 الدفع لانه مكاتب لشريكه وايس لساكت الدفع لانه مكاتبه وان كان الماعتق موسرا واختار  
 الساكت نصيبه فلامساكت الدفع الى العبد لانه اجنبي عنه وايس للمعتق الدفع اذا اختار

ولو علموا كالفقير (أو)  
 بينهما (زوجية) ولو مبانة  
 وقال لا تدفع هي لزوجه  
 (و) لا الى (مملوك المزكي)  
 ولو مكاتباً ومدبرا (و) لا  
 الى (عبد أعتق المزكي  
 بعضه) سواء كان كله أو  
 بينه وبين ابنه فاعتق الاب  
 خطه معسرا لا يدفع له لانه  
 مكاتبه أو مكاتب ابنه وأما  
 المشترك بينه وبين اجنبي  
 فحكمه علم عامر



بعد تفهيمه استسماعه اه (قوله لانه امام كتاب نفسه) اي فيما اذا كان المزر كى هو الساكت  
المستحق وكان المستحق معسرا او كان المزر كى هو المستحق الموسر واستحق العبد بعد ان وضعه  
الساكت وقوله او غيره اي فيما اذا كان المزر كى هو المستحق في الصورة الاولى او الساكت  
في الثانية كما علم مما ذكرناه آنفا عن الجهر في المسئلةين الاولين لا يجوز الدفع اليه لانه مكتاب  
نفسه كما علم من قوله ولا الى مملوك المزر كى ولو مكتابا وفي الاخيرتين يجوز لانه مكتاب غيره كما علم  
من قول المتن سابقا ومكتاب نفسه لانه الخ تعليل لقوله فحكمه علم عامر وهو ظاهر فافهم  
قال في التمر فان كانت كسبة يتصور دفع الزكاة من المعسر قلت بتصوره بان يكون زكاة مال  
مستحق قبل الاعتاق ويكون وقت الاعتاق فقيرا (قوله مطاوعا) اي سواء كان المستحق  
موسرا او معسرا والعبد كماله او مشركه بينه وبين ابنه او اجنبى (قوله لانه حر كله) اي  
غير مدينون وهو فيما اذا كان كل العبد مملوكا او بعضه وهو موسر وضعه الساكت  
(قوله او مدينون) اي فيما اذا كان المستحق معسرا فان العبد يسمى بالساكت وهو حر  
(قوله فافهم) اشار به الى انه حر المراد على وجه لا يرد عليه ما أورده في الدرر على عبارة  
الهداية وان تكاف شراحيها الى تأويلها كما علم مما رجعة ذلك (قوله ولا الى غنى) استثنى  
منه الفقهاء تانى المكتاب وابن السبيل والعامل ومقتضى جواز الدفع الى المكتاب وان حصل  
نصابا اذا على بدل الكتابة وقد مناهوه عن شرح ابن الشايبى وأما دفعها الى الساطن  
فتقدم الكلام عليه اول الزكاة وكذا الوجه رجل فقير زكاة من جماعة (قوله فادغ عن  
حاجته) قال في البدائع قدر الحاجة وما ذكره المذكرى في مختصره فقال لا بأس أن  
يعطى من الزكاة من لم يكن وما يتأثبه في منزله وخادم وفرس وسلاح وثياب البدن وكتب  
العلم ان كان من أهل فان كان له فضل عن ذلك تبلغ قيمته ما تقي درهم حرم عليه أخذ الصدقة لما  
روى عن الحسن البصرى قال كانوا يعطون من الزكاة من عشرة آلاف  
درهم من السلاح والفرس والدار والخدم وهذا لان هذه الاشياء من الحوائج اللازمة التي لا بد  
للانسان منها واذ كرفى الفتاوى فيمن له حوائج ودور لاقلة لكن غلبت الاتسك فيه وعياله انه فقير  
ويحل له أخذ الصدقة عند محمد وعند أبي يوسف لا يحل وكذا لو له كرم لا تسك فيه غلته ولو غلبت  
طعام لقوت يساوى ما تقي درهم فان كان كفاية شهر يحل أو كفاية سنة قبل لا يحل وقبل يحل  
لانه مستحق الصبر الى الكفاية فيلحق بالعدم وقد ادخر عليه الصلاة والسلام ثلثه قوت  
سنة ولوله كسوة الشاة ولا يحتاج اليها في العيى يحل ذكر هذه الجملة في الفتاوى اه  
وظاهر تعليله لقول الثانى في مسئلة الطعام اعتقاده وفي التنازعية عن التهذيب انه الصحيح  
وفيها عن الصغرى لمدار بسكنها ~~ك~~ كن تزيد على حاجته بان لا يسكن الكل يحل له أخذ  
الصدقة في الصحيح وفيها مثل محمد عن له أرض يزرعها أو حانوت فيستغلها أو دار غلها ثلاثة  
آلاف ولا تسكنى لفقته ونفقة عياله سنة يحل له أخذ الزكاة وان كانت قيمته تبلغ الوفا وعليه  
القنوى وعندهما لا يحل اه مخصصات وسمعت عن المرأة دل تصير غنية بالجهار الذى ترفى  
به الى بيت زوجها والذي يظهر مما مر أن ما كان من أثاث المنزل وثياب البدن وأواني  
الاستعمال مما لا بد لامثالها منه فهو من الحاجة الأصلية وما زاد على ذلك من الحلى والأواني

لانه امام كتاب نفسه أو غيره  
وقالا يجوز مطاوعا لانه حر  
كله أو حر مدينون فافهم (و) لا  
الى (غنى) يملك قدر نصاب  
فارغ عن حاجته الأصلية  
من أى مال كان كمن له  
نصاب سابقة لساوى ما تقي  
درهم

مطلب  
في الحوائج الأصلية

مطلب  
في جهار المرأة هل تصير به  
غنية

والامتنعة التي يقصد بها الزينة اذا بالغ نصابا تصير به غنية ثم رايت في التنازعية في باب صدقة  
الفاطر سئل الحسن بن علي عن لها جواهر ولا تقي نصابها في الاعباد وتزنيهم بالزوج وليست  
للخجارة هل عليها صدقة النطار قال نعم اذا بلغت نصابا وسئل عنها امر الحائض فقال لا يجب عليها  
نقئ اه وحاصله ثبوت الخلاف في أن الحلى غير التقدين من الحوائج الأصلية والله تعالى أعلم  
(قوله كما جزم به في البحر) حيث قال ودخل تحت النصاب النماى الخمس من الابل فان ملكها  
أو نصابا من السواثم من أى مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء كان يساوى ما تقي درهم أو لا وقد  
صرح به شرح الهداية عند قوله من أى مال كان اه (قوله ما فى الوهبانية) أى فى آخرها عند  
ذكر الانصار (قوله لكان اعتقد فى الشربة لاية الخ) حيث قال وما وقع فى البحر خلاف هذا  
فهو وهم فليتنبه له وقد ذكر خلافه فى آغاز الاشياء والنظار فقد ناقض نفسه ولم أر أحدا من  
شرح الهداية صرح بما ادعاه بل عابرتهم ثم تفيد خلافه غير أنه قال فى العناية ولا يجوز دفع  
الزكاة الى من ملك نصابا سواء كان من النقود أو السواثم أو العروض اه فأوهم ما فى البحر  
وهو مدفوع لان قول العناية سواء ~~كان الخ~~ متبعا بتقدير النصاب بالقيمة سواء كان من  
العروض أو السواثم لمان العروض ايس نصابا بالامايانغ قيمته ما تقي درهم وقد صرح بان  
المعتبر مقدار النصاب فى التمييز وغيره واستدل له فى الكاى بقوله صلى الله عليه وسلم من سأل  
وله ما يغنيه فقد سأل الناس الحسافا قبل وما الذى يغنيه قال ما تقي درهم أو عدلها اه فقد شمل  
الحديث اعتبار الساعى بالقيمة لا طلاقه وقد نص على اعتبار قيمة السواثم فى عدة كتب من غير  
خلاف فى الاشياء والسراج والوهبانية ونسجها والذخائر الاشرفية وفى الجوهرية قال  
المرغيبانى اذا كان له خمس من الابل قيمتها أقل من ما تقي درهم نحل له الزكاة وتجب عليه وبهذا  
ظهر أن المعتبر نصاب القدم من أى مال ~~كان~~ ان بالغ نصابا من جنسه أو لم يبلغ اه ما نقله عن  
المرغيبانى اه ما فى الشربة لاية مطاوعا وفق ط بأنه روى عن محمد بن روايتان فى النصاب  
الحرم لانه كاهل المعتبر فيه القيمة أو الوزن فى المحيط عنه الاول وفى الظهيرية عنه الثانى  
وتظهر الفرة فحين له تسعة عشر دينارا قيمته ثمانية دراهم مثلا فيصيرم أشد لانه كاهل على الاول  
لا على الثانى والظاهر أن اعتبار الوزن فى الموزون لثانيه نيسه أما ما ادعوه كالساعة فيه تبر فيها  
العدد على الرواية الثانية وعليها يحل ما فى البحر وعلى رواية المحيط من اعتبار القيمة يحل  
ما فى الشربة لاية وغيره ما يوجب به دفع التنافى بين كلامهم اه أقول وفيه نظر فان قوله أما  
المعدود كالساعة فيه تبر فيها العدد هو مسلم فى حق وجوب الزكاة أما فى حق حرمة أخذها فهو  
محال النزاع فقد يقال اذا كان اختلاف الرواية فى الموزون يكون المعدود معتبرا بالقيمة بلا  
اختلاف كانه غير القيمة اتفاقا فى العروض وقد عات أن ما ذكره فى البحر لم يصرح به شرح  
الهداية وانما صرحوا بما مر عن العناية وقد عات تأويله مع نص مرغيبانى بما يزيل  
الشبهة من أصاها فلم يحصل التنافى بين كلامهم حتى يقتضى التوفيق البعيد وانما حصل التنافى  
بين ما فهمه فى البحر وبين ما صرح به غيره والواجب الرجوع الى ما صرحوا به حتى يرى نص مرغيب  
آخر منهم بخلافه يحصل به التنافى في نيتى بطالب منه التوفيق فافهم (قوله أى الفنى) استقر به  
عن مملوكه فافهم وزدفعها اليه كفى نية ما تقي ط (قوله ولو مدبرا) مثله أم الولد كفى البحر

مطلب  
في الحوائج الأصلية  
كما جزم به فى البحر والنهر  
وأقره المصنف فافهم  
بظهره وضعف ما فى الوهبانية  
وشرحها من انه تحلل له  
الزكاة ونلزمه الزكاة اه  
لكن اعتقد فى الشربة لاية  
ما فى الوهبانية وحرر وجرم  
بان ما فى البحر وهم (و) لا  
الى (مملوكه) أى الفنى ولو  
مدبرا



(قوله أوزمنا الخ) أي ولا يجده ما ينفعه كما في الذخيرة (قوله على المذهب) أي حيث أطاق فيه العبد وهذا راجع إلى قوله أوزمنا قال في الذخيرة وروى عن أبي يوسف جواز الدفع إليه أه قال في الفتح وفيه نظر لأنه لا يفتى وقوع المال لأولاهم هذا المعارض وهو المانع وغاية ما فيه وجوب كفايته على السيد وتأتي به بقره واستحباب الصدقة النافلة عليه وقد يجاب بأنه عند غيبة مولاه الغني وعدم قدرته على الكسب لا ينزل عن حال ابن السبيل أه قال في البحر وقد يقال إن المال هنا يقع للمولى وليس بمصرف وأما ابن السبيل فصرف فالأولى الإطلاق كما هو المذهب أه قالت مراد صاحب الفتح الحاقه بابن السبيل في جواز الدفع إليه لا يجوز مع قيام المانع كما الحق به من له مال لا يدر عليه كما مر فإذا جاز فيه مع تحقق غيابه في العبد العاجز من كل وجه أولى لكن قد يتردد في صحة الحاقه بابن الزكاة لا بدفعه من التملك والعبد لا يملك وإن ملك في ابن السبيل ونحوه وقع المال في محل المخرج جاز الدفع وفي العبد وقع في غير محل المخرج لأن المال يقع للمولى الآن يدعي وقوعه للعبد هنا أحياء ما جت حيث لم يجب دمه مبرعا (قوله غير المكاتب) أي مكاتب الغني (قوله عبط) أي يدين عبط أي مستغرق لقبته وما في يده (قوله فيجوز) جواب لشرطه قدر أي أما المكاتب والمأذون المذكور فيجوز دفع الزكاة إليه أما المكاتب فقدم وأما المأذون فله دم ذلك المولى كسأبه في هذه الحالة عند الإمام خلافا لما كان في البحر (قوله ولا إلى طفله) أي الغني فيه صرف إلى الأب بالغ ولو ذكرا صبيها فهو تاني فأفاد أن المراد بالطفل غير البالغ ذكر أو أنثى في عبال أبيه وألا على الأصح لما أنه بعد غنيته عنهم (قوله بخلاف ولده الكبير) أي البالغ كما مر ولو لمناقض فرض نفقته اجتمعوا به دعه عند محمد خلافا لثاني وعلى هذا بنية الأقارب وفي بنت الغني ذات الزوج خلاف والأصح الجواز وهو قولهم ما ورواية عن الثاني نهر (قوله وطفل الغنية) أي ولو لم يكن له أب يصور عن الغنية (قوله لا تفاه المانع) أنه للجميع والمانع أن الطفل بعد غنيته في أبيه بخلاف الكبير فإنه لا يعد غنيا بغني أبيه ولا الأب بغني ابنه ولا الزوجة بغني زوجها ولا الطفل بغني أمه ح عن البحر (قوله وبني هاشم الخ) أعلم أن عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم أعقب أربعة وهم هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس ثم هاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر تصرف الزكاة في أولاد كل إذا كانوا من ذرية نساء الأولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر وعقيل فهذه تاني وبه علم أن الإطلاق في هاشم مما لا ينبغي إذا تحرم عليهم كلهم بل على بعضهم وأه هذا حال في الحواشي السعدية أن آل أبي لهب قدس بون أيضا إلى هاشم وتحت لهم الصدقة أه وأجاب في النهر بقوله وأقول قال في النافع بعد ذكر بني هاشم الأمن أبطل النص قرأته يعني به قوله صلى الله عليه وسلم لا قرابة بيني وبين أبي لهب فإنه أثر علينا الجبرين وهذا صريح في انقطاع نسبته عن هاشم وبه ظاهر أن في افتقار المصنف على بني هاشم كفاية قلن من أسلم من أولاد أبي لهب غير داخل لعدم قرابته وهذا حسن جدا لم أر من يخالفه فتدبره أه (قوله بنو لهب) في بعض النسخ بنو أبي لهب وهي أصوب (قوله فصل لهم) هذا ما جرى عليه جمهور الشارحين خلافا لما في غاية البيان كافي البحر والنهر (قوله لبق المطلب) أي لمن أسلم منهم وهو أخوه هاشم كما مر

أوزمنا ليس في عبال مولاه  
أو كان مولاه غائبا على  
المذهب لأن المانع وقوع  
المالك لمولاه (غير المكاتب)  
والمأذون المديون عبط  
فيجوز (و) لا إلى (طفله)  
بخلاف ولده الكبير وأبيه  
وامرأته الفقراء وطفل  
الغنية فيجوز لا تفاه المانع  
(و) لا إلى (بني هاشم) الأمن  
أبطل النص قرأته وهم  
بنو لهب فتدل أن أسلم منهم  
كما تحت لبق المطلب ثم ظاهر  
المذهب

قوله فصل لهم هكذا بخطه  
ولما هاشم خة والأفاد في  
نسخ الشارح فصل لمن أسلم  
منهم وهو أصح بالمراد  
أه

(قوله إطلاق المانع الخ) يعني سوا في ذلك كل الأمر وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وروى أبو عصمة عن الإمام أنه يجوز دفعه إلى بني هاشم في زمانه لأن عوضه ما هو خمس الخمس لم يصل إليهم لأهل مال الناس أمر الغنائم وأبواها إلى من خشيها وإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى المعوض كذا في البحر وقال في النهر وجوز أبو يوسف دفع بعضهم إلى بعض وهو رواية عن الإمام وقول العيني والهاشمي يجوز له أن يدفعه كانه إلى هاشم مثله عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف صوابه لا يجوز ولا يصح حمله على اختيار الرواية السابقة عن الإمام إن تأمل أه ووجهه أنه لو اختار تلك الرواية ما صح قوله خلافا لأبي يوسف لما علمت من أنه موافق لها وفي اختصار الشارح بعض إيهام أه ح (قوله فارقاؤهم) أي بالمانع لأن تملك الرقيق يقع لمولاه بخلاف العتيق قال في النهر قد يدعي الميم لأن مولاه الغني فيجوز الدفع إليه (قوله حديث مولاهم منهم) رواه أبو داود والترمذي والنسائي بلفظ مولاهم القوم من أنفسهم وأنا لا نحل لنا الصدقة قال الترمذي حسن صحيح وكذا صححه الحاكم فتح وهذا في حق حل الصدقة وحرمها لا في جميع الوجوه ألا ترى أنه ليس يكف عنهم وأن مولاهم المسلم إذا كان كافرا أو خذ من الجزية ومولى التغابي لا تؤخذ منه المضاعفة بل الجزية تنهز ذات سياف في باب الكفاية حتى الكاح أن معنى الوضع ليس يكف مائة مائة الشريفة (قوله لسائر الأنبياء) أي إباقيهم (قوله واعتقد في النهر الخ) هو اعتقاد الثاني القواين لا في نقله معان المبسوط وفي حواشي مسكين عن الحوى عن شرح البخاري لابن بطال اتفق الفقهاء على أن أزواجه صلى الله عليه وسلم لا يدخلن في الذين حرمت عليهم الصدقة ثم قال الحوى وفي الحق عن عائشة رضي الله عنها أنها آلت محمد لا نحل لنا الصدقة قال في هذا يدل على تحريمها عليهم أه كامل (قوله وجازت التطوعات الخ) قيدهم بالخروج ببيعة الواجبات كالنذر والعشر والكفارات وجزاء العبد الآخر الر كلفه يجوز صرته إليهم كافي النهر عن السراج (قوله كما عتقه في الفتح) أقول نقل في البحر عن عدة كتب أن المفضل جازاهم أجمعوا ذكر أنه المذهب وأنه لا فرق بين التطوع والوقف كافي المحيط وكافي الترمذي وأن الزباني أثبت الخلاف على وجه يشعر بحرمة التطوع عليهم وقوا في الفتح من جهة الدليل أه قالت وذكر في الفتح أن الحق أجرا للوقف مجرى النافلة لأن الواضحات ترجع ووجوب الدفع على الناس لوجوب اتباعه شرط الواضحات لا يصير به واجبا على الواقف ونقل ح عارته بطواها وحاصلها ترجيح منع الوقف عليهم كالنافلة وبه يظهر ما في كلام الشارح فإن مقارنه أن كلام الفتح في الوقف فقط وأنه يكمل لهم لكن وقع في نسخة كتب علمها ح بزيادة وقيل لا ما عاقبته ل قوله على ما هو الحق وجهه يصح الكلام وسقطت هذه الزيادة وما بعد ما في بعض النسخ إلى قوله ولا تدفع إلى ذي (قوله لكن في السراج وغيره) عزاه في البحر إلى شرح الطحاوي وغيره (قوله وجهه معنى الاشتباه) أي الشيخ صالح الغزي ابن المصنف وكذا البيري شارح الأشباه والضمير إلى ما في السراج وغيره ط (قوله محل القواين) أي محل القول بالجويز على ما إذا هم وبعد دمه على ما إذا هم كما إذا وقف على النذر أو على وجهه أنه حينئذ يكون صدقة من كل وجه فلا يجوز الدفع إلى مقرائهم بخلاف ما إذا هم لأنهم لا يكون تبرعا وماله لا صدقة فهو كالأوقف على جماعة أغنيا

إطلاق المانع وقول العيني  
والهاشمي يجوز له دفع  
زكاته لمثله صوابه لا يجوز  
نهر (و) لا إلى (موااليهم)  
أي عتقهم فارقاؤهم أولى  
حديث مولاهم منهم  
وهل كانت تحل لغير  
الأنبياء خلاف واعتقد في  
المرحاة الأقرباء لهم  
(وجازت التطوعات من  
الصدقات و) غلة (الأوقاف  
لهم) أي أبي هاشم سواء  
مما هم الواقف أو لأعلى  
ما هو الحق كما عتقه في الفتح  
لكن في السراج وغيره أن  
مما هم جازوا الأوقات  
وجهه معنى الاشتباه محل  
القواين



ثم على الفقراء يؤيده ما في خزانة المفتين لو قال مالي لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وهم  
يحصون جازلان هذه وظيفة وليست بصدقة وبصرف الى اولاد فاطمة رضي الله عنها اه  
(قوله ثم نقل عن صاحب الجواز) هذا موجود في بعض النسخ والاصوب اسقاطه لتكرره  
بقوله الماروهل كانت فعل الخ (قوله حديث معاذ) اى المارعهذوقه ومكانه اذ لا خلاف  
ان الضمير في اغنيائهم يرجع للمسلمين فكذا في فقرتهم معراج (قوله غير العشر ٣) فانه ملحق  
بالزكاة ولذا سموه زكاة الزرع واما الخراج فليس من الصدقات التي الكلام فيها ومصرفه  
مصلح المسلمين كما هو ولذا لم يثبت في الكنز والهداية الا الزكاة (قوله خلافا للثاني) حيث قال  
ان دفع سائر الصدقات الواجبة اليه لا يجوز باعتباره بالزكاة ومصرفها في الهداية وغيرها بان  
هذا رواية عن الثاني وظاهره ان قوله المشهور كقوله ما (قوله وبقوله بقى) الذي في حاشية  
الخبر الرمي عن الحاموي وبقوله فاذ قلت لكن كلام الهداية وغيرها بقية ترجيح قولهما  
وعليه المتن (قوله واما الحاربي) محتمل الذي (قوله عن الغاية) اى غاية البيان وقوله وغيرها  
اى النهاية فافهم (قوله لكن جزم الزباني بجواز التطوع) اى لا يستأن من كفايته عبارة التهر  
ثم ان هذا المأر في الزباني وكذا قال ابو السهم ود وغيرهم مع انه مخالف لدعوى الاتفاق لكن  
رايت في المحيط من كتاب المكسب ذكر محمد بن السير الكبير لابس له لم أن يعطى كافر حرييا  
او ذميا وان يقبل الهدية منه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث خيماء فدينار الى مكة  
حين فخطوا وأمر بدفعها الى ابي سفيان بن حرب وصنفوا ابن امية ليعرفا على فقراء أهل مكة  
ولان صلة الرحم محمود في كل دين والاهداء الى الغير من مكارم الاخلاق الخ وسند كرم عام  
الكلام على ذلك في أول كتاب الوصايا (قوله دفع بصر) اى اجتمعا وهو لغة الطاب والابتغاء  
ويراد دفعه المتوخى الا ان الاول يستعمل في المعاملات والثاني في العبادات وعرفا طلب الشيء  
بغالب الظن عند عدم الوقوف على حقيقة غيره (قوله لمن يظنه مصرفا) اما لو تخبرى فدفع لمن  
ظنه غيره مصرفا وشك ولم يتصر لم يجوز حتى يظهر أنه مصرف فيصير في الصحيح خلافا لمن ظن  
عدمه وقامه في التهر وفيه واعلم ان المدفوع اليه لو كان جالسا في صف الفقراء يصنع منهم  
او كان عليه زعيم او له اعطاء كانت هذه الاسباب بمنزلة التهمى كذا في المحيط وط حتى لو ظهر  
غناه لم يعد (قوله فبان انه عبده) اى ولو مدبر أو أم ولد من وجوهرة وهو مائة من مقابله  
بالكتاب وانما لم يجوز لانه لم يخرج المدفوع عن ملكه والتكليف ركن (قوله او مكاتبه) لانه  
في كسبه حقا فلم يتم التكليف زباني والمستسعى كالكتاب عنده وعند ماله مديون بصر عن  
البدائع (قوله أو حري) قال في البحر وأطلق اى في الكنز الكافر فمثل الذي والحري  
وقد صرح بهما في المبني وفي المحيط في الحري وروايتان والفرق على احدهما انه لم توجد  
صفة القرية أم لا والحق المنع في غاية البيان عن الخصصة اجمعا انه اذا ظهر أنه حري ولو  
مستأمنا لا يجوز وكذا في المعراج فلا بد ان صلاته لا تكون برائعا ولذا لم يجوز التطوع اليه  
فلم يقع قرية اه اقول ينافي ما قدمناه فريعا عن المحيط عن السير الكبير من أنه لا بأس  
أن يعطى حرييا الا أن يقال ان معناه لا يحرم بل تركه أولى فلا يكون قرية فتأمل وفي شرح  
الكنز لابن السلي قال في كفاية البيهقي دفع الى حري خطأ ثم تبين جاز على رواية الاصل

قوله غير العشر هكذا بخطه  
بدون واو ولذى في نسخ  
الشارح وغير العشر بالواو  
والمالك واحد تأمل اه

ثم نقل عن صاحب البحر عن  
المبسط وهل فعل الصدقة  
لسائر الانبياء في نعم وهذه  
خصوصية لنبينا صلى الله  
عليه وسلم وقبل لابل فعل  
اقرائهم فهي خصوصية  
لقرابة نبينا كراما  
واظهار الفضيلة بلمته صلى  
الله عليه وسلم فليحفظ  
(و) لا تدفع الى (ذى)  
حديث معاذ (وجاز)  
دفع (غيرها وغير العشر)  
والخراج (ليه) اى الذى  
ولو واجبا كذا وكذا  
وظرة خلافا للثاني وبقوله  
يقى حوى القدسي واما  
الحري ولو مستأمننا فجميع  
الصدقات لا تجوز له اتفاقا  
يجز عن الغاية وغيرها  
لكن جزم الزباني بجواز  
التطوع له (دفع بصر) لمن  
يظنه مصرفا (فبان انه  
عبده او مكاتبه او حري  
ولو مستأمننا اعادها)

وروى ابو يوسف عن أبي حنيفة انه لا يجوز وهو قوله اه قال الاقطع وقال ابو يوسف  
لا يجوز وهو احد قولى الشافعي وقوله الا تخرج من قول أبي حنيفة قال في مشكلات خواهر  
زاده الاجماع منه قد أنه لو كان مستأمننا أو حرييا تجب الاعادة اه ونص في المختار على  
الجواز واطلاق الكنز يدل عليه اه كلام ابن السلي قلت وكذا اطلاق الهداية والمتقى  
الكافر يدل على الجواز وما نقله عن الاقطع يدل على أنه قول امام المذهب في كتابة الاجماع على  
خلافة في غيرها (قوله لماسر) اى في قوله بجميع الصدقات لا تجوز له انفاقا (قوله  
او كونه ذميا) عدل عن فقير الهداية وغيرها بالكافر بناء على ماسر (قوله لا يعيد) اى  
خلافا لابي يوسف (قوله لانه اى بما في وسعه) اى اى بالقائك الذى هو الركن على  
قد روي عنه اذ ليس مكافا اذ دفع في ظلة مشهلا بان يسأل عن القايض من أنت وبقوله انا  
بالقائك يتدفع ما قد يقال انه لو دفع الى عبده او مكاتبه يكون آتيا بما في وسعه لكن يرد عليه  
الحري في حصول القائك وهذا يؤيد ما مر من عدم وجوب الاعادة فيه والتعليل بعدم وجود  
صفة القرية كحل نظرية تدبر (قوله ولودفع بالتحريم) اى ولا شك تكفى الفتح وفي القهــ<sup>٢</sup> تانى  
بان لم يخطر بباله انه مصرف او لا وقوله لم يجوز ان خطأ اى ان تبين له انه غير مصرف فلو لم يظهر  
له نى فهو على الجواز وقدمنا ما لو شك فلم يتصر او تخبرى وغلب على ظنه انه غير مصرف (تنبيه)  
في القهــ<sup>٢</sup> تانى عن الزاهدى ولا يسترد منه لو ظهر أنه عبده أو حري وفي الهاتين روايتان  
ولا يسترد في الولد والغنى وهل يطيب له فيه خلاف واذ لم يطب قبل يتصدق وقبل يرد على  
المعطى اه (قوله وكراه اعطاء فقير نصيبا أو أكثر) وعن أبي يوسف لا بأس باعطاء فقير  
النصاب وكراه الاكثر لان جزأ من النصاب مستحق لما جده له الحال والباقي دونه معراج وبه  
ظهر وجه ما في الظهيرية وغيرهما عن هشام قال سألت أبا يوسف عن رجل له مائة وتسعة  
ونسعون درهما فتصدق عليه بدرهمين قال ياخذ واحدا ويرد واحدا اه فبان البحر والنهر  
هنا غير محرقة تدبر وبه ظهروا ايضا أن دفع ما يكمل النصاب كدفع النصاب قال في التهر والظاهر  
انه لا فرق بين كون النصاب تاميا أولا حتى لو أعطاه عروضا تبلغ نصابا كذلك ولا بين كونه  
من النقود أو من الحيوانات حتى لو أعطاه خسا من الابل لم تبلغ قيمته نصابا كراه ما مر اه وفي  
بعض النسخ تبلغ بدون لم والانساب الاول (قوله بحيث لو فرقه عليهم) اى على العيال فهو  
راجع الى قوله أو كان صاحب عيال قال في المعراج لان التهر صدق عليه في المعنى فتصدق على  
عياله وقوله أو لا يفضل معطوف على قوله لو فرقه وهو راجع الى قوله مديون فافهم ونشر  
غير مرتب وقوله نصاب تنازع فيه بمخصص وبفضل فافهم (قوله وكراه نقلها) اى من بلد  
الى بلد آخر لان فيه رعاية حق الجوارف كان أولى زباني والمفتاد ومنه أن الكراهة تنزيهية  
تأمل فلونقلها جازلان المصرف مطلق الفقراء درر وبعتبر في الزكاة مكان المال في الروايات  
كاهما واختلاف في صدقة الفطر كما يافى (قوله بل في الظهيرية الخ) اضربا تنصالي عن  
عدم كراهة نقلها الى القرية الى تعيين النقل اليه م وهذا نقله في مجمع الفوائد معزى بالاوسط  
عن أبي هريرة مدفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال يا أمة محمد والذي بعثني بالحق  
لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون الى صلته ويصرفها الى غيرهم والذي نفسي

لماسر (وان بان غناه أو  
كونه ذميا أو أنه أبوه أو ابنه  
أو امرأته أو هاتفي لا) يعيد  
لانه اى بما في وسعه حتى لو  
دفع بلا حرج لم يجوز ان خطأ  
(وكراه اعطاء فقير نصيبا)  
أو أكثر (الا اذا كان)  
المدفوع اليه (مديونا أو)  
كان (صاحب عيال)  
بحيث (لو فرقه عليهم م)  
لا يخص (كلا) أولا يفضل  
بعد دينه (نصاب) فلا  
يكراه فتح (و) كراه نقلها  
الا الى قرابة بل في الظهيرية  
لا تقبل صدقة الرجل  
وقرأته معاويج حتى يدأ  
م م فبصد حاجتهم م (أو)  
أحوج) أو أصل أو أروع  
أو أنفع للمساكين

قوله ولودفع بالتحريم هكذا  
بخطه والذي في نسخ  
الشارح حتى لو دفع الخ  
اه م م م م



سنة لا يطرأ عليه يوم القيامة اه رضى والمراد بعدم القبول لعدم لائقة على سوان  
قطبها القرص لان المقصود منه سد خطه المحتاج وفي القريب جمع بين الصدقة  
وفي انهم ثانی والافضل اخوة وأخواته ثم اولادهم ثم اعمامهم ومهات ثم أخواته وخالاته  
ذوو أرحامه ثم جيرانه ثم أهل - منته ثم أهل بلده كافي النظم اه قلت وتظم ذلك المضمی  
في شرحه (قوله أو من دار الحرب الخ) لان فقره المسلمين الذين في دار الاسلام أفضل من  
فقره دار الحرب بغير قلت بفتح - ثانیاً ما رأى المسلمین اذا كان في دفعها اعانة على فث  
رقابهم من الاسر تأمل (قوله وفي المعراج الخ) تمام عبرته وكذا على المديون المحتاج  
قوله أفضل) أي من الجاهل الفقير فهتانی (قوله خلاصة) عبارتها كافي البحر  
لا يكره ان يقلز كتماله المجهل قبل الحول للفقير غير أحوج ومديون (قوله ولا يجوز  
سرفها لأهل البذل) عبارة البرازية ولا يجوز صرفها للكرامية الخ فالمراد منها بالبذل  
المكفرة تأمل (قوله كرامة) بالفتح والتشديد وقبل بالضعيف والاول الصبي  
المشهور برفقة من المشبهة ٣ نسبت الى عبد الله بن كرام وهو الذي نص على أن معبوده  
على العرش استقر ارا وأطلق اسم الجواهر عليه تعالى الله عما يقول المبطلون علوا كبيرا  
مغرب (قوله وكذا المشبهة في الصفات) هم الذين يجوزون قيام الحوادث به تعالى فيجعلون  
بعض صفات حادثة كصفات الحوادث ط (قوله لان صفات المعرفة الخ) العبارة متقاربة  
وعبارة البرازية وفيهم أي غير الكرامة من المشبهة في الصفات أقل حالاً منهم لانهم  
مشبهة في الصفات واختار أنه لا يجوز الصرف اليهم أيضاً لان صفات المعرفة من جهة الصفقة  
لحق بصفوت المعرفة من جهة الذات (قوله كلاً لا يجوز دفع زكاة الخ) مثل الزكاة كل صدقة  
واجبة الا خمس الركا ط من حاشية الاشياء لابي السعود (قوله وكذا الذي نفاه) كوله  
أم تولد اذا انشاء كذا في البحر ومثله المنفي باللعان كما يأتي في باب وهل مثله ولد فنه اذا سك عنه  
أولاده فليأجمع ح (قوله احتياطاً) أنه لقوله لا يجوز (قوله الا اذا كان الولد الخ) علة  
في العمادية بان النسب يثبت من النكاح وقد ذكر في الصيرفية جات بولدن الزنا يثبت  
النسب من الزوج لامن الزاني في الصحيح فلو دفع صاحب القراض زكاته الى هذا الولد لا يجوز  
ولو دفع الزاني لا يجوز عندنا خلافاً لثاني اه فقد صرح بعدم جواز الدفع الى ولده من  
زنا وان كان له زوج معروف رضى عن الجوى وهذا مخالف لما ذكره المصنف وتصور  
المسئلة بالزنا مع الله لم يأنه اذا تزوج ليخرج ما اذا لم يبع لم ذلك امكن الوط محبة مذ  
وط مشبهة لازماً لاقال في البحر ونخرج ولد المنهي اليها وزوجها اذا تزوجت ثم ولدت ثم جاء  
الاول حياً فان على قول الامام المرجوع عنه الاولاد الاول ومع هذا يجوز دفع زكاته اليهم  
وشهاتهم له كذا في المعراج لعدم القرعية ظاهر اعلمه فيفتي أن لا يجوز ذلك للثاني لوجود  
القرعية حقيقة وان لم يثبت النسب منه لكن المنقول في الولو الجلية جواز ذلك له على قول  
الامام وروى رجوعه وعليه الفتوى وعليه فالاول الدفع اليهم دون الثاني اه (قوله  
والكل) أي كل القروع المذكورة من قوله ولا يجوز دفعها لاهل البذل الى هنا (قوله  
ولا يجل أن يسأل الخ) قيد بالسؤال لان الأخذ بدونه لا يحرم بحر وقيد بقوله شيان من القوت

الاسلام والى طاب  
وفي المعراج اتصدق على  
العالم الفقير أفضل (أو  
الى ارعاد أو كات مجهل)  
قبل تمام الحول فلا يكره  
خلاصة (لا يجوز صرفها  
لأهل البذل) كرامة  
لانهم مشبهة في ذات الله  
وكذا المشبهة في الصفات  
في المختار لان صفوت المعرفة  
من جهة الذات يلحق بصفوت  
المعرفة من جهة الصفات  
بجمع الفتاوى (كلاً لا يجوز  
دفع زكاة (ان اولاده منه)  
أي من الزنا وكذا الذي نفاه  
احتياطاً (الا اذا كان)  
الولد (من ذات زوج  
معروف) فلو ولد وبشكل  
في الاشياء (ولا يجل أن  
(يسأل) شيان من القوت  
(من له قوت يومه) بالفعل  
أو بالقوة

٣ قوله نسبت الى عبد الله  
محمد الخ هكذا بخطه واهله  
قطب من قل لفظ أي في  
المصباح وكرام بفتح  
الكاف من قبل والد أبي  
عبد الله محمد بن كرام  
المشبهة الذي أطلق اسم  
الجواهر على الله تعالى الى  
آخر ما قال فليقرر اه

من له سؤال ما هو محتاج لب غير خوت كنوب شر لا يوزن كمن تداريككم ولا يفر  
على الكسب قل ظهير الدين يجل في السؤال اذا كان بكفبه ما دون ما يحتاج ثم نقل ما يدل  
على الجواز وقال وهو أوسع وبه يفتي (تحريم كالمصبي المكتسب) أنه قد روي عنه وكتابه  
على قوت اليوم بحر (تحريم وبأنه معطية الخ) قل لا كذل في شرح الماشرق وأما المنع في  
مثل هذا السائل عالمنا له حكمه في احتباس لانهم لانه اعانة على الحرام لكنه يجعل فيه  
وبالجهة التي ولو لا يكون محتاجاً لماله لا يكون آتياً اه أي من الصدقة على الغنى فيه  
كما أن المهمة للفقير صدقة - كمن فيه أن المراد بفتح من يملك نصيباً ما اتقى بقوت يومه قد  
تكون الصدقة عليه هبة بل صدقة فافترسه وقع فيه فانه في التهر وقار في البصر لكر يمكن  
دفع لقياس المذكور بان الدفع ليس اعانة على الحرام لان الحرقة في الاستدانة ما هي بالسؤال  
وهو صدقة تم على الدفع ولا يكون الدفع اعانة لو كان الأخذ هو الحرقة فقط فلي تأمل اه قل  
انقضى في شرحه وأنت خبير بان الظاهر أن مرادهم أن الدفع الى مثل هذا لا يدعوى الى  
السؤال على الوجه المذكور وبالفتح رعايتوب عن مثل ذلك فلي تأمل اه (قوله لكثرة)  
ومثلها أجرة المكين ومرة البيت الضرورية لا ما يشترى به يتأفها يظهر (قوله أولاً لا شتة  
عن الكسب بالجهاد) أشار الى أنه السؤال وان كان قويا مكتسباً كما صرح به في البحر عن  
غاية البيان (قوله أو طاب العلم) ذكره في البحر بمشايروله وفيه أن يلحق به أي بالغازي  
طاب العلم لا شتة عن الكسب بالعلم واهذا قالوا ان نفقته على أبيه وان كان صاحباً مكتسباً  
كلوا كان زمناً (قوله واعتبار حاله الخ) أشار الى أنه ليس المراد دفع ما يقضيه في ذلك اليوم  
عن سؤال القوت فقط بل عن سؤال جميع ما يحتاجه فيه لنفسه وعياله وأصل العبارة  
لشرب نبي الى حيث قال قوله ونبد دفع ما يقضيه عن سؤال يوم ظاهره تعلق الاغناء بسؤال  
القوت والاوجه أن ينظر الى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال وحاجة أخرى كدهن  
وقوب وكرام منزوع وغير ذلك كافي الفتح اه وعلمه فيه ما فافهم (قوله والمعتبر في الزكاة  
فقير امكان المال) أي لا مكان المذكي حتى لو كان هو في بادو ماله في آخر يفرق في موضع  
المال ابن كمال أي في جميع الروايات بحر وظاهره أنه لو فرق في مكانه نفسه يكره كافي مثله  
نفاها الى مكان آخر بقي عنائتي لم أره وهو أنه لو كان له مال مع مضارب مثلاً في بلدة وحال عليه  
المحل هناك ثم جاء المضارب بالمال الى بلدة رب المال وكان لم يخرج زكاة كانه فهل يصح  
الى فقراء بلده أو الى فقراء البلدة التي كان فيها المال فليأجمع (قوله وفي الوصية مكان  
الموصى) أقول كذا في الجوهرة عن الفتاوى لكن ذكر في وصايا شرح الوصاية عن الخلاصة  
أوصى بأن يتصدق بثلث ماله في فقراء بلخ الأفضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز  
وهذا قول أبي يوسف وبه يفتي وقال محمد لا يجوز اه (قوله مكان المأوى) أي لا مكان  
الرأس الذي يؤدى عنه (قوله وهو الاصح) بل صرح في النهاية والعمانية بأنه ظاهر الرواية  
كافي الشرب بلالية وهو المذهب كافي البصرة كان أولى مما في الفتح من تصحيح قوله ما باعتبار  
مكان المأوى عنه قال الرضى وقال في المنع في آخر باب صدقة الفطر الأفضل أن يؤدى عن  
عبيده وأولاده وحشاه حيث هم عند أبي يوسف وعليه الفتوى وعند محمد حيث هو اه تأمل

الصحيح المكتسب  
وبأنه معطية ان - (ارحاله  
لا اعانة على الحررم (ولو سأل  
لكثرة) أولاً لا شتة  
الكسب بالجهاد أو طاب  
العلم (جاز) لو محتاجاً  
•••••  
يذهب دفع ما يقضيه يومه  
عن السؤال واعتبار حاله  
من حاجته وعياله والاعتراف  
في الزكاة فقراء مكان  
المال وفي الوصية به مكان  
الموصى وفي الفطرة مكان  
المأوى منه - وهو  
الاصح لان رؤسهم تسبع  
رأسه دفع الزكاة الى



قلت امكن في التناحية يؤدى عنه - حيث هو وعلمه الفتوى وهو قول محمد - ومثله قول  
 ابي - شيفة وهو الصحيح (قوله الى صبيان افاربه) أى العلاء والا فلا يصح الا بالرفع الى رولى  
 الصغير (قوله برسم عبد) أى عادة عبد ح (قوله أو مهدي الباكورة) هى الغرة التى  
 تدرك أول القاموس وقيدته في التناحية بالنى لان أوى شيادومة هو مه انما لولها قية لم يصح  
 عن الزكاة لان المهدى لم يدفعها الا للعوض فلا يجوز أخذها الا بدفع ما يرضى به المهدى والزائد  
 عليه يصح عن الزكاة ثم رأيت ط ذ كرمته وزاد الا أن ينزل المهدى منزلة الواهب اه أى  
 لانه لم يقصد بها أخذ العوض وانما جعلها وسيلة لصدقة فهو متبرع بما دفع ولذا لا يبعد ما يأخذه  
 عوضا عنه سابل صدقة لكان الاخذ لولم يعطه شيئا الا يرضى بتركها له فلا يحل له أخذها والذي  
 يظهر أنه لو نوى عاقبته الزكاة صحت نيته ولا يفتى ذمته مشغولة بقدر قيمتها أو أكثر اذا كانت لها  
 قيمة لان المهدى وصل الى غرضه من الهدية سواء كان ما أخذه زكاة أو صدقة نافله ويكون  
 صنفه ذرا ضا يترك الهدية فليتامل (قوله الا اذا نص على التبرع) ينبغى أن يكون  
 مبنيا على القول بأنه اذا سمى الزكاة قرضالا تصح وتقدم أن المعقد خلافه وعليه فينبغى أنه اذا  
 نواها صحت وان نص على التبرع يصح الا أن يقال اذا نص على التبرع يصح عقد معاوضة  
 والمخوط اليه في العتود هو الاقضاء دون النية المجردة والصدقة تسمى قرضا مجازا ثم ورا  
 فى القرآن العظيم فيصح اطلاقه على ما يجزى لاف اقض العوض اذا عمل للنية المجردة مع اللفظ  
 الغير الصالح لها ولذا فصل بينهما ثم فقال ان ناول القرض بالزكاة جازا ولا فلا تامل (قوله  
 ولودفعها لاخته الخ) قد مر الكلام على ما عند قوله وابن السبيل (قوله والا) أى لان  
 المدفوع يكون بمنزلة العوض ط وفيه أن المدفوع الى مهدي الباكورة كذلك فينبغى  
 اعتبار النية ونظيره ما مر في أول كتاب الزكاة فيما لودفع الى من قضى عليه بنفقة من  
 أنه لا يجزى به عن الزكاة ان احتسبه من النفقة وان اقسبه به من الزكاة يجزى به وقيل لا كفى  
 التناحية لكن فيما أيضا قال محمد اذا هلك الوديعة في يد المودع وأدى الى صاحبها ضامنا  
 ونوى عن زكاة ماله قال ان أدى لدفع الخصومة لا تجزى به عن الزكاة اه فتأمل وفيها من صدقة  
 الفطر لودفعها الى الطبال الذى يوظفهم في السحر يجوز لان ذلك غير واجب عليه وقد قال  
 شيخنا لا يحوط والا بعد عن الشبهة أن يقدم اليه أولا ما يكون هدية ثم يدفع اليه الخطة  
 (قوله جاز) ويكون غايكاهم والنية سابقة عند العزل وكذا اذا لم ينو ثم نوى بعد انتهائه  
 وهو قائم في يد الفقراء كما تقدم نظيره قلت وينبغي تقييده بما اذا كان الانتساب برضا لا اشتراط  
 اختيار الدفع في الاموال الباطنة كما مر في مسألة البغاة ويدل عليه المسئلة الآتية (قوله ان  
 كان يعرفه) أى يعرف نفسه فلا يكون غايكاهم لانه اذا لم يعرفه بان جاء الى وضع المال  
 فلم يجده وأخبره أحديانه رفعة فقير لا يعرف ورضى المال بذلك لم يصح لانه يكون اباحة والشرط  
 في الزكاة التملك تامل (قوله والمسال قائم) لانه لو رضى بذلك بعد ما استملك الفقير المال لم تصح  
 نيته كما مر (خاتمة) اه علم ان الصدقة تسحب بفاضل عن كفايته وكفايته من عونه وان تصدق  
 بما ينقص مؤنة من عونه ثم ومن أراد ان تصدق بماله كاهو بعد لم ينقصه من التوكل  
 والبر عن كماله فلا يجوز ويكره ان لا يصير له على الضيق أن ينقص نفقة نفسه

صبيان افاربه برسم عبد  
 أو الى مبشر أو مهدي  
 الباكورة جازا اذا نص  
 على التبرع ولو دفعها  
 لاخته أو على زوجها  
 مهر يطلع نصابا وهو على  
 مقر ولو طلبت لا يمتنع عن  
 الاداء لا تجوز والا جاز  
 ولودفعها للمعلم فليقتنه  
 ان كان بحيث يعمل له لولم  
 يعطه صح والا ولو وضعها  
 على كف فقاتهم الفقراء  
 جاز ولو سقط مال فرفعه  
 وقبر فرضي به جاز ان كان  
 يعرفه والمال قائم خلاصة

عن الكفاية التامة كذا في شرح درر البصار وفي التناحية عن المحيط الافضل لمن يتصدق  
 نفسه لان ينوى بجمع المؤمنين والمؤمنات لانها تصل اليهم ولا ينقص من أجره شيئا اه والله  
 تعالى أعلم

• (باب صدقة الفطر) •

وجه مناسبتها بالزكاة أن كلاً من الوظائف المالية وأوردتها في الميسر وطبعه بالصوم باعتبار  
 ترتيب الوجود أو أوردتها المصنف هذا رعاية لحايات الصدقة ورجحه لان المقصود من الكلام  
 المضاف لا المضاف اليه خصوصاً اذا كان المضاف اليه شرطاً وحققها أن تصدق على العشر  
 لانه مؤنة فيهما معنى العبادة وهو - فله باله كس الا أنه ثبت بالكتاب وهى بغير الواحد مع أنه من  
 أنواع الزكاة والمراد بالفطر يومه لا الفطر الغوى لانه يكون في كل ليلة من رمضان ومهيت  
 صدقة وهى العطية التى يراد بها المتوبة من الله تعالى لانها انظر صدقة الرجل كالمصدق  
 يظهر صدق الرجل في المراجعة (قوله من اضافة الحكم بشرطه) المراد بالحكم وجوب  
 الصدقة لانه الحكم الشرعى فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب وجوب الاداء لانه  
 الذى شرطه الفطر لانفس الوجوب الذى مضى وجوبه والسبب وهو الرأس ح وفي البحر  
 والاضافة فيها من اضافة الشئ الى شرطه وهو مجاز لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو  
 الرأس اه أى لانها على الاول لادنى مناسبة مثل كوكب الخرقاوعلى الثانى بمعنى اللام  
 الاخذصاصية (قوله والفطر لفظ اسلامي) اصطلاح عليه الفقهاء كانه من الفطرة بمعنى الخلقة  
 كذا في البحر تبعاً للزبلى والظاهر أن مراده أن الفطر المضاف اليه الصدقة الذى هو اسم  
 لليوم المخصوص لفظ شرعى أى اطلاقه على ذلك اليوم بخصوصه اصطلاح شرعى اذ لا شك  
 أن الفطر الذى هو صدق الصوم لغوى مستعمل قبل الشرع أو مراده لفظ الفطرة بالتاء بقرينة  
 التعليل فى النهر عن شرح الوقاية أن لفظ الفطرة الواقع فى كلام الفقهاء وغیرهم مولد حتى  
 هذه بعضهم من لحن العامة اه أى ان الفطرة المراد بها الصدقة غير لغوية لانها لم تأت بهذا  
 المعنى وأما ما فى القاموس من أن الفطرة بالفتح صدقة الفطر والخلقة فاعترضه بعض  
 المحققين بان الاول غير صحيح لان ذلك يخرج لم يعلم الا من الشارع وقد عد من غلط القاموس  
 ما يقع كشرافيه من خلط الحقائق الشرعية باللغوية اه لكان فى المغرب وأما قوله فى  
 المختصر الفطرة نصف صاع من برقةناها صدقة الفطر وقد جاءت فى عبارات الشافعى وغيره  
 وهى صحيحة من طريق اللغة وان لم أجدها فيما عدا - دى من الاصول اه وفى تحرير النوى  
 هى اسم مولد واعلم ان الفطرة التى هى الخلقة قال أبو محمد لا يهرى معناه زكاة الخلقة  
 كأنه ازكاة البدن اه وفى المصباح وقولهم تجب الفطرة الاصل تجب زكاة الفطرة وهى  
 البدن فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه واستغنى به فى الاستعمال لفهم المعنى اه  
 ومضى عليه القهستاني واهذا نقل بعضهم أن اسمى صدقة الرأس وزكاة البدن والحاصل  
 أن لفظ الفطرة بالتاء لا شك فى لغويته ومعناه الخلقة وانما الكلام فى اطلاقه مراد به  
 المخرج فان أطلق عليه بدون تقدير فهو اصطلاح شرعى مولد وأما مع تصدير المضاف فالمراد  
 بها المعنى اللغوى ولعل - هذا وجه العصة الذى أراد صاحب المغرب وأما لفظ الفطر بدون تاء

مطلب  
 الافضل أن ينوى بالصدقة  
 جميع المؤمنين والمؤمنات

• (باب صدقة الفطر) •  
 من اضافة الحكم بشرطه  
 والفطر لفظ اسلامي والفطرة  
 مولد قبل لحن



فلا كلام في أنه معنى لغوي وبم ذاته لم يأتى كلام الشارح تبعا للتمرفا فهم (قوله وأصريما) أى  
بأنه أوجه أو في حاشية نوح والحاصل أن فرض صيام رمضان في شعبان بعد ما حاولت القبلة  
إلى الكعبة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بزكاة الفطر قبل العيد يومين وذلك قبل أن تفرض  
زكاة الأموال - ذاهو الصحيح وهذا قيل إنه ماسوخة بالزكاة وإن كان الصحيح خلافه اهـ  
(قوله وكان عليه السلام الخ) أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد الله بن فضالة قال خطب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر يوماً أو يومين فقال ادوا صاعاً من بر أو قمح بين  
اثنتين أو صاعاً من تمر أو شير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير ففتح قال طوبى لمن ابتغى منه  
صاحب البحر سابقاً في باب صلاة العبد من أنه ينبغي أن يقدم أحكام صدقة الفطر في خطبة  
قبل يوم العيد لاجل أن يتمكنوا من إخراجها قبل الذهاب إلى المصلي (قوله وحديث فرض  
الخ) جواب ما استدله الشافعي رحمه الله على فرضيتها من حديث عمر في الصديقين أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لم يفرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شهر  
على كل حر وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين فتح (قوله معناه قد رآه الخ) أى فإنه أحدهما في الفرض  
كقوله تعالى فنصف ما فرضتم يقال فرض القاضي النفقة وهذه الجواب ذكره في البدائع  
وأجاب في الضعيفان الثابت بظني بعيد الوجوب وأنه لا خلاف في المعنى لأن الافتراض الذي  
يثبتة الشافعية ليس على وجه يكفر بأحد فهو معنى الوجوب عندنا غاية الأمر أن الفرض  
في اصطلاحهم أعم من الواجب في عرفنا فاطاعة على أحد جزأيه والاجتماع على الوجوب لا يدل  
على أن المراد بالفرض ما هو عرفنا أى ما يكفر بأحد لان ذلك إذا نقل الاجماع وتأثر ليكون  
قطعيًا لو كان من ضروريات الدين كالنفس لا إذا كان ظنياً وقد صرحوا بأن هذه وجوبها  
لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى المعروف عندنا اهـ مظنه افادت وقد يجب بان قول  
العصامي فرض يراد به المعنى المصطلح عندنا لا قطع به بالنسبة إلى من سمعه من النبي صلى الله  
عليه وسلم بخلاف غيره مما يصل إليه بطريق قطعي فيكون مثله را هذا قالوا ان الواجب لم يكن  
في عصره صلى الله عليه وسلم كما اوضحناه في حواشي شرح المنار (قوله وهو الصحيح) هو ما عليه  
المتون بقواهم وصح لو قدم أو آخر (قوله مطلق) أى عن الوقت فتصيب في مطلق الوقت وإنما  
يقتضي بتعيينه فعلاً أو آخر العمر ففي أي وقت أدى كان وتذا لا قابضياً كما في سائر الواجبات  
الموسعة غير أن المستحب قبل الخروج إلى المصلي لقوله عليه الصلاة والسلام اغنؤهم عن  
المسئلة في هذا اليوم بدائع (قوله كما مر) عند قول المتن وانقرضها عرى الخ (قوله جاز) في  
الجوهرة اذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم تؤخذ من تركته عندنا إلا أن يتبرع  
ورثة بذلائهم من أهل التبرع ولم يصيروا عليه وإن أوصى تنفذ من الثلث اهـ (قوله وقيل  
مضيقاً) مقابل الصحيح وهو قول الحسن بن زياد إن وقت أدائها يوم الفطر من أوله إلى آخره  
فاذا لم يؤدّها حتى مضى اليوم سقطت كالأضحية بدائع ومثله في شروح الهداية وغير ها ورجح  
الحقق ابن الهمام في التصريح بأنها من قبيل المقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام  
اغنؤهم في هذا اليوم عن المسئلة فجعله قضاء وتبعه العلامة ابن نجيم في بحره لكنه قال  
في شرحه على المنذرات ترجيح لنا قابل الصحيح قلت والظاهر أن هذا قول ثالث خارج

وأمر بها في السنة التي  
 فرض فيها رمضان قبل  
 الزكاة وكان عليه السلام  
 يخطب قبل الفطر يومين  
 يأمر بأخراجها ذكره الشافعي  
 (تجويد) وحديث فرض  
 رسول الله عليه السلام  
 زكاة الفطر معناه قدوة  
 للإجماع على أن منكرها  
 لا يكفر (موسى في العمود)  
 عند أصحابنا وهو الصحيح  
 جرحه البدائع مهلا بأن  
 الأمر بادئهم اطلاق كالزكاة  
 على قول كاسر ولومات  
 فادأها وارثه جاز (وقيل  
 مضى يوم الفطر عينا)

عن المذهب لان وقوعها قضاء لبعضى يومها غير القول بسقوطها به وقد رده العلامة المقدسى  
بانهم كانوا يجادلون في زمنه صلى الله عليه وسلم وأنه كان يادنه وعلمه صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن  
الهام نفسه فدل ذلك على عدم التقييد باليوم اذ لو تقيده لم يصح قبله كافي الصلاة وصوم  
رمضان والاضحية اه وما قيل في الجواب انه تعجيل بعد وجود السبب فيجوز كتعجيل الزكاة  
بعد ملك النصاب فهو مؤكدا لا متراض لا لثمة على جواز التعجيل وعلى عدم التوقيت اذ  
لو كان مؤقلا لم يجز تعجيله قبل وقته وان وجد سببه لان الوقت شرطه كما لا يجوز تعجيل الحج قبل  
وقته وان وجده سببه وهو البيت على أن قياس تعجيل الفطرة على الزكاة لا يصح لان حكم  
الاصل مخالف للقياس كما سنده كره عن الفخ فافهم والاصر في حديث اغنوهم بحول على  
الاستحباب كما يشير اليه ما قدمناه عن البدائع وصرح في الظهيرية بعدم كراهة التأخير اى  
تخريرا كما في النهر وسأني اقوله صلى الله عليه وسلم من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة  
ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه أبو داود وغيره أى لقصد ان نواها  
فصارت كغيرها من الصدقات كما في الفتح وأفاذا أيضا ان هذا لا يدل على قول الحسن بن زياد  
بسقوطه الآن اعتبار ظاهره يؤدى الى سقوطها بعد الصلاة وان كان الاداء في باقى اليوم  
وليس هذا قوله فهو مصروف عنه عنده أى لانه يقول بسقوطها بعضى اليوم لا بعضى الصلاة  
كما مر (قوله فبعدمه يكون قضاء) قد علمت أن المراد بالتضييق هو قول الحسن بسقوطها بعضى  
اليوم كما أشار اليه فى الهداية وصرح به شراحها وغيرهم وأن هذا قول ثالث لم أر من قال به  
سوى ابن الهمام وعاء ما فيه فى هذا التقريب نظر (قوله على كل حرم لم) فلا تعجب على  
رفيقه لعدم تحقق القليل منه ولا على كافر لانها قربة والكفر يتأفها نهر ولا تعجب على  
الكلالة ولوله عدم علم أو راد لم يجر (قوله ولو صغيرا يجنونا) فى بعض النسخ وأجبنونا  
بالعطف باو وفى بعضها بالواو وهذا لو كان له مال قال فى البدائع وأما العقل والبلوغ فليسا  
من شرائط الوجوب فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف حتى تعجب على الصبي والمجنون اذا كان  
لهما مال ويخرجها الى من ماله ما وقال محمد وزفر لا تعجب فيضهما الاب والوصى لو أدياها من  
مالهما اه وكما تعجب فطرتهما تعجب فطرتهما من ماله ما كافي الهمدانية والبحر عن الظهيرية  
(قوله حتى لو لم يخرجهاوايها) أى من مالهما فى البدائع ان الصبي الفقى اذا لم يخرج وابه  
عنه فعلى أصل أبى حنيفة وأبى يوسف أنه يلزمه الاداء لانه يقدر عليه بعد البلوغ اه قلت  
قلو كانه قد عير بن لم تعجب عليهم ما يل على من عيرنهما كما ياتى والظاهر انه لو لم يؤدعا عنهما من ماله  
لا يلزمهما الاداء بعد البلوغ والاتفاق لعدم الوجوب عليهما (قوله به - د البلوغ) أى وبعد  
الاتفاق فى المجنون ح (قوله وان لم ينم) يقال غنى يغنى ويغنى كذا فى الاسقاطى فهو مجزوم  
بجذف الياء أو الواو ط (قوله كما مر) أى فى قوله وغنى علك قدر نصاب وقدمنا بيان غة (قوله  
تخوم الصدقة) أى الواجبة أما النافلة فانما يحرم عليه سواها واذا كان النصاب المذكور  
مستفرا فليجوز فلا تحرم عليه الصدقة ولا يجب به ما بعدها (قوله كما مر) أى فى قوله ايضا  
وغنى (قوله وثقة المأرم) أى الفقراء العاجزين عن الكسب أو الالاف اذا كن فقيرات  
وقبيلهم لاخراج الابوين الفقيرين فان المختار أنه يدخلهما فى نفقته اذا سكنان كسوا

في هذه يكون قضاء واختاره  
الكمال في تقريره ووجهه  
في تنوير البصائر (على كل)  
سر (م- لم) ولو صفه المجنون  
حق لو لم يضر بها ولم يمس  
وجوب الاداء بعد البلوغ  
(ذي نصاب فاضل عن  
ساحته الاصلية) كدينه  
وحواله عياله (وان لم  
ينم) كما (وبه) أي هذا  
النصاب (تحرر الصدقة)  
كما (وتجب الاضحية  
ونفقة العارم على الرابع  
(و) انما يشترط القولان  
(وجوبها بقدره ممكنة)



قوله هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل) اعترض بان هذا تعريضا واجب المشروط  
بالقدرة الممكنة بكسر الكاف المشددة وعرفها في التوضيح بان ما يمكن به الامور من اداء  
ما لا يمكن غير مرجح غالباً ثم فسرها بسلامة الاسباب والالات وقيد بقوله من غير مرجح غالباً  
لانهم جعلوا منها الزاد والراحلة في الحج من الالات التي هي وسائط في حصول المطلوب مع انه  
يمكن من الحج بدونها لكن بمرجح عظيم في الغالب كما في التلويح وكذا النصاب الغير النامي  
في الفطرة فانه يمكن من ارجاعها بدونها لكن بمرجح في الغالب قال في التلويح وهذه القدرة  
شرط لاداء كل واجب فسلامة الله تعالى لان القدرة التي يمنع التكليف بدونها هي ما يكون  
عند مباشرة الفعل فاشترط سلامة الاسباب والالات قبل الفعل يكون فسلامته تعالى  
(قوله فلا يشترط بقاؤها) أي بقاها هذه القدرة وهي النصاب هنا حتى لو هل بعد بغير يوم النحر  
لا تسقط الفطرة وكذا اهلاك المال في الحج كما في (قوله لانها شرط محض) أي ليس فيه معنى  
العلل المؤثرة بخلاف القدرة المبسرة كما في (قوله مبسرة) بضم الميم وكسر السين المشددة  
(قوله هي ما يجب الخ) فيه ما تقدم من الاعتراض وهي كافي التلويح ما يوجب مبسرة الاداء على  
المعبد بعد ما ثبت الامكان بالقدرة الممكنة فهي كرامة من الله تعالى في الدرجة الثانية من  
القدرة الممكنة ولهذا اشترطت في أكثر الواجبات المالية التي ادائها اشق على النفس عند  
العامة وذلك كالخاء في الزكاة فان الاداء يمكن بدونه الا أنه يصير به ايسر حيث لا ينقص أصل  
المال وانما يفوت به من الغلة ثم القدرة الممكنة لما كانت شرطاً للتكليف من الفعل واحداً  
كانت شرطاً محضاً ليس فيه معنى العلة فلم يشترط بقاؤها لبقاء الواجب اذ البقاء غير الوجود  
وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرطاً لبقاء كالشهود في النكاح شرط لانعقاد دون البقاء  
بخلاف المبسرة فانها شرط فيه معنى العلة لانها غير صفة الواجب من العسر الى اليسر  
اذ جازان يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر فارتفعت فيه القدرة المبسرة وواجبته  
بصفة اليسر في شرط دوامها نظر الى معنى العلية لان هذه العلة مما لا يمكن بقاء الحكم  
بدونها اذ لا يتصور اليسر بدون القدرة المبسرة والواجب لا يتيق بدون صفة اليسر لانه لم يشترع  
الابتلاء الصفة فهذا اشترط بقاء القدرة المبسرة دون الممكنة مع ان ظاهر النظر يقتضي  
أن يكون الامر بالعكس اذ الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون اليسر اهـ (قوله  
فغير الخ) أي باعتبار انه كان يجوز ان يجب بصفة العسر أي بمجرد القدرة الممكنة كما مر  
فلما وجب بالقدرة المبسرة فكأنه تغير من العسر الى اليسر (قوله لانها شرط في معنى العلة)  
أي والحكم بدور مع علة وجوده وما ط (قوله ثم فرع عليه) أي على ما ذكر من القدرتين  
(قوله فلا تسقط الفطرة) لانها لم تجب بالمبسرة بل بالممكنة كما مر (قوله وكذا الحج) لان شرطه  
وهو الزاد والراحلة قدرة ممكنة اذ المبسرة لا تحصل الا بمراعاة كسرها وان وخدم وليست شرطاً  
بالاجماع ط (قوله كما لا يطل النكاح الخ) اشار الى ما قد مضى عن التلويح من ان الممكنة  
شرط لاداء الالات بقاء كك الشهود في النكاح فلا يسقط الواجب بزوالها بخلاف المبسرة  
(قوله بخلاف الزكاة) فانها تسقط بهلاك المال بعد الحول يعني سواء تمكن من الاداء  
أم لا لان الشرع علق الوجوب بقدرة مبسرة والمعلقة بقدرة مبسرة لا يسقط بدونها ط

هي ما يجب بمجرد التمكن  
من الفعل فلا يشترط  
بقاؤها لبقاء الوجوب  
لانها شرط محض (لا)  
بقدرة (مبسرة) هي ما يجب  
بعد التمكن بصفة اليسر  
فغير من العسر الى اليسر  
فيشترط بقاؤها لانها شرط  
في معنى العلة وقد مرناه  
فيما علقناه على النار ثم فرع  
عليه (فلا تسقط) لفطرة  
وكذا الحج (بذلك المال  
بعد الوجوب) كما لا يطل  
النكاح بموت الشهود  
(بهدف الزكاة) والعسر

عن الجوى والقدرة المبسرة هنالهي وصف النصاب وقيد بالهلاك لانها لا تسقط  
بالاستهلاك وان انتفت القدرة المبسرة لبقائها تقدير اذ جرحه عن التعدي وتطور الفقر  
كافي التلويح (قوله والخراج) أي خراج المقامعة فهو كالتعسر لان شرطه الارض النامية  
تحقيقاً بخلاف الخراج الموقوف فانه يجب بمجرد التمكن من الزراعة ولا يشترط بقاء الخراج  
لوجوده في القيمة لافي الخارج بخلافها كما مر بيانه في باب (قوله لا يشترط بقاء المبسرة)  
وهي وصف النصاب وهذا لثلاثة (قوله عن نفسه الخ) بيان للسبب والاصل فيه رأسه  
ولأنه يعمونه ويلى عليه فيلحق به ما هو في معناه من يعمونه ويلى عليه وتعلمه في النهر (قوله  
وان لم يصم لعذر) الظاهر انه قيد به بصل على ما هو حال المسلم من عدم ترك الصوم الا بعذر  
كما تقدم نظيره في باب قضاء القوائت حيث لم يقبل المقر كان ظناً بالمسلم خيراً لغيره فيجب  
الفطرة وان افطر عامداً لوجود السبب وهو الرأس الذي يعمونه ويلى عليه ولو لم يصم كالطفل  
الصغير والعبد الكافر ثم رأيت في البدائع ما يشترط بذلك حيث قال وكذا وجود الصوم في  
شهر رمضان ليس بشرط لوجوب الفطرة حتى ان من افطر لكبير أو مرض أو سفر يلزمه صدقة  
الفطر لان الامر بادائها مطلق عن هذا الشرط اهـ فافهم (قوله وطهله) احقره به عن  
الجنين فانه لا يصح طهله كذا في البرجستان اذ الطفل هو الصبي حين يسقط من بطن أمه  
الى أن يحتلم وجارية طفل وطهله كذا في المغرب اسمعيل فافهم وأشار الى أن الام لا يجب عليها  
صدقة أولادها الصغار كما في منية المفتي (قوله الفقير) قيد به لان الغنى يجب صدقة فطره  
في ماله على ما مر له عدم وجوب نفقته نهر (قوله والكبير الجنون) أي الفقة يرأى الغنى في  
ماله عندهما كما مر وفي التتارخانية عن المحيط أن المعتوه والجنون بمنزلة الصغير سواء كان  
الجنون أصلياً بان بلغ مجنوناً أو عارضاً هو الظاهر من المذهب اهـ (قوله ولو نفعه دد الآباء)  
كما لو ادعى رجلاً اقبطاً أو ولد أمة مثله كذا فيهما (قوله فعلى كل فطرة) أي كاملة عند أبي  
يوسف لان البنوة ثابتة من كل منهما ككلا وثبوت النسب لا يتجزأ وكذا الوماث أحدهما كان  
وله الباقي منهما وقال محمد عليه ما صدقة واحدة لان الولاية لهم والمؤنة فكذا الصدقة لانها  
قابلة للتجزأ كماؤنة ولو كان أحدهما مسرراً فعلى المورس صدقة تامة مذهب ما فتح (قوله  
ولو زوج طفله) أي الفقيرة اذ صدقة الغنية في ماله تزوجت أو لاح (قوله الصالحة  
لخدمة الزوج) كذا في النهر عن القنية وفيه عن الخلاصة الصغيرة لوسات لزوجها لا تجب  
فطرتها على أبيها لعدم المؤنة اهـ فافاد تقييد المسئلة بقيدين صلاحيتها للخدمة ونسبها  
للزوج ولذا قال الشارح في باب النفقة فيمن تجب نفقته على الزوج وكذا صغيرة تصلح للخدمة  
أو للاستئناس ان أمسكها في بيته عند الثاني واختاره في النفقة اهـ وهو مرجح بانهم الوالم  
تصلح لذلك لا تجب نفقته على الزوج وظاهره ولو أمسكها في بيته فوجب على أبيها فافهم (قوله  
فلا فطرة) أماعلها فلفقها وأما على زوجها فافهم (قوله لا عن زوجته) وأما على أبيها  
فلانه لا يعمونها وان ولي عليها ح (قوله كما اختاره في الاختيار) هذا رواية الحسن وهو  
خلاف ظاهر الرواية من أن الجدة كالأب الا في مسائل متناهي آخر الكتاب منها هذه واختاره  
أيضاً في فتح القدير لتحق وجود السبب وهو الرأس الذي يعمونه ويلى عليه ولا ينفك عنه

والخراج لا يشترط بقاء المبسرة  
(عن نفسه) متعلق بيجب  
وان لم يصم لعذر (وطهله)  
والكبير الجنون  
ولو نفعه دد الآباء فله كل  
فطرة ولو زوج طفله  
الصالحة لخدمة الزوج فلا  
فطرة والجدة كالأب عند  
فقهاء أو فقهاء كما اختاره في  
الاختيار



ما قيل من أن الولاية غير تامة لا تنقلها اليه من الاب فمكثت كولاية الوصي بانه غير سديد لان الوصي لا يموت من ماله بخلاف الجدة اذا لم يكن له غير مال فانه يموت من ماله كالأب ونأزعه في البحر بما رده عليه المقدم وصاحب التمر فلذا اختار الشارح رواية الحسن قلت لكن في الخالية اتيس على الجد أن يؤدي الصدقة عن الاولاد ابنه المعسر اذا كان الاب حيا بائنا في الروايات وكذلك لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية اه فاعلم أن رواية الحسن فيما اذا كان الاب ميتا لكن مقتضى كلام الجد أنع ان الخلاف في الميتتين نعم تعليل الفتح لا يظهر الا في الميت تأمل (قوله وعبد مخدمته) احتراز عن عبد التجارة قائم لا يجب كي لا يؤدي الى التقى زياني أي تعدد الوجوب للمالي في مال واحد وفي النهاية له عبد للتجارة لا يساوي نصابا وليس له مال الزكاة لا تجب صدقة فمار العبد وان لم يؤدي الى التقى لان سبب وجوب الزكاة فيه موجود والماء سبب الحكم لا الحكم اه بحر (قوله ولو مديونا) أي بدين مستغرق بدائع (قوله أو مديونا) أي أجروا لغير (قوله اذا كان عنده) أي الراهن وفاء بالدين أي وفضل بعد الدين نصاب كافي الهنيئة والمراد نصاب غير العبد لانه من حوائجها الأصلية حيث كان للخدمة شربلاية واذا لم يكن كذلك لا يلزم أحد افطرته لان المرتين أحق به حتى اذا هلك هلك بدينه والفرق بين المديون والمرهون حيث لا يشترط في المديون أن يكون عند المولى وفاء بالدين أن الدين على العبد وفي المرهون على السيد ح عن الزياني (قوله كالعبد العارية والوديعة) فان صدقته على المالك (قوله والجاني) أي عدا أو خطا لان ملك المالك انما يزول بالدفع الى الجاني عليه مقصورا على الحال لا قبله خالية (قوله وقول الزياني) راجع الى قوله وأما الموصى بخدمة فهو عبارة الزياني والعبد الموصى برقبته لانسان لا تجب فطرته اه ط (قوله سبق قل) يمكن حمل كلامه على نفي الوجوب عن الانسان الموصى له بخدمة العبد فلا ينافي الوجوب على مالك الرقبة ثم رأيت ط ذكره وقال وجه الشاي محتمل الزياني على ما اذا مات السيد الموصى ولم يقبل الوصي له ولم يرد اه تأمل (قوله ولو كان عبده كافرا) المراد بالعبد ما يشمل المبرذ كرا أو أحر أو أم لولاه لخدمة استيلا لا الكافر ولو غير مكاتب لانه عدم حل وطه الجهرية لا يستلزم عدم صحة استيلا لهما كالامة المشتركة فليراجع أفاده ح (قوله وهو رأس يموت) أي موته واجبة كاملة مطلقة تخرج بالاول موته الاجنبي لوجبه الله تعالى وبالشافعي العبد المشترك بالثالث الزوجة فانها ضرورية لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا تجب عليه غيرها الروايات في الادوية كافي الزياني أفاده ح (قوله ويلى عليه) أي ولاية مطل لا نكاح فلا يرد ابن الم اذا كان زوجا ولا يتمولأ نكاح اه ح (قوله لا عن زوجته) قصور المونة والولاية اذ لا يلى عليها في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه أن يموت ماني غير الرواية كالداواة نهر (قوله ويلاه الكبير العاقل) أي ولو زمتا في عياله لان عدم الولاية جوهرية واستمرز بالعاقل من الممتولأ والمجنون فكذلك كالمعسر ولو جنونه عارضا في ظاهر الرواية كما مر خلافا لما عن محمد في المارضى بعد البلوغ من أنه كالكبير العاقل لزوال الولاية بالبلوغ وأشار الى أنها لا تجب أيضا على الابن عن أبيه ولو في عياله الا اذا كان فقيرا مجنونا كافي البحر والنهر وعبر عنه في الجوهر بقبيل وهواه في النهاية الى الشافعي يمكن في جامع

(وعبد مخدمته) ولو مديونا أو مديونا أو وفاء بالدين وأما الموصى بخدمته لواحد وبرقبته لا تفرق فطرته على مالك رقبته كالعبد العارية والوديعة والجاني وقول الزياني لا تجب سبق قل فتح (ومدبره وأم ولده ولو كان عبده كافرا) انصق السبب وهو رأس يموت ويلى عليه (لا عن زوجته) وولاه الكبير العاقل

الصفار الاجماع على الوجوب مع الوجود والولاية والمؤنة جميعا اه وهو ظاهر (قوله ولو أدى عنه ما) أي عن الزوجة والولاء الكبير وقال في البحر وظاهر الظهيرة أنه لو أدى عن عياله بغير أمره جازم مطلقا بغير تقييد بالزوجة والولاء اه (قوله اجزا استحصانا) وعليه الفتوى خالية وأفاذ بقوله للاذن عادة الى وجود النية حكما والافق دسرح في البدائع بان الفطرة لا تنادي بدون النية تأمل (قوله أي لو في عياله) انظر هل المراد من نكاحه نفقته أو أعم ظاهر ما مر عن البحر الثاني وهو مقام التعديل أيضا تأمل (قوله وعبده الا بقر) لعدم الولاية القائمة ط (قوله والمأسور) نظروا وجهه عن يده ونصرتة فاشبهه المكاتب بحرفات ولو كان قنانيا كاهل الحرب ويخرج عن ذلك بخلاف المدبر وأم الولد (قوله ان لم تكن عليه بيعة) مقتضى التصحيح الذي مر في الزكاة أن لا تجب ولو كانت عليه بيعة لانه ليس كل فاض يعدل ولا كل بيعة تقبل ط (قوله الا بعد عوده) راجع الى الآتي كافي النهر والمنع والى المقصود أيضا كافي البحر قال ح والظاهر أن المأسور كذلك ولذا قدره الشارح معطيا حكم قر يفيه قلت هذا اذا لم يملكه أهل الحرب (قوله فيجب للماضى) أي من السابقين فهو متاني قال الرحق ولم يوجبوا الزكاة للماضى في مال الضمار كما تقدم فليست نظر الفرق (قوله لان ماني يده ماولاه) اذ لا هلك له حقيقة لانه عبد ماني عليه درهم والعبد مملوك فلا يكون مال كذا نفع (قوله وعبد مشترك) قصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد من الشريكين وهذا قول الامام وقال على كل واحد ما يخصه من الرأس دون الاشفاص كافي الهداية فلو كانوا أربعة أعيد يجب على كل واحد من اثنين ولو ثلاثة فيجب عن اثنين دون الثالث وفي المحيط ذكر أبي يوسف مع أبي حنيفة وهو الاصح كافي الحقائق والفتح وفي المصنف هذا في عيب الخدمة ولا تجب في عيب التجارة اتفاقا اه اهـ بل أي لا لا يجمع الحقائق في مال واحد (قوله ووجد الوقت) أي وقت الوجوب وهو طوع بخير يوم النطر (قوله فيجب في قول) أي في عيب كافي بعض الفسخ لمخالفة له عزم اطلاق المتون والشروح رحي قلت وهذا الفرع نقله في شرح الجمع وشرح درر البحار عن الحقائق ووجه ضعفه قصور الولاية بدليل أن أحدهم لا يملك تزويجه وقصور المؤنة أيضا فان نفقته عليه ما وسى في كتاب القسمة لوانفق على أن نفقة كل عبد على الذي يخدمه جازا نصنا بخلاف الكسوة اه أي لخدمته في الطعام عادة دون الكسوة (قوله ونوقف الخ) لان الملك والولاية موقوفان فكذلك ما يلقى عليه ما بحر (قوله بخيار) أي للبائع أو المشتري أو لهما لان الملك متزلزل فان لم يكن خيار رقبته به يوم الفطر وجبت على المشتري وان مات قبل القبض لم تجب على أحد وان رد قبل القبض بخيار عيب أو روبة فعلى البائع وان بهدده في المشتري خالية وقنانه في البحر (قوله فاذا مري يوم الفطر) أورد عليه أن عليه ليس يلزم بل وجود الخيار وقت طلوع الفجر كاف على ما بين في الكفاية ولذا قال في النهاية هذا من قبيل اطلاق الكل وإرادة البعض وما قيل هذا لا يرده على من قال مزيل على من قال مضى كالدرر لان المضى يقتضي الانتضاء بخلاف المرووفة فيه نظر لما في القاموس مرأى جاز وذهب (قوله على من يصيره) الى بدنة مملوكه ليشمل البائع اذا كان الخيار له واختار الفسخ لان ملكه لم يزل (قوله أو دق بعه أو سوية) الاولى أن يرى فيها ما

قوله وأفاذ بقوله الخ هكذا يحطه ولعل الانسب وأشار كما يشعربه قوله الى وجود النية تأمل اه موصيه ولو أدى عنه ما بلاذن اجزا استحصانا لاذن عادة أي لو في عياله والا فلا فهو متاني عن المحيط فليحفظ (وعبده الا بقر) والمأسور والمقصود (المجبر) ان لم تكن عليه بيعة خلاصة (الا بعد عوده فيجب للماضى) لا عن (مكاتبه ولا تجب عليه) لان ماني يده ماولاه (وعبد مشترك) الا اذا كان عبد بين اثنين ونهماياه ووجد الوقت في نوبة أحدهما فيجب في قول (ونوقف) الوجوب (لو) كان المملوك (مبيعا بخيار) فاذا مري يوم الفطر والخيار بان يلزم على من يصيره (نصف صاع) فاعل يجب (من بر أو دق بعه أو سوية) أو سوية أو نيت



القدر والقيمة احتياطاً وان نص على الدقيق في بعض الاخبار هداية لان في اسناده سليمان  
ابن ارقم وهو متروك الحديث فوجب الاحتياط بان يعطى نصف صاع دقيق بر أو صاع دقيق  
شعير يساويان نصف صاع بر وصاع شعير لا أقل من نصف يساوي نصف صاع بر أو أقل من  
صاع يساوي صاع شعير ولا نصف لا يساوي نصف صاع بر أو صاع لا يساوي صاع شعير ففتح  
وقوله فوجب الاحتياط مخالفاً لتعبير الهداية والكافي بالاولى الا ان يحمل أحدهما على  
الآخر تأمل (قوله وجه لاه كاتر) أي في أنه يجب صاع منه (قوله وهو رواية) أي عن أبي  
حنيفة كافي بعض النسخ (قوله وصاحبها البهني) أي في شرحه على المتن والمرواد أنه حكى  
تصحيحها والافهوليس من اصحاب التصحيح قال في البحر وصاحبها ابو اليسر ووجهها الحق  
في فتح القدير من جهة الدليل وفي شرح النقاية والاولى ان يراعى في الزيب القدر والقيمة اه  
أي بان يكون نصف الصاع منه يساوي قيمة نصف صاع بر حتى اذا لم يصح من حيث القدر  
يصح من حيث قيمة البر لكن فيه ان الصاع من الزيب منصوص عليه في الحديث الصحيح  
فلا تعتبر فيه القيمة كما ياتي تأمل (قوله أو شعير) ودقيقه وسويقه مثله شعر (قوله ولورد يشا)  
قال في البحر وأطلق نصف الصاع والصاع ولم يبق منه باليد لانه لو أدى نصف صاع ردى مجاز  
وان أدى عقناً أو به عيب أدى النقصان وان أدى قيمة الردى أدى الفضل كذا في الظهيرية  
اه ونقل بعض المشيخين عن حاشية الزباني عن كفاية الشعبي لو كانت الحنطة مخلوطة بالشعير  
فلو الغلبة للشعير فعليه صاع ولو بالعكس فنصف صاع (قوله وما لم ينص عليه الخ) قال في  
البدائع ولا يجوز اداء المنصوص عليه به من بعض باعتبار القيمة سواء كان الذي أدى  
عنه من جنسه او من خلاف جنسه بعد ان كان من المنصوص عليه فيكمال لا يجوز اخراج  
الحنطة عن الحنطة باعتبار القيمة بان أدى نصف صاع من حنطة جديدة عن صاع من حنطة  
وسط لا يجوز اخراج غير الحنطة عن الحنطة باعتبار القيمة بان أدى نصف صاع غر تبلغ قيمته  
قيمة نصف صاع من حنطة عن الحنطة بل يقع عن نفسه وعليه تكميل الباقي لان القيمة انما  
تعتبر في غير المنصوص عليه اه (تنبيه) يجوز عندنا تكميل جنس من جنس آخر من  
المنصوص عليه في البحر عن النظم لو أدى نصف صاع شعير ونصف صاع غر أو نصف صاع  
تمر وحناء أو حنطة أو نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جاز خلافاً لاشافعي (قوله  
وخبر) عدم جواز دفعه الا باعتبار القيمة هو الصحيح لعدم ورود النص به فكان كالذرة  
وغيرها من الحبوب التي لم يرد بها نص وكالاتي بحر (قوله وهو اي الصاع الخ) اعلم ان الصاع  
اربعة امداد والمقدرة بالان والطل نصف من والمان بالدرهم مائتان وستون درهما  
وبالاستار بعون والاستار بكسر الهمزة بالدرهم ستة و نصف وبالمناقل اربعة ونصف  
كذا في شرح دور البصار فالدون المقياس سواء كل منه ماربعة صاع وطلان بالعراق والطل مائة  
وثلاثون درهما وفي الزباني والفتح اختلف في الصاع فقال الطرفان غانية اطلان بالعراق  
وقال الثاني خمسة اطلان وثلاثون لاه لان الثاني قد روى بطل المدينة لانه ثلاثون  
استار والعراقي عشرون اذا قايلا غانية بالعراق بخمسة وثلاث بالمدينة ووجدتهم ماسوا  
وهذا هو الاشبه لان محمد بن ابي يوسف ولو كان لا يكره لانه أعرف بمذهبه اه

قوله الا ان يحمل الخ اي  
بان يراعى بالوجوب الثبوت  
أو يراعى بالاولى الاربع  
بظرفي الوجوب اه منه  
وجه لاه كاتر وهو رواية  
عن الامام وصاحبها البهني  
وغیره وفي الحاشية  
والنقل لاهية عن البرهان  
وبه يفتي (أو صاع غر أو  
شعير) ولورد يشا وما لم ينص  
عليه كذرة وخبر يعتبر فيه  
القيمة (وهو) اي الصاع  
المعتبر (ما يبع ألفا واربعين  
درهما من ماش او عدس)

مطلب  
في تحرير الصاع والمد والدين  
والرطل

ونعاه في الفتح ثم اعلم ان الدرهم الشرعي اربعة عشر قيراطا والمعارف الا ثمانية عشر فاذا  
كان الصاع ألفا أو اربع درهما ثم عاين يكون الدرهم المعارف ثمانية وعشرة وقد صرح  
الشارح في شرحه على المتن في باب ذكر كذا الخارج بان الرطل الشامي سبعة دراهم وان المدة  
الشامي صاعان وعليه فالصاع بالرطل الشامي رطل ونصف والمدة ثلاثة اطلان ويكون نصف  
الصاع من البر ربع مد شامي فالمد الشامي يعجز عن اربع وهكذا رأيت به أيضا بحر راجح شيخ  
مشايخنا ابراهيم السامحاني وشيخ مشايخنا ملا علي الترمكاني وكفي بهما مدون لكني حوت  
نصف الصاع في عام ست وعشرين بعد المائتين فوجدته غنية ونحو ثلثي غنية فهو تقرير بارتفاع  
مدد وسوا من غير تكويم ولا يخالف ذلك ما مر لان المد في زماننا كبير من المد السابق  
وكذا الرطل في زماننا فانه الآن يزيد على سبعة مائة درهم وهذا بناء على تقدير الصاع بالماش  
أو العدس أما على تقدير الحنطة أو الشعير وهو الاحوط كما ياتي قريباً فيزيد نصف الصاع  
على ذلك فالاحوط اخراج ربع مد شامي على التمام من الحنطة الجديدة والله تعالى اعلم قال ط  
وقد ربيع بعض مشايخي نصف الصاع بقدر سدس بالمصري وعن المدني تقديره بقدر ثلث  
وعليه قال ربع المصري بكفي عن ثلاث (قوله انما قدرهم) أي قدر الصاع بما يسع الوزن  
المد كوزنهم أي من مجموعهم أي من أي نوع منهم لان كل واحد منهم ما يساوي كيله  
وزنه اذا اختلفت افراده مثلاً لا وكبراً فاذا اختلفت افرادهم من ماش وزنه ألف وأربعون درهما  
ثم ثلاثه من ماش آخر يكون وزنه مثل وزن الاول اعدم التفاوت بين ماش وماش آخر وكذا  
لو قعلت بالعدس كذلك بخلاف غيرهما كالبر مثلاً فان بعض البر قد يكون أثقل من البعض  
فيختلف كيله ووزنه فاذا قدر الصاع بالماش أو العدس فيكون كميلاً بحراً يكال به  
ما يراى اذ اخرج من الاشياء المنصوصة للاعتبار وزناً لانك لو كانت به شعيراً مثلاً ثم وزنته  
لم يافع وزنه ألفا وأربع درهما ولو اعتبر الوزن لكان ما يبع ألفا وأربع درهما من الشعير  
أ كبير من الصاع الذي يسع هذا القدر من الماش أو العدس وقد اعتبروا الصاع به ما فهم انه  
لا اعتبار بالوزن أصلاً في غيرهما ويدل على ذلك أيضاً قول الشيخ مرة قال الطحاوي الصاع  
غمانية اطلان مما يستوي كيله ووزنه ومعناه ان العدس والماش يستوي كيله ووزنه حتى  
لو وزن من ذلك غمانية اطلان ووضع في الصاع لا يزيد ولا ينقص وما سوى ذلك تارة يكون  
الوزن أكثر من السكيل كالشعير وتارة بالعكس كالحلج فاذا كان المد كميلاً ببع غمانية اطلان  
من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الشعير والقر والحنطة اه وذكر غيره في الفتح  
ثم قال ويومئذ تنفع الخلاف في تقدير الصاع كميلاً أو وزناً وما اده بالخلاف ما ذكره قبله حيث  
قال ثم يعتبر نصف صاع من بر من حيث الوزن عند أبي حنيفة لانهم لما اختلفوا في ان الصاع  
غمانية اطلان أو خمسة وثلاث كان اجماعهم انه يعجز بالوزن وروى ابن رستم عن محمد أنه انما  
يعتبر بالسكيل حتى لو دفع اربعة اطلان لا يجوز به لمواز كون الحنطة ثقيلة لا تبلغ نصف صاع  
اه وفي ارتفاع الخلاف ذكر تأمل فان المتبادر من اعتبار نصف الصاع بالوزن عند أبي  
حنيفة اعتبار وزن البر ونحوه مما يراى اذ اختلفوا في اعتبار الماش والعدس والظاهر ان اعتبار  
به ما سبق على رواية محمد وأما الخلاف متفق وعن هذا ذكره في شرح الوفاية

مطلب  
في مقدار القيرط والمد الشامي

انما قدرهم التساريم ما  
كيلا ووزنا



(ودفع القيمة) أي الدرهم  
 (أفضل من دفع العين على  
 المذهب) المذهب جوهرية  
 ويخرج عن الظهيرة وهذا  
 في السعة أما في الشدة فدفع  
 العين أفضل كالأخت  
 (بطلوع فجر الفطر) متعلق  
 يجب (فومات قبله) أي  
 القبر (أو ولد به) أو سلم  
 لا يجب عليه ويسبب  
 إخراجها قبل الخروج إلى  
 المصلى بعد طلوع فجر  
 الفطر (علا بامر وفعله  
 عليه الصلاة والسلام  
 (ومحادوها إذا قدمه  
 على يوم الفطر أو آخره)  
 اعتبارا بالزكاة والسبب  
 موجودا في الرأس (بشرط  
 دخول رمضان في الأول)  
 أي مسئلة التقديم هو  
 الصحيح وبه يفتى جوهرية  
 ويخرج عن الظهيرة لكن  
 عامة المتون والشروح على  
 صحة التقديم مطلقا وصحة  
 غير واحد ووجه في التفرق  
 ونقل عن الولوالجية أنه  
 ظاهر الرواية قلت فكان  
 هو المذهب (وجاز دفع كل  
 شخص بطرته

أن الاحوط تقدير الصاع بمائة أرطال من الحنطة الجيدة لانه ان قدر بالمش يكون اصغر  
 ولا يصح بمائة أرطال من الحنطة لانه أثقل منها وهي أثقل من الشعير فالله أعلم الذي  
 إلا بمائة أرطال من الماش علة بأقل من مائة أرطال من الحنطة الجيدة المكترة اه  
 قلت جواز إخراج عن العهدة يفتى على رواية تقدير الصاع كالأوزان فلذا كان أحوط  
 ولكن على هذا الاحوط تقديره بالشعير وهذا نقل بعض المحققين عن حاشية الزبلي  
 لا يبعد عدمه من معنى أن الذي عليه مشايخنا بالحرم الشريف المكي ومن قبلهم من  
 مشايخهم وبه كانوا يفتون تقديره بمائة أرطال من الشعير ولعل ذلك ليحتاطوا في الخروج  
 عن الواجب يفتى لما في مبسوط السرخسي من أن الأخذ بالاحتياط في باب العبادات  
 واجب اه فإذا قدر بذلك فهو يسع مائة أرطال من العدس ومن الحنطة ويزيد عليها  
 البتة بخلاف العكس فإذا كان تقدير الصاع بالشعير أحوط اه وهذا قد مرنا أن الاحوط  
 في زماننا إخراج ربع مد شامي تام (قوله ودفع القيمة) أطلقه في هذه القيمة الحنطة وغيرها  
 خلافا لما قد قال في التتارخانية عن المحيط وإذا أراد أن يعطي قيمة الحنطة أو الشعير أو التمر  
 يؤدي قيمة أي الثلاث شامه ندماه وقال محمد يؤدي قيمة الحنطة (قوله أي الدرهم) ربما  
 يشعر أنهم المراد بالقيمة مع أن القيمة تكون أيضا من الفلوس والعروض كافي البدائع  
 والجوهرية ولعله اقتصر على الدرهم بما لا يلبس لبيان أنها الأفضل عند إرادته دفع القيمة  
 لأن العلة في إفضاء القيمة كونها أعون على دفع حاجة الفقير لاحتمال أنه يحتاج غير الحنطة  
 مثلا من ثياب ونحوها بخلاف دفع العروض وعلى هذا فالمراد بالدرهم ما يشغل الذنائب تأمل  
 (قوله على المذهب المقتضى) مقابله ما في المضمرات من أن دفع الحنطة أفضل في الأحوال  
 كلها سواء كانت أيام شدة أم لا لأن في هذا موافقة السنة وعلمه الفتوى مخفف فاختار  
 الأفتاء ط (قوله وهذا) أي كون دفع القيمة أفضل (قوله كالأخت) يوجه أنه بحث منه  
 مع أنه عزاه في التتارخانية إلى محمد بن مسلمة وقال في التمر وهو حسن (قوله بطولع القبر) أي  
 القبر الثاني وعند الشافعي بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان بدائع (قوله متعلق  
 يجب) أي المذكور أول الباب (قوله لا يجب عليه) لأنه وقت الوجوب ليس بأهل ثمر وكذا  
 لو اقتصر قبله أو يسره بعدة كافي الهندية (قوله علا بامر وفعله عليه الصلاة والسلام) رواه  
 الحاكم من حديث ابن عمر كابسطه في الفتح (قوله أو آخره) قدمنا الكلام عليه أول الباب  
 (قوله اعتبارا بالزكاة) أي قياما علميا واعتراضه في الفتح بان حكم الأصل على خلاف القياس  
 فلا يقياس عليه لان التقديم وإن كان بعد السبب هو قبل الوجوب وأجاب في البحر  
 بأنها كالأزكاة بمعنى أنه لا فارق لأنه قياس اه وفيه نظر والاولى الاستدلال بحديث البخاري  
 وكانوا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين قال في الفتح وهذا مما لا يخفى على النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا بد من كونه باذن سابق فان الاعتقاط قبل الوجوب مما لا يعقل فلم يكونوا  
 يقدمون عليه إلا بعد اه (قوله فكان هو المذهب) نقل في البحر اختلاف المصنفين  
 ثم قال لكن تأيد التقييد بخول النهر بان الفتوى عليه فليكن العمل عليه وخالفه في النهر  
 بقوله واتباع الهداية أولى قال في الشريعة لالية قلت وبعضه ان العمل بما عليه الشروح

والمتون وقد ذكرتم تصحيح الهداية في الكافي والتبيين وشروح الهداية وفي البرهان وابن  
 كمال باشا وفي البرزانية الصحيح جواز التحجيل لسنين رواه الحسن عن الامام اه وكذا في المحيط  
 اه قلت وحيث كان في المسئلة قولان فصحتان تخير المفتي بالعمل بأيهما إذا كان لاحدهما  
 مرجح كونه ظاهر الرواية أو منتهى عليه أصحاب المتون أو الشروح أو أكثر المشايخ  
 كجاء طناء أول الكتاب وقد اجمعت هذه المبرجات دنا للقول بالاطلاق فلا يمدل عنه فافهم  
 (قوله إلى مكين) يفتى عنه ما بهداهمه بالاولى ط (قوله فكان هو المذهب) كذا قال  
 في البحر رد على ظاهر ما في الزبلي هنا والفتح من أن المذهب المنع وأن القائل بالجواز إنما  
 هو الكرخي اه وكذا رده العلامة نوح بان الامر بالعكس فان المانع جمع قبيح والمؤثرين  
 جتم غفير والاعتقاد على ما عليه الجلم الكثير (قوله والامر في حديث اغنوهم) هو ما أخرجه  
 الدارقطني وابن عدي والخامس في علوم الحديث عن ابن عمر بل فقط اغنوهم عن الطوف  
 في هذا اليوم نوح وهذا جواب عما يقال ان الاغناء لا يحصل الا بدفعها جلة فيجب علا بامر  
 والجواب أن الامر للنسب والالم يميز التقديم والتأخير وقد مر الدليل على جوازه ما أول  
 الباب وذلك قرينة على أن الامر هنا للذهب بخلافه لا يكره تخير بما يل تزيه ما يوصل  
 من اه الجواب ان الدفع إلى متعدد مكره تزيه ما ككرهه التأخير لا ان يفرق بانه  
 لو اخر الناس عن اليوم لم يحصل الاغناء أصلا بخلاف ما لو فرقوا الحصول الاغناء بالجمع  
 كما عمل به الكرخي فلم يكن مخالفا لامر المذهب لانه أمر للجمع لا للأفراد بقرينة أن  
 ذال العمل لا يستغنى بقطرة شخص واحد ولا يؤمر بذلك الواحد باغنائته تامل وما في البحر من  
 ان التحقيق انه بالتأخير يكون قاضيا لا مؤديا فيما تم للحدث تبع فيه صاحب الفتح وقدمنا  
 أول الباب ترجيح خلافه فافهم (قوله به تذهب) تصحيح لنفي المذهب بخلافه تعالى البحر  
 بان المراد نفي خلاف خاص لانه قد صرح في مواهب الرحمن بالخلاف في المثلين بقوله  
 ويجوز اخذ واحد من جمع ودفع واحدة لجمع على الصحيح فيهما اه قلت ولعل محل الخلاف  
 هنا ما إذا خاط الجماعة صدقاتهم ودفعوا لواحد ام لو دفع كل واحد بانه اقراة للواحد  
 فيه مدبر بان الخلاف في الجواز عدمه فليتامل (قوله امرها زوجها) فإذا تم ان أدت عنه  
 بدون اذنه لم يجره ط عن أبي السعود (قوله بغير ذن الزوج) اما لو باذنه لا غشك بالخطا  
 فيجزي عنه ط (قوله لاعنه) لانه امرها بالدمع من ماله وقد ملكته بالخطا بدون اذنه فكانت  
 متبرعة ولزمها ضمان حنطته قلت وفيه تقييده بما إذا لم يميز الزوج ما فعلت او لم توجد  
 دلالة الاذن لما في الفصل التاسع من زكاة التتارخانية دفع رجلان لرجل دواهم تصديقها  
 عن زكاتها بالخطا ثم دفعها ضمن الا إذا جدد الاذن أو أجاز المالك أو وجد دلالة الاذن  
 بالخطا كجاءت العادة بالاذن من أرباب الحنطة بخطا عن الغلات وكذا الطعان ضمن  
 إذا خاط حنطة الناس الا في موضع يكون مأذونا بالخطا عرفا اه ملخصا (قوله لما امر) أي  
 قبيل باب زكاة المال (قوله فيجوز ان أجاز الزوج) أي يجوز عنه أيضا ولا حاجة إلى التقييد  
 بالاجازة بقوله أولا امرها زوجها الا ان يقال انه إشارة إلى الجواز وان لم يوجد الامر ابتداء  
 لكن لا بد في جواز الاجازة من كون الحنطة قاعة في يد القس في التتارخانية مثل البقال

(إلى مكين أو مساكين  
 على ما عليه الاكثر وجه  
 جزم في الولوالجية والحاشية  
 والبدائع والمحيط وتبعهم  
 الزبلي في الظاهر من غير  
 ذكر خلاف وصحبه في  
 البرهان فكان هو (المذهب)  
 كتفريق الزكاة والامرين  
 حديث اغنوهم للذهب  
 في قيمة الاولوية ولذا قال  
 في الظهيرة لا يكره  
 التأخير أي قصره (كأجاز  
 دفع صدقة جماعة إلى  
 مكين واحد بخلاف)  
 بتدبيره (حاطت) امرأة  
 امرها زوجها باذنه فطرته  
 (حنطته بخطا بغير اذن  
 الزوج ودعت إلى فقير  
 جازعته الا عنه) لما مر ان  
 الاخطا عند الامام  
 استحل لا يقطع حق صاحبه  
 وعندده ما لا يقطع فيجوز  
 ان أجاز الزوج ظهيرة



عن تصديق بطعام الغير عن صدقة الفطر قال توقفت على اجابة المسالك فتعبر بشرائطها من قيام العين ونحوه فان لم يجز من اه وفيها من الفصل التاسع ايضا عن شرح الطحاوي فصدق بالله عن رجل بلا امره جازع نفسه وان اجازته الرجل ولو بمال الرجل فان اجازته والمال قائم جازع منه ولو مالها كاجاز عن المتطوع (قوله ولو بالعكس) بان امرته باء فطرتها فخط حنطه بحنطته ط (قوله ومقتضى ما مر) أي من قوله ولو اذى عنها بالاذن اجزا استصفا بالاذن عادة فانه يدل على جواز اداؤه عن ما من ماله واذا خط حنطه بحنطته في مثلها صارت ملكه فيجوز عنه وعن ماله في التنازلية وغيره من رجل له اولاد وامرأة كالحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بينهم يجوز عنهم اه قلت لكن قد يقال ان دفعها الحنطة اليه من ماله اقرينة على انه اراد اداء الفطرة من ماله المتنازل فضيلة الصدقة وذلك يتأني اذنه له عادة بالدفع من ماله فينبغي عدم الجواز حيث ارادت ذلك (تنبيه) ما قلناه من التنازلية دليل على جواز الجمع وأنه لا يلزمه اقرار كل فطرة عن غيرها عند الدفع ولكن ينظر ان الاقرار لا شرط أم لا بل يكفيه دفعه من ماله لاجله واحدة عن أربعة ويكون قوله كان الحنطة الخ يا انا للواقع لم أره وينبغي الثاني لحصول المقصود ومنه له يقال في مال أو اداء دفعه فدية الحنطة عنه وعن عياله والاحوط اقرار كل واحد حتى يرى نقل صريح في المسئلة والله أعلم (قوله ولا يبعث الخ) في الحديث الصحيح انه جعل ابا هريرة على صدقة الفطر فكان يقبل من جاءه بصدقة من غير أن يذهب اليهم حتى قالت فامر اياه لا يبعث عاملا كما مل الزكاة يذهب الى القبائل بنفسه فلا يتأني ما في الحديث تأمل (قوله في المصارف) أي المذكورة في آية الصدقات الا العامل الغني فيما يظهر ولا تصح الى من يتهمه اولاد أو زوجة ولا الى غني أو هاشمي ونحوهم عن مر في باب المصارف وقدمنا بيان الافضل في التصديق عليه (قوله وفي كل حال) ليس المراد تمام الاحوال مطلقا من كل وجه فان اكل شروط اليد لاخرى لانه يشترط في الزكاة الحول والصاب النامي والعقل والبلوغ وليس من ذلك شرط اعتنا بل المراد في احوال الدفع الى المصارف من اشتراط النية واشتراط القليل فلا تنكفي الاباحة كافي الطبايع هذا ما ظهر لي تأمل (فرع) قد مضى في المصارف عن التنازلية لودع الفطرة الى الطبيب الذي يوقظهم وقت السحر جاز الا أن الاحوط والابعد عن الشبهة أن يقدم اليه قرصا هدية ثم يعطيه الحنطة اه (قوله الا في جواز الدفع الى الذي) في الثانية جاز ويكره عند الشافعي واحدى الروايتين عن أبي يوسف لا يجوز تنازلية وقدم عن الطحاوي أن القنوي على قول أبي يوسف ومالك الكلام فيه (تنبيه) ينبغي استثناء العامل كما قلنا آتيا لانهم ليست من عماله (قوله وقد مر) كل من المشكلين اما الاولى ففي باب المصارف واما الثانية ففي هذا الباب (قوله وان كانت نفقتها عليه) أي على الدافع باعتبار التزامه بذلك تبرعا وجهه له اياها من جملته عياله والافقة فتعالي زوجها ولذا الها يبعثها وقد يقال انها على السيد حكمان العبد ملكه فاذا كان لها يبعثها صارت كائنها واجبة في ماله فيحق ارجاع الضمير الى العبد ووجه المباعدة أنها اذا كانت نفقتها عليه وهو ملك السيد رعايته وهم عدم الجواز فانهم

ولو بالعكس قال في التمسك  
أره ومقتضى ما مر جوازه  
عن ما لا اجازتها ولا يبعث  
الامام على صدقة الفطر  
ساعيا لانه عليه السلام لم  
يقه له بدافع (وصدقة له فطر  
كله كاذن المصارف)  
وفي كل حال (الافق) جواز  
(الدفع الى الذي) وعلم  
موقوفها على المال وقد  
مر ولودع صدقة فطره  
الى زوجة عده جاز وان  
كانت نفقتها عليه عده  
القنوي للشهيد

(قوله واجبات الاسلام سبعة) عزاه صاحب الجوهر الى الامام المصنوع وقد تقرر في الاصول ان العدد لا يثبت له أو يقال ان واجبات خبر مقدم وسبعة مبتدأ مؤخر والمعنى أن هذه السبعة من واجبات الاسلام واهل لها خاصة وصلة اشتركت فيها من بين سائر الواجبات فلا يرد ما في طعن انه ان اراد المشهور منها فغيره لم لانه فاته صلاة العبد والجماعة وغيرهما وان اراد مطلق واجب في الصلاة والحج وغيرهما واجبات لا تخصي ومراده بالواجب ما يعم الواجب ديانة كخدمة المرأة لزوجه او الفرض العملي كالزوجة والعمرة منها بناء على القول بوجوده اوسيا في اختلاف التصحيح فيه والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصوم)

قال في الايضاح اه لم أن الصوم من أعظم أركان الدين وأوثق قوانين الشرع المتين به قهر النفس الامارة بالسوء وأنه مركب من أعمال القلب ومن المنع عن المأكول والمشرب والمناكح عامة يومه وهو أجل الخصال غير أنه أشق التكليف على النفوس فاقتضت الحكمة الاهمية ان يبدأ في التكليف بالآخف وهو الصلاة ثم يكف بالمكلف ورياضة له ثم ينفى بالوسط وهو الزكاة ويثبت بالاشق وهو الصوم واليه وقعت الإشارة في مقام المدح والتقريب والخطابين والخاصات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات وفي ذكر مباني الاسلام واقام الصلاة وابتداء الزكاة وصوم شهر رمضان فاقتضت آفة التبريد في مصنفاتهم بذلك اه كذا في شرح ابن الشامي (قوله قبل) فانه صاحب المصريح (قوله ما في الظهيرة الخ) وجه الاستشهاد أن هذا الفرع يدل على أن الصيام جمع أفله ثلاثة أيام كافي الآية فان فدية الممين صوم ثلاثة أيام فكان التعبير به أولى لدلالته على التعدد فان الترجمة لانواع الصيام الثلاثة أعني الفرض والواجب والنفل (قوله وتعب الخ) المتعب صاحب النهر وحاصل كلام الشارح أن الصوم اسم جنس له أنواع وهي الثلاثة المذكورة بحيث يعبر عنه بالصوم أو الصيام براد منه أنواعه المترجم له الصلاة ثلاثة أيام فاكتر قال في المغرب يقال صام صوما وصياما فهو صائم وصوم وصيام اه فافاد أن مدلول كل من الصوم والصيام واحد ودلالة في واحد من معاني التعدد ولذا قال القاضي في تفسير قوله تعالى فدية من صيام انه بيان بطمس الفدية وأما قدرها فبنيته عليه الصلاة والسلام في حديث كعب اه نعم باقي الصيام جمعها أصانم جماعة لكن لا تصح ارادته هنا ولا في الآية كما لا يخفى ولو سلم أن الصيام جمع لافراد الصوم فلا أولوية في العدول اليه لان اللفظية تبطل معنى الجمعية فيقتضى التعمير بالصوم وبالصيام هذا تقرير كلام الشارح على وفق ما في النهر فافهم وعلى هذا في كل ما مر عن الظهيرة وان قال في النهر اه لوجه أنه أريد بلفظ صيام في لسان الشارع ثلاثة أيام فكذا في التذخير وجاعل العهد بخلاف صوم اه يعني أن لفظ صيام وان لم يكن جمعا لكنه لما أطلق في آية الفدية مراد به ثلاثة أيام كما بين اجماله الحديث في كلام الناذر كذلك احتياطاً تأمل (قوله والاصح الخ) قال بعضهم الصحيح ما رواه محمد عن مجاهد ولم يثبت خلافه أنه كره أن يقال جاز رمضان وذهب رمضان لانه اسم من اسمائه تعالى وعامة المشايخ أنه لا يكره لحيثه في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ايماناً

(خاتمة) واجبات الاسلام  
سبعة الفطرة ونفقة  
زنى رحم ووزر وأخيه وعمة  
وخدمة أبويه والمرأة  
لزوجها امدادى  
(كتاب الصوم)

قبل لو قال الصيام لكان  
أولى لما في الظهيرة بقوله قال  
لله على صوم لزمه يوم ولو  
قال صيام لزمه ثلاثة أيام  
كافي قوله تعالى فدية من  
صيام وتعب بان الصوم  
له أنواع على ان التبطل  
معنى الجمع والاصح انه  
لا يكره قول رمضان  
وفرص به صرف القبله  
الى الكعبة لعشر في شعبان  
بعد الهجرة بسنة ونصف  
(هو) لفة



واحتساب غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولم يثبت في المشاهير كونه من  
 أمانته تعالى ولئن ثبت فهو من الامم المشتركة كالجمعة كذا في الدراية ٣ واعلم انهم اطلقوا  
 على ان الله لم يخلق في ثلاثة ايام وهو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وريح الاول  
 والآخر حذف شهرهما من قبيل حذف بعض الكلمة الا أنهم جوزوه لانهم اوجروا مثل هذا  
 العلم بحري المضاف والمضاف اليه حيث اعربوا الجزأين كذا في شرح الكتاب للسيد محمد  
 ومقتضاه ان رجب ليس من اهل الاصلاح الصفي وقيل من قال  
 ولا نصف شهر الا في شهر • الا الذي اؤله الرافد

ولذا زاد بعضهم قوله

واستثنى من دار جبانة تنع • لانه في ايام ربه ما مع

(قوله اصله مطلقا) أي عن طعام أو كلام وظاهره أنه حقيقة لغوية في الجميع وهو ما يقيد به  
 عبارة الصحاح وفي المغرب هو ما سلك الانسان عن الاكل والشرب ومن يحمله صام الاقرس  
 اذا لم يعتد وقول النافذة خيل صيام وخيل غير صائغة نهر (قوله عن المفطرات الآتية)  
 اشار بالآتية الى ان الاله هو وان المراد الاشياء المعدودة المعلومة في باب مفسدات الصوم فلا  
 تنوقف معرفتها على معرفته فلا دور فافهم (قوله فانه محسك حكا) لحكم الشارع بعدم اعتبار  
 ذلك الا كل مثلا (قوله وهو اليوم) أي اليوم الشرعي من طلوع الفجر الى الغروب وهل  
 المراد اول زمان الطلوع وانتشار الضوء فيه خلاف كالتحالف في الصلاة والاول احوط  
 والثاني اوسع كما قال الحلواني في كافي المحيط والمراد بالغروب زمان غيبوبة جرم الشمس بحيث  
 تظهر الظلمة في جهة الشرق قال صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل من ههنا فقد افطر الههنا  
 أي اذا وجدت الظلمة في جهة المشرق فقد ظهر وقت افطر أو صار مفطر في الحكم لان  
 الليل ليس طرفا للصوم وانما أدى بصورة الخ برتغيا في تعجيل الافطار كافي فتح الباري  
 فهتاف (قوله مسلم الخ) بيان للشخص المخصوص (قوله كائن في دارنا الخ) أنت خبير بان  
 الكلام في بيان حقيقة الصوم شرعا أي ما يمكن أن يتحقق به ولا يخفى أن الصوم الذي هو  
 الامسالك عن افطرات ثم ارا بنية يتحقق من المسلم الخ عن جيب ونفاس سواء كان  
 في دار الاسلام أو دار الحرب علم بالوجوب أولا على أن الكلام في تعريف الصوم فرضا أو غيره  
 والله لم يوجب أو الكون في دار الاسلام انما هو شرط لوجوب رمضان كالعقل والبلوغ لشرط  
 للصحة فالمناسب الاقتصار على قوله طاهر الخ ثم رأيت الرحي ذكر نحو ما قلته فافهم (قوله  
 او عام بالوجوب) أي أو كائن في غير دارنا علم بالوجوب فالكون في دار الاسلام موجب للصوم  
 وان لم يعلم بوجوبه اذ لا يعذر بالجهل في دار الاسلام بخلاف من أسلم في دار الحرب ولم يعلم به فانه  
 لا يجب عليه ما لم يعلم فاذا علم ليس عليه قضاء ما مضى اذ لا تكليف بدون العلم فلهذا لا يعذر بالجهل  
 وانما يحسد له العلم الموجب باخبار رجلين أو رجل واحد من تورين أو واحد عدل  
 وعندهما لا تشتط العدالة ولا البلوغ والحريه كافي امداد الفتاح (قوله طاهر عن جيب  
 أو نفاس) أي خال عنهم ما والا فاطهارة عن حدثهم ما غير شرط (قوله المعهودة) هي نية الشخص  
 المذكور الصوم في وقتها الا في حياته (قوله وأما البلوغ والافاقة الخ) جواب عما قد يقال

بأنه ليس من شهر رجب  
 ان حادي شهر رجب  
 في كلام الشهود لحن فيجب  
 ذكر الشهر وهو مع رمضان  
 والريعي غير ذال يبيحوا  
 وتعدوا في حذف او وانبا  
 تلتون والهكس حكم  
 قال ذلك الحق ابن هشام  
 بادنوا صوب غيب فسبح  
 ا منه

امسالك مطلقا وشرعا  
 (امسالك عن المفطرات)  
 الآتية (حقيقة او حكا)  
 كن اكل ناسا فانه محسك  
 حكا (في وقت مخصوص)  
 وهو اليوم (من شخص  
 مخصوص) مسلم كائن  
 في دارنا أو عالم بالوجوب  
 طاهر عن جيب أو نفاس  
 (مع آتية) المعهودة  
 وأما البلوغ والافاقة  
 فليس من شرط الصحة لصحة  
 الصوم الصبي ومن جن  
 او انما عليه بعد النية  
 وانما لم يصح صومه ما  
 في اليوم الثاني لعدم النية

لم تعد الشخص المخصوص بالبلوغ والافاقة من الجنون أو الاغما أو النوم وبيان الجواب  
 أن الكلام في تعريف الصوم الشرعي وذلك بذكر كونه وهو الامسالك المذكور وروى  
 ما تنوقف عليه صحة وهي ثلاثة الاسلام والطهارة عن الحيض والنفاس والنية كافي  
 المبدائع ولم يذكر في الفتح الاسلام لا غناء النية عنه اذ لا يصح يدونه وليس البلوغ والافاقة من  
 شروط الصحة لصحة الصوم كما ذكره من حمان شروط وجوب رمضان وهي أربعة ثالثها  
 الاسلام ورابعها العلم بالوجوب او الكون في دارنا فلا محل للتعقيب به ما على أن الكلام في  
 تعريف مطلق الصوم لا خصوص صوم رمضان كما هو ولا يلزم كشرط وجوب اداؤه وهي  
 ثلاثة الصحة والافاقة والخلو من حيض ونفاس (قوله وحكمه) أي الاخرى أما حكمه  
 الديني فهو سقوط الواجب ان كان صوما لازما بحكم (قوله ولو لم ينعاه) الصوم الايام  
 الخمسة اذ انما هي لغو مجاور وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو يقيد ان في صومها  
 فوايا كالصلاة في الارض المقصوبة ذكره في التهر راداعلى البهر قوله انه لا فوات في صوم الايام  
 المتتمة فكلام الشارح بحث اصحاب التهر ط قلت صرح في التلويح بان الخلاف بيننا وبين  
 الشافعي في أن النهي يقتضي الصحة عندنا بمعنى استحقاق الثواب وسقوط القضاء وموافقة  
 امر الشارع ثم نقل عن الطريقة المعينية ما حمله ان الصوم في هذه الايام تركه لافطرات  
 الثلاث واعراض عن الضيافة فن حيث الاول يكون عبادة مستحسنة ومن حيث الثاني  
 يكون منه بالكن الاول بمنزلة الاصل والثاني بمنزلة التابع فبقى منه وعابا بصله غير مشروع  
 بوصفه اه لكن بحث محشيه الفري في ارادة استحقاق الثواب بل المراد ما رواها والصحة  
 لا تقتضي الثواب كالوضوء بلانية والصلاة مع الرباه اه قلت ويؤيده وجوب افطر به بد  
 التبرع ونصريحهم بانه معصية (قوله ويلغو النعيبين) من هذا يؤخذ انه لو نذر صوم الاثنين  
 والخميس من كل اسبوع يصح صوم غيرهما نعم ما ط قلت وهذا في غير النذر المعلق لمسايا في  
 قبيل الاعتكاف من قوله والنذر غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودرهم وقيمة بخلاف المعلق  
 فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط اه اي لان المعلق على شرط لا ينعقد سببا للعالم وسيا في  
 تمام الكلام على هذه المسئلة هناك (قوله والكفارات) أي سبب صومها الحنف والقتل أي  
 قتل النفس خطأ او قتل الصيد محرما والاول قول الفخ وبسبب صوم الكفارات اسبابها  
 من الحنف والقتل اه لان منها العزم على العود في الطهارة والافطار في فطر رمضان والحلق  
 في حلق المحرم لعذر (قوله على المنذر) اختاره السرخسي بحر (قوله وغيره) كالامام الديلمي  
 وابي اليسر بحر (قوله الذي يمكن انشاء الصوم فيه) وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى  
 قبيل الضووة الكبرى اما الليل والضووة وما بعده فلا يمكن انشاء الصوم فيه وما والموجود  
 في الليل مجرد النية لا انشاء الصوم ط لكن صرح في البصر بان السبب هو الجزاء الذي لا يتجزأ  
 من كل يوم فيجب مقارناياه اه وهذا يقتضي انه الجزء الاول من كل يوم كما صرح به غيره ايضا  
 وصرح به في فصل العوارض عند قول الكتولو بلغ صبي او اسلم كافر الخ ودفع ما ورد  
 ابن الهمام من انه يلزم مقارنة السبب للوجوب او تقدم الوجوب على السبب بانه يجوز  
 مقارنته للضرورة كالوترع في الصلاة في اول جزء من الوقت فانه يسقط اشتراط تقدم السبب

وحكمه يسبب الثواب ولو  
 منه بانه كافي الصلاة في  
 ارض مقصوبة (وسبب  
 الصوم) المنذور النذر  
 ولذا لو عيّن شهر او صام  
 شهرا قبله عنه اجزأه  
 لوجود السبب ويلغو  
 التمهين والكنارات الحنف  
 والقتل (رمضان شهود  
 جز من الشهر) من ليل  
 اوم اوعلى المختار كافي  
 المتبازية واختار الحنف  
 الاسلام وغيره انه الجزء  
 الذي يمكن انشاء الصوم  
 فيه من كل يوم



على الوجوب المسبب للضرورة كما صرح به في الكشف الكبير وغمام الكلام هناك فتأمل  
 (قوله حتى لو افاق الجنون في ليلة) أي من أول الشهر أو وسطه ثم جن قبل ان يصبح ومضى  
 الشهر وهو مجنون بصر وقوله أو في آخر أيامه بعد الزوال كذا وقع في البحر وغيره والاحسن  
 قول الامداد أو في ما بعد الزوال من يوم منه ومثله في شرح التحرير وفي نور الايضاح ولا يلزمه  
 قضاء ما فاتته ليلة أو ثم اربعة فوات وقت النية في الصحيح قلت ولعل التقية بما آثر يوم منه  
 مبنى على ان المراد الافاقة التي لم يعقبها جنون فانها اذا كانت في وسطه لاشك في وجوب القضاء  
 والمراد بما بعد الزوال ما بعد نصف النهار الشرعي أي ما بعد الضحوة الكبرى كما مر آنفاً وهو  
 مبنى على قول القدوري كما يأتي غير ما فهمه (تنبيه) تفكر في هذه المسئلة على ما ذكره من  
 الاختلاف في السبب بخلافه ما في الهداية حيث جمع بين القوانين بأنه لا منافاة بينهما ومنه  
 سبب الحكم ثم كل يوم سبب وجوب اداؤه غاية الامر انه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار  
 خصوصه ودخوله في زمن غيره كما في الفتح وبذلك ما قلناه قول ابن نجيم في شرح المنار ولم ارم  
 ذكر لهذا الخلاف مرة في الفروع اهـ نأمل (قوله كافي الجنبي) ونصه ولو افاق اول ليلة من  
 رمضان ثم اصبح مجنوناً واستوعب كل الشهر اختلف ائمة بخارى فيه والفتوى على انه لا يلزمه  
 القضاء لان الليلة لا يصام فيها وكذا ان افاق في ليلة من وسطه او في آخر يوم من رمضان بعد  
 الزوال وقبل الزوال يلزمه اهـ (قوله وصحبه غير واحد) كما صاحب النهاية والظاهرية بصر  
 وقاضيتان والعناية شريفة لا يسهل مشى عليه الاستيعاب في وجه الدين الضرير من غير حكاية  
 خلاف شرح التحرير ومشى عليه في نور الايضاح قلت وكذا نقل في بعضه في الذخيرة لكن نقل  
 ايضا نصيح لزوم القضاء ومشى عليه في الفتح فاقلاً لا فرق بين افاقة وقت النية او بعده وفي  
 شرح المتنق للهنسي انه ظاهر الرواية قلت ومثله في شرح التحرير عن الكشف وعزاه في  
 البدائع الى اصحابنا ولم يحك غيره وكذا في السراج وجزبه الزيلعي وهو ظاهر القدوري  
 والكنز والهداية حيث اطلقوا لزوم القضاء بافاقة بعض الشهر وكذا في الجامع الصغير قال  
 وان افاق شيئا منه قضاء وعبر في المتنق بافاقة ساعة وفي المعراج لو كان مقيماً في اول ليلة منه  
 ثم جن واصبح مجنوناً الى آخر الشهر قضاء كله بالاتفاق غير يوم تلك الليلة ثم نقل عبارة الجنبي  
 المارة والحاصل انه ما قولان معصان وان المعتمد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون (قوله  
 وهو انما عمانية) فرض معين وغيره ويرى واجب كذلك ونقل مسنون او مستحب ومكره  
 تنزيه او تحريم (قوله معين) أي له وقت خاص (قوله لسنه) أي صوم الكفارات (قوله تبعاً  
 لابن الكمال) حيث قال في ايضاح الاصلاح رصوم النذر والكفارة واجب لم ينعقد الاجماع  
 على فرضية واحد منهم ما بل على وجوبه أي ثبوته عملاً لا علماً ولهذا لا يكره جاحده اهـ وحاصله  
 انه وان ثبت لزوم كل منهما عملاً بالكتاب والاجماع لكن لم يثبت لزومه ما علم بحيث يكره جاحده  
 فرضيتهما كما هو شأن القروض القطعية كرمضان ونحوه وعلى هذا فكان المناسب ذكر  
 الكفارات في قسم الواجب كما فعل ابن الكمال لان الفرض العملي الذي هو اعلى قسمي الواجب  
 ما يثبت الجواز بقوته كالوتر وهذا ليس منه (قوله كالنذر المعين) أي بوقت خاص كمنذروم  
 يوم الخميس مثلاً وغير المعين كمنذروم يوم مثلاً ومن الواجب صوم التطوع بعد الشرع

حتى لو افاق الجنون في  
 ليلة أو في آخر أيامه بعد  
 الزوال لا قضاء عليه وعليه  
 الفتوى كونه في الجنبي  
 والنهر من الدراية وصحة  
 خبر واحد وهو الحق  
 كافي الغاية (وهو) اقسام  
 عمانية (فرض) وهو نوعان  
 معين (كصوم رمضان اداء  
 وغيره) من كصومه  
 (قضاء وصوم الكفارات)  
 لكنه فرضي عملاً لا اعتقاداً  
 ولذا لا يكره جاحده فانه  
 الهنسي تبعاً لابن الكمال  
 (واجب) وهو نوعان معين  
 (كالنذر المعين وغيره) غير معين  
 كالنذر (المطلق)

فيه وصوم قضائه عند الفساد وصوم الاعتكاف (قوله وأما قوله تعالى الخ) أي ان مقتضى  
 ثبوت الامر به في الآية الطبيعية كونه فرضاً بالجواب انه خبر منها النذر بالمعصية بالاجماع  
 فصارت ظنية الدلالة فتفقد الوجوب وقبيل بحث صاحب العناية مذكور مع جوابه في النور  
 (قوله فانه لا يكمل) فيه أن الاكمل قد ورد في العناية الوجوب الا أن يكون وقع له في غير هذا  
 الموضع والذي في البحر وغيره أن فاقه الكمال فانه سبق فلم الشارح تشابه اللفظين أفاده ح  
 وكلام الكمال في الفتح حمله ان الفرضية مستفادة من الاجماع على لزوم لامن الآية تخصصها  
 كما علمت (قوله لكن تعقبه بعد الخ) أي في حاشية العناية فانه نقل عبارة الفتح ثم اعترضه بأنه  
 ليس على ما ينبغي لما في أوائل كتاب السير من المحيط البرهاني والذخيرة الفرق بين الفرضية  
 والواجب ظاهر نظر الى الاكمام حتى ان الصلاة المذكورة لا تؤدي بعد صلاة العصر وتقتضي  
 الفوات بعد صلاة العصر اهـ وحاصله أن ما ذكره صريح في أن المذمور واجب لا فرض (قوله  
 يعني عملاً) هذا صريح بما لا يرتضيه الخصمان فان المستدل على فرضيته بالآية أراد به أنه فرض  
 قطعي كما صرح به في الدرر لا ظني ولذا اعترض في الفتح الاستدلال بالآية بأن مقتضى الفرضية  
 لما صرح من تخصصها او عدل عنه كصدور الشريعة الى الاستدلال بالاجماع (قوله كايضا خصمرو)  
 أي في الدرر حيث أجاب عن قول صدر الشريعة ان المذمور فرض لا لزومه ثابت بالاجماع  
 فيكون قد بقي الثبوت بأن المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي الذي يكره جاحده كما تدل  
 عليه عبارة الهداية والفرضية به في هذا المعنى لا تثبت بطلاق الاجماع بل بالاجماع على الفرضية  
 المثبتة بالتواتر كما في صوم رمضان ولما لم يثبت في المذمور قبل الاجماع على فرضيته بالتواتر بقي  
 في مرتبة الوجوب فان الاجماع المفقول بطريق الشهرة أو الاتحادية بالوجوب دون  
 الفرضية به في هذا المعنى اهـ قلت وظاهر كلامه وجود الاجماع على فرضية المذمور لكن لما لم ينقل  
 متواتر بل بطريق الشهرة أو الاتحادية فافاد الوجوب والظاهر ما مر عن ابن الكمال من أن  
 الاجماع على ثبوته عملاً لا علماً والحاصل أن العلماء اجمعوا على لزوم الكفارات والمذمورات  
 الشرعية ولا يلزم من ذلك الفرضية القطعية اللازم منها كذا في الجاحد اهـ (تنبيه) في  
 شرح الشيخ اسمعيل عن ذخيرة العقبي اعلم أنه قد اضطرب كلام المؤلفين في كل من النذور  
 والكفارات فصاحب الهداية والوقاية فرض وصدر الشريعة واجب والزباني الاول  
 واجب والثاني فرض وابن الكمال بالعكس وتوجيه كل ظاهر الا الاخير (قوله ونقل) أراد به  
 المعنى القوي وهو الزيادة لا الشرح وهو زيادة عمدة شرعية انما علمنا لانه أدخل فيه  
 المكروه بقسميه وقد يقال ان المراد المعنى الشرعي لما قدمناه من أن الصوم في الايام المكروهة  
 من حيث نفسه عبادة مستحبة ومن حيث نفعه الاعراض عن الضيافة يكون منها فيبقى  
 مشروعا بما له دون وصفه فاقول (قوله يوم السنة) قد مر في بحث من الوضوء تحقيق الفرق بين  
 السنة والمذموب وأن السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم أو خلفاؤه من بعده وهي  
 قسمان سنة الهدى وتر كها يوجب الاسامة والكرامة كالجماعة والاذان وسنة الزوائد كسنة  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم في لباسه وقيامه وقعوده ولا يوجب تركها كراهة والظاهر أن صوم  
 عاشوراء من القسم الثاني بل معناه في الثانية مستحباً فقال ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء

وأما قوله تعالى ولا يفوا  
 نذورهم فدخله المحرم  
 كالنذر به... فليبق  
 قطعاً (وقيل) فاقله  
 الاكل وغيره واعتقده  
 الشريفة لا يمكن تعقبه  
 بعدى بالفرق بان المذمورة  
 لا تؤدي بعد صلاة العصر  
 بخلاف الفاتنة (هو فرض  
 على الاظهر) كالكفارات  
 به في عملاً لان نطاق  
 الاجماع لا يقتضي الفرض  
 القطعي كما سطره خصمرو  
 (ونقل كغيرهما) يوم السنة  
 كصوم عاشوراء مع

التاسع



بصوم يوم قبله أو يوم بعده ليكون مخالفا لاهل الكتاب وشيوخه في البدائع بل مقتضى ما ورد من  
 أن صومه كفارة لما مضى وصوم عرفة كفارة لما مضى والمستقبله كون صوم عرفة  
 أكدهم والازم كون المصحب أفضل من السنة وهو خلاف الأصل تأمل (قوله والمندوب)  
 بالنصب عطف على السنة ولم يذكر المصحب لعدم الفرق بينه وبين المندوب عند الأصوليين  
 وهو ما لم يوجب عليه صلى الله عليه وسلم وإن لم يقبله بعد ما رغب إليه كما في التحرير وعند الفقهاء  
 المصحب ما قبله صلى الله عليه وسلم لم يتركه أخرى والمندوب ما بعده مرة أو مرتين تعام  
 للبرواز وعكس في المحيط وقول الأصوليين أولى لشمله ما رغب فيه ولم يقبله كما ذكره في البحر من  
 كتاب الطهارة لكنه فرق بين ما هنا فقال ينبغي أن يكون كل صوم رغب فيه الشارع صلى الله  
 عليه وسلم بخصوصه مستحباً ما واه بما لم تثبت كراهته يكون مندوباً لا نهياً لأن الشارع قد  
 رغب في مطابق الصوم فترتب على نهيه الثواب بخلاف التقية المقابلة للتدبير فانظر ما مر  
 يقتضى عدم الثواب فيه والافهم مندوب كالايجب اه قلت وهذا وارد على ما في الفتح حيث  
 جعل النقل مقابلاً للمندوب والمكروه (قوله كايام البيض) أي أيام الليالي البيض وهي  
 الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر بتبديل لكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها  
 امداد وفيه ما لا يخفى وغيره المندوب صوم ثلاثة من كل شهر ويندب كونه بالبيض (قوله ويوم  
 الجمعة ولو منفرداً) صرح به في النور وكذا في البحر فقال ان صومه بانفراده مستحب هذه العامة  
 كالاثني عشر والخميس وكره الكل بعضهم اه ومثله في المحيط مع اللابان هذه الايام فضيلة ولم يكن  
 في صومه ما تشبه بغيره اهل القبلة تخافى الاشياء وتبته في نور الايضاح من كراهة افراجه بالصوم  
 قول البعض في الظانية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد لما روى عن ابن عباس  
 أنه كان يصومه ولا يفطر اه وظاهر الاستشهاد بالآثر ان المراد بالباس الاستحباب وفي  
 التجنيس قال أبو يوسف جاحديت في كراهته إلا أن يصوم قبله وبعدة فكان الاحتياط أن  
 يضم اليه يوماً آخر اه قال ط قات ثبت بالسنة طائفة والتمهي عنه والآخر منهما التمهني كما  
 أوضحه نراج الجامع الصغير لان فيه وظائف فله اذا صام ضعف عن فعلها (قوله لم يضره)  
 صفة طاج أي ان كان لا يضره عن الوقوف بعرفات ولا يحل بالدعوات محيط فلو اضره كره  
 (قوله والمكروه) بالنصب عطف على السنة أو بالرفع على الابتداء وخبره قوله كالعبد من وجهين قد  
 لا يحتاج الى التكاف المار في وجه ادخله في النقل على ان صوم العبد من كرهه فخر بما ولو كان  
 الصوم واجباً (قوله كالعبد من) أي وأيام التشريق (قوله وعاشوراء وحده) أي فرداً عن  
 التاسع أو عن الحادي عشر امداد لانه تشبه باليهود ومحيط (قوله وسبب وحده) لتشبه باليهود  
 بحر هذه الآية تفيد كراهة التحريم لأن يقال انما ثبت بقصد التشبه كما مر نظيره ط قات  
 وفي بعض النسخ وأحد بدل قوله وحده وبه صرح في التتارخانية فقال لا يكره صوم النوروز  
 والمهرجان اذا تمده ولم يوافق يوماً كان يصومه قبل ذلك وهكذا قيل في يوم السبت والاحد اه  
 أي يكره تمده وصومه الا اذا وافق يوماً كان يصومه قبل كماله كان يصوم يوماً ويفطر يوماً او كان  
 يصوم أول الشهر مثلاً فوافق يوماً من هذه الايام وأقاربه وحده أنه لو صام معه يوماً آخر فلا  
 كراهة لان الكراهة في تخصيصه بالصوم للتشبه وهل اذا صام السبت مع الاحد نزول الكراهة

والمندوب كايام البيض  
 من كل شهر ويوم الجمعة  
 ولو منفرداً وعرفة ولو  
 لم يضره لم يضره والمكروه  
 فخر بما كراهه يدين وتنزيها  
 كعاشوراء وحده وسبب  
 وحده

قوله وعاشوراء هكذا بخطه  
 والذي في الشارح كعاشوراء  
 بكاف التثنية وهو الاوفق  
 بما قبله اه محصه

محل تردد لانه قد يقال ان كل يوم من صومه عظيم عند طائفة من اهل الكتاب ففي صوم كل واحد  
 منهم ما تشبه بطائفة منهم وقد يقال ان صومه ما مع ما ليس فيه تشبه لانه لم تنفق طائفة منهم على  
 تعظيمه ما مع ما يظهر في الثاني بدليل أنه لو صام الاحد مع الاثنين نزول الكراهة لانه لم يضره  
 أحد منهم هذين اليومين معا وان عظمت النصارى الاحد وكذا الصوم مع عاشوراء يوم ما قبله أو  
 بعده مع أن اليهود تعظمه و يظهر من هذا أنه لو جاز عاشوراء يوم الاحد أو الجمعة لا يكره صوم  
 السبت معه وكذا لو كان قبله أو بعده يوم المهرجان أو النوروز امداد تمده وصومه بخصوصه واقفه  
 تعالى أعلم (قوله ونوروز) بفتح النون ويكون الياء ضم الراء عرب نوروز معناه اليوم الجديد  
 فتوجه في الجديد نوروز في اليوم والمراد منه يوم تحل فيه الشمس برج الحمل وهو مهرجان معرب  
 مهر كان والمراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا ان البوكان عيدان للفرس اه ح (قوله  
 ان تمده) كذا في المحيط ثم قال واختار أنه ان كان يصوم قبله فلا يفضل له أن يصوم والا  
 فلا يفضل له أن لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وأنه حرام (قوله وصوم صمت) وهو أن  
 لا يتكلم فيه لانه تشبه باليهوس فانهم يعلون هكذا محيط قال في الامداد انه عليه أن يتكلم بخير  
 وبجاجة دعته اليه (قوله وواصل) فمروا أبو يوسف ومحمد بصوم يومين لا يفطر بينهما بحر ونسبه  
 في الظانية بان يصوم السنة ولا يفطر في الايام المنية وفي الخلاصة اذا انظر في الايام المنية المختار  
 أنه لا بأس به (قوله وان أفطر الايام الخمسة) أي العبد من أيام التشريق (قوله وهذا عند أبي  
 يوسف) ظاهره أن صاحبيه يقولون بخلافه وظاهر البدائع أن الخائف من غير اهل المذهب فإنه  
 قال وقال بعض النحاة من صام سائر الدهر وأفطر يوم الفطر والاضحى وأيام التشريق لا يدخل  
 تحت ثم نرى الوصال ورد عليه أبو يوسف فقال وبأس هذا عندى كما قال هذا قد صام الدهر كأنه  
 أشار الى أن النبي عن صوم الدهر ليس لصوم هذه الايام بل لما يضره عن الفرائض والواجبات  
 والكسب الذي لا بد منه (قوله فهي خمسة عشر) فترجع على قوله يوم السنة والمندوب  
 والمكروه أي فصاربه له ما دخل في قوله ونقل خمسة عشر يجعل العبد من اثنين وجعل يوم الاحد  
 منها على ما في كثير من النسخ فافهم لم يكن في عاينه من المكروه قصر عما أيام التشريق وصوم  
 يوم الشك على ما يأتي تفصيله ومن المكروه أيضاً صوم المرأة والعبد والاجير بلا اذن الزوج  
 والمولى والمستهة أجروا في بيانه قيل قول المتن ولو نوى مسافر الفطر ومن المندوب صوم  
 الاثنين والخميس وصوم داود عليه السلام والست من شوال على ما يأتي قبيل الاعتكاف (قوله  
 وأنواعه) أي أنواع الصيام اللازم (قوله سبعة متتابعة) عدها في البحر سبعة أيضاً لكن أسقط  
 صوم الاعتكاف وذكر بدله صوم العبد المعين كان يقول واقفه لا تصوم من رجاء ملاوكان  
 الشارح ادخله تحت النذر المعين بجماع الايجاب قولاً لا في البحر ويطبق به النذر المطلق اذا  
 ذكر فيه التتابع أو نواه ذكر أنه اذا أفطر يوماً فمما يجب فيه التتابع لا يلزمه الاستقبال ان كان  
 التتابع أموراً لاجل الوقت وهو رمضان والنذر المعين والعبد المعين يصوم معين وان كان مأموراً  
 به لاجل الفعل وهو الصوم يلزمه الاستقبال كالسنة الباقية قلت ومن الاول ما زاده الشارح  
 وهو صوم الاعتكاف تأمل (قوله وستة متفرقة) كذا عدها في البحر ستة أيضاً لكن أسقط  
 التثنية لان الكلام في أنواع الصيام اللازم ذكر بدله صوم العبد المعين المطلق مثل واقفه لا تصوم

ونوروز مهرجان ان تمده  
 وصوم دهر من صوم صمت  
 وواصل وان أفطر الايام  
 الخمسة وهذا عند أبي  
 يوسف كافي المحيط فهي  
 خمسة عشر وأنواعه الثلاثة  
 عشر سبعة متتابعة رمضان  
 وكفارة ظهار وقتل وعين  
 وأفطار رمضان ونذر معين  
 واعتكاف واجب وستة  
 متفرقة مثل وقضائه  
 رمضان



شهر او كان الشارح أدخل تحت النذر المطابق نظيره مصر (قوله وصوم متعة) أي رقران اذا لم يجد ما يذبح له ما فانه يصوم ثلاثا قبل الحج وسبعة اذا رجع ط (قوله وفدية - ما وجب ما يذبح) أي اذا اختار الصيام فيه ما ط (قوله ونذر مطلق) أي عن التقييد بشهر كذا وعن ذكر التتابع أو نيته (قوله فيصوم ايامه صوم رمضان الخ) قيد بالاداء لان قضاء رمضان وقضاء النذر المعين أو النفل الذي أفرد به بشرط فيه التبيين والتعيين كما يأتي في قول المصنف والنسب للباقي الخ (قوله والنذر المعين) فهو في حكم رمضان للمعين الوقت فيه ما (قوله والنفل) المراد به ما عدا الفرض والواجب أهم من أن يكون سنة أو مندوباً أو مكروهاً بحر وحر (قوله بنية) قال في الاختيار النية شرط في الصوم وهي أن يعلم بقلبه أنه يصوم ولا يحل له - لم عن هذا في ليالي شهر رمضان وأبست النية بالاداء بشرط لا خلاف في أول وقتها وهو غروب الشمس واختلف في آخره كما يأتي اهـ وسأني بيان ما يظهروا في البحر عن الظهيرة أن التسوية (قوله فلا تصح قبل الغروب) فالنوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائماً غداً ثم نام أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وأن نوى بعد غروب الشمس جاز خفية وفيه نوى مع طلوع الفجر جاز لان الواجب قران النية بالصوم لا تقدمها (قوله الى الضحوة الكبرى) المراد بها نصف النهار الشرقي والنهار الشرقي من استنارة الضوء في أفق المشرق الى غروب الشمس والغاية غير داخله في الغيا كما أشار اليه المصنف بقوله لا عندها احج وعدل عن تعبير القدوري والجمع وغيره - ما بالزوال الضحوة لان الزوال نصف النهار من طلوع الشمس ووقت الصوم من طلوع الفجر كما في البحر عن المبسوط قال في الهداية وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في أنتم اتم اتموه من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية فيها التحقق في الاكثر اهـ وفي شرح الشيخ اسمعيل وعن صرح بانه الاصح في الغاية والوقاية وعزاه في المحيط الى السرخسي وهو الصحيح كما في الكافي والتبيين اهـ وتظهر غمرة الاختلاف فيما اذا نوى عنه قرب الزوال كما في التتارخانية عن المحيط وانه ظهر ان قول البحر والظاهر أن الاختلاف في العبارة لا في الحكم غير ظاهر (تنبه) قد عرفت أن النهار الشرعي من طلوع الفجر الى الغروب واعلم أن كل قطر نصف نهاره قبل زواله بنصف حصة فخره ففي كان الباقي للزوال أكثر من هذا النصف صح والا فلا تصح النية في مصر والشام قبل الزوال بخمس عشرة درجة لوجود النية في أنتم اتم اتموه لان نصف حصة الفجر لا تزيد على ثلاث عشرة درجة في مصر وأربع عشرة ونصف في الشام فاذا كان الباقي الى الزوال أكثر من نصف هذه الحصة ولو بنصف درجة صح الصوم كذا سرره شيخنا شيخنا الساجي رحمه الله تعالى (تنه) قال في السراج واذا نوى الصوم من النهار ينوي أنه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أوله لا يصير صائماً (قوله وبطلت النية) أي من غير تقييد بوصف الفرض أو الواجب أو السنة لان رمضان معيار لم يشترع فيه صوم آخر فكان متعيناً للفرض والمتعين لا يحتاج الى التبيين والنذر المعين معتبر بإيجاب الله تعالى فيصاب كل عطاء بالنية امداد (قوله قال يدل عن المضاف اليه) كذا في بعض النسخ قال ط فلا يقال ان مطلق النية يصدق بنية أي عبادة كانت كما توهمه البعض فاعترض (قوله لعدم الزاحم) إشارة الى

وصوم متعة وفدية حلق  
وجزاه - بدو نذر مطلق  
اذا تقرر هذا (فيصوم) أداء  
(صوم رمضان والنذر  
المعين والنفل بنية من  
المبطل) فلا تصح قبل  
الغروب ولا عنده (الى  
الضحوة الكبرى لا) بعدها  
ولا (عندها) اعتبارا  
لا كثر اليوم (وبطلت  
النية) أي نية الصوم قال  
يدل عن المضاف اليه  
(وبنية نفل) لعدم المزاحم  
قوله وعن صرح الخ كذا  
في الاصل والمأبى حذف  
عن اهـ

ما ذكرناه عن الامداد (قوله وبخطا في وصف) كذا وقع في عباراتهم أصولاً وفروعاً أن رمضان يصح مع الخطا في الوصف فذهب جماعة من المشايخ الى أن نية النفل فيه موصوفة في يوم الشك بان شرع بم هذه النية ثم ظهر أنه من رمضان يكون هذا الظن معقواً ولا يخش عليه الكفر كذا في النذر يروى في النهاية ما يرويه وهو أنه لما غابته النية لم تنصف نية الاعراض والحاصل أنه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم القرينة أو ظنه الا اذا انضم اليه الاعتقاد الفعلي في كفر أو ظن ما يفتنى عليه الكفر بحر مظهر لظاهر ذلك أن المراد بالخطا بالوصف وصف رمضان بنية نفل أو واجب آخر خطا لانه يبعد من المسألة أن يعمده وليس المراد بنية الواجب فقط نقول المصنف تيمناً بالدرر ورواية نفل وبخطا في وصف فيه نظراً أنه كان عليه الاقتداء به في الثاني أو ابد الواجب آخر لان فائدة التعبير بالخطا في الوصف التبعاعد عن نية نية النفل وبعد التصريح بقوله وبنية نفل لم يبق فائدة للتعبير بالخطا في الوصف وان أريد به الواجب كما فسره الشارح هذا ما ظهر لي ولم أومن به عليه (قوله فقط) أي دون النفل والنذر المعين فلا يصحان بنية واجب آخر بل يقع عما نوى كما يأتي ط (قوله بتعيين الشارع) أي في قوله عليه الصلاة والسلام اذا نلت من صوم رمضان بخلاف النذر فاعلم ان جعل بولاية انما ذرو له ابطال صلاحية ماله ط عن المنع (قوله الا اذا وقعت النية) أي نية النفل أو الواجب الا تخرق رمضان فهو واستفهام من قوله وبنية نفل وبخطا في وصف (قوله حيث يحتاج) أي المريض أو المسافر وأورد الضمير للعطف بالواقي لاحد الشيئين أو الضمير للصوم ويؤيده عود الضمير عليه في قوله نية وفي يقع (قوله لا يدم نية في حقهما) لانه لما سقط عنهم ما وجب الاداء صار رمضان في حق الاداء كسعيان (قوله من نفل أو واجب) أما لو أضاف النية كان عن رمضان على جميع الروايات ح عن الامداد (قوله على ما عليه الا أكثر بحر) أقول الذي في البحر نسبة ذلك الى الأكثر في حق المريض وهو أحد ثلاثة أقوال كما يأتي أمافي حق المسافر فان نوى واجبا آخر يقع عنه عند الامام وان نوى النفل أو أطلق نية في رواية ان أحدهما وقع عن رمضان لان فائدة النفل الثواب وهو في فرض الوقت أكثر وقال ويذبح وقوعه من المريض عن رمضان في النفل على الصحيح كما سافر اهـ وحاصله أن المريض والمسافر لو نوا واجبا آخر وقع عنه ولو نوا نفلاً أو أطلقا من رمضان ثم في السراج صح رواية وقوعه عن النفل فيه - ما عليه به يفتنى كلام المصنف والدرر (قوله الصحيح وقوع الكل عن رمضان الخ) المراد بالكل هو ما اذا نوى المريض النفل أو أطلق أو نوى واجبا آخر وما اذا نوى المسافر كذلك الا اذا نوى واجبا آخر فانه يقع عنه لانه عن رمضان لان المسافر له أن لا يصوم فله أن يصرفه الى واجب آخر لان الرخصة متعلقة بظنة العجز وهو السفر وذا لم يوجد بخلاف المريض فانما متعلقة بحقيقة العجز فاذا صام تبين أنه غير عاجز وادعت كذا صدر الأمر به في التوضيح بان المرض هو المرض الذي يرد بالاصوم لا المرض الذي لا يرد به على الصوم فلان - لم انه اذا صام ظهر فوات شرط الرخصة قال في التلويح وجوابه أن الكلام في المريض الذي لا يطيق الصوم وتعلق الرخصة بحقيقة العجز وأما الذي يخاف فيه ازدياد المرض فهو كالسافر بخلاف على ما يشهده كلام شمس الاعنق المبسوط من أن قول الكرخي بعدم الفرق بين المسافر والمريض - هو ومؤول بارض الذي

(وبخطا في وصف) كنية  
واجب آخر (في أداء  
رمضان) فقط لتعيينه  
بتعيين الشارع (الا) اذا  
وقعت النية (من مريض  
أو مسافر) حيث يحتاج  
الى التبيين لعدم تعيينه في  
حقهما الا يقع عن رمضان  
(بل يدمع عما نوى) من  
نفل أو واجب (على  
ما عليه الا أكثر) بحر وهو  
الاصح سراج وقيل بانه  
ظاهر الرواية فانه اختاره  
المصنف تيمناً بالدرر لكن  
في أوائل الأسباب الصحيح  
وقوع الكل عن رمضان  
- سوى مسافر نوى واجبا  
آخر واختار ابن السكال  
وفي الترتيب لامية عن  
البرهان انه الاصح



يطبق الصوم وكان منه ازدياد المرض اه (تنبيه) ه تلخص من كلام البصر ان في المريض ثلاثة اقوال احدها ما في الاشياء المذكورة هنا واختاره غير الاسلام وشمس الائمة نوجع ومعه في الجمع ثانيا ما في المتن أنه يقع عما نوى واختاره في الهداية واكثر المشايخ وقيل انه ظاهر لرواية يني في وقوعه عن رمضان في النفل كما ان في كماله ثالثة ه التمسح - يل بين أن يضرم الصوم فتنه في الرخصة بخوف الزيادة فيه - ير كما ان في وقوعه عما نوى وبين أن لا يضرم الصوم كفساد الهضم فتنه في الرخصة بخوفه فيقع عن فرض الوقت واختاره في الكشف والتحرير اه وهذا القول هو ما مر عن التلويح وجهه في شرح التحرير محل القوانين وقال انه تحقيق يحصل به التوفيق بعمل ما اختاره غير الاسلام وغيره على من لا يضرم الصوم وحمل ما اختاره في الهداية على من يضرمه وتعب الاكل في التقرر بهذا القول بان من لا يضرم الصوم لا يرخص له الفطر لانه صحيح وليس الكلام فيه - ه قلت وأجبت عنه - ه فيما علقته على البحر بما حاص - ه ان الصوم تارة يزداد به المرض مع القدرة عليه كمرض العزيم - لا وتارة لا يضرمه كمرض بفساد الهضم فان الصوم لا يضرمه بل ينفعه فالاول تنه في الرخصة فيه بخوف الزيادة والثاني بحقيقة الجزم بان يصل الى حالة لا يمكن معها الصوم فاذا صام ظهر عدم مجز فيقع عن رمضان وان نوى غيره لانه اذا قدر عليه مع كونه لا يضرمه لا يقول عاقل بانه يرخص له الفطر هذا ما ظهر لي والله اعلم (قوله والنذر المعين الخ) تصريح بما فهم من قوله في رمضان فقط (قوله بنية واجب آخر) كقضاء رمضان أو الكفارة أو النوى النقل فانه يقع عن النذر المعين سراج ثم نقل عن الكرخي أن محمدا قال يقع عن النفل وأبا يوسف عن النذر (قوله يقع عن واجب نوافل مطلقا) أي سواء كان صحيحا أو مريضاً مقبلاً أو مسافراً او اذا وقع عما نوى وجب عليه قضاء المنذور في الاصح كافي البحر عن الظهيرية (قوله ولو لم يله) زاد لفظة ولو لم يدخل غير الجاهل لكن الاولى اسقاطها لان العالم تقدم قرياني قوله ويخطا في وصف ط وأفاد أن الصوم واقع في رمضان ولم يذ كر ما اذا جهل شهر رمضان كالاسير في دار الحرب فتحرى وصام عنه شهر او يائه في البحر وفيه أيضا الوصام بالتحري منين كثيرة ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانية عن الاولى وفي الثالثة عن الثانية وهكذا قيل يجوز وقيل لا وضح في المحيط أنه ان نوى صوم رمضان ميم ما يجوز عن القضاء وان نوى عن السنة الثانية مفسر لا يجوز اه (قوله فلا صوم الا من رمضان) أي لا يتحقق فيه صوم غيره ومحله فمن تعين عليه فلا يراد المسافر اذا نوى واجبا آخر ط (قوله عن العادة) أي عادة الامم الحمية أو اه نذر ط (قوله وقال زفر ومالك تنكفي نية واحدة) أي عن الشهر وكاه وروى عن زفر أن المقيم لا يحتاج الى النية ولو مسافر لم يجز حتى ينوي من الليل وعند علمائنا الثلاثة لا يجوز الا بنية جديدة لكل يوم من الليل أو قبل الزوال مقبلاً أو مسافراً سراج (قوله للمناخ) أي في جواب قياسه الصوم على الصلاة ان صوم كل يوم عبادة بنه بدل ان فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (قوله والشرط للباقي من الصيام) أي من أنواعه أي الباقي منها بعد الثلاثة المتقدمة في المتن وهو قضاء رمضان والنذر المطلق وقضاء النذر المعين والنفل بعد افساده والكفارات السبع وما ألحق بها من جزاء الصيد والحلق والمذبة ثم وقوله السبع موابه الاربع وهي كذارة الظهار والقنصل واليمين والافطار

(والنذر المعين) لا يجمع بنية واجب آخر بل يقع عن واجب نوافل مطلقا فارقا بين تعيين الشارع والعبد (ولو صام مقيم عن غير رمضان) ولو لم يله أي (قوله به) أي رمضان (فهو عنه) لا عما نوى حديثا اذا جاز رمضان فلا صوم الا من رمضان (ويجتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية) ولو صحها مقيماً بنية واحدة عن العادة وقال زفر ومالك تنكفي نية واحدة كالصلاة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (والشرط للباقي) من الصيام قرآن النية

(قوله للغير) أي لا قول جزمه منه ط (قوله ولو حكم الخ) جعل في البحر القرآن في حكم التبييت وأنت خير بان الانبب ما سلكه الشارح من العكس اذ القرآن هو الاصل وفي التبييت قرآن حكما كافي النهر (قوله وهو) الضمير راجع الى القرآن الحكيم ح (قوله تبييت النية) فلو نوى تلك الصيامات ثم ارا كان تطوعا وانما هو مستحب ولا قضاء بانظاره والتبييت في الاصل كل فعل دبر ليل ط عن التمسح - ناني (قوله للضرورة) علة لا كقضاء بانظاره والتبييت في الاصل كل فعل الفجر عايشق والمخرج مدفوع اه ح (قوله وتعيينها) هو بالنظر الى مجرد المتن معطوف على تبييت وبالنظر الى عبارة الشرح معطوف على قرآن كالاختي والمراة بتعيينها بتعيين المنوى بها فهو مصدر مضاف الى فاعله الجازي (قوله اهدم تعين الوقت) أي لهدم الصيامات بخلاف ادا رمضان والنذر المعين فان الوقت فيه - ه ما تعين وكذا النفل لان جميع الايام سوى شهر رمضان وقت له (قوله والشرط فيما الخ) أي في النية المعينة لا مطلقا لان ما لا يشترط له التعيين يكفيه أن يعلم بقائه أنه يصوم فلا منافاة بين ما هنا وما قد مضى من الاختيار وأفاد ح أن العلم لازم للنية التي هي نوع من الارادة اذ لا يمكن ارادة شيء الا بعد العلم به (قوله والسنة) أي سنة المشايخ لا النبي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود النطق به عنه ح (قوله أن يتلفظ بها) فيقول نويت أصوم غدا أو هذا اليوم ان نوى ثم الله عز وجل من فرض رمضان سراج (قوله ولا تبطل بالمشيئة) أي استحسانا وهو الصحيح لانم اليست في معنى حقيقة الاستئذان بل للاستئذان وطلب التوفيق حتى لو اراد حقيقة الاستئذان لا يصير صائما كافي التتارخانية (قوله بان يعزم ليل على الفطر) فلو عزم عليه ثم أصبح وأمسك ولم ينو الصوم لا يصير صائما كما تارة خانية (قوله ونية الصائم الفطر انور) أي نية ذلك ثم ارا وهذا تصريح بجهلهم قوله بان يعزم ليل على التتارخانية نوى القضاء فلما أصبح جعله تطوعا لا يصح (قوله لان الجهل الخ) جواب عما في الفقه من قوله قبل هذا أي لزوم القضاء اذا علم أن صومه عن القضاء لم ينع نية من النهار ما اذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كالظنون قال في البحر وتبعه في النهر الذي يظهر ترجيح الاطلاق فان الجهل بالاحكام في دار الاسلام ليس يعتبر خصوصاً ان عدم جواز القضاء بنية من ارادة تحقق عليه فيما يظهر فليس كالظنون اه وما قد مضى عن التمسح - ناني مبني على هذا القيل (قوله فلم يكن كالظنون) اذ المظنون أن يظن أن عليه قضاء يوم فشرع فيه بشرطه ثم تبين أن لا صوم عليه فانه لا يلزمه اتمامه لانه شرع فيه مستطالاً لا اتماماً وهو مذكور بالنسبة لبيان أن أدبه فور الاقضاء عليه وان كان الافضل اتمامه بخلاف ما لو مضى فيه بعد علمه فانه يصير مائة فلا يجوز قطعه ولو قطعه لزمه قضاءه وأما من نوى القضاء بعد الفجر فان ما نواه عليه لكنه جهل لزوم التبييت فلم يذ روصح شرعه فلو قطعه لزمه قضاءه وحسبي (قوله ولا يصام يوم الشك) هو استواء طر في الادراك من النقي والاثبات ببحر (قوله هو يوم الثلاثين من شعبان) الاولى قول نور الابضاح هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان أي لانه لا يعلم كونه يوم الثلاثين لاحتمال كونه أول شهر رمضان ويمكن أن يكون المراد أنه يوم الثلاثين من ابتداء شعبان فن ابتداء نية لا تبعضية تأمل (تنبيه) في التقيض وغيره لو وقع الشك في أن اليوم يوم عرفة أو يوم النحر فالأفضل فيه الصوم فانهم (قوله وان لم يكن علة الخ) قال في شرحه على المتن وبه اندفع كلام التمسح - ناني وغيره اه أي حيث

للغير ولو حكم وهو (تبييت النية) للضرورة (وتعيينها) اهدم تعين الوقت والشرط فيما الخ أي صوم يصومه قال الحدادي والسنة أن يتلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة بل بالرجوع عن إيمان به - زرم ليل على الفطرية الصائم الفطر لغرونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تفادها بلا تلفظ ولو نوى القضاء ثم اراد انقضاءه فنيقه ولو أفاده لان الجهل في دارنا غير معتبر فلم يكن كالظنون ببحر (ولا يصام يوم الشك) هو يوم الثلاثين من شعبان وان لم يكن علة أي على القول

مجند في صوم يوم الشك



أقيد بهما إذا غم هلال شعبان فلم يعلم أنه الثلاثون من شعبان أو الحادى والثلاثون أو غم هلال  
 رمضان فلم يعلم أنه الأول منه أو الثلاثون من شعبان أو آراء واحدا أو فاقان فردت شهادتهم  
 فلو كانت السهام صحيحة ولم يره أحد - رفايس - يوم شك اه ومثله في المعراج عن المجتبى بزيادة  
 ولا يجوز صومه ابتداء لا فريضا ولا نقلا وكلامهم مبيتى على القول باعتبار اختلاف المطالع كما  
 أعاده كلام الشارح هنا (قوله به - عدم اعتبار اختلاف المطالع) سقط من أكثر الفسخ لفظ  
 اعتبار ولا بد من تقييد لانه لا كلام في اختلاف المطالع وانما الكلام في اعتباره وعدمه  
 كما يأتي بيانه (قولا لجواز الخ) أى فيلزم البتة ان لم يره في هلال (قولا ولا يصام أصلا) أى  
 ابتداء لا فريضا ولا نقلا كما قدمناه آنفا عن المجتبى لانه لا احتياط في صومه للخواص بخلاف  
 يوم الشك نعم لو وافق صوما بعينه فالأفضل صومه كما أفاده في المجتبى بقوله ابتداء فافهم  
 (قوله الانقلا) في نية تطوعا (قوله ويكره غيره) أى من فرض أو واجب بنية منه نية  
 أو مترددة وكذا الظاهر لاق النية لان المطالع شامل للمقادير كافي المعراج (قوله لواجب آخر)  
 كمنذرو كفارة وقضاء سراج (قوله كره تنزيها) سند كروجه (قوله كره تنزيها) لانتزاعه  
 بأهل الكتاب لانهم زادوا في صومه - وعليه حل حديث النسي عن التقدم بصوم يوم أو يومين  
 بحر (قوله ويقع عنه) أى عن الواجب وقيل يكون تطوعا هداية (قوله ان لم تظهر رمضان فيه)  
 في السراج اذا صامه بنية واجب آخر لا يقطع عنه بطوار أن يكون من رمضان فلا يكون  
 قضا ما شك اه فافادته لولم يظهر الحال لا يكتفى عما نوى فشكل على الصنف أن يقول كما  
 قال في الهداية ان ظهر أنه من شعبان أجزأ عما نوى في الأصح وان ظهر أنه من رمضان يجوز به  
 لوجود أصل النية اه (قوله فعنه) أى عن رمضان (قوله لو مقيما) فيدل قوله كره تنزيها  
 واقوله فعنه قال في السراج ولو كان ما فرقتوى فيه واجبا آخر لم يكره لان أدا رمضان غير  
 واجب عليه فلم يشبهه صومه الزيادة ويقع عما نوى وان بان أنه من رمضان وعندهما يكره  
 كالقيم ويجزى عن رمضان ان بان أنه منه (قوله ان وافق صوما بعينه) كما لو كان عادته أن  
 يصوم يوم الخميس أو الاثنين فوافق ذلك يوم الشك سراج وهل ثبتت العادة بمرة كافي الحيف  
 ترد فيه بعض الشافعية قلت الظاهر نعم اذا فعل ذلك مرة وعزم على فعل مثله بعد ما فوافق  
 يوم الشك لان الاعتقاد يشترط بالانكرا لانه من انه وصره بعد أخرى وبالعزم المذكور يحصل  
 العود حكما ما بدونه فلا تأمل (قوله حديث الخ) هو ما في الكتب الستة عن أبي هريرة رضى  
 الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تقبل من رمضان بصوم يوم أو يومين  
 الا رجل كان يصوم صوما فليصمه والمراد به غير التطوع حتى لا يزاد على صوم رمضان كما زاد  
 أهل الكتاب على صومه - م توفيقا بينه وبين ما أخرجه الشيخان عن عمار بن ياسر رضى الله  
 تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل من شهر شعبان قال لا قال  
 اذا فطرت فمسم يوم ما مكانه من الشهر بفتح السين المهملة وكسر هاء آخره كذا قال أبو عبيد  
 وجهه ورأى أهل اللغة لا - ثم ارا القمرفيه أى اختفائه وربما كان له أوليقتين كذا أفاده نوح في  
 حاشية الدرر وامتدل أحد حديث السرر على وجوب صوم يوم الشك وهو عندنا محمول على

بعدم اعتبار اختلاف  
 المطالع لجواز تحقق الرؤية في  
 ليلة أخرى وإما على ما قاله  
 قديم شك ولا يصام أصلا  
 شرح الجمع مع الله - في من  
 الزاهد (الانقلا) ويكره  
 فيه (ولو صامه لواجب آخر  
 كره) - تنزيها ولو جزم أن  
 يكون - من رمضان كره  
 تنزيها (ويقع عنه) في  
 الأصح ان لم تظهر رمضان فيه  
 والا بان ظهوره (فعنه) لو  
 مقيما (واتفضل فيه واجب)  
 أى افضل انما قال (ان وافق  
 صوما بعينه) او صام من  
 آخره - بان ثلاثة فأكثر  
 لا أقل لحديث لا تقبل من  
 رمضان بصوم يوم أو يومين  
 وأما حديث من صام يوم  
 الشك فقد روى أبو القاسم

الاصحاب لانه ما عرض بحديث التقدم توفيقا بين الادلة ما أمكن كما أوضحه في الفسخ هذا وقد  
 صرح في الهداية وشروحه وغيرها بان النسي عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان  
 ووجه تخصيصه - يوم أو يومين أن صومه عن رمضان انما يكون غالبا عند توهيم النقصان  
 في شهر أو شهرين فيصوم يوما أو يومين عن رمضان على ظن أن ذلك احتياط كما أفاده  
 في الامداد والسعدية وقال في الفسخ وعليه فلا يكره صوم واجب آخر في يوم الشك قال وهو  
 ظاهر كلام الكوفة حيث قال وقد قام الدليل على أن الصوم فيه عن واجب آخر وعن التطوع  
 مطلقا لا يكره ثبت أن المكره ما قلنا في صوم رمضان وهو غير بعيد من كلام الشارحين  
 والسكاك وغيرهم حيث ذكروا أن المراد من حديث التقدم هو التقدم بصوم رمضان قالوا  
 ومقتضاها أن لا يكره واجب آخر أصلا وانما كرهه لصورة النسي في حديث العصيان الآتي  
 ونصح هذا الكلام أن يكون معناه يتكره صومه عن واجب آخر أو عاوا لا بد وجوب كون  
 المراد من النسي عن التقدم صوم رمضان كيف يجب - حديث العصيان منع غيره مع أنه يجب  
 ان يعمل على ما حل عليه - حديث التقدم اذ لا فرق بينهما اه ما في الفسخ من صاوفي النسخة  
 نصيح عدم الكراهة أى التبرية فلا ينافى أن التورع تركه تنزيها وفي المحيط كان ينبغي  
 أن لا يكره بنية واجب آخر الا أنه وصف بتورع كراهة احتياطا فلا يؤثر في نقصان الثواب  
 كانه لا في الأرض المعهوبة اه (قوله فلا أصل له) كذا قال الزبلي ثم قال ويرى  
 موقفا على عمار بن ياسر وهو في مثله كالفروع اه قلت وينبغي حمل نفي الأصلية على الزرع  
 كما حل بعضهم قول النووي في حديث صلاة النهار جمعا انه لا أصل له على أن المراد لأصل  
 رفته والافتقار ورده موقفا على مجاهد وأبي عبيدة وكذا هذا أورده البخاري معلقا بقوله  
 وقال صلة عن عمار من صام الخ قال في الفسخ وأخرجه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم وصححه  
 الترمذي عن من صام من زفر قال كذا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه فأنى بشاعة صليبة فتنبى  
 بعض القوم فقال عمار من صام - هذا اليوم فقد دعى أبا القاسم قال في الفسخ وكأنه فهم من  
 الرجل المتنبى أنه قد صومه عن رمضان فلا يمارض ما صومه هذا به - على السماع من  
 النبي صلى الله عليه وسلم واقه سبحانه أعلم (قوله ولا يصومه الخواص) أى وان لم يوافق صوما  
 بعينه ولا صام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر استحب صومه للخواص قال في الفسخ وقبده  
 في الكوفة بكونه على وجه لا يعلم العوام ذلك كي لا يعتادوا صومه فيظنونه الجهال زيادة على  
 رمضان ويدل عليه قصة أبي يوسف المذكورة في الامداد وغيره حاصلها أن أسد بن عمرو - اه  
 - أنت مفطر فقال له في أذنه أنا صائم وفي قوله يصومه الخواص إشارة إلى أنهم يصومون  
 صائمين لا متلومين بخلاف العوام لكن في الظاهرية الأفضل أن يتلوم غير آكل ولا شارب  
 ما لم يقارب انتصاف النهار فان تقارب فعادة المشايخ على أنه ينبغي للقضاء والمفتين أن  
 يصوموا تطوعا وبفتوا بذلك خاصتهم وبفتوا العامة بالافطار وهذا يفيد أن التلوم أفضل  
 في حق الكل كافي النهر لكن في الهداية والمحيط والحاشية وغيرهما أن المختار أن يصوم المتنبى  
 بنفسه - اه - ذا بالاحتياط وبقي العامة بالتلوم الى وقت الزوال ثم بالافطار والتلوم الانتظار  
 كافي المغرب (قوله بعد الزوال) في العزيمة عن خط بعض العلماء في هامش الهداية انما

فلا أصل له (والا يصومه  
 الخواص ويفطر غيره - م  
 بعد الزوال) به يفتى



ليقبل بعد الضحوة الكبرى مع أنه مختاره سابقا لان الاحتياط هذا التوسعة (قوله نفي التهمة النسي) اي حديث لا تقدموا رمضان كذا في شرحه على المأثري فهو له لقوله وبغير غيرهم (قوله والنية الخ) بيان لكيفية (قوله حكمه ص) اي في قوله والصوم أحب ان وافق صوما بعتاده (قوله ولا يخطر بباله الخ) معطوف على قوله ينوي وهو تقييد لقوله على سبيل الحزم والمراد أن لا يرد في النية بين كونه نفلان كان من شعبان ورمضان كان من رمضان بل يحزم بنيته نفلا محضا ولا يضره خطور احتمال كونه من رمضان بعد حزمه بنية النفل لانه يصوم احتياطا لذلك الاحتمال قال في غاية البيان وانما فرق بين المأثري والعمامة لان المأثري يعلم أن الزيادة على رمضان لا تجوز فلذا يصوم احتياطا احترازا عن وقوع الفطر في رمضان بخلاف العمامة فإنه قد يقع في وهمهم الزيادة فلذا كان فطرهم أفضل بعد التأم (قوله ذكره أخى زاده) اي في حاشيته على صدر الشريعة وذكره أيضا المأثري في فتح القدير وكذا في المعراج وغيره (قوله وليس بصائم الخ) تكميل لاقسام المسئلة المذكورة في الهداية وهي خمسة تقدم منها ثلاثة وهي الحزم بنية النفل أو بنية واجب أو بنية رمضان وعلمت أحكامها والرابع الاضجاع في أصل النية والخامس الاضجاع في وصفها قال في المغرب التضييع في النية هو التردد فيها وأن لا يتم من وضع في الامر اذا هو من فيه ونهض وأصله من الضجوع (قوله لعدم الحزم) في العزم فقد فات ركن النية لكن هذا اذا لم يجد النية قبل نصف النهار فان جدد ما عازما على الصوم جاز كما رأيت بخط بعض العلماء على هامش الهداية وهو ظاهر (قوله كأنه الخ) تنظير لتلك المسئلة بهذه وعبارة الهداية فصار كما اذا نوى الخ (قوله غداة) بالغين المججمة والدال المهملة بمدودا (قوله ويصير صائما) اي لحزمه بنية الصوم وان ردد في وصفه بين فرض وواجب آخر او فرض وتوقل (قوله مع الكراهة) اي التزمية لان كراهة التحريم لا تثبت الا اذا جزم أنه من رمضان كما أفاده الشارح سابقا ط (قوله للتردد الخ) علة للكراهة في المسئلةين على طريق اللف والنشر المرتب في الاولى تعدد بين مكروهين وهما الفرض والواجب وفي الثانية بين مكروه وغيره وهما الفرض والنفل (قوله فعنه) اي فيقع عن رمضان لوجود أصل النية وهو كاف في رمضان لعدم لزوم التعيين فيه بخلاف الواجب الآخر كما مر (قوله غير مضمون بالقضاء) بنصب غير على الحالية اي لا يلزمه قضاءه لو أفسده (قوله لعدم التفضل قصدا) لانه قاصد للاحتمال من وجه وهو بنية الفرض فصار كالمظنون يجتمع أنه شرع فيه مسقطا للاحتمال كما مر (قوله كل المتلوم) اي المنتظر الى نصف النهار في يوم الشك (قوله كأنه بعهدها) فلما ظهرت رمضانته ونوى الصوم بعد الاكل جاز لان كل النامي لا يفطره وقيل لا يجوز كما في القضية وبه جزم في السراج والشرع بلاية وسبب في تمام الكلام عليه في أول الباب الا في (قوله رأي مكاف) اي مسلم بالغ عاقل ولو فاسقا كما في الجهر عن الظهيرة فلا يجب عليه لوصفيا أو مجنون أو نائم أو كان الرائي اما فلاحا بالمرئع بالصوم ولا يفطر اذا رآه وحده يصوم هو كافي الامداد وأفاد الخير الرائي أنه لو كانوا جماعة ورددت شهادتهم اعدم تكامل الجمع العظيم فالحكم فيهم كذلك (قوله بإبيل شري) هو اما فسقه او غاظه نهر وفي القوس تاني بفسقه

ينوي التامر (على سبيل الحزم) (من لا يعتد صوم ذلك اليوم) اما المعتاد حكمه ص (ولا يخطر بباله الخ) (قوله ياله أنه ان كان من رمضان فعنه) ذكره أخى زاده (وايس بصائم لو) وردد في أصل النية بان نوى ان يصوم غدا ان كان من رمضان والاهلا) أصوم اعدم الحزم (كما) أنه ليس بصائم (لو نوى أنه ان لم يجد غدا فهو صائم والافطر ويصير صائما مع الكراهة لو) ردد في وصفها بان نوى ان كان من رمضان فعنه والاهل واجب آخر وكذا) بكرة (لو قال أنا صائم ان كان من رمضان والاهل نفل) للتردد بين مكروهين أو مكروه وغيره (فان ظهر رمضانته فعنه والا ففرضه) أي الواجب والنفل (غير مضمون بالقضاء) لعدم التفضل قصداً كل المتلوم ناسبا قبل النية كأنه بعهدها وهو الصحيح شرح وهبانية (رأي) مكاف (هل لال رمضان او الفطر وردد قوله) بإبيل شري

لوالسماة متغمة أو تدرده لو كانت معصية (قوله صام) اي صوما شرعا لانه المواد حيث اطاق شرعا ويدل عليه ما بعده وفيه اشارة الى رد قول الفقيه أبي جعفر ان معناه في هلال الفطر لا يأكل ولا يشرب ولا يكثر في نية أن يفسده لانه يوم عيد عنده والى رد قول بعض مشايخنا من أنه يفطر فيه مراً كما في الجهر واليه أشار الشارح بقوله مطلقا اي في هلال رمضان والفطر (تنبيه) لو صام رائي هلال رمضان وأكمل العدة لم يفطر الامع الامام اقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون رواه الترمذي وغيره والافس لم يفطر وا في مثل هذا اليوم فوجب أن لا يفطر نهر (قوله وجوبا وقيل نذبا) قال في البدائع المحققون قالوا لا رواية في وجوب الصوم عليه وانما الرواية أنه يصوم وهو محمول على التذنب احتياطاً اه قال في التحفة يجب عليه الصوم وفي المبسوط عليه صوم ذلك اليوم وهو ظاهر استدلالهم في هلال رمضان بقوله تعالى فنشهد منكم الشهر فليصمه وفي العبد بالاحتياط نهر وما في البدائع مخالفاً في = ثم المعتبرات من التصريح بالوجوب نوح قالت واظهار أن المراد بالوجوب المصطلح لا الفرض لان كونه من رمضان ايسر قطعاً لذا ساغ القول بتدب صومه وسقطت الكفارة بفطره ولو كان قطعاً لالزم الناس صومه على أن الحسن وابن سيرين وعطاء قالوا لا يصوم الامع الامام كما نقله في الجهر فافهم (قوله فني فقط) اي بلا كفارة (قوله شبهة الرد) علة لما تضمنه قوله فقط من عدم لزوم الكفارة اي ان القاضي لم ارد قوله بدليل شرعي وأورد شبهة وهذه الكفارة تندرج في شبهات هداية ولا يخفى أن هذه علة لسقوط الكفارة في هلال رمضان أما في هلال الفطر فليكون يوم عيد عنده كما في التمر وغيره وكأنه تركه ظاهره (قوله قبل الرد اشهادته) وهذا لو لم يشهد عند الامام وصام ثم افطر كما في السراج (قوله لان ما رآه الخ) يروي أن عمر رضي الله عنه أمر الذي قال رأيت الهلال أن يسمع حاجبيه بالماء ثم قال له أين الهلال فقال فقد تهنأ فقال شعرة قامت بين حاجبيه فبتم اهلالا سراج قال ح وهذا انه يصلح تعاملاً لعدم الكفارة في هلال رمضان أما في هلال شوال فائتلا يجب لانه يوم عيد عنده على نسق ما تقدم (قوله وأما بعهده قبوله) اي في هلال رمضان ط (قوله في الأصح) لانه يوم صوم الناس ولو كان عدلاً لا يخفى أن لا يكون في وجوب الكفارة خلاف لان وجه نفيها كونه من لا يجوز القضاء بشهادته وهو منتف بحر عن الفتح وقوله ممن لا يجوز اي لا يعمل لان القضاء بشهادة الفاسق صحيح وان أم القاضى (قوله وقبل الخ) هذا أولى من قول الكتزوي ثبت رمضان لما في الجهر من أن الصوم لا يتوقف على الثبوت وايس يلزم من رؤيته ثبوته لان حجته لا يدخل تحت الحكم وفي الجواهر لو شهد عند الحاكم رجل ظاهره انه لا يرضى به رجل وجب عليه الصوم لانه قد وجد الظاهر الصحيح قالت وأما قوله فيما سبب يأتي وطريق اثبات رمضان الخ فالمراد اثباته ضمناً لاجل أن يثبت ما عاق عليه من الوكالة ولذا يلزم فيه الدعوى والحكم والمضى دخوله تحت الحكم قصداً ومن ثمة يثبت ضمناً لاقصداً كما في بيع الشرب والطريق فليس اثباته لاجل صومه كما هو (قوله لانه خبر لاشهادة) قال في الهداية لانه أمر ديني فاشبهه رواية الاخبار (قوله خبر عدل) العدالة ملزمة تحمل على ملازمة التقوى والرواة والشرط أدناها وهو ترك الكثرة والاصرار على

(صام) مطلقاً وجوباً وقيل نذباً (فان افطر قضى فقط) فصح شبهة الرد (واختلف) المشايخ اعدم الرواية عن المتقدمين (فما اذا افطر قبل الرد) اشهادته (والراجح) عدم وجوب الكفارة (وهو خبر واحد لان ما رآه بعهده) أن يكون خيالا لا هلالاً وأما بعهده قبوله فتجب الكفارة ولو فاسقاً في الأصح (وقيل بلا دعوى) بلا (لفظ أشهد) وبلا حكم ومحلس قضاء لانه خبر لاشهادة (لصوم مع علة كقيم) وغبار (خبر عدل) أو مستوجب



الصغار وما يصل بالمرأة ولو يلزم أن يكون مسلما عاقلا بالغاً بحراً (قوله على ما صححه البرزقي)  
وكذا صححه في المعراج والجنيس وقال في الفتح وهو رواية الحسن بن وهب أخذ الخواري ومشي  
عليه في نور الابيضاح وأقول انه ظاهر الرواية أيضا فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي الذي  
هو جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهر الرواية مانصة وتقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلا كان  
الشاهد او غيره عدل اه والمراد بغير العدل المستور كما سيأتي قريبا (قوله لا فاسق انفاقا)  
لان قوله في الديانات غير مقبول اي في التي تبصر واقعيا من العدول كرواية الاخبار بخلاف  
الاخبار بطهارة الماء ونجاسته حيث يصري في خبره فيه اذ قد لا يقدر على تقيع امن  
بجهة العدول وقول الطحاوي او غيره عدل محمول على المستور كما هو رواية الحسن لان المراد  
بالعدل من ثبتت عدالته ولا يثبت في المستور ما مع تبيين الفسق فلا قاتل به عندنا وعليه تفرع  
ما لو شهدوا في آخر رمضان برؤية هلاله قبل صومهم يوم ان كانوا في المصير ردت ائمتهم  
الحسبة وان جاؤا من خارج قبلت من الفتح ملخصا (قوله وهل له أن يشهد الخ) قال الخواري  
يلزم العدل ولو أمة أو مخدرة أن يشهد في ليلة كي لا يصحوا مفطرين وهي من فروع العيين  
وأما الفاسق ان علم أن الحاكم يعمل الى قول الطحاوي وتقبل قوله يجب عليه وأما المستور  
ففيه شبهة الروايتين معراج قالت وقوله ان علم الخ مبق على ظاهر قول الطحاوي من قبول  
ظاهر الفسق فاذا كان اعتقاد القاضي ذلك يجب أن يشهد وقول الشارح وهل له يقيد عدم  
الوجوب بتمامه على عدم علمه باعتقاد القاضي كما هو مضاف التعليل بقوله لان القاضي ربما قبله  
تأمل (قوله على المذهب) خلافا للامام الفضلي حيث قال انما يقبل الواحد العدل اذا فسر  
وقال رأيت خارج البلد في الصحراء او يقول رأيت في البلدة من بين خلل السحاب أما بدون  
هذا التفسير فلا يقبل كذا في الظهيرية بحراً (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر) بخلاف  
الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو  
رجل وامرأتان ح (قوله كعبه دواني) اي كما تقبل شهادة عبيد دواني (قوله ولو على  
مناهما) أفادهم هذا التعميم قبول شهادتهم على شهادة من اود كرويه وبحث اصحاب النهر  
وقال ولم أره (قوله ويجب على الجارية المخدرة) اي التي لا تخاط الرجال وكذا يجب على الحرة  
أن تخرج بلاذن زوجها وكذا غير المخدرة والمزوجة بالاولى قال ط والظاهر أن محمل ذلك  
عند توقف اثبات الرؤية عليه والافلا (قوله في بلنما) اي ليلة الرؤية (قوله مع العلة) اي من  
غيره وغبار ودخان (قوله نصاب الشهادة) اي على الاموال وهو رجلان او رجل وامرأتان  
(قوله لتعلق نفع العبد) علة لا شرط ما ذكر في الشهادة على هلال النطر بخلاف هلال  
الصوم لان الصوم امر ديني فلم يشترط فيه ذلك أما الفطر فهو نفع ديني لا عباد فاشبهه سائر  
قوتهم في شرط فيه ما يشترط فيها (قوله لكن لا يشترط الدعوى الخ) قال في الفتح عن الخاتمية  
وأما الدعوى فينبغي أن لا تشترط كما في عتق الأمة وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد  
في قواه ما على قياس قوله فينبغي أن تشترط الدعوى في الهلاين اه اي قياس قول  
الامام باشرط الدعوى في عتق العبد باشرطه ايضا في الهلاين لكن جزم في الخاتمية بعدم  
شرطها في هلال رمضان ثم ذكر هذا البحث وفيه نظر لان اشتراط الدعوى عندنا في عتق

على ما صححه البرزقي على خلاف ظاهر الرواية لا فاسق انفاقا وهل له أن يشهد مع علمه بنفسه قال البرزقي نعم لان القاضي ربما قبله (ولو) كان العدل (قدا أو أنى أو محدودا في قذف تاب) بين كبتية الرؤية أولا على المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر كعبه دواني ولو على مناهما ويجب على الجارية المخدرة أن تخرج في ليلة بلاذن مولاهما وتشهد كما في الحافظية (وشرط لا فطر) مع العلة والعدالة (نصاب الشهادة ونظائر) وعدم الحلف في قذف لم تعلق نفع العبد لكن (لا) تشترط (الدعوى) كما لا تشترط في عتق الأمة

العبد لانه حق عبيد بخلاف الأمة فان فيه مع حق العبد حق الله تعالى وهو صيانة فرجها  
وافطار وان كان فيه حق عبيد لكن فيه حق الله تعالى لحرمه صومه ووجوب صلاته العبد  
فهو يعتق الأمة أشبه فلا يشترط فيه الدعوى ولذا جزم به الشارح تبعه الغير أفاده الرحق  
(قوله وطلاق الحرة) مفهومه أن الزوجة الرقية يشترط فيها الدعوى والذي في جامع  
الفصولين الاطلاق لكنه هنا يشترط حضور الزوج والسيد في العتق ط (قوله ببلدة) اي  
او قرية قال في المعراج ولو تفرّد واحد برؤيته في قرية ليس فيها وال ولم يأت مصر بالشهد  
وهو ثقة بصومون بقوله اه قالت والظاهر أنه يلزم أهل القرى الصوم بسماع المدافع او  
رؤية القناديل من المصير لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن وغلبة الظن حجة موجبة للعمل  
كما صرحوا به واحتمال كون ذلك غير رمضان بعيدا فلا يعمل مثل ذلك عادة في ليلة الشك  
الا يثبت رمضان (قوله لاحاكمكم فيها) اي لا قاضي ولا والى كما في الفتح (قوله  
صاموا بقول ثقة) اي افتراض القول المصنف في شرعه وعليهم أن يصوموا بقوله اذا كان  
عدلا اه ط (قوله وأفطروا الخ) عبارة غير بلا بأس أن يفطروا والظاهر أن المراد  
به الوجوب أيضا والتعبير بنى البأس لانه مظنة الحرمة كما في نفي الجناح في قوله تعالى  
فلا جناح عليكم أن تنصروا من الصلاة ومثله كثير في كلامهم فافهم (قوله مع العلة)  
قيد بقوله صاموا وأفطروا (قوله للضرورة) اي ضرورة عدم وجودها كما يشهد عنده  
(قوله بين نصب شاهد) اي يحمله شهادته أفاده ح لكن عبارة الجوهرية بين أن نصب  
من يشهد عنده الخ والظاهر أن المعنى أن الحاكم يجب رجلا نائبا عنه يشهد عند ذلك  
النائب كما قالوا في مال الوقت للحاكم خصوصية مع آخر نصب نائبا عنها كما عنده اذ لا يصح  
حكمه بنفسه ويدل على ذلك أنه وقع في بعض الفسخ نائبا بدل شاهد (قوله بخلاف  
العبد) اي هلال العبد اذ لا يكتفى فيه الواحد (قوله ولا عبرة بقول الموقنين) اي في وجوب  
الصوم على الناس بل في المعراج لا يعتبر بقولهم بالاجماع ولا يجوز للمعتم أن يعمل بحساب  
نفسه وفي النهر فلا يلزم بقول الموقنين انه اي الهلال يكون في السماء ليلة كذا وان كانوا  
عدولا في الصحيح كما في الابيضاح وللإمام السبكي الشافعي تأليف مال فيه الى اعتقاد قوله م  
لان الحساب قطعي اه ومثله في شرح الوهبانية قلت ما قاله السبكي رده متأخرا هل  
مذهبه ومنهم ابن حجر والرملي في شرح المنهاج وفي فتاوى الشهاب الرملي الكبير الشافعي  
سئل عن قول السبكي لو شهدت بيعة برؤية الهلال ليلة الثلاثاءين من الشهر وقال الحساب  
به عدم امكان الرؤية تلك الليلة لم يعمل بقول اه ل الحساب لان الحساب قطعي والشهادة ظنية  
وأطال في ذلك فهل يعمل بما قاله أم لا وفيما اذا روى الهلال ثم ارا قبل طلوع الشمس يوم  
الثلاث والعشرين من الشهر وشهدت بيعة برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثاءين من شعبان فهل  
تقبل الشهادة أم لا لان الهلال اذا كان الشهر كاملا يغيب ليلتين او ناقصا يغيب ليلة  
أو غاب الهلال ليلة الثلاثاء قبل دخول وقت العشاء لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء  
لسقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا فاجاب بان المعقول به في المسائل الثلاث  
ما شهدت به البيعة لان الشهادة نزاهة الشارح منزلة اليقين وما قاله السبكي مردودا عليه

وطلاق الحرة (ولو كانوا بيادة لاحاكمكم فيها صاموا بقول ثقة وأفطروا باخبار عدلين) مع العلة (للضرورة) ولو رأه الحاكم وحده خير في الصوم بين نصب شاهد وبين أمرهم بالصوم بخلاف العبد كما في الجوهرية ولا عبرة بقول الموقنين ولو عدولا على المذهب

قوله فلا جناح عليكم الخ هكذا بخطه والتسلاوة فليس عليكم جناح الخ اه صححه

مطلبه لا عبرة بقول الموقنين في الصوم

مطلبه ما قاله السبكي من الاعتقاد على قول الحساب مردود



جساعة من المتأخرين وليس في العمل بالبيئة مخالفة لصلاته صلى الله عليه وسلم ووجه ما قلناه  
 أن الشارع لم يعقد الحساب بل ألغاه بالكلمة بقوله نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر  
 هكذا وهكذا وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتقاد عليه في الصلاة انتهى  
 والاحتمالات التي ذكرها الـ سبكي بقوله ولأن الشاهد قد يشبهه عليه الخ لا أثر لها شرعا  
 لا يمكن وجودها في غيرها من الشهادات اهـ (قوله وقيل نعم الخ) يؤهم أنه قبل بأنه موجب  
 للعمل وليس كذلك بل الخلاف في جواز الاعتقاد عليهم وقد سبكي في القنية الاقوال الثلاثة  
 فنقل أولا عن القاضي عبد الجبار وصاحب جمع العلوم أنه لا بأس بالاعتقاد على قوله -م ونقل  
 عن ابن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على قوالهم إذا اتفق عليه جماعة منهم ثم نقل عن شرح  
 السرخسي أنه بعدد وعن شمس الأئمة الحلواني أن الشرط في وجوب الصوم والافطار الرؤية  
 ولا يؤخذ فيه بقوله ثم نقل عن محمد الأئمة المترجاني أنه اتفق أصحاب أبي حنيفة -ه الا المنادر  
 والشافعي أنه لا اعتقاد على قوالهم (قوله وقيل بالاعلة) أي ان شرط القول عند عدم علة  
 في السماء للال الصوم والافطار وغيرهما كافي الامداد وسباني تمام الكلام عليه اخبار  
 جمع عظيم فلا يقبل خبر الواحد لان المفرد من بين الجمل الغفير بالرؤي مع توجههم طالين لما  
 توجه هو اليه مع فرض عدم المنافع وسلامة الابصار وان تفاوتت في الحدة ظاهر في غلظه بصر  
 قال ح ولا يشترط فيه -م الاسلام ولا العدالة كافي امداد الفتاح ولا الحريية ولا الدعوى  
 كافي القهستاني اهـ قلت ما عزا الى الامداد لم أره فيه وفي عدم اشتراط الاسلام نظر لانه  
 ليس المراد هنا بالجمع العظيم ما يلحق بما في التواتر الموجب للعالم القطعي حتى لا يشترط لذلك بل  
 ما يوجب غلبة الظن كافي في عدم اشتراط الاسلام لا بدله من نقل صريح (قوله يقع العمل  
 الشرعي) أي المصطلح عليه في الامور فيحصل غالب الظن والافعال -م في فن التوحيد ايضا  
 شرعي ولا عبرة بالظن هناك ح (قوله وهو غلبة الظن) لانه العلم الموجب للعمل لا العلم به في  
 اليقين نص عليه في المنافع وغاية البيان ابن كمال ومثله في البصر عن الفتح وكذلك في المعراج  
 وقال القهستاني فلا يشترط خبر اليقين الثاني من التواتر كما أشير اليه في المضمرات لكن كلام  
 الشرح مشير اليه اهـ ومراده شرح صدور الشريعة فانه قال بالجمع العظيم جمع يقع العلم بخبرهم  
 ويحكم العقل بعدم توأطهم على الكذب اهـ وتبعه في الدور ورد ابن كمال حيث ذكر  
 في منواته أخطأ صدر الشريعة حيث زعم أن المعتبر به هنا العلم به -م في اليقين (قوله وهو  
 -م قوض الخ) قال في السراج لم يقدرا هذا الجمع تقديري ظاهر الرواية وعن أبي يوسف  
 خسون رجلا كالفاسمة وقيل أكثر أهل الهمة وقيل من كل مسجد واحد او اثنان وقال  
 خلف بن ايوب خسمائة يبلغ خايل والصحيح من هذا كله أنه مفقوض الى رأى الامام ان وقع  
 في ذنبه صحة ما شهدوا به وكثرت الشهود وأمر بالصوم اهـ وكذا صحه في المواهب وتبعه  
 الشرنبلالي وفي البصر عن الفتح والحق ما روى عن محمد وابي يوسف ايضا أن العبرة بجملتهم  
 ونواتره من كل جانب اهـ وفي التمهيد أنه موافق لما صحه في السراج تأمل (قوله واختاره  
 في البصر) حيث قال ويبنى العمل على هذه الرواية في زماننا لان الناس تسكنا عن ترائي  
 الالهة فانتفى قوالهم -م مع توجههم طالين لما توجه هو اليه فكان التفرد غير ظاهر في الغلط

قال في الوهبانية  
 وقول اول التوقيت ليس  
 بواجب  
 وقيل نعم والبعض ان كان يكنز  
 (و) قبل (بالعلة) جمع عظيم  
 يقع العلم الشرعي وهو غلبة  
 الظن (بجمعهم) وهو مفقوض  
 الى رأى الامام من غير تقدير  
 بعدد (على المذهب وعن  
 الامام أنه يكتفى بشاهدين  
 واختاره في البصر

ثم أيد ذلك بان ظاهر الرواية والظهور بقيد على أن ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع  
 العظيم والعدد يصدق باثنين اهـ وأقره في التمهيد والمخ ونازعه محشيه الرمي بان ظاهر المذهب  
 اشتراط الجمع العظيم فتعين العمل به لغلبة الفسق والافتراء على الشهر الخ أقول أنت خبير  
 بان كثير من الأحكام تغيرت لتغير الأزمان ولو اشترط في زماننا الجمع العظيم لزم أن لا يصوم  
 الناس الا بعد اثنى عشر أو ثلاثا ما هو مشاهد من تسكنا الناس بل كثيرا ما رأيناهم يشقون  
 من يشهد بالشهر ويؤذونه وحينئذ فليس في شهادة الاثنين تفرد من بين الجمل الغفير حتى  
 يظهر غلط الشاهد فانتفت علة ظاهر الرواية فتعين الافتاء بالرواية الاخرى (قوله وصح  
 في الاقضية الخ) هو اسم كتاب واعقده في الفتاوى الصغرى ايضا وهو قول الطحاوى وأشار  
 اليه الامام محمد في كتاب الاستحسان من الاصل لكن في الخلاصة ظاهر الرواية أنه لا فرق  
 بين المصر وخارجه معراج وغيره قلت لكن قال في النهاية عنده قوله ومن رأى هلال  
 رمضان وحده صام الخ وفي المبسوط واغبارد الامام شهادة اذا كانت السماء مصيبة وهو  
 من أهل مصر فاما اذا كانت متفجرة او جاز من خارج مصر او كان في موضع مرتفع فانه يقبل  
 عندنا اهـ فقوله عندنا يدل على أنه قول أئمتنا الثلاثة وقد جزم به في المحيط وغيره عن مقابله  
 بقيل ثم قال وجه ظاهر الرواية أن الرؤية تختلف باختلاف صفو الهواء وكدرته وباختلاف  
 انبساط المكان وارتفاعه فان هواء العصر أصح من هواء المصير وقد يرى الهلال من أعلى  
 الاما كن ما يرى من الاسفل فلا يكون تفرد بالرؤي بخلاف الظاهر بل على موافقة الظاهر  
 اهـ فقيه التصريح بأنه ظاهر الرواية وهو كذلك لان المبسوط من كتب ظاهر الرواية ايضا  
 فقد ثبت أن كلام الروايتين ظاهر الرواية ثم رأيت ايضا في كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد  
 في كتبه ظاهر الرواية ونصه ويقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلا كان الشاهد او غير عدل بعد أن  
 يشهد أنه رأى خارج المصر أو أنه رأى في المصر وفي المصر علة تمنع العامة من التساوى في رؤيته  
 وان كان ذلك في مصر ولا علة في السماء لم يقبل في ذلك الاجماع اهـ ويظهر لي أنه لا منافاة بينهما  
 لان رواية اشتراط الجمع العظيم التي عليها أصحاب المتن محمولة على ما إذا كان الشاهد من المصر  
 في غير مكان مرتفع فتكون الرواية الثانية مقيدة لاطلاق الرواية الاولى بدليل أن الرواية  
 الاولى عال فيم ارد الشهادة بان التفرد ظاهر في الغلط وعلى ما في الرواية الثانية لم توجد علة  
 الرد لهذا قال في المحيط فلا يكون تفرد بالرؤي بخلاف الظاهر الخ وعلى هذا في الخلاصة  
 وغيرهما من أنه لا فرق بين المصر وخارجه مبنى على ما هو المتبادر من اطلاق الرواية الاولى والله  
 تعالى أعلم (قوله أن يدعى) بالبناء للمجهول اولاه معلوم وقاعله ضمير المدهى المفهوم من فعله  
 أي بان يدعى مدع على شخص حاضر بان فلانا الغائب عليك كذا من الدين وقد قال لي اذا  
 دخل رمضان فانت وكيلي ببعض هذا الدين ومثل ذلك ما لو ادعى على آخر بدين له عليه مؤجل  
 الى دخول رمضان فيقر بالدين وينكر الدخول (قوله فيمقر) أي الحاضر بالدين والوكالة  
 واستمسكه الخ سير الرمي بان هذا اقرار على الغائب بقبض المدهى ديه فلا ينفذ وأقول  
 لا اشكال لان الديون تقضى بامثالها فقد أقر بثبوت حق القبض له في ملك نفسه بخلاف  
 ما لو كانت الدعوى بعين كوديعة لان اقراره بها اقرار بثبوت حق القبض للوكيل في ملك

وصح في الاقضية الاكتفاء  
 بواحد ان جاء من خارج  
 البلد أو كان على مكان  
 مرتفع واختاره ظهير الدين  
 قالوا وطريق اثبات رمضان  
 والحيث أن يدعى وكالة  
 معلقة بدخوله بقبض دين  
 على الحاضر فمقر بالدين  
 والوكالة وينكر الدخول  
 فيشهد له الشهر بدخول  
 الهلال



الموكل فلا يصح وبخلاف ما لو أقر بالو كالة ويجوز الدين فانه لا يثبت به خصما باقراره حتى يقيم  
 الوكيل البينة على وكالته كافي شرح أدب القضاء للنفاس (قوله في قضى عليه) أي بنجوت  
 حتى القبض (قوله ويثبت دخول الشهر ضمنا) لانه من ضروريات صحة الحكم بقبض  
 الدين فقد ثبت في ضمن اثبات حق العبد لا قصد اول هذا قال في البحر عن الخلاصة بعد ما ذكره  
 الشارح من ان اثبات محي رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو أخير رجل عدل القاضي  
 بجي رمضان يقبل ويأمر الناس بالصوم يعني في يوم الغيم ولا يشترط انظر الشهادة وشرايط  
 القضاء أماني العبد في شرط انظر الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباد اه  
 قلت والحاصل أن رمضان يجب صومه بالاثبات بل بمجرد الاخبار لانه من البيانات ولا يلزم  
 من وجوب صومه ثبوته كما هو ويثبت فقايدة اثباته على الطاريق المذكور عدم توفقه على  
 الجمع العظيم لو كانت السماع مصيبة لان الشهادة هنا على حلول الو كالة بدخول الشهر لا على رؤية  
 الهلال ولا شك أن حلول الو كالة يكتفي فيها بشاهدين لانهم بمجرد حق عباد ولا يثبت الاثبات  
 المدخول واذا ثبت دخوله فوجب صومه وتطعيمه ما عند كره فيما لو تم عدم رمضان ولم ير  
 هلال الفطر للعلة يحل الفطر وان ثبت رمضان بشهادة واحدة ما ثبت الفطر تبعا وان كان  
 لا يثبت قصدا الا بالعدد والعدالة هذا ما ظهر لي (قوله شهدوا) من اطلاق الجمع على ما فوق  
 الواحد وفي بعض النسخ هذا بصيغة التثنية وهو أولى (قوله شاهدان) أي يتأه على أنه كان  
 بالسماحة أو كان القاضي يرى ذلك فارتفع بحكمه الخلاف او على الرواية التي اختارها  
 في البحر كما هو (قوله في ليلة كذا) لا بد منه لانه في الايام بصوم يومها ط (قوله وقضى) أي  
 وأنه قضى فهو عطف على شهد (قوله ووجد استجماع شرائط الدعوى) هكذا في الذخيرة عن  
 مجموع النوازل وكأنه سبق على ما قدمناه من الخالية من حيث اشتراط الدعوى على قياس  
 قول الامام اوله يكون شهادة على القضاء بدليل التمهيل بقوله لان قضاء القاضي حجة لانه  
 لا يكون قضاء الا عند ذلك والظاهر أن المراد من القضاء به القضاء فقايدة كما تقدم طرقة والافقد  
 علمت أن الشهر لا يدخل تحت الحكم (قوله أي جاز) الظاهر أن المراد بالجواز العصة فلا ينافي  
 الوجوب تأمل (قوله لانه كتابه) فانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا  
 رؤية غيرهم كذا في فتح القدير قلت وكذا لو شهدوا برؤية غيرهم وأن قاضي تلك المصير أمر  
 الناس بصوم رمضان لانه كتابه لقول القاضي ايضا وليس بحجة بخلاف قضائه ولذا قد بقوله  
 ووجد استجماع شرائط الدعوى كما انما تأمل (قوله نعم الخ) في الذخيرة قال نعمس الاثمة  
 الحلواني الصحيح من مذهب أصحابنا أن الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى  
 يلزمهم حكم هذه البلدة اه ومنه في الشهر بولاية عن المغة في قلت ووجه الاستدراك  
 أن هذه الاستفاضة ليس فيها شهادة على قضاء قاض ولا على شهادة لكن لما كانت بمنزلة الخبر  
 المتواتر وقد ثبت بها أن أهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لزم العمل بها لان البلدة لا تقض لو هن  
 حاكم شرعي عادة فلا بد من أن يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي فكانت تلك  
 الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور وهي أقوى من الشهادة بان اهل تلك  
 البلدة رأوا الهلال وصاموا لانها لا تقيده اليقين فلذا لم تقبل الا اذا كانت على الحكم

قضى عليه ويثبت  
 دخول الشهر ضمنا لعدم  
 دخوله تحت الحكم (شهدوا)  
 أنه شهد عند قاضي مصر  
 كذا شاهدان برؤية  
 الهلال في ليلة كذا  
 (وقضى) القاضي (ب)  
 ووجد استجماع شرائط  
 الدعوى قضى أي جاز  
 لهذا القاضي أن يحكم  
 (بشهادتهم) لان قضاء  
 القاضي حجة وقد شهدوا به  
 لا لو شهدوا برؤية غيرهم  
 لانه كتابه نعم لو استفاض  
 الخبر في البلدة الاخرى  
 لزمهم على الصحيح من  
 المذهب بخبري وغيره

أو على شهادة غيرهم لتسكون شهادة معتبرة والافهي مجرد اخبار بخلاف الاستفاضة  
 فانما تقيده اليقين فلا ينافي ما قبله هذا ما ظهر لي تأمل (تبيينه) قال الرحق في  
 الاستفاضة أن تأتي من تلك البلدة جماعات متعددة وكل منهم يجهر عن اهل تلك البلدة  
 أنهم صاموا عن رؤية لا مجرد الشبوع من غير علم من أشاعه كما قد تشيع اخبار يصدرت بها  
 سائر اهل البلدة ولا يعلم من أشاعها كاوردان في آخر الزمان يجاس الشيطان بين الجماعة  
 فيتكام بالكمامة فيجحدون به ما يقولون لا تدري من قالها مثل هذا لا ينبغي أن يسمع فضلا من  
 ان يثبت به حكم اه قلت وهو كلام حسن ويشير اليه قول الذخيرة اذا استفاض وتحقق  
 فان التحقق لا يوجد بمجرد الشبوع (قوله حل الفطر) أي اتفاقا ان كانت ليلة الحادي  
 والثلاثين متقية وكذا لو مصيبة على ما مضى في الدراية والخلاصة والزيادة ويصح عدمه  
 في مجموع النوازل والسيد الامام الاجل ناصر الدين كافي الامداد ونقل العلامة نوح  
 الاتفاق على حل الفطر في الثانية أيضا عن السيد داود السراج والحوطرة قال والمراد اتفاق  
 أئمتنا الثلاثة وما حكى فيها من الخلاف انما هو لبعض المشايخ قلت وفي القبض الفتوى  
 على حل الفطر ووفق الحق ابن الهمام كانه في الامداد بانه لا يبعد لو قال قائل ان قبلها ما  
 في الصوم أي في هلال رمضان وتم العدول لا يفطرون وان قبلها ما في غيم أفطر والحق زيادة  
 القوة في الثبوت في الثاني والاشتراف في عدم الثبوت أصلا في الاول نصار كشهادة الواحد  
 اه قال ح والحاصل انه اذا غم شوال أفطر واتفاقا اذا ثبت رمضان بشهادة عدلين في الغيم  
 او الصوم وان لم يغم فقبل يفطرون مطاقا وقبل لا مطاقا وقبل يفطرون وان غم رمضان  
 أيضا والا لا (قوله حيث يجوز) حينية تقيده أي بان قبله القاضي في الغيم أو في الصوم وهو  
 ممن يرى ذلك فتح أي بان كان شافعي أو يرى قول الطحاوي بقبول شهادته في الصوم اذا جاء من  
 الصبراء أو كان على مكان مرتفع في المصير وقد منازج جبهه وما هنا برحمة أيضا فقد قال في  
 الفتح في قول الهداية اذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا الخ هكذا الرواية على الاطلاق  
 (قوله وغم هلال الفطر) الجملة حالية قيد بها لانها محل الخلاف على ما ذكره المصنف (قوله  
 لا يحل) أي الفطر اذا لم ير الهلال قال في الدرر ويعز ذلك الشاهد أي الظاهر وكذا (قوله  
 لكن الخ) استدراك على ما ذكره المصنف من ان خلاف محمد فيما اذا غم هلال الفطر بان  
 المصريح به في الذخيرة وكذا في المعراج عن الجعفي أن حل الفطر هذا محل وفاق وانما الخلاف  
 فيما اذا لم يغم ولم ير الهلال فعندهما لا يحل الفطر وعند محمد يحل كما قاله نعمس الاثمة الحلواني  
 وسر رد الشربلاني في الامداد قال في غاية البيان وجه قول محمد وهو الاصح أن الفطر ما ثبت  
 بقول الواحد ابتداء بل يشا وتبعافكم من شيء يثبت ضمنا ولا يثبت قصدا وسئل عنه محمد  
 فقال ثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد به في ما حكم في هلال رمضان بقول الواحد  
 ثبت الفطر بناء على ذلك بعد تمام الثلاثين قال نعمس الاثمة في شرح السكاكي وهو نظير شهادة  
 القابلة على التسب فانما تقبل ثم يفتى ذلك الى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة  
 القابلة ابتداء اه (قوله وفي الزيلعي الخ) نقله ليمان فائدة لم تعلم من كلام الذخيرة وهي ترجيح  
 عدم حل الفطر ان لم يغم شوال لظهور غلط الشاهد لان الاشبه من الفاظ الترجيح لكنه

(و بعد صوم ثلاثين يقول  
 عدلين حل الفطر) الباء  
 متعلقة بصوم وبعد  
 متعلقة بحل لوجود نصب  
 الشهادة (و) لو صاموا  
 (بقول عدل) حيث يجوز  
 وغم هلال الفطر (لا) يحل  
 على المذهب خلافا لمد  
 كذا ذكره المصنف لكن  
 نقل ابن السكالك عن الذخيرة  
 أنه ان غم هلال الفطر  
 حل اتفاقا وفي الزيلعي  
 الاشبه ان غم حل والا لا



مخالف لما علمته من تصحيح غاية البيان لقول محمد بن جعفر في الامداد ما في غاية البيان  
 على قول محمد بن جعفر ل اذا غم شوال بما على تحقيق الخلاف الذي نقله المصنف وقد عات عدمه  
 وحيث نذ في غاية البيان في غير محله لانه ترجيح ما هو متفق عليه نأمل (قوله والاخصى  
 كالفطر) أي ذوالحجة كقول فلا يثبت بالغيم الا برجلين أو رجل واحد أو اثنين وفي الأصول لا بد  
 من زيادة العدد على ما قدمناه وفي النوادر عن الامام انه كرمضان وصحبه في النصف والاول  
 ظاهر المذهب وصحبه في الهداية وشروها والتبيين في اختلاف التصحيح وتأييد الاول بانه  
 المذهب بصر (قوله وبقيته الاثني عشر راتبة) فلا يقبل فيها الا شهادة رجلين أو رجل  
 واحد أو اثنين عدول أو أحرار غير محمد ودين كافي سائر الاحكام بصر عن شرح مختصر الطحاوي  
 للامام الاسدي جاني وذكر في الامداد انما في الصوم كرمضان والقطر أي فلا بد من الجمع العظيم  
 ولم يذكره لاحدا لكن قال الظهير الرمي الظاهر انه في الهداية التبعة لافرق بين الغيم والصوم  
 في قبول الرجلين اذ قد اختلفت الموجبة لاشتراط الجمع الكثير وهي توجه الكل طالين ويؤيده  
 قوله كافي سائر الاحكام فلو ثبت في الصوم لال شعبةان وثبت بشروط الثبوت الشرعي  
 يثبت رمضان به ثلاثين يوما من شعبان وان كان رمضان في الصوم لا يثبت بغيره - لان  
 ثبوته حيث نذ في ويقتضي في الضميمة ما لا يقتضي في الفدية - (قوله ورؤيته بالنهار  
 ليلة الاثنية مطلقا) أي - وارضى قبل الزوال أو بعده وقوله على المذهب أي الذي هو قول  
 أبي حنيفة ومحمد قال في البدائع فلا يكون ذلك اليوم من رمضان عندهما او قال ابو يوسف ان  
 كان بعد الزوال فلا كذلك وان كان قبله فهو ليلة الماضية ويكون اليوم من رمضان وعلى  
 هذا الخلاف هلال شوال فعندهما يكون للمستقبلة مطلقا ويكون اليوم من رمضان  
 وعندهما لو قبل الزوال يكون للماضية ويكون اليوم يوم الفطر لانه لا يرى قبل الزوال عادة  
 الا أن يكون للثلاثين في هلال رمضان كون اليوم من رمضان وفي هلال شوال كونه يوم  
 الفطر والاصل عندهما انه لا يثبت برؤيته من سائر اوقات الهجره لرؤيته به - وغروب الشمس  
 لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته أمر بالصوم والفطر بعد الرؤية  
 ففيها قاله ابو يوسف بخلافه النص اه مخلصا في الفتح أو جب الحديث - سبق الرؤية على  
 الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند غروب الشمس - كل شهر عندهما الصيام  
 والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين والمختار قولهم اه قالت  
 والحاصل اذا روى الهلال يوم الجمعة من قبل الزوال فعند أبي يوسف هو ليلة الماضية يعني  
 أنه يعتبر أن الهلال قد وجد في الاثني عشر ليلة الجمعة تغاب ثم ظهر ثم بارأظه وروى في النهار في حكم  
 ظهوره في ليلة ثمانية من ابتداء الشهر لانه لو لم يكن قبل ليلة لم يمكن رؤيته من سائر اوقات لانه لا يرى  
 قبل الزوال الا ان يكون للثلاثين فلا منافاة بين كونه ليلة الماضية وكونه للثلاثين لان التماسا  
 بمنزلة ليلة ثمانية واذا كان ليلة الماضية يكون يوم الجمعة المذكور اول الشهر فيجب صومه  
 ان كان رمضان ويجب فطره ان كان ذوالا وأما عندهما فلا يكون للماضية مطلقا بل هو  
 للمستقبلة وليس كونه للمستقبلة ثابتا برؤيته من سائر اوقات الهجره لرؤيته به - سائر اوقات  
 ثبت باكمال العدة لان الخلاف على ما صرح به في البدائع والفتح انما هو في رؤيته يوم السبت

مطلب  
 في رؤية الهلال ثم ارا  
 (و) هلال الاضحية وبقيته  
 الاثني عشر راتبة (كالفطر)  
 على المذهب ورؤيته بالنهار  
 ليلة الاثنية مطلقا على  
 المذهب ذكره الحدادي

وهو يوم الثلاثاء من شعبان أو من رمضان فاذا كان يوم الجمعة المذكور يوم الثلاثاء  
 من الشهر ورؤى فيه الهلال ثم ارا فعند أبي يوسف ذلك اليوم اول الشهر وعندهما لا عبرة  
 لهذه الرؤية ويكون اول الشهر يوم السبت سواء وجدت هذه الرؤية أو لا لان الشهر لا يزيد  
 على الثلاثين فلم يقد هذه الرؤية شيئا حيث نذ في قولهم هو ليلة الماضية - متقبلة عندهما بيان للواقع  
 وتصحيح بخلافه القول بانه للماضية فلا منافاة بين قولهم هو ليلة الماضية - متقبلة عندهما  
 وقولهم لا عبرة برؤيته من سائر اوقات الهجره وانما كان الخلاف في رؤيته يوم السبت وهو يوم  
 الثلاثاء لان رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد في انما ماضية الا باليتم أن يكون  
 الشهر غنمية وعشرين كانص عليه بعض المحققين وشمل قولهم - لا عبرة برؤيته من سائر اوقات  
 رؤى يوم التاسع والعشرين من قبل الشمس ثم رؤى ليلة الثلاثاء في الغد وبشهادة يثينة  
 شرعية بذلك فان الحكم بمرؤيته اه - لا كما هو نص الحديث ولا يلتفت الى قول  
 المخبرين انه لا يمكن رؤيته صبا حاتم مساء في يوم واحد كما قدمناه عن فتاوى الشمس الرمي  
 الشافعي وكذا الوثبت رؤيته اه - لا ثم زعم زاعم أنه قد صحبتم فان القاضي لا يلتفت الى  
 كلامه كيف وقد صرح آفة المذهب الاربعة بان الصحيح انه لا عبرة برؤية الهلال ثم ارا  
 وانما المعتبر رؤيته اه - لا وانه لا عبرة بقول المخبرين ومن جهات الدهر ما وقع في زماننا - سنة  
 أربعين بعد المائتين والالف وهو أنه ثبت رمضان تلك السنة ليلة الاثنين السابعة لث - مع  
 وعشرين من شعبان بشهادة جماعة رأوه من منارة جامع دمشق وكانت السماء متفجة فأنبت  
 القاضي الشهر بشهادتهم - ثم بهما الدهوى الشرعية فزعم بعض الشافعية أن هذا الايمان  
 مخالف لله - قل وأنه غير صحيح لانه أخبر بعض الناس بانه رأى الهلال ثم ارا الاثنين  
 المذكور ثم تعاهد مع جماعة من أهل مذهبهم على نقض هذا الحكم فلم يقدروا أو ففوا  
 التثبيك في قلوب العوام ثم صاموا يوم عي - د الناس وعي - دوا في اليوم الثاني حتى خطاهم  
 بعض علمائهم وأظهروا لهم النقول الصريحة من مذهبهم فاعتذر بعضهم بانهم لم يفعلوا كذلك  
 مراعاة المذهب الحنفية وأن الحنفية لم يفهموا مذهبهم ولا يخفى أن هذا الاعتذار يقع من  
 المذهب فان فيه الافتراء على آفة الدين لترويج الخطأ الصريح ففهم ذلك بادون الى كتابة رسالة  
 حافلة سميت اتبيه القائل والوسنان على أحكام هلال رمضان جمعت فيها مصوص المذاهب  
 الاربعة الدالة على أن الخطأ الصريح هو الذي ارتكبه - وأن الحق الصحيح هو الذي اجتنبوه  
 (قوله واختلاف المطالع) جمع مطلع بكسر الهمزة موضع الطلوع بصر عن ضياء الخلود (قوله  
 ورؤيته من سائر اوقات) مرفوع عطف على اختلاف ومعنى عدم اعتبارها انه لا يثبت بها حكم  
 من وجوب صوم أو فطر فاذا قال في الحاشية فلا يصام ولا يفطر وأعاد وان - لم يحاسبه  
 ليعبد أن قوله ليلة الاثنية لم يثبت به هذه الرؤية بل ثبت ضرره وكال العدة كقوله فانه  
 (قوله على ظاهر المذهب) اعلم أن نفس اختلاف المطالع لا نزاع فيه معني أنه قد يكون بين  
 البلدتين بعد دجيت بطاع الهلال ليلة كذا في إحدى البلدتين دون الاخرى وكذا ما طالع  
 الشمس لان انفصال الهلال عن شمسها يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت  
 الشمس في المشرق لا يلزم أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كما صرح

(واختلاف المطالع)  
 ورؤيته من سائر اوقات  
 الزوال وبعده (غير معتبر  
 على) ظاهر (المذهب)  
 وعليه أكثر المشايخ وعليه  
 الفتوى بصر عن الخلاصة

مطلب  
 في اختلاف المطالع



(في لزوم أهل المشرق برؤية  
أهل المغرب) إذا ثبت عند  
رؤية أولئك بطريق  
موجب كما هو وقال الزيلعي  
الاشبه أنه يعتبر لكن قال  
الكامل الأخذ بظاهر الرواية  
أحوطه (فرع) إذا أرادوا  
الهلال بكره أن يثبتوا  
اليه لأنه من عمل الجاهلية  
كأن السراجية مكرهة  
البرازية

(باب ما يفسد الصوم  
وما لا يفسه)

الفساد والبطلان في  
العبادات سيان (إذا أكل  
الصائم أو شرب أو جامع)  
حال كونه (ناسيا) في  
الفرض

(٣) قوله الثالث عشر  
صوابه الثاني عشر وقوله  
هو الرابع عشر صوابه  
الثالث عشر لأن اليوم  
الثالث عشر من ذي الحجة  
هو اليوم الرابع من عيد  
الاضحية والاضحية في ذلك  
اليوم لا تصح عندنا ولعل  
جناب سيدي الوالد المؤلف  
أراد أن يكتب في اليوم  
الثالث عشر نفسه أقله  
فكتب الثالث عشر تأمل  
بحر أفقر الوردى محمد علاء  
الدين ابن المؤلف عسى  
عنه ما أمين

الشمس درجة فتلك طلوع فجر أقوم وطلوع شمس لا يخرج من غير وبه بعض منه - فليس  
غيرهم كما في الزيلعي وقد روي بعد الذي تقدم فيه المطالع مسير شهر فأكثر على ما في  
القه - تنافي من الجواهر اعتبارا بقصة سايان عليه السلام فإنه قد انتقل كل غدو ورواح  
من إقليم إلى إقليم وبينهم أشهر اه ولا يخفى ما في هذا الاستدلال وفي شرح المنهاج للرملي  
وقد نبه التاج التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخا  
وأفنى به الوالد الواجب - أنه التحديدية كما أفنى به أيضا اه فليحفظ وانما الخلاف في اعتبار  
اختلاف المطالع معني أنه هل يجب على كل قوم اعتبار مطالعهم ولا يلزم أحد العمل بطلع غيره  
أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالاسبق رؤية حتى لو روي في المشرق قبله الجمعة وفي المغرب  
ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بعلما أهل المشرق فقبيل بالاول واعتدله الزيلعي  
وصاحب الفيض وهو الصحيح عند الشافعية لأن كل قوم مخاطبون بما عندهم كما في أوقات  
الصلاة وأيده في الدرر عامر من عدم وجوب العشاء والوتر على فاقدة وقتها وظاهر الرواية  
الثاني وهو المعقد عندنا وعند المالكية والحنابلة تتعلق الخطاب عاما بطلع الرؤية في حديث  
صوم والرؤية بخلاف أوقات الصلوات وتعمام تقريره في رسالة المذكرة (تنبيه) يفهم  
من كلامهم في كتاب الحج أن اختلاف المطالع فيه معتبر فلا يلزمهم - من ثبوت لونه أنه رؤى في بلدة  
أنرى قباهم يوم وهل يقال كذلك في حق الاضحية لغير الحج لم أره وظاهره في اختلاف  
المطالع انما لم يعتبر في الصوم لتعلقه بطلع الرؤية وهو - باختلاف الاضحية فالظاهر أنها  
كأوقات الصلوات يلزم كل قوم العمل بما عندهم فجزئ الاضحية في اليوم الثالث عشر (٣)  
وان كان على رؤيا غيرهم هو الرابع عشر والله أعلم (قوله فيلزم) فاعله ضمير يعود إلى ثبوت  
الهلال أي هلال الصوم أو الفطر وأهل المشرق مفعوله ح أو يلزم بضم الياء من الإلزام  
بقي للمجهول وأهل المشرق نائب الفاعل ورؤية متعلق فيلزم (قوله بطريق موجب)  
كأن يصح عمل اثنين الشجادة أو يشهد على حكم القاضي أو يستفيض الخبر بخلاف ما إذا  
أخبر أن أهل بلدة كذا أرادوه لأنه حكاية ح (قوله كما هو) أي عند قوله ثم إنه شهد ح  
(قوله بكره) ظاهره ولو لم يبق منه دلالة من لم يره وظاهره أنه أن الكراهة تنزيهية ط  
والله أعلم

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسه)

المف - وهذا من ما يجب القضاء فقط أو مع الكفارة وغير المف - قد سمان أيضا ما يباح فعله  
ويكره (قوله الف - ساد والبطلان في العبادات - سيان) أماني المعاملات فان لم يترتب أثر  
المعاملة عليها فهو البطلان وان ترتب فان كان مطلوب التمام شرعا فهو الف - ساد والافه  
الصحة ح عن البحر يمانية لو باع ميتة فان أثر المعاملة هنا وهو المالك - يترتب عليها ولو  
باع عبدا بشرط فاسد وساهم ذلك المثل - ترى فاسدا وهو واجب التمام ولو بدون شرط  
ملكه صحيحا (قوله إذا أكل) شرط جوابه قوله لا حتى لم يفطر كما ينبغي عليه الشارح (قوله  
ناسيا) أي صومه لا هذا كلال كل والشرب والجماع معراج (قوله في الفرض) ولو قضاه

أو كفارة (قوله قبل النية أو بعدها) قدم الشارح هذه المسألة عن شرح الوهبانية قبيل  
قوله أي مكاف - لال رمضان الخ وصورة في المتلوم تبعا للوهابية ونشر جهالكونه  
في معنى الصائم إذا ظهرت رمضان اليوم بعدما كل ناسيا بنوى فيته ورمته النسيان أي  
نسيان تأوم لا ج - الصوم بخلاف المتنفل فإنه لو كل قبل النية لا يسمى ناسيا وكذا في صوم  
القضاء والكفارة ثم يتصور النسيان في أواخر رمضان والمثدور والمعين (قوله على الصحيح)  
متصل بقوله قبل النية وقد نقل تصحيحه أيضا في التارخانية عن العناية وقيل إذا ظهرت  
رمضانة - لا يجوز به وبه جزم في السراج وتبعه في الشرع بلالية ونظم ابن وهبان القولين مع  
حكاية التصحيح للادل وأقره في البحر والنهر فكان هو المعتمد فانهم (قوله إلا أن يذكرة  
يتذكر) أي إذا كل ناسيا فذكره ناسيا بالصوم ولم يتذكر فكل فسد صومه في الصحيح خلافا  
لبعضهم - مظهرية لأن خبر الواحد في الديانات مقبول فكان يجب أن يلتفت إلى تأمل الحال  
لوجود المذكور بحرفات لكن لا كفارة عليه وهو المختار كما في التارخانية عن النصاب وقد  
نسبوا هذه المسألة إلى أبي يوسف ونسب اليه القه - تنافي فساد الصوم بالنسيان مطلقا ولم  
أره غيره وسيا في ما يره (قوله ويذكره) أي إذا كان ناسيا بالصوم ولو كل يتقوى على سائر  
لوقوبا أي له قوة على إتمام الصوم بلا ضعف وإذا كان ناسيا بالصوم ولو كل يتقوى على سائر  
الطاعات بس - أنه أن لا يجبره فحق وعبارة غير الأولى أن لا يجبره ونعيم الزيلعي بالشاب والشيخ  
جري على الغالب ثم هذا التخصيص جرى عليه غير واحد وفي السراج عن الوقفات المختار أنه  
يذكره مطلقا ثم قال ح عن شيعة ومنزل كل الناس الصوم عن صلاة لأن كلامهم مضمرة  
في نفسه كما صرحوا أنه يكرهه - هرا إذا خاف فوت الصبح لكن النامي أو النائم غير قادر فقط  
الائم عنهم لكن وجب على من يعلم حاله ما نذر كبر الناسي وإيقاظ النائم إلى حق الضعيف  
عن الصوم مرسلة اه (قوله وليس) أي النسيان عذرا في حقوق العباد أي من حيث ترتب  
الحكم على نه - له فلو كل الوديعه ناسيا ضمتها أمان حيث المواخاة في الآخرة فهو عذر  
م - فقط للائم كما في حقوقه تعالى وأمان حيث الحكم في حقوقه تعالى فان كان في موضع  
مذكروا داعي اليه ككل المصلي لم يفسد له صومه فان حالة المصلي مذكرة وطول الوقت  
الداعي إلى الاكل غير موجود بخلاف سلامه في القعدة الأولى وأكل الصائم فإنه ساقط لوجود  
الداعي وهو كون القعدة محتمل السلام وطول الوقت الداعي إلى الطعام مع عدم المذكر  
وبخلاف تركه الداعي التسمية فان حالة الذبح منقضية لا مذكرة مع عدم الداعي فقط أيضا  
من المحرم مع زيادة (قوله استحسانا) وفي القياس يفسد أي بدخول الذباب لوصول المنيطر إلى  
جوفه وان كان لا يتغذى به كالتراب والحصى هداية (قوله لعدم إمكان الضرر عنه) فاشبهه  
الغبار والدخان لدخولهما من الأنف إذا طبق الفم كما في الفخ وهو - ذاب فيه أنه إذا وجد  
من تعاطى ما يدخل غبارا في حلقه فسد لوفه لشرع بلالية (قوله ومفاده) أي مفاد قوله دخل  
أي بنفسه بلا منعه منه (قوله أنه لو أدخل حلقه الدخان) أي بأي صورة كان الإدخال حتى  
لو تضر بضرر فاداه إلى نفسه واشقه إذا كراه الصوم فطر لا مكان الضرر عنه وهذا ما  
يغفل عنه كثير من الناس ولا يتوهم أنه كشم الورد ومائه والماء - لوضوح الفرق بينه وبين

والنفيل قبل النية أو بعدها  
على الصحيح بصر عن القنية  
الأن يذكرة لم يذكرة  
لوقوبا إلا ولا وليس عذرا  
في - حقوق العباد (أو دخل  
حلقه - غبار أو ذباب أو  
دخان) ولو ذكر الاستحسانا  
لعدم إمكان الضرر  
عنه ومفاده أنه لو أدخل  
حلقه الدخان فطر أي  
دخان كان ولو عودا أو  
غيره لو ذكر الامكان الضرر  
عنه فلم يثبت له كاسطه  
الشرع بل إلى (أو أدهن أو  
أكل أو احتجم)

مطلب  
يكره الشهر إذا خلى  
فوت الصبح



تطيب برح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بقوله امداد وبه علم حكم شرب  
 الدخان ونظمه الشرح في شرحه على الوهبانية بقوله  
 ويجمع من يبيع الدخان وشربه • وشاربه في الصوم لاشك يفتقر  
 ويلزمه التكفير لوطن نافعا • كذا اذا فاعلها وان بطن فقرروا  
 (قوله وان وجد طعمه في حلقه) اي طعم السكر او الدهن كما في السراج وكذا لو بزق فوجد  
 لونه في الاصح بصر قال في النهر لان الموجود في حلقه اثر داخل من المسام الذي هو داخل البدن  
 والمطر انما هو الداخل من المنافذ للاتفاق على ان من اغتسل في ماء فوجد برده في باطنه انه  
 لا يفتقر وانما كره الامام الدخول في الماء والتلف بالتوب المبال لاسفاه من اظهار الضجر  
 في اقامة العبادة لانه مظهر اه وسبب ان كلام من السكر والدهن غير مذكور وكذا  
 الجبامة الا اذا كانت تصد عنه عن الصوم (قوله ادوية كبر) عطف على قوله ينظر (قوله  
 اوبى بال في فيه بعد المضضة) جعله في الفتح والبدن في شبيه دخول الدخان والغيبار ومقتضاه  
 ان العلة فيه عدم امكان التحرز عنه وينبغي اشتراط البصق به مع الماء لاختلاط الماء  
 بالبراق فلا يخرج بمجرد المص لا يشترط المبالغة في البصق لان الباقي بعده مجرد بل ووطوبه  
 لا يمكن التحرز عنه وعلى ما قلنا ينبغي ان يحمل قوله في البرازية اذ ان بقى بعد المضضة ما قابله  
 بالبراق لم يفتقر انه من الاحتراز تأمل (قوله كظم ادوية) اي لودق دواء فوجد طعمه في  
 حلقه زبلي وغيره وفي الفقه ثمان طعم الادوية ويرجع العطر اذا وجد في حلقه لم يفتقر كما في المحيط  
 (قوله ومص اهليلج) اي بان مضغه اذ دخل البصاق حلقه ولا يدخل من عينها في جوفه  
 لا يفتقر صدومه كما في التارخانية وغيرها وفي المغرب الهليلج معروف عن الليث وكذا في  
 القانون وعن أبي عبيد الا هليلجة بكسر اللام الاخيرة ولا تقل هليلجة وكذا قال القراء اه  
 (قوله وان كان بفعله) اختاره في الهداية والتمييز وصححه في المحيط وفي اللؤلؤية انه المختار  
 وفصل في الخاتبة بانه ان دخل لا يفتقر وان ادخله يفتقر في الصحيح لانه وصل الى الجوف بفعله  
 فلا يعتبر فيه صلاح البدن ومثله في البرازية واستظهره في الفتح والبرهان شرعية الالية مخلصا  
 والحاصل الاتفاق على الفطر بصب الدهن وعلى عدمه بدخول الماء واختلاف التصحيح في  
 ادخاله نوح (قوله كالو حلقه الخ) جعله مشبه ما به ما في البرازية انه لا يفتقر بالاجماع  
 واظهار ان المراد اجماع اهـ لذهب لانه عند الشافعية مفسد (قوله لانه تبسج لريقه)  
 عبارة البصر لانه قليل لا يمكن الاحتراز عنه فجعل بئرلة الريق (قوله كما سيجي) اي قبيل قوله وكره  
 له ذوق ثني وياتي تفاصيل المسئلة هناك (قوله يعني ولم يصل الى جوفه) ظاهر اطلاق المقنانه  
 لا يفتقر وان كان الدم غالب على الريق وصححه في الوجيز كما في السراج وقال وجهه انه لا يمكن  
 الاحتراز عنه عادة فصار بمنزلة ما بين اسنانه وما بين من اثر المضضة كذا في ابضاح الصيرفي  
 اهـ ولما كان هذا القول خلاف ما عليه الاكثر من التصحيح بل حاول الشارح تبعا للمصنف  
 في شرحه يحمل كلام المتن على ما اذا لم يصل الى جوفه لثلاث مخالف ما عليه الاكثرات ومن  
 هذا يعلم حكم من قلع ضرسه في رمضان ودخل الدم الى جوفه في النهار ولولا ما يجب عليه  
 القضاء الا ان يفرق بعدم امكان التحرز عنه فيكون كالقبي الذي عاد بفسده فليراجع (قوله

وان وجد طعمه في حلقه  
 (أو قبل) ولم ينزل (أو احتمل  
 أو أنزل بظن) ولو الى فوجها  
 مرارا (أو بفكر) وان  
 طال مجمع (أو بفي بال في  
 فيه بعد المضضة وابتامه  
 مع الريق) كظم ادوية  
 ومص اهليلج بخلاف  
 نحو سكر (أو دخل المساق  
 اذنه وان كان بفعله) على  
 المختار كالو حلقه اذنه يعود  
 ثم أخرجه وعليه وزن ثم  
 ادخله ولو مرارا (أو ابتاع  
 ما بين اسنانه وهو دون  
 الحصة) لانه تبسج لريقه  
 ولو قدرها فطر كما سيجي  
 (أو خرج الدم من بين اسنانه  
 ودخل حلقه) يعني ولم يصل  
 الى جوفه أما اذا وصل  
 فان غلب الدم أو تساوى  
 فسد والا لا اذا وجد  
 طعمه بزازية

واستحسنه المصنف) اي تبعا لشرح الوهبانية حيث قال فيه وفي البرازية قبل عدم الفساد  
 في صورة غلبة البصاق بما اذا لم يجد طعمه وهو حسن اهـ (قوله وهو ما عليه الاكثر) اي  
 ما ذكر من التمسك بين ما اذا غلب الدم او تساوى او غلب البصاق وهو ما عليه اكثر المشايخ كما  
 في النهر (قوله وسيجي) اي ما استحسنه المصنف حيث يقول وكل مثل مسمومة من خارج  
 بفتار الا اذا مضغ بحيث ثلاث في فيه الا ان يجد الطعم في حلقه اهـ ولا ينبغي ما في كلامه من  
 نشيت الضمائر كما عات (قوله وان بقي في جوفه) اي بقي زجه وهذا ما صحه جماعة منهم  
 قاضيان في شرحه على الجامع الصغير حيث قال وان بقي الزج في جوفه لم يذ كرفي الكتاب  
 واختاره واقبه قال بعضهم يفسده كالمو دخل خشبة في دبره وغيبها وقال بعضهم لا يفسده وهو  
 الصحيح لانه لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه ما فيه صلاحه اهـ وحاصله ان الافساد منوط بما  
 اذا كان بقوله وفيه صلاح بدنه ويشترط ايضا استقراره داخل الجوف فيفسد بالخشبة اذا  
 غيب الوجود الفعل مع الاستقرار وان لم يغيبها فلا عدم الاستقرار ويفسد ايضا في الموالو وبر  
 مكرها وانما كما سياتي لانه فيه صلاحه (قوله كالو اتى بجر) اي اقامه غيره فلا يفسد لكونه  
 بغيره ففسده وليس فيه صلاحه بخلاف ما لو داوى الجبانة كما سياتي (قوله ولو بقي النصل في  
 جوفه فسد) هذا على أحد القوانين اذ لا فرق بين نصل السهم ونصل الرمح فقد صرح في فتح  
 القدير بان الخلاف جار فيهما وان عدم الاطوار صحه جماعة اهـ وقد جزم الزبلي بالصحيح  
 فيه ما به علم ما في كلام الشارح حيث جرى أولا على الصحيح وثانيا على مقابله فافهم (قوله وان  
 غيبه) اي غيب الطرف او هو دجيت لم يبق منه شيء في الخارج (قوله وكذا الوابض خشبة)  
 اي عودا من خشب ان غاب في حلقه فطر والافلا (قوله مقاده) اي مقادما ذكرتمنا وشرحا  
 وهو ان ما دخل في الجوف ان غاب فيه فسد وهو المراد بالاسم استقراره (قوله اي دبره أو فوجها)  
 منه في الخارج أو كان منه لا يشي خارج لا يفسد ما دم استقراره (قوله اي دبره أو فوجها)  
 اشار الى أن تذ كبر الضمير العائد الى المقعدة لكونه ساقى في الدبر ونحوه والى ان فاعل ادخل  
 ضمير عائد على الشخص الصائم الصادق بالذكر والانثى (قوله ولو سميت فسد) ابقاها من  
 البلية في الداخل وهذا لو ادخل الاصبع الى موضع الحقنة كما لم يعبأ به قال ط ويحله اذا  
 كان ذا كرا للصوم والافلا فساد كما في الهندية عن الزاهد اهـ وفي الفتح خرج برمه ففسده  
 فان قام قبل أن يفسده فسدومه والافلا ان الماء افسد لظاهره ثم زال قبل أن يصل الى  
 الباطن بهود المقعدة (قوله حق بالغ موضع الحقنة) هي دواء يجعل في خريطة من آدمية قال  
 لها الحقنة مغرب ثم في بعض النسخ الحقنة بالماء وهي أولى قال في الفتح والحل الذي يتعلق  
 بالوصول اليه الفساد والحقنة اهـ اي قدر ما يصل اليه رأس الحقنة التي هي آلة الاحتقان  
 وعلى الاول فالمراد الموضع الذي ينصب منه الدواء الى الامعاء (قوله عند ذكره) بالضم ويكسر  
 يعني التذكر فاموس (قوله وكذا عند طلوع الفجر) اي وكذا الاية طار اوجامع عامدا قبل الفجر  
 ونزع في الحال عند طلوعه (قوله ولو مكث) اي في مسئلة النذ كرو مسئلة الطلوع (قوله حق  
 امنى) هذا غير شرط في الافساد وانما ذكره لانه ان حكم الكفارة امداد (قوله وان حرك نفسه  
 قضى وكفر) اي اذا امنى كما هو فرض المسئلة وقد عات ان تقييده بالامناء لاجل الكفارة

واستحسنه المصنف  
 وهو ما عليه الاكثر  
 وسيجي (أو طعن برح  
 فوصل الى جوفه) وان  
 بقى في جوفه كالو اتى بجر  
 في الجبانة أو فوجها  
 من الجانب الآخر ولو  
 بقى النصل في جوفه فسد  
 (أو ادخل عودا) ونحوه  
 في مقعده وطرفه خارج  
 وان غيبه فسد وكذا لو  
 ابتلع خشبة أو خيطا ولو  
 فسد فسد مبروطه الآن  
 ينقل من ثباته ومقاده أن  
 استقر الدخان في الجوف  
 شرط للافساد اذ ان (أو  
 ادخل اصبعه اليه فسد فيه)  
 أي دبره أو فوجها ولو سميت  
 فسد ولو ادخلت قطنه ان  
 غابت فسد وان بقي طرفها  
 في فرجها لم يفسد لا ولو  
 بالغ في الاستبراء حتى بلغ  
 موضع الحقنة فسد وهذا  
 قلما يكون ولو كان فيورث  
 داء عظيما (أو نزع الحمام)  
 حال كونه ناسبا في الحال  
 عند ذكره) وكذا عند طلوع  
 الفجر وان امنى بعد النزع  
 لانه كالا حلال ولو مكث  
 حتى امنى ولم يتحرك قضى  
 فقط وان حرك نفسه قضى  
 وكفر



لكن جزم هنا بوجوب الكفارة مع انه في الفتح وغيره حتى قولين بدون ترجيح لاحدهما وقد  
 اعترضه حبان وجوبها بخلاف ما ساقى من انه اذا اكل او جامع ناسيا فاكل عددا لا كفارة  
 عليه على المذهب لشبهة خلاف ما لا ينفك عنه بقول بقضاء الصوم اذا اكل او جامع ناسيا اه قلت  
 ووجه المخالفة انه اذا لم تجب الكفارة في الاكل عند ابعاد الجماع ناسيا يلزم منه ان لا تجب بالاولى  
 فيما اذا جامع ناسيا فتدكر ومكت وحرك نفسه لان الفساد بالتصريك انما هو ان يكون الفجر يك  
 بمنزلة ابتداء جماع والجماع كالاكل واذا اكل او جامع عند ابتداء جماعه ناسيا لا تجب الكفارة  
 فكذا لا تجب اذا حرك نفسه بالاولى لكن هذا لا يخالف من جهة الطلوع نعم يؤيد عدم الوجوب  
 فيه ايضا اطلاق ما في البدائع حيث قال هذا اي عدم الفساد اذا نزع بعد التذكير او بعد  
 طلوع الفجر اما اذا لم ينزع وبقي فعله القضاة ولا كفارة عليه في ظاهر الرواية وروى عن ابي  
 يوسف وجوب الكفارة في الطلوع فقط لان ابتداء الجماع كان عند او هو واحد ابتداء وانما  
 والجماع العمدي بوجبه او في التذكير لا كفارة ووجه الظاهر ان الكفارة انما تجب بافساد الصوم  
 وذلك بعد وجوده وبقاؤه في الجماع يمنع وجود الصوم فاستحال افساده فلا كفارة اه فهذا يدل  
 على ان عدم وجوبه في التذكير متفق عليه لان ابتداء لم يكن عمدا وهو فعل واحد فدخل فيه  
 الشبهة ولان فيه شبهة خلاف ما لا كما علمت وانما الخلاف في الطلوع وما وجهه ظاهر الرواية  
 يدل على عدم الفرق بين تصريحه بنفسه وعدمه هذا وفي نقل الهندية عبارة البدائع سقط فافهم  
 (قوله كالنزاع ثم اوج) اي في المسائلين ما في الخلاصة ولونزع حين تذكر ثم عادت تجب الكفارة  
 وكذا في مسئلة الصبح اه لكن في مسئلة التذكير ينبغي عدم الكفارة لما علمت من شبهة خلاف  
 ما لا وله من ما علمنا من في القول الاخر بعدم اعتبار هذه الشبهة تامل (قوله وبعدمه لا)  
 اي لا يستتقارها وهذا هو الاصح كما في شرح الوهبانية عن المحيط وفيه عن الظهيرية ان قبل  
 ان تبرد كفرو به بعد لاوعن ابن الفضل ان كانت لقمة نفسه كفرو والا فلا اه قلت والتعليل  
 للاصح بالاستقذار يدل على تقييده بان تبرد في نفسه مع القول الثاني لقواهم ان اللقمة الحارة  
 يصرجه انما ياكلها عادة ولا يعافها لكن هذا ينبغي على ان الغذاء الموجب للكفارة ما يجعل اليه  
 الطبع وتنفذ به شهوة البطن لا ما يعود دفعه الى صلاح البدن والشارح فيما ساقى اعتمد  
 الثاني وساقى الكلام فيه وذكر في الفتح فيما لو اكل الحائض من قدر الحصة فاكفر عليه الكفارة  
 عند ذفر لا عند أبي يوسف لانه يمانه الطبع فصار بمنزلة التراب فقال والحقه في ان المنق في  
 الوقائع لا بد لمن ضرب اجتماع ومعرفة باحوال الناس وقد عرفت ان الكفارة تنفذ الى كمال  
 الجنابة فينظر في صاحب الواقعة ان كان عن بعاف طبعه ذلك اخذ بقول أبي يوسف والاخذ  
 بقول زفر (قوله ولم ينزل) اما لو انزل قضى فقط كما سبذ كرم المصنف اي بلا كفارة قال في الفتح  
 وعمل المراتين كعمل الرجال جماع ايضا فيمادون الفرج لا قضاء على واحدة منهما الا اذا اترأت  
 ولا كفارة مع انزال اه (قوله يعني في غير السيلين) اشار الى الفتح حيث قال اراد بالفرج  
 كلام من القبل والبرية ما دونه حينئذ التفتيح والتبطين اه اي لان الفرج لا يشمل البرية وان  
 عمله كماله في المغرب الفرج قبل الرجل والمرأة باتفاق اهل اللغة ثم قال وقوله القبل والبر  
 كلاهما فرج يعني في الحكم اه (قوله وكذا الاستئناس بالكف) اي في كونه لا يفيد لكن هذا

كالنزاع ثم اوج (اوردى)  
 الامة من فيه) عند ذكره  
 او طلوع الفجر ولو ابتلها  
 ان قبل انراجها كثر  
 وبعدمه لا (او جامع فيمادون  
 الفرج ولم ينزل) يعني  
 في غير السيلين كسرة ونفذ  
 وكذا الاستئناس بالكف وان  
 كرهه فموجب الحد بئنا كبح  
 البعد لمعون

مطلب  
 مهم المقتضى في الوقائع لا بد  
 له من ضرب اجتماع ومعرفة  
 باحوال الناس

مطلب  
 في حكم الاستئناس بالكف

اذا لم ينزل اما اذا انزل فعليه القضاء كما يصرح به وهو المختار كما ياتي لكن المتبادر من كلامه  
 الانزال بقربة ما بعده فيكون على خلاف المختار (قوله ولو خاف الزنا الخ) الظاهر انه غير  
 قيد بل لو تدين بين الخلاص من الزنا به وجب لانه اخف وعبرة الفتح فان غلبته الشهوة دفعه  
 ارادة تسكينها به فالرجاء ان لا يعاقب اه زاد في معراج الدراية وعن احمد والشافعي في القديم  
 الترخص فيه وفي الجدي يصحرم ويجوز ان يفتى بغيره ووجهه وخادمته اه وسبذ الشارح  
 في المحرر وعن الجوهرة انه يكره له لمراد به كراهة التنزه فلا ينافي قول المعراج يجوز تامل  
 وفي السراج ان اراد بذلك تسكين الشهوة المفرطة الشاغلة للقلب وكان عز بالازوجته اه  
 ولا امة او كان الا انه لا يقدر على الوصول اليها المذخر قال ابو الليث ارجوان لا وبال عليه راما  
 اذا فعله لا يستجاب الشهوة فهو آثم اه بقي هنا شيء وهو ان عمله الاثم هل هي كون ذلك  
 اسقيا عابا بجزء كما يفيد الحديث وتقييدهم كونه بالكف ويلحق به ما لو ادخل ذكره بين فحشه  
 مثلا حتى اتمى أم هي سفع الماء وتبيح الشهوة في غير محلها بغير عذر كما يفيد قوله واما اذا  
 فعله لا يستجاب الشهوة الخ لم أر من صرح بشئ من ذلك والظاهر الاخير لان فعله يبرز وجهه  
 رفقو هافيه سفع الماء لكن بالاستقناع يجوز مباح كالوازل بقتله او تبطين بخلاف ما اذا  
 كان بكفه وفحشه وعلى هذا فلا دخل في ذكره في حادثة او نحو حتى أم في ادائه في بكفه بجوايل  
 يمنع الحرارة ياتم ايضا ويدل ايضا على ما قلنا في الزيلعي حيث استدلل على عدم له بالكف  
 بقوله تعالى والذين هم لفرور وجههم حائلون الآية وقال فلم يبع الاستقناع الا بهم اه اي بالزوجة  
 والامة اه فاذا عدم حل الاستقناع أي قضاء الشهوة بغيرهما هذا ما ظهر لي والله سبحانه  
 أعلم (قوله من غير انزال) أما به فعليه القضاء فقط كما ساقى (قوله أو قبلها) عطف على من  
 فهو فعل ماض من التقبيل (قوله فانزل) وكذا لا يفيد عدمه بدون انزال بالاولى ونقل في  
 البصر وكذا الزيلعي وغيره الاجماع على عدم الافساد مع الانزال واستشكله في الامداد بمسئلة  
 الاستئناس بالكف قلت والفرق ان هناك انزالا مع مباشرة بالفرج وهذا بدونه اه على هذا  
 فالاصل ان الجماع المفسد للصوم هو الجماع بصورة وهو ظاهر او مع في فقط وهو الانزال  
 عن مباشرة بفرجه لاني فرج أو في فرج غير مستشبهى عادة أو عن مباشرة بغير فرجه في محل  
 مستشبهى عادة في الانزال بالكف او بتقبيل او تبطين وجبت المباشرة بفرجه لاني فرج وكذا  
 الانزال به لمرأتين فانها مباشرة فرج بفرج لاني فرج وفي الانزال بوطم ممتعة او بهمة  
 وجبت المباشرة بفرجه في فرج غير مستشبهى عادة وفي الانزال بمس آدمي أو تقبيله وجبت  
 المباشرة بغير فرجه في محل مستشبهى اما الانزال بمس أو تقبيل بهمة فانه لم يوجد فيه شئ من  
 مع في الجماع فصار كالانزال ينظر او تذكر فلذا لم يفد الصوم اجاعا هذا ما ظهر لي من قبض  
 الفتح العليم (قوله على المذهب) اي قول أبي حنيفة ومحمد في الاظهر وقال ابو يوسف  
 يفتقر والاختلاف بيني على أنه هل بين المثانة والجوف منفذ أولا وهو ليس باختلاف على  
 التحقيق والظاهر انه لا منفذ له وانما يجمع البول فيه بالترشح كذا يقول الاطباء ان يلقى واذا  
 أنه لو بقي في قسبة الذكرا لا يفسد انما قالوا لا شك في ذلك وبطل ما نقل عن خزاعة الا كل لو حشا  
 ذكره بطنه فغيم أنه يفسد لان الله من الجانبين الوصول الى الجوف وعدمه بناء على

واو خاف الزنا يرجي أن  
 لا وبال عليه (أو أودخل)  
 ذكره (في بهيمة) أو ممتعة  
 (من غير انزال) أو مس  
 فرج بهيمة أو قبلها فانزل  
 (أو أوطرف أحلبه) ماه  
 أو دفنا وان وصل الى  
 المانة على المذهب



وجود المنفذ وعدمه مكن هذا يقتضي عدم الفقد في حشو الدبر وفرجها الداخل  
ولا يخلص الا باثبات أن المدخل فيها متجذبه الطبيعة فلا يعود الامع الخارج المعتاد وتعامه في  
الفتح قلت الاقرب التوصل بان الدبر والقرج الداخل من الجوف اذا حاجز بينهما ما يقيه  
فهو ما في حكمه والافق وان لم يكن بينهما وبين الجوف حاجز الا ان الشارح اعترضهما  
في الصوم من الخارج وهذا بخلاف قصة الذكر فان المثانة لا منهذاه على قوله او على قول  
ابي يوسف وان كان له منهذاه الى الجوف الا ان المنفذ الاخر المتصل بالقصة منطبق لا ينفق  
الا عند خروج البول فلم يقط للقصة حكم الجوف تامل (قوله فقه - اداجاما) وقيل على  
الخلاف والاول اصح فتح عن الميسوط (قوله او دخل انفه) الاولى او نزل الى انفه (قوله)  
وان نزل لرأس انفه ذكره في الشرع بلاية اخذ من اطلاقهم ومن قولهم بعدم القطر بيزاق  
امتد ولم ينقطع من فيه الى ذقنه ثم ابتلعه بوجهه ومن قول الظهيرية وكذا الخطاط واليزاق  
يخرج من فيه وانفه فاستشهده واستشهده لا يفسد صومه اه ثم قال لكن يخالفه ما في القنية  
نزل الخطاط الى رأس انفه لكن لم يظهر ثم جذبه فوصل الى جوفه لم يفسد اه حيث قيد بعدم  
الظهور (قوله فاستشهده) الاولى جذبه لان الاستشاق بالانف وفي نسخ فاستشهده بتافوقه  
وفاء اي جذبه بشفتيه وهو ظاهر (قوله فينبغي الاحتياط) لان مراعاة الخلاف مندوبة  
وهذه القائدة عليه عليه ابن الشحنة ومفاده انه لو ابتلع اليغم بعد ما يخص بالتحض من حلقه  
الى فيه لا ينظر عندنا قال في الشرع بلاية ولم اره واهله كالمخطاط قال ثم وجدت في التارخانية  
سئل ابراهيم عن ابتلع بلغمه قال ان كان اقل من مل فيه لا يفسد اجامعا وان كان مل فيه  
ينقض صومه عندي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض اه وسيد الشارح ذلك ايضا  
في بحث القنية (قوله وان كره) اي الا بعد كتمان ط (قوله وكذا الوقتل الخطيط بيزاقه مرارا)  
(الح) - في اذا اراد قتل الخطيط وبله بيزاقه وأدخله في فيه مرارا لا يفسد صومه وان بقي في  
الخطيط عقد البزاق وفي النظم للزهد وبسبب انه يفسد كذا في القنية وحكي الاول في الظهيرية  
عن نفس الائمة الحلواني ثم قال وذكر الزندويقي اذا قتل السمكة وبها بريقه ثم امرها  
فابتلغ فيه ثم ابتلع ذلك البزاق ففسد صومه اه ثم لا يفتي أن المسمى عن نفس الائمة مقيده  
بما اذا ابتلع البزاق والا فلا فائدة في التنبيه على أنه لا يفسد صومه فهو محمول على ما صرح به  
في النظم فكان مراد صاحب الظهيرية أن ذلك المطلق محمول على هذا المقيد فهو مفسد  
واحدة خلافا لما استظهره في شرح الوعائية من أنه مفسد ثم ان يحمل الاولى على ما اذا لم يبتلع  
البزاق والثانية على ما اذا ابتلعه اذ لا يبيح خلاف حينهذاه أصلا كما لا يفتي وهو خلاف المقهور  
من القنية والظهيرية (قوله مكره) مبتدأ وقوله بالريق متعلق بيل وقوله بادخاله متعلق بخبر  
المبتدأ الذي هو قوله لا يتضرر ووجهه أنه بمنزلة الرين على أنه اذا لم يقطع كك ما في شرح  
الشرع بلا ط (قوله بعدذا) أي بعد تكرار ادخاله في فيه (قوله يضر) اي الصوم ويفسده  
لان اخراجه بمنزلة انقطاع البزاق المتعلق كذا في شرح الشرع بلا ط (قوله كصبغ) أي كما  
يضر ابتلاع الصبغ وهذا مما لا خلاف فيه وقوله لونه أي الصبغ وفيه أي الرين متعلق  
بظهر ط (قوله وان افطر خطا) شرط جوابه قوله الا في قضى فقط وهذا شروع في القسم

وأما في قبله انقه - اداجاما  
لانه كالحقنة (أو أصبح  
جائبا) وان بقي كل اليوم  
(أو اغتاب) من القنية  
(أو دخل أنفه مخطا  
فاستشهده فدخل حلقه)  
وان نزل لرأس انفه كالو  
ترطب شفتاه بالبزاق عند  
الكلام ونحوه فابتلعه  
أو سأل ريقه الى ذقنه  
كالمخطوط ولم ينقطع  
فاستشهده (ولو عدل) خلافا  
للشافعي في القادر على مج  
القناعة فينبغي الاحتياط  
(أو ذاق شيئا بقمه) وان كره  
(لم يضر) جواب الشرط  
وكذا الوقتل الخطيط بيزاقه  
مرارا وان بقي فيه عقد  
البزاق الا أن يكون  
مصبوغا وظهر لونه في ريقه  
وابتلعها ذاكرا ونظمه  
ابن الشحنة فقال  
مكره بل الخطيط بالريق فانتلا  
بادخاله في فيه لا يتضرر  
وعن بعضهم ان يطلع  
الريق بهذا  
يضر كصبغ لونه فيه يظهر  
(وان افطر خطا)

الثاني وهو ما يوجب القضاء دون الكفاية بعد فراغه مما لا يوجب شيئا والمراد بالخطي من فسد  
صومه بقوله المقصود دون قصد الفساد ثم عن الفتح (قوله فبقية الماء) أي يفسد صومه  
ان كان ذا كراهة والا فلا لانه لو شرب حينهذاه يفسد هذا أولى وقيل ان غرضه فلا يفسد  
وان زاد فسد بدائع (قوله أو شرب ناعما) فيه أن النائم غير مخطي لعدم قصد الفحل ثم صرح  
في التمهيد بان المكروه والنائم كالمخطي اه وليس هو كالنائم لان النائم اذا ذهب العقل لم تؤكل  
ذبيحته وتؤكل ذبيحة من نسي التسمية بصر عن الحاشية قال الرحي ومعه ما أن النسيان اعتبر  
عذرا في ترك التسمية بخلاف النوم والجنون فكذا يعتبر عذرا في تناول المفطر لان النسيان  
غير نادر الوقوع وأما الذبح وتناول المفطر في حال النوم والجنون فمأذون لم يلحق بالنسيان  
(قوله أو نسي أو جامع الخ) أفاد أن الجماع قد يكون خطا وبه صرح في السراج فقال ولو جامع  
على ظن أنه بليل ثم علم أنه بعد الفجر فنزع من ساعته فصرمه فاسد لانه مخطي ولا كفارة عليه  
لعدم قصد الفساد اه وبه يفسد نفق عن التكليف بتصوير الخطي في الجماع بما اذا باشرها  
مباشرة فاحشة فتوارت حشفتها أفادته في التمهيد فافهم ومثله الذبح عساق مفسلة (قوله)  
أو أوجر مكرها أي صب في حلقه نقي والايجار غير مفسد فلا أسقط قوله أو جبر وأبق قول المتن  
أو مكرها موطوعا على قوله خطا كان أولى له شغل مالوا كل أو شرب بقمه مكرها فانه يفسد  
صومه خ لا فالزفر والشافعي كما في البدائع ولا يشغل الا فطر بالا كرا على الجماع قال في الفتح  
واعلم أن أبا حنيفة كان يقول أولا في المكروه على الجماع عليه القضاء والكفارة لانه لا يكون  
الابتناء الا لثمة وذلك أمانة الاختيار ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قوله - ما لان فساد  
الصوم يتحقق بالايلاج وهو مكره فيه مع أنه ليس كل من ابتلعه من التمهيد يتبعه ما  
مثل الصغير والنائم (قوله أو ناعما) هو في حكم المكروه كافي الفتح وسباق ما لوجوه من ناعمة  
أو مجنونة (قوله أو ما حديث الخ) هو قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطا والنسيان  
وما استكرهوا عليه وهذا جواب عن استدلال الشافعي على أنه لا يفسد لونه كان مخطئا  
أو مكرها لان التمهيد رافع حكم الخطا الخ لان نفس الخطا المرفع والحكم نوعان دينوي وهو  
الفساد وأخرى وهو الاتم فيقتضاهما والجواب أنه حيث قدر الحكم تصحيح الكلام كان  
ذلك مقتضى الفتح وهو لا عموم له والائتم مراد من الحكم بالاجماع فلا تصح اعادة الاخر  
وانما لم تفسد صوم النائم مع أن القياس أيضا الفساد لو وصل المفطر الى الجوف لقوله صلى  
الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه  
تقريره في المطولات (قوله جائزة) أي عقلا كافي شرح التحرير (قوله فاكل عددا) وكذا لو  
جامع عددا كافي نور الابيضاح فالمراد بالا كل الاطوار (قوله للشيء) - له لا يكل قال في  
البرر وانما لم يقب الكفاية بافطاره عددا بهدأ كاه أو شربه أو جماعه ناسيا لانه ظن في موضع  
الاستنباه بالنظر وهو الا كل عددا لان الاكل مضاد للصوم ساهيا او عامدا فاورث شيئا وكذا  
فيه شيئا - به اختلاف العلماء فان مالك يقول يفسد صوم من أكل ناسيا أو أطلقه فشكل مالو  
علم أنه لم يفطره بان بلغه الحديث أو الفتوى أو لا وهو قول أبي حنيفة وهو الصحيح وكذا لو  
ذرهه التي موطن أنه يفطره فافطر فلا كفارة عليه لوجود شبهة الاشتباه بالظهور ما في المتن

كان غرضه من فبقية الماء  
أو شرب ناعما أو نسي  
أو جامع على ظن عدم  
الفجر (أو) أو جبر (مكرها)  
أو ناعما أو ما حديث رفع  
الخطا فالمراد رفع الاتم وفي  
التصوير الواحدة بالخطا  
جائزة عندنا خلافا للمعتزلة  
(أو أكل) أو جامع (ناسيا)  
أو احتلم أو نزل بنظر  
أو ذرهه التي (فتن أنه  
افطره كل عددا) للشيء  
ولو علم عدم فطره لزمته  
الكفارة



والاستقفا متشابهان لان مخارجهما من الفم وكذا الواحد والآخر في قضاء الشهوة وان علم  
 ان ذلك لا يطره فعليه الكفارة لانه لم توجد شهوة الاشياء ولا شهوة الاختلاف اه (قوله  
 الا في مسئلة المتن) وهي مالوا كل وكذا لوجامع او شرب لان عدم الكفارة خلاف ما لا  
 وخلافه في الاكل والشرب والجماع كافي الزيادة والهداية وغيرهما ح (قوله مطلقا) اي  
 علم عدم فطره اولا (قوله خلافا لهما) فعندهما عليه الكفارة اذا علم بعدم فطره في مسئلة  
 المتن قلت وهذا يرد ما نقله ح عن القهستاني اول الباب من ان من افطر ناسيا يفسد صومه  
 اذ لو لم يفسد لم يلزمه الكفارة اذا اكل به بعد عام او لم ادر من ذكر هذا غيره وكذا يرد ما نقلناه  
 عن البدائع عند قوله وان حرك نفسه ثم نقلوا عن أبي يوسف ما تقدم من انه لو ذكر فلم يذكر  
 فسد صومه وكان هذا منشا الوهم فانهم (قوله فقيها الظن) اي في قول المتن فقل انه افطر  
 انه هو لبيان محل الاتفاق على عدم لزوم الكفارة لالا ترا من العلم (قوله او احقق  
 او استعط) فلا هم بالابداء للفاعل من حق المريض او بالحقنة واحقق بالضم غير جائز  
 وانما المواب حقن او عولج بالحقنة والحقن الذي صب في الانف واسقطه اياه ولا  
 يقال استعط مني الله لانه من حق المريض او بالحقنة واحقق بالضم غير جائز  
 الا فطره صورة ومعه في الصورة لا يتلوا كافي الكافي وهي منع صدمة والنفع الجبرد عنها  
 بوجوب القضاء فقط امداد (قوله او افطر) في المغرب فطر السائمة قطيرا او فطره من قطرا  
 وافطره لغة اه وعلى هذه اللغة يتخرج كلامهم هنا وحينئذ فيصح بناؤه لفاعل وهو الاولى  
 لتنفق الاعمال وتنظم الضمان في ذلك واحد ويصح بناؤه للمفعول ونائب الفاعل في قوله في  
 اذنه نهر ويتعين الاول في عبارة المصنف على الافصح لذكره المفعول الصريح وهو قوله دهننا  
 منصوبا (قوله دهننا) قيد به لانه لا خلاف في فساد الصوم به ولانه مشى او لاعلى ان الماء  
 لا يفسد وان كان يصنع ومرا الكلام عليه (قوله او داوى جائفة اوامة) الجائفة الطعنة  
 التي بلغت الجوف او نفة دهنه والامة من ائمة بالعاما ما من باب طلب اذا ضربت ام رأسه  
 وهي الجائفة التي تجميع الدماغ وقيل لها امة اي بالمدوم ومومة على معنى ذات ام كهيئة  
 راضية وليلة من ردة وجهها او ام ومومات مقرب (قوله فوصل الدواء حقيقة) اشار  
 الى ان ما وقع في ظاهر الزاوية من تقييد الادوية بالدواء الرطب مبق على العادة من انه يصل  
 والا فاما متبع حقيقة الوصول حتى لو علم وصول الدواء الرطب مبق على العادة من انه يصل  
 وانما الخلاف اذا لم يعلم يقينا فافاد بالدواء الرطب مبق على العادة من انه يصل  
 في انفتح قلت ولم يقيدها بالاحتقان والاستعاط والافطار بالوصول الى الجوف ان ظهوره  
 فيه او الا فلا بد منه - في لو بقي السوط في الانف ولم يصل الى الرأس لا يفطر ويمكن ان يكون  
 الدواء راجعا الى الكل تامل (قوله الى جوفه ودماعه) انه ونشر مرتب قال في البحر  
 والتحقيق ان بين جوف الرأس وجوف المعدة منقذ اصلا فواصل الى جوف الرأس يصل  
 الى جوف البطن اه ط (قوله او ابتلع حصاة الخ) اي فيجب القضاء لوجود صورة الفطر  
 ولا كفارة لعدم وجوده معناه وهو ايسر ما فيه نفع البدن الى الجوف سواء كان مما يغذي  
 به او يتداوى فقصرت الجناية فانفتحت الكفارة وتعامه في النهر - ياتي الخلاف في - في

الافق مسئلة المتن فلا  
 كفارة مطلقا على المذهب  
 لشبهة خلاف ما لا خلاف  
 اهمه كافي الجمع ونحوه  
 فقيها الظن انما هو لبيان  
 الاتفاق (او احقق  
 او استعط) في انفه شيا  
 (او افطر) في اذنه دهننا  
 او داوى جائفة اوامة  
 فوصل الدواء حقيقة الى  
 جوفه ودماعه (او ابتلع  
 حصاة) وقصرها عما  
 لا ياكله الانسان او يعافه

التغذي (قوله او يستقذره) الاستقذار سبب الاعاقة فسا لهما واحد ولذا اقتصر في النظم  
 على المستقذرت ومنه كل الاقمة بعد استخراجها على ما هو الاصح كما مر (قوله في) الفا  
 زائدة والجار والمجرور متعلق بقوله يجر والتمسك فيه مبتدأ خبر الجمله به - وهو الجمله خبر  
 المبتدأ الذي هو مستقذرت وجزا لا بداهة به مع انه منكرة لقصد التعميم ويجر مرادف بالفي  
 اي لا تجب فيه كفارة ط (قوله مع الامسالك) قيد به ليغابر المسئلة التي بعده (قوله اشبهة  
 خلاف زفر) فان الصوم عنده يتأدى من الصحيح المقيم بغير الامسالك ولو بلائية حتى لو افطر  
 منه مد الزمة الكفارة عنده كما صرح به في البدائع وأما عندنا فلا بد من النية لان الواجب  
 الامسالك بجهة العبادة ولا عبادة بدون نية فلو لم يكد ونها لا يكون صاعدا ويلزمه القضاء  
 دون الكفارة اما لزوم القضاء فله - دم تحقق الصوم لفطره وأما عدم الكفارة فلانه  
 عند زفر صائم لم يوجد منه ما يفطره فسقط عنه الكفارة اشبهة الخلاف وان كان عندنا يسمى  
 مفطر اثرعا والاولى التعليل بعدم تحقق الصوم لان الكفارة انما تجب على من افسد صومه  
 والصوم هنا مدموم وافساد المدموم مستحيل وانما يحسن القيد بالاشبهة بعد تحقق الاصل  
 كافي المسئلة الا قيمة بل الاولى عدم التعرض للكفارة أصلا ولذا اقتصر في الكثرة وغيره على  
 بيان وجوب القضاء كالانحما والجنون الغير الممتد هذا وقد اشد شكل بعض شراح الهداية  
 وجوب القضاء هنا بان المقتضى عليه لا يقضى اليوم الذي حدثت الاغماء في ليلة لوجود النية  
 منه ظاهر ان لا بد من التقييد هنا بان يكون مريضا او مسافرا لا ينوي شيئا او منه كالكلام  
 الا كل في رمضان فلم يكن حاله لايلا على عزيمة الصوم ورد في الفقه بانه تكاف - متغنى عنه  
 لان الكلام عند عدم النية ابتداء لا يجرى بوجوب التسيان ولا شك انه ادرى بحاله بخلاف  
 من أغنى عليه فان الاغماء قد يوجب نسيانه حال نفسه بعد الافاقة فيبقى الامر فيه على الظاهر  
 من حاله وهو وجود النية (قوله قبل الزوال) هذا عند أبي حنيفة وعندهما كذلك ان كل  
 بعد الزوال وان كان قبل الزوال تجب الكفارة لانه فوت امكان التمسك بفصل كفاصب  
 الغاصب بجرى اي لانه قبل الزوال كان يمكنه انشاء النية وقد فوته بالا كل بخلاف ما بعد الزوال  
 والاول ظاهر الزاوية كافي البدائع ثم المراد بالزوال نصف النهار الشرعي وهو الضميمة  
 الكبرى او هو على القول الضعيف من اعتبار الزوال كما صرح به (قوله اشبهة خلاف  
 الشافعي) فان الصوم لا يصح عنده بغية النهار كالا يصح بطلان النية اه ح وهذا تعليل  
 لوجوب القضاء دون الكفارة اذا اكل بعد النية اكلوا كل قباهه الكلام فيه معاملة في  
 المسئلة المارة (قوله ومفاده الخ) نقله في البحر عن الظهيرية باقظ فيقضي ان لا يلزمه الكفارة  
 امكان الشبهة ومثل ما ذكرنا في نية مخالفة فيما يظهر (قوله مطرا وتلج) فيه - في  
 الصحيح ولو بقطرة وقيل لا يفسد في المطر ويقتضي في التلج وقيل بالعكس برأيه (قوله بنفسه)  
 اي بان سبق الى حلقه بذاته ولم يتلعه بصنعه امداد (قوله والقطرتين) معطوف على الغبار  
 اي وبخلاف نحو القطرتين فاكثر مما لا يجزئ لوجه في جميعه (قوله فان وجد الملوحة  
 في جميعه الخ) بهذا دفع في النهر ما يجتمع في الفتح من أن القطر لا يجزئ لوجه اما لاولي الاعتبار  
 بوجود الملوحة لصحح الحس اذا ضرورة في أكثر من ذلك ولذا اعتبرت في الظانية الوصول

او يستقذره ونظمه ابن  
 الشهنة فقال  
 ومستهذره مع غير ما كول  
 مثلها  
 في اكله التمسك غير باق  
 ويحجر  
 (او لم ينو في رمضان كاه  
 صوما ولا بطرا) مع  
 الامسالك اشبهة خلاف  
 زفر (او اوجع غير ما به صوم  
 فاق ١٠٤) ولو بعد النية  
 قبل الزوال اشبهة  
 خلاف الشافعي ومفاده ان  
 الصوم يعلق النية كذلك  
 (او دخل حلقه مطرا وتلج)  
 بنفسه لا مكان الضرر عنه  
 بضم فقه بخلاف نحو  
 الفبار والقطرتين من  
 دمعه او عرقه وامافي  
 الا كثر فان وجد الملوحة  
 في جميعه فاقع ثنى  
 كثير وابنه انطروا الا  
 خلاصة



الى الحاق ووجه الدفع ما قاله في التهر من ار كلام الخلاصة ظاهرة في تعليل القطر على وجدان  
 الملوحة في جميع الفم ولا شك ان القطر والقطر في ايها كذلك وعليه يحمل ما في الخاتمة  
 ١٥ وفي الامداد عن خط المقدمي ان القطر اقلها لا يجد طعمه في الحلق لثلاثه من قبل  
 الوصول ويشهد لذلك ما في الواقعة من الصدر الشهيد اذا دخل الدموع في فم الصائم ان كان  
 قلبه لا يحس القطر او القطر في لايه - مدومه لان الفهر زعمه غير ممكن وان كان كثيرا  
 حتى وجدته لوجه في جميعه وابناه مدومه وكذا الجواب في عرق الوجه ١٥ ملخصا  
 وبالتعليل به - دم امكان الفهر فيظهر الفرق بين الدمع والمطر كما اشار اليه الشارح فتدبر  
 ثم في التعمير بالقطر اشارة الى ان المراد الدمع النازل من ظاهر العين اما الواصل الى الحلق  
 من الماسام فظاهر انه مثل الريق فلا يطر وان وجد طعمه في جميعه فقه تامل (قوله ادوطني  
 امرأة الخ) انما لم يجب الكفارة فيه وفيما بهد لان المهل لا بد ان يكون مشتملا على الكمال  
 بصر (قوله ادو صغيرة لا تشتمى) حتى في القنية خلافا في وجوب الكفارة بوطئه او قيل لا يجب  
 بالاجماع وهو الوجه كما في التهر قال الرمي وقالوا في الف - ل ان الصحيح انه متى امكن وطؤها  
 من غير افضاء فهي عن يجمع منهلها والا فلا (قوله ادو قبل) قيد بكونه قبلا لان الوفاة -  
 ووجه ذلك ان الزل لم يزل لا بد مدومه اعم - دأبى يوف - لا ظاهرا وكذا في وجوب  
 الغسل بجر من المبراج (قوله ولو قبله فاحشة) في غير الفاحشة مع الانزال لا يجب  
 الكفارة الاولى (قوله بان يدغ) اهل المراد به عض الشفة ونحوها او قيل الفرج وفي  
 القاموس الدغ دغمة حركة وانفعال في نحو الابط والبضع والاخص (قوله اولس) اي  
 لس آدميا ماسا انه لو من فرج بجمه فانزل لا بد مدومه وقيل ان كفارة - د - ا - قال الرمي  
 ينبغي ترجيح هذا لانه ادعى في سببية الانزال تامل (قوله ولو جمائل لا يمنع الحرارة) نقيض  
 ما بعدد ولو هو عدم الجمائل المذكور اولى بالحكم وهو وجوب القضاء ~~لكن~~ لا تظهر  
 الاولوية بالظن الى عدم الكفارة مع ان الكلام فيها يوجب القضاء دون الكفارة وقيد  
 الجمائل بكونه لا يمنع الحرارة لما في البحر لومسها ورا - الشباب فامنى فان وجدته حرارة جلدتها  
 فدوا لا فلا (قوله بكفه) او بكف امراته - مبراج (قوله او بياض فاحشة) هي ما تكون  
 بقاس الفرجين والظاهر انه غير قيد هنا لان الانزال مع المس مطلقا بدون سائل يمنع الحرارة  
 موجب للافساد كما علمته وانما يظهر تقييدها بانا حشة لاجل كراهتها كما ياتي تفصيله تامل  
 (قوله ولو بين المرائين) وكذا المحبوب مع المرأة رمى (قوله كما رمى) اي مد قوله او جامع فيها  
 دون الفرج ولم ينزل الخ (قوله ادو فسد) اي ولو باكل اوجاع (قوله غير صوم رمضان) صفة  
 لموصوف محذوف دل عليه المقام اي صوما غير صوم رمضان فلا يشمل ما لو افسد صلاة او حجا  
 وعجالة الكفر صوم غير رمضان وهي اولى اقاده ح (قوله اداء) حال من صوم وقيد به لا فائدة  
 في الكفارة بافساد قضاء رمضان لاننى القضاء ايضا بافساده (قوله لا اختصاها) اي الكفارة  
 وهو لالتقييد بالغير به وبالاداء وقوله من رمضان اي بخروج حرمة شهر رمضان فلا يجب  
 بافساد قضائه او افساد صوم غيره لان الافطار في رمضان ابلغ في الجنابة فلا يلحق به غيره

(او وطقى امرأة صبيحة)  
 او صغيرة لا تشتمى نحر  
 (او بجمه او نكح او بطحا  
 او قبل) ولو قبله فاحشة  
 بان يدغ او يعض شفتيها  
 (او اس) ولو جمائل لا يمنع  
 الحرارة او استغنى بكفه  
 او بياض فاحشة ولو بين  
 المرائين (فانزل) قيد لكل  
 حتى لو لم ينزل لم يفسد كما مر  
 (او افسد غير صوم رمضان  
 اداء) لا اختصاها جهتك  
 رمضان

لورودها فيه على خلاف اقياس (قوله ادو طئت الخ) هذا بانظر اليها واما الواطى فعليه  
 القضاء والكفارة اذ لا فرق بين وطئه عاقله او غيرها كما في الاشياء وغيرها (قوله بان أصبحت  
 ضائعة فحنت) جواب عن سؤال حاصله ان الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرع  
 وحاصل الجواب ان الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه اعنى النية وهي قد وجدت في  
 هذه الصورة ط قال ح ومثله اما اذا نوت فحنت بالليل فحنتها من سارا كما في التهر وكذا لو  
 نوت من سارا قبل الفسورة الكبرى فحنت فحنتها ١٥ (قوله ادو نصحراخ) اي يجب عليه  
 القضاء دون الكفارة لان الجنابة قاصرة وهي جنابة عدم التيمم لا جنابة الافطار لانه  
 لم يقصد به ولهذا صرحوا بعدم الاثم عليه كما قالوا في القتل الخطا الاثم فيه والمراد اثم القتل  
 وصرحوا بان فيه اثم ترك العزيمة والمبالغة في التيمم حاله الذي يخرج عن القبح قلت لكن  
 الظاهر عدم الاثم هنا أص - لا بدليل - دم وجوب الكفارة هنا وجوبه في القتل الخطا  
 لوجود الاثم فيه - لانما - كفارة للاثم (قوله اي الوقت الخ) اطلاق اليوم على مطابق  
 الوقت الشامل لليل مجاز مشهور ومثله اركب يوم ياتي العدو والدأى اليه هنا قوله او نصحرا  
 (قوله ايللا) ايس بقيد لانه لو ظن الطلوع وأكل مع ذلك ثم تبين صفة ظنه فله عليه القضاء ولا  
 كفارة لانه بنى الامر على الاصل فلم يكمل الجنابة فلو قال ظنه ليل أو نهارا كان أولى وليس  
 له أن يبا كل لان غلبة الظن كالتيقن بجر وأجاب في التهر بانه قيد بالليل لطابق قوله او نصحرا  
 قلت مراد البحر انه غير قيد من حيث الحكم والتحرر وان كان الاكل في النهار لكن سمى به  
 باعتبار احتمال وقوعه فيه والالزم أن لا يصح التعبير به ولو ظن بقاء الليل لان فرض المسئلة  
 وقوعه بعد الطلوع والا كل بعد الطلوع لا يسمى به ووافلوا الاعتبار المذكور لم يصح قوله  
 او نصحرا فتدبر (قوله اف ونشر) اي مرتب كما في بعض النسخ (قوله ويكفى) اي لا سقاط  
 الكفارة الشك في الاول اي في التحرر لان الأصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك امداد فكان  
 على المتن أن يعبر هنا بالشك كما قال في نور الابصار او نصحرا وجامع شاك في طلوع القمر وهو  
 طالع ثم يقول أو ظن الغروب قال في التهر ولا يصح أن يرد بانظن هنا ما يميز الشك كما زعم في  
 البحر اعدم صحتة في الشك الثاني فانه لا يكفي فيه الشك فالصواب بقاء الظن على بابه غاية  
 الامر ان يكون المتن ساكنا عن الشك ولا ضير فيه ١٥ ح أقول في وجوب الكفارة مع  
 الشك في الغروب اختلافا للمشايع كما أنه في البحر من شرح الطحاوى ونقل أيضا عن  
 البدائع تصحيح عدم الوجوب فيما اذا غلب على رايه عدم الغروب لان احتمال الغروب قائم  
 فكان شبهة والكفارة لا تجب مع الشبهة ١٥ ولا يخفى أن هذا يقتضى تصحيح القول بعدم  
 الوجوب عند الشك في الغروب بالاولى لكن ذكر في الفتح أن حجة الفقهاء في جفة فلولوم  
 الكفارة عند الشك لان الثابت حال غلبة الظن بالغروب شبهة الا بوجه لا حقيقة فاني حال  
 الشك دون ذلك وهو شبهة الشبهة وهي لا تسقط العدة وبات ثم قال في الفتح - هذا اذا لم يتبين  
 الحال فان ظهر أنه اكل قبل الغروب فعليه الكفارة ولا أعلم فيه خلافا ١٥ ولا يخفى أن  
 كلامنا في الثاني وبه تأيد ما في التهر ثم ان شبهة الشبهة اذا لم تعتبر عند الشك في الغروب يلزم

(او وطقى امرأة صبيحة)  
 بان أصبحت ضائعة فحنت  
 (او نصحرا او افطر بطن  
 اليوم) اي الوقت الذي  
 اكل فيه (اي لا) الحال  
 أن (البحر طالع والنسب  
 لم تغرب) اف ونشر ويكفى  
 الشك في الاول دون الثاني



عدم اعتبارها عند غلبة الظن بعد دمه بالاولى وبه يذهب ما في البعد من تصحيح عدم  
الوجوب ولذا جزم الزياحي ب لزوم القضاء والكفارة وكذا في النهاية (قوله عملا بالاصل فيهما)  
أى في الاول والثاني فان الاصل في الاول بقاء الليل فلا يجب الكفارة وفي الثاني بقاء النهار  
فوجب على احدى الروايتين كجاءت (قوله ولو لم يتبين الحال) أى في حال بقاء الليل أو شك  
فتصرفوه فاما ما قيل قوله والحال ان الضيق طالع فان المراد به التيقن حتى لو غاب على ظنه أنه  
أكل بعد طلوع الفجر لا قضاء عليه في أشهر الروايات بجر فهذا داخل في عدم التيقن (قوله  
لم يقض) أى في مسئلة الظن أو الشك في بقاء الليل لان الاصل بقاءه فلا يخرج بالشك بجر  
وأما مسئلة الظن أو الشك في الغروب مع التيقن أو عدمه فسنذكرها (قوله في ظاهر  
الرواية) فيه أنه ذكره الزياحي وصاحب البصر بلا حكاية خلاف وهذا هو معنى البصر من  
مسئله ذكرها الزياحي وهي ما اذا غاب على ظنه طلوع الفجر فكل من لم يتبين شي فانه لا يثق  
عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضى احتياطاً فأداه ح (قوله تنقزع الى ستة وثلاثين)  
هـ ذاعلى ما في النهر قال لانه اما أن يغاب على ظنه أو يظن أو يشك وكل من الثلاثة اما أن  
يكون في وجود الميعاد أو قيام المحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة اما أن يتبين له صحة ما يداله  
أو بطلانه او لا ولا وكل من الثلاثة عشر اما أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه فذلك  
ستة وثلاثون اهـ وفيه نظر لانه فرق في التقسيم الاول بين الظن وغلبته ولا فائدة له  
لاتحادهما احكاما وان اختلفا فهو ما فان مجرد ترجيح أحد طرفي الحكم عند العقل هو  
اصل الظن فان زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين هي غلبة الظن وأكبر الرأى  
فانما اجعلها في البصر أربعة وعشرين ويرد عليه ما أنه لا وجه لعل الشك تارة في وجود  
الميعاد وتارة في وجود المحرم لان الشك في أحدهما أشك في الآخر لا تتواءم الطرفين في الشك  
بخلاف الظن فانه انما يصح تعاقبه بالمعيار تارة بالمعيار الأخرى لان النسبة مخصوصة الى أحد  
الطرفين فاذا تعاقب الظن بوجود الليل لا يكون متعاقبا بوجود النهار وبالعكس فالحق في  
التقسيم أن يقال اما أن يظن بوجود الميعاد او بوجود المحرم أو يشك وكل من الثلاثة اما أن  
يكون في ابتداء الصوم او انتهائه وفي كل من الستة اما أن يتبين بوجود الميعاد او بوجود المحرم  
او لا يتبين فهي ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه ويشهد بذلك أن الزياحي لم  
يدكر غير ثمانية عشر وذكرها حكما هو هي انه ان تضرع على ظن بقاء الليل فان تبين بقاءه ولم  
يتبين شي فلا يثق عليه وان تبين طلوع الفجر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في الطلوع وان  
تضرع على ظن طلوع الفجر فان تبين الطلوع فعليه القضاء فقط وان لم يتبين شي فلا يثق عليه  
في ظاهر الرواية وقيل يقضى فقط وان تبين بقاء الليل فلا يثق عليه فهذه تسعة في الابتداء  
وان ظن غروب الشمس فان تبين عدمه فعليه القضاء فقط وان تبين الغروب أو لم يتبين شي  
فلا يثق عليه وان شك فيه فان لم يتبين شي فعليه القضاء في الكفارة وإيتان وان تبين  
عدمه فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا يثق عليه وان ظن عدمه فان تبين  
عكسه أو لم يتبين شي فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا يثق عليه وهذه تسعة  
في الانتهاء والحاصل أنه لا يجب شي في عشر صور ويجب القضاء فقط في أربع والقضاء

عملا بالاصل فيهما ولولم  
يتبين الحال لم يقض في  
ظاهر الرواية والمسئلة  
تنقزع الى ستة وثلاثين  
بالحال المطولان (قضى)

والكفارة في أربع أفاده ح (قوله في الصور كلها) أى المذ كورة تحت قوله وان أفطر خطا الخ  
لا صور التفريق (قوله فقط) أى بدون كفارة (قوله كالوشم الخ) أى فلا كفارة لعدم  
الجنابة لانه اعتد على شهادة الاثبات ط (قوله لان شهادة النبي لا تعارض الاثبات) لان  
المبيّنات للاثبات لا للنفي فتقبل شهادة المنيب لا النافي بجر أى لان المنيب معه زيادة علم واذا  
اغت النافية بقيت المنيبة فتوجب الظن وبه اندفع ما أوردان قمارضهما يوجب الشك واذا  
شك في الغروب ثم ظهر عدمه يجب الكفارة كما مر لكن قال في الفتح وفي النفس منه شي يظهر  
بإدنى تأمل قات ولعل وجهه ان شهادة النبي انما تقبل في الحقوق لان الاصل عدمه فلم تقبل  
شيئا زائدا بخلاف المنيبة لكن هنا النافية تورث شبهة فينبغي ان تستطبع الكفارة وفي البرازية  
ولو شمد واحد على الطلوع وآخران على عدمه لا كفارة اهـ كامل (قضى) فتعبر المصنف  
بغيره بالظن اشارة الى جواز التصحر والافطار بالتصحر وقيل لا يصح في الافطار والى  
انه يتصور بقول عدل وكذا يضرب الطبول واختلاف في ذلك وأما الافطار فلا يجوز بقول  
الواحد دليل بالثاني وظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان عدلا صدقه كما في الزايدى والى انه لو  
أفطر أهل الرقة بتوافق صوت الطبل يوم الثلاثاء ظاهري انه يوم العيد وهو غير مذكور كما في  
المنية فهـ تالى قلت ومقتضى قوله لا بأس بالافطر بقوله ل صدقه انه لا يجوز اذا لم يصدقه  
ولا بقول المستورم طالع بالاولى مع ما عايناه من المدفع الحادث فـ تالى احتمال كونه اغيره  
ولان الغالب كون الضارب غير عدل فلا بد حينئذ من التصحر فيجوز لان ظاهر مذهب أصحابنا  
جواز الافطار بالتصحر كما نقله في المعراج عن شمس الاعنة المرحوم لان التصحر يقيد بغلبة  
الظن وهي كالبينة كما قلنا فلو لم يصح لا يحل له القطار لما في المعراج وغيره ولو شك في الغروب  
لا يحل له القطار لان الاصل بقاء النهار اهـ وفي البصر عن البرازية ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه  
الغروب وان أذن المؤذن اهـ وقد يقال ان المدفع في زماننا يقيد بغلبة الظن وان كان ضاربه  
فاسد ما لان العادة أن الوقت يذهب الى دار الحكم آخر النهار فيعين له وقت ضربه ويعينه أيضا  
للو زبر وغيره واذا ضربه يكون ذلك بمراقبة الزبير وأما لوقت المعين فيغلب على الظن  
بهذه القرائن عدم الخطا وعدم قصد الافساد والزم تأنيب الناس وإيجاب قضاء النهار بقائه  
عليهم فان غالبهم يظن مجرد معراج المدفع من غير تحرر ولا غلبة ظن والله تعالى أعلم (قوله مرة  
بعد أخرى الخ) ظاهره انه بالمرّة الثانية يجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل بياض وأنه اذا لم يقصد  
المعصية وهي الافطار لا يجب ط (قوله والاخيران) أى من تصحر أو أفطر بظن الوقت لا  
الخ وقد تبين المصنف بذلك صاحب الدرر ولا وجه لتخصيصه كما اشار اليه الشارح فيما يأتي  
(قوله على الاصح) وقيل يستحب فتح وأجهوا على انه لا يجب على الخائف والنفساء والمريض  
والمسافر وعلى لزومه لمن أفطر خطأ أو عدا أو يوم الشك ثم تبين انه رمضان ذكره فاضنان  
شريعة لاجبة (قوله لان الفطر) أى تناول صورة الفطر والافطار فاسد قبله وأشار الى قياس  
من الشكل الاول ذكره فاسد من القياس وطوريت فيه النتيجة وتقريره هكذا الفطر قبيح  
شعر كل قبيح شرعاً تركه واجب فالفطر تركه واجب فافهم (قوله كسافر أقام) أن بعد نصف  
النهار أو قبله بعد الاكل أما قبله ما فيجب عليه الصوم وان كان قوى الفطر كما ياتي متناهي

مطلب  
في جواز الافطار بالتصحر  
في الصور كلها (فقط) كالو  
شهادة على الغروب وآخران  
على عدمه فافطر نظهر  
عدمه ولو كان ذلك في طلوع  
الفجر قضى وكفى لان  
شهادة النبي لا تعارض  
شهادة الاثبات واعلم ان  
كل ما اتفق فيه الكفارة  
محله ما اذا لم يقع منه ذلك  
مرة بعد أخرى لاجل قصد  
المعصية فان فعله وجبت  
زجره بذلك أفق أغنة  
الاصحار وعليه الفتوى  
قنية وهذا حسن خبر  
(والاخيران يسكان بقية  
يومهما وجوباً على الاصح)  
لان الفطر قبيح وتركه القبيح  
شرعاً واجب (كسافر أقام  
وحائض ونفساء



الفصل الثاني والاصل في هذه المسائل أن كل من صار في آخر الشهر بصفة لو كان في أول الشهر  
عليه الأثر الصوم فعليه الامساك كما في الخلاصة والنهاية والعناية لكنه غير جامع إذا دخل  
فيه من كل في رمضان عدد الان الصبر والصلوات ولو لا امتناع ما يليه ولا يتحقق المفاديم ما فيه  
ثم رأى لأنه لم يجد له حالة بعد فطره لم يكن عليه إقباله وكذا لا يدخل فيه من أصبح يوم الشك  
منظر أو تضرع على ظن الليل أو أظن كذلك ولذا ذكر في البدائع الأصل المذكور ثم قال وكذا  
كل من وجب عليه الصوم لو جود سبب الوجوب والاهلية ثم نعت عليه الماضي بأن أظن  
متعددا أو أصبح يوم الشك منظرًا ثم بين أنه من رمضان أو تضرع على ظن أن الفجر لم يطلع ثم  
بين طلوعه فإنه يجب عليه الامساك تشبهاً به فقد جعل الوجوب الامساك أصلياً تنقزع  
عليه ما الفروع وقد حاول في الفتح تصحيح الأصل الأول فأبدل صار يتحقق كنهه أن يلو  
الامتناعية فلم يتم له ما أراد كما أفاده في البصائر والنور (قوله ماهرنا) أي بعد الفجر أو معه ففتح  
(قوله ومجنون أفاق) أي بعد الأكل أو بعد فوات وقت النية والأفاد نوى صح صومه كما يأتي  
والظاهر وجوبه عليه كذا في (قوله ومفطر) عبر به إشارة إلى أنه لا فرق بين مفطر ومفطر  
وأنه لا وجه لقول المصنف والآخر أن يسكن كما مر أفاده ح (قوله وإن أفطرا) أخذه من  
قول البصريين أفطروا في ذلك اليوم أو ما ماله يمكن لا يخفى أن صوم الكافر لا يصح لفقده شرطه  
وهو النية المشروطة بالإسلام فالمراد صومه بعد إسلامه إذا سلم في وقت النية (قوله أهدم  
أهليتهما) أي لاصل الوجوب بخلاف الحائض فأن أهلها وانعاسقط عنها وجوب الاداء  
فلذا وجب عليها القضاء ومنها المسافر والمرضى والمجنون (قوله وهو السبب في الصوم) أي  
السبب لصوم كل يوم وهذا على خلاف ما اختاره السرخسي ومضى عليه المصنف أول الكتاب  
من أنه شهود من الشهر من أجل أو نهار وفيه بالصوم لأن السبب في الصلة الجزئية المتصل  
بالاداء هو ذلوا بل أو سلم في إنشاء الوقت وجبت عليه لوجود الاهلية عند السبب وهي  
معدومة في أول جزء من اليوم فلذا لم يجب صومه خلافاً لغيره وأورد في الفتح أنه لو كان  
السبب فيه هو الجزء الأول لزم أن لا يجب الامساك فيه لأنه لا بد أن يتقدم السبب على الوجوب  
واللزم سبق الوجوب على السبب وأجاب في البصائر بأن اشتراط التقدم هنا قط للضرورة  
ونعم حقيقة فيه وقد مناشه أول الكتاب (قوله لكن لو نوى بالخ) أي الأخيران وهو  
استدراك على ما فهم من أمساكهم وأنه لا يصح صومه ما أفاده أنه لا يصح عن الفرض  
في ظاهر الرواية خلافاً لابي يوسف ويصح فلا لو نوى بقبيل الزوال حتى لو أفسد أو وجب قضاءه  
وجه ظاهر الرواية ما في الهداية من أن الصوم لا يتجزى وجوباً وأهلية الوجوب معدومة في  
أوله اه ثم ان صحة النية النفل خصها في البصر عن الظاهرية بالصبي بخلاف الكافر لأنه ليس  
أهلاً لظنوع والعبي أهل له وذكر في الفتح أن أكثر المشايخ على هذا الفرق ومثله في النهاية  
فما أقول البعض (قوله قبل الزوال) المراد به قبل نصف النهار وهذه الادة وقعت في  
أغلب الكتب في كثير من المواضع تسامحاً وعلى القول الضعيف (قوله صح عن الفرض)  
لأن الجنون الغير المستوعب بترك المرض لا يمنع لوجوب شرب ليلية وكل من المسافر  
والمرضى أهل الوجوب في أول الوقت وإن قطع عنهم ما وجب الاداء بخلاف من بلغ أو أهدم

ما هرتنا ومجنون أفاق  
ومريض صحيح ومفطر ولو  
مكرها أو خطاً (وهو يبلغ  
وكافر لم يكفرهم بقضون)  
ماقاتهم (الا الأخيرين)  
وان أفطرا أهدم أهليتهما  
في الجزء الأول من اليوم  
وهو السبب في الصوم  
لكن لو نوى بقبيل الزوال  
كان نقلاً في الفساد  
كما في الشرب ليلية  
عن الخطيئة ولو نوى المسافر  
والمجنون والمرضى قبل  
الزوال صح عن الفرض

كما ندناه (قوله ولو نوى الحائض والنفساء) أي قبل نصف النهار إذا طهرت فافيه (قوله  
لم يصح أصلاً) أي لا فرضاً ولا نفلاً شرب ليلية (قوله للمنافي الخ) أي فإن كلاً من الحيض  
والنفساء منافع الصوم مطلقاً لأن فقد هما شرط لصحة الصوم عبادته واحدة لا يتجزى  
فاذا وجد للمنافي في أوله تحقق حكمه في باقيه وانما صح النفل من بلغ أو من أسلم على قول  
بعض المشايخ لأن الصبي باعير مناف أصلاً للصوم والكفروان كان منافاً لكن يمكن  
رفعه بخلاف الحيض والنفساء هذا ما ظهر لي وعلى قول أكثر المشايخ لا يحتاج إلى الفرق  
(قوله ويؤمر الصبي) أي بإمره ولبه أو وصيه والظاهر منه الوجوب وكذا يهتدى عن  
المتكررات ليه أنف الظهور بترك الشرط (قوله إذا أطاقه) يقال أطاقه وطاقه طوقاً إذا  
قدور عليه والاداء الطاقه كما في القاموس قال ط وقدر يسرع والمساعد في صيدان زماناً  
عدم أطاقتهم الصوم في هذا السن اه قلت يختلف ذلك باختلاف الجسم واختلاف الوقت  
صيفاً وشتاءً والظاهر أنه يؤمر بقدر الطاقة إذا لم يطق جميع الشهر (قوله ويضرب) أي  
يبدل بالشدة ولا يجاوز الثلاث كما قيل به في الصلاة وفي أحكام الاسترواق في الصبي إذا أفسد  
صومه لا يقضى لأنه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فإنه يؤمر بالاعادة لأنه لا يلحقه مشقة  
(قوله وإن جامع الخ) شرو عن القسم الثالث وهو ما وجب القضاء والكفارة ووجوبها  
مقيد بما يأتي من كونه عدم الامكراه أو لم يطرأ عليه لغيره كحيض ومرضى بغيره منعه وما إذا  
نوى ليلية (قوله المكاف) خرج الصبي والمجنون لعدم خطاها (قوله آدميا) خرج الحنفى أبو  
السهود والظاهر وجوب القضاء بالانزال والافلا كما لا يجب الفسل بدونه (قوله مشتمى) أي  
على المكال فلا كفارة بجماع بجمعة أو ميسة ولو أنزل بصر بل ولا قضاء ما لم ينزل كما مر في الصغيرة  
خلاف وقيل لا تجب الكفارة بالاجماع وقد مناشه الأوجه (قوله في رمضان) أي ثم نادى فيه  
إشارة إلى أنه لو طلع الفجر وهو واقع فترج لم يكفر كالوجامع ناسياً عن أبي يوسف أن يقي بهد  
الطلوع كفروان يقي بهد الذكرا وعليه القضاء تهستاني وقد مناشه صلاً (قوله اداء) يقي عنه  
قوله في رمضان لأن المراد به الشهر وكأنه أراد به الصوم يشهل القضاء ويحتاج إلى إخراج  
نامل (قوله لما مر) أي من أن الكفارة انما وجبت لهتمش من شهر رمضان فلا يجب بإفاد  
فضائه ولا بإفاد صوم غيره (قوله أو جومع) يشمل ما لوجامعها وزوجها الصغير كما هو مقتضى  
اطلاقهم واتصروهم بوجوب الفسل عليهم بدونه أفاده الرمي وفي التهستاني أن الرجل يجماع  
المشتمة يكفر كما رأنا بالصبي والمجنون وفي الصورتين اختلاف المشايخ كما في التمرناشي اه  
(قوله ونوارت الحشفة) أي غابت وهذا بيان لحقيقة الجماع لأنه لا يكون إلا بذلك ط (قوله  
في أحد السبيلين) أي القبل أو الدبر وهو الصحيح في الدبر والخيار أنه بالاتفاق ولو ألبس استكمال  
الجنانية لقضاء الشهوة بصر (قوله أنزل أولاً) فإن الانزال شبع وقضاء الشهوة يتحقق بدونه وقد  
وجب به الحد وهو عقوبة محضة فالكفارة التي فيها معنى العبادة أولى بصر (قوله ما يتغذى  
به) أي ما من شأنه ذلك كالحنطة والخبز والاعم وانما عاد الماشقة وهو لا يقدر على إطائه لأنه  
معين للغذاء تهستاني (قوله وما نقله الشرب ليلية) حيث قال في حاشيته اختلافه في معنى  
التغذى قال بعضهم أن يعيل الطبع إلى أكله وتنقض شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود

ولو نوى الحائض والنفساء  
لم يصح أصلاً للمنافي  
أول الوقت وهو لا يتجزى  
ويؤمر الصبي بالصوم إذا  
أطاقه ويضرب عليه ابن  
عشر كالمسألة في الأصح  
(وان جامع) المكاف  
آدمياً مشتمى (في رمضان  
اداء) لما مر (أو جومع)  
ونوارت الحشفة (في أحد  
السبيلين) أنزل أولاً (أو  
أكل أو شرب غداً)  
يكفر الغني وبالفال المجهنين  
والمدمة تغذى به (أو دواء)  
ما يتغذى به والضايط  
وصول ما فيه صلاح بدنه  
لجوفه ومنه ريق حبيبه  
فيكفر لوجوده في صلاح  
الدين فيه دوايه وغيرها  
وما نقله الشرب ليلية من  
الحدادى رده في النهر



نفعه الى صلاح البدن وفائدته فيما اذا مضى لقمته ثم آخر جهاتم ابتلعها فعمل الثاني بكفر لا على  
 الاول وبالجملة كس في الحثيثة لانه لا نفع فيها للبدن ورعاية نفس عقله وعمل اليها الطبع  
 وقتضى بها شهوة البطن اه ملخصا وقال في التمهيد عن التحقيق ان مقتضى ما يكون  
 قوله سم او دواء او شواء الذي ذكره الحقون ان معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى  
 الجوف اعم من كونه غداء او دواء بقابل القول الاول هذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف  
 اه اقول وحاصله ان الخلاف في معنى الفطر لا يتغذى لكن ما نفعه عن المحققين لا يلزم منه  
 عدم وقوع الخلاف في معنى التغذية ولكن التحقيق انه لا خلاف فيه ولا في معنى الفطر لانهم  
 ذكروا ان الكفارة لا تجب الا بالفطر ضرورة وفي الاكل الفطر ضرورة هو الاتباع والمعنى  
 كونه مما يصلح به البدن من غداء او دواء فلا تجب في الاتباع فهو الحاصل لو جرد الصورة  
 فقط ولا في نحو الاحتقان لو جرد المعنى فقط كما علة في الهداية وغيرها وذكروا في البدائع انها  
 تجب باصلاح ما في البدن من التغذية او التداوي الى جوفه من القيم بخلاف غيره فلا تجب في  
 اتباع الجوزة او اللوزة الصحية الياسة لو جرد الاكل صورة لا معنى لانه لا يعتد اكله فصار  
 كالصاة والنواة ولا في كل حين او دقيق لانه لا يقصد به التغذية والتداوي ولو اكل ورق  
 شجر ان كان مما يؤكل عادة وجبت والاوجب القضاء فقط وكذا لو خرج الزقاق من فيه ثم  
 ابتلعه وكذا بزقاق غيره لانه مما يصلح به ولو بزاق حبيبه او صديقه وجبت كما ذكره الخلاف في  
 لانه لا يباعه ولو اخرج لقمته ثم أعادها قال ابو الليث الاصح انه لا كفارة لانها صارت بحال يباع  
 منها اه ملخصا وبظهر من ذلك ان مرادهم عما يتغذى به ما يكون فيه صلاح البدن بان كان  
 مما يؤكل عادة على قصد التغذية او التداوي او التذوق الجيد والدقيق وان كان فيه صلاح  
 البدن والغذاء لكنه لا يقصد لذلك واللقمة المخرجة كذلك لانها اخرجت عن الصلاحية  
 كما قالوا فيما لو ذرعه التي موعاد بنفسه لا يفطر لانه ليس مما يتغذى به عادة لبعائته بخلاف  
 ريق الحبيب لانه يتلذذ به كما قاله في اخر الكنز فصار ملحقا بما فيه صلاح البدن ومنه  
 الحثيثة المسكرة ويؤيد ما قلنا ايضا ما في المحيط حيث ذكر ان الاصل ان الكفارة تجب متى  
 افطر بما يتغذى به لان المزج وانما يحتاج للزج مما يؤكل عادة بخلاف غيره لان الامتناع  
 عنه ثابت بطبيعة كشرب الخمر يجب فيه الحد لانه محتاج الى الزج بخلاف شرب البول والدم  
 ثم كل ما يؤكل عادة مقصودا باتباعه فهو مما يتغذى به وأما غيره فليكن مما لا يتغذى به وان  
 كان في نفسه مغذيا والدواء ملحق بما يتغذى به لما فيه صلاح البدن ثم ذكر الفروع الى  
 ان قال في اللقمة وان آخر جهاتم أعادها فلا كفارة وهو الاصح لانها صارت بحال لا تقدر  
 ويصاف منها فدخل القصور في معنى الغداء اه ملخصا والمكن يثبت على ذلك وجوب  
 الكفارة باكل اللحم القوي ولو من مية الا اذا أتت ودود فاقول لم أر من ذكر فيه خلافا مع أنه  
 أشد عياقا من اللقمة المخرجة اللهم الا أن يقال اللحم في ذاته مما يقصد به التغذية وصلاح  
 البدن بخلاف اللقمة المذكورة والعجين بخلاف ما اذا دود لانه يؤذى البدن فلا يصح  
 صلاحه هذا ما ظهر لي في تحريري هذا الفصل والله تعالى أعلم (قوله عدا) خروج الخطي والمكره  
 بغير قسوة كذا الثاني لان المراد نفع الفطر والناسي وان نفعه ما يستعمل الفطر لم يعمد

(عدا)

الافطار (قوله راجع لكل) أي كل ما ذكر من الجماع والاكل والشرب (قوله أي فعل الخ)  
 أشار الى ان الحكم ليس قاصرا على الجماع ط واحتزبه عما لو فعل ما يقطن الفطر به كما  
 لو اكل أو جامع ناسيا أو احلم أو أنزل بنظر أو ذرعه التي فطن أنه أنظر فاكل عدلا فلا كفارة  
 للشبهة كما مر (قوله بلا انزال) أما لو أنزل فلا كفارة عليه باكله عدلا لانه اكل وهو فطر ط  
 (قوله أو ادخل اصبع) أي يابس ما تقدم ح فلو مبتله فلا كفارة لا كانه بعد تحقق الافطار  
 بالبل ط (قوله ونحو ذلك) كما كانه بعد تحققه بشهوة أو مضاجعة ومباشرة فاحتمل بلا انزال  
 امداد (قوله في الصور كلها) أي المذكورة في قوله وان جامع الخ (قوله وكثير) تركيبان  
 وقت وجوب القضاء والى كفارة اشعارا بأنه على التراخي كما قال محمد وقال ابو يوسف انه  
 على الفور وعن أبي حنيفة روايتان كما في القرنائين وقيل بل بين رمضانين وقال الكرخي  
 والاول الصحيح وكذا لا يكره نقله كما في الزاهدى وانما قدم القضاء اشعارا بأنه ينبغي أن يقدمه  
 على الكفارة ويستحب التتابع كما في الهداية فهو تالى (قوله لانه الخ) علة لقوله أو احتجم  
 الخ (قوله حتى الخ) تقرير على مفهوم قوله لانه ظن في غيره محله أي فلو كان الظن في محله  
 فلا كفارة حتى لو أتاه الخ ط (قوله بعقد على قوله) كمن يلى يرى الجماعه مقطرة امداد  
 قال في البحر لان العاى يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعقد على فتواه ثم قال وقد علم من  
 هذا أن مذهب العاى فتوى مقتبه من غيره بتقييمه بذهب راجع الى الفقه الحكيم في حق  
 العاى فتوى مقتبه وفي النهاية ويشتط أن يكون المقتضى عن يؤخذ منه الفقه ويعقد على  
 فتواه في المائدة وحينئذ تصير فتواه شبيهة ولا معتبره غيره اه وبه يظهر أن يعقد بمعنى  
 للمجهول فلا يكتفى اعتماد المستفتى وحده فافهم (قوله أو مع حديثنا) كقوله صلى الله عليه  
 وسلم أفطر الحاجم والمحجوم وهذا عند محمد دلان قول الرسول صلى الله عليه وسلم أقوى من  
 قول المفتى فاولى أن يوثق بشبهة وعن أبي يوسف خلافا لان على العاى الاقتصار بما اتفقوا  
 امداد الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث زيادى (قوله ولم يعلم تأويله) اما ان علم تأويله  
 ثم اكل تجب الكفارة لانه اتفقوا على شبيهة وقول الاوزاعى انه يفطر لا يوثق بشبهة لخالفته القياس  
 مع فرض علم الاكل كون الحديث مؤثلا ثم تأويله انه منسوخ او ان الذين قال فيه ما صلى  
 الله عليه وسلم لم ذلك كما في غنيابان وعصامه في الفتح وعلى الثاني فالمراد ذهاب الثواب كى يافى  
 (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على اخطا المفتى أي وان لم يثبت الاثر اه ح والمراد غير  
 حديث الحاجم والمحجوم فانه ثابت صحيح وأما احاديث فطر المفتى فكلها مدخولة كما في  
 الفتح وفيه عن البدائع ولو لمس أو قبل امرأته بشهوة أو ضاحكه أو لم ينزل فطن أنه أفطر فاكل  
 عدا كان عليه الكفارة الا اذا تناول حديثنا أو استفتى فقيه فافطر فلا كفارة عليه وان اخطأ  
 الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يعتبر بشبهة اه (قوله الا في الادهان)  
 استثناء من قوله لم يكفر يعنى أنه ان اذهن ثم اكل كفر لانه مدغم ولم يثبت الى دليل شرعى  
 لانه لا يعتد بفتوى الفقيه أو بتأويله الحديث هنا لان هذا مما لا يشك به على من له شبهة من  
 الفقه نقله الكمال عن البدائع لكن يخالفه ما في الثانية من أن الفتى اكل أو ذهن نفسه  
 أو شارب ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاقضى له بالفطر اه قال في الامداد

راجع لكل (أو احتجم)  
 أي فعل ما يقطن الفطر  
 به كقصد وكل وليس  
 وجامع جملة بلا انزال  
 أو ادخل اصبع في دبر  
 ونحو ذلك (فطن فطر به)  
 فاصكل عدا قضى  
 في الصور كلها (وكفر)  
 لانه ظن في غيره محله حتى لو  
 أفناه مفت يعقد على قوله  
 أو مع حديثنا ولم يعلم تأويله  
 لم يكفر للشبهة وان اخطأ  
 المفتى ولم يثبت الاثر الا في  
 الادهان



فعل هذا يكون قواما لا اذا افتناه فقه شاملا - فله دهن الشارب اه وهو كثرى مرج  
لعدم الاستثناء فالاولى للشارح تركه ح قات لكن ما ذكره عن الخسائية وغيرها في الغيبة  
يؤيد ما في البدائع (قوله وكذا الغيبة) لان القطر بمختلف القياس والحديث وهو قوله  
صلى الله عليه وسلم ثلاث نطفار الصائم مؤول بالاجماع بهذا باب الثواب بخلاف حديث الجمامة  
فان بعض العلماء اخذ بظاهره مثل الاوزاعي واحمد امام ادول به بخلاف الظاهرية في  
الغيبة لانه حدث بعد ما مضى السلف على ناوله بما قلنا فتح وفي الخسائية قال بعضهم هذا  
والجمامة سواء وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال لان العلماء اجمعوا على ترك  
العمل بظاهر الحديث وقالوا اوردوا ثوب الاخرة وليس في هذا قول معتبر فلهذا ظن ما استند  
الى دليل فلا يثبت شبهة اه ونحوه في المراج وكذا في الفتح عن البدائع وجزم به في الهداية  
ايضا ونحوها قال الرقي واذا لم يجد الحديث والفتوى شبهة في الغيبة فعد دهن الشارب  
اولى اه قات ولذا سوى بين ما في الفتح عن البدائع وكذا في المراج عن الميسر (قوله  
للشبهة) قد عات أن ما خالف الاجماع لا يثبت شبهة والعمل على ما عليه الاكثر  
والله تعالى اعلم (قوله ككفارة المظاهر) مرتب بقوله وكفى أي مثله في الترتيب فيه متق  
أولا فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع أطعم ستين مسكينة الحديث الاعرابي  
المعروف في الكتب الستة فلو افطر ولو لم يدر استأنف الا بعد الحيفض وكفارة القتل  
يتعطف في صومها المتتابع ايضا وهكذا كل كفارة تنزع فيها العتق ثم وغام فروع المسئلة  
في البحر وفيه ايضا لافرق في وجوب الكفارة بين الذكرو والاتي والمتر والعبد والاسطان  
وغیره ولهذا صرح في البرازية بالوجوب على الجارية فيما لو اخبرت سيدها بدم طلوع  
الفجر عالمة بطالوعه فجاءه ما مع عدم الوجوب عليه وبانه اذ لزم الاسطان وهو مؤثر بحاله  
الحلال وليس عليه تبعه لاحد في باعناق الرقبة وقال أبو نصر محمد بن - لام يفتي بصيام  
شهرين لان المقصود من الكفارة الانزاج و يسهل عليه افطار شهر واعتناق رقبة فلا يحصل  
الزجر اه (قوله ومن ثم) أي من أجل ثبوت كفارة الظهار بالكتاب وثبوت كفارة الافطار  
بالسنة شهر والثانية اه ونحو ما أدنى - لا بالاولى لقوتها ابذوتها بالكتاب ط ومقتضاه  
الا كفارة بانكارها دون الاولى يؤيده انه في الفتح ذكر ان - عدي بن جهم ذهب الى انها  
منسوخة (تنبيه) في التسمية اشارة الى انه لا يلزم كونها مثلها من كل وجه فان الميسر  
في انائها يقطع المتتابع في كفارة الظهار مطلقا - اؤنس - يانا بلا او نهار الا بة بخلاف  
كفارة الصوم والقتل فانه لا يقطعه فيما لا افطار به ذرا وبغيره ذرة فامل فقه ذرات بعض  
الاقدام في هذا المقام رمى ونحوه في القهستاني وأراد بغيره ذر ما سوى الحيفض والحاصل  
انه لا يقطع المتتابع هنا الوط ليل اعداؤنم ارا ناسيا بخلاف كفارة الظهار (قوله ان نوى ليلا)  
أي بنية معينة لما صرم من خلاف الشافعي فيه - حان كان شبهة لسقوط الكفارة (قوله ولم يكن  
مكرها) أي ولو على الجماع كما هو ولو كانت هي المكرهة لزوجه اعليه وعليه الفتوى كما في  
الظهيرية خلافا لما في الاختيار من وجوبها على مالوا الا كراهتها كما في بعض نسخ البحر (قوله  
ولم يطرأ) أي بعد افطاره عدا مقينا ناولا لا يجب الكفارة لولا المسقط (قوله مسقط)

مطلب  
في الكفارة  
وكذا الغيبة عند العامة  
زباني لكن جعلها في الماتق  
كالجمامة ورجحه في البحر  
للشبهة (ككفارة المظاهر)  
الثانية بالكتاب واما هذه  
قبال سنة ومن ثم شبهوها  
بما تم انما يكفر ان نوى ليلا  
ولم يكن مكرها ولم  
يطرأ مسقط

أي مساوي لا صنع له فيه ولا في سببه رسي (قوله كمرض) أي مبيح لا افطار (قوله  
والمعدلة زوها) أي بعد ذلك لانه فعل عبد والاولى أن يقول عدم سقوطها لانها كانت لازمة  
وانه لاف في سقوطها وقيد بالسفر مكرها اذ لو سافر طائعا بعد ما افطار انقضت الروايات  
على عدم سقوطها اما لو افطر بعد ما سافر لم يجب شهر أي وان حرم عليه لو سافر بعد ما سافر كما  
يأتي (قوله وفي المعتاد) عطف على قوله فيما سافر واسم مفعول فيه ضمير هو نائب الشاعل عائد  
على الموصوف أي الشخص المعتاد وحى بغير تنوين مفعول به منصوب بفحضة مفعلة على  
ألف التانيث المقصورة وحيضام عطف عليه اي واختلاف في الشخص الذي اعتاده حي  
وحيضا والواو جمع في أو وفي بعض النسخ وحيض فيجوز أن يكون مرجوعا ويجوز ان يكون الجر غير  
جائز لان اضافة الوصف المتعدد الى مفعوله الجرد من أل لا تجوز واما الرفع فعلى اسناد المعتاد  
الى الحي والحيض اي الذي اعتاده حي وحيض والاصوب النصب وقوله والمتيقن اسم فاعل  
يجرور بالمطف على معتاد وقال مفعول (قوله لو افطر) أي كل من المعتاد والمتيقن (قوله  
والمعدلة سقوطها) كذا محمده في البرازية وقاضيان في نهر جرح الجماع الصغير في المعتاد حي  
وحيضا وشبهه من افطر على ظن القروب ثم ظهر عدا محمده وعليه مثنى الشربلاني وهو مخالف  
لما في البحر حيث قال واذا افطرت على ظن أنه يوم حيض فافطر فافطر وجوب الكفارة  
كما لو افطر على ظن أنه يوم مرضه اه وكنت فيما علقته عليه جعل الخسائية مشبه بها لانها  
بالاجماع بخلاف مسئلة الحيفض فان فيه اختلاف المشايخ والعصم الوجوب كما نص على ذلك  
في التتارخانية اه ولذا جزم بالوجوب في المسئلة في المراج والفيفض والحاصل اختلاف  
التصحيح فيها ولم أر من ذكر خلافا في سقوطها عن تيقن قتال عدو والفرق كما في جامع  
الفصولين أن القتال يحتاج الى تقديم الافطار ليقوى بخلاف المرض (قوله ولم يكفر  
للاول) اما لو كفر فعليه أخرى في ظاهر الرواية للعالم بأن الزجر لم يحصل بالاولى بحر (قوله  
وعليه الاعتقاد) نقله في البحر عن الاسرار ونزل قبله عن الجوهر لوجامع في رمضان فعليه  
كفارتان وان لم يكفر لاولى في ظاهر الرواية وهو الصحيح اه قلت قد اختلف اتر جمع  
كثري وبقوى الثاني بانه ظاهر الرواية (قوله ان افطر) ان شرطية ح (قوله والا لا) أي  
وان كان افطار المتكفر في يومين يجماع لا تسد اخل الكفارة وان لم يكفر لاولى اعظم الجبابرة  
ولذا اوجب الشافعي الكفارة به دون الاكل والشرب (قوله وغمامه في نهر جرح الوهبانية)  
قال في الوهبانية

ولوا كل الانسان عدا وشهرة - ولا عذر فيه قيل بالقتل يوم

قال الشربلاني صورته اه - من لا عذر له الا كل جهار يقتل لانه - تهزى بالدين او منكرا  
ما ثبت منه بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والامر به فتعير المواقف بقبل ايسر بالزم الضعف  
اه ح (قوله وان ذرعه الا) أي غايه وسبقه قاموس والمثله تنزع الى أربع وعشرين  
صورة لانه اما أن يتي أو يتي في كل امان يملأ القم أو دونه وكل من الاربعه اما أن يخرج  
أو عاد أو اعاده وكل اما اذا كر صومه أولا ولا فطر في الكل على الاصح الا في الاعادة والا - تنقاه  
بشرط المل مع التذكر شرح الماتق (قوله ولو هو مل القم) أي بلومع أن مادون مل القم

كمرض وحيض واختلاف  
فيما لو مرض من يجرح نفسه  
أو سافر به مكرها والمعتاد  
لزومها وفي المعتاد حي  
وحيضا والمتيقن قتال عدو  
لو افطر ولم يتحصّل العذر  
والاعتدلة سقوطها ولو تكبر  
فطره ولم يكفر لاولى يكفيه  
واحدة ولو في رمضان عند  
محمده وعليه الاعتقاد برأية  
ومجتهى وغيرهما واختار  
بعضهم للفتوى ان افطر  
بغير الجماع تداخل والا لا  
ولو اكل عدا شهرة بلا  
عذر يقتل وغمامه في نهر جرح  
الوهبانية (وان ذرعه الا)  
ونخرج) ولم يعد (لا يقطر  
مطلقا) أولا (فان عاد)  
بلا صومه (و) لو (هو مل)  
القم مع تذكره لا صوم



عقدهم بالاولى لاجل التخصيص عليه لان المعطوف عليه في حكم المذكور فافهم وأطلق في مل  
 القم فمثل ما لو كان متفرقا في موضع واحد بحيث لو جمع ملا القم كافي السراج (قوله لا يفسد)  
 أي عند محمد وهو الصحيح لعدم وجود الصنع وعدم وجود صورة الظهور وهو الابتلاع وكذا  
 معناه لانه لا يتعدى به بل النفس تعافه بحر (قوله وان أعاده) أي أعاد ما تعافه الذي هو مل القم  
 (قوله أو قد رجعت منه فاكثرت) أشار إلى انه لا فرق بين إعادة كاه أو بعثه اذا كان أصله مل  
 القم قال الخدادي في السراج معنى التلاف أن أبي يوسف يعتبر مل القم ومحمد داود يعتبر الصنع  
 ثم مل القم له حكم الخارج وما دونه ليس بخارج لانه يمكن ضبطه وفائدة تظهر في أربع مسائل  
 احدها اذا كان أقل من مل القم وعاد أو نسي منه قدر الحصة لم يقطع إجماعا ما عند أبي يوسف  
 فانه ليس بخارج لانه أقل من المال وعنده محمد لا يصح له في الادخال والثانية ان كان مل القم  
 وأعاده أو نسي ما منه قدر الحصة فصاعدا فطهر إجماعا لانه خارج أدخله جوفه ولو وجد الصنع  
 والثالثة اذا كان أقل من مل القم وأعاده أو نسي ما منه افطار عند محمد لا يصح لا عند أبي يوسف  
 لعدم المال والرابعة اذا كان مل القم وعاد أو نسي منه كالحصة فصاعدا فطهر عند أبي  
 يوسف لوجود المال لا عند محمد لعدم الصنع وهو الصحيح اهـ فثبتنا الاعادة وهما الثانية  
 والثالثة أو لاهما إجماعية وهي التي ذكرها المصنف بقوله وان أعاده الخ والآخرى خلافية  
 وهي التي ذكرها المصنف بقوله والا لا ولا فرق فيهما بين إعادة الكل أو البعض فافهم (قوله  
 ان ملا القم) قيد لفطره إجماعا بالاعادة لئلا يكمل أو قد رجعت منه (قوله والا لا) أي وان لم يلا  
 القم أو أعاده كاه أو بعثه لا يفسد صومه عند أبي يوسف ولا ينافي ما قدمه من انه لو أعاد  
 قدر حصة منه أفطر إجماعا لان ذلك فيما اذا كان القم مل القم لان صار في حكم الخارج لان  
 القم لا يضبط عليه وما كان في حكم الخارج لا فرق بين إعادة كاه أو بعثه بصدقه بخلاف ما دونه  
 لانه في حكم الداخل فلا يفسد الا اذا أعاده ولو قدر الحصة منه بصدقه وبه علم ان كلام الشارح  
 صواب لا خطأ فيه بوجه من الوجوه فافهم (قوله هو المختار) وفي الثانية هو الصحيح وصححه  
 كثير من العلماء وملي (قوله أي منذ كراه الصوم) أشار به إلى الرد على صاحب غاية البيان  
 حيث قال ان ذكر العدم مع الاستقامة كيد لانه لا يكون الامع له وهو حاصل الردان المراد  
 بالعدم ذكر الصوم لا تعمد القم فهو يخرج لما اذا فعل ذلك ناسيا فانه لا يفطر أعاده في البحر ط  
 وحاصله ان ذكر العدم لبيان تعمد الفطر بكونه ذا كراه الصوم والاستقامة لا يفسد ذلك بل يفسد  
 تعمد القم (قوله مطلقا) أي سواء أعاد أو أعاده أو لا ولا ح قال في الفتح ولا ينافي فيه تفرع  
 العود والاعادة لانه أفطر بمجرد القم (قوله وان أقل لا) أي ان لم يهد ولم يهد به بل بقوله  
 فان عاد بنفسه الخ ح (قوله وهو الصحيح) قال في الفتح صححه في شرح الكفاي للزبيلي  
 وهو قول أبي يوسف (قوله لم يفطر) أي عند أبي يوسف لعدم الخروج فلا يتحقق المدخول فتح  
 أي لان ما دون مل القم ليس في حكم الخارج كما هو (قوله فقيه رويان) أي عن أبي يوسف  
 وعند محمد لا ينافي التفرع لما مر (نبيه) لو استقام مرارا في مجلس مل نفسه أفطر لان  
 كان في مجلس أو غداة ثم نصف النهار ثم عشي كذا في الخزانة وتقدم في الطهارة أن محمد داود  
 اتفاد السبب لا المجلس لكن لا ينافي هذا على قوله هنا خلافا لما في البحر لانه يفطر عندهما ون

لا يفسد (قوله لا يفسد) خلافا للثاني  
 (ون أعاده) أو قد رجعت  
 منه فاكثرت عدد أي  
 (أفطر إجماعا) ولا كفارة  
 (ان ملا القم والا لا) هو  
 المختار (وان استقام) أي  
 طلب القم (عامدا) أي  
 متذكرا صومه (ان كان  
 مل القم فسد بالاجماع)  
 مطلقا (وان أقل لا) عند  
 الثاني وهو الصحيح لكن  
 ظاهر الرواية كقول محمد  
 أنه يفسد كافي الفتح من  
 الكافي (فان عاد بنفسه  
 لم يفطر وان أعاده ففسده  
 رويان) أي هو لا يفسد  
 بحسب

مل القم فنافي الخزانة على قول أبي يوسف أفاده في النهر (قوله وهذا كاه) أي التخصيص  
 المتقدم ط (قوله أو مرة) بالكسر والتشديد وهي الصغرة أحد الطبائع الأربع كاه  
 في الطهارة (قوله أو دم) الظاهر ان المراد به الجماد والافعال الفرق بينه وبين الخارج من  
 الاسنان اذا بابه حيث يطر لو غلب على البزاق أو ساروا أو وجد طهره كما هو أول الباب  
 (قوله فان كان بلغا) أي صاعدا من البحر اما اذا كان نازلا من رأس فلا خلاف في عدم  
 إفاده الصوم كالا خلاف في عدم نفضه الطهارة كذا في النهر بلاية ومقتضى إطلاقه انه  
 لا يفسد صومه كان مل القم أو دونه وسواء أعاد أو أعاده أو لا والله أعلم بحصته هذا الاطلاق  
 وبصحة قيامه على الطهارة فلا يرجع ح (قوله مطلقا) أي سواء أعاد أو استقام سواء كان مل  
 القم أو دونه وسواء أعاد أو أعاده أو لا ولا في هذا الاطلاق أيضا تأمل ح (قوله خلافا للثاني)  
 فانه قال ان استقام مل القم فسد ح (قوله واستحسنته الكمال) حيث قال وقول أبي يوسف  
 هنا أحسن وقوله بانه عدم النقص به أحسن لان الفطر انما يط بعمد داخل أو بالقي عمد من غير  
 نظر إلى طهارة ونجاسة فلا فرق بين الباطن وغيره بخلاف نفض الطهارة اهـ وأفرق في البحر  
 والنهر والشربة بلالية وهو مراد الشارح بقوله وغيره فافهم لما أقرره فقد استحسنه وقول ابن  
 الهمام لان الفطر انما يط بعمد داخل أو بالقي عمد الخ بزيادة النظر الذي قد نفا في إطلاق  
 الشربة بلاية وإطلاق الشارح فليتأمل بعد الاطاحة بتعليق الهداية ح (قوله ان مثل  
 حصة) هذا ما اختاره المصنف من الشبهة واختار المدعى تقديره بما يمكن أن ينتقله من غير  
 استعانة بريق واستحسنه الكمال لان المنافع من الافطار ما لا يسجل الاحتراز عنه وذلك فيما  
 يجري بنفسه مع الرقي لا فيما يتبعه في ادخاله اهـ (قوله لان النفس تعافه) فهو كاللحمة  
 المخرجة وقد مناعن الكمال أن التحقيق في ذلك يكونه عن يداف ذلك (قوله الا اذا مضى الخ)  
 لانهم اتفقوا باستأنه فلا يصل إلى جوفه نسي ويصير تابعا لبقته معراج (قوله كما هو) أي عند  
 قوله أو خرج دم بين أسنانه (قوله وهو) أي وجود الطم في الخلق (قوله في كل قليل) في بعض  
 النسخ في كل شيء والاولى أولى وهي الموافقة لعبارة الكمال (قوله وذكر الخ) ٢ الظاهر ان  
 الكراهة في هذه الاشياء تنزيهية رملي (قوله طاه العيني) وتبعه في النهر وقال وجه الزبالي  
 قيد في الثاني فقط والاولى أولى اهـ (قوله ككون زوجه الخ) بيان للمعذرة في الاول قال في  
 النهر ومن المعذرة في الثاني أن لا تجد من مضى لصبي من حاض أو نساء أو غيره مما يمنع لا يوم  
 ولم تجد طهيها (قوله ووفق في النهر) عبارة وينبغي حل الاول أي القول بالكراهة على ما اذا  
 وجد بها أو الثاني على ما اذا لم يجد به وقد غلبت الغلبة اهـ فقد قيد الكراهة بان يجد بها من  
 نمراته أي وما خاف الغلبة أو لا فقول الشارح ولم ينفذ غلبتها خاف لما في النهر وقوله والا  
 لا أي وان لم يجد بها وخاف غلبتها لا يكره موافق للنهر فافهم ومفهومه انه اذا لم يجد بها لم ينفذ  
 غلبتها يكره وهو ظاهر (قوله وهذا) أي الحكم بكراهة الذوق أو الماضغ بلا عذر ط (قوله  
 لا النفل) لانه يباح فيه الفطر بالمعذرة اتفاقا وبلا عذر في رواية الحسن والثاني فالذوق أولى  
 بعدم الكراهة لانه ليس بافطار بل يحتمل أن يصير إياه فتح وغيره (قوله وفيه كلام) أي لما صاحب  
 البحر وحاصله أن الكلام على ظاهر الرواية من عدم حمل الفطر عند عدم العذر فما كان

(وهذا) كله (ق في  
 طهارة أو ماء أو مرة) أو دم  
 (فان كان بلغا فغير  
 مفسد) مطلقا خلافا للثاني  
 واستحسنه الكمال وغيره  
 (ولو أكل لحا بين أسنانه)  
 ان (مثل حصة) ما كثر  
 (قضى فقط وفي أقل منها  
 لا يفطر) (الا اذا أخرجه)  
 من فقه (ما كاه) ولا كفارة  
 لان النفس تعافه (وأكل  
 مثل حصة) من خارج  
 (يفطر) ويكفر في الأصح  
 (الا اذا مضى فبحسب  
 ثلاث في فقه) إلا أن يجد  
 الطم في حلقه كما مر  
 واستحسنه الكمال فأثلا  
 وهو الأصل في كل قليل  
 مضى (وكره) له (دوق شي  
 و) كذا (مضغ بلا عذر)  
 قد فيه ما قاله العيني  
 ككون زوجه أو نساء  
 سبي الخلق فذاقت  
 كراهة الذوق عند الشراء  
 قولان ووفق في النهر بأنه  
 ان وجد بها لم ينفذ غلبتها  
 كرهه الا لا وهذا في الغرض  
 لا النفل كذا قالوا وفيه  
 كلام لحمة الفطر فيه بلا  
 عذر على المذهب فيبقى  
 الكراهة  
 ٢ مطلب  
 فيما يكره للصائم



نهر يضا للقطر بكرة أما على تلك الرواية فـ لم يوسـ بأى إمام شاذة ١٥ وأجاب فى النهر بأنه  
 يمكن أن يقال أعمال بكرة فى النقل وكرة فى القرض اظهرا لتفاوت الرتبة بين ١٥ وأجاب  
 لم ي أيضا أنه أغاب بكرة فى القرض اقوته يجب حفظه وعدم تغيره بـ لفساد فكره فيه  
 ما يحتج منه الافاضا اليه ولم يكره فى النقل وان لم يحل حقيقة القطر فيه لانه فى أصله محض  
 تقاوع والمطوق أمير فـ ما ابتدأ فـ بطلت مرتبة عن القرض بهـ عدم كراهة فعل ر بما  
 أفضى الى الضامن غير غلبة على فيه قال وهذا أولى عما فى النهر لان هذا يبطل العلة المذكورة  
 أهم فتأمل ١٥ (قوله وكرم مضغ علك) نص عليه مع دخوله فى قوله وكرم ذوق نى ومضغه  
 بلا عذر لان العذر فيه لا يتضح فـ كرم طافا بلا عذرهما ما رمى قلت ولان العادة مضغه  
 خصوصاً لانهـ وا كهن كباينى فـ كما مظنة عدم الكراهة فى الصيام اقروهم أن ذلك  
 عذر (قوله أبيض الخ) قیده بذلك لان الاسود وغير المضغ وغير المتين يصل منه شئ الى  
 الجوف وأطلق محمد المسئلة وحملها الكمال نية الامتناع من على ذلك قال لا تطح بانه حال بعدم  
 الصوم فان كان مما يصل عادة حكم بالنسب لانه كالميقن (قوله وكرم لاه نظرين) لان الدليل  
 أعنى التشبه بالنسب يقتضى الكراهة فى حقهم خاليما عن المعارض فتح وظاهره أنها تحريرية  
 ط (قوله الا فى الخلوة بغير) كذا فى المعراج عن البرزوى والحبوبى (قوله وقيل يباح) هو  
 قول غير الـ لام حيث قال وفى كلامهمـ دأشارة الى أنه لا يكره لغير الصائم ولكن يستحب  
 للرجال تركه الا لعذر مثل أن يكون فى فقه بصر ١٥ (قوله لانهـ وا كهن) لان يدين ضميقة  
 قد لا تتحمل السؤال فى شئ على اللثة والسن منه فـ (قوله وكرم قبله الخ) جزم فى السراج  
 بان القبة لـ الفاحشة بان يضغ فـ فقه اتصـ كره على الاطلاق أىـ وا أمن أولا قال فى النهر  
 والمعاينة على التفصيل فى المنهور وكذا المبصرة الفاحشة فى ظاهر الرواية وعن محمد كراهتها  
 مطلقا وهو رواية الحسن قبله وهو الصحيح ١٥ واختار الكراهة فى الفتح وجزم به فى  
 الولوالجية بلا ذكر خلاف وهو أرى معانقها رـ ما جردان ويس فرجه فـ جهابيل قال  
 فى الذخيرة أنـ ذام كرهه بلا خلاف لانه يقتضى الى الجماع غابا ١٥ وبهـ لم أن رواية محمد  
 يسان لكون ما فى ظاهر الرواية من كراهة المبصرة ليس على إطلاقه بل هو محمول على غير  
 الفاحشة ولذا قال فى الهـ داية والمباشرة مثل التقبيل فى ظاهر الرواية وعن محمدـ دانه كره  
 المباشرة الفاحشة ١٥ وبه ظهـ أن ما مر عن النهر من اجراء الخلاف فى الفاحشة ليس مما  
 يفتى ثم رأيت فى التتـ رائية عن المحيط التصريح بما كرهه من التوفيق بين الرواية وبين وانه  
 لا فرق بينهما ما وقع الحمد (قوله ان لم يامن المفسد) أى الانزال أو الجماع امداد (قوله وان اس  
 لا يامن) ظاهره أن الاولى عدمه اليكن قال فى الفتح وفى الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان  
 يقبل ويباشر وهو صائم وروى أبوداود بإسناد جيد عن أبى هريرة أنه عليه الصلاة والسلام  
 سأل رجلا عن المباشرة للصائم فرخص له وأنا آخرتها فـ الذى رخص له شيخ والذى نهى  
 شاب ١٥ (قوله لادن شارب وكل) بفتح الفاء معـ درين وبضعهما معـين وعلى الثاني  
 فالهـ لا يكرهـ معـ حاله ما أن الرواية هو الاول وعقابه فى النهر وذ كره فى الامداد أول  
 الباب أنه يؤخذ من هـ دانه لا يكره للصائم ثم رائية المسـ لك والورد ونحوه لا يكون

(و) كره (مضغ علك) أبيض  
 مضغ ملتئم والافيه طور  
 وكرم للقطر بن الاق  
 الخلوة بغير وقيل يباح  
 ويستحب للنساء لانه  
 سوا كهن فـ (و) كره  
 (قوله) ومروم فاحشة (ان لم  
 ومباشرة فاحشة (ان لم  
 يامن) اللهـ سدوان أمن  
 لا يامن (لا) بكرة (دهن  
 شارب (لا) كل

جوهر متصل كالدخان فانهم قالوا لا يكره الا كـ كمال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم  
 بخصوصه بنوع منه وكذلك من الشارب ١٥ (قوله اذ لم يقصد الزينة) اعلم أنه لا تلازم بين  
 عدم الجاهل وقصد الزينة فالقصد الاول لدفع الشـ من وإقامة ما به الوقار واطهار النعمة  
 شكر الاخر او هو أثر ادب النفس وشهامتها والى أنى أثر ضيقها وقاها بالاضاب وردت السنة  
 ولم يكن اقصد الزينة ثم به ذلك ان حـ صات زينة فقد حصلت فى ضمن قصد مطوب فلا يضرب  
 اذ لم يكن ملتفتا اليه فتح واهذا قال فى الولوالجية ليس الشارب الجاهل بمباح اذا كان لا يتكبر  
 لان التكبر حرام وتـ بهـ ان يكون معها كما قالها ١٥ بصر (قوله أو تطويل اللحية)  
 أى بالدهن (قوله وصرح فى النهاية الخ) حيث قال وما رواه ذلك يجب قطعه هكذا عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأخذ من اللحية من طولها وعرضها أورده أبو عبد الله فى  
 الترمذى فى جامعه ١٥ ومثله فى المعراج وقد نقله عنه فى الفتح وأقره قال فى النهر ومعت  
 من بعض أعزاء الموالى أن قول النهاية يجب بالحسن المهمة ولا بأس به ١٥ قال الشيخ اسمعيل  
 ولكفه خلاف الظاهر واستعمالهم فى مثله يستحب (قوله الا أن يحمل الوجوب على  
 الثبوت) يؤيده أن ما استدلل به صاحب النهاية لا يدل على الوجوب لما صرح به فى البحر وغيره  
 أن كان يفـ مل لا يقتضى التكرار والدوام ولذا حذف الزيادة يجب وقال وما زاد به من  
 وفى شرح الشيخ اسمعيل لا بأس بأن يقبض على لحيمته فاذا زاد على قبضته شئ جزءه كفى المنية  
 وهو سنة كفى المبتنى وفى الجنبى والنباسيع وغيرهما لا بأس بأخذ أطراف اللحية اذا طالت  
 ولا يفتق الشـ يب الاعلى وجه التزيين ولا بالأخذ من حاجبه وشـ موجهه ما لم يشبه فعل  
 الخنثى ولا يحلق شعر حلقه وعن أبى يوسف لا بأس به ١٥ (قوله وأما الاخذ منها الخ) ٢ بهذا  
 وفق فى الفتح بين ما مروى عن الأصميين عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم أحقوا الشوارب  
 وأعفر اللحية قال لانه صح عن ابن عمر راوى هذا الحديث أنه كان يأخذ الفضل عن القبضة  
 فان لم يحـ مل على الشـ كما هو أصلنا فى عمل الراوى على خلاف مرويه مع أنه روى عن غير  
 الراوى وعن النبى صلى الله عليه وسلم لم يحمل الاعفاء على اعفائها عن أن يأخذها لأم أو كاهها  
 كما هو فعل مجوس الاعاجم من حلق لحاهم ويؤيده ما فى مـ لم عن أبى هريرة عنه صلى الله عليه  
 وسلم لم جزوا الشوارب وأعفر اللحية خالفوا المجوس فهـ ذم الجاهل واقعة موقع التعديل وأما  
 الاخذ منها وهى دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال فلم يصبه أحد ١٥ ملخصا  
 (قوله وحديث التوسعة الخ) ٣ وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها  
 قال جابر بن جبرته أربعين عاما فلم يتخلف ط وحديث الاكفـال هو ما رواه البيهقى وضـ فقه  
 من اكفـل بالانـ يوم عاشوراء لم يرمدا أبدا ورواه ابن الجوزى فى الموضوعات من اكفـل يوم  
 عاشوراء لم ترمد عينه ثلث السنة فـ قلت ومناسبة كـ هذا هنا أن صاحب الهداية  
 استدل على عدم كراهة الاكفـال للصائم بأنه عليه الصلاة والسلام قد نـب اليوم عاشوراء  
 والى الصوم فيه قال فى النهر وثقه به ابن العزبانه لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم فى يوم عاشوراء  
 غير صوم وإنما روافض لما ابتدأوا إقامة المأتم واطهار الحزن يوم عاشوراء لم يكون الحـ من  
 فتلى فيه ابتداء جهلة أهل السنة اظهرا الصرور ونحوه الحبوب والاطعمة والا كـ صا

مطلب  
 فى الفرق بين قصد الجاهل  
 وقصد الزينة

اذا لم يقصد الزينة  
 أو تطويل اللحية اذا كانت  
 بقدر المستون وهو القبضة  
 وصرح فى النهاية بوجوب  
 قطع ما زاد على القبضة  
 بالضم ومقتضاها الاثم بتركه  
 الا أن يحمل الوجوب على  
 الثبوت وأما الاخذ منها  
 وهى دون ذلك كما يفعله  
 بعض المغاربة ومحنة  
 الرجال فلم يصبه أحد وأخذ  
 كاهها فعل مجوس الاعاجم فـ  
 وحديث التوسعة على  
 العيال يوم عاشوراء صحيح  
 وأحاديث الاكفـال فيه  
 ضعيفة لاموضوعة

٢ مطلب  
 فى الاخذ من اللحية

٣ مطلب  
 فى حديث التوسعة على  
 العيال والا كـ صا يوم  
 عاشوراء



ورواها حديث موضوع في الاكحال وفي التوسعة فيه على العيال ١٥ وهو مردود بان  
 احاديث الاكحال فيه ضيقة لا موضوعة كيف وقد خرجها في الفتح ثم قال هذه عدة طرق  
 ان لم يخرج بواحد منهم فالحجوع يحجج به تعدد الطرق واحاديث التوسعة في رواة الثقات  
 وقد اورد ابن القرافي في جزئ من جهه فيه ١٥ ما في الترويه وما اخذ من الحوائث الى مدينة  
 لكنه زاد عليه ما ذكره في احاديث الاكحال وما ذكره عن الفتح وفيه نظر فانه في الفتح ذكر  
 احاديث الاكحال لاصنام من طرق متعددة بعضها مقيد بعاشوراء وهو ما قدمنا عنه وبعضها  
 مطابق لفراده الاحتجاج بجموع احاديث الاكحال لاصنام ولا يلزم منه الاحتجاج بحديث  
 الاكحال يوم عاشوراء كيف وقد جزم بوضعه الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة وتبعه  
 غيره منهم من لا على النادر في كتاب الموضوعات ونقل السخاوي في الدرر المنتثرة عن الحاكم  
 انه منكر وقال الجراحي في كشف الخفاء من قبل الالباس قال الحاكم ايضا الاكحال يوم  
 عاشوراء لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم لم فيه اثر وهو بدعة ثم حديث التوسعة ثابت صحيح  
 كما قاله الحافظ السخاوي في الدرر (قوله كازمه ابن عبد العزيز) الذي في الترويه والحوائث  
 الى مدينة ابن العزقات وهو صاحب النكت على مشكلات الهداية كما ذكره في السعدية  
 في غير هذا المثل (قوله ولا سواك) بل ليس لاصنام كغيره صرح به في النهاية اعموم قوله صلى  
 الله عليه وسلم لولان اثنى على امتي لامتهم بالصواب عند كل وضوء وعند كل صلاة اقتناله  
 الظهور والعصر والمغرب وقد تقدم احكامه في الطهارة بحج (قوله ولو عشيما) أي بعد الزوال  
 (قوله على المذهب) وكره الثاني المبال بالمال فيه من ادخاله من غير ضرورة وروايته ليس  
 باقوى من المضعفة اما الرطب الاضفر فلا بأس به انضافا كذا في الخلاصة نهر (قوله وكذا  
 لا كره حجة) أي الحجة التي لا تضعفه عن الصوم ويخفى له أن يؤخرها الى وقت الغروب  
 والفصد كالحجة وذ كرشخ الاسلام أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطر كما في  
 التاترخانية امداد وقال قبله وكرهه فعل ما ظن أنه يضعفه عن الصوم كالفصد والحجامة  
 والاعمال الشاق ما فيه من تعب يرضه للافاد ١٥ قلت ويحق به اطالة المسكت في الحمام  
 في الصيف كما هو ظاهر (قوله ومضعفة أو استنشق) أي غير وضوء أو غتسال نور الايضاح  
 (قوله لا تبرد) راجع اقوله وتلف وما بعده (قوله ويه يقى) لان النبي صلى الله عليه وسلم صب  
 على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحزرواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما  
 يبل الثوب ويلقه عليه وهو صائم ولان هذه الاشياء اعون على العبادة ودفع الضجر الطبيعي  
 وكرهها أبو حنيفة لما فيها من اظهار الضجر في العبادة كما في البرهان امداد (قوله ويستحب  
 السجود) لما رواه الجماعة الا بأبداود عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تصروا  
 فان في السجود بركة قبل المراد بالبركة حصول القوة على الصوم القدر زيادة الثواب وقوله  
 في النهاية انه على حذف مضاف أي في كل الصورة يفي على ضبطه باضم جمع صهرو الاعرف  
 في الرواية الفتح وهو اسم لما كثر في السجود وهو السجود من الاضحية من الليل كالوضوء بالفتح  
 ما يتوضأ به وقبل يمين الضم لان البركة وتبل الثواب انما يحصل بالفعل لا بنفس الماء كقول  
 ملخصا قال في البصير ولم أر صريحا في كلامهم أنه يحصل الا بوضوء واحد وظاهر الحديث

كازمه ابن عبد العزيز  
 (و) لا (و) ولو عشيما  
 أو رطب بالمال على المذهب  
 وكرهه الشافعي بعد  
 الزوال وكذا لا تبرده  
 حجة وتلف بنوب مبتل  
 ومضعفة أو استنشق  
 أو غتسل لا تبرد عند  
 التاترخانية في شرب لابة  
 عن البرهان ويستحب  
 السجود

بقية وهو ما رواه احمد السجود بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله  
 وملائكته يصلون على المتسحرين (قوله وتأخير) لان معنى الاستمالة فيه أبلغ بدائع ومحل  
 الاحتياط ما اذ لم يثبت في بقائه الليل فان شك كره الا كل في الصحيح كما في البدائع أيضا (قوله  
 وتجهيل الفطر) أي الا في يوم غيم ولا يفطر ما لم يغاب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن  
 بجرع عن البرازية وفيه عن شرح الجامع لفاضل بن التيجيل المنصب قبيل اثبات الصوم  
 (تنبيه) قال في القيص ومن كان على مكان مرتفع كمنارة سكندرية لا يفطر ما لم تغرب  
 الشمس عنده ولا هل البادية الفطر ان غربت عندهم قبله وكذا العبدة في الملوغ في حق صلاة  
 الفجر أو السجود (قوله الحديث الخ) كذا أورد الحديث في الهدايا قال في الفتح وهو  
 على هذا الوجه الله عليه وسلم والذي في صحيح الطبري ثلاث من اخلاق المرسلين تجهيل الافطار  
 وتأخير السجود ووضع اليدين على الشمال في الصلاة ١٥ واستدل بكل بانه كيف يكون من  
 اخلاق المرسلين ولم يكن في ماتهم حل أكل السجود وأجيب بنوع انه لم يكن في ملتهم وان لم فعله  
 ولو لم فلا يلزم اجتماع الخصال الثلاث فيهم ١٥ من المعراج ملخصا (قوله لا يجوز الخ) عزاه  
 في الجوالي الفنية وقال في التاترخانية وفي الفتاوى سئل على بن أحمد عن المحترف اذا كان  
 يعمل أنه لو اشتغل بجرعه بطهارة من يبيع القطر وهو محتاج لا نفقة هل يباح له الاكل قبل أن  
 يمرض فنع من ذلك أشد المنع وهكذا حكمه عن استاذ الوبري وفيه ما ألت أبا حامد عن خباب  
 يضعف في آخر النهار هل ان يعمل هذا العمل قال لا ولكن يجزئ نصف النهار ويستريح في  
 الباقي فان قال لا يكره كذب بايام الستة فانها أقصر فبايده ففعله اليوم ١٥ ملخصا  
 وقال الرمي وفي جامع الفتاوى ولو ضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة فله أن يفطر ويأكل  
 يوم نصف صاع ١٥ أي اذا لم يدرك عدة من أيام أخر يمكنه الصوم فيها والاوجب عليه القضاء  
 وعلى هذا الجهاد اذ لم يقد عليه مع الصوم ويهات الزرع بالتأخير لاشك في جواز الفطر  
 والقضاء وكذا الجاهل وقوله كذب الخ فيه نظر فان طول النهار وقصره لا دخل له في  
 الكناية فقهه يظهر من عدة في قوله لا يكفي في فقهه من اليه صلاحه على الصلاح فامل ١٥  
 كلام الرمي أي لان الحجة في مختلف صيغها وشتاها وغلا ورواها في عيال وضدها ولكن  
 مانعة عن جامع الفتاوى صورة في نور الايضاح وغيره من نذر صوم الابد ويؤيده اطلاق قوله  
 يفطر ويأكل وكلامنا في صوم رمضان والذي يخفى في مسئلة المحترف حيث كان الظاهر أن  
 ما من من تقيها من المشايخ لامن من قول المذهب أن يقال اذا كان عنده ما يكرهه وعياله لا يعمل  
 له الفطر لانه يحرم عليه السؤال من الناس فالقطار أولى والافله العمل بقدر ما يكرهه ولو أداه  
 الى الفطر بجعل له اذا لم يمكنه العمل في غير ذلك مما لا يؤديه الى الفطر وكذا الخوف فلا  
 زوعه أو سرقته ولم يجز من يعمل له بجره المثل وهو يدر عليه لان قطع الصلاة لا يقل من ذلك  
 لكن لو كان آخر فقهه في العمل مدته لومة فجار رمضان فالظاهر أن له الفطر وان كان عنده  
 ما يكرهه اذا لم يرض المتأخر بفسخ الاجارة كما في الظن فانه يجب عليه الارضاع بالعقد ويجل  
 اه الا فطر اذا خافت على الولد فيكون خوفه على نفسه أولى تأمل هذا ما ظهر في راقته تعالى

وتأخيره وتجهيل الفطر  
 الحديث ثلاث من اخلاق  
 المرسلين تجهيل الافطار  
 وتأخير السجود والسواك  
 (فروع) لا يجوز أن يعمل  
 على اية له الى الضعف  
 فيجوز نصف النهار ويستريح  
 الباقي فان قال لا يكره  
 كذب بايام الستة



أعلم (قوله فان اجهد الحرج) قال في الوهبانية  
 فان اجهد الانسان بالشغل نفسه • فافطر في التكفير قواين سطورا  
 قال الشريفي لا يلا صورته صائم أتعب نفسه في عمل حتى أجهد العيش فافطر لزمته الكفارة  
 وقيل لا يلا ألقى البقاء وهو هذا بخلاف الامه اذا اجهدت نفسه الانه مذكورة تحت قهر المولى  
 ولها ان غنت من ذلك وكذا العبد اح وظاهره وهو الذي في الشريفة لا يلا عن المنفق ترجيح  
 وجوب الكفارة ط قالت مقتضى قوله ولها ان غنت لزوم الكفارة على ارض الوفاء لم تحتارة  
 فيكون ما قبله محمولا على ما اذا كان غير اختياره ليل التعديل والله أعلم

(فصل في الوارض)

جمع عارض والمراد به هنا ما يحدث للانسان مما يبيح له عدم الصوم كما يشير اليه كلام الشارح  
 (قوله المبيحة لعدم الصوم) عدل عن قول البدائع المسئلة للصوم لما ورد عليه في النهر من انه  
 لا يشهل السقرفانه لا يبيح الفطار وانما يبيح عدم الصوم وكذا الاباحة الفطار امروض  
 الكبير في الصوم فيه ما لا يخفى (قوله خفة) هي السفر والحمل والارضاع والمرض والكبر  
 وهي تسع نظامها بقولي

وعوارض الصوم التي قد يغتفر • للمعرفة في الفطار تسع تسقط  
 حمل وارضاع وكره سفر • مرض جهاد جوعه عطش كبير  
 (قوله وبقي الاكراه) ذكر في كتاب الاكراه انه لو اكره على اكل ميتة او دم او لحم خنزير او  
 شرب خمر بغير ملجئ كحبس او ضرب او قيد لم يحمل وان ملجئ كقتل او قطع عضو او ضرب  
 مبرح - هل فان صير قتل اثم وان اكره على الكفر بملجئ رخص له اظهاره وفيه مطعون بلايمان  
 ويؤجر لوجه من ذلك سائر حقوقه تعالى كافتاد صوم وصلاة وقتل صبي حرم او في احرام وكل  
 ما ثبتت فرضيته بالكتاب اه وانما اثم لو صبر في الاول لان ذلك الاشياء متناهية عن الحرمة  
 في حال الضرورة والالتفات عن الحرمة - هل بخلاف اجراء كلمة الكفر فان حرمة لم ترتفع  
 وانما رخص فيه - سقوط الاثم فقط ولهذا نقل هنا في البصر عن البدائع الفرق بين ما اذا كان  
 المكروه على الفطر مريضا او مسافرا وبين ما اذا كان مريضا او مسافرا لو امتنع حتى قتل اثم في  
 الاول دون الثاني (قوله وخوف هلاك الخ) كلامة اذا ضعف عن العمل وخشيت الهلاك  
 بالصوم وكذا الذي ذهب به متوكل السلطان الى العجالة في الايام الحارة والعمل حيث اذا  
 خشى الهلاك او نقصان العقل وفي الخلاصة الغاوى اذا كان يعلم يقينا انه يقاتل العدو في  
 رمضان ويخاف الضعف ان لا يهبط فافطر نهر (قوله واسعة حية) عطف على عطش المتعاق  
 بقوله وخوف هلاك ح أي فله شرب دواء ينفعه (قوله مسافر) خبر عن قوله الا في الفطر  
 واثار باللام الى انه مخير ولكن الصوم افضل ان لم يضرب كما ياتي (قوله سفر شرعا) أي  
 مقدرا في الشرع قصر الصلاة ونحوه وثلاثة ايام ولياليها وليس المراد كون السفر شرعا  
 باصله ووصفه بقرينة ما بعده (قوله ولو بعصية) لان القبح الجاهل لا يعدم المشروعية كما قدمه  
 اشارح في صلاة المسافر ط (قوله او حامل) هي المرأة التي في بطنها حمل بفتح الحاء اي ولا

فان اجهد الحرج نفسه بالاجل  
 حتى مرض فافطر في  
 كبرائه قولان قنية وفي  
 البرزخية لو صام عز عن  
 الايام صام وصلى فاعدا  
 جمع بين العبادتين  
 (فصل في الوارض)  
 المبيحة لعدم الصوم  
 وقد ذكر المصنف منها خمسة  
 وبق الاكراه وخوف  
 هلاك او نقصان عقل ولو  
 بعطش او جوع شديد  
 ولسعة حية (مسافر)  
 سفر شرعا

والحاملة التي على ظهرها أو رأسها حمل • كسر الحاء نهر (قوله او مرضع) هي التي شأها  
 الارضاع وان لم تباشره والرضعة هي التي في حال الارضاع ملقمة ثديها الصبي نهر عن الكشاف  
 (قوله اما كانت او ظنرا) اما الظن فلان الارضاع واجب عليه بالاعتقاد واما الام فالوجود به ديانة  
 مطلقة وقضاء اذا كان الاب معسرا أو كان الولد لا يرضع من غيره او به هذا المدفع مافي الذخيرة  
 من أن المراد بالمرضع الظن لا الام فان لا يستأجر غيرها بحجر ونحوه في الفتح وقد رد الزياحي  
 أيضا مافي الذخيرة بقول القدوري وغيره اذا خاف ان لا يرضع من غيره أو ولدهما ذلا وللهما - ساجرة  
 وما قيل انه ولد هامن الرضاع رده في النهر بانه انما يتم أن لو أرضعته والحكم أعم من ذلك فانها  
 بمجرد الاعتقاد لو خافت عليه - جازها الفطر اه وافادوا باليهود انه يحمل لها الفطار ولو كان  
 العقد في رمضان كافي البرجندى خلافا لما في صدر الشريعة من تقييده - له اذا صدر العقد  
 قبل رمضان اه (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ط (قوله بغلبة الظن) يأتي بيانه فيما  
 (قوله او ولدها) المتبادر منه كما عرفت أنه المراد بالمرضع الام لانه ولدها حقيقة والارضاع  
 واجب عليه اديانة كافي الفتح أي عند عدم تعينها والواجب قضاء أيضا كما مر وعليه فيكون  
 شعوره بالظن بطريق الاحتياط لوجوبه عليه اياها بالاعتقاد (قوله وتبينه اليه) أي الخ هذا مبيح على  
 ما مر عن الذخيرة لان حاصله ان المراد بالمرضع الظن لوجوبه عليه او مثلها الام اذا تعين بان لم  
 يأخذ يثدي غيرها أو كان الاب معسرا لانه حينئذ واجب عليه وقدمت أن ظاهر الرواية  
 خلافه وأنه يجب عليه اديانة وان لم تعين تأمل (قوله خاف الزيادة) أو إبطاء البر أو فساد عضو  
 بحر أو وجع العين أو جراحة أو صداعا أو غيره وهو له ما اذا كان يرضع المرضع - ط أي  
 بان يعولهم ويلزم من صومه ضياعهم وهذا كهم اضعفه عن القيام بهم اذا صام (قوله وصحح  
 خاف المرض) أي بغلبة الظن كما يأتي في شرح النجم من أنه لا يفطر محمول على أن المراد  
 بالخوف مجرد الوهم كافي البحر والشريفة لا يلا (قوله وخادمة) في القهستان عن الخزائن طانصه  
 ان الحر الخادم أو العبد أو الذاهب - الدنهر أو كره به اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الافطار  
 ككرة أو أمانة ضعف لا طبخ أو غسل الذنوب اه ط (قوله بغلبة الظن) تنازه خاف الذي في  
 الدين وخاف وخافت اللتان في النهر ط (قوله بامارة) أي علامة (قوله أو تجربة) ولو كانت من  
 غير المريض عند اتحاد المرض ط عن أبي السعد (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب فلا  
 يجوز له من له أدنى معرفة فيه ط (قوله مسلم) أما الكافر فلا يعتد به في قوله لاحتمال أن  
 غرضه افساد العبادة كسليم نهر في الصلاة بالقيام فوعده باعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة  
 قلنا بحر (قوله مسافر) وقيل عدم شرط وجوبه الزياحي وظاهره مافي البحر والنهر ضعفه  
 ط قلت واذا أخذ بقول طبيب ليس فيه هذه الشروط وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة كالأفطار  
 بدون أماره ولا تجزئة لعدم غلبة الظن والناس عنه غافلون (قوله وافاد في النهر) أخذ من  
 تعاديل المسئلة السابقة باحتمال أن يكون غرض الكافر افساد العبادة وعبادة البحر وفيه  
 اشارة الى أن المريض يجوز له أن يستطب باكار فيماعد ابطال العبادة ط (قوله فاني)  
 أي فكيف يتطبيب بهم وهو استقامهم يعني النبي قال ح أيد ذلك شيخنا بما نقله عن الدر المنثور

ولو بعصية (أو حامل  
 أو مرضع) اما كانت أو  
 ظنرا على الظاهر (خافت)  
 بغلبة الظن (على نفسها  
 أو ولدها) وقيدته اليه  
 تيمنا لابن الكمال بما اذا  
 ذهبت الارضاع (أو مريض  
 خاف الزيادة) لرضه وصحح  
 خاف المرض وخادمة خافت  
 الضعف بغلبة الظن بامارة  
 أو تجربة أو بأخبار طبيب  
 حاذق مسلم - مسافر أو أفاد  
 في النهر - مسافرا لغير جواز  
 التطبيب بالكافر فيما ليس  
 فيه ابطال عبادة فاني وفيه  
 كلام لان عندهم نصح المسلم  
 كفر فاني يتطبيب بهم وفي  
 البحر عن الظهيرية



للامامة السوطي من قوله صلى الله عليه وسلم لم ما خلا كافر بم لا اعزم على قتله (قوله للامة  
 ان تمنع) أي لا يجب عليه امتثال امره في ذلك كالوضوء وقت الصلاة فتقدم طاعة الله تعالى  
 رمة متضى ذلك ان الوطاعة حتى افطرت لزمت الكفارة يفيد ما ذكره الشارح من التعميل  
 وقد مناهوه فيل الفصل (قوله الا السفر) استثناء من عموم العذر فان السفر لا يمنع الفطر  
 يوم العذر (قوله كما يجب) أي في قول المتن يجب على مقيم اتمام يوم منه - افر فيه ح (قوله  
 وقضوا) أي من تقدم حتى الحمل والمرضع وغلب الذكور فاقضوا يومهم ط (قوله بالافدية)  
 أشار الى خلاف الامام الثاني رحمه الله تعالى حيث قال بوجوب القضاء القديمة لكل يوم  
 مدونة كما في البدائع (قوله وبلاولام) بكسر الواو أي موالاته المتابعة لا طلاق قوله  
 تعالى في مدونة أيام أخر ولا خلاف في وجوب التتابع في ادائه فان كان خلاف في تذب  
 التتابع فيما لم يشترط فيه وعلمه في النهر (قوله لانه) أي قضاء الصوم المفهوم من قضاؤه هذا  
 على ما فهم من قوله وبلاولام من عدم وجوب الفور (قوله جاز التطوع قبله) ولو كان  
 الوجوب على الفور لكان لا يكون تأخير الواجب عن وقته المضيق بمر (قوله بخلاف قضاء  
 الصلاة) أي فانه على الفور وقوله صلى الله عليه وسلم لم من قام عن صلاة أو نسى فليصليها اذا  
 ذكرها لا جزاء الشرط لا تأخر عنه أبو السعود وظاهره أنه يكره التثنية بالصلاة ان عليه  
 افوات ولم أوه نهر قالت قد منافي قضاء الفوات كراهته الا في الرواتب والراغب فليراجع  
 ط (قوله قدم الاداء على القضاء) أي يغني عن ذلك والافلو قدم القضاء وقع عن الاداء كما مر نهر  
 قالت بل الظاهر الوجوب لما مر أول الصوم من انه لو نوى التثنية أو واجبا آخر يخشى عليه  
 الكفر تأمل (قوله لما مر) أي من أنه على التأخي (قوله خلافا لما في) حيث أوجب مع  
 القضاء لكل يوم اطعام مسكين ح (قوله لا فعل تفضيل) لا قضاءه أن الافطار فيه خير مع أنه  
 مباح وفيه أنه ورد ان الله تعالى يحب ان توفى رخصه كما يجب ان توفى عزائمه ومحبة الله تعالى  
 ترجع الى الانابة فيه بان رخصة الافطار من اتوا بل لكن العزيمة أكثر فوابار يمكن حل  
 الحديث على من ابتدأه الرخصة ط (قوله ان لم يضرمه) أي بما ليس فيه خوف هلاك والا  
 وجب الفطر بمر (قوله فان شق عليه الخ) أشار الى ان المراد بالاضرمه مطلق المشقة لا خصوص  
 ضرر البدن (قوله أو على رفيقه) سم جفس يشمل الواحد والا تعرف في بعض الترخيفات فاذا  
 كان رفيقه أو عاصمهم مفطرين والنفقة مشتركة فان الفطر افضل كما في الخلاصة وغيره (قوله  
 موافقة الجماعة) لانهم يثنون عليهم قسمة - منهم من النفقة أو عدم موافقة لهم (قوله  
 فان ماوا الخ) ظاهر في رجوعه الى جميع ما تقدم حتى الحمل والمرضع وقضية من يعبره من  
 المتوب اختصص هذا الحكم بالمرض والمساقر وقال في البحر ولم أر من عر ح بان الحمل  
 والمرضع كذلك ولكن يتأولهما عزم قوله في البدائع من شرائط القضاء القدرة على القضاء  
 في هذا اذا زال الخوف أيام لزمه ما قدره ولا خصوصية فان كل من أفطر لعذر ومات قبل  
 زواله لا يلزمه شيء فيدخل المكروه والاقسام الغاية اه - لخصا من الرضى (قوله أي في  
 ذلك العذر) على تقدير مضاف أي في مدته (قوله اعدم ادراكهم الخ) أي فلم يلزمهم  
 القضاء ووجوب الوصية فرع لزوم القضاء وانما تجب الوصية اذا كان له مال كما في شرح الملتقى ط

للامامة ان تمنع من امتثال  
 أمر المولى اذا كان يهزمها  
 عن إقامة الفرائض لانها  
 مبقاة على اصل الحرية في  
 الفرائض (الفطر) يوم  
 العذر الا السفر كما يجب  
 (وقضوا) لزوما ما قدروا  
 بلا فدية (ولا ولاه)  
 لانه على التأخي ولذا جاز  
 التطوع قبله بخلاف قضاء  
 الصلاة (و) لوجبه ضمان  
 الثاني (قدم الاداء على  
 القضاء) ولا فدية لما مر  
 خلافا لما في (ويذهب  
 ما افر الصوم) لا ية وأن  
 تصوموا والآخر على البر  
 لا افعل تفضيل (ان لم يضرمه)  
 فان شق عليه أو على رفيقه  
 فافطر افضل موافقة  
 الجماعة (فان ماوا فيه)  
 أي في ذلك العذر (فلا تجب  
 عليهم (الوصية بالفدية)  
 لعدم ادراكهم عدة من  
 أيام أخر (ولو ماوا به -  
 زوال العذر وجبت  
 الوصية

(قوله بقدر ادراكهم الخ) يغني أن يستغنى الايام المتبقية ما ساقى أن أداء الواجب لم يجز فيها  
 قه - الثاني وقد يقال لاحاجة الى الاستغناء لانه ليس بقادر فيه على القضاء ثم عايل هو أهمل فيها  
 من أيام السفر والمرض لانه لو صام فيها جزاء ولو صام في الايام المتبقية لم يجزه رضى (قوله  
 فوجوبه عليه بالاولى) ردنا في القه - الثاني من أن التقييد بالعذر يفيد عدم الاجراء لانه  
 ذكر بعده أن في دية الحاجة المستصحب دلالة على الاجزاء قلت ووجه الاول انه اذا أفطر لعذر  
 وقد وجبت عليه الوصية ولم يتركها فلا فوجوبه عنه - عدم العذر اولى فافهم قال الرضى  
 ولا يشترط له ادراك زمان يقضى فيه لانه كان يمكنه الاداء وقد فوته بدون عذر (قوله وفدى  
 عنه واهيه) لم يقل عنهم واهيه وان كان ظاهرا - سابق إشارة الى ان المراد بقوله فان ماوا موت  
 احدهم أيا كان لاموتهم - م - ح - له (قوله لزوما) أي فداءه لازما فهو مفسد ولما لم يترك  
 المولى الفداء عنهم من الثالث اذا أوصى والا فلا يلزم بل يجوز قال في السراج وعلى هذا الزكاة  
 لا يلزم الوارث اخراجها عنه الا اذا أوصى الأنا - تبرع الوارث باخراجها (قوله الذي  
 يتصرف في ماله) أشار به الى أن المراد بالولى ما يشبه الوصى كما في البحر ح (قوله قدروا) أي  
 التشبيه بالفطرة من حيث القدر لا يشترط التملك هنا بل تكفي الاباحة بخلاف الفطرة  
 وكذا هي مثل الفطرة من حيث الجنس وجواز اداء القيمة وقال القه - الثاني واطلاق  
 كلامه يدل على أنه لو دفع الى فقير - له جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه أقل  
 من نصف صاع لم يعتد به وبه يفتى اه - أي بخلاف الفطرة على قول كما مر (قوله بعد قدرته)  
 أي الميت وقوله وفوته - مدونه مطوف على قدرته والظرف متعلق بقوله وفدى والمعنى انه  
 انما يلزمه الفداء اذا مات بعد قدرته على القضاء وفوته بالموت (قوله فلو فاته الخ) تفرع  
 على قوله بقدر ادراكهم أو على قوله بعد قدرته عليه فانه يشترط انما يقضى عما أدركه  
 وفوته دون ما لم يدركه وأشار به الى رد قول الطحاوى ان هذا قوله محمد وعندهما تجب الوصية  
 والفداء عن جميع الشهر بالقدرة على يوم فان الخلاف في المذخر فقط كما ما في بيانه آخر  
 الباب أما هنا فلا خلاف في أن الوجوب بقدر القدرة فقط كانه عليه في الهداية وغيره  
 (قوله من الثالث) أي ثلث ماله بعد تجهيزه واهيه بدون العباد فلوزادت القديمة على الثالث  
 لا يجب الزائد الا بجازة الوارث (قوله وهذا) أي اخراجها من الثلث فقط لوله وارث لم يرش  
 بالزائد (قوله والا) أي بان لم يكن له وارث فتخرج من الكل أي لو باقت كل المال تخرج  
 من الكل لان منع الزيادة على الوارث بحيث لا وارث فلا منع كالو - كان وأجاز وكذا لو كان  
 له وارث من لا يرثه عليه كاحد الزوجين فتقتل الزيادة على الثلث بعد اخذ الوارث فرضه  
 كما - ما في بيانه آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله جاز) ان أريد بالجواز أن تصدق واقعة  
 موقعها الحسن وان أريد سقوط واجب الايصاء عن الميت مع موته مصر على التقصير فلا  
 وجه له والاخبار الواردة فيه موقوفة على العمل عن المجتبى أقول لا مانع من كون المراد به سقوط  
 المطالبة عن الميت بالصوم في الآخرة وان بقي عليه اثم التأخير كما لو كان عليه دين عبد وماطله  
 به حتى مات فأوفاه عنه وصية أو غيره ويؤيدها - في الجواز بالمشيئة كما نقره وكذا قول  
 المصنف كغيره وان صام أو صلى عنه لا فان معناه لا يجوز قضاء عماله على الميت والا فلا وجه له

بقدر ادراكهم مدتهم  
 أيام أخر وأما من أفطر هذا  
 فوجوبه عليه بالاولى  
 (وفدى) لزوما (عنه) أي  
 عن الميت (وايه) الذي  
 يتصرف في ماله (كالفطرة)  
 قدروا (بعد قدرته عليه) أي  
 على قضاء الصوم (وفوته)  
 أي فوت القضاء بما لم يدركه  
 فانه عشرة أيام فقط قدره  
 خمسة فداها فقط (بوصيته  
 من الثالث) متعلق بفدى  
 وهذا لوله وارث والا فن  
 الكل قه - الثاني (وان)  
 لم يوص (تبرع وليه به جاز)



نواب الصوم والصلاة يجوز كذا كرهه فملم أن قوله جاز أي عمدا على الميت تصح المقابلة (قوله  
 إن شاء الله) قبل المشيئة لا ترجع للرجوع بل للقبول كسائر العبادات وأيس كذلك فقد جزم محمد  
 رحمه الله في فدية الشيخ الكبير وعلق بالمشيئة فمن ألق به كن أفطر بعذر أو غير حتى صار قانيا  
 وكذا من مات وعليه قضاء رمضان وقد أفطر بعذر إلا أنه فطر في القضاء وإن لم يلق لان النص  
 لم يرد بهما كما قاله الاتفاق وكذا علق في فدية الصلاة ثلاث قال في الفتح والصلاة الصوم  
 باستصحاب المشايخ وجهه أن المماثلة قد ثبتت شرعا بين الصوم والأطعام والمماثلة بين الصلاة  
 والصوم ثابتة ومثل مثل الشيء جاز أن يكون مثله ثلاث الشيء وعلى تقدير ذلك يجب الأطعام  
 وعلى تقدير عدمها لا يجب فالاحتياط في الإيجاب فإن كان الواقع ثبوت المماثلة حصل  
 المقصود الذي هو السقوط والا كان برأيه بدأ يصح ما حيا للشيئات ولذا قال محمد فيه يجوز به أن  
 شاء الله تعالى من غير جزم كما قال في تبرع الوارث بالأطعام بخلاف إيصائه به عن الصوم فإنه جزم  
 بالأجواء اه (قوله ويكون الثواب للولي اختيار) أقول الذي رأيته في الاختيار هكذا وان  
 لم يوص لا يجب على الورثة الأطعام لانهم عباد فلا تؤذى الأباصره وان فلهما ذلك جاز ويكون  
 له ثواب اه ولا شبهة في أن الصغير في الميت وهذا هو الظاهر لان الوصي إنما تصدق عن الميت  
 لأن نفسه فيكون الثواب للميت لما صرح به في الهداية من أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله  
 لغيره صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كما سيأتي في باب الحج عن الغير وقد منا الكلام على ذلك في  
 الجناز قبل باب الشهادة فذكر بالمرجعة نعم ذكرنا هناك أنه لو تصدق عن غيره لا ينقص من  
 أجره شيء (قوله حديث النسيان الخ) هو موقوف على ابن عباس وأما ما في الصحيحين عن ابن  
 عباس أيضا أنه قال جابر بن عبد الله قال صلى الله عليه وسلم لم يقل إن أي مات وعليه صوم شهر  
 أفأقضيه عنها فقال لو كان على أمك دين كنت قاضيه عنها قال نعم قال فدين الله أحق فهو  
 منسوخ لأن فتوى الراوى على خلاف مرويه بغير رواية للناسخ وقال مالك ولم أجمع عن أحد  
 من الصحابة ولا من التابعين بالمدينة أن أحد منهم أمر أحد بالصوم عن أحد ولا يصلى عن  
 أحد وهذا مما يؤيد النسخ وأنه الأمر الذي استقر الشرع عليه ونظامه في الفتح وشرح  
 النقاية للقارى (قوله بكفارة يمين أو قتل الخ) كذا في الزياح والدرر والبحر والنهر قال في  
 الشريعة بلالية أقول لا يصح تبرع الوارث في كفارة القتل بشئ لان الواجب فيه الابتداء بعتق  
 رقبة مؤمنة ولا يصح اعتاق الوارث عنه كذا كرهه والصوم فيه بديل عن الاعتاق لا تصح فيه  
 الفدية كما سيأتي وليس في كفارة القتل أطعام ولا كسوة فجعلها مشاركة لكفارة اليمين فيهما  
 سهو اه ومثله في العزيمة وأجاب العلامة الأقصرى كانه نقله أبو السجود في حاشية مسكين  
 بأن مرادهم بالقتل قتل الصيد لا قتل النفس لانه ليس فيه أطعام اه قلت ويرد عليه أيضا  
 أن الصوم في قتل الصيد ليس أصلا بل هو بديل لان الواجب فيه أن يشتري بيمينته هدي يذبح  
 في الحرم أو أطعام تصدق به على كل فقير نصف صاع أو يصوم عن كل نصف صاع يوما فافهم قلت  
 وقد يفرق بين الفدية في الحيوان بعد الموت بدليل ما في الكافي النسي على معبر كفارة يمين  
 أو قتل ويجز عن الصوم لم تجز الفدية كتمتع بجز عن الدم والصوم لان الصوم هنا بديل ولا بديل  
 للبديل فإن مات وأوصى بالكفارة مع من ثلثة وصح التبرع في الكسوة والأطعام لان الاعتاق

أن شاء الله ويكون الثواب  
 للولي اختيار (وان صام  
 أو صلى عنه) الولي (لا)  
 طلبة التذات لا يصوم  
 أحد من أحد ولا يصلى أحد  
 من أحد ولكن يطعم عنه  
 واه (وكذا) يجوز (لو)  
 تبرع عنه) وليه (بكفارة)  
 يمين أو قتل) بأطعام أو  
 كسوة (بغير اعتاق)

بلا إيساء الزام الولاء على الميت ولا الزام في الكسوة والأطعام اه فقوله فان مات وأوصى  
 بالكفارة صح ظاهر في الفرق المذ كوروه به نفسه من ماسياتي من أنه لا تصح الفدية عن صوم هو  
 بديل عن غيره ثم أن قوله وأوصى بالكفارة شامل لكفارة اليمين والقتل احمة الوصية بالاعتاق  
 بخلاف التبرع به ولذا قدم صحة التبرع بالكسوة والأطعام وصرح بعدم صحة الاعتاق فيه  
 وهذا قرينة ظاهرة على أن المراد التبرع بكفارة اليمين فقط لان كفارة القتل ليس فيها كسوة  
 ولا أطعام فتخلص من كلام الكافي أن العابر عن صوم هو بديل عن غيره كافي كفارة اليمين  
 والقتل لو فدى عن نفسه في حياته بان كان شيخا قانيا لا يصح في الكفارة ولو أوصى بالفدية  
 يصح فيه ما ولو تبرع عنه وليه لا يصح في كفارة القتل لان الواجب فيه الاعتاق ولا يصح التبرع  
 به ويصح في كفارة اليمين لكن في الكسوة والأطعام دون الاعتاق لما قلناه كذا ينبغي أن  
 يفهم هذا المقام فاعتقه فقد ثبت فيه إقدام الأفهام (قوله لماسية الخ) أي لان الولاء لجهة  
 كاحمة النسب على أن ذلك ليس نفعاً محضاً لان المولى يصير عاقلة عتيقة وكذا عصابة بهدونه  
 ولا يرد ما صرح عن الهداية من أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو شامل للعتق لان المراد  
 هنا اعتاقه على وجه النيابة عن الميت بدلا من صيامه بخلاف مالو اعتق عبده وجعل ثوابه  
 للميت فان الاعتاق يقع عن نفسه أصالة ويكون الولاء وانما جعل الثواب للميت وبخلاف  
 التبرع عنه بالكسوة والأطعام فإنه يصح بطريق النيابة لعدم الزام (قوله كما صرح الخ) تقدم  
 هناك بيان ما إذا لم يكن للميت مال أو كان الثلث لا يفي بماسية مع بيان كيفية فعلها (قوله على  
 المذهب) وما روى عن محمد بن مقاتل أو لامن أنه يطعم عنه له لوات كل يوم نصف صاع كصومه  
 رجع عنه وقال كل صلاة فرض كصوم يوم وهو الصحيح سراج (قوله وكذا الفطرة) أي فطرة  
 الشهر بقامه كقضية صوم يوم وفيه أن هذا لم من قوله أولا كالفطرة ويمكن عود التشبيه إلى  
 مثله التبرع وقال ح قوله وكذا الفطرة أي يخرجها الولي بوصيته (قوله يطعم عنه) أي من  
 الثلث لئلا مان أو وصى والاجواز أو كذا يقال في ما بعده وفي القصة الثاني أن الزكاة والحج  
 والكفارة من الوارث تجز به بخلاف اه أي ولو بدون وصيته كما هو المتبادر من كلامه أما  
 الزكاة فقد نقلناه قبله عن السراج وأما الحج ففتضى ماسياتي في كتاب الحج عن الفتح أنه يقع عن  
 الفاعل ولا الميت الثواب فقط وأما الكفارة فقد مررت متنا (قوله والمالية) الأولى أو مالية  
 وكذا قوله والمركب الأولى أو مركبة (قوله وللشيخ الثاني) أي الذي فذيت قوته أو أشرف على  
 القناع ولذا عرفوه بأنه الذي كل يوم في نقص إلى أن يموت ثم ومثله ما في القصة الثاني عن الكرمان  
 المريض إذا تحقق اليأس من الصحة فعليه الفدية لكل يوم من المرض اه وكذا ما في البحر لو نذر  
 صوم الأبد فضعف عن الصوم لاشتغاله بالعيشة له أن يطعم ويفطر لانه استيقن أنه لا يقدر على  
 القضاء (قوله العابر عن الصوم) أي عجزا مسقرا كما يأتي أمالو لم يقدر عليه لشدة الحر كان له أن  
 يفطر ويؤخيره في الشتاء فتح (قوله ويفدى وجوبا) لان عذره ليس بعرضي للزوال حتى يصير  
 إلى القضاء فوجب الفدية ثم ثم عبارة الكثرة وهو يفتى إشارة إلى أنه ليس على غيره الفداء  
 لان نحو المرض والسفر في عرضة الزوال فيجب القضاء وعند العجز بالموت تجب الوصية بالفدية  
 (قوله ولو في أول الشهر) أي يجز به بين دفه ما في أوله وآخره كافي البصر (قوله وبلا تزد فقير)

لماسية من الزام الولاء للميت  
 لا رضاه (وفدية كل صلاة ولو  
 وزا) كما صرح في قضاء  
 القوائت (كصوم يوم)  
 على المذهب وكذا الفطرة  
 والاعتكاف الواجب  
 يطعم عنه لكل يوم كالفطرة  
 ولو الجنية والحاصل أن  
 ما كان عبادة بنية فان الوصية  
 يطعم عنه بعد موته عن كل  
 واجب كالفطرة والمالية  
 كان كذا يخرج عنه القدر  
 الواجب والمركب كالحج  
 يجمع عنه وجلا من مال  
 الميت جحر (وللشيخ الثاني)  
 العابر عن الصوم الفطر  
 ويفدى وجوبا ولو في أول  
 الشهر وبلا تزد فقير



أي بخلاف نحو كفارة الأيمن للزمن فيم أعلى التعداد فلو أعطى هذا مسكيناً ما عان يومين جاز  
 يمكن في البحر عن القنينة أن من أبي يوسف فيسروا بين وعند أبي حنيفة لا يجوز به كفاية  
 البين وعن أبي يوسف لو أعطى نصف صاع من بر عن يوم واحد لمسا كين يجوز قال الحسن وبه  
 فاختار اه ومثله في القنينة (قوله لموسى) قبله قوله يفدى وجوباً (قوله والافيتة فقر  
 الله) هذا ذكره في الفتح والبحر عقيب مثله نذر الأبد إذا اشتغل عن الصوم بالمعيشة فالظاهر  
 أنه راجع إلى ما دون ما قبلها من مثله الشيخ الفاني لأنه لا تقصير منه وجه بخلاف النذر لأنه  
 باقية إلى ما يشاء من الصوم ربما حصل منه نوع تقصير وإن كان اشتغاله به واجبا لما فيه من  
 ترجيح حظ نفسه فليست أكل (قوله هذا) أي وجوب القديبة على الشيخ الفاني ونحوه (قوله  
 أصلا بنفسه) رمضان وقضائه والنذر كما مر في نذر صوم الأبد وكذا النذر صوماهينا فلم يصم  
 حتى صار فانياً جازت له القديبة بحر (قوله حق لولمعه الصوم الخ) تفرع على مفهوم قوله أصلا  
 بنفسه وقيد بكفارة الأيمن والقنينة أحد ترازا عن كفارة الظهار والافطار إذا عجز عن الاعتاق  
 لأعساره وعن الصوم أكبره أنه أن يطعم ستة مساكين لأن هذا صار بدلا عن الصيام بالنقص  
 والأطعام في كفارة الأيمن ليس يدل عن الصيام بل الصيام بدل عنه مراج وفي البحر عن الثانية  
 وغاية البيان وكذا لو حاق رأسه وهو محرم عن أذى ولم يجد مسكناً كبذبحه ولا ثلاثة أصح حنيفة  
 يفترقها على ستة مساكين وهو فاني لا يستطيع الصيام فاطم عن الصيام لم يجوز لأنه بدل (قوله  
 لم يفرق القديبة) أي في حال حياته بخلاف ما لو أوصى بها كما مر في قوله ولو كان أي العاجز  
 عن الصوم وهذا تفرع على مفهوم قوله وخوطب بأدائه (قوله لم يجب الإيصاء) عبر عنه  
 النمرارح بقوله لم يجب لأن الفاني يخالف غيره في التخفيف لافي التغليب وذكر في البحر أن  
 الأولى الجوزم به لاسيما فادنه من قوله م أن المسافر إذا لم يدرك عدة فلا شيء عليه إذا مات وأعلمها  
 أيتت مبرجة في كلام أهل المذهب فلم يجزموا بها اه (قوله ومضى قدر) أي الفاني الذي أفطر  
 وفدى (قوله شرط الخليفة) أي في الصوم أي كون القديبة خلفاً عنه قال في البحر وأما قيدنا  
 بالصوم يخرج المتيمم إذا قدر على الماء لا تطل الصلاة المؤداة بالتيمم لأن خليفته التيمم مشروطة  
 بعجزه عن الماء لا بقيد دوامه وكذا خليفته الأشهر عن الإقراء في الاعتدال مشروطة  
 بانقطاع الدم مع سن اليأس لا بشرط دوامه حتى لا تطل الأنكحة الماضية بعود الدم على  
 ما قدمناه في الحبض (قوله المشهورين) فان ما ورد بالمعنى الإطعام جاز في الإباحة والتقليد  
 بخلاف ما يلفظ الأداء والآية فانه للتقليد كما في المضمرات وغيره فهـ (قوله فلا قضاء) يرد  
 عليه ما لو نوى صوم القضاء ثم أرقاه بصير منته لا وان أفطر يلزمه القضاء كما إذا نوى الصوم  
 ابتداءً وقدم جوابه فيسئل قول المتن ولا يصام يوم الشك فافهم (قوله تجنبين) نص عبارته إذا  
 دخل الرجل في الصوم على ظن أنه عليه ثم بين أنه ليس عليه فلم يفطر ولا يمكن مضى عليه ساعة ثم  
 أفطر فله القضاء لأنه لما مضى عليه ساعة صار كأنه نوى في هذه الساعة فإذا كان قبل الزوال  
 صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اه والظاهر أن ضمير مضى للصائم وضمير عليه للصوم  
 وأن ساعة منصوب على الظرفية أي إذا نذر مضى هو على صومه ساعة بان لم يتناول مفطرا  
 ولا عزم على الفطر صار كأنه نوى الصوم فيه شارعا إذا كان ذلك في وقت النية ولو كان ساعة

كالقنينة لو مرسا والا  
 فيستغفر الله هذا إذا كان  
 الصوم أصلا بنفسه  
 وخوطب بأدائه حتى لو لمعه  
 الصوم لكفارة عين أو قتل  
 ثم جـ لم يفرق القديبة لأن  
 الصوم هنا بدل عن غيره ولو  
 كان مسافرا فمات قبل  
 الإفاضة لم يجب الإيصاء  
 ومضى قدر مضى لأن استقرار  
 العجز شرط الخليفة وهل  
 تكفي الإباحة في القديبة  
 قولان المشهورين واعتمد  
 الكمال (ولزم فصل شرع  
 فيه فصد) كما في الصلاة  
 فلو شرع طنا فأنظر أي  
 فورا فلا قضاء أما لو مضى  
 ساعة لزمه القضاء لأنه  
 مضى صار كأنه نوى الماضي  
 عليه في هذه الساعة تجنبين  
 ويجتبي (اداء أو قضاء)

بالرفع على أنه فاعل مضى كما هو ظاهر تقرير الشارح يلزم أن لو مضى الساعة يصير شارعا وإن  
 عزم وقت التذكرة على الفطر مع أن عزمه على الفطر ينافي كونه في معنى النوى للصوم وإن كان  
 لا ينافي الصوم لأن الصائم إذا نوى الفطر لا يفطر ولكن الكلام في جـ له شارعا في صوم مبتدئا  
 لافي إبقائه على صومه السابق ولذا اشترط كون ذلك في وقت النية هذا ما ظهر لي والله تعالى  
 أعلم فافهم (قوله أي يجب اتعاه) تفسيره قوله لزم واقوله أداء ط (قوله ولو بهروض حبض)  
 أي لا فرق في وجوب القضاء بين ما إذا أفسد قصد أو لا خلاف فيه أو بلا قصد في أصح الروايات  
 كما في التماية وهذا يعكس على ما في الشيخ من نقله عدم الخلاف فيه (قوله وب القضاء) أي في غير  
 الأيام الخمسة الآتية وهذا راجع إلى قوله قضاء ط (قوله فلا يلزم) أي لأداء ولا قضاء إذا  
 أفسده (قوله فيصير من تكاليفي) فلا يجب صيانته بل يجب إبطاله ووجوب القضاء في حق على  
 وجوب الصيانة فلم يجب قضاءه كالم يجب أدائه بخلاف ما إذا نذر صيام هذه الأيام فانه يلزمه  
 ويقضيه في غيره لأنه لم يصير بنفس النذر من تكاليفي وإنما اتزم طاعة الله تعالى والمصلحة بالفعول  
 فكانت من ضرورات المباشرة لأن ضرورات إيجاب المباشرة من غير زيادة ط (قوله أما الصلاة)  
 جواب عن سؤال حاصله أنه ينبغي أن لا تجب الصلاة بالشروع في الأوقات المذكورة كما لا يجب  
 الصوم في هذه الأيام وحاصل الجواب أنا لأن لم هذا القياس فانه لا يكون مباشرة للمصلحة بمجرد  
 الشروع فيها بل إلى أن يصح بدليل من خلاف أنه لا يصح في فانه لا يثبت ما لم يصح بدلائل  
 الصوم في تلك الأيام في مباشرة للمصلحة بمجرد الشروع فيها من غير أن يشرع في ما لا يوجد  
 الأحكام حتى لو أفسده حينئذ وجب قضاؤه فقد تحققت بمجرد الشروع وأما مثله الأيمن فهي  
 مبنية على العرف ط قلت صحة الشروع لاستلزام تحقق الحقيقة المر كبة من عدة أشياء فقد  
 صرحوا بأن المركب قد يكون جزؤه كالشكل في الاسم كالماء وقد لا يكون كالحيوان والصوم من  
 القسم الأول لأنه مركب من أصا كانت متفقة الحقيقة كل منها صوم بخلاف الصلاة فإن  
 أبعاضها من القيام والركوع والسجود والوقوف لا تسعي صلاة ما لم تجتمع مع ذلك بان يصحدها  
 فما إذا قد قبل ذلك طاعة محضة وما بعده جهتان وتعام تقرر بهذا الحل يطلب من التلويح  
 في أول فصل النهي وأما ما مثله الأيمن على العرف فيحتاج إلى إثبات العرف في ذلك (قوله  
 وهي العيصية) وهي ظاهر الرواية كما في المنع وغيره فلا يحسن أن يصير عن رواية بالتشكيك  
 لاشعاره بجهالة أو كان حق العبارة أن يقول الأيمن رواية في غير ظاهر الرواية ثم يحكي غيره  
 بلفظ التشكيك كما يفيد قول السكوني للمتطوع الفطر بتفسيره في رواية فافاد أن ظاهر الرواية  
 غيرها وحتى (قوله واختارها الكمال) وقال إن الأدلة تظاهرت عليها وهي أوجه (قوله رواج  
 الشريعة) هو جده صدر الشريعة وقوله وصدرها أي صدر الشريعة معطوف عليه وقوله في  
 الوقاية ونشرها الف ونشر مرتب لأن الوقاية لتأجيل الشريعة واختصرها صدر الشريعة ومعا  
 نقاية الوقاية ثم شرحه قالوا بطله لانه فافهم والشرح وإن كان للثبوت لكن لما كانت  
 مختصرة من الوقاية صرح به شرعا لها ثم إن الشارح قد تابع في هذه العبارة صاحب التمهيد  
 وقد أورد عليه ما أنه إلى الوقاية ونشرها لم يوجد فيها ما في الذي في الوقاية ولا يفطر بلا  
 عذر في رواية وقال في شرعها أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الإفطار بلا عذر ولأنه

أي يجب إقامته فان فسد  
 ولو بهروض حبض في الأصح  
 وجب القضاء (الأي في العبد  
 وأيام التشريق) فلا يلزم  
 لصيرورته صائما بنفسه  
 الشروع فيه بصيرورة  
 للنهي أما الصلاة فلا يكون  
 من باب ما لم يصح بدليل  
 مثله الأيمن (ولا يفطر)  
 الشارح في نقل (بلا عذر  
 في رواية) وهي العيصية وفي  
 أخرى بطل بشرط أن يكون  
 من نية القضاء واختارها  
 الكمال وتاج الشريعة  
 وصدرها في الوقاية  
 ونشرها



ابطال العمل وفي رواية أخرى يجوز لان القضاء خلفه اه قات وقـ ديجاب بان قوله في  
رواية عنهم ان معظم الروايات على خلافها وانها رواية شاذة وان مختاره خلافها الاشعار هذا  
الفاظ بما ذكرنا ولو كانت هي مختاره بلزوم بها لم يقل في رواية ولما تبعه صد والشريع في  
الفتاوى على ذلك ايضا وقرر كلامه في الشرح ولم يتبعه بشيء عـ لم انه اختارها ايضا (قوله  
والضيفة عذر) بان بعض ما دخل في قوله ولا يفطر الشارع في نقل بلا عذر وأفاد تقييده  
بالنقل انه اليست به عذر في القرض والواجب (قوله للضيف والضيف) كذا في البحر عن شرح  
الوقاية ونقله عنه الفقهـ تالي ايضا ثم قال لكن لم توجد رواية المضيف قات لكن جزمهم في  
الدرر ايضا ويشهد لها قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه والضيف في الاصل مصدر ضفته  
أضيفه ضيفا مضاعفا والمضيف بضم الميم من أضاف غيره أو بفتحها وأصله مضيفوف (قوله  
ان كان صاحبها) أي صاحب الضيافة وكذا اذا كان المضيف لا يرضى الا باكله معه ويتأذى  
بتقديم الطعام اليه وحده حتى (قوله هو الصحيح من المذهب) وقيل هي عذر قبل الزوال  
لا بعده وقيل عذر ان وثق من نفسه بالقضاء فعلا لا الذي عن أخيه المسلم والا فلا قال خمس  
الاغمة الخ لواني وهو أحسن ما قيل في هذا الباب وفيـ مثله اليه يجب أن يكون الجواب على  
هذا التفصيل اه بجر قات ويتعين تقييد القول الصحيح بهذا الاخير اذا لاشك انه اذا لم يثق  
من نفسه بالقضاء يكون منفع نفسه عن الوقوع في الاثم أولى من مراعاة جانب صاحبه وأفاد  
الشارح بقوله الاتي هذا اذا كان قبل الزوال الخ تقييد الصحيح بالقول الاخر ايضا وبه  
حصل الجمع بين الاقوال الثلاثة تأمل (قوله ولو حلف) بان قال امرأه طالق ان لم تقطر كذا في  
السراج وكذا قوله على الطلاق لثمة طرن فانه في معنى تعليق الطلاق كما سيأتي بيانه في محله ان  
شاء الله تعالى (قوله أفطر) أي الخلف عاياه من بادفعه التآذي أخيه المسلم (قوله ولا يحنثه)  
أفاد أنه لو لم يقطر يحنث الحالف ولا يبرم مجرد قوله أفطرـ واهـ كان حلفه بالتعليق كما امر أو بقوله  
قوله والله لثمة طرن وأما ما صرحوا به من التفصيل والفرق بين ما علق وما لا علق فذلك فيما اذا  
قال لا تركه يفعل كذا كالحالف لا يترك فلا يبايدخل هذه الدار فان لم تكن الدار ملك الحالف  
يبرم بعهده بالقول ولو ملكه أي منصرفا فاعلم ان منعه باللهـ هل والعين فيعدها على العلم حتى  
لولا يبرم لم لا يحنث مطلقا وأما لو قال ان تدخل دارى فهو على الدخول علم أو لا تركه أو لا وكذا لو  
قال ان تركت امرأتى تدخل دارى أو دار فلان فهو على العلم فان علم وتركها حنث والا فلا ولو  
قال ان دخلت فهو على الدخول كما يظهر ذلك ان يراجع أيمان البحر وغيره ثم وقع في كلام  
الشاوحي في آخر كتاب الايمان عبارة موهمة خلاف ظاهر جوابه كما سيأتي تحريره هناك ان  
شاء الله تعالى فافهم (قوله بزارية) عبارتهم ان فلا أفطر وان قضاء لا والاعتقاد أنه يفطر فيه ما  
ولا يحنثه اه وقد نقلها في النهر ايضا بهذا اللفظ فافهمـ (قوله وفي النهر عن الذخيرة الخ)  
أقول ذكر في الذخيرةـ مثله الضيافة ومثله الحلف وما فيه ما من الاقوال ثم قال وهذا كله  
اذا كان الاطار قبل الزوال الخ وبه علم أنه جار على الاقوال كلها لا قول مخالف لها فتايد ما قلناه  
من حصول الجمع فافهمـ (قوله قبل الزوال) قد ذكرنا أن هذه العبارة واقعة في أكثر الكتب  
والمراد بها ما قيل نصف النهر أو على أحد القولين فافهم (قوله الى العصر لا بعده) هذه الفتاوى

(والاضافة عدد) المضيف  
والضيف (ان كان صاحباً) من  
لا يرضى بغيره - ضوره ويتأذى  
بذلك (الافطار) فيه طمر (والالا)  
هو الصحيح من المذهب  
ظاهرية (ولو - ان) رجل  
على الصائم (بطلاق امرائه  
ان لم يفرط افطاره) كان  
صائماً (تضام) ولا يجنبه  
(على المعقد) بزازية وفي  
التمر عن الذخيرة - غير ما  
هذا اذا كان قبيل الزوال  
أما بعده فلا الا - ادأوبه  
الى العصر لا بعده وفي  
الاشباه دعاء أحد اخوانه

هزاه في الشهر الى السراج واهل وجهها أن قرب وقت الافطار يرفع ضرر الانتظار وظاهر قوله  
لا بعده أن الغاية داخله لكنه في السراج لم يقل لا بعده (قوله لو صامنا غير قضاء رمضان) أما  
هو فيكره فطره لأن حكم رمضان كافي الظهيرة وظاهر اقتضائه عليه أنه لا يكرهه الفطر في  
صوم الكفارة والنذر بعد الضيافة وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان  
قال القهسباني عند قول المتن وفيه طور في النقل بعد النذر الضيافة في الكلام إشارة الى أنه في غير  
النقل لا يطره كافي المحيط وعن أبي يوسف أنه في صوم القضاء والكفارة والنذر يطره أه  
فأنت تراهم لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من المصنف أنه جرى على رواية أبي يوسف فكان  
ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان سوى على الاشباه بتصرفه (قوله ولا نوم المرأة نفلا الخ)  
أي يكرهها ذلك كافي السراج والظاهر أن لها الانتظار بعد الشروع فعلا للمعصية فهو عذر  
وبه تظهر مناسبة هذه المسائل هنا تأمل وأطاق النقل فشم على ما أصله نقل لكن وجب بعرض  
ولذا قال في البحر عن القنية للزوج أن يمنع زوجته عن كل ما كان الإيجاب من جهتها كالتطوع  
والنذر والعين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد إذا ظاهرا من امرأته  
لا يمنعها من كفارة الظهار بالصوم لتعلق حق المرأة به أه (قوله لا عند عدم الضربة) بأن كان  
مرضا أو مسافرا أو محرم ما يجز أو عمة فليس له منعه من صوم التطوع وإما أن يصوم وان  
نمها لأنه انما يمنعها الاستيفاء منعه عن الوطء وأما في هذه الحالة فصومه لا يضركه لأنه في المنع  
سراج وأطاق في الظهيرة بالمنع واستظهر في البحر بأن الصوم يهزأه وان لم يكن الزوج  
بطورها الآن قال في الشهر وعندى أن أحالة المنع على الضرر وعدمه على عدمه أولى للقطع بأن  
صوم يوم لا يهزأه فليق الامتناع عن وطئها وذلك اضربا به فان انتفى بأن كان مرضيا أو مسافرا  
جاء أه (قوله ولو فطرها الخ) أفاد أن ذلك كما مر وكذا في العبد وفي البحر عن الخاتمة وان  
أحرمت المرأة تطوعا أي بالحج بلا إذن الزوج لأن يطلها وكذا في المسلمات (قوله أو بعده  
البيئونة) أي الصغرى أو الكبرى ومنعه من أن لا تقضى في الرجعي ولو فصل هنا كما فصل في  
الحداد من كون الرجعة مرجوة أو لا يمكن -- هذا (قوله وما في حكمه) كالامة والمدير  
والمديرة وأم الولد بدائع (قوله لم يجز) أي يكرهه في الخاتمة إلا إذا كان المولى غائبا ولا ضرر له  
في ذلك أه أي فهو كأمه لكن في المحيط وغيره وان لم يضركه لأن منافعهم ملوكة له ولحقه بخلاف  
المرأة فان منافعهما غير ملوكة للزوج وانما له حق الاستمتاع بها أه واستظهر في البحر أن العبد  
لم يبق على أصل الحرية في العبادات الا في الفرائض وأما في النوافل فلا أه ولم يذكر الاجير  
وفي السراج ان كان صومه يضرب بالمستاجر بنقص الخدمة فليس له أن يصوم تطوعا إلا بأذنه  
والافله لان حقه في المنفعة فإذا لم تنقص لم يكن له منعه وأما بنت الرجل وأمه وأخته  
فبما تطوعن بلاذنه لانه لا حق له في منافعهن أه قلت وينبغي أن أحد الوالدين إذا نهى الولد  
عن الصوم خوفا عليه من المرض أن يكون الأفضل اطاعته أخذ من مسئلة الخلاف عليه  
بالانتظار فتأمل (قوله أولم ينو) أشار الى أن قول المصنف كغيره نوى الفطر غير قيد وانما هو  
إشارة الى أنه لو لم ينو الفطر في وقت النية قبل الاكل فالحكم كذلك بالاولى لانه إذا صام معنية  
المنافق فمعه ما أولى كافي البحر ولان نية الانتظار لا عبرة بها كأفاده بقوله لا تنو ولو نوى

لا يكره فطره ولو صاعاً غير  
قضاء رمضان ولا تصوم  
المرأة مثلاً إلا بإذن الزوج  
الا عند عدم الضرر به ولو  
فطرها وجب القضاء بإذنه  
أو بعد البيونة ولو صام  
العبد وماله حكمه بإذن  
المولى لم يجز وإن فطره قضى  
بإذنه أو بعد العتق (ولو  
نوى مسافر الفطر) أولم  
ينو (فانصام ونوى الصوم  
في وقتها)



الصائم الفطر الخ (قوله قبل الزوال) أي نصف النهار وقبل الاكل (قوله صح) لان السهر لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشروع بصوم (قوله مطلقا) أي سواء كان نفلا أو تزامنا أو أداؤه رمضان ح وبه علم أن محل ذلك في صوم لا يشترط فيه التبييت فلو نوى ما يشترط فيه التبييت وقع نفلا كما تقدم ما يفيد ط وإن أريد بقوله صح صحة الصوم لا بقصد كونه عما نواه فالمراد بالاطلاق ما يشمل الجميع (قوله ويجب عليه الصوم) أي انشاء وصحت صح منه بان كان في وقت النية ولم يوجد ما ينافيه والواجب عليه الامسالك الخاضعة طهرت ومجنون أفاق كافر (قوله كما يجب على مقيم الخ) لما قدمناه أول الفصل أن السهر لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم فلا سفر بهد الفجر لا يحل الفطر قال في البصر وكذا لو نوى المسافر الصوم لبلا أو أصبح من غير أن يتقصر عزيمته قبل الفجر ثم أصبح ما لا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أفطر لا كفارة عليه اه قلت وكذا لا كفارة عليه بالاولى لو نوى ثم ارا فقوله لا لا غير قيد (قوله فيه ما) أي في مسئلة المسافر اذا أقام ومثله المقيم اذا افر كافي الكافي النسبي وصرح في الاختيار بلزوم الكفارة في الثانية قال ابن السبكي في شرح المستزود فينبغي التعويل على ما في الكافي أي من عدمه فيه ما قلت بل عزاء في الشرع لا لينة الى الهداية والعناية والفتح أيضا (قوله لا شبهة في أوله وآخره) أي في أول الوقت في المسئلة الاولى وآخره في الثانية فهو واقف ونشر مرتب (قوله فانه يكفر) أي قياسا لانه مقيم عند الاكل حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالقياس ناخذ اه خاتمة فتقارن هذه على المسائل التي قدم فيها القياس على الاستحسان سوى وقد صرحنا لو أن المقيم ثم سافر أو سفر به مكره لانتسب ط الكفارة والظاهر أنه لو اكل بعد ما جاوز زيوت مصر ثم رجع فأكل لا كفارة عليه وإن عزم على عدم السفر أصلا بعد ذلك لان كاه وقع في موضع الترخص ثم يجب عليه الامسالك هذا وفي البدائع من صلاة المسافر لو أحدث في صلاته فلم يجد الماء فنوى أن يدخل مصر وهو قريب صار مقيما من ساعته وان لم يدخل فلو وجد ما قبل دخوله صلى أربعة اثناء بالنية صار مقيما اه قلت ومقتضاه أنه لو أفطر بعد النية قبل الدخول يكفر أيضا تأمل (تنبيه) المسافر اذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر هل يحل له الفطر في هذه المادة كما يحل له قصر الصلاة شملت عنه ولم أره صريحا وانما رأيت في البدائع وغيره لو أراد المسافر دخول مصر أو مصر آخر نوى فيه الإقامة بكفره ان فطر في ذلك اليوم وان كان مسافرا في أوله لانه اجتمع المحرم للفطر وهو الإقامة والمبج أو المرخص وهو السفر في يوم واحد فكان الترجيح للمحرم احتياطا وإن كان أكبر رأيه انه لا يتحقق دخوله المصر حتى تغيب الشمس فلا يباس بالفطر فيه اه فتقيده بنية الإقامة بهم انه بدونهما يساح له الفطر في يوم دخوله ولو كان أول النهار عدم المحرم وهو الإقامة الشرعية وكذا في اليوم الثاني مثلا والحاصل أن مقتضى القواعد الجواز ما لم يوجد قبل صريح بخلافه تأمل (قوله كافر) أي قيل قوله ولا يصام يوم الشك الا تطوعا ح (قوله قال وفيه خلاف الشافعي) ضيع قال لابن الشحنة واستشكل بان الكلام ناسبا لا بقصد الصلاة عند الشافعي فكيف يفسد ما يجزئ الكلام قلت فرق بين الكلام ناسبا ونية الكلام العمد فان العمد قاطع للصلاة ثم رأيت ط اجاب بما ذكرناه من الفرق ثم قال والمعتقد

قبل الزوال (صح) مطلقا  
(و يجب عليه) الصوم  
(لو) كان (في رمضان)  
زوال المرخص (كما يجب  
على مقيم اعلم) صوم (يوم  
منه) أي رمضان (سافر  
فيه) أي في ذلك اليوم  
(و) (لو) (لا كفارة عليه  
لو أفطر في ما) لا شبهة في  
أوله وآخره اذا دخل  
مصره لثبتي نية فافطر  
فانه يكفر (ولو نوى الصائم  
افطر لم يكن موطرا كما مر  
كما لو نوى التكلم في صلاته  
ولم يتكلم) شرح الوهبانية  
قال وفيه خلاف الشافعي  
(وهو) أيام اغنامه ولو  
كان الاغنام (مستغرا

طلب  
يقدم هنا القياس على  
الاستحسان

من مذهبه عدم الفساد (قوله لندرة امتداده) لان بقا الحياة عند امتداده طوطي بلا بلاء كل ولا شرب نادر ولا سرج في التوارد كافي الزبلي (قوله فلا يقضيه) لان الظاهر من حاله أن ينوى الصوم ليلا على الاكل ولو حدث له ذلك ثم ارا أمكن حله كذلك بالاولى حتى لو كان منه تكليفه نادا لا كل في رمضان أو مسافر اقضى الكل كذا قالوا وينبغي أن يقيد بما افرضه الصوم أمامن لا يضره فلا يقضى ذلك اليوم ح لالامره على الملاح لما مر أن صومه أفضل وقول بعضهم ان قصد صوم الغد في اليوم من المسافر ليس بظاهر ممنوع فيه اذا كان لا يضره خبر قلت هذا لمنع غير ظاهر خصوصا فيمن كان يفطر في سفره قبل حدوث الاغنام نعم موطا خبر فيمن كان يصوم قبله أو كان عادته في أسفاره تأمل (قوله الا اذا علم الخ) قال الشافعي وهذا اذا لم يذكر أنه نوى أو لا ما ذاعلم انه نوى فلا يثبت في الصحة وإن علم أنه لم ينو فلا يثبت في صحتها وكلامه ظاهر في فرض المسئلة في رمضان فلو حدث له ذلك في نية من قضى الكل ثم رأى لان شبهة بان لا يصح فيه نية رمضان (قوله وفي الجنون) منعنا بقضى الآتي ط (قول الجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه) وهو ما بين طلوع الفجر الى نصف النهار من كل يوم فلا فاقة به هذا الوقت الى قبيل طلوع الفجر ولومن كل يوم لا تعسر ط أي لانها وان كانت وقت النية لم يكن انشاء الصوم بالسهل لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا خلاف إطلاق المصنف في الاستعانة بانه يقتضي أنه لو افاق ساعة منه ولو لبلا أو بعد نصف النهار أنه يقتضي والا فلا وقد قدمنا أول كتاب الصوم تحرير الخلاف في ذلك وأما ما قولان محتملان وأن المعقود الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون (قوله على ما مر) أي عند قوله وسبب صوم رمضان فهو دبر من الشهر ح (قوله لا يقضى مطلقا) أي سواء كان الجنون أصليا أو عارضا بعد البلوغ قيل هذا ظاهر الرواية وعن محمد بن فروق يثبت له الا انه اذا بلغ مجتونا التصو بالسبي فانه عدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ عاقل الخن وهذا مختار بعض المتأخرين هداية قال في العناية منهم أبو عبد الله الجرجاني والامام الرضا في هذا المختار اه وفي الشرع لا يلية من البرهان عن الميسر ليس على الجنون الا على قضاء ما مضى في الاصح اه أي ما مضى من الايام قبل افاقته (تنبيه) لا يخفى انه اذا استوعب الجنون التهمركا لا يقضى بخلاف مطلقا والافقيه الخلاف المار كورقوله مطلقا هاتما لا يدرى غير محله وكان عليه أن يذكر عقب قوله ان لم يستوعب قضى ما مضى ليكون اشارة الى الخلاف المذكور فتنبيه (قوله ولو نذر الخ) ثم روع فيما يوجب العمد على نفسه بهد ذكر ما أوجبه الله تعالى عليه قال في شرح الملقى والنذر على الانسان بشرط محتمل أن لا يكون معصية كشراب الخمر ولا واجبا عليه في الحال كأن نذر صوما أو صلاة رجعتا عليه ولا في المال كصوم رمضان لا يصح بيان عليه وأن يكون من نفسه واجب عليه مفسود ولا مدخل فيه اقضاء القاضي اه ويبقى ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك مع بنية أبحاث النذر في كتاب الايمان (قوله أو صوم هذه السنة) اشار به الى أنه لا فرق بين أن يذكر المأمور به صريحا كصوم الصرم مثلا أو بما كصوم غد فاذا هو يوم النذر وهذه السنة أو منه متتابعة أو أبدا كافي ح عن القهه تاني (قوله صح مطلقا) أي سواء سرح بك ذكر المنهى عنه أو لا كافي البصر وهو ما قدمناه من القهه تاني وسواء قصد ما تعلق به أولا ولا هذا

استدرة امتداده (سوى  
يوم حدث الاغنام فيه أو في  
اليقه) فلا يقضيه الا اذا  
علم انه لم ينو (وفي الجنون  
ان لم يستوعب) النحر  
(قضى) ما مضى (وان  
استوعب) بل يجمع ما يمكنه  
انشاء الصوم فيه على ما مر  
(لا) يقضى مطلقا العرج  
(ولو نذر صوم الايام المهمة  
أو) صوم هذه (السنة  
صح) مطلقا

طلب  
في الكلام على النذر



قال في الوالدية رجل أراد أن يقول لله علي صوم يوم فحرق على لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر بحر اح وكذا لو أراد أن يقول كذا ما فحرق على لسانه النذر لزمه لأن منزل النذر كالمند كالعلاق فتح (قوله على الخنار) وروى الثاني عن الامام عدم العصية به قال زفر وروى الحسن عنه أنه ان عين لم يصح وان قال غدا فوافق يوم النحر صح قبله على ما لو نذرت يوم حضم حيث لا يصح فلو فات غدا فوافق يوم حضم صح وقد صرحوا بان ظاهر الرواية ان لا فرق بين أن يصح به ذكر المنهي عنه أولا ولا الثاني في بين العصية لظهور أثرها في وجوب القضاء والحكمة لا مراعاة عن الضيافة غير (قوله بان نفس الشروع معصية) لانه يصير صاعا بنفس الشروع كما قد من ان يقربه فيجب تركه كما لو كان معصية فلا يجب قضاؤه وأما نفس النذر فهو طاعة (قوله فصح) الاولى لزم لان هذا الفرق بين لزومه بالنذر وعدم لزومه بالشروع أما نفس العصية فهي ثابتة فيهما ولو لم يصح في الجزاء ولو لم يصح لم يجز ما أفاده الرضا (قوله وجوبا) وقوله في النهاية الاصل انظر ناسا حل بحر (قوله تخامبا عن المصيبة) اي المجاورة وهي الاعراض عن اجابة دعوة الله تعالى ط (قوله وقضاها الخ) روى - - - من حديث زياد بن جبر قال جاء رجل الى ابن عمر فقال اني نذرت أن أصوم يوما فوافق يوم أضحي او فطر فقال ابن عمر امر الله بوفاء لنذركم ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى انه يمكن قضاؤه فيخرج به عن هذه الامور والمنهي نحر الحاقية لقاري (قوله خرج عن المهددة) لانه أدناه كما انحر بحر (قوله وهذا) اي قضاء الايام الممثلة في صورته نذر صوم السنة المعينة ط (قوله فلو بعددتها) بان وقع النذر منه ليلة الرابع عشر من ذي الحجة مثلا فافهم (قوله باقى السنة) وهو تمام ذي الحجة (قوله على ما هو السواب) وهو الذي حققه في الفتح فان صاحب الغاية لما قال يلزمه ما بقى قال الزيلعي - - - لان هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت انذار الى وقت النذر ورد في الفتح انه هو الشهر ولان المسئلة كما في الغاية منقولة في الخلاصة والحماية في هذه السنة وهذا الشهر وهذا الان كل سنة عربية معينة عبارة عن مدة معينة فاذا قال هذه فانما قيد الاشارة الى التي هو فيها الحقيقة كلامه انه نذر المدة الماضية والمستقبله فيبلغ في حق الماضي كما بلغ في قوله لله علي صوم أمس كذا في النحر ح (قوله وكذا الحكم) الاشارة الى ما في المتن من حكم السنة المعينة (قوله في فطرها) اي الايام المنهية قال ح وان صامها خرج عن امهدة لانه أداها كما انحرها (قوله لكنه يقض احتياقا متتابعة) اي موصولة بتاخر السنة من غير فاء - - - تحقيق المتتابع بقدر الامكان ح عن البحر وأشار الى أنه لا يجب عليه قضاء شهر عن رمضان كما لا يجب في المعينة لانه لما أدركه لم يصح نذره اذ هو مستحق عليه بايجاب الله تعالى لم يقدر على صرفه الى غيره بخلاف ما اذا أوجبه ومات قبل أن يدركه حيث يجب عليه أن يوصى باطعام شهر لانه لم يدركه صار كيجاب شهر غيره سراج (قوله ويبيع دلو أنظر يوما) اي يبيع الايام التي صامها قبل اليوم الذي فطر فيه ح أي ولو كان آخر الايام ط (قوله بخلاف المعينة) أي فانه لا يجب عليه قضاء الايام المنهية فيها متتابعة لان المتتابع فيها ضرورة تعيين الوقت ح ولذا لو أنظر يوما فيها الايام لقضاؤه ط (قوله ولو لم يشترط) أي في المنكحة (قوله يقضى خمسة وثلاثين) هي رمضان والحكمة المهمة ح اي لان صومه في

على التخيّر وفروا بين  
التسذّر والشروع فيما بان  
نفس الشروع معصية  
ونفس التذّر طاعة فصح  
(و) اكنه (افطر) الايام  
المتّمة (وجربا) تماميا عن  
المعصية (وقضاها) اعادة اطا  
لا واجب (وان صامها  
خروج عن العهدة) مع  
الحرمة وهذا اذا تدرّج قبل  
الايام المتّمة فلو بعد هالم  
يقض شيئا وانما يلزمه بانى  
السنة على ما هو الصواب  
وكذا الحكم لو تكرّر السنة  
أو شرط التتابع في نطرها  
اكنه يقض هذه المتتابعة  
وبعد لو افطروا بخلاف  
المعينة ولو لم يشترط التتابع  
يقضى خمسة وثلاثين  
ولا يجزّيه صوم خمسة

في هذه الصورة واعلم أن

صفة النذر فتعمل العين  
فلذا ص كانت صورت  
ذكرها بقوله (فان لم ينو)  
ينذره الصوم (شيئا أو نوى  
النذر فقط) دون العين  
(أو نوى) انذرو نوى أن  
لا يكون عينا (كان في هذه  
الثلاث صور (نذرا فقط)  
اجتماعا لا بالصفة (وان  
نوى العين وان لا يكون  
نذرا كان في هذه الصورة  
عينا) فقط اجتماعا لا  
بتعيينه (واعلمه كإزالة عين  
(ان أطر) لحقه (وان  
نواهما أو نوى (العين) بلا  
نفي النذر (هـ) ان في  
الصورتين (نذرا وعينا حتى  
لواطر يجب القضاء للنذر  
والكفارة للعين) عـ لا  
بعموم الجواز خلافا لما  
(ونذرتقرين صوم الت  
من شوال) ولا ص كره  
المتابع على المختار خلافا  
للثاني حاوي والاتباع  
المكره أن يصوم الفطر  
وخـ هذه نلوا فطر  
الفطر لم يكره بل لا يجب  
وبس ابن كمال

الجملة ناقصة فلا يجوز به عن الكامل وشهر رمضان لا يكون الا عنه فيجب القضاء بقدره وفيه في  
 ان يدل ذلك بما مضى وان لم يدل يخرج عن العهد على الصحيح (قوله في هذه الصورة)  
 في بخلاف المعينة أو المنكورة المشروطة في التتابع لانها لا تخلو عن الايام الخمسة فيكون  
 نازرا صومها أما المنكورة بالشرط فتتابع فانها اسم لا يوم - ودودة يمكن فصل المدودة عن  
 رمضان وعن تلك الايام كما فاده في السراج (قوله تحت مل ليعين) أي صاحبة لا تذرو منفردة  
 عنه ط (قوله بنذر) أي بالصيغة الدالة عليه ط (قوله فقط) أي من غير تعرض للعين فيها  
 وثباتا وحرارا بقوله دون العين بخلاف المسئلة التي بعدها فانه تعرض للنفي العين ط (قوله  
 عملا بالصيغة) أي في الوجه الاول وكذا في الثاني والثالث بالاولى لنا كذا النذر بالعزيمة مع  
 في الثالث من زيادة نفي غيره (قوله عملا بتعيينه) لان قوله الله على كذا يدل على الالتزام وهو  
 صريح في النذر فيعمل عليه بلاية وكذا معها بالاولى لكانه ذاتي أن لا يكون نذرا كان عيننا  
 من اطلاق الا لازم وارادة المزموم لانه يلزم من ايجاب ما يبرر بواجب تحريم تركه وتحريم المباح  
 عين (قوله عملا بموم الجاز) وهو الوجوب وهذا جواب عن قول الثاني أي أبي يوسف انه  
 يكون نذرا في الاول عين في الثاني لان النذر في - هذا لا ينافي حقيقة والعين مجاز حتى لا يتوقف  
 الاول على الثانية ويتوقف الثاني فلا ينقطع ههنا من المجازية عين بقرينة ما تخرج الحقيقة  
 راء - ما أنه لا تنافي بين الجهتين أي جهتي النذر والعين لانهما يقتضيان الوجوب لان النذر  
 يقتضيه لعينه والعين اقتضيه أي أصباة اسمها تسمى في جموعنا عينها عملا بالدين كما جعنا بين جهتي  
 اتبع واما ما وضعت في الهبة بشرط العرض كذا في الهداية وغمام الكلام على هذا الدليل في  
 افصح وكتب الاصوا (قوله ونذب الخ ٢) ذكر هذه المسئلة بين مسائل النذر غير مناصب وان  
 تبع فيه صاحب الدرر (قوله على المختار) قال صاحب الهداية في كتابه التنبه ان صوم  
 المستحب - الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار أنه لا بأس به لان الكراهة انما كانت لانه  
 يؤمن من أن يع - بذلك من رمضان فيكون تشبها بالنصاري والآن زال ذلك المعنى اه  
 ومثله في كتاب النوازل لابن الميث والواقعات للشمس السهيد والهيوط البرهاني والمخيرة وفي  
 الغاية عن الحس بن زياد انه كان لا يرى صومه أباسا ويقول - كفي يوم الفطر مقايين  
 وبين رمضان اه ومع الأيضاعامة المتأخرين لم يروا به أباسا واختلافوا هل الأفضل التفريق  
 أو التتابع اه وفي الحفائض صومها - لا يوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وان  
 خالف مشايخنا في الأفضل وعن أبي يوسف انه كرهه متتابعه والمختار لا بأس به اه وفي الوافي  
 والكاظمي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وغمام ذلك في رسالة تنوير الأقوال في صوم  
 است من شوال له - الامة فاسم وقدر دفعها على ما في منظومة التبانى وشرحها من عزوه  
 الكراهة مطلقا إلى أبي حنيفة وأنه الأصح بانه على غير رواية الامول وانه صحيح ما لم يثبت به أحد  
 في تصحيحه وأنه صحيح الضعيف وعمد إلى تعميل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل  
 ثم ساق كثيرا من نصوص تذب المذهب فراجعها فانهم (قوله والاتباع المكروه الخ) العبارة  
 اصحاب البدائع وهذا تأويل لما روى عن أبي يوسف على خلاف ما فهمه صاحب الحقائق  
 كافي رسالة العلامة فاسم لكن ما روى عن الحس بن زياد بشرى إلى أن المكروه - أي يوسف



تتابعها وان فعل يوم القطار فهو مؤيد لما فهمه في الحقائق نامل (قوله ولو نذر صوم شهر الخ)  
 ويلزمه صومه بالهـ دلالة بالواو الشرح المميز هـ الى كـ يحيى عن القح من نظائره ط (قوله  
 متتابعاً) أفاد لزوم المتتابع ان صرح به وكذا انواه اما ان لم يذكره ولم ينو ان شاء تابع وان شا  
 فرق وهذا في المطلق اما صوم شهر بعينه أو أيام بعينها فالزوم المتتابع وان لم يذكره سراج وفي  
 الجوز لو أوجب على نفسه صوماً متتابعاً فاصامه منه فحاله يجوز على عكسه جازاه وفي المنع  
 ولو قال لله على صوم مثل شهر رمضان ان أراد منه في الوجوب فله ان يفرق وان اراد منه في  
 المتتابع فعليه ان يتابع وان لم يكن لهية فله ان يصوم متفرقاً اه ط (قوله فافطر) عطف على  
 محذوف أم قصاصه وأفطر يوماً ط (قوله لانه أدخل بالوصف) وهو التتابع ط (قوله مع خـ  
 شهر عن أيام نهي) جواب عما يقال انه لو كان من الأيام المتتابعة فافطر ضرورة لوجوبه فينبغي  
 ان لا يستقبل بل يقضي به عيشه كما مر في التكميل السنة بشرط المتتابع والجواب ان السنة  
 المتتابعة لا تتخلو عن أيام منهيبة بخلاف الشهر وعلى هذا ما في السراج من أن المرأة اذا كان  
 طهر عاشرها ما كثر فقامت الصوم في أول طهرها فلو صامت في أمثاله غاضت استتبعات ولو كان  
 يحضها أقل من شهر فمضى أيام يحضها متصلة (قوله لا يقع كاه في غير الوقت) لانه وان كان  
 لا يتبع بالتابعين كما في الأوز وقوعه بعد وقته يكون قضاء ولذا ثبت قهره لا يبيح النية كما مر  
 والاداء من القضاء ثم تقييده بقوله كاه انما يظهر كما قال ط فيما اذا أفطر اليوم الاخير  
 من الشهر اما لو أفطر العاشر منه مثلاً فلا أي لانه لو استقبل الصوم من الحادي عشر وأتم شهره  
 لزوم وقوع بعضه في الوقت وبعضه خارجه (قوله ولو عينا) أي بواحد من الاربعة لا تبيح فغير  
 المميز لا يتخير بواحد منها بالاولى كالنذر ان تصدق بدينار من مائة وأطاق (قوله ولو نذر الخ)  
 مثال للتمييز في الكل على الفشر المرتب ط (قوله تخالف) أي في بعضها أو كلها بان تصدق في  
 غير يوم الجمعة يلد آخر دينار آخر عن شخص آخر وانما جاز لان الداخل تحت النذر ما هو قربة  
 وهو أصل التصديق دون التمييز فبطل التمييز ولزمته القربة كافي الدور وفي المراج ولو نذر  
 صوم غد فأنزله الى ما بعد الغد جازو بنبغي أن لا يكون مسياً كي نذر ان تصدق بدينار من مائة الساعة  
 تصدق به ساعة اه (تنبيه) ذكر العلامة ابن نجيم في رسالته في النذر بالصدقة انه ذكر في  
 الخاتمة انه لو عين النذر صدقة بدينار من مائة فبطل النذر وقال وهذا يدل على أن قولهم وألفينا  
 نعيمين الدينار والدينار ليس على إطلاقه فيقال الا في هذه فاننا لو ألفينا مائة فبطل النذر الواجب في  
 ذمته فاذا هلك المعين لم يبق الواجب وكذا قولهم ألفينا نعيمين الفقيه ليس على إطلاقه لما في  
 البداهة لو قال لله على أن أطعم هذا المسكين شيئاً من مائة ولم يبينه فلا بد أن يعطيه الذي سمي لانه  
 اذا لم يبين المنذور صار نعيمين الفقير قصوداً فلا يجوز أن يعطى غيره اه هذا وفي الحوى عن  
 العمادية لو أحرر رجلاً وقال تصدق بمائة المال على مساكين أهل الكوفة فصدق على  
 مساكين أهل البصرة لم يجوز وكان ضامناً في المتنق لو أوصى فقراً أهل الكوفة بكذا فاعطى  
 لوصى فقراً أهل البصرة جازاً في أبي يوسف وقال محمد بن الوصي اه قلت ووجهه أن  
 الوكيل يرضى بما فاته الا أن الوصي هل هو بمنزلة الوكيل أو الوكيل نامل (قوله وكذا  
 لو جهل قبله) هذا اذا دخل تحت قوله تخالف (قوله صح) أي خلافاً لمحمد بن عمرو غير أن محمد لا يجوز

(ولو نذر صوم شهر غير معين)  
 متتابعاً فافطر يوماً ولو نذر  
 الايام المتتابعة استقبل لانه  
 أدخل بالوصف مع خاتمة شهر  
 عن أيام نهي شهر بخلاف  
 السنة (لا) يستقبل (في)  
 نذر شهر (معين) لثلاثة  
 كاه في غير الوقت (والنذر)  
 من اعتكاف أو حج أو صلاة  
 أو صيام أو غيرها (غير  
 المعلق) ولو عينا (ويجوز)  
 بزمان ومكان ودرهم  
 وقيمة (ولو نذر الصدقة  
 يوم الجمعة بمكة ثم هذا الدرهم  
 على فلان تخالف جازو وكذا  
 لو جهل قبله ولو عين شهره  
 لا اعتكاف أو الصوم فجهل  
 قبله عنه صح وكذا لو نذر  
 أن يجمع سنة كذا الحج سنة  
 فبأه صح

التجمل مطلقاً ويزفر اذا كان زمان المجمل فيه أقل فضيلة كافي القح (فرع) نذر صوم رجب  
 فاصام قبله تسعة وعشرين يوماً وجاز رجب كذلك ينبغي أن لا يجب القضاء وهو الاصح كافي  
 سراج أما لو جاز ثلاثين يقضى يوماً (قوله أو صلاة) بالتعويض ويوم منصوب على الظرفية ح  
 ولو أضاف لزومه مثل صلاة اليوم غير انه يتم المغرب والوتر أو قد تقدمت ط (قوله لانه  
 تجمل بعد وجوب السبب) أي فيجوز كما يجوز في الزكاة لا فالحمد وزفر فتح (قوله فيلغو  
 التعمين) بناء على لزوم المنذور عما هو قربة فقط فتح وقد تقدم عن الدرر أن التعمين ليس قربة  
 مقصودة حتى يلزم بالنذر (قوله بخلاف النذر المعلق) أي سواء عاينه على شرط يريده مثل ان  
 قدم غائب أو شئ مريض أو لا يريده مثل ان زنت فله على كذا السكن اذا وجد الشرط في الاول  
 وجب أن يوفي بنذره وفي الثاني يجبر بينه وبين كذا رعين على المذهب لانه نذر بظاهره معين بعينه  
 كما سيأتي في الايمان ان شاء الله تعالى (قوله فانه لا يجوز تجمله الخ) لان المعلق على شرط لا ينفك  
 سبب الله بل عند وجود شرطه كما نذر في الاصول ولو جاز تجمله لزم وقوعه قبل وجود سببه  
 ولا يصح ويظهر من هذا أن المعلق معين فيه الزمان بالنظر الى التجمل أما تأخيره فيصير لانعدام  
 السبب قبله وكذا يظهر منه أنه لا يميز فيه المكان والدرهم والقيمة لان التعليق انما أثر في  
 تأخير السبب فقط فاستمع التجمل اما المكان والدرهم والقيمة فهي باقية على الأصل من عدم  
 التعمين اهدم تأثير التعليق في شئ منها فلذا اقتصر كغيره في بيان وجه المخالفة بين المعلق وغيره  
 على قوله فانه لا يجوز تجمله فافطر صوم التأخير وتبدل المكان والدرهم والقيمة كافي غير المعلق  
 وكأنه اظهر ما قررناه لم يصح عليه وهذا مما لا شبهة فيه ان وقف على التوجيه فانه (قوله  
 ولم يصح) أما لو صامه فبأبي قريبا (قوله على الصحيح) هو قوله ما وقال محمد بن الوصي بقدر  
 ما فاته كافي قضاء رمضان وأوصى في السراج حيث قال اذا نذر شهر غير معين ثم أقام بعد النذر  
 يوماً أو أكثر بقدر على الصيام فلم يصح فمعه ما يلزمه الا بصاً بالاطعام بجميع الشهر ووجهه على  
 ما ربه الخا كم ان ما ذكره صالح الصوم كل يوم من أيام النذر فاذا لم يصح جعل كافي قدره على الكل  
 فوجب الا بصاً كالأبى شهره يصح الصوم بصم وعلى طريقة الفتاوى النذر يلزم في الذمة الساعة  
 ولا يشترط امكان الاداء رغم خلاف فيما اذا صام ما ذكره على الاول لا يجب عليه الا بصاً  
 بالباقي وعلى الثاني يجب وكذا فيما اذا نذر بالاداء ومات في الليلة لا يجب على الاول عدم الاداء  
 ويجب على الثاني الا بصاً بالكل اه ملخصاً واقتصر في البسائط وغيره على طريقة الخا كم ثم  
 اعلم ان هذا كافي النذر المطلق اما المعين في السراج ايضاً ولو أوجب على نفسه صوم رجب ثم  
 أقام يوماً أو أكثر ومات ولم يصح في الذكر حتى ان مات قبل رجب لاني عليه وهو قول محمد خاصة  
 لان المعين لا يكون سبباً قبل وقته ومنه ما على طريقة الخا كم يوصى بقدر ما قدر لان النذر  
 سبب يلزم في الحال الا انه لا بد من التمكن وعلى طريقة الفتاوى يوصى بالكل لان النذر يلزم  
 بالشرط لان الزوم اذا لم يظهر في حق الاداء يظهر في خاتمة وهو الاطعام واما ان صام ما ذكره  
 او مات فعقب النذر في الاول لا يجب الا بصاً بشئ وعلى الثاني يجب الا بصاً بالباقي ولو دخل  
 رجب وهو مريض ثم صح بعد يوم واحد لا يلزم صم ثم مات فعليه الا بصاً بالكل أما على الثاني  
 فظاهر وكذا على الاول لان جفروا الشهر والمعين وصحته بعد يوم واحد لا يجب عليه صوم شهر

أو صـ صلاة يوم كذا فافطرها  
 قبله لانه تجمل بعد وجوب  
 السبب وهو النذر فيلغو  
 التعمين شرطاً لية فليحفظ  
 (بخلاف) النذر (المعلق)  
 فانه لا يجوز تجمله قبل  
 وجود الشرط كما ينبغي  
 في الايمان (ولو حال مريض  
 لله على ان اصوم شهراً  
 فمات قبل ان يصح لاني  
 عليه وان صح) ولو (يوماً)  
 ولم يصح (لزمه الوصية  
 بجميعه) على الصحيح  
 كما نذر ذلك



مطلق فاذا لم يصم فيه وجب الالبصام بالكل كافي النذر المطلق اذا بقي يوما أو أكثر بقدر على الصوم ولم يصم اهـ **مخلصا** (قوله ومات قبل تمام الشهر) أي ولم يصم في ذلك وعادة غيره ومات به يوم وبق ما اذا صام ما أدركه فهل يلزمه الوصية بالماضي أم لا يعني أن يكون على طريقين المذكورين في المريض وصريح بالضرورة في بعض نسخ البحر لكن نسخ البحر في هذا محل مضطرب ومحرقة بغيره فافهم (قوله بخلاف القضاء) أي فيما اذا فاته رمضان اهـ **مذخر** أدرك بعض العدد ولم يصم فيه لزمه الالبصام قدر ما فاته اتفاقا على الصحيح خلافا لما زعمه الطحاوي أن الخلاف في هذه المسئلة **ح** (قوله بخلاف القضاء) جواب عن قياس محمد النذر على القضاء ويأتي أن النذر سبب لزم في المال كما مر أما القضاء فان سببه ادراك العدد ولم يجد فلا تجب الوصية الا بقدر ما أدرك واعتض بأن القضاء يجب بما يجب به الاداء عند المحققين وسبب الاداء منهود الشهر فكذا القضاء وأجيب عما فيه من خلافه فانظر النهر (قوله بل ان صام حنث) لان المضارع الميت لا يكون جواب القسم الا مؤكدا بالثبوت فاذا لم توجد وجب تقدير النفي اهـ **ح** لكن سيذكر في الايمان عن العلامة الهندسي أن هذا قول غير الامة أما الآن فالحوام لا يفرقون بين الاثبات والنفي الوجود ولا وعدة هاهنا وكما صرح في الفرس وغيرها في الايمان (قوله كرمضان) أي بوصول أو فصل درر (قوله أو صوم) عطف على صوم رجب **ح** (قوله وكثر) أي ندى (قوله كما مر) أي في الشيخ الثاني من أنه يطعم كالفطرة (قوله أو الزوال) يعني نصف النهر كما مر مرارا (قوله قضى عند الثاني) قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال لله على صوم اليوم الذي يقدم فلان فيه أبدا فقدم في يوم قدأ كل فيه لم يلزمه صومه ويلزمه صوم كل يوم فيما قبل لان النذر عند وجود النهر ما يصير كما كانت حكمه بالجواب فيصير كانه قال لله على صوم هذا اليوم وقدأ كل فيه فلا يلزمه قضاءه وقال زفر عليه قضاءه اهـ ونحوه في البحر بلا كتابة خلاف وهو مخالف لما هنا وأما قوله ويلزمه صوم كل يوم الخ فهو من قوله أبدا (قوله خلافا لثالث) قال في النهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد ثلاثي عليه ولا رواية فيه عن غيره قال السرخسي والظاهر التسوية بينهما اهـ أي بين القدوم بعد الاكل والاقاء وم بعد الزوال فالتاخر جرى في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار ط (قوله فلا قضاء اتفاقا) لانه تبين أن نذره وقع على رمضان ومن نذره رمضان فلا تقي عليه **ح** أي لا شيء عليه ما اذا أدركه كالفقهاء عن السراج (قوله كثر فقط) أقول لا وجه له وما قيل في توجيهه لانه صامه عن رمضان لا عن غيره لا وجه له أيضا لان النية في فعل الخلو فاعليه غير شرط لما صرحوا به من أن فعله مكرها أو ناسيا أو أهوا الخلو فاعليه الصوم وقد وجد ثم ظهر أن في عبارة الشارح اختصارا أو محذورا في فيه النهر وأما المسئلة في الفتح وغيره لو قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به العين فقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة عين ولا قضاء عليه لانه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل أن ينوي فتنوي به الشكر لا عن رمضان بربانية وأجزأ عن رمضان ولا قضاء عليه اهـ وبه يتضح بقية كلامه فافهم (قوله لزمه كالا) ويقتضيه معنى ما مر لا لالايا والشهر المعين بل في كذا في اعتكاف فتح القدير **ح** (قوله بغيره) أي بقية الشهر الذي هو فيه لانه ذكره معر فافهم صرف الى المعهود بالخضور فان نوى

ومات قبل تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع كما في التباينة بخلاف القضاء فان سببه ادراك العدد (فروع) قال والله أصوم لا صوم عليه بل ان صام حنث كما يجي في الايمان نذر صوم رجب فدخل وهو مريض ففطر وقضى رمضان أو صوم الابد فضعف لاشتغاله بالعيشة أفطر وكثر كما مر أو يوم بغيره فلان فقدم به من كل الزوال أو حياضها قضى عند الثاني خلافا لثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقا ولو وقع في قبل نية ففواه عنه بر بالنية ووقع عن رمضان ولو نذر شهر لزمه كالا أو الشهر فبقية أو جمعة قاله جوع

شهر فاعلى ما نوى لانه محتمل كلامه فتح عن التجنيس وتقدم الكلام في ذلك (قوله الآن ينوي اليوم) أفاد أن لزوم الاسبوع يكون فيما اذا نوى أيام جمعة أو لم ينو شيئا لان الجمعة يذ كر ويراد به يوم الجمعة وأيام الجمعة لكن الأيام أغلب فانصرف المطلق اليه تجنيس قال **ح** وينبغي أنه لو عرف الجمعة أن يلزمه ببقية أهلى قياس السنة والشهر فان مبدأها الأحد وآخرها السبت فلما رجع اهـ قلت في البحر ولو قال صوم أيام الجمعة فعليه صوم سبعة أيام اهـ فتأمل (قوله بخلاف الاول) أي فان السبت يتكرر فيه فأيدي المذكر في العدد المذكور كانه قال السبت السبت الكائن في غايته أيام وهو سبعة من المتخ ولا ينبغي أن هذا المثل يمكن له نية أما اذا وجدت لزمه ما نوى اهـ ط (قوله تقر باليهم ٣) كأن يقول يا سيدي فلان ان ردغائي أو عوفي مريض أو قضيت حاجتي فلان من الذهب أو الفضة أو من الطعام أو الشئ أو الزيت كذا بحر (قوله باطل وحرام) لوجوده منها أنه نذر لمخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن المذمور له ميت والميت لا يعلم ومنها انه ان ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر اللهم الا ان قال يا الله اني نذرت لك ان شفيت مريضى أو رددت غائبي أو قضيت حاجتي أن أطعم الفقراء الذين يسألونني سبعة نفقة أو الامام الشافعي أو الامام الليث أو أشترى حصر المساجد أو يوزن بالوقودها أو يدرهم ان يقوم بشئ اخرها الى غير ذلك مما يكون فيه تنفع للفقراء والنذر لله عز وجل ذكر الشيخ اغماص محل لصرف النذر لمحتبيه الناطقين برباطه أو مخرجه فيجوز به هذا الاعتبار ولا يجوز أن يصرف ذلك لغنى ولا لشرف منصب أو ذي نسب أو علم ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز صرف الاغنياء للاجتماع على سوية النذر للمخلوق ولا ينفقه ولا تستعمل الذمعية وانه حرام بل حث ولا يجوز لخادم الشيخ أخذه الآن يكون فقيرا أو له عيال فقرا عاجزون فيأخذونه على سبيل الصدقة المبتدأة وأخذها أيضا مكره ما لم يقصد النذر والتقرب الى الله تعالى وصرفه الى الفقراء ويقطع النظر عن نذر الشيخ بحر لمخصصا عن شرح العلامة قاسم (قوله ما لم يقصدوا الخ) أي بان تكون صيغة النذر لله تعالى للتقرب اليه ويكون ذكر الشيخ مراد به فقره أو كاهن ولا ينبغي أن له الصرف الى غيرهم كما مر سابقا ولا بد أن يكون المذمور عما يصح به النذر كالصدقة بالدرهم ونحوها ما لو نذر في سبيل الله قد قبل فخر الشيخ أو في المسارة كما يفعل النصارى من نذر الزيت سيدي عبد القادر ويؤخذ في المنارة جهة المشرق فهو باطل وأقبح منه النذر بقراءة المولى في المنابر مع اشتغاله على الغناء والاعب واهب ابواب ذلك الى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولا سيما في هذه الاعمار) ولا سيما في مولد السيد أحمد البدوي نهر (قوله ولقد قال الخ) ذكر ذلك هنا في النهر ولا ينبغي على ذوي الافهام ان مراد الاطام بهذا الكلام اغماص ودم العوام والتباعد عن نسبتهم اليه باى وجه يرام ولو باسقاط الولاة الثابت الانبرام وذلك بسبب جهلهم العام وتغييرهم لكثير من الاحكام وتقريرهم بما هو باطل وحرام فهم كانوا انما يتبعهم الاعلام ويتركون من شأنهم الغظام كما هو دأب الانبياء الكرام حيث يتبرؤن من الابعاد والارحام بخالفهم المالك والعلام فافهم ما ذكرناه والسلام

مطلب  
في النذر الذي يقع للاموال من أكثر العوام من شعاع أو زيت أو نحوه

الآن ينوي اليوم ولو نذر يوم السبت صوم غايته أيام صام سبعة ولو قال جمعة سبعة أسبعت والفرق أن السبت لا يذكرو في السبعة فعمل على العدد بخلاف الاول واعلم أن النذر الذي يقع للاموال من أكثر العوام وما يوزن من الدراهم والشع والزيت ونحوها الى ضرائح الاولياء الكرام تقر باليهم فهو بالاجماع باطل وحرام ما لم يقصدوا صوته الفقراء الانام وقد ابتلى الناس بذلك ولا سيما في هذه الاعصار وقد بسطه العلامة قاسم في شرح درر البحار ولقد قال الامام محمد لو كان العوام عبيدي لاعتقتم وأسقطت ولا في وذلك لانهم لا يمتدون قال كلهم يتبعون







غير مقدور فلم يكن الصوم شرطاً له وعلى رواية تفديده يومه رواية الحسن أيضاً يكون الصوم شرطاً لكافي البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك أن الصوم شرط أيضاً في الاعتكاف المسنون لأنه مقدور بالغير الأخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لم يضر أو سقر ينبغي أن لا يصح عنه بل يكون نقلاً لا تحصل به إقامة سنة الكفاية ويؤيده قول الكنز لبث في مسجد يوم ونية فانه لا يمكن حمله على المنذوراته صرح به بالسنية ولا على التطوع لقوله به واصله نقلاً ساعة فتعين حمله على المسنون سنة مؤكدة فيدل على اشتراط الصوم فيه وقوله في الجبر لا يمكن حمله عليه انصرح بهم بان الصوم انما هو شرط في المنذور فقط دون غيره فيه نظر لانهم انما صرحوا بان كونه شرطاً في المنذور وغيره شرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المسنون لظهور انه لا يكون الا بالصوم عادة وله مذاقهم في حق الدرر الاعتكاف الى الاقام الثلاثة المنذور والمسنون والتطوع ثم قال والصوم شرط للصحة الاولى والثالثة ولم يتعرض للثاني لما قلنا ولو كان مرادهم بالتطوع ما يشمل المسنون لكان عليه ان يقول شرط للصحة الاولى فقط كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر احسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما ظهر لي (قوله وان نوى معها اليوم) اما لو نذر اعتكاف اليوم ونوى الليلة معه لزمه كافي الجبر (قوله والفرق لا يخفى) وهو انه في الاولى لما جعل اليوم تبه الليلة وقد بطل نذره في المتبوع وهو الليلة تطل في التابع وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازاً من سلا بمرتبتين حيث استعمل المقييد وهو الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل هذا المطلق في المقيد وهو اليوم فكان اليوم مقصوداً اهـ قلت لكن هذا الفرع مشكل فان الجائز هو اطلاق التماس على مطلق الزمان دون اطلاق الليل ولو ساغ الاطلاق المذكور به لاقاة الاطلاق والتقييداً وغيرها ساغ اطلاق المساء على الارض أو الظل على شئ طویل غير الانسان مع أن المصريح به في كتب الاصول عدمه وأيضاً صرحوا بان نوى بالعتق الطلاق صح لان العتق وضع لازالة ملك الرقبة والطلاق لازالة ملك المنة والاولى سبب للثانية فصح الجواز بخلاف ما لو نوى بالطلاق العتق فانه لا يصح مع أنه لا يمكن فيه ادعاء الاطلاق والتقييد فليتأمل (قوله لانه يدخل الليل تبعاً) ولا يشترط لتتابع ما يشترط للاصل بجر (قوله لا يجزى للمشرط قصد) أي لا يشترط أيقاعه مقصود الاجل الاعتكاف المشروط كما لا يشترط ايقاع الطهارة قصد الاجل الصلاة بل اذا حضرت الصلاة وكان متوضئاً قبلها لغيرها ولولم يرد بكيفية اياها (قوله فلو نذر اعتكاف شهر رمضان) الطاهر أن مثله ما اذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم الا بد ثم نذر اعتكافاً فليتأمل وراجع اهـ ح قلت ووجه التأمل ما ذكرنا من ان الصوم المقصود للاعتكاف انما يسقط في رمضان اشرف الوقت كما يأتي تفريره والشرف غير موجود في الصوم المنذور (قوله ان كان قالوا الخ) قال في الفتح ومن التفرع بصلاته ان لو أصبح صائماً متطوعاً أو غيراً للصوم ثم قال لله على ان اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند أبي يوسف أنه لا كراهة ان كان قاله قبل نصف النهار لزمه فان لم يعتكفه قضاء اهـ وقد ظهر ان عدم الصحة لعدم استيعاب الاعتكاف لانهار لانه ذرجه جعل التطوع واجباً

وان نوى معها اليوم لعدم محلي الصوم اما لو نوى بها اليوم مع والفرق لا يخفى (بجواب ما لو قال) في نذره (لا لا نذر انما قاله يصح وان) ان لم يكن الليل محلاً للصوم لانه (يدخل الليل نهاراً) اعلم أن (الشرط) في الصوم صراحة (وجوده لا يجزى) للمشرط قصد (الذات) اعتكاف شهر رمضان لزمه (واجراً) صوم رمضان (عن صوم الاعتكاف) لكن قالوا لو صام تطوعاً ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لانه فساد من اوله تطوعاً فلهذا وجب له واجبا (وان لم يعتكف) رمضان المعين

وانه لا محل للاستدراك المقادير بل هي مسئلة مستقلة لاتعلق لها بما في المتن اهـ ح قلت ما محل به الشارح على به في التارخات والتهنيس والولول الجدية والمعراج وشرح دور الجار فيكون ذلك على أخرى لعدم صحة النذره به يصح الاستدراك على قوله الشرط وجوده لا يجزى فان الشرط هنا وهو الصوم موجود مع انه لم يصح النذر بالاعتكاف والحاصل أنه لم يصح لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم الواجب وبه علم أن الشرط صوم واجب بنذر الاعتكاف أو بغيره رمضان ويمكن دفع الاستدراك به اذا فهم (قوله قضى شهر غيره) أي متتابعاً لانه انما يعتكف في شهر بعينه وقد فانه في قضيه متتابعاً كما اذا أوجب اعتكاف رجب ولم يعتكف فيه بدائع (قوله سوى قضاء رمضان الاول) اما قضاء رمضان الاول فانه ان قضاء متتابعاً واعتكف فيه جاز لان الصوم الذي وجب فيه الاعتكاف باق في نفسه ما بصوم شهر متتابعاً بدائع أي لان القضاء خلف عن الاداء فاعطى حكمه كما أشار اليه الشارح (قوله وتحقيقه في الاصول) وهو أن النذر كان موجبه للصوم المنصود ولكن سقط اشرف الوقت ولم يلم يعتكف في الوقت صار ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق عن الوقت فساد شرطه الى الكمال بان وجب الاعتكاف بصوم مقصود لزال المانع وهو رمضان فان قلت على هذا كان ينبغي أن لا يتأدى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كالمندرج لمطابق ذلك الاتصال بصوم الشهر مطلقاً وهو موجود فان قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه مقصوداً كالمندرج لانه يرد بقبحه الصلاة ورمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط عن مقتضاه فلا بد أن يكون مقصوداً اهـ ح عن شرح المنار لابن مالك (تنبيه) في البدائع لو أوجب اعتكاف شهر بعينه فاعتكف شهر قبله أجزأه عند أبي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهر معين فصام قبله اهـ أي بناء على أن النذر غير المعاق لا يختص بزمان ولا مكان كما مر بخلاف المعاق وقد مر أن الخلاف في صحة التقديم لا التأخير والظاهر أنه لا فرق بين نذر اعتكاف رمضان أو شهر معين غيره فبصح اعتكافه قبله وبعدمه في القضاء وغيره سوى رمضان آخر غير أنه ان فقه في غير رمضان الاول أو قضاؤه لا بد له من صوم مقصود كما هو صريح المتن وليس في كلامهم ما يدل على أنه لا يصح في غيرهما مطلقاً وانما فيه الفرق بين ما لو بين غيرهما بان لو فعله فيهما اغنى عن صوم مقصود للاعتكاف بسبب شرف الوقت وخلفه وفي غيرهما لا بد من صوم مقصود له وهذا ظاهر لا يخفى فيه فافهم (قوله ثم قطعه) الاولى ثم تركه ولكن ساء قطعا نظراً الى رواية الحسن بتفديده يوم (قوله لانه لا يشترط له الصوم) الاولى التعليل بانه غير مقدور بمدة ما علمته مما مر أن الاختلاف في اشتراط الصوم له وعدمه مبني على الاختلاف في تفديده يوم وعدمه وكلامه يفيد العكس تأمل (قوله وما في بعض المقربات) كالبدائع وتبعه ابن كمال بانه نقله الشارح عنه فيصام (قوله مفرع على الضعيف) أي على رواية الحسن أنه مقدور يوم أقول لكن به ما صرح صاحب البدائع بانه يذمه بالشروع ذكر روحية الحسن ووجهها وهو ان الشروع في التطوع موجب للاتمام على أصل أصنافه ما يانه للمؤدى عن البطالان نذر كر رواية الاصل أنه غير مقدور يوم وأجاب عن وجه رواية الحسن

(قضى شهر) غيره (بصوم مقصود) لعود شرطه الى الكمال الاصل في فلم يجزى رمضان آخر ولا في واجب سوى قضاء رمضان الاول لانه خلاف عنه وقبحه في الاصل في بحث الاصل (واقلة نقلاً ساعة) من ليل أو نذر عند محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام لبناه النقل على المسامحة وبه يفتى والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان لا جزء من أربعة وعشرين كما يقوله المخبرون كذا في غرر الاذكار وغيره (قوله شرع في نفسه ثم قطعه) لا يلزمه قضاؤه لانه لا يشترط له الصوم (على الظاهر) من المذهب وما في بعض المقربات انه يلزم بالشروع مفرع على الضعيف فانه المصنف وغيره



بقوله وقوله الشروع فيه موجب مسلم لكن بقدر ما اتصل به الاداء والمخرج فما وجب  
 الا ذلك القدر فلا يلزمه أكثر من ذلك اهـ فدل ان قول البدائع أو لانه يلزم بالشروع مراده  
 به لزوم ما اتصل به الاداء لا لزوم يومه ومفرغ على رواية الاصل التي هي ظاهر الرواية فافهم  
 (قوله وحرم الخ) لانه ابطال للعبادة وهو حرام لقوله تعالى ولا تطولوا أعمالكم بدائع (قوله  
 أما النقل) أي الشامل للسنة المؤكدة حـ قلت قد مناهما بقيد اشتراط الصوم فيما ينافي على أنهما  
 مقدرة بالعنبر الاخير ومقادير التقدير أيضا للزوم بالشروع فامل ثم رأيت الحق ابن الهمام  
 قال ومقتضى النظر لو شرع في المستنون اعني العشر الاواخر بغيره ثم أفاده ان يجب قضاءه  
 حتى يحل على قول أبي يوسف في الشروع في نقل الصلاة فلا يزال بها على قولهما اهـ أي يلزمه  
 قضاء العشر كله لو أنه بدعيه كما يلزمه قضاء اربع او شرع في نقل ثم أفسد الشفع الاول عند  
 أبي يوسف لكن صح في الخلاصة انه لا يقضى الا ركعتين كقولهما نعم اختار في شرح المنية  
 قضاء الاربع انما في الرتبة كالاربعة قبل الظهر والجمعة وهو اختيار الفضلي ومعه  
 في النصاب وتقدم غامه في التوافق وظاهر الرواية خلافه وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام  
 لزوم الاعتكاف المستنون بالشروع وان لزوم قضاء جميعه او باقيه يخرج على قول أبي يوسف  
 اما على قول غيره فيبقى اليوم الذي أفاده لانه لا استقلال كل يوم ببقية وانما قلنا أي باقيه  
 بناء على ان الشروع ملزم كأنه زور وهو لو نذر العشر يلزمه كانه متتابع ما ولو أفسد بعضه قضى  
 باقيه على ما مر في نذر صوم شهر معين والحاصل ان الوجه يقتضي لزوم كل يوم شرع فيه  
 عندهما بناء على لزوم صومه بخلاف الباقي لان كل يوم بمنزلة شفع من المنافاة الرباعية وان  
 كان المستنون هو اعتكاف العشر بقامه فامل (قوله لانه منه) اسم فاعل من أنه حتى اهـ ح  
 أي مقم للنقل (قوله كما مر) أي من قول المصنف وأقله نقل الساعة (قوله الخروج) أي  
 من معتكفه ولو مسجد البيت في حق المرأة ط فلا خرجت منه ولو إلى بيتها بطل اعتكافها  
 لو أوجبوا وانتهى لونه فلا يخرج (قوله الحاجة الانسان الخ) ولا يكتف بهدق راعه من الطهور  
 ولا يلزمه ان ياتي بيت حديقته القريب واختلاف فيما لو كان له بيتان فأتى البعيد منهما قبل  
 فسد وقبل لا ينبغي ان يخرج على القولين ما لو تركت الخلاء للمسجد القريب وأتى بيته ثم  
 ولا يعد الفرق بين الخلافية وهذه لان الانسان قد لا يأتى غير بيته رضى حق أي فاذا كان  
 لا يأتى غير بيته لا يتيسر له الا في بيته فلا يهدق الجواز بخلاف وليس كالمكت بهدها  
 ما لو خرج لها ثم ذهب لعبادة مريض او صلاة جنازة من غير ان يهدق كون خرج لذلك قصدا  
 فانه جائز كما في البحر من البدائع (قوله طبيعية) حال او خبر لكان محذوفة أي سواء كانت  
 طبيعية او شرعية وفمر ابن الشلبى الطبيعية بما لا بد منها وما لا يقضى في المسجد (قوله  
 وغسل) عدمه من الطبيعية تبعا للاختيار والتميز وغيرهما وهو موافق لما علمته من تفسيرها  
 وعن هذا اعترض بعض الشراح تفسير الكثرة بالبول والغائط بان الاولى تفسرها بالطهارة  
 ومقدمتها بالدخول الاستنهاء والوضوء والغسل لمشاركتهما في الاحتياج وعدم الجواز  
 في المسجد اهـ فافهم (قوله ولا يمكنه الخ) فلو أمكنه من غير ان يتلو المسجد فلا بأس به  
 بدائع أي بان كان فيه بركة ماء او موضع معد للطهارة او اغتسل في اناء بحيث لا يصيب المسجد

(وحرم عليه) أي على  
 المعتكف اعتكافا واجبا  
 أما النقل فله الخروج لانه  
 منه لا يبطل كما مر  
 (الخروج الحاجة  
 الانسان) طبيعة قبول  
 وغائط وغسل لو احتلم  
 ولا يمكنه الاغتسال في  
 المسجد كذا في النهر

الماء المستعمل قال في البدائع فان كان بحيث يتلو بالماء المستعمل يمنع منه لان تنظيف  
 المسجد واجب اهـ والتقييد بعدم الامكان يشهد انه لو أمكن كما قلنا لم يخرج أنه يهدق وهل  
 يجري فيه الخلاف المشار فيه لو كان له بيتان فأتى البعيد منهما محل نظر لان ذلك بعد الخروج  
 وفرق بينه وبين ما قبله بدليل ما مر من أنه بعد له الذهاب لعبادة مريض لكن قول البدائع  
 لا بأس به ربما يقيد بالجواز فتأمل (قوله او شرعية) عطف على طبيعية واقتضى أن من المتن  
 والواو في والجمعة من الشرح اهـ ح (قوله وعبد) أفاد صحة التمسك بالاعتكاف في الايام  
 الخمسة المنية وفيه الاختلاف السابق في نذر صومها لان الصوم من لوازم الاعتكاف الواجب  
 فعلى رواية محمد بن عبد الله عن الامام يصح لكن يقال له اقض في وقت آخر ويكره الميمون ان أودعه وان  
 اعتكف فيه صامح وأساءه على رواية أبي يوسف عنه لا يصح نذره كالتنبيه بالصوم فيها بدائع  
 (قوله لومؤذنا) هذا قول ضعيف والصحيح أنه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في البحر والامداد ح  
 (قوله وباب المنارة خارج المسجد) أما اذا كان داخله فكذلك بالاولى قال في البحر ومعهود  
 المأذنة ان كان بابها في المسجد لا يهدق والا فهدق كذلك في ظاهر الرواية اهـ ولو قال الشارح  
 وأذان ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج المسجد ليكن أولى حـ قلت بل ظاهر البدائع أن  
 الاذان أيضا غير شرط فانه قال ولو صعد المنارة لم يهدق بخلاف وان كان بابها خارج المسجد  
 لان صاعته لانه يمنع فيه من كل ما يمنع فيه من البول والجمعة فاشبهه زاوية من زوايا المسجد اهـ  
 لكن ينبغي فيما اذا كان بابها خارج المسجد أن يهدق بدعيا اذا خرج للاذان لان المنارة وان  
 كانت من المسجد ليكن خروجها إلى بابها لا للاذان خروج منه بلاهـ نذره به هذا لا يكون كلام  
 الشارح مفرغا على الضعيف ويكون قوله وباب المنارة الخ جملة حالية معتبرة المفهوم فافهم  
 (قوله مع سنيها) أي ومع الخطبة كما في البدائع ولم يذكره العلم به لان السنة تكون قبل خروج  
 الخطيب ولم يذكره كرتبة المسجد أيضا مع ذكرهم لها هنا لانه ضعيف اذ صرحوا بأنه اذا شرع  
 في الفريضة حين دخل المسجد اجزاء عن نجاسة المسجد لمصروا بذلك فلا حاجة إلى نجاسة غيرها  
 وكذا لو شرع في السنة كذا في البحر تبعا للفتح لكن نقل الخبر الرمي عن خط العلامة المقدسي  
 أنه لا شك أن صلاة السنة بالاستقلال أفضل من الاتيان بها في ضمن الفريضة ولا ينبغي أن من  
 يعتكف ويلازم باب الكرم انما يروم ما يوجب له من يد التفضل والتكريم اهـ فافهم  
 (قوله على الخلاف) أي أربعا عنه دهوسـ متاعدهما بدائع قال في البحر وقد ظهر به ذان  
 الاربع التي تصل بعد الجمعة بنية آخر ظهر عليه لأصلها في المذهب انهم هنا على أنه لا يصل  
 الا السنة البعدية ولان من اخذها من المتأخرين اختارها للاشك في سبق جمعته بناء على عدم  
 جواز تعددها في مصر وقد نص الامام السرخسي على أن الصحيح من المذهب الجواز فلا ينبغي  
 الاتفاق في زما تالاهم نظرا لقوامها إلى التكاسل عن الجمعة وظن أنها غير فرض وأن الظهر  
 كاف عنها واعتقاد ذلك كفر اهـ ملخصا قلت وفي هذا الظهور خفاء لان الاصل عدم تعدد  
 الجمعة وليس في كل البلاد فليكن اقتصارهم على بيان السنة مبنيا على ذلك ولان المعتكف  
 لا يلزم ان ياتي بها في مسجد الجمعة بل ياتي بها في معتكفه وكون الصحيح جواز التعدد لا ينافي  
 استحباب تلك الاربع خروجها من الخلاف القوي الواقع في مذهبينا ومذهب الغير وقد علمنا

قوله وعبد هـ كذا بقطعه  
 والذي في نسخ الشارح  
 كعبد وهو الانسب بقوله  
 أولا قبول اهـ معصية

(أو) شرعية كعبد  
 واذان لومؤذنا وباب المنارة  
 خارج المسجد (الجمعة  
 وقت لزوال ونـ بهـ  
 منزله أي معتكفه) (خرج  
 في وقت بدركها) مع سنيها  
 بعبارة ذلك رأيه ويـ تن  
 بعده أربعا أو سنة على  
 الخلاف



في باب الجمعة الناصر يحج عن النهر وغيره بانه لا شك في استحبابها وكون الاولى ان لا يفتي بها  
 في زمانها المذكور لا يلزم منه عدم الاتيان بها من لا يخشى منه ذلك كما مر هذا الميسر وطاعن  
 المقدسي وغيره فتذكره بالمراجعة فانهم (قوله ولو مكثا كثر) كيوم وليدة أو أتم اعتكافه فيه  
 سراج (قوله لانه محل له) أي مسجد الجمعة محل للاعتكاف وفيه اشارة الى الفرق بين هذا  
 وبين ما لو خرج لبول أو غائط ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كما مر وفي البدائع وما روي  
 عنه صلى الله عليه وسلم لم من الرخصة في عيادة المريض وصلاة الجنائز فقد قال ابو يوسف  
 ذلك محمول على الاعتكاف التطوع ويجوز حل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة  
 الانسان أو الجمعة وعاد مريضا أو صلى على جنازة من غير أن يخرج لذلك قصد أو ذلك جائز اه  
 وبه علم أنه بعد الخروج لوجه مباح انما يضر المكث لو في غير مسجد لغير عبادة (قوله لخالفه  
 ما التزمه) أي من الاعتكاف في المسجد الاول لانه لما ابتدأ الاعتكاف فيه فكانه عينه  
 لذلك فيذكره محموله عنه مع امكان الاتمام فيه بدائع قلت واهله لم يتعين بناء على أنه لا يتعين  
 الزمان والمكان في النذر كما مر وعدم جواز الخروج منه بلا عذر لا يتعين بل لان الخروج  
 مضاد لحقيقة الاعتكاف الذي هو اللبث والاقامة (تتمة) لم يذكر جواز خروجه للجماعة  
 وقدمنا عن النهر والفتح ما يفيد به باقي كلامه ما يفيد به أيضا وفي البحر عن البدائع لو أحرم  
 الحج أو عرة أقام في اعتكافه الى فراغه منه فان خاف فوت الحج بجمعة ثم استقبل الاعتكاف  
 لان الحج أهم وانما يستقبله لان هذا الخروج وان وجب شرعا فاما وجب به فمعه لم يكن  
 معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اه (قوله في فضله) أي لو واجبا بالذرا ما  
 التطوع لو قطع قبل تمام اليوم فلا الاقار واية الحسن كما مر ويقضي المنذور مع الصوم  
 غير أنه لو كان شهرا معينا يقضي قدر ما فسد والاستقبال لانه لزمه متتابعها ولا فرق بين فساد  
 بضعه بلا عذر كاجتماع مثلا الالردة أو ما عذر كمرض أو بغير ضمه اصل التكليف  
 وجنون وانما يطويل وأما حكمه اذا فات عن وقته المأمين فان كانت بعضه قضاء لا غير ولا يجب  
 الاستقبال أو كاه قضى الكل متتابعاً فان قدر ولم يقض - في مات أو صلى لكل يوم بطعام  
 مسكين وان قدر على البعض فذلك ان كان معه وقت النذر والا فان صح يوم ما فعل  
 الاختلاف المار في الصوم والافلاحي عليه بدائع ملخصا (قوله اذا فسد بالردة) لانها  
 قسرة ما وجب عليه قبلها بايجاب الله تعالى أو ايجابه والنذر من ايجابه اه ح أي وليس سببه  
 باقيا لانه النذر وقد قال في الفتح ان نفس النذر بالقربة قربية فيمطل بالردة كسائر القرب اه  
 واذا بطل سببه لم يجب قضاؤه بخلاف الحج والصلاة الوقتية لبقاء سببهما (قوله قالوا وهو  
 الاستحسان) لان في القابل ضرورة كذا في الهداية بدون انقطة قالوا المشعرة بالخلاف  
 والضعف ولو لكانه أقبح اميل الى ما يحتمل الكمال (قوله وبه في الكمال) حيث قال قوله وهو  
 استحسان يقتضي ترجحه لانه ليس في المواضع المعدودة التي رجع فيها القياس على الاستحسان  
 ثم منع كونه استحسانا بالضرورة بان الضرورة التي ينشأ بها التخفيف هي الضرورة اللازمة أو  
 الغالبة الوقوع مع انهما أي الامامين يميزان الخروج بغير ضرورة أصلا لان فرض المسئلة في  
 خروجه أقل من نصف يوم لحاجة اولاد للعب وأن لا أشك في أن من خرج من المسجد الى

ولو مكث أكثر لم يفسد لانه  
 محل له ذكره فتذكره بالمراجعة ما  
 التزمه بالضرورة (قوله  
 سراج) ولو ناسيا (ساعة)  
 زمانية لأصلية كما مر (بلا  
 هذر فسد) في فضله الا اذا  
 أفسده بالردة واعتبر أكثر  
 التمار قالوا وهو الاستحسان  
 وبه في الكمال (و) ان  
 يخرج (بعد يغلب وقوعه)

السوق للعب والله والقمار الى ما قبل نصف النهار ثم قال يا رسول الله انما اعتكف قال  
 ما أبعدك عن المعتكفين اه ملخصا وقد أطال في تحقيق ذلك كما هو دأبه في التحقيق رحمه الله  
 تعالى وبه علم أنه لم يسلم كونه استحضارا حتى يكون عارضا فيه القياس على الاستحسان كما أفاده  
 الرحي فافهم (قوله وهو ماصر) أي من الحاجة الطبيعية والشرعية (قوله والالكان النسيان  
 أولى الخ) لانه عذر ثبت شرعا اعتبار الصحة منه في بعض الاحكام فتح أي كافي كل الصائم  
 ناسيا وصحة الوقتية عند نسيان الفائتة (قوله كما حققه الكمال) حيث قال والذي في الثانية  
 والخلاصة أنه لو خرج ناسيا أو مكرها أو لبول لحبسه الفريم ساعة أو لم يرض - فسد عند وعال  
 في الثانية المرض بانه لا يغلب وقوعه فلم يصير مستثنى عن الايجاب فافاد الفساد في الكل وعلى  
 هذا يفسد لولا إعادة مريض أو شهود جنازة وان ثبت عليه الا انه لا يانم كافي المرض بل يجب  
 كافي الجمعة ولا يفسد - دهم الانه ما لم يلم وقوعه فان كانت مستثناة وعلى هذا اذا خرج لانا قد  
 قرين أو حريق أو جهاد عم فغيره فسد ولا يانم وكذا اذا انعدم المسجد ونص عليه في الثانية  
 وغيره وكذا ان فرق أهله وانقطاع الجماعة منه ونص الحاك في الكافي فقال واما قول أبي حنيفة  
 فاعتكافه فاسد اذا خرج ساعة غير غائط أو بول أو جمعة اه ملخصا (قوله خلافا لما فصله  
 الزيلعي) حيث جعل الخروج اعادة المريض والجنازة وصلاة الام والنجاء الفرقين والخرين  
 والجهاد اذا كان النية - يرعا ما وأداء الشهادة مشددا بخلاف خروجه الى مسجد آخر بانهم دام  
 المسجد أو تفرق أهله لعدم صلوات الخس فيه واخراج ظالم كرها وخروجه على نفسه أو ماله من  
 المكابرين ومشى في نور الايضاح على هذا التفصيل لا على ما باقي عن النهر فافهم (قوله لكن  
 في النهر) حيث قال صرح في البدائع وغيره بان عدم الفساد في الاندما والاكراه استحسان  
 لانه مضطر اليه لما انه بعد الاندما خرج من ان يكون معه كفة لانه لا يصلي بالجماعة الصلوات  
 الخمس وهذا يقيد بعدم الفساد بقرين أهله اه وفي الشريعة لا يابسه انه نص على الاستحسان  
 في ذلك في المحيط والمبتهنى والجوهرة قلت وكذا في المجتبى والسراج والتتارخانية وبه ذاتة  
 ما ذكره أبو السعود محشئ مسكين من أن ما في البدائع وغيره قول صاحبين وأن الزيلعي  
 ومسكين والنهر يلال وغيرهم خلطوا احد القواين بالآخر واطال فيه بما لا يجدي اذ لو كان  
 قول صاحبين فاسد في الاستحسان في بعض الاعذار دون بعض وهما يقولان بعدم الفساد  
 بالخروج أقل من نصف نهار بلا هذا ولا أيضا لو كان ذلك قولهما لانه واحد منهم بل  
 صرح في البدائع في مستأق الاندما والاكراه بانه لا يفسد اذا دخل مسجد آخر من ساعته  
 استحضانا فقه من ساعته صرح في انه على قول الامام والخاص ان مذهب الامام الفساد  
 بالخروج الالبول أو غائط أو جمعة كما مر التصرير بخرجه عن كافي الحاك وعليه ماصر عن الثانية  
 والخلاصة والفتح وان بعض المشايخ استحسن عدمه في بعض المسائل وكانه في الثانية لم يبر هذا  
 الاستحسان وجبها لان انهم دام المسجد لا يخرج منه عن كونه معتكفا ناسيا على القول بان اقامة  
 الخمس فيه بالجمعة غير شرط كما مر اول الباب ولان الخروج لمرض وحض ونسيان اذا كان  
 مفسدا مع انه من قبل من له الحق سبحانه وتعالى فيكون لا كراه الذي هو من قبل العبد  
 مفسدا بالاولى ولعل الحق ابن الهمام نظر الى هذا فتبجح المنقول في كافي الحاك الذي هو

قوله لولا إعادة مريض هكذا  
 بضمه ولعل صوابه لولا إعادة  
 مريض اه معصه

وهو ماصر لا غير (لا) يفسد  
 واما ما لا يغلب كاجتماع فرق  
 وانهم دام مسجد فسد فقط  
 للاشم لا لابلان والالكان  
 النسيان أولى بعدم الفساد  
 كما حققه الكمال خلافا لما  
 فصله الزيلعي وغيره لكن  
 في النهر وغيره جعل عدم  
 الفساد لاندمه وبطلان  
 جماعته واخرجه كرها  
 استحضانا وفي التتارخانية  
 عن المجبة



تخصيص كتب ظاهر الرواية وفي الخاتمة وغيرهما وتبعه صاحب البحر واعتقده صاحب البرهان حيث اقتصر عليه في منتهى مواهب الرحمن وتبعه المصنف أيضا وكذا العلامة المقدسي في شرحه وان خالف فيه الشرح لابي فافهم (قوله وفي الآثار خاتمة) ومنه في الفقه الثاني (قوله لو شرط) فيه إيعاء الى عدم الاكتفاء بالنية أبو السعود (قوله جاز ذلك) فأتى بشير اليه قوله في الهداية وغيره عند قوله ولا يخرج الاحتياج الى الإنسان لأنه معلوم وقوعها فلا بد من الخروج فيصير مستثنى اهـ والحاصل أن ما قبل وقوعه يصير متحققا وكان لم يشترطه وما لا فلا الا اذا شرطه (قوله وخص المعتكف بكل الخ) أي في المسجد والباب داخله على المقصور عليه به في أن المعتكف مقصور على الكل ونحوه في المسجد لا يصلح في غيره ولو كانت داخله على المقصور كما هو المبادر برده عليه أن النكاح والرجعة غير مقصورين عليه لعدم كراهتهما فيه في المسجد واعلم أنه كما لا يكره الا كل ونحوه في الاعتكاف الواجب فكذلك في التطوع كما في كراهية جامع الفتاوى ونفسه يكره النوم والا كل في المسجد غير المعتكف وإذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف فيدخل فيه كراهية تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يسهل ما شاء اهـ (قوله فلو تجارة كره) أي وان لم يحضر السلعة واختاره قاضيان ورجحه الزيلعي لأنه منقطع الى الله تعالى فلا ينبغي له أن يشتغل بأمور الدنيا بغير (قوله ورجعة) معطوف على كل لا على بيع الاتجار بل العقد بما يشملها (قوله لعدم الضرورة) أي الى الخروج حيث جازت في المسجد وفي الظاهرية وقيل يخرج به - والغروب للكل والشرب اهـ وينبغي حمله على ما زاد في المسجد من ياتي به في غير ذلك يكون من الحوائج الضرورية كالبول بغير (قوله احضاره يبيع فيه) لان المسجد محرم عن حقوق العباد وفيه شغلها ودل عليهم أن المبيع لو لم يشغل البقعة لا يكره احضاره كدراهم يسيرة أو كتاب ونحوه بغير لكن مقتضى التعليل الاول الكراهية وان لم يشغل نهر قلت التعليل واحد وعنه أنه محرم عن شغل بحقوق العباد وقولهم وفيه شغل بها نتيجة التعليل ولذا أبدل في المعراج بقوله في كرهه شغلهم فافهم وفي البحر واذا طلاقه أن احضار ما يشتره ليا كراهية مكرهه وينبغي عدم الكراهية كما لا يخفى اهـ أي لان احضاره ضروري لاجل الاكل ولأنه لا يشغل به لانه يسير وقال أبو السعود نقل المحوى عن البرجسدي أن احضار الثمن والمبيع الذي لا يشغل المسجد جائز اهـ (قوله مطلقا) أي سواء احتاج اليه لنفسه أو عباله أو كالتجارة أحضره أو لا كما يعلم مما قبله ومن الزيلعي والبحر (قوله لا يبي) هو ما رواه أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد وأن يشد فيه ضالة أو يشد فيه شعر ونهى عن التعلق قبل الصلاة يوم الجمعة فتح (قوله وكذا كاه) أي غير المعتكف (قوله لكن الخ) استدراك على ما في الاشياء وعبارة ابن السكال عن جامع الاسيماي افعير المعتكف أن ينال في المسجد مقبلا كان أو غيرهما مضطجعا أو مستكبرا جلاء الى القبلة أو الى غيرهما فالمعتكف أولى اهـ ونقله أيضا في المعراج ويظهر تفسيره الاطلاق قال طه - كرهه ربه - لانه الى القبلة غير مسموح لما نصوا عليه من الكراهية اهـ ومفاد كلام الشارح ترجيح هذا الاستدراك والظاهر أن مثل النوم الاكل والشرب اذا لم يشغل المسجد ولم يلغوه لان تنظيفه واجب كما مر لكن

لو شرط وقت الصلاة أن يخرج لعبادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ (وخصر) المعتكف (بأكل وشرب ونوم وعقد احتياج اليه) نفسه أو عباله فلا تجارة كره (كبيع ونكاح ورجعة) فلا يخرج لاجلها فدل لعدم الضرورة (وكره) أي بغير ما لا يملك الاطلاقهم بغير (احضاره يبيع فيه) كما كرهه فيه مبايعة غير المعتكف مطلقا اللهم في وكذا كاه ونومه الاغريب اشبه وقد قدمناه قبيل الوتر لكن قال ابن كمال لا يكره الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه في الجنب

قال في متن الوفاية وبأكل أي المعتكف ويشرب وينام ويبيع وبش - قرى فيه لاغ - بغيره قال من لا على في شرحه أي لا يفعل غير المعتكف شيئا من هذه الأمور في المسجد اهـ ومنه في الفقه الثاني ثم نقل ما مر عن الجنب (قوله وصحت) عدل عن السكوت للفرق بينهما وذلك أن السكوت ضم الشك فحينئذ فان طال صمتا نهر وانما كره لانه ليس في شريعتنا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يتم بعد احتلام ولا صلات يوم الى الليل رواه أبو داود واسند أبو حنيفة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال وعن صوم الصمت فتح (قوله ويجب) لم يقل يفترض ليشمل الواجب فان الكلام قد يكون حراما كالغيبة مثلا وقد يكره كاشتاد شعرقبيح وكذا كراهية صوم الصمت عن الاول فرض وعن الثاني واجب فانهم (قوله وكلام الاضيق) فيه التضييق في الإيجاب الا أن يقال أنه نفي معنى ط عن المحوى أي لان كرهه يعني لا يفعل كما قيل في قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره وقوله وانما - كبيرة الاعلى الحاشية لانه يعني لا يريد ومعنى لا تسهل كما ذكره ابن هشام في آخره في ويحتمل كون الآية في غير كافي لو كان فيه - ما آلهة الا الله - فدلنا ولم يدخل عليها حرف الجر بل مخطاها لما بداهة لانها على صورة الحرفية والاولى جعل الجارمة مطلقا مع حذف والاسم مستقاة من كلام المذكور والمعنى ذكره تكلم الا تكلم بغيره فحذف المذموم الخاص لاقرينة فيكون الاستثناء من كلام تام وجب ناهل (قوله ومنه المباح الخ) أي عما لا اثم فيه وهذا ما استظهره في النهر أخ - فذا من العناية وبه رد على ما في البحر من أن الاول تفسير الخبير بما فيه ثواب فيكره له اعتكاف التكلم بالمباح بخلاف غيره أي غير المعتكف اهـ بانه لا شك في عدم استثنائه عن المباح عند الحاجة اليه فكيف يكرهه مطلقا اهـ والمراد ما يحتاج اليه من أمر الدنيا اذا لم يقصده القرينة والافقية ثواب (قوله وهو) أي المباح عند عدم الاحتياج اليه ط (قوله انه مكره) أي اذا جلس له كما يشهد في الظاهرية بذكره في البحر قبيل الوتر وفي المعراج عن شرح الارشاد لابي اس في الحديث في المسجد اذا كان قبل الصلاة فاما أن يقصد المسجد للحديث فيه فلا اهـ وظاهر الوعيد أن الكراهية فيه تعريضية (قوله في فرج) أي قبل أو دبر (قوله ولو كان وطؤه خارج المسجد) عنه تبعه الدرر إشارة الى رد ما في العناية وغيرهما من أن المعتكف انما يكون في المسجد فلا يثبت له لوطه ثم قال وأدله بانه جاز له الخروج للحاجة الانسانية فنهى ذلك بحرم عليه اللوطه وذكري شرح التاويلات أنهم كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم في الجماع ثم يمسحون فربما يكونون الى معتكفيهم فنزل قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد اهـ قال الشيخ اسمعيل وفيه نظر لا مكان اللوطه في المسجد وان كان فيه حرمة من جهة أخرى وهي حلول الجنب فيه على أنه يحتمل أن تكون الزوجة معتكفة في مسجد بيتها فبأنه في زوجها فبطل اعتكافها اهـ (قوله في الاصح) قال في الشرح لابي اس - ولم يفت - هذه الشافعي بالوطه ناسيا وهو رواية ابن مساعة عن أصحابنا اعتبارها بالصوم كذا في البرهان اهـ (قوله لان حالته مذكرة) تعليل للاصح ببيان الفرق بينه وبين الصوم بان المعتكف له حالة تذكرة فلا يفتقر نسبته كالحرم والمصلي بخلاف الصائم (قوله وبطل بانزال الخ) لانه بالانزال صار في معنى الجماع نهر (قوله لم يطل) لعدم معنى الجماع

(و) يكرهه نهر بما (صحت) ان اعتقه - مكرهة والا لا حديث من صحت فيها ويجب اي الصمت كما في غير الاذ كما مر عن شريعتنا حديث رحم الله امرأتكم ففهم أوسكت فلم (و) تكلم الا بغير وهو مالا اثم فيه ومنه المباح عند الحاجة اليه لا عند عدمها وهو محرم ما في النهر أنه مكره في المسجد باكل الحشرات كما نال كل آثار الحطب كما - فقه في النهر (كقوله قرآن وحديث وعلم) وتدريس في سير الرسول عليه السلام وقصص الانبياء عليهم السلام وكتابات الصالحين وكتاب أمور الدين (و) بطل بوطه في فرج) أنزل أم لا (ولو) كان وطؤه خارج المسجد (ابلا) أو نهارا عامدا (أو ناسيا) في الاصح لان حالته مذكرة (و) بطل (بانزال بقوله أولس) أو تنقيذه ولو لم ينزل لم يطل



ولذلك يفسد به الصوم (قوله وان حرم الكل) أي كل ما ذكر من دواحي الوطء اذا يلزم من عدم  
البطلان بها عدم الحرج قال في شرح الجمع فان قلت لم تحرم الدواحي في الصوم وحالة  
الحيض كاحرم الوطء قلت لان الصوم والحيض يكثر وجودهما فلو حرم الدواحي فيه ما وقعوا  
في الحرج وذلك مدفوع شرعا (قوله ولا يابا كل ناسيا الخ) والاصل ان ما كان من محظورات  
الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهر  
والنهار والليل كالجاء والخروج من المسجد وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه  
لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهر والليل والنهار كالاكل والشرب بدائع (قوله وردته)  
واذا بطل بها يجب قضاءه كانت عدم (قوله ان داما أيا ما) المراد بالايام ان يفوته صوم بسبب  
عدم امكان النية ح ويقتضي في الاغنية كالجنون ط (قوله سنة) عبارة البدائع وغيرها  
سبغ والمراد بالباقة في قضى في الاقل بالاولى (قوله استحصانا) والقياس لا يقتضي في الصوم  
رمضان وجه الاستحصان ان سقوط القضاء في صوم رمضان انما كان لرفع الحرج لان الجنون  
اذا طال قل يزول فنية كرفع عيبه صوم رمضان فيخرج في قضائه وهذا المعنى لا يتحقق  
في الاعتكاف فتح (قوله ولزمه الليالي) أي اعتكافها مع الايام (قوله بلسانه) فلا يكفي مجرد  
نية القاب فتح وقد مر (قوله اعتكاف ايام) كعشرة مثلا (قوله ولا) حال من الليالي والاصل  
انه متى دخل الليالي والنهار في اعتكافه فانه يلزمه متتابعه او لا يجوز به لو فرق بين بحر وكذا لو نذر  
اعتكاف شهر غير معين لزمه اعتكاف شهر أي شهر كان متتابعه في الليالي والنهار بخلاف  
ما اذا نذر صوم شهر ولم يذكر التتابع ولا نواه فانه يخرج ان شاء فرق لان الاعتكاف عبادة داخلة  
ومبناها على الاتصال لانه ثبت واقامة والليالي قابلة لذلك بخلاف الصوم وتماثله في البدائع  
(قوله كعكسه) وهو نذر اعتكاف الليالي فليزمنه الايام ط (قوله بافظ الجمع) كثلاثين يوما  
اوليه وكذا ثلاثة ايام فانه في حكم الجمع ولذا يتبع به الجمع كرجال ثلاثة وان اراد بالمددين  
المددتين يكون التمييز في المنال الاول في حكم الجمع لوقوعه تغييرا او بينا الذات الجمع أعنى  
الثلاثين فافهم (قوله وكذا التنية) فانه في حكم الجمع فيلزمه اعتكاف يومين بلياليهما وهذا  
عنده او قال أبو يوسف لا تدخل الليالي بدائع وأفاد ان المفرد لا تدخل فيه الليالي كما بان  
(قوله يتناول الاثر) أي بحكم العرف والعادة تقول كانه ثلاث ايام وتريد ثلاثة ايام  
وما بان انهما من الليالي وقال في ثلاث ايام سويار ثلاثة ايام الا من افهم في موضع باسم الليالي  
وفي موضع باسم الايام والقصة واحدة فالمراد من كل واحد منهما ما هو بازا صاحبه حتى انه في  
الموضع الذي لم تكن الايام فيه على عدد الليالي أفرد كل واحد منهما ما بالذكر كقوله سبع ليال  
وغاية ايام - وما كان البدائع (قوله فلو نوى الخ) لما ذكر لزوم الليالي تبع الايام ولم يقيده ذلك  
بنيته ما أوعدها علم انه لا فرق ثم فرع عليه ما لو نوى أحدهما خاصة حيث كان في الكلام السابق  
اشارة الى مخالفة حكمه لنصح التفرع فافهم (قوله النهار) أي جنسه وفي بعض النسخ  
النهر بصيغة الجمع وقيل لا يجمع كالعذاب والسراب كافي القاموس (قوله صحت فنية) فيلزمه  
الايام بغيره لوليه خيار التفرع لان القرية تعلق بالايام وهي متفرقة فلا يلزمه التتابع الا  
بالشرط كافي الصوم ويدخل المسجد كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس بدائع

وان حرم الكل لعدم  
الحرج ولا يطل بانزال  
بفكر أو تطرولا بسكر ليل  
ولا يابا كل ناسيا ليل  
بجفاف كله عدا وردته  
وكذا انما هو جنونه ان  
داما أيا ما فان دام جنونه  
سنة قضاء استحصانا (ولزمه  
الليالي ينذر) بلسانه  
(اعتكاف ايام ولا) أي  
متتابعة وان لم يستمر  
التتابع (كعكسه) لان  
ذكر أحد المددين بلفظ  
الجمع وكذا التنية يتناول  
الاثر (فلو نوى في) نذر  
(الايام النهار) خاصة (صحت  
فنية)

(قوله انية الحقيقة) أي اللغوية أما العرفية فتشمل الليالي كما تقدمت اذا كان اللفظ  
حقيقة لغوية وحقيقة عرفية ينصرف عند الاطلاق عند أهل العرف الى العرفية كما نصوا  
عليه فلذا احتج الى النية اذا أراده الحقيقة اللغوية وبه اندفع ما أورده من أن الحقيقة  
لا تحتاج الى قرينة ونية وأفاد في البدائع أن العرف أيضا في استعمال اللغوية باق فصحت فنية  
اه فكان العرف مشتملا على الظاهر أن الاستعمال خلاف اللغوية فلذا انصرف اليه  
عند الاطلاق واحتج اللغوي الى النية (قوله لا) أي لا تصح فنية لانه نوى ما لا يحمله كلامه  
بحر والحاصل أنه امان بان يلفظ المفرد أو المتعدد أو المجموع وكل من الثلاثة امان أن يكون  
اليوم أو الليل وكل من السنة امان أن ينوي الحقيقة أو الجواز أو ينوي ما أوله نية فنية  
أربعة وعشرون وعاء - كالمثني والمجموع بأقسامها بقى المفرد فلو نذر اعتكاف يوم  
لزمه فقط نواه أو لم ينو وان نوى الليالي معه لزمه ولو نذر اعتكاف ليله لم يصح ما لم ينو بها اليوم  
كما مر وغام في البحر (قوله اعتكاف شهر) أي بان أي بلفظة شهر أو ما لو قال ثلاثين يوما فهو  
ما مر (قوله لما مر) أي أول الباب من قوله لعدم محليتها ح أي فان الباقى بعد استثناء الايام  
هو الليالي المجردة فلا يصح اعتكاف المنفردة منها فاشترطه وهو الصوم (قوله واعلم أن  
الليالي تابعة للايام) أي كل ليله تتبع اليوم الذي بعده فاعلم ان يرى أنه يصلي التراويح في أول  
ليلة من رمضان دون أول ليلة من شوال فعلى هذا اذا ذكر المتعدد أو المجموع بدخل المسجد  
قبل الغروب ويخرج بعده الغروب من آخر يوم نذره ككما مر ح به في الثانية وصرح بأنه  
اذا قال أيا ما يبيد بانها فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر اه فعلى هذا لا يدخل الليل في نذر  
الايام الا اذا ذكر له - داما مينا بحر (قوله الا ليله عرفه الخ) عبارة البحر عن المحيط الا في  
الحج فانه في حكم الايام الماضية فليله عرفة تابعة ليوم التروية وليله النحر تابعة ليوم عرفة اه  
ونقل قبله عن أخصية الولو الجية الليالي في كل وقت تتبع انهارا باقى الا في ايام الاضحية فتبع انهار  
ماضي رفقا بالناس اه قلت وفي حج الولو الجية أيضا الليل في باب المناسك تتبع للنهار الذي  
تقدم واهذا الووقف بعرفة ليله النحر قبل طلوع اجزاء اه والحاصل أن ليله عرفة تابعة  
لما قبلها في الحكم حتى صح الوقوف فيها وكذا ليله النحر والى تليها حتى صح النحر  
في الليالي وجاز الرمي فيها والمراد أن الافعال التي تفعل في النهار من نحر أو وقوف أو نحو ذلك  
من أفعال المناسك يصح فعلها في الليالي التي تلي ذلك النهار رفقا بالناس وبسبب ذلك أطلق  
على تلك الليالي أنها تتبع لليوم الذي قبلها أي تتبع له في الحكم لاحقة والافضل ليله تتبع  
اليوم الذي بعده ولذا يقال ليله النحر لليالي التي يليها يوم النحر ولو كانت لليوم الذي قبلها  
اصارت اسم ليله عرفة ولا يسوغ ذلك لالفة ولا شرعا وحقيقة فلا يصح ما قيل ان اليوم  
الثالث من ايام النحر لا ليله له وليوم التروية ليلتان الا ان يرى من حيث الحكم والالزام انه  
لو نذر اعتكاف يوم التروية ويوم عرفة يجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث ليال والظاهر انه  
لا يقول به أحد فافهم (قوله دائرة في رمضان انفاقا) أي دائرة معه بمعنى انما يوجد كمالا وجد  
نهي مختصة به عند الامام وصاحبيه لكنهما عندهما في ليله معينة منه وعنده لاثنتين ويشير  
الى ما قلنا في نفسه الدوران ما في البحر عن الكافي ليله القدر في رمضان دائرة لكنها تقدم

انية الحقيقة (وان نوى  
جها) أي بالايام (الليالي  
لا) بيل يلزمه كلاهما  
(كالمونذرا اعتكاف شهر  
ونوى النهر خاصة او) نوى  
(عكسه) أي الليالي خاصة  
فانه لا تصح فنية لان الشهر ما  
لا قدر يشمل الايام والليالي  
فلا يحتمل مادونه الا ان  
يستثنى الليالي فيختص  
بالنهر ولو استثنى الايام صح  
ولا شئ عليه ما مر واعلم ان  
الليالي تابعة للايام لا ليله  
عرفة وليالي النحر تتبع  
للنهر الماضية رفقا بالناس  
كما في أخصية الولو الجية  
هذا وليله القدر دائرة  
في رمضان انفاقا الا انما  
تتقدم وتاخر خلافا لهما  
وغرته فممن قال بملية منه  
انت حر أو انت طالق ايلة  
القدر فعنده لا يقع حتى  
يفسح شهر رمضان الا في

مطلب  
في ايلة القدر



وتتأخر وعندهما تكون في رمضان ولا تتقدم ولا تتأخر اه فافهم (قوله لجواز كونها في الاول)  
 اى في رمضان الاول في الاولى اى في الليلة الاولى منه وفي رمضان الاخرى في الليلة الاخيرة منه  
 فاذا انسلخ رمضان الاول لا يقع الاحتمال الاول واذا لم ينسلخ الاخرى لا يقع احتمال الثاني  
 فاذا انسلخ الاخرى لا تقع وجودها في احدهما الخ فينتقد بفتح (قوله اذا مضى الحج) يعنى اذا كانت  
 هي الليلة الاولى فقد وقع باول ليلة من القابل وان كانت الثانية أو الثالثة الخ فقد وجدت  
 في الماضي فيتحقق عندهما وجودها قطعاً باول ليلة من القابل وعلى (قوله لكن قيده الحج)  
 اى قيده صاحب المحيط الافتاء يقول الامام يكون الخلاف فيها اى على ما باختلاف العلماء فيها  
 والافلو كان عامياً فهي ليلة السابع والعشرين لان العوام يسمون ليلة القدر فيصرف  
 حقه الى ما تعرف عنده كما هو احد الاقوال فيها وله أدلة كثيرة من الاحاديث وأجاب عنها  
 الامام بان ذلك كان في ذلك العام (تجة) ماذ كرهه من الامام هو قوله وذكري البصر عن  
 الثانية ان المشهور عن الامام انه تدور اى في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون  
 في غيره اه قلت ويؤيده ماذ كرهه سلطان العارفين يمدى يحيى الدين بن عربي في فتوحاته  
 المسكية بقوله واختلاف الناس في ليلة القدر اعى في زمانهم فانهم من قال هي في السنة كلها  
 تدور وبه أقول فاني رأيتها في شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان واكثر ما رأيتها في شهر  
 رمضان وفي العشر الاخر منه ورأيتها مرة في العشر الوسط من رمضان في غير ليلة وتروى في الوتر  
 منها فافان على يقين من ان تدور في السنة في وتر وشفع من الشهر اه وفيه العلماء أقوال أخر  
 بلغت ستة واربعين (تجة) قال في معراج الدراية اعلم ان ليلة القدر ليلة فاضلة يستحب  
 طلبها وهي افضل ليالي السنة وكل عمل خير فيها يعدل الف عمل في غيرها وعن ابن المسيب  
 من شهد العشاء ليلة القدر فقد اخذ نصيبه منها وعن الشافعي العشاء والصبح وبراهما من  
 المؤمنين من شاء الله تعالى ومن المهلب من المالكية لا يمكن رؤيتها على الحقيقة وهو غلط  
 وينبغي لمن يراها أن يكتفي ويدعوا لله تعالى بالاخلاص اه اللهم اننا لك الاخلاص في  
 القول والعمل وحسن الختام عند انقضاء الاجل والعون على الاعمال يا ذا الجلال والاكرام  
 الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج)

لما كان من بركات المال والبدن وكان واجبا في العمرة ومؤخرا في حديث بني الاسلام  
 على خمس أخره وختم به العبادات اى الخالص والافقوا النكاح والعاق والوقوف يكون  
 عبادة عند النية لكنه لم يشرع له قصد التعبد فقط ولذا صح بالنية بخلاف أركان الاسلام  
 الاربعة فانها لا تكون الا عبادة لا شترائط النية فيها هذا ما ظهر في وأورد في التمر على  
 قولهم مركب انه عبادة بنية محضة والمال انما هو شرط في وجوده لانه جزء من مفهومه اه  
 وفيه ان كونه عبادة مركبة مما اتفقت عليه كلهم اصولا وفروعا حتى أوجبوا الحج عن  
 الميت وان فات حمل البدن لبقاء الجزء الاخر وهو المال كما سيجي تقريره وليس قوله -م  
 انه مركب تعريفا لبيان ماهيته حتى يقال ان المال شرط فيه لاجزء مفهومه بل المراد  
 ببيان أن التعبد به لا يتوصل اليه غالبا الا بالعمل بالبدن وانفاق المال لاجله والصلاة

لجواز كونها في الاول  
 الاولى وفي الاخرى في الاخير  
 وقال يقع اذا مضى مثل  
 تلك الليلة في الاخرى ولا  
 خلاف أنه لو قال قبل  
 دخول رمضان وقع بضمه  
 قال في المحيط والفتوى  
 على قول الامام لكن  
 قيده بكون الخلاف  
 فيها يعرف الاختلاف  
 والانهى ليلة السابع  
 والعشرين والله أعلم  
 (كتاب الحج)

والصوم وان كان لا بد لهما من مال كنب يستعونه وطعام يقيم به فانه ذلك ايسر لاجلها  
 يعنى أنه لو لاهما لم يفته ولم يعمل المال من شروطها وجعل من شروطه وأيضاً ان المال  
 فيه ما يسير لا مشقة في انفاقه بخلاف المال في حج الا فاق فانه كثير فناسب ان يكون مقصودا  
 في العبادة ولذا اوجب دفعه الى النائب عند الحج الدائم عن الافعال ولم يجب الحج على الفقير  
 القادر على المشي ووجبت الصلاة والصوم على العاجز عن السائر والسهور وهذا ما ظهر في  
 فافهم (قوله يفتح الحاء وكسرها) بهما قرئ في السبع وقيل الاول الاسم والثاني المصدر ط عن  
 المنع والتمر (قوله كما ظنه بعضهم) هو الزايل بفتح الهمزة لانه لا يطلق كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح  
 تقييده بالمعظم عن ابن السكيت وكذا قيده به السيد الشريف في نهر يفاته وكذا في الاختيار  
 (قوله وشرا زيارة الحج) اعلم انهم عرفوه بأنه قصد البيت لا درك من اركان الدين ففيه معنى  
 اللغوي واء ترصه في الفتح بان اركانه الطواف والوقوف والوجود للمشخص الا بجزائه  
 المشخصة وما هيته الكلية منترعة منها وتعرف به بالقصد لاجل الاعمال مخرج لها عن المفهوم  
 اللهم الا ان يكون تعريفاً عاماً غير حقيقي فهو تعريف بالقصد لاجل الاعمال مخرج لها عن المفهوم  
 من الاسم عند الاطلاق والاعمال المشخصة لا نفس القصد مخرج لها عن المفهوم مع أنه  
 فاسد في نفسه فانه لا يشمل الحج النفل والتعريف انما هو للحج مطلقاً كتعريف الصلاة والصوم  
 وغيره مالا لافرض فقط ولانه حقيقة لا يتخالف سائر اسماء العبادات فان اسماء الافعال  
 كالصلاة للقيام والقراءة الحج والصوم للاسما والخر والركاء لاداء المال فليكن الحج أيضاً عبارة  
 عن الافعال السكائنة عند البيت وغيره كعرفة اه لمخصافه دل الشارح عن تفسير الزايل  
 الزيارة بالقصد الى تعبيرها بالطواف والوقوف تبعاً للبصر ليكون اسماء الافعال كسائر اسماء  
 العبادات ولما ورد عليه أنه يكون قوله بفعل مخصوص حشو اذا المراد به كما قالوا هو الطواف  
 والوقوف مختص عنه بتفسيره بأن يكون محرماً الخ قبل ولا يخفى ما فيه لانه يلزم عليه ادخال  
 الشرط اى الاحرام في التعريف فلو ابقى الزيارة على معناها لغوي وهو الذهاب وفسر الفعل  
 المخصوص بالطواف والوقوف اسكان اولى اه وفيه أن الزيارة أيضاً ليست ماهية الحقيقية  
 فبرهانها في تفسيره بالقصد على أن الاحرام وان كان شرطاً ابتداء فهو في حكم الركن انتماء  
 كما يصرح به الشارح ولو سلم فذكر الشرط لا يخل بالتعريف بل لا بد منه لانه لا يتحقق المعنى  
 الشرعي بدون كنه على بلاطهارة ولذا ذكروا النية في تعريف الزكاة والصوم فافهم والتعريف  
 أن تفسيره بالقصد لا يخرج من نظائره من اسماء العبادات لان المراد بالقصد هذا الاحرام  
 وهو على القلب واللسان بالنية والتأدية أو ما يقوم مقام التأدية من تقليد البدنة مع السوق  
 كما سيأتي فيكون عمل الجوارح أيضاً لان قوله بفعل مخصوص الباطنية للملابسة والمراد به  
 الطواف والوقوف فهو قصد مقترب من هذه الافعال لا مجرد القصد فخرج عن كونه فعلاً  
 مخصوصاً كسائر اسماء العبادات ثم فرقوا بين الحج وسائر اسماء العبادات حيث جدها  
 القصد فيه أصلاً وافعل تبعاً وكسرها في غير لان الشائع في المعاني الاصطلاحية المنقولة  
 عن المعاني اللغوية أن تكون أخص من اللغوية لا مبالغة لها ولما كان الحج لغة هو  
 مطلق القصد الى معظم خصوصاً يكونه قصد الى معظم معين بافعال معينة ولو جعل اسمها

(هو) بفتح الحاء وكسرها  
 لغة القصد الى معظم  
 لا مطلق القصد كما  
 ظنه بعضهم وشرا  
 (زيارة) أى طواف ووقوف  
 (مكان مخصوص) أى  
 السكينة وعرفة (في زمن  
 مخصوص) في الطواف  
 من غير الضر الى آخر العمرة  
 وفي الوقوف من زوال  
 شمس عرفة لغبر العصر  
 (بفعل مخصوص) بان  
 يكون محرماً بنية الحج







الترخي وليس معناه تعين التأخير بل يعني عدم لزوم الفور (قوله وأصح الروايتين) لا يصح  
عطفه على الثاني فهو خير من بداهة حذف أو قوله عند الثاني خير من بداهة حذف أي هذا  
عند الثاني فقوله وأصح عطف عليه فافهم (قوله ومالك واحد) عطف على الامام فيفيد  
اختلاف الرواية عنهم ما أيضا وعبارة شرح درر البحار في بيده أيضا حيث قال وهو أصح  
الروايات عن أبي حنيفة ومالك وأحمد فافهم (قوله أي سنينة الخ) ذكره في البحر بجنائنا وفي  
بسنين منونا لأنه قد يجري مجرى حين وهو عند قوم مطرد (قوله الابا بالاصرار) أي المكن  
بالاصرار فهو واستثنائه منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرة ح ثم لا يخفى أنه لا يلزم من  
عدم الفسق عدم الاتم فإنه يأتي ولو جرة وفي شرح المنار لابن نجيم عن التقرير لا كحل أن عدم  
الاصرار أن تشكر ومنه ذكر رابشر بقوله المبالاة يندبه الله عار ارتكاب الكبيرة بذلك اه  
ومقتضاه أنه غير مقدور به بدليل مفض إلى الرأي والعرف والظاهر أنه جرتين لا يكون  
اصرار اوله قال أي سنينة وقوله في شرح المنار في فسق وتردشه بأنه بالتأخير عن العام الاول  
بلا عذر غير محمول ولا مقتضاه حصوله بمرة واحدة فضلا عن المرتين فافهم (قوله ووجهه الخ)  
أي وجه كون التأخير صغيرا أن الفورية واجبة لأنها ظنية ظنية دليلها وهو الاحتياط  
لان في تأخيرها تعريضه للفتن وهو غير قطعي فيكون التأخير مذكورا وتحريرا بالاصرار لان  
الحكمة لا تثبت الا بقطعي كقالبها وهو الفرضية وما ذكره مبق على ما قاله صاحب البحر في  
رسالته الموافقة في بيان المعاصي أن كل ما كرهه عندنا تحريرا فانهم من المفسرين لكنه عطفهم من  
الصغار ما هو ثابت بقطعي كوطء المظاهر من قبل التمسك به واليسع عند أذان الجماعة تأمل  
(قوله كان اداء) أي ويسقط عنه الاتم انما كان في البحر قيل المراد انهم نفوت الحج لانهم  
التأخير قلت لا يخفى ما فيه بل الظاهر ان الصواب ان التأخير اذ بعد الاداء لا تقويت وفي الفتح  
ويأتي بالتأخير عن اول سنين الامكان فلا يجزى بعد ارتفع الاتم اه وفي القهستاني في اتم عند  
الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا أدى وافي آخر عمره فإنه رافع للاتم بخلاف (قوله)  
وان اتم بونه قبله أي بالاجماع كما في الزبلي أماعلى قولها ما فظاهروا ما على قول محمد فإنه وان  
لم يأت بالتأخير عنده لكن بشرط الاداء قبل الموت فاذا مات قبله ظهر أنه اتم قبل من السنة  
الاولى وقبل من الاخرة من سنة رأى في نفسه الضعف وقيل يأتي في الجملة غير محكوم به بل  
علمه الى الله تعالى ككافي الفتح (قوله وسعه أن يستقرض الخ) أي جازله ذلك وقيل يلزمه  
الاستقراض كافي لباب المنايا قال من لا على القارئ في شرحه عليه وهو رواية عن أبي يوسف  
وضعه ظاهرا فان تحمل حقوق الله تعالى أخف من تحمل حقوق العباد اه قلت وهذا يرد  
على القول الاول ايضا ان كان المراد بقوله ولو غير قادر على وفاته ان يعلم أنه ليس له جهة وفاته  
أصلا ما لو علم أنه غير قادر في الحال وغلب على ظنه أنه لو اجتمع قدر على الوفاء فلا يرد الظاهر  
أن هذا هو المراد اخذ ما ذكره في الظاهرية أيضا في الزكاة حيث قال ان لم يكن عندك مال  
وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة فان كان في أكبر رأيه أنه اذا اجتمع بدية ضاربه قدر كان  
الافضل ان يستقرض فان استقرض وادى ولم يبق قدر على قضائه حتى مات يرجى ان يقضى  
الله تبارك وتعالى دينه في الآخرة وان كان أكبر رأيه أنه او استقرض لا يقدر على قضائه

الثاني وأصح الروايتين  
عن الامام ومالك واحد  
في فسق وتردشه بأنه  
بالتأخير أي سنينة لان  
تأخيرها صغيرة وبارئها  
مرة لا يفسق الابا بالاصرار  
بجر ووجهه أن الفورية  
ظنية لا تدل الاحتياط  
ظني ولذا أجمعوا أنه  
لو تراخي كان اداء وان اتم  
بونه قبله وقالوا لم يجز  
حتى انقضاء ماله وسعه أن  
يستقرض ويبيع ولو غير  
قادر على وفاته ويرجى أن  
لا يواخذه الله بذلك أي  
لو ناء بوفاء اذا قدر  
قبله في الظهيرة

كالافضل له عدمه اه وإذا كان هذا في الزكاة المعلق بها حتى الفقراء في الحج اول  
(قوله على مـ الخ) شروعه في بيان شروط الطح وجعلها في الباب أربعة أنواع ه الاول  
شروط الوجوب وهي التي اذا وجدت بقضاءها وجب الحج والاداء هي سبعة الاسلام والعلم  
بالوجوب لمن في دار الحرب والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة والوقت أي القدرة في أشهر  
الحج أو في وقت خروج أهل بلده على ما يأتي ه والنوع الثاني شروط الاداء وهي التي ان  
وجدت بقضاءها مع شروط الوجوب وجب اداؤه بنفسه وان فقد بعضها مع تحقق شروط  
الوجوب فلا يجب الاداء بل عليه الاجحاج أو الايصاء عند الموت وهي خمسة سلامة البدن وأمن  
الطريق وعدم الخمس والمهرم أو الزوج للمرأة وعدم العدة لها ه النوع الثالث شرائط صحة  
الاداء وهي تسعة الاسلام والاسرام والزمان والمكان والتمييز والعقل ومباشرة الافعال الا  
بعذر وعدم الجماع والاداء من عام الاسرام ه النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن الفرض  
وهي تسعة ايضا الاسلام وبقاءه الى الموت والعقل والحرية والبلوغ والاداء بنفسه ان قدر  
وعدمية العقل وعدم الافساد وعدم النية من الغير (قوله على مـ الخ) فلو ملك الكافر ما به  
الاستطاعة ثم أسلم بعد ما انتقل لا يجب عليه شيء بل الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه ما لم يأسلم  
يجز حتى افتقر حيث يتقرر وجوبه ديني في ذمته فحق وهو ظاهر على القول بالفورية لا التراخي  
نم فلت وفيه نظر لان على القول بالتراخي يتحقق الوجوب من أول سنين الامكان ولكنه  
يخبر في أدائه فيه أو بعده كما في الصلاة يجب بأول الوقت مـ اه والالزم أن لا يتحقق الوجوب  
الا قبيل الموت وأن لا يجب الاجحاج على من كان مريضاً أو عرجاً وأن لا يأت المفطر  
بالتأخير اذ مات قبل الاداء وكل ذلك خلاف الاجماع فتدبر (قوله وقد حققناه الخ) حاصل  
ما ذكره هناك ان في تكليفه بالعبادات ثلاثة مذاهب مذهب السهرقنديين غير مخاطب به اداء  
راعتقادوا البخاريين مخاطب باعتقاد انقط والعراقيين مخاطب به ما فيه عاقب عليه ما قال وهو  
المعتمد كما سره ابن نجيم لان ظاهر النصوص يشهد لهم وخلافه تاريل ولم ينقل عن أبي حنيفة  
وأصحابه شيء يرجع اليه اه ولا يخفى أن قوله في حق الاداءية فهم أنه مخاطب به الاعتقاد  
فقط كما هو مذهب البخاريين وهو ما عساه صاحب المنار ككن ليس في كلام الشارح ان  
ما هنا وما عساه ذلك وما قيل ان ما هنا خلاف المذهب فيه نظر لما علمت من أنه لافض عن  
أصحاب المذهب فافهم (قوله حر) فلا يجب على عبده مدبرا كان أو مكاتباً أو مبهضاً أو  
مأذوناً به ولو بمكة أو كانت أم ولد له عدم أهليته للمال الزاد والراحلة ولذا لم يجب على عبده اهل  
مكة بخلاف اشتراط الزاد والراحلة في حق الفقير فإنه للتيب لا لأهلية فوجب على فقراء  
مكة وجب ذات القرير بظهر الفرق بين وجوب الصلاة والصوم على العبد دون الحج نعم وهو  
وجود الأهلية فيه ما لا فيه والمراد أهلية الوجوب والافاقا عبداً اهل الاداء فيقع له نقل كما سيأتي  
(قوله مكاف) أي بالغ عاقل فلا يجب على مـ جي ولا يجنون وفي المعنوية خلاف في الأصول  
فذهب نظر الاسلام الى أنه يوضع الخطاب عنه كالصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب  
الدبوسي الى أنه مخاطب به احتياطاً بجر وقد مر الكلام في المعنوية في أول الزكاة  
فراجعه ه (تنبيه) ه ذكر في الباب ما لا يجوز اداء الحج من مجنون وصبي لا يعقل كما

(على مـ الخ) لان الكافر  
غير مخاطب به وروى الامام  
في حق الاداء وقد حققناه  
في كتاب عالم بوضيعة



لا يجب عليه ما اه ونقـ لغيره جهة بجهـ او وفق في شرح الباب بالفرق بين من له بعض  
 ادراك وغيره قلت وفيه نظر بل التوفيق بحمل الاول على ادائهم بانفسهم او الثاني على فعل  
 الولي في الولو الجمية وغيره الصبي يجهج به أبوه وكذا المجنون لان امرامه عنهم ما وهـ ما عاجزان  
 كامرهم بانفسهم ما اه وسما في غمامه (قوله اما بالكون في دارنا) سواء علم بالقرضية  
 أم لا نشأ على الاسلام فيمأم لا بحر وقوله او باخبار عدل الخ هذا من أسـ لم في دار الحرب فلا  
 يجب عليه قبل العلم بالوجوب بقى لو أدى قبله ذلك كره الطي في مناسكه بمقتضى أنه لا يجوز به عن  
 الفرض ونو ذرع بان العلم ليس من شرط وقوع الحج عن الفرض كما علم مما مر وبان الحج  
 يصح بطلاق النية بلا تعيين الفرضية بخلاف العلم لا بوجوبه يصح عن نشأ في دارنا وان لم يعلم  
 بالقرضية كما علمه (قوله او مستورين) أفاد ان الشرط أحد شرطى الشهادة العلم بد  
 او العدالة كما في النور (قوله صحيح البدن) اى سالم عن الافات المانعة عن القيام بما لا بد  
 منه في السفر فلا يجب على معذور فلو حج وشيخ كبير لا يثبت على الراحة له بنفسه وأعمى وان  
 رجـ د فائد او محبوس ونائب من سلطان لا بانفسهم ولا بانابة في ظاهر المذهب عن الامام  
 وهو رواية عنه ما و ظاهر الرواية عنه ما وجوب الاجهاج عليهم ويجزئهم ان دام العجز  
 وان زال أعادوا بانفسهم والحاصل أنه من شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء  
 عنده ما وغرة الخلاف تظهر في وجوب الاجهاج والايضا كما ذكرنا وهو مقيم بعباد الله بقدر  
 على الحج وهو صحيح فان قدرتم عجز قبل الخروج الى الحج تقرروا في ذمته فيلزمه الاجهاج  
 فلو خرج زمان في الطريق لم يجب الايضا لانه لم يؤخر بعد الاجهاج ولو تكلفوا الحج بانفسهم  
 سقط عنهم وظاهر القصة اختيار قولهم ما وكذا الاستصحابي وقوا في انقضاء مشي على أن  
 الصحة من شرائط وجوب الاداء اه من البحر والنهر وحكى في الباب اختلاف التبعين  
 وفي شرحه أنه مشي على الاول في النهاية وقال في البحر العميق انه المذهب الصحيح وان  
 الثاني صحه فاضحان في شرح الجامع واختاره كثير من الشايخ ومنهم ابن الهمام (قوله  
 بصير) فيه الخلاف المار كما علمته (قوله غير محبوس) هذا من شروط الاداء كما مر والظاهر انه  
 لو كان حبسه لمنعهم فاقادوا على أدائه لا يسقط عنه وجوب الاداء (تنبيه) هذا ذكر في شرح  
 الباب عن شمس الاسلام أن السلطان ومن بعده من الامراء ملحق بالمحبوس فيجب الحج في  
 ماله الخالي عن حقوق العباد وعقابه فيه ولا يخفى أن هذا ان دام عجزه الى الموت والافقيب  
 عليه الحج بنفسه بعد زوال عذره وهو مقيم بعباد الله اذا كان قادرا على الحج ثم عجز والافلا  
 يلزمه الاجهاج على الخلاف المذكور رأينا (قوله يمنع منه) اى من الحج اى الخروج اليه ط  
 (قوله ذى زاد وراحلة) أفاد أنه لا يجب الا بملك الزاد وملك أجرة الرحلة فلا يجب بالاباحة  
 او العارية كما في البحر وشيخنا إليه (قوله مختصة به) فلا يكتفى لو قدر على راحلة مشتركة  
 بركبها مع غيره بالمعاقبة شرح الباب (قوله وهو المسمى بالمقتب) يضم الميم اسم مفعول اى  
 ذو القتب وهو كافي القاموس الا كان الصغير حول السنم ح وذ كرضيه الرحلة  
 باعتبار كونه امر كوبا (قوله والا) اى ان لم يقدر على ركوب المقتب (قوله على الحارة) هي  
 شبه الهودج قاموس اى على شق من ابشرط أن يجده معادلا كما صرح به الشافعية وما في

اما بالكون بدارنا واما  
 بانفسهم بل او مستورين  
 (صحيح) البدن (بصير) غير  
 محبوس ونائب من سلطان  
 يمنع منه (ذى زاد) يصح به  
 بدنه فالاعتاد لهم ونحوه  
 اذا قدر على خـ بزوجين  
 لا بد من قادرا (وراحلة)  
 مختصة به وهو المذهب  
 بالمقتب ان قدره الاقتضا  
 القدرة على الصانع

البحر من أنه يمكنه ان يضـع في الشق الا آخر امرته رده الخ ير الرمي وفي شرح الباب اما  
 بر كوب زاملة اى مقتب أو بثـ ق محمل وأما المحقة فن مبتدعات المقرضة فليس لها عبدة اه  
 والظاهر أن المراد بالمحقة التخت المعروف في زمانه المحمول بين جالين أو بغيره لكن اعترضه  
 الشيخ عـ بد الله العفيف في شرح منسكه بانه منابذ لما قررده من أنه يقتضي كل ما يليق بحاله  
 عاذر وعرفا فتن لا يقدر الا على المعتب في حقه بلا ارتياح وان قدر بالحمل او المقتب فلا بد  
 ولو كان شر بفا او ذائرة اه (قوله لا تفاقى) مرتبط بقوله وراحلة لا بقوله فتشترط  
 لايامه ان غير الا تفاقى تشترط له المقتب فلا يناسب قوله لا لمكي يستطيع المشي والحاصل  
 أن الزاد لا بد منه ولو لمكي كما صرح به غيره واحد كصاحب النبايع والسراج وما في الخاتمة  
 والنهاية من أن المكي يلزمه الحج ولو فقه الزاد لا نظر فيه ابن الهمام الا ان يراد ما اذا كان  
 يـ كنهه الا كتناسب في الطريق وأما الرحلة فنشرط لا تفاقى دون المكي القادر على المشي  
 وقيل لشرط مطاقتا لان ما بين مكة وعرفات أربع فراسخ ولا يقدر كل أحد على مشيها كافي  
 المحيط وصح صاحب الباب في منسكه الكبير الاول ونظر فيه شارحه القاري بان القادر نادو  
 وعسى في الاحكام على الغالب وحـ د المكي عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم كما ذكره  
 الكرماني وهو بعيد جدا بل الظاهر ما في السراج وغيره أنه من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة  
 أيام وفي البحر الزاخر واشترط الرحلة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما ما دونه فلا  
 اذا كان قادرا على المشي وغمامه في شرح الباب (تنبيه) في الباب الفقير الا تفاقى اذا  
 وصل الى ميقات فهو كالمدى قال شارحه اى حيث لا يشترط في حقه الا الزاد والراحلة ان لم  
 يكن عاجزا عن المشي وينبغي أن يكون الفنى الا تفاقى كذلك اذا عدم الركوب به ودوره  
 الى أحد المواقيت فالتمتع بدلالة في الظهور عجزه عن المراكب ولعله قد يتبين عليه أن  
 لا يتولى فعلى زعم انه لا يجب عليه اذ قد رآه ما كان واجبا وهو آفاقى فلما صار كالمدى  
 وجب عليه فلو نواه فله لزمه الحج ثانيا اه ملخصا وتظهر ما نذكره في باب الحج عن الغير  
 من أن الأمور بالحج اذا وصل الى مكة لزمه أن يحكك بفضج الفرض عن نفسه اى يكونه  
 صار قادرا على ما قبله كما سئل ان شاء الله تعالى (قوله اشبهه بالسبي الى الجمعة) اى في  
 عدم اشتراط الرحلة فيه (قوله وأفاد) اى حيث عجز بالراحلة وهي من الابل خاصة وهو  
 الموافق للهـ داية وشروحهـ ولما في كتب الفقه من أن المراكب من الابل ذكرا كان  
 أو أنثى وما في الفقهـ ثانيا من نفسه سيرها بانها ما يحمله ويحمل ما يحتاجه من طعام وغيره  
 وأنما في الأصل البعير القوي على الاسفار والاحمال اه لا يخالف ذلك لان غير البعير  
 لا يحمل الانسان مع ما يحتاجه في المسافة البعيدة وقدر صرح في المجتبى عن شرح الصباغى  
 بأنه لو ملك كرى حمار فهو عاجز عن النفقة اه والذي ينبغي ما قاله الامام الاذرى من  
 الشافعية من اعتبار القدرة على البغل والحمار في بينه وبين مكة كراحمـ د لا يـ سير دون  
 البعيرة لان غير الابل لا يقوى عليها قال السدى في منسكه الكبير وهو تفصيل حسن  
 جدا ولم أر في كلام أصحابنا ما يخالفه بل ينبغي أن يكون هذا التفصيل بل مرادهم اه فافهم  
 (قوله وانما صرحوا بالكرهية) اى التنزيهية كما ستظهره صاحب البحر بدليل أفضلية

لا تفاقى بالزاد والراحلة  
 لا لمكي يستطيع المشي  
 اشبهه بالسبي الجمعة وأفاد  
 أنه لو قدر على غير الرحلة  
 من بقل أو حمار لم يجب قال  
 في البحر ولم أره صريحا  
 وانما صرحوا بالكرهية  
 وفي السراجية الحج راكبا  
 أفضل منه ماشيا



مقابله ط (قوله به يفتي) له وجهان في زيادة النفقة وهو مقدر في الحج ولما  
 شترط في الحج عن الغير أن يحج راكبا إذا اتفقت النفقة حتى لو حج ماشيا ولو باصره ضمن كما  
 صرح به في الباب لكن... أي آخر كتاب الحج أن من نذر حج ماشيا وجب عليه المشي في  
 الأصح وعليه المنون وعقله في الهداية وغيره بأنه التزم القربة بصفة الكمال لقوله صلى الله  
 عليه وسلم من حج ماشيا كتب الله له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قبل وما حسنات  
 الحرم قال كل حسنة بمائة ولأنه أشق على البدن فكان أفضل ونعمائه في شرح الجامع  
 الخاني وقال في الفتح فان قيل كره أبو حنيفة الحج ماشيا فكيف يكون صفة كمال قلنا إنما  
 كرهه إذا كان غنمة سوء الخلق كأن يكون صاعقا مع المشي أو لا يطيقه والافتلاش أن  
 المشي أفضل في نفسه لأنه أقرب إلى التواضع والتذلل ثم ذكر الحديث المار وغيره قلت وأما  
 مسئلة الحج عن الغير فاعلم وجهها أن الميت لما هجر عن إحدى المشقتين وهي مشقة البدن  
 ولم يتدبر الأعلى الأخرى وهي مشقة المال صارت كأنه أهي المقصودة فلزم الإتيان بها كاملة  
 ولذا وجب الإحجام من منزل الأمر والاتفاق من ماله ولم يجزه تبرع غيره عنه لعدم حصول  
 مقصوده فليأمل (قوله والمقتب أفضل من الهارة) لأنه صلى الله عليه وسلم حج كذلك ولأنه  
 أبعد من الريا والسوء وأخف على الحيوان (قوله وفي اجارة الخلاصة الخ) قال الظهير الرمي  
 بقوله في الخلاصة عن الفتاوى الصغرى وأمرى هذا الجاهل على الجار وإنصاف في حق  
 الجمل فتأمل وذكري الجوهر أن المن ستة وعشرون أوقية والأوقية مائة مناة فيل وهو عشرة  
 دراهم والمائة ثمان وأربعون مناهي الوسطى هي فتاوى دمشق تقريرا (قوله وظاهره أن البغل  
 كالجار) كذا في التهر وكانه أراد الجار القوي المدهل لاجل الانتقال في الأسفار فإنه كان يغفل  
 والافا كثر الجهدون البغال بكثرة قافهم (قوله ولو وجب الأب لابنه الحج) وكذا عكسه وحيث  
 لا يجب قبوله مع أنه لا يمين أحدهما على الآخر لم يحكم الاجنبى بالأولى ومراده إفادة أن  
 القربة على الزاد والراحلة لا بد فيهما من الملتدون بالإباحة والعارية كما قدمناه (قوله وهذا)  
 أي المذكور وهو القربة على الزاد والراحلة (قوله خلافا لرولين) حيث قالوا أنهم امن  
 شروط وجوب الاداء ونعمائه في الجهر وفيما علقناه عليه (قوله كما في الزكاة) أي من بيان  
 ما لا بد منه من الحوائج الأصاية كقرنه وسلاحه وثيابه وعبيد خدمته وآلات حرفته وأثاثه  
 وقضامه وبنونه وأصدقه ولو لمؤجلة كافي الباب وغيره والمراد قضاء ديون العباد ولذا قال في  
 الباب أيضا وان وجد ما لا عليه معوز كان يجب به قيل إلا أن يكون المال من جنس ما يجب  
 فيه الزكاة فيصرف إليها (تنبيه) ليس من الحوائج الأصاية ما جرت به العادة المحدثه  
 برسم الهدية لا قارب ولا مصاب لا بد نذر بترك الحج المجزئ من ذلك كما عليه عليه  
 العمادى في منكره وأقره الشيخ المصنف وعزاه بعضهم إلى منسك الحق ابن أمير حاج وعزاه  
 لـ سيد أبو السعود إلى منسك الكرماني (قوله ومنه المسكن) أي الذي يسكنه هو أو من  
 يجب عليه من كونه بخلاف الناضل عنه من مسكن أو عبد أو متاع أو كتب شرعية أو آية  
 كعريه أو ما نحو الطيب والنجوم وأمثاله من الكتب الرياضية فتثبت بها الاستطاعة  
 وإن احتاج إليها كافي شرح الباب عن الترخائية (قوله فإنه لا يلزمه بيع الزائد)

به يفتي والمقتب أفضل من  
 الهارة وفي اجارة الخلاصة  
 حمل الجمل مائتان وأربعون  
 مناهي الجار مائة وخمسون  
 فقط أمره أن البغل كالجار  
 ولو وجب الأب لابنه ما لا يجب  
 به لا يجب قبوله لأن شرائط  
 الوجوب لا يجب تحصيلها  
 وهذا من إباحة اتفاق الفقهاء  
 خلافا لرولين (قوله  
 ما لا يجب منه) كما في الزكاة  
 ومنه المسكن ومنه  
 ولو كبير يمكنه الاستغناء  
 ببعضه والحج بالفضل فإنه  
 لا يلزمه بيع الزائد نعم هو  
 الأفضل ولم يلزمه عدم لزوم  
 بيع الكل

لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه ولو كان عنده طعام سنة ولو أكثر لم يبيع الزائد إن كان  
 فيه وفاء كما في الباب وشرحه (قوله والاكتفاء) بالجر عطف على بيع (قوله لا يلزمه) يبيع في  
 عز ذلك إلى الخلاصة ما في البحر والنهر والذي رأيته في الخلاصة هكذا وإن لم يكن له مسكن  
 ولا نبي من ذلك وعنده دراهم تبلغ به الحج وتباع عن مسكن وخادم وطعام وقوت وجب عليه  
 الحج وإن جعلها في غيره نعم اه لكن هذا إذا كان وقت خروج أهله بعده كما صرح به في  
 الباب أما قبله فيستري به ماشيا لأنه قبل الوجوب كما في مسئلة التزوج الآية وعليه يحمل  
 كلام الشارح فتدبر (قوله بشرط بقاء رأس مال طرفته) كاجر ودهقان ومزارع كما في  
 الخلاصة ورأس المال يختلف باختلاف الناس بمحرفات والمراد ما يمكنه الاكتساب به قدر  
 كفايته وكفايته عماله لا أكثر لأنه لا نهاية له (قوله وفي الأشباه) المسئلة منقولة عن أبي حنيفة  
 في تقديم الحج على التزوج والتفصيل المذكور ذكره صاحب الهداية في التبيين وذكره في  
 الهداية مطلقا واسمها مذهب على أن الحج على الفور عنده ومقتضاه تقديم الحج على التزوج  
 وإن كان واجبا عند التوفيق وهو صريح ما في العناية مع أنه حينئذ من الحوائج الأصاية ولذا  
 اعترضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية بأنه حال التوفيق مقدم على الحج اتفاقا لأن في  
 تركه أمرين ترك الفرض والوقوف في الزنا وجواب أبي حنيفة في غير حال التوفيق اه أي في  
 غير حال تحقق الزنا لأنه لو تحققه ففرض التزوج أم لا خوفاه فالتزوج واجب لا فرض فيه قدم  
 الحج الفرض عليه قافهم (قوله وفضلان نفقة عياله) هذا داخل تحت ما لا بد منه فهو من  
 عطف الخاص على العام اه كما ما ثبت أنه نهر والنفقة تشمل الطعام والكسوة وهو المسكن  
 ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تمييز ولا تفتير بغير الوسط من حاله المهور  
 ولذا أعقبه بقوله من غير تمييز الخ لا ما بين نفقة الفتي والفقير فلا يرد ما في البحر من أن اعتبار  
 الوسط في نفقة الزوجة خلاف المفقى به والفتوى على اعتبار حاله ما كما سيأتي إن شاء الله  
 تعالى اه لأن المراد بالوسط هناك المعنى الثاني والمراد هنا الأول قافهم (قوله لتقديم حق  
 العبد) أي على حق الشرع لأنها وإنما يقع الشرع بل الحاجة العبد وعدم حاجة الشرع ألا ترى  
 أنه إذا جفت الحدود وفيها حق العبد يبدأ بحق العبد لما قلنا ولأنه ما من شيء الأوقه تعالى  
 فيه من حق الفوقد من حق الشرع عند الإجماع بطل حقوق العباد كذا في شرح الجامع الصغير  
 انما ضيقان وأما قوله عليه الصلاة والسلام فدين الله أحق فظاهر أنه أحق من جهة التعظيم  
 لا من جهة التقديم ولذا قلنا لا يستقرض أجمع إلا إذا قدر على الوفاء كما مر وكذا جاز قطع  
 الصلاة وتأخيرها لمؤقره على نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله كخوف القابلة على الولد  
 والخوف من تردى أعين وخوف الراعي من الذئب وأمثال ذلك كافتار الضيف (قوله إلى  
 حين عوده) متعلق بقوله فضلا أو بما لا بد منه لأنه متى ما احتاجه أو بنفقة أي فلا يشترط  
 بقاء نفقة ما بعد عوده وهذا ظاهر الرواية (قوله مع أمن الطريق) أي وقت خروج أهل  
 بالده وإن كان مخيفا في غيره بحر وقد مناهن الباب أنه من شروط وجوب الاداء في شرحه أنه  
 الأصح وجهه في الفتح وروى عن الإمام أنه شرط وجوب فعل الأول نجب الوصية به إذا  
 مات قبل أمن الطريق أم بعده فوجب اتفاقا بحر (قوله بغلبة السلامة) كذا اختاره الفقيه

والاكتفاء بسكنى الاجارة  
 بالأولى وكذا لو كان عنده  
 ماله اشترى به مسكنا  
 وخاضعا لا يبق بعده ما يمكن  
 للحج لا يلزمه خلاصة وحرر  
 في التهر أنه بشرط بقاء  
 رأس مال الطرفته اه ان  
 احتاجت لذلك والا لوفى  
 الاشياء معه الف وخاف  
 المروية ان كان قبل خروج  
 أهل الله فله التزوج ولو  
 وقته لزمه الحج (ر) فضلا  
 عن (نفقة عياله) عن تلمه  
 نفقته لتقديم حق العبد  
 (ال) حين عوده وقبل  
 به مدة يوم وقبل بشهر  
 (مع أمن الطريق) بغلبة  
 السلامة

طلب  
 في نواهم بتقديم حق العبد  
 على حق الشرع



أبو اليت وعليه الاعتماد واختلف في سقوطه إذا لم يكن بد من ركوب البحر فقبل بسقط وقال  
 الكرماني أن كان الغالب فيه السلامة من موضع جرت العادة بر كونه يجب والا فلا وهو  
 الأصح بغير قال في الفتح والذي يظهر أنه يترجم غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو  
 غلب وقوع النيب والغلبة من المخاض بين مرارا أو عروا أن طائفة تعرضت للطريق وأما  
 شوكته والناس يتضعفون أنفسهم عنهم لا يجب وما أتى به الرازي من سقوطه عن أهل  
 بغداد وقول الاسكاف في سنة ست وثلاثين وسقانة لا أقول أنه فرض في زمانه وقول النبطي  
 ليس على أهل خراسان منذ كذا كذا سنة حج إنما كان وقت غلبة النيب والخوف في الطريق  
 ثم زال وقلة المنية (قوله على ما حققه الكمال) حيث قال وقول الصغار لا أدى الحج فرضا منذ  
 عشرين سنة من حين خرجت القرامطة لانه لا يتوصل اليه الا برباشهم ثم تكون الطاعة  
 بسبب المعصية فيه نظر لان هذا لم يكن من شأنهم إنما شأنهم استئصال قتل الانفس وأخذ  
 الاموال وكانوا يغالبون على أمكان يتصدون فيها للججاج وقد هجموا عليهم مرة في مكة  
 فقتلوا خلقا في الحرم وقد سئل الكرخي عن لا يجمع خوفهم من قتل ما سلمت البادية من  
 الاوقات اي لا تخلو عن القلة المسار هيجان السهوم وهذا الجواب منه رحمه الله تعالى ومجمله  
 انه رأى أن الغالب اندفاع شرهم عن الججاج ويتقديره فالانتم في مثله على الاخذ على ما عرف  
 من قسمة الرشوة في كتاب القضاء اه ملخصا واعتضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية  
 بان ما ذكر في القضاء ليس على اطلاقه بل فيما اذا كان المعطى مضطرا بان لزمه الاعطاء  
 ضرورة عن نفسه او ماله أما اذا كان بالاتزام منه في الاعطاء ايضا بان وما نحن فيه من هذا  
 القليل اه وأقره في النهروان وأجاب السيد أبو الوفاء عنه بانه مضطر لا سقاط القرض عن نفسه  
 قلت ويؤيده ما يأتي من القنية والجنتي فان المكس والخفارة رشوة ونقل خ عن البصران  
 رشوة في مثل هذا جازة ولم أره فيه فليراجع (قوله ان قتل بعض الججاج) اي في كل عام أو في  
 غالب الاعوام وحينئذ فلا تكون السلامة غالبة اه ح قات فيه نظر فان غلبة السلامة  
 ليس المراد به الكل أحد بل للججموع وهي لا تنفي الا بقتل الاكثر والكثير أما قتل المصوص  
 لبعض قليل من جمع كثير سيما اذا كان بقرطه بنفسه وخروج من بينهم فالسلامة فيه  
 غالبية نعم اذا كان القتل بعمارة القطاع مع الججاج فهو عذر اذا غلب الخوف لما مر عن الفتح  
 من أنه يشترط عدم غلبة الخوف الخ على أن قد سمعت أنفا جواب الكرخي في شأن القرامطة  
 المستصلين اقتل الججاج وأبضافا ما يحصل من الموت بقتل الماء وهيجان السهوم أكثر مما يحصل  
 بالقتل باضفاف كثيرة فلو كان عذرا لزم أن لا يجب الحج الاعلى القريب من مكة في أوقات  
 خاصة مع أن الله تعالى أوجبه على أهل الاقاص من كل فج مجتبي مع العلم ان سقته لا يخلو عما  
 يكون في غيره من الاسفار من موت وقتل وسيرة فافهم (قوله من المكس والخفارة) المكس  
 ما يأخذه العشائر والخفارة ما يأخذه الخفج وهو الجبر ومثله ما يأخذه الاعراب في زمانهم  
 الصرمعين من جهة السلطان نصره الله تعالى لدفع شرهم (قوله والمدة دلا) وعليه الفتوى  
 شرح الباب عن المنهاج (قوله وعليه) اي على كون المعقد عدم كونه عذرا فيجب الخ ح  
 (قوله كافي مناسك الطرابلسي) وعزاه في شرح الباب الى الكرماني (قوله ومع زوج

ولو بالرشوة على ما حققه  
 الكمال في سبب آخر الكتاب  
 ان قتل بعض الججاج عذر  
 وهل ما يؤخذ في الطريق  
 من المكس والخفارة عذر  
 قولان والمدة دلا كافي  
 القنية والجنتي وعليه  
 فيجب في القاضل عما  
 لا بد منه القدرة على  
 المكس والخفارة كافي مناسك  
 الطرابلسي (و) مع زوج

أو محرم) هذا وقوله ومع عدم عدة علمه اشترطان مختصان بالمرأة فلا يقال لامرأة وما قبلها  
 من الشروط مثـ ترك المحرم من لا يجوز له مناسكهم على التأييد بقرابة أو رضاع أو صهرية  
 كمال النفقة وأدخل في الظهير بقتل موطو أنه من الزنا حيث يكون محرما لها وفيه دليل  
 على ثبوتها بالوطء المحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الخالية نهر لكن قال في شرح  
 الباب ذكره قوام الدين شارح الهداية أنه إذا كان محرما بالزنا فلا نسافر معه عند بعضهم  
 واليه ذهب القدوري وبه نأخذ اه وهو الاحوط في الدين والابعد عن التهمة اه (قوله  
 ولو عيدا) راجع لكل من الزوج والمحرم وقوله أو ذميا أو برضاع يختص بالمحرم كالايجبي  
 ح لكن نقل السيد أبو السعد عن نفقات البرازية لا نسافر بأخيها رضاعا في زمانها اه أي  
 لغلبة الفساد قات ويؤيده كراهة الخلوة بينهما كالمصاهرة الشابة فينبغي استثناء المصاهرة الشابة  
 هنا أيضا لان السفر كالخلوة (قوله كافي النهر بجنا) حيث قال وينبغي أن يشترط في الزوج  
 ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه لكن كان على الشارح أن يؤخره  
 عن قوله عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن شرح الطحاوي ح (قوله والمراحم كالجناح)  
 اعترض بين الدعوت ح (قوله غير مجوسى) يختص بالمحرم اذا لا يزوج الحاجة أن  
 يكون مجوسيا ح (قوله ولا فاسق) يم الزوج والمحرم ح وقيد في شرح الباب بكونه ما جانا  
 لا يالى (قوله اهدم حفظهما) لان المجوسى يخشى عليه امنه لا اعتقاده حل كالحاكم محرمه  
 والفاسيق الذي لا امر وأنه كذلك ولوز وجاوترك المصنف تقييد المحرم بكونه مأمونا لا غنا  
 ما ذكره عنه فافهم (قوله مع وجوب النفقة الخ) اي يشترط أن تكون قادرة على نفقتها  
 ونفقة (قوله لحررها) قيد به لانه لو خرج معها زوجها فلا نفقة له عليها بل هي اهل عليه  
 النفقة وان لم يخرج معها فلا نفقة له عليها يوسف وقال محمد لا نفقة لها لانها مأمونة نفها  
 بقوله امرأاج (قوله لانه محبوس عليها) اي حبس نفسه لاجلها ومن حبس نفسه اغيرة  
 فنفقة عليه (قوله لامرأة) متعلق بمحذوف صفة لزوج أو محرم أو متعلق بفرض (قوله  
 حرة) مستدرك لان الكلام فيمن يجب عليه الحج وقد مر اشتراط الحرية فيه لكن أشار به  
 الى أن ما استفيد من المقام من عدم جواز السفر للمرأة الا بزوج أو محرم خاص بالحرة فيجوز  
 للامة والمكاتب والمذبة وأم الولد السفر بدونه كما في السراج لكن في شرح الباب  
 والفتوى على أنه يكره في زماننا (قوله ولو يجوز) اي لا طلاق النصوص بغير قال الشارح  
 لكل ساقطة في الحي لا قطة وكل كاسدة يومها اسوق  
 (قوله في سفر) هو ثلاثة أيام وإما إليها فيباح لها الخروج الى ما دونه لحاجة بخير محرم بغير  
 ودوى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسير يوم واحد وينبغي أن  
 يكون الفتوى عليه لفساد الزمان شرح الباب ويؤيده حديث العيصين لا يحمل لامرأة  
 نؤمن بالله واليوم الآخر أن نسافر مرة يوم وإيلة الامع ذى محرم فليحار في لفظ المسلم  
 مسيرة ليلة وفي لفظ يوم لكن قال في الفتح ثم اذا كان المذهب الاول فليس للزوج منعها اذا  
 كان بينهما وبين مكة أقل من ثلاثة أيام (قوله قولان) اه حاميتان على أن وجود الزوج  
 أو المحرم شرط وجوب أم شرط وجوب أداه والذي اختاره في الفتح أنه مع العصة وأمن

أو محرم ولو عدا أو ذميا  
 أو برضاع (بالخ) قيداهما  
 كافي النهر بجنا (عادل  
 والمراحم كالجناح) جوهره  
 (غير مجوسى ولا فاسق)  
 لعدم حفظهما (مع)  
 وجوب (النفقة) لحررها  
 (عليها) لانه محبوس عليها  
 (لامرأة) حرة ولو يجوز  
 (في سفر) وهو يلزمها  
 التزوج قولان



الطريق شرطا وجوب الاداء فيجب الايمان ان منعه المرض أو خوف الطريق أو لو وجد  
 زوج ولا يحرم ويجب عليه التزوج عند فقد الزوج وعلى الاول لا يجب بشئ من ذلك كافي  
 البصر ح وفي التبرع صحيح الاول في البدائع ورجع الثاني في النهاية تبعه القاضي واختار  
 في الفتح اه قلت لكن يجوز في الباب بأنه لا يجب عليه التزوج مع انه مشى على جمل  
 الحرم أو الزوج شرط اذا ورجع هذا في الجوهر وابن أمير حاج في المناسك كما قاله المصنف في  
 منعه قال ووجهه أنه لا يجب له غرضها بالتزوج لان الزوج له أن يمنع من التزوج معها  
 بهد أن يملكها ولا تقدر على الخلاص منه ورجع الا يوافقها فتنه من غير خلاف المحرم فانه  
 ان وافقها أنفق عليه وان امتنع أمسكت نفقتها وتركت الحرج اه فافهم (قوله وليس  
 عبدا محرم لها) اي ولو لم يجزها وبها وخصه بالان لا يحرم غيرها عليه على التأيد بل مادام عاقل  
 اه (قوله وليس زوجها ممنها) اي اذا كان معها محرم والا فلا ممنها كما يمنعها عن غير  
 حجة الاسلام ولو واجبة بمنعها كالمذورة والتي أحرمت بها فذا تها وتحتل منها بدمرة فلا  
 تنضم الا بالذمة وكذا لو دخلت مكرهه بدحا و زمة المقات غير محرمة لان حق الزوج لا تقدر على  
 منعه بغيرها بل بإيجاب الله تعالى في حجة الاسلام رضى واذا منعها زوجها فيا على مكرهه  
 محصرة كما يأتي في باب ان شاء الله تعالى (قوله مع الكراهة) اي التحريمية للنهي في حديث  
 اصح من لا تأخر امرأة ثلاثا الا ووجهها محرم زاده لم في رواية او زوج ط (قوله ومع  
 عدم هذه الخ) اي فلا يجب عليه الحج اذا وجدت كافي شرح الجمع والباب قال شاذحه وهو  
 مشعر بأنه شرط الوجوب وكر ابن أمير حاج انه شرط الاداء هو الاظهر (قوله أية عدة  
 كانت) اي سواء كانت عدة وفاة او طلاق بائن او رجعي ح (قوله الممانعة من سفرها) أما  
 الواقعة في السفر فان كان الطلاق رجعي لا يفارقها زوجها أو بائنا فان كان الى كل من بلدها  
 ومكة اقل من مدة السفر فتخيرت أولى أحدهما فرددت الاخرتين أن تصير الى الآخر  
 او كل منهما سفر فان كانت في قرية أو مقار لا تامل على نفسها فلها أن تقضى الى موضع أمن  
 ولا تخرج منه حتى تقضى عدتها وان وجدت محرما عدة خلافا لها كذا في فتح القدير (قوله  
 وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبر المبرة اي ثابتة وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الحج  
 بعد المسافة ط (قوله وكذا سائر الشرائط) اي يعتبر وجودها في ذلك الوقت (تم)  
 ذكر صاحب الباب في منعه الكبير أن من الشرائط امكان السعي وهو أن يبقى وقت يمكنه  
 الذهاب فيه الى الحج على السعي المعتاد فان احتاج الى أن يقطع كل يوم أو في بعض الايام  
 أكثر من مرحلة لا يجب الحج اه وذكر شارح الباب أن منها أن يتمكن من اداء  
 المكتوبات في أوقاتها قال الكرماني لأنه لا يليق بالحكمة إيجاب فرض على وجه يفوت  
 به فرض آخر اه وعمامه هناك (قوله ولو أحرم صبي الخ) تفريع على اشتراط البلوغ  
 والحرية (قوله أو أحرم عنه أبوه) المراد من كان اقرب اليه بالنسب فلو اجتمع والد واخ  
 يحرم الوالد كافي الخاتمة والظاهر انه شرط الاولوية لباب وشرحه (قوله ويغني الخ)  
 قال في الباب وشرحه ويغني لوابه أن يجنبه من مخطورات الاحرام ككاتب الخط

وليس عبدا محرم لها  
 وليس زوجها ممنها  
 حجة الاسلام ولو لم يجزها  
 محرم جاز مع الكراهة  
 (و) مع عدم هذه الخ  
 مطلقا أية عدة كانت ابن  
 ملك (والعبرة ولو زوجها)  
 اي الممانعة من سفرها  
 سفرها (وقت خروج أهل  
 بلدها) وكذا سائر  
 الشرائط (فلو أحرم  
 صبي عاقل) أو أحرم عنه  
 أبوه صار محرم ما يغني  
 أن يجزها قبله وبله  
 ازاره رذاه مبوط

والطبيب وان ارتكبها الصبي لائق عاقبه (قوله وظاهره) أي ظاهر قول المصنف أو أحرم  
 عنه أبوه بإعادة الضمير الى الصبي العاقل لكن تأمله مع قول الباب وكل ما في الصبي عليه  
 بنفسه لا يجوز فيه النيابة اه وكذا ما في جامع الاستدلال عن الذخيرة قال محمد في الاصل  
 والصبي الذي يصح له أبوه يقضى المناسك ويرى الجار وانه على وجهه بين الاول اذا كان صبي  
 لا يعقل الاداء بنفسه وفي هذا الوجه اذا أحرم عنه أبوه جاز وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى  
 المناسك كما هي بمنزلة مثل ما ينقله البالغ اه فهو كالصبي في أن أحرامه عنه انما يصح اذا  
 كان لا يعقل (قوله قبل الوقوف) وكذا يعمد بالاول وهو راجع لقوله بالغ وعق (قوله لانه قاده  
 فلا) وكان القياس أن يصح فرض الوتوى حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كان  
 الصبي اذا ظهر ثم بلغ فانه يصح اداء فرضه بذلك الظهارة الا أن الاحرام له شبه الركن لا شفعاله  
 على النية فثبت له بعد لم يصح كالموت شرع في صلاته ثم بلغ بالن فان جدد احرامها ونوى بها  
 الفرض يقع عنه ولا فلا شرح الباب (قوله فلو جدد الخ) ان يرجع الى الميقات من المواقيت  
 ويجدد النيابة بالحج كافي شرح المتن قلت والظاهر أن الرجوع ليس لازما لان انشاء الاحرام  
 من الميقات واجب فقط كما يأتي ط (قوله قبل وقوفه بعرفة) قيل لعبارة المبنى ولو أحرم  
 الصبي أو المجنون أو الكافر ثم بلغ أو فاق وقت الحج باق فان جدد الاحرام يجوزهم من حجة  
 الاسلام اه ومقتضاه أن المراد بما قبل الوقوف قبل فوت وقته كما عر به مثلا على القاري  
 في شرحه على الوقاية والباب لكن نقل القاضي عيسى في شرحه على الباب عن شيخه العلامة  
 الشيخ حسن السبكي الذي أن المراد به الكيفية بعرفة في لو وقف بها بعد زوال لحظة  
 فبلغ ليس له التجدد وان في وقت الوقوف وأيده الشيخ عيسى في شرحه عن شيخه في شرح منعه بشركه  
 صلى الله عليه وسلم من وقت بعرفة ساعة من ابل أو ثم ارفقدهم به وقال وقد رجع الاختلاف في  
 هذه المسئلة في زماننا فتم من أفي بعثة تجدده الاحرام به ابتداء الوقوف ومنهم من أفي  
 بعد ما اول نزع انما صريحا اه ملخصا قلت وظاهر قول المصنف حال الدور قبل وقوفه ان  
 المراد حقيقة لو وقف لا وقت فهو يؤيد كلام السبكي (قوله لم يجز) أي عن حجة الاسلام  
 ط (قوله لانه قاده) أي احرام العبد فلا لازما لا يمكنه الخروج عنه بصر ط (قوله بخلاف  
 الصبي) لان احرامه غير لازم لعدم أهلية اللزوم عليه ولذا الواحصر ونحوه لا عليه ولا قضاء  
 راجع احرامه عليه لا ارتكاب المخطورات فتح (قوله والكافر) أي لو أحرم فاجدد الاحرام لحجة  
 الاسلام أجزأه لعدم انعقاد احرامه الا قبل عدم الأهلية ط عن البدائع (قوله والمجنون) أي  
 لو أحرم عنه وليه ثم فاز جدد الاحرام قبل لو وقف أجزأه عن حجة الاسلام شرح الباب وفي  
 الذخيرة قال في الاصل وكل جواب عرفة في الصبي يحرم عنه الاب فهو الجواب في المجنون اه  
 وفي الولوية قبيح الاحصاء وكذا الصبي يصح به أبوه وكذا المجنون يقضى لمناسك ويرى  
 الجار لان احرام لاب عنه ما هو اعجز ان كاحرامه ما ينفعهما اه وفي شرح المفاتيح عن  
 البحر المحقق لا يجز على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اه  
 فهذه النقول صريحة في أن المجنون يحرم عنه وليه كالصبي وبه يدفع ما في البحر من قوله كيف  
 يصور احرام المجنون بنفسه وكذا وليه أحرم عنه يحتاج الى نقل صريح يفيد أنه كالصبي

وظاهره ان احرامه عنه مع  
 عقله صحيح فعليه أولى  
 (فبلغ أو بعد عتقه) قبل  
 الوقوف (قضى) كل على  
 احرامه (لم يسطر مرضها)  
 لانه قاده فلا (الوجود)  
 الصبي الاحرام قبل وقوفه  
 بعرفة ونوى حجة الاسلام  
 أجزأه ولو نعتل العبد  
 (المتن في ذلك) التجدد  
 المذكور (لم يجزه) لانه قاده  
 لازما بخلاف الصبي  
 والكافر والمجنون



مط  
في فروض الحج وواجباته

اه (قوله فرضه) عبره ليشمل الشرط والركن ط (قوله الاحرام) هو التيمم والتلبية أو ماية يوم مقامه أي مقام التلبية من الذكرا وتقليد البدنة مع الصوق لباب وشرحه (قوله وهو شرط ابتداء) حتى مع تقديمه على أشهر الحج وان ذكره كما سيأتي ح (قوله حتى لم يجز الخ) نشرع على شبهه بالركن يعني أن فائت الحج لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه التحال بعمره واقضاه من قابل كما يأتي ولو كان شرط المحض الجواز للاستدامة اه ح ويترفع عليه أيضا ما في شرح اللباب من أنه لو أحرم ثم ارتدوا العباد بالله تعالى بطول احرامه والا فالدلة لا تطل الشرط المقتضي كالمجاهدة للصلاة اه وكذا ما قدمناه من اشتراط التيمم فيه والشرط المحض لا يحتاج الى تيمم وكذا ما مر من عدم سقوط الفرض عن صبي أو عبء إذا حرم فباع أو عتق ما لم يجدده العبي (قوله يقضي من قابل) أي في هذا الاحرام السابق المستدام ط (قوله في أو انه) وهو من زوال يوم عرفة الى قبيل طلوع فجر النحر ط (قوله ومقام طواف الزيارة) وهو أربعة أشواط وباق واجب كما يأتي ط (قوله وهما ركنا) بث كل عام ما قالوا ان المأمور بالحج اذا طاف بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة فانه يكون بمنزلة اختلاف ما اذا رجع قبله فانه لا وجوب للحج الا بوجوب ركبة ولم يوجب جدها فينبغي أن لا يجزى الا تحريم وإمامات المأمور أو رجع بغير قال العلامة المفيد يمكن الجواب بان الموت من قبل من له الحق وقد أتى بوجهه وقد ورد بالحج عرفة بخلاف من رجع اه وأما الحاج من نفسه فمذكور عن اللباب انه اذا أوصى تمام الحج فحجب بدنة تامل (تيمم) بقى من فرائض الحج بنية الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض في يومه فالوقوف من زوال عرفة الى فجر النحر والطواف بعده الى آخر العمر ومكانه أي من أرض عرفات للوقوف ونفس المسجد للطواف والحق به ترك الجماع قبل الوقوف لباب وشرحه (قوله وواجبه) اسم جنس مضاف فيم ومباني حكم الواجب (قوله ينف وعشرون) أي اثنان وعشرون هنا بما زاده الشارح أو أربعة وعشرون ان اعتبر لاخير وهو المخطور ثلاثة وأصلها في اللباب الى خمسة وثلاثين فزاد أحد عشر أخرى وهي الوقوف بعرفة جزء من الليل ومتابعة الامام في الافاضة أي بان لا يخرج من أرض عرفة الا بعد بدء شروع الامام في الافاضة وتأخير المقرب والعشاء الى المزدلفة والاثني عشر زادة على ذلك في طواف الزيارة قبل ويقتضيه جزء من الليل فيها وعدم تأخير رمي النحر قبل وطواف القدوم اه قلت لكن واجبات الحج في الحقيقة خمسة الاولى المذكورة في المتن والذبح اما الباقي فهي واجبات له بواطة لان واجبات الطواف ونحوه (قوله وقوف جمع) يفتح فسكون أي الوقوف فيه ولو ساء بعد الفجر كما في شرح اللباب (قوله سميت بذلك) أي بجمع وبزدافة فقد يشار بها الى ما فوق الواحد كقوله تعالى عوان بين ذلك فافهم (قوله لكل من حج) أي آفانيا أو غيره فارنا أو مقنعا أو مفردا وهو راجع لجميع ما قبله وانما ذكره للاينهم رجوع قوله لا فاقى الى الجميع والافكثير من الواجبات الآتية لكل من حج (قوله وطواف الصدر) بفحشيتين في الرجوع وانه قوله تعالى يومئذ يصدر لناس اثنان اذ ليس في طواف الوداع بفتح الواد وتسكيرا وادعته البيت شرح اللباب فتقول الشارح أي الوداع

(و) الحج (فرضه) ثلاثة (الاحرام) وهو شرط ابتداء وله حكم الركن انما هو لم يجز فائت الحج استدامته ليقضي به من قابل (والوقوف بعرفة) في أوانه سميت به لان آدم وحواة تمارق فيها (و) مقام (طواف الزيارة) وهما ركنا (و) حجه ينف وعشرون (وقوف جمع) وهو المزدلفة سميت بذلك لان آدم اجتمع بمحوه وازدلف اليها أي دفا (و) لسي وعندها خمسة الثلاثة وهو ركن (ين الصفاء) هي به لانه جالس عليه آدم صفوة الله (والمروة) لانه جالس عليها امرأته وهي حواء ولذا أنف (ورمي الجمار) لكل من حج (وطواف الصدر) أي الوداع

على حذف مضاف أي طواف الوداع وهو تيمم طواف الصدر ولا تيمم الصدر الا بعبارة لازم لان الوداع بمعنى التيمم لا يلزم الصدر في الرجوع تامل (قوله لا فاقى) اعترض النووي في التيمم على الفقه ما في ذلك بان الافاتاق النواحي واحدة أفق يضمنين وباسكان الفاء والنسبة اليه افق لان الجمع اذا لم يسم به فالتسمية لي واحد واجاب في كشف الكشاف بانه صحيح لانه أريد به الخارج أي خارج المواقيت فكان بمنزلة الانصاري وعلمه في شرح ابن كمال والفتاوى (قوله غير الخائض) لان الخائض يستقط عنها كما سيأتي (قوله والخائض أو التيمم) أي أحدهما والخائض أفضل للرجل وفيه أن هذا شرط للخروج من الاحرام والشرط لا يهككون الا فرضا واجاب في شرح اللباب بان وجوبه من حيث ايقاعه في الوقت المشروع وهو ما بعد الرمي في الحج وبعد الدخول في العمرة قات وفيه ان هذا واجب آخر ياتي فالاحسن الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الاحرام عليه أن يكون فرضا قطعا انما قد يكون واجبا كترقف الخروج الواجب من الصلاة على واجب السلام تامل ثم رأيت في الفتح قال ان الحق عند الشافعي غير واجب وهو عندنا واجب لان التحال الواجب لا يكون الا به ثم قال به كلام غير ان هذا التأويل غلط فيثبت به الوجوب لا القطع (قوله من الميقات) يشمل الحرم للمكي ونحوه كمنع لم يسبق الى طوافه والتقييد به للاحتراز عما بعده والا فيجوز له بل هو أفضل بشرطه كما في شرح اللباب (قوله الى الغروب) لم يقل من الزوال لان ابتداء من الزوال غير واجب وانما الواجب أن يعمد بعد تحققه طافا الى الغروب كما فاده في شرح اللباب (قوله ان وقف ثم ارا) أما اذا وقف لا فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة لا يلزمه شيء كما في شرح اللباب ثم يكون تاركا واجب الوقوف ثم ارا الى الغروب (قوله على الاشبهه) ذكر في المطالب الفائق شرح الكنتزان الاصح انه شرط ان يكن ظاهر الرواية انه سنة بكمرة تركها وعليه عامة المشايخ وصححه في اللباب وذكر ابن الهمام أنه لو قيل انه واجب لا يعدلان المواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب اه وبه صرح في المنهاج عن الوجيز وهو الاشبهه والاعدل فينبغي أن يكون عليه المقول اه من شرح اللباب (قوله والتيمان فيه) وهو أخذ الطائف عن غير نفسه وجعله البيت عن يساره اجاب (قوله في الاصح) صرح به الجمهور وقيل انه سنة وقيل فرض شرح اللباب (قوله والمشي فيه الخ) ولو تركه بلا عذر أعاده والا فله دم لان المشي واجب عندنا على هذا نص المشايخ وهو كلام محمد ومافي التسمية من انه أفضل تساهل أو محمول على النافلة لا يقال بل يفتي في النافلة أن تجب صدقة لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المشي لان الفرض أن شرعه لم يكن بصدقة المشي والشرع انما يوجب ما شرع فيه كذا في الفتح (قوله لزمه ماشيا) قال صاحب اللباب في منسكه الكعبة ثم ان طافه زحفا أعاده كذا في الاصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه يجوز به لانه أدى ما أوجب على نفسه وعلمه في شرح اللباب (قوله فشيبه أفضل) أشار الى أن الزحف يجوز به ولا دم عليه لكن يحتاج الى الفرق بين وجوبه بالشرع ووجوبه باناء ذكر على رواية الاصل والله أن الايجاب بالقول أقوى منه بالفعل فيجب بالقول كما لا شك لا يكون نذرا به صفة كالنذر باعتكاف بدون صوم لزمه به وبغير وصفه له بالنقصان والواجب بالشرع هو ما شرع فيه وقد شرع فيه زحفا فلا يجب عليه غيره

(لا فاقى) غير الخائض (واخلق أو التيمم) والشارح احرام من لم يمت وعد الودع بعرفة الى (الغروب) ان وقف ثم ارا (و) ابتداء بالطواف من (الحجر الاسود) على الاشبهه لمواظبته عليه عليه الصلاة والسلام وقيل فرض وقيل سنة (والتيامن فيه) أي في الطواف في الاصح (والذي فيه لمن ليس له عذر) ينف منه ولو نذر طوافا زحفا لزمه ماشيا ولو شرع متزحفا زحفا فشيبه أفضل (والطهارة فيه)



ولا يجب فيه وجوب تأمل (قوله من انجاسة الحكيمه) في الحدث الا كبر والاصغر وان  
اختلاف في الاثم والكمارة (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن شجاع في حاشية شرح  
الادب القاري (قوله من ثوب) الاول ثوب او في ثوب ط (قوله ومكان طواف) لم يثبت في  
شرح الباب المنصرح بالثوب بوجوبه وانما قال وأما طهارة المكان فذكرها من جملة ما  
صاحب الغاية انه لو كان في مكان طوافه نجاسة لا يملك طوافه وهذا يفيد في الشرط  
والفرضية واحتمال ثبوت الوجوب والسنية (قوله والاكثر على انه) أي هذا النوع  
من الطهارة في الثوب والبدن سنة مؤكدة شرح الباب بل قال في الفتح وما في بعض الكتب  
من أن نجاسة الثوب كاله يجب الدم لا أصل له في الرواية (قوله وفي البدن سنة فلا طواف  
وعلى ثوبه نجاسة) أكثر من الدرهم لا يلزم منه بل يكره لادخال نجاسة المسجد (قوله  
وسنة العورة فيه) أي في الطواف وقائمة عدله واجبا هذا مع انه فرض مطا لقولهم الدم به كما  
عدم من سنن الخطبة في الجمعة بمعنى انه لا يلزم به كعدمه اذ لا فاسدة تبين اقرض اعدم الاثم  
بتركها مرة هذا ما ظهر في وقته من في الجملة (قوله فاكتر) أي من الربع فلو اقل لا يمنع ويجمع  
المتفرق لباب (قوله كافي الصلاة) أي كما هو الفدر المانع في الصلاة (قوله يجب الدم) أي ان لم  
يهدد ولا سقط وهذا في الطواف الواجب والتجب الصدقة (قوله في لاصح) مقابلة ما قاله  
الكرماني انه يعتد به لكنه يكره اترك السنة وتجب إعادة ذلك لشروط لتكون البدعة على  
وجه السنة وشي في الباب على انه شرط لصحة السعي لعدم الاعتداد بالشروط الاول يتفرع  
عليه وعلى القول بالوجوب لان المراد به عدم الاعتداد بالزوم اعادته أو لزوم الجزاء على تقدير  
عدمها وانما الفرق من حيث انه اذا لم يعد الشروط الاقل يلزمه الجزاء اترك السعي على القول  
بالشرطية لانه لا صحة للشرط بدون شرطه وائترك الشروط الاول على القول بالوجوب الذي  
هو الاعدال المختار من حيث الدليل كفي شرح الباب وقدي قال انه اذا لم يعد بالشروط  
البدنية بالاصفا بالثاني فقد وجد الشرط ولا يتصور تركه وانما يكون تاركه لا آخر الاشواط الا  
ذا أعاد الاول وكذا ذلك شرط الا يتأني الوجوب اذا يلزم من كون الشيء شرطا لا آخر فتوقف  
عليه صحت ان يكون ذلك الشيء فرضا كما قدمنا في الحلق خلافا لما في شرح الباب هنا  
وفي الحلق ولو كان فرضا لزم فرضية السعي أو فرضية بعضه ووجوب باقيه مع انه كله واجب  
يجبر عدمه ويثبت تعيين القول بالوجوب اذا لا غرة تظهر على القول بالشرطية كما نص عليه في  
المذنب الكبير وان استقر به القاري في شرح الباب واقفه تعالى أعلم بالصواب (قوله فاكتر)  
أي في الطواف (قوله قيل نعم) ضمه هنا وان جزم به في شرحه على المأني لانه جزم بخلافه  
صاحب الباب فقال ولا يختص أي هذه الصلاة بزمان ولا مكان أي باعتبار الجواز والصحة  
والتفوت أي بالماض ولو تركها لم يجبر عدم أي انه لا يجب عليه الا بالكمارة وذكر شارحه  
ان المسئلة خلافية في البصر العميق لا يجب الدم في الجوهرية والبصر الزاخر يجب وفي بعض  
المسائل الاكثر على انه لا يجب به قال الشافعية وقيل يلزم (قوله والترتيب الآتي) أي  
في باب الجنائيات حيث قال هناك يجب في يوم النحر أربعة أشياء لزم ثم الذبح لغيره ان اردت الحلق  
ثم الطواف لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي والحلق ثم يكره لباب كما لا شيء على المفرد الا اذا

من النجاسة الحكيمه على  
المذهب قبل والحقيقة من  
ثوب وبدن ومكان طواف  
والاكثر على انه سنة  
مؤكدة كافي في شرح لباب  
المسائل (وسنة العورة) فيه  
ويكفر ربع المصرو  
فاكثر كافي الصلاة يجب  
الدم (وبدنه السعي بين  
الصغار ورواه من الصغار)  
ولو بد بأبارة لا يعتد بشروط  
الادل في السعي والتمني  
فيه في السعي ان ليس له  
عذر (فأكسر) ودمج شاة  
للقادر والتمتع وسواء  
ركعتين لكل اسبوع) من  
أي طواف كان فلو تركها  
هل عليه دم قيل نعم فيوسى  
به (والترتيب الآتي) بيانه  
(بين الرمي والحلق والذبح  
يوم النحر) وأما الترتيب  
بين الطواف وبين الرمي  
والحلق فـ سنة فلا طواف  
قبل الرمي والحلق لا شيء  
عليه ويكره لباب وسجي  
أن المسئلة لا ذبح عليه  
وسقطه (وبدنه طواف  
ادخاضه) أي الزيارة

حلق قبل الرمي لا ذبحه لا يجب اه وبه علم انه كان ينبغي لاصناف هذا تقديم الذبح على  
الحلق في ذكره او اوافق ما بينه من امن الترتيب في نفس الامر وان الطواف لا يلزم تقديمه على  
الذبح أيضا لانه اذا جاز تقديمه على الرمي المتقدم على الذبح جاز تقديمه على الذبح بالاولى كما قاله  
ح والحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ولذا لم يذكره هنا وانما يجب ترتيب  
الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه بقي عليه الترتيب بين الرمي والحلق  
(قوله في يوم) تقدم في الاعتكاف ان الليالي تتبع للأيام في المناسك (قوله وراء الخطيم) لان  
بعض من البيت كما ياتي بيانه (قوله وكون السعي بعد طوافه معتد به) وهو ان يكون أربعة  
اشواط فأكثر سواء طافه طاهرا أو محدثا واجبا أو عاذا الطواف بعد السعي فيما اذا فعله  
محدثا أو جنب الجبر النقصان لا لا نفسا في الاول ح عن البحر ثم ان كون هذا واجبا لا ينافي  
ما في الباب من عدم شرط الصلوة السعي كما علمه سابقا (قوله بالمكان) أي الحرم ولو في غيره في  
الزمان أي أيام النحر وهذا في الحاج وأما المعرفة فلا يتوقف حلقه بالزمان كما ياتي في الجنائيات  
(قوله وترك المخطور) قال في شرح الباب فيه ان الاجتناب عن الحرمان فرض وانما  
الواجب هو الاجتناب عن المذكورات الصريحة كما علمه سابقا ان الامام الأرفعل  
المخطورات وترك الواجبات لا يثبت كافي لزوم الجزاء الحلق به في هذا المعنى (قوله كالجماع  
بعد الوقوف الخ) تمثيل للمخطورات وقيد بعبارة الوقوف لانه قبله مفرد والمراد هنا غير المناسك  
تأمل (قوله والضابط الخ) بالمالم يستوف الواجبات كما علمه سابقا من الباب ذكره  
الضابط ولا يفيد بعكس القضية حكم الواجب الحكم انه مكس على ما منطبق بالاغوية يقال حضر  
ما هو واجب يجب بتركه دم لا كل ما هو واجب لا تركه في الطواف لا يجب بتركه كما هو الدم وكذا  
ترك الواجب بعد ذرعه على ما سنده كره في أول الجنائيات لكن في الاول خلاف تقدم فعل القول  
بوجوب الدم فيه مع تقييد تركه بالأعذر يصح العكس كليا (قوله وغيرها الخ) فيه انه لم  
يستوف الواجبات وان كان مراده ان غير الفرائض والواجبات سنن وآداب فغير مفيد (قوله  
كان يتوسع في المنقة الخ) أقاد بالاكاف انه يني منها أشياء لم يذكرها لانها متأتى كطواف القدوم  
للا قافي ولا يتقدم من حجر الاسود على أحد الأقوال والضابط الثلاث والخروج يوم التروية  
وغيرها مما سيعلم (قوله وعلى صوابه) أي عن المباح والمكروه تنزيها لافه وواجب  
(قوله ويستأذن أبو به الخ) أي اذا لم يكونا محتاجين اليه والافيه كرهه بل يكره بلاذن دافعه  
ركعتيه لظاهر أنه مقتضى سنة لا طلاقه من المكراهية وبذلك علمه قوله فيما صرح في عمدة السمع  
المكروه كالحج بلاذن مما يجب اعتدائه فلا ينبغي عدة ذلك من السنن والآداب (قوله بفتح  
القاف وكسر) أي مع سكون العين وفتح مع كسر العين (قوله وتفتح) عزاء الشيخ  
اعمل الى تحرير الامام النووي وقال خلافا لما في شرح الشافعي من انه لم يسمع الا انكسر (قوله  
وعند الشافعي ليس من يوم النحر) هو رواية عن أبي يوسف أيضا كافي النهر وغيره وظاهر المتن  
بوافقه لانه ذكر العدد في كل المراد عشر ايام لكن اذا حذف القيز جاز التذكير فيكون  
المعنى عشرة أيام أقاده ح عن التمهين وقيل ان العشر اسم هذه الايام العشرة فليس  
المراد به اسم العدد حتى يعتبر فيه التذكير مع المؤنث والعكس تأمل (قوله ذو الحجة كله)

(ق) يوم من (أيام النحر)

ومن الواجبات تكون  
اطواف وراء الخطيم  
وكون السعي بعد طواف  
معتد به وتوقيت الحلق  
بالمكان والزمان وترك  
المخطور كالجماع بعد الوقوف  
وليس المخطوط وقطعة  
الرأس والوجه والضابط  
ان كل ما يجب بتركه فهو  
واجب صرح به في المتن  
وسيتضح في الجنائيات  
(وعبرها سنن وآداب)  
كان يتوسع في المنقة  
ويحافظ على الطهارة وعلى  
صحت سنن ويستأذن  
أبو به ودافعه وكيفية  
ويودع المسجد بركعتين  
ومعارضة ويستقلهم  
ويأقن دعاءهم ويتصدق  
بنبي عند خروجه ويخرج  
يوم الخميس فقيه خرج  
عليه السلام في حجة الوداع  
أر الاثنين أو الجمعة بعد  
الثوب والاضافة أي في  
انه هل يشترى أو كثرى  
وهل يسافر برا أو بهرا  
وهل يرافقه فلانا ولان  
الاستشارة في الواجب  
والمكروه لا محل لها  
وقامه في النهر (وأشهره  
نحو ودوافعه) بفتح  
القاف وكسر (وعند  
ذو حجة) بكسر الحاء  
وتفتح وعند الشافعي ليس  
منها يوم النحر وعندهما



يبدأ بحذف الخبر تقديره منها ح (قوله ع بالآية) أي قوله تعالى الحج أشهر موات  
 قوله قلنا اسم الجمع الحج) الاضافة يائية أي اسم هو جمع والا فاشهر صيغة جمع حقيقة وهذا  
 أحد جوابين للزمحشرى حاصله أنه يجوز في إطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد للاقعة  
 في الاجتماع والعدد نيسا أن يجوز في جعل بعض الشهر شهرا فالأشهر على الحقيقة  
 واعتراض الأول بان فيه انحراف العشر عن الإرادة نظروجه عن الشهرين وأجيب بأنه داخل  
 فيما فوق الواحد وهذا كله على تقدير الحج ذوا شهر أم على تقدير الحج في أشهر فلا حاجة إلى  
 أن يجوز لأن الظرفية لا تقتضي الاستيعاب لكن بين المراد الحديث لورق تفسير الآية بانها  
 شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة (قوله) وفائدة التاقيت الحج جواب عن اشكال تقريره ان  
 التوقيت به الاعتدال بمرور أي ان أفعال الحج لو أخرت عن هذا الوقت يفوت الحج فهو  
 يتأخير الوقوف عن طلوع فجر العاشر يلزم أن لا يصح الطواف الركن به وانه خص  
 انقوات بفوت معظم أركانه وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كما هو رواية عن أبي  
 يوسف وان اعتد به التوقيت المذكور لانه لا ركن في الحلة يلزم أن يكون ثانی الصور فائدة  
 منها الجواز الطواف فيها وأجاب الشارح بما لا يجزى من اختيار الأخير وذلك بان  
 فائدة أبي شيبه من أفعال الحج لا يجوز إلا في سائر الأوقات الثلاثة أيام قبل أشهر  
 الحج لا يجوز وكذا السعي عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج الا في سائر الأوقات  
 رمضان لم يجز ولو اشتبه عليه يوم عرفه فوقعه في يوم النحر جاز لوقوعه في زمانه ولو ظهر  
 أنه الحادي عشر لم يجز كافي الباب وغيره قال القهستاني ولا ينافيه اجزاء الاحرام قبلها  
 ولا اجزاء الرمي والحلق وطواف الزيارة وغيره ما بعد ما لان ذلك محرم فيه اه قلت فيه نظر لان  
 طواف الزيارة يجوز في يومين به د عشر ذي الحجة كما علمه وان كان في أوله أفضل فالمناسب  
 الجواب عن الاشكال بان فائدة التوقيت ابتداء من جواز الأفعال قبله وانتهى القوت بفوت  
 معظم أركانه وهو الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر لما علمه من جواز فيه عند الانتهاء  
 بخلاف الحادي عشر هذا ما ظهر في فافهم (قوله وأنه يكره الاحرام الحج) عطف على قوله أنه لو  
 فعل وهو ظاهر في أنه أراد بأفعال الحج غير الاحرام فلا ينافي اجزاء الاحرام مع الكراهة فقوله  
 لا يجزى به واقع في محرم فافهم نعم في كون الكراهة فائدة لتوقيت خفاء قوله وجهه كون  
 الاحرام شيئا بالركن تأمل (قوله قبلها) ما دانه لو أحرم فيها هجج ولولها ما قابل لا يكره ولذا قال  
 في الذخيرة لا يكره الاحرام بالحج يوم النحر ويكره قبل أشهر الحج قال في التمر في أن يكون  
 مكرها حيث لم يأت على نفسه وان كان في أشهر الحج (قوله اشبهه بالركن) علة لقوله يكره  
 أي ولو كان ركنا حقة لم يصح قبلها فاذا كان شيئا به كره قبلها اشبهه وقربه من عدم الصفة بص  
 (قوله كما) أي عند قوله نرضه الاحرام (قوله وما لانه) أي الكراهة يفيد النحر  
 وبه قيد ما القهستاني ونقل عن الصفة الاجماع على الكراهة وبه صرح في البحر من غير  
 تفصيل بين خوف الوقوع في محذور أو لا قال ومن فصل كما حسب الظاهرية قياسا على المقات  
 المكاني فقد أخطأ لكن نقل القهستاني أيضا عن المحيط التفصيل ثم قال وفي الظلم عنه أنه  
 يكره الاعتد أبي يوسف (قوله والعمره في العمره سنة مؤكدة) أي اذا أتى بها مرة فقد أقام

ع بالآية قلنا اسم الجمع  
 يشترط فيه طواف واحد  
 وفائدة التاقيت أنه لو فعل  
 شيئا من أفعال الحج نرجها  
 لا يجزى به (و) أنه يذكره  
 الاحرام قبلها وان آمن  
 على نفسه من المحذور اشبهه  
 بالركن كما مر وطوافها  
 يفيد انحراف (وا) العمره  
 في العمره سنة مؤكدة  
 على المذهب

مطلب  
 أحكام العمرة

السنة قيمة مقيد بوقت غير ثابت انتهى عن آية الاتم في رده ما أفضل هذا اذا أفرد هافلا  
 يشافيه ان القرآن أفضل لأن ذلك أمر يرجع إلى الحج لا العمرة فالخاص ل أن من أراد الاتم  
 بالعمرة على وجه أفضل فيه فبان بقرن منه عمرة فتح فلا يكره الا كراهته اخلافا لما لا بل  
 يستحب على ما عليه الجمهور وقيل بجمع أساي مع من الاطوفة كعمرة نحر للباب (قوله)  
 وصح في الجوهر وجوبها) قال في البحر واختاره في البدائع وقال انه مذهب أصحابنا ومنهم  
 من أطلق اسم السنة وهذا لا ينافي الوجوب اه واطهر من الرواية السابقة قال محمد انص  
 على ان العمرة تطوع اه وقال في ذلك في الفتح وقال بعدد وق الادلة تعارضه فمضت  
 الوجوب والنقل فلا تثبت ويبقى مجرد فعله عليه الصلاة والسلام وأصحابه والتابعين وذلك  
 بوجوب السنة فقلنا بها (قوله قلنا الماء وراخ) جواب عن سؤاله قد أورد في غاية البيان  
 دليل على الوجوب ثم أجاب عنه بما ذكره الشارح ثم هذا موقوف على أن المراد بالانعام تقيم ذاتها  
 أي تقيم أفعالها أما اذا أريد به الكمال الوصف وعليه ما نقله في البحر من ان الصلابة فمضت الانعام  
 بان يحرم به ما من ديرة أهله وان الاكنا القاصية فلا حاجة إلى الجواب للاتفاق على ان  
 الانعام به هذا المعنى غير واجب فالأمر فيه للذهب اجاعا فلا يدل على وجوب العمرة فافهم  
 (قوله وحاق أو تقصير) لم يذكره المصنف لانه محال مخرج منها بجر (قوله وغيره ما واجب)  
 أراد بالغدير من المذكوكرات هنا وذلك أقل شروط الطواف والسعي والحلق أو التقصير  
 راد فلهما من محرمات من غير المذكوكرات فافهم وأشار به قوله هو المختار إلى ما في الصفة حيث  
 جعل السعي ركنا كطواف قال في نحر الباب وهو غير مشهور في المذهب (قوله وبفعل  
 فيها كقول الحاج) قال في الباب وأحكام احرامها كاحرام الحج من جميع الوجوه وكذا حكم  
 فرائضها وواجباتها ومنعها من حرمانها ومنعها من حرمانها كحكمها في الحج وهي لا تخالفه الا في أمور  
 عرئين واضافتها أي إلى غير ما في النية ورفضها كحكمها في الحج وهي لا تخالفه الا في أمور  
 منها انما ليست بفرض وانما الوقت اهم من وقت ولا تنوت وانيس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة  
 ولا رمي فيها ولا جمع أي بين صلاتين ولا خطبة ولا طواف قدوم ولا صدر ولا نحر ولا نحر ولا نحر  
 ولا بطوافها شيئا بل شاة وأن مبيتها الحلق بجمع الناس بخلاف الحج فان مبيتها لا يكره  
 الحرم اه (قوله وجازت) أي صحت (قوله ونذبت في رمضان) أي اذا أفرد بها كما مر عن الفتح  
 ثم النذب باعتبار الزمان لانها باعتبار ذاتها سنة مؤكدة أو واجبة كما مر أي انما فيه أفضل منها  
 في غيره وانما يدل في الفتح بما عن ابن عباس عمرة في رمضان تعدل حجة وفي طريق السلم فتلقى  
 حجة أو حجة هي قال وكان السلف رجلا لله تعالى به من به ومنهم الحج الا صغيرة واعتمر صلى الله  
 عليه وسلم أربع عرات كاهن بعد الهجرة في ذي القعدة على ما هو الحق وغنامه فيه (تبيينه)  
 نقل بعضهم عن المذلة على في رسالته المهمة الادب في رجب أن كون العمرة في رجب سنة بان  
 فعلها عليه الصلاة والسلام أو أمر به لم يثبت ثم روى ابن الزبير ما فرغ من فجد بدبناء  
 الكعبة تبيينه له سنة وعشرين من رجب فخر بالاذن في قرابين وأمر أهله أن يعتمروا  
 سنة لشكر الله تعالى على ذلك ولا شك ان فعل الصلابة حجة وما رأه المسنون من نوافه عند الله  
 حسن فهذا وجه تخصيص أهل مكة للعمرة شهر رجب اه ملخصا (قوله تخريجا) صرح به

وصح في الجوهر وجوبها  
 قلنا الماء وراخ  
 الانعام وذلك بعد الشروع  
 وبه نقول (وهي احرام  
 وطواف وهي) وحلق أو  
 تقصير فالاحرام شرط  
 ومنظم الطواف ركن  
 وغيرهما واجب والمختار  
 وبفعل فيها كقول الحاج  
 (وجازت في كل السنة)  
 ونذبت في رمضان (وكرهت)  
 تخريجا



في الفتح والباب (قوله يوم عرفة) أي قبل الزول وبهذه وهو المذهب خلافا لما عن أبي يوسف  
 أنه لا يكره فيه قبل الزوال بحر (قوله وأربعة) بالنصب والتثنية والاصل أربعة أيام  
 بعد أي بعد عرفة أي بعد يومها (تبيينه) يراعى على الأيام الخمسة ما في الباب وغيره  
 من كراهة نعالها في أشهر الحج لأهل مكة ومن عندهم أي من المقيمين ومن في داخل الميقات لأن  
 الغالب عليهم أن يحجوا في شهر الحج فيكونوا عتقهم من عتقهم عن الفتح عن وعون والأعلام منع  
 للمكي عن العرفة المفردة في أشهر الحج إذ لم يحج في تلك السنة ومن خاف عليه البيار  
 شرح الباب ومثله في العروة ورد على ما اختار في الفتح من كراهة المكي وإن لم يحج ونقل  
 عن القاضي عيسى في شرح المنك أن ما في الفتح قال العلامة قاسم أنه ليس بذهب العلمائنا  
 ولا لأربعة الأربعة ولا خلاف في عدم كراهة أهل مكة اهـ قلت وسبب في تمام الكلام  
 عليه في باب التمتع أن شاء الله تعالى هذا وما نقله ح عن الشرح بلالية من تقييد كراهة  
 العمرة في الأيام الخمسة بقوله أي في حق المحرم أو مريد الحج يقتضي أنه لا يكره في حق غيره  
 ولم أر من صرح به فليراجع (قوله أي كراهة إنشاء الأحرار) أي كراهة إنشاء الأحرار اهـ في  
 هذه الأيام ح (قوله حتى يلزم دم وإن رخصا) سبب في الكلام عليه أن شاء الله في آخر  
 باب الجنائيات (قوله لا أدأوها) عطف على إنشاءها ح (قوله كراهة فأنه الحج) لو قال كافي  
 المراجع كذا في الحج أشمل المتنع (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن المكروه إنشاء  
 لا الأداء بأحرار سابق (قوله فاستثناء الثانية الخ) حيث قال تكرار العمرة في خمسة أيام غير  
 القارن اهـ ووجه الانقطاع ما علمته من أن المكروه إنشاء العمرة في هذه الأيام والقارن  
 حرم به بأحرار سابق على هذه الأيام فهو غير داخل فيما قبله فاستثناء منقطع فافهم (قوله  
 فلا يخصص الخ) تفرع على قوله منقطع لأن خاصه أنه لما لم يكن منشاء الأحرار فيه لم يكن  
 داخل في منكره عمرة فيه ما وجد فلا يخصص جواز عمرته يوم عرفة فافهم (قوله كما  
 توجه في البحر) حيث قال بعد قول الثانية لغير القارن مانعه وهو تقييد حسن ويقتضي  
 أن يكون واجباً إلى يوم عرفة لا إلى غيره كالأبغني وإن لم يلق المتنع بالقارن اهـ قال في  
 الترمذي هذا ظاهر في أنه فهم أنه في طائفة من استثناء القارن أنه لا بد من العمرة قبله في  
 صالح أفعال الحج ومن ثم خصه يوم عرفة وهو غلظ عن كلامهم فقد قال في السراج وتكرره  
 العمرة في هذه الأيام أي يكره إنشاءها لأحرار أما إذا أداها بأحرار سابق كما إذا كان فارداً  
 وفاته الحج وأدى العمرة في هذه الأيام لا يكرهه وعلى هذا فلا استثناء الواقع في الثانية  
 منقطع ولا اختصاص ليوم عرفة اهـ أقول لا ينبغي عليك أن المتبادر من القارن في كلام  
 الثانية المدرك لأفان الحج بخلاف ما في السراج وحينئذ فلا شك أن عمرته لا تكون  
 بعد يوم عرفة لأنما يتصل بالوقوف كما سيأتي في باب وإيسر في كلام البحر تعرض لمن فاته الحج  
 ولأن الاستثناء متصل أرضه قطع فن ابن جات الغلة فتنب وانهم (قوله والمواقيت)  
 جمع ميقات بمعنى الوقت المحدود واسم للمكان أعني مكان الأحرار كما سببه المكان  
 للوقت في قوله تعالى هناك ابتلى المؤمنون ولا ينف فيه قول الجوهرى الميقات موضع  
 الأحرار لأنه ليس من رايه التفرقة بين الحقيقة والمجاز وسكانه في البصر استند إلى ظاهر

(يوم عرفة وأربعة بعدها)  
 أي كراهة إنشاءها بالأحرار  
 حتى يلزم دم وإن رخصا  
 لا أدأوها فبحسب الأحرار  
 السابق كقارن فأنه الحج  
 فاعرفه لم يكره سراج  
 وعليه فاستثناء الثانية  
 القارن منقطع فلا يخصص  
 يوم عرفة كأنه في  
 البحر (المواقيت) أي  
 الموضع الذي لا يجاوزها

مطلب

في المواقيت

ما في الصحاح فزعم أنه مشتمل بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني وأعرض عن  
 كلامهم السابق وقد علمت ما هو الواقع ثم راعى أن الميقات المذكور يختلف باختلاف الناس  
 فانه ثلثة أصناف آفة في ولى أي من كان داخل المواقيت وحرم ذكرهم المستنف على  
 هذا الترتيب (قوله مريدهم) أي ولو أقررتك كخياره ونحوها كما يأتي (قوله الأحرار)  
 أي يحج أو عمر (قوله بضم فتح) أي وسكون الياء من غير الحافضة بالفتح اسم ثبت في الماء  
 معروف (قوله على ستة أميال من المدينة) وقيل سبعة وقيل أربعة قال العلامة القطبي  
 في منسكه والمهر من ذلك ما قاله السيد نور الدين على السهو وروى في تاريخه قد اختبرت ذلك  
 فكان من عتبة باب المسجد النبوي المعروف بباب السلام إلى عتبة من مسجد الصغير يذرى  
 الحليفة ثمانية عشر ألف ذراع بتدريج المئاة الفوقية وبعامة ذراع بتدريج السنين واثنين  
 وثلاثين ذراعاً ونصف ذراعاً بدارع البدر اهـ قلت وذلك دور خمسة أميال فأن الميال عندهنا  
 أربعة آلاف ذراعاً بذراع الحديد المسدعة على الآز والله أعلم اهـ (قوله وعشر مراحل)  
 ونسح كافي البحر (قوله وهو كذب) ذكره في البحر من منسكه للحق ابن أمير حاج الحلبى  
 (قوله وذات عرق) في منسكه القاسمى سميت بذلك لأن فيه ماء عرق وهو الجبل وهو قرية قد  
 خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف على العقبة واقع في وادي يسيل مأوى إلى غوري تهامة  
 قاله الأزهري اهـ ولهذا قال في الباب والفضل أن يحرر من العقبة وهو قبل ذات عرق  
 عرلة أو مرحلتين (قوله على مرحلتين) وقيل ثلاث وجمع باب الأول نظراً إلى المراحل  
 العرفية والثاني إلى الشرعية (قوله وبجدة) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة سميت بذلك لأن  
 أسيل نزل بها وبجف أهلها أي استأصاهم وأسموها في الأصل مهجة لكن قيل إنهم قد ذهبوا  
 علامها ولم يبق فيها رسوم خفية لا يكاد يعرفها إلا سكان بعض البوادي فاستندوا الله تعالى  
 لم اختار الناس الأحرار احتياطاً من المكان المسمى برأى وبعضهم يجهله بالغين لأنه قبل  
 بالحفة نصف مرحلة أو قريب من ذلك بحر وقال القطبي واقداً سأت جاعة عن له خيرة  
 من عربانهم فأروني أكمة بعد مرحلتين رابعاً إلى مكة على جهة اليمن على مائة ميل  
 من رابعاً تقريباً (قوله وقرن) بفتح القاف وسكون الراء قبل مطل على عرفات لا خلاف  
 في ضبطه بين رواة الحديث واللغة والنسبة وأصحاب الأخبار وغيرهم ثم من عن تذيب  
 لاسماء واللغات (قوله وفتح لخط الخ) قال في القاموس وغط الجوهرى في خبر يكره وفي  
 نسبة أويس القرني إليه لا منسوب إلى قرن بن رومان بن ناجية بن منى أحد أجداده (قوله  
 ويالم) بفتح المشددة التثنية واللاز وواسكان الميم ويقال لها الملباهمة مزة وهو الأصل والبناء  
 تسمى لها (قوله جبل) أي من جبال تهامة مشهور في زمانه تسابحاً هدية قاله بعض سراج  
 المناسك قال في البحر وهذه المواقيت ما عدا ذات عرق ثابتة في الصحابين وذات عرق في صحيح  
 مسلم ومن أبي داود (قوله والعراقي) أي أهل البصرة والكوفة وهم أهل العراق وكذا  
 سائر أهل الشرق وقوله والثاني من مصر والافرى من طريق تبوك لباب شرجه (قوله  
 الغير المار بين باليدنة) يعني أن كرون ذات عرق للعراقي وبجدة لاشي إذا كانا غير مارين  
 باليدنة أما لو جريا معاً فقامت مع ميقاتها أي في الحليفة وهذا بيان لا فضل لأنه لا يجب عليهم ما

مريدهم الأحرار خمسة  
 (ذو الحليفة) بضم فتح  
 مكان على ستة أميال من  
 المدينة وعشر مراحل من  
 مكة تسمى العوام أيار  
 على رضى الله عنه يزعمون  
 أنه قاتل الجن في بعضها  
 وهو كذب (وذات عرق)  
 بكسرة يكون على مرحلتين  
 من مكة (ربحفة) على  
 ثلاث مراحل بقرب رابع  
 (وقرن) على مرحلتين وفتح  
 الراء مشددة أويس  
 إليه خطاً آخر (ويالم)  
 جبل على مرحلتين أيضاً  
 (للمدني والعراقي والاشي)  
 الغير المار باليدنة  
 قول الحنفى الغير المار بين  
 كذا بالاصل المقابل على خط  
 المؤلف والذي في نسخ  
 الشارح الغير المار وكثيراً  
 ما يقع مثل هذا نظر واهله  
 منشأ اختلاف النسخ  
 اهـ



الاحرام من ذي الحليفة كالمذني كما ياتي تحريره فانهم (قوله بقرينة ما ياتي) أي في قوله  
وكذا هي لمن مر بها من غير أهلها (قوله والنسب) أي نجد الدين ونجد الجواز ونجد  
تمامة الباب (قوله واليه) أي باقي أهل اليمن وتمامة الباب (قوله ويجمعها الخ) جمعها  
أيضا الشيخ أبو البقاء في البحر العميق بقوله  
مواقيت أفاقيمان ونجد • عراق وشام والمدينة فاعلم  
بلم قرن ذن ورق وجمعة • حليقة ميعات النبي المكرم  
(قوله وكذا هي) أي هذه المواقيت الخمسة (قوله فانه النور الشافعي وغيره) سقطت  
هذه الجملة من بعض النسخ وهو الحق لان هذه المسئلة مصرح بهم في كتب المذهب متونا  
وشروفا لا مة في نقلها عن النور رجة ما قلته على ح وأجب بانه يشير الى انها  
اتفاقية (قوله وقالوا) أي علماءنا الحنفية (قوله ولومرعية قاتين) كالمذني يربذي الحليقة  
ثم باطنة فاحرم من الابهـ دأفضـ ل أي الابهـ عن مكة وهو ذو الحليفة لكن ذكر في شرح  
الكتاب عن ابن أبي عمير حاج ان الأفضل تأخير الاحرام ثم رفق بينه ما بان أنضاية الاول لما فيه  
من الخروج عن الخلاف ومعرفة السارعة الى الطاعة والثاني لما فيه من الامن من قلة  
لوقوع في المظورات انه اذا زمان بكثرة العصيان فلا يشاء في ماصر ولا مافي البسائع من قوله  
من جاوز مكة تابلا احرام الى آخر جاز الا أن المسـ تعجب أن يحرم من الاول كذا روى عن  
ابي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة اذا مروا بالجواز وها الى اطفة فلا بأس بذلك وأحب  
الى أن يمر من ذي الحليفة لانهم لما وصلوا الى الميقات اقول انهم لم يحافظوا حرمة  
فيكره اومر كها • وذكروا القدر في نرحه الا أن في قول الامام في غير أهل المدينة  
اشارة الى أن المذني ليس كذلك وبما يجمع بين الروايتين عن الامام بوجوب الدم وعدمه  
بمحمل رواية الوجوب على المذني وعدمه على غيره • قلت لكن نقل في الفتح ان المذني  
اذا جاز الى اطفة فاحرم عند هافلا بأس به والأفضل أن يحرم من ذي الحليفة ونقل قبله عن  
كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر لرواية ومن جاوز مكة غير محرم ثم أتى وقفا  
آخر فحرم منه أجزأ ولو كان أحرم من وقته كان أحب الى • فالقول صريح والشافي  
ظاهر في المذني أنه لا يئى عليه فلم أن قول لاحام المذني في غير أهل المدينة اتفاقا لا احترازي  
وأنه لا فرق في ظاهر الرواية بين المذني وغيره وأما قول الهـ داية فائدة التافيت أي بالمواقيت  
الخمس المنع عن تأخير الاحرام عنهم الا أنه يجوز التقدير بالجماع فاعترضه في الفتح بانه يلزم عليه  
أنه لا يجوز تأخير المذني الاحرام عن ذي الحليفة والمسـ طوره خلافه ثم روى عن الامام أن  
عليه السلام لكن الظاهر عنه هو الاول قال في التمر والجواب أن المنع من التأخير مقيـ د بالميقات  
الاخير وعلمه فيه (قوله على المذهب) مقابلة رواية وجوب الدم (قوله وعبرة لادباب سخط  
عنه الدم) مقتضاها وجوبه بالجواز ثم سـ طوه بالاحرام من الاخير وهو مخالف للمسـ طوره  
كامله والظاهر أنه يجب في رواية الثانية (قوله ولولم يرميها الخ) كذا في الفتح ومقاده  
ان وجوب الاحرام بالمحاذاة انما يعتبر بعدم الضرر على المواقيت أما لو مر عليه فلا يجوز له  
بجواز آخر ما يرمي عليه من ما كان يحاذي بعده بقانا آخر وبذلك أجاب صاحب البحر عما

بقرينة ما ياتي (والنجدى  
واليه) لف ونشر مرتب  
ويجمعها قوله  
عرق العراق بلالم العتيق  
وبذي الحليفة يحرم المذني  
لشام بجمعة ان صررت بها  
ولا هل نجد قرن فالتين  
(وكذا هي لمن مر بها من  
غير أهلها) كالشام يمر  
بمقات أهل المدينة فهو  
مقتاته فانه النور الشافعي  
وغیره وقالوا ولومرعية قاتين  
فاحرامه من الابهـ دأفضـ ل  
ولو أخره الى الثاني لا يئى  
عليه على المذهب وعبرة  
الباب سقط عنه الدم ولولم  
يرمها

أوردته عليه العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي حين جمعه به في مكة من أنه ينبغي على مدعاكم  
أن لا يلزم الذاهي والمصري الاحرام من رابع بل من خليف لها ذاه لا آخر المواقيت وهو قرن  
المازل وأجاب بجواب آخر وهو أن مرادهم المحاذاة القريبة ومحاذاة المارين بقرن بعده  
لا يئى تم وينه بعض جبال بكر نازعه في التمر بانه لا فرق بين القريبة والبعيدة (قوله  
تحرى) أي غاب على ظنه مكان المحاذاة وأحرم منه ان لم يجد عالما به ياله (قوله اذا حاذى  
أحدها) في بعض النسخ اذا حاذاه أحدها (قوله وأبدها) أي عن مكة (قوله فان لم يكن  
الخ) كذا في الفتح لكن الأصوب قول الباب فان لم يهـ لم المحاذاة لما قال شارحه انه لا يتصور  
عدم المحاذاة اهـ أي لان المواقيت تم جهات مكة كلها فلا بد من محاذاة أحدها (قوله في  
مرحلتين) أي من مكة فتح ووجهه أن المرحلتين أو وسط المسافات ولا قاله بقياط لزيادة  
مقدسي (قوله وحرم الخ) فعليه العود الى ميقات منها وان لم يكن ميقاته أحرم منه  
والا فعليه دم كما ياتي بانه في الجنائيات (قوله كلها) زاده لاجل دفع ما أورد على عبارة  
الهداية كما قدمناه آنفا (قوله أي لا فقي) أي ومن الحزبه كالحرى والحلى اذا خرجا الى  
الميقات كما ياتي فتقيد به بالا فاقى للاحتراز عا لوبيا في مقام ما فلا يحرم كما ياتي (قوله يعني  
الحرم) أي لا في تحديه قرية الا خصوص مكة ونما في ذلك ان الغالب قصد دخولها  
(قوله غير الحج) كجبر الدزنية والزهة أو التجارة فتح (قوله أما لو قصد موضع من الحل الخ)  
أي ما بين الميقات والحرم والمعة بر القصد عند الجواز لا عند الخروج من بيته كما ياتي في  
الجنائيات أي قصد أوليا كما اذا قصد البيع أو شراء وأنه اذا فرغ منه يدخل مكة ثانيا اذ لو كان  
قصد الاول دخول مكة ومن ضرورته أن يمر في الحل فلا يحل له (قوله فله دخول مكة  
بلا احرام) أي ما لم يرد نسكا كما ياتي قريسا (قوله وهو الحلية الخ) أي القصد المذكور وهو  
الحلية لمن أراد دخول مكة بلا احرام لكن لا تتم الحلية الا اذا كان قصد موضع من الحل قصد  
أوليا كما قررناه ولم يرد ان ذلك عند دخول مكة كما ياتي قريسا وسـ ياتي تمام الكلام على ذلك في  
أواخر الجنائيات ان شاء الله تعالى (قوله الامور بالحج للمخالفات) ذكر في البحر بصحابة قوله  
و ينبغي أن لا تجوز هذه الحلية للامور بالحج لانه يجب قبله أن يكون سقرا للعج ولانه مأمور بصحبة  
أفاقية واذا دخل مكة بغير احرام صارت حجته مكينة فكان مخالفا لهذه المسئلة بكثر وقوعها  
فيمن يافرق في البحر الملح وهو مأمور بالحج ويكون ذلك في وسط السنة فهل له أن يقصد البذر  
المعروف بجدة لا يدخل مكة بغير احرام حتى لا يطول الاحرام عليه لو أحرم بالحج فان الامور  
بالحج ليس له أن يحرم بالعمرة اهـ أي لانه اذا اعقر ثم أحرم بالحج من مكة يصير مخالفا في قوله  
كافي التناظر خاتمة عن المحيط وهل مخالفة لكونه جهل سقرا لغير الحج المأمور به أو لا كونه  
لم يجعل حجته آفاقية وعلى الثاني لو اعقر او فعل الحيلة بان قصد البذر ثم دخل مكة ثم خرج وقت  
الحج الى الميقات فاحرم منه لم يكن مخالفا لان حجته صارت آفاقية أما على الاول فهو مخالف  
ويحتمل أن المخالفة لكل من العلتين كما يفهمه أول عبارة البحر المذكورة فتتحقق المخالفة بالعملة  
الاولى لكن ذكر العلامة الفارسي في بعض رسائله مسئلة اضطررب في انقضاء عصره وهي أن  
الآفاقى الحاج عن الفـ ير اذا جاوز الميقات بلا احرام للحج ثم عاد الى الميقات واحرم هل يصح

تصري وأحرم اذا حاذى  
أحدها وأبدها أفضل  
فان لم يكن بحيث يحاذي  
فعل من حلتين (حرم  
تأخير الاحرام عنها) كلها  
(ان) أي لا فاقى (قصد  
دخول مكة) يعني الحرم  
(ولو الحاجة) غير الحج أما لو  
قصد موضع من الحل  
كخايس وجدة حل له  
بجواز بلا احرام فاذا حل  
به الحق بأهله فله دخول  
مكة بلا احرام وهو الحيلة  
لم يرد ذلك الامور بالحج  
للمخالفة (لا) يحرم (التفـ يم)  
لاحرام (عليها)



عن الآخر قيل لا وقيل نعم وما هو الذي قاله وافق به الشيخ قطب الدين وشيخنا سنان  
 الرومي في منسكه والشيخ في المقدسي قات وهذا يقيد بـ **واذا حيلة المذبح** كونه اذا  
 عاد الى الميقات واحرم والجواب عن قوله لان سفره حينئذ لم يكن للرجوع انه اذا قصد البندر  
 عند الجائزة اقيم به اياما ليسع او شرا من ذلك لا يدخل مكة لم يخرج عن ان يكون سفره للرجوع كما  
 لو قصد مكانا آخر في طريقه ثم التفت عنه والله تعالى اعلم فانهم داموا احرام بالحج من الميقات  
 وانما هم حراما فانه لا يحتاج الى هذه الحيلة لكنه يكره تقديم الاحرام على شهر الحج  
 أي يحرم كما قدمنا في **الحكام العمرة** (قوله بل هو افضل) قدمنا في مير العصابة الاقام  
 بالاحرام من ديرة آله ومن الاماكن القاصية قال في فتح القدير وانما كان التقديم على  
 المواقيت افضل لانه اكثر نظيما وافر منة ولاجر على قدر المشقة ولذا كانوا يتجنبون  
 الاحرام به من الاماكن القاصية روى عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس وعمران بن  
 الحصين من البصرة وعن ابن عباس انه احرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقال  
 عليه السلام لا قاله من اهل من المسجد الاقصى بعمره او حجة عفر الله له ما تقدم من ذنبه  
 روى احمد وابوداود بنحوه اه (قوله ان في شهر الحج) اما قبلها فيكره وان أمن على  
 نفسه الوقوع في المظاور ان اشبه الاحرام بالركن كما صرح (قوله وأمن على نفسه) والا  
 فالاحرام من الميقات افضل بل تأخيره الى آخر المواقيت على ما اختاره ابن أمير حاج كما  
 قدمناه (قوله وحل اهل داخلها) شروع في الصنف الثاني من المواقيت والمراد بالداخل  
 غير الخارج فيشمل من فيها من بابه ما من بعدها فانه لا فرق بين ما في المنصوص من الرواية كما  
 صرح به في الشرح والبرهان وغيرهما ينبغي ان يراد بالداخل جميعها يخرج من كان بين ميقتين  
 كن كان منزله بين ذي الحليفة والحفة لانه بالنظر الى الحفة خارج الميقات فلا يحل له دخول  
 الحرم بلا احرام تأمل (قوله يعني لكل الخ) اشار الى ان المراد بالاهل ما يشمل من قصدهم  
 من غيرهم كما افاده قوله اما لو قصد موضع من الحل الخ (قوله غير محرم) حال من اهل ولم  
 يجهه نظرا الى لفظ اهل فانه مفرد وان كان معناه جمعا ح (قوله ما لم يردنسا) اما ان  
 اراد وجوب عليه الاحرام قبل دخوله أرض الحرم فيقانه كل الحل الى الحرم فحق عن هذا قال  
 القطبي في منسكه وما يجب التيقظ له سكان جدد بالحج وأهل مدنها اهله وأهل الاودية  
 القرية من مكة فانهم غالباً يأتون مكة في سادس أو سابع ذي الحجة بلا احرام ويحرمون  
 للحج من مكة فعليه دم لمجاوزة الميقات بلا احرام لكن بعد توجههم الى عرفة ينبغي سقوطه  
 عنهم بوصولهم الى أول الحل ملين الآن يقال ان هذا لا يعد عودا الى الميقات لعدم قصدهم  
 العود لتلافي ما زعمهم بالمجاوزة بل قصدوا التوجه الى عرفة اه وقال القاضي محمد عبد  
 في شرح منسكه والظاهر السقوط لان العود الى الميقات مع التلبية مسقط لدم الجائزة  
 وان لم يقصد حصول المقصود وهو التظيم (قوله لأخرج) علة اقوله وحل الخ (قوله كالأول  
 جاوزها الخ) يحل عودها الى مكة فتكون الكف للقبيل لان المكى اذا خرج الى  
 الحل الذي قد داخل الميقات التحق بآله كما مر آتينا بشرط أن لا يجاوز ميقات الا فاقى  
 والافه وكالات فاقى لا يحل له دخوله بلا احرام كما ذكره في البصر ويحفل عودها الى المواقيت

بل هو افضل ان في شهر  
 الحج وأمن على نفسه  
 (وحل اهل داخلها) يعني  
 الحلال من وجد في داخل  
 المواقيت (دخول مكة  
 غير محرم) ما لم يردنسا  
 للخرج كالأول جاوزها  
 مكة

قال كافي للتظهير للمتن في قوله ما لم يردنسا كفا من أراد من اهل الحل لا يدخل مكة بلا احرام  
 ونظيره المكى اذا خرج منها وجاوز المواقيت لا يحل له العود بلا احرام لكن احرامه من  
 الميقات بخلاف مريد النسك فانه من الحل كما عناه (قوله فهذا) الاشارة الى اهل داخلها  
 بالمعنى الذي ذكرناه فالحرم حدى في حقه كالميقات الا فاقى فلا يدخل الحرم ان قصد النسك الا  
 محرما بصر (قوله يعني الخ) اشار الى ما في البحر من قوله والمراد بالمكى من كان داخل الحرم  
 سواء كان بمكة أو لا وسواء كان من اهلها أو لا اه فيشمل الا فاقى المفرد بالعمره والمقتنع  
 والحلال من اهل الحل اذا دخل الحرم لم حاجة كافي الباب (قوله ليتحقق نوع) لان أداء  
 الحج في عرفة رهي في الحل فيكون احرام المكى بالحج من الحرم ليتحقق نوع سفره بتبديل  
 المكان وأداءه مرة في الحرم فيكون احرامه من الحل ليتحقق نوع من السنة بشرح  
 النقابة للقارى فلو عكس فاحرم للحج من الحل أو لا مرة من الحرم لزمه دم الا اذا عاده ما يبا  
 الى الميقات المشروع له كافي الباب وغيره (قوله والتعميم أفضل) هو موضع قريب من مكة  
 عند مسجد عائشة وهو اقرب موضع من الحل ط أى الاحرام منه للعمرة افضل من الاحرام  
 اهل من الجعرانة وغيرهما من الحل عند تاروان كان صلى الله عليه وسلم احرم منها الامر عليه  
 الصلاة والسلام عبد الرحمن بن يذبح بانته عائشة الى التعميم المحرم منه والدليل القولى  
 مقدم عندنا على القولى وعند الشافعى بالعكس (قوله ونظم حدود الحرم ابن الملقن) هو من  
 علماء الشافعية ونقل عن شرح المذهب للنفوس أن ناظم الايات المذكرة القاضي ابو  
 الفضل النويرى ان على الحرم علامات منسوبة في جميع جوانبه نصيب ابراهيم الخليل عليه  
 السلام وكان جبريل يري به مواضعها ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر بن عثمان  
 ثم معاوية وهى الى الآن ثابتة في جميع جوانبه الامن جهة جنة وجهة الجعرانة فانها ليس  
 في انصاب اه مخصصا (قوله وسبعة أميال الخ) لو قال  
 • ومن بين سبع عراق وطائف • لاسمى وتولى وانغنى عن البيت الثالث المذكور في  
 البصر وهو

ومن بين سبع بتقديم بينها • وقد كتبت فاشكر لربك احسانه  
 افاده ح عن الثوري ليلية (قوله بجعرانة) بكسر العين وتشديد الزايم والافصح اسكان  
 العين وتثنية الزايم وعاصم في

• (فصل في الاحرام) •

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت ان لا يجوز للانسان ان يجاوزها الا محرما واخصه وهو اه  
 صدر احرام اذا دخل في حرمة لا تنتمك ورجل حرام أى محرم كذا في الصحاح وشرع الدخول في  
 حرمة مخصوصة أى التزامها غير انه لا يتحقق شرعا الا بالتلبية مع الذكر او الخصوصية كذا في  
 الفتح فهما شرطان في تحققة لاجز اما هيته كما توجه في البصر حيث عرفت بنية النسك من الحج  
 والعمره مع الذكر او الخصوصية نهر والمراد بالذكر التلبية ونحوها وبان الخصوصية ما يقوم  
 مقامها من سوق الهدى أو نقابة البدن فلا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها فلا نوى ولم يلب او  
 بالعكس لا يصير محرما واهل يصير محرما بالتلبية والتلبية أو يا حدها بشرط الاخر المعقد ما ذكره

فهذا (ميقاته الحل) الذي  
 بين المواقيت والحرم  
 (والميقات (ان مكة) يعني  
 من يدخل الحرم (للحج  
 الحرم ولا عمره الحل)  
 ليتحقق نوع سفره والتعميم  
 أفضل ونظم حدود الحرم  
 ابن الملقن فقال

والحرم التحديد من أرض طيبة  
 ثلاثة أميال اذا رمت انفاه  
 وسبعة أميال عراق وطائف  
 وجدة عشر ثم تسع جعرانة  
 • (فصل في الاحرام)

قوله ان على الحرم هكذا في  
 التثنية ولعله وان اه



الحسام الشهيد انه بالنسبة الى كافي يشارع في الله - لا بالنسبة الى بشرط  
 التكبير لا بالتكبير كافي شرح للباب ولا يشترط لصحة زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة بل  
 احرم لا بالنسبة الى كافي او بجماعه في الاول صحيحا وفي الثاني فاسدا كافي للباب (قوله وصحة  
 المقر بالخط) اي والاوهاف التي يفعلها الحاج المقر به مدققة ودخوله في الاحرام فهو عطف  
 مقار فافهم - وقدم الكلام في المنفرد على القارن والمتنع لانه بمنزلة المنفرد من المركب (قوله  
 النكاح) اي العبادة ثم غلب على عبادة الحج او العمرة (قوله كتكبير الافتتاح) المراهج  
 المذكور الخاطي عن المعاد لان كيد المشايخ وتحليل الله - لا بالنسبة الى كافي ولا بالنسبة الى كافي  
 قوله وتحليل ايا كيد المشايخ وتحليل الله - لا بالنسبة الى كافي ولا بالنسبة الى كافي  
 على ما سياتي (قوله ثم الحج أقوى) اي من الصلاة لم يقل افضل لما قدمناه اول كتاب الزكاة  
 عن الضرير وشرحه من ان الافضل الصلاة ثم الزكاة ثم الحج ثم العمرة والجهاد  
 والاعتكاف (قوله من وجهين الخ) الاولى تقدم الثاني على الاول كما فعل في البحر  
 (قوله ولو لم يظرونا) بيان للاطلاق فلو احرم بالحج على ظن انه عليه ثم ظهر خلافه وجب المضي  
 فيه والتضامن ابط - له بخلاف المظنون في الله - لا فانه لا قضاء لو اؤفد - به بغير واختلاف في  
 وجوب قضائه على المحصر والاصح الوجوب ايضا كما - منذ كره في بابه (قوله لا يخرج عنه  
 الخ) بخلاف الله - لا فانه يخرج عنها بكل ما ينافيها وان يحرم عليه المضي في فاسدها واما  
 الحج فيجب المضي في فاسده بجماع قبل الوقوف كهيجه (قوله الابعاد) استقنا من مقتدر  
 والاصل لا يخرج عنه في حالة الاحوال به - هل من الاعمال الابعاد - هل الخ وقوله الا في  
 القواف والاحوال استقنا من حالة المقدرة قال استقنا الاول من اعم الظروف والثاني  
 من اعم الاحوال فافهم (قوله تبع عمل العمرة) اي يتصل عنه بعمرة القواف الوقت وعلمه  
 الحج من قابل (قوله فذبح الهدي) اي يتصل عنه به - ذبح هدي في الحرم (قوله  
 وغلبه احب) لانه سنة مؤكدة والوضوء يقوم مقامه في حق اقامة السنة المستحبة لا الفضيلة  
 اي لا فضيلة السنة المؤكدة لباب وشرحه لكن في القه - تاني عن الاختيار والمحيط انهما  
 مستحيان (قولا وهو) اي افضل كما هو المتبادر وصرح كلام غير واحد (قوله فيجب) اي  
 بطلب استحبابه لا بوجوبه فافهم - تاني الا ان يفرق بين الحائض والنفساء وغيرهما  
 او يكون المراد يجب بسن لان السنون محبوب للشارع تأمل (قوله في حق حائض ونفساء)  
 اي قبل انقطاع دمها - ما قرينة التفرع اذ بعد الانقطاع يكون طهارة ونظافة والمراد من  
 التفرع - مع بيان صورته لا توجد فيها الطهارة لانه لم يشترع لاجلها فقط (قوله وصبي) صرح  
 به في الفتح وغيره سكن الصبي ان كان عاقلا - كون غسل طهارة لانه ليس المراد طهارة  
 الجنابة بل طهارة الصلاة فان غسل الجمعة والعيدين طهارة ونظافة مع كافي التفرع  
 انه يسن اغتسال الجناب وحيتمة ذلك عطف الصبي على الحائض يوهم ان غسله لا يكون الا للنظافة  
 فيتعين ان يراد به غير العاقل هنا فيكون ذكره اشارة لقول الترمذ في انه ينبغي ان يغتسل  
 الغسل ايضا ان اهل عمره رتبة او ابوه لغفره لقولهم ان الاحرام قائم بالمعنى عليه والصغير  
 لا يحن اتي به لجواز مع احرامه عن نفسه وقه - استقرئ به لكل محرم اه فافهم (قوله

وصفة المقر بالحج  
 (ومن شاء الاحرام) وهو  
 شرط صحة ذلك كتكبير  
 الافتتاح فالصلاة والحج  
 اهم المحرمات وتصل بخلاف  
 الصوم والزكاة ثم الحج  
 أقوى من وجهين الاول  
 انه بقضي مطاعا ولو لم يظنوا  
 بخلاف الصلاة الثاني انه  
 اذا اتم الاحرام حج أو عمرة  
 لا يخرج عنه الابعاد - هل  
 ما حرم به وان افسده الا في  
 القواف تبع - هل العمرة  
 والا الاحوال فذبح الهدي  
 (نوضا وغلبه احب وهو  
 لا نظافة) لا طهارة (فيجب)  
 بجماعهم له (في حق حائض  
 ونفساء) وصبي (والتيه  
 عند الحجز) عن الماء

ليس بمشروع) حرم به غير واحد كافي والبحر والنهر والفتح وفيه رد على ما في مناسك  
 العامة من انه ان عجز عنه ما تيمم الا ان يجعل على ما اذا اراد صلاة الاحرام (قوله بخلاف  
 الجمعة والعيد) قال في البحر يعني ان الغسل فيه مالا طهارة لا لتنظيف رجليه ذابشرع التيمم لهما  
 عند الحجز (قوله يمكن - روى) اي في عدم مشروعية التيمم (قوله ووجه في النهر) حيث  
 قال انه التحقيق وكذا اعترض في البحر على الزياي بان التيمم لم يشترع لهما عند الحجز اذا كان  
 طاهرا عن الجنابة ونحوها والكلام فيه لانه ملوث ومفترق - كن جعل طهارة ضرورة اذا  
 الصلاة ولا ضرورة فيهما - اولها مذروى المصنف في الكافي بين الاحرام وبين الجمعة والعيد  
 اه (قوله بشرط الخ) بالبناء للمجهول اي لانه انما شرع للاحرام حتى لو اغتسل فحدث  
 ثم احرم فوضو لم يل فضله كذا في البناء من زياي جوامع الفقه نهر (قوله وكذا يجب  
 الخ) اي قبل الغسل كافي الفقه - تاني والباب والصرح وفي الزياي عقيب الغسل ناقل  
 والازالة لانه اقص الاطراف والشارب وحلق العانة او تقفها او استعمل الغيرة وكذا تفت  
 الابط والعانة الشعر القريب من فروج الرجل والمرأة ومشاهاة من الدبر بل هو اولي بالازالة لانه  
 يعلق به شيء من الخروج عنه - لا استنجاء بالحجر (قوله وحلق رأسه ان اعتاده) كذا في البحر  
 والنهر وغيره ما خلا ما ساقى شرح الباب حيث جعله من فعل العامة (قوله ولا مانع) الواو  
 للعال (قوله وليس ازار) بالاضافة وفي بعض النسخ ازارا بانصب على ان ليس فعل ماض ثم  
 هذا في حق الرجل (قوله من السرة الى الركبة) بيان لنفسه - لا ازار والغاية داخله لان  
 الركبة من العمرة (قوله على ظهره) بيان لنفسه - لا ازار والغاية داخله لان  
 والكتفين والصدر (قوله فان زرره الخ) وكذا الوشدة بجعل ونحوه لشبهه حبة بالخيط من  
 جهة انه لا يحتاج الى حفظه بخلاف شد الهميان في وسطه لانه يشد تحت الازار عادة افاة في فتح  
 القدير اي فلم يكن القصد منه حفظ الازار وان شد فوقه (قوله ويسن ان يدخله الخ)  
 هذا يسمى اضطباعا وهو مخالف قول البحر والرداء على الظهر والكتفين والصدر وما هنا  
 عزاه القه - تاني لانه في شرح الباب لا يرجع هدي عن الخزانة ثم قال وهو موهم ان  
 الاضطباع يستحب من اول احوال الاحرام وعلمه الهوام وليس كذلك فان عمله المستنون  
 قبيل الطواف الى انتمائه لا غير اه قال بعض المحققين وفي شرح المرشدي على مناسك الكتك  
 انه الاصح وانه السنة وقلة في المذهب الكبير للسنة عن الغاية ومناسك الطرابلسي والفتح  
 وقال ان اتركب المذهب ناطقة بان الاضطباع يسن في الطواف لا قبله في الاحرام وعلمه  
 تدل الاحاديث ووجه قال الشافعي اه وكذا نقل القه - تاني عن عدة المناسك اما صاحب الهداية  
 ان عدمه اولي (قوله جديدين) اشارة بقديهما الى افضليتهما وكونه ايضا افضل من غيره وفي عدم  
 غسل العتيق تركه المستحب بحر (قوله ككفن الكناية) التشبيه في العدد والصفة ط (قوله  
 وهذا) اي ليس الازار والرداء في هذه الصفة - لا السنة والافانز العمرة كاف فيجوز في ثوب  
 واحد او اكثر من ثوبين وفي اسودين او ثوبين خرق مخيطة اي المسماة مرقعة - والافضل ان  
 لا يكون فيها خياطة لباب بل لو لم يتجرع عن الخيط اصلا - اعتد احرامه كما قدمناه عن الباب ايضا  
 وان لم يدم ولو لم يذرا ذاهض عليه يوم وبله والانصدقة كباقي الجنائيات (قوله وطيب

(ليس بمشروع) لانه ملوث  
 بخلاف جهة وعيد ذكره  
 الزياي وغيره يمكن - روى  
 في الكافي بين - ما وصين  
 الاحرام ووجه في النهر  
 وشرط قبل السنة ان  
 يحرم وهو على طهارة  
 (وكذا يجب) لم يرد  
 الاحرام ازاله نظيره وشاربه  
 وعادة وحلق رأسه ان  
 اعتاده والا فغير حرمه  
 و(جماع زوجته أو جاريته  
 لومعه - ولا مانع منه)  
 كحش (وليس ازار) من  
 السرة الى الركبة (وروى)  
 على ظهره ويسن ان يدخله  
 تحت عيافته ويلقيه على  
 كتفه الا يسرف فان زرره او  
 خله او عقه - اما اولادهم  
 علمه (جديدين أو غيبتين  
 طاهرين) اي يرضين ككفن  
 الكفاية وهذا بيان السنة  
 والافسدة العمرة كاف  
 (وطيب)



بدنه) أي استحياءه عند الاحرام زياي ولو بما تيق عينه كالسك والغالبية هو المشهور (قوله  
 ان كان عنده) أفاد أنه لو لم يكن عنده لا يطالبه بكافي العنابة وأنه من سن الزوائد لا الهدي كما  
 في السراج نهر (قوله بما تيق عينه) والفرق بين الثوب والبدن أنه اعتبر في البدن تابعا  
 والمتصل بالثوب منفصل عنه وأيضا المفسر ومن استثناه وهو حصول الارتفاق حالة المنع  
 منه حاصل بما في البدن فاعني عن تجويزه في الثوب نهر (قوله ندبا) وفي الغاية انما سئمة نهر  
 وبه جزم في البحر والسراج (قوله به ذلك) أي بعد اللبس والنظيب بحر (قوله بعني  
 ركعتين) يشير إلى أن الأولى التعبير بها كما فعل في الكثر لان الشفع يشمل الأربع (قوله  
 وتجزيه المكتوبة) كذا في الزياي والفتح والبحر والنهر والباب وغرها وشبهها بنجاسة  
 لمجد وفي شرح الباب أنه قياس مع الفارق لان صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة  
 الاستحارة وغيرها مما لا تنوب القربة فيها بخلاف نجاسة المجد وشكر الوضوء فانه ليس  
 اهما صلاة على سنة كما حقق في فتاوى اللجنة فتأدى في ذمها أيضا اه ونقل بعضهم  
 نه رد عليه الشيخ حنيف الدين المرشدي (قوله بالانه مطابقة لجنانه) أي اقلبه يعني أن  
 دعاه بطلب التيسير والتقبل لا بد أن يكون مقر ونا صدق التوجه الى الله تعالى لان الدعاء  
 بمجرد الاسارع عن قلب غافل لا يفيد ولبس هذا بنية للعلاج كانه كرهه فانه اقامهم (قوله المشقة  
 الخ) لان أدائه في أذنة متفرقة وأمكنة متباينة فلا يعزى عن المشقة غالباً فيدال الله تعالى  
 التيسير لانه ليس كل عسير زياي (قوله قول ابراهيم واسماعيل) عليهم السلام فاعمل  
 لقوله تقبله مني لانهم المطالبون بذلك في بناء البيت نائب طلب في قصد الحج اليه فان العبادة  
 في المساجد عبادة اهلها فانهم (قوله وكذا المعتمر) لوجود المشقة في العمرة وان كانت أدنى من  
 مشقة الحج (قوله والقارن) فيقول اللهم اني أريد الحج والعمرة الخ حال ح وترك المتعم  
 لانه يفرد الاحرام بالحج ويفرده بالعمرة فهو داخل فيما قبله (قوله وقيل) عزاء في التحفة  
 والقنية الى محمد كافي النهر (قوله وما في الهدي اية أولى) كذا في النهر قال الرضوي واكن  
 ما أعظم الصلاة وما أصعب أدائها على وجهها وما أحرى طالب تيسيرها من الله تعالى فلذا  
 عمه الزياي تبعا لغيره من الأئمة (قوله ناويها بالحج) قال في النهر فيه إيماء الى انه غير  
 حاصل بقوله اللهم اني أريد الحج الخ لان النية أمر اخر وراء الارادة وهو العزم على الشيء  
 كما قال البرازي وقد أفصح عن ذلك ما قاله الراغب ان دواهي الانسان لفعل على مراتب  
 السامح ثم الخاطي ثم المكرم ثم الارادة ثم الهمة ثم العزم ولو قال بلسانه نويت الحج وأحرمت به  
 ايك الخ كان حجة المجتمع القاب واللسان كذا في الزياي قال في الفتح وعلى قياس ما قدمنا في  
 شروط الصلاة انما يحسن اذالم تجتمع عزيمته لا اذا اجتمعت ولم نعلم ان أحدا من الرواة انما سكة  
 على الله عليه وسلم روى أنه قال نويت العمرة ولا الحج واهذا قال مشايخنا ان الذكر  
 باللسان من اطلاق القاب اه قال في البحر فالماصل أن التلفظ باللسان بالنية بدعة مطلقا  
 في جميع العبادات اه لكن اعترض الرضوي بما في صحيح البخاري عن انس رضي الله تعالى  
 عنه أنه قال نويت العمرة فذكره ثم أهل الحج وعمرة وأهل الناس به ما الى غير ذلك مما هو

بدنه) ان كان عنده لا فوبه  
 بما تيق عينه هو الاصح  
 (وصلى ندبا) بعد ذلك  
 (شفعا) في ركعتين في  
 غير وقت مكروه وتجزيه  
 المكتوبة (وقال المفسر  
 بالحج) انه مطابقة لجنانه  
 (اللهم اني أريد الحج فيسره  
 لي) اشقته وطول مدته  
 (وتقبله مني) اقول ابراهيم  
 واسماعيل ربنا تقبل منا  
 وكذا المعتمر والقارن  
 بخلاف الصلاة لان مدتها  
 يسيرة كذا في الهداية  
 وقيل يقول كذا في  
 الصلاة وعنه الزياي في  
 كل عبادة وما في الهداية  
 اول (ثم اني دبر صلاته ناويا  
 بها بالنية) (الحج)

مصرح بالنطق بما فيه دمه في النية ولم يقل أحد ان النية تنعني بلفظ مخصوص لا وجوبا  
 ولا ندبا فكيف يقال ان النية تنعني بلفظ مخصوص لا وجوبا  
 لني التصريح باللفظ نويت الحج وان ما ورد من الالال المذكور هو ما في ذهن الدعاء  
 بالتيسير والتقبل وقد علمت أن هذا ليس بنية وانما النية في وقت النية كما أشار اليه  
 المصنف كغيره بقوله ناويا وهو ما يذ كره في النية في الباب ونسجه وبسبب أن يذ كره  
 اهلاله أي في رفع صوته بالنية ما أحرم به من حج او عمرة فيقول ايك بحجة ومثله في البدائع  
 نامل (قوله بيان لا كل) راجع الى قوله تنوي به الحج كافي البحر (قوله بطلاق النية) من  
 إضافة الصفة للموصوف أي بالنية المضافة عن التقييد بالحج ان نوى النية من غير تعيين حج  
 او عمرة ثم ان عين قبل الطواف فيح او الاصر ف للعمرة كما يأتي قال في الباب وتعيين النية ليس  
 بشرط فصيح مهم ما وبما أحرم به الله غير ثم قال في موضع آخر لو أحرم به الله غير فهو  
 مهم فيلزمه حجة او عمرة وقدره شارحه بما اذا لم يره لم يحره غيره اه وكذا الواطانية  
 الحج صرف للفرض وباني غايه قرية اقبيل قوله ولو لأشهرها (قوله ولو بقلبه) لان ذكر  
 ما يحرم به من الحج او العمرة باللسان ليس بشرط كافي الصلاة زياي (قوله بذكره) بذكره  
 التعظيم أي ولو لم يشرب بالعمامة على الصحيح شرح الباب وفي الخاتمة ولو قال اللهم لم يرد قال  
 الامام ابن الفضل هو على الاختلاف الذي ذكرنا في الشروع في الصلاة والحاصل أن اقتران  
 النية بخصوص النية ليس بشرط بل هو السنة وانما الشرط اقترانها باي ذكر كان واذا  
 اي فلا بد أن تكون باللسان قال في الباب فلو ذكرها بقلبه لم يمتد بها والاخرس يلزمه تحريك  
 لسانه وقيل لا بل يستحب اه وما لشارحه الى الثاني لان الاصح أنه لا يلزمه التحريك في  
 القراءة للصلاة هذا أولى لان الحج أوسع ولان القراءة فرض قطعي متفق عليه بخلاف النية  
 (قوله ولو بالناحية) أي او غيرها كالتريكة والهندية كافي الباب وأشار الى أن العربية  
 أفضل كافي الخاتمة (قوله وان أحسن العربية والعربية) أي بخلاف الصلاة لان باب الحج  
 أوسع حتى قام غير ذلك كرقامه كقوله بالبدن ح عن الشرع بلالية رقبه أن الشروع في  
 الصلاة يققن بالناحية ولو لمع الندرة على العربية وفدحه الشارح هناك وفيه على ما وقع  
 للشرع لا في غيره من الاشياء حيث جعلوا الشروع كقراءة ط (قوله وهي ايك اللهم  
 ايك) أي أنت ايك اقامة بعد أخرى وأبيت هذا اجابة بعد أخرى ووجه اللهم يعني بالله  
 معترضة بين الموت كدوا لمو كد شرح الباب فالتنية لا عادة لتكرار كافي فارجع البحر  
 كرتين أي كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك ويوجد في بعض النسخ بعد اللهم ايك  
 ايك مرتين وهو الموافق لما في الكثر والهداية والجوهرة والباب وغيره ما تكون عادة  
 ثانيا لما لفة التاكيد قال بعض المشايخ وقد استحسن الشافعية الوقف على ليك الثالثة  
 ولم أره لا ثمة فارجعه اه قلت مقتضى ما في القهس ثانيا الوقف على الثانية فانه تكلم على  
 قوله ايك اللهم ايك ثم قال ايك لا شريك لك اهنة أي فان مفاده أن الاله متفان بقوله  
 ليك لانه لا يقوله لا شريك لك وهو ما دام في شرح الباب أيضا (قوله بكسر الهاء) مرة  
 وتفتح) والاول أفضل قال في المحيط لانه عليه الصلاة والسلام فعله ورده في البداية بانه لم

قوله تنوي به العبادة  
 المصنف ناويا فاعلمها عبارة  
 غير المصنف

بيان لا كل والاقبح  
 الحج عطا في النية ولو بقلبه  
 اكن بشرط مقارنتها  
 بذكر بقصد به التعظيم  
 كسبح وتكبير ولو  
 بالناحية وان أحسن  
 العربية والتلبية على  
 المذهب وهي ليك اللهم  
 ليك لا شريك لك ايك  
 ان الحمد بكسر الهاء  
 وتفتح (والنعمه الخ)







أول قرآن وكان التقليد  
 والتوجه (في أشهره) والا  
 لم يصرح بما حتى يلقها  
 (وتوجه بنية الاحرام وان  
 لم يلقها) انما (فقد  
 أحرم) لان الاجابة كما  
 تكون بكل ذكر نظمي  
 تكون بكل فعل مختص  
 بالاحرام ثم صحة الاحرام  
 لا تتوقف على نية تلك لانه  
 لو أجم احرام حتى طاف  
 شوطا واحدا صرف  
 للعمرة ولو أطلق نية الحج  
 صرف لفرض ولو عين  
 تغلا فقل وان لم يكن حج  
 الفرض شر بلا نية عن  
 الفسخ (ولو أشهرها) يصح  
 مناهها الايسر (أوجها)  
 بوضع الجمل (أوجها)  
 لا لنية) وقرآن (ولم  
 يلقها) كما (أو قد شاة  
 لا) يكون محرما لعدم  
 اختصاصه بالنسك  
 (وبعد) أي الاحرام بلا  
 مهلة (يتي الرفث) أي  
 الجماع

مطلب  
 فيما يحرم بالاحرام وما لا  
 يحرم  
 مطلب

من حج فلم يرفث الخ أي من  
 وقت الاحرام

لم يكن محرما بالتقليد اهـ دم لحاق الهـ دى ولا يجوز له الجوارز بكون الاحرام فليزم الاحرام  
 بالنسبة حتى (قوله أو قرآن) صرح به لا زيادة الايضاح والافعال المصنفة لمتعة يشمل الفتح  
 المعروف والقرآن كما أوضحه في البحر (قوله والتوجه) أشار به الى أن الاولى للمصنف تأخير  
 قوله في أشهره عن قوله وتوجه بنية الاحرام ط (قوله في أشهره الخ) لان تقليد الهـ دى في  
 غير أشهر الحج لا يعتد به لانه فعل من أفعال المتعة وأفعال المتعة قبل أشهر الحج لا يعتد بها  
 فيكون تطوعا وفي هـ دى التطوع ما لم يدرك أو يسرمه لا يصير محرما كذا في شرح الجامع  
 انه غير لافاضيل زياحي (قوله والاحرام الخ) أي بان لم يوجد البعث والتوجه في الأشهر  
 أو وجهه بالتوجه دون البعث وقوله حتى يلقها أي قبل الميقات ط (قوله وتوجه بنية  
 الاحرام) أفاد أن هذه الاشياء انما قامت مقام الذكرون النية ط (قوله فقد أحرم)  
 جواب قوله وإذا إلى ناري الخ (قوله مختص بالاحرام) احتج به عمالوا أشهرها وأوجها الى  
 آخر ما يأتي (قوله لا تتوقف على نية نسك) أي معين قال في البحر وإذا أجم الاحرام بان لم  
 عين ما أحرم به جاز وعليه التعميم قبل أن يشترع في الأفعال فان لم يعين وطاف شوطا كان  
 للعمرة وكذا إذا أحصر قبل الأفعال فتصل باليد نية للعمرة فيصحب قضاؤها لأفشاء حجة وكذا  
 إذا جامع فافـ درجب المضي في عمرة (قوله صرف للعمرة) أما الحج فلا يصرف اليه الا اذا  
 عينه قبل أن يشترع في الأفعال كما في البحر امكن في الباب وشرحه لو وقف بعرفة قبل  
 الطواف نعين احرامه للعمرة ولو لم يقصد الحج في وقوفه (قوله ولو أطلق نية الحج) بان نوى  
 الحج ولم يعين فرضا ولا نفلا (قوله ولو عين نية لا نفلا) وكذا لو نوى الحج عن الغير أو اتخذ كان  
 عما نوى وان لم يحج لفرض كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المذوق المصريح عن أبي  
 حنيفة وأبي يوسف فمن أنه لا يتأدى الفرض بنية النفـ لوروى عن الثوري وهو مذهب  
 الشافعي وقوة عن حجة الاسلام وكأنه قاسه على الصيام امكن الفرق أن رمضان معيار  
 احرم الفرض بخلاف وقت الحج فانه موسع الى آخر العمر وتطيره وقت الصلاة شرع الباب  
 ثم وقت الحج له شبهه بالمعيار باعتبار عدم صحة مجتنب فيه فلذا يتأدى بطلاق النية بخلاف  
 فرض الظهر مثلا فان وقته طرف من كل وجه (قوله يحرج سنائها) الباء للتصوير وهو  
 مكروه عند الامام لان كل أحد لا يصحـ منه فيطق الحيوان به تذيب ط وأشار المصنف الى  
 أن الاشهاد خاص بالابل (قوله بوضع الجمل) أي على ظهرها وهو بالضم والفتح ما تلبسه الفرس  
 لنسان به فاموس (قوله لمتعة وقرآن) وكذا لو لم يلقها قبل أشهر الحج رجمي (قوله كما) أي  
 لحوقا كاللحوق الذي مر وهو كونه قبل الميقات وهذا محتمر وقوله وطقها ط (قوله أو قد  
 شاة) محتمر وقوله بنية ط (قوله ادم اختصاصه بالنسك) لان الاشهاد قد يكون قامة داواة  
 والجمل لدفع الحر والبرد والاذى ولانه اذا لم يكن بين يديه هـ دى يسوقه عند التوجه لم يوجد  
 الاجمرد النية وبه لا يصير محرما وتقليد الاشهاد ليس بمجاهد ولا سنة رجمي (قوله بلا مهلة)  
 يشير الى أن الاصوب أن يقول فيتنى بالفاء كما في القدرى والكثير هذا وفي النهر واءـ لم أنه  
 يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم لم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من  
 ذنوبه كيوم ولدته أمه ان ذلك من ابتداء الاحرام لانه لا يسمى حاجبا له اهـ (قوله أي الجماع)

هو قول الجاهل وشرح الباب لقوله تعالى أحل لكم امسـ يوم الرقت الى نسائكم بحر  
 (قوله أو ذكره بوضرة النساء) هو قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعيه مطلقا قبل وهو  
 الاصح شرح الباب وظاهر صريح غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس من رقت والظاهر  
 تحول النساء للجلال لانه من دواعي الجماع تامل (قوله أي الخروج) إشارة الى أن الفسوق  
 مـ مدر لاجمع فسق كعلم وعلوم كما أشـ عرب به تفـ يرمهم له بالمعاصي واختاره لما سبته لورفت  
 والجدال ولان المنهى عنه مطلق الفسـ في مفردا الوجه أفاده في النهر (قوله والجدال) أي  
 الخصومة مع الرفقاء والخدم والمكارين بحر وما عن الاعمش ان من تمام الحج ضرب الجمال  
 فقيل في تأويله انه مصدر مضاف لفاعل امكن في شرح التقاية ورد أن الصديق رضي الله عنه  
 ضرب جماله لانه صير في الطريق اهـ قلت وجهه في فضر به للجدال بل لتأديبه وارشاده الى  
 مراعاة الحفظ والعـ مل الواجب عليه حيث لم ينزجر بالكلام وبذلك يصح كونه من تمام الحج  
 لكونه أمرا معروفا ونهي ما عن منكر تامل (قوله فانه) أي ما ذكر من الثلاثة وفيه إشارة  
 الى وجهه التنصيص عليه اهـ تابة الآية كلبس الحرير فانه حرام مطلقا وفي الصلاة أشـ منع  
 (قوله وقتل صيد البر) أي صيده اذ لو أريد به الصيد وهو الاصطيد لما صح استناد القتل  
 اليه بحر وعبر بالقتل دون الذبح لاستعماله في المحرم غالبا وهذا كذلك حتى لو ذكاه كان  
 ميتة (قوله لا البحر) ولو غير ما كوله لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر الآية (قوله والدلالة)  
 بالكسر في المحسوسات وبالفتح في المعقولات وهو القصر رجلي (قوله في الغائب) أفاده  
 وبه قوله في الحاضر الفرق بين الإشارة والدلالة قلت والفرق أيضا أن الاولى باليد وشيها  
 والثانية باللسان وشيها كالذهب اليه (قوله اذ لم يعلم المحرم) كذا في النهر والمراد به  
 المدلول والاصوب التعبير به قال في السراج ثم الدلالة انما تعـ مل اذا انـ مل بها القبض وأن  
 لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد وأن يصدقه في دلالتـه ويتبعه في اثره أما اذا كذبه ولم  
 يتبع أثره حتى ذله آخر وصدقه واتبع أثره فقتله فلا جـ مل على الدال اهـ (قوة) في حكم  
 الدلالة الاعانة عليه كاعارة سكين ومناولة ربح وسوط وكذا انفيه وكسريضه وكسرة قوائمه  
 وجناحه وحلبه ويـ وشراؤه وكله وقتل القـ حلة ورميها ودفعها غيره والامر بقتلها  
 والإشارة اليها ان قتلها المشار اليه والقائمه في الشمس وغـ له اهـ كـ الباب (قوله  
 وان لم يقصده) قيل عليه التطيب معمول لقوله يتن ولا معنى لامرغـ بر القاصـ بـ بالانقـ  
 فيجاب بان المراد غير قاصد للتطيب بل قاصـ د لانه دوى ومع ذلك يكون محظورا عليه فعليه  
 انقائه رجمي (قوله ذكره منه) أي فقط فلانني عليه به كما في الخاتمة وفيه ذابحير الى أن المراد  
 بالتطيب استعماله في الثوب والبدن وقالوا لو لبس ازارا بضر الاثنى عليه لانه ليس بمستعمل  
 لجزم من التطيب وانما حصل بمجرد الراتحة ومن ثم قال في الخاتمة لو دخل ميتا قد بضر فيه وانـ مل  
 بنوبه شيء منه لم يكن عليه شيء نهر (قوله وقلم الظفر) أي قطعه ولو واحد اذ بـ منه أو غيره  
 بأمره أو قلم ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به ط عن القهـ ستاني (قوله كاه  
 أو بعضه) امكن في تغطية كل الوجه أو الرأس يوما أو ليلة دم والربع منهما كالكحل  
 وفي الاقل من يوم أو من الربع صدقة كافي الباب وأطلقه فشمـ مل المير أقليا في البحر عن غيبة

أودكره بوضرة النساء  
 (والفسوق) أي الخروج  
 عن طاعة الله (والجدال)  
 فانه من المحرم أشـ منع (وقتل  
 صيد البر) لا البحر  
 (والإشارة اليه) في الحاضر  
 (والدلالة عليه) في الغائب  
 ومحل تحريمهما اذ لم يعلم  
 المحرم اما اذا علم فلا في  
 الاصح (والنظيب) وان لم  
 يقصده ذكره منه (وقلم  
 الظفر وسفر الوجه) كله أو  
 بعضه كقلمه وذقنه



البيان من انم الاثني وجها بالاجماع اه اي وانما تروجه هاهنا الجانب بالسدال شئ  
متجاف لا يمس الوجه كما سباني آخر هذا الباب واما ما في شرح الهداية لابن السكال من انم اها  
سرق بملقة وخار وانما المنهي عنه سرقه شئ فصل على قدره كالتقارب والبرقع فهو وجه صحيح  
او نقل غريب مخالف لما معه من الاجماع ولما في البحر وغيره في آخره هذا الباب ثم رأيت  
بخط بعض العلماء في هامش ذلك الشرح ان هذا مما انفرد به المؤلف والمحقق عن علمائنا  
خلافه وهو وجوب عدم محاسنة شئ لوجهها اه ثم رأيت نحو ذلك نقل عن منسك القمبي  
فافهم (قوله ثم في الخاتمة الخ) استدرالك على قوله او بعضه لانه يؤهم ان هذا محذور ومع انه  
عدمه في الباب من مباحات الاحرام واما كلمة لا بأس فانه لا يدل على الكراهة وانما قوله  
الا في قريبي كره والا فلا بأس به فافهم (قوله والرأس) اي رأس الرجل اما المرأة فمقتضى  
يباني (قوله بخلاف الميت) يعني اذا ماتت محرما حيث يغطي رأسه ووجهه لا بطلان احرامه  
بونه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فهو  
منقطع ولهذا لا يبيح المأمور بالحج على احرام الميت اتفاقا واما الاعرابي الذي وقصته نافقة  
فقال صلى الله عليه وسلم لا تخمر وارأسه ولا وجهه فانه يوم القيامة ما يافو وهو مخصوص  
من ذلك باخبار النبي صلى الله عليه وسلم ليعلم ان احرامه وهو مفقود في غير ذلك بانقطاعه  
بالموت فأفاده في البحر وغيره وجه صحيح لاجتماع بين الحديثين ويؤيده ان قوله فانه يبيح الخ  
واقعة حال ولا عوم اما كما تقرر في الاصول فلا يدل على أن غير الاعرابي مثله في ذلك (قوله  
وبقية البدن) بالجرعة على الميت أي وبخلاف سرقية البدن سوى الرأس والوجه فانه  
لا شئ عليه لوعده به ويكره ان كان بغير عذر لباب وفي شرحه وينبغي احتقانه السكك في لوعده من  
ليس القفازين اه قلت وكذا القدمين مما فوق معقد الشعر الثلاثة من لبس الجوار بين  
كما ياتي الا ان يكون مراده بالستر التغطية بما لا يكون لباسا ستر اليدين أو الرجلين بالقفازين  
او الجوار بين لبس فتأمل (قوله ما لم يمتدحوا وليه الخ) الواو بمعنى أو لا لبس المعتاد يوما  
أوليه موجب لادم فغير المعتاد كذلك موجب للصدقة ط قلت لكن لينة فار من أين أخذ  
الشارح ما ذكره فان الذي رأيته في عدة كتب أنه لو غطي رأسه بغير معتاد كالدل ونحوه  
لا يلزمه شئ فقد اطلقوا عدم اللزوم وقد عد ذلك في الباب من مباحات الاحرام ثم في البحر  
عن الخاتمة لوجل المحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون لابسا وان كان لا يلبسه الناس  
كالاجانة ونحوها فلا يكره له تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما وليه كان عليه صدقة اه  
والظاهر ان الاشارة للتعصيب وكان الشارح أرجحها السجل أيضا فامل (قوله وقالوا الخ)  
نص عليه في الباب وغيره وكذا نص على أنه يكره كب وجهه على وسادة بخلاف خديه قال  
شاوره وكذا وضع رأسه عليها فانه وان لم يمتدح تغطية بعض وجهه أو رأسه الا أنه الهيئة  
المستحبة في النوم بخلاف كب الوجه اه (قوله كره) ظاهر اطلاقه انم المحرمية ط (قوله  
بالخطمي) بكم الخاتمة ثم والمراد الفل بجمعه من حيث كان في الله تعالى (قوله لانه طيب  
الخ) أشار الى الخلاف في علته وجوب اتقائه فالوجوب متفق عليه وانما الخلاف في علته وفي  
موجبه فينقيه عند الامام لان له رائحة طيبة وان لم تكن زكية وموجبه دم وعند همالا لانه

نسم في الخاتمة لا بأس  
بوضعه على نفسه  
(والرأس) بخلاف الميت  
وبقية البدن ولو حمل على  
رأسه ثيابا كان تغطية  
لاجله دل وطبق ما لم يمتد  
يوما وليه فتلزمه صدقة  
وقالوا لو دخل تحت  
الكعبة فاصاب رأسه  
أو وجهه كرهوا الا فلا بأس  
به (وغسل رأسه ولبسته  
بخطمي) لانه طيب او يقتل  
الهوام

يقتل الهوام و يلبس الشعر وموجبه صدقة ومنشأ الخلاف الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم  
لا خلاف في خطمي العراق لان له رائحة طيبة فأفاده في البحر (قوله بخلاف صابون)  
في جنائيات الفتح لو غسل بالصابون والحرض لا رواية فيه وقالوا لا شئ فيه لانه ليس بطيب  
ولا يقتل اه ومنتهى التعليل عدم وجوب الدم والصدقة اتفاقا ولذا قال في الظهيرية  
وأجمعوا أنه لا شئ عليه اه ومنه في البحر وكذا في الله تعالى عن شريح الطحاوي فافهم  
(قوله ودلوك) بفتح الدال قبل هو ثبت بمرض الجوار معروف كالاشنان غير أنه أمود والاشنان  
أيض يربط البدن ويبرز بل الحكمة والجرب (قوله واشنان) قبل هو بضم الهمزة وكسرهما  
كما في القاموس ويسمى حرضا أيضا (قوله وسدر) هو ورق النبق ح (قوله وهو مشكل)  
فان السدر كان خطمي يقتل الهوام و يلبس الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عندهما كما في  
المنع والصابون والاشنان فيهم ما ذلك أيضا راجع في زاد غيره أن لصابون طيب رائحة فانت وفيه  
نظر فدل على الاتفاق على أن لا شئ فيه من دم ولا صدقة لانه ليس بطيب ولا يقتل فافهم  
(قوله وحلق رأسه) وكذا رأس غيره ولو لا لباب (قوله وازالة شعر بدنه) أي بقية بدنه  
كالأرب والابط والعانة والرقبة والمهاجم كما في الباب قال البحر والمراد ازالة شعره كفه ما كان  
حلقا وقصا ونحوه ونور او احراما من أي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة أو غير مباشرة  
(قوله أي كل معصية الخ) اشار به الى أن المراد المنع عن لبس الخيط وانما خص المذكورات  
لأن كرها في الحديث وفي البحر عن منسك ابن أمير حاج الحاشي ان ضابطه ليس كل شئ معصية  
على قدر البدن أو بعضه بحيث يحيط به بخياطة أو تلزق ببعضه بعضا أو غيرهما ويسقط  
عليه ينقض لبس مثله الا المسكب اه قلت فخرج ما خيط بعضه بعضا لا بحيث يحيط بالبدن  
مثل المرقعة فلا بأس بلبسه كما قد مناه وأفاده قوله أو بعضه حرمة لبس القفازين في يدي الرجل  
وبه صرح السعدى في منسكه الكبير وتبعه القاري في شرح الباب واما المرأة فليست لبها  
عدمه كما في البدائع وعندها فيما علقناه على البحر (قوله كزردية) هي الدرع الحديد كما فهم  
من القاموس وفيه البرنس بالضم فلهنسة طوية أو كل ثوب رأسه منه أي كالفى يلبسه  
المغاربة يتر من الرأس الى القدم (قوله وقباة) بالماء المنفوخ من امام ط (قوله ولولم يدخل  
الخ) في الباب من المكروهات الفاء القباة والعباء ونحوهما على منكبيه من غير ادخال يديه  
في كفيه وفيه من فصل الجنائيات ولولا أني القباة على منكبيه وزرعه يوما فعليه دم وان لم يدخل  
يديه في كفيه وكذا لولم يزره ولكن أدخل يديه في كفيه ولو القباة ولم يزره ولم يدخل يديه في كفيه فلا  
شئ عليه سوى الكراهة اه وفي شرحه ان ادخل احدى اليدين في الكم كاليدين فقله  
جاز المراد به نفي الجزاء ما علمت من كراهته ويؤيده قوله عندنا أي عندنا الثلثة خلافا  
لغير حيث قال عليه دم الخ شرح الباب واعترض على الباب حيث ذكره في مباحات الاحرام  
بعد ما ذكره في مكروهاته وقال فالصواب أن يقول والفاء القباة ونحوه على نفسه وهو مضطجع  
كما ذكره في الكبير اه والحاصل ان المنوع عنه ليس الخيط لبس المعتاد ولعل وجه  
كراهة القباة ونحو القباة والعباءة هي الكثرة في ان كثر ما يلبس كذلك فامل (قوله وعمامة)  
بالكسر وقلنسوة ما يلبس في رأس كاهن رقية والتاج والطربوش ونحو ذلك (قوله وخفين)

بخلاف صابون ودلوك  
واشنان اتفاقا زاد في  
الجوهرة وسدر وهو  
مشكل (وقصها) أي  
القمية (وحلق رأسه)  
ازالة (شعر بدنه) الا الشعر  
الناابت في العنق فلا شئ  
فيه عندنا (وليس قبص  
وسراويل) أي كل معمول  
على قدر بدن أو بعضه  
كزردية وبرنس (وقباة)  
ولولم يدخل يديه في كفيه جاز  
عندنا الا ان يزره أو يخلقه  
ويجوز أن يرتدي بقميص  
وجبة أو يلقف به في نوم  
وفيها اتفاقا (وعمامة)  
وقلنسوة (وخفين)



أى الرجال فان المرأة تلبس الخيط والخفين كافى فاضحيان فهستافى (قوله الا أن لا يجدن علي الخ)  
 افادانه لو وجدته لا يقطع لها فيه من اتلاف المال بغير حاجة أفاده في الجرم وعزى الى  
 الامام من وجوب الفدية اذا قطعها مع وجود النعلين خلاف المذهب كما في شرح الباب  
 (قوله في قطعها) أما لو لبسها قبل القطع بوما قبله دم وفي أقل صدقة الباب (قوله أسفل  
 من الكعبين) الذى في الحديث واية قطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين وهو انصح مما  
 هنا ابن كمال والمراد قطعها بحيث يصير الكعبان رماقة وهما من الساق مكشوفان لا قطع  
 موضع الكعبين فقط كما لا يخفى والنعل هو المداس بكسر الميم وهو ما يلبسه أهل الحرمين  
 عامة شرارا (قوله عند صدقة الشرار) وهو المفصل الذى في وسط القدم كذا روى هشام عن  
 محمد بن جعفر انه في الوضوء فانه العظم الذى فى القدم لم يرفع ولم يبعث في الحديث احدهما لكن لما  
 كان الكعب بطاق عليه ما حل على الاول احتياط لان الاحوط فيما كان اكثر كثرة فما يجر  
 (قوله فيعوز الخ) تفرع على مائه م عاقبه وهو جواز لبس ما لا يغطي الكعب الذى في  
 وسط القدم والسرور في قبل هو المسمى بالباجوج وذكر خ ان الظاهر أنه الذى يقال لها  
 الصرمة فالتاظهر الاول لان الصرمة المعروفة الآن هي التى تشفى الرجل من العقاب  
 وتستره والظاهر أنه لا يجوز تشره فيجب ان لا يلبسها أن لا يلبسها من العقب واذا كان وجهها  
 أو وجه الباجوج طويلا بحيث يستر الكعب الذى في وسط القدم يقطع الزائد السائر  
 أو يحشوفه داخله خرقه بحيث تمنع دخول القدم كلها ولا يفصل وجهه الى الكعب وورق فعلت  
 ذلك في وقت الاحرام احتراز عن قطع وجه الباجوج لما فيه من الاتلاف (قوله وقوب) بالجمر  
 عطف على قبض وفي بعض النسخ ونوب بالانصب عطف على محل قبض واطاقه فشهد الخيط  
 وقبره لكن ليس الخيط المطيب تتعد فقه الندية على الرجل كافي للباب (قوله بماله طيب)  
 أى رائحة طيبة (قوله وهو الكرم) فيه نظري في اصحاب الكرم الزعفران وفيه أيضا  
 والورس نبت أصفر يكون باليمن يختم منه الفموة لاجل وجهه وفى الهابة عن القانون الورس نبت  
 احمر فاني يشبهه نبت الزعفران وهو مجلوب من اليمن (قوله في الاصح) وقيل بحيث لا يمتد اثر  
 وهو غير صحيح لان الله بمرة طيب لا للتأثر لا ترى ان لو كان نوب مسموحا لم تكن طيبة  
 ولا يمتد اثر منه نبت فان المحرم يمنع منه كافي المسمى بجر (قوله لا يبق الاستحمام الخ)  
 شروع في محابات الاحرام وفي شرح الباب ويستحب أن لا يلبس الوضوء بى ما كان بل يقصد  
 الطهارة او رفع القبار والحرارة (قوله حديث البيهقي الخ) ذكر النووي أنه ضعيف جدا  
 وقال ابن حجر في شرح الشرائع موضوع باتفاق الحفاظ ولم يعرف الحمام لادهم الا بعد موته  
 صلى الله عليه وسلم (قوله والاستظلال الخ) أى قصد الانتفاع بظل بيت من شعر أو مدر  
 ومحل بفتح الميم الاولى وكبر الثانية أو عكسه (قوله كما) أى في شرح قوله وستر الوجه  
 والرأس (قوله وشدهميان) هو نبت يشبه تسكة السراويل يشد على الوسط وتوضع فيه  
 الدارهم ثمنى وفي القاموس هو التسكة والمنطقة وكيس للنفقة يشد في الوسط اه ولا فرق  
 بين كون النفقة اوافيه كما في شرح الباب ولا بين شدة فرق الازار أو قوته لانه لم يقصده  
 حفظ الازار بخلاف ما اذا شد ازاره بحبل مثلا كما قدمناه (قوله ومنطقة) كسر الميم

الا أن لا يجد نعلين  
 فيقطعها أسفل من  
 الكعبين عند صدقة  
 الشرار فيعوز لبس  
 الزموزة لا الجوربين  
 (وقوب صبغ بماله طيب)  
 كودس وهو الكرم  
 وعصفور وهو زهر القرم  
 (الابعد زواله) بحيث  
 لا يفوح في الاصح (لا يبق)  
 (الاستحمام) حديث  
 البيهقي انه عليه الصلاة  
 والسلام دخل الحمام في  
 البطنة (والاستظلال بيت  
 ومحل لم يستبدأه أو وجهه  
 فلو اصاب أحدهما كره)  
 كما (وشدهميان)  
 بكسر الهاء (في وسطه  
 ومنطقة وعنف

وقفع الطاء وتسمى بالقارية كثر كذا المعنى (قوله وسيف) أى وشده سيف أى شد حائله في  
 وسطه (قوله وسلاح) نعميم بعد قصه سيف وهو ما يقتل به فلا يدخل فيه الدرع لانه يلبس  
 (قوله وتختموا كتمال) عطف على ما قبله فيصير التقدير ولا يبق شد تختموا كتمال ولا معنى له  
 الا أن يراد بالشد الاستعمال من باب ذكر المقيد واردة المطلق مجازا مرسلا ولو قال وتختما  
 وا كتمال الاستعمال من هذا ح ويمكن ناويله أيضا بالجزم على الجوار أو بالرفع على الابتداء  
 وشبهه بخدوف أى كذلك (قوله لهدم التفطية واللبس) الاول راجع للاستظلال بالبيت  
 والمحمل والثاني لمسا به (قوله فعليه صدقة) المراد به عند اطلاقه م نصف صاع بجر  
 (قوله ولو كثيرا) أى ثلاثا كثر بقرينة المقابلة واستظهره في شرح الباب فالمراد الكثرة  
 في الفعل لافي نفس الطيب الخياط فلا يلزم الدم مرة واحدة وان كان الطيب كثيرا في الكحل  
 كما حرره في الفسخ من الجنائيات (قوله وفصدا) أى وان لم يصب اليد لما قدمناه من ان  
 تعصيب غير الوجه والرأس انما يكره لو بغير عذر (قوله وحجامة) أى بلازل الشدة من باب  
 والافعليه دم كما سيأتي (قوله يصدق بشئ) أى كفرة وكسرة خبز (قوله وفي الثلاث) أى من  
 الشعر والقمل وأما الاكثر في الجنائيات (قوله ولو نفلا) كذا في البدائع وخصه  
 الطعاوى بالمكتوبات دون النوافل والفوات فاجر اها يجرى التكبير في أيام التشريق  
 والتعميم أولى فسخ وهو الصحيح المعتمد الموافق لظاهر الرواية في شرح الباب (قوله أو علا شرفا)  
 أى صعد مكانا مرتفعا (قوله جمع راكب) أى اسم جمع وهم اصحاب الابل في السفر ولا يطلق  
 على مادون العشرة نهر (قوله دخل في السفر) هو السدس الاخير من الليل (قوله  
 كالتكبير في الصلاة) فكأن التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال الى حال كذلك  
 التلبية ح ولذا قال في الباب ويستحب ان تقرأها قائما وقاعدا وكاونا زالا واقفا وسائرا  
 طاهرا ومحدئا جنبا وحاضا وعند تغير الاحوال والازمان وعند اقبال الليل والنهار وعند  
 كل ركوب ونزول واذا استيقظ من النوم أو استعطف راحته وقال أيضا ويستحب  
 تكرارها في كل مرة ثلاثا على الولا ولا يقطعها بكلام ولورد السلام في ذلك الاها جاز ويكره  
 لغيره ان يسم عليه واذا كانوا جماعة لا يمشي احد على تلبية الا آخر بل كل انسان يلبي نفسه  
 وبأى في مسجد مكة ومنى وعرفات لافي الطواف وسعى العمرة (قوله رافعا صوته بها) الا ان  
 يكون في مصر او امرأة اباب زاد شارحه اوفى المسجد ثلاثين وثم على المصلي والطائفين  
 (قوله استنانا) فان تركه كان ميسرا لاشئ عليه فتح وقيل استحبابا والمعقد الاول شرح الباب  
 (قوله بلا جهد) بفتح الجيم وبالذال أى تعب النفس بغاية رفع الصوت كي لا يضر ولا تة في  
 بينه ذوا بين ما جاءه افضل الحج العج والتج أى افضل افراد الحج حج يشتمل على هذا افضل  
 افعاله اذ الطواف والوقوف افضل منهما والعج وقع الصوت بالتلبية والتج اسالة الدم بالارافة  
 لان الانسان قد يكون جهورى الصوت طبعه فيحصل الرفع العالي مع عدم تعبه به نهر  
 (قوله كما يهله العوام) تمثيل للمنى وهو الجهد لا لالتفح (قوله واذا دخل مكة)  
 المستحب دخولها ثم ارا كافي الخمانية من باب المعلى ليكون منتهى لافي دخول باب البيت  
 تعظيما واذا خرج من مكة (قوله نارا) قيل لدخول مكة كما كانت امكن لما كان

وسلاح وتختم) في يافى  
 اهدم التفطية واللبس  
 (وا كتمال بغير مطيب)  
 قلوا كحل عطيب مرة  
 او مرتين فعليه صدقة ولو  
 كثيرا فعليه دم سراجية  
 (و لا يبق) خنا وفسدا  
 وحجامة وقلع ضرسه  
 وجبر كسر وحك رأسه  
 وبه (لكن يرفق ان  
 خاف سقوط شعره او قلة  
 فان في الواحدة صدق  
 يشي وفي الثلاث كف من  
 طعام غرر اذكار  
 (وأكثر) المحرم (التلبية)  
 ندبا (منى صلى) ولو نفلا  
 (او علا شرفا) وهبط واديا  
 اوفى ركبا) جمع راكب  
 او جمعا مشاة وكذا الواق  
 بعضهم بهضا (أو أهر)  
 دخل في السفر اذا التلبية  
 في الاحرام كالتكبير في  
 الصلاة (رافعا) استنانا  
 (صوته بها) بلا جهدا  
 يفعل العوام (واذا دخل  
 مكة باب المسجد) الحرام  
 بهدما يامن على أمتعته  
 داخل من باب السلام  
 ثم اراد بها  
 مطالب  
 في حديث أفضل الحج العج  
 والفح  
 مطالب  
 في دخول مكة



دخول المسجد عقب دخول مكة مع كونه قبلة أيضا (قوله ملبي) هو قبل دخول مكة  
 أيضا قال في الباب ويكون في دخوله ملبياء إلى أن يصل باب السلام فيبدأ بالمسجد  
 (قوله لدخولها) أي مكة دليل نأيت الضمير وعبارة البصر نص في ذلك ح (قوله فيصحب)  
 بالخاء المعجمة ح (قوله ومعناه الله أكبر من الكعبة) كذا في غاية البيان والاول من كل  
 ما سواه بصر وكان الشارع رجع الاول لاقتضاء المقامه كان الشارع في نفي اذا هي الله  
 تعالى يلاحظ التبرك بانه تعالى في ما شرع فيه (قوله وهال) عبارة الفتح كبر وهال فلا تارة  
 ابن النبي كبر فلا تارة وهال ثلاثا (قوله للثلاث مع نوع شرك) أي بتوهم الجاهل ان العبادة للبيت  
 قال في البصر ولم يذكري المذون المعاصفة من شأن البيت وهي غفلة عما لا يفيده من شأنه  
 عندها من ضباب ومحمد رحمه الله تعالى لم يعب في الاصل لما شهد الحج شيئا من الدعوات لان  
 التوبة تذهب بالرفة وان ترك بالثقة قول من اغف عن كذا في الله داية وفي الفتح ومن أهم  
 الادعية طلب الجنة بلا حساب والمصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هذا من أهم الاذكار  
 كما ذكره الحلبي في هذا ح (قوله) قال في الباب ولا يرفع يديه عند رؤية البيت  
 وقيل يرفع قال القاري في شرحه أي لا يرفع ولو حال دعائه لانه لم يذكري المشاهدة من كتب  
 أصحابنا بل قال السروجي المذهب تركه وصرح الطحاوي بانه يكره عند اقتناء الثلاثة  
 (قوله ثم ابتداء الطواف) فان كان لا لا طواف التيمية او محرم بالحج فطواف القدوم هذا  
 اذ دخل قبل الصبح فان دخل فيه أغنى طواف الفرض من التيمية أو بالمعصرة فطوافها  
 ولا طواف قدوم لها كذا في الفتح ثم وأفاذا طوافه أنه لا يكره الطواف في الاوقات التي  
 تكره فيها الصلاة كما مر ح في الفتح قال الا انه لا يصل ركعتيه فيها بل يصبر الى ان يدخل  
 مالا كراهة فيه (قوله لانه تحية البيت) أي لن أراد الطواف بخلاف من لم يرد وأراد ان  
 يجلس فلا يجلس حتى يصل ركعتين تحية المسجد الا ان يكون الوقت محروما بالصلاة شرح  
 الباب للقاري وفي شرحه على النقاية فلن لم يكن محروما بطواف تحية القواف - ثم تحية هذا  
 المسجد الطواف وليس معناه ان من لم يطف لا يصل تحية المسجد كما فهمه بعض العوام اه  
 قلت لكن قوله - ثم تحية هذا المسجد الطواف يفيد أنه لو صلى ولم يطف لا يحصل التحية الا ان  
 يخص بترك الطواف بلا عذر رفع العذر تحصل التحية بالصلاة ثم رأيت في شرح الباب أيضا  
 ما يدل على ذلك حيث قل في موضع آخر ان تحية هذا المسجد مخصوصة هو الطواف الا اذا  
 كان له مانع فيصل تحية المسجد ان لم يكن وقت كراهة اه (قوله ما لم يحض الخ) أي فيقدم كل  
 ذلك على الطواف أي طواف التحية وغيره بالباب وشروحه ثم يطوف بجمعه وهذا يفيد ان  
 هذه الصلوات لا تحصل لغير التحية مع ان يحصل في بقية المساجد وليس ذلك الا لان تحيته  
 هي الطواف دون الصلاة بخلاف باقي المساجد ولهذا قال بعض العلماء ان الفرق من وجهين  
 أحدهما أن الصلاة جنس فتاب بعضها من باب بعض وليس الطواف من جنسها والثاني أن  
 صلاة الفرض في المسجد تحية المسجد والطواف تحية البيت لا تحية المسجد (قوله فوث  
 المكتوبة) يعني أن يكون المراد فوث وقفا للمصحب لانه يسقط به الترتيب على أحد  
 القولين المحصنين فيما لا يولى ما هنا تامل وزاد في شرح الباب فوث الجنائز وزاد في البصر والنهر

ملبي متواضعا خاشعا  
 ملاحظا بآلة البصيرة  
 وليس الفصل لدخولها  
 وهو للتطافة فيصحب  
 الحائض ونفساء (وحين  
 شاهد البيت كبر) ثلاثا  
 ومعناه الله أكبر من  
 الكعبة (وهال) الثلاث مع  
 نوع شرك (ثم) ابتداء  
 بالطواف لانه تحية البيت  
 ما لم يحض فوث المكتوبة  
 او جاءها اول الوتر او سنة  
 رابعة

ما اذا دخل في وقت منع الناس من الطواف أو كان عليه فائتة مكتوبة اه وذ كر الاخير  
 في الباب وقده شارحه - اه باذا كان صاحب ترتيب قلت والظاهر ان المراد بالثلاثة التي  
 فوث عام - اه ووجب قضاءها فوراً والامة - اه الطواف عليها لا يضر الا اذا خاف فوت  
 المكتوبة لوقتها اذ اقدم على الطواف وقضاء الفائتة وحينئذ فذكر المكتوبة لوقتها  
 يغني عن ذكر الفائتة فانهم (قوله فاستقبل الجراح) أشار بالقائه الى انه ينوي الطواف  
 قبل الاستقبال المسمى كره من انه يمر بجيمع بدنه على جميع الحجر وهذا قال في الباب ثم  
 يقف مستقبلا البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن الثاني بحيث يصير جميع الحجر عن  
 يمينه ويكون منكب اليمين عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة والنية  
 فرض ثم عني ما را الى يمينه - حتى يحاذي الحجر فيقف بجواره ويستقبله ويكبر ويحمد  
 ويصلي ويدعو اه قال شارحه أي يقول بسم الله والله أكبر والله الحمد والصلاة والسلام  
 على رسول الله اللهم إيماناً بك ووقاراً بعد ذلك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم (قوله  
 رافعه ايديه) أي عند التكبير لا عند النية فانه بدعية باب وقال شارحه القاري في موضع  
 آخر بعد كلام والحاصل أن رفع اليدين في غير حالة الاستقبال مكره وأما الابدان من غيره  
 فهو سوام أو مكره وتقرىم ابتداء على الاقوال عندنا من أن الابتداء بالحجر فرض  
 أو واجب أو سنة وانما المصحب الابتداء بالنية قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف (قوله  
 كما صلاة) أي - اه اذنيه وقدم في كتاب الصلاة انه في الاستسلام وعند الحجرتين يرفع - اه  
 منكب يمينه ويحمله باطنه ما نحو الحجر والكعبة اه وعزاء القهس - اه تاني الى شرح الطحاوي  
 رحمه في الابتداء مع غيره ما هو مشي في النقاية وغيره على الاول وصححه في غاية البيان وغيرها  
 فقد اختلف المصنف (قوله واستناه) أي بعد أن يرسل يديه كما في النهر عن النصف - اه قال  
 في الباب وصفة الاستلام أن يضع كفيه على الحجر ويضع فم بين كفيه وية - اه (قوله قبل أنم)  
 جزم به في الاجاب وقال انه مستحب ويكره مع التقيل ثلاثا قال شارحه وهو موافق لما نقله  
 الشيخ رشيد الدين في شرح الكثر وكذا نقل اليهود عن أصحابنا المزبزين جماعة لكن قال  
 قوام الدين الكاكي الاولي أن لا يصح عنه دنال عدم الرواية في المشاهير اه وظاهره ترجيح  
 ما قاله الكاكي في المراج وهو ظاهر الفتح ولذا اعترض في النهر - اه في قول البصر انه ضعيف  
 بان صاحب الدار أدري أي ان الكاكي من أهل المذهب الماهرين وهو أدري بالمذهب  
 من غيره فلا ينبغي تضاعيف ما نقله فان كان استند الكاكي الى عدم ذكره في المشاهير وهو  
 لا ينبغي ذكره في غيره ما قد استند في البصر الى أنه فعله عليه الصلاة والسلام والدار وقبعده  
 كما رواه الحافظ وهو صحيح واستدرك بذلك مثلاً على في شرح النقاية على ما مر عن الكاكي وأيد  
 به ما نقله ابن جماعة من أصحابنا ثم رأيت نقلاً عن غاية السروجي انه كره مالك وحده السجود  
 على الحجر وقال انه بدعة وجهور أهل العلم على استحبابه والحديث حجة عليه اه أي على  
 مالك وبهذا يترجح ما في البحر والباب من الاستحباب اذ لا يفتي أن السروجي أيضاً من أهل  
 الدار فهو أدري ولا يخفى ما قاله موافقاً لجمهور الحديث وأولى وأحرى فانهم (قوله وترك  
 الايداء واجب) أي لا يترك الواجب لفعله السنة أو ما النظر الى العورة لاجل الختان فليس

فرا - اه استقبال الحجر مكبراً  
 مهلاً (رافعه ايديه) كما صلاة  
 (واستناه) بكفيه وقبله - اه  
 صوت وهل يصعد عليه - اه  
 قيل نعم (بلا ايذاء) لانه  
 سنة وترك الايداء واجب



فيه ترك الواجب فعل السنة لان النظر ما ذون فيه للضرورة (قوله فان لم يقدر) اي على  
 تقبيله الا بالابتداء او مطلقا يوضع يديه عليه ثم يقبلهما او يضع احدهما والاولى ان تكون  
 المعنى لانها المستعملة فيها فيه شرف ولما نقل عن البحر العميق من أن الحجر عين الله بصافح بها  
 عباده والمصالحه باليق (قوله والايكته ذلك) اي وضع يديه واحداهما (قوله عمن) بضم  
 اوله وكسر ثانيه من الامساس كما يشير اليه كلام الشارح الآتي (قوله عمن) الاولى عمنه اي  
 الامساس لان الحجر عن الاستلام ذكره بقوله والايكته (قوله مشير اليه ياطن كفيه) اي بان  
 يرفع يديه هذا اذنيه ويجعل باطنهما نحو الحجر مشير اليه وظاهرهما نحو وجهه هكذا  
 المأثور بحر وفي شرح النقاية للقاري هذا منكبته اذنيه وكأنه حكاية للقوانين المأثورين  
 (قوله ثم يقبل كفيه) اي بعد الاشارة المذكورة قال في الفتح ويقع في كل شوط عند الركن  
 الاسود ما يقع في الابتداء اه وباقى مقامه عند قول المصنف وكلامه بالحجر فاعلم ما ذكر (قوله  
 فلا كعبه) اوله قوله كما سيذكره لكن الاول ظاهر الرواية كما سيأتي ٢ (قوله طواف القدوم)  
 يسمى أيضا طواف النسيئة وطواف الالفاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف احدى العهود  
 بالبيت وطواف الوارد والوارد شرح الباب ويقع هذا الطواف للقدوم من المفرد بالحج وان لم  
 ينو كونه للقدوم أو نوى غيره لانه وقع في محله قال في الباب ثم ان كان المحرم مفرد بالحج وقع  
 طوافه هذا للقدوم وان كان مفرد بالعمرة أو مقفعا أو قارنا وقع عن طواف العمرة فوافه أو غيره  
 وعلى القارئ ان يطوف طوافا آخر للقدوم اه أي استحب اياه بعد فراغه من سعي العمرة قارى  
 وفي الباب وأول وقته حين دخوله مكة وأخره من وقوفه به رفقة فاذا وقف فقفاته وقته وان لم  
 يقف فالى طلوع فجر النحر (قوله لا فاق) أي لا غير فاق فلا يسكن للمكي ولا لاهل المواقيت  
 ومن دونها الى مكة سراجه وشرح الباب الا أن المكي اذا خرج لا فاق ثم عاد محرم بالحج فعليه  
 طواف القدوم ليا ب فهذا خلاف ما في القهستاني من أنه يسكن لاهل المواقيت ودخلها  
 فانهم (قوله من عينه) اي عين الطائف لا الحجر وقوله على الباب اي باب الكعبة تا كيدله  
 وهذا واجب في الاصح كما صرح (قوله ولو عكس) بان أخذ عن يساره وجعل البيت عن يمينه  
 وكذا لو استقبل البيت بوجهه او استدبره وطاف معترضا كما في شرح الباب وغيره (قوله  
 لم يرجع) اي الى بلده قبل اعادته (قوله وكذا لو ابتداء من غير الحجر) اي بعدد والافعاله  
 دم وهذا على القول بوجوبه كما اشار اليه بقوله كما صرح في الواجبات (قوله قالوا الخ) قال  
 في البحر ولما كان الابتداء من الحجر واجبا كان الابتداء في الطواف من الجهة التي فيها  
 الركن اليماني قريبا من الحجر الاسود متميضا ليكون ما راجع يديه على جميع الحجر الاسود  
 وكثير من العوام شاهدناهم يتدئون الطواف وبعض الحجر خارج من طوافهم فاحذره اه  
 قلت فقمنا هذه الكيفية عن الباب وأنها مستحبة لامتعة وبه صرح في فتح القدير أيضا  
 فائلا في فعله وتبعه القاري في شرح الباب للخروج عن خلاف من يشترط المرور على الحجر  
 بجميع يديه وفي الكرماني انه الاكل والافضل ثم قال القاري والافضل استقبال الحجر مطلقا  
 ونوى الطواف كفي عندنا في أصل المقصود الذي هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة  
 او واجب او فريضة او شرط اه وفي الشرح لا يابى به دما من عن البحر وهذا اذا لم يكن

فان لم يقدر يضعهما ثم  
 يقبلهما او احدهما  
 (والا) يمكنه ذلك (عمن)  
 بالحجر (شيأ في يده) رلوهضا  
 (ثم قبله) اي الثاني (وان  
 به عمن) اي الاستلام  
 والامساس (استقبله)  
 مشير اليه ياطن كفيه  
 كأنه واضمه ما عليه  
 (وكبر وهما) وحده الله تعالى  
 وصلى على النبي صلى الله  
 عليه وسلم ثم يقبل كفيه  
 وفي كيفية الرفع في الحج  
 يجعل كفيه للسما الاعلى  
 الحجرين فلا كعبه (وطاف  
 بالبيت طواف القدوم  
 ويسكن) هذا الطواف  
 (لا فاق) لانه القادم  
 (واخذ) الطائف (عن  
 عينه) على الباب (فتصير  
 الكعبة عن يساره لان  
 الطائف كالزوم بها  
 والواحد يقف عن عين  
 الامام ولو عكس أعاد ما دام  
 بمكة فلورجى فعله دم  
 وكذا لو ابتداء من غير الحجر  
 كما قالوا ويمر بجميع  
 يديه على جميع الحجر  
 (جاءلا)  
 مطلب  
 في طواف القدوم

في قيامه مسامحة للعبير بان وقف بوجهه المأثور وماله يرضى به - دما يقبل الحجر أمامه فام  
 مسامحة - دما الحجر قد دخل في ذلك شيء من الركن اليماني لان الحجر وركنه لا يبلغ عرض  
 جسد المسامحة له وبه يحصل الابتداء من الحجر اه قلت لكن لا يحصل به المرور بجميع  
 البدن على جميع الحجر لكن قد علمت أنه غير لازم عندنا والعمل الشارح أشار الى ضعفه بلفظ  
 قالوا الماء فافهم (قوله قبل شروعه) أي من حين تجرده للأحرام بناء على ما قدمه عنه - د  
 قول المصنف وليس ان اراد اورد الخ لكن قد علمنا صحيح خلافه ولذا قال في الفتح ويقع في  
 أن يضطبع قبل شروعه في الطواف بقبيل اه فلو قال الشارح قبيل شروعه لم كان  
 أموب فافهم - د هذا في شرح الباب واعلم أن الاضطباع سنة في جميع أسواط الطواف  
 كما صرح به ابن الضياء فاذا فرغ من الطواف تركه حتى اذا صلى ركعتي الطواف مضطجعا  
 بكره - كنه منكبته ويا في الكلام على انه لا اضطباع في السعي اه (قوله استنانا) أي  
 في كل طواف بعده سعي كطواف القدوم والعمرة وكطواف الزيارة ان كان آخر السعي ولم  
 يكن لا سابق من ايس الخيط له - د هل يسكن له التشبه به لم يتعرض له أصحابنا وقال بعض  
 الشافعية يتعدى في حقه اي على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم - د انه قد يقال بشرع له  
 وان كان المنكب - د خورا بالخيط لا العذر قلت والظاهر رفعه شرح الباب ملخصا (قوله وراه  
 الحطيم) ويسمى حظيرة اسمعيل وهو البقعة التي تحت الميزاب على احبار كصف دائرة فيها  
 وبين البيت فرجة تسمى بالحطيم لانه حطم من البيت اي كسر وبالحجر لانه محرم منه اي منع  
 (قوله لان منة اذرع من البيت) لفظه منة خبر أن مقدم ومئة اسمها موقر ومن البيت  
 صفة ستة والتقدير لان ستة اذرع كائنة من البيت ثابتة منة أو منة حال من ستة مقدم عليه  
 ومن البيت خبر وهو جاز كقوله - د لمتة وحشا طال - د قلت والثاني أظهر فافهم قال  
 في الفتح وليس الحجر كله من البيت بل ستة اذرع منه فقط لحديث عائشة رضي الله عنها عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ستة اذرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت  
 رواه مسلم (قوله لم يجر) بفتح اوله وضم ثانيه من الجواز جمع في الحل لا الصحة او بضم اوله  
 وسكون ثانيه من الاجزاء اي على وجه الكمال قال القاري في شرح النقاية ولو طاف من  
 الفرجة لا يجز به في تحقق كماله ولا بد من إعادة الطواف كله لضعفه وان أعاد من الحطيم وحده  
 أجزاء بان يأخذ بي يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج  
 من الجانب الاخر ولا يدخل الحجر وهو أفضل بان يرجع ويتدئ من اول الحجر هكذا يفعل  
 سبع مرات ويقضي صفة من رمل وغيره ولو لم يرم - د صرح طوافه ووجب عليه دم اه  
 (قوله كاستقباله) اي فانه اذا استقبل المصلي لم تصح صلاته لان فرضية استقبال الكعبة ثبتت  
 بالنص القطعي وكون الحطيم من الكعبة ثبت بالاحاد فصار كأنه من الكعبة من وجهه دون  
 وجهه فكان الاحتياط في وجوب الطواف ورأى في عدم صحة استقباله والتشبيه يمكن  
 تصحيحه على الوجهين المذكورين ذكرناهما في قوله لم يجز مع قطع النظر عن المفهوم فانهم (قوله  
 ربه قبرا اسمعيل وهاجر) عزاء في البحر الى غاية البيان وذكره منهم ان ابن الجوزي اورد ان قبر  
 اسمعيل فيمابين الميزاب الى باب الحجر الغربي - د (تنبيه) لم يذكرنا شاذروان وهو الانور

قبل شروعه (رداه) تمت  
 ابطه اليه في ما مضى  
 على كفه الايسر استنانا  
 (وراء الحطيم) وجوب بالان  
 منه ستة اذرع من البيت  
 فلو طاف من القرية لم  
 يجز كاستقباله احتياط  
 وبه قبرا اسمعيل وهاجر



المسح الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلثي ذراع قيل انه من البيت بقية منه حين عزته  
 قريش كالحطيم وهو ليس منه عندنا امكن ينبغي ان يكون طوافه وراعه وجامن الخلاف  
 كافي الفتح واللباب وغيرهما (قوله سبعة اشواط) من الحجر الى الحجر شوط خالية وهذا بيان  
 للواجب لا لافرض في الطواف لما مر ان اقل الاشواط السبعة واجبة فيجوز بالدم قال كن  
 اكثرها بجر لكن الظاهر ان هذا في الفرض والواجب فله صرحوا بأنه لو ترك اكثر  
 اشواط الصمد لم يلزمه دم وفي الاقل لكل شوط صدقة وأما القدوم فلم يصرحوا بما يلزمه لو تركه  
 بعد الشروع وبجاء السند في منسكه الكبير انه كالمسح ورواه في شرح الباب بان  
 الصمد واجب باصالة فلا يقاس عليه ما يجب بشروعه فالظاهر انه لا يلزمه تركه في سوى  
 التوبة كما لا يخفى اهـ ملخصا وقد يقال وجوبه بالشروع في وجوبه كالمسح ورواه  
 باجماله ويلزم منه وجوب الاتيان بواجباته كما لا يخفى لانه لو ترك من الواجب واجب  
 اعادة التوبة او الاتيان بما يجب ما تركه منها كما لا يخفى لانه لو ترك اكثر من الواجب  
 فيه صدقة ولو ترك اكثر من الواجب فيه دم لانه الجواب ان الواجب في الطواف كسجود السهو  
 في ترك الواجب في النافلة والله تعالى اعلم (قوله مع علمه) أي بأنه ثامن لكن فعله تعالى  
 الوهم أو الوسوسة فلا على قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزم اتقاها شرح الباب قلت  
 لكن التعليل يفتي بأن الخلاف في ما لو قصد الدخول في طواف آخر ايضا (قوله اشروعه  
 مسقطا لا ملزما) أي لانه شرع فيه لاسقاط الواجب عليه وهو اتمام المسح لانه لا يلزم نفسه  
 بشوط مستأنف حتى يجب عليه كماله ما بينه أنه ثامن (قوله بخلاف الحج) فانه اذا شرع  
 فيه مسقطا يلزمه اتمامه بخلاف بقية العبادات بجر والحاصل ان الطواف كغيره من  
 العبادات مثل الصلاة والصوم لو شرع فيه على وجه الاسقاط بان ظن انه عليه ثم تبين  
 خلافه لا يلزمه اتمامه الا الحج فانه يلزمه اتمامه مطلقا كما مر اول الفصل (تنبيه) لو شك  
 في عدد الاشواط في طواف الركن اعاده ولا يفي على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل اذا كان  
 بكثر ذلك يصرى ولو اخطأ عدل به بدو منسك ان ياخذ بقوله ولو اخطأ عدل به بدو منسك  
 بقوله ما للباب قال شارحه ومفهومه انه لو شك في اشواط غير الركن لا يلزمه بدو بل يفي على  
 غالب ظنه لان غير الفرض على التوسعة والظاهر ان الواجب في حكم الركن لانه فرض على  
 اهـ (قوله مكان) بالنصب على انه اسم ان فهو اسم مكان لا ظرف مكان لان ظرف المكان  
 لا يقع اسم ان لان اسمها مبتدأ في الاصل وقوله داخل بالرفع على انه خبرها وقوله لا خارجه  
 عطف عليه ويجوز فيه ما للنصب على الظرفية والمعلق خبر ان فيكون من ظرفية الاخص  
 في الاعم فافهم (قوله ولو راعى منزم) او المقام او السواري او على سطحه ولو مرتقا على  
 البيت لباب (قوله لا بالبيت) لان حيطان المسجد تصور بينهما وبين البيت بجر عن المحيط  
 ومفهومه انه لو كانت الحيطان متقدمة يصح وصفه في الفتح أن هذا المفهوم غير معتبر اخذا  
 من تعليل المنسك (قوله بنى) أي على ما كان طوافه ولا يلزمه الاستقبال فتح قات ظاهره  
 انه لو استقبل لاثق عليه فلا يلزمه اتمام الاول لان هذا الاستقبال لا كمال بالموالاتين  
 الاشواط ثم رأيت في الباب ما يدل عليه حيث قال في فصل مستحبات الطواف ومنها الاستئناف

(سبعة اشواط فقط) قالوا  
 طواف تام مناسك عليه  
 فالجميع انه (يلزمه اتمام  
 الاسبوع لا شروع) أي  
 لانه شرع فيه ما تكرر بخلاف  
 ما لو ظن انه اتم اشروعه  
 مسقطا لا ملزما بخلاف  
 الحج واعلم ان  
 الطواف داخل المسجد  
 ولو راعى منزم لا خارجه  
 لا بد منه طائفا بالمسجد  
 لا بالبيت ولو خرج منه  
 او من البيت الى جنة  
 او مكتوبة او تجديد  
 وضوء ثم عاد بنى

الطواف لو قطعه أو فعله على وجه مكروه قال شارحه لو قطعه أي ولو بعد الظاهر أنه مقيد  
 بما قبله لانيان أكثر اهـ بقى ما اذا حضرت الجنابة أو المكتوبة في أثناء الشوط هل يفته  
 أو لا من صرح به عندنا وينبغي عدم اتمامه اذ الخاف فوت الركعة مع الامام وذا عاد للبناء  
 هل يفي من محمل انصرافه أو يتعدى الشوط من الحجر والظاهر الاول قياسا على من سبقه  
 الحدث في الصمد لانه لم يأت به بعضهم نقله عن صحيح البخاري عن عطاء بن أبي رباح انما هو  
 ظاهر قول الفتح بنى على ما كان طوافه والله اعلم (تنبيه) اذا خرج لغير حاجة كره ولا يطل  
 فقهه قال في اللباب ولا بد من سدل الطواف وعدم من مكروهاته تفريقه أي الفقه لبيان اشواطه  
 تفريقا كثيرا وكذا قال في السبي بل ذكر في منسكه الكبير لوفرق السبي تفريقا كثيرا كانه  
 سبي كل يوم شوطا أو أقل لم يطل سعيه ويستحب ان يستأنف (قوله وجاز فيه ما كل ويح)  
 المصرح به في اللباب كراهة البيع فيه ما وكراهة الاكل في الطواف لا لاسمي ومثل البيع الشراء  
 وعد الشرب فيه ما من المباحات (قوله لكن الذ كر افضل منها) أي من القراءة في الطواف  
 وهذا ما نقله في الفتح عن التبيين وقال وفي الكافي للعالم الذي هو جمع كلام محمد بن بكره ان  
 يرفع صوته بالقراءة فيه ولا بأس بقراءته في نفسه وفي المتن من أبي حنيفة لا ينبغي للرجل ان  
 يقرأ في طوافه ولا بأس بكراهة تعالى ولا ينبغي ما ذكره في التبيين عما ذكره الحاكم لان لا بأس  
 في الاكثر خلاف الاول اهـ أي ومن غير الاكثر قول المتن ولا بأس بكراهة تعالى ثم قال  
 في الفتح والحاصل ان هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الافضل ولم يثبت عنه في الطواف  
 قراءة بل الذ كر وهو المتوارث من السابق والجمع عليه فكان أولى اهـ (قوله فليراجع)  
 أقول الحاصل من هذه النقول التي ذكرناها آنفا أن القراءة خلاف الاولى وأن الذ كر افضل  
 منها ما تقرر أولا كما هو مقتضى الاطلاق الا ان يراد به الكامل وهو المتأخر فيوافق ما نقله  
 الشارح عن النووي واستحب في شرح الباب لكن كون القراءة افضل من غير المتأخر  
 ينبغي عنه قول المتن لا ينبغي ان يقرأ في طوافه فانه يفتي بعدم المنع عن القراءة تنزيها للظاهر  
 عدم المنع عن ذ كر غير متأخر يدل عليه ما لا يخفى عن الهداية من أن محمد ارحمه الله لم يهين في  
 الاصل لاشهاد الحج شيئا من الدعوات لان التوقيت يذهب بالرفة وان تعذر بالمتقول منها  
 بخس اهـ وهذا يفتي بأن المراد بالذ كر هنا مطلقه كما هو قضية اطلاقهم على خلاف ما فصله  
 النووي فليعلم (تنبيه) ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال بين الركنين ريتا آتيا في الدنيا  
 حسنة الخ ولا ينافي ما مر لان الظاهر ان المراد الجمع عن قراءة ما ليس فيه ذ كر أو قاله على  
 قصد الذ كر او لبيان الجواز نابل (قوله ورمي) أي في كل طواف بعده سبي والاذن  
 كالاضطباع يدان في النهر وفي الغاية لو كان قاربا وقدر رمي في طواف العمرة ليرمي  
 في طواف القدوم وفي المحيط لوطاف للخصبة محمد بن نواس سبي به كان عليه ان يرمي في طواف  
 الزيادة ويسبي بعده لحصول الاول به وطواف ناقص وان لم يهده فلا يفي عليه (قوله وهو  
 كتفيه) ممد بجر ورمي طواف على تقارب وهو أقرب من جهه له فعلا معطوفا على مشى  
 (قوله استئنا) ففي مسلم وأبي داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رمل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا ثم سبي اربعة افعار قال ابن عباس لا يسب من وبه أخذ

وجاز فيه ما كل ويح  
 وافقنا وقراءة ما يمكن الذ كر  
 افضل منها وفي منسك  
 النووي الذ كر المتأخر  
 افضل وأما في غير المتأخر  
 فالقراءة افضل فليراجع  
 (ورمى) أي سبي بمرح  
 مع تقارب الخطا وهو  
 كتفيه (في الثلاث الاول)  
 استئنا فقط



بعض المشايخ كافي مناسك الكرماني نهر (قوله ولو في الثلاثة الخ) قال في الفتح ولو لم يمشي شوطا ثم ترك الرمل الا في شوطين وان لم يترك في الثلاثة لا يرمل بعد ذلك اه أي لان ترك الرمل في الاربعة سنة فلو رمل فيها كان نارا كالسنتين وترك احدهما سهل بحر ولورمل في الكل لا يلزمه شي ولو الجنبه وينبغي أن يكره تنزيه مخالفة السنة بحر (قوله وقف) وفي شرح الطحاوي عني حق يحسد الرمل وهو الاظهر لان وقوفه مخالف للسننة فإرى على التقابله وفي شرحه على الباب لان المواالات بين الاشراف واجزاء الطواف سنة متفق عليها بل قبل واجبة فلا يكره كما السنة مختلف فيها اه قالت ينبغي التمسك بجمع ما بين القواين بأنه ان كانت الزحمة قبل الشروع وقف لان المبادرة الى الطواف مستحبة فتمت كمال السنة الرمل المؤكدة وان حصلت في الاشياء فلا يفتل لثلاثت الموالاة (قوله لان لا بد لا) وهو الاشارة الى الجبر والرمل لا بد له (قوله من الجبر الى الجبر) لا الى الركن اليماني كما قيل (قوله في كل شوط) أي من الثلاثة (قوله وكلامه) أي في الاشواط السبعة (قوله من الاستلام) فهو سنة بين كل شوطين كافي غاية البيان وذكر في المحيط والولوا الجنبه أنه في الاستلام او الانتهاء سنة وفيما بين ذلك أدب بحر ووقف في شرح الباب بأنه في الطرفين آكد مما بين ما قال وكذا بين بين الطواف والشيء اه وفي الهداية وان لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهال على ما ذكرنا قال في الفتح ولم يذكر المصنف رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في كل مبداء شوط واعتقادي أن عدم الرفع هو الصواب ولم أر عنه عليه الصلاة والسلام خلافة (قوله واستلم الركن اليماني) أي في كل شوط والمراد بالاستلام هذه المسبة بكيفية او بيمينه دون يساره بدون تقبيل وجوبه عليه ولا ياباه عنه بالاشارة عنه هذا المجز عن المسبة لانه لا يشرع للباب (قوله والدلائل تؤيده) أي تؤيد قوله بكونه سنة وبأنه يقبله لكن في شرح الباب ان ظاهر الرواية الاول كافي الكافي والهداية وغيرهما وفي الكرماني وهو الصحيح وفي الخصبة ما من محمد ضعيف جدا وفي البدائع لا خلاف في أن تقبيله ليس سنة وفي السراجية ولا يقبله في أصح الاقوال (قوله ويكره استلام غيرهما) وهو الركن العراقي والشافعي لانهم ماله دار كنعين حقيقة بل من وسط البيت لان بعض الخطيم من البيت بدائع والكراهة تنزيهية كما في البحر (قوله ثم صلى شفعاء) أي ركعتين يقرأ فيهما السكافرون والاحلاص اقداد بفعله عليه الصلاة والسلام نهر ويستحب أن يدعو بعدهما بدعاء آدم عليه السلام ولو صلى أكثر من ركعتين جاز ولا تجزئ المكتوبة ولا المندورة عنهما ولا يجزئ اقداد مصلية ما عدا ذلك لان طواف هذا غير طواف الاخر ولو طاف بصبي لا يصح له (قوله في وقت مباح) قيد لا صلاة فقط فذكره في وقت الكراهة بخلاف الطواف والسنة الموالاة بينهما بين الطواف في كره تأخيرها عنه الا في وقت مكروه ولو طاف بعد العصر صلى المغرب ثم ركعتي الطواف ثم سنة المغرب ولو صلاها في وقت مكروه قبل صحت مع الكراهة ويجب قطعها فان مضى فيها فلا حرج أن يعيد هذا الباب وفي اطلاقه نظر لما مر في اوقات الصلاة من أن الواجب ولو اقره ركعتي الطواف والندرة لا تتم في ثلاثة من الاوقات المنبهة أعني الطلوع والاستسواء والغروب بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر فانما تتم مع الكراهة فيهما (قوله على الصحيح) وقيل ليس قهستاني (قوله بعد كل أسبوع) أي على التراخي ما لم يرد أن يطوف أسبوعا آخر منه في الفور بحر

فلو تركه أو نسبه ولو في الثلاثة لم يرمل في الباقي ولو زجه الناس وقت حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لان له بدلا (من الجبر الى الجبر) في كل شوط (وكلامه بالجبر) رقه - ل ماذكر من الاستلام (واستلم الركن اليماني وهو مندوب) لكن لا تقبل وقال محمد هو سنة ويقبله والدلائل تؤيده ويكره استلام غيرهما (وختم الطواف باستلام الجبر استناما على شفعاء) في وقت مباح (يجب) بالجميع على الصحيح (بعد كل أسبوع)

وفي السراج يكره عندهما الجمع بين أسبوعين أو أكثر صلاة بينهما وان انصرف عن وتر وقال ابو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وتر كالثلاثة أسبوع أو خمسة أو سبعة والخلاف في غير وقت الكراهة اما فيه فلا يكره اجتماعا ويؤخر الصلاة الى وقت مباح اه واذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل الصلاة لكل أسبوع ركعتين قال في البحر لم أره وينبغي الكراهة لان الأسبوع حينئذ صارت كأنه أسبوع واحد اه ولو تذكر ركعتي الطواف بعد شروعه في آخر فان قبل تمام شوط رفضه والا تم الطواف وعليه لكل أسبوع ركعتان لباب وأطلق الأسبوع فشم طواف الفرض والواجب والسنة والغفل خلافاً بقيد وجوب الصلاة بالواجب قال في الفتح وهو ليس بشي لا طلاق الادلة اه والظاهر أن المراد بالأسبوع الطواف لا المحدث حتى لو تركه أقل الاشواط المذكورة مثلاً رجعت الركعتان وعليه ما وجب ما تركه لم يراجع وأما قوله في شرح الباب يجب بعد كل طواف ولو أدى ناقصاً فيجوز له نقصان العدد ونقصان الوصف كالطواف مع الحدث والجنابة والظاهر أن مراده الثاني (قوله عند المقام) عبارة للباب خلف المقام قال والمراد به ما يصدق عليه ذلك طاعة وعرفاً مع القرب وعن ابن عمر رضي الله عنهما ما أنه اذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفاً أو صفين أو رجلين أو رجلين روى عبد الرزاق اه (قوله بحجارة الخ) ذكره في البحر عن تفسير الفاضل لكن هو يجهل بالافراد وأنه الموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا الناس الى الحج وحرر بعض العلماء الاعلام أن الحجر الذي في المقام ارتفاعه من الارض نصف ذراع وربع وغمر وأعلامه ربع من كل جانب نصف ذراع وربع وعق غوص الله من سبع قرار بطا وصف (قوله قولان) لم أر من حكى القواين سوى ما توجهه عبارة النهر وفيه انظر والمشهور في عامة الكتب أن صلاته في المسجد أفضل من غيره وفي الباب ولا تختص برزمان ولا مكان ولا نفوت فلو تركها لم يجز يرد ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز ويكره ويستحب مؤكداً اذا وها خلف المقام ثم في المسكبة ثم في الحجر فتمت الميزاب ثم كل ما قرب من الحجر ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لا فضيلة بعد الحرم بل الاساءة اه (قوله ثم التزم المتزم الخ) هو ما بين الحجر الاسود الى الباب هذا وفي الفتح ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين ثم يأتي المتزم قبل الخروج الى الصفا وقبل يأتي المتزم ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر ذكره السروي اه والثاني هو الاسهل والأفضل وعليه العمل شرح الباب وما ذكره الشارح بخلاف القواين ظاهره ان يمكن الواو لا تقتضي الترتيب فيصل على القول الاول وقد ذكر في شرح الباب في طواف الصدر أنه هو المشهور من الروايات وهو الأصح كما صرح به الكرماني والزيهني اه وقال هنا ولم يذكر في كثير من الكتب اتيان زمزم والمتزم فيما بين الصلاة والتوجه الى الصفا وانه لعدم تأكده (قوله ان أراد السبي) أفاد أن العود الى الحجر انما يستحب لمن أراد السبي به والافلا كما في البحر وغيره وكذا الرمل والاضطباع تابعان لطواف بعده في كفايته مناه وأشار الى ما في التزم من أن السبي بعد طواف القدوم رخصة لا اشتغاله يوم النحر بطواف الفرض والضح والرى والا فلا فضل تأخيره الى ما بعد طواف الفرض لانه واجب فجعله تبعاً للفرض أولى كذا في الخصبة وغيرهما اه لكن

عند المقام (بحجارة تظهر فيها أثر قدمي الخليل) (أو غيره من المسجد) وهل يتعين المسجد قولان (ثم) التزم المتزم وشرب من ماء زمزم (و) (ع) ان أراد السبي (واستلم الحجر وكبر وهال) (وخرج)



ذكر في الباب خلافا في الانضمام ثم قال والخلاف في غير القارن أما القارن فالأفضل له تقديم  
 السعي أو بين السعي وأشار أيضا إلى أن السعي بعد الطواف فلو عكس أعاد السعي لأنه تسبّع له  
 وصرح في المحيط بأن تقديم الطواف شرط لصحة السعي وبه علم أن تأخير السعي واجب وإلى أنه  
 لا يجب بعده فوراً والسنة الاتصال به بجر فان أخره لم يضر وأما سترج من تعبه فلا بأس  
 والافتقار إلى السعي ولا ينافي عليه لباب (قوله من باب الصفا نديا) كذا في السراج نظروا منه  
 عليه الصلاة والسلام وفي الهداية أن خروجه منه عليه الصلاة والسلام لأنه كان أقرب  
 الأبواب إلى الصفا لأنه سنة (قوله فصد الصفا الخ) هذا الصعود وما بعده سنة فيكره  
 أن لا يصعد عليهم ما بجر عن المحيط أي إذا كان ماشيا بخلاف الرأكب كما في شرح المرشدي  
 واعلم أن كثيرا من درجات الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول  
 درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يقوله بعض أهل  
 البدعة والجهل من الصعود حتى يتصقوا بالجدار بخلاف طريقة أهل السنة والجماعة  
 شرح الباب (قوله وكبر الخ) في الباب فيصعد الله تعالى ويثني عليه ويكبر ثلاثا ويصل  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بأشياء ويكبر والذكر مع التكبير ثلاثا ويطلب  
 لمقام عليه أي قدر ما يقرأ سورة من المفصل كما في شرحه عن العدة صاحب الهداية  
 (قوله بصوت مرتفع) اقتصر في الخاتمة على ذكر التكبير والتلليل وقال يرفع صوته بهما  
 أه وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد قدمنا في دعاء التلبية أنه يحذف صوته بها  
 فيتمل أن يكون هذا كذلك تأمل (تنبيه) في الباب ويأتي في السعي الحاج لا المعتمر  
 زاد شارحه ولا اضطباع فيه مطابقة عندنا كما حققنا في رسالته خلافا للشافعية (قوله ورفع  
 يديه) أي هذا من تكبيرة لباب وبجر (قوله خلفه العبادة) قال في السراج وانما ذكر  
 الدعاء هنا وليذكره عند استلام الحجر لأن الاستلام حالة ابتداء العبادة وهذا حاله خلفه  
 لأن ختم الطواف بالسعي والدعاء يكون عند الفراغ منها لا عند ابتداءها كما في الصلاة أه  
 وفيه أن هذا ابتداء السعي لا ختم الطواف لأن يقال إن السعي انما يتحقق عند النزول عن  
 الصفا أما الصعود عليه فقد تحقق عنده ختم الطواف لقصد الانتقال عنه إلى عبادة أخرى  
 تأمل (قوله لأنه يذهب برقة القاب) أي لأنه بسبب حفظه له يجري على لسانه بلا  
 حضور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فإنه ينفى الدعاء فيه بما يحفظه فلا يجري على  
 لسانه ما يشبه كلام الناس فتصد صلاته كأنه ط عن الولاية (قوله وان تبركنا بأنور  
 نحن) أي في هذا الموضع وغيره من مناسك الحج وقد ذكرنا ذلك في رسالتنا بقية المناسك  
 في أدعية المناسك (قوله ثم نفي نحو المروة) قال في الباب ثم يبط نحو المروة ساعيا إذا كرا  
 ماشيا على هيئته حتى إذا كان دون المبل المعاق في ركن المسجد قبل بوضوء ستة أذرع سعي  
 ساعيا شديدا في بطن الوادي حتى يجاوز المبلين ثم يثني على هيئته حتى ياتي المروة ويسحب أن  
 يكون السعي بين المبلين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط أي بخلاف الرمل في الطواف  
 فإنه يختص بالثلاثة لأول خلافاً من قبله من قبله فلو تركه أو هرول في جميع السعي فقد أساء  
 ولا يثني عليه وإن عجز عنه بجر حتى يجرد رجليه ولا تشبهه بالساعي في ركنه وإن كان على دابة

مطلب  
 في السعي بين الصفا والمروة  
 من باب الصفا نديا (قصد  
 الصفا) بحيث يرى الكعبة  
 من الباب (واستعمل  
 البيت وكبر وهال وصلى  
 على النبي صلى الله عليه  
 وسلم) بصوت مرتفع  
 خاتمة (ورفع يديه) نحو  
 السماء (ودعا) خلفه  
 العبادة (بما شاء) لأن  
 سجدة لم يعين شيئا لأنه  
 يذهب برقة القلب وان  
 تبركنا بأنور نحن (ثم  
 منى نحو المروة ساعيا بين  
 المبلين الأخضر بن)

سركه من غير أن يؤذي أحدا أه وقوله فيل بنحو ستة أذرع قال شارحه هو منسوب  
 للشافعي وذكر أيضا في بعض المناسك لأصحابنا أه قلت وقوله في المعراج عن شرح الوجيز  
 وقال إن المبل كان على متن الطريق في الموضع الذي يبدأ منه السعي فكان يمد السجل  
 ويرفعه إلى أعلى ركن المسجد ولذا في معلقا وقع متأخرا عن ابتداء السعي بستة أذرع  
 لأنه لم يكن موضع ألقى منه والمبل الثاني متصل بدار العباس أه ونقله في الشرح لبلية أيضا  
 وأقره ونقله بعض المحققين عن منسك ابن الجبلي والطرابلسي والبحر العميق وغيرهم قلت  
 ولا ينافيه قول المتن ساعيا بين المبلين لأنه باعتبار الأصل (قوله المتخذين) في نسخة  
 المتخذين (قوله وصد عليهم) أي باعتبار الزمن الأول أما الآن فوقف على الدرجة  
 الأولى بل على أرضهم أي أنه طلع عليها شرح الباب (قوله وفعل ما فعله على الصفا) أي  
 من الاستقبال بأن يسجل إلى يمينه أدنى جبل أو يتوجه إلى البيت والأقرب لا يبعد واليوم  
 طبعه بالبنين ومن التكبير والذكر والدعاء المشتمل على الصلاة والثناء شرح الباب (قوله  
 يبدأ بالصفا الخ) فيه إشارة إلى أن الذهاب إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط وهو  
 الصحيح وقال الطحاوي إن الذهاب والعود شوط واحد كالطواف فإنه من الحجر إلى الحجر  
 شوط وتمامه في الفتح وغيره (قوله فلو بدأ بالمروة الخ) قدمنا الكلام عليه في الواجبات  
 (قوله وتندب الخ) ذكره في الخاتمة وغيرها وقوله كختم الطواف أي يكون ختم السعي كختم  
 الطواف كما أن مبدأهما بالاستلام قال في الفتح ولا حاجة إلى هذا القياس إذ فيه نص وهو  
 ما روى المطلب بن أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه ج  
 حتى إذا حاذى الركن فصلى ركعتين وحاشية المطاف وأبصر يفته وبين الطائفتين أحد  
 رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان وقال في روايته رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي  
 حذو الركن الأمامي والرجال والنساء يحرون بين يديه ما ينهم ويثني ستة وعشرون فيه  
 (تنبيه) قال العلامة قطب الدين في منسكه رأيت بخط بعض تلامذة السكالك بن الهمام  
 في حاشية الفتح إذا صلى في المسجد الحرام يثني أن لا يفتح الماراه هذا الحديث وهو محمول على  
 الطائفتين لأن الطواف صلاة فركن بين يديه صفوف من المسلمين أه وقال ثم رأيت  
 في البحر العميق حكى عز الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوي أن المرويين يدي  
 المصلي بحضرة الكعبة يجوز أه قلت وهذا فرع غريب فليحفظ (قوله ثم سكن بمكة محرما)  
 اغماير بالسكنى دون الإقامة لايم أه الإقامة الشرعية وهي لا تصح ما في البحر من باب صلاة  
 المسافر إذا دخل الحاج مكة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا يصح لأنه لا بد من  
 الخروج إلى عرفات فلا يتحقق انعقاد الموضع الذي هو شرط صحة إقامة (قوله بالحج)  
 اغماز كرهه وإن كان القارن والمقيم الذي ساق الهدى كذلك لأن الباب معقود لا يفرد ط  
 (قوله ولا يجوز الخ) الأولى التفرع بالقضاء على قوله محرما بالحج كأنه في البحر أي لا يجوز  
 أن يفسخ نية الحج بعدما حرم به ويقطع أنعاله ويجعل إحرامه وأنعاله للعمرة لباب وأما  
 أحرم عليه الصلاة والسلام بذلك أحصاه الامن ساق الهدى فخصه وصح به أم ومنوخ خبر  
 وقد أوضح المقام الحق ابن الهمام (قوله بالارمل وسعي) لأن الرمل وكذا الاضطباع

المتخذين في جدار المسجد  
 (ومعه عليهم أو فعل ما فعله  
 على الصفا يفسد هكذا  
 سعيها يبدأ بالصفا ويختم  
 الشوط السابع (بالمروة)  
 فلو بدأ بالمروة لم يعد بالاول  
 هو الأصح وتندب خلفه  
 بركنين في المسجد كنتم  
 الطواف (ثم سكن بمكة  
 محرما) بالحج ولا يجوز فسخ  
 الحج بالعمرة عندنا (وطاف  
 بالبيت تقلا منسجا) بلا  
 رمل وسعي

مطلب  
 في عدم منع المارئين يدي  
 المصلي عند الكعبة



تابعان اطواف به - مدعى والسعى من واجبات الحج والعمرة فقط وهذا الطواف تقاوع  
 فلا سعى بعده قال في الشربلالية عن المكافى لان التنفل بالسعى غير مشروع (قوله وهو)  
 أى الطواف (قوله ينبغي تقييده) أى تقييد كون الصلاة النافلة أفضل من طواف  
 التقاوع في حق المكى بمن الموسم لاجل التوسعة على الغرياء وقوله مطافا أى للمكى  
 والآفاقى في غير الموسم وقد أقره على هذا البص في النهر قلت لكن يخالفه ما في الولوجية  
 ونحوه الصلاة بمكة أفضل لاهلها من الطواف ولا غرياء الطواف أفضل لان الصلاة في نفسها  
 أفضل من الطواف لان النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت بالصلاة لكن الغرياء  
 لو اشغلوا به انما هم الطواف من غير امكان التدارك فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه  
 أولى اهـ (تنبيه) في شرح المرشدى على المكثرت قولهم ان الصلاة أفضل من الطواف  
 ليس مرادهم ان صلاة ركعتين مثلا أفضل من أداء أسبوع لان الأسبوع مشتمل على  
 ركعتين مع زيادة بل مرادهم ان الزمن الذي يؤدى فيه أسبوعا هل الأفضل فيه ان  
 يصرفه للطواف أم يشغله بالصلاة اهـ وتظهر ما أجاب به العلامة القاضي ابراهيم بن ظهيرة  
 المكى حيث سئل هل الأفضل الطواف أو العمرة من أن الاربع تفضل الطواف على العمرة  
 اذا شغل به مقدار زمن العمرة الا اذا قيل انهما لا تقع الا فرض كفاية فلا يكون الحكم كذلك  
 (تنبيه) سكت المصنف عن دخول البيت ولا شك أنه مندوب اذا لم يشغل على ايذاء نفسه  
 أو غيره وهذا مع الزحمة قلنا يكون نهر قلت وكذا اذا لم يشغل على دفع الرشوة التي يأخذها  
 الحجية كما أشار اليه من لا على وسبب ان عام الكلام على الدخول عند ذكر الشارح له  
 في الفروع آخر الحج (قوله أول خطب الحج الثلاث) ثانيا بعبارة قبل الجمع بين الصلاة  
 ثانيا بعبارة في اليوم الحادى عشر في فصل بين كل خطبة يوم وكلمة خطبة واحدة بلا جامة  
 في وسطها الا خطبة يوم عرفة وكلمة بعد ما صلى الظهر الا بعرفة وكلمة سنة اباب ولم يذكر  
 المصنف ولا الشارح الخطبة الثالثة في موضعها (قوله وكلمة قبله) أى قبل الزوال سراج  
 (قوله وعلم فيها المناسك) أى التى يحتاج اليها يوم عرفة من كيفية الاسرام والخروج الى منى  
 والمبيت بها والرواح منها الى عرفة والصلاة فيها والوقوف فيها والافاضة منها وغير ذلك اوجبه  
 ما يحتاج اليه الحاج الى تمام جهه وان كان بهداه خطب لاننا كيدخير (قوله فاذا صلى  
 بمكة الفجر الخ) كذا في الهداية وقال السكال ظاهر هذا الترتيب اعقاب صلاة الفجر  
 بالخروج الى منى وهو خلاف السنة واخصن في المحيط كونه بعد الزوال وليس بشئ وقال  
 المرغينانى بعد طلوع الشمس وهو الصحيح (قوله يوم التروية) معنى به لانهم كانوا يرون  
 ايامهم فيه استعدادا للوقوف يوم عرفة اذ لم يكن في عرفات ما يجار كزماننا نخرج الباب  
 (فائدة) في مناسك لنوى يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة والعاشر النحر  
 والحادى عشر الفتر بفتح القاف ونشد يد الراى لانهم يقرنون فيه عتي والثاني عشر يوم النحر  
 الاول والثالث عشر النحر الثاني (قوله ومكث بها الى فجر عرفة) افاد طلب المبيت بها  
 فانه سنة كما في المحيط وبسبب أن يصلى الظهر يوم التروية عتي ويقوم بها الى صبيحة  
 عرفة اهـ ويصلى الفجر يوم النحر وهو زمان الافطار وفي الخطابة بقاس فكانه قائم

مطلب  
 الصلاة أفضل من الطواف  
 وهو أفضل من العمرة

مطلب  
 في دخول البيت الشريف

وهو أفضل من الصلاة  
 فانه لا تارة في قلبه للمكى  
 وفي البحر ينبغي تقييده  
 بمن الموسم والا فاطواف  
 أفضل من الصلاة مطلقا  
 (وخطب امام) أولى خطب  
 الحج الثلاث (سابع ذى  
 الحجة بعد الزوال و) بعد  
 (صلاة الظهر) وآره قبله  
 (وعلم فيها المناسك فاذا صلى  
 بمكة الفجر) يوم التروية  
 (ثامن الشهر نخرج الى منى)  
 قرية من الحرم على فرسخ  
 من مكة (ومكث بها الى  
 فجر عرفة

على فجر من دافئة والاكثر على الاول فهو الافضل شرح الباب وفي مناسك لنوى وأما ما يفعله  
 الناس في هذه الايام من دخولهم أرض عرفات في اليوم الثامن فخطبوا فيها صلاة  
 ويفوتهم بسببه سنن كثيرة منها الصلوات عتي والمبيت بها والتوجه منها الى غرة والنزول بها  
 والخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك اهـ وقوله والتوجه منها الى غرة والنزول بها  
 فيه عندنا كلام يأتي قريبا (قوله ثم بعد طلوع الشمس) لما كانت عبارة المصنف موهمة  
 كعبارة الكثر خلاف المراد فقد هادى ذلك به اللقح وغيره من شروح الهداية قال في غاية البيان  
 صرح به في شرح الطحاوى وشرح الكرخى والابيض وغيرهما قال في الايضاح واذا طلعت  
 الشمس يوم عرفة خرج الى عرفات لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبل  
 جاز والاول أولى اهـ ومثله في السراج فافهم (قوله راح الى عرفات) قال في المعراج وينزل  
 بعرفات في أى موضع شاء الا الطريق وقرب جبل الرحمة أفضل وقال الاغمة الثلاثة في غرة أفضل  
 نزوله عليه الصلاة والسلام فيه قبل ما غرة من عرفة ونزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن  
 عن قصد اهـ وهذا مخالف لما في الفتح من أن السنة أن ينزل الامام بغرة ولما نقلوا عن الامام  
 رشيد الدين من أنه ينبغي أن لا يدخل عرفة حتى ينزل بغرة بيمين المسجد الى زوال الشمس  
 ووفق في شرح الباب بأن هذا بالنسبة الى الامام لا غيره أو بان النزول أو لا بغرة ثم يقرب جبل  
 الرحمة تأمل (قوله على طريق ضب) بفتح الضاد المجعولة ونشد يد الموحدة وهو اسم للجبل الذى  
 بلى مسجد النيف شرح الباب (قوله كاهما موقف) بكسر القاف أى موضع وقوف نهر (قوله  
 الا بطن عرنة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور وكما ساقى (قوله بفتح الراى) أى مع ضم الغير  
 كهجرة قاموس (قوله فبعد الزوال خطب الخ) أى فاذا وصل الى عرفة ومكث بها ادعى  
 صليبا اذا كرما بيا فاذا زالت الشمس اغتسل أو توضأ والغسل أفضل ثم سار الى المسجد أى  
 مسجد غرة بلا تأخير فاذا بلغه بعد الامام الاعظم أو نائبه المنبر ويجلس عليه ويؤذن المؤذن  
 بين يديه فاذا فرغ قام الامام بخطبتين فيصعد الله تعالى وينطق عليه ويلبى ويهمل ويكبر  
 ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويعط الناس ويأمرهم وينهاهم ويعلمهم المناسك كالوقوف  
 بعرفة والمزدلفة والجمع بهم ماوى الرعى والذبح والحق والطواف وسائر المناسك التى الى الخطبة  
 الثالثة ثم يدعو الله تعالى وينزل اباب فان ترك الخطبة أو خطب قبل الزوال اجره وقد أساء  
 جوهرة وقول لزيادى جازى مع مع الكراهة شربلالية (قوله وبه خطبة صلى بهم)  
 ظاهره عدم تأخير الصلاة وهو صريح قول البدائع فاذا زالت الشمس صعد الامام المنبر فاذا  
 فرغ من الخطبة أقام المؤذن ويصلى الامام الخ ونحوه في الباب وفي البحر عن المعراج أنه  
 يؤخر هذا الجمع الى آخر وقت الظهر ونحوه في شرح قاضيخان على الجامع الصغير قال في شرح  
 الباب وفيه أنه يلزم منه تأخير الوقوف وينافى حديث جابر رضى الله تعالى عنه حتى اذا انفتحت  
 الشمس فان ظاهره أن الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة آخره (قوله بأذان) أى  
 واحد لانه لا اعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله واقامتين أى يقيم للظهر ثم يصليها ثم يقيم  
 لله صر لان الاقامة لبيان الشروع في الصلاة (قوله وقراءة سورة) لانها ما تلاها من كتاب  
 الايام سراج (قوله ولم يصل بينهما شيئا) أى ولا السنة الرابعة قال في الباب وان أخر الامام

مطلب  
 في الرواح الى عرفات

(م) بعد طلوع الشمس  
 (راح الى عرفات) على  
 طريق ضب (و) عرفات  
 (كاهما موقف الا بطن عرنة)  
 بفتح الراى وضمها واد من  
 الحرم غري - بعد عرفة  
 (فبعد الزوال قبل) صلاة  
 (الظهر خطب الامام)  
 في المسجد (خطبتين كالجمعة  
 وعلم فيها المناسك و) بعد  
 الخطبة (صلى بهم الظهر  
 والعصر يادان واقامتين)  
 وقراءة سورة ولم يصل بينهما شيئا



صلاة العصر لا يكره للمأموم التطوع بينه وبين أن يدخل الإمام في العصر (قوله على المذهب) وهو ظاهر الرواية شرعية لآلية وهو الصحيح فلو فعل كره وأعاد الاذان للعصر لانقطاع فوره فصار كالاشغال بينهم ما فعل آخر بحر أي كأي كل وشرب فانه بعد الاذان سراج وما في الذخيرة والحيطة والكافي من استثناء سنة الظهر بخلاف الحديث وأطلق المشايخ فتح (تنبيه) أخذ من هذا العلامة السيد محمد صادق بن أحمد بادشاه انه يترك التكبير القشري في هذا في المزدلفة بين المغرب والشمس مراعاة النورية الواردة في الحديث كما نقل عنه الكازروني في فتاواه قلت وفيه نظر فان الوارد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يركع بينهما شيئا ففيه التصريح بترك الصلاة بينهما ما لا يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة لوجوبه دونها ولأن مدني يبرهني لم يترك الصلاة بين الفريضة والراتية والحاصل أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يقطع هذا الابدال وما ذكرنا لا يصلح للدلالة كما علمه هذا مظهره في والله تعالى أعلم (قوله ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وعزاها في الشرعية لآلية إلى شرح الوهبانية لابن الشهنة (قوله وشرب لصة هذا الجمع الخ) اختار في هذا الجمع هل هو سنة أو مستحب وما قيل ان تقديم العصر عند الامام وجب لصيانة الجماعة ينبغي حله على معنى ثبت شرح الباب (تنبيه) اقتصر من الشروط على الامام والاحرام وزاد في الباب تقديم الظهر على العصر حتى لو تبيين للامام وقوع الظهر قبل الزوال أو بغير وضوء والعصر بعده أو بوضوء أو بعدهما جميعا والزمان وهو يوم عرفة والمكان وهو عرفة وما قرب منها والجماعة فالشروط ستة كانت لكن الأخير داخل في الأول فان معنى اشتراط الامام اشتراط صلاتهم لا وجوبه فيهم على أنه في البحر قال ان الجماعة غير شرط حتى لو لحق الناس فزاع فصلي الامام وحده الصلواتين جاز بالاجماع على الصحيح كذا في الوجيز ثم نقل عن البدائع أن الجماعة شرط لجمع عند أبي - نيفة لكن في حوزة غير الامام لا في حق الامام ثم قال فإني أقاينة بالجوهر في الجمع من اشتراط الجماعة صعب واعتصره في النهر بأنه نقله غير واحد وصححه الاستيعابي وبأب الجواز في مثله الفزع للضرورة اهـ قلت ماصر عن البدائع يصلح توقيفها على الكلامين والتعصين فتدبر ثم يكتفي ادرال جزء من الصلواتين مع الامام حتى لو درل بعض الظهر ثم قام يقضي ما فات ثم ادرل جزءا من العصر معه يكتفي كما أفاده في البحر والباب (قوله الامام الاعظم) أي الخليفة بحر وقوله أو نائبه أي ولو بعد موت الامام منه يجمع نائبه أو صاحب شرط لان التواب لا يغز لون موت الخليفة بحر وأطلق الامام فعمل المقيم والمافر لكن لو كان مقبلا كإمام مكة صلى بهم صلاة المقيم ولا يجوز له العصر ولا للصباح الاقتداء به قال الامام الملواني كان الامام النسي يقول لعجب من أهل الموقف يتابعون امام مكة في العصر فاني يستجاب لهم أو يرجي لهم الظهور واصلاتهم غير جائزة قال نعمس الأئمة كنت مع أهل الموقف فاعتزلت وصليت كل صلاة في وقتها وأوصيت بذلك أصحابي وقد معنأ أنه يتكاف ويخرج صيرة سفر ثم ياتي عرفات فلو كان هكذا فالعصر جائز ولا لا فيجب الاحتياط اهـ ملخصا من التتارخانية عن المحيط (قوله والاصل واحدانا) يوم جواز صلاة العصر في وقت الظهر وعدم جواز الجماعة لو صليت العصر في وقتها وليس عراد فالاصوب قول

مطلوب  
في شروط الجمع بين الصلواتين  
بمعرفة  
على المذهب ولا بعد أداء  
العصر في وقت الظهر  
(وشربا) لصة هذا الجمع  
(أما) الاعظم أو نائبه  
والصلوات وحدها

الزباني صلوات كل واحدة منهم ما في وقتها أفاده ح ويمكن الجواب بان وحدها حال من مفعول صلوات لان فاعله أي صلوات الصلواتين وحدها أي غير مجموعات بل كل واحدة في وقتها غاية أن فيه إطلاق الجمع على ما فوق الواحد فافهم (قوله والاحرام بالحج فيه ما) احقر به عالوا أحرم بالعمر فلا يجوز الجمع ولو أحرم بالحج قبل صلاة العصر كالأول يمكن محروما وأشار إلى أن الشرط حصوله عند أداء الصلواتين ولو أحرم بعد الزوال في الأصح وفي رواية لا بد من وجوده قبل الزوال كما في النهر وقوله فيه ما يتعلق بقوله الامام وقوله الاحرام ولذا فرغ عليه المصنف بقوله فلا يجوز وقوله ولان صلى الخ على طريق الف والشر المرتب (قوله لم يصل العصر مع الامام) أي بل يصلح في وقتها ومثله ما لو صلى الظهر فقط مع الامام لا يصلح العصر الا في وقتها (قوله قبل احرام الحج) بان لم يحرم أصلا أو أحرم بالعمر فقط كما صرح (قوله ثم أحرم) أي بالحج قبل أداء العصر (قوله الا في وقتها) أي العصر (قوله الا الاحرام) فهو شرط متفق عليه عندنا والعصر بالاضافة إلى المذكور هنا أي فلا يشترط عندنا الاقتداء بالامام أو نائبه والا فاشتراط الزمان والمكان وتقديم الظهر على العصر متفق عليه عندنا كما أفاده في شرح الباب (قوله وهو الاظهر) اهـ له من جهة الدليل والافاقون على قول الامام وصحبه في البدائع وغيره وانقل تصحيح العلامة قاسم عن الاستيعابي وقال واعقده برهان الشريعة والنسفي (قوله ثم ذهب) أي الامام مع القوم من مسجد غرة إلى الموقف أي مكان الوقوف بعرفة (قوله بغسل) متعلق بقوله صلى وقوله ذهب قال القهستاني أي جمع بين الصلواتين وذهب إليه حال كونه مفقدا في وقت الجمع والذهاب فيكون حاله من فاعل جمع وذهب والاول في خزانة المفتين والثاني في السكاكي اهـ وقوله من بالبناء للجمع هو لصفة غسل (قوله ووقف الامام على ناقته) في الخاتمة والافضل للامام أن يقف راكبا غيره أن يقف عنده اهـ وظاهره أن الركوب للامام فقط وهو مفهوم كلام المصنف كانه بداية والبداية وغیرها ويؤيد قول السراج لانه يدعوه ويدعو الناس بدعائه فان كان على راحته فهو وأبلغ في مشاهدتهم - م له اهـ من في القهستاني الافضل أن يكون راكبا غيره من الامام اهـ ومثله في متن الملتقى ونقل بعضهم عن السراج عن منسك ابن الجبلي يكره الوقوف على ظهر الدابة الا في حال الوقوف بعرفة بل هو الافضل للامام وغيره اهـ ولم أره في السراج (قوله بقرب جبل الرحمة) أي الذي في وسط عرفات ويقال له لال كلال وأما صعوده كما يفعله العوام فلم يذكر أحد ممن يعتمقه فيه فضيلة ل حكمه حكم سائر أراض عرفات وادعي الطبري والساودي أنه مستحب ورد النوروي بأنه لأصل له لانه لم يرد فيه خبر صحيح ولا ضعيف نهر (قوله عند الحضرات الكبار) أي الحجرات السوداء المقروسة فانها مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم شرح الباب وفي شرح الشيخ العجيل عن منسك الفارسي قال قاضي القضاة بدر الدين وقد اجتمعت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم ووافق عليه بعض من يعقده عليه من محدثي مكة وعلمائهم احق حصل الظن بتعيينه وأنه القبوة المستعملة المشرفة على الموقف التي عن يمينها وورائها حفرة متصلة بعجرات الجبل وهذه القبوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي إلى الجبل أقرب بقابل بحيث يكون

(والاحرام) بالحج (فيه ما) أي  
الصلواتين (فلا يجوز العصر  
لانه قد روي احدهما - ما)  
فلو صلى وحده لم يصل  
العصر مع الامام (ولا)  
يجوز العصر (ان صلى  
الظهر بجماعة) قبل  
احرام الحج (ثم أحرم الا  
في وقتها) وقال لا يشترط  
لصة العصر الا الاحرام  
وبه طائفة الثلاثة وهو  
الاظهر شرعية لآلية عن  
البرهان (ثم ذهب إلى  
الموقف قبل سن ووقف  
الامام على ناقته بقرب  
جبل الرحمة) عند الحضرات  
الكبار (مستقبلا) القبلة



الجليل قبل تلك حين اذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك بقليل وراه اه وتقبله  
 في الباب ايضا اختصار قال القاضي محمد عبيد والبناء المربع هو المعروف بطبخ آدم ويعرف  
 بهذا انه صخرة مخروطية تتسع هي وما حواها من تلك الحضرات المقررة وما وراءها من الحضرات  
 السود المنصبة بالجليل (قوله والقيام والنية) مبتدأ ومعطوف عليه وقوله فيه متعلق بكل  
 من القيام والنية وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ والاولى ان يقول ليسا بالنية وتغليب  
 المذكور على المؤنث فكل من القيام والنية مستحب كافي للباب وانما كانت النية شرطا  
 في الطواف دون الوقوف لان النية عند الاسرام تضمنت جميع ما يفعل فيه والوقوف يفعل  
 فيه من كل وجه فاكثرت فيه بتلك النية والطواف يفعل فيه من وجه دون وجه لانه يفعل بعد  
 التحلل الاول فاشترط فيه أصل النية دون تعيينها اعلا بالشروطين شرح النقاية للقاري لكن  
 هذا الفرق لا يشمل طواف العمرة لانه يفعل قبل التحلل وسيد كر آخر الباب فرق آخر (قوله  
 لان الشرط الكيفية فيه) أي في محل الوقوف المعلوم من المقام قال في شرح الباب والظاهر  
 ان هذا ركن لعدم تصور الوقوف بدونه ثم الوقت شرط اه أي مع الاحرام قلت وانه أراد  
 بالشرط ما لا بد منه فيجعل الركن تامل والمراد بالكييفية الحصول فيه على أي وجه كان ولو  
 نائما أو واجه لا يكونه عرفة أو غير صاح أو مكرها أو جنبا أو ما راسمرا (قوله مجاز) أي ما غير  
 واقف (قوله ودعا جهرا) ولا يفرط في الجهر بصوته اباب أي بحيث يتعجب نفسه لئلا يفتقد  
 شارحه الجهر بكونه في التلبية وقال وأما الادعية والاذكار فبالخفية اولى اه قلت ويؤيده  
 قوله في السراج ويحتمل في الدعاء والسنة أن يخفي صوته اقله تعالى ادعوا ربكم تضرعا  
 وخفية اه (قوله بجهد) متعلق بدعاء أي باجتهاد والخاص في المسئلة وقد ورد خير الدعاء دعاء  
 يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو  
 على كل شيء قدير رواه مالك والترمذي وأحمد وغيرهم شرح النقاية للقاري وقيل لابن عبيدة  
 هذا ثناء فلم يسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم دعاء فقال الثناء على الكريم دعاء لانه يعرف  
 حاجته فتح قلت يشبه بهذا الى خبر من شغلته ذكرى عن مسأقي أعطيته أفضل ما أعطى  
 السابقين ومنه قول أمية بن أبي الصامت في مدح بعض الملوك

أأذكر حاجتي أم قد كفاني • شأؤك ان شئتك الحياء

إذا أتني عليك المر يوما • كفاه من تعرضك الثناء

(قوله وهو) أي هذا الموقف من مواضع الاجابة أي المواضع التي تكون الاجابة أربى  
 فيها من غيرها كما أفاده في التمر (قوله وهي مكة) أي وما قرب منها لان الموقفين  
 ومعنى الجمار ليست في مكة (قوله وهي عشرة مواضع الخ) كذا ذكرها في الفتح  
 عن رسالة الحسن البصري قال ابن حجر المدي والحسن البصري تابعي جليل اجتمع  
 بجمع من الصحابة فلا يقول ذلك الا عن توقيف اه وثقلها بعضهم عن النقاش المفسر  
 في منكره مقيدة بأوقات خاصة والحسن أطلقها وذكر ذلك بعضهم نظما نقله ح عن  
 الشرنبلالية فراجعهما (قوله بكعبة) أي فيها (قوله والموقفين) أي عرفة والمشعر

(والقيام والنية فيه) أي  
 الوقوف (ليست بشرط  
 ولا واجب فلو كان جالسا  
 جازحه و) ذلك لان  
 (الشرط الكيفية فيه)  
 فصح وقوف مجناز وهارب  
 وطالب غريم ونائم ومجنون  
 وسكران (ودعا جهرا)  
 بجهد (وعلم المأمون  
 ووقف الناس حلقه بقربه  
 مستقبلي القبلة ساهين  
 لقوله) خاشعين باكين وهو  
 من مواضع الاجابة وهي  
 بمكة خمسة عشر تقسمها  
 صاحب التمر فقال  
 دعاء البر باب يستجاب بكعبة  
 وما تزم والموقفين كذا الخبر

مطلب  
 الثناء على الكريم دعاء

مطلب  
 في اجابة الدعاء

الحرام في المزدلفة (قوله طواف) أي مكانه والاولى أن يقول المطاف وهو ما كان في زمنه  
 صلى الله عليه وسلم مسجدا والا فالمسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه الطواف شرح  
 الباب (قوله وسعى) أي بين الصفا والمروة لاسيما فيما بين الميادين شرح الباب (قوله  
 مروتين) أي الصفا والمروة ففيه تغليب وله غلب المؤنث على المذكر بناء على أحسن القولين  
 للعلماء وهو أن المروة أفضل من الصفا (قوله مقام) أي خلفه كما في الباب (قوله  
 جمارك) أي الثلاث فبذلك بلغت خمسة عشر لكن اعترض بأنه لا دعاء في جرة العقبة  
 بل في الاولى والوسطى (قوله زاد في الباب الخ) أي اباب المناسك للشيخ رحمة الله السدي  
 فليدقق ابن الهمام اختصاره من منسكه الكبير واختصاره أيضا عند من أصغر منه فافهم  
 (قوله وعند السدرة) فيه انه لم يذكرها في الباب بل ذكرها في الشرنبلالية وهي سدرة كانت  
 بعرفة وهي الآن غير معروفة ذكره بعض المحشين عن تاريخ مكة للامام العتبي وكذا عزاء  
 بعض مشايخ مشايخنا لابن ظهيرة الحنفي المكي في فضائل مكة (قوله وفي الحجر) فيه ان  
 هذا هو تحت الميزاب كما في الشرنبلالية عن الفتح (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر  
 من ذي الحجة التي ينزلون فيها الا ان ط قلت وقد ألحقت هذه الخمسة نظاما ينظم صاحب التمر  
 فقلت

ورؤية بيت ثم حجر وسدرة • وركن يمان مع من ليلة القمر

٣ (قوله واذا غربت الشمس الخ) ان لا واجب حق لو دفع قبل الغروب فان جاز حد ودعاه  
 لزمه دم الا ان يعود قبله ويدفع بعده فيسقط خلاف الزور بخلاف ما لو عاد بعده ولو مكث بعد  
 ما أفاض الامام كثيرا بلا عذر ساء ولو أبطأ الامام ولم يقض حتى ظهر الليل أفاضوا لانه أخطأ  
 السنة من الجبر والنهر (قوله أي) أي أفاض الامام والناس وعليهم السكينة والوقار فاذا  
 وجد فرجة أسرع المشى بلا اذى وقيل لا بأس من الايضاع أي لا بأس في زماته بالكثرة الا اذا  
 اباب وشرحه (قوله على طريق المازمين) أي لا على طريق ضرب المأزم بهمة بعد الميم الاولى  
 ويجوز تركها كما ذكر رأس وزاى مكسورة وأصله المضيق بين جبلين ومراد الفقهاء الطريق  
 الذي بين الجبلين وهو اجبلان بين عرفات ومزدلفة اسمعيل وعزاه بعضهم الى العزبن جماعة  
 وأنه نقله عن الحب الطبري ورد به قول النوري ان المراد به ما بين العينين الذين هما أحد الحرم  
 وقال انه غريب ويحمل العوام على الراحة بين العينين وليس كذلك أصل (قوله ماشيا) أي اذا  
 قرب منها يمشي ماشيا ما تاذ بارواضا لانهم من الحرم المحترم شرح الباب (قوله الاوادي  
 محسر) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة وبالراء واللام متقطعة  
 لانه ليس من معنى كما أشار اليه الشارح (قوله ليس من معنى) مراد به ان من مزدلفة لانهم يحمل  
 الوقوف اه (قوله أو يطن عرنة) أي الذي قرب عرفات كما مر (قوله لم يجز) أي لم يصح الاول  
 عن وقوف مزدلفة الواجب ولا الثاني عن وقوف عرفات الركن (قوله على المشهور) أي  
 خلافا لما في البدائع من جوازها فيه ما فتح (قوله والاصح انه المشعر الحرام) وقيل هو مزدلفة  
 كلها (قوله وعليه مية مية) قيل هي اسطوانة من حجارة مدورة تدور بها أربعة وعشرون ذراعا  
 وطولها اثنا عشر وفيها خمسة وعشرون درجة وهي على خشبة مرتفعة كان يوقد عليها في

٣ مطالب  
 في الدفع من عرفات

طواف وسعى مروتين وزمزم  
 مقام وميزاب جوارك تعتبر  
 زاد في الباب وعند رؤية  
 الكعبة وعند السدرة  
 والركن اليماني وفي الحجر  
 وفي معنى في نصف ليلة البدر  
 (واذا غربت الشمس  
 اتى) على طريق المازمين  
 (مزدلفة) وهو قد هان  
 مازى عرفة الى مازى

محسر (ويستحب ان يات بها  
 ماشيا وان يكبر ويهل  
 ويحمد ويبكي ساعة فاعية  
 و) المزدلفة) كلها موقف  
 (الاوادي محسر) هو واد  
 بين معنى ومن دلفة فلو وقف  
 به أو يطن عرنة لم يجز على  
 المشهور (ونزل عند جبل  
 فزح) بضم ففتح لا يصح  
 للعلمية والعدل من قازح  
 بمعنى من رفيع والاصح انه  
 المشعر الحرام وعليه  
 مية مية قبل كلون آدم

قول الحنفي ليس من معنى  
 ليس في نسخ الشارح التي  
 بايدينا اه



خلافه من الرشد يد الشفع ليله عز دافعة وكان قبله بوقد بالخطب وبعد بصاحب كاد (قوله  
وصلى العشاء من الخ) أى فى أول وقت العشاء الأخيرة فاستأنف وينبغى أن يصلى قبل حط رحاله  
بل ينبغى جلاله وبقائه وأشار الى أنه لا تطوع بينهما ولو سنة مؤكدة على الصحيح ولو تطوع  
أعاد الأقامة كما لو اشتغل بينهما بهل آخر بحر قال فى شرح الباب وبصلى سنة المغرب والعشاء  
والوتر بعدها كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجامى قدس الله سره السامى فى منتهى  
وأما قول الشارح قبيل باب الاذان يكره التفضل بعد صلاتي الجمعة بين فقيه كلام قدمناه هناك  
(قوله لان العشاء فى وقت الخ) على ثلاثة أقسام على إقامة واحدة بخلاف الجمع فى عرفة فانه  
بأقمتين لان الصلاة الثانية هناك تؤدى فى غير وقتها فتع الحساجة الى إقامة أخرى للأعلام  
بالتسريع فيها أما الثانية هنا فتؤدى فى غير وقتها فتع الحساجة الى إقامة أخرى للأعلام  
(قوله كالاحتياج هنا للإمام) فلو صلاهما منفردا جاز خلافا لما فى شرح النقاية للبرجندى  
فانه خلاف المشهور فى المذهب شرح الباب وذكر فى الباب أن الجماعة سنة فى هذا الجمع ثم  
قال وشرايط هذا الجمع الاحرام بالحج وتقدم الوقوف عليه والزمان والمكان والوقت الخ قال  
شارحه فلا يجوز هذا الجمع فى غير المحرم بالحج وأما ما ذكره المحبوى من أن الاحرام غير شرط فيه  
ففيه وجهان أحدهما أن هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكا الا بالاحرام بالحج اهـ وبه  
ظهر صحة ما يفتى فى النهر بقوله وينبغى اشتراطه لكونه فى المغرب مؤديا اهـ وظهر أن ما فى  
التمية والهتدي من عدم اشتراطه مبني على قول المحبوى فافهم (قوله ولو صلى المغرب  
والعشاء) فى بعض النسخ أو العشاء بأو فى بعضها الاقتصار على المغرب موافقا لما فى الكنز  
وغيره وهو أولى لان المراد التنبية على وجوب تأخير المغرب عن وقت المعتاد ويقوم منه بلاولى  
وجوب تأخير العشاء الى المزدلفة ثم عبارة الباب ولو صلى الصلاةين أو أحدهما (قوله أعاده)  
أى أعاد ما صلى قال العلامة الشهادة فى منتهى كده إذا فاعا إذا ذهب الى المزدلفة من طريقها  
أما إذا ذهب الى مكة من غير طريق المزدلفة جاز له أن يصلى المغرب فى الطريق بلا توقف فى ذلك  
ولم أجدها صرح بذلك سوى صاحب التميمة والعناية ذكره فى باب قضاء الفوائت وكلام  
شارح الكنز أيضا يدل على ذلك وهو فائدة جلية اهـ وكذا صرح به فى التميمة فى الباب  
الذكر أيضا اهـ ذكر بعض المشايخ عن خط بعض العلماء قات ويؤخذ هذا من اشتراط  
المكان لعصمة هذا الجمع كما مروى فانه يفيد أنه لو لم يعر على المزدلفة لزم صلاة المغرب فى الطريق  
فى وقتها لعدم الشرط وكذا لو بات فى عرفات فتنبيه (قوله الصلاة أمامك) الجملة فى محل جر  
بدل من الحديث وساطب به صلى الله عليه وسلم أسامة لما نزل عليه السلام بالشعب فبال وتوضا  
فقال أسامة الصلاة بارسول الله ومعنى الحديث وقت الجاهل أو مكانها ط (قوله ليلة النحر)  
سمها بذلك جريا على الحقيقة اللغوية والشرعية وأما ما صرح فى آخر الاعتكاف من تبعيته اليوم  
الذى قبلها ذلك بالنظر الى الحديث كما حقه هناك فافهم (قوله والمكان من دلفة) يرد  
عليه ما فى البحر عن المحيط لوصلاهما بما جاوز المزدلفة جاز اهـ وعزاه فى شرح الباب الى  
المنتقى لكن قال بعده وهو خلاف ما عليه الجمهور (قوله والوقت) الفرق بينه وبين الزمان

(وصلى العشاء من باذان  
وأقامة) لان العشاء فى  
وقتها لم يمتنع للأعلام كما  
لا احتياج هنا للإمام (ولو  
صلى المغرب) والعشاء (فى  
الطريق أو) فى عرفات  
أعاده) لا حديث الصلاة  
أمامك فتوقفنا بالزمان  
والمكان والوقت فالزمان  
ليس له النقص والمكان  
مزدلفة والوقت وقت  
العشاء حتى لو وصل الى  
مزدلفة قبل العشاء لم يصل  
المغرب حتى يدخل وقت  
العشاء

هنا أن الثاني أعم (قوله فتصلح لغز من وجوه) أى تصلح هذه المسئلة فيقال أى فرض لا يطلب  
له الإقامة فالجواب عشاء المزدلفة إذا لم يقبل فيها وبين المغرب فاصل ويقال أى صلاة تصلح  
فى غير وقتها وهى أداء أى صلاة إذا ما لبت فى وقتها وجبت أعادتها فالجواب مغرب المزدلفة  
وأى صلاة يجب أن تفعل فى مكان مخصوص فالجواب المغرب والعشاء فى المزدلفة فتأمل  
واستخرج غيرها ح زادت أى عشاء أديت قبل المغرب من صاحب ترتيب وصحت فالجواب  
عشاء المزدلفة وزاد الرحق وأى صلاة يختلف وقتها فى زمان دون زمان وهى مغرب المزدلفة  
وقتها باليلة العيد غير وقتها فى بقية الايام وأى صلاة يختلف وقتها فى حالة دون حالة هى هذه يختلف  
وقتها فى حالة الاحرام بالحج وأى صلاة فاسدة إذا خرج وقتها التى بعدها انقضت صحيحة وأى صلاة  
يكره الاتيان بها فى هذه (قوله فيعود الى الجواز) أى المغرب أو ما صلاهما من مغرب  
عشاء فى الوقت قبل المزدلفة ومفهومه أنه قبل طلوع الفجر لم يجز وهذا قوله ما وقال أبو  
يوسف يجزى به وقد أساءه بداية أى لان المغرب التى صلاها فى الطريق ان وقتها صحيحة فلا يجب  
إعادتها الا فى الوقت ولا بهـ وان لم تقع صحيحة وجبت فيه وبعد أى ا لم يؤدها فيه وجب  
إعادتها بهـ لان ما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحة بعض الوقت واجب بأن الفاسد موقوف  
بظهور أثره فى نافي الحال كما صرح فى مسئلة الترتيب كذا فى العناية قلت هـ فاصرح فى أن المراد  
بهـ عدم الجواز لعدم العصمة لا عدم الحل خلافا لما فهمه فى البحر وغام الكلام فاعا فاعا عليه  
(قوله وهذا) أى عدم جواز ما صلا فى طريق المزدلفة المفهوم من قوله أعاده ما لم يطلع الفجر  
فانهم (قوله صلاهما) لانه لو لم يصلهما ما صار ناقضا (قوله عا العشاء الى الجواز) قال فى  
الظهير يبرية وهذه مسئلة لا بد من معرفتها وهذا كما قال أبو حنيفة فممن ترك صلاة الظهر ثم صلى  
بعدها خا أو هوذا كراة متروكة لم يجز فان صلى السادسة عمدا الى الجواز اهـ واستشكل حكم  
المسئلة الظهير الرملى بأن فيه تقويت الترتيب وهو فرض يفوت الجواز بقوة كترتيب الوتر على  
العشاء قال الآن يصح على ساقط الترتيب أو على عودها الى الجواز إذا صلى خسا بهـ دهـ اهـ  
وهو تأويل بعيد بل الظاهر سقوط الترتيب هنا بقرينة التنظيم بقوله فى الظهير بهـ وهذا كما  
قال أبو حنيفة الخ وعن هذا قال السيد محمد أبو السعود لا فرق فى هذا بين أن يكون صاحب  
ترتيب أو لا فتراد هذه على مسقطات وجوب الترتيب اهـ (قوله وينوى المغرب أداء) كذا فى  
النهر عن السراج وفيه رد على قول البحر انه قضاء مع أنه صرح بعده بان وقتها وقت العشاء  
(قوله ويترك سنتها) الموافق لما قدمناه عن الجامى أن يقول ويؤخر سنتها (قوله ويحبها) يعنى  
ليلة العيد بان يشغل فيها وفى معظمها بالعبادة من صلاة أو قراءة أو ذكر أو دراسة علم شرعى  
وتحذ ذلك وقوله فانما أفضل الخ قال ح أى فى حديثها الى حق من كان بمزدلفة (قوله كما  
أفتى به صاحب النهر وغيره) عبارة النهر وقد وقع السؤال فى شرفها على ليلة الجمعة وكنت عن  
مال الى ذلك ثم رأيت فى الجوهر أنها أفضل ليالى السنة اهـ وكلامه كما ترى فى تفضيلها على  
ليلة الجمعة لانه على ليلة القدر نيم ما فى الجوهر شامل ليلة القدر لكن هذا القدر لا يسوغ أن  
يشال أفتى به صاحب النهر اهـ ح (قوله وجزم الخ) تأييد لما قبله من حيث ان الاكراه على

فتصلح لغز من وجوه (مالم  
يطلع الفجر) فيعود الى  
الجواز وهـ هذا اذا لم يفت  
طلوع الفجر فى الطريق  
فان خافه صلاهما (ولو  
صلى العشاء قبل المغرب  
بمزدلفة صلى المغرب ثم أعاد  
العشاء فان لم يعد هـ فى  
ظهر الفجر أعاد العشاء الى  
الجواز) وينوى المغرب  
أداءه ويترك سنتها ويحبها  
فانما أشرى من ليلة القدر  
كما أفتى به صاحب  
النهر وغيره وجزم شارح  
البحارى سيما القسطلانى  
بان عشر ذى الحجة أفضل  
من العشر الاخير من  
رمضان

مطلب  
فى المقاضاة بين ليلة العيد  
وليلة الجمعة وعشر ذى  
الحجة وعشر رمضان



(وصلى القبر بفلس) لاجل  
الوقوف (ثم وقف) بمزدلفة  
ووقفه من طلوع الفجر  
الى طلوع الشمس ولو مارا  
بما عرفة لكن لو تركه  
بعد ركزجة

ان ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فاذا كان عشرا في ليلة القدر افضل منه لزم تقصيره على  
ليلة القدر وليلة العيد افضل ليالي العشر فتكون افضل من ليلة القدر قال ط وذكر المناوي  
في شرحه الصغير في حديث افضل ايام الدنيا ايام العشر ما نصه لاجتماع امهات العبادات فيه  
وهي الايام التي اقسام الله تعالى بها قوله والفجر واليا من افضل من ايام العشر الاخير  
من رمضان على ما اقتضاه هذا الخبر واخذ به بعضهم ~~كان~~ الجوهري على خلافه وقال في  
شرحه الكبير ومرة الخلاف تظهر في ما هو على نحو طلاق ونذر بافضل الاعشار او الايام قال  
ابن القيم والاصواب ان ايام العشر الاخير من رمضان افضل من ليالي ذي الحجة لانه افضل  
ليوم الفجر وعرفة وعشر رمضان اغما افضل ليلة القدر اه قلت ونقل الرشيدي عن بعضهم  
ما يفيد التوفيق وهو ان ايام عشر ذي الحجة افضل من ايام عشر رمضان وليالي الثاني افضل  
من ليالي الاول لان افضل ما في الثاني ليلة القدر وبها ازداد شرفه وازداد شرف الاول  
يوم عرفة اه وهذا مع ما مر عن ابن القيم كالصريح في فضلية ليلة القدر على ليلة الفجر  
ويلزم منه تفصيلها على ليلة الجمعة لما مر عن انه من تفصيل ليلة الفجر على ليلة الجمعة  
ولا يرد على هذا حديث ~~لم~~ خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة لان الكلام في ليالي الايام  
يومها وقد ذكر الشارح في آخر باب الجمعة عن التناوبية ان يومها افضل من لياليها  
اي لان فضيلة لياليها الصلاة الجمعة وهي في اليوم (تبيينه) في المراج وقد صرح عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم جمعة وهو افضل من  
سبعين حجة ذكره في تحرير يد الصحاح به لامة الموطا اه وسياق الكلام عليه آخر الحج  
ونقل ط عن بعض الشافعية ان افضل الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم  
ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العيد  
(قوله وصلى القبر بفلس) أي ظلة في أول وقتها ولا يس ذلك عندنا لاهتمامنا بكون عرفة في  
مضى على ما مر عن الحاشية وقد مرنا ان الاكثر على خلافه (قوله لاجل الوقوف) أي لاجل  
استداده (قوله ثم وقف) هذا الوقوف واجب عندنا السنة والبيوتة بمزدلفة سنة  
مؤكد على الصغير لا واجبة خلافا للشافعي فيه ما كان في الباب وشرحه (قوله ووقفه الخ) أي  
وقت جوازه قال في الباب وأول وقته طلوع الفجر الثاني من يوم الفجر وآخره طلوع الشمس  
منه فن وقف بها قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقد رويوا واجب منه ساعة  
ولو لطيفة وقد روي السنة امتداد الوقوف الى الاسفار جدا وأما ركعتيه فيكون وقت بمزدلفة  
سواء كان بفعل نفسه أو فعل غيره بان يكون محمولا بامر أو بغير أمر وهو قائم أو مضى عليه  
أو يجنون أو سكران أو ما لم ينوع علم بها أو لم يعلم ليل (قوله ركزجة) عبارة الباب الا اذا كان  
املا أو ضعف أو يكون امرأة تخاف الزحام فلا تلتقي عليه اه لكن قال في البحر ولم يبق في  
المحيط خوف الزحام بالمرأة قبل اطلاقه ففعل الرجل اه قلت وهو شامل لخوف الزحام عند  
الرمي مقتضاه انه لو دفع ليل ليرى قبل دفع الناس وزحمته لالتقي عليه لكن لا شك ان الزحام  
عند لري وفي الطريق قبل الوصول اليه امر محقق في زماننا لزم منه سقوط واجب الوقوف

مطلب  
في الوقوف بمزدلفة

بمزدلفة

بمزدلفة فالاولى تقييد خوف الزحام بالمرأة ويحتمل اطلاق المحيط عليه لكون ذلك عندنا  
ظاهرا في حقها بسبب طهه الواجب بخلاف الرجل أو يحتمل على ما اذا خاف الزحام فهو مرض  
ولذا قال في السراج الا اذا كانت به علة أو مرض أو ضعف تخاف الزحام فدفع ليل فلا تلتقي  
عليه اه لكن قد يقال ان غيره من مناسك الحج لا يخلو من الزحام وقد صرحوا بانه لو  
افاض من عرفات لخوف الزحام وجاوز حدودها قبل الغروب لزمه دم مالم يبعث قبله وكذا  
لو تبعه فبعثه كما صرح به في الفتح على أنه يمكنه الاحتراز عن الزحام بالوقوف بعد الفجر لحظا  
فيحصل الواجب ويدفع قبل دفع الناس وفيه ترك مد الوقوف المستثنى من خوف الزحام وهو  
أسهل من ترك الواجب الذي قيل بانه ركن وقد يجاب بان خوف الزحام فهو مرض أو علة  
جعلوه عذرا هنا حديث أنه صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله بابل ولم يجعل عذرا في عرفات  
لما فيه من اظهار مخالفة المشركين فانهم كانوا يدفعون قبل الغروب فليست امل (قوله لالتقي عليه)  
وكذا كل واجب اذا تركه ~~فد~~ لالتقي عليه كما في البحر أي بخلاف فعل المخطو را ذكره كلبس  
المحيط ونحوه فان العذر لا يسهط الدم كما ساق في الجنائيات وبه سقط ما ورد في الشرع ببلالية  
بقوله لكن يرد عليه ما نص الشارح بقوله فن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية اه  
ثم يرد ما قدمناه آنفا عن الفتح من أنه لو جاوز عرفات قبل الغروب لندبه أو لخوف الزحام  
لزمه دم وقد يجاب بما ساق في شرح الباب في الجنائيات عند قول اللباب ولو فاته الوقوف  
بمزدلفة باحصر فاعليه دم من أن هذا عذر من جانب الخلق فلا يؤثر اه لكن يرد عليه  
جعلهم خوف الزحام عذرا في ترك الوقوف بمزدلفة وعلمت جوابه فتأمل (قوله ودعا)  
رافعا يديه الى السماء ط عن الهندية (قوله واذا أسفر جدا) فاعل أسفر اليوم أو الصبح  
وفاعله الملايد كذكره قرا حصارى قال الجوزي ولم أقف على أنه ملايد كرفي من كتب الفجر  
واللغة ونسب الامام الاسود بحيث لا يبقى الى طلوع الشمس الامتداد ما يصل ركعتين وان دفع  
بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصل الناس الفجر فقد أساء ولا تلتقي عليه هندية ط وما وقع في  
نسخ القدوري واذا طلعت الشمس أفاض الإمام قال في الهداية انه غلط لان النبي صلى الله  
عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس وتعامه في الشرع ببلالية (قوله فاذا بلغ بطن محسر) أي أول  
واديه شرح اللباب وفي البحر وادي محسر موضع فاصل بين منى ومزدلفة ليس من واحد منهما  
قال الازرق وهو خمسة مائة ذراع وخمس وأربعون ذراعا اه (قوله لانه موقف النصارى) هم  
أصحاب القيل ح عن الشرع ببلالية (قوله وري جرة العقبة) هي ثالث الجرات على حدة منى من  
جهة مكة وليست من منى ويقال لها الجرة الكبرى والجرة الاخيرة تهتماني ولا يرى يومئذ  
غيرها ولا يقوم عند حاجتي باقي منزله ولو الجحفة (قوله ويكره تنزيها من فوق) أي فيجز به لان  
ما حواه موضع النسك كذا في الهداية الا أنه خلاف السنة ففعله عليه السلام من أسفها  
بمنه لانه المتعين ولذا ابتدى خلق كثير في زمن الصحابة من أعمالها ولم يأمروهم بالعادة  
وكأن وجها اختياره عليه السلام لذلك هو وجها اختياره حتى ان حذف فانه يتوقع الاذى اذا  
رموه من أعمالها الى أسفها فانه لا يخلو من مرور الناس فيصيبهم بخلاف الرمي من أسفل  
مع المسلم من من فوقها ان كان كذا في الفتح ومقتضاه أن المراد الرمي من فوق الى أسفل لا في

لا تلتقي عليه (وكبره هل ولى  
وصلى) على المصطفى (ودعا  
واذا أسفر) جدا (أنى منى)  
مهلا صليفا فاذا بلغ بطن  
محسر أسرع قدور مبيدة  
بهر لانه موقف النصارى  
(ورى جرة العقبة من  
بطن الوادي ويكره تنزيها  
من فوق

مطلب  
في رمي جرة العقبة



موضع وقوف الرامى فوق ومقتضى تعليل الهداية بان ما هو اعم وضع نسك ان المراد الثاني  
 الان يزول كما افاده بعض الفضلاء بان المراد موضع وقوف الناسك لا موضع وقوع الحصى  
 (قوله سبعاً) أى سبع رميات بسبع حصيات فلور ما هادفة واحدة كان عن واحدة نهر  
 (قوله خندقاً) نصب على المصدر شربلاية فهو مفعول مطلق ايان النوع لان الخندق نوع  
 من الرمى وهو رمى الحصى بالاصابع كما اشار اليه الشارح (قوله بهتتين) يقال الخندق بالحصا  
 والخندق بالحصى فالاول بالهاء المهملة والثاني بالمهجمة شرح النفاية للقارى (قوله أى برؤس  
 الاصابع) قيل كيفية الرمى ان يضع طرف ايها على وسط السبابة ويضع الحصى على  
 ظاهر الاصابع كأنه عاقد سبعين فيرميها وقيل ان يخلق سبابة ويضعها على مفصل ايها كأنه  
 عاقد عشرة وقيل ياخذها بطرف ايها وسبابة وهذا الاصح لانه لا يسر المعتاد فتح  
 في كذا صحتها في النهاية والاول الجلية وهو مراد الشارح فافهم والخلاف في الاولوية والمختار انها  
 مقدار الباقلة لباب أى قدر الفولة وقيل قدر الحصة أو النواة أو الاغلة قال في النهر وهذا  
 بيان المندوب وأما الجواز فيكون ولو بالاكبر مع الكراهة (قوله ويكون بينهما) أى بين الرامى  
 والجمره ويجعل مقياسه بينه والكعبة عن يساره لباب (قوله خسة أذرع) أى أو أكثر ويكره  
 الاقل لباب لان مادونه وضع فلا يجوزنا وطرح فيجوز لكنه مسمى لخالفه السنة فهو متافى  
 (قوله والا) أى وان لم تقع من على ظهره مائة يميل بتحرك الرجل أو الجمل أو وقعت بنفسها  
 لكن بعيداً من الجمره ح (قوله لا) قال في الهداية لانه لم يعرف قرينة الا في مكان مخصوص  
 اه وفي الباب ولو وقعت على الشخص أى اطراف الجمل الذى هو علامة للجمره أجزأه ولو على  
 فية الشخص ولم تنزل عنه أنه لا يجزى به لانه يدان لم يدان أنها وقعت في الرمى بنفسها أو بنقض  
 من وقعت عليه وتجرى كغيره بخلاف الاحتياط أن بعيداً وكذا لورى وشك في وقوعها  
 موقعها فلا احتياط أن بعيداً (قوله وثلاثة أذرع الخ) أى بين الحصى والجمره وهذا بيان لما  
 أجمله بقوله بقرب الجمره لكن قدر القرب في الفتح بذراع ونحوه قال ومنهم من لم يقدروه اعتماداً  
 على اعتبار القرب عرفاً ووضعه البعد (قوله وكبر بكل حصة) ظاهر الرواية الاقتصار على الله  
 أكبر غير أنه روى عن الحسن بن زيد أنه يقول الله أكبر رغم الشيطان وسر به وقيل يقول أيضاً  
 اللهم اجعل حصى مبروراً وصي مشكوراً وذنبى مقفوراً فتح (قوله وقطع التلبية بأولها) أى  
 في الطبع الصحيح والفاسد مفرداً أو مقترناً أو فارناً وقبل لا يقطعها الا بعد الزوال ولو خلق قبل  
 الرمى أو طاف قبل الرمى والخلق والذبح قطعها وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرى  
 الا أن تغيب الشمس ولو ذبح قبل الرمى فان كان قارئاً أو مقترناً قطع ولو مفرداً لباب وقيد  
 بالمهرم بالحج لان المعتمر يقطع التلبية اذا استلم الحجر لان الطواف ركن العمرة فيقطع التلبية  
 قبل الشروع فيها وكذا قاتل الحج لانه ينصالح بعمره فصار كالمعتمر والحصر يقطعها اذا ذبح  
 هديه لان الذبح التحال والقضات اذا قاته الحج يقطع حين ياخذ بالطواف الثاني لانه يتصل بعده  
 بحر (قوله جاز) أى ويكره لباب (قوله لا لورى بالاكل) لانه اذا ترك أكثر السبع لزمه دم كالمولود  
 يرم أصلاً وان ترك أقل منه كالثلاث فمادونه فاعليه لكل حصة صدقة كما سياتى في الجنائيات  
 (تعبه) لا يشترط الموالات بين الرميات بل بسن فيكره تركها لباب (قوله بكل ما كان من

(سبعاً خندقاً) بهتتين أى  
 برؤس الاصابع ويكون  
 بينهما خمسة أذرع ولو وقعت  
 على ظهره رجل أو جمل  
 ان وقعت بنفسها بقرب  
 الجمره جاز والاول ثلاثة  
 أذرع بعيداً مادونه قريب  
 جمره (وكبر بكل حصة)  
 أى مع كل (منها) وقطع  
 التلبية بأولها فلورى بأكثر  
 منها أى السبع (جاز لالو  
 رى بالاكل) فالتقييد بالسبع  
 لمنع النقص لا الزيادة (وجاز  
 الرمى بكل ما كان من

جنس الارض) كذا في الهداية واعترضه الشراح بالقيود والياقوت فانهم من أجزا  
 الارض حتى جاز اتهمهم ما ومع ذلك لا يجوز الرمى به ما وأجاب في الهداية تبعاً للثبانية بان  
 الجواز مشروط بالاستهانة برميته وذلك لا يحصل برميته ما اه وحاصله أن هذا الشرط مخصوص  
 لعموم كلام الهداية فيخرج منه نحو القيود والياقوت لكن قال في التاترخانية ان هذه  
 الرواية أى رواية اشتراط الاستهانة بخلافه ما ذكر في المحيط وكذا قال في الفتح وأجابه بعضهم  
 بناء على نفي ذلك الاشتراط ومن ذكر جواز الفاسد في مناسكه اه ومقادير كلامه ترجيح  
 الجواز رواية كلام الهداية على عمومها ولذا اعترض في السعدية على ما في العناية بماتى غاية  
 السروجى وشرح الزيلعي من أنه يجوز الرمى بكل ما كان من أجزا الارض كالجواهر والمدر  
 والطين والمغرة والنورة والزنج والاحجار النفيسة كالياقوت والزمر ذو البلخس ونحوها والمخ  
 الجبى والسكل أو قبضة من تراب وبالزبرجد والبلور والعقيق والقيود ونحوه بخلاف الخشب  
 والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة والجواهر أما الخشب واللؤلؤ والجواهر وهى كبار الأولو  
 والعنبر فانها ليست من أجزا الارض وأما الذهب والفضة فان فعلها يسمى نثار الارصيا اه  
 (قوله والمدر) أى قطع الطين اليابس (قوله والمغرة) طين أحمر تصبغ به (قوله ولؤلؤ كبار)  
 قيل يديه تبعاً للنهر لان الكبر هو التى يتألف بها الرمى والا فافهم غار لا يجوز به الرمى أيضاً  
 لتعلمهاهم بأنهم اليه من أجزا الارض أفاده أبو الوالى (قوله وجواهر) علمت مما مر عن  
 العناية أنها كبار الأولو وعليه كان المناسب اسقاط قوله كبار يكون كلام المصنف جارياً على  
 ما في الهداية والمحيط من جواز الرمى بالقيود والياقوت لكن لا يناسبه تعاميل الشارح  
 فالاولى تفهم الجواهر بالاحجار النفيسة ليوافق تقييد المصنف الأولو بالخشب وتعليل  
 الشارح وقوله وقيل يجوز اشارة الى ما مر عن الهداية والمحيط وقد علمت أن السروجى  
 وزيلعي والقارى مشوا عليه (قوله لانه يسمى نثار الارصيا) قال في الفتح فلم يجز لاتفاقهم  
 الرمى ولا يجزى انه يصدق عليه اسم الرمى مع كونه يسمى نثاراً غاية ما فيه أنه رمى شخص باسم آخر  
 باعتباره ومن متعلقه ولا تأثير لذلك في سقوط اسم الرمى عنه ولا صورته ثم قال والحاصل انه  
 اما ان يلا حظ مجرد الرمى او مع الاستهانة او خصوص ما وقع منه صلى الله عليه وسلم والاول  
 يستلزم الجواز بالجواهر والثاني بالبعرة والخشبة التى لا قيمة لها والمثالث بالخشب خصوصاً فليكن  
 هذا أعلم لكونه أسلم اه قلت قد يجاب بان المأثور كون الرمى لرغم الشيطان وما وقع منه صلى  
 الله عليه وسلم من الرمى بالحصى أفاد بطريق الدلالة جوازه بكل ما كان من جنس الارض فاعتبر  
 كل من الثاني والثالث ما دون الاول فلم يجز بالبعرة والخشبة ولا بالفضة والذهب لكن هذا  
 يستلزم عدم الجواز بالقيود والياقوت أيضاً به يتبع قول الاخر فتدبر (قوله خلاف  
 المذهب) ولذا قال في المبسوط وبعض المتشقة يقولون لورى بالبعرة أجزأه لان المقصود اهانة  
 الشيطان وذا يحصل بالبعرة واستنا قولهم هذا شرح لباب قال في الفتح على أن أكثر المحققين  
 على أنهم أمروا بتعبه لا يشغل بالمعنى فيها (قوله ويكره أخذها من عند الجمره) وما هى الا كراهة  
 تنزيه فتح أشار الى أنه يجوز أخذ من أى موضع سواء فى اللباب يستحب أن يرفع من مرفقة  
 سبع حصيات ويرمى بها بجرة العقبة وان رفع من المزدانة سبعين أو من الطريق فهو جائز وقيل

جنس الارض  
 والمدر والطين والمغرة  
 (و) كل (ما يجوز الرمي به  
 ولو كفا من تراب) فيقوم  
 مقام حصة واحدة (لا)  
 يجوز (بجانب وعنبر  
 ولؤلؤ) كبار (وجواهر) لانه  
 اعز اولاهاته وقيل يجوز  
 (وذهب وفضة) لانه يسمى  
 نثار الارصيا (وبهر) لانه  
 ليس من جنس الارض وما  
 في فروق الاشياء من جوازه  
 بالبعر خلاف المذهب  
 (ويكره) أخذها (من عند  
 الجمره)



صحب اه قال شارحه لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذهبا وما يافى  
 البدائع وغيرهما من انه ياخذ حصص الجمار من المزدلفة او من الطريق فينبغي حمله على الجمار  
 السبعة وكذا ما في الظهير يضمن انه يستحب التقاطها من قوارع الطريق اه والحاصل ان  
 التقاط ما بعد السبعة ليس له محل مخصوص عندنا (قوله لانها مرسومة) اي فيقتضاهم بها جراح  
 (قوله حديث الخ) اي ما رواه الدارقطني والحاكم وصححه عن ابي سعيد الخدري رضي الله  
 تعالى عنه قال قلت يا رسول الله هذه الجمار التي ترمى بها كل عام فستب أن تفتقد فقال ان  
 ما يقبل منها رفع ولو لا ذلك لرايتهم أمثال الجبال شرح النفاية لقاري وفي الفتح عن سعيد بن  
 عيسى قال لابن عباس ما بال الجمار ترمى من وقت الظل على السلام ولم تنصر ضابا أي تلالا  
 نسد الانق فقال أماءت أن من يقبل جمره يرفع حصاه اه قال في السبعة لك أن تقول أهل  
 الجاهلية كانوا على الاشر والولاية قبل عمل لشرك اه وأجيب بان الكفار قد قبل عبادتهم  
 ليعازروا عليهم في الدنيا قال ط ويؤيده ما رواه احمد ومسلم عن انس رضي الله تعالى عنه انه صلى  
 الله عليه وسلم قال الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة يعطى عليها في الدنيا ويثاب عليها في الآخرة  
 واما الكافر فيعطى بحسناته في الدنيا حتى اذا قضى الى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها اخيرا  
 اه قلت لكن قد يدعى بحسنه من ذلك بأفعال البر دون العبادات المشروطة بالنية فان النية  
 شرطها الاسلام الا ان يقال ان هذا شرط في شريعتنا فقط نأمل (قوله يقين) أمابدون  
 يقين فلا يكره لان الاصل الطهارة لكن يندب غداها تكون طهارتها متيقنة كما ذكره في  
 البصر وغيره (قوله ووقته) اي وقت جوازها اذ عين الغبير اي جبر النحر الى فجر اليوم الثاني قال  
 في البحر حتى لو أخر حتى طلع الغبير في اليوم الثاني لزمه دم عنده خلافا له ما ولوري قبيل  
 طلوع فجر النحر لم يصح اتصافا (قوله ويسن) كذا عبر في مجمع الروايات عن المحيط ووافقه في  
 النهر وجبر العيق بالاضطراب رمي (قوله ذكاه) من اسماء الشمس (قوله ويباح لغروبها) اي  
 من الزوال الى الغروب وجهه في الظهير بة من المكروه والاكترون على الاول بحر (قوله  
 ويكره للغبير) اي من الغروب الى الغبير وكذا يكره قبل طلوع الشمس بحر وهذا عند عدم  
 العذر فلا اساس له يرى الضعفة قبل الشمس ولا يرى الرعاة ايلا كما في الفتح (قوله لانه مفرد) تعاميل  
 لما استفيده من التخيير بقوله ان شاء الذبح له افضل ويجب على القارن والمقتع ط واما الاضحية  
 فان كان مصافرا فلا يجب عليه والا كالمكي فيجب كافي البحر (قوله ثم قصر) أي أو حلق كادل  
 عليه قوله وحلقه افضل قال في الباب ويستحب بعده أي بعد الحلق أو التقصير أخذ الشارب  
 وقصر الظفر ولو قص أطفاره أو شارب أو لحية أو طيب قبل الحلق عليه موجب جنائته وعظام  
 تحقيقه في شربه (قوله بان يأخذ الخ) قال في البحر والمراد بالتقصير أن يأخذ الرجل والمرأة من  
 رؤس شعور ربع الرأس مقدارا لاغلة كذا ذكره الزياهي ومراوده ان يأخذ من كل شعرة مقدار  
 الاغلة كما صرح به في المحيط وفي البدائع قالوا يجب أن يندب في التقصير على قدر الاغلة حتى  
 يستوفي قدر الاغلة من كل شعرة برأسه لان اطراف الشعر غير متساوية عادة قال الحلبي في  
 مناهج وهو حسن اه وفي الشعر بلاية يظهر ان المراد بكل شعرة أي من شعرة الربع على وجه  
 اللزوم ومن الكل على سبيل الاولوية فلا مخالفة في الاجراء لان الربع كالكل كافي الحلق اه

لانها مرسومة حديث من  
 قبلت حجته رفعت جمرته  
 (و) يكره (أن يلقط جمره  
 واحدا فيكسر سبعين جمره  
 صغيرا) وأن يرى بتقصير  
 يقين ووقته من الغبير الى  
 الغبير ويسن من طلوع  
 ذكاه لزوالمها ويباح  
 لغروبها ويكره لاغبير (ثم)  
 بعد الرمي (ذبح ان شاء)  
 لانه مفرد (ثم قصر) بان  
 يأخذ من كل شعرة قدر  
 الاغلة وجوبه بالتقصير  
 لكل مندوب والربع  
 واجب

فقول الشارح من كل شعرة أي من الربع لامن الكل والا فافض ما به مدد وقوله وجوبه باقية  
 لقد رالاغلة فلا يسكر مع قوله والربع واجب والاغلة يفتح الهـ مزة والميم وضم الميم اغلة  
 مشهورة ومن خطار او يها فاقدا خطأ أو امدد الا نامل بحر وفي تهذيب اللغات للتزوي  
 الانامل اطراف الاصابع وقال أبو عمرو والشيباني والسبسي الثاني والجرى لكل اصبع ثلاث  
 اغلات (قوله ويجب اجراء الموي على الاقرع) هو المختار كافي الزياهي والبحر والباب وغيرها  
 وقيل استحب ابا قال في شرح الباب وقيل استثنانا وهو الاظهر اه (قوله والاسقط) أي  
 وان لم يكن اجراء الموي عليه ولا يصل الى تقصيره سقط عنه وحل بقوله من حلق والا حسن  
 له أن يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من أيام النحر ولا يثنى عليه ان لم يؤخر ولو لم يكن به فروج  
 اه كنهه خرج الى البداية فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يجزئه الا الحلق أو التقصير وليس هذا  
 به مذكور ففتح لان اصابة الآلة مرجوة في كل ساعة بخلاف بره القروح ولان الازالة لا تختص  
 بالموي أفاده في البحر (قوله ومق تعذرا حدهما) أي الحلق والتقصير قال ط والاحسن  
 تأخير هذه الجملة عن قوله وحلقه أفضل اه (قوله فلو لم يده الخ) مثال تعذرا التقصير  
 ومثله ما لو كان الشعر قصيرا فينبغي الحلق وكذا لو كان معه قوصا أو مضغورا كما عزي الى الميسر وط  
 ووجهه انه اذا انقضت تناسر بعض الشعر فيكون جنابة على احرامه قبل أن يحل منه فينبغي  
 الحلق لكن قد يقال ان هذا التناثر غير جنابة لانه في وقت جواز ازالة الشعر بحلق أو غيره  
 ولو تناسرته أو من غيره كما ياتي فيبقى حلقه الميسر وط مش كالا نامل ومثال تعذرا الحلق مع اه كان  
 التقصير أن يفقد آلة الحلق أو من يحلقه أو يضرم الحلق لخصوصه ادع أو قروح برأسه وتقدم  
 مثال تعذرا حدهما جميعا في الاقرع وذوي قروح شعرة قصير (قوله وحلقه أفضل) اي هو مسنون  
 وهذا في حق الرجل ويكره للمرأة لانه مثله في حلقها كحلق الرجل لحية وأشار الى أنه لو اقتصر  
 على حلق الربع جاز كافي التقصير لكن مع السكر اه لترك السنة فان السنة حلق جميع الرأس  
 أو تقصير جميعه كما في شرح الباب والقهـ الثاني قال في النهر واطلاقه اي اطلاق قول السكتز  
 والحلق أحب يقيد أن حلق النصف أولى من التقصير ولم أره اه قلت ان أراد أنه أولى من  
 تقصير الكل فهو بمنزلة ما عات أول من تقصير النصف او الربع فهو ممكن (تنبيه)  
 هذا في غير المحصر اما المحصر فلا حلق عليه كما سباني بدائع (قوله بصورته) كحلق وتنف  
 وكذا لو قاتل غيره فنتفه اجراء عن الحلق فسد ففتح (تنبيه) قالوا يندب البداءة بيمين  
 الحلق لا لاهلوق الا ان ما في العصمين يقيد المكس وذلك انه صلى الله عليه وسلم لم قال للعلاق  
 خذ وانما الى الحساب الاين ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس قال في الفتح وهو الصواب  
 وان كان خلاف المذهب اه واقول بواقفه ما في الملتقط عن الامام حلقه دأى نخطاني  
 الحلق في الثلاثة اشياء لما ان جاست قال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال  
 ابدأ باليمن فلما اردت ان اذهب قال ادفع شعرك فرجعت فدفنته اه نهر اي فهو ذابقيد  
 رجوع الامام الى قول الجاه ولذا قال في الباب هو المختار قال شارحه كافي فذلك ابن الجهمي  
 والبحر وقال في النخبة وهو الصحيح وقد روى رجوع الامام عما نقل عنه الاصاب فصح تصحيح  
 قوله الاخير وان دفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ وقال السروي وعنده الشافعي يدا

ويجب اجراء الموي على  
 الاقرع وذوي قروح ان  
 أمكن والاسقط وحتى تعذر  
 أحدهما العارض تعين  
 الآخر فلو ابره به ففتح بحيث  
 تعذر التقصير تعين الحلق  
 بحر (وحلقه) الكل  
 (أفضل) ولو أزاله بصورته  
 جاز



بين الملقون وقد ذكر ذلك بعض أصحابنا ولم يعمدوا إلى أحد السنة ولما قد صح بداهة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لم يشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وايسر لاجل هذه كلام وقد أخذ  
 الامام بقول الطاهر ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه اه ملخصا ومثله في المراج  
 وغاية البيان (قوله وحل كل شيء) اي من محظورات الاحرام كابس الخطوط وقص الاظفار  
 ط وأقاربه لا يجعل له بالرى قبل الخلق شي وهو المذهب عندنا كما في شرح الباب للفايزي عن  
 القاسمي وفي شرحه على النقاية والرى غير محال من الاحرام عندنا في المشهور ومحال عند  
 مالك والشافعي وفي غير المشهور عندنا قد نص على التحلل بالرى عندنا في شرح المبروط  
 نحو ما زاد في شرح الجامع الصغير فاضحان بقوله وبهذا الرى قبل الخلق حل كل شيء  
 الا النساء والطيب وعن أبي يوسف أنه يجعل له الطيب أيضا اه (قوله الا النساء) اي جماعهن  
 ودواعيه (قوله قبل والطيب والصيد) تبع في ذلك صاحب النهروقة عز الى الخاتمة  
 استثناء النساء والطيب والى أبي الليث استثناء الصيد وهو غير صحيح فان فاضحان قال  
 في فتاواه فاذا حلق أو قصر حل كل شيء الا النساء وبهذا الرى قبل الخلق يحل كل شيء الا  
 الطيب والنساء الخ ومثله ما قدمناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من  
 الاحلال بالرى لامن الاحلال بالخلق وهو مبني على خلاف المشهور كما عتقناه آنفا وقد ذكر  
 الشرنبلالي عبارة الخاتمة ثم قال وبهذا يطلان ما ينسب لفضيحة من أن الخلق لا يجعل له  
 الطيب اه قلت وبزيادة قوله في البدائع وأما حكم الخلق فهو مبرورته حلالا لا يساح له  
 جميع ما حظر عليه الا النساء وهذا قول أصحابنا وقال مالك الا النساء والطيب وقال الليث الا  
 النساء والصيد اه ومثله في المراج والسراج وغاية البيان فقد عزوا الاول الى الاظم مالك  
 فقط والثاني الى الليث بن سعد أحد الأئمة المجتهدين فتاى النهر من عزوه الى أبي الليث وهو  
 السمرقندي أحد مشايخ مذهبنا فهو تصحيف فافهم (قوله ثم طواف للزيارة) أي لفعل  
 طواف الزيارة الذي هو ثاني ركن الحج قال في السراج ويسمى طواف الافاضة وطواف يوم  
 النحر والطواف المفروض اه وشرايط محتمة الاسلام وتقديم الاحرام والوقوف والنية  
 وإيمان أكثر الزمان وهو يوم النحر وما بعده المحاكاة وهو حول البيت داخل المسجد وكونه  
 بنفسه ولو هو ولا يجوز النيابة الا في غير هذه الواجبات المشقة لاداء التيامن وإتمام  
 السبعة والطهارة عن الحدث وستر العورة ونحوه في أيام النحر وأما الترتيب بينه وبين الرى  
 والخلق فسنة ولا مندبه ولا فوات قبل الممات ولا يجزى عنه البدل الا اذا مات بعد الوقوف  
 بعرفة وأوصى بإتمام الحج فحب البدنة لطواف الزيارة وجازجه لباب (قوله سبعة) أي  
 سبعة أشواط كما مر به (قوله بيان لا كل) أي الطواف الكامل المشق على الركن  
 والواجب نية على ذلك لا يتوهم أن السبعة ركن كما يقوله الأئمة الثلاثة وان وافقهم الحق  
 ابن الهمام بخلافه خلاف المذهب فلا يتابع عليه (قوله ان كان سعى قبل) لم يقل ان كان  
 ومن سعى قبل إشارة الى أنه لو كان سعى قبل ولم يرمل ليرمل هذا لان الرمل انما يشرع  
 في طواف بعده سعى كما مر ولا سعى ههنا كما في الغاية وكذا في الباب وفيه وأما الاضطباع  
 فساقت مطالعة في هذا الطواف اه سوا سعى قبله أولا (قوله والافعلها) أي وان لم

(وحل كل شيء الا النساء)  
 قبل والطيب والصيد (خ)  
 طواف للزيارة يوم من أيام  
 النحر الثلاثة بيان لوقته  
 الواجب (سبعة) بيان  
 للاكمل والاقل ركن أربعة  
 (بالرمل ولا سعى) أي ان  
 كان سعى قبل هذا  
 الطواف (والافعلها)

مطلب  
 طواف الزيارة

يكن سعى قبل رمل وسعى وان رمل فمستاك أي لان رمله السابق بلا سعى غيره مشروع كما  
 علم فلا يعتبره (تنبيه) قال الخليل الرمل ولولم يعلمه في طواف القدوم وطواف الزيارة  
 نه لم يأت طواف الصدر لان السعى غيره وقت كما يصرح به في الجنائيات وصرحوا بأن الرمل  
 بعد كل طواف يعقبه سعى فيه يعلم أنه يأتي به محافي الصدر لولم يقدمه ما ولم أنه صرحوا بان  
 علم من اطلاقهم (قوله لان تكرارهما) على لقوله بالرمل وسعى الخ ط (تنبيه) اه  
 فار في الشر بلاية قدمنا أن الافضل تأخير السعى الى ما بعد طواف الافاضة وكذلك الرمل  
 ليسيراته على الفرض دون السنة كما في الجبر وقد قدمنا أيضا أنه لا يعتد بالسعى في طواف القدوم  
 الآن يكون في أشهر الحج فليقتب به فانه مهم اه قلت وكذا لا يعتد بالسعى في طواف  
 كامل فلو طاف للقدم جنباً أو محدثاً ورمل فيه وسعى بعده فله عليه إعادة السعى الى الحدث ندباً وفي  
 الجنابة إعادة السعى وقالوا الرمل سنة لباب (قوله به مدطوع الفجر) فلا يصح قبله لباب  
 (قوله ويمد وقته) أي وقت محتمة الى آخره من فلو مات قبل فعله فقد ذكر بعض المحققين  
 عن شرح اللباب للقاضي محمد بن عبد الله عن الجبر العريق أنهم قالوا ان عليه الوصية بدنه لانه جاء  
 الله من قبل من له الحق وان كان أشبه بالناخير اه تأمل (قوله وحل النساء) أي  
 بعد الركن منه وهو أربعة أشراط بحر ولولم يطف أصلاً لا يصل له النساء وان طلل ومضت  
 سنون باجماع كذا في الهندية ط (قوله بالخلق السابق) أي لا بالطواف لان الخلق هو  
 المحلل دون الطواف غير أنه أخرجه في حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا طاف على الخلق  
 حمله كالمطلق الرجعي أخرجه الآية الى انفضله العدة لما حتمت الى الاسترداد راي فتسمية  
 بعضهم الطواف محلاً آخر مجاز باعتبار أنه شرط فانهم (قوله قبل الخلق) أي ولو بعد  
 الرى على المشهور عندنا كما مر تقريره (قوله كل جنابة) أي ولو صد به التحليل ط  
 (قوله لانه لا يخرج الخ) تصرح بما فهم من التقرير انفس الرد على القول بأن الرى محال  
 كما مر (قوله وإياها امنها) مبتدأ وخبر والمراد بلبلة كل يوم من أيام النحر الليلة التي تعقب  
 ذلك اليوم في الوجود كما كان ليلة يوم عرفة الليلة التي تعقبه في الوجود ذات وهذا على  
 إطلاقه ظاهر في حق الرى فانه اذا لم يرم منها من أيام النحر يرى في الليلة التي تعقب ذلك النهار  
 ويقع أدا بخلاف ما اذا أخره الى النهار الثاني فانه يقع قضاء يلزمه دم كما ذكره وأما في حق  
 الطواف فالمراد به الليلة المتخللة بين أيام النحر لانه اذا غربت الشمس من اليوم الثالث الذي  
 هو آخر أيام النحر ولم يطف لزمه دم كما يأتي في مسئلة الحائض فالدلالة التي تعقب الثالث  
 ليست تابعة في حق الطواف والا لكان فيما أدا بالزوم دم كما في الرى فتدبر (قوله ذكره  
 نحر يوم الخ) أي ولو أخره الى اليوم الرابع الذي هو آخر أيام النحر يرق وهو الصحيح كما في الغاية  
 وإيضاح الطريق وفيه بعض الخواص وبه يرق وهو المذكور في الميسوط وفاضل جنان والكافي  
 والبدائع وغيرهما خلافاً لذكر القدوري في شرح مختصر الكرخي من أن أخره آخر أيام  
 النحر يرق وتنبه الكرخي وصاحب المنافع والمستعني شرح الباب (تنبيه) اه في السراج  
 وكذلك ان أخر الخلق عن أيام النحر لزمه دم أيضاً عند أي حنية لان الخلق يقتصر عند  
 بزمان وهو أيام النحر وبمكنا وهو الحرم (قوله وهذا) أي الكراهة وجوب الد بالثلاثين

لان تكرارهما لم يشرع  
 (و) طواف الزيارة (أول  
 وقته بعد طلوع الفجر  
 يوم النحر وهو فيه) أي  
 الطواف في يوم النحر الاول  
 (أفضل) ويمد وقته الى آخر  
 الدهر (وحل النساء)  
 بالخلق السابق في حق لوطاف  
 قبل الخلق لم يجعل له نفي فلو  
 لم يطفه مثلاً كان جنابة  
 لانه لا يخرج من الاحرام  
 الا بالخلق (فان أخره عنها)  
 أي أيام النحر وإياها امنها  
 (ذكره) نحر يوم (ووجب دم)  
 اترك الواجب وهذا عند  
 الامم كان فلو طهرت  
 الحائض



ط (قوله ان قدر أربعة أشواط) أي ان بقي الى غروب الشمس من اليوم الثالث من أيام النحر ما يصح طواف أربعة أشواط والظاهر أنه يشترط مع ذلك من يسع خلع ثيابه او اغتسالها ويراجع اه ح وعلى قياس بعده ينبغي أن يشترط من قطع المسافة أن لو كانت في بيها ط قلت وبالأخير صرح في شرح الباب وذلك كالمفهوم من قول البحر عن المحيط اذا ظهرت في آخر أيام النحر فان أمكن الطواف قبل الغروب ولم تفعل فعليه ادم للتأخير وان لم يمكنها طواف أربعة أشواط فلا تفي عليها اه فان امكان الطواف لا يكون الا بعد الاغتسال وقطع المسافة وفي البحر أيضا ولو حاضرت بعد ما قدرت على الطواف فلم تطف حق مضى الوقت لزمه ادم لانه قصر بغير طواف اه أي به ما قدرت على أربعة أشواط زاد في الباب نقواهم لاني علم التأخير الطواف مقبدا اذا حاضرت في وقت لم تقدر على أكثر الطواف او حاضرت قبل أيام النحر ولم تطهر الا بعد مضى الكبر ايجاب الدم في الواضحة في وقته بعد ما قدرت عليه من كل لانه لا يلزمها فله في اول الوقت نعم يظهر ذلك فيما لو مات وقت حاضرها فاخرته عنه كامل (تنبيه) نقل بعض المحققين عن منسك ابن امير طاج لوهم الركب على القول ولم تطهر فاستغفرت هل تطوف ام لا قالوا يقال اه لا يحصل لك دخول المسجد وان دخلت وطفت اثنت وصرح طوافك وعليك ذبح بنية وهذه مسئلة كثيرة الوقوع بغير في النساء اه وتقدم حكم طواف المتخيرة في باب الحيض فراجع (قوله ثم اتي منى) أي بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التصريح به كما فعل صاحب الهداية وابن السكال ثم نزلانية (تنبيه) ذكر في الباب انه يصلي الظهر بعد ما يرجع الى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة وطال اليه في الفتح وقال في شرح الباب انه أظهر في الاوقاف وعلمه فيه وأما صلاة الجمعة فقال في الباب ويصح مع منى اذا كان فيه أمير مكة أو الجليل أو الخليفة وأما أمير المومنين فليس له ذلك الا اذا استعمل على مكة اه وأما صلاة العبد في شرح مناسك الكنتل المرشدي عن المحيط والذخيرة وغيرهما أنه لا يصح ايجاب بخلاف الجمعة وفي شرح المنية الحلبي أنه لا يصح ايجاب الا في الاشارة في يوم ور الحج اه أي لان وقت العبد وقت معظم أفعال الحج بخلاف وقت الجمعة ولان الجمعة لا تقع في ذلك اليوم الا نادرا بخلاف العبد قال في شرح الباب وأراد بالاتفاق الإجماع اذ لا خلاف في المصلحة بين علماء الأمة اه وفي شرح الاشياء للبيري من كتاب الصيد أن منى موضع تجوز فيه صلاة العبد الا أنها سقطت عن الحاج ولم ترق ذلك تقامع كثرة المراجعة ولا صلاة العبد بمكة يوم الاضحية لانا ومن أدركناه من المشايخ لم نصادف بمكة والله تعالى أعلم ما السبب في ذلك اه قلت أما عدم صلاحيتها بما في فقد علمت نقله وأما بمكة فلهل سببه أن من له إقامة العبد يكون في حاجا واقفة تعالى أعلم (قوله يبيت بمكة) أي الى أيام الرمي هو السنة فلو بات بغيرها كره ولا يلزمه نفي لباب (قوله وبعد زوال ثاني النحر) قال في الباب ثم اذا كان اليوم الحادي عشر وهو ثاني أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع به لم الناس أحكام الرمي وما يبق من أمور المناسك وهذه الخطبة سنة وتركها غفلة عظيمة اه (قوله يبدأ استئنا الخ) حاصله أن هذا الترتيب منون لامتصين

ان قدر أربعة أشواط ولم تفعل لزم دم والا (ثم اتي منى) في بيت بمكة (وبعد الزوال ثاني النحر رمي الجمار الثلاث يبدأ) استئنا

مطلب في حكم صلاة العبد والجمعة في منى

مطلب في رمي الجمرات الثلاث

وبه صرح في الجمع وغيره واختاره في الفتح وقال في الباب والاكثر على أنه سنة وعزا ما رواه الى البدائع والكرمان والمحيط والسراجية ونقل في البحر كلزم المحيط ثم قال وهو صريح في الخلاف وفي اختيار السنة اه وكذا اختاره أصحاب المتن في مسائل منقولة آخر الحج كتابه باق وما في النحر من أن صرح ما في المحيط اختيار التعيين فيه نظر بل جعل التعيين رواية عن محمد بن سيرين قال في الباب فلو بدأ بجمره العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى ثم بذلك في يومه فانه بعد الوسطى والعقبة حقا أو سنة وكذا الترتيب الاول وروي الاخيرين فانه يري الاول ويستقبل الباقي ولو رمى كل جمره ثلاث أمم الاول باربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع وان رمى كل واحدة باربع أمم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا يبعد اه أي لان لا يكثر حكم السكك فكانه رمى الثانية والثالثة بعد الاولى (قوله بما يلي مسجد الخيف) وحدها من باب مسجد الخيف الكبير اليها بذراع الحديد عدد ١٢٥٤ وسدس ذراع ومنها الى الجمره الوسطى عدد ٨٧٥ ومن الوسطى الى جمره العقبة عدد ٢٠٨ كما نقله القسطلاني في شرح البضاري عن القرافي المالكي ونحوه في كتب الشافعية فماني القهستاني سبق فلم فافهم (قوله الوسطى) بدل من ما ح (قوله ويكبر بكل حصاة) أي قائلا باسم الله الله أكبر كما صرح (قوله قدر قراءة البقرة) زاد في الباب أو ثلاثة أحزاب أي ثلاثة أرباع من الجزء أو عشرين آية قال شارحه وهو أقل المواقيت واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (قوله بعد تمام كل رمي) لا عند كل حصاة لباب (قوله فلا يقف بعد الثالثة) أي جمره العقبة لانها ليس بعد رمي في كل يوم قال في الباب والوقوف عند الاولين سنة في الأيام كلها وقوله ولا بعد رمي يوم النحر أي فيه بالواو عطف على ما ذكره في التفريق اشارة الى ما في عبارة المتن من القصور (قوله ودعا) عطف على قوله ووقف حامدا (قوله نحو السماء أو القبلة) حكاية اقواين قال في شرح الباب يرفع يديه وذو منكبويه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء واختاره قاضي خان وغيره والظاهر الاول اه (قوله ثم رمى غدا) أي في اليوم الثالث من أيام النحر وهو الملقب بيوم النحر الاول فانه يجوز له أن يتفرقه بعد الرمي واليوم الرابع آخر أيام التشريق يسمى يوم النحر الثاني فتح (قوله كذلك) أي مثل الرمي في اليوم الذي قبله بمراعاة جميع ما ذكر فيه (قوله ان مكث) قيد في قوله ثم بعده كذلك لاني قوله ثم غدا كذلك أيضا اه ح قال في النحر أي ان مكث الى طلوع فجر الرابع في الظاهر عن الامام وعنه الى الغروب من اليوم الثالث (قوله وهو أحب) اقتداء به عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى فن نهمل في يومين فلا اثم عليه الآية فالتصيير بين الفاضل والافضل كالسافر في رمضان حيث خير بين الصوم والافطار والاول أفضل ان لم يضرب اتفاقا غير (قوله جاز) أي صح عند الامام اختصاصا مع الكراهة التزجيه وقال لا يصح اعتبارا بسائر الأيام نهر (قوله فان وقت الرمي فيه) أي في اليوم الرابع من الفجر للغروب أي غروب شمس ولا يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام والمراد وقت جواز في الجملة فان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده منون وبغروب الشمس من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا شرح الباب (قوله فن الزوال طلوع ذكاه) أي الى طلوع الشمس

قوله ويكبر بكل حصاة ليست في نسخ الشارح التي بأيدي شافعيين تقدمت في عبارة المصنف في قوله رمى جمره العقبة من بطن الوادي سبعه اخذها وكبر بكل حصاة (بما يلي مسجد الخيف ثم دعا بلبه) الوسطى (ثم بالعقبة سبعه ما ووقف) حامدا مهلا مكبرا مصليا قدر قراءة البقرة (بعد) تمام كل رمي بعده رمي فقط فلا يقف بعد الثالثة (لا بعد رمي يوم النحر) لانه ليس بعده رمي (ودعا) لنفسه وغيره رافعا كفيه نحو السماء أو القبلة (ثم) رمى غدا كذلك ثم بعد ذلك ان مكث وهو أحب وان قدم الرمي فيه أي في اليوم الرابع (على الزوال جاز) فان وقت الرمي فيه من الفجر للغروب وأما في الثاني والثالث فن الزوال طلوع ذكاه



من اليوم الرابع والمراد أنه وقت الجواز في الجملة قال في الباب وقت روى الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله في المشرك ووقبل يجوز في وقت المسنون فيه ما قدم من الزوال إلى غروب الشمس ومن الغروب إلى الطلوع وقت مكرهه وإذا طلع القمر أي فجر الرابع فقد فات وقت الاداء وبقي وقت القضاء إلى آخر أيام النحر بقوله أخره عن وقته أي المعتبر في كل يوم فعليه القضاء والجزاء ويقوت وقت القضاء بغروب الشمس في الرابع اهـ ثم قال ولو لم يرم يوم النحر أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة أي الآتية لكل من الأيام الماضية ولا يفتي عليه سوى الاسماء ما لم يكن به ذر ولو روى ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدها لم يصح لأن الليلة في الحج في حكم الأيام الماضية لا المستقبل ولو لم يرم في الليل رماه في النهار قضاء وعليه الكفارة ولو أخر روى الأيام كلها إلى الرابع من الأضحية كان فيه وعليه الجزاء وان لم يقض حتى غربت الشمس منه فات وقت القضاء وأبست هذه الليلة تابعة لما فيها اهـ والحاصل أنه لو أخر الرمي في غير اليوم الرابع روى في الليلة التي تلي ذلك اليوم الذي أخره فيه وكان أدائه لانه تابعه وكذا تركه السنة وإن أخره إلى اليوم الثاني كان قضاء وزمه الجزاء وكذا لو أخر الكل إلى الرابع مالم تغرب شمسها فلا غربت سقط الرمي ولم يدم وقت ظهر عما قرره أنه ما ذكره الشارح تبعاً للبحر وغيره من أن اتهامه إلى طلوع الشمس ليس بباطل وقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء لأن ما بعد فجر الرابع وقت لرمي الرابع أو لرمي غيره من الأيام الثلاثة قضاء فافهم (قوله وله النحر) بسكون الفاء أي الرجوع سراج (قوله قبل طلوع فجر الرابع) ولكن يفرق قبل غروب الشمس أي خمس الثالث فان لم يفرق حتى غربت الشمس يكره له أن يفرق حتى يرمي في الرابع ولو نفر من الليل قبل فجر الرابع لاشي عليه وقد أساء وقيل ليس له أن يفرق بعد الغروب فان نفر لزمه دم ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرمي لزمه الدم انفاً فالباب ولا فرق في ذلك بين المكي والآفاق كعه إلى البحر (قوله وجاز الرمي راكبا الخ) عبارة الملتقى أنصر وهي وجاز الرمي راكبا وغيره راكب أفضل في جرة العقبة اهـ وفي الباب والأفضل أن يرمي جرة العقبة راكبا وغيره ماشيا في جميع أيام الرمي اهـ وقوله لأنه يقف أي للدعاء بعد روى الايام في الأيام الثلاثة بخلاف العقبة في اليوم الاول وفي الثلاثة بعده فانه لا دعاء بعدها والضابط أن كل رمي يقف بعده فانه يرميه ماشيا وهو كل رمي بعده روى كما مر وما لا خلاف في هذا التفصيل قول أبي يوسف وله حكاية مشهورة كرها ط وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكافي والبرداعي وغيرهم وأما قوله ما ذكر في البحر أن الأفضل الركوب في الكل على ما في الثانية والملتقى في الكل على ما في الظهيرة وقال فحصل أن في المسئلة ثلاثة أنوال (قوله ورجعه الكمال) أي بان أدائها ماشيا أقرب إلى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الذي بالركوب بينهم بالزجة ورجعه عليه الصلاة والسلام راكبا فها هو يظهر فعله بقدي به كطوافه راكبا اهـ قال في البحر ولو قيل بأنه ماشيا أفضل إلا في روى جرة العقبة في اليوم الأخير لكان له وجه لأنه ذاهب إلى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس راكب فلا يذا في ركوبه مع تفصيل فضيلة الاتباع له عليه الصلاة والسلام اهـ قلت لكن في هذا الزمان يصير

(وله النحر) من متى (قل)  
طلوع فجر الرابع لا بعده  
لدخول وقت الرمي (وجاز  
الرمي) كله (راكبا) لكنه  
(في الايام) أي الاولى  
والوسطى (ماشيا أفضل)  
لأنه يقف (لا في الأخيرة)  
أي العقبة لأنه ينصرف  
والراكب أقدر عليه  
وأما في فضيلة الشوكة  
الظهيرة ورجعه الكمال  
وغيره (ولو قدم نقله)  
بفتنتين متاعه وخدمه  
(إلى مكة وأقام في)

ركوبه بعد روى العقبة ويرى باطل عنه محله لكثرة الزحام فلو قيل أنه في اليوم الأخير يرمي الكل راكبا لكان له وجه أيضا مع تفصيل فضيلة الاتباع في الكل بالضرر عليه ولا على غيره لأن العادة أن الكل يركبون من منازلهم سائرين إلى مكة وأما في غير اليوم الأخير فيرمي الكل ماشيا (قوله بفتنتين الخ) وبكسر الناء وفتح القاف المصدر وبكسونه أو واحد الانقال غير (قوله أو ذهب يعرفه) في بعض النسخ بالوارد بدل أو وهو تعريف والواضح أن يقول أو تركه فيها وذهب يعرفه إذا لا يصلح تسليط قدم هنا إلا بناو بل (قوله كره) لأن ابن شيبه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أن قدم نقله قبل النحر فلا جله أي كماله لأنه يجب شغل قلبه وهو في العبادة فيكره والظاهر أنه أتى بجملة بحر واعترضه في النهر بأن عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤذبه عليه وهو هذا يؤذن بأن النحر جمعة وفيه نظر فانه كان يؤذبه على ترك خلاف الأولى تأمل (قوله لأن أمن) بصحت صاحب البحر وتبعه أخوه أخذ من مفهوم التعليل بشغل القلب ط (قوله وكذا الخ) قال في السراج وكذا يكره لأنسان أن يجعل شيئا من حوائجه خلفه ويقضي مثل العمل وشبهه لأنه يشغل خاطره فلا يفرغ للعبادة على وجهها اهـ (قوله ولو ساعة) يقف فيه على راحته يدعو سراج فيحصل بذلك أصل السنة وأما الكمال فما ذكره الكمال من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويمسح بجمعة ثم يدخل مكة بجر وفي نحر النقابة للنفاري والظاهر أن يقال أنه سنة كفاية لأن ذلك الموضع لا يسع الحاج جميعهم ويقضي لأمر السراج وكذا غيرهم أن ينزلوا فيه ولو ساعة أظهروا الطاعة (قوله لا يطعم) ويقال له أيضا البطحاء والخيف قارى قال في الفتح وهو قنات مكة حده ما بين الجبلين المنصين بالمقابر إلى الجبال المقابلة لذلك مصعدا في الشق الايسر وأنت ذاهب إلى متى مرتفعاً عن بطن الوادي (قوله ثم إذا أراد السفر) أي يتم وما بعده إشارة إلى ما في النهر وغيره من أن أول وقت بعد طواف الزيارة إذا كان على عزم السفر حتى لو طاف كذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولم يقف بغيره هذا أو أجاز طوافه ولا آخره وهو مقيم بل لو أقام عاماً لا ينوي الإقامة فله أن يطوف ويقف أدائهم المستحب إيقاعه عند ارادة السفر اهـ وفي الباب أنه لا يسقط بنية الإقامة ولو سبى ويسقط بنية الاستيطان بمكة أو بما حارها قبل حل النحر الاول أي قبل ثالث أيام النحر ولو نوى الاستيطان بعده لا يسقط وإن نواه قبل النحر ثم بدا له الخروج لم يجب كما ذكرنا إذا خرج اهـ (قوله أي الوداع) بفتح الواو وهو اسم لهذا الطواف أيضا ويسمى أيضا طواف آخر العهد وأما المصدر فهو بفتنتين رجوع المسافر من مقصده والشارب من موره كما في الفقه سناي (قوله بلارمل وسعى) أي أن كان فعلا ما في طواف القدوم أو المصدر كما مر عن الخير الرمي (قوله وهو واجب) فلا يفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف مالم يجاوز الميقات فيخير بين راقعة الدم والرجوع بأحرام جديد بعمره ميتة تطوافها ثم بالمصدر ولا يفتي عليه لأنها أخره والاول أولى بتسريحه عليه ونفعا للفقراء نحر ولباب (قوله الأعلى أهل مكة) أفاد وجوبه على كل حاج آفاق مفرد أو مجتمع أو قارن بشرط كونه مدر كذا غير معذور فلا يجب على المكي ولا على المعتمر طوافا فأتى الحج والمصر والمجنون والصبي والمجانن والنفساء كما في الباب وغيره (قوله ومن في حكمهم) أي ممن كان داخل المواقب وكذا من نوى الاستيطان قبل حل النحر كما مر (قوله فلا يجب الخ) قال

قوله ابن شيبه كذا بالأصل  
المقابل على خط المؤلف  
وله ابن شيبه كما هو  
مشهور في كتب الحديث  
اهـ

أو ذهب يعرفه (كره) أن لم  
يأمن لأن أمن وكذا  
يكره للمصلي جعل نحو  
أصله خلفه لشغل قلبه  
(ودانقر) الحاج (إلى  
مكة نزل) استقانا ولو ساعة  
(بالوصف) يضم ففتنتين  
الابطح وأبست المقبرة منه  
(ثم) إذا أراد السفر (طاف  
للمصدر) أي الوداع (سبعة  
أشواط بلارمل وسعى وهو  
واجب الأعلى أهل مكة)  
ومن في حكمهم فلا يجب بل  
يندب

مطلبه  
في طواف الصدر



في النهر والمنى عنهم انما هو وجوبه لانه قد قال الثاني احب الى أن يطوف المكي طواف  
الصدر لانه وضع تحت أنفصال الحج وهذا المعنى موجود في حقهم (قوله كمن مكث بعده) لان  
المسحب ايقاعه عند ارادة السفر كما هو (قوله فلو طاف) أي دار حول البيت ولم تحضره النية  
اصلا (قوله أو طابا) أي لغريم ونحوه (قوله لكن يكنى أصلا) أي أصلية الطواف بلا  
لزوم تعيين كونه للصدر أو غيره ولا تعيين وجوب أو فرضية (قوله فلو طاف الحج) الحاصل كافي  
الفتح وغيره أن من طاف طوافا في وقته وقع عنه فوائده من أوله وأونى طوافا آخر ومن فروعه  
لو قدم معتمرا وطاف وقع عن العمرة أو حاجا وطاف قبل يوم النحر وقع للقدوم أو قارنا وطاف  
طوافين وقع الاول عن العمرة والثاني للقدوم ولو كان في يوم النحر وقع للزيارة أو بعد ما حل  
النحر بعد ما طاف للزيارة فهو لا بد من أن يوافقه فلاتعمل النية في التقديم والتأخير  
الا إذا كان الثاني أقوى كالوتر لظروف الصدر ثم عاد باحرام عمرة فبيد أن طواف العمرة ثم  
الصدر وقيامه في الباب (قوله ثم بعد ركعتيه) أي بعد صلاة ركعتي الطواف وتقدم الكلام  
عليه او تقدم أيضا أنه قيل انه لا يتم المأثم أو لا يتم صلى الركعتين ثم يأتي زحزم وانه الاسهل  
والافضل وعليه العمل وأن ما ذكره من الترتيب هو الاصح المشهور ومضى عليه في الفقه هناك  
وعبر عن الآخر بقيل لكن جزم بالقبيل هذا (قوله ثم من ما زحزم) أي فاعلم أنه يستقبل  
القبلة متصلا بانه متصفا بوجهه مرارا ناظرا في كل مرة الى البيت ما صحابه وجهه ورأسه  
وجبه صابا منه على وجهه ان أمكن كافي البحر وغيره وقد عرفت في الفقه لذلك فاعلم أنه متصلا  
فارجع اليه وسياتي ببعض الكلام على زحزم آخر الحج (قوله وقبل العتبة) أي ثم قبل العتبة  
المرتفعة عن الارض فهستانى (قوله ووضع) أي ثم وضع فستانى (قوله ووجهه) أي خذه  
الى يمين ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب (قوله ونشبت) أي تعاق كناية عن ذليل بطرف يوب  
لمولى جليل فهستانى (قوله ودعا) أي حال تشبه بالاستار منضعا متصفا بمكبراهم للام صلبا  
على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويرجع فقهري) كذا في الهداية والجمع والفتاوى وغيره او في  
منازل النورى أن ذلك مكروه لانه ليس فيه سنة مبرورة ولا أثر محكي ومالا أثر له لا يرجع عليه  
اه وتبعه ابن الكمال والطرابايسى في مناهجهم لانه قال وقد فعله الاصحاب يعني أصحاب مذهبنا  
وقال الزبائى والعلامة جارية في تعظيم الاكابر والمنكر لذلك مكابر قال في البحر لانه يهمله  
على وجه لا يحصل منه صدم أو وطأ لاحده (تنبيه) في كلامه اشارة الى انه لا يجازر بمكة ولهذا  
قال في الجمع ثم يرد الى أهله والجارورة بمكة مكروهة أي عند خلافه ما هو بقوله قال الخائفون  
المحتاطون من العلماء كافي الاحياء قال ولا يظن أن كراهة القيام تنافض فضل البقعة لان هذه  
الكراهة عامة اضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفقه وعلى هذا فيجب  
كون الجوارق المذنبين المشرقة كذا في معنى مكروها عنده فان اضعاف السيئات أو تعاطفها  
ان قصدت في اخافة السامة وقلة الذب المفضى الى الاخلال بوجوب التوقير والاجلال قائم  
اه نهر (تنبيه) قال السيد القاسى في شفاء الغرام يحصل من طرق حديث ابن الزبير  
ثلاث روايات احدها أن الصلاة في المسجد الحرام تفضل على الصلاة بمسجد المدينة بمائة  
صلاة الثانية بألف صلاة الثالثة بمائة ألف صلاة كافي مسند الطيالسي والشافعي بن مسافر

كمن مكث بعده ثم النية  
لأن طواف ثم طواف  
هنا أو طواف بالمعنى  
يكنى أصلا فلو طاف بعد  
ارادة السفر ونوى التطوع  
أجزأه عن الصدر كطواف  
نية التطوع في أيام النحر ووقع  
عن الفرض (ثم) بعد ركعتيه  
(ثم من ما زحزم) وقبل  
العتبة) تعظيما للعبادة  
(ووضع صدره ووجهه  
على المأثم ونشبت بالانوار  
ساعة) كالمستفقع بها ولولم  
ينله اضع يديه على رأسه  
ميسوطتين على الجدار  
قائمتين والتصق بالجدار  
(ودعا بجنته داويسي) أو  
يتباكى (ويرجع فقهري) أي  
الى خاف (حتى يخرج من  
المسجد) وبصره ملاحظ  
للبيت

مطلب  
في حكم الجوارورة بمكة والمدينة

مطلب  
في مضاعفة الصلاة بمكة

وعلى الثالثة حسب الفقه المفسر الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عمر مائتي  
سنة وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة والصلوات الخمس عمر مائتي سنة وسبع وسبعين  
سنة وستة أشهر وعشرين ليلة قال السيد ورايت شيخنا بدر الدين ابن صاحب المصري ان  
الصلاة فيه فرادى بمائة ألف وجماعة بألف ألف وسبعمائة ألف والصلوات الخمس فيه بمائة  
عشر ألف ألفا وخمسة مائة صلاة ومائة الرجل منفردا في وطنه غير المسجدين المعظمين كل  
مائة سنة ثمانية مائة ألف وثمانين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة وثمانمائة  
ألف صلاة فتلخص أن صلاة واحدة جماعة في المسجد الحرام يفضل ثوابا على ثواب من  
صلى في بلدته فرادى حتى يبلغ عروحه عليه السلام بنحو الضعف اه ثم ذكر أن العلماء اختلفوا  
في هذا الفضل هل يتم الفرض والنفل أو يختص بالفرض وهو مقتضى مشهور ومذهبنا أي  
المالكية ومذهب الحنفية والاعجمي مذهب الشافعية واختلف في المراد بالمسجد الحرام  
فيل مسجد الجماعة وأيدى الحب الطبري وقيل الحرم كله وقيل الكعبة خاصة وجاءت  
أحاديث تدل على أن الفضل يلب ثواب الصوم وغيره من القربات بمكة الا أنهم في النية ليست  
كأحاديث الصلاة فيها اه باختصار وذكرا بنحري القصة انه صح في الاحاديث بتكرير  
الالف ثلاثا كذا كتبه بعض المحققين وذكر البيرى في شرح الاشباه في أحكام المسجدين  
المشهور عند أصحابنا أن التضعيف يتم بجميع مكة بل بجميع الحرم الذي يحرم صيده كما  
صح في النورى (قوله وسقط طواف القدوم الحج) هذه مسائل شتى عتقون لها في الهداية  
والسكنز بفضل وذكر في البحر أن حقيقة السقوط لا تكون الا في الايام فهو هذا المجاز عن  
عدم سنيته في سقه امالا انه ما شرع الا في ابتداء الافعال فلا يكون سنة عند التأخر ولا شئ  
عليه بتركه لانه سنة واما لان طواف الزيارة أغنى عنه كالفرض يغنى عن نية المسجد ولذا لم  
يكن للعمرة طواف قدوم لان طوافها أغنى عنه فليد طواف القدوم لان القانون اذا لم يدخل  
مكة ووقف به رفات صار رافضا للعمرة فليزعمه دم لرفضه وقضاؤها كما سيأتي في آخر الاقران  
اه (قوله وأسام) أي لتركه السنة وقد منان الاساءة دون الكراهة أي الضرعية (قوله  
عرفية) أي في عرف اللغة والوضع أن يقول لغوية أو شرعية كما عبر في شرح الباب (قوله  
وهو اليسير) ذكر الضمير اعادته كبر الخبير (قوله من زوال الحج) متعلق بمحذوف صفة  
الساعة لا بوقف للساعات المعنى باعتبار الغاية فتدبر (قوله أو اجتناب) أي مرووقه مسرعا  
حال اشارة الى أن هذه الساعة اليسيرة يكنى منها هذا المقدار من الوقوف فان المسرع  
لا يخلو عن وقوف يسير على قدم عند نقل القدم الاخرى ولذا صح اعتكافه كما مر في باب (قوله  
أو ناغما أو مغمى عليه) يشير الى أن الوقوف بعرفة يصح بالنية كما صرح به بخلاف الطواف  
قال في البحر والفرق أن الطواف عبادة مقصودة وله ذات منفعة فلا بد من اشتراط أصل  
النية وان كان غير محتاج الى تعيينه كما مر وأما الوقوف فليس بعبادة مقصودة ولذا لا ينفصل به  
فوجود النية في أصل العبادة وهو الاحرام يغنى عن اشتراطه في الوقوف اه لكن أورد  
عليه في النهر القراء في الصلاة قائم بعبادة مستقلة بذليل أنه يتنقل لم يجمع أنه لا يشترط لها  
النية قال ولم أره لاحد ولم يظهر لي عنه جواب قلت قد يمنع كون القواف عبادة مستقلة

(وسقط طواف القدوم  
من وقف بعرفة ساعة قبل  
دخول مكة ولا شئ عليه  
بتركه) لانه سنة وأسام (ومن  
وقف بعرفة ساعة) عرفية  
وهو الذي يجرى الزمان وهو  
الحمل عند اطلاق الفقهاء  
(من زوال يومها) أي  
عرفة (الى طلوع فجر يوم  
النحر أو اجتناب) مسرعا  
أو ناغما أو مغمى عليه



والثقل بها لا يدل على ذلك كالوضوء فإنه يتنفل به مع كونه ليس عبادة مستقلة ولذا لم يصح تدره  
وكذا القراءة في القه - تاني من الاعتكاف ان التذرع لا يصح لانهم افترضت الصلاة  
لاعينها فاعمل (قوله وكذا لو اهل عنه رفقته) أي عن المغمى عليه أو النائم المريض كما  
في شرح الباب لان الاحرام شرط عندنا كالوضوء في الصلاة فصحت النيابة بعد وجوبه  
العبادة منه وهو خروج وجهه للجموع في النهر ومعنى الاهلال عنه أن يشوي عنه ويأبى فيصير  
المغمى عليه محرما بذلك لا تتقال احرام الرفيق اليه وليس معناه أن يجوده وأن يلبسه الأزار  
لان هذا كف عن بعض محظورات الاحرام لا عين الاحرام المأمر اه ويجوز به ذلك عن  
حجة الاسلام ولو ارتكب محظورات الزمة موجبه لا الرفيق لباب ويصح احرامه عنه سواء  
أحرم عن نفسه أولا ولا يلزمه التجرد عن الخيط لاجل احرامه عنه ولو أحرم عنه وعن نفسه  
وارتكب محظورات الزمة جزاء واحد بخلاف القارن لانه محرم باحرامين بجر ولا يشترط كون  
الاحرام عنه بامر به كافي للباب أي خلافا له ما حيث اشترط الامر وقيل في الجهر بالمغمى  
عليه أما النائم فيشترط منه صريح الاذن لما في المحيط أن المريض الذي لا يستطيع  
الطواف اذا طاف به رفقته وهو نائم ان كان بامر به جاز والافلا اه قلت وقيل الجواز في  
الباب في فصل طواف المغمى عليه والنائم بالقرينة حيث قال ولو طافوا بغيره وهو نائم من  
غير اغماه ان كان بامر به وجعله على فوره يجوز والافلا وفي الفتح به كلام والحاصل الفرق  
بين النائم والمغمى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه قال شارح الباب وقد أطلقوا  
الاجرام بين حالي النوم والاعماه في الوقوف ولعل الفرق أن النيابة شرط في الطواف عند  
الجهور بخلاف الوقوف اه ملخصا قلت والكلام في الاحرام عن النائم لكن اذا كان  
الطواف عنه لا يجوز الا بامر به فالاحرام بالاولى (قوله وكذا غير رفقته) هذا أحد قولين وبه  
جرم في السراج ووجهه في الفتح والبحر لوجود الاذن للكل دلالة كالوجع اخصية غيره في  
أيامها بالاذن وعماه في البحر (قوله أي بالحج) قال في البحر وعلى احرام الرفيق عنه ما اذا  
أحرم عنه رفقته بجمعة أو عمرة أو حج - ما من الميعات أو عزمه لم أره صريحا اه قال في  
الشريعية وفيه تأمل لان المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن حج الفرض كيف يصح أن يحرم  
عنه بعمرة وانست واجبة عليه وقد عتد الاغماه ولا يحصل احرامه عنه بالحج فيفوت مقصده  
ظاهرا اه وظاهر الفتح يدل على أنه لا بد من العلم بقصد وجبته فان علم فلا كلام والا  
فينبغي تعيين الحج (قوله مع احرامه عن نفسه) أو بدونه كما قدمناه (قوله اذا انقبه أو أفاق)  
الاول للنائم والثاني للمغمى عليه (قوله جاز) لانه تميز أن يجره كان في الاحرام فقط فصحت  
النيابة فيه ثم يجري هو على موجب به بجر أي موجب احرام الرفيق عنه وفيه إشارة الى لزوم  
اتيان الأفعال بنفسه لعدم الجزو به صريح في الباب (قوله ان الاغماه بعد احرامه) أي  
بنفسه وفيه أن فرض المسئلة في احرام الرفيق عنه فكان الاظهر والاخصر أن يقول ولو بقي  
الاغماه اكنى بما شترتهم ولو الاغماه بعد احرامه طيف به المناسك أي أحضر المشاهد  
من وقوف وطواف ونحوه - ما قال في البحر وتشترط نيتم الطواف اذا جلاه كانت شرط نيته  
(قوله اكنى بما شترتهم) أي من غير ان يشهدوا به المشاهد من الطواف والسج والوقوف

(و) كذا لو اهل عنه رفقته  
وكذا غير رفقته فتح (به)  
أي بالحج مع احرامه عن  
نفسه فاذا انقبه أو أفاق  
وأي بأفعال الحج جاز  
ولو بقي الاغماه ان الاغماه  
بعد احرامه طيف به  
المناسك وان أحرم مواعنه  
اكنى بما شترتهم

وهو الاصح نعم ذلك أولى نهر وانظر هل يكتفى المباشر بطواف واحد عنه وعن المغمى  
عليه كالوجه وطاف به أولا لم أره أبو السعود قلت الظاهر الثاني لانه اذا حضر الموقف  
كان هو الواقف واذا طيف به كان بمنزلة الطائف راكبا كما صرحوا به فلا يقاس عليه ما اذا لم  
يحضر فلا بد من نيته وقوف عنه وانشاء طواف وسعى عنه غير ما يفعله المباشر عن نفسه تأمل  
(قوله ولم أره لو جن قبل الاحرام) البحث لصاحب النهر وقد مناقبيل فروض الحج ان  
صاحب البحر توقف فيه وقال ان احرام وليه عنه يحتاج الى نقل وقدمنا هناك عن شرح  
المقدس عن البحر العميق انه لا حج على مجنون - لم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم  
عنه وليه اه فنخرج عاقل لا يريد الحج ثم جن قبل احرامه يحرم عنه وليه بالاولى وله  
التوقف في احرام رفقته عنه وكلام الفتح هو مانع له عن المتن عن محمد وأحرم وهو صحيح ثم  
أصابه عنه ففرض به أصحابه المناسك ووقفوا به فذكرت كذلك سنين ثم أفاق أجزأ ذلك عن  
حجة الاسلام اه قال في النهر وهذا راجع لما يوصى الى الجواز اه وانما قال يوصى الى الجواز  
لامن حيث ان كلام الفتح في المعتوه وكلامنا في المجنون بل من حيث ان كلام الفتح فيما  
لو أحرم عن نفسه ثم أصابه العتوه وكلامنا فيما اذا جن قبل أن يحرم عن نفسه وإيماء الفتح الى  
الجواز في ذلك في غاية الخفا فافهم (فرع) العبي القبيح المأمور لا يصح احرامه ولا أدأؤه  
بل يصحان من وليه له فيحرم عنه من كان أقرب اليه فلو اجتمع والد وأخ يحرم الوالد عنه - له  
المجنون الا انه اذا جن بعد الاحرام يلزمه الجزاء ويصح منه الاداء وعماه في الباب (قوله  
حديث الحج عرفة) أي معظم ركنيه الوقوف بها باعتبار الامن من البطلان عنه فله لامن  
كل وجه فلا ينافي أن الطواف أنضل ط (قوله فطاف الخ) عطف فتحال على طاف وسعى  
عطف تفسير والاولى الاثبات في الثلاثة بصيغة المضارع بل الاولى قول السكت في باب الفوات  
قائل بعمرة بغيره - لا الوجوب وبه صرح في البدائع لكن المراد أنه يفعل مثل أفعال العمرة  
لان ذلك ليس بعمرة حقيقة كما صرح به في باب الفوات من الاباب وغيره وفي الكلام إشارة  
الى ان احرام الحج باق وهذا عندنا - ما وقال الثاني انقلب احرامه احرام عمرة فغرة الخلاف  
تظهر فيما لو أحرم بحجة أخرى صح عنه - الامام ويرفض - هال لا يصح بجمعة ما بين احرام حج  
وعليه دم وجنات وعمرة من قابل وقال الثاني يعضي فيه الانقلا ب احرام الاول وقال محمد  
لا يصح احرامه أصلا نهر (قوله ولو حجه نذرا أو نطوعا) وكذا الوفاة - ما سواها طرا فساد  
أو انعقد فاسدا كما اذا أحرم بجمعة نهر (قوله فيما سار) أي من أحكام الحج ط (قوله  
لكنه انكشف وجهها لاراسها) كذا ع - ب في الكتز واعترضه الزيلعي بأنه تطور بل بلا فائدة  
لانها لا تخالف الوجه - بل في كشف الوجه - فلما اقتصر على قوله لا تنكشف رأسها المكان أولى  
وأجاب في البحر بأنه لما كان كشف وجهها خفيا لان المتبادر الى القه - م أنم الانكشاف لانه  
محل القنعة نص عليه وان كانا واقع فيه والمراد بكشف الوجه عدم عمامة تنفي له فلذلك يكره  
لها أن تلبس البرقع لان ذلك يماس وجهها كذا في المبسوط اه قلت لو عطف قوله والمراد  
بأول كان جوابا آخر أحسن من الاول تأمل (قوله وجافته) أي باعدته عنه قال في الفتح وقد  
جعلوا ذلك أعوادا كالفقبة توضع على الوجه ويدل من فوقها الثوب اه (قوله جاز) أي

ولم أره لو جن فاحرم مواعنه  
وطافوا به المناسك وكلام  
الفتح يفيد الجواز (أوجهل  
أنها عرفة صح به) لان  
الشرط الكيفية لا النية  
(ومن لم يفت فيها فاته)  
حديث الحج عرفة (فطاف  
وسعى وتحنل) أي بأفعال  
العمرة (وقضى) ولو حجه  
نذرا أو نطوعا (من قابل)  
ولادم عليه (والمرأة) فيما  
مر (كالرجل) لعموم  
الخطاب مالم يرقم دليل  
الخصوص (لكنه انكشف  
وجهه لاراسها) ولو دلت  
شياء عليه وجافته عنه جاز  
بل يندب (ولا تلبس جهرا)  
بل نسمع نفسه







(قوله ولانه أشق) لكونه أدوم احراما وأمرع الى العبادة وفيه جمع بين التيسير ط عن المنح  
 (قوله والصواب الخ) نقله في البصر عن النووي في شرح المذهب ط (قوله لبيان الجواز)  
 انما قال ذلك لانه مكروه كذا في ط وكذا هو مكروه عند الشافعية كما في البصر عن النووي (قوله)  
 ثم القم أي بقسميه أي سواء في الهدى أم لا ط (قوله ثم الافراد) أي بالجمع أفضل من  
 العمرة وحدها كذا في التهر ط (قوله لغة الجمع بين شيتين) أي بين حج وعمرة أو غيرهما قال في  
 الصحاح قرن بين الحج والعمرة قرنا بالاكسر وقرنت البعيرين أقرنهما قرنا إذا جمعتهما في  
 حبل واحد وذلك الحبل يسمى القرآن وقرنت الشيء بالشيء وصلته وقرنته صاحبه ومنه قران  
 الكواكب (قوله أي يرفع صوته بالتلبية) نفى حقيقة الاهلال والافا المراد به هنا التلبية  
 مع التنية وانما جاء به عن ذلك بالاهلال للاشارة الى أن رفع الصوت بها مستحب بغير (قوله)  
 مع حقيقة) بأن يجمع بينهما احراما في زمان واحد أو حجابا يؤخر احراما احداهما عن  
 احراما الاخرى ويجمع بينهما أفعالا فهو قران بين الاحرامين كما قد عرفت في الباب للقران  
 سبعة شروط الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره فلو أحرم به بعد أكثر  
 طوافها لم يكن قارنا الثاني أن يحرم بالحج قبل اتمام العمرة الثالث أن يطوف للعمرة كله  
 أو أكثره قبل الوقوف بعرفة فلو لم يطف بها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته وبطل  
 قرانه وسقط عنه طواف أكثره ثم وقف أتم الباقي منه قبل طواف الزيارة الرابع أن  
 يصومه ما عن الفاء فلو جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه  
 الدم وان ساقه معه يصنع به ما شاء الخامس أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان  
 طاف الاكثر قبل الأشهر لم يصرف قارنا السادس أن يكون آفاقيا ولو حكا للقران لم يكن الا اذا  
 خرج الى الآفاق قبل أشهر الحج السابع عدم فوات الحج فلو فاته لم يكن قارنا وسقط الدم ولا  
 يشترط صحة القران عدم الامام باله فيصح من كوفي رجع الى أهله بعد طواف العمرة وغامه  
 فيه (قوله قبل أن يطوفها أربعة أشواط) فلو طاف الأربعة ثم أحرم بالحج لم يكن قارنا كما  
 ذكرناه بل يكون متمما ان كان طوافه في أشهر الحج فلو قبلها لا يكون قارنا ولا متمما كما في  
 شرح الباب (قوله وان أساء) أي وعليه دم شكره لانه أساءه وعدم وجوب رخص عمرته شرح  
 الباب (قوله أو بعده) أي بعد ما شرع فيه ولو قبل أو بعده اغامه سواء كان الادخال قبل الحاق  
 أو بعده ولو في أيام التشريق ولو بعد الطواف لانه بقي عليه بعض واجبات الحج فيكون جامعا  
 بينهما مائلا والاصح وجوب رخصها وعليه الدم والقضاء وان لم يرفض قدم بغير جمعه بينهما  
 كما في شرح الباب وسياق تفصيل المسئلة في آخر الجنايات (قوله اذا القارن لا يكون الآفاقيا)  
 أي والآفاقيا أي المحرم من الميقات أو قبله ولا يحل مجاوزته بغير احرام حتى لو جاوز ثم أحرم لزمه  
 دم ما لم يعد اليه محرما كما سيأتي في باب مجاوزة الميقات بغير احرام ح والحاصل أنه يصح من  
 الميقات وقبله وبه لا يمكن قيده ببيان ان القارن لا يكون الآفاقيا قال في البحر وهذا أحسن  
 مما في الزياحي من أن التقييد بالميقات اتفاقا (قوله أو قبله) أي ولو من ديرة أهله وهو الأفضل  
 لمن قدر عليه والافكره كما مر وقوله أو قبله أي قبل أشهر الحج يمكن تقديمه على الميقات  
 الزماني مكروه مطلقا كما مر أيضا وهذا في الاحرام وأما الافعال فلا بد من أدائها في أشهر الحج

ولانه أشق والصواب أنه  
 عليه السلام أحرم بالحج  
 ثم ادخل عليه العمرة  
 لبيان الجواز قارنا (ثم  
 القم ثم الافراد والقران)  
 لغة الجمع بين شيتين وشرعا  
 (أن يهل) أي يرفع صوته  
 بالتلبية (بجبهة وعمرة معا)  
 حقيقة أو حجابا يحرم  
 بالعمرة ولا يتم بالحج قبل  
 ان يطوف لها أربعة أشواط  
 أو عكسه بان يدخل احرام  
 العمرة على الحج قبل ان  
 يطوف للعمرة وان أساء  
 أو بعده وان لم يدم (من  
 الميقات) اذا القارن لا يكون  
 الآفاقيا (أو قبله في أشهر  
 الحج أو قبلها أو يقول)

كما قدمناه آنفا بان يؤدي أكثر طواف العمرة جميعا مع سعيها وهي الحج فيها لكن ذكر في  
 المخطط أنه لا يشترط في القران فعل أكثر أشواط العمرة في أشهر الحج وكأن مقتضاه ما روى  
 عن محمد أنه لو طاف اعمرة في رمضان فهو قارن ولا دم عليه ان لم يطف اعمرة في أشهر الحج  
 وأجاب في الفتح بان القران في هذه الرواية بمعنى في الجمع لا القران الشرعي بدليل أنه نفي لازم  
 القران بالمعنى الشرعي وهو لزوم الدم كما روي في اللازم الشرعي نفي للزومه وغامه في البصر  
 لكن قال في شرح الباب وبظهره أن قارن بالمعنى الشرعي كما هو المتبادر من اطلاق محمد  
 وغيره انه قارن وبدليل انه اذا ارتكب محظورا رايته مد عليه الجزاء وغايته انه ليس عليه هدى  
 شكر لانه لم يقع على الوجه المستحسن اه تامل (قوله اما بالنصب الخ) حاصله كما في البحر أن قوله  
 ويقول ان كان منصوبا عطفا على هل يكون من تمام الحديث في ادب القول النية لا التلطف لانه  
 غير شرط وان كان مرفوعا عامتنا انما يكون بيا نال السنة فان السنة للقارن التلطف بذلك وتكفيه  
 النية بقائه وأورد في التهر على الاول ان الارادة غير النية فالحق انه ليس من الحديث شيء اه  
 يعني أن قوله انما يريد الخ ليس نية وانما هو مجرد دعاء وانما النية هي العزم على الشيء والعزم  
 غير الارادة وهو ما يكون به كذلك عند التلبية كما مر في باب الاحرام تامل على أنه  
 لو أريد به النية فلا يفتي ادخالها في الحد لان شرط خارج عن المساهية وقد يجب بان المساهية  
 الشرعية هنا لا وجود لها بدون النية تامل وقد مرنا هذا الكلام على حكم التلطف بالنية  
 فافهم (قوله ويستحب الخ) وانما آخرها المصنف اشعار بانها تابعة للحج في حق القارن ولذلك  
 لا يفتل عن احرامها بمجرد الحلق به مدعيها فهو متناهي (قوله وجوبا) لقوله تعالى فمن منع  
 بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو في معنى المتعة بالاطلاق القرآني وعرف العصابة من  
 تمويل المتعة للمتعة والقران بالمعنى الشرعي كما حققه في الفتح (قوله لا يقع الا لها) لما قدمناه  
 من أن من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواه اولاً وسياق اضاف كلام الشارح آخر الباب  
 (قوله سبعة أشواط) بشرط وقوعها أو أكثرها في أشهر الحج على ما قدمناه آنفا (قوله يرمل  
 في الثلاثة الاول) أي ويضطجع في جميع طوافه ثم يصلي ركعتيه ليلاب وشرحه (قوله بلا  
 حلق) لانه وان أقى بأفعال العمرة بكاملها الا أنه ممنوع من التحلل عنه المكروه منه محرما بالحج  
 فيتوقف فصله على فراغه من أفعاله أيضا شرح الباب (قوله ولزمه دمان) لجنايته على  
 احرامين بحر وهو الظاهر خلافا لما في الهداية من انه جناية على احرام الحج كما اوضحه في  
 التهر (قوله كما مر) أي في حج المفرد (قوله وبسعي بعده ان شاء) أي وان شأ بسعي به طواف  
 الاقضية والاول افضل للقارن او بسن بخلاف غيره فان تأخير سعيه أفضل وفيه خلاف كما  
 قدمناه فافهم (تنبيه) افاد أنه يضطجع ويرمل في طواف القدوم ان قدم السعي كما صرح  
 به في الباب قال شارحه القاري وهذا ما عليه الجمهور ومن أن كل طواف بعده سعي فالرمل فيه  
 سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القران يطوف طواف القدوم ويرمل فيه  
 أيضا لانه طواف به مدعي وكذا في خرانة الا كل وانما يرمل في طواف العمرة وطواف  
 القدوم مفردا كان أو قارنا وأما ما نقله الزياحي عن الغاية للسروجي من أنه اذا كان قارنا لم  
 يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الاكثر اه فافهم

اما بالنصب والمراد به النية  
 او مستأخرا والمراد به  
 بيان السنة اذ النية بقلبه  
 تمكن كالصلاة محتسبي  
 (بعد الصلاة اللهم اني اريد  
 الحج والعمرة فيسرها لي  
 وتقبلها مني) ويستحب  
 تقديم العمرة في الذكور  
 لتقديمها في الفعل (وطاف  
 للعمرة) اولاً وجوباً حتى لو  
 نواه الحج لا يقع الا لها (سبعة  
 أشواط يرمل في الثلاثة  
 الاول ويحلق) أي بلا حلق  
 فلو حلق لا يرمل من عمرته  
 ولزمه دمان (ثم يحج كما مر)  
 فيطوف القدوم ويسعي  
 بعده ان شاء (فان ان  
 بطوافين) متوالين (ثم  
 سعيين لهما)



(قوله جاز) أطلقه ففعل ما اذا نوى اول الطوافين للعمرة والثاني للحج اى للقدوم او نوى على العكس او نوى مطلق الطواف ولم يعين او نوى طوافا آخر تطوعا او غيره فيكون الاول للعمرة والثاني للقدوم كما في الباب (قوله واساء) اى بتأخير سعى العمرة وتقدم طواف التيمم عليه هداية (قوله ولادم عليه) اما عند هداية فظاهر لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عند هداية وعند طواف التيمم سنة وترتكب لا يوجب الدم فتقدمه اولى والسعي بتأخير بالاستغفار بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاستغفار بالطواف هداية (قوله وذبح) اى شاة او بدنة او بقر او ابلق من ارادة الكل للقربة وان اختلفت جهتها حتى لو اراد احدى اللحم لم يجز كما سبقت في الاضحية والجزو وأفضل من البقرة والبقر أفضل من الشاة اه وفيه في الخاتمة وغديرها نهر زاد في البحر والاشعة التي في البقرة أفضل من الشاة اه وفيه في الشريعة الالهية تبعه الا وهو بان سعى اذا كانت حسنة من البقرة أكثر من قيمة الشاة اه وأفاد إطلاقهم الاشتراك هنا جواز في دم الجنابة والشكر بالافرق خلافا لما في البحر حيث خصه بالثاني كما يأتي بيانه في أول الجنابات قال في الباب وشرا فاما وجوب الذبح القدرة عليه وصحة الاقران والاعمال والبلوغ والحرية فيجب على المملوك الصوم لا الهدي ويختص بالمكان وهو الحرم والزمان وهو أيام النحر (قوله وهو دم شكر) اى لما وقفه الله تعالى للجمع بين المسلمين في شهر الحج بغير واحد للباب (قوله فبا كل منه) اى بخلاف دم الجنابة كما سبقت ولا يجب التمسك بقى منه ويستحب له أن يتصدق بالثلاث ويقيم الثلاث ويذبح الثلاث أو يهدي الثلاث للباب قال شارحه والاخير يدل الثاني وان كان ظاهرا للبداهة أنه يدل الثالث (قوله بحدري يوم النحر) اى بحدري حجرة العقبة وقبل الحلق لما سمر وعبدارة للباب ويجب أن يكون بين الرمي والحلق (قوله لوجوب الترتيب) اى ترتيب الثلاثة الرمي ثم الحلق ثم الذبح على ترتيب سروف قولك رزح اما الطواف فلا يجب ترتيبه على شيء منها والمقدور لادم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق كما قدمنا ذلك في واجبات الحج (قوله وان هجر) اى بان لم يكن في ملكه فضل عن كفاف قدر ما يشتري به الدم ولا هو اى الدم في ملكه لباب ومنه يعلم حد الغنى المعتبر هنا وفيه أقوال أخرى يعلم من كلام الظهيرية أن المعتبر في اليسار والاعسار مكة لانها مكان الدم كما نقله بعضهم عن المنك الكبير للسندى (قوله ولومتمفرقة) اشار الى عدم لزوم التتابع ومثله في السبعة والى أن التتابع أفضل فيه ما كما في الباب (قوله آخرها يوم عرفة) بان يصوم السابع والثامن والتاسع قال في شرح الباب لكان ان كان يضفقه ذلك عن الخروج الى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الايام حتى قيل يكره الصوم فيها ان أضفقه عن القيام بصفتهما قال في الفتح وهي كراهة تنزيه الا أن يسيء ضاقه فيوقعه في محذور (قوله نذاري جاء القدرة على الاصل) لانه لو صام الثلاثة قبل السابع وتاليه احتل قدرته على الاصل فيجب ذبحه ويلغو صومه فلذا نذر تأخير الصوم اليها وهذه الجملة سقطت من بعض النسخ (قوله فبعده لا يجز به) اى لا يجز به الصوم لو أخره عن يوم النحر ويومين الاصل والاولى انقطاع هذا لان المصنف ذكره بقوله فان كانت الثلاثة تعين الدم (قوله فيه كلام) تبين في ذلك صاحب النهر وفيه كلام لان قول المصنف آخرها يوم عرفة دل على شيئين الاول انه لا يصومها

جازوا ايام ولادم عليه  
(وذبح للقران) وهو دم شكر  
فبا كل منه (بحدري يوم  
النحر) لوجوب الترتيب  
(وان هجر صام ثلاثة) ايام  
ولومتمفرقة (آخرها يوم  
عرفة) نذاري جاء القدرة  
على الاصل فبعده لا يجز به  
فقول المنع كالبحر بيان  
لا فضل فيه كلام (وسبعة)

قبل السابع وتاليه والثاني انه لا يذبح الصوم عن يوم النحر الاول منه ذبح والثاني واجب ولما صرح المصنف بالثاني حيث قال فان كانت الثلاثة الخ اختصر في المنع تبعه البصر على ان قوله آخرها يوم عرفة ابيان المنسحب دون الواجب لكن قد يقال انه قوله فان كانت الخ بقائه التفريع يدل على أن المقصود من قوله آخرها يوم النحر بيان الواجب وهو عدم التأخير مع انه الا هم وزار الشارح التنبيه على المنسحب فتأمل (قوله بعد تمام أيام حجه) الاولى ابدال الايام بالاعمال كما فعل في البحر يصح قوله فرضا أو واجبا فانه تعميم للاعمال من طواف الزيادة والرمي والذبح والحلق والنجاس ما حل عليه الاية من الفراغ من الاعمال (قوله وهو) اى التمام المذكور بعض أيام التشريق لان اليوم الثالث منها رقت الرمي ان اقام فيه بعض (قوله أين شاء) متعلق بصام اى وصام سبعة في اى مكان شاء من مكة أو غيرها (قوله لكان الخ) لا يحسن هذا الاستدلال به بدقوله وهو بعض أيام التشريق ح ولعل وجهه دفع ما يهمل من أن قوله وهو الخ ليس بشرط للصحة بل بشرط لثني الكراهة كما في المنذور ونحوه فانه لو صامه فيما صح مع الكراهة تأمل (قوله اقله تعالى الخ) علة لقوله أين شاء بقربة التفريع ويجوز جعله علة للاستدلال لانه تعالى جعل وقت الصوم بد الفراغ ولا فراغ الا بعض أيام التشريق وهذا كله يشاء على تفصيله مما إذا الرجوع بالفراغ عن الاعمال لانه سبب الرجوع فذكر المذهب واريد بالباب مجازا فليس المراد حقيقة الرجوع الى وطنه كما قال الشافعي فلم يجوز صومه بمكة وانما حمله على الجواز فرج جمع عليه وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلا وجب عليه ومما هم هذا النص وتعامه في الفتح وحمله أن تفصيله الشافعي لا يطردفه عين الجواز واذا عين ابن كمال في شرح الهداية أن الاقرب الحل على معنى حقيق وهو الرجوع من متى بالفراغ عن أعمال الحج تقدم ذكر الحج واعترضه في النهر بانه لا يطردف أيضا ان الحكم يوم المقيم معنى أيضا ولا رجوع منه الا بالانزاع كما قاله المشايخ اولى اه والى هذا اشار الشارح بقوله فم من وطنه معنى الخ قلت لكن قال في الفتح ان صوم السبعة لا يجوز تقديمه على الرجوع من متى بعد تمام الاعمال الواجبات لانه ملحق في الآية بالرجوع والمعلق بالشرط عدم قبول وجوده اه فليتأمل (قوله فان كانت الثلاثة) بان لم يصحها حتى دخل يوم النحر تعين الدم لان الصوم يدل عنه والنص خصه بوقت الحج بجر (قوله فلو لم يدر) اى على الدم فحلل اى بالحلق أو التمسك به (قوله وعليه دمان) اى دم القمق ودم التحال قبل أو اياه بجر عن الهداية وتعامه فيه موافقا لما قلناه عليه (قوله ولو قدر عليه) اى على الدم وقوله بطل صومه اى حكم صومه وهو خلفيته عن الهدى في اباحة التحال بالحلق والتقصير في رفته فان الهدى أصل في ذلك انه دم جوان التحال قبله لوجوب الترتيب بين ما كأمرو والصوم اى الثلاثة فقط خلف عن الهدي في ذلك عند المجز منه فصارت التصديق بالصوم اباحة التحال بالحلق أو التمسك به فاذا قدر على الاصل قبل التحال وجب ان يصل قدرته عليه قبل حصول المقصود بخلافه كالمقدور المقيم على المساء في الوقت قبل صلاته بالتميم بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الحلق أو قبله لكان به أيام النحر عن هذا قلنا في فتح القدير فان قدر على الهدي في خلال الثلاثة أو بعدها قبل يوم النحر لم يدرى وسقط الصوم لانه خلف ولذا قدر على الاصل

بعد تمام أيام حجه فرضا  
أو واجبا وهو بعض أيام  
التشريق (أين شاء) لكن  
أيام التشريق لا تجز به لقوله  
تعالى وسبعة اذا رجعت  
اى فرغت من أعمال الحج  
فم من وطنه معنى أو انقطعت  
موطنا فان كانت الثلاثة  
تعين الدم فلو لم يدر فحلل  
وعليه دمان ولو قدر عليه  
في أيام النحر قبل الحلق  
بطل صومه



قبل تادى الحكم بالخلاف بطل الخلاف وان قدر عليه قبل الحلق قبل أن يصوم السبعة في أيام  
 الذبح أو بعد دهالم يلزمه الهدى لان التحلل قد حصل بالحلق فوجود الأصل بعده لا ينعض  
 الخلاف كروية المنع المأبى الصلاة باليمين وكذا لو لم يجد حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى  
 لان الذبح مؤقت بإيام النحر فإذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدى وكأنه  
 تحلل ثم وجد الهدى ولو صام في وقته مع وجود الهدى ينظر فان بقي الله - هدى الى يوم النحر لم يجزه  
 للقدرة على الأصل وان هلك قبل الذبح جاز للجزء عن الأصل فكان المعتمد وقت التحلل اه  
 ونحوه في شرح الجامع اذ ضيقان والمحيط والزيادى والبحر وغيرهما من كتب المذهب المعتمدة  
 وللشربة لالى رسالة ماها بديعة الهدى لما استيسر من الهدى خالف فيها ما في هذه الكتب  
 وادعى وجوب الهدى بوجوبه في أيام النحر سواء حلق أو لا تمسك بقوله هم الهدى بوجوبه في أيام النحر  
 في الجزم والقدرة وتزاد اشتراطهم به - بذلك عدم الحلق لأقامة الصوم مقام الهدى وادعى  
 أيضا ان كلام الفقه وغيره يدل على أنه يتحلل بالهدى أصلا وبالخلق خلفا وان الحلق خاف عن  
 الهدى ولا يخفى عليه أنه ليس في كلام الفقه ذلك وأن اتباع المنقول واجب فلا يعول على هذه  
 الرسالة وقد كتبت على هامشها في عدة مواضع بيان ما فيها من الخلل والله تعالى أعلم (قوله  
 فان وقف) أي بعد الزوال اذ الوقوف قبله لا اعتبار به وقيد بالوقوف لانه لا يكون رافضا للعمرة  
 بمجرد التوجه الى عوفات هو الصحيح وعلمه في البحر (قوله بطلت عمرته) لانه قد ذكر عليه  
 ادائها لانه يصير بانيا أفعال العمرة على أفعال الحج وذلك خلاف المنع بوجوبه (قوله فلو أنى  
 الحج) محترز قوله قبل أكثر طواف العمرة (قوله لم يتحلل) لانه أنى بركنه ولم يبق الا واجباتها  
 من الاقل والسعى بجر (قوله ويصحبها يوم النحر) أي قبل طواف الزيارة لباب (قوله  
 والأصل أن المأقبة) أي كالطواف الذي نوى به القدوم أو التطوع ومن جنس حال منه وما  
 به معنى ذلك وخبره هو للشخص الآتي به وخبره به وله عائد على ما وفي وقت منتهى بالمأقبة قدما  
 فروع هذا الأصل عند طواف الصدر (قوله وقضيت) أي بعد أيام التشريق شرح الباب  
 ونقد أن المكروه انشاء العمرة في هذه الأيام لأفعالها فيها بأحكام سابق نامل (قوله بشروعه  
 فيها) فانه لم يزل ذكر بجر (قوله ووجوب دم الرض) لان كل من تحلل به - طواف يجب  
 عليه دم كالحصر بجر (قوله لانه لم يوفى للسكين) أي لجمع بينه - البطلان عمرته كما علمت  
 فلم يبق فارنا والله تعالى أعلم

• (باب المنع) •

ذكره عقب القرآن لاقتراء ما في معنى الاتفاح بالسكين وقدم القرآن لمزيد فضله نهر (قوله  
 من المتاع) أي مشتق منه لان المنع مصدر مزيد والمجرد أصل المزيد ط وفي الزيادة المنع  
 من المتاع أو المتعة وهو الاتفاح أو المنع قال الشاعر

ولفت على فبر غر بيب بفترة • متاع قليل من غر بيب مفارق  
 جعل الانس بالقبير متاعا • (قوله وشرا أن يفعل العمرة) أي طوافها لان السعى ليس ركنا في  
 على الصحيح كالحج وقوله لا تخفى نحر بالحج بالنسب بقطاع على يفعل فهو من تعة التهر يف

وأشار الى أنه لا يشترط كون أحرار الهدى مرة في أشهر الحج ولا كون المنع في عام الأحرار  
 بالعمرة بل الشرط عام فعملها حتى لو أحرار بعمرة في رمضان وأقام على أحرار الهدى من  
 العام القابل ثم حج من عامه ذلك كان مقتضا كما في الفقه • (تنبيه) ذكر في الباب ان شرائط  
 القمعة أحد عشر الاول أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج الثاني أن يقدم  
 أحرار الهدى على الحج الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره قبل أحرار الحج الرابع عدم  
 إفساد العمرة الخامس عدم إفساد الحج السادس عدم الإلزام المسامحة بها كما يأتي  
 السابع أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج في سفر واحد - فلو رجع الى أهله قبل  
 إتمام الطواف ثم عاد وج فان كان أكثر طواف في السفر الاول لم يكن مقتضا وان كان أكثره  
 في الثاني كان مقتضا وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير الثامن اذا وهما في  
 سنة واحدة فلو طاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة وج من سنة أخرى لم يكن مقتضا  
 وان لم يلزم بينهما اوقى حراما الى الثانية التاسع عدم التوطن بمكة فلو أقر ثم عزم على المقام  
 بمكة ابدأ لا يكون مقتضا وان عزم شهرين أي مثلا وج كان مقتضا العاشر ان لا تدخل عليه  
 أشهر الحج وهو - لال بمكة أو محرم ولكن قد طاف للعمرة أكثره قبلها الآن يعود الى أهله  
 فيعزم بعمرة الحادى عشر أن يكون من أهل الآفاق والعمرة للتوطن فلو استوطن المكي  
 في المدينة مثلا فهو آفاق وبالعكس مكي ومن كان له أهل لم يما واستوطن أقامته فيها - ما  
 فليس بمقتضى وان كانت أقامته في أحدها - ما أكثر لم يصح حوايه قال صاحب البحر ويخفى أن  
 يكون الحكم للكثير وأطلق المنع في خزائن الأكل اه (قوله مثلا) المراد أنه طاف ذلك  
 قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله من عامه) أي عام الطواف لعام أحرار  
 العمرة كما مر وأما أنه لو طاف الا أكثر قبل أشهر الحج لم يكن مقتضا ولو حج من عامه ولا فرق بين  
 أن يكون في ذلك الطواف جنبا أو محضا كما يجب - فيها أولا لان طواف الهدى لا يرتفع  
 بالعادة وكذا الجنب وعلمه في النهر آخر الباب قال في الفقه والنهر والجنب لمن دخل مكة  
 بحر ما بعمرة قبل أشهر الحج يريد القمعة أن لا يطوف بل يصبر الى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف  
 فانه متى طاف وقع عن العمرة ثم لو أحرار أخرى به - دخول أشهر الحج وج من عامه لم يكن  
 مقتضا في قول السكك لانه صار في حكم المكي بدليل ان ميقانه ميقانهم اه (قوله فلتغير النسخ)  
 أراد بالنسخ ما وجدته في متن مجرد من قوله هو أن يحرم به - مرة من الميقات في أشهر الحج  
 ويطوف اه فبعد الأحرار بكونه من الميقات وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح وكذا لو أخره  
 وان لم يزد اذ لم يعد الى الميقات وبكونه في أشهر الحج وليس بقيد بل لو قدمه صح بلا كراهة  
 وأطلق في الطواف مقتضا أنه لا بد أن يقع جميعه في أشهر الحج لانه شرط أن يكون الأحرار  
 في أشهر الحج والطواف لا يكون الا بعد الأحرار مع أنه يكفي وجود أكثره فيها فذلك أمر  
 المنصف بتغير النسخ الى النسخة التي اعتدها وهي قوله أن يفعل العمرة أو أكثرها طوافها  
 في أشهر الحج عن أحرار بها قبلها أو فيها ويطوف الحج هكذا شرح عليها في الحج وذكرها بعينها  
 في الشرح أيضا والشراح أسقط منها قوله عن أحرار بها قبلها أو فيها اه فالتواضع أسقطه  
 استغناء بلا إطلاق ويرد على هذا التفسير أيضا ما لو أحرار به - ما في عامين أو في عام واحد

مثلا ثم طاف بالبيت في  
 شوال ثم حج من عامه كان  
 مقتضا فقل المصنف فلتغير  
 الفسخ الى هذا التعريف

(فان وقف) القارن بعمرة  
 (قبل) أكثر طواف  
 (العمرة بطلت) عمرته فلو  
 أتى بأربعة أشواط ولو بقصد  
 القدوم أو التطوع لم يتحلل  
 وفيها يوم النحر والأصل ان  
 المأقبة - من جنس ما هو  
 متلبس به في وقت به - الحج  
 يتصرف للمتلبس به (وقضيت)  
 بشروعه فيها (ووجب دم  
 الرض) للعمرة وسقط دم  
 القرآن لانه لم يوفى للسكين  
 • (باب المنع) •  
 (هو) أفقه من المتاع أو  
 المتعة وشرا (ان يفعل  
 العمرة) أكثر أشواطها في  
 أشهر الحج فلو طاف الاقل  
 في رمضان



لكن المصنف ان يقول كما قال الزبلي ثم يجمع من عامه ذلك من غير ان يلم باهله المصنف  
 لكن يرد عليه ايضا كما في التمهيد فانت الحجة اذا انظر التجال بمرة الى شوال فتصل بها  
 فيه وجمع من عامه ذلك لا يكون مقصدا ويوجب بان قول المصنف ان يفعل العمرة يخرج لان  
 فانت الحج لا يفعل العمرة لانه احرم بالحج لانه او انما يخلل بصورة انماها كما قدمناه وأشار اليه  
 في البصر هنا ايضا ويرد عليه ايضا ما صرحوا به من انه لو احرم بعمرة يوم النحر فأنى باهله  
 ثم احرم من يومه بالحج وبقى محرما بالحج الى قابل الحج كان مقصدا اه لكن هذا وادعى  
 قول الزبلي وغيره ثم يجمع اما قول المصنف ثم يحرم بالحج فلا يصح ما اذا احرم في عام  
 العمرة ولم يجمع ويمكن من كلام الزبلي عليه بان يراد من شئ الحج تام (قوله ويطوف  
 ويستعي الخ) عطف تقدير على قوله بفعل العمرة ولا حاجة اليه لان بيان افعال العمرة تقدم  
 مع انه يوم لزوم السعي في حجة التمتع وان كان فيما قبله الاشارة الى عدمه (قوله كما صرح اي  
 طوافا وعبادتين لما صرح من بيان صفة ما (قوله ان شاء) راجع للاصري ان شاء  
 وان شاء قصر وان شاء بقي محرما وفيه دلالة على ان المتمتع الذي لم يسق الهدي لا يلزمه  
 التحلل كما ذكره الاستيعابي وغيره وظاهره انه دابة خلافه وعامة في شرح اللباب (قوله في  
 اول طواف للعمرة) لانه عليه الصلاة والسلام كان يسلك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر  
 رواه ابو داود وغيره (قوله واقام بمكة ثلاثة ايام) هذا ليس بالذم في المتمتع بل ان اقام بها حج كما  
 في بقائه الحرم وان اقام بالمواقيت او داخلها حج كما هو في بقائه الحرم وان اقام خارج المواقيت  
 احرم فيها انما في الفهستاني قوله ثم يدرم بالحج يجري على هذا التفصيل ط (تنبيه) فافادته  
 بفعل ما يفعله الخ لئلا يظن ان طواف بالبيت ما بدله ويقترب من الطواف وصرح في اللباب بان لا يقتصر  
 على بناء على انه صار في حكم المكي وان المكي ممنوع من العمرة في أشهر الحج وان لم يجمع وهو  
 الذي خط عليه كلام الفتح وخالفه في البصر وغيره بانه ممنوع منها ان حج من عامه وسباني  
 غلظه (قوله في سفر واحد) كان عليه ان يذبح في عام واحد يخرج ما اذا احرم بالعمرة رأى  
 باهله او بقى محرما الى العام الثاني فاحرم بالحج بالتحلل فغيره فانه لا يسمي مقصدا كما انشأنا  
 اليه فافهم (قوله حقيقة) اي كقائه في قوله واقام بمكة ثلاثة ايام (قوله او حكايا بل الخ)  
 أي بان يكون العود الى مكة مطلوبا منه انما يحق اليه دي وامان بان يراه قبل ان يحلق اما  
 في الاول فلا بد منه بجمعه من التحلل قبل يوم النحر واما في الثاني فلا بد العود الى الحرم مستحق  
 عليه العلق في الحرم وجوب باعدهما واستحب باليمندي يوسف فالامام الصحيح ان يراه بعد  
 ان حلق في الحرم ولم يكن ساق الهدي ليكون العود غير مطلوب منه والاولى للشارح ان يقول  
 بان لا يراه بل انما يصح بالتحلل ما اذا كان كوفيا فلما عقر ألم بالبصرة اه ح والمراد بان  
 لا يلزم في سفره فلا يصدق بعدم الامام املا فافهم ثم اعلم ان ما ذكره شروط الامام الصحيح  
 انما هو في الاطلاق اما المكي فلا يشترط فيه ذلك بل الامام الصحيح مطلقا لعدم ضرورة كون  
 عوده الى الحرم غير مستحق عليه لانه في الحرم سواء تحلل أو لا ساق الهدي ولا يلزم يصح  
 غتمه مطلقا كما سباني (قوله يوم التروية) لانه يوم احرام أهل مكة والافلا احرم يوم عرفه

(و يطوف ويحيى) كما صرح  
 (ويحيى أو بقصر) ان شاء  
 (ويقطع التلبية في اول  
 طوافه) لا مرة واقام بمكة  
 - لا لا (ثم يحرم الحج في  
 سفر واحد حقيقة او حكايا  
 بان يراه المصنف  
 (يوم التروية وقيل افضل  
 ويجمع كلامه ر)

جازمه راجع قال في اللباب والافضل ان يحرم من المسجد ويجوز من جميع الحرم ومن مكة افضل  
 من خارجه او يصح ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه فيه الا اذا خرج الى الحل لحاجة فاحرم  
 منه لا شئ عليه بخلاف ما لو خرج لفسد الاحرام اه (قوله لكنه يرمل في طواف الزيارة) اي  
 لانه اول طواف يفعله في حجه أي بخلاف المفرد فانه يرمل في طواف القدوم كاقارن كما صرح قال  
 في البصر وليس على المتمتع طواف قدوم كافي المبني أي لا يكون مستوفيا في حقه بخلاف القارن  
 لان المتمتع حين قدومه محرم بالعمرة فقط وليس له طواف قدوم ولا صدر اه فالاستدراك  
 في حقه فانهم (قوله ان لم يكن قدومه) أي عقب طواف تطوع بعد الاحرام بالحج فلا دلالة  
 في هذا على مشروعية طواف القدوم للمتمتع خلافا لما فهمه في النهاية والعناية كما سطره  
 في الفتح (قوله واذبح كاقارن) التشبيه في الوجوب والاستكام المارة في هدي القران (قوله  
 ولم تنب الاضحية عنه) لانه أي بغير الواجب عليه اذ لا اضحية على المسافر ولم يردم المتمتع  
 والاضحية انما يجب بالشرايين او الاقامة ولم يوجد واحد منهما اذ لم يردم المتمتع اذ لم يردم وجوبها  
 لم يجز أيضا لان ما عير ان فاذا نوى عن أحدهما لم يجز عن الآخر معراج الدراية قال في التمهيد  
 وفيه تصريح بوجوبه في حجة التمتع الى النية قال في البصر وقد يقال انه ليس فوق طواف الركن  
 ولا منه اه وقد مر انه لو نوى به انتطوع أجراه فينبغي أن يكون الدم كذلك بل أولى اه  
 وأجاب في الشرع بلا لية بان الطواف لما كان متعينا في أيام النحر وجوبا كان النظر لا يقع  
 ما طافه عنه وتفاوتية غيره واما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالعمرة فلا تنع الاضحية  
 مع تعينها عن غيرها اه والمراد بتعينها من زمنها لا وجوبها حق يرد عليه انها لا تجب على  
 المسافر يعني أن الاضحية لا تسمى اضحية الا اذا وقعت في أيام النحر وكذا دم المتعة فلما كان  
 زمنها متعينا وقد نواها اضحية فلا تنع عن دم المتعة بخلاف الطواف فان التقاوع به غير  
 مؤقت فاذا كان عليه طواف مؤقت ونوى به غيره ينصرف الى الواجب المؤقت لانه يمكنه  
 التقاوع به اه وكذا لو نوى طوافا آخر واجبا ينصرف الى الذي حضر وقته ووجب فيه  
 ويلغو الاخر من إعادة الترتيب كالمؤنوي القارن بطوافه الاول القدوم يقع عن العمرة  
 كما مر فافهم وأجاب الرضوي بان الدم ليس من أفعال الحج والعمرة ولذا لم يجب على المفرد  
 باحدهما بل وجب شكره على المتمتع به ما لم يكن داخل تحت نية الحج والعمرة فلا بد له من النية  
 والتعيين فلو نوى غيره لا يجزى كالأطراف التي تطلق النية بخلاف الاطراف فانها من أعماله اذا خلل  
 تحت احرامه فافهم في طواف النية (قوله أي العمرة) لانه صيام بعد وجوب سببه وهو المتقع  
 فانه يحصل بالعمرة على نية المتعة وعد الشافعي لا يجوز حتى يحرم بالحج ونماه في المحيط (قوله  
 اكن في أشهر الحج) مرتبط بالصوم والاحرام فهو احرم قبله واصنام فيه لم يصح لانه لا يلزم من  
 حصة الاحرام بالعمرة قبل الأشهر صحة الصوم أعاده في الشرع بلا لية (قوله وتأخيرها) أي الى  
 السابع والثامن والتاسع كما مر في القران (قوله وان أراد الخ) هذا هو القسم الثاني من التمتع  
 وقوله وهو افضل أي من القسم الاول الذي لا ساق الهدي معه لما في هذا من الموافقة لفعل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ط (قوله احرم ثم ساق الخ) أي بشئ اشارة الى أنه يحرم أولا بالنية  
 مع التلبية فانه افضل من النية مع الساق وان صح بشرط وتفصيل قدمناه في باب الاحرام

لكنه يرمل في طواف  
 الزيارة ويحيى بعده ان لم  
 يكن قدومه ما بعد الاحرام  
 (و يذبح) كاقارن (ولم تنب  
 الاضحية عنه فان عجز  
 عن دم (صام كاقارن  
 و جاز صوم الثلاثة به  
 احرامه) اي العمر فليكن  
 في شهر الحج (لا قبله) اي  
 الاحرام (وتأخير افضل)  
 و جاز وجود الهدي كما صرح  
 (وان اراد) المتتم (السوق)  
 للهدي (وهو افضل) احرم  
 ثم (ساق هديه) معه (وهو  
 أولى من قوده الا اذا كانت  
 لا تنساق) فيه ودعا (وقاد  
 بدته وهو أولى من التحليل  
 وكره الاشهاد



(قوله وهو شق سنامها) بان يطعن بالرح أسفله حتى يخرج الدم ثم يطلع بذلك الدم سنامها  
ليكون ذلك علامة كونها هديا كالنقلد لباب ونحره (قوله أو اليمين) اختاره القدوري  
لكن الأنسب الأول كافي الهداية (قوله لان كل أحد لا يحسنه) جرى على ما قاله الطحاوي  
والشيخ أبو منصور الماتريدي من أن أبا حنيفة لم يكره أصلا الأشعار وكيف يكرهه مع ما اشتهر  
فيه من الأخبار وإنما كره أشعار أهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصا في حرايط  
نراى الصواب حيث سدده هذا الباب على الإمامة فامان وقف على الحد بان قطع الجلود دون  
الدم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الأصح وهو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهو  
مستحب ان أحسنه شرح الباب قال في النهر وبه يستغنى عن كون العمل على قولهما بأنه  
حسن (قوله واعقر) أى طاف وسعى والنسب أكثر طوافها **كما امر (قوله ولا يتصل**  
**منها حتى ينصر)** لان سوق الهدى مانع من أحالة قبل يوم النحر فلو حلق لم يتصل من إحرامه  
ولزمه دم أى الآن يرجع الى أهله بعد ذبح هديه وحلقه لباب ونحره وتعمامة فيه قال في البحر  
ومقتضاه أى مقتضى لزوم الدم بالخلق أنه يلزمه كل جنسية على الاحرام كنه محرم اه قات  
بل مقتضى قول الباب لم يتصل انه محرم حقيقة ويدل به قولهم اذا كان اسوق الهدى تأثير  
في اثبات الاحرام ابتداء يكون له تأثير في استدامته بقاء بالاولى لانه أسهل من الابتداء (قوله  
ثم أحرم للحج) اعلم أن المقتنع اذا احرم بالحج فان كان ساق الهدى أو لم يسق ولم يكن احرام به قبل  
التحلل من العمرة صار كاقارن فيلزمه بالجنسية ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرم بعد التحلق  
صار كالمفرد بالحج الا في وجوب دم المنعة وما يتعلق به شرح الباب (قوله على الظاهر) أى  
ظاهر الرواية من بقاء احرام العمرة الى الحلق ويحل منه في كل شئ حتى في النساء لان المنافع له  
من التحلل سوقه الهدى وقد زال بذبحه وفي القارن يحل منه في كل شئ الا في النساء كاحرام  
الحج وهذا هو الفرق بين المقتنع لذى ساق الهدى وبين القارن والا فلا فرق بينهما بعد الاحرام  
بالحج على الصحيح **كما ذكرنا** بحر وعليه فاذا حلق ثم جامع قبل الطواف لزمه دم واحد  
لو مقتنه او دمان لو قارنا وفي هذا رد لما قيل من أن احرام العمرة ينهي بالوقوف كما اوضحه في  
البحر وغيره (قوله ومن في حكمه) أى من أهل داخل المواقيت (قوله يفرد فقط) هذا مادام  
مقيما اذا خرج الى الكوفة وقرن مع لا كراهية لان عمرته وجهته ميقاتيان فصارت بمنزلة  
الاتفاق قال المحبوبي هذا اذا خرج الى الكوفة قبل اشهر الحج واما اذا خرج به فانه قد  
منع من القران فلا يتغير بخروجه من الميقات كذا في العناية وقول المحبوبي هو الصحيح نقله  
الشيخ الشلبي عن الكرماني شره ليلية وانما قيد بالقران لانه لو اعقر هذا المكي في اشهر الحج  
من عامه لا يـ **كون مقتع** لانه لم ياهل بين النسكين **حالا** لان لم يسق الهدى وكذا ان ساق  
الهدى لا يكون مقتعا بخلاف الاتفاق اذا ساق الهدى ثم لم ياهل محرم ما كان مقتعا لان العود  
مستحق عليه فمقتع همة المسامه واما المكي فالعود وغيره مستحق عليه وان ساق الهدى فكان  
المسامه مستحقا لذلك لم يكن مقتعا كذا في التمامية عن المبسوط (قوله ولو قرن او قنع جائزا ساء  
الحج) أى مع مع الكراهية لئلا يـ عنه وهذا ما مشى عليه في النسخة ونجاية البيان والعناية  
والسراج ونسج الا يجاب على مختصر الطحاوي واعلم انه في القنح ذكر أن قولهم لا تمتنع

وهو شق سنامها من اليمين  
او اليمين لان كل أحد  
لا يحسنه فامان أحسنه  
بان قطع الجلد فقط فلا  
باس به (واعقر ولا يتصل  
منها حتى ينصر) ثم احرم  
لحج كما امر (فمن لم يسق  
(وحلق يوم النحر) اذا  
حلق (حل من احرامه)  
على الظاهر (والحج)  
ومن في حكمه يفرد فقط  
ولو قرن او قنع جائزا ساء  
وبعده دم جبر

ولا قران لمكي بمقتضى الوجود وبؤيده أنهم جعلوا الامام الصحيح من الاتفاق مبطلا لقتعه  
والمكي لم ياهل فيبطل مقتعه وبمقتضى في الحل بمعنى أنه يصح لئلا يـ باليمين عنده وعليه  
فاشترطهم عدم الامام الصفة المتنع به معنى انه شرط لوجوده على الوجه المشروع الموجب  
شرعاً للشك **كما** وأحال الكلام في ذلك والذي حط عليه كلامه اختياره الاول لانه  
مقتضى كلام أئمة المذهب وهو اولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ به في صاحب النسخة  
وغيره بل اختار أيضا منع المكي من العمرة المفردة في أشهر الحج وان لم يصح وهو ظاهر عبارة  
البدائع وخالفه من بعده **كما** صاحب البحر والنهر والمنح والشر بلالي والقارى واختاروا  
الاحكام الثاني لان يجب دم الجبر فروع الصحة ولما في المتن في باب اضافة الاحرام الى  
الاحرام من ان المكي اذا طاف شوطا للعمرة فاحرم بحج رفضه فان لم يرفض شيئا جزاء قال في  
القنح وغيره لانه ادى انه الهما **كما** التزمهما الا أنه منهي والنهي عن فعله شرعى لا يمنع  
تحقق الفعل على وجه مشروعية الاصل غير انه يتصل انك كصيام يوم النحر به بدونه اه  
فهذا يناقض ما اختاره في القنح اولاى فان هذا نصريح بانه يتصور قران المكي لسكن مع  
الكراهية وقامه في الشر بلالية أقول وقد كنت كتبت على هامشه اجماعا حله أنهم صرحوا  
بان عدم الامام شرط الصحة المتنع دون القران وأن الامام الصحيح مبطلا للمقتنع دون القران  
ومقتضى هذا ان تمتنع المكي باطل لوجود الامام الصحيح بين احراميه سواء ساق الهدى أو لا  
لان الاتفاقى إنما يصح الماسه اذا لم يسق الهدى وحلق لانه لا يـ العود الى مكة مستحقا عليه  
والمكي لا يتصور منه عدم العود الى مكة لكونه فيها **كما** صرح به في العناية وغيره ووفق  
النهاية والمعراج عن المحيط ان الامام الصحيح ان يرجع الى أهله بعد العمرة ولا يكون العود  
الى العمرة مستحقا عليه ومن هذا قلنا لا تمتنع لاهل مكة واهل المواقيت اه أى بخلاف  
القران فانه يتصور منهم لان عدم الامام فيه ليس بشرط ولعل وجهه أن القران المشروع  
ما يكون باحرام واحد للحج والعمرة معا والامام الصحيح ما يكون بين احرام العمرة واحرام  
الحج وهذا يكون في التمتع دون القران فن هذا قلنا ان تمتنع المكي باطل دون قرانه وهذا قول  
ثالث لم أر من صرح به **لكن** يدل عليه نصريح البدائع بعدم تصور قنح المكي وأما قوله  
في الشر بلالية انه خاص بمن لم يسق الهدى وحلق دون من ساقه ولم يسقه ولم يحلق لان المسامه  
حينئذ غير صحيح فغير صحيح لما علمت من القنح بان المسامه صحيح ساق الهدى أو لا ويدل عليه  
أيضا عبارة المحيط المذكورة وكذا ما مر من القنح المذهب وفي باب اضافة الاحرام فانه  
صرح في عدم بطلان قرانه ثم رأيت ما يدل على ذلك أيضا وذلك ما في النهاية عن الاسرار  
للإمام أبي زيد الدبوسي حيث قال ولا تمتع عندنا ولا قران لمن كان وراء الميقات على معنى أن  
الدم لا يجب فيه كما ما التمتع فانه لا يتصور الامام الذي يوجد منه بينهما وأما القران فذكره  
ويلزمه الرفض لان القران أصله أن يشرع القارن في الاسرامين معا والشرع معاهن أهل  
مكة لا يتصور الا بخلاف في احدهما لانه ان جمع بينهما ما في الحرم فقد أدخل بشرط احرام العمرة  
فان ميقاته الحل وان أحرم بهما من الحل فقد أدخل بميقات الحرم والاصل  
فذلك اهل مكة فلذا لم يشرع في حق من وراء الميقات أيضا اه أى أن من كان وراء الميقات



أى داخلهم حكم أهل مكة فهذا صريح في أن أهل مكة ومن في حكمهم لا يتصور منهم  
القتل ويتصور منهم القتل لكن مع الكراهة للاختلاف بينات أحد الاسرارين ثم رأيت  
مثيل ذلك أيضا في كافى الحاكم الذى هو جمع كتب ظاهر الرواية ونحوه وإذا خرج المكي  
الى الكوفة لحاجة فاعقر فيها من عامه وجمع لم يكن مقتضاها وان قتل من الكوفة كان قاتلا  
أه ونقله في الجوهر مع لادامه وصحافه اجماعا وعلى هذا قوله القتل ولا يقتل ولا قتل المكي  
معناه في المشروعية والحل ولا ينافى عدم التصور في أحد - مادون الآخر والقرينة على  
هذا نص صريح بهم بعد ميطلان القتل بالامام الصحيح فيما لو عاد المقتل الى بلده وتصور به -  
في باب اضافة الاحرام بانه اذا قتل ولم يرفض شيئا من ما اجزأه - اذا ما ظهر في فاعقته فانك  
لا تجده في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله ولا يجزئته الصوم لومعه -) لان  
الصوم اعم يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر شرح الباب (قوله ثم بعد عمره) قيد به لانه  
لو عاد بعد ما طاف لها الاقل لا يطل قتلها لان العود مستحق عليه لانه لم يابلها بحرم ما يختلف  
ما اذا طاف الاكثر بحر (قوله عاد الى بلده) فالعود الى غيره لا يطل قتلها عند الامام وسواها  
منها ثم (قوله وحلق) ظاهره أن الحلق بعد العود في ترك الواجب عندهما والمذهب  
عند أبي يوسف كراهة امر ولو حذفه لفهم مما قبله قال في الجبر ودخل في قوله بعد العمرة  
الحلق فلا بد للبطالان - لانه من واجباتها وبه التحال فالعود به - وظواهرها قبل الحلق ثم ج  
من عامه قبل أن يجازى في أهله فهو مقتع لان العود - منقطع عليه عند من جعل الحرم شرطا  
جواز الحلق وهو أبو حنيفة ومحمد وعبد أبي يوسف ان لم يكن مقتضاها هو مقتب - كذا  
في البدائع وغيره اه (قوله فقد أم الامام صاحبها) لان العود لم ينقطع مقتضاها عليه كما مر (قوله  
فطل غنمه) أى امتنع التمتع الذى اراده لانه شرطه وهو عدم الامام الصحيح (قوله ومع  
سوقه غنمه) أى لا يطل غنمه بعوده عنده - ما خلا فانه مدان العود مستحق عليه مادام على  
نية التمتع لان السوق غنمه من التحال فلم يصح المامه كذا في الهداية وفي قوله مادام ايماء الى  
أنه لو بدله به - مدالة - مرة أن لا يصح من عامه كان لذلك لانه لم يحرم بالتحريم بعد - واذ اذبح الهدي  
او امر به بجه وقع تطوعا ما اذا لم يرد الى بلده وأراد نحر الهدي والتحريم من عامه لم يكن له ذلك  
وان فعل وجمع من عامه لزمه دم القتل ودم آخر لا - لانه قبل يوم النحر - كذا في المحيط ثم  
قال في الجبر فالاصل انه اذا ساق الهدي فلا يخلو اما أن يتركه الى يوم النحر او لا فان تركه اليه  
فقتله صحيح ولا نفي عليه غيره سواء عاد الى أهله او لا وان تجل ذبحه فاما ان يرجع الى أهله او لا  
فان يرجع فلا نفي عليه مطلقا - وجمع من عامه او لا وان لم يرجع اليهم فان لم يرجع من عامه فلا نفي  
عليه وان جتمع من لزمه دم المتعة ودم الحل قبل اوانه (قوله كالقارن) فانه لا يطل قتلها  
بعوده ثم لان عدم الامام غير شرط فيه كما مر (قوله وان طاف الهالك) قدم الشارح المسئلة  
اول الباب وقد مرنا الكلام عليها (قوله اعتبار الاكثر) - لانه لا - مثلين (قوله أى آفاق)  
اشار به الى ان ذكر الكوفة في مثال وان المراد به من كان خارج المدة لان المكي لا يطلع  
كما مر (قوله حل من عمره فيها) لانه لو اعقر قبلها لا يكون مقتضاها اتفاقا ثم (قوله أى داخل  
المواقيت) اشار الى ان ذكر مكة غير قيد بل المراد هى اومافى حكمها (قوله أى غير بلده)

ولا يجزئته اله وم لومعه -  
(ومن اعقر - لا سوق)  
هدي (ثم يود عمره) عاد  
الى بلده) - و - افى (فقد الم)  
الامام صاحبها فطل غنمه -  
(ومع - وقته غنمه) كالقارن  
(وان طاف لها اقل من  
اربعة قبل أشهر الحج وانما  
فيما وج قد غنم ولو طاف  
اربعة قبلها) اعتبارا  
لا كثر (كوفى) أى آفاق  
(حل من عمره فيها) أى  
الشهر (وم - كمن مكة)  
اى داخل المواقيت (او  
بصرة) أى غير بلده (ومع)  
من عامه (مقتع)

افاد أن المراد مكان لأهل مكة فيه سواء اتخذوه دارا بأن نوى الإقامة فيه خمسة عشر يوما أولا  
كافى البدائع وغيره او قبيدة لانه لو رجع الى وطنه لا يكون مقتضاها اتفاقا أيضا ان لم يكن ساق  
الهدي ثم (قوله بقاءه - سفره) أما اذا أقام مكة أو داخل المواقيت فلا ترفق بنسكين  
في سفر واحد في أشهر الحج وهو علامة التمتع وأما اذا أقام خارجها فذكر الطحاوى أن - هذا  
قول الامام وعنده - ما لا يكون مقتضاها لان التمتع من كانت عمره مائة سنة ومائة سنة ومائة سنة  
حكمه - فما الاول قائم مالم يمد الى وطنه وأثر الخلاف يظهر في لزوم الدم وقاطع الجصاص  
في نقل الخلاف بل يكون مقتضاها اتفاقا لان محمد بن كزالمسئلة ولم يحل في اخلاقا قال أبو اليسر  
وهو الصواب وفي المراجع انه الاصح المكن قال في الحقائق كثير من مشايخنا قالوا الصواب  
ما قاله الطحاوى وقال الصغار كثير ما جري الطحاوى فلم يجزه غلطاً وكثير ما جري بنا  
الجصاص فوجدناه غلطاً قال الزبلي والمسئلة الاتية تؤيد ما حكاه الطحاوى ثم (قوله  
ولو أنه -) أى في أشهر الحج بان جامع قبل افعاله أو أوالوا - فها قبلها ثم خرج قبل أشهر  
الحج وقضاها فجمع من عامه كان مقتضاها اتفاقا ثم (قوله ورجع من البصرة) الاولى أن  
يقول الى البصرة لانه كان في مكة حين شرع بالعمرة - ويرى الماتى بقوله ولو أنه - فها وأقام  
ببصرة وعبر في الكثرة بقوله وأقام بمكة فملم ان كلاً من البلدين غير قيد ولذا قال في النهر والمراد  
موضع لأهل مكة فيه دل على ذلك قوله الا اذا لم يابلها (قوله لانه كذا) لان - سفره انتهى  
بالفائدة وصارت عمره العجينة مكينة ولا تمتع لأهل مكة ثم (قوله الا اذا لم يابلها) أى بعد  
ما أف - ده وحل منها ثم (قوله وأقرب ما أى بقضاء العمرة وبأداء الحج شرعية لاية واذا لم يبل  
بأهله فان أقام بمكة فهو بالاتفاق وان أقام ببصرة فهو غير مقتع عنده - وفالا مقتع لانه أنشأ  
سفر او قد ترفق فيه - كين ولما أنه باقى على سفره مالم يرجع الى وطنه كافي الهداية - وهذا يؤيد  
ما مر عن الطحاوى (قوله لانه - سفر آخر) أى لان رجوعه بعد الامام انشاء - سفر آخر للحج  
والعمرة فيكون مقتضاها ابطالان - سفره الاول ولا يضر غنمه كون عمره قضاء (قوله أفعه) أى  
مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن هدة الاحرام الا بالافعال هداية (قوله بلادم التمتع) لانه  
لم يترفق بأداء نسكين صحيحين في سفر واحد هداية (قوله بل لفساد) أى بل عليه دم لما أفده  
وهو دم جناية فالتقى دم الشكر

• (باب الجنائيات) •

لما فرغ من ذكر أقسام المحرمين وأحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الاحرام والمحرم  
من الجنائيات والثوات والاحصار وقدم الجنائيات لان الاداء الناصر أفضل من عدمه وهى  
ما تجنيه من شريعة بالمد - من جنى عليه جناية وهو عام الا أنه خص بما يحرم من الفعل  
وأصله من جنى الثمر وهو أخذ من الشجر كافي المغرب والمراد هنا خاص منه وهو ما ذكره  
الشارح وجمعه باعتبار أنواعها ثم (قوله بسبب الاحرام أو الحرم) حاصل الاول سبعة  
نظمها الشيخ قطب الدين بقوله

محرم الاحرام يمان يدري • ازالة الشهرة وقص الظفر  
واللبس والوطع مع الدوايح • والطيب والدهن وصيد البير

لبقاء سفره (ولو أنه -) ده  
ورجع من البصرة) الى مكة  
(وقضاها وجمع لا) يكون  
مقتضاها لانه كذا (الا اذا  
الم يابلها ثم) رجع و (أق  
بها) لانه - سفر آخر ولا يضر  
كون العمرة قضاء -  
أف - ده (وأى) النسكين  
أف - ده (المتع) أفعه بلادم  
لاقتع بل لفساد  
• (باب الجنائيات) •  
الجنائيات هنا ما تكون حرمته  
بسبب الاحرام أو الحرم



اه فراد في البحر فامنا وهو ترك واجب من واجبات الحج فلو قال • محرم الاحرام ترك  
 واجب الحج كان احسن وحاصل الثاني التعرض لصيد الحرم وتجره قال في البحر ونخرج بقوله  
 بسبب الخ ذكر الجماع بحضرة النساء لانه منى عنه مطلقا فلا يوجب الدم قال ط وفيه ان  
 ذكره انما منى عنه مطلقا بحضرة من لا يجوز قربانه اما الحلائل فلا يمنع منه الا المحرم وهو  
 داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب عليه شيء (قوله وقد يجب بهادمان)  
 بحناية القارن والماتع الذي ساق الهدي به ان تلبس باحرام الحج ط (قوله اودم) كما ذكر  
 جنبايات المفرد (قوله اوصوم او صدقة) اوفع التضيير وذلك فيما اذا جنى على الصيد او تطيب  
 او لبس او ساق به ذر فيضير بين الذبح والتصدق والصيام على ما ساق في اوان الثانية فقط للتضيير  
 فيضير بين الصوم والصدقة في نحو ما لو قتل عصفورا في الهدي واكل صدقة في الاحرام غير  
 مقدرة فهي نصف صاع من بر الا ما يجب بقتل القملة والجردة اه زاد الشراح او بازالة  
 شعرات قابلة لكن اراد بالصدقة هنا الا لم يدل قوله في شرح الماتع اوصدقة ولو رجع  
 صاع بقتل حمامة او غرة بقتل جرادة (قوله تفصلها) أي فلما اختلفت انواعها فصلها ط  
 قالوا تفريقا بينه (قوله الواجب دم) فسر ابن ملاك بالاشارة وأشار في البحر الى سببه بقوله ان  
 سبب البدنة لا يكتفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر لكن قال بعده فيمما لو افسد حجه بجماع  
 في احد السيلين انه يقوم التبرك في البدنة مقام الشاة فليتم اكل اه ثم قال لايسة قلت  
 وفي اخصبة القهستان في لودج سبعة عن اخصبة ومتمعة وقران واحصار وجزاء الصيد والخلق  
 والعقيقة والتطوع فانه يصح في ظاهر الاصول وعن أبي يوسف الا فضل ان تكون من جنس  
 واحد ولو كانت من جنسين وكل واحد من قرب جاز وعن أبي يوسف انه يكرهه كافي النظم اه  
 ثم رأيت بعض الحاشين قال وما في البحر من افاض لما ذكره هو في باب الهدي ان سبع البدنة يجزى  
 وكذلك اغاب كتب المذهب والمناسك من صرح بالاجزاء اه فافهم • (تعبه) في شرح  
 النسيابة لا تبارى ثم الكفارات كلها واجبة على القرائن فيكون مؤديا في أي وقت وانما  
 يتصدق عليه الواجب في آخر عمره في وقت يغلب على ظنه أنه لو لم يؤد له لكانت فانه لم يؤد فيه  
 حتى مات ثم وعليه الوصية به ولو لم يوص لم يجب على الورثة ولو تبرعوا عنه جاز الا الصوم (قوله  
 ولو ناسبا الخ) قال في الباب ثم لا فرق في وجوب الجزاء بين ما اذا جنى في عامه او في عامه متدنا  
 او عاذا اذا كرا او ناسبا عاما او جاهلا طائعا او مكرها ناسبا او متقربا اسما كرا او صاحبا  
 مفعي عليه او متيقا موصرا او مفسرا بغيره او مباحثا بغيره او مباحثا بغيره قال شارحه القاري  
 وقد ذكر ابن جماعة عن الاثمة الاربعة انه اذا ارتكب محظورا احرام عامدا باثم ولا يخرج به  
 الفدية والعزم عليها عن كونه عاصيا قال النووي وورع عاذا ارتكب بغيره العامة شيئا من  
 هذه المحرمات وقال أنا أفندي متوهمانه بان التزام الفداء يختص من وبال العاصية وذلك خطأ  
 صريح وجهه قبح فانه يحرم عليه الفحل فاذا خالف اثم ولزمته الفدية وابتست الفدية بمصلحة  
 لا فداء على فعل المحرم وجهه انه اذا كرهه من يقول أنا اشرب الخمر وأزني والمحدث يطهر في  
 ومن فعل شيئا يحكم به يحرمه فقد اخرج حجه من أن يكون معروفا اه وقد صرح أصحابنا  
 بثل هذا في الحد وقد قالوا ان الحد لا يكون طهر فمن الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لابد

وقد يجب بهادمان اودم  
 اوصوم او صدقة تفصلها  
 بقوله (الواجب دم) على  
 محرم بالغ فلا شيء على الصبي  
 خلافا للشافعي (ولو ناسبا)  
 او جاهلا او مكرها

من التوبة فان تاب كان الحد مطهرة له وسقطت عنه العقوبة الاخرى بالاجماع والا فلا يمكن  
 قال صاحب الملتقط في كتاب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم توجد منه التوبة من تلك  
 الجنابة اه و يؤيده ما ذكره الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التيب برصد قوله تعالى فمن  
 اعنبدني بعد ذلك فله عذاب اليم أي اصطا به هذا الابتداء قبل هو العذاب في الاخرة مع  
 الكفارة في الدنيا اذا لم يتب منه فانه لا ترفع الذنب عن المحرم اه وهذا نصه بل حسن  
 وتقييده مستحسن يجمع بين الأدلة والروايات والله أعلم اه أي فيجعل ما في الملتقط على  
 غير المحرم وما في غيره على المحرم وقد ذكره في التوفيق العلامة نوح في حاشية الدرر • (تعبه)  
 يستلحق من الاطلاق المسار في وجوب الجزاء ما في الباب لترك شيئا من الواجبات بعد الانشئ  
 عليه على ما في الباب ساق وأطلق بعضهم وجوبه فيها ليعاود النص به وهي ترك الوقوف  
 بزدلفة وتأسيس طواف الزيارة عن وقتها وترك الصدقة للبعوض والنفاس وترك المشي في  
 الطواف والسعي وترك السعي وترك الحلق له في رأسه اه لكن ذكر شارحه ما يدل على  
 ان المراد بان هذا لا يكون من العبادات حيث قال عنه صدق قول الباب ولو فاته الوقوف بزدلفة  
 باحصار فعليه دم هذا غير ظاهر لان الاحصار من جهة الاعذار الا ان يقال ان هذا مانع من  
 جانب الخلق فلا يؤثر ويدل له ما في الباب ساق فحين احصر به الوقوف حتى مضت أيام النحر  
 ثم خلى سبيله أن عليه دم ما ترك الوقوف بزدلفة ودما ترك الرمي ودما تأخر طواف الزيارة  
 اه ومثله في احصار البصر وسعي ما في توضيحه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فيجب) تفرع  
 على ما يشهد من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي أفاده ذكر التماسي والمكره ووجهه  
 الوجوب أن الارتفاق حصل للناثم وعدم الاختيار أم سقط الاثم عنه كما اذا تلف شيئا من  
 (قوله غطى رأسه) بآبائه للقاء على أو المفعول (قوله ان طيب) أي المحرم عضو أي من  
 أعضائه كالغذاء والساق والوجه والرأس اكتمل الجنابة بتكامل الارتفاق والطيب جسم  
 له راحة مستمدة كالزعفران والبنفسج والياسمين ونحو ذلك وعلم من مفهوم شرطه أنه لو نهم  
 طيبا أو غارا طيبا لا كفارة عليه وان كره وتيمم بالمحرم لان الحلال لو طيب عضو ثم أحرم  
 فانتقل منه الى آخره فلا شيء عليه انتفاقا وقيد بان يكون من أعضائه لانه لو طيب عضو غيره  
 أو ألبسه الخطيئة منه فلا شيء عليه اجماعا كافي التمهيدية نهر (قوله كاملا) لان الاعتبار الكثرة  
 قال ابن الكمال في شرح الهديا واختلاف المشايخ في الحد الفاصل بين القلب والكتف  
 لاختلاف عبارات محدثي بعضها جمل حد الكتف عضو كبير وفي بعضهم في نفس الطيب  
 في بعضهم اعتبر الاول وبعضهم اعتبر الثاني فقال ان بحيث يستكثره الناظر كالكفين من  
 ما الورود والكتف من مذهب وغالبه فهو كغيره وما لا فلا وبعضهم اعتبر الكثرة بربع العضو  
 الكبري ففقال لو طيب ربع الساق أو الفخذ يلزم الدم وان كان أقل يلزم الصدقة وقال شيخ  
 الاسلام ان كان الطيب في نفسه قليلا فالعبرة بالعضو الكمال وان كان كثيرا لا يعتبر العضو  
 اه مختصا وهذا توفيق بين الأقوال الثلاثة حتى لو طيب بالقليل عضو كاملا أو بالكثره ربع  
 ربع عضو لزم الدم والافصدقة وصححه في المحيط وقال في الفتح ان التوفيق هو التوفيق ورجح  
 في البحر الاول وهو ما في المتن فافهم هذا وقال في الشريعة لايسة قوله كالرأس بيان للمراد

فيجب على ناثم غطى رأسه  
 (ان طيب عضو) كاملا  
 ولو فاته



من العضو فليس كاعضاء العورة فلا تكون الاذن ملاءمة مستعلا اه وكذا قال ابن  
 الكمال ان المراد الاحتراز عن العضو والصغير مثل الانف والاذن لما عرفت ان من اعترف في حد  
 الكثرة العضو الكامل فمده بالكبير اه ثم ما ذكر من ان طيبا دون الكامل صدقة هو قوله ما  
 وقال محمد بن يعقوب بن مهران فان باع نصف العضو بصدقة قدر نصف قيمة الشاة اوز ربع اربع  
 وهو كذا قال في البصر واختاره الامام الاصبغاني مقتصر عليه بلا نقل خلاف (قوله باكل  
 طيب) اي خالص بلا خاوط ولا طبخ ولا فسيح اي حكمه (قوله كثير) هو ما يتفرقا بكثرة  
 فعليه الدم قال في الفتح وهو مذهبهم ما دم اعتبار العضو مطلقا في لزوم الدم بل ذلك اذا لم يبايع  
 مبلغ الكثرة في نفسه على ما قدمناه اه بصر اي فان لزوم الدم بالطيب الكثير هنا وان لم  
 جميع القم يشهد لما مر من التوفيق وبه يظهر ان قول الشارح ولو فقه به صدقة عضوا كاملا  
 فيه ما فيه فانه يوهن ان المراد بالكثير هنا ما يجمع جميع القم نامل (قوله او ما يبايع عضو الخ)  
 عطف على عضو اي او طيب مواضع لوجه تبليغ عضوا كاملا فانه يجب عليه الدم والظاهر  
 اعتبار بلوغ اعضاءه من الاعضاء المطبوعة كما اعتبر وبما يكشف العورة لكن بعد كور  
 ذلك الاضطرار عضوا كبيرا الماعسات من ان الصغير لا يجب فيه الدم الا اذا كان الطيب كثيرا  
 على ما مر من التوفيق (قوله فكل طيب) اي طيب مجلس من تلك المجالس ان شمل عضوا  
 واحدا او اكثر (قوله كفارة) سواء كفر الاول ام لا عندهما وقال محمد عليه كفارة واحدة  
 ما لم يكفر الاول بصر (قوله اتركه) لان ابتداءه كان محظورا فيكون لبعثه حكم ابتداءه  
 بصر (قوله الطيبا كثيرا) ظاهره ان المعتبر اكثر الثوب لا كثرة الطيب وقد تبين في ذلك  
 ان ثمره بلالية مع انه ذكر فيم اوفى الفتح وغيره ان المعتبر كثرة الطيب في الثوب وان المرجع في  
 العرف حتى انه في البحر جعل هذا امر بها للقول الثاني من الاقوال الثلاثة المارة لانه يعم البدن  
 والثوب قلت لكن نقول ان الجرد ان كان في ثوبه شبر في شبر فمكث عليه يوما طم نصف صاع  
 وان كان اقل من يوم فقبضة قال في الفتح بقيد التنصيص على ان الشبر في الشبر داخل في القليل  
 اه اي حيث اوجب به صدقة لادما ومع هذا يفيد اعتبار الكثرة في الثوب لافي الطيب الا انه  
 لا يفيد ان المعتبر اكثر الثوب بل ظاهره ان ما زاد على الشبر كثير موجب للدم لكثرة  
 الطيب حيث شذعر فافرجع الى اعتبار الكثرة في الطيب لافي الثوب وعلى هذا فيمكن اجراء  
 التوفيق المارة هنا ايضا بان الطيب اذا كان في نفسه كثير الزم الدم وان اصاب من الثوب اقل  
 من شبر وان كان قليلا لا يلزم حتى يصيب اكثر من شبر في شبر ورجع بشرايه قواهم لو ربا  
 سكاو كافورا او عتبرا كثيرا في طرف اذاره او ردا لانه دم اي ان دام يوما ولو قليلا صدقة  
 فتأمل (قوله في شترط لزوم الدم) افراد الدم لان المراد بالثوب ثوب المحرم من ازار او رداء  
 اما لو كان مخيطا فيجب بدوام لبسه دم آخر سكت من يانه لانه يبايع (قوله دوام لبسه يوما)  
 اشار بقيد دير الطيب في الثوب بالزمان الى الفرق بينه وبين العضو فانه لا يمتد به فيه الزمان  
 حتى لو غلبه من ساعته فالدم واجب كافي الفتح بخلاف الثوب (قوله او خضب راسه) اي مثلا  
 والا فلا خضبت يدها او خضب طيبته بخناه وجب الدم ايضا كما حرره في التمر على خلاف ما في  
 البحر (قوله بخناه) بالدم من لانه فعلا لا يمنع صرفه ألف التابيت فتح وصريح مع

ما كل طيب كثير او ما يبلغ  
 عضو الجميع والبدن كله  
 كعضو واحد ان قصد  
 المجلس والاف لكل طيب  
 كفارة ولو ذبح ولم يزل لزمه  
 دم آخر لتركه واما الثوب  
 المطيب اكثر في شترط  
 لزوم الدم دوام لبسه يوما  
 (او خضب راسه بخناه)  
 وبقين

دخوله

دخوله في الطيب للاختلاف فيه بصر (قوله اما المتلبد الخ) التلبيد ان ياخذ شيئا من  
 الخيطي والاس والاصغ فيجعله في اصول الشعر ليتلبد بصر فالمتلبد ان يقول اما الضيق  
 قال في الفتح فان كان تحتها قلاب الرأس ففيه دمان للطيب والتغطية ان دام يوما وابله على  
 جميع راسه او ربه اه اما لو غطاه اقل من يوم فصدقة وهذا في الرجل اما المرأة فلا تنزع  
 من تغطية راسها واستشكل في الشر بلالية الزام الدم بالتغطية بالحناء بقولهم ان التغطية بما  
 ليس معتادا لا توجب شيئا قلت وقد يجب بان التغطية بالتلبيد معتادة لاهل البوادي لدفع  
 الشعث والوسخ من الشعر وقد فعله صلى الله عليه وسلم في احرامه واستشكله في البحر بانه  
 لا يجوز استعماله التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب لکن اجاب المقدسي بان  
 التلبيد الذي فعله عليه الصلاة والسلام يجب حله على ما هو سائغ وهو البصر الذي لا يفصل  
 به تغطية قلت وعليه يعمل ما في الفتح عن رشيد الدين في مناسكه وحسن ان يلبد راسه قبل  
 احرامه (قوله او ادهن) بالتشديد اي دهن عضوا كاملا لالباب وذكر شارحه ان بعضهم اعتبر  
 كثرة الطيب بما يتسكنه الناظر قال ولعل محله فيما لا يكون عضوا كاملا على ما مر اي من  
 التوفيق وانه في النوادر واجب الدم بدهن ربع الرأس او اللبنة وانه تقرير على رواية الربع  
 في الطيب والصحيح خلافها (قوله لانما اصل الطيب) باعتبار انه يلقى فيه الانوار كالورد  
 والبنفسج فيصيران طيبا ولا يتخلون عن نوع طيب ويقتلان الهوام ويبيضان الشعر ويريزان  
 الثفت والشعث بصر وهذا عند الامام وقال عليه صدقة (قوله بخلاف بقية الادهان)  
 عبارة البحر واراد بالزيت دهن الزيتون والسمسم وهو المسمى بالشيرج يخرج بقية الادهان  
 كالشحم والسمن اه ومقتضاه خروج نحو دهن اللوز ونوى المشمش فليتمامل (قوله فلو  
 اكله) اي دهن الزيت او الخلد وافرد الضمير لكان او وهذا تقرير على مفهوم قوله ادهن  
 (قوله او استعطه) اي استنشقه بانثه (قوله اتفاقا) لانه ليس بطيب من كل وجه فاذا لم  
 يستعمل على وجهه الطيب لم يظهر حكم الطيب فيه (قوله ولو على وجهه التداوي) لكنه يفتير  
 بين الدم والصوم والاطعام على ما سياتي نهر (قوله ولو جله) اي الطيب في طعام الخ اعلم ان  
 خاوط الطيب بغيره على وجوه لانه اما ان يخاط بطعام مطبوخ او لاف في الاول لاحكم للطيب سواء  
 كان غالبا ام مغلوبا في الثاني الحكم للغلبة ان غلب الطيب وجب الدم وان لم تظهر رائحته كما  
 في الفتح والافلاشي عليه غير انه اذا وجدت معه الرائحة كره وان خاوطه شرب فالحكم فيه  
 لا طيب سواء غلب فيه ام لا غير انه في غلبة الطيب يجب الدم وفي غلبة الغير يجب الصدقة الا ان  
 يشرب مرارا فيجب الدم ويحت في البحر انه ينبغي التسوية بين الماء كحول والمثروب المخسوط  
 كل منهما بطيب مغلوب اما به دم وجوب شيئا لا او بوجوب الصدقة فيهما او تمامه فيه  
 (تبيينه) قال ابن امير حاج الحلبي لم أرهم تعرضوا عما اذا غلب الغلبة ولم يفصلوا بين القليل  
 والكثير كما في كل الطيب وحده والظاهر انه ان وجد من الخاوط رائحة الطيب كما قبل  
 الخاوطه وغالب والا فلو لم يذوق كان غالبا فان كل منه او شرب شيئا كثيرا وجب عليه دم  
 والكثير ما بعده المارف المعدل كثيرا او القليل ما عداه فان كل ما يقتضيه الحلوى المنيرة  
 بالورد ونحوه فلا شئ عليه غير انه ان وجدت الرائحة منه كره بخلاف الحلوى المضاف الى

اما المتلبد فقصيه دمان  
 (او ادهن زيت او حل)  
 بفتح المهملة الشيرج (ولو)  
 كانا خالصين لانما اصل  
 الطيب بخلاف بقية  
 الادهان (ولو اكله)  
 او استعطه (او ادهن به)  
 بجراسة او (شقوق رجليه)  
 او اقطر في آذنيه لا يجب دم  
 ولا صدقة (انما ما) بخلاف  
 المات والعنبر واغالية  
 والكافور ونحوها) مما هو  
 طيب بنفسه (فانه يلزمه  
 الجزاء بالاستعمال) ولو  
 (على وجه التداوي) ولو  
 جعله في طعام فله طيب فلا  
 شئ فيه وان لم يطبخ وكان  
 مغلوبا



أجزائهم المأورد والمساكن فان في كل الكثرة وما والقليل صدقة اه نهرقات يمكن قول الفتح  
 المار في غير المطبوخ وان لم تظهر رائحته يفي - دعاء اعتبار الغلبة بالأجزاء لا بالرائحة - وقد صرح  
 به في شرح الباب ثم الظاهر انه أراد بالملوى الغير المطبوخ والافالمطبوخ لا تفصل فيه كعالت  
 نامل هذا حكم المأكول والمنسوب وما اذا اخلط بماء - جعل في البذر كاشنان وشموه في  
 شرح الباب عن المتن ان كان اذا انظر اليه قالوا هذا انسان فعليه صدقة وان قالوا هذا طيب  
 عليه دم (قوله كره) أي ان وجدت معه الرائحة - كما صرح (قوله أو ليس مخبطا) تقدم  
 تعريفة في فصل الاحرام (قوله اياه متادا) بان لا يحتاج في حقه عند الاشتغال بالعمل  
 الى تكاف وضده ان يحتاج اليه بان يجعل ذيل قصه متلا أعلى وجيبه أسفل شرح الباب  
 (قوله أو وضه الخ) أي لو أتى القباء عن كنفه ولم يدخل فيه يديه ولم يزره لآثي عليه - الا  
 المكراهة وتقدم تمام الكلام في فصل الاحرام (قوله أو تترأسه) أي كاه أو ربهه ومثله  
 الوجه كما يأتي في لاف ملو صعب فهو يده وعطفه على ايس الخيط لان السرة قد يكون بغيره  
 كالرداء والشاش أفاده في النهر (قوله معتادا) أي بما يقصد به التغطية عادة (قوله اجانة)  
 بكسر الهمزة وتشديد الجيم أي مكن شرح الباب وكطاسة وطست (قوله أو عدل) بكسر  
 العين وقد تفتح أي أحشى - ل الدابة شرح الباب وتقدم العادل في البحر والمخ بالمشغول بل  
 لا يسمى عدلا لانه حينئذ يعادل به قرينه فلذا أطلقه هنا - في قلت لا يمكن لم أر في  
 البحر والمخ التقييد بما ذكرنا من نسخة أخرى (قوله يوما كاملا أو ليلة) الظاهر ان المراد  
 مقدار احدهما فالابس من نصف النهار الى نصف الليل من غير اتصال أو بالعكس لزمه دم  
 كما يشير اليه قوله وفي الأقل صدقة شرح الباب (قوله وفي الأقل صدقة) أي نصف صاع من  
 بر وتقل الأقل الساعة الواحدة أي الفاكهة وما دونها خلافا لما في خزائن الاكل انه في ساعة  
 نصف صاع وفي أقل من ساعة قبضة من بر اه بحر ومضى في الباب على ما في الخزانة وأقره  
 شارحه واعترض بمخالفة لما ذكره الفقهاء (تنبيه) ذكر بعض شراح المناسك لو احرم  
 بفسك وهو لا يابس الخيط واكمله في أقل من يوم وحصل منه لم أر فيه نصا صريحا ومقتضى  
 قولهم ان الارتفاق الكامل الموجب للدم لا يحصل الا بابس يوم كامل ان نلزمه صدقة ويحفل  
 ان يقال ان التقدير باليوم باعتبار - مال الارتفاق اغما هو فيما اذا طال زمن الاحرام اما  
 اذا قصر كافي - مستأنفا قد حصل كمال الارتفاق فيمنع وجوب الدم ولو لم يكن مع هذا لا بد من  
 نقل صريح (قوله وان نلزمه ليلا أو اعادة نارا) ومثله العكس كما في شرح الباب (قوله ولو  
 جيع ما يابس) مباينة على قوله أو ليس مخبطا أي لو جيع اللابس من قيص وقباض وعامة  
 وقنطرة وسراويل وخف وليس يوحا فاعلم دم واحد ان اتحد السبب كما في الباب أي ان كان  
 ليس الكل ضرورة أو غيره فلو اضطرر له في دم واحد كما يأتي وظاهر ما ذكرناه لا يلزم ايس  
 الكل في مجلس واحد خلافا لما قدمه القاري بل يكفي في دم واحد ويدل عليه قوله  
 في الباب ويحدد الجزام مع تعدد اللبس بامور منها اتحد السبب وعدم العزم على الترك عند  
 النزوع وجيع اللابس كاه في مجلس أو يوم اه أي مع اتحد السبب كما عالت اما لو لبس البعض  
 في يوم والبعض في يوم آخر تعدد الجزام وان اتحد السبب (قوله مالم يزم على الترك) فان نلزمه

كره كاه كنم طيب وتفتح  
 (أو ليس مخبطا) لابس  
 معتادا ولو اتزره أو وضه  
 على كنفه لآثي عليه  
 (أو تترأسه) معتادا  
 يجعل اجانة أو عدل فلا يثني  
 عليه (يوما كاملا) أو ليلة  
 كاملة وفي الأقل صدقة  
 (والزائد) على اليوم كاليوم  
 وان نلزمه ليلا أو اعادة نارا  
 ولو جيع ما يابس (مالم يزم  
 على الترك) للبس (عند  
 النزوع) فان عزم عليه أي  
 الترك (ثم ليس تعدد  
 الجزام كقول أول أو كذا)  
 يتعدد الجزام (لو ليس يوما  
 فراق دما) للبس (ثم دام  
 على ايسه يوما آخر فعليه  
 الجزام) ايضا لانه محظور  
 فكان له واه حكم الابتداء  
 ودوام اللبس بعد احرام  
 وهو لا يسه

على قصد ان يلبس - ثانيا او لابس يده لا يلزمه كفارة أخرى لتداخل ايسيه وجعلها - باليسا  
 واحدا - كما شرح الباب (قوله كاشانته بعده) أي في وجوب الدم ان دام يوما أو ليلة وفيه  
 إشارة الى - سراحه وهو لا يابس بلا عذر - لا فاما ما يفتقده العوام لان التجرد عن الخيط  
 من واجبات الاحرام لاسن شروطه (قوله ولو نلزمه - سدسب اللابس) كما اذا كان به حتى  
 فاحتاج الى اللبس له انزلت واصابه مرض آخر أو حتى غيرها وابس فعليه كفارتان كفر  
 الاول ولولا ذلك - سدسب اللابس - فاحتاج الى اللبس للقتال اياها بلبسها اذا خرج وينزعها اذا  
 رجع فعليه كفارة واحدة ما يذهب - سدسب اللابس - فاحتاج الى اللبس للقتال اياها بلبسها اذا خرج وينزعها اذا  
 ومقتضى ذلك - كما قال الحلي - انه اذا لبس لدفع برذنه صار ينزع ولبس لذلك ثم زال ذلك  
 البرذنه واصابه برذنه أخرى فليس لذلك انه يجب عليه كفارتان بحر (قوله ولو اوضه - طرايح)  
 تخص من ما قبله من تعدد الجزام - سدسب اللابس - فاحتاج الى اللبس للقتال اياها بلبسها اذا خرج وينزعها اذا  
 ان الزيادة في موضع الضرورة لا تقتضي جناية مبتدأة وفي اللباس فان نلزمه سدسب اللابس كما اذا  
 اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة لمحوان يحتاج الى قيص  
 فلبس ثوبين أو قيصا واحدة أو يحتاج الى قنطرة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة واحدة  
 بغير فم اقل شارحه وكذا اذا لبسها على موضعين ضرورة في مجلس واحد - سدسب اللابس  
 عمامة وخفاه ذرفيهما فعليه كفارة واحدة اه وان ايسه - سدسب اللابس - فاحتاج الى اللبس للقتال اياها بلبسها اذا خرج وينزعها اذا  
 الضرورة وغ - سدسب اللابس - فاحتاج الى اللبس للقتال اياها بلبسها اذا خرج وينزعها اذا  
 في الضرورة وخف - سدسب اللابس - فاحتاج الى اللبس للقتال اياها بلبسها اذا خرج وينزعها اذا  
 لا بغير فم اه (قوله لزمه دم وانم) لزوم الدم باحدهما والآخر والمناصب التبعي يلزم  
 الكفارة الخيرة كما قدمناه لانه حيث كان به ذر لا يتعين الدم كما سيأتي ولزوم كفارة واحدة في لبس  
 العمامة مع القنطرة كما في القمصين هو المنصوص عليه كما مر عن الباب ومثله في الفتح  
 والمعارض خلافا لما في البحر من التفرقة بينهما كما يسه عليه في الشرع بل لا يسه وما ذكر من لزوم  
 الاثم به عليه في البحر عن الحلي ثم قال فيحفظ هذا فان كثيرا من المحرمين يقل عنه كما شاهدناه  
 (قوله ولو تيقن الخ) اما لو اسقم مع الشك في زواله فآثي عليه بحر (قوله كفر أخرى) أي  
 بلا تخيير ان دام يوما به التيقن (قوله كالكل) هو المشهور من الرواية عن أبي حنيفة وهو  
 الصحيح على ما قاله غير واحد من شرح الباب (قوله ولا يابس بتغطية اذنيه وقفاه) وكذا بقية  
 البدن الا المكفين والقدمين للمنع من لبس القفازي والجور بين ومرة عامه في فصل الاحرام  
 (قوله بالانوب) كذا في الفتح البحر والظاهر انه لو كان الوضع بالانوب ففيه المكراهة الشرعية  
 فقط لان الانب لا يباح ريع الوجه - افاده ط (قوله أي ازال) أي اراد بالخلق الازالة بالموت  
 او بغيره - سدسب اللابس - فاحتاج الى اللبس للقتال اياها بلبسها اذا خرج وينزعها اذا  
 فهو كالحلق بفسك لاف ما اذا تشارش - سدسب اللابس - فاحتاج الى اللبس للقتال اياها بلبسها اذا خرج وينزعها اذا  
 التقصير كما في الباب قال شارحه وصرح به في الكافي والمكرمان وهو الصواب قياسا على  
 التصل ووقع في الكفاية شرح اله - سدسب اللابس - فاحتاج الى اللبس للقتال اياها بلبسها اذا خرج وينزعها اذا  
 الخ) هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جهه واصحاب المذهب وذكر الطحاوي في مختصره

كاشانته بعده ولو لم يكرها  
 او ناعما ولو تعدد سبب  
 اللابس تعدد الجزام ولو  
 اضطر الى قيص فلبس ثوبين  
 او الى قنطرة فلبسها مع  
 عمامة لزمه دم وانم (ولو  
 تيقن زوال الضرورة) فافقه  
 كفر أخرى وتغطية ربع  
 الرأس أو الوجه كالكل  
 ولا يابس بتغطية اذنيه  
 وقفاه ووضع يديه على انقه  
 بالانوب (أو حلق) أي  
 ازال (ربيع راسه) أو ريع  
 لحينه (أو) حلق



ان في قول ابي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحق اكثر راسه شرح الباب وان كان اصلع ان  
 بلغ شعره ربع راسه فعليه دم والافسدة وان بلغت طبعه الغاية في الخفة ان كان قدر ربعها  
 كاملة فعليه دم والافسدة باب والعبية مع الشارب عضو واحد فتح (قوله بحاجه) هي  
 موضع الجلطة من العنق كافي البحر (قوله والافسدة) اي وان لم يتخيم بعد الحلق فالواجب  
 صدقة (قوله كافي البحر عن الفتح) قال في النهر لم ارد ذلك في نسق من الفتح اه قلت كانه فقط  
 من سخطه والافسدة رايته في الفتح واستشهد به قول الزيلعي ان حلقه لمن يتخيم مقصود وهو  
 المقير بخلاف الحلق اغيرها (قوله كاهما) اي كل الثلاثة وانما قد بدله لان الربع من هذه الاعضاء  
 لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجزئها بالاعتصام على البعض فلا يكون حاق البعض ارتقا فاكمل  
 بخلاف ربع الراس والليبية فانه معتاد لبعض الناس وما في المحيط من ان الاكثر من الرقبة  
 كالكل لان كل عضو لا نظيره في البدن يقوم اكثر مقام كاه ضعيف وكذا ما في الخافية من ان  
 الابط اذا كان كثير الشعر يعتبر الربع لوجوب الدم والا فالاكثر والمذهب ما ذكره المصنف  
 من اعتبار الربع في الراس والليبية والكل في غيره ما في لزوم الدم بحر مخصصا وذكر  
 في الباب مثل الثلاثة ما لو حلق الصدر والساق او الركبة او الفخذ او العضد او الساعد فعليه  
 دم وقيل صدقة وان حلق اقله صدقة ولا يقوم الربع منه مقام الكل اه قال شارحه  
 يشير بقوله وقيل صدقة الى ما في المبسوط من حلق عضو مقصود بالحلق فعليه دم وان حلق  
 ما ليس بعضو صدقة ثم قال وما ليس بعضو صدقة وحلق شعر الصدر والساق وعما هو مقصود حلق  
 الراس والابطين ومثله في البدن في التمرنات وفي الفضة وما في المبسوط هو الاصح وقال ابن  
 الهمام انه الحق اه والحاصل ان كل واحد من الثلاثة اعني الابط والعانة والرقبة مقصود  
 بالحلق وحده فيجب به دم لكن لا يقوم به مقام كاه لما مر بخلاف الصدر والساق ونحوهما  
 فيجب به صدقة قال في الفتح لان المقصد الى حلقها ما عاها في ضمن غيرها اذ ليست  
 العادة تنوير الساق وحده بل تنوير المجموع من الصلب الى القدم فيمكن بعض المقصود  
 بالحلق قال في البحر فعلى هذا فالتقييد بالثلاثة للاحتراز عن الصدر والساق مما ليس بصدقة  
 واعلم ان المتفرق من الحلق يجمع كالطبيب ولو حلق ربع راسه من مواضع متفرقة فعليه  
 دم لباب وسبب ان في حلق الشارب صدقة (تنبيه) ذكر الحلق في الابطين تبعها لاجماع  
 الصغار ايمه الى جوارزه وان كان التنف هو السنة ولذا عبر به في الاصل واختلاف في المسنون  
 في الشارب هل هو القص او الحلق والمذهب عنه ببعض المتأخرين من ما يجتهدنا انه القص قال  
 في البدائع وهو الصحيح وقال الطحاوي القص حسن والحلق احسن وهو قول علمائنا الثلاثة  
 ثم قال في الفتح ونفسه القص ان ينقص حتى ينقص عن الاطار وهو بكسر الهاء من ماتي  
 الجادة واللحم من الشفة وكلام صاحب الهداية على ان يحاذيه اه وأما طرقا الشارب وهما  
 السبيلان فليلهما منه وقيل من اللحية وعليه فقيل لا بأس بتركهما وقيل يكره لما فيه من  
 التشبه بالاعاجم واهل الكتاب وهذا أولى بالصواب وعامة في حاشية نوح ورجع في البحر ما قاله  
 الطحاوي ثم قال واعفاء العيبة أي الواردة في العيبين تركها حتى تكس وتكسوا السنة  
 قدر القبضه فما زاد قطعه اه وعامة في علمائنا عليه وهو من بعض ذلك في كتاب

(بحاجه) يعني واحد  
 والافسدة كافي البحر  
 عن الفتح (او) حاق (احدى)  
 ابطيه او عاتيه او رقبة  
 كاه (او) قص اطراف يديه  
 او رجليه (او) والكل  
 (في مجلس واحد) فلو  
 تعدد المجلس تعدد الدم  
 الا اذا اتحد المجلس

الموم واما العانة ففي البحر عن النهاية ان السنة في الحلق لما جاء في الحديث عشر من السنة  
 منها الاستعداد وقسمه على العانة بالحديث (قوله حلق ابطيه في مجلسين) كون ذلك من  
 اتحد المجلس بخلاف قص اطراف اليدين مشكلا ومع هذا فلا روية فيه كما ذكره في العانة اي  
 بل هو من يخرج بعض مشايخ المذهب ان كان احد نقل ان فيه دما واحدا كما هو مقتضى  
 صريح الشارح ولم ار من صرح بذلك واجاب في العانة عن الاشكال على تقدير ثبوت  
 الرواية بان غمة ما يوجب اتحد المجال وهو التنوير فانه لو تور جميع البدن لم تزله الا كفارة  
 واحدة والحلق مثل التنوير وليس في صورة النزاع اي مسألة القص ما يجتمعها كذلك اه  
 وفيه ان القص كذلك على انه يلزم منه انه لو تعدد محل الحلق واختلاف المجلس يجب فيه كفارة  
 مع انه يجب لكل مجلس موجب جنائمه كما صرح به في البحر وغيره (قوله أو راسه في اربعة)  
 أي بان حلق في كل مجلس راسه فانه دم واحدة فاما ما لم يذكر الاول شرح الباب (قوله  
 لوجوبه بالشروع) أشار الى أن الحكم كذلك في كل طواف هو طوع ونهيب الدم لو طافه جنبا  
 والافسدة او محمدا كما في الشرب لا ليدفع عن الزيادة ان الكفارة يجب بترك الواجب  
 الاصطلاحي بل الفرق بين الاقوى والاضعف فان ما وجب بالشروع دون ما وجب بالجنابة  
 تعالى كطواف الصدر لا شتر كما في الوجوب الثابت بالادلة الظني بخلاف الطواف  
 الفرض الثابت بالقطي فلذا وجبت فيه مع الجنابة بدنة اظهره الله تفاوت من حيث الثبوت  
 فافهم (قوله أو لا تزور من محمدا) قيد بالحديث لان الطواف مع نجاسة الثوب او البدن مكره  
 فقط وما في الظهيرية من اجاب الدم في نجاسة كل الثوب لا أصل له في الرواية وأشار الى أنه  
 لو طاف عريانا فدر ما لا يجوز الصلاة معه يلزمه دم اترك الستر الواجب وقيد بالفرض وهو  
 الاكثر لانه لو طاف أنه محمدا لم يلزمه دم وجب عليه بكل شوط نصف صاع الا اذا بلغت قيمته  
 دما فنقص منه ما شاء بحر (قوله ولو جنبا بدنة) أما لو طاف أنه جنبا ولم يلزمه دم وجب عليه  
 شاة فان أعاد وجبت عليه صدقة بكل شوط نصف صاع تاخير الاقل من طواف الزيارة بحر  
 لكن في الباب لو طاف أنه جنبا فعليه بكل شوط صدقة وان أعاد سقطت تأمل (قوله ان لم  
 بعده) أي الطواف الشامل للقدم والصدر والفرض فان أعاد فلا شيء عليه فانه متى طاف أي  
 طواف مع أي حدث ثم أعاد سقطت وجبه اه ح قلت لكن اذا أعاد طواف الفرض بعد أيام  
 التكرار لم يلزمه دم عند الامام لا تأخير وهذا ان كانت الاعادة طوافه جنبا او الاثلاثي عليه كالأعادة  
 في أيام الترمطاقا كما في الهداية ومشي عليه في البحر وصحة في السراج وغيره وزعم في غاية  
 البيان أنه سهل وتصريح الرواية في شرح الطحاوي يلزم الدم بالتأخير مطلقا واجاب في البحر  
 بان هذه رواية أخرى (تنبيه) من فروع الاعادة ما ذكره في الباب لو طاف للزيارة جنبا  
 ولا صدق طافها فان طاف الصلوة في أيام الضر فعليه دم اترك الصدر لانه انقل الى الزيارة وان  
 طاف للزيارة ثانيا فلا شيء عليه أي لا تنقل الزيارة الى الصدر وان طاف للصدر بعد أيام  
 الضر فعليه دم اترك الصدر رأي التحول الى الزيارة ودم التأخير الزيارة وان طاف للصدر  
 ثانيا سقط عنه دم وان طاف للزيارة مجددا ولا صدق طافها فان حصل الصدر في أيام الضر  
 انقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانيا فلا شيء عليه والافسدة دم اتركه وان حصل بعد أيام

حلق ابطيه في مجلسين أو  
 راسه في اربعة (أو يد أو  
 رجل) اذ الربع كالمثل (أو  
 طاف للقدم) لوجوبه  
 بالشروع (أو لا بد وجنبا)  
 او حائضا (أو لا فرض  
 محمدا) ولو جنبا بدنة ان  
 لم يلزمه



الحر لا يقتل وعليه دم لطواف الزيارة بمحذنا ولوطاف لازيارة بمحذنا ولا صدقة عليه دمان  
 (قوله والاصح وجوبها) أي وجوب الاعادة المأمورة من قوله بمحذنا وهذا أيضا شامل  
 للقدم والصدور والقرض قال في البحر لوطاف للقدم وجوبا لزومه الاعادة اهـ واذا وجبت  
 الاعادة في القدم ففي الصدر والقرض أولى اهـ حـ (تنبيه) قال في البحر الواجب أحد  
 شيئين إما الشاة أو الاعادة والاعادة هي الأصل مادام يمكنه أن يكون الجابر من جنس الجبورة هي  
 أفضل من الدم وأما إذا رجع إلى اهـ في الحديث اتفاقا على أن يثبت الشاة أفضل من  
 الرجوع وفي الجناية اختار في الهـ داية أن الرجوع أفضل لما ذكرنا واختار في المحيط أن  
 البعث أفضل لمنفعة القراءه اذا رجع للاول يرجع باحرام جديديا على أنه في حق  
 النساء بطواف الزيارة جوبا فاذا أحرم به مرة يبدأ به ثم يطوف للزيارة ويلزمه دم لتأخير من  
 وقته (قوله وان المعتمد الاول) عطف على وجوبها وهذا مذهب الية الكرخي وصحبه في  
 الايضاح خلافه لا رازي وهذا في الجناية أما في الحدث فالمعتمد الاول اتفاقا سراج وقوله فلا  
 يجب الحج - ان لثمة الخلاف في قول الرأزي يجب اعادة السعي لان الطواف الاول قد انفسخ  
 فكانه لم يكن سراج فتوله في البحر لا ثمة للخلاف خلاف الواقع (قوله وفي الفتح الحج) عزاه إلى  
 المحيط وتوله في الشربة لاية ومنه في الباب حيث قال ولوطاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله ولو  
 شوطا جوبا أو حائضا أو نفاسا أو محضا فانه لا فرق فيه بين الكثير والقليل والجنب  
 والحدث لانه لا يدخل في طواف العمرة للبدنة ولا للصدقة بخلاف طواف الزيارة وكذا الترتك  
 منه أي من طواف العمرة أقله ولو شرطه عليه دم وان أعاده سقط عنه الدم اهـ لكن في البحر  
 عن الظهيرية لوطاف أقله محذنا وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت  
 قيمته دما فنقص منه ماشاء اهـ ومنه في السراج والظاهر انه قول آخر فافهم وأما ما سـ يأتي  
 من قول المصنف وكل ما على المفرد به دم بسبب جنائسه على احرامه فعلى القارن دمان وكذا  
 الصدقة وذكر الشارح هناك أن المقنع كالقارن فلا يرد على ما هنا وان كانت جنائية الممتنع على  
 احرام الحج و احرام العمرة لان المراد هناك الجنائية بفعل شيء من محظورات الاحرام بخلاف  
 ترك شيء من الواجبات كما - يأتي في كلام الشارح وهذا الجنائية بترك واجب الطهارة فلا ينافي  
 وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحظور وهذا لم يعم في الباب بل قال لا يدخل في طواف  
 العمرة للصدقة وان أطلق الشارح العبارة تبع الفتح فتنبه (قوله أو أفاض من عرفة الحج) بان  
 جاوز حدودها قبل الغروب والافلاحي عليه كافي للباب (قوله ولو بتدبيره) التدبير النون  
 وتشديد الدال المهملة الهروب حـ قال في الباب واو ندبه بهيره فاخرجه من عرفة قبل الغروب  
 لم يدمه دم وكذا لو تدبيره فبعه لاخذ اهـ قال شارحه القاري وفيه ان ترك الواجب الصدرة  
 سقط لقدم اهـ وأجيب بأنه يمكنه التدارك بالعود وهو سقط للدم فالتاحسن الجواب بما  
 قدمناه أول الباب من ان المراد بالصدقة المسقط للدم ما لا يكون من قبل العبادوس - يأتي توضيحه  
 في الاحصار (قوله والغروب) قصد به ما عطف بيان ان مراده بالامام الغروب لما بينهما من  
 الملازمة فان الامام لما كان الواجب عليه التدبير به من الغروب كان التدبير معه تداركه  
 الغروب والافلاحي غير بت فنفروا ولم ينقر الامام لاثني عليهم ولو نفر الامام قبل الغروب فتابوه

والاصح وجوبها في الجناية  
 ونسبها في الحدث وان  
 المعتمد الاول والثاني جابر  
 له فلا يجب اعادة السعي  
 جوهرة وفي الفتح لوطاف  
 للعمرة جوبا او محذنا فانه عليه  
 دم وكذا لو ترك من طوافها  
 شوطا لانه لا يدخل  
 للصدقة في العمرة (او  
 افاض من عرفة) ولو ندبه  
 بهيره (قبل الامام) والغروب  
 وبسقط الدم بالعود

كان عليه وعليهم الدم وذلك لان الوقوف في جوس من الليل واجب فبتركه يلزم الدم كما في البحر حـ  
 (قوله ولو بعد في الاصح) اذا عايناهم فظاهر الرواية عدم السقوط وصحح القدوري رواية  
 ابن شجاع عن الامام أنه يسقط واذا كانه او عايناهم قبل الغروب يسقط الدم على الاصح بالاولى  
 كما في البحر فافهم وفي شرح النقاية للقاري أن الجوهرة على أظهار الرواية هو الاصح  
 واو عايناهم قبل الغروب فالظاهر عدم السقوط لان استدانة الوقوف الى الغروب واجب فيقولون  
 بقوت البعض اهـ قلت وذ كر ابن السكيت في شرحه على الهداية ما حاص له ان السراج هنا  
 أخطوا في نقل الرواية لما في البدائع أنه او عايناهم قبل الغروب وقبل نفر الامام سقط عندنا خلافا  
 لنفر وار عايناهم قبل الغروب به ما خرج الامام من عرفة روى ابن شجاع عن الامام أنه يسقط  
 واعتقه القدوري وذ كر في الأصل عدمه واو عايناهم قبل الغروب لا يسقط بخلافه لنقرر  
 الواجب فلا يحتمل السقوط بالعود اهـ (قوله سبع الفرض) بفتح السين والفرض بمعنى  
 المفروض من ثمة لمخذوف أي الطواف الفرض أو على تقديره مضاف أي طواف الفرض أقول  
 الوقاية أو آخر طواف الفرض أو ترك أقله وعلى كل فاضافة سبع على معنى اللام ولا يصح  
 جعلها يائية على معنى سبع هي الفرض لان الفرض في أشواط الطواف أكثر السبع  
 لا كما وان قال المحقق ابن الهـمام ان الذي ندين الله تعالى به أن لا يجزئ أقل من السبع  
 ولا يجبر به من شئ فانه من إجماعه المخالفة لاهل المذهب فاطية كما في البحر وقد قال قبله  
 العلامة فاسم ان إجماعه المخالفة للمذهب لا تعتبر فانهم (قوله حق طواف الصدرة) أي  
 مثلا لان أي طواف حصل بعد الوقوف كان للفرض كما قدمناه شربة لاية وأفا ذلك بقوله  
 يعني ولم يطف غيره (قوله ثم ان بقى أقل الصدر) أي ان بقى عليه أقل أشواط الصدر وهو قدر  
 ما تنقل منه إلى الركعة بان ترك من الفرض ثلاثة أشواط وطواف للصدرة سبعة فانه ينقل  
 منها ثلاثة طواف الفرض وتبقى هـ هذه الثلاثة عليه من طواف الصدرة فيلزمه لها صدقة  
 اما لو كان طواف للصدرة ستة واتقل منها ثلاثة يبقى عليه أكثر الصدرة وهو أربعة فيلزمه لها دم  
 ثم هذا ان لم يكن آخر طواف الصدرة إلى آخر أيام التمتع بقى والزمه مع الصدقة أو لدم صدقة  
 أخرى لتأخير بقى أقل الفرض عند الامام لكل شوط نصف صاع من بر خلافه كما في البحر  
 ومنه في التاترخانية والقهستاني والسبب لكن في الشربة لاية عن الفتح وان كان ترك أقله أي  
 أقل طواف الفرض لم يدم صدقة لا مترك من الصدرة اهـ فلو جوب دما لتأخير  
 الأقل كما ترى فتأمل (قوله بقى محرمات) فان رجع إلى أهله فعليه حفا أن يعود بذلك الاحرام  
 ولا يجزئ عنه البذل اباب (قوله في حق النساء) لانه بالحق حل له ما سواهن حتى يطوف (قوله  
 لزمه دم) أي شاة أو بدنة على ما يأتي (قوله الا أن يقصد الرضا) أي فلا يلزمه بالثاني شئ  
 وان تعدد المجلس مع أن نية الرضا باطلة لانه لا يخرج عنه الا بالاعمال لكن لما كانت  
 المحظورات مستندة إلى قصد واحد وهو تجنب الاحلال كانت مستندة فكفاء دم واحد بحر  
 قال في السبب واعلم أن الحرم اذا نوى رضى الاحرام فجعل يصنع ما يصنع من الحلال من ايسر  
 الثياب والتطيب والحق والجساع وقيل الصدقة فانه لا يخرج بذلك من الاحرام وعليه أن  
 يعود كما كان محرمات ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو كل المحظورات وانما تعدد الجزاء

ولو بعد في الاصح غاية (او  
 ترك أقل سبع الفرض)  
 يعني ولم يطف غيره حتى  
 لوطاف الصدرة تنقل إلى  
 الفرض ما يكمله ثم ان بقى  
 أقل الصدرة صدقة والا  
 فدم (وبترك أكثره بقى  
 محرمات) أي حتى النساء  
 (حتى يطوف) فكما جامع  
 لزمه دم اذا تعدد المجلس  
 الا ان يقصد الرضا ففصح  
 (او) ترك طواف الصدرة



بمعدد الجنائيات اذ لم ينو الرض ثم نية الرض انما اعتبر عن زعمه انه خرج منه بم هذا القصد  
 بل هو مستلزم عدم الخروج وامان علم انه لا يخرج منه بم هذا القصد فانما اعتبر منه له قلت  
 وماذا كرم من ان نية الرض باطله وأنه لا يخرج من الاحرام الا بالانفصال محمول على ما اذا لم يكن  
 مامورا بالرض كما سنفذ كره آخر الجنائيات ومن المامور بالرض المحصر بمرض أوعدولانه  
 بذيح الهدى يحل ويرتفع احرامه على ما سنبين في بابيه وسنفذ كرهناك ايضا ان كل من منع  
 عن الماضي في موجب الاحرام لحق العبد فانه يتحل بغير الهدى كالمرأى او العبد لو احرما بلا اذن  
 الزوج والمولى فان له ما ان يملأه ما في الحال بلا يبيع وبما قرناه اندفع ما في الشرع بلالية  
 حيث زعم المناقاة بين مامر من أنه لا يخرج عن الاحرام الا بالافعال وبين مسئلة تحل المولى  
 امته بنحو قص ظفر أو جاع (قوله أو أربعة منه) أما لو ترك أقله فنبه صدقة كاسية ياتي  
 (تنبيه) لم يصرحوا بحكم طواف القدوم لو شرع فيه وترك أكثره أو أقله والظاهر أنه  
 كالصدور لو جوبه بالشروع وقدمه من أقامه في باب الاحرام (قوله ولا يتحقق الترك الا بالخروج  
 من مكة) لانه ما دام فيه لم يطل به ما لم يرد السفر قال في البصر وأشار بالترك الى أنه لو أتى  
 بغير ترك لا يلزمه شيء مطلقا لانه ليس بمؤقت اه أي ليس له وقت يفوت بفوته وقد منع  
 التمر واللباب أنه لو نفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوز الميقات فخير بين  
 اوافقه الدم والرجوع باحرام جديد بعد مرة ولا شيء عليه انما خيره (قوله بالاعذر) قيد بترك  
 والركوب قال في الفتح عن البدائع وهو اذا حكم ترك الواجب في هذا الباب اه أي انه ان  
 ترك بالاعذر لم يدم وان بهذر فلا شيء عليه مطلقا وقيل فيما لو رده النص فقط وهذا بخلاف  
 ما لو ارتكب محظورا كاللبس والطيب فانه يلزمه وجبه ولو بهذر كما قدمناه أول الباب ثم  
 لو أعاد الشيء ما شابه ما حل وجامع لم يلزمه دم لان الشيء غير وقت بل الشرط أن يأتي به  
 بعد الطواف وقد وجد بصر (قوله أو الرمي كاه) انما وجب بترك كاه دم واحد لان الجنس  
 قصد كاه في الحلق والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرمي وهو الرابع لانه  
 لم يعرف قربة الا في ايام ما دامت الايام باقية فالاعادة ممكنة فيعربها على التاليف ثم يتأخيرها  
 بيب الدم عنده خلافا له ما بصر وبه علم أن الترك غير قيد لجوب الدم بتأخير الرمي كاه  
 أو تأخير رمي يوم الى ما يليه اما لو أخره الى الليل فلا شيء عليه كما مر تقريره في بحث الرمي (قوله  
 أو في يوم واحد) وأو يوم النحر لانه نك نام بصر (قوله أو الرمي الاول) داخل فيما قبله كما  
 علمت لانه نص عليه تبعا للهداية لانه لو ترك جرة العقبة في بقية الايام يلزمه صدقة لان أقل  
 الرمي في الجفلاف اليوم الاول فانما كل رمية رضى فافهم (قوله أو أكثره) كاذب  
 حسان فافهم في يوم النحر أو احدى عشرة يوما بعد ذلك ما لو ترك أقل من  
 ذلك أو أخره فعليه لكل حمة صدقة الا أن يبلغ دما فينقص ما شاء لباب (قوله أي أكثر  
 رمي يوم) المفهوم من الهداية هو الرجوع الى الرمي الاول وهو رمي العقبة في يوم النحر وهو  
 المفهوم من عبارة المصنف أيضا لكن ما ذكره الشارح أقود (قوله أو حلق في حلق يجمع أو  
 عمرة) أي يجب دم لو حلق للحج أو العمرة في الحل لتوقته بالمكان وهذا عندنا خلافا للشافعي  
 (قوله في أيام النحر) متعلق بحلق بغير ذكره للحج ولذا قدمه على قوله أو عمرة فيقتضي حلق

أوربعة منه ولا يتحقق  
 الترك الا بالخروج من مكة  
 (أو ترك) (الشيء) أو  
 أكثره أو ركب فيه بلا  
 عذر (أو الوقوف بجمع)  
 يعني من دافقه (أو الرمي كاه)  
 أو في يوم واحد أو الرمي  
 الاول أو أكثره أي أكثر  
 رمي يوم (أو حلق في حلق)  
 يجمع في أيام النحر فلا بد

الحاج بالزمان أيضا وظاهر فيه محمد وخالف أبو يوسف فيه ما وهذا الخلاف في التضييق بالدم  
 لاني التحلل فانه يحل على الحلق في أي زمان أو مكان فتح وأما حلق العمرة فلا يتوقف بالزمان  
 اجماعا هداية وكلام الدور يومه أنه قوله في أيام النحر قيد للحج والعمرة وعزماء الى أن ياتي  
 مع أنه لا يهاجم في كلام الزياهي كايه لم يراجع منه (قوله فدمان) دم للمكان ودم للزمان ط  
 (قوله لا يختص الحلق) أي له ما بالحرم والحج في أيام النحر ط (قوله خرج) أي من الحرم  
 (قوله ثم رجع من حل) أي قبل ان يحلق أو بقصر في الحل (قوله وكذا الحاج الح) فيه رد على  
 صاحب الدور وصدر الشريعة وابن كمال حيث أطلقوا وجوب الدم بغير وجه قبل التحلل  
 ثم رجوعه فان ذات الخروج من الحرم لا يلزم الحرم به شيء قال في الهداية ومن اعذر فخرج  
 من الحرم وقصر فعليه دم عند ما قال أبو يوسف لا شيء عليه وان لم يقصر حتى رجع وقصر  
 فلا شيء عليه في قوله م جميعا لانه أتى به في مكانه فلم يلزمه ضمانه اه قال في الهداية ولو فعل  
 الحاج ذلك لم يسقط عنه دم التأخير عند أبي حنيفة اه فقد نص على أن الدم الذي يلزم الحاج  
 انما هو في آخر الحلق عن أيام النحر ويقتضيه أنه اذا عاد بعد ما خرج من الحرم وحلق فيه في أيام  
 النحر فلا شيء عليه وهذا لا يتوقف فيه من أنه أدنى المأمور سائل الفقه فافهم فافهم فافهم  
 الشريعة بلالية (قوله أو قبل الح) حاصلة أنه أن دواعي الجماع كالعاقة والمباشرة افاحشة  
 والجماع فيبادون الفرق وانه قيل والدمس بشهوة وجبة للدم انزل أولا قبل الوقوف  
 أو بعده ولا يقصد دمج شيء منها كافي للباب وشمل قوله قبل الوقوف أو بعده ثلاث صور  
 ما اذا كان قبل الوقوف والحلق أو بعده قبل الحلق او بعد الوقوف والحلق قبل الطواف  
 ففي الاولين - صل الفرق بين الدواعي والجماع بقصد وهو أن الجماع في الاولى مفسد لانه  
 فساد للحج بالجماع حقيقة كما قال في البصر وانما يفسد بالحج بالدواعي كايه - ذهب المصنف لان  
 فساده مع الحلق بالجماع حقيقة بالنص والجماع مع دونه فالحق به وفي الثانية وجوب للبدنة  
 لفظ الجنابة كافي البصر ولم يفسد لتمامه بالوقوف ولا شيء من ذلك في الدواعي وأما الثالثة  
 فاشترك الجماع ودواعيه في وجوب الشاة لدم المقتضى للفرقة المذكورة لان الجماع هنا  
 ليس جنابة غليظة لوجود الحل الاول بالحلق فلذا لم يجب بدنة ودواعيه ملحقه به في كثير  
 من الاحكام فافهم (تنبيه) أطلق في التقبيل والدمس ثم ما لو صدر في أجنبية أو زوجته  
 أو أمته والظاهر أن الامر كالاجنبية وان توقف فيه الحوى وأخرج به - النظر الى فرج  
 امرأته بشهوة فافهم فانه لا شيء عليه كما لو تفكر وأوطأ النظر أو تذكر وكذا الاحتلام  
 لا يوجب شيئا عند ط (قوله في الاصح) لم أر من صرح بدمه وكاه أخذه من النحر يجمع  
 بالاطلاق في الميسوط والهداية والكل والبدائع وشرح الجمع وغيرها كافي للباب ووجه  
 في البصر بان الدواعي محرمة لاجل الاحرام مطلقا فيجب الدم مطلقا واشترط في الجماع الصغير  
 الازال ومحمه قاضيان في شرحه (قوله وانزل) قيد لدمس متلئين فان لم ينزل فيهما فلا شيء  
 عليه ط (قوله أو آخر الحاج) قيد به لان حلق المقة لا يقيده بالزمان وكذا طوافه فلا يلزمه  
 بتأخير ما شئ ط (قوله أو طواف الفرض) أي كاه أو أكثره لو أخره فلا يجب صدقة وأشار  
 الى أن لو أخر طواف الفرض لا يجب شيء فافهم (قوله اتوقفما) أي الحلق وطواف

فدمان (أو عمرة) لا يختص  
 الحلق بالحرم (لا) دم (في)  
 مقرر (خرج) (ثم رجع من)  
 حل) الى الحرم (ثم قصر)  
 وكذا الحاجان رجع في  
 أيام النحر والافهم للتأخير  
 (أو قبل) عطف على حلق  
 (أو ليس بشهوة وانزل أولا)  
 في الاصح أو اسقف بكفه  
 أو جامع به - أو انزل (أو)  
 (الحاج) (الحلق أو)  
 طواف الفرض عن أيام  
 النحر (أو وقفما)



الفرض به اي بايام الضر عند الامام وهذا له اوجوب الدم بتأخيرهما قال في الشريعة ليلية  
وهذا اذا كان تأخير الطواف بلا عذر حتى اوحضت قبل ايام الضر واستقر بها حتى مضت  
لاثنى ايام بالتأخير وان حاضت في اثنتاهما وجب الدم بالتقريب فيعاقب في كذا في الجوهرة  
من الوجيز وافاد شيخنا انه لا تقرب لدم وجوب الطواف عينا في اول وقته في الزامها  
بالدم وقد حاضت في الاثناء نظر اه وتقدم غناه في بحث الطواف (قوله او قدم نسكك على  
آخر) اي وقته في ايام الضر لا يستغنى عنه بقوله قبله او آخر الخلق الخ شرب ليلية (قوله  
فيجب الخ) لما كان قوله او قدم الخ ينافي اوجوب الدم بعكس الترتيب فرع عليه ان الترتيب  
واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم (قوله اغير المفرد) اما هو فالذبح له مستحب  
كأمر (قوله لكن لاثنى على من طاف) اي مفردا او غيره شرح الباب (قوله قبل الرى  
والخلق) اي وكذا قبل الذبح بالاولى لان الرى مقدم على الذبح فاذا لم يجب ترتيب الطواف  
على الرى لا يجب على الذبح (قوله وقد تقدم) اي عند ذكر الواجبات (قوله كمالاثنى على  
المفرد الخ) فيجب تقديم الرى على الخلق لا مفردا وغيره وتقدم الرى على الذبح والذبح على  
الخلق لغير المفرد او طواف المفرد وغيره قبل الرى والخلق لاثنى عليه اي باب وكذا الطواف  
قبل الذبح كما علمت والحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على ثنى من الثلاثة وانما يجب ترتيب  
لثلاثة الرى ثم الذبح ثم الخلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه الترتيب بين الرى والخلق  
فقط (قوله خلق قبل ذبحه) وكذا الخلق قبل الرى بالاولى بغير واعاوض المصلحة في  
القانون لان المفرد لاثنى عليه في ذلك لانه لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير الرى عنه وتقدمه  
بالخلق قبله ابن كمال (قوله كما حرره المصنف) اي تبع الشيخ في البصر (قوله وبه) اي بما ذكر  
من ان المذهب ان احد الدين للتأخير والاخر للقران الذي هو دم شكر فافهم (قوله ما توهمه  
بعضهم) اي صاحب الهداية حيث قال دم بالخلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير  
الذبح عن الخلق اه وقد خطاه شرح الهداية من وجوه منها مخالفتها لما نص عليه في الجامع  
الصغير من ان احد الدين للقران والاخر للتأخير ومنها انه يلزم منه ان يجب عليه خمسة دماء  
على قول من يقول ان اصرام العمرة لا يفتى بالوقوف لان جنابته على اصرامين والتقديم  
والتأخير جنابتان ففهم اربعة دماء ودم القران واجاب في البصر عن الاول بان ما مشى عليه  
رواية اخرى غير رواية الجامع وان كان المذهب خلافه وعن الثاني بان التضاعف على القران  
انما يكون فيما اذا دخل نقصا في اصرام عمرته والا فلا يجب الا دم واحدا وهذا اذا افاض القران  
قبل الامام او طاف لازياره جنبا او محذرا لا يلزمه الا دم واحد دلالة لانه لا تعلق للعمرة بالوقوف  
وطواف الزيارة وغنام الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية ما اورد عليه ببسوط فيه وفيما  
علقناه عليه (قوله اقل من عضو) اي ولوا اكثره كما مرط وهذا اذا كان الطبيب قابلا على ما مر  
من التوفيق (قوله في الخزانة الخ) افاد في البصر ضعفه بقا قدمناه اول الباب (قوله او خلق شارب)   
لانه تبع للعبة ولا يبلغ ربهما والقول بوجوب الصدقة فيه هو المذهب الصحيح وقيل فيه حكومة  
عدل وقبل دم كما حرره في البصر (قوله او اقل من ربع راسه الخ) ظاهره كالكثرة ان الواجب

بها (او قدم نسكك على آخر)  
فيجب في يوم الضر اربعة  
اشياء الرى ثم الذبح اغير  
المفرد ثم الخلق ثم الطواف  
لكن لاثنى على من طاف  
قبل الرى والخلق ثم بكمه  
اي باب وقد تقدم كمالاثنى على  
المفرد الا اذا خلق قبل  
الرى لان ذبحه لا يجب  
(ويجب دم من على قارن  
خلق قبل ذبحه) دم للتأخير  
ودم للقران على المذهب كما  
حرره المصنف قال وبه  
ان دفع ما توهمه بعضهم  
من جعل الدمين للجنابة  
(وان طبيب) جوابه قوله  
الا تى تصدق (اقل من  
عضو او راسه او ليس  
اقل من يوم) في الخزانة في  
الساعة نصف ماع وفيما  
دون اقبضة وظاهره ان  
الساعة فلسكية (او حاق)  
شاربه او (اقل من ربع راسه)  
او طيبته او بعض رقبته  
(او قص اقل من خمسة  
أظافيره او خمسة) الى  
سنة عشر

نصف صاع ولو كان شعرة واحدة كن في الجنابة ان تنف من راسه او اذنه او لحيته  
شهران فكل شعرة كف من طعام وفي خزانة الاكمل في خمسة نصف صاع فظهر ان في  
كلام المصنف اشتباها لان لم يبين الصدقة ولم يفصلها بجر (قوله وقد اسد فقر الخ) اشارة  
الى ما في عبارة المصنف من الايام كعبارة الدرر وصدر الشريعة وابن كمال لان مفادها  
انه يجب فيما فوق الواحد الى الخمس نصف صاع قال في الشريعة ليلية وهو غلط لما في  
الكافي والهداية وشروحا من انه لو قص اقل من خمسة فعليه بكل ظفر صدقة الا ان يبلغ  
ذلك دما فينقص ما شاء ولو قص ستة عشر ظفرا من كل عضو اربعة يجب بكل ظفر طعام  
ممكن الا ان يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء اه (تنبيه) قال في الباب كل صدقة  
يجب في الطواف فهي اكل شوط نصف صاع او الرى فاكل حصة صدقة او في اقل  
الاطراف اقل كل ظفر او في الصدق ونبات الحرم فعلى قدر القيمة اه فليحفظ (قوله فينقص  
ما شاء) اي لا يجب في الاقل ما يجب في الاكثر قال في الباب وقيل ينقص نصف صاع  
اه وباقى سانه قريبا (قوله او طاف للقدم) وكذا كل طواف تطوع بغير المأذنة من  
النقص بترك الطهارة غير (قوله من سبع الصدر) اما لو ترك ثلاثة من سبع القدم فلم يذكره  
وقد منا لكلام عليه (قوله ومن السبي) اي لو ترك ثلاثة منه او اقل فعليه اكل شوط  
منه صدقة الا ان يبلغ دما فينقص بين الدم وتنقص الصدقة لباب قوله او احدى الجمار  
الذلات) اي القبة ويوم الضر ط والمراد ان يترك اقل جاري يوم كثر من يوم الضر  
وعشرة مما بعده وحتى (قوله فكأمر) اي ينقص ما شاء (قوله وافاد الحدادى) اي  
في السراج وقد قدم عن الباب التعبد بغيره بقيل اشارة الى ضعفه لخالفته لما في عامة  
الكتب من اطلاق التنقيص بما شاء لكنه غير محرر لانه صادق بما لو شاء من اقل لاه مثل  
كف من طعام في ترك ثلاث حبات مثلا لو بلغ الواجب فيها فسد دم مع انه لو ترك حصة  
واحدة يجب نصف صاع وقد اترم ذلك به في شرح الباب وقال انه الظاهر من اطلاقهم  
وهو بغيره كما علمت لانهم نقصوا عن قيمة الدم لا يجب في القليل ما يجب في الكثير فينبغي  
ان يكون ما في السراج يافا لما اطلعه عليه في انه ينقص ما شاء الى نصف صاع لا اكثر لما  
قلنا لكن ما في السراج محمول وقد فسره ما نقله بعضهم عن البصر الا ان ابلغ قيمة الصدقات  
دما ينقص منه نصف صاع ابلغ قيمة المجموع اقل من ثلثه وهكذا اذا نقص نصف  
صاع وكان غن الباقي مائة دار غن الشاة ينقص الى ان يصير غن الصدقة الباقية اقل من  
غن الشاة حتى لو كان الواجب ابتداء نصف صاع فقط بان ظفر واحد ما وكان يبلغه دما  
ينقص منه ما شاء بحيث يصير غن الباقي اقل من غن الهدي اه (قوله او حاق الخ) اعلم  
ان الحاق والده لو امان يكتفى بغيره من اولى الا ان اولى الحاق محرما والخلق حلالا  
او بالعكس ففي كل على الحاق صدقة الا ان يكون ناسا لا ين على الحاق دم الا ان يكون  
حلالا نهائيا لكن في خلق الحرم رأس حلال ينقص خلق الحاق بما شاء وفي غيره الصدقة  
نصف صاع كما في الفتح والبحر وبه لم ما في قوله او حلال ووقع في الجنابة فيما اذا كان الحاق  
حلالا ولو لم يحرر ما لاثنى على الحاق اتفاقا فاذن امل (قوله فانه لاثنى عليه) اي

(مستفزة) من كل عضو  
اربعة وقد استقر  
ان لكل ظفر نصف صاع  
الا ان يبلغ دما فينقص  
ما شاء (او طاف للقدم  
من سبع الصدر) ويجب  
اكل شوط منه ومن السبي  
نصف صاع (او احدى  
الجمار الذلات) ويجب  
اكل حصة صدقة الا ان  
يبالغ دما فكأمر وافاد  
الحدادى انه ينقص نصف  
صاع (او حاق رأس) حرم  
او حلال (غيره) او رقبته  
او ظفره بخلاف ما لو طيب  
عضو غيره او البسه مخيطا  
فانه لاثنى عليه اجابا  
ظهيرية (نصف صاع ينقص  
صاع من بر)



على الفاعل أما المفعول فاعلمه الجزاء اذا كان محرما لباب وشعره (قوله كالقطرة) افاد  
 ان التقيد بنصف الصاع من البراءة في فيجوز اخراج الصاع من القراوات - غير ط عن  
 القه - اتاني قال بعض المشايخ وأما المخلوط بالث - غير فانه ينظر فان كانت الغلبة للشعر  
 فانه يجب عليه صاع وان كانت الغلبة فنصفه كذا في خزائن الاكل فان تساوى بينه في وجوب  
 الصاع احتياطوا وما ذكره في القطرة يصح هنا اه (قوله به - ذكر) قيد للثلاثة وليست  
 الثلاثة قيد لان جميع محظورات الاحرام اذا كان به - ذكر فانه نظائر الثلاثة كما في الهيا  
 ته - اتاني وأما ترك شيء من الواجبات به - ذكر فانه لا شيء فيه على ما مر أول الباب عن الباب  
 وفيه ومن الامور المحل والبرد والجرح والقرح والصداع والشقيقة والقمل ولا يشترط  
 دوام العمل ولا اذا زعم الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يوجب ذلك وأما الخطأ والنسيان  
 والاعطاش والاكراه والنوم وعدم القدرة على الكفارة فليست باهذاري في حق التضيير ولو  
 ارتكب المحظور به - ذكر فواجبه الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا صيام  
 ولا عن الصدقة صيام فان تعدد عليه ذلك بقي في ذمته اه وما في الظاهر به من أنه ان جهز  
 عن الدم صام ثلاثة أيام ضعيف كافي البحر وفيه ومن الاعذار خوف الهلاك والعلل المراد  
 بالخوف اطلاق لا مجرد الوهم فتجوز التغطية والسحران غلب على ظنه - كن بشرط أن  
 لا يعمد موضع الضرورة فيغطي رأسه بالقلموس فقط ان اندفعت الضرورة عنها وجبت له  
 فالتعمامة عليه ما وجب للدم أو الصدقة اه قلت يعني اذا كانت نازلة عن الرأس بحيث  
 تغطي به ما يحرم تغطيته والافقة - مناعن الفتح وغيره التصريح بخلافه وانه مثل  
 ما لو اضطر بلبية فلبس جبنتين ثم يأنم بخلاف ما لو لبس جبة وقلموسه فان فيه كفارتين (قوله  
 ان شاء ذبح الخ) اه ذابا فيجب فيه الدم أما ما يجب فيه الصدقة ان شاء تصدق بما وجب  
 عليه من نصف صاع أو أقل على - كن أو صام يوما كافي الباب (قوله ذبح) افاد  
 أنه يخرج عن العهدة بمجرد الذبح فلو كان أو سرق لا يجب عليه بخلاف ما لو سرق وهو حي وانما  
 لا ياكل منه وعاءه بل هو الصدقة وعاءه في البحر (قوله في الحرم) فلو ذبح في غيره لم يجز  
 الا ان يتصدق بالدم على ستة مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع حنطة فيجزيه  
 بدلا عن الطعام بحر (قوله أو تصدق) افاد أنه لا بد من التاكيد عند سحره ووجهه في البحر  
 تبع الفتح فلا تكفي الاباحة خلافا لابن يوسف واختلف النقل عن الامام (قوله بثلاثة أصوع  
 طعام) باضافة أصوع وهو يفتح اله - مزة وضم الصاد وكون الواو أو بكون  
 الصاد وضم الواو جمع صاع شرح النفاية للقاري والطعام البر بطريق الغاية - ه - اتاني  
 (قوله على ستة مساكين) كل واحد منهم صاع حتى لو تصدق بها على ثلاثة أو خمسة  
 فظاهر كلامه - م أنه لا يجوز لانه عدد مخصوص عليه وعلى قول من استكتفى بالاباحة  
 ينبغي انه لو غدى م - كينا واحدا وعشاء ستة أيام أن يجوز أخذ من مثله الكفارات ثم  
 فيها البحر (قوله أين شاء) أي في غير الحرم أو فيه ولو على غير أهله لا طلاق النص بخلاف الذبح  
 والتصدق على فقراء مكة أفضل بحر وكذا الصوم لا يفتى به بالحرم فيه موه ابن شاه تاجا دارا له

كأنه قطرة (وان طيب أو حاق)  
 أو ليس (به ذكر) خبر ابن شاه  
 (ذبح) في الحرم (أو تصدق  
 بثلاثة أصوع طعام على  
 ستة - أكبر ابن شاه  
 أو صام ثلاثة أيام  
 ولو متفرقة

في البحر وصرح به في التبريل لامية عن الجوهرية وغيرها (قوله ووطؤه) أي بإيلاج قدر  
 الحشقة وان لم ينزل ولو بجائل لا يمنع وجود الحرارة واللاذية ووا - كان في امرأة واحدة  
 أو أكثر أجنبية أو لامرأة أو صرا ولا يمتد الدم اليه - د المجلس اذا لم ينوب الثاني رفض  
 الاحرام كما مر بيانه افاده في البحر (قوله في احدي السيلين) السيل يذكر ويؤثر أي  
 القبل والدبر قال في التمر - ه ذابا في الدبر أصح لروايتين وهو قوله - ما (قوله من آدمي) فلا  
 يشترط بوطء البهية مطلقا قصوره بحر أي - وا أنزل أولا وقد ألقوا التي لا تشتمل بالبهية  
 كما مر في الصوم فينتضي عدم الفساد بوطء المينة والصغيرة التي لا تشتمل رمي ونحوه  
 في شرح الباب (قوله ولو ناسيا) شمل التعميم العبد لكن يلزمه الهدى وقضاء الحج به - د  
 العتق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه المال يؤاخذ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم  
 فانه يؤاخذ به الحال ولا يجوز اطعام المولى عنه الا في الاحصاء فان المولى يبعث عنه ليجل هو  
 فاذا عتق فعليه حجة وعرة بحر (قوله أو مكرها) ولا رجوع له على الم - كرهه كذا كره  
 الاستيصال وحكي في الفتح خلافا في رجوع المراء بالدم اذا كرهها الزوج ولم أره ولا في رجوعها  
 بؤنة جها بحر (قوله أو صبيا) يؤيده أن المفسد للمصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكاف  
 وغيره فكذلك الحج وما في الفتح من أنه لا يفسد حجه ضعيف بحر ونهر (قوله ليكن لادم  
 ولا قضاء عليه) أي على الصبي أو المجنون وأفراد الضمير ليكن أو وكذا لا مضى عليه - ما في  
 احرامهما لعدم تكليفهما شرح الباب (قوله قبل وقوف فرض) بالاضافة اليانية أي  
 وقوف هو فرض أو بدونه مع التنوين فيه - ما على الوصفية أي وقوف مفروض والمراد  
 بالفرضية الركنية فشمع النقل وخرج وقوف المزدلفة اذا جامع قبله فانه لا يفسد الحج  
 - كن فيه بدنة (قوله يفسد حجه) أي يفسد نقصا فاحشا ولم يبطله كافي المضمرة  
 - ه - اتاني قال صاحب الباب به - د نقله عنه وهو قديم - ن يزيل بعض الاشكالات قال  
 القاري ذات من جهات الماضي في الافعال ليكن في عدم الابطال أيضا نوع اشكال وهو القضاء  
 الا أنه يمكن دفعه بأنه يؤدي على وجه الكمال اه أقول حاصلا - له أنه ليس المراد بالقضاء هنا  
 البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية كالمصلاة بلا طهارة بل المراد به الخلل  
 الفاحش الموجب لعدم الاعتماد بقوله ولو جوب القضاء يخرج من العهدة فالحقيقة  
 الشرعية موجودة ناقصة نقصا ثانويا عن اجزاء - له وهذا صرح في الفتح عن المبسوط  
 بأنه باق ساد الاحرام لم يصح خارجا عنه قبل الاعمال اه ولو كان باطلا من كل وجه - ليكن  
 خارجا عنه ولما كان يلزمه موجب ما يرتكبه بعد ذلك من المحظورات وذكر في الباب وغيره  
 أنه لو أهل بحجة أخرى بنوى قضاءها قبل أدائها فهي هي ونيتة نفوا لا تصح ما لم يفرغ من  
 القاسدة وجهها فظاهر أن قول بعض معاصري صاحب البحران الحج اذا فسد لم يفسد الاحرام  
 معناه لم يبطل باله في الذي ذكرناه لا يرد ما أورده عليه - م من نصريحهم بفساده ثم ان هذا يفيد  
 الفرق بين القاسد والبطلان في الحج بخلاف سائر العبادات فهو - متفق من قوله - م لا فرق  
 بين - ما في العبادات بخلاف المعاملات ويؤيده أنه صرح في الباب في فصل حرمت الاحرام  
 بأن مفسده الجمع قبل الوقوف ومبطله الردة والله تعالى أعلم (قوله وكذا الواسطة دخلت ذكر

(ووطؤه في احدي  
 السيلين) من آدمي (ولو  
 ناسيا) أو كرهها أو ناعه أو  
 صبيا أو مجنوناً ذكره  
 الحدادي ليكن لادم ولا  
 قضاء عليه (قل وقوف  
 فرض يفسد حجه) وكذا  
 لو استندخلت ذكر



حمار) والفرق بينهما وبين ما اذا وطئ به حيث لا يفسد به ان داعي الشهوة في النساء  
 انتم فتمكن في جانبين فاحصره بخلاف الرجل اذا جامع به به ط (قوله اود كراما طوعا)  
 ولان لغير آدمي ط (قوله ويضحي الخ) لان الاتصال من الاحرام لا يكون الابادة الاعمال  
 او الاضرار ولا وجود لا حده ما وانه اوجب المضي فيه مع فساد ما انه مشروع باصلا دون  
 وصفه ولم يسهط الواجب به لانه صفة نهر (قوله بجائزه) أي في فعل جميع ما يقع في الحج  
 الصحيح ويحتجب ما يحتجب فيه وان ارتكب محظورا فاعليه ما على الصحيح لباب (قوله  
 ويذبح) ويقوم بجمع البدنة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان صرح قلت وهذا صريح  
 بخلاف ما ذكره قبل هذا كما قدمناه اول الباب (قوله ويضحي) أي على الفور كائنه  
 بعض المشيخين عن البحر العميق وقال النسيير لم يرد في وضحي أي من قابل لوجوب المضي فلا  
 يضحي الا من قابل وسبق في مجاوزة الوقت بغير سرام انه لو عاد ثم احرم به مرة واحدة ثم افسد  
 تلك العمرة أو الحجية وقضى الحج في عامه يسقط عنه الدم فهو صريح في جواز القضاء من عامه  
 لتدارك ما فاتة فيستكمل اه (قوله ولو نقلا) لوجوبه بالشروع (قوله هل يجب قضاؤه) أي  
 قضاء القضاء الذي افسده حتى يضحي لا أولى والنسائية (قوله لم أره الخ) البحث اصحاب  
 النهر حيث قال فيه ما سئل عن ذلك لم أر المسئلة وقيل كونه انما يشرع فيه يسقط الامانة  
 ان المراد بالقضاء معناه للقوى والمراد بالاعادة كما هو الظاهر اه وبوافقه قول القهستاني  
 الاولى ان يقول واعاد لان جميع العمرة وقته اه ولذا قال ابن الهمام في التمهيد ان تسميته  
 قضاء بجواز قال شارحه لانه في وقته وهو المرفوع وأداءه على قول مشايخنا اه أي وحيت  
 كان الثاني اداه لم يكن حجا آخر افسده لانه لم يشرع فيه لم ينافسه بها آخر بل شرع في  
 سقط الماء عليه في نفس الامر وليس هو ظاهرا حتى يرد ان الظان يلزمه القضاء كما مر اول فصل  
 الاحرام كالايجبي وجبته فلا يلزمه قضاء حج آخر وانما يلزمه أدائه فالتالار الواجب عليه  
 حج كامل حتى يسقط به الواجب فكلاما افسده لا يلزمه سوى الواجب عليه أولا كالمشروع في  
 صلاة فرض فافسدها وقد وجد الله الامانة الشيخ اسمعيل النابلسي هذه المسئلة منقولة فقال  
 ولفظ المبتني لو فات الحج ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجية فافسدها لم يكن عليه الا قضاء حجة  
 واحدة كالواحدة في صوم رمضان اه (تنبيه) تقدم في كتاب الله الا ان الاعادة  
 فعل مثل الواجب في وقته فمثل غير افادوهنا فمثل هو الفساد فلا يكون اعادة لكن  
 مرادهم هناك بالفساد ابطال بناء على عدم الفرق بينهما في العبادات وقد علمت آتفا الفرق  
 بين ما في الحج فسد عابه التعريف المذكور على ان اقدم مناهلك عن الميزان تعريفها  
 بالاثبات بمثل الفعل الاول على صفة الكمال فافهم (قوله ولم يتفرقا) أي الرجل والمرأة في  
 القضاء بعد ما افسدهما بالجامع اي بان ياخذ كل منهما ما طر به في طريق الاخر بحيث  
 لا يرى افسدهما صاحبه نهر (قوله بل ندبان خاف الوقاع) كذا في البحر عن المحيط وغيره  
 ومثله في الباب وكذا في القهستاني عن الاختيار وقد راجعت الاختيار فقرأته كذلك فافهم  
 قال في شرح اللباب وامامنا في الجامع المفسر وليست الفرقة بشئ أي بامر ضروري وقال  
 قاضي خان في امس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب افترقهما واد وقت الاتفرق

حمار اود كراما طوعا فسد  
 بجهل اجماعا (ويضحي)  
 وجود باقي فافسده بجائزه  
 (ويذبح ويضحي) ولو  
 نقلا ولو افسد القضاء هل  
 يجب قضاؤه لم أره والذي  
 يظهر ان المراد بالقضاء  
 الاعادة (ولم يتفرقا) وجوبا  
 بل ندبان خاف الوقاع  
 (و) وطؤه

فمن دنا وزفر اذا احرموا عند مالك اذا خرجا من البيت وعند الشافعي اذا انتهيا الى مكان  
 الجماع (قوله بعد وقوفه) أي قبل الحلق والطواف (قوله وتجب بدنة) مثل ما اذا جامع  
 مرة أو مرارا ان انحسرت الجفاس فان اختلفت فيه بدنة الاول وشاة للثاني بحر وشمل العام  
 والناسي كما صرح به في المتون والباب خلافا لما في السراج من أن النسائي عليه شاة قال  
 في شرح اللباب وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات من عدم الفرق بينهما في سائر الجفاسات  
 وصرح بضمه ومن المسئلة في النسائية (قوله قبل الطواف) أي طواف الزيارة كاه أو أكثره  
 كما في النهر (قوله خلفه النسائية) أي لوجود الحل الاول بالحلق في حق غير النساء وما ذكره  
 من التفصيل هو ما عليه المتون ومشي في الميسوط والبدائع والاصحاح على وجوب البدنة  
 قبل الحلق وبعد وفي الفتح انه لا وجه لاطلاق ظاهر الرواية وجوب اداء الوقوف بلا تفصيل  
 ونافسه في البحر والنهر وأما لوجامع بعد طواف الزيارة كاه أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة  
 لباب قال شارحه القاري كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه ان تظيم الجفاسات انما كان  
 لمراعاة هذا الركن وكان مقتضاه ادية هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف الا انه  
 سوغ فيه بصورة التحلل ولو كان متوقفا على أداء الطواف بالنسبة الى الجماع اه وظاهره  
 ان وجوب الشاة في هذه المسئلة لا نزاع فيه لاحد خلافا لما في شرح النفاية للقاري حيث  
 جعله محل الخلاف المذكور فله نعم استدل كما هي الفتح بان الطواف قبل الحلق لم يحل به من  
 شيء فكان يفتي بوجوب البدنة بعد طوافه من التوجيه المذكور عن شرح اللباب هذا ولم  
 يذكر حكم جماع القارن قال في النهر فان جامع قبل الوقوف وطواف العمرة فسد حجه وعمرته  
 ولزمه دم وان سقط عنه دم القارن وان بعد ما قبل الحلق لزمه بدنة للحج وشاة للعمرة واختلف  
 فيما بعده اه وتوضيحه في البحر (قوله ووطؤه في عمرته) مثل عمرته المتعبد ط (قوله  
 وذبح) أي شاة بحر (قوله ووطؤه بعد أربعة ذبح ولم يفسد) المناسب أن يقول لم يفسد وذبح  
 ليصح الاخبار عن المبتدئين بالتكف الى تفسد ذبح الشاة قال في البحر وشمل كلامه ما اذا طاف  
 الباقي وسعى أولا لا يمكن بشرط كونه قبل الحلق وتر كذا العلم به لانه بالحلق يخرج عن احرامها  
 بالكلية بخلاف احرام الحج وما بين المصنف حكم المفرد بالحج والمفرد بالعمرة علم منه  
 حكم القارن والمتنع اه (قوله أي حيواتا بريا الخ) زاد غيره في التعريف عنه ايجازه  
 أو قوائمه احتراز عن الحيبة والعقرب وسائر الهوام والبرى ما يكون تولده في البر ولا عبية  
 بالنبوي أي المكان واحترزه عن البهري وهو ما يكون تولده في الماء ولو كان متولدا في البر  
 لان التولد اصل والكنهية تولد بعد عارض فكذب الماء والصفدع الماء كما قدمه في الفتح قال  
 ومثله السرطان والتماسح والسحفاة بحري يحصل اصطاده للمعمر بنص الآية وعومها  
 متناول لغيرها كقول من هو الصحيح خلافا لما في مناسك الكرماني من تخصيصه بالسمك  
 خاصة أما البرى فحرام مطبقا ولو غير ما كحل كالخنزير كما في البحر عن المحيط الا ما يستفني به  
 من الذئب والغراب والحدأة والجمع الصائل وأما باقي الفواسق فليست بفسد قال في الباب  
 وأما طيور البحر فلا يحل اصطادها لان تولدها في البر وعزمها شاة الى البدائع والمحيط فنا  
 قاله في البحر من أن تولدها في الماء سبق فلم والانا في ما مر من اعتبار التولد فافهم ودخل في

(بعد وقوفه لم يفسد حجه)  
 وتجب بدنة وبعد الحلق  
 قبل الطواف (شاة) خلفه  
 الجفاس (و) وطؤه (في عمرته)  
 قبل طوافه أربعة فسد  
 له اضحي وذبح وقضى  
 فوجوبا (و) وطؤه (بعد  
 أربعة ذبح ولم يفسد)  
 خلافا لشافعي (فان قتل  
 محرما صيدا) أي حيواتا  
 برياً متوحشا بأصل خلقته



الموت وحسن بامسب خلقه فهو الطيب المـ مناس وان كانت ذكاته بالذبح وخرج البعير والاشاة  
 اذا امتوحشوا وان كانت ذكاته ما باله قمر لان المنطور اليه في الصيدية اصل الخلقة وفي الذكاة  
 الامكان وعدمه بجر وخرج الكلب ولو وحش بالانه اهلى في الاصل وكذا السنور والاهلى  
 اما البرى فقيهه روايتان عن الامام فتح وجرم في البصر بانه كالكلب (تنبيه) قال في  
 شرح اللباب والظاهر ان ماء البصر لو وجد في أرض الحرم يحل صيده ايضا - وم الاية  
 وحديث هو الطهور وماؤه والحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين ان  
 يكون البصر في الحل أو الحرم اه وفيه وقد يوجد من الحيوانات ماتكون في بعض البلاد  
 وحشية الخلقة وفي بعضها - تامة كالجوامس فانه في بلاد السودان - متوحش  
 ولا يعرف منه - مناس عندهم اه ولم يبين حكمه وظاهره ان الحرم منهم في بلاده يحرم  
 عليه صيده مادام فيها والله تعالى اعلم (قوله اول عليه فانه) اراد بالدلالة الاعانة على قتله  
 سواء كانت دلالة حقيقة بالاعلام بكماله وهو غائب أولا بجر فدخل فيها الاشارة كما يشير اليه  
 كلام الشارح وهي ما يكون بالحضرة ونسرها في الفتح بانهم - بل الدلالة بغير اللسان اه  
 ومقتضاه ان الدلالة أعـم لخصولها باللسان وغيره وذكر الشيخ - ميل عن البرجندى ما نصه  
 ولا يخفى ان ذكـر الدلالة يفسى عن الاشارة وقد تخص الاشارة بالحضرة والدلالة بالقبية  
 اه فكان ينبغي أن يزيد المصنف أو اعانه عليه أو امره بقتله لحديث أبي قتادة في الصحيحين  
 هل منكم أحد أمره أو أشار اليه وفي رواية - لم هل أمرتم أو أذنتم قالوا لا قال فكلوا وقول  
 البصر ان المراد بالدلالة الاعانة لا يشمل الامر اذا اعانة فيه مالم تكن منه دلالة على ما ياتي قريباً  
 نعم يشمل ما لو دخل الصيد مكاناً فاده على طريقه أو على بابه وما لو دله على آفة يرميه به او كذا  
 لو اعانه على المعقاة اذا كان مع القاتل - لاح غير ما على ما عليه أكثر المشايخ (تنبيه) هـ  
 فيه الدال بالحرم بارجاع الضمير اليه وأطلق في الفائل لان الدال الحلال لا يثنى عليه الا الاثم  
 على ما في المشاهير من الكتب وقبل عليه نصف القيمة شرح اللباب ولا يشترط كون المدلول  
 محرماً فلو دل بحرم حلال في الحل فقتله فعلى الدال الجزاء دون المدلول لباب (قوله مصداقاً  
 له) هذه الشروط لوجوب الجزاء على الدال المحرم أما الاثم فمحقق مطلقاً كما في البصر زاد في النهر  
 وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه حتى لو أخبر بحرم صيده فلم يره حتى  
 أخبر بحرم آخر لم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طاب الصيد فقتله كان على كل واحد منهما  
 الجزاء ولو كذب الاول لم يكن عليه (قوله غير عالم) حق لودله والمدلول يعلم به أي برؤية أو غيرها  
 لا يثنى على الدال لكون دلالاته صحيحة بل الحاصل فمات كالدلالة لباب وشرحه وعليه  
 فيشكل ما في المحيط عن الملتقى لو قال خذوا هذه ذين وهو يراه ما فقتله ما فعل الدال جزاء  
 واحد والجزاء أن وأجاب في البصر بان الامر بالاختليس من قبيل الدلالة فيوجب الجزاء  
 مطاقاً قال ويدل عليه ما في الفتح وغيره لو أمر المحرم غيره باخذ صيد فامر المأمور وأخاف الجزاء  
 على الأمر الثاني لأنه لم يمثل الأمر الاول لأنه لم ياتم بالامر بغيره لاف ما لو دل الاول على الصيد  
 وأمره فامر الثاني ثالثاً بالقتل حيث يجب الجزاء على الثاني لأنه قد فرقوا بين الأمر الجرد  
 والأمر مع الدلالة اه والحاصل أن عدمه - لم ينطرد للدلالة لا لا امر بل هو واجب للجزاء

(أول عليه فانه) - مصداقاً  
 له غير عالم

مطلقاً

مطلقاً بشرط الانتار (قوله واتصل القتل بالدلالة) أي تحصل بسببها شرح اللباب (قوله  
 والدال والمشير) الاولى والمشير باولان الحكم ثابت لاحدهما ولا يصح قوله بعد باق واحترز  
 بذلك عما اذا قتل الدال أو المشير فقتله المدلول لا يثنى عليه - وبما في هندية ط (قوله قبل أن  
 ينفذ من مكانه) فلو انفذت عن مكانه ثم أخذه به - بذلك فقتله فلا يثنى على الدال هندية ط  
 (قوله بدأ أو عوداً) أي لا فرق في لزوم الجزاء بين قتل أول صيده وبين ما بعده وقال ابن عباس  
 لاجراً على العائد به قال داود وشرحه ولكن يقال له اذهب فبقتله الله منك معراج (قوله  
 هو أو عوداً) - كذا ما بشر أو لو غير متعدي كما انقلب على صيد أو متسبباً اذا كان متعدياً  
 كما اذا نصب شباكاً أو حفرة - حفرة بخلاف ما لو نصب فـ طاطا لنفسه فقتله يعلق به صيد داود وشرحه  
 حفرة لئلا يراه أو لحيوان مباح القتل كذئب فعطب فيه صيداً وأرسل كلبه الى حيوان مباح  
 فاخذ ما يحرم أو الى صيد في الحل وهو - لال فجاوز الى الحرم حيث لا يلزمه شيء لعدم  
 التعدي ونقاه في النهر والبصر (قوله أو يملوكا) ويلزمه قيمتان قيمة لما لا يكسر جزاءه وحقق الله  
 تعالى بجر من المحيط ولو كان معهما فبان حكمه (قوله فله عليه جزاءه) ويتعدد بدنه عدد المقتول  
 الا اذا قصد به القتل ورفض احرامه كما صرح به في الاصل بجر وقدمناه عن اللباب (قوله  
 ولو سبها) اسم لكل مختلف منقرب جارح قاتل عادة وأراد به كل حيوان لا يؤكل لحمه مما  
 ليس من القوارض السبعة والحشرات - سواء كان سباعاً أم لا ولو خنزيراً أو فرداً أو فـ لا كما في  
 الجمع بجر ودخل فيه سباع الطير كالبازي والقر وصيد غير الصائغ المسماة في أنه لو صال  
 لا يثنى بقتله (قوله أو متانسا) عطف على سبها أي ولو غلبا - متانسا لان استغنائه  
 عارض والعبرة بالاصل كما صرح (قوله ولو مسرولا) صرح به بخلاف ما لا في قتله بقول لاجراً  
 فيه - لانه ألوف لا يطير بمخاضيه - كالبط (قوله كما يلزمه) أي المضطر الى الاكل (قوله  
 ويقدم الميتة على الصيد) أي في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد  
 والقنوى على الاول كما في الشربة الاية ح قلت ورجحه في البصر ايضا بان في كل الصيد  
 ارتكاب حرمتين الاكل والقتل وفي كل الميتة ارتكاب حرمته الاكل فقط اه والخلاف  
 في الاولوية كما هو ظاهر قول البصر عن الخاتبة فالمتة أولى اه والمراد بالحرمية والحرميتين  
 ما هو في الاصل قبل الاضطراب اذ لا حرمته بعده (قوله والصيد على مال الغير) ترجع الحق  
 العبد لا فتقاره زيادى (تنبيه) هـ في البصر عن الخاتبة وعن بعض أصحابنا من وجد  
 طعام الفـ لم لا تباح له الميتة وهكذا عن ابن - جماعة وبشر أن الصيد أولى من الميتة وبه أخذ  
 الطحاوى وقال الكرخى هو بالخيار (قوله ولحم الانسان) أي اكرامته ولان الصيد يحل  
 في غير الحرم أو في غير حالة الاحرام والآدمى لا يحل بصلح (قوله قبل والخنزير) بالخمر  
 عطفاً على الانسان وبعبارة البصر عن الخاتبة وعن محمد - الصيد أولى من لحم الخنزير اه  
 وأفاد الشارح ضعفها الصـ كن ان كان المراد بالخنزير الميت وهو الظاهر فوجه الضعف  
 ظاهر لانه كما في الميتة فيه ارتكاب حرمته الاكل فقط والا فلا لانه صيد أيضاً فاصطفاً غيره  
 أولى لان في كل ارتكاب حرمتين لكن حرمته أشدها ما ظهر في وفي البصر عن الخاتبة  
 والكلب أولى من الصيد لان في الصيد ارتكاب المحظورين (قوله ولو الميت نيباً الخ) غير

واتصل القتل بالدلالة  
 أو الاشارة والدال والمشير  
 باق على احرامه واخذ  
 قبل ان ينفذ عن مكانه  
 (بدأ أو عوداً) - هو أو  
 (بدأ) صالاً أو يملوكا  
 (هـ) - جزاءه ولو سبها  
 غير صائل أو متانسا  
 أو حماماً ولو (مسرولاً)  
 بفتح الواو ماضى جـ  
 ريش كالسراريل (أو هو  
 مضطر الى أكله) كما يلزمه  
 القصاص لو قتل انساناً  
 وأكل لحمه ويقدم الميتة على  
 الصيد والصيد على مال  
 الغير ولحم الانسان قبل  
 والخنزير ولو الميت نيباً  
 يحل بهال كما لا ياكل طعام  
 مضطر آخر وفي البزازية



منصوص في المذهب بل نقله في التمر عن الشافعية (قوله الصيد المذبح أولي) أي ما ذبحه  
 محرم آخر أو ذبحه هو قبل الاضطرار لان في أكله ارتكاب محذور واحد بخلاف اصطبار  
 غيره لا كل (قوله ويغرم أيضا الخ) أي يغرم الذابح قيمة ما أكله زيادة على الجزاء لو كان  
 الاكل بعد أداء الجزاء أم قبله فيدخل ما كل في ضمان الصيد فلا يجب له شيء بانقراده ولا فرق  
 بين أكله واطعام كلابه وقالا لا يغرم بأكله شيئا ونسأله في النهر قال في الباب ولو أكل منه غير  
 الذابح فلا شيء عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد الضمان لا شيء عليه لا كل (قوله  
 والجزاء هو ما قومه عدلان) أي ما جبهه العدلان قيمة للصيد فلهما صدقة أو ما قومه به على  
 أنهم موصولة والاول أولى فافهم ويقوم بصفتها الخلقية على الرابع كالاحنة والحسن  
 والنسوية لا ما كانت بصنع العباد الا في ضمن قيمة لمالكه فيقوم به أيضا الا اذا كانت لله  
 كنقر الدين ونطح الكبش فلا تعتبر كافي الجارية المغنبة والمراد بالعدل من له معرفة وبصار  
 بقيمة الصيد لا العدل في باب التسمية بجرم مخصوص وأطلق في كون الجزاء هو القيمة فتشمل الصيد  
 الذي له مثل وغيره وهو قوله - او خصه محمد بن الامثل له فوجب فيه له مثل مثله في نحو الظبي  
 شاة والنعامة بدنة وفي سائر لوحش بقرة وتوجب به كل في المطولات (قوله وفيه ل الواحد ولو  
 القاتل يكفي) الاولى اسقاط قوله ولو القاتل لانه بحث من صاحب البحر وقال بعده لكانه  
 يتوقف على نقل ولم أره اه على ان صاحب الباب صرح بخلافه حيث قال ويشترط للتعويض  
 عدلان غير الجاني وقبل الواحد يكفي اه وعكس في الهداية حيث اشكتني بالواحد  
 وعبر عن المثني بقيل مالا الى أن العدد في الآية لا لولو بوجهه في التبيين للزباني والسراج  
 والجوهرة والكافي وهو ظاهر العناية أيضا فافهم وما مشى عليه المصنف والباب استظهره  
 في الفتح وقال في المراجع عن الميسر على طريقة القياس يكفي الواحد دلالة قويم كافي وقوف  
 العباد وان كان المثني أحوط لكن تعتبر حكومة المثني بالنص اه ومثله في غاية البيان  
 ومقتضاه اختيار المثني وعز في البحر والنهر تصديه الى شرح الدرر وكاه من جهة اقتضاه  
 عليه متناوبه اندفع اعتراض الشرنبلالي عليه ما بأنه لم يصرح في الدرر بتصديه والمراد بالدرر  
 لثلاخه وروى له في درر البحار لقونى ومثني في شرحها غرو الاذ كاره على الاكتفاء بواحد  
 (قوله في مقتله) أي موضع قتله قال في المحيط وعلى رواية الاصل اعتبر مع المكان الزمان  
 في اعتبار القيمة وهو الاصح نهر (قوله فاللوز ببع الخ) أي أن المعتبر هو مكانه ان كان  
 يساع فيه الصيد والا فمعتبر هو أقرب مكان يساع فيه لا أن العدلين يجزئان في تقويمه مطلقا  
 (قوله في سبع) أي غير مسائل كما مر أما المسائل فلا شيء في قتله كما سيأتي (قوله أي حيوان  
 لا يترك) تفسير مرادوا لا فالسبع أخص كما عرفت من تفسيره الذي قد عناه ولا بد من زيادة  
 وليس من الفوا من السبعة والحشرات كما مر (قوله على قيمة شاة) المراد بها هنا أدنى ما يجزى  
 في الهدى والاضحية وهو الجذع من الضأن بجر (قوله أكبر منها) الاولى أكثر قيمة منها لان  
 ما ذكره انما يناسب قول محمد بن اعتبار المثل صورة (قوله ليس الا باراقة الدم) أي دون الدم  
 لانه غير ما كحل أماما كحل اللحم فقيمة فمات اللحم أيضا فوجب فيه بالقيمة ما بلغت نهر عن

الصيد المذبح أولي انما أكل  
 اشباهه ويغرم أيضا ما أكله  
 لو بعد الجزاء (و) الجزاء  
 (هو ما قومه عدلان) وقبل  
 الواحد ولو القاتل يكفي  
 (في مقتله أو في أقرب مكان  
 منه) ان لم يكن في مقتله قيمة  
 فاللوز ببع لا للقيمة  
 (و) الجزاء (في سبع)  
 أي حيوان لا يؤكل  
 ولو خنزير أو فيل (لا يزال  
 على) قيمة (شاة وان  
 كان) السبع (أكبر منها)  
 لان السباع في غير المأكول  
 ليس الا باراقة الدم فلا  
 يجب فيه الدم

الخامسة (قوله وكذا) أي كما أنه لا يزداد على قيمة الشاة وان كان السبع أكثر قيمة منها فكذا  
 لو كان معاه لا يضمن ما زاد بالاعليم لحق الله تعالى أمالو كان معلو كافي ضمن قيمة ثانية ما لا يملكه  
 معلو وقيد بالاعليم لانه يضمن لحق الله تعالى أيضا زيادة الوصف الخلق كالحسن والملاحة  
 كما في الحاشية المطبوعة كما مر (قوله ثم له أي للقاتل الخ) وقيل الخيار للعدلين وله ان يجمع  
 بين الثلاثة في جزاء صيد واحد بان بلغت قيمته هداية مددة فذبح هدايا واطم عن هدى  
 وصام عن آخر وكذا لو بلغت هدى دين ان شاء ذبحه ما أو صدق به ما أو صام عنه ما أو ذبح  
 احده ما أو أدى بالآخر أي الكفارات شاء أو جمع بين الثلاثة ولو بلغت قيمته بدنة ان شاء  
 اشتراها واشترى سبع شياء والاول افضل وان فضل شيء من القيمة ان شاء اشتري به هديا  
 آخر ان بلغه ارضى به الى الطعام أو صام ونسأله في الباب وشرحه (قوله ويذبحه بمكة) أي  
 بالحرم والمراد من المكعبة في الآية الحرم كما قال المفسرون نهر فلوز ببع في الحل لا يجزى به  
 عن الهدى بل عن الاطعام فيشترط فيه ما يشترط في الاطعام وأفاد بالذبح أن المراد التقرب  
 بالاراقة فلو سرق بعد اجراء لوقت صدق به حيا ولو أكله بعد ذبحه غرمه ويجوز ان تصدق بكل  
 لحمه أو بما غرمه من قيمة أكله على مسكين واحد بجر (قوله ولو ذميا) تقدم في المصنف  
 أن المقتضى به قول الثاني انه لا يصح دفع الواجبات اليه (قوله نصف صاع) حال أو فاعول  
 انما جعل محذوف أي وأعطى لان تصدق لا يمدى بنفسه الا أن يضمن معنى قسم مثلا (قوله  
 كالفطرة) الظاهر ان التشبيه انما هو في المقدار لا غير كما جرى عليه الزباني وغيره فلا يرد  
 ما في البحر من أن الاباحة هنا كافية كما سيأتي أفاده في النهر (قوله أو أكثر) كأن يكون  
 الواجب ثلاث صاعين مثلا فدفعها الى مسكينين وكذا لو دفع السكك الى واحد لكانته سياتي  
 التصريح به فافهم (قوله بل يكون تطوعا) أي يكون الجبوع في صورة الاقل والزلزلة على  
 نصف صاع كل مسكين في صورة الاكثر تطوعا (قوله أو صام) أطلق فيه وفي الاطعام  
 فدل أنهم يجوزون في الحل والحرم ومنعوا متناوبه الاطلاق النص فيهما بجر (قوله أقل  
 منه) بان قتل بر بوع أو مصقورا فهو محض أيضا بجر (قوله تصدقه) أي على غير الذين  
 اعطاهم أولا شرح الباب (قوله ولا يجوز الخ) تكرار مع قوله لا أقل منه (قوله قال  
 المصنف تبعا للبحر الخ) عبارة البحر وقد حقهنا في باب صدقة الفطرة أنه يجوز أن يفرق نصف  
 الصاع على مسكينين على المذهب وأن القاتل بالذبح السكك فينبغي أن يكون كذلك اه  
 والنص هنا مطلق فيصير على اطلاقه لكن لا يجوز أن يعطى مسكين واحد كالفطرة لان  
 العدد منصوص عليه اه وحاصله اختيار الجواز اذا فرق نصف صاع على مسكينين  
 لا إطلاق للنص وقياسا على الفطرة الا اذا أعطى كل الواجب لمسكين واحد فتفويت العدد  
 المنصوص في قوله تعالى طعام مسكين لكن لا يفتي أن جواز التفريق بخلاف اعمامة كتب  
 المذهب على أن إطلاق النص يحتمل على المعهود في الشرع وهو دفع نصف الصاع لفقر  
 واحد تأمل (قوله وتكفي الاباحة هنا) أي بخلاف الفطرة كما مر قال في شرح الباب وهذا  
 عند أبي يوسف خلافا لمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والاصح أنه مع الاول اه كن هذا  
 الخلاف في كسادة الخلق عن الاذى وأما كفارة الصيد فيصور الاطعام على وجهه الاباحة

وهذا الوقت - بل معلو  
 ضمنه لحق الله غير معلو  
 وبالسكك معلو (تم له) أي  
 للقاتل (أن يشتري به هديا  
 ويذبحه بمكة أو طعما  
 ويتصدق) أين شاء (على كل  
 مسكين) ولو ذميا (نصف  
 صاع من ربا صاعا من غر  
 أو شهير) كالفطرة (لا  
 يجزى به) أقل (أو أكثر منه)  
 بل يكون تطوعا (أو صام  
 عن طعام كل مسكين يوما  
 وان فضل عن طعام مسكين  
 أو كان الواجب ابتداء  
 أقل منه) تصدق به أو صام  
 يوما بدله (ولا يجوز ان  
 يفرق نصف صاع على  
 مسكينين) قال المصنف  
 تبعا للبحر هكذا ذكره هنا  
 وقد قدم في الفطرة الجواز  
 فينبغي كذلك هنا وتكفي  
 الاباحة هنا







وعليه فالواجب قيمة واحدة لحق الشرع فقط (قوله فلو من جنسه الخ) لان الذي ينبت عليه الناس  
غير متحقق فلا من بالاجماع وما لا ينبتونه عادة اذا انبتوه التحق بما ينبتونه عادة فمكث مثله  
بجسامع انقطاع كمال النسبة الى الحرم عند النسبة الى غيره بالانبات كافي الله داية والعناية  
نربلاية (قوله كقوله) اي اذا انقلبت شجرة ان كانت عروقه والاقضية فالتأني بقطعهما  
لباب (قوله ولذا) اي لكون الشجر او الحشيش الذي هو من جنس ما ينبت عليه الناس لا يثنى  
فيه من جزاء الحق الشرع ولا من حرمة ط (قوله حل قطع الشجر المتمر) اي وان لم يكن  
من جنس ما ينبت عليه الناس لكن ان كان له مال لا يوقف على اجزائه والواجب قيمته له كما لا يخفى  
ط (قوله لان اغماره الخ) بدل من قوله ولذا الخ لان ما كان من جنس ما ينبت عليه الناس اذا نبت  
بنفسه اغماره لا يجب فيه شيء لانه بمنزلة ما انبتوه فامل (قوله قيمته) فاعل وجب وقوله في كل  
ما ذكر اى قيمة ما تلفه في كل ما ذكر من المسائل الثمانية في الاولين والخامسة قيمة الصيد  
وفي الثمانية البيض وفي الرابعة الفرخ وفي السادسة اللبن وفي السابعة الحشيش وفي الثامنة  
الشجر (قوله الاماجف وانكسر) اي فلا يضمنه القاطع الا اذا كان على كنفه من قيمته  
لما انكس كافي شرح الباب والجفاف بالجم الياس وقد مر انه يسمى حطبيا (قوله او ضرب  
فسطاط) اي خيمة ومثله ما لذهب بعشيه او مشى دوابه كك الى الباب (قوله لعدم امكان  
الاحتراز عنه لانه تبع) كذا في بعض النسخ والصواب ذكر قوله لانه تبع بعد قوله لانه لا يضمنه  
كافي بعض النسخ (قوله والعبرة للاصل الخ) في الجرح عن الاجناس الاغصان تابعة لاصلها  
وذلك على ثلاثة أقسام أحدها ان يكون أصلها في الحرم والاغصان في الحل فحلى قاطع  
الاغصان القيمة الثاني عكسه فلا يثنى عليه فيها الثالث بعض الاصل في الحل وبعضه  
في الحرم ضمن سواء كان الغصن من جانب الحل أو الحرم هـ (قوله والعبرة لمكان الطائر فان  
أى مكانه من الشجرة لا لاصلها لان الصيد ليس تابعها ط (قوله بحيث لو وقع الصيد  
فمن الغصن به مع أن مرجعه الطائر قصدا للتعميم فان هذا الحكم لا يخص الطير هـ ح  
(قوله والالا) أى لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ الغصن شيئا من الحل والحرم  
فالعبرة للحرم ترجيحاً للطائر كايه لم من نظائره ط (قوله القائم) محذوف ما يذكر من القائم ولو  
قال والعبرة لقوائم الطير امكن أخصر واعلم لانه بقيد حكم ما اذا كانت في الحل ط (قوله  
وبعضها ككلها) اي لو كان بعض قوائم في الحرم فهو ككلها فيجب الجزاء قال في شرح  
الباب اي من غير نظر الى الاقل والاكثر من القوائم في الحل والحرم وهذا في القائم لاجابة  
اليه مع قوله سابقا القائم ط (قوله ولو كان ناعماً فالعبرة لرأسه) مقتضاه انه لو كان رأسه  
في الحل فقط فهو من صيد الحل وبه صرح في السراج امكن مقتضى قوله فاجتمع المبيع والمحرّم  
انه من صيد الحرم لان القاعدة ترجع المحرم وعبارة الجرح كايه صرح به في ما قلنا وكذا قوله  
في الباب لو كان مضطجعا في الحل وجرت منه في الحرم فهو من صيد الحرم وقال شارحه القارى  
اي جرحه كان وقال الكرماني لو مضطجعا في الحل ورأسه في الحرم يضمن لان العبرة لرأسه وهو  
مؤم ان الجزء المعتبر هو الرأس لا غيره وليس كذلك بل اذا لم يكن مقتضى قوائمه يكون  
بمنزلة شيء ماني وقد اجمع فيه الحل والحرم فيرجح جانب الحرمة احتياطاً في البدائع اغماره تعتبر

فلو من جنسه فلا يثنى عليه  
كقوله فلو من جنسه  
بالشجر ولذا حل قطع  
الشجر المتمر لان اغماره اقيم  
مقام الانبات (قيمه) في  
كل ما ذكر (الاماجف) أو  
انكسر لعدم الغناء أو  
ذهب بجزءه كالفن أو ضرب  
فسطاط لعدم امكان  
الاحتراز عنه لانه تبع  
(والعبرة للاصل لانغصنه  
وبعضه) اي الاصل  
(كهو) ترجيحاً للحرمة  
(والعبرة لمكان الطائر فان  
كان على غصن بحيث لو  
وقع الصيد وقع في الحرم  
فهو صيد الحرم والا لولو  
كان قوائم الصيد) القائم  
(في الحرم ورأسه في الحل  
فالعبرة لقوائمه) وبعضها  
ككلها (لرأسه) وهذا  
في القائم ولو كان ناعماً  
فالعبرة لرأسه لسقوط  
اعتبار قوائمه حيث نبت  
فاجتمع المبيع والمحرّم

القوائم في الصيد اذا كان قائماً على اوجيهه اذا كان مضطجعا هـ وهو بظاهره كما قال  
في الغاية يقتضى ان الحل لا يثبت الا اذا كان جرحه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك ففي  
المبسوط اذا كان جرحه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله اعلم هـ فافهم (قوله  
والعبرة لحالة الرمي) أى المعتبر في الرمي حالة الرمي لا حالة الوصول عند الامام حتى لو رمى بجحوى  
الى صيد فاسلم ثم وصل السهم اليه لا يؤكل ولو رمى مسلم فارتد ثم وصل السهم يؤكل ح عن  
الجرح (قوله الا اذا رماه الخ) أقول قال في الباب ولو رمى صيداً في الحل فهرب فأصابه السهم  
في الحرم ضمن ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فقات فيه لم يكن عليه الجزاء  
ولكن لا يجلأ كاه ولو كان الرمي في الحل والحرم يثنى في الحل الا ان ينسحقا قطعة من الحرم فز  
فيها السهم لا يثنى عليه هـ ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو المسئلة الاخيرة كما هو المتبادر  
مع أنه قد جرح في الجرح أيضاً لانه لا يثنى فيه من غير حكاية استقصان أو قياس وانما حكى ذلك  
في المسئلة الاولى حيث نقل أولاً عن الخاتمة وجوب الجزاء وأنه اختلف كلام المبسوط في  
وضع لا يجب وفي موضع يجب وأن هذه المسئلة مستندة من أصل اى حنيفة فان عده  
المعتبر حالة الرمي الا في هذه المسئلة خاصة ثم نقل عن البدائع ان الوجوب استقصان وعدمه  
قياس ووفق به بين كلامي المبسوط وكذا صرح القارى عن الكرماني بانهم استنفذوا احتياطاً  
في وجوب الضمان وبه ظهر ان الشارح اشتهر عليه احدى المسائلين بالآخرى وسبقه الى  
ذات صاحب النهر ولا يصح حل كلامه على ما ذكره السهم في الحرم واصاب الصيد في الحرم لانه  
ان كان الصيد وقت الرمي في الحرم لم تكن المسئلة مستندة من اعتبار حالة الرمي ويكون  
وجوب الجزاء لاشك فيه قياساً واستصحاباً واما نقله ح عن الجرح لم أره فيه وان كان الصيد  
وقت الرمي في الحل والاصابة في الحرم يصير قوله ومرا السهم في الحرم لا فائدة فيه فافهم (قوله  
وجاز يبعه الخ) وشد له لو قطع حشيش الحرم أو شجرة وادى قيمته ملكه ويكره يبعه قال في  
الهداية لانه ملكه بسبب محذور شرعاً فلا أطابق به هـ له نظر في الناس الى مثله الا انه يجوز  
البيع مع الكراهة بخلاف الصيد هـ اي لانه يبيع مبيعة (قوله لعدم الذكاة) علة لجواز  
أكله ويكره اي لانه لا يفتقر الى الذكاة فلا يصير مبيعة ولذا يساح أكله قبل الشئ بجره عن  
الحيط (قوله بخلاف ذبح الحرم) اي ذبحه صيد الحل أو الحرم وقوله أو صيد الحرم عطف على  
الحرم اي وبخلاف ذبح صيد الحرم من لال او محرّم فالصديق المعطوف عليه مضاف الى  
فاعله وفي المعطوف الى مفعوله وفي نسخة او حلال صيد الحرم وهي أحسن امكن كون ذبح  
الحلال صيد الحرم مبيعة احد قولين كما تعرفه (قوله ولا يرمى حشيشه) اي عده هـ ما يجوز  
أبو يوسف للضرورة فان منع الدواب عنه متعذر وعقابه في الهداية ونقل بعض المحققين  
عن البرهان تأييداً لقوله بما حاصله ان الاحتياج للرعي فوق الاحتياج للذبح وأقرب حد  
الحرم فوق أربعة أميال في خروج الرعاة اليه ثم هو دهم قد لا يبقى من النهار وقت تشبع فيه  
الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يمتلى خلاها ولا يهدشوكها ويكرهه عن نقي الرعي  
اشارة لجوازها والا يمتلى ولا يهدشوكها ولا يمتلى ما لم يقطع به دلالة اذا قطع فعل العاقل والرعي فعل  
الجهل وهو جبار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نقي الرعي يلزم من اعتبار

والعبرة لحالة الرمي الا اذا  
رماه من الحل ومرا السهم  
في الحرم يجب الجزاء  
استصحاباً بدائع (ولو رمى  
ببعض او جرادا) أو حباب  
ابن صيد (فقتله لم يحرم  
أكله) وجاز يبعه ويكره  
ويجعل ثمنه في الفداء ان  
شاهد عدم الذكاة بخلاف  
ذبح الحرم أو صيد الحرم  
فانه مبيعة (ولا يرمى حشيشه)  
بدائية (ولا يقطع)



الضرورة ما رخصته بخلاف الاحتشاش اه لكن في قوله والرعى فعل الجاهل نظر لانها لو ارتفعت بنفها لانتفى عليه اتفاقا وانما الخلاف في ارساله للرعى وهو مضاف اليه (قوله بمضيل) كدفعه ما يحسد به الزرع (قوله الا الاذن) بكسر الهمزة والفتحة وسكون الذا لالمجتبى ثبت بمكة طبيب الرانحة له قضبان دفاق يسهلها البيوت بين الخشب ما ويسد بها الخلا في القصور بين الابواب قهتاني مخلصا ووجه استثنائه في الحديث مذكور في البحر وغيره (قوله ولا بأس) هي هنا الا بالاحتمال بالتم بالحرمة لا بالتركه اولى قارى (قوله وبقتل قلة الخ) متعلق بقوله بعده تصدق والمراد بالقتل ما يشمل المباشرة والتسبب القصدى كما افاده بقوله اتموت احترزا عما لو لم يصد بد بالقاء الثوب القتل كالموت في غلات وكافة الثوب القاؤها لان الموجب ازالتها عن البدن لا خصوص القتل كما في البحر والمراد بالقتل ما دون الكثير الا في بيانه وفصل في الباب بان في الواحدة تصدق بالقسرة وفي الثنتين والثلاث قبضة من طعام وفي الزائد مطلقا نصف صاع (قوله والجرا د كاقمل) قال في البحر ولم ارمز تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كاقمل وينبغي أن يكون كاقمل في الثلاث وما دونها ينصدق بمشاة وفي الاكثر نصف صاع وفي المحيط مملو اصاب جرادة في احرامه ان صام يوما فذاد وان شابهها حتى تصير عدة جرادات فيصوم يوما اه وينبغي أن يكون القمل كذلك في حق العبداء لم أن العبد لا يكفر الا بالصوم اه ولا ينبغي أن مافي المحيط صريح في الفرق بين حكم القليل والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القليل والكثير وعليه يحمل قول البحر ولم ارمز به اندفع اعتراض النهر (قوله الا انه حق) هو طائر ابيض فيه سواد ويبيض يشبه صوته العين والقاف قاموس ومثله في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العقق والابقع الذي في ظهره أو بطنه يبيض والغداف وهو المعروف عند أهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان عن نوح عليه الصلاة والسلام واشتهر بجيفة حين أرسله ايا في بطنه الارض والاعصم وهو في رجله أوجناحه أو بطنه يبيض أو حرة والزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب ح عن القهستاني (قوله وتعميم البحر) حيث جعل العقق كالغراب واعترض على قول الهديانه لا يسمى غرابا ولا يندى بالاذى بقوله فيه نظر لانه دعا يقع على دبر الهديانه كما في غاية البيان (قوله رذه في النهر) اي بما في المعراج من أنه لا يفصل ذلك غالبا وبعاني الظهيرية حيث قال في العقق روايتان والظاهر أنه من الصيد اه (قوله وكلب عقر) قيده بالعقور اتباعا للعديد والافاقه عقور وغيره سواء اهليا كان أو وحشيا بحر (قوله أي وحشي) ليس تفسيره بالعقور بل تقييده ح أي لان العقور من العقور وهو الجرح وهو ما يفرط شره والذاؤه قهستاني (قوله أما غيره) أي غير الوحشي وهو الاهلي فليس يصيد أصلا فلا معنى لاستثنائه امكن قد منع ان القح أن الكلب مطلقا ليس يصيد لانه اهلي في الأصل وأيضا فان العقرب وما بعده ليس يصيد أيضا (قوله وبهوض) هو صغير البق ولا يئى بقتل الكبار والصغار شربلاية (قوله لكن لا يحمل الخ) استدراك على الاطلاق في الغل فان ظاهره جواز اطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه ما لا يؤذى

يجعل (الا الاذن) ولا بأس  
بأخذ كانه لانها كالخفاف  
(وبقتل قلة) من بدنه او  
القائمة أو القاصفة في  
الشمس لعموت (تصدق بما  
شاة بجرادة ويجب الجزاء  
فيها) أي القملة (بالدلالة  
كما في الصيد) يجب (في  
الكثير منه نصف صاع  
و) الكثير (هو الزائد على  
ثلاثة) والجرا د كاقمل بحر  
(ولا يئى بقتل غراب) الا  
العقق على الظاهر ظهيرية  
وتعميم البحر رذه في النهر  
(وحدة) بكسر ففتح  
وجوز البرجندى فتح الحاء  
(وذنب وعقرب وحيدة  
وفارة) بالهمزة وجوز  
البرجندى التسميل (ركاب  
عقور) أي وحشي أما  
غيره فليس يصيد أصلا  
(وبهوض وغل) لكن لا  
يجز قتل ما لا يؤذى ولذا  
قالوا لا يحمل قتله الكلب  
الاهلي اذ لم يؤذى ولا يص  
بقتل الكلاب منسوخ كما  
في الفتح

وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذى كما صرحوا به في غير موضع ط (قوله أي اذ لم ينضر) تقييد للسخن ذكره في النهر أخذ ما في الملائكة ط اذا كثرت الكلاب في قرية وأضررت باهلها أمر أربابها بقتلها فان أوارفع الأمر الى القاضي حتى يأمر بذلك اه (قوله وبرغوث) بضم الباء والغين ط (قوله وفراش) جمع فراشة وهي التي تهافت في المعراج قاموس (قوله ووزغ) هو سام أبرص يتشديد الميم (قوله وأم حنين) بهمة مضمومة فوحدة مفتوحة فحسنة على وزن زهير ودية تشبه الضب (قوله وكذا جيع هوام الارض) الاولى ابدال جميع ياتي لان ما قبله من هوام وهي جمع هامة كل حيوان ذى سم وقد نطق على مؤذ ليس له سم كالقملة أما الحشرات فهي جمع حشرة وهي مفار دواب الارض كما في الديوان ط من أي السمود (قوله وسبع) هو كل حيوان مخنطف عاده (قوله أي حيوان) أشار الى ما في النهر من أن هذا الحكم لا يخص السبع لان غيره اذا صال لانتفى بقتله ذكره شيخ الاسلام فكان عدم التخصيص أولى اذ الماهوم معتبر في الروايات اتفاقا اه لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير الماء كقولنا في البحر من أن الجمل لو صال على انسان فقتله فعليه قيمته بالغة ما بلغت لان الاذن في قتله السبع حاصل من صاحب الحق وهو الشارع أما الجمل فلم يحصل الاذن من صاحبه (قوله صائل) أي قاهر وحامل على الحرم من المصلحة أو الصلة بالهمزة قهستاني وتقدمه لما مر من أن غير الصائل يجب بقتله الجزاء ولا يجاوز عن شاة وما في البدائع من أن هذأي عدم وجوب شيء انما هو فيما لا يندى بالاذى كالضبع والنمل وغيرهما ما يندى به غالبا كالاسد والذئب والنمر والفهد فالعقور قتل ولا يئى عليه قال بعض المتأخرين انه يذهب الشامي أنب نهر قلت والقائل ابن كمال لكن ذكر في الفتح أول الباب كلام البدائع وجعله مقابل المنصوص عليه في ظاهر الرواية ثم قال ثم رأيتاه رواية عن أبي يوسف قال في الضحية وعن أبي يوسف الاسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها يصيد الا الكلب والذئب اه فافهم (قوله حكمه تلزمه قيمته) أي بالغة ما بلغت لما سلكه يعق وقيمة لله تعالى لا تجاوز قيمة شاة بحر قلت هذ الوع غير صائل أما الصائل فقد علمت أنه لا يجب فيه لله تعالى شيء فاذا اقتصر الشارح على قيمة واحدة فافهم (قوله وله) أي للمعمر (قوله ولو أبوها ظبيا) أخرج الام اذا كانت ظبية فان عليه الجزاء لما ذكره الشارح ط (قوله وبط أهلي) هو الذي يكون في المساكن والحياض لانه الوف باصل الخلقة احتراز عن الذي يطير فانه صيد فيجب الجزاء بقتله بحر (قوله ولو لحرم) الام للتعليل أي ولو صاده الحلال لا جيل المحرم بلا أمره خلافا للامام مالك كما في الهداية (قوله وذبحه في الحل) أما لو ذبحه في الحرم فهو ميتة كما قدمه وفي الباب اذا ذبح محرم أو حلال في الحرم صيد فذبحته ميتة عندنا لا يحمل أكلها ولا غيره من محرم أو حلال سواء اصطاده هو أي ذابحه أو غيره محرم أو حلال ولو في الحل فلا أكل كل المحرم الذابح منه شيئا قبل أداء الضمان أو بعده فعليه قيمة ما أكل ولو أكل منه غير الذابح فلا يئى عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد الضمان لانتفى عليه لا أكل ولو اصطاد حلال فذبح له محرم أو اصطاد محرم فذبح له حلال فهو ميتة اه وقال شارحه القارى اعلم انه صرح غير واحد كصاحب الابيضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بان ذبح الحلال صيد المحرم يجعله ميتة لا يحمل أكله

أي اذ لم ينضر (وبرغوث  
وقرادوس لحفاة) بضم ففتح  
فسكون (وفرش) وذباب  
ووزغ وزبور ووقنفذ  
وصرصر وصباح ليل وابن  
عرس وام حنين وام  
أربعة واربعين وكذا  
جميع هوام الارض لانها  
ليست بصيود ولا متولة  
من البدن (وسبع) أي  
حيوان صائل لا يمكن دفعه  
الا بالقتل فلا يمكن بغيره  
فقتله لزمه الجزاء كما تلزمه  
قيمه لو لم يلو كما رده في شاة  
ولو أبوها ظبيا) لان الام  
هي الاصل (وبقر وبه  
ودجاج وبط أهلي) وأكل  
ما صاده حلال) ولو لحرم  
(وذبحه) في الحل (بالدلالة  
محرم) لا (أمره به) ولا  
اعانته عليه فلا يوجد  
أحدهما حل لله لال  
للمعمر



وان أدى جزمه من غير تعرض لخلافه وذو كفاية ان يكرهه كانه تنزيها وفي اختلاف المسائل اختلاف وافهم اذا ذبح الحلال صيد في الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يصلح كانه واختلاف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو مباح اهـ (قوله على المختار) راجع لقوله لا لله صوم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني لا يجوز ومن غلطه انه قد روي واعتد رواية الطحاوي فتح وبجر (قوله وتجب قيمته بدينار حلال) هذا مكرره مع قوله سابقا وذبح حلال صيد الحرم الا انه اعاده ليرتب عليه قوله ولا يجوز صوم ط وأراد بالذبح الاتلاف ولو تيسر على وجه العدو ان يلوذ دخل في الحرم بازيا فارتد فقتل حرام الحرم لم يضمن لانه اقام واجبا وما قصد الا مطياد فلم يكن قديما في السبب بل كان امورا بجر (قوله ولا يجوز صوم الصوم) انما اقتصر على نفي الصوم ليقيد ان الهدى جائز وهو ظاهر الرواية كما في البصر وفي الباب فان بلغت قيمته هديا اشتراه ان شاء وان شاء اشترى به اطعمه اما قيمته صدقه بكماله ويجوز فيه الهدى ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ولا يشترط كونها مثله اهـ والذبح وأما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز للحلال ويجوز للصوم (قوله لان اغرامه) لان الضمان فيه باعتبار الحلال وهو الصيد فصار كغرامة الاموال بخلاف الحرم فان ضمانه جزاء الفعل لا الحلال والصوم يصلح له لانه كفارة بجر (قوله في دلالة) أي دلالة الحلال ولو لم يجرم والفرق بين دلالة الحرم ودلالة الحلال ان الحرم التزم ترك التعرض بالاحرام فلما دل تركه ما التزمه فضمن كالمودع اذا دل السارق على الوديعة ولا التزام من الحلال والضمان به كالاجنبي اذا دل السارق على مال انسان بجر (قوله ولو لالا) الاولى ان يقال وهو حلال كما قيده به في جمع النهر قال وانما قيده بانه لا يظهر فائدة في الدخول في الحرم فان وجوب الارسل في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بمجرد الاحرام يجب عليه كما في الاصلاح وغيره وبهذا يظهر ضعف ما قيل - لالا او محرما اهـ وعليه ينبغي ان يقال وهو في الحلال بدل قوله ولو في الحلال اهـ والحاصل ان الكلام فحين كان - لالا في الحلال وأراد الاحرام أو دخول الحرم وكان في يده صيد وجب عليه ارساله وفي الباب وشرحه اعلم ان الصيد يصير آمنا بثلاثة اشياء باحرام الصيد أو بدخوله في الحرم أو بدخول الصيد فيه ولو اخذ صيدا في الحلال او الحرم وهو محرر أو في الحرم وهو حلال لم يملكه ويجب عليه ارساله سواء كان في يده أو قصده أو في بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرر أو حلال فعليه الجزاء (قوله يعني الجارية) محتمل قوله لان كان في بيته أو قصده (قوله وجب ارساله) قال في البحر انفاقا (قوله أي اطارنه) لو قال أي اطلاقه لكان اشمل لتناول الوحش فان هذا الحكم لا يخص الطير اهـ ح وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال من حلال فاحرم الغاصب فانه يلزمه ارساله وعليه قيمته لمالكه فلورده له برئ ولزمه الجزاء كذا في الدراية معزيا الى المنتقى نهر قال في الفتح وهذا الغرض غاصب يجب عليه عدم الرد بل اذا فعل يجب به الضمان (قوله أو ارساله للعدل وديعة) هذا قول ثان في تفسيره لارسال حكمه القهستاني بعد كتابه الاول وعزمه للتحقق وبشكل عليه من جهة الغاصب حيث لزمه الجزاء وان رده لمالكه وأيضا فالرسول في حال اخذ الصيد هو في الحرم فليزله ارساله وضمان قيمته للمالك كالفاسد كما افاده ط وأيضا اعترضه ابن كمال بان يرد المودع المودع لكن رده في النهر

على المختار (وتجب قيمته بدينار حلال صيد الحرم) وقصد فيهما ولا يجوز صومه (قوله لان اغرامه) لا كفارة (قوله لو كان الذابح محرما) أجره الصوم وقيد بالذبح لانه لا يثنى في دلالة الا انما (وقد دخل الحرم) ولو (لالا) او احرم (ولو في الحلال) وفي يده حقيقة يعني الجارية (صيد وجب ارساله) أي اطارنه أو ارساله للعدل وديعة قهستاني

بما في فوائد الظهيرية أن يدخله كرحله وحاصه ان المخطور كون الصيد في يده الحقيقية ويده في يده المودع غير حقيقة بل هي مثل يده على ما في رحله أو قصده أو خادمه لم يكن يرد عليه ما صرع ط وقد يجاب بانه يمكنه أن يتناول في طرف الحرم لمن هو في الحلال أو يرسله في قصص ثم اعلم ان الذي يظهر من كلامهم أن هذين القولين في المسئلة الثانية فقط وهي من احرم في الحلال وفي يده صيدا أما الاولى وهي لو دخل الحرم وفي يده صيد فالواجب عليه الارسال بمعنى الاطارة لقوله في الهداية عليه أن يرسله فيه أي في الحرم وتعليقه له بالاحرام في الحرم وجب ترك التعرض لحرمه الحرم وصار من صيد الحرم وكذلك ما قدمناه عن الباب من أن الصيد يصير آمنا بثلاثة اشياء الخ وكذا قول المصنف الا في فلو كان جارحا لم يملكه لو كان له ايداع صار حكمه حكم صيد الحرم وكذا قول المصنف الا في فلو كان جارحا لم يملكه لو كان له ايداع الجارح بعد ما دخل الحرم لم يجوز له ارساله مع العلم بان عادة الجارح قتل الصيد وكذا قول الباب لو اخذ صيد الحرم فارتد فقتل حرام الحرم لم يضمن لانه اقام واجبا وما قصد الا مطياد فلم يكن قديما في السبب بل كان امورا بجر (قوله ولا يجوز صوم الصوم) انما اقتصر على نفي الصوم ليقيد ان الهدى جائز وهو ظاهر الرواية كما في البصر وفي الباب فان بلغت قيمته هديا اشتراه ان شاء وان شاء اشترى به اطعمه اما قيمته صدقه بكماله ويجوز فيه الهدى ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ولا يشترط كونها مثله اهـ والذبح وأما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز للحلال ويجوز للصوم (قوله لان اغرامه) لان الضمان فيه باعتبار الحلال وهو الصيد فصار كغرامة الاموال بخلاف الحرم فان ضمانه جزاء الفعل لا الحلال والصوم يصلح له لانه كفارة بجر (قوله في دلالة) أي دلالة الحلال ولو لم يجرم والفرق بين دلالة الحرم ودلالة الحلال ان الحرم التزم ترك التعرض بالاحرام فلما دل تركه ما التزمه فضمن كالمودع اذا دل السارق على الوديعة ولا التزام من الحلال والضمان به كالاجنبي اذا دل السارق على مال انسان بجر (قوله ولو لالا) الاولى ان يقال وهو حلال كما قيده به في جمع النهر قال وانما قيده بانه لا يظهر فائدة في الدخول في الحرم فان وجوب الارسل في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بمجرد الاحرام يجب عليه كما في الاصلاح وغيره وبهذا يظهر ضعف ما قيل - لالا او محرما اهـ وعليه ينبغي ان يقال وهو في الحلال بدل قوله ولو في الحلال اهـ والحاصل ان الكلام فحين كان - لالا في الحلال وأراد الاحرام أو دخول الحرم وكان في يده صيد وجب عليه ارساله وفي الباب وشرحه اعلم ان الصيد يصير آمنا بثلاثة اشياء باحرام الصيد أو بدخوله في الحرم أو بدخول الصيد فيه ولو اخذ صيدا في الحلال او الحرم وهو محرر أو في الحرم وهو حلال لم يملكه ويجب عليه ارساله سواء كان في يده أو قصده أو في بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرر أو حلال فعليه الجزاء (قوله يعني الجارية) محتمل قوله لان كان في بيته أو قصده (قوله وجب ارساله) قال في البحر انفاقا (قوله أي اطارنه) لو قال أي اطلاقه لكان اشمل لتناول الوحش فان هذا الحكم لا يخص الطير اهـ ح وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال من حلال فاحرم الغاصب فانه يلزمه ارساله وعليه قيمته لمالكه فلورده له برئ ولزمه الجزاء كذا في الدراية معزيا الى المنتقى نهر قال في الفتح وهذا الغرض غاصب يجب عليه عدم الرد بل اذا فعل يجب به الضمان (قوله أو ارساله للعدل وديعة) هذا قول ثان في تفسيره لارسال حكمه القهستاني بعد كتابه الاول وعزمه للتحقق وبشكل عليه من جهة الغاصب حيث لزمه الجزاء وان رده لمالكه وأيضا فالرسول في حال اخذ الصيد هو في الحرم فليزله ارساله وضمان قيمته للمالك كالفاسد كما افاده ط وأيضا اعترضه ابن كمال بان يرد المودع المودع لكن رده في النهر

(على وجه غير مضيق له) لان تيسير الدابة حرام وفي كراهة جامع الفتاوى شري عاصم من الصيد واعتقها جاز ان قال من اخذها فهو له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وقيل لانه تضيق للمال اهـ قلت وحينئذ فبقيد الاطارة بالاباحة



الاطارة أي التي فسر بها الارسال بالاباحة ويؤيده قول المعراج ولو كان في يده فعليه ارساله  
 على وجه لا يضيغ فان ارساله الصيد ليس بمندوب كتسبيح الدابة بل هو حرام الا ان يرسله  
 للعلف او يبيع للناس اخذه كذا في الفوائد الظهيرية اه وقال بعده على وجه لا يضيغ بان  
 يخليه في بيته او يودعه عند حلال اه لكن ظاهر ما قدمناه عن القه - متافى من - كتابة  
 القواين في تفسير الارسال ان من فسر بالاطارة لم يقبل بالاباحة لانه يقول ان الارسال واجب  
 فلم يكن في معنى التسبيح المخطور ومن فسر الارسال بالوديعة فكانه يقول حيث امكنه دفع  
 التعرض للصيد لم يوجب الا حاجة الى الاطارة المضيعة لملكه لاندفاع الضرورة وبدون اوله اقال  
 فاضيف ان في شرح الجامع لو احرم الصيد في يده عليه ان يرسله اه كن على وجه لا يضيغ لان  
 الواجب ترك التعرض بازالة اليد الحقيقية لا بابطال الملك اه وكون الاباحة تنفي التضييع  
 ممنوع لان الغالب على الصيد انه اذا ارسل لا يصاد ثانيا فيبقى ملكه ضائعاً والتسبيح لا يجوز  
 وانما يجب الارسال مطلقاً فيما صاد وهو محرم كما مر لانه لم يملكه فليس فيه تضييع ملك  
 هذا ما ظهر في وقد علمت مما قدمناه ان هذا كله فيما لو اخذ صيدا ثم احرم اما لو دخل به الحرم  
 فانه يلزمه ارساله بمعنى اطارته وانه ليس له اياداه لانه صار من صيد الحرم (قوله فتأمل) كذا  
 في بعض النسخ وفي بعضه اقبل وقال ح هو ظرف مبنى على الضم اي قبل الاطارة العامل فيه  
 الاباحة (قوله واصطفاها) ليس بقيد فيما يظهر لان المدار في التعليل على الاباحة وقد يقال انما  
 قيد لمنع الاخذ لان قوله من اخذها فهي له ينزل هبة والاصلاح زيادة فتع من الرجوع منها  
 وبدونه له الرجوع اذ لا مانع ويجزئ (قوله والقول له) اي لملكه ان لم يجهل احد لانه ينكر  
 اباحة التعليل وان برهن الاخذ او نكل عن العين سلب الاخذ ط عن نقطة البحر (قوله لا  
 ان كان في بيته او قصده) اي ولم يكن اصطاده في الاحرام اما لو اصطاده في الاحرام يلزمه  
 ارساله بالاجماع معراج (قوله لجرى ان العادة) اي من لدن العصابة الى الآن وهم التابون ومن  
 بعدهم يحرمون وفي يومهم حرام في ابراج وعندهم دواجن وطيور ولا يطلقونها وهي احدى  
 الطيج فدل على ان استبقاها في الملك محبة وغلظة بغير اليد ليس هو التعرض الممنوع فغ  
 والدواجن جمع داجن وهو الذي الف المكان من صيد ودوحشيات ومسانة (قوله ولو  
 القفص في يده) اي مع خادمه او في رحله معراج وقبل ان كان القفص في يده يلزمه ارساله لكن  
 على وجه لا يضيغ هداية وهو ضيف كما في النهر قال ح والظاهر ان مثله ما اذا كان الحبلى  
 المشدود في رقبة الصيد في يده (قوله بدليل الخ) فانه باخذ الغلاف يده لم يجعل المصنف يده  
 فكذا باخذ القفص لا يكون الطير في يده (قوله اخذه منه) صفة لانسان والضعيف منه للعل  
 وشبهه ما لو اخذه من الحرم بالاولى لانه لو كان غير مملوك لا يملكه الاخذ فاما المملوك اولى فانهم  
 (قوله لانه لم يخرج عن ملكه) الاولى حذقه والاقتصار على التعليل الثاني لانه عين قول  
 المصنف ولا يخرج عن ملكه ط (قوله لانه ملكه وهو حلال) اه لانه اعدم خروج الصيد عن  
 ملكه ومفهومه انه لو ملكه وهو محرم يخرج عن ملكه مع ان الحرم لا يملك الصيد فلو مال لانه  
 اخذه وهو حلال لكان احسن ح (قوله لما بان) اي في قول المصنف والصيد لا يملكه المحرم  
 الخ (قوله لانه لم يرسله عن اختيار) كذا في بعض النسخ اي لان الشرع الزمه ارساله

فتأمل اه وفي كراهة  
 مختارات النوازل سيب  
 دابة فاخذها آخر واصطفاها  
 فلا بد من المالك عليها ان  
 قال عند تسبيحها هي لمن  
 اخذها وان قال لا حاجة  
 لبيع اقله اخذها والقول له  
 يمينه اه (لا يجب ان  
 كان) الصيد (في بيته) لجرى ان  
 العادة القاضية بذلك وهي  
 من احدى الطيج (او قصده)  
 ولو القفص في يده بدليل  
 اخذ المصنف بفساد لانه  
 لا يحدث (ولا يخرج) الصيد  
 (عن ملكه) هذا الارسال  
 فله اما كذا في الحل و له  
 (اخذ من انسان اخذه  
 منه) لانه لم يخرج من  
 ملكه لانه ملكه وهو حلال  
 بخلاف ما لو اخذه وهو  
 محرم لما بان لانه لم يرسله  
 من اختيار

فكان مضطراً لشرعاً اليه والمناسب عطفه بالاول لانه على ثانية اقوله وله اخذه الخ وقد عال به  
 اقرنا في كراهة اليه في القتح وقال انه يدل على انه لو ارسله من غير احرام يكون اباحة اه  
 أي فليس له اخذه من اخذه وان لم يصرح بالاباحة وقت ارساله لانه غير مضطراً اليه فكان  
 مجرد ارساله اباحة كاقاء قشور الرمان كما قدمناه (قوله فلو كان جارحاً) تفرقع على قوله وجب  
 ارساله والجارح من الصيد ما له ناب أو مخالب يصيده (قوله افعله ما وجب عليه) وهو ارساله  
 لا على قصد الاصطياد والمثله مقروضة فيما اذا دخل به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من ان من  
 دخل الحرم بصيد وجب عليه ارساله بمعنى اطارته لانه صار من صيد الحرم وليس له اياداه  
 والا لكان الواجب الايداع في الجوارح دون الارسال لان الجوارح عادت ما اقتل الصيد فيكون  
 متعدياً لارساله في الحرم (قوله فلو باعه) مفرع أيضاً على قوله وجب ارساله والضعيف فيه للصيد  
 الذي اخذه حلال ثم احرم او دخل به الحرم لان في قوله ورد المبيع الخ اشارة الى ان البيع فاسد  
 لا باطل كما نص عليه في الشريعة لانه عن الكافي والزيابي بخلاف ما لو اخذ الصيد وهو محرم  
 وباعه فان بيعه باطل كما سيذكره واطلق في البيع فشمع اذا باعه في الحرم او بعد ما أخرجه  
 الى الحل لانه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل اخراجه به وذلك كذا عزماء في البحر الى  
 الشارحين ثم نقل عن المحيط خلافاً من جواز البيع والا كل بعد الاخراج مع الكراهة  
 لكن ذكر في التمهيد انه ضعيف قلت لكن هذا اذا لم يؤخره بعد الاخراج اما لو اداه فانه يملكه  
 ويخرج عن كونه صيد الحرم كما بان في مسئلة الطيبة ثم ان هذا أيضاً مؤيد لما قلناه من انه  
 اذا دخل الحرم بصيد ليس له ان يرسله الى الحل وديعة لماعلمت من انه لا يحل اخراجه بل عليه  
 ارساله في الحرم واما ما صرح من انه لا يخرج عن ملكه بهذا الارسال فله اخذه في الحل وله اخذه  
 من اخذه ومقتضاه ان له بيعه وأكاه أيضاً فلا ينافي ما هنا لان ذلك فيما لو ارسله وخارج الصيد  
 بئس بخلاف ما اذا أخرجه قال في الباب ولو خرج الصيد من الحرم بنفسه حل اخذه وان  
 أخرجه أحد لم يحل فافهم (قوله والا) أي وان يبق المبيع في يد المشتري بان ائلقه أو تلف  
 أو غاب المشتري ولا يمكن ادراكه ط عن أبي السعود (قوله فعليه الجزاء) تقدم قريباً بيانه  
 وان الصوم في صيد الحرم لا يجوز للحلال ويجوز للمحرم (قوله لان حرمة الحرم) أي فيما لو  
 ادخل الصيد الحرم ثم باعه فيه أو بعد ما أخرجه لانه صار من صيد الحرم فيمنع بيعه مطلقاً  
 كما مر فافهم وقوله والاحرام أي فيما لو اخذه ثم احرم (قوله ولو اخذه حلال) أي في الحل  
 لباب وقوله ضمن مرسله لان الاخذ ملك الصيد كما عرفت ما فلا يطل استراجه باحرامه وقد  
 اتلفه المرسل فيضه بخلاف ما اخذه في حالة الاحرام لانه لا يملكه والواجب عليه ترك التعرض  
 ويمكنه ذلك بان يخفيه في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعدياً هداية ومقتضى هذا مع ما قدمناه  
 أنه لو دخل به الحرم فارسله أحد لا يضر المرسل لان الاخذ يلزمه ارساله وان كان ملكه ولا  
 يمكنه تخليته في بيته فلم يكن المرسل متعدياً تأمل (قوله وقوله ما استصان) وجهه ان المرسل  
 أمر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحرم من سبيل قال في الهداية وظهر الاختلاف في  
 كسر المعازف أي آلات اللهو كما طعن بور قال في البحر وهو يقتضي أن يفتى بقوله ما هنا لان  
 الفتوى على قولها ما في عدم الضمان بكسر المعازف اه قال ط وأشار الشارح الى ذلك

(ولو) كان (جارحاً) كان  
 (يقتل) حرام الحرم فلا يفتى  
 عليه (انه) ما وجب عليه  
 (فلو باعه) رد المبيع ان يبق  
 ولا فعليه (الجزاء) لان  
 حرمة الحرم والاحرام تمنع  
 بيع الصيد (ولو اخذ حلال  
 صيداً) فاحرم ضمن مرسله  
 من يده الحكمة اتصافاً  
 ومن الحقيقة عنده خلافاً  
 له او قوله ما استصان كما  
 في البرهان

مطلبه  
 لا يجب الضمان بكسر آلات  
 اللهو



لان الفتوى على الاستحسان الا فيما استثنى من مسائل قليلة (قوله لم يملكه) لان الصيد لم يبق  
 محلا للقتل في حق المحرم فصار كما اذا اشترى الخمر هداية (قوله بل بسبب جبري) هو ما يحصل  
 به الملك بالاختيار وقبول (قوله والسبب الجبري) ان به ظاهرا ولم يقل وهو ليقيد ان المراد  
 مطلق السبب لا بقيد كونه في الصيد افاده ط (قوله في احدي عشر) حق العبارة احدي  
 عشرة لانه يجب المطابقة فيه بتأنيث الجزأين انما يثبت المهدود (قوله بسبب في الاشياء)  
 لاحاجه الى ذكرها هنا وقد ذكرها الخنثي (قوله فلذا قال الخ) الاولى ان يقول ومثل الجبري  
 تبعه الجبر بقوله الخ ط (قوله وجهه في الاشياء بالاتفاق) حيث قال لا يدخل في ملك أحد  
 شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الخ (قوله لكن في النهي الخ) هذا الاستدراك ليس في عمله  
 لان كلام الاشياء كما رأيت مطلق لا يقيد بهذه الصورة ولا في الاتفاق على كون الارث  
 مطلقا سببا جبريا وانما يمكن سببا في صورة المحرم اذا مات مورثه عن صيد على كلام السراج  
 اقيام المانع وهو الاحرام كقيام الموانع الاربعه أي الرق والكفر والقتل واختلاف الملك  
 فكلا لا يقدح قيام تلك الموانع في سببية الارث لا يقدح هذا فيها اه ح وان جعل  
 استدراكا على المتن كان في محله ط (قوله وهو الظاهر) هذا من كلام النهي حيث قال وهو  
 الظاهر لما سمي أي من كون الصيد محرم العين على المحرم وليظهر لي رجه ظهوره اذ بهد  
 تحقق سبب الارث وهو موت المورث لا بد من قيام نص يدل على كون الاحرام مانعا من ارث  
 الصيد كقيامه على الموانع الاربعه وكون الصيد محرم العين على المحرم بقوله تعالى وحرم  
 عليكم صيد البر ما دمتم حرما ولا تمنع من سائر التصرفات لا يدل على منع ارثه فان الخمر  
 محرمة العين ايضا وتورث (قوله فان قل) أي الصيد الذي أخذه المحرم (قوله محرم اخر الخ)  
 احتراز به عن البهية وبالبايع المسلم عن الصبي والكافر كأي شيء وكان في زيادة عاقل للاحتراز  
 عن المجنون فانه في حكم الصبي كأي ط عن الجوى وخرج ايضا ما لو قتله لاله فانه ان كان  
 في الحرم لزمه الجزاء او الا فلا يمكن الرجوع عليه الاخذ بماضيه فالرجوع فيه لا فرق فيه بين  
 المحرم والحلال بصر (قوله لانه قرر عليه ما كان به عرض السقوط) فانه كان محتمل الارسل  
 قبل قتله ولتقرر بحكم الابتداء في حق التضييع كشهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا كما  
 في الهداية (قوله على ما اختاره السكال) وجزم به الزيلعي وصرح به في المحيط عن المبتغى  
 وظاهر ما في النهاية ان يرجع الاخذ بالقيمة مطلقا ح عن البحر (قوله لم يرجع على رجا)  
 عبارة الباب ولو قتله بهيمة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع على أحد قال شارحه أي من صاحب  
 البهية أو راكبها أو سائقها وقائدها والمستهة مصرحة في البحر الزاخر اه أقول وهذا في  
 الرجوع على الراكب ونحوه أما ضمان الراكب ونحوه الجزاء فلا شك فيه قال في معراج  
 الدراية وكذا لو كان راكبا أو سائقا وقائدا فالتفت الهداية بيدها أو رجلها أو فمها صيدا فعليه  
 الجزاء فافهم (قوله ولو صيدا أو نصرانيا) محترز قوله بالبايع مسلم وعبارة المعراج لا يجب على  
 الصبي والمجنون والكافر فزاد المجنون لانه كالصبي كما صرح به الكافر لان النصراني غير قيد  
 واخرجه عن قوله محرم باعتباره الصورة والا فالكافر ليس أهلا للبيعة التي هي شرط الاحرام  
 (قوله فلا جزاء عليه) بل على الاخذ وحده (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) وهذا ما انفرد

(ولو أخذه محرم لا) يضمن  
 صرحت اتفاقا لان المحرم  
 لم يملكه وحيث فلا يأخذ  
 عن أخذه (والصبي لا)  
 يملكه المحرم بسبب  
 اختياري (كشرا فوهبة  
 بل) بسبب (جبري)  
 والسبب الجبري في احدي  
 عشر مسألة مبدئية في  
 الاشياء فلذا قال تبعه الجبر  
 عن المحيط (كالارث) وجهه  
 في الاشياء بالاتفاق لكن  
 في النهي عن السراج أنه لا  
 يملكه بالميراث وهو الظاهر  
 (فان قتله محرم آخر) بالغ  
 مسلم (ضمننا) جزاين  
 الاخذ بالاخذ والقاتل  
 بالقتل (ورجع أخذه على  
 قاتله) لانه قرر عليه ما كان  
 به عرض السقوط وهذا  
 (ان كفر بمال وان) كفر  
 (بصوم فلا) على ما اختاره  
 السكال لانه لم يغرم شيئا ولو  
 كان القاتل بهيمة لم يرجع  
 على رجا ولو (صبي أو  
 نصراني فلا جزاء عليه)  
 لله تعالى (و) لكن (رجع)  
 الاخذ عليه بالقيمة) لانه  
 يلزمه حقوق العباد دون  
 حقوق الله تعالى

على الاخذ ما كان به عرض السقوط لزمه (قوله وكل ما على المفرد به دم) لو قال كفارة لشمل  
 الصدقة واستثنى عن قوله وكذا الحكم في الصدقة ثم المراد بالكفارة ما يشمل كفارة الضرورة  
 فان القارن إذا لبس أو غطي رأسه للضرورة تعددت الكفارة كما في البحر (قوله يعني بفعل شيء  
 من مخطورات الخ) أي مخطورات الاحرام أي ما حرم عليه فله بسبب نفس الاحرام لامن  
 حيث كونه نجسا أو عورة ولا ما حرم بسبب غير الاحرام وذلك كاللبس والتطيب وازالة الشعر  
 أو طفر نخرج ما لوترك واجبا كالوترك السبي أو الرمي أو أفاض قبل الامام أو طاف جنبيا  
 أو محد نال الحج أو العمرة فان عليه الكفارة ولا تعدد على القارن لان ذلك ليس جنبا على  
 نفس الاحرام بل هو ترك واجب من واجبات الحج أو العمرة وكذا الوطاف جنبيا وهو غير  
 محرم لزمه دم كما نص عليه في البحر بخلاف نحو اللبس فانه جنبا على الاحرام مع قطع النظر  
 عن كونه نجسا أو عورة ولذا حرم عليه ذلك قبل الشروع في أفعالها فمقتضى الجزاء على القارن  
 لطلبه باحرامين وخرج أيضا ما لو قطع ثياب الحرم فلا يثم دد الجزاء به أيضا على القارن قال في  
 البحر لانه من باب الغرامات لا تعلق للاحرام به بخلاف صيد الحرم اذا قتله القارن فانه يلزمه  
 فمقتضى لان الجنابة على الاحرام وهو متعدد ولا ينظر الى كونه جنبا على الحرم لان أقوى  
 الحرمتين تستقيم أدناهما والاحرام أقوى فكان وجوب القيمة بسبب الاحرام فقط لا بسبب  
 الحرم وانما ينظر الى الحرم اذا كان القاتل حلالا اه هذا ما ظهر لي تقريره هنا وظاهر  
 تقرير السراج أن المراد بقوله وما على المفرد به دم ما كان فعلا احترازا عما كان تركا كترك  
 السبي وحد الوقوف والطهارة وبه يشعر كلام الشارح لكن يرد عليه قطع الثياب فانه فعل  
 قائل (قوله ومثله مقتنع ساق الهدي) أولى منه قول الباب وما ذكرناه من لزوم الجزاءين  
 على القارن هو حكم كل من جمع بين احرامين كالمنع الذي ساق الهدي أو لم يسهل لكن لم يحل  
 من العمرة حتى أحرم بالحج وكذا من جمع بين الجنين أو العمرتين وعلى هذا لو أحرم بمائة حجة  
 أو عمرة ثم جنى قبل رفضها فعليه ما تفرز اه فافهم (قوله بالجنابة على احراميه) أي احرام  
 الحج واحرام العمرة وهو علة لتعدد الدم والصدقة وما ذكره الشارح قبيل قول المصنف  
 أو أفاض من عرفة قبل الامام من أنه لا يدخل للصدقة في العمرة يقتضي عدم تعدد الصدقة  
 على القارن لكن قدمنا جوابه هناك فتدبر (قوله فعليه دم واحد) لتأخير الاحرام عن  
 الميقات ولو عاد الى الميقات وأحرم سقط الدم ط وذكر في النهاية صورة يلزم القارن فيها  
 دمان للمجاورة وهي ما لو جاوز فاحرم بجمع ثم دخل مكة فأحرم بعمرة ولم يعد الى الحل محرم  
 وهي غير واردة لان الدم الاول للمجاورة والثاني لتركه ميقات العمرة لانه لما دخل مكة التحق  
 بأهلهما بصر (قوله لانه حينئذ) أي حين المجاوزة ليس بقارن وهذا تعليل لوجوب الدم الواحد  
 ويكفي كون الاستثناء مقطوعا وذلك لان الدم يلزمه سواء أحرم بعد ذلك بجمع أو عمرة أو بجمعا  
 أو لم يحرم أصلا فلا دخل لكونه قارنا في وجوب ذلك الدم ط (قوله لتعدد الفعل) أي  
 الجنابة لان كل واحد منهما بالشركة يصير جنبا جنبا تفوق الدلالة في تعدد الجزاء بتعدد الجنابة  
 هداية فافهم (قوله لا تصاد المحل) فان الضمان في حق المحرم جزاء الفعل وهو متعدد وفي حق  
 صيد الحرم جزاء المحل وهو ليس بتعدد كرجلين قتلا رجلا لا خطا يجب عليه مادية واحدة

(وكل ما على المفرد به دم  
 بسبب جنابته على احرامه)  
 يعني بفعل شيء من مخطورات  
 لا مطلقا لوترك واجبا من  
 واجبات الحج أو قطع ثياب  
 الحرم لم يثم دد الجزاء لانه  
 ليس جنبا على الاحرام  
 (فهو القارن) ومثله مقتنع  
 ساق الهدي (دمان وكذا  
 الحكم في الصدقة) فتنب  
 أيضا جنابته على احراميه  
 (الا بمجاورة الميقات غير  
 محرم) استثناء مقطوع  
 (فهو ليس دم واحد) لانه  
 حينئذ ليس بقارن (ولو فعل  
 محرم صيدا تعدد الجزاء)  
 لتعدد الفعل (ولو جرد لان  
 صيد الحرم لا) لا تصاد المحل



لان ابدل المحل وعلى كل منهما كفارة لان اجزاء الفعل بحر وينبغي أن يقسم على عدد الرؤس  
 اذا قتله جماعة ولو قتله حلال ومحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتله حلال  
 ومفرد وقارن فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاءه وعلى القارن جزاء أن قهستاني وقامه  
 في البحر (قوله وبطل بيع المحرم صيد الخ) أطلقه فشمع ما اذا كان العاقدان محرمين أو  
 أحدهما فافاد أن بيع المحرم باطل ولو كان المشتري حلالا وأن شراؤه باطل وان كان  
 البائع حلالا وأما الجزاء فافاد يكون على المحرم حتى لو كان البائع حلالا والمشتري محرم المزم  
 المشتري فقط وعلى هذا كل تصرف بحر (قوله وكذا كل تصرف) أي من جهة ووصية  
 وجعله مهر أو بدل خلع لان المهر خرجت عن كونها محلا لاثبات تصرفات ط ثم الأولى  
 تأخير من قوله ونراؤه ليكون تعينا به فخصص (قوله ان اصطاده وهو محرم) أي لانه  
 لم يملكه كالمروءات به هذا الشرط أن البطلان اذا صادده وهو محرم وباعه كذلك أما لو صاد  
 وهو محرم وباعه وهو حلال فالبيع جائز كافي السراج ولو صادده وهو حلال وباعه وهو محرم  
 فالبيع فاسد كما صرح به تبع السراج أيضا أي اذا كان المشتري حلالا وأما لو كان محرم  
 فالبيع باطل ولو كان البائع حلالا كالمروءات أيضا ثم ان ما ذكره من ان شرط انما هو في بيع المحرم  
 كما صرح في التمر قال ح اذا لمعنى لقولنا وبطل شراؤه المحرم ان اصطاده وهو محرم فكان عليه  
 ان يذ كر الشرط بعد الاول اه (قوله وفي الفاسد يضمن قيمته) أي بضمن المشتري قيمة الصيد  
 للبائع لانه ملكه اه ح (قوله أيضا) أي مع ضمانه أي المشتري الجزاء المذ كور في قوله  
 وعليه وعلى البائع الجزاء فافهم ولا يخفى ان ضمانه الجزاء انما هو اذا كان محرمًا والأفليس  
 عليه موى ضمان القيمة (قوله كما صرح) الكاف فيه للتنظير أي نظير ما صرح من ضمان المروءات  
 القيمة في قوله أخذ حلال صيداً من مرسله (تنبيه) ذكر في البحر عن المحيط قبيل قول  
 الكنز وحل السلم ما صادده حلال ولو هو محرم محرم صيداً فافاد كاه قال أبو حنيفة على الأقل كل  
 ثلاثة اجزائة قيمة للذبح وقيمة لالا كل المظهور وقيمة للأواهب لان الهبة كانت فاسدة وعلى  
 الواهب قيمة وقال محمد على الأقل ثلثا قيمة للأواهب وقيمة للذبح ولا شيء لالا كل عذبه اه  
 والظاهر ان وجوب قيمة للأواهب خاص فيما اذا اصطاده وهو حلال ايكون ملكه والالم يملكه  
 فلا تجب له قيمة ولذا كانت الهبة فاسدة لا باطلا قبل وهذا يشاء على القول بان الهبة الفاسدة  
 لا تصيد المالك بالقبض اما على مقابلة فلا شيء عليه للأواهب قلت وهذا غير صحيح لانها مضمونة  
 على كل من القولين كالبيع الفاسد يملك بالقبض ويضمن بمثله أو قيمته كما سيذكر في كتاب  
 الهبة ان شاء الله تعالى (قوله بعدما خرجت) أي اخرجها محرم أو حلال معراج (قوله  
 وماتا) علم بكم ذبحهما واولا فلهما باى وجه كان بالاولى ط (قوله غرمهما) لان الصيد  
 بعد الاخراج من المحرم بقى مستحق الامن شرعا وهذا واجب رده الى صاحبه وهذه صفة شرعية  
 تنسرى الى الولد اه ح (قوله لم يجزه) بفتح اليا من جزاءيه وهو ثلاثى معتل الاخر كافي  
 القاموس وضميره المستتر للمخرج والبارز لاولد ح وكل زيادة في الصيد كالسمن والشعر  
 فضمننا على هذا التفصيل نهر أي ان لم يؤد جزاءه قبل موته ضمن الزيادة وان أداه فلا  
 بحر وبعلم ان الواجب بعد اخرجها فهو كذلك كما افاده ط (قوله لعدم مراية الامن)

(وبطل بيع محرم صيدا)  
 وكذا كل تصرف (ونشره)  
 ان اصطاده وهو محرم والا  
 فالبيع فاسد (ولو قبض)  
 المشتري (فقط في يده)  
 فعليه وعلى البائع الجزاء  
 وفي الفاسد يضمن قيمته  
 أيضا كما صرح (ولدت طيبة)  
 بعدما اخرجت من المحرم  
 وماتا غرمهما وان أدى  
 جزاءهما أي الام (ثم ولدت  
 لم يجزه) أي الولد لعدم  
 مراية الامن حينئذ وهل  
 يجب ردها بعد ادائه الجزاء

أي الى الولد لانه لما أدى ضمان الاصل ملكها فخرجت من أن تكون صيد المحرم وبطل  
 استحقاق الامن قاضيان قال في التمر حتى لو ذبح الام والاولاد يصل لمن مع الكراهة  
 كما في الغاية (قوله الظاهر انهم) نقله في التمر عن البحر بقوله فاذا أدى الجزاء ملكها ملكا خبيثا  
 ولذا قالوا بفساد كراهة كراهة وهي عند الاطلاق تنصرف الى التحريم فدل على أنه يجب ردها  
 بعدما أداه الجزاء اه (قوله آفاق الخ) ترجعه في الكنز يباب مجاوزة الميقات بغير احرام  
 ووصله المصنف بما سبق لانه جنابة أيضا لكن ما سبق جنابة بعد الاحرام وهذا قبله قال ح  
 لو عبر عن جاوزة الميقات كما عبر به في الكنز لشمع قوله كذا يريد الحج الخ وانما حرم ما أحرم  
 لعمري من المحرم ويستأثر المحرم بجنابه أو امرئته من المحرم فان كل من يحرم من ميقاته المعين له  
 لزمه دم ما لم يعد اليه - وإن كان حرم ما لم يستأثر به أم آفاق غايه الامر أنه يشترط لزوم الاحرام  
 في البستان والحرمي قصد النسك ويكفي في الآفاق قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسكا  
 أم لا اه وأراد بالآفاق الحلى أي من كان في الحل داخل المواقف والحاصل أن المحرم  
 ثلاثة أصناف آفاق وحلى وحرمي ولكل ميقات مخصوص بقصد من يباينه في المواقف فن أراد  
 نسكا وجاوز وقت لزمه العود اليه (قوله مسلم بالغ) فلو جاوزه كافر أو صبي فاسلم وبلغ لائق  
 عليه ما ولم يبق به بالحرم لينهل الرفيق فانه لو جاوزه بلا احرام ثم أذن له لعوده فاحرم من مكة  
 فعليه دم يؤخذ به بعد العتق فتح (قوله يريد الحج أو العمرة) كذا قاله صدر الشريعة  
 وتبعه صاحب الدرر وابن كمال باشا وليس يصح لما ذكره من شأن ذلك قول الهداية وهذا الذي  
 ذكرنا أي من لزوم الدم بالمجاوزة ان كان يريد الحج أو العمرة فان كان دخل البستان لحاجة فله  
 أن يدخل مكة بغير احرام اه قال في الفتح يوجبهم ظاهره أن ما ذكرنا من أنه اذا جاوز غريم محرم  
 وجب الدم الآن لا فافاد محله ما اذا قصد النسك فان قصد التجارة أو السياحة لا شيء عليه  
 بعد الاحرام وليس كذلك لان جميع الكتب ناطقة بلزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد  
 النسك أم لا وقد صرح به المصنف أي صاحب الهداية في فصل المواقف فيجب أن يحمل  
 على أن الغالب فيمن قصد مكة من الآفاقين قصد النسك فالمراد بقوله دا أراد الحج أو العمرة  
 اذا أراد مكة اه ملخصا من ح عن الشرع بلالية وليس المراد بمكة خصوصها بل قصد الحرم  
 مطاقا موجبا للاحرام كما صرح في فصل الاحرام وصرح به في الفتح وغيره (قوله فلو لم يرد الخ)  
 قد علمت ما فيه ح (قوله على ماصر) أي أول الكتاب في بحث المواقف في قوله وحرم تأخير  
 الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة ولو لحاجة وفي بعض النسخ على ما سيأتي في المتن فرياً أي في  
 قوله وعلى من دخل مكة بلا احرام حجة أو عمرة (قوله وجاوز وقته) أي ميقاته والمراد آخر  
 المواقف التي يمر عليها اذا لا يجب عليه الاحرام من أولها كما صرح أول الكتاب (قوله اعتبار  
 الإرادة عند الجاوزة) أي ان الآفاق الذي جاوز وقته تعتبر ارادته عند الجاوزة فان كان عند  
 قصد الجاوزة اراد دخول مكة لحج أو غيره لزمه الاحرام من الميقات والابان أراد دخول  
 مكان في الحل لحاجة فلا شيء عليه واستظهر في البحر اعتبار الارادة عند الخروج من بيته  
 لكن ذكر ذلك في مسئلة البستان الآتية وأشارنا خارج الى أنه لا فرق بين الموضعين حيث  
 ذكر ذلك في ما سنفذ كعباية البحر والتمر هنالك فافهم (قوله الى ميقات ما) في بعض النسخ

الظاهر انهم (آفاق) مسلم  
 بالغ (يريد الحج) ولو قتل  
 (أو العمرة) فلو لم يرد  
 واحد منهم ما لا يجب عليه  
 دم بمجاوزة الميقات وان  
 وجب حج أو عمرة ان اراد  
 دخول مكة أو الحرم - الى  
 ما سيأتي قريبا (وجاوز  
 وقته) ظاهر ما في المروءات  
 البستان فاعني اعتبار الارادة  
 عند الجاوزة (ثم احرم لزمه  
 دم كما ذكره محرم فان عا)  
 الى ميقات ما



بدون افضة ما وعلى كل فالمراد أى مبيقات كان سواء كان مبيقانه الذى جازفه غير محرم أو غيره  
 أقرب أو أبعد لانها كلها فى حق الحرم سواء الاولى أن يحرم من وقته بجر عن المحيط (قوله  
 ثم أحرم) أى بجمع ولو انفلا أو بعمرة وهذا نظر الى قول الشارح كما اذا لم يحرم وقوله أو عاذا الخ  
 فانظر الى قوله جازفه وقته ثم أحرم وعبارة المتي بجمدها فيها حرازة فتأمل (قوله صفة محرم) أى  
 صفة من موبية والافعة لم يشرع حال من فاعله المستتر أو من فاعله عادته فى حال بعد حال  
 متداخلة أو مترادفة (قوله كطواف) وكذا لو وقف بعرفة قبل أن يطوف للتدوم فتح (قوله  
 ولو شوطا) أخذ من الحرم وقتضاه أنه لا بد فى لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من الشوط  
 الكامل وعبارة الهداية ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق  
 فقال واستلم الحجر بالواو وفى بعض نسخها بالفاء قال ابن السكيت فى شرحها انما ذكره تقيها على  
 أن المعتبر فى ذلك الشوط التام فان المسنون الفصل بين الشوطين بالاستسلام والافه وليس  
 بشرط اه ومثله فى العناية وعليه فالمراد بالاستسلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون فى أول  
 الطواف ويؤيده قول البه دافع بعد ما طاف شوطا أو شوطين وبه يظهر أن ما فى الدرر من  
 عطفه باو غير ظاهر لا يقتضاه الا كذا فافهم (قوله لان الشريط الخ) أى فى  
 سقوط الدم واهس المراد أنه شرط فى صحة التمسك لان تعيين الاحرام من المبيقات واجب متى  
 يجبر بالدم ولو كان شرط السك كان فرضا وبتركه يفد الحج أفاده الجوى ط (قوله عند المبيقات)  
 احتراز عن داخل المبيقات لا خارجه حتى لو عاد محرم ما لم يلزم فيه سكن أى بعد ما جاززه ثم رجع  
 ومعه سا كفاه يسقط عنه بالاولى لانه فوق الواجب عليه فى تعظيم البيت كما فى الجرح  
 (قوله خلافا لها) حيث قال لا يسقط الدم وان لم يلزم كالو محرم ما سا كفاه أن العزيمة فى  
 الاحرام من ديرة أهله فإذا ترخص بالتأخير الى المبيقات وجب عليه قضاء محقه بانشاء التلبية  
 فكان التلا فى بعده ملبيا هداية وفى شرحها لابن السكيت اعلم ان الناظرين فى هذا المقام  
 من تراخى الكتاب وغيرهم اتفقوا على أن العزيمة لا تافى ماذ كرولا يتخلو عن اشكال اذ لم  
 ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه انه أحرم من ديرة أهله فكيف يصح  
 اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الافضل اه قلت وهو ممنوع فان المراد بالاحرام من  
 ديرة أهله أى مما قرب من أهل الحرم من الاماكن البعيدة عن المبيقات وقد ورد فعل ذلك عن  
 جماعة من الصحابة وورد طلبه فى الحديث كما قدمنا من الفخ عند بحث المواقيت وفسر  
 الصحابة الاتمام فى وأتموا الحج بذلك وهذا فى حق من قد بد عليه كما مر هناك فافهم (قوله  
 والافضل عوده) ظاهر ما فى الجرح عن المحيط وجوب العود به صرح فى شرح الباب (قوله  
 الا اذا خاف فوت الحج) أى فانه لا يعود ويضيق فى احرامه وعمله فى البصر عن المحيط بقوله لان  
 الحج فرض والاحرام من المبيقات واجب وترك الواجب أهون من ترك الفرض اه ومقتضاه  
 أنه لو ليخفف الفوت يجب العود كما قلنا لعدم المزاحم وأنه اذا خافه يجب عدم العود وبه يعلم  
 ما فى قول الترمذى خاف فوت الحج لو عاد فالافضل عدمه والا فالافضل عوده كما فى المحيط اه  
 هذا فى الجرح واستدراكه أى مما ذكره عن المحيط أنه لا تفصيل فى العمرة وأنه يعود لانها  
 لا تفوت أصلا اه ولا يخفى أن هذا بالنظر الى القوات والافقديح من مانع من العود

(ثم أحرم أو عاد اليه حال  
 كونه محرم لم يشرع فى  
 تسك صفة محرم كطواف  
 ولو شوطا وانما قال (واى)  
 لان الشريط عند الامام  
 تجزئ التلبية عند المبيقات  
 بعد العود اليه خلافا  
 لها (سقط دمه) والافضل  
 عوده الا اذا خاف فوت  
 الحج (والا) أى وان لم يعد

غير القوات لخوفه على نفسه أو ماله فيسقط وجوب العود فى العمرة أيضا (قوله أو عاد بعد  
 شروعه) بقى عليه أن يقول أو قبل شروعه ولم يلزم عند المبيقات ح (قوله كى يرد الحج الخ)  
 اما لو خرج الى الحل لحاجة فاحرم منه ووقف بعرفة فلا تضى عليه كالا فاقى اذا جاوز المبيقات  
 فاصدا البستان ثم أحرم منه ولم أره تقييدهم - مثله المقتنع بما اذا خرج على قصد الحج وينبغي  
 ان تقيده به وانه لو خرج لحاجة الى الحل ثم أحرم بالحج منه لا يجب عليه شئ كما يفتى (قوله  
 وصارم كى) لان من وصل الى مكان على وجه مشروعه صار حكمه حكم أهله وهذا ما وصل  
 الى مكة محرم ما بالعمرة وفرغ منها صار فى حكم المكي سواء ساق الهدى أم لا فإذا أراد الاحرام  
 بالحج فاقنه الحرم أو العمرة فالحل ومثله ذلك يقال فى الحل وهو من كان داخل المواقيت  
 فان مبيقانه الحج أو العمرة الحل فإذا احرم من الحرم فعليه دم الا أن يعود كما مر عن ح  
 وصرح به هناك فى النهر واللباب (قوله وكذا الواحرام) أى المكي والمقتنع الذى فى حكمه  
 فان مبيقات المكي للعمرة الحل (قوله وبالعود) اراد به مطلق الذهاب الى المبيقات الواجب  
 ليشمل قوله وكذا الواحرام بعمرة من الحرم فان الواجب خروجه - ما الى الحل ليسقط الدم  
 واهس فيه عود اليه بهد الكينونة فيه (قوله كما مر) أى عودا مما لا ماسرى الا فاقى  
 بان يعود الى المبيقات ثم يحرم ان لم يكن أحرم وان كان أحرم ولم يشرع فى تسك يهود اليه وبأى  
 (قوله أى آفاقى) أفاد ان المراد بالكوفى كل من كان خارج المواقيت (قوله البستان) أى  
 بستان بنى عامر وهو موضع قريب من مكة داخل المبيقات خارج الحرم وهى التى تسمى الآن  
 قلعة محمود ابن كمال زاد غيره أن منه الى مكة أربعة وعشرين ميلا قال بعض المحققين قال  
 النووي قال بعض أصحابنا هذه القرية على يسار مكة قبل الكعبة اذا وقف بارض عرفات  
 وفى غاية السروجى بالقرب من جبل عرفات على طريق العراق والكوفة الى مكة (قوله أى  
 مكانا من الحل) أشار الى أن البستان غير قيد وأن المراد مكان داخل المواقيت من الحل  
 والظاهر أنه لا يشترط ان يقصد مكانا معينة لان الشرط عدم قصد دخول الحرم عند الجاوزة  
 فافى مكان قصد من داخل المواقيت - صل المراد كما سيوضح فافهم (قوله الحاجة) كذا  
 فى البدائع والهداية والكنز وغيرهما واحترازا عما اذا اراد دخول مكان من الحل لمجرد المرور  
 الى مكة فانه لا يحل له الا محرم فلا بد من هذا القيد والافضل آفاقى اراد دخول مكة لا بدله  
 من دخول مكان فى الحل على أنه فى البحر جعل الشرط قصد الحل من حين خروجه من بيته  
 أى ان يكون - فله لا بد لدخول الحرم كما يأتى ولذا قال ابن الشايبى فى شرحه ومنه لا يمكن  
 الحاجة له بالبستان لا لدخول مكة ويأتى توضيحه فافهم (قوله ولو عند الجاوزة) الظرف منه ان  
 يقصد ما أى ولو كان قصد الحاجة التى هى علة ارادته دخول البستان عند مجاوزة المبيقات  
 اما بعد الجاوزة فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه عند الجاوزة كان قاصدا مكة فلا يسقط الدم مالم  
 يرجع وافاد انه لو قصد دخول البستان لحاجة قبل الجاوزة فهو كذلك بالاولى وان قصد ذلك  
 من حين خروجه من بيته غير بشرط خلافا لما فى البحر حيث قال عقب ذكره ان ذلك - له  
 لا فاقى اراد دخول مكة بلا احرام ولم ار ان هذا القصد - لا بد منه حين خروجه من بيته - ولا  
 الذى يظهر هو الاول فانه لا شك ان آفاقى يريد دخول الحل الذى بين المبيقات والحرم

او عاد بعد شروعه (لا) يسقط  
 الدم كى يرد الحج ومقتنع  
 فرغ من عمرته وصار  
 كى (وارجع من الحرم  
 وأحرم) بالحج من الحل فان  
 عليه ما دام الجواز مبيقات  
 المكي - لا احرام وكذا  
 لو احرم مرة من الحرم  
 وبالعود كما مر يسقط  
 الدم (دخل كوفى) أى  
 آفاقى (البستان) أى  
 مكانا من الحل داخل  
 المبيقات (الحاجة) قصد ما  
 ولو عند الجاوزة



وايس ذلك كافي فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل الذي اخل الميقاتين يخرج  
 من بيته اه وحاصله ان الشرط ان يكون صفرا لاجل دخول الحل والافلاحة لاجل المجاوزة  
 بلا احرام قال في النهر الطاهر ان وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك  
 ما في البدائع بعد ما ذكر حكم المجاوزة بغير احرام قال هذا اذا جازا هذه المواقيت الخمسة  
 يريد الحج او العمرة او دخول مكة او الحرم بغير احرام فاما اذا لم يرد ذلك وانما اراد ان ياتي  
 بستان بغير عامر او غيره طاعة فلا شيء عليه اه فاعتبر الارادة عند المجاوزة كما ترى اه اي  
 ارادة الحج ونحوه و ارادة دخول البستان فالارادة عند المجاوزة معتبرة فيها ولذا ذكر الشارح  
 ذلك في الموضعين كما قدمناه فافهم وقول البحر فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل  
 غير ظاهر بل الشرط قصد الحل فقط تامل (قوله على مامر) اي تريا في قوله ظاهر ما في النهر  
 عن البدائع الخ (قوله على المذهب) مقابله ما قاله ابو يوسف انه ان نوى اقامة خمسة عشر يوما  
 في البستان فله دخول مكة بلا احرام والافلاحة عن البحر (قوله له دخول مكة غير محرم) اي  
 اذا اراد دخول البستان لحاجة لا لدخول مكة ثم بدله دخول مكة لحاجة له دخولها غير محرم  
 كما في شرح ابن الشامي ومن لا مسكين قال في الكافي لان وجوب الاحرام عند الميقات  
 على من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها وانما يريد البستان وهو غير مستحق التعظيم فلا  
 يلزمه الاحرام بقصد دخوله اه قلت وهذا اذا اراد دخول مكة لحاجة غير الفسك والافلاحة  
 يجاوز ميقاته الا باحرام ولذا قال قبيل فصل الاحرام عند ذكروا المواقيت وحل لاهل داخلها  
 دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا (قوله ووقته البستان) اي لو اراد النسك فيقائه الحج  
 او العمرة البستان يعني جميع الحل الذي بين المواقيت والحرم كما مر في بحث المواقيت  
 فلو احرم من الحرم لزمه دم ما لم يعد كما قدمناه قريبا عن النهر والباب الا اذا دخل الحرم لحاجة  
 ثم اراد النسك فانه يحرم من الحرم لانه صار مكمرا (قوله ولا شيء عليه) مرتبطة بقوله  
 له دخول مكة غير محرم فكان الاولى ذكره قبل قوله ووقته البستان (قوله كما مر) اي قبيل  
 فصل الاحرام حيث قال اما لو قصد وضعه من الحل كخلص وحده حل لم يجاوز به بلا احرام  
 فاذا حل به التحق باهله فله دخول مكة بلا احرام (قوله وهذه حيلة لا فاق الخ) اي اذا لم يكن  
 ما مر بالمرح عن غيره كما قدمه الشارح هناك وقد مرنا الكلام عليه ثم ان هذه الحيلة مستحكمة  
 لما علمت من انه لا تجوز له مجاوزة الميقات بلا احرام ما لم يكن اراد دخول مكان في الحل لحاجة  
 والافلاحة افاقى يريد دخول مكة لا بد ان يريد دخول الحل وقد مرنا ان التقييد بالحاجة احتراز  
 عما لو كان عند المجاوزة يريد دخول مكة وانما يجوز له دخولها بلا احرام اذا بدا له بعد ذلك  
 دخولها كما قدمناه عن شرح ابن الشامي ومن لا مسكين فاعلم ان الشرط اسقوط الاحرام ان  
 يقصد دخول الحل فقط ويدل عليه ايضا ما نقلناه عن الكافي من قوله وهو لا يريد دخولها  
 اي مكة وانما يريد البستان وكذا ما نقلناه عن البستان من قوله فاما اذا لم يرد ذلك وانما اراد  
 ان ياتي بستان بغير عامر وكذا قوله في الباب ومن جاوز وقته بقصد مكان من الحل ثم بدله ان  
 يدخل مكة فله ان يدخلها بغير احرام فقوله ثم بدله اي ظهر وحدث له يقتضي ان لو اراد دخول  
 مكة عند المجاوزة يلزمه الاحرام وان اراد دخول البستان لان دخول مكة لم يبدله بل هو

على ما مر من مذهب الاقامة  
 ليست بشرط على المذهب  
 (له دخول مكة غير محرم  
 ووقته البستان ولا شيء  
 عليه) لانه التحق باهله  
 كما مر وهذه حيلة لا فاق  
 يريد دخول مكة بلا احرام

مقصود

مقصود الاصل وقد اشار في البحر الى هذا الاشكال واشار الى جوابه بما تقدم عنه من انه  
 لا بد ان يكون قصد البستان من حين خروجه من بيته اي بان يكون صفرا المقصود لاجل  
 البستان لاجل دخوله مكة كما قدمناه واجاب ايضا في شرح الباب بقوله والوجه في الجملة  
 ان يقصد البستان قصدا او اما ولا يضره دخول الحرم بعده قصد ارضيا او عارضا كما اذا  
 قصد هدي جدي يبيع وشرا او لا ويكون في خاطره انه اذا فرغ منه ان يدخل مكة ثانيا  
 بخلاف من جاء من الهند بقصد الحج او لا ويقصد دخول مكة تبعا ولو قصد فيه ما وشرا اه  
 وهو قريب من جواب البحر لان حاصله ان يكون المقصود من سفره البيع والشرا في الحل  
 ويكون دخوله مكة تبعا لكونه ينافيه قوله ثم بدله دخول مكة فانه يفيده انه لا بد ان يكون  
 دخولها عارضا غير مقصود لاصالة ولا تبعا بل يكون المقصود دخول الحل فقط كما هو ظاهر  
 جواب البحر وكلام الكافي والبدائع والباب وغيرهما وهذا مناف لقولهم انه الحيلة لا فاق  
 يريد دخول مكة بلا احرام لانه اذا كان قصد دخول الحل فقط لم يخرج الى حيلة اذا بدا له  
 دخول مكة على ان هذا ايضا فحين اراد دخول مكة لحاجة غير النسك اما لو اراد النسك فلا  
 يحل له دخولها بلا احرام لانه اذا صار من اهل الحل فيقائه ميقاتهم وهو الحل كما مر مرارا  
 فكيف من خرج من بيته لاجل الحج فافهم (قوله ويجب على من دخل مكة) اي والحرم  
 سواء قصد التجارة او النسك ام غيرهما كما تقدمه عبارة البدائع السابقة وتقدم التصريح  
 به شرطا ومتناقبيل فصل الاحرام وصرح به في الباب ايضا (قوله فلو عاد) اي الى الميقات  
 كما قدمناه في الهداية امكن في البدائع ان كان اقامه مكة حتى تحوات السنة يجزئه ميقات  
 اهل مكة وهو الحرم للحج والحل للعمرة لانه لما اقام بمكة صار في حكم اهلها اه والتعليل  
 يفيد ان تحول السنة غير قبيح كذا في الفتح ثم التقييد بالخروج الى الميقات لاجل سقوط  
 الدم لا لاجزاء لان الواجب عليه بدخول مكة بلا احرام امر ان الدم والنسك وبه يحصل  
 التوفيق كما افاده في الشرح بلاية (قوله عن آخر دخوله) اي وعليه قضاء ما بقي لباب (قوله  
 وقامه في الفتح) حيث قال ذلك بان الواجب قبل الاخير صار ديناني ذمته فلا يقطع الا بالتعيين  
 بالنية اه ح (قوله وصح منه الخ) اي اذا دخل مكة بلا احرام ولزمه بذلك حجة او عمرة  
 فخرج الى الميقات واحرم بحجة او عمرة واجبة عليه بسبب آخر فانه يجزئه ذلك مما لزمه  
 بالدخول وان لم يتوجه اذا كان ذلك في عام الدخول لا بعده (قوله من حجة الاسلام الخ) احتراز  
 به عما لو احرم عما عليه بسبب الدخول فانه قد مر في قوله فان عاد الخ والظاهر انه لو عاد الى  
 الميقات ونوى نسكا فلا يقع واجبا عما عليه بالدخول ولا يكون نفلا لانه بعد تقرر الوجوب  
 عليه بخلاف ما اذا نواه فلا قبل بمجاوزة الميقات فانه يقع نفلا لعدم وجوب شيء عليه بعد  
 لحصول المقصود من تعظيم البقية بالاحرام كما حققناه اول الحج فافهم (قوله في عامه ذلك  
 الخ) اي عام الدخول قال في الهداية لانه تلافى المتروك في وقته لان الواجب عليه تعظيم  
 هذه البقعة بالاحرام كما اذا اتاه اي الميقات محرم ما بحجة الاسلام في الابدان بخلاف ما اذا  
 تحوات السنة لانه صار ديناني ذمته فلا يتأدى الا باحرام مقصود كافي الاستكفاف المنذور  
 فانه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني اه قال في الفتح واقتل ان

(و) يجب (على من دخل  
 مكة بلا احرام) لكل مرة  
 (حجة او عمرة) فلو عاد فاحرم  
 به ذلك اجزاء عن آخر  
 دخوله ونماصه في الفتح  
 (وصح منه) اي اجزاء عما  
 لزمه بالدخول (لو احرم عما  
 عليه) من حجة الاسلام  
 او نذر او عمرة من ذمته لكن  
 (في عامه ذلك) لتداركه  
 المتروك في وقته (لا بعده)



يقول لافرق بين سنة المجاوزة وسنة اخرى ففي اي وقت فعل ذلك يقع اداء اذ الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير بقواتهم الى يتابع في هذه الاحرام من الميعات في ذلك عليه تعالى هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا اذا تذكر والدخول بالاحرام منه ينبغي ان لا يحتاج الى التعمين كمن عليه يومان من رمضان فنوى حرم قضاء ما عليه ولم يبين وكذا لو كان من رمضان على الاصح وكذا انقول اذا رجع من اقام حرم كل مرة في ذلك حتى اتي على عدد دخله نخرج عن عهده ما عليه اه وأقره في البصر (قوله اصبر ورنه) اي المتروك ديناً ومات ما فيه من بحث الفتح وأورد عليه أيضاً انه ينبغي ان تسقط العمرة الواجبة بدخول مكة غير محرم بالعمرة المنذورة في السنة الثانية كالمندورة في الاولى لان العمرة لا تصير ديناً لعدم توقيتها وقتاً من بين خلاف الحج وأجاب في غاية البيان بان تأخير العمرة مرة الى أيام النحر والتشرى مكرره فاذا أخرها الى أيام الميعات لم يفسد ديناً اه وأقره في البصر ولا ينبغي ما فيه فان الميكروه فعله في تلك الايام لا بعد ما تامل (قوله فاحرم بعمرة) يعلم منه ما اذا احرم بجمعة بالاولى نهر فافهم (قوله لتترك الوقت) مصدر مضارع الى مكانه اي اترك احرامه في الميعات (قوله بلحرم بالاحرام منه في القضاء) علمه قوله ولادم عليه الخ وضيم منه للوقت أشار به الى أنه لا بد في سقوط الدم من احرامه في القضاء من الميعات كما صرح به في البصر فلو احرم من ميعات المكي لم يسقط الدم وهو مستفاد أيضاً مما قدمناه عن الشرع بلالية (قوله مكي طاف اعمرت الخ) ثم روع في الجمع بين احرامين وهو في حق المكي ومن عمنه جناية دون الاقاني الا في اضافة احرام العمرة الى الحج فبالاعتبار الاول ذكره في الجنائيات وبالاختبار الثاني جعل له في الكنز باباً على حدة ثم علم ان اقامه أربعة ادخال احرام الحج على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثله والعمره على الحج قدم الاول لكونه ادخل في الجنائية ولذا لم يسقط به الدم بحال ثم ذكر الثاني مقدمه على غيره اقوة حاله لاشتماله على ما هو فرض ثم الثالث على الرابع لما فيه من الاتفاق في الكيفية والكمية نهر (قوله ومن يحكمه) اشار الى ما في النهر من أن المراد بالمكي غير الاقاني فعمل كل من كان داخل المواقيت من الحلي والحرمي فافهم فالاحرام المكي عن الاقاني لانه لا يرفض واحداً منهم ما غيرانه ان اضاف به فعل الاقل كان قارناً والا فهو متمتع ان كان ذلك في أشهر الحج كما مر نهر (قوله اي أقل اشواطها) يقيد ان الشوط ايسر بقيد واطفئه فعمل ما اذا كان في أشهر الحج اولا كما في البصر عن الميسوط وفي النهر عن الفتح ولو طاف الاكثر في غير أيام الحج ففي الميسوط ان عليه الدم ايضاً لانه احرم بالحج قبل الفراغ من العمرة وايضاً للمكي ان يجمع بينهما ما اذا صار جامعاً من وجه كان عليه الدم اه وفيه ايضاً قيد بالعمرة لانه لو اهل بالحج وطاف له ثم بالعمرة رفضها اتصافاً وبكونه طاف لانه لو لم يطف رفضها ايضاً اتصافاً بالاول لانه لو اتي بالاكثر رفضه اي الحج اتصافاً في الميسوط أنه لا يرفض واحداً منهما ووجهه الاسيبياني ظاهر الرواية (قوله رفضه) اي تركه من بابي طاب وضرب كافي المقرب وهذا اي رفض الحج اولى عند الامام وعند ههما الا في رفض العمرة لانها ادنى حالاً وله ان احرامها ان كيداد انتهى من أعمالها ورفض غير المتأكد ايسر ولان في رفضها ابطال العمل وفي رفضه امتناعاً عنه أفاده في البصر

لصبر ورنه ديناً وهو بل  
السنة (جاوز الميعات) بلا  
احرام (فاحرم بعمرة) ثم  
أفسدها مضى وقضى ولا  
دم عليه لتترك الوقت (بلحرمه  
بالاحرام منه في القضاء  
(مكي) ومن يحكمه (طاف  
لعمرة ولو شوطاً) اي أقل  
اشواطها (فاحرم بالحج  
رفضه)

(قوله وجوباً) بخلاف ما في البصر حيث قال به مما مر وقد ظهر أن رفض الحج محتمل لا واجب اه اي وانما الواجب رفض احدهما لا بعينه (قوله بالحق) اي من لا قال في البصر ولم يذ كر بما اذا يكون رافضاً وينبغي أن يكون الرفض بالفعل بان يحلق مثلاً به الفراغ من أعمال العمرة ولا يكتفي بالقول أو بالنية لانه جزم له في الله داية بتحلاله وهو لا يستون الا بفعل شيء من محظورات الاحرام اه قلت وفي الباب كل من عليه الرفض يحتاج الى نية الرفض الامن جمع بين مجتين قبل فوات الوقوف او بين العمرتين قبل التمسك بالاولى ففي هاتين الصورتين ترنقض احدهما من غير نية رفض احدهما بالسير الى مكة أو الشروع في أعمال احدهما اه فلو لم يجمع ما في البصر واللباب أنه لا يحصل الا بفعل شيء من محظورات الاحرام مع نية الرفض به وما قدمناه أو اتى الجنائيات عند قوله وبتركه أكثر بقى محرماً من أن المحرم اذا نوى رفض الاحرام فصنع ما يصنع من الحلال من اس وحلق ونحوهما لا يخرج به من الاحرام وان نية الرفض باطله فهو محمول على ما ذكره لم يكن مأموراً بالرفض كما تنهنا عليه هناك وقد يكون الحلق بعد الفراغ من العمرة اثلاً يكون جناية على احرامها (قوله لانه كفائات الحج) وحكمه أن يفعل بعمرة ثم ياتي بالحج من قابل ط (قوله - قلو ج) غاية لانه لا يملك المقيد أنه قضاء في غير عامه ط (قوله سقطت العمرة) لانه حينئذ ليس في معنى فائت الحج بل كالمحصر ذات حال ثم خرج من تلك السنة فانه حينئذ لا يجب عليه عمره بغيره لاف ما اذا انحوت السنة ط وبصر (قوله ولورفضها) اي العمرة التي طافها او ادخل عليها الحج (قوله قضاها) اي ولو في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج فأفاده صاحب الهندية ط (قوله فقط) اي ايس عليه عمره اخرى كما في الحج وايضاً مراده في الدم لقول الله داية وعليه دم بالرفض أي ح (قوله صح) لانه أدى أفعاله ما كما التزم نهر (قوله وأساءه) اي مع الاثم لما صرحوا به من أن المكي منهي عن الجمع بينهما وأنه ياتى به وقد مننا الاختلاف في ان الاسماء دون الكراهة أو فواتها والتوفيق بينهما فافهم (قوله وذبح) اي لم يمكن التقصان من نسكه بارتكاب المنهي عنه لانه فان ولو اضاف بعد فعل الاكثر في أشهر الحج فتمتع ولا تمتع ولا قران لمكي كما مر وهذا يؤيد قول من قال ان في التمتع والقران لمكي معناه في الحيل كما مر نهر اي لان في العمرة قلت وقد مر ذلك في باب التمتع وقد مناهناك تحقيق قول ثالث وهو ان تمتع المكي باطل وقراه صحيح غير جائز فذكره بالمراجعة (قوله وهو دم جبر) لان كل دم يجب بسبب الجمع او الرفض فهو دم جبر وكفاية فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معصراً ولا يجوز له أن يأكل منه ولأن يطعمه غنياً بخلاف دم الشكر نهر ح للباب (قوله ومن أحرم بجمع الخ) شروع في القسم الثاني والثالث اعني ادخال الحج على مثله والعمرة على مثله واعلم ان الاحرام بجمعة بين فصاء دالمان يكون على التراخي او معاً او على التعاقب فالاول ما ذكره في المتن ولذا اتي به وما الاخير ان في النهر يلزمه الجحان عند الامام والثاني ان يترنقض احدهما ما اذا توجه سائر في ظاهر الرواية وقال الثاني عقب مسير ورنه محرماً بلامه له وأثر الخلاف يظهر فيما اذا جنى قبل الشروع وقال محمد يلزمه في المعية احدهما وفي التعاقب الاول فقط والعمرتان

وجوباً بالحق انتهى المكي  
عن الجمع بينهما (وعليه دم)  
لاجل (الرفض وحج وعمره)  
لانه كفائات الحج حتى لو حج  
في سنة سقطت العمرة ولو  
رفضها قضاها فقط (ولو  
أفهم صح) وأساءه (وذبح)  
وهو دم جبر وفي الاقاني  
دم شكر (ومن أحرم بجمع)  
وحج



كالحجتين اه قلت واثر الخ لاف لزوم دمين بالجناية عند دم واحد عند دم واحد كافي  
 البدائع واقتضاه في شرح الباب بانه عند الثاني يرتفع احدهما عقب الاحرام بالامكان  
 اي لم تكن الجناية عند دم على احرامين بل على واحد فيلزمه بالجناية دم واحد كقول محمد  
 (قوله ثم احرم يوم النحر باخر) قيد بكونه يوم النحر لانه لو احرم به وقت الاخر لم يرفع  
 الثانية وعليه دم الرض ووجه وعمره ثم عند الثاني يرتفع كما مر وعند الاول يوقوفه كافي  
 المحيط وينبغي انه لو احرم ليلة النحر بعد الوقوف ثم ارا ان يرتفع بالوقوف بالمزدلفة لا يعرفه  
 لانه سابق بمر احرم قياس ظاهر الرواية المتقدمة ان تبطل بالمسيرة اليها نهر (قوله فان  
 كان قد حلق الاول) اي حلقه الاول قبل احرامه بالثاني (قوله لزمه الاخر) اي فيبقى محرما  
 الى ان يؤذيه في العام القابل لاجاب (قوله لانته الاول) لان الباقي به الحلق الرمي وبذلك  
 لا يصير جانيا بالاحرام ثانيا نهر ومقتضاه ان الاحرام الثاني وقع به الحلق وبعد طواف  
 الزيارة ايضا وانه لو احرم به الحلق قبل الطواف لزمه دم الجمع لان الاحرام الاول بقي في  
 حق حرمة النساء وبه صرح الكرماني لكن المتبادر من المتن وغيره كالهداية وشروها  
 والكافي خلافا لاطلاقهم في الدم به الحلق من غير تقييد بما به الطواف ايضا لكن قال في  
 شرح الباب ان اطلاقهم لا ينافي تقييد الكرماني اه اي يفضل المطلق على المقيد قلت  
 لكن ما في الكرماني من في عني وجوب دم الجمع بين احرامى الحج كاحرامى العمرة وباني  
 الكلام فيه قريبا (قوله فع دم) القامداخلة على فعل مقدرا فيلزمه الاخر مع دم (قوله  
 قصر أولا) اي اذا لم يحلق الاول ثم احرم بالثاني لزمه دم سواء حلق عقب الاحرام الثاني أولا  
 بل اخره حتى حج في العام القابل وهو ذاهن وهو ما يخصن الوجوب بما اذا حلق لانه ما  
 لا يوجب بالثاني شيئا كافي البصر (قوله عبر به الخ) اشار الى ان التقييد غير قيد وانما عبر  
 به ليشمل المرأة لكن فيه انه عبر قبله بالحلق وقد يقال انه من قبيل الاحتياط وهو ان يصرح  
 في كل موضع بما سكت عنه في الاخر ليقيد اوداة كل مع الاختصار وما في النهر من ان  
 المراد هنا بالتقصير الحلق اذ التقصير لادم فيه انما فيه الصدقة فقد قد من اول الجنبات ان  
 الصواب خلافه فانهم (قوله بلجناية على احرامه) اي احرام الطهارة الثانية اما احرام الحج  
 الاولى فقد اتهم به ذاهن التقصير فلا جناية عليه وقوله والناحية بر عطف على دخول اللام  
 لاعلى التقصير لان ناخير الحلق عن ايام النحر ترك واجب لا جناية على الاحرام ولو اسقط قوله  
 على احرامه لكان اولي واشار به على الله لوجوب الدم احدهم الذين الى انه لا يلزم دم الجمع  
 بين احرامى الحجين لانه ليس بجناية كك ما بان افاده ح (قوله ومن اتى به مرة الا الحلق الخ)  
 قد من ان الحكم في الجمع بين العمرة مرتين كالجمع بين الحجين اي في اللزوم والرض ووجه ما  
 يتصور في العمرة كافي للباب ثم قال فلو احرم بعمرة فطاف لها شوطا او كله او لم يطف شيئا ثم  
 احرم باخرى لزمه رفض الثانية وقضاؤها ودم للرفض ولو طاف وسعى للاولى ولم ين عليه  
 الا الحلق فاهل باخرى لزمته ولا يرضها وعليه دم الجمع وان حلق للاولى قبل الفراغ من  
 الثانية لزمه دم آخر ولو بعدد لا واولا في اي بان جاءه قبل طوافها فاهل بالثانية رفضا  
 وبعض في الاولى ولو نوى رفض الاولى وان يكون عمله للثانية لم يفتهه وكذا هذا في الحجين اه

(ثم احرم يوم النحر باخر)  
 فان كان قد حلق الاول  
 لزمه الاخر في العام  
 القابل (بلادم) لانها  
 الاولى (والا) يحلق الاول  
 (فمع دم قصر) عبر به ايم  
 المرأة (اولا) بلجناية على  
 احرامه بالتقصير او التناخير  
 (ومن اتى به مرة الا الحلق  
 فاحرم باخرى ذبح) الاصل  
 ان الجمع بين احرامين  
 لعمرة ينكر ويحرم بما

ليكن قد ساءت له لو جمع بين عمرة قبل الصبي للاولى ترتفع احدهما بالشرع ومن غير  
 ثمة رفض فقوله هذا لزمه رفض الثانية فيه نظرية تدبر (قوله فيلزم الدم) اي لجناية الجمع  
 ولادم التناخير الحلق هنا لانه في العمرة فيموت بالزمان كما مر الا اذا حلق قبل الفراغ من  
 الثانية فيلزم دم آخر كما علمته آتفا (قوله لا حجتي) عطف على اعمرة من وقوله لا يلزم اي دم الجمع  
 بل يلزم دم التناخير او التقصير فقط كما مر وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر حيث قال  
 وصرح في الله هداية بانه اي الجمع بين احرامى حجتي او عمرة ببدعة وافرط في غاية البيان بقوله  
 انه حرام لانه بدعة وهو من وما في المحيط والجمع بين احرامى الحج لا يكره في ظاهره راز وايضا لانه  
 في العمرة انما كره لانه يصير جامع بينهما في الفعل لانه يؤدى الى سنة واحدة بخلاف الحج اه  
 فلذا فرق المصنف بين الحج والعمرة تبع للجامع المصنف فانه اوجب دموا واحدا للمع وقال  
 بعض المشايخ يجب دم آخر للجمع انما عار واية الاصل وقد علمت ان الفرق بينهما ظاهر الرواية  
 هذا خلاصة ما في البحر اقول وفي المعراج عن الكافي قبل لا خلاف بين الروايتين اي رواية  
 الجامع الصغير ورواية الاصل لانه سكت في الجامع عن ايجاب الدم للجمع وما نناه وقيل بل  
 فيه روايتان اه وفي شرح الباب وقالوا فيه رواية اثنان اصحهما الوجوب وبه صرح  
 القمي تاشي وغيره وقيل ليس الا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الاوجه اه وتعب  
 ابن الهمام ما في المحيط بان كونه يمكن من اداء العمرة الثانية في سنة لا يوجب الجمع بينهما  
 بخلاف سنة الحج والعمرة قلت وكتاب الاصل وهو الميسر من كتب ظاهر الرواية ايضا  
 فلذا صرح بوجوب سنة على تحقق اختلاف الرواية والا فالاصول عدمه فان كلامنا  
 الاصل والجامع من كتب الاسام محمد فانما ظاهر ان ما اطلقه في احدهما محمول على ما فيه  
 في الاخر فلذا استوجه في الفتح انه ليس في الرواية الوجوب ويؤيده ما مر من كلام الهادي  
 وغاية البيان فقوله في اجراءه فهو لا ينبغي كيف وقد قال في التناخير الجنب بين احرام  
 الحج والله مرة بدعة وفي الجامع الصغير العتاي حرام لانه من اكبر الكبائر فكذا روى عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله آفاق الخ) شروع في القسم الرابع (قوله ثم احرم  
 بعمرة) اي قبل ان يشروع في طواف القدوم لاجاب وبدل عليه المقابلة بقوله فان طاف له اي  
 شرع فيه ولو قبل لا كما نعرفه قريبا وقد مناه في اول باب القرآن ولم يتقدم خلافه فانهم (قوله  
 لزمه) لان الجمع بينهما مشروع في حق الا فاق في نصير بذلك قانونا كنهه اخطا السنة فيصير  
 مسيطر هداية لان السنة في القرآن ان يحرم به ما عار يقدم احرام العمرة على احرام الحج  
 زياحي لكن الثاني يسمى قمتا عرفا (قوله وصرح فارنا مسيا) قال في شرح الباب وعليه دم  
 شكر اقله اساءته وادم وجوب رفض عمرته اه قلت والاولى ان يقول ولعدم نيب رفض  
 عمرته بخلاف ما اذا احرم اياه بطواف القدوم للمع فانه يندب ورفضها كافي (قوله كما مر ٣)  
 اي في اوائل باب القرآن (قوله ولذا بطلت عمرته) المناسب بان يقدم عليه قوله الا في لان الم  
 تشرع الحج لان كونه حارا فان لم يمتنع بكونه حرا مرة لم تشرع مرتبة على الحج وبطلان  
 عمرته بالوقوف مفرغ على هذا التفسير كما مر من الهداية وغيره فانهم (قوله بالوقوف)  
 اي اذا وقف بعرفة قبل ان يدخل مكة فقد صار رفضا لعمرة بالوقوف وان توجه الى عرفات

فيلزم الدم لا الحجين في ظاهر  
 الرواية فلا يلزم (آفاق  
 احرم بجمع ثم احرم بعمرة  
 لزمه) وصرح فارنا مسيا  
 (و) لدا (بطلت) عمرته  
 (بالوقوف قبل ادائها)  
 لان الم تشرع مرتبة على  
 الحج (لا بالتوجه) الى عرفته  
 هو قول المحقق كما مر  
 في نسخ الشارح الخ  
 بالبيان اه



وليدفج به بعد لا يصير رافضا انه يصير قارنا زباني والمراد انه أحرم بالعمرة ولم يأت بأكثر  
 اشواطها حتى وقف بعرفات فلا يمان بالاقبل كاعدم بحر فالمراد بقوله قبل أفعالها أكثر  
 اشواطها (قوله فان طاف) أي الحج ولو شوطا كاذ كره في البصر في باب القرآن وقال في الفتح  
 وان أدخل أحرام العمرة على أحرام الحج فان كان قبل أن يطوف شيئا من طواف القدوم  
 فهو قارن مسمى وعليه دم شكر وان كان بعد ما شرع فيه ولو قبل الأضحية أو كثر أساءت وعاب  
 دم اه وقد ساءت في باب القرآن عن الباب وشرحه فهو ذنص صريح في وجوب الدم في  
 العمرة وان الأول دم شكر أي اتفاقا والثاني دم بحر أو شكر على الخلاف الآتي وفي  
 أن المراد بالطواف فيه ما الشرع فيه ولو شوطا فافهم وأما ما قدمناه من أن تقع من الحرم أن  
 الأقل كما دم فذا في طواف العمرة والكلام في طواف الحج فافهم (قوله فمضى عليهم) قال  
 الزباني المراد بالمضى عليهم أن يقدم أفعال العمرة على أفعال الحج لأنه قارن على ما ينشأ ولكنه  
 أضاف أكثر من الأول حيث أخر أحرام العمرة عن طواف الحج أي طواف القدوم غير أنه ليس  
 بركن فيه فممكنه أن يأتي بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ويجب عليه دم اه (قوله وهو دم بحر)  
 أي على ما اختاره نحر الأسلام ودم شكر على ما اختاره شمس اللغة وغيره تظهر في جواز  
 الأكل زباني وصحح الأول في الهداية واختار الثاني في الفتح وقواء وأطال الكلام فيه  
 بحر قات وكذا اختاره في الباب وعبر عن الأول بقيل (قوله لئلا كده بطوافه) أي لان  
 أحرام الحج قدنا كد بشئ من أعماله بخلاف ما إذا لم يطفل للحج هداية أي فانه لا يستحب له  
 رفضها لعدم ما كده لأنه لم يقدم الأحرام ولا ترتيب فيه أما هنا فقد فاته الترتيب من وجه  
 التقديم طواف القدوم وانما لم يجب الرفض لان المؤدى ليس بركن الحج كافي الزباني (قوله  
 فمضى) أي العمرة وقوله لصحة الشرع أي وهي مما يلزم بالشرع ط (قوله حج الخ) من  
 تمة المسئلة التي قبلها لان ما مر فيها إذا دخل العمرة على الحج قبل الوقوف بعد الشرع وفي  
 طواف القدوم أو قبله إذا هو في الأول أو دخلها بعد الوقوف قبل الحلق أو طواف الزيارة أو بعد  
 في يوم النحر أو أيام التشرى بقا فاداه في الباب وصرح فيه بأنه لا يكون قارنا لكنه خلاف  
 ظاهر ما يأتي (قوله بالشرع) لان الشرع وفيه ما يلزم كما مر (قوله ورفضت) حتى فيه خلافا  
 في الهداية بقوله وقبل إذا حلق للحج ثم أحرمت ليرفضه على ظاهر ما ذكر في الأصل وقبل  
 برفضها احترازا عن التمسى قال الفقيه أبو جعفر ومما يخالف على هذا اه أي على وجوب  
 الرفض وان كان بعد الحلق وصححه المتأخرون لانه بقي عليه واجبات من الحج كالرمي وطواف  
 الصدر وسنة المبيت وقد كرهت العمرة في هذه الأيام فيكون ما يأتى أفعال العمرة على أفعال  
 الحج بالارتباط كذا في الفتح قات وظاهره انه قارن مسمى فامل (قوله صح) لان الكراهة لمعنى  
 في غيرها وهو كونه مشغولا في هذه الأيام بأدائية أعمال الحج هداية (قوله لا تركاب  
 الكراهة) أي يلزمه من ما أتى في الأحرام أو في الأعمال الباقية هداية أي في الأحرام ان  
 أحرم بالعمرة قبل الحلق وفي الأعمال ان أحرم به دم مخرج ويلزم من الأول الثاني بالعكس  
 (تنبيه) قال في شرح الباب بعد تقرير حكم المسئلة ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع لاهل  
 مكة وغيرهم أنهم قد يعقرون قبل ان يسعوا الحجهم اه أي فيلزمهم دم الرفض أو دم الجمع لكن  
 مقتضى تقييدهم الأحرام بالعمرة يوم النحر أو أيام التشرى بقا لو كان به هذه الأيام لا يلزم

فان طاف له طواف  
 القدوم (ثم أحرمت فمضى)  
 عليه ما دبح (وهو دم بحر)  
 (ونصب روضها) لئلا كده  
 بطوافه (فان رفض قضى)  
 لصحة الشرع فيها  
 (وأزود ما لرفضها حج)  
 فاهل بعمرة يوم النحر أو في  
 ثلاثة أيام (بعده لزمه)  
 بالشرع لكن مع كراهة  
 التصريح (ورفضت) وهو  
 فاصح من الأتم (وقضيت  
 مع دم) لالرفض (وان  
 مضى) عام (صح وعليه  
 دم) لا تركاب الكراهة  
 فهو دم بحر

(فانت الحج اذا حرم به)

أوجب أوجب الرفض لان  
 الجمع بين أحرامين بطنتين  
 أو لعمرتين غير مشروع  
 (و) لما فاته الحج بقى في  
 أحرامه فبطلت أن  
 (يقتل) عن أحرام الحج  
 (بأفعال العمرة) بعده  
 (يقضى) ما أحرمت به  
 الشرع (ويذبح) للقتل  
 قبل أو انه بالرفض

• (باب الأحكام)

هو افه المنع وشرعاً منع عن  
 ركن (اذا أحصر بعدد  
 أو مرض) أو موت محرم

٣ قول المحقق وبه  
 الذي في نسخ الشارح القى  
 بايد بان بعده

٤ اهله الطواف اه منه  
 والحاصل ان الحصر هو  
 المنع في مكان عن الخروج  
 والاحصار المنع عن الوصول  
 الى المطلوب بمرض أو عدو  
 فلا يرد جامع المفسرين  
 على أن قوله تعالى فان

أحصرتم نزلت في المنع  
 من العدول وان الاحصار  
 أعم من الحصر لشموله منع  
 العدو وغيره بخلاف الحصر  
 ولهذا نقل بعض شراح  
 الهداية عن تفسير الفتى  
 الاحصار هو أن يمرض  
 لرجل ما يحول عنه وبين  
 الحج من مرض أو كسر

الدم لكن بحالفة ما عاتته من تعديله الهداية فالسعي وان جاز تأخيرها عن أيام النحر والنشر بق  
 لكنه اذا أحرمت بالعمرة قبله يصير جامعاً بينهما وبين أعمال الحج ويظهر أن العمل في الكراهة  
 ولزوم الرفض هي الجمع أو وقوع الأحرام في هذه الأيام فافهم ما وجد كفى لكن لما كانت هذه  
 الأيام هي أيام أدائية أعمال الحج على الوجه لا كدل قيدوا بها كما يشير اليه ما قدمناه عن  
 الهداية وكذا قوله فيهما لالزوم الرفض لانه قد أدى ركن الحج فيصير ما يأتى أفعال العمرة على  
 أفعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الأيام أيضاً فافهم هذا يلزمه رفضها اه بقوله وقد  
 كرهت الحج بيان للمسئلة الأخرى ولما لم يأت بها على طريق التعديل كما أتى بقا فافهم اصريح بكونه ما علة  
 أيضاً بقوله فافهم هذا يلزمه رفضها (قوله فانت الحج الخ) من تمة ما قبله أيضاً ولذا قال في الهداية  
 فان فاته الحج بالقضاء التفرع بعمرة فافهم (قوله لان الجمع الخ) يانه أن فانت الحج  
 أدرك الحج ومن فاته (قوله به أوجب) أي بالحج أو بالعمرة (قوله لان الجمع الخ) يانه أن فانت الحج  
 حاج أحرام لان أحرام الحج باق ومقرر أداه لانه يقتل بأفعال العمرة من غير أن يتقلب أحرامه  
 أحرام العمرة فاذا أحرمت بحجة يصير جامعاً بين الحجين أحراماً وهو بدعة فيرفضها وان أحرمت بعمرة  
 يصير جامعاً بين العمرتين أفعالاً وهو بدعة أيضاً فيرفضها كذا في الزباني وغيره واعلم ان في كلام  
 الشارح هنا امرين الأول انه كان ينبغي ان يقول لان الجمع بين حجتين أو عمرتين بأسقاط قوله  
 أحرامين لما علمت من ان اللازم من الأحرام بعمرة هو الجمع بين عمرتين أفعالاً لا أحراماً اذ لم  
 يتقلب أحرام الحج أحرام عمرة والثاني ان قوله غير مشروع مخالف لما مشى عليه أولاً من أن  
 الجمع بين أحرار العمرة مكره دون الطنتين في ظاهر الرواية فان غير المشروع ما مشى عليه أولاً من أن  
 عن فعله أو تركه ومن جهته المكره والمشروع بخلافه لا يتناول المكره وكفى القهــ الثاني  
 على الكيدانية قات ويمكن الجواب عن الأول بان قوله أو أحرمتين معطوف على الطرف المتعلق  
 بالجمع فيتعاقب به أيضاً لا بأحرار من يقرينة إعادة حرف الجر وعن الثاني بانه مشى على الرواية  
 الثانية وقد علمت ترجيحها أيضاً لان مانع منه فافهم (قوله وبه ٣) أي بهذا اتصال بأفعال  
 العمرة (قوله لالرفض) أي رفض ما أحرمت به نائياً وهو علة للاتصال وفي بعض النسخ بالرفض وفيه  
 قلب لان الرفض المطلوب منه يكون بالتصل أي بالحلق أو بقيل شئ من المخطورات مع النية  
 كما مر فالأولى عبارة البصر وغيره وهي لالرفض بالتصل قبل أو انه فافهم والله سبحانه اعلم

• (باب الأحكام)

لما كان التحلل بالاحصار نوع جزائي بدليل ان ما يلزمه ليس له أن ياحصل منه ذكره عقب  
 الجزائيات وأخره لان مناه على الاضطرار وتلك على الاختيار غير (قوله لغة المنع) أي  
 بغير أو مرض أو حرج أو ما لزمه عدو يجبر في حبس أو مدينة فهو حصر كافي للكشاف  
 وغيره وفي المغرب أن هذا هو المشهور وعلمه في شرح ابن كمال (قوله وشرعاً منع عن ركنين)  
 هما الوقوف والحلق في الحج لكن سبأ في أن العمرة يتحقق فيها الاحصار وأما ركن واحد  
 وهو الوقوف وفي بعض النسخ عن ركن بالافراد والمراد به الماهية أي عما هو ركن النسك  
 متعدد أو متعدد اتمل (قوله بعده) أي أدى أو سبغ (قوله أو مرض) أي يزداد بالذهاب  
 (قوله أو موت محرم) اراد به من لا تحرم خلوته بالمرأة فينزل زوجها أو كونه ماعدهم ابتداء

أو عدو يقال أحصر الرجل أحصاراً فهو محصر فان حصر في حبس أو دار قبل حصر فهو محصور اه منه



فلو أحرمت وليس لها محرم ولا زوج فهي محصرة كافي الباب والبصر ثم هذا إذا كان منها  
 وبين مكة مسيرة مفر وبلاها أقل منه أو أكثر لكن يمكنها المقام في موضعها والافلااحصار  
 فيما يظهر (قوله أو هلاك نفقة) فان مرقت نفقة ان قدر على المشي فليس محصر ولا محصر  
 وان قدر عليه للجال الا انه يخاف العجز في بعض الطريق جازله التحلل لباب وظاهر كلامهم هذا  
 ان المراد بالنفقة ما يشغل الراحلة تأمل (قوله) زاد في الباب عما يكون به محصر أمورا أخرى  
 منها العدة فلو أهلت بالحج فطلقها زوجها ولم ينفك عنها نصارت محصرة ولو مقيمة أو مسافرة  
 معها محصر ومنها الوصل عن الطريق ان كانا من بيت الهدى معه فذلك الرجل يهدى به الى  
 الطريق والافلا يمكنه التحلل العزم من تبايع الهدى معه قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم  
 يقدّر على الهدى ومنع الزوج زوجته اذا أحرمت ينفك بلاذنه أو المولى علوكه عبدا  
 كان أو أمة فلو باذنه أو أحرمت بفرض فقير محصرة فلوها محصر أو خرج الزوج معها أو ليس له  
 منها أو تحللها أو هذا لو أحرمها بالفرع في أشهر الحج أو قبلها في وقت خروج أهل بلدها  
 وقوله يا يوم يسيرة والافلا منها وأما المملوك فيكره مولاؤه منه بعد الإحرام باذنه وهو محصر  
 وليس لزوجه الأمانة منه بعد اذن المولى وأعلم أن كل من منعه عن الماضي في وجوب الإحرام  
 لحق العبد فانه يتحلل بغير الهدى فإذا أحرمت المرأة أو العبد بلاذن الزوج أو المولى فلهما  
 ان يتحللاهما في الحال كما سياتي به انه آخر الحج ولا يتوقف على ذبح وعلى المرأة ان تبت الهدى  
 أو غنمه الى الحرم وعليها ان كان إحرامها بالحج وعمرته وان بعمرته فمحرمة بخلاف ما لو مان  
 زوجها أو محرمها في الطريق فلا يتحلل الا بالهدى وعلى الفرق ان احصاها حقيق والاولى  
 حكمى وعلى العبد هدى الاحصار بعد العتق وبهجرة أو عمة أو مخصص من الباب وشرحه (قوله  
 حل له التحلل) أفادته رخصة في حقه حتى لا يند أحرامه فيبقى عليه وأن له ان يتي محرما كما  
 يأتي (قوله بعث المفرد) أي بالحج أو العمرة الى الحرم فهو تاني (قوله دما) سياتي بيانه في باب  
 الهدى فلو بعثت من تحلل بأولهما لان الثاني تطوع كافي الينا يسع فهو تاني (قوله أو قبحه)  
 أي يشترى به أو يشاءه أو يذبح منه هداية وفيه إيماء الى انه لا يجوز ان يصدق بتلك القيمة شرح  
 الباب (قوله فان لم يجد بقر محرما) فلا يتحلل عندنا الا بالدم تهاية ولا يقوم الصوم والأطعام  
 مقامه بحر ولا يفيد اشتراط الإحلال عند الإحرام شيئا لباب قال شارحه هذا هو المأثور  
 في كتب المذهب ونقل الدرمانى والسر وجى عن محمد انه ان اشترط الإحلال عند الإحرام اذا  
 أحصر جازله التحلل بغير هدى (قوله أو يتحلل بطواف) أي وبسعى ويحلق به وعن  
 الثمانية وهذا ان قدر على الوصول الى مكة فان عجز عنه وعن الهدى يبقى محرما أبدا قال في  
 الفتح هذا هو المذهب المعروف (قوله وعن الثاني) رده في الفتح بانه مخالف للنص (قوله  
 والقارن دمين) فيه إشارة الى انه لا يتحلل الا بذبح الثاني وانه لا يشترط تعيين أحدهما للحج  
 والا نحر للعمرة فهو تاني وكالقارن من جمع بين حجتين أو عمرتين فاحصر قبل السير الى مكة فلو  
 بعلمه يلزمه دم واحد لباب لانه يصير أفضالا أحدهما بحر (قوله فلو بعث واحد الخ) عبارة  
 الهداية فان بعث بدمى واحد يتحلل عن الحج ويقتضى في إحرام العمرة لم يتحلل عن  
 واحد منهما لان التحلل منهما شرع في حالة واحد اه زاد في الباب ولو بعثت عن هديين  
 فلم يوجد لهما القدر بمكة الا هدى واحد فذبح لم يتحلل عن الإحرامين ولا عن أحدهما

أو هلاك نفقة - حل له  
 التحلل لمنفقة (بعثت  
 المفرد دما) أو قبحه فان لم  
 يجد بقر محرما - في يجر  
 أو يتحلل بطواف وعن  
 الثاني أنه يقوم الدم بالطعام  
 وينصدق به فان لم يجد محرما  
 عن كل نصف صاع يوما  
 (والقارن دمين) فلو بعث  
 واحد لم يتحلل عنه

(قوله وعين يوم الذبح) لا بد بضامن تعيين وقت من ذلك اليوم اذا أراد التحلل فيه الا لا يقع  
 قبل الذبح فاذا عين وقت الزوال مثلا يتحلل بعده والا حقل أن يكون الذبح وقت العصر  
 والتحلل قبله (قوله خلافا لهما) حيث قال انه لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز  
 للمحصر بالعمرة متى شاء هداية فعلى قواهم الحاجة الى المواعدة في الحج لتعين يوم النحر وقتاله  
 الا اذا كان بعد أيام النحر فيحتاج اليه عند الكل كافي المحصر بالعمرة أفاده في شرح الباب قال  
 في البصر وفيه نظر لانه مؤقت عنده ما يابى النحر لا باليوم الاول فيحتاج الى المواعدة لتعين  
 اليوم الاول أو الثاني أو الثالث وقد يقال يمكنه الصبر الى متى الثلاثة فلا يحتاج اليها اه  
 (قوله الخوف) المراد به المانع خوفا أو غيره (قوله والالا) بان فاته الحج فوات الوقوف ط وهذا  
 لو محصر بالحج فلو بالعمرة زال احصاره بقدرته عليها (قوله لان التحلل) علة لقوله جاز (قوله  
 فيبقى) بالنصب في جواب النفي ط وهو من باب نصر فالشيخ مضمومة (قوله وبذبحه بحمل)  
 في الباب ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح حتى يتحلل بفعل اه أى من محظورات الاحرام  
 ولو بغير حلق قارى قلت وهذا مخالف لكلام المصنف وغيره مع انه لا تظهر له ثمة تأمل وأفاده انه  
 لو سرق بعد ذبحه لانتفى عليه وان لم يسرق نصه صدق به ويضمن الوكيل قيمة ما كل منه ولو غيما  
 ويتصدق به على الفقراء كافي الباب (قوله ولو بلا حلق ونقصير) لكر لو فعله كان حراما وهذا  
 عندهما وعن الثاني روايتان في رواية يجب أحدهما وان لم يفعل فعليه دم وفي رواية فيبقى أن  
 يفعل والا فلا شيء عليه وهو ظاهر الرواية كذا في الحقائق عن مبسوط خواهر زاده وجامع  
 المحبوس فلا خلاف على ظاهر الرواية وفي السراج وهذا مخالف لاف اذا أحصر في الحل أمانى  
 الحرم فالحلق واجب اه قال في الشريعة لا يسهل كذا جزم به في الجوهرية والكافي وحكا  
 البرجندى عن المصنف بقيل فقال وقيل انما لا يجب الحلق على قوله ما اذا كان الاحصار في غير  
 الحرم أما فيه فعليه الحلق (قوله هذا) أى ما أفاده قوله وبذبحه بحمل من انه لا يحل قبل الذبح  
 (قوله فتعمل كالحلال) أى كما يفعل الحلال من حلق وطيب ونحو ذلك (قوله أو ذبح في حل)  
 محترز قول المصنف في الحرم ط (قوله لزمه جزاء ما جنى) وبه تدبى دد الجنائيات ط فان  
 ولم أر من صرح بذلك نعم هو ظاهر كلامهم ولينظر الفرق بينه وبين ما صرح من أن المحرم لو نوى  
 الرض ففعل كالحلال على طن خروج من الاحرام بذلك لزمه دم واحد بل يسع ما لو ترك  
 لاستناد الكل الى قصده واحد وعلو اذ لا بان التأويل الفاسد منه معتبر في دفع الضمانات  
 الدنيوية كالباعى اذا تلف مال العادل أو قتله ولا يخفى استناد الكل هذا الى قصده واحد أيضا  
 ولذا قال بعض محشى الزبائى يذبح عديم الله مددنا أيضا (قوله ويجب) أى يلزم فيشمل  
 الفرض القطعى كالواحد من حجة الفرض والواجب الاصطلاحي كالواحد من حصر عن النقل  
 أفاده ط (قوله ولو نفلا) أفاد شمول وجوب القضاء للفرض والنقل والمظنون والمفسد  
 والحج عن الغير والحز والعبد الآن وجوب أداء القضاء على العبد يتأخر الى ما بعد العتق لباب  
 والمظنون هو ما لو أحرم على ظن أن عليه الحج ثم ظهر عدمه فاحصر وصرح البرزوى ومالك  
 بالكشف أنه لا قضاء عليه لكن صرح السروجى في الغاية بان الاصح وجوبه كالأفاد به بلا  
 احصار أفاده القارى (قوله بالشروع) أى بسبب شروعه فيها وفيه ان هذا انما يظهر في النقل

(وعين يوم الذبح) - لم يمت  
 يتحلل وبذبحه - في الحرم  
 ولو قبل يوم النحر - خلافا  
 اه - ولو لم يفعل ورجع  
 الى اهله بغير تحلل وصبر  
 محرما - حتى زال الخوف  
 جاز فان ادرك الحج فيها  
 ونعمت (والا يتحلل بالعمرة)  
 لان التحلل بالذبح انما هو  
 للضرورة حتى لا يند أحرامه  
 فيبقى عليه ذبايحى  
 (وبذبحه بحمل) ولو  
 بلا حلق ونقصير (هذا فائدة  
 التعمين فلو ظن ذبحه  
 ففعل كالحلال فظهر انه  
 لم يذبح أرذبح في حل لزمه  
 جزاء ما جنى (و) يجب  
 عليه ان حل من حجة (ولو  
 نفلا بحجة) بالشروع  
 (وعمرة)



أما الفرض فهو واجب القضاء بالامر لا بالنهي (قوله للتحال) لأنه في معنى فائت الحج  
 ينصل بأفعال العمرة فإذا لم يأت بها أقصاها نهر والحاصل أن المحرم بالحج يلزمه الحج ابتداء  
 وعند الجزئية العمرة فإذا لم يأت بها يلزمه قضاءهما كالأحرار من كان في جامع قاضيان  
 قوله أن لم يحج من عامه) أما لو حج منه لم يجب به عمرة لأنه لا يكون كفائت الحج فتح وأيضاً  
 إنما يجب عمرة مع الحج إذا حل بالذبح أما إذا حل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء بشرح  
 الباب (تنبيه) إذا قضى الحج والعمرة ان شاء قضاءهما بقران أو أفراداً علم أن قضاء  
 انما يلزم إذا انقضت السنة انما قالوا احصاه حج نذر فلو بجهة الاسلام فلا يلزم ما قد بقيت عليه  
 حين لم يؤدّها فينبغي من قابل فتح (قوله وعلى المعقرة) أي على المعقرة إذا أحصر قضاء عمرة  
 وهذا فرع تحقق الاحصاء عن طريق فروع المسئلة ما لو أهل بك من حجهم فان أحصر قبل  
 التعمين كان عليه أن يبعث بذي واحد وبقي عمرة استأناف في القياس بحجة وعمرة وغمامه  
 في النهر (قوله وعلى القارن حجة وعمرتان) ويختص في القضاء بين الأفراد والقران كما صرحوا  
 به وحققه في البحر فيرد كلا من الثلاثة أو يجمع بين حجة وعمرة ثم يأتي بعمرة كما في شرح الباب  
 (قوله احصاه التحال) يشير إلى أن لزوم العمرة فيهما إذا لم يحج من عام الاحصاء إذا لو حج من  
 عامه بأن زال احصاء بعد الذبح وقد روي تحديد الاحرام والاداء ففعل كان عليه عمرة  
 انقران فقط كافي الفتح لأنه لا يكون كفائت الحج فلا يلزمه عمرة التحال كما روي في المفردات  
 ومثله لو حل بأفعال العمرة كما يفهم مما صرح (قوله توجه وجوباً) أي لو أدى الحج أقدرته على  
 الاصل قبل حصول المقصود بالبدل نهر ويفعل به ما شاء أي من يبيع أروحية أو صدقة  
 ونحو ذلك شرح الباب (قوله والاية قدر عليه ما) أي على مجموعهما بأن لم يقدر على واحد منهما  
 أو قدر على الهدي فقط أو الحج فقط (قوله لا يلزمه التوجه) أما إذا لم يقدر عليه ما أو قدر على  
 الهدي فقط فظاهر ان كان له توجه ليتحل بأفعال العمرة جازاً لأنه هو الاصل في التحال وفيه  
 سقوط العمرة عنه وأما إذا قدر على الحج دون الهدي فجواز التحال قول الامام وهو الاستسكان  
 لأنه لو لم يتحل اضاع ماله مجتاهداً وحرمه المال كحرمه النفس الا أن الافضل أن يتوجه وغمامه في  
 النهر (تنبيه) لا يتصرف في حق المعقرة فقط عدم ادراك العمرة لأن وقتها جميع مع العمرة فها من  
 الأربع صورتان فقط أن يدرك الهدي والعمرة أو يدرك العمرة فقط وقد علم حكمهما أفاده  
 الرحن ونحوه في الباب (فرع) لو بعث الهدي ثم زال احصاءه وحدث احصاء آخر فان علم  
 انه يدرك الهدي ونوى به احصاءه الثاني جاز وحل به وان لم يتولم يجوز ولو بعث هدياً بالجزء  
 ثم أحصر ونوى أن يكون لا احصاءه جاز وعليه إقامة غيره مقامه (باب قوله ولا احصاءه بعد  
 ما وقف بعرفة) فلو وقف بعرفة ثم عرض له مانع لا يتحل بالهدي بل يبقى محرم في حق كل شيء أن  
 لم يحلق أي بعد دخول وقته وان حلق فهو محرم في حق النساء لا غير إلى أن يطوف للزيارة فان  
 منع حتى مضت أيام النحر فعليه أربعة دماء لتترك الوقوف بمزدلفة والرمي وتأخير الطواف  
 وتأخير الحلق كما في الباب والرباعي وغيرهما ونقله في البحر عن كافي الحائكم الذي هو جمع كلام  
 محمد في كتبه الستة التي هي ظاهر الرواية ثم استشكل في البحر بان واجب الحج إذا تركه  
 لا شيء فيه حتى لو ترك الوقوف بمزدلفة شرف الزحام لا شيء عليه كالحائض ترك طواف المذبح

للتحال ان لم يحج من عامه  
 (وعلى المعقرة عمرة) على  
 (القارن حجة وعمرتان)  
 احصاه التحال (فان بعث  
 ثم ان الاحصاء قد روي على  
 أدراك (الهدي والحج)  
 معاً (توجه) وجوباً (والا)  
 بقدر عليه ما (لا) يلزمه  
 التوجه وهي رباعية (ولا  
 احصاءه ما وقف بعرفة)

مطلب  
 كافي الحائكم هو جمع كلام  
 محمد في كتبه الستة كتب  
 ظاهر الرواية

ولاشك أن الاحصاء عذر ثم أجاب بجملة ما عدا على الاحصاء بالعدم مطلقاً فإنه إذا كان  
 بالمرض فهو معاصي يكون عذراً في ترك الواجبات بخلاف ما كان من قبل العبد فإنه لا يسقط  
 حتى الله تعالى في التيمم اه ونقله في النهر وبه جزم المقدسي في شرح نظم الكنز وذكره  
 في جبايات شرح الباب قلت ولا تردمسته ترك الوقوف بطواف الزحام ما صرح في التيمم أن  
 الخوف ان لم يشأ بسبب وعيد العبد فهو معاصي (قوله لا من من القوات) فيه ان المعتمر  
 كذلك لان العمرة لا تتوقف مع تحقق الاحصاء فيها وأجيب بان المعتمر يلزمه ضرر بما يمتد  
 الاحرام فوق ما التزمه ولا يمكنه أن يتصل بالخط في يوم النحر فله الفسخ أما الحاج فيمكنه ذلك  
 فلا حاجة إلى التحال بالهدي من غير عذر أفاده الرباعي. يمكن قيل ليس له أن يحلق في مكانه في  
 الحل بل يؤخره إلى ما بعد طواف الزيارة وقيل له ذلك وفي غاية البيان عن العتافي انه لا يظهر  
 (قوله على الاصح) مقابله ما روي عن الامام من أنه لا احصاء في مكة اليوم لأن اداءه الام  
 (قوله والقارن على احدهما الحج) نصريح بفهوم قوله والممنوع بمكة عن الركعتين محصور ذكره  
 بعد قوله ولا احصاء به ما وقف بعرفة من قبيل ذكر الامام به بعد الاخص فليس بشكره محض  
 (قوله فلتقام حجه به) قالوا المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة يكون  
 مجزئاً بغير وقد عدا الكلام فيه ما أول كتاب الحج (قوله وأما على الطواف) سماه أحد ركني  
 الحج باعتباره الصورة والا فاطواف الركن هو ما يقع بعد الوقوف ولا وقوف هنا أفاده ط  
 (قوله فلتحل به) لان فائت الحج يتحل به والدم بدل عنه في التحال فلا حاجة إلى الهدي رباعي  
 وفي شرح الباب أنه يكون في معنى فائت الحج فيتحلل عن احرامه بعد فائت الوقوف بأفعال  
 العمرة ولا دم عليه ولا عمرة في القضاء اه فلا يقتصر على ذكر الطواف لانه ركن العمرة والا فلا  
 يحصل التحال بمجرد الطواف بل لا بد منه من الهدي والحق واليه أشار بقوله كما رأي في قول  
 المصنف والاحتفال بالعمرة وكذا امر قبل باب القارن في قوله ومن لم يقف فيها فأت حجه فطاف  
 وسعى وتحلل وقضى من قابل وتقدم الكلام عليه هناك (تنبيه) أسقط المصنف من هنا  
 باب القوات المذكرة في الكنز وغيره اكتفاء بما ذكره قبل باب القارن وقد علم أن الاصل باب  
 الموجبة لقضاء الحج أربعة القوات والاحصاء عن الوقوف والفرق بينهما ما في كيفية التحال  
 والثالث الافساد بالجماع وان لم يمتد في فائت منه والرابع الرض وفروعه مذكرة في  
 الباب السابق والله تعالى أعلم

• (باب الحج عن الغيب) •

اعترض في الفتح بان ادخال آل على الغيب غير واقع على وجه الصحة بل هو لزوم الاضافة اه  
 لكن قال بعض أئمة الجماعة منع قوم دخول الالف واللام على غير كل وبعض وقالوا هذه كما  
 لا تعرف بالاضافة لا تعرف بالالف واللام وعندى أن ادخل عليه ما فيقال فعل الغير كذا  
 والكل خير من البعض وهذا لان الالف واللام هنا ليست للتعريف واسكنها المعاقبة للاضافة  
 لانه قد نص ان غير ان تعرف بالاضافة في بعض المواضع ثم ان الغير قد يجعل على الضد والكل  
 على الجملة والبعض على الجزئية فيصالح دخول الالف واللام عليه أيضاً من هذا الوجه يعني أن  
 تعرف على طريقة جعل الظاهر على الظاهر فان الغير نظير الضد والكل نظير الجملة والبعض نظير

لا من من القوات  
 (والممنوع) لو (بمكة عن  
 الركعتين محصور) على الاصح  
 (والقارن على احدهما  
 لا) أما على الوقوف فلتقام  
 حجه به وأما على الطواف  
 فلتحل به كما مر  
 • (باب الحج عن الغيب) •

مطلب  
 في دخول آل على غير



الجزء وحمل الظاهر على الظاهر - انفع شافع في لسان العرب كمال الضد على الضد كما لا يخفى على من تتبع كلامهم وقد نص الله - الامامة الزمخشري على وقوع هذين الجملتين وشيوعهما في لسانهم في الكشف افاده ابن كمال (قوله بعبادة ما) أي سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة أو ذكر أو طوافا أو حجبا أو عمرة أو غير ذلك من زيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام وانتم دعاوا والاولياء والصالحين وتمكفون الموتى وجميع أنواع البر كما في الهندية ط وقد مناه في الزكاة عن التمازخية عن المحيط الافضل لمن يتصدق نقلا أن ينوي بجميع المؤمنين والمؤمنات لان اتصال اليهم ولا يتقص من أجره شيء اه وفي البحر بمن أن اطلاقهم شامل للقرينة لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته اه على أن الثواب لا يعدم كما علمت وسند كرفيما لو اهل بهج عن أبيه انه قيل انه يجوز به عن حج الفرض وهو - ذابو يد ما يحتمل في البحر ويؤيده أيضا قوله في جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض ويبحث أيضا ان الظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل لا غير أو يقع له لنفسه - ثم يجعل ثوابه لغيره لا يطلق كلامهم اه قلت واذا قلنا بشيوعه لافقر بضة أفاد ذلك لان الفرض ينوي عن نفسه فاذا صح جعل ثوابه لغيره دل على أنه لا يلزم في وصول الثواب أن ينوي الغير عند الفعل هل وقد مناه في آخر الجملتين في باب الشهادة عن ابن القيم الحنبلي أنه اختلف عندهم في أنه هل يشترط في الغير عند الفعل هل فقبل لا يكون الثواب له فله التبرع به لمن أراد وقيل نعم وهو الاول لانه اذا وقع له لم يقبل اتفاله عنه وقد مناه عنه أيضا أنه لا يشترط في الوصول أن يجديه بل ينظره كالأعلى فغيره الزكاة لان السنة لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير ونحوه نعم لو فعله لنفسه - ثم ينوي جعل ثوابه لغيره لم يكف كالقوى أن يحب أو يهتق أو يتصدق وأنه يصح اهداء نصف الثواب أو ربعه - ويؤيده أنه لو اهدى الكل الى أربعة يحصل لكل ربعه وغمامه ذلك (تنبيه) - قال في البحر ولم أر حكم من أخذ شيئا من الدنيا يجعل شيئا من عبادته للمعطي ويغني أن لا يصح ذلك اه اي لانه ان كان أخذ على عبادة سابقة يكون ذلك يما لها وذلك باطل قطعا وان كان أخذ عليه لم يكون اجارة على الطاعة وهي باطلة أيضا كائن عليه في المتون والشروح والفتاوى الا في ما استثناء المتأخرين من جواز الاستئجار على التاميم والاذان والامامة وعلوه بالضرورة وخوف ضياع الدين في زمانه لا انقطاع ما كان يعطى من بيت المال وبه علم انه لا يجوز الاستئجار على الحج عن الميت لعدم الضرورة كما يأتي بيانه في هذا الباب ولا على التلاوة والذكر لعدم الضرورة أيضا وغمام الكلام على ذلك في رسالتنا شفاه العليل وبل القليل في بطلان الوصية بالخلة والنهال فافهم (قوله له جعل ثوابه لغيره) أي خلافا لامة متعلقة في كل العبادات ولما لا في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة فلا يقولان بوجوبها بخلاف غيرها كاصدقة والحج وليس الخلاف في أن له ذلك أولا كما هو ظاهر اللفظ بل في أنه يصح - بل بالجعل أولا بل بوجبه - له أفاده في الفتح أي الخلاف في وصول الثواب وعدمه (قوله لغيره) أي من الاحياء والاموات بصر عن البدائع قلت وشمل اطلاق الغير النبي صلى الله عليه وسلم ولم أر من صرح بذلك من أئمتنا وفيه نزاع طو بل لغيرهم والذي رحمه الامام السبكي وعامة المتأخرين منهم الجواز كما

مطلب  
في اهداء ثواب الاعمال للغير  
الاصول ان كل من اتى  
بعبادة ما له جعل ثوابها  
لغيره

مطلب  
فمن أخذ في عبادته شيئا  
من الدنيا

بسطناه آخر الجملتين فراجع به (قوله وان نواها الخ) قدمنا الكلام عليه قريبا (قوله لظاهر الادلة) على لقوله له جعل ثوابه لغيره وهو من اضافة الصفة للموصوف اي لادلة الظاهرة أي الواضحة الجلية فالظاهر وبالمعنى القوي لا الاصول لان الادلة فيه متواترة قطعية الدلالة على المراد لا تختمل التأويل كما تعرفه (قوله اي الا اذا وجهه) جواب قوله وأما ما أسقط القائل من جوابه او هو لا يسقط الا في ضرورة الشعر كقوله  
 • فاما القتال لا قتال لديكم • كافي المغني وأجاب عن قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكثرتم بان الاصل فيقال لهم أكثرتم حذف القول استغناء عنه بالقول فتبعته الفاء في الحذف قال ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لا يصح على الصحيح اه وكذلك الجواب هنا محذوف مع الفاء استغناء عنه باي المفسرة له والتقدير وأما قوله تعالى فزول اي الا اذا وجهه - على أن الدمامية في اختيار جواز حذف الفاء في سعة الكلام واستشهاده بالاحاديث والا - ثار (قوله كما حقه الكمال) حيث قال ما حاصله ان الآية وان كانت ظاهرة فيما قاله المفسر - فله لكن لا يمكن جعل أنها منسوخة أو مقيدة وقد ثبت ما يوجب المصير الى ذلك وهو ما صح عنه صلى الله عليه وسلم انه ضحى بكبشين أملحين أحدهما عنه والا - ثر عن أمته فقد روى هذا عن عدة من الصحابة وانتشر عن جرحه فلا يبعد أن يكون مشهورا يجوز تقييد الكتاب به بما لم يحمله صاحبه لغيره وروى الدارقطني ان رجلا سأل الله عليه الصلاة والسلام فقال كان لي أبوان أبرهما حال حياتهما فكيف لي بهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد الموت أن تصلي لهم مع صلاتك وأن تصوم لهم - ما مع صومك وروى أيضا عن علي عنه صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر وقرأ هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بعدد الاموات وعن انس قال يا رسول الله انما تصدق عن موتانا ونخرج عنهم ومندهم اهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم انه يصل اليهم وانهم لا يفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا اهدى اليه رواء ابو حفص العكبري وعنه انه صلى الله عليه وسلم - لم قال اقرؤا على موتاكم يس رواء ابو داود وفيه - ذا كله ونحوه مما تركناه خوف الاطالة يبلغ القدر المشتمل بينه وهو المنفع به - على الغير مبلغ التواتر وكذا ما في الكتاب العزيز من الامر بالدعاء للوالدين ومن الاخبار بان تغفار الملائكة للمؤمنين قطعي في حصول المنفع فيضاهي ظاهر الآية التي استدلوا بها اذ ظاهرها ان لا ينفع استغفار احد لاحد بوجه من الوجوه لانه ليس من سعيه فقط ما بان تغفار ارادة ظاهرها فبقيدناها بما علم به العامل وهذا اول من النسخ لانه اسهل اذ لم يبطل بهد الارادة ولا من قبيل الاخبار ولا نسخ في الخبر اه (قوله أو اللام يعني على) جواب آخر ورد الكمال بانه بهي - من ظاهر الآية ومن - ما قفاهم اوعظ للذي نوى وأعطى قايلا وأكدي اه وأيضا فانهم يتكبرون مع قوله تعالى أن لا تزروا زورا أخرى وأجيب بأجوبة أخر ذكرها الزيلعي وغيره منها النسخ بآية والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بايمان وعلم ما فيه ومنها ان الخاصة بقوم موسى وابراهيم عليهم السلام لانها حكاية عما في صفتهم ومنها ان المراد بالانسان الكافر ومنها انه ليس من طريق العدل وله من طريق الفضل ومنها انه

وان نواها عند الفعل لنفسه  
لظاهر الادلة وأما قوله  
تعالى وأن ليس للانسان  
الا ما سعى اي الا اذا وجهه  
له كما حقه الكمال أو اللام  
يعني على كافي واهم الامة



ليس له الاسم عليه لكن قد يكون اسمه بعبارة اسم جابه به كغير الاخوان وتخصيل الايمان  
واما قوله عليه الصلاة والسلام اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع  
عمل غيره والكلام فيه زباني واما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم احد عن احد ولا يصلي  
احد عن احد فهو في حق الخروج عن الهدية لاني حق الثواب كافي بالبر (قوله وله) انما يصح  
(الزاهدي الخ) حيث قال في المجتبى به ذكره عبارة الهداية قلت ومذهب اهل العدل  
والتوحيد انه ليس له ذلك الخ فعديل عن الهداية وهي اهل عقده بابل العدل والتوحيد  
لقوله لم يوجب الاصل على الله تعالى وانه لو لم يبق له ذلك لكان جورا منه تعالى واقوالهم  
بنفي الصفات وانه لو كان له صفات فدية لهددوا القدماء واحدوهم ببيان ابطال عقيدتهم  
الرائجة في كتب الكلام وقد نقل كلامه في معراج الدراية وتكفل برده وكذلك الشيخ  
مصطفى الراسبي في حاشيته فقد اطال واطاب وأوضح الخطأ من الصواب (قوله والله الموفق)  
لا يجني على ذوي الافهام ما فيه من حسن الالهام (قوله العبادة) قال الامام الامامي  
العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها فعل لا يراد به الاتعظيم الله تعالى باهره والقربة  
ماية قرب به الى الله تعالى فقط او مع الاحسان للناس كبناء الرباط والمسجد والطاعة ما يجوز  
لغير الله تعالى وهي موافقة الامر قال تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم  
اه ملخصا من ط عن أبي السعد (قوله كزكاة) أي زكاة مال أو نفس كهدية الفطر  
أو أرض كالعشر ودخل في الكفاف النفقات وأشار الى ان المراد بالمالية ما كان عبادة محضا  
أو عبادة فيها معنى المرونة او مؤنة فيها معنى في العبادة كما عرف في الاصول (قوله وكفارة) أي  
بأنواعها من اعتاق واطعام وكسوة بحر (قوله تقبل النيابة) الاصل فيه ان المقصود  
من التكليف الابتلاء والمشقة وهي في البدنية بانعاب النفس والجوارح بالانفعال المخصوصة  
وبفعل نائبه لا تتحقق المشقة على نفسه فلم تجز النيابة طاعة لا عند الجز ولا القدرة وفي المالية  
بتفويض المال المحبوب للنفس بايصاله الى الفقير وهو موجود بغيره هل النائب والقياس أن  
لا تجزى النيابة في الحج لتضمنه المشقة البدنية والمالية والاولى لا يكتفي فيها بالنائب بل  
تعالى رخص في اسقاطه بتحمل المشقة المالية عند الهجر المسقر الى الموت رخصة وفضلان تدفع  
نفقة الحج الى من يحج عنه بحر (قوله لان العبادة الخ) علمه لانه مهم وبيان لوجه انابة الذي  
العبادة المالية المشروط لها النيابة بان الشرطية الاصل دون النائب (قوله ولو عند دفع  
الوكيل) دخل في التعميم مالونى الموكل وقت الدفع الى الوكيل او وقت دفع الوكيل الى  
الفقراء او فيما بينهم ما كافي بالبر وبقى مالونى ما لا يجوز ان يكون الدفع الى الوكيل وعبادة  
الشارح تشاها وانما الظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعه في هذه الحالة الى الفقير بنفسه لوجود  
النسبة وقت الدفع حكاه عليه يمكن دخولها أيضا في قول البحر وقت الدفع الى الوكيل ربي  
أيضا مالونى بعد دفع الوكيل الى الفقير وهي في يد الفقير والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها  
الى الفقير بنفسه فانهم (قوله وصوم) معنى كونه بدنيا ان فيه ترك أعمال البدن ثم من  
الجوانبي السعدية والاولى ان يقال ان الصوم اصالة عن المفطرات أي منعه النفس عن  
تناولها والامتناع من أعمال البدن (قوله والمركة منهم) قال في غاية السروجى وفي المبسوط

وانما يصح الزاهدي من  
اعترافه هذا والله الموفق  
(العبادة المالية) كزكاة  
وكفارة (تقبل النيابة)  
من المكاف (طائفا) عند  
القدرة والجز ولو النائب  
تقبل لان العبادة انية الموكل  
ولو عند دفع الوكيل  
(والبدنية) كصلاة وصوم  
(لا تقبلها) مطلقا والمركة  
منهم ما

مطلب  
في الفرق بين العبادة  
والقربة والطاعة

جعل المال في الحج شرط الوجوب فلم يكن الحج من كمال البدن والمال فوات وهو اقرب الى  
الصواب وله هذا لا يشترط المال في حق المكي اذا قد ادعى على المشي الى عرفات وفي قاضيان  
الحج عبادة بدنية كاصوم والصلاة اه وكون الحج بشرط له الاستطاعة وهي ملك الزاد  
والراية لا يشترط ان الحج من كمال من المال لان الشرط غير المشروط والثاني لا يترتب من  
شرطه كما ان صحة الصلاة يشترط لها ستر العورة والماء لاطهارة وهو ما بالمال ولم يقل احدا بانها  
من كمال من المال اه كذا ذكره بعض المشين وقد منا جوابه في اول الحج (قوله كج  
الفرض) اطافه فشمع الحجة المنذرة كافي بالبر وقيد به نظر الشرط دوام الهجر الى الموت لان  
الحج النفس ليقبل النيابة من غير ان شرطه بخلافه من دوامه كما سيأتي ح ومن هذا القسم  
الجهاد لان قسم البدنية فقط كما لوهم بل هو اولى من الحج اذ لا بد له من آلة الحرب اما الحج  
فقد يكون بلا مال كج المكي وقام تحقيقه في شرح ابن كمال (قوله لانه فرض العمر) فعديل  
لاشترط دوام الهجر الى الموت أي في غير فيه عجز متعوب ببقية العمر يقع به اليأس عن  
الاداء بالبدن ابن كمال عن الكافي فافهم (تنبيه) محل وجوب الاجحاج عليه ان كان له مال ولا يشترط أن  
قد رعايه ثم عجز به ذلك عند الامام وعندهم يجب الاجحاج عليه ان كان له مال ولا يشترط أن  
يجب عليه وهو صحيح زباني والخاص بل أن من قدر على الحج وهو صحيح ثم عجز لزمه الاجحاج  
انقضاء ما من لم يملك ما لاحق عجز عن الاداء بنفسه فهو على الخلاف وأصله ان صحة البدن شرط  
لوجوب عنده ولو وجوب الاداء عنده او قد من أول الحج اختلاف التصحيح وأن قول الامام  
هو المذهب (قوله حتى تلزم الاعادة بزوال العذر) أي العذر الذي يبرح زواله كالجنس  
والمرض بخلاف نحو العمدى فلا اعادة لزواله على ما يأتي (قوله وبشرط نية الحج عنه) كان  
ينبغي للمصنف ذكر هذا عند قوله به وهو بشرط الامر لان ما بينه ما من تمام الشرط الاول  
(قوله ولو نسي اسم الخ) ولو أحرمت به ما أي بان أحرمت بحجة وأطلق النية عن ذكر الهجوع  
عنه فله أن يعينه من نفسه او غيره قبل الشروع في الانعزال كافي للملاب وشرحه وقال في  
الشرح بعد ان نقل عن الكافي أنه لا نص فيه وينبغي أن يصح التعميم اجماعا لا يفتي أن  
محل الاجماع اذ المكي عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له أن يعين غيره بل ولو عين غير لوقع  
عنه عيبا شافيا (قوله كالجنس والمرض) أشار الى أنه لا فرق بين كون العذر مالا وبالا  
أو بغيره منع العباد وفي البحر عن التبيين وان أجحجه بدوينة وبين مكة ان أقام العذر  
على الطريق حتى مات أبرأه والا فلا اه ومن الهجر الذي يبرح زواله عدم وجود المرأة  
بحر مافقة هذا الى أن تبلغ وفاة الهجر عن الحج فيه أي كبر أو عي أو زمانة لم ينفذ تبعث  
من يحج عنها مالو بهت قبل ذلك لا يجوز له وجوبه وجود الحرم الا ان دام عدم الحرم الى أن  
مات فيجوز كالمريض اذا أجحجه لا ودوام المرض الى أن مات كافي بالبر وغيره (قوله فلا  
اعادة مطلقا الخ) ظاهر اطلاق المتن اشتراط الهجر الدائم أنه لا فرق بين ما يبرح زواله وغيره  
في لزوم الاعادة بهدز والوه عليه مشي في الفتح قال في البحر وبسبب بل الحق التفصيل كما  
صرح به في المحيط والخاتمة والمعراج اه وأقره في التهر وتبعه المصنف وحقه في  
الشرعية لاية ونقل التصريح به عن كافي النسي (قوله ثم عجز) أي بعد فراغ النائب عن الحج

كج الفرض (تقبل النيابة  
عند الهجر فقط) لكن  
(بشرط دوام الهجر الى  
الموت) لانه فرض العمر  
حتى تلزم الاعادة بزوال  
العذر (و) بشرط نية الحج  
عنه أي عن الآخر فيقول  
أحرمت عن فلان ولايت  
عن فلان ولو نسي اسمه  
فنوى عن الآخر صح  
وتكفي نية القاب (هذا)  
أي اشتراط دوام الهجر الى  
الموت (اذا كان الهجر  
كالجنس و) المرض يبرح  
زواله أي يمكن (وان لم  
يكن كذلك كما هي  
والزمانة سقط الفرض)  
بمع الغير عنه فلا اعادة  
مطلقا سواء (استقر به ذلك  
العذر أم لا) ولو أجحجه  
وهو صحيح ثم عجز واستقر  
بغيره فله







وانما ماها أبراجا وهذا أحسن مما قيل أنه مبق على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الاستنجار على الطاعات لماعلمه عما قدمناه أول الباب من أن المتأخرين لم يطلقوا ذلك بل أفتوا بجواز الاستنجار على التعليم والأذان والامامة للضرورة لا على جميع الطاعات كما أوضحه المصنف في كتاب الأجازات والألزام الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد ولا ضرورة للاستنجار على الحج لا يمكن دفع المال إليه لينفق على نفسه على حكم ملك المبتطير بقية النيابة كماعات التصريح به عن المبسوط والمذون المصريح فيها بجواز الاستنجار على التعليم ونحوه لم يذكر في ما جواز على الحج بل المصريح به في عامة متون المذهب أنه لا يجوز الاستنجار على الحج كالكنز والوقاية والمجمع والمختار ومواهب الرحمن وغيرهما بل قال العلامة الشرنبلالي في رسالته بالوجوب لا بانه لم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستنجار على الحج اه قلت ولو قيل بجواز لزوم عليه عدم فروع كثيرة منها ما صرح من أن المأمور ينفق على حكم ملك المبت وأنه يجب عليه رد الفضل وانقراط اذ اتفاق بقدر مال الأمر أو أكثره وأن الوصي لو دفع المال لوارث ليحج به لا يجوز إلا بإجازة الورثة وهم كبار لانه كالتبرع بالمال ولا يجوز للوارث بلا إجازة الباقيين كما في الفتح ولو كان بطريق الاستنجار لم يصح شيء من هذه الفروع كما أوضحناه في رد المناشاة العايل فافهم (قوله ولو أنفق من مال نفسه الخ) قال في الفتح فان أنفق إلا كثيرا أو السكل من مال نفسه وفي المال المدفوع إليه وفاء بحجبه ورجوع به فيه اذ قد يتلى بالاتفاق من مال نفسه ابنة الحاجة ولا يكون المال حاضر الجواز ذلك كالوصي والوكيل يستقرى للتيقن والموكل ويعطى الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال اليتيم والموكل اه قال في البحر وبهذا علم أن اشتراطهم أن تكون النفقة من مال الأمر لا من المال احتراز عن التبرع لا مطلقا اه وقال في الخاتمة اذا خلط المأمور بالحج النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وأنفق جاز وبرئ عن الضمان اه اذا عرفت هذا فافهم وأنتفق كاه أو أكثر الضمان لمال الأمر وفيه مضاف مقدار رأى مقدار كاه أو مقدار أكثره وهذا يرجع الى المستثنين والمعنى ولو أنفق المأمور بالحج من مال نفسه وجب وأنفق مقدار كل مال الأمر المدفوع اليه أو مقدار أكثره جاز وكذا اذا خلط النفقة بماله وجب وأنفق الخ أفاده ح ر قوله وبرئ من الضمان أي الحاصل بسبب الخلط على ماعلمه وهذا هو بلا إذن الأمر بل نقل السامحاني عن الذخيرة الخطأ بدراهم الرفقة أمر به أولا لا يعرف (تنبيه) سخذ كراهه لو أوصى أن يحج عنه بنفسه فالف من ماله فاج الوصي من مال نفسه ليجب له ذلك لأن الوصية باللفظ فيه غير لفظ الوصي وهو أضاف المال الى نفسه فلا يبدل اه بصر قلت وعلى هذا اذا أضاف المال الى نفسه فليس له أن يبدله بماله كالوصي إلا أن يفرق بينهما بان المأمور قد يضطر الى ذلك على ما مر فليست امل (قوله وشرط العجز الخ) قد علمت مما قدمناه عن انقلاب ان الشروط كاه شروط للحج القرض دون النقل فلا يشترط في النقل شيء منها إلا الاسلام والعقل والتميز وكذا عدم الاستنجار على ما مر به (قوله لا بأسع باب) أي أنه يتسامح في النقل ما لا بأسع في القرض قال في الفتح اما الحج النقل فلا يشترط فيه العجز لانه لم يجب عليه واحدة من المشتين أي مشقة البدن ومشقة المال فاذا كان له تركهما كان له ان يتحمل أحدهما

ولو أنفق من مال نفسه  
أو خلط النفقة بماله وجب  
وأنفق كله أو أكثره جاز  
وبرئ من الضمان (وشرط  
العجز) المذكور (للحج)  
القرض لا النقل (لا بأسع  
بابه) (ويقيم الحج) (القرض  
عن الأمر)

تتم الى ربه عز وجل لانه الاستنابة فيه صحيحا اه (قوله على الظاهر من المذهب) كذا في المبسوط وهو الصحيح كما في كثير من الكتب بجر ويشهد بذلك الآثار من السنة وبعض الفروع من المذهب فتح (قوله وقيل عن المأمور نفلا الخ) ذهب اليه عامة المتأخرين كما في الكشف قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لا ضرورة لانهم اتفقوا ان القرض يقطع عن الأمر لان المأمور وأنه لا بد أن ينوبه عن الأمر وغمامه في البحر قلت وعلى القول بوقوعه عن الأمر لا يتحلل المأمور من الثواب بل ذكره الامامة فوجع من مناسك القاضي حج الانسان عن غيره أفضل من حج من نفسه بعد أن أدى فرض الحج لان نفقة منه وهو أفضل من القاصر اه كامل (قوله كالنفل) مقتضاه ان النفق يقع عن المأمور اتفاقا فلا أثر ثواب النفقة وبه صرح بعض الشراح ومشي عليه في الباب وروى الاتفاق في غاية البيان بانه خلاف الرواية لما قاله الحاكم الشهيد في الكافي الحج التطوع عن الصحيح جائز ثم قال وفي الأصل يكون الحج عن الحج اه (قوله لكنه بشرط الخ) استندوا الى قوله يقع عن الأمر فان مقتضاه صحته ولو من غير الأهل ط أي كاتبع النيابة في دفع الزكاة (قوله احصية الأفعال) عبر بالاحصية دون الوجوب أي المراهق فانه أهل للصحة دون الوجوب ط (قوله ثم فرع عليه) أي على ان الشرط هو الاهلية دون اشتراط أن يكون المأمور قد حج عن نفسه ودون اشتراط الذكورة والحريية والبلوغ (قوله بهمة) أي بصاد مهمة وبخفيف الراء (قوله من لم يحج) كذا في القاموس وفي الفتح والسرور رتبة الذي لم يحج عن نفسه اه أي حجة الاسلام لان هذا الذي فيه خلاف الشافعي فهو أعم من المعنى اللغوي فكان ينبغي للشارح ذكره لانه يشهد من لم يحج أصلا من حج عن غيره أو عن نفسه نقلا ونظرا أو فرضا فاسد أو صحيحا ثم ارتد ثم أسلم بعده كما أفاده ح (قوله وغيرهم أدلى اهدم الخلاف) أي خلاف الشافعي فانه لا يجوز حجهم كما في الزبلي ح ولا يخفى ان التعديل يقتضي ان الكراهة تنزيهية لانه مراعاة الخلاف مستحبة فافهم وعمل في الفتح الكراهة في المرأة بما في المبسوط من أن حجها ناقص اذ لا رسل علمها ولا سعي في بطن الوادي ولا رفع صوت بالنسبة ولا خلق وفي العبد بما في البدائع من انه ليس أهلا لاداء القرض عن نفسه وأطاق في صحة إجماع العبد فشمع ما اذا كان باذن مولاه أو بغيره اذنه كما صرح به في المعراج فافهم وقال في الفتح أيضا والأفضل ان يكون قد حج عن نفسه حجة الاسلام خروجا عن الخلاف ثم قال والأفضل إجماع الحر العالم بالنسبة كذا الذي حج عن نفسه وذكر في البدائع كراهة إجماع الأمر ولانه تارك فرض الحج ثم قال في الفتح بعدما أطال في الاستدلال والذي يقتضيه النظر ان حج الأمر ودية عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بذلك الزاد والرحلة والصحة فهو مكروه كراهة تنزيهية لانه تضيق عليه في أول سني الام كان فيا ثم يتركه كذا الونفذ لنفسه ومع ذلك يصح لان التمس ليس لعين الحج المقبول بل غيره وهو الفوات اذ الموت في سنة غير نادر اه قال في البحر والحق انه تنزيهية على الأمر قوله ثم والأفضل الحج تنزيهية على الأمر ودية المأمور الذي اجبقت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه لانه أثم بالتأخير اه قلت وهذا لا ينافي كلام الفتح لانه في المأمور ويجعل كلام الشارح على الأمر فيوافق

على الظاهر من المذهب  
وقيل عن المأمور نفلا  
وللا أثر ثواب النفقة  
كالنفل (اسكنه بيتا طرط)  
احصية النيابة (أهلية المأمور  
احصية الأفعال) ثم فرع  
عليه بقوله (بخارج  
الضرورة) بهمة من لم  
يحج (والمرأة) ولوامة  
(والعبد وغيره) كالمراهق  
وغیره هم أولى بعدم  
الخلاف (ولو أمر ذميا)  
أو مجنونا

طلب  
في حج الضرورة



ما في البحر من أن الكراهة في حقه تنزيهية وإن كانت في حق المأمور وتحررية (قوله) قال  
 في نهج النجاة لابن حجة النقيب به - وما ذكر كلام البحر المأثور في ظاهره فيقيد أن الضرورة  
 الفقيرة لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلام البدر في منع باطلاقة الكراهة أي في قوله بذكره  
 إجماع الضرورة لأنه نارك فرض الحج بقوله أنه يصير بدخول مكة قادر على الحج عن نفسه  
 وإن كان وقته مشغولا بالحج من الأمر وهي واقعة الفتوى فيلتامل اه - قلت وقد اتفق  
 بالوجوب معقد دار الساطعة العلامة أبو السعود وتبعه في سكك الأثر وكذا أنفق به السيد  
 أحمد بادشاه وألف فيه رسالة وأتفق سيدي عبد الغني النابلسي بخلافه وألف فيه رسالة لأنه  
 في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لأن سفره بحال الأمر فيحرم عن الأمر ويصح عنه وفي  
 تكليفه بالاقامة بمكة إلى قابل للحج عن نفسه ويترك عياله يده حرج عظيم وكذا في تكليفه  
 بالعود وهو فقير حرج عظيم أيضا وأما ما في البدائع فاطلاقه الكراهة المتصرفية إلى التحريم  
 يقتضي أن كلامه في الضرورة الذي تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما مر من الفتح  
 ثم قدمنا أول الحج عن الباب وشرحه أن الفقير لا يفتي إذا وصل إلى ميقات فهو كالكي في أنه  
 إن قدر على المشي لزمه الحج ولا يتولى النقل على زعم أنه فقير لأنه ما كان واجبا عليه وهو آفاق  
 فإما أن كان كالي وجب عليه - حتى لو نوافقه - لزمه الحج ثانيا اه - لكن هذا لا يدل على أن  
 الضرورة الفقهية كذلك لأن قدرته بقدرته غيره كما قلنا وهي غير متغيرة بخلاف ما خرج للحج  
 عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله إلى الميقات صار قادرا بقدرة نفسه - فيجب عليه وإن كان  
 - سفره تطوعا ابتدأ ولو كان الضرورة الفقيرة مثله لما صح تقييدها بالهوام كراهة التحريم بها  
 إذا كان حججه عن الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليله للكراهة بأنه نص في الوجوب عليه  
 فليلتامل (قوله لا يصح) أي إهدم الإلهام المذكورة (قوله وإذا مرض) أي عرض له مانع  
 من ذهابه كمرض وجبر وشغل ما لو عينه - الأمر أولا (قوله من الميت) أي عن الصبي وج  
 عنه حيا وميتا (قوله إذا أذن له) بالبناء للمجهول لئلا يناسب ما به - ويشهل ما لو أذن له  
 الميت أو وصيه ولم يكن عن الميت منع إجماع غيره كما مر (قوله خرج المكلف الحج) أما إذا  
 لم يخرج وأوصى بأن يصح عنه وإطاق أي لم يعين ما لا ولا مكانا فانه يصح عنه من ثلث ماله من  
 بلده إن بلغ الثلث لأن الواجب عليه الحج من بلده الذي - كنهه - والآخر حيث يبلغ  
 وإن لم يمكن من مكان بطلت الوصية كما في الباب قال شارحه وأهل المال مكانة مقبلة ما قبل  
 المواقيت والافادني شيء يمكن أن يصح عنه من مكة وكذا الحكم إذا أوصى أن يصح عنه  
 بماله ومعنى ماله فانه إن كان يبلغ من بلده فلهما والآخر حيث يبلغ اه - واحتراز بالمكاف  
 عن غيره كالمسبي والجنون فان وصيته لا تقهر واحتراز بقوله إلى الحج - ما لو خرج للتجارة  
 ونحوها وأوصى فانه يصح عنه من وطنه إجماعا كما في المعراج وغيره وقيد بغير وجه نفسه  
 لأنه لو أمر غيره بمات المأمور في الطريق فسيذكر تفصيله بعد (قوله ومات في الطريق) أراد  
 به موته قبل الوقوف بعرفة ولو كان بمكة يجرى وفي التجنيس إذا مات بعد الوقوف بعرفة أجرا  
 عن الميت لأن الحج معرفة بالنسب وقد منعنا عند الكلام على فرض الحج أن الحاج عن نفسه إذا  
 أوصى بإتمام الحج يجب بدنه (قوله إنما يجب الوصية به الحج) كذا في التجنيس قال السكال

(لا يصح) (وإذا مرض)  
 المأمور بالحج (في الطريق)  
 ليس له دفع المال إلى غيره  
 (يصح) ذلك الفقير (عن الميت)  
 (إذا) أذن له بذلك بأن  
 (قبله) وقت الدفع أصنع  
 ما شئت (بجوز له) ذلك  
 (مرض أولا) لأنه صار  
 وكلا مطلقا (خرج)  
 المكلف (إلى الحج ومات  
 في الطريق وأوصى بالحج  
 عنه) إنما يجب الوصية به  
 إذا أخره بعد وجوبه أما  
 لو حج من عامه فلا (فان  
 فقير المال) أو المكان

وهو قيد - من غير تلاية (قوله فالأمر عليه) أي الشأن يبقى على ما فسرته أي عنه  
 فان فسر المال يصح عنه - من حيث يبلغ وإن فسر المكان يصح عنه منه ح - قلت والظاهر أنه  
 يجب عليه أن يوصي بما يبلغ من بلده إن كان في الثلث سنة - فلو أوصى بما دون ذلك أو عين  
 مكانا دون بلده بأن لم يأت أن الواجب عليه الحج من بلده - كنهه - (قوله من بلده) فلو  
 كان له أوطان فن أقصر بها إلى مكة وإن لم يكن له وطن فن حيث مات ولو أوصى بخراساني بمكة  
 أو مكي بالري يصح عنه من وطنه - ما لو أوصى المكي أي الذي مات بالري أن يقرن عنه يقرن  
 عنه - من الري لباب أي لأنه لا قران لمن مكة (قوله قياسا لا استصحابا) الأول قول الامام  
 والثاني قوله ما أخرجه لم يرد في اله - بداية فيجوز له أن يختار له لأن المأخوذة في عامة الصور  
 الاستصحابان منية وقوام في المعراج لكن المتن على الأول وذكره في اله - لامة قاسم  
 في كتاب الوصايا فهو مما قدم فيه القياس على الاستصحابان وإليه أشار بقوله فليحفظ (قوله)  
 ولو أوصى الوصي عنه من غيره) أي من غير بلده فيما إذا وجب الإجماع من بلده لم يصح ويضمن  
 ويكون الحج له ويصح عن الميت ثانيا لأنه خالف إلا أن يكون ذلك المكان قريبا من بلده بحيث  
 يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل كان الباب والبحر (قوله ثلثه) أي ثلث مال الوصي  
 فان بلغ الثلث الإجماع راكبا فأصح ما سئل به من أن يبلغ الأماش - يمان بلده قال محمد - ويصح  
 عنه من حيث يبلغ راكبا عن الإمام أنه يخير بينهما وأما أن كان الثلث يكتفي لا أكثر من حجة  
 فان عين الميت حجة واحدة فالفاضل للورثة وإن أطلق أحج عنه في كل سنة حجة واحدة أو أحج  
 في سنة واحدة وهو الأفضل نهي لا تنفيذ الوصية - لأنه وبما في المال وإن عين الميت في كل  
 سنة حجة فهو كالأطلاق كما لو أمر الوصي رجلا بالحج السنة فأنزله إلى القابلة جاز عن الميت ولا  
 يضمن لأن ذكر السنة للاستحصال لا لتقدير بصر قلت ومثل الثالث ما لو قال أهبوا عني ثلث  
 والالف يبلغ حجا كما في الباب وشرحه (قوله وإن لم يف من حيث يبلغ) لكن لو أحج عنه من  
 حيث يبلغ وفصل من الثلث وتبين أنه يبلغ من موضع أبعد منه يضمن الوصي ويصح عن الميت  
 من حيث يبلغ إلا أن يكون الفاضل شيئا يسيرا من زاد أو كسوة فلا يضمن شرح الباب  
 ونقله في الفتح عن البدائع (قوله ووارثه) الأولى المطفأ وكان في الباب لأنه لو كان وصي  
 فلا كلام للوارث في الوصية نعم لو كان الميت هو الذي دفع للمورث مات كان للوارث استرداد  
 ما في يد المأمور وإن أحرمت كما - ياتي في النروع أي ولو لمع وجود الوصي لأن الباقي صار ميراثا  
 ليكون الميت لم يوص به (قوله ما لم يحرم) فلو أحرمت ليس له الاسترداد والحرم يضي في إحرامه  
 وبعد فراقه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع إلى أهله وإن أحرمت حين أراد الاسترداد فله أن  
 يأخذه ويكون إحرامه تطوعا عن الميت شرح الباب عن خزانة الأكل (قوله والا) يعني  
 بأن وقته له غير الحيانة كخلف رأى فيه أو جهل بالمال أو بالاعلة أصلا فالنفقة في مال  
 الدافع قال في البحر إن استرد بحياته ظهرت منه أي من المأمور فالنفقة في ماله خاصة وإن  
 استرد بحياته ولا تهمه فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وإن استردا خلف رأى فيه أو لجهل  
 بأمواله المناهك فإراد الدفع إلى أصل منه فنفقة في مال الميت لأنه استرد نفقة الميت اه - أفاده  
 ح (قوله أوصى به الحج) قيد بالوصية لأنه لو كان لم يوص فبغير عنه الوارث بالحج أو الإجماع

مطا  
 العمل على القياس دون  
 الاستصحاب هنا  
 (فالأمر عليه) أي على  
 ما فسرته (والأصح) عنه  
 (من بلده) قياسا لا استصحابا  
 فليحفظ فلو أوصى الوصي عنه  
 من غيره لم يصح (أو يضمن)  
 أي بالحج من بلده (ثالثه)  
 وإن لم يف من حيث يبلغ  
 استصحابا ولو وصى الميت  
 ووارثه أن يسترد المال  
 من المأمور لم يحرم ثم إن  
 رده بحياته منه فنفقة  
 الرجوع في ماله والآخر في  
 مال الميت (أوصى به حج)



يصح كانه المصنف أي يصح عن الميت عن جهة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قدمناه ونقل  
 ط عن الروا الحسية ان التعليق بالثبوت على القبول لا على الجواز وقد مرنا أيضا عن شرح  
 الاباب ان الوارث غير قيد فاذا لم يوص بجزءه تبرع الوارث والاجنبي عنه وسياق تمام الكلام  
 عليه (قوله فتطوع عنه رجل) اطلاق الرجل المتطوع فتشمل الوارث وبه صرح فاضيلان  
 قوله الميت اذا اوصى بان يحج عنه بماله فبمعناه الميت والوارث والاجنبي لا يجوز اه قلت  
 يعني لا يجوز عن فرض الميت والافاء فواب ذلك الحجح عن الشربة لالاية ولهذا قال المصنف  
 لم يجوز من الاجزاء اكن سياق ما يدل على ان الثواب انما يحصل للميت اذا جعله له الحاج به  
 الاداء (قوله وان امره الميت) أي ان الميت اذا اوصى بالايجاج عنه وأمر أن يحج عنه زيد  
 الحج عنه فزيد من مال نفسه لم يجوز عن الميت لانه المذكورة فانهم (قوله اكن لو حج عنه ايته) أي  
 من لا والافاء كذا حكم بقية الورثة شرح الاباب قلت بل الوصي كذلك كما يشهد ما يأتي قريبا  
 عن عدة الفتاوى ثم ان هذا استدراك على اطلاق الرجل في قوله فتطوع عنه رجل بان  
 الوارث والوصي يخالف الاجنبي في أنه لو تطوع من وجهه بان أنفق من ماله ليرجع في التركة  
 جاز بخلاف الاجنبي لان الوارث خليفة عن الميت ولذا الوضعي الذين من مال نفسه ليرجع  
 جاز قال في الجواز لو حج على أن لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو  
 ثواب الاتفاق اه قلت وقد مرنا ان الوارث ليس له الحج بماله الميت الا أن تجوز الورثة وهم  
 كبار لان هذا مثل التبرع بالمال فالظاهر تقييد الحج الوارث هنا بذلك أيضا فانما (قوله ان لم يقل  
 من ماله) في البحر عن آخر عدة الفتاوى للصدر الشهيد ولو اوصى بان يحج عنه باق من ماله  
 فالحج الوصي من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيه غير لفظ الوصي وهو  
 أضاف المال الى نفسه فلا يدل اه (قوله وكذا لو أوج ليرجع) أي أنه يجوز وأما تقييده  
 أنه لو أوج ليرجع أنه يجوز بالاولى وقد نص عليه ما في الثانية حيث قال اذا اوصى الرجل بان  
 يحج عنه فالحج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت  
 وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك الاجنبي ليرجع ولو اوصى بان يحج عنه فالحج الوارث من  
 مال نفسه ليرجع عليه جاز للميت عن جهة الاسلام اه قال في شرح الاباب به - قد نقله  
 وفيه بحث لا يخفى اه أي لما مر من أنه يشترط في الحج من الغير اذا كان بوصية الاتفاق من  
 مال الموصي عنه اهترأ عن التبرع كما مر به انه فيجوز فيه ما لو أوج من ماله ليرجع مخالف  
 لذلك ولذا لم يجوز في الحج الوارث بنفسه ليرجع ولا يظهر فرق بينهما - مما لمسات من أن مقصود  
 الميت بالوصية ثواب الاتفاق من ماله وهو حاصل فيما لو حج الوارث أو أوج عنه ليرجع دون ما اذا  
 أنفق ليرجع فيه ما وامتثل ذلك في الشربة لالاية أيضا والفرقة بانه في الاجاج قام الوارث  
 مقام الميت في دفع المال فكان المأمور أنفق من مال الميت بخلاف ما اذا حج الوارث بنفسه فانه  
 لم يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه الاجرد لافعال فلم يجوز ما لم يجر جوع في ماله غير  
 ظاهرة لان حج بنفسه لا بد له من الذقة أيضا فانهم (قوله ومن حج) أي أهل الحج لانه يصير مخالفا  
 بمجرد الاهلال بلا توقف على الاعمال أفاده ح قلت أي في صورة المتق والافاء لا يصير مخالفا  
 الا بالشروع كما يظهر لك (قوله عن أمره) أي ولو كان أبويه واجنبيين كما صرح به في الفتح

فتطوع عنه رجل لم يجوز  
 وان امره الميت لانه لم  
 يحصل مقصوده وهو ثواب  
 الاتفاق لانه لو حج عنه  
 ابنه ليرجع في التركة جاز  
 ان لم يقل من ماله وكذا  
 لو أوج ليرجع كالاجنبي اذا  
 قضاه من مال نفسه (ومن  
 حج عن كل من أمره)

فقوله في البحر مثل الابوين وسياق اخر اجهما فيه نظر لان الاتي في الاحرام عنهما بغير  
 امرهما والكلام هنا في الاحرام عن الابوين فافهم (قوله وقع عنه) أي عن المأمور نفلا  
 ولا يجوز من جهة الاسلام بحجروهم وفيه نظر يأتي قريبا (قوله لانه خالفهما) اه لانه لو وقع عنه  
 وللضمان أي لان كل واحد منهما امره أن يخلص النفقة له وقد صرح في الحج نفسه لانه لا يمكنه  
 ايفاءه عن أحدهما لعدم الاولوية (قوله ويغني صحة التعمين لو أطلق) أي كالموتى قال ابيك  
 بحجة وسكت قال الزبلي وان أطلق بان سكت عن ذكر المصروع عنه معينا ومبهما قال في  
 الكافي لانص فيه ويغني أن يصح التعمين هنا اجتماعا لعدم المخالفة اه وقوله ويغني أن  
 يصح التعمين أي تعين أحد أمره به قبل الطواف والوقوف كما في مسئلة الاجام وقوله اجتماعا  
 قال شيخنا يغني أن يجري فيه خلاف أبي يوسف الاتي في مسئلة الاجام بل بان علة الاتية  
 هنا أيضا اه ح (قوله ولو أوجهم) بان قال ابيك بحجة عن أحد أمري ح (قوله قبل  
 الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال أبو حنيفة فيمالوجع بين احرامين لجنين ثم شرع في  
 طواف القدوم ارتفعت أحدهما فان قلت ذكر الوقوف مستدرك قلت يمكن أن لا يطوف  
 للقدوم فيكون الوقوف حينئذ هو المعتبر اه ح (قوله جاز) أي عندهما وقال أبو يوسف  
 بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف وضمن نفقته ما هو القياس لان كل واحد منهما امره بتعمين  
 الحج لانه فاذا لم يعين فقد خالف وجه قوله ما هو الاستحسان ان هذا اجماع في الاحرام والاحرام  
 ليس بمقصود وانما هو وسيلة الى الاتعال والمهم يصلح وسيلة بواسطة التعمين فاكتفى به بشرط  
 ح عن الزبلي قلت والحاصل أن صدور الاجام أربعة أن يهل بحجة عنه ما هو مسئلة المتق  
 أرعن أحدهما على الاجام أو يهل بحجة ويطلق والرابعة أن يحرم عن أحدهما ما عساه ابلا  
 تعين لما احرم به من حج أو عمرة ولم يذكر الشارح الرابعة لجوازها بخلاف كافي الفقه وقد ذكر  
 في الفتح أن مبنى الجواب في هذه الصورة على أنه اذا وقع عن نفس المأمور لا يتصل به ذلك الى  
 لا أمر وانه بعد ما صرف نفقة الأمر الى نفسه ذهبا الى الوجه الذي أخذ النفقة له لا ينصرف  
 لاسرام الى نفسه الا اذا تحققت المخالفة أو جرح شرعا عن التعمين في الصورة الاولى من الصور  
 الاربع تحققت المخالفة والهجز عن التعمين ولا ترد مسئلة الابوين لانية لانها بدون الامر  
 كما يأتي فلا تصح المخالفة في ترك التعمين ويمكنه التعمين في الانها لان حقيقة جعل الثواب  
 ولذا لو أمره أبواه بالحج كان الحكم كافي الاجنبيين وفي الصورة الثانية من الاربع لم تحقق  
 المخالفة بمجرد الاحرام قبل الشروع في الاعمال ولا يمكن صرف الحج لانه أخرجهما عن  
 نفسه بجعله لاحدا لا أمرين فلا تنصرف اليه الا اذا وجد تحقق المخالفة أو الهجز عن التعمين  
 ولم يتحقق ذلك لانه يمكنه التعمين الا اذا شرع في الاعمال ولو شوطا لان الاعمال لا تقع فيه  
 حين فتقع عنه ثم لا يمكنه تحويلها الى غيره وانما تصح قبل الثواب فقط ولولا النص لم يتصل  
 الجواب أيضا وفي الصورة الثالثة لا خفاء أنه ليس فيها مخالفة لاحدا الأمرين ولا تعذر التعمين  
 ولا تقع عن نفسه لما قدمناه وأما الرابعة فظاهر الكل اه ما في الفتح ملخصا وأنت خير بان  
 ما قرره في الصورة الثانية صريح في أنه اذا شرع في الاعمال قبل تعين أحدا الأمرين وقعت  
 الحجة عن نفسه لتحقق المخالفة والهجز عن التعمين وكذا تقع عن نفسه بالاولى في الصورة الاولى

وقع عنه وعن ماله  
 لانه خالفهما (ولا يرد على  
 جعله عن أحدهما لعدم  
 الاولوية ويغني صحة  
 التعمين لو أطلق الاحرام  
 ولو أوجهم فان عين أحدهما  
 قبل الطواف والوقوف باق)



والظاهر أنه يجزئ به عن حجة الاسلام لانها تصح بالتعيين وبالاطلاق بخلاف ما لو نوى بها التقل  
 والامور وان كان صحتها عن نفسه بجهاها الا ترى من اول احدهما مالكن لما تحققت المخالفة  
 بطل ذلك الصرف والالم تقع عن نفسه أصلا فيكون حيث كان حراما حرم عن نفسه ابتداء ولم ينو  
 التقل فتقع عن حجة الاسلام ولذا قال في الفتح أيضا في الوأمر بالتحج فترن معه عمره لنفسه  
 لا يجوز ويضمن اتفاقا ثم قال ولا تقع عن حجة الاسلام عن نفسه لان أقل ما يقع باطلاق النية  
 وهو قد صرفها عنه في النية وفيه نظر ٨١ كلامه والظاهر أن وجه النظر ما قررناه من أنه  
 حيث تحققت المخالفة وقعت عن نفسه بطل صرف النية فيجزئ به عن حجة الاسلام ففعله في  
 البصر فيها امر يقع عن المأمور فلا ولا تجزئ به عن حجة الاسلام فيه نظر وقد صرح الباقي في  
 شرح الملتقى وتبينه الشرح في شرحه عليه أيضا بأنه يخرج به عن حجة الاسلام فهذا ما تحرر  
 في فاتهم والاسلام (قوله بخلاف ما لو أهل الخ) مرتبط بقوله ومن حج عن أمره وقوله جاز جلة  
 مستأنفة أي ان جهة المخالفة بين المستثنين فانه في الأولى لا يجوز والثانية بخلافها مالكن الجواز  
 هناك مشروط بما إذا لم يصرأ بالتحج وقوله عن أبيه أو غيره ما تنبيه على أن ذكر الأبوين في الكثر  
 وغيره ليس بقيد احترازي وإنما فائدة الإشارة إلى أن الولد يندب له ذلك جدا كما في الترويه علم  
 أن التقييد بالأبوين في هذه المسئلة لا يدل على أن المراد بالآمرين في التي قبلها الاجتنبان بل  
 الأبوان إذا أمر أحدهما كالاجتنبان كما قد مر عنه من الفتح نظره أنه لا فرق بين الأبوين  
 والاجتنبين في المستثنين وإنما المعركة لا مرد وعنده أي صريح كما يظهر قريبا فذا حرم حجة  
 عن اثنين أمره كل من ما بان يحج عنه وقع عنه ولا يقدري على جده لاحدهما وان أحرم عنه ما بغير  
 أمره ما صح به لاحدهما أو لكل منهما ما وكذا لو أحرم عن أحدهما ما يصح تعيينه به ذلك  
 بالأولى كما في الفتح قال ومبناه على أن نيته إهمالها ما تلفوا لعدم الأمر فهو متبرع فتقع الأعمال عنه  
 البتة وإنما يجعل إهمالها الثواب وترتبه بعد الاداء فتلفه ففعله فيصح جهله بعد ذلك لاحدهما  
 أو لهما ولا اشكال في ذلك إذا كان متفلاهما فافان كان على أحدهما حج القرض وأوصى به  
 لا يقطع عنه تبرع الوارث عنه بمال نفسه وان لم يوص به فقبض الوارث عنه بالا حجاج أو الحج  
 بنفسه قال أبو حنيفة يجزئ به ان شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للغة حجة أرايت لو كان  
 على أبيك دين الحديث انتهى وفيه مظاهر فائدة أخرى للتقييد بالأبوين في هذه المسئلة وهي  
 سقوط القرض عن الذي عينه له بعد الإجماع لو بدون وصية لكان يشك كل عليه أنه اذا لفت  
 نيته إهمالها عدم الأمر وقعت الأعمال عنه البتة كيف يقع نحو إهمالها إلى أحدهما وقد مر أن  
 الحج اذا وقع عن المأمور لا يمكن تحويله بذلك إلى الآخر ثم ~~يكون~~ قبول الثواب فقط  
 للنص كما مر ولهذا والله أعلم قال في الفتح ولا اشكال في ذلك إذا كان متفلاهما أي لان غاية  
 حال المتفعل أن يجعل ثوابه له غيره وهو صحيح أما وقوعه عن غيره عن فرض الغير بغير أمره  
 فهو من كل والجواب ما مر في كلام الشارح من أن الوارث اذا حج أو أجمع عن مورثه جاز  
 لوجود الأمر دلالة أي فكانه مأمور به نيته بذلك وعليه فتقع الأعمال عن الميت لا عن  
 العامل ففعله في الفتح ومبناه على أن نيته إهمالها ما تلفوا الخ مخصوص بما إذا لم يكن عليه ما  
 فرض لم يوصياه وقد مر أن البسطة تعليل بالنص أيضا وهو ما علمته من حديث

(بخلاف ما لو أهل حج عن  
 أبيه أو غيره) من  
 الجانب حال كونه (مجرعا  
 عنه) بعد ذلك جاز

الحنفية وفيه - هذا فارق الوارث الاجنبي لكن قد منعنا عن شرح الباب من المسمى  
 والمسمى وحى أن الاجنبي كذلك نعم - هذا بخلاف لاشتراط الأمر في الحج عن الغير والاجنبي غير  
 مأمور ولا صريح ولا دلالة وقد مرنا الجواب بأنه مبني على اختلافا في الرواية في هذا الشرط  
 والمسمى واشتراطه وحيت علم وجوده في الوارث دلالة لظهور لا يقتضيه الكثر وغيره على الأبوين  
 فائدة ثالثة وهي أن الأمر دلالة ليس له حكم الأمر حقيقة من كل وجه لماعلمت من أن الأبوين  
 لو أمرا - حقيقة لم يصح تعيين أحدهما ما بعد الإجماع كما في الاجتنبين وان لم يصرأ صريح  
 التعيين ولو فرضوا المسئلة ابتداء في الاجتنبين انهم - أن الأبوين لا يصح تعيين أحدهما  
 لوجود الأمر دلالة تفرضها في الأبوين لا فائدة صحة التعيين وان وجد الأمر دلالة ولاية يدوا  
 أن المراد بالأمر في المسئلة الأولى الأمر صريح أو الله أعلم (تنبيه) الذي تحصل لئلا من  
 مجموع ما قررناه من أن أهل حجة عن شخصين فان أمرا بالتحج وقع حجه عن نفسه البتة وان  
 عين أحدهما ما بعد ذلك وله بعد الفراغ جعل ثوابه إهمالها أو لاحدهما وان لم يصرأ فذلك  
 الا اذا كان وادناو كان على الميت حج القرض ولم يوص به فيقع عن الميت عن حجة الاسلام  
 للأمر دلالة وللنص بخلاف ما إذا أوصى به لا تغرضه جواب الاتفاق من ماله فلا يصح تبرع  
 الوارث عنه بخلاف الاجنبي مطلقا لعدم الأمر (قوله لانه متبرع بالثواب) بيان لوجه صحة  
 التبرع في مسئلة الأبوين دون مسئلة الآخر وهو معنى ما قدمناه من قوله في الفتح ومبناه  
 على أن نيته إهمالها ما تلفوا لعدم الأمر فهو متبرع الخ قال في الشرح لاياسة قلت وتعليل المسئلة  
 بقيد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به القرض عنه وان جعل ثوابه لغيره وفيه بذلك الاحاديث  
 التي رواها في الفتح بقوله أعلم ان فعل الولد ذلك مندوب اليه جذا المأخر جذا الرقطنى عن ابن  
 عباس رضي الله تعالى عنهما عن علي بن أبيه وسلم من حج عن أبيه أو قضى عنه ما فمما بعث  
 يوم القيامة مع الابرا وأخرج أيضا عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه وأمه  
 فقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضا عن زيد بن أرقم قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنهما واستبشرت أو واحدهما أو كتب  
 عند الله برا اه أقول قد علمت مما قررناه أنه اذا حج الوارث عنه ما وعى أحدهما فرض لم يوص  
 به يقع عن الميت لسقوط القرض عنه بذلك ان شاء الله تعالى وحديثه فكيف يصح دعوى  
 سقوط القرض به عن الفاعل أيضا وقد صرفه إلى غيره وأجرنا صرفه نعم يظهر ذلك فيما اذا  
 كان على أحدهما فرض أو وصى به أو لم يكن عليه فرض أصلا ويدل على ذلك قوله في الفتح وإنما  
 يجعل لهما الثواب وترتبه بعد الاداء ومثله قول فاضيلان في شرح الجامع وإنما يجعل ثواب  
 فعله لهما وهو جائز عندنا وجعل ثواب حجه لغيره لا يكون الا بعد اداء الحج فيبطل نيته في  
 الاحرام فكان له أن يجعل الثواب لغيره ما شاء اه فهو مأمور به في أن النية لم تقع إهمالها وان  
 الاعمال وقعت له فله جعل ثوابه ان شاء بعد الاداء فيمكن ادعاء سقوط القرض عن الفاعل  
 بذلك كما قررناه في مسئلة الحج عن الآخرين ويظهر به جواز جعل الانسان ثواب فرضه لغيره  
 كما ذكرناه أول الباب وأما اذا كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت يلزم منه  
 وقوع النية والأعمال لا لافاعل الا أن يقال ان الاعمال تقع للعامل هنا أيضا كما هو مقتضى

لانه متبرع بالثواب فله  
 جعله لاحدهما أو لهما



الطلاق عبارة الفسخ وقاضيهان وغيره... اوله... لكن في سقط به الفرض عن الميت فض... لان الله  
 تعالى... لا يبالى من وهو حديث الخلفاء... وان خالف القياس ولذا علقه أبو حنيفة بالمشقة  
 وفي سقط به الفرض عن القاعل ايضا أخذ من الاحاديث المذكورة... وكان الوارث مخالفا  
 لحكم الاجنبي في ذلك فان مات ما من تعادل جواز حج الوارث بوجود الامر دلالة يقتضي  
 وقوع الاحمال عن الميت لانه لو امره مصر بجاوقة عنده بلا شبهة فيض الف ما اقتضاه اطلاق  
 الفسخ وغيره... وحديثه فلا يكر سقط فرض العامل بذلك ايضا فان كانت الامر دلالة  
 ليس كالامر مصر بجامع كل وجه ولذا صح تعيين أحد أبو به بعد الاب ام ولو امر مصر بحال يصح  
 كالأجنبيين كافة... من انما لو اقتضى الامر دلالة وقوع الاعمال عن الميت لم يصح التعيين فقلنا  
 بوقوع الاعمال للعامل فيه... سقط فرضه بامور كذا... سقط فرض الاب والام... لا يبالى احاديث  
 المذكورة والله أعلم هذا غاية ما وصل اليه فهمي الفاضل في تحرير هذه المواضع المشككة التي لم  
 ارجع اوضحها هذا الايضاح وقلة الحد (قوله وفي الحديث) كلامه يومهم أن هذا حديث واحد  
 مع أنه مأخوذ من حديثين كجاءت مع تفصيل بعض اللفظ بناء على الصحيح من جواز رواية  
 الحديث بالمعنى لا بألفاظه (قوله لا غير) أي لا غير دم الاحصاء... باقي الدماء الثلاثة وهو  
 دم الشكر في القرآن والتمنع ودم الجنابة (قوله على الأمر) هذا عندنا وعليه المتون وعند  
 أبي يوسف على المأمور (قوله قبل من الثلث) لان الوصية بالحج تنفذ من الثلث وهذا من نواحي  
 الوصية وقبل من الكل لانه دين وجب... قال المأمور على الميت فيقضى من جميع ماله كما لو وصى  
 بأن يباع عبده ويتصدق بغيره بعباده الوصى وضاع الثمن من يده ثم استحق العبد فان المشتري  
 يرجع بالثمن على الوصى ويرجع الوصى في قول أبي حنيفة الاخير في جميع التركة من شرح الجامع  
 لقاضيهان واستوجه ط الاول والرحمن الثاني (قوله ثم ان فاته الحج) أي فاته المأمور والمعلوم  
 من المقام وأطلق القوان فتعمل ما يكون بسبب الاحصاء وغيره فان الا... صار يمكن أن يكون  
 بغيره من كان تناول دواء مرضا قدما حتى أحصره أفاده ح... هذا وقد صرحوا بان عليه  
 الحج من قابل بماله نفسه كذا كانت الحج كافي البصر ثم قال ولم يصح جوابه في الاحصاء والقوان  
 اذا قضى الحج هل يكون عن الأمر أو يقع للمأمور واذ كان الأمر فهل يرجع على الحج من  
 قابل بماله نفسه... أقول قال في البدائع فان فاته الحج يصنع ما به... منه فأتى الحج بعد  
 شروعه ولا يضمن النفقة لانه فاته بغير صنعه وعليه في نفسه الحج من قابل لان الحجة قد وجبت  
 عليه بالشروع فلزمه قضاءها وهذا على قول محمد ظاهر لان الحج عنده يقع عن الحاج اه ونقل  
 في النهر من السراج ثم قال وعلى قول غير محمد من أنه يقع عن الأمر ينبغي أن يكون القضاء  
 عن الأمر وتلزمه النفقة اه... ويؤيده أنه صرح في الباب بأنه ان فاته بأفقه ما وجب لم يضمن  
 وب... تأت الحج عن الميت أي بناء على قول غير محمد فله أن على قول محمد عليه الحج عن نفسه  
 وعلى قول غيره عن الميت وظاهره أنه يجب عليه من ماله لكن في التاتر خاتمة عن المتنق قال محمد  
 يصح عن الميت من بلده اذا بلغت النفقة والا فمن حيث تبلغ وعلى التهرم قضاء الحج الذي فاته  
 عن نفسه ولا ضمان عليه فيما أتفق ولا نفقة له بعد القوان اه... فان مقتضاه أن الحج عن الميت  
 من ماله وعلى المأمور حج آخر قضاء ما شرع فيه من ماله نفسه وبما فاته ما في التاتر خاتمة أيضا عن

وفي الحديث من حج من  
 أبو به فقد قضى عنه حجته  
 وكان له فضل عشر حجج  
 وبعث من الأبرار (ودم  
 الاحصاء) لا غير (على  
 الاصره ماله ولو ميتا)  
 قبل من الثلث وقبل من  
 الكل ثم ان فاته لنقص  
 منه ضمن وان باق  
 مما وجب لا (ودم القرآن)  
 والتمنع

الهدية قال أبو يوسف اذا... دجه قبل الوقوف عليه ضمان النفقة وعاليه الحج الذي  
 أف... دمه وعمره وحجته للأمر ولو فاته الحج لا يضمن لانه أمين وعاليه قضاء الفاتت وحج من الأمر  
 اه فان قوله وعليه قضاء الفاتت الخ يقتضي أن عليه الجنين من ماله الآن يكون قوله وحج من  
 الأمر يضم أوله... بنينا لانه قول أي وعلى الورثة الاجحاج من ماله ثم ان الظاهر أن... من  
 ماله أي يوسف فيما في ما من عن التهرق لينا مل وس... ياتي بقية الكلام عليه (قوله والجنابة)  
 أطاقتة فتشمل دم الجماع ودم جزاء اله... جد والحق وابس الخيط والطيب والجواهر بغير احرام  
 بحر (قوله على الحاج) أي المأمور اما الاول فلانه وجب شكره الى الجمع بين النسيك وبين حقيقة  
 الفعل منه وان كان الحج يتبع عن الأمر لانه وقوعه... روى لاحقيق وأما الثاني فباعتبار أنه  
 تعلق بجنابته أماده في البحر (قوله فيصير مخالفا) هذا قول أبي حنيفة ووجهه أنه لم يأت بالمأمور  
 به لانه أمره بسفر يصرفه الى الحج لا غير فقد خالف الأمر فنهض بدائع زاد في الحديث لان  
 العمرة لم تنفع عن الأمر لانه ما أمر به فصار كأنه حج عنه واعتقاده... فيه صير مخالفا ولو أمره  
 بالحج فاعقر ثم حج من مكة فهو مخالفا لانه ما أمر به فصار كأنه حج عنه واعتقاده... فيه صير مخالفا ولو أمره  
 نفسه لم يكن مخالفا بخلاف ما اذا حج أولا ثم اعقر اه... وانظر ما قد مضى في باب الاحرام (قوله  
 وضع النفقة الخ) أما الدم فهو على المأمور وعلى كل... لبحر (قوله فيعيد بماله نفسه) لانه اذا  
 أف... دمه لم يقع مأمورا به فكان وقوعه عن المأمور فيضمن ما أتفق في حجه من مال غيره ثم اذا قضى  
 الحج في ال... نة القابلة على وجه الصحة لا بسقط الحج عن الميت لانه ساخا في السنة الماضية  
 بالافساد صار الاحرام واقعا عنده فكذا الحج المؤدى به صار واقعا عنه ابن كمال وعليه حجة  
 أخرى للأمر كما قدمناه آتفاع التاتر خاتمة عن الهدية أي سوى حج القضاء وهو الاصح كافي  
 المهرج وبه اندفع ما في البحر من قوله واذا فسد... لزمه الحج من قابل بماله نفسه وفيه ما تقدم  
 من التردد في وقوعه عن الأمر اه... (قوله وان مات الخ) الانسب ذكر هذه المسئلة عند قوله  
 المسار خرج المكاف الخ (قوله قبل وقوفه) فيديه لانه لو مات بعده قبل الطواف جازع  
 لا أمر لانه أدى الركن الاعظم خاتمة وقع وقدمنا نحوه عن التعيين فباعتبار في البحر من أن  
 أعظميته... للامن من الافساد به... لانه لا يمكن فيجب على الأمر الاجحاج اه... مخالف  
 للمنعول وأما لو بقي حيا وأتم الحج الاطواف الزيادة... رجع ولم يطفه... فقال في الفسخ لا يضمن  
 النفقة غير انه حرام على التماس... يعود بنفقة نفسه لانه قضى ما بقي عليه لانه جان في هذه الصورة  
 اه... (قوله من منزل أمره) أي ان لم يضمن منزلا والا تابع كما مر (قوله فان مات) أي المأمور  
 الثاني (قوله من ثلث الباقي بعدها) أي بعد النفقة أي ثلث الباقي بعدها... لا كما هو المراد  
 بقوله من ثلث ما بقي من المال فانهم وهذا عند الامام وعند أبي يوسف بالباقي من الثلث وعند  
 محمد بما بقي مع المأمور من ماله أوصى بار... حج عنه ومات عن أربعة آلاف فدفع الوصى للمأمور  
 ألفا فميرقت فعند الامام يؤخذ ما بقي من ثلث ما بقي من التركة وهو ألف فان سرق يؤخذ  
 من ثلث الاثنين الباقيين هكذا الى أن لا يبقى ما... يمكن الحج وعنه أبي يوسف اذا سرق  
 الالف الاول لم يبق من ثلث التركة الا ثلثة مائة وثلاثة وثلاثون وثلاث قسده ان كفت ولا  
 يؤخذ مرة أخرى وعند محمد ان فضل من الالف الاولى ما يبايع الحج حج به والاف... لا هكذا ذكر

(والجنابة على الحاج) ان  
 أذن له الأمر بالقصران  
 والتمنع والافصير مخالفا  
 ليعضن (وضمن النفقة  
 ان جامع قبل وقوفه)  
 فيعيد بماله نفسه (وان  
 بعده فلا) لحصول المقصود  
 (وان مات) المأمور (او  
 سرق نفقته في الطريق)  
 قبل وقوفه (حج من منزل  
 أمره بثلث ما بقي من  
 ماله فان لم يبق من حيث  
 يبايع فان مات أو سرق ثانيا  
 حج من ثلث الباقي بعدها  
 هكذا مرة بعدها اخرى الى  
 أن لا يبقى من ثلثه ما يبايع  
 الحج فتبطل الوصية فاته



الاختلاف عامة المناجح وبعضهم قالوا هذا ان اوصى بان يحج عنه من الثلث اوبان يحج عنه  
ولم يرد مال اوصى بان يحج عنه بثلاث ماله فنقول محمد **كقول أبي يوسف** وغمامه في جامع  
قاضيخان والفتح وهذا الاختلاف اذا علم في يد المأمور فلا في يد الوصي بعد ما قام به الوثقة يحج  
عنه بثلاث ما بقى اتفاقا كما في الترخانية (قوله وظاهره انه لا رجوع في ترك المأمور) ان  
كان المراد انه لا رجوع لورثة الاصر في ترك المأمور بما بقى معه فهذا بعيد جدا لان ما بقى  
مع المأمور لا يمكن ان لو اتم الحج يجب عليه رد الفائض بل كما بقى فيه صدق على هذا الباقي انه  
من مال الاصر فيصحب من الثلث وقد صرح به القوم ثانيا حيث قال بثلاث الباقي بما بقى  
أيدي الورثة والمأمور وان كان المراد انه لا رجوع لهم بما انفق قبل موته او بما صرف منه  
فهو لا شبهة فيه حيث لم يخالف كما مر فيما لو فاته الحج بغير صنعته وان كان المراد انه لا رجوع في  
تركه بما يدفع للمأمور الثاني فهذا هو المتبادر من قولهم بثلاث ما بقى من ماله أي مال الاصر  
والظاهر ان هذا مراد الشارح فيه على انه لو فاته الحج بلا صنعته ولم يرضه القضاء ان القضاء  
يكون عن نفسه اتفاقا خلافا لما قدمناه من ان هذا ظاهر على قول محمد وانه على قول غيره  
يكون القضاء عن الاصر ونلزم المأمور نفقة نفسه فان مقتضاه ان المأمور اذا مات في الطريق  
ترجع ورثة الاصر على تركه بنفقة الذي يامرونه بالحج عن مورثهم وهذا خلاف ما قرر  
الفقهاء هنا في المسألة **في الاختلافية** حيث جعلوا الاجاح ثانيا بثلاث ما بقى من جميع مال الاصر  
او بالباقي من الثلث او بالباقي مع المأمور ولم يقل أحد انه يكون من مال المأمور فينا في  
ما تقدم بحثنا عن البعد افع والسراج والنفقة قد دره **في الشارح** ما بعد مرماه فانهم (قوله  
خلافا لهما) أي في الموضوعين فيما يدفع ثانيا وفي الحل الذي يجب الاجاح منه ثانيا فتح (قوله  
وقوله ما خصصان) يعني قوله ما في الحل أما فيما يدفع ثانيا لم يذكره وفيه الاختصاص وفي  
الفتح قول الامام في الاول أي فيما يدفع ثانيا وجه وقوله ما هنا وجه وقد مناهما في ترجيعه  
أيضا عن العناية والمعراج لكن قد مناهما أيضا ان المتن على قول الامام ونقل نصيحة العلامة  
فاسم (قوله كما مر) أي في قوله والافيه غير مخالف فيضمن ح (قوله لا لانه قيد) لان الحج لا يختص  
باختلاف السنين في أي سنة حصل فيها وقع عنه ولا يفتي أن الاولى ابقاها في السنة المعينة  
خوفا من ذهاب النفقة او تعطيل الحج **(قوله والافضل أن يعود اليه)** أي الى منزل الاصر  
المذكور في المتن قال في الجرو لو أجرجلا للحج ثم أقام بمكة جاز لان الفرض صار مودى  
والافضل أن يحج ثم يعود الى أهله اه فانهم (قوله وعليه رد ما فضل من النفقة) قال  
في الجرو فالمفضل أن المأمور لا يكون مالا كما لا يخفى من النفقة بل يتصرف فيه على ملك  
الاصر حيا كان أو ميتا معينا كان القدر أولا ولا يحصل له الفضل الا بالشرط الا في سواء  
كان الفضل كثيرا أو يسيرا كسيرة من الزاد كما صرح به في الظهيرية اه قلت وهذا  
مما يدل على أن الاستتجار على الحج لا يصح عند المتأخرين **كما قد مناهما الكلام** عليه فانهم  
(قوله الا ان يوكاه الخ) قال في الفتح واذا اراد ان يكون ما فضل للمأمور يقول له وكذلك  
ان تهب الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فان كان على موت قال والباقي من لك وصية  
اه زاد في الباب وان لم يبع من الاصر رجلا يقول للوصي اعط ما بقى من النفقة من ثلث

وظاهره انه لا رجوع في  
تركه المأمور فليراجع  
(لا من حيث مان) خلافا  
لهما وقد اهما انسان  
• (فروع) • بصير مخالفا  
بالقران أو القسح كما  
لا بالتأخير من السنة  
الأولى وان عينت لانه  
لا يستحال لا التقيد  
والافضل ان يعود اليه  
وعليه رد ما فضل من النفقة  
وان شرطه فالشرط  
باطل الا ان يركه بجهة  
الافضل من نفسه او يوصي  
المتباعد

وان اطلق فقال وما يتق من النفقة فهو للامور فالوصية باطلة ١٥ اى لانهم مجهول (قوله  
ولو ارثه الخ) هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفي به ثلثه اي كن ذكرت في كل من الموضعين  
مع زيادته لم توجد في الاخر ففي الاول زاد الوصى والنفقة بيل في نفقة الرجوع وفي هذا زاد  
قوله وكذا ان اكرم الخ وكان عليه ان ينظمه ما في سلك واحد ح (قوله وكذا ان اكرم  
وقد دفع اليه ايج عنه وصية الخ) هذا التركيب فاسد المسمى ووجد في نسخة ايج عنه بلا  
وصية وهي الصواب لان المراد ان المجهوج منه اذا لم يوص بالخج ولا يكتنه دفع الى رجل ايج  
عنه ثم مات الدافع فلو ورثه اس- ثم زاد المال الباقي من الرجل وان اكرم بالخج قال في النهر  
وقب- لنا يكون الاخر اوصى بالخج عنه ما في المحيط لودفع الى رجل ما لا ايج به عنه فاهل بحجة  
ثم مات الاخر فلو ورثته ان ياخذ وما يتق من المال منه ويضمنونه ما اتفق بهذمونه لان نفقة  
الخج كنفقة ذوى الارحام تبطل بالموت ١٥ (قوله وللوصى ان يصح الخ) قال في فتح القدير  
ولا يجوز الاستئجار على الطاعات وعن هذا قلنا الوصى ايج عنه ولم يرد على ذلك كالوصى  
ان ييج عنه نفقة الا ان يكون وارثا او دفعه لوارث ايج فانه لا يجوز الا ان يجيز الورثة وهم  
كبار لانهم اذا كاتبعوا بالمال فلا يصح للوارث الا باجازة الباقيين ولو قال الميت للوصى ادفع  
المال ان ييج عنى لم يجز له ان ييج نفقة مطلقا ١٥ (قوله ولو قال منعت) اى عن الخج وكذبوه  
اى الورثة لم يصدق ويضمن ما نفقة من مال الميت الا ان يكون احرارا ظاهر ايشهد على صدقة  
لان سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق في دفعه الا بظاهر يدل على صدقة فتح (قوله صدق بيمينه)  
لانه يدعى الخمر وج عن عهدة ما هو امانة في يده فتح (قوله الا الخ) اى فانه لا يصدق الا بيمينه لانه  
يدعى قضاء الدين هكذا في كثير من الكتب وعابه الممول خ- الا قال ما في خزانة الاكمل بصر  
(قوله وقد امر بالانفاق) اى مما عليه من الدين ط (قوله ولا تقبل الخ) لانهم شهداء على النبي  
بصر اى لان مقصودهم نفي حجه وان كانت صورة شهادتهم اثباتا ح (قوله الا اذا برهننا الخ)  
لان اقراره وهو وثاق فظهم هذه الجمل اثبات ح وفي بعض النسخ برهنوا بصيغة الجمع اى الورثة  
وهي اولى ه (قوله) في المحيط عن المنتقى اوصى لرجل بالف وللمساكين بالف وطلبة الاسلام  
بالف والثلث اثنان يقسم الثلث بينهم اثنان ثم تضاف حصة المساكين الى الثلثة فانضل عن  
الثلثة فلهما كين لان البداية باقرض اهم ولوعليه حجة وزكاة اوصى لانسان بقصاصون  
في الثلث ثم ينظر الى الزكاة والخج فيبدأ بما بدأ به الموصى ولو فرضة ونذر بدئ بالقرينة ولو  
نطوع ونذر بدئ بالنذر ولو كلهما نطوعات او فرائض او واجبات بدئ بما بدأ به الميت ١٥  
وتوضيح هذه المسئلة ثلث مسائل في الوصايا فاحفظها فانها مهمة كثيرة الوقوع ويبقى فروع كثيرة  
من هذا الباب تعلم من الفتح واللباب والله اعلم بالصواب

• (باب الہدی) •

ما دارك كراهدي فيما تقدم من المسائل - كما وجوا احتج الى بيانه وما يتعلق به ابن قال  
ويقال فيه هدي بالتشديد على فعل الواحد هدية كطية ومطى ومطايام مغرب (قوله  
ما هدي) مأخوذ من الهدية التي هي أعم من الهدى لأن الهدى والازم ذكر المعرف  
التعريف فيلزم تعريف الشيء بنفسه ح قالوا أخذ من الهدى يكون نعر بقا الفظا وهو

ولو ادعاه ان يسترد المال  
من المأمور مالم يحرم  
وكذا ان احرم وقد دفع  
اليه اجمع عنه وصيه حارم  
ثم مات الا حرم ولأوصي  
ان يرجع بنفسه الا ان يامره  
بالدفع او يكون وارثا ولم  
يخبر بالبقية واو قال منعت  
وكذبوه لم يصح دفع الا ان  
يكون امر اظاهر او قال  
حجبت وكذبوه صدق بيمينه  
الا اذا كان مدعيون الميت  
وقد امر بالانفاق ولا تقبل  
بينهم انه كان يوم الفجر  
بالبلد الا اذا برهننا على  
اقراره انه لم يرجع  
(باب الهدى) •

• (باب الہدی) •

(هو) في اللغة والنوع  
(ما يمدى الى الحرم) من  
الزعم (للتقريب) فيه



بأنه ط واحترز بقوله الى الحرم عما يردى الى غيره مما كان او غيره بقوله من النعم عما  
 يردى الى الحرم من غير النعم فاطلاق الفقهاء في باب الايمان والذوق والهدى على غيره مجاز  
 بصر وبقوله لا يتقرب به أى باراقة ذمه فيه أى في الحرم عما يردى من النعم الى الحرم هدية  
 لرجل وأقاده أنه لا بد فيه من النية أى ولولا لاق في البحر عن المحيط الواحد من النعم يكون  
 هديا يجعله صريحا أو دلالة وهي اما بالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استعسانا لانيته  
 الهدى ثابتة عرفا لان سوق البدنة الى مكة في العرف يكون الهدى لالار كوب والتجارة  
 قال واراد السوق بعد التقيد لا بمجرد السوق (قوله أدناه شاة) أى وأعلام بدنة من الابل  
 والبقرة وفي حكم الهدى سبع بدنة شرح الباب وأقاده بيان الادنى أنه لو قال قل على أن أهدي  
 ولانية فانه يلزمه شاة لان الأقل وان عين شاة يلزمه ولو أهدي قيمته اجزى رواية وفي أخرى  
 لا وهي الاربع ولا كلام في مال كان مما لا يردى من المنقولات فلو عارفا صدق بغيره في  
 الحرم أو غيره لانه مجاز عن التصديق أقاده في البحر والباب (قوله ابن خمس سنين الخ) بيان  
 لادنى السن من الجائز في الهدى وهو الثني وهو من الابل ما له خمس سنين وطمن في السادسة  
 ومن البقر ما طمن في الثالثة ومن الغنم ما طمن في الثانية ليكبه يومهم أن الجذع من الغنم  
 لا يجوز قال في الباب ولا يجوز دون النفي الا الجذع من الضان وهو ما في عليه أكثر السنة  
 وأما يجوز اذا كل عظماء وقتهم يرمونه لو خلط بالشاة اشبهه على الناظر أنه منها اه (قوله  
 ولا يجب تعريشه) أى الذهاب به الى عرفات أو نحره بالقليد ح عن البحر (قوله بل يندب)  
 أى التعريف بعنيته ح لكن الشاة لا يندب تقلدها وفي الباب ويمن تقليد بدن  
 الشكر دون بدن الجبر وحسن الذهاب بهدى الشكر الى عرفة اه فغير في الاول بالبدن  
 يخرج الشاة في الثاني بالهدى ليدخلها فيه وأقاده أيضا أن الاول سنة والثاني مندوب ففي  
 كلام الشارح اجمال (قوله في دم الشكر) أى القران والفتح وكذا ذباقة الهدى التطوع  
 والسنذر ولو قلد دم الاحصار والبخا ذباقة جاز ولا بأس به كما ياتي (قوله ولا يجوز في الهدايا  
 الاما جاز في الضحايا) كذا عبر في الهدايا وعلمه بانه قربة تعلقت باراقة الدم كالاضحية  
 يختصان بمحل واحد اه فاشار الى أنه مطرد منه كس فيصوره ما يجوز زعقة ولا يجوز هنا  
 ما لا يجوز زعقة ولا يرد على طرد ما قدمه من جوارحه اهداء قربة المذوق رواية مع أنه لا يجوز  
 في الاضحية لان ما واقعة على الحيوان كما اقتضاء قوله وهو رابل وبقرو غنم ولو سلم فلتلك  
 الرواية مرجوحة على أن القيمة قد تجزى في الاضحية كما اذا مضت أيامها ولم يضح الغني فانه  
 يتصدق بقيمتها فانهم (قوله فصح اشتراك سنة) أى لان ذلك جائز في الضحايا يجوز هنا لما  
 علمت من القاعدة واشتراك افتعال مصدر الرابى المتهدى كالاختصاص والاكتساب وهو  
 مضاف الى مفعوله أى اشتراك واحد سنة قال في الفتح عن الاصل والمبسط فان اشترى بدنة  
 لعنة مثلا ثم اشترى فيها سنة بعد ما أوجبها لنفسه خاصة لا بد منه لانه ما أوجبها صار الكل  
 واجبا به ضحايا بايجاب الشرع وبعضها بايجابه فان فعل فعليه أن يتصدق بالثمن وان نوى أن  
 يشرك فيها سنة أجزأه لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء  
 ولكن لم يوجبها حتى يشرك السنة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم او من أحدهم

(ادناه شاة وهو ابل) ابن  
 خمس سنين (وبقر) ابن  
 سنين (وفهم) ابن سنة  
 (ولا يجب تعريشه) بل  
 يندب في دم الشكر (ولا  
 يجوز في الهدايا الاما جاز  
 في الضحايا) كما يجب  
 فصح اشتراك سنة في بدنة  
 شريفة اقربة

باصي الباقين حتى تثبت الشكر في الابتداء اه وقوله لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء  
 الخ يدل على أن منه في ايجاب النفس هـ أن يشترى النفس او ينوي بعهده اقربة ومثله قوله في  
 شرح الباب أى بتعيين النية وتخصيصها اذا عرفت ذلك فالصور سنة اما ان يشترى  
 لنفسه خاصة او يشترى بالانية ثم يعينم النفس او يشترى بالانية ولم يعينم النفس او يشترى  
 بنية الشكر او يشترى مع سنة او يشترى ما وحدهما هم فقول الشارح يثبت اقربة  
 لا يصح على اطلاقه بل هو خاص بما عدا الصورتين الاولىين لكن ينبغي أن يكون هذا  
 التقصيل محمولا على الفقير لان الغني لا يجب عليه بالشراء بدليل ما ذكره في اخصية البدائع  
 على الاصل من أنه لو اشترى بقرة اخصى به عن نفسه فاشرك فيها يجوزهم والاحسن فعل  
 ذلك قبل الشراء قال وهذا أى قوله يجوزهم محمول على الغني لانهم لم يتعين اما الفقير فلا يجوز  
 أن يشرك فيها لانه اوجبها على نفسه بالشراء للاضحية فتمت اه لكن سوى في الخاتمة  
 في مثله الاضحية بين الغني والفقير فتأمل (قوله وان اختلفت اجناسها) في الفتح عن  
 الاصل والمبسط كل من وجب عليه من المناسك جاز أن يشرك سنة فترقد وجبت الدماء  
 عليهم وان اختلفت اجناسها من دم متعة واحصار وجزا صيد وغير ذلك ولو كان الكل من  
 جنس واحد كان أحب الى اه وذ كرموه في البحر ما وبه يظهر ما في قول البحر في القران  
 والجنائيات ان الاشتراك لا يكتفى في الجنائيات بخلاف دم الشكر وكروية بيهنا على ذلك أول باب  
 الجنائيات (قوله في الحج) أى في كل دم له تعلق بالحج كدم الشكر والجنابة والاحصار والنفل  
 قال في التمهيد لا يرد أن من تدر بدنة أو جزو ولا تجزئة الشاة (قوله الاخ) أى يقبب فيها  
 بدنة ولا نيات اه ما في الحج ايباب قال شارحه وفيه نظرا ذمة دم أنه اذا مات بهد الوقوف  
 وأوصى باتمام الحج تجب البدنة اطواف الزبارة وجزا ح وكذا عندهم تجب في النعامة  
 بدنة ثم قوله في الحج احتراز عن العمرة حيث لا تجب البدنة بالجماع قبل أداء ركنها من طواف  
 العمرة ولا أداء طوافها بالجنابة أو الحيفض أو النفاض اه (قوله قبل الحلق) أما بعده ففي  
 وجوبه خلاف والراجح وجوب الشاة ط عن البحر (قوله كما صر) أى في الجنائيات ح  
 (قوله كالاضحية) أشار به الى أن المستحب ان يتصدق بالثالث ويطم الاغنية الثالث ويا كل  
 ويذكر الثالث ح عن البحر (قوله اذا بلغ الحرم) فبديه لما ياتي من أن حل الانتفاع  
 به لغير الفقراء مقيد بلوغه محله وأقاده في البحر أنه لا حاجة الى هذا القيد لانه قبل بلوغه الحرم  
 ليس بهدى فلم يدخل تحت عبارة المصنف لصناعات الى أخرجه قال والفرق بينهما ما أنه اذا بلغ  
 الحرم فالقربة فيه بالاراقة وقد حصلت فالأكل بهد صولها واذا لم يبلغ فهي بالتصدق  
 والاكل ينافيه اه ونظرفيه في التهر ولم يبين وجه النظر وأعل وجهه منع أنه لا يسمى هديا  
 قبل بلوغه الحرم لان قوله تعالى هديا بالغ الكعبة يدل على تسميته هديا قبل بلوغه سواء قدر  
 بالغ صفة او حاله مقدرة ولان الموقوف على بلوغه الحرم جوارا لا كل من وطعم الغني دون  
 كونه هديا ولذا لا يركب في الطريق بالاضرر ولا يجلبه ولو عطب او تميب قبله فخره  
 وضرب صفة سائمة يده ايهلم أنه هدى لانه قرأه فلا ياكله غني كما ياتي فافهم (قوله ولو كل  
 من غيرها) أى غير هذه الثلاثة من بنية الهدايا كدم الكفارات كلها والذوق وهدي

وان اختلفت اجناسها  
 (وتجوز الشاة) في الحج  
 (في كل شيء الا طواف  
 الركن جنبا) او انضا  
 (وطه بعد الوقوف) قبل  
 الحلق كما صر (ويجوز اكله)  
 بل يندب كالاضحية (من  
 هدى التطوع) اذا بلغ  
 الحرم (والمنعة والقران  
 فقط) ولو اكل من غيرها



الا حصار والتطوع الذي لم يبلغ الحرم وكذا الواطع غنيا أفاده في البحر (قوله ضمن ما كل)  
 أي ضمن قيمته وفي الباب وشرحه فلو استعمل كمنه بان ياعه ونحو ذلك بان وجهه أغنى  
 أو تلفه وضمه لم يجز وعلية قيمته أي ضمان قيمته لا فقره أن كان مما يجب التصديق به بخلاف  
 ما إذا كان لا يجب عليه التصديق به فإنه لا يضمن شيئا اه وفيه كلام يعلم من البحر وعاء اقناه  
 عليه (قوله أي وقته) أشار إلى أن المراد باليوم مطلق الوقت فيم أوقات الضر أو هو مفرد  
 مضاف قيم ط (قوله فقط) أي لا يمين غيرهما فيه أو منه هدى التطوع إذا بلغ الحرم فلا  
 يتقدر زمان هو الصحيح وان كان ذهبه يوم الضر أقبل كذا الزبلي خلافا لقدمي بحر  
 (قوله لم يجز) أي بالاجماع وهو بضم أوله من الأجزاء (قوله بل بعده) أي بل يحزقه بعده  
 أي بعد يوم الضر أي أيامه إلا أنه تارك للواجب عند الامام فيلزمه دم للتأخير أما عند ما  
 فعدم التأخير سنة حتى لو ذبح بعد التحلل بالحق لا شيء عليه (قوله لا مقي) أي بل يسن لما في  
 الميسر من أن السنة في الهدايا أيام الضر مقي وفي غير أيام الضر فكذلك في الأولى شرح الباب  
 (قوله لكل) بيان لكون الهدى موقفا بالمكان سواء كان دم شكر أو جناية لما تقدم أنه اسم  
 اسم هدى من النعم إلى الحرم ودخل فيه الهدى المنذور بخلاف البدنة المنذورة فلا تنقيد  
 بالحرم عندهما وقاهما أبو يوسف على الهدى المنذور والفرق ظاهر بحر عن المحيط (قوله  
 لا فقره) المعطوف محذوف لتعلق به الجور والتقدير لا التصديق لفقره واللام بمعنى على وهذا  
 أولى من قول ح الصواب لا فقره بالرفع عطفا على الحرم ط (قوله فان أعطاه ضمنه) أي ان  
 أعطاه بالشرط أم لا بشرطه لم يجز كافي للباب قال شارحه ونوضحه ما قاله الطرابلسي أنه إذا  
 شرط أعطاه منه يفي شره كاله فيه فلا يجوز الكل أقصد هذه العلم اه أقول وفيه نظر لان  
 صبر ورنه شر يكافرع حصة الاجارة وسباني في الاجارة الفاسدة أنه لو دفع لا شر غز لا يفسده  
 يصفه أو استاجر بغيره ليجعل طعامه يصفه أو نور البطن برمييه من دققة فسدت لانه  
 استاجر به من عمله وحيت فسدت الاجارة يجب أجر المثل من الدراهم كما صرحوا به أيضا  
 وهذا يقتضي أن يجب له أجر مثله درهم ولا يصدق شي من اللحم فلم يصح شره يكافيه فليست أم لم  
 رأيت في معراج الدراية مانعه والبضعة التي جعلت أجرة بمنزلة فقير الطمان لانهم من منافع  
 عمله فلا تكون أجرة اه ثم ذكر أنه لو تصدق عليه منه أجاز ولو أعطاه شيئا يجزأه ضمنه فعلم  
 أن كلامه الأول فيما لو شرط الاجرة منه أو الاخير فيما لو لم يشرطه وأنه لا فرق بينهما والله أعلم  
 (قوله ولا يركبه مطلقا) أي سواء أجاز له أو لا كل منه أولا نهر قال وصرح في المحيط بحر منته  
 (قوله شره بلاية) نقل ذلك في الشره بلاية عن الجوهر والبرجندى والهداية وكافي النسفي  
 وكافي الحاكم ومنه في الباب الثاني البحر والنهر من أن ظاهر كلامهم أنها ان نقصت بركوبه  
 الضرورة فإنه لا ضمان عليه بخالف المصنف المنقول (قوله فان أطعم منه) أي مما ضمنه من  
 النقص وقوله ضمن قيمته لان الصدقة لا تصح على غنى وعبارة البحر لور كها أو جعل عليها  
 فنقصت فعليه ضمان ما نقص ويتصدق به على الفقراء دون الأغنياء لان جواز الاتعاف بها  
 للأغنياء معلق بلوغ المال (قوله وينضم) أي يرضى بفتح الضاد وكسر ها بحر وفائدة  
 قطع اللبن (قوله لو المذبح قريبا) مفضل بمعنى الزمان أي زمان الذبح لقوله هم هذا إذا  
 كان قريبا من وقت الذبح ح وفي بعض النسخ لو المذبح بدون ميم وهذا أولى ليشمل ما قرب

ضمن ما كل (ويبين يوم  
 الضر) أي وقته وهو الأيام  
 الثلاثة (لذبح المنعة  
 والقران) نقطة لم يجز قبله  
 بل بعده وعليه دم (ويبين  
 الحرم) لا مقي (للكل  
 لا فقره) لكنه أفضل  
 (ويصدق بجلاله وخطاه)  
 أي زمامه (ولم يعط أجر  
 الجزاء) أي الذابح (منه)  
 فان أعطاه ضمنه اما لو  
 تصدق عليه جاز (ولا  
 يركبه) مطلقا (بلا  
 ضرورة) فان اضطر إلى  
 الركوب ضمن ما نقص  
 بركوبه وحمل متاعه  
 ونصدق به على الفقراء  
 شره بلاية فان أطعم منه  
 غنيا ضمن قيمته ميسر  
 ولا يجلبه (وينضم ضرعها  
 بالماء البارد) لو المذبح  
 قريبا والاخلطه

وقته ومكانه فإنه قد يكون في الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم الضر وقد يكون في خارجه ودخل  
 وقته ولا يصح أن يراد كل من الزمان والمكان في المصداق لأن المشترك لا يستعمل  
 في معنييه أفاده الرشي (قوله وتصدق به) أي على الفقراء فان صرفه لغيره أو استعمله  
 أو دفعه أغنى ضمن قيمته أي فيه تصدق بمثله أو بقيته شرع الباب (قوله ويقيم الخ) لان  
 الوجوب متعلق بذمته وهذا إذا كان ميسرا أما إذا كان ميسرا الأجزاء ذلك المعيب لان الميسر  
 لم يتعلق بالإيجاب بذمته وانما يتعلق بمعاينه سراج (قوله واجب) هل يدخل فيه هنا  
 ما لو نذر شاة معينة فهل يكت فيلزمه غيرها أولا لكون الواجب في العين لا في الذمة بحر  
 والظاهر الثاني كما يفيد ما نقلناه عن السراج وماتة له عنه قريبا (قوله عطف أو تعيب)  
 أي قبل وصوله إلى محله من الحرم أو زمانه المعينه شرح الباب والعطف الـ لال وبابه علم  
 (قوله بما يمنع الاضحية) كالمخرج والعمى ط عن القهستاني (قوله ماشاء) أي من بيع  
 ونحوه فتح (قوله ولو كان المعيب) خصه بالذ كر لان ما عطف لا يمكن ذبحه ولما فرض المسئلة  
 في الهداية في المعطوب قال في الفتح المراد بالعطف الاقوال حقيقة وبالثاني القرب منه ومثله  
 في البحر وهذا أولى لان ما قرب من العطف لا يمكن وصوله إلى الحرم فينصرف في الطريق بخلاف  
 المعيب الذي لم يصل إلى هذه المسئلة فإنه إذا أمكن سوقه لا داعي لضره في غير الحرم بل يذبحه فيه  
 ففي التعيب بالمعيب إيهام (قوله فخره الخ) أي وليس عليه غيره لانه لم يكن متعاقبا بذمته  
 كن قال له على أن تصدق به هذه الدراهم وأشار إلى عتق ما فتفت سقط الوجوب ولم يلزمه غيرها  
 سراج (قوله ولا يطعم) بفتح الهمزة باب علم أي لا يباح كل ح فان أكل أو أطعم غنيا ضمن  
 لباب (قوله اعدم بلوغه محله) قال في الهداية لان الاذن بتناوله معاق بشرط بلوغه محله  
 فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلا لأن التصديق على الفقراء أفضل من أن يتركه جورا للاجماع  
 وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود (قوله بدنة التطوع) قيد بالبدنة لانه لا يسن تقليد  
 الشاة ولا تعادة بحر (قوله ومنه المنذر) لانه لما كان بإيجاب العبد كان تطوعا أي ليس  
 بإيجاب الشارع ابتداء بحر (قوله فقط) أفاده لا يقتلدم الجنايات ولادم الا حصار لانه  
 جابر فيطبق بجنسها كافي الهداية ولو قلده لا يضر بحر عن المبسوط (فرع) كل ما يقاتل  
 يخرج إلى عرفات وما لا فلا ويذبح في الحرم ولو ترك التعريف بما يقاتل لا بأس به سراج (قوله  
 شهد والخ) بيانه ما في الباب اذا التبس هلال ذي الحجة فوقفوا بهذا كالأذى القعدة فلا يبين  
 يوم ما تمين بشهادة أن ذلك اليوم كان يوم الضر فوقفهم صحيح وجههم تام ولا تقبل الشهادة  
 اه (قوله حتى الشهود) أي مجهم صحيح وان كان عندهم أن هذا اليوم يوم الضر حتى لو وقفوا  
 على رؤيتهم لم يجز وقوفهم وعليهم أن يعيدوا والوقوف مع الامام وان لم يعيدوا فقد قاتلهم الحج  
 وعليهم أن يهلوا بالعمرة وتضاء الحج من قابل كافي الباب وغيره (قوله لأخرج الشديد) بيان  
 لوجه الاستحسان أي لان فيه بلوى عامة منه ذرا لا حترار عنه واتعدا غير ممكن وفي الامر  
 بالاعادة سراج بيز فوجب أن يكتبني به عند الاشتباه بخلاف ما إذا وقفوا يوم التروية لان  
 التدارك يمكن في الجملة بان يزول الاشتباه في يوم عرفة هداية (قوله وقبله الخ) أي ولو شهدوا  
 بعد الوقوف بوقوفهم قبل وقته قبات شهادتهم وقوله ان أمكن التدارك فيه نظر لانهم إذا

ونصدق به (ويبين يوم  
 هدى (واجب عطف أو  
 تعيب بما يمنع) الاضحية  
 (ومنع بالمعيب ماشاء ولو)  
 كان المعيب (تطوعا فخره  
 وصح فلالته) بدمه  
 (وضرب به صفحة مناه)  
 ليه لم أنه هدى للفقراء  
 ولا يطعم (ولا يطعم منه  
 غنيا) اعدم بلوغه محله  
 (ويقبل) ندبا بدنة  
 (التطوع) ومنه المنذر  
 (والمنعة والقران فقط)  
 لان الاشتمار بالعبادة  
 البق والشر بغيرها أحق  
 (شهدوا) بعد الوقوف  
 (بوقوفهم بعد وقته  
 لا تقبل) شهادة هم  
 والوقوف صحيح انفسا  
 حتى الشهود لأخرج  
 الشديد (وقبله) أي قبل  
 وقته (قبات ان أمكن  
 التدارك) ليلامع أكثرهم  
 والا لا رمي في اليوم الثاني



شهدوا ان اليوم الذي وقفوا فيه يوم التروية فلا شك ان التدارك بان يبقوا يوم عرفة يمكن  
كما قال ابن كمال واعتبر قول الهداية في الجملة الخبائه لاحاجة اليه قلت لكن اعتراضه ساقط  
لان قول الهداية بان يزول الاشتباه في يوم عرفة بان اقول في الجملة ومعناه انهم اذا شهدوا يوم  
عرفة وزال الاشتباه بشهادتهم يمكن تدارك الوقوف بـ لاف ما اذا شهدوا يوم النحر فانه  
لا يمكن التدارك فلما أمكن التدارك هنا في الجملة أي في بعض المواقف والشهادة بخلاف  
الشهادة بانهم وقفوا بعد يومه فان التدارك غير ممكن أصلاً فالتدارك لا يقبل ومقتضى هذا الفرق  
المذكور بين المسألتين أنه اذا شهدوا بالوقوف قبل وقته أن تقبل الشهادة وان لم يكن  
التدارك لأنه لما أمكن التدارك في بعض صورها صار لا محل لقبول مطلقاً بخلاف  
الشهادة بالوقوف بعد وقته فانه حيث لم يكن التدارك فيها أصلاً لم يكن قبولها محل ثمرأبت  
النصر يح بذلك في شرح الجامع لفاضل صان حيث قال في توجيه القياس في المسألة الأولى  
ولهذا لو تبين أنهم وقفوا يوم التروية لا يجزئهم وان لم يفعلوا بذلك اليوم النحر اه وحاصله ان  
القياس هناك أن تقبل الشهادة ولا يصح الحج وان لم يكن التدارك كما في هذه المسألة اذ لم  
يعلم بوقوفهم يوم التروية الا يوم النحر فصار يح فيما قلناه وقته الحد فاذا علمت ذلك ظهر لك  
أن قول المصنف قبل أن أمكن التدارك غير صحيح بل الشهادة في هذه المسألة مقبولة مطلقاً  
نعم ذكرنا هذا التقييد في مسألة ثالثة قال في البصر وقد بقي هناك مسألة ثالثة وهي ما اذا شهدوا  
يوم التروية والناس في أن هذا اليوم يوم عرفة ينظر فان أمكن للامام أن يقف مع الناس  
أو أكثرهم ثم ارا قبلت شهادتهم قياساً واستحساناً لتمكن من الوقوف فان لم يقفوا عتبة  
فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ايلاً لانهم ارا فكذلك استحساناً وان لم يمكنه أن يقف  
ايلاً مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأثمهم أن يقفوا من الفدا استحساناً والشهود  
في هذا كغيرهم كما قدمناه وفي الظهيرية ولا ينبغي للامام أن يقبل في هذه الشهادة الواحد  
والاثنين ونحو ذلك اه فان قلت فهل يمكن حمل كلام المصنف على هذه المسألة فتجيب  
بكلامه قلت يمكن بشكاف وذلك بان يحل قوله وقبله نظر فالشهود بالوقوفهم ويجعل  
المشمود به محذوراً فيصير التقدير ولو شهدوا قبل وقوفهم بان هذا اليوم يوم عرفة  
قبل أن أمكن التدارك الخ واقتصر الشارح على إمكان التدارك ايلاً لانه على تقدير  
إمكانه ثمرأبتهم قبول الشهادة بالاولى فافهم واغتنم هذا التحريم المفرد (تمة) قال  
في الباب ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم برؤية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر  
لزم سائر الناس في ظاهر الرواية وقبل يعتبر في كل بلد مطالع بلدهم اذا كان بينهم مضافة  
كثيرة وقد رآه الكثير بالشهر اه وقد مناهم الكلام على ذلك في الصوم وقد مناهم ذلك أن  
ظاهر كلامهم هنا اعتبار اختلاف المطالع لمناخاتهم من هذه المسائل نامل (قوله أو الثالث  
أو الرابع) أشار الى أن اليوم الثاني مثال لما يتكرر في الري فهو الاحتراز عن اليوم الاول  
فانه لا يرى فيه الاجرة العقبية (قوله حسن) الاولى حسن بالقائه أي هو مستنون لقوله  
المنية الترتيب ثم ان روى في وقت الري لاثني عليه وان أخره الى الثاني كان عليه بتأخير الجرة  
الواحدة سبع صدقات لانها أقل روى يومها وان أخر الكل أو احدى عشرة صدقة التي هي  
أكثر روى اليوم فعليه دم عند الامام ولا يثنى بالتأخير عندهما رضى فافهم وقد مناهم في بحث

أو الثالث أو الرابع  
(الوسطى والثالثة ولم يرم  
الاولى فغرد القضاء ان  
رى الكل) بالترتيب  
(حسن وان قضى الاولى  
جاء)

الري أن روى كل يوم فيه أو في ليلة تاليه سوى اليوم الرابع أداه وفي اليوم الذي يليه قضاء  
فيه الجزاء وبغروب شمس الرابع فأت وقت الاداء والقضاء ولزم الجزاء (قوله اسنية الترتيب)  
هو الاحتراز وعن محمد أنه واجب كما قدمناه في بحث الري (قوله وجوباً) راجع لقوله مشى  
واقوله من منزله وقوله في الاصح راجع للوجوب فيه وما ومقابل الاول رواية الاصل أي  
المسوط لمحمد بالتخيير بين الركوب والمشى ورواية عن الامام أن الركوب أفضل ومقابل  
الثاني القول بان محل وجوب ابتداء المشى من الميعات والقول بأنه من محل يحرم منه لان  
ابتداء الحج الاحرام وانتم ساؤه وطواف الزياره فيلزمه بقدر ما انعم والمعول عليه التصحيح الاول  
اشارى عن أبي حنيفة لو أن بغداداً قال ان كنت فلا تافعل أن أجمع ما شيا فلقبه بالـ كوفه  
بكلامه فعليه أن يعيش من بغداد وتسامه في الفتح والبصر (تنبيه) صريح بكلامهم هذا  
ان الحج ماشياً أفضل منه راكباً خلافاً لما قدمه الشارح أول كتاب الحج وقد مناهم الكلام عليه  
هناك (قوله حتى يطوف الفرض) وفي التذير بالعمرة حتى يحاق ابواب قال شارحه وقياسه  
في الحج أن يقيده بمحاقه قبل الطواف أو بعده يخرج عن احرامه اه قلت امكن مجرد الطواف  
في الحج احلال عن غير النساء فتأمل (قوله وفي أقله بحسابه) أي يلزمه التصديق بقدره من  
قيمة الشاة الوسط بصر (قوله لاثني عليه) اهدم العرف بالانتماء بالنسبة ولان مسجد المدينة  
يجوز دخوله بالاحرام فلم يصح به ما تزم بالاحرام كما في الفتح وغيره (قوله اشترى محرمة)  
وكذا لو اشترى عبداً محرماً له أن يحمله بصر (قوله ولو بالاذن) أي ولو كانت محرمة باذن  
لبائع (قوله اهدم خلف وعده) أي وعد المشتري فانه ما وعدها بخلاف البائع لو أذن لها  
فانه كان يكره له أن يحمله كما في البصر (قوله بقص شعرها الخ) أفاد أنه لا يثبت التحليل بقوله  
لذلك بل بقوله أو بفعلها بأمره كالامتناع بأمره بصر قلت وأفاد أيضاً أنه لا يتوقف  
تحليلها على أفعال الحج بل يخرج من الاحرام بمجرد ما هو من المخطورات ولا يرد عليه  
ما صرحوا به من أن من فسد حجه لا يخرج عن الاحرام الا بالانفعال ويلزمه التحليل بها كقولهم  
الشربة لا يلى في الجنائيات للفرق الواضح بين المأمور بالرفض والمنهى عنه ألا ترى أن من أحرم  
بجعين لزمه رفض أحدهما ويتحل منه بالحق ولا يلزمه أفعاله وكذا المحصر بعد أو مرض  
يتحل بالهدى فكذلك هنا فان الأمة ممنوعة عن المضى لحق المولى ومثلها الزوجة أما من فسد  
حجه فانه مأمور بالمضى في فاسده كائنه على ذلك في الجنائيات فافهم وأفاد أيضاً أنه لا يتوقف  
تحليلها على الهدى وان وجب عليه ما بعد كما صرح به في الباب فعليه ما ارسل هدى وج  
وعمره ان كان احرامه ما بالحج وعمره ان كان بالعمرة وذلك على الأمة والعبد بعد العتق  
كما قدمناه أول باب الاحصار (قوله وهو اولى الخ) لان الجماع اعظم محظورات الاحرام  
حتى يتعلق به الفساد بصر وذكر بعده أن جماعها تحليل لها ان علم باحرامها والا فلا وفسد  
جمعا (قوله وكذا) أي أنه أن يحمله ولا يتأخر تحليله اياداً الى ذبح الهدى بصر (قوله ان  
لها محرم) فاتمها استجبهت حينئذ شرائط الوجوب فليس له منعها ح (قوله والا) أي  
ان لم يكن لها محرم (قوله فهي محصرة) اهدم المحرم فلزوج منعها اهدم وجوب خروجها  
معها فكانت محصرة تنزعاً (قوله فلا تتصل الا بالهدى) أي ليس له أن يحمله ما من ساعته كافي في

المنية الترتيب (نذر)  
المكاف (بجاء ما شيا مشى)  
من منزله وجوباً في الاصح  
(حتى يطوف الفرض)  
لانتماء الاركان ولو ركب  
في كاه أو أكثر لزمه دم  
وفي أقله بحسابه ولو تدر  
المشى الى المسجد الحرام  
او مسجد المدينة أو غيرها  
لا يثنى عليه (اشترى محرمة)  
ولو (بالاذن له أن يحمله)  
بلا كراهة اهدم خلف وعده  
(بقص شعرها أو بقسم  
ظفرها) أو بوس طيب  
(ثم يجامع وهو اولى من  
التحليل بجماع) وكذا  
لو نكح حرة محرمة بنفسه  
بخلاف الفرض ان لها  
محرم والا فهي محرمة فلا  
تصل الا بالهدى ولو أذن  
لامرأته بنفسه ليس له  
الرجوع للمكاه ما فاعدها



والنفل بل يتأخر تحصيله ايها الذي وهذا أحد قواين وعزاء في المناسك الكبير الى  
الكروني والمبسوط وعزا الى الاصل أن لا زوج تحلها بالاهدي كافي شرح للباب فعلى  
رواية الاصل لا فرق بين النفل والقرض (قوله وكذا المكتبة) لانها حرة من وجه ط (قوله  
بجفاف الامة) فله أن يرجع بعد الاذن لانه ما كرهها منافعها وهي لا تعلق فيكون الامر اليه  
ط لكنه يكره كما مر (قوله الا اذا اذن) استثناء منقطع ط (قوله فليس لزوجه منعها)  
وذلك لانها في تصرف السيد بعد زواجها فيبوزله أن يستقدمها ولا يجب عليه تبويتها ط  
وهذا أولى من قوله في شرح الباب اهل هذا الميم (قوله حج الفقي أفضل من حج الفقير)  
لان الفقير يؤدي القرض من مكره وهو متطوع في ذهابه وفضيلة القرض أفضل من فضيلة  
التطوع ح عن المنع وهذا لما يظهر في حج القرض كما قاله ط وفيما اذا أحرم من الميقات  
أما لو أحرم من بلد ما فقد تساويا في وجوب الذهاب (قوله حج القرض أولى من طاعة  
الوالدين) لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخلق سبحانه وتعالى لكن هذا اذا لم يضيق عاينها  
قدمه اول الحج أنه يكره بلا اذن من يجب استئذانه اي كأحد الابوين المحتاج الى خدمته  
وقدمنا ان الاجداد والجدات كالابوين عند فقدهما (قوله بخلاف النفل) اي فان طاعتهما  
أولى منه مطلقا كما قدمناه عن البحر عن الملقط (قوله ورجح في البرازية أفضلية الحج) حيث  
قال الصدقة أفضل من الحج تطوعا كذا روى عن الامام لكنه لما حج وعرف المشقة أفق بان  
الحج أفضل ومراعاة أنه لو حج نفلا وانفق ألفا فلو صدق به هذه الاف على المحتاج فهو أفضل  
لان يكون صدقة فاس أفضل من انفاق الف في سبيل الله تعالى والمشقة في الحج لما كانت  
عائدة الى المال والبدن جميعا فضل في المختار على الصدقة اه قال الرضوي والحق التفصيل  
فما كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه أقل فهو الافضل كما وردت حجة افضل من عشر غزوات  
ووردت عكسه فيعمل على ما كان انفع فاذا كان انجع وانفع في الحرب فجهاذه افضل من حجه  
او بالعكس فحجه افضل وكذا بناء الرباط ان كان محتاجا اليه كان افضل من الصدقة وحج النفل  
واذا كان الفقير مضطرا او من اهل الصلاح او من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فقد يكون  
اكرامه افضل من حجته وعمره وبنائه ربط كما حكى في المسامرات عن رجل اودع الحج فجعل الف  
دينار يذهب بها الى الجاهل امرأته في الطريق وقالت له اني من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وبني  
ضرورة فافرغ لها مائة فلما رجع حجها ببلده صار كل اقل رجل منهم يقول له تقبل الله منك  
فتعجب من قواهم فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في نومه وقال له تعجبت من قواهم تقبل الله  
منك قال نعم يا رسول الله قال ان الله خلق ما كاعلى صورته حج عنك وهو يحج عنك الى يوم  
القيامة يا كرام لا امرأة مضطرة من آل بيتي فانظر الى هذا الاكرام الذي ناله لم يله بحجته  
ولا ببنائه ربط (قوله لوقفة الجمعة الحج) في الشرب لا يلبس عن الزيلبي افضل الايام يوم عرفة اذا  
وافق يوم الجمعة وهو افضل من سبعين حجة في غير جمعة روى عن ابن عمر في خبر يد الصالح  
اه لكن نقل المذاوي عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لا اصل له ثم ذكر الغزالي  
في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل اهل عرفة وهو افضل يوم  
في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان واقفا اذ نزل قوله اليوم اكملت

وكذا المكتبة بخلاف  
الامة الا اذا اذن لانه  
فليس لزوجه منعها  
(فروع) حج الفقي أفضل  
من حج الفقير حج القرض  
أولى من طاعة الوالدين  
بخلاف النفل بناء الرباط  
أفضل من حج النفل  
واختلاف في الصدقة ورجح  
في البرازية أفضلية الحج  
لأنه في المال والبدن  
جميعا قال وبه أنق أبو  
حنيفة حسين حج وعرف  
المشقة لوقفة الجمعة منزلة  
سبعين حجة وبغيره الكمل فرد  
مطلب  
في تفصيل الحج على الصدقة

مطلب  
في فضل وقفة الجمعة

ايكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي فقال اهل الكتاب لو أنزلت هذه الآية عليه ما علمناه يوم  
عيد فقال عمر رضي الله عنه أشهدا قد أنزلت في يوم عيد من اثنين يوم عرفة ويوم الجمعة على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اه (قوله بالواسطة) في المناسك الكبير  
لا يندى فان قيل قد ورد أنه يغفر لجميع اهل الموقف مطلقا فما وجه تخصيص ذلك بيوم  
الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بالواسطة وفي غيره يجب قوم القوم وقيل انه يغفر في وقفة  
الجمعة للحاج وغيره وفي غيره للحاج فقط فان قيل قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فكيف  
يغفر له قيل يحتمل أن تغفر له الذنوب ولا يثاب ثواب الحج المبرور والمغفرة غير مقيدة بالقبول  
والذي يوجب هذا أن الاحاديث وردت بالمغفرة لجميع اهل الموقف فلا بد من هذا القيد والله  
اعلم (تتمة) قال العلامة توح في رسالته المصنفة في تحقيق الحج الا كبر قيل انه الذي  
حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة جمعة او غيرها واليه ذهب  
ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر واليه ذهب علي وابن ابي اوفى والمغيرة  
ابن شعبة وقيل انه ايام من كلها وهو قول مجاهد وسفيان الثوري وقال مجاهد الحج  
الا كبر القران والاصغر الافراد وقال الزهري والشعبي وعطاء الا كبر الحج والاصغر العمرة  
(قوله ضاق وقت العشاء والوقوف) بان كان لومكث ليصلي العشاء في الطريق يطالع القبر  
فيل رصوه الى عرفة ولو ذهب ووقف يقوت وقت العشاء (قوله يدع الصلاة الحج) منى عليه  
في السراج واختار في شرح الباب ع كونه لان تأخير الوقوف اعذر مع امكان التدارك  
في العام القابل جائز وليس في الشرع ترك فرض حاضر لتقصير فرض آخر قال وهذا هو  
الظاهر المتبادر من الأدلة النقلية والعقلية وهو مختار الرازي خلافا للثوري من الأئمة  
الشافعية وقال صاحب النخبة يصلي ماشيا ومياعلى قول من يراه ثم يقضيه احتياطيا قال  
وهذا قول حسن وجع مستحسن اه (قوله قيل نعم الحج) اي الحديث ابن ماجه في سننه  
المروى عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس ان أباه أخبره عن ابيه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم دعا لأمته عشية عرفة فأجيب أنى قد غفرت لهم ما خلا الظالم فاني أخذت لظالم منكم  
فقال أي رب ان شئت أعطيت المظلوم الجنة وغفرت لظالم فلم يجب عشية عرفة فلما أصبح  
بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب الى ما سأل الحديث وقال ابن حبان ان كنانة روى عنه ابنه  
منكر الحديث وكلاهما ساقطا الاحتجاج وقال البيهقي هذا الحديث شواهد كثيرة  
ذكرناها في كتاب الشعب فان صح بشواهد فقيه الحجة والافقة قال تعالى ويغفر ما دون ذلك  
لمن يشاء وظلم بعضهم بعضا دون الشريك اه وروى ابن المبارك أنه صلى الله عليه وسلم قال ان  
الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات واهل المشعر وضمن عنهم التبعات فقال عمر يا رسول  
الله هذا الخاصة قال هذا لكم ولان أفى من بعدكم الى يوم القيامة فقال عمر رضي الله عنه كثر  
خير ربنا وطاب وتمامة في الفتح وساق فيه أحاديث أخر والحاصل أن حديث ابن ماجه وان  
ضعف له شواهد تصححه والآية ايضا تؤيده ومما يشهد له ايضا حديث البزارى مرفوعا  
من حج ولم يرفق ولم يقسق رجوع من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحديث مسلم مرفوعا ان الاسلام  
يهدم ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله الا ذكر الاكل

مطلب  
في الحج الاكبر  
بالواسطة • ضاق  
وقت العشاء والوقوف يدع  
الصلاة ويذهب لعرفة  
للحرج • اهل الحج يكفرون  
البيكار قيل نعم كبري أسلم

مطلب  
في تكفير الحج البكار



في شرح المشاور في هذا الحديث أن الحارثي يفتي بانه ذنوبه كلها بالاسلام والهجرة والحج حتى لو قتل واخذ المال وأحرز به دار الحرب ثم أسلم لم يؤاخذ بذنوبه من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كافيا في محصله صلى مراده وان كان ذكره صلى الله عليه وسلم لم يهجرة والحج تاكيدا في بشارته وترغيبا في مبايعته فان الهجرة والحج لا يكتفران المظالم ولا يقطع فيهما ما بهما البكائر وانما يكتفران الصغائر ويجوز أن يقال والبكائر التي ليست من حقوق أحد كاسلام الذي اهملها وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرحه وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وهكذا ذكر النووي والقارطبي في شرحه لم تكفي البصر وفي شرح الباب ومشي الطيبي على أن الحج يهدم البكائر المظالم ووقع منازعة غريبة بين امير بادشاه من الحنفية حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور وروى كتب رسالة في بيان هذه المسئلة اه قالت وظاهر كلام الفتح المبدل الى انه في المظالم ايضا وعليه مشي الامام السرخسي في شرح السير الكبير وقاس عليه الشهيد الصابر المحتسب وعزاه ايضا القارطبي الى القارطبي في شرح حديث من حج فلم يرفث الخ فقال وهو يشمل البكائر والتباعدات واليه ذهب القارطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص بالعام في المتعاقبة بحق الله تعالى لا بالعباد ولا يسهق الحق نفسه بل من عليه صلاة يسهق عنه ثم تأخيرها لانفسها فلما أخرها بعده فجدد انتم آخر اه ونحوه في البصر وحقوق الانبياء فان في شرحه الكبير على جوهرة التوحيد ان قوله صلى الله عليه وسلم اخرج من نوبه لا يتناول حقوق الله تعالى وحقوق عباده لانها في الذمة ليست ذنبا وانما الذنب المظالم فيها فلا يسهق انتم محضات الله تعالى فقط اه والحاصل ان تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والزكاة من حقوقه تعالى فيسهق انتم التأخير فقط عما مضى دون الاصل ودون التأخير المستقبلي قال في البصر فليس معنى التكفير كما يتوهمه كثير من الناس أن الدين يسهق عنه وكذا قضاء الصلاة والصوم والزكاة اذ لم يقل أحد بذلك اه وبهذا يظهر أن قول الشارح كحري أسلم في غير محله لا قضاؤه كما قال ح سقوط نفس الحق ولا قاتل به كما علمته بل هذا الحكم يخص الحارثي كما مر عن الاكل قلت قد يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدرة على أدائه سواء كان حق الله تعالى او حق عباده وليس في تركه ما يني به لانه اذا سقط انتم التأخير ولم يتحقق منه انتم بعده فلا مانع من سقوط نفس الحق أما حق الله تعالى فظاهر وأما حق العبد لله تعالى برضى خصمه عنه كما مر في الحديث والظاهر أن هذا هو مراد القائلين بتكفير المظالم ايضا والام يبق للقول بتكفيرها محل على ان نفس مظل الدين حق عباد ايضا لان فيه جناية عليه بتأخير حقه عنه حيث قالوا بسقوطه فليسهق نفس الدين ايضا عند الهجر كما تقدم عن عياض لكن تقييد عياض بالتوبة والهجر غير ظاهر لان التوبة مكفرة بنفسه ما هو انما يسهق حق الله تعالى لاحق العبد فتعين سقوط المسقط هو الحج كما اقتضته الاحاديث المسارة وأما انه لا قاتل بسقوط الدين فقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يحمل كلام الشارحين الماروجين في ذلك صح قول الشارح كحري أسلم بهم هذا الاعتبار فافهم ثم اعلم أن تجويزهم بتكفير البكائر بالهجرة والحج مناف لثقل عياض الاجماع على انه

وقيل غير المتعاقبة بالآدمي  
كدمي أم لم وقال عاض  
أجمع أهل السنة أن الكبائر  
لا يكفرها إلا التوبة ولا  
قاتل بسقوط الدين ولو قاتل  
فله تعالى كدين من صلاة  
وزكاة ثم اشترط المثل وتأخير  
المسئلة ونحوها بسقوط  
وهذا معنى النص في  
على أقول به

لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بشك في المظالم أيضا بل القول بشك في ان المظالم المطول وتأخير الصلاة ينافي به لانه كبيرة وقد كفرها الخبيج بلا توبة وكذا ينافي به غيوم قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهو اعتقاد اهل الحق ان من مات مصرا على الكبائر كاه اسوى الكفر فانه قد يعني عنه بشفاعته او بعض الفضل والحاصل كافي البصر ان المسئلة تنطية فلا يقطع بشك في الخبيج لا بكبائر من - عوقه تعالى فضلا عن - حقوق العباد والله تعالى أعلم (قول ضعيف) اى بكفارة وابنه عبد الله فانهم اساقط الاحتجاج كما مر لا بآية العباس بن مرداس كما وقع في البحر فانه مصابي واصحابه كاهم عدول كباين في محله فانهم (قوله يندب دخول البيت) ٢ ويغني عن قوله صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر اذا دخل مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة اذرع ثم يصلي يتوخى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست البلاطة الخضر اى بين الله ودينه صلى الله عليه وسلم السلام فاذا صلى الى الجدار المذكور يضع خداه عليه ويسنة غفر ويحمد ثم ياتي الاركان فيحمد ويهمل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى طائفا ويلزم الادب ما استطاع بظاهره وباطنه فغ (قوله اذ لم يشتمل الخ) ومثله فيما يظهر دفع الرشوة على دخوله قوله في شرح الباب ويحرم أخذ الابرة ممن يدخل البيت او يقصد ذياره مقام ابراهيم عليه السلام بالاخلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام كما صرح به في البحر وغيره اه وقد صرحوا بان ما حرم أخذ حرم دفعه الا للضرورة ولا ضرورة هنا لا دخول البيت ايسر من منالك الخبيج (قوله ولا يجوز الخ) ٣ قبل ذكر المرشدي في تذكرته ما نصه قال العلامة قطب الدين الحنفي والذي يظهر لي ان الكسوة ان كانت من قبل الساطان من بيت المال فامر اراجع اليه يعطيه لمن شاء من الشيعة غيرهم وان كانت من اوقاف السلاطين وغيرهم فامر اراجع الى شرط الواقف فيها فهي امن عنها له وان جهل شرط الواقف فيها عمل فيها بما جرت به العوائد السابقة كما هو الحكم في سائر الاوقاف وكسوة الكعبة الشريفة الا من اوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بنى شعبة أنهم يأخذون لانفسهم الكسوة الشريفة بعد وصول الكسوة الجديدة فيبقيون على عاداتهم فيها والله أعلم (قوله وله اسمها) اى لا تسمى ان كان امرأة او كان رجلا وكانت الكسوة من غير الحرير كافي في شرح الباب ونقل بعض المحققين عن المنك الكبير لاسندى تقييد ذلك ايضا بما اذا لم تكن عليها كتابة لاسيما كلمة التوحيد (قوله الا اذا قتل فيه) والا امره فانه يعرض عليه الاسلام فان أسلم سلم والا قتل كذا في شرح الشيخ اصيل عن المنتقى ليكن عبارة الباب هكذا من جنى في غير الحرم بان قتل او ارتد او زنى او شرب الخمر او فعل غير ذلك مما يوجب الحد ثم لا ذنب له لا يعرض له مادام في الحرم ولكن لا يابع ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى الى أن يخرج منه فيقتل منه وان فعل شيئا من ذلك في الحرم يقام عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقانا لاقتل فيه اه وكذا سمي في المتن قبيل باب القود من الجنائيات مباح الدم الجنا الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج منه لاقتل عنه لقتل الخ زاد الشارح هناك وأما ما دون النفس فيقتل منه في الحرم اجماعا اه ونقل في شرح الباب عن المتن مثل ما مر عن المنتقى من التفصيل وقال انه مخالف بظاهره لا إطلاقهم ثم اجاب بتقييد إطلاقهم عدم قتله بما اذا

٢ مطلب  
فدخول البيت

وحديث ابن ماجه أنه عليه الصلاة والسلام استجيب له حتى في الدماء والمظالم ضعيف • ينبغي دخول البيت اذالم يشغل على ايذاء نفسه أو غيره وما يقوله العوام من العسرة الوثقى والمسمار الذى فى وسطه انه سرة الدنيا لأصل له ولا يجوز شراء الكسوة من بنى شيعة بل من الامام أو نائبه وله بيعها ولو جنباً أو حائضاً لا يقتل فى الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل فى البيت

في استعمال كسوة الكعبة

فمن جنى في غير الحرم ثم  
التجأ إليه



لم يحصل عرض واما لان اباه عن الاسلام جنابة في الحرم وذكر ايضا عن الحنابلة عن أبي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافا له ما اهل قات وتقام عمار الحنابلة وان فعل شيئا من ذلك في الحرم بقاء عليه الحد فيه فاذا كلام الحنابلة وكلام الباب المنار ان الحدود لا تقام في الحرم على من جنى خارجة ثم لجأ اليه ولو كان ذلك فيمادون النفس بخلاف ما اذا كانت الجنابة فيه وعلى هذا فيفترق فيمادون النفس بين إقامة الحد وبين القصاص من حيث ان الحد فيه لا يقام في الحرم الا اذا كانت الجنابة فيه بخلاف القصاص واهل وجه الفرق ما صرحوا به من ان الاطراف بثلثهم ام لا تلك الاموال ومن جنى على المال اذا لجأ الى الحرم يؤخذ منه لانه حق العبد فكذا يقتص منه في الاطراف بخلاف الحد لانه حق الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لانه انيس بمنزلة المال وأما ما في صحيح البخاري من قطعه صلى الله عليه وسلم عام الفتح بخزومية بمكة فلا ينافي ما قلناه الا اذا ثبت انها مرقع خارج الحرم والله تعالى أعلم (قوله لا يقتل فيه) لان فيه تقدير البيت الشريف وقد أمر الله تعالى بتطهيره وكذا الحكم في سائر المساجد لانه يجب تطهيره عن الأقدار وحتى قالت ان كانت هذه هي العلة فهي شاذة لكل مسجد (قوله بكرة الاستنجاء بماء زمزم) وكذا إزالة النجاسة الحقيقية من ثوبه او بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويستحب حمله الى البلاد وقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحمله وتحب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي أنه كان يحمله وكان يصبه على المرندي ويسقيهم وانه ذلك به الحسن والحسين رضي الله عنهم ما من الباب وشرحه (قوله) لا باس باخراج التراب والاحجار التي في الحرم وكذا قيل في تراب البيت المعظم اذا كان قدرا يسيرا لتبركته بحيث لا تنوت به عمارة المكان كذا في الظهيرية ومقرب ابن وهبان المنع عن تراب البيت لئلا يتسلط عليه الجهال فيفضي الى خراب البيت والعباد بالله تعالى لان القليل من الكثير كثير كذا في معين المفتي للمصنف (قوله لا حرم للمدينة عندنا) أي خلافا للائمة الثلاثة قال في الكافي لا تاعرفنا محل الاصطبياد بالنص القاطع فلا يحرم الابدليل قطعي ولم يوجد قال ابن المنذر قال الشافعي في الحديد ومالك في المنصور وأكثر من اثنين من علماء الامصار لا يجزأ على قاتل صيده ولا على قاطع شجره وأوجب الجزاء ابن أبي اسيل وابن أبي ذئب وابن نافع المالكي وهو القديم للشافعي ورجمه النوروي وعلمه في المعراج (قوله على الرابع) يوهن أن فيه خلافا في المذهب ولم أدر وفي آخر الباب وشرحه أجمعوا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة زاده ما الله تعالى شرفا وتعظيما واختلقوا أيم ما أفضل فقبل مكة وهو مذهب الائمة الثلاثة والمروى عن بعض الصحابة وقبل المدينة وهو قول بعض المالكية والشافعية قبل وهو المروى عن بعض الصحابة ولعل هذا مخصوص بحبانه صلى الله عليه وسلم او بالنسبة الى المهاجرين من مكة وقيل بانسوية ينتمى وهو قول جمهور لامة قول ولا معقول (قوله الا الخ) قال في الباب والخلاف فيما عدا موضع القبر المقدس فانهم أعضاء الشريعة فهو أفضل بقاع الارض بالاجماع اه قال شارحه وكذا أي الخلاف في غير البيت فان الكعبة أفضل

لا يقتل فيه • بكرة الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال • لا حرم للمدينة عندنا ومكة أفضل منها على الرابع الا ما ضم أعضاء عليه الصلاة والسلام فانه أفضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والمكرمي وزيارته قبره

مطلب في كراهية الاستنجاء بماء زمزم

مطلب في تفضيل مكة على المدينة

مطلب في تفضيل قبره المكرم صلى الله عليه وسلم

من المدينة ما عدا الضريح الاقدس وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام وقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيله حتى على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي ان تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة البكريون على ذلك وقد صرح الناج القاهلي بتفضيل الارض على السموات لما رواه صلى الله عليه وسلم بها وحكاها بعضهم عن الاكثرين لما نقلوا الاية منها ودفنهم فيها وقال النوروي الجمهور على تفضيل السموات على الارض فينبغي أن يستثنى منها ما وضع ضم أعضاء الانبياء للجمع بين أقوال العلماء (قوله من دابة) أي بالاجماع المسلمين كما في الباب وما نسب الى الحافظ ابن تيمية الحنبلي من انه يقول بالنسبة عنهما انه قد قال بعض العلماء انه لا أصل له وانما يقول بالنسبة عن شد الرحال الى غير المساجد الثلاثة أما نفس الزيارة فلا يخالف فيها كزيارة سائر القبور ومع هذا فقد ورد كلامه كثير من العلماء والامام السبكي فيه تاليف منيف قال في شرح الباب وهل تستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء الصالحات نعم بلا كراهة بشرطها على ما صرح به بعض العلماء أما على الاصح من مذهبا وهو قول الشافعي وغيره من أن الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال والنساء جميعا فلا اشكال واماعلى غيره فكذلك نقول بالاستصحاب لا ملحق الاصحاب والله أعلم بالصواب (قوله بل قبل واجبة) ذكره في شرح الباب وقال كما بينته في الدرر المنسية في الزيارة المصطفوية وذكره أيضا الخليل الرملي في حاشية المنح عن ابن حجر وقال واتصرت له نم عبارة الباب والفتح وشرح المختار أنهم اقرروا من الوجوب بان له سنة وقد ذكر في الفتح ما ورد في فضل الزيارة وذكر كبريهم او آدابها وأطال في ذلك وكذا في شرح المختار والباب فليراجع ذلك من أراد (قوله ويبدأ الخ) قال في شرح الباب وقد روى الحسن عن أبي حنيفة انه اذا كان الحج فرفضه الا الحسن لا يجزأ أن يبدأ بالحج ثم يفتي بالزيارة وان بدأ بالزيارة جاز اه وهو ظاهر ان يجوز تفضيل على القرض اذا لم يتحقق القوت بالاجماع اه (قوله ما لم يجر به) أي بالقبر المكرم أي يلبسه فان من المدينة كان أهل الشام بدأ بالزيارة لا محالة لان تركها مع قريبه من عدم المساواة والشقاوة وتكون الزيارة حينئذ بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القلبية للصلاة شرح الباب (قوله وليزومه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له اذا قدم زيارة المسجد أو يفتخ فضل الله تعالى في مرة أخرى ينوي فيها ان في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم واجلاله ويوافقه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائرا لاني في حاجة الا يبارني كان - فقال على أن أكون شفعالي يوم القيامة اه ح ونقل الرضا عن العارف المتفلاحي انه أفر زارة عن الحج حتى لا يكون له شفعاء في غير هاتين فقره (قوله فقد أخبر الخ) أي بقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواهما من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى رواء أحد وابنه حبان في مسجدى وصحة ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة اهل الاثر شرح الباب وقد مرنا الكلام على المضاعفة المذكورة قبيل باب القران وفي الحديث المتفق عليه لا تشدد الرحال الا لثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصى

من دابة بل قبل واجبة ان له سنة ويبدأ بالحج لو فرضا ويجزأ لو نقل ما لم يجر به فيبدأ بزيارته لا محالة وليزومه زيارة مسجده فقد أخبر ان صلاة فيه خير من ألف في غيره الا المسجد الحرام



والله في كما أفاد في الاحياء أنه لا تشد الرحال لمسجد من المساجد الا هذه الثلاثة لما فيها من  
 المضاعفة بخلاف بقية المساجد فان امتساوية في ذلك فلا يرد أنه قد تشددت الرحال لغير ذلك  
 كما في رحم وتعلم علم وزيارة المشاهد كغير النبي صلى الله عليه وسلم وقبر الخليل عليه السلام  
 وسائر الأئمة (قوله وكذا بقية القرب) أي كالصوم والاعتكاف والصدقة والمذكر والقراءة  
 ونقل الباقين عن الطحاوي اختصاص هذه المضاعفة بالاعتكاف وعن غيره النوافل كذلك  
 (قوله ولا تنكروا الجوار بالمدينة الخ) وقيل تنكروا مكة وقيل انما على الخلاف بين أبي حنيفة  
 وصاحبيه وقد مناه قبيل القران واختار في الباب ان الجوار بالمدينة أفضل منها بمكة وأيده  
 بوجوه وببحث فيه اشارته القاري ترجيح ما اختاره في القمع حيث ذكر فضل الجوار بمكة ثم  
 قال لمكن الفائز به ذامع السلامة أقل القليل فلا يفي القمعة بما يبارهم ولا يذكر حالهم قيدا  
 في الجوار لان شأن النفوس الدعوى الكاذبة وانما لا كذب ما تكون اذا حلفت فكيف  
 اذا دعت وعلى هذا فيجب كون الجوار بالمدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السلامة  
 أو تضاعفها ان فقد في المضاعفة السلامة وقلة الادب المفضي الى الاختلال بواجب التوقير  
 والاحلال قائم اه قال ح وهو وجه فكان ينبغي للشارح ان ينص على الكراهة ويترك  
 التقييد بالوقوف أي اعتبار الغالب من حال الناس لا سيما أهل هذا الزمان واقعه المستعان  
 (خاتمة) يستحب له اذا عزم على الرجوع الى أهله أن يودع المسجد به الا ويدعو بعده ما  
 أحب وأن ياتي القبر الكريم فيسلم ويدعو ويسأل الله تعالى أن يوصله الى أهله بالماوي يقول  
 غير مودع بارسل الله ويحتمل في خروج الدمع فانه من امارات القبول ويغني أن يتصدق  
 بشئ على جيران النبي صلى الله عليه وسلم الى الله عليه وسلم ثم ينصرف متبيا يكتمه سرا على مفارقة الحضرة  
 النبوية كافي القمع وفيه ومن سن الرجوع ان يكبر على كل شرف من الارض ويقول آيوني  
 نأتبون عابدون ساجدون لبنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده  
 وهذا متفق عليه عليه الصلاة والسلام واذا أشرف على باله حرك دابته ويقول آيوني  
 الخ ويرسل الى أهله من يخبرهم ولا يفهم فانه منهي عنه واذا دخلها بدأ بالمسجد فصلى فيه  
 ركعتين ان لم يكن وقت كراهة ثم يدخل منزله ويصلي فيه ركعتين ويحمد الله ويشكره على  
 ما أولا من اتمام العبادات والرجوع بالسلامة ويدمج شكره وشكره مدة حياته ويحتمل في مجابة  
 ما يوجب الاحتياط في باقي عمره وعلامة الحج المبرور ان يعود خيرا ما كان وهذا اتمام ما يبرر الله  
 تعالى لعبده الضعيف من ربح العبادات اما الله رب العالمين ذا الجود العظيم أن يحقق في فيه  
 الاخلاص ويحمله نفعه الى يوم القيامة انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير وأن يسهل الكمال  
 الكتاب مع الاخلاص والنفع العظيم في ولعامة العباد في أكثر البلاد والحمد لله أولا وآخرا  
 وظاهر او باطنا صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تجز على يد فقر الوري جاءه الحبيب  
 محمد عابدين خرق الله ولوالديه والمسكين آمين والحمد لله رب العالمين ج ١٢٤٢

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح)

ذكره عقب العبادات الاربع اركان الدين لانه بالعبادة الى الكمال يطمح الى المركب لانه عبادة من  
 وجه معاملته من وجهه وقدمه على الجهاد وان اشتركا في أن كلا منهما سبب لوجود المسلم

مطلب  
 في الجوار بالمدينة المشرفة  
 ومكة المكرمة  
 وكذا بقية القرب ولا تنكروا  
 الجوار بالمدينة وكذا بمكة  
 لمن يثق بنفسه  
 (كتاب النكاح)

والاسلام لان ما يحصل بالعبادة افراد المسلمين أضعاف ما يحصل بالقتال فان الغالب في الجهاد  
 حصول القتل والذمة على أن يكون به الوجود المسلم لتساوي انظر الى أن تشددت الامة بمنزلة  
 تجدد الذات وكذا على العتق والوقف والاضحية وان كانت عبادات أيضا لانه أقرب الى الاركان  
 الاربع حتى قالوا ان الاشتغال به أفضل من التخلي لنوافل العبادات أي الاشتغال به وما يشتمل  
 عليه من القيام بمصالحه واعفاف النفس عن الحرام وتربية الولد ونحو ذلك (قوله انيس لنا  
 عبادة الخ) كذا في الاشياء وفيه نظرا أما أولا فان كونه عبادة في الدنيا انما هو كونه سببا لكثرة  
 الصالحين وما ينافيه من الاعتكاف ونحوه مما ذكرناه وهذا مقتضى قوله في الجنة بل ورد ان أهل الجنة  
 لا يكون لهم فيه اولاد لكن ورد في حديث آخر المؤمن اذا شهى الولد في الجنة كان حله ووضعه  
 وسنه في ساعة واحدة كما يشتهي وهذا أولى لقول الترمذي انه حديث حسن غريب وأما فلان  
 فلان الذي ذكره في الجنة أكثر من مائة ألف في الدنيا لان أهل العبدية يرحلون الملائكة الذين  
 يصحرون الليل والنهار لا يفترون غاية ان هذه العبادة ليست بكافية بل هي مقتضى الطبع  
 لان خدمة الملوك لخدمة شرف وترداد بالقرب وعناية في حاشية الحوى على الاشياء (قوله عقد)  
 العقد مجموع ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر أو كلام الواحد والآخر مقامهما المعنى  
 متولى الطرفين بغير وفيه كلام باقي (قوله أي حل استمتاع الرجل) أي المراد أنه عقد يقيد  
 حكمه بحسب وضع الشرع وفي البدائع ان من أحكامه ملك المنة وهو اختصاص الزوج  
 بمنافع بعضها وسائر أعضائه استمتعا أو ملك الذات والنفس في حق القمع على اختلاف  
 مشايخنا في ذلك اه بغير وعزا للدبوس المعنى الاول الى اشافني لكن كلام المصنف  
 كالذكر صريح في اختياره على ان الظاهر كافي التمران الخلف افضي اقول لدبوس ان هذا  
 الملك انيس حقيقة بل في حكمه في حق تحليل الوطء دون ما سواه من الاحكام التي لا تنصل بحق  
 الزوجية اه فعلى القول الذي عزاه للدبوس الى اصحابنا من أنه ملك الذات انيس ملكا  
 للذات حقيقة بل ملك القمع بها أي اختصاص الزوج به كما عبر به في البدائع وهو المراد من  
 القول بانه ملك المنة ويظهر أن تفسير الملك هنا بالاختصاص كما عبر به في البدائع أولى من  
 تفسيره بالحل لانه لا يجر لان الاختصاص أقرب الى معنى الملك لان الملك نوع منه بخلاف الحل  
 لانه لازم للملك المنة وهو لازم لاختصاصه بالزوج شرعا ايضا على أن ملك كل شئ يصح بيعه فقلت  
 الزوج المنة بالمعنى الذي ذكره في ذلك المستأجر المنفعة بمن استأجره للخدمة مثلا ولا يرد عليه  
 قوله في الجبر ان المراد بالملك الحل لان الملك الشرعي لان المنفعة لو وطئت بشبهة فهرها لها  
 ولو ملك الانتفاع ببعضها حقيقة لكان بدله اه لان ملك الانتفاع بالبيع حقيقة لا يستلزم  
 ملك البدل وانما يستلزم ملك نفس البضع كالموطة انت منة فان العقول للملكة نفس البضع  
 بخلاف الزوج فافهم (تنبيه) كلام الشارح والبدائع يشير الى أن الحق في القمع للرجل  
 والمرأة كذا كره السيد أبو السعود في حواشي مسكين قال ويترفع عليه ما ذكره الايساري  
 شارح الكفر في شرحه للجامع الصغير في شرح قوله عليه الصلاة والسلام احفظ عورتك  
 لامن زوجتك أو ما ملكت يمينك من ان للزوج أن ينظر الى فرج زوجته وحلقه دبرها  
 بخلافها حيث لا تنظر اليه اذا منعه من النظر اه ونقله ط وأقره والظاهر أن المراد ليس

انيس لنا عبادة شريفة من  
 عهد آدم الى الآن ثم نسفر  
 في الجنة الا النكاح والايامان  
 (هو) عند الفقهاء عقد  
 يقيد ملك المنة أي حل  
 استمتاع الرجل



لها اجبارها على ذلك لا يعني انه لايجل لها اذا منعها منه لان من احكام النكاح حل استمتاع  
كل منهما بالآخر ثم لو طواها جبر اذا امتنعت بلامانع شرعي وايس لها اجبارها على الوطء بعد  
ما وطئ امرأته وان وجب عليه ديانة احيانا على ما سيأتي تأمل (قوله من امرأة الخ) من  
ابتدائية والاولى ان يقول بامرأة والمراد بها الحقيقة فلو انتهت بقرة الامة انما هي عن الخلق  
وهذا بيان لمحلية العقد قال في البحر بعد نقله عن القح ان محليته الاثني والاولى ان يقال  
ان محليته اثني حقيقة من يثبت آدم ليست من المحرمات وفي العناية بحله امرأة لم يمنع من  
نكاحها ما منع شرعي فخرج المذكور والثنائي مطلقا والجنسية للانسي وما كان من النساء  
محرمات على التأييد كالمحرم اه وبه يظهر ان المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من نكاحها العقد  
لا الوطء لان المراد بيان محلية العقد ولذا اتمرت بالمناهي الشرعية عن المحرمات فالمراد به المحرمية  
بنسب أو سبب كالصاهرة والرضاع وأما نحو الحيض والنقاس والاحرام والظهار وقيل  
التمتع فغيره وما منع من حل الوطء لامن محلية العقد فافهم (قوله يخرج الذكر والثنائي  
المشكل) أي أن أراد العقد عليه ما لا يفيد ذلك استمتاع الرجل به لعدم محليته ماله وكذا  
على الخلفي لامرأة ولذا في البحر عن الزيلعي في كتاب الخلفي لوزوجه أمه أو مولاة امرأة  
أو رجل لا يصحكم بعصمة حتى يبين حاله انه رجل أو امرأة فاذا ظهر انه خلاف ما زوج به يبين  
ان العقد كان صحيحا والافباطل لعدم مصادفة المحل وكذا اذا زوج خنثى من خنثى آخر  
لا يصحكم بعصمة النكاح - في يظهر أن أحداهما ذكر والاخر أنثى اه فلو قال الشارح  
والثنائي المشكل مطلقا لشمس لصور الثلاث لكنه اقتصر على افادته بض أحكامه وليس  
فيه اجمال فافهم (قوله والثنية) ساقط من بعض النسخ ووجد في بعض أقبل قوله والثنائي  
والاولى ذكرها بعد ظهور وجهها بالمناهي الشرعية وعبر به اتباع التغيير المصنف في فصل المحرمات  
والاولى التعبير بالمشركة كما عبر به الشارح هناك (قوله والمحرم) هذا خارج بالمناهي الشرعية  
أيضا وكذا قوله والجنسية وانما المقصود بقرينة التعليل باختلاف الجنس لان قوله تعالى والله  
جعل لكم من أنفسكم أزواجا بين المراد من قوله فانه كما هو ما طالب لكم من النساء وهو الاثني  
من يثبت آدم فلا يثبت حل غيرها بلا دليل ولان الجن يتشككون بصورتي ففسد يكون ذكر  
تشكل بشكل أنثى وما قيل من أن من مال عن جواز التزويج بها بصفحة بلهله وجاقته لعدم  
تصور ذلك بعيد لان التصور يمكن لان تشككهم ثابت بالاحاديث والآثار والحكايات الكثيرة  
ولذا ثبت النهي عن قتل بعض الحيات ككمام في مكروهات الله تعالى ان عدم تصور  
ذلك لا يدل على حاقة السائل كما قاله في الاشياء وقال الا ترى ان أبا الليث ذكر في فتاويه ان  
الكفار لو تفرقوا في من الانبياء هل يرى فقال يسئل ذلك النبي ولايته وقد ثبت بعد رسولنا  
صل الله عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا اه وغمام ذلك في رسالة المسماة  
بالحسام الهندي لنصرة سيدنا خالد بن الوليد (تنبيه) في الاشياء عن السراجية  
لا يجوز لنا نكحة بين بني آدم والجن وانما الاختلاف الجنس اه ومفاد المانع انه  
لا يجوز للبني أن يتزوج أنسية أيضا وهو مفاد التعليل أيضا (قوله وأجاز الحسن) أي  
أي البصري رضي الله عنه كما في البحر والاولى التقييد به لاجراء الحسن بن زياد فلهذا

من امرأة لم يمنع من نكاحها  
ما منع شرعي فخرج المذكور  
والثنائي المشكل والثنية  
لجواز كونه والمحرم  
والجنسية وانما المقصود  
لاختلاف الجنس وأجاز  
الحسن نكاح الجنسية بشهود  
قنية

الامام رضي الله عنه لانه يتوهم من اطرافه هنا انه رواية في المذهب وايس كذلك ط  
لكنه نقل به - من شرح الملق عن زواجر الجواهر الاصح انه لا يصح نكاح آدمي جنية  
كذلك - لا اختلاف الجنس فكانوا كبقية الحيوانات اه ويحتمل ان يكون مقابلا  
الاصح قول الحسن المذكور تأمل (قوله قصدا) حال من ضمير يفيد وقوع المصداق  
حالا وان كثر ما هي ط (قوله كثر ما هي) فان المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع  
بغيره ولذا اختلف في شراء المحرمة نسباً أو وضاعاً أو اشتراك (قوله لتسرى) خصه بالذكر  
لانه لو اشتراه الا لتسرى كان حل الاستمتاع بغيره بالاولى ولو قال ولو لتسرى لكان أظهر  
وكلام البحر يدل عليه حيث قال ومثل المنة ثابت ضمناً وان قصده المشتري ح (قوله  
وعند أهل الأصول والفقهاء الخ) حاصله ان ما قدمه المصنف مع في معنى لافقهاء وما ذكره  
هنا من هنا من عا وافقه لان أهل الأصول يعنون عن معنى في النصوص الشرعية فلا تنافي بين  
كلام المصنف قال في البحر قد تساوى في هذا المعنى اللفظ والشرع أفاده ط (قوله  
بجواز العقد) وقيل بالعكس ونسب به الأصوليون الى الشافعي رضي الله عنه وقيل مشكوك  
لفظي فيه - ما وقيل موضوع للضم الصادق بالعقد والوطء فهو مشكوك معنوي وبه صرح  
مشايخنا أيضا بجر اه ح والاصح أنه حقيقة في الوطء كما في شرح التحرير (قوله  
بجواز العقد) أي بحقه لانه في الحقيقة في الجاهلي بل صرح خارج وقوله يراد الوطء  
أي لان الجاهل خلف عن الحقيقة فتخرج عليه في نفسها (قوله تصرم منية الاب على الابن)  
أي على فروعه فتكون حرمتها عليهم ثابتة بالنسب وأما حرمة انثى عقد عليها فقد اجماعا عليهم  
في الاجماع ولو قال لزوجته ان نكحتك فانت طالق لم ينفى بالوطء كذا الوأبانم أقبل الوطء  
ثم تزوجها طلق به لانه قد جحدت لاف الاجنبية فيمنع ما في العقد لان وطأها بالمسوم عليه شرعا  
كانت الحقيقة مبهورة فتبين الجاهل كذا في البحر والتحرير ونحوه (قوله بخلاف) حال  
من ما لم يوص له في قوله كما قال ح من ولا تشكروا أي حال كونه بخلاف قوله تعالى حق  
تشكركم حيث لم يرده الوطء بل أريد الله سبحانه عدم تجرده عن الفرائض بل وجدته فيه قرينة  
وهي استعانة الوطء منها لان الوطء فعل وهي منفعة لا فاعله وهو معنى قوله والمصور الخ  
(قوله لا سباده ايها) على ما استفيد من المقام من ان المراد العقد وأما اشتراط وطء  
المحل فاختاره من حديثه عليه ط (قوله الاجتزاء) قدية قال اذا كان لا انفكاك  
عن الجاهل على التقديرين فالمرجح لاحدهما على الآخر اه ح يعني أنه ان أريد بالنكاح  
في الآية الوطء كان مجازا عقليا لعدم تصور الفعل منها وان أريد به العقد كان مجازا  
لفظيا لانه حقيقة الوطء لعدم الآية على أحدهما متر جميعا بل لا يقال ان جعلها  
على الوطء أنسب بالواقع فان المطلقة ثلاثا لا تفصل بدون وطء المحال اللهم الا أن يقال  
المرجح كثرة الاستعمال ط أقول الظاهر انه لا مانع هنا من ارادة كل منهما ما كان  
التزويج في ان النكاح حقيقة في الوطء أو في العقد وكان الرابع من هذا الاول قالوا انه في  
هذه الآية مجازا فمضى معنى الله قد يكون أصح في الرد على القائل بانه حقيقة فيسه ولو  
قبل انه مجازا في في الاستناد اصح أيضا كما يصح في قولك جرى النهر أن تجده له من الجاهل

(قوله) يخرج ما يفيد الحل  
ضمنا كشرأة أمه لتسرى  
(و) عند أهل الأصول  
واللفظ (هو حقيقة في الوطء  
بجواز العقد) حيث جاء  
في الكتاب أو السنة مجردا  
عن الفرائض يراد به الوطء  
كافي ولأنه كفو ما نكح  
آبائكم من النساء تصرم منية  
الاب على الابن بخلاف حق  
تشكركم وجاغيره لا سباده  
ايها والمصور من العقد  
لا الوطء الاجتزاء (ويكون  
واجبا



الاستناد والمكن المشهور وأنه مجاز فوي به لاقاة الحسالية والحلية على أنه ليس في كلام  
 الشارح ما يمنع ذلك لأن قوله والمتصور من الله قد لا يوطئ الاستناد بغيره على أنه  
 مجاز في الاستناد بقرينة قوله لا سنده اليه أي أنه من استند الشئ إلى غيره من قوله  
 والمتصور الخ - إن لم يكن استنده اليه بغيره فبقي فافهمه (قوله عند التوقان) مصدر  
 نافت نفسه إلى كذا إذا اشتد من باب طلب بجر عن المغرب وهو بالفتحات الثلاث  
 كالم - لان والسيلان والمراد هذه الاشتباكات في الزبلي أي بحيث يضاف الوقوع في الزنا  
 لو لم يتزوج إذا يلزم من الاشتباكات إلى الجماع الخوف المذكور بجر قلت وكذا فيما يظهر  
 لو كان لا يمكنه منع نفسه عن الفطر المحرم أو عن الاستغناء بالكف فيجب التزوج وإن لم  
 يمتنع الوقوع في الزنا (قوله فان تبين الزنا لآية فرض) أي بان كان لا يمكنه الاحتراز عن  
 الزنا لآية لان ما لا يتوصل إلى ترك الحرام إلا به يكون فرضا بجر وفيه نظر إذا ترك قد يكون  
 بغير النكاح وهو التمسري وحينئذ فلا يلزم وجوبه إلا لو فرضنا المسئلة بأنه ليس قادر على  
 نهر لكن قوله لا يمكنه الاحتراز عنه لآية ظاهر في فرض المسئلة في عدم قدرته على التمسري  
 وكذا في عدم قدرته على الصوم المانع من الوقوع في الزنا لقوله قد عجز على شئ من ذلك لم يبق  
 النكاح فرضا أو واجبا عينا بل هو أو غيره مما يمنع من الوقوع في المحرم (قوله وهذا ان  
 ملك المهر والنفقة) هذا الشرط راجع إلى القسمين أعني الواجب والفرض وزاد في البحر شرط  
 آخر فيه ما هو عدم خوف الجور أي الظلم قال فان تعارض خوف الوقوع في الزنا ولم يتزوج  
 وخوف الجور لم يتزوج قد عجز الثاني فلا افتراض بل يكره أفاده الكمال في الفقه وأما لان  
 الجور موصى به من جهة العباد والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى وحق العبد مقدم عند  
 التعارض لا احتياجه وغنى المولى تعالى اه قلت ومقتضاه الكراهة أيضا عند عدم ملك  
 المهر والنفقة لان ما حق عجز أيضا وان خاف الزنا لم يكن باقي أنه يندب الاستدانة له قال في  
 البحر فان الله ضامن له الاداء فلا يضاف الفقر إذا كان من ينسب إليه الخصم بين والتعقيب اه  
 ومقتضاه أنه يجب إذا خاف الزنا وان لم يملك المهر إذا قدر على استدائمه وهذا مناف للاشتراط  
 المذكور لأن يقال الشرط ملك كل من المهر والنفقة ولو بالاستدانة أو يقال اه ذاق العاجر  
 عن الكسب ومن ليس له جهة وفاء قد عجز الشارح في أول الحج أنه لو لم يمتنع حتى أنفق ماله  
 وسعه أن يستقرض ويبيع ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن لا يوافق هذه الله تعالى بذلك أي  
 لو نأى أو فاهم لو قدر وكافيه في الظهيرة اه وقد صنفنا أن المراد عدم قدرته على الوفاء في  
 الحال مع غلبة ظنه أنه لو اجتمع له دورا لا فضلا عنه ويغني عن ما ذكر من نيب الاستدانة  
 على ما ذكرنا من ظنه القدرة على الوفاء وحينئذ فإذا كانت مندوبة عند أمنه من الوقوع في  
 الزنا يغني وجودها عند تبين الزنا بل يغني وجودها حينئذ وان لم يغلب على ظنه قدرة الوفاء  
 نأمل (قوله سنة مؤكدة في الاصح) وهو عمل القول بالاستصحاب وكثيرا ما يتساهل في إطلاق  
 المستحب على السنة وقيل فرض كفاية وقيل واجب كفاية وغامض في الفقه وقيل واجب عينا  
 ورجح في النهر كما يأتي قال في البحر ودليل السنية حالة الاعتدال الاقدار بجهاه صلى الله  
 عليه وسلم في نفسه وورده على من أراد من أمته التخلي للعبادة كافي للصحيحين ردابليغا بقوله فمن

عند التوقان) فان تبين  
 الزنا لآية فرض نهاية  
 وهذا ان ملك المهر والنفقة  
 والافلا انم بتركه بدائع  
 (و) يكون (سنة) مؤكدة  
 في الاصح

مطلب  
 كثير اما يتساهل في إطلاق  
 المستحب على السنة

رغب عن سائق فليس مني كما أوضحه في الفتح اه وهو أفضل من الاشتغال بتعلم وتعليم  
 كما في دور البحار وقد من أن أفضل من التخلي للتوابع (قوله في انم بتركه) لان الصحيح ان ترك  
 المؤكدة مؤتم كمال في الصلاة بجر وقد صنفنا في سنن الصلاة ان الملاحق بتركها انم بتركه وأن  
 المراد ان ترك مع الأصرار ووجه هذا فارق المؤكدة الواجب وان كان مقتضى كلام البدائع  
 في الامامة أنه لا فرق بينهم إلا في العبارة (قوله وبما ان نوى نهيينا) أي منع نفسه ونفسها  
 عن الحرام وكذا لو نوى مجرد الاتباع وامتنال الأمر بجر - لاف ما لو نوى مجرد قضاء الشهوة  
 واللذة (قوله أي القدرة على وطء) أي الاعتدال في التوقان أن لا يكون بالمع في الممار في  
 الواجب والفرض وهو سنة الاشتباكات وأن لا يكون في غاية الفتور كالاعتين ولذا فسر في  
 شرحه على المتن بان يكون بين الفتور والشوق وزاد المهر والنفقة لان العجز عن ما يسقط  
 الفرض فيسقط السنية بالاولى وفي البحر والمراد حالة القدرة على الوطء والمهر والنفقة  
 مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنة فيكون سنة في حقه كما أفاده في البدائع  
 أو خاف واحدا من الثلاثة أي الأخيرة فليس معتدلا فلا يكون سنة في حقه كما أفاده في البدائع  
 اه (قوله لا مواظبة عليه والانسكار الخ) فان المواظبة المقتضية بالانسكار على الترك دأبل  
 الوجوب وأجاب الرحق بان الحديث ليس فيه الانسكار على التارك بل على الراغب عنه ولا شك  
 أن الراغب عن السنة محل الانسكار (قوله ومكرها) أي تحريمها بجر (قوله فان تبينه)  
 أي تبين الجور محرم لان النكاح انما يشرع لمصلحة تحصين النفس وتحصيل النواب وبالجور  
 بأنم يرتكب المحرمات فتعذر عدم المصالح لم يمتنع هذه المفسد بجر وترك الشارح فيها  
 سادسا ذكره في البحر عن المجتبى وهو الاباحية ان خاف العجز عن الايقاع بواجبه اه أي  
 خوفه غير راجع والا كان مكروها وتحريمه لان عدم الجور من مواجبه والظاهر أنه إذا لم يقصد  
 إقامة السنة بل قصد مجرد التوصل إلى قضاء الشهوة ولم يخف شيئا لم يثبت عليه إذا نأى  
 الاباحية فيكون مباحا أيضا كالوطء نقض الشهوة لكن لما قيل له صلى الله عليه وسلم ان  
 أحدنا يقضي شهوة فكيف يثاب فقال صلى الله عليه وسلم ما منه ما أرايت لو وضعت يدي على محرم  
 أما كان يعاقب فيه يد الثواب مطلقا الآن يقال المراد في الحديث قضاء الشهوة لا جمل  
 تحصين النفس وقد صرح في الاشباه بان النكاح سنة مؤكدة فيحتاج إلى النية وأشار بإفادته  
 إلى توقف كونه سنة على النية ثم قال وأما المباحات ففتن لا يقع باعترافها قد عجزت لاجله  
 فإذا عجزها التقوى على الطاعات أو التوصل إليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب  
 المال والوطء اه ثم رأيت في الفتح قال وقد ذكرنا أنه إذا لم يقترن بنية كان مباحا لان المقصود  
 منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة ومبني العبادة على خلافه وأقول بل فيه فضل من جهة أنه كان  
 ممتكئا من قضاءها بغير الطريق المشروع فالعذر إليه مع ما يعلم من أنه قد عجزت تلزم انقلاقيه  
 قد ترك المعصية اه (قوله ويندب اعلانه) أي اظهاره والضمير راجع إلى النكاح وفي  
 العقد الحديث الترمذي أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدقوف  
 فتح (قوله وتقديم خطبة) بضم الحاء ما يذكر قبل اجراء العقد من الحمد والشهد وأما يذكرها  
 فهي طاب التزوج وأطلق الخطبة فأفاد أنه لا تنعني بالفاظ مخصوصة وان خطب بما ورد فهو

في انم بتركه وبما ان نوى  
 خصصنا وولدا (حال  
 الاعتدال) أي القدرة على  
 وطء ومهر ونفقة ورجح في  
 النهر وجوبه للمواظبة عليه  
 والانسكار على من رغب  
 عنه (ومكرها الخوف  
 الجور) فان تبينه محرم ذلك  
 ويندب اعلانه وتقديم  
 خطبة وكونه



أحسن ومنه ما ذكره ط عن صاحب الحسن الحسين من أفضله عليه الصلاة والسلام وهو  
 الحمد لله وحده ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله من شره وأفساده وسوء ما آتاه الناموس من بعد  
 الله فلا ضل له ومن يضل فلا هادي له وإن شهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا  
 عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة إلى رقبيا يا أيها الذين  
 آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تعونوا الاو انتم مسلمون يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا  
 سديدا إلى قوله عظيما اه (قوله في مسجد) لا امر به في الحديث ط (قوله يوم الجمعة) أي  
 وكونه يوم الجمعة فتحه (تبيينه) قال في البرازية والبناء والنكاح بين العبد وبين جائز وكره  
 الزفاف والخنا وأنه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالمدية في شوال وبخبر فيه  
 وتناول قوله عليه السلام لا نكاح بين العبد وبين ان صح أنه عليه السلام كان رجوع عن صلاة  
 العبد في أقصر أيام السنة يوم الجمعة فقال حتى لا يفوته رواح في الوقت الافضل إلى الجمعة  
 اه (قوله بهما قد رشيد وشهود عدول) فلا ينبغي أن يقدم المرأة بالأحد من عصاتها  
 ولا مع صفة فاسق ولا عنده شهود غير عدول خروجه من خلاف الامام الشافعي (قوله  
 والاستدانة له) لان ضمان ذلك على الله تعالى فقد روى الترمذي والنسائي وابن ماجه ثلاث  
 حق على الله تعالى عونهن المكاتب الذي يريد الاداء والنكاح الذي يريد العفاف والمجاهدين  
 سبيل الله تعالى ذكره بعض المحسين وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله والنظر اليها قبله) أي  
 وان خاف الشهوة كما صرحوا به في الخطر والاباحة وهو اذا علم أنه يجب في نكاحها (قوله  
 دون سنه) لئلا يسرع عقمها فلا تلد (قوله وسببا) هو ما قدمه من مناقر آباءك ح عن  
 القاموس أي بان يكون الاصول أصحاب شرف وكرم وديانة لانها اذا كانت دون ذلك وكذا في  
 العز أي الجاه والرفعة وفي المال تنقله ولا تفتقره والترفعت عليه وفي الفتح روى الطبراني  
 عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة لم يرده الله الا ذلا ومن تزوجها المساء لم  
 يرده الله الا فقر ومن تزوجها لم يرده الله الا دناءة ومن تزوج امرأة لم يردها الا أن يفض  
 بصره ويحسن فرجه أو يصل رحمه ببارك الله له فيها وبارك لها فيه (قمة) زاد في البحر ويختار  
 أبسر النساء خطبة ومونة ونكاح البكر أحسن للعبدت عليهم بالابكار فانهن اعذب أفواهها  
 وأزقي أرحامها وأرضى باليسير ولا يتزوج طويلا ولا يتزوج ولا صغيرة دمية ولا مكثرة ولا ميتة الخاق  
 ولا ذات الولد ولا مسنة للعبدت وداه لو دس من حسنة عقيم ولا يتزوج الامعة مع طول الحرة  
 ولا زانية والمرأة تختار الزوج الدين الحسن الخلق الجواد المومر ولا تنزع فاهة ولا تزوج ابنته  
 الشابة شيئا كبيرا ولا ربة لادمها ويزوجها كفو فان خطبها الكفو لا يؤخرها وهو كل مسلم تقى  
 وقاية البنات بالحلي والحلل لا يرغب فيهن الرجال سنة ولا يخطب مخطوبة غيره لانه يفسد وخيانة  
 اه (قوله وهل يكره الزفاف) هو بالكسر كتاب اهداه المرأة إلى زوجها قاموس والمراد به  
 هنا اجتماع النساء لذلك لانه لازم له عرفا فاده الرحق (قوله المختار لا الخ) كذا في الفتح متدلا  
 به بما مر من حديث الترمذي وما رواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت زفنا امرأة  
 إلى رجل من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما يكون معهم لهو فان الانصار يهيم  
 الله وروى الترمذي والنسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الدف

في مسجد يوم الجمعة بهما قد رشيد وشهود عدول والاستدانة له والنظر اليها قبله وكونها رونه او حسنة وعزا ومالا وفوقه خاقا وادبا وورعا وجالا وهل يكره الزفاف المختار لا اذا لم يشغل على مقدرة دينية

والصوت وقال الفقه ما المراد بالدف مالا جلاجل له اه وفي البحر عن الذخيرة ضرب الدف في  
 العرس يختلف فيه وكذا اختلافه في الغناء في العرس والواحدة فتم من قال به عدم كراهته  
 كضرب الدف (قوله وينعقد) قال في شرح الوفاية الع قد ربط أجزاء المصروف أي الايجاب  
 والقبول شرعا لكان هذا أريد بالعقد الحاصل بالمصروف وهو الارتباط لكان النكاح الايجاب  
 والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلناه هذا لان الشرع ينعقد به الايجاب والقبول أو كان عقد  
 النكاح لا أمورا خارجية كالشرائط وقد ذكرنا في شرح التنقيح في فصل النكاح ان الشرع  
 يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حياريتا بان ارتباطهما فيما يحصل معنى شرعي  
 يكون ملك المشترى أثره فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجهود مع المركب من  
 الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط للمعنى لأن البيع مجرد ذلك المعنى في الشرعي والايجاب  
 والقبول آله كما توهم به البعض لان كونهم أو كائنا في ذلك اه أي ينبغي كونهم ما آله  
 وأشار الشارح إلى ذلك حيث جعل الباء للملابسة كما في بيت البيت بالجر لا للاستعانة كما  
 في كتب القلم والحاصل أن النكاح والبيع ونحوهما وان كانت توجد بان الايجاب والقبول  
 لكن وصفها بهما كونها عقودا مخصوصة بأركان وشرائط يقترب عليها أحكام وتقتضي ذلك  
 العقود بآثارها وجود شرعي زائد على المعنى فليس العقد الشرعي مجرد الايجاب والقبول  
 ولا الارتباط وحده بل هو مجموع الثلاثة وعليه فقوله وينعقد أي النكاح أي يثبت ويحصل  
 انعقاده بالايجاب والقبول (قوله من أحدهما) أشار إلى ان المتقدم من كلام المأقدين  
 ايجابا سواء كان المتقدم كلام الزوج أو كلام الزوجة والمتأخر قبول ح عن المخ فلا يتصور  
 تقدم القبول فقوله تزوجت ابنتك ايجاب وقول الآخر زوجتك كها قبول خ لا فان قال  
 انه من تقدم القبول على الايجاب وتتمام حقيقة في الفتح (قوله لان الماضي الخ) قال في البحر  
 وانما اختير لفظ الماضي لان واضع اللغة لم يضع للأشياء لفظا خاصا وانما عرف الانثى  
 بالشرع واختير لفظ الماضي دلالة على الحقيقة والتحقق دون المستقبل اه وقوله على  
 التحقيق أي تحقيق وقوع الحدث (قوله كزوجت نفسي الخ) أشار إلى عدم الفرق بين أن  
 يكون الموجب أصليا أو ويا أو وكبلا وقوله منك بفتح الكاف وليس مراده استقصاء  
 الاقفاط التي تصلح للايجاب حتى يردها أن مثل بنى ابن ومثل موكلتي موكلتي وأنه كان عليه  
 أن يقول بعد ذلك منك بفتح الكاف وكسر ها أو من مولدك أو من موكلتك بفتح الكاف  
 وكسر ها أيضا ليم الاحتمالات فافهم (قوله ويقول الآخر تزوجت) أي أوقبات لنفسه  
 أو لموكلتي أو ابنتي أو موكلتي ط (قوله فالاول) أي الموضوع للاستقبال (قوله نفسك) بكسر  
 الكاف مفعول زوجتي أو بضمها مفعول زوجتي فقيهه حذف مفعول أحد الفعلين  
 ولو حذفته لكان على الولى والوكيل أيضا افاده ح (قوله أو كوني امرأتى) ومثله كوني امرأة  
 ابني أو امرأتى موكلتي وكذا كن زوجتي أو كن زوج بنى أو زوج موكلتي افاده ح (قوله فانه  
 ليس بايجاب) الفاء فصيحة أي اذا عرفت ان قوله بياض مع معطوف على قوله بايجاب وقبول  
 وعرفت أيضا ان العطف يقتضي المغايرة عرفت ان لفظ الامر ليس بايجاب لكان هذا يقتضي  
 ان قول الآخر زوجت في هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك أي ليس بقبول محض بل هو

(وينعقد) ملتبسا (بايجاب) من أحدهما (وقبول) من الآخر (وضمها لاضى) لان الماضي أدل على التحقيق (كزوجت) نفسي أو بنى أو موكلتي منك (و) يقول الآخر (تزوجت و) (لاستقبال) أو لال مال (فالاول الامر) كزوجتي أو كوني امرأتى فانه ليس بايجاب



افظ فام مقام الايجاب والقبول كما ذكره الشارح ويرى عليه ان عطف الحال على الاستقبال يقتضي ان نحو قوله اترز وبتك ليس بايجاب وان قولها اقبالت مجيبة له ايسر قبول مع انه ما ايجاب وقبول قطعا ح (قوله بل هو تو كبل ضمني) اي ان قوله تزوجت تو كبل بالنكاح لا ما ورد معني ولو صرح بالتوكيد وقال وكانك بان تزوجت نفسي مني فقالت زوجت صرح النكاح فكذا هنا غاية البيان وأشار بقوله ضمني الى الجواب عما أورد عليه من انه لو كان تو كبل لالما اقتصر على المجلس مع أنه يقتصر وتوضيح الجواب كما أفاده الرجح أن المتضمن بالفتح لا يقتضي شروط بل شروط المتضمن بالكسر والامر بطلب النكاح فيشترط فيه شروط النكاح من اتحاد المجلس في ركيبه لا شروط ما في ضمني من الوكالة كما في اعتق عبدك معني بالانفصال كان البيع فيه ضميا لم يشترط فيه الايجاب والقبول لعدم اشتراطهما في العتق لان المال في الاعاق شرط وهو بيع للمقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه اظهرا لاتبعية فبسط مقتضى بالفتح بشرط مقتضى بالكسر وهو العتق لا بشرط نفسه اظهرا لاتبعية فبسط القبول الذي هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار الرؤية والعيب ولا يشترط كونه مقبولا التماس كما ذكره في المنع في آخر نكاح الرقيق (قوله فاذا قال) أي المأمور بالتزويج (قوله أو بالسهم والطاعة) منعاق بمذرف دل عليه المذ كورأى زوجت أوقات مائة بالسهم والطاعة لا مكر ولا يجهل السهم والطاعة لا مكره الا بتقدير الجواب ما ضار اياه الانشاء ليم شرط العقد يكون أحدهما للمضي (قوله بزانية) نص عبارتها قال تزوجت نفسي مني فقالت بالسهم والطاعة صح اه ونقل هذا الفرع في البصر عن النوازل ونقله في موضع آخر عن الخلاصة فافهم (قوله وقيل هو ايجاب) مقابل القول الاول بأنه تو كبل ومشي على الاول في الهداية والجمع ونسبه في الفتح الى المحققين وعلى الثاني ظاهر الكنز واعتراضه في الدرر بأنه يخالف كلامهم وأجاب في البصر والنهر بأنه صرح به في الخلاصة والخاتمة قال في الخاتمة واقظة الامر في النكاح ايجاب وكذا في الطلاق والكفالة والهبية اه قال في الفتح وهو أحسن لان الايجاب ليس الالفاظ المقيدة قصد تحقيق المعنى أولا وهو صادق على لفظ الامر ثم قال واطاهر أنه لا بد من اعتبار كونه تو كبلا والابقى طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعني به بكذا فبقوله بعت بلا جواب امكن ذكر في البصر عن بيع الفتح الفرق بأن النكاح لا يدخله المساومة لانه لا يكون الا به مدة ومراجعات فكان لا يقتضي بخلاف البيع وأورد في البصر على كونه ايجابا ما في الخلاصة لو قال الو كبل بالنكاح هب ابنتك لفلان فقال الاب وهبت لا ينعقد النكاح ما لم يقل الو كبل بعدد قبالت لان الو كبل لا يعال التوكيد وما في الظاهر به لو قال هب ابنتك لابي فقال وهبت لم يصح ما لم يقل أبو العبي قبلت ثم أجاب بقوله الآن قال بأنه مفرع على القول بأنه تو كبل لا ايجاب وحده فلهذا ظهر غمزة الاختلاف بين القولين لكن مقتضى توقف على النقل وصرح في الفتح بأنه على القول بان الامر تو كبل يكون تمام العقد بالحبوب وعلى القول بأنه ايجاب يكون تمام العقد قائما بهما اه اي فلا يلزم على القول بأنه تو كبل قول الامر قبلت فهذا مخالف للجواب المذكور وكذا يخالفه تعليل الخلاصة بأنه ايسر لو كبل أن يوكل ثم ما في الظاهر به مؤيد للجواب لكن

بل هو تو كبل ضمني (فاذا قال) قال في المجلس (زوجت) أو قبالت أو بالسهم والطاعة بزانية فام مقام الطرفين وقيل هو ايجاب ووجهه في البصر

قال في النهر ان ما في الظاهر به مشكل اذ لا يصح تقريره على أن الامر ايجاب كما هو ظاهر ولا على انه تو كبل لما انه يجوز للاب أن يوكل بنكاح ابنته الصغرى اذ بتقديره يكون تمام العقد بالحبوب غير متوقف على قبول الاب وبه اندفع ما في البصر من أنه مفرع على انه تو كبل اه امكن قال الامام المفسر في شرحه انما توقف الانعقاد على القبول في قول الاب أو الو كبل هب ابنتك لفلان أو لابي أو أعطاها مائة لانه ظاهر في الطاب وأنه مستقبل لم يرد به الحال والحق فلم يتم به العقد بخلاف تزوجت بنك بكذا بعد الخطبة ونحوها فانه ظاهر في التحقيق والاثبات الذي هو معنى الايجاب اه فتأمل هذا وفي البصر انه يتوقف على القول بأنه تو كبل أنه لا يشترط سماع الشاهدين للامر لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيد وعلى القول الاخر يشترط ثم ذكر عن المعراج ما يفيد الاشتراط مطلقا وهو ان تزوجت وان كان تو كبلا لكن لما لم يعمل زوجت بدون نزل منزلة طهار العقد ثم ذكر عن الظاهر به ما يدل على خلافه وهو ما يذكره الشارح قريبا من مسألة العقد بالكتابة وبأقرب بيانه (قوله والثاني) أي ما وضع للحال المضارع وهو الاصح عندنا في قوله كل عملوك أم لك فهو حيز يقتضي ما في ملكه في الحال لا ما ليس كعهده الا بالنية وعلى القول بأنه حقيقة في الاستقبال فقوله اترز وبتك يقتضيه النكاح أيضا لانه يحتمل الحال كما في كلمة الشهادت فادعوا راديه التحقيق لا المساومة بدلالة الخطبة والمقدمات بخلاف البيع كما في البصر عن المحيط والحاصل انه اذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانعقاد وكذا اذا كان حقيقة في الاستقبال لقيام القرينة على ارادة الحال ومقتضاها انه لو ادعى ارادة الاستقبال والوعد لا يصدق به تمام العقد بالقبول وبأقرب قريبا ما يؤيده (قوله المبدوء بمزة) كما تزوجت بفتح الكاف وكسر هاء ح (قوله أو نون) ذكره في النهر بحثا حيث قال ولم يذ كروا المضارع المبدوء بالنون كترز وبتك أو تزوجت من ابي ويغني أن يكون كالمبدوء بالمزة اه (قوله كترز وبتك) بضم التاء ونون بكسر الكاف ومثله تزوجت نفسي بضم التاء خطا بالمد كرفا لكاف مفتوحة (قوله اذالم ينو الاستقبال) أي الاستبعاد أي طلب الوعد وهذا قيد في الأخير فقط كما في البصر وغيره وعبارة الفتح لما علمنا أن الملاحظة من جهة الشرع في ثبوت الانعقاد ولزوم حكمه جانب الرضا عدي بنا حكمه الى كل لفظ يفيد ذلك بالا حتمال ما والى الطرف الاخر فنقلنا لو قال بالمضارع ذي الهمزة اترز وبتك فقالت زوجت نفسي انعقد وفي المبدوء بالنون تزوجت نفسي فقال فعلت عند عدم قصد الاستبعاد لانه يقتضي فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يقتضي نفسه عن الوعد واذا كان كذلك والنكاح مما لا يجري فيه المساومة كان لا يقتضي في الحال فانه قد يبايع بغيره وضعه للانشاء بل باعتبار استتمه في غرض تحقيقه واستفادة رضامته حتى قلنا لو صرح بالاستتفهام اعتبر فهم الحال قال في شرح الطحاوي لو قال هل اعطيتنيها فقال اعطيت ان كان المجلس للوعد فوعد وان كان للعقد فنكاح اه قال الرجح قلنا أن العبرة بما يظهر من كلامهم الا لانيتهما الا ترى انه يستقدم الهزل والهزل لم ينو النكاح وانما صحت نيته الاستقبال في المبدوء بالتاء لان تقدير حرف الاستفهام فيه شائع كثير في العربية اه وبه علم ان المبدوء بالمزة كما لا يصح فيه الاستبعاد لا يصح فيه الوعد بالتزوج في المستقبل عند

والثاني المضارع المبدوء بمزة أو نون أو ناه كترز وبتك نفسك اذالم ينو الاستقبال



قيام القرينة على قصد التحقيق والرضا كما قلناه آنفا فافهم (قوله وكذا أنا متزوجك) ذكره  
 في الفتح بحثنا حيث قال والانعقاد بقوله أنا متزوجك ينبغي أن يكون كالمضارع المبدوء بالهمزة  
 سواء أ قال خ لان متزوج اسم فاعل وهو موضوع لذات قام بها الحدث وتصدق في  
 وقت التكلم فكان دال على الحال وان كانت دلالة عليه التزامية (قوله أو جئتك خاطبا)  
 قال في الفتح ولو قال باسم الفاعل بجئتك خاطبا ابتك أو تزوجني ابتك فقال الابن تزوجتك  
 فالنكاح لازم وليس للخاطب أن لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه أ قال ح فان قلت ان  
 الإيجاب والقبول في هذا ماضيان فلا معنى لذكره هنا قلت المعتبر قوله خاطبا لا قوله بجئتك  
 لانه لا ينعقد به النكاح ولا يدخل له فيه (قوله لعدم جريان المساومة في النكاح) أحقره  
 عن البيهقي فلو قال أنا متزوج أو جئتك مشتر بالانعقاد البيهقي لم ينعقد بالمساومة فيه ط (قوله  
 ان المجلس للنكاح) أي لا نشاعقده لانه لا ينعقد منه التحقيق في الحال فاذا قال الآخر  
 أعطيتكمها أو فعت لم يلزم وليس للأول أن لا يقبل (قوله انعقد على المذهب) صوابه لم ينعقد  
 فقد صرح في البحر عن الصيرفة بان الانعقاد خلاف ظاهر الرواية ومثله في التمر وكذا في شرح  
 المقدسي عن فوائدناج الشريعة وفي التارخانية قال لا مراءفة بغير من الرجال يا عروسي  
 فقلت ليبيك فنكاح قال القاضي ببيع الدين انه خلاف ظاهر الرواية (قوله فلا ينعقد الخ)  
 تقر ببيع على ما تقدم من انعقاده بالظن الخ ح (قوله كقبض مهر) قال في البحر وهل يكون  
 القبول بالفعل كالتحليل باللفظ كافي البيهقي قال في البرازية أجاب صاحب البداية في امرأة  
 زوجت نفسها بانف من رجل عند الشهود فلم يقل الزوج شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس  
 انه يكون قبولا وانكره صاحب المحيط وقال لا مال يقبل بانعقاده بغير خلاف البيهقي لانه  
 ينعقد بالتعاطي والنكاح نظيره لا ينعقد حتى يوقف على الشهود وبخلاف اجازة نكاح  
 الفضولي بالفعل لوجود القول في أ ح (قوله ولا يتعاط) تكرار مع قوله بالفعل كقبض  
 مهر وكل من مات تكرار مع قول المتن الاتي ولا يتعاط فان من قبض المهر التي قدمنا نقاها  
 عن البحر بعين ما شرح به المصنف قوله ولا يتعاط ح (قوله ولا يكتب حاضر) فلو كتب  
 تزوجتك فكتبت قبلة لم ينعقد بغير والاظهر أن يقول فقالت قبلة الخ اذا الكتابة من  
 الطرفين بلا قول لا سكنى ولو في الغيبة تأمل (قوله بل غائب) الظاهر أن المراد به الغائب عن  
 المجلس وان كان حاضر في البلد ط (قوله فتح) فانه قال ينعقد النكاح بالكتاب كانه قد  
 بالخطاب وصورته أن يكتب اليها بخطبها فاذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأه عليهم  
 وقالت زوجت نفسي منه أو تقول ان فلانا كتب الي بخطبتي فاشهدوا اني زوجت نفسي  
 منه أما لو نقل بحضورهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان سماع الشارح بشرط  
 صحة النكاح وبإسماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشارحين بخلاف ما اذا اتفقا  
 قال في المعنى هذا أي الخلاف اذا كان الكتاب بلفظ التزوج أما اذا كان بلفظ الامر كقوله  
 زوجي نفسك مني لا يشترط اعلامها الشهود بما في الكتاب لان اتفقا في طرفي العقد يحكم  
 الوكالة ونحوه عن المكمل وما نقله من نفي الخلاف في صورة الامر لاشبهه فيه على قول المصنف  
 والمحققين أما على قول من جعل لفظ الامر إيجابا كفاضحان على ما قلناه عنه فيجب اعلامها

وكذا أنا متزوجك أو جئتك  
 خاطبا لعدم جريان  
 المساومة في النكاح أو هل  
 اعطيتكمها ان المجلس  
 للنكاح وان للوعد فوعده  
 ولو قال له يا عروسي فقالت  
 ليبيك انعقد على المذهب  
 (قوله فلا ينعقد) بقبول بالفعل  
 كقبض مهر ولا يتعاط  
 ولا يكتب حاضر بل غائب  
 بشرط اعلام الشهود  
 بما في الكتاب ما لم يكن  
 بلفظ الامر فينبولي  
 الطرفين فتح

مطلب  
 التزوج بأرسال كتاب

أيام ما في الكتاب أ وقوله لا شيء فيه الخ قال الرضا في مناقشة لما تقدم أن من قال انه  
 نو كيدل يقول نو كيدل ضمنى فيثبت بشروط ما تضمنه وهو الإيجاب كما قدمناه ومن شرطه  
 سماع الشهود فينبغي اشتراط السماع هنا على القوانين الآن يقال قد وجد النص هنا على أنه  
 لا يجب فيه جمع اليه أ (تنبيه) لو جاء الزوج بالكتاب الى الشهود وعقدوا فقال هذا كتابي  
 الى فلانة فاشهدوا على ذلك لم يجز في قول أبي حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه وعند أبي يوسف  
 يجوز وفائدة هذا الخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتاب بعد العقد فشهدوا بأنه كتابه ولم يشهدوا  
 بما فيه لا تقبل ولا يقضى بالنكاح وعند أبي يوسف تقبل ويقضى به أما الكتاب فصحح بلا  
 اشهاد وانما الاشهاد تمكن المرأة من اثبات الكتاب اذا جحد الزوج كما في الفتح عن مبسوط  
 شيخ الاسلام (قوله ولا بالقرار) لا ينافيه ما صرحوا به من أن النكاح يثبت بالتصادق لان  
 المراد هنا ان الاقرار لا يكون من صبيخ العقد والمراد من قولهم انه يثبت بالتصادق أن القاضي  
 يثبت به أي بالتصادق ويحكم به أبو السعود عن الخوافي (قوله كما يصح باللفظ الجمل) أي بان  
 قال الشهود جعلت هذا نكاحا فلا نعم فينعقد لان النكاح ينعقد باللفظ ح في لو كانت  
 جعلت نفسي زوجة لك فقبيل تم فتح ومقتضى التثنية في عبارة الشارح أن هذا صحيح على  
 القوانين وهو ظاهر (قوله وجهل) ماض مبني للمجهول معطوف على صح (قوله ذخيرة)  
 فانه قال ذكر في صلح الاصل ادعى رجل قبل امرأة نكاحا فجلدت فصالحها على مائة على أن  
 تقر بذلك فافترت فهدا الاقرار منها جائز والمال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه  
 مقرون بالعوض فهو عبارة عن تعليق مبتدأ في الحال فان كان بمحض من الشهود صح النكاح  
 والا فلا في الاصح أ ملخصا وقال في الفتح قال قاض جنان وينبغي أن يكون الجواب على  
 التفصيل بل ان اقرا به قدام من لم يكن بينهما ما عقد لا يكون نكاحا وان أقر الرجل أنه زوجها  
 وهي انما أزوجه يكون نكاحا ويتضمن اقرارهما الانشاء بخلاف اقرارهما بماض لانه كذب  
 وهو كما قال أبو حنيفة اذا قال لامرأة انت لي امرأة ونوى به الطلاق يقع كأنه قال لاني  
 طلقتك ولو قال لم كن تزوجت أو نوى الطلاق لا يقع لانه كذب محض أ بهي اذا لم تقبل  
 الشهود جعلت هذا نكاحا فالحق هذا التفصيل أ (قوله احتياط) قال في البحر وقواهم  
 ان ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كراهة كطلاق نصه ما يقتضي الصحة وقد ذكر في المبسوط في  
 موضع جوازه الآن يقال ان القروج يحتاط فيه فلا يكتفى بذكر البعض لاجتماع ما يوجب  
 الحل والحرم في ذات واحدة فترجح الحرمة كذا في الخاتمة أ وما صح في الخاتمة صحه  
 في الظهيرية أيضا ونصه ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة فيسهر روايتان والصحيح أنه لا يصح  
 أ ثم راجعت نسخة أخرى من الظهيرية فرأيتها كذلك فن قال انه في الظهيرية صح الصحة  
 فكانه سقط من نسخته لا الثانية فافهم (قوله أو ما يعبر به عن الكل) كالرأس والرقبة بحر  
 (قوله ورجعوا في الطلاق خلافة) قال في البحر وقالوا الاصح انه لو اضاف الطلاق الى ظهرها  
 وبطنها لا يقع وكذا العتيق فلو اضاف النكاح الى ظهرها وبطنها ذكر الخوافي قال مشايخنا  
 الاشبه من مذهب أصحابنا انه ينعقد النكاح وذكر ركن الاسلام والسرخصي ما يدل على انه  
 لا ينعقد النكاح كذا في الذخيرة أ أقول وقال في الذخيرة أيضا في كتاب الطلاق وان قال

ولا (بالاقرار على المختار)  
 خلاصة كقوله هي امرأت  
 لان الاقرار اظهر لما  
 هو ثابت وليس بانشاء  
 (وقيل ان) كان (بمحض)  
 من الشهود صح (كما يصح)  
 بلفظ الجمل (وجهل)  
 الاقرار (انشاء وهو)  
 الاصح (ذخيرة ولا ينعقد)  
 به تزوجت نصه على  
 الاصح احتياطاً غاية  
 بل لا بد أن يضيفه الى كلهما  
 أو ما يعبر به عن الكل ومنه  
 الظهور والبطن على الاشبه  
 ذخيرة ورجعوا في الطلاق  
 خلافة



ظهرت طائفتا أبو بطنك قال السر خفي في سره الاصح انه لا يقع واستدل بمثله ذكرها  
 في الاصل اذا قال ظهر لك على كظهر أي أو بطنك على كبطن أي انه لا يصير مظاهرا وذكروا  
 الحلواني في سره الاشبه بذهب أصحابنا انه يقع الطلاق قال وهو نظير ما قاله صاحبنا في  
 اذا أضيف عقد النكاح الى ظهر المرأة أو الى بطنها أن الاشبه بذهب أصحابنا أنه يقع  
 النكاح اه (قوله فيحتاج للفرق) كذا قال في التمر لكن قد علمت مما نقلناه عن النخبة  
 أولا وثانيا أن الحلواني الذي صح عنه انما قد اتفق النكاح صح وقوع الطلاق وأن السر خفي الذي  
 لم يصح الا انه قد لم يصح الوقوع بل صح عنه وعلى هذا فلا حاجة للفرق وبه ظهر أن  
 ما ذكره في البصر وتبعه الشارح قول ثالث ملحق من القولين ولا يظهر وجهه (قوله كان) أي  
 التسمية وكذا في غير قوله ح أي ونذ كبر الضمير باعتبار المذكر أو لأن المراد بالتسمية المسمى  
 أي المهر (قوله فلو قبل الخ) قال في الفقه كأمراة قالت لرجل زوجت نفسي منك بمائة دينار  
 فقبل أن تقول بمائة دينار قبل الزوج لا يقع لان أول الكلام يتوقف على آخره اذا كان  
 في آخره ما يغير أوله وهنا كذلك فان مجرد زوجت يقع به المثل وذكروا المسمى معه يغير ذلك  
 الى أن عين المذكر فلا يصح قول الزوج قبله (قوله اتحاد المجلس) قال في البحر فلو اختلف  
 المجلس لم يقع فلو اوجب أحدهم انقام الآخر أو اشتغل بعمل آخر باطل الايجاب لان شرط  
 الارتباط اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعا بينهما أو أاما الفور فليس من شرطه ولو عفا  
 وهو ما عتبه ابن أويب يران على الدابة لا يجوز وان كان على سائمة سائرة جاز اه أي لان  
 السائمة في حكم مكان واحد (فرع) قال في المنية قال زوجتك بنق فسكت الخطاب فقال  
 الصهر أي أبو البنت ادفع المهر فقال انتم فهو قبول وقيل لا اه وهذا يومهم أن عندنا قولا  
 باشتراط الفور وأن المختار عدمه واجاب في الفقه بأنه قد يكون منشا هذا القول من جهة انه  
 كان منصفا بكونه خطبا خفي سكت ولم يجب على الفور كان ظاهرا في رجوعه فقولهم  
 بعده لا يفيده فردد لان الفور شرط مطلقا والله سبحانه أعلم اه (قوله لو حاضر بن)  
 احترازه عن كتابة الغائب اما في البصر عن المحيط الفرق بين الكتاب والخطاب ان في الخطاب  
 لو قال قبلت في مجلس آخر لم يجز وفي الكتاب يجوز لان الكلام كما وجد ثلاثي فلم يمتل الايجاب  
 بالقبول في مجلس آخر فاما الكتاب فقام في مجلس آخر وقراءته بمنزلة خطاب الحاضر فانصل  
 الايجاب بالقبول فصح اه ومقتضاه أن قراءة الكتاب في مجلس آخر لا بد منها ليجعل  
 الاتصال بين الايجاب والقبول وحيدة فأتى اتحاد المجلس شرط في الكتاب أيضا وانما الفرق هو  
 قيام الكتاب وامكان قراءته فاما في الفصح الذي قوله حاضر بن كالتنهر كان أولى وانما ظاهره لو  
 كان مكان الكتاب رسول بالايجاب فلم تقبل المرأة ثم أعاد الرسول الايجاب في مجلس آخر فقبلت  
 لم يصح لاقدر سألته انتهت أولا بخلاف الكتابة لبقائها افاده الرجح (قوله كقبلت النكاح  
 لا المهر) تمثيل للمعنى أي اذا قال تزوجتك بألف فقالت قبلت النكاح ولا قبل المهر لا يصح  
 وان كانت التسمية ليست من شروط صحة النكاح لانه انما أوجب النكاح بذلك القدر المسمى  
 فلو صح ما قبلوها بلزمه مهر المثل ولم يرض به بل يمسى فيلزمه ما لم يلزمه بخلاف ما اذا لم يتم  
 من الاصل لان غرضه النكاح بمهر المثل حيث سكت عنه ولو قالت قبلت ولم تزده على ذلك صح

فيحتاج للفرق (واذا وصل  
 الايجاب بالتسمية) للمهر  
 (كان من غمسه) أي  
 الايجاب (فلو قبل الآخر  
 قبله لم يصح) يتوقف أول  
 الكلام على آخره لو فيه  
 ما يغير أوله ومن شرط  
 الايجاب والقبول اتحاد  
 المجلس لو حاضر بن وان  
 طال كعبه وان لا يخالف  
 الايجاب والقبول كقبلت  
 النكاح لا المهر

النكاح يسمى وغمسه في الفقه (قوله ثم يصح الخط الخ) أي اذا قال تزوجتك بألف فقالت  
 قبلت بضمه مائة يصح ويجوز كل ما قبلت الألف وحطت عنه مائة بجر ولا يحتاج الى  
 القبول منه لان هذا اسقاط وبراءة بخلاف الزيادة كما لو قالت زوجت نفسي منك بألف فقال  
 الزوج قبلت بالقبول صح النكاح بألف الا ان قبلت الزيادة في المجلس فيصح بالقبول على ما في  
 كتابي البحر فضرورة الخط من المرأة والزيادة من الزوج كعامة وهو كذلك في النخبة  
 والطلاقة وقال في التمر بخلاف ما اذا زوجت نفسها بألف فقبلها بالقبول أو بضمه مائة صح  
 وتوقف قبول الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى اه وظاهره انها أوجبت  
 بألف وقبل الزوج بضمه مائة وهو مذهب كل فان الخط بمن له الحق وهو المرأة لا بمن عليه فالظاهر  
 انه مما خالف فيه القبول الايجاب فلا يصح بجر افاده الرجح (قوله وان لا يكون مضافا)  
 كزوجتك غدا ولا معلقا أي على غير كائن كزوجتك ان قدم زيد وقوله كما يصح أي الكلام  
 على المضاف والمعلق قيل باب الولى (قوله ولا المنكوحة مجهولة) فلان زوج بضمه منه وله فنان  
 لا يصح الا اذا كانت احدهما متزوجة فينصرف الى الفارغة كما في البرازية نهر وفي معناه  
 ما اذا كانت احدهما محجومة عليه فليراجع رجعي واطلاق قوله لا يصح دال على عدم الصحة  
 ولو جرت مقدمات الخطبة على واحدة منهم ما بينهما التميز المنكوحة عند الشهود فانه لا بد منه  
 رمي قلت وظاهره انم الوجرت المقدمات على معينة وتعين عند الشهود أيضا يصح العقد  
 وهي واقعة الفتوى لان المقصود في الجهالة وذلك حاصل بهيئتها عند العاقلين والشهود  
 وان لم يصح باعها كما اذا كانت احدهما متزوجة ويؤيده ما سبق من أنها لو كانت غائبة  
 وزوجها وكيلها فان عرفه الشهود وعادوا انه أرادها كني ذكرا سمها والالا بد من ذكرا اب  
 والجد أيضا ولا يخفى أن قوله زوجت بنق وله فنان أقل ايماعا من قول الوكيل زوجت فاطمة  
 وباني غام ذلك عند قوله وحضور شاهدين حرين وعند قوله غلط وكيلها الخ (تنبيه) لم يذ كر  
 اشتراط تغيير الرجل من المرأة وقت العقد لخلاف ما في النوازل في صغير بن قال أبو أحمد هما  
 زوجت بنق هذه من انك هذا وقيل ثم ظهر الجارية غلاما وألف الام جارية جاز ذلك وقال  
 العتاني لا يجوز بجر قال الرمي والا كثر على الاول قلت وبه علم ان زوجت وتزوجت  
 يصلح من الجانبين وبه صرح في الفقه عن المنية ومثله في البصر (قوله ولا يشترط الخ) أي فيما  
 كان باقظ تزويج ونكاح بخلاف ما كان كتابة لما ياتي من انه لا بد فيه من نية أو قرينة وفهم  
 الشهود لكن قد في الدرر عدم الاشتراط بما اذا علم أن هذا اللفظ ينصبه النكاح أي  
 وان لم يعلم حقيقة معناه قال في الفقه لو اقنت المرأة زوجت نفسي بالعربية ولا تعلم معناه  
 وقبل الشهود يعلمون ذلك أو لا يعلمون صح كالطلاق وقيل لا كما يصح كذا في الخلاصة ومثل  
 هذا في جانب الرجل اذا قلته ولا تعلم معناه وهذه من جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير  
 والنكاح والخلع فالثلاثة الاول واقعة في الحكم ذكره في حناق الاصل في باب التدبير واذا  
 عرف الجواب قال فاضحان فيبني أن يكون النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر  
 لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الحد والهزل بخلاف البيع ونحوه وأما في الخلع  
 اذا قلنت اختلعت نفسي منك بهري ونفقة عدي فانه لا تعلم معناه ولا انه لفظ خلع

نسم يصح الخط كزيادة  
 قبيلتها في المجلس وأن  
 لا يكون مضافا ولا معلقا  
 كما يصح ولا المنكوحة  
 مجهولة ولا يشترط العلم  
 بمعنى الايجاب والقبول  
 فيما يستوى فيه الجسد  
 والهزل



اختلافه وانفسه قبل لا يصح وهو الصحيح قال القاضي وينبغي أن يقع الطلاق ولا يسهط المهر ولا النفقة وكذا لو ائتمت أن تبرئه وكذا المديون اذا ائتمت رب الدين لفظ الابراء لا يبرأ اه قلت وفي فهم النعمود اختلاف نصيب كما سيأتي بيانه (قوله اذ لم يحتج انية) بسكون ذال اذا فاجله تامل ما قبلها ووضعه بفتح ما (قوله به يفتي) صرح به في البرازية وفي البحر ان ظاهر كلام التبيين ينبغي ترجيحه قلت وهو مقتضى كلام الفخ الماروبه بوزن في متن الملتقى والدرر والوقاية وذ كر الشارح في شرحه على الملتقى انه اختلاف الصحيح فيه (قوله وانما يصح الخ) اعلم ان الصريح بنعقد به النكاح بالاخلاف وغيره على اربعة اقسام قسم لا اختلاف في الانعقاد به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا والصحيح الانعقاد وقسم فيه خلاف والصحيح عدمه وقسم لا اختلاف في عدم الانعقاد به فالاول ماسوى لفظي النكاح والتزويج من لفظ الهبة والصدقة والتعليك والجهل بخوجعت بنق لك بالف والثاني نحو بيعت نفسي منك بكذا أو بنق أو اشتريتك بكذا فقالت نعم ونحو السلم والصرف والقرض والصلح والمثلث كالاجارة والوصية والرابع كالاجارة والاحلال والاعارة والرهن والتمتع والاقالة والخلع افاده في الفتح (قوله وما عداها ما كتابه الخ) في هذا التركيب اخراج المتن عن مدلوله من التصريح بجواز هذه الالفاظ وأورد عليه كيف صح بالكتابة مع اشتراط الشهادة فيه والكتابة لا بد فيها من النية ولا طلاع للشهود وعليها قال الزياي قلنا ليست بشرط مع ذكر المهر وذ كر المهر وذ كر المهر خشي أن لا يست بشرط مطلقا لعدم اللبس ولان كلامنا فيها اذا صرحا به ولم يفتي اخفاها اه وللمحقق ابن الهمام فيه بحث طويل ياتي بهضمه قريبا (قوله وهو كل لفظ الخ) أورد عليه في البحر انه ينعقد بالفاظ غير ما ذكره من كوفي امرأتي وقولها امرأتي نفسي وقوله لمبات راجعت بكذا وقولها له رددت نفسي عليك وقوله صيرت لي أوصرت لك وقوله ثبت حق في منافع بضعك وذ كر الفاظ أخر وانه ينعقد في الكل مع القبول ثم أجاب بان العبرة في العقود لا معنى حتى في النكاح كما صرحوا به وهذه الالفاظ تؤدي معنى في النكاح وحاصله ان هذه الالفاظ داخله في النكاح لان المراد افظه ما يؤدى معناه تامل (قوله وضع لقلبك عين) خرج ما لا يقيد القلب أصلا كالرهن والوديعة وما يقيد بقلبك النفقة كالاجارة والاعارة كما يأتي (قوله كامله) صرح به وهو موقوفه فلا يصح بالشركة قال في غاية البيان وكذا أى لا ينعقد بلفظ الشركة لانه يقيد القلب في البعض دون الكل وهذا لا يصح النكاح اذا قال زوجتك نصف جاري (قوله خرج الوصية غير المقيدة بالمال) بان كانت مطلقة أو مضافة الى ما به الموت أما المقيدة بالمال نحو أوصيت لك بضع افعى للمال بالف درهم فجاءت حقيقة في الفتح وتبعه في الترفا لا وارضاء غير واحد وخالفهم في البحر بان المعقود ما أطلقه الشارحون من عدم الجواز لان الوصية مجاز عن القلب فلو ائتمت به السكان مجاز عن النكاح والمجاز لا يجازيه كافي يورع العناية اه ونقل الرملي عن المقدسي أن قوله ان المجاز لا يجازيه مردود يعرف ذلك من طالع أساس البلاغة اه أى كما قرأوه في رأيت مشقة زيد من أنه مجاز بمرتبة وكذا في فاذا قلنا القليل من الجوع والخوف قلت لكن قول المصنف كغيره وما وضع لقلبك العين في الحال لا يشمل الوصية لانها موضوعة لقلبك العين بعد الموت

اذ لم يحتج انية به يفتي  
رواها يصح بلفظ تزويج  
ونكاح لانهم ما صرح  
رواها عداها ما كتابه وهو  
كل لفظ (وضع لقلبك عين)  
كامله فلا يصح بالشركة  
(في الحال) خرج الوصية  
غير المقيدة بالمال

فاذا استعملت في غلبك العين في الحال كانت مجازا فلم يصح بها النكاح بناء على أنه لم يوضع لقلبك في الحال لا يتلوه على أنه مجازا لمجاز الهم الا أن يجاب بان قوله لم يوضع على استعماله فيتمتع بالحقيقة والمجاز أو هو مسمى على أن المجاز موضوع بالوضع النوعي كما أوضحه شارح التبرير في أول الفصل الخامس فتأمل (قوله كهيئة) أى اذا كانت على وجه النكاح واعلم ان المنكوحة اما أمة أو حرة فاذا أضاف الهبة الى الأمة بان قال رجل بعت أمي هذه منك فان كان الحال يدل على النكاح من احضار شهود ونسبة المهر منه لا وجوبه لا وهو ذلك ينصرف الى النكاح وان لم يكن الحال دليلة على النكاح فان نوى النكاح وصدقه الموهوب فكذلك ينصرف الى النكاح بقرينة النية وان لم ينو ينصرف الى ملك الرقبة وان أضفت الى الحرة فانه ينعقد من غير هذه القرينة لان عدم قبول الحمل للمعنى الحقيقي وهو الملك للحرة يوجب الحمل على المجاز فهو القرينة فان قامت القرينة على عدمه لا ينعقد فلو طالب من امرأة الرضا فقالت وبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا كقول أبي البت وهبته لك انك قد قبلت الا اذا اراد به النكاح كذا في البحر ط (قوله وقرض الخ) قال في التمهرو في الصرف والقرض والصلح والرهن قولان وينبغي ترجيح انعقاد بالصرف عملا بالكتابة لما أنه يقيد ملك العين في الجاه وبه يرجع ما في الميراث من تصحيح انعقاده بالقرض وان رجح في الكشف وغيره عدمه وجرم المهر خشي بانه عاقد بالصلح والعطية ولم يحكم الاتفاقي غيره اه وسياق الكلام على الرهن امكن قوله ولم يحكم الاتفاقي غيره سبق قل فان الذي ذكره الاتفاقي في غاية البيان أنه لا ينعقد بالصلح وهكذا انعقد له عنه في البحر ومزاه في الفتح الى الاجناس ثم نقل كلام المهر خشي قلت وينبغي التمسك به والتوفيق بان يقال ان جعلت المرأة بصلح الصلح يصح مثل أن يقول أبو البت لداثمة من ماله صلحتك عن ألفك التي لك على يتي هذه وان جعلت ماله صلحتك بان قال صلحتك عن يتي بالف لا يصح وعلم به يحمل كلام غاية البيان بدليل أنه علمه بقوله لان الصلح حطية واسقاط للثمن اه ولا ينبغي أن الاسقاط انما هو بالنسبة للمصالح عنه والمقدود ملك المتعة من المرأة لا لاسقاطها اذ لم يصح اتمام الصلح فالحق ودملكه أيضا فيصير به ملك المتعة هذا ولم أر من تعرض للخلاف في العطية مثل قوله هي لك عطية فكذلك لانه بمنزلة الهبة وقد أفتى به في التبرير وأما لفظ أعطيتك بنق بكذا كما هو الشائع عند الاعراب والفلاحين فيصير به المهر قد كما قدمناه عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع كثيرا أنه يقول بقتك خاطبا ابتك لنفسه فيقول أبوها هي جارية في مطبخك فينبغي أن يصح اذا قصد المهر قد دون الوعد أخذ ما قدمناه آنفا عن البحر في هبتها لك لثمنك وبؤيده ما في الذخيرة اذا قال جعلت ابنتي هذه لك بالف صح لانه أتى به في النكاح والعبرة في المهر وداله على دون الالفاظ اه (قوله ولم راسخا) هذا اذا جعلت المرأة رأس مال السلم أو جعلت اجرة فينه قد اجاعا انما ان جعلت سلم في السلم لا ينعقد لان السلم في الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لانه لو اتصل به القبض بقيه ملك الرقبة مطلقا فاسد وليس كل ما ينعقد بالحقيقة ينعقد بالمجاز وبوجهه في الفتح وهو مقتضى ما في المتن وان لم يجز لاجرة كقوله اجرتك ابنتي بكذا فالحق انه

(كهيئة وقلبك وصدقة)  
وعطية وقرض وسلم واعتقاد  
وسلم وصرف



لا ينفصلان لا تفيد ذلك العين أفاده في البصر (قوله وكل ما قلناه الرقاب) كالمعلم  
والبيع والشراء فانه ينفصل كما مر (قوله بشرط نية أو قرينة الخ) هذا ما سبق في الفتح  
ردا على ما قدمناه من الزيادة حيث لم يجهل النية شرطاً عند ذلك والمهر وعلى الشرعي  
حيث لم يجعله شرطاً مطلقاً أو حاصلاً في الرد أن المختار أنه لا بد من فهم المهر والمراد فان حكم  
السامع بان المتكلم أراد من اللفظ ما لم يوضع له لا بد من قرينة على ارادته ذلك فان لم تكن  
فلا بد من اعلام الشهود بمراده ولذا قال في الدرابة في تصوير الانعقاد باللفظ الاجارة عند  
من يجهل ان يقول اجرت بنتي ونوى به النكاح واعلم الشهود اه بخلاف قوله بعثت بنتي  
فان عدم قبول الحمل للبيع يوجب الحمل على الجارية فهو قرينة يكتفي بها الشهود في  
لو كانت المهرودعها أمه لا بد من قرينة فائدة تدل على النكاح من احضار الشهود وذكور  
المهرودع لا أو محجلاً والا فان نوى وصداقه المهرودع صح وان لم ينو انصرف الى ملك  
الرقبة كافي البداه والظاهر انه لا بد من اتيه من اعلام الشهود وقد رجع نفس الامة الى  
التحقيق حيث قال ولان كلامنا فيما اذا صرح به واليمين احتمال اه هذا حاصل ما في  
الفتح ومخلصه انه لا بد في كتابات النكاح من النية مع قرينة أو تصديق القابل الموجب  
وفهم الشهود والمراد أو اعلامهم به (قوله باللفظ اجارة) أي في الاصح كما جرت عتيق بكذا  
بخلاف لفظ الاستخبار بان جهات المرافعة لا مثل استاجرت دارك بنفسى أو يفتى عند  
قصد النكاح كما مر به وبعبر هناك بالاستخبار وهذا بالاجارة اشارة للفرق المذكور فلا تكرار  
فانهم (قوله ووصية) أي غير موقوفة بالمال كما مر (قوله ووهن) فيه اختلاف المشايخ كما  
في البداية ورجح في الوالدية ما هنالك من عدم الصحة واعلم ابن الهمام لم يمتد برأى القول الآخر  
اعدم ظهور وجهه فعد الزهر من قسم ما لا خلاف في عدم الصحة به لانه لا يفيد الملك أصلاً  
(قوله ونحوها) كباحة واحلال وقتن وقالة وخاع كأنه مناه عن الفتح لكن ذكر في النهر انه  
ينبغي أن يقيد الأخير بما اذا لم يجهل بل بدل الطمع فان جهات كما اذا قال اجني اخلع زوجتك  
ينفي هذه فقبل صح أخذ من ماله الاجارة (قوله لكن ثبت به) أي بنحو المذكورات (قوله  
وكذا ثبت بكل لفظ لا ينفصله النكاح) هذا ما قلناه من بعض النسخ وهو الحسن ولذا  
قال ح انه مكرر مع قوله لكن ثبت به الشبهة مع أن قوله بكل لفظ لا ينفصله النكاح  
شامل لالفاظ لا دخل له أصلاً كقوله اها أنت مدبق فقالت نعم فانه يصح مدق عليه أنه لفظ  
لا ينفصله النكاح ومع ذلك لا يثبت به الشبهة بخلاف العبارة الاولى فانها وقعت بينا ما هو  
المذكورات في التفتت يخص بكل لفظ يقيد الملك ولا ينفصله النكاح اه (قوله والفاظ  
معصية) من التصحيح وهو تغيير اللفظ حتى يغير المعنى في المقصود من الوضع كافي المصباح  
وفي المغرب التصحيح أن يقرأ الشيء على خلاف ما اراده كاتبه أو على غير ما سطروا عليه  
(قوله كجوزت) أي بتقديم الجيم على الزاي قال في المغرب جاز المكن وأجازوه وجاوزوه وتجاوزوه  
اذا سار فيه وخافه حقيقة نطق جوزه أي وسطه ومنه جاز البيع أو النكاح اذا نفذ  
وأجله القاضي اذا نفذ وحكم به ومنه الجيز الوكيل والوصى انتفى به ما امر به وجوز الحكم  
راه بترأوسه من الضراب اليدهم أن يجعلها رائجاً جائزة وأجازوه بجائزة سنية اذا اعطاه

وكل ما قلناه الرقاب بشرط  
نية أو قرينة وفهم الشهود  
المقصود (لا) يصح (باللفظ  
اجارة) براه أو يراى  
(واجارة ووصية) ووهن  
ودبعة ونحوها لا يقيد  
الملك لكن ثبت به الشبهة  
فلا يجهل دوله الاقل من  
المسمى وهو المثل وكذا ثبت  
بكل لفظ لا ينفصله النكاح  
فليحفظ (والفاظ معصية  
كجوزت)

مطلب  
هل ينفصل النكاح بالالفاظ  
المعصية نحو تجوزت

عامة ومنها جواز لوفود التصرف واللفظ وتجاوز عن المدعى وتجاوز عنه أغضى عنه  
وعفا وتجاوز في الصلاة ترخص فيما دون اهل ومنه تجوز في أخذ الدرهم اه ملخصاً  
(قوله اسدوره لاعتد صحيح) أشار به الى الفرق بينه وبين انعقاده باقضى اجمعي بان  
انفة الاجمعية تصدوعن تكلم بها عن قصد صحيح بخلاف لفظ التجوز فانه يصح مدرا عن  
قصد صحيح بل من تعريف وتصحيح فلا يكون حقيقة ولا مجزاً مخ ملخصاً والتصريف  
التفسير وهو لو ادباً تصحيح كما مر (قوله تلويح) ليس مراده عزو المثل الى التلويح بل  
عزو مضمون التعليق لانما غيّر مد كورة فيه ولا في غيره من الكتب المقتدعة وانما ذكرها  
المصنف في مضمونه وذكر في شرحه المخ انه كثر الالاف فتناه عن في عامة لامصار وانه كتب فيها  
رسالة حاصلها اعتماد عدم الانعقاد به هذا اللفظ لانه لم يوضع لقيامك العين للمل ولا يس لفظ  
نكاح ولا تزويج ولا يس فيه وبين الفاظ النكاح علاقة معصية لا مجازية عنها كما استعبر  
لفظ الهبة والبيع للتعككاح ومن ثم صرحوا بان لا ينفصله لفظ الاحلال والاجارة  
والوصية لعدم صحة الاستعارة ولا يصح قياس ذلك على اللغة اجمعية لعدم القصد الصحيح  
كما مر ثم استشهد بذلك بما ذكره المحقق السعد التفتازاني في بحث الحقيقة والمجاز من التلويح  
وهو أن اللفظ المستعمل استعمالاً مجازياً على القانون اما حقيقة أو مجازاً لانه ان  
استعمل في ما يوضع له حقيقة وان استعمل في غيره فان كان له علاقة بينه وبين الموضوع له فجاز  
والا فمجهول وهو أيضاً من قسم الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع  
جديد فيكون اللفظ مستعمل لا في ما يوضع له فيكون حقيقة وتفيدنا الاستعمال بالصحيح  
ا تراز عن الغلط مثل استعمال لفظ الارض في السماء من غير قصد الى وضع جديد  
اه (قوله نعم الخ) اه اذا ذكره المصنف أيضاً حيث قال عقب عبارة التلويح المذكورة  
نم لو اتفق قوم على النطق بهذه الغلطة بحيث انهم يطلبون به الدلالة على حل الاستماع  
وتصدوعن قصد واختيارهم ثم قل قول بان انعقاد النكاح به وجه ظاهر لانه والحالة هذه  
يكون وضعاً جديداً منهم وبانعقاده بين قوم اتفقت كلمهم على هذه الغلطة اتفق شيخ الاسلام  
أبو السعود مقي الديار الرومية وأما صدورها لاعتد الى وضع جديد كما يقع من بعض  
الجهلة الاخر ارفلا اعتبار به فقد قال في التلويح ان استعمال اللفظ في الموضوع له أو غيره  
طابق دلالة علمه وارادته منه فمرد ذلك لا يكون استعمالاً مجازياً فلا يكون وضعاً جديداً  
اه وسامل كلام المصنف أنه ان اتفقوا على استعمال التجوز في النكاح بوضع جديد  
قصد يكون حقيقة عرفية مثل الحقائق المرتجلة ومثل الالفاظ اجمعية الموضوع  
للكناح فيصح به المعقول لوجود طلب الدلالة على المعنى في المصادق وان ارادته من اللفظ قصد  
والا فذكر هذا اللفظ بدون ما ذكر لا يكون حقيقة لعدم الوضع ولا مجازاً لعدم العلاقة  
فلا يصح به انعقاد لكونه غلطاً كما اتفق به المصنف تبعاً لشيخه العلامة ابن الجسيم ومما صرح به  
اسكن اتفق بخلافه العلامة ظهير الرمي في الفتاوى الظهيرية ونازع المصنف فيما استشهد به  
وكذا نازعه في حاشيته على المخ بانه لا يدخل لبحث الحقيقة والمجاز المرتب على عدم العلاقة  
وقد أقر المصنف بانه تصحيح فكيف يجهل ذكر في العلاقة بل لم كونه تصحيحاً بالبدل حرف

اسدوره لاعتد صحيح  
بل عن تعريف وتصحيح  
فلم تكن حقيقة ولا مجازاً  
لعدم العلاقة بل غلطاً فلا  
اعتبار به اصلاً لا تلويح  
نم لو اتفق قوم على النطق  
بهذه الغلطة وصدرت من  
قصد كان ذلك وضعاً جديداً  
فيصح به اتفق أبو السعود



مكان حرف فلو صدق من عارف لا ينعقد به وهو محل فتوى الشيخ بن بن نصيب ومعا صر به  
 فيقع الدليل في محله ح والمسئلة لم يوجد فيها نقل يخص وصها من المشايخ فصارت حادثة  
 القنوي وقد صرح الشافعية بأنه لا يضر من عاى ابدال الزاى جيبا وعكسه مع تشديدهم  
 في النكاح بحيث لم يجوزوه الا بلفظ الانكاح والتزويج والافتاء بحسب الانتهاء فاذا  
 مثل المقتضى هل ينعقد بلفظ التحويل يجيب بلا لعدم التعرض لذكر التحويل والاصل  
 عدمه واذا مثل في عاى قدم الجيب على الزاى بلا قصد استعارة لعدم علمهم ابل قصد حمل  
 الاستقناع باللفظ الوارد شرعا فوقع له ما ذكر فينبغي فيه موافقة الشافعية وبالأولى فيما اذا  
 اتفقت كلمتهم على هذه الغلطة كما قطع به أبو السعود وقد صرحوا به عدم اعتبار اللفظ  
 والتعريف في مواضع فاقروا الطلاق بالانفاظ المصنعة مع اشتراك الطلاق والنكاح  
 في أن جدهما جده وزلهما جدد وخطر القروج وأفتوا بالوقوع في على الطلاق وأنه تعلين  
 يقع به الطلاق عند وقوع الشرط لأنه صار بمنزلة ان فعلت فانت كذا ومثله الطلاق يلزمني  
 لا أنفعل كذا مع كونه غلطا ظاهرا لغة وشرعا لعدم وجود ركنه وعدم محبة الرجل للطلاق  
 وقول أبي السعود أنه أي هذا الطلاق ليس بصريح ولا كناية نظرا لجرد اللفظ لا إلى  
 الاستعمال القاضى لعدم وجوده في بلاده ذالم نعتبر هذا اللفظ القاضى لزمانا لا لاعتباره  
 فيما نحن فيه مع فتوى استعماله وكثرة دو رانه في السنة أهل القرى والامصار بحيث لو لقن  
 أحدهم القروج امر عليه النطق به فلا شك أنهم لا يلحقون استعارة نرد ملهمهم بعدم  
 العلاقة بل هو تعصيف عليهم فتاى لسانهم وقد استحسن بعض المشايخ عدم فساد الصلاة  
 بابدال بعض الحروف وان لم يتقارب المخرج لان فيه بلوى العامة فكيف فيما نحن فيه  
 اه ملخصا (قوله) وأما الطلاق فيقع بها الخ أي بالانفاظ المصنعة كطلاق وتلاك وطلالا  
 وطلاغ وتلاخ قال في البحر فيقع قضاء ولا يصدق الا اذا شهد على ذلك قبل التكلم بان قال  
 امرأتى تطلب منى الطلاق وأنا لا أطلق فاقول هذا ولا فرق بين العالم والجاهل وعليه القنوي  
 اه ثم انه لا فرق بظهر بين النكاح والطلاق وقد استدل الخبير الرملى على ذلك بما قدمناه  
 من قول قاضيان انه ينبغي أن يكون النكاح كالطلاق والاتاق في أنه لا يشترط العلم بعينه  
 لان العلم بمضمون اللفظ انما يبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجدد والهزل  
 اه قال فاذا علمنا ان الطلاق واقع مع التعصيف فينبغي أن يكون النكاح نافذا معه أيضا  
 اه قلت وأما الجواب بان وقوع الطلاق للاحتياط في القروج فهو مستعمل الا لزام على  
 أنه لا احتياط في التفريق بعد تحقق الزوجية بمجرد التلفظ بلفظ مصنف أو مهمل لا معنى  
 له بل الاحتياط في بقا الزوجية حتى يتحقق المزيل فلو أنهم اعتبروا القصد بهذا اللفظ  
 المصنف بدون وضع جدد ولا علاقة لم يقعوا به الطلاق لان اللفظ الخارج عن الحقيقة  
 والمجاز لا معنى له فعلم أنهم اعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا التعريف اللفظ بل قولهم  
 يقع بها قضاء يفيد أنه يقضى عليه بالوقوع وان قال لم أرد به الطلاق جلا على أنها من أقسام  
 الصريح ولذا قيد تصديقه بالشهادتين الأولى اذا قال العاى جوزت بتقديم الجيب أو جوزت  
 بالزاى يدل الجيب فانه مذهب معنى النكاح يصح ويدل عليه أيضا ما قدمناه عن الذخيرة من أنه

وأما الطلاق فيقع به القضاء  
 كما في أوائل الانبياء (ولا  
 يتعاط)

اذا قال جعلت ينق هذه لك بالق مع لأنه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العقود للمعاني دون  
 الانفاظ فهذا التعديل يدل على أن كل ما أفاد معنى النكاح يعطى حكمه لئلا يكن اذا كان بلفظ  
 نكاح أو تزويج أو ما وضع لقليل العاين لئلا يشك أن لفظ جوزت أو جوزت لا يفهم منه  
 العاقدان والشهود الا أنه عبارة عن التزويج ولا يقصد منه الا ذلك المعنى بحسب العرف  
 وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحالف واقف على عرفه واذا وقع الطلاق بالانفاظ  
 المصنعة ولمن عالم كما صرح وان لم تكن متعارفة كما هو ظاهر اطرافهم فيها يصح النكاح  
 من العوام بالمصنعة المتعارفة بالأولى والله تعالى اعلم (تنبيه) علم بما قررناه جواز العقد  
 بلفظ أزوجت بالهزة في أوله خلافا لما ذكره السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكين عن  
 شيخه من عدم الجواز مع الملا بأنه لم يصح في كتب الفقه فكان تصرفه غلطا (قوله) احترام  
 للقروج أي تطار أمرها وشدة حرمة ما لا يصح العقد عليها الا بلفظ صريح أو كناية (قوله)  
 (مع كل) أي ولو حكما كالكتاب الى غايته لان قراءته قائمة مقام الخطاب كما هو في القبح  
 بنوعه النكاح من الاخرى اذا كانت له اشارة معلومة (قوله) ليحقق رضاهما أي ليصدر  
 منهم ما من شأنه ان يدل على الرضا اذ حقيقة الرضا في غير مشروطة في النكاح احصته مع  
 الاكراه والهزل رخصي وذ كرا السيد أبو السعود أن الرضا بشرط من جانب الامن جانب الرجل  
 واستدل لذلك بما صرح به القهستاني في المهر من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها  
 وأقول فيه نظر فانه ذكر في النقاية أن في النكاح الفساد لا يجب شي أن لم يطأها وان وطأها  
 وجب مهر المثل فقال القهستاني عند قوله في النكاح الفساد أي الباطل كالنكاح للمعاصم  
 المؤبد أو المؤقتة أو با كراه من جهتها الخ فتدبر من جهتها معناه أم اذا اكرهت الزوج على  
 القروج بها لا يجب عليه شي لان الاكراه من جهتها فكان في حكم الباطل لا باطلا حقيقة  
 وأمس معناه أن أحدا كرهها على القروج ونظير هذه المسئلة ما قالوه في كتاب الاكراه من أنه  
 لو كره على طلاق زوجته قبل الدخول به الزمه نصف المهر ويرجع به على المكره ان كان  
 المكره أجنبيا فلو كانت الزوجة هي التي أكرهته على الطلاق لم يجب لها شي نص عليه  
 القهستاني هناك أيضا وأما ما ذكر من أن نكاح المكره صحيح ان كان هو الرجل وان كان هو  
 المرأة فهو فاسد فلم يرد من ذكره وان أوهم كلام القهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطابقة في  
 أن نكاح المكره صحيح كطلاقه وعقده مما يصح مع الهزل ولفظ المكره شامل للرجل والمرأة  
 فن ادعى التعصيف فعليه ان يثبته بالنقل المصريح ثم فرقوا بين الرجل والمرأة في الاكراه على  
 الزنا في إحدى الروايتين ثم رأيت في إكراه الله في المعاصي كما شهد ما هو صريح في الجواز فانه  
 قال ولو اكرهت على أن تزوجه بالثوب ومهر من ثوبها عشرة آلاف زوجها أو ثوبا ومكرهين  
 فالنكاح جائز ويقول القاضي للزوج ان شئت أنعم لها مهر من ثوبها وهي امرأتان كان كنوا  
 لها ما لا فرق بينهما ولا شيء الخ فافهم (قوله) بشرط حضور شاهدين أي يشهدان على  
 العقد أما الشهادة على التوكيد بالنكاح فلا يشترط لعينته كما قدمناه عن الجوز واغما  
 قائدها الانبياء عند جود التوكيد وفي البحر قيدنا الاشهاد بأنه خاص بالنكاح أقول  
 الاستيعاب وأما ما رآه العقود فتنفذ بغیر شهود ولو كان الاشهاد عليه مستحب لآلية اه وفي

احقر اما لا خروج (وشرط  
 مع كل من العاقدین  
 لفظ الآخر) ليحقق رضاهما  
 (وشرط حضور شاهدين)



الواقعات انه واجب في المداينات وأما الكتابة ففي عتق الهبط يستحب أن يكتب للعقيق كتابا  
ويشهد عليه صيانة عن التبعاض كما في المداينة بخلاف سائر التجارات للبرج لانها  
يكثر وقوعها اهـ وينبغي أن يكون النكاح كالمسوق لانه لا يخرج فيه اهـ (تبيينه)  
أشار بقوله فيما هو ولا المنكوحه من جهة قوله الى ما ذكره في الجرحنا بقوله ولا بد من تمييز  
المنكوحه عند الشاهدين انفق في الجهالة فان كانت حاضرة متعينة كنى الاشارة اليها والاحتياط  
كشف وجهها فان لم يروا شخصها وادعوا كلامها من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولو معها  
أخرى فلا بد من زوال الجهالة وكذا اذا كانت بالتزويج فهو على هذا اهـ أي ان راوها  
أو كانت وحدها في البيت يجوز أن يشهدوا عليها بالتوكيل اذ جهلته والافلا لا يقال ان  
الموكل المرأة الاخرى وليس معناه أنه لا يصح التوكيل بدون ذلك وانما يميز العقد عن غيره  
فيصح بالاجازة بعده قولاً أو فعلاً ما علمناه آنفا فانهم ثم قال في الجرح ان كانت غائبة ولم يسمعوا  
كلامها بان عقد لها وكيلها فان كان الشهود يعرفونها كنى ذكر اسمها اذا علموا أنه أرادها  
وان لم يعرفوها لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وجوز ان تصاف النكاح مطلقا وفي  
لو كانت فقال بخصمته تزوجت نفسي من موكل أي امرأة جعلت أمرا به يدى فانه يصح  
عنده قال قاضيان والخصاف كان كبير في العلم بجوز الاقتداء به وذكر الحاشية كنى الشهود  
المتفق كما قال الخصاف اهـ قلت وفي التنازع من المضمرة ان الاول هو الصحيح وعليه  
الفتوى وكذا قال في الجرح في فصل الوكيل والفتوى ان المختار في المذهب خلاف ما قاله  
الخصاف وان كان الخصاف كبيرا اهـ وما ذكره في المرأة يجري مثله في الرجل ففي النهاية  
قال الامام ابن الفضل ان كان الزوج حاضر اشار اليه جاز ولو غائبا فلا مال يذكر اسمه واسم  
أبيه وجده قال والاحتياط أن يفسب الى المحلة أيضا قبل له فان كان الغائب معروفا عند  
الشهود قال وان كان معروفا لا بد من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة اذ ذكر  
اسمها الا غير وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود أنه أراد ذلك المار بجوز النكاح اهـ  
والخاص ان الغائبة لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وان كانت معروفة عند الشهود  
على قول ابن الفضل وعلى قول غيره يكفي ذكر اسمها ان كانت معروفة عندهم والافلا بد  
جرم صاحب الهداية في التبيين وقال لان المقصود من التسمية التعريف وقد حصل وأقره  
في الفتح والجرح على قول الخصاف كنى مطلقا ولا يخفى أنه اذا كان الشهود كثيرين  
لا يلزم معرفة الكل بل اذا ذكر اسمها وعرفها اثنان منهم كنى والظاهر أن المراد بالمعرفة  
أن يعرفها أن المقصود عليها هي فلا بد من فلان القلاني لا معرفة شخصها وان ذكر الاسم غير  
شرط بل المراد الاسم أو ما يميزها عما يقوم مقامه ما في الجرح ولو زوجته ولم يسمها ولم يسمها  
لم يصح للجهالة بخلاف ما اذا كانت له بنت واحدة الا اذا سمها بغير اسمها ولم يسمها فانها لا يصح  
كافي التبيين اهـ وفيه عن الذخيرة اذا كان للزوج ابنة واحدة وللقابل ابن واحد فقال  
زوجت ابنتي من ابنتك يجوز النكاح وان كان للقابل ابنتان فان سمى أحدهما بغير اسمها صح الخ  
وفيه عن الخلاصة اذا زوجها أخوها فقال تزوجت أختي ولم يسمها جاز ان كانت له أخت واحدة  
وانظر ما قدمناه من قوله ولا المنكوحه من جهة قوله (قوله من الخ) قال في الجرح شرط في

مطلب  
الخصاف كبير في العلم بجوز  
الاقتداء به

(حري)

الشهود

الشهود الحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا بد من حضور العبد والجاني والمصيان  
والكفار في نكاح المسكين لانه لا ولاية له ولا فرق في العبد بين القن والمدير والمكاتب  
فلو عتق العبد أو بلغ الصبيان به هذا القصد لم يثبت له ان كان معهم غيرهم وقت العقد  
من ينقضه بحضورهم جازت شهادتهم لانهم أهل للتكفل وقد انعقد العقد بغيرهم والافلا  
كافي الخلاصة وغيرها (قوله أو حريتين) كذا في الكنز وقد نسب المصنف قدس سره  
الشارح لدفع اتهام اختصاص المذكور في شهادة النكاح كافي عليه الخ غير الرمي (قوله  
سامع من قولها ما) فلا بد من حضور الشاهدين والاصم وهو قول العامة وأنه يصح الزبلي  
الا انه قد حضر الشاهدين دون الاصم من ضعف رده في الفتح والجرح وأجاب في النهر بمحل  
الشاهدين على الوسناتين السامعين واعتراض بأنه حينئذ يكون محملا وفاق لا خلاف ثم قال في  
النهر وينبغي أن لا يختلف في انعقاده بالاصمين اذا كان كل من الزوج والزوجة آخر من لان  
نكاحه كما قالوا بانه قد يشار حيث كانت معلومة اهـ قال في الفتح ومن اشترط السماع  
ما قدمناه في التزويج بالكتاب من أنه لا بد من سماع الشهود ما في الكتاب المشتغل على  
الخطبة بان تقرأ المرأة عليهم أسمائهم العبارة عنه بان تقول ان فلانا كتب الى بخطبي  
ثم نشهدهم أنها زوجت نفسي بها اهـ لكن اذا كان الكتاب بلافظ الامر بان كتب زوجي  
نفسك مني لا يثبت شرط سماع الشاهدين لانه يسمع على أن صيغة الامر توكيل لانه  
لا يشترط الشهاد على التوكيل أما على القول بأنه يجب ان يشترط كافي الجرح وقد علمنا  
فيما مر ونخرج بقوله مع ما لو سمعنا متفرقين بان حضر أحدهما العقد ثم غاب وأعيد بحضور  
الأخر أو سمع أحدهما فقط العقد فاعيد فسمعه الآخر دون الاول أو سمع أحدهما الايجاب  
والآخر القبول ثم أعيد فسمع كل واحد منهما ماله يسمعه أو لا لان في هذه الصور وجد عقدان لم  
يحضر كل واحد منهما شاهدان كافي شرح النقاية (قوله على الاصم) راجع بقوله سامعين  
وقوله معارضة قابل الاول القول بالاكتفاء بمجرد حضورهما ومقابل الثاني ما عن أبي  
يوسف من انه ان قصد المجلس جازا استصفا كافي الفتح (قوله فاه من الخ) قال في الجرح  
جرم في التبيين بأنه لو عقد بحضوره من يدين لم يفهما كلامهما لم يجوز وصحة في الجوهره وقال  
في الظهيرية والظاهر انه يثبت شرط فهم أنه نكاح واختاره في النهاية فكان هو المذهب لكن  
في الخلاصة ولو يحسن العزيمة فعداها والشهود لا يعرفونها الخلف المشايخ فيه والاصم  
انه ينعقد اهـ فقد اختلف المصنف في اشتراط الفهم اهـ وحل في النهر ما في الخلاصة  
على القول باشتراط الحضور بلا سماع ولا فهم أي وهو خلاف الاصم كما مر وفي الرجح  
بمحل القول بالاشتراط على اشتراط فهم انه عقد نكاح والقول بغيره على عدم اشتراط  
فهم معاني الالفاظ بعد فهم ان المراد عقد النكاح (قوله انكاح مسألة) قيد بقوله  
مسكين احترازاً عن نكاح الذميمة فانه لو تزوج بها صم لم ينعقد من صح كافي ان يسميهم ان  
مقابلته من النهر يثبت شرط في انكحة الكفار ايضا مع انها تصح بغير شهود اذا كانوا يدينون  
ذلك كما سيأتي في بابيه وقد فزع ذلك حال في الهداية ولا ينعقد نكاح المسكين الا بحضور شاهدين  
حريين الخ وقد يجاب بان الكلام في نكاح المسكين بدليل انه ينعقد لنكاح الكافر بابا على حد

أو حريتين (مسكين)  
سامع من قولها ما  
الاصم (فاه من)  
على المذهب جرح (مسكين)  
لنكاح مسألة



والا كان تزوج المسلم ذمياً لا يشترط فيه اسلام الشاهدين احد ثم رخصه بقوله لنكاح مسلمة  
 (قوله ولو فاسقين الخ) اعلم ان النكاح له حكم الانعقاد وحكم الاظهار فالاول ما ذكره  
 والثاني انما يكون عند التباحث فلا يقبل في الاظهار الا شاهدان من قبل شهادته في سائر  
 الاحكام كافي شرح الطحاوي فلما انعم الله على عباده بوضوح الفاسقين والاعميين والمجذومين في قذف  
 وان لم يتوبوا بنى العاقدين وان لم يقبل ادواتهم عند القاضي كانه قاده بحضور المجذومين بهر  
 (قوله او مجذومين في قذف) اي وقد تابا قال في النهر وهذا القيد لا بد منه والالزام التكرار اه  
 واعترض بان المقصود من اطلاق المصنف الاشارة الى خلاف الشافعي في الفاسق المعلن  
 والمجذوم قبل التوبة اما المستور والمجذوم والتائب فلا خلاف فيهما كافي شرح الجمع  
 والحقائق وايضا فالجود اخص مطاوعة الفاسق وذكر الاخص بعد العام واقع في افعص  
 الكلام على انهم صرحوا بانه اذا قوبل الخاص بالعام يراد به ما عدا الخاص لكن في المعنى  
 ان عماف الخاص على العام مما تفردت به الواو وحق لكن الفقهاء يتساهلون في عطفه باو  
 قلت وصرح بعضهم بجوازهم وبارك في حديث ومن كانت حجة الى دينها فيها او امرأة  
 ينسكها (قوله او اعميين) كذا في الهداية والكنز والوفاية والمختار والاصلاح والجوهرة  
 وشرح الثقاية والقح والخلاصة وهو مخالف لقوله في الخاتمة ولا تقبل شهادة الاعمي عند نالاه  
 لا يقدري على التمييز بين المدي والمدي عليه والاشارة اليه ما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينفذ  
 النكاح بحضوره اه والمختار ما عليه الاثرون فوح (قوله وان لم يثبت النكاح بهما) اي  
 بالابنين اي بشهادتهما فقله بالابنين بدل من الضمير المجرور وفي نسخة اهـ اي للزوجين وقد  
 اشار الى ما قدمناه من الفرق بين حكم الانعقاد وحكم الاظهار اي ينعقد النكاح بشهادتهما  
 وان لم يثبت بهما عند التباحث وليس هذا خاص بالابنين كما قدمناه (قوله ان ادعى القريب) اي  
 لو كانا ابية وحده او ابية واحدا فادعى احدهما النكاح وبجده الآخر لا تقبل شهادته اي  
 المدعى له بل تقبل عليه ولو كانا ابية الا تقبل شهادتهما للمدعى ولا عليه لان الاختلاف  
 شهادتهما لاصلاهما وكذا لو كان احدهما ابية والآخر ابية لا تقبل اصل كافي البصر (قوله  
 كاصح الخ) لان الشهادة انما شرطت في النكاح لانه من اثبات تلك المنفعة له عظيم  
 لجزء الادعى لا لثبوت تلك المهر له اعلمه لان وجوب المال لا يشترط فيه الشهادة كالبيع  
 وغيره ولان الشهادة على مثله لولا لايته عليه وهذا عندنا ما قال محمد وزفر لا يصح وقامه في القح  
 وغيره واراد بالذميمة الكناية كافي القهستاني قال ح نخرج غير الكناية كناية  
 في فصل المحرمات ودخل الحريسة الكناية وانكره نكاحها في دار الحرب كما ذكره  
 الشارح في محرمات شرح الملق اه (قوله ولو فاسقين لديننا) كالمواضع ان يبين وهي  
 يهودية وشمل طلاقه الذميين غير الكتابيين كيموسيين والظاهر انه استقر بهما من  
 الحريين لقول الزباني والذي شهادته على مثله فاقاد ان شهادة الحري على الذي لا تقبل  
 والمستأن من حري افاده السيد ابو الوهد (قوله مع انكاره) اي انكار المسلم العقدة على  
 الذميمة اما عندنا فكأنها مقبولة عندنا مطلقا وقال محمد ان قال كان من المسلمين  
 وقت العقد قبل والا ولا على هذا الخلاف لو اسلموا اذبا نهر (قوله والاصل عندنا الخ)

مطلب  
 في عطف الخاص على العام  
 ولو فاسقين او مجذومين  
 في قذف او اعميين او ابني  
 الزوجين او ابني احدهما  
 وان لم يثبت النكاح بهما  
 بالابنين (ان ادعى القريب  
 كما صح نكاح مسلمة عند  
 ذميين) ولو فاسقين لديننا  
 (وان لم يثبت النكاح  
 بهما مع انكاره) والاصل  
 عندنا ان كل من ملك قبول  
 النكاح بولاية نفسه انعقد  
 بحضوره

عبارة النهر قال الامير حاجي والامير ان كل من صلح ان يكون وليا فيه بولاية نفسه صلح ان  
 يكون شاهدا فيه وقولنا بولاية نفسه لاخراج المكاتب فانه وان ملك تزويج آمنه لكن  
 لا بولاية نفسه بل بما استقر عليه من المولى اه وهذا يقتضي عدم انعقاده بالجمهور عليه ولم  
 اذكر اه (قوله امر الاب رجلا) اي وكله والضمير البارز في صغيرة للاب والمستقر في زوجها  
 للرجل المأمور وكونه رجلا مثال فلو كان امرأة صلح لكن اشترط ان يكون معها رجلان  
 او رجل وامرأة كما افاده في البصر (قوله لانه يجعل عاقدا حكما) لان الوكيل في النكاح  
 غير ومعه يتقل عبادة الموكل فاذا كان الموكل حاضرا كان مباشرة لان العبارة تنقل اليه  
 وهو في الجاس وليس المباشر سوى هذا بخلاف ما اذا كان غائبا لان المباشر ما خوذ في مفهومه  
 الحضور فظهر ان انزال الحاضر بمباشرة جري فانه قد ما اورد في النهاية من انه تكلف غير  
 محتاج اليه فان الاب يصلح شاهد افلا حاجة الى اعتباره مباشرة الا في مسألة البنت البالغة  
 تقع ملخصا ونسائه في البصر (قوله والا) اي وان لم يكن حاضرا لا يصح لان انتقال العبارة  
 اليه حال عدم الحضور لا يصح به مباشرة (قوله ولو تزوج بنفسه البالغة العاقلة) كونه باقته  
 غير قيد فانه لو كانت رجلا غايه فذلك كافي الهندي وفيه وبالبالغة لانها لو كانت صغيرة  
 لا يكون الولي شاهدا الا ان العدة لا يمكن نقله اليها بجر وبالعاقلة لان المجنونة كالصغيرة  
 افاده ط (قوله لانهم يجعل عاقدة) لان انتقال عبارة الوكيل اليها وهي في الجاس فكانت  
 مباشرة ضرورة ولانه لا يمكن جعلها شاهدا على نفسها (قوله والا) اي وان لم تكن حاضرة  
 لا يكون العقد نافذا بل موقوف على اجازتها كافي الحوى لانه لا يكون ادنى حال من النضولي  
 وعقد النضولي ليس بباطل ط عن أبي السعود (قوله جعل مباشرة) لانه اذا كان في  
 الجاس تنقل العبارة اليه كما قدمناه (قوله ثم انما يقبل شهادة المأمور) يعني عند التباحث  
 وارادة الاظهار اتماما من حيث الانعقاد الذي الكلام فيه فهي مقبولة مطلقا كالايجي وأشار  
 الى انه يجوز له ان يشهد اذا تولى العدة ومات الزوج وانكرت ورويته كما حكى عن الصغار  
 قال ويغني أن يذكر اه قد لا غيرة فيقول هـ من كونه وكذلك قالوا في الاخوين اذا  
 زواجا اختتما ثم اراد أن يشهدا على النكاح ينبغي أن يقولاه هـ من كونه بجر عن الذخيرة  
 (قوله انما يشهد على فعل نفسه) يراد عليه شهادة فهو القابل والقاسم لانه يقبل مع يمانه  
 أنه فعله شريفة لايمة أقول لا ينبغي أن العقد انما يزم به من العاقدة فشهارة على فعل نفسه  
 شهادة على أنه هو الذي أزم موجبات العقد فتأخر بخلاف القباي والقاسم فان نعماهما غير  
 ملزم أما القباي فظاهر وأما القاسم فلما في شهادات البرازية من أن وجهه القبول أن المالك  
 لا يثبت بالقصة بل بالقاضي أو بماهة عمال القرعة ثم القاضي عليه اه فافهم (قوله ولو  
 زوج المولى عبده) اي أو أمته كافي القح وقوله بحضوره اي العبد وقوله وواحد بالجزء  
 على هذا الضمير وقوله لم يجز على الظاهر ذكره في النهر ونقله السيد أبو الوهد عن الدراية  
 فيما لو زوج آمنه ولا فرق بينها وبين العبد وذكر في البصر انه رجوع في القح بان مباشرة السيد  
 ليس فكالمسيرة منهم في التزوج مطلقا والاصح في مثله وكيله اي فيما لو زوج وكيل السيد  
 العبد بحضوره مع آخر فانه لا يصح (قوله مع) وقبل لا يصح لانتقاله الى السيد لان العبد

(أمر) الاب (رجلا) أن  
 يزوج صغيرة فزوجها عند  
 رجل أو امرأتين (الحال  
 أن) (الاب حاضر مع) لانه  
 يجعل عاقدا حكما (والالا  
 ولو زوج بنفسه البالغة  
 العاقلة) (بمضر شاهد  
 واحد جازان) كانت ابنته  
 حاضرة (لانهم يجعل عاقدة  
 والا) الاصل أن الأمر  
 متى حضر جعل مباشرة ثم  
 انما تقبل شهادته المأمور  
 اذا لم يذكر أنه هـ هـ هـ  
 يشهد على فعل نفسه ولو  
 زوج المولى عبده البالغ  
 بحضوره واحد لم يجز على  
 الظاهر ولو أذن له فمقد  
 بحضوره المولى ورجل مع



وكيل عنه قال في الفتح والاصح الجواز بناء على منع كونهم - ما اى العبد والامة وكما بين لان  
 الاذن فك اطهر من - ما فيه صرحان به - ما به اهلتم - ما لا يطهر بقا النيابة (قوله والفرق لا يفتنى)  
 هو ما ذكرناه عن الفتح من ان مباشرة السيد المقتد ليس في كمال الجبر عن العبد في التزوج فلا  
 ينقل العقد اليه بل يبقى السيد هو الماقد ولا يصلح شاهد بخلاف اذنه له فان العبد ممنوع  
 عن النكاح لحق السيد لا لعدم اهليته في الاذن به - ما - لا لا نائباً فلا ينقل العقد الى  
 السيد ويصلح شاهداً فيصح بحضوره (قوله ما لم يقل الموجب بعده) اى بعد قول الاخر  
 زوجت او لم لان قول الاخر ذلك يكون ايجاباً فيحتاج الى قول الاول قبلات ومعهما موجباً  
 نظر الى الصورة (قوله لان زوجتي استخبر) المسئلة من الخاتمة رتبة قدم انه لو صرح  
 بالاسم فقام فقال هل اعطيتنيها فقال اعطيتكها وكان المجلس للنكاح به - قد فهدا  
 اولى بالانه - ما - فاما ان يكون في المسئلة روايتان او يحمل هذا على ان المجلس ليس له عقد  
 النكاح وقال في كافي المجلس - ما - اذا قال رجل لامرأة اتزوج بك كذا فقلت قد  
 فعلت فهو بمنزلة قوله قد تزوجت بك وامسحت بك في هذا الى ان يقول الزوج قد قبلت  
 وكذلك اذا قال قد خطبتك الى نفسي بالف درهم فقلت قد تزوجت بك في هذا كله جائز  
 اذا كان عليه شهود لان هذا كلام الناس وليس بقياس - ما - رضى (قوله لانه توكليل)  
 اى فيكون كلام الثاني قائماً مقام الطرفين وقيل انه ايجاب ومردف - ما - ط (قوله لم يصح)  
 لان الغائبة يشترط ذكر اسمها واسم ابيها ووجهها وتقدم انه اذا عرفها اليهودي كذا  
 اسمها فقط - ما - لا فالابن الفضل وعند الخصاص يكفي مطلقاً والظاهر انه في مسئلتنا لا يصح  
 عند الكل لان ذكر الاسم وحده لا يصرفها عن المراد الى غيره - ما - بخلاف ذكر الاسم منسوبة  
 الى اب آخر فان فاطمة بنت احمد لانه - ما - رضى على فاطمة بنت محمد تامل وكذا يقال فيما لو غلط  
 في اسمها (قوله الا اذا كانت حاضرة الخ) راجع الى المثلين اى فانهم لو كانت مشارا اليها  
 وغلط في اسم ابيها واسمها الا يصح لان تعريف الاشارة الحسية اقوى من التسمية لما في  
 التسمية من الاشتراك العارض فتأخر التسمية عندها كالموالات اذ تبت بزيدها فاذا هو  
 هو وفاته يصح (قوله ولوله بنتان الخ) اى بان كان اسم الكبرى من لا عائشة والصغرى فاطمة  
 فقال زوجتك بنى فاطمة وقبل صح الم - ما - فاما ان كانت عائشة هي المرادة وهذا اذا لم  
 يصحها بالاكبرى اما لو قال زوجتك بنى الكبرى فاطمة ففي الاول الجدية يجب ان لا ينقل  
 المقدم على احدهما لانه ليس له ائنة كبرى به - ما - الاسم - ما - ونحوه في الفتح عن الخاتمة ولا  
 تنفع النية هنا ولا معرفة الشهود بعد صرف اللفظ عن المراد كما قلنا وتظهر هذا ما في الجبر عن  
 الظهير لو قال ابو الصغرى لابي الصغرى زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئاً فقال ابو الم - ما - فقلت  
 يقع النكاح للاب هو الصحيح ويجب ان يحتاط فيه فيقول قبلات لابنى - ما - وقال في الفتح  
 بعد ان ذكر المسئلة بالفارسية يجوز النكاح على الاب وان جرى بينه - ما - ما قدمت النكاح  
 للابن هو المختار لان الاب اضافة الى نفسه بخلاف ما لو قال ابو الصغرى زوجت ابنتي من ابنتك  
 فقال ابو الابن قبلت ولم يقل لابنى يجوز النكاح للابن لاضافة الزوج النكاح الى الابن  
 يقين وقول القابل قبلت جوابه - ما - والجواب يقيناً بالاول فصار كالموالات قبلت لابنى - ما - قلت

والفرق لا يفتنى (ولو قال)  
 رجل لاخر (زوجتي)  
 ابنتك فقال الاخر  
 (زوجت او) قال (نم)  
 محبها (لم يكن نكاحاً)  
 يقول (الموجب بعده)  
 (قبلت) لان زوجتي  
 استخبر وليس به عقد بخلاف  
 زوجتي لانه توكليل (غلط)  
 وكيلها بالنكاح في اسم  
 ابيها يصح حضورها لم يصح  
 للجهالة وكذا لو غلط في اسم  
 بنته الا اذا كانت حاضرة  
 واشار اليها فيصح ولوله  
 بنتان اراد تزويج الكبرى  
 فقط فسمها باسم الصغرى

وبه يعلم بالاولى حكم ما يترق وقوعه - ما - حيث يقول زوج ابنتك لابنى فيقول له زوجتك فيقول  
 الاول قبلات فيقع العقد للاب والناس عنه غافلون وقد ثبتت عنه فاجبت بذلك وبانه  
 لا يمكن للاب تطليقها وعقده للابن فانما لم يمتد الى الابن مؤبداً ومثله ما يقع كثير ايضاً حيث  
 يقول زوجتي بنى لابنى فيقول زوجتي - ما - فان قال الاول قبلت انه - ما - قد النكاح انفسه  
 والام بنية مدأ - ما - لا لاله ولا لابنه كما اتفق به في الظهيرية وبقا ما اذا قال زوج ابنتك من ابنى فقال  
 وهبته لك او زوجتك لك فيصح للاب بصفه لان الظهيرية لانه ليس فيه الا الخطبة  
 اما ما هنا فقول زوج ابنتك من ابنى توكليل - ما - حتى لم يحتج به الى قبول فيه - ما - يقول الاخر  
 وهبته لك معناه زوجتك لابنتك لا لزوجك ولا في العرف - ما - يزوجت بها لك وهبته لك كذا  
 حرره في الفتاوى الظهيرية والظاهر انه لو قال زوجتك لابنتك لا يصح لاحد الا اذا قال الاخر قبلات  
 فيصح له وبقا ايضاً قوله زوجتك بنى لابنتك فيقول قبلات ويظهر الى انه يتعدى للاب لا - ما - ناد  
 التزويج وقول ابي البنت لابنتك معناه لا لزوجك بنى لابنتك فلا يفي - ما - وكذا لو قال الاخر قبلات لابنى  
 لا يفي - ما - ايضاً انهم لو قال اعطيتك بنى لابنتك فيقول قبلات فظاهر انه يتعدى للاب لان قوله  
 اعطيتك بنى لابنتك معناه في العرف اعطيتك بنى زوجة لابنتك وهذا المعنى وان كان هو المراد  
 عرفاً من قوله - ما - زوجتك بنى لابنتك لكنه لا يسا - ما - هذه اللفظ كالمثل والنسبة وحدها لا تنفع  
 كما مر واقع سبحانه أعلم وأما ما في الظهيرية فمن خطب لابنته بنت أخيه فقال أبوها وزوجتك بنى  
 لانه لابنتك وقال الاخر تزوجت اجاب لا ينقل لان التزوج غير التزويج - ما - فقه - ما - نظر بل  
 لم يتعدى للابن لقول ابي البنت وزوجتك بكاف الخطاب ولا لانه - ما - يكون عم البنت - ما - لو كان  
 اجنبياً عن العقد النكاح له بل هو اولى بالانقضاء عن المسئلة المارة عن الظهيرية لا حصول  
 الاضافة له في الايجاب والقبول بخلاف ما في الظهيرية وكونه - ما - زوجتك التزويج  
 ومنه صدر تزوجت التزوج لا يظهر وجهها اذ لا يلزم اتحاد المادة في الايجاب والقبول فضلاً عن  
 اتحاد الصيغة فلو قال زوجتك فقال قبلات او رضيت جاز فقامل (قوله صح الخ) في الفتح عن  
 الفتاوى قبل لا يصح وان قبل عن الزوج انسان واحد لانه - ما - نكاح به - ما - يشهد لان القوم كلهم  
 خاطبون من تكلم ومن لان التعارف هكذا ان يتكلم واحد - ما - بركات الباقيون  
 والخاطب لا يصح شاهد او قبل يصح وهو الصحيح وعليه الفتوى لانه لا ضرورة في جهل الكل  
 خاطباً فيجعل المشكك فقط والباقي شهود - ما - ونقل بعده في الجبر عن الخلاصة - ما - ان المختار  
 عدم الجواز - ما - ولا يفتنى ان لفظ الفتوى كذا لفظ التصحيح ووفق بعضهم - ما - هل ما في  
 الخلاصة على ما اذا قبلوا جميعاً وأقول يتأنيبه قول الخلاصة وقبل واحد من القوم ومثله  
 ما مر عن الفتح وان قبل عن الزوج انسان واحد فافهم (قوله لم يكن له الامراخ) ذكر  
 الشارح في آخر باب الامر باليد نكحها على ان امرها - ما - ص - ما - لكن ذكر في الجبر  
 هناك ان هذا لو ابدت المرأة ففالت زوجت نفسي على ان امرى - ما - اطلق نفسي كلها  
 اريد اولى الى طالق فقال قبلات وقع الطلاق لا في امرها - ما - املوا بداهة لا تطلق ولا  
 يصير الامر يدها - ما - (قوله بقاء الخيار) اى للموكل (قوله ولها الاقل) اى اذا اختار الفسخ  
 فان كان المسمى اقل من مهر مثلها فهو لها لان امرضت به فكانت مسقطاً ما زاد عنه الى

صح للصغرى خاتمة (ولو  
 بعث) مريد النكاح  
 (اقوال الخطبة تزويجها  
 الاب) او الولي (بمحضرهم  
 صح) فيجعل المشكك فقط  
 خاطبوا ابنتي شهوداً به  
 يفتنى فقه (فروع) - ما - قال  
 زوجتي ابنتك على ان امرها  
 بذلك لم يكن له الامر لانه  
 تفويض قبل النكاح  
 وكلامه بان تزوجه ثلاثة بكذا  
 فزاد الوكيل في المهر لم  
 يتعدى فلولم يلم حتى دخل  
 بقا الخبير بين اجازته  
 وفرضه ولها الاقل من  
 المسمى ومهر المثل لان  
 الموقوف كالفاقد تزوج  
 بشهادة الله ورسوله لم يبرز  
 بل



مهر المثل وان كان مهر المثل أقل فهو لها لان الزيادة عايشه لم تلزم الا بالتسوية في ضمن العقد  
 فاذا فقد العقد فقد ما في ضمنه ولما كان العقد هنا موقوفا لا فاسدا اوجب بقوله لان  
 الموقوف كالمفاد افاذه الرحق وبه ظهر ان المراد بالمسمى ما سماه الوكيل لها الامام عليه  
 المولى للوكيل فانه لا وجهه فانهم (قوله قبل بكفر) لانه اعتقد ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عالم الغيب قال في التواريخ في اطلعه كرفي الملقط انه لا يكثر لان الاشياء انما تعرض  
 على روح النبي صلى الله عليه وسلم وان الرسل يعرفون بعض الغيب قال تعالى عالم الغيب  
 فلا يظهر على غيبه أحد الا من ارضى من رسول اه قلت بل ذكر في كتب العقائد ان  
 من جهة كرامات الاولياء الاطلا على بعض الغيبات وردوا على المعقولة المستدلين به  
 الآية على نفعها بان المراد الاظهار بلا واسطة والمراد من الرسول الملائكة اي لا يظهر على غيبه  
 بلا واسطة الا الملائكة اما النبي والاولياء فيظهرهم عليه بواسطة الملائكة او غيره وقد بسطنا  
 الكلام على هذه المسئلة في رسالتنا المسماة بسبل الحسام الهندى انصرف سيدنا خالد  
 الله شيدى فراجعها فان في افوائده نقيصة والله تعالى اعلم

(فصل في المحرمات)

شروع في بيان شرط النكاح أيضا فان منه كون المرأة بحالة تصبر بحلاله وأفرده على  
 مدة لكثرة فيه بجر (قوله قرابة) كزوجه وهم بناته وبنات أولاده وان سفان وأصوله  
 وهم أمهاته وأمهات أمهاته وأبائهن وان سفان وفروع أبويه وان نزلان فحرم بنات الأخوة  
 والأخوات وبنات أولاد الأخوة والأخوات وان نزلن وفروع أباده وجدانه ببطن واحد  
 فلهذا تحرم العمات والخالات وتحت بنات العمات والاعمام والخالات والأخوال فتح (قوله  
 مصاهرة) كفروع نسائه المدخول بهن وان نزلن وأمهات الزوجات وجدتهن بعدد صحيح  
 وان سفان وان لم يدخل بالزوجات فحرم موطوات آبائهن وأجداده وان سفان ولو بزنا  
 والمعهودات لهم عليهم بعدد صحيح وموطوات آبائهن وأجداده وان سفان ولو بزنا  
 والمعهودات لهم عليهم بعدد صحيح وكذا المقبلات والمورسات بشهوة لا صولة أو فروعه  
 أو من قبل أو لس أصولهن أو فروعهن (قوله رضاع) فحرم به ما يحرم من النسب الاما اتفق  
 كما سبق في بابيه وهذه الثلاثة محرمه على التأييد (قوله جمع) أي بين المحارم كاختين ونحوهما  
 أو بين الاجنبيات زيادة على أربع (قوله ملك) كنكاح السيد أمته والسيدة بعبدا فتح  
 وهو بدل الملك بالتنافي أي لان المالكية تنافي المملوكية كما سيأتي بيانه وتحت ملكه لبعضها  
 أو ملكها لبعضه (قوله شرك) عبارة الفقه عدم الدين السماوى كالجوسية والمشرقة اه  
 وتشمل أيضا المرتدة ونافية الصانع فعلى (قوله ادخال أمة على حرة) أدخله الزاني في حرمه  
 الجمع فقال وحرمه الجمع بين الحرة والامة والحرة متعة وامة وهو الانسب بجر أي لا ضبط  
 وتقليس الاقسام وكذا انه في الفقه لكن الاولى أن يقال والحرة غير متاخرة يشمل مالوا  
 تزوجه ما في عقد واحد في الزبلى صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامه (قوله وبقي الخ) زاد  
 في شرحه على المتفق اثنين آخرين أيضا حيث قال قلت وبقي من المحرمات الخشني المشكل لجواز  
 ذكره وبه والجنبة وانسان الماء لا اختلاف الجنس اه قلت وكأنه استغنى هنا عن ذكرهما

قبل بكفر والله اعلم  
 (فصل في المحرمات)  
 أسباب التحريم أنواع  
 قرابة مصاهرة رضاع  
 جمع ملك شرك ادخال  
 أمة على حرة فهي سبعة  
 ذكرها الله تعالى في  
 الترتيب وبقي التلخيص ثلاثا  
 وتعلق حق الغير بنكاح  
 أو عدته ذكرهما في الرجعة

عاقبته أول النكاح ويراد خامس سببه كره في بابيه وهو حرمة اللعان وقد نظمت السبعة مع  
 الخمسة المزينة بقولي

أنواع تحريم النكاح سبع • قرابة ملك رضاع جمع  
 كذلك شرك نسبة المصاهرة • وأمة عن حرة مؤخره  
 وزيد خمسة اتبكت بالبيان • تطلقه له ثلاثا واللعان  
 تعلق بحق غير من نكاح • أو عدته خنثى بلا انضاح  
 وآخر الكل اختلاف الجنس • كالبطن والمباقي لنوع الانس

(قوله حرم على المتزوج) أي مريد الزوج وقوله ذكر كرا كان أو أتى بيان لفائدة ارجاع الضمير  
 الى المتزوج اشتمل اهما الا الى الرجل فان ما يحرم على الرجل يحرم على الاتى الاما يختص  
 بأحد الفريقين بدليله فالمراد هنا أن الرجل كما يحرم عليه تزوج أصله أو فروعه كذلك يحرم على  
 المرأة تزوج أصهارها أو فروعه كما يحرم عليه تزوج بنت أخيه يحرم عليها تزوج ابن أخيها وهكذا  
 فيؤخذ في جانب المرأة نظير ما يؤخذ في جانب الرجل لا عينه وهذا من قوله في المنع كما يحرم على  
 الرجل أن يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة أن تتزوج بمن ذكر اه فلا يقال انه يلزم  
 أن يصير المعنى يحرم على المرأة أن تتزوج بنت أخيها لان ظهير بنت اخ في جانب الرجل ابن  
 الاخ في جانب المرأة ولا يرد أيضا انه يلزم من حرمة تزوج الرجل بأصله كأمه حرمه تزوجها  
 بفروعه لان التصريح باللازم غير معيب فانه هم (قوله علاؤنزل) انشر على ترتيب الف  
 وتفسيرك الضمائر اذا ظهر المراد يقع في الكلام القصص فانهم (قوله واخوته) عطف على  
 بنت لاهي أخيه بقريته قوله وبنتها كنهه بجر وربا. نظر للشرح مرفوع بالنظر لاهي ح  
 لان المضاف وهو نكاح الداخل على قوله أصله من كلام الشارح (قوله ولومن زنا) أي بان يزن  
 الزاني بيكر ويمسكها حتى تلد بنتا بجر عن الفقه قال الحنفى ولا يصور كونها ابنته من  
 الزنا الا بذلك اذا لم يعلم كون الولد منه الا به اه أي لا يولم بمسكها بمقتضى أن غيره من جملة عدم  
 القرائن النافية لذلك الاحتمال قال خ قوله ولومن زنا نه ميم بالنظر الى كل ما قبله أي لا فرق  
 في أصله أو فروعه أو اخته أن يكون من الزنا ولا وكذا اذا كان له اخ من الزنا له بنت من النكاح  
 أو من النكاح له بنت من الزنا وعلى قياسه قوله وبنتها وعنه وخالته أي اخته من النكاح اها  
 بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت من الزنا وكذا أجداده من النكاح  
 له أخت من الزنا أو من الزنا له أخت من النكاح أو من الزنا له أخت من الزنا وكذا أمه من  
 النكاح اها أخت من الزنا أو من الزنا له أخت من النكاح أو من الزنا لها أخت من الزنا اذا  
 عرفت هذا فكان ينبغي أن يؤخر النعم ميم عن قوله وخالته اه قلت لكن ماذا كره الشارح  
 أحوط لانه اقتصر على ما رآه من قول لا في البحر عن الفقه حيث قال ودخل في البنت بنته من  
 الزنا تحرم عليه به ميم النص لانها بنته لغة والخطاب أقصاه باللغة العربية معطام ثبت نقل  
 كلفظ الصلاة ونحوه فيصير منقولا شرعا وكذا أخته من الزنا وبنت أخيه وبنت أخته  
 أو أخته من الزنا فلما أخر التعميم عن الكل كان غير معيب في اتباع التفسير على أن ما ذكره في  
 البحر هنا خلاف لما ذكره في كتاب الرضاع من أن البنت من الزنا لا تحرم على عم الزاني

(حرم) على المتزوج ذكر كرا  
 كان أو أتى نكاح أصله  
 وفروعه علاؤنزل وبنت  
 أخيه واخوته وبنتها ولو  
 من زنا (وعنه وخالته)



وخاله لانه لم يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيه احكام القرابة واما التحريم على آباء الزاني  
 وأولاده فلا اعتبار بالقرابة ولا بجارية بينهما وبين الم والمخال اهـ ومثله في الفسخ هناك عن  
 التجبين وسند ذكر عبارة التجبين قريبا فافهم هـ (تنبيه) هـ ذكر في البصر انه دخل بنت الملاعة  
 ايضا فلما احكم البنت هنا لانه يسئل من ان يكذب نفسه ويدعي ما ثبتت نسبها منه كافي الفسخ  
 قال وقد مناني باب المصرف عن المراجع ان ولد ام الولد الذي نكحها لا يجوز دفع الزكاة اليه  
 ومقتضاه ثبوت النسبة فيما يبين على الاحتياط فلا يجوز تولده ان يتزوجها لانها اخته احتياطاً  
 ويتوقف على نقل ويمكن ان يقال في بنت الملاعة انهم يحرم باعتبار انما ربيبة وقد دخل  
 بامها الملاعة كلفة في الفسخ كما لا يخفى انتهى السكت ثبوت القسام لا يتوقف على الدخول بامها  
 وحينئذ فلا يلزم ان تكون ربيبة خمر (قوله هذه السبعة الخ) لكن اختلف في توجيه حرمة  
 الجدات وبنات البنات فقبل بوضع اللفظ وحقيقته لان الام في الافة الاصل والبنات الفرع  
 فيكون الام حمة من قبيل المشكك وقبل بعموم المجاز وقيل بدلالة النص والكل صحيح  
 ونعمامة في البصر واذا كان حرمة البنت من الزنا نص في النص المذكور كذا تقدم (قوله ويدخل  
 عمه جده وجده) اي في قول المتن وعمته كذا دخلت في قوله تعالى وعما تكم ومثله قوله وخالتهما  
 كافي الزباي ح (قوله الاشقاء وغيرهن) لا يقتضي هذا التعميم بالعممة والخالدة فان جميع  
 ما تقدم سوى الاصل والفرع كذلك كما افاده الاطلاق لكن فائدة التصريح به هنا التنبيه  
 على مخالفة ما بعده كما تعرفه فافهم (قوله وامامة عمه الخ) قال في النهر وامامة العممة  
 وخالة الخالدة فان كانت العممة اقرب لاه لا تحرم والاحرم وان كانت الخالة اقرب لاه  
 لا تحرم والاحرم لان اباه العممة حينئذ يكون زوج أم ابيه فعمتها أخت زوج الجدة أم الاب  
 وأخت زوج الام لا تحرم فاخت زوج الجدة بالاولى وأم الخالة اقرب تكون امرأة الجد أي  
 الام فاختها أخت امرأه أي الام واخت امرأه الجد لا تحرم اهـ والمراد من قوله لاه ان تكون  
 العممة اخت ابيه لاه لا احترازاً عما اذا كانت اخت ابيه لاه اولاً وبالام فان عمه هذه العممة  
 لا تحل لانها تكون اخت الجد أي الاب والمراد من قوله وان كانت الخالة اقرب لاه ان  
 يكون اخت امه لاه لا احترازاً عما اذا كانت اخت امه لاه او شقيقة فان خالة هذه الخالة تكون  
 اخت جده امه لاه فلا تحل وكان الشارح فهم من قول النهر لاه وقوله لاه ان الصغير فيهما  
 ارجع الى مرئيد النكاح كما هو المتبادر منه فقال ما قال وليس كذلك لانه لم يكن عليه ان يقول  
 وامامة العممة لاه وخالة الخالة لاه ويمكن تصحيح كلامه بان تعبد العممة القربى بكونها اخت  
 الجد لاه والخالة القربى بكونها اخت الجد لاه كما اوضحه المحقق وامام على اطلاقه ففيه  
 صحيح (قوله بنت زوجته الموطوءة) اي سواء كانت في حجره اي كنفه ونفقة اولاد كذا الحظر  
 في الآية يخرج مخرج المودة او كذا تشييع عليهم كافي البصر واحترازاً بالموطوءة عن غيرها  
 فلا تحرم بغير العقد وفي ح عن الهندي ان الخالدة بالزوجة لا تقوم مقام الوطء في تحريم  
 بنتها اهـ قلت لكن في التجبين عن اجناس الناطق قال في نوادر ابى يوسف اذا اخلاها في  
 صوم رمضان او حال احرامه لم يحل له ان يتزوج بنتها وقال محمد بن يعقوب فان الزوج لم يحل واطنا  
 حتى كان اها نصف المهر اهـ وظاهره ان الخلاف في الخالدة الفاسدة اما العممة فلا خلاف

فهذه السبعة مذكورة في  
 آية حرمت عليكم أمهاتكم  
 ويدخل عمه جده  
 وخالتهما الاشقاء وغيرهن  
 وامامة عمه وخالة خالته  
 اية خالدة كبرت عمه وعمته  
 وخاله وخالته لقوله تعالى  
 واسأل لكم ما ورائكم  
 (و) حرم بالامهارة (بنت  
 زوجته الموطوءة

في انهم يحترمون البنت تامل وسياق كلام عليه في باب المهر عند ذكر احكام الخلوه ويشترط  
 وموطا في حال كونها مشتملة على المودخل به اصغرة لا تشتهى فطلقها فاعتدت بالاشهر ثم  
 تزوجت بغيره فحلت بيئت لواطى امه اقبل الاستهارة الزوج بها كياياتي متناو كذا ثبت  
 فيه ان يكون في حال الوطء مشتهى كما تدكره هناك (قوله وام زوجته) خروج ام امه فلا  
 تحرم الابالوطه او دواعيه لان لفظ النساء اذا اضيف الى الزوج كان المراد منه الحر اتر كافي  
 الظاهر والابلاء بغيره واراد بالحر امر النساء المعقود عليهن ولو امه فغيره كما افاده الرسخي  
 وأبو العود (قوله وجداتهم مطلقاً) أي من قبل ابيه وامها وان علون بغيره (قوله بغيره  
 العقد الصحيح) بغيره قوله وان لم يوطأ ح (قوله الصحيح) احتراز عن النكاح الفاسد فانه  
 لاوجب بغيره حرمة المصاهرة بل بالوطء او ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة لان  
 الاضافة لا تثبت الا بالامه قد الصحيح بغيره أي الاضافة الى الضمير في قوله تعالى وأمهات  
 نسائكم اوفى قوله وام زوجته ويوجد في بعض النسخ زيادة قوله فالفاسد لا يحرم الاجس  
 بشهوة ونحوه (قوله الزوجة) أي في الدرر بالام وهو سبق قلم (قوله ويدخل) أي في قوله  
 وبنت زوجته بنات الربيبة والربيب وثبتت حرمتهم بالاجماع وقوله تعالى وربائبكم بغير  
 (قوله وفي الكشاف الخ) تبع في النقل عنه صاحب البصر ولا يخفى ان المتن طالحه بان الامس  
 ونحوه كالوطء في ايجابه حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع لكن لما كانت  
 الآية مصرحة بحرمة الربائب بقيد الدخول وبعدمها عند عدمه كان ذلك مظنة أن يتوهم  
 أن خصوص الدخول هنا لا بد منه وأن تصريحه بان الامس ونحوه بوجوب حرمة المصاهرة  
 مخصوص بماء عدا الربائب لظاهر الآية فنفى التصريح عن أبي حنيفة بانه قائم مقام الوطء  
 هذا دفع ذلك الوهم وبيان أنه ليس من تخريجات المشايخ وكأنه لم يجد التصريح به هنا من  
 أبي حنيفة الا في الكشاف فنقل ذلك عنه لان الرخصي من مشايخ المذهب وهو حجة في  
 النقل ولكون الموضوع موضع خفاء كذا في قوله واقدم المصنف فافهم (قوله وزوجة اصله  
 وفروع) لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم وقوله تعالى وحلائل آبائكم الذين من  
 اصلابكم والحليلة الزوجة وأما حرمة الموطوءة بغير عقد فبدليل آخر وذكر الاصلا بلاقاط  
 حلية الابن المتبقي للاحلال حلية الابن رضاعاً فانها تحرم كالربيب بغيره (قوله  
 ولو بعيد الخ) بيان للاطلاق أي ولو كان الاصل والفرع بعيداً كالجدة وان علا وابن الابن  
 وان سفل وقصرم زوجة الاصل والفرع بغير العقد دخل به أولاً (قوله وأما بنت زوجته ابيه  
 أو ابنه خلال) وكذا بنت ابنها بغير قال الحبيب الرزلي ولا تحرم بنت زوج الام ولا امه ولا أم  
 زوجة الاب ولا بنته ولا أم زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الربا ا هـ (قوله  
 نسبا) غييز عن نسبا تحريم للضمير المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة وقوله رضاعاً غييز عن نسبة  
 تحريم الى الكل به في يحرم من الرضاع أصوله وفروعه وأبوه وفروعه هم وكذا فروع  
 أجداده وجدهاته الصليبيون وفروع زوجة وأصولها وفروع زوجها وأصوله وحلائل  
 أصوله وفروعه وقوله الاما استثنى أي استثناء منقطع او توسع صورته بل بالمسط الى مائة  
 وغاية كما حققه ح هـ (تنبيه) هـ مقتضى قوله والكل رضاعاً مع قوله سابقاً ولو من زنا حرمة

وام زوجته) وجداتها  
 مطلقاً بغير العقد الصحيح  
 (وان لم يوطأ) الزوجة لها  
 تقر وان وطأ الامهات  
 يحترم البنات ونكاح البنات  
 يحترم الامهات ويدخل  
 بنات الربيبة والربيب وفي  
 الكشاف والامس ونحوه  
 كالدخول عند أبي حنيفة  
 واقدم المصنف (وزوجة  
 اصله وفروع مطلقاً) ولو  
 بعيداً دخل بها اولاداً ما ثبت  
 زوجة ابيه او ابنه خلال  
 (و) حرم (الكل) مما  
 تحريمه نسبا ومصاهرة  
 (رضاعاً) الاما استثنى في  
 باب (فروع)







امرأة فاولج بين فخذى بنتها خطا لا تحرم امها ما لم يزد الا انتشار (قوله وفي امرأة ونحو شيخ  
 الخ) قال في الفتح ثم هذا الحد في حق الشاب اما الشيخ والعين فهدم ما تحرك قلبه أو زيادته  
 ان كان منحر كالايجرد مبلان النفس فانه يوجد فيه لاشهوة له أصلا كاشيخ الثاني ثم قال  
 ولم يحدد والحد المحرم منها أي من المرأة أو أقل له تحرك القلب على وجه يشوق الى الطاهر قال ما  
 ولم أر حكم الخبيث المشكك في الشهوة ومقتضى معاملة بالاضر أن يجرى عليه حكم المرأة  
 (قوله وفي الجوهرية الخ) كذا في التمهيد على هذا ينبغي أن يكون من الفرج كذلك بل أولى  
 لان تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل ايجاب حرمة المصاهرة في غير الفرج اذا كان بشهوة  
 بخلاف النظر ح قات ويحتمل أن يكون مافي الجوهرية مفعرا على القول الآخر في حد  
 الشهوة فلا يكون النظر احترازا عن مس الفرج ولا عن مس غيره فامل (قوله فلا حرمة) لانه  
 لا انزال تبين انه غير مفض الى الوطء هداية قال في العناية ومعنى قولهم انه لا يوجب الحرمة  
 بالانزال ان الحرمة عند ابتداء المس بشهوة كان حكمها موقوفا على أن يبين بالانزال فان  
 أنزل لم تثبت والاثبت لانها تثبت بالمس ثم بالانزال فقط لان حرمة المصاهرة اذا ثبتت  
 لا تفسد أبدا (قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محتمل التقييد بالاصول والقواعد وقوله لا تحرم أي  
 لا تثبت حرمة المصاهرة فالمراد لا تحرم حرمة وقدوة الا تحرم الى انقضاء مدة الموطوءة  
 لو بشبهة قال في البحر لو وطئ أخت امرأته بشبهة فحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة  
 وفي الدراية عن السكامل لو نفي باحدى الاختين لا يقرب الاخرى حتى تحيض الاخرى حصة  
 واستكتك في الفتح ووجهه انه لا اعتبار بالماء الزاني ولذا لو زنت امرأة رجل لم تحرم عليه  
 رجازه ووطؤه عقيب الزنا اه (قوله لا تحرم المنظور الى فرجها الخ) تبس في هذا التعبير  
 صاحب الدرر واعتضه الشرع لا يانه لا يصح الاتية بدم مضاف أي لا يحرم أصل وفروع  
 المنظور الى فرجها المأثمة لا يحرم نفس المنظور الى فرجها أو أجنبي بان المراد لا تحرم على أصول  
 الناظر وفروعه وفيه أن الكلام في الحرمة وعدمها بالنسبة الى أصولها وفروعها فالأولى  
 اسقاط انظر فحرم وابقاء المتن على حاله فيكون قوله لا المنظور موطوءا على قوله والمنظور  
 والماعنى لا يحرم أصلها وفروعها يعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى أصوله وفروعه بالأولى فافهم  
 (قوله اذا رآه) لاحاجة اليه لخصه بغير الجارية بقوله المنظور ط (قوله لان المرقى مثاله الخ)  
 يشير الى مافي الفتح من الفرق بين الرؤية من الزناج والمرأة وبين الرؤية في الماء ومن الماء  
 حيث قال كان له له واقفه سبحانه أعلم ان المرقى في المرأة مثاله لا هو وجه ذاء للوالد الخ حيث  
 اذا حلف لا ينظر الى وجهه فلان فنظره في المرأة أو الماء على هذا فالتحريم به من وراء الزناج  
 بناء على نفوذ البصر منه فيرى نفس المرقى بخلاف المرأة ومن الماء هو هذا ينبغي كون الابصار  
 من المرأة أو الماء بواسطة انعكاس الاشعة والاراء بعينه بل بانطباع مثل الصورة فيه بخلاف  
 المرقى في الماء لان البصر يتدفق فيه اذا كان صافيا فيرى نفس مافي وان كان لا يراى على الوجه  
 الذي هو عليه وهذا كان له الخيار اذا اتى بمكره رآه في ما يجب توخذه منه بلا حيلة اه  
 وبه يظهر فائدة قول الشارح مثاله لانه لا يناسب قول المصنف تبعه الدرر بالانعكاس ولهذا  
 قال في الفتح وهذا ينبغي الخ وقد يجب ان يبين مراد المصنف بالانعكاس البناء على القول

وفي امرأة ونحو شيخ كـ  
 تحرك قلبه أو زيادته وفي  
 الجوهرية لا يشترط في النظر  
 للفرج تحريك آتية به يفتي  
 هذا اذا لم ينزل فلو أنزل  
 مع مس أو نظر فلا حرمة  
 به يفتي ابن كمال وغيره  
 وفي المصاهرة وطئ أخت  
 امرأته لا تحرم عليه امرأته  
 (لا) تحرم (المنظور الى  
 فرجها الداخل) اذا رآه  
 (من امرأة أو ماء) لان المرقى  
 مثاله (بالانعكاس) لا هو

قوله والوالد الخ كذا  
 بالاصل ولعل السواب عدم  
 الخ

بان الشعاع الخارج من الحصة الواقعة على سطح الصقيل كالمرآة والماء ينعكس من سطح  
 الصقيل الى المرقى حتى يلزم أنه يكون المرقى حقيقته لا مثاله وانما أراد به انعكاس  
 نفس المرقى وهو المراد بالمثال فيكون مبيحا على القول الآخر ويعبرون عنه بالانطباع وهو  
 ان المقابل للصقيل تنطبع صورته ومثاله فيه لا عينه ويدل عليه تعبير فاضحان بقوله لانه لم ير  
 فرجها وانما رأى عكس فرجها فافهم (قوله هذا) أي جميع ما ذكر في مسائل المصاهرة (قوله  
 مشتاة) أي نفي تعريفها بانها بنت تسع فاكتر (قوله ولو ماضيا) كجوز شوها لانها دخلت  
 تحت الحرمة فلا تخرج ويطوار وقوع الولد منها كما وقع لزواج ابراهيم وزكريا عليهم السلام  
 والسلام (قوله فلا تثبت الحرمة بها) أي بوطئها أو لمسها أو النظر الى فرجها وقوله أصلا  
 أي سواء كان بشهوة أو لا وسواء أنزل أو لا (قوله مطلقا) أي سواء كان بصبي أو امرأة  
 كافي غاية البيان وعليه الفتوى كافي الواقعات ح عن البحر وفي المولودية أن رجل رجلاه  
 ان يتزوج ابنته لان هذا الفعل لو كان في الافان لا يوجب حرمة المصاهرة في الذكراولى  
 (قوله لعدم تيقن كونه في الفرج) عله اعدم ايجاب وطء المفضاة المصاهرة فقط وأما العلة  
 في عدم ايجاب وطء المصاهرة فالتيقن بعدم كون الوطء في الفرج الذي هو محل الحرث  
 وانما تركه لانها لم يأت في البصر وورد عليه ما أي على المستثنين ان الوطء فيهما وان لم  
 يكن سببا للحرمة فالمس بينهما بسبب ما قبل الموجود فيهما أقوى وأجيب بان العلة هي الوطء  
 السبب للولود وثبوت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطء ولم يفتق في الصورتين اه  
 وبه علم أنه لا فرق في المستثنين بين الانزال وعدمه (قوله ما لم تحبل منه) زاد في الفتح  
 وعلم كونه منه أي بامساكها عنه حقه تاد كقادمناه وهذا في الزنا لا في النكاح كالايجنى  
 (قوله لا فرق بين زناوة نكاح) راجع لاشتراط كونهم امستثناء لثبوت الحرمة كافي البصر فمعا  
 عليه قوله فلو تزوج صغيرة الخ (قوله جازله التزوج بينهما) (٢) أما أمها فحرمت عليه بمجرد  
 العقد ط (قوله فلو جامع غير مراهق الخ) الذي في الفتح حتى لو جامع ابن أربع سنين زوجه  
 أي لا تثبت الحرمة قال في البحر وظاهره اعتبار السن الا في حد المشتاة أعني تسع سنين  
 قال في التمهيد وأقول التعليل بعدم الاشتباه فيقيدان من لا يشتهى لا تثبت الحرمة بجماعه  
 ولا خفاء ان ابن تسع عار من هذا بل لا بد أن يكون مراهقا ثم رأيت في الخاتمة قال الصبي الذي  
 يجامع مثله كالبالغ قالوا وهو أن يجامع ويشتهى ونسختي التماس من مثله وهو ظاهر  
 في اعتبار كونه مراهقا لابن تسع ويدل عليه مافي الفتح من المراهق كالبالغ وفي البرا زيه  
 المراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو لمس بشهوة تثبت حرمة المصاهرة اه وبه يظهر ان  
 ما عراه الشارح الى الفتح وان لم يكن صريح كلامه لكنه مراده قصص من هذا انه لا بد في كل  
 من مامن من المراهقة وأقله لا اثني تسع ولذا كررنا عشر لان ذلك أقل مدة يمكن فيها البلوغ  
 كما صرحوا به في باب بلوغ الغلام وهذا يوافق ما مر من ان العلة هي الوطء الذي يكون سببا  
 للولاد والمس الذي يكون سببا لهذا الوطء ولا يخفى ان غير المراهق منهم ما لا يتأتى منه الولد (قوله  
 ولا فرق فيما ذكر) أي من التحريم وقوله بين اللمس والنظر صوابه في اللمس والنظر وعبارة  
 الفتح ولا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامدا أو ناسيا أو مكرها أو بخطة الخ أفاده ح

(هـ) اذا كانت حصة  
 مشتاة) ولو ماضيا (أما  
 غيرها) يعني المينة وصغيرة  
 لم تشته (قلا) تثبت الحرمة  
 بها أصلا كوطء بدم مطلقا  
 وكالوا فضاهما لعدم تيقن  
 كونه في الفرج ما لم تحبل  
 منه بلا فرق بين زناوة نكاح  
 (فلو تزوج صغيرة لا تشتهى  
 قد دخل بها فطائفة وانقضت  
 عدتها وتزوجت بآخر  
 جاز) للدول (التزوج بينهما)  
 لعدم الاشتباه وكذا اشترط  
 الشهوة في الذكر فلو جامع  
 غير مراهق زوجه أو لم  
 تحرم فتح (ولا فرق) فيما  
 ذكر (بين اللمس والنظر  
 بشهوة بين عدو أو سيان  
 وخطا أو أكرام  
 (٢) اعمل في بعض نسخ  
 المتن جازله التزوج كما يدل له  
 كتابة المتن ويكون قول  
 الشارح للدول نفسا  
 لقول المتن فليصر



قال الرحي واذ علم ذلك في المس والظفر على الجماع بالاولى (قوله فلو يقط الخ) فربح على  
 الخاطا ط (قوله أو يدها ابنه) أي المراهق كمال عامر وأما تقييد الفتح بكونه ابنه من غيرها  
 فقال في التمهيد لم ما اذا كان ابنه منها بالاولى ولا بد من التقييد بالشهوة أو ازديادها في  
 الموضوعين (قوله قبل أم امرأته الخ) قال في الذخيرة واذ قبلها أو لمساها أو نظر الى فرجها ثم  
 قال لم يكن عن شهوة ذكر الصهر الشهيد انه في القبلة يفتي بالحرمة ما لم يتبين انه بلا شهوة  
 وفي المس والنظر لا الان تبين انه بشهوة لان الاصل في التقييد الشهوة بخلاف المس والنظر  
 وفي يوع العيون خلافه اذا اشتري جارية على أنه بالخيار وقبلها أو نظر الى فرجها ثم  
 قال لم يكن عن شهوة أو اراد ردّها صدق ولو كانت مباشرة لم يصدق ومنهم من فصل في القبلة  
 فقال ان كانت على الفم يفتي بالحرمة ولا يصدق انه بلا شهوة وان كانت على الرأس أو الذقن  
 أو الخد فلا اذا تبين انه بشهوة وكان الامام ظهير الدين يفتي بالحرمة في القبلة مطلقا ويقول  
 لا يصدق في انه لم يكن بشهوة وظاهر اطلاق يوع العيون يدل على انه يصدق في القبلة على  
 الفم أو غيره وفي البه الى اذا أنكر الشهوة في المس يصدق الا أن يقوم اليها منتشرا فيعاقبها  
 وكذا قال في المهرود وانتشاره دليل شهوته اه (قوله على الصحيح جوهره) الذي في الجوهره  
 للحدادي خلاف هذا فانه قال لو مس أو قبل وقال لم أشتهه صدق الا اذا كان المس على الفرج  
 والتقييد في الفم اه وهذا هو الموافق لما ينقله الشارح عن الحدادي ولما نقله عنه  
 في البصر فالتلاور بجمه في فتح القدير والحق الخد بالمفهوم اه وقال في الفحص ولو قام اليها وعانقها  
 منتشرا أو قبلها وقال لم يكن عن شهوة لا يصدق ولو قبل ولم تنتشر آله وقال كان عن غير  
 شهوة يصدق وقيل لا يصدق ولو قبلها على الفم وبه يفتي اه فهذا كما ترى صريح في ترجيح  
 التفصيل وأما صحيح الاطلاق الذي ذكره الشارح فلم أره غيره ثم قال آله الثاني وفي القبلة  
 يفتي بها أي بالحرمة ما لم يتبين انه بلا شهوة ويستوى أن يقبل الفم أو الذقن أو الخد أو الرأس  
 وقيل ان قبل الفم يفتي بها وان ادعى أنه بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتي بها الا اذا ثبتت الشهوة  
 اه وظاهره ترجيح الاطلاق في التقييد لكن علت التصريح بترجيح التفصيل تأمل (قوله  
 حرمت عليه امرأته الخ) أي يفتي بالحرمة اذا مثل عنها ولا يصدق اذا ادعى عدم الشهوة  
 الا اذا ظهر عدمها بقرينة الحال وهذا موافق لما تقدم عن القهستاني والشهيد ومخالف  
 لما نقلناه عن الجوهره وورجحه في الفتح وعلى هذا فكان الاولى أن يقول لا تحرم ما لم تعلم  
 الشهوة أي بان قبلاها منتشرا أو على الفم فيوافق ما نقلناه عن الفحص ولما سبق أيضا وحينئذ  
 فلا فرق بين التقييد والمس (قوله ولو على الفم) مباينة على المنفى لا على النفي والمعنى حرمت  
 امرأته اذا لم يظهر عدم الاشتباه وهو صادق بظهور الشهوة وبالثبات فيها أما اذا ظهر عدم  
 الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفم اه ح (قوله كما فهمه في الذخيرة) أي فهمه من  
 عبارة العيون حيث قال وظاهر ما أطلق في يوع العيون الى آخر ما مر وأنت خبير بان كلام  
 المصنف مبني على أن الاصل في القبلة الشهوة وأنه لا يصدق في دعوى عدمها وهذا خلاف ما  
 في العيون تأمل (قوله وكذا القرص والعرض بشهوة) ينبغي ترك قوله بشهوة كما فعل المصنف  
 في المعاقبة لان المقصود تشبيه هذه الامور بالتقييد في التفصيل المتقدم فلامعنى للتقييد اه ح

فلو يقط زوجته أو يفتي  
 هي الجماعا فتبينه  
 المنتهية أو يدها ابنه  
 حرمت الام أبدا فتح (قوله  
 أم امرأته) في أي موضع  
 كان على الصحيح جوهره  
 (حرمت) عليه (امرأته) ما لم  
 يظهر عدم الشهوة ولو  
 على الفم كما فهمه  
 في الذخيرة (وفي المس لا)  
 تحرم (ما لم تعلم الشهوة)  
 لان الاصل في التقييد  
 الشهوة بخلاف المس  
 (والمعاقبة كانت قبيل)  
 وكذا القرص والعرض  
 بشهوة

(قوله)

(قوله ولولا جنيبة) أي لا فرق بين أن تكون زوجة أو أجنبية أما الأجنبية فصورتها  
 ظاهرة وأما الزوجة فكما اذا تزوج امرأته فحرمها أو عضها أو قبلاها أو عانقها ثم طلقها قبل  
 الدخول حرمت عليه بنتها واعلم ان هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع ما قبله كذلك ح  
 وخص البنت لان الام تحرم بمجرد العقد (قوله وتكفي الشهوة من أحدهما) هذا انما يظهر  
 في المس أما في النظر فتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت من الآخر أم لا اه ط وهكذا  
 بحث الحبر الرمي أخذ من ذكرهم ذلك في بحث المس فقط قال والفرق اشترطوا كما في لذة  
 المس كما اشتركين في لذة الجماع بخلاف النظر (قوله كالخ) أي في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء  
 أو المس أو النظر ولو تم المقابلات بان قال كالخ عاقل صاحب اسكان أولى ط وفي الفتح لو مس  
 المراهق وأفرأته بشهوة ثبتت الحرمة عليه (قوله بزانية) لم أر فيها الا المراهق دون المجنون  
 والسكران ثم رأيتهم في حاوى الزاهدي (قوله تحرم الام) كذا يوجد في بعض النسخ  
 وفي عامة ايدون الام فهو من باب الحذف والايصال كما قال ح وبعبارة القنية هكذا  
 قبل المجنون ام امرأته بشهوة أو السكران بغيره محرم اه أي تحرم امرأته (قوله وبجهره  
 المصاهرة الخ) قال في الذخيرة ذكر محمد في نكاح الاصل ان النكاح لا يرتفع بجهره المصاهرة  
 والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتبه عليه أو لم يشبهه  
 عليه اه (قوله الابعد المتاركة) أي وان مضى عليها سنون كما في البرازية وبعبارة الحاوي الا  
 بعد تفريق القاضى أو بعد المتاركة اه وقد علمت ان النكاح لا يرتفع بل يفسد وقد صرحوا  
 في النكاح القاسدان المتاركة لا تحقق الا بالقول ان كانت مدخولا بها كثر كذلك أو خلت  
 مبيك وأما غير المدخول بها فقبل تكون بالقول وبالترك على قصد عدم العود اليها وقيل  
 لا تكون الا بالقول فيه ما حتى لو تركها ومضى على عدتها سنون لم يكن لها أن تتزوج باخر  
 فافهم (قوله والوطء الخ) أي الوطء السكاني في هذه الحرمة قبل التفريق والمتاركة  
 لا يكون زنا قال في الحاوي والوطء فيه لا يكون زنا لانه مختلف فيه وعليه مهر المثل لو طئها  
 بعد الحرمة ولا حد عليه وثبت النسب اه (قوله وفي الخانية الخ) مستغنى عنه بما تقدم ح  
 (قوله فدخلت فراش أبيها) كفى به عن المس والاهجد الدخول بغيره من لايعة ببر ط (قوله  
 ليست بشبهة يفتي) كذا في البصر عن الخانية ثم قال فافاد انه لا فرق بين أن تكون سمينة  
 أو لا ولذا قال في المراجعت خمس لا تكون مشتهاة تفاقا وبنت تسع فصاعد مشتهاة تفاقا  
 وفيما بين الخمس والتسع اختلاف الرواية والمشايخ والاصح انه لا تثبت الحرمة اه (قوله  
 وان ادعت الشهوة في قبيله) أي ادعت الزوجة انه قبل أحد أصولها أو فروعها بشهوة أو  
 ان أحد أصولها أو فروعها قبله بشهوة فهو مصدر مضاف الى فاعله أو مفعوله وكذا قوله أو  
 قبيلها ابنه فان كانت اضافته الى المفعول فابنه فاعل والانصب لنظم الكلام اضافة الاول  
 لفاعله والثاني لمفعوله ليكون فاعل يقوم الرجل أو ابنه كما افاده ح (قوله فهو مصدق) لانه  
 يشكر ثبوت الحرمة والقول للمتكبر وهذا ذكره في الذخيرة في المس لافي التقييد كما  
 فعل الشارح فانه مخالف لما ذهب عليه المصنف أو لامن أنه في التقييد يفتي بالحرمة ما لم يظهر  
 عدم الشهوة وقد منعنا الذخيرة نقل الخلاف في ذلك فاعلمنا مبنى على ما في يوع العيون

ولولا جنيبة وتكفي الشهوة  
 من أحدهما ومراهق  
 ومجنون وسكران كالخ  
 بزانية وفي القنية قبل  
 السكران بغيره تحرم الام  
 وبجهره المصاهرة لا يرتفع  
 النكاح حتى لا يصلح لها  
 التزوج باخر الابعد  
 المتاركة وانقضاء العدة  
 والوطء بها لا يكون زنا  
 وفي الخانية ان النظر الى  
 فرج ابنته بشهوة يوجب  
 حرمة امرأته وكذا  
 لو فرغت فدخلت فراش  
 أبيها عريانة فانقشرها  
 أو وطئها فغيره أمها  
 (وبنت) سمينا (دون فتح)  
 ليست بشبهة يفتي  
 (وان ادعت الشهوة) في  
 قبيله أو قبيلها ابنه  
 (وأنكرها الرجل فهو  
 مصدق) لاهي (الا ان  
 يقوم اليها منتشرا)



(قوله آله) بالرفع فاعل متعدي ط (قوله أو يركب معها) أي على دابة بخلاف ما إذا ركبت على ظهره وعبر الماشية حيث يصدق في أنه لا عن شهوة بزازية (قوله وفي الفتح الخ) قال فيه والحاصل أنه إذا أقر بالظن وأنكر الشهوة صدق بخلاف وفي المباشرة لا يصدق بخلاف فيما أعلم وفي التخييل اختلاف فيه قيل لا يصدق لأنه لا يكون إلا عن شهوة غالباً فلا يقبل إلا أن يظهر خلافه بالاتقار ونحوه وقيل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجمجمة والخد يصدق أو على الفم فلا يزال هذا إلا أن الخدي يراهي الحاقه بالفم اه وقوله الآن يظهر الخ حقه أن يذ كر بعد قوله وقيل يقبل كما لا يخفى ولم يذ كر المس وقد مناعن الذخيرة أن الأصل فيه عدم الشهوة مثل النظر فيصدق إذا انكر الشهوة الآن يقوم اليه امتنع أي لأن الانتشار دليل الشهوة وكذا إذا كان المس على الفرج كما مر من الحدادي لأنه دليل الشهوة غالباً وما ذكره في الفتح بخلاف الحاق تقبيل الخد بالفم أي بخلاف الرأس والجمجمة وغير ما تقدم في كلام الذخيرة عن الإمام ظهير الدين فان ذلك لم يفسد فافهم (قوله ولا يصدق أنه كذب الخ) أي عند القاضي أما بينه وبين الله تعالى أن كان كاذباً فيما أقر لم تثبت الحرمة وكذا إذا أقر بجماعهما قبل التزويج لا يصدق في حقه فيجب كمال المسمى لو بعد الدخول ونصفه لو قبله بصر (قوله تجنبس) كذا عزم إليه في البصر وكذا رأيت فيه أيضاً ونص عبارته المختارة أنه قبل إليه أشار محمد في الجامع وإليه ذهب نظر الاسلام على أن الزدوى لأن الشهوة مما يوقف عليه بصرك العضو ممن بصرك عضوه أو بآثار أخر ممن لا يترك عضوه اه فما ذكره من التعليل من كلام التجنبس أيضاً وبه ظهران ما في النهر من عزوه إلى التجنبس ان المختار عدم القبول سبق قلم (قوله بين المحارم) الأولى حذفه لأن قول المصنف بين امرأتين يغني عنه ولثلاثتهم اختصاص الثاني بالجمع وطأ بالثنتين ولا يصح إعرابه بدلالة بدل مفصل من مجمل لأن الشارح ذكر له عام لا يخصه وهو قوله وحرم الجمع فافهم وأراد بالمحارم ما يشمل النسب والرضاع فلو كان له زوجتان رضيعتان ارضعتيهما الأجنبية فسد نكاحهما كما في البحر (قوله أي عقد صحيحا) الأنسب حذف قوله صحيحا كما فعل في البحر والنهر ولذا قال ح لا غرة لهذا العقد فيما إذا تزوجهما في عقد واحد فإنه لا يكون صحيحاً قطعا ولا فيما إذا تزوجهما على التماق وكان نكاح الأولى صحيحا فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعا نعم له غرة فيما إذا تزوج الأولى فاسدا فان له حينئذ ان يهتد على الثانية ويصدق عليه أنه جمع بينهما نكاحا ونكاح الأولى وان كان فاسدا يسمى نكاحا كما شاع في عباراتهم اه (قوله وعدة) مطوف على نكاحه منصوب مثله على التخييل (قوله ولو من طلاق بائن) مثل العقد من الرجعي او من اعتناق ام ولد خلافا لهما او من تفرق بعد نكاح فاسد وأشار إلى أن من طلق الأربع لا يجوز له أن يتزوج امرأة قبل انقضاء عدتيه فان انقضت عدة الكل معا جاز له تزويج أربع ران واحدة فواحدة بجر (فرع) ماتت امرأته له التزوج باختها بعد يوم من موتها كما في الخلاصة عن الأصل وكذا في المبسوط أصدر الاسلام والمحيط السرخسي والبحر والتاترخانية وغيرهما من الكتب المعتمدة وأما ما عزي إلى التفت من وجوب العدة فلا يبعد عليه وعامة في كتابنا تنقيح الفتاوى الجامة دية (قوله بملك بين)

آله (فبعانقها) لقريشة كذب (أو ياخذن دجها) أو يركب معها) أو يمسها على الفرج أو يقبلها على الفم قاله الحدادي وفي الفتح يراهي الحاق الخدين بالفم وفي الخلاصة قيل له ما فعات بأم امرأتين فقال جامعها تثبت الحرمة ولا يصدق أنه كذب ولو هازلا (وتقبل الشهادة على الاقرار باللمس والتقبيل عن شهوة وكذا) تقبل (على نفس اللبس والتقبيل) والنظر إلى ذكره أو فرجها (عن شهوة في المختار) تجنبس لأن الشهوة مما يوقف عليه في الجملة بانتشار أو آثار (و) حرم (الجمع) بين المحارم (نكاحا) أي عقدا صحيحا (وعدة ولو من طلاق بائن و) حرم الجمع (وطأ بملك بين)

متعلق بوطء واحترق بالجمع وطأ عن الجمع ملكا من غير وطء فانه جائز كما في البحر ط (قوله بين امرأتين) يرجع إلى الجمع نكاحا وعدة وطأ بالثنتين ط أي في عبارة المصنف اما على عبارة الشارح فهو متعلق بالآخر (قوله أيتم ما فرضت الخ) أي أية واحدة منهم ما فرضت ذكرها لم يحل للآخرى كالجمع بين المرأة وعمتها وأخواتها والجمع بين الام والبنت نسباً ورضاعاً والجمع بين عمتين أو خاتنتين كان يتزوج كل من رجلين أم الآخر فيولد لكل منهما بنت فيكون كل من البنتين عمة الاخرى أو يتزوج كل منهما بنت الآخر ويولد له ما بنتان فكل من البنتين خالة الاخرى كما في البحر (قوله أبدا) قيد به تبعاً للبحر وغيره لاخراج ما لو تزوج أمة ثم سبى بنتها فانه يجوز لأنه إذا فرضت الأمة ذكرها لا يصح له إيراد العقد على سببته ولو فرضت السيدة ذكرها لا يحل له إيراد العقد على أمته إلا في موضع الاحتياط كما يأتي أسكن هذه الحرمة من الجانبين مؤقتة إلى زوال ملك الأمين فإذا زال فأيتم ما فرضت ذكرها صح إيراد العقد منه على الاخرى فلذا جاز الجمع بينهما واحتج إلى إخراج هذه الصورة من القاعدة المذكورة بقيد الابدية لكن هذا بناء على أن المراد من عدم الحل في قوله أيتم ما فرضت ذكرها لم يحل للآخرى عدم حل إيراد العقد أو ما لو أريد به عدم حل الوطء لا يحتاج في إخراجها إلى قيد الابدية لأن ما أخرج به بدونه فانه لو فرضت السيدة ذكرها لم يحل له وطء أمته أفاده ح (قوله لا تنكح المرأة على عمتها) تمامه ولا على خالتها ولا على أخته ولا على ابنة اختها (قوله وهو مشهور) فانه ثابت في صحيح مسلم وابن حبان ورواه أبو دارود والترمذي والنسائي وتلقاه الصدر الأول بالقبول من الصحابة والتابعين ورواه الجمهور منهم أبو هريرة وجابر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو سعيد الخدري فيصالح مخصص العموم قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم مع أن العموم المذكور مخصوص بالمشرك والمجوسية وبناءه من الرضا عة فلو كان من أخبار الاتحاد جاز التخصيص به غير متوقف على كونه مشهوراً والظاهر أنه لا بد من ادعاء الشهرة لأن الحديث موقعه الفسخ لا التخصيص لأن ولا تنكحوا المشركات ناصح عموم واحد لاكم اذ لو تقدم لزم نسخه بالآية فلزم حل المشركات وهو متفق أو تكرار الفسخ وهو خلاف الأصل لبيان الملازمة أنه يكون السابق حرمة المشركات ثم يفسخ بالعموم وهو أحل لكم ما وراء ذلكم ثم يجب تقدير ناصح آخر لأن الثابت الآن الحرمة فسخ وبه اندفع ما في العناية من أن شرط التخصيص المقارنة عندنا وليست بعامة (تنبيه) ما ذكره من الدليل لا يكفي لاثبات عموم القاعدة من حرمة الجمع بين جميع المحارم فان الجمع بينهن حرم لأفضائه إلى قطع الرحم لوقوع التشايع عادة بين الصرتين والدليل على اعتباره ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم فانكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم وعامة في الفتح (تنبيه) عن هذا الجواب الرمي الشافعي عن الجمع بين الاختين في الجنة بأنه لا مانع منه لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً والعلة التباعد وقطعية الرحم منتفية في الجنة إلا بالام والبنت اه أي لعله الجزئية فيه ما هو موجودة في الجنة أيضاً بخلاف نحو الاختين (قوله أو أمة ثم سبى بنتها) الأولى عدم ذكر هذه الصورة لما علت من أن إخراجها من القاعدة بقيد الابدية مبني على أن المراد من عدم الحل عدم حل إيراد العقد وهو ثابت من الطرفين كما قررناه فينا في قوله لا في لم يحرم ولو أريد بعدم

بين امرأتين أيتم ما فرضت ذكرها لم يحل للآخرى (أبدا) الحديث مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور يصالح مخصص الكتاب (بخاز) الجمع بين امرأة وبنت زوجها أو امرأة ابنتها أو أمة ثم سبى بنتها لأنه لو فرضت المرأة أو امرأة الابن أو السيدة ذكرها



الحل عدم حل الوطء صح قوله لم يحرم لكنه يستغنى عن قيد الابدية ولعله أشار الى أن جواز الجمع بينهما ثابت على كل من التقديرين فافهم قال ح وأشار بم إلى أنه لو تزوجها في عقد لم يصح نكاح واحدة ولو تزوجها في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الامة كما قدمناه

أول الفصل (قوله لم يحرم) أي الزوج في الصور الثلاث لأن الذكر المأخوذ في الأولى يصير متزوجاً بنت الزوج وهي بنت رجل أجنبي وفي الثانية يصير متزوجاً امرأة أجنبية وفي الثالثة يصير واطناً لأمته (قوله بخلاف عكسه) هو ما إذا فرضت بنت الزوج أو أم الزوج أو الامة ذكر أجنبي فحرم الأخرى لأنه في الأولى يصير ابن الزوج فلا تحل له موطوءة أبيه وفي الثانية يصير ابناً للزوج فلا تحل له امرأة أبيه وفي الثالثة يصير عبداً فلا تحل له سيدة (قوله وان تزوج الخ) قيد بالتزويج لأنه لو اشترى أخت أمته الموطوءة جاز له وطء الأولى وأيسر له وطء الثانية ما لم يحرم الأولى على نفسه ولو وطئها ثم لا يحل له وطء واحدة منهما حتى يحرم الأخرى ويكون النكاح صحيحاً لأنه لو كان فاسداً لا تحرم عليه الموطوءة ما لم يدخل بالنكاح كونه موطوءة لا يكونها موطوءة لأن بدونه يجرزله وطء المتكوبة كما يأتي لأن المرقوفة ليست بموطوءة كما فلم يصير جامعا بينهما موطوءة لا حقيقة ولا حكماً وأشار إلى أنه لو لم يدخل بالنكاح حتى اشترى أخته لا يبطأ المشتراة لأن المتكوبة موطوءة حكماً كما أفاده في البحر وأراد باخت الامة من ليس بينهما ميراثية احترازاً عن أمها أو بنتها لأن وطء واحدة ما يحرم الأخرى أبداً (قوله حتى يحرم) أي على نفسه كما وقع في عبارتهم والمتبادر منه أنه بالضم والتشديد من المزيد ويعلم منه دلالة حكم الحرمة بدون فعله كونه أحداهما أو ردهم الحصول المنصود ولو قرئ بالفتح والتخفيف صح وشمل ذلك منوطاً والكنه غير لازم لما عرفت فافهم (قوله حل استمتاع) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي يحرم الاستمتاع الحلال أفاده ط أو الإضافة بيانية أي يحرم شيئاً حلالاً هو استمتاع أفاده الرحي وبه اندفع أن الحل والحرمة من صفات فعل المكلف كالاستمتاع فلا يصح وصف أحدهما بالآخر فافهم (قوله بسبب ما) فحرم المتكوبة بالطلاق والخلع والردة مع انقضاء العدة - ثاني والمملوكة يبيعهما كلاً أو بعضها واعتاقها كذلك وهبتهما مع التمسك وكاتبتهما وتزوجها بنكاح صحيح بخلاف الفاسد إذا دخل بها الزوج فانهما لو زوج العدة عليها منه فحرم على المالك فتحل له حيثما كان المتكوبة حرة ولا يؤثر الأحرار والخبيث والنقاس والصوم والرهن والجارة والنسب لان فريجهما لا يحرم به هذه الأسباب بحر قال في النهر ولم أرفق كلامهم ما لو باعها بما فاسداً أو وهبها كذلك وقبضت والظاهر أنه يحل وطء المتكوبة اه أي لان المبيع فاسد أعلاك بالقبض وكذا الموهوب فاسد على المفتي بخلاف ما صح في العماديه كما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى (تنبيه) قال في البحر فان عادت الموطوءة إلى ملكه بعد الإخراج سواء كان بنفسه أو بشراء جديده لم يحل وطء واحد منهما ما حتى يحرم الامة على نفسه بسبب ما كان أولاً (قوله لان للعقد حكم الوطء) أو رده عليه أنه لو كان كذلك يجب ان لا يصح هذا النكاح كما قاله بعض المالكية واللازم ان يصير جامعا بينهما موطوءاً حكماً لان الوطء السابق قائم حكماً أيضاً بدليل انه لو أراد بيعها بعتب

لم يحرم بخلاف عكسه (وان تزوج) نكاح صحيح (أخت أمته) قد (وطئها صحيح) النكاح لا يمكن (لا يبطأ) واحد منهما حتى يحرم (حل استمتاع) أحدهما (عليه) بسبب ما لان للعقد حكم الوطء حتى لو نكح مشرق مغربية ثبت نسب أولادهما منه لثبوت الوطء محكماً

له استبرأؤها وهذا اللازم باطل فيلزم بطلان ملزمه وهو صحة العقد وأجاب عنه في الفتح بأنه لازم مفارق لان يده ازالته فلا يضر بالصحة (قوله ولو لم يكن الخ) محترزة لقوله قد وطئها ح (قوله له وطء المتكوبة) فان وطئ المتكوبة حرمت المملوكة حتى يفارق المتكوبة كذا في الاختيار (قوله ودواعي الوطء كالوطء) حتى لو كان قبل أمنه أو مسها بشهوة أو هي فعلت به ذلك ثم تزوج أخته لا تحل له واحدة منهما حتى يحرم الأخرى وحتى (قوله أو من عندهما) هو كل امرأتين أيتيم ما فرضت ذكر الم تحل للأخرى ح ولا حاجة إلى هذه الزيادة للاستغناء عنها بقول المصنف بعد وكذا الحكم في كل ما جهمه من المحارم ط (قوله ونسب الأول) فالوطء هو الصحيح والثاني باطل وله وطء الأولى لأن بطلان الثانية فحرم الأولى إلى انقضاء عدة الثانية كما لو وطئ أخت امرأته بشبهة حيث فحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة ح عن البحر وقال في شرح درر البحار فيد بالنسيان ان الزوج لو عين أحدهما بالفعل بدخوله بها أو ببيان أنهما سابقة قضى بنكاحها المتصادقة ما وفرق بينه وبين الأخرى ولو دخل بأحدهما ثم بين أن الأخرى سابقة يعتبر البيان اذ الدلالة لا تعارض الصريح اه ومثله في الشرع بالإامة عن شرح المجموع (قوله فرق القاضي بينه وبينهما) يعني يفترض عليه أن يفارقه ما بان لم يفارقه ما وجب على القاضي ان علم أن يفرق بينهما وبينهما مدفع الله عصبية بحر سكن في الفتاوى الهندية عن شرح الطحاوي ولو تزوجها في عقدتين ولا يدري أيتهما أسبق فانه يؤمر بالزوج بالبيان فان بين فعلين ما بين وان لم يبين فانه لا يصح في ذلك ويفرق بينهما وبينهما اه ح قالت لاصنافه بينهما ما لان بيان الزوج مبني على علمه بالأسبق لما ذكرناه عن شرح الدرر واقوله لا يصح تأمل وفي النهر وينبغي أن يكون معنى التفريق من الزوج أنه يطاقهما ولم أره اه (قوله ويكون طلاقاً) أي يفرق القاضي المذكور وظاهر كلام المفتي انه بحث منه فانه قال والظاهر أنه طلاق حتى ينقص من طلاق كل منهما طلاقاً لوجه واحد ذلك وأقره في البحر والنهر ويؤيده أن الزياحي عبر عن التفريق المذكور بالطلاق وكذا قال الاتقاني في غايه البيان وتفرق القاضي كاطلاق من الزوج ثم قال في الفتح فان وقع التفريق قبل الدخول فله أن يتزوج أيتهما شاء للحال وان بعده فليس له التزوج بواحدة منهما حتى تنقضي عدتهما وان انقضت عدة أحدهما دون الأخرى فله أن يتزوج التي لم تنقض عدتها دون الأخرى كي لا يصير جامعا وان وقع بعد الدخول بأحدهما فله أن يتزوجها في الحال دون الأخرى فان عدتها منقضية من تزوج أختها اه (قوله يعني في مسئلة النسيان) تنبيه لقوله ويكون طلاقاً وقول المصنف ولهما نصف المهر اذ التفريق في الباطل لا يكون طلاقاً فافهم (قوله اذ الحكم الخ) بيان للفرق بين المسئلةين وذلك أن في مسئلة النسيان صح نكاح السابقة دون اللاحقة ونعني التفريق بينهما ما لا يجوز - والحق صح نكاحهما يجب لهما نصف المهر بالتفريق قبل الدخول ولما جهات وجب لهما أماً في مسئلة تزويجهما ما في عقد واحد فالباطل نكاح كل منهما يقينا فاذا كان التفريق قبل الدخول فلا مهر لهما ولا عدة عليهما وان دخل بهما وجب لكل الأقل من المسمى ومن هو المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة بحر قال وقد بطلان ما في المحيط بان لا تكون أحدهما ممتنعة بنكاح الغير أو عدته فان كانت كذلك صح نكاح الفارغة

ولو لم يكن وطئ الامة له وطء المتكوبة ودواعي الوطء كوطء ابن كمال (وان تزوجها معاً) أي الأختين أو من عندهما (أو بعدت بينهما) النكاح (الأول فرق) القاضي بينهما (وبينهما) ويكون طلاقاً (ولهما نصف المهر) يعني في مسئلة النسيان اذ الحكم في تزويجهما ما مع البطلان وعدم وجوب المهر الا بالوطء كأي عامة الكتب فتنبه







أقل المسلمين وأقل المهرين والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة) يعني  
 أن المدخول به ما يجب له نصف المهر ونصف الأقل من مهر المثل والمسمى لانها ان كانت  
 سابقة وجب لها جميع المسمى وان كانت متأخرة وجب لها الأقل من مهر المثل والمسمى فتأخذ  
 نصف كل منهما وغير المدخول به ما يجب له أربع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها نصف  
 المسمى وان كانت متأخرة لا يجب لها شيء فينصف النصف **هـ** قلت وهذا الذي ذكره  
 الشارح مأخوذ من الشرع بلاية ويجب تقييده بما اذا دخل بأحداهما مع اقراره بأنه لا يعلم  
 أيها السابق فكما أمالودخل بأحداهما على وجه البيان فإنه يقضى بشكها كما قدمناه عن  
 شرح درر البحار وغيره وحيث قد يجب لها جميع المسمى لها ويفرق بينه وبين الأخرى ولا ينفى  
 له لأنه ظهر أن التأخر فيكون نكاحها باطلا وقد مر أن الباطل لا يجب فيه المهر إلا بالدخول  
 (قوله وكذا الخ) الأحسن قول الزيلعي وكل ما ذكرنا من الأحكام بين الاختين فهو الحكم  
 بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم (قوله وحرم نكاح المولى أمته الخ) أي ولو ملك بعضها  
 وكذا المرأة لو لم تملك سوى مملو واحد منه فتح زاد في الجوهر وكذا إذا ملك أحداهما صاحبه  
 أو بعضه فسد النكاح وأما المأذون والمذبر إذا اشترى زوجته مالم يفسد النكاح لانها لا يملكها  
 بالعقد وكذا المكاتب لانه لا يملكها بالعقد وانما ينبت له فيها حق الملك وكذا قال أبو حنيفة  
 فيمن اشترى زوجته وهو فيها بالخيار لم يفسد نكاحها على أصله ان خبا والمشتري لا يدخل المبيع  
 في ملكه **هـ** (قوله لان المملوكية الخ) علة للمثلين قال في الفتح لان النكاح ما شرع الا  
 بموافقة مشتركة في الملك بين المتناكحين منها ما يختص هي بملكه كالنفقة والسكنى والقسم  
 والمنع من المنزل الا باذن ومنه ما يختص هو بملكه كوجوب التمسك والقرار في المنزل  
 والخص من غيره ومنه ما يكون الملك في كل منهما مشترك كالاستمتاع بجماعة ومباشرة والولد  
 في حق الاضافة والمملوكية تنافي المالكية فقد كانت لازم عقد النكاح ومنها في اللازم منافع  
 للمأذوم وبه سقط ما قبل يجوز كون المملوك من وجه الرق مالم يكن من جهة النكاح لان الفرض  
 ان لازم النكاح ملك كل واحد لهما كونه على المملوك والرق بمنعه (قوله نعم لو فعله الخ) يشير  
 الى أن المراد بالحرمة في قوله وحرم مطلق المنع لا خصوص ما يقاد من منافع المنع على وجه  
 يقترب عليه الاثم والامتنع فعل الحرام لا تنزه عن أمره وهو موقوف في تزوج السيد أمته أو المراد  
 به ما في وجود العقد الشرعي المتمثل في كفايته اليه ما شرع عن الفتح وهذا معنى ما في الجوهر  
 وكذا في الجهر عن المضمرات المراد به في أحكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء  
 النكاح بعد الاعناق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك أما اذا تزوجها متزها عن وطنها حراما  
 على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال أن تكون حرة أو ممتقة الغير ومحال فاعلم ببعثها  
 وقد حثت الحائض وكثيرا ما يقع لاسيما اذا تداولت الايدي **هـ** قلت ولا سيما السراري اللاتي  
 يؤخذن غنمة في زماننا ليقن بعدم قسم الغنمة فيبقى حق أصحاب الخمس وبقية الغنائم  
 وما ذكره الشارح في الجهاد عن المفتي أبي السعود من أنه في زمانه وقع من السلطان التفتيل  
 العام فبعد اعطاء الخمس لاتبقي شبهة في حل وطنهن **هـ** فهو غير مفيد أما أولا فلا تنافي  
 العام غير صحيح سواء شرط فيه السلطان أخذ الخمس أولا لان فيه ابطال السهام المقدرة كإعص

ومنه يعلم حكم دخوله  
 بواحدة (وكذا الحكم بها  
 جمعهما من المحارم) في نكاح  
 (و) حرم (نكاح) المولى  
 (أمته و) العبد (سيدته)  
 لان المملوكية تنافي  
 المالكية نعم لو فعله المولى  
 احتياطاً كان حسناً

مطلب  
 مهم في وطء السراري  
 اللاتي يؤخذن غنمة في  
 زماننا

على ذلك الامام السرخسي في شرح السير الكبير وأما ثانياً فلا تنافي في سلطان زمانه لا يفتي  
 الى زمانه أو ما ثالثاً فلا تنافي في الشبهة باعطاء الخمس ومن المعلوم في زماننا ان كل من وصلت يده  
 من العسكر الى شيء يأخذه ولا يعطى خمسة فينبغي أن يكون العقد واجباً اذا علم أنها مأخوذة  
 من الغنمة ولذا قال بعض الشافعية ان وطء السراري اللاتي يجانن اليوم من الروم والمهند  
 والتركس حرام وأما قوله في الاشياء بعد نقله ذلك عنه في قاعدة الأصل في الإبضاع التصريح ان هذا  
 ورع لاحكم لازم فان الجارية المجهولة الحال المرجع فيها الى صاحب اليد ان كانت صغيرة وإلى  
 اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال **هـ** فهذا الغنم في غير ما علم انهم أخذت من  
 الغنمة أما ما علم في ذلك ففيها ما ذكرناه لكن قد يقال انه يحتمل أن تكون باعها الامام أو أحد  
 من العسكر وأجاز الامام بيعه أما بدون ذلك فقد نص في شرح السير الكبير على ان بيع الغاري  
 سهمه قبل القسم باطل كاعتقاده لكن العقد عليها لا يرفع الشبهة لانها اذا كانت غنمة تكون  
 مشتركة بين الغانمين وأصحاب الخمس فلا يصح تزويجها بنفسها بل الراجع للشبهة شرأوها من  
 وكيل بيت المال أو التصديق به على فقير ثم شرأوها منه وسيأتي ان شاء الله تعالى تمام تحرير هذه  
 المسئلة في الجهاد (قوله وفيه الخ) هذا مأخوذ من الشرع بلاية وقوله ونحوه أي كعدم القسم  
 لها وعدم ايقاع الطلاق عليها وعدم ثبوت نسب ولدها بلا دعوى لكن لا يفتي أن الاحتياط  
 في العقد عليها انما هو عند احتمال عدم صحة الملك احتمالاً لا قوياً ليقع الوطء حلالاً بلا شبهة ولا يلزم  
 من العقد عليها المثل ذلك أن لا يعدها على نفسه خامسة ونحوه بل نقول ينبغي له الاحتياط في ذلك  
 أيضاً (قوله وحرم نكاح الوثنية) نسبة الى عبادة الوثن وهو ما له حنة أي صورة انسان من  
 خشب أو حجر أو فضة أو جوهر نصت واجمع أو ثن والمستم صورة بلا حنة هكذا فرق بينهما  
 كثير من أهل اللغة وقيل لا فرق وقيل يطلق الوثن على غير الصورة كذا في البناية نهر وفي الفتح  
 ويدخل في عبادة الاوثان عبادة الشمس والنجوم والصور التي اسفستوها والمعلقة والزنادقة  
 والباطنية والاباحية وفي شرح الوجيز وكل مذهب يكفر به معتقده **هـ** قلت وشمل ذلك  
 الدورز والتصيرية والتيامنة فلا تحل مناجتهم ولا تؤكل ذبيحتهم لانهم ليس لهم كتاب مساوي  
 وأفاد بحرمه النكاح حرمة الوطء بذلك المين كما يأتي والمراد بالحرمة على المسلم لما في الحاشية  
 وقيل الجوسية والوثنية لكل كافر الا المرتد (قوله كتابية) أطلقه فشمع الحرية والذمية  
 والحرية والامة ح عن الجهر (قوله وان كره تنزيهاً) أي سواء كانت ذميمة أو حرة فان صاحب  
 الجهر استظهر أن الكراهية في الكتابية الحرية تنزيهاً فالذميمة أولى **هـ** قلت عمل ذلك  
 في الجهر بان التصريحية لا بد لها من نهي أو ما في معناه لانها في رتبة الواجب **هـ** وفيه أن  
 اطلاقهم الكراهية في الحرية يفيد أنهم اتهموا بالدليل عند المجتهد على أن التعديل يفيد  
 ذلك في الفتح ويجوز تزوج الكتابيات والاولى أن لا يفعل ولا يبا كل ذبيحتهم الا للضرورة  
 ونكره الكتابية الحرة اجماعاً لافتتاح باب الفتنة من امكان التعلق المستدعي للمقام معها  
 في دار الحرب وتعرض الولد على الخطأ باخلاق أهل الكفر وعلى الرق بان تسبي وهي حلي  
 فيولد رقيقاً وان كان مسلماً **هـ** فقوله والاولى أن لا يفعل يفيد كراهة التنزيه في غير الحرية  
 وما بعده يفيد كراهة التصريح في الحرية تأمل (قوله مؤمنة بنبي) تفسير للكتابية لا تقييد **ح**

وفيه ما لا يفتي في عدم عدوها  
 خامسة ونحوه من عدم  
 الاحتياط (و) حرم نكاح  
 (الوثنية) بالاجاح (وصح  
 نكاح كتابية) وان كره تنزيهاً  
 (مؤمنة بنبي) مرسل



(قوله مقرة بكتاب) في النهر عن الزباني واعلم أن من اعتقد دينه ما رواه كتاب منزل كصف  
 ابراهيم وشيث وزبور داود فهو من أهل الكتاب فتجوز منا كتبهم وكل ذبايحهم (قوله على  
 المذهب) أي خلافا لما في المتن من تقييد الحل بان لا يعتدوا بذلك ويوافق ما في مبسوط  
 شيخ الاسلام يجب أن لا يابا كواذ بانح أهل الكتاب اذا اعتقدوا ان المسيح هو أن عزير اله ولا  
 يتزوجوا نساءهم قبل وعليه الفتوى ولكن بالنظر الى الدليل ينبغي أن يجوز لا كل والتزوج  
 اه قال في البصر وحامه ان المذهب الاطلاق لما ذكره شمس الاثمة في المبسوط من أن ذبيحة  
 النصراني حلال مطلقا سواء قال بثالث ثلاثة أو لا اطلاق الكتاب هنا والدليل ووجه في فتح  
 القدير بان القائل بذلك طائفتان من اليهود والنصارى انكروا الاكلهم مع أن مطلقا لفظ  
 الشر اذا ذكر في اسان الشرع لا ينصرف الى أهل الكتاب وان صح ائمة في طائفة أو طوائف  
 لماعده من ارادته من عدم مع الله تعالى غيره عن لا بدعي اتباع نبي وكتاب الى آخر ما ذكره اه  
 (قوله وفي النهر الخ) ماخوذ من الفتح حيث قال وأما المعتزلة فنقضوا الوجه من أن من كتب  
 لان الحق عدم كفر أهل القبلة وان وقع الزمان في المباحث بخلاف من خالف القواطع  
 المعلومة بالضرورة من الدين مثل القائل بعدم العالم وفي العلم بالخزائن على ما صرح به  
 المحققون وأقول وكذا القول بالاجاب بالذات وفي الاختيار اه وقوله وان وقع الزمان  
 في المباحث معناه وان وقع النصر بغير المعتزلة ونحوهم عند البحث معهم في رد مذاهبهم  
 بانه كفر أي يلزم من قولهم بكذا الكفر ولا يقتضي ذلك كفرهم لان لازم المذهب ليس بذهب  
 وايضا فانهم ما قالوا ذلك الا شبهة دليل شرعي على زعمهم وان أخذوا فيه ولزمهم المخذور  
 على أنهم ليسوا بآباء في حال من أهل الكتاب بل هم مقرون بأشرف الكتب ولعل القائل بعدم  
 حل من كتبهم يحكم برديهم على اعتقادهم وهو بعيد لان ذلك أصل اعتقادهم فان سلم انه كفر  
 لا يكون ردة قال في البصر وينبغي أن من اعتقد مذاهب الكفرة ان كان قبل تقدم الاعتقاد  
 الصحيح فهو مشرك وان طرأ عليه فهو مرتد اه وبهذا يظهر أن الرافضي ان كان عن معتقد  
 الألوهية في علي أو أن جبريل غلط في الوحي أو كان ينكر محبة الصديق أو يقذف السيد  
 الصديقة فهو كافر لخالفته القواطع المعلومة من الدين بالضرورة بخلاف ما اذا كان يفضل  
 عليا أو بسبب العصاة فانه مبتدع لا كافر كما أوضحته في كتابي تنبيه الولاة والحكام على أحكام  
 شاتم خير الانام أو أحد اصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (تنبيه) قبل  
 لا تجوز منا حكمه من يقول ان مؤمن ان شاء الله تعالى لانه كافر قال في الجبرانه محمول على من  
 بقوله شكافي ايمانه والشافعية لا يقولون بذلك فتجوز المنا كنه ينشأ بينهم بلا شبهة اه  
 وحق ذلك في الفتح بان الشافعية يريدون به ايمان الموافاة كما سرحوا به وهو الذي يقبض  
 عليه العبد وهو اخبار عن نفسه بفعل المستقبل أو استصحابه اليه فيتمتع به قوله تعالى ولا  
 تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله غير انه عندنا خلاف الاولى لان تعويد النفس  
 بالجزم في مثله ليس بملكه خير من ادخال أداة القرد في أنه هل يكون مؤمنا عند الموافاة  
 أولا اه (قوله لاعادة كوكب لا كتاب لها) هذا معني الصابئة المذكورة في المتن على أحد  
 التفسيرين فيها قال في الهداية ويجوز تزويج الصابئات ان كانوا يؤمنون بدين نبي ويقرون

(مقرة بكتاب) منزل وان  
 اعتقدوا المسيح اله  
 وكذا حل ذبيحتهم على  
 المذهب بجزر وفي النهر  
 تجوز منا حكمه المعتزلة  
 لاننا لا نكفر احد من أهل  
 القبلة وان وقع الزمان في  
 المباحث (لا) بصح نكاح  
 عابده كوكب لا كتاب لها  
 ولا وطؤها بالعين

بكتاب لانهم من أهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز منا كتبهم  
 لانهم مشركون والخلاف المنقول فيه محمول على اشتباه مذاهبهم فكل أجاب على ما وقع عنده  
 وعلى هذا حال ذبيحتهم اه أي الخلاف بين الامام القائل بالحل بناء على تفسيره بان لهم كتابا  
 والكتبهم يعبدون الكواكب كنه عظيم المالم الكعبة وبين صاحبيه القائلين بعدم الحل بناء  
 على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتح فلو اتفق على تفسيرهم اتفق على الحكم فيهم قال في  
 البصر وظاهر الهداية أن منع منا كتبهم مقيد بقيد دين عبادة الكواكب وعدم الكتاب فلو  
 كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب تجوز منا كتبهم وهو قول بعض المشايخ زعموا أن عبادة  
 الكواكب لا يخرجهم عن كونهم أهل كتاب والعصم أنهم ان كانوا يعبدون حقيقة فليسوا  
 أهل كتاب وان كانوا يعبدونها كنه عظيم المسلمين الكعبة فهم أهل كتاب كذا في المجتبى اه  
 فعلى هذا قول المذهب لا كتاب لها الا فهو له يمكن ما مر من حل النصرانية وان اعتقدت  
 المسيح الها يؤيد قول بعض المشايخ كما أفاده في النهر (قوله والجوسية) نسبة الى مجوس وهم  
 عبدة النار وعدم جواز نكاحهم ولو كانت عين مجمع عليه عند الاثمة الاربعه خلافا لادنيته  
 على أنه كان لهم كتاب ووقع وغامه في الفتح (قوله هذا ساقط الخ) فيه اعتذار عن ذكر  
 الوثنية ودفع ايمام العطف في الحرمة (قوله ولو بحرم) المذاهب لحرمة باللام لان النكاح  
 المقدور في المعطوف عليه لا ينعدي بالباء الا أن ينعدي نفسه معي التزوج فانه ينعدي بالباء في  
 لغة قبلية (قوله اربع طول الحرمة) أي مع القدرة على مهرها ونفقةها وهو بالفتح في الأصل  
 الفضل ويعدى به الى طول الحرمة مع فيه يحدف الصلة ثم الاضافة الى المفعول على  
 ما أشار اليه المطرزي فهتافى (قوله الأصل الخ) قد يناقش فيه بالامة المملوكة بعد الحرمة  
 فانه يجوز وطؤها مطلقا ولا يجوز ان ينكح امة على الحرمة ط (قوله تحرير يمان الحرمة  
 وتزويجها في الامة) أما المضاف فهو ما استظهره في البحر من كلام البدائع ومثله في الله ستاني  
 وأيده بقول المبسوط والاولى أن لا يفعل وأما الاول فهو ما فهمه في النهر من كلام الفتح وهو  
 فهم في غير محله فانه في الفتح ذكر دليل المسئلة لما هو ما أخرجه السبعة عن ابن عباس تزويج  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم وبني جبريل وهو حلال وذكر دليل الاثمة الثلاثة  
 وهو ما أخرجه الجماعة الا البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح أي  
 يفتح اليافى الاول وخمها في الثاني مع كسر الكاف ومن فتحها في الثاني فقد حذف بحر زاد  
 مسلم ولا يخطب ثم أجاب بتزويج الاول من وجوه ثم أجاب على تسليم التعارض بحمل الثاني  
 اما على نهي الصريم والنكاح فبسه للوط أو على نهي الكراهية جمع بين الدلائل وذلك لان  
 المحرم في شغل عن مباشرة عود الانسكة لان ذلك يوجب شغل قلبه عن احسان العبادة  
 لما فيه من خطبة ومراروات ودهوة واجتماعات وينصون تنبيه النفس لطلب الجماع وهذا  
 محمول قوله ولا يخطب ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم مباشر المكروه لان المعنى المنوط به الكراهة  
 هو عليه الصلاة والسلام منزعه عنه ولا بعد في اختلاف حكمه في حقنا وحقه لاختلاف المناط  
 فينا وفيه كالوصول نها ناعنه ونعله اه وحاصله أن لا ينكح ان كان المراد به الوطء فانه نهي  
 للصريم وهذا قطعي لاشبهه فيه أو المقتضى انتهى للكراهية وما ذكره من الوجه لا يقتضي كراهة

(والجوسية والوثنية) هذا  
 ساقط من نسخ الشرح ثابت  
 في نسخ المتن وهو عطف  
 على عبادة كوكب وقوله  
 (والحرمة) بفتح او حمزة ولو  
 بحرم عطف على كناية  
 فتنبه (ولامة ولو) كانت  
 كناية أو مع طول الحرمة  
 الأصل عندنا ان كل  
 وطء يمسح بالعين بحمل  
 بنكاح وما لا فلا (وان كره)  
 تحرير يمان الحرمة وتزويجها  
 في الامة (وحرة على أمة



التصريح والاحرم بقارة الحرم في الاماء فان فيه أيضا شغل القلب وتنبه النفس للجماع ويؤيده قوله وهذا حمل قوله ولا يخطب على أنه قد صرح في شرح در البحار بان النهي للتعزير وقول الكثر من تزوج الكفاية والصابية والحرمة صريح في ذلك فان المكروه قصر على الاصل فانهم (قوله لا يصح عكسه) اي ولا جدهما في عقد واحد بل يصح في الجمع نكاح الحرمة لا الامة كما صرح به الزياهي وغيره وما في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام من أنه يطل فيهما سبق فلم هذا وصحة ادخال الامة على الحرمة اذا كان نكاح الحرمة صحيحا فلو دخل بالحرمة بنكاح فاسد لا يمنع نكاح الامة شرعية لالية (فرع) تزوج امة بلا اذن ولا هو لم يدخل حتى تزوج حرمة ثم اجاز المولى لم يجز لان الحل انما يثبت عند الاجازة فكانت في حكم الانشاء فيصير مقترجا امة على حرمة ولو تزوج ابنتها بالحرمة قبل الاجازة جاز لان النكاح الموقوف عدم في حق الحل فلا يمنع نكاح غيرها بغير عن المحيط لمفصا (قوله ولو لم ولد) نعم المدبرة والمكاتبة كافي في البحر (قوله في عدة حرمة) من مدخول المبالغة أي ولو في عدة حرمة (قوله ولو لم ياتن) اشار به الى خلاف قوله ما يجوز اتمه واتفقة وعلى المنع في الرجعي (قوله لبقاء الملك) أي ملك نكاح الامة لانهم لم يخرج بالطلاق الرجعي عن النكاح فالحرمة هي الداخلة على الامة (قوله في عقد واحد) أي على القسم ح (قوله لبطالان الخس) مفاد أنه لو كانت الحرات اربع ما صح فيهن وبطل في الاماء كافي جمع الحرمة مع الامة بعدة واحدة وخضع ما نقله الرحق عن كافي الحاشية ان أصل ذلك انه ينظر في نكاح الحرات فان كان جائز الوكن وحدهن أجزته وأبطلت نكاح الاماء وان كان غير جائز أبطلته وأجزت نكاح الاماء ان كان يجوز لو كن وحدهن اه قلت ويستفاد منه ما لو كان بجملة الحرات والاماء لم ترد على أربع فانه يجوز في الحرات فقط وهو صريح ما ذكرناه آنفا عند قوله لا يصح عكسه (قوله مربية) نسبة الى السر وهو النكاح والتمضم السمين كضم الدال في دهرية نسبة الى الدهر أو الى السرور لحصولها ط (قوله خيف عليه الكفر) اقوله تعالى الاعلى أزواجهن أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين بزازية ومقتضاه أن من له لولامة على التزوج على امرأته وما فرق به في البحر من أن في الجمع بين الحرات مربية بسبب وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السراوى فانه لا قسم بينهما عمالا أثر له مع النص خبر أي لان النص في اللوم عن الجهتين وقد يقال ان المتبادر من اللوم على التسري هو اللوم على أصل الفعل بخلاف اللوم على تزوج أخرى فان المتبادر منه اللوم على ما يلحقه من خوف الجور لا على أصل الفعل فيكون عملا بقوله تعالى فان خفتن أن لاتعدوا فواحدة فهذا وجه ما فرق به في البحر أخذ من تنصيصهم على اللوم على التسري فقط والتحقيق انه ان اراد اللوم على أصل الفعل يعني أنك فعلت أمرا قبيحا فهو كافر في الموضوعين وان كان بمعنى أنك فعلت ما تركه كالك أولى لما يلحقك من التعيب في النفقة وكثرة العيال واضرار الزوجة بالتسري أو بالتزوج عايبا ونحو ذلك فلا كفر في الموضوعين وان لم يلاحظ شيئا من المعنيين فلا كفر في الموضوعين أيضا لكن قالوا يخفى عليه الكفر في الاول لان المتبادر منه اللوم على أصل الفعل دون الثاني لتبادر خلافه كما قلناه هذا ما ظهر في والله تعالى اعلم فانهم (قوله حديث من رقى لامتي) أي رجها رقى الله أي انا به واحسن اليه ط (قوله ولو مدبرا) مثله المكاتب وابن ام الولد الذي

(لا يصح) (عكسه ولو) أم ولد (في عدة حرمة) ولو لم ياتن (وصح لورا جدها) أي الامة (على حرمة) لبقاء الملك (ولو تزوج اربعاً من الاماء وخمساً من السراوى في عقد واحد) (صح نكاح الاماء) (لبطلان الخس) (و) (صح نكاح أربع من الحرات والاماء فقط للحر) لا أكثر (وله التسري بما شاء من الاماء) فلوله أربع والتسرية وأراد شراء أخرى فلا معة رجل خيف عليه الكفر ولو اراد ففقات امرأته اقل نفس لا يمنع لانه مشروع لكن لو ترك ثلاثينها يؤبر حديث من رقى لامتي رقى الله بزازية (ونصفها للعبد) ولو مدبرا

من غير مولاها كافي الغاية ط (قوله ويمنع عليه) أي على العبد ولو لم يكن كافي في البحر (قوله أصلاً) أي وان أذن له المولى (قوله لانه لا يملك) أي في هذا الباب الاطلاق فلا ينافي أنه يملك غيره كالاقرار على نفسه ونحوه (قوله وصح: كاح: حبلى من زنا) أي عندهما وقال أبو يوسف لا يصح والفتوى على قوله ما كافي الله تعالى عن المحيط وذكر القمى ثانياً أنها لا نفقة لها وقيل لا ذلك والاول أرجح لان المانع من الوطء من جهتها بخلاف المانع لانه عاوى بغير عن الفسخ (قوله لا حبلى من غيره الخ) نعم الحبلى من نكاح صحيح أو فاسد أو وطء مشبهة أو لا يمين وما لو كان الحل من مـ لم أؤذى أو حرمي (قوله لنبوت نسبه) فهي في العدة ونكاح العدة لا يصح ط (قوله ولو لم يحرى) كالمهر اجرة المسبية وعن أبي حنيفة انه يصح وصح الزياهي المنع وهو لم يفتى في الفسخ انه ظاهر المذهب بغير (قوله المقربة) بكسر القاف اشار به الى أن ما في الهداية من قوله ولو تزوج أم ولده وهي حامل منه فالنكاح باطل محمول على ما إذا اقربه اقوله وهي حامل منه قال في النهر قال في التوشيح فعلى هذا ينبغي أنه لو تزوجها بعد اتمام قبل اعترافه به أنه يجوز النكاح ويكون نفياً أقول ومن هنا قد علمت أنه لو تزوج غير أم ولده وهي حامل يجوز لانه كان نفياً فيما لا يتوقف على الدعوى نفياً بتوقف عليها أولى اه (قوله ودواعيه) قال في البحر وحكم الدواعي على قولها ما كالوطء كافي النهاية اه قال ح والذي في النفقات البحر جواز الدواعي فلا يحرر اه ذات والذي في النفقات أن زوجة الصبي لو أنفق عليها أبوه ثم ولدت واعتزفت أنما حبلى من الزنا لا ترد شيئا من النفقة لان الحبلى من الزنا فان منع الوطء لا يمنع من دواعيه اه فلو كان الفرق بان ما هنا فين كانت حبلى من الزنا ثم تزوجها أو ما في النفقات في الزوجة اذا جاءت من الزنا فامل ولا يمكن الجواب بان ما في النفقات على قول الامام بدليل قول البحر هذا على قولها ما لان الضمير في قولها ما يعود الى أبي حنيفة ومحمد القائلين بصحة النكاح وأما أبو يوسف فلا يقول بصحة من أصله فانهم (قوله متصل بالمثلة الاولى) الضمير في متصل عائدة على قول المصنف وان حر وطؤها حتى تضع قائمهم (قوله اذا الشعر يثبت منه) المراد ازدياد نبات الشعر لا أصل نباته ولذا قال في التبيين والكافي لان به يزداد شعره وبعده كجاءه في الخبر اه وهذه حكمته والا فالمراد المنع من الوطء ما في الفسخ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماؤذرع غير يقي اتيان الحبلى رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن اه شرعية لالية (قوله انفاقا) أي منهم ما ومن أبي يوسف فالخلاف السابق في غير الزاني كافي الفسخ وغيره (قوله والولادة) أي ان جاءت بعد النكاح به ستة أشهر مختارات الذوزل فلو اقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الا أن يقول هذا الولد مني ولا يقول من الزنا خفية والظاهر ان هذا من حيث القضاء أما من حيث الدبابة فلا يجوز له ان يدعيه لان الشرع قطع نسبه منه فلا يحل له استلحاقه به ولذا لو صرح بأنه من الزنا لا يثبت قضاءه أيضاً وانما يثبت لولبصر لا حقال كونه به قد سبق أو شبهة حال المسـ لم على الصلاح وكذا ثبتونه مطابقة اذا جاءت به ستة أشهر من النكاح لا حقال علاقه به بعد العقد وان ما قبل العقد كان انتفاخا لا لا ويحتاط في اثبات النسب

(ويمنع عليه غير ذلك) فلا يحل له التسري أصلاً لانه لا يملك الاطلاق (و) صح نكاح (حبلى من زنا) لا حبلى (من غيره) أي الزنا لنبوت نسبه ولو لم يحرى أو سدّها المقربة (وان حرى وطؤها) ودواعيه (حتى تضع) متصل بالمثلة الاولى (لا يقي ماؤذرع غيره اذا الشعر يثبت منه) (فروع) لو نكحها الزاني حل له وطؤها انتفاخا والولد له ولزومه النفقة



مطل  
فيما لو تزوج المولى أمته

ولو تزوج أمته أو أم ولد  
الحامل به بعد طهره قبل إقراره  
به جاز وكان نفقته لأمه غير  
من الزوج (و) صح نكاح  
(الموطوءة) (١) بين  
ولا يستبرئ ثم تزوجها بل  
سيدها وجوباً على الصحيح  
ذخيرة (أو) الموطوءة (زنا)  
أي جاز نكاح من رآه تزني  
وله وطؤها بلا استبراء أو  
قوله تعالى والزانية لا ينكها  
الأزنان فسوخ بآية  
فانكحوا ما طاب لكم من  
النساء وفي آخره حظر  
الجنبي لا يجب على الزوج  
تطليق في الفاجرة ولا عليه  
تسريح إلا إذا خاف  
أن لا يقربها حدوده فلا  
باس أن يتفريقاً فساقى  
الوهابية ضيف كتاب طه  
المست

ما أمكن (قوله ولو تزوج أمته الخ) هذا من قوله لمقر به كما أوضحناه قبل (قوله ولا يستبرئ  
زوجها) أي لا استبرأ بالوجوب بأمته أو قال محمداً لا أحب أن يطأها قبل أن يستبرئ لأنه  
احتمل الشغل بماء المولى فوجب التزويج كافي الشراء هـ داية وقال أبو الليث قوله أقرب إلى  
الاستبراء به نأخذ بناية ووفق في النهاية بأن محمداً إنما في الاستبراء به ما أثبتنا الجواز  
بدونه فلا معارضة واعتزله في البصر بانه خلاف ما في الهداية لكن استصحبنا في التبرئة  
لا ينبغي التردد في نفس الاستبراء على قول قال ربه يستغنى عن ترجيح قول محمد قلت إذا كان  
الصحيح وجوب الاستبراء على المولى بدو غنى استصحابه عن الزوج لحصول المقصود نعم لو علم  
أن المولى لم يستبرئ لا ينبغي التردد في استصحابه للزوج بل لو قيل بوجوبه لم يدو بقوله أنه في  
الفتح جـ ل قول محمداً لا أحب على أنه يجب التمسك به باحتمال الشغل بماء المولى فإنه يدل على  
الوجوب وقال فان المتقدمين كثير ما يطأون أمهاتهم في التحريم أو كراهة التحريم واجب  
في مقابله اهـ قلت وأصرح من ذلك قول الهـ داية لأنه احتمال الشغل بماء المولى فوجب  
التزويج كافي الشراء اهـ ومنه في مختارات النوازل (قوله بل يستبرئ) أي بل يستبرئ  
سيدها وجوباً على الصحيح ولـ مال السر خسي وهذا إذا أراد أن يزوجه أو كان يطؤها ولو  
أراد به استصحابه الفوق أنه في البيع يجب على المشتري فيه من المانصور فلا بد من لا يجابه  
على البائع وفي المتن عن أبي حنيفة كره أن يبيع من كان يطؤها حتى يستبرئ ذخيرة  
(قوله ولو وطؤها بلا استبراء) أي عند ما طأها محمداً لا أحب أن يطأها ما لم يستبرئ هـ داية  
وانظر ان التراجع المار بأبي حنيفة أيضاً ولذا جرم في التبرئة بابا في باب الان يفرق بان ما  
الزنا لا اعتبار به بغير لوطه بل يكون من الزوج لأن الفرائض له فلا يقال أنه يكون سابقاً  
زرع غيره لكن هذا ما لم تلده لأقل من سنة أشهر من وقت العقد ولو ولدته لأقل لم يصح العقد  
كما صرحوا به أي لا محال لو وقع من غير الزنا بان يكون بثـ به فلا يرد صحة تزويج الجنبي من  
زنا نامل (قوله فسوخ بآية فأنكحوا الخ) قال في البحر بدليل الحديث أن زوجة الأنبي  
صلى الله عليه وسلم لم تبارسوا الله أبداً حتى لا تدفع بدلا من فقال عليه الصلاة والسلام  
طفلة ما فقال في أحبابها وهي جيلة فقال عليه الصلاة والسلام (قوله تطليق الفاجرة)  
الضمير المصـ بان كافي المغرب (قوله ولا عليه) أي بان نسي عشرة أو تبدل له ما لا يخافها  
(قوله الا إذا خاف) استثناء منقطع لأن التفرق في حقه مندوب بقوله فلا بأس أن  
سباني أول الطلاق أنه يستحب لو ودية أو تاركه فلا بأس أن لا يقيم أحد والله  
فالظاهر أنه استعمل لا بأس هنا للوجوب اقتداء بقوله تعالى فإن خفت أن لا يقربا حدوده الله  
فلا جناح عليهما في ما فمما فقتـدت به فان نفي البأس في مـ في نفي الجناح فافهم (قوله فساقى  
الوهابية الخ) تفريع على قوله وله وطؤها بلا استبراء قال المصنف في المنع فان قلت يشكل  
على ما تقدم ما في شرح النظم الوهابي من أنه لو تزوج زوجته لا يقر به حتى يفيض لاحتمال  
ـ لوفها من الزنا فلا بد ـ في زرع غيره وصرح الناظم بحرمة وطئها حتى يفيض وتظهر  
وهو يمنع من جـ له على قول محمداً لا يحل له إلا قول بلا استبراء قلت ما ذكره في شرح النظم ذكره  
في المتن وهو ضعيف قال في البحر لو تزوج بامرأة الغير عالماً بذلك ودخل بها لا يجب العدة

عليها

عليها حتى لا يجرم على الزوج وطؤها وبه يقتضى لأنه زنا والمزني لا يصوم على زوجها نعم لو وطئها  
بثمة وجب عليها العدة وحرم على الزوج وطؤها أو يمكن حل ما في المتن على هذا اهـ (قوله  
والمنعومة إلى محرمة) بالتشديد كأن تزوج امرأتين في عقد واحد أو أحدهما محل والأخرى  
غير محل لكونهما محرمتين أو ذات زوج أو مشتركة لأن المطل في أحدهما انية قد رتب به خلاف  
ما إذا جمع بين حرة وعبد وباعها واحدة واحدة حيث يبطل البيع في الكل اهـ أنه يبطل بالشروط  
الفاصلة بخلاف النكاح غير (قوله والمسمى كما اهـ) أي للمعالة عند الامام نظراً إلى أن ضم  
المحرمة في عقد النكاح فهو كضم الجدار لعدم الحلية والانقسام من حكم المساواة في الدخول  
في العقد ولم يجب الحد بوطء المحرمة لأن سقوطه من حكم صورة العقد لا من حكم انعقاده فليس  
قوله بعدم الانقسام بشيء على عدم الدخول في العقد ما في قول به سقوط الحد لوجود صورة  
العقد كما توهم وعنه هـ هـ ما يفسر على مهر مقيم ما وعلمه في البصر (قوله فله مهر المثل) أي  
بالغاما باغ كافي المبسوط وهو الأصح وذكر في زيادات من أنه لا يجزئ المسمى فهو قولها كما  
في التبيين ومارج بالغا ما بلغ على ما في المبسوط لأنها لم تدخل في العقد كما قدمنا عن البصر  
الاعتبار للتسمية أصلاً فان قلت ما الفرق بينهما ما وير ما ذكرنا تزوج أختين في عقد واحدة  
ودخل بهما حيث أوجبتم لكل منهما الأقل من مهر المثل والمسمى قلت هو أن كل واحدة منهما  
محل لا يراد العقد لهما وإنما الممتنع الجمع بينهما فذلك قلنا به خوفاً مما في العقد بخلاف ما هنا  
فان المحرمة ليست محللاً أصلاً والله تعالى الموفق حـ (قوله وبطل نكاح منعة وموقت) قال  
في النسخ قال شيخ الاسلام في الفرق بينهما أن يذكر الوقت بالفظ النكاح والتزويج وفي المنعة  
أفتق أو أفتق اهـ يعني ما شغل على مادة منعة والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود في  
المنعة وتعيين المدة وفي الوقت الشهود وتعيينها ولا شك أنه لا دليل لهم على تعيين كون المنعة  
الذي أبيع ثم حرم هو ما أجمع فيه مادة م ت ع لقطع من الآثار بانه كان أذن له في  
المنعة وليس معناه أن من بشره بذلك يلزمه أن يتخاطبها بالفظ أفتق ونحوه لما عرف أن اللفظ  
يطبق ويراد به ما إذا قبل منعه وافقناه أو وجدوا معني هـ هذا اللفظ ومعناه المشهور أن يوجد  
عقد ما على امرأة لا يراد به تمام العقد النكاح من القران ولولا ترتيبه بل إلى مدة معينة  
ينتهي العقد بانتهائها أو غير معينة يعني بقائه العقد مادام معها إلى أن ينصرف عنها فلا عقد  
فبدخل فيه ما بعد مدة المنعة والنكاح المؤقت أيضاً فيكون من أفراد المنعة وان عقد بالفظ  
التزويج وأضر الشهود اهـ مخصصاً بوجه في البصر والنهر ثم ذكر في الفتح أدلة تحريم  
المنعة وأنه كان في حجة الوداع وكان تحريم نأيد لا خلاف فيه بين الأئمة وعلمه الامصار إلا  
طائفة من الشيعة ونسبة الجواز إلى مالك كما وقع في الهداية غلط ثم رجح قول زفر بجهة المؤقت  
على معنى أنه ينفذ مقدماً ويلغو التوقيت لأن غاية الأمر أن المؤقت منعة وهو منسوخ  
لمكن المدة ونحوها الذي كانت الشرعية عليه وهو ما ينبغي في الدقة بانتهاء المدة فالأمر  
شرط التوقيت أثر النسخ وأقرب نظير إليه نكاح الشغار وهو أن يجعل بضع كل من المرأتين  
مهر الأخرى فإنه صح انتهى عنه وقدما يصح وجوب مهر المثل لكل منهما فلم يلزمنا انتهى  
بخلاف ما لو قد باق المنعة أراد النكاح الصحيح المربط فانه لا ينعقد وان حضره الشهود

(و) صح نكاح (المنعومة  
إلى محرمة والمسمى) كاهـ (اهـ)  
ولو دخل بالمحرمة فله مهر  
المثل (وبطل نكاح منعة  
وموقت)







لا عراض لو الزوج غير كف وله كمال الشبهة فيضاراه المناسبات فكيف يقال بطوار  
 في الاجنبي دون الاب على أنه قد نص على هذا التفسير في قوله في الباب الثاني في الظاهرية  
 حيث قال لو كان الاب حاضرا في المجلس فقبل جاز فاجب منه المصنف موافق لما نقله قول (قوله)  
 (لكن في التمر) استدرال على ما يحتمل المصنف وعجالة التمر به - أن ذكر كلام الظاهرية  
 وهو مشكل والحق ما في الثانية اه والذي في الثانية هو قولنا تزوجت انا زبني أو رضى  
 فقامت قببات لا يصح لانه تعالى في النكاح لا يحتمل التعليق اه قالت الظاهرية رجل ما في  
 الثانية على ما إذا كان الاب غير حاضرا في المجلس أو على أن ذلك هو القياس لانه في الثانية ذكر  
 بعد ذلك - فله التعليق برضا فلا ن فقال ان كان فلا ن حاضرا في المجلس ورضي جازا - فاما  
 والا فلا وارضى اه وبما قلنا يحصل التوفيق بين كلاميه ما لم يثبت الفرق بين الاب وغيره  
 وقد علمت من عبارة الظاهرية عدمه وأن الجواز في الاب ثبت بالاولى ولم نر أحدا صرح بتعويض  
 خلاف هذا حتى يتبع فافهم

(باب الولي)

لما ذكر النكاح والظهار ومحل شرع في بيان عاقده وأخره لانه ليس من شروط صحة في  
 جميع الصور والولي فقبل في معنى فاعل ط (قوله وعرقا) أي في عرف اه - أصل الدين  
 قال في الجبر وفي أصول الدين هو العارف بالله تعالى بأسمائه وصفاته - فانه - بما يمكن المواظب  
 على الطاعات المجتنب عن الممات في الغير منهم في انهم وان والذات كما في شرح العقائد ح  
 (قوله الوارث) كذا في الفتح وغيره قال الرمي وذكره لا ينبغي إذا حلما كم ولي وليس يوارث  
 اه قلت وكذا في مد العبد فاعترف بخاص بالولي من جهة القرابة (قوله على المذهب) وما في  
 البرازية من أن الاب والجد اذا كانا فاقا للقاضي أن يزوج من الكف قال في الفتح انه غير  
 معرووف في المذهب (قوله ما لم يكن متمسكا) في القاموس رجل متمسك به متمسك ومستمكن  
 لا يملك ان يتركه - فاه اه قال في الفتح عقب ما نقلناه عنه آفاقا ان كان متمسكا لا يفد  
 تزويجه اياها بنص عن مهر المثل ومن غير كف وسيأتي هذا اه وحاصله أن الفسق وان كان  
 لا ياب الاهلية عندنا لكن اذا كان الاب متمسكا لا يفد تزويجه الا بشرط المصلحة ومنه -  
 ما - يأتي من قول المصنف ولزم ولو بغيب فاحش أو بغيب كف - كان الولي أب أو جد لم يعرف  
 منهم ما هو الاختيار وان عرف لا اه وبما ظهر أن الفاسق المتمسك وهو جعفي - في الاختيار  
 لا ينفذ ولا ينفذ طلاقه لانه لو زوج من كف بمهر المثل صح كما سيأتي بيانه وهذا خلاف ما مر  
 عن البرازية ولا يمكن التوفيق بحمل ما مر على هذا لان قوله للقاضي أن يزوج من الكف  
 ينفذ منوط ولاية الاب أم لا فانهم (قوله خصوصي) أي كجنود ومعتوق غير ان العبي يخرج  
 بقوله البالغ والمجنون وانتم بالعاقل ط (قوله ورضي) أي ورضي ورضي عن ابي يوارث  
 كعبد وكفارة بنت مسلمة اه - لم يثبت كفرة كما يأتي في الوصي في احوال كما يملك  
 التزوج بالولاية كما سيأتي في الشرح عند بيان الاولياء (قوله مطاعا على المذهب) أي سواء  
 أوصى اليه الاب بذلك أم لا وفي رواية يجوز وكذا هو عينه الموصى به في حياته أولا خلافا  
 لما في فتح القدير كما يأتي (قوله والولاية الخ) بفتح الواو وما ذكره نعر بفتح الفقه كافي في الصر

ا - كن في التمر قبيل كتاب  
 المصنف في - فله التعليق  
 برضا الاب والحق الاطلاق  
 فليتم المفق  
 (باب الولي)  
 (هو) افقة - خلاف المذهب  
 وعرفا العارف بالله تعالى  
 وشرعا (البالغ العاقل -  
 الوارث) ولو فاقه - فاعلى  
 المذهب ما لم يكن متمسكا  
 ونزح خصوصي ووصي  
 مطلقا - على المذهب  
 (والولاية تنفذ بالقول  
 على الغير)

والا فلهما الموصى المحبة والنصرة كافي المقرب - لكن ما ذكره نعر في لاحد نوعيهما وهو ولاية  
 الاجبار بقريته قوله وهي هنا نوعان واقاد أن المذ كور في المتن غير خاص به - هذا الباب بل منه  
 ولاية الوصي وقيم الوقت ولاية وجوب صاغة الفطر بناء على أن المراد بتنفذ القول ما يكون  
 في النفس أو في المال أو في غيره - ما مر او المراد في هذا الباب ما يشهد بالاول والثالث دون الثاني  
 (قوله تنفذ) أي الولاية المذ كورة والمراد هنا ولاية الاجبار في هذا الباب فقط فقيسه شبه  
 الاستخدام والا فالولاية المعترضة أعم كما علمت وحيث كانت أعم فليس المراد بها الثانية  
 نصوص الولي المعروف بالبالغ اما في الوارث - حتى يرد أنه ليس في الملك والامانة اثن واحد فلهذا  
 فلا حاجة الى التمسك في الجواب بأن المراد بالارث المأخوذ في تعريف الولي هو أخذ  
 المال بعد الموت من باب عموم الجواز فالامام يأخذ المال من لا وارث له - فلهذا في بيت المال  
 والولي يأخذ كسب عبده المادون في التجارة به - فهو له وان لم يكن ذلك ارضا حقيقة فانه كما قال  
 ط لا دليل على هذا الجواز والتعريف صان عن مثل - هذا فافهم (قوله قرابة) دخل  
 فيها المصنوبات والارحام (قوله وملك) أي ملك اليمين - فافهم (قوله وولاه)  
 أي ولاه العاقل والموا لا كما سيأتي (قوله وامامة) دخل في القاضي المأذون بالتزويج  
 لانه نائب عن الامام (قوله شاه أو أبي) استقر به عن ولاية الوكيل - (قوله وعي هنا)  
 فيه شبه الاستخدام لان الولاية المعترضة خاصة بولاية الاجبار وقيل بدقوله هنا - ترازا  
 عن الولاية في غير النكاح كما قدمناه (قوله ولا ينفذ) أي يستحب للمراة تنويص امرها  
 وليها كي لا تنسب الى الوقاحة بغير ولا تفروج من خلاف الشافعي في البكره - وفي  
 الحقيقة ولاية وكالة (قوله على المكافة) أي البالغة العاقلة (قوله ولو بكرة) الاولى أن  
 يقول ولو ثبتا ليقيد أن تفويض البكر الى وليها يندب بالاولى لما علمه من علم النكاح لا  
 أن ينفذ كونه مراده الاشارة الى خلاف الشافعي بقريته ما به - فاه أي أنه انما يندب لا يجب  
 ولو بكرة عنه - فافهم (قوله ولو ثبتا) أشار الى خلاف الشافعي فانه يقول ان ولاية  
 الاجبار منوطه بالبكره فيزوجه بالاولى ولو بالغة لان كانت ثيبا ولو صغيرة فالثيب الصغيرة  
 لا تزوج عنه - فاه مالم تبلغ - فوط ولاية الاب (قوله ومعتوقة ومرفوعة) بالجرم - ما  
 عطف على قوله الصغيرة اقدم تقييد - ما بالافرو والاولى تعريفة - ما بالانثى - فافهم عطفهما  
 على ثيبا (قوله صغير الخ) الموصوف بمخوف أي شخص صغير الخ فيشمل الذكرا والانثى (قوله  
 لا مكافة) الاولى زيادة سرعة القابل لرقيق ط وهذا نصريح بنهوض المتن ذكره ليفيد أن قوله  
 فننفذ مخرج عليه (قوله فننفذ الخ) أراد بالانفاذ المصلحة وترتيب الاحكام من طلاق وتوارث  
 وغيره ما لا لزوم اذ هو - فاه من المانع لا يمكن نقضه - وهذا يمكن رفعه اذا كان من غير كف  
 فقوله في الشرع لانية أي ينفذ لازما في اطلاقه نظرا - فاه في الحرمة عن المرفوعة ولو مكاتبة  
 أو أم ولد وبالمكافة عن المصنف والمجنونة فلا يصح الا بولي كافدها وأما حديث أبا امرأه  
 فسكت عنه - فاه بغير اذن وليها فسكاه اباطل فسكاه اباطل - فاه بطل وحده - فاه  
 الترمذي - فاه بطل لان نكاح الابولي رواه أبو داود وغيره فعارض بقوله صلى الله عليه وسلم  
 الايم أحق بتهنئته من وليها رواه - فاه أبو داود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ والاي

ثبت بأربع قرابة وملك  
 وولاه وامامة (شاه أو أبي)  
 وهي هنا نوعان ولاية نكاح  
 - على المكافة ولو بكرة  
 ولاية اجبار على الصغيرة  
 ولو بكرة ومعتوقة ومرفوعة  
 كما أفاده بقوله (وهو) أي  
 الولي (نمط) صفة (نكاح)  
 - فاه بغير ومجنون ورقيق  
 لا مكافة (نقطة نكاح حرة  
 مكافة بلا) رضا (ولي)



من لا زوج لها ابكر أو لا فاته ليس لولي الام مباشرة الله قد اذارت في وقت جعلها أحق منه به  
 و يترجح هذا بقوله السيد والافتاق على صحة بعض الافادتين الا ان كان ما مضى من  
 أو - - - فان أو يجمع بالتخصيص أو بان النفي لا الكمال أو بان براد لولي من يتوقف على اذنه أي  
 لا تكاح الابن له ولاية ابني تكاح الكافر للمسلمة والمعتقة والعبد والامة والمراد بالاطل  
 - - - فانه على قول من لم يصح ما يشر منه من غير كف أو - - - على قول من يصح ما لا لولي  
 أن يطله وكل ذلك سائق في اطلاق النصوص ويجب ارتكابه لدفع المعارضة وعام الكلام  
 على ذلك مبسوط في الفتح (قوله والام - ل الخ) عبارة البحر والاص - ل هنا أن كل من يجوز  
 تصرفه في ماله بولاية نفسه - - - الخ فانه يخرج المصبي المأذون فانه وان جاز تصرفه في ماله لكن  
 لا بولاية نفسه لكن يرد على العكس المحجورة فانه سالك التكاح وان لم تلك التصرف في ماله  
 على قواه ما يجز على المرفق لا - ل مبق على قول الامام تامل (قوله اذا كان عصبية) أي  
 بنفسه فلا يرد العصبية بالغير كالنكاح مع الابن ولا العصبية مع الغير كالنكاح مع البنت كافي البحر  
 ح (قوله في غير الكف) أي في تزويجها نفسها من غير كف وكذا في الاعتراض في تزويجها  
 نفسها باقل من مهرها حتى يتم مهر المثل أو يفرق القاضي كما - - - ذكره المصنف في باب  
 الكفاية (قوله في نفسه القاضي) فلا تثبت هذه الفرقة الاباءة لانه محتمل في نفسه وكل من  
 انحصر بين تثبت بدليل - ل فلا يقطع التكاح الا بقول القاضي والتكاح قوله صحيح يتوارثان به  
 اذا مات أحداهما قبل الاخر وهذه الفرقة لا تنقص عدد الطلاق ولا يجب عندهما نفي  
 من المهران وقت قبل الدخول وبه - - - ماله المسمى وكذا بعد الدخول العصبية وعليها العدة  
 ولها نفقة العدة لانها كانت واجبة فتح وإما أن لا تكون من الوطء حتى يرضى الولي كما اختار  
 الفقيه أبو الليث لان لولي عسى أن يفرق فيصير طه شبيهة وأما على المفسر به الا في فهو حرام  
 اعدم الانعقاد أفاده في البحر (قوله ويجدد) أي اترض لولي بتجديد التكاح كالزوجهما  
 الولي باذن من غير كف فطاعة اتم تزوجت نفسها منه فانيا كان لذلك لولي البحر بقول لا يكون  
 الرضا بالاول رضا بالناني فتح وقيد بتجديد التكاح لانه لو طاعة ارجعها ثم راجعها في العدة  
 ليس لولي الام - - - كذا في الذخيرة (قوله مالم يكت - حتى تلد) زاد لفظ يكت  
 للإشارة الى أن سكوتها قبل الولادة لا يكتفون رضا وان هذه ليست من المسائل التي نزل فيها  
 السكوت منزلة القول كما - - - أي الإشارة اليها أو يفهم منه أنه لو لم يكت بل خاص حين علم  
 فكذلك بالاولى فافهم لكن يبقى الكلام فيما لو لم يكت - لاحق ولدت فهل له حق الاعتراض  
 ظاهر المقتضى لا يظهر الشرح نعم تامل (قوله لا يضييع الولد) أي بالتفريق بين أبيه فان  
 بقائه محتمل على تزويجه أحفظه بلا شبهة فافهم (قوله ويقتضي الخ) البحث صاحب البحر  
 ح (قوله ويقتضي في غير الكف الخ) قيد بذلك لانه لا يترجم عوده الى قوله فتف - - - تكاح الخ  
 وللا - - - تزوجت بدون مهر المثل - - - فانه عات أن لولي الاعتراض أيضا والظاهر أنه  
 لا خلاف في صحة العقد وأن هذا القول المنفي به خاص بغير الكف كما أشار اليه الشارح ولم  
 أر من أجرى هذا القول في المثلين والفرق امكان الاستدلال بانهام مهر المثل فلذا قالوا  
 له الاعتراض - - - في يتم مهر المثل أو يفرق القاضي فاذا اتم المهر زال سبب الاعتراض بخلاف

والامل ان كل من تصرف  
 في ماله تصرف في نفسه  
 وماله لا (وله) أي لولي  
 (اذا كان عصبية) ولو غير  
 محرم كابن عم في الاصح خاتبة  
 وخروج ذوات الارحام والام  
 والقاضي (الاعتراض في  
 غير الكف) في نفسه  
 القاضي وتجب بد تجديد  
 التكاح (مالم) - - - يكت  
 حتى (تلق منه) ايلا يضييع  
 الولد ويقتضي الحق الحبل  
 الظاهر به (ويقتضي) في غير  
 الكف

عدم الكفاية هذا ما ظهر في فافهم (قوله بعدم جواز اصله) هذه رواية الحسن عن أبي  
 حنيفة وهذا اذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد فلا يفيد الرضا به بهجر وأما اذا لم يكن لها  
 ولي فهو صحيح ناهضا لمطابقا اتفاقا كما ياتي لان وجه عدم الصحة على هذه الرواية دفع الضرر عن  
 الاولياء أما هي فقد رخصت باسقاط حقها فتح وقول البحر لم يرض به يشمل ما اذا لم يعلم أصلا فلا  
 يلزم التصريح بعدم الرضا بل السكوت منه لا يكون رضا كما ذكرنا فلا بد حينئذ لصحة العقد من  
 رضاه صريح أو علمه ولو سكوت قبله ثم رضى بعده لا يفيد فليتأمل (قوله وهو المختار للفتوى)  
 وقال نفس الاثمة وهذا أقرب الى الاحتياط كذا في تصحيح العلامة قاسم لانه ليس كل ولي  
 - - - من المرافعة والخصومة ولا كل قاض به - - - لولي وعمل القاضي فقد يترك  
 أنفة للتردد على أبواب الحكام واستتفا لانه في الخصومات فيقرر الضرر فكان منه دفعه  
 فتح (قوله نكحت) نعت لمطابقة وقوله بالارضاة من نصيب على المقييد الذي هو رضا الولي  
 في معرفته للولي وفي اياه اقرار الكف وقوله بالارضاة من نصيب على المقييد الذي هو رضا الولي  
 والقيد الذي هو عدم معرفته اياه فيصدق بشي الرضا به - - - المعرفة به - - - هو وجود الرضا مع  
 عدم المعرفة ففي هذه الصور الثلاثة لا تقل وانما تقل في الصورة الرابعة وهي رضا الولي بغير  
 الكف مع علمه بانه كذلك - - - ح قلت والانسب أن يقول مع علمه به حينئذ في البحر لو قال  
 الولي رخصت بتزويجها من غير كف ولم يعلم بالزوج حينئذ هل يكفي ما رت حادثة الفتوى ويقتضي  
 لا يكفي لان الرضا بالجهول لا يصح كذا في الخاتمة فيما اذا استأذن الولي ولم يسم الزوج فقال  
 لان الرضا بالجهول لا ينقص ولم أره من ولا - - - وأقره في التهرل لكن ليس على عمومها ما سبباني  
 في كلام الشارح أنها لو فوتت الامر اليه يصح كفو لها تزويج عن تحتاره ونحوه قال الخبير  
 الرمي ومقتضاه أن الولي لو قال لها ما اراض بما تنفعين أو زوجي نفسك من تحتارين ونحوه أنه  
 يكفي وهو ظاهر لانه فتن الامر اليها ولانه من باب الاسقاط - - - (قوله فليحفظ) قال في  
 الحقائق شرح المنظومة النسبية وهذا ما يجب حفظه لكثر وقوعه - - - وقال الكمال  
 لان الحال في الغالب يكون غير كف وأما لو باشر الولي عقد الحمل فانه - - - ل الاول - - - وفي  
 البحر وهذا كله اذا كان لها ولي والا فهو صحيح مطافا اتفاقا (قوله وهو ظاهر الرواية) وبه أفتى  
 كثير من المشايخ وقد اختلف الافتاء بغير لكن عات أن الثاني أقرب الى الاحتياط (قوله قبل  
 العقد أو بعده) فيه أن الرضا قبل العقد يصح على كل من الاول والثاني وأما المبنى على الاول  
 فقط فهو الرضا بعد العقد فانه يصح عليه لا على الثاني المقتضى به كما قدمناه من البحر وكلام المتن  
 يؤهم أنه على الثاني لا يكون رضا البعض كالكل ولا وجه له وهل الشارح قصد بما ذكره دفع  
 هذا الابهام تامل (قوله انبونه لكل كمال) لانه حق واحد لا يجزأ لانه ثبت بسبب لا يجزأ البحر  
 (قوله كولاية أمان وقود) فاذا أمن - - - ليس لمسلم آخر ان يتعرض للعربي أو لمسلمه واذا  
 هذا أحد أرباب القصاص ليس لولي آخر طلبه - - - ح (قوله وسنقصه في الوقف) حيث زاد على  
 ما هنا مما يقوم فيه - - - البهض مقام الكل بعض مستحق الوقف يتصحب خصمه من الكل وكذا  
 بعض الورثة وكذا اثبات الاعراض في وجه أحد الغرما وولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن  
 طريق المسلمين (قوله والا الخ) أي وان لم يستوفى الدرجة وقد رضى الابن - - - فلا أقرب

(بعدم جواز اصله) وهو  
 المختار للفتوى (لفساد  
 الزمان) فلا تقل مطابقة  
 ثلاثا نكحت غير كف - - - لا  
 رضا ولي به - - - معرفته اياه  
 فليحفظ (و) بناء - - - لى  
 الاول) وهو ظاهر الرواية  
 (فرضا البعض) من الاولياء  
 قبل العقد أو بعده  
 (كالكل) انبونه لكل  
 كولاية أمان وقود  
 وسنقصه في الوقف (لو  
 استوفى في الدرجة والا  
 فلا أقرب) منهم - - - حق  
 الفتح



الاعتراض بصر عن الفتح وغيره (قوله وان لم يكن له اول الخ) اي عصبه كما هو والاولى التعدير  
 به وهذا الذي ذكره المصنف من الحكم ذكره في الفتح بعبارة ينفق اخذ من التعليل يدفع  
 الضرر عن الاولياء وانما ارضيت باسقاط حقها وجزم به في البصر فنبه المصنف على الظاهر انه  
 لو كان لها عصبه صغير فهو بمنزلة من لا ولي لها الا لا ولاية له وكذا لو كان عصبه اوكافرا كما  
 بينه المصنف الشارح عند قوله الولي في النكاح العصبه الخ كما بينه هناك وعلى هذا فلو بلغ  
 او عتق او اسلم لم لا يتجدد له حق الاعتراض واما لو كان لها عصبه غائب فهو كالخاضر لان ولايته  
 لا تنقطع بغيره بل انه لو تزوج الصغيرة حيث هو صحيح وان كان له اولى آخر حاضر على ما فيه من  
 الخلاف كما بينا في الظاهر ايضا ان هذا في البالغة اما الصغيرة فلا يصح لانها لم ترض باسقاط  
 حقها الا ترى انها لو كان لها عصبه فزوجها من غير كف لم يصح فيكذلك اذا لم يكن لها عصبه هذا  
 كما ما ظهر في نسخة من كلامهم ولم أره صريحا (قوله مطلقا) اي سواء نسكت كفوا او غيره  
 (قوله انما قال) اي من القائلين برواية ظاهر المذهب والقائلين برواية الحسن الملقب بها (قوله  
 اي ولي له حق الاعتراض) يوهم ان الولي في قوله وان لم يكن له اولى المراد به ما يتصل الارحام  
 وليس كذلك جماعات فالتناسب ذكره في التفسير هناك ليعلم المراد في الموضوعين ويرفع الابهام  
 المذكور (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على قبضه اي ونحو قبض المهر قبض النفقة او الخصامة  
 في أحدهما وان لم يقبض وكالتجهيز ونحوه فتح (قوله ان كان الخ) كذا ذكره في الذخيرة وافرغ في  
 البصر والنهر والشرب لالابة وشرح المقدس وظاهره ان هذا شرط في الرضا لانه لا يقطر وان مجرد  
 العلم بعدم الكفاية لا يكفي هنا بخلاف الرضا المصريح حيث يكفي فيه العلم فقط لا يمكن هذا  
 مخالفا لاطلاق المتن ولم يذكره في الفتح ولا في كافي الحاكم الذي جمع كتب ظاهرا ورواية وايضا  
 فوجهه غير ظاهر الا ان يكون القرص انحطاط رتبة الدلالة عن الصريح فليتناول وصورة  
 المسئلة ان تكون هذه المرات تزوجت غير كف من خاصم الولي واثبت عند القاضي عدم الكفاية  
 فقبض الولي المهر قبل التفرق القاضي بين من تزوجه ما يسايل اذن الولي فقبض  
 المهر (قوله كالا يكون الخ) مكرر بقوله المار ما لم يسكت حق تارة (قوله واما تصديقه الخ) قال  
 في البصر قيد بالرضا لان التصديق بانه كف مؤمن البعض لا يقطع حق من انكرها قال في المبسوط  
 لو ادعى أحد الاولياء ان الزوج كفوا واثبت الاخر انه ليس بكف يكون له ان يطالبه بالتفريق  
 لان المصدق يشكر بسبب الوجوب وانكسر بسبب النفي لا يكون اسقاطا له وفي الفوائد  
 لتاجية انما وليها شاهد بين بعدم الكفاية او انما زوجها بالكدامة لا يشترط لنظر الشهادة لانه  
 اخبار اه (قوله ولا تجبر البالغة) ولا الحر البالغ والمكاتب والمكاتب ولو صغيرين ح عن  
 القهستاني (قوله البكر) اطفاها فاشمل ما اذا كانت تزوجت قبل ذلك وطلقت قبل زوال  
 لبكارة فتزوج كالتزوج بالبكر انص عليه في الاصل بجز (قوله وهو السنة) بان يقول لها قبل  
 النكاح فلان يخطبك او يذرك فمكنت وان زوجها بغير استئذان فقد اخطأ السنة وتوقف  
 على رضاها بصر عن المحيط واستحسن الرضا ما ذكره الشافعية من ان السنة في الاستئذان  
 ان يرسل اليها سنة وثلاث بطون ما في نفسها والام بذلك اولى لانها تطلع على ما لا يطلع عليه  
 غيرها اه (قوله او وكيله او رسوله) الاول ان يقول وكذلك تستاذن في فلاة في كذا والثاني ان

وان لم يكن له اولى فهو  
 اي المقتدر (صحيح) نافذ  
 (مطلقا) انما قال (وقبضه)  
 اي ولي له حق الاعتراض  
 (المهر ونحوه) مما يدل على  
 الرضا (رضا) دلالة ان كان  
 عدم الكفاية ثابتا عند  
 القاضي قبل خصامته والا  
 لم يكن رضا كما (لا) يكون  
 (سكونه) رضاهم نادوا ما  
 تصديقه بانه كف فلا  
 يقطع حق البالغة مبسوط  
 (ولا تجبر البالغة البكر على  
 النكاح) لانه طاع الولاية  
 بالبلوغ (فان استاذنها  
 هو) اي الولي وهو السنة  
 (او وكيله او رسوله) او  
 فوجهها وليها

يقول اذهب الى فلاة وقول لها ان انا فلانة استاذنك في كذا (قوله واخبرها رسوله الخ) افاد  
 ان قول المصنف او زوجها المحمول على ما اذا زوجها في غيرها وهذا وان كان خلاف المتبادر منه  
 لكن برجحه دفع التكرار مع قوله الاتق وكذا اذا زوجها عند هاهنا كتبت وفي البصر واختلاف  
 فيما اذا زوجها غير كف قبلة هاهنا كتبت فقالا لا يكون رضا وقيل في قول أبي حنيفة يكون رضا  
 ان كان الزوج ابيا او جدا وان كان غيرهما فلا يكفي الثانية اخذ من مسئلة الصغيرة المزمومة  
 من غير كف اه قال في النهر وجزم في الدراية بالاول بانظر قالوا (قوله او فضولي عدل) الشرط  
 في الفضولي العدالة او انه قد في كافي اخبار واحد عدل او من تورين عند أبي حنيفة ولا يكفي  
 اخبار واحد غير عدل ولها انظار فتأتي في مستقرات القضاء (قوله فمكنت) اي البكر البالغة  
 بخلاف الابن الكبير فلا يكون سكوتة رضا حتى يرضى بالكلام كافي الحاكم (قوله عن رده) قيد  
 به اذ ليس المراد مطلق السكوت لان الولي بلغها الخبر فتكلمت باجتهابي فهو سكوت حنيفة يكون  
 اجازة فلوقالت الحمد لله اخترت نفسي او قالت هو دباغ لا يريد فهذا كلام واحد فهو رد بصر  
 (قوله بخاترة) اما لو اخذها طامس او حال من اخبرت فلما ذهب قالت لا أرضى او اخذها  
 ثم تركت فقالت ذلك صح رد عالان سكوتها كان عن اضطرار بصر (قوله غير تهزئة) وضحك  
 الا تهزئة لا يفتي على من يهضره لان الضحك انما يجعل اذا فالدلالة على الرضا فاذا لم يدل على  
 الرضا لم يكن اذا بصر وغيره (قوله او بكت بلا صوت) هو المختار لا فتوى لانه حزن على مفارقة  
 أهلها بصر اي وانما يكون ذلك عند الاجازة معراج (قوله فاني الوقاية والمثاق) اي من أنه هو  
 والبكاء بلا صوت اذن ومعه رد (قوله فيه نظر) اي لما افتتحت معراج المعراج ولا يفتي ما فيه فان  
 ما في الوقاية والمثاق ذكر منه في النقابة والاصلاح والمتون مقدمة على الشروح وفي شرح  
 الجامع الصغيرة خاضعان وان بكت كما رد في احدي الروايتين عن أبي يوسف وعنه في رواية  
 يكون رضا قالوا ان كان البكاء عن صوت وويل لا يكون رضا وان كان عن سكوت فهو رضا اه  
 وبه ظهر ان اصل الخلاف في ان البكاء هل هو رد او لا وقوله قالوا الخ توفيق بين الروايتين فعني  
 لا يكون رضا انه يكون رد كما فهمه صاحب الوقاية وغيره وصرح به ايضا في الذخيرة حيث قال  
 بعد كتابة الروايتين وبعضهم قالوا ان كان مع الصياح والصوت فهو رد والافه ورضا وهو  
 الاوجه وعليه الفتوى اه كيف والبكاء بالصوت والويل قرينة على الرد وعدم الرضا وعن  
 هذا قال في الفتح بعد كتابة الروايتين والمقول اعتبار قرائن الاحوال في البكاء والضحك فان  
 تعارضت أو اشكل احتسب اه فقد ظهر لك ان ما في المعراج ضعيف لا يقول عليه (قوله فهو  
 اذن) اي وان لم تعلم انه اذن كافي الفتح (قوله اي توكيل في الاول) اي فيما اذا استاذنها قبل  
 العقد حتى لو قالت بعد ذلك لا أرضى ولم يعلم به الولي فزوجها صحيح كافي الظهيرية لان الوكيل  
 لا يزيل حتى يعلم بصر (قوله فلو تزوج المزدوج الخ) عبارة البصر ولو زوجها وليا من أهله او بان كل  
 واحد منهما من رجل فاجازتهما باطلا لعدم الاولوية وان كتبت بغيرها موقوف حتى تجيز  
 أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر الجواب كافي البدائع اه ولا يفتي أن هذا في الاجازة  
 والكلام الآن في التوكيل اي الاذن قبل العقد لكن الظاهر ان الحكم لا يفتي في الموضوعين  
 ان زوجها ما به الاستئذان اما لو استاذنها فمكنت فزوجها ما به ما قبل من رجلين ينبغي أن

واخبرها رسوله او فضولي  
 عدل (فمكنت) من رده  
 بخاترة (او وضحت غير  
 تهزئة أو تبسمت أو  
 بكت بلا صوت) فلو بصوت  
 لم يكن اذنا ولا رداح حتى لو  
 رضيت بهذه انقضاء معراج  
 وغيره فاني الوقاية والمثاق  
 فيه نظر (فهو اذن) اي  
 توكيل في الاول ان العقد  
 لم يكن سكوتها اذنا



يصح المأثرون منه عدم المزاحم فافهم (قوله واجارة) عطف على توكيل وقوله في الثاني أي  
 في الثاني إذا استأذنها بعد العقد وهذا هو الأصح وفي رواية لا يكون السكوت بعد العقد رضا كما  
 بسطه في الفتح وقدمنا الخلاف أيضا فيما إذا تزوجها غير كف فبلغها فمكنت (قوله لا لو بطل  
 بعونه) لأن الاجازة بشرط اتمام العقد بصح (قوله فاقول لها) لأن الأصل أن المسلم المكاف  
 لا يملك إلا العقد الصحيح النافذ (قوله فاقول لها) لأنها أقرت أن العقد وقع غير تام ثم ادعت  
 النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها المكان التهمة بصر وحيد فلا تراث وهل تعد فان كانت صادقة في  
 نفس الأمر فلا شك في وجوب العدة عليها بانه لا خلاف أن تزوج تنقض مؤاخذه لها  
 بقولها أو أملك تزوجت في الذخيرة ولو تزوجت المراجعة ثم ادعت العدة فقال الزوج تزوجت بعد هذا  
 فاقول قوله لأنه لا يدعي الصحة اه فلهذا يقال هنا كذلك لأن أقراها السابق لم يثبت من كل  
 وجه هذا ما ظهر لي (قوله وقولها غيره) أي غير هذا الزوج (قوله رد قبل العقد لا بعده) فترقا  
 بين ما بانه يحتمل الاذن وعدمه فقبل النكاح لم يكن النكاح فلا يجوز بالشك وبعده كان فلا  
 يبطل بالشك كذا في الظاهر وهو مشكل لأنه لا يكون نكاحا لا بعد العقد وهي بعد الاذن  
 فالظاهر أنه ليس باذن فيما بصر وأصل الاشكال لصاحب الفتح وأجاب عنه المقدمي بأن العقد  
 إذا وقع ثم ورد به ما يحتمل كونه تقريراً له وكونه رداً ترجح وقوعه احتمال التقرير وإذا ورد  
 قبله ما يحتمل الاذن وعدمه ترجح الردها عدم وقوعه فينقض من ايقاعه لعدم تحقق الاذن فيه (قوله  
 ولو زوجها لنفسه الخ) محتمل قول المصنف أو زوجها أي أن الولي لو تزوجها كابن العم إذا تزوج  
 بنت عمه البكر البالغ بغير اذنها فمكنت لا يكون رضا لأنه كان أصلاً في نفسه فصولاً في  
 جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة وعنده فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في التزويج من  
 نفسه فمكنت جازاً جامعاً بصر عن الخائفة والحاصل أن الفضولي ولو من جانب إذا تولى طرفي  
 العقد لا يتوقف عقده على الاجازة عنددهما بل يقع باطلا بخلاف ما لو باشر العقد مع غيره من  
 أصل أو ولي أو وكيل أو فضولي آخر فإنه يتوقف اتفاقاً كما سيأتي آخر باب الكفاية (قوله  
 فمكنت) أمالو قالت حين بلغها فمكنت قلت اني لا أريد فلا تألم ترد على هذا يميز النكاح لأن  
 أخبرت أنها على ابنتها الأولى ذخيرة (قوله بخلاف ما لو بلغها الخ) لأن نفاذ التزويج كان موقوفاً  
 على الاجازة وقد بطل بالرد والرد في الأول كان للاستئذان لا لتزوج العارض بعده لم يكن قال في  
 الفتح الأوجه عدم الصحة لأن ذلك الرد المبرح بضعف كون ذلك السكوت دلالة الرضا اه  
 وأقره في البصيرة فيقال انه قد تكون علت بعد ذلك بحسن حاله وقد يكون ردها الأول حياً لما  
 علت من أن الغالب اظهار النقرة عند وفاة السماع ولو كانت على امتناعها الأول اصرحت بالرد  
 كما صرح به أولاً ولم نستخ منه (قوله ان عرف) بالبناء للمجهول ونائب القاعل ضعيف المراء  
 والذي في البصر ان عرفت (قوله وان عرف) ينبغي أن يكون على الخلاف كما في مسألة المتقن الآتية  
 ح (قوله واستشكك في البصر الخ) يؤيد ما قدمناه أول النكاح في ان قوله فزوجني توكيل  
 أو إيجاب عن الخلاصة لو قال الوكيل بابتك فلان فقال وهبت لا ينعقد ما لم يقل الوكيل  
 بعده قبلت لأن الوكيل لا يملك التوكيل اه فهذا يدل على ان الوكيل ليس له التوكيل في  
 النكاح وأنه ليس من المسائل التي استفتوها من هذه القاعدة وقال الرحي هنا وفي حاشية

الحوى على الاشياء عن كلام محمد في الأصل ان مباشرة وكيل الوكيل بحضرة الوكيل في النكاح  
 لا تكون مباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع وفي مختصر عصام أنه جعله كالبيع مباشرة  
 بحضرة مباشرة بنفسه اه فيمكن أن يكون ما في القنية مفرعاً على رواية عصام لكن  
 الأصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية فالظاهر عدم الجواز فافهم (قوله ولو في ضمن  
 العام) وكذا لو هي لها فلا أوفلا نافي مكنت فله أن يزوجه من أبيه ما شاء بصر (قوله لو  
 يحصون) عبارة الفتح وهم محصورون معروفون لها اه ومقتضاها أنهم الولم تعرفهم لم يصح  
 وان كانوا محصورين (قوله والا لا) كقوله أن زوجك من رجل أو من بني عم بصر (قوله ما لم  
 نفوض له الأمر) أما إذا قالت أنا راضية بعمالة فله أنت بعد قوله ان أقواما يحضرونك أو  
 زوجتي من تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح كما في الظاهرية وليس له من هذه المقالة أن يزوجهما  
 من رجل ردت نكاحه أولاً لأن المراد به هذا العموم غيره كالتوكيل بتزويج امرأه ليس  
 للوكيل أن يزوجه مطلقته إذا كان الزوج قد شككته بالوكيل وأعلمه بطلانها كما في الظاهرية  
 بصر (قوله لا العلم بالمهر) أشار بتقدير العلم إلى أن المصنف راعى المعنى في عطفه المهور على  
 التزوج وأصل التزويج بشرط العلم بالزوج لا المهر ح (قوله وقيل يشترط) أشار إلى ضعفه  
 وان قال في الفتح انه الأوجه لأن صاحب الهداية صحح الأول وقال في البصيرة المذهب لقول  
 الذخيرة ان أشارات كتب محمد تدل عليه اه قلت وعلى القول باشتراط تعيينه يشترط كونه  
 مهر المثل فلا يكون السكوت رضا بانه كما في البصر عن الزبائني وبقي على القول بعدم  
 الاشتراط فهل يشترط أن يزوجهما بمهر المثل حتى لو نقص عنه لم يصح العقد لا برضاها صارت  
 حادثة القوي ورأيت في الحادي عشر من البرازية وان لم يذكروا المهر فزوج الوكيل بالكثر  
 من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه أو بأقل من المثل بما لا يتغابن فيه الناس صح عنده  
 خلافاً له ما يمكن للأول بما حتى الاعتراض في جانب المرأة دفعا للمعاو عنهم اه أي إذا رضيت  
 بذلك ومقتضاه أنه إذا كان الوكيل هو الولي كما في حاشيتنا رضيت به صححوا فلا تأمل (قوله  
 وما صححه في الدرر) أي من التفصيل وهو ان الولي ان كان أباً أو جداً فذكر الزوج يكنى لأن  
 الأب لو نقص عن مهر المثل لا يكون المصلحة تزيد عليه وان كان غيره فلا بد من تعيينه  
 الزوج والمهر (قوله عن الكافي) أي نافلاً نصحه عن الكافي فافهم (قوله رده السكال) بقوله  
 وما ذكر من التفصيل ليس بشئ لأن ذلك في تزويجه الصغيرة بمحكم الجبر والكلام في الكبيرة  
 التي وجب مهرها ورثة لها والأب في ذلك كالاجنبي (قوله ان علمته) أي الزوج وأما المهر فقب  
 ما مر آنفاً كما به عليه في البصر (قوله في سبع وثلاثين مسألة مذ كورة في الاشياء) أي في  
 قاعدة لا ينسب إلى ساكت قول وذكراهن عباره بتمامها وازاد عليها ط عن الحوى مسائل  
 أخرى يذكرها الشارح في القوائد التي ذكرها بين كتاب الوقف وكتاب البيوع وسائر  
 الكلام عليها كما هو هناك ارشاد الله تعالى (قوله كاجنبي) المراد به من ليس له ولاية فمثل  
 الأب إذا كان كافراً أو عبداً أو مكاتباً لكن رسول الولي قائم مقامه فيكون سكوتها رضا  
 عند استئذانه كما في الفتح والوكيل كذلك كما في البصر عن القنية (قوله أو ولي بعيد) كالأخ  
 مع الأب إذا لم يكن الأب غائباً غيباً منقطعة كافي الخائفة (قوله فلا عبرة بسكوتها) وعن

ولو في ضمن العام بغيره  
 أو من بني عمه أو من بني عمه  
 ما لم تفوض له الأمر (لا)  
 العلم (بالمهر) وقيل يشترط  
 وهو قول المتأخرين بصر  
 عن الذخيرة وأقره المصنف  
 وما صححه في الدرر عن  
 الكافي رده السكال (وكذا)  
 إذا زوجها الولي عندها  
 أي بحضرتها (فمكنت)  
 صح (في الأصح) ان علمته  
 كما مر والسكوت كأنطق  
 في سبع وثلاثين مسألة  
 مذ كورة في الاشياء (فان)  
 استأذنها غيباً (لا قرب)  
 كاجنبي أو ولي بعيد (فلا)  
 عبرة بسكوتها (بل لا بد من  
 القول

واجازة في الثاني ان بقى  
 النكاح لا لو بطل بجهنولو  
 قالت بعده وتزوجني أبي  
 يا مري وأنكرت الورثة  
 فالقول لها فترت وقعدت  
 ولو قالت بغير أمرى لكنه  
 بلفظ فرضيت فالقول لهم  
 وقولها غيره أولى منه رد  
 قبل العقد لا بعده ولو  
 زوجها لنفسه فسكوتها رد  
 بعد العقد لا قبله ولو  
 استأذنها في معين فردت ثم  
 زوجها منه فسكنت صح  
 في الأصح بخلاف ما لو  
 بلغها فردت ثم قالت رضيت  
 لم يجوز لبط لأنه بالرد ولذا  
 احتجوا بالتعدي عند  
 الزفاف لأن الغالب اظهار  
 النقرة عند وفاة السماع  
 ولو استأذنها فسكنت فوكل  
 من يزوجهما من جهه جاز  
 ان عرف الزوج والمهر كافي  
 القنية واستشكك في البصر  
 بانه ليس للوكيل أن يوكل  
 ولا اذن فمقتضاه عدم  
 الجواز أو انه استثناء (ان  
 علت بالزوج) أنه من هو  
 لتظهر الرغبة فيه أو عنه  
 قوله ضمير المرأة لعل القسفة  
 التي وقعت للمشي ليس  
 فيها لفظ الزوج والا فالنسخ  
 السني بأيدينا حاراً يتسه  
 باله امش فليجر الصواب  
 اه معصية







(قوله فاقول قولها) لانه يدعى لزوم العقد وملك المذبح والمرأة تدفعه فكذلك منكره  
ولا يقبل قول وليها عليها بالرضا لانه يقر عليها بوث الملك واقرارها عليها بالنكاح بعد بلوغها غير  
صحيح كذا في الفتح ويقبى أن لا تقبل شهادة لو شمع آخر بالرضا لكونه ساعيا في اتمام ما صدر  
منه فهو منهم ولم أره منقولا بغير قلت وفي الكافي لما كتم الشهيد واذن زوج الرجل انق  
فانكرت الرضا فشهد عليها أبوها ولو أخوها لم يجز اه فتأمل ثم اعلم أنه ذكر في البصر في باب المهر  
عند الكلام على النكاح الفاء ما نصه وإذا ادعت فسادا وهو صحتها فاقول له وعلى عكسه  
فرق بينهما لو علمت العقد ولها نصف المهر ان لم يدخل والكل اندخل كذا في الخاتمة وينبغي أن  
يستثنى منه ما ذكره الحاكم الشهيد في الكافي من أنه لو ادعى أحد هذه ان النكاح كان في صفة  
فاقول قوله ولا نكاح بينهما ولو لمهرها ان لم يكن دخل بها قبل الادراك اه مافي البصر فاقول  
وقد عطل الاخيرة في البرازية عن المحيط بقوله لا اختلاف في وجود العقد في الاخيرة  
بقوله لان النكاح في حالة الصغر قبل اجازة الولي ليس نكاحا معي الخ وذكر قبله ان الاختلاف  
لوفي العصبة والفساد فاقول ما دعي العصبة بشهادة الظاهر ولو في أصل وجود العقد فاقول  
لمنكر الوجود قلت وعلى هذا فلا استثناء لان مافي الخاتمة من الاول ومافي الكافي من الثاني  
ولحل وجه قوله في الخاتمة وعلى عكسه فرق بينهما الخ كونه مؤاخذا باقراره فيصيرى عليه ولو  
كان لها المهر ثم ان الظاهر ان ما نحن فيه من قبيل الاختلاف في أصل وجود العقد لان الرد  
صير الاجاب بلا قبول وكذا المسئلة الا تية هذا ما ظهر لي (قوله على المتق به) وهو قوله ما  
وعنده لا عين عليها كما ياتي في الدعوى في الاشياء الستة بصر (قوله لانه وجودي الخ) جواب  
عما يقال ان بينه على سكوتها اينة على النفي وهي غير مقبولة فاجاب بان السكوت وجودي لانه  
عبارة عن ضم الشك في ويلزم منه عدم الكلام كما في المعراج زاد في البصر او هو نفي محيط به علم  
الشاهد فيقبل كالمواذع ان زوجها تكلم بما هو دد في مجلس فبرهن على عدم التكلم فيه تقبل  
وكذا اذا قال الشهود كذا عند اول نفيها تكلمت سكوتها كافي الجوامع اه ولا يخفى ان  
الجواب الاول مبني على المنع والثاني على التسليم ويبحث في الاول في العديفة بما في شرح  
المقائيس من أن السكوت ترك الكلام واقراء عليه فيه في النهر قلت ويمكن الجواب بار هذا تفسير  
بالا لازم ويبحث في الثاني ايضا بانه مخالف لما في آيات الهداية من باب العين في الحج والصلاة من  
أن الشهادة على النفي غير مقبولة مطلقا أحاط به علم الشاهد أولا اه وكذا قال في البصر هذا  
الحاصل ان الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفي صورة أو معنى وسواء أحاط به علم  
الشاهد أولا اه قلت وهذا في غير الشر وطفا قال ان لم أدخل الدار اليوم فكذلك انك  
دخلها تقبل (قوله فيبينها أولى) لا ثبات الزيادة أعني الردفانه زائد على السكوت بصر (قوله  
الان يبرهن على رضاها أو اجازتها) أي فتقر بجهيتمه لاستوائهم في الاثبات وزيادة بينته  
بأثبات المزوم كذا في الشروح وعزاه في النهاية للقرناني وكذا هو في غير كتاب من الفقه لكن  
في الخلاصة عن ادب القاضى للشافعي ان بيننا أولى في هذه الصورة اختلاف المشايخ من اول  
وجهه ان السكوت لما كان مما تصدق في الاجازة به لم يلزم من الشهادة بالاجازة كونه بايام  
زائد على السكوت ما لم يصرحوا بذلك كذا في الفتح وتبعه في البصر واستفيد منه التوفيق بين

(فاقول قولها) بيننا على  
المتق به وتقبل بينته على  
سكوتها لانه وجودي يضم  
الشك في ولو برهنا فيبينها  
أولى الآن يبرهن على  
رضاها أو اجازتها

القولين على الاول على ما ذكره شرح الشهود بانها قالت اجرت او رضيت وحل انشأ  
على ما اذا شمع ووابانها اجازت او رضيت لاحتمال اجازتها بالسكوت فانهم (قوله كالأ  
زوجها الخ) أي ان الاختلاف في البلوغ كالاختلاف في السكوت كما في النهر (قوله مثلا)  
فالمراد الولي الجبر (قوله فان القول لها) لانها اذا كانت مراقة كان الخبر به يحتمل الثبوت  
فيقبل خبرها لانها منكرة وقوع الملك عليها ح عن الجبر (قوله ان ثبت أن سنها نسج)  
تفصيل مراقة كما يدل عليه كلام النج ح (قوله وكذا الوادي المراهق بلوغه) بان باع أبوه  
ماله فقال الابن أنا بائع ولم يصح البيع وقال المشتري والاب انه صغير فاقول لابن لانه يشكر  
زوال ملكه وقد قيل بخلافه والاول أصح بصر عن الاخيرة (قوله ولو برهنا الخ) ذكره  
في البرز بة عقب المسئلة الاولى وكان الشارح اخر ما يفيد ان الحكم كذلك في المسئلة  
فانهم استشكل بعض المحققين تصور البرهان على البلوغ قلت وهو يمكن بالميل أو الاحتمال  
أوسن البلوغ أو رؤية الدم أو المني كما في الشهادة على الزنا (قوله على الأصح) راجع المسئلة  
المراقة والمراهق فقد نقل التصحيح فيها في البصر عن الاخيرة (قوله بخلاف قول الصغيرة)  
أي التي زوجها غير الاب والجد اطامس زوجها فلا خيارها ط (قوله رددت حين بلغت  
الخ) أي قالت بعد ما بلغت رددت النكاح واخذت نفسي حين أدركت لم يقبل قولها لان  
الملك ثابت عام أو تريد بذلك ابطال الثابت عليها كما في الاخيرة فافهم ومع هذا لم أن قولها  
ذلك بعد البلوغ وكأنه مما هو صفة باعبار ما كان زمن العقد أي المتحقق صغرها وقت  
بخطاف المراقة لانه لم يبلوغها وقتها (قوله ولو حالة البلوغ) بان قالت عند القاضي  
أو الشهود أدركت الآن ونسخت فانه يصح كما ياتي بيانه (قوله وللولى الا في يانه) أي في  
قوله الولي في النكاح العصبية بنفسي الخ واحترز به عن الولي الذي له حق الاعتراض فانه  
يخص العصبية كما مر وعن الوصي غير القربى كما مر ويأتي أيضا (قوله ان نكاح الصغير  
والصغيرة) قيد بالنكاح لان اقراره به عليه ما لا يصح الا بشهود أو بتصديقهما بعد البلوغ  
كما سيذكر المسئلة آخر الباب ولو قال ولولي انكاح غير المكاف والرقيق اشمل المعنوية  
ومعناه (قوله) ليس اقرب الاب والجد ان يسل الصغيرة قبل قبض ما توفى قبضه من المهر  
ولو سلمها الاب له أن ينعها فأقاده ط ونعاه في البصر فاقول وليس له تسليمها الا بدخولها قبل  
اطاقة الوط ولا عبرة بالسكوت كما سيذكر الشارح في آخر باب المهر (قوله ولو ثيبا) صرح به  
خلاف الشافعي فان عمله الاجبار عنده البكارة وعندنا المهر بعدم العقل أو نقصانه وتوضيحه  
في كتب الاصول (قوله كعتوه ويحجون) أي ولو كبيرين والمراد كشخص معنوه الخ فيقبل  
الذكر والانثى قال في النهر فالولي انكاحه ما اذا كان الجنون مطبوعا وهو شرع ما عليه  
الافتوى وفي منية المذني الخ يحجفون أو معنوهما في ولاية الأب كما كانت فالحجج أو عتبه بعد  
البلوغ فهو في الأصح وفي الحديث تزوج ابنة البالغ بلا اذنه لجن قالوا ينبغي للأب أن يقول  
اجرت النكاح على ابني لانه يعلم انشاعه بعد الجنون (قوله ولزم النكاح) أي بلا توقف على  
اجازة أحد بل اثبوت خيار في تزويج الأب والجد والولى وكذا الابن على ما ياتي (قوله ولو  
يقين فاحش) هو ما لا يتقرب الناس فيه أي لا يتحملون الغيب فيه احتراز عن الغيب اليقين  
وهو ما يتقربون فيه أي يضمونه قال في الجوهر والذى يتقربون فيه الناس ما دون نصف المهر

(كأن لو زوجها أبوها) مثلا  
زاعا عدم بلوغها (قالت  
انما رافة وانكاح لم يصح  
وهي مراقة وقال الاب)  
او لزوج (بل هي صغيرة)  
فان القول لها ان ثبت ان  
سناها نسج وكذا الوادي  
المراهق بلوغه ولو برهنا  
فبينة البلوغ أولى (على  
الأصح) بخلاف قول  
الصغيرة رددت حين بلغت  
وكذب الزوج فاقول له  
لانكاره زوال ملكه  
لو اختلف بعد زمان  
البلوغ ولو حالة البلوغ  
فاقول لها شر ح ربهانية  
فليحفظ (ولولي) الا في  
بيانه (انكاح الصغير  
والصغيرة) جبر (ولو ثيبا)  
كعتوه ويحجون نهرا ولزم  
النكاح ولو يقين فاحش



كذلك قاله شيخنا الموفق الميرزا محمد باقر المازندراني في كتابه في تفسير القرآن  
 فافهمه وعلى الثاني الميرزا فافهمه تامل (قوله ينقص) الباء الموصولة الغيب أي ان الغيب  
 يتصور في جانب الصغيرة بالنقص عن مهر المثل في جانب الصغير بالزيادة (قوله أو زوجا غير  
 كف) بأن زوج ابنة أمة أو بنته عدا وهذا عند الامام وقال لا يجوز ان يزوجهما غير كف  
 ولا يجوز الخطر ولا الزيادة لابتعاث الناس ح عن المنع ولا ينفي كرامة الاول لان  
 الكفاية غير معتبرة في جانب المرأة للرجل أفاده في الشريعة بلالية ونحوه في ط قلت وعن هذا  
 قال الشارح أو زوجها ما قال في ضمير المؤنثة مع تعميمه في الغيب الفاحش بقوله ينقص  
 مهرها أو زيادة مهره فله درهم ما مهره فافهم لكن في هذا كلامه ثم قرىبا (قوله المزوج  
 بنفسه) استتر به عما اذا وكل وكذا لا يتزوجها وبأن ياتيه قريبا ح (قوله يغيب) كان  
 عليه أن يقول أو يغيب كف ولو قال المزوج بنفسه على الوجه المذكور كما قال في المنع لم من  
 هذا ح (قوله وكذا المولى) أي اذا زوج الصغير أو الصغيرة المرفوعة بين ثم أعنتهما ثم بلغا  
 فان تكاحهما لازم ولو من غير كف أو بغير مهر المثل ولا يثبت لهما اختيار البلوغ لئلا يلبس  
 المولى فهو أقوى من الاب والجد ولان خيار العتق يفي عنه ط وهذا هو الصواب في  
 التصوير وأما تصوير المسئلة بما اذا كان الاعتاق قبل التزوج فيجب فيه بغير كف لانه في هذه  
 الصورة يثبت لهما اختيار البلوغ كما سيذكره والكلام في المزوج بلا خيار كافي الاب والجد  
 فافهم (قوله وابن الجعفونية) ومنها الجعفونية فار في البحر الجعفونية والجعفونية اذا زوجها الابن  
 ثم أفاقا لا خيار لهما (قوله لم يعرف من سما الخ) أي من الاب والجد وينبغي أن يكون الابن  
 كذلك بخلاف المولى فانه يتصرف في ملكه فيجب في تفرقه تصرفه مطلقا كتصرفه في سائر  
 أمواله حتى فافهم (قوله بجعفونية) نصب على التمييز وفي المذهب المساجن الذي لا يباي  
 ما يصنع وما قيل له ومصدره الجعفونية والجعفونية اسم من باب طاب اه وفي شرح  
 الجمع حتى لو عرف من الاب بوجه لا خيار فيه أو طاعة لا يجوز فقهه اجماعا اه (قوله  
 وان عرف لا يصح النكاح) استشكل ذلك في فتح القدير بما في النوازل لوزوج بنته الصغيرة  
 عن ينكر أنه يشرب المسكر فاذا هو ممن له وفات لا أرضى بالنكاح أي بعدما كبرت ان لم  
 يكن يعرفه الاب بشر به وكان غلبة أهل بيته صالحين فالنكاح باطل لانه انما زوج على ظن أنه  
 كف اه قال اذ يقتضي أنه لو عرفه الاب بشر به فالنكاح نافذ مع أن من زوج بنته  
 الصغيرة القابلة لتعلق بالخير والشرع يعلم أنه شر يب فاق فسدوا اختياره ظاهر ثم أجاب بأنه  
 لا يلزم من تحقق سوء اختياره بذلك أن يكون مهر وقاية فلا يلزم بطلان النكاح عند تحقق سوء  
 الاختيار مع أنه لم يتحقق للناس كونه مهر وقاية ذلك اه والحاصل أن المانع هو كون  
 الاب منه ورأب سوء الاختيار قبل العقد فاذا لم يكن منه ورأب بذلك ثم زوج بنته من فاسق  
 صح وان تحقق بذلك أنه سي الاختيار واشهر به عند الناس فلوزوج بنتا أخرى من فاسق لم  
 يصح الثاني لانه كان منه ورأب سوء الاختيار قبله بخلاف العقد الاول اهدم وجود المانع  
 قبله ولو كان المانع مجرد تحقق سوء الاختيار بدون الاشتغال بحالة المسئلة أعني قواهم ولزم  
 النكاح ولو يغيب فاحش أو يغيب كف ان كان المولى أب أو جدا ثم علم ان ما مر عن النوازل من

ينقص مهرها أو زيادة مهره  
 (أو زوجها) (بغير كف)  
 ان كان المولى (المزوج  
 بنفسه يغيب) (أبا وجدا)  
 وكذا المولى وابن  
 الجعفونية (لم يعرف من سما  
 سوء لا خيار) بجعفونية  
 ونسقا (وان عرف لا) يصح  
 النكاح اتفاقا وكذا لو  
 كان مسكران

أن النكاح باطل معناه أنه يبطل كافي الذخيرة لان المسئلة مفروضة فيها ذالم ترخص الميت  
 بعدما كبرت كما صرح به في الخاتمة والذخيرة وغيرهما وعليه يحمل ما في الفتية زوج بنفسه  
 الصغيرة من رجل ظنه حرا الاصل وكان ممة فانه وبطل بالاتفاق اه وعلم من عبارة الفتية  
 أنه لا فرق في عدم الكفاية بين كونه بسبب الفسق أو غير حتى لو تزوجهما من فقير أو ذي حرفة  
 دينية ولم يكن كف أو الهالم يصح فقه صراحتهم كلامهم على الفاسق عمالا ينبغي كما أفاده في  
 البصر وما ذكرنا من ثبوت الخطأ والابتات اذا بلغت انما هو في الصغيرة أمالو زوج الا ولما  
 الكبيرة بانهم اولم يعلموا عدم الكفاية ثم ظهر عدمها فلا خيار لاحد كما سيذكره الشارح أول  
 الباب الا في وياتي غلام الكلام عليه هناك (قوله فزوجها من فاسق الخ) وكذا لو تزوجهما  
 بغيب فاحش في المهر لا يجوز اجماعا والصاحي يجوز لان الظاهر من حال السكران أنه لا يتأمل  
 اذ ليس له رأى كامل فيقي النقصان ضررا محضاً والظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل بصر  
 عن الذخيرة ثم قال وكذا السكران لوزوج من غير كف كافي الخاتمة وبه علم أن المراد بالاب  
 من ليس بسكران ولا عرف بسوء الاختيار اه قلت ومقتضى التعديل أن السكران  
 أو المعروف بسوء الاختيار لوزوجهما من كف بمهر المثل مع اهدم الضرر المحض ومعنى قوله  
 والظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل أي انه لو فورثه فقهه بالابوة لا يزوجه بنته من غير كف  
 أو يغيب فاحش الا لمصلحة تزيد على هذا الضرر كعله بحسن المشورة لها وقلة الأذى ونحو  
 ذلك وهذا مقتضى ود في السكران وسبب الاختيار اذا خاف اظهروا عدم رأيه وسوء اختياره في  
 ذلك (قوله أي غير الاب وأبيه) الاولى أن يزيدوا الابن والمولى لما في (قوله ولو الام أو القاضى)  
 هو الاصح لان ولايتهما متأخرة عن ولاية الاخ والسلم اذا ثبت الخيار في الحاسب فيجب  
 المحبوب أولى بصر واقصو الرأي في الام ونقصان الشفقة في القاضى ذخيرة ان كان  
 سندا كفي مسئلة عضل الاقرب ان تزوج القاضى نيابة عنه فليس لهما الخيار وباتى تمامه  
 هناك (قوله لو عين لوكيله القدر) أي الذي هو غيب فاحش شر وكذا لو عين له رجلا غير  
 كف كما يحتمل العلامة المقدسي (تنبيه) ذكر في شرح الجمع أن تزويج الاب الصغير  
 والصغيرة من غير كف أو يغيب فاحش جائز عنده لا عندهم ان قال وفي المحيط الوكيل بالنكاح  
 اذا زاد أو نقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف اه وهذا خلاف ما ذكره الشارح  
 تبعه الماتى البصر عن الفتية وقد يجب بان الوكيل في عبارة شرح الجمع ليس المراد به وكيل  
 الاب بل وكيل الزوج أو الزوجة الباقين بقربة ما في البدائع حيث ذكر الخلاف السابق  
 ثم قال وعلى هذا الخلاف التوكيل بان وكل رجل رجلا بان يزوجه امرأة فزوج بها كثر من  
 مهرها مقداره ما لا يتغيب الفاسق في مثله أو وكالت امرأة رجلا بان يزوجهما من رجل  
 فزوجها بدون صداق منها أو من غير كف اه وقدمناه ايضا عن البرازية وعليه فلا  
 منافاة قدر (قوله لا يصح النكاح من غير كف) مثله قول السكران لوزوج طفله غير كف  
 أو يغيب فاحش مع ولا يجوز ذلك اغيب الاب والجد ومقتضاها أن الاخ لوزوج أخاه الصغيرة امرأة  
 أدفعه لا يصح وفيه ما مر عن الشرع بلالية من أن الكفاية لا تعبر للزوج كما سيأتى في باب  
 أيضا وقد من أن الشارح أشار الى ذلك أيضا وقد راجعت كثيرا فلم أجد شيئا يصرح بمقتضى ذلك ثم

فزوجها من فاسق أو شرير  
 أو فقير أو ذي حرفة دينية  
 اظهروا سوء اختياره فلا  
 تعارضه شفته المظنونة  
 بصر (وان كان المزوج  
 غيرهما) أي غير الاب  
 وأبيه ولو الام أو القاضى  
 أو وكيل الاب لكان في  
 التمر بجعفونية عين لوكيله  
 القدر مع (لا يصح)  
 النكاح (من غير كف)  
 أو يغيب فاحش

مطاب مه  
 هل للعصبة تزويج الصغير  
 امرأة غير كف له



رأيت في البدائع مثل ما في المتن حيث قال وأما النكاح الاب والجد الصغير والصغيرة  
 قال الكفاية فيه لا يشترط عند أبي حنيفة لصدره عن له كمال النظر لكمال الشفقة بخلاف  
 النكاح الاخر والام من غير كف فانه لا يجوز بالاجماع لانه ضار ومضار اه فقول بخلاف الخ  
 ظاهر في رجوعه الى كل من الصغير والصغيرة وعلى هذا ففي عدم اعتبار الكفاية فلزوج  
 ان الرجل لو زوج نفسه من امرأة أدنى منه ليس له ما به حتى الاعتراض بخلاف الزوجة  
 وبخلاف الصغير بن اذاز وجه ما غير الاب والجد هذا ما ظهر لي وسند كفي أول باب الكفاية  
 ما يؤيده والله أعلم (قوله أصلاً) أي لا لازماً ولا موقوفاً على الرضا بعد البلوغ قال في فتح القدير  
 وعلى هذا البني الفرع المعروف لزواج الم الصغيرة مرة بالجد من معتق الجد فكبرت وأجازت  
 يصح لانه لم يكن عقداً موقوفاً لا بحجة لانه فان الم ونحوه لم يصح منه - م انتزوح بغير الكف  
 قال في البحر ولذا ذكر في الحاشية وغير ما ان غير الاب والجد اذاز وجه الصغيرة فلا حوط  
 أن يزوجه امرأتين مرة بهن مرة بغير التسمية لانه لو كان في التسمية نقصان فاحش ولم  
 يصح النكاح الاول يصح الثاني اه واما في تزويج من غير كف - حيلة كما لا يخفى اه (قوله  
 صح واهم افصح) أي به بلوغهما والجد قد سبق الفقه ما روي في فروع المجلد على أنها بدل من ما  
 ومحمدة بقول محذوف أي قالوا وقوله وهم خير من ما وعبارة صدر الشريعة في مثله وصح  
 انكاح الاب والجد الصغير والصغيرة بغير فاحش ومن غير كف ولا غيرهما وقال في شرحه أي  
 لو فعل الاب والجد عند عدم الاب لا يكون للصغير والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ وان فعل  
 غيرهما فاهما ان يفسخا بعد البلوغ اه ولا يخفى أن الوهم في عبارة الشرح وقد نبه على  
 وهم ابن الكمال وكذا الحق المتأخر في التلويح في بحث العوارض وذكر أنه لا يوجد له  
 رواية أصلاً وأجاب الفقه تاني باربعه بالقبول فاحش نقلها في الجواهر عن بعضهم وبغير  
 كف نقلها في الجامع عن بعضهم قال وهذا يدل على وجود الرواية اه قلت وفيه نظر فان  
 ما كان قولاً لبعض المشايخ لا يلزم ان يكون فيه رواية عن أئمة المذهب ولا سيما اذا كان قولاً  
 ضعيفاً مخالفاً لما في مشايخ كتب المذهب المعتمدة (قوله وان كان له ما خيرا بالبلوغ) دفع به توهم  
 لزوم المتبادر من الصحة ط وأطاق فعمل الذميين والمميز وما اذاز وجه الصغيرة ففهمها  
 فاجاز الولي لان الجوز ثبت باجازه الولي فالصحيح في نكاح بشاره بغير عن المهيطة (قوله ولحق بهما)  
 كالمجنون والمجنونة اذا كان المزوج له ما غير الاب والجد والابن بيان كان أخاً أو عملاً قال في  
 الفتح بعد أن ذكر المصنوعات وكل هؤلاء يثبت اه بولاية الاجبار على البنت والذي ذكر في حال  
 صهرهما أو كبيرهما اذا جازا مثلاً غلام بالغ عاقلاً ثم تزوجه أبوه وهو رجل جاز اذا كان  
 مطيعاً فاذا أفاق فلا خيار له وان تزوجه أخوه فافاق ذلك الخيار اه (قوله بالبلوغ) أي اذا علم  
 قبله أو عنده اه - تاني (قوله أو العلم بالنكاح به) أي به بلوغه بان بلغا ولم يعلم به  
 ثم علم بعده (قوله لقصور الشفقة) أي واقصروا الرأي في الامم وهما اجواب عن قول أبي  
 يوسف انه لا خيار لهما اعتباراً بما للزوج من الاب والجد (قوله ويغني عنه خيار العتق)  
 أعلم ان خيار العتق لا يثبت لذكر بل لا يثبت فقط صغيرة أو كبيرة فاذا تزوجه مولاهما ثم اعتقها  
 فاهما الخيار لانه كان يزول ملك الزوج عليهما بطاقتين فصار لا يزول الا بطلاق لكن لو صغيرة

اصلاً وما في صدر  
 الشريعة صح واهم افصح  
 وهم (وان كان من كف  
 وجه المقل صح و) لكن  
 (اهما) أي لصغير وصغيرة  
 ولم يزوجهما (خيار الفسخ)  
 ولو بعد الدخول (بالبلوغ)  
 او علم بالنكاح به - اه  
 لقصور الشفقة ويغني  
 عنه خيار العتق ولو  
 بلغت وهو صغير ففرق

قوله وان كان له ما خيرا  
 البلوغ في نسخ الشرح التي  
 بالبلوغ فافصح بالبلوغ  
 اه معصية

لا تخير ما لم تباع فاذا باغت - م القاضى خيار العتق لا خيار البلوغ وان ثبت لها ايضا لان  
 الاول اعم في نظم الثاني تحته وقيل لا يثبت له خيار البلوغ وهو الاصح وهكذا ذكره محمد  
 في الجامع لان ولاية المولى ولاية كاملة لانها بسبب الملك لا يثبت خيار البلوغ كافي الاب  
 والجد ولو زوج به بعد الصغيرة مرة ثم اعتقه ثم بلغ فليس له خيار بلوغ ولا خيار عتق لان  
 انكاح المولى باعتبار الملك لا بطريق النظر له بخلاف ما اذا تزوجه بعد العتق وهو صغير لانه  
 بطريق النظر هذا - اه لاصحة ما في الذخيرة من الفصل السابع عشر ونحوه في جامع الصغائر  
 للامام الاستروشي وفي البحر عن الاستيعابي لو اعتق أمته الصغيرة أو لأمه تزوجهما ثم باغت فان  
 له خيار البلوغ اه أي لما صرح من أن ولايته عليه بطريق النظر ولا لانه ولاية اعناق وهي  
 متأخرة عن جميع المصنوعات فله خيار البلوغ كافي ولاية الاخ والم بل أولى بخلاف مالو  
 زوجها قبل الاعناق ثم باغت فانه ليس له خيار بلوغ كما مر لان ولاية المال أقوى من ولاية  
 الاب والجد والحاصل أن خيار العتق لا يثبت للذكر الرقيق صغيراً أو كبيراً أو بعتق للاثني  
 مطاقاً اذا تزوجهما حالة الرق وان خيار البلوغ ثبت للصغير والصغيرة اذا تزوجهما بعد العتق  
 وأنه لا يثبت لهما ما اذا تزوجهما قبل الاستقلال ولا لاتباعا لخيار العتق للصغيرة على الصحيح فقوله  
 ويغني عنه خيار العتق مبني على الضعيف (قوله بصغيرة أيه أو وصيه) فان لم يوجد أحدهما  
 نصب القاضى وصياً خاصاً ثم يحضره ويطلب منه حجة للصغيرة بطل دعوى القرقة - م من بينه  
 على رضاها بالنكاح بعد البلوغ أو تأخيرها طلب القرقة والايضاؤها الخصم فان حلفت بشرق  
 دينها الحاكم بصحرة الخصم ولا انتظار الى بلوغ الصبي أدب الاوصياء عن جامع القسولين  
 قلت والظاهر أن وصى الاب مقدم على الجد كما صرحوا به في باب رأيته ههنا في جامع الصغائر  
 قال في امرأة الصبي لو وجدته بمجربو باق القاضى يفرق بينهما بمخصوصة وتأولو وجدته عنيتا فينظر  
 بلوغه ثم قال فان لم يكن له أب ولا وصى فالجد أو وصيه خصم فيه فان لم يكن نصب القاضى عنه  
 خصماً لمخ فافهم (قوله بشرط القضاء) أي لان في أصله ضعف فاقبض عليه كالمجنون في  
 الهبة وفيه إيعاء الى أن الزوج لو كان غائباً لم يفرق بينهما ما لم يحضر للزوم القضاء على الغائب  
 ثم قلت وبه صرح الاستروشي في جامعه (قوله للفسخ) أي هذا الشرط انما هو للفسخ  
 لا لثبوت الاختيار وحاصله أنه اذا كان المزوج للصغير والصغيرة غير الاب والجد فلهما الخيار  
 بالبلوغ أو العلم به فان استار الفسخ لا يثبت الفسخ الا بشرط القضاء فلذا فرغ عنه بقوله  
 فيتموار ثمان فيه أي في هذا النكاح قبل ثبوت فسخته (قوله ويلزم كل المهر) لان المهر كما يلزم  
 جميعه بالدخول ولو حكماً كالخلوة الصحيحة كذلك يلزم بموت أحدهما قبل الدخول أما بدون  
 ذلك فيستط ولو انما اراد منه لان القرقة بالخيار فسخ للعقد والعقد اذا انفسخ يجعل كأنه لم  
 يكن كافي النهر (قوله ان من قبلها) أي ولاية - م بسبب من الزوج كذا في النهر واحترزه عن  
 التضيير والامر باليد فان القرقة فيه - م وان كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج  
 كانت طلاقاً ح (قوله لا ينقص - م بدطلاق) فلو جدد العقد بعد ذلك - م لا يثبات كافي الفسخ  
 (قوله ولا يلحقه طلاق) أي لا يلحق المعتمدة بعدة الفسخ في العدة طلاق ولو صرح بها وانما  
 تلزمها العدة اذا كان الفسخ بعد الدخول وما ذكره الخارج نقله في البحر عن الثمانية على

بعضه من رأييه أو وصيه  
 بشرط القضاء لا يفسخ  
 (فيتموار ثمان فيه) ويلزم  
 كل المهر ثم القرقة ان من  
 قبلها ففسخ لا ينقص عدد  
 طلاق ولا يلحقها طلاق



خلاف ما بينه في الفسخ وقيد بعدة الفسخ لما في الفسخ من أن كل فرقة بطلاق يلحقها الطلاق في  
 العدة الا في اللعان لانه لا يجب حرمة مؤبدة اه وسياق - ان ذلك - خوفا ان شاء الله تعالى  
 قبيل باب تفويض الطلاق (قوله الا في الردة) يعني أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عدتها  
 وان كانت فرقة فسخا لان الحرمة بالردة غير متأبدة لا رتقاءها بالاسلام فيقع طلاقها على ما في  
 لعدتها متبعا فانتهى من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مؤبدة بوطء زوج آخر كذا في الفسخ  
 واعترضه في النهر بأنه يقتضي قصره - دم الوقوع في العدة على ما اذا كانت الفرقة بما يوجب  
 حرمة مؤبدة كالتقيل والارضاع وفيه مخالفة ظاهرة ظاهرة كلامهم - عرف ذلك من تصفه  
 اه اى لصريحهم بعدم اللعان في عدة خيار العتق والبلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر  
 والسبي والمهاجرة والاباء والارتداد ويمكن الجواب عن الفسخ بان مراده بالتأيد ما كان من  
 جهة الفسخ وكفى أول طلاق البصر ان الطلاق لا يقع في عدة الفسخ الا في ارتداد أحدهما  
 وتقرر بقى القاضي بآياه أحدهما عن الاسلام لكن الشارح قبيل باب تفويض الطلاق قال  
 تبعه للمخ لا يلحق الطلاق عدة الردة مع اللعان في عدة كلام البصره لعدم اللعان كالا يفتي وقد  
 نظمت ذلك بقولي و يلحق الطلاق فرقة الطلاق • أو الاباء و الردة بطلاق  
 قال ح وسياق هناك أيضا أن الفرقة بالاسلام لا يلحق الطلاق عدتها فتأمل وراجع اه  
 قلت ما ذكره آخر اقال الخبير الرمي انه في طلاق أهل الحرب اى فيما لو هاجر أحداهما - لما  
 لانه لا عدة عليه او - اى تمامه هناك وفي باب نكاح الكافران شاء الله تعالى (قوله وان من  
 قبله فطلاق) فيه نظر فانه يقتضى أن يكون التباين والتقيل والسبي والاسلام وخيار البلوغ  
 والردة والمالك طلاقا وان كانت من قبله وليس كذلك كما استرأ واستثناه المالك والردة وخيار  
 العتق لا يجدى في تعاقبها الا براءة الاخر فالجواب أن يقال وان كانت الفرقة من قبله ولا يمكن  
 أن تكون من قبله فطلاق كما أمده شيخنا طيب الله تعالى ثراؤه اليه أشار في الجرح حيث قال  
 وانما عبر بالفسخ لانه لا عدة فلا تنقصه - دده لانه يصح من الاتي  
 ولا طلاق اليها اه ومثله في الفتاوى الهندية وعبارته ثم الفرقة بخيار البلوغ ايت بطلاق  
 لانها فرقة يشترط في سبب المرأة والرجل وحيث يقال في الاول ثم ان كانت الفرقة من قبلها  
 لا بسبب منه أو من قبله ويمكن أن تكون منها ففسخ فاشدد يدك عليه فانه أجدى من تقاريف  
 المعصى اه قلت لكن يرد عليه آياه الزوج عن الاسلام فانه طلاق مع أنه يمكن أن يكون  
 منها وكذا اللعان فانه من كل منهما وهو طلاق وقد يجاب عن الاول بأنه على قول أبي يوسف ان  
 الاباء فسخ ولو كان من الزوج وعن الثاني بان اللعان لما كان ابتداء منه صار كأنه من قبله  
 وحده فليتأمل (قوله أو خيار عتق) يقتضى أن لا بعد خيار عتق وهو - ومنه فانا قد مضى  
 الجرح وقع القدير أن خيار العتق يختص بالاتى وسبب صرح به الشارح في باب نكاح الرقيق  
 حيث يقول ولا يثبت انكاح ح (قوله وليس انما فرقة منه) أى قبل الدخول ح (قوله  
 لا اذا اختار نفسه بخيار عتق) صوابه بخيار بلوغ ويدل عليه قول الجرح وليس انما فرقة  
 جاءت من قبل الزوج قبل الدخول ولا مهر عليه الا هذه فانه راجع الى خيار البلوغ لان كلامه  
 فيه لا في خيار العتق كما تعامى براجعه ثم قال وهذا الحصر غير صحيح لما في الأخيرة قبيل كتاب

الا في الردة وان من قبله  
 فطلاق الا بطلان اورد  
 او خيار عتق وليس لها  
 فرقة منه ولا مهر عليه الا  
 اذا اختار نفسه بخيار  
 عتق ونشر لكل القضاء

النفقات حر تزوج مكاتبه باذن سيدها على جارية بعينها فلم تقبض المكاتبية الجارية حق  
 زوجها من زوجها على ما تدره - م جازا النكاحان فان طلق الزوج المكاتبية أو لأم طلق  
 الامة وقع الطلاق على المكاتبية ولا يقع على الامة لان بطلاق المكاتبية تنصف الامة وعاد  
 نصفها الى الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامة قبل ورود الطلاق على اقل يعمل طلاقها  
 ويبطل جميع مهر الامة عن الزوج مع أنه افرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول به لان  
 الفرقة اذا كانت من قبل الزوج انحلت - فقط كل المهر اذا كانت طلاقا وأما اذا كانت من  
 قبله قبل الدخول وكانت فمضامن كل وجهه توجب سقوط كل الصداق كالمهر اذا بلغ وأيضا  
 لو اشترى منكوبة قبل الدخول به فانه يسقط كل الصداق مع أن الفرقة جاءت من قبله لان  
 فساد النكاح - حكمه معلق بالمالك وكل حكم نهاق بالمالك فانه يحال به على قبول المشتري لاعلى  
 يجاب المانع وانما يسقط كل الصداق لانه فسخ من كل وجهه اه بالظن ويرد على صاحب  
 الذخيرة اذا ارتد الزوج قبل الدخول فانه افرقة هي فسخ من كل وجهه مع أنه لم يسقط كل  
 المهر بل يجب عليه نصفه فالحق أن لا يجبر - لاه - هذه المسئلة تضابط بل يحكم في كل فرد بها  
 أفاده الدليل اه كلام الجرح قال في النهر أقول في دعوى كون الفرقة من قبله فيما اذا نكحها  
 أو بهضم انظر في البدائع الفرقة الواقعة بما لا يملكها أو شقة صامتة افرقة بغير طلاق لان افرقة  
 حصلت بسبب لاس قبل الزوج فلا يمكن أن تجعل طلاقا فتجعل فسخا اه وسياق ايضا ح  
 في محله اه كلام النهر ح (قوله لا غناية) لانها تبنى على سبب جلى بخلاف غيرها فانه  
 يبنى على سبب خفى لان الكفاءة تبنى على يعرف بالحس وأسبابها مختلفة وكذا في نقصان مهر  
 المنزل وخيار البلوغ - جنى على قصور الشقة وهو أمر باطنى والاباء بما يوجب جدور بما لا يوجد  
 كذا في الجرح ح (قوله فرق النكاح) - هذا الشرط الاول من بحر النكاح وماء - من  
 البسيط وهو لا يجوز وقد غيروه الى قولي هان النكاح له في قواهم فرفه ح (قوله فسخ  
 ملاق) يدل من فرق يدل مقصود والخبر قوله أتت أو خير بعد خبر ط (قوله وهذا الدر)  
 اسم الاشارة - مبتدأ أو الدبر بدل منه أو عطف - بان والمراد به النظم المذكور شبهه بالدراسة فانه  
 وجهه يحكم ما يذكره خبر (قوله تباين الدار) حقيقة وحكما كما اذا خرج أحد الزوجين  
 الطريين الى دار الاسلام غير مستأمن بان خرج الينامسا أو ذميا أو أسلم أو صار ذمة في دارنا  
 بخلاف ما اذا خرج - - تامنا تباين الدار حقيقة فقط وبخلاف ما اذا تزوج - - لم أو ذمى  
 سرينة تباين الدار حكما فقط ح بزيادة (قوله مع نقصان مهر) يتسكن عين مع وهو افرقة  
 وكسر مهر بالانتموين للضرورة يعني اذا نكحت باقل من مهرها و فرق الولي بين - ما ذمى  
 فسخ يمكن ان كان ذلك قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعده فله المهر كليا ط (قوله  
 كذا فادعقد) كان نكح أمة على حرة ط أو تزوج بغير مهر (قوله ونقد الكف) أى  
 اذا نكحت غير الكف فلا ولا يحق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية أما على رواية الحسن  
 فانه قد فسد ط وتقدم أن المفقوم (قوله نهيا) لنى هو الاخبار بماوت وهو تكلمة  
 اشار به الى أن من نكحت غير كف - نكاحات ط (قوله تقبيل) بالرفع من غير تنوين  
 للضرورة أى أنه ما يوجب حرمة المصاهرة فروعها الاناث وأصواها أو فاعاها ذلك بفروعه

الانعامية ونظم صاحب  
 النهر فقال  
 فرق النكاح أتت جها  
 فانه  
 فسخ طلاق وهذا الدر  
 يحكمها  
 تباين الدار مع نقصان مهر  
 كذا  
 فادعقد ونقد الكف  
 بهما  
 تقبيل - سبى - واللام  
 لها ب او

مطلب  
 في فرق النكاح



الذي كوروا صوله ط (قوله سي) فيه نظر لما في باب نكاح الكافرو والمرأة تبين ببيان  
 الدارين لا بالسبي واثن كان المراد السبي مع التباين فالتباين مفق عنه ح (قوله والام  
 الحارث) أي لو اتم أحد المجوسيين في دار الحرب بانت منه بعض ثلاث حبس أو ثلاثة أشهر  
 قبل الاسلام الاخر اقامة لشروط الفرقية وهو مضي الحيض أو الاشهر مقام السبب وهو الاياه  
 لانهذا المرض بانعدام الولاية فيصير مضي ذلك بمنزلة نفريق القاضي وهذه الفرقة طلاق  
 عندهما فصح عند أبي يوسف قال في البصر في باب نكاح الكافر ينبغي أن يقال انها طلاق في  
 الاسلام لانها هي والاي حكم في اسلام (قوله أو ارضاع ضرتها) أي اذا ارضعت  
 الكبيرة ضرتها الصغيرة في أثناء الحولين ينفسخ النكاح كما يأتي في باب الرضاع لكونه يصير  
 جامع بين الام وبنتها ط والضرع غير قيد فان منه ما من له في البدن لو ارضعت الصغيرة  
 أم زوجها أو ارضعت زوجته الصغيرة بنت امرأة أجنبية (قوله خيار عتق) قد علمت أنه  
 لا يكون الامن جهتهم بخلاف ما بعده ح (قوله بلوغ) بالجر عطف على عتق باسقاط العاطف  
 ط (قوله ردة) بالرفع عطف على تبين بخلاف العاطف ط والمراد ردة أحدهما فقط بخلاف  
 ما لو اتم اتمادهما فاقم - الواسم ما يبقى النكاح (قوله ملك لبعض) أفاد ان ذلك الكل كذلك  
 بدلالة الاولى ح (قوله وتلك الفسخ بحسبها) أي بحسبها هو يتحقق في كل منها والاشارة الى  
 الاثني عشر المقدمة وقد علمت سقوط السبي وكان ينبغي ان يذكر بدلها في البدن تزوج مسلم  
 كآية يهودية أو نصرانية فتعبدت ثبتت الفرقة بينه حالان المجوسية لا تصلح لنكاح المسلم  
 ثم لو كانت قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة لانها افرقة بغير طلاق فكانت فسخا ولو بعد  
 الدخول فلها المهر دون النفقة لانها جاءت من قبلها اه وقد غيبت البيت الذي قبل هذا  
 واسقطت منه السبي وزدت هذه المسئلة فقلت

ارضاع اسلام حربي غيب مسئلة رانية قبله قد علمت انهما  
 وقد علمت ان كون اسلام الحربي فسخا مفرع على قول الثاني او على ما يجنب في البصر (قوله اما  
 الطلاق الخ) أي اما الفرقة التي هي طلاق فهي الفرقة بالحب والنفقة والايلاء واللعان وفي  
 خامس ذكره في الفقه وهو اياه الزوج عن الاسلام ولو اتمت زوجة الذي واهي عن الاسلام  
 فانه طلاق بخلاف عكسه فان الواجب يبقى النكاح وقد غيبت البيت الذي قبل  
 اما الطلاق بغير عنة وايا الزوج الا ولله الامن يتلوهما  
 وكذا اسلام احد الطرفين بفرقة بطلاق على قواها ما لکن لما مشى على كونه فسخا لم يذكره  
 (تتمه) قد علمنا عن الفسخ ان كل فرقة بطلاق يلحق الطلاق عدتها الا الله ان لانه حرمة ودية  
 (قوله الخ) لانه لا الخ اراد بالملك احد هذه الامور او بعضها وبالعتق خيار الامة اذا  
 اعتقها امر لاهلها بدمار وجهها بخلاف العبد وبالاسلام اسلام احد الطرفين وبالنسب فعل  
 ما يوجب حرمة المصاهرة فانه لا يرتفع النكاح بمجرد ذلك بل بعد التاركة أو نفريق القاضي  
 كما مر في المهرات فلم يميز التفريق وقد علمت ان ذكر السبي لا يحمل له وحاصل ما ذكره  
 لا يحتاج الى القضاء غائبة ويرد عليه الفرقة بالردة فسيأتي ان رتداد احداهما فسخ في الحال  
 وقد غيبت البيت الاخير الى قول

ارضاع ضرتها قد علمت انهما  
 ضمارة عتق بلوغ ردة وكذا  
 ملك ايهض وتلك الفسخ  
 بحسبها  
 اما الطلاق بغير عنة وكذا  
 ابلو ولم ان ذلك يتلوهما  
 قضاء فاض ان شرط الجميع  
 تلا  
 ملك وعتق واسلام اني فيها  
 تبين مع الايلاء الى  
 تبين مع فساد العقد بينهما

ايلاؤه ردة أيضا صاهرة تبين مع فساد العقد بينهما  
 (قوله وبطل خيار البكر) أي من بلغت وهي بكر (قوله لو غنارة) أما لو بلغها فغيرها فخذها  
 العطار أو السعال فلما ذهب عنها قالت لا أرضى جازا ردا إذا قامت منه لا وكذا إذا أخذ  
 فها فتركها قالت لا أرضى جازا ردا ط عن الهندية (قوله عالمة باصل النكاح) فلا يشرط  
 علمها بقبول الخيار لها أو انه لا يشرط الى آخر الجلس كما في شرح الماتني وفي جامع الفصولين  
 لو بلغت وقالت الحمد لله اخترت نفسي فهي على خيارها ويغني أن تقول في ذور راب - بلوغ  
 اخترت نفسي ونقضت النكاح فبعبده لا يطل - فبها بالتأخير حتى يوجد التمكن اه (قوله  
 فلو سالت الخ) لا يحمل لهذا التفريق بل المقام مقام الاستدراك لان بطلان الخيار بينهما  
 باصل النكاح بقضى بطلانه بالاولى في هذه المسائل المذكورة لعدم بطلانه لانها غائبة يكون  
 بعد العلم باصل النكاح ولو فرض وجودها قبله لم يحصل نزاع في عدم بطلان الخيار به امع أن  
 النزاع قائم كما تراه قريبا (قوله نر بجننا) أي على خلاف ما هو المنقول في الزباني والمحيط  
 والذخيرة وأصل البحث للمحقق ابن الهمام حيث قال وما قيل لو سالت عن اسم الزوج أو عن  
 المهر أو سالت على الشهود وبطل خيارها تعسف لادليل عليه وغاية الامر كون هذه الحالة  
 كماله اتماء النكاح ولو سالت البكر عن اسم الزوج لا ينفذ عليها وكذا عن المهر وكذا  
 الاسلام على التام لا يدل على الرضا كيف ونما ارسات فسررض الاشهاد على الفسخ اه  
 لمخاضا ونازمه في البصر في الاسلام بان خيار البكر يبطل بمجرد السكوت ولا شك أن الاشهاد تغال  
 بالسلام فوق السكوت قال في التمر وأقول ممنوع فقد نفى في الشفعة أن سلامه على المشتري  
 لا يبطلها لانه صلى الله عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك أن طاب الموائية بعد العلم  
 بالبيع يبطل بالسكوت خيار البلوغ ولو كان السلام فورا قبل طاب وطال من اشتراها  
 وبكم اشتراها لا يبطل شفعتها كما في البرازية وهذا يؤيد ما في فتح القدير نعم ما وجهه به في المهر انما  
 يتم ان المخل بها أما اذا خلاها بخلوة محبة فالوقوف على كونه اشغال لا يفيد لوجوبه  
 بها فاطلاق عدم سقوطه عما لا ينبغي اه كلام التمر وعن هذا الاخير قال الشارح قبل الخلو  
 والحاصل أن المنقول في هذه المسائل الثلاث بطلان الخيار وبطل في الفسخ عدمه فيها ونازمه  
 في البصر في مسئلة الاسلام فقط واتصرف في التمر للفتح في الكل وكذا المحقق المقدسي  
 والشرع بلالي وكان أصل الحكم مذ كور بطريق التفرج والامتنع باط من بعض مشايخ  
 المذهب فنازههم في الفسخ في مسئلة هذا التفرج فانه وان كان من أه - ل التمر جميع كاذ كره في  
 قضاء البصر بل بلغ رتبة الاجتماد كاذ كره المقدسي في باب نكاح العبد لانه لا يتابع فيها  
 يخاف المذهب فلو كان هذا الحكم منقولا عن أحد أئمتنا الثلاثة لما اغ له ولا اتباع به  
 الخالف لمنقول المذهب وما يؤيد أنه قول لبعض المشايخ لانص مذهب في قول المحقق وما قيل  
 الخ فافهم (قوله ولا يمتد الى آخر الجلس) أي يجلس بلوغها أو علمها بالنكاح كما في الفقه أي اذا  
 بلغت وهي عالمة بالنكاح أو علمت به بعد بلوغها - فسخ في حال البلوغ أو العلم فلو  
 كانت ولو قبله لا يبطل خيارها ولو قبله قبل الجلس (قوله لانه كالثقة) أي في أنه يشترط  
 لثبوتها ان يطالبها الشفيع فور رعا في ظاهر الرواية - حتى لو سكت لحظة أو بكلام أو

(و بطل خيار البكر  
 بالسكوت) لو غنارة  
 (عامة) اصل (النكاح)  
 فلو سالت عن قدر المهر  
 قبل الخلو وعن لزوم  
 أو - لست على الشهود لم  
 يبطل خيارها ثم بحثنا  
 (ولا يمتد الى آخر الجلس)  
 لانه كالثقة



بطلانها بالهكوت في المجلس وعدم اشتراط القضاء فيه وكون الجهل مذكروا في بطلانها بما يدل  
 على الاعراض وهذا الاخير بخلاف خيار الثيب والغلام على ما يأتي اهـ وأراد بالاعتقة  
 التي زوجها ولاها قبل العتق صغيرة أو كبيرة فيثبت لها خيار العتق لا خيار البلوغ وصغيرة  
 الا اذا زوجها بهـ هذا العتق فيثبت لها وللعبد الصغير أيضا بخلاف خيار العتق فانه لا يثبت له  
 لزوجه قبل العتق صغيرا أو كبيرا كما حررناه سابقا (قوله والنيب) مثل ما لو كانت نيبا في  
 الاصل أو كانت بكرا ثم دخل بها ثم بلغت كافي الخروج بهـ (قوله أو دلالة) عطف على صريح  
 وخبر عليه للرضا ط (قوله ودفع مهر) حله في الفسخ على ما اذا كان قبل الدخول أو لو دخل بها  
 قبل بلوغه ينبغي أن لا يكون دفع المهر بعد بلوغه رضا لانه لا بد منه أقام أو فسخ اهـ بصر ومثله  
 يقال في قبولها المهر بهـ هذا الدخول بهـ أو الخلوة أفاده ط ومن الرضا لانه في جانبها كونه  
 من الوطء وطالب الواجب من النفقة بخلاف الاكل من طعامه وخدمته ثم عن الخلاصة  
 وقد قدم في استئذان البالغة تقييد الخدمه بما اذا كانت تخدمه من قبل والظاهر جريانه  
 هنا (قوله لان وقته العمر الخ) على هذا نظائرت كلهم كافي غاية البيان فانتقل عن الطحاوي  
 من أنه يبطل بصر بهـ لا يبطل أو يبطل عليه كما اذا اشتغلت بشئ آخر مشكل اذ يقتضي  
 تقييده بالمجلس فسخ والجواب أن مراده بالثبوت الاخر جعل بدل على الرضا كالمكينة ونحوه  
 انصر بوجه بانه لا يبطل بالقيام عن المجلس بصر (قوله صدقت) أي لان الظاهر بصدقه وانفخ  
 (قوله ومقاده الخ) قال في المنع وهـ هذا الفرع يدل على مانع البزاري وأفتى به مولانا صاحب  
 البهر من أن القول قول مدعي الاكراه اذا كان في مجلس الوالي خ (قوله لا المال) فان الولي  
 فيه الاب ووصيه والجد ووصيه والناسي ونائبه فقط ح ثم لا ينبغي أن قوله لا المال على معنى  
 فقط أي المراد بالولي هـ المولى في الذم ككاح - واه كان له ولاية في المال أيضا كالأب والجد  
 والقاضي أولا كالأخ لا الولي في المال فقط وبه اندفع ما في الشريعة لا يثبت من أن فيه تدافعا  
 بالنسبة الى الاب والجد لان اهما ولاية في المال أيضا (قوله العصبه بنفسه) خرج به العصبه  
 بالغير كالبنات تصير عصبه بالابن ولا ولاية لها على أمها المبنونه وهكذا العصبه مع الغير  
 كالخواتم مع البنات ولا ولاية للاخت على أختها المبنونه كافي المنع والبر والمراذم ووجهها  
 من رتبة التقديم والافهام ولاية في الجمله يدل عليه قول المصنف بعد فان لم يكن عصبه الخ  
 والحاصل أن ولاية من ذكر بالرحم لا بالانتماء صيب وان كانت في حال عصبه وبها كالبنت مع الابن  
 الصغير فان تزوج أمها المبنونه بالرحم لا يكون عصبه مع الابن (قوله وهو من يتصل بالميت)  
 الصغير له عصبه المدة كور المراد به العهود وفي باب الارث بقريته قوله على ترتيب الارث والجب  
 فيكون امرؤه ماعرفه في باب الارث فلا يرث ما قبل انه لاميت هنا قالوا لا يرث وهو من  
 يتصل بغير المكاف فافهم هذا وفي التمهيد من يأخذ كل المال اذا انفرد والباقي مع ذى  
 سهم وهذا أولى من تعريفه بذكر يتصل بلا واسطة أنى اذا المعتقة اهل ولاية الانكاح على  
 معتقة الصغير حيث لا أقرب منها اهـ فغير الشارح عن بدل ذكر لا دخال المعتقة في دفع  
 اعراض التمهيد لكن يرد عليه كما قال الرحق عصبات المعتقة فان لهم ولاية بهـ هـ مع أنهم  
 متصلون بلا واسطه أنى اهـ فالأولى تعريف التمهيد ولا يرد عليه أن العصبه هنا لا يأخذ كل المال

ولو اجمعت منه تقول  
 أطالب المحقق ثم تبدا  
 بخيار البلوغ لانه ديني  
 وتشم دقالة بلغت الآن  
 ضرورة احياه الحق وان  
 جهات (تفرغها لاهل  
 بخلاف) خيار (المعتقة)  
 فانه يبدل فله بالولى

بطلانها بالهكوت في المجلس وعدم اشتراط القضاء فيه وكون الجهل مذكروا في بطلانها بما يدل  
 على الاعراض وهذا الاخير بخلاف خيار الثيب والغلام على ما يأتي اهـ وأراد بالاعتقة  
 التي زوجها ولاها قبل العتق صغيرة أو كبيرة فيثبت لها خيار العتق لا خيار البلوغ وصغيرة  
 الا اذا زوجها بهـ هذا العتق فيثبت لها وللعبد الصغير أيضا بخلاف خيار العتق فانه لا يثبت له  
 لزوجه قبل العتق صغيرا أو كبيرا كما حررناه سابقا (قوله والنيب) مثل ما لو كانت نيبا في  
 الاصل أو كانت بكرا ثم دخل بها ثم بلغت كافي الخروج بهـ (قوله أو دلالة) عطف على صريح  
 وخبر عليه للرضا ط (قوله ودفع مهر) حله في الفسخ على ما اذا كان قبل الدخول أو لو دخل بها  
 قبل بلوغه ينبغي أن لا يكون دفع المهر بعد بلوغه رضا لانه لا بد منه أقام أو فسخ اهـ بصر ومثله  
 يقال في قبولها المهر بهـ هذا الدخول بهـ أو الخلوة أفاده ط ومن الرضا لانه في جانبها كونه  
 من الوطء وطالب الواجب من النفقة بخلاف الاكل من طعامه وخدمته ثم عن الخلاصة  
 وقد قدم في استئذان البالغة تقييد الخدمه بما اذا كانت تخدمه من قبل والظاهر جريانه  
 هنا (قوله لان وقته العمر الخ) على هذا نظائرت كلهم كافي غاية البيان فانتقل عن الطحاوي  
 من أنه يبطل بصر بهـ لا يبطل أو يبطل عليه كما اذا اشتغلت بشئ آخر مشكل اذ يقتضي  
 تقييده بالمجلس فسخ والجواب أن مراده بالثبوت الاخر جعل بدل على الرضا كالمكينة ونحوه  
 انصر بوجه بانه لا يبطل بالقيام عن المجلس بصر (قوله صدقت) أي لان الظاهر بصدقه وانفخ  
 (قوله ومقاده الخ) قال في المنع وهـ هذا الفرع يدل على مانع البزاري وأفتى به مولانا صاحب  
 البهر من أن القول قول مدعي الاكراه اذا كان في مجلس الوالي خ (قوله لا المال) فان الولي  
 فيه الاب ووصيه والجد ووصيه والناسي ونائبه فقط ح ثم لا ينبغي أن قوله لا المال على معنى  
 فقط أي المراد بالولي هـ المولى في الذم ككاح - واه كان له ولاية في المال أيضا كالأب والجد  
 والقاضي أولا كالأخ لا الولي في المال فقط وبه اندفع ما في الشريعة لا يثبت من أن فيه تدافعا  
 بالنسبة الى الاب والجد لان اهما ولاية في المال أيضا (قوله العصبه بنفسه) خرج به العصبه  
 بالغير كالبنات تصير عصبه بالابن ولا ولاية لها على أمها المبنونه وهكذا العصبه مع الغير  
 كالخواتم مع البنات ولا ولاية للاخت على أختها المبنونه كافي المنع والبر والمراذم ووجهها  
 من رتبة التقديم والافهام ولاية في الجمله يدل عليه قول المصنف بعد فان لم يكن عصبه الخ  
 والحاصل أن ولاية من ذكر بالرحم لا بالانتماء صيب وان كانت في حال عصبه وبها كالبنت مع الابن  
 الصغير فان تزوج أمها المبنونه بالرحم لا يكون عصبه مع الابن (قوله وهو من يتصل بالميت)  
 الصغير له عصبه المدة كور المراد به العهود وفي باب الارث بقريته قوله على ترتيب الارث والجب  
 فيكون امرؤه ماعرفه في باب الارث فلا يرث ما قبل انه لاميت هنا قالوا لا يرث وهو من  
 يتصل بغير المكاف فافهم هذا وفي التمهيد من يأخذ كل المال اذا انفرد والباقي مع ذى  
 سهم وهذا أولى من تعريفه بذكر يتصل بلا واسطه أنى اذا المعتقة اهل ولاية الانكاح على  
 معتقة الصغير حيث لا أقرب منها اهـ فغير الشارح عن بدل ذكر لا دخال المعتقة في دفع  
 اعراض التمهيد لكن يرد عليه كما قال الرحق عصبات المعتقة فان لهم ولاية بهـ هـ مع أنهم  
 متصلون بلا واسطه أنى اهـ فالأولى تعريف التمهيد ولا يرد عليه أن العصبه هنا لا يأخذ كل المال

(وخيار الصغير والنيب  
 اذا بلغ الا يبطل) بالهكوت  
 (بلا صريح) رضا (أو دلالة)  
 عليه (كفبه له وليس)  
 ودفع مهر (رد) يبطل  
 (بما هو معاصر المجلس)  
 لان وقته العمر قريب  
 حتى يوجد الرضا ولو  
 ادعت التمكين بصرها  
 صدقت ومقاده أن القول  
 لمدهى الا كراه لولى - ليس  
 الوالى فاصط (الولى في  
 الشكاح) لا المال (العصبه  
 بنفسه) وهو من يتصل  
 بالميت حتى المعتقة (بلا  
 توسط آخر)



ولاشيأمنه لما قلنا آتيا ونظيره قولهم في نفقة الارحام يجب النفقة على الوارث بقدر اثمه مع  
 ان الكلام في النفقة على الخي أو يقال المراد من يسمى عصبه لو فرض المقصود تزويجه ميتا  
 وعلى كل متكاف التاويل عند ظهور المعنى غير لازم والاعتراض بما لا يضر بالبال غير وارد بل  
 رعاية ما على قاء له كما عيب على من أورد على نعر يفهم الماء الجاري بأنه ما يذهب بقائه  
 يصدق على الماء لانه يذهب بما (قوله بيان ما قبله) أي لقوله العصبية بنفسه لانه لا يكون  
 الابلا توسط انثى به في اذا كان من جهة النسب اما من السبب فقد يكون كعصبية المعتقة  
 ولا يخفى انه بيان بالنسبة الكلام المتن أما في كلام الشارح فهو جرم من التعريف لانه أفاد  
 خراج من يتصل باليت بواسطة انثى كالجدة مثلا (قوله فيقدم ابن الجنونة على أبيها) هذا  
 عندهما خلافا لما حديث قدم الاب وفي الهندية عن الطحاوي ان الأفضل أن يامر الاب  
 الابن بالشكاح حتى يجوز بلا خلاف اه وابن الابن كالابن ثم يقدم الاب ثم أبوه ثم الاخ  
 الشقيق ثم لاب وذكركم الكرخي أن تقدم الجد على الاخ قول الامام وعنده ما يشتر كان  
 والاصح انه قول الكل ثم ابن الاخ الشقيق ثم لاب ثم أمه ثم ابنته كذلك ثم عم  
 الاب كذلك ثم ابنته كذلك ثم عم الجد كذلك ثم ابنته كذلك كل هؤلاء هم اجبار الصغار بن وكذا  
 الكبير بن اذا اجتمع المعتق ولو أنثى ثم ابنته وان سفل ثم عصبته من النسب على ترتيبهم بجر عن  
 الفتح وغيره (تنبيه) بشرط في المعتق أن يكون الولاء له ليخرج من كانت أمه حرة الأصل  
 وأبوها معتق فانه لا ولاية لمعتق الاب عليه ولا يرثها فلا يلي انكاحها كانه عليه صاحب الدور في  
 كتاب الولاء فلم يوجد لها سوى الام ومعتق الاب فالولاية للام دونها ولم أر من يثبت عليه ههنا أفاده  
 السيد أبو السعود عن شيخه (قوله لانه يجب به عصبه بنصان) فيه أن الاب لا يرث بالفرضية أكثر  
 من السادس وذلك مع الابن وابنته ومع البنات يرثه بالفرض والباقي بالتعصيب وعند عدم الولد  
 بالتعصيب فقط وليس ما يرثه بالتعصيب مقدرا حتى يتصل منه فالاولى التعديل بأنه لا يكون  
 عصبية مع الابن تامل (قوله بشرط حرة الخ) فالت بشرط عدم ظهور كون الاب أو الجد  
 سبي الاختيار بمجانة وفسقة اذا زوج الصغير أو الصغيرة بغير كف أو بغير فاحش وكونه غيب  
 سكر أو أيضا كما مر بيانه واحترز بالحريفة عن العدة لا ولاية له على ولده ولو كانت ابلا على  
 أمته دون عده لانه صهر بالمهر والنفقة كما سبقت في بابها بالتعريف عن الصغير والجنون فلا  
 يزوج في حال جنونه مطبقا أو غير مطبق وزوج حال افاقة عن الجنون بقسمه لكن ان  
 كان مطبقا نسل ولاية فلا تنظر افاقة وغير المطبق الولاية ثابتة له فتتأمل افاقة  
 كأنه ستم مدة تضي النظر أن الكف الخساط اذا فاق با تظا افاقة تزوج موأته وان لم يكن  
 مطبقا والاعتراض على ما اختاره المتأخرون في غيبة الولي الاقرب على ما سلكه من كرهه فترتب على  
 الجبر والنهر والمطبق شهر وعليه الفتوى بجر (تنبيه) على الزاوي عدم الولاية ان ذكر  
 بأنهم لا ولاية لهم على أنفسهم فارى أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم لان الولاية على الغير فرع  
 الولاية على النفس وذكر السيد أبو السعود عن شيخه ان هذا نص في جواب حادثة مثل علم  
 هي ان الحاكم فرط فلا في مشيئة على خيرات بقض غلاتهم وتوزيع الخبز عليهم والنظر في  
 مصالحهم فاجاب بطلان التوبة أخذها ذكر (قوله في حق مسلمة) قيد في قوله واسلام

ان لما قبله (على ترتيب  
 الارث والحب) يقدم ابن  
 الجنونة على أبيها لانه  
 يجب به عصبه بنصان (بشرط  
 حرة ونكاح واسلام  
 في حق مسلمة)

مطلبا  
 لا يصح توبة الصغير شيئا  
 على خيرات

(قوله)

(قوله تريد الزوج) اشار الى ان المراد بالمسألة الباقية حيث استند الزوج اليه القائل بذكر  
 مع قوله وولده لم فان الولد يشمل الذكرو الانثى وحيث قد ليس في كلامه ما يقتضي ان  
 لا يكفر التصرف في مال ينفقه الصغيرة المسألة فافهم وعلى ما قلنا فاذا زوجت المسألة نفقة  
 وكان لها أخ وعم كافر فليس له حق الاعتراض لانه لا ولاية له وقد مر أول الباب ان من لا ولي  
 لها نفقة كما هو الصحيح نافذة مطلقة أي ولو من غير كف أو بدون مهر المثل واذا سقطت ولاية الاب  
 الكافر على ولده المسلم لم قبله الاولي سقوط حق الاعتراض على أخيه المسلم أو بنت أخيه ويؤخذ  
 من هذا ايضا أنه لو كان لها عصبية رقيق أو صغيرة فهي غير تلت من لعصبية اه لانه لا ولاية لها كما  
 علمه وقد مر ذلك أول الباب (قوله اعدم الولاية) تعليل لانه فهو مذهب ان الكافر لا يلي على  
 المسألة وولده المسلم لم أقوله تعالى وان يجعل الله لكافرا بين على المؤمنين سيلا (قوله وكذا الخ)  
 عطف على المفهوم الذي قلناه والمستهله مذكورة في الفتح والبر (قوله مسلم على كافرة) لقوله  
 تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (قوله الاب بالسبب العام الخ) قالوا ينبغي أن يقال  
 الآن يكون المسلم سيدامة كافرة أو سلطانا فالسروحي لم أر هذا الاستفتاء في كتب  
 أصحابنا وانما هو منسوب الى الشافعي ومالك قال في المعراج وينبغي أن يكون مرادا  
 ورأيت في موضع موزع والى المبسوط الولاية بالسبب العام تثبت للمسلم على الكافر كولاية  
 الساطنة والشهادة فقد ذكره في ذلك الاستفتاء اه بجر وفتح ومدة سمي وذكره الزاوي  
 أيضا بصيغة وينبغي وتبعه في الدرر والعبي وغيره فثبت بجر واكاهم عنه بصيغة ينبغي كال  
 الخاص بالمصنف ان يتابعهم التلاويهم أنه منقول في كتب المذهب صريحاً وقول المعراج  
 ورأيت في موضع الخ (يكنى في النفل لجهته فانهم) (قوله أو فانيه) أي كالفاضي فله تزويج  
 المقيمة الكافرة حيث لا ولي لها وكان ذلك في منشوره نهر (قوله فان لم يكن عصبية) أي  
 لانبية ولا سببية كالمعتق ولو أنثى وعصبية كأمه فقدمان على الام بجر (قوله فالولاية  
 للام الخ) أي عند الامام ومعه أبو يوسف في الاصح وقال محمد ليس لغير العصبية ولاية وانما  
 هي للماكم والاول الاستحسان والاعمال عليه الا في مسائل ايت ههنا منها فاقيل من أن  
 الفتوى على الثاني غريب لخالفته المتون الموضوعة لبيان الفتوى من البصر والتمهر (قوله  
 وفي القنية عكسه) أي حيث قال فيها أم الاب اولى في الترجيح من الام قال في النهر وحكي  
 عن خواهر زاده وعمران في تقديم الاخت على الام لانها من قوم لاب وينبغي أن يخرج ما في  
 القنية على هذا القول اه أي فيكون من اعتبر ترجيح قوم الاب يرجح الجدة لاب والاخت  
 على الام لكن المذون على ذكر الام عقب العصبية وتعليل ترجيحها على الاخت وصرح في  
 الجوهر بتقدم الجدة على الاخت فقالوا لهم الام ثم الجدة ثم الاخت لاب وام ونقل ذلك  
 الشرنبلالي في رسالة عن شرح النقاية لاله الامه قاسم وقال ولم يقيد الجدة بكونه الام اولاب  
 غير أن السبب يقتضي أن الجدة لام وهل تقدم أم الاب عليها او متأخر عنها وتزاحما كلام  
 القنية يدل على الاول وسبب كلام الشيخ قاسم يدل على الثاني وقد يقال بالمزاحة لعدم المرجح  
 وقد يقال قرابة الاب لها حكم العصبية فتقدم أم الاب فليتأمل اه ملخصا قلت وجزم الخبير  
 الرملي بهذا الأخير فقال قيد في القنية بالام لان الجدة لاب اولى من الجدة لام قولوا واحدا

تريد الزوج (وولده مسلم)  
 لعدم الولاية (وهكذا  
 لا ولاية) في نكاح ولا في  
 مال (لمسلم على كافرة الا  
 بالسبب العام) (بان يكون)  
 المسلم (سيداومة كافرة  
 أو سلطانا) أو فانيه  
 أو شاهدا (ولا كافر ولاية  
 على) كافر (مثله) اتفاقا  
 (فان لم يكن عصبية فالولاية  
 للام) ثم لام الاب وفي القنية  
 عكسه



فصل في دالام أم الاب ثم أم الام ثم الجد الفاسد - دامل اه وما جزم به لرمي أفق به في  
 الحامدية ثم هذا في الجدة العصبية أما الفاسدة فهي كالجدة الفاسدة كما يأتي قويا (قوله ثم البنت)  
 الى قوله وهكذا ذكر ذلك في أحكام الصغار عقب الام وكذا في فتح القدير والبحر وقول الكثر  
 وان لم تكن عصبية فالولاية للام ثم للاخت الخ بخالفه لكان اعتذر عنه في الصبر بانه لم يذكر  
 في الكثر به دالام لانه خاص بالمجنون والمجنونة (قوله وهكذا) اي الى آخر القروع وان سفلوا  
 ط (قوله ثم لير القاسد) قال في البحر وظاهر كلام المصنف أن الجد الفاسد - دموخر عن  
 الاخت لانه من ذوى الارحام وذكر المصنف في المسئلة في انه اولى منه عند أبي حنيفة وعند  
 أبي يوسف والولاية لهم - مما كافي الميراث وفي فتح القدير وقياس ما صح في الجد والاخت من تقدم  
 الجدة تقدم الجد الفاسد على الاخت اه فثبت بهذا ان المذهب أن الجد الفاسد - دبه دالام  
 قبل الاخت اه كلام البحر اى به دالام في غير المجنون والمجنونة والا فالبنت مقدمة عليه كما  
 عات قلت ووجه القياس انهم ذكروا أن الاصح ان الجدة أبا الاب مقدم على الاخت عند الكل  
 وان اشتركت مع الاخت في الميراث عندهما لان الولاية تبقى على الشقيقة وشقيقة الجد فوق شقيقة  
 الاخت وحيت يقد يقياس عليه الجد الفاسد مع الاخت فان شقيقة أقوى منها ومقتضى هذا  
 ان الجدة الفاسدة كذلك وبويدها ان من آخر الجد الفاسد - دعن الاخت ذكره الجدة  
 الفاسدة وهو ما شئ عليه في شرح درر البصار حيث قال وعند أبي حنيفة الام ثم الجدة  
 العصبية ثم الاخت لابوين ثم لاب ثم الاخ أو الاخت لام وبه دالام ولا ذوالارحام كجد وجدة  
 فادين ثم ولد اخت لابوين أو لاب ثم ولد أخ لام ثم العمة ثم الخالة ثم بنت العم وهكذا  
 الاقرب فالأقرب اه (قوله المذكور الانى - واه) لان لفظ الولد يشمله ما دم مقتضاه انما  
 في رتبة واحدة ومقتضى تقديم الاخوال على الخالات كما يأتي أن يقدم المذكور هنا تامل (قوله  
 ثم لاولادهم) اى اولاد الاخت الشقيقة وما عطف عليها على هذا الترتيب كما علمه مما نقلنا  
 عن شرح درر البصار وهذا يفتى عنه ما بعده (قوله وبهذا الترتيب اولادهم) فبقدم اولاد  
 العمامات ثم اولاد الاخوال ثم اولاد الخالات ثم اولاد بنات الاعمام ط (قوله ثم مولى  
 الموالاة) هو الذى لم يولد له من قبله أو الصغيرة والاولاد لانه يرث فثبت له ولاية التزويج فتح اى اذا  
 كان الاب مجهول النسب والاه على انه ان جنى به - قل عنه وان مات يرثه وقد يكون  
 الموالاة من الطرفين كما - اى في بابها وشمل المولى الانى كافي شرح الملتقى (قوله ثم القاضى)  
 نقل القهستانى عن النظم انه مقدم على الام قلت وهو خلاف ما فى المتن وغيره (قوله نص  
 له عليه في مشوره) اى على تزويج الصغار والمنشور ما كتب فيه السلطان الى جده - فلانا  
 قاضى بالبلدة كذا وانما سمى به لان القاضى يشهر وقت قراءته على الناس فله تافى وسند كره  
 في - فمفضل الاقرب انه تثبت الولاية فيها للقاضى وان لم يكن في منشوره اى لان ثبوت  
 الولاية فيه بطريق النيابة عن الاب والجد العاضل دفعا لظلمه فيحمل ما هنا على ما اذا ثبتت  
 له الولاية لا بطريق النيابة تامل (قوله ان فوض له ذلك والا فلا) اى وان لم يفوض للقاضى  
 التزويج فليس انما ثبت ذلك لما في المجتبى ثم للقاضى ونوابه اذا شرط في عهده تزويج الصغار  
 والصغار والا فلا اه قال في البصر - هذا ياء على ان هذا الشرط انما هو في حق القاضى

ثم البنت ثم البنت الابن ثم  
 البنت البنت ثم البنت ابن  
 الابن ثم البنت بنت البنت  
 وهكذا ثم لير القاسد - دثم  
 للاخت لاب وام ثم  
 للاخت (لاب ثم لولادهم)  
 المذكور الانى - واه ثم  
 لاولادهم (ثم ليردى  
 الارحام) العمامات ثم  
 الاخوال ثم الخالات ثم بنات  
 الاعمام ووجه هذا الترتيب  
 اولادهم - ثم مولى  
 الموالاة (ثم للسلطان ثم  
 لقاضى نصر له عليه في  
 مشوره) ثم لنوابه ان  
 فوض له ذلك والا لا

دون نوابه ويحق أن يكون شرطاً فيه - ما فاذا كتب في منشور قاضى القضاة فان كان ذلك في  
 عهد نائبه - منه مملوك النائب والا فلا ولم أر فيه منة ولا صريحاً اه وحاصله أن القاضى اذا  
 كان ماذوناً بالتزويج فله يكتفى بذلك لثابتاً - اه أم لا بد أن ينص القاضى لثابتاً على الاذن وعبارة  
 المجتبى محتملة والمتبادر منها الاول وما في النهر من ان ما في المجتبى لا يفيده عدم اشتراط تقوى  
 الاص - بل للنائب كاقوه - اه في البحر رده لرمي بانه كيف لا يفيده مع اطلاقه في نوابه والمطابق  
 يجري على اطلاقه ووجهه - انه لما فوض لهم ماله ولايته التي من جعلها بالتزويج صارد ذلك من  
 جعله مافوض اليه - م وقد تقرر رأيه - م نواب السلطان حيث أذن له بالاشتغال عنه فيما فوضه  
 اليه اه فافهم - م فالتا لكان في أنفع الوسائل الظاهر أن النائب الذى لم ينص له القاضى  
 على تزويج الصغار لا يملك له لانه ان كان فوض اليه - الحكم بين الناس فهذا مخصوص  
 بالمرافعات فلا يملكه - دى الى التزويج وكذا لو قال استغنى بك في الحكم أمالو قاله استغنى بك في  
 جميع مافوض الى السلطان فيملكه حيث عم له اه ثم استظهر في أنفع الوسائل أنه اذا  
 ملك التزويج ليس له أن ياذن به لغيره لانه بمنزلة الوكيل - ل عن القاضى واهى لوكيل - ل أن يوكل  
 الا باذن اه (قوله واهى لوكيل) اى وصى الصغير والصغيرة بجزر واليتيم بوزن نفقه - ل  
 بينهما اه (قوله من حيث هو وصى) احتراز به عن قوله الا فى نعم لو كان قريبا أو حاكما كما  
 الخ (قوله على المذهب) لانه المذكور في كافي الحماكم مطا قاضى قال والوصى ايس بولى  
 وزاد في الذخيرة واهى لوكيل القاضى بالتمسك بالاولاد نعم في الخاتمة وغيره انه روى هشام في  
 نوادره عن أبي حنيفة انه لا يملك أن وصى اليه به وعليه - مشى الزبائى قال في البحر وهى رواية  
 ضعيفة واستثنى في الفتح ما لو عين له الموصى في حياته رجلا واعترضه في الصبر بانه ان زوجها  
 من المعين في حياته الموصى فهو وكيل لوصى وان بعده وفاته بطلت الوصية والاتفاقات  
 الولاية لهما كم عند عدم قريب (قوله بلكه) اى التزويج ان لم يكن أحد اولى منه (قوله  
 ولا يمن لا تقبل ثم ادنه) كاصوله وان علوا وفروعه وان سفلوا ط (قوله علم أن فله حكم)  
 اى وليس له أن يحكم بنفسه لانه في حق نفسه رعية وكذا السلطان ح عن الهندية  
 ه (تنبيه) - أفق ابن نجيم بان القاضى اذا زوج بنية ارتفع الخلاف فليس غيره نقضه اى ما  
 عات من أن ذلك حكم منه ثم رأيت ما أفق به في أنفع الوسائل (قوله وان عرى عن الدعوى)  
 وأما قواه - م شرط نقاد القضاة في المجتمعات أن يصير الحكم حادثة تجري فيه خصومة صحيحة  
 عند القاضى من خصم على خصم فالظاهر أنه محمول على الحكم القولى أما الفعلى فلا يشترط  
 فيه ذلك توفيقا بين كلامهم ثم فالت وكذا القضاء الضمنى لا يشترط له الدعوى والخصومة  
 كما اذا شهدا على خصم بحق وذكر الهمه واسم ابيه وجده ونفى بذلك الحق كان قضاء بنيه  
 نعمنا وان لم يكن في حادثة النسب وكذا الوش - هدا بان فلانة زوجة الان وكانت زوجة فلانا  
 في كذا على خصم منكر ونفى بنوكيلها كذا قضا بالزوجية في - ما ونظيره الحكم بابوت  
 الرضائية في ضمن دعوى الوكالة ونماه في قضاء الانبياء (قوله صغيرة زوجت نفقه - اه) اى  
 من كف بهر المولى والام يتوقف لان الحماكم لا يملك الهمه قد علم بذلك فلا يملك اجازته فكان  
 عقد بالاجيز نعم لو كان اه اب اوجد وزوجت نفقه - اه كذلك توقف لانه مجيز وقت الهمه قد

(وايس لوصى) من حيث  
 هو وصى (ان تزويج)  
 اليتيم (مطلقا) وان اوصى  
 اليه الاب بذلك - لى  
 المذهب - م لو كان قريبا  
 أو حاكما يملك بالولاية كالا  
 بفتحى (فروع) ايس للقاضى  
 تزويج الصغير من نفسه  
 ولا يمن لا تقبل - ل ثم ادنه  
 كافي معين الحكم وأقره  
 المصنف وبه - لم أن فله  
 حكم وان عوى من  
 الدعوى صغيرة زوجت  
 نفقه اولادى



لان الاب والجد هما كانا امة بذلوا الصغير كالم - غير لما في الثانية من ان الم - غير لو تزوج  
بالغة ثم غاب فتزوجت آخر وكان الم - ابا ز بعد بلوغه الم - قد الذي باشره في صغره فان كانت  
الاجازة بعد الم - قد الثاني جاز الثاني لان الم - اقل الفسخ قبل اجازته وان كانت قبل - له فان كان  
الاول بهر المثل او بين فاحش وللصغير اب او جد فذبا جاز الم - بي بعد بلوغه والا فيجوز  
الثاني ( قوله ولا حكمة ) أي في موضع الم - قد ( قوله توقف الخ ) هذا قول بعض  
المتأخرين في أحكام الم - فان كانت في موضع لم يكن فيه فاض ان كان ذلك الموضع تحت  
ولاية قاضي تلك البلدة - قد ووقف على اجازة ذلك القاضي والا فلا - قد وقال بعض  
المتأخرين - قد ووقف على اجازته بعد البلوغ الم - واستشكله في البصر بانهم قالوا كل  
عقد لا يجزئه حال صدوره فهو باطل لا يتوقف ثم قال التوقف فيه باعبار ان مجزئه الم - لطان  
كما لا يخفى الم - وهذا مبني على كفاية كون ذلك المكان تحت ولاية الم - لطان وان لم يكن  
تحت ولاية قاضي وعليه فبطان الم - قد تصوره اذا كان في دار الحرب أو الم - الم - الم - الم -  
وغو ذلك بخلاف اقوى والم - اريد عليه ما في الفسخ في فصل الوكالة بالذكاح حيث قال  
وما لا يجزئه أي ما ليس لمن يقدري على الاجازة يطل كما اذا كانت تحت مودة فزوج - الم - الم -  
أمة أو أخت امرأته أو حاملة أو زوجة ممتدة أو مجنونة أو م - غير مقيمة في دار الحرب  
أو اذا لم يكن - لطان ولا قاضي - دم من يقدري على الامضاء حال الم - قد وقع باطلا الم -  
وساقي عامه في آخر الباب الا في وقد اطلنا الكلام في تحرير هذه المسئلة في تفهيم الفتاوى  
الحامدية من كتاب المآذون ( قوله وليان مستويان ) كائنا من شقين فلو احدى الوليين  
اقرب من الاخر فلا ولاية للابعد - مع الاقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة - فم - كاح الا بعد  
يجوز اذا وقع قبل - د الاقرب بحر أي يجوز على أحد القولين وفيه كلام باقي ثريا  
( قوله فان لم يدرك ) يعني ان الم - بلغت وادعت أن أحد - ما هو الاول يقبل ما في الفسخ ولو  
زوجها أبوها وهي بكر بالغة باشرها وزوجت هي - هان آخر فاقم ما قالت هو الاول  
فأقول لها وهو الزوج لان الم - اقرت تلك النكاح له على نفسه - ها واقرا ما حجة تامة عليها وان  
قالت لا أدري الاول ولا بد من غير هاترين - ما وكذا الزوجها وليان باشرها الم - ( قوله  
ولاولي الا بعد الخ ) المراد بالا بعد من يلى الغائب في القرب كما - به في كافي الم - وعليه فلو  
كان الغائب أبها ولها - دوعم فالولاية للجد لا للم - قال في الاختيار ولا تنتقل الى الم - لطان  
لان السلطان ولي من لا ولي له وهذه أولياء اذالم كلام فيه الم - ومثله في الفسخ وغيره وبه  
علم أنه ليس المراد بالا بعد - د هذا القاضي وما في الشريعة ليلية من أن المراد به القاضي دون غيره  
لان هذا من باب دفع الظلم الم - انما قاله في الم - الم - الم - أي - م - م - م - م - م - م -  
بأن يانه ويدل عليه الم - الم - يدفع الظلم فانه لا ظلم في الغيبة بخلاف الم - فالا تراض  
على الشريعة ليلية بخلاف الم - لا تطلق الم - نافي عن اشتباه احدى الم - الم - الم - بالآخرى  
فانهم ( قوله حال قيام الاقرب ) أي حضوره وهو من أهل الولاية أمالو - كان - فيها  
أو مجنونا جاز نكاح الا بعد ذخيرة ( قوله توقف على اجازته ) قد - دم أن البالغة لو زوجت

ولا حكمة توقف وقد  
باجازته بعد بلوغها لان  
له مجزؤه وهو السلطان ولو  
زوجها وليان مستويان  
قدم السابق فان لم يدرك  
أو وقع ما بطلا (ولاولي  
الا بعد الخ) فتزوجت  
حالة قيام الاقرب توقف  
على اجازته

نفسه غير كفؤ فلولي الاعتراف ما لم يرض صريحه او دلالة كقبض المهر ونحوه فلم يجز  
- كونه اجازة والظاهر ان - كونه هذا كذلك فلا يكون - كونه اجازة لنكاح الا بعد وان كان  
حاضر في مجلس الم - قد ما لم يرض صريحه او دلالة تامل ( قوله ولو تزوجت الولاية اليه ) أي  
الى الا بعد دعوت الاقرب أو غيبته غيبة منقطعة ط ( قوله مسافة القصر الخ ) اختلاف في  
مد الغيبة فاختلف الم - في الم - الم - الم - الم - الم - الم - الم - الم -  
المتأخرين والزيادة لا كثرهم قال وعليه الم - الفتوى الم - وقال في الذخيرة الاصح انه اذا كان  
في موضع لو انتظر حضوره أو امتد طالع رأيه فان الم - الذي حضر فالفية منقطعة واليه  
أشار في الكتاب الم - وفي البحر عن المجتبي والمبسوط أنه الاصح وفي النهاية واختاره أكثر  
المشايخ وصححه ابن الفضل وفي الهداية انه اقرب الى الفقه وفي الفتح انه الاشبه بالفتنة وانه  
لان الم - بين أكثر المتأخرين وأكثر المشايخ أي لان المراد من المشايخ المتقدمين وفي شرح  
المنقح من الحقائق انه اصح الاقوي - وعليه الم - الفتوى الم - وعليه معنى في الاختيار  
والنقابة ويشيع كلام النهر الى اختياره وفي البحر والاحسن الاتفاق بما عليه أكثر المشايخ  
( قوله هل تكون غيبة منقطعة ) أي فعل الاول لا وعلى الثاني نعم لانه لم يعتبر مسافة الم - سفر  
فان لم يكن فيه أن الثاني اعتبر فوات المكفؤ الذي حضر فيه في ان ينظر هذا الى المكفؤ ان  
رضى بالاتظار مدة يرضى فيها ظهور الاقرب الخ فلي لم يجز نكاح الا بعد - والاجازة له -  
على أن الغالب عدم الانتظار تامل ( قوله جاز على الظاهر ) أي بناء على ان ولاية الاقرب باقية  
مع الغيبة وكذا في البدائع اختلاف المشايخ - وكذا أن لا يصح القول بزوالها واثباتها  
للأبعد قال في المعراج وفي المحيط لادوية فيه وفيه أن لا يجوز لاقطاع ولاية - وفي  
المبسوط لا يجوز وان - لم فلا تامة التفت برأيه ولكن هذه منقطعة - مات لها اتفاقا فلا ينفى  
الحكم عليها الم - وكذلك كرى الهداية المنع ثم التمسيم بقوله ولو سلم قال في الفسخ وهذا تنزل  
وأبد الزياحي المنع من حيث الرواية والم - قول وكذا في البه اتم وبه - لم أن قوله على الظاهر  
ليس المراد به ظاهر الرواية لما علمت من أنه لا رواية فيه وانما هو استظهار لاحد القولين  
وقد علمت ما فيه من تصحيح خلافه ومنعه في أكثر الكتب أقول ويؤخذ من هذا الاول أن  
الولين لو كانا في درجة واحدة كائنا من غاب أحدهما فزوج في مكانه لا يصح لانه اذا لم يصح  
تزوج الاقرب الغائب مع حضور الأبعد - دم صحة العقد من الغائب مع حضور الم - اوى  
له في الدرجة الاولى فتأمل ( قوله من أولياء الذب ) استقر عن القاضي ( قوله الم - في  
المهملات الخ ) استدل الذي على ما في شرح الوهبانية فانه لم يستدفعه الى نقل صريح هذا  
منقول وقد أبداه أيضا العلامة الشرنبلالي في رسالة ماها كشف الم - ل في عين عضل بانه  
ذكر في انفع الوسائل عن المتن في اذا كان للصغيرة أب امتنع عن تزويجها لا تنتقل الولاية الى  
الجد بل يزوجه القاضي ونقل مثله ابن الشحنة عن الغاية عن روضة الساطع وكذا المقدسي  
عن الغاية وانتم - عن المحيط والفيض عن المتن في اشار اليه الزياحي حيث قال في - م -  
تزوج الا بعد - غيبة الاقرب وقال الشافعي بل يزوجه الم - كما اعتبار به - وكذا قال في  
البدائع ان نقل الولاية الى السلطان أي حال غيبة الاقرب باطل لانه ولي من لا ولي له وهذا

ولو تزوجت الولاية اليه لم  
يجز الا باجازه بعد التحول  
فهو الثاني وظهيره (مسافة  
القصر) واختار في المتن  
ما لم ينظر المكفؤ  
الخطاب جوابه واعده  
الباقاني ونقل ابن الكل  
أن عليه الفتوى وغرة  
الخطاب في الاختي في  
المدية هل تكون غيبة  
منقطعة (ولو زوجها  
الا بعد - هو جاز)  
النكاح (على القول  
(الظاهر) ظهيره (وبينبت  
للا بعد) من أولياء الذب  
شرح وهبانية الم - في  
الق - الثاني عن الغائب  
ولم يزوجه الاقرب زوج  
القاضي







في لزوم على الاولياء حتى ان عند عدمها جاز للولي الفسخ اه فصح وهذا بناء على ظاهر الرواية  
 من ان العقد صحيح والولي الاعتراف اعم على رواية الحسن المختارة للفتوى من انه لا يصح  
 فالعقود معتبرة في الصحة وكذا لو كانت الزوجة صغيرة والعقد غير الاب والجد مدونة  
 العقد لا يصح (قوله في ابتداء النكاح) يعني عنه قول المصنف الاتي واعتبارها عند ابتداء  
 العقد الخ وكأنه أشار الى ان الاولى ذكره هنا (قوله للزوجه او احدته) الاول بناء على ظاهر  
 الرواية والثاني على رواية الحسن وقد مرنا اول الباب السابق اختصارا لاف الافتاء فيه ما وان  
 رواية الحسن احوط (قوله من جاتبه الخ) أي يعتبر ان يكون الرجل مكانا له في الاوصاف  
 الالمانية بان لا يكون دونها في ولا تعتبر من جاتبه بان تكون مكانة له فيها بل يجوز ان  
 تكون دونها فيها (قوله ولذا لا تعتبر) تعليل للمفهوم وهو ان الشر يف لا يابى ان يكون  
 مدونة شرعا للدينونة كالامة والكفاية لان ذلك لا يمد عار في حقها بل في حقها لان النكاح ركن  
 للمرأة والزوج مالم (تتبعه) تدم ان غير الاب والجد للزوج الصغير او الصغيرة غير كفؤ  
 لا يصح ومقتضاه ان الكفاية للزوج معتبرة ايضا وقد مرنا ان هذا في الزوج الصغير لان ذلك  
 ضرر عليه فانه محمول على الكبير وبشيء اليه ما قد مرنا ان نفع الفسخ من ان معنى اعتبار  
 الكفاية اعتبارا في لزوم على الاولياء الخ فان حاصره ان المرأة اذا تزوجت تفهم من  
 كفؤ ولزم على الاولياء وان زوجت من غير كفؤ لا يلزم ولا يصح بخلاف جانب الرجل فانه  
 اذا تزوج بغيره مكافئة له اولا فانه صحيح لازم وقال الله تعالى الكفاية المساواة ونوعا  
 مساواة الرجل للمرأة في الامور الالمانية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الوضعية لا يلزم فلا  
 اعتبار لاولي بخلاف العكس اه فقد افاد ان لزوم في جانب الزوج اذا زوج نفسه  
 كبير الا اذا تزوج به الولي صغرا كما ان الكلام في الزوجة اذا زوجت نفسها كبيرة فثبت  
 اعتبار الكفاية من الجانبين في الصغير بن عدم الاب والجد كما حررناه فيما تقدم ذكره والله  
 اعلى اعلم (قوله لكن في الظاهر بقية الخ) لاروجه للاستدلال به وذكره الصحيح فانه حيث  
 ذكرنا ان كان حق التركيب قديم الضعيف والاسم قدره عليه بالصحيح كانه في البصر  
 وذكر ان ما في الظاهر بقية غير رب ورده ايضا في البدائع كما بسط في التمهيد (قوله هي حق الولي  
 لاحكامها) كذا قال في البصر واستشهد به ما ذكره الشارح عن الولي الجبلة وفيه نظر بل هي  
 حقها ايضا بدليل ان الولي للزوج الصغيرة غير كفؤ لا يصح مالم يكن ابا او جدا غير ظاهر  
 الفسخ ولما في الذخيرة قبيل الفصل السادس من ان الحق في اتمام مهر المثل عند أبي حنيفة  
 للمرأة ولا لاولياء حتى الكفاية وعندهم المهر ان لا غير اه وظاهر قوله حتى الكفاية الاتفاق  
 على انه حق لكل منهما او كذا ما في البصر عن الظاهر بقية لوائت بزوج لها من غير نفسه فان  
 ظهر دونه وهو ليس بكفؤ فحق الفسخ ثابت لكل وان كان كفؤا فحق الفسخ له ادون  
 الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما خفي فلا فسخ لا بدعوى الثاني ان اه الفسخ لانها معنى يميز  
 عن المقام معه اه ومن هذا القبيل ما سيذكره الشارح قبيل باب عدم تزوج جنة  
 على انه حر او في او فادعى في المهر والنفقة فيان بخلافه او على انه فلان بن فلان فاذا  
 هو لقيط او ابن زنا لها الخيار اه وبقي غام الكلام على ذلك هناك زاد في البدائع على

في ابتداء النكاح لزومه  
 او احدته (من جاتبه) أي  
 الرجل لان الشر يف تباين  
 ان تكون فراسا له في  
 ولذا لا تعتبر (من جاتبه)  
 لان الزوج مستقر في هذا  
 فخطبه دناءة الفرائس وهذا  
 عند الكل في الصحيح كما في  
 الخيارات فيمكن في  
 الظهيرة وغيرها فها  
 عنده وعندهم اعتبار في  
 جانب ايضا (و) الكفاية  
 (هي حق الولي لاحكامها)

ما من من الظهيرة وان فوات المرأة ذلك ففرض جهات ظهر بخلاف ما اظهرت فلا خيار للزوج  
 سوا تين اتم احرة او امة لان الكفاية في جانب النساء غير معتبرة اه وقد يجب بان الكلام كما  
 مر في الاذ زوجت نفسها بالاذن الولي وحيث لم يبق لها حق في الكفاية لرضاها باقية اطفا في  
 الحق للولي فقط فله الفسخ (قوله ولو نكحت الخ) تفريع على قوله لاحكامها وفيه ان التقدير  
 جاء من قبلها حيث لم يثبت عن حاله كما جاء من قبلها وقبل الاولياء في الزوج ورضاها ولم  
 يعلموا بهم الكفاية ثم عاودا حتى وفي كلام الولي الجبلة ما يفيد كفايتها في نفسها وعلى ما ذكرناه  
 من الجواب فالتفريع صحيح لان سقوط حقه اذا رضيت ولو من وجه وهذا كذلك ولذا  
 لو شرطت الكفاية بغير حقه (قوله لا خيار لاحد) هذا في الكبيرة كما هو فرض المسئلة بدليل  
 قوله نكحت رجلا وقوله برضاها فلا يخالف ما قد مرنا في الباب السابق من ان الزوج يزوج بغيره  
 الصغيرة عن ينكر انه يشرب المسكر فاذا هو مد من له وقالت به ما كبرت لا ارضى بالنكاح  
 ان لم يكن يعرفه الاب بشره وكان غلبة أهله يئمه صاحب فانه كاح باطل لانه انما زوج على  
 ظن انه كفؤ اه خلافا لما ظنه المقدسي من اثبات المخافة بينهما كفايته عليه الخير الرمي قلت  
 ولعل وجه الفرق ان الاب يصح تزويجه الصغيرة من غير الكفؤ ازيد شدة منه وانما افوت  
 الكفاية لمصلحة تزويجه او هذا انما يصح اذا علمه غير كفؤ اما اذا لم يعلمه لم يظهر منه انه  
 زوجها للمصلحة المذكورة كما ان كان الاب ماجنا او مكررا كان الظاهر ان يقال  
 لا يصح العقد أصلا كما في الاب المساجن والمكران مع ان المصريح به ان لها البطلان بعد البلوغ  
 وهو فرع عنه فليتأمل (قوله كأنهم الخيار) لانه اذا لم يشترط الكفاية كان عدم الرضا  
 بعدم الكفاية من الولي ومنها ثبات من وجه مدون وجه لما ذكرنا ان حال الزوج محتمل بين ان  
 يكون كفؤا وان لا يكون والنص انما ثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاية حال عدم رضا  
 بعدم الكفاية من كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفاية من وجهه بغيره  
 الولي الجبلة (قوله لزوم النكاح) أي على ظاهر الرواية واحكامها على رواية الحسن المختارة  
 للفتوى (قوله خلافا لمالك) في اعتبار الكفاية خلافا لمالك والثوري وانكر من  
 مشايخنا كذا في نفع القديرة كان الاولى ذكر الكفر في حاشية الدرر الالمانية فوح ان  
 الامام ابا الحسن الكرخي والامام ابا بكر الجصاص وهما من كبار علماء العراق ومن تبعهما  
 من مشايخ العراق لم يعتبروا الكفاية في النكاح ولو لم تثبت عندهم هذه الرواية عن أبي  
 حنيفة لما اختاروها وذهب جمهورنا الى انها معتبرة فيه واقاضى القضاة مراجع الدين  
 الهندي موافق من تقل في الكفاية ذكر فيه القوانين على التفصيل وبين ما لكل منهما من  
 السند والدليل اه (قوله نكاحا) أي من جهة النسب وتظلم العلامة المحوى ما تعتبر فيه  
 الكفاية فقال

ان الكفاية في النكاح تكون في

نسب واهلام كذلك حرفة حرية وديانة مال فقط

قلت وفي الفتاوى الحامدية عن واقعات قد رى أفندي عن القاعدية غير الاب والجد من  
 الاولياء للزوج الصغيرة من من غير معروف لم يجز لان القدرة على الجماع شرط الكفاية

فلا نكاح رجلا ولم يزل  
 حاله فاذا هو عب ولا خيار  
 اه ابل لا لاولياء ولزوجها  
 برضاها ولم يزل  
 الكفاية ثم عاودا خيار  
 لاحد الا اذا شرطوا  
 الكفاية او اخبرهم بها  
 وقت العقد فزوجها  
 على ذلك ثم ظهر انه غير  
 كفؤ كان اه لم الخيار  
 ولو الجبلة فليحفظ (وتتبعه)  
 الكفاية للزوم النكاح  
 خلافا لمالك







شرف الولاء والموالي شرف الام والايام اه (قوله وأما مرتد سلم الخ) فقل في البحر عن  
 الفتنة وسكت عليه وكأنه محمول الى مرتد لم يطل زمن ردة ولم يقيد بالحق بدار الحرب  
 لان المرتد في دار الاسلام يقتل ان لم يسلم امان ارتد وطال زمن ردة حتى اشتهر بذلك وخلق  
 اولاً ثم اسلم لم يقيد في أن لا يكون كفراً وان لم ترتد فان الامار الذي يلحقها به هذا أعظم من العار  
 بكافر أصلي اسلم نفسه فليست اسلم (قوله الفتنة) أي لدفعها قال في الفقه عن الاموال الا أن  
 يكون نسباً منهم ورا كنبت ملك من ملوكهم خدعه احادك أو سانس فانه يفرق بينهم لا لعدم  
 الكفاية بل ان يكون الفتنة والقاضي مأمور بقتلهم كقتلهم كايين المسلمين اه (قوله وتعتبر  
 في العرب واليهام الخ) قال في البحر وظاهر كلامهم أن التقوى معتبرة في حق العرب واليهام فلا  
 يكون العربي الفاسق كفراً الصالحة عربية كانت أو عجمية اه قال في النهر وصرح به في  
 ايضاح الاصلاح على أنه المذهب اه وذكري في البحر أيضاً أن ظاهر كلامهم اعتبار الكفاية  
 ما لا فيه ما أيضاً قلت وكذا حرفة كايظهر عما ذكره عن البدائع (قوله ديانة) أي عندهم وهو  
 الصحيح وقال محمد لا تعتبر الا اذا كان بصنع ويضرمه أو يخرج الى الاسواق سكران  
 ويلعب به الصبيان لانه مخفف به هداية ونقل في الفقه عن المحيط أن الفتوى على قول محمد  
 لكن الذي في التاتر خاتمة عن المحيط قيل وعليه الفتوى وكذا في المقدسي عن المحيط البرهاني  
 ومثله في الذخيرة قال في البحر وهو موافق لما صححه في المبدع وط وتصحح الهداية معارضه  
 قالان في جملة المتن أولى اه (قوله فليس فاسق الخ) اعلم أنه قال في البحر ووقع في تردد فيها  
 اذا كانت صالحة دون أبيها أو كان أبوها صالحاً دونها بل يكون الفاسق كفراً اه ولا يظهر  
 كلام الشارحين أن الميراث لا صلاح أبيها أو جدده فانهم قالوا لا يكون الفاسق كفراً البنت  
 الصالحة واعتبر في المجموع صلاحها فقال فلا يكون الفاسق كفراً الصالحة وفي الخاتمة لا يكون  
 الفاسق كفراً الصالحة بنت الصالحين فاعتبر صلاح السك والظاهر أن الميراث لا صلاح منها أو من  
 آباءها كاف لعدم كون الفاسق كفراً اه ولم أره صريحاً اه ونارعه في النهر بان قول الخاتمة  
 أيضاً اذا كان الفاسق محترماً معظمه عند الناس كاهوان الساطان يكون كفراً البنات  
 الصالحين وقال بعض مشايخ بل لا يكون مملوكاً كان أولاداً وهو اختيار ابن الفضل اه يقتضي  
 اعتبار الميراث من حيث الابناء فقط وهذا هو الظاهر وحينئذ فلا اعتبار بقسمة اه أي  
 اذا كانت فاسقة بنت صالح لا يكون الفاسق كفراً اه لان الميراث لا صلاح الاب فلا يعتبر  
 فقه اه ويؤيده أن الكفاية حق الاولياء اذا سقطت اه لان الميراث لا صلاح بهير بمصاهرة الفاسق  
 لسكر ما نقله في البحر عن الخاتمة يقتضي اعتبار صلاحها أيضاً كما مر وحينئذ فيمكن حمل كلام  
 الخاتمة الثاني عليه بناء على أن بنت الصالح صالحة غالباً قال في الحواشي البيهقي في قوله  
 فليس فاسق كفراً بنت صالح فيه كلام وهو أن بنت الصالح يحتمل أن تكون فاسقة فيكون  
 كفراً كما صرحوا به والاولى ما في المجموع وهو أن الفاسق ليس كفراً الصالحة الا أن يقال  
 الغالب أن بنت الصالح صالحة وكلام المصنف بناء على الغالب اه ومثله قول القهستاني  
 أي وهي صالحة وانما يذكر لان الغالب أن تكون البنت صالحة به صلاح اه وكذا قال  
 المقدسي قلت اقترعهم بناء على ان صلاحها يعرف بصلاحهم فلهذا حال المرأة غالباً بالاسلام

واما مرتد سلم فكفراً  
 ان لم يرتد واما الكفاية  
 بين الذميين فلا تعتبر الا  
 الفتنة (ويعتبر في العرب  
 واليهام) ديانة أي تقوى  
 فليس فاسق

الابكار والصغار اه وفي الفتاوى كشيخ الاسلام أن الفاسق لا يكون كفراً الا بعدل عند  
 أبي حنيفة وعن أبي يوسف ومحمد أن الذي يسكران كان يسر ذلك ولا يخرج سكران كان  
 كفراً المرأة صالحة من أهل البيوتات وان كان يعان ذلك فلا قيل وعليه الفتوى اه قلت  
 والحاصل ان المقهور من كلامهم اعتبار صلاح الكل وان من اقتصر على صلاحها او صلاح  
 آباءها انظر الى الغالب من ان صلاح الولد والوالدة تلازمان فعلى هذا فالفاسق لا يكون كفراً  
 الصالحة بنت صالح بل يكون كفراً الفاسقة بنت فاسق وكذا الفاسقة بنت صالح كما قلنا في  
 البيهقي فليس لا يباح حق الاعتراض لان ما يلحقه من العار يمتنع أكثر من العار بهم  
 وأما اذا كانت صالحة بنت فاسق فزوجت نفسها من فاسق فليس لا يباح حق الاعتراض لانه  
 مثله وهي قد رضيت به واما اذا كانت صغيرة فزوجها أبوها من فاسق ففار كان عالماً بنفسه  
 مع العقد ولا خيارها اذا كبرت لان الاب له ذلك ما لم يكن ما جاز كما مر في الباب السابق  
 واما اذا كان الاب صالحاً وظن الزوج صالحاً فلا يصح قال في البرازي بزوج يفتنه من رجل  
 ظنه صالحاً لا يشرب مسكراً فاذا هو مد من نقالت بعد الكبر لأرضي بالنكاح ان لم يكن  
 أبوها يشرب المسكراً ولا عرف به وغاية أهل بيتهم امسحون فالتسكاح باطل بالاتفاق اه  
 فاعتقتم هذا هو الصحيح بقائه مقروء (قوله بنت صالح) نفى لكل من قوله صالحة وفاسقة وأقرده  
 للعطف باو فرجع الى أن المعتبر صلاح الابناء فقط وانه لا عبرة بقسمة اه بد كونها من بنات  
 الصالحين وهذا هو الذي نقلناه عن النهر فافهم ثم هو خلاف ما نقلناه عن البيهقي في قوله  
 مملوكاً كان أولاداً اه اذا كان مملوكاً فظاهر وأما غير المعلن فهو بان يشهد عليه أنه فعل كذا من  
 المفاسقات وهو لا يجبر به فيه فرق بينهم ما يطلب الاولياء ط (قوله على الظاهر) هذا مستظهر  
 من صاحب النهر لا كما يتوهم من أنه ظاهر الرواية فانه قد صرح في الخاتمة عن السر حسي  
 بأنه لم يقل عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا وفي الصحيح عنه أن الفاسق لا يمنع الكفاية  
 اه وقد منا أن تصحح الهداية معارض اه هذا التصحيح (قوله ومالا) أي في حق العربي  
 واليهام كما مر عن البحر لان التقاضي بالمال أكثر من التقاضي بغيره عادة وخصوصاً في زماننا  
 هذا بدائع (قوله بان يقدر على المجهل الخ) أي على ما عارفوا به من المهور وان كان كله حالا  
 فتح فلا يشترط القدرة على الكل ولا أن يساويها في الفوق في ظاهر الرواية وهو الصحيح زياد  
 ولو صيداً هو غني يفتي أبيه أو أمه أو جده كما ياتي وشمل ماله كان عليه دين بقدر المهر فانه كره  
 لانه أن يقضي أي الدينين شاء كما في الولو الجدية وماله كانت فتية بنت فقراء كما صرح به في  
 الوقعات مع لابان المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه وماله كان ذاباً كالسلطان  
 والعالم قال الزبلي وقيل بل يكون كفراً وان لم يملك الا النفقة لان الخلل يغير به ومن ثم قالوا  
 الفقيه المجهول كفراً للعربي المجهول (قوله ونفقة شهر) صححه في التبيين وصحح في المجهول  
 الا كنفاء بالنفقة مدة علم بالملك بفساد خاتمة التصحيح اه يظهر في البحر الثاني ووفق في  
 النهر منه ما يذكره الشارح وقال انه أشار اليه في الخاتمة (قوله لو طابق الجماع) فلو صغيرة  
 لا تطبق فهو كفراً وان لم يقدر على النفقة لانه لا نفقة لها فتح ومثله في الذخيرة (قوله وحرفة)  
 ذكر الكرخي أن الكفاية فيها معتبرة عند أبي يوسف وان أباح حنيفة في الأمر فيها على عادة

كفراً الصالحة أو فاسقة  
 بنت صالح مملوكاً كان أولاداً  
 على الظاهر ثم (ومالا)  
 بان يقدر على المجهل ونفقة  
 شهر ولو غير محترف والا فان  
 كان يسكن كل يوم  
 كذا يمتد لو طابق الجماع  
 (وحرفة)



العرب ان مواليهم يملكون هذه الاعمال لا يصدقون بها الحرف فلا يصدقون بها واجاب أبو  
 يوسف على عادة أهل البلاد وانهم يصدقون ذلك حرفة فيعبرون بالذي منها فلا يكون بينهم ما  
 خلاف في الحقيقة بدائع فعل هذا لو كان من العرب من أهل البلاد من يحترف بنفسه فغير  
 فيه من الكفاية فيها وحديثه يكون معتبر بين العرب واليهام (قوله فقل حاشا الخ) قال في  
 المتن ونسبه في ذلك أو حجاج أو كلاس أو دباغ أو حلاق أو بيطار أو حداد أو صغار غير كفو  
 لاسائر الحرف كطبا أو برز أو صواف وفيه اشار إلى أن الحرف جفان ليس أحدهما كفو  
 لآخر لكن أفراد كل منها كفو لنفسه أو به يقف زاهدي اه أي أن الحرف اذا تبعه  
 لا يكون أفراد احدها كفو لآخر أفراد الاخرى بل أفراد كل واحد كفو لنفسه بعض  
 وأفاد كافي البصر انه لا يلزم اتحادهم في الحرفة بل التقارب كاف فالحاشا لك كفو لحمام والدباغ  
 كفو لكلاس والصغار كفو لحداد الطار كفو لبراز قال الحلواني وعليه الفتوى وفي المتن  
 ان الموجب هو استتفاص أهل الحرف فيدورهم على هـ ذابغ أي أن يكون الحاشا لك كفو  
 للطاير بالاكندرية لانه من حسن اعتبارها وعدم عددها فقه البتة اللهم الآن يقتن  
 به احسانه غيرها اه فاما أن الحرف اذا تقاربت أو تحددت يجب اعتبار الكفاية من  
 بقية الجهات فالطباير الهيمى غير كفو للطاير أو برز زعمي أو عالم بقى التطرف في دباغ  
 أو حلاق عربي هـ بل يكون كفو للطاير أو برز زعمي والذي يظهر لي أن شرف النسب أو العلم  
 يجبر نقص الحرفة بل يفوق سائر الحرف فلا يكون نحو الطباير الهيمى الجاهل كفو للصو  
 حلاق عربي أو عالم يؤيد ما في الفتوى روى عن أبي يوسف الذي لم ينفه أو عمن  
 اذا أحرز من الفضائل ما يقابل نسب الآخر كان كفو له اه فليتأمل (قوله ابراز) قال في  
 القاموس البرز الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها أو بقاء البرز حرفة البراز اه  
 ط (قوله ولا هـ ما العالم وقاض) قال في النهر وفي البناية عن الغاية لكلاس والحمام والدباغ  
 والحارس والسائس والراعي والقيم أي البلان في الحمام ليس كفو ابنت الخياط ولا الخياط  
 ابنت البراز والتاجر ولا هـ ما البنت عالم وقاض والحاشا لك ليس كفو ابنت الدهقان وان كانت  
 دمية وقيل هو كفو اه وقد غاب اسم الدهقان على ذي العقار الكثير كافي المغرب اه  
 قلت والظاهر أن نحو الخياط اذا كان استاذا يتقبل الاعمال وله اجر ايعملون له يكون كفو  
 ابنت البرز والتاجر في زماننا كما يعلم من كلام الفتح المار اذا يصدق في الحرف ذلك نقصا فامل وما  
 في شرح المتن عن الكافي من ان الخفاف ليس كفو للبراز والطاير فافظاه رآن المراد به من  
 جعل الاخفاف أو المعال يهـ لو كان استاذ الجاهل أو يشترع الخيطة ويدها في حانوت  
 وليس في زماننا انفس من البراز والطاير قال ط وأطلقوا في العالم والقاضي ولم يبق  
 العالم يذى العمل ولا القاضي عن لا يقبل الرشوة والظاهـ ر التقيد لان القاضي حينئذ ظالم  
 ونحوه لما لم غير العامل ولا يصر اه قلت واعلمهم أطاير واذلا أقام من ذكرهم الكفاية في  
 البناية فالظاهر حينئذ أن العالم والقاضي القاض لا يكونان كفوين احدهما يفت صالحين  
 لأن شرف الملاح فوق شرف العلم والقاض مع الفسق (قوله فاحسن من الكل) أي وان كان  
 ذا مروءة وأحوال كثيرة لانه من آكل دماء الناس وأموالهم كافي الحيط نعم بعضهم كفا

فقل حاشا لك غير كفو لمثل  
 خياط ولا خياط لبراز  
 وتاجر ولا هـ العالم وقاض  
 وأما تباع الفظة فاحسن  
 من الكل

بعض

بعض شرح المتن وفي النهر عن البناية في مصر جنس هو احسن من كل جنس وهم الطائفة  
 الذين يسمون بالبرابانية اه قلت ففهوم التقييد بالتباعد أن المتبوع كأمير وسلاطن  
 ليس كذلك لانه أنشرف من التاجر عرفا كفاية هـ ما ياتي في الشارح عن البصر وقد عادت أن  
 الموجب هو استتفاص أهل الحرف فيدورهم على هـ ذابغ أي أن يكون الحاشا لك كفو  
 ومروءة وحشمة بين الناس لاشك أن المرأة لا تعير في الحرف كدباغ وسائس ونحوهما  
 فضلا عن براباني ينزل كل يوم الى الكنيف وينقل نجاسته في بيت هـ لم وكانوا راء كفا صا  
 بذلك تنظيف الناس أو المساجد من النجاسات وكان الامير أو تاجره آكل أموال الناس لان  
 المدار هنا على النقص والرفعة في الدنيا ولهذا ما قال محمدا لانه في الكفاية في الدنيا لان من  
 احكام الآخرة فلا تفي على احكام الدنيا قالوا في الجواب عنه ان المعتمد في كل موضع  
 ما اقتضاه الدليل من البناء على احكام الآخرة وعدمه بل اعتبار الدباغ في حق أمر ديني  
 وهو معتمد في الدنيا فيسقى الزوج قلت وامل ما تقدم عن الحيط من أن تابع النظام  
 احسن من الكل كان في زمنهم الذي الغالب فيه التفاضل بالدين والتقوى دون زماننا الغالب  
 فيه التفاضل بالدينا فافهم والله اعلم (قوله وأما الوظائف) أي في اوقات بحر (قوله في  
 الحرف) لان اصارت طرية لا ككتاب في مصر كاصناف بحر (قوله لو غير دينة) أي عرفا  
 كبراية وسواقة وقراشة ووقادة بحر (قوله فذودندرس) أي في علم نهرى (قوله أو نظر) هو  
 بحث صاحب البصر لكنه لا أن ليس بشريف بل هو كاحاد الناس وقد يكون عتبه فافهم  
 وربما كل مال الوقت وصرفه في المنكرات فكيف يكون كفو من ذكر الله هـ الآن يقيد  
 بالنظر ذي المروءة وينظر في حجب لاف ناظر وقت أهلى بشرط لو اوقف فانه لا يزداد  
 رتبة بذلك ط (قوله كفو ابنت الأمير عصر) لا ينبغي أن يخص بصفت الأمير بالذ كر لامة  
 أي يكون كفو ابنت التاجر بالاولى فيقيد أن الأمير أشرف من التاجر كما هو العرف وهذا  
 مؤيد لاعتناء السابق كائنه عليه (قوله اعتبارها عند ابتداء العقد) قلت يرد عليه ما في  
 الأخيرة حجاج تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاها فرشى وأثبت أم ابنته له أن يفرق بينهما  
 وأما لو قررت لرق لرجل لم يكن له ابطال النكاح اه وقد يجاب بأن ثبوت النسب لما وقع  
 مسقدا الى وقت العلوق كان عدم الكفاية موجودا وقت العقد لانها كانت موجودة ثم  
 زالت حتى ينافي كون البرة لوقت العقد وأما هـ فله الاقرار فلان اقراها يقتصر عليها فلا  
 يلزم الزوج بوجبه ما تقر رآن الاقرار حجة قاصرة على المقر (قوله ثم فجر) الاولى أن يقول  
 ثم زالت كفايته لان القصور يقابل الدباغ وهى إحدى ما يعتبر في الكفاية ط (قوله وأما  
 لو كان دباغا الخ) هذا فترعه صاحب البصر على ما تقدم بانه ينبغي أن يكون كفو انما تدر له عليه  
 عقاقبه اقوالهم ان المنة وان أمكر تركها يبق عارها ووفق في النهر بقوله ولو قيل انه ان بقى  
 عارها لم يكن كفو وان تناسى أمرها تقدم زمانها كان كفو المكان هـ (قوله لكن  
 في النهر الخ) حيث قال ودل كلامه على أن غير العربي لا يكتفى العربي رآن كان هـ الكنى في  
 جامع قاضيان قالوا المسبب يكون كفو للنسب فاما الماهمي يكون كفو الجاهل العربي  
 والعلمانية لان شرف العلم فوق شرف النسب وارتضاء في فتح القدير وجرم به البرازى وزاد

وأما الوظائف فن الحرف  
 فصاحبها كفو للتاجر  
 لو غير دينة كبراية وذو  
 تدريس أو نظر كفو  
 ابنت الأمير عصر بحر  
 (و) الكفاية (اعتبارها  
 عند ابتداء) العقد فلا  
 يضر زوالها بعد (الموكان  
 وقته كفو انما يجر لم يفسخ  
 وأما لو كان دباغا فصار  
 تاجر فان بقى عارها لم يكن  
 كفو أو لا لانهم جحشا  
 (الهيمى لا يكون كفو  
 للعربية ولو) كان الهيمى  
 (عالم) أو سلطانا (وهو  
 الاصح) ففح عن البنايع  
 وادعى في البحر أنه ظاهر  
 الرواية واقره المصنف  
 لكن في النهر ان فـ



والعالم الفتي يكون كذا والافق الجاهل والوجه فيه ظاهر لان شرف العلم فوق شرف  
 النسب فشرف المال أولى نعم الحسب ديار به المنصب والجاه كما سر به في المحيط عن  
 صدر الاسلام وهذا ليس كقول العرب كفاي النبايع اه كلام النهر ملخصا اقول حيث  
 كان ما في النبايع من تصحيح عدم كفاية الحسب لا العربية مبنيا على تفصيل الحسب بقى  
 المنصب والجاه لم يصح ما ذكره المصنف من تصحيح عدم الكفاية في العالم وعزوه في شرحه  
 الى النبايع وذكر الخير الرمي عن مجمع الفتاوى العالم يكون كقول الله لا ية لان شرف الحسب  
 أقوى من شرف النسب وعن هذا قيل ان عائشة افضل من فاطمة لان عائشة شرف العلم  
 كذا في المحيط وذكر أيضا أنه جزم به في المحيط والبرازية والفيض وجامع الفتاوى  
 وصاحب الدرر ثم نقل عبارة المصنف هاتم قال فقهر ان فيه اختلافا ولكن حيث صح  
 ان ظاهر الرواية أنه لا يكافئ فهو المذهب خصوصا وقد نص في النبايع أنه الاصح اه  
 اقول قد علمت ان ما صححه في النبايع غير ما مضى عليه المصنف وأما ما ذكره من ظاهر  
 الرواية فقد تبين فيه البصر وقول الشارح وادعى في البصر الخ فيبدأ أن كونه ظاهر الرواية  
 مجرد دعوى لا دليل عليها سوى قواهم في المتن وغيرها والعرب اكفاء أي فلا يكافئهم  
 غيرهم ولا يخفى أن هذا وان كان ظاهره الاطلاق ولكن قيده المناجيج بغير العالم وكله من  
 نظير فان شأن مشايخ المذهب افادة قيود وشروط اعتبارات مطابقة استنباطا من قواعد  
 كاية او مسائل فرعية أو أدلة عقلية وهنا كذلك فقد ذكر في آخر الفتاوى الخيرية في قرني  
 جاهل تقدم في الجاهل على عالم أنه يحرم عليه ان يكتب العلم طائفة بقدوم العالم على  
 القرني ولم يفرق بهانه بين القرني وغيره في قوله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون  
 الى آخر ما أطال به فراجع حيث كانت شرف العلم أقوى من شرف النسب بدلالة الآية  
 ونصريحهم بذلك اقتضى تقييدها بطلانها عند ادعاء على فهم من يحمل آخر فلم يكن  
 ما ذكره المشايخ مخالفا لظاهر الرواية وكيف يصح لاحد أن يقول ان من لم يأت جنيفة  
 أو الحسن البصري وغيره ما من ليس بهرم أنه لا يكون كقوله الآية قرني جاهل  
 أو ابنت عري بوال على عقبه فلا جرم ان جزم بما قاله المناجيج صاحب المحيط وغيره كما علمت  
 وارتضاء الحق ابن الهمام وصاحب النهر وتبعهم الشارح فافهم والله سبحانه أعلم (قوله  
 ولذا قيل الخ) أي لكون شرف العلم أقوى قبل ان عائشة افضل لكونها علمها وظاهره انه  
 لا يقال ان فاطمة افضل من جهة النسب لان الكلام مسوق لبيان أن شرف العلم أقوى  
 من شرف النسب لكن قد يقال بانراج فاطمة رضي الله عنها من ذلك الحق البضعة  
 فيها بلا واسطة ولذا قال الامام مالك انما بضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا افضل على بضعة  
 منه أحد ولا يلزم من هذا اطلاق أنها افضل والالزم تفصيل ما تروى عنه صلى الله عليه  
 وسلم على عائشة بل على الخلفاء الاربع وهو خلاف الاجماع كما بسطه ابن حجر في الفتاوى  
 الحنفية وحيث حذفنا من كثر العلماء من تفصيل عائشة محمول على بعض الجهات  
 كالمولود كونهم في الجنة مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة مع علي رضي الله عنهما  
 واهذا قال في بدء الامالي

الحسب يبني المنصب  
 والجاه فغير كقول الله لا ية  
 كفاي النبايع وان بالعالم  
 فكفو لان شرف العلم  
 فوق شرف النسب والمال  
 كما جزم به البرازي وارتضاء  
 الكل وغيره والوجه فيه  
 ظاهر ولذا قيل ان عائشة  
 افضل من فاطمة رضي  
 الله عنهما ذكره القهستاني

والصبيحة

والصبيحة الرجحان فاعلم ه على الزهراء في بعض الخلال  
 وقبل ان فاطمة افضل ويحكم ارجاعه الى الاول وقيل بالتوقف لتعارض الأدلة واختاره  
 الاسترغوثي من الحنفية وبعض الشافعية كما أوضحه من لا على القاري في شرح الفقه الا كبر  
 وشرح بدء الامالي (قوله والخفي كقول ابنت الشافعي الخ) المراد بالكفاية هنا صحة العقد  
 به في لزوم زوج حنفى بنت شافعي بحكم بصفة العقد وان كان في مذهب أبيه ما لا يصح  
 العقد اذا كانت بكر ابيها بشرط ان لا ينفك عنها فانه قد صحته في مذهبنا قال في البرازية  
 وسئل أي شيخ الاسلام عن بكر بالفقه شافعية زوجت نفسها من حنفى أو شافعي بل أرضا  
 الاب هل يصح أجاب نعم وان كانا يعتقدان عدم الصفة لانما يجيب بذهبنا لا بذهب الخادم  
 لاعتقادنا انه خطأ يحق الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لا يجيب بذهب اه  
 وقوله لاعتقادنا الخ مبني على القول بان المقلد يلزمه تقليد الافضل ليعتقد أوجه مذهب  
 والمعة عند الاصوابين خلافه كما بسطناه في صدر الكتاب ثم لا يخفى عما ذكرنا أنه لا مقام  
 لذكر هذا القرع في الكفاية تامل (قوله القروي) بفتح القاف نسبة الى القرية (قوله فلا  
 عبرة بالبلد) أي بعد وجود ما صرح من أنواع الكفاية قال في البحر فالناشر في القرى كقول ابنت  
 الناشر في المصنف القارب (قوله كالأعبرة بالجمال) سكن النصيحة أن يراعى الاولياء  
 الجاهلة في الحسن والجمال عندية عن النازخات ط (قوله ولا بالاعتقال) قال قاضيان في  
 شرح الجامع وما الله قلة فلا رواية فيه عن أصحابنا المتقدمين واختلاف فيه المتأخرون اه  
 أي في أنه هل يعتبر في الكفاية أم لا (قوله ولا ببيعوب الخ) أي ولا يعتبر في الكفاية الامامة  
 من العيوب التي يقص منها البيع كالجذام والجنون والبرص والبصر والدفن بحسر (قوله  
 خلافا للشافعي) وكذا المحدث في الثلاثة الاول اذا كان بحال لا تطبق المقام معه الا أن القروي  
 أو القسح للزوجية لا لاولى كفاي الفتح (قوله ليس بكفو للماتلة) قال في النهر لانه يفتوت  
 مقاصد النكاح فكان أشد من القسح ووافقه الحرفه في بغي اعتقاده لان الناس يبيعون  
 بترويح الجنون أكثر من ذي الحرفة الذميمة (قوله أو أمه أو جده) عزاء في النهر الى المحيط  
 وزاد في الفتح الجدة لكن فيه أن اعتباره كقوله بغي أي مبنى على ما ذكر من العادة بتحمل  
 المهر وهذا مسلم في الام والجد أما الجدة فلم تجر العادة بتحملها وان وجد في بعض الاوقات  
 تامل (قوله كما صرح) أي عند قول المصنف ومالا (قوله لان العادة الخ) مقتضاه أنه لو جرت  
 العادة بتحمل النفقة أيضا عن الابن الصغير كفاي زمانا أنه يكون كقوله ابل في زمانا يتصلها  
 عن أبيه الكبير الذي في حجره والظاهر أنه يكون كقوله لان المقصود حصول النفقة من  
 جهة الزوج بملك أو كسب أو غيره ويؤيده أن المتبادر من كلام الهداية وغيره ان الكلام  
 في مطلق الزوج صغيرا أو كبيرا فانه قال وعن أبي يوسف انه اعتبر القدرة على النفقة دون  
 المهر لانه تجري المساهلة في المهر وبعد المهر قادر على ما يسار إليه اه ثم زاد في البدائع  
 ان ظاهر الرواية عدم الفرق بين النفقة والمهر كمن ما مضى عليه المصنف نقل في البحر  
 نصه عن المجتبى ومقتضى تخصيصه بالصبي أن الكبير ليس كذلك ووجهه أن الصغير غني  
 بغيره في باب الزكاة بخلاف الكبير لكن اذا كان المشاط بربان العادة بتحمل الاب

والحنفي كقول ابنت  
 الشافعي ومضى للمناعن  
 مذهبنا بذهبنا كما  
 بسطه المصنف معزيا  
 لجواهر الفتاوى (القروي  
 كقولنا مدني) فلا عبرة  
 بالبلد كما لا عبرة بالجمال خالية  
 ولا بالاعتقال ولا ببيعوب  
 بفتح البيع خالفا  
 للشافعي لكن في النهر من  
 المرجعية الى الجنون ليس  
 بكفو للماتلة (وكذا الصبي  
 كقوله في أبيه) أو أمه  
 أو جده ثم عن المحيط  
 (بالنسبة الى المهر) يعني  
 المجهل كما صرح (لا) بالنسبة  
 الى (النفقة) لان العادة  
 ان الآباء يتصلون عن  
 الأبناء المهر ولا النفقة  
 ذخيرة (ولو نكحت



لا يظهر الفرق بينهما ما لا يبين المهر والمنفعة فيه - ما حيث زعموا ذلك والله تعالى اعلم (قوله)  
 باقل الخ) أي بحيث لا يتغلب فيه وقد مرنا في باب السابق (قوله فلولي العصبه)  
 أي لا غيره من الأقارب ولا القاضي لو كانت - فبها كافي الذخيرة - ثم والذي في الذخيرة  
 من الجبر المهور عليه اذا تزوجت باقل من مهر مثلها ليس للقاضي الاعتراض عليه الآن  
 الجبر في المال لا في النفس - اه - بجر قلت لكن في ج - ر الظهر - يريد ان يدخل بها الزوج  
 قبل له أتم مهر مثلها فان رضى والافرق بينهما - ما وان دخل فله مهره وانما ولا يفرق بينهما - ما لان  
 التفريق كان للنفقة صان عن مهر المثل - ولقد انه - دم حين قضى لها مهر مثلها بالدخول اه  
 (قوله الاعتراض) أفاد ان العقد صحيح وتقدم أن الزوج - ج - ر كفي فالتحذير لا فتوى  
 رواية الحسن أنه لا يصح المهر - قد ولم أر من ذكر مثل هذه الرواية هنا ومقتضاها أنه لا خلاف في  
 صحة العقد ولعل وجهه أن يمكن الاستدلال هنا بما قام مهر المثل بخلاف عدم الكفاية والله  
 تعالى اعلم (قوله أو يفرق القاضي) في الهندية عن السراج ولا تكون هذه الفرقة الاعتراض  
 القاضي والمالي يقض القاضي بالثرفه بينهما في حكم الطلاق والظهار والاباء والميراث باقي اه  
 (قوله دفع المهر) اشار الى الجواب عن قولها الميراث لولي الاعتراض لان ما زاد على عشرة  
 دراهم - حقها ومن أسقط حقه لا يعترض عليه ولا يحنقه - أن الاولياء يقتضون بطلاه  
 المهور ويؤيدهون بنقصانها فاشبه الكفاية بجر والمتون على قول الامام (قوله فله مهرها - ف  
 لمسمى) أي ليس لهم طاب التكميل لانه عند بقاء النكاح وقد زال (قوله فله مهرها)  
 لان الفرقة جاءت من قبل من له الحق وهي فسخ - عن نرح المتق (قوله فله مهرها)  
 هذا في غير المهر فبها لا تفريق بين هذا المهر المثل كعاقبه (قوله لا تنهيه  
 النكاح بالموت) فلا يمكن لولي طاب الفسخ فلا يلزم الاتمام لانه انما يلزمه الزوج خوفا  
 الفسخ وقد زال النكاح بالموت ط (قوله أمره بتزويج الخ) ٣ ثم روى في بعض مسائل الوكيل  
 والقضوي وزكرها في باب الولي لان الوكيل نوع من الولاية لانه اذا تصرفه - في الموكل ونفاد  
 عقد الفضيولي بالاجازة يجهله في - حكم الوكيل وعقد لذلك في الكفر وغيره فصلا على حدة واعلم  
 انه لا يشترط الشهادة على الوكالة بالنكاح بل على عقد الوكيل وانما يغيب في أن يشهد على  
 الوكالة اذا خيف بعد الموكل ايها الفسخ (قوله بتزويج امرأة) أي منكرة وباني محترمه واطلق  
 في الامة فشمول المكتوبة وام الولد بشرط أن لا تكون الوكيل للتممة ومالو كانت عيابه  
 أو مقطوعة اليدين أو مفلوجة أو مجنونة خلافا له - ما أو - فبها لا يتجاءر اتفاقا وقيل على  
 الخلاف فسخ زائد في البصر أو كفاية أو من حلف بطلانها أو آلى منها أو في عدة الموكل أو بغير  
 فاش في المهر (قوله جاز) في بعض النسخ - فهو أنسب لان الكلام في النفاذ لا في  
 الجواز ح (قوله وقال لا يصح) أي اذا رد الأمر والاولى التعسير بلا ينفذ فيه - فبها  
 - وتوقف روجه قول الامام أن هذا يرجع الى اطلاق اللفظ وعدم التهمة ووجه قوله - ما أن  
 المطلق ينصرف الى المتعارف وهو التزوج بالا كفسا وجوابه أن العرف - ثم في تزويج  
 المكافئات وغيرهن وغنا في الفسخ (قوله وهو استه - ان) قال في الهداية وزكر في الوكالة  
 أو اعتبار الكفاية في هذا اختصاص عندهم لان كل أحد لا يجوز عن التزوج بطلن الزوجية

بأقل من مهرها فلولي  
 العصبه (الاعتراض - في  
 يتم) مهر مثلها (أو يفرق)  
 القاضي منهم ما دفعه المهر  
 (ولو طلقها) الزوج (قوله)  
 تفرق لولي قبل الدخول  
 فله مهر المسمى) فلولي  
 فرق الولي يتم - ما قبل  
 الدخول فلا مهر لها وان  
 بعده فله المسمى وكذا لو  
 مات أحداهما قبل التفرقة  
 فليس لولي المطالبة  
 بالانعام لانتهاء النكاح  
 بالموت جوازه - والقاضي  
 (أمره - بتزويج امرأة  
 فزوجه أمة - جاز) وقال  
 لا يصح وهو استه - ان  
 ملق تعالى - هداية وفي  
 شرح الطحاوي قوله - ما  
 - من لاف توى واختاره  
 أبو الليث وأقره المصنف  
 وأجهوا انه لو تزوجه

٣ مطالب  
 في الوكيل والقضوي  
 في النكاح

فكانت الا - تعانة في التزوج بالكفر اه - قال في الفسخ وفيه اشارة الى اختباره واهما  
 لان الاستحسان مقدم على غيره الا في المسائل المعلومة والحق أن قول الامام ليس قيدا لانه  
 أحد بنسب اللفظ المخصوص - فكان النظر في أي الاستحسانين أولى اه - والمراد باللفظ  
 المخصوص لفظ الموكل (قوله فبها الصغيرة) فلو كبرت برضاها لا يجوز عنده خلافا لهما ولو  
 زوج - أخذه - كبره برضاها جازا نفاقا بجر ومنه في الذخيرة (قوله أو مواليه)  
 بتدبير اليه كرمية اسم مفعول - أي التي هي مولى عليه من جهته أي له عليه الولاية وهذا  
 عطف عام على خاص وذلك كثبت أخيه الصغيرة (قوله كالأمر بهينة) محترق قول المتن  
 امرأة بالتمكيد ومثله ما لو عين المهر كالأفقر وجب ما كثر فان دخل بها غير عالم فهو على خياره  
 فان فارقها فله الاقل من المسمى ومهر المثل ولو هي الموكلة ومعت له ألقاها زوجها ثم قال  
 الزوج ولو بعد الدخول تزوجت بغيره وصار صدقه الوكيل ان أقر الزوج أنهم لم يوكلا بغيره  
 فهي بالخيار فان ردت فله مهر المثل بالغا ما بلغ ولا نفقة عدة ان بالرد بين أن الدخول  
 حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون نفقة العدة وان كذب الزوج فاقول لها مع  
 بينه ما فانه ردت فباني الجواب بجهاله ويجب الاحتياط في - فبها لا يحصل لها مهر أولاد  
 ثم تذكر درماز وجهه الوكيل ويكون القول قواها فقر النكاح فتح ملخصا قال  
 في البرازية وهذا ان ذكر المهر وان لم يذكروا وجهه باكثر من مهر المثل لا يتغلب فيه  
 الناس أو زوجها باقل منه كذلك صح عنده خلافا له - ما لكن للاولياء حق الاعتراض في  
 جانب المرأة فله المهر منهم اه - وانظر ما قدمنا في باب الولي (قوله لا يجوز تناقلا) لان الكفاية  
 معتبرة في حقه فلو كان كفوا الا انه أعمى أو مفلج أو صبي أو مجنون - فهو جاز وكذا لو كان  
 نصيبا أو عتقا وان كان اه التفرق بغيره - ذلك بجر ثم قال ولو تزوجه من أيه أو ابنه لم  
 يجوز عنده وفي كل موضع لا ينفذ فعل الوكيل فالحق موقوف على اجازة الموكل وحكم لرسول  
 حكم الوكيل - في جميع ما ذكرنا ونوكيل المرأة المتزوجة بالتزويج اذا طاعت وانقضت  
 عدتها صحح كوكيله أن يزوجه المتزوجة فطاعت وحلت فزوجها فانه صحيح (قوله بنكاح  
 امرأة) تذكر هاد لانه على أنه لو عينه فزوجها مع أخرى لا يكون مخالفا ليقض عليه في المأينة  
 وفي الثاني - وكذا بان تزوجه فلانة أو فلانة فاهم ما تزوجه جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الجهالة  
 مهر (قوله للعاقبة) تمثيل قاصر وعادة الهداية لانه لا وجه له الى تنقيذهما للمعاقبة ولا  
 الى التنقيذ في - هدا - ما غير غير للجهالة ولا الى التعيين اه - دم الاولوية فتعين التفريق اه  
 (قوله وله أن يجيزهما واحداهما) اعترض الزباني به - ذاعلى قول الهداية فتعين التفريق اه  
 وأجاب في البحر بان مراده - عدم الاجازة فان أجاز نكاحهما واحدا - ما نفذ (قوله  
 وتوقف الثاني) لانه قضوي فيه ط (قوله اذا قال الخ) في غاية البيان أمر ما أمرأتين في  
 عدة فزوج واحد - جاز الا اذا قال لا تزوجه - في الأمرأتين في عدة فلا يجوز اه أي  
 لا يجوز أن يزوجه واحدة فلو تزوجه ثنتين في عدة تينة فظاهر عدم الجواز لان قوله في عدة  
 داخل تحت الحكم وهو المنة وممن - كلام الشارح وفي المحيط أمر ما أمرأتين في عدة  
 فزوجهما في عدة تين جاز وفي لا تزوجه امرأتين الا في عدة تين تزوجه - ما في عدة لا يجوز

بنته الصغيرة أو مواليه لم  
 يجز كالأمر بهينة  
 أو بغيره أو أمة الخالف  
 أو امرته بتزويجها ولم تدين  
 فزوجها غير كفولم يجز  
 اتفاقا (ولو) تزوجه المأمور  
 بنكاح امرأة (أمرأتين في  
 عدة واحدة) ينفذ  
 للعاقبة وله أن يجيزهما  
 أو أحدهما أو لولي عقدين  
 لزوم الاول وتوقف الثاني  
 ولو أمر به امرأتين في عدة  
 فزوج واحد أو ثنتين  
 في عدة تين جاز الا اذا  
 قال لا تزوجه امرأتين  
 في عدة تين في عدة تين لم  
 يجز الخالف (ولا ينفذ)  
 الاجاب



والفرق انه في الاول ان ثبت الو كالة حالة الجمع ولم ينه حالة التفرد فصار له سكت والتخصيص على الجمع لا ينفي ما عداه في الثاني ففما حالة التفرد والتي مقيدها في الجمع من تخصيص مقصوده فلم يصح وكية لاحالة الانفراد اه والظاهر ان في صورة الثاني هذه لزوجه امرأة يصح ولا يتوقف على تزويج الثانية في عقد آخر وكذلك في صورة الثاني في كلام الشارح وهي لاتزوج حتى الامر اتي في عقدتين وهو خلاف المذهب ومن كلامه فامل (قوله على قبول غائب) أي شخص غائب فاذا اوجب الحاضر وهو فاضولي من جانب أو من الجانبين لا يتوقف على قبول الغائب بل يبطل وان قبل العاقد الحاضر بان تكلم بكلامين كما يأتي وقيد الغائب لانه لو كان حاضر افتداه يتوقف كالفرضين وتارة ينفذ بان لم يكن فاضوليا ولومن جانب كافي الصور الخمس الاتية (قوله في سائر العقود) قال المصنف في المنع هو أولى مما وقع في الكثر من قوله على قبولنا كغائب لانه ربما فهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله بل يبطل) لما كان يتوهم من عدم التوقف أنه تام اكتفاء بالايجاب وحده دفع هذا الابهام بالاضراب ومحل البطلان اذا لم يقبل فاضولي عن الغائب أما اذا قبل عنه توقف على الاجازة ط (قوله ولا تلحقه الاجازة) يعني أنه اذا بلغ الآخر الايجاب فقبل لا يصح العقد لان الباطل لا يجاز ط (قوله يقوم مقام القبول) كقوله من لا زوجت فلانة من نفسي فانه يتضمن الشطرين فلا يحتاج الى القبول بعده وقيل يشترط ذكر لفظ هو أصيل فيه كزوجت فلانة بخلاف ما هو ثابت فيه كزوجت من نفسي وكلام الهداية صريح في خلافه كافي البصر عن الفتح (قوله وليا أو وكيلان من الجانبين) كزوجت ابني بنت أخي أو زوجت موكلتي فلانة وكافي فلا تلحق ط ويكنى شاهدان على وكاته ووكالته وعلى العدة لان الشاهد يصحل الشهادات العديدة اه وقدمنا ان الشهادة على الو كالة لا تلزم الا عند الحدود (قوله ووكيلا أو وليا من آخر) كالأول وكالته امرأتان يزوجهان نفسه او كانت له بنت عم صغيرة لاوليها اقرب منه فقال تزوجت موكلتي أو بنت عمي (قوله كزوجت بنتي من موكلتي) مثال للصورة الخامسة ولا بد من التعريف بالاسم واللقب وانما يذكر لانه مريبانه (قوله ليس ذلك الواحد) أي المتولى للطرفين فاضولي كافي الخمس المادة (قوله ولومن جانب) أي سواء كان فاضوليا من جانب واحد او من جانبين أي جانب الزوج والزوجة فاذا كان فاضوليا منهم ما او كان فاضوليا من أحدهما كان من الآخر أصيلا أو وكيلا أو وليا في هذه الاربع لا يتوقف بل يبطل عندهم اخلافا للثاني حيث قال انه يتوقف على قبول الغائب كما يتوقف اتفاقا لو قبل عنه فاضولي آخر والخمسة السابقة نافذة اتفاقا وبقي صورة عائنة عقابية وهي الاصيل من الجانبين لم يذكرها لاحتحائها (قوله وان تكلم بكلامين) أي بايجاب وقبول كزوجت فلانا وقبالت عنه وهذه مبالغة على المذهب وهو أن الواحد لا يتولى طرفي النكاح عندهما اذا كان فاضوليا ولومن جانب سواء تكلم بكلام واحد او بكلامين خلافا لما في حواشي الهداية وشرح السكافي من أنه انما يبطل عندهما اذا تكلم بكلام واحد أو مالو تكلم بكلامين فانه لا يبطل بل يتوقف على قبول الغائب اتفاقا ورده في الفرض بان الحق في لانه وأنه لا يوجد هذا الفيد في كلام اصحاب المذهب وانما المنقول أن الفاضولي الواحد لا يتولى الطرفين عندهما وهو مطلق

على قبول غائب من الجانبين  
في سائر العقود من  
نكاح ويصح وغيره ما بل  
يبطل الايجاب ولا تلحقه  
الاجازة اتفاقا وينتول طرفي  
النكاح واحد بايجاب  
يقوم مقام القبول في خمس  
صور كان كان وليا  
او وكيلان من الجانبين  
او أصيلا من جانب  
وكيلا أو وليا من آخر  
او وليا من جانب وكيلا  
من آخر كزوجت بنتي من  
موكلتي (ليس ذلك  
الواحد) فاضولي ولو  
(من جانب) وان تكلم  
بكلامين على الرابع

(قوله لان قبوله) أي الفاضولي المتولى الطرفين (قوله لما تقرر الخ) حاصله ان الايجاب لما صدر من الفاضولي وليس له قابل في المجلس ولو فاضوليا آخر صدر باطلا غير متوقفة على قبول الغائب فلا يقيده قبول العاقد بعده ولم يخرج بذلك عن كونه فاضوليا من الجانبين قال في الفتح ان كون كلامي الواحد عقدًا اتفاقا هو أثر كونه مأمورا من الطرفين أو من طرف وله ولاية الطرف الآخر (قوله ونكاح عبد) أي ولو مدبرا أو مكاتبًا غير (قوله وأمة) أي ولو أم ولد (قوله على الاجازة) أي اجازة السيد أو اجازة العبد به. والاذن المتأخر من العقد لما في البحر عن التجنيس لتزوج بغير اذن السيد ثم اذن لا ينفذ لان الاذن ليس باجازة ولا بد من اجازة العبد العاقد وان صدر العقد منه اه (قوله كنكاح الفاضولي) أي الذي ياتيه مع آخر أصيل أو ولي أو وكيل أو فاضولي أو لوتولى طرفي العقد وهو فاضولي من الجانبين أو أحدهما فانه لا يتوقف خلافا لابي يوسف كما مر قال في البحر الفاضولي من يتصرف غيره بغير ولاية ولا وكالة أو لائقة. وليس أهلا وانما زده أي قوله وألحقه ليدخل نكاح العبد بلا اذن ان قلنا انه فاضولي والافه ولحقه في أحكامه اه والصبي كالعبد وانما قال من يتصرف لامن بعده ليدخل العبد كالأول على طلاق زوجة غيره على دخول الدار مثلا فانه يتوقف على اجازة الزوج فان أجازته افاق فطلق بالدخول بعد الاجازة لا قبلها ما لم يقل الزوج اجرت الطلاق على ولو قال اجرت هذا العبد على لزومه العبد ولا يقع الطلاق ما لم تدخل بعد الاجازة كافي الفتح عن الجسامع والنسقي (قوله ان لها مجيز الخ) فسر المجيز في النهاية بقابل يقبل الايجاب سواء كان فاضوليا أو وكيلا أو أصيلا وقال فيه في فصل بيع الفاضولي لو باع الصبي ماله أو اشترى أو تزوج أو زوج أمته أو كاتب عبده ونحوه توقف على اجازة الولي ولو باع هو فاجازته فذو طلق أو خلع أو عتق عبده على مال أو بدونه أو وهب أو صدق أو زوج عبده أو باع ماله بعبادة فاحشة أو اشترى بغير فاحش أو غير ذلك مما لو فعله له لا ينفذ كان باطلا لعدم المجزوءة العقد الا اذا كان لفظ الاجازة يصلح لابتداء العقد فيصح على وجهه الانشاء أن يقول بعد البلوغ أو وقت ذلك الطلاق أو العتاق اه قال في الفتح وهذا واجب أن يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقا ولا بالولي اذا لا يتوقف في هذه الصور وان قبل فاضولي آخر أو ولي له عدم قدرة الولي على امضاءه افعلى اه هذا خلافا للمجيزه أي مالم يسلم من يقدر على الاجازة يبطل كما اذا كان فاضولي أو زوجة فاضولي أمه أو أخت امرأته أو خاتمة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة يقيم في دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يقدر على الامضاء في حالة العقد وقوعه باطلا حتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة وانقضت المعتدة فاجاز لا ينفذ ما اذا كان فيجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اه ملخصا وقوله وأما اذا كان أي وجد سلطان أو قاض في مكان عقد الفاضولي على المجنونة أو اليتمية فيتوقف أي وينفذ باجازتها به مدعها أو بلوغها لان وجود المجيز حالة العقد لا يلزم كونه من أولياء النسب كما تقدم في الباب السابق فيقبل قوله والولي الابهة الترويج بقبية الاقرب (قوله ولابن الأم الخ) اه هذه من فروع قوله ويتولى طرفي النكاح واحد ليس بفاضولي من جانب فيتولا هذا بالاصالة من جانبيه والولاية من جانبها ومثل الصغيرة

لان قبوله غير متوقفة  
تقرر ان الايجاب لا يتوقف  
على قبول غائب (ونكاح  
عبد وأمة بغير اذن السيد  
موقوف) على الاجازة  
(كنكاح الفاضولي) هي  
في البيوع توقف عقود  
كلها ان لها مجيز حالة العقد  
والا تبطل (ولابن الأم ان  
يزوج بنت عمه الصغيرة)  
فله كبرية



المعتوقة والمجنونة ولا يخفى أن المراد حيث لا ولي أقرب منه (قوله لا يمتنع الاستئذان) أي إذا زوجها لنفسه لا يمتنع من استئذانها قبل العقد (قوله لا يجوز عندهما) لأنه تولى طرفي النكاح وهو فاضل من جانبها فلم يتوقف عندهما بل بطل كعامة ما إذا لم يتوقف لا يتخذ بالاجازة بعد بالسكوت أو الإفصاح وهذا إذا تزوجها لنفسه كما قلنا أما لو تزوجها لغيره فلا استئذان سابق فسكت بكذا أو أفصحت بالرضا بما يكون اجازة لأنه تقدم وقوفه بالكون لم يتول الطرفين بنفسه بل بانتم المقدم مع غيره من أصيل أو ولي أو وكيل أو فاضل فتكون المستقلة حيث لا من فروع قوله كنكاح فاضل (قوله جوهرية) جميع ما تقدم من قوله ولابن الم الم إلى قوله السلطان عبارة الجوهرية (قوله يعنى بخلاف الصغيرة الخ) توضيح أن قول الجوهرية وكذا المولى الخ إشارة إلى أن كرايم الم أو لا غير قيد بل المراد به من له ولاية التزوج والتزويج وظاهره أن هذا التعميم جار في الصغيرة والكبيرة أي زوج المولى الصغيرة من نفسه وكذلك الكبيرة لكن بالاستئذان وهذا صحيح في الكبيرة أما الصغيرة فلا لأنه ليس لها كتم والسلطان أن يتزوجها صغيرة لا ولي أو غيره ما لان فعلها محكم فيتمين أن يكون قول الجوهرية وكذا الخ راجعاً إلى قوله فلا وكبيرة لبيان تميم المولى فيما نطق وهذا معنى قول الشارح بخلاف الصغيرة كما مر أي في الفروع من الباب السابق في قوله ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه الخ يمكن بعد جعل كلام الجوهرية على هذا يبقى فيه اشكال آخر وهو أن الحاكم والسلطان لا يزوجان الصغيرة لأنفسهما إلا بفعلها محكم كما مر وهذا لا يظهر في المولى الماتق ففكر أنه مع ما لا ذكر وان ظهر بالنسبة إلى الكبيرة لكنه لا يظهر بالنسبة إلى الصغيرة المفهومة من التقييد بالصغيرة فلذلك قال فيجوز رفاقه وهو الذي يظهر أنه لا مانع من تزويج المولى الماتق معتققة الصغيرة لنفسه حيث لا ولي أقرب منه لأنه حيث لا هو المولى الماتق فيكون أصيلاً من جهة وليها من جانبها كإبن الم فمكون داخل تحت قوله هم ويتولى طرفي النكاح واحداً ليس بفاضل من جانب ولا بهارض ذات عبارة الجوهرية التي هي غير محررة إذ لا وجود المانع في الحساكم وهو أن فعله حكم إمكان داخل تحت هذه الفاء لانه لا مانع في المولى فيبقى داخل تحت ما إذا زال كان المولى كالحاكم يلزم أن لا يملك تزويجها من ابتع وشحوه عن لا تقبل شهادته ويخالفه ما في الفتح عن التجنيس لوزوج القاضي الصغيرة التي هو وليها من ابنة لا يجوز كالوكيل بخلاف سائر الأولياء لأن تصرف القاضي حكمه لا يملكه لا يجوز بخلاف تصرف المولى أه فقوله بخلاف سائر الأولياء يفعل المولى الماتق فهو هذا سبب في أنه ليس كالقاضي (تنبيه) تقدم أن المعتق آخر العصباء وأن له ولاية التزويج ولو كان امرأة ثم يتزوجها وانفلتت من نسب على تقييدهم كافي الفتح حيث علمت أنه تزويج الصغيرة لنفسه فكذلك ابنته وعصبانته وكذلك لو كان امرأة تزوج معتقة أو غير معتقة ها واقع تعالى أعم (قوله من نفسه) في المغرب تزوجته امرأة تزوجت امرأة وليس في كلامهم تزوجت بامرأة ولا تزوجت منه امرأة (قوله فان له ذات) أي تزويجها لنفسه بشرط أن يعرفها الشهود أو يذكراهما واسم أبيها وجدها أو تكون حاضرة متمتعة فتكفي الإشارة إليها وعند الخصاص لا يشترط كل ذلك بل يكفي قوله تزوجت نفسي من هو كافي كما بسط في الفتح

فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجها بلا استئذان فسكت أو أفصحت بالرضا لا يجوز عندهما وقال أبو يوسف يجوز وكذا المولى الماتق والمالك والسلطان جوهرية بمعنى بخلاف الصغيرة كما مر فاجز (من نفسه) فيكون أصيلاً من جانب وليها من آخر (كالموكيل) الذي وكلته أن تزوجها من نفسه فان له ذلك فيكون أصيلاً من جانب وكيلها من آخر (بخلاف ما لو وكلته بتزويجها

والصير فقد خلا الكلام عليه بعد قوله وبشرط حضور شاهدين ثم ان قول الشارح فانه يخرج اعتراب اثنين عن أصله ولا يضر ذلك لأنه لم ينفى لفظ وانما زاده لا صلاح المتن فان قول المصنف كالوكيل الكاف فيه التشبيه بمسئلة ابن ابي عمير ومما صدر به أو كافي وكيل خبر مقدم والصدور المتبذل من أن وصلتهما بتداهم وخرواسم الإشارة قبل منه وفيه أمران الأول إطلاق الوكيل مع أن المراد منه وكيل مقيد بأن يزوجه من نفسه والثاني أنه لا حاجة إلى زيادة اسم الإشارة فاصح الشارح الأول بزيادة قوله الذي وكلته والثاني بزيادة قوله فان له حيث لا يمتنع قوله للوكيل خبر مبتدأ محذوف تقديره أن يزوجه من نفسه ولم يصرح به لدلالة التشبيه عليه وقوله الذي وكلته الخ نعت للوكيل ولا يخفى حسن هذا السبيل ثم يمكن إصلاح كلام المتن بدونه بجعل اسم الإشارة مبتدأ والوكيل خبره وقوله أن يزوجهما على تقدير الباء المارة منه الخ بالوكيل وهذا وإن صح لكنه غير متبادر من هذا اللفظ وعلى كل فلا خال في كلام الشارح فافهم (قوله من رجل) أي غير معين وكذا المعين بالاولى وفي الهندية عن المحيط رجل وكل امرأة أن تزوجه من نفسه تزوجت نفسها منه لا يجوز (قوله تزوجهما من نفسه) وكذا لو تزوجهما من أبيه أو ابنته عند أي خيفة كما قدمناه عن البحر لأن الوكيل لا يقدم مع من لا تقبل شهادته للتممة (قوله لان الخ) يؤهم الجواز لو تزوجهما من أبيه أو ابنته وقد علمت أنه لا يجوز (قوله أو وكلته ان يتصرف في أمرها) لأنه لو أمرته بتزويجها لاعتك أن يزوجهما من نفسه فهذا أولى هندية عن التجنيس قلت وقد مضى التعديل صحة تزويجها من غيره وبخفي تقييده بالقرينة وينبغي أنه لو قامت قرينة على إرادته تزويجها منه أنه يصح كالوخطبها لنفسه وقالت أنت وكيل في أموري (قوله أو قالت) في غالب النسخ باء وفي بعضها باء ولو الأول هو الموافق لما في البحر وغيره فهي مثله ثانية ونقل المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى أنه يصح قال البرزوي أهـ هذا القائل ذهب إلى أن الماتق من الوكيل أنه يريد تزويجها لنفسه لا يجوز (قوله لم يصح) أي لم يفتل يتوقف على اجازته لأنه صار فاضلًا من جانبها (قوله والاصل الخ) بيانه أن قوله ركك أن تزوج من رجل الكاف فيه الخطأ بفساد الوكيل معرفة وقد ذكرت رجلاً منكر أو المرفع غيره وكذا قوله عن شئت فانه يعني أي رجل شئت (قوله وأحد العاقدين) هو العاقد لنفسه كافي البحر أي سواء كان أصيلاً أو ولياً أو وكيلاً فانه عاقد لنفسه يعني أنه غير فاضل تامل وانظر ما لو كان فاضلًا بان كان كل من العاقدين فاضلين والظاهر أن الشرط قيام المعقوداهما فقط (قوله أربعة أشياء) وهم العاقدان والمبيع وصاحبه وزاد الثمن ان كان عرضاً كافي البحر فافهم (قوله كما ينبغي) أي في البيوع (قوله لا يملك نقض النكاح) أي لا قولاً ولا فعلاً قال في الخاتمة العاقدون في الفسخ أربعة عاقد لا يملك الفسخ قولاً ولا فعلاً وهو الفاضل حتى لو تزوج رجلاً امرأة بلا إذن ثم قال قبل اجازته فسخت لا يفسخ وكذا لو تزوجهما اختها يتوقف الثاني ولا يكون فاضلاً الأول وعاقده يفسخ بالقول فقط وهو الوكيل بنكاح معينة إذا خطب عنه فاضل فهو هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول ولو تزوجهما اختها يفسخ لاول وعاقده يفسخ بفعل فقط وهو الفاضل إذا تزوج رجلاً امرأة بلا إذن ثم وكاه الرجل أن يزوجه امرأة غير معينة تزوجهما أخت

من رجل - ل فزوجهما من نفسه لان انصبة من زوجها لا تزوجا (و وكلته أن يتصرف في أمرها أو قالت له زوج نفسي من شئت لم يصح تزويجها من نفسه كما في الخاتمة والاصل ان الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت النكحة (ولو أجاز) من له الاجازة نكاح الفاضل بعد موته صح لان الشرط قيام المعقود له واحد اما قد ين نفسه فقط (بخلاف اجازة يعمه) فانه بشرط قيام أربعة أشياء كما ينبغي (فروع) الفاضل قبل الاجازة لا يملك نقض النكاح



الاولى يتفصح نكاح الاولى ولو فسخه بالقول لا يصح وعاقده مخرج - ما وهو الوكيل بتزويج امرأة بغيرها اذا زوجه امرأة خاطب عنها فاذول فان فسخه الوكيل او تزوجه - اختام الفسخ (قوله بخلاف البيع) والفرق انه بالبيع تعلقه العهدة فله الرجوع كي لا يضر بخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى المأقود له عمادية (قوله ووافقه في المهر المسمى) فقدمنا الكلام عليه عند قوله بعينه (قوله وحكم رسول كوكيل) قال في الفتح ذكر في الرسول من مسائل اصل الميسوط قال اذا ارسل الى امرأة رسولاً او غيرها او غيرها او غيرها فلا نأبى ان تزوجه بنفسه - ان فاشتهت ان تزوجه - مع النكاح كلامه - ما أي كلامها وكلام الرسول فان ذلك جائز اذا اقر الزوج بالرأس او قامت عليه بينة فان لم يكن أحدهما فلا نكاح بينهما - لان الرأسمال لم تثبت كان الاخر فمضوا بالبرص الزوج به - نفعه ولا ينجي أن مثل هذا بعينه في الوكيل ثم ذكر فروعا كانه يتجرب في الوكيل اه - وقدمنا اول النكاح احكام التزوج بارسال الكتاب والله تعالى أعلم

(باب المهر)

لما فرغ من بيان ركن النكاح ونظمه شرع في بيان حكمه وهو المهر فانه مهر المنسوب بالصدق فكان حكمه كذا في العنابة واعترض في السعدية بان المسمى من أحكامه أيضا واجاب في النهر بانه انما خص مهر المثل لان حكم النهر هو انزله الثابت به والواجب بالعقد انما هو مهر المثل ولذا قالوا انه الموجب الاصلي في باب النكاح واما المسمى فاعلم انما قام مقامه للتراضي به ثم عرف المهر في العنابة بانه اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة البضع اما بالتسمية او بالعقد واعترض بعدم شموله للواجب بالوطء بشبهة ومن ثم عرفه بعضهم بانه اسم لما نسبته المرأة بقدر النكاح او الوطء واجاب في النهر بان المعروف مهر هو حكم النكاح بالعقد تامل (قوله ومن اسمائه الخ) افاد ان اسماء غيره كالاجور والعتاق والحياء قال في النهر وقد جمعه بعضهم في قوله

صدقات ومهر فخله وفريضة • • • • •

لكنه لم يذكر المهر والصدقة (قوله وفي استيلاء الجوهرة) اي في باب الاستيلاء من الجوهرة نقلا عن الامام السرخسي (قوله في المهر المثل) سمي في تفسيره وتفسيره (قوله وفي الاماء الخ) اي عشرة قيمة الامية ان كانت بكر او نصف عشرة قيمتها ان كانت ثيبا والظاهر انه يشترط عدم نقصان العشر او نصفه عن عشرة دراهم - فان نقص وجب كونه الى العشرة لان المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر المثل او مسمى ح قلت وقال في التبيين بعد نقله ما ذكره الشارح عن بعض الحقوقيين وقيل في الجواهر - ينظر الى مثل ذلك الجارية بجمالها ومولها بكم تنزج فيعتبر بذلك وهو المختار اه - والظاهر ان هذا هو المراد من قوله الاتي عند ذكر مهر المثل ان مهر الامة بقدر الرغبة فيها وفي باب نكاح الرقيق من الفسخ العقر هو مهر شها في الجمل اي ما يرغب به في مثلهما بالانقضاء واما ما قيل ما يدعيه من ان المهر لا يجازي فليس معناه بل العادة ان ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهر

بخلاف البيع يشترط لزوم عقد الوكيل موافقة في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل  
(باب المهر)  
ومن اسمائه الصدقات والصدقة والخلعة والعتبة والعقرو في استيلاء الجوهرة والعقرو في المهر المثل وفي الاماء عشرة قيمة البكر ونصف عشرة قيمة الثيب (اقاله عشرة دراهم)

لان الثاني للبيعة بخلاف الاول اه (قوله حديث البيهقي وغيره) رواه البيهقي بسند ضيف ورواه ابن ابي حاتم وقال الحافظ ابن حجر انه بهذا الاسناد حسن كافي في القدير في باب الكفاية (قوله ورواية الاقر الخ) أي ما يدل بحسب الظاهر من الاحاديث المروية على جواز التقدير باقل من عشرة وكاهاه ضمة الاحديث القس ولو خاتم من حديد يجب حياها على أنه المجهول وذلك لان العادة عندهم - ثم تجبيل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى انه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها - كما عرفت على الله عليه وسلم لما ان يدخل بها طمأنينة رضى تعالى عنه - ما حق يعطيه شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال اعطها درعك فاعطاها درعه ورواه ابو داود والنسائي ومعلوم ان الصدقات كان اربع مائة درهم - وهي فضة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة رضى الله تعالى عنها قالت امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيه شيئا رواه ابو داود وفيه - هل المنفع المذكور على الذنب أي ذنب تقديم شيء ادخاله للمسة عليه انا قاله القائل او اذا كان ذلك معهودا وجب - هل ما خاف ما رويناه عليه بهما بين الاحاديث وهذا وان قبل انه خلاف الظاهر في حديث القس ولو خاتم من حديد لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه - بعد تزوجه بها بما معك من القرآن فان حل على تعليمه اياها ما معه أو نفى المهر بالكتابة عارض كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى أن تتقوا باموالكم الحكم فبعد الاحلال بالابتغاء بالمال فوجب كون الخبر غير مخالف له والام يقبل لانه خبر واحد ولا يفسخ القاض في الدلالة ونظام ذلك مبسوط في الفتح (قوله فضة) تميزه صوب أو مجرد دراهم تميزه فضة تميزه دراهم - ثم على أن المراد بها آلة الوزن (قوله وزن) بالرفع صفة عشرة وبالنصب حال على تقدير ذات وزن ط (قوله سبعة من قبل) هو أن يكون كل درهم أربعة عشر قيراطا ثم ثلثا لينة (قوله مضروبه سبعة من قبل) فلو سمي عشرة تبرا أو عرضة قيمته عشرة تبرا الا مضروبه مع وانما اشترط المكوكة في نصاب السرقة لقطع ثقله لا لوجود الحد بجر (قوله ولو دينارا) أي في ذمتها أو في ذمة غيرها اما الاول فظاهر واما الثاني فكلو تزوجه على عشرة فله على زيد فانه يصح وتاخذها من أي - ما شئت فان اتبعت المدينون أجبر الزوج على أن يوكاه بالقبض منه كافي النهر أي لا يلزم ثيابك الدين من غير من عليه الدين اه ح لكن اذا اضيف النكاح الى دراهم في ذمتها تعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما اذا كان في ذمة غيره فانه يعلق بالمثل لا يكون عليك الدين من غير من عليه الدين وبيان ذلك في الذخيرة (قوله او عرضا) وكذا لو منعه كسكنى داره وركوب دابة - ووزراعة أرضه حيث عات المدة كافي الهندية قلت ولا بد من كونها عمدا - تصح المسال بقباطنة المخرج ما يأتي من عدم صحة التسمية في خدمة الزوج الحر لها وتعليم القرآن (قوله قيمته عشرة وقت العقد) أي وان صارت يوم التسمية غائبة فليس لها الا هو ولو كان على عكسها لم تعرض المسمى ودراهم - ان ولا فرق في ذلك بين الثوب والكيل والموزن لان ما جعله مهر لم يتغير في نفسه وانما التغير في رغبات الناس بجر عن البدائع (قوله اما في ضمانها الخ) - في اما الحكم في ضمانها الخ وذلك كالزوجها على ثوب وقيمة عشرة فضة وقيمة عشرة ووطءها قبل الدخول والثوب - ثم لك ردت

حديث البيهقي وغيره  
لامهر أقل من عشرة دراهم  
ورواية الاقل تحمل على المجهول (فضة وزن جنة)  
مناقيل كافي الزكاة  
(مضروبة كانت اولا) ولو دينارا أو عرضة قيمته عشرة وقت العقد اما في ضمانها بطلاق قبل الوطء في يوم القبض



عشرة لانه انما دخل في ضمانها بالقبض فتعذر بوجبه يوم القبض بغير من المخطوط والهلاك  
 كالا... ثم لا لانها اذا لم تؤخذ بغير اذني قبضه بعد القبض في الالهلاك في الهلاك بالاولى  
 واقاد انه لو فاعاها... بوجبه يوم الطلاق لا يوم القبض وانما ليس له اخذ منه ما عظم انصف  
 قيمته بل ان كان عمالا ينبغي بالقصة ك... بل وموزون اخذ منه والا بقى... كانه  
 القضاء او الرضا... بيان من انه لو كان... المخطوط... يظل ملكه او يتوقف عوده الى ملكه  
 على القضاء او الرضا... حتى ينفذ تصرفه ما فيه قب... بل ذلك لا تصرفه كذا افاده السيد محمد  
 ابو السعود واقاد ايضا ان الوارادت ان تعطيه نصف قيمته فانما هو انه يجبر على قبول قات  
 وفيه نظر لانه قبل القضاء او الرضا لوجه لا يجبره لان ترك المطالبة... كناية وكذا بعده  
 اذا صار... ثم كالا لوجه لا يجبره على قبول قيمة حصته فانهم (قوله) وتجب العشرة ان  
 - عما الخ) هذا ان لم تكن الدراهم المسماة فلو كانت وصار العدة غير هاهنا... قيمتها  
 يوم كدت على المختار بخلاف البيع حيث يبطل بكساد الثمن فحق (قوله) ويجب الاكثر  
 أي بالغاما بالغ فاتت... دير بالعشرة لمنع النقصان (قوله) ويتاكد أي الواجب من العشرة  
 أو الاكثر... فادان المهر وجب بنفسه... قد يكون مع احتمال... موطه بردها أو تقيها  
 انه أو تملك... به بطلاقها قبل الدخول وانما يتاكد كذا لزوم غنائه بالوط... ونحوه وبه ظهر ان ما في  
 الدرر من ان قوله... موطه متعلق بالوجوب غيره... لم كما افاده في الشرح... فان في البدائع  
 واذا تاتا كذا المهر بما ذكر لا يقطعه... بذلك وان كانت العدة من قبيل الان... بل بعد تارك  
 لا يمتثل الموط... الا بالبراه كالثمن اذا تاركه بقبض المبيع اهـ (قوله) صحت احـ... ثم رجع  
 الخلو... فائدة كما ياتي... بانها (قوله من الزوج) متعلق بقوله موطه أو خلو... على التنازع  
 لا بقوله صحت حتى يرد ان شروط العدة ليست من جانبها فقط فانهم... (قوله) أو تزوج ثانيا  
 هذا موطه كذا رابع زاده في البحر... بقوله ويخفى ان يزاد رابع وهو وجوب العدة عليه... سامنه  
 في موطاها بانها... الدخول ثم تزوجها في العدة وجب... مال المهر الثاني بدون الخلو  
 والدخول لان وجوب العدة... الخلو اهـ واقره في النهر وفيه بحث فانه يمكن ادخاله  
 فيما قبله وهو الموط... لما سبق في باب العدة من انه في هذه الصورة يجب عليه... موطه تام وعلمها  
 عدة مبتدأة لانها مقبوضة في موطه... الاول لبقائه اثره وهو العدة... هذه احدي المسائل  
 العشر المبنية على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني (قوله) أو ازاله بكارتها الخ  
 هذا موطه كذا خامس زاده في البحر... ايضا حيث قال ويخفى ان يزاد خامس وهو ما لو ازال بكارتها  
 بجبر ونحوه فان لها كمال المهر كما مر جوابه بخلاف ما اذا ازالها بغيره... فانه يجب النصف  
 لو طلقها قبل الدخول ولودعهما اجنبي... نزلت بكارتها وطلقت قبل الدخول وجب نصف  
 المسمى على الزوج وعلى الاجنبي نصف صدق مثلها اهـ واقره في النهر... ايضا وفيه بحث  
 ايضا فان الذي يظهر في دخول هذا فيما قبله وهو الخلو لان العادة ان ازاله البكارة بجبر  
 ونحوه كما صبح انما تكون في الخلو فاذ وجب كل المهر بخلاف ازالته بغيره... فان المراد  
 حصوله في غير خلو ثم رأيت ما في ذلك في جنائيات الفتاوى الهن... موطه عن المخطوط حيث قال  
 ولودع امرأته وليدخل بها فذهب... عذرته ثم طلقها فاعليه نصف المهر ولودع امرأته الغير

(وتجب) العشرة (ان حاشاها  
 أو دونها) (يجب) لا أكثر  
 منها ان... الاكثر  
 ويتاكد (عند موطه أو خلو  
 صحت) من الزوج (أو  
 موت احد هما) أو تزوج  
 ثانيا في العدة أو ازاله  
 بكارتها بغيره بخلاف  
 ازالته بغيره فانه يجب  
 النصف بطلاق قبل موطه  
 ولو اذفع من اجنبي

وذهب عذرته ثم تزوجها ودخل وجب لها مهران اهـ أي مهر بالدخول بحكم النكاح  
 ومهر بارالة العدة بالدفع كما في جنائيات الخالية فتقوله ولودع امرأته ولم يدخل بها كزمنه  
 في جنائيات الخالية... مثله في الفتح هنا وهو صريح فيما قلناه في... مثله الدفع ومثله... الى ان  
 مثله الخلو في الخلو اذ لا يظهر الفرق بين مجرد ازالته بجبر أو دفعه وبدل عليه ان المقادير من  
 اصحاب نصف المهر في... مثله الدفع ان الزوج لا ضمان عليه في ازاله بكارة الزوجة بأي سبب  
 كان لان وجوب نصف المهر عليه انما هو بحكم الطلاق قبل الدخول والالوجوب عليه مهر  
 آخر لا ازالته بالدفع كما في... مثله امرأته الغير وبه... لم أن لزوم كمال المهر فيما لو ازالها بجبر انما  
 هو بحكم الطلاق بهد الخلو لا بسبب ازالته بجبر والالكان الواجب عليه مهران حتى  
 لو كان قد شرب بها بجبر بدون خلو فانزال بكارتها الا يلزمه في ازاله البكارة فاذا طلقه قبل  
 الخلو ايضا فعليه نصف المهر بحكم السلاق كما في... مثله الدفع وبدل ايضا على ما قلنا من عدم  
 الفرق بين ازالته بجبر أو دفع انه صرح في الخالية... بانه لو دفع بكرا اجنبية... فغيره أو بكيرة  
 فذهب عذرته... المهر وكذا مثله فيما لو ازالها بجبر او نحوه... لم يفرق بين الدفع والجبر في  
 الاجنبية... ان الفرق بينهما في الزوجية من حيث الخلو وعدمها اذ لا شيء على الزوج في مجرد  
 ازالته بالدفع... ذلك بالعقد فلا وجه لضمانه به بخلاف الاجنبي... حيث لم يلزمه شيء بمجرد  
 الدفع لا يلزمه شيء ايضا بمجرد ازالته بجبر ونحوه اذ لا فرق بين آله وآله في هذه الازالة فالدفع غير  
 قيد ثم رأيت في جنائيات أحكام العدة صرح بان الزوج لو ازال... عذرته بالامس... مع لا يضمن  
 ويذكر اهـ ومقتضاه انه مكروه فقط وهل... في الذكر اهـ بسبب الهجر عن الوصول اليها بكرا  
 الظاهر ولا فانه يكون... عينا بذلك ويكون له الحق في التفريق ولو جاز ذلك لما ثبتت عنة بذلك الهجر  
 واقه أعلم فانهم (قوله) فعلى الاجنبي ايضا أي كان على الزوج نصف المسمى كما مر عن البحر  
 (قوله) ان طلقها تزوجها (قوله) ثم رجعا راجع الى قوله والافسكه وذلك  
 حيث قال وفي جامع الفصولين تدافعت جارية مع اخرى فزال بكارتها وجب عليها مهران  
 المثل اهـ وهو باطلاقه يم مالمو كانت المدفوعة... تزوجته فبستفاد منه وجوبه على الاجنبي  
 كاملا فيما اذا لم يطلقها الزوج قبل الدخول فتدبره انتهى كلام النهر وفيه ان عبارة جامع  
 الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل بين ما اذا طلقها قبل الدخول  
 أو لم يطلقها كما لا يخفى... حيث تدفعها عرضا يجابهم نصف مهر المثل على الاجنبي فيما اذا طلقها  
 الزوج قبل الدخول اهـ ح وما في جامع الفصولين هو المذهب المذكور في الخالية والبرازية  
 وغيرها وهو الوجه لما علمت من ان ازاله البكارة من اجنبي غير الزوج... يجب مهر المثل على  
 المزيل سواء كانت بدفع او جبر وذلك لا ينافي وجوب نصف المسمى على الزوج بطلاقها قبل  
 الدخول لاختلاف السبب... فان يجب اجتناب المهر كاملا على الدافع الجنابة بسبب اجتناب  
 النصف... الى الزوج الطلاق ولو كان ما وجب على الزوج منقة الجنابة حتى اوجب النصف  
 على الجاني لزم ان لا يجب على الجاني شيء اذا طلقها الزوج بهد الخلو... لوجوب المهر كاملا  
 على الزوج... هذا في النكح عن جواهر الفتاوى ولو اقتضى مجنون بكارة امرأته اصبح فقد  
 اشارك المبطوط والجامع... انما اقتضاها كرها باصبع او جبر أو آله... موطه حتى انما

فهو الاجنبي ايضا انصف  
 مهر مثلها ان طلق قبل  
 الدخول والافسكه ثم  
 رجعا



ففيه المهر ولكن ما يجتاز كرون ان هذا وقع وهو لا يجب الا بالالة الموضوعه قضاء  
 الشهور والوطه ويجب الارش في ماله اه قلت وهذا مشكل فان الاقتضاض ازالة البكارة  
 والاقتضاض مطلق مسدك البول والعاث والمتمور في الكتب المعقده المتداوله ان موجب  
 الاول مهر المثل ولو بلغه لالة الوطه كما علمت مما قدمناه وموجب الثاني الدية كاملة ان لم  
 تسقط البول والاقتضاض لان امراسه جاتفة وهذا الوطه اجنبى فالومن الزوج لم يجب في  
 الاول ضمان كالمهر وكذا في الثاني عندهما خلافا لا يوجب حيث جعل الزوج فيه كالاجنبي  
 واعقده ابن وهبان ان مهرهم بان الواجب في سلس البول الدية وردة الشرع لا في شرح  
 الوطه اية بان هذا في غير الزوج واطال في ذلك واقعه تعالى اهل (قوله ويجب نصفه) اي نصف  
 المهر المذكور وهو العشرة من مائة او دونها والاكثر منها ان شاء والمتبادر التهمة وقت  
 العقد فخرج ما فرض او زبد به دالة عقده انه لا ينصف كاملة كما سيأتي وفي البدائع ولو  
 شرط مع المسمى ما ليس باليان تزوجها على ألف درهم وعلى ان يطاق امرأته الاخرى او على  
 ان لا يخرجها من بلد ما ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى وسقط الشرط لانه اذا لم يف  
 به يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت بالطلاق قبل الدخول فسقط اعتباره فلم يبق الا  
 المسمى في نصفه وكذلك ان شرط مع المسمى شيئا يجبه ولا كان يمدى اياه هدية ثم طلقها قبل  
 الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يف بالهدية يجب مهر المثل ولا يدخل مهر المثل في الطلاق  
 قبل الدخول فيسقط اعتبار هذا الشرط وكذلك تزوجها على ألف او على ألفين حتى وجب  
 مهر المثل انتهى (قوله بطلاق) الباء لام صاحبة لالا سيبة لما مر من أن الوجوب بالاعتقاد  
 أقاده في الشرع لالية ولو قال بكل فرقة من قبله لشمل مثل ودنه وزناه وتقبله ومعاذته لانه  
 امرأته وبنتها قبل الخلوة فهاتان عن النظم (قوله قبل وطه أو خلوة) هو معنى قول الكثر  
 قبل الدخول فان الدخول يشمل الخلوة أيضا لان دخول حكمها كافي البصر عن المجتبى وسواء  
 متأن القول لهما لو ادعت الدخول وانكره لانها تذكر سقوط النصف (قوله فلو كان  
 نكحها الخ) تفريع على قوله ويجب نصفه الشامل للعشرة في المسمى مادونها كما قررناه فانهم  
 (قوله ودرهمان ونصف) لانه لما مسمى ما قيمته دون العشرة لزم خمسة أخرى فكملة العشرة  
 واساططها قبل الدخول كان لها نصف المسمى ونصف التكملة (قوله وعاد النصف الى  
 ملك الزوج) أي ولو كان تبرع به عنه آخر اذا كانت الفرقة قبل الدخول من قبلها عاد  
 اليه الكل قال في البصر عن القنية لو تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جات  
 الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الاول والكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف المتبرع  
 بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك القاضي ان كان بغير أمره (قوله بعبر الطلاق)  
 أي بالطلاق المجرد عن القضاء والرضا (قوله اذا لم يكن مسالما) وكذا اذا كان دينيا  
 لم يقبضه فانه يسقط نصف المسمى بالطلاق ويقتضي النصف كافي البدائع (قوله بل توقف  
 عوده الخ) أي عود النصف الى مالكه لان العقد وان انفخ بالطلاق فقتضى بقى القبض  
 بالسلط الحاصل بالاعتقاد وانه من ألباب الملك فلا يزول الملك الا بالقضاء من القاضي  
 لانه فسخ لسبب الملك أو بتسلطها لانه نقض للقبض حقيقة بدائع (قوله عود المهر)

(و) يجب (نصفه بطلاق  
 قبل وطه أو خلوة) فلو كان  
 نكحها على ما قيمته خمسة  
 كان لها نصفه ودرهمان  
 ونصف (وعاد النصف الى  
 ملك الزوج بمجرد الطلاق  
 اذا لم يكن مسالما  
 وان كان مسالما) لو لم  
 يبدل ما كفا منه بل  
 (توقف) عوده الى ملكه  
 (على القضاء أو الرضا)  
 فلهذا (لا نقاذله مقه) أي  
 الزوج (عود المهر)

مفعول العتق والمراد نصفه وكذا كله بالاولى اذا لحق له في النصف الآخر (قوله بعد طلاقها  
 قبله) الظرفان متعلقان بعتق (قوله ونحوه) المراد به الرضا اه ح (قوله اعدم ملكه قبله) أي  
 قبل القضاء ونحوه حتى لو قضى القاضي بعتق العتق بالنصف لانه قد ذكرك العتق لانه متعلق سبق  
 ملكه كالمقبوض بشرافا فساد اذا اعتقه البائع ثم رد عليه لانه قد ذكرك العتق الذي كان  
 قبل الرد فسخ (قوله ونفذ تصرف المرأة) من جملة المفرع على قوله بل توقف الخ ط وشمل  
 التصرف العتق والبيع والهبة وقوله قبله أي قبل القضاء ونحوه (قوله وعليه انصف قيمة  
 الاصل الخ) لانه اذا نفذ تصرفها فقد نفذ تصرفها بالنصف بعد وجوبه فقتضى نصف قيمته  
 للزوج يوم قبضت بصر أي لانه بالقبض دخل في ضمانها (قوله لان زيادة المهر) تعليل لما  
 استفيد من التقييد بالاصل وهو أن المهر لو زاد بعد القبض لانه من الزيادة لكن في المسئلة  
 نفسه بل لان الزيادة في المهر امانة من متولدة من الاصل كمن الجارية وجمالها وانما  
 الشجر أو غير متولدة كسبغ الثوب والبناء في الدار أو متولدة من متولدة كالولد والقر اذا  
 جذ أو غير متولدة كالنكسب والقله وكل اما أن يكون قبل القبض فيتنصف الا الغير المتولدة  
 بقسم أو بعده فلا يمتنع فالا قسم غايه كافي النهر وغيره والحاصل أن الزيادة لا تنصف  
 بل تسلم للزوجة اذا حدثت بعد القبض مطلقا أو قبله ان كانت غير متولدة من متولدة  
 فكان الاولى للشارح أن يقول لان الزيادة المتولدة قبل القبض تنصف دون غيرها ثم اعلم أن  
 هذا كله اذا حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعد كان قبل القبض تنصف كالاصل  
 وان بعد القبض فان كان بعد القضاء للزوج بالنصف وكذلك والا فله مهر في يدها كالمقبوض  
 بعد فساد لانه فسد ملكها النصف بالطلاق كافي البدائع وبقي مسائل نقصان المهر وهي  
 خمس وعشرون صورة مذكورة في البصر والنهر (قوله قبل القبض) ظرف لقوله تنصف  
 والواقع في النهر وغيره جعله ظرفا للزيادة فان المؤدى واحد ط قلت وبصح جعل الطرف  
 متعلقا بحذف حال من زيادة فتعبد العبارة بان (قوله في الشغار) بكسر الشين مصدر شاعر  
 اه ح (قوله هو أن يزوجه الخ) قال في النهر وهو أن يشاعر الرجل أي يزوجه موثقه على أن  
 يزوجه الآخر موثقه ولا مهر الا هذا كذا في المغرب أي على أن يكون بضع كل مسدا طاعن  
 الآخر وهذا القيد لا بد منه في مسمى الشغار حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه بل قال زوجتك بنى  
 على أن تزوجني بنتك فقبل أو على أن يكون بضع بنى مسدا فالبنتك فلم يقبل الآخر بل يزوجه  
 بنته ولم يجعلها مسدا كما لم يكن شغارا بل نكاحا صحيحا اتفاقا وان وجب مهر المثل في الكل  
 لما أنه مسمى ما لا يصلح مسدا كما وأصل الشغار الخلوة يقال بالدة شاعرة اذا خلت عن السلطان  
 والمراد هنا الخلوة عن المهر لانها بهذا الشرط كأنها اخذت البضع عنه نهر (قوله معاوضة  
 بالعقدين) المراد بالعقد المعقود عليه وهو البضع كافي الحواشي السعدية أي على أن يكون كل  
 بضع عوض الآخر مع القبول من العاقد الآخر كما يشترط الباع والمعاوضة فاحقرزها اذا لم  
 يصح بكون كل بضع عوض البضع الآخر أو صرح به أحدهما وقال الآخر زوجتك بنى  
 كالمهر (قوله وهو منى عنه نكاحه عن المهر الخ) جواب عما أورده الشافعي من حديث الكتب  
 الستة مرفوعا عن النبي عن نكاح الشغار والنهي يقتضي فساد المسمى عنه والجواب أن

بعد طلاقها قبله أي قبل  
 القضاء ونحوه اعدم ملكه  
 قبله (ونفذ تصرف المرأة)  
 قبله في الكل ابقا ملكها  
 وعليه انصف قيمة الاصل  
 يوم القبض لان زيادة المهر  
 المنقص له تنصف قبل  
 القبض لا بعده (و) وجب  
 مهر المثل في الشغار هو  
 أن يزوجه بنته على أن  
 يزوجه الآخر بنته أو اخته  
 مثلا معاوضة بالعقدين  
 وهو منى عنه نكاحه عن  
 المهر فأوجب فيه مهر المثل  
 فلم يبق شغارا

مطلب  
 نكاح الشغار



متعلق انتهى معنى الشغار لما خوذ في مهوره وخلوه من المهر وكون البصع صدقا وشحن  
 فالتون يتنى هذه الماهية وما يصدق على امرعا فلا تثبت النكاح كذلك بل يطله فيبقى نكاحا  
 مسمى فيه ما لا يصلح مهر اذ فيه قدم وجبا المهر المثل كالمهر فيه غير او خنزير فصار متعلقا انتهى  
 لم ينتبه وما اثبتنا لم يمتلح به بل اقتضت العمومات صحة وتمامه في الفسخ زاد الزيلعي وهو  
 أي انتهى محمول على الكراهة اه أي والكراهة لا توجب الفساد وحاصله أنه مع ايجاب  
 مهر المثل لم يبق شغار حقيقة وان سلم فأنهى على معنى الكراهة فيكون الشرع اوجب  
 فيه امرين الكراهة ومهر المثل فالاول ما خوذ من النهي والثاني من الادلة الدالة على ان  
 ما مسمى فيه ما لا يصلح مهر اذ فيه قدم وجبا المهر المثل وهذا الثالث دليل على حمل النهي على  
 الكراهة دون الفساد وبه هذا التقرر يدفع ما ورد من أن حمل على الكراهة يقتضي أن  
 الشغار لا أن غير منهي عنه لا يجاب بانفسه مهر المثل ووجه الدفع أنه اذا حمل النهي على معنى  
 الفساد فكونه غير منهي الا أن اي بعد ايجاب مهر المثل مسلم وان حمل على معنى الكراهة  
 فالنهي باق فانهم (قوله وفي خدمة زوج ح) اي يجب مهر المثل مندهما في جعل المهر  
 خدمته اياها - نية وقال محمد لها قيمة الخدمة قيد بالخدمة لانه لو تزوجها على سكنى داره أو  
 ركوب دابته أو الحل عليها أو على أن تزرع أرضه ونحو ذلك من منافع الايمان مدة معلومة  
 صحت التسمية لان هذه المنافع مال أو الحقت به للباينة نهر عن البدائع واحتقر بالحرع  
 العبد كما ياتي في قوله ولها خدمته لوعبد أو زاده أو أمة اقول انهر ان الظاهر من كلامهم  
 أنه لا فرق بينهما وبين الحر بل التناهي المعالي به أقوى في الامنة منه في الحرية (قوله سنة) انما ذكره  
 انهم صفة التسمية بتعيين المادة فاذا لم تصح في المصلحة في الجهولة بالاولى ط (قوله لان  
 فيه قلب الموضوع) لان موضوع الزوجية أن تكون هي خادمة لا بالعكس فانه حرام لما  
 فيه من الاهانة والاذلال كما ياتي فقد مسمى ما لا يصلح مهر اذ فيه عقد ووجب مهر المثل قال في  
 النهر واختلقت الروايات في رعي غنمها أو زراعة أرضها لقرود في بعضها خدمة وعدمه فعلى  
 رواية الاصل والجامع لا يجوز وهو الاصح وروى ابن عاصم انه يجوز ألا ترى ان الابن  
 لو استأجر أباه للخدمة لا يجوز ولو استأجر للزراعة يصح كذا في الدراية وهذا شاهد  
 قوي ومن هنا قال المصنف في كافيته بعد ذكر رواية الاصل في الصواب أن يسلم لها اجارا اه  
 (قوله كذا قالوا) الاولى اسقاطه لان ما دتم في مثل هذه العبارة تضعيف المقول ولو التبري عنه  
 وهو غير مراد هنا تأمل (قوله ومفاده الخ) البصع لصاحب النهر قال الرضي والظاهر ان ولها  
 بضمن لها حينئذ قيمة الخدمة بخلاف ما يدعى لانه المستحق لمهر أمته والظاهر هنا الاتفاق على  
 صحة التزويج بخلاف خدمتها اه قلت لكن في البصر عن الظهيرية لو تزوجها على أن  
 يجب لبيها القدر هم لها مهر المثل وحبه أو لا فان رغب كان له أن يرجع في هيبته اه  
 ومقتضاه وجوب مهر المثل في خدمة ولها عدم لزوم الخدمة وكذا في مثل قصة شعيب عليه  
 السلام ولو فعل الزوج ما مسمى فيجب له أجرة المثل على ولها كما قالوا فيما لو قال له اعمل  
 معي في رعي لا تزوجك ابني فعمل ولم يرز وجه له أجرة المثل تأمل (قوله كقصة شعيب) فانه زوج  
 موصى عليه ما السلام يتبعه على أن يرعى له غنمه غناني - نفي وقرضه الله تعالى ما ينال انكار

(و) في (خدمة زوج ح)  
 سنة (للأموار) لحررة أو أمة  
 لان فيه قلب الموضوع  
 كذا قالوا ومفاده صحة  
 تزوجها - على أن يخدم  
 سيدها أو وليها كقصة  
 شعيب مع موصى كقصة

فكان شرعا لنا وقد استدل بهذه القصة على ترجيح ما مر من رواية الجواز في رعي غنمها ورده  
 في الفسخ بانه انما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شريكه وهو منتف اه وتبعه في البحر  
 ومفاده صحة الاستدلال بها على الجواز في رعي غنم الاب (قوله على خدمة عبده) اي عبده  
 الزوج اي خدمة عبده اياها فالصدر ضاف لقاعله وكذا ما بعده (قوله أو حر آخر برضاه) في  
 الغاية من المحيط لو تزوجها على خدمة سر آخر فالصحيح صحة وتراجع على الزوج بقيمة خدمته  
 اه قال في الفتح وهذا يشترط ان لا يخدمها فاما لانه اجبي لا يؤمن الانكشاف عليه مع  
 مخالطة للخدمة واما أن يكون مراده اذا كان بغير أمر ذلك الحر ثم قال بعد كلام ويجب أن  
 يتقرر فان لم يكن باعره ولم يجزه وجب قيمة الخدمة وان باعره فان كانت خدمة معينة تستدعي  
 مخالطة لا يؤمن معها الانكشاف والافتنة وجب أن تقع وتعطى هي قيمتها أو لا تستدعي ذلك  
 وجب تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجها على منافع ذلك الحر حق نص - يراحق به لانه  
 أجهز ٢ وحد فان صرفته في الاول فلكا الاول أو في الثاني فلكا الثاني اه أي ان صرفته  
 واستخدمته في النوع الاول وهو ما يستدعي مخالطة فلكا الاول من المنع واعطاء قيمة الخدمة  
 وان استخدمته بما لا يستدعي ذلك فلكا الثاني من وجوب تسليم الخدمة (قوله وفي تعليم  
 القرآن) اي يجب مهر المثل فيما لو تزوجها على أن يعلم القرآن أو نحو من الطاعات لان  
 لمسمى ليس على يدائع أي اهدم صحة الاستبصار عليها عند اثنتي الثلاث (قوله وبازوجتك  
 عاصمك) اي الوارد في حديث ٤ - هذا الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم انتم ولوا نكاحا من  
 حديث قال قيس فلم يجد شيئا فقال عليه الصلاة والسلام هل منكم شيء من القرآن قال نعم سورة  
 كذا وسورة كذا السور وماها فقال عليه الصلاة والسلام قد علمتكم كما عاصمك من القرآن  
 ويروي أنك تكلمها وزوجتكها ح عن الزيلعي (قوله لاسمىة ولتعلميل) اي بسبب أولاد  
 انك من أهل القرآن فليست الباهة معينة للعوض (قوله لكن في النهر) اصله صاحب البحر  
 حيث قال وس - ياتي ان شاء الله تعالى في كتاب الاجارات ان الفتوى على جواز الاستبصار تعليم  
 القرآن والفتوة فينبغي أن يصح تسميته مهر لان ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع جاز  
 تسميته صدقا كما قدمنا نقله عن البدائع وهذا ذكر في فتح القدير انه لما جوز الشافعي أخذ  
 الاجرة على تعليم القرآن صحح تسميته مهر فكذا نقول يلزم على المقي به صحة تسميته صدقا  
 ولم أر من تعرض له والله الموفق للصواب اه واعترضه المقدسي بانه لا ضرورة تلحق الى صحة  
 تسميته بل تسمية غيره تنفي بخلاف الحاجة الى تعليم القرآن فانما اتفقت للتكاسل عن الخير ان  
 في هذا الزمان اه وفيه ان المتأخرين أفتوا بجواز الاستبصار على التعليم لا ضرورة كما صرحوا  
 به واهذا لم يجز على ما لا ضرورة فيه كالتلاوة ونحوها ثم الضرورة انما هي على الاصل - على جواز  
 الاستبصار ولا يلزم وجودها في كل فرد من افرادها حيث جاز على التعليم لا ضرورة صحت  
 تسميته مهر لان منة منته تقابل بالمال كسكنى الدار ولم يشترط أحد وجود الضرورة في  
 المسمى اذ يلزم أن يقال مثله في تسمية السكنى مثلا لان تسمية غيره تنفي عنها مع ان الزوجة  
 قد تكون محتاجة الى التعليم دون السكنى والمال واه - تعرض أيضا في النهر لبلالة بانه لا يصح  
 تسمية التعليم لانه خدمة لها وليست من مشترك مصالحهما اي بخلاف رعي غنمها أو زراعة

على خدمته عبده أو أمته  
 أو عبده الغير برضاه ولاء  
 أو حر آخر برضاه (و) في  
 (تعليم القرآن) لانه  
 بالاتباع بالمال وبأزواجك  
 بما معك من القرآن لاسمىة  
 أو لالة عايل لكن في النهر  
 ينبغي أن يصح - على قول  
 المتأخرين

٣ قوله وحده كذا بالاصل  
 المقابل على خط المؤلف  
 والذي في حاشية العلامة  
 الطباطبائي وحيد وهو  
 الظاهر في السيراج اه  
 تصح

٤ قوله هذا الساعدي  
 صحح البخاري من سهل بن  
 سعد الساعدي فسط  
 هذا القطع من ابن اه صححه



رضها فانه وان كان خدعة لها لكن من المصالح المستتر كمنه وبينها وأجاب عليه الشيخ  
 عبد الحى بان الظاهر عدم تسليم كون التعليم خدعة لها فليس كل خدعة لا يجوز وانما يمنع  
 لو كانت الخدعة للترذيل قال ط وهو حسن لان مع القرآن لا يعد خدعة لانه لم يشرع ولا عرفا  
 اه قلت ويؤيد انهم لم يجعلوا استجار الابن أباه لرى الغنم والزراعة خدعة ولو كان رعى الغنم  
 خدعة وذريله لم يفعل فبيننا ومضى عليهم ما أصلا والاسلام بل هو حرفة بكاى الحرف الغير  
 المستزلة بقصد بها الاكتساب فكذا التعليم لا يسمى خدعة بالاولى (تنبيه) قال فى التمر  
 والظاهر انه يلزمه تعليم كل القرآن الا اذا قامت قرينة على ارادة البعض والحفظ ليس من  
 مفهومه كما لا يفتى اه اى فلا يلزمه تعليمه على وجه الحفظ عن ظهر قلبها (قوله) ولها  
 خدمته لان الخدمة اذا كانت باذن المولى صار كانه يخدم المولى حقيقة بغير فليس فيه  
 قاب الموضوع اه ح ولان استخدام زوجته اياه ليس بحرام لانه عرضة للاستخدام  
 والابتذال لكونه مملوكا مطلقا بايها تم بدائع (قوله) ما ذونافى ذلك اى فى الزوج على خدمته  
 فلو بلاذن مولاه لم يصح العقد (قوله) اما الحر اى الزوج الحر (قوله) خدمته لها حرام اى  
 اذا خدمها فغير يخصصها على الظاهر ولو من غير استخدام يدل على ذلك عطف الاستخدام عليه  
 ط (قوله) وكذا استخدام صريح به فى البدائع ايضا وقال ولهذا لا يجوز للابن ان يستأجر  
 اياه لخدمته قال فى البحر وحاصله انه يحرم عليه الاستخدام ويحرم عليه الخدمة (قوله) فيما اذا  
 لم يسم مهورا اى لم يسمه تسمية صحيحة أو سكت عنه نهر فدخل فيه ما لو سمى غير مال كتمير  
 ونحوه أو وجهه ولجنس كدابة ونوب قال فى البحر ومن صور ذلك ما اذا تزوجها على ألف على  
 أن تزوجه الله أو تزوجه على عبدها أو قالت زوجتك تنسى بضم سين دينار أو ابرأك منها  
 فقبل أو تزوجه على حكمها أو حكمه أو حكم رجل آخر أو على ما فى بطن جاريته أو غنما  
 أو على أن يهب لبيع ألف درهم أو على تأخير الدين عنها سنة والتأخير باطل أو على ابرأ فلان  
 من الدين أو على عتق أخيه أو طلاق ضربتها وليس منه ما لو تزوجه على عبد الغير لوجوب  
 قيمته اذا لم يجز ما لك أو على حجة لوجوب قيمة حجة وسطا لمهر المثل والوسط بر كوب الراحلة  
 أو على عتق أخيه أو الثبوت المثل لها فى الاخ اقتضاء أو تزوجه بمثل مهر أمها وهو لا يباح  
 لانه جائز بمقداره وله الخيار اذا علم اه مطلقا باختصار (قوله) أو نقي بان تزوجه على أن لا مهر  
 لها ط (قوله) ان طمى الزوج اى ولو حكما نهر اى بالخلاوة العجيبة فانها كالوطء فى تاد المهر  
 كما يافى (قوله) أو مات عنها قال فى البحر لو قال أو مات أحد مالكان أولى لان موتها كونه كما  
 فى التبيين اه واه لم انه اذا ماتا جميعا فعنده لا بقضى بشئ وهما بهما بقضى به المثل قال  
 السيرضى هذا اذا قام العهد بحيث يتعذر على القاضى الوقوف على مهر المثل اما اذا لم  
 يتقدم بقضى به المثل عنده أيضا جوى عن البرجندى أبو السعود (تنبيه) استفتى  
 الشيخ صالح ابن المصنف من الخير الرملى عما لو طلبت المرأة مهر مثلها قبل الوطء أو الموت هل  
 لها ذلك أم لا فاجابه بما فى الزبلى من أن مهر المثل يجب بالامتناع وهذا كان لها أن تطالب به  
 قبل الدخول فبتا كدو بتقريب موت أحدهما أو بالدخول على ما صرح فى المهر المسمى فى العقد اه  
 ربه صرح الكبار وابن مالك وغيرهما وقدرت ذلك فى الخيرة فراجعها (قوله) اذا لم يتراضيا

(ولها خدمته لو) كان  
 الزوج (عبدا) - أذونافى  
 ذلك أما الحر فخدمته لها  
 حرام لما فيه من الإهانة  
 والاذلال وكذا استخدام  
 نهر من البدائع (وكذا  
 يجب) مهر المثل (فما إذا لم  
 يسم) مهورا (أو نقي ان  
 وطى) الزوج (أو مات عنها  
 اذا لم يتراضيا على شئ)  
 يصلح مهورا

أى بعد العقد (قوله) والا بان تراضيا على شئ فهو الواجب بالوطء أو الموت أو ما لو طلقها  
 قبل الدخول فقبب المتعة كما يافى فى قوله وما فرض بعد العقد أو زيد لا ينصف (قوله)  
 أو سمى خيرا أو خيرا (أى سمى المسلم لان الكلام فيه أما غير المسلم فسياق فى بابه وكذا المتعة  
 والدم بالاولى لانه ايسر مما لا وشمل ما لو كانت الزوجة ذميمة لانه لا يمكن ايجاب النهر على  
 المسلم لانهم اليست بمال فى حقه وخرج ما لو سمى عشرة دراهم وطل خرفها المسمى ولا يكمل  
 مهر المثل بغير مطلقا (قوله) أو هذا الخلل وهو خراج اى يجب مهر المثل اذا سمى - لا لا  
 وأشار الى حرام عند ابي حنيفة فلو بالعكس كهذا الخلل فاذا هو عبدا والعبد المسمى بالاسم فى  
 الاصح وأشار الى وجوب مهر المثل بالاولى لو كان حرامين ولو كانا - لا لاين وقد اختلفا جنسا  
 كما اذا قال على هذا الدن من الخلل فاذا هو قريت أو على هذا العبد فاذا هو جارية كانا حاصل  
 الدن خلا وعبد بقيمة الجارية كما فى الذخيرة الا أن الذى فى الثانية ان اها من ذلك المسمى  
 ومقتضاها وجوب عبد ووسط أو قيمته ولا ينظر الى قيمة الجارية بغير وتهر مطلقا قال فى البحر  
 فصار الحاصل ان القسمة باعية لانها اما ان يكونا حرامين أو حلالين أو مختلفين فيجب مهر  
 المثل فيما اذا كانا حرامين أو المثل اليه حراما ونصح التسمية فى الباقيين قال وأشار المصنف  
 بوجوب مهر المثل عينا الى أن المثل اليه لو كان حراما فاسترق وطءه الزوج لا يلزمه  
 تسليمه وفى الاسرار انه متفق عليه وكذا الحر لو تخلف لم يجب تسليمها (قوله) أو دابة أو نوبا  
 لان الثياب أجناس كالحيوان والدابة فليس البعض أولى من البعض بالارادة فصارت الجهالة  
 فاحشة بغير ثم ذكر تعريف الجنس عند الفقهاء وسياق الكلام عليه عند قول المصنف  
 ولو تزوجه على فرس فالواجب الوسط أو قيمته (قوله) ويجب منعة اقوضة بكسر الواو من  
 فوضت أمرها الوليها وزوجه بالامهر ويقضها من فوضت - ها وليها الى الزوج بالامهر واه لم ان  
 الطلاق الذى يجب فيه المنعة ما يكون قبل الدخول فى نكاح لا تسمية فيه سواء فرض بعده  
 أولا وكانت التسمية فيه فاسدة كما فى البدائع قال فى البحر وانما يجب فيما لم نصح فيه التسمية  
 من كل وجه فلو صحت من وجه دون وجه لا يجب المنعة وان وجب مهر المثل بالدخول كما اذا  
 تزوجه على ألف درهم وكرامتها أو على ألف وان يهدى لها هدية فاذا طلقها قبل الدخول كان  
 اه انصف الا ان لا المنعة مع انه لو دخل بها وجب مهر المثل لا ينقص عن الالف كما فى غاية البيان  
 لان المسمى لم يقصد من كل وجه لانه على تقدير كرامتها والاه - داه يجب الالف لامهر المثل اه  
 وقد منعنا عن البدائع فى تعديله ذلك انه لا مدخل لمهر المثل فى الطلاق قبل الدخول (قوله) طلق  
 قبل الوطء اى والخلاوة بغير وقد مر ان الوطء حكا والمراد بالطلاق فرقة جاءت من قبل الزوج  
 ولم يشاركه صاحب المهر فى سبب طلاقا كانت أو فسادا كالطلاق والفرقة بالايلاء والامتنان  
 والطب والمنة والردق واباته الاسلام وتقبيلها ايقتها اوامها بشهوة فلو جاءت من قبلها كدونها  
 واباتها الاسلام وتقبيلها ابنته بشهوة والرضاع وخيار البسوخ والعتق وعدم الكفاءة فانه  
 لا منعة لها لا وجوب ولا استحبابا كما فى القح كالا يجب نصف المسمى لو كان وخرج ما لو اشترى  
 حرا أو وكسبه متكو حقه من المولى فان مال المهر يشارك الزوج فى السبب وهو المثل فلذا  
 لا يجب المنعة ولا نصف المسمى بخلاف ما لو باعها المولى من رجل ثم اشترىها الزوج منه فانها

(والا فذلك) الشئ (هو  
 الواجب أو سمى خرا أو  
 خنزيرا أو هذا الخلل وهو  
 خرا وهذا العبد وهو حرام  
 له ذر التسلیم (أو دبة) أو  
 نوبا أو دابة (أو لم يسم  
 جنسها) لقض الجاهلة  
 (و) قبب (منعة اقوضة)  
 وهى من زوجت بالامهر  
 (طلقت قبل الوطء)

مطلب  
 ١ - حكم المتعة







ط والذي يظهر أن ما في المحيط والمعراج يخرج على قوله - ما فلا ينافي التبيين وكون ظاهر  
 الرواية عدم صحة الزيادة بعد ذلك المبيع لا يقتضي أن يكون ظاهر الرواية هنا افرق بين  
 الفصلين قام عند الجميع دقائه في النكاح أمر الله تعالى بعدم نسيان الفضل بين الزوجين وهذه  
 الزيادة من مراعاة الفضل يؤيده مشروعية المتعة فيه بخلاف المبيع اه (قوله وفي الكافي  
 الخ) حاصل عبارة الكافي تزوجه في السر بائنه في العلانية بالبين ظاهر المخصوص في الاصل  
 أنه يلزمه عنده الالفان ويكون زيادة في المهر عند أبي يوسف المهر هو الاول لان العقد الثاني  
 افرق فليقوم فيه وعند الامام أن الثاني وانما لا يلزم ما فيه من الزيادة كمن قال لا بعد الا كبر  
 سنا منه هذا ابي لما اعادهما لم يعتق العبد وعنده وان لغافي حكم النسيب يعتبر في حق  
 العتق كذا في المبسوط اه وذ كرفي الفتح أن هـ اذا اذ اليهم - داعي أن الثاني هـ زل والافلا  
 خلاف في اعتبار الاول فلو ادى الهزل لم يقبل بالايضة ثم ذكر أن بعضهم اعترضوا في العقد  
 الثاني فقط بناء على أن المقصود تغيير الاول الى الثاني وبعضهم أوجب كلا المهرين لان الاول  
 ثبت ثبوته لا مرد له والثاني زيادة عليه فيجب بكاه ثم ذكر أن قاضيان أفتى بأنه لا يجب بالهقد  
 الثاني في مال يقصد به الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق الجهور للزوم بمحل كلاً على  
 أنه لا يلزم من ذلك ما في نفس الامر لا بقصد الزيادة وان لم يدر في حكم الحظا كم لانه يؤاخذ  
 بظاهر نظره لأن يشهد على الهزل وأطال الكلام فراجع ما أقول بني ما اذا جدد بمحل المهر  
 الاول ومقتضى ما مر من القول باعتبار تغيير الاول الى الثاني أنه لا يجب بالثاني في هذا  
 لازيادة فيه وعلى القول الثاني يجب المهران هـ (تنبيه) في القنية جدد لللال نكاحا بغير يلزم  
 ان جدد له لاجل الزيادة لاحتياطاً اه أي لو جدد له لاجل الاحتياط لا تلزمه الزيادة بالزواج  
 ككافي البرازية وينبغي أن يحتمل على ما اذا صدقته الزوجة أو أمته والافلا يصدق في  
 ارادته الاحتياط كما مر عن الجهور وأوجب حمل على ما عدا ذلك تعالى وسيأتي تمام الكلام  
 على مـ مثله مهر السر والعلانية في آخره هذا الباب (قوله ويحمل على الزيادة) لوجوب  
 تصحيح التصرف ما أمكن واشتراط القبول لان الزيادة في المهر لا تصح الا به فف  
 عن الجنبس (قوله وفي البرازية) استدل على ما في الخاتمة وأقره في النهر لكن  
 ارضى في الفتح ما في الخاتمة وهو الاوجه لانه حيث ثبت جواز الزيادة في المهر - يحمل  
 كلامه على ما يقرر به الهبة الدالة على ارادة الزيادة على ما كان عليه اقصه التعويض  
 عنه فلا يصدق في أنه لم يرد الزيادة تأمل (قوله لا ينصف) أي بالاطلاق قبل الدخول بغير  
 وهذا خبر قوله وما فرض الخ (قوله بالفروض) متعلق باختصاص وقوله في العقد متعلق  
 بالفروض وقوله بالنص أي قوله تعالى فنصف ما فرض - يتم متعلق باختصاص أي وما فرض  
 بعد العقد أو يزيد بعده ليس بفروض في العقد (قوله بل تجب المتعة في الاول) أي فيما  
 لو فرض بعد العقد لان هذا الشرط تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا ينصف  
 فكذا ما نزل منزله نهر وعند أبي يوسف اها نصف ما فرض والاول أصح ككافي نهر  
 الماتق (قوله ونصف الاصل في الثاني) أي فيما لو زاد بعد العقد (قوله وصح - طها) الخط  
 لا - ط كافي المغرب وقيد بطلها لان - ط أيها غير صحيح لو صغيرة ولو كبيرة وقف على

وفي الكافي جدد النكاح  
 بزيادة ألف لزمه الالفان  
 على الظاهر وفي الخاتمة  
 دلو ومبته مهر هاتم أفر  
 بكذا من المهر وقبلت صح  
 ويحمل على الزيادة وفي  
 البرازية الاشبه انه لا يصح  
 بلا قصد الزيادة (لا ينصف)  
 لاختصاص التخصيص  
 بالفروض في العقد بالنص  
 بل تجب المتعة في الاول  
 ونصف الاصل في الثاني  
 (وصح طها)

مطلب  
 في خط المهر والابرار منه

اجازتها

اجازتها ولا بد من رضاها في هبة الخلاصة خوفها بضرب حتى وهبت مهرها لم يصح لو قادرا  
 على الضرب اه ولو اختلفا فالقول بالمدى الا كراما ولو برعنا فيينة الطوع اولى فنية  
 وان لا تكون مريضة مرض الموت ولو اختلفا مع ورثتها فالقول للزوج انه كان في العصة لانه  
 ينكر المهر خلاصة ولو ودمته في مرضها فمات قبلها فلا دعوى اها بل لو رثته بعد موته او مقام  
 الفروع في البصر (قوله لكاه او بعضه) قيد في البدائع بما اذا كان المهر ديناً اي دراهم  
 او دنانير لان الخط في الاعيان لا يصح بغير وجه - في عدم صحته ان اها ان تاخذ منه مادام  
 قائما فلو هلك في يده - قط المهر عنه لما في البرازية ابرأتك عن هذا العبد في العبد وبعده عنده  
 اه نهر (قوله ويرث بالرد) أي كهبة الدين عن عليه الدين ذكره في انفع الوسائل بحثا وقال  
 لم ادره واستدل في البصر بما في مدائيات القنية فالتزوج بها ابرأتك ولم يقل قبلت او كان غائبا  
 فقالت ابرأت زوجي - يبرأ الا اذا رده اه قال في النهر ولا ينبغي ان المدعى انما هو رد الخط  
 وكأنه نظر الى أن الخط ابرأه من (قوله كرض لاحدهما يمنع الوطء) أي او يلحقه به ضرر قال  
 الزياحي وقيل هذا التفصيل في مرضها او ما مرضه فمانع مطلقا لانه لا يعرى عن تكسر وقصور  
 عادة وهو الصحيح اه ومنه في الفتح والجر والنهر قالت ان كان التكسر والقصور منه مانعا  
 من الوطء او ضرر له كان مثل المرأة في اشتراط المنع او الضرر والافه وكالصحيح فلو جرحه كون  
 مرضه مانعا من صحة الخلوة الا ان يقال المراد ان مرضه في العادة يكون مانعا من وطئه فلا  
 فائدة في ذكر التفصيل فيه بخلاف مرضها فاقبل (قوله وجعله في الاسرار من الحسى) قلت  
 وجعله في الجرح مانعا للتحقق الخلوة حيث ذكر ان لاقامة الخلوة مقام الوطء وشروطا ربعة الخلوة  
 الحقيقية وعدم المانع الحسى والطبي او الشرعى فالاول للاحتراز عما اذا كان هناك ثلاث  
 فليست بخلوة وعن مكان لا يصلح للخلوة كالمسجد والطريق العام والحمام الخ ثم ذكر عن الاسرار  
 ان هـ ذين من المانع الحسى وعليه فالمانع الحسى مانعه هان اصلها أو ما يمنع مصنفه به - د  
 تحققها كالمريض فافهم (قوله فليس الطبي مثال مستقل) فانهم مثله للطبي بوجود ثالث  
 وبالحيض او النفاس مع ان الاول من شى شرعا وينظر الطبع عنه فهو مانع حسى طبي شرعى  
 والثاني طبي شرعى ثم سياتى عن السر حسى ان جارية احدهما مانع بناء على أنه يمنع من وطء  
 الزوجة بغير ضررها طبعاً مع انه لا بأس به بغير عافه ومانع طبي لا شرعى لكنه حسى أيضا فافهم  
 (قوله كاسرار افرض أو نزل) الخ أو عورة قبل وقوف عرفة أو بعده قبل طواف وأطاق في  
 اسرار الفل فم ما اذا كان باذنه أو بغير اذنه وقد نصوا على انه لا يجوز ان يحللها اذا كان بغير اذنه ط  
 نات فالظاهر أن التعميم الاخير غير مراد لان العلة الحرة وهى مفقودة (قوله ومن الحسى  
 الخ) لما كان ظاهر العطف يقتضى أن الرق وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع  
 أنها من الحسى قد مره الشارح اه (قوله بالسكون) نقل الحسى الرمى عن شرح الروض  
 لقاضى ذكر بيان القرن بفتح راءه أريج من اسكانها (قوله عظم) في البصر عن المغرب القرن  
 في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكر فيه اما غدة غليظة أو لحم أو عظم واهر أو ثقابها ذلك  
 اه ومقتضاه ترادف القرن والرق (قوله وعقل) بالعين المهملة والفاء وقوله غدة بالعين  
 الجمة أي في خارج الفرج ففي القاموس انه شى يخرج من قبل المرأة شبيه بالادرة للرجال

لكاه او بعضه (عنه) قبل  
 اولاد ويرث بالرد كافي البصر  
 (والخلوة) دبر أخيه قوله  
 الا في كالوطء (بلا مانع  
 حسى) كرض لاحدهما  
 يمنع الوطء (وطبى حى)  
 كوجود ثالث عاقل ذكره  
 ابن السكال وجهه في  
 الاسرار من الحسى وعليه  
 فليس للطبي مثال مستقل  
 (ونهرى) كاحرام لفرض  
 او نفل (و) من الحسى  
 (رفق) بقتضين التلاحم  
 (وقرن) بالسكون عظم  
 (وعقل) بقتضين غدة  
 (وصفر)

مطلب  
 في احكام الخلوة



(قوله ولو بزواج) الباء للمصاحبة أي ولو كان المهر مصاحبة الزوج يعني لا فرق بين أن يكون الزوج أو الزوجة أو كل منهما صغيرا **ح** قال في البصر في خلوته الصغير الذي لا يقدر على الجماع قولان ويجوز قاضيان بعدم العدة فكان هو المقتد ولا يقيد في الذخيرة بالمرأى **هـ** ونجيب العدة بخلوته وإن كانت قاسية لأن نصريحهم بوجوبها بالخلو القاسية شاملة لخلوته أي كذا في البصر من باب العدة (قوله لا يطاق معه الجماع) وقد رت الاطاقة بالبلوغ وقبل بالتمتع والاولى عدم التقدير كما قدمناه ولو قال الزوج طاعة واراد الدخول وانكر الاب فاقاضى بريح النساء ولم يعتبر السن كذا في الخلاصة **بهر** (قوله وبلا وجود ثالث) قدر قوله بلا يكون عطا على قوله بلا مانع حسي بناء على انه طبعي فقط **لكن** علمت ما فيه قال ط ولا يتكرر مع مائة لم لان ذلك تمثيل من الشارح وهذا من المصنف تقييد (قوله ولو نائما أو أعمى) لان الاعى بحس والتام بتيقظ ويتناول فتح ودخل فيه الزوجة الاخرى وهو المذهب بناء على كراهية وطئها بوضعية ضررتها **بهر** قلت وفي البرازية من المظهر والاباحة ولا بأس بان يجامع زوجته وامتنعه بوضعية التام من اذا كانوا لا يخالون به فان علوا **زه** **هـ** ومقتضاه صحة الخلوته عند تحقق النوم تامل وفي البحر وفعل في المبتنى في الاعى فان لم يقف على حاله تصح وان كان أمم ان كان نهارا لا تصح وان كان ليلا تصح **هـ** قلت الظاهر انه أراد بالاصم غير الاعى أمالو كان أعمى أيضا فلا فرق في حقه بين النهار والليل تامل (قوله والمجنون والمغنى عليه) وقيل نعمان فتح قلت يظهر في المنع في المجنون لانه أقوى حالامن الكتاب العقور تامل (قوله وكذا الاعى) قد علمت ما فيه من انه لا يظهر الفرق بين الليل والنهار في حقه تامل (قوله به يفتى) زاد في البحر عن الخلاصة انه يختار من قال وجزم الامام السر حسي في المبسوط بان كلامه ما يمنع وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه لانه يمنع من غشائها بيزيدى أمته طبعها **هـ** أي وكذا بين يدي أمته بالاولى لانها أجنبية لا تحل له قلت وجزم به ايضا الامام قاضيان في شرح الجامع وفي البدائع لو كان الثالث جارية روى أن محمد كان يقول أو لا تصح خلوته ثم رجع وقال لا تصح **هـ** واهل وجهه الاول ماصر وابه من انه لا بأس بوطء المنكوسة بماينة الامة دون عكسه **لكن** هذا يظهر في أمته دون أمته على أن نفي البأس ثم عازا لا يلزم منه عدم نفرة الطباع السليمة عنه وحيث كان هو المقتول من أمتنا الثلاثة كما مر وعزاه ايضا في الفتاوى الهندية الى الذخيرة والمهبط والخاية لا ينبغي العمدول عنه موافقة الدراية والرواية ولذا قال الرضا في العجب كيف يجعل المذهب المتقي به ما هو خلاف قول الامام وصاحبيه مع عدم اتجاهاه في المعنى (قوله ان كان عقورا مطلقا) أي سواء كان كلبه أو كلبها (قوله لا يمنع مطلقا) أي عقورا أو لا وعاء في الفتح بقوله لان الكتاب قط لا يفتدى على سيده ولا على من يمتعه سيده عنه **هـ** وجهه فلوراء الكتاب فوقعها يكون سيده في صورة الغالب له فلا يحد عليه وكذا لو أمرها الزوج أن تكون فوقه لانها وإن كانت في صورة الغالبة لم يمكن أن يحد عليها الكتاب **لكن** يمنع سيده عنها فتصح الخلوته فانهم (قوله أو كان للزوجة) أي أو كان غير عقور وكان للزوجة فانه يكون مانعا **لكن** مقتضى ما علم به في الفتح أنه لا فرق بين كلبه وكلمه الان كلبه وان رآها تحت الزوج يمكن أن تمنعه عنه فلا

ولو بزواج (لا يطاق معه الجماع) بلا وجود ثالث (معهما) ولو نائما أو أعمى (الا ان يكون) الثالث (صغير الاعى) بان لا يجر عا يكون بينهما (أو مجنوناً أو مغنى عليه) **لكن** في البرازية ان في الليل صحت لافي النهار وكذا الاعى في الاصح (أو جارية أحدهما) فلا تمنع به بفتى جنتي (والكتاب يمنع ان) كان (عقورا) طاقا وفي الفتح وعندى ان كلبه لا يمنع مطلقا (أو) كان (للزوجة والا) يكن عقورا

قوله والمجنون والمغنى عليه كذا يخط المشى وهو غير موافق لقول المصنف أو مجنوناً الخ كسبه نص

فلا يحد عليه فتصح الخلوته تامل (قوله وكان له) بالواو وفي بعض النسخ باو وهو تحريف **ح** أي لان الصور أربع عقوره أو لها أو غير عقور كذلك فذكر أو لان المانع ثلاث صور عقور مطلقا وغير عقور هو لها وبقي غير مانع الصورة الرابعة هي أن يكون غير عقور وكان له (قوله وبقي الخ) وبقي أيضا من المانع الشرعي أن يهلق طلاقها بخلوته فإذا خالها طلق فيجب نصف المهر لحرمه وطئها **بهر** عن الواقعات قال وزاد في البرازية والحد لامة انه لا يجب العدة في هذا الطلاق لانه لا يمكن من الوطء وساقى وجوبها في الخلوته القاسية على الصحيح فيجب العدة هنا احتياطاً **هـ** ومنشئ الشارح فيما ساقى بعد صفة على ما في البرازية وباقى تمام الكلام فيه رسيق أيضا عند قوله ولو افترا فان امتناعها من غشائها في الخلوته يمنع صحتها لو كانت ثيبا لولو بكرا (قوله عدم صلاحية المصاحبة) أي الخلوته وصلاحيتها باجماعنا فيه طالع غيرهما عليهم ما كادار والبيت ولو لم يكن له سقف وكذا المحل الذي عليه قبة مضروبة والبيت من خان يسهل كنه الناس فرد الباب ولم يفتق والناس قد روى في وسطه غير مترصدين لنظرهما صحت وان كانوا مترصدين فلا فتح (قوله كسجد وطريق) لان المسجد مجمع الناس فلا بأس من الدخول عليه ساعة ف ساعة وكذا الوطء فيه حرام قال تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد والطريق عمر الناس عادة وذلك يوجب الانقباض فيمنع الوطء بدائع قلت وبوخذ من قوله وكذا الوطء فيه حرام الخ انه مانع وان كان خاليا وبابه معلق فتأمل وفي الفتح ولو افترجهما **لكن** من الجادة بها الى مكان خال فهي صحيحة (قوله وسام) أي بابه مفتوح أمالو كان مقفولا عليهم ما هو **هـ** ما فلا مانع من صحتها كالأبغني فانهم (قوله وسط) أي ليس على جوانبه ستور وكذا اذا كان المسترق قريبا أو صغيرا بحيث لو قام انسان يطاع عليهم ما فتح وفيه ولا تصح في المسجد والحمام وقال شاذان كانت ظلمة شديدة صحت لانها كالساتر وعلى قياس قوله تصح على سطح لا ساتر له اذا كانت ظلمة شديدة والوجه أن لا تصح لان المانع الاحساس ولا يختص بالبصر الا يرى الى الامتناع لوجود الاعى ولا ابصار الاحساس **هـ** قلت الاحساس انما يمكن اذا كان معه ما أحده على السطح أمالو كان فوقه وحدهما وأصنام ممدودا حدهما الى حد الاحساس الابابصر والظلمة الشديدة تمنعه كالأبغني تامل (قوله ويمنع بابه مفتوح) أي بحيث لو نظر انسان رآه ما وفيه خلاف ففي مجموع النوازل ان كان لا يدخل عليهم ما أحده الا باذن فهي خلوته واختار في الذخيرة أنه مانع وهو الظاهر **بهر** وجهه أن امكان النظر مانع بالوقوف على الدخول فلا فائدة في الاذن وعدمه (قوله وما اذا لم يعرفها) لان التمكن لا يحصل بدون المعرفة بخلاف ما إذا لم تعرفه والفرق أنه يمكن من وطئها اذا عرفها ولم تعرفه بخلاف عكسه فانه يحرم عليه كذا في البحر وفيه أنه اذا لم تعرفه يحرم عليه ان يكتسبه منها فالظاهر أن مانعه من وطئها بناء على ذلك فينبغي أن يكون مانعا تامل **ح** قلت ان هذا المانع سيده اذا التهبان بغيرها أنه زوجها فاجابا التقصير من جهته يحكم بصحة الخلوته بغير المهور ط (قوله في الاصح) أي أصح الروايتين **لكن** صرح نراج الهداية بأن رواية المنع في التطوع شاذة وبشرى اليه قول الخاية وفي صوم القضاء والكفارات

وكذلك (لا) يمنع وبقي منه عدم صلاحية المكان كسجده وطريق وسام وصهراء وسطح وبيت بابه مفتوح وما اذا لم يعرفها (وصوم) التطوع والمنذور والكفارات والقضاء غير مانع لصحتها في الاصح اذ لا كفارة بالافساد ومفاده انه او اكل ناسبا فامسك بخلافها



والمنذورات روايتان والاصح انه لا يجمع الخلو وصوم التطوع لا يجمعها في ظاهر الرواية  
وقيل يمنع اهـ وقول الكثر وصوم الفرض يدخل فيه القضاء والكفارات والمنذورات  
فيكون اختياره رواية المنع في غير التطوع لان الافطار فيه بغير عذر جائز في رواية  
ويؤيد ما في الكثر بغير الخالية بالاصح فانه يفيد ان مقابله صحيح وكذا قول الهـ داية وصوم  
القضاء والمنذورات كان تطوع في رواية فانه يفيد ان رواية كونها كصوم رمضان أقوى وجهـ هذا  
يتأيد ما جئنا به في البصر بقوله ويؤيد ان يكون صوم الفرض ولو من ذور امانته اذ لا يجرى  
افساده وان كان لا كفارة فيه فهو مانع شرعي اهـ (قوله ان تصح) اي الخلو لا يقطع  
الكفارة بشبهة خلاف الامام مالك رحمه الله فانه يرى فطره باكله فانه لا كفارة ط (قوله  
وكذا كل ما أقط) الكفارة كشر وجماع ناهـ ما يوجب من اراوية نقل ط (قوله وصلاة  
الفرض فقط) قال في البصر لا شك ان افساد الصلاة لغيره ذر حرام فرضا كانت أو نافلة  
فينبغي ان تمنع مطاقا مع أنهم قالوا ان الصلاة الواجبة لا تمنع كالفعل مع أنه يأتي بتركها وأغرب  
منه ما في المحيط أن صلاة التطوع لا تمنع الا الاربع قبل الظهر لانه سنة مؤكدة فلا يجوز تركها  
بمثل هذا العذر اهـ فانه يقتضي عدم الفرق بين السنن المؤكدة والواجبة تمنع بالاولى  
اهـ قلت والحاصل أنهم لم يفرقوا في احرام الحج بين فرضه ونفله لاشتراكهما في لزوم القضاء  
والهم وفرقوا بين ما في الصوم والصلاة أما الصوم فظاهر للزوم القضاء والكفارة في فرضه  
بخلاف نفل الصوم والصلوة لان الضرر فيه بالافطار يبرر لانه لا يلزم الا القضاء لا غير كما  
في الجوهرية وأما في الصلاة فالفرق بينهما مشكل اذ ليس في فرضها ضرر زائد على الاثم ولزوم  
القضاء وهذا موجود في نفلها وواجبها ثم الاثم في الفرض أعظم وفي كونه مناطا بالمنع صحة  
الخلو خفاء والالزام ان لا يكون قضاء رمضان والكفارات كالنفل واعلـ هذا وجه اختيار  
الكثر اطلاق فرض الصوم كما قدمناه فكذا الصلاة فينبغي أن يكون فرضها ونفلها كفرض  
الصوم بخلاف نفلها لانه أوسع دليل أنه يجوز افطاره بلا عذر في رواية ونفل الصلاة لا يجوز  
قطعه بلا عذر في جميع الروايات فكان كفره او اهل المجتهد قام عنده فرق بينهما لم يظهر لنا  
والله تعالى أعلم (قوله فيما يجي) أي من الاحكام ط (قوله ولو يجزوا) اي مقطوع الذكر  
والخصيتين من الجلب وهو القطع قال في النهاية والظاهر أن قطع الخصيتين ليس بشرط في  
المحبوب ولذا اقتصر الاجابي على قطع الذكر ح عن النهر (قوله أو خصيا) بفتح الخاء  
المجبة فعيل بهـ في مفعول وهو من ملت خصيتاه وبقي ذكره ح (قوله ان ظهر حاله) اي  
ان ظهر قبل الخلو ان هذا الزوج الخشني رجل وظهر أن نكاحه صحيح فان وطأه حينئذ جائز  
تكون الخلو كالوطأ وان لم يظهر فالتكاح موقوف لا يبيح الوطأ فلا تكون خلوة كالوطأ  
فافهم (قوله وما في البحر) حيث أطلق صحة خلوة ولم يقيده بظهور حاله وما في الاشياء متفرقة  
(قوله في النهر) عبارة ويجب أن يراد به من ظهر من حاله أما المشكل فنكاحه موقوف الى أن  
يتبين حاله وهذا لا يزوجونه من قبحه لان التكاح الموقوف لا يقيده باحسان النظر كذا في  
النهاية اهـ أي فلا يبيح الوطأ بالاولى فلا تصح خلوة كالنكاح بالوطأ بل اولى لانه قبل  
التبين بمنزلة الاجنبى ثم قال في النهر وأما في المبسوط أن حاله يتبين بالبلوغ فان ظهرت فيه

ان تصح وكذا كل ما سقط  
الكفارة نهر (بل المانع  
صوم رمضان) ادا وصلاته  
الفرض فقط (كالوطأ)  
فيما يجي (ولو) كان الزوج  
(يجزو) بالو عنيها وخصيا  
او خشي ان ظهر حاله والا  
فنكاحه موقوف وما في  
البحر والاشياء ليس على  
ظاهره كإسقاطه في النهر  
وفيه من شرح الوهبانية  
ان العنة قد تكون

قوله ظهر من حاله كذا  
بالاصل المقابل على خط  
المؤلف وزيادة من عملها  
ليست في خط المؤلف اهـ  
بصحة

علامه الرجل وقد روي عنه ابوه امرأة حكم بصحة نكاحه من حين عقد الاب فان لم يصل اليها  
أجل كائنه من وان زوج رجلا تبين بالانكاحه ذاسر صحيح في عدم صحة خلوته قبل ذلك وجه هذا  
التقرير رعلت أن مائة في الاشياء من الاصل لوزوجه ابوه رجلا فوصل اليه جاز والافلا علم  
في ذلك أو امرأة فبانق فوصل اليها جاز والأجل كائنه من ليس على ظاهره والله الموفق  
اهـ أي ان ظاهر ما في الاشياء أنه بمجرد وصول الرجل اليه أي وطئه له أو بوضوئه الى المرأة يصح  
النكاح ولو قبل البلوغ وظهور علامة فيه وأن الوطء يحصل قبل التبين وأن الخلوة به محصنة  
وأنه بعد البلوغ قد يتبين حاله وقد لا يتبين مع أنه في المبسوط جرم يتبين حاله بالبلوغ وأنه قبل  
التبين يكون نكاحه موقوفاً فهو وصريح في عدم صحة الخلوة قبل التبين لعدم حل الوطء وفيه  
نظر فان قوله جاز مناه جاز العدة تبين حاله بذلك فقد صرحوا بان ذلك رافع لاشكاله ولا يلزم  
منه حل الوطء وقوله والافلا علم لم يبدل أي ان لم يظهر فيه هذه العلامة لا أحكم بصحة العدة  
ولا بعد ما يلزم توقف ذلك على ظهور علامة أخرى وقول المبسوط ان حاله يتبين بالبلوغ مبني  
على الغالب والافلا صرحوا بأنه قد سبق حاله مشكلا بهـ كما اذا حاض من فوج النساء وما في  
من فوج الرجال وقد يتبين حاله قبل البلوغ كان يقول من أحسن الفرجين دون الآخر فتصح  
خلوته والحاصل ان تقيده بصحة الخلوة بتبين حاله ظاهر لعدم حل الوطء قبله (قوله مرض الخ)  
وكذا السحرو يسمى المعقود كما سياتي في بابها عن الوهبانية (قوله في نبوت النسب الخ) الذي  
حققه في البحر جئنا ثم رأه منقولا عن المصنف أن الخلوة لم ترق مقام الوطء الا في حق تكميل  
النهر وجوب العدة قال وما سواه فهو من احكام العدة كالنسب اي فانه يثبت وان لم توجد  
خلوة أصلا كما في تزوج مشرق مغربية او من احكام العدة كالبيعة والمحب من صاحب النهر  
حيث تابع أخاه في هذا التحقيق ثم خالفه في النظم الا في وما ذكره في البحر سبقه اليه ابن النجفة  
في عده الفرائد لكنه افاد ان المطابقة قبل الدخول ولو لدت لاقل من ستة اشهر من حين  
الطلاق ثبت نسبة للتيقن بان العلق قبل الطلاق وان الطلاق بعد الدخول ولو ولد له لا كثر  
لا يثبت لعدم العدة ولو اختلف في اطلاقها يثبت وان جاءت به لا كثر من ستة اشهر قال في هذه  
الصورة تكون الخصوصية للخلوة (قوله ولومن المحبوب) لامكان انزاله بالاصح وسيأتي  
في باب العنين انه يثبت نسبة اذا خلا بينهما ثم فرق بينهما ولو جاءت به لستين (قوله وفي ناكده المهر)  
أي في خلوة النكاح الصحيح اما الفاسد فيجب فيه مهر المثل بالوطء لا بالخلوة كما يذكركه المصنف  
في هذا الباب طهامة الوطء فيه فكان كالخلوة بالخاص (قوله والعدة) وجوب من احكام  
الخلوة سواء كانت محصنة أم لا ط اي اذا كانت في نكاح صحيح اما الفاسد فيجب فيه العدة  
بالوطء كما سياتي (قوله في عدتها) متعلق بنكاح والاولى تأخير به بعد قوله وحرمة نكاح الامة  
ط (قوله وحرمة نكاح الامة) اي لو طلق الحريرة بعد الخلوة لم يصب تركه امة مادامت  
الحريرة في العدة ولو الطلاق بائنا (قوله وحرمة وقت الطلاق في عدتها) يمانية ان الموطأ وأما  
طلاقها في الحيض يدعي فلا يحل بل يطلقها واسد في طهر لاوطء فيه وهو احسن او لا تأ  
متفرقة في ثلاثة اطهار لاوطء فيها وهو حسن بخلاف غير الموطأ فان طلقها واحدة ولو في  
الحيض حسن واذا كانت كانت اختلفت بها كالموطأ توقفت طلاقها بالظهر فلا يحل في عدتها

لمرض أو ضعف خلقة أو كبر  
سنتين (فانبوت النسب)  
ولومن المحبوب (و) في  
(ناكده المهر) المسمى (و)  
مهر المثل بلا نصيحة  
والنفقة والسكنى والعدة  
وحرمة نكاح اخها وأربع  
سواها في عدتها (وحرمة  
نكاح الامة وحرمة  
وقت الطلاق في عدتها)



المحض فافهم (قوله وكذا في وقوع طلاق بائن آخر الخ) في البرازية والخيار أنه يقع عليها طلاق آخر في عدة الخلوه وقبل لا اه وفي الذخيرة وأما وقوع طلاق آخر في هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو أقرب الى الصواب لان الاحكام المتعلقة يجب القول بالوقوع احتياطاً ثم هذا الطلاق يكون رجماً أو بائناً ذكراً شيخ الاسلام أنه يكون بائناً اه ومثله في الوهبانية وشرحها والماصل أنه اذا خلاها خلوه صحيحة ثم طلقها طلاقاً واحداً فلا شبهة في وقوعها فاذا طلقها في العدة طلاقاً أخرى فتضي كونها طلاقاً قبل الدخول أن لا تقع عليها الثانية لكن لما اختلفت الاحكام في الخلوه في أن ما تارة تكون كالوطء وتارة لا تكون جعلناها كالوطء في هذا فلو وقع الثانية احتياطاً لوجودها في العدة والمطابقة قبل الدخول لا يطبقها طلاق آخر اذا لم تكن معتددة بخلاف هذه الظاهر أن وجه كون الطلاق الثاني بائناً هو الاحتياط ايضا ولم يتعرضوا للطلاق الاول وأما الرجعي أنه بائن ايضا لانه طلاق قبل الدخول غير واجب له عدة لان العدة انما وجبت لجهان الخلوه كالوطء احتياطاً فان الظاهر وجود الوطء في الخلوه العدة لان الرجعة في الزوج واقرار ما به طلاق قبل الوطء ينفذ عليه فبعدم بائناً اذا كان الاول لا تقع الرجعة بلزم كون الثاني مثله اه ويشير الى هذا قول الشارح طلاق بائن آخر فانه بقوله أن الاول بائن ايضا ويدل عليه ما يأتي من أن لا رجعة بعده وسياق التصريح به في باب الرجعة وقد عرفت مما قررناه أن المذكور في الذخيرة هو الطلاق الثاني دون الاول فافهم ثم ظاهراً طلاقهم ووقوع البائن أو لا وبائناً وان كان بصريح الطلاق وطء لاق الموطوءة ليس كذلك فيصالح الخلوه الوطء في ذلك وأجاب ح بان اراد التثنية من بعض الوجوه وهو أن في كل منهما وقوع طلاق بعد آخر اه وأما الجواب بان البائن قد يطبق البائن في الموطوءة فلا بد من المخالفة المذكورة فافهم (قوله كالغسل) أي لا يجب الغسل على واحد منهما بمجرد الخلوه بخلاف الوطء (قوله والاحصان) فلو زنى بعد الخلوه العدة لا يلزمه الرجعة بشرط الاحصان وهو الوطء قال في عدة المقتدر اه وهذا ان لم يفهم أنه خاص بالرجل فهو ساكت عن ثبوت الاحصان لها بذلك والذي يظهر لي أنه لا فرق بينه وبينها فيه ولم أقف على نقل فيه صريح والله أعلم قلت في الجبر ولم يقيدها بمقام الوطء حتى الاحصان ان تصادقا على عدم الدخول وان اقربا لمهما حكمه وان اقربا أحدهما صدق في حق نفسه دون صاحبه كما في المبطوط اه (قوله وسرمة البنات) أي لم يقيمو الخلوه مقام الوطء في ذلك فلو خلا برزوجه بدون وطء ولا من شهوة لم يحرّم عليه بناتها بخلاف الوطء والكلام في الخلوه العدة كما صرح به في التبيين والفتح وغيرهما فاحرره في عقد القرائن مما حاصله أن سرمة البنات بالخلوه العدة لا خلاف فيما بين صاحبين والخلاف في الفاسدة قال الثاني يحرّم وقال عم لا يحرّم فهو ضعيف وما ادعاه من عدم الخلاف ممنوع كما بسطه في التمهيد (قوله وحمل الاول) أي لا تحل مطلقة الثلاث للزوج الاول بمجرد دخوله الثاني بل لا بد من وطئه حديث العسيلة (قوله والرجعة) أي لا يصير رجماً بالخلوه ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح بعد الخلوه بصر أي لوقوع الطلاق بائناً كما قدمناه (قوله والميراث) أي لو طلقها ومات وهي في عدة الخلوه لا ترث برزازية ومثله في البصر عن المجتبي وحكي ابن النخعي

وكذا في وقوع طلاق بائن آخر على المختار (لا) تكون كالوطء (و) ح (ق) بقية الاحكام (و) الاحصان وسرمة البنات (و) الميراث

في عقد القرائن ولا آخر انهم اترث وان تصادقا على عدم الدخول بعد الخلوه قال الرضوي وعلى هذا أي ما في الشرح لو طلقها في مرضه بعد الخلوه العدة قبل الوطء ومات في عدتها لا ترث وبه جزم الطواقي فيما كتبه على هذا الشرح وأمر عليه فلهذه حامداً فندى العمادى مقفى دمشق اه (قوله وتزوجها كالأبكار) كان عليه أن يقول كالبنات ايوافق ما قبله من المعطوفات فانها من خواص الوطء دون الخلوه فالعنى أنه البت كالوطء في تزويجها كالبنات بل تزوج كالأبكار أفاده ط (قوله على المختار) وما في المجتبي من أنه ان تزوج كالتزوج النيب ضعيف كما في البصر (قوله وغير ذلك) أي غير السبعة المذكورة من زيادة أربعة أخرى في النظم المذكور وهي سقوط الوطء والمثني والتكفير وعدم فساد العبادة وبقي مسألان ايضا ليذكرهما لعدم تسليمهما وهما ان الخلوه لا تكون اجازة للتمسك بالموثوق عند بعضهم وان المرأة لا تمنع نفسها للمهر بعد ما عتدها أما عندنا في حصة فاه المنع بعد حقيقة الوطء كما أفاده في البصر وزاد في الوهبانية ايضا بقاء عدة العنين ويمكن دخولها في النظم كما يأتي (قوله وغيره) بالرفع عطف على مثل والضمير للوطء ح أي ومغايرة للوطء في إحدى عشرة مرة مثله (قوله وبهذا المذهب قد تم) بجملة من ميته او خبر والعقد بكسر العين شبه الشعر المنظوم بعد الدار المنظوم (قوله تكميل) هو الخ) بيان له واما المأثلة (قوله واعداد) بالكسر والمراد به العدة (قوله وأربع) بالرفع عطف على الاخت (قوله الاما) جمع أمة وقصره للضرورة ولو أسقط لام ولقد استغنى عن قصره (قوله فراق فيه ترحيل) المراد به الطلاق اه ح وأما الترحيل فهو من ترحل القوم عن المكان انقلوا أي طلاق فيه نقل الزوج من يته أو من عصمته فافهم (قوله وادعوا فيه) أي في الاعداد في العدة اه ح فالضمير عائدة على مذكور وهو الاعداد المذكور في البيت الثاني فافهم (قوله اذا لحقا) الضمير للتطليق والالف للاطلاق اه ح والمراد بطاقه وقوعه في العدة بعد طلاق سابق عليه (قوله القيل) بدل من الاول ح (قوله ورجعة) أي في صورتين كما قدمناه في قوله والرجعة (قوله سقوط وطء) أي ما يلزمه فيه الوطء لا بسقط بالخلوه بل في الرجعة في القضاء الوطء مرة واحدة ولا بسقط عنه بالخلوه كذا العنين اذا اختلج به الايسر عنه الوطء من أجل الزوجية طالب التفريق وعلى هذا الحل يستغنى عن ذكر كراهة العنة المذكور في الوهبانية لكن يستغنى به أيضا عن ذكر التي الآتية كان الاولى ذكرهما معا واسقاطهما معا تامل (قوله كذلك التي) يعني أن آلى منها وطئها في المدة كان فيا وان خلاها لا اه ح (قوله التكثير) يعني أن وطئ في شهر رمضان فعليه الكفارة وان خلاها لا اه ح وفي التمهيد والتكفير عنها مما لا ينبغي اذ الكلام في الخلوه العدة وسوم الاداء يفسدها كما مر ط (قوله ما فسدت عبادة) ما فاسدة يعني أن وطئها في عبادة يفسدها الوطء فسدت وان خلاها لا اه ح ويرد عليه ما ردد على سابقه فان ما يفسد بالوطء كالاسرار والصوم والصلاة والاعتكاف المندورية في الخلوه والكلام في العدة الان يميل الى الإبقاء على الخلوه على أحد القولين كصوم غير الاداء وصلاة المأثلة تامل والماصل أنه ينبغي إسقاط التكثير وفساد العبادة وزيادة العنة العنة فتصير الاحكام التي خالفت الخلوه فيها الوطء عشرة مرة فانما في بيتين مقتصر عليها للمسلم بان

وتزوجها كالأبكار على المختار وغير ذلك كما نظمها صاحب التمهيد فقال وخلوة الزوج مثل الوطء في صور وغيره وبهذا العقد تحصيل تكميل مهر واعداد كذا نسب اتفاق سكنى ومنع الاخت مقبول وأد بسع وكذا قالوا الاما واقف راعوا زمان فراق فيه ترحيل وأوقعوا فيه تطليقا اذا لحقا وقبل لا والصواب الاول القيل أما المغاير فالاحصان بأمل ورجعة وكذا التوريت معقول سقوط وطء واجلال لها وكذا يفسر بمقتضى تكاليف البكر مبدول كذلك التي والتكفير ما فسدت عبادة وكذا بالغسل تكميل (ولو اقترفا



ما سواها لا يخالف فيها الخلوة الوطء فقلت  
 وخلوة كالوطء في غير عشرة • مطالبة بالوطء احسان تحليل  
 وفي وارث رجعة فقد عتبه • ويجوز بيع عقد بكرة وتفسير  
 (قوله فقلت بعد الدخول) يطلق الدخول على الوطء وعلى الخلوة الجردة والقبول منه الاول  
 والمراد هنا الاختلاف في الخلوة مع الوطء او في الخلوة الجردة لافي الوطء مع الاتفاق على الخلوة  
 لان الخلوة وكدة لقام المهر فلو كان الاختلاف بينهما في الوطء مع الاتفاق على الخلوة لم يظهر  
 غمرا للاختلاف (قوله فقلت له الانكارها) سقوط نصف المهر (كذا في القنية للزاهد)  
 ونظامه ابن وهبان وقال في شره انه تتبع هذا القرع فما ظفر به ولا وجد ما يناقضه ووجهه  
 ما في على القواعد لان القول منكر اه قلت راية في حاوي الزاهد اي ايضا وحكي فيه  
 قولين فذكر ما هو معزيا الى المحيط وكأب آخر ثم عزى الى الاسرار ان القول قوله لانه ينكر وجوب  
 الزيادة على النصف اه ويظهر لي ارجحية القول الاول ولما جزم به المصنف وذلك ان المهر  
 يجب بنفس العقد والدخول أو الموت وكذله والطلاق قبله منصف له فبسبب وجوب المهر  
 منصف والنصف له عارض والمرأة تنكر ذلك العارض وتطالب بالسبب المحقق الموجب لكل ولذا  
 ثبت لها المماثلة بقام المهر قبل الدخول ولا يعود نصف المهر المقبوض الى ملكها بالطلاق قبل  
 الدخول الا بالقضاء أو الرضا ولا يتصدق فيه قبل ذلك ويتصدق تصرف المرأة فيه والزواج  
 وان أنكر الزيادة على النصف لكنه مقر بسببها كالأقرب بالنصف وادعى الرد وكذب المالك  
 فدعواه الرد انكار للضمان بعد الاقرار بسببها فلا يقبل تأمل (قوله وان أنكر الوطء)  
 كذا في كثير من النسخ وكان المناسب أن يقول وان أنكر الدخول لما قررناه من أن الاختلاف  
 بينهما ليس في الوطء مع الاتفاق على الخلوة ولا يكون اشارة الى رد ما قاله في الامر ارى ان انكاره  
 لا يعتبر لانه في الحقيقة مدعى سقوط النصف بالعارض على السبب الموجب لكل فكان  
 انكارها هو المعتمد وفي بعض النسخ وان أنكرت بالتام والمهر في أن القول لها وان أنكرت  
 انه لم يطأها في هذا الدخول الذي ادعته لكن الاولى أن يقول وان اعترفت بعدم الوطء لانه  
 لم يدع الوطء حتى يقابل بانكارها (قوله انما طأها) لانما اتسقى بالطبع فلم تكن  
 بالاستناع مختارة لعدم تا كد المهر بخلاف النيب لان امتناعها يدل على اختيارها لعدم  
 تا كد المهر (قوله كما يجنبه الطرسوسي) أي في أنفع الوسائل والبحث في التفسير المذكور  
 فان الطرسوسي نقل أولا عن الذخيرة اذا خلا بها ولم تمكنه من نفسه ما اختلف المتأخرون  
 فيه قال وفي طلاق النوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التفسير وقيل قلته على وجه  
 التفقه ولم أظفر به في حق الظاهر انه اراد به التوفيق بين القولين وذكر ايضا أن هذا اذا  
 صدقته في ذلك فلا كذبته فالقول قولها بما يبينها لانها منكرة (قوله وأقره المصنف) أي بما  
 لشخصه صاحب البصر (قوله خلا بها) أي خلوة صحيحة لانها المتبادر من لفظ الخلوة اه  
 ح أي في قول الخائف ان خلوت بك فإرادها الخالية عما يجنبها أو ينفى عنها والمراد  
 ما ينفى عنها من غير التعليق لما جزم عن البصر من أن هذا التعليق موقوف على انه هو نظير قولهم  
 الخلوة الصحيحة في انكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح مع أنها في النكاح

وقالت بعد الدخول وقال  
 الزوج قبل الدخول قال قول  
 لها لانكارها سقوط نصف  
 المهر وان أنكر الوطء ولو لم  
 تمكنه في الخلوة فان بكرة  
 مصت والا لالان البكر انما  
 وطأها كما يجنبه الطرسوسي  
 وأقره المصنف (واو قال  
 ان خلوت بك فانت طالق  
 فخلاها طلفت)

الفاسد فاسدة كذا في البصر فالمراد بالصحة فيه الخالية عما ينفى عنها سوى فساد النكاح  
 فافهم (قوله بائنا) لتصرح بهم بان الطلاق الواقع بعد الخلوة الصحيحة يكون بائنا مع أي  
 نهنا أولى لعدم صحتها فانها لا تنافي الوطء الا في وجوب العدة ط (قوله لوجود الشرط) علة  
 اطلقت وأما علة كونه بائنا فهي ما قدمناه عن المنع افاده ح (قوله ووجب نصف المهر) في  
 بعض النسخ بعد هذا في زيادة وهي اعدم الخلوة الممكنة من الوطء اه أي لانها بائنا بمجرد الخلوة  
 فينكر غير ممكن من الوطء نمرعا (قوله ولا عدة عليها) قال في البصر وبائنا وجوب في الخلوة  
 الفاسدة على الصحيح فوجب العدة في هذه الصورة حيثما اه واعترضه الظاهر لم يبق قوله  
 كيف القطع بوجوبها مع مصادمة للثقل على أن هذه مطلقة قبل الدخول فهي اجنبية  
 والخلوة بالاجنبية لا توجب العدة فليست من قسم الخلوة الصحيحة ولا الفاسدة فتأمل وانظر  
 الى قولهم انما تقام مقام الوطء اذا تحقق في التليم اه أقول التليم منها موجود وانما عاقبه  
 مانع من جهته وهو التعليق كالعنين وكما لو دخل عليها فأحرم بالحج أو بالملأه وكونه خلوة  
 بالاجنبية ممنوع لان الخلوة شرط الطلاق وانما يقع به وجود شرطه كالأول بالاجنبية ان  
 تزوجت فانت طالق فوقع الطلاق دليل صحة الخلوة لولاها لم يقع غير انه راجد به  
 فتفقها مانع من جهته كذا كرنا نمرع يحتمل وجوب العدة بالخلوة الفاسدة على الصحيح شامل  
 لهذه الصورة فقول البرازيل لا عدة عليها مبني على خلاف الصحيح فهو مصادمة قبل بطلان صحيح  
 منه فافهم (قوله وتجب العدة) ظاهره الوجوب نضام وديانة وفي الفتح قال العتابي: حكم  
 مشايخي في العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة انما واجبة ظاهرا أو حقيقة فقبل لوتزوجت  
 وهي متيقنة بعدم الدخول حل لها ديانة لا فساد (قوله في النكاح الخ) هذا في النكاح الصحيح  
 أما النكاح الفاسد لا تجب العدة في الخلوة فيه بل بحقيقة الخلوة ط (قوله اتهم  
 الشغل) أي شغل الرحم نظرا الى التمكن الجيني وكذا في الجيوب اقيام احفال الشغل  
 بالصق وهي حق الشرع وحق الولد ولذا لا تسقط لو أسقطها ولا يحل لها الخروج ولو اذن  
 لها الخروج وتدخل العدة وتدخل حق العبد فتح وتنام في المعراج (قوله واختاره  
 القمري في الخ) وجزم به في البدائع قال في الفتح وبؤيده ما ذكره العتابي (قوله تجب العدة)  
 لثبوت التمكن حقيقة فتح (قوله كصغر ومرض مدنف) قال في الفتح الوجه على هذا  
 القول أن يخص الصغير بغير القادر والمرض بالمدنف لثبوت التمكن حقيقة في غيرهما اه  
 قلت ونص على التقييد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاموس دنف المريض كفرح نقل  
 (قوله لانه نص محمد) أي في كتابه الجامع الصغير الذي روى مسأله عن أبي يوسف عن الامام  
 صاحب المذهب (قوله قاله المصنف) أي بما لا يشبه في البصر وأقره في النهر والنهرية لالية  
 (قوله الموت ايضا) أي كما أن الخلوة كالوطء فيهما والمراد الموت قبل الدخول أي موت الرجل  
 بالنسبة للعدة وموت أيهما كان بالنسبة للمهر كما افاده ح (قوله في حق العدة والمهر) أي  
 اذا مات عنها الزمها عدة الوفاة واستحق جميع المهر كالوطء (قوله فقط) هو في قول  
 الجنبى وفيما سواهما كالمعدم قالت ولا يقال انه يعطى حكمه ايضا في الارث لان الارث من  
 أحكام العدة فلا تحقق قبل الخلوة التي هي دون الوطء فافهم (قوله حالت بنتها) أي كانت بعد

بائنا لوجود الشرط  
 (ووجب نصف المهر)  
 ولا عدة عليها بزيادة (وتجب  
 العدة في الكل) أي كل  
 أنواع النكاح ولو فاسدة  
 (اختصاصا) أي استحصانا  
 انهم الشغل (وقيل) فأنه  
 القدر الذي واختاره  
 القمري في وقاضيان (ان  
 كان المانع نمرعا) كصوم  
 (تجب العدة وان) كان  
 (حسبا) كصغر ومرض  
 مدنف (لا) تجب والمذهب  
 الاول لانه نص محمد قاله  
 المصنف وفي الجنبى الموت  
 أيضا كالوطء في حق العدة  
 والمهر فقط حتى لو ماتت  
 الام قبل دخوله بها حلت  
 بنتها



الخلوة المصيبة فلا تحرم الا بصفة الوطء على مامر (قوله فوهيته) ذكر الضمير لان الالف  
 مذكرة لا يجوز نائيه كافي ط عن المصباح وكذا الوهيت نصفه فتح (قوله قبل وطء) أى  
 وخلوة نهر وهى وطء حكا كافر (قوله اعدم تعين النقود) ولذا أشار في النكاح  
 الى دراهم كان له أن يبيعها ويدفع مثله اجنساً ونوعاً وقد روى في النكاح وطء قبل  
 الدخول كان لها المصالح المقبوض ودفع غيره ولذا تركى الكل وعامة في النهر والحاصل أنه  
 لم يصل اليه بالهبة عين ما يصفه بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر (قوله أو  
 قبضت نصفه) احتراز عما لو قبضت أكثر من النصف فانه ترد عليه ما زاد على النصف بخلاف  
 ما لو قبضت الأقل وهبته الباقي فهو له المهر بالاولى بجر أى لا يرجع عليه بشئ (قوله في  
 الصورة الاولى) الانسب أن يقول في الصورةتين فيكون قوله أو الباقي إشارة الى ان هبة الالف  
 ليس بقيد في الثانية كما نص عليه في البحر قال في النهر ومعنى هبة الالف بهد قبض النصف  
 أنما وهبت له المقبوض وغيره (قوله أو وهبت عرض المهر) أشار الى أنه لم يهب اذ لو وهبته  
 بهد ما تعيب فاحتراز بجمع نصف قيمته يوم قبضت لانه صار كأنه اوهبته عيناً أخرى اما  
 العيب اليه في كماله مامر ما ياتي أنه في المهر محصل وقيد بالهبة لانها لو باعتته منه يرجع  
 بالنصف أى نصف قيمته لان النصف الممنوع فيما يظهر ولو وهبته أقل من نصفه ترد ما زاد  
 على النصف ولو وهبته الاكثر أو النصف فلا رجوع له بجر (قوله أو في الذمة) أشار الى أنه  
 لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص النكاح فان العرض فيه يثبت في الذمة  
 لان المال فيه ليس بمقصود فيه بخلاف البيع بجر (قوله لم يوصول المقصود) لانه  
 وصل اليه عين ما يصفه بالطلاق قبل الدخول لانه في الفسخ كونه في العدة بدليل أنه  
 ليس لواحد منهم ما دفع به حتى لو تعيب فاحتراز فوهيته لرجوع نصف قيمته كما مر نهر (قوله  
 حكم الموزون غير المعين وهو ما كان في الذمة حكم النقد أما المعين منه في كماله عرض واختلف  
 في النهر والقمر من الذهب والفضة ففي رواية كالمعرض وفي أخرى كالمضروب كذا في البدائع  
 نهر (تنبيه) قال في البحر وقد ظهر لي أن هذه المسئلة على ستين وجهاً لان المهر اما ذهب  
 أو فضة أو مثلي غيرهما أو تعين فالاول على عشرين وجهاً لان الموهوب اما الكل أو النصف  
 وكل منهما اما أن يكون قبل القبض أو بعده أو بعد قبض النصف أو أقل منه أو أكثره  
 عشرة وكل منها اما أن يكون مضروباً أو تبرأته عشرين والعشرة الاولى في المثلي وكل منها  
 اما أن يكون معينا أو لا وكذا في القيمي والاحكام مذكرة اه وتعمد في النهر قلت ويراد  
 منها اقتصار بمائة وعشرين بان يقال ان الموهوب اما الكل أو النصف أو الاكثر من النصف  
 أو الأقل فهي أربعة تضرب في الخمسة المائة تبلغ عشرين وكل منها اما أن يكون مضروباً  
 أو تبرأته اربعون وكذا في كل من المثلي والقيمي اربعون وقد مر حكم هبة لاكثر من  
 النصف أو الأقل (قوله فان وفي) بتعمد في الماضي بوفى توفية لا بالتفريق من وني  
 وفاء بقرينة قوله والايوف أفاده (قوله واقام بها) اعتماداً كراتونية في الاولى دون هبة  
 لانه في الاولى جعل المسمى مالا وغير مال وهو ما شرطه لها او وعداها من عدم اخراجها أو عدم  
 التزوج عليها أما هنا فالمسمى مال فقط رد فيه بين الاقل على تقدير والكثير على تقدير كما أشار

(قبضت الف المهر فوهيته)  
 وطء قبل وطء رجوع) عليا  
 (نصفه) اعدم تعين النقود  
 في العقود (وان لم تقبضه  
 أو قبضت نصفه فوهيته  
 الكل) في الصورة الاولى  
 (أو ما بقي) وهو النصف في  
 الثانية (أو) وهبت (عرض  
 المهر) كزوج معين أو في  
 الذمة (قبل القبض أو  
 بعده) لا رجوع لمصول  
 المقصود (نكحها بالالف  
 على أن لا يخرجها من البلد  
 أو لا يتزوج عليها أو) نكحها  
 (على ألف) ان اقام بها أو على  
 الفين ان اخرجها فان وفي  
 بما شرطه في الصورة الاولى  
 (واقام) بها في الثانية  
 (فلها الالف) رضاها به  
 فهنا صورتان

اليه الشارح فليس هنا في المسمى وعد بشئ لانه لا ينفك عنه بالتوفية بوضعه أنه قد ورد فيه  
 بين كونها ثيباً أو بكرًا كما ياتي فافهم (قوله الاولى الخ) ضابطها أن يسمى لها قدر او مهر مثلاً  
 أكثر منه وبشرط منفعة لها أو لغيرها أو لذى رحم محرماً وكانت المنفعة مباحة الانتفاع  
 متوقفة على فعل الزوج لاحاصه لا بمجرد العقد ولو لم يشترط عليه ارضى له وذلك كأن تزوجها  
 بالالف على أن لا يخرجها من البلد أو على أن يكفرها أو يمضى اها هدية أو على أن يزوج أباها  
 ابنته أو على أن يعتق أخاها أو على أن يطلق ضرثها فلو المنفعة لا ينفك ولو لم يوف فليس لها الا  
 المسمى لانها ليست بمنفعة مقصودة لاحد المتعاقدين ومثله بالاولى او بشرط ما يضرها كالتزوج  
 عليها وكذا لو كان المسمى مهر المثل أو أكثر منه ولو كان المشروط غير مباح كخمر وخنزير فلو  
 المسمى عشرة فأكثروا حبها وبطل المشروط ولا يكمل مهر المثل لان المسمى لا ينفك بالشرط  
 فلا يجب عوض بغيره ولو تزوجها على ألف وعق أخها أو وطء لاق ضرثها بلفظ المصدر  
 لا المضارع عتق الاخ وطءت الضرة بنفسه العدة طلقه رجعية لمقابلاته بغيره مقوم وهو  
 البضع وللزوجة المسمى فقط والاولاه الا اذا قال وعتق أخها عتقها فهو لها ولو تزوجها على  
 الف وعلى أن يطلق امرأته فلا تملكه وعلى أن ترد عليه عبداً ينقسم الالف على مهر مثلاً وعلى  
 قيمة العبد فان كانا سوياً صار نصف الالف غنماً لاهبها والنصف صدقاً فانها طلقها قبل الدخول  
 فلها نصف ذلك وان بعد صدقه نظر ان كان مهر مثلاً انقسمت اواقل فليس لها الا ذلك وان أكثر  
 فان وفي بالشرط فكذلك والافهر المثل وعامة في المحيط والفسخ عن الميسر وفي اشتراط  
 الكرامة والهدية كلام سيأتي وحاصل المسئلة على وجوده لان الشرط اماناً فاعلمها او لا يجنبى  
 او صار وكل اما حاصل بمجرد النكاح أو مترقب على فعل الزوج وعلى كل من الستة اماناً ان  
 يكون مهر المثل أكثر من المسمى أو أقل أو مساوياً وكل اماناً يكون قبل الدخول أو بعده  
 وكل اماناً يساح الانتفاع بالشرط والاولى اماناً بشرط علم ارضى اولا وكل اماناً يحصر  
 الوفا بالشرط او لا فهو ما تبتان وتجانس وتجانسون هذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية الخ)  
 قال في الفتح ولما الثانية فكانت تزوجها على الف ان اقام بها اولا ولا يقصر على اوار يطلق  
 ضرثها الموان كانت مولاة وان كانت ابنة ارثها على الفين ان كان احداهما (قوله بقوات  
 النقع) الباء السببية لانه في الاولى سمى لها ماله اقبضه نفع وهو عدم اخراجها وعدم التزوج  
 عليها ونحوه فاذا وفي فلها المسمى لانه صلح مهر او قد تهرضاها به وعند وفاته ينعى عدم رضاها  
 بالمسمى فيكمل مهر مثلاً وفي الثانية سمى نسجيتين فانيتها غير صحيحة للجهالة كما ياتي فوجب  
 فيها مهر المثل (قوله في المسئلة الاخيرة) قيد في قوله ولا يزاد على الفين فقطح وفي بعض النسخ  
 في الصورة الثانية ذات التقدير بن (قوله ولا ينقص عن ألف) أى في المسئلتين (قوله  
 لا تنقلها ما على ذلك) أى لو زاد مهر مثلاً في المسئلة الاخيرة على الفين ليس لها أكثر من الالفين  
 لان ارضيت منه بمهر ما ترددها لغير الالف والافين بخلاف المسئلة الاولى فانه لو زاد على  
 ألف اها مهر المثل بالغاً ما بالغ لانها لم ترض بالالف وحده بل مع الوصف النافع ولم يحصل لها  
 ولو نقص عن ألف في المسئلة فلها الالف لانه رضى به (قوله لا يقطع الشرط) لانه اذا لم يف  
 يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت في الطلاق فيبطل الدخول فقط اعتبره فلم يبق

الاولى تسحب المهر مع ذكر  
 شرط يقعها والثانية  
 تسحب مهر على تقدير وغيره  
 على تقدير (والا) يوفى ولم  
 يقيم (مهر المثل) اقوت  
 رضاها بقوات المسمى  
 (و) لكن لا يزدان المهر في  
 المسئلة الاخيرة (على الفين  
 ولا ينقص عن ألف)  
 لا تنقلها ما على ذلك واو  
 طاقها قبل الدخول تنصف  
 المسمى في المسئلة لسقوط  
 الشرط







فان يجوز له قيمته وكذا باضافة الى نفسه كعبدى فلا تجبر على قبول القيمة لان الاضافة الى نفسه من اسباب التعريف كالاشارة الى كنه في هذا اذا كان له اعبديت ملكها في واحد منهم. وسط وعليه تعيينه وقوله في البصر انه يتوقف ما ملكها له على تعيينه غيب صحيح لانه يلزم كون لاضافة كالايم فانه في الابهام لوعين لها وطأ أجبرت على قبوله وعلمه في النهر (قول في كل جنس له وسط) قد سمي هذا التعميم أن هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد ودماعطف عليه ما يلزم كل جنس له وسط معاروم ح (قوله وكل ما لم يجز الـ لم فيه الخ) فاذا وصف الثوب كهروى غير الزوج بين دفع الوسط أو قيمته كما هو وكذا الوباغ في وصفه بان قال طوله كذا في ظاهر الرواية ثم لو ذكر الاجل مع هذه المبالغة كان لها أن لا تقبل القيمة لان قيمة السجل في الثياب موقوفة على ذكر الاجل وفي المكمل والموزون اذا ذكر صفته بجيدة خالصة من الشوائب عينية أو بحرية تعيين المسمى وان لم يذكر الاجل لان الوصف فيها يثبت في الذمة وان لم يكن موجباً لا كافي النهر والبصر فعني كون الخيار للمرأة أن لها أن لا تقبل القيمة اذا أراد اجارها عليها لاجل أن لها أن لا تجبر به على القيمة اذا أراد دفع العين لانه اذا صح المسلم تعيين قيمتها في العين كذا وفي الفسخ النص صريح بان قول اله راية في ظاهر الرواية احتمل ان عاروى عن ابى حنيفة أن الزوج يجب به على دفع عين الوسط وهو قول زفر وعن قول ابى يوسف انه لو ذكر الاجل مع المبالغة في وصف الثوب بالطول والعرض والرقعة تعين الثوب وذكره عن ابن المبرك وطهر راية زفر وصرح في الجمل مع بانها الاصح وكذا في درر البحار وأقر في غير ذلك لا يخفى أنه وان لم يتعين فلا بد في عين الوسط أو قيمته من اعتباره الارصاف التي ذكرها الزوج (قوله وكذا الحكم في كل حيوان الخ) فذكر الفرس ليس قبله ولو قال اولو تزوجها على معاروم جنس وجب الوسط أو قيمته امكن أخصر وأشمل فانه يتم نحو العبد والثوب الهروى أفاده ح (قوله هو عند الفقهاء الخ) اما عند المناطقة فهو المقول على كنهين مختلفين في الحقائق في جواب ما هو والنوع المقول على كثيرين مختلفين في العدد (قوله مختلفين في الاحكام) كان ان فانه مقل على الذكر والاتي واحكامهم المختلفة قال في البصر ولا شك أن الثوب تحتها السكان والقطن والخمر والاحكام مختلفة فان الثوب الحر ير لاجل ابيه وغيبه يحل فهو جنس عندهم وكذا الحيوان تحتها الفرس والحمار واما الدار فحكمها ما يختلف باختلافها فاحكامها بالبلدان والممال والصفة والضيق وكثرة المرافق وقائما (قوله متعين فيها) أي في الاحكام مثل الاصوليون في بحث الخصاص بالرجل وأورد عليهم أنه يشمل الحر والعبد والعاقل والمجنون واحكامهم مختلفة فاجابوا بان اختلاف الاحكام بالمرض لا بالاصالة بخلاف الذكر والاتي فان اختلاف احكامهما بالاصالة بصر (تنبيه) لم عما ذكرنا أن نحو الحيوان والذابة والملوك والثوب جنس وأن نحو الفرس والحمار والعبد والثوب الهروى أو السكان والقطن نوع وأن الذي تصح تسميته ويجب فيه الوسط أو قيمته الثاني فكان على المصنف أن يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكر نوعه دون وصفه كما قال في متن المختلف تزوجها على حيوان فان سمى نوعه كالفرس جاز وان لم يصفه وقال في شرحه الاختيار ثم الجملة أنواع جهالة النوع والوصف

في كل جنس الوسط (الوسط  
اوقفيه) وكل ما لم يجز السلم  
فيه فانه ار للزوج والا  
فالمسراة (وكذا المكم)  
وهو لزوم الوسط (في كل  
حيوان ذكر جنسه) هو  
عند الفقهاء المقول على  
كثير من مخالفة في الاحكام  
(دون نوعه) هو المقول  
على كثير من مخالفة فيها

كفره

كقوله نوب أو داية أو دار فلا تصح هذه التسمية ومنها ما هو مع ما هو النوع مجهول الصفة  
كقوله عبد أو فرس أو بقر أو إنا أو نوب هرور فانه تصح التسمية ويجب الوصف بالصفة  
جعل الداية والثوب مع ما هو الجنس مجهول النوع والوصف وجعل العبد والفرس والثوب  
الهروري مع ما هو الجنس والنوع مجهول الوصف وهذا ما وافق المصنف في تعريف الجنس  
والنوع عند الفقهاء فان قلت قال في الهداية معنى هذه المسئلة أن يسمى جنس الحيوان  
دون الوصف بان تزوجها على فرس أو حمار أما إذا لم يسم الجنس بان تزوجها على دابة لا تجوز  
التسمية ويجب مهر المثل اه فقد جعل في النكاح والمهر جنسا قلت وأراد بالجنس النوع  
لا صرح به في غاية البيان ولذا قال بالوصف وأما قول المصنف لا حاجة إلى حمل الجنس على النوع  
لأن الجنس عند الفقهاء هو المقول على كنهه يرين الخ ففيه أنه لا يصح حمل الجنس في كلام  
الهداية على الجنس الفقهي كما لا يخفى بل يتميز عنه على النوع وكذا قال في الهداية ولو سمي  
بصفة ما بان قال هروري تصح التسمية ويخصير الزوج فقد سمي الهروري جنسا وليس هو جنسا  
بالعنى المأر ولو تبع المصنف الهداية فقال ذكر جنسا بدون وصفه بدل قوله دون نوعه أصح  
كلامه بان يراد بالجنس النوع لمقابلته بالوصف أما مع مقابلته بالنوع فلا يصح وهذا  
ما ظهر لي (قول بخلاف مجهول الجنس) أي ما ذكر جنسا بلا تقييد بنوع كثوب وداية فانه  
لا تصح تسميته فلا يجب الوصف أو قيمته بل يجب مهر المثل (تقريبه) حاصل هذه المسئلة أنه  
المسمى إذا كان من غير النقود بان كان عرضا أو ميوانا ما أن يكون معينا بإشارة أو إضافة  
فيجب تعيينه أولا لا يكون معينا فان كان غير مكمل وموزون فان جهل نوعه كداية أو نوب  
فندبت التسمية وجب مهر المثل وان علم نوعه وجهل وصفه كفرس أو نوب هروري أو عبد  
صحت التسمية وخير بين الوصف أو قيمته وكذلك لو علم وصف الثوب على ظاهر الرواية وعلى  
ما مر أنه الأصح بتعين الوصف لأنه يجب في الذمة كالمعلم بخلاف الحيوان فانه لا يجب في الذمة  
في المسمى وان كان مكمل أو موزونا فان علم نوعه وصفه كأردب فح جيد خال من الشبه  
صحيح يدين المسمى وصار كالعرض المشار إليه لأنه يثبت في الذمة حالا كالعرض ومؤجلا  
كالعلم وان لم يعلم وصفه غير الزوج بين الوصف أو قيمته كما في ذكر الفرس أو الحمار وهذا  
خلاصة ما في الاختيار والفتح والبحر المكنى به كل ما في المسئلة ولو تزوجها على عشرة دراهم  
ونوب ولم يصفه كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن  
تكون متممة أكثر من ذلك اه قال في البصريح فانه لم أن وجوب مهر المثل فيما إذا سمي  
مجهول الجنس انما هو فيما إذا لم يكن مع مسمى معلوم المكنى به في على وهذا أن لا ينظر إلى  
الذمة أصلا لان المسمى هنا عشرة فقط وذكر الثوب فهو بدل له لم يكمل لها مهر المثل  
قبل الطلاق اه واجب الخير الرمي بان الثوب مجهول على العدة والتبرع كما جرت به العادة  
غير داخل في التسمية إذ لو دخل لاوجب فادها فففس الجهالة وقال في تناو الخير فانه فراغ  
فهم صاحب البحر وأخيه في جهل الثوب انقوا ولا حول ولا قوة الا بالله اه قالت حمله على  
العدة والتبرع هو معنى الفائه في التسمية ووجهه اشكال هذا الفرع أن الثوب أن لم يدخل  
في التسمية لزم أن يجب لها نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول بلا نظر إلى المنة لخصه تسمية

بجملہ مسائل و جوابات  
کتاب و ادب و تاریخ و جغرافیہ

مطالع  
تزوجها على عشرة دراهم  
وثوب



العشرة وان دخل فيما ينبغي ان يعطى حكم ما لو تزوجها على الف وكرامتها أو يمدي لها هدية  
 فقد صرح في التهربانه في المبسوط بعد أن ذكر عبارة محمد دلوتزوجه على ألف وكرامتها أو  
 يمدي لها هدية فلهامهر مثلها لا ينقص عن ألف قال هذه المسئلة على وجهين ان اكرمها  
 وأهدى لها هدية فلهامهر المسمى والافهر المثل ا قلت فهو مثل ما لو تزوجها بالف على ان  
 لا يخرجها الا بتزوج عليها كما قدمناه وبه صرح في الهداية وغاية البيان وفي البدائع ولو شرط  
 مع المسمى شيئا مجهولا كان تزوجها على ألف درهم وأن يمدي لها هدية ثم طلقها قبل الدخول  
 فلهامهر المسمى لانه اذا لم يف بالكرامة والهدية يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يدخل  
 له في الطلاق قبل الدخول ا لكن قال في الاختيار ولو تزوجها على ألف وكرامتها فلهامهر  
 مهر المثل لا ينقص عن ألف لانه رضى بها وان طلقها قبل الدخول ا نصف الف لانه أكثر  
 من المنة ا ونقل نحوه في البحر عن اللؤلؤ الجنية والمحيط واعتبر فيه على ما صرح من ان يجب  
 المسمى بان الهدية والا كرام مجهولتان ولا يمكن الوفاء بالمجهول بل تعدى التسمية فيجب  
 مهر المثل وقد أوجب عنه فيما علقته على البحر بما حاصره أنه يمكن جعل ما في الاختيار على  
 ما ادالم بكرمها اما اذا اكرمها فلهامهر المسمى وهذا من اجل علمه في المبسوط كلام محمد ومضى  
 عليه في الهداية وغاية البيان والبدائع كما صرح به في الهدية والا كرام ترتفع بعد وجودها  
 والظاهر كما في التهربانه ان يكون هذا أدنى ما يوجب كراما وهدية ا فاذا لم يكرمها بشئ بقيت  
 التسمية مجهولة لعدم رضا المرأة بالألف وحده فيجب مهر المثل وكذا اذا طلقها قبل الدخول  
 تقر الفساد فيجب المنة كما هو الحكم عند عدم التسمية أو عند فسادها وانما أطلق في  
 البدائع لزوم نصف الف لانه في العادة أكثر من المنة كما علمته من كلام الاختيار وهو نظير  
 ما صرح في مسئلة الاوكس فقد جعل عاذا كراما التوفيق بين كلامهم ويتعين جعل ما في الخاتمة  
 عليه أيضا وذلك بان يقع عاذا كان هه مشاهة عشرة دراهم ولم يدفع لها فوبا فحينئذ يجب  
 لها العشرة لان مهر المثل وهو الواجب عند اد التسمية وتجب المنة بالطلاق قبل الدخول  
 وأما دعوى الرمي الغاشد كالثوب بجهالة فلا تصح لان جهالة الاكرام والهدية ألحق من  
 جهالة الثوب لان الاكرام تقتضيه اجناس الثياب والحيوان والعروض والعقار والنقود  
 والمكيل والموزون ومع هذا لم يلغوه فعدم الغاء الثوب بالاولى وايضا ثبت كل على الغائه  
 اعتبار المنة وعلى ما قررناه لا اشكال والله اعلم بحقيقة الحال ونظير ما في الخاتمة ما هو  
 معروف بين الناس في زماننا من أن البكر لها أشياء زائدة على المهر منها ما يدفع قبل الدخول  
 كدراهم للنقش والحمام ونوب يسمى اضافة الكتاب واوقاب آخر يرسلها الزوج ليدفعها  
 اهل الزوجة الى القبالة وبلاية الحمام ونحوها ومنها ما يدفع بعد الدخول كالازار والخف  
 والمكعب واوقاب الحمام وهذه ما لو فسدته مرفوعة بمنزلة المشروط عرفا حتى لو اراد الزوج  
 أن لا يدفع ذلك بشرط نفيه وقت العقد او يسمى في مقابلة دراهم معلومة يضمنها الى  
 المهر المسمى في العقد وقد مثل عنها في الخير في فاجاب بما حاصله أن المقرر في الكتاب من  
 أن المعروف كالمشروط يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فان علم قدره لزم كالمهر والاوجب  
 مهر المثل لفساد التسمية ان ذكر أنه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم

مطلب  
 مسئلة دراهم النقش  
 والحمام والخاتمة الكتاب  
 ونحوها

بالكيفية والذي يظهر الاخير وما في الخاتمة صرح به فيه ثم ذكر عبارة الخاتمة المارة وما تقدم من  
 اصرافه على البحر وانت خبير بان هذه المذكورات قد تعبر في العرف على وجه اللزوم على أنها  
 من بجهة المهر غير أن المهر منه ما يصح بكونه مهرا ومنه ما يكت عنه بناء على أنه معروف  
 لا بد من تسامح بدليل أنه قد عدم ارادة تسليمه لا بد من اشتراط نفيه أو تسمية ما يقابلها كما  
 فهو بمنزلة المشروط ا فظنا لا يصح جعله عدة وتبرعا وكون كلام الخاتمة صرح بحاقبه قد علمت  
 ما يناقضه ونافيه وقد رأيت في الملقط التصريح بلزومه كما قلنا حيث ذكر في مسئلة منع المرأة  
 نفسها حتى تقبض المهر فقال ثم ان شرط اها شيئا معلوما من المهر مجعلا فافا هذا ذلك ليس اها أن  
 تقع نفسه او كذلك المشروط عادة كالخف والمكعب وديباج اللقافة ودرهم السكر على ما هو  
 عادة أهل هرقند وان شرطوا أن لا يدفع ثمن ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الامن صدق  
 العرف من غير تردد في الاعطاء لثماها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالمشروط  
 ا ثم رأيت المصنف أفتى به في فتاويه وحاصله ان ذلك ان صرح بالشرط لزم تسامحه وكذا ان  
 سكت عنه وكان العرف به مشهورا معلوما عند الزوج ولا ينبغي أن هذالو كان تبرعا وعده لم  
 يكن لها منع نفسه القبضه والاماط اليه وكذا لو كان لازما فسد التسمية بل ينبغي أن يقال  
 أنه بمنزلة اشتراط الهدية والا كرام ترتفع الجاهة بقدره فيجب المسمى دون مهر المثل أو يقال  
 وهو الاقرب ان ذلك من قبيل معلوم النوع مجهول الوصف كالفرس والعبد فان التفاوت  
 في ذلك يسير في العرف فقل اللقافة يعرف نوعها أنها من القصب والحري وأمن القطن والحري  
 باعتبار القر والغنى وقلة المهر وكثرته وكذا باقي المذكورات فيعتبر الوسيط من كل نوع منها  
 فهذا ما تحرى في هذا المذاهم الذي كثر فيه الاوهام وزات الاقدام فاحفظه فانه مهم  
 والسلام (قوله ووسط العبيد في زماننا الحبشي) وأما اعلام فالروى وأدناه لزنجي كذا  
 في البحر والنهر والمنتج كروا أن ذلك عرف القاهرة وذكر السيد أبو السعود أن الحبشي في هرقند  
 لا يجب الا بالتمتع لان العبد متى أطلق لا ينصرف الا لاسود فاذا اقتصر على ذكر العبد  
 وجب الوسيط من السودان ا ه فالت والعبد في عرف الشام لا يشمل الروى لانه يسمى مملوكا  
 بل يشمل الحبشي والزنجي وكذا الجارية والرومية تسمى سيرة وعليه فالوسط أعلى الزنجي  
 (قوله وان امهرها العبدان الخ) اراد بالعبدان الشيئين الخلالين وبالحران يكون احدهما  
 سرا ما يدخل فيه ما اذا تزوجها على هذا العبد وهذ البيت فاذا العبد سرا على مذبحتين  
 فاذا احدهما حاميتة كما في شرح الطحاوي بحر (قوله اقله) اي اقل المهر (قوله يمنع مهر  
 المثل) جواب عن قول محمد وهو رواية عن الامام اها العبد الباقي وقام مهر مثلها ان كان  
 مهر مثلها أكثر منه (قوله اها اقيمة الحر لو عبدا) اي لها مع العبد الباقي قيمة الحر لو فرض كونه  
 عبدا (قوله ورجحه الكمال) والمتون على قول الامام وفي الفهستاني عن الخاتمة انه ظاهر  
 الرواية (قوله كما لو استحق احدهما) اي احدا العبدان المسميين فان الباقي وقيمة المستحق  
 ولو استحقا جميعا فلهما قيمته ما وهذابا لاجماع كما في شرح الطحاوي بحر (قوله في نكاح)  
 فاسد وحكم الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فيقطط الحد ويثبت النكاح  
 ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل خلافا لما في الاختيار من كتاب العدة ونحوها في البحر

ووسط العبيد في زماننا  
 الحبشي (وان امهرها العبدان  
 و) الحال أن (احدهما  
 حر فمهرها العبد) عند الامام  
 (ان ساوى اقله) أي عشرة  
 دراهم (ولا كمل لها  
 العشرة) لان وجوب المسمى  
 وان قل يمنع مهر المثل وعند  
 الشافعي اها اقيمة الحر لو عبدا  
 ورجحه الكمال كما لو استحق  
 احدهما (ويجب مهر المثل  
 في نكاح فاسد)

مطلب  
 في النكاح الفاسد



وسند كرفي العدة التوفيق بين ما في الاختيار وغيره (قوله وهو الذي الخ) بخلاف ما لو شرط  
 شرط فاسدا كما لو تزوجته على ان لا يوطأها فانه يصح النكاح ويقصد الشرط وحتى (قوله  
 كشمود) ومثله تزوج الاختين معا ونكاح الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة  
 في عدة الرابعة والامعة على الحرمة وفي المبط تزوج ذمي مسلمة ففرق بينهما لانه وقع فاسدا اه  
 فظاهره انه لا يحدان وان النسب يثبت فيه والعدة ان دخل بغير قات لكن سيذكر  
 الشارح في آخره دل في ثبوت النسب عن مجمع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت  
 الذب عنه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل اه وهذا صريح في تقديمه على المفهوم فانهم  
 ومقتضاه الفرق بين الفاسد والباطل في النكاح لكن في الفتح قبيل التكلم على نكاح المتعة انه  
 لا فرق بينهما ما في النكاح بخلاف البيع نعم في البرازية حكاية قول ابن في ان نكاح المحارم باطل  
 او فاسد والظاهر ان المراد بالبطل ما يوجد كعدمه ولذا لا يثبت النسب ولا العدة في نكاح  
 المحارم ايضا كما يعلم مما سبق في الموطأ وفي القصة من اني هذا الفاسد بالبطل ومثله نكاح  
 المحارم وبما كرام من جهتها او غير شهود الخ وتقييده الا كراهي بكونه من جهته اقدم هذا الكلام  
 عليه اول النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين وسبق في باب العدة انه لا عدة في نكاح  
 باطل وكرفي البصر هناك عن المجتبي ان كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كان نكاح بلا شهود  
 فالدخل فيه موجب لعدة اما نكاح منكوسة الفجر ومعتدة فالدخل فيه لا يوجب العدة ان  
 علم اخم الفجر لانه لم يقل احد بجوازه ولم ينعقد اصله قال في هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة  
 واهذا يجب الحد مع العلم بالحرمة لانه زنا كما في القصة وغيرها اه والحاصل انه لا فرق بينهما  
 في غير العدة اما في ما بالفرق ثابت وعلى هذا فيقيد قول الجرحنا ونكاح المعتدة بما اذا لم يعلم بانها  
 معتدة لكن يرد على ما في المجتبي مثل نكاح الاختين معا فان الظاهر انه لم يقل احد بجوازه ولكن  
 لينظر وجه التقييد بالبيعة والظاهر ان المعية في العدة لا في ملك المتعة اذ لو تناخرا احدهما  
 عن الاخر فالمتاخر باطل قطعا (قوله في القبيل) فالوفى الدبر لا يلزمه مهر لانه ليس بعمل النسل  
 كما في الخ لاصلة والقنية فلا تجب بالنسب والتقبيل بشهوة وثني بالاولى كما مر حوايه ايضا بصر  
 (قوله كالخلوة) افادانه لا يجب المهر بمجرد العقد الفاسد بالاولى (قوله لحرمة وطئها) اي في  
 يثبت بها التمكن من الوطء فهي غير صحيحة كالخلوة بالمائض فلا تامة مقام الوطء وهذا  
 معنى قول المشايخ الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا  
 في الجوهرية وفيه مسامحة لقساد الخلوة بغير والظاهر انهم ارادوا بالصحة هنا الخالية  
 عما عنيها او يفسد بها من وجود ثالث او صوم او صلاة او حيض ونحوه مما سوى فساد  
 لعقد الظهور انه غير مراد وهذا سبب المسامحة وفيه مسامحة اخرى وهي ان الخلوة في النكاح  
 الفاسد لا تجب العدة كما قدمنا عن الفتح مع ان الفاسد في النكاح الصحيح توجبها كما مر  
 انه المذهب (قوله ولم يزد مهر المثل الخ) المراد بمهر المثل ما ياتي في المتن بخلاف مهر المثل  
 الواجب بالوطء بشبهة بغير عدة فان المراد به غيره كما نص عليه في البصر وباني يانه فانهم  
 هذا في الخمانية او تزوج محرمة لا عدة عليه عند الامام وعليه مهر مثلها بالقام بلان اه فهو  
 مستثناء الا ان يقال ان نكاح المحارم باطل لا فاسد على ما مر من الخلاف ويكون ذلك

وهو الذي قد شرط ما من  
 شرط العدة كشمود  
 (بالوطء) في القبيل (لا يغيره)  
 كالخلوة لحرمة وطئها (ولم  
 يزد) مهر المثل (على المسمى)

غرة الاختلاف وبيان الوجه الفرق بينهما كما اشار اليه في البصر (قوله لرضاها بالخط) لانها  
 المالم قسم الزيادة كانت راضية بالخط مسقطه حقها فيما لا اجل ان القسمة صحيحة من وجه  
 لان الحق انما فاسدة من كل وجه لوقوعها في عقد فاسد ولهذا لو كان مهر المثل اقل من المسمى  
 وجب مهر المثل فقط وظاهر كلامهم ان مهر المثل لو كان اقل من العشرة فليس له اغيره بخلاف  
 النكاح الصحيح اذ اوجب فيه مهر المثل فانه لا يتعص عن عشرة بصر ومثله في النهر وفيه  
 الظرفان مهر مثلها المعتبر بقوم ايها كيف يكون اقل من العشرة مع ان العشرة اقل الواجب  
 في المهر شرعا فتأمل (قوله في الاصح) وقبل بعد الدخول ليس لاحدهما فسخه الا بفسخ  
 الاخر كما في النهر وغيره ح (قوله فلا ياتي وجوبه) قال في النهر وقول الزباني ولكل  
 منهما فسخه بغير محضر من صاحبه لا يريده عدم الوجوب اذ لا شك في انه خروج من المعصية  
 والخروج منها واجب بل افادة انه امر ثابت له وحده اه ح وضمير ياتي لغير المصنف  
 باللام في قوله ولكل وضمير وحده لكل اي يثبت لكل منهما وحده (قوله بل يجب على القاضي)  
 اي ان لم يفرقا (قوله وتجب العدة) ظاهر كلامهم وجوبه من وقت التفريق قضاء وديانة وفي  
 الفتح يجب ان يكون هذا في القضاء اما اذا علمت انها حاضرت بعد آخر وطء فلا يفتي ان يحلل  
 لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى على قياس ما قدمنا من نقل العتبات اه ومثله في اذا  
 فرق بينهما اما اذا حاضرت ثلاثا من آخر وطء ولم يفارقه فليس لها التزوج اتفاقا كما اشار اليه  
 في غاية البيان وظاهر الزباني يوليهم خلافه بصر (قوله به الموطأ لا الخلوة) اي لا تجب بعد  
 الخلوة لحرمة عن وطء ووجوب العدة به الموطأ ولو فاسدة انما هو في النكاح الصحيح وفي  
 البصر عن الذخيرة ولو اختلفا في الدخول فالقول له فلا يثبت شي من هذه الاحكام اه وفيه  
 عن الفتح ولو كانت هذه المرأة الموطوءة اخذت امرأته حرمت عليه امرأته الى انقضائها  
 (قوله لا طلاق) متعلق بمحذوف حال من العدة وقوله لا للموت عطف عليه والمراد ان الموطوءة  
 ينكح فاسدا سواء فارقتها او مات عنها تجب عليها العدة التي هي عدة طلاق وهي ثلاث حوض  
 لعدة موت وهي اربعة اشهر وعشر وهذا مع قول المنع والبصر والمراد بالعدة هنا عدة  
 الطلاق واما عدة الوفاة فلا تجب عليها من النكاح الفاسد اه ولا يصح تعلق قوله لا طلاق  
 بقوله يجب لان الطلاق لا ينعقد في النكاح الفاسد بل هو متاركة كما في البصر وكذا لا يصح  
 ان يراد بقوله لا للموت موت الرجل قبل الوطء ليقيد انه لو مات بعد نكاح عدة الموت لمعات  
 من الطلاق عبارة البصر والمنع انها لا تجب في النكاح الفاسد والمسألة ما في باب العدة من انما  
 تجب ثلاث حوض كوامل في الموطوءة ثبت به او نكاح فاسد في الموت والفرقة اه اي ان  
 كانت حوض والا فلا ثلاثة اشهر او وضع الحمل فانهم (قوله من وقت التفريق) اي تفريق  
 القاضي ومثله التفريق وهو فسخهما او فسخ احدهما ح وهو متعلق بيجب اي لامن آخر  
 الوطئات لا فالزفر وهو الصحيح كما في الهداية واقره شراحها كالفتح والمعارض وغاية البيان  
 وكذا اصح في المائتي والجوهرية والبصر ولا يفتي بتقديم ما في هذه المعبرات على ما في مجمع الانهر  
 من تصحيح قول زفر وعبارة المواهب واعتبرنا العدة من وقت التفريق لامن آخر الوطئات  
 فانهم (قوله او متاركة الزوج) في البرازية المتاركة في الفاسد بعد الدخول لانه يكون

رضاها بالخط ولو كان  
 دون المسمى لزم مهر المثل  
 افساد القسمة بفساد العقد  
 ولو لم يسم او جهل لزم بالفا  
 ما بلغ (و) يثبت (لكل)  
 واحدهما فسخه ولو بغير  
 محضر من صاحبه دخل  
 بها اولا في الاصح خروجها  
 من المعصية فلا ياتي وجوبه  
 بل يجب على القاضي  
 التفريق بينهما (ما) ويجب  
 العدة (بعد الوطء لا الخلوة)  
 لا طلاق لا للموت (من وقت  
 التفريق) او متاركة الزوج  
 وان لم تعلم المرأة بالمتاركة



الابا قول كذا ثبت سيدك أوتر كذا ويجوز انكار النكاح لا يكون مناركة أمالوا أنكر وقال  
 أيضا اذهبي وتزوجي كان متاركة والطلاق فيه متاركة لكن لا ينقص به عدد الطلاق وعدم  
 محي أحد من مال الآخر بعد الدخول ليس متاركة لانها لا تنقص من الابا قول وقال صاحب  
 المحيط وقبل الدخول أيضا لا ينفق الابا قول اه وخص الشارح المتاركة بالزوج كالمفعل  
 الزباني لان ظاهر كلامهم أنها لا تكون من المرأة أصلا مع أن نسخ هذا النكاح يصح من  
 كل منهما ما يحضر الاخر اثناء الفراق والفرق بين المتاركة والنسخ بعد كذا في البصر وقر في النهر  
 بان المتاركة في معنى الطلاق فيخص به الزوج أما النسخ فرفع العدة فلا يخص به وان كان في  
 معنى المتاركة ورد في النهر الى بان الطلاق لا ينفق في الفاسد فكيف يقال ان المتاركة في  
 معنى الطلاق فالحق عدم الفرق وقد اجزم به المقدمي في شرح نظم الكتر الخ وغامه في علقناه على  
 البحر وسباني قبيل باب الطلاق قبل الدخول عن الجوهره طاق المذكوحة فاسد انثاله تزوجها  
 لا محال قال ولم يحك خلافا فهو أيضا مؤيد بكون الطلاق لا ينفق في الفاسد ولذا كان  
 غير منقصر لعدله بدل هو متاركة كما عرفت حق او طلقها واحدة ثم تزوجها فصاعدا الى  
 بثلاث طلاقات (قوله في الامح) هذا أحد قولين معنيين ووجهه في البصر وقال انه اقتصر  
 عليه الزباني والاخر انه شرط حق اوليها لم يلزم الاتقضى عدتها (قوله ويثبت النسب)  
 أما الارث فلا يثبت فيه وكذا النكاح الموقوف ط عن أبي السعود (قوله احتياطا) أي  
 في اثباته لاحياء الولد ط (قوله وثمة بمرمته) أي اية دامتة التي يثبت فيها (قوله وهي  
 ستة أشهر) أي فاكثر (قوله من الوطء) أي اذا لم تنفح الفرة كما ياتي بيانه (قوله يعني  
 ستة أشهر فاكثر) اشار الى ان التقدير باقل مدة الحمل انما هو ثلاثة أشهر عدا دونه لا عدا  
 لان الوطء لا أكثر من سنتين من وقت العقد أو الدخول ولم يفارقها فانه يثبت نسبه اتفاقا  
 بحر (قوله وقال الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا أتت بولادة ستة أشهر من وقت العقد  
 ولاقل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على المفتي به بحر (تنبيه) ذكر في الفتح انه  
 يثبت براءة داء المدة من وقت التفریق اذا وقعت فرة والاخر وقت النكاح أو الدخول على  
 الخلاف واعترضه في البصر بانه يقتضي أن الوات به بعد التفریق لا أكثر من ستة أشهر من  
 وقت العقد أو الدخول ولاقل منها من وقت التفریق أنه لا يثبت نسبه مع أنه يثبت وأجاب  
 في النهر بان اعتبار ابتداء المدة من وقت النكاح أو الدخول معناه في الاقل كما مر واعتبارها  
 من وقت التفریق معناه في الاكثر حتى لو جاءت به لا أكثر من سنتين من وقت التفریق لا يثبت  
 النسب اه ومثله في شرح المقدمي والحاصل أنه قبل التفریق يثبت النسب ولو ولدته  
 بعد العقد أو الدخول لا أكثر من سنتين كما مر أما بعد التفریق فلا يثبت الا اذا كان أقل من  
 سنتين من حين التفریق بشرط أن لا يكون بين الولادة والعقد أو الدخول أقل من ستة أشهر  
 (قوله ووجهه في النهر) ترجمه لا يعارض قول صاحب الهداية وغيره ان الفتوى على  
 قول محمد (قوله وذكروا من التصرفات الفاسدة) أي التي تفسد اذا نفذ منها شرط من شروط  
 الصحة (قوله وحكم هذا) أي حكم الاجارة الفاسدة بشرط فاسد كرمه دار أو بجهالة المسمى  
 أو بعدم التسوية أو بتسمية نحوخر والاجر خبر حكم والمراد به أجرة المثل أو المسمى في الصورة

في الاصح (ويثبت النسب)  
 احتياطا بلا دعوة (وتعتبر  
 مدته) وهي ستة أشهر (من  
 الوطء فان كانت منه الى  
 الوضع أقل مدة الحمل) يعني  
 ستة أشهر فاكثر (يثبت  
 النسب (والا) بان ولدته  
 لاقل من ستة أشهر (لا)  
 يثبت وهذا قول محدود به  
 يفتى وقال ابتداء المدة من  
 وقت العقد كالصحيح ووجهه  
 في النهر بانه أحوط وذكر  
 من التصرفات الفاسدة  
 إحدى وعشرين وتظم  
 منها العشرة التي في الخلاصة  
 فقال  
 وقاله من العقود عشر  
 اجازته وحكم هذا الاجر  
 وجوب أدلى مثل أو مسمى  
 أو كالمع فقد المسمى

مطلب  
 التصرفات الفاسدة ٢١

الاولى وأجر المثل بالغاما يبلغ في الثلاثة الاخيرة وقد فصل ذلك بقوله وجوب أدنى مثل الخ  
 فادنى ما مضاف والاضافة ثانية أو غير مضاف ومثل بدل منه كما لا يخفى ح (قوله  
 والواجب الا كثر الخ) يعني ان الكتابة الفاسدة كما اذا كاتبه على عين معينة اغيره يجب على  
 المكاتب الا كثر من قيمته والمسمى وتاء الكتابة والقيمة مجروران ولا يوقف عليهما بالهاء مثلا  
 تختلف القافية ح (قوله وفي النكاح) أي الفاسد بعدم الشهود مثلا مهر المثل أي بالغام  
 ما بلغ ان لم يسم ما يصلح مهر او الاقل من مهر المثل أو المسمى ح (قوله ان يكن دخل)  
 أما اذا لم يدخل لا يجب شيء ح (قوله وخارج البذر) يعني أن المزارعة الفاسدة كما اذا شرط  
 فيه اقل من معينة لاحدهما يكون الخسار فيهما صاحب البذر ثم ان كانت الارض له عليه  
 مثل أجر العامل واذا كان البذر من العامل فعليه أجر مثل الارض ح (قوله أجزل)  
 نكحته يعني نعم ح (قوله والصلم والرهن) أي الصلم الفاسد فهو وجه البذل المصالح  
 عليه والرهن الفاسد كرهن المشاع لكل من المتعاقدين نقضه ح (قوله أمانة) خبر مبتدأ  
 محذوف عائد على كل من بدل الصلم والمرهون اللذين دل عليهما الصلم والرهن أي حينة فيكون  
 ما في بدل الصلم أمانة وكذلك المصالح عليه في يده وكذلك الرهن في يد المرتهن لان كلا  
 قبض مال صاحبه باذنه لكنه قبضه لنفسه لا لمالكه فينبغي أن يكون مضموما عليه وهو  
 ما أشار اليه بقوله أو كالصحيح حكمه وحكم الصحيح في الصلم أنه مضموون عليه يبدل الصلم  
 وصحح الرهن مضموون بالاقول من قيمته ومن الدين ويغني ان يكون هذا هو المعقد رجحى قلت  
 وسيأتي في كتاب الرهن التوفيق بان فاسد الرهن كخصيصه اذا كان سابقا على الدين والا فلا  
 ويأتي تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) بسكون الهاء لا ضرورية يعني ان الموهوب  
 مضموون على الموهوب لها القيمة يوم القبض في الهبة الفاسدة كهبته مشاع بة سم ح لانه  
 قبضه لنفسه ومن قبض لنفسه ولو باذن مالكه كان قبضه قبض ضمان رجحى (قوله وصح  
 يبعه) أي يبع المستقرض واللام لتعديده البيع وقوله افتقرض نفعا بعد وفاء له مستقرضا على  
 المستقرض ومفعول محذوف عائد على العبد يعني اذا استقرض عبدا كان قرضا فاسدا لانه  
 قيمى بغير المال فيصح بيعه ح وقال ط اللام في العبد زائدة (قوله مضاربه) بسكون  
 الهاء فاضرة يعني أن المضاربة الفاسدة ينص واشترط عمل رب المال حكمها الامانة أي يكون  
 مال المضاربة في يد المضارب امانة ح أي لانه قبضها لمالكها باذنه وما كان كذلك فهو امانة  
 ولانه لما فسدت صار المضارب أجيرا او المال في يد الاجير امانة رجحى (قوله والمثل في البيع)  
 أي الواجب في البيع الفاسد ينصو شرط لاية تنصيه العقد ضمان مثل المقبوض الهالك ان كان  
 مثليا وقيمة ان كان قيميا وتاء الامانة والقيمة مرفوعة ولا يوقف عليهما بالهاء كما مر ح  
 وأما بقية الاحدى والعشرين فقال في النهر وبقي من التصرفات الفاسدة العبدقة والخلع  
 والشركة والسلم والكتابة والوكالة والوقف والاقله والصرف والوصية والقبضة أما  
 العبدقة ففي جامع القسوين أنها كاهية الفاسدة مضموونة بالقبض وأما الخلع فحكمه أنه  
 اذا بطل العوض فيه وقع بانه باطل كالمخلع على خيرا أو خيرا أو مينة أو ما اشترطه في المفقود  
 منها شرطها مثل أن يجعل الربح فيها على قدر المال كما في الجمع ولا ضمان عليه لو هلك المال في

والواجب الا كثر في الكتابة  
 من الذي هاهنا ومن قيمة  
 وفي النكاح المثل ان يكن  
 دخل  
 وخارج البذر المثل أجل  
 والصلم والرهن اكل نقضه  
 أمانة أو كالصحيح حكمه  
 ثم الهبة مضموونة يوم قبض  
 وصحح بيعه بعد افتراض  
 مضاربه وحكمها الامانة  
 والمثل في البيع والقيمة



يده كافي جامع الفصولين وأما السلم وهو مائة في شرط من شرائط الصحة لحكم رأس المال فيه كالمفروب فيصح فيه أن يأخذ به ما بدا يدايد كذا في الفصول وأما الكفالة كما ذاب جهل المكحول عنه من لا كفولة ما يثبت أحد أنه في حكمه ما عدم الوجوب عليه ورجع عما إذا حيث كان الضمان فاسدا كذا في الفصول أيضا وأما الوكالة والوقف والأقالة والصرف والوصية فالظاهر أنهم لم يفرقوا بين فاسد ما هو باطلها وصريح ما بان الأقالة كالمكاح لا يطلها الشرط الفاسد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله وقالوا لو وقعت الأقالة بعد القبض بعد ما ولدت الجارية فهي باطلة اه أقول وما عزاها إلى الجمع في قوله وأما الشركة الخ فغير موجود فيه ولم نر أحد أقاله بل تجوز الشركة مع التناوي في الربح وعدمه فالصواب أن يعمل بالشرط فيها دراهم مساوية لأحدهما فانه مفسد لها وحكم الفاسد أن يجعل الربح فيما على قدر المال وان شرط التفاضل وهذا هو الذي في الجمع وغيره فافهم وذكرا القسمة ولم يتعرض لحكمها وسبب كسر المصنف والشارح في باب ان المقبوض بالقسمة الفاسدة كفسده على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقتوم أو غيره يثبت الملك فيه ويقبض وجوز ان تصرف فيه لقابضه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد وقيل لا يثبت به وجزم بالقبول في الاشهاد وبالاول في البرازية والقيسية اه وما ذكره في المكاح من عدم الفرق بين فاسده وباطله قد علمت ما فيه هذا وقد زاد الرحمة في الحواشي ونظم حكمها مع حكم ما زاد على العشرة تكميلة لانظم النهر على الترتيب المذكور فقال

صدقة كهبة سواء • والخلاص بائن ولاجزاء  
ان شرط النهر أو الخنزير أو • المنة بدله كذا رأوا  
بقدر مال الربح شركة فسد • كان اقطع شركة الربح فسد  
ولا ضمان به سلاك المال • في بفسده حوت ذرا الماعالي  
وسلم بعض شروطه فقد • ففاسد كما من الفقه شهد  
ورأس مال فيه كالمفروب مده • نخذه ما شئت ان يدايد  
كفالة الجوهول مدها • فارجم بما ادبت ان خب مدهي  
إذا بنى الدفع على الكفالة • ولا رجوع ان يرد وقاله  
وقاسد القسمة ان شرط نعي • لا يقتضيه العقد يا هذا الكمي  
فبطلت المقوم بالقيمة ان • يقبض وقيل لا فقد فاز الفطن  
وصكالة وصاية والوقف • أقالة يا صاح ثم الصرف  
لا فرق فيما بين ما قد فسد • وبين باطل هديت الرشد  
حوالة بشرط أن يؤدي • من يبيع دار للمبيل يردى  
فان يؤد المال فهو راجع • على المبييل أو بحال ناشع  
وقوله فغذب ما شئت الخ أي أنه أن يتبدل برأس مال السلم الفاسد بخلاف الصحيح لكن بشرط أن يكون بدايد لا يتصل عن دين دين وقوله إذا بنى الدفع على الكفالة الخ أي لو ظن لزوما له فاداه عما كفه وقال هذا ما كملت للرجوع عليه لانه إذا ما ليس بال لازم عليه على زعم

لزمه كالمقضى ديه ثم تبين أن لا دين عليه وأما إذا قال خذ هذا فاداه عمالات في ذمته فلا يرجع عليه لان من قضى دين غيره بلا أمره لا رجوع له على أحد (قوله والحرة) احقر ذمها من الامة كما يأتي (قوله مهر مثلها) مبتدأ خبره قوله مهر مثلها ولا يلزم الاخبار عن الشيء بنفسه لما أشار اليه من اختلافه ما شرعوا لغة ولان الثاني مقيد بقوله من قوم أيها ثم اعلم أن اعتبار مهر المثل المذكور حكم كل نكاح صحيح لا تسمية فيه أصلا أو مسمى فيه ما هو مجهول أو ما لا يصلح شرعا وحكم كل نكاح فاسد بدنه الوطء مسمى فيه مهر أو لا وأما الموضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطء يشبهه فليس المراد بانها مهر فيها مهر المثل المذكور وهذا لما في الخلاصة أن المراهبة العقر وفهره الاستيعاب بان يتنظر بكم تستاجر الزنا لو كان سبلا لا يجب ذلك القدر وكذا نقل عن شيخنا في شرب الأصل للسرخسي اه وظاهره انه لا فرق بين الحرة والامة ويخالفه ما في المحيط لوزنفت اليه غير امراته فوطئها لزمه مهر مثلها الا أن يعمل على العقر المذكور وتوفيقا بصح (قوله لامةها) المقصود انه لا اعتبار للام وقومها مع قوم الاب لان التسمية اصلها حق تكون أدنى حال من الاجانب ط من البرجندى قات لكن الام قد تكون من قبيلة لا تعادل قبيلة الاب والمعتبر من الاجانب من كانت من قبيلة تعادل قبيلة الاب على ما يأتي فمن كانت كذلك فهي أعلى حال من الام فافهم (قوله كبت عمه) مثال للمعنى ح أي المنى في قوله ان لم تكن من قومه والضمير فيها للاب فالام اذا كانت بنت عم الاب كانت من قوم الاب وقول الدور كبت عمها سبق فلم أوجاز (قوله ومفاده اعتبار الترتيب) كذا في البحر والنهر لكن قال في البحر بعده وظاهر كلامهم خلافه اه قلت ونظير الفقرة فيما لو سوتها أختها وبنت عمها مثلا في الصفات المذكورة واختلاف مهرهما فعلى ما في الخلاصة تعتبر الأخت وأما على ظاهر كلامهم فيشكل وقد قال في البحر ولم أر حكم ما إذا سارت المرأة امرأتين من أقارب أيها مع اختلاف مهرهما هل يعتبر بالمهر الأقل أو لا أكثر وينبغي ان كل مهر اعتبره القاضي وحكم به فانه يصح أقله التفاوت اه وفيه انه لا يكون التفاوت كثيرا وقال الشيخ الرملة نص علماءنا على أن التفويض قضاء الله فساد والذي يقتضيه نظر الفقه فيه اعتبار الأقل للتيسر به اه قلت ويظهر لي انه ينظر في مهر كل من هاتين المرأتين فن وافق مهرهما مهر مثلها انما يراعي ان يكون أصل في مهر أحدهما مصحباة من الزوج أو الزوجة تامل (قوله في الاوصاف) الاولى حذفه لا غناء قوله سنال الخ عنه مع احتياجه الى تكاف في الاعراب (قوله وقت العقد) ظرف لمثلها الثانية بالنظر للمتن وانه متعدي بالنظر للشارح اه والمعنى انه اذا أردنا أن نعرف مهر مثل امرأة تزوجت بلا تسمية مثلا ننظر الى صفاتها وقت تزوجها من سن وجمال الخ والى امرأتين قوم أيها كانت حين تزوجت في السن والجمال الخ مثل الاولى ولا عبرة بما ثبت بعد ذلك في واحدة منهما من زيادة جمال ونحوه أو نقص أخاه الرحى (قوله سنا) أراد به الصغر أو الكبر بجر ومنه في غاية البيان وظاهره انه ليس المراد بحدديد السن بالعدد كعشر من سنة مثلا بل مطلق الصغر أو الكبر فيما لا يتغير فيه التفاوت عرفا ثبتت عشرين مثلا ثبت ثلاثين ولذا قال في المعراج لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف فان الفتيبة تنسكب باكثر ما تنسكب به الفقيرة وكذا الشابة مع الجوز والحناء مع الشوها اه وظاهره

مطلب  
في ان مهر المثل

(و) الحرة (مهر مثلها)  
النهرى (مهر مثلها) القوي  
أي مهر امرأته مثلها (من)  
قوم أبيها) لامةها ان لم تكن  
من قومه كبت عمه وفي  
الخلاصة ويعتبر بأختها  
وعمتها فان لم يكن فينت  
الشقيقة وقت الم انتهى  
ومفاده اعتبار القراب  
فليحفظ وتعتبر المماثلة في  
الاوصاف (وقت العقد سنا)



ان بقية الصفات كذلك فيعتبر المائنة في أصل الصفة احترازا عن ضدها لان الزيادة فيها  
 قوله وجبالا وقبل لا يعتبر الجبال في بيت الحبيب والشرف بل في أوساط الناس وهذا جيد  
 فتح والظاهر اعتبارا مطلقا بصر وكذا رده في النهر باطلاق عبارة الكثرة وغيره قلت ووجهه  
 ان الكلام فيمن كانت من قوم أيها فاذا ساوت احدهما الاخرى في الحب والشرف وزادت  
 عليها في الجبال كانت الرغبة فيها اكثر (قوله وبادا وعصرا) فلو كانت من قوم أيها لكان  
 اختلاف مكانهما أو زمانهما محالا ليعتبر بهما لان البلدان تختلف عادة أهله ما في غلام المهر  
 رخصه فلور زوجت في غير البلد التي زوج فيه أثار به الايعتبار به وورهن فتح ومثله في كافي  
 الحيا كم الذي هو جمع كتب محمد حيث قال ولا ينظر الى نسائها اذا كن من غير أهل بلدها لان  
 مهر البلد ان محققا له ومقتضى هذا انه لا بد من اعتبار الزمان والمكان وان قلنا  
 بالاكتفاء به من هذه الصفات على ما في فافهم (قوله وعقلا) هو قوة مميزة بين الامور الحسنة  
 والاقبيحة أو محمودة للانسان في مثل مكانه وسكانه كافي كتب الاصول وهو بهذا المعنى  
 شامل لما شرطه في النصف من العلم والادب والتقوى والعفة وكما لخلق في هاتين (قوله  
 ردينا) أي ديانة وملاحة هاتين (قوله وعدم ولد) أي ان كان من اعتبر لهما المهر كذلك  
 وان كان لهما ولد اعتبر مهر مثلها به من اهل ولد ط (قوله ذكر الكمال) أي نقلا عن المشايخ  
 ونسره بان يكون زوج هذه كزوج أمهاتهما من نسائها في المال والحب وعدمهما أي  
 وكذا في بقية الصفات فان الشاب والفتى مثله يزوج بارتخا من الشيخ والقاسق كافي البصر  
 والنهر (قوله ومهر الامة الخ) قدمنا الكلام عليه اول الباب قال ح دخل في اطلاقه  
 ما اذا كان له اقوم أب كما اذا تزوج امرأة وجعل ولم يشترط الحرية فبنته أمة وهي وان كانت  
 من قوم أيها لكانت خالقة لهم في الحرية فلم تحصل المائنة (قوله أي في ثبوت مهر المثل) أشار  
 الى أن ضمير فيه عائذ في مهر المثل بتقدير مضاف وهو ثبوت (قوله لما ذكر) على ثبوت مهر  
 المثل والمراد بما ذكر المائنة سنا وماعطف عليه وأشار به الى أنه لا بد من الشهادة على الامرين  
 المائنة بينهما وان مهر الاولى كان كذا ح وفي بعض النسخ بما ذكره فالجواب لا يبيد أي ثبوته  
 بسبب ما ذكر من المائنة في الاوصاف (قوله شهود عدول) أشار الى اشتراط العدالة مع  
 العدد لان المقصود اثبات المال والشرط فيه ذلك (قوله فالقول للزوج) لانه منكر للزيادة  
 التي تدعيها المرأة (قوله وما في المحيط الخ) جواب عما ذكره في البصر من المخالفة بين ما في  
 الخلاصة والمتن وهو ما مر من اشتراط الشهادة المذكورة وبين ما في المحيط حيث قال فان  
 فرض القاضي أو الزوج بعد العقد جاز لا يجرى ذلك مجرى التقدير لما وجب بالعقد من مهر  
 المثل زاد أو نقص لان الزيادة على الواجب محبة والمط عنه جائر اه ووجه المخالفة  
 ظاهر ما مر انه لا يصح القضاء بمهر المثل بدون الشهادة أو الاقرار من الزوج وأجاب في المهر  
 بان ما في المحيط ينبغي أن يحمل على ما اذا رضى بذلك والا فالزيادة على مهر المثل عند ابائه  
 والنقص عنه عند آبائهم الا يجوز اه أقول قدمنا عن البدائع عند قول المصنف وما فرض  
 بعد العقد أو زيد لا ينفذ أن مهر المثل يجب بنفس العقد بدليل انها لو طلقت الفرض من  
 الزوج يلزمه ولو امتنع بحجبه القاضي عليه ولو لم يفعل فاب مناه في الفرض اه فهذا صريح

وجبالا وما لا يولد أو عصرا  
 وعقلا ودينيا وبكارة وثبوته  
 وعفة وعلم وأدب وكما لخلق  
 وعدم ولد ويعتبر حال الزوج  
 أيضا ذكره الكمال قال  
 ومهر الامة بقدر الرغبة فيها  
 (ويستخرج منه) أي في ثبوت  
 مهر المثل لما ذكر (أخبار  
 وجالين أو رجل وامرأتين  
 ولفظ الشهادة) فان لم يوجد  
 شهود عدول فالقول للزوج  
 بيمينه وما في المحيط من أن  
 للقاضي فرض المهر حله  
 في النهر على ما اذا رضى بذلك

في ان المراد فرض مهر المثل وان فرض القاضي عند عدم التراضي فلا يصح حمل ما في المحيط  
 على ما ذكره في النهر وما قول المحيط زاد أو نقص الخ فيمنع حمل على صورة فرض الزوج اذا  
 رضيت به أو بيان ذلك على وجهه تندفع به المخالفة انك قد علمت ان مهر المثل انما يجب بالنظر  
 الى من يساويها من قوم أيها وقد علمت أيضا انه لا يثبت الا بشاهدين فان تزوجت بلا مهر  
 وطلبت من الزوج أن يفرض لها مهر مثلها فامتنع ووافقت به الى القاضي وأنت شاهدين  
 ثم يدان فلانة من قوم أيها اه او يفي الصفات المذكورة وانما تزوجت بهذا يحكم لها  
 القاضي عند مهر فلانة المذكورة بلا زيادة ولا نقص وانما يمكن الزيادة والنقص عند فرض  
 الزوج بالتراضي كما قلنا واذا كان فرض القاضي مبنيا على ما قلنا من الشهادة المذكورة تندفع  
 المخالفة التي ادعاها في البصر لانه لا بد من غل ما في المحيط على ان القاضي يفرض لها مهر  
 برأيه ويلزم أحدهما بالزيادة أو النقص بالارضاء مع امكان المصير الى الواجب لهما ثم عا عند  
 وجود من يساويها في الصفات من قوم أيها وان كان المراد حمل كلام المحيط على حكم  
 القاضي عند عدم وجود من يساويها من قوم أيها ومن الاجاب فلا يخالف ما في الخلاصة  
 والمتن أيضا لان كلامهما في مهر المثل وهو لا يكون الا عند وجود المماثل فيستوفى ثبوته  
 على الشهادة أو الاقرار اما عند عدم المماثل يكون تقدير المهر المثل جارا مجرا لا عينه فينظر  
 فيه القاضي نظر تأمل واجتهاد فيحكم به بدون شهود واثبات من الزوج فوضوح الكلامين  
 مختلف كما لا يخفى وعلى هذا لا ينافي أيضا في زيادة أو نقصان اذ لا يمكن ذلك الا عند وجود  
 المماثل ولكن حمل كلام المحيط على ما ذكرنا فيه ما قدمناه عن البدائع من أن المراد الحكم  
 بمهر المثل وكذا ما ذكره من رأي عن الصيرفية من أنه اذا علم المماثل لا يعطى اهانتي ولا يمكن  
 حمله على حالة التراضي لما علمت من كلام البدائع ولانه عند وجود التراضي يستغنى عن الترافع  
 الى القاضي وعند عدم وجود الشاهدين فالقول للزوج بيمينه كما مر وبأن فيحكم لها القاضي  
 بما يحلف عليه فاعتنم هذا التصريح والله الموفق (قوله فان لم يوجد) أي من يماثلها في  
 الاوصاف المذكورة كراه أو بعضها بغير ومقتضاه الاكتفاء به من هذه الاوصاف وبه  
 صرح في الاختيار بقوله فان لم يوجد ذلك كله فالذي يوجد منه لا يتعدى راجعاً هذه  
 الاوصاف في امرأتين فيعدها بربما يوجد منها الا انها ما اه ومنه في شرح المجموع لابن مالك  
 وغيره الاذكار وهو موجود في بعض نسخ المتن فيقول لكان يشك عليه اتفاق المتن على ذكر  
 معظم هذه الاوصاف ونصر بحج الهداية بان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذا  
 يختلف باختلاف الدار والعصر اه اذ لا شك أن الرغبة في البكر الشابة الجميلة الغنية أكثر  
 من الثيب المجرى والشوهاة الفقيرة وان تساوت في العقل والدين والعلم والادب وغيرهما من  
 الاوصاف فكيف يقدر مهر احدهما بمهر الاخرى مع هذا التفاوت وقولهم لانه يتعدى  
 اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين مسلم لو اتفقتا اعتبارا في قوم الاب فقط أما عند  
 اعتبارهما من الاجانب أيضا فلا على انه لو فرض عدم الوجود يكون القول للزوج كما ذكره  
 المصنف بعد وان امتنع يرفع الامر للقاضي ليعدها مهر ا على ما مر لكن في البصر عن  
 الصيرفية ما في غريبة وخلاف زوجتين غريبتين تدعيان المهر ولا ينفذه لهما وليس اه ما

(فان لم يوجد من قبيلة  
 أيها من الاجانب) أي فان  
 قبيلة تمائل قبيلة أيها  
 (فان لم يوجد فالقول له)  
 أي للزوج في ذلك بيمينه كما



أخوات في القرينة قال يحكم بجهنمهما بكم ينكح منهن ما قبل لم يختلف بالبدان قال ان وجد  
 في باديهما بسل والا فلا يعطى لهما شيء اهـ أي اهدم امكان الحلف بعد الموت لانه فيه ان  
 ورثة الزوج تقوم مقامه فمامل هـ (قبيه) هـ يرى العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر  
 بعد ارمين لجميع نساء أهل القرية بلا تفاوت فينبغي أن يكون ذلك عند الكوفة عنه بغير  
 المذكور المسمى وقت العقد لان المعروف كالتسوط وسبقت فلا يستل عن مهر المثل والله  
 تعالى اعلم (قوله وصح ضمان الولي مهرها) اي سواء كان ولي الزوج أو الزوجة صـ غير بن كانا  
 أو كبير من أفاضل ولي الكيفية ما فظاها لانه كالأجنبي ثم ان كان باصره رجع والا وأما  
 ولي الصغير بن فلانه صغير ومهر فإذ مات كان له أن ترجع في تركته ولباق الورثة الرجوع  
 في نصيب الصغير خلافا لفران الكفاية صـ ددت باصره من المكفول عنه كنبوت ولاية  
 الاب عليه فاذا الاب اذن منه معتبر واقدمه على الكفاية دلالة ذلك من جهته ثم عن الفتح  
 (قوله ولو عاقدا) اي ولو كان هو الذي بشر عقد النكاح بالولاية عليها أو عليه أو عليهما فافهم  
 (قوله لانه صغير) تعليل اقله صح بالنسبة لما اذا كانا صغيرين أو أحدهما ويصلح جوا بامع  
 يقال لو كان الضامن ولي الصغير يلزم أن يكون مطالب بالان حق المطالبة له ولذا يباع  
 له أشياء من ضمن الثمن عن المنعق لم يصح والجواب انه في النكاح صـ غير ومهر عنها فلا ترجع  
 الحقوق اليه وفي البيع أصيل وولاية قبض المهر به حكم الابوة لا باعتباره عاقدا ولذا لا يملك  
 قبضه بهد بلوغها اذ انتمت به خلاف البيع وعامة في الفتح (قوله لكن) استدراك على قوله  
 وصح (قوله بشرط صحت) اي الولي (قوله وهو) اي المكفول عنه أو المكفول له ط (قوله  
 وارثه) اي وارث الولي كان يكون الولي أب الزوج أو أبا الزوجة (قوله لم يصح) لانه تبرع  
 لو ارثه في مرض موته فتح زاد في البصر عن الذخيرة وكذا كل دين ضمنه عن وارثه أو لو ارثه اهـ  
 اي لانه بمنزلة الوصية لو ارثه لا يقال له لا تبرع من الكفيل بشئ فانه لو مات قبل الاداء ترجع  
 المرأة في تركته ويرجع باقي الودعة في نصيب الابن لو كفه الاب باصره أو كان صغيرا كما قدمناه  
 لانا نقول الرجوع باقي الودعة على المكفول عنه لا يخرج الكفاية عن كونها تبرعا لانه  
 قد بينا نصيبه وهو مامل أو قد لا يملك الرجوع ويبدل على ذلك ايضا أن كفاية المريض  
 لأجنبي تعتبر من الثلث ولو لم تكن تبرعا لكانت من كل المال يكفي تبرعانه بل أبلغ من هـ اذا  
 لو باع وارثه شيئا من ماله بمثل القيمة أو أقل أو أكثر فليس باطل حتى لا تثبت به الشفعة  
 خلافا لما كان في الجمع فافهم (قوله والا) اي وان لم يكن المكفول له أو عنه وارث الولي الكافل  
 بان كان ابن ابنة الخي أو بنت عم ط (قوله صح) اي الضمان من الثلث كما صرحوا به في ضمان  
 لأجنبي بصر اي ان كان مال الكفاية قدر ثلث تركته صح وان كان أكثر منه صح بغير الثلث  
 لان الكفاية تبرع ابتداء كما قلنا (قوله وقبول المرأة) عطف على صحت هـ اذا كانت المرأة  
 بالغة ح (قوله أو غيرها) وهو وليها أو فضولي غيره كما سيأتي في كتاب الكفاية ولذا قال في البصر  
 ولا يضمن قبولها أو قبول قابل في الجمل فافهم قال ح وهذا فيما اذا كانت صغيرة والكفيل  
 ولي الزوج أما اذا كان وليها فليجبا به يقوم مقام القبول كما في النهر (قوله في مجلس الضمان)  
 لان شرط العقد لا يتوقف على قبول غائب على المذهب ط (قوله أو الولي الضامن) سواء كان

مطلب  
 في ضمان الولي المهر  
 (وصح ضمان الولي مهرها  
 ولو المرأة صغيرة ولو  
 عاقدا لانه صغير لكن بشرط  
 صحت فلو في مرض موته  
 وهو وارثه لم يصح والاصح  
 من الثلث وقبول المرأة  
 أو غيرها في مجلس الضمان  
 (وقط لب أبنائهم) من  
 زوجها البالغ أو الولي  
 الضامن (فان أدى رجوع  
 على الزوج

وايه أو وليها ح وقيد بالضامن لان الكلام فيه ولانه لا يطالب بالاضمان على ما يذكره قريسا  
 (قوله ان امر) اي ان امر الزوج بالكفاية وأما إذا كان لودع من ابنه الصغير وألقى لا يرجع  
 عليه للعرف يجعل مهره والـ فإذا الآن يتم في أصل الضمان انه دفع ايرجع فتح وباق  
 تعلقه (قوله مهر ابنه) اي مهر زوجته ابنة أو المهر الواجب على ابنة (قوله اذا زوجها امرأة)  
 مرط بقوله ولا يطالب الاب الخ لان المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا يلزم الاب بالعقد اذ لو لم يمه  
 لما افاد الضمان شيئا بصر (قوله على العقد) مقابلة ما في شرح الطحاوي والشفقة ان اها مطالبة  
 أبي الصغير ضمن أولم يضمن قال في الفتح والمذكور في المنظومة أن هـ ذاقول مالا ونحن  
 نخالفه ثم قال في الفتح وهذا هو المعقول عليه قلت ومثل ما في المنظومة في الجـ مع ودور البصر  
 ونمرود ما وفي جواب الربح لو زوج طرفة الفـ في غير لا يلزم المهر عندنا وأجاب في البصر عما  
 ذكره شارح الطحاوي بجملة على ما اذا كان له غير مال بدليل انه في المعراج ذكر ما في شرح  
 الطحاوي ثم ذكر أن المهر لا يلزم أب الفـ بلا ضمان فتهـ من كون الاول في الفـ قلت وأصرح  
 من هـ ذاق في العصابة حيث قال فلا عن شرح الطحاوي ان الاب اذا زوج الصغـ غير امرأة  
 للمراة أن تطالب المهر من أبي الزوج فيؤدي الاب من مال ابنة الصغير وان لم يضمن الخ وعلى  
 هذا نقول الشارح على العقد لا محل له (قوله كفى النفقة) اي انه لا يؤخذ أبو الصغير بالنفقة  
 الا اذا ضمن كذا ذكره المصنف في المنع عن الخلاصة وفي الخاتمة وان كانت كبيرة وليس للصغير  
 مال لا يجيب على الاب نفقته او يستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذ لا يسر اهـ وفي كافي  
 الجا كم فان كان صغير الاجل لم يؤخذ أبو بشفقة زوجته الا أن يكون ضمنها اهـ ومنه لدى  
 الزبلي وغيره قلت وهو مخالف لما يذكروه الشارح في باب النفقة في الفروج حيث قال وفي  
 المختار والمذوق ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيرا فقيرا أو زنا اهـ اللهم الا أن يجعل  
 ما سيأتي على انه يؤمر بالاتفاق ايرجع عما أتفق به على الابن اذ لا يسر كما قالوا في الابن المومر اذا  
 كانت أمه وزوجها مومرا يؤمر بالاتفاق على أمه ويرجع به على زوجها اذا لم يسر  
 وبأيده عبارة الخاتمة المذكورة فليست مامل (قوله ولا يرجع للاب الخ) اي لو أدى الاب المهر  
 من مال نفسه لا يرجع له على ابنة الصغير قبل لان الكفيل لا يرجع له الا بالامر ولم يوجد لكن  
 قدمنا أن اقدامه على كفاية بمنزلة الامر انبوت ولاية عليه وإليه الوضعة أجنبي باذن الاب  
 يرجع فصح كذا الاب ثم ذكر في غاية البيان رجوع الاب لما ذكر وفي الاستصان لا يرجع له  
 لقصد عنه عادة لا طمع في الرجوع والثابت بالعرف كالثابت بالنص الا اذا شرط الرجوع في  
 أصل الضمان فيرجع لان الصبر يحق فوق الدلالة أعني العرف بخلاف الوصي فانه يرجع لعدم  
 العادة في تبرعه فـ اركبية الاوليات غير الاب اهـ فعدم الرجوع بلا اشهاد بخصوص بالاب  
 ومقتضى هـ ذاق رجوع الام أيضا حيث لا عرف اذا كانت وصية وكفاية أم يدون فلك فقد  
 صارت حادثة الفتوى في صبي زوجها وله ودعت أمه عنه المهر وهي غير وصية عليه ثم بلغ  
 فأردت الرجوع عليه هـ وينبغي في هذه الحادثة هـ عدم الرجوع لا بقاءه دين الصبي بلا اذن  
 ولا ولاية ولا سيما على القول الآتي من اشتراط الاثم اذ في غير الاب أيضا غامل وفي البرازية  
 اذا أشهد أي الاب عند الاداء انه أدى ايرجع رجوع وان لم يشهد عند الضمان اهـ والحاصل

ان امر (كاهو هـ حكم  
 الكفاية) ولا يطالب الاب  
 به رابته الصغير الفقير  
 أما الفـ في يطالب أبوه  
 بالدفع من مال ابنة لامن  
 مال نفسه (اذا زوجها  
 امرأة الا اذا ضمنه) على  
 العقد (كفى النفقة) فانه  
 لا يؤخذ به الا اذا ضمن  
 ولا يرجع للاب الا اذا  
 أشهد على الرجوع عند  
 الاداء



أن الاشهاد عند اضعاف أو الاداء شرط الرجوع كافي البصر وقيد في الفسخ بما إذا كان الصغير  
 فقير أو اعترضه في التهر بما صرح عن غاية البيان أي من حيث أنه مطابق مع عموم التعديل بالعرف  
 وقيد قال ان ما في الفسخ مبيح على عدم اطراد العرف اذا كان الصغير غنيًا فالرجوع وان  
 لم يشهد ولا يمال كان الاب فقيرًا فاقابل وبقي ما لو دفع بلا ضمان ومقتضى التعديل بالعادة انه  
 لا فرق فيرجع ان أنتم مدوا الا لا وسيد كرا اشرح في آخر باب الوصي ولو اشترى طفله فوبا  
 او طمعا ما وأنتم مدوا أنه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لا لوجوبه عليه ح وبذلك لو اشترى له  
 دارا أو عبدا يرجع سواء كان له مال أو لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن  
 يجب حفظه اه قلت وحاصله الفرق بين الطعام والذكورة وبين غيرها في غيرهما لا يرجع  
 الا اذا أنتم مدوا كان الصغير فقيرا أو لا وكذا في غير ما كان الصغير غنيا أما لو فقير أو لا رجوع  
 له وان أنتم مدوا لوجوبه عليه بخلاف نحو الدار والعبد ومقتضى هذا أن المهر بلا ضمان  
 كالدار والعبد لعدم وجوبه عليه فله الرجوع عليه ان أنتم مدوا ولو فقير أو لا فلا وبذلك  
 ما في التهر فقد برهنا من ذلك اختلاف القولين في أن الوصي لو أتفق من ماله على قصد  
 الرجوع هل يشترط الاشهاد أم لا والاشهاد ان الاول وعليه فلا فرق بينهما وبين الاب فصار  
 عن غاية البيان من قوله لا في الوصي مبيح على القول لا بشرط الاشهاد ان هذا أي اشترط الاشهاد اذا لم يكن  
 للصبي دين على أبيه فلو على الاب دين له فادى مهر امرأته ولم يشهد ثم ادعى أنه أدام من دينه  
 الذي عليه صدق ولو كان الاب كبيرا فهو متبرع لانه لا يملك الاداء بلا امره اه (تنبيه) ه  
 اشترط الاشهاد لرجوع الاب لا ينافيه ما قدمناه من أنه لو مات وأخذت الزوجة مهرها من  
 تركته فلباق الورثة الرجوع في نصيب المهر غير ما علمت من أنه صار كغيره بالامر دلالة  
 والكفيل بامر المكفول عنه يرجع بما أدى وانما يرجع لو أدى بنفسه بلا اشهاد لا لعدا بانه  
 يؤدي تبرعا ما اذا لم يدفع بنفسه وأخذت الزوجة من تركته لم يرجع منه فلذا يرجع  
 باقي الورثة في نصيب الصغير من التركة ه (فرع) ه في القبط ولو أعطى ضيعة بمهر امرأته  
 ولم تقبضها حتى مات الاب فباعته المرأة لم يصح الا اذا من الاب المهر ثم أعطى الضيعة  
 فحينئذ لا حاجة الى القبض (قوله ولها منه الخ) وكذا لو في الصغيرة المنع المذ كود حتى يقبض  
 مهرها وتسليمها انفسا غير صحيح فله استردادها وليس لغير الاب والجد ان يقبض مهر  
 من له ولاية قبضه فان لها فهو فاسد وأشار الى أنه لا يحل له وطؤها على كرمها ان كان  
 امتناعها الطلب المهر عند مدوعدهما يحل كافي المحيط بهر وينبغي تقييد الخلاف بما اذا  
 كان وطئا ولا برضاها ما اذا لم يطأها ولم يخل بها كذلك فلا يحل اتفاقا نهر (قوله ودواعيه  
 الخ) لم يصح به في شرح الجرح مع وانما قال لها ان غنمه من الاستمتاع بها فقال في التهر انه يم  
 الدواعي ط (قوله والسفر) الاولى التمتع بالانجاب كما يعرف في الكثر ليم الانجاب من حيثها كما  
 قاله شارحوه ط (قوله وخلوة) به لم حكمها من الوطء بالاولى وانما تظهر فائدة كرها على  
 قولهما الا في (قوله وضيةها) وكذا لو كانت مكروهة أو صغيرة أو مجنونة بالاولى وهو  
 بالاتفاق امام مع الرضا عندها ليس لها المنع ونكون به ناشئة لا نفقة لها اي الا ان غنمه من

(واصله من الوطء)  
 ودواعيه شرح مجمع  
 (والا فربها ولو بهدوط)  
 وخلوة وضيتها لان كل  
 وطء معقود عليها فتسلم  
 البعض لا يوجب تسليم  
 الباقي

مطلب  
 في منع الزوجة نفسها  
 لقبض المهر

الوطء وهي في بيته بهر بهما أخذها صرحوا به في النفقات أن ذلك ليس بفسخ بعد أخذ  
 المهر (قوله لاخذ ما بين تيجله) على قوله ولها منه أو غاية له واللام على أن فلا وطأها المهر  
 الادرها واحدًا فلها المنع وليس له استرجاع ما قبضت هندية عن السراج وفي البصر عن  
 المحيط لو احاطت به رج - الا على زوجها ما الامتناع الى أن يقبض المختار لا لو أحاطت به الزوج  
 اه وأشار الى أن تسليم المهر مقدم سواء كان عينا أو دينًا بخلاف الف البيوع والمقنن عين فانما  
 يتسلان مع الاق القبض والتسليم مع امتناعه فلهما بخلاف البيوع كافي التهر عن البدائع وغنامه  
 فيه - لكن في القبض لو خاف الزوج أن يأخذ الاب المهر ولا يسلم البنت يوم الاب يجعلها  
 مهيةا لتسليم ثم يقبض المهر (قوله أو اخذ قدر ما يجعل مثلها عرفا) اي ان لم يكن تيجله أو  
 تيجله بعضه فلهما المنع لاخذ ما يجعل لها منه عرفا وفي الصغيرة القنوى على اعتبار عرف  
 بالدهم من غير اعتبار الثلث أو النصف وفي الخاتمة يعتبر التعارف لان الثابت عرفا كالثابت  
 شرطا قات والمتعارف في زمان في مضر والشام تيجيل الثلثين وتاجيل الثلث ولا تنس  
 ما قدمناه عن الملة من أن لها المنع ايضا المشروط عادة كالخف والمكعب ودياج الانفاة  
 ودراهم السكر كما هو عادة معرقند فانه يلزم دفعه على من صدق العرف من غير تردد في اخطاء  
 منها من مثله ما لم يشترط عدم دفعه والعرف الضعيف لا يطق المسكون عنه بالمشروط (قوله  
 ان لم يزوجل) شرط في قوله أو اخذ قدر ما يجعل مثلها يعني أن يحصل ذلك اذا لم يشترط تاجيل  
 الكل أو تيجيله ط وكذا البعض كما قدمه في قوله كالا أو بعضا وفي الفسخ حكم التاجيل بعد  
 العقد كحكمه فيه (قوله فكشترط) جواب شرط محذوف تقديره فان اجل كله أو جعل كله  
 ح وفي مسألة التاجيل خلاف باقي (قوله لان الصريح الخ) اي يعتبر ما شرطا وان تعورف  
 تيجيل البعض لان الشرط صريح والعرف دلالة والصريح أقوى (قوله الا اذا جعل الاجل)  
 اذا نه اظر فيه فهو استثناء من أعم الظروف اي فكشترط في كل وقت الا في وقت جعل  
 الاجل فاقه - م قال في البصر فان كانت بهالة متقاربة كالخدا والدياس ونحوه فهو كالمهر  
 على الصحيح كافي الظاهر به بخلاف البيوع فانه لا يجوز فيه - هذا الشرط وان كانت متقاربة  
 كالي المنسرة أو الى هبوب الريح أو الى ان تظفر السماء فلا جعل لا يثبت ويجب المهر حالا  
 وكذا في غاية البيان اه (قوله الا التاجيل) استثناء من المستثنى ح (قوله فيصح للعرف)  
 قال في البصر وذ كرفي الخلاصة والبرازية اختلافا فيه وصح انه صحيح وفي الخلاصة وبالطلاق  
 يتجهل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل اه يعني اذا كان التاجيل الى الطلاق أو الى مدة  
 معينة لا يتجهل بالطلاق كما قد يقع في مصر من جعل بعضه حالا وبعضه مؤجلا الى الطلاق  
 أو الموت وبعضه مضجعا فاذا طلقها انجزل البعض المؤجل لا النجيم فتأخذ به الطلاق على  
 نحو مة كما تأخذ قبله واختلاف هل يتجهل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا او الى انقضاء العدة  
 وجرم في القنية بالناسي وعزم الى عامة المشايخ ولو ارتدت وطلقت ثم اسلمت وتزوجها فالتحليل  
 انه لا يطالب بالمهر المؤجل الى الطلاق كافي الصغيرة لان الردة فسخ لا طلاق اه ملخصا (قوله  
 وبه يفتي استيسابا) لانه لما طلب تاجيله كله فقد رضى باحاطة حق في الاستمتاع وفي الخلاصة  
 ان الاس - تاذ ظهر الدين كان يفتي بانه ليس لها الامتناع والصدور التمسك كان يفتي بان لها ذلك

(لاخذ ما بين تيجله) من  
 المهر كله أو بعضه (أو)  
 اخذ قدر ما يجعل مثلها  
 عرفا) به يفتي لان المعروف  
 كالشرط (ان لم يزوجل)  
 أو يجهل كله) فكشترط  
 لان الصريح يفتي بالدلالة  
 الا اذا جعل الاجل جهالة  
 فاحشة ويجب حالا غاية  
 الا التاجيل اطلاق أو  
 موت فيصح للعرف بزازية  
 وعن الثاني انه من ان  
 اجله كله وبه يفتي استيسابا  
 ولو الجدية وفي التهر - ولو  
 تزوجها على مائة على حكم  
 الحلول



١٥ فقد اختلفوا للافتاء بصرفات والاستسكان مقدم فاذ اجزم به الشارع وفي البصر عن الفتح  
وهذا كانه اذ لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلا يشترطه ورضيت به ليس لها الامتناع  
انفاقا ١٥ (تنبيه) ٥ يفهم من قول الشارع ان اجله كانه لو اجل البعض ودفع المجهل  
ليس لها الامتناع على قول الثاني مع انه في شرح الجامع لافضل من ذكره ولا انه لو كان المهر  
موجلا ليس لها المنع قبل حلول الاجل ولا بعده وكذلك لو كان المهر لبعضه واستوفت  
العاجل وكذلك لو اجلته بعد العقد ثم قال وعلى قول أبي يوسف له المنع الى استيفاء الاجل في  
جميع هذه الفصول اذ لم يكن دخل بها الخ وهذا بخلاف قول المصنف لاخذ ما بين يديه الخ  
لكن رأيت في الذخيرة عن الصدر الشهيد أنه قال في مسئلة تأجيل البعض ان له الدخول بها  
في ديارنا بلا خلاف لان الدخول عند ادائها المهر لشرط وعرفا فصار كالمهر لشرط نصا أما في  
تأجيل الكل فله شرط لا عرفا ولا نصا فلو كان له الدخول على قول الثاني استسكانا ١٥  
فافهم (قوله على أن يجهل أربعين) أي قبل الدخول (قوله امانته حتى تقبضه) أي تقبض  
الباقى بعد الأربعين اذ ليس في اشتراط تجهيل البعض مع النص على حلول الجميع دليل على  
تأخير الباقي الى الطلاق او الموت بوجه من وجه والدلالات التي عليه العادة في مثل هذا  
لتأخيرها الى اختيار المطالبة بجر من فتاوى العلامة قاسم (فرع) ٥ في الهندية عن المطالبة  
تزوجها بالالف على أن يتقدم ما يتيسر له والبقية الى سنة فالا فكله الى سنة عالم بغيره أنه يتيسر له  
منه شيء وكله تأخذه (قوله واما النفقة بعد المنع) أي المنع لاجل بعض المهر ويشمل المنع  
من الوطء وهي في بيته وهو ظاهر وكذا الوامتنع من النفقة الى بيته فلهما النفقة كما باقي في  
بابها وكذا لو سافرت وبشكل عليه أن النفقة جبراء الاحتباس وهذا لو كانت مقصورة او حاجة  
وهو ليس معها الا نفقة اها مع انها لم تحتبس بعذر وقد يجب بان التقصير جاء من جهته بعدم  
دفع المهر فكانت محتبسة حكما كالواخرجهما من منزله فلهما النفقة بخلاف المقصورة والحاجة  
فان ذلك ليس من جهته هذا ما ظهر في (قوله ولا يخرج الخ) جواب شرط مقدرا أي فان قبضه  
فلا يخرج الخ وانما فيه تقييد كلام المقتضى فان مقتضاهما ان قبضه ليس لها الخروج للحاجة  
وزيارة اهلها بلا اذنه مع ان اهلها الخروج وان لم ياذن في المسائل التي ذكرها الشارع كالمهر  
صريح عبارة في شرحه على المقتضى عن الاشياء وكذلك لو ارادت حج الفرض بمهرم او كان  
ابوها زماما لا يحتاج الى خدمتها ولو كان كافرا او كانت لها اماراة ولم يسأل اهلها الزوج عنها من  
عالم فخرج بلا اذنه في ذلك كله كما بسطه في نفقات الفتح خلافا لما في القه - تلف وان تبعه ح  
حيث قال به لا خلاف ليس لها أن تخرج بلا اذنه أصلا فافهم (قوله وزيارة اهلها) سيأتي في  
باب النفقات عن الاختيار تقييده بما اذا لم يقدر على انباتها في الفتح أنه الحق قال وان لم  
يكونا كذلك فيبني أن ياذن اهلها في زيارتهم ما في الحين بعد الحين على قدر متعارف أما في كل جهة  
فهو بعيد فاني كثرة الخروج فتح باب الفتنة خصوصا ان كانت شابة والرجل من ذوي  
الهيأة (قوله ولو لم يكن لها قاطبة او غاصلة) أي تغسل المهر في كافي الخاتمة ويذكر الشارع في  
النفقات عن البصر أن لممنعها لتقدم حقها على فرض الكفاية وكذلك اجتهت الجوى وقال ط أنه  
لا يضر من المنقول وقال الرضى واهله محمول على ما اذا تعين عليه ذلك اه قلت لكن المتبادر

على أن يجهل أربعين لها  
منه حتى تقبضه (و) اها  
(النفقة) بعد المنع (و) اها  
(السفر) ولو خرج من بيت  
زوجها للحاجة (و) اها  
(زيارة اهلها) بلا اذنه عالم  
تقبضه (و) اها  
تخرج الا لخلقها او عليها  
او لزيارة اهلها او عليها  
مرة أو الحارم كل سنة  
ولكنها قاطبة أو غاصلة

من كلامهم الاطلاق ولا مانع من ان يكون تزوجه بها مع علمها اها رضابا قاط حقه كامل ثم  
رأيت في نفقات البصر ذكره عن النوازل انها تخرج باذن وبدونه ثم نقل عن الخاتمة تقييده باذن  
الزوج (قوله لا فيما عدا ذلك) عبارة الفتح وما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم والولاية  
لا ياذن اهلها ولا يخرج الخ (قوله والمعتد الخ) عبارة فيما يصح في النفقة وله منعهما من الحمام  
الانفسا وان جاز بلا تزوين وكشف صورة احد قال الباقى وعليه فلا خلاف في منعهما من العلم  
يكشف بعضهن وكذا في الشربة لامية معز بالكمال ١٥ وليس عدم التزوين خاصة بالحمام لما قاله  
الكمال وحيث اجتهت اهلها الخروج بشرط عدم الزينة في الكل وتقييد الهيئة الى ما لا يكون  
داعية الى نظر الرجال واسمائهم (قوله مؤجلا ومجلا) تفهيم لقوله كانه والنصب بتقدير يعنى  
قال في البصر عن شرح المهر مع وفاق بعضهم بانه اذا اوقفاها المهر والمهر لشرط وكان مامونا افر  
بهم او الا لان التأجيل انما يثبت بهكم العرف فلهما انما رضيت بالتأجيل لاجل امساكها  
في بلدها اما اذا خرجها الى دار الغربة فلا الخ (قوله لكن في النهر الخ) ومنه في البصر حيث  
ذكر اوله انه اذا اوقفاها المهر لشرط فالتوى على انه يسافر بها كاني جامع القسولين وفي الخاتمة  
والولو الجلية انه ظاهر الرواية ثم ذكر عن الفقيهين أبي القاسم الصغار وأبي الليث انه ليس له  
السفر مطلقا بل لا رضاهما افساد الزمان لانها تامين على نفسها في منزلها فكيف اذا خرجت  
وانه صرح في المختار بان عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الوولو الجلية أن جواب ظاهر  
الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا وقال بقوله من باب اختلاف الحكم باختلاف العصر  
والزمان كما قالوا في مسئلة الاستنجار على الطاعات ثم ذكر ما في المقتضى عن شرح المصنف  
ثم قال بقدر اختلاف الافتاء والاحسن الافتاء بقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كغير  
من مشايخنا كافي الكافي وعليه عمل الفضا في زماننا كافي انفع الوسائل ١٥ ولا يقال انه  
اذا اختلف الافتاء لا يعدل عن ظاهر الرواية لان ذلك فيما لا يكون مبنيا على اختلاف الزمان  
كما افاده كلام لولو الجلية وقول البصر في الخ فان الاستنجار على الطاعات كالتعليم ونحوه لم  
يقبل بغير زوال الامام ولا صاحباه وفاق به المشايخ للضرورة التي لو كانت في زمان الامام لقال  
به فيكون ذلك مذهبه حكما كما اوضحت ذلك في شرح ارجوز في المنظومة في رسم المقتضى فافهم  
(قوله وجرمه الجزائي) كذا في النهر مع أن الذي حط عليه كلام البرزى تقوى بعض الامر الى  
المقتضى فانه قال وبعد ايداء المهر اذا اراد أن يخرجها الى بلاد الغربة فيمنع من ذلك لان الغريب  
يؤذى ويضر وفساد الزمان (شعر)

ما أذل الغريب ما أشداه • كل يوم يمينه من براه

كذا اختار الفقيه ربه يفتي وقال القاضي قول الله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم أولى من  
قول الفقيه قبل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل قول الفقيه لا نافذ علمنا من عادة زماننا  
مضارة تطعية في الاعترا بيهما واختار في الفصول قول القاضي فيفتي بما يقع عنده من  
المضارة وعندها لان المقتضى انما يفتي بحسب ما يقع عنده من المضارة ١٥ بقوله فيفتي الخ  
صريح في أنه لم يجزم بقول الفقيه ولا بقول القاضي وانما جزم بتقوى بعض ذلك الى المقتضى  
المسؤول عن الحادثة وأنه لا يفتي طرد الافتاء بواحد من القواين على الاطلاق فقد يكون الزوج

مطلب  
في السفر بالزوجة  
لا فيما عدا ذلك وان اذن  
كافا عاصيق والمعتد جواز  
الحمام بلا تزوين اشياء ويصحب  
في النفقة (ويسافر بها  
بعد ادائها كاله) مؤجلا  
ومجلا (اذا كان مامونا  
عليها والا) يؤذكه ولم يكن  
مامونا (لا) يسافر بها  
يفتي كافي بزوج المهر مع  
واختاره في حاشي الايجز  
ومجمع الفتاوى واعتقده  
المصنف وبه ائقي شيئا  
الرملي امكن في النهر الذي  
عليه الفصل في ديارنا أنه  
لا يسافر بها جبراء اهلها  
وجزم به البرزى وغيره  
وفي المختار وعليه الفتوى



غير مأثور عليها يدونها من بين أهل البوذية أو يأخذها بل نقل بعضهم أن رجلا سافر  
 بزوجه وادعى أنها أمته وباعها فن علم منه المفق شيئا من ذلك لا يصلح له أن يقتضيه بظاهر الرواية  
 لا تعلم يقينا أن الامام لم يقل بالجواز في مثل هذه الصورة وقد يتفق تزوج غريب امرأة غريبة  
 في بلاد ولا يتيسر له فيها المعاش فيريد أن ينقلها إلى بلاد أخرى غيرها وهو مأثور عليه بل قد يرد  
 نقلها إلى بلادها. كيف يجوز المدول عن ظاهر الرواية في هذه الصورة والحال أنه لم يوجد  
 الضرر الذي علل به القائل بخلافه بل وجد الضرر لزوج دونها فلهما أيضا أن من أنفق  
 بخلاف ظاهر الرواية لا يقول بالجواز في مثل هذه الصورة ألا ترى أن من ذهب بزوجه إلى الحج  
 فقام بها في مكة مدة ثم حج واستغفرت من السفر معه إلى بلادها هل يقول أحد بجمعها عن السفر بها  
 وبتركها وحدها فعمل ما أرادت فتعين تفويض الأمر إلى المفق وليس هذا خاصا بهذه المسئلة  
 بل لو علم المفق أنه يريد نقلها من محله إلى محله أخرى في البلاد بعيدة عن أهلها القصد اضرارها  
 لا يجوز له أن يمينه على ذلك ومن أراد الاطلاع على أزيد من ذلك فليستظر في رسالتنا المسئلة  
 نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف التي شرحت بها يتناسل أو يجوز في رسم المفق  
 وهو قول

والعرف في الشرع له اعتبار • لذا عليه الحكم فديدار

(قوله وفي الفصول الخ) قد عرفت أن هذا اختيار صاحب البرازية وإن ما في الفصول غيره (قوله  
 وقيد) الضمير يعود إلى النقل المفهوم من قوله ويدونها وكذا الضمير في قوله وأطلقه وقوله  
 يمكنه الرجوع الأولى يمكنها وفي الشرع بلاية ويقتضي العمل بالنقل بعدم نقلها من المصر إلى  
 القرية في زمانها ظاهر من فساد الزمان والقول بنقلها إلى القرية ضعيف لقول الاختيار  
 وقيل يسافر بها إلى قرى المصر القرية لا تسمى بقرية • وليس المراد السفر الشرعي بل  
 النقل لقوله لا تسمى بقرية • ما في الشرع بلاية فالت فيه أنه بعد تصريح الكافي بأن  
 الفتوى على جواز النقل وقول القنية أنه العوايب كيف يكون ضدها نعم لو اقتصر على  
 الترجيع بفساد الزمان لكان أولى لكن يقتضي العمل بما مر عن البرازية من تفويض الأمر  
 إلى المفق حتى لو رأى رجلا لا يريد نقلها إلا لضرارهم أو الأذى لا يقتضيه ولا سيما إذا كانت من  
 اشراق الناس ولم تكن القرية مكانا مثالا فإما أن المسكن يعتبر بها أو كالتفقة كما سألني  
 في بابها (قوله وإن اختلفا في المهر) قال في الفتح الاختلاف في المهر ما في قدره أو في أصله وكل  
 منهما ما في حال الحياة أو بعد موتهم • ما أوموت أحدهما وكل منهما ما بعد الدخول أو قبله  
 (قوله في أصله) بأن ادعى أحدهما التسمية وأنكر الآخر (قوله حلف) أي بعد مجزئ المدعي  
 عن البرهان ولم يتعرض الشارحون لتخليف ظهوره كافي البصر (قوله يجب مهر المثل)  
 قال في البصر ظاهره أنه يجب بالغما يبلغ وليس كذلك بل لا راد على ما دعت المرأة لو هي المدعية  
 للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج لو هو المدعي لها كما أشار إليه في البدائع اه قالت  
 هذا يظهر لو هي المدعي شيئا أو فلا تأمل ثم هذا مقيد بما إذا كان الاختلاف قبل الطلاق  
 مطلقا أو بعده بعد الدخول أو الخلوة أو الخلوة قبل الدخول والخلوة فالواجب المتعنة  
 كافي البصر ولم يتعرض له هنا لانها من قوله لا تقي وفي الطلاق قبل الوطء

وفي الفصول يتفق بما يقع  
 عنده من المصلحة (ويقالها  
 في بادون مدته) أي السفر  
 (من المصر إلى القرية  
 وبالعكس) ومن قرية إلى  
 قرية لأنه ليس بقرية  
 وقيل في الآثار خاتمة بقرية  
 يمكنه الرجوع قبل الليل  
 إلى وطنه وأطلقه في الكافي  
 قال لا عليه الفتوى  
 (وإن اختلفا) في المهر  
 (في أصله) حلف منكر  
 التسمية فإن نكل ثبتت  
 وإن حلف (يجب مهر  
 المثل)

مطلب  
 مسائل الاختلاف في المهر

مثلة المثل (قوله وفي المهر يحلف أجماعا) إشارة إلى الرقعة على صدق الشريعة حيث قال فيبقى  
 أن لا يحلف المنكر عند أبي حنيفة لأنه لا تخلف عنه في النكاح لا يجب مهر المثل قال في  
 البحر وفيه نظر لأن التخلف هنا على المال لا على أصل النكاح فبين أن يحلف منكر  
 التسمية أجماعا اه وكذا اعترضه صاحب الدرر وابن الكمال ونسبته إلى الوهم (قوله  
 أجماعا) قيد قوله يجب وأقوله يحلف (قوله وإن اختلفا في قدره) أي نقدا كان أو مكيلا  
 أو موزنا وهو دين موصوف في الذمة أو عين وقيد بالقدر لأنه لو كان في جنسه كما بعد  
 والجارية أو وصفت من الجودعة والرداة أو نوعه كالتري والرومي فإن كان المسمى عينا فاقول  
 للزوج وإن كان دينافه كالاختلاف في الأصل وتماثل في البحر (قوله حال قيام النكاح) أي  
 قبل الدخول أو بعده وكذا بعد الطلاق والدخول ربحي أما بعد الطلاق قبل الدخول فبإني  
 (قوله فاقول لمن شهد له مهر المثل) أي فيكون القول لها إن كان مهر مثلها كما قالت أروا كثر  
 وله أن كان كما قال أو أقل وإن كان ينم • ما أي أكثر مما قال وأقل مما قالت ولا ينعى تخالفه أو لم  
 مهر المثل كذا في الملقى وشرحه • وهذا على مخرج الرازي وحاصله أن الثألف فيها إذا خالف  
 قوله • ما إذا وافق قول أحدهما فاقول له وهو المذكور في الجامع المهر • فيخرج  
 المخرجي تخالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصحة في المبسوط والمهبط وبه جزم  
 في الكنت في باب الثألف قال في البحر ولم أر من ربح الأول ونقده • في النهر بأن تقديم الزباني  
 وغيره تبعه الله • داية يؤذن ترجيح صحة في النهاية وقال قاضيان أنه الأولى ولم يذكري  
 شرح الجامع المهر غير وهو الأولى البداهة بتخلف الزوج وقيل يقرع بينهما اه قالت بتي  
 ما إذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل والظاهر أنه يكون القول للزوج لأنه منكر للزيادة كما تقدم  
 فيما إذا لم يوجد من عاينها تأمل (قوله ويقتضى مقدمة الخ) هذا ما قاله بعض المشايخ وجزم  
 به في الملقى وكذا الزباني هنا وفي باب الثألف وقال بعضهم تقدم يمينها أيضا لأنها أظهرت  
 شيئا يمكن ظاهرا بصادقها كما في البحر (قوله لا يثبت خلاف الظاهر) أي والظاهر مع من  
 شهد له مهر المثل (قوله وإن كان الخ) • هذا بيان ثالث الأقسام في قوله فاقول لمن شهد له  
 مهر المثل وقوله وإن أقامها البيعة الخ فإنه إذا لم يقيمها البيعة أو أقامها قديما • مهر المثل له  
 أولها أو يكون بينهما مقدم • بيان القسمين الأولين في المهر • ثانياً وهذا بيان الثالث وقوله فإن  
 حلفا راجع إلى المسئلة الأولى وقوله أو برهان راجع إلى الثانية لكن كان عليه حذف قوله  
 تخالفا لأنه إذا برهننا لا تخالف (قوله فاقول) فإن نكل الزوج يقضى بألف وخمسمائة كالأوفر  
 بذلك صريحاً وإن نكحت المرأة وجب المسمى ألف لأنها أقرت بالحط كذا في العناية واعترضه  
 في السعدية بأنه إذا نكل يقضى بألفين على ما عرفت أن أي • ما نكل لزمه دعوى الآخر اه  
 وصورة المسئلة فيما إذا ادعت الألفين وأدعى هو الألف وكان مهر المثل ألفاً وخمسمائة (قوله  
 قضى به) أي بمهر المثل • لكن إذا برهننا بغير الزوج في مهر المثل بين دفع الدراهم والدنانير  
 بخلاف الثألف لأن بيعة كل واحد منهم ما تنفي تسمية الآخر بخلاف العقد عن التسمية فيجب  
 مهر المثل ولا كذلك الثألف لأن وجوب قدر ما يقرب به الزوج بحكم الاتفاق والرائد بحكم  
 مهر المثل بجر وتماثل فيه (قوله وإن برهن أحدهما الخ) أي فيما إذا كان مهر المثل بينهما

وفي المهر يحلف (أجماعا)  
 (و) إن اختلفا (في قدره)  
 حال قيام النكاح فاقول  
 لمن شهد له مهر المثل  
 بيمينه (وأي أقام بيعة  
 قبلت) سواء (شهد مهر  
 المثل له أو لا ولا وإن  
 أقامها البيعة فثبتها) مقدمة  
 (أن شهد مهر المثل له  
 وبيعتة) مقدمة (أن شهد  
 مهر المثل لها) لأن البيئات  
 لا يثبت خلاف الظاهر  
 (وإن كان) مهر المثل  
 (بين ما تخالفان) فاقول  
 برهننا قضى به وإن برهن  
 أحدهما قبل برهانه



ويبقى عن هذا قوله قبله وأي أقام بينة قبلت شهادته مهر المثل أو لافان قوله أو لافا صادق بما إذا  
 شهدا أو كان بينهما (قوله لأنه أتورد عوا) أي لأن المبرهن أظهر دعواه وأوضحها فقامت  
 برهانه ط (قوله وفي الطلاق) مقابل قوله حال قيام النكاح (قوله قبل الوطء) أي أو الخلوة  
 نهر (قوله حكم متعة المثل) فيكون القول لها أن كانت متعة المثل كنصف ما طالت أو أكثر  
 وله أن كانت المتعة كنصف ما قال أو أقل وإن كانت بينهما مخالفا ولزممت المتعة وعند أبي  
 يوسف القول له قبل الدخول وبعده لأنه ينكر الزيادة إلا أن يذ كر ما لا يتعارف مهر أو متعة  
 لها كذا في المتن ونسرحه وذ كر في البصر أن في رواية الأصل والجامع الصغير أن القول للزوج  
 في نصف المهر من غير تحكيم للمتعة وأنه في البدائع ونسرح الطحاوي وتورد في الفتح  
 بأن المتعة موجبة فيما إذا لم تكن نسعية وهذا اتفاق على التسوية نقلنا فيما اتفق عليه وهو  
 نصف ما أقر به الزوج ويخلف على نصف دعواه الزائد اهـ والحاصل ترجيح قول أبي يوسف  
 لكن نقضه في الفتح بعد ذلك وتسامه في معلقة على البصر (قوله لو المسمى دينيا) هو ما يثبت  
 في المتعة غير معين بل بالوصف كالنقد والمكيل والموزون والمذروع كما يعلم مما قد مرناه عن  
 البصر (قوله وان عينا) أي معينا (قوله كسيلة العبد والجارية) أي المذكرة في البصر في  
 الاختلاف في القدر قبل الطلاق بقوله وإن كان المسمى عينا بان قال تزوجه بك على هذا  
 العبد وقالت المرأة على هذه الجارية الخ فالسيلة مقروضة في المعين المشار إليه لافي طاق  
 عبد وجارية فافهم (قوله فلها المتعة الخ) قال في البصر فلها المتعة من غير تحكيم إلا أن يرضى  
 الزوج أن يأخذ نصف الجارية بخلاف ما إذا اختلفا في الألف والاقين لأن نصف الألف ثابت  
 يمين لا اتفاقهما على نسعية الألف والمثل في نصف الجارية ليس بثابت يمين لأنهما لم يتفقا  
 على نسعية أحدهما فلا يمكن القضاء بنصف الجارية لاختيارهما فإذا لم يوجد سقط البدلان  
 فوجب الرجوع إلى المتعة كذا في البدائع (قوله مخالفا) وتمازت البيتان (قوله وان  
 مخالفا) الأولى التفريق بالفا (قوله أصلا وقدر) فإن كان الاختلاف بين الحي وورثة الميت  
 في الأصل بان ادعى الحي أن المهر مسمى وورثة الآخر أنه غير مسمى أو بالعكس وجب مهر  
 المثل وإن كان في المقدار حكم مهر المثل ط عن أبي السعود (قوله عدم سقوطه) أي مهر المثل  
 قال في الدرر لأن مهر المثل لا يسقط باعتباره بموت أحدهما ألا ترى أن للمتوفى مهر المثل  
 إذا مات أحدهما (قوله القول لورثته) فيلزمهم ما عترفوا به بجر ولا يحكم به المثل لأن  
 اعتباره يسقط عند أبي حنيفة بعد موته ما دمر (قوله القول انكسر التسمية) هم ورثة الزوج  
 أيضا كما في البصر فالقول لهم في المثلين ولذا قال في الكتز ولو ماتا ولو في القدر فالقول لورثته  
 فالوصاية كما أفاد في التمر والعين فتفيد أن الاختلاف في التسمية كذلك (قوله لم يفتض  
 بنى) الأولى ولم يفتض بالعطف أي لأن موته ما يدل على انقراض أقرانه ما لا يمكن للقاضي أن  
 يقدّر مهر المثل كما في الهداية لأن مهر المثل يختلف باختلاف الأوقات فإذا تقدم العهدية عذر  
 الوقوف على مقداره فتح وهذا يدل على أنه لو كان العهدية قريبا قضى به بجر قلت وبه صرح  
 فاضحان في شرح الجامع (قوله ما لم يبرهن) بالبناء لا بجهول أي علم ببرهن وورثة الزوجة  
 (قوله وبه يفتى) ذكره في الخاتبة وتبعه في متن المتن وبه قالت الأئمة الثلاثة لكن الثاني

لأنه أتورد عوا (وفي الطلاق)  
 قبل الوطء حكم متعة المثل  
 لو المسمى دينيا وان عينا  
 كسيلة العبد والجارية فلها  
 المتعة بلا تحكيم إلا أن  
 يرضى الزوج بنصف الجارية  
 (وأي أقام بينة قبلت فان  
 أقاما فينتها) أولى إن  
 شهدت له المتعة (وبينته  
 أن شهدت لها وإن كانت)  
 المتعة (بينهما مخالفا وان  
 حلفا وجب متعة المثل  
 وموت أحدهما كحياتهما  
 في الحكم) أصلا وقدر  
 عدم سقوطه بموت  
 أحدهما (وبعد موتهما  
 ففي القدر القول لورثته  
 وفي الاختلاف (في أصله)  
 القول لمنكر التسمية (لم  
 يفتض بنى) ما لم يبرهن على  
 التسمية (وقال يفتى به  
 المثل) كمال حياء (وبه  
 يفتى

يقول

يقول بعد التصالف وعندنا وعند مالك لا يجب التصالف فتح وانظر إذا تقدم العهد كف  
 بقضي به المثل وقد يقال يجري فيه ما تقدم من أنه إذا لم يوجد من عائلته من قوم أبيه أو لأم  
 الجانب فالقول للزوج لكن مر أن القول له يمينه كامل ثم رأيت في البرازي أنه متضاعف على قول  
 الصكر حتى أن جواب الامام يتضح في تقدم العهد بقوله وفيه نظر لأنه إذا عذر اعتبار مهر  
 المثل لا يكون الظاهر شاهد إلا حد فيكون القول لورثة الزوج ليكون مهرهم مدعى عليهم كما في سائر  
 الدعاوى (قوله وهذا كله الخ) نقل في البصر عن المحيط وقال وأقره عليه الشارحون اهـ وكذا  
 ذكره فاضحان في شرح الجامع وأقره قات وحاصل ذلك أن المرأة إذا ماتت زوجها وقد دخل  
 بها فحلت تطالب به مهرها أي وورثته بعدهم وتم وأقره العادة أنها لا تسلم نفسها إلا بعد قبض  
 ثمن من المهر كما تدرهم مثلا لا يحكم لها بجميع مهر المثل عند عدم التسمية بل ينظر فإن أقرت  
 بما انتهت من المعارف والأقضى عليها به ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا أي أن أصل اتفاق على قدر  
 المسمى يدفع لها الباقي منه والأفان أنكر ورثة الزوج أصل التسمية فلها بقية مهر المثل وإن  
 أنكرها القدر فالقول لمن شهد له مهر المثل لو بعد موتهما القول في قدره لورثة الزوج هذا هو  
 المفهوم من هذه العبارة وفسرنا المعارف نهجيه بانه من ماله لا بقوله قضى عليك بالمعارف  
 وقوله ثم يعمل في الباقي كذا كرنا لأنه لو كان المعارف حصة شائعة كثنائي المهر كما هو المعارف  
 في زماننا لا يمكن أن يقضى عليها إلا إذا كان المهر مسمى معلوم القدر وإذا كان كذلك لا يتأني  
 فيه التمسك به بل الماروا لكن يعلم منه أن الحكم كذلك فيمنه قضى عليه بالثلاثين مثلا ويدفع لها  
 الباقي وفي المنع عن الخاتبة رجل مات وترك أولاد صغار فادعى رجل دين على الميت أو وديعة  
 وادعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس للوصي أن يؤدي شيئا من الدين ولو وديعة ما لم يثبت  
 بالبيعة أو ما للمهر فادعت قدره مهرها فدفعه اليها إذا كان النكاح ظاهرا مهره ووطا ويكون  
 النكاح شاهدا لها قال الفقيه أبو الليثان كان الزوج يفتي بانه يمنع منها قدر ما جرت  
 العادة بتجهيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجهل إلى تمام مهرها اهـ اهـ إذا  
 ونقل الرضوي عن فاضحان أنه قال إن في هذا نوع نظر لأن كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا  
 يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لأنه لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتا اهـ ثم أطال في تأييد  
 كلام القاضي ورد على الرضوي في اعتراضه على القاضي بأن النظر مدفوع بغلبة فساد الناس  
 فقال إن التمسك بالسقوط به حتى ثابت بالدليل والمهر دين في ذمة الزوج وقضاؤه عليه أثبت  
 دين في ذمته بقدره وذلك لا يكون بظاهر الحال لأن الظاهر يصلح للدفع للاقتيات قلت وذكر  
 في البرازي فتقر بما عايناه القاضي لكن ما قاله الفقيه مبنى على أن العرف الشائع مكذب لها في  
 دعواها عدم قبض شيء وحيث أقره الشارحون وكذا فاضحان في شرح الجامع فيفتى به وهو  
 ظهير عملهم المعروف وتكذيب الأب أن الجاهز عارية على ما ياتي بما مع أنه هو الماله فلا  
 العرض ذلك القول وقوله والله أعلم (قوله وهذا إذا ادعى الزوج الخ) هذا من عند صاحب  
 البصر والمراد الزوج لو كان حيا أو ورثته كما هو ظاهر فلا يردهما في الشربة لالبية من أن هذا  
 لا يتأني في حال موتهما (قوله ولو بعثت إلى امرأته شيئا) أي من الفدين أو العروض أو بما  
 يؤكل قبل الزفاف أو بعد ما يجيها نهر (قوله ولم يذ كر الخ) المراد أنه لم يذ كر المهر ولا غيره

وهذا كله إذا لم تسلم  
 نفسها فان سات ووطع  
 الاختلاف في الحسابين  
 الحية وبعد ما لا يحكم  
 به المثل لانها لا تراه  
 نفسها إلا بعد قبض شيء  
 عادة (بل يقال لها لا بد أن  
 ترضى بما انتهت والاقتينا  
 عليه كالمعارف) فجهله  
 (يرجع محل في الباقي كما  
 ذكرنا) وهذا إذا ادعى  
 الزوج إيصال شيء إلى الجاهز  
 (ولو بعثت إلى امرأته شيئا  
 ولم يذ كر جهة عند الدفع  
 غير جهة المهر)

مطابق  
فيما يبره إلى الزوجة



ط (قوله كقوله الخ) تخيل لامتنى وهو يذ كر (قوله والبيضة اها) أى اذا أقام كل منهما بيضة تقدم بينهما ط (قوله فلهذا أن تردّه) لأن المترض بكونه مهرًا بجر (قوله وترجع يياقي المهر) أو كانه ان لم يكن دفعها شيئا منه قال في التهرؤان ذلك وقد بى لاحدهما متى رجعه به اه أمالو كان قيمة الهالك قدر المهر فلا رجوع لاحد وفى البرازية اتخذها سائيا بالولاء شاعى صخرقت ثم قال هو من المهر وقالت هو من النفقة أعنى الكسوة الواجبة عليه فاقول لها ولو التوب فاقول له لانه أعرف بجهة النفقة بخلاف الهالك لانه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنسكروه وبالهالك يخرج عن المملوكية وحيث لا مملك يصلح لاختلاف في جهة النفقة بطل فيكون اختلافا فى ضمان الهالك وبدله فالقول لمن يملك البدل والضمان اه مخلصا واستشكله فى التهر وقال هذا يقتضى أن القول لها فى الهالك فى مسئلة المتن وهو مخالف لما قدمناه والفرق بعسر فتدبره اه قلت بل الفرق بغير ان شاء الله تعالى وذلك أن مسئلة المتن فى دعواها أنه هدية فلا تصدق ويكون القول له فى ساقى الهالك وعدمه لانه المملك ولا يثنى بخلاف دعواه أما هنا فداعت الكسوة الواجبة عليه فيكون القول له فى القائم لما ذكرناه وتطلب منه مهرها وكسوتها أما الهالك فالقول لها فيه لآخرين أحدهما أن الظاهر بعدم دفعها فيه كما يأتى فى المهيال لا كل وما ينقله الشارح عن الفقيه ثانياً أنه لو كان القول له فيه لزم ضياع حقه فى الكسوة الواجبة عليه لانهما من النفقة والنفقة تسقط بعض المدة فلا يمكنها المطالبة بما مضى ويلزم بذلك فتح باب الدعاوى الباطلة بأن يدعى كل زوج بعد عشرين سنة أن جميع ما دفعه له من كسوة ونفقة من المهر فيرجع عليه بقبحه وفى ذلك ما لا يرشاه الشارح من الاضرار بالنفس مع أن الظاهر والعادة تكذيبه أما فى القائم فلا ضرر لانه انطالجه بكسوة أخرى اذا لم يرض بكونه كسوة ولا تقتضى العادة أن يكون المدفوع كسوته لان له ان يقول اعطيتها كسوة غير هذا ما ظهر لى والله الميسر لكل عسير (قوله ولوعوضته) وكذا لو عوضه أبوها من ماله باذن أم أو من ماله فله الرجوع أيضا كما فى الفتح وكذا فى البصر لم يره فاستشكل ما قاله فى الفتح قبل ذلك من أنه لو بعث أبوها من ماله فله الرجوع لو فاعلموا الا فلا ولون ماله باذن أم فلا رجوع لانه هبة منها والمرأة لا ترجع فى هبة زوجها اه قلت وهذا محمول على ما اذا كان لا على جهة التعويض فلا يثنى قول الشارح ولو عوضته الخ بقريضة ما نقلناه أو لاعتن الفتح هذا وقد ذكره مسئلة التعويض فى الفتح وغيره مطلقا وكذا فى الخاتمة لكنه قال فيها وقال أبو بكر الاسكاف ان صرحت بين بعثت أمها عوض فكذا ذلك والا كان هبة منها وبطلت ذمتها اه ومثله فى الهندية وهذا يحتمل أن يكون يينا المرادهم أو حكاية لقول آخر أملى ويغنى اعتبار العرف فيما يصدق به التعويض فيكون كالمفوض تامل ومافى ط من أن المعتمد خلاف ما قاله الاسكاف وعزاه الى الهندية لم أره فيها ثم سبذ كر الشارح فى آخر كتاب الهبة أنه لا فرق بين نصير بجها بالعوض وعدمه (قوله من جنسه) لم يذ كر الزيادة ط ولم أر أحدا ذكرها ولم المراد بها أن العوض لو كان هالكاً وهو متلى ترجع عليه بمثله فاراد بالجنس المثل تامل (قوله مشوى) لافهمه ط (قوله لان الظاهر بكذبه) قال فى الفتح والذى يجب اعتباره فى ديارنا أن جميع ما ذكر من الخطة

قوله لشع أو حذاه ثم قال انه من المهر لم يقبل قسمة لوقوعه هدية فلا يتقلب مهر (فقال هو) أى المبعوث (هدية وقال هو من المهر) أو من الكسوة أو عارية (فالقول له) بينه والبيضة لها فان حلف والمبعوث قائم فله أن تردّه وترجع يياقي المهر ذكره ابن السكال ولوعوضته ثم ادعاه عارية فله أن تسترد العوض من جنسه زياحى (فى غير المهيال لا كل) كتياب وشاة حية ومن عمل وما يبقى شهر أخى زاده (و) القول (أها) جينها (فى المهيال) كخبر وتسلم مشوى لان الظاهر يكذب

واللوف والدقيق والسكر والشاة الحية وباقي ما يكون القول فيه اقول المرأة لان المتعارف فى ذلك كله أن يرسله هدية وانظروا معهما لانه لا يكون القول قوله الا فى نحو الثياب والجاوية اه قال فى البصر وهذا البصر موافق لما فى الجماع الصغير فانه قال الا فى الطعام الذى يؤكل فانه أعمن من المهيال لا كل وغيره اه قال فى التهر وأقول ويغنى أن لا يقبل قوله أيضا فى الثياب المحمولة مع السكر ونحوه لا عرف اه قلت ومن ذلك ما يبعثه اليه قبل الزفاف فى الاعياد والمواسم من نحو ثياب وحلى وكذا ما يعطيه من ذلك أو من دراهم أو دنانير صبيحة ليلة العرس ويسمى فى العرف صبيحة فان كل ذلك معروف فى زماننا كونه هدية لامن المهر ولا سيما المسمى صبيحة فان الزوجة تعرضه عنها ثيابا ونحوها صبيحة العرس أيضا (قوله ولذا قال الفقيه) أى أبو الميث (قوله كخف وملاحة) لانه لا يجب عليه تمكينه من الخروج بل يجب منه ما لا فيا سند كره فتح قلت يغنى تقييد ذلك بما لم يجز به العادة لما سر رناه من أن ذلك فى عرفنا يلزم الزوج وانه من جملة المهر كما قلناه مناه عن المنة أن لها منع نفسه للمشرط عادة كالخف والمكعب وديباج اللقافة ودراهم السكر الخ ومثله فى عرفنا مناشف الحسام ونحوها فان ذلك بمنزلة المشروط فى المهر فيلزمه دفعه ولا ينافيه وجوب منهها من الخروج والحام كما لا يخفى (قوله كخارود روع) ومناع البيت بجر فتناع البيت واجب عليه فهذا محل ذكره فانهم وسيد كر المصنف فى النفقة أنه يجب عليه آلة الطحن وآنية ثياب وطبخ ككوز وجرة وقدر ومغرفة قال الشارح وكذا سائر أدوات البيت كصير ولب ودونفسة الخ (قوله ما لم يدع أنه كسوة) هذا تقييد من عند صاحب الفتح وأقره فى البصر أى أن ما يجب عليه لو ادعاه مهر الا يصدق لان الظاهر يكذب أمالوا دعى أنه كسوة وادعت أنه هدية فالقول له لان الظاهر منه (قوله ولم يزوجهما أبوها) مثله ما اذا أبت وهى كبيرة ط (قوله فباعته للمهر) أى بما تفاعلى أنه من المهر أو كان القول له فيه على ما تقدم بيانه (قوله فقط) قيد فى عينه لافى فاعلموا احتراز به عما اذا تغير بالاستعمال كما أشار اليه الشارح قال فى المخ لانه مضاف عليه من قبل المالك فلا يلزم فى مقابلة ما انتقص باستعماله نئى ح (قوله أو قيمته) الاولى أو بدله ليشمل المثل (قوله لانه فى معنى الهبة) أى والهالك والاستملاك مانع من الرجوع بم أو عبارة البرازية لانه هبة اه ومقتضاه أنه يشترط فى استرداد القائم القضاء أو الرضا وكذا يشترط عدم مانع من الرجوع كالأول كان فوباف صبغته أو خاطته ولم أر من صرح بشئ من ذلك فليراجع والتقييد بالهندية احتراز عن النفقة فيما يظهر كما يأتى فى مسئلة الاتفاق على مودة الغير (قوله ولو ادعت الخ) ذكر فى البصر هذه المسئلة عند قول الكتز بعث الى امرأته شيئا الخ وقال قيد بكونه ادعاه مهر لان لو ادعته مهر او ادعاه ودیعة فان كان من جنس المهر فالقول لها أو الا فلا اه فلم أن هذه المسئلة فى دعوى الزوجة لافى دعوى الخطوبة ان لم يزوجهما أبوها فكان المناسب ذكرها قبل قوله خطب بنت رجل الخ وذلك لان دعوى الخطوبة أن المبعوث من المهر تضرها لانه يلزمها رده فاعلموا الكفا للمناسب أن تكون دعوى الوديعة لها ودعوى المهر للزوج لان الوديعة لا يلزمها ردها اذا هلك بخلاف الزوج فان دعواها أنه من المهر تنفعها المنع الاسترداد ما ادعواؤه أنه وديعة تنفعه لانه بطلانها باستردادها فاعلموا بضمها من هلك

ولذا قال الفقيه المختار أنه يصدق فيما لا يجب عليه كخف وملاحة لا فيما يجب كخارود روع يعنى ما لم يدع أنه كسوة لان الظاهر منه (خطب بنت رجل وبعت اليها شيئا ولم يزوجهما أبوها فباعته للمهر يسترد عينه فاعلموا فقط وان تغيب بالاستعمال (أو قيمته هالكاً) لانه معاوضة ولم يتم بخلاف الاسترداد (وكذا) يسترد (مابعت هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك) لانه فى معنى الهبة (ولو ادعت انه) أى المبعوث (من المهر وقال هو وديعة فان كان من جنس المهر فالقول لها وان كان من خلافه فالقول له)



(قوله بشهادة الظاهر) يرجع الى الموردين ط (قوله انفق على معتدة الغير الخ) حكى في  
 البرازية في هذه المسئلة ثلاثة اقوال معصية حاصل الاول انه يرجع مطلقا بشرط التزوج او لا  
 تزوجه او لا لانه رشوة وحاصل الثاني انه ان لم يشترط لا يرجع وحاصل الثالث وقد نفى  
 عن فصول المهادي انه ان تزوجه لا يرجع وان ائت رجوع شرط الرجوع اولان دفع  
 اليها المهر او انفق على نفسها وان كل معهما لا يرجع بشي اصلا اه وحاصل ما في فتح القدير  
 حكاية الاول والاخير وحكى في البصر الاول ايضا ثم قال وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد  
 كان شرطه وصحح ايضا وان ائت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اه فقوله لا يرجع اذا  
 زوجت نفسها الخ يفهم منه عدم الرجوع بالاولى اذا تزوجه ولم يشترط وقوله وان ائت الخ  
 يفهم منه انه ان ائت وقد شرطه يرجع فصار حاصل هذا القول الثاني انه يرجع في صورة واحدة  
 وهي ما اذا ائت وكان شرط التزوج ولا يرجع في ثلاث وهي ما اذا ائت ولم يشترط او تزوجه  
 وشرطه او لم يشترط فهذه اربعة اقوال كلها معصية وذ كر المصنف في شرحه ان المعقد ما في  
 فصول المهادي اعنى القول الثالث وان شيخه صاحب البصر ائفى به اه قلت والذي اعقده  
 فقيه النفس الامام فاضلخان هو القول الاول فانه ذكر انه ان شرط التزوج يرجع لانه شرط فاسد  
 والا فان كان معروفا فقبل يرجع وقيل لا ثم قال وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوج  
 لا ينفق عليها كان بمنزلة الشرط كالمستقرض اذا اهدى الى المقرض شي لم يكن اهدى اليه قبل  
 الاقرض كان حراما وكذا القاضى لا يجيب الدعوة الخاصة ولا قبل الهدية من رجل ولم  
 يكن قاضيا لا يهدى اليه فيكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا اه وايدى في الخيرية  
 في كتاب النفقات وافق به حيث سئل فحين خطب امرأته وانفق عليها وعلمت انه يتفق ليتزوجها  
 فتزوجت غيره فاجاب بانه يرجع واستشهد له بكلام فاضلخان المذكور وغيره وقال انه ظاهر  
 الوجه فلا ينبغي ان يعمل عنه اه (تنبيه) اه فادما في الخيرية حيث استشهد على مسئلة  
 الخطوبة بعبارة الخاتمة ان الخلاف الجارى هنا جار في مسئلة الخطوبة المارة وان ما صرح به من  
 انه استرداد القاشم دون الهالك والمستهلك خاص بالهدية دون النفقة والكسوة اذ لا شك  
 ان المعتدة مخطوبة ايضا ولا تأثير لكونها معتدة في عدم التصريح بخطبة تبادل الثانية للشرط  
 وعدمه وكونه شرط فاسدا وكون ذلك رشوة كما علمته من نهيل الاقوال وعلى هذا يقع في  
 قرى دمشق من ان الرجل يخطب امرأة ويصير بكاء وها ويهدى اليها في الاعباد  
 ويعطيها مائة درهم للنفقة والمهر الى ان يكمل لها المهر فيعتقه عليه البسلة الزفاف فاذا ائت ان  
 تزوجه ينبغي ان يرجع عليه بغير الهدية الهالك على الاقوال الاربعة المارة لان ذلك  
 مشروط بالتزوج كما حققه فاضلخان فيما صرح به في ما اذا مات فعلى القول الاول لا كلام  
 في ان له الرجوع اما على الثالث فهل يلحق بالاباء ام لا وينبغي الرجوع لان الظاهر ان  
 على القول الثالث انه ككاهنة المشروطة بالعوض وهو التزوج كما يبينه ما في حاشي  
 الزاهدى بر من البصر صاحب المحيط بعثت المهر الى بيت الخلق نسيان لا رجوع لها  
 بسده ولو فاعلة ثم سئل فقال لها الرجوع لو فاعلة قال الزاهدى والتوفيق ان البعث

مطلب  
 انفق على معتدة الغير

بشهادة الظاهر (انفق)  
 رجل (على معتدة الغير)

الاول قبل الزفاف ثم حصل الزفاف فهو كالكاهنة بشرط العوض وقد حصل فلا ترجع والثاني  
 بعد الزفاف فترجع اه وكذلك امرالومات هو اوبى فراجع اه (تمه) اه لم يذكر ما لو انفق على  
 زوجته ثم تبين فساد النكاح بان شهدوا بالرضاع وفرق بينهما في الذخيرة الرجوع بما  
 انفق بشرط القاضى لانه تبين انها اخذت بغير حق ولو انفق بلا فرض لا يرجع بشي (قوله)  
 بشرط ان يتزوجها) الاولى ان يقول بطمع ان يتزوجها كماء برى البصر (قوله مطلقا)  
 نفسير الاطلاق في الموضوعين كادل عليه كلام المصنف في شرحه بشرط التزوج او لم يشترطه  
 ولذا قلنا الاولى ان يقول بطمع ان يتزوجها اليه انى الاطلاق المذكور وهذا القول هو الثالث  
 قد اعقده المصنف في شرحه وشرحه وقال في القيد وبه يفتى (قوله وان ائت) كات معناه فلا اى  
 لانه اباية لا عليك اولانه مجهول لا يعلم قدره تأمل وانظر وجه عدم الرجوع في الهدية  
 الهالك او المصنف على ما قلناه من عدم الفرق بين الخطوبة والمعتدة (قوله بصر عن  
 العمادية) صوابه من عن العمادية فان ما في المتن عزاء في المنع الى الفصول العمادية وهو  
 القول الثالث من الاقوال الاربعة التي قدمناها وامامنا في البصر هو القول الاول والقول  
 الرابع ولم يذكر القول الثالث اصلا ولا وقع فيه العزو الى العمادية (قوله ليس له الاسترداد  
 منها) اه اذا كان العرف مستقرا ان الاب يدفع مثله جهازا لعارية كما يد كره قريبا وكان  
 يغنيه ما ياتي عماد كرهنا ويمكن ان يكون اه ذابان حكم الدبابة والا في بيان حكم القضاء  
 (قوله في محنته) اه استرازا لوسلها في مرض موته فانه عليك للوارث ولا يصح بدون اجازة  
 الورثة (قوله وكذا لو اشترى لها في صغرها) اى وان سلمها في مرضه او لم يسلمها اصلا لانها  
 ملكته بشرط الاب اقبل التسليم كما ياتي ولومات قبل دفع الثمن رجوع البائع على تركه ولا  
 رجوع للورثة عليهم انى ادب الاوصية من الخاتمة وظيرها الاب اذا اشترى خادما لا صغير وقد  
 الثمن من مال نفسه لا يرجع عليه الا اذا اشترى بالرجوع وان لم ينفقه حتى مات ولم يكن  
 شهدا اخذ من تركته ولا يرجع عليه ببقية الورثة اه (قوله والحيلة) اى فيما لو اراد  
 الاسترداد منها (قوله والاحوط) اى لاحتمال انه اشترى لها بعض الجهاز في صغرها فلا يصل  
 له اخذهم اذا افراد بديانة كافي البصر والدرر كذا لو كان بعد ماسله اليها وهي كبيرة (قوله عند  
 التسليم) اى بان اى يسلمها اخوها او غيره حتى ياخذ شيئا وكذا لو اى ان يزوجه بالتزوج  
 الاسترداد قائما او هالكا لانه رشوة برازية وفي الحاشي الزاهدى بر من الامر اوله لامة ليحم  
 الدين وان اعطى الى رجل شيئا بالاصلاح مصالح المصاهرة ان كان من قوم الخطيبة او غيرهم  
 الذين بقدرت على الاصلاح والفساد وقال هو ابرة لك على الاصلاح لا يرجع وان قال على  
 عدم الفساد والسكوت يرجع لانه رشوة والابرة انما تكون في مقابلة العمل والسكوت  
 ليس بعمل وان لم يقل هو ابرة يرجع وان كان عن لا يقدرون على ذلك ان قال هو عطية او  
 ابرة لك على الذهاب والاياب او الكلال او الرسالة ينفى وبينهم لا يرجع وان لم يقل شيئا منها  
 يكون هبة له الرجوع فيها ان لم يوجدها يمنع الرجوع (قوله وقالت هو عليك) كذا في  
 الفتح والبصر وغيره اه لو يشكل جعل القول لها بانه اعتراف بالكية الاب وانتقال الملك اليها  
 من جهته وقد صرح في البدائع بان المرأة لو اقترت بان هذا المتاع اشترى من زوجي سقط قولها

بشرط ان يتزوجها) بعد  
 بدتها (ان تزوجه)  
 لا رجوع مطلقا وان ائت  
 فله الرجوع ان كان دفع لها  
 وان ائت كات معناه فلا مطلقا  
 بصر عن العمادية وفيه عن  
 المبتنى (جهازا بغيرها)  
 وسهل ذلك ليس له الاسترداد  
 منها) ولا لورثته بعد ان  
 سهل ذلك في محنته بل يخص  
 به (وبه يفتى) وكذا لو اشترى  
 لها في صغرها ولو بالحيلة  
 والحيلة ان يشهد عند  
 التسليم اليها انه اشترى  
 عارية والاحوط ان يشترى  
 منها ثم يبرئها (اخذها)  
 المرأة شيئا عند التسليم  
 فللزوجة ان يسترده) لانه  
 رشوة (جهازا بغيرها)  
 ان مادفعها لعارية وقالت  
 هو عليك او قال الزوج ذلك  
 بعد موتها البرت منه وقال  
 الاب) او ورثته بعد موته  
 عارية



لانهم اقرت بالملك ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الابدال ١٥ ويصحب بان هذه من المسائل التي علموا فيها بالظاهر كاختلاف الزوجين في متاع البيت ونحوها مما ياتي في كتاب الدعوى آخر باب التحالف ومثله ما مر في الاختلاف في دعوى المهر والهدية (قوله فالمعقد الخ) عبر عنه في فتح القدير بأنه المختار للفتوى ومقابل ما نقله قبله من أن القول لها أي بدون تفصيل بشهادة الظاهر لان العادة دفع ذلك هيبة وما اختاره الامام السرخسي من أن القول للاب لان ذلك يستفاد من جهته ١٥ والظاهر أن القول للمعقد توفيق بين هذين القولين يجعل الخلاف انظما (قوله فاقول للاب) أي مع العين كما في فتاوى قارئ الهداية قلت وينبغي تقييد القول للاب بما اذا كان الجهاز كله من ماله أما لو جهزها بقبضه من مهرها فلا لان الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفا نعم لو زاد على مهرها فاقول له في الزائد ان كان العرف مستترا كما علم أنه قال في الاشياء ان العادة انما تعتبر اذا اطرقت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدراهم أو دنانير في بلد اختلف فيها النقود مع الاختلاف في المبالغة والرواج انصرف البيع الى الغالب قال في الهداية لانه هو المتعارو فينصرف المطلق اليه ١٥ كلام الاشياء جاء قلت ومقتضاها أن المراد من استقرار العرف هنا غلبته ومن الاستقرار كثرة كل منهما اذ لا ينظر الى التاخر ولا نحل الاستقرار على كل واحد من أفراد الناس في تلك البلدة لا يمكن ويلزم عليه احالة المسئلة اذ لا شك في صدور العارية من بعض الافراد والعادة الفاشية الغالبة في اشراف الناس وأوساطهم دفع ما زاد على المهر من الجهاز تأييدا كما صوى ما يكون على الزوج جسة ليله الزفاف من الحلوى والضياف فان السكينة منه أو الاكثر عارية فلو ماتت ليله الزفاف لم يكن للرجل أن يدعي أنه لها بل القول فيه للاب أو الام أنه عارية أو مستعار لها كما يعلم من قول الشارح كمالو كان أكثر مما يجهز به مثلها وقديقال هـ ذاليس من الجهاز عرفا وبقى لو جرى العرف في تأييد البعض واعادة البعض ورأيت في حاشية الاشياء للشيخ محمد أبي السعود عن حاشية الغزي قال الشيخ الامام الاجل الشهيد المختار للفتوى أن يحكم بكون الجهاز ملكا عارية لانه الظاهر الغالب الا في بلاد تجرت العادة بدفع السكك عارية فاقول للاب وأما اذا جرت في البعض بكون الجهاز تركته بتعلق بها حق الورثة وهو الصحيح ١٥ واعل وجهه ما أن البعض الذي يدعيه اب بعينه عارية لم تشتمل عليه العادة بخلاف ما لو جرت العادة باعارة السكك فلا يتعلق به حق ورثته بل يكون كله للاب والله تعالى أعلم (تنبيه) هـ ذكر المير في شرح الاشياء أن ما ذكره في مسألة الجهاز انما هو فيما اذا كان النزاع من الاب أما لو ماتت فادعت ورثته فلا خلاف في كون الجهاز للابنت ما في الولو الجلية بهزايته ثم ماتت فطالب بقية الورثة القسمة فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو في كبرها أو سلم لها في صحتها فهو لها خاصة ١٥ قلت وفيه نظر لان كلام الولو الجلية في ملك البنت له بشرط الصغر وبالنسبة الى كبره ولا فرق فيه بين موت الاب وحياته ويدل عليه ما مر من قول المصنف والشارح ليس له الاسترداد من اول الورثة بعده وانما الكلام في سماع دعوى العارية بعد الشراء أو التاميم والمعقد البناء على العرف كما عات ولا فرق في ذلك أيضا بين موت الاب وحياته فدعوى ورثته كدعوى فاعلم (قوله كمالو كان الخ) والظاهر أنه ان أمكن التمييز فيما زاد على ما يجهز به مثلها

مطلب  
في دعوى الاب ان الجهاز عارية

في المعقد أن القول للزوج ولها اذا كان العرف مستترا ان الاب يدفع مثله جهازا لا عارية (أما ان مشتركا) كصهر والاشياء (فالمعقد للاب) كمالو كان أكثر مما يجهز به مثلها

كان القول قوله فيه والافاقول قوله في الجميع رخصي (قوله والام كالاب) عزاه المصنف الى فتاوى قارئ الهداية وكذا يحتمل ابن وهبان كجاني (قوله وكذا ولي الصغيرة) ذكره ابن وهبان في شرح منظومته بمناحيث قال وينبغي أن يكون الحكم فيما تدعيه الام وولي الصغيرة اذ ازوجها كما مر بجران العرف في ذلك لكن قال ابن الشحنة في شرحه ذات وفي لولي عتدي نظر ١٥ وتردد في البحر في الام والجد وقال ان مسألة الجد مسارت واقعة الفتوى ولم يجد فيها نقلا وكتب الرمي أن الذي يظهر يساوي الرأي أن الام والجد كالاب الخ (قوله واستحسن في النهر) حيث قال وقال الامام قاضيان وينبغي أن يقال ان كان الاب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وان كان من لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله هـ هذا العمري من الحسن يمكن ١٥ قلت واعل وجهه استحسانه مع أنه لا يغير القول للمعقد أنه تفصيل له ويان لكون الاشتراك الذي قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف (قوله وعلمه) عطف نفسه فالمعقد على العلم والسكوت بعده وان كان غائبا (قوله وزفت الى الزوج) قيد به لان تأييد الباقية بالتسليم وهو انما يتحقق عادة بالزفاف لانه حينئذ يصير الجهاز يدها فانهم (قوله ما هو معتاد) مفهوما أنه لو كان زائدا على المعتاد لا يكون سكوت رضا قاضين وهو مل ضمن الكل أو قدر الزائد محل تردد ويجزم ط بالثاني (قوله السبع والثلاثين) قال ح قدمنا في باب الولي عن الاشياء (قوله على ما في زواجر الجواهر) أي حاشية الاشياء للشيخ صالح ابن مصنف التتوير فانه زاد على ما في الاشياء ثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف ح (قوله يليق به) الصغير في عبارة البحر عن المبتنى عائد الى ما بعته الزوج الى الاب من الدراهم والدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذها ١٥ قلت وهـ هذا الميعوث يسمى في عرف الاعاجيم بالدستيمان كجاني (قوله الا اذا سكت طويلا) قال الشارح في كتاب الوقف ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخصم به ذلك وان لم يتخذ له شيء ١٥ ح وأشار بقوله يعرف الى ان المعتد به في الطول والقصر العرف (قوله لكن في النهر الخ) ومثله في جامع القصولين واسان الحكم عن فتاوى ظهير الدين المرغيناني وبه اتفق في المسألة قل وفي البرازية ما يفيد التوفيق حيث قال تزوجه او اعطاها ثلاثة آلاف دينار للدستيمان وهي بنت موصو لم يعطها الاب جهازا فتقضى الامام جمال الدين ومسا ح المحيط بأن له مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة أو طلب الدستيمان قال وهذا اختيار الائمة وقال الامام المرغيناني الصحيح أنه لا يرجع بشيء لان المال في النكاح غير مقصود وودو كان بعض أئمة خوارزمية ترض بان الدستيمان هو المهر المجهل كما ذكره في السكافي وغيره فهو مقابل نفق المرأة حتى ملكت حبس نفسه بالاستيفاء فذلكية بطلان الزوج طلب الجهاز أو الشيء لا يقابله عوضان وأجاب عنه الفقيه نافلا عن الاستاذ أن لدستيمان اذ ادرج في العقد هو المجهل الذي ذكرته وان لم يدرج فيه ولم يرد عليه فهو كالعارية بشرط العوض وذلك ما قلناه ولهذا قلنا ان لم يذكره في العقد وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج اياها لا يمكن من دعوى الجهاز لانهما كان محتملا وسكت زمانا يعلم للاختصاص اذ لو لم يكن الجهاز ١٥ ملخصا وحاصلا أن ذلك المجهل لا يلزم كونه هو المهر المجهل دائما كمالو هم كلام السكافي

(والام كالاب في تجهيزها) وكذا ولي الصغيرة شرح وهبانية واستحسن في النهر تعالفا ضيخان أن الاب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية (ولو دفعت في تجهيزها لابنتها أشياء من أمته لاب بخصرته وعلمه وكان ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب أن يسترد ذلك من ابنته) لجران العرف به (وكذا لو أنفقت الام في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن) الام وهـ ما من المسائل السبع والثلاثين بل الغمان والاربعة على ما في زواجر الجواهر التي السكوت فيها كالنطق (فرع) • لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الاب بالنقد فنية زادت في الصبر عن المبتنى الا اذا سكت طويلا فلا خصومة له في النهر عن البرازية الصحيح أنه لا يرجع على الاب بشيء لان المال في النكاح غير مقصود



حقى ردائه مقابل نفسه والابحار اذها بل فيه تفصيل وهو انه ان جعل من جملته المهر المأمور  
عليه فهو المهر المجل وهو مقابل بنفس المرأة والا فهو مقابل بالجهار عادة حتى لو كتبت بعد  
الزفاف ولم يطلب جهاراً لم أنه دفعه تبرعاً بلا طاب عوض وهو في غاية الحسن وبه يحصل  
التوفيق والله الموفقى لكن الظاهر جريان الخلاف في صورة ما اذا كان معقوداً عليه لانه  
وان ذكر على أنه مهر اسكن من المعلوم عادة أن كثرة لاجل كثرة الجهار فهو في المعنى بدل له أيضاً  
ولهذا كان مهر من لاجه ازاها أقل من مهر ذات الجهار وان كانت أجل منها ويوجب بانها  
صرح بكونه مهر او هو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الاصل من النكاح دون  
الجهار لم يعتبر المعنى وسأني في باب النفقة ان شاء الله تعالى مزيد بيان لهذه المسئلة وان هذا  
غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن الجهار للمرأة اذا طلقها تأخذ كاه واذامات يورث  
عنها وانما يزيد المهر طمعاً في زين بيمته به وعوده اليه ولا ولادة اذامات وهذه المسئلة نظير  
ما لو تزوجها بكثرة من مهر المثل على أنهما بكر فاذا هي ثيب فقد دمر الخلاف في لزوم الزيادة  
وعدمه بناء على الخلاف في هذه المسئلة وقد مر أن المرجح للزوم فلذا كان المصحح هنا عدم  
الرجوع بشئ كما مر عن الرغيباني (قوله نكح ذي الخ) لما فرغ من مهر المسكين ذكره مهر  
الكفار ويأتي بيان أن نكحتهم وقوله أو مستامن يشير إلى أنه لو عبر المصنف بالكفار لكان  
أولى لأن المستامن كالذي هنا من عن العناية (قوله غة) أي في دار الحرب (قوله بمينة) المراد  
بها كل ما ليس بمال كالدنجر (قوله وذا جازع عندهم) بيان كان لا يلزم عندهم مهر المثل بالنفي  
وبالماليس بمال (قوله قبله) أي قبل الوط (قوله فلامهراها) هذا قوله وعندهما المهر المثل  
اذ ادخلهم أو ماتت عتوا لمصلحة لوطاها قبل الوط وقبل في الميتة والسكرت روايتان  
والاصح أن الكل على الخلاف هداية لكن في الفتح أن ظاهر الرواية وجوب مهر المثل في  
السكرت عنه لان النكاح معاوضة فمال ينص على في العوض يكون مستحقاً لها وذكر الميتة  
كالسكرت لان الميتة ما لا عندهم فذكرها لغو نهر (قوله ولو أسلم الخ) لو وصية وعسارة  
الفتح ولو أسلم أو دفع أحداهما أو ترافعا أو لم يقل أو أسلم أحدهما لانتهاه بالاولى  
(قوله لانا أمرنا بكم) أي تركنا عرضاً لا تقرير وقوله وما يدينون الوارلاء طف أو  
للمصاحبة فلا عندهم عن شرب الخمر أو كل الخنزير ويهمل ما من أبي الهود (قوله وتثبت  
بقية أحكام النكاح) أي ان اعتقدها أو ترافعا البناط (قوله كعدة) أي لوطاها وأمرها  
يلزم بيتها إلى انقضاء عتقها ورفع الامر إليها حكمها على ذلك وكذا لوطاها نفقة العدة  
الزمنامير ارسحق (قوله ونسب) أي ثبت نسب ولده فيما ثبت به النسب بيننا حتى (قوله  
وخيار بلوغ) أي ما غير وصفيق إذا كان المزوج غير الأب والجد ط (قوله وتوارث بنكاح  
صح) هو ما يقران عليه اذا أسلما بخلاف بنكاح محرم أو في عدة مسلم كما ياتي في الفرائض  
(قوله وحرمة مطلقة ثلاثاً الخ) في فرق بينهما ما ولو عرفا أحدهما أو ما لو كانا محرمين فلا  
يفرق إلا بعرفتهما كما سبق في نكاح الكافر (قوله قبل القبض) أما بعده فليس لها  
الام قبضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر (قوله فلهذا ذلك) هذا قول الامام وقال الثاني  
لها مهر المثل في المعين وغيره وقال الثالث لها القيمة فيما نهر (قوله ونسب الخنزير) كذا

(نكح ذي) أو مستامن  
(مينة) أو حربي حربية غة  
بمينة أو بلا مهر بان نكح  
عنه أو تقياً أو الحال أن  
(ذا جازع عندهم) فوطئت  
أو طلقت قبله أو مات  
عنها فلامهراها ولو أسلم  
أو ترافعا البنا لانا أمرنا  
بكمهم وما يدينون (وتثبت)  
بقية (أحكام النكاح  
في عدة مسلم) كما سبق من  
وجوب النفقة في النكاح  
ووقوع الطلاق ونحوهما  
كعدة ونسب وخيار بلوغ  
وتوارث بنكاح صح وحرمة  
مطلقة ثلاثاً ونكاح محرم  
(وان نكحها بغير أو خنزير  
عين) أي مشا إليه (ثم  
أسلم أو أسلم أحدهما قبل  
القبض فلهذا ذلك) ففضل  
الحر ونسب الخنزير

في الفتح قال الرحمن والاولى فمقتل الخنزير (قوله ولو طلقها الخ) قال في الفتح ولو طلقها  
قبل الدخول ففي المعين لها نصفه عند أبي حنيفة وفي غير المعين في النكاح نصف القيمة وفي  
الخنزير المنة وعند محمد لها نصف القيمة بكل حال لانه أو جوب القيمة فتنصف وعند أبي يوسف  
وهو الموجب لمهر المثل لها المنة لان مهر المثل لا يتنصف اه (قوله اذا خذ قيمة القيمي الخ)  
بيان ان أخذ المثل في المثل أو القيمة في القيمي بمنزلة أخذ العين والحر مثلي فاخذ قيمة ما ليس  
كأخذ عينه بخلاف القيمة في القيمي كالخنزير فلهذا أو جوبنا فيه مهر المثل وأورد ما لو نهر  
ذي من ذي دارا بخنزير فان اشبهها المسلم لم اخذها بقيمة الخنزير واجيب بان قيمة الخنزير  
كعينه لو كانت بدلا عنه كسئلة النكاح والقيمة في الشفعة بدل عن الدار لا عن الخنزير وانما  
ميراثها لا تقديره الا غير واعترض بان القيمة في النكاح أيضا بدل عن الغير وهو البضع والمصير  
اليها لا تقديره والجواب ما قالوا من أنه لو أنماها بقيمة الخنزير قبل الاسلام أجبرت على القبول  
لان القيمة لها حكم العين فكانت من موجبات تلك القسمة وبالإسلام لم تدرأخذ القيمة  
فاوجبها ما ليس من موجباتها وهو مهر المثل فلهذا يدل على أن قيمة الخنزير بدل عنه في النكاح  
بمنزلة عينه ولذا أجبرت المرأة على قبولها قبل الاسلام لانه بدله بخلاف مسئلة الدار ولو سلم  
عدم الفرق فقد يجاب بما مر آخر الزكاة في باب العائتر من أن جواز الأخذ بالقيمة في الدار  
أضرورة حتى الشفيع ولا ضرورة هنا لا مكان ايجاب مهر المثل (قوله الوط في دار الاسلام)  
أي اذا كان بغير ملك الامين واعترض عن الوط في دار الحرب فانه لا حد فيه وأما المهر فلم اره  
(قوله الا في متلنين) كذا في الاشباه من النكاح وفيه من أحكام غيبوبة الحشفة ان  
المستق في ثمان مسائل فزاد على ما هنا القيمة اذا نكحت بغير مهر ثم أسلمها وكأولاً يدينون ان  
لامهر فلامهر والسيد اذا زوج امته من عبده فالاصح ان لامهر والعبد اذا وطئ سيده  
بشبهة فلامهر اخذ من قولهم فيما قبلها أن المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذا لو وطئ  
حرية أو وطئ الجارية الموقوفة عليه أو وطئ المهرونة باذن الراهن فلان الحل قال ينفى ان  
لامهر في الثلاثة الاخيرة ولم اره الا أن اه ونقل ح عن حدود البصر نوع ما لا حد فيه اشبهة  
الحل ان من هذا النوع وطء المبيعة فاسد اقبل القبض لاحد فيه لبقاء الملك او بعده لان له حق  
الفسخ فلا حق الملك فيها وكذا المبيعة بشرط الخيار لا يقع له فاسد كذا اولاً تترى لان الم  
تفرج عن ملكها بالكلية اه قال ح وهل لامهر في هذه الاربع اطلاق الشارح بثمر بذلك  
فليراجع قلت اما الاولى فداخله في مسئلة يبيع الامه قبل التسليم فلامهر ومثلها المبيعة  
بختيار لا يقع لان وطأها يكون فسخاً بالبيع أما المبيعة فاسد بدهد القبض فينبغي لزوم المهر  
او وقوع الوط في ملك غيره وكذا المبيعة بختيار لا تشرى ان أمضى البيع فافهم (قوله صبي نكح  
الخ) في الحسانية المراهق اذا تزوج بلا إذن وليه امرأته ودخل بها فارد أبوه نكاحها قالوا  
لا يجب على الصبي حد ولا عقراً اما الحد فلا كان الصبا واما العقر فلا انما تزوجت نفسها منه  
مع علمها ان نكاحه لا ينقد نفقة رضى يطلان حقها اه وكذا الورثي بنسب وهي نائمة فلا  
حد عليه ولا عقراً ويكر بالغة دعت الى نفسها وأزال عذرتها وعليه المهر لو مكرمة أو صغيرة  
أو أمة ولو بأسرها لعدم صحة أمر الصغيرة في انقطاع حقها وأمر الأمة في انقطاع حق المولى

ولو طلقها قبل الدخول  
فله نصفه (و) ايها (في غير  
عين قيمة المهر ومهر المثل  
في الخنزير) اذا خذ قيمة  
القيمي كأخذ عينه  
(فروع) الوط في دار  
الاسلام لا يخلو عن تدأو  
مهر الا في متلنين صبي  
نكح بلا إذن وطأ وعنه



ولامهر عليه باقراره بالزنا اه هندية ملخصا (قوله وبائع امته) اي اذا وطئها قبل التسليم  
الى المشرى لاحد عليه ولا مهر لانه من شبهة المحل لاكون في ضمانه ويده اذ لو ملكت عادت  
الى ملكه وانطرح بالضمات فلو وجب عليه المهر استحققه (قوله ويهبط) اي عن المشرى  
ويثبت له الخيارات كالوالتف بوجوب المهر لولبية (قوله والا فلا) اي وان لم تكن بكاره فلا يسهط  
شي ولا خيار له ايضا وروى عن الامام ان له الخيار ولو لولبية (قوله تدافعت جارية الخ) تقدم  
الكلام عليهم اول الباب (قوله لابي الصغيرة المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستمتع بها كافي  
الهندية عن التبنيس والصغيرة غير تقيده في الهندية للاب والجد والقاضي قبض صدق البكر  
صغيرة كانت او كبيرة الا اذا نكحته وهي بالغة صح التبنيس وليس لغيرهم ذلك والوصى يملك ذلك  
على الصغيرة والذئب البالغ حقه القبض لها دون غيرها اه وتعمل قوله وليس لغيرهم الام  
فليس لها القبض الا اذا كانت وصية وحينئذ تطلب الام اذا بلغت دون الزوج كما افاده في  
الهندية ط قلت اي تطلب الام اذا قبضت القبض به يراقر او الام لما في البرازية وغيرها  
ادركت وطالب المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب في صغرهما وادعى الاب به  
لا يصح اقراره عليه لانه لا يملك القبض في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به وتاخذ من الزوج ولا  
يرجع على الاب لانه اقر بقبض الاب في وقت له ولاية قبضه الا اذا كان قال عند اخذ ابرائك  
من مهرها ثم انكرت البنت له الرجوع هنا على الاب اه وفيه اقبض الولي المهر ثم ادعى الرد  
على الزوج لا يصح صدق اذا كانت بكرة لانه يملك القبض لا الرد ولو ثبت صدق لانه امين ادعى رد  
الامانة اه وفيه اقبض الاب مهرها وهي بالغة ولا وجه سزاها وقبض مكان المهر عينا ليس  
لها ان لا تجوز لان ولاية قبض المهر الى الآباء وكذا التصرف فيه اه يمكن في الهندية  
الوقبض مهر بالغة ضيقة فلم ترش ان جرى التعارف بذلك جاز له والا فلا ولو بكر او عام مسائل  
قبض المهر في البصر والنهر اول باب الاولياء (قوله قال البرازي الخ) عبارته ولا يجبر الاب على  
دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ابقاء المجهول فان زعم الزوج انه اتصل الرجال  
وانكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن اه قلت بل في التنازع بين الباطنية والباطنية اذا  
كانت لا تتصل لا يومر بدفعها الى الزوج (قوله المهر مهر السراخ) المسئلة على وجهين  
الاول تواضعا في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر والجنس واحد فان اتفقا على  
المواضعة فالمهر السر والافالمسي في العقد ما لم يبرهن الزوج على ان الزيادة سمعة وان  
اختلاف الجنس فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا عليها انعقد مهر  
المثل وان تواضعا في السر على ان المهر دنائير ثم تعاقدا في العلانية على ان لا مهر لها فالمهر ماني  
السر من الدنانير لانه لم يوجد ما يوجب الاعراض عنها وان تعاقدا على ان لا تكون الدنانير مهر  
لها او سكتا في العلانية عن المهر انعقد مهر المثل الوجه الثاني ان يتعاقدا في السر على مهر ثم  
أذرا في العلانية بأكثر فان اتفقا أو شهد ان الزيادة سمعة فالمهر ما ذكر عند العقد في السر وان لم  
يشهد فعندهما المهر هو الاول وعنده هو الثاني ويكون جميعه زيادة على الاول لو من خلاف  
جنسه والا فالزيادة قدر ما زاد على الاول اه ملخصا من الأخيرة والحاصل في الوجه الاول  
ان العقد انما جرى في العلانية فقط وفي الوجه الثاني بالعكس أو جرى من حين صرف السر

مطلب  
لأبي الصغيرة المطالبة بالمهر  
وبائع امته قبل تسليم  
ويهبط من الثمن ما قابل  
البكره والا فلا  
تدافعت جارية مع اخرى  
فازالت بكاره الزمها  
مهر المثل لابي الصغيرة  
المطالبة بالمهر وللزوج  
المطالبة بتسليمها ان  
تصلت الرجل قال البرازي  
ولا يعتبر السن فلو نساها  
فهر بت لم يلزمه طلبها  
خضع امرأه واخذها  
جس الى ان باقى بها أو  
يعلم موتها المهر مهر السر  
وقيل العلانية

مطلب  
في مهر السر ومهر العلانية

وصرة في العلانية كما قدمناه وسوطا عن الفتح عند قول المصنف وما فرض به سد العقد اورد  
لا ينفص وفيه نوع مخالفة لما هنا يمكن دفعه بامعان النظر (قوله الموجل الى الطلاق)  
احتراز عن المهر الموجل الى مدته معلومة فانه يبق الى أجله بعد الطلاق وقوله يتجهل بالرجعي  
أي مطلقا أو الى انقضاء العدة كما هو قول عامة المشايخ وعلى الاول لا يتأجل لورا جهمها وليس  
الرجعي بقيه بدل البائن مثله بالاولى وقد منعنا تمام الكلام على ذلك عند قوله وله امره من  
الوطء الخ (قوله ولو وهبته المهر الخ) أي لو قال لمطافقه لا تزوجك حتى تمضي مالي على من  
مهر ففعلت على أن يتزوجها فابى فالمهر عليه تزوج أم لا برأيه وقوله فابى أي قال لا تزوجك  
فيكون رد الهبة فلذا بقى المهر عليه وان تزوجها بعد الالباء (قوله ولو وهبته لاحد) أي غير  
الزوج لان هبة الدين لمن عليه الدين تصح مطلقا ما هبته لغيره ولا تصح ما لم يسطه على قبضه  
فيصير كانه هبة من قبضه ولا يصح الا بقبضه كافي جامع القصوين (قوله لم تصح) أي الهبة  
(قوله وهذه حيلة الخ) أفاد أنهم اغتصبوا صرة على المهر وفيها به لا اشتراط رضا المديون بالحوالة  
فاذا كان طالبا للهبة لا يرضى بالحوالة الا أن يصور فين يجهل ان الحوالة تمنع من صحة الهبة  
وأجاب الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب بأنه يمكن الهبة من مطالبة المديون برفعه الى  
من لا يشترط قبوله أي كالحق المذهب تأمل ومن الحيل شرا منى ما قف من زوجها بالمهر  
قبل الهبة أي ثم ترده بعد ما يجبر رؤية او يصالحها انسان عن المهر بشئ ما قف قبل الهبة  
كافي البحر عن القنية والاخيرة احسن والله تعالى أعلم

باب نكاح الرقيق

لما فرغ من نكاح من له أهلية النكاح من المسكين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق  
وقدمه على الكافر لان الاسلام غالب فيهم ثم (قوله هو المملوك) في الصحاح الرقيق  
المملوك يطلق على الواحد والجمع قال في البصر والمراد هنا المملوك من الآدمي لانهم قالوا ان  
الكافر اذا اسرق في دار الحرب فهو رقيق لا مملوك واذا اخرج فهو مملوك أيضا فعلى هذا فكل  
مملوك من الآدمي رقيق لا عكسه اه وعليه فالمراد بالرقيق هنا الرقيق المحرز بدارنا فالامنة  
اذا اسرفت ولم يخرج الى دار فالزوجت لا يتوقف نكاحها بل يطل لانه لا يجزى له وقت وقوعه  
كافي النهر رجحا قلت قديقال ان له مجيزا وهو الامام لان له يهها قبل الاخراج وبعد فتمامل  
(قوله كالا وبعضا) مثل البعض والمملوك له كنانة كما كاتب ومن وجد له سبب الحرية  
كالمدبر وام الولد (قوله واقتن المملوك كالا) اخرج البعض لكان دخل فيه المكاتب والمدبر وام  
الولد اخواهم في المملوك وفي المغرب اقتن من العبيد من ملك هو أو ابوه وكذلك الاثنان والجمع  
والمؤنث وأما أمة فقة فلم نسعه وعن ابن الاعرابي عبد من خالص العبودية وعليه قول الفقهاء  
لانهم يسمونهن به خلاف المدبر والمكاتب اه فالمناسب ما في الرقيق من أن اقتن المملوك  
ملك تاما لم ينقصه سبب الحرية قال ح ثم اعلم أن كالا من الرق والملك كامل وتافص في  
اقتن كاملان وفي معتق البعض ناقصان وفي المكاتب كمال الرق وفي المدبر وام الولد كل الملك  
(قوله توقف نكاح قن) أطلق في نكاحه فشم ما اذا تزوج بنفسه أو وزوجه غيره وقيد بالنكاح  
لان التسرى حرام مطلقا قال في الفتح (فرع) هم للتجار بما يدفع له بدارية تجرى بها

الموجب الى الطلاق يتجهل  
بالرجعي ولا يتأجل بمر اجقتها  
ولو وهبته المهر على أن  
يتزوجها فابى فالمهر بان  
نكحها الاول ولو وهبته لاحد  
ووكنته بقبضه مع رلو  
احالت به انسانا ثم وهبته  
للزوج لم تصح وهذه حيلة  
من يريد ان يهب ولا تصح  
(باب نكاح الرقيق)  
هو المملوك كالا وبعضا  
واقن المملوك كالا (توقف  
نكاح قن



ولا يجوز له ما اذن له مولاه أولا لان حل الوط لا يثبت شرعا الا بآيات الامن أو عقد النكاح  
 وليس للعبد ما يمين فانحصر حل وطئه في عقد النكاح اه بجر (قوله وامه) قدعات ان  
 لقن يشمل الذكرو الانثى (قوله ومكاتب) لان الكتابة اوجبت فك طهر في حق الاكتساب  
 ومنه تزوج امته اذ به بمحل المهر والنفقة له ولي بخلاف تزوج نفسه وعبده ودخل في  
 المكاتب معتق البعض لا يجوز نكاحه عنده وعنده ما يجوز لانه حر مدون افاده في البحر  
 (قوله وام ولد) وفي حكمه البنات من غير مولاهما كما اذا تزوج ام ولده من غير بنات بولدهن  
 زوجها وام ولدها من مولاهما غيرهما في البحر (قوله فان اجازة فالحال) ان كان كل من  
 لاجازة والرد قبل الدخول فالامر ظاهر وان كان بعد في الرد يطالب العبد بعد العتق كما  
 ذكره بوجه في مطالب الخ في الاجازة قال في البحر عن المحيط وغيره القياس ان يجب مهران مهر  
 بالدخول ومهر بالاجازة كما في النكاح القاسد اذا جددده صحيحا وفي الاستصناع ان لا يلزمه الا  
 لمسي لان مهر المثل لو وجب لوجب باعته بالعقد وجب فيجب به قد واحد دمهران وانه  
 ممتنع اه ثم الاجازة تكون صريحا ودلالة وضروية كما سيأتي وفيه رمز الى ان سكوتة بعد  
 العلم ليس باجازة كما في القصة تنفي عن القصة (قوله فلا مهر) تفريع على قوله بطل ح اي  
 لا مهر على العبد ولا مهر لامة (قوله فيطالب) جواب شرط مقدرا في فان دخل فيطالب  
 فافهم (قوله من له ولاية تزوج الامة) اي وان لم يكن مالكا لها بجر وشمل الوارث والمشتري  
 والمومات الولي او باعه فاجاز به الوارث او المشتري يجوز والافلا كما اشير اليه في العمادية  
 فهو متاف وشمل الشريك فلا تزوج احدهما الامة ودخل الزوج فان رد الاخر فله نصف  
 مهر المثل وللزوج الاقل من نصفه ومن نصف المسمى بجر (قوله كاتب) اي ابي اليقيم  
 فانه يزوج امته وكذا جده وكذا وصيه وانقضى ح لانه من باب الاكتساب فمخ (قوله  
 ومكاتب) لانه كانته لم يجوز له تزوج امته لكونه من الاكتساب لا عبده ط ونزع العبد  
 الماذون فلا يملك تزوج الامة ايضا بجر ومنه المسمى الماذون دور (قوله ومفاوض) فانه  
 يزوج امة المفاوضة لا عبدها ح عن القصة تنافي بخلاف شريك العنان فلا يملك تزوج الامة  
 كما مرو وكذا المضارب كما في البحر (قوله ومتول) ذكره في التمر بهنا حيث قال ولم أر حكم  
 نكاح رقيق بيت المال والرقيق في القصة المهرزة بدارنا قبل القصة والوقف اذا كان باذن  
 الامام والمنولي وينبغي ان يصح في الامة دون العبد كالوصي ثم رأيت في البرازية لا يملك تزوج  
 العبد الا من يملك اعتاقه اه اي فانه يدل على أنه لا يصح في العبد وأما في الامة فينبغي الجواز  
 فخر يجاعلى الوصى كما قال وامل الشارح اقتصر على المنولي ولم يذكر الامام لان احكام الوصى  
 والمنولي يستقيان من واحد واحد امكن الامام في مال بيت المال ملحق بالوصي ايضا حتى انه  
 لا يملك بيع عقار بيت المال الا فيما يملكه الوصى وله بيع عبدا الفخمة قبل الاحراز وبعد  
 فينبغي ان يملك تزوج الامة اذا رأى المصلحة تامل (قوله وأما العبد الخ) يستثنى من ذلك مالو  
 زوج الاب جارية بنه من عبدا بنه فانه يجوز عند أبي يوسف بخلاف الوصى امكن  
 في الميسر انه لا يجوز في ظاهر الرواية فلا استثناء بجر (قوله وغيره) اي من مدبر ومكاتب  
 (قوله لوجود سبب الوجوب منه) اي من القن وغيره فان العقد سبب لوجوب المهر والنفقة

وامه ومكاتب ومدبر وام  
 ولد على اجازة المولى فان  
 اجازة نفذ وان رد قبل  
 مهر المثل يدخل فيطالب بجر  
 المثل بعد عتقه ثم اراد  
 بالمولى من له ولاية تزوج  
 الامة كاتب وجب مفاوض  
 ووصى ومكاتب ومفاوض  
 رد متول وأما العبد فلا يملك  
 تزوجه الا من يملك اعتاقه  
 دور (فان لم يمسوا بلادن  
 فالمر والنفقة عليهم) اي  
 على القن وغيره لوجود سبب  
 الوجوب بعنه

وقد وجد من اهل المع انقضاء المانع وهو حق المولى لانه باعقد (قوله ويسقطان بموتهم) قبل  
 سقوط المهر في البحر عنه مدقول الكثر ولو زوج عبدا ما ذونا بما اذا لم يترك كسبا وفي كلام  
 الشارح اشارة اليه اما النفقة ولو مقضية فتسقط عن المهر بموته فالعبد الاول (قوله ويسع  
 قن) اي باعه سيده لانه دين تعاقب في رقبته وقد ظهر في حق المولى باذنه فيؤخر بيعة فان امتنع  
 باعه القاضي بضرته الا اذا رضى أن يؤدي قدر غرضه كذا في المحيط شهر واشترط حضرة  
 المولى لاحتمال أن يذنيه وقد ذكر في الماذون المديون ان لا يغرما استماعه أيضا قال في البحر  
 من النفقة ومفاده أن زوجته لو اختارت استماعه لنفقة كل يوم أن يكون لها ذلك أيضا اه  
 قالت وكذا للمهر (قوله كدبر) أدخلت الكاف المكاتب ومعتق البعض وابن ام الولد  
 كما في البحر (قوله بل يسي) لانه لا يقبل البيع فيؤدي من كسبه لامن نفسه فلو عجز المكاتب  
 صار المهر دين في رقبته فيباع فيه الا اذا أدى المهر مولاه واستغفله كما في القن وقياسه أن  
 المدبر لو عاد الى الرق بحكم شافعي بيده أن يصير المهر في رقبته بجر (قوله ولومات مولاه الخ)  
 في القصة تزوج مدبره امرأته مات المولى فالمر في رقبته العبد يؤخذ به اذا عتق اه وفيه نظر  
 لان حكمه السعاية قبل العتق لا التاخر الى ما بعد العتق بجر قال في التمره ذمامد فروع  
 بان ما في القصة فيه افادة حكم سكتوا عنه هو أن المدبر اذا الرزمة السعاية في حياة المولى  
 فمات المولى هل يؤخذ بالمهر بعد العتق قال نعم وهو ظاهر في أنه يؤخذ به جله واحدة حيث  
 قدر عليه ويطل حكم السعاية اه أقول حاصل الجواب أن المدبر يسمى في حياته مولاه  
 في المهر وامه مدبر مولاه فانه يسمى أولا في ثلثي قيمته انقضاء رقبته من الرق وبصير المهر  
 في رقبته يؤديه بعد عتقه ككدين الاحرار لا بطريق السعاية فان وجد معه جله أخذ منه  
 والا عومل معاملة المديون المهر ولما كان فهم ذلك من عبارة القصة فيه خفاء من ذلك اليها  
 والى التمر فافهم (قوله ان تجددت) يعني ان لزمه نفقة فيبيع فيها فلم يفتنه بما عليه من  
 النفقة بقي الفضل في ذمته فيطالب به بعد العتق ولا يتعاق برقبته فلا يساع فيه عند السيد  
 الثاني ثم ان تجددت عليه نفقة عند السيد الثاني يبيع فيها ويقتل بالفضل كما مر ح ووجهه  
 ما في البحر عن المدبر أن النفقة بتجدد وجوبه ببعض الزمان وذلك في حكم دين حادث اه  
 اي ان ما تجدد وجوبه عند السيد الثاني في حكم دين حادث فيباع فيه بخلاف ما تجدد عليه  
 وبيع فيه أولا فانه لا يباع فيه ثانيا لانه لا يباع فيه لانه في حكم دين واحد دخلا فاما في نفقات  
 مدبر الشريعة حيث يفهم منه أنه يباع في الباقي أيضا كما سيأتي بيانه هناك ان شاء الله تعالى  
 ثم اظهر أن هذه فروض فاما اذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي أو بقضاء القاضي لانها  
 بدون ذلك تسقط بعض المدة كما ذكره في النفقات ثم رأيت في نفقات البصر متورا المسئلة بما اذا  
 فرض القاضي لها نفقة شهر مثلا ويجوز عن أدائها باعه القاضي ان لم يفتنه المولى وأفادته انما  
 يباع فيه ويجوز عن أدائه لا نفقة كل يوم مثلا لا لاضرار المولى ولا لاجتماع قدر قيمته للاضرار  
 بها وينبغي أن لا يصح فرضها ابتداء بجر العبد عن التصرف ولاتهامه بقصد الزيادة  
 لا ضرار المولى ولذا فرض المسئلة في البحر فيما اذا فرضها القاضي تامل (قوله وفي المهر مرة)  
 فيه أنه لو لزمه مهر آخر عنه دال على الثاني كما اذا طلقها ثم تزوجها يبيع ثانيا لا يفرق بين المهر

(ويسقطان بموتهم) انقضاء  
 محل الاستيفاء (ويسع قن  
 فيه الا) يساع (غيره) كدبر  
 بل يسمى ولومات مولاه لزمه  
 جملته ان قدر مهر وقبضته  
 (ليكنه يساع في النفقة  
 مرارا) ان تجددت (وفي  
 المهر مرة) وبطلان الباقي  
 بعد نفقة



والنفقة الاباء تباران النفقة تجدد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر ح عن شيخه السيد  
 وأجاب ط بان النفقة التي حدثت عند الثاني سببها تحقق عند الاول فتكرر بيعه في ثنى  
 واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا سبب عن عقد مستقل حتى توفى  
 على اذنه اه قلت وحاصله أن النفقة المتجددة عند الثاني وان كانت في حكم دين حادث ولذا  
 يسع فيها ثانيا الا أن المالك كان سببها متجددا وهو العقد الاول لم تكن دين حادثا من كل وجه أما  
 المهر الثاني فهو دين حادث من كل وجه لوجوبه بسبب جديد وأنت خير بان هذا جواب اقتناعي  
 ثم اعلم أن دين المهر والنفقة عيب في العبد فلا يشتري الخيارات لم يرض به (تنبيه) قال في  
 البحر عطل في المهر اج لعدم تكرار بيعه في المهر بانه يبيع في جميع المهر فبيده أنه لو يبيع  
 في مهرها المجل ثم حل الاجل يباع مرة أخرى لانه انما يبيع في بعضه اه أقول فيه نظر لانه  
 يخالف ما نقله قبله عن المبسوط من أنه ليس شيء من ديون العبد ما يباع فيه مرة بعد أخرى الا  
 النفقة لانه يتجدد وجوب بعضه في الزمان الخ ولا يخفى أن المهر المؤجل كان واجبا قبل حلول  
 الاجل وانما تأخرت المطالبة الى حلوله فلم يتجدد الوجوب عند المشتري حتى يباع ثانيا عنده  
 ولانه يلزم أنه لو كان المهر اقامتلا بقيمة العبد مائة فيبيع بمائة أن يباع ثانيا والثاوي هكذا لانه  
 في كل مرة لم يبع في كل المهر وهو خلاف ما صرحوا به وصراد المهر اج بقوله يبيع في جميع المهر  
 أنه انما يبيع لاجل جميع المهر أي لاجل ما كان عليه واجبا وقت البيع بخلاف النفقة الحادثة  
 عند الثاني فانه لم يبيع فيها عند الاول فيباع فيها ثانيا عند الثاني فالمراد بيان الفرق بين المهر  
 والنفقة كما صرح به في البحر من النقطة فراجعهم فانهم (قوله اذا باعه منها) فان ما علمها  
 من مقدار غنائه ياتى قصاصا بقدره مما لها والباقي يسقط لان السيد لا يستوجب ديناً على  
 عبده ح (قوله ولو زوج المولى أمته الخ) حاصلة تقييد المسألة الاولى التي يباع فيها الفتن بما  
 اذ لم تكن الامه امه مولى العبد فهذا كاستثناء مما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء ما اذا  
 كانت امه المولى ماذونة مذبونة فانه يباعها أيضا وأطلق هنا الامه والعبد فشمع ما اذا كانا  
 قنين أو مدبرين أو كانت أم ولد أو كان ابن أم ولد (قوله لا يجب المهر) لاستلزامه الوجوب  
 لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على أن مهر الامه يثبت للسيد ابتداء في غير الماذونة  
 والمكاتبه ومهنة ابه من كافي النهر ح وفي استثناء الماذونة كالم يأتى قريبا (قوله بل يسقط)  
 أي بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على أن مهر الامه يثبت لها أولا ثم ينقل للسيد كافي النهر  
 عن الفتح ح وفائدة وجوبها أنها لو كان علمها دين يستوفي منه ويقضى دينها قالوا الاول  
 أظهر كذا في شرح الجامع الكبير يرى على الاشياء وأيده أيضا في الدرر وهذا مؤيد له جميع  
 الولو اليه قال في البحر ولم أر من ذكر هذا الاختلاف عرفتو يمكن أن يقال انه انظر فيه المهر في الزوج  
 الاب امه الصغير من عبده فعلى الثاني يصح وهو قول أبي يوسف وعلى الاول لا يصح التزوج  
 وهو قولهما وبجرم في الولو الجنية معللا بانه نكاح للامه بغير مهر لعدم وجوبه على العبد  
 في كسبه لاسال اه واعترضه الرضى بانه لا استحالة في وجوب المال للصغير على أبيه بخلاف  
 مالوز وجهه من امه نفسه قلت وكما أنه فهم أن الصغير في قوله من عبده فلا يبيع مع انه الصغير  
 كما صرح به في التمهيدية هذا وجعل العلامة المقدسي غرة الخلاف قضاء دينها منه وعدمه

الا اذا باعه منها ثانيا (ولو  
 زوج) المولى (أمته من  
 عبده لا يجب المهر) في  
 الامح ولو الجنية وقال  
 البرازي بل يسقط

وقال ويترج القول بالوجوب وهذا صحيح ابن أمير حاج (قوله وحمل الخلاف الخ) ذكره في النهر  
 بجملة قوله ويغنى أن يكون محل الخلاف ما اذ لم تكن الامه ماذونة مذبونة فان كانت يبيع  
 أيضا ويند عليه ما في الفتح مهر الامه يثبت لها ثم ينقل الى المولى حتى لو كان علمها دين قضى  
 من المهر اه قلت أنت خير أن قول الفتح يثبت لها الخ هو أحد القولين فكيف يصح له ذلك  
 لعدم الخلاف فان المتبار من عباراتهم أن قضاء دينه من مبيع على القول بانه يثبت لها أولا  
 أما على القول بانه يثبت للسيد ابتداء فلا قضاء اه هذا جعله العلامة المقدسي غرة الخلاف  
 كما صرح فامل (قوله لانه يثبت لها) أي لان المهر يثبت للامه ماذونة أو غير هاتين فتقل  
 للمولى ان لم يكن علمها دين والا فلا ينقل اليه فالصحيح راجع للامه المذكرة لا بقية كونها  
 ماذونة فهو استدلال بالاعم على الاخص فانهم (قوله فالمهر برقبته) وقيل في غنائه والاول  
 الصحيح كافي المنية ولو أعتقه كان عليه الاقل من المهر والنفقة كافي النهر ح (قوله  
 يدور معه الخ) أي يباع فيه وان تداوله الايدي مرارا (قوله كدين الاستهلاك) أي  
 كالمستهلك مال انه ان عند سيده (قوله لكن لامرأة فسخ البيع) ذكره في البحر بجملة ونقله  
 المصنف في الخ عن جواهر الفتاوى حيث قال رجل زوج غلامه ثم أراد أن يبيعه بدون رضا  
 المرأة ان لم يكن للمرأة على العبد مهر فلم يولى بيعه وان كان فلا الا برضاها وهذا كما قلنا  
 في العبد الماذون المديون اذا باعه بدون رضا الغرماء فلو أراد الغريم الفسخ فله أن يفسخ البيع  
 كذلك هنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين اه أمالو كان المولى قضاؤه فلافسخ أم لا  
 (قوله طاعة الرجعية) مثله أو وقع عليه الطلاق أو طلقها فانطبعة فتقع عليها بحر (قوله اجازة)  
 لان الطلاق الرجعي لا يكون الا بهد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقتضاء بخلاف  
 البائن لانه يحتمل المذكرة كافي النكاح الفاسد والموقوف وبمحل الاجازة فحمل على الادنى  
 وأشار الى أن الاجازة تثبت بالدلالة كما تثبت بالصريح وبضرورة فالصريح كرضيت وأجرت  
 وأذنت وشعره والدلالة تكون بالقول كقول المولى بهد بلوغه الحسب حسن أو صواب  
 أو لباس به وبمحل يدل عليها كقول المهر أو نفي منعه الى المرأة والضرورة بنص عتق العبد  
 أو الامه فالاعتاق اجازة وغماءه في البحر ولو أذن له السيد بهد ما تزوج لا يكون اجازة فان أجاز  
 العبد ما منع جاز استعسانا كالفصولي اذا وكل فاجاز ما منعه قبل الو كالعبد اذا تزوجه  
 فضولي فأذن له مولاه في التزوج فاجاز ما منعه الفضولي كذا في الفتح أقول وأهل وجهه  
 أن العقد اذا وقع موقوف على الاجازة لحصل الاذن بعده ملك استئناف العقد فذلك اجازة  
 الموقوف بالاولى لكن عات ان من الاجازة الصبر بجملة فقط أذنت فيناقض ما ذكر من أن  
 الاذن بعد التزوج لا يكون اجازة وأجاب في البحر بعمل الاول على ما إذا علم بالنكاح فقال  
 أذنت والثاني على ما اذا لم يعلم به بجرم في النهر قلت يظهر مما ذكرنا الفرق بين الاذن والاجازة  
 فالاذن لما سبقه والاجازة لما وقع ويظهر منه أيضا ان الاذن يكون بمعنى الاجازة اذا كان  
 لامر وقع وعلم به الاذن وعلى هذا فقول البحر وغيره الاجازة تثبت بالدلالة والصريح الخ  
 أنسب من قول ان يأتى الاذن يثبت الخ وعلم أن المصنف لو قال أذن بدل قوله اجازة لاصح أيضا  
 لان الامر بالطلاق يكون بعد العلم والاذن بعد العلم اجازة فقول النهر ولم يقل اذن لانه لو كان

وحمل الخلاف اذ لم تكن  
 الامه ماذونة مذبونة فان  
 كانت يبيع أيضا لانه يثبت  
 لها ثم ينقل للمولى ثم  
 (قوله باعه سيده بعد ما تزوجه  
 امرأة فالمهر برقبته يدور  
 معه أينما دار كدين  
 الاستهلاك) لكن للمرأة  
 فسخ البيع ولو المهر عليه  
 لانه دين فكانت كالغرماء  
 منع (قوله اعبد طلقها  
 رجعية اجازة)

مطله  
 في الفرق بين الاذن والاجازة



لاحتاج الى الاجازة فيسهل نظر فتدبر (قوله بالنكاح الموقوف) يستفاد من قوله الموقوف  
انه عقد فضولي فتجربى فيه أحكام الفضولي من جهة دفع العبد والمراة قبل الاجازة المولى  
وعنه في النهر (قوله لانه) أى قول المولى طلقها أو فارقها لانه يستعمل للمارة أى فيكون  
ردا ويحتمل الاجازة لحمل على الرذالة أدنى لان الدفع أسهل من الرفع أولانه البقي بحال العبد  
المقتر على مولاه فكانت الحقيقة متروكة بدلالة الحال بصر عن العناية وعلى الثاني ينبغي  
لوزوجه فضولي فقال المولى لا بعد طلقها أنه يكون اجازة اذا عرده في هذه الحالة ثم قلت  
التعليل الاول يشمل هذه الصورة فلا يكون اجازة (قوله حتى لو اجاز الخ) تقر يسع على ما فهم  
من المقام من أن ذلك رد قال في البصر وقد علم عاقر زناه أن قوله طلقها أو فارقها وان لم يكن  
اجازة فهو رد فيفسخ به نكاح العبد حتى لا تلحقه الاجازة بعده (قوله بخلاف الفضولي) أى  
اذا قال له الزوج طلقها يكون اجازة لانه عملة التطبيق بالاجازة فملك الامر به بخلاف المولى  
وهذا مختار صاحب المحيط وفي الفتح أنه الوجه ومختار الصدر الأشهد ونجيم الدين النسفي انه  
ليس باجازة فلا فرق بينهما ما وعلى هذا الاختلاف اذا طلقت الزوج وفي جامع الفصولين ان هذا  
الاختلاف في الطلقة الواحدة أمالوطاقتها الا انها هي اجازة اتفاقا وعليه فينبغي أن يحرم  
عليه لو طلقتا ثلاثا لانه يصير كأنه أجاز أو لا ثم طلق اه وبه صرح الزيلعي بصر (قوله واذنه  
لعبد الخ) أطلقه فشم ما اذا أذن له في نكاح حرة أو أمة معينة أو لا في الهداية من التقييد  
بالأمة والمعيينة اتفاقا بصر (قوله بعد اذنه) متعلق بنكحها وقيد به لا يتوهم أن قوله واذنه  
لعبد يدخل فيه الاذن بعد النكاح لان الاذن ما يكون قبل الوقوع على ما صرح به فافهم  
(قوله فوطئا) قيد به لان المهر لا يلزم في الفاسد الا به ط (قوله خلافا لهما) فعندهما الاذن  
لا يقتضيان الا الصحيح فلا يطالب بالمهر في الفاسد الا بعد العقد (قوله تعديده) أى ويصدق قضاء  
وديانة قال في النهر راء لم أنه ينبغي أنه يقيد بالطلاق لا بما اذا لم يتو المولى الصحيح فقط فان نواه  
تعديده أخذ من قولهم لو حلف أنه مات تزوج في الماضي يتناول عينه الفاسد أيضا قال في  
التبيين ولو نوى الصحيح صدق ديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف رعاية لمناكب الحقيقة اه  
نهر (قوله كالوئص عليه) أى فانه يقيد به اتفاقا أيضا كما يجنبه في البصر أخذ مما بعده (قوله  
صم) أى فاذا دخل بها الزمه المهر في قولهم جبا بصر عن البدائع (قوله وصح الصحيح أيضا)  
أى اتفاقا وهذا ما يجنبه في النهر على خلاف ما يجنبه في البصر من أنه لا يصح اتفاقا واذا تأملت  
كلام كل منهما يظهر لك أن رجعية ما في البصر كما أوضحته فيما علقته عليه وبأني فريابيه ذلك  
(قوله ولو نكحها ثانيا) أى بعد الفاسد وهو ذاع طفق على قوله فيباع الخ فهو أيضا من غرة  
الخلاف لانه اذا انتظم الفاسد منه ينتهي به الاذن واذا لم ينتظمه لا ينتهي به عندهما انه ان  
يتزوج صحيحا بعدهم أو بغيرها (قوله لانه اذا تزوج مرة) ومثل الاذن الا امر بالتزوج كقولها قال  
له تزوج فانه لا يتزوج الامرة واحدة لان الامر لا يقتضي التكرار وكذا اذا قال تزوج امرأة  
لان قوله امرأة اسم لواحدة من هذا الجنس بصر عن البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ) أى  
لو قال لعبد تزوج ونوى به مرة بعد أخرى لم يصح لانه عدد محض ولو نوى اثنين يصح لان ذلك  
كل نكاح العبد اذا العبد لا يملك التزوج بأكثر من اثنين بصر عن شرح المغني للهندى وحاصله

النكاح الموقوف (لا طلقها  
أو فارقها) لانه يستعمل  
للمارة حتى لو أجاز بعده  
ذلك لا يفسد بخلاف  
الفضولي (واذنه لعبد في  
النكاح ينتظم جائزه وقاضيه  
فيباع العبد لهما من نكحها  
فان دأبها أذنه فوطئها)  
خلافا لهما ولو نوى المولى  
الصحيح فقط تعديده كالأو  
نصر عليه ولو نص على  
الفاسد صح وصح الصحيح  
أيضا نهر (ولو نكحها  
ثانيا) صحها (أو) نكح  
أخرى (بعدها صحيحا وقت  
على الاجازة) لانها الاذن  
بمرة وان نوى مرارا ولو  
صرب صح لانها كل نكاح  
العبد

أن الامر بوضع المصدر وهو لا يقدح في الحقيقة أو الاعتباري أى جلة ما عاكس دون العدد المحض  
كما قالوا في طابق امرأتى ونوى الواحدة أو الثلاث يصح دون الاثنين (قوله وكذا التوكيل  
بالنكاح) بان قال تزوج لي امرأة لا يملك أن يزوجه الا امرأة واحدة ولو نوى المولى الاربع  
ينبغي أن يصح على قياس ما ذكرنا لانه كل جنس النكاح في حقه وليكن ما ظنرت بالنقل  
كذا في شرح المغني للهندى في بحث الامر بصر فافهم لكن في الاربع انما يصح اذا لم يقل  
امرأة أمالوطاقتها كما هو تصور المستقلة قبله فلا كما أفاده الرجعي وبوبه ما صر اتفاقا البدائع  
من أن المرأة اسم لواحدة من هذا الجنس (قوله بخلاف التوكيل به) أى توكيل من يريد  
لنكاح به وهذا امر بربط بقول المصنف والاذن بالنكاح ينتظم جائزه وقاضيه (قوله فانه  
لا يقتضيان الفاسد) لان النكاح الفاسد ليس بنكاح لانه لا يقيد بشيء من أحكام النكاح ولهذا  
لو حلف لا يتزوج فتزوج نكاحا فاسدا لا يفتى بخلاف البيع يجوز في قول أبي حنيفة لان  
الفاسد يبيع يقيد بحكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيجنب به خاتبة (قوله به يفتى)  
عبارة البصر فيلانيه في به اتفاقا وعليه الفتوى كما في الماضي واسقط الشارح اتفاقا لان  
قوله وعليه الفتوى يشعر بان النكاح الفاسد يرجع فيه عليه الى الاتفاق في حقه نظر اذ لا يفسد  
بالاقتضا لاتفاق فافهم (قوله لا يملك الصحيح) لانه قد يكون له غرض في الفاسد وهو عدم لزوم  
المهر بمجرد العقد فانه لا يلزم الا بالوطء وفي الصحيح يلزم المهر بمجرد العقد ويتأكد بالوطء  
والموت ولو بدون وطء فقيه الزام على المولى بما ياتمه وهذا يؤيد ما يجنبه في البصر كما مر عند  
قوله وصح الصحيح أيضا (قوله بخلاف البيع) أى بخلاف التوكيل ببيع فاسد فانه يملك الصحيح  
لان البيع الفاسد يبيع حقيقة لا فادنه الملك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد كما مر (قوله  
الاذن في النكاح) الاول بالنكاح بالباطل والمراد الاذن للعبد المحجور وهو فك الحجروا سقط  
الحق لان العبد له أهلية التصرف في نفسه وانما جبر عنه لحق المولى في الاذن يتصرف بنفسه  
بأهليته وعند زفر والشافعي هو وكيل وانابة كما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى والظاهر ان  
هذا غير خاص بالعبد لانه يقال اذنت لزيد باكل طعامي أو بكفى دارى ففقه فك حجروا سقط  
حق وكذا يقال اذنت لزيد ببيع دارى فيكون بمعنى الاحلال والاعارة والتوكيل واقام يمكن  
الاذن للعبد توكيلا عندنا لمسات من أنه بالاذن يتصرف بنفسه لا بطريق النيابة عن المولى  
(قوله والتوكيل بالبيع) أى توكيل أجنبي به وقول الجبر أشار المصنف الى ان الاذن بالبيع  
وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاولى انفسا قايوهم ان الاذن هو التوكيل لم يكن قد علمت أنه  
يس عينه مطلقا بل قد يطلق عليه فراه الاذن الذي بمعنى توكيل الاجنبى لاذن العبد تأمل  
(قوله وبالنكاح لا) أى والتوكيل بالنكاح لا يتناول الفاسد كما مر (قوله واليمين على نكاح)  
كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يفتى الا بالصحيح وما اذا حلف أنه مات تزوج في الماضي فانه يتناول  
الصحيح والفاسد أيضا لان المراد في المستقبل الاعفاف وفي الماضي وقوع العقد بصر عن  
المبسوط (قوله وصلا) يقال على قياس ما تقدم ان عينه في الماضي منعقدة على صورة الفعل  
وقد وجدته بخلافها في المستقبل فانه ملزمة للنواب وهو لا يحصل بالفاسد ومنها  
الصوم والحج ط قلت وسياتي في الأيمان حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة فيه وان افطر

وكذا التوكيل بالنكاح  
(بعض لاد التوكيل به)  
فانه لا يقتضيان الفاسد فلا  
يفتى به بغيره ولو قيل  
بنكاح فاسد لا يملك الصحيح  
بخلاف البيع ابن مالك وفي  
الاشياء من قاعدة الاصل  
في الكلام الحقيقة الاذن  
في النكاح والبيع  
والتوكيل بالبيع يتناول  
الفاسد والنكاح لا واليمين  
على نكاح وصلا وصوم  
وجو يبيع ان كانت على  
الماضي يتناول وان على  
المستقبل لا (ولو تزوج  
عبد اله ما ذونا مديونا



لوجود شرطه ولو قال صوما أو يوم ما حنت يوم وحنث في لا يصح في بركة وفي لا يصح صلاة  
 بشفع وفي لا يصح لا يحنث حتى يقف بعرفة عن الثالث أو حتى يطوف أكثر الطواف عن  
 الثاني اهـ وبه علم أن المراد بالصحيح المستقبل ما يصدق به الفعل المعلق عليه شرعا مع  
 شرائطه وذلك في الصوم بساعة وفي الصلاة بركعة وان أفسد بعد تامل (قوله صح) أي  
 النكاح لأنه يفتى على ملك الرقبة وهو باق بعد الدين كما هو قبله بجر (قوله وسأوت الغرماء)  
 أي أصحاب الديون وفيه نص صريح بأن المهر كسائر الديون فلو مات العبد وكان له كسب يوفى منه  
 وما في الفتح عن التمر نافي لو مات العبد سقط المهر والنفقة يجب حله في المهر على ما إذا لم يترك شيئا  
 من أصل هذا الاستفراج والتوفيق لصاحب البصر (قوله والاقبل) أي ان كان المهر المسمى  
 أقل من مهر المثل - أو في الغرماء فيه ولم يترك المصنف لعله بالاولى (قوله والزائد عليه الخ)  
 أي إذا كان المسمى أكثر من مهر المثل فأنه اتساوهم في قدره والزائد عليه بطالب به بعد  
 استيفاء الغرماء بجر أي فيسمى إمامه ان بقي في ملك مولاه أو أنه جازي ان يعتق ولو باعته  
 الغرماء مع الميسر لها يبعه نائبه لاخذ الزائد لأنه لا يساع في المهر مرتين كما هو زائد في امر تامل  
 (قوله كدين الصفة) أي إذا كان على المريض دين صفة وهو ثابت ببيضة مطلقا أو باقراره  
 صحاحا قدم على دين المرض وهو ما أقر به مريضه لان فيه اضراء بالغرماء فيقتضى بعد قضاء  
 ديونهم (قوله الا اذا باعه منها) في الخاتمة زوجه بانف وباعه منها بتسماته وعليه دين ألف  
 فأجازا الغريم البيع كانت التسماته يمين ما يضرب الغريم فباع بالف والمرأة بالف ولا تبعه  
 المرأة بذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه اذا عتق اهـ وقوله ولا تبعه بنسامين ثم باه  
 موحدة أي لا تطالبه بما بقي من مهرها لأنه صار ملكها وانفسخ النكاح والبيع لا يستوجب  
 على عبده ما لا يخلاف ما بقي للغريم فانه باق في ذمة العبد فيطالبه به بعد عتقه ما قبله فلا ماسر  
 من ان العبد لا يساع في دين أكثر من مرة الا النفقة ولان الغريم لما أجاز بيع المولى منها  
 فعلق حقه في القيمة فقط ولا يفتى أن للمرأة به وعتقه كالو باعه المولى من غير حال ولا يمنع  
 من بيعه تعلق الدين بربطته الى ما بعد عتقه لما قلنا فاقبل من أنه ليس لها به اتماع حتى  
 الغريم به فهو وهم منشؤه التصحيح ولو كانت الفسخة ولا تبعه ويبيعه الغريم من البيع  
 نافي قوله اذا عتق فافهم (قوله كما) أي قبيل قوله ولو زوج المولى أمته من عبده ح  
 (قوله ينفه) المراد من ترثه من النساء بعد موته سواء كانت بنتا أو بنت ابن أو اختا ط (قوله  
 لام ان غل المكاتب) لأنه لا يحقل النفل من ملك الى ملك مالم يجزوا غل غل ما في ذمته من  
 بدل الكتابة وأما حصة عتقها إياه فلا يبرأ به عن بدل الكتابة أو لا يمتنع فتح (قوله لالتفاني)  
 أي بين كونه مالكا أو كونه مالكة (قوله أو أم ولده) ومثلها المدبرة ولا تدخل الكتابة  
 بقرينة قوله فتقدمه أي المولى لان الكتابة لا يملك المولى استخدامها فلا تجب النفقة لها  
 بدون التبوته بجر وأما نفقة الاولاد فتكون على الام لان ولد الكتابة دخل في كتابتها  
 وعلمه في شرح أدب القضاء للخصاف (قوله لا تجب تبوتها) هي في اللغة مصدر بتوا منزلا  
 أي أسكنه إياه وفي الاصطلاح على ما في شرح النفقات للخصاف أن يخل المولى بين الأمة  
 وبين زوجها ويدفعها إليه ولا يستقدمها أما إذا كانت نذوب وتجي ويخدم مولاها

صح وسأوت المرأة الغرماء  
 في مهر مثلها والاقبل  
 (والزائد) عليه (قطاب  
 به) بعد استيفاء الغرماء  
 (كدين الصفة مع دين  
 المرض) الا اذا باعه منها  
 كما مر (ولو زوج فتمه مكاتبه  
 ثم مات لا ينفذ النكاح)  
 لان مال غل المكاتب يموت  
 أيا (الا اذا جاز في الرق  
 طه ينفذ في ذمته لالتفاني زوج  
 أمته) أو أم ولده (لا تجب)  
 عليه (تبوتها)

لا تكون تبوتة اهـ بجر وقال قبله وقيد بالتبوتة لان المولى اذا استوفى صداقها أمر أن  
 يدخلها على زوجها وان لم يلزمه أن يتبوتها كذا في المبسوط ولذا قال في المحيط لو باعها بيمين  
 لا يدر الزوج على ما سقط مهرها كما سيأتي في مسئلة ما اذا قلنا اهـ أي سقط لوقبل الوط  
 هذا وفيما نقله عن الخصاف وما نقله عن المبسوط شبه التفاني لان الاول أفاد أنه لا بد في تحقق  
 معنى التبوتة اصطلاحا من تسليم الأمة الى الزوج والثاني أفاد أن التسليم اليه بعد قبض  
 الصداق واجب وعدم وجوب التبوتة ينافي وجوب التسليم المذكور والجواب ما أفاده  
 في النهر من ان التسليم الواجب يكتفى فيه بالتخلية بل بالقول بأن يقول له المولى متى ظفرت بها  
 وطنتها كما صرح به في الدراية والتبوتة المنقبة أمر زائد على ذلك لا بد فيه من الدفع والاكتفاء  
 فيم بالتخلية كما ظن بعضهم غير واقع اهـ وهذا أولى مما أجاب به المقدسي من أن المراد بالتبوتة  
 المنقبة التبوتة المسقرة (قوله وان شرطها) لأنه شرط باطل لان المستحق للزوج ملك الحل  
 لا غير لأنه لو صح الشرط لا يخلو ما أن يكون بطريق الاجارة أو الاعارة فلا يصح الاول بل هوالة  
 المدة ولا الثاني لان الاعارة لا تعلق بها للزوج بجر (قوله أما لو شرط المخرج) بيان للفرق  
 بين المسألتين وهو أن اشتراط حرية الاولاد وان كان لا يقتضيه نكاح الأمة أيضا الا انه صح  
 لأنه في معنى تعليق الحرية بالولادة والتعليق صحيح ويمتنع الرجوع عنه لأنه ثبت مقتضاه  
 جبرائلا بخلاف اشتراط التبوتة لأنه يتوقف وجوده على فعل حسي اختياري لأنه وعد  
 يجب الا ينفاه غيره اذ الم يف به لا يثبت متعاقبه أعني نفس الموعد به فصح مطلقا وأقره  
 في البصر والنهر ومقتضى وجوب الوفاء به انه شرط غير باطل اسكن لا يلزم من صحت وجوده  
 بخلاف اشتراط الحرية لكن تقدم التصريح بانه باطل وكذا صرح به في كافى الحما كم قتال  
 لو شرط ذلك للزوج كان هذا الشرط باطلا ولا ينعنه أن يستقدم أمته وأهل معنى وجوب الوفاء  
 به انه واجب ديانة ومعنى بطلانه انه غير لازم فضاء قائل (تنبيه) قال في النهر وقيد الرجل  
 في الفتح بالحر حتى لو كان عبدا كانت الاولاد عبيدا عند ما خلا فالحمد اهـ ونظر فيه ح  
 بان التعليق المعنوي موجود قلت وهو الذي يظهر وهذا القيد غير معتبر المفقوم ولذا  
 لم يقيد به في كثير من الكتب وأما ما ذكره في النهر من الخلاف فانما رأيتهم ذكره في مسئلة العبد  
 المغرور اذا تزوج امرأة على انه ساحرة فظهرت أمه بخلاف الحر المغرور فان أولاده أحرار  
 بالقوة اتفاقا فالظاهر أن ما في النهر سبق نظر بقرينة انه ذكر مسئلة المغرور ثم قال وقيد  
 الرجل في الفتح الخ فاشتبه عليه مسئلة المذموم فليراجع (قوله حرية أولادها) أي أولاد القنة  
 وضوحا وقوله فيه أي في العقد والظاهر أن اشتراطها بعد كذا ويحرم ط (قوله في هذا  
 النكاح) أما لو طاعتها ثم نكحها ثانيا فهم أرقاء الا اذا شرط كالاول ط (قوله والتزوج)  
 حط على قبول ط وهو أحسن من قول ح انه عطف على الشرط (قوله على اعتباره)  
 حالم من التزوج والمها للشرط ح (قوله هو معنى الخ) خبران ح فكانه قال ان ولدت  
 أولاد من هذا النكاح فهم أحرار ط (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل المذكور وذلك  
 لان المعلق قبيل وجود الشرط عدم ولا بد منه بقاء الملك عند وجود الشرط وهذا البص  
 لصاحب البصر وأقره عليه أخوه في النهر والمقدمي وقال في البصر وقد ذكر ذلك في المبسوط

وان شرطها في العقد أما  
 لو شرط الحرية أولادها  
 فيه صح وعنى كل من ولده  
 في هذا النكاح لان قبول  
 المولى الشرط والتزوج  
 على اعتباره هو معنى  
 تعليق الحرية بالولادة  
 فيصح فتح ومفاده أنه  
 لو باعها أو مات عنها قبل  
 الوضع فلا حرية



في التعليق صريحاً بقوله كل ولد تلدينه فهو حر فقال لومات المولى وهي حبلى لم يعتق ما تلده  
 افتقد الملك لانتقاله الورثة ولو باعها المولى وهي حبلى جاز بيعه فان ولدت بعده لم تعتق اه  
 الا ان يفرق بين التعليق صريحاً والتعليق معنى ولم يظهر على الا ان اه قلت يظهر على الذوق  
 بين ما من حيث ان هذا التعليق المعنوي يتعلق به حق الزوج في ضمن العقد المأقود منه  
 اصله الولد والرقيق ميت حكماً فصار المأقود به اصله الحر به الولد فلا يكون في حكم التعليق  
 الصريح فلا يبطل بزوال ملك المولى وتغيره الملكات فان عقد الكتابة معاوضة وهو متضمن  
 لتعليق العتق على اداء الدل ولا يبطل هذا التعليق الضمني بموت المولى المعلق وأيضاً فان  
 المفقور الذي تزوج امرأته على انه سحره يكون شارطاً لمخرجه أو لادامته في فاذا ظهر انه أمة  
 تكون أولاده أحراراً مع ان هذا الشرط لم يكن مع المولى وفي مسألة تناقض شرط الحرية  
 مع المولى صريحاً فلا ينزل حاله عن حال المفقور فتأمل (قوله ولو ادعى الزوج الخ) هذا ذكره  
 في التمهيد بحثاً وقال انه حادثه الفتوى واستنبطه مما في جامع الفصولين في المفقور ولو ادعى انه  
 تزوجها على انه سحره وكذب المولى فان برهن فالأولاد أحراراً بالقيمة والا حلف المولى لانه  
 ادعى عليه ما لو اقر به لزمه فاذا انكسر يحلف (قوله لكن لا نفقة الخ) لان اجراء الاحتياط  
 ولذا لم يجب نفقة النائمة والحاجة مع غير الزوج والمغسوبة والمحبوسة بدین عليها رخصتي  
 وعطف الله على النفقة عطف خاص على عام لان النفقة اسمها والاطعام والكسوة  
 (قوله ولا يستقدمها) مبني على ما مر عن نفقات الخصاص وذكري البصر ان التحقيق ان العبرة  
 لكونه في بيت الزوج لئلا يلا بضر الاستقدام نهارة اه وباقى مثله فريماً (قوله فادع عن  
 خدمة المولى) ظاهره انه لو وجد هاهنا مشغولاً بخدمة المولى في مكان خال ليس له وطؤها ولم أره  
 صريحاً بقوله قال ان كان استثناءه لا ينعص خدمة المولى أبيع لانه ظفر بحقه غير منقص  
 حق المولى لاسيما والمدة قصيرة ط (قوله ويكفي في تسليمها) أي الواجب بمقتضى العقد  
 وهو بهذا المعنى لا ينافي عدم وجوب التوبة كما اوضحناه قبل (قوله أو استقدمها نهارة  
 الخ) هذا ما تقدم قريباً عن البصر انه التحقيق قال ح وتكون نفقة النهار على السيد  
 ونفقة الليل على الزوج كافي القهستاني عن القضية (قوله وان أبي الزوج) أي وان أوفى المهر  
 بقامه لان حق المولى أقوى ط (قوله وله) أي للمولى حيث تم الملك نهارة احترازاً عن المكاتب  
 فان ملكه فيه ناقص فولاية الاجبار في المملوك تعقد كمال الملك وهو كامل في المديرو وأما الولد  
 وان كان الرق ناقصاً والمكاتب على عكسهما بحر (قوله ولو أم ولد) ومثلها المديرة والمديرة  
 وأشار الى ان القنة كذلك بالاولى لكن ادخله في القن لاطلاقه عليه ما كما مر فانهم (قوله  
 ولا يلزمه الاستبراء) قدمنا في فصل الهرمات ان الصحيح وجوب الاستبراء على السيد اذا أراد  
 أن يزوجه او كان يطؤها او أما الزوج فقال في الهداية انه لا يستبرأ الا استحباباً ولا وجوباً  
 عندهما وقال محمد لا يجب أن يطأها قبل أن يستبرأ اه ويرجع أبو الليث قول محمد وتقدم  
 غمام الكلام على ذلك (قوله فهو من المولى) أي ان ادعاءه في القنة والمديرة ولم ينفعه عنه في أم  
 لوله ط قلت وهذا اذا تزوجها غير عالم بما قدمناه في الهرمات عن التوضيح من أنه ينبغي أنه  
 لو تزوجها بعد العلم قبل اعتراقه به انه يجوز النكاح ويكون نفياً (قوله والنكاح فاسد)

ولو ادعى الزوج الشرط  
 ولا ينفقه حلف المولى نهارة  
 (لكن لا نفقة ولا سكف  
 لها الا بها) بان يدعيها اليه  
 ولا يستقدمها (وقدم  
 المولى ويطلب الزوج ان تظهر  
 به ظاهرة) عن خدمة  
 المولى ويكفي في تسليمها  
 قوله متى ظهرت بها وطئها  
 نهارة (وان رواهنا رجوع)  
 عنها (صح) رجوعه لبقائه  
 حقه (وسقطت) النفقة  
 (ولو خدمته) أي السيد بعد  
 التوبة (بلا استقدامه)  
 أو استقدمها نهارة أو أعادها  
 ليتزوجها لئلا (لا)  
 تسقط لبقائه التوبة (وله)  
 أي المولى (الضر بها) أي  
 بامته (وان أبي الزوج)  
 ظهريه (وله اجباراً فيه  
 وأمه) ولو أم ولد ولا يلزمه  
 الاستبراء بل ينسب فلو  
 ولدت لأقل من نصف حول  
 فهو من المولى والنكاح  
 فاسد بحر من الاستبلاذ  
 وتبوت التسبب (على النكاح)

فلا يلزم المهر الا بوطء الزوج ط (قوله وان لم يرضها) أشار الى ما في القهستاني وغيره من ان  
 المراد بالاجبار تزويجهما بالارضاهما الا كراههما على الايجاب والقبول كما قيل اه فانهم  
 (قوله لا مكاتبه ومكاتبته) لانهم ما اتفقا بالاجانب بعقد الكتابة واهـ هذا يستحق ان الارض على  
 المولى بالجنانية عليهم ما ونسحق المكاتبه المهر اذا وطئ المولى فصاراً كالحرين فلا يجبران على  
 النكاح ط عن أبي السعود (قوله ولو صغيرين) ظاهره ان المراد الاجازة ولو في حال الصغر  
 مع ان عبارة الصغيرين الحرين غير معتبرة أصلاً ويحتمل أن يكون المراد انه لا ينفذ نكاح  
 المولى عليه ما ولو كانا صغيرين بل يتوقف على اجازتهما بعد بلوغه ما او المتبادر من كلامهم  
 الاول تأمل (قوله فلو أدنا) أي بدل الكتابة قبل رد العقد فتح (قوله عادم وقوم على اجازة  
 المولى) لانه تجديد ولاية أخرى غير الولاية التي فارها رضاه بتزويجه لان تلك الولاية كانت  
 بحكم الملك وهذه بحكم الولاية في شرط تجديد رضاه تجديد الولاية وصار كالنهر يك اذا زوج  
 العبد المشتتر ثم ملك باقية فان النكاح يحتاج الى اجازته تجديد ملكه في الباقي وكن اذن  
 لعبدانيه الصغير في التجارة ثم مات الابن فورثه فان العبد يحتاج في التصرف الى اذن جديد  
 من الاب تجديد ولاية ملكه وكن زوج نافله مع وجود ابنته ثم مات الابن فالنكاح يحتاج  
 الى اجازة الجسد تجديد ولاية ملكه بخلاف الراهن اذا باع العبد المرحون والمولى اذا باع العبد  
 الماذون المديون ثم سقط الدين في المورثين بطريق من طرق السقوط حيث لا يشترط العقد  
 فيها الى اجازة المالك تأيلاً لان نقاذ العقد فيه ما بالولاية الاصلية وهي ولاية الملك من شرح  
 التخصيص الجاسع الكبير (قوله لعدم أهليتهما) لان الكتابة لم تنق بعد العتق والصغير ليس  
 من اهل الاجازة (قوله ان لم يكن الخ) قيد لقوله عاد الخ (قوله فانيا) راجع الى رضا الى توقف  
 أي رضا فانيا قال في شرح التخصيص لكن لا بد من اجازة المولى وان كان قد رضى اولاً اه  
 فانهم (قوله لعدم مؤن النكاح عليه) لانه لما تزوجه اغمارضى يتعلق مؤن النكاح كالمهر  
 والنفقة بـ كسب المكاتب لا بملك نفسه وكسب المكاتب بعد دمجهم ملك للمولى شرح  
 التخصيص (قوله لانه طرأ حل بات) أي حل وطئ السيد على حل موقوف أي حلها للزوج  
 فابطله كالامة اذا تزوجت به غير اذن ثم ملكها من تحلل له بطل النكاح طريان الحل البات  
 على الموقوف ولا يبطل نكاح العبد المكاتب لعدم الطريان المذكور من شرح التخصيص  
 (قوله والدليل بل يعمل المجائب) وجهه المجيب ان المولى يملك الزام النكاح بعد العتق لا قبله  
 وأنه يتوقف على اجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على اجازته بعده وان المكاتب لا  
 ردت الى الرق يبطل النكاح الذي باشره المولى وان اجازته ولو عتقت جاز باجازه وله مذاقيل  
 انهما هما ازادت من المولى بعد ازادت قربا اليه في النكاح (قوله وبجبت الكمال هنا غير  
 صائب) قال الكمال الذي يقتضيه النظر عدم التوقف على اجازة المولى بعد العتق بل  
 بمجرد عتقها ينقذ النكاح لما صرحوا به من انه اذا تزوج العبد بغير اذن سيده فاعتقه نفق  
 لانه لو توقف فاما على اجازة المولى وهو محتج لاتفاه ولايته واما على العبد ولا وجه له لانه  
 صدر من جهته فكيف يتوقف ولانه كان نافذاً من جهته وانما توقف على السيد فكذا  
 السيد هنا فانه ولي مجبر وانما التوقف على اذن العتق الكتابة وقد زال فبقى النفاذ من جهة

وان لم يرضها لا مكاتبه  
 ومكاتبته بل يتوقف على  
 اجازته ما ولو صغيرين  
 الحاقاً بالبائع فلو أدنا وقفا  
 عادم وقفاً على اجازة  
 المولى لا على اجازته لعدم  
 أهليتهما ان لم يكن عصبه  
 غير ولو جهز انوقف نكاح  
 المكاتب على رضا المولى  
 فانيا لعدم مؤن النكاح  
 عليه وبطل نكاح المكاتب  
 لانه طرأ حل بات على  
 موقوف فابطله والدليل  
 بعدم حل المجائب وبجبت  
 الكمال هنا غير صائب



ال... يدفعه وهو الوجه وكثيرا ما يقد الساهون الساهين وردة في البحر بانه سوء ادب وغلط  
 أما الأول فلان الم... منه صرح بها الامام محمد في الجامع الكبير فكيف ينسب السوء اليه  
 والى مقادير واما الثاني فلان محمد دارسه الله على لتوقفه على اجازة المولى بانه تجدد له  
 ولاية لم تكن وقت العقد وهي الولاية بالعتق ولذا لم يكن له الاجازة اذا كان له المولى اقرب منه  
 كالاخ والم فصار كالشريك الى آخر ما قد مرنا عن شرح التلخيص قال وكثيرا ما يهـ تعرض  
 الخطي على الم...يين اهـ ومثله في النهر والشرية لالـية وشرح الباقي واجاب العلامة  
 المقدسي بان ما يحسنه الكمال هو القياس كما صرح به الامام الحـمـدي في شرح الجامع الكبير  
 واذا كان هو القياس لا يقال في شأنه انه غلط وسوء ادب على ان الشخص الذي بلغ رتبة  
 الاجتهاد اذا قال يقتضي النظر كذا الشيء هو القياس لا يرتفع عليه بيان هذا منقول لانه انما  
 تبع الدليل المقبول وان كان البحث لا يقتضي على المذهب اهـ قلت والذي يتق عنه سوء  
 الادب في حق الامام محمد انه ظن ان الفرع من تقر يعات المشايخ بدليل انه قال في صدر  
 المسـئلة وعن هذا استطرفت مسـئلة نقلت من المحيط هي ان المولى اذا تزوج مكاتبته  
 الصغيرة الى ان قال هكذا تواردوا شارحون فهذا يدل على انه ظن انه غير منصوص عليها  
 فالانصب حسن الظن بهذا الامام (قوله ولو قتل المولى أمته) قيد بالقتل لانه لو باعها  
 وذهب بها المشتري من المصير أو غيرها بموجب لا يصل اليه الزوج لا يسقط المهر بل تسقط  
 المطالبة به الى ان يحضرها وفي الخاتمة لو أبقيت فلا صداق لها ما لم تحضر في قياس قول الشافعي  
 نهر وكالقتل ما لو أعتقه قبل الدخول فاختارت الفرقة وقيد بالمولى لان قتل غيره لا يسقط به  
 المهر اتفاقا وبالأمة لانه لو قتل المولى الزوج لا يسقط لانه تصرف في العاقدة دون العقد وعليه  
 وأراد بالأمة الفتنة والمدة وأم الولد لان مهر المكاتبه لها لا للمولى فلا يسقط بقتل المولى ايها  
 بصر وكالمكاتبه المأذونة المديونة على ما سيجي (قوله قبل الوطء) أي ولو حكا نهر لما مر  
 مرار أن الخلوة العيصية وطء سكا (قوله ولو خطأ) أي أو تسبها كما هو مقتضى الاطلاق نهر  
 (قوله فلو صيبا) مثله المجنون بالاولى نهر (قوله على الرابع الخ) ذكر في المصنف فيه قوانين  
 وفي الفسخ لو لم يكن من أهل الجازاة بان كان صبيًا زوج أمته وصبيته مثلا قالوا لا يجب أن لا يسقط  
 في قول أبي- نيفة بخلاف الحرمة المـغيرة اذا ارتدت بسقط مهرها لان الصغيرة العاقلة من  
 أهل الجازاة على الردة بخلاف غيرها من الأفعال لان الم تحظر عليها والردة محظورة عليها اهـ  
 فخرج عدم السقوط بصر قال الرحني لكن المبي من أهل الجازاة في سقوق العباد لا ترى  
 انه يجب عليه الدية والدرر اذا قتل والضمان اذا تلف والمجنون مثله ولذا ترك التقييد بالمكاتب  
 في الهداية والوقاية والماتق والكنز والدليل يعضده ونهيم الاسوة الحسنة (قوله سقط المهر)  
 هذا عند خلافه حاله منع المبدل قبل التـليم فيجازي بغير المبدل وان كان مقبوضا  
 لزمه رد جميعه على الزوج بصر (قوله ككرة ارتدت) لان الفرقه قبلت من قبلها قبل تقرد  
 المهر فيسقط رضى (قوله ولو غيرة) لحظر الردة عليها بخلاف غيرها من الأفعال كما صرح (قوله  
 لا وقعت ذلك القتل امرأة) أي القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطء قال في النهر لان  
 جنابة الحر على نفسه هدر في أحكام الدنيا وبسليم انه ليست هدر انقتلها نفسها تقويت بعد

قوله  
 على ان الكمال بن الهمام  
 بالغ رتبة الاجتهاد  
 (ولو قتل المولى أمته قبل  
 الوطء ولو خطأ فسخ وهو  
 مكاتب) فلو صيبا لم يسقط  
 على الرابع (سقط المهر)  
 لانه المبدل ككرة ارتدت  
 ولو صغيرة لا وقعت ذلك  
 القتل (امرأة)

الموت وبالموت صار للورثة فلا يسقط واذا لم يسقط مع أن الحق لها أولا فعدم السقوط بقتل  
 الوارث أولى اهـ (قوله ولو أمة) لان المهر لم يولد لها ولم يوجد منه منع المبدل بصر قال ح  
 حاصل ما يفهم من كلامهم ان العلة في سقوط المهر امران الاول أن يكون صادرا عن المهر  
 الثاني أن يرتب عليه حكم دينوي كالمذ كور في صدر المتق في الأمة غير المأذونة وغير المكاتبه  
 اذا قتلت نفسها فاقتل الامران وفي الحرمة اذا قتلت نفسها والمولى الغير المكاتب اذا قتل أمته  
 فقد الثاني وفي الاجنبي أو الوارث اذا قتل حرمة أو أمة فقد الاول اهـ لان الوارث بالقتل  
 ليسق وارثا مستحقا للمهر ولحرمانه به فصار كالاجنبي بصر (قوله او ارتدت الأمة) مقابل  
 قوله ككرة ارتدت (قوله كما رجعه في النهر) راجع للاخيرتين وسبقه الى ذلك في البقرة يا  
 على تصحيح عدم السقوط في قتل الأمة نفسها فان الزبلي جعل الروايتين في الكل واذا كان  
 الصحيح منهما في مسألة القتل عدم السقوط فليكن كذلك هنا وهو الظاهر لان المستحق وهو  
 المولى لم يفعله شيئا اهـ (قوله او قتله) الصغير المستقر للمولى المكاتب والبارز للقتل ح (قوله  
 انقرره) أي المهر به أي بالوطء ح (قوله ولو فعله بعبدته) صورته تزوج عبده ثم قتله وضمن  
 قيمته وفي منه مهر المهرأة ومثله ما اذا باعه قال في النهر وسما في انه لو أعتق المديون كان عليه  
 قيمته فالقتل أولى ح (قوله او مكاتبته) لما عرف أن مهر المكاتبه اهل الالمولى بصر (قوله  
 او مأذونة المديونة) بحث اصحاب النهر حيث قال وأقول ينبغي أن يقيد الخلاف أي  
 الخلاف المار بين الامام وصاحبيه بما اذا لم تكن مأذونة طهقه به دين فان كانت لا يسقط  
 اتفاقا لما مر من أن المهر في هذه الحالة لها توفي منه بكونها غاية الامر انه اذا لم يف بدينها كان  
 على المولى قيمته الاغرماء فتضم الى المهر ويقسم بينهم اهـ (تيسره) الحاصل أن المرأة اذا  
 ماتت فلا يخلو اما أن تكون حرمة او مكاتبه أو أمة وكل من اثنان اما أن يكون حنف انقضا  
 او بقتلها نفسها او بقتل غيرها وكل من التسعة اما قبل الدخول او بعده فهي غنيمة عشر  
 ولا يسقط مهرها على الصحيح الا اذا كانت أمة وقتها ما يسقط قبل الدخول بصر قلت ويراد  
 في التقسيم المأذونة المديونة فتبلغ اصورا ربعا وعشرين (قوله والاذن في العزل) أي عزل  
 زوج الأمة (قوله وهو الانزال خارج الفرج) أي بعد الفرج منه لامطافا ففسد حال  
 في الصباح فائدة الجامع ان أمي في الفرج الذي ابتداء الجماع فيه قبل انما هو إلى ما هو وان لم  
 ينزل فان كان لا عيا وقتور قبل أكسل وأخط وفهر وان نزح وأمي خارج الفرج قيل عزل  
 وان أوج في فرج آخر فامني فيه قيل ففهر ففهر من باب منع ونهي عن ذلك وان أمي قبل  
 أن يجامع فهو الزنا في بضم الزاي وفتح الميم المشددة وكسر اللام (قوله لمولى الأمة) ولو مدبرة  
 أو أم ولد وهذا هو ظاهر الرواية عن الثلاثة لان سقها في الوطء قد نادى بالجماع وأما سقح الماء  
 فتأذنه الولد والحق فيه للمولى فاعتبر اذنه في ارساطه فاذا اذن فلا كراهة في العزل عند عامة  
 العلماء وهو الصحيح وبذلك تطايرت الاخبار وفي الفسخ وفي بعض أجوبة المشايخ الكراهة  
 وفي بعض عدمها نهر وعنهما أن الاذن لها وفي الفسخ الثاني أن لا يسقط العزل عن أمته  
 بخلاف وكذا الزوج الحر باذنه وهل الاذن واجب او الجدل الاذن في أمة الصغيرة في حاشية أبي  
 السوء وصرح بمرح الحوى نعم قال ط وفيه انه لا مصلحة للمبي فيه لانه لو جاهد يكون رقيقا

ولو أمة على الصحيح خاتمة  
 (بنفسها) أو قتلها وارثها  
 أو ارتدت الأمة أو قبلت  
 ابن زوجها كما رجعه في  
 النهر اذا تقويت من المولى  
 (أو فعله به) أي الوطء  
 انقرره ولو فعله بعبدته أو  
 مكاتبته أو مأذونة المديونة  
 لم يسقط اتفاقا (والاذن  
 في العزل) وهو الانزال  
 خارج الفرج (لمولى الأمة  
 لاله) لان الولد حقه

مطاب  
 في حكم العزل







النص كذا في البحر ومرا به بالنص قوله صلى الله عليه وسلم ابريرة حين أعتقت ملكك  
فاختارى اه ح أى حيث أقاد قوله فاختارى ان علة الاختياره لثالبض على وجهه زاد  
ملك الزوج عليها من زنى فوجهم وسرق فتطع حيث أفادت الفاء ان العلة الزنا والسرقه كما تقرر  
في الاصول فلا يرد ما أورده الرافعي من أن النص لا عموم فيه لانه خطاب لمعيمة فتدبر (قوله)  
خيار العتق) يدل من هذا الخيار ح (قوله عذر) أى لاشتغالها بخدمة المولى فلا تنفرغ  
للتعلم ثم اذا علمت يبطل بما يدل على الاعراض في مجلس العلم كخيار الخيرة ولو جعل لها قدرا على  
أن تختاره فتمت سقط خيارها كافي النهر زاد في التخصيص الجاسع والافق لها لانه حق ضعيف  
فلا يظهر في حق الاعتراض كسائر الخيارات والشفعة والكنافة بالنفس بخلاف خيار  
العيب (قوله فلو لم تعلم به) قال في البحر عن المحيط اذا زوج عبده أمة ثم أعتقها فلم تعلم ان لها  
الخيار حتى ارتدا ولحقا بدار الحرب ورجعها - أين ثم علمت بقوت الخيار أو علمت بالخيار في دار  
الحرب فاما الخيار في مجلس العلم اه ح وكذا الحربية اذا تزوجها حربي ثم أعتقت خبرت  
سواء علمت في دار الحرب أو في دارنا بعد الاسلام نهر (قوله الا اذا قضى بالعاق) أى فلا  
يصح فسخها لعودها رقية بالكم بلحاقها لان الكفار في دار الحرب كلهم أرقاء وان كانوا  
غير محمولين لاحد كما يأتي اول العتاق اه ح وأقره ط والرافعي قلت ما يأتي محمول على  
الحربي اذا أسره فهو رقيق قبل الاسر ازيد انما بعده رقيق وعملوك كما يأتي هنا وهو صريح  
ما قدمناه اول هذا الباب فالظاهر ان علة عدم صحة الفسخ كون الحكم بالعاق موتا حكمها  
بسقط به التصرفات الموقوفة على الاسلام فيسقط به حق الفسخ الذي هو حق مجرب بالاولى  
ثم رأيت في شرح التلخيص عالى - قلته فقه تعالى الحمد (قوله وليس هذا - كما) جواب سؤال  
تقديره كيف - كما تم بصحة فسخ من في دار الحرب وأحكامنا منقطعة عنهم ح (قوله بل  
فتوى) أى اخبار عند السؤال عن الحادثة (قوله ولا يتوقف) أى الفسخ بخيار  
العتق لا يتوقف على قضاء العاقض (قوله ولا يبطل بسكوت) أى ولو كانت بكرا بل لابد من  
الرضا صريحا أو دلالة ط (قوله ولا يثبت الغلام) أى بعد ذلك لانه ليس فيه زيادة ملك عليه  
بخلاف الامه ولانه يملك الطلاق فلا حاجة الى الفسخ (قوله ويقتصر على مجلس) أى مجلس  
العلم ويمتد الى آخره فاذا قامت بطل (قوله كخيار الخيرة) أى من قال لها زوجها اختارى  
فمنك فانما اختار مادامت في المجلس (قوله بخلاف خيار البلوغ في الكل) أى في كل النسبة  
المذكورة فان الجهل فيه ليس بعذر ويتوقف على القضاء ويبطل بسكوتهم بعد علمها  
بالنكاح ويثبت الاتى والغلام ولا يمتد الى آخر المجلس ان كانت بكرا ولو تبعا فوقته العمر  
الى وجود الرضا صريحا أو دلالة كافي الغلام اذا بلغ (قوله نكح عبدا بلا اذن) قيد بالنكاح  
لانه لو اشترى شيئا فاعتقه المولى لا ينفذ الشر بل يبطل لانه لو نفذ عليه تغير المالك بغير (قوله)  
فمعتق) بفتح اوله بمنزلة الاتاع ولا يجوز ضمه بالبناء لانه محمول لانه لازم أبو السعود عن الجوى  
ط (قوله اوباعه) أى مثلا والمراد انتقال المالك الى آخر بشره أو هبة أو اودت (قوله فاجاز  
المشترى) أى أجاز النكاح لواقع عند المالك الاول (قوله لزوال المانع) لان المانع من  
النفاذ كان حق المولى وقد زال لما خرج عن ملكه (قوله وكذا حكم الامه) أطاها فاعلم

(والجهل به - هذا الخيار)  
غير العتق (عذر) فلو لم  
تدلم به حتى ارتدا ولحقا  
فمنك ففسخت صح الا اذا  
قضى بالطلاق وليس هذا  
سكنا ل فتوى  
(ولا يتوقف على القضاء)  
ولا يبطل بسكوت ولا يثبت  
الغلام ويقتصر على مجلس  
كخيار الخيرة بخلاف خيار  
البلوغ في الكل خاتمة  
(نكح عبدا بلا اذن فتوى)  
أوباعه فاجاز المشترى  
(نفذ لزوال المانع) وكذا  
حكم الامه

الامه والمديرة وأم الولد والكتابة لكن في المديرة وأم الولد تفصيل يأتي بصر وهذا في الامه  
اذا أعتقت أم المولودات عنها أو باعها فان كان المالك الثاني لا يحل له وطؤها فكذا العبد والا فان  
كان الزوج لم يدخل بها بطل العقد الموقوف اطرو الحل البات عليه وان كان دخل في ظاهر  
الرواية كذلك ابطلان الموقوف باعتراض المالك الثاني وان كان ممنوعا من غشيانها وتوضيحه  
في البحر (قوله ولا خيارها) أى لالامة أما العبد فلا خيار له أصلا وان نكح بالاذن كما هو مشهور  
الكتابة فانما الاختيار له العلة الآتية وبها صرح في الشرع بلاية ومات قاله ابن كمال بانها من أنه  
لها الخيار كما هو مسمى - بقوله وكذا ما كتبه بهامشه من قوله في الهداية وقال زفر لا خيار لها  
بخلاف لامة الخ فهو كذلك لان ما حرم من أن لها الخيار عندنا - لا قال زفر انما هو في - مثله  
ترجيها باذن مولاهما وكلامه في التزويج بدون اذنه كما هو صريح في كلام الهداية فتدبر (قوله)  
ليكون الفقه وقيمة العتق) فصارت كما اذا زوجت نفسها بعد العتق ولذا قال الاسيحياني  
الاصل ان عقد النكاح متى تم على المرأة وهي محمولة كذا ثبت لها خيار العتق ومقتضى عليها وهي  
حرة لا يثبت لها خيار العتق بغير (قوله فلم تحقق زيادة المالك) أى بطلقة الثالثة وعلة ثبوت  
الخيار بثبوت الزيادة المذكورة كمر (قوله وكذا لو اقترنا) أى العتق ونفاذا للنكاح فانما  
لما أجازهم المولى معا بناتهما (قوله وكذا مديرة عتقت بعونه) أى حكمها حكم ما اذا أعتقها  
في - بانه المذكور في قوله وكذا حكم الامه وأقاده قوله عتقت انما يخرج من الثالث فان لم  
تخرج لم ينفذ حتى تؤدي بدل السعاية عنده وعندهما جاز كافي البحر عن الظهيرية أى لانها  
عند هاتين وهى حرة (قوله وكذا أم الولد الخ) أى اذا أعتقها أو ماتت أم المولى ان دخل  
بها الزوج قبل العتق نفذ النكاح على رواية ابن مساعة عن محمد لانه وجبت العدة من الزوج  
فلا تجب العدة من المولى أما على ظاهر الرواية لا تجب العدة من الزوج فوجب العدة من  
المولى ووجوبه اعمه قبل الاجازة يوجب انفاخ النكاح كافي البحر عن المحيط وانما لم تجب  
العدة من الزوج لانها لا تجب الا بعد التفريق بينهما كما أقاده في البحر في المسئلة السابقة  
(قوله فنفذ النكاح) أى بطله اذا لا يمكن توقفه مع العدة بغير لان المنة لا تفصل غير  
من اعتدت منه (قوله فلو وطئ الزوج الامه) أى التي نكحت بغير اذن مولاهم فنفذ نكاحها  
باعتق (قوله فالمر المسمى له) أى ان كان والا فمر المثل نهر وانما كان له لان الزوج استوفى  
مناقعه محمولة للمولى بغير (قوله لاقابلته بعتقة ملكتها) لان العقد نفذ باعتق وبه غلظ  
منافعه بخلاف النفاذ بالاذن والرق قائم بغير (قوله ومن وطئ فتنة ابنة) أى أوبنته  
سوى عن البرجندى وشمل الابن الكافر قهستاني والصغير والكبير بغير ونهمل ما اذا  
كانت موطوءة لابن اولى تمكن ظهيرية من العتق ومحقر القنة ما يأتي في قوله ولو ادى ولد أم  
ولده الخ ومحقر الابن ما يأتي في قول المصنف ولو وطئ جارية امرأته أو والده الخ (قوله)  
فولدت) عطف على وطئ وتعتيب كل شئ بحسبه كما في تزويج زيد لولده فالظاهر انما لو ولدت  
قبل مضي مدة الحل لم تصح الدعوى بل مفاد قوله فادعاه عطفه على قولت أنه لو ادعاه وهي  
حبل لم تصح حتى تار قال في البحر ولم أره صريحا وفي النهر ينبغي انما لو ولدت له لاقبل من ستة أشهر  
من وقت دعونه أن تصح (قوله لزوم عقرها) قال في الفقه العقير هو مهر مثلها في الجمال أى

ولا خيار لها) يكون  
النفوذ بعد العتق فلم تحقق  
زيادة المالك وكذا لو اقترنا  
بأن زوجهما فمولى وأعتقها  
فمولى وأجازهما المولى  
وكذا مديرة عتقت بعونه  
وكذا أم الولد ان دخل بها  
الزوج والا لم ينفذ لان  
عدم من المولى تمنع نفاذ  
النكاح (فلو وطئ) الزوج  
الامه (قبله) أى العتق  
(فالمر المسمى له) أى المولى  
(أوبعدها) لاقابلته  
بعتقة ملكتها (ومن وطئ  
فتنة ابنة فولدت) فلو لم تاد  
لزم عقرها

مطابق  
في تفسير العقير



ما يرغب فيه في منها ايجاب لا فقط واسما قيل ما به متاجر به منها لا زنا لو جاز فليس معنا بل  
 اعداد ان ما به طر لذلك اقل مما به على مهر لان الثاني لا يثبت بخلاف الاول اه واذ انكر منه  
 الوطء ولم يقبل لزمه مهر واحد بخلاف وطء الابن جارية الاب مراراً فله عليه بكل وطء مهر لان  
 المهر وجب بسبب دعوى الشبهة ولو لم يدعها يلزمه الحد فينكر ردعواها بتركها بخلاف  
 الاب فانه لا يحتاج الى دعوى الشبهة خاتمة (قوله وارثكبح محرماً الخ) كذا في النهر واصل  
 في البحر حيث قال وقيل بالولادة لانه لو وطئ امة ابنه ولم يقبل فانه يحرم عليه ولا يملكها او يلزمه  
 عقربا بخلاف ما اذا ثبت منعه فانه يتبين ان الوطء حلال لا تقدم ما يملكه عليه ولا يحد فاذنه  
 في المستعين اما اذا لم تدم منه فظاهر لانه وطئ وطأ حراما في غير ملكه واما اذا ثبت منه فلان  
 شبهة الخلاف في ان الملك يثبت قبل الابلاخ او بعده مسقطا لاحصائه كافي الفقه وغيره اه  
 وقوله فانه يتبين ان الوطء حلال تصريح بجهوم ما هنا وفيه تأمل لان ثبوت ملكه اها قبيل  
 الوطء عندنا قبيل العلوق عند الشافعي انما هو لضرورة ثبوت النسب كما اوضحه في الفقه ولا  
 يلزم من ذلك حل اقدام على هذا الوطء كالمو غصب شيئا وانفقه ثم ادعى ضمانه لانه لا يلزم من  
 استناد الملك الى وقت الغصب حل ما صنع واصل المراد بقوله حلال انه ليس بزنا اذ لو كان زنا  
 لزمه العقرب ولم يثبت النسب وبطل على ما قلنا اطلاق قوله لا يحد لانه عند الحاجة الطعام  
 لا الوطء وكذا ما قدمناه من الظهيرية من جهة الدعوى في الامة الوطوءة لابن مع انها  
 محرمة على الاب حرمة ودية فليتم امل (قوله فادعاء) اي عند قاض كما في شرح ابن السكيت  
 وادعاءه لا يشترط في جهة الدعوى دعوى الشبهة ولا تصديق الابن فتح والظاهر ان الفاء مجرد  
 الترتيب فلا يلزم الدعوى عقب الولادة وادعى الجوى للزوم فوراً وهو بعيد فليجمع (قوله  
 وهو حر مسلم عاقل) فلا كان عبدا او مكاتباً او كافراً او مجنوناً لم يصح الدعوى لعدم الولاية ولو  
 افاق المجنون ثم ولدت لاقبل من ستة أشهر يصح استصاها ولو كان من أهل الذمة الا ان ملتهما  
 مختلفة جازت الدعوى من الاب فتح فافاد ان الاسلام شرط فيما لو كان الابن مسلماً اما لو كان  
 كافراً فلا يشترط اسلام الاب ولو اختلفت الملة لان الكفر ملة واحدة وفي الظهيرية ولو كان  
 الاب مسلماً والابن كافراً صححت دعوته ولو كان الاب كافراً فدعوته موقوفة عنده نافذة  
 عندهما (قوله بشرط الخ) فلو حجات في غير ملكه او فيه واخرجهما الابن عن ملكه ثم استردها  
 لانصح الدعوى لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعي قيام ولاية  
 القتل من حين العلوق الى القتل هذا ان كذب الابن فان صدقه صححت الدعوى ولا يعلق الجارية  
 كما اذا ادعاء اجنبي وبعث على المولى كما في الخطب بجر قال في النهر المذكور في الشرح للزباني  
 وعليه جرى في فتح القدير وغيره انه لا يشترط في صحتها دعوى الشبهة ولا تصديق الابن اه  
 اقول كانه فهم ان الاشارة في قوله هذا ان كذب الابن راجعة الى اصل المسئلة اعني ما اذا  
 بقيت الجارية في ملك الابن واپس كذلك بل هي راجعة الى قوله فلو حجات في غير ملكه او فيه  
 واخرجهما الابن عن ملكه الخ فلا ينافي ذلك ما ذكره في الزباني والفتح من عدم اشتراط  
 التصديق لانه في اصل المسئلة لا يفيان فيه بدليل ان اشتراط بقائهما في ملك الابن  
 مذكور في الزباني والفتح فلو كان لا يشترط تصديق الابن وان اخرجها عن ملكه لم يبق فائدة  
 لاشتراط بقائهما في ملكه وفي الظهيرية من العتق يشترط ان تكون الجارية في ملكه من وقت

وارثكبح محرماً ولا يصح  
 فادعه (فادعاه الاب)  
 وهو حر مسلم عاقل (تب)  
 نسبه) بشرط بقاءه فان ابيه  
 من وقت الوطء الى الدعوى

العلوق الى الدعوى حتى لو عقلت فباعها الابن ثم اشتراها او ردت عليه ببيع بقضاءه او غيره او  
 بغيره او روية او شرط او بقضاءه اليه ثم ادعاء الاب لا يثبت النسب الا اذا صدقه الابن اه  
 فهذا ايضا صحيح فيما قلنا اقتدير (قوله وبيعهما الاخيه مثلاً) اي او ابنته او ابن اخيه لا يضر  
 لان لا يخرج والحالة هذه عن كونها جارية فترعه اه ح وفيه ان يبيعهما لابنته لا يفيده لانه  
 لا ولاية للبيعه عليه مع وجود الاب نعم يبيعهما لابن اخيه يفيده اذا كان ابو ذلك الابن ميتاً او  
 مسلوب الولاية بكفر اوراق او جنون لكونه لبيد المدعى ولاية لان دعوى الحد لا تصح الا عند  
 الولاية على فرعه كما ياتي افاده الرحنى فافهم (قوله لوقت العلوق) كذا في الفتح اي لوقت الوطء  
 القريب من وقت العلوق كي لا ياتي ما ياتي قريباً تأمل (قوله وعليه قيمتها) اي لولده يوم عاقت  
 كما في مسكين ط وفي المحيط ولو استحقها رجل باخذها وعقرها وقيمة ولدها لان الاب صار  
 مفروراً ويرجع الاب على الابن بقيمة الجارية دون العقر وقيمة الولد لان الابن ما ضمن له  
 سلامة الاولاد اه بجر (قوله اقصو الخ) اي ان لا يلاب ولاية تلك مال ابنته للحاجة الى ابقائه  
 نفسه فكذا الى صون نفسه لانه جرم منه لكن الاولى أشد ولذا يملك الطعام بغير قيمته والجارية  
 باقية ويحل له الطعام عند الحاجة دون وطء الجارية ويجوز لابن على الاتفاق عليه دون دفع  
 الجارية لتسري في الحاجة جازة القتل واقصوها او بغيره قريماً وعند الشافعي وزفر عليه عقرها  
 ذكره من انه لا يجبر على الجارية لتسري ذكره الزباني ايضا ومثله في الدور وغاية البيان والنهاية  
 وما في هذه الشروح المعتمدة لا يعارضه ما سمي في النفقة وعزاه في الشرع لولاية الى الجوهرة  
 من انه يجبر فتدبر (قوله لاعقرها) تقدم تنبيه قريماً وعند الشافعي وزفر عليه عقرها  
 لثبوت الملك فيما قبيل العلوق اضرة صيانة الولد وعندنا قبيل الوطء لان لازم كون الفعل  
 زنا فيباع الماسة ثم عاقل لم يقدم عليه ثبت لازمه فظهر ان الضرورة لا تدفع الابائبة قبل  
 الابلاخ بخلاف ما لو لم تجبل حيث يجب العقر فتح اي لانها اذا لم تجبل لم توجد له تقدم ملكه  
 فيها وهي صيانة الولد كما افاده الزباني (قوله وقيمة ولدها) اي ولا قيمة ولدها لانه عاقل حر التقدم  
 ملكه نهر (قوله ما لم تكن مشتركة) قال في البحر فلو كانت مشتركة بينه اي بين الابن وبين  
 اجنبي كان الحكم كذلك الا انه يضمن لشره يملك نصف عقرها ولم أره ولو كانت مشتركة بين الاب  
 والابن وغيره يجب حصه الشريك الابن وغيره من العقر وقيمة باقية اذا حجات لعدم تقديم  
 الملك في كلها لانها موجهة وهو صيانة النسل اذا ما فيها من الملك يكتفي حصه الاستيلاء واذا  
 صح ثبت الملك في باقية ما سكا لان شرطاً كما في الفتح وهي مسئلة تجزية فانه اذا لم يكن لواطئ فيها  
 نفي لامر عليه واذا كانت مشتركة لزمه اه (قوله وهذا الخ) الاشارة الى جميع ما مر (قوله  
 قدم الاب) لانه جهتين حقيقة الملك في نصيبه وحق القتل في نصيب ولده بجر فاق وفي  
 الظهيرية ولو كانت مشتركة بين رجل وابنته وجده فادعوه كاهم فالجداً أولى وينبغي حله على  
 ما اذا كان أبو الرجل ميتاً مثلاً لبيد المدعى الرجوع من جهتين تأمل (قوله والا) اي وان لم  
 يكونا شر يكتفي وهذا صادق بما اذا كانت لابن وحده وللاب وحده والثاني لا يصح هذا لكن  
 أصل المسئلة مفروض في جارية الابن فهو قرينة على ان المراد الاول فقط فافهم (قوله فالابن)  
 اي تقدم دعواه لانها سابقة معنى بجر اي لان له حقيقة الملك ولا يبيعه حتى القتل ولان ماله

ويبيعه الاخيه مثلاً لا يضر  
 نهر بحثا (وصارت أم  
 ولده) لاستناد الملك لوقت  
 العلوق (وعليه قيمتها)  
 لوفقره اقصور حاجة بقائه  
 نفسه عن بقاء نفسه ولذا  
 يحل له عند الحاجة  
 الطعام لا الوطء ويجب على  
 نفقة ابيه لا على دفع جارية  
 لتسريه (لاعقرها وقيمة  
 ولدها) ما لم تكن مشتركة  
 فحجب حصه الشريك وهذا  
 اذا ادعاء وحده فلو مع  
 الابن فان شر يكتفي قدم  
 الاب والا فالابن



الابن سابق فصار كانه ادعى قبل الاب نامل (قوله ولو ادعى) اي الاب وقوله المتني بالنسب  
 نعمت لولد ام الولد وقوله او مدبرته او مكاتبته مجرور ان بالعطف على ام وهذا بيان لمعنى قوله  
 قنة ابنه اي لو ادعى ولدا ام ولد ابنه الذي نذاه ابنه لا يثبت نسبته اليه لا بتصدق المولى لان ام الولد  
 لا تقبل الانتقال الى ملك غير المستولد وقيد بقوله المتني لانه اذا لم ينفه الابن يثبت نسبته منه  
 فلا يمكن ثبوته من الاب وان صدقه الابن وكذا لو ادعى ولدا مدبرة ابنه او ولد مكاتبته ابنه الذي  
 ولدته في الكفاية او قبلها لا يثبت نسبته اليه لا بتصدق الابن كافي البصر لانه لا يمكن جعل الاب  
 مقاد كالكاهن قبل الوطء فار صدقه ثبت نسبته لاحقا ولو الاب بشبهة واظهار لزوم العقر  
 للمكاتبه لانها العقر بوطء المولى فيوطء ابيه اولى وحيث لم يثبت الملك في ام الولد والمدبرة  
 ينبغي لزوم العقر لابن على ابيه كما يفيد ما قد عناه فيما لو وطئها ولم يقبل نامل (قوله وجد  
 صحيح) خرج به الجدا الفاسد كافي الام وكذا غير الجدا من الرحم المحرم فلا يصدق في جميع  
 الاحوال لفقده ولا يتم مجر عن المحيط (قوله بعد زوال ولايته) اي الاب واراد بزوال اولايته  
 عدمه ايشمل ما لو كان كفره او جنونه اذ رقه اصلها افاقه الرحمي والمراد بالولاية ولاية العقل  
 كالمصر (قوله فيه) متعلق بكاف النسب فيه فافهم ان الجدا مشابه للاب في الحكم المذكور  
 (قوله ويستترط ثبوت ولايته) اي ولاية الجدا الناشئة عن فقد ولاية الاب اي لا يكتفي بثبوتها  
 وقت الدعوى فقط بل لابد من ثبوتها من وقت العلوق الى وقت الدعوى قال في الفتح حتى لو انت  
 بالولد لاقبل من ستة اشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تصح دعوته لما قلنا في الاب ٨١ اي من  
 ان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعي قيام ولاية العقل من حين  
 العلوق الى الملك (قوله ولو فاسدا) لان الفاسد يثبت فيه النسب فاستدعي عن تقدم الملك  
 بحر (قوله ابوه) اي اوجده وحق (قوله ولو بالولاية) في البحر عن الخانية اذ تزوج الرجل  
 جارية ولده الصغير فولدت منه لا نصير ام ولده ويقتو الولد بالزانية (قوله اتولده من نكاح)  
 فلم يبق ضرورة الى غايتها من وقت انه لم يثبت النسب بدونه وامومية الولد فرع الملك  
 والنكاح يتأق به (قوله ويجب المهر) لالتزامه اياه بالنكاح وهو ان لم يكن مسمى مهر مشاهرا  
 في الحال نهر (قوله لا القية) لعدم ثبوتها نهر (قوله بملك اخيه له) فمقتضى عاينه بالقرابة هداية  
 وظاهره ان الولد عاق رقية واختلاف فيه فقيل يفتق قبل الانفصال وقيل بعده وغرته تظهر  
 في الارث فلو مات المولى وهو الابن يرثه الولد على الاول دون الثاني والوجه هو الاول لانه  
 حدث على ملك الاخ من حين العلوق فلما ملكه عتق عاينه بالقرابة بالحديث كذا في غاية البيان  
 والظاهر عندى هو الثاني لانه لا ملك له من كل وجه قبل الوضع لقواهم الملك هو القدرة على  
 التصرفات في الشيء ابتداء ولا قدرة له بعد على التصرف في الجنين ببيع او هبة وان صح  
 الايصاف واعتاقه لم يتناول الحديث لانه في المملوك من كل وجه ولذا لو قال كل مملوك املكه  
 فهو حر لا يتناول الخليل بحر واقهره في النهر والمقدس (قوله ومن الخليل) اي من جملة الخليل التي  
 يدفع بها الانسان عنه ما يضره وهذا لما اذا اراد وطء الامه ولا تصير ام ولده وان ولدت  
 منه كي لا تهرد عليه اذ اولدت وعلمت انها لا تباع فيما ملكها الطهله ببيعة او بيع ثم يتزوجها  
 بالولاية فيه يركبها امر فاذا احتاج اليها باعها وحفظ غم الطهله او انفق عليه

ولو ادعى ام ولده المتني في او  
 مدبرته او مكاتبته بشرط  
 تصديق الابن (وجد صحيح)  
 كتاب بعد زوال ولايته  
 عتق وكفر وجنون ورق  
 فيه اي في الحكم المذكور  
 لا يكون كلاب (لا قبله)  
 اي قبل الزوال المذكور  
 وبشرط ثبوت ولايته  
 من الوطء الى الدعوى (ولو  
 تزوجها ولو فاسدا) (ابوه)  
 ولو بالولاية (فولدت لم تصر  
 ام ولده) (اتولده من نكاح  
 ويجب المهر - لا القية  
 ولدها حر) بملك اخيه له  
 ومن الخليل ان يملك امه  
 لطفه ثم يتزوجها

او على نفسه ان احتاج اليه (قوله ولو وطئ جارية امرأته الخ) محتمز قوله سابقا قنة ابنه ما  
 (قوله لا يثبت النسب الا بتصدق المولى الخ) فيه اختصار وعبارة البحر لا يثبت النسب  
 ويدرأ عنه الحد الثالث بجهة فان قال أسلمها المولى لا يثبت النسب الا ان يصدق المولى في  
 الاحلال وفي أن الولد منه فان صدقه في الامر من جميع ما ثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى  
 ثم ملك الجارية يومامن الدهر ثبت النسب كذا في الخانية وفي القنية وطئ جارية اية فولدت  
 منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطئ الشبهة اولالا انه ولد ولده فيعتق عليه حين دخل في  
 ملكه وان لم يثبت النسب يكن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت  
 نسبته منه اه قات ومعنى أسلمها المولى اي نكاح أو بجهة من لا لا بقوله جعلتها لالا لك (قوله  
 وسيجي الخ) ذكر هنا ما يفيد الخلاف وفيه كلام سابق هناك ان شاء الله تعالى (قوله قالت  
 لمولى زوجها) وكذا لو قال ذلك زوج الامه لمولى زوجته لكان لا يقطع المهر بحر (قوله الحر  
 المكاف) قيد به لانه لا يمكن منه الاعناق وفيه انه ليس يعتق انما هو وكيل عن نفسه فقتضاه ان  
 يتوقف بيع العبي على اجازة وليه واما الاعناق فلا يظن اليه الصحة في كونه في طه وصورة  
 كون مولى الزوج غير حر أو غير مكاف أن يشترى العبد المأذون عبدا متزوجا ويرثه الصبي  
 أو المجنون من ابيه والافقه ذكر انه لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعناقه (قوله ورطل  
 من خر) مفعول زادت أي زادته على قولها بالف (قوله كالصحيح) لان البيع هنا غير مقصود  
 فلا يلزم وجود شرطه كما يأتي قريبا (قوله ففعل) أي قال اعنته ح عن النهر (قوله اقتضاء)  
 هو دلالة اللفظ على مسكوت يتوقف عاينه صدق الكلام أو صحتة فلا قول كحديث رفع الخطأ  
 والنسب بيان أي رفع حكمه ما هو الاثم والافهم ما واقعا في الخارج والثاني كونه لثنا فانه  
 لا يمكن تصحيحه الا بتقديم الملك اذ الملك شرط الصحة العتق عنه فقتضاه الملك بالبيع مقتضى  
 بالفتح والاعتناق عن الاثر مقتضى بالكسر فيه يير قوله اعتق طلب العتق منه بالالف ثم  
 امره باعتناق عبدا الاثر عنه وقوله اعتقت غليلك منه ثم الاعتناق عنه واذا ثبت الملك لا أثر  
 فسد النكاح للثنا في بين الامر من ثم الملك فيه بشرط والشروط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى  
 بالفتح بشرط المقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه اظهار القية في ثبوت شرط أهلية الاثر  
 للاعتناق حتى لو كان مكان صبيما اذ نال يثبت البيع وبسقط القبول الذي هو ركن البيع  
 ولا يثبت فيه خيار روية أو عيب ولا يثبت شرط كونه مقدورا التسليم فصح الامر باعتناق الابن  
 وبسقط اعتبار القية في الفاسد كما لو قال اعنته عني بالف ورطل من خر اه بحر بالمعنى  
 (قوله لكن لو قال الخ) حاصله ان ما ثبت بالاقتضاء انما يثبت بشرط المقتضى بالكسر  
 لا بشرط نفسه كما علمت لكن هذا اذا لم يصرح بالمقتضى بالفتح قال في فتح القدير فلو صرح  
 بالبيع فقال بعتهك واعنته لا يبيع عن الاثر بل عن المأمور فيثبت البيع ضمنيا في هذه المسئلة  
 ولا يثبت صريحا كبيع الاجنحة في الارحام فاذا صرح به ثبت بشرط نفسه والبيع لا يتم الا  
 بالقبول ولم يوجب دفعه متق عن نفسه اه أي ولا يفسد النكاح كافي البحر (قوله ومقاده الخ)  
 البحث اصحاب النهر ح (قوله لو قال) أي الاثر والاولى التصريح به والاثبات به بده  
 بضمير (قوله وسقط المهر) لاستحالة تزوجه على عبدها نهر (قوله لا يفسد) أي النكاح خلافا

(ولو وطئ جارية امرأته أو  
 والده أو جده فولدت  
 وادعاء لا يثبت النسب الا  
 بتصدق المولى) فلو  
 كذبه ثم ملك الجارية وقتا  
 ما ثبت النسب وسيجي في  
 الاستيلاء (حره) متزوجة  
 برقيق (قات لمولى زوجها)  
 الحر المكاف (اعنته عني  
 بالف) أو زادت ورطل من  
 خر اذا فاسد هنا كالصحيح  
 (ففعل فسد النكاح)  
 انقدم الملك اقتضاء كانه  
 قال بعته منك واعنته  
 عنك لكان لو قال كذلك  
 وقع العتق عن المأمور اهدم  
 القبول كما في الحواشي  
 السعدية ومقاده أنه لو قال  
 قبلت وقع عن الاثر  
 (والولاء لها) ولزوم الالف  
 وسقط المهر (وبقع) العتق  
 (عن كفارتها ان توت) عنها  
 (ولو لم تقل بالالف لا) يفسد  
 لعدم الملك (والولاء له) لانه  
 العتق واقعه أعلم



لا يبي يوسف والله تعالى أعلم

(باب نكاح الكافر)

المأخوذ من نكاح الاسرار والارغام من المأخوذ من نكاح الكفار وقتل في آخر باب  
 المهر حكم مهر الكافر وأنه ثبت بقيمة أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة  
 في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وسرمة  
 مطلقة ثلاثا ونكاح محارم (قوله يشهد المشرى والكاتب) لو قال يشهد النكابي وغيره كان  
 أولى به دخل من ليس بشرك ولا كتابي كالدخول في ان التعمير بالكفر لشموله النكابي  
 أولى من تعبير الهداية تبعاً للقدوري بالمشرى ح واعترض في الفتح عن الهداية بأنه أراد  
 بالمشرى ما يشمل النكابي اما تغليباً وهذا بالي ما اختاره البعض من ان أهل الكتاب داخلون  
 في المشرى كمن أو باعته اقول طائفة منهم عزير ابن الله والمسيح ابن الله تعالى الله رب العزة  
 والكبرياء (قوله خلافاً لما لا) فلا يقول بصحة انكحتم ولو صححت بين المسلمين وأخذ منه انه  
 لا يقول بالاصلين الاخيرين بالاولى ط (قوله ويرده) أي قول مالك المذهب من قوله خلافاً  
 لما لا فإنه بمنزلة وقال مالك لا يصح ط (قوله وامرأته حالة الخطب) أي فله الاضافة  
 فاضحية عرفاً واغرة بالنكاح وقد قسم الله تعالى في كتابه مقبلة لهذا المعنى ط (قوله ولدت  
 من نكاح لامن سفاح) أي لامن زنا والمراد به نفي ما كانت عليه الجاهلية من أن المرأة تسافح  
 رجلاً لعدة ثم يتزوجها وقد استدل بالحديث المذکور في الفتح أيضاً ووجهه أنه صلى الله  
 عليه وسلم لم يمتعه ما وجد قبل الاسلام من أنسكة الجاهلية من كاحوا ولا يقال ان فيه اساءة أدب  
 لاقتضائه كفر الابوين الشرعيين مع أن الله تعالى أحياهم الله وآمنابه كما ورد في حديث ضعيف  
 لا نأقوله ان الحديث أعم بدليل رواية الطبراني وأبي نعيم وابن عساكر خرجت من نكاح ولم  
 أخرج من سفاح من لدن آدم الى أن ولدني أبي وأمي لم يصبي من سفاح الجاهلية شيء واحياء  
 الابوين بعد موتهم - لا ينافي كون النكاح كان في زمن الكفر ولا ينافي أيضاً ما قاله الامام في  
 الفقه الاكبر من أن والديه صلى الله عليه وسلم ما ناعا على المكفر ولا ما في صحيح مسلم استأذنت  
 ربي أن أستغفر لامي فلم يأذن لي وما فيه أيضاً ان رجلاً قال يا رسول الله أين أبي قال في النار  
 فاستأذنته فقال أين أبي وأباك في النار لا مكان أن يكون الاحياء بعد ذلك لانه كان في حجة  
 الوداع وكون الايمان عند المعايير غير نافع فكيف بعد الموت فذلك في غير الخصومة التي  
 أكرم الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم وأما الاستدلال على نجاته جابياً بما نافي في زمن الفترة فهو  
 مجنى على أصول الاشاعرة أن من مات ولم تبلغه الدعوة يموت ناجياً اما الماتر يدية فان مات  
 قبل مضي مدته يمكنه فيها الأمل ولم يعتقد ايماناً ولا كفر فلا عقاب عليه بخلاف ما اذا اعتقد  
 كفر الوات بعد المدة غير معتقد شيانم البخاريون من الماتر يدية وافتقوا الاشاعرة وحلوا  
 قول الامام لا عذر لاحد في الجهل بخالفه على ما به البعثة واختاره الحق ابن الهمام  
 في التحرير لكن هذا في غير من مات معتقداً لا كفراً فقد صرح النووي والفخر الرازي بان  
 من مات قبل البعثة مشركاً فهو في النار وعليه حل بعض المالكية ما صح من الاحاديث في

(باب نكاح الكافر)  
 يشمل المشرى والكتابي  
 وهما ثلاثة أصول الاول  
 أن كل نكاح صحيح بين  
 المسلمين فهو صحيح بين أهل  
 الكفر) خلافاً لما لا ويرده  
 قوله تعالى وامرأته حالة  
 الخطب وقوله عليه الصلاة  
 والسلام ولدت من نكاح  
 لامن سفاح (و) الثاني ان  
 كل نكاح حرم بين المسلمين  
 لغة بشرطه

مطلب  
 في الكلام على أبوي النبي  
 صلى الله عليه وسلم وأهل  
 الفترة

تعذيب أهل الفترة بخلاف من لم يشركتهم ولم يوحدهم بل بقي عمرو في غفلة من هذا كله ففهم - م  
 الخلاف وبخلاف من اعتدى منهم بعقله كقس بن ساعدة وزيد بن عمرو بن نفيل فلا خلاف  
 في نجاتهم وعلى هذا فالظن في كرم الله تعالى أن يكون أبواهم صلى الله عليه وسلم لم من أحد هذين  
 القسمين بل قبل أن آياه صلى الله عليه وسلم لم كاهم مودون اقول تعالى وتقلب لك في  
 الساجدين لكن رده أبو حنيفة في نفسه بانه قول الرافضة ومعنى الآية وتردد في تصفح  
 أحوال المنجدين فافهم وبالجمله كما قال بعض المحققين انه لا ينبغي ذكر هذه المسئلة الا مع  
 مزيد الأدب وليست من المسائل التي يضرب بها أهل أو يستدل بها في المواقف فقط  
 الماسان عن النكاح في الاجمعي أولى وأسلم وسيأتي زيادة كلام في هذه المسئلة في باب المرتد عند  
 قوله ونوبة الياسر مقبولة دون ايمان الياسر (قوله كعدم شهود) وعدة من كافر (قوله عقد  
 الامام) هو الصحيح كما في المضمرات قهستاني وعند زفر لا يجوز زواجه مع الامام في النكاح بغير  
 شهود ومع زفر في النكاح في عدة الكافر ح قال في الهداية ولا يبي حصة أن الحرمة لا يمكن  
 اثباتها احق بالشرع لانهم لا يخطبون بحقوقه ولا وجهه الى ايجاب العدة حقاً للزوج لانه  
 لا يبعثه بغيره بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم لانه يعتقده ا وظاهره أنه لا عدة من الكافر عند  
 الامام أصلاً واليه ذهب بعض المشايخ فلا تثبت الرجعة للزوج بغير طلاقها ولا يثبت نسب  
 الولد اذا أتت به لاقول من ستة أشهر بعد الطلاق وقيل يجب السكنى بغيره بغيره لا ينعى من حصة  
 النكاح فيثبت للزوج الرجعة والنسب والاصح الاول كما في القهس - تاني عن الكرماني ومثله  
 في العتبية وذكري الفتح أنه الاولى وليكن منع عدم ثبوت النسب لانهم لم ينقلوا ذلك عن الامام  
 بل فرعوه على قوله بصحة العقد بناء على عدم وجوب العدة فلما ان يقول بعدم وجوبها  
 ويثبت النسب لانه اذا علم من له الولد بطريق آخر وجب الحاقه به بعد كونه عن فراش صحيح  
 ويحتمل انه لا يقل من ستة أشهر من الطلاق عما يفي به ذلك ا وظاهره في البحر ونافذ في المهر  
 بان المذکور في المحيط والزباني أنه لا يثبت النسب قال وقد غفل عنه في البحر وأنت خير بان  
 صاحب الفتح لم يدع أن ذلك لم يذكروا بل اعترف بذلك وانما تارة في التصريح وأنه لا يلزم من  
 عدم ثبوت العدة عدم ثبوت النسب فافهم (قوله طرفة المهر) أي محل العقد وهو الزوجة  
 بان كانت غير محل له أصلاً فان الحرمة متعاقبة له ابتداءً وبها يختلف عدم الشهود والعدة كما  
 ياتي (قوله كحارم) وكطائفة ثلاث ومعتقدهم (قوله بل فاسداً) أفاد أن الخلاف في الجواز  
 والقساد مع اتفاقهم على عدم التعرض قبل الاسلام والموافقة صلى (قوله وعليه) أي على  
 الاصح من وقوعه جائزاً يجب النفقة اذا طلقها واذا دخل بها ثم أسلم فقدقه انه ان يحد كافي  
 الجراحا على القول بوقوعه فاسداً لا يجب ولا يحد فاذقه لانه لو طلق في غير ما كان فلا يكون محصناً  
 (قوله واجمعوا الخ) جواب عما قال انه على القول بالجواز ينبغي ثبوت الارث أيضاً والجواب  
 أن القياس عدم ثبوت الارث لاحد الزوجين لانهم الاجنبيان لكن ثبت بالنص على خلاف  
 القياس في النكاح الصحيح مطلقاً أي ما يمتنع به حجة عند الإطلاق كالنكاح المعقود شرعاً أو ما  
 نكاح المحارم فيسمى صحيحاً لا مطلقاً بل بالنسبة الى الكفار وفيه نص على مورد النص قلت  
 وفيه أن ما فقد شرطه ليس صحيحاً عند الإطلاق أيضاً مع أنه ثبت فيه التوارث كما سيجد كره

كعدم شهود (يجوز في  
 حقهم اذا اعتقدوه) عند  
 الامام (ويقرن عليه بعد  
 الاسلام) الثالث (أن  
 كل نكاح حرم حرمة  
 المحل) كحارم (يقع جائزاً  
 وقال مشايخ العراق لا) بل  
 فاسداً والاول أصح وعليه  
 يجب النفقة ويحد فاذقه  
 واجمعوا على أنهم  
 لا يوارثون لان الارث ثبت  
 بالنص على خلاف القياس  
 في النكاح الصحيح مطلقاً  
 فبقيت نص عليه ابن مالك



الشارح في كتاب الفرائض حيث قال معز بالبوهرية وكل ذكاح لو أسلم بقران عدة يتوارثان به وما لا فلا قال رحمه الله في الظهيرية اه تأمل في حكمية الاجماع تبعا للبدائع نظرة قد جرى القه... تنافى على ثبوت الارث لكن الصحيح خلافه كما سمعت وكذا قال في سبب الانهرولا يتوارثون بشكاح لا يقتران عليه كذكاح المحارم وهذا هو الصحيح اه (قوله أسلم المتزوجان الخ) وكذا لو ترافعا البنا قبل الاسلام أقرا عليه ولم يذكروا له ما لم يعلم بالاولى كما في النهر والبصر (قوله أوفي عدة كافر) احتراز عن عدة مسلم كإيقاعه المصنف بعد وقيد في الهداية الاسلام والمرافعة بما اذا كانا والمرمة قائمة قال في العناية وأما اذا كانا بعد انقضاء العدة فلا يفرق بينهما بالاجماع (قوله معتقد من ذلك) فلو لم يكن جائزا عندهم يفرق بينهما ما اتفقا لانه وقع باطلا فيجب التجديد بغير وقت بعض المحققين عن ابن كمال أن الشرط جواريه في دين الزوج خاصة اه قلت والظاهر أنه أراد الزوج الاول وهو الذي طلقها لان العدة حق الزوج المطلق فاذا كان لا يعتد بها لا يمكن إجماعهم اليه بخلاف ما لو كانت تحت مسلم كما قدمناه قريبا عن الهداية تأمل (قوله أقرا عليه) أي عنده خلافا له فيما اذا كان النكاح في العدة كما مر لكن في البصر والفتح عن الميسر اذا أسلموا العدة منقضية لا يفرق بالاجماع (قوله لانا أمرنا بقرانهم الخ) هذا التعديل انما يظهر فيما اذا ترافعا وما كافران أما بعد الاسلام فانه ما في البحر من أن حالة الاسلام والمرافعة حالة البقاء والشهادة ليست شرط فيها وكذا العدة لا تنافيها كلن كوحدة اذا وطئت بشبهة اه ط أي فان الموطوءة بشبهة تجب العدة عليها حال قيام النكاح مع زوجها وقصره عليه فتح أي تحرم عليه الى انقضاء العدة (قوله بحر من) بان تزوج بمجوسى أمه أو بنته وكذا الزوج مطاقتة ثلاثا وجمع بين خمس أو اثنين في عدة ثم أسلم أو أحدهما فرق بينهما بالاجماع فتح وكذا قال في النهر وليس الحكم مقصودا على المحرمية بل كذلك لو تزوج مطاقتة ثلاثا الخ ثم قيدنا بكونه تزوج خمس في عدة لانه لو تزوجهن على التعاقب فرق بينهما وبين الخامسة فقط ولو تزوج واحدة ثم أربعة جاز نكاح الواحدة لا غير ولو أسلم بعد ما فارق إحدى الاثنين أقرا عليه اه وعامة فيه (قوله فرق القاضي) أما على قولهما فظاهر لان هذه النكحة حكم البطلان فيما بينهما وأما على قوله فلانه وان كانا أحكم الأمة في الأصح حتى تجب النفقة ويحد فاذقه الا ان المحرمية وما معها تنافي البقاء كما تنافي الابتداء بخلاف العدة نهر وفي أبي السموذ عن الجوى قال البرجندى ظاهر العبارة يدل على انه لا تنفع البيهوتة بالاسلام وقال قاضيان تبيين بدون تفريق القاضي ذكره في القنية (قوله عدم المحلية) أي محلية المحرمية وما معها العقد الزوجية ابتداء وبقائه وهذا تعليل على قول الامام كجاءت (قوله ويعرفه أحدهما لا يفرق) أي عنده خلافا له باختلاف ما اذا ترافعا فانه يفرق بينهما عند أحد أيضا انهما أحكم الاسلام فصار القاضي كالحكم فتح (قوله لبقاء حق الآخر) لانه لم يرض بحكمنا (قوله بخلاف اسلامه) أي اسلام أحدهما جواب عن قولهما بأنه يفرق بمرافعة أحد الزوجين كما يفرق بالاسلام وبيان الجواب على قوله بالفرق وهو انه بالاسلام أحدهما ظهرت حرمة الآخر لثبوت اعتقاده واعتقاد المصنف لا يعارض اسلام المسلم لان لاسلام به لولا لا يعلل بخلاف مرافعة أحدهما ورضاه فانه لا يتغير به اعتقاده الآخر

(اسلم المتزوجان بلا) معاص  
شهود أو في عدة كافر  
معتقد من ذلك أقرا عليه  
لانا أمرنا بقرانهم وما  
يعتقدون (ولو كانا) أي  
المتزوجان اللذان أسلموا  
(محرمين أو أسلم أحده  
المحرمين أو ترافعا البنا  
وهما على القاضي كفر فرق)  
القاضي أو الذي حكمه  
(بينهما) لعدم المحلية  
(ويعرفه أحدهما لا)  
يفرق ببقائه حتى الآخر  
بجدا لاسلامه لان  
الاسلام به لولا لا يعلل

من (قوله الا اذا طلقها ثلاثا الخ) استنفذ من قوله ويعرفه أحدهما لا يفرق ط (قوله فانه يفرق بينهما) لان هذه التفرقة لا يتضمن ابطال حق على الزوج لان الطلقات الثلاث قاطعة لثبات النكاح في الاديان كلها بغير قلة كمن المشهور الآن من اعتقاد أهل الذمة انه لا طلاق عندهم ولعله مما غيروا من شرائعهم (قوله كالوخالها) تشبيهه في مطلق تفرق لا بقيد كونه بعد مرافعة أقول الشارح بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مرافعة ط (قوله من غير عقد) وذلك لان الخلع طلاق والذي يعتد به كون الطلاق من بلا للنكاح والوطء بعده حرام في الاديان كلها بمجرد نهر أي بالوطء بعده ومحل الحدان لم يعتد بشبهة الحل في العدة كما نص عليه في الحدود ومثل هذا التعامل يقال في مسألة الطلاق الثلاث الاتية ط (قوله أو تزوج كناية في عدة مسلم) وكذا الزوج الذي مسلمة مرة أو أمة في الكافي للحاكم الشهيد أنه يفرق بينهما ويعاقب ان دخل بها ولا يبلغ أربعين سوطا وتعزير المرأة من زوجها وان أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه ه (تنبيه) قال في النهر قيد المصنف بكون المتزوج كافر لان المسلم لو تزوج ذمية في عدة كافر ذكر بعض المشايخ أنه يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يتبرأ منه وقالا النكاح باطل كذا في العناية وأقول وينبغي أن لا يختلف في وجوبها بالنسبة الى المسلم لانه يعتد بوجوبها لا ترى أن القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقيد بكونهم لا يدرشونه او يكونه جائزا عندهم لانه لو لم يكن جائزا بان اعتدوا ووجوبها يفرق إجماعا قال في الفتح فيلزم في المهاجرة وجوب العدة ان كانوا يعتدونه لان المضاف الى تباين الدار الفرة لاني العدة اه قلت قوله وينبغي الخ قد يقال فيه انه مما لا ينبغي لما مر من أن العدة انما تجب حق الزوج أي الذي طلقها ولا تجب له بدون اعتقاده ولما قدمناه أيضا عن ابن كمال من اعتبار دين الزوج خاصة وكذا ما قدمناه من ترجيح القول بأنه لا عدة من الكافر عند الامام أصلا تأمل (قوله أو تزوجها قبل زوج آخر الخ) مقتضاه أن المسئلة الاولى مفروضة فيما اذا طلقها ثلاثا وأقام معها من غير تجديد عقد آخر حتى تكون مسئلة أخرى ويشكل الفرق بينهما فانه اذا توقف التفريق في الاولى على طلب المرأة يلزم أن يتوقف هنا على طلبها بالاولى لانه اذا جدد عقد عليه قبل زوج آخر حصلت شبهة العقد فكيف يفرق بينهما بالاطلاق أصلا مع وجود شبهة العقد ولا يفرق الا بطلب عقد عدم وجود شبهة العقد ولذا والله أعلم ذكر في البصر عن الاسيبي أنه اذا طلقها ثلاثا ان أسكنها من غير تجديد النكاح عليها فزق بينهما وان لم يترافعا الى القاضي وان جدد عليها من غير أن تزوج با آخر فلا تفرق ثم قال وهو مخالف لما في المحيط لانه سوى في التفريق بين ما اذا تزوجها ولا حيث لم تزوج بغيره اه قلت لكنه مخالف أيضا لما قدمناه عن الفتح وغيره من أن مثل المحرمين ما لو تزوج مطلقته ثلاثا الا أن يخص ذلك بما اذا أسلم أو أحدهما أسكنه خلاف ما في الزيلعي حيث قال وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارم والخمس اه أي الخلاف المأثور بين الامام وصاحبيه من انه يفرق بمرافعة ما عنده لا بمرافعة أحدهما فليتأمل (قوله خلافا للزيلعي الخ) أقول ما في الحاشي القديس ليس فيه مخالفة لما

(الا اذا طلقها ثلاثا وطلبت  
التفريق فانه يفرق بينهما)  
اجماعا كالوخالها ثم أقام  
معها من غير عقد أو تزوج  
كناية في عدة مسلم أو  
تزوجها قبل زوج آخر  
وقد طلقها ثلاثا فانه في  
هذه الثلاثة يفرق من غير  
مرافعة بغير عن المحيط  
خلافا للزيلعي والحاشي  
من اشتراط المرافعة



هنا كما يعرف من عبارة الحاموي التي نقاه المصنف في منعه فراجعها وأما الزباني فقيه مخالفة  
 فانه ذكر ما قدمناه عنه آنفا ثم قال رد كفي الغاية معز بالي المحيط أن المطلقة ثلاثا لو طابت  
 التفریق بفرق بينهم ما بالاجماع لانه لا يتضمن ابطال حق الزوج وكذا في الخلع وعدة المسلم  
 لو كانت كناية وكذا لو تزوجها قبل ان ينفك عنها في المطلق ثلاثا اهـ ووجه مخالفة ان قوله  
 وكذا في الخلع الخ يفيد توقف التفریق على الطلب في المسائل الثلاث كالسنة الاولى  
 كما هو مقتضى التشبيه وصرح بذلك في الفتح حيث ذكر عبارة الغاية وقال عقب قوله وكذا  
 في الخلع يعني اختلاف من زوجها الذي تم أمسكها فرفعته الى الحام كنهانه بفرق بينهم حالان  
 اما كنهان الخ فاعزاه في الغاية الى المحيط ونقله عن الزباني وصاحب الفتح بخلاف ما  
 في البحر عن المحيط وهو الذي مشى عليه المصنف من عدم توقفه على المرافعة في المسائل  
 الثلاث وتوقفه في المسئلة الاولى فقط وذكر في النهر أيضا عبارة المحيط الرضوى وهي  
 كما مشى عليه صاحب البحر والمصنف فهداه وجه مخالفة الذي أراد الشارح ونبه عليه  
 في النهر أيضا وقد خفي على المحققين فافهم نعم في كلام الزباني مخالفة من وجه آخر وهو أنه  
 ذكر أولاً أن المطلقة ثلاثا مثل المحرمين في جريان الخلاف كما ذكرناه قريباً ثم ذكر ما في الغاية  
 من أنه يفرق بطلبها اجماعاً ورأيت في كافي الحام كنهانه بما يؤيد ما في الغاية وذلك حيث  
 قال وإذا طلق الذي زوجته ثلاثاً ثم أقام عليها فرفعته الى السلطان فرق بينهم ما وكذا لو  
 كانت اختلعت وإذا تزوج الذي اذمية وهي في عدة من زوج مسلم فطلقة أو مات عنها فاني  
 أفرق بينهم ما اهـ لكن مفاده أن التفریق في هذه الأخيرة لا يحتاج الى مرافعة وطلب  
 أصلاً اتفق حق المسلم ومثلها ما قدمناه عن الكافي أيضاً وهو ما لو تزوج الذي مسلمة (قوله  
 وإذا أسلم أحد الزوجين الخ) حاصله ورأسلام أحدهما على اثنين وثلاثين لانه ما أمأن  
 يكونا كتابين أو مجوسيين أو الزوج كتابي وهي مجوسية أو بالعكس وعلى كل فالسالم  
 أما الزوج أو الزوجة وفي كل من الثمانية إما أن يكونا في دارنا أو في دار الحرب أو الزوج  
 فقط في دارنا أو بالعكس أفاده في البحر وفيه أيضاً بما لا خلاف لان النصرة انية إذا تهودت أو  
 عكس لا يلتفت اليهم لان الكفر كله واحدة وكذا لو تجت زوجة النصراني فهو ما  
 على نكاحهما كالأول كانت مجوسية في الابتداء اهـ والمراد بالمجوسية من ليس له كتاب  
 حاموي فيشمل الوثني والذمري وأراد المصنف بالزوجين المجوسية في دار الاسلام وسباني  
 محترزه في قوله ولو أسلم أحدهما مع الخ (قوله أو امرأة الكتابي) اما إذا أسلم زوج الكتابية  
 فان النكاح يني كما ياتي متنا (قوله أو سكت) غير أنه في هذه الحالة يكرر عليه العرض  
 ثلاثاً احتياطاً كذا في المبسوط نهر (قوله فرق بينهم ما) والم يفرق القاضي فهو زوجته  
 حتى لو مات الزوج قبل أن يسلم امرأته الكافرة وجب لها المهر أي كماله وان لم يدخل بها لان  
 النكاح كان تاماً ويقرر بالموت فتح وانما لم يتوارثا مانع الكفر (قوله صبياً عتيقاً) أي  
 به قبل الإديان لان رده معتبرة فكذا لماؤه فتح قال في أحكام السفار والعتق كالصبي  
 المسائل اهـ (قوله على الأصح) وقبل لا ينعبر بأبوه عند أبي يوسف كالأمة تبرر دونه عنه فغ

(وإذا أسلم أحد الزوجين  
 المجوسيين أو امرأة الكتابي  
 عرض الاسلام على الآخر  
 فان أسلم بها (والا) بان  
 أبي أو سكت (فرق بينهم ما  
 ولو كان) الزوج (صبياً  
 عتيقاً) انشأ على الأصح  
 (والصبي كالمسيحي)

(قوله فيما ذكر) أي من حكم الاسلام والاباء والسكوت (قوله ولو كان) أي الصبي كما تنبيهه  
 عبارة الفتح وليس بقيد بل البالغ مثله (قوله اعدم نهائيه) بخلاف عدم القير فان نهائية  
 (قوله بل يعرض الاسلام على أبيه الخ) قال في النهر يروى عنه وانما يعرض الاسلام على أبيه  
 أو أمه لصيرورته مسالماً بالاسلام أحدهما فان أسلم أحدهما أقرأ على النكاح وان أبي فرق بينهم ما  
 دفعنا للضرر عن المسئلة ويصير مرتد اتمه بارتداد أبيه ولحقه ما به بخلاف ما إذا تزوج في دار  
 الاسلام أو بلغ مسالماً من جن أو أسلم عاقلاً قبل البلوغ فارتد ولحقه ما به لانه صار مسلماً ببيعة  
 الدار عند قول تبعية الابوين أو بتقرر ركن الايمان منه قال نعم الاثمة وليس المراد من  
 عرض الاسلام على والده أن يعرض عليه بطريق الإلزام بل على سبيل الثقة المملومة من  
 الاباء على الاولاد عادة فلهذا ذلك يصحله على أن يلم الا ترى انه إذا لم يكن له والدان جعل  
 القاضي له خصمه أو فرق بينهم ما فهذا دليل على أن الاباء يستعطف اعتبارهم هذا المذهب اهـ وهذا  
 مانع له عن الباقي ومثله في التاترخانية وحاصله أن فائدة نصب الوصي الحكم بالتفریق  
 بلا عرض بل بقطع العرض للضرورة لانه لا يصير مسالماً ببيعة غير الابوين وقد علم عاذاً كنهانه  
 أنه لو كان له أم فقط يعرض الاسلام عليها فان أبى فرق بينهم لانه لا تبع لها وان لم تكن لها ولاية  
 عليه لان المناط هنا التبعية لا الولاية فقول بعض المحققين انه عند عدم الأب لا يعرض على الأم  
 بل ينصب له وصياً غير صحيح نعم لو كان أبواه مجنونين أو ضالين في ان ينصب عنه وصياً والحاصل  
 ان المجنون كالصبي في تبعيته لا يوجب له اسلاماً وكفر ما لم يسلم قبل جنونه (قوله وهي مجوسية  
 الخ) بخلاف عكسه وهو ما لو كانت نصرانية وقت اسلامه ثم عتبت فانه تقع القرعة بلا عرض  
 عليها بغير عن المحيط وظاهره وقوع القرعة بالتفریق القاضي لان ما سارت كما رتد تأمل (قوله  
 طلاق ينقص العدد) أشار الى ان المراد بالطلاق حقيقة لا الفسخ فلو أعلم ثم تزوجها عتلت  
 عليها طائفتين فقط عندهما وقال أبو يوسف انه فسخ ثم هذا الطلاق بائن قبل الدخول أو بعده  
 قال في التمايه حق لو أسلم الزوج لاعتك الرجعة قال في البحر وأشار بالطلاق الى وجوب العدة  
 عليه ان كان دخل به الان المرأة ان كانت مسلمة فقد التزمت احكام الاسلام ومن حكمه وجوب  
 العدة وان كانت كافرة لا تعتقه وجوبها فالزوج مسلم والعدة حقة وحقوقنا لا تبطل بديانته من  
 والى وجوب النفقة في العدة ان كانت هي مسلمة لان المنع من الاستمتاع باجماع جهة بخلاف  
 ما إذا كانت كافرة واسلم الزوج لان المنع من جهته اولاً ولا لانه لو كان قبل الدخول اهـ اما  
 لو أسلمت وابت زوجها فلها نصف المهر قبل الدخول وكاه به كافي كافي الحام كنهانه في البحر  
 وأشار أيضاً الى وقوع طلاقه عليها ما دامت في العدة كالأول وقعت القرعة بالخلع أو بالحب أو العنة  
 كذا في المحيط وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو الذي أو هي وظاهر  
 ما في الفتح انه خاص بما إذا أسلمت وهي هو والظاهر الاول اهـ أقول ما في الفتح صريح في  
 الاول حيث قال إذا أسلم أحد الزوجين الذميين وفرق بينهم ما بالاباء الا آخره فانه يقع عليها طلاقه  
 وان كانت هي الاية مع ان القرعة فسخ وبه يقتض ما قبل إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع  
 عليها طلاقه اهـ ثم ظاهراً في المحيط يفيد أنه خاص بما إذا كان هو الذي وهو قوله كالأول  
 وقعت القرعة بخلع الخ لان امرأته من جانبته فتكون طلاقاً ومعدة الطلاق يقع عليها الطلاق

فيما ذكر والاصل ان  
 كل من صح منه الاسلام  
 اذا انفق به صح منه الاباء اذا  
 عرض عليه (ويستظهر عقل)  
 أي عتيد (غير المجزول)  
 كان (مجنوناً) لا يقتصر  
 اعدم نهائيه بل (يعرض)  
 الاسلام (على أبيه) فافهم  
 أسلم تبعه فيبي النكاح  
 فان لم يكن له أب نصب  
 القاضي عنه وصياً فيقضى  
 عليه بالنفقة باطاني عن  
 البهني عن روضة العلماء  
 للزاهد (ولو أسلم زوج  
 وهي مجوسية تهودت أو  
 تنصرت بق نكاحها كالأول  
 كانت في الابتداء كذلك)  
 لانها كتابية ما لا  
 (والفرق) بينهم ما (طلاق)  
 ينقص العدد (لأبي لولو  
 ابت)



أما لو كانت هي الآلية تكون الفرقة فسحق رفع العقد فلا يقع الطلاق في عدته ثم في  
 البحر أول كتاب الطلاق أنه لا يقع في عدة الفسخ إلا في ارتداد أحد - ما تقرر في القاضي بآباء  
 أحدهما عن الإسلام وفي البرازية وإذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه لكن  
 قال الخمر الرمي أن هذا في طلاق أهل الحرب أي ذمهم أو هاجر أحدهما إلى الشام - ما لا ينعقد  
 عليها قلت أن هذا الحل يمكن في عبارة البرازية دون عبارة طلاق البصر فليست أمم وسبب  
 تمام الكلام على ذلك آخر باب الكتابات (قوله لأن الطلاق لا يكون من النساء) بل الذي  
 يكون من المرأة عند القدرة على الفرقة شرعا هو الفسخ فينبو القاضي متابعه في ما عليه  
 (قوله وآباء المميز) أي تقرر في القاضي بسبب الآباء والأقارب ليس بطلاق ح (قوله وأحد  
 أبوي الجنون) أي إذا لم يوجد لأحد من الآباء أو أمه أو أباؤه أو جداه فلا بد من إباحة كل من سأل عنه ولو  
 أسلم أحدهما تبعه كما مر (قوله طلاق في الأصح) يشير إلى أنه في غير الأصح يكون فسخا أبو  
 السعد (قوله فليس بإباهل للإيقاع) أي إيقاع الطلاق منهم إباحة أهل الوقوع أي حكم  
 الشرع بوقوعه عليهم ما عند وجوده ووجهه وفي شرح التحرير قال صاحب الكشف وغيره المراد  
 من عدم شرعية الطلاق أو الإيقاع في حق الصغير عدم الحاجة فاما عند تحققها  
 فموضوع قال فسر الأئمة السرخسي فعدم بعض مشايخنا أن هذا الحكم غير مشروع أصلا في  
 حق الصبي حتى أن امرأته لا تكون محلا لطلاق وهو - ذاهم عندي فان الطلاق على ثلاث  
 الشكاح إذا ضرر في إثبات أصل المالك بل الضرر في الإيقاع حتى إذا تحققت الحاجة إلى صحة  
 إيقاع الطلاق من جهة دفع الضرر كان صحيحا فإذا أسلمت زوجته أو أبي فرق بينهما ما كان  
 طلاقا عند أبي حنيفة ومحمد وإذا ارتدوا العياذ بالله تعالى وقت البيئونة وكان طلاقا في قول  
 محمد وإذا وجدته مجبوا بالخاصة ففرق بينهما ما كان طلاقا عند بعض المشايخ ما كانت  
 وحاصله أنه كالبالغ في وقوع الطلاق منه هذه الأسباب إلا أنه لا يصح إيقاعه منه ابتداء للضرر  
 عليه ومثله الجنون وبه ظهر أنه لا حاجة إلى إيقاع من القاضي لأن تقرر في القاضي هنا  
 كتفرقه بآباء البالغ عن الإسلام وهو طلاق منه بطريق النيابة فيكفي في الصبي والجنون  
 لكن لما كان المشهور أنه لا يقع طلاقهما أي ابتداء وكان وقوعه منهما باعراض غريبين قال  
 الزبلي وغيره أنه من أغرب المسائل فافهم (قوله كالورث قريبه) أي الرحم المحرم منه كأن  
 ورث أباه المملوك لأخيه من أم مثله فانه يمتنع عليه وكالورث محلوكة أي مهوره منه انفسخ  
 النكاح (قوله لم يقع) لأنه علقه على ما ياتي وقوعه منه فان الجزاء وهو أنت طالق لا ينعقد  
 سيما لطلاق الاعتد وجود الشرط فلا بد من كون الشرط صالحا فهو كقوله ان مت  
 فانت طالق كذا ظهر لي (قوله وقع) ما صرحوا به من أن الإهلية انما تتعبر وقت التعليق  
 لا وقت وجود الشرط وليس الشرط هنا وهو دخول الدار متناظرا لانعدام الجزاء سيما  
 للطلاق بخلاف المسئلة الأولى والحاصل أنه لا بد في صحة التعليق من وجود الإهلية وقته  
 وعدم منافاة الشرط المعاق عليه للجزاء المعاق وهذا وجهه من اختلاف الأولى فانه  
 وجدت فيها الإهلية وقت التعليق وقته لا آخره وهو عدم المناقاة هذا ما ظهر لي (قوله  
 ولو أسلم أحدهما) - هذا ما قبل قوله في ما مر وإذا أسلم أحد الزوجين الجوسيين

لأن الطلاق لا يكون  
 من النساء (وآباء المميز  
 وأحد أبوي الجنون طلاق  
 في الأصح وهو من أغرب  
 المسائل حيث يقع الطلاق  
 من صبي ومجنون زبلي  
 وفيه نظر إذا طلاق من  
 القاضي وهو عليه ما  
 لا منه أفله إباحة للإيقاع  
 بل لوقوع كالورث قريبه  
 ولو قال أن جنت فانت  
 طالق لم يقع بخلاف أن  
 دعات لدار فدخلها مجنونا  
 وقع (ولو أسلم أحدهما)  
 أي أحد الجوسيين أو امرأة  
 الكتابي (نعم) أي في دار  
 الحرب ومطلق بها

٣ مطلب  
 الصبي والجنون ليس بإباهل  
 لإيقاع الطلاق بل للوقوع

أو امرأة الكتابي الخ فانه مفروض فيما إذا اجتمع في دار الإسلام كما قدمناه ولذا قال في البحر  
 هنا طالق في الإسلام أحدهما في دار الحرب فشمع ما إذا كان الآخر في دار الإسلام أو في دار  
 الحرب أقام الآخر فيه أو خرج إلى دار الإسلام فحاصله أنه ما لم يجتمع في دار الإسلام  
 فانه لا يعرض الإسلام على المصروع أو خروج المسلم أو الآخر لانه لا يقضي إغائب ولا على غائب  
 كذا في المحيط اه (قوله كالبحر الملح) قال في التمهيد ويغيب أن يكون ما ليس بدار حرب ولا  
 إسلام ملحقا بدار الحرب كالبحر الملح لانه لا يقر لاحد عليه فإذا أسلم أحدهما أو هجره أو كبه  
 توقفت البيئونة على مضي ثلاث حيض أخذنا من تعليلهم به ذرا العرض اه - دم الولاية اه  
 وهل حكم البحر الملح في غير هذه حكم دار الحرب حتى لو خرج إليه الذي صار حرييا وانقض  
 عهده وإذا خرج إليه الحربى وعاد قبل الوصول إلى داره يتقضى أماته وبه شر ما معه يجوز  
 ط (قوله لم تبين حتى تحيض الخ) أفاد بتوقف البيئونة على الحيض أن الآخر لو أسلم قبل  
 انقضائها فلا يبيئونه بجزر (قوله أو غضى ثلاثة أشهر) أي أن كانت لا تحيض أصغرا وكبركا  
 في البحر وإن كانت حاملا حتى تضع حملها ح عن القه - ثاني (قوله إقامة الشرط الفرقة)  
 وهو مضي هذه المدة مقام السبب وهو الإبقاء لان الإبقاء لا يعرض إلا بالعرض وقد عدم العرض  
 لأن دام الولاية ومست الحاجة إلى التفرق لأن المشرع لا يصلح للمسلم وإقامة الشرط عند  
 تعذر اهله جاز فإذا مضت هذه المدة صار مضم - به باعتزله تقرر في القاضي وتكون فرقة بطلاق  
 على قياس قوله ما وعلى قياس قول أبي يوسف بغير طلاق لان سبب الإبقاء حكمه وقته قد بيا  
 بدائع وبحث في البحر أنه ينبغي أن يقال إن كان المسلم هو المرأة تكون فرقة بطلاق لان  
 الآتي هو الزوج حكمه والتفرق بآبائه طلاق عندهما فكذا ما قام مقامه وإن كان المسلم الزوج  
 فهي فسخ (قوله وليست بعدة) أي ليست هذه المدة بعدة لان غير المدخول بها داخله  
 تحت هذا الحكم ولو كانت عدة لا تخص ذلك بالمدخول بها وهل يجب العدة بعدة مضي هذه  
 المدة فإن كانت المرأة حرة فلا لانه لا عدة على الحرة وإن كانت هي المساة فخرجت  
 البيئونة الحيض عنها فكذلك عند أبي حنيفة خلافا له - لان الماهجرة لا عدة عليها عند  
 خلافا له ما كما سيأتي بدائع وهداية وجرم الطحاوي بوجوده قال في البحر في حله  
 على اختيار قوله ما (قوله ولو أسلم الزوج الكتابي) هذا محتمر قوله في ما مر أو امرأة الكتابي  
 (قوله كما مر) أي في قوله كالمالك كانت في الآية - داه كذلك وأشار إلى الذي صرح به فيما مر  
 يمكن انفهامه من هنا بان يراد بالكتابية الكتابية حالها ما لا (قوله فهي له) لانه يجوز له  
 التزوج بها ابتداء فإبقاء أولى لانه أسهل نهر (قوله حقيقة وحكما) المراد بالتباین حقيقة  
 تباعد ما خصا وبالحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل  
 القرار والسكنى حتى لو دخل الحربى دارا بأمان لم تبين زوجته - لانه في داره حكمه إلا إذا قبل  
 الذمة نهر (قوله لا بالسبي) تنص على خلاف الشافعي فانه عكس وجعل سبب الفرقة  
 السبي لا التباین فتخرج أربع صور وفاقين وخلافين فقولنا خرج أحدهما الخ وقوله  
 وإن سببا الخ خلافتان وقوله أو خرج مسبيا وقوله أو خرجا إلى الخ وفاقيتان (قوله فلو خرج  
 أحدهما الخ) هذه خلافة لوجود التباین دون السبي قال في البدائع ثم إن كان الزوج هو

كالبحر الملح (لم تبين حتى تحيض  
 ثلاثة أشهر  
 قبل الإسلام الآخر) إقامة  
 لشرط الفرقة مقام السبب  
 وليست بعدة لدخول غير  
 المدخول بها (ولو أسلم الزوج  
 الكتابي) ولو لا لا كما مر  
 (فهو له) المرأة (تبين  
 بتباین الدارين) حقيقة  
 وحكما (لا) (بالسبي) ولو  
 خرج أحدهما (الينا  
 مسما) أو ذميا أو أسلم  
 أو صار ذميا في دارنا



الذي خرج فلا عدة عليه بالاختلاف لان امره وان كانت هي فكذلك عنده خلافا له  
 اه وفي الفتح لو كان الخارج هو الرجل يحمل له عندنا التزوج بأربع في الحال وباخت امرأته  
 التي في دار الحرب اذا كانت في دار الاسلام (قوله أو أخرج) هذه وقافية لوجود التباين  
 والسبي (قوله وأدخل في دارنا) أفادته لا يتحقق التباين بمجرد السبي بل لابد من الاسراز  
 في دارنا كما في البدائع (قوله كالوق) وله ذالوا حتى بهم المرتدي يجري عليه احكام الموق  
 ط (قوله وان سبيا) هذه خلافة والتي بعدها وقافية اهدم السبي فيها (قوله أو ثم أسلم)  
 عبارة البصر أو مستأمنين ثم أسلم الخ فأورثنا عطفة طالع محذوفة على الحال السابقة وهي  
 قوله ذميين ونم عطفة لاسلم على تلك الحال المحذوفة (قوله حتى لو كانت الخ) تفرع على  
 اشتراط تباين الدارين حقيقة وحكما (قوله لم تبين) لان الدارين اختلاف حقيقة لكنهما  
 متحدة حكما لان فرض المسئلة فيهما اذا نكحهما لم أودى غنة ثم بيت ولا يمكن فرضهما فيها  
 لو نكحها هنا لانه لا يصح لان تباين الدارين يمنع بقاء النكاح فيمنع ابتهاده بالاولى كما قاله  
 الرحمن ولو نكحها وهي هنا بائنا صارت ذمية لان المرأة تتبع زوجها في المقام كما في الفتح من  
 باب المستأمن فافهم (قوله ولو نكحها) أي المسلم أو الذمي (قوله بان) التباين الدارين  
 حقيقة وحكما ط (قوله وان خرجت قبله لا) أي لا تبين لان الزوج من أهل دار الاسلام فاذا  
 خرجت قبله صارت ذمية لا يمكن من العود لانها تتبع زوجها في المقام كما علمت فافهم (قوله  
 وما في الفتح الخ) قال في التمر وفي المحيط مسلم تزوج حربية في دار الحرب فخرج بها رجل إلى  
 دار الاسلام بان من زوجها بالتباين فلو خرجت بغيره قبل زوجها لم تبين لانها صارت من  
 أهل دارنا بالانضمام احكام المسلمين اذ لا يمكن من العود والزواج من أهل دار الاسلام فلا  
 تباين قال في الفتح بعد نقله يرد في الصورة الاولى اذا أخرجها الرجل قهر حتى ملكه التحق  
 التباين بينهما وبين زوجها حينئذ حقيقة وحكما ما حقيقة فقطاهر وأما حكمه فلا في دار الحرب  
 حكم ونزوحها في دار الاسلام قال في الحواشي السعدية وفي قوله وأما حكم الخ بحث اه وله  
 وجه ما مر من أن معنى الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على  
 سبيل القرار وهي هنا كذلك اذ لا يمكن من الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوى فاذا الذي  
 فيه مسلم تزوج حربية كناية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بانث ولو خرجت المرأة  
 قبل الزوج لم تبين وعلا بما مر وهذا لا يخبر عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة صاحب الفتح  
 تحريف والصواب ما أمضت اه ح قات وما نقله في التمر عن المحيط ذكره مثله في كافي  
 الحاكم الشهيد فالصواب في المسئلة الاولى التي نقلها في الفتح عن المحيط أنهما لا تبين لاختلاف  
 الدار حقيقة لا حكما (قوله ومن هاجرت البنا الخ) المهاجرة التاركة دار الحرب إلى دار الاسلام  
 على عزم عدم العود وذلك بان يخرج مسلمة أو ذمية أو صارت كذلك بجر وهذه المسئلة  
 داخله فيما قبلها لكن ما مر فيها اذا أخرج أحد من مهاجرة او وقعت الفرقة بينهما ما راقه  
 من هذه أنه اذا كانت المهاجرة المرأة تزوجت الفرقة فلا عدة عليها عند أبي حنيفة سواء  
 كانت حاملا أو حائلا فتزوج للحال الا الحامل فتعزم لا على وجه العدة بل ليرتفع المانع بالوضع  
 وعندها عليها العدة فتح وجه يظهر أن تقييد المصنف بالحائلا أي غير الحائلي لا وجه له

(أو أخرج سبيا) وأدخل  
 في دارنا (بانث) بتباين  
 الدارين أهل الحرب كالوق  
 ولا نكاح بين حي وميت  
 (وان سبيا) أو غزا البنا  
 (مها) ذميين أو مسلمين أو  
 ثم أسلم أو صار ذميين  
 (لا) تبين له عدم التباين  
 حتى لو كانت الذمية  
 منكوحة مسلم أو ذمي لم  
 تبين ولو نكحها غنة ثم خرج  
 قبلها بانث وان خرجت  
 قبله لا وما في الفتح عن المحيط  
 تحريف ثم (ومن هاجرت  
 البنا) ذمية أو ذمية (حائلا)  
 بانث بلا عدة فيحصل  
 تزوجها أما الحامل فحق  
 تضع

بجلاف قول السكندر وتتمسك المهاجرة الحائلا بلا عدة فانه لا احتراز عن الحامل كما علمت لكنه  
 يوم أن الحامل لها عدة كما توهمه ابن ملك وغيره وليس كذلك (قوله على الاظهر) مقابلة  
 رواية الحسن أنه يصح نكاحها قبل الوضع سكن لا يقر بمزوجها حتى تضع كالحائلي من  
 الزناور رجها الا قطع لكن الاولى ظاهر الرواية نهر وصحها الشارحون وعليها الاكثر بجر  
 (قوله لا لعدة) نفي لقوله ما ولا توهمه ابن ملك وغيره (قوله بل لشغل الرحم بحق الغير) أفاد  
 به الفرق بين ما وبين الحامل من الزنا فان هذه حملها انما بالانقباض وترقى منع العقد احتماطا  
 لبلوغ الجمع بين الفراشين وهو ممنوع بمنزلة الجمع وطا كما في الفتح بخلاف الحامل من الزنا فان  
 ما الزنا لا حرمة له وليس فيه حق الغير فلا يصح نكاحها فافهم (قوله فسخ) أي عند  
 الامام بخلاف الاباء عن الاسلام وسوى محمد بنهم ما بان كلاً من مطلق وأبو يوسف بان كلاً  
 منهم مفسخ وقرى الامام بان الردة منافسة للنكاح لما فاتهم العدة واطلاق يستدعي قيام  
 النكاح فتعذر رجوعها اطلاقاً وتماه في التمر قال في الفتح ويقع طلاق زوج المرددة عليها ما دامت  
 في العدة لان الحرمة بالردة غير متأبدة فانما ترتفع بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستقبعا  
 فأنه من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة غياطة بوطء زوج آخر بخلاف حرمة المهرمية فانها  
 متأبدة لا غاية لها فلا يقع طلاق فائدة اه قات وهذا اذا لم تلحق بدار الحرب ففي  
 الحائلية قبيل النكاحات المرددة اذ الحق بدار الحرب فطلاق امرأته لا يقع وان عاده سالما وهي  
 في العدة فطاقة ما يقع والمرددة اذ لحقت فقطقة فان زوجها ثم عادت مسلمة قبل الحيض فعنده  
 لا يقع وعنده ما يقع (قوله فلا ينقص عددا) فلما وردت من دار الاسلام في كل مرة  
 وجد النكاح على قول أبي حنيفة فقل امرأته من غير اصابة زوج ثان بجر عن الحائلية  
 (قوله بلا قضاء) أي بلا توقف على قضاء القاضي وكذا لا توقف على مضي عدة في المدخول بها  
 كما في البصر (قوله ولو حكما) أراد به المخلو العدة ح (قوله كل مهرها) اطلاقه فشهد ارتداده  
 وارتدادها بجر (قوله اما كده) أي تا كده تمام المهر به أي بالوطء الحائلي أو الحائلي  
 (قوله أو المنعة) أي ان لم يكن مسمى (قوله لو ارتد) فبد في قوله واغبرها النصف الخ (قوله  
 وعليه نفقة العدة) أي لو مدخولها بالغير فلا عدة عليها أو أفاد وجوب العدة سواء ارتد أو  
 ارتدت بالحيض أو بالاشهر لو صغيرة أو آية أو بوضع الحمل كما في البصر (قوله ولا تثنى من المهر)  
 أي في غير المدخول بها لان المسمى بالنفس سبيل بقوله لو ارتد وقوله لو ارتدت (قوله والنفقة)  
 قد علمت أن الكلام في غير المدخول بها وهذه لانه نفقة المهر لانه لا يكون الردة منه السكن  
 المدخول بها كذلك لانه نفقة لها لو ارتدت ولذا قال في البصر وحكم نفقة العدة بحكم المهر قبل  
 المدخول فان كان هو المرددة لانه نفقة العدة وان ارتدت فلا نفقة لها (قوله سوى السكني)  
 فلا تسقط سكني المدخول بها في العدة لانها حق الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا صرح الخلق على  
 النفقة دون السكني والظاهر أن هذه مارة ورض فيما لو أسلمت والا فالردة نجس حتى تعود  
 وسبب أن النهي بوسة كالمهاجرة بلا ذن لانه نفقة لها ولا سكني (قوله لو ارتدت) اطلاقه فشهد  
 الحرمة والامة والصغيرة والكبيرة بجر (قوله قبل تأ كده) أي المهر فانه يتأ كده بالوطء او المدخول  
 ولو حكما (قوله وورثها زوجها المستحسانا) هذا اذا ارتدت وهي مريضة ثم ماتت او لحقت

على الاظهر لا لعدة بل  
 اشغل الرحم بحق الغير  
 (وارتداد أحدهما) أي  
 الزوجين (فسخ) فلا ينقص  
 عددا (عاجل) بلا قضاء  
 (فله وطوء) ولو حكما كل  
 مهرها (اما كده) به  
 (واغبرها نصفه) لو مسمى  
 أو المنعة (لو ارتد) وعليه  
 نفقة العدة (ولا تثنى) من  
 المهر والنفقة سوى السكني  
 به تثنى (لو ارتدت) لمجي  
 الفرقة منها قبل تأ كده  
 ولو ماتت في العدة ورثها  
 زوجها المسلم استحسانا



بدار الحرب بخلاف ردتهم في الصحة وبخلاف ما لو ارتد هو فانما ارتدته مطلقا اذا مات او لحق وهي  
 في العدة كما في الخاتمة من فصل العدة التي تترث ويصدق المصنف ايضا في طلاق المربض  
 ووجهه ان ردتها في معنى مرض الموت لانه ان لم يمت لم يقتل فيكون فارقت مطلقا اما المرأة  
 فلا تقتل بالردة فلم تكن فارة الا اذا كانت ردت في المرض (قوله وصرحوا بتعزيزها خمسة  
 وسبعين) هو اختيار القول اي يوسف فان نهاية تعزيزها خمسة وسبعون وعندهما  
 تسعة وثلاثون قال في الحاوي القدسي وبقول اي يوسف ناخذ قال في البحر في هذا العقد  
 في نهاية التعزيز قول اي يوسف سواء كان في تعزيز المرتدة أولا (قوله وتجهيز) اي بالحبس الى  
 ان نسلم او نفوت (قوله وعلى تجديد النكاح) فلكل قاض ان يجدده به وييسر ولو بدى بدار  
 رضى ام لا وتنع من التزوج بغيره بعد اسلامها ولا يخفى ان محله ما اذا طلب الزوج ذلك  
 اياها عابرة البحر حرمه الباب المعصية والحيلة للخلاص منه اهـ ولا يلزم من هذا ان يكون  
 الجبر على تجديد النكاح مقصورا على ما اذا ارتدت لاجل الخلاص منه بل قالوا ذلك اذا  
 لهذا الباب من أصله سواء تعددت الحيلة أم لا لا يتجمل ذلك حيلة (قوله قال في النهي  
 الخ) عبارة ولا يخفى أن الافتاء بما اختاره بعض أئمة بلخ أولى من الافتاء بما في النوادر  
 ولقد شاهدنا من المشافق في تجديد ما فاضلا عن جبرها بالضرر ونحوه ما لا يعد ولا يحس وهو قد  
 كان بعض مشايخنا من علماء الهند يأتى بأمرأة تقع فيما يوجب الكفر كثيرا ثم تنكر وعن  
 التجديد تآبى ومن القواعد المشقة بكتاب التيسير والله الميسر لكل عاير اهـ قلت المشقة  
 في التجديد لا تقتضى أن يكون قول أئمة بلخ أولى مما في النوادر بل أولى مما أمر أن عليه  
 الفتوى وهو قول البخاريين لان ما في النوادر هو ما ياتي من أنما بالردة تسترق تامل (قوله  
 وقد بسطت) اي رواية النوادر (قوله والفتح) فيه انه لم يرد على قوله ولا تسترق المرتدة  
 مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر عن أبي حنيفة تسترق اهـ ثم رأيت  
 صاحب الفتح بسط ذلك في باب المرتد (قوله وحاصلها الخ) قال في القنية بعد ما مر عن الفتح  
 ولو كان الزوج عالسا استولى عليه ابه بالردة تكون في المسلمين عند أبي حنيفة ثم يشترحها  
 من الامام او بصرفها اليه ان كان مصر فالحوا ففى مفت به هذه الرواية حسمها هذا الامر لا بأس  
 به اهـ قال في البحر وهكذا في خزانة الفتاوى ونقل قوله فلو أفتى وقت الخ عن شمس الأئمة  
 السرخسي اهـ قلت ومقتضى قوله ثم يشترح الخ انه ان كان مصر فالاعمال كما يجرد الاستيلاء  
 عليه او قوله تكون في أقال ط ظاهره ولو استأنت به لان اسلام الرقيق لا يخرج منه عن الرق  
 اهـ (قوله ولو استولى عليه الزوج) فيه اختصار محمل وعبارة القنية بعد ما قلنا قلنا  
 وفي زماننا بعد فتنة التمر العامة صارت هذه الولايات التي غلبوا عليها واجروا احكامهم فيها  
 كنوارق وموارء النهر وخرامان ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى عليها  
 الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج الى شرائها من الامام فبقي بحكم الرق حسم الكيد الجاهلة  
 ومكر المكر على ما اشار اليه في السير الكبير اهـ فقوله يملكها الخ معنى على ظاهر الرواية  
 من انما الاسترق مادامت في دار الاسلام ولا حاجة الى الافتاء برواية النوادر لما ذكره من

وصرحوا بتعزيزها خمسة  
 وسبعين وتجهيز على الاسلام  
 وعلى تجديد النكاح زجرا  
 له بجهز به كد ينار وعليه  
 التتوى ولو الجنية وافقى  
 مشايخ بلخ به عدم الفقرة  
 بردتهم از جراته سير الاسيا  
 التي تقع في المكفر ثم  
 تنكر قال في النهي والافتاء  
 به في الاولى من الافتاء بما في  
 النوادر لكن قال المصنف  
 ومن تصفح احوال نساء  
 زماننا وما يقع منهن من  
 موجبات الردة مكررا في  
 كل يوم لم يتوقف في الافتاء  
 برواية النوادر قلت وقد  
 بسطت في القنية والجهيزي  
 والفتح والبحر وحاصلها  
 انما بالردة تسترق وتكون  
 فيا للمسلمين عند ابي  
 حنيفة رحمه الله تعالى  
 ويشترحها الزوج من  
 الامام او بصرفها اليه  
 لو مصر فاولا استولى عليها  
 الزوج بعد الردة يملكها

مرددة دارهم دار حرب في زمانهم فملكها بمجرد الاستيلاء عليهم لانهم اليست في دار الاسلام  
 فافهم (قوله وله يسه الخ) ذكره في البحر بمننا اخذنا من قول القنية يملكها واستتمم بقوله  
 ما لم تكن الخ بما في الخاتمة لو طقت ام الولد بعد ارتدادها بدار الحرب ثم سببت وملكها الزوج  
 يعود كونها ام ولده وامومية الولد تنكروا بشكر ارا الما اهـ (قوله بالردة) بالسكسر السوط  
 والجمع درو مثل سدره وسدر مصباح (قوله الذراع) ال للينس والمناسب لما قبله الاذرع  
 بالجمع ط (قوله فقال) تا كيدا قال الاول ط والداعي اليه طول الفاصل (قوله كأنهن  
 حرييات) اي فهن في مملوكات والراس والذراع ليس بعورقة من الرقيق ووجه الاختلاف من  
 قول عمر رضي الله تعالى عنه انه اذا سقطت حرمة الناحية تسقط حرمة هؤلاء الكاشفات  
 رؤسهن في عرا لا جانب لما ظهر له من حالهن انهن من خفافات مسخيات وهن ذاسبات مسقط  
 لحرمتن فافهم ثم اعلم انه اذا وصل الى حال الكفر وعصرت مرتدات فحكمهن ما مر  
 من انهن لا يملك كن مادمن في دار الاسلام على ظاهر الرواية وامامنا من أنه لا بأس من الافتاء  
 بما في النوادر من جواز استرقاقهن فذا بالنسبة الى ردة الزوجة للضرورة لا مطلقا الا للضرورة  
 في غير الزوجية الى الافتاء بالرواية الضعيفة ولا يلزم من سقوط الحرمة وجواز النظر اليهن  
 جواز تملكهن في دارنا لان غاية ما نحن صرنا فيها ولا يلزم من جواز النظر اليهن جواز الاستيلاء  
 والقتل بهن وطأ وغيره لانه يجوز النظر الى مملوكة لغيره ولا يجوز وطؤها بلاء عقد نكاح وبهذا  
 ظهر غلط من نسب نفسه الى العلم في زماننا في زعمه الباطل ان الزانيات اللاتي يظهرن في  
 الاسواق بلا احتشام يجوز وطؤهن بهنكم الاستيلاء فانه غلط قبيح يكاد ان يكون كفرا  
 حيث يؤدي الى استباحة الزنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (فرع) في البحر  
 عن الخاتمة غاب عن امرأته قبل الدخول به افاخبره بردتها بخبر ولو مملوكا أو محررا في قدف  
 وهو ثقة عنده أو غير ثقة لكن اكبر رايه انه صادق له التزوج بأربع سواء اماران اخبرت بردة  
 فزوجها اياها التزوج بأربعة العدة في رواية الاستحسان قال السرخسي وهي الاصح (قوله  
 ان ارتد امها) المسئلة مقيدة بما اذا لم يلحق احدهم ابدار الحرب فان لم يلحق بانتهى مكانه  
 استفتى عنه بما قدمه من ان تباين الدارين بسبب الفقرة نهر (قوله بان لم يعلم السابق)  
 اما المعصية الحقيقية فتعذر وما في البحر هي مألوع لم انه ما ارتد ابكامة واحدة فقيه بعد  
 ظاهر نعم ارتدادها ما عابا فعمل يمكن بان اسلامه صفا والقيام في القاذورات او مسجد الاصل ثم  
 معا نهر (قوله كالفرق) فانه اذا لم يعلم سبق احدهم بالموت يتزول منزلة من ماتوا معا ولا  
 يرث احدهم الا آخر فالتشبيه في أن الجهل بالسبق كحالة المعصية ط (قوله كذلك) أي معا  
 بان لم يعلم السابق (قوله وقد الخ) لان ردة احدهم ما عناية للنكاح ابتداء فكذا بقاء  
 نهر وهذا تصرح به وهو قولهم ثم أسألا كذلك وسكت عن مفهوم قوله ان ارتد امها لانه  
 تقدم في قوله وارتداد احدهم افسح عاجل (قوله قبل الاخر) وكذا الواقى احدهم ما رتدا  
 بالاولى نهر (قوله قبل الدخول) أما بعده فلهما المهر في الوجهين لان المهر يتقرر بالدخول  
 دين في ذمة الزوج والديون لا تسقط بالردة فتح (قوله لو المتأخر هي) لحي الفرق من قبلها  
 بسبب تأخرها (قوله فنصفه) اي عند التسمية أو ممة عند عدمها (قوله والولد ينسب

وله يسه ما لم تكن ولدت  
 منه فتكون كام الولد ونقل  
 المصنف في كتاب الغصب  
 ان عمر رضي الله عنه هجم  
 على نائبة نضرهم بالردة  
 حتى سقط خماره فقبل له  
 يا امير المؤمنين قد سقط  
 خماره اقال انما الاحرمة  
 لها ومن هذا قال الفقهاء  
 ابو بكر البلخي حين مر  
 بفساء على شط نهر كاشفات  
 الرؤس والذراع فقبل له  
 كيف عرفه قال لا حرمة لهن  
 انما الشك في ايمانن كأنهن  
 حرييات (وفي النكاح  
 ان ارتد امها) بان لم يعلم  
 السابق فيجعل كالفرق في ثم  
 أسألا كذلك استحسانا  
 (وقد ان أسلم احدهما  
 قبل الاخر) ولا مهر قبل  
 الدخول لو المتأخر هي ولو  
 هو فنصفه او ممة (والولد  
 ينسب



خير الابوين ديننا هذا يصور من الطرفين في الاسلام اءارض بان كانا كافرين فاسلم او  
 استلمت ثم جاء من بعده قبل العرض على الآخر والتفريق او بعده في مدة ثبتت النسب في مثلها  
 او كان ينف - ماولد صغير قبل ا - لام ا - مافانه با - لام ا - مابصير الولد مسلما واماف  
 الا - لام الاصل في فلايته ووالا ان تكون الام كناية والاب مسلما فخرج ونهر (تبيينه)  
 بشعر التعبير بالابوين اخرج ولد الزنا ورأيت في فتاوى الشهاب الشامي قال واقعة الفتوى  
 في زماننا لم زنى بصراية فانت بولد فهل يكون مسلما اجاب به من الشافعية بعدمه وبعضهم  
 باسلامه وذكر ان السبكي نص عليه وهو غير ظاهر فان الشارع قطع نسب ولد الزنا وقت من  
 الزنا محل له عندهم فكيف يكون مسلما وانى قاضى القضاة المحبلى باسلامه ايضا وتوقف  
 عن الكتابة فانه وان كان موطوع السب عن ابيه حتى لا يرثه فقد صرحوا عنه - هان بان ينفه  
 من الزنا لخل له وبانه لا يدفع زكاته لانه من الزنا ولا تقبل شهادته له والذي يقوى عنده انه  
 لا يحكم باسلامه على مقتضى مذهبننا وانما اثبتوا الاحكام المذكورة احتياطاً لنظر الحقيقة  
 الجزئية ينف - ما ا - قلت يظهر لي الحكم بالاسلام للعديد الصحيح كل مولود يولد على الفطرة  
 حتى يكون ابواه - ما اللذان يهودانه او ينصرانه فأنهم قالوا انه جعل اتفاقهم مانا فلاله عن  
 الفطرة فاذا لم يتفقوا على أصل الفطرة او على ما هو اقرب اليها حق لو كان احدهما مجوسيا  
 والآخر كائنا ما كانا وكما كانا وهذا ليس له ابوان متفقان فيبقى على الفطرة ولا نسهم قالوا ان  
 الحاقه بالمسلم من - ما ا - وبالكفاي أنفع له ولا شك أن النظر لحقيقة الجزئية أنفع له وأيضا ثبت  
 نظروا للجزئية في تلك المسائل احتياطاً فلنظر اليها هنا احتياطاً ايضا فان الاحتياط بالدين  
 اوفى ولان الكفر اقبح القبيح فلا يفتى بالحكم به على شخص بدون امر صريح ولا نسهم قالوا في  
 حرمة بنته من الزنا ان الشرع قطع النسبة الى الزاني لما فيها من اشاعة الفاحشة فلم يثبت  
 الدفعة والارتداد ذلك وهذا لا يفتى بالنسبة الحقيقية لان الحقائق لا مرد لها فمن ادعى أنه لا بد  
 من النسبة الشرعية فعليه البيان (تمت) ذكر الامم وشي في سير احكام الصغار ان  
 الولد لا يصير مسلما با - لام جده ولو ابوه ميتا وان هذه من المسائل التي ليس فيها الجدل كلاب  
 لانه لو كان تابعاً له لكان تابعاً لجد الجد وهكذا في ودي الى ان يكون الناس مسلمين باسلام آدم  
 عليه السلام وفيه ايضا الصغير تتبع لابويه او احدهم ما في الدين فان ائمة ما قلدى اليه فان  
 عدت فلدارويستوي فيما قلنا ان يكون عاقلاً او غير عاقل لانه قبل البلوغ تتبع لابويه  
 في الدين ما لم يصف الاسلام اه فافاد ان التبعية لا تنقطع الا بالبلوغ او بالاسلام بنفسه وبه  
 صرح في البحر والمنع من باب الجنائز وذكر ايضا المحقق ابن امير حاج في شرح التحرير عن شرح  
 الجامع الصغير اقصر الا - لام أنه لا فرق في الصغير بين ان يعقل او لا وانه نص عليه في الجامع  
 الكبير ونرحه - قلت وفي شرح السير الكبير للامام السرخسي قال بهد كلامه ووجه هذا  
 تبيين خطا من يقول من اصحابنا ان الذي يعبر عن نفسه لا يصير مسلماً ما لا يوجب فقد نص ههنا  
 على أنه يصير مسلماً اه وذكر قبله ايضا ان التبعية تنقطع ببلوغه عاقلاً اه أي فلا يبلغ  
 مجنوناً تبقى التبعية فقد بين ان ما في القهستاني من ان المراد بالولد هنا المقل الذي لا يعقل  
 الاسلام خطأ كما جمعه من عبارة السرخسي وان ائقي به الشهاب الشامي لمخالفة لما نص عليه

مطلب  
 الولد يتبع خير الابوين ديننا

خير الابوين ديننا ان  
 اتحدت الدار

الامام محمد في الجامع الكبير والسير الكبير ولما صرح به في هذه الكتب ولاطلاق المتن  
 ايضا فافهم (قوله ولو حكما) أي سواء كان الاتحاد حقيقة وحكما كأن يكون خير الابوين  
 مع الولد في دار الاسلام او في دار الحرب او مكان - كما نقت كما مثل به الشارح واحترز عن  
 اختلافه - ما حقيقة وحكما بان كان الاب في دارنا والصغيرة واليه اشارة قوله بخلاف العكس  
 اه ح قلت وما في الفتح من جعله حكم العكس كما قبله قال في البصرانه هو (قوله والجوسى  
 شر من الكتابي) قال في التمراردي هذه الجملة لبيان أن - هدا الابوين لو كان كائنا ما كان الآخر  
 مجوسيا كان الولد كائنا ما نظر اليه في الدنيا لا فقرابه من المسلمين بالا - حكم من حل الذبيحة والمناكة  
 وفي الاخرة من نقصان العقاب كذا في الفتح يعني أن الأصل بقاءه بعد البلوغ على ما كان  
 عليه والا فاطفال المشركين في الجنة وتوقف فيهم الامام كما صرح ولم يدخل في حيز الجملة الاولى  
 فجامعيا ما وقع في بعض العبارات من اطلاق الخير على الكتابي بل الشر ثابت فيه غير أن  
 الجوسى شر اه وعلى - هدا قوله والولد يتبع خير الابوين ديننا المراد به دين الاسلام فقط  
 اثباته كبر الجملة الثانية فانه ليس المراد منه مجوسيان أن الجوسى شر من الكتابي اذ لا دخل له  
 في بحثه بل المراد به ان لازمه المقصود هنا وهو تبعية الولد لآخيه ما شر افضل منا كتحته وذبحته  
 وانما لم يكتب عن الجملة الاولى بان يراد بالدين اعم فجامعيا عن اطلاق الخيرية على غير دين  
 الاسلام فافهم (قوله وسائر اهل الشرك) ممن لا دين له ما روا (قوله والنصراني شر من  
 اليهودي) كذا نقله في البصر عن البرازي وبالحجازي ونقل عن الخلاصة عكسه ثم قال انه يلزم  
 على الاول كون الولد المولود من يهودية ونصرانية او عكسه مما لا يردى لا النصراني اه أي  
 وليس بالواقع انهم قلت بل مقتضى كلام البصرانه الواقع لانه قال ان فائدة خفة العقوبة في  
 الاخرة وكذا في الدنيا ما في اخصية الولد لآخيه بكمه الا كل من طعمه الجوسى والنصراني لان  
 الجوسى يطبخ المخنقة والموقودة والمعربية والنصراني لا ذبيحة له وانما ياكل ذبيحة المسلم او  
 يخنق ولا يابس بطعام اليهودي لانه لا ياكل الا من ذبيحة اليهودي او المسلم اه فلو ان النصراني  
 شر من اليهودي في احكام الدنيا ايضا اه كلام البصر (قوله لانه لا ذبيحة له) أي لا يذبح بديل  
 قوله بل يخنق وليس المراد انه لو ذبح لا تؤكل ذبيحته لانه فانه لما تقدم اول كتاب الشكاح من  
 حل ذبيحته ولو قال المسيح ابن الله ح (قوله اشد عذابا) لان نزاع النصراني في الاهيات  
 ونزاع اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله كلام طائفة منهم قائلة  
 كما صرح به في التفسير وقوله تعالى تعبدن أشد الناس عداوة الالية لا يرد لان البص في قوة  
 الكفر وشدة لاني قوة الله عداوة وضعفها اه برازي (قوله كقراخ) قال في البصر هذا  
 يقتضى أنه لو قال الكتابي خير من الجوسى بكثر مع ان هذه العبارة وقعت في المحيط وغيره الا ان  
 يقال بالفرق وهو الظاهر لانه لا خيرية لاحدى الملتين أي اليهودية والنصرانية على الاخرى  
 في احكام الدنيا والاخرة بخلاف الكتابي بالنسبة الى الجوسى لفرق بين احكامهم ما في الدنيا  
 والاخرة اه قلت وهذا كلام غير محمور اما ولا فلانه مخالف لما صرحه من أن النصراني  
 شر من اليهودي في الدنيا والاخرة كما تقدم واما ثانيا فلان على الا كفار هي اثبات الخير لما  
 فتح قطعاً لعدم خيرية احدى الملتين على الاخرى لانه لو كانت العلة - هدا لم يلزم الا كفار

ولو حكما كان الصغير  
 في دارنا والاب لغة بخلاف  
 العكس (والجوسى  
 ومنه) كوثى وسائر اهل  
 الشرك (شر من الكتابي)  
 والنصراني شر من اليهودي  
 في الدارين لانه لا ذبيحة له  
 بل يخنق كجوسى وفي الاخرة  
 اشد عذابا وفي جامع  
 الفصولين لو قال النصرانية  
 خير من اليهودية والجوسية  
 كفر لاثباته الخيريات فبح  
 بالقسطي



وحينئذ قال قول بان النصرانية خير من اليهودية مثل القول بان الكفاي خير من الجوسى  
 لان فيه اثبات الخيرية له مع أنه لا خير فيه قطعا وان كان أقل شرا فالظاهر عدم الفرق بين  
 العبارتين وأن ما في المحيط وغيره دليل على أنه لا يكفر بذلك وأهل وجهه أن لا يظن خيرة يرايه  
 ما هو أقل ضررا كما يقال في المثل الرمذخير من العمى وكقول الشاعر  
 ولكن قتل المرخير من الاسره ثم رأيت في آخر المسباح أن العلماء قد يقولون هذا أصح  
 من هذا ومراهم أنه أقل ضرا ولا يريدون أنه صحيح في نفسه اه وهذا عين ما قلته والله الحمد  
 وحينئذ قال قول بالا كفاي مبنى على ارادة ثبوت الخيرية سواء استعمل الفعل التفضيل على باب  
 او اريد اصل الفعل كما في اى الفرقين خير والقول بعدم مبنى على ما قلنا والله اعلم (قوله)  
 امكن ورد في السنة الخ) يوهن ان هذا حديث وليس كذلك وعبارة البرازية والمذ كور في كتب  
 اهل السنة الخ ووجه الاستدراك أن تعبير علماء أهل السنة والجماعة بذلك دليل على جواز  
 القول بان النصرانية خير من اليهودية وبان الكفاي خير من الجوسى لان فيه اثبات أسعدية  
 الجوس وخير يتم على المعقولة قال في البرازية اجيب عنه بان المنهى عنه هو كونهم خيرامن  
 كذا مطلقا لا كونهم أسعد حاله مبنى على أقل مكابرة وادنى اثباتا للشرك اذ يجوز ان يقال كثر  
 بعضهم اخف من بعض وعذاب بعض ادنى من بعض واهون أو الحال بمعنى الوصف كذا قيل  
 ولا يتم اه أى لا يتم هذا الجواب لانه اذا صح تأويل هذا بما ذكره صرح تأويل ذلك بمثله وكون  
 اسعد مسندا الى الحال لانه فاعل معنى او كون الحال بمعنى الوصف لا يفيد قال في التمهيد لكن  
 مقتضى ما مر عن جامع الفصولين القول بالأسعدية في الصورة وهو الموافق للتعليل الاول  
 وكأنه الذى عليه القول اه وفيه ان ما مر عن الفصولين مع تعليله هو محل النزاع فالصريح  
 ان في المسئلة قواين وان الذى عليه القول الجواز لما مر من وقوعه في كلامهم (قوله)  
 خالقين هما النور المسمى بزدان والظلمة المسماة اهر من ح (قوله خالقا لا عدله) اى  
 حيث قالوا ان الحيوان يحاكي افعاله الاختيارية ح قلت وتلكه غير اهل الاهواء فيه كلام  
 والمفرد خلافة كما ياتى بسطه ان شاء الله تعالى في البغاة (قوله بان) اى ان تجست الام ايضا  
 ولا حاجة الى هذه الزيادة مع هذا الاجام والاحسن ابقاء المتن على حاله واظن ان الشارح زاد  
 ألفا في قول المتن ابو صفيحة فصار ابو بالفاظ التنبيه فاقطعها النسخ فلترجع النسخ وذكر طعن  
 الهذلية ان مثل الصغيرة ما اذا بلغت معتوكة لم تقام تابعة للابوين في الدين لانه ليس له منوكة  
 اسلام بنفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه (قوله بالامهر) اى ان لم يدخل  
 بها ح (قوله مثلا) راجع الى قوله ماتت اى ان الموت غير قيد او الى قوله نصرانية اى او  
 يهودية (قوله وكذا عكسه) بان تجست امه ابعدان مات ابو نصرانيا ح (قوله انتهى  
 النبية) اى انها تابعة للابوين (قوله بموت احدهما ذميا الخ) اى اذا مات احد  
 الكفايين ذميا او لمات نجس الباقي منه لا يتبعه الولد وكذا لو مات احدهما مرتدا لان  
 حكم المرتد الجبر على الاسلام فله حكم المسلم حتى ان كتب اسلامه برته وارثه المسلم  
 فهو اقرب الى الاسلام من الكفاي وغيره قال في البحر ولومات احد الابوين في دارنا مسما  
 او مرتدا ثم ارتد الآخر وخلق بها دار الحرب لم تبين ويصلى عليه اذا ماتت لان التبعية حكم

مكن ورد في السنة  
 ان الجوس اسعد حاله من  
 المعقولة لا ثبات الجوس  
 خالقا في فقط وهو لا خالقا  
 لا عدله برزاقية ونهر (ولو)  
 تجس ابو صفيحة نصرانية  
 تحت (لم) بان بلامه ولو  
 كان (قد ماتت الام نصرانية)  
 مثلا وكذا عكسه (لم تبين)  
 لنهاى التبعية بموت  
 احدهما ذميا او مسما  
 او مرتدا

نهای بالوت مسما وكذا بان موت مرتدا لان احكام الاسلام قائمة (قوله لم تبطل) اى التبعية  
 بكفر الآخر قال ط والاولى أن يقول بتمجيس الآخر لانه كان أولا كفايا فخر الخيرية لانه  
 انتقل الى حاله من الكفر ثم من النقي كان عليها اى ان يقال ان التبعية انما تنهت وانقطعت  
 عن ابق من الوالد بن تميم لا يثبت احدهما الا للوالد من ابق تبعية ابنته اه والجواب ان  
 المراد انقطاع التبعية عن الباقي منه ما اذا انتقل الى حاله دون النقي كان عليها تقرر ان الوالد  
 انما يتبع خير الابوين دينا أو اذلهما اشرا والمراد بالتبعية المتناهية هذه فانهم (قوله لم تبين)  
 لان البنت مسالة تبعا له ما وتبعه ما دار بحر (قوله ما بالطن) اى بالبنات فان لحاقهم بالدار  
 المرب بان لا قطاع حكم الدار بحر اى بان من زوج بها تبين الدارين ولانها صار  
 مرتدة تبعا له ما قال في شرح تلميح الجوامع الكبير وهو هذا لاف ما اذا كانت الصغيرة قد قبل  
 وتبع من نفسه ما ثبت لا تبين وان لحاقهم الا اذا ارتدت بندها فحينئذ تبين عندها ما خلافا  
 لابي يوسف اه فتأمل مع ما قدمنا من أن التبعية لا تنقطع قبل البلوغ وقد زابها في ما  
 بالبنات لانه اذا لم يدر كذا فانما لا تبين كذا مناه من شرح التحرير قال في الفرق بين  
 ما لو نجس او ارتد تأمر قارب اه قلت الفرق ظاهر وهو ان البنت بارتداد ابويها المسما  
 تبين مسالة تبعا له ما ولان المرتد مسلم حكم الجبر على الاسلام فلهذا لم تبين من زوجها عالم  
 بلقاهم التبين وانقطاع ولاية الجبر بخلاف نجس ابويها لانه مرتد تبين لانه انما تبين ما في  
 التبعين اسد جبره ما على العود الى النصرانية فصار كارتداد الماين مع لحاقهما ما لا يمكن  
 تبين الدار مع بقا تبعية الابوين فلما بان تبين زوجها افتدبر (قوله لم تبين مطلقا) اى  
 سواء لحاقهم او لا لان مسالة اصله لا تبينها وكذلك الصبية العاقلة أسأت ثم جنت لانها صارت  
 أصلا في الاسلام بحر عن المحيط (قوله فتجسس اى المسلم وزوجته النصرانية ما وقوله  
 او تنصرا صوابه او تمود الان موضوع المسئلة أن الزوجية نصرانية قال في التمهيد بالرة  
 لان المسلم لو كان تحت نصرانية فتمودا رقت الفرقة بينه اتفاقا واختلاف الشيطان فيما  
 لو نجس قال ابو يوسف تقع وقال محمد لا تقع لابي يوسف أن الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تقرر  
 فصار كزوجة الزوج وسده وفرق محمد بان الجوسية لا تحمل للمسلم فاحداها كالارتداد اه او  
 فكانت ما ارتد معها ثم الذى في البحر عن المحيط تأخير تعاقب ابي يوسف وظاهره اعتقاده وهو  
 ظاهر قوله في الفتح ايضا تقع الفرقة عند ابي يوسف خلافا لمحمد فلما جزم به الشارح (قوله)  
 مطابقا اى مسما او كافر او مرتدا وهو تأكيدهما من المنكر في النقي ح (قوله وخبره  
 محمد) اى خبر محمد هذا الذى أسد في اختيار الاربع مطابقة اى اربع فتدوى اربع كانت  
 وخبره ايضا في اختيار اى الاختين شاءوا البنت اى يختار البنت في هذه الصورة لا الام او  
 بر كهما جبرهما لانه روى أن غيلان الديالى أسد لم تحتة عشر فتدوى أسد فغيره النبي صلى  
 الله عليه وسلم لم فاختراد بهما من وكذا فيروز الديالى أسد لم تحتة أختان فغيره فاختراد  
 احدهما وانما يختار البنت لان نكاحها المنع في نكاح الام من نكاح الام لها واهما أن هذه  
 الانكحة فاسدة لكن لا تعرض لهم لانا امرنا بتركهم وما يدعون فاذا أسارا يجب الضرر  
 وتخفيف غيلان وفيروز كان في التزوج بعد الفرقة ح عن المنع وقوله في التزوج بعد الفرقة

فلم تبطل بكفر الآخر وقى  
 المحيط لو ارتد لم تبين عالم  
 بلقاهم بان لا تبين مطلقا  
 ثم جنت فارتد لم تبين مطلقا  
 هـ لم تحتة نصرانية  
 فتجسس او تنصرا بان  
 (ولا) يصلح (أرى كبح)  
 مرتد او مرتدة أسد  
 من الناس مطابقا (أسلم)  
 الكافر (وتحتة خمس نسوة)  
 فمساعدة أو اختان أو أم  
 وبنتها بطل نكاحهن ان  
 تزوجهن بعد واحد فان  
 رتب فالآخر باطل وخبره  
 محمد والشافعي على حديث  
 فيروز قلنا كان يخبره في  
 التزوج بعد الفرقة

قوله غيلان الديالى كذا في  
 الاصل المقابل على خط  
 المؤلف والذي في منتخب  
 الاخبار غيلان الثقفي وفيه  
 عزو الحديث لاحد وابن  
 ماجه والترمذي اه معصمه



اي التزوج بمعدب يدوماد كره في نكاح البنت انما هو اذا لم يدخل بواحدة منهم ما قال دخل  
 باحداهما ثم تزوج الثانية فذلك نكاح باطل لان الدخول محرم سواء كان بالام او بالبنت وان  
 دخل بالثانية فقط فان كانت الام بطل نكاحه ما جاء في النكاح اطلاقا فان كانت البنت يحرم الام  
 والدخول بالام يحرم البنت وان كانت البنت فذلك عندنا الا ان له تزوج البنت دون  
 الام وعندنا نكاح البنت هو الجـ تزود دخل بها وهي امرأته ونكاح الام باطل كذا في  
 البـ دائع (قوله بفت المسئلة) - ماها مسألة باعتبار ما كان لها قبل البلوغ من الحكم  
 بالاسلام تبعه الابوين ولذا قيل - ماها محرم تدرك قوله بنت أي من فزوجها لانهم لم يبين لها  
 دين الابوين لزوال التبعية بالبلوغ وليس لها دين نفسها فكانت كافرة لانهما كذا في شرح  
 التلخيص (قوله بفت المسئلة في الكافي) - حيث قال - لم تزوج صغيرة نصرانية وله ابوان  
 نصرانيان فكبرت وهي لا تعقل دينها من الاديان ولا تصفه وهي غير متوعدة فانها اتين من  
 زوجها وكذلك الصغيرة المسئلة اذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير  
 متوعدة بان من زوجها كذا في المحيط ولا مهرها قبل الدخول وبعد يجب المهر ويجب  
 ان يذ كراقة تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها اها وكذا قال نعم حكم بالاسلامها  
 وان قالت أعرفه وأقدر على وصفه ولا أصفه بانث ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو  
 عانت الاسلام ولم تصفه لم تبين وان وصفت الجوسية بانث عندها - ما خلا فلا يـ بـ وهي  
 مسئلة ارتداد الصبي ا ه ط وقوله ولو عانت الاسلام أي قبل البلوغ محرم تزوجه بانث رنما  
 لم تبين لانها - ماها تبعه الابوين قبل بل البلوغ كما في شرح التلخيص وبه استدلل على نفي وجوب  
 اذا الايمان على الصبي وقسمه في أول الفصل الثاني من شرح التحرير وفي - ماها أحكام الصغار  
 ان قوله يه قل الاسلام يعني صفة الاسلام يدل على أن من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى  
 يعلم صفة الايمان وكذلك اذا اشترى جارية واستوصفها بالاسلام فلم تعلم لا تكون مؤمنة  
 وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام أن تؤمن بالله ولائكته وكتبه ورسله  
 واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خير من غيره من الله تعالى ا ه وقد مرنا في الجناز  
 مثله عن الفخ والله أعلم

(باب القسم)

(قوله القسم) في المقرب اقسام بافتح صدر قسم اقسام المال بين المشر كافر فقه بينهم وبين  
 انصباهم ومنه القسم بين النساء ا ه أي لانه يقسم بينهم البيوت ونحوها وفي المصباح  
 قسمه قسمان باب ضرب والاسم القسم بالكسر ثم اطلق على الحصة والنصيب فيقول - هذا  
 قسمي والجمع اقسام منزل - لواحال وقسموا المال بينهم م والاسم القسم واطلقت على  
 النصيب أيضا وجمعها قسم مثل سدره ودر ويوجب القسم بين النساء ا ه فله ان القسم هنا  
 صدر على اصله ويصح أن يراد به القسم اي الاقسام أو النصيب تأمل (قوله وظاهر الآية  
 أنه فرض) فان قوله تعالى فان خففتم الاثم فواحدة أمر بالافتقار على الواحدة عند خوف  
 الجور فيجوز أن لا يوجب فيه ايجاب اهل عندة من كان قاله في الفخ والله أعلم

(بفتح المسئلة المسكوة)  
 ولم تصف الا - الام بانث  
 ولا - ر قبل الدخول  
 وينبغي أن يذ كراقة تعالى  
 بجميع صفاته عندها  
 وتقر بذلك وعامة في الكافي  
 (باب القسم)  
 بفتح الفاء القسمة  
 وبالكسر النصيب (يجب)  
 وظاهر الآية أنه فرض ضم  
 (أن يعدل)

ايجاب المـ بدل من حيث انه انما يخاف على ترك الواجب كافي البديع وعلى كل فقه دعات  
 الآية على ايجابه تأمل (قوله اي أن لا يجور) انما به الى التخصيص عما عترض به على الهداية  
 حيث قال واذا كان للرجـ ل امرأتان حرتان فعليه أن يعدل بينهما فانه يفهم أنه لا يجب بين  
 الحرة والامة واجاب في الفخ بان معنى العدل هنا التسوية لا ضد الجور فاذا كانتا حرتين أو  
 اميتين فعليه التسوية بينهما وان كانتا سرة وامة فلا يعدل بينهما الى لا يسوى بل يعدل معنى  
 لا يجور وهو ان يقسم للمرة من الامة فالام انما من انتمك الافظ ا ه ولكن لما لم يقيد  
 المصنف هنا بحرة ولا غير انما سب أن يقسم كلامه به - عدم الجور أي عدم الميل عن الواجب عليه  
 من تسوية وضدها فيشمل التسوية بين الحرتين والامتين وعدمها بين الحرة والامة وكذا في  
 النفقة لعدم لزوم التسوية فيهما مطلقا كما في (قوله بالثـ وية في البيوتة) الاولى حذف قوله  
 بالتسوية لانها لا تجب بين الحرة والامة كما عانت بل يجب عدمها وقد يجب بان المراد التسوية  
 اثباتا ونفيما اي يجب أن لا يجور باثباتهم بين الحرة والامة وينفي بين الحرتين وبين الامتين  
 ولم يذ كراقة في النهار لانها لا تجب في الجلة بل لا تدير - كما سباني (قوله وفي الملبوس  
 والمأ كول) اي والسكنى ولو غير بالنفقة لشم الكل ثم ان هذا معطوف على قوله فيه وغيره  
 لا قسم المراد به البيوتة فقط بقراءة العطف وقد علمت ان العدل في كلامه بمعنى عدم الجور  
 لا بمعنى التسوية فانما لا تلزم في النفقة مطلقا قال في البحر قال في البـ نعم يجب عليه  
 التسوية بين الحرتين والامتين في الماء كول والمشر وب والملبوس والكفى والبيوتة وهكذا  
 ذكر الوالحي والحق أنه على قول من اعتبر حال الرـ ل وحده في النفقة وأما على قول الماتقي به  
 من اعتبار حاله ما فلا فان احدا - ما قد تكون غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما  
 مطلقا في النفقة ا ه وبه ظهر أنه لا حاجة الى ما ذكره المصنف في المنع من جعله في المنع منيما  
 على اعتبار حاله (قوله والعصبة) كان المناسب ذكره عقب قوله في البيوتة لان العصبة أي  
 العاشرة والمؤانسة ثمرة البيوتة في الخيانة ويجب على الزوج انصاء العدل والتسوية  
 بينهما في ايمالكه والبيوتة عندها - ما بالعصبة والمؤانسة لا فيما لا يملكه وهو الحب والجماع  
 (قوله لاني الجماعة) لانها تبنى على النشاط ولا خلاف فيه قال بعض اهل العلم ان تركه اعدم  
 الداعية والانتشار عذروا ان تركه مع الداعية اليه لا يمكن داعيته الى الضرة أقوى فهو ما  
 يدخل تحت قدرته فتح وكأنه مذهب الغير ولذا لم يذ كره في البحر والنهر تأمل (قوله بل ينصب)  
 أي ما ذكر من الجماعة ح اما المحبة فهي ميل القلب وهو لا يملك قال في الفخ والمصنف أن  
 يـ وي بينهما في جميع الاستقامات من الوطء والقبلة وكذا بين الجوارى وامهات الاولاد  
 ليصنهن عن الاستمراء للزنا والميل الى الفاحشة ولا يجب نفي لانه تعالى قال فان خففتم  
 الاثم فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فافاد أن العدل بينهما ليس واجبا (قوله ويسقط  
 حقها جرة) قال في الفخ واعلم أن ترك جماعها مطلقا لا يحل له مصرح أصحابنا بجماعها حيانا  
 واجب ديانة لكن لا يدخل تحت القضاء والزام الا الوطء الاول ولم يفسدوا فيه مدة ويجب  
 أن لا يبلغ به مدة الابلاء ابرضا او طيبا فهاجـ ا ه قال في النهر في هذا الكلام تصريح  
 بان الجماع بعد المرة حقه لانهما ا ه فانت فيه نظر بل هو حقه وحقها أيضا ما علمت من أنه

أي أن لا يجور (فيه)  
 أي في القسم بالتسوية في  
 البيوتة (وفي الملبوس  
 والمأ كول) والعصبة (لاني  
 الجماعة) كما يجب بل  
 ينصب ويسقط حقها جرة  
 ويجب ديانة حيانا



واجب ديانة قال في البحر وحيث علم ان الوط لا يدخل تحت القسم فهل هو واجب للزوج  
 وفي البدائع ان طالبة بالوط لان له اها حتمها كان له حقه واذا طالبت به يجب عليه  
 ويجوز عليه في الحكم مرة والزيادة تجب ديانة لافي الحكم عند بعض اصحابنا وعند بعضهم تجب  
 عليه في الحكم اهـ وبه علم انه كان على الشارح ان يقول ويط - قط - حقه ايمر في القذاه  
 لانه لو لم يصح امره بوجه القاضى سنة ثم يقع الخ العقد اما لو اصاب امره واحد فلم يتضرر  
 لانه علم انه غير عتق وقت العقد بل امره بالزيادة احيانا لو جوب عليه الا انه مرض او عنة  
 عارضة او نحو ذلك وسبب في باب الظاهر ان على القاضى الزام المظاهر بالتكثير دفع الضرر  
 عنه بجس او ضرب الى ان **كفر** او يطاق وهذا مما يؤيد القول المشار به تجب الزيادة  
 عليه في الحكم فتأمل (قول ولا يبلغ مدة الا بلاء) تنضم عن الفتح التعمير بقوله ويجب ان  
 لا يبلغ الخ وظاهره انه منقول لكن ذكره في مدة ارادته لا ينبغي ان يطبق له مدة اربعة  
 الا بلاء وهو اربعة اشهر فهاجست منه كما سيذكره الشارح فالظاهر ان ما هنا مبني على هذا  
 البحث تأمل ثم قوله وهو اربعة اشهر فيقيد ان المراد ابلاء الحرة ويؤيد ذلك ان هو رضى الله  
 تعالى عنه المانع في الليل امراته تقول

قواله لولا الله تخشى عواقبه .

فقال عنها فاذا تزوجها في الجهاد فبال بتمه حصة كم تصير المرأة عن الرجل فقالت اربعة  
 اشهر فامر امره الاجناد ان لا يخاف المتزوج عن اهله **كفر** منها ولو لم يكن في هذه المدة  
 زيادة مضارة فيها المشرع الله تعالى الشرا بالابلاء فيها (قوله ويؤمر المتعبد الخ) في الفتح  
 فاما اذا لم يكن له الا امره واحد مدة فتأمل عن ابي ابيادة او السراي اختار الطحاوي رواية  
 الحسن عن ابي حنيفة ان له اربعة اشهر من كل اربع ايام وبقاها له لان له ان يقطع حقه في  
 الثلاث بتزوج ثلاث سراي وان كانت الزوجة امة فها يوم وابل في كل سبع وظاهر المذهب  
 ان لا يمين مقدار لان القسم معنى نسبي واجبا عليه طلب ايجاده وهو يتوقف على وجود  
 المنتسب بين فلا يطلب قبل تصوره بل يؤمر ان يمين معها او يصحب احيانا فان غيبه توقفت اهـ  
 ونقل في التمر عن البدائع ان صاروا الحسن هو قول الامام اولا ثم رجع عنه وانه ليس بشئ  
 (قوله وسبع لامة) لانه ان يتزوج عليه ثلاث سراي فيقسمهن ستة ايام واه يوم (قوله  
 ثم يمينا) حيث قال ومقتضى الظاهر انه لا يجوز له ان يزيد على قدر طاقته امانه يمين المقدار فلم  
 أقف عليه لاعتنائهم في كتب المالكية خلاف فقيل يقضى عليه ايام اربع في الليل واربعة في  
 النهار وقبل اربع في يوم او عن اربعة من مالك عشر مرات فيم او في قاتق ابن فرحون باثني عشر  
 مرة وعندي ان الراي فيه للقاضى فيقتضى بما يقاب على ظنه انما يطبق اهـ قال الجوى  
 عقبه واقول ينبغي ان يسألوا الشاخي عما يطبق ويكون القول لها يمينها لانه لا يمين الا بلاء  
 وهـ فذا طبق القواعد وما كونه مقوطا بطن القاضى فهو وان لم يكن يصح فيه بلاء فذا وقد  
 سرح ابن مجد ان في تأديس النظائر وغيره انه اذا لم يوجد نص في **كفر** من كتب اصحابنا  
 يرجع الى ذهب مالك واقول لم ارجعكم ما لو تضررت من عظم آلمه بظلم او طول وهي واقعة  
 الفتوى اهـ اقول ما نقله عن ابن مجد غير شمول ولم اؤمن ذكره غير انهم ذكر في الدر المنثور في

باب الرجعة عن القه - استأجر من ديانة المصني ان بعض اصحابنا مال الى اقواله ضرورة هذا  
 وقد صرح - واعدت بان الزوجة اذا كانت صغيرة لا تطبق الوط لا تنسج الى الزوج حتى تطيقه  
 واصحح انه غ - يرمقه ربالين بل يقوض الى القاضى بالنظر اليه امن من او هنال وقد منع من  
 الترخية ان البالغة اذا كانت لا تحتمل لا يؤمر بدفعها الى الزوج ايضا قوله لا تحتمل يشمل  
 ما لو كان ضعفها ارفعها او اكبر آلمه وفي الاشباه من أحكام غيبوبة الحشفة فيما يجوز على  
 الزوج وط مزوجته مع بقاء النكاح قال وفيما اذا كانت لا تحتمل له اصغرا او مرض او عنة اهـ  
 ووجهه - من من عظم آلمه وحرر الشربة لاني في نرسه على الوهبانية اذ لو جامع زوجته  
 فماتت او صارت مفضاة فان كانت صغيرة او مكروهه اولاً تطبق تلمه الدية اتنا فاعلم من هذا  
 كاهه لا ي - لوط وهاج - يؤدى الى اضرارها فاقصر على ما تطبق منه عدد انظر القاضى او  
 اخبار القسامون لم ي - بل يظن فبقولها وكذا في غلط الآلة ويؤمر في طولها بادخال قدر ما تطيقه  
 منها او بقدر آلمه رجل معتدل الخلقة والله تعالى اعلم (قوله بالفرق الخ) لانه حيث علم ان  
 وجوب القسم انما هو للصحة والمؤانسة دون الجماعة ففرق بين زوج وزوج بجر (قوله  
 ومريض) قال في البحر ولم اركيفية قسه في مرضه حيث كان لا يقدور على التحول الى بيت  
 الاخرى والظاهر ان المراد انه اذا صرح ذهب عند الاخرى بقدر ما قام عند الاولى مريضا اهـ  
 ولا يخفى انه اذا كان الاختيار في مده دار الدور اليه حال صحته في مرضه اولى فاذا مكث عند  
 الاولى مدة اقام عند الثانية بقدر ما شمر قات وهذا اذا اراد ان يجعل مدة اقامته وراحق  
 لا يماي ما في من اذ لو قام عند احداهما اشهر اهدر ما مضى (قوله وصبي دخل بامرته) الذي  
 في البحر وغيره بامرته بالثنية قال في البحر لان وجوبه لحق النساء وحقوق العادة توجه  
 على العبدان عند تقرر البهيب وفي الفتح وقال مالك ويدور على الصبي به على نسائه وظاهره  
 انه لم يطلع على شئ عندنا ويخفى ان ياتم الولي اذا لم يامر بذلك ولم يدربه اهـ قال الخضر الرضى  
 وقيد في الخاتمة الصبي بالمرأى فلا قسم على غيره وليس يقيد بالامير المكن وطو كذا اهـ  
 (قوله وبالغ لم يدخل) ومثله ما لو دخل بالاولى ح (قوله بجر يمينا) راجع الى قوله وبالغ لم  
 يدخل قارى البحر وفي المحيط وان لم يدخل الصغير به فلا فائدة في كونه معها اهـ وظاهره ان  
 القسم على البالغ لغية المدخول به لان في كونه معها فائدة ولذا انما يدوا المدخول في امره  
 الصبي اهـ قلت يظهر لي ان دخول الصبي غير قيد وانما المراد به الذي بالغ من ادخول وحول  
 الصبي والامتناس به ولذا لم يثبت في الخاتمة بالدخول بل قال والمرأى وبالغ في القسم  
 - واه فتوله في المحيط وان لم يدخل أى لم يبلغ - هذا السن بقرة قوله فلا فائدة في كونه  
 معها الا لاشك ان اها فائدة في كون المرأى معها من الاستتار به والعشرة معه زيادة على  
 ما اذا كانت وحدها وحيث فلا فرق بين المرأى وبالغ في وجوب القسم كما هو صريح عبارة  
 الخاتمة وهو شامل لما بعد الدخول وقبله لان سبب وجوبه عقد النكاح كما في البدائع فاذا  
 وجب عليه انفسه قبل الدخول وجب عليه القسم في اليمينتة معه ما لم ترض بالاقامة في بيت  
 اهلها الا صلاح شأنه والا فله وظالم لها (قوله ومجنونة لا تخاف) بضم القاء أى لا يخاف منها  
 الزوج بان كانت لا تضرب ولا تؤذى لانها حينئذ يجب ليه نفقة او كفاها والافه في حكم

(بلا فرق بين رجل وخصي  
 ومجنون ومجنون ومريض  
 وصبي وصبي دخل بامرته  
 والنكاح لم يدخل بجر يمينا  
 وأقره الصنف وصبيته  
 وصبيته (وحائض وذات  
 نفاس ومجنونة لا تخاف  
 وزمنا وغرقاه) وصغيرة

ولا يبلغ مدة الا بلاء الا  
 برضاها ويؤمر المتعبد  
 بمصبتها احيانا وقدره  
 الطحاوي يوم وليلة من  
 كل اربع لحرة وسبع لامة  
 ولو تضررت من كثرة جماعه  
 لم تجز الزيادة على قدر طاقته  
 والراي في تعيين المدة دار  
 للقاضى بما يظن من طاقته  
 ثم يمينا



الناشئة (قوله يمكن وطورها) غير علم في الخاتمة وغيرها بارادة قال النير لم ي في حاشية المخ  
 بخلاف ما لا يمكن وطورها فانه لا حق لها ما علم ذلك ولا تنفع بما في كثير من نسخ المخ لا يمكن وطورها  
 فانه خطأ اه (قوله ومحرمة) اي يحجج او محرمة او بهما ط (قوله ومظاهر) بفتح الهاء وقوله  
 رمولى بضم الميم وسكون الواو وفتح اللام منونة من الابلاء وقوله منها تنازعه كل من مظاهر  
 رمولى ح (قوله ومقابلاتين) اي مقابل ماذ كرم وقوله وحائض الخ ط (قوله رجعية) ح  
 منسوب على أنه صفة لفهول طاز محذوف اي وكذا مطلقا بطلقة رجعية ح (تنبيه)  
 قال في النهر ولم ارسكم المذكورة اذا وطأت بشبهة وهي في العدة والمجوسية بدين لا قدره لها  
 على وقائه والناشئة والمساورة في كتب الشافعية أنه لا قسم لها في الكل وعندى أنه يجب  
 للموطر أن يثبت بهمة أخذ من قواهم انه لمجد الا ينص ودفع الوحشة وفي المجوسية تردد وأما  
 لناشئة فلا ينبغي التردد في وقوله لها لانها بخروجها رضى باسقاط حقها اه واعتزله  
 الحوى بان الموطر وان يشبهه لا تنفع له عليه في هذه العدة ومعلوم أن القسم عبارة عن النسبة  
 في البيوترة والنفقة والسكنى اه زاد بعض الفضلاء أنه يخاف من القسم اما الوقوع في  
 الحرام لان ما عتده للغير ويحرم عليه مما هو تبيهاه فلا يجب لها إذا كذا المجوسية لان في وجوبه  
 عليه ضرر رايه بدخوله الحابس (قوله ولو أقام عند واحد شهر) اي قبل الخصومة أو بعدها  
 خاتمة (قوله في غير سفر) أما اذا سافر باحداهم اليس للآخرى أن تطالب منه أن يسكن عندها  
 مثل التي سافر بها ط عن الهندية (قوله وهو دماضى) فليس لها أن تطالب أن يقيم عندها  
 مثل ذلك ط عن الهندية والذي يتقضى به النظر أن يؤمر بالقضاء اذا طالت لانه حتى أدى  
 وله قدر على ايفائه فتح وأجاب في النهر بما ذكره الشارح من التعديل قال الرضى ولانه  
 لا يز يدعى النفقة وهي تسقط بالاضى (قوله لان القسمة تكون بعد الطاب) عله أقوله مدر  
 ماضى وقد مناعن البدائع أن يب وجوب القسم عند التكاح وهذا بائن ثم كره قبل الطاب  
 وهذا يؤيد به الفتح وقد يجب بان الماضى أن الاجبار على القسمة من القاضى يكون بعد  
 الطاب والالزم أن الوطالبة بما انما جاز يلزمه القضاء وهو مخالف لما قد مناه عن الخاتمة من  
 قوله قبل الخصومة أو بعدها كذا تعديل المسئلة في البرازية وغيرها بان القسم لا يبريد ينافى  
 الذمة فانه يشمل ما بعد الطاب (قوله بعد منى القاضى) أقاد أنه لا يوزر بالمرارة الاولى وبه صرح  
 في البحر ط (قوله عزز بغير حبس) بل بوجه عقوبة وبأمره بالعدل لانه أسسه الادب  
 وارتكب ما هو محرم عليه وهو الجور معراج وهذا تنفى من قواهم ان للقاضى الخيارات في  
 التزير بيز الضرب والحبس بحر قلت ومنهله ما لو اتفق من الاتفاق على قريبه (قوله  
 لتدريته الحق) الضمير للحبس ح وبؤيده قول الجوهرة لانه لا يستدرك الحق فيه بالحبس لانه  
 يفوت بعض الزمان اه أى لما مر أن القسم للصيغة والموازنة ولا شك أنه في مدة الحبس  
 يفوت ذلك رخصه ذلك علو العدم الحبر بالامتناع من الاتفاق على قريبه فافهم (قوله  
 فحينئذ يقضى القاضى بقدره) أى لى خاصية ومفهومة أنه لو لم يقبل ذلك بسقط ماضى مع  
 أن هذا بعد الخصومة والطالب للمعات من أن القسم لا يبريد بنا وأطلق القدر مع أن فيه  
 كلاما يافى (قوله والبكر الخ) نص على الاولين لان فيه اختلاف الأئمة الثلاثة وعلى الاخيرين

يمكن وطورها ومحرمة ومظاهر  
 رمولى منها ومقابلاتين  
 وكذا مطلقا رجعية ان  
 قصد رجعتها والا لا يجوز  
 (ولو أقام عند واحد شهرا  
 في غير سفر ثم خصمته  
 الاخرى) في ذلك (يؤمر  
 بالعدل بينهما في المستقبل  
 وهو دماضى وراى به)  
 لان القسمة تكون به - د  
 الطاب (وان عاد الى الجور  
 بعد منى القاضى اياه عزز)  
 بغير حبس جوهرة  
 لتدريته الحق وهذا اذا لم  
 يقبل انما فاعت ذلك لان  
 خيال الاول فحينئذ يقضى  
 القاضى بقدره ثم يحبس  
 (والبكر والحبس والجديدة  
 والقديمة والمالة والكثاية  
 سواء)

لرفع ما يتوهم من عدم مساراة الكفاية لانه بسبب ارتفاعها على بالاسلام أفاده في النهر  
 ولعله لم يقتصر على قوله والجديدة والقديمة ليشمل ما لو كانت البكر واغيب جديدة  
 بان تزوجه ما عا تامل (قوله لا طلاق الاية) أى قوله تعالى وان تستطيعوا أن  
 تعدلوا أى في المحبة فلا تلوا في القسم قاله ابن عباس وقوله تعالى وعائروهن بالمعروف ونعايته  
 القسم وقوله تعالى فان خفتن الاثم دلوا ولا طلاق أحاديث النسي ولان القسم من حقوق  
 التكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك وأما ما روى من نحو للبكر سبع وللحبس ثلاث فيصنع  
 أن المراد انقضاء ميل في البدائع دون لزيادة فوجب تقديم الدليل القاطع كافي البصر في شرح  
 درر البحار أن الحديث لا يدل على نفي التوبة بل على اختيار الدور بالسبع واثلاث جمعا  
 بينهما وبين ما روىنا (قوله وللأمة الخ) أى اذا كان له زوجتان أمة وحره فلا أمة المنصر وهذا  
 ذابوا ما السيد من لا ولم ارم ذكره وكأنه اظهره (قوله أما النفقة) هي الاكل والشرب  
 واللباس والمساكن (قوله فبهاهما) أى ان كان كل من الزوجين غنيين فالواجب نفقة  
 الاغنياء او فقيرين فنفقة الفقراء او محتلفين فالوسط وهذا هو المفتى به كاهم وقد مرنا ان كلام  
 المصنف والشارح محمول عليه فانهم (قوله ولا قسم في السفر الخ) لانه لا يتيسر الاجماع من  
 معه وفي الزامه ذلك من الضرر ما لا يخفى نهر ولانه قد ينقض باحداهما ما في السفر وبالاخرى  
 في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الامنة أو لنفوق الفتنة أو يمنع من سفر احدهما ما كثر  
 عنهم اقدمين من يخاف صحتها في السفر للسفر وتزوج قرعته الزام للضرر الشديد وهو من دفع  
 بالنافي للخرج فتح وانظر ما لو سافر بهن هل يقسم (قوله والقاعدة أحب) وقال الشافعى  
 من صحة لما رواه الجماعة من أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفره أفرع بين نسائه في خرج  
 بهما اخرجهما معه قلنا كان استحبنا بالتطبيب فلو بهن لان مطلق النعل لا يقتضى الوجوب  
 مع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يقسم واجبا عليه وعامه في الفتح والبحر وهذا مع قوله قبله  
 متعين من يخاف صحتها الخ صريح في أن من خرجت قرعته الا يلزمه القسم (قوله صح)  
 نعل ما لو كان بشرط رضى منعه أو منها وان بطل الشرط كأوضحه في الفتح خلافا لما جزمه  
 الباقيات لانه امتناع عن حق لم يجب ولذا لم يبق سقط حقها ولا يقال أنه من أخذ الموضع  
 في النزول عن الوظائف لان من أجاز بهاه على العرف ولا عرف هذا قد برغم ذكر بعض  
 الشافعية أن يستبطل من هذه المسئلة ومن خاف الاجنبى على مال جواز النزول عن الوظائف  
 بالدوام وأنه أفتى به شيخ الاسلام زكريا بن الشافعية والشيخ نور الدين الدمرى من المسالك  
 والشيخى من الحنابلة قلت واضطرب فيه رأى المتأخرين من الحنفية وأفتى النير الرملى  
 بعدمه وسماى غمام الكلام عليه ان شاء الله تعالى في الوقت (قوله لانه) أى حقه او هو القسم  
 ما وجب أى لم يجب بهدفا أى فلم يسقط باسقاطها ح (قوله وفي البحر بمخاتم) حيث  
 قال واصل المشايخ غمام لم يبروا هذا التفصيل لان هذه الهمزة غامضة اسقاط عنه فكان الحق  
 له سواء ربيت له أو صاحبه هاته أن يجعل حصة الواهبة ان شاء ح (قوله ونازعه في النهر)  
 حيث قال أقول كون الحق له فيما ارادته لصاحبه ما عورع في البدائع في توجيه المسئلة  
 بأنه حتى ثبت لها فلها أن تستوفى ولها أن تترك اه ح أقول وقد نقل لمحق ابن اهام

لا طلاق الاية (وللازمة  
 والمساكناتية وام الولد  
 والمدينة) والنفقة (نصف  
 ما للحر) أى من البيوتة  
 والسكنى معها اما النفقة  
 فبهاهما (ولا قسم في السفر)  
 دفعه للخرج (فله السفر من  
 شاء منهن والقاعدة أحب)  
 تطيبا الاولين (ولو تركت  
 قسما) بالكسر أى توبتها  
 (اضرب اصح واه الرخوع  
 في ذلك) في المسئلة قبل لانه  
 ما وجب فاسقط ولو جعلته  
 اعينه هل به لغيره اذ كر  
 الشافعى لا وفي البحر بمخاتم  
 ونازعه في النهر (ويقيم عند  
 كل واحدة منهن يوما وليلة)



اكن انما يلزمه التسوية  
في الليل حتى لو جاء الاولى  
في الغروب وللاية بعد  
الغروب فقد ترك القسم ولا  
يجامه في غير وقتها وكذا  
لا يدخل عليه الا ان يات  
ولو انما في الجوهر لا بأس  
ان يقيم عندها حتى تنقضي  
او توت انقضى يعني ان الم  
يكن مندها من يومه اولو  
مرض هو في بيته دعاء كافي  
قوله لا اله الا الله  
واراد ذلك يعني ان يقبل  
منه من (وان شاء الله) اي  
ثلاثة أيام ولياليها (ولا يقرب  
عنده احداهما اكثر الا باذن  
الآخر) خلاصة زاد في  
الناية (والرأي في البدن)  
في القسم (اليه) وكذا في  
منازل الدور خدابة وتبيين  
وفي في الفتح بحسب ما يند  
الابلا اوجه وعنه في  
الجهر وتقر فيه في النهو

قوله - ليلة وسبعة  
لهر كذا بالصفة المضافة  
على خط المواقف بالتاء  
المربوطة والذي في سائر  
روايات مسلم - جعلت في  
الموضع من البناء المحروقة  
اه

ما ذكره الشافعية واقره غيرهم انه قال وقتها اذا كانت ليلة الواحدة تلي ليلة الموهوبة قسم لها  
اي اثنين من المتين وان كانت لا تليها فهل لهما فاقبوا الى اه اليقين على قولهم للشافعية والحنابلة  
والاظهر عندهم ان ليس له ذلك الارضا ان تليها في النوبة لانهم قد تضمنوا ذلك اه فما  
استظهره المحقق في تضييق ما في النهر بالاولى (قوله ليل الخ) قال في الفتح لانه لم خلافا  
في ان المدد الواجب في الليلة الثانية في اليوم والليله وايضا اراد ان يضبط زمان النهر  
في قدر ما عاثر فيه احدهما ايما من الاخرى بل ذلك في الليلة الواحدة واليوم والليله اي يعني  
لومكث عند واحدة كذا النهر كذا ان كانت عند الثانية ولو اقل منه بخلافه في الليل من  
(قوله ولا يجامه في غير وقتها) اي ولو نهارا ط (قوله يعني اذ لم يكن الخ) هذا التقيد  
اصحاب النهر بمناوه وظاهره واطلقه في النهر ليلية ط (قوله ولو مرض هو في بيته) هذا  
اذا كان له بيت ليس فيه واحدة منهن والا فان لم يقدر على التحول الى بيت الاخرى يقيم به  
الصحة عنده الاخرى بقدر ما اقام عند الاولى مر ايضا كقوله مناه عن البحر (قوله ولا يقيم عند  
احدهما اكثر الخ) لم يبين ما اقام اكثر من ثلاثة أيام هل يدر لانه او يقيم عند الاخرى  
بقدر ما اقام عند الاولى ثم يقسم بينهما ثلاثة وثلاثة او يومين ويومين والظاهر الثاني لان دور  
ما مضى فيما اذا اقام عند احدهما ما على سبيل القسم كانه قدم وعنه في الاقامة على سبيل  
القسم فلا يبرئ ويؤيده ما في النائية من انه لو اقام عند الجدي ثلثة ايام وسبعة ايام  
يقيم عند الاولى كذلك اه لكن ظاهره انه ان يجول الدور مدة ثلثة اوسبعة وهذا مخالف  
لما ذكره المصنف ويؤيده ما قد مناه عن طرح دور الجوار في التوفيق بين الادلة ان الحديث يدل  
على اختيار الدور بالسبع او الثلاث تامل وعن هذا نقل الفقه سنان عن النائية والسراجية  
وغيرهما ان لا يقيم عند امراته ثلثة اوسبعة وعند اخرى كذلك اه والذي في النائية هو  
ما ذكرناه وفي كافي الحاكم الشهيد يكون عند كل واحدة منهن ما يوافق له وان شاء ان يجول  
لكل واحدة منهن ثلثة ايام فهل يروى عن الامتثال عن الحكم عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انه قال لا مسة حين دخل بها ان شئت ٣ سبعة لك وسبعة لهن اه ومقتضى روايته الحديث  
انه التيسير بل في غاية البيان ان شاء الله لكل واحدة وان شاء سبع الى غير ذلك (قوله زاد  
في النائية) يوهن ان عبارة النائية صريحة في المحصر كعبارة الخلاصة وايضا كذلك فان الذي  
فيه عليه ان يروى عنهما فيكون عند كل واحدة منهن ما يوافق له او ثلثة ايام ولياليها او الراي  
في البداية اليه اه فالظاهر ان هذا بيان للافضل لانه في الزيادة بقريته عبارة المسارة تامل  
(قوله وقيد في الفتح) اي قيد كلام الهداية المذكور حيث قال اعلم ان هذا الاطلاق لا يمكن  
اعتباره على صراحته لانه لو اراد ان يدور سنة سنة ما ظن اطلاق ذلك بل ينبغي ان يطلق له  
مقدار مدة الايام هو اربعة اشهر واذا كان وجوبه للثلاث ورفع الوحشة وجب ان تعتبر  
المدة القريبة واظن ان اكثر من جملة مضارة الا ان يرضى اه فقوله واظن الخ اضرب ابطالي  
عن مدة الايام فيناسب ان تكون اوفى قول الشارح اوجهه يعني بل كافي قول الشاعر  
كانوا غنائين اوزاد غنائية ح (قوله وعنه في البحر) حيث قال والظاهر الاطلاق لانه  
لا مضارة حيث كان على وجه القسم لانها مطمئة بمعنى نوبتها (قوله وتقر فيه في النهر) حيث

قال في النصارى ما قالوا لا يحق اه قلت وايضا فان الاطمئنان يوجب النوبة منتف مع  
ماول المدة كمنة مثلا لاحتمال موته او موتها مع ما قبل من تقويت المعنى الذي شرع  
القسم لاجله وهو الاستئناس (قوله وظاهر بينهما) اي صاحب الفتح والبحر كافي في الخ  
(قوله من التقيد بالثلاثة ايام) قد عات ما في هذا التقيد (قوله وهو حسن) كذا قاله في  
النهر (قوله في كل مباح) ظاهره انه عند الامر به منه يكون واجبا عليه كما امر السلطان  
الرعية به ط (قوله ومن كل ما ينادي به) اي برأيه كدوم وبصل ويؤخذ منه ان لو نادى  
من راحة الدخان المشهور له منه هاهنا شر به (قوله بل ومن الخفاء) ذكره في الفتح بحسب اخذ  
عما قبله (قوله وتعامه فيما عاقله على الملتقى) وعبارته عن النائية معزاة للمتن لو كان له امرأة  
وسر اراهم يوم ولية من كل اربع عند هاهنا في البواقي عندهم من شاة من وكذا لو كان له ثلاث  
نسوة امر يوم ولية عند كل منهن و يقيم في يوم ولية عندهم من شاة من السراري ولوله اربعة  
اقام عند كل يوم ولية ولم يكن عند السراري الا وقفة المسارو يكره للرجل ان يبطا امراته  
وعندها صبي يهمل او اعمى او ضرتها او امته او امته اه ثم قال ولا يجمع بين الضرائر الا  
بالرضا ولو كانت لا يمكن مع امتك ايسر اه اذ لو اقام عند الامه يوم مائة مائة يقيم عند الحرة  
يوما وكذلك العكس اه اي لو اقام عند الحرة يوم مائة مائة زوجته الامه يتحول الى المعتقة  
ولا يكمل للعرة يومين تنزلا للعرة انتم امته او امته اه ثم قال ولا يجمع بين الضرائر الا  
المتنقى مبق على رواية الحسن المرجوع عنها كانه من ان للسراري ما ولية له من كل اربع  
هكذا خاطري ثم رأيت الشريفة لالي مخرج به في رسالته في تزويج المهرات بالقسم بين الزوجات  
وقال ولم ار من يه على ذلك ومبني الرسالة على - وال في رجل له زوجتان وجوابه قسم للزوجتين  
ثم بيت عند جواريه ماشاء ثم يرجع الى زوجته ويقسم له ما الجاب بالجو اذا اخذ من قول ابن  
الهامم الا لازم انه اذا بات عند واحدة ليلة بيت عند الاخرى كذلك لانه يجب ان يبيت عند  
كل واحدة منهن مادام ما فانه لو ترك المبيت عند الكل بعض الليالي وانقر لم يمنع من ذلك اه  
يعني به مقام دورهن وسواء انقر ديفقه او كان مع جواريه اه فانهم واقعه سبحانه أعلم

(باب الرضاع)

لما كان المقصود من النكاح الولاء وهو لا يثبت غالبيا في ابتداء انشاءه الا بالرضاع وكان له  
احكام تنهات به وهي من آثار النكاح المتأخرة عنه بمدة وجب تأخيرها الى آخر احكامه ثم قبل  
كتاب الرضاع ليس من تصنيف محمد بن اسماعيل بل من تصنيفه له وهو لا يرد كره  
الحاكم ابو الفضل في مختصره المسمى بالكافي مع التزامه ايراد كلام محمد في جميع كتبه بمخدوفة  
التمثيل وعامتهم على انه من أوائل مصنفاته وانما لم يذكره الحاكم اكتفاء بما أورده من ذلك  
في كتاب النكاح فغ (قوله بفتح وكسر) ولم يذكره الاضم مع جواريه لانه يعني ان ترضع معه  
آخر كافي القاموس وفيه ان نقله جاء من باب علم في اغتهامة وهي ما فوق نجد ومن باب ضرب  
في لغة نجد وجاء من باب كرم نهر زادي المصباح لغة أخرى من باب فتح مصدره رضاعا ورضاعة  
بالفتح (قوله من الندي) قال في المصباح الذي للمرأة ويقال في الرجل ايضا قال ابن  
السكريت يذكرون نوت اه وهذا التعريف قاصر لانه في اللغة يعم المص ولون من يهمة فالاولى

وظاهر من هذه النية - عالم  
يطلع على ما في الخلاصة من  
التقيد بالثلاثة ايام كما عولنا  
عليه في المختصر واقعه - عالم  
(فروع) لو كان - عالم  
لذلك لما روى ذكر الشافعية  
انه يقيم نهارا وهو حسن  
وحقه عليه ان يظلمه في كل  
مباح امره اه وله منعه هاهنا  
التميز ومن كل ما ينادي  
من راحته بل ومن الخاء  
والنقش ان تاذي برأيه  
نهر وتعامه فيما عاقله على  
الملتقى  
(باب الرضاع)  
(هو) لغة بفتح وكسر من  
الندي وشرا (من من ندي



ما في القاموس هو اقتراب اللبن من الضرع والندى ط (قوله آدمية) خرج به الرجل  
 واليهمة بجر (قوله أو آية) ذكر في النهر اخذ من اطلاقهم قال وهو حادثة الفتوى (قوله  
 وأطلق بالمص الخ) تعريض بالرد على صاحب البصر حيث قال التعريض منقوض طردا اذ قد  
 يوجد المص ولا رضاع ان لم يصل الى الجوف وعكسا ان قد يوجد الرضاع ولا مص كما في الوجور  
 والسقوط ثم اجاب بان المراد بالمص الوصول الى الجوف من المنقذين وخصه لانه سبب الوصول  
 فاطاق السبب وأراد السبب واعتضده في النهر بان المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في  
 القاموس من معنيته ثم شرع بآية قوا جعل الوجور والسقوط ملحقين بالمص ح وفي المصباح  
 الوجور بفتح الواو والدوا بفتح الدال والحق وادجرت المريض اي جارا فاعتبه بذلك ووجرته اجرة  
 من باب وعده فاعاد السقوط كرسول دوا يصيب في الانف والسقوط كقعوده صدر واسطة  
 الدوا يمدى الى مدهولين (قوله في وقت مخصوص) قد يقال انه لا حاجة اليه للاستقناء عنه  
 بالرضع وذلك انه بعد المادة لا يسمى رضعا مع انصافه في العناية نهر وفيه نظر والذي في  
 العناية ان الكبير لا يسمى رضعا ذكره اذ على من سوى في التعريض بين الكبير والصغير (قوله  
 عن العون) كذا في عامة النسخ وفي بعضها عن العميون باليسا بين العين والوار وهو اسم كتاب  
 ايضا وهو الذي رايته في النهر وفي تصحيح القدوري ايضا فانهم (قوله اسكن الخ) استدلوا  
 على قوله وبه يفتى وحاصله انه اقولان افني بكل منهما ط (قوله اي مدة كل منهما ثلاثون)  
 تقدير المضاف ليس لصفة الحمل لان الاخبار بالزمان عن المعنى صحيح بلا تقدير فافهم بزياد  
 حاصر المعنى قال في الفتح وجهه انه سبحانه ذكر شقين وضرب الامامة فكانت لكل واحد  
 منهما اكمالها كالاجل المضروب لثنتين على شخصين بار قال اجلت الدين الذي على فلان  
 والدين الذي على فلان - فلهذا فهم منه ان السنة بكاملها لكل (قوله غير ان النقص) أي عن  
 الثلاثين في الاول يعني في مدة الحمل أي أكثر مدته قام أي تحقق وثبت (قوله لا يبقى الولد الخ)  
 الذي في الفتح الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بقدر فلكة مغزل وفي رواية ولو بقدر  
 ظل مغزل وخبرجه في موضعه اه فلكة المغزل أكثر من مرفة مصباح وهو على تقدير  
 مضاف وقد جاء صريح في شرح الارشاد ولو بقدر فلكة مغزل والغرض تقليل المدة مغرب  
 (قوله ومثله لا يعرف الامعاء) لان المتدرات لا يمدى العقل اليها فتج أي فهو في حكم  
 المرفوع لمسحوع من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والآية وقوله) أي قابله للناويل يعني  
 آخر فلم تكن قطعة الدلالة على المعنى الاول بخلاف تخصيصه بآخر الواحد (قوله انوز بهم)  
 أي الهام كما صاحب وغيرهما لاجل أي ثلاثون شهرا على الأقل أي أقل مدة الحمل وهو  
 ستة أشهر والاكثر أي أكثر مدة الرضاع وهو ستان فالثلاثون - بان لمجموع المقتنين لكل  
 واحدة (قوله على أن الخ) تروق في الجواب وفيه إشارة الى ما أورده في الفتح على دليل الامام  
 المناس من أنه يستلزم كون لفظ ثلاثين مستمدا في اطلاق واحد في مدلول ثلاثين وفي أربعة  
 وعشرين وهو الجمع بين الحقيقة والجاز بلفظ واحد ومن أن أسماء العدد لا تجوز بشئ منها في  
 الاخر نص عليه كثير من المحققين لانهم يفترونه الا على ما على مسماها اه وأجاب الرضا في  
 بان حله وفصله مبتدأ أن وثلاثون خبر عن أحدهما أي الثاني وحذف خبر الآخر فاد

آدمية ولو بكر آدمية  
 أو آية والحق بالمص  
 الوجور والسقوط (في  
 وقت مخصوص) هو (حولان  
 ونصف عنده وحولان)  
 فقط (عندهما وهو الاصح)  
 فتح وبه يفتى كما في تصحيح  
 القدوري عن العون لكن  
 في الجوهر أنه في الموابن  
 ونصف ولو بعد النظم محترم  
 وعليه الفتوى واستدلوا  
 بقول الامام بقوله تعالى  
 وحله وفصله ثلاثون شهرا  
 أي مدة كل منهما ثلاثون  
 شهرا ان النقص في الارل  
 قام بقول عائشة لا يبقى  
 الولد أكثر من سنتين ومثله  
 لا يعرف الامعاء والآية  
 مؤولة انوز بهم لاجل  
 على الأقل والاكثر فلم تكن  
 دلالة قطعية على ان  
 الواجب على المقلد العمل  
 بقول المجتهد وان لم يظهر  
 دليله

الخبرين مستعمل في حقيقة واحدة والاخر في مجازة فلا جمع في لفظ واحد وعن الثاني بأنه أطلق  
 أشهر في قوله تعالى الحج أشهر ماضية على شهرين وبعض الثالث اه قلت وفيه أن  
 الشهر ليس من أسماء الأوقات فالتناسب الجواب بما قاله الجمهور من أن عشرة الاثني أو يديه  
 ثمانية كما أشار اليه في الفتح لكن هذا خاص بالاستقناء والكلام ليس فيه (قوله كما فاده في  
 رسم المفتي) المفيد لذلك الامام قاضيان في فصل رسم المفتي من أول فتاواه بطريق الاشارة  
 لا بصريح العبارة (قوله اسكن الخ) استدلوا على قوله الواجب على المقلد الخ فانه يفيد  
 وجوب اتباعه سواء وافقه صاحباه أو خالفاه وهو قول عبد الله بن المبارك (قوله قيل يخبر  
 المفتي) أي وقيل لا يخبر مطلقا كما عرفت فهذا قول ثان قال في السراجية والاول اصح ان لم  
 يكن المفتي مجتهدا ومفاده اختيار القول الثاني أي التخيير ان كان مجتهدا ولا يخفى أن التخيير  
 لمجتهدا عما هو في النظر في الدليل وهذا معنى قول الحارثي والاصح أن العبرة بقوة الدليل لان  
 قوة الدليل لا تظهر اذ غير المجتهد في المذهب تأمل وعلم تخبر برده المصلحة في شرح أرجوزي  
 في رسم المفتي (قوله والاصح أن العبرة بقوة الدليل) قال في البصر ولا يخفى قوة دليلهما فان  
 قوله تعالى والوالدان يرضعن الايتام يدل على أنه لا رضاع بعد التمام وأما قوله تعالى فان ارادنا  
 فصلا لرضع منهن ما فاعلمنا هو قيل الحواين بدليل تقييده بالتراضي والفتاوى وبعدها  
 لا يحتاج اليهما وأما استدلال صاحب الهداية بالامام بقوله تعالى وحله وفصله ثلاثون شهرا  
 بناء على أن المدة لكل منهما كما مر فقد رجع الى الحق في باب نبوت النسب من أن الثلاثين لهما  
 للعمل ستة أشهر والعامان للامصال اه (قوله أما لزوم أجز الرضاع الخ) وكذا وجوب  
 الارضاع على الام ديانة نهر عن المجتبي (قوله في المدة فقط) أما بعده ما فانه لا يوجب التعريض  
 بصر (قوله في الزياي) أي من قوله ذكر الخ صاف أنه ان فطم قبل مضي المدة واستغنى  
 بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن تثبت به الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعليه  
 الفتوى (قوله لان الفتوى الخ) ولان الاكثرين على الاول كما في النهر (قوله ولم يرضع الارضاع  
 بعد مدته) اقتصر عليه الزياي وهو الصحيح كما في شرح المنظومة بصر لكن في الفقه - تنافى  
 عن المحيط لو استغنى في حواين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولا تأم عند العامة خلافا لظاهر  
 ابن أيوب اه ونقل أيضا قبله عن اجارة القاعدى أنه واجب الى الاستقناء ومذهب الى  
 حواين وجاز الى حواين ونصف اه قلت قد يفتى بعمل المدة في كلام المصنف على حواين  
 ونصف بقرينة أن الزياي ذكره بعد ما حمله فلا يخالف قول العامة تأمل (قوله وفي  
 البصر) عبارة وعلى هذا أي الفرع المذكور لا يجوز الانتفاع به للداوى قال في الفتح واهل  
 الطب يفتون بان البنت أي الذي يزل بسبب يفت مرضعة فتعالج الجمع العين واختلاف المتابع  
 فيه قيل لا يجوز وقيل يجوز اذا لم يزل به الرمد ولا يخفى أن حقيقة العلم لم تهتد ظاهرا  
 اذا غلب على الظن والافهمه - في المنع اه ولا يخفى أن الدواى بالهرم لا يجوز في ظاهر  
 المذهب اصله بول ما يورث كل له فانه لا يشرب اصلا اه (قوله بالهرم) أي الهرم استعماله  
 طاهرا كان أو نجسا ح (قوله كما مر) أي قيل فصل البتر حيث قال فرع اختلاف في الدواى  
 بالهرم وظاهر المذهب المنع كما في ارضاع البصر لكن قيل المصنف غف وهما عن الحارثي وقيل

كما فاده في رسم المفتي لكن  
 في آخر الحارثي فان خالفنا  
 قيل يخبر المفتي والاصح ان  
 العبرة بقوة الدليل ثم  
 الخلاف في التعريض اما لزوم  
 اجز الرضاع للمدة فقط  
 يجوز لبن بالاجماع (ويثبت  
 التعريض في المدة) فقط ولو  
 بعد القطام والاستقناء  
 بالطعام على ظاهر المذهب  
 وعليه الفتوى فتح وغيره  
 قال المصنف كالبصر فاني  
 الزياي خلاف المذهب لان  
 الفتوى في اختلاف رجع  
 ظاهر الرواية (ولم يرضع  
 الارضاع بعد مدته) لانه  
 جزاوى والاستقناء به غير  
 ضرورة حرام على الصحيح  
 شرح الوهبانية وفي البصر  
 لا يجوز الدواى بالهرم في  
 ظاهر المذهب أصله بول  
 اما قول كما مر



يرخص اذا علم فيه الشفا ولم يعلم دواء آخر كإرضاع الحرة لعطشان وعليه الفتوى **ح**  
 قلت لفظ وعليه الفتوى رأيت في نسخة من المخطوط بعد القول الثاني كذا كره الشارح كعائته  
 وكذا رأيت في الحاوي القدسي فعلم أن ما في نسخة ط تحريف فافهم (قوله وللاب اجبار  
 امته الخ) لأن الحق لها في التريبة في حال رقها بل الحق لها لأن ملكه وكذا الحكم في ولدها  
 من غيره لأنه ملكه رضى قلت والظاهر أن الاموال اجبارها أيضا وان شرط الزوج حرية  
 الاولاد لان الرضاع يهرزها ويشغلها عن خدمته (قوله على الارضاع) الاطلاق يشمل لولده  
 منها ومن غيرها ولولده اجتنابا بقره او بدونه لان له استغناء ما يبايعه اراد (قوله بنوعيه) أي  
 الاجبار على الفطام وعلى الارضاع (قوله مع زوجته الحرة) أما زوجته الامه فالحق  
 لسيدها وان شرط الزوج حرية الاولاد فيجب ان يظهر كذا كراهة أيضا فافهم (قوله ولو قبلها  
 أي قبل الحولين وهذا التعميم المستفاد من زيادة لو صحيح بالنسبة إلى عدم الاجبار على  
 الرضاع أي ليس له اجبارها عليه في القضاء ما لم تتغير لذلك في المدة بان لم يأخذ ثدي غيرها ولم  
 يكن للاب وللا أم غير مال كما يأتى في الحضنة والنفقة أما بالنسبة إلى النوع الآخر وهو عدم  
 الاجبار على الفطام فاعلم بان ما يصح قبل الحولين وما بعدهما فالظاهر أنه يجب على الفطام لما ات  
 الارضاع بهما حرام على القول بان مدته الحولان تأمل **ح** بزيادة قلت وما استظهره  
 مبني على ظاهر كلام المصنف السابق وقدمنا الكلام فيه (قوله ولو بين الحريين) قال في  
 البحر في البرازية والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع في دار الحرب  
 واسلموا وخرجوا إلى دارنا ثبت احكام الرضاع فيما بينهم **ح** (قوله وان قل) اشار به  
 الحنفى قول الشافعى واحدى الروايتين عن احمد أنه لا يثبت التحريم الا بضم رضعت  
 مشبهات الحديث لم لا تحرم المصة والمصتان وقول عائشة رضيت الله عنها كان فيما انزل من  
 القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخنهن رضعات معلومات يحرمن فتوفي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن رواءه لم والجواب أن التفسير منسوخ  
 صرح بنسخه ابن عباس وابن سعد وروى عن ابن عمر أنه قيل له ان ابن الزبير يقول  
 لا بأس بالرضعة والرضعتين فقال قضا الله خير من قضائه قال تعالى وأما حكم الاني أرضعكم  
 وأخواتكم من الرضاعة فهذا إما أن يكون رد الرواية بقضائه أو لعدم صحتها أو لعدم اجازته  
 بغيره اطلاق الكتاب بغير لواحد وهذا معنى قوله في الهداية انه مر ودبالكتاب او منسوخ به  
 وأما ما رويته عائشة فالمراد به نسخ الكل نسخا قويا حتى ان من لم يبلعه كان يقرؤها والزم  
 ضياع بعض القرآن كما قوله الروافض وما قبله لا يكون نسخ التلاوة مع بقاء الحكم فليس بشئ  
 لان ادعاء بقاء نسخهم به نسخ يحتاج الى دليل وقام ذلك بموجب في الفتح والتبيين  
 وغيرهما (تنبيه) نقل ط عن الخليل بن أحمد أنه لو قضى شافعى بعدم الحرمة برضعة فقد حكمه  
 واذ رفع إلى حنفى أمضاء اه فتأمل (قوله لا غير) يأتي محتمل في قول المصنف والاحتقان  
 والاقطار في اذن وجائفة وآمة (قوله فلو اتهم الخ) تفريع على التقييد بقوله ان لم وفي  
 القضية امرأة كانت تخطى ندها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ندي ابن حنبل  
 أقمت ندي ولم يعلم ذلك الا من جهتها جاز لا يثبت أن يتزوج به هذه الصبية **ح** ط وفي الفتح

(وللاب اجبار امته على  
 فطام ولدها منه قبل  
 الحولين ان لم يضره) أي  
 الولد (الفطام كله) أيضا  
 (اجبارها) أي امته (على  
 الارضاع وليس له ذلك)  
 يعني الاجبار بنوعيه (مع  
 زوجته الحرة) ولو قبلها  
 لان حق التريبة لها جوهرية  
 (وبينت به) ولو بين  
 الحريين بزيادة (وان  
 قل) ان علم وصوله لحوفه  
 من فمه أو أثنائه لا غير فلو  
 التزم الحلق لم يدراد خـ  
 اللين في حلقه ام لا لم يحرر  
 لان في المانع شك ولو الجلية  
 ولو أرضعها أكثر من قرينة  
 قوله ثم نسخ الخ الذي في  
 صحيح لم ثم نسخ بضم  
 معلومات فتوفي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ومن الخ  
 اه فراجع ان ثبت اه  
 معصية

لو ادخلت الحلق في العبي وشكت في الارضاع لا تثبت الحرمة بالثبوت ثم قال والواجب على  
 النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا أرضعن فليحفظن ذلك وليشهرنه ويكتبنه  
 احتياطاً **ح** وفي البحر عن النخعي بكراً للمرأة أن ترضع صبياً بلا إذن زوجها الا اذا خافت  
 هلاكه (قوله ثم لم يدر) أي لم يدر من أرضعها منه ثم فلا بد ان تعلم المرضعة (قوله ان لم تظهر  
 علامة) لم أرضع منه هـ وحيث كان أن تثبت بتردد المرأة ذات اللبن على الحمل الذي فيه الصبي  
 أو كونها اسماً كنه فيه فانه أمانة قوية على الارضاع ط (قوله ولم يشهد بذلك) بالبناء للعجهول  
 والجارو الجور ونائب القائل (قوله جاف) هذا من باب الرخصة كي لا يذهب الشكاح وهذه  
 المسئلة خارجة عن قاعدة الاصل في الارضاع التحريم ومنها ما لو اختلطت الرضعة بنساء  
 يحصرن وهذا بخلاف المسئلة الاولى فانه لا حاجة إلى اخرجها لان سبب الحرمة غير متحقق  
 فيها كذا أقاده في الاشياء (قوله أمومية) بالرفع فاعلم بان ثبت قال القهستاني والأمومية  
 من مدر هو كون الشخص أمّاً **ح** (قوله وأبو زوج مرضعة ابنه) المراد به اللبن الذي  
 نزل منها بسبب ولادته من رجل زوج أو سيد فليس الزوج قيد بل خرج مخرج الفالب  
 بحر وأما اذا كان اللبن من زنا ففيه خلاف سيذكره الشارح ويأتي الكلام فيه (قوله)  
 أي للرضيع وهو متعلق بالابوة **ح** أي لانه مصدر معناه كونه أباً ط (قوله كما يصح) أي  
 في قوله طلق ذات ابن **ح** (قوله أي بسببه) أشار إلى أن من عفى بالسياسة ط (قوله ما يحرم  
 من النسب) معناه أن الحرمة بسبب الرضاع معتبرة بحرمة النسب فمثل زوجة الابن والاب  
 من الرضاع لانهم أحرام بسبب النسب فكذلك بسبب الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا في  
 المبسوط بحر وقد استشكل في الفتح الاستدلال على تحريمها بالحديث لان حرمتها بسبب  
 الصهرية لا بالنسب ومحرمات النسب هي السبع المذكورة في آية التحريم بل قيد الاصلا ب  
 فيما يخرج حلية الاب والابن من الرضاع فبغير مدخلها ونعامة فيه (قوله رواء الشبان)  
 أشار به إلى أنه حديث حسن فيه تغيير اقتضاء تركيب المتن وهو زيادة الفاء ووضع المضمرة  
 موضع الظاهر وأصله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **ح** وقدم أنه يجوز رواية الحديث  
 بالمعنى للعارف على أن المصنف لم يقصد رواية الحديث ط (قوله بفارق النسب الارضاع)  
 بنسب النسب ورفع الارضاع **ح** ولعله انما نسبت اليه المفارقة وان كان مقابلة من الجانبين  
 لانه الفرع والنسب هو الاصل المعترف في التحريم والمفارقة غالباً تكون من العارض ط  
 (قوله في صور) أي سبع وانما كانت إحدى وعشرين باعتبار تعليق الرضاع بالمضاف أو  
 المضاف اليه أو بهما كما يأتي أيضاً ولا يخفى عليك أن المذكور في البيتين صورتان  
 قوله وأم أخ كرم مع قوله وأم أخت اذ كل واحد من هذه المذكورات كذلك فان أخت  
 البنت مثل أخت الابن وأم الخالة مثل أم الخال وقس عليه **ح** (قوله كأم نافلة) أشار  
 بالتحكم إلى عدم الحصر في ذلك لما قال في الفتح ان الحر في الرضاع وجود المعنى الحر في  
 النسب فإذا اتى في نفي من صور الرضاع انتفت الحرمة فيه مستفاد أنه لا حصر فيما ذكر **ح**  
 فافهم والنسالة الزيادة تطلق على ولد الولد لا يادته على الولد الأصلي وقدم أن كل صورة من  
 هذه السبع تنفع في ثلاث صور فلو ولدته اذا كان يبلو له أم من الرضاع مثل ان يختلف

ثم لم يدر من أرضعها فاراد  
 احدهم تزوجها ان لم تظهر  
 علامة ولم يشهد بذلك جاز  
 ثانية (أمومية المرضعة  
 للرضيع) ثبت (أبو  
 زوج مرضعة) اذا كان  
 (لبنها منه) والا لا  
 يصح (فيحرم منه) أي  
 بسببه (ما يحرم من النسب)  
 رواء الشبان واستثنى  
 بعضهم إحدى وعشرين  
 صورة وجهه في قوله  
 بفارق النسب الارضاع في  
 صور  
 كأم نافلة أو جدة الولد



أما من النسب لانهم احلوا لبنك وان كان رضاعيا بان رضع من زوجة ابنتك وله هذا الرضيع  
 ام نسبية او رضاعية اخرى تحمل لك (قوله او جدة الولد) صادق بان يكون الولد رضاعيا بان  
 رضع من زوجتك وله جدة نسبية او جدة ام ام اخرى أرضعته وبان يكون نسبها له جدة  
 رضاعية بخلاف النسبية فلا تحمل لك لان امك او ام زوجتك واحدة فحيدة الولد عن ام الولد  
 لانها احلال بن النسب وكذا من الرضاع (قوله وام اخت) صادق بان يكون كل من - مامن  
 الرضاع كان يكون لك اخت من الرضاع لها ام اخرى من الرضاع أرضعته واحدة وبان  
 تكون الاخت فقط من الرضاع لها ام نسبية وبان تكون الام فقط من الرضاع كانت تكون  
 لك اخت نسبية لها ام رضاعية بخلاف النسبية لان امك او جدتك (قوله واخت  
 ابن) اى كل من - مام رضاعى او الاول رضاعى والثاني نسبي او العكس بخلاف ما اذا كان كل  
 منهما نسبيا فلا تحمل اخت الابن لانها ام ابنتك او ربيبتك ومن هنا يعلم ما اذا رضع ولدك من ام  
 أمه فان أمه لا تحرم عليك لكونها اخت ابنتك رضاعا فاداه الرمل ط واخت البنت كانت  
 الابن واورد انه يصور الحمل في اخت ابنته وبان يدهى شر يكافى في امه ولدها فاذا كان  
 لكل منهما بنت من غير الامه حل اشريكة التزوج بها وهي اخت ولده نسبيا من الاب والفرجها  
 في شرح الوهبانية واجاب عن ابن بلالية (قوله وام اخ) الكلام فيه كالكلام في ام الاخت  
 وفيه ما مر عن ح (قوله وام خال) فيه الصور الثلاث اما اذا كانا نسبين فلا تحمل لان ام خالك  
 من النسب جدتك او منسكوحة جدك (قوله وعمه ابن) فيه الصور الثلاث ايضا بان يكون كل  
 منها مام رضاعيا كان رضع صبي من زوجتك ورضع ايضا من زوجة رجل آخر له اخت فهذه  
 الاخت عمه ابنك بن الرضاع او الاول رضاعيا فقط بان يكون ذلك الرضيع ابنك من النسب  
 او الثاني فقط بان يكون ابنك من الرضاع له عمه من النسب بخلاف ما لو كان كل منهما  
 من النسب فان العمه لا تحمل لك لانها اختك (قوله استثناء منقطع الخ) جواب عن قول  
 البيضاوى ان استثناء اخت ابنته وام اخيه من الرضاع من هذا الاصل ليس بصحيح فان  
 حرمت ما في النسب بالمصاهرة دون النسب اه - فعدم العمه مبقى على جعل الاستثناء مستثلا  
 وفيه جواب ايضا عن قوله في الغاية ان هذا يخصص الحديث بدليل عقلي ويبان الجواب  
 ما قاله الزايعي ان هذا هو فان الحديث يوجب عموم الحرمة لاجل الرضاع حيث وجدت  
 الحرمة لاجل النسب وحرمة ام اخيه من النسب لا لاجل ان ام اخيه بل لكونه امه  
 او موطوءة ابيه الا يرى انها تحرم عليه وان لم يكن له اخ وكذا اخت ابنته من النسب انما  
 حرمت عليه لاجل انها بنته او بنت امراته بدليل حرمتها وان لم يكن له ابن وهذا المعنى يوجب  
 الحرمة في الرضاع ايضا حتى لا يجوز له ان يتزوج بامه ولا موطوءة ابيه ولا بنت امراته كل ذلك  
 من الرضاع فبطل دعوى الخصم اه - وسامه يرجع الى ان الاستثناء منقطع كما قال  
 الشارح اعدم تناول الحديث له هذا وقد اعترض ح قول الشارح تبعا للبيضاوى ان حرمة  
 من ذكر بالمصاهرة بان فيه نظرا من وجهين الاول ان المصاهرة لا تتصور في عمه ولده لانها  
 اخت الشقيقة اولاب اولام وكذلك في بنت عمه ولده لانها بنت الشقيقة اولاب اولام  
 الثاني ان المصاهرة في الصور السبعة الباقية انما تتصور على تقدير واحد فقط وعلى التقدير

وام اخت واخت ابن وام اخ  
 وام خال وعمه ابن عمه  
 (الا ام خيه واحدة) استثناء  
 منقطع لان حرمة من ذكر  
 بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن  
 الحد يشترط اولاما استثناء  
 الفقهاء لا يخصص بالهمل  
 كما قيل فان حرمة ام اخته  
 واخيه نسبيا لكونه امه  
 او موطوءة ابيه

الاخر والتمه - يدبرين الاخرين فالحرمة بالنسب لا بالمصاهرة - بيان ذلك ان ام اخيك انما  
 تكون حرمة بابا مصاهرة - مرة اذا كان الاخ اخلا ب فان امه حيدة فمما امر ابيك بخلاف  
 الاخ الشقيق اولام فان حرمة امه بالنسب لان امك وحرمة اخت ابنتك النسبي انما تكون  
 بالمصاهرة ان كانت اخت الابن لامه لانها ربيبتك بخلافها شقيقة اولاب فانها بنت وحرمة  
 جدتك انما تكون بالمصاهرة اذا كانت ام امه لان امك بخلافها ام ابيه لانها امك  
 وحرمة ام عمك انما تكون بالمصاهرة ولو الام لاب بخلافه لو شقيقة اولام لانها جدتك ومثل ام  
 الام ام الخال وحرمة بنت اخت ولدك انما تكون بالمصاهرة لو كانت الاخت لام لانها تكون  
 بنت ربيبتك بخلافها شقيقة اولاب لانها بنت بنتك وحرمة ام ولدك انما تكون بالمصاهرة  
 اذا كانت ام ابن ابنتك لانها جدتك بخلاف ام بنت بنتك فانها بنتك فقط - فظهر ان التعليل  
 بهذا غير صحيح بل التعليل الصحيح ما ذكره بقوله فان حرمة ام اخته الخ كما سمينه اه - أقول  
 والجواب عن الاول ان قول الشارح ان حرمة من ذكر بالمصاهرة المراد من ذكر هو ام اخيه  
 واخيه لانه هو الذي - بقى ذكره دون بقية الصور لا تية ولانه ذكر به بعد تعليل آخر شامل  
 للجميع وهو قوله فان حرمة ام اخته واخيه الخ مع قوله وقس عليه اخت ابنه الخ كما سمينه  
 وعن الثاني اعنى قوله ان المصاهرة انما تتصور على تقدير واحد فقط بان المراد هو ذلك التقدير  
 وبيان ذلك ان الحديث دل على ان كل ما يحرم من النسب يحرم نظيره من الرضاع فيقال تحرم  
 الام نسبيا فكذلك تحرم الام رضاعا وتحرم البنت نسبيا فكذلك تحرم البنت رضاعا وهكذا الى آخر  
 الحرمان النسبية قام اخيك الشقيق اولام انما تحرم لكونه ام اخيك ولذا  
 تحرم عليك ولو لم يكن لك اخ منه فلا يحرم - ان يقال تحرم ام الاخ الشقيق اولام لانه يشكر  
 مع قواهم تحرم الام فعلم ان المراد ام الاخ لا بنت فقط واورد عليه ان ام الاخ لا بنت تحرم  
 بالامام والمحدث انما رتب حرمة الرضاع على حرمة النسب لاجل حرمة المصاهرة واجاب  
 بان الاستثناء منقطع وكذا يقال اخت الابن اذا كانت شقيقة اولاب انما تحرم لكونها بنتك  
 وقد علم تحريم البنت من النسب فبما رتب لها اخت لام لانها ربيبتك فلم تعلم حرمتها من حرمان  
 النسب فلم تكن تكرارا لكونها تدخل في الحديث كان استثناء واهامة قطعاه وهكذا يقال  
 في البواقي والحاصل ان الحديث لما رتب حرمة الرضاع على حرمة النسب وكان ما يحرم من  
 النسب من نظائر هذه المستثنيات قد يحرم من النسب على تقدير ومن المصاهرة على تقدير  
 يصح ان يراد منه التقدير الاول لانه يلزم منه التكرار بلا فائدة فتبين ارادة التقدير الثاني  
 وان كان الاستثناء فيه منقطع اذ لا يكرار وتبين الى بيان ما يحل لزيادة التوضيح هذا غاية  
 ما يمكن توجيه كلامهم به والله تعالى اعلم فانهم (قوله وهذا المعنى موقوف في الرضاع) لان ام  
 اخته واخيه رضاعا ليست امه ولا موطوءة ابيه (قوله وقس عليه الخ) اى قس على ما ذكر  
 من المعنى اخت ابنته وبنته الخ بان تقول انما حرمت عليه اخت ابنته وبنته لكونها بنته  
 او بنت امراته وهذا المعنى موقوف في الرضاع وكذلك ابنته وبنته نسبيا انما حرمت عليه  
 لكونه امه او ام امراته وهذا موقوف في الرضاع وهكذا البواقي وبهذا التقرير علم ان التعليل  
 المذكور بقوله فان حرمة ام اخته الخ جازي جميعا له وذلك لكل صورة عبارة تليق بها

وهذا المعنى موقوف في  
 الرضاع (و) قس عليه  
 اخت ابنته وبنته (و) جده  
 ابنه وبنته (وام عمه وعمته  
 وام خاله وخالته)



فان قال وقس عليه الخ وان ضمير عليه راجع اليه لا الى ام اخته واخيه حتى يردانه لا معنى  
 لجعل البعض مقبلا والبعض مقبلا عليه فافهم (قوله وكذا عمة ولده) لم يذ كر واخالة ولده  
 لانها حلال من النسب ايضا لانها اخت زوجته بحر (قوله وبنت عمة) اي عمة ولده وتحرم  
 من الذب لانها بنت اخته وامابت عمة نفسه فانما حلال نسبها ورضاعا ط (قوله وبنت  
 اخت ولده) وتحرم من النسب لانها بنت بنته او بنت وبيته ط (قوله للرجل) متعلق  
 بالمستثنى في قوله الام اخته الخ يعني ان شيئا من النسوة المذكورات لا يحرم للرجل اذا كانت  
 من الرضاع ه ح عن المتخ وهذا بالنظر الى المثنى والافه و متعلق بقول الشارح - لال  
 (قوله وكذا اخوان المرأة) في ذكر هذه العاشرة نظرا فانه من مقابلات النكحة لا قسم  
 مبين للنكحة كما ينبغي ان افاده ح (قوله باعتبار الذكورة والانوثة) اي في المضاف اليه  
 فتصير مع الذكورة ام اخيه واخت ابنه وجدة ابنه وام عمة وام خاله وعمة ابنه وبنت عمة ابنه  
 وبنت اخت ابنه وام ولده ابنه ومع الانوثة ام اخته واخت بنته وجدة بنته وام عمة وام خالته  
 وعمة بنته وبنت عمة بنته وبنت اخت بنته وام ولده بنته ه ح فهذه غاية عشر وعدها عشرين  
 بالنظر الى العاشرة المذكورة (قوله وباعتبار ما يحل له) اي اذا نسب الحلل للرجل بان يقال يحل  
 له ام اخيه واخت ابنه الى آخر الامثلة المذكورة (قوله اولها) اي اذا نسب الحلل لها بان يقال  
 يحل لها ابو اخيه واخوانه زوج - د ايها ابو عمها واوخالها وخال ولدها وابن خالها ولدها وابن  
 اخت ولدها وابن ولدها وانما قلنا وخال ولدها وابن خالها ولدها وكان القياس ان نقول وعم  
 ولدها وابن عمة ولدها لانها لا يحرم ان عليها من النسب ايضا كما صرح به في البصر افاده ح واقاد  
 ط انه يمكن تقرير المقام يحل آخر فيقال في مقابلة تزوجه ام اخيه واخوته تزوجه ام اخيه او بنتها  
 وفي اخت ابنه او بنته ابو اخيه او اختها وفي جدة ابنه او بنته جد ابنها او بنته او بنته ام عمه ابن اخي  
 ابنه او بنته ام عمه ابن اخي بنتها وفي ام خاله ابن اخت ابنه او بنته ام خالته ابن اخت بنته او بنته ولده  
 عم ولدها وفي بنت عمة ولدها خاله او بنته ام خاله او بنته ام خالته ابن اخت بنته او بنته ولده  
 ه لكن الصواب في الثامنة والتاسعة ان يقال وفي عمة ولدها ابن اخيه او بنت عمة ولده  
 ابو ابن خاله فافهم والذي قررره ح هو الذي في البحر وهو الاوفق لقول الشارح وتزوجها  
 بابي اخيه واسم - له ان تبدل المضاف الاول المؤنث بذكر مقابل له وتبدل الضمير المذكر بضمير  
 المؤنث فتبدل الام بالاب والاخت بالاخ والجدة بالجد وهكذا وتذكر الضمير فتقول في ام اخيه  
 ابو اخيه او بنته ام عمه ابن اخي بنتها وفي جدة ابنه جد ابنها الخ وحاصل التقرير الثاني ان تنظر  
 الى كل صورة وتنظر الى نسبة المرأة فيها الى الزوج فتسميها باسم تلك النسبة مثلا اذا تزوج  
 ام اخيه او اخته تكون المرأة قد تزوجت اخا ابنه او بنتها واذا تزوجت اخت ابنه او بنته  
 تكون قد تزوجت ابيا اخيه او اختها وهكذا ولا يخفى ان هذا تكرار محض وانما اختلف  
 بالتميز فقط فافهم (قوله وتزوجها بابي اخيه) كذا في بعض النسخ ومثله في البحر وهو  
 الاوفق لما قررره ح كما علمت وفي بعض النسخ بابي اخيه وهو كذلك في التمهيد ولا وجه له  
 فان هذا لا يقابل تزوجه بام اخيه على التقريرين السابقين ووقع في بعض نسخ البحر التعبير

وكذا عمة ولده وبنت عمة  
 وبنت اخت ولده وام اولاد  
 اولاده فهو لا من الرضاع  
 حلال للرجل وكذا  
 اخوان المرأة اه افاده  
 عشر وعدها عشرين باعتبار  
 الذكورة والانوثة الى  
 عشرين وباعتبار ما يحل له  
 اولها الى اربعين مثلا يجوز  
 تزوجه بام اخيه وتزوجها  
 بابي اخيه

بابي ابنه او هو موافق لما قررره ط كما مر وفيه معات (قوله وكل منها) اي من الاربعين ح  
 وفي بعض النسخ منهما ايضه التسمية اي كل من الاعتبارين اللذين بلغ العدد فيهما اربعين  
 فافهم (قوله البحر والجور) اي المقدور بعد الاستثناء المدلول عليه بالاستثنى منه والتقدير  
 فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الام اخيه من الرضاع فانما التحريم ه ح (قوله  
 متعلقا معنويا) على أنه صفة او حال لانه معرفة غير محضة لان التعريف الاضافي هنا كالتعريف  
 الجنسي واما متعلقه الصنعي فباعتبار محذوف وجوبه وانما ذلك في ح عن البحر (قوله  
 كالاخ) الاولى ان يقول كالاخت او يقول في الاول كان يكون له اخ نسبي الا ان يقال مراده  
 التنبؤ في المضاف اليه مذكورة وانوثة ح (قوله كان يكون له اخ نسبي له ام رضاعية)  
 ينبع في هذه العبارة التمهيد قال ح وصوابه كان يكون له اخ رضاعي له ام نسبية كما لا يخفى  
 (قوله وهذا من خواص كتابنا) اعلم ان ابن وهبان في شرح منظومته اوصالها الى نيف  
 وستين وبينها صاحب البحر وزاد عليها حتى اوصالها الى احدى وعشرين وقال انه من خواص  
 هذا الكتاب واصلها في النهر الى مائة وعشيرة وقال انه من خواص كتابه فاراد الشارح ان  
 يوصلها الى مائة وعشرين من زيادة العاشرة من الصور وان يكون من خواص كتابه كما قال لكنها  
 ماقت له افاده ح اي بل بقي العدد مائة وعشيرة (قوله وهو ظاهر) كان يكون له اخ رضاعي  
 رضع مع بنت من امرأة أخرى (قوله فهو) اي قوله نسبا ط (قوله للزوم التكرار) لانه  
 اذا اتصل بالمضاف فقط كان المضاف اليه من الرضاع او بالمضاف اليه فقط كان المضاف من  
 الرضاع وهما اذا اختلفا في قوله وتحلل اخت اخيه رضاعا ح (قوله ليكون ما اخوين) اي  
 شقيقين ان كان الابن الذي شرى به من الرجل واحد او لام ان لم يكن كذلك وقد يكونان لاب كما  
 اذا كان لرجل امرأتان وولد تامنه فارضعت كل واحدة صغيرا فان الصغيرين اخوان لاب  
 حتى لو كان احدهما آتيا لا يحل النكاح بينهما كما ذكره مسكين ح (قوله وان اختلف  
 الزمن) كان ارضعت الولد الثاني بعد الاول بعشرين سنة مثلا وكان كل منهما في مدة الرضاع  
 (قوله وولد مرضعتهما) اي من النسب اما الذي من الرضاع فانه وان كان كذلك لكنه فهم  
 حكمه من قوله ولا حل بين رضعي يعني امرأة ح واطلاقه فافاد التحريم وان لم ترضع ولدها  
 النسبي بخلاف ما اذا كان الولدان اجنبيين فانه لا بد من ارضاعهم مامن امرأة واحدة كما  
 افادته الجلة الاولى ولهذا لم يستغن بها عن هذه الجلة وما الى البحر والمتخ رده في النهر وتدل ايضا  
 ما لو ولدته قبل ارضاعها للرضيعة او بعده ولو بسنتين (فرع) في البحر عن آخر الميسر  
 لو كانت ام البنات ارضعت احدهما البنين وام البنين ارضعت احدي البنات لم يكن للابن  
 المرتضع من ام البنات ان يتزوج واحدة منهم وكان لا خونة ان يتزوجوا بنات الاخرى الا  
 الابنة التي ارضعتها امهم وحدها لانها اختمت من الرضاعة (قوله اي التي ارضعتها) تفصيل  
 للمضاف الى الضمير (قوله وابن بكر) المراد به التي لم يجامعها بشكاح او سفاح وان كانت  
 العذرة غير باقية كان زالت بنحو وثنية جوى والحرم لا تنعدي الى تزوجها حتى لو طلقها فابطل  
 الدخول له التزوج برضيعة لان الابن ليس منه قه متافط اما لو طلقها بعد الدخول فليس  
 له التزوج بالرضيعة لانها صارت من الربائب التي دخل بها بحر عن الحاشية (قوله والا لا)

وكل منها يجوز ان يتعلق  
 الجار والمجرور اعني من  
 الرضاع متعلقا معنويا  
 بالمضاف كالام كان تكون  
 له اخت نسبية ام ام  
 رضاعية او بالمضاف اليه  
 كالاخ كان يكون له اخ  
 نسبي له ام رضاعية او بهما  
 كان يجتمع مع آخر على  
 ندى اجنبية ولا خية رضاعا  
 ام اخرى رضاعية فهي  
 مائة وعشرون وهذا من  
 خواص كتابنا (وتحل اخت  
 اخيه رضاعا) يصح اتصاله  
 بالمضاف كان يكون له اخ  
 نسبي له اخت رضاعية  
 وبالمضاف اليه كان  
 يكون لاخته رضاعا اخت  
 نسبا وبها وهو ظاهر  
 (و) كذا (نسبا) بان يكون  
 لاخته لايه اخت لام فهو  
 متصل بهما لا باحدهما  
 للزوم التكرار كما لا يخفى  
 (ولا حل بين رضعي امرأة)  
 ان يكون - ما اخوين وان  
 اختلف الزمن والاب (ولا)  
 حل (بين الرضعيين) وولد  
 مرضعتهما (اي الحق  
 ارضعتهما) (وولد ولدها)  
 لانه ولد الاخ (وابن بكر)  
 بنت تسع سنين) فاكثر  
 (محرم) والا لا جوهره  
 (وكذا) يحرم (ابن مبنة)



أى وان لم يبلغ تسع سنين فنزل له اللبن لا يحترم جوهره لانهم نصوا على أن اللبن لا يتصور والابن  
تصور منه الولادة فيحكم بأنه ليس لبنا كالأول نزل للبكر ما أصغر لا يثبت من أرضه تحريم كما  
في شرح الوهبانية (قوله ولو لم يولد) سواء حلب قبل موتها أو بشر به الصبي بعد موتها أو حلب  
بعد موتها بحر (قوله فيصيرنا كها) أى ناكح الرضعة المملوكة من المقام أفاده ح (قوله  
بحر ما للميتة) لان أم امرأته بحر (قوله فيصيرها) أى بلاخرقة اذا ماتت بين رجال فقط أما غير  
المحرم فيصيرها بحرقة وقيل تغسل في ثيابها أفاده ط (قوله ويدفنها) لان الأولى بالدفن المحارم  
ط (قوله بخلاف وطئها) أى الميتة فإنه لا يتعاقب به حرمة المصاهرة (قوله وفوقه) روى بوجود  
التغذى لا للآفة لان المقتصد من اللبن التغذى والموت لا يمنع منه والمقتصد من الوطء الآفة  
المعتادة وذلك لا يوجب في الميتة بحر من الجوهره واذا انتفت الآفة المعتادة بالوطء يكون  
الميتة الميتة بحالة عادية صارت كالحيمة بل أبلغ لان الموت مقترط بها فيلزم انتفاء مقتضى الولد  
الذى هو في الحقيقة له حرمة المصاهرة فالمراد فى الآدمى بانتفاء الميزوم فلا يرد أن الآفة الميتة  
هى العلة فانهم (قوله ويخلط) عطف على لبن ميتة أى وكذا يحرم لبن امرأته بخلاف ما جاء الخ  
اه ح ومثل الماء كل مانع بل والجماد كذلك أفاده فى النهر ط (قوله اذا غلب لبن المرأة)  
أى على أحد المذكورات وقيل الغلبة فى أيمان الحسانية من حيث الاجزاء وقال هنا فسرهما  
محمد فى الدواء بان يفهم عن كونه لبنا وقال الشافى ان غير الطعم واللون لان غير أحدهما نهر  
ونحوه فى البصر ووفى فى الدر المنثور فقال نفعه بر الغلبة بالاجزاء فى الجنس وفى غيره بتغير طعم  
أولون أو روى عن أى يوسف اه لأنه اعتبر التغير فى غير الجنس بوصف واحد  
والمدكور أيضا أنه لا يمتنع الا اذا غير الطعم واللون ثم يوافق ما فى الهندية من اعتبار واحد  
الادوصاف الا انه لم يميزه لابي يوسف ط (قوله وكذا اذا استويا) أى ابن المرأة أو أحد  
المذكورات ح (قوله ادم الاولية) علة لاستواء ابن المرأة ابن واقدانه ثبوت التحريم  
منهما واما علة استواء ابن المرأة مع الباقي فهى ان لبنها غيرة فلا يربى بها كى كان  
البحر (قوله وعلق محمد الخ) مقابل لما أفاده كلام المصنف من انه لو كان لبن إحدى المرأتين  
غالبًا لعلق التحريم به فقط ولو استويا فانه لاقى بهما (قوله مطلقا) أى تساويا وغلب أحدهما لان  
الجنس لا يغلب الجنس ح (قوله فيسلب وهو الاصح) قال فى البحر وهو رواية عن ابي حنيفة  
قال فى الغاية وهو اظهر واحوط وفى شرح المجمع قيل انه الاصح اه وفى الشريعة لا يلية  
ورجح بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لثأخيره دليل محمد كفى الفتح اه ح  
(قوله مطلقا) أى سواء كان غالباً أو غلبا عند الامام وقال ان كان غالباً يحترم والخلاف  
مفيد بالذى لم يمسسه النار فاذا طبخ فلا تحريم مطلقا اتفاقا وبما اذا كان الطعام نجسا أما اذا  
كان رقيقا يشرب اعتبرت الغلبة اتفاقا قيل وبما اذا لم يكن اللبن منة طارعا عند رفع القصة أما  
معه فيحرم اتفاقا والاصح عدم اعتبار التقاطع على قوله نهر (قوله وان حساه حسوا) فى  
القيام وحسازيد المرقى شربه شيئا به دثنى بحر وما أفاده من أنه لا يحترم وان حساه حسنا  
لما ذكرناه آتفا عن النهر وكذا ما يحرم به فى الفتح من أن الطعام لو كان رقيقا يشرب اعتد به  
غلبة اللبن ان غلب وان غلبنا الحرمة وكذا ما فى الحسانية لو حساه حسوا وان ثبت الحرمة فى قوله

ولو لم يولد فيصيرنا كها  
بحر ما للميتة فيصيرها  
ويذكرها بخلاف وطئها  
وفرق بوجود التغذى  
لا الآفة (ويخلط بوطءها أو  
دواءه وابن أخرى أولي شاة  
اذا غلب لبن المرأة وكذا اذا  
استويا) اجتمع العلم  
الاولوية جوهره وعلق  
محمد الحرمة بالمرأتين  
مطلقا قيل وهو الاصح  
(لا بحر) (الخلو بطعام)  
مطلقا وان حساه حسوا

جمعا وكذا فى البحر عن المستصحب وقال ان وضع محمدا فى الاكل يدل عليه اه أى يدل على ان  
الشرب يحترم ثم نقل ح عن مجمع الانمى عن الحسانية انه قيل انه لا يثبت الحرمة بكل حال  
واليه مال السرخسى وهو الصحيح كفى أكثر الكتب اه قات والذى رايته فى الحسانية  
وكذا فى البحر عنها وهو ما نقلناه عنها آتفا وليس فيه ما ذكره عن السرخسى والمثاقيل  
عن السرخسى ليس فى المحسوس بل فى غيره فى الذخيرة قيل انما يثبت الحرمة على قول ابي  
حنيفة اذا كان لا يتقاطر اللبن عند دحل الآفة فلو يتقاطر ثبت وقيل لا يثبت واليه مال  
شمس الأئمة السرخسى وذ كرشح الامام انما لا يثبت على قول ابي حنيفة اذا اكل الآفة  
آفة فلو حساه حسوا وان ثبت اه فاقاله شمس الأئمة انما هو عدم اعتبار التقاطع عند الاكل  
وهو الاصح كما مر عن النهر وصرح بتخصيصه ايضا فى الهداية وغيره ما ذكرناه من انما اذا كان  
الطعام رقيقا يشرب حرما واذا ثبت به الحرمة كما مره ولم ادر من صح خلافة ولا يقال يلزم  
من تقاطر اللبن عند رفع الآفة ان يكون الطعام رقيقا يشرب لانه لو كان كذلك لم يكن  
التقاطر من اللبن وحده بل يكون منهما ما فاعلم ان المراد كون الطعام نجسا لا يشرب واقط  
الآفة مشهورة بذلك ايضا فانهم (قوله وكذا الوجبة) قال فى البحر ولو جعل اللبن نجسا او راتبا  
او شرا او جينا او قاطا او مصلا فاوله الصبي لا يثبت به الحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه  
وكذا لا يثبت الاحم ولا يشترط الاظم ولا يكتفى به الصبي فى الاعتناء فلا يحترم اه ح وفى  
القادر من اللبن الخبز ما اخذ ذريته والشرا من اللبن الرائب المصخرج ماؤه والاقط مثلث  
ويحرمه شئ يتخذ من الخبز والمصل اللبن يوضع فى وعاء مخصوص او خرفا قطار ماؤه  
اه ط (قوله ولا الاحتقان) فى المصباح حقت المربض اذا اوصلت الدواء الى باطنه من  
خبر جبهه بالحقنة واحتقن هو والاسم الحقنة مثل الغرفة من الاغشية تراف ثم اطلقت على  
ما يتداوى به والجمع حقن مثل غرفة وغرف اه بحر والمناصب ان يقال ولا الحقن أى حقن  
الصبي باللبن اذا الاحتقان من احتقن وهو فعل قاصر والصبي لا يحتقن بنفسه بل يحقنه غيره ولا  
يصح اخذه من احتقن المبنى للمجهول لانه لا يبنى من القاصر ولا يلزم من تفسير الاحتقان فى  
ناجى المصادر بعمل الحقنة تعدية لانه فعل المصرح كاصبى فى عبارة الهداية حيث قال اذا  
احتقن الصبي خذ لا قالما فى النهاية والمعراج كما حقه فى الفتح وتظهير النهر فيه نظره تدبر  
(قوله والاقطار) فى بعض النسخ الاقطار من الاقطار والظاهر رانه تعريف (قوله  
وجائفة) الجراحة فى الجوف والا حة بالماء والتشديد الجراحة فى الراس تصل الى ام الدماغ  
(قوله ومشكل) أى شئى مشكل (قوله الا اذا قال الخ) لانه حينئذ يتضح انه امرأة كما  
ذكره فى باب الخلق فيثبت به التحريم رضى (قوله والا لا) تكرار لانه علم من اطلاق قوله  
ومشكل بدليل الاستثناء (قوله ادم الكرامة) لان ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة  
للجزمة فلم تعتبر الشاة أم الصبي والابن الكباش اياه والاختية فرع الامية وقام حقيقة  
فى الفتح (قوله ولو ارضعت الكبيرة) اطلقها فمثل الممدخلة وغيره وسواء كان لبنها منه  
او من غيره وقع الارضاع قبل الطلاق او بعده فى عدة رجعى او بائن يتونه صغيرى او كبرى  
فقوله ولو مائة يفهم منه حكم الرضعة بالاولى لان الرزوية قائمة من كل وجه ثم التثنية بها

وكذا لو جنبه لان اسم  
الرضاع لا يقع عليه بحر  
(و) (لا) الاحتقان والاقطار  
فى اذن واحدا بل وجائفة  
وأما (و) لا (ابن رجل)  
ومشكل الا اذا قال النساء  
انه لا يكون على غزارته الا  
للرأة والا لا جوهره  
(و) (لا) (شاة) وغيره  
اهدم الكرامة (ولو ارضعت  
الكبيرة) ولو مائة



ليس احترازا لان اخت الكبيرة وامها وبنم انسابا ورضاها ان دخل بالكبيرة متاهل للزوم  
 الجمع بين المرأة وبنت اختها في الاول وبين الاختين في الثاني وبين المرأة وبنت بنتها في الثالث  
 وليس له ان يتزوج واحدة منهما اقط ولا المرضعة ايضا وان لم يكن دخل بالكبيرة في الثالث  
 فان المرضعة لا تحل له لكونها ام امراته ولا الكبيرة لكونها ام امراته وتحل الصغيرة  
 لكونها ابنة امراته ولم يدخل بها او تعاها في البصر ط (قوله ضربت الصغيرة) أي التي في  
 مدة الرضاع ولا يشترط قيام نكاح الصغيرة وقت رضاعها بل وجوده فيما مضى كاف لما في  
 البدائع لو تزوج صغيرة فطالقتها ثم تزوج كبيرة لها ابن فارتفعت حرمت عليه لانها صارت ام  
 منكوحة كانت له فحرم به نكاح البنت اه بجر وان كان دخل بالام حرمت الصغيرة ايضا  
 لانه صار جامعاً بينهما بل لان الدخول بالامهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم  
 الامهات والرضاع الطارئ على النكاح كالسابق وفي الخاتبة لو تزوج ام ولده بعدد الصغيرة  
 فارضته بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاها لان العبد صار ابنا للمولى فحرمت عليه  
 لانها كانت موطوءة ابيه وعلى المولى لانها امراته اه نهى (قوله وكذا لو أوجره) أي ابن  
 الكبيرة رجل في فيما اى الصغيرة وأشار الى أن الحرمة لا تنوقف على الارضاع بل المدار على  
 وصول ابن الكبيرة الى جوف الصغيرة فتبين كلاهما مأمونه واكل نصف الصداق على الزوج  
 ويقرم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منهما ما ان تعدد الفساد بان ارضعهما من غير حاجة  
 بان كانت شبعي ويقبل قوله انه لم يعمد الفساد بجر (قوله ان دخل بالام) سواء كان اللبن منه  
 او من غيره وسواء وقع الارضاع في النكاح او بعد الطلاق ولو باقنا ولو بعد العدة اما اذا كان  
 اللبن منه ووقع الارضاع في النكاح او عده الرجعي أو الباتن أو بعد العدة حرمتا ابدأ وانفسخ  
 النكاح في الاولين أما حرمة الصغيرة فلا تنها صارت بنته وبنت مدخولته رضاعا وأما حرمة  
 الكبيرة فلا تنها أم بنته وأم معقودته رضاعا واذا كان اللبن من غيره حرمتا أيضا وانفسخ  
 النكاح في الاولين أما حرمة الصغيرة فلا تنها بنت مدخولته رضاعا وأما حرمة الكبيرة  
 فلا تنها أم معقودته رضاعا أفاده ح وذكري البصر أن النكاح لا ينفسخ لان المذهب عند  
 علمائنا ان النكاح لا يرتفع بجرمة الرضاع والمصاهرة بل ينفسخ حتى لو وطئها قبل التفريق  
 لا يحد نص عليه محمد في الاصل اه ثم قال وينبغي ان يكون الفساد في الرضاع الطارئ على  
 النكاح أي كما انما لو تزوجها فتم هذا أنها أخته ارتفع النكاح حتى لو وطئها بعد ذلك  
 الزوج بعد العدة من غير متاركة اه قال الرمي لكن سيأتي انه لا تقع الفرقة الا بتفريق  
 القاضي فراجع وتامل اه (قوله أو اللبن منه) هذا يقتضي امكان انفراد كون اللبن منه  
 عن كون مدخولة وهو فاسد لانه يلزم من كون اللبن منه ان تكون مدخولة وفي نسخة  
 واللبن منه بالواو وهي فاسدة ايضا لان مقتضى عدم حرمتها اذا كانت مدخولة واللبن من  
 غيره وهو ظاهر البطلان فالصواب اسقاطها اه ح قلت والشارح متابعا للبحر والنهر  
 والمقدمي واجاب عنه ط بإمكان ان تكون حبل من زناهم فنزل لها ابن فارضته تمامه فقد  
 حرمتا واللبن منه مع عدم تحقق الدخول اه وفيه ان الحبل من الزنا دخول بها وحل  
 الدخول المذكور على الدخول في النكاح اللاحق لا فائدة فيه بعد تحقق الدخول في الزنا

(ضرتها) الصغيرة وكذا  
 لو أوجره رجل في فيما  
 حرمتا ابدأ ان دخل  
 بالام أو اللبن منه

السابق واجاب السائحان بالحل على ما اذا طلق ذات ابنته فلانها ثم تزوجها بعد زوج آخر  
 وبقي ابنتها فارضت به ضربتها وفيه ما عات والاحسن الجواب بان قوله ان دخل بالام على  
 تقدير قولنا واللبن من غيره وقوله أو اللبن منه عطف على هذا المقدر وهو القرينة على هذا  
 التقدير لتحل المقابلة بين المتعاطفين ولو قال واللبن منه أو لا كان أوضح وأولى (قوله والا)  
 أي وان لم تكن مدخولة ولبنها حية من غيره قطعاً وهذا شامل لما اذا كان الارضاع قبل  
 الطلاق أو بعده فان كان قبله انفسخ نكاحها لكونه جامعاً بين البنت وأمه ارضاعاً وله أن  
 أن يعيد العقد على البنت لعدم الدخول بالام وان كان بعده لا ينفسخ نكاح البنت وحرمت  
 الام أبداً في الصورتين للعقد على البنت وكلام الشارح فاضر على الصورة الاولى اه ح  
 (قوله ان لم يوطئ) فلو وطئت لها كمال المهر مطاقتا السكن لا نفقة لها في هذه العدة اذا جاءت  
 الفرقة من قبلها والافلها النفقة بجر (قوله لحي الفرقة منها) فصار كزناها وبه يعلم أنها  
 لو كانت مكروهة او نائبة فارضتها الصغيرة او اخذت شخص ابنتها فاجر به الصغيرة او كانت  
 الكبيرة مجنونة كان لها نصف المهر لا نفقة اضافة الفرقة اليها بجر (قوله لعدم الدخول)  
 تعميل لتعريف المهر وأما علة اصل استحقاقها له فهي وقوع الفرقة لامن جهتها والارضاع  
 وان كان فعلها وبه وقع الفساد لكن لا يؤثر في اسقاط حقه باحد شرطيهما بالاحكام كالوقفات  
 مودتها ولا انها مجبورة طبعاً عليه وانما هو مهرها بارتداد أو بجر او طلاقها مع ما مع أنها  
 لانحل منها أصلاً لان الردة محمولة في حق الصغيرة أيضا واطراف الحرمة الى ردتها التابعة  
 لردة أبيها والارضاع لا حظ له فيستحق النظر فتستحق المهر اه ملخص من الفتح وغيره  
 (قوله لعدم الدخول) اذ لا ينافي في الرضعة (قوله وكذا على الموجب) أي يرجع الزوج عليه  
 عا لزم الزوج وهو نصف صداق كل منهما ما كما قدمناه بجر وقد مناعناه أيضاً ان الشرط فيه  
 أيضا لعدم الفساد (قوله ان تعددت الفساد) قيد في الرجوع عليها أما سقوط مهرها قبل  
 الوطئ فلا يشترط لعدم الفساد ط عن أبي السعود (قوله بان تكون عاقلة) فلا رجوع  
 على المجنونة والمكرهة والنائبة وفيه أن اشتراط العلة لم يغني عن قوله عاقلة متعلقة أفاده في  
 النهر (قوله ولم تعدد الخ) فلو ارضعتها على ظن انها ابنة ثم ظهر أنها شبيهة لانه لا يكون  
 منه عدة بجر (قوله يشترط فيه) أي في التضمن به التعدي كإقرار البت أن كان في ملكه  
 لا يضمن والا ضمن وعما في البصر (قوله والقول لها) أي في أنها لم تنم مع غيرها بجر  
 (قوله طلق ذات ابن) أي منه بان ولدت منه لانه لو تزوج امرأتها ولم تلد منه قط ونزل لها ابن  
 وأرضعت ولداً لا يكون الزوج أباً للولد لان نسبته اليه بسبب الولادة منه واذا اتقت اتقت  
 النسبة فمكان كابن البكر وله هذا الولد للزوج فنزل لها ابن فارضت به ثم جف ابنتها ثم در  
 فارضته صبيته فان لابن زوج المرضعة التزوج بهذه الصبيته ولو كان صبيها كان له التزوج  
 بالولد هذا الرجل من غير المرضعة بجر عن الخاتبة (قوله ويكون ربيها الثاني) فيحل له  
 التزوج ببنت الثاني من غير المرضعة بجر (قوله والوطئ شبهة كالحلال) صورته وطئت  
 امرأته شبهة فحلت وولدت ثم تزوجت ثم ارضعت صبيها كان ابنا للواطي بشبهة لا للزوج  
 ومثله صورة الزنا اه ح (قوله فتح) وذلك حيث قال وابن الزنا كالحلال فاذا ارضعت به

والاجازة تزوج الصغيرة  
 فانها (ولا مهر للكبيرة ان  
 لم يوطئ) لحي الفرقة منها  
 (ولا صغيرة نصفه) لعدم  
 الدخول (ورجع) الزوج  
 (به على الكبيرة) وكذا  
 على الموجب (ان تعددت  
 الفساد) بان تكون عاقلة  
 طائفة متعلقة عامة  
 بالنكاح وبانفساد الارضاع  
 ولم تعدد دفع جوع  
 او هلاك (والالا) لان  
 التسبب يشترط فيه  
 التعدي والقول لها ان لم  
 يظهر منها عدم الفساد  
 معراج (طلق ذات  
 ابن فاعتدت وتزوجت)  
 بانحر (خبلت وارضعت  
 فحكمه من الاول) لانه  
 منه يبين فلا يزول بالشك  
 ويكون ربيها الثاني (سني  
 تلد) فيكون اللبن من الثاني  
 والوطئ شبهة كالحلال قبل  
 وكذا الزنا والوجه لا فتح



بناحرمت على الزاني وآبائه وأبنائه وان سفلوا وفي التحريم عن الجرجاني وام الزاني الزوج  
 بها كالمولودة من الزاني لانه لم يثبت نسبها من الزاني والتحريم على آباء الزاني وأولاده للجزئية  
 ولاجزئية بينهما وبين الأم وإذا ثبت هذا في المتولدة من الزاني فكذلك في المرضعة بلين الزنا قال في  
 الخلاصة وكذا لو لم تحبل من الزنا وأرضعت لابن الزنا تحرم على الزاني كما تحرم بنتها عليه وذكر  
 الورى أن الحرمة تثبت من جهة الأم خاصة ما لم يثبت النسب الحقيقي فثبتت من الأب وكذا  
 ذكر الأسيدي وصاحب البياض وهو أو وجهه لأن الحرمة من الزنا لبعضية وذلك في الولد  
 نفسه لانه مخلوق من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كالثمن منه لانه فرع التغذي وهو لا يقع  
 الإجماع دخل من أعلى المعدة لا من أسفل البدن كالحقنة فلا اثبات فلا حرمة بخلاف ثابت  
 النسب لان النص أثبت الحرمة منه وإذا ترجع عدم حرمة الرضعة بلين الزاني على الزاني  
 فعدمها على من ليس اللبن منه أولى خلافا لما في الخلاصة ولانه يخالف المصنف في الكتب  
 المشهورة اذ يقتضي تحريم بنت المرضعة بلين غير الزوج على الزوج بطريق أولى اه كلام  
 الفتح ملخصا وحاصله ان في حرمة الرضعة بلين الزنا على الزاني وكذا على أصوله وفروعه  
 روايتين كما صرح به القهستاني أيضا وان الأول وجه رواية عدم الحرمة وان ما في الخلاصة من  
 أنم الرضعة بنت لابن الزاني تحرم على الزاني مردود لان المصنف في الكتب المشهورة أن  
 الرضعة بلين غير الزوج لا تحرم على الزوج كما تقدم في قوله طاق ذات ابن الخ وكلام الخلاصة  
 يقتضي تحريمها بالأولى وما في الفتاوى اذا خالف ما في المشاهير من الشرح لا يبعد هذا تقرير  
 كلام الفتح وقد وقع في فهمه ضبط كثير منه ما ادعاه في البحر من أن محل الخلاف أصول الزاني  
 وفروعه وانها لأهل للزاني اتفاقا اه والحاصل كما قال في البحر أن المذهب في المذهب أن ابن  
 الزاني لا يملك به التحريم وظاهر المصنف والمخالف أن العقد بثبوته اه قلت وقد كرر في شرح  
 المنية أنه لا يبعد دل على الدراية اذا وافقه ما رواه وقد عرفت ان الوجه مع رواية عدم التحريم  
 (قوله قال زوجته) التقييد بالزوجة لقوله بعد ففرق بينهما ما والافقوله ذلك لاجنبية قبل  
 العقد عليها كذلك (قوله هكذا أفسر الثبات في الهداية وغيرها) أني بذلك للرد على من جعل  
 تمكرا لاقراء ثباتا أيضا مثل قوله هو حق ونحوه وجزم في البحر بأنه ليس من له وهذه المسئلة  
 صارت واقعة الفتوى في زمن العلامة عبد البر بن النخعي خالفه فيها بعض معاصريه بعد  
 اهما بحال عديدة بأمر السلطان قايماي وكتب خطوط العلماء من المذاهب الأربعة كما  
 ذكره المقدسي في شرحه ومردفيه نصوصا عتنتا ثم قال ظاهرها هذه العبارات ان الثبات على  
 الاقرار المانع عن الرجوع هو أن يقول ما قلته حق أو ما أقروا به ثابت وأما تكرار  
 الاقرار فلا يكون مانعا اه وقد أوح المصنف في مسائل شتى من المنع آخر الكتاب الى تلك  
 الواقعة وانما عرضت على شيخ الاسلام ذكرها بالشافعي فاجاب بما فيه كفاية اه قلت ورايتنا  
 في فتاوى شيخ الاسلام ذكرها فقال بعد عرض القول من كلام أئمتنا ما صورته صريح هذه  
 القول ومنطوقها مع العلم بوقوع العطف التفسيري في الكلام الفصح ومع النظر الى ما هو  
 واجب من الجمع بين كلام الأئمة المذكورين وغيرهم ومن النظر الى المعنى المفهوم من كلامهم  
 شاهد بان المراد بالثبات والدوام والاصرار واحد بان المقرر باخوة الرضاع ونحوه وان ثبت على

(قال) زوجته (هذه رضية)  
 ثم رجع من قوله (صدق)  
 لان الرضاع مما يخفى فلا  
 يمنع التناقض فيه (ولو ثبت  
 عليه بان قال) بعده (هو حق)  
 كما قلت ونحوه (هكذا أفسر  
 الثبات في الهداية وغيرها)

اقراره لا يقبل رجوعه عنه والاقبل وبان الثبات عليه لا يحصل الا بالقول بان يشهد على نفسه  
 بذلك أو يقول هو حق أو كذا أو ما في معناه كقوله هو صدق أو صواب أو صحيح أو لا شك  
 فيه عنده اذ لا ريب أن قوله صدق آكد من قوله هو كذا قلت فكلام من جمع بين هو حق وكذا  
 قلت كما فعل المصنف الهندي محمول على التأكيد وكلام من اقتصر على بعضهما ولو بطريق  
 الحصر وقول بقية يدبر أو ما في معناه كما قلنا في قوله تعالى قل انما يوحى الى أنما ألهكم الله واحد  
 وقوله صلى الله عليه وسلم انما الرباني النبوة وليس في منطوق النصوص المذكورة أن  
 التكرار يقوم مقام قوله هو حق أو ما في معناه حتى يمنع الرجوع به به نعم يؤخذ من قول  
 صاحب المبسوط وان كان الثابت على الاقرار كالجحد به به العقد أنه اذا أقر بذلك قبل العقد  
 ثم أقر به به به يقوم مقام ذلك اه قلت لكن مراد صاحب المبسوط بقوله كالجحد الخ أي  
 مع الثبات لان مراده بيان ان الاقرار قبل العقد بعينه الاقرار به به في اثبات الحرمة لان  
 عبارة هكذا ولو لم يكن الثابت على الاقرار كالجحد به به العقد واقراره بالحرمة به به العقد صحيح  
 موجب للفرقة فكذلك اذا أقر به قبل العقد وثبت عليه حتى تزوجها ثم قال في المسئلة  
 الاقرار به به العقد ولو ثبت على هذا النطق وقال هو حق وشهدت عليه الشهود بذلك فرقت  
 بينهما اه وفي البدر اقم أما الاقرار فهو أن يقول لامرأة تزوجها هي الخ من الرضاع  
 ويثبت على ذلك وبصر عليه فيفرق بينهما وكذا اذا أقر به قبل النكاح وأصر على ذلك  
 ودأب عليه لا يجوز له أن يتزوجها اه قلت ووجه ذلك أن الرضاع لما كان مما يبنى لانه  
 لا يراه الا بالسمع من غيره لم يمنع التناقض فيه لاحتمال أنه لما أقر به بناء على ما أخبر به غيره  
 تبين له كذبه فراجع عن اقراره ولا فرق في ذلك بين كونه أقر مرة أو أكثر بخلاف ما اذا شهد على  
 اقراره أو قال هو حق أو نحوه فانه يدل على علمه بصدق الخبر وأنه جازم به فلا يقبل رجوعه به به  
 (قوله فرق بينهما) أي ولو جحد به بعد ذلك لان شرط الفرقة وهو الثبات قد وجد فلا ينفعه الجحد  
 به به ذخيرة (قوله جاز) أي مع النكاح (قوله لان الحرمة ليست اليها) أي لم يجعلها الشارع  
 لها فلا يغير اقرارها بها ط (قوله في جميع الوجوه) أي سواء أقرت قبل العقد أو لا وسواء  
 أصرت عليه أو لا بخلاف الرجل فان اصراره مثبت للحرمة كما عرفت ويذهب عن البحر عن  
 الظانية ان اصرارها قبل العقد مانع من تزوجها به ونحوه في الذخيرة لكن التعديل المذكور  
 يؤيد عدمه (قوله بزازية) ذكر ذلك في البزازية آخر كتاب الطلاق حيث قال قالت رجل  
 انه أي رضا عا وأصرت عليه يجوز أن يتزوجها اذا كان الزوج يشكره وكذا اذا أقر به ثم  
 أ كذبته فيه لا يصدق على قوله لان الحرمة ليست اليها حتى لو أقرت به بعد النكاح لا يلتفت  
 اليه وهذا دليل على أنهما أن تزوج نفسه هامة في جميع الوجوه وبه يفتي اه (قوله  
 ومفاده الخ) هذا ذكره في الخلاصة عن الصغيري للهداية الشهد بلفظ وفيه دليل على أنما  
 لو ادعت الطلقات الثلاث وأنكر الزوج حلها ان تزوج نفسه هامة وذكره في البزازية  
 آخر الطلاق بقوله قالت طلقني ثلاثا ثم أريدت تزوج نفسها هامة ليس اه اذ ذلك أصرت عليه  
 أو أ كذبت نفسها هامة ونص في الرضاع على أنها اذا قالت هذا الخ رضا عا وأصرت عليه جاز له أن  
 يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه اه كلام البزازية نقوله

(فرق بينهما وان أقرت)  
 المراد بذلك (ثم أ كذبت  
 نفسها وقالت أخطأت  
 وتزوجها جاز كما لو  
 تزوجها قبل ان تكذب  
 نفسها) وان أصرت عليه  
 لان الحرمة ليست اليها  
 قالوا وبه يفتي في جميع  
 الوجوه بزازية ومفاده  
 انه الواقرت بالثلاث من  
 رجل



وفرض الخير يديه الاستدلال على أنهما التزوج به في مسئلة الطلاق كما فعل في الخلاصة وبهذا  
 ذهب لم يأت كلام الشارح قبيل باب الإلزام حيث ذكر عبارة البرازية هذه وأسقط قوله ونص  
 في الرضاع الخ (قوله حل لها تزوجه) لأن الطلاق في حقها مما يخفى لاستقلال الرجل به  
 فصهر رجوعها نهر أي حل في الحكم أما فيما بينهما وبين الله تعالى فلا إذا كانت عالمة  
 بالثلاث ح (قوله أو اقرا بذلك) أي بائنة الرضاع أي ولم يصبر الرجل على إقراره فانه إذا  
 أصبر لا ينفقه كذاب نفسه بعده كما مر (قوله وان ثبت عليه فترق بينهما) أي إذا لم يكن لها  
 نسب معروف وكانت تصلى أمه أو بنته في فترق بينهما الظهور السبب بإقراره مع إصراره  
 وان كان لها نسب معروف أو لا تصلى أمه أو بنته لا يترق بينهما ما وان دام على ذلك لانه كاذب  
 في إقراره بيقين بدائع (قوله حجة الخ) أي دليل اثباته وهذا عند الانكار لانه يثبت بالاقرار  
 مع الإصرار كصحة امر (قوله وهي شهادة عدلين الخ) أي من الرجال وإذا ثبت لا يثبت بغير  
 الواحد امرأة كان أو رجل قبل العقد أو بعده وبه صرح في الكافي والنهاية تبعاً لما في رضاء  
 الخاتمة لو شهدت به امرأة قبل النكاح فهو في سعة من تكذيبها السكن في محرمات الخاتمة ان  
 كان قبله والخبر عدل ثقة لا يجوز النكاح وان بعد ذلك وهو ما كبير ان قالوا حوط التزويج به جرم  
 البرازي مع اللابان الشك في الاول وقع في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع  
 ويوفق بحمل الاول على ما إذا لم تعد لم عدالة الخبر أو على ما في المحيط من أن فيه رواية  
 ومقتضاه أنه بعد الدقة لا يعتبر اتفاقاً لكن نقل الزيلعي عن المعنى وكرهية الهداية أن  
 خبر الواحد مقبول في الرضاع الطاريئ بان كان فحمة صغيرة شهدت واحدة بان أمه أو أخته  
 أرضعت بعد العقد قلت ويشير إليه ما مر من قول الخاتمة وهو ما كبير ان لكن قال في البحر  
 بعد ذلك ان ظاهر المتن أنه لا يعمل به مطلقاً فيمكن هو المعقد في المذهب قلت وهو أيضاً ظاهر  
 كلام كافي الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهر الرواية ووفق بينه وبين قبول خبر الواحد بحجاسة  
 الماء أو اللحم فراجعهم من كتاب الاستبصار (تبيينه) في الهداية تزويج امرأة فقات  
 امرأة أرضعت كما فهو على أربعة أوجه أو جهان صدقاً فافاد النكاح ولا مهر ان لم يدخل وان  
 كذا بها وهي عدلة فالتزويج مقارفة والافضل له اعطاء نصف المهر ولو لم يدخل والافضل لها ان لا  
 تأخذ شيئاً ولو دخل فالافضل دفع كاله والنفقة والسكنى والافضل لها اخذ الأقل من مهر المثل  
 والمسمى لا النفقة والسكنى وبه المقام معها وكذا لو شهد غير عدول أو امرأتان أو رجل  
 وامرأة وان صدقها الرجل وكذا بتها فسد النكاح والمهر بحاله وان بالعكس لا يفسد ولو ان  
 تحاقه ويترق إذا نكل اه (قوله وعدلتين) أي ولو واحدة من المرشدة ولا يضر كون  
 شهادتهما على فعل نفسها لانه لا يهتمة في ذلك كشهادة القاسم والوزان والكيال على رب الدين  
 حيث كان حاضرهما بحر قلت وما في شرح الوهبانية عن النكاح من انه لا تقبل شهادة المرشدة  
 عند أبي حنيفة وأصحابه فالظاهر ان المراد إذا كانت وحدها احترازاً عن قول مالك وان اوهم  
 نظم الوهبانية خلاف ذلك فتأمل (قوله لتضمنها) أي الشهادة حق العبد أي إبطال حقه وهو  
 حل القمع فلا بد من القضاء أي لم يوجب المتاركة لما في النهر الحاصل أن المذهب عندنا كما قال  
 الزيلعي في اللعان ان النكاح لا يرفع بجرمة الرضاع والمصاهرة بل يقصد حق لو وطئها قبل

حل لها تزوجه (أو اقرا  
 بذلك جميعاً ثم كذا  
 انفسها أو قالاً) جميعاً  
 (اختطاً ثم تزويجاً) جاز  
 (وكذا) الاقرار  
 (في النسب ليس يلزمه الا  
 ما ثبت عليه فلو قال هذه  
 اختي أو هي وليس فيها  
 معروفات قال وهدت صدق  
 وان ثبت عليه فسرق  
 بينهما (الرضاع) حجة  
 حجة المال) وهي شهادة  
 عدلين أو عدل وعدلتين  
 لكن لا تنفع الفرقة الا  
 بتقريب القاضي لتضمنها  
 حق العبد (وهل يتوقف  
 بغيره على دعوى المرأة

التقريب لا يجب عليه الحد أشقبه الامر ولم يشقبه نص عليه في الاصل وفي القاسم فلا بد من  
 تقريبي القاضي أو المتاركة بالقول في المدخول بها وفي غيرها يكتفى بالمقارفة بالإبدان كما مر اه  
 (قوله الظاهر لا) كذا استظهره في البصر مستند المسئلة الطلاق المذكور ومثلها الشهادة  
 بدين الامه ونحوها من المسائل الأربعة عشر التي تقبل الشهادة فيها حجية بلا دعوى وهي  
 مذكورة في قضاء الاشياء فتراه هذه على ما (قوله ثم ماناً) أي الشاهدان (قوله لا ينفقه المقام  
 معه) لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذلك إذا قامت عندها خاتمة (قوله  
 وقيل لها التزوج ديانة) أشار الى ضعفه لما في شرح الوهبانية عن القينة عن العلل الترجاني  
 أنه لا يجوز في المذهب الصحيح اه وجزم به الشارح في آخر باب الرجعة فافهم (قوله  
 قضى القاضي) أي المجهد أو المقلد كما في (قوله لم ينفذ) لانه من المسائل التي لا بد من فيها  
 الاجتهاد وهي ينف وثلاثون مذكورة في قضاء الاشياء (قوله مصر رجل) قيد به احترازاً عما  
 إذا كان الزوج صغيراً في مدة الرضاع فانما يحرم عليه (قوله ولبنهما من رجل) أي واحد  
 وقيد به لينص دور التحريم بين الصغيرين لانهما صارتا أختين لأب رضاعاً أمالو كان لبن كل  
 واحدة من رجل لم تحرم المصغرتان والمراد بالرجل غير الزوج اذ لو كان ابنهما من الزوج ففي  
 الفسخ أن المصواب وجوب الضمان على كل منهما لان كلاهما قد أصبحت لصيرة كل صغيرة بنتاً  
 له خلافاً لحرف المسئلة وقال ولبنهما من رجل (قوله لم ينفقه الخ) اه  
 بخلاف ما مر فيما لو أرضعت الكبيرة ضرته امتعة مدة الفساد حيث ضعف لان فعل الكبيرة  
 هذا المسمى على بالافساد فيضاف الفساد اليها ما هنا ففعل كل من الكبيرة بن غير مستعمل فلا  
 يضاف الى واحدة منهما لان الفساد باعتبار الجمع بين الاختين منهما بخلاف الحرمة هذا لانه  
 للجمع بين الام والابنت وهو يقوم بالكيفية ففتح ملخصاً (قوله غرم المهر) أي يجب المهر على  
 الاب ويرجع به على الابن والمسئلة مذكورة في الهداية في المحرمات وقيد بها بما إذا كانت  
 الزوجة مكرهة وصديق الزوج أن التقبيل بشهوة تقع الفرقة والافاقول له اه وأمالو  
 كانت مطاوعة فلا مهر لها لان الفرقة جاءت من قبلها ثم ينبغي كما قال الرضا أن يكون ذلك  
 مقيداً بما قبل المدخول وان المراد بالمهر نصفه أما بعد المدخول فلا غرم لان المهر وجب بالدخول  
 والاب قد استوفاه كما قالوا في رجوع شاهد الطلاق ان كان قبل المدخول غرم ما نصف المهر  
 وان بعد المدخول غرم أصلاً (قوله وقال ذلك) أي تعددت الفساد (قوله لا) أي لا يفرغ ما لزم الاب  
 من نصف المهر بزازية وتعبيرها بالنصف مؤيداً لما قاله الرضا (قوله فلم يلزم المهر) لانه لا يجمع  
 بين حدومهر بزازية والله تعالى أعلم وله الحد على ما علم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطلاق)

لمسألة كذا النكاح وأحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيما به يرتفع وقدم الرضاع لانه يوجب  
 حرمة مؤبدة بخلاف الطلاق فتدعي اللاتعدى على الاخف بحر (قوله لكن جعله ملو الخ)  
 عبارة البحر قالوا انه استعمل في النكاح بالتطبيق وفي غيره بالطلاق حتى كان الاول صريحاً  
 والثاني كناية فلم يتوقف على النية في طائفة وأنت مطلقة بالاشهاد ويؤيد بتوقف علمه في أطاقتك  
 ومطلقة بالتصديق اه قال في البدائع وهذا الاستعمال في العرف وان كان المعنى في اللانظاين

الظاهر لا لتضمنها حرمة  
 الفرج وهي من حقوقه  
 تعالى (كتاب الشهادة  
 بطلاقها) ولو شهد عدلها  
 عدلان على الرضاع بينهما  
 أو طلاقها ثلاثاً وهو يحل  
 ثم ما قالوا بأقبل الشهادة  
 عند القاضي لا ينفقه  
 المقام معه ولا قبله به يفتي  
 ولا التزوج بآخر وقبل  
 لها التزوج ديانة شرح  
 وهبانية (فروع) قضى  
 القاضي بالتقريب برضاع  
 بشهادة امرأتين لم ينفقه  
 مصر رجل ثلثي زوجته  
 لم تحرم تزويج صغيرتين  
 فأرضعت كلا امرأة ولبنهما  
 من رجل لم ينفقه وان  
 تعدتا الفاد لعروضه  
 بالاختمة قبل الابن زوجة  
 أبيه وقال تعددت الفساد  
 غرم المهر ولو وطئها وقال  
 ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم  
 المهر

(كتاب الطلاق)

(هو) لغة رفع القيد لكن  
 جعله في المرأة طلاقاً  
 وفي غيرها طلاقاً كان  
 أنت مطلقة بالسكون كناية



لا يختلف في اللغة ومثل هذا جائز كما يقال ضمان وحضانة فانه يفتح الحايض... عمل في المرأة  
وبكسر هاء القوس اهـ والظاهر انه اراد بالعرف عرف اللغة لانه صرح في محل آخر ان  
الطلاق في اللغة والشرع عبارة عن رفع قيد النكاح وصرح ايضا بيلد على ان الطلاق في  
اللغة صريح وكناية فانهم (قوله وشرعا رفع قيد النكاح) اعترضهم في البصر بامور الاول انهم  
قالوا ركنه اللفظ المخصوص من الدال على رفع القيد فينبغي تعريفه لان حقيقة الشيء ركنه  
فعلى هذا هو اللفظ الدال على رفع قيد النكاح الثاني ان القيد صيرورته متنوعة عن المزوج  
والبروز كما في البدائع فكان هذا التعريف مناسباً للمعنى الاقوى لا الشرعي الثالث انه كان  
ينبغي تعريفه به بانه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص ولو ما لا اهـ اقول والجواب عن  
الاول ان الطلاق اسم في المصدر الذي هو التطلق فكذلك السلام والترحال في التليم  
والترجيع مع او مع طائفة بضم اللام او فقه طائفة كالفساد كذا في الفتح وتقدم انه لغة  
رفع الوفاق مطلقاً أي... كونها ابيح من الاصل فيكون منوباً كما هذا وان المانع في الشرعي  
... عمل في اللغة ايضا فثبت ان حقيقة الطلاق الشرعي هو الحدث الذي هو مدلول  
المصدر ولا تقبل اللفظ السكن لما كان احرامه منوباً لا يتحقق الا بلفظه المستعمل فيه قبل ان  
ركنه اللفظ فليس اللفظ حقيقة بل دال عليه فاذا قال المصنف تبعا للفتح انه رفع قيد  
النكاح بلفظ مخصوص وعن الثاني والثالث ان المراد بالقيد العقد ولذا قال في الجوهرية هو في  
الشرع عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقدة النكاح فقد فسر بالمادة في المصدرى كما قلنا ولا  
وعبر عن رفع القيد بحل العقدة أي بفك رابطة النكاح استعارة والمراد برفع القيد رفع  
أحكامه لان العقود كانت لا تبقى بعد التكامل بها كما حقه في التلويح في بحث العمل وعن هذا  
قال في البدائع وأما بيان ما يرفع حكم النكاح فالطلاق وقال قبله للنكاح الصحيح أحكام بعضها  
أصل وبعضها من التوابع فالاول حل الواطء الا له ارض والثاني حل النظر وملك المنة  
وملك الحبس وغير ذلك اهـ وأما ما أورده في البصر من أن آثار العقد العدة في المدخول  
بها فلذا لم يفسر به برفع العقد فقيه أن العدة أبت من أحكام النكاح لانه غير موضوع لها  
وكونها من آثاره لا ينافي وجوده بانه يرفع أحكامه كما أن نفس الطلاق من آثاره قد النكاح  
ولا يصح أن يكون من أحكامه يان ذلك أن العقد عمل لأحكامها كما صرح حوايه وقالوا ايضا  
ان الخارج المتعلق بالحكم ان كان مؤثرا فيه فهو العلة وان كان منقضا بما له من آثار فهو  
السبب وان لم يكن مؤثرا فيه ولا منقضا اليه فان توقف عليه وجود الحكم فهو الشرط والا  
فان دل عليه فهو العلامة وغايته في كتب الأصول ولا شبهة أن عقد النكاح علة لحل الواطء  
ونحوه لا يرفع الحل بل رفع الحل علة الطلاق لانه وضع له نعم النكاح شرطه كما ان الطلاق  
شرط لوجوب العدة الواجبة لاجله فقد صرح حوا في باب العدة أن شرطه ارفع النكاح او شبهته  
فان النكاح شرط لانه اذ الطلاق شرط للعدة فصح كونها من آثاره يان هذا الاعتبار فانهم (قوله  
في الحال بالباثن) متعلقان برفع (قوله أو المآل) أي برفع قضاء العدة وانضمام طائفتين الى  
الاولى وعليه فلو ماتت في العدة او بعد ما راجعها ينبغي أن يبين عدم وقوع الطلاق - الاولى  
حق لو تلف أنه لم يرفع عليها طلاقا لا يثبت بصر وفيه أن المراجعة تقتضي وقوع

وشرعا (رفع قيد النكاح في  
الحال) بالباثن (أو المآل)  
بالرجعي (بلفظ مخصوص)

الطلاق فقد صرح الزاوي وغيره بان المراجعة بدون وقوع الطلاق محال مقدس في فالجواب  
في تعريفه الشامل النوعية ما في القهستاني من أنه إزالة النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص  
فثبت ولذا قال في البدائع أما الطلاق الرجعي فالحكم الاصل له نقصان العدة فاما زال الملك  
وحل الواطء فليس بحكم أصلي له لازم حتى لا يثبت للحال بل برفع قضاء العدة وهذا عندنا وعند  
الشافعي زوال حل الواطء من أحكامه الاصلية لا حتى لا يثبت له وطءا قبل المراجعة (قوله  
هو ما اشقل على الطلاق) أي على مادة ط ل في صريح ما مثل أنت طالق أو كناية كطلاقه  
بالنقص فهو كانت ط ل في وغيره ما كقول القاضي فرقت بينهما ما عندنا به الزوج  
السلام والعنة واللعان وما في الكتابات المفيدة للرجعة والبيونة ولفظ الخلع فتح لكن  
قوله وغيره ما أي غير الصريح والكتابة يفيد أن قول القاضي فرقت والكتابات ولفظ الخلع  
ما اشقل على مادة ط ل في و ليس كذلك فالمناسب عطفه على ما اشقل والضهير عائد على ما  
وتشابه نظرا للمعنى لانه واقع على الصريح والكتابة (قوله فخرج الفسوخ الخ) قال في الفتح  
فخرج فخرج القاضي في ابتهار ردة أحد الزوجين وتبين الدارين حقيقة وحكم خبر  
البلوغ والعقد وعدم الكفاءة ونقصان المهر فانما يثبت طلاقا اهـ وقد مر تطمأن في باب  
الولي ما هو طلاق وما هو فسوخ وما يشترط فيه قضاء القاضي وما لا يشترط فراجع (قوله  
وبهذا) أي بزيادة قوله أو المآل وقوله بلفظ مخصوص (قوله عبارة السكت والمانق) هي  
رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح (قوله منقوضة طردا وعكسا) أي انه غير مانعة من دخول  
الفسوخ فيها وغير جامعة لخروج الرجعي (قوله كرية) هي الظن والشك أي ظن الفاحشة  
(قوله والمذهب الاول) لالطلاق قوله تعالى فطلق حقة لرية ولا كبير وكذا فعله الصحابة والحسن بن  
النساء ولانه صلى الله عليه وسلم طلق حقة لرية ولا كبير وكذا فعله الصحابة والحسن بن  
علي رضي الله عنه ما استكثر النكاح والطلاق وأما ما رواه ابو داود أنه صلى الله عليه وسلم  
قال أبغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق فاما اراد بالحلال ما ليس فيه بل لا يفسد الشامل للمباح  
والمنسحب والواجب والمكروه كما قاله الشافعي بصر مناصا قلت لكن حاصل الجواب أن  
كونه مبيحوا لا ينافي كونه حلالا فان الحلال به هذا المعنى يشمل المكروه وهو مبيح فرض  
بخلاف ما اذا اراد بالحلال ما لا يبرح تركه على فعله وأنت خبير ان هذا الجواب مؤيد لما قول  
الثاني ويأتي بعده نايده ايضا فانهم (قوله وقواهم الخ) جواب عن قوله في الفتح ان قولهم  
بإباحته وابطالهم قول من قال لا يباح الاكبر أو ربية يانه صلى الله عليه وسلم طلق حقة ولم  
يشترط بواجدهم ما مناصا لقوله -م الاصل فيه الحظر لما فيه من كفران نعمه النكاح  
والإباحة الحاجة الى الخلاص والحديث أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق وأجاب في البصر  
بان هذا الاصل لا يدل على انه محظور شرعا وانما يفيد أن الاصل فيه الحظر وترك ذلك بالشرع  
فصار الحل هو المشرع وهو نظيره قوله -م الاصل في النكاح الحظر وانما يبيح للعاجلة الى  
التوالد والتناسل فهل يفهم منه انه محظور فالحق بإباحته افي حاجة طلبة الخلاص منها  
للألفة المارة اهـ اقول لا يخفى في ما بين الاصلين من الفرق فان الحظر الذي هو الاصل في  
النكاح قد زال بالكلية فلم يبق فيه حظر أصلا الا لعارض خارجي بخلاف الطلاق فقد

هو ما اشقل على الطلاق  
فخرج الفسوخ كغيره من  
وبلوغ ردة فانه فسوخ  
لا طلاق وبهذا علم أن  
عبارة السكت والمانق في  
منقوضة طردا وعكسا  
بصر (وايقاعه مباح) هذه  
العاملة لالطلاق الآيات  
أكمل (وقيل) فأنه الكامل  
(الأصح طرد) أي منه  
(الاحتجاجة) كرية وكبر  
والمذهب الاول كما في البصر  
وقوله الاصل فيه الحظر  
معناه أن الشارع ترك هذا  
الاصل فإباحه



صرح في الهداية بأنه مشروع في ذاته من حيث انه ازالة الرق وأن هذا لا ينافي الحظر اذ في غير هو ما فيه من قطع النكاح الذي لا يقتضيه المصالح الدينية والدينية اهـ فهذا صريح في أنه مشروع ومختار من جهتين وأنه لا منافاة في اجتماعهما لاختلاف الحقيقة كالصلاة في الارض المقصورة فكأن الأصل فيه الحظر لم يزل بالكلية بل هو باق الى الآن بخلاف الحظر في النكاح فإنه من حيث كونه اتماعا يجزئ الادعى المحترم والطاع على العورات قد زال الحاجة الى التواضع والبقاء العالم وأما الطلاق فان الأصل فيه الحظر به في أنه مختار الا لعارض يبيحه وهو معنى قولهم الأصل فيه الحظر والاباحة لا حاجة الى الخلاص فاذا كان بلا سبب أصلا لم يكن فيه حاجة الى الخلاص بل يكون حجة او سقاة رأى ويجوز كفران النعمة واخلاص الايدياعيم او بائنها او اولادها وهذا قالوا ان سببه الحاجة الى الخلاص عند تبين الاختلاف وعروض البهضاء الموجبة عدم اقامة حدود الله تعالى فليست الحاجة محتصة بالكره والريبة كما قيل بل هي أعم كما اختار في الفتح بحيث تجوز عن الحاجة المبيحة له شرعا تبقى على أصله من الحظر والاهـ اذا قال تعالى فان أطعتمكم فلا تبغوا عليهن سبيلا أي لا تطلبوا الفراق وعليه حديث أبغض الحلال الى الله الطلاق قال في الفتح ويجوز لفظ المباح على ما أبيع في بعض الاوقات اهـ في أوقات تحقق الحاجة المبيحة اهـ واذا وجدت الحاجة المذكورة أبيع وعليه يحمل ما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه وغيرهم من الأئمة صوالهم عن العيب والايذاء بسبب فقوله في البصر الحق اباحتها في حاجة طلبها للخلاص منهم ان أراد بالخلاص منها الخلاص بلا سبب كما هو المتبادر منه فهو بمنزلة طلاقه انما هو ان اباحتها للحاجة الى الخلاص فلم يبيحوا الا عند الحاجة اليه لا عند مجرد ارادة الخلاص وان أراد الخلاص عند الحاجة اليه فهو المطلوب وقوله في البصر ايضا ان ما صحبه في الفتح اختيار القول الضعيف وليس المذهب عن علمائنا فيه نظر لان الضعيف هو عدم اباحتها الا بغير ريبه والذي صحبه في الفتح عدم التقييد بذلك كما هو مقتضى اطلاقهم الحاجة وبما فزرناه ايضا زال التناقض بين قولهم بباحته وقولهم ان الأصل فيه الحظر لاختلاف الحقيقة وظهر ايضا أنه لا مخالفة بين ما ادعاه أنه المذهب وما صحبه في الفتح فاعلم هذا الصريح فانه من فتح القدير (قوله بل يستحب) اضرب اتقالي ط (قوله لومؤدية) أطاؤه فتدل المؤدية له او غيره بقولها او بغيرها ط (قوله او تاركه صلاة) الظاهر أن ترك الفرائض غير الصلاة كالصلاة وعن ابن مـ هو دلالت الله تعالى وضداه اذ من غير من أن أعان امرأه لانسلي ط (قوله ومفاده) أي مفاد استصحاب طلاقها وهـ اذا قاله في البصر وقال وهـ اذا قالوا في الفتاوى أن يضرب على ترك الصلاة ولم يقرولوا عليه مع ان في ضربها على تركها واثبت ذكرهما فاضحان اهـ (قوله لو فات الامساك بالمعروف) كما لو كان خسما او مجبوا او عينا او شيكازا او مـ صرنا والاشكال بفتح السين المجهلة وتشديد الكاف وبالزاي هو الذي تنتشر آتته لامرأة قبل ان يخالطها ثم لا تنتشر آتته بعد بلعها والمصير بفتح الميم المشددة وهو المسحور ويسمى المربوط في زماننا حـ عن شرح الوهبانية (قوله لو بدعي) يأتي بيانه (قوله ومن محاسبه الخصام به من المسكاره) أي الدينية والدينية بجزر أي كان مجزعا عن اقامة

بل يستحب لومؤدية أو تاركه صلاة غايه ومفاده أن لا اثم مباشر من لا تـ الى ويجب لو فات الامساك بالمعروف ويجزى لو بدعي ومن محاسبه الخصام به من المسكاره

حق الزوجية أو كان لا يشتملها قال في الفتح ومنه الى من محاسبه به يد الرجال دون النساء لاختصاصهن بقصان العقل وغلبة الهوى ونقصان الدين ومنهاشـ رعه ثلاثا لان النفس كذوبة وبما ظهر عدم الحاجة اليها ثم يحصل الندم فشرع ثلاثا يجزى نفسه اولاً وثانياً اهـ ملخصاً (قوله وبه) أي يكون الخصام المذكور من محاسبه اذ لو لم يقع طلاق الدور لكانت هذه الحكمة اهـ حـ ومعنى بالدور لانه دار الاصل بين متناقضين لانه يلزم من وقوع المنجز وقوع الثلاث المعاقبة له ويلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد الدور المصطلح عليه في علم الكلام وهو توقف كل من الشيقين على الآخر فيلزم توقف الشيء على نفسه وتاخره اما بمرتبة او مرتبتين ط (قوله واقع) أي اذا طلقها واحدة يقع ثلاث الواحدة المنجزة وثلاث من المعاقبة ولو طلقها اثنتين وقعتها واحدة من المعاقبة أو طلقها ثلاثا لم يفتل الطلاق المعاق لا يصادف أهلية فيلغو ولو قال ان طلقك فانت طالق قبله ثم طلقها واحدة وقع ثلثان المنجزة والمعاقبة وقس على ذلك كذا في فتح القدير (قوله حق لوصحكم الخ) تقرير على قوله واقع اجتماعهم هذا ذكره المصنف أيضاً في جواهر الفتاوى فانه قال ولو حكم حاكم بصحة الدور وبقاء النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه ويجب على حاكم آخر تقريره لان مثل هذا لا يبعد خلافه قول مجتهد بطل فاسد ظاهر البطلان ونقل قبله عن جواهر الفتاوى أن هذا القول لابي العباس بن مسريح من اصحاب الشافعي وأنه أنكر عليه جميع أئمة المـ ابن وانه قول مجتهد فان الامة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف من أبي حنيفة والشافعي واصحابهم ما أجمعت على أن طلاق المكلف واقع اهـ قالت ليكن يشكل على دعوى الاجماع ان كثيرا من أئمة الشافعية قالوا بصحة الدور كالزفي وابن الحداد والفتال والقاضي أبي الطيب والبيهضاوي وكذا الغزالي والسبكي لكنهم ارجعوا عنه وقد عزا في فتح القدير القول بطلان الدور الى بعض المتأخرين من مشايخنا والقول بصحته وأنهم انطلقوا الى أكثرهم واتهمهم صاحب البحر ليكن رأيت مؤلفا حافـ لا العلامة ابن حجر المدي في بطلانه وانه قول أكثر الشافعية وأن القرافي من المالكية نقل عن شيخه العزيز بن عبد السلام الشافعي الملقب بساطان العلماء انه لا يصح بل يحرم تقليد القائل بصحة مـ يقتض قضاء القاضي به لظاقتهم اقواعد الشرع وقال انه شنع على القائل به جماعة من الحنفية والمالكية والحنابلة وانه نقل بعض الأئمة عن أبي حنيفة واصحابه الاتفاق على فساد الدور واقع عنهم في وقوع الثلاث أو المنجز وحده وأن شارح الارشاد قال ان المعتد في الفتوى وقوع المنجز وعليه العمل في الديار المصرية والشمالية وعـ زاه الرافعي الى أبي حنيفة وانه بالغ السجود من الحنفية فقال انه يشبهه مذهب النصارى أنه لا يمكن الزوج ايقاع طلاق على زوجته مدة عمره اهـ ملخصا ذكر في فتح القدير ايضا أن القول بصحة الدور ومخالف حكم اللغة وحكم العقل وطبقكم الشرع وقرره بما لا يخفى عليه فارجع اليه (تنبيه) قد بان لك أن المعتد عند الشافعية وقوع المنجز فقط يشاء على ابطال الكلام كله وهو وجه التعليق وقد مر عن الفتح الجزم بوقوع الثلاث عندنا بناء على ابطال لفظ قبله فقط لان الدور انما يحصل به ونقل ابن حجر عن مفتي الحنابلة حكاية القوانين عقدهم وقد مناهما فيمد أن الخلاف ثابت عندنا أيضا

ط

طلاق الدور

وبه يعلم ان طلاق الدور بنحو ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا واقع اجتماعا كما حرره المصنف في جواهر الفتاوى حـ حق لوصحكم بصحة الدور حاكم لا ينفذ أصلا



واقعه اعلم (قوله واقعه ثلاثة الخ) باقى بيانها (قوله صريح) هو ما لا بد من عمل الاق  
 حل عقد النكاح هو ان كان الواقع به رجعا او بائنا كما سياتى بيانه في الباب الاخر (قوله  
 وعلق به) أى من حيث عدم احتياجه الى النية كلفظ التصريح او من حيث وقوع الرجعى به  
 وان احتاج الى نية كاعتقدها وتبرئ من رجك وانت واحدة اخذه الرجعى (قوله وكاتبه) هى  
 ما لم يوضع لطلاق واحدة وغیره كما سياتى في باب (قوله ومحل المنكوحه) أى ولو معتقده عن  
 طلاق رجعى أو بائن غير ثلاث في حرة وثنتين في أمة أو عن فسخ بتفريق لباة أو مدعما عن  
 الاسلام أو بارتداد أحدهما وتعلم ذلك المسمى بقوله

بعده عن الطلاق يلحق • أوردته أو بالاباء يفرق

بخلاف عدة الفسخ ضرورة مؤبدة كقبيل ابن الزوج أو غير مؤبدة كالفسخ بخياره حتى ويبلغ  
 وعدم كفاية ونقصان مهر وسبى أحدهما أو مهاجرته فلا يقع الطلاق فيها كما حرره في البحر عن  
 الفسخ وكذا ما سياتى آخر الباب لو حررت زوجها حين ملكته فطاعة لها في العدة لا يقع ويأتى  
 تمام الكلام عليه آخر الكتابات (قوله وإله زوج عاقل الخ) اعرف بالزوج عن سيد العبد  
 وإله العتق وبالعاقل ولو كان الجنون والمعتوه والمدهوش والمبرم والمغشى عليه بخلاف  
 السكران مضطرا أو مكرها بالبالغ عن السبى ولو مرأه قار بالمستيقظ عن النائم وأفادته  
 لا يشترط كونه مسلما صحيحا طائعا جادا عامدا فيقع طلاق العبد والسكران بسبب محذور  
 والكافر والمريض والمكره والمهازل والمغشى كما سياتى (قوله وركنه لفظ مخصوص) هو  
 ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صريح أو كتابة بغير الفسخ على ما مر وأراد اللفظ ولو  
 حكم بالدخول الكتابة المستبينة وإشارة الأخرس وإشارة إلى العبد بالأصابع في قوله أنت  
 طالق هكذا كما سياتى وبه ظهر أن من نشأ جرمه زوجة فاعطاها ثلاثة أبحار ينوى الطلاق  
 ولم يذ كر لفظ الاسر يحاول كتابة لا يقع عليه كما أفق به الخبير الرملى وغيره وكذا ما به عليه بعض  
 سكان البوادي من أمره بخلق شعره لا يقع به طلاق وإن نواه (قوله خال عن الاستثناء) أما  
 إذا صاحبه استثناء بشرطه فلا ينفق طلاق كقوله إن شاء الله تعالى أو إلا إن شاء الله تعالى  
 زاد في البحر وأن لا يكون الطلاق انتما نية فانه لو قال أنت طالق من واحدة الى ثلاث لم تقع  
 الثالثة عند الامام ط (قوله طلقة) التامة الواحدة وقيد بها لان الزائد عليها بكلمة واحدة  
 بدعى ومتفرقا ليس باحسن بجر (قوله رجعية) فالواحدة الباتة بدعية في ظاهر الرواية وفي  
 رواية الزيادة لا تكره بجر عن الفسخ ثم ذكر عن المحيط ان الخلع في حالة الحيض لا يكره  
 بالاجماع لانه لا يمكن فصل الموضع الابيه وسيد كره الشارح ويأتى غايه (قوله في  
 طهر) هذا صادق بآله وآخره قبل والثاني أولى احرارا من تطويل العدة عليها وقيل الأول  
 قال في الهداية وهو الاظهر من كلام محمد بن نهر واحترزه عن الحيض فانه فيه بدعى كما يأتى  
 قوله لاوط فيه) بطل في محل جرمه لظهوره ولم يقل منه ليدخل في كلامه ما لو وطئت بشبهة فان  
 طلاقها فيه حينئذ بدعى نص عليه الا بجوابي لكن يرد عليه الزنا مان الطلاق في طهر وقع فيه  
 سقى لو طال لها انت طالق للنفقة وهي طاهرة ولكن وطئها غيره فان كان زنا وقع وان بشبهة  
 فلا كذا في المحيط وكان الفرق ان وطئ الزنا لم يترتب عليه احكام النكاح فكان مدراجا بخلاف

(واقعه ثلاثة حسن  
 واحسن وبدي) ياشر به  
 والفاظه صريح وعلق  
 به وكاتبه (ومحل المنكوحه)  
 وإله زوج عاقل بالغ  
 مستيقظ وركنه لفظ  
 مخصوص خال عن الاستثناء  
 (طلقة) رجعية فقط في  
 طهر لاوط فيه

الوطء بشبهة وبهذا عرف ان كلام المصنف أولى من قول غيره لم يباح بها فيه بل كن لبدان  
 بقول ولا في حيض قبله ولا طلاق فيهما ولم يظهر رجلا ولم تكن آيسة ولا صغيرة كما في البدائع  
 لانه لو طلقها في طهر وطئها في حيض قبله كان بدعيا وكذا لو كان قد طلقها فيه وفي هذا الظاهر  
 لان الجماع بين طليقتين في طهر واحد مكره عندنا ولو طلقها به دخلها ورجلها أو كانت عن  
 لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعيا لعدم العلة اعني تطويل العدة عايم نهر (قوله  
 وتر كها حتى قضى عدها) معناه الترتل من غير طلاق آخر لا الترتل لطلقة لانه اذا راجعها  
 لا يخرج الطلاق عن كونه احسن بجر (قوله احسن) أى من القسم الثاني لانه متفق عليه  
 بخلاف الثاني فان ما لم يكافأ بكرا حقه لاندفاع الحسنة بواحدة بجر عن المعراج (قوله  
 بالنسبة الى البعض الآخر) أى لانه في نفسه حسن فاندفع به ما قبل كيف يكون حننا مع انه  
 أبغض الحلال وهذا احد قسمي المسنون ومعنى المسنون هنا ما ثبت على وجه لا يستوجب  
 عذابا لانه المستعقب لا نواب لان الطلاق ليس عبادة في نفسه لينتبه له نواب فالمراد هنا المباح  
 نعم لو وقعت له داعية أن يطلقها بدعيا فذبح نفسه الى وقت السقي يثاب على كيف نفسه عن  
 المعصية لا على نفس الطلاق فكيف نفسه عن الزنا لا بدعته في أسبابه وجود الداعية فانه  
 يثاب لا على عدم الزنا لان الصحيح ان المكاف به الكف لا العدم كما عرف في الأصول بجر دفع  
 (قوله وطاعة) مبتدأ ولفظ مو طواة أى مدخول به امتناعا في حذف صفة له وكذا الجار في  
 قوله ولو في حيض وقوله ولو طواة متعلق بتفريق أو حال منه على رأى وتفريق معطوف به هذه  
 الواو على المبتدأ قبله وقوله في ثلاثة أطهار متعلق بتفريق أيضا وقوله فيمن تحيض حال من  
 ثلاث المضاف اليه تفريق لانه يكونه مع قوله في المعنى وقوله وفي ثلاثة أشهر عطف على في ثلاثة  
 أطهار وقوله حسن خبر المبتدأ وما عطف عليه وحاصله أن السنة في الطلاق من وجهين العدد  
 والوقت فالعدد وهو أن لا يزيد على الواحدة بكلمة واحدة لا فرق فيه بين المدخولة وغيره  
 سكنه في المدخولة خاص بما إذا كان في طهر لاوط فيه ولا في حيض قبله كما مر والانه وبدي  
 وفي غيرها لا فرق بين كونه في طهر أو في حيض لان الوقت أعني الطهر الثاني عن الجماع خاص  
 بالمدخولة فلزم في المدخولة من إعادة الوقت والعدد بان طلقها أو واحدة في الطهر المذ كونه فقط  
 وهو السقي الاحسن أو ثلاثة مرة في ثلاثة أطهار أو أشهر وهو السقي الحسن وذ كر في البحر  
 عن المعراج أن الطلوة كالوطء هنا وتقدم التصريح بذلك في احكام المسئلة من كتاب النكاح  
 (قوله في ثلاثة أطهار) أى ان كانت حرة والاف في طهر بن برجنه رى والطلاق المتقدم في أول  
 الطهر وآخره يجري هذا كجانبه عايم في البحر (قوله ولا طلاق فيه) أى في الحيض لانه غير طهر  
 ما لو وقع الطليقتين في هذا الطهر وهو مكره وانما لم يقل ولا طلاق فيه ولا في الطهر لان  
 الموضوع تفريق في الثلاث في ثلاثة أطهار (قوله وفي ثلاثة أشهر) أى لعلها ان طلقها  
 في أول الشهر وهو الآية التي روى فيها الهلال والاعتبر كل شهر ثلاثين يوما في تفريق الطلاق  
 اتفاقا وكذا في حق انقضاء العدة وعند مدعها أشهر بالايام وشهران بالاهل قال في الفقه قبل  
 الفتوى على قواها - مالانه أمهل وليس بشئ ٥١ (قوله في حق غيرها) أى في حق من بلغت  
 بالسن ولم ترد ما أو كنت حاملا أو صغيرة لم تبلغ تسعين سنين على المختار أو آيسة بلغت خمسا

وتر كها حتى قضى عدها  
 (أحسن بالنسبة الى البعض  
 الآخر) وطاعة لنفسه  
 مو طواة ولو في حيض  
 (ولو طواة تفريق الثلاث  
 في ثلاثة أطهار لاوط فيه)  
 ولا في حيض قبلها ولا  
 طلاق فيه (فيمن تحيض و)  
 في ثلاثة أشهر (في حق)  
 (غيرها احسن وسقى فعمل  
 ان الاول سقى



وحسين سنة على الرابع أما عدة الطهر فن ذوات الاقراء لانها شابة رأت الدم فلا يطهره السنة  
 الا واحدة ما لم تدخل في حد الاياس اذا الحيض مر جوف حقها صرح به غير واحد من قال في  
 البحر فعلى هذا لو كان قد جاءها في الطهر وامتد لا يمكن تطهيرها الا سنة حتى تحيض ثم تطهر  
 وهي كثيرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضاع اه قات وتقييد الصغيرة بالقي لم تبلغ  
 تسع اشهر وان التي بلغت الا بقى طلاقها على الا شهر وليس كذلك وانما تظهر فائده في قوله  
 بعده وحل طلاقهن عقب وطأ كما عرفت (قوله بالاولى) لان الاول اعم من منه وهذا جواب  
 صاحب النهر عن قول الفتح لا وجه لتخصيص هذا باسم طلاق السنة لان الاول ايضا كذلك  
 فالمناسب تميزه بالفضل من طلاق السنة اه (قوله أي الايسة والصغيرة والحامل)  
 أي المفهومات من قوله في غير ما كان الاولى لا مصنف انصرح به من هذا ليهود الضعيف في  
 طلاقهن الى ما ذكره من محاولة لا يرد عليه من بلغت بالسن وامتد طهرها أو بلغت تسع اشهر  
 يظهر عابده (قوله لان الكراهة الخ) أي لان كراهة الطلاق في طهر جامع فيه ذوات  
 الحيض انهم الحبل فيستبوه وجه العدة أنما بالحيض أو بالوضع قال في الفتح وهذا الوجه  
 يقتضي في التي لا تحيض لا الصغر ولا الكبر بل اتفق امتداد طهرها امتداد الصغر وفي التي لم  
 تبلغ بعد ووصلت الى سن البلوغ ان لا يجوز تعقب وطأها بطلاقها انهم الحبل في كل  
 منها اه وقال قبله وفي الحيض قال الخواص في هذا في صغيرة لا يربح بها اما في يربح  
 فالأفضل له أن يصل بين وطئها وطلاقها بشهر كما قال زفر ولا يفتي ان قول زفر ليس هو الأفضل  
 الفصل بل لزومه اه واجاب في البحر بان التشبيه انما هو باصل الناصل وهو النهر لاني  
 الافضلية اه واحترز بقوله امتداد الصغر أي بان بلغت بالسن وامتد طهرها عن امتد  
 طهرها بعد ما بلغت بالحيض فانما لا تطلق للسنة الا واحدة كما مر لانها شابة قد رأت الدم وهو  
 مرجو الوجود ساعة فساعة فبقى فيها احكام ذوات الاقراء بخلاف من بلغت ولم تر الدم اصلا  
 (قوله والبدعي) منسوب الى البدعة والمراد بها المحرمة انصرح بهم به سيان بحر (قوله  
 ثلاث متفرقة) وكذا بكلمة واحدة بالاولى وعن الامامية لا يقع باقظ الثلاث ولا في حالة  
 الحيض لانه بدعة محرمة وعن ابن عباس يقع به واحدة وفيه قال ابن اسحق وطأوس وعكرمة  
 لما في مسلم ان ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر  
 وسنة من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر ان الناس قد استعملوا في أمر كان لهم  
 فيه اناة فلو امكنهم فامضاه عليهم وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة  
 المسلمين الى انه يقع ثلاث قال في الفتح بعدد وقول الاحاديث الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم  
 واما امضاء عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعليه بانها كانت واحدة فلا يمكن  
 الاوتد اطأوا في الزمان المتأخر على وجود ناسخ اولعاهم بانهم الحكم لذلك اعلمهم بانطأه  
 بعان ماوا انتقاما في الزمن المتأخر وقول بعض الخنا بانه توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن مائة الف عين رآه هل صح لكم عنهم او عن عشرة عشر غيرهم القول بوقوع الثلاث  
 باطل اما اولافاجاءهم ظاهر لانه لم ينقل عن احدهم منهم انه خالف عمر حين أمضى الثلاث  
 ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة الف تسعة كل في مجلد كبير لمحكم واحد على انه

بالاولى وحل طلاقهن  
 أي الايسة والصغيرة  
 والحامل (عقب وطأ) لان  
 الكراهة فيمن تحيض  
 لتوهم الحبل وهو مقفود  
 هنا (والبدعي ثلاث)  
 متفرقة (او ثقتان مرة  
 او مرتين)

اجماع سكوف وأما ما يقال به في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين والمائة ألف لا يبلغ عدة  
 المجتهدين الفة هاهنا هم أكثر من عشرين كالحقاف والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل  
 وأنس وأبي هريرة والباقون بر جهور اليهم ويستفتون منهم وقد ثبت النقل عن أكثرهم  
 صريحاً بإدعاء الثلاث ولم يظهر لهم مخالفتها اذا بعد الحق الا الضلال وعن هذا قلنا لو حكم  
 ما كبرناهم واحداً لم ينقد حكمه لانه لا يبرغ الاجماع فيه فهو خلاف الاختلاف وغاية  
 الامر فيه أن يصير كبيع أهوات الاولاد اجمع على تقيده وكن في الزمن الاول يمين اه ملخصا  
 ثم اطال في ذلك (قوله في طهر واحد) قبله ثلاث والثنتين (قوله لا رجعة فيه) فلو فخل بين  
 الطائفتين رجعة لا يكره ان كانت بالقول أو بفعل القبله أو بالامس عن شهوة لا بالجماع اجماعا  
 لانه طهر فيه جماع وهاذا على رواية الطحاوي الايسة وظاهر الرواية ان رجعة لا تكون  
 فامله وكذا لو فخل السكاح افاده في البحر (قوله وطئت فيه) أي ولم تكن حبل ولا آيسة  
 ولا صغيرة لم تبلغ تسع اشهر كامر (قوله في حيض موطاة) أي مدخول بها او نكحها المختل بها  
 كامر (قوله لكان أو جزؤ أفود) اما الاول فظاهر وأما الثاني فلانه يشترط ما ذكره ويشترط  
 الطلاق البائن كما مر وما لو طأها في النفاس فانه بدعي كافي البحر وما لو طأها في طهر لم  
 يجامعها فيه بل في حيض قبله وما لو طأها في طهر طأها في حيض قبله فانه هم (قوله وتجيب  
 رجعتها) أي المارطوة أو الماطقة في الحيض (قوله على الاصح) معاقبه قول الله لا بدوري انما  
 مستحبة لان المعصية وقعت فتمذرات فاعاها ووجه الاصح قوله صلى الله عليه وسلم لم يعرف  
 حديث ابن عمر في المعصية من رايك فليراجعهما حين طأها في حالة الحيض فانه يشترط على  
 وجوبه من صريح وهو الوجوب على عمر أن يأمر رضي وهو ما يتعلق بآئنه عند توجيه  
 المعصية اليه فان عمر نائب فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كالمبايع وتمذرات ارتفاع المعصية  
 لا يصلح صار فالامسية عن الوجوب لجواز ايجاب رفع أثرها وهو العدة وتطويلها اذ بقا  
 الشيء بقاها هو أثره من وجه فلا تفرق الحقيقة وتغلب في الفتح (قوله رفع المعصية) بالراء  
 وهي أولى من نسيئة الدال اه أي لان الدفع بالدال مالم يقع والرفع بالراء الواقع والمعصية  
 هنا وقعت والمراد رفع أثرها وهو العدة وتطويلها كما علمت لان رفع الضلاق بعد وقوعه غير  
 ممكن (قوله فاذا طهرت طأها ان شاء) ظاهر عبارته أنه بطلاقها في الطهر الذي طأها في حيضه  
 وهو موافق لما ذكره الطحاوي وهو رواية عن الامام لان أثر الطلاق انعدم بالاراجعة فسكانه  
 لم يطلها في هذه الحيضة فبقى تطهيرها في طهرها السكن المذكور في الاصل وهو ظاهر الرواية  
 كافي الكافي وظاهر المذهب وقول الكل كافي فتح القدير انه اذا راجعها في الحيض أمم من  
 عن طأها حتى طهر ثم تحيض ثم تطهر في طأها ثانية ولا يطلها في الطهر الذي يطلها في  
 حيضه لانه بدعي كذا في البحر والنخوع عبارة المصنف عنه اه ح ويدل لظاهر الرواية  
 حديث الصحيبين مرانك فليراجعهما ثم اه كها حتى طهر ثم تحيض فتطهر فان بدله أن  
 يطلها فليطأها قبل أن يحض فذلك العدة كما أمر الله عز وجل بحر قال في الفتح ويظهر من  
 لفظ الحديث تقييد الرجعة بذلك الحيض الذي أوقع فيه وهو المفهوم من كلام الاصحاب اذا  
 نزل فلو لم يزل حتى طهرت تفررت المعصية اه وقدية ال هذا ظاهر على رواية الطحاوي

في طهر واحد (لا رجعة  
 فيه) او واحدة في طهر  
 وطئت فيه او واحدة في  
 (حيض موطاة) لو قال  
 والبدعي ما خافه حال كان  
 او جزؤ أفود (وتجيب  
 رجعتها) على الاصح  
 (فيه) أي في الحيض دفعا  
 للمعصية (فاذا طهرت)  
 طأها (ان شاء) او سكها



أما على المذهب فينبغي أن لا تنقصر العسمية حتى ياتي الطهر الثاني بجر عت وتغيره نظر فانه  
حيث كان ذلك هو المذهب من الحديث وكلام الاصحاب يحمل المذهب عليه فتأمل (قوله  
قيد بالطلاق) أي في قوله أو في حيض وطوأة والمراد أيضا بالطلاق الرجعي استمرار عن  
البائن فانه يدعى في ظاهر الرواية وان كان في الطهر كالمكر (قوله لان التغيير الخ) أي قوله لها  
اختار لنفسك وهي حائض وكذا لو اختارت نفسها قال في الذخيرة عن المتقي ولا بأس بان  
يختارها في الحيض اذا رأى منها ما يكره ولا بأس بان يختارها في الحيض ولا بأس بان تختار نفسها  
في الحيض ولو أدركت فاختارت نفسها فلا بأس لقاضي أن يشترط بينهما في الحيض اهـ وفي  
البدائع وكذا اذا أعتقت فلا بأس بان تختار نفسها وهي حائض وكذا المرأة العتية اهـ  
وكذا الطلاق على حال لا يكره في الحيض كما صرح به في البحر عن المهر ارج والمراد بانواع ما اذا  
كان خلعها على ما قدمناه عن المحيط من دليل عدم كراهته بانه لا يمكن تحصيل العوض الا به  
وفي الفتح من فصل المنيعة عن القود الخ فذهب لوقال لها طلاق نفسه من ثلاث مائة  
فطلعت نفسها ثلاثا على قواها أو اثنين على قوله لا يكره لانها مضطرة فافا الوفر فخرج الامر  
مر بها اهـ (قوله لا يكره) لان له الكراهة دفع الضرر منها بيطول الامدة لان الحيضة  
التي وقع فيها الطلاق لا تحسب من الامدة وبالاختيار والاطلاع قد وضعت بذلك حتى وفيه أنه  
يلزمه حل الطلاق مطلقا في الحيض اذا رضيت به مع أن اطلاعهم الكراهة يتنافيه فالظاهر  
تعديل اطلاع والطلاق عوضا عن المحيط وبان التغيير ليس طلاقا فيه لان الطلاق  
ما لم تختار نفسها فصار كأنها وقعت الطلاق على نفسها في الحيض والممنوع هو الرجل لا هي  
أو القاضى اهـ اذا ما ظهر لي تمام (قوله والتفاس كالحبض) قال في البحر ولما كان المنع من  
الطلاق في الحيض اطول من الامدة عليها كان التفاس منه كافي الجوهر (قوله قال او طوأة)  
أي ولو حكما كالحديث بها كالمكر (قوله لا سنة) الام في الوقت رايت الام قيد فلهذا في  
السنة او عليها او معها وكذا السنة ليست بقيد بل منها ما في معناها كطلاق العدل وطلافا  
عدلا وطلاق الامدة أو لادارة وطلاق لدين أو الاسلام أو اباؤه أو اجداد أو طلاق  
الحق أو القرآن أو الكتاب وعقده في البحر (قوله وتقع أولاها) أي أو في المذ كوريات من  
الثلاث أو اثنين فافهم وقوله في طهر لاوط فيه أي ولا في حيض قبله تأييده ما تقدم فان  
كان ذلك الطهر هو الذي طلقها فيه تقع فيه واحدة للعالم ثم عند كل طهر أخرى وان كانت  
حائضا أو جاءه هافيه لم تطلق حتى تحيض ثم طهر كافي البحر (قوله فلو كانت في طوأة)  
معتز قوله او طوأة وقوله أو لا تحيض معتز قوله وهو عن تحيض وتعمل من لا تحيض الحامل  
خلافا لمحمد كافي البحر (قوله تقع واحدة للعالم) أي في صورتين واطلاق في الحال فعمل حالة  
الحيض (قوله ثم كل نسكها) راجع للصورة الاولى أي فادلت عن علي واحدة للعالم بانته  
بلاعدة لانه طلاق قبل الدخول فلا يقع غيرها ما لم يتزوج بها فتقع أخرى بلاعدة فاذا تزوجها  
أيضا وقعت الثالثة وعلمه في البحر بار زوال الملك بعد ايمين لا يبطأها اهـ تمام (قوله أو  
مضى شهر) يرجع الى الصورة الثانية (قوله وان نوى الخ) أفاد أن وقوع الثلاث على  
الاطهاره قيدا اذا نواه أو طاهر أو اذا نوى غيره فانه يصح ثم (قوله لانه محفل كلامه) وهذا

قيد بالطلاق لان التغيير  
والاختيار والاطلاع في  
الحيض لا يكره مجتبي  
والتفاس كالحبض جوهره  
(قال او طوأة وهي) حال  
كونها (عن محض انت  
طالقي ثلاثا) أو اثنين  
(السنة وقع عند كل طهر  
طالفة) وتقع أولاها في  
طهر لاوط فيه فلو كانت  
غير موطوأة أولا تحيض  
تقع واحدة للعالم ثم كلما  
نسكها أو مضى شهر تقع  
(وان نوى ان تقع الثلاث  
الساعة أو) ان تقع عند  
راس (كل شهر واحدة  
صحت فيه) لانه محفل كلامه

لان الام كاجل أن تكون للوقت جازان تكون لا تعيل أي لاجل السنة التي أوجبت وقوع  
الثلاث واذا صحت نيته للعالم قاضي أن تقع عند كل رأس شهرية يذ كر الثلاث لانه لو لم  
يذ كرها وقعت واحدة للعالم ان كانت في طهر لم يجامه هافيه والاخفى تطهر ولو نوى ثلاثا  
مترتبة على الاطهار صرح ولو جرح له فقل لان رجح في القبح القول بانه لا يصح وعلمه في التمر  
(قوله ويقع طلاق كل زوج) هذه الكيفية منقوضة بزواج المبانة اذا يقع طلاقه بانواعها في  
الامدة وأجيب بانه ليس بزواج من كل وجه أو أن امتناعه ارض هو لزوم تحصيل الحاصل  
ثم كلامه شامل لما اذا وكل به أو اجازته من الفضولي ثم روي في (قوله لا يدخل المكران) أي  
انه في حكم العالم زجره فلا منافاة بين قوله عاقل وقوله لا في أو مكران (قوله فان طلاقه  
صح) أي طلاق المكره وشمل ما اذا أكرهه على التوكيل بالطلاق فوكل فطاق الوكيل فانه  
يقع بجر قال محشي به الخير الرمي ومثله العتاق كما صرح حوايه وأما التوكيل بالطلاق فلم  
أر من صرح به والظاهر انه لا يصح انهما في ذلك انصر بهم بان الثلاث تصح مع الاكراه  
انحصانا وقيد كذا الزباني في مسألة الطلاق أن الوقوع انحصان والقياس أن لا يصح  
الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذلك مع الاكراه كايح وعنده وجه الاستحسان أن  
الاكراه لا يمنع انهاء العقد البيع ويمكن يوجب فساد فكذا التوكيل بغيره قد مع الاكراه  
والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاستقاطات فاذا لم تبطل نفذت فنصرف  
للوكيل اهـ فانظر الى علم الاستحسان في الطلاق تجردا في النكاح فيكون حكمه ما واحدا  
تمام اهـ كلام الرمي قلت وسيا في تمام الكلام على ذلك في كتاب الاكراه ان شاء الله تعالى  
(قوله لا اقراره بالطلاق) قيد بالطلاق لان الكلام فيه والا فافادار المكره بغيره لا يصح أيضا  
كالواقع بعق أو نكاح أو رجعة أو في أو وقوع دم اهـ بدأو بعده أنه اجتهاد جاريته انما أم  
ولاد كانص عليه الحاكم في الكافي اهـ ذاق في البحر ان المراد الاكراه على التلطف بالطلاق فلو  
أكره على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا تطلق لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار  
الحاجة ولا حاجة هنا كذا في النهاية ولو اقر بالطلاق كاذبا أو اقراره لا يقع قضاء لادبائه اهـ  
وياتي تمامه (قوله طلاق) اطلاقه فعمل البائن بقسميه والرجعي وهو مع ما عطف عليه مبتدأ  
والخبر محذوف تنبيه تصح مع الاكراه دل عليه قوله آخر اهذه تصح مع الاكراه ثم ان كان  
الزوج قد وطئ فلا رجوع له على المكره والا فله الرجوع بنصف المسمى كذا ذكره المصنف  
في الاكراه ط (قوله وبالإله) فان تركت أربعة أشهر بانته منه فان لم يكن دخل بها وجب  
نصف المهر ولم يرجع به على الذي أكرهه كافي (قوله نكاح) يشمل ما اذا أكره الزوج  
أو الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى اطلاقهم خلافا لما قيل من أن العقد لا يصح اذا  
أكرهت هي عليه كما هو مذهبنا في النكاح قبل قوله بشرط حضور شاهدين فانهم (قوله مع  
استيلاء) بكسر الدال من غير تنوين اضرورة النظم ح وصورته ان يكرهه على استيلاء  
استه فافادو طمها وانت بولدت منه ولا يجوز له نفيه ط وفيه ان هذا اكراه على فعل حتى  
وهو الوطء ترتب عليه حكم آخر وهو صبر ورم الم ولد أو بنته كثيرة كالأكره على دخول دار  
عاق عتق عبده على دخولها فانه يفتق ولا يضمن له المكره شيئا أو أكرهه على شراء عبده فاني عتقه

مطلب  
في الاكراه على التوكيل  
بالطلاق والنكاح والعتاق

(ويقع طلاق كل زوج  
بائع عاقل) ولو تعدد  
بائع لم يدخل المكران  
(ولو تعدد اوجه كراهه)  
فان طلاقه صحيح لا اقراره  
بالطلاق وقد نظم في التمر  
ما يصح مع الاكراه فقال  
طلاق وبالإله طهر ورجعة  
نكاح مع استيلاء دم  
عن الامد

مطلب  
في المسائل التي تصح مع  
الاكراه



على ملكه فانه يمتنع عليه قيمته لا يباع ولا يرجع على المكره بشئ كافي كافي الحاكم من الاكرام  
 قال وكذا لو اكرهه على شرا من ربح محرم منه او امة قد ولدت منه او امة قد جعلها مديونة  
 اذا ملكها او صورته الرقيق بان يكرهه على أن يقر بانهم ولدوه وفيه ما علمته مما قلناه قبله  
 عن الكافي ايضا والله اعلم (قوله عفو عن العمد) اي لو وجب له على رجل قصاص في نفس  
 او في ماله او في غيره فوجبه عليه عفو عن العمد حتى عفا فانه لا يجرى ولا ضمان له على الجاني ولا على  
 المكره لانه لم يتلف له مالا وكذا في الشهود اذا وجبهوا فلا ضمان عليهم ولو وجب له على رجل  
 حق من مال او كفاية بنفس أو غيره فذلك فاعليه عفو عن العمد حتى ابراه من ذلك كانت  
 البراءة باطلة كذا في الكافي وبه علم انه احقر بالعمد من الخطا لان موجب الماله فلا يصح  
 البراءة منه (قوله رضاع) يرده عليه ما ذكرناه في الاستيلاء فانه ايضا فعل حتى ترتب عليه  
 حكم آخر وهو ان لا ينصرف كإتائه وكذا في مال ماله أو كرهه على الخلو بزوجته أو على وطئها  
 فانه يتقرر عليه جميع المهر و ~~كذا لو~~ كرهه على وطئها أو زوجته أو بنتها فحرم عليه زوجته  
 (قوله رأيان) جمع بين قال في الكافي في باب الاكرام على النذر والعين ولو كرهه رجل بوعيد  
 ذات حتى جعل على نفسه صدقة لله تعالى أو صوما أو حجابا أو عورة أو غزرة في سبيل الله تعالى  
 أو بدنة أو شيئا يتقرب به الى الله تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكره وكذا لو اكرهه  
 على العين بشئ من ذلك أو بغيره من الطاعات او المعاصي (قوله وفيه) اي في الابلاء  
 بقول أو فعل ذلك كرهه الشارح في الاكرام (قوله ونذره) قد مرنا الكلام عليه قريبا (قوله  
 قبول لا بداع) اخذ في البصر من ثوبه في القنية اكرهه على قبول الوديعة فتلفت في يده  
 فلم تصفها فاضع المودع (قوله) يشاء على ان المودع يفتح الدال قال في المهر بعد ثقله ثم ظهر  
 لي انه بكر الدال فليس من المواضع في شئ وذلك انه في البراءة قال كرهه بالحبس على ايداع  
 ماله عنده هذا الرجل واكرهه المودع أيضا على قبوله فضاع لاضمان على المكره والقباض  
 لانه ما قبضه لفسده كالموت في حيزه فاحذر من ايرده فضاع في يده لا يضمن (قوله  
 قلت وحاصله ان التعديل المذكور يدل على ان المستحق للوديعة في ماله القنية ليس له  
 تضمين المودع بالفتح لانه اذا كان كرهه على قبوله لم يكن قابضا لنفسه فتمين انه بالكسر لانه  
 دفعه بابا اختياره فلم يستحق تضمينه وان كان مع هذا ايضا لو صح قرائنه بالفتح لم يكن من  
 هذه المواضع ايضا لان الكلام فيما يصح مع الاكرام وانضم به يدل على انه لم يصح قبوله  
 للوديعة لان حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالتلف فتأمل (قوله كذا الصلح عن عمد)  
 اي قبول الفاتل الصلح عن عمد مدعي مال كذا في البصر اي اذا اكرهه على أن يصالح  
 صاحب الحق على مال أكثر من الدية أو أقل فصالحه بطل الدم ولم يلزم الجاني شئ كافي كافي  
 الحاكم ثم وقد كرهه لو اكرهه ولو دم العمد على ان يصالح منه على الف فلا شئ له غير الاكرام  
 وانما لزم المالك القاتل في الثانية لانه غير مكره (قوله طلاق على جهل) اي قبول المرأة  
 الطلاق على مال بغير فيقع الطلاق ولا شئ عليها من المال ولو كان مكان الطليقة خلع  
 بالف درهم كان الطلاق بائنا ولا شئ عليها ولو كان هو المكره على الخلع على الف وقد

رضاع وأيمان وفيه نذره  
 قبول لا بداع كذا الصلح  
 من عمد  
 طلاق على جهل عين به أنت

دخل بها وهي غير مكرهة وقع الخلع ولزمها الاكرام في الكافي (قوله عين به أنت) اي  
 بالطلاق وفاعل أنت ضمير العين ح والمراد به فاعل الطلاق على شئ كما اذا اكرهه على أن  
 يقول ان كنت زيدا تزوجتني كذا (قوله كذا العتق) اي الاكرام على العين بالعتق وأما الاكرام  
 على نفس العتق فليس به اي فافهم كالأكرام كرهه على ان قال ان دخلت الدار فانت حر او ان صليت  
 أو أكلت أو شربت ففعل يمتنع العبد ويقوم الذي اكرهه قيمته وغنامه في الكافي (قوله  
 والاسلام) ولو من ذمى كما أطلقه كثير من المشايخ وما في الخاتمة من التفصيل بين الذي فلا  
 يصح والحربي فيصح فقياس والاستصحاب مطلقا فأداه الشارح في الاكرام ط ولو كان  
 اكرامه على الاقرار بالاسلام فيمضي فلا قرار باطل كذا في الكافي (قوله تدبير العبد) بضم  
 الراء من غير تنوين للضرورة ح وتقييده بالعبد لانه سببه الروي والامة مثله ط (قوله  
 وايجاب احسان) اي ايجاب صدقة بغير رتبة من الكافي (قوله وعتق) ويرجع  
 بقية العبد على المكره اذا اعتقه لغير كفاية والا فلا رجوع كذا كرهه المنكر في الاكرام ط  
 وشمل العتق بالفعل كالأكرام كرهه على شرا محرم له لا يرجع على المكره بشئ كما قدمناه  
 عن الكافي وبه صرح في البراءة من الاكرام خلافا لما هو عليه ما نقله الشارح في الاكرام عن  
 ابن الكمال فافهم (قوله عشر من في العمد) حال من فاعل تصح قال في المهر وهي ترجع الى ستة  
 عشر لدخول ايجاب الاحسان في النذر ودخول الطلاق على جهل والعين بالطلاق في الطلاق  
 ودخول العين بالعتق في العتق ح وتقدم عن النهر أن قبول الايداع ليس منها فاددت  
 الى ستة عشر وقد مرنا ان الاستيلاء والرضاع من الافعال المحسنة المترتبة عليها أمرا آخر فلا  
 ينبغي تخصيصهما بما باله كرهه ادت الى ثلاثة عشر وقد زدت عليها خمسة عشر النقطتين ان اكرام  
 كافي الحاكم الا في الخلع على مال بان اكرهه على خلع امرأته على الف وقد تزوجها على أربعة  
 آلاف ودخل بها او المرأة غير مكرهة فخلع واقع وله عليه الف ولا شئ على الذي اكرهه  
 ولو كانت هي المكرهة كان الطلاق بائنا ولا شئ عليها • الثانية الشئ كالواحدة وانما  
 زوج حر لم يدخل بها اكرهت على ان اختارت نفسها في مجامعها بطل المهر عن الزوج ولا شئ  
 على المكره ولو كان دخل بها الزوج قبل ذلك فالمرء لا يملكه على الزوج ولا يرجع على المكره  
 • الثالثة التكميل كالواكره بوعيد تلف على أن يكفر عينا فدخلت فيه ولا رجوع له على  
 المكره وان اكرهه على عتق عبده هذا نعم الم يجوز وعلى المكره قيمته ولو اكرهه بالحبس أجراه  
 عنه ساو كذا في كل شئ وجب عليه لله تعالى من نذر أو هدي أو صدقة أو حج فاكراه على أن يضمه  
 ولم يصره المكره بشئ بعينه أجراه ولا ضمان على المكره • الرابعة ما كان شرطه غيره كالوعاق  
 عتق عبده على شرائه أو طلاق زوجته على دخول الدار فاكراه على الشراء او الدخول أو اكرهه  
 على شرا ذمى محرمه أو امة قد ولدت منه ونحو ذلك ويدخل فيه الرضاع فانه شرط للعربية  
 والاستيلاء أي الوطء والطالب الولد فانه شرط لثبوته منه أيضا الخامسة ما قدمناه من التوكيل  
 بالطلاق والعتق فقد صارت ثمانية عشر صورة نظمها بقولي  
 طلاق واعتاق نكاح ورجعة • ظهروا بالامه وعفو عن العمد  
 بعين واسلام وفيه ونذره • قبول الصلح العمد تدبير العبد

كذا العتق والاسلام تدبير  
 له عليه  
 وايجاب احسان وعتق  
 فهو هذه  
 تضيغ مع الاكرام عشر من  
 في العمد







بان المنقول في العمادية ان القاصب يبرأ بالرد عليه من الضمان في حكمه فيها كاصحى وكذا  
 في مسألة الوكالة بالطلاق بان الصحيح الوقوع نص عليه في الثانية والبحر (قوله) يمكن فيه  
 البراوى قال في النهر عن البرازية وكما بطلانها على مال فطلقة في حال السكر فانه لا يقع  
 وان كان التوكيل والايضا في حال السكر وقع ولو بالمال وقع مطلقا لان لا بد منه التقدير  
 البطل اه اقول والتعليق ليقع ما انه لو كان بطلانها على ألف فطلقة في حال السكر وقع  
 مطلقا ح (قوله) واختاره الطحاوي والكرخي) وكذا محمد بن سلمة وهو قول زفر كما افاده في  
 الفتح (قوله عن التفریق) صوابه عن التفریق بدال آخره لا بافان كمارية في نسخ  
 التاترخانية (قوله) والفتوى عليه قد عادت مخالفتها لسائر المتون ح وفي التاترخانية ايضا طلاق  
 السكران واقع اذا سكر من الخمر او النبيذ وهو مذهب أصحابنا (قوله) ان دام للموت  
 قيد في طارئة فقط ح قال في البحر فلي هذا اذا طلق من اعتقل لانه يوقف فان دام به الى  
 الموت نفذ وان زال بطل اه قلت وكذا الزوج بالاشارة لا يصح له وطو هاله دم فانه قبل  
 الموت وكذا سائر عقود ولا يخفى ما في هذا من الخرج (قوله) به في وقدر القرنانى  
 الامتداد بسنة بجر وفي التاترخانية من البنابيع ويقع طلاق الاخرى بالاشارة بربده  
 الذى ولد وهو اخرس او طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مفهومة والالتفات به (قوله)  
 واستحسن الكمال الخ) حيث قال وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه  
 بالاشارة لاندفاع الضرر ونعيمها وادل على المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض  
 مشايخنا اه قلت بل هذا القول نصير محمدا هو المفهوم من ظاهر الرواية في كافي الحاكم  
 الشهد بممانه فان كان الاخرى لا يكتب وكان له اشارة تعرف في طلاقه ونكاحه وشرائه  
 ويجهه فهو جائز وان كان لم يعرف ذلك منه او شك فيه فهو باطل اه فقد رتب جواز  
 الاشارة على مجهز من الكتابة فيقيد انه ان كان يحسن الكتابة لا يجوز اشارة في الكلام كافي  
 النهر انما هو في قصر صحة نصرة فانه على الكتابة والا فغيره يقع طلاقه بكتابه كافي آخر الباب  
 فيما لا يشبه (قوله) بالاشارة المعهودة) اى المقرونة بصوت منه لان العادة منه ذلك فكانت  
 الاشارة انما لا يجب له الاخرى بجر عن الفتح وطلقة المفهوم بالاشارة اذا كان دون  
 الثلاث فهو ربيعى كذا في المضرات ط عن الهندية (قوله) بان اراد التكلم بغير  
 الطلاق) بان اراد ان يقول سبحانه فخرى على لسانه ان طلق لانه صريح لا يحتاج  
 الى التنية لكن في القضاء كطلاق الهازل واللاعب ط عن المنح وقوله كطلاق الهازل  
 واللاعب مخالف لما تقدمناه وما ياتي قريب او في فتح القدير عن الحاوى معزى الى الجامع الاصغر  
 ان اسدنا مثل من اراد ان يقول زيف طالق فخرى على لسانه عمره على ايه ما يقع الطلاق  
 فقال في القضاء نطق التي معنى وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما اما التي معنى  
 فلانه لم يرداها واخرها فالا نطق طالقت بغير النية (قوله) غير عالم بمفهومه) كالوفات  
 لزوجها اقرأ على اعنى ادى أنت طالق ثلاثا فله طلاق ثلاثا في القضاء لا في ما بينه وبين الله  
 تعالى اذ لم يعلم الزوج ولم ينو بجر عن الخلاصة (قوله) او غافلا او ساهيا) في المباح الغفلة  
 غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وفيه ايضا ما من الشيء به وهو غفل قلبه عنه حتى

لكن فيه البراوى يكونه  
 على مال والا وقع مطلقا  
 ولم يقع الشافعي طلاق  
 السكران واختاره  
 الطحاوي والكرخي وفي  
 التاترخانية من التفریق  
 والفتوى عليه (أو اخرس)  
 ولو طارئا ان دام للموت  
 به يفتى وعليه فتصر فانه  
 موقوفه واستحسن الكمال  
 اشتراط كتابته (بالاشارة)  
 المعهودة فانما تكون  
 كعبارة الناطق استحضانا  
 (أو غافلا) بان اراد  
 التكلم بغير الطلاق فخرى  
 على لسانه الطلاق أو تعلق  
 به غير عالم بمفهومه أو غافلا  
 أو ساهيا

زال عنه فلم يتذكره وفرة واين الساهى والشافعي بان النسي اذا ذكره كزوال الساهى بخلافه  
 اه فالتاخر ان المراد هنا بالغاقل النسي بقريضة عطف الساهى عليه وصورة ان يعلق  
 طلاقه على دخول الدار مثلا فدخلها ناسيا التعليل أو ساهيا (قوله) أو بالفاظ معصية) نحو  
 طلاع وتلاخ وطلاك وتلاك كما يذكره أول الباب الا في (قوله) يقع قضاء متعلق بالخطي  
 وما بعده ح يمكن في وقوعه في الساهى والغافل على ما صورناه لا يظهر التقييد بالقضاء  
 اذ لا فرق في مباشرة سبب الخلف بين التعمد وغيره (تنبيه) في الحاوى الزاهدى ظن أنه وقع  
 الثلاث على امرأته بافتاسه من لم يكن أهلا للنفقة وكان الحاكم كتابته في السك فكيف ثبت ثم  
 استنفى عن هو اهل للنفقة فافنى بانه لا تقع والتعليقات الثلاث مكتوبة في السك بالظن  
 فله ان يهودا اليه ساديا ولو كان لا يصح في الحكم اه (قوله) واللاعب) الظاهر انه عطف  
 على الهازل للتمييز ح (قوله) جعل هزله جدا) لانه تكلم بالسبب فسد فيلزمه حكمه  
 وان لم يرض به لانه مما لا يحتمل النفقة كالتساق والتذروا ايمن (قوله) أو مريضا) اى لم يزل  
 عقله بالمرض بدايل التعليل ط (قوله) أو كافرا) اى وقد ترفع ما يشاء لانه لا يحكم بالفرقة  
 الا في ثلاث كما في نكاح الكافر ط (قوله) لوجود النكاح) علة له وهو جري على  
 المعتمد في الكفار انهم مكافون بالحكام القروى اعتقادا واداء ط (قوله) كالنكاح) اى  
 فكما ان نكاح الفضولى صحيح وموقوف على الاجازة باقول أو بالفاء فكذا طلاقه ح فلو  
 ساق لا يطلق فطابق فضولى ان اجاز بالقول حنت وبالفعل لا بجر والاجازة بالفعل يمكن ان  
 تكون بان يدفع اليه ما مؤخر صدقها به فطابق الفضولى كما افاده في النهر وكن في حاشية  
 الخبير الرعلى انه نقل في جامع الفصولين عن فوائد صاحب الهيوط ان بعث المهر اليه ليس باجازة  
 لوجوبه قبل الطلاق بخلاف النكاح وانه نقل عن مجموع النور في الطلاق ونلاح قوانين  
 في تبصير الجعل هل هو اجازة أم لا فراجع اه قلت وقد يحتمل ما في القوائد على بعث المجمل  
 ولا ينافى في النهر تأمل (قوله) حديث ابن ماجه) رواه عن ابن عباس من طريق فيه ابن ابي عمير  
 ورواه الدارقطني ايضا من غيرها كافي الفتح ورواه نقوية الحديث لان ابن ابي عمير تكلم  
 فيه فقد اخلف المحدثون في جرحه وتوثيقه (قوله) الطلاق لمن أخذ بالساق) كناية عن ملك  
 المتعة (قوله) الا اذا قال) اى المولى عند تزويج أمته من عبده وصورة ما اذا بدأ المولى لانه  
 لو بدأ العبد فقال زوجي أمك هذه على أن امرأتي بذلك فطلقها كذا شئت فزوجها منه  
 يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى كافي البحر عن الثانية ولم يذكر وجه الفرق وذكره  
 في الثانية في مسألة قبلها وهي اذا تزوج امرأته على أن طلق جاز النكاح وبطل الطلاق  
 وقال أبو الليث هذا اذا بدأ الزوج وقال تزوجت على أنك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت  
 زوجت نفسي منك على أن طالق او على أن يكون الامر بيدى أطلاق نفسي كذا شئت فقال  
 الزوج قبلت جاز النكاح ويقع الطلاق ويكون الامر بيد هالان البتة اذا كانت من  
 الزوج ككان الطلاق والتزويج قبل النكاح فلا يصح أما اذا كانت من المرأة يصح  
 التزويج بغير النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام المرأة قيات والجواب يتضمن إعادة ما في  
 السؤال ما ذكره قال قبلت على أنك طالق او على أن يكون الامر بيدى كذا فغير مقوضا بعد

أو بالفاظ معصية يقع  
 قضاء فقط بخلاف الهازل  
 واللاعب فانه يقع  
 قضاء ودبابة لان السارح  
 جعل هزله جدا ففتح  
 (أو مريضا أو كافرا)  
 لوجود النكاح فوأما  
 طلاق الفضولى والاجازة  
 قول لا وفه لا كالكاح  
 برأيه (أو) يشاء على اعتبار  
 الزوج المذكور لا يقع  
 طلاق المولى على امرأة  
 عبده) حديث ابن ماجه  
 الطلاق لمن أخذ بالساق  
 الا اذا قال زوجت أمك  
 على أن امرأتي بذلك  
 أطلقها كذا شئت فقال  
 العبد قبلت



النكاح اه (قوله وكذا الخ) هذه الصورة حيلة تصير ضرورة الامر بدلالة المولى بالتوقف  
 على قبول العبد لانه في الاولى قد تم النكاح بقول المولى زوجتك ام- في فيمكن العبد ان  
 لا يقبل فلا يصير الامر بدلالة المولى افاده في البصر (قوله والجنون) قال في التلويح الجنون  
 اختلال القوة العقلية بين الامور الحسية والقلبية المدركة للعواقب بان لا تظهر آثارها  
 وتعمل أنفعها المانعة من جبل عليه دماغه في أصل الخلقة واما الخروج من اج الدماغ  
 عن الاعتدال بسبب خلط او آفة او املاستلاء الشيطان عليه واقاء الخيالات الفاسدة اليه  
 بحيث يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا اه وفي البصر عن الخبيثة رج- بل عرفاه كان  
 مجنوناً التله امر أنه طاعة في انذار حجة فقال أماني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان  
 القول قوله اه (قوله الا اذا علق عاقل الخ) كقوله ان دخلت الدار قد خاه المجنون بالخلع  
 ان جئت فانت طالق الخ لم يقع كذا ذكره الشارح في باب نكاح الكافر فالمراد اذا علق على  
 غير جنونه (قوله او كان عتينا) اي وفرق القاضي بينه وبين زوجته بطأ به بعد تاجله سنة لان  
 الجنون لا يعدم الشهوة كما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى (قوله ارجعوبيا) اي وفرق القاضي  
 بينهم في الحال بطأ بها (قوله وقع الطلاق) جراب اذا وقع في المائل الاربع للحاجة  
 ودفع الضرر لا ينافي عدم أهليته للطلاق في غيرها كما مر حقيقة في باب نكاح الكافر (قوله  
 والصبي) اي اذا كان مجبوراً بغيره او أمته او زوجته فمعه امره او عاق عليه متى  
 وقع الطلاق رمى قال وقد اتيت بعدم وقوعه فيما اذا زوجه امره او عاق عليه متى  
 تزوج او تسرى عليه فكذلك في كبره وتزوج عالماً بالاعتق اولا اه (قوله أو أجاز به البلوغ)  
 لانه حين وقوعه وقع باطلا والباطل لا يجاز ط (قوله لانه ابتداء ايقاع) لان الضمير في أوقعه  
 راجع الى جنس الطلاق ومثله ما لو قال أوقعت ذلك الطلاق بخلاف قوله أوقعت الذي فانطقه  
 فانه اشارة الى المعلن الذي حكم به طلاقه فاشبه ما اذا قال أنت طالق الفاشم قال ثلاثاً عليك  
 والباقي على ضربك فان الزائد على الثلاث ما نفي افاده في البصر (قوله وجوز الامام احمد) اي  
 اذا كان مجبراً بغيره بان يعلم أن زوجته تدين منه كما هو مقرر في متون مذهبه فافهم (قوله من  
 العتة) بالتحريك من باب ذهب مصباح (قوله وهو اختلال في العقل) هذا ذكره في البصر  
 نهر يفال الجنون وقال ويدخل فيه المعتوه وأحسن الاقوال في الفرق بينهما أن المعتوه هو  
 القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد القدير لكن لا يضرب ولا يشتم بخلاف الجنون اه  
 وصرح الاموليون بان حكمه كالصبي الا أن الدبوي قال يجب عليه العبادات احتياطاً ورده  
 صدر الا سلام بان العتة نوع جنون فيمنع وجوب اداء الحقوق جميعاً كما به طه في شرح التحرير  
 (قوله بالكسر الخ) اي كسر الباء قال في البه- روي بعض كتب الطب انه ورم حار يمرض  
 فيصيب الذي بين السكبد والامعاء ثم يوصل بالدماغ ط (قوله هو لغة الغشي) قال في التحرير  
 الانغماء آفة في القلب او الدماغ تعطل القوى المدركة والحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوباً  
 والاعصم منه الانبياء وهو فوق النوم فلزمه ما لزمه وزيادة كونه حدثاً ولو في جميع حالات  
 الصلاة ومنع البناء بخلاف النوم في الصلاة اذا اضطلع بحالة النوم له البناء (قوله وفي انما موص  
 دهن) اي بالكسر كقوله ثم ان اقتصره على ذكر التفسير غير صحيح فانه في انما موص قال به

وكذا اذا قال العبد اذا  
 تزوجت فاقصمها بيدك  
 ابدأ كان كذلك خاتمة  
 (والجنون) الا اذا علق  
 عاقله من فوجده النمرط  
 او كان عتينا او مجبوراً  
 او أصلت وهو كافر وامي  
 أبواه الا سلام وقع الطلاق  
 اشبه (والصبي) ولو  
 مراهما أو أجاز به  
 البلوغ أم لو قال أوقعه  
 وقع لانه ابتداء ايقاع  
 وجوز الامام احمد  
 (والمعتوه) من العتة وهو  
 اختلال في العقل  
 (والمبرم) من العمام  
 بالكسر عتة كالجنون  
 (والمغمى عليه) هو لغة  
 الغشي (والمدهوش) فقع  
 وفي انما موص دهن الرجل  
 تحير ودهش بالبناء  
 للمدهوش فهو مدهوش  
 وادهشه اقه (والنائم)  
 لا تنفاه الارادة ولذا  
 لا يصف بصدق ولا كذب  
 ولا خبر ولا انشاء ولو قال  
 أبرته أو أوقعه لا يقع

او ذهب عقله من ذهل او له اه بل اقتصر على هذا في المصباح فقال دهن دهن من باب  
 ذهب ذهب عقله حيا او خوفا اه وهذا هو المراد هنا ولذا جعله في الجرد اخلاقي الجنون  
 وقال في الخبر به غلط من فسر به هنا بالغير اذ لا يلزم من التحير وهو التردد في الامر ذهاب العقل  
 وس- مثل نعلم ان طاق زوجته ثلاثاً في مجلس القاضي وهو مشتت مدهوش فاجاب نظاماً ايضا  
 بان الدهش من أقسام الجنون فلا يقع واذا كان يدهش بان عرف منه الدهش من ربه صدق بلا  
 رهان اه قلت ولله اعلم ان القيم الخبيث في ربه في طلاق الغضبان قال فيه انه على ثلاثة أقسام  
 أحدها أن يحصل له مبادئ الغضب بحيث لا يتغير عنه ولو لم يبق قول ويقصد به هذا الاشكال  
 فيه الثاني أن يمنع التماية فلا يبرم لم يبق قول ولا يبرم فلهذا لا ريب أنه لا يتقدش من أقواله  
 الثالث من توسل بين الموريتين بحيث لم يصبر كالجنون فهو هذا محل النظر والادلة تدل على عدم  
 نفوذ أقواله اه ملخصاً من شرح الغاية الخبيثة لكن أشار في الغاية الى مخالفة في الثالث  
 حيث قال ويقع طلاق من غضب خ- لا فالابن القسيم اه وهذا الموافق عندنا ما مر في  
 المدهوش لكن يرد عليه أنه لا ينعقد أقوال المعتوه مع انه لا يلزم فيه أن يصل الى حالة لا يعلم فيها  
 ما يقول ولا يريد ووقد يجب بان المعتوه لما كان معقراً على حالة واحدة يمكن ضبطها اعتبرت  
 فيه واكتفى فيه بمجرد نقص العقل بخلاف الغضب فانه عارض في بعض الاحوال لكن يرد  
 عليه الدهش فانه كذا الذي يظهر في ان كلام من المدهوش والغضبان لا يلزم فيه أن يكون  
 بحيث لا يعلم ما يقول بل يكتفى فيه بغلبة الهذيان واختلاط الخبث الهزل كما هو المقتضى في  
 السكران على ما مر ولا ينافيه نهر يفال دهن بذهاب العقل فان الجنون فنون ولذا فسره  
 في البحر باختلال العقل وادخل فيه العتة والبرسام والاختصاص والمدهوش ويؤيد ما قلنا قول  
 بعضهم العاقل من ي- من قيم كلامه وأفعاله الا نادوا والجنون ضده وايضا فان بعض المجانين  
 يعرف ما يقول ويريد ويذكر ما يشتم هذا الجاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه في مجامع ما ينافيه  
 فاذا كان الجنون حقيقة فديعرف ما يقول ويقصد به غيره بالاولى فالذي ينبغي التعويل عليه  
 في المدهوش ونحوه اناطة الحكم بقية الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته وكذا يقال  
 فيمن اختل عقله لسبب المرض او مصيبة فاجانته فساداً في حال غلبة الخلل في الاقوال والافعال  
 لا تميز أقواله وان كان يعلم ما يريد بها لان هذه المعرفة والارادة غير معتبرة لعدم حصولها عن  
 ادراك صحيح كالاتيم من الصبي العاقل ثم يشكل عليه ما سيأتي في التعليق عن البحر وصرح  
 به في الفقه والخاتمة وغيرهما وهو لو طاق فشمه عندده اثنان اثنان استثنيت وهو غير ذا كران كان  
 بحيث اذا غضب لا يدري ما يقول وس- لا اخذ بشم ادتم- او الا لا اه فان مقتضاه أنه اذا  
 كان لا يدري ما يقول يقع طلاقه والافلاحة الى الاخذ بقوله ما انك استثنيت وهذا  
 مشكل جداً الا أن يجاب بان المراد بكونه لا يدري ما يقول انه اقوة غضبه فديفني ما يقول  
 ولا يتذكر به- دوليس المراد أنه صار يجري على لسانه ما لا يفهمه- او لا يقصد اذ لا شأن  
 حينئذ يكون في أعلى مراتب الجنون ويؤيد هذا الحل أنه في هذا الفرع عالم بأنه طاق وهو  
 فاصد له لكنه لم يتذكر الاستثناء لشدة غضبه هذا ما ظهر في تحريره هذا المقام والله أعلم  
 بحقيقة المرام ثم رأيت ما يؤيد ذلك الجواب وهو أنه قال في الروايات- ان كان حاله لو غضب

مطلب  
 طلاق المدهوش



يجرى على لسانه ما لا يحفظ به - مد - جازله الاعضا على قول الشاهد بن فؤله لا يحفظ به - مد -  
صريح فيما قلنا والله أعلم (قوله لانه أعاد الضمير الى غير معتبر) أشار به الى أن الفرق بين كلام  
الصبي وبين كلام النائم هو أن كلام الصبي معتبر في اللغة والنوع غاية الأمر أن الشارع الغاء  
بجلاف كلام النائم فانه غير معتبر عند أحد اه ح قلت وهو ما خوذ من قول الشارح ولذا  
لا يصف به صدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء في التصريح ويطلب عباراته من الاسلام والردة  
الطلاق ولم توصف بغير وانما هو صدق وكذب كالبيان الطيور اه ومنه في التلخيص فهذا  
صريح في أن كلام النائم لا يسمى كلاما لغة ولا شرعا بمنزلة الموهل وأما ما ادعى لانه به فلان  
اف - سادها لا يتوقف على كون الكلام معتبرا في اللغة أو الشارع لان ما تقدم به الموهل أكثر من  
غيره فقد انضخ الفرق بين كلامه وكلام الصبي فانهم لم لا يفتي انه لا حاجة الى الفرق بينهما ما في  
قوله أجزته لانه لا يقع فيه إلا الجازة لما ينه قد موقوف فلو كان من طلاق الصبي والنائم وقع  
باطلا لا موقوفا كما هو الحكم في تصرفات الصبي التي هي ضرر ومحض كالطلاق والعق بختلاف  
المتردد بين النفع والضرر كالبيع والشراء والنكاح فانه ينه قد موقوف فالحق لو بلغ فاجازه صحيح كما  
قد مضى قبيل باب المهر وانما يحتاج الى الفرق بينهما في قوله أو وقعته فانه قد مضى في الصبي أنه يقع  
لانه ابتداء ايقاع ولم يجز - ل في النائم كذلك وتوضيح الفرق أن كلام الصبي له معنى أقوى وان لم  
لزمه الشرع بموجبه فصح عود الضمير في أو وقعته الى جنس الطلاق الذي تضمنه قوله لزوجه  
طلقت بخلاف النائم فان كلامه لم يسم به لغة أيضا كان موهلا لم يتضمن شيئا فقد أعاد الضمير  
على غيره مذ كوراه فلا مكانه قال أو وقعته بدون ضمير فلم يصح جعله ابتداء ايقاع (قوله أو جعلته  
طلاقا) كذا عبارة البصر والذى رأيت في التاترخانية أو قال جاءت ذلك الطلاق طلاقا باسم  
الاشارة كالتي قبلها قلت ويشكل الفرق فان اسم الاشارة كالضمير في عوده الى ما سبق فينبغي  
عدم الوقوع هنا ايضا وقد يجب أن اسم الاشارة ما الغامر بجمعه اعتبر لفظ الطلاق المذكور  
بعد من صار كأنه قال أو وقعته الطلاق أو جعلته طلاقا فصح جعله ابتداء ايقاع بخلاف  
الضمير اذ الغامر بجمعه كما قررناه وفي التاترخانية ولو قال أو وقعته ما نكح فبطلت به حالة النوم لا يقع  
نفي اه وهو ظاهر كما مر في طلاق الصبي (قوله وإذا ملك أحدكم المرأة التي يحبها فليأخذها ما يحبها  
فلا تقع الفقرة بين المكاتب وزوجه إذا اشتراها فليأخذها ما يحبها) - ق الملك وهو لا يقع  
بقضاء النكاح كما في الفسخ شرعا لا ياب (قوله انما انشأ) اى قال أبو يوسف لا يقع الطلاق في  
المستلزمين وأوقفه محمد بن - ما لان العدة فاعانة والمعدة محض للطلاق ولا يبي يوسف أن الفقرة  
وقعت به أن - د الزوجه صاحبها أو بقاين الدارين فخرجت المراجعة من محله الطلاق  
وبالعدة لا تثبت المحلة كما في النكاح انما صدق به بالضرر والمهاجرة لان الطلاق قبلها ما لا يقع  
انما قالان - مد لم يظهر أثره في - ق الطلاق وانما يظهر أثره في - ق التزوج بزوجه آخر  
كذا في الصبي اه ابن مالك على الجمع (تنبيه) قال في الشريعة لا يذكروا المصنف عكس  
المستلة الاولى وهو ما لو سرها بعد نكاحه ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول  
محمد وأبي يوسف الاول ويرجع أبو يوسف عن هذا أو قال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى  
قاله فاضحان فعليه تكون الفتوى على ما مضى عليه المصنف به للجمع من عدم وقوع  
الطلاق فيما لو سرته هي بعد نكاحه اياه اه ٣ (قوله واعتبار عدةه بالنساء) أقوله صلى الله عليه

لأنه أعاد الضمير إلى ضمير  
معتبر جوهرية ولو قال  
أوقعت ذلك الطلاق أو  
جعلته طلاقاً فوقع بغير  
(وإذا ما لا أحد منهما الآخر)  
كله (أو بعبارة بطل النكاح  
ولو حررت بين مائة  
فطالقها في العدة وأخرجت  
الحرية) البنا (مائة ثم  
خرج زوجها كذلك)  
مـ (أو طالقها في العدة  
العام الثاني) في المائة  
(وأوقعت الثالث) فمـ  
(واعتبار عدد بالفـ)  
وعند الشافعي بالرجال  
(فطلاق مرة ثلاث وطلاق  
أمة ثنتان)

٣ مطلب -  
اعتبار عدد الطلاق بالثلاث

و- لم يطلق الامة ثنتان وعدتها خمسة- ان فراه ابوداود والترمذي وابن ماجه- والدارقطني  
عن عائشة ترفعه وقال الترمذي حديث غريب والعمل عليه عند اهل العلم من أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي الدارقطني قال القاءه وسالم على به المسالون وعماه في الفتح  
وحقق انه ان لم يكن صحيحا فهو حسن (قوله مطاوعا) راجع الى الحرة والامة أى سواء كانت  
الحرة أو الامة تحت حر أو عبد ط (قوله ويقع الطلاق الخ) يعنى اذا قال لامرأته أعتقتك  
نطاق اذا نوى اودل عليه الحال واذا قال لامرأته طاعتك لان اذالة المالك اقوى من ازالة  
العقد وليست الاولى لازمة لثانية فلا تصح استعارة الثانية للاولى ويصح العكس درر (قوله  
كتب الطلاق الخ) قال في الهندية الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة  
ان يكون م- دراومعنو فانه- ل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة ان لا يكون م- درا  
ومعنو فانه وعلى وجهين مستتينة وغير مستتينة فالمستتينة ما يكتب على الصيغة والحفاظ  
والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير المستتينة ما يكتب على الهوام والماتونى لا يمكن  
فهمه وقراءته ففى غير المستتينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستتينة- لكنم اعمير مرسومة  
ان نوى الطلاق يقع والا لو ان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى اولم ينو م- المرسومة لا تخلو اما  
ان ارسل الطلاق بان كتب اياه- فكانت طالق فكما كتب- فذا يقع الطلاق وتلزمها العدة  
من وقت الكتابة وان عاق ط- لاقها اجمعي- الكتاب بان كتب اذا اجامك- كتابي فانت طالق لجامها  
الكتاب فقراءته اولم تقرأ يقع الطلاق كذا فى الخلاصة ط (قوله ان مستتينة) أى ولم يكن  
مرسوما أى معتادا وانما لم يقيد به لفهمه من مقابلة وهو قوله ولو كتب على وجه الرخصة الخ  
فانه المراد بالمرسوم (قوله مطاوعا) المراد به فى الموضوعين نوى اولم ينو وقوله ولو على نحو الماء  
مقابل قوله ان- مستتينة (قوله طاعتك بوصول الكتاب) أى اليها ولا يحتاج الى التيقن فى المستتئين  
المرسوم ولا يص- دق فى القضاء أنه على تجربة الخط بحدوده ومعه أنه يص- دق فى ديانة فى المرسوم  
رحمى ولو وصل الى ابيه افرقه ولم يدفعه اليها فان كان متصرفا فى جميع اموره فوصل اليه فى  
باده او وقع وان لم يكن كذا فلا مال يصل اليها وان اخرجها بوصول اليه ودفعه اليها عز فان  
امكن فهمه وقراءته وقع والا فلا ط عن الهندية وفى السائر خاتبة كتب فى قرطاس اذا ألتك  
كتابي هذا فانت طالق ثم نسخت فى آخر أو امر غيره بنسخه ولم يله عليه فانها الكتابان طاعتك  
تلتين قضاء ان اقرأته ما كتابا أو برهنت وفى الديانة تقع واحدة بايم ما ألتاها وبطل الاخر  
ولو قال للكتاب اكتب ط- لاق امرأتى كان اقرارا بالطلاق وان لم يكتب ولو اس- كتبت من  
آخر كتابا بطلاقها وقرأه على الزوج فاخت- هذه الزوج رخصه وعنونه وبعت به اليها فانها وقع  
ان اقر الزوج أنه كتابه او قال للرجل ابعث به اليها او قال لها كتب بنسخة وابتعت بها اليها وان  
لم يقرأ أنه كتابه ولم يتمينة لكنه وصف الامر على وجهه لانطلق قضاء ولا ديانة وكذا كل كتاب  
لم يكتب به بخطه ولم يله بنسخه لا يقع الطلاق ما لم يقرأ أنه كتابه اه ملخصا (قوله كتب لامرأته  
الخ) صورته امرأته زينة ثم تزوج فى بلدة أخرى امرأته عائشة فبلغ زينة بخلاف  
منها فكتب اليها كل امرأة الى غيرك وغير عائشة طالق ثم محاقوله وغير عائشة اه ح قلت  
ويبقى أن يشهد على كتابة ما عاها لا يظهر الحال فيحكم عليه القاضي بطلاق عائشة تأمل  
(قوله عجبة) وجه الحب نفع الكتابة بعد محوها ط (قوله وسبى ما لو اس- كتبت بالكتابة)

مطابق  
في الطلاق بالكتابة

مطلقا (و يقع الطلاق  
بلفظ العتق) بنية أو دلالة  
حال (لا عكسه) لأن إزالة  
المثاقوى من إزالة  
العتق (فروع) كتب  
الطلاق من تبييننا على  
فصول وحزم مع أن قوى  
وقيل مطلقا ولو على نحو  
المسألة مطلقا ولو كتب  
على وجه الرسالة والخطاب  
كان يكتب بإزالة لأنه إذا  
أنك كُتب هذا فانت  
طالق طاعت بوصول  
الكتاب جوهرية وفي البحر  
كتب لا مراً أنه كل امرأ على  
غيرك وغير ثلاثة طالق ثم  
مخاها اسم الأخيرة وبعته لم  
تطلق وهذه جملة عجبية  
وسيجي ما لو استثنى بالكتابة



أي في باب التعليل عند قوله قال لها أنت طالق إن شاء الله متصلا هـ ح وفي الهندية وإذا كتب الطلاق واستأنق بالهـ أنه أوطاق بالهـ واستأنق بالكتابة هل يصح لارواية هذه المسئلة ويغني أن يصح كذا في الظهيرية ط والله سبحانه أعلم

• (باب الصريح) •

لما قدم ذكر الطلاق نفسه وأقسامه الأولية السني والبدعي وبعض أحكام تلك التكليات ذكر أحكام بعض جزئياتهم مضافة إلى المرأة أو إلى بعضها وما هو صريح منها أو كناية فصار كناية في بعض أحوال (قوله ما لم يستعمل الانية) أي غالباً كما يفيد كلام البحر وعرفه في التحرير بما يثبت حكمه الشرعي بالانية وأراد على اللفظ أو ما يقوم مقامه من الكتابة المستقيمة أو الإشارة المفهومة فلا يقع بقاء ثلاثة أحوالها أو بأمرها بما جازى شهرها وإن اعتقد الإلقاء والحق طـ لافاً كما قدمناه لأن ركن الطلاق اللفظ أو ما يقوم مقامه عما ذكرنا من (قوله ولو بالفارسية) فما لا يستعمل فيه إلا في الطلاق فهو صريح يقع بالانية وما استعمل فيها استعمال الطلاق وغيره في حكمه حكم كتابات العربية في جميع الأحكام بحسب ما شئته للتحرير الرمي عن جامع النصولين أنه ذكر كلاماً بالفارسية معناه أن فعل كذا تجري كلمة الشرع وفي وينسك ينبغي أن يصح العين على الطلاق لأنه متعارف بينهم فيه هـ هـ قلت لكن قال في نور العين الظاهر أنه لا يصح العين لما في البرازية من كتاب الفاظ الكفر أنه قد اشتهر في رسالتين ثمروان أن من قال جملت كلاً أو على كلاً أنه طلاق ثلاث معاني وهذا باطل ومن هذا باب العوام هـ فأنامل (تنبيه) قال في الشريعة لالهـ وقم السؤال عن التعلق بالغة الترتك هل هو راجي باعتبار القصد أو بآثاره باعتبار مدلول سن بوش أو بوش أول لأن معناه خالية أو خالية فينظر هـ قلت وأفتى الرجعي تليد الظاهر الرمي بأنه راجي وقال كما أفتى به شيخ الإسلام أبو السعود ونقل مثله شيخنا شيخنا الترتك في عن فتاوى على أفندي مفتي دار السلطنة وعن الحامدية (قوله بالتشديد) أي تشديد اللام في مطلقة أم بالتحقيق فيطلق بالكتابة بحسب ما ذكره في بابها (قوله الترتك الإضافية) أي المعنوية فأنم الشرط والمطاب من الإضافة المعنوية وكذا الإشارة نحو هـ طالق وكذا نحو امرأتى طالق وزينب طالق هـ ح أقول وما ذكره الشارح من التعليل أصله صاحب البحر أخذ من قول البرازية في الإيمان قال لها لا تخرجي من الدار إلا بآذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لهـ عدم ذكر حلفه بطـ لافاً وبحال الحلف بطلاق غيره فاقول هـ هـ ومثله في النسيئة وفي هذا الأخذ نظار فان مفهوم كلام البرازية أنه لو أراد الحلف بطلاقها يقع لانه جعل القول في صفة إلى طلاق غيره والمفهوم من تعليل الشارح تبعاً للبحر عدم الوقوع أصلاً لانه شرط الإضافة مع أنه لو أراد طـ لافاً تكون الإضافة موجودة ويكون المعنى فاني حلفت بالطلاق منك أو بطلاقك ولا يلزم كون الإضافة صريحة في كلامه لما في البحر لو قال طالق ففعل لهـ من عنيت فقال امرأتى طلقت امرأتها هـ على أنه في القنية قال عازي إلى البرهان صاحب المحيط وجعل دعوته جماعاً إلى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق إلى لا شرب وكان كاذباً فيه ثم شرب طلقت وقال صاحب النسخة لانه طاق ديانة هـ وما في النسخة لا يخالف ما قلناه لأن المراد طلقت قضاء فقط لما من

• (باب الصريح) •  
(صريحه ما لم يستعمل الانية) ولو بالفارسية (اطلقتك وأنت طالق) ومطلقة بالتشديد قيد بخطها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق أولاً يخرجى الأباذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لم يقع تركه الإضافة إليها (ويقع بها) أي بهذه الالفاظ  
مطلب  
من بوش يقع به الرجعي

أنه لو أخبر بالطلاق كاذباً لا يقع ديانة بخلاف الهازل فهذا يدل على وقوعه وإن لم يصفه إلى المرأة صريحاً نعم يمكن حمله على ما إذا لم يقل اني أردت الحلف بطلاق غيرها فلا يخالف ما في البرازية ويؤيده ما في البحر لو قال امرأتى طالق أو قال طلقت امرأتى فلا يقال لم أعني امرأتى بصديق هـ وفيهم منه أنه لو لم يقل ذلك لطلق امرأتها لأن المادة أن من له امرأتها لا يخالف بطـ لافاً لا بطلاق غيره فاقوله اني حلفت بالله لاق ينصرف إلى ما لم يرد غيره لانه يحمله كلامه بخلاف ما لو ذكر امرأتها أو اسم أبيها أو أمها أو ولدها فقال عمة طالق أو بنت فلانة أو أم فلان فقد صرحوا بأنهم انطلق وأن لو قال لم أعني امرأتى لا يصح صدق قضاء إذا كانت امرأتها كما وصف كما... ياتي قبيل الكتابات وسيد كرقرياً أن من الالفاظ المستعملة الطلاق يلزم في الحرام يلزم في وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بالانية للعرف الخ فاقوله وبالله الطلاق مع أنه ليس فيه إضافة الطلاق إلى ما صرح بها فهذا ويدل على القنية وظاهره أنه لا يصح في أنه لم يرد امرأتها للعرف واقفه هـ (قوله وما جعناها من الصريح) أي مثل ما سيد كره من نحو كوفي طالق أو طلقتي وبما طلاقة بالقتل شديد وكذا المضارع إذا غلب في الحال مثل أطلقتك كما في البحر قلت ومنه في عرف زماننا تكون طلاقة أو منه خذ طلاقك فقالت أخذت فقد صحح الوقوع به بلا اشتراطية كما في الفتح وكذا لا يشترط قولها أخذت كما في البحر وأما ما في البحر من أن منه شئت طلاقك ورضيت طلاقك ففيه خلاف وجزم الزياي بأنه لا بد فيه من النية كما ذكره الخبير الرمي أي فيكون كتابته لأن الصريح لا يحتاج إلى النية وأما ما في البحر أيضاً من أن منه وهبت لك طلاقك وأودعتك طلاقك ورغبتك طلاقك فسيد كره الشارح تصحيح عدم الوقوع به وأما أنت الطلاق فليس معنى المسد كورات لأن المراد به ما يقع به واحدة راجعية وإن نوى خلافها كما صرح به المصنف وأنت الطلاق تصح فيه نية الثلاث كما ذكره عقبه وأما أنت أطلقت من فلانة ففي النهر عن الولوالجية أنه كناية قال فان كان جواباً لقوله ان فلانا طلق امرأتها وقع ولا يدين كما في الخلاصة لأن دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الإبانة هـ فافهم (قوله ويدخل نحو طلاغ وتلاغ الخ) أي بالغين المجهمة قال في البحر ومنه الالفاظ المعصية وهي خمسة فزاد على ما هـ تـ لاق وزاد في الارباد الالف لا ما قال ط ويغني أن يقال إن فاء الكلمة ما طاه أو ناه واللام ما قاف أو عين أو غين أو كاف أو لام واثنان في خمسة عشر نية منها معصية وهي ما عدا الطامع القاف هـ (قوله أو ط ل في) ظاهر ما هنا ومنه له في الفتح والبحر أن يأتي بمعنى أحرف الهجاء والظاهر عدم الفرق بين أوهـ هـ هـ هـ هـ التي خبر من كتاب العتق وعن أبي يوسف فيمن قال لامته ألف فون تاساراً هـ أو قال لامرأته ألف فون تاساراً هـ ألف لا م قاف انه ان نوى الطلاق والعناق طاق المرأة وتوقع في الامة وهذا بمنزلة الكتابة لأن هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من صريح الكلام إلا أنه لا يستعمل كذلك فصار كالكناية في الافتقار إلى النية هـ وأنت خير بأنه إذا افتقر إلى النية لا يتأب ذكروه هـ لأن الكلام فيما يقع به الرجعية وإن لم ينو صريح الشارح أيضاً بدعفة بآفته قاره إلى النية وذكره أيضاً في باب الكتابات وقد قدمناه أيضاً أول الطلاق عن الفتح وفي البحر ويقع بالتعجب كانت ط ل في وكذا لو قيل له طلاقك فقال ن ع م أو ب ل ي بالهـ

وما جعناها من الصريح ويدخل نحو طلاغ وتلاغ وطلاك وتلاك أو ط ل في مطلب من الصريح الالفاظ المعصية



وان لم يتكلم به اطلاقه في الثانية ولم يشترط النية بشرطها في البدائع اه قات عدم التصريح  
 بالاشتراط لا ينافي الاشتراط على ان الذي في الثانية هو مستلزم الجواب بالتهجي والسؤال بقول  
 الفاضل طائفة اخرى على ارادة جوابه في مع بلانية بخلاف قوله ابتداء أنت طالق بالتهجي تامل  
 (قوله أو طلاق باش) كلمة فارسية قال في الذخيرة ولو قال له اسم طلاق باش او قال بطلاق باش  
 فحكم النية وكان الامام ظهير الدين يفتي بالوقوع في هذه الصورة بلانية (قوله بالفرق الخ)  
 هذا ذكره في الافاظ المصنفة فكان عليه ذكر عقبها بالا فاصل (قوله نعمدنه) أي التصريف  
 نحو يقال بالطلاق المصنفة فكان عليه ذكر عقبها بالا فاصل (قوله نعمدنه) أي التصريف  
 امرأتك على ما يحسنه في الفتح من عدم الفرق في العرف بين الجواب بنعم او بلى كما ياتي في  
 الفروع آخر هذا الباب (قوله طلقت) أي بلانية على ما قررناه آنفا (قوله واحدة) بالرفع فاعل  
 قوله ويقع وهو موصوف بمحذوف أي طلقة واحدة أفاده القهستاني (قوله ربيعة) أي  
 عند عدم ما يجبه له باننا في البدائع ان الصريح نوعان صريح رجعي وصريح بائن فالاول ان  
 يكون بحروف الطلاق بعد الدخول حقيقة غير مقدر بعوض ولا بعدد الثلاث لانها لا اشارة  
 ولا موصوف بصفة تنبي عن البيئونة أو تدل عليها من غير حرف العطف ولا مشبهة بعدد  
 أو صفة تدل عليها أو اما الثاني فيجوز ان يكون بحروف الابانة وبحروف الطلاق لا يمكن  
 قبل الدخول حقيقة أو بعدد لكن مقرونا بعدد الثلاث نصا أو اشارة أو موصوفا بصفة تنبي عن  
 البيئونة أو تدل عليها من غير حرف العطف ومثلهما بعدد أو صفة تدل عليها اه ويعلم بحترز  
 القبول عما يذكره المصنف آخر الباب من وقوع الثلاث في أنت هكذا مشيما باصابعه ووقوع  
 البائن في أنت طالق بخلاف بائن وبانت طالق كأنه أو طلاق طويلا واختار في الفتح  
 ان القسم الثاني ليس من الصريح فلا حاجة للاقتراض عنه والظاهر في البصر ما في البدائع  
 من الاطلاق من الصريح يشمل الكل قال في النهر للقطع بأنه قبل الدخول او على مال ونحو ذلك  
 ليس كناية ولا الاحتجاج الى النية او دلالة الحال فتعين أن يكون صريحا اذ لا واسطة بينهما اه  
 وفيه عن الصيرفية لو قال له أنت طالق ولا رجعة في عليك فرجعية ولو قال على ان لا رجعة في  
 عليك فبائن اه وسباني آخر الباب تمام الكلام على الفروع الاخير (قوله وان نوى خلافها)  
 قيد بنيتها لانه لو قال جعلتها بائنة أو ثلاثا كانت كذلك عند الامام ومعنى جعل لواءة ثلاثا  
 على قوله انه طالق بها انتقيل لانه جعل الواحد ثلاثة ثلاثا كذا في البدائع ووافقه الثاني في  
 البيئونة دون الثلاث وتظاهرها الثالث نهر وتظاهرها فيه وفي البحر وسيد كره المصنف في باب  
 الكتابات وعلم مما ذكرناه لو قرنه بالعدد بائنة فاقال أنت طالق ثنتين او قال ثلاثا يقع لما  
 سياتي في الباب الا تبي انه متى قرن بالعدد كان الوقوع به وسند كوفي الكتابات مالوا الحق  
 العدد بعد ما سكت (قوله من البائن أو أكثر) يان لقوله خلافها فان الصيرفية لواءة واحدة  
 الرجعية بخلاف الواحدة الأكثر رجعيان أو بائنا وخلاف الرجعية البائن في كلامه لف  
 ونشر مشوش وفيه ايضا اشارة الى انه لا يشمل نية المكره الطلاق عن وثاق فلا يرده انه اصح  
 نية قضاء كما ياتي قريباً فافهم (قوله خلافها في) راجع الى قوله او أكثر فقط  
 والاولى ان يقول خلافها لانه لا ينافي من البصر وهو القول الاول للامام لان نوى

مطلب  
 الصريح نوعان رجعي  
 وبائن

او طلاق باش بالفرق بين  
 عالم وجاهل وان قال نعمدنه  
 نحو ية الم يصدق قضاء  
 الا اذا شهد عليه قبله به  
 يفتي ولو قيل له طلقت  
 امرأتك فقال نعم او بلى  
 باهجه طلقت بهر  
 (واحد ربيعة وان  
 نوى خلافها) من البائن  
 او أكثر خلافها

محفل اقله ط (قوله أو لم ينوشيا) لما صرح بالاحتجاج الى النية ولكن لا بد  
 في وقوعه قضاء وديانة من قصد اضافة لفظ الطلاق اليها عما سبقتها ولم يقصر فيه الى ما يحمله  
 كما أفاده في الفتح وحققه في النهر احترازاً عما لو كرر مسائل الطلاق بحضوره أو كتب ناقلان  
 كتاب امرأتك طالق مع التناظر أو حكى عين غيره فانه لا يقع أصلاً ما لم يقصد زوجته وعواقبته  
 لفظ الطلاق فتألف به غير عالم به فانه لا يقع أصلاً على ما أتى به من خارج أو جند صيانة عن  
 التلبس وغيرهم من الوقوع قضاء فقط وعالمه سبق اسائه من قول أنت طالق حاضراً مثلاً الى أنت  
 طالق فانه يقع قضاء فقط وعالمه لو نوى بآنت طالق الطلاق من وثاق فانه يقع قضاء فقط أيضاً  
 وأما الهزل فيقع طلاقه قضاء وديانة لانه قصد الداء بالابانة بسبب ترتيب الشرع حكمه  
 عليه أراد ان يردده كما صرح به في ظاهر عدم صحة ما في البحر والاشباه من ان قواهم ان الصريح  
 لا يحتاج الى النية انما هو في القضاء أما في الديانة فتحتاج اليها أخذاً من قوله لم نوى الطلاق  
 عن وثاق أو سبق اسائه الى اقل الطلاق يقع قضاء فقط لا ديانة لانه لم ينوه وفيه نظر لان  
 عدم وقوعه ديانة في الاول لانه صرف اللفظ الى ما يحمله وفي الثاني لعدم قصد اللفظ واللازم  
 من هذا أنه يشترط في وقوعه ديانة قصد اللفظ وعدم التأويل الصحيح أما اشتراط نية الطلاق  
 فلا بد بل انه لو نوى الطلاق عن العمل لا يصدق ويقع ديانة أيضاً كما ياتي مع انه لم ينوه في  
 الطلاق وكذا لو طلق هازلاً (قوله عن وثاق) بفتح الواو وكسر ها القيد وجعله وثاق كرباط  
 وربط مصباح وعلم انه لو نوى الطلاق عن قيد دين أيضاً (قوله دين) أي تصحيفه فيما بينه  
 وبين ربه تعالى لانه نوى ما يحمله لفظه في نفسه المقتضى بعدم الوقوع أما القاضي فلا يصدق  
 ويقضي عليه بالوقوع لانه خلاف الظاهر بالقرينة (قوله ان لم يقترنه بعدد) هذا الشرط  
 ذكره في البحر وغيره فيما لو صرح بالوثاق أو القيد بان قال أنت طالق ثلاثاً من هذا القيد  
 فيقع قضاء وديانة كما في البرازية وعلمه في المحيط بأنه لا يتصور رفع القيد ثلاث مرات فانه صرف  
 الى قيد النكاح كي لا يلفظ اه قال في النهر وهذا التعليل بقيد النكاح الحكم فيما لو قال  
 مرتين اه ولذا أطلق الشارح العدد ولا يخفى أنه اذا انصرف الى قيد النكاح بسبب  
 العدد مع التصريح بالقيد وقع عدمه بالاولى (قوله صدق قضاء ايضاً) أي كما يصدق ديانة  
 لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه ط (قوله كما لو صرح الخ) أي  
 فانه يصدق قضاء وديانة الا اذا قرنه بالعدد فلا يصدق أصلاً كما صرح (قوله وكذا لو نوى الخ)  
 قال في البحر ومنه أي من الصريح يابط الى أو يامطاقة بالشديد ولو قال أردت الشتم لم  
 يصدق قضاء ودين خلاصة ولو كان لها زوج طلقها قبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق ديانة  
 باتفاق الزوايا وقضاء في رواية أبي سفيان وهو حسن كما في الفتح وهو الصحيح كما في الظلمانية  
 ولو لم يكن لها زوج لا يصدق وكذا لو كان لها زوج قد مات اه قلت وقد ذكرنا هذا التفصيل  
 في صورة الشتم كما سمعت ولم أر من ذكره في الاخبار كانت طالق تامل (قوله لم يصدق  
 أصلاً) أي لا قضاء ولا ديانة قال في الفتح لان الطلاق لرفع القيد وهي ليست مقيدة بالعمل  
 فلا يكون محفل اللفظ وعنه انه يدين لانه يستعمل للتخلص (قوله دين فقط) أي ولا يصدق  
 قضاء لانه يظن انه طلق ثم وصل لفظ العمل استدراكاً لخلاف ما لو وصل لفظ الوثاق لانه

مطلب  
 في قول البحر ان الصريح  
 يحتاج في وقوعه ديانة الى  
 النية

(أو لم ينوشيا) ولو نوى به  
 الطلاق عن وثاق دين ان  
 لم يقترنه بعدد ولو مكرها  
 صدق قضاء ايضاً كما لو صرح  
 بالوثاق أو القيد وكذا لو  
 نوى طلاقها من زوجها  
 الاول على الصحيح خاتمة  
 ولو نوى عن العمل لم يصدق  
 أصلاً ولو صرح به دين فقط



يستعمل فيه فليلا فليلا والخاص بالكل في البصران كالأمن الوثاق والقيود والعمل اما ان  
 يذكر او ينوي فان ذكرهما ان يقرن بالعدد او لا فان قرن به وقع بلائيه والافق ذكر العمل  
 وقع قضاء فقط وفي لفظي الوثاق والقيود لا يقع أصلا وان لم يذكر بل نوى لا يدين في لفظ العمل  
 ودين في الوثاق والقيود يقع قضاء الا ان يكون مكرها والمرأة كالأقاضي اذا سمعته أو أخبرها  
 عدل لا يحصل لها تمكينه والفتوى على انه ليس لها قتله اذا حرمت عليه وكما حرم رده بالهرم وفي البرازية عن  
 مال أو تهرّب كما انه ليس له قتله اذا حرمت عليه وكما حرم رده بالهرم وفي البرازية عن  
 الاوزجندى انم ارفع الامر للقاضي فان حلف ولا يئنه لها فالانم عليه اه قلت أي اذا لم يقدر  
 على الفداء أو الهرب ولا على منعه عنها فلا ينفى ما قبله (قوله وفي أنت الطلاق أو طلاق الخ)  
 بيان لما اذا أخبر عن مصدر معرف أو منكر أو اسم فاعل بعده مصدر كذلك (قوله وفي  
 بالمصدر الخ) الاولى ذكره بعد قول المصنف او ثنتين (قوله وقعة اربع هيتين) هذا ما مشى  
 عليه في الهداية ويروي عن الثاني وبه قال أبو جعفر ومقتضى الاطلاق عدم العصمة وبه قال  
 نضر الاسلام وايدى في الفتح وذكر في التمهيد المرجع في المذهب (قوله لومدخولها) والابان  
 بالاول فيلغو الثاني (قوله أو ثنتين) أي في الحرة (قوله لانه صريح مصدر) على لقوله  
 أو ثنتين يعني ان المصدر من ألفاظ الواحد لا يراعى فيها العدد المحض بل التوحيد  
 وهو بالفرديّة الحقيقية أو الجنسية والمثني بمنزلة نهر (قوله لانه فرد حكيم) لان الثلاث  
 كل الطلاق فهي الفرد الكامل منه فارادتم الاتكون ارادة العدد ط (قوله ولذا كان)  
 أي لا فردية الحكمية (قوله ان كان جرم في البحر انه هو) حيث قال وامامنا في الجوهرية  
 من انه اذا تقدم على الحرة واحدة فانه يقع ثلثان اذا نواها مع ما يعني مع الاولى فهو ظاهر اه  
 ونظر فيه صاحب التمهيد انه اذا نوى الثنتين مع الاولى فقد نوى الثلاث واذا لم يبق في ملكه  
 الاثنتان وقعت اه ح أقول ان كان المراد انه نوى الثنتين مضمومتين الى الاولى لم يخرج  
 بذلك عن نية الثنتين وذلك عددهم لا تصح نية وان كان المراد انه نوى الثلاث  
 التي من جعلها الاولى فهو صحيح لان الثلاث فردا اعتباري قال في الخيرة ولو طلق الحرة  
 واحدة ثم قال انها أنت على حرام بنوي ثنتين لا تصح نية ولو نوى الثلاث تصح نية وتقع  
 تطبيقتان اخريان اه فانهم ه (فرع) في البرازية قال لاسمائه انتاعا على حرام ونوى  
 ثلاث في احدها او الواحدة في الاخرى صح نية عند الامام وعليه الفتوى (قوله فيقع  
 بلائيه للعرف) أي فيكون صريحا لا كناية بدليل عدم اشتراط النية وان كان الواقع في لفظ  
 الحرام البائن لان الصريح قد يقع به البائن كما ملكت في وقوع البائن به بحث - وذكره  
 في باب الكتابات وانما كان ما ذكره صريحا لانه صاوقا شيا في العرف في استعماله في الطلاق  
 لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره ولا يحلف به الا الرجال وة - ذكر ان الصريح ما غلب في  
 العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفا الا فيمن أي افة كانت وه - في عرف  
 فمات كذا فوجب اعتباره صريحا كما أنفي المتأخرون في أنت على حرام بانه طلاق بائن  
 للعرف بلائيه مع ان المنصوص عليه عند المتقدمين توقفه على النية ولا ينافي ذلك ما ياتي  
 من انه لو قال طلاق على لم يقع لان ذلك عند عدم غلبة العرف وعلى هذا يحصل ما أنفي به

(وفي أنت الطلاق) أو  
 طلاق أو أنت طالق الطلاق  
 (أو أنت طالق طلاقا يقع  
 واحدة زوجية ان لم ينو  
 شي أو نوى) يعني بالمصدر  
 لانه لو نوى بطلاق واحدة  
 وبالطلاق أخرى وقعتا  
 زوجيتين لو مدخولها  
 كقوله أنت طالق أنت طالق  
 زبلي (واحدة أو ثنتين)  
 لانه صريح مصدر لا يحصل  
 العدد (فان نوى ثلاثا  
 فثلاث) لانه فرد حكيم  
 (ولذا كان) (الثلاثان في  
 الامة) وكذا في حرة تقدمها  
 واحدة جوهرية لكن جرم  
 في البحر انه هو (بمنزلة  
 الثلاث في الحرة) ومن  
 الالفاظ المستعملة الطلاق  
 يلزم في الحرام يلزم في  
 وعلى الطلاق وعلى الحرام  
 فيقع بلائيه للعرف فلو لم  
 يكن له امرأة

الامة أبو السعود افندى معق الروم من ان على الطلاق أو يلزم في الطلاق ان يصريح  
 ولا كناية أي لانه لم ينعرف في زعمه ولذا قال المصنف في منعه انه في ديارنا صار العرف فاشيا  
 في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الاقتصار به من غيرية كما هو  
 الحكم في الحرام يلزم في وعلى الحرام وعن صريح وقوع الطلاق به للتعرف الشيخ فاهم  
 في نصوصه وافقنا أبي السعود معني على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلا كما لا يخفى اه  
 وما ذكره الشيخ فاهم ذكره قبله شيخه المحقق ابن الهمام في فتح القدير وتبعه في البحر والنهر  
 والسيد عبد الغني النابلسي رسالة في ذلك ما ارفع الانعلا في على الطلاق ونقل فيها  
 الوقوع عن بقية المذهب الثلاثة اقول وقد رأيت المسئلة متعة وله عندنا عن المتقدمين  
 في الخيرة وعن ابن سلام فيمن قال ان فعالت كذا فثلاث تطليقات على أو قال على واجبات  
 يعتبر عادة أهل البلد هل غلب ذلك في ايمانهم اه وكذا ذكرها السروجي في الغاية كناية  
 وما أنفي به في نظريه من عدم الوقوع تبعه الا في السعود افندى فقد رجع عنه وافق عقبه  
 بخلافه وقال اقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا ينعرف في معنى التطليق فيجب الرجوع  
 اليه والتعويل عليه مما لا الاحتياط في أمر القروج اه (تنبيه) عبارة للمحقق ابن  
 الهمام في الفتح كذا وقد تعورف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزم لا يفعل كذا يريدان  
 فعله - لم يلزم الطلاق ووقع فيجب ان يجري عليه - لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق  
 وكذا انعارف أهل الارياض الحلف بقوله على الطلاق لا يفعل اه وهذا صريح في انه تعالى  
 في المعنى على فعل الحلف عليه بغاية العرف وان لم يكن فيه اداة تعليق صريحا ورأيت  
 النهر صريح بان ذلك معناه في الفصل التسلسع عشر من الترخائية حيث قال وفي الطلوى  
 عن أبي الحسن السكوني فيمن انهم انه لم يصل الفداء فقال عبيده سرانه قد صلاها وقد تعارفوه  
 شرطاني لاسم - ثم قال أجرى أمرهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبيدي سران لم اكن  
 صليت الفداء وصلاهم يومئذ كذا هنا اه وفي البرازية وان قال انت طالق لو دخلت الدار  
 اطلقك فهو - وذكر جيل حلف بطلاق امرأته لم يطلقها ان دخلت الدار بمنزلة قوله عبيده سر  
 ان دخلت الدار لا ضربك فهو - وذكر جيل حلف بعتق عبيده لم يضر بها ان دخلت الدار فان  
 دخلت الدار لم يضره ان يطلقها فان مات أو ماتت فقة - وفات الشرط في آخر الحياة اه أي  
 فيقع الطلاق كما في نية المفقوتات فيصير بمنزلة قوله ان دخلت الدار ولم اطلقك فانت طالق  
 وان دخلت الدار ولم اضربك فميت عبيدي حرو وذكركم الحنابلة في كتبهم انه جار مجرى القسم  
 بمنزلة قوله والله فعلت كذا حال في النهر ولو قال على الطلاق أو الطلاق يلزم في أو الحرام ولم يقل  
 لا يفعل كذا لم أجده في كلامهم اه وفي حوائج مسكين وقد ظفر فيه شيخنا مصرحاه  
 في كلام الغاية للسروجي معزيا في المعنى ونصه الطلاق يلزم في أو لازم في صريح لانه يقال  
 لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق وكذا قوله على الطلاق اه ونقل السيد الخوئي عن الغاية  
 معزيا الى الجواهر الطلاق يلزم في لازم يقع به غيرية اه قلت لكن يحتمل ان يكون مراد الغاية  
 ما اذا ذكر الحلف عليه لما علت من أنه يراجه في العرف التعلين وان قوله على الطلاق  
 لا فصل كذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فثلاث طلاقا فالزم يذ كر لا فعل كذا في قوله على الطلاق

مطابق  
 في قوله على الطلاق على  
 الحرام



بدون تعليق والمتعارف استعماله في موضع التعليق دون الانشاء فاذا لم يتعارف استعماله في الانشاء استعمل الم يكن صريحا فينبغي ان يكون على المطلاق الا في فيما لو قال طلاقك على ثم رأيت سيدى عبد الغنى ذكر نحوه في رسالته (ثمة) ينبغي انه لو نوى الثلاث ان يصح نيته الطلاق مذ كور بلفظ المصدر وقد علمت صحتها وكذا في قوله على الحرام فقد صرحوا بأنه تصح نيته الثلاث في أنت على حرام (قوله يكون بيننا الخ) يعني في صورة الخلاف بالحرام فانه المذكور في الذخيرة وغيرها ثم رأيت في البرازية قال في الموضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حدثت له الكفارة والنسي على انه لا يلزم (قوله) وكذا على الطلاق من ذراعى هذا بحث اصحاب البحر اخذوا من ان لو قال انت طالق من هذا العمل ولم يقرب به بالمصدر وقع قضاء لادبائه قال فانه يدل على الوقوع قضاء هنا بالاولى ورد العلامة المأقودى بأنه في المقيس عليه مخاطب المرأة التي هي محل للطلاق ثم ذكر العمل التي لم تكن مقيدة به حسا ولا شرعا فلم يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف الى غيره بلا دليل بخلاف المقيس لانه اضاف الطلاق الى غيره محله وهو ذراعه مع انه اذا قال انما نيك طالق يلعو (قوله) ملخصا وذكر نحوه الخبر الرمي قلت وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غيره محله بالامر من ان قوله على الطلاق لا أفضل كذا بمنزلة ان فعلت فانت طالق فهو في العرف مضاف الى المرأة معنى ولولا اعتبار الاضافة المذكور لم يقع فكذلك صار هذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق من ذراعى فساوى المقيس عليه في الاضافة الى المرأة وايضا فان قوله انما نيك طالق فيه وصف الرجل بالطلاق صريحا فلا يقع لان الطلاق صفة للمرأة واما قوله على الطلاق فان معناه وقوع طلاق المرأة على الزوج وليس فيه اضافة الطلاق الى غيره محله بل الى محله مع اضافة الوقوع الى محله ايضا فانه شاع في كلامهم قولهم اذا قال كذا وقع عليه الطلاق ثم قال الخبر الرمي ان الخالف بقوله على الطلاق من ذراعى لا يريد به الزوجية قطعا اذ عادة العوام الاعراض به عنها خشية الوقوع فيه قولون تارة من ذراعى وتارة من كشواني وتارة من مروي وبعضهم يريد به بعد ذكره لان القساء لا خير في ذكرهن (قوله) قلت ان كان العرف كذلك فينبغي ان لا يتردد في عدم الوقوع لانه اوقع الطلاق على ذراعه ونحوه لا على المرأة ثم قال الخبر الرمي اللهم الا ان يقول على الطلاق ثلاثا من ذراعى فله قول بوقوعه وجه لان ذكر الثلاث يعينه فتأمل (قوله) ولو قال طلاقك على لم يقع قال في الخاتمة ولو قال طلاقك على ذكر في الاصل على وجه الاستشهاد فقال لا ترى انه لو قال الله على طلاق امرأتى لا يلزمه نفي (قوله) قلت ومقتضاه ان عدم الوقوع في طلاقك على انه صيغة نذر كقوله على حجة فتأمله فندان بطلانها والنذر لا يكون الا في عبادة مقصودة والطلاق ابيض الحلال الى الله تعالى وليس فيه خلاف المذكور وهو المفهوم من الخاتمة والطلاقة ايضا طلاقك على بدون زيادة ليس فيه خلاف المذكور وهو المفهوم من الخاتمة والطلاقة ايضا

مطلب  
في قوله على الطلاق من  
ذراعى

يكون بيننا فيكفر بالحنث  
تصح التدوير وكذا على  
الطلاق من ذراعى بحر  
ولو قال طلاقك على لم يقع  
ولو زاد واجب اولاً لم أو  
ثابت أو فرض هل يقع قال  
البرازي المختار لا وقال  
القاضي الخاص المختار  
ثم ولو قال طلاقك الله هل  
يقترن لنية

قال

قال لها طلاقك على واجب أو قال طلاقك لازم لي يقع بالنية عند أي حنيفة وهو المختار وبه قال محمد بن مقاتل وعليه الفتوى (قوله) انت خير بان لفظ الفتوى كذا لفظ التصحيح ونقل في الخاتمة عن الفقيه أبي جعفر انه يقع في قوله واجب المتعارف الناس لاني قوله ثابت أو فرض لازم لعدم المتعارف ومقتضاه الوقوع في قوله على الطلاق لانه المتعارف في زماننا كاعتك وعلى الخاص الوقوع بقوله لان الطلاق لا يكون واجبا او ثابتا بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت الا بعد الوقوع قال في الفتح وهو ما يفتيد ان قبوله اقتضاه بوقوف على نيته الا ان يظهر فيه عرف فاش فيصير صريحا فلا يصدق قضاء في صفة عنه وفيما بينه وبين الله تعالى ان قصده وقع والا لافانه قد يقال هذا الامر على واجب بمعنى ينبغي ان افعله لا ان فعلته فكأنه قال ينبغي ان اطلقك (قوله) قال الكمال الحق نعم نقله عنه في البحر والتهر وأقره عليه بعد حكايتهما الخلاف ووجهه انه يحتمل الدعاء فوقف على النية وفي التنازعانية عن الفتاوى المختار عدم توقفه عليها وبه كان يفتي ظهير الدين قال المقدسي ويقع في عصرنا نظير هذا يطلب الرجل من المرأة البراءة فتقول أبرأك الله وكانت سادة الفتوى وكتبت بصحتها لتمامهم بذلك (قوله) قلت ومثله في فتاوى قارى الهداية والمنظومة الهية وسماي عمامه في الخلع (قوله) كوني طالق أو اطلق قال في الفتح عن محمد انه يقع لان كوني ليس أمرا حقيقة لعدم تصور كونه اطلاقا منها بل عبارة عن اثبات كونه اطلاقا كقوله تعالى كن فيكون ليس أمرا بل كناية عن التكوين وكونه اطلاقا يقتضي ايقاعا قبل فيتمتع ايقاعا سابقا وكذا قوله اطلق ومثله للامة كوني حرة (قوله) أو ايام طلاقه قدمنا انه لو كان لها زوج طلقها قبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق ديانة وكذا قضاء في الصحيح وفي التنازعانية عن الهبط قال أنت طالق ثم قال بامطابقة لا تقع أخرى (قوله) بالتشديد أى تشديد اللام أما بضعفها فهو ملحق بالكناية كما قدمناه عن البحر (قوله) وقع أى من غير نية لانه صريح (قوله) بكسر اللام وضعها ذكر الضم بحث اصحاب التهر حيث قال وينبغي أن يكون الضم كذلك اذ هو لغة من لا ينتظر بخلاف الفتح فانه يتوقف على النية (قوله) واعتبر بانه ينبغي توقف الضم ايضا على النية لانه اذا لم ينتظر الا تحل يمكن مادة ط ل ق موجودة ولا ملاحظة فلم يكن صريحا بخلاف الكسر على لغة من ينتظر (قوله) فليجاب بان الضم في هذا الترخيم لما كان لغة ثابتة لم يخرج به اللفظ عن ارادة معناه المراد به قبل النداء فان كل من سمع اللفظ ارخم به لم أن المراد به نداء تلك المادة وان انتظر ازاله وذوف وعدمه أمر اعتباري قدروا لينتروا عليه الضم والكسر والالزم أن يكون المنادى امرا آخر غير المقصود نداه (قوله) ما ظهر لي فتأمل (قوله) أو أنت طال بالكسر أى فانه يقع بلانية بخلاف أنت طالق بضم اللام فلا يقع وان نوى لان حذف آخر الكلام معناه عرفا تنازعانية (قوله) والوقوف على النية أى وان لم يكسر اللام في غير المنادى توقف الوقوع على نية الطلاق أى أو ما في حكمها كالمذاكرة والغضب كما في التنازعانية وفي كليات الفتح أن الوجه اطلاق التوقف على النية مطلقا لانه بلا قاف ليس صريحا بالاتفاق لعدم غلبة الاستعمال ولا الترخيم لغة باخر في غير النداء فان نية لغة وعرفا فيصدق قضا مع العين الاعند الغضب أو هذا كذا الطلاق فيقع قضاء

قال الكمال الحق نعم ولو قال  
أما كوني طالق أو اطلق  
أو ايام طلاقه بالتشديد وقع  
وكذا ابطال بكسر اللام  
ونزه لانه ترخيص أو أنت  
طال بالكسر والوقوف  
على النية



أسكنهم الأولاد فقامه فيه قلت وما قدمناه آنفاً عن التارخانية من أن حذف آخر الكلام  
معتاد عرفاً فيه دالجواب فان لفظ طالق صريح قطعاً فإذا كان حذف الآخر معتاداً عرفاً  
لم يخرج عن صراحته وقد عد حذف آخر الكلمة من محسنات الكلام وعنده أهل البديع  
من قسم الألفاظ ونظم فيه المولدون كثيراً ومنه ما بين الصباة عاشق أين الجباه وأيضاً فان  
إبدال الآخر بحرف غيره كالألفاظ المصنفة المقدمة لم يخرج عن صراحته مع عدم غلبة  
الاستعمال فيها وما ذاك إلا لكونها أريد بها الألفاظ الصريحة وإن التعصيف عارض لم يربط  
على الله أن خطأ أو قصد الكونه لغة المنكح هذا ما ظهر راقعاً في القاصر (قوله كما لو تسمى  
به) أي فانه يتوقف على النية وقد مر بيانه فافهم (قوله وفي النهر عن التصحيح الخ) أي تصحيح  
القدوري للعلامة فاسم وقصد به الرد على ما فهمه في البحر من أن وجهك طلاق من الصريح  
وكذا أودعتك ورهنتك قال في النهر نقل في تصحيح الفـ دورى عن فاضلان وجهك طلاقك  
التصحيح فيه عدم الوقوع اه فني أودعتك ورهنتك بالاولى وسأبقى ان رهنتك كتابة وفي المطب  
لو قال رهنتك طلاقك قالوا لا يقع لان الرهن لا يتبدل زوال الملك اه قلت ومقتضى كونه كتابة  
انه يقع بشرط النية وقد عرفت في البحر في باب الكتابات منها ~~وهو~~ كذا عرفت منها وجهك طلاقك  
وأودعتك طلاقك وأقرضت طلاقك وسأبقى مقامه هناك (قوله كانت طالق) وكذا  
لو أني بالضمير الغائب أو اسم الإشارة العائد إليها أو بألفها العلى ونحو ذلك وأشار إلى أن المراد  
به ما به عن جهات واضعها والمراد بقوله أو إلى ما به عن جهات ما به عن الجهلة بطريق  
التجاوز كرفيتك وإذا فالكل يصح به عن الجهلة كما في الفتح وهو أظهر مما في الزباني من أن  
الروح والبدن والجسد مثل أنت كما في البحر لان الروح بعض البدن وكذا البدن بداعتماد  
الروح والبدن لا تدخل فيه الاطراف أعاد في النهر (قوله كالرقبة الخ) فانه عبر به عن  
الكل في قوله فعلى قصر برقبة والعنق في فظلت أعناقهم لها خاصعين لوصفها بجمع  
المذكر الموضع للعقل والذوات لا لا لالأعضاء والروح في قوله هم هلكت روحه أي  
نفسه ومثلها النفس كما في وكنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (قوله الاطراف الخ) أي  
اليدين والرجلان والرأس وهذه التفرقة بين البدن والبدن عزاه في النهر إلى ابن كمال في  
إيضاح الإصلاح وعزاه الرقي إلى القائل للزحشري والمصباح ورأيت في فصل المدققين  
الذخيرة قال محمد والبدن هو من أئيمه إلى منكبيه (قوله والفرج) عبر به عن الكل في  
حديث لعن الله الفروج على المروج قال في الفتح انه حديث غريب جداً (قوله والوجه  
والرأس) في قوله تعالى كل شيء هالك إلا وجهه ويبقى وجه ربك أي ذاته الكريمة وأعتق ورأساً  
ورأسين من الرقيق وأما بغير ما دام رأسك لما يقال مراد به الذات أيضاً فتح قال في البحر  
وفي الفتح من كتاب الكفالة ولم يبد كرمه وما إذا كفل بعينه قال الجني لا يصح كما في الطلاق  
الآن يوصى به البدن والذي يجب أن يصح في الكفالة والطلاق إذا عين مما به عن الكل  
يقال عين القوم وهو عيز في الناس وله لم يكن معروفاً في زمانهم أما في زماننا فلا شك في ذلك  
اه (قوله وهذا الاست الخ) قال في البحر فالاست وإن كان مراداً فلا بد من لا يلزم ما  
في الحكم لان الاعتبار هنا لكون اللفظ بغيره عن الكل لا ترى أن البضع مراد بالفرج

كما لو سجي به أو بالعقوف  
النهر من النصب <sup>المصب</sup>  
هــ دم الوقوع برفقتك  
طـ لاقـ لك ونحوه (واذا  
أضاف الطلاق إليها) كانت  
طائق (أو) إلى ما يعبر به  
عنها الرقبة والعنق  
والروح والبدن والجسد  
الاطراف داخله في الجسد  
دون البدن (والفرج  
والوجه، والرأس) وكذا  
الاستخلاف البضع والذبر

وليس حكمه هنا كحكمه في التعبير **هـ** والاصل أن الاست والفرج يعبر بهما عن الكل فيقع إذا أضيف اليهما بعض الالف من ادف الاول وهو الدبر ومن ادف الثاني وهو البضع فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلزم من الترادف المساواة في الحكم لكن أورد في الفتح أنه إن كان المقتران شتما أو تعبيراً يجب أن لا يقع بالإضافة إلى الفرج أي لعدم اشتراك التعبير به عن الكل وإن كان المقتران بوقوع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع في البدل بالاختلاف اثبت استعمالها في الكل في قوله تعالى ذلك بما قدمت يدك أي قدمت وقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترده **هـ** قلت قد يجاب بأن المقترن الاول يمكن لا يلزم اشتراك التعبير به عن الكل عند جميع الناس بل في عرف المتكلم في بلد من بلد من لا يقع بالإضافة إلى البدل إذا شتمت هذه التعبير بهما عن الكل ولا يقع بالإضافة إلى الفرج إذا لم يشتم ثم رأيت في كلام الفتح ما يفيد ذلك حيث قال ووقوعه بالإضافة إلى الرأس باعتبار كونه معبراً به عن الكل لا باعتبار نفسه مقتصراً ولذا لو قال الزوج عنيت الرأس مقتصراً قال الجلفاني لا يبيح لأن يقال لا يقع لكن ينبغي أن يكون ذلك ديانة أمافي القضاء إذا كان التعبير به عن الكل عرفاً مشتهراً لا يصدق ولو قال عنيت باليد صاحبكم كما أريد ذلك في الآية والحديث وتعارف قوم التعبير بهما عن الكل وقمع لأن الطلاق مبني على العرف ولذا لو طلق النبطي بالفارسية يقع ولو تكلم به العربي ولا يدرى لا يقع **هـ** فقـ قد بدل الوقوع قضاء في بالإضافة إلى الرأس أو اليد بما إذا كان التعبير به عن الكل متعارفاً وصرح أيضاً بقوله وتعارف قوم التعبير بهما أي باليد فما إذا كان عدم تعارف ذلك عند عدم لا يقع مع أن التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لغة وشرعاً والله تعالى أعلم (قوله والدم) كان المناسب إسقاطه حيث ذكره في محله فيما ساقى وأما ذكر البضع والدبر هنا فلهذا كرمادفهما **ح** (قوله كنصفها أو ثلثها إلى عشرها) وكذلك بالإضافة إلى جزء من ألف جزء منها كافي الثانية لأن الجزء الشائع محل لسان التصرفات كجميع وغيره هداية قال ط إلا أنه يعجز في غير الطلاق وقال شيخنا زاد أنه يقع في ذلك الجزء ثم يسمي إلى الكل أسبوعه فيقع في الكل (قوله لعدم تجزئته) على لقوله أو إلى جزء شائع منها ط وفيه أنه يلزم منه وقوع الطلاق بالإضافة إلى الأصبع مثلاً فالمناسب التعميل بما ذكرناه آنفاً عن الهداية (قوله ولو قال الخ) أشار به إلى أن تقييد الجزء بالشائع ليس للاحتراز عن المعين لما ذكر من الفرج أقامه في البصر (قوله وقعت بخضاري) أي ولم يوجد فيها نص عن المتقدمين ولا عن المتأخرين تاريخية (قوله علام بالإضافة) أي لأن الرأس في النصف الأعلى والفرج في النصف الأسفل فيصير مضيقاً للطلاق إلى رأسها وإلى فرجها ط عن المحيط قال في البصر وقد علم أنه لو اقتصر على أحدهما وقعت واحدة اتفاقاً **هـ** وهو ممنوع في الثاني كما هو الظاهر نهر أد لأن من أرفع واحدة بالإضافة فليعتبر مكون الفرج في الثانية فإذا اقتصر على الإضافة الثانية فقط كيف يقع بها اتفاقاً لم لو اقتصر على الإضافة الأولى يقع اتفاقاً ثم اعلم أن كلام القولين مشكل لأن النصف الأعلى والأسفل ليس جزءاً شاملاً وهو ظاهر ولا عما يعبر به عن الكل ووجود الرأس في الاول والفرج في الثاني لا يصير معبراً به عن الكل لأنهما

والتم على التفتاد خلاصة  
(أو) اضافة (الى جزء)  
شائع منها) كنصفها ونثلها  
الى عشرها (وقم) اعدم  
تجزئته ولو طال نصفك الا على  
طالق واحدة ونصفك  
الاصل ثنتين وقت يضاري  
فأفـ قم بعضـ م بطافة  
وبعضـ م بثلاث عملا  
بالاضافة بين خلاصة (واذا  
قال الرقبة منك



من انه يقع بالاضافة الى جزء يعبر به عن الكل على تقدير مضاف أي اسم جزء كما افاده في الفتح  
وقال فان نفس الجزء لا يتصور التعبير به عن الكل اهـ وحينئذ فالوجود في النصف الاعلى  
نفس الرأس وفي الاسفل نفس الفرج لا اعمهما الذي يعبر به عن الكل والعضو وضع يده  
على رأسها وقال هذا الرأس طاق لا نطاق لان وضع اليد في راحة نفس الرأس  
بعض الاف ما اذا لم يضعها عليه كما ياتي لانه يكون في هذه الذات فليتامل (قوله او الوجه)  
أي منك ط (قوله بل عن البعض) بقوله كرمك في الاول ووضع اليد في الاخير  
(قوله بل قال هذا الرأس) ومثله فيما يظهر هذا الوجه او هذه الرقبة والظاهر انه لا يذ  
من التعبير باسم الرأس ونحوه وانه لو عبر عنه بقوله هذا العضو لم يقع لان المعبر به عن الكل  
هو اسم الرأس ونحوه لا اسم العضو نظير ما قدمناه انما تامل (قوله وقع في الاصح) ولهذا  
لو قال لغيره بعث منك هذا الرأس بالفردهم وأشار الى رأس عبده فقال المشتري قبلت بجز  
البيع بجز عن الثانية (قوله ففتح) قد مضى عبارة قبل صفحة (قوله كما لا يقع لوانه الى  
اليد) لانه لم يشتهر بين الناس التعبير بها عن الكل حتى لو اشترى بين قوم وقع كما قدمناه  
عن الفتح (قوله الابنية الجواز) أي باطلاق البعض على الكل اذ لم يكن مشتهرا فلو اشتهر  
بذلك فلا حاجة الى بنية الجواز وذكر في الفتح ما حاصله انه عند الثاني يقع باضافته الى اليد  
والرجل ونحوه ما حقيقة وبيان ذلك ان اطلاق محله المرأة لان محله الكل والكاح ومخافة  
أجزائها للكاح بطريق التبعية فلا يقع الطلاق الا بالاضافة الى ذاتها أو الى جزء شائع منها  
هو محل للتصرفات أو الى معين يعبر به عن الكل حتى لو أريد تعينه لم يقع فالتخلاف في أن ما يقع  
تجاهل يكون محلا لاضافة الطلاق اليه على حقيقة دون صيورته بعبارة عن الكل فعندهم  
وعندنا لا وأما على كونه بمجاز عن الكل فلا إشكال أنه يقع يدا كان أو رجلا بل لا بد كونه  
مستقيما لغة اهـ أي بخلاف نحو الرين والظفر فانه لا يستقيم ارادة الكل به والحاصل كما في  
البر أن هذه الاقفاظ ثلاثة صريح يقع قضا ابلائية كالرقبة وكناية لا يقع الابلائية كاليد وما  
ليس صريحا ولا كناية لا يقع به وإن نوى كالريق والسن والشعر والظفر والكبد والعرق  
والقاب (قوله والذقن) قلت اطلاق الذقن مراد به الكل عرف مشتهرا الآن فانه يقال  
لازال بغير ما دامت هذه الذقن سالفة فينبغي ان تكون كل رأس (قوله وكذا الثدي والدم  
جوهرية) اقول الذي في الجوهرية اذا قل ذلك فيه روايتان الصحيحة منها ما يقع لان الدم يعبر  
به عن الجثة يقال ذهب دمه ههنا اهـ وهكذا نقل عن الجوهرية في الجرو والنهر ونقل في النهر  
عن الخلاصة فصيح عدم الوقوع كما هو ظاهر المتن (قوله لانه لا يعبر به) أي بالذ كور من  
هذه الاقفاظ اهـ ط (قوله فلا يعبر به قوم) أي بما ذكر ولا خصوص بل لو عبروا بأى عضو  
كان فهو وكذلك ذكره أبو السعود عن الدرر ونقل الجوى عن الحما كان بلال زاده ما نصه  
يجب ان يحتاط في امر الطلاق اذا اضيف الى اليد والرجل باللسان التام فانه ما فيه يعبر  
بهما عن الجثة والذات اهـ ط (قوله وكذا الخ) أصل هذا في الفتح حيث ذكر ان ما لا يعبر به عن  
الجثة كاليد والرجل والاصبع والدر لا يقع الطلاق باضافته اليه خلافا لزمرو الشافعي ومالك  
وأحمد ولا خلاف أنه بالاضافة الى الشعر والظفر والسن والريق والعرق لا يقع ثم قال

أو الوجه أو وقع يده على  
الرأس أو العنق أو الوجه  
(وقال هذا العضو طاق  
لم يقع في الاصح) لانه لم  
يجهل عبارة عن الكل بل  
عن البعض حتى لو لم يضع  
يده بل قال هذا الرأس  
طاق وأشار الى رأسها وقع  
في الاصح ولو نوى تخصيص  
العضو ينبغي أن يدين ففتح  
(كما لا يقع) لو أضافه الى  
اليد (قوله الابنية الجواز) والرجل  
واليد والشعر والاذن  
والسان والظفر والظهر  
والبطن واللسان والاذن  
والقن والصدر والذقن  
والسن والريق والعرق  
وكذا الثدي والدم جوهرية  
لانه لا يعبر به عن الجثة  
فلو عبر به قوم عنها وقع  
وكذا كل ما كان من اسباب  
الحرمه لا الحبل اتفاقا  
(وجز الطلقة)

والعناق والظهار والابلا وكل سبب من أسباب الحرمه على هذا الخلاف فلو ظاهر أو آلى  
أو اعتق أصبهما لا يصح عندنا ويصح عندهم وكذا العنق عن القصاص وما كان من أسباب  
الحل كالنكاح لا يصح اضافته الى الجزء المعين الذي لا يعبر به عن الكل بخلاف اهـ قلت  
ولم يعلم منه ~~كم~~ الاضافة الى جزء شائع أو ما يعبر به عن الكل في النكاح وقد قدمنا قوله  
ولا يعتد بتزوجت نصفك في الاصح احتياطا خاتمة بل لا بد أن يضيفه الى كاه أو ما يعبر به عن  
الكل ومنه الظهور والبطن على الاشبه ذخيرة ورجوا في الطلاق خلافه فيحتاج للفرق اهـ  
وقدمنا الكلام على ذلك وأن من اختار صحة النكاح بالاضافة الى الظهر والبطن اختار  
الوقوع في الطلاق ومن اختار عدم الصحة في النكاح اختار عدم الوقوع فلا حاجة الى  
الفرق (قوله ولو من ألف جز) بان يقول أنت طاق جز من ألف جز من طلقة ط (قوله لعدم  
التجزى) أي في الطلاق فذكر جزته كذا كر كاه صونا لكلام العاقل عن الالفاء ولذا جعل  
الشارع النوع عن بعض القصاص عشوا عن كاه نهر وعلى هذا القول أنت طاق طلقة ورجعا  
أو نصف طلقة طلقتين جوهرية (قوله فلو زادت الاجزاء) أي مع الاضافة الى الضمير كانت  
طاق نصف طلقة وثلثها وربعها فقد زادت الاجزاء على الواحدة بنصف السدس فتقع به  
طلقة أخرى ط (قوله وهكذا) يعني لو زادت الاجزاء على الطلقتين وقع ثلاث نحو أنت طاق  
ثاني طلقة وثلاثة أرباعها وأربعة أخماسها ح قال في فتح القدير الآن الاصح في اتحاد  
المرجع وان زادت أجزاء واحدة أن تقع واحدة لانه اضاف الاجزاء الى واحدة نص عليه في  
المبسوط والاول هو المختار عند جماعة من المشايخ اهـ قال في الجرو على الاصح لو قال أنت  
طاق واحدة ونصفها تقع واحدة كما في الذخيرة بخلاف واحدة ونصف اهـ وما في الذخيرة عزاء  
في الهندية الى المحيط والبدائع امكن الذي رأيت به في البدائع ولو تجاوز المدد عن واحدة  
لم يذكر هذا في ظاهر الرواية واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تقع طلقتان وقال بعضهم  
واحدة اهـ (قوله فيقع الثلاث) لان المنسكرا انما عيدهم فذكر ان كان الثاني غير الاول فيتم كمال  
كل جز بنصف ما اذا قال نصف طليقة وثلثها وربعها حيث تقع واحدة لان الثاني  
والثالث عين الاول وهذا في المدخول به أما غير هذا فلا يقع الا واحدة في الصور كما به  
(قوله ولو بلا وادف واحدة) أي بان قال نصف طلقة ثلث طلقة سدس طلقة دلالة حذف  
انعاطف على أن هذه الاجزاء من طلقة واحدة وأن الثاني بدل من الاول والثالث بدل من  
الثاني والبدل هو المبدل منه أو بعضه (قوله على المختار) أي عند جماعة من المشايخ وقد علمت  
عن المبسوط أن الاصح خلافه عند اتحاد المرجع وانه جرى عليه في الذخيرة والمحيط (قوله  
وكذا لو كان مكان السدس ربعا الخ) نص عبارة القهستاني نقه لاعن المحيط لو قال نصف  
طلقة وثلاث طليقة وربع طليقة فثلاثان على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع  
سدس فثلاث وقيل واحدة اهـ والظاهر أنه سبق قلم من القهستاني فانه في الثانية لم تزد الاجزاء  
على الواحدة وجهل الواقع فيها لانا في الاولى زادت وجهل الواقع فثلاثين مع أنه يجب أن  
يكون الواقع ثلاثين في صورتين لان اعتبار الاجزاء نعماء عند اتحاد المرجع أما عند الاتيان  
بالاسم المنكرة فيعتبر كل جز بطلقة كما تقدم على أن عبارة المحيط كانت ط عن الهندية

ولو من ألف جز (نطابقة)  
لعدم التجزى فلو زادت  
الاجزاء وقع أخرى وهكذا  
مالم يقل نصف طلقة وثلاث  
طلقة وسدس طلقة فيقع  
الثلاث ولو بالواحدة  
ولو قال طلقة ونصفها  
فثلاثان على المختار  
وكذا لو كان مكان السدس  
ربع فثلاثان على المختار  
وقيل واحدة قهستاني



هكذا لو قال أنت طالق نصف طلقة وسدس طلقة يقع ثلاث لأنه أضاف كل  
جزء إلى طلقة منه مرة والنسبة إذا كررت كانت الثانية غير الأولى ولو قال نصف طلقة  
وثلاث وسدسها يقع واحدة فان جاوز مجموع الأجزاء طلقة بأن قال نصف طلقة وثلاثها  
وربعها قبل تقع واحدة وقيل ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا  
في الظهيرية اهـ وقد منع الفخ انه في المبسوط صحيح وقوع الواحدة وعلى كل فوضع  
الخصلاف هو الاضافة الى الضمير لا الى الاسم المنكر لكن رأيت في التاترخانية عن المحيط  
مانعه وذكر المصدر الشهدى واقعته اذا قال اها أنت طالق نصف طلقة وثلاث طلقة  
وربع طلقة تقع ثنتان هو المختار فعلى قياس ما ذكره المصدر الشهدى ينبغي في قوله أنت طالق  
نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة تقع طلقة واحدة اهـ وهذا أقل اشكالا  
وكأنه مبني على اعتبار الأجزاء في الاضافة الى الاسم المنكرة أيضا كالضافة الى الضمير لكنه  
خلاف ما جزم به في البدائع والفقه والبحر والتميز من الفرق بينهما (قوله وسيجي) أي متنا  
في آخر التعليق حيث قال اخرج بعض النطائقي لغو بخلاف ابقائه ولو قال أنت طالق ثلاثا  
الانصف طلقة وقع الثلاث في المختار اهـ قال في الفقه وقيل على قول أبي يوسف ثنتان لان  
النطائقي لا يجزأ في الإيقاع فكذا في الاستقناف كانه قال الواحدة (قوله بخلاف ابقائه)  
أي ايقاع البعض وهو ما ذكره هنا (قوله ويتبع الخ) كان الأولى بالمصنف تأخير هذه المسئلة  
عما بعدها كما فعل في الهداية والكتفيل في الكلام على الأجزاء متصلا (قوله فيما أصله الخطر)  
أي بان لا يباح الادخار الحاجة كالاتفاق (قوله عند الامام) وقال لا بدخول الغايين فيقع  
في الأولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يقع في الأولى شيء ويقع في الثانية واحدة وهو  
القياس لعدم دخول الغايين في الحدود كبعثك من هذا الحائط الى هذا الحائط وقول  
الثلاثة استحب ان يعرف وهو أن هذا الكلام متى ذكر في العرف وكان بين الغايين عدد  
يراد به الاكثر من الأقل والأقل من الاكثر كقولك سي من سبعين الى سبعين أي أكثر من سبعين  
وأقل من سبعين ففي نحو طالق من واحدة الى ثنتين اتفق ذلك العرف عند الامام فوجب افعال  
طالق فوقه واحدة ويدخل الكل فيما أصله الاباحة كخذ من مالي من درهم الى درهمين  
أما ما أصله الخطر فلا فان حظره تركه على عدم اراءة الكل إلا أن الغاية الأولى دخالت  
ضرورة اذ لا بد من وجودها ليقرب عليها الطاقة الثانية اذ لا فائدة بالأولى بخلاف الغاية  
الثانية وهي ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلا فائدة أما في صورة من واحدة الى ثنتين فلا حاجة  
الى ادخالها لعدم الضرورة المذكورة وقام تقريره في الفقه (قوله الغايين) أي دخول  
الغايين فله أخذ الكل أي الالف في المثال المذكور كما أفاده في البحر فافهم (قوله ثلاث الخ)  
لان نصف التطلعتين واحدة وثلاثة أنصاف تطلعتين ثلاث تطلعتات ضرورة نهر (قوله)  
وقيل ثنتان لان النطائقتين اذا انفقتا كانت أربعة أنصاف وثلاثة منها طاقة ونصف فتكمل  
تطلعتين وأجيب بان هذا التوهم منشؤه اشتباه قولنا نصفنا تطلعتين ونصفنا كلام  
تطلعتين والثاني هو الموجب للأربعة أنصاف واللفظ وان كان يحتمل ولذا لو اذعن لكان  
خلاف الظاهر نهر قال في الفقه لان الظاهر هو أن نصف التطلعتين تطلعتان لانصافا تطلعتين

وسيجي أن استأنه بعض  
النطائقي لغو بخلاف ابقائه  
(و) يقع بقوله من واحدة  
الى ثنتين أو ما بين واحدة  
الى ثنتين واحدة (و) بقوله  
من واحدة أو ما بين واحدة  
(الى ثلاث ثنتان) الاصل  
فما أصله الخطر دخول الغاية  
الأولى فقط عند الامام  
وفيما سرجه الاباحة لخذ  
من مالي من مائة الى ألف  
الغايين اتفاقا (و) يقع  
(بثلاثة أنصاف تطلعتين  
ثلاثة) وقيل ثنتان (وبثلاثة  
أنصاف طلقة)

(قوله)

(قوله أو نصف طلعتين) وكذا أنصاف ثلاث تطلعتات ولو قال نصف طلعتين فواحدة أو نصف  
ثلاث تطلعتات فتثلاث بحر (قوله طلعتان) لانها طاقة ونصف فتكمل النصف وفي  
نصف طلعتين يتكامل كل نصف فيحصل طاعتان قلت وينبغي أن يكون أربعة أنصاف طلقة  
وسبعة أرباع طلقة مثل ثلاث أنصاف طلقة تأمل (قوله وقيل يقع ثلاث) لان كل نصف  
يتكامل في نفسه فتصير ثلاثا (قوله والأول أصح) قال في البحر وهو المنقول في الجامع الصغير  
واختاره الناطقي وصححه العتاي اهـ ثم ذكر لثلاثة أنصاف اثني عشر صورة وذكر أحكامها  
فراجع اهـ (قوله لانه يكتم الأجزاء الخ) أي ان الضرب يؤثر في تكثير أجزاء المضروب لاني  
زيادة العدد والطاقة التي جعلها أجزاء كثيرة لا تزيد على طلقة ولو زاد في العدد لم يبق في  
الزيادة غير لاني يضرب درهمه في مائة فتصير مائة ثم المائة في ألف فتصير مائة ألف وقال زفر  
والحسين بن زياد والأئمة الثلاثة يقع ثنتان لان عرف أهل الحساب فيه تضعيف أحد العددين  
بعد الآخر وجعله في الفتح بان العرف لا يمنع والفرض أنه تكلم بعرفهم وأراد ما صار كالواضع  
بالغة أخرى فارسية أو غيرها وهو يدريها بالالزام بانه لو كان كذلك لم يبق في الدنيا غير غير لازم  
لان ضرب درهمه في مائة ان كان اخبارا كقوله عندي درهم في مائة فهو كذب وان كان انشا  
بكماله في مائة لا يمكن لانه لا يجعل بقوله ذلك واختاره أيضا في غاية البيان وما أجاب به في البحر  
من أن قوله في ثنتين طرف حقيقة وهو لا يصلح له واذالم يكن صالحا لم يعتبر فيه العرف ولا النية  
كالنوي بقوله اسقني الماء الطلاق فانه لا يقع رده المقتضى بان اللفظ صريح أي حقيقة  
عرفية لأهل الحساب صريح في معناه العرفي وكذا رده في النهر والمنع قال لرحمى فتزاد هذه  
المسئلة على المسائل المقتضى بها بقول زفر اهـ أي لان المحقق ابن الهمام من أهل الترجيح  
كما اعترف به صاحب البحر في كتاب القضاء (قوله ثلثان) لانه يحتمل كلامه فان الواو للجمع  
والظرف يجمع المقطوف فصح أن يراد به معنى الواو بحر وفيه شديد على نفسه نهر (قوله)  
لو مدخولها أي ولو حده كما يشمل المختل بها فان الطلاق في العدة يطبقها احتياطا  
وهو الأقرب للصواب كما تقدم في أحكام النكاح من باب المهر وبطلان الكلام عليه هناك (قوله)  
كقوله اها أي القير الموطوءة أنت طالق واحدة وثنتين فانها تبيين بقوله واحدة لا إلى عدة  
فلا يطبقها ما بعدها (قوله ثلثان) لان ارادته معنى معني ثابت كقوله تعالى ويتجاوز عن  
سيماهم في أصحاب الجنة فصار كما اذا قال اها أنت طالق واحدة مع ثنتين أفاده في البحر (قوله)  
مطلقا أي مدخولها أولا ح (قوله لاسر) أي من قوله لانه يكتم الأجزاء لا الأفراد ح  
(قوله فكما) أي يقع في صورة معني الواو ثلاث في المدخول بها وثنتين في غيرها وفي  
صورته معني ثلاث مطلقا ح (قوله واحدة رجعية) لانه وصفه بالقصر لانه متى وقع في  
مكان وقع في كل الاماكن فخصيصه بالشام تصغير بالنسبة الى ما وراءه ثم لا يحتمل القصر  
حقيقة فكان قصر حكمه وهو بالرجعي وطوله بالباقي ولانه لم يصفه بالعظم ولا كبر بل مددها  
الى مكان وهو لا يحتمل فلم يثبت به زيادة شدة نهر (قوله أدقوب كذا) أي وعلمه أدقوب غيره  
نهر (قوله يقع الحال) تصغير لقوله تصغير وذلك لان الطلاق الذي هو رفع النية الشرعي  
معدوم في الحال وقد جعل الشارع ان ارادته أن يعلق وجوده بوجود أمر معدوم يوجد الطلاق

أو نصف طلعتين (طلعتان)  
وقيل يقع ثلاث) والأول  
أصح (و) واحدة في ثنتين  
واحدة ان لم ينو أو نوى  
الضرب) لانه يكتم الأجزاء  
لا الأفراد (و) نوى واحدة  
وثنتين (ثلاث) لو مدخولا  
بها (و) في غير الموطوءة  
واحدة (و) قوله لها (واحدة  
وثنتين) لانه لم يبق للثنتين  
محال (وان نوى مع الثنتين  
فثلاث) مطلقا (و) يقع  
(بثنتين) في ثنتين ولو (بنية  
الضرب ثنتين) لما سرجه  
نوى معنى الواو أو مع فكما  
سر (و) بقوله (من هنا الى  
الشام واحدة رجعية) مالم  
يصفها بطول أو كبر فبأنية  
(و) أنت طالق (بمكة أو في  
مكة أو في الدار والظل أو  
الشمس أو نوب كذا تصغير)  
يقع الحال (قوله أنت طالق  
مريضة أو مصلية) أو  
وانت مريضة أو وانته  
نصاين (ويصدق) في الكل  
(ديانة)



عند وجوده والافعال والزمان هما الصالحان لذلك لان كلاهما مدام في الحال ثم يوجد  
 بخلاف المكان الذي هو عين ثابتة فانه لا يتصور الا ناطة به وعماه في الفتح (قوله لا قضاء لما  
 فيه من التحفيف على نفسه بجر (قوله فيمعلق) عطف على قوله ويصدق وقوله به أي بالشرط  
 المذكور في الصور ط (قوله كقوله الى سنة الخ) في التاخر خاتمة عن المحيط ولو قال انت طالق  
 الى الليل أو الى شهر أو الى سنة أو الى الصيف أو الى الشتاء أو الى الربيع أو الى الخريف فهو  
 على ثلاثة أوجه اما ان ينوي الوقوع بعد الوقت المضاف اليه فيقع الطلاق بعد مضي  
 أو ينوي الوقوع ويجعل الوقت للامتناع فيقع للحال ولا تكون له اية اطلاق فيقع بعد الوقت  
 عندنا وللحال عند زفر قاسمه على ما اذا جعل الغاية مكانا كالى مكة أو الى بغداد فانه تبطل  
 الغاية ويقع للحال اه (قوله فيمعلق) لوجود حقيقة بجر (قوله وكذا الخ) اي فيمعلق  
 بالفعول فلا تطلق حتى تفعل بجر (قوله او في صلاتك) ولا تطلق حتى تركع وتسجد وقيل  
 حتى ترفع رأسك من السجدة وقيل حتى توجد القعدة تارخانية (قوله ونحو ذلك) كقوله  
 في مرضك او بوجهك فانه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كما في البحر ط (قوله لان الطرف  
 يشبه الشرط) من حيث ان الظروف لا يوجد بدون الطرف كما بشرط لا يوجد بدون الشرط  
 فيجعل عليه عند تعذر معناه أعني الطرف نهر (قوله تميز) الاولى تميز على أنه فعل ماض  
 جواب لو كما قال بعده فمعلق بصيغة الفعل وانما تميز لانه أوقع الطلاق للحال وعلمه بما ذكره فيقع  
 سواء وجد الدخول أو الحيض أولا رخصتي قلت وينبغي أن يعلق لوفى باللام التوقيت  
 كما في أقم الصلاة لولول الشمس (قوله ولو باليه معلق) لانهم لا ادعاء وقد أوقع عليها اطلاقا  
 ملصقا بما ذكره فلا يقع الا به وحتى (قوله وفي حيضك الخ) قال في المدايع واذا قال انت طالق  
 في حيضك او مع حيضك فبمعارات الدم تطلق بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لان كلمة في الطرف  
 والحيض لا يصلح ظرفا فيجعل شرطاً وكلمة مع لانه مقارنة فاذا استمر ثلاثين يوماً كان حيضاً من  
 حين وجوده فيقع من ذلك الوقت ولو قال في حيضك فمالم تحض وتطهر لا تطلق لان الحيضة  
 اسم للكمال وذلك بانصال الطهر بها ولو كانت حائضاً في هذه الفصول كلها لا يقع مالم تظهر  
 ونحيض أخرى لانه جعل الحيض شرطاً لوقوع والشرط ما يكون معدوماً على خطر الوجود  
 وهو الحيض المستقبلي لا الموجود في الحال اه قلت وينبغي الوقوع لوفى في مدة حيضك  
 الموجود تأمل وفي الجوهره ولو قال لها وهي حائض اذا حضت فهو على حيض مستقبلي فان  
 عني ما يحدث من هذا الحيض فيكونى لانه يحدث حالاً لا بخلاف قوله للحيض اذا حضت  
 ونوى هذا الحيض لا يحدث لانه ليس له أجزاء متعددة اه وفي الخاتمة قال الحائض اذا حضت  
 فانت طالق فهو على حيض مستقبلي ولو قال لها اذا حضت غدا فهو على دوام ذلك الحيض  
 الى غير الغد لانه لا يتصور حدوث حيضة في الغد فيجعل على الدوام وكذا اذا مرضت وهي  
 مريضة بغير لاف وقوله للصحة اذا حضت فيقع كما كتبت لان الصحة أمر بغير دوامه حكم  
 الابتداء كقوله لاقائم اذا حضت ولانها اذا حضت وللمملوك اذا ملكك والحيض والمرض  
 وان كان يعتد الان الشرع لماء على بالجملة أحكاماً لا تتعلق بكل جزء منه فلهذا جعل الكل  
 شياً واحداً اه (قوله وفي ثلاثة أيام تميز) لان الوقت يصلح ظرفاً لكونها طالقاً وقطعت

لا قضاء (لو قال عذبت اذا)  
 دخلت او اذا (ابست او)  
 اذا مرضت) ونحو ذلك  
 فتعلق به كقوله الى سنة  
 او الى راس الشهر او  
 الشتاء (واذا دخلت مكة  
 تعلق) وكذا في دخولك  
 الدار أو في لبسك ثوب  
 كذا أو في صلاتك ونحو  
 ذلك لان الطرف يشبه  
 الشرط ولو قال لا دخولك  
 او لم تحض ولو باليه  
 تعلق وفي حيضك وهي  
 حائض حتى تحض أخرى  
 وفي حيضك حتى تحض  
 وتطهر وفي ثلاثة أيام تميز  
 وفي مجي ثلاثة أيام تميز

في وقت طاعت في سائر الاوقات بجر (قوله مجي الثالث) لان المجي منه لم يصح ظرفاً  
 فصار شرطاً بجر (قوله لان الشروط تعتبر في المستقبل) اه اقوله سوى يوم حاضه فان  
 مجي اليوم عبارة عن مجي أول جزئه يقال جاء يوم الجمعة كما طلع الفجر واليوم الاول قد مضى  
 أول جزئه أفاده في البحر ومفاده ان هذا فيما لو حاضت في سائر الاوقات ولو قال في الليل انت  
 طالق في مجي ثلاثة أيام طاعت كما طلع الفجر من اليوم الثالث ولو قال في مضي ثلاثة أيام ان  
 قال ذلك ايلا طاعت بفروب شمس الثالث كذا في بعض نسخ الجامع وفي بعضها لا تطلق  
 حتى تضي ساعة حاضه من الليلة الرابعة وهكذا ذكره القديري اه (قوله لغو) لان  
 التكليف رفعت فيه وانما لم يميز لانه جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصلح للايقاع  
 الا انه منع مانع من ايقاعه فيه ط (قوله وقوله تميز) لان القلبية طرف متسع فيصدق  
 بمجرى التكلم ط (قوله ان رفع الخ) الفرق أنه على الرفع يكون لغو المرأة فكان فاصلاً  
 وعلى النصب يكون لغو الطائفة فلم يكن فاصلاً نهر عن المحيط أي واذا لم يكن فاصل  
 أجنبي لم يكن قوله في دخولك مستقفاً بل يتعلق بطاقتي فيتعدي به (قوله وسأل الكسائي عمداً  
 الخ) أشار به الى رد ما ذكره ابن هشام في المغني من الباب الاول من بحث اللام انه كتب الرشيد  
 الى أبي يوسف بسأله عن ذلك فقال هذه مستثناة من قوله لا آمن من الخطا ان قلت فيها  
 فسالت الكسائي فقال ان رفع ثلاث طاعات واحدة لانه قال انت طالق ثم أخبر ان الطلاق  
 التام ثلاث وان نصبها اطلقت ثلاثاً لان معناه أنت طالق ثلاثاً وما بينهما جلة معقوضة اه ملخصاً  
 قال في الفتح وهو بعد كونه غلطاً بعد عن معرفة مقام الاجتهاد فان من شرطه معرفة العربية  
 وأساسها لان الاجتهاد يقع في الأدلة الشرعية العربية والذي نقله أهل الثبوت من هذه المسئلة  
 عن قرأ القوي حين وصلت خلافه وان المرسل الكسائي الى محمد بن الحسن ولا دخل لابي  
 يوسف أصلاً ولا للرشيد ولما قام ابي يوسف أجل من ان يحتاج في مثل هذا التركيب مع امامته  
 واجتهاده وبراعته في التصرفات من مقتضيات الالفاظ في المبسوط ذكر ابن جماعة ان  
 الكسائي بعث الى محمد بن قنبر فدفعهما الى فقر أنها عليه فكتب في جوابه ما مر فاستحسن  
 الكسائي جوابه اه وذكر ح عن حاشية المغني للجلال السيوطي ان هذا هو المروي  
 في تاريخ الخطيب البغدادي (قوله فان ترفق الخ) بعد هذين البيتين بيت ثالث وهو قوله  
 فيبقى بها أن كنت غير رفيعة . وما لا مري بعد الثلاث مقدم  
 قال في التمر وفي شرح الشواهد للجلال الرقي ضد العنف يقال رفق بفتح الفاء رفق بضمها  
 والخرق بالضم وسكون الراء الاعم من خرقي بالكسر يخرق بالفتح خرقي بالفتح الخاء والراء وهو  
 ضد الرفق وفي القاموس أن ماضيه بالكسر كفرح وبالضم ككرم وأمين من اليمين وهو البركة  
 واشام من الشوم وهو ضد الأمين وذكر ابن يعيش ان في البيت الثاني حذف الفاء والمبتدأ أي  
 فهو آق وان فعلية واللام مقدرة أي لاجل كونك غير رفيعة والمقدم مصدر مجي من قدم  
 بمعنى تقدم أي ليس لاحد تقدم الى العشرة والالفه بعد غم الثلاث اذهب انما الفرقه  
 (قوله فان طلاق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل ط (قوله والطلاق عزيمة) أي معزوم  
 عليه ليس بلغو ولا لعب نهر (قوله وتعلمه في المغني) حيث قال اقول ان الصواب

مجى الثالث سوى يوم  
 حاضه لان الشروط تعتبر  
 في المستقبل ويوم القيامة  
 لغو وقوله تميز في طائفة  
 طائفة حاضه في دخولك  
 الدار ان رفع حاضه تميز  
 وان نصبها تعلق وسأل  
 الكسائي عمداً عن قال  
 لاهراته  
 فان ترفق يا هذا فارفق ايمن  
 وان تخرق يا هذا فالتخرق  
 اشام  
 فان طلاق والطلاق عزيمة  
 ثلاث ومن يخرق أعني وأظلم  
 كم يقع فقال ان رفع ثلاثاً  
 فواحدة وان نصبها ثلاث  
 وعماه في المغني وفيما علقناه  
 على الملتقى

مطلبه  
 في قول الشاعر فان طلاق  
 والطلاق عزيمة



ان كلام من الرفع والنصب محقق لوقوع الثلاث والواحدة اما الرفع فلان في والطلاق اما  
 لجواز الجنس **زيد الرجل** اي هو الرجل المعتق واماله هـ الذي كرى اي وهذا الطلاق  
 المذكور عزيمة ثلاث فعلى العهدة تقع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة واماله النصب فانه  
 محقق ان يكون على المفعول المطلق فيقتضى وقوع الثلاث اذ المعنى فانت طالق طلاقا ثلاثا  
 ثم اعترض من مابقوله والطلاق عزيمة وان يكون حال من المنة في عزيمة واحدة فلا يلزم  
 وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا بل يقع ما نواه هذا ما يقتضيه اللفظ  
 والذي اراده الشاعر الثلاث اقوله فيب في جم الخ اه وذ كرى فيفتح ان الظاهر في النصب  
 المفعول المطلق وفي الرفع العهد الذي كرى فيقع الثلاث ولذا ظهر من الشاعر انه اراده (قوله)  
 وبقوله انت الخ) هذا عهده في الهداية وغيره فاصلا في اضافة الطلاق الى الزمان (قوله) يقع  
 عند طلوع الصبح اي الفجر الصادق لا الكاذب واسكونه اخص من الفجر عبره ووجه الوقوع  
 عند طلوعه انه وصفها بالطلاق في جميع الغد فيعين الجزء الاول لعدم المزاحم بجر (قوله)  
 وصح في الثانية العصر) لانه وصفها به في جز منه بجر (قوله) اي آخر النهار) تفسير مراد  
 والظاهر انه لو اراد وقت الضحوة والزوال صدق كذلك ط (قوله) قضاء) وقال لا نصم  
 كالاول ولا خلاف في صحته فانه مادية والفرق له عموم متعلق بما يدخوله امة مرة لا لغو ظاهرا  
 للفرق لغة بين صمت سنة وفي سنة وشرا عاين لا صوم من عمرى حيث لا يبر الا بصوم كله وفي عمرى  
 حيث يبر ساعة وبين قوله ان صمت شهر افعده حر حيث يقع على صوم جميعه بخلاف ان صمت  
 في هذا الشهر حيث يقع على صوم ساعة منه كافي للابطال فنية جز من الزمان مع ذكره امانة  
 الحقيقة ومع حذفه امانة تخصيص العام فلا يصح قضاء وهذا بخلاف ما لا يتجزى الزمان في  
 حقه فانه لا فرق فيه بين الحذف والاثبات كصمت يوم الجمعة او في يومها وعامة في البصر والنهر  
 قلت وكذا لا فرق بينهما فاما ما تجزى زمانه مع العلم بعدم قوله مثل كات يوم الجمعة او في يومها  
 (قوله) او في شعبان) فاذا لم تكن له نسبة طلقت حين تغيب الشمس من آخر يوم من رجب وان  
 نوى آخر شعبان فهو على الخلاف فتح (قوله) اعتبر اللفظ الاول) فيقع في اليوم في الاول  
 وفي غـ في الثاني لانه ذكر اللفظ الاول ثبت حكمه تفضيل في الاول ونعاقب في الثاني فلا يحفل  
 التفسير بذكر الثاني لان المنجز لا يقبل التعاقب ولا المعاقب التخيير نهر (قوله) ولو عطف الخ)  
 قال في التبيين لان المعطوف غير المعطوف عليه غير انه لا حاجة لنا الى ايقاع الاخرى في الاولى  
 لا مكان وصفها غدا بطلاق واقع عليه اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان اه ح (قوله)  
 كقوله انت طالق بالليل والنهار) اي فانه يقع واحدة اذا كانت هذه المقالة في الليل وكذا في اول  
 النهار واخره ان كانت هذه المقالة في اول النهار ح (قوله) وعكسه) بالجر عطف على دخول  
 الكاف يعني اذا قال انت طالق بالنهار والليل او آخر النهار وأوله طلقت فنتين اذا كانت هذه  
 المقالة بالليل والاول النهار ايضا فلو كانت هذه المقالة بالنهار او آخر النهار انه كس الحكم في الكل  
 كافي البصر ح قلت وهذا اذا بصرح في المعطوف باللفظ في الثاني الذخيرة ولو قال لا انت  
 طالق في ليلك وفي نهارك او قال نهارك انت طالق في نهارك وفي ليلك طلقت في كل وقت تطليقة  
 فان نوى واحدة دين لانه بمقتضى لفظه يجعل لفظ في على معنى مع (قوله) او اليوم ورأس الشهر)

مطلب  
 في اضافة الطلاق الى الزمان  
 (و) بقوله (انت طالق غدا  
 او غدا) عند طلوع  
 الصبح ومعنى في الثانية  
 العصر) اي آخر النهار  
 (قضاء) وصف فيه مادية  
 ومنه انت طالق شعبان  
 او في شعبان (وفي انت  
 طالق اليوم غدا او غدا  
 اليوم اعتبر اللفظ الاول)  
 ولو عطف بالواو يقع في  
 الاول واحدة وفي الثاني  
 فنتان كقوله انت طالق  
 بالليل والنهار او اول النهار  
 واخره وعكسه او اليوم  
 ورأس الشهر والاصل انه  
 متى اضاف الطلاق لوقتين

اي فدية واحدة ولو قال رأس الشهر واليوم فنتان فكان الاولى تقديمه على قوله وعكسه كما  
 لا يخفى (قوله) كائن ومـ مستقبل) كالיום وغدا واما الماضي والكائن كأمس واليوم فنية كلام  
 اني قرياني الشرح وفي الثانية قال لها في وسط النهار طالق اول هذا اليوم وآخره  
 فنية واحدة ولو عكس فنتان لان الطلاق الواقع في آخر اليوم لا يكون واقعا في اوله فيقع  
 طلاقان (قوله) انت طالق اليوم وبه غدا طلقت فنتين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف واهل  
 وجهان اليوم وغدا بفترة وقت واحد لدخول الليل فيه بخلاف وبه غدهما كوقتتين  
 لان ترك يوم من البين قرينة على ارادته قطعا آخر في بهد الفد كما ياتي في سائر ما يؤيد له لكن  
 يشكك عليه وقوع الواحدة في اليوم ورأس الشهر الا ان يجاب بان المراد ما اذا كان الحلف في  
 آخر اليوم من الشهر فلا يوجد فاصل تامل (قوله) طاعة واحدة للسنة والآخرى في الفد) اما في  
 قوله انت طالق اليوم واذا جاء غـ فلان الجبي مترط معطوف على الايقاع والمهطوف غير  
 المهطوف عليه والموقع للسنة لا يكون متعلقا بشرط فلا بد وان يكون المتعلق طاعة أخرى  
 فان لم يذكر الوال لا تطاق الا بطولع الفجر فتوقف المنجز لا اتصاله بغير الاول بالآخر كذا في البصر  
 واما في قوله انت طالق لابل غدا فانه اراد بالاضراب ابطال المنجز ولا يمكنه ابطاله ويقع بقوله  
 بل غدا أخرى ح (قوله) فلفظ الشك) هذا قول الامام والثاني آخر او قال محمد والثاني أولا  
 نطابق رجعية لانه ادخل الشك في الواحدة فبقى قوله انت طالق ولهم ان الوصف متى قرن بذكر  
 الهمد كان الوقوع بالعدد دليل ما أجبه واعليه من انه لو قال لغير المدخول به انت طالق ثلاثا  
 وقعن ولو كان الوقوع بالوصف لا يحد كالثلاث نهر وقيد بالعدد دلالة لو قال انت طالق أولا  
 لا يقع في قولهم لانه ادخل الشك في الايقاع وكذا انت طالق الا لانه استثناء وكذا انت طالق  
 ان كان او ان لم يكن أو لولا لانه شرط والايقاع اذا لحقه استثناء أو شرط لم يبق ايقاعا بجر وقام  
 فروع المسئلة فيه (قوله) المسئلة متناهية للايقاع أو الوقوع) نشر مرتب ح اي لان موته متناهية  
 لا يطاق الطلاق منه وموته متناهية لوقوعه عليه (قوله) كذا انت طالق الخ) لانه استثناء الطلاق  
 الى حالة موهودة متناهية الى الكية الطلاق فـ كان حاصله انكار الطلاق بلفظ ولانه حين تعذر  
 نصيبه انشاء ممكن نصيبه اخبارا عن عدم النكاح اي طالق أمس عن قيد النكاح اذ لم تنكح  
 بعد ادع عن طلاق كان لها ان كان اه فتح وقيد بكونه لم يعاقب بالترجيح لانه لو علق به كانت  
 طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجتك أو انت طالق اذا تزوجتك قبل ان تزوجك ففتح ما يقع عند  
 التزوج اتفاقا وتلفوا القبلية وان آخر الجزاء كان تزوجتك فان طالق قبل ان تزوجك لم يقع  
 خلافا لابي يوسف لان القاء بجهت الشرطية والمعاق بالشرط كالمنجز عند وجوده فصار كأنه  
 قال بعد التزوج انت طالق قبل ان تزوجك وعامة في البصر (قوله) ولو نكحها قبل أمس الخ)  
 لم ارعها ونكحها في أمس ومقتضى قول الفتح المذكور اتفاقا ولانه حين تعذر نصيبه انشاء الخ  
 أنه يقع لانه لم ينعـ ذر تامـل ثم رأيت التصريح بالوقوع في شرح درر البصائر حيث قال ولو  
 تزوجها فيه او قبله تجزى (قوله) لان الانشاء في الماضي انشاء في الحال) لانه ما أشبه الى حالة  
 متناهية ولا يمكن نصيبه اخبار الكذب وعدم قدرته على الاسناد فكان انشاء في الحال وعلى  
 هذه النكتة حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدوبال الوقوع وحكم أكثرهم بعدمه

كائن ومـ مستقبل بغير  
 عطف فان بدأ بالكائن  
 اتحد أو بالمتقبل تعـ د  
 وفي انت طالق اليوم واذا  
 جاء غدا أو انت طالق لابل  
 غدا طلقت واحدة للسنة  
 وأخرى في الفد (انت  
 طالق واحدة أولا أو مع  
 موت أو مع موتك لغو)  
 اما الاول فلفظ الشك  
 واما الثاني فلاضافته  
 لمسألة متناهية للايقاع  
 أو الوقوع) كذا انت طالق  
 قبل ان تزوجك أو أمس  
 (نكحها اليوم)  
 ولو نكحها قبل أمس  
 وقع الآن لان الانشاء  
 في الماضي انشاء في الحال  
 ولو قال أمس واليوم



وعامة في الفتح والبصر والامر وقد مرنا الكلام عليها متوفي اول الطلاق (قوله تعدد) لان  
 الواقع في اليوم لا يكون واقعا في الامس فاقضى اخرى بصر عن المحيط قال في النهر انت  
 خير بان العلة المذكورة في الامس واليوم تأتي في اليوم والامس فتدبر في الفرق بينه ما فانه  
 دقيق على انه مقتضى الاصل اي المتقدم قريبا وقوع واحدة في الامس واليوم لانه بدأ بالكل  
 اه تأمل (قوله وقيل بعكسه) جزم به في الخاتمة وقال في الذخيرة عازيا الى المتيقن انت طالق  
 امس واليوم يقع واحدة وفي عكسه ثقتان كانه قال انت طالق واحدة قبلها واحدة اه قال  
 ح وهذا هو الحق لان ايقاعه في الامس ايقاع في اليوم كما قال المقدسي (قوله وكان معهودا)  
 اي الجنون ولو باقامة ينة عايه (قوله كان افوا) لان حاصله انكار الطلاق كما مر (قوله)  
 لا قراره بجريته) علة للصورتين الثلاث ط (قوله قبل موتك ط) مثله قبل موتك ط (قوله لا تتفاه  
 الشرط) اعترض بان الموت كائن لا محالة فليس بشرط ولا في معناه بل هو معرف لا وقت المضاف  
 اليه الطلاق ولا يقع مستند الوفاة بعد الشهر من خلاف القدوم كما ياتي واجاب الرحبي  
 بان المراد لا تتفاه بشرط صحة الاستناد لان شرطه وجود زمان يستند اليه الوقوع قبل الموت  
 وهو المدة المعينة اه قلت على ان الشرط ليس هو الموت بل مضي شهرين بعد الحلف وهذا  
 محتمل الوقوع وعدمه فاذا لم يمت لم يوجب الشرط فان قيل يمكن تركه من ذلك من الماضي  
 كانت طالق امس قلت هنا محتمل ان يموت بعد شهرين فاعتبر حقيقة كلامه بخلاف الامس  
 تأمل (قوله مستند الاول المدة) هذا قول الامام وعندهم ايقاع عند الموت مقتصر او قد اتفقت  
 اهلية الايقاع او الوقوع فيا فوفقوله لا عند الموت رد لقوله ما روي (قوله وفائدة انه لا ميراث  
 لها الخ) اعترضه الشر بلائي بما حصله ان عدم ميراثه ابناء على امكان انقضاء العدة بشهرين  
 ضعيف والصحيح المقتضى بانه اتم اربعة ايام عند الامام على وقت الموت فترته نص عايه في شرح  
 الجامع الكبير اذ لا يظهر الاستناد في الميراث كما في الطلاق لانه من ابطال حقه ما وقع  
 فوجهه غير ظاهر لان عدة زوجة الفار اربعة الاجلين وبعض ثلث حوض في شهرين حقيقة  
 لا تقتضي عدتها وحي شهران وعدة ايام لا تمام اربعة الاجلين فترته فكيف تمنع بامكان الثلاث  
 في شهرين اه واوضحه الرحبي بان الطلاق يقع عنده مستند الاول المدة فان كان في امر ايضا  
 الى الموت فقد تحقق الفرا منه والاف كذلك لانه لا يعلم وقوع طلاقه الا بموته وتعاق حقه باجماله  
 ولا ياتي موته بعد العدة لانما يجب بالموت عنده على الصحيح لانها لا تثبت مع الشك في وجود  
 سيم او على الضعيف من انه تستند الى حين الوقوع فانما تكون بابه د الاجلين لا بعد ثلاث  
 حوض في شهرين ولو سلم فلا بد من تحقق ذلك بان تفرق بانها حاضرت ثلاثا لا بعض الشهرين بل  
 ولا بعض السنة والسنتين فاذكره المصنف تبعا للدر لا ينطبق على قواعد الفقه بوجه فليجيبه  
 له اه (قوله بشهرين ثلاث حوض) الباء الاولى للعدية المتعلقة بتقضي والثانية لامصاحبة  
 في موضع الحال من شهرين فافهم (قوله انت طالق كل يوم) قال في البحر وعما تفرع على حذف  
 في واثباتها لو قال انت طالق كل يوم تقع واحدة عند اثنتي الثلاث وقال زفر في ثلاث في ثلاثة  
 ايام ولو قال في كل يوم طلقت ثلاثا في كل يوم واحدة اجماعا كما لو قال عند كل يوم اركبها مضي يوم  
 والفرق لنا ان في الطرف والزمان انما هو ظرف من حيث الوقوع فيلزم من كل يوم فيه وقوع

تعدد وبكسه تعدد وقيل  
 بعكسه (ارانت طالق قبل  
 ان اخلق او قبل ان تخلق  
 او طلقتك واطامبي اوانتم)  
 او يحنون وكان معهودا  
 كما ان افوا (بخلاف)  
 قوله (انت حر قبل ان  
 انت قريك اوانت حر امس  
 وقد اشترى اليوم فانه يعتق  
 كما يعتق (لو اقرع به  
 ثم اشترى) لا قراره بجريته  
 (انت طالق قبل موتك  
 بشهرين اذ اكثر ومات  
 قبل مضي شهرين لم تطلق)  
 لا تتفاه الشرط (وان مات  
 بعد طلق مستندا)  
 لا اول المدة لا عند الموت  
 (وفائدة انه لا ميراث لها)  
 لان العدة قد تنقضي  
 بشهرين ثلاث حوض  
 (قال لها انت طالق كل يوم)

تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه الاتصاف بالواقع فلو نوى ان تطلق كل يوم تطليقة اخرى صحت  
 نيته اه (قوله او كل جمعة) محله ما اذا نوى كل جمعة قربانها على الدهر او لم تكن له نيته وان  
 كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تبين بثلاث ط عن البحر  
 وحاصله ان نوى بالجمعة الاسبوع واطلق فواحدة وان نوى اليوم المخصوص فثلاث لو جرد  
 القاصد بين الايام كما تبضح قريبا (قوله او رأس كل شهر) الصواب حذف رأس في الذخيرة  
 والهذنية والتاخرية أنت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة ولو قال  
 أنت طالق كل شهر طالقت واحدة لان في الاول بينه ما فصل في الوقوع ولا كذلك الثاني  
 اه أي لان رأس الشهر اوله فبين رأس الشهر ورأس الاخر فاصل فاقضى ايقاع طائفة  
 في اول كل شهر ونظيره ما مر عن الخاتمة في أنت طالق اليوم وبه عد بخلاف قوله في كل شهر  
 فان الوقت المضاف اليه الطلاق متصل فصار بمنزلة وقت واحدة فكان الواقع في اوله واقعا  
 في كاه ونظيره أنت طالق اليوم وغدا هذا ما ظهر لي (قوله فان نوى كل يوم) أي نوى ان يقع  
 تطليقة في كل يوم أو في كل جمعة أي اسبوع وكذا لو نوى بالجمعة يومها المخصوص كما مر (قوله)  
 ارقال في كل يوم) لانه جعل كل يوم ظرفا لوقوع نيته عدد الواقع (قوله وفي الخلاصة الخ) كذا  
 وقع في البحر وتبعة الشاوح وفيه قصر بقرينة زيادة لفظة يوم فان عبارة الخلاصة أنت طالق مع  
 كل تطليقة بدون لفظة يوم وحقيقة فلا يناقض قوله او مع فافهم (قوله فتطلق الاخرى) أي  
 مستند اعنده ومقتصر اعندهما فتح قال المقدسي قلت فيلزمه العقر ولو طمها بين ما لو كان  
 باثنا ويراجع لور جعيا ولو قال نظيره لاحدى أمته فالحكم كذلك فليتامل اه وقوله بينهما  
 أي بين الحلف والموت (قوله لو جرد شرطه) أي المعنوي وهو طول العمر وقوله جرد أي  
 حين اذ ماتت الاخرى قبلها ط وهو دامي على ان المراد باطول كما مر من تأخرت حياتها  
 عن حياة الاخرى لان زاده رها من حين المولد الى حين الوفاة على غير الاخرى والافقه  
 تكون التي ماتت أولا أطول عمرا من الاخرى كأن ماتت الاولى في سن السبعين مثلاً وكانت  
 الاخرى في سن العشرين فلو كان المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يزيد سنها على السبعين وكل  
 من المعنيين مستعمل في العرف والا قرب للمراد هنا تعبير الفتح وغيره بقوله أطول كما حباة  
 فان المتبادر منه من تأخرت حياتها عن حياة الاخرى فكان الاولى له منصف التعبير به (قوله)  
 وقع الطلاق مقتصرا) وقال زفر مستندا وان قال قبل موت زيد بشهر وقع مستندا عند أبي  
 حنيفة وقال مقتصرا على الموت وفائدة الخلاف تظهر في اعتبار العدة فعند أبي حنيفة تعتبر  
 من اول الشهر فلو كان وطمها في الشهر يصير من اجماع ان كان الطلاق جعيا ولو كان ثلاثا  
 ووطمها فيه غرم العقر وعندهم ما تعتبر العدة من الحال ولا يصير من اجماع ولا يلزمه عقر وقيل  
 تعتبر العدة من وقت الموت اتفاقا احتياطا ولو مات زيد قبل تمام الشهر لا تطلق اعدته شهر قبل  
 الموت ولو مات بعد العدة فيما اذا طلقها في أثناء الشهر ثم وضعت حملها ولم تكن قد دخل بها  
 فلم يقب عدة لا يقع اهدم الحمل اذ المستعمل ثبت للحال ثم يستند كذا في الجامع الكبير  
 والاشير والفرق لا يبيح حنيفة بين القدوم والموت ان الموت مع صرف الحول لا يقتصر على  
 المعرف كما لو قال ان كان زيد في الدار فانت طالق فخرج منها آخر النهار طالقت من حين تكلم

او كل جمعة او رأس كل شهر  
 (ولانية تفصح واحدة) فان  
 نوى كل يوم أو قال في كل  
 يوم أو مع أو عند أو كلما  
 مضي يوم يقع ثلاث في أيام  
 ثلاثة والاصل انه متى ترك  
 كلمة الظرف اقتصر دولا  
 تعدد وفي الخلاصة أنت  
 طالق مع كل يوم تطليقة  
 وقع ثلاث للعال (قال  
 أطول كما مر طالق  
 الآن لا تطلق حتى تموت  
 احداها فانتطلق الاخرى)  
 لو جرد شرطه حينئذ  
 (قال أنت طالق قبل قدوم  
 زيد بشهر فمقتصر)  
 وقع الطلاق مقتصرا







(قوله مع الوصل) فلو كان مفصولا وقع المخبر والمعاق بحر (قوله فقط) أي دون المعاقفة وفائدة وقوع المخبر دون المعاقفة أن المعاق لو كان ثلاثا وقعت واحدة بالمخبر فقط بحر قلت بل تظهر فائدة وان كان المعاق واحدة حيث لم تقع المعاقفة أيضا بل هذه فائدة تبيح الواحدة موصولا فإنه لا يافقه الواحدة موصولا لوقع الثلاث المعاقفة أمالو كان المعاق واحدة فلا فرق بين تبيح الواحدة وعدمه لا على قول زفر إلا في فاتهم (قوله استصمانا) والقياس أن يقع المضاف والمخبر جميعا إن كانت مذكولا به والادّعاء المضاف وحده وهو قول زفر لأنه وجد زمان لم يطلقها فيه وإن قل وهو زمان قوله أنت طالق قبل أن يفرغ منه وجه الاستصمان أن زمان البر مستغنى بدلالة حال الخلاف لأن مقصوده باليمين البر ولا يمكن الإيجاع لهذا القدر مستغنى وغناه في الفتح (قوله لان التطبيق المقيّد) أي بقوله على أنه يدخل تحت المطلق أي الذي في قوله لم أطلقك فإنه صادق بالمقيد وغيره فإذا وجد التطبيق ولو مقيدا انعدم شرط الحنفية وهو عدم التطبيق (قوله والاصل ان اليوم الخ) قيد باليوم لان الليل لا يستعمل لمطلق الوقت بل هو اسم اسود الليل وضعا وعرفا فلو قال ان دخلت ليلا لم يطلق ان دخلت ثم ارا اما لفظ اليوم فيطلق على بياض النهار حقيقة انفا فاقبل وعلى مطلق الوقت حقيقة أيضا فيكون مشتركا وقيل بجازا وهو الصحيح لان الجازا أولى من الاشتراك أي لعدم احتياجه الى تذكر الوضع والمشهور ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس والممار من طلوعها الى غروبها ولو نوى باليوم بياض النهار صدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه فيصدق وان كان فيه تحقير على نفسه ذكره الزياي ثم اليوم انما يكون لمطلق الوقت فيما لا يمتد اذا كان منكرا فلو عرف بالانقضاء لكان ضروريا مثل لا كل اليوم فإنه يكون ليلا بياض النهار وغناه في البحر وما في النهر من انه لو خرج الفرع المذكور على أن الكلام عما يمتد لا يستغنى عن هذا التقييد فيه نظرا لانه يقتضي دخول الليل على القول بان الكلام لا يمتد مع ان اليوم معروف بالبعد الحضورى فكيف يكون غيره فالقول ما في البحر نعم قد يدخل الليل اذا اقترن المعروف بما يدخله كما في أمرك يبدل اليوم وغدا في الجامع الصغير دخلت فيه الليلة قال في التلويح وليس مبنيا على ان اليوم لمطلق الوقت بل على انه بمنزلة أمرك يبدل يومين وفي مثله يستتبع اسم اليوم الالية بخلاف أمرك يبدل اليوم ويغد غدا فان اليوم المنفرد لا يستتبع ما ياراه من الليل اه (قوله متى قرن بفعل عند الخ) المراد بالمتد ما يصح ضرب المدة كالسفر والركوب والصوم وتخيير المرأة وتوفيض الطلاق وما لا يمتد به كالتزوج والتفريق والكلام والمعاق والدخول والخروج بحر فيقال ليست النوب يومين وركبت النورس يوما بخلاف قدمت يومين ودخلت ثلاثة أيام تلويح وذكر بعض محسبه أن المراد بامتداد اللبس والركوب امتداد بقائهم ما يجازوا الفريضة التقييد باليوم لا أصله ما أي لان حقيقة الركوب الحركة التي يصير بها فوق الدابة واللبس جعله لثوب على يده وذلك غير عند وأشار الشارح بقوله يستوعب المدة الى ما في شرح الوفاية من أن المراد امتداد يمكن أن يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك انه يمتد زمانا طويلا لكن لا بحيث يستوعب النهار اه ويرى في الهداية بان التكلم غير عند وقال في البحر انه الحق وجزم

الهندى في شرح المفتى بأنه عند جعل ما في الهداية ظاهرا لبعض المشايخ ووجهه أيضا في الفتح وعليه فلا حاجة الى تقييد الامتداد بنهار بل هو مبني على القول الاول كما حققه صاحب النهر والمقدمي ويشير اليه قول التلويح ما يصح ضرب المدة له نامل وأشار بقوله كالامر باليد الى أن المراد بالفعل الممتد المظروف أي العامل في اليوم لا الذي أضيف اليه اليوم فإنه لا عبرة بامتداده وعدمه عند المحققين لانه وان كان مظهروا أيضا لكانه ذكر التبيين الظرف والمقصود بذكر الظرف انما هو افادة وقوع العامل فيه وحاصله ان الصور اربع لانه قد يكون المضاف اليه ومظروف اليوم عما يمتد كما أمرك يبدل يومين يركب زيد وقد يكونان من غير الممتد كانت طالق يومين بغيره في هذين لافرق بين اعتبار المضاف اليه او المظروف وقد يكون المظروف يمتد او المضاف اليه غير يمتد كما أمرك يبدل يومين بغيره أو بالعكس كانت سريوم يركب زيد وفي هذين يظهر الفرق واتفقوا فيه ما على اعتبار المظروف فاذا قدم زيد او ركب ليلا لا يكون الامر به لا يعتق العبدان فادّوا وقع في كلام بعضهم أن الاعتبار المضاف اليه لكنه لم يعتبره في هذين بل اعتبره في الاولين وقد علمت انه لا فرق فيه ما بين اعتبار المضاف اليه او المظروف فعلى هذا لا خلاف في الحقيقة كافي الكشف والتلويح وغيرهما وبه رد على من سلك الخلاف وعلى ما في الزياي وشرح الوفاية من ترجيح اعتبار الممتد منهما كما في البحر ثم اعلم ان ما ذكر من الاصل انما هو عند الاطلاق والطلاق عن الموانع فلا يمنع محض انتمه للقريضة فكثيرا ما يمتد الفعل مع كون اليوم لمطلق الوقت مثل ادكوا يومياتكم العدو واحسنوا الظن باقعة يومياتكم الموت وبالعكس مثل أنت طالق يوم يصوم زيد وأنت سريوم تكسف الشمس افاده في التلويح (قوله كايقاع الطلاق) أشار به الى أن قولهم الطلاق مما لا يمتد المراد به ايقاعه لا كون المرأة طالق لانه يمتد بل هو أمر مستعرا لفائدة في تعليل الظرف به كما افاده صدر الشريعة والحاصل ان المراد انشاء الطلاق وهو لا يمتد بل ينقض بمجرد صدوره لا أثر وهو كونه طاقا (قوله أو يرى) بخلاف أنت بر بثة فإنه يقع به البائن كما يأتي في الكتابات افاده ح (قوله ليس بشئ) لان محلبة الطلاق فائتة باليه فلاضافة اليه اضافة الى غير محله فينفرد ثم ولهذا لم يملكها الطلاق فطالقه لا يقع بحر (قوله أو أنا عليك حرام) الاولى وأنا بالوارد كافي بعض النسخ (قوله لان الابانة) أي لفظها موضوع لازالة الوصلة النكاح من البون وهو الفصل وكذا يقال في التحريم (قوله وهو ما مشترك) يقع الرامنيا للجهول أي الوصلة والتحريم مشتركان بين الزوجين أو بكسرهما مبنيا للمعلوم أي الزوجان مشتركان في الوصلة والتحريم (قوله حتى لو لم يقل الخ) أي بان قال أنا بائن أو أنا حرام ثم الاولى أن يقول ولو لم يقل لانه محذور التقييد بمنك وعليك كافي البحر ط ويوجد في بعض النسخ ولو لم يدون حتى (قوله لم يقع بخلاف الخ) قال في التبيين والفرق أن اليمين أو الحرام اذا كان مضافا اليه انعين لازالة ما بينهما ما من الوصلة والحل واذا أضيف اليه لا يتعين لجواز أن تكون له امرأة أخرى فيد بقوله أنا بائن منها أو حرام عليها اه ح (قوله اذا نوى) هذا القيد جار في أنت حرام على أصل المذهب أما في الفتوى فيقع بلائيه كما يأتي في الايلاء اه ح (قوله وان لم يقل حتى) رد على ما في خزانة الاكل ٣ لاني عبد الله الجرجاني حيث ذكر انه اذا لم يقل حتى

كايقاع الطلاق فإنه لو قال طالق شهر كان ذكر المدة لغوا وطلاق الصال (أنا منك طالق) أو يرى (ليس بشئ ولو نوى) به الطلاق (وتبين في البائن والحرام) أي أنا منك بائن أو أنا عليك حرام ان نوى لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم لازالة الحل وهما مشتركان فنصح الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك أو عليك لم يقع بخلاف أنت بائن أو حرام حيث يقع اذا نوى وان لم يقل حتى

خزانة الاكل اسم كتاب في ست مجلدات تصنيف أبي عبد الله يوسف بن علي ابن محمد الجرجاني ونسب لابي الليث والصحيح انه لهذا كذا في نياج التراجم للعلامة قاسم اه ح

(وقى) قوله (أنت طالق) عالم أطلقك أنت طالق مع الوصل (بقوله عالم أطلقك) (طالقت) المخبرة (الابانة) فقط استصمانا (فرع) قال ان لم أطلقك اليوم ثلاثا خيلته أن يطلقها على ألف ولا تقبل المرافة فان مضى اليوم لا تطلق به يبقى خاتمة لان التطبيق المقيّد يدخل تحت المطلق (أنت طالق يوم أتزوجك فتكفها ليل الحنفية بخلاف الامر باليد أي أمرك يبدل يومين بغيره) فقدم ابيلا لم تغير ولو نهارا بقى للفرد والاصل أن اليوم متى قرن بفعل يمتد يستوعب المدة بآديه انما كالا مبر باليد فإنه يصح جعله بيدها يوما ونهارا فمتى قرن بفعل لا يستوعب بآديه مطلق الوقت

مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل يمتد



يكون باطلا وهو محله في الصورة المذكورة بعد كما أوضحه في البصر عن القنية (قوله نعم الخ) قال في البصر والحاصل انه اذا اُضيف الحرمة او البيئونة اليها كانت بائنا أو حرام وقع من غير اضافة اليه وان اُضيف الى نفسه كان حرام أو بائنا لا يقع من غير اضافة اليها وان خبرها فأجاب بالحرمة أو البيئونة فلا بد من الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أنا حرام عليك أنت بائنا مني أما بائنا منك (قوله بلانية) في حال الغضب وغيره تاتر خائصة ومقتضاه انه طلاق صريح وفيه نظر وفي كتابات الجوهره أنابري من نكاحك يقع ان نوى في أنابري من طلاقك لا يقع لان البرائة من الشيء تركله اه (قوله لانه شرط) لانه عاق التطبيق بالاقتناع غير انه عبر عنه بالعق مجازا من استعارة الحكم للعلة والمعاق يوجد بعد الشرط فتطلق وهي سرة وهذا لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وللحكم تعاق به والمذكور به هذه الصفة وأوردان كلمة مع القرآن فيكون منافيا للمعنى الشرط وأجيب بأنهم قد نذكروا للمناخر تنزيلا له منزلة المقارن الحق وقومه ومنه ان مع العسر يسرا وصير اليه هنا ما وجب هو وجود معنى الشرط لها وقسمه في النهر (قوله بين جنسين) كالطلاق والعناق والعسر واليسر ما (قوله يحل محل الشرط) في كانه قال ان اعتقك فتكون مع معنى بعد ح (قوله ولو عاق الخ) أي عاق الزوج والسيد بان قال السيد اذا جاء القذفات سرة وقال الزوج اذا جاء القذف فانت طالق ثنتين ط (قوله بمعنى الغد) أي مثلا اذا المداوار اتحاد المعاق عليه أفاده ط (قوله لارجمته) أي اتفاقا في رواية وفي رواية أن عند محله الرجعة لان الطلاق والعناق لما تعلقا بشرط واحد وجب أن تطاق زمان نزول الحر به في صادفها وهي سرة لا تقر انما وجودا فلا تحرم بهما حرمة غليظة وله ان زمان ثبوت العتق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة تعاقهما بشرط واحد ولا يخفى ان العتق في زمان ثبوته ليس بثابت لا طباق العقل على ان الشيء في زمان ثبوته ليس بثابت فلا تصادفها التولية ثمان وهي سرة بخلاف المسئلة الاولى لان العتق عتق شرط فيقع الطلاق بعده وقسمه في النهر (قوله في المسئلة ثنتين) أي اتفاقا بصر عن المحيط (قوله ثلاث حبض) أي ان كانت من ذوات الحيض والا فثلاثة أشهر أو وضع الحمل ط (قوله احتياطا) متعلق بالمسئلة الثانية فقط ح يعني ان التعاميل بالاحتياط لوجوب الاعتماد بثلاث حبض خاص بالثانية لان مقتضى وقوع الطلاق علم او هي أمة أن تكون عدتها حبيبتين ولذا بانيت بالطلاقين لكن وجبت العددة بثلاث حبض للاحتياط ولعل وجهه انما وان طالقت في حال الرقية لكن لما عقبه الحرية بالامهله وجبت العددة عليها وهي سرة لان الطلاق وان كان على لوجوب العددة والعلة مقارنة للمعلول في الزمان لكنه متأخر عنها في الرتبة تامل أمافي المسئلة الاولى فوجوب الاعتداد بثلاث حبض ظاهر لان وقوع الطلاق علم بعد الاعتاق من كل وجه ولذا لم يثن بالطلاقين ط (قوله ولو كان الزوج مريضا) أي وقت التعليق (قوله لا تثر منه) انما يظهر في الصورة الثانية ط ويدل عليه التعليق أمافي الصورة الاولى فظاهر انها تثر لان التطبيق فيها بعد الاعتاق كما هو الطلاق رجعي فيكون قد ماتت عنما وهي سرة في عدتها طلاق رجعي فترث منه (قوله لو وقع) أي الطلاق وهي أمة أي والامة لا تثر فلا ينفق المقر او قال في النهر ومقتضى ما مر عن محمد

نعم لو جعل امرها بغيرها  
شرط قوله بائنا مني ويقع  
بإبرازك عن الزوجية بلا  
نية (أنت طالق ثنتين مع  
عاق مولك أياك فاعتق)  
سيدا طالقت ثنتين (وله  
الرجعة) لوجوده تطابق  
بعد الاعتاق لانه شرط  
ونقل ابن السكال ان كلمة  
مع اذا المقم بين جنسين  
مختلفين يحل محل الشرط  
(ولو علم) بالبناء للمجهول  
(عتقها وطلاقها عتق)  
العد (فجاء القذف) لا رجعة  
له لتعلقها بشرط واحد  
(وعدها) في المسئلة ثنتين  
(ثلاث حبض) احتياطا  
(ولو) كان الزوج (مريضا)  
لا تثر منه (لو وقع) وهي  
أمة فلا تثر مبسوط

تثر اه اي لان عند يقع الطلاق علم او هي سرة ويملك الرجعة فترث وهو ذامر في ما قلنا في الصورة الاولى (قوله المنشورة) يعني عنه قول المصنف وتعتبر المنشورة (قوله وقع بعده) اي بعد ما أشار اليه من الاصابع الاشارة الاقوية أو بعد ما أشار به منها الاشارة الحسية تامل فان أشار بثلاث فهي ثلاث او بثنيتين فتثنان او بواحدة فواحدة كما في الهدياية قال في البصر لان هذا تشبيه بعد ما أشار اليه وهو العدد المقاد كنهه بالاصابع المشار اليه بهذا لان الهادياتيه والكاف للتشبيه وهذا الاشارة اه وانظر هل الاشارة الى غير الاصابع من العدودات كذلك أم لا لاختصاص ارادة العدد في العادة بالاصابع تامل (قوله بخلاف مثل هذا) اي بخلاف قوله أنت طالق مثل هذا وأشار باصابعه الثلاث بصر (قوله والا فواحدة) اي باثمة كقوله أنت طالق كالف بصر عن المحيط وبيانه ما نقله ايضا عن البدائع من انه اي هذا اللفظ يحقل التشبيه في العدد أو في الصفة وهي الشدة فابى ما نوى صح وان لم تكن لهية يحمل على التشبيه في الصفة لانه أدنى اه اي ان لم ينو يحمل على أن الواقع طلاق واحدة تشبيهه بالثلاث في الشدة وهي البيئونة (قوله لان الكاف) اي في هكذا ط (قوله ولذا) اي لافرق المذكور بين الكاف ومثل ط (قوله كإيمان جبريل) فان الحقيقة في القردين واحدة وهي التصديق الجازم (قوله لا مثل إيمان جبريل) لزيادة في الصفة من كونه عن مشاهدة فيحصل به زيادة الاطمة ثمان كما أشير اليه في قوله تعالى قال رب أرني كيف تحيي الموتى الآية وبه يحصل زيادة القرب ورفع المنزلة لكن ما نقل عن الامام هنا ما نقله ما في الخلاصة من قوله قال أبو حنيفة أكره أن يقول الرجل إيماني كإيمان جبريل بل ولكن يقول آمنت بما آمن به جبريل اه وكذا ما قاله أبو حنيفة في كتاب العالم والمتعلم ان إيمانا مثل إيمان الملائكة لانا آمننا بحدانية الله تعالى وربوبيته وقدرته وما جاء من عند الله عز وجل بمثل ما أقرت به الملائكة وصدقته بالانبياء والرسل فنحن ههنا إيماننا مثل إيمانهم لانا آمننا بكل شيء آمنت به الملائكة مع ما عاينته من معائب الله تعالى ولم نعاينهم نحن وإهم بعد ذلك عايننا فضائل في الثواب على الايمان وجميع العبادات الخ ولا يخفى ان بين هذه العبادات الثلاث تضافا بحسب الظاهر ويمكن التوفيق بحمل الاولى على العالم لانه قال أقول إيماني كإيمان جبريل ولا أقول مثل إيمان جبريل والثانية على غيره لقوله أكره أن يقول الرجل والثالثة على ما اذا فصل وصرح بالمومن به وان كان باقظ المثلية لعدم الاجام به بعد التصريح فيجوز للعالم والجاهل وللامامة ابن كمال باشا رسالة في هذه المسئلة هذا خلاصة ما فيها (قوله ككف) يعني اذا نوى الكف صدق ديانة ووقعت عليه واحدة لان الكف واحدة ح (قوله والمعاق الخ) لم أر من صرح بهذا الاعتقاد وكأنه فهمه من عبارة البصر وهو فهم في غير محله كما نعرفه في الهداية والاشارة تقع بالمشورة منها فلو نوى الاشارة بالمضمومتين صدق ديانة لا قضاء وكذا اذا نوى الاشارة بالكف حتى تقع في الاولى ثمان وفي الثانية واحدة لانه يحتمل له لكنه خلاف الظاهر اه قال في غاية البيان وأراد بالاولى نية الاشارة بالمضمومتين وبالثانية نية الكف فلا يصدق قضاء في صورتين وتطلق ثلاثا لانه أشار اليه باصابعه الثلاث المنشورة اه وفي كافي الحاكم وان كان يعني بثلاث أصابع أم واحدة وبقول انما أثبت بالكف دين

مطلب  
في قول الامام إيماني كإيمان  
جبريل  
(أنت طالق هكذا مشبرا  
بالاصابع) المنشورة (وقع  
بعده) بخلاف مثل هذا  
فانه ان نوى ثلاثا وقعن  
والافواحدة لان الكاف  
للتشبيه في الذات ومثل  
للتشبيه في الصفات ولذا  
قال أبو حنيفة إيماني  
كإيمان جبريل لا مثل  
إيمان جبريل بصر (وتعتبر  
المنشورة) لا المضمومة  
الادبانية ككف والمعاق  
في الاشارة في الكف تشير  
بكل الاصابع



ولا يصدق قضاءه هذا صريح في ان ارادة الكف تعني ديانة مع الاشارة بثلاث اصابع فقط  
 وبعبارة البصر والاشارة تقع بالمشورة منها دون المشورة للعرف والسنة ولو نوى الاشارة  
 بالمضمومين صدق ديانة لا قضاء وكذا لو نوى الاشارة بالكف والاشارة بالكف ان تقع  
 الاصابع كلها مشورة وهذا هو المقيد وهذا القول ذكره في المعراج الاول لوجه ظهر  
 الكف الى المرأة وبطون الاصابع المشورة اليه صدق قضاء وبالعكس لا الثاني لو باطن كفه  
 الى السماء فاعبره للنشر وان لا ارض فلفظ الثالث ان نشر عن ضم فاعبره للنشر وان نشر عن  
 نشر فلفظ ا هـ مخصصا لقوله وهذا هو المقيد راجع لقوله والاشارة تقع بالمشورة أي بدون  
 تفصيل بقرينة ككايته الاقوال الثلاثة يعمده ويدل عليه أيضا قوله في الفتح بعد ككايته  
 الاقوال المذكورة والمعول عليه اطلاق المصنف أي أن العبارة لا مشورة مطلقة وليس راجعا  
 لقوله والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها مشورة كقوله الشارح ما علمت وماذا ذكرناه من  
 أن صريح الهداية وغاية البيان وكافي الحاكم حصة ارادة الكف ديانة مع نشر الثلاث فقط  
 وما ذكره من اشتراط نشر الاصابع كلها عزاء في الفتح الى معراج الدراية واعلمه قول آخر  
 أو هو محمول على أنه حيث يصدق قضاء ككايته به كلام الفتح كما أوضحته فيما علقته على  
 البحر فيوافق ما يأتي عن القهستاني ووجه ظاهره فان نشر الكل قرينة على أنه لم يرد الثلاث  
 بل الكف والظاهر أنه احتراز عن نشر البعض اذ لو ضم الكل فهو أظهر في ارادة الكف  
 دون الثلاث هذا ما ظهر لي في هذا المجلد والله أعلم (قوله ونقل القهستاني الخ) قد علمت  
 ظهور وجهه فافهم (قوله ولو لم يقل هكذا) أي بان قال أنت طالق وأشار بثلاث اصابع  
 ونوى الثلاث ولم يذكر باسمه فأنطق واحدة ثانية (قوله لا فقد التشبيه) أي بالعدد  
 قال القهستاني لأنه كما لا يتحقق الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه (قوله لم أره)  
 كذا قال في الاشياء من أحكام الاشارة وجرم الخير الرمي بأنه اغروا ونوى به الطلاق  
 وقال لان اللفظ لا يشترط به والنية لا تؤثر بغير اللفظ قال الزياي في تعميل أصل المسئلة  
 لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عرفا وشرا اذا اقرت بالاسم المهم ا هـ ولاطلاق  
 هتافا او اليه به فتأمل وقد رأيت كما ذكرته بالعلم المذكورة في كتب الشافعية ا هـ كلام  
 الرمي مخصصا ورأيت بخط السائحاني مقتضى ما في الخلية من قوله ولو قال لا حرأته أنت  
 بثلاث قال ابن الفضل اذ نوى يقع أنه يقع هنا اذ نوى وفيها أيضا اذا قال طالق فقبل  
 من حيث فقال امرأتى طالق ولو قال أنت منى ثلاثا طلق ان نوى أو كان في هذا كورة  
 الطلاق والاقوال يخشى أن لا يصدق قضاء ا هـ وكذا نقل الرحي عباد الخلية الاولى  
 ثم قال والظاهر أن قوله هكذا مثل قوله بثلاث ا هـ أقول أي لان كلامهم امر تبط بلفظ طالق  
 مقدر او قول الرمي ان اللفظ لا يشترط به غير مسلم وما نقله عن الزياي لا ينافيه لان المراد بالاسم  
 المهم لفظ هكذا المراد به العدد الذي اشير به اليه ووجه ما يهمل الكونه لم يصرح بككايته  
 كما حققه في التمر والاسم المهم المذكور في مستأنفة العلم بعدد الطلاق المقدر والذي  
 نواه المتكلم كان قوله بثلاث دل على عدد طلاق مقدر نواه المتكلم ولا فرق بينه وبين الامن  
 جهة ان العدد في أحدهما صريح وفي الآخر غير صريح وهذا الفرق غير مؤثر بدليل

ونقل القهستاني أنه  
 يصدق قضاء بنية الاشارة  
 بالكف وهي واحدة  
 ولو لم يقل هكذا يقع  
 واحدة لفق التشبيه ولو  
 قال أنت هكذا مشبرا  
 ولم يقل طالق لم أره

انه لا فرق بين قوله أنت طالق هكذا مشبرا الى الاصابع الثلاث وبين قوله أنت طالق بثلاث  
 هذا ما ظهر لي فافهم (قوله ولو أشار بظهرها فالمضمومة) اراد به تفيد قوله قبله ونعتبر  
 المشورة لا المضمومة أي تميز إذا أشار بظهرها بان جعل باطن المشورة الى المرأة وظهرها  
 الى نفسه أما لو أشار بظهرها بان جعل ظهرها الى المرأة وباطن الى المضمومة فمضمومة وهذا  
 التفصيل غير عمنه في الهداية بقبيل وصرح في الشريعة بالإيمانه بضعيف وقال ان المعتبر  
 المشورة مطلقة وعليه المعول فلا تعتبر المضمومة مطلقا لقضاء للعرف والسنة وتعتبر ديانة كما  
 في التبيين والمواهب والحامية والبحر والفتح وقبل النشر لو عن طي والطى لو عن نشر رقبيل  
 ان بطن كفه الى السماء فأنشور وان لا ارض فالمضموم ا هـ وكذا قد منعنا عن البصر ان  
 المقيد الاطلاق وعن الفتح انه المعول عليه فالاقوال الثلاثة المقصدة ضعيفة وان منى على  
 الاول منها في الوفاية والدرر فافهم (قوله ويقع الخ) شروع في بيان وقوع البائث بوصف  
 الطلاق بما يفني عن الشبهة والزيادة نهر وقاع يقع قوله الا في واحدة بالنية (قوله  
 البنية) مصدر بت أمره اذا قطع به وجرم نهر (قوله وقال الشافعي الخ) كان المناسب ذكره  
 بعد قوله واحدة بالنية وذكره هنا لانه محل الخلاف دون الاقوال التي بعده كما يفهمه كلام  
 الهداية لكن كلام دور البصار ونهره يقيده أن الخلاف في الكل (قوله او الخش الطلاق)  
 أشار به الى كل وصف على أنه عمل عمائلي لانه لا تفاوت وهو يحصل بالبينونة وهو الخش من  
 الطلاق الرجعي بحر (قوله أو طلاق الشيطان أو البدعة) انما وقع بانما لا الرجعي من  
 غايبا فان قلت قد تقدم في الطلاق البديعي انه لو قال أنت طالق للبدعة أو طلاق البدعة ولا نية  
 له فان كان في طهره فيه جاع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من سائته وان كان في  
 طهره لا جاع فيه لا يقع في الحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك الطهرات لا منافاة بينهما لان  
 ما ذكره هنا هو وقوع الواحدة البائنة بالنية أهم من كونه تقع الساعة أو بعد وجوب نية  
 بحر الكن قال في التمر مقتضى كلام المصنف وقوع بائنة لعل وان لم تنص فيه بهذا الوصف  
 لا البديعي لم ينص فيه كما ذكره اذا البائث بدعي كما صرح ا هـ قلت ووقوع البائنة لعل صرح  
 في شرح دور البصار ويرد عليه أيضا ما في البدائع من هذا الباب ولو قال أنت طالق للبدعة فهي  
 واحدة رجعية لان البدعة قد تكون في البائث وقد تكون في الطلاق حالة الحيض فيقع  
 الثلث في البينونة فلا تثبت بالثلاث وكذا اذا قال طلاق الشيطان وروى عن أبي يوسف في  
 أنت طالق للبدعة اذ نوى واحدة بالنية صح لان لفظه يحتمل ذلك ا هـ لكن في الهداية ذكر  
 اول وقوع البائث ثم ذكر ما في أبي يوسف ثم قال وعن محمد يكون رجعية فافهم أن ما ذكره اولاً  
 قول الامام وعليه المتون وما في البدائع اولاً قول محمد وما نقله في البحر فالظاهر أنه مبني على  
 قول أبي يوسف لانه لم يوقع البائث لا بنية فاذا لم ينو فهو وعلى التقدير الذي ذكره في البحر  
 تامل (قوله او كالجبل) قال في البحر الحاصل أن الوصف بما يفي عن الزيادة فوجب البينونة  
 والتشبيه كذلك أي متى كان التشبيه كمرأس ابرة وكعبة خردل وكعبة لا قضاء التشبيه  
 الزيادة واشترط أبو يوسف في كمر العظم مطلقا وقرر أن يكون عظيم ما عند الناس فرأس ابرة  
 بائنة عند الاول فقط وكالجبل عند الاول والثالث فقط وكعظم الجبل عند الكل وكعظم ابرة

(ولو أشار بظهرها  
 فالمضمومة للعرف ولو  
 كان رؤيتهما نحو الخاطب  
 فان نشر عن ضم فاعبره  
 للنشر وان ضم عن نشر  
 فافهم ابن كمال (و) يقع  
 (ب) قوله (أنت طالق بائن  
 او البنية) وقال الشافعي  
 يقع رجعي لو وطأه  
 (او الخش الطلاق او طلاق  
 الشيطان او البدعة  
 او نشر الطلاق او كالجبل



عند الاولين ومحمد بن مع الاول وقيل مع الثاني (قوله او كالف) لاحتمال كون التشبيه في  
 القوة او في العدد فان نوى الثاني وقع الثلاث والاثنتان الاقل وهو اليمينونة وكذا في مثل آت  
 ومنه ثلاث بخلاف كعدد الالف او كعدد الثلاث فثلاث بالانية وفي واحدة كالف واحدة  
 اتفا فان نوى الثلاث لان الواحدة لا تشمل الثلاث ونحوه في البصر (قوله او لم يثبت)  
 وجه اليمينونة به ان الشيء قد يلا البيت اعظمه في نفسه وقد يعلوه اكثر منه فاجاب من نوى صحت  
 فيه وعند عدمها يثبت الاقل بصر (قوله او طليقة شديدة الخ) لان ما يصعب تداركه يشهد  
 عليه ويقال فيه لهذا الامر طول وعرض وهو البائن بصر فيدب كراتطاقة لانه لو قال  
 انت طالق قوية او شديدة او طويلة او عريضة كان رجعه لانه لا يصلح صفة للطلاق بل  
 امرأة قاله لا يصح ان يوطئ له لو قال طول كذا او عرض كذا لم يصح فيه لانه لا يملك  
 كانت بائنة ايضا تنهر (قوله او اخشيه) بالشئ المجهة قبل النون ويرجع الى معنى الاشدية  
 ط (قوله او اكبره) بالياء الموحدة اما اكثر بالمتناه او المتناهية في اقربها (قوله لانه وصف  
 الطلاق بما يحتمل) وهو اليمينونة فانه يثبت به اليمينونة قبل الدخول للسان وكذا عند ذكر  
 المال وبعبارة اذا انفقت العدة بصر (قوله فيصح الماصر) أي في اول هذا الباب من انه  
 مصدر يحتمل الفرد الاعتباري وهو الثلاثة في الحرمة والثلاث في الامة فتصح فيه والفا في  
 جواب شرط محذوف ان فان نوى ما ذكره صرح افاده ح فان قلت لم يذ كر المصدر في نحو  
 طالق أشد الطلاق قلت قال في الفتح ان المعنى طالق طلاقا هو أشد الطلاق لان فعل التفضيل  
 مع ما اضيف اليه فكان أشد مما به عن المصدر الذي هو الطلاق (تنبيه) ظاهر كلامه  
 صحة نسبة الثلاث في جميع ماصر وقال في التمر لكان قال العتابي الصحيح انه لا يصح في طليقة  
 شديدة او طويلة او عريضة لانه انية اغماغمه في المحتمل وطليقة بناء الواحدة لا يحتمل  
 الثلاث ونسبه الى السرخسي اه ومثله في الفتح راجع قال يمكن المتون على خلافه وقد  
 يجاب بان التاء لا يلزم ان تكون هنا الواحدة بل انما هي الالف او زائدة كقواهم في الذنب ذنبه  
 وفي أمثال العرب اذا أخذت بذنبه الضب اغضبه ذكركم الزمخشري ولو سلم ان التاء هنا  
 للوحدة فيجاب بانهم قد علموا صحة نسبة الثلاث في جميع ماصر بانه وصف الطلاق باليمينونة وهي  
 نوعان خفيفة وغليظة فاذا نوى الثانية صح فيقال حينئذ ان تاء الواحدة لا تنافي ارادة اليمينونة  
 الغليظة وهي ما لا تصل له المرأة معها الا بزواج آخر فليس المراد انه نوى به ان طالق ثلاث  
 طاقات بل نوى حكم الثلاث وهو اليمينونة الغليظة ونظيره نواههم لو نوى الثلاث بآت بآت  
 او حرام فهي ثلاث فان معناه لو نوى حكم الثلاث لانه ظاهرا لان لفظ بآت وحرام لا ينفك  
 فكذلك هنا على ان الثلاث فرد اعتباري واحد اصح ارادته بالصدر ولم تصح ارادة الثنتين به  
 لانهم اعدد محسن وفرديته باعتبار ما قلنا فلا ينافي تاء الواحدة هذا ما ظهر لي (قوله كمالو نوى)  
 تشبيه في العصة ط (قوله وبصوبائ) أي من كل كتابة قرئت بطا التي كالي الفخ والبصر (قوله  
 فيقع ثنتان بائنة) أي على ان التمر كيب خبر به خبر نية نية في ضرورة يمينونة الثانية اذ  
 معنى الرجعي كونه بحيث يملك رجعه او ذلك منتف. تصال البائنة الثانية فلا فائدة في وحدها  
 بالرجعية فتح (قوله ولو طار الخ) بغير تنبيه المصنف المنة بدون عطف (قوله فرجعية)

او كالف او لم يثبت البيت  
 او طليقة شديدة او طويلة  
 او عريضة او امواه  
 او اخشيه او اخشيه  
 او اخشيه او اكبره  
 او عريضة او طوله  
 او اعظمه او اعظمه واحدة  
 بالانية في الكل لانه وصف  
 الطلاق بما يحتمل (ان لم ينو  
 ثلاثا في الحرمة وثنتين في  
 الامة فيصح الماصر كالمو  
 نوى بطا في واحدة وبصو  
 بآت اخرى فيقع ثنتان  
 بائنة ولو عطف وقال  
 وبآت او بآت ولم ينو ثانيا  
 فرجعية

أي فهي طلق طليقة رجعية ذخيرة (قوله ولو بالاناء بئنة) أي اذا لم ينو شيئا كما افاده في  
 الذخيرة بقوله ولو عطف بالقاء وبأى المسئلة بجماله انتهى طالق طليقة بائنة اه ولعل وجه  
 الفرق ان القاء المنة عقيب بلاهله والطلاق الذي يعقبه اليمينونة لا يكون الا بائنة اما الواو فلا  
 تقتضي التعقيب بل تصلح له وللمراخي الذي هو معنى ثم والطلاق الذي تترأخي عنه اليمينونة  
 لا يلزم كونه بائنا كما يكون قوله وبآت او لا تحمل الواو على التعقيب لانه عند الاحتمال يراد  
 الاذي وهو الرجعي هنا كما لا يراد تكرير الابقاع اعدم النية وانظر لم يمينونة تكرير الابقاع  
 مع وجود هذا كره الطلاق فان الاصل في العطف المغايرة فكان ينبغي وقوع ثنتين مع الواو  
 ونحوه ومفهوم التعقيب بعبارة ادم انية انه لو نوى تكرير الابقاع مع الحر وفد الثلاثة أو نوى  
 بالبائن الثلاث انه يقع ما نوى (قوله كالمو قال الخ) بتم كلام المصنف في المنع ان هذا النوع  
 غير منقول حيث قال فانه يقع به اطلاق آت كما في بقية مولا ناصح البحر واستظهر له بما  
 في البدائع من قوله اذا وصف الطلاق صفة تدل على اليمينونة كان بائنا الخ (قوله على كرها  
 منك) حقه ان يقال على كرها لانه مضارع مرفوع بالنون ثم مع حذفها قول الشاعر  
 آيت امرى وتيقى تدل على وجهك بالعبير والمك الذي  
 وهو اخرج عليه بعض المحققين حديث كاتكو فواو على كرها وحديث لا تدخلوا الجنة  
 حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله لانها لا تملك نفسها الا بالبائن) صرح به في البدائع  
 وقال ايضا اذا وصف الطلاق بصفة تدل على اليمينونة كان بائنا اه وهذه الصفة بمعنى  
 قوله انت طالق طليقة بائنة لان ما كرها انفسها ينافي الرجعي الذي يملك هو رجعه فانها بدون  
 رضاها (قوله ويرجع في البصر الثاني) وذلك انه تقدم انه اذا وصف الطلاق بضرب من الشدة  
 ولزيادة يقع به البائن عندنا وقال الشافعي يقع به الرجعي لانه خلاف المشرع فيلغو كما  
 اذا قال انت طالق على ان لا رجعة في ذلك ورد في الهداية بانه وصفه بما يحتمل له وبأنه من حيث  
 الرجعة ممنوعة أي لا نسلم انه يقع فيه الرجعي بل تقع واحدة بائنة كما في العذابة والفتح وغاية  
 لبيان والتبيين قال في البصرة - دعت ان المذهب في - مثله لرجعية وقول البائن (قوله  
 وخطا) أي نسبة الى الخطا مثل فقهه نسبة الى الفقه وقوله وقوع الموثقين بالبحر قال ح  
 عطف تفسير على التاميق وهو بكسر الشاء المثناة وهم عدول دار القاضي ويهون بالشهود  
 وهو موثقين لانهم يوثقون من يشهد ببيان أنه ثقة اه اولانهم يكتبون صكوك الوثائق  
 افاده ط قلت وأصل المسئلة التي ذكرها صاحب البحر وقد انف في رسالة ايضا هي ان  
 رجلا قال لزوجته متى ظهرت لي امرأة غيرك أو أبرأتني من مهر لك فانت طالق واحدة فله كمين بها  
 نفس ثم ظهر له امرأة غير ما أبرأت من مهرها فاجاب فيها بانه بآت ورد على من افق بانه رجعي  
 (قوله لكان في البرازية الخ) استصار لذلك المفق ورده نظير الرمي في حوائق المنع بان المعلق  
 في حادثة التماثل هو الطلاق الموصوف باليمينونة وفي مثله البرازية المعاق وصف اليمينونة  
 فقط والموصوف لم يوجد به فهو فيه - مثله التماثل كانه قال ان تزوجت عليا فانت  
 طالق بائنا ولا فائدة في جمعه فامل اه والحاصل انه في مثله البرازية الاولى قد عرفت الصفة  
 وحدها على وجود الموصوف والحكم في المعاق انه لولا التماثل لوجد في الحال ولا يمكن ان

ولو بالفاء فيبائنة ذخيرة  
 (٥) يقع البائن (نوطان  
 انت طالق طليقة غدا كرها  
 نعمت) لام لا غداك نعمت  
 الا بالبائن ولو قال انت  
 طالق على ان لا رجعة في  
 عين له الرجعية وقيل  
 لا جوهره ويرجع في البحر  
 النسي وخطامن افق  
 بالرجعي في التماثل فيقول  
 الموثقين تكون طالق  
 طليقة فلتأنيها نفسها الخ  
 لكان في البرازية وغيرها  
 قال لانه دخولة ان طلق  
 واحدة فهي بائنة او ثلاث  
 ثم طلقها يقع رجعي لان  
 الوصف لا يسبق الموصوف  
 وكذا لو قال ان دخلت الدار  
 فكذا ثم قبل دخولها الدار  
 قال جعلته بائنا او ثلاثا  
 لا يصح اعدم وقوع الطلاق  
 عليها انتهى  
 قوله او أبرأتني هكذا  
 بالاصل المقابل على خط  
 المؤلف ولعل الظاهر  
 اسقاط الالف



وجود في الحال ينوطة طاعة غير موجودة ولا كون اثلاث لان لوصف لا يبق موصوفه  
وكذا في المسئلة الثانية جعل الطائفة المعلقة بائنة أو ثلاثا قبل وجودها فيلزم أيضا سبق الصفة  
موصوفها فانهم (قوله ومفاده الخ) هذه عبارة المصنف في الكتابات مع بعض تعبير وقد عات  
الفرق بين المقيسة والمقيس عليها (قوله ما وانه لا تبائن) كان حق التعبير أن يقال  
مساواة له وبائن بناء على ما فهمه من أنه تعليق لوصف الطلاق فقط وقد علمت عدم المساواة  
نعم هو مساو لا تبائن على ما قاله صاحب البحر من أنه تعليق للموصوف وصفته مما نصار في  
معنى متى تزوجت عليك فانت بائن فهذا انطى بالحق بلا قصده (تمة) يقع كثير في كلام العوام  
أنت طالق تحلى للتمازير وتصرى على وفى في الخبر به بأنه رجعي لان قوله وتصرى على ان كان  
للمال بخلاف الشرع وان لم يتجرم الا بعد انقضاء العدة وان كان للاستقبال فصحيح ولا ينافي  
الرجعة وكذلك أفى بالرجعي في قواهم أنت طالق لا يردك فاض ولا عالم لانه لا يملك ارجاعه عن  
موضوعه الشرعي وأيده في حواشيه على المنع بما في الصيرفة لوقال أنت طالق ولا رجعة على  
عليك فرجعية ولو قال على أن لا رجعة في عليك فبائن اه وقال ان قولهم لا يردك فاض الخ  
مثل قوله ولا رجعة في عليك لان حذف الواو كائباتها كما هو ظاهر لا مثل على أن لا رجعة اه  
ذات والفرق أن على أن لا رجعة في لا طلاق لانه شرط فيه فهو في معنى أنت طالق طلاقا  
مشروطا فيه عدم الرجعة أي طلاقا بائنا فهو داخل تحت القاعدة من انه اذا وصف الطلاق  
بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن كما مر عن الهداية أما ولا رجعة في عليك فليس صفة  
للطلاق بل هو كلام مضاف أخبر به عما هو خلاف الشرع فان الشرع هو وقوع الرجعي  
بائن طالق فقوله ولا رجعة لقوله أنت طالق وبائن وتبائن بالنية كما مر وكذا قوله  
لا يردك فاض الخ ليس صفة للطلاق بل هو صفة لا يردك فاض الخ تحت القاعدة المذكورة ومثله  
تحلى للتمازير وتصرى على وقد خفي ذلك على الرجعي فليزج ما هذا وما في الصيرفة من الفرق  
بين المصنفين محال للقاعدة المذكورة نعم لوقد سبق قوله وتصرى على ايقاع الطلاق وقع به  
اخرى بائنة طالق تبينه الثلاث فبائن كما في أنت طالق وبائن كما تقدمت ومثله قول العوام في  
زماننا ايضا أنت طالق كذا قال شيخ حرزك شيخ فاض مرادهم بالثاني تايد الحرمة فهو بمنزلة  
قوله كذا ثلاث في حرمت على فكلامه اعده علم بان تبائن كما تقدمت ومثله قول العوام في  
الطلاق المذكور دون انشاء التحريم ودون جعل هذه الجملة صفة للطلاق المذكور فلا تحرم  
أبدا لانه اخبار بخلاف المشرع يمكن العاصي لا يفهم ذلك بل الظاهر أنه يريد انشاء تايد  
الحرمة فما وقع في فتاوى الشيخ اعلمه من الخائف من وقوع الرجعي به فقط مرة واحدة غير ظاهر  
فاعتبر بغير هذا المحل فانه مما يخفى (قوله بالثناء المنة من فوق) الظاهر أنه قيد بذلك لانه لم  
بالاول ما اذا قاله بالثناء المنة وليد أن هذا التحريف هنا لا يضر لان ذلك صار لغة عامة  
وقد مر أن الطلاق يقع بالانفاط المصنعة فلا يرد ما اعترض به في الخبر به على المصنف من ان  
هذا اذ هو منزه وان المذكور في كلامهم ضبطه بالثناء ولم يرد احد اضبطه بالثناء وعبارة  
البحر الا اكثر بالثناء المنة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال نويت واحدة (قوله ولا  
يدين في ارادة الواحدة) مفهوما انه يدين في ارادة الثنتين ووجهه ان افعل التفضيل

ومة ادم وقع الطلاق  
الرجعي في متى تزوجت  
عليك فانت طالق طاعة  
تلك كين به بانه لا تبائنه  
مساواة لا تبائن  
والوصف لا يبق الموصوف  
كذا مرده المصنف هنا  
وفي الكتابات (بجواب) انت  
طالق (اكثره) أي الطلاق  
(بالبائنة المنة من فوق فانه  
يقع به لثلاث ولا يدين  
في ارادة الواحدة)

قد راد به أصل افعل أي كثير الطلاق فكان محتمل كلامه فصدق ديانة اه ح قلت لكن  
بأن ترجح ان الكثير ثلاث لا ثنتين وحينئذ لا فرق بين أكثر وكثير فافهم (قوله كالوقال  
أكثر الطلاق) أي بالثناء المنة وأشار به الى ما قلنا من ان ضبطه بالثناء ليس للاحتراز عن  
المنة (قوله وأنت طالق مراد) في البحر عن الجوهره لوقال أنت طالق مرار انطاق ثلاثا  
ان كانت مدخولا بها كذا في النهاية اه وذ كر في البحر قبله باكثر من ورقة من البرزخية أنت  
على حرام ألف مرة تقع واحدة اه وما في البرزخية ذكره في الذخيرة أيضا وذ كر الشارح  
آخر باب الايلاء أقول ولا يخالف ما في الجوهره لان قوله ألف مرة بمنزلة تكريره مراراة متعددة  
والواقع به في اول مرة طلاق بائن في المرة الثانية لا يقع شيء لان البائن لا يلحق البائن اذا أمكن  
جعل الثاني خبرا عن الاول كما في أنت بائن أنت بائن كما يأتي بيانه في الكتابات بخلاف ما اذا نوى  
الثلاث بائن حرام أو بائن بائن فانه يصح لانه لا يلفظ واحد صالح للينونة الصغرى والكبرى  
وقوله أنت طالق مرار بمنزلة تكرار هذا اللفظ ثلاث مرات كما كثروا الواقع بالاولى رجعي وكذا  
بما بعده الى الثالثة لانه صريح والصريح يلحق الصريح مادامت في العدة ولذا قيد بالمدخول  
به لان غير هاتين بالمرة الاولى لا الى عدة فلا يلحقها بما بعده ما غاقتهم بغيره هذا المقام قد خفي  
على كثير من الافهام (قوله أو الوفا) جمع ألف ح أي يقع به الثلاث ويلغو الزائد (قوله  
أولا قيل الخ) عبارة الجوهره وان قال أنت طالق لا قيل ولا كثير تقع ثلاثا فانه المختار لار  
أفعل واحدة والكثير ثلاث فاذا قال أو لا لا قيل فقد قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثير  
بعد ذلك اه قلت لكن في الخلاصة والبرزخية يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر  
ثنتان في الاشبه اه وذ كر في الذخيرة أن الاول اختار الصدوق والشمس ودعاه بما سرقه قال  
وحكي عن أبي جعفر الهندواني أنه يقع ثنتان لانه لما قال لا قيل فقد قصد ايقاع الثنتين لان  
الثنتين كثير فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا القول أقرب الى الصواب اه وفي النهاية  
انه الاظهر اه وبه علم أنهم ما قولان مرجحان ومبنيان على الاختلاف في الكثير في البحر  
عن المحيط ولو قال أنت طالق كثير اذ كر في الأصل أنه يقع الثلاث لان الكثير هو الثلاث  
وذ كر أبو الليث في الفتاوى يقع ثنتان اه قلت وفيه في أرجحية القول الاول لان الأصل  
من كتب ظاهر الرواية وهو مقدم على ما في الفتاوى (قوله فواحدة) أي رجعية لعدم ما يفيد  
البائن ولان الرجعي أقبل الطلاق (قوله ولو قال عامة الطلاق) اغا وقع به ثنتان اه  
استعمله في الغالب وغالب الطلاق ثنتان ط (قوله أو أجله) كأنه يخبر عن الكتاب  
والذي في البحر به بضم الجيم وتشديد اللام وكذا في الذخيرة وجل الشيء معظمه أما الاجل  
فينبغي أن يكون ثلاثا رجعي والاحسن ما قاله ط من أنه ان نوى بالاجل الاعظم من جهة  
الحكم فثلاث أو من جهة موافقة السنة فواحدة ورجعية في طهر لاوطه في حوض قبله  
(قوله أولونين منه) وهما ما قلنا رجعيان ولو قال ثلاثة لوان فثلاثة وكذا لوقال الوافان  
الطلاق فثلاثة وان نوى الوان الحرمة والصفرة مع ديانة وكذا ضرر بالأو أو اعاد وجوه من  
الطلاق ذخرة قلت وينبغي فيمالي نوى الوان الحرمة والصفرة أن يكون الواقع واحدة بائنة  
لما مر من أصل الامام في هذا اوصاف الطلاق (قوله وكذا لا كثير ولا لا قيل) الذي في البحر عن

كالوقال أكثر الطلاق  
أرأنت طالق مرار أو الوفا  
أولا قيل ولا كثير ثلاث  
هو المختار كان الجوهره  
ولو قال أقبل الطلاق  
فواحدة ولو قال عامة  
الطلاق أو أجله أولونين  
منه أو أكثر الثلاث  
أو كثير الطلاق ثنتان  
وكذا لا كثير ولا لا قيل على  
الاشبه بضميرات وفي القنية  
طائفة من آخر الثلاث  
نطائعات ثلاث وطائعات  
آخر ثلاث نطائعات  
فواحدة



المحيط أنه يقع به واحدة وكذا في الذخيرة والبرازية والطلاقة وغيرهما فراجع  
 كتاب المضمرات ثم ان كل وجه فوجه الواحدة انما في الكثير أثبت القليل فلا يقيده نفسه  
 وهو وجه الثنتين أن الكثير ثلاث والقليل واحدة فاذا انما ما ثبت ما بينهما (قوله: الفرق  
 دقيق حسن) وجه الفرق انه اضاف الآخر الى ثلاث فهو موهدة وموهدة موهدة وموهدة موهدة  
 المنكر اه ح أقول هذا بعد ان علمنا ان ما يتبعه على ما ذكره الشارح تبع البصري في أول باب  
 الطلاق الصريح من تعريف لفظ ثلاث في الأولى وثلاث في الثانية مع انه في  
 صورتين كما رأيت في عدة كتب كالتحلية والهندية والذخيرة والبرازية وقد ذكر الفرق  
 في البرازية بأن الآخر هو الثالث ولا ينفق في التقديم متباينة عليه لكنه في الأولى اخبر  
 بفتح ا ثلاث وفي الثانية وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد لا يقع وعي لا يصف بذلك  
 في أنت طالق وفيه تقع الواحدة اه فذاط الفرق من التعيين بالفعل الماضي في الأول واسم  
 القابل في الثاني لامن التعريف والتعريف فافهم اه ممكن مقتضاها أن لفظ آخر في الثانية  
 مرفوع خبر ثمانية عن أنت ليعبر وصف المرأة أمالو كان منصوبا ويكون وصفا لظرف  
 في أوى الصورة الأولى واحتمال كونه منصوبا على الظرفية خبر ثمانية بعد (قوله يقع  
 بأن طالق الخ) لأن كلا إذا أضيفت الى معرف أفادت عموم الاجراء وأجوز الطلقة لا تزيد  
 على طلقة وإذا أضيفت الى منكر أفادت عموم الافراد اه ح ولذا كان ذلك كل الرمان  
 ما كول كاذبا لأن نشره لا يوجب خلاف كل رمان بالتعكير وهذا عند الخلق عن القرائن كما  
 حرره في باب المسح على الخفين (تبيينه) ذكر في الذخيرة لو قال كل الطلاق فواحدة  
 وهكذا قل نعم في البصر لكن في مختارات النوازل أنه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لأن  
 الطلاق ممدد فيحمل الثلاث بخلاف الطلقة على أنه ذكر في الذخيرة أيضا أنت طلاق الطلاق  
 كلمة فهو ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والطلاق كله كامل (قوله وعدد القرب واحدة)  
 قال في الفتح ولو شبه بالعدد في الاعداد فله فقال طالق كعدد الشمس أو القرب أو غيره فعدد أي  
 يوسف رجعية واختاره امام الحرمين من الشافعية لأن التسمية بالعدد في الاعداد فهو  
 ولا عدد القرب وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي وأحمد لأنه يرد بالعدد اذا ذكر الكثرة  
 وفي قياس قول أبي حنيفة واحدة بائنة لأن التسمية يقتضي ضربا من الزيادة كما مر اما لو قال  
 من القرب أو غيره واحدة رجعية عند محمد اه (قوله وعدد الرمل ثلاث) أي اجماعا كما في  
 البصر عن الجوهرة وانما كان القرب غير ممدود لأنه اسم جنس افرادي بخلاف رمل لأنه اسم  
 جنس جمعي يصدق على أقل من ثلاثة نهر وحاصله ان ما دل على الماهية صادق على القليل  
 والكثير كقرب والماء والعرف هو اسم جنس افرادي بخلاف ما لا يدل على أقل من ثلاث  
 ويترتب بين قابله وكثيره بالتاء كالرمل والعرف هو اسم جنس جمعي والجمع ذو افراد اقل من ثلاث فيقع  
 باضافة العدد اليه ثلاث (قوله وعدد شعرا بليس الخ) أي تقع واحدة ولو اضافته الى عدد  
 مجهول النفي والاثبات اولى عدده معلوم النفي كالمنازل كما في الفتح ولم يذكر انما بائنة اولا  
 ومتممها ما ذكره في عدد القرب انما بائنة في قياس قول أبي حنيفة ورجعية عند أبي يوسف  
 وبذل عليه ما ذكره قريبا عن المحيط من انه ينفرد بذكر العدد فيه غير كانه قال أنت طالق

والفريق دقيق حسن  
 (نور ع) يقع بآنت  
 طالق كل الطلقة واحدة  
 وكل طلقة ثلاث وعدد  
 القرب واحدة وعدد  
 الرمل ثلاث وعدد شعرا  
 بليس أو عدد شعرا بطن  
 كفي واحدة وعدد شعرا  
 ظهر كفي أو ساق أو سائل  
 أو رجب أو عدد مافي  
 هذا الحوض من السكك  
 قوله يمكن هكذا بالاصل  
 المقابل على خطه فليجروا

(قوله يقع بعدد) أي مما يقبله الحمل والرائد في ط (قوله والالا) أي وان لم يوجد شيء من  
 الشعريان اطلق بالنور مرة لا ولا يوجد شيء من السكك لم يقع شيء وهذا صحيح في غير ذلك  
 السكك اما فيما تقدم ذكر في الجوهرة وكذا في البصر عن الظهيرة انه اذا لم يكن في الحوض  
 سكك تقع واحدة فكذلك الصواب ذكره مع مسئلة شعرا بليس وشعرا بطن كفي وقد ذكر في  
 المهر انه على في المحيط مسئلة السكك وشعرا بليس و بطن كفي بانه اذا لم يكن شعرا ولا سكك لم يعتبر  
 ذكر الله بدل بليس غير اقرب او صار كانه قال أنت طالق اه وفي البصر عن محمد في الفرق بين  
 مسئلة ظهر كفي وقد اطلق ومسئلة بطن كفي أنه في الأولى لا يقع شيء لانه يقع على عدد الشعرا  
 النابتة فاذا لم يكن عليه لم يوجد الشرط وفي الثانية تقع واحدة لانه لا يقع على عدد الشعرا  
 اه قلت وحاصله ان ظهر السكك ومسئلة الساق والفرج لما كان محل الشعرا بالبارز والله  
 لا يكون الا بعارض صار اعمدة بمنزلة الشرط فلا يقع شيء عند عدمه بخلاف ما اذا كان معلوم  
 الانتفاء كشعر بطن كفي أو غيره ولا يمكن عليه كشعر بليس أو يمكن ان يكون انتفاءه  
 لا يتوقف على عارض كسكك الحوض فلا يتوقف على وجود عدد بدل يقع الطلاق مطلقا  
 لكن في مسئلة السكك لما كان وجود العدد فاذا وجد وقع بقدره (قوله طلاق ان  
 نواه) لان الجملة تصلح لانشاء الطلاق كما تصلح لانكساره فبمعنى الأول بالنية وقد بانيتها لانه لا يقع  
 بدونها اتفاقا لكونه من الكليات وأشار الى أنه لا يقوم مقامها دلالة الحال لان ذلك فهو يصلح  
 جوابا لفظ وهو ألفاظ ليس هذا من اشارة بقوله طلاق الى أن الواقع من هذه الكليات رجعي  
 كذا في البصر من باب الكليات (قوله لا تطلق اتفاقا ونوى) ومثله قوله لم تزوجك اولا لم يكن  
 بيننا نكاح اولا ساجدة في ذلك بدائع السكك في المحيط ذكر الوقوع في قوله لا عدد سؤل قال ولو  
 قال لانكاح بيننا يقع الطلاق والاصل ان نفي النكاح اصلا لا يكون طلاقا قابل بكون وجودا  
 ونفي النكاح في الحال يكون طلاقا اذا نوى وماعداه فالصحيح انه على هذا الخلاف في بصر  
 (قوله قربة ارادة النفي فيها) وذلك لان العين اتصفت بمضمون الجملة الخبرية فلا يكون  
 جوابه الا خبرا وكذا جواب السؤال والطلاق لا يكون الا انشاءا فوجب صرفه الى الاخبار  
 عن نفي النكاح كاذبا (قوله وفي الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة الست طائفتا او جد كذا  
 في بعض النسخ كما في مافي ح قال صاحب البصر في شرحه على المنار وذكر في التحقيق ان  
 موجب نعم تصديق ما قبله من كلام منفي او مثبت استقهما كان او خيرا كما اذا قيل لا قام  
 زيد أو قام زيد ولم يقع زيدا فقلت نعم كان تصديقا لما قبله وحققة لما بعده اه - مزة وموجب  
 بلى ايجاب ما بعد النفي استقهما كان او خيرا فاذا قيل لم يقع زيدا فقلت بلى كان معناه قد قام  
 الآن المعتبر في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر اه (قوله وفي  
 الفتح الخ) عبارة والذي ينبغي عدم الفرق فان أهل العرف لا يفرقون بل يفهمون منه ما  
 ايجاب النفي (قوله وفي البرازية) أي في أوائل كتاب النكاح (قوله كان اقرارا بالنكاح  
 وطلاق) أي فاذا كان انكساره يلزمه مهرها ونفقة عدتها وتزويجها في عدتها (قوله لا نقض  
 الطلاق النكاح وضما) لان الطلاق لغة وشعر عارف العقد الثابت بالنكاح فلا بد ان يصح من  
 سبق النكاح لان المنة تنطوي مائة واحدة الكلام فكأنه قال نعم أنت امرأتى وأنت طالق كما

وقع بعدد ان وجد والا لا  
 هاست لك بزواج أو است  
 لي باصرة أو قات له است  
 لي بزواج فقال صدقت  
 طلاق ان نواه خلافا لما  
 ولوا كده بالقسم أو سئل  
 أنت امرأتى فقال لا لا تطلق  
 اتفاقا وان نوى لان العين  
 والسؤال قربة ارادة  
 النفي فيها وفي الخلاصة  
 قبل له الست طائفتا تطلق  
 بلى لا يتم وفي الفتح ينبغي  
 عدم الفرق للعرف وفي  
 البرازية قالت له انا  
 امرأتى فقال لها أنت  
 طالق كان اقرارا بالنكاح  
 ونطاق لا نقض الطلاق  
 النكاح وضما • علم انه  
 حاتف ولم يدرب طلاق  
 او غيره انما كالوشك اطلاق  
 ام لا لو شئت اطلق واحدة  
 او اكثر



فالواقي اعتق عبدك عن يانف قلت وهذا حيث لا مانع في الخلاصة من النكاح عن المتني  
 قال لها ما أنت لي بزوجة وانت طالق فليس باقرار بالنكاح قال في البرازية اقيام القرينة  
 المقدمة على انه ما اراد الطلاق حقيقة اه اي لان نصريحه بنى الزوجية ينافي اقتضاها  
 فلا يكون الطلاق مراد به حقيقة (قوله بنى على الاقل) أي كاذره الاستصحابي الا ان يستيقن  
 بالا كثر أو يكون أكبر ظنه وعن الامام الثاني اذا كان لا يدرى أثلاث أم أقل يتصرى وان  
 استويا عمل بأشد ذلك عليه شبهة عن البرازية قال ط وعلى قول الثاني اقتصر فاضحان  
 واهله لانه يعمل بالاختصاص خصوصاً باب الفروج اه قلت ويمكن حمل الاول على القضا  
 والثاني على الديانة ويؤيد هـ هـ هـ المتون في باب التعليق لو قال ان ولدت ذكراً فانت طالق  
 واحدة وان ولدت أنثى فانت طالق ثنتين فوالتهم اولم يدرى الاول تطلق واحدة قضا وثنتين تنزها  
 أي ديانة هذا وفي الاشياء أيضاً وان قال عزمت على أنه ثلاث بتركها وان أخبره عدول حضروا  
 ذلك المجلس بانهم واحدة وصدتهم أخذ بقولهم (قوله له تزوجها بالاحمال) لان الطلاق انما  
 يلقى المنكوحه نكاحاً صحيحاً أو المدة بعد الطلاق أو الفسخ بالردة أو الإيلاء عن الاسلام  
 كما قدمناه عن الجرح أي والمنكوحه فاسدة البت واحدة بمن ذكر ط أي فلا يفتق  
 الطلاق في النكاح الفاسد - ودوناً نقص عدد الاله متاركة كما قدمناه عن الجرح والبرازية في باب  
 المهر عند الكلام على النكاح الفاسد فثبت كان متاركة لا طلاقاً حقيقة كان له تزوجها  
 مرة صحيح لا محال ويعلق عليها ثلاث طافات والله تعالى أعلم

(باب طلاق غير المدخول بها)

(قوله فلا حد ولا إيمان الخ) أي عند الامام ينعى أنه كلام واحد وأن قوله يازانية ليس بفصل  
 بين الطلاق والحد ولا بين الجزاء والشرط في مثل أنت طالق يازانية ان دخلت الدار فعلق  
 الطلاق بالدخول ويقع الثلاث في أنت طالق يازانية ثلاثاً ولا حد عليه لوقوع القذف وهي  
 زوجته لما ياتي من أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به ولا إيمان أيضاً لان أثره التقريبي ينهما  
 وهو لا ياتي بعد اليقونة وهو لا يصح بدون أثره ومنه يازانية أنت طالق ثلاثاً لا ينفك أنت  
 طالق ثلاثاً يازانية حيث يحد كافي إيمان الجرح لوقوع القذف بعد الابانة وعند أبي يوسف يقع  
 في - ثلاثاً واحدة وعليه الحد لانه جعل القذف فاصلاً لموقع قوله ثلاثاً وكان الوقوع بقوله  
 أنت طالق فكان بعد الطلاق البات لانهم غير مدخول بها أو جوب الحد اه ح مطلقاً مع  
 زيادة (قوله لوقوع الثلاث الخ) كذا في البرازية وصوابه لوقوع القذف ويكون الضمير  
 في بعده للقذف كما ظهر لك مما قررناه (قوله وكذا الخ) أي يقع الثلاث ولا حد ولا إيمان كما هو  
 مقتضى التشبيه بناء على أن المراد بالوصف ما وصفها به في قوله يازانية وهو القذف فاذا  
 انصرف الاستقناء اليه ياتى الحد واللان لانه لم يبق قد فاضل من وقوع الثلاث اعم من تعاقبها  
 بالاستقناء وهذا التقرير هو الموافق لما في شرحه على المتني وبعبارة البرازية ونفسه أنت  
 طالق ثلاثاً يازانية ان شاء الله يقع وصرف الاستقناء الى الوصف وكذا أنت طالق باطالق ان  
 شاء الله وكذا أنت طالق يا خبيثة ان شاء الله يصرف الاستقناء الى الكل ولا يقع الطلاق  
 كانه قال يازانية والاصل عندنا أن المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاقاً أو يلزم به

يقع على الأقل وفي الجوهرية  
 طالق المنكوحه فاسدة  
 ثلاثاً له تزوجها بالاحمال  
 ولم يحد خلافاً  
 (باب طلاق غير المدخول  
 بها)  
 (قال لزوجه جتة غيرة  
 المدخول بها أنت طالق)  
 يازانية (ثلاثاً) فلا حد  
 ولاله ان لوقوع الثلاث  
 على ما وهي زوجته ثبات  
 بهد وكذا أنت طالق  
 ثلاثاً يازانية ان شاء الله  
 تعاقب الاستقناء بالوصف  
 يازانية

حد كونه باطالق يازانية فالاستقناء على الوصف وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق كقوله  
 يا خبيثة فالاستقناء على الكل اه لكن قوله وكذا أنت طالق يا خبيثة صوابه ولو قال  
 أنت طالق يا خبيثة كما عبر في الذخيرة وغيره الكنه تساهل لظهور المراد بكذا الأصل المذكور  
 وقوله يقع أي الطلاق دليل على أن المراد بالوصف القذف لا الطلاق والاصل يصح قوله وصرف  
 الاستقناء الى الوصف وكذا ما فرده من الأصل واصر ح منه قوله في الذخيرة وغيره فالاستقناء  
 على الاخر وهو القذف ويقع الطلاق فافهم ثم اعلم أن هذا الذي ذكره الشارح عن البرازية  
 عزاه في الذخيرة الى النوادر وهو ضعيف فقد ذكرنا في شرح تلخيص الجاسع أن قوله  
 يازانية ان تحال بين الشرط والجزاء كانت طالق يازانية ان دخلت الدار أو بين الإيجاب  
 والامتنان كانت طالق يازانية ان شاء الله لم يكن قد فاق الاصح وان تقدم عليه ما أو تأخر  
 عنهما كان قد فاق في الحال وعن أبي يوسف أن الفضل لا يفصل فلا يعلق الطلاق بل يقع له ال  
 ويجب الامتنان ومن محمد يعلق الطلاق ويجب الامتنان وجه ظاهر الرواية أن يازانية قداء  
 للاعلام بما يراد به فلا يفصل ويعلق الطلاق بالشرط فيعلق القذف أيضاً لانه أقرب الى  
 الشرط اه مطلقاً فافهم بان انصراف الاستقناء الى الكل هو الاصح وظاهر الرواية  
 وصريح بذلك في الذخيرة أيضاً وشي عليه الشارح في باب التعليق (قوله وقعن) جواب  
 الشرط المقدر في قول المتني قال لزوجه جتة وكذا الأولى للشارح ذكره عقب قوله ثلاثاً (قوله لما  
 تقر الخ) لان الواقع عند ذكر العدد صدور موافق بالعدد أي تطابقاً ثلاثاً فاصير الـ حقيقة  
 الموضوع لا نشاء الطلاق متوقفاً حكمه عند ذكر العدد عليه يجوز قال في الفتح به الدفع  
 قول الحسن البصري وعطاء جابر بن زيد انه يقع عليه أو لا يقع عليه بطلان ولا يؤثر العدد  
 شيئاً ونفس محمد رحمه الله تعالى قال واذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً جارية فافهم خلاف السنة وانما  
 وان دخل بها أو لم يدخل - وانما ينفك ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم وعن علي وابن  
 مسعود وابن عباس وغيرهم رضوان الله عليهم (قوله وما قبل الخ) ردد على ما نقله في شرح الجمع  
 عن كتاب المتكلمات وأقره عليه حيث قال في المشكلات من طلق امرأته الغير المدخول  
 بها ثلاثاً فله أن يترجها بالتحليل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
 زوجاً غيره ففي - المدخول بها اه ووجه الرد أنه مخالف للمذهب لانه اما أن يريد عدم  
 وقوع الثلاث عليه بل تقع واحدة كما هو قول الحسن وغيره وقد علمت رده أو يريد أنه لا يقع  
 شيء أصلاً وبعبارة الشارح تحت كل الوجهين يمكن كلام الدرر بين الاول أو يريد وقوع  
 الثلاث مع عدم انقراط المحال وقد بالغ المحقق ابن الهمام في رده حيث قال في آخر باب لرجعة  
 لا فرق في ذلك أي انقراط المحال بين كون المطلقة مدخولاً بها أو لا اصرح بطلاق النص وقد  
 وقع في بعض الكتب أن غير المدخول بها تحل بلا زوج وهو زلة عظيمة مصادمة للنص  
 والاجماع لا يحل لم رأه أن ينفك فاضلاً عن أن يعتبره لان قوله اشياء موعنة بذلك يتفخ  
 باب الشيطان في تخفيف الامر فيه ولا يخفى أن مثله مما لا يوجب الاجتماع فيه افوات شرطه  
 من عدم مخالفة الكتاب والاجماع فهو ذاك من الزيف والضلال والامرفيه من ضروريات  
 الدين لا يبعدا كما رخص الله اه (قوله اعموم اللفظ) أي لفظ النص فانه يتم غير المدخول

(وقعن) لما تقرانه في  
 ذكر العدد كان الوقوع  
 به وما قبل من انه لا يقع  
 لنزول الآية في الموطوءة  
 باطل محض منشؤه الغفلة  
 عما تقرران العبارة لعموم  
 اللفظ لا بخصوص السبب



بما اوفيه ان الالية صريحة في المدخول به لان الطلاق ذكر فيه امثرا وتقر به بخصها  
ولا يكون في غير المدخول به الا بتجديد النكاح فالاولى الا عندنا الى السنة وهو ما ذكر عن  
الامام محمد ط (قوله وس) له في غير الاذكار) حيث قال ولا يثبت كل ما في المشكلات لان  
المراد من قوله ثلاث طاقات متفرقات اوافق ما في عامة كتب الحنفية اه فافهم  
فان يؤيده هذا الجمل في المشكلات واما قوله تعالى فان طلقها لم تحل فانه ذكر في الالية  
مترقا فلذا اجاب عنه صاحب المشكلات بان ما في الالية وارد في المدخول به اتماما ل (قوله  
وان فرق بوصف) نحو انت طالق واحدة واحدة واحدة او خير نحو انت طالق طالق طالق  
او جعل نحو انت طالق انت طالق انت طالق ح ومثله في شرح الماتق (قوله بعطف) أي في  
الثلاثة سواء كان بالواو أو الفاء ونحو ادبل ح وسيد كرام الصنف من هذه العطف منجزة  
ومعاقبة مع تفصيل في المماثلة (قوله أو غيره) الاولى او دونه ط (قوله باني بالاولى) أي قبل  
النسب من الكلام الثاني عندنا في يوسف وعند محمد بن عبد الله بن اوزان بلحق بكلامه شرطا  
أو استثناء ورجع السرخسي الاول والخلاف عند العطف بالواو وغيره فيمن مات قبل فراغه  
من الثاني وقع عند أبي يوسف لا عند محمد بن عيسى في البحر والنهر (قوله ولذا) أي لكونه بانيات  
لا الى عدة ح (قوله تقع الثانية) المراد بها ما بعد الاولى فيشمل اثالثة (قوله بخلاف  
الموطوءة) أي ولو حكما كالختم بها فانها كما هو طوأة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق بانيات  
آخري عدتها وقيل لا يقع والصواب الاول كما مر في باب المهر نظامه أو وضعا هناك (قوله  
حيث يقع الكل) أي في جميع الصور المتقدمة ابقاء العدة ولا يصح دفع قضاءه عنه في الاولى كما  
سياتي في القروع الا اذا قيل له ماذا فعلت فقال طلقته أو قد قلت هي طالق لان السؤال وقع  
عن الاول فانصرف الجواب اليه بحر (قوله اثنتين مع طلاق باني الخ) أي لان مع هنا بمعنى  
بعد كما تقدم في قوله مع عتق مولاه اياك اه ح أي فيكون الطلاق شرطا فاذا طلقها  
واحدة لا تقع الثانية لان الشرط قبل المشرط (قوله كما لو قال نصف او واحدة) أي تقع واحدة  
لانه غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعله كالمواحدة وعزاء في المحيط الى محمد بحر  
أي لان المستعمل عطف الكسر على الصحيح (قوله لانه جله واحدة) لانه اذا اراد الايقاع  
بهم ليس له اعتبار يمكن النطق به انصر من هذا وكذا لو قال واحدة واخرى وقع ثمان اهدم  
استعمال اخرى ابتداء نهر لا يقال انت طالق ثنتين اخصر من هذا لان الكلام عند ارادة  
الايقاع بالصحيح والكسر وبلفظ اخرى فقد يكون له فيه غرض على انه ان لم يكن لغرض  
صحيح فاعبره للفظ ولفظ ثنتين لا يؤدي معنى التصديق في اخرى الغصة وان كان المراد به ما  
طلقة بخلاف انت طالق واحدة واحدة فانه يفتي عنه طالق ثنتين فعدوه عن ثنتين اليه  
قرينة على ارادة التفريق وكذا نصف او واحدة لان نصف الطلقة في حكم الطلقة كما مر في  
محله فاصار عتق واحدة واحدة وهو من المتفرق بقريضة العدول عن الاصل من تقديم الصحيح  
على الكسر فافهم (قوله الماصر) أي من قوله لانه جله واحدة اه ح أي لانه اخصر  
ما يتأمله اذا اراد الايقاع بهذه الطريقة وهو مخير في التمهيد لانه اه بحر لكنه ذكر  
ذلك في احدى وعشرين لاني واحدة وعشرين بن ثم نقل عن المحيط لو قال واحدة وعشرين وقت

وجله في غير الاذكار على  
كونه متفرقة فلا يتم الا  
الاولى فقط (وان فرق)  
بوصف او خير او جعل  
بعطف أو غيره (بانيات  
بالاولى) لا الى عدة (ولذا  
(م تقع الثانية) بخلاف  
الموطوءة حيث يقع  
الكل ومع التفريق قوله  
(وكذا انت طالق ثلاثا  
متفرقات) اثنتين مع  
طلاق بانيات طلقها واحدة  
وقع (واحدة) كما لو قال  
نصف او واحدة على الصحيح  
جوهره ولو قال واحدة  
ونصف اثنتان اتفاقا لانه  
جمله واحدة ولو قال واحدة  
وعشرين او اثنتين فثلاث  
الماصر

واحدة بخلاف احدى عشر فثلاث اهدم العطف وكذا لو قال واحدة ومائة أو واحدة وا  
او واحدة وعشرين من تقع واحدة لان هذا غير مستعمل في المماثلة فانه يقال في العادة مائة  
واحدة وألف واحدة فلم يجعل هذه الجملة كلاما واحدا بل اعتبر عطفها وقال أبو يوسف  
يقع الثلاث لان قوله واحدة ومائة ومائة واحدة سواء اه وظاهره ان قول أبي يوسف  
في هذه المسائل غير المعقول لكن قال في النهر وجزم الزياتي به في واحدة وعشرين بن يومئذ الى  
ترجيحه (قوله والطلاق يقع بعد دقن به لايه) أي متى قرن الطلاق بالعدد كان الوقوع بالعدد  
بدلي ما أجروا عليه من أنه لو قال اغير المدخول به أنت طالق ثلاثا طلق ثلاثا ولو كان  
الوقوع بطالق بانيات لا الى عدة فافهم العدد ومن أنه لو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله لم  
يقع شيء ولو كان الوقوع بطالق لكان العدد نافعا لوقوع ثم اعلم أن الوقوع أيضا بالمصدر عند  
ذكره وكذا بالصفة عند ذكرها كما اذا قال انت طالق البتة حتى لو قال بعد هذا ان شاء الله  
متصلا لا يقع ولو كان الوقوع باسم الفاعل لوقع وبدل عليه ما في المحيط لو قال انت طالق لثلاثة  
أو انت طالق بانيات فانت قبل قوله لثلاثة أو بثن لا يقع شيء لانه صفة لا يقع لثلاثة  
فيستوقف الايقاع على ذكر الصفة وأنه لا يتصور بعد الموت اه وكذا ما في عتق الخبيثة قال  
ابن عبد الله ان سر البتة فانت العبد قبل البتة يموت عبدا بحر من الباب الماصر عند قوله أنت طالق  
واحدة أو لا وقال هذا يدخل في العدد أصله وهو الواحد ولا بد من اتصاله بالايقاع ولا يضر  
انقطاع النفس فلو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فواحدة ولو انقطع النفس أو أخذ  
انسان فم ثم قال ثلاثا على الفور ثلاثا ولو قال اغير المدخول به أنت طالق يا فاطمة أو يا زينب  
ثلاثا وقعن ولو قال أنت طالق اشهدوا ثلاثا فواحدة ولو قال فاشهدوا فثلاث كذلك في  
الظهارية اه قلت وحاصله أن انقطاع النفس وامسالك الفم لا يقطع الاتصال بين الطلاق  
وعده وكذا النداء لانه لتعيين مخاطبة وكذا عطف فاشهدوا بالافعال لانها تعاقب ما به اهدمها  
قبلا فصار الكل كلاما واحدا (قوله عند ذكر العدد) أي عند التصريح به فلا يكفي قصده  
كما ياتي فيما لو مات أو أخذ أحده فافهم (قوله بعد الايقاع) الراد به ذكر الصيغة الموضوعية  
للايقاع لولا العدد (قوله قبل تمام العدد) قدر لفظ تمام تبعا للبحر احتراز عما لو قال أنت  
طالق احدى عشر فانت قبل تمام العدد (قوله افا) أي فلا يقع شيء نهر فيثبت المهر بقضائه  
ويرث الزوج منها ط (قوله لما تقر) أي من أن الوقوع بالعدد وهي لم تكن محلا لعدده  
وقوع العدد ح أول ما تقر من أن صدر الكلام يتوقف على آخره لوجود ما يفرضه كالشرط  
والاستثناء حتى لو قال أنت طالق ان دخلت الدار أو ان شاء الله فانت قبل الشرط أو الاستثناء  
لم يطلاق لان وجوده ما يخرج الكلام عن أن يكون ايقاعا بخلاف أنت طالق ثلاثا يا عمة  
فانت قبل قوله يا عمة طالقت لانه غير مفيد وكذا أنت طالق وأنت طالق فانت قبل الثاني  
لان كل كلام عامل في الوقوع انما يعمل اذا صادفها وهي حية ولو قال أنت طالق وأنت طالق  
ان دخلت الدار فانت عند الاول أو الثاني لا يقع لما مر في البحر عن الذخيرة (قوله أو أخذ  
أحده) أي وليد كذا العدد على الفور عند دفع اليد عن فمها لو قال ثلاثا لم لا على الفور  
وتن كاصر (قوله عملا بالصيغة) أشار الى وجه الفرق بين موتها وموتة وهو أن الزوج وصل

مطلب  
الطلاق يقع بعد دقن به لايه  
(والطلاق يقع بعد عدد  
قرن به لايه) نفسه عند  
ذكر العدد وعند عدده  
الوقوع بالصفة (ولو  
مات) ام الموطوءة وغيرها  
(بعد الايقاع قبل تمام  
العدد افا) لما تقر (ولو  
مات) الزوج أو أخذ أحده  
فه قبل ذكر العدد (وقع  
واحدة) عملا بالصيغة



انظر الطلاق بكرا العمد في موت اولم يصل في موته ذكر العمد بلفظ الطلاق في قوله أنت طالق وهو حامل في نفسه وفي وقوع الطلاق كما في أخذ القم اذ لم يقل بعد شيئا حيث تقع واحدة أقاده في البحر عن المراج (قوله لان الوقوع بلفظه لا بقصد) الضمير ان الزوج اول العمد وعلى الاول يكون التعليل لمنطوق العلة التي قبله وعلى الثاني لمفهوما وهو عدم العمل بالعدد الذي قصدنا فهم (قوله بالعطف) اي بالواو فتقع واحدة لان الواو طاق الجمع اعم من كونه لامية او للتقدم او التأخر فلا يتوقف الاول على الآخر الا لو كانت لامية وهو منتف في محل كل لفظ علة فحينئذ بالاولى فلا يقع ما بعده او مثل الواو العطف بالقانون بالاولى لاقتضاء لقائه فيجب وثم الترتيب فيع ما واما ما في أنت طالق واحدة لا بل فثنتين فكذلك لان ما بان بالاولى ولو كانت مدخولا لم تقع ثلاث لانه أخبر انه غاط في ايقاع واحدة ورجع عنها الى ايقاع الثنتين بدلها فصح ايقاعه مادون رجوعه ثم لو قال له طالق افسح امس واحدة لا بل فثنتين تقع ثنتان لانه خبر بقيل التدارك في الغلط بخلاف الانشاء بصر مخلصا (قوله او قبل واحدة الخ) الضابط ان الطرف حيث ذكر بين شيئين ان اضيف الى ظاهر كان صفة للاول بخلاف زيد قبل عمرو وان اضيف الى ضمير الاول كان صفة للثاني كما في زيد قبله او بعده عرو لانه حينئذ خبر عن الثاني والخبر وصف للمبتدأ والمراد بالصفة المعنوية والمحكوم عليه بالوصفية هو الطرف فقط والا فالجمله في قبله عرو حال من زيد لوقوعها بعد معرفة والحال وصف اصحابها في واحدة قبل واحدة أو وقع الاول قبل الثانية فيبان بام لا تقع الثانية وفي بعدها ثانية كذلك لانه وصف الثانية بالبعدية ولم يصفها بام لا تقع فهذا اولى وهو في غير المدخول بام او في المدخول بام تقع ثنتان لوجود العدة كما في (قوله ثنتان) لانه في واحدة بعد واحدة جعل البعدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الثانية بام لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال لا امتناع الاستناد الى الماضي فيقتض ثنتان وكذا في واحدة قبلها واحدة لانه جعل القباية صفة للثانية فاقضى ايقاعها قبل الاول فيقتض ثنتان واطمع فافتران فلا فرق فيما بين الاتيان بالضمير او لا فاقضى وقوعه - جامعنا فاعانها (قوله متى اوقع بالاول) كما في قبل واحدة او بعدها واحدة فان الاول فيهما هي الواقعة لوصفها بام اقبل الثانية او بان الثانية بعدها وهو معنى كونها اقبل الثانية فتكون الثانية متأخرة في الصورتين فقلت (قوله او بالثاني اقترنا) المراد بالثاني المتأخر في انشاء الايقاع لاني للفظ وذلك كما في بعد واحدة وقبلها واحدة فانه اوقع في ما و واحدة وهي الاولى الموصوفة بانها بعد الثانية او بان الثانية قبلها وهو معنى كونها بعد الثانية فيقتض ثنتان ويحتمل ان يراد بالثاني اللفظ المتأخر فانه سابق في الايقاع من حيث الاخبار لضعف الكلام الاخبار عن ايقاع الثانية قبل الاولى (قوله ويقع الخ) من عطف الخاص على العام لم دخوله تحت قوله وان فرق فكان الاول ذكروه عقب (قوله ثنتان) اي ان اقتصر على ما وان زاد ثلثا (قوله للعطف) بالشرط دفعة) لان الشرط مفعول لا يقع فاذا اتصل المفعول بوقف صدر الكلام على - فيقتض به كل من الطائفتين معانيهما عند وجود الشرط كذلك بخلاف ما لو قدم الشرط فلا يتوقف لعدم المغير (قوله وتقع واحدة ان قدم الشرط) هذا عنده وعند - ما ثنتان ايضا ورجعه

لان الوقوع بلفظه لا بقصد (ولو قال) لغير الموطوءة (انت طالق واحدة وواحدة) بالعطف (او قبل واحدة او بعدها واحدة يقع واحدة) باثنية ولا تطفه الثانية ادم العدة (وي) انت طالق واحدة او واحدة اوصلها واحدة اوسع واحدة ومعها ثنتان واحدة (الاصل انه متى اوقع بالاول لقا الثاني او بالثاني اقترنا لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال) (و) يقع بابت طالق واحدة وواحدة ان دخلت التدارك ثنتان لو دخلت اتلفها بالشرط دفعة (و) تقع واحدة ان قدم الشرط لان العلق كالمعز (و) يقع (و) الموطوءة ثنتان

الكامل وأقره في البحر وقوله لان الملقى كالمعز اي يصير عند وجود شرطه كالمعز ولو لم يجزه - علة لم تقع الثانية بخلاف ما اذا أخر الشرط لوجود المغير ياي (نفيه) العطف بالقائه كالواو فتقع واحدة ان قدم الشرط اتفاقا على الاصح وتلقوا الثانية وثنتان ان أخره وفي العطف بشئ ان أخره فتعزت واحدة ولغا ما بعدها ولو موطوءة تعلق الاخير وتعز ما قبله وان قدم الشرط لغا الثالث وتعز الثاني وتعلق الاول فيقع عند الشرط بعد الزوج الثاني ولو موطوءة تعلق الاول وتعز ما بعده وعند - هما تعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره الا ان عند وجود الشرط نطق الموطوءة ثلاثا وغيرهما واحدة وتغاضي في البحر (قوله في كلها) اي كل الصور التي ذكرها في العطف بالانطلاق بشرط وفي قبل وبعد وفي الشرط المقتضى او المتأخر (قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قيل) اي ما غاها بعضهم نظمه من بحر الخفيف ورأت في شرح المجموع للاشعري شارح الالفية ان هذا البيت رفع لعلامته أي عروين الحجاب بارض الشام وأقنى فيه وأبدع وقال انه من المعاني الدقيقة التي لا يعرفها أحد في مثل هذا الزمان وأنه ينشد على غانية أوجه لان ما بعده ما قد يكون قبلي أو بعدني أو مختلفين في هذه أربعة أوجه كل منها قد يكون قبله قبل أو بعده صارت ثمانية والقاعدة في الجميع أنه كلما اجتمع فيه من قبل وبعد فاعلمه لان كل شهر حاصل بعده ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده ولا يتي حينئذ الا بعدة رمضان فيكون شعبان أو قبله رمضان فيكون شوال الخ (قوله في ذي الحجة) لان قبله ذا القعدة وقبله هذا القبل شوال وقبل قبل القبل رمضان ط (قوله في جادى الاخرة) لان بعده رجبا وبعده ذلك البعد شعبان وبعده ربيع الاول وبعده رمضان ط (قوله في شوال) صوابه في شعبان ح أي لان فرض المسئلة ان قبلا ذكر مرة واحدة وتكرر بعد فيبقى لفظ قبل ولفظ بعد مرة ويبقى لفظ بعد الثاني هو المعتبر فيصير كانه قال بعده رمضان وهو شعبان كما في (قوله وييه - كذلك) أي اولا أو وسطا أو آخر الخ (قوله في شعبان) صوابه في شوال ح أي لنظير ما قلنا (قوله لالغاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد كانه انما اطلق عليه ما طرفين لما بينهما من التقابل وبعبارة التبع ياتي قبل بعد وعبارة التبر ياتي قبل وبعد لان كل شهر بعده قبله وقبله فيبقى قبله رمضان وهو شوال أو بعده رمضان وهو شعبان ح قلت وأما ما في البحر من أن الملقى الطرفان الاولان يعني الخالين عن الضمير سواء اختلفا أو اتفقا وقرع عليه معتبرا للاخير المضاف للضمير فانه هو خطا مخالف لما قرره نفيه أو لا وافر غير (نفيه) هذا كما سبق على أن ما لغاة لا محل لها من الاعراب ويحتمل أن يكون موصولة أو مذكورة موصوفة فتكون في محل جر باضافة الظرف الذي قبلها اليها وفيه الوجه الغاية لكن أحكامها تختلف ففي محض قبل يقع في شوال وفي محض بعد في شعبان وفي قبل ثم بعدين في جادى الاخرة وفي بعد ثم قبلي في ذي الحجة وفي الصور الاربع الباقية على عكس ما مر في الغامض أي في اوقع منها في شوال أو في شعبان على تقدير الالف يقع بعكسه على تقدير الموصولية أو الموصوفة كما ذكره العلامة بدر الدين القزى الشافعي ورأيت بخطه معزيا الى العلامة ابن الحاجب وقال ان السبكي في ذلك موافقا وقد أوصحت هذه المسئلة كتبت سبكت المتخالف الذي نفيه بجواب ما يقول الفقيه ويثبت فيها

مطلب في قبل ما بعده قبله رمضان في كلها لوجود العدة ومن مسائل قبل وبعد ما قيل ما يقول الفقيه ايده الله ولا زال عنده الاحسان في فني علق الطلاق بشهر قبل ما بعده قبله رمضان ويقتضى على غانية اوجه فيقع بعض قبل في ذي الحجة وبعض بعد في جادى الاخرة وقبل اول او وسطا أو آخر في شوال ويهده كذلك في شعبان لالغاء الطرفين فيبقى قبله او بعده رمضان (ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان او ثلاث نطق واحدة نعمن وله خيار النعمين)



المشام بما لا مزيد عليه وخلاصة ذلك أن قوله بشهر قبل ما قبل قبله رمضان على كون ما زائدة  
 يكون رمضان مبتدأ والظرف الأول خبر عنه وهو مضاف الى الثاني لان ما الزائدة لا تنكف  
 عن العمل فهو في جملة ما رجى والثاني مضاف الى الثالث والجملة من المبتدأ والخبر  
 صفة شهر والرباط الضمير المضاف اليه الظرف الاخير والمعنى بشهر رمضان كائن قبل قبل قبله  
 وهو ذو الحجة وعلى كون ما موصولة يكون الظرف الاول صفة لشهر وهو مضاف الى الموصول  
 والظرف الثاني المضاف الى الثالث خبر مقدم عن رمضان والجملة صلة ما والهاء ضمير  
 الاخير والمعنى بشهر كائن قبل الشهر الذي رمضان كائن قبله فالشهر الذي رمضان قبله  
 هو ذو الحجة فالذي قبله هو شوال وكذا يقال على تقدير ما ذكره موصوفة وعلى هذا القياس  
 في باقي الموصوفات

خ- ذجوابا بقوله المرجان • فيه • طلبته • تبيان  
 بجملة اخرى في محض بعد • ولعمري • ذوجهة • بان  
 ثم • قال • لو تكررت قبل • مع بعد • وعكس • شعبان  
 ألغى • دابض • وهو بعد • مع قبل • وما في الميزان  
 ذلك ان • ألغى • ما وأما إذا • وصلت • او وصفتها • قال بيان  
 جاء • قال • في محض قبل • واعكس • شعبان • الزمان  
 وجادى • قبل ما • بعد • ثم ذوجهة • اعكس • اوان  
 وسوى • ذابه • كسر • الف • ثم الفهم • فهو • محقق • من • هم • الفرسان

وتوضيح ذلك في رسالتنا المذكورة والحمد لله رب العالمين (قوله وأما نصيب الزباني الخ) رد  
 على صاحب الدرر حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو الصحيح استمرافا عما قبل يقع على كل  
 واحدة طلاق وعزاه الى ابي الزباني واعتز به في المنع بان عبارة الزباني هكذا وذكر في  
 الفتاوى اذا قال لامرأة أنت على حرام والحرام عند طلاق ولا يمكن لمينوا الطلاق وقع  
 الطلاق ولو كان له اربع نساء والمثله بما لا يقع على كل واحدة منهن طلاق بائنة وقبل طلاق  
 واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر والاشبه وفي ايلاء الفتح والبحر ان في المواضع التي  
 يقع الطلاق بلا حظ الحرام ان كان له أكثر من زوجة واحدة تقع على كل واحدة واحدة بخلاف  
 امر به نحو امرأة طالق وله أكثر من واحدة فلا تقع الا واحدة وأجاب الاوزجدي أنه  
 لا يقع الا على واحدة وهو الاشبه وعزاه في البحر الى البرزبية والخلصة والخيرة وفي الفتح  
 الاشبه عندي ما في الفتاوى لان قوله - لال الله - وحلال المسكين كل زوجة - على شبل  
 الاستغراق كقوله من طلاق لا البذل كاحدا كن طالق وحديث وقع بهذا اللفظ وقع باثنا  
 وفي الثانية امرأة طالق وله امرأتان مع وقتان له أن يصرف الطلاق الى أيتهما شاءا ولم يثبت  
 خلافا فانه يرى أن النصيب في غير الصريح كلال المسكين ونحوه لكونه يتم كل زوجة لا كما فهم  
 في الدرر اه كلام المنع ملغى وسبق في الابلا عن التمر - أن قول الزباني هنا والمثله  
 بما لا يرد في الصريح لا يقيده أنت على حرام بخلاف ما لو واحدة بل يجب فيه ان لا يقع الا على  
 المخاطبة اه أقول والحاصل أنه لا خلاف في امرأة طالق ان له أن يصرفه الى أيتهما شاءا

واما نصيب الزباني فاعلم  
 هو في غير الصريح كما مر في  
 حرام كما حرره المصنف  
 وسبب في الابلا

مطلب  
 فهو لو قال امرأته طالق  
 وله امرأتان او أكثر  
 فطلق واحدة

خلافا

خلافا لما في الدرر ولا في أنت على حرام أنه لا يقع الا على المخاطبة فقط خلافا لما يوجهه كلام  
 الزباني وانما الخلاف فيما بين كل زوجة على شبل الاستغراق فاختار الاوزجدي أنه  
 لا يقع الا على واحدة فله صرفه الا يتم ما شاء نظرا الى أنه لفظ مفرد واختار الحق ابن الهمام  
 أنه يقع على الكل لا تغرقه وهذا هو الظاهر ويدل على أن محل الخلاف ما قلنا انه في المخيرة  
 حكايا في حلال المسكين على حرام وهو صريح تعليل الفتح والظاهر أنه لا خلاف في كل حال على  
 حرام لانه بعد التصريح بإدعاء العموم لا يمكن حله على فرد خاص بخلاف العموم المستفاد  
 من الاضافة ويظهر لي أن عدم الخلاف في الصريح لا خصوص مراعاة بل لكونه باقظ  
 امرأتي الذي عوم به على صادق على واحدة لا بهين ماى واحدة كانت مثل قوله احدها من  
 طالق حتى لو كان الصريح باقظ عوم به - تغرق في مثل - حلال الله طالق او من يحمل طالق  
 او من في علة - كما هي طالق يرى فيه الخلاف المذكور وكان فيه ترجيح ابن الهمام اظهر  
 ويظهر من هذا ان قوله امرأتي حرام لا ياتي فيه الخلاف المذكور كما علمت من أن عوم به  
 بدلى لا استغراق فهو مثل امرأتي طالق وبه يظهر أن حل الشارح تصحيح الزباني على امرأتي  
 حرام غير مناسبا بل لا مقام وقوله كما حرره المصنف الخ فيه أنه مخالف لما قدمناه عن المصنف من  
 قوله فقه - أن النصيب في غير الصريح كلال المسكين ونحوه لكونه يتم كل زوجة فالذي  
 حرره المصنف هو الحل على العام الاستغراق كما اختاره ابن الهمام فافهم ويظهر عما قرأناه  
 أيضا أن قوله على الطلاق كما هو الشائع في زماننا مثل قوله امرأتي طالق لان معناه كما مر ان  
 نعمت كذا لزم الطلاق ووقع ولا يصح أن هذا محقق لان يكون المراد لزم الطلاق - لاق - من امرأة  
 او من أكثر ولا ترجع لاحدها على الاخر فينبغي أن يثبت له صرفه الى من شاء وينبغي أن  
 يكون قوله على الحرام كذلك لان معناه ان فعل كذا فامرأة حرام عليه • (تنبيه) • لا فرق  
 في ذلك بين المعلق والمبجز وكذا لا فرق بين طلاقه مرة او أكثره صرف الا كثيرا واحدة في  
 البرزبية من فوائده شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام ان فعل كذا وفعله وحلف بطلاق  
 امرأته ان فعل كذا وفعله وله امرأتان فارد أن يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما وأشار  
 في الزباني الى أنه يملك ذلك اه لكن اذا بان احداهما مقبل وقوع الثاني ليس له صرفه  
 اليها في البرزبية أيضا من كتاب الايمان ان فعلت كذا فامرأة طالق وله امرأتان أو أكثر  
 طافت واحدة واليه البيان وان طلق احدهما باثنا أو زوجا ومضت عندها ثم وجد الشرط  
 تعينت الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه بقي من وهو ما لو كان  
 الطلاق ثلاثا فهل له أن يوقع على كل واحدة طلاقا أم لا بدأ بجمع الثلاث على واحدة وعلى  
 الاول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائنة لا يلغو وصف البيئونة وهي صفة الاصل  
 أو تكون زوجية نظر المواقف ورايت بخط شيخنا الشيخ السامحاني عن المنية لو كان لرجل  
 ثلاث نساء فقال امرأتي ثلاث تطايقات يقع ثلاث لكل واحدة وعندها في حنيفة لكل واحدة  
 منهن طلاق بائن وهو الاصح اه وفيه مخالفة لما قدمناه من أنه لا خلاف في ان له صرفه الى  
 من شاء فليأمل (قوله قال له ان الخ) وجه وقوع الواحدة في هذه المور أن بعض الطلقة  
 طلاقه كما مر فيصيب كل واحدة في ايقاع طلاقه فيمن ربه وفي طلاقه نصف طلاقه وفي

(قال له ان الخ) الاربع  
 ينسكن تطايقة طلقت كل  
 واحدة تطايقة وكذا لو  
 كان به من قط بغيره  
 او ثلاث او اربع الان  
 ينوي قسمه كل واحدة  
 ظنن



تطلق كل واحدة ثلاثا  
ولو قال يمينه كمن  
تطابقان يقع على كل  
واحدة طلاقان هكذا  
تتبع طلاقان فان زاد  
عليه طلق كل واحدة  
ثلاثا ومثله قوله  
اشركت في طليقة خاتمة  
وقها (قال لامرأتين لم  
يدخل بواحدة منهما  
امرأتى طالق امرأتى  
طالق ثم قال اودت واحدة  
منهما لا بدق ولو  
مدخولتين فله اربع  
الطلاق على احدهما  
احصة تفريق الطلاق على  
المدخولة لا على غيرها  
(قال امرأته طالق ولم يسم  
وه امرأة) مة روفة  
(طالق امرأته) استصاها  
(فان قال لى امرأة اخرى  
واباها عيت لا يقبل قوله  
الابينة ولو) كان له  
امرأتان كلتاها معروفة  
لمصرفه الى ايهما شاء  
خاتمة ولم يحد خلافا  
(فروع) مكرر لفظ  
الطلاق وقع الكل وان نوى  
التاكيد دين كان اسمها  
طالقا وسرة فتادها ان  
نوى الطلاق او الصاق وقعا

ثلاث ثلاثة اربع مائة وفي اربع طليقة كاملة (قوله فطلق كل واحدة ثلاثا) أى الا فى  
اتطابقين فيقع على كل واحدة من طليقتان كذا فى كافى الحاكم الشبهة مودة فى الفتح  
والبحر (قوله يقع على كل واحدة طلاقان الخ) لانه يصيب كل واحدة منهن فى الخمس طليقة  
وربع طليقة وفى الست طليقة ونصف وفى السبع طليقة وثلاثة ارباع وفى الثمان طليقتان  
وهذا حيث لانه كافى الكافى والفتح احتراز عما اذا نوى قسمة كل واحدة بينهما فانه يقع  
على كل واحدة ثلاث (قوله ثلاثا) لانه يصيب كل واحدة من الثمانية طليقتان وتسمى السبعة  
بمن فيقع على كل طليقة ثالثة (قوله ومثله) أى مثل بين قال فى الفتح فانظر بين واقع الانترال  
سواء بخلاف ما لو طلق امرأتين كل واحدة واحدة ثم قال لثالثة اشركت فيها وقعت عليهما  
يقع عليهما طليقتان اه وغمامه فيه مة قوله فى الباب السابق ولو قال أنت طالق ثلاثا  
أنصاف طليقة (قوله امرأتى طالق امرأتى طالق) مة له ما لو قال وامرأتى بالمدخولتين كافى  
الذخيرة (قوله احصة تفريق الطلاق الخ) كذا عمل فى البحر بعد نقله المصنف عن الذخيرة أى  
لان المدخولة محل لابقاع الثانية بسبب المدخولة ابقاع الطلاقين عليهما بخلاف غير المدخولة  
لان ابايت بالاول فلا بدق فى ارادته لابل بالثاني كمالو كان طلق المدخولة باثنا او رجعا  
وانقضت عدتها فلا تصح ارادته بالاول ولا بالثاني كماله لم يعلقه قويا عن البرازية بقى  
ما اذا كانت احدهما مدخولة لم يعلقه قويا عن البرازية بقى  
غير المدخولتين الا بدق فى الثاني لانها لم يبق امرأتين بل الثانية امرأته فيقع على الثاني  
كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) احوالهما باسمهما فكذلك بالاولى يقع على التي عندها أيضا ولو  
كانت زوجة قال فى البرازية ولو قال فلانة بنت فلان طالق ثم قال اودت امرأة اخرى  
اجنبية بذلك الاسم والنسب لا بدق ويقع على امرأتها بخلاف ما اذا اقر بمسمى فادى  
رجل أنه هو وأنكر يصدق بالخلف ماله على هذا المال لا ما هو فلان وكذا لو قال زينب طالق  
وهو اسم امرأته ثم قال اودت به غير امرأتى لا بدق ويقع عليها ان كانت زوجة له وكذا لو  
نسب الى أمها أو اختها أو ولدها هو كذلك ولو حلف ان يخرج من المصر فامرأته عائشة كذا  
وامهها فاطمة لا تعلق اذا خرج اه (قوله استصاها) كذا فى البحر عن الظهيرية ومثله  
فى الثانية ومقتضاه ان القياس خلافه تامل (قوله كلتاها معروفة) احتراز عما لو كانت  
احدهما معروفة فقط وهو المصنف الذى قبله أو اما الجهولتان فكما معروفةين ثم هذه المسئلة  
كما قال ح مكرر مع قوله لو قال امرأتى طالق وله امرأتان أو ثلاث (قوله ولم يحد  
خلافا) رد على صاحب الدرر كما مر تقريره (قوله كرافظ الطلاق) بان قال للمدخولة أنت  
طالق أنت طالق أو قد طلقك قد طلقك أو أنت طالق قد طلقك أو أنت طالق وانت طالق  
واذا قال أنت طالق ثم قيل له ما قلت فقال قد طلقك الوقت هي طالق فهي طالق واحدة لانه  
جواب كذا فى كافى الحاكم (قوله وان نوى التاكيد دين) أى ووقع الكل قضاء وكذا اذا  
اطلق أشبه به أى بان لم يسمها فاولا كما دللنا الاصل على عدم التاكيد (قوله والا لا)  
أى بان قصد التاكيد أو طلق فلا يقع على المعقود أشبه به فى العائنه من مباحات النية وذكروا  
قبله فى التسامح انه فرق المحبوسين فى التلقين بين الطلاق فلا يقع وبين المتفق فيه مع وهو

خلاف المصنف هو ر اه قلت وفى عبارة لاشبهه بام قلب لان المحبوس فرق بان الحرام من صالح  
لغة معينة وهو اسم لبعض الناس بخلاف طالق او مطلقا فالمدعى يقع على ابايت المعنى  
تطلق بخلاف المحبوس واقعة ما فى الخلاصة أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه بياحولا بدق ولو سمى  
امرأته طالقا ثم دعاه بياحولا بدق (قوله قال لامرأته هذه الكتابة طالق طالقت الخ) م  
قالوا من أنه لا تنجز الصفة والتسمية مع الإشارة كمالو كان له امرأته مرة فقال امرأته هذه  
العبارة طالق وأشار الى ابنة مطلق ولو رأى شخصان أن امرأته مارة فقال يا مرة أنت  
طالق ولم يشتر الى تخصيص غير امرأته تعلق لان الاعتبار بعدم الإشارة للاسم  
وقد وجد كمال الثانية وقد منابط الكلام على مة الإشارة والتسمية فى باب الامامة  
(قوله وعنى الاخبار كذا الخ) قدمنا الكلام على فى اول الطلاق (قوله على ذلك) أى  
أنه يحكم كذا (قوله وكذا المعلوم اذا أشهد الخ) أقول التقييد بالاشهاد اذا كان مطلقا غير  
لازم فى الاشبهه بأمرأته تخصيص العام فى البرازية فبقوله ديانة آتافا وقضاء على خلاف  
والفتوى على قوله ان كان المضاف مطلقا كذلك احتراز عن الاعتراف بالنية الحاص  
أو المستحلف والفتوى على نية الحاص ان كان مطلقا لولا ان كان مطلقا كافى لولا الحصة  
الخلاصة اه وفى حواشيه عن ما زانفتاوى الصليب بغير الله تعالى ظلم والنسب  
الحالفون كماله (قوله انه يحلف) متعلق بشهود ح (قوله قال فلانة) أى  
زينب مة لا وقوله واحدها كذا أى زينب وضع غير عائد اليه مة ح (قوله وعلى  
هذا الخ) أى لان الاعتبار الاسم مة مة الإشارة كذا كراهة آتافا وهذا الفرع منقول كراه  
فر يباع البرازية فافهم (قوله ويدينى الجزم بوقوع قضاء وديانة) ولا شبهة فى كونه رجعا  
ديانة اتفاق المذهب كلها على وقوع الرجعى بابت طالق وقضاء فى الخبر به وكذا أنت طالق  
على مذهب البحر ودرر النصارى كما فى به الحنفى الرملى أيضا وكذا أنت طالق لا يردك قاض ولا  
عالم أو أنت طالق تحلى للفتاوى وغرى على فيقع بالكل طليقة رجعية كما قدمنا قبل هذا الباب  
(قوله فى قول الفقهاء الخ) وكذا فى قول القضاة والمساجير أو القرآن فطلق قضاء ولا تطلق  
ديانة الا بالنية خاتمة لكن فى الفتح أول الطلاق ولو قال طالق فى كتاب الله أو بكتاب الله أو معه  
فان نوى طلاق النية وقع فى أوقاتها والواقع فى الحال لان الكتاب يدل على الوقوع للنية  
والبدعة فيحتاج الى النية ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاة أو الفقهاء أو طلاق  
القضاة أو الفقهاء فان نوى النية بين وفى القضاء يتبع فى الحال لان قول القضاة والفقهاء  
يقضى الامرين فاذا خصص دين ولا يسمع فى القضاء لانه غير ظاهر اه فتأمل (قوله قال  
نساء الدنيا الخ) فى الاشبهه عن عتق الخاتمة رجل قال عبيد اهل بغداد احرار ولم يسم عبده وهو  
من أهله أو قال كل عبيد اهل بغداد أو كل عبيد فى الارض أو فى الدنيا قال أبو يوسف لا يمتنع  
عبده وقال محمد يمتنع وعلى هذا الخلاف الطلاق والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال كل  
عبيد فى هذه السكة وفى المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد فى هذه الدار  
وعبيد فى اعتقوا فى قوله مة لا لو قال ولد آدم كلهم احرار فى قوله اه وهو صريح فى جريان  
خلاف فى المحلة كالبادة لانه يجمع فى السكة لكن ذكر فى الذخيرة أولا الخلاف ونساء اهل

والالا قال لامرأته هذه  
الكتابة طالق طالقت  
او عبده هذا المحرور عتق  
ه قال أنت طالق أو أنت حر  
وعنى الاخبار كذا وقوع  
قضاء الا اذا أشهد على ذلك  
وكذا المعلوم اذا أشهد  
عنه استخلاف العالم  
بالطلاق الثلاث انه يحلف  
كأيا حصة قضاء وديانة  
شرح وجهانية وفى النهر قال  
فلا تطلق واحدها كذلك  
وقال عتق غير هادين  
ولو غيره صدق قضاء وعلى  
هذا الوصف لادائه طلاق  
امرأته فلانة وامهها غيره  
لا تطلق ه مرة كثر فى زماننا  
قول الرجل أنت طالق على  
الاربعة مذاهب قال  
المصنف ويدينى الجزم  
بوقوع قضاء وديانة ولو  
قال أنت طالق فى قول  
الفقهاء أو فلان القاضى  
أو المفقدين قال نساء  
الدنيا أو نساء العالم طالق  
لم تطلق امرأته بخلاف  
نساء المحلة والدار والبيت  
وفى نساء القرية والبادية  
خلاف الثاني وكذا  
العتق قالت لزوجهها  
طالق فقال فطلعت طالقت  
فان قالت زدنى



بعد اطلاق فعند أبي يوسف ورواية عن محمد لا تطلق الا ان يتوهم لان هذا امر عام ومن محمد  
 ايضا اطلاق بلائمة ثم نقل عن فتاوى سمرقند ان في القرية اخته لاف المشايخ منهم من من الحقة  
 بالبيت والسكة ومنهم من الحقة بالمصر اه ومقتضاه عدم الخلاف في السكة ثم قال عدم  
 الوقوع في المصر واهل الانبياء لوقوع به المكان انشاء في حقه فيكون انشاء ايضا في حقه  
 وهو متوقف على اجازته وهي متعذرة (قوله فذات فعات) أي طاعت بقرينة الطلب (قوله  
 فواحدة ان لم ينو الثلاث) أي بان نوى الواحد - دة اوله ينو شيئا لا بدون العطف بحقل تكرير  
 الاول ويحتمل الاية دة فاي ذلك نوى الزوج صحت نيته كذا في عيون المسائل وفي المنتقى انه  
 يقع الثلاث ولم يشترط نية الزوج ذخيرة (قوله ولو عطف بالواو الثلاث) لانه قرينة التكرار  
 فيطابقه الجواب وفي الثانية قالت له طاعت في ثلاثا قال فعات اوقال طاعت وتعن ولو قال يجيبا  
 اما أنت طاتي او فانت طاتي تقع واحدة اه أي وان نوى الثلاث والفرق ان طاتي امر  
 بالتطابق وقوله طاعت تطاتي فصح جوابا والجواب يتضمن إعادة ما في الـ والـ بخلاف أنت  
 طاتي فانه اخبار عن صفة فاعلم بالحل وانما ثبت التطابق اقتضاء تصحيح الوصف والنيات  
 فتضاها ضروري فيثبت التطابق في - في صفة هذا الوصف لاني حق كونه جوابا في أنت  
 طاتي كلاما مبتدئا وانما يحتمل الثلاث أفاده في الذخيرة (قوله اعتبارا بالانشاء) لانه ثلاث  
 انشاء الطلاق اعلم ان في الاجازة التي هي أضف بالواو نمرح تلخيص الجسامع للفارسي  
 (قوله اذ نوى) صوابه اذ نوباب ضمير المثنى كما هو في تلخيص الجسامع قال الفارسي في شرحه  
 وكذا لو قالت المرأة أبت نفسي فقال الزوج أجرت لسانا لكان بشرط نية الزوج والمرأة  
 الطلاق ونصح هنا نية الثلاث اما بشرط نية الزوج فلا لفظ الينونة من كتابات الطلاق  
 وأما نية المرأة فلم يذكر محمدي في الكتاب وقالوا يجب أن يشترط حتى يقع التصرف طاعة  
 فيتوقف على الاجازة وأما بدون نية فانه مع اخبارا من ينونة التخصيص او ينونة تنبي آخر كمال  
 كان من جانب الزوج فلا يحتمل الاجازة لا يتوقف وأما صفة نية الثلاث فلما عرف من  
 احتمال لفظه الكتابية الثلاث (قوله بخلاف الاول) لان قوله أجرت بمنزلة قوله طاعت  
 فلا يحتاج الى نية ولا تصح فيه نية الثلاث ح (قوله وفي اخترت لا يقع الخ) أي لو قالت  
 المرأة اخترت نفسي منك فقال الزوج أجرت ونوى الطلاق لا يقع شيء لان قولها اخترت لم  
 يوضع لالطلاق لاصري بما ولا كتابية وله - ذالو انشاء نفسه فقال لها اخترت أنت واخترت نفسي  
 ونوى الطلاق لا يقع شيء لانه نوى ما لا يحتمل لفظه ولا عرف في ايقاع الطلاق به الا اذا وقع  
 جوابا بضمير الزوج اياها في الطلاق نمرح التلخيص (قوله من كانت امرأته عليه حرام)  
 كذا في بعض النسخ برفع حرام واصواب ما في أكثر النسخ من النص لان خبر كان (قوله  
 فهو واقرا منه بصرمتا) عبارة البرازية قال في المحيط فهذا اقرار منه بصرمتا عليه في الحكم  
 اه وأفاده في الحكم أي في القضاء انه لا يحرم بانه اذا لم يكن حرما من قبل لم يكالو خبر  
 بطلاقها كذا لا يقال ان هذه تصلح لفرز لانه وقع الطلاق بلا لفظ اصلا لاصري ولا كتابية ولا  
 ردة واه لا فانه قول هذا اقرار عن تحريم منه - ابق لانشاء طلاق في المال به غير انظر ثم قال  
 هذا اقرار بغير لفظ بل بانهل وقد صرحوا بان الاقرار قد يكون بالاشارة وقد يكون بلا لفظ

فدال فعات طاعت اخرى  
 • ولو فانت طاتي طاتي  
 طاتي في فقال طاعت  
 فواحدة ان لم ينو الثلاث  
 ولو عطف بالواو الثلاث  
 • ولو فانت طاتي نفسي  
 فاجاز طاعت اعتبارا  
 بالانشاء كذا ثبت نفسي  
 اذ نوى ولو ثلاثا بخلاف  
 الاول وفي اخترت لا يقع  
 لانه لم يوضع الاجوابا وفي  
 البرزبة قال بينا صوابه  
 من كانت امرأته عليه  
 حرام فليقل هذا الامر  
 فذهله واحله من - فهو  
 اقرار منه بصرمتا

ولا فاعلى كالموت في بعض المواضع فافهم (قوله وقيل لا) بناء على أن هذا الفعل لا يكون  
 اقرارا فافهم (قوله رسل الخ) تأييدا لما قبله ويان اعدم الفرق بين الفعل من واحد او اكثر  
 وبين التصريح المقيد بالبين والتطابق المقيد بالرجوع (قوله طلقن) أي طاقا - اكل من  
 الاصنافين بناء على ان هذا النصفين اقرارا (قوله ثم تكلم الخالف) سكت عما اذا تكلم غيره  
 والظاهر أنه لا يقع لان تعليق المنكاح لا يسري - كونه الى غيره الا اذا قال الغير وانا كذلك  
 مثلا واما الفرعان السابقان فلهما - الامن الاقرار لا الانشاء والتعليق انشاء ط قلت فيؤيده  
 ما في أيمان البرازية جماعة كان يصنع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع صاحبه به - دة  
 فامر أنه طالق فقال واحد منهم صفع القاتل صاحبه لا يقع لان هلا ليس بيمين اه ولا كلمة  
 فارسية (قوله والخالف لا يخرج نفسه عن اليمين) أشار به الى أن دخول الخالف هنا في  
 عموم كلامه لقرينة ان فانه ان المنكاح لا يدخل في عموم كلامه وفي التصريح ان دخوله قول  
 به وهو رواه تعالى أعلم

• (باب الكتابات) •

لما فرغ من أحكام الصريح الذي هو الاصل في الكلام لما به موضوع للافهام والصريح  
 أدخل فيه شرع في الكتابات وهو مصدر كذا يذو اذا ستر غير (قوله كتابته عند الفقهاء) أي  
 كتابة الطلاق المرادة في هذا المحل والافعال اعندهم مطاقا كالاصوليين ما استقر المراد منه في  
 نفسه قال في النور وخارج بالاخير ما لو استقر المراد في الصريح بوا - طعة فهو غريبة اللفظ  
 وانكشف المواد في المكتبة بواسطة التفسير والصريح والسكتية من أقسام الحقيقة والجماز  
 فالحقيقة التي لم تخرج صريح والمجبورة التي غلبت مع هذا الجبازي ككتابة والجمز الغالب  
 الاستعمال صريح وغير الغالب كتابية اه ح (قوله ما لم يوضع له الخ) أي بل يوضع لما هو اعم  
 منه ومن حكمه لان ما سوى الثلاث الرجعية الا - تية لم يرد به الطلاق أصلا بل هو حكمه من  
 البيوت من الشكاح وعليه في قوله واحقه نساءل والمراد احتمله متعلقا بعناء أفاده في الفتح  
 وأشار به الى عدم حصرها ولذا قال في شرح الملتقى ثم ألقاها الكتابية كثيرة ترقى الى أكثر  
 من خمسة وخمسة - بين لفظا على ما في النظم والتمتد وزيد غير هاتين اه ومنها عديت عنها  
 فيقع به البائن بالنية كما أفق به الشيخ اجمعين الخائن قلت ومنها أنت خالصة المستعمل في  
 زمانها فانه في معنى خلية وبرية تامل وفي البرازية قال لا - خران كنت تضرني لاجل فلانة  
 التي تزوجتها فان تتركها ونوى الطلاق تقع واحدة بائنة • (تنبيه) • افق بعض  
 المتأخرين بان منها على تبيين لأفهم - كذا فاديا الطلاق فتقع به واحدة بائنة لقولهم الكتابية  
 ما يحتمل الطلاق وغيره ورواه مصر به السيد محمد ابو السعود في حاشيته - يمكن بانه لا يلزمه  
 الا - عارة تبيين لان ما ذكره في تعريف الكتابية ليس على اطلاقه بل هو مقتضى بلفظ يصح  
 خطابا به ويصح لانشاء الطلاق الذي أضمره اول الاخبار بانه اوقع - كانت حرام اذ يحتمل  
 لاني طاعتك او حرام العصبية وكذا بقية الاناظ وليس انظ اليمين كذلك اذ يصح بان خطابها  
 بآنت عين فضلا عن ارادة انشاء الطلاق به او الاخبار بانه اوقعه - في لو قال أنت يمين لاني طلقك  
 لا يصح فليس كل ما يحتمل الطلاق من كتابته بل يميز بين المقيدين ولا بد من ثالث هو كون اللفظ

وقيل لا انتهى • وشمل أبو  
 الليث عن قال لجماعة كل  
 من له امرأة مطلقة  
 فليعتق نفسه نصفه  
 وقال طلقن وقيل ليس هو  
 باقراره جماعة يصدون  
 في مجلس فقال رجل منهم  
 من تكلم بعد هذا فامرته  
 طاتي ثم تكلم الخالف  
 طلقت امرأته لان قلته  
 من التعديم والخالف  
 لا يخرج نفسه عن اليمين  
 فيصحت  
 • (باب الكتابات) •  
 (كتابته) عند الفقهاء  
 (ما لم يوضع له) أي الطلاق  
 (واحدة) له وغيره  
 (في الكتابات) (لانطق  
 بها)



مبيح الطلاق وشأنه كالحرمه في انت حرام وتقل في البحر عدم الوقوع بلا حرج  
لاشتميل في ذلك وان قوى وجهه أن معاني هذه الالفاظ ليست ناشئة عن الطلاق  
لان الغالب الذم بعده فتفتش الحجة والاشتمال والرغبة بخلاف الحرمه فاذا لم يقع به هذه الالفاظ  
مع احتمال أن يكون المراد لاني طائفة في لفظ العين بالاولى ولانهم هم في الحكاية ثلاثة  
اقسام كما يأتي ما يصلح جوابا لسؤال الطلاق لا غير كما عدى وما يصلح جوابا وسؤالها  
كانت جوي ويصلح جوابا وسببا كذلية ولاشك ان هذا اللفظ غير صالح لشي من الثلاثة لان اذا  
التم الطلاق لا يصلح جوابا بقوله على عين لا فاعل كذا لان الجواب يكون يدل على انشاء  
الطلاق اجابة لسؤالها كما عدى أو على عدمه رد الطلبيها كآخر جوي أو سببها كخاتمة وعلى  
عين لا يدل على انشاء الطلاق اهـ مخلصا مع زيادة ثم قال وبه يظهر ان ما قيل من فتاوى  
الطوري ان اقال ايمان المسلمين في طلاق امراته خطأ فاحش وسوء كثير من شيوخنا ان  
مناوى الطوري كفتاوى ابن نجيم لا يوثق به الا اذا تابعت بقية لآخر اهـ وانقرضه ط  
بان على عين يحتمل الطلاق وغيره لانه يكون به وباقة تعالى في حيث نوى الطلاق عاتية  
وكأنه قال على الطلاق لا فاعل كذا وتقدم ان على الطلاق من التعلق المعنوي ومافى فتاوى  
الطوري من تخصيصه بالطلاق لا عرف كمال المسلمين على حرام اهـ أقول والحاصل ان على  
غير ايسر كتابه لما مر وليس صريحا أيضا لانه ما لا يستعمل الا في الطلاق وهذا ليس كذلك  
وهو ظاهر لكن فظ العين بنفس من اقراءه الخاف بالطلاق فاذا عتية بالنية صار كانه قال  
على حلف بالطلاق لا فاعل كذا وهو لصرح به في المنوى صا حافيه والاعم اذا اراد به  
الاخص ثبت به حكم ذلك الاخص والاخص هنا طلاق صريح فتقع به واحدة رجعية لا بانه  
وفي ايمان البرزخية من الفصل الثاني قال في حاشا او قال في حاشا بالطلاق لا فاعل كذا  
فصل طلق وحنث وان كان كاذبا ودمنا في اول فصل اصرح من جامع القسولين ان فعلت  
كذا تجزى كلمة الشرع بيق وبذلك ينبغي ان يصح العين على الطلاق لانه معارف بينهم ثم فيه  
وقدمنا هناك ايضا عن الذخيرة لو قال لها لم توفى طائلا لم توفى فاف ان نوى الطلاق تطلق  
لان هذه الحروف بينهم منها ما هو المفهوم من الصريح الا ان الاستعمال كذلك فصار  
كالحكاية في ادقار الى النية فهذا يدل على انه لو اراد باليمين الطلاق يصح ويقع به رجعية  
ذا حنث واما ايمان المسلمين فانه جمع بين والاضافة الى المسلمين قرينة على انه اراد جميع  
نواع الايمان التي يحلف بها المسلمون كايمن بالله تعالى والطلاق والعاق المعلقة بين وسببها  
لهذا زيادة بيان في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى (قوله قضاء) قيد به لانه لا يقع ديانة بدون  
النية ولو وجد دالة الحال فوقه بواحد من النية او دالة الحال انما هو في القضاء فقط  
كما هو صريح البحر وغيره (قوله ودلالة الحال) المراد به الحالة الظاهرة المقيدة  
المقصودة ومنها تقدم ذكر الطلاق بصرع عن الحيط ومقتضى الطلاق هنا كالكثير ان  
الحكايات كلها مع بها الطلاق بدلالة الحال قال في البحر وقد تبين في ذلك القدر  
والسر في البسوط وخافه ما خفي الا سلام وغيره من المشايخ فقالوا بعضه لا يقع  
به الا بالنية اهـ وارايد به هذا اليه من حيث لم الرد كآخر جوي واذهي وقوى

قضاء (الافقية او دالة الحال)

المصنف وافق المشايخ في التفصيل الا في بقى الاعتراض على عبارة الكفر واجاب عنه في  
المهم بما ذكره ابن كمال باشا في اوضح الاصلاح بان صلاحية هذه الصور للرد كانت معارضة  
لحال مذكورة الطلاق فلم يبق الرد له الا في فكات الصور ان كونه خالية عن دلالة الحال  
لذلك توقف فيها على النية اهـ (قوله وهي حالة مذكورة الطلاق) اشار به الى ما في التهر من  
ان دلالة الحال نعم دلالة المقال قال وعلى هذا فتفسر المذكرة بسؤال الطلاق او تقديم  
الابواب ككفي اعتمدى ثلاثا وقال قبله المذكرة ان تسالهي او اجنبي الطلاق (قوله  
او الغضب) ظاهره انه معطوف على مذكورة فيكون من دلالة الحال (قوله فالحالات ثلاث)  
لما كان الغضب يقابل لرضاها ومنه صرح القوي في الفقه واعلم ان حقيقة التفسير  
في الاحوال قسمان حالة الرضا وحالة الغضب واما حالة المذكرة فتقسم مع كل منهما ما يرد  
لاية سورسوها الطلاق الا في احدي الحالتين لانها ماضدان لا واسطة بينهما اقال في البحر بعد  
قوله وبه علم ان الاحوال ثلاثة حالة طائفة عن نية الغضب والمذكرة وحالة المذكرة وحالة  
الغضب اهـ وفي التهر وعندي ان الاولى هو الاقتصار على حالة الغضب والمذكرة اذا الكلام  
في الاحوال التي تؤثر فيها الدلالة لا مطلقا ثم رأيت في البدائع بعد ان قسم الاحوال ثلاثة قال  
في حالة الرضا يدين في القضاء وان كان في حال مذكورة الطلاق أو الغضب فتقدم قالوا ان  
الحكايات اقسام ثلاثة الخ وهذا هو التحقيق اهـ (قوله والحكايات ثلاث الخ) حاصله ام اكاهما  
تصلح للجواب أي اجابة اهـ في سؤالها الطلاق منه لانه من اقسامه يحتمل الرد ايضا أي عدم  
اجابة سؤالها كانه قال لها اد طلبي الطلاق فاني لا افعله وقد سمعته من السبب والاشتمال ادا دون  
رد وقسم لا يحتمل الرد ولا السبب بل يتعمض بالجواب كما يعلم من الفقه فتاوى ابن الكمال ولدا  
مع بلغة يحتمل وفي ابى السعود عن الحوى ان الاحتمال انما يكون بين شيئين يصدف بهما  
اللفظ الواحد معهما ومن ثم لا يقال يحتمل كذا أو كذا كانه عليه العصام في شرح التطبيق من  
بحث المسند اليه (قوله فتاوى اخرى واذهي وقوى) أي من هذا المكان لانه قطع الشر  
فيكون رد او لانه طائفة ما فيكون جوابا رحي ولو قال فيسبى الثوب لا يقع وان نوى عند ابى  
يوسف لان معناه عرفا لا اجل البيع فكان صريحه خلاف المعنوي ووافقه رفرف ثم رد لو قال  
ذهبي فتزجي بالفاء أو الواو فسياتي الكلام عاينه في الفروع (قوله فتقضى فتجوزى استقرى)  
امر باخذ القناع أي الخمار على الوجه ومثله فتجوزى وأمر بالاستبراء في البحر أي لانك بنت  
وحملت على بالطلاق أو لا لا يظن اليك اجنبي اهـ فهو على الاول جواب وعلى الثاني رد وفي  
البحر من شرح قاضيهان لو قال استقرى من خرج عن كونه كتابا اهـ وهل المراد عدم  
الوقوع به أصلا أو انه يقع بلا نية والظاهر الثاني وعليه فهل الواقع بان أو رجعي والظاهر  
البائن لكون قوله من قرينة افظية على ارادة الطلاق بمنزلة المذكرة تأمل (قوله انتقل)  
انطلق مثل آخر جوي وقد تقدم ح (قوله من الغزبية) بالغين المهمة والراجع لاول  
وقوله أو من الغزبية بالمهملة والزاي راجع للشأن من غزب عن فلان يعزب أي فمساء أيما  
تباعدي ح بزيادة فقيه ما في آخر جوي أيضا من الاحتمال (قوله يحتمل رد) أي ويصلح  
جوابا أيضا ولا يصلح ما ولا شتم ح (قوله خالية) بفتح الخاء المهمة فبالتاء أي فاء أي

وهي حالة مذكورة الطلاق  
او الغضب فالحالات ثلاث  
رضا وغضب ومذكورة  
والحكايات ثلاث ما يحتمل  
الرد او ما يصلح للسبب او لا  
ولا (فتجوزى واذهي  
وقوى) فتقضى فتجوزى  
استقرى انتقل  
اغرب اعزب من الغزبية  
او من الغزبية (بهملة)  
رد او نحو حلية



خالية اما عن النكاح او عن الخبير ح أي فهو على الاول جواب وعلى الثاني سبب ونسب  
ومنه ما ياتي (قوله برية) باله مزورة أي منه له اما عن قيد النكاح او ح من الخلق ح  
(قوله حرام) من حرم الشيء بالضم حراما منع أو يديم هذا الوصف وعند المنوع فيحصل  
على ما سبق وسبب في وقوع البائن به بلائيه في زمانه المتعارف لا فرق في ذلك بين محرمة  
وحرمته سواء قال على أو لا أو حلال المسألة على حرام وكل حل على حرام وانت هي في الحرام  
وفي قوله حرمت نفسي لابد ان يقول عليك وأورد أنه اذا رقع الطلاق به في الاوقات بلائيه  
ينبغي أن يكون كالصريح في اعقاب الرجعة وأجيب بان المتعارف انما هو ايقاع البائن  
لا الرجعي حتى لو قال لم أنزل بصدق ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحدة والثانية ثلاثا  
نيت عند الامام وعليه الفتوى كافي البرزنية ح عن النهر قلت لكن عبارة البرزنية قال  
لامرأته انتم على حرام ونوى الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى صحت نيته عند  
الامام وعليه الفتوى ثم اعلم ان ما ذكره من الابرار والجواب مذكور في البرزنية أيضا  
ومقتضى الجواب وقوع الرجعي في زمانه لانه لم يتعارف ايقاع البائن به فان العاصي  
الجاهل الذي يحلف بقوله عن الحرام لا يفعل كذا لا يعيز بين البائن والرجعي فضلا عن أن يكون  
عرفه ايقاع البائن به وانما المعروف عنده أن من حلف بهذا العين يقع عليه الطلاق مثل  
قوله على الطلاق لا أفعل كذا او قد مر ان الوقوع بقوله على الطلاق انما هو للعرف لانه في حكم  
التعليق وكذا على الحرام والا فالاصل عدم الوقوع أصلا كافي ط لانه على كذا تقدم تقريره  
لحيث كان الوقوع بين ذين التقدير للعرف ينبغي ان يقع بين المتعارف بالفرق بينهما وان كان  
الحرام في الاصل كتابة يقع بين البائن لانه لما غلب استعماله في الطلاق لم يبق كتابة ولذا لم يتوقف  
على النية أو دلالة الحال ولا شيء من الـ كتابة يقع به الطلاق بلائيه أو دلالة الحال كما صرح  
به في البدائع وبذلك من ذلك ما ذكره البرزني عقب قوله في الجواب المار ان المتعارف به ايقاع  
البائن لا الرجعي حيث قال ما نصه بخلاف فارسية قوله صرحته وهو ما كرم لانه صار صريحا  
في المعروف على ما صرح به ففهم الزاهد في الخوارزمي في شرح القديري اه وقد صرح البرزني  
أولاً بان حلال الله على حرام بالعربية أو الفارسية لا يحتاج الى نية حيث قال ولو قال -لال  
اي برئوي أو حلال الله عليه حرام لا حاجة الى النية وهو الصحيح المتفق به للعرف وأنه يقع به  
البائن لانه المتعارف ثم فرق بينه وبين صرحته كذا فان صرحته ككتابة لكنه في عرف الفرس  
غلب استعماله في الصريح فادخلها كرم أي صرحته يقع به الرجعي مع ان أصله كتابة  
ايضا وما ذاك الا لانه غلب في عرف الفرس استعماله في الطلاق وقد مر ان الصريح مالم  
يسعمل الا في الطلاق من أي لغة كانت لكن لما غلب استعماله -لال الله في البائن عند  
العرب والفرس وقع به البائن ولو لا ذلك لوقع به الرجعي والحاصل أن المتأخرين خالفوا  
المتقدمين في وقوع البائن بالحرام بلائيه حتى لا يصدق اذا قال لم أنزل أو لاجل المعروف الحادث  
في زمان المتأخرين فيوقف الاثر وقوع البائن به على وجود العرف كافي زمانهم وأما اذا  
تمعرف استعماله في مجرد الطلاق لا بقيد كونه بآثنا بعين وقوع الرجعي به كافي فارسية  
صرحته ومثله ما قدمناه في أول باب الصريح من وقوع الرجعي بقوله من بوش أو بوش أول

برية حرام

في لغة الترك مع ان معناه العربي أنت خلية وهو كتابة لكنه غلب في لغة الترك استعماله في  
الطلاق هذا ما ظهر واقعه في الفاصول لم أر أحدا ذكره وهي مسألة مهمة كثيرة الوقوع فتأمل  
ثم ظهر لي بعد مدة ما عسى يصلح جوابا وهو أن لفظ حرام معناه عدم حل الوطء ودواعيه  
وذلك يكون بالاب لا مع بقاء العقد وهو غير متعارف ويكون بالطلاق لا رافع له وهو  
قسمان بائن ورجعي لكن الرجعي لا يحل زعم الوطء فتعين البائن وكونه التحق بالصريح للعرف  
لا ينافي وقوع البائن به فان الصريح قد يقع به البائن كطليقة شديدة ونحوه فكان بعض  
الكتابات قد يقع به الرجعي مثل اعتدى واستغفر رجلا وانت واحدة والحاصل أنه لما تعرف  
به الطلاق ما مر معناه تحريم الرجعية ونحوه لا يكون الا بالبائن هـ ذاعية ما ظهر لي في هذا  
المنام وعليه فلا حاجة الى ما أجاب به في البرزنية من أن المتعارف به ايقاع البائن لما علمت  
بما يرد عليه والله سبحانه أعلم (قوله بائن) من بان الشيء انفصل أي منه له من وصلة النكاح  
او عن الخبير ح (قوله كبتة) من البت به في القطع فيحصل ما حقه البائن وأوجب سيديه  
فيه آلاف والآل وأجاز الفراء انقطاعها عن نسائها من أفضلها ودينار حـ با وقيل  
لانقطاعها من الرجال وفاطمة الزهراء لانقطاعها عن نسائها من أفضلها ودينار حـ با وقيل  
عن الدنيا الى ربه اوفيه من الاثمة المار ح عن النهر (قوله يصلح -با) أي ويصلح  
جوابا أيضا ولا يصلح رد ح ومثله في النهر وابن الكمال والبدائع خلافا لما يظهر من البحر  
من أنه يصلح للرد أيضا (قوله اعتدى) أمر بالانقطاع الذي هو من العدة أو من العداى اعتدى  
نعمى عليك بدائع (قوله واستغفر) أمر بتعريف برائة له وهي طهارته من المسامحة كتابة  
عن الاعتداء الذي هو من العدة ويحتمل استغفر لاطلاقك بدائع (قوله أنت واحدة) أي  
طالق طليقة واحدة ويحتمل أنت واحدة عندى أو في قومك ما حاد وما قد أنوى الاول  
فكأنه قاله ولا اعتبار بامر اب الواحدة عند عامة المشايخ وهو الاصح لان العوام لا يعيزون بين  
وجوهه والخواص لا يتزمتونه في مخاطباتهم بل تلك صنائعهم والعرف لا يتم ولذا ترى أهل  
العلم في مجاري كلامهم لا يتزمتونه على أن الرافع لا ينافي الوقوع لاحتمال أن يد أنت طليقة  
واحدة فجاءه انفس الطائفة بما افقه كرجل عدل يمكن قد اعتبروا الاعراب في الاقرار فيقالو  
قال له على درهم غميرد انك رفاة ما نسي ما نسي طلب الفرق وكانه على بالاحتياط في البابين فندبر  
وعلمه في النهر (قوله أنت حرة) أي أبرأتك من الرق أو من رق النكاح واعتقك مثل أنت  
حرة كافي الفتح وكذا كوفي حرة أو اعتق كافي البدائع نهر (قوله اختارى أمرك -بك)  
كتابتان عن نفو بضر الطلاق أي اختارى نفسك بالفرق أو في عمل أو أمرك بذلك في الطلاق  
أو في نصرف آخر وفي النهر عن الحواشي السعدية وهذا لا يناسب ذكره في هذا المقام واقد  
وقع بسبب ذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم أنه يقع به الطلاق وفاقى به وحرم حلالا  
نحو ذائقه من ذلك اه وقد نبه عليه الماشرح بقوله خلا اختارى ح أي حيث ذكر أنه  
لا يقع به -ما الطلاق مالم تطاق المرأة نفسها أي مع نية الزوج نفو بضر الطلاق اه أو دلالة  
الحال من غضب أو ذاك ككتابة في الباب الاثني وبه علم ما عفا (قوله -برحتك) من  
السراح بفتح الـ ين وهو الاوسال أي ارسلك لاني طلقك والحاجة الى وكذا فارقك لاني

بائن (وسرا) فها كبتة بطله  
(يصلح -با) وهو اعتدى  
واستغفر رجلا انت  
واحدة انت حرة اختارى  
أمرك -بك -برحتك  
فارقك

مطلب  
لا اعتبار بالاعراب هنا



طائفة أوقى هذا المنزل نهر (قوله لا يحتمل السب والردة) أى بل معناه الجواب فقط ح  
 أى جواب طاب الطلاق أى التطابق فتح قوله نائما) غير محمول عن السائل أى يتوقف  
 نائما الأقسام الثلاثة على نية ط (قوله لا يحتمل) لما ذكرنا من أن كل واحد من الألفاظ  
 يحتمل الطلاق وغيره والحال لا يدل على أحدهما فيستل عن نية ويصدق في ذلك قضاء بدائع  
 قال ط فان قلت أى ما يصلح جوابا في وقوعه وان لم تكن نية قلت ليس المراد بكونه  
 جوابا أنه جواب لتعصيل الطلاق بل هو جواب لكلامها به في السؤال أما إذا كانت  
 سؤال الطلاق فقد حصلت المذاكرة وفيها لا يتوقف على النية إلا الأول كما يأتي اه قلت  
 لكنه مخالف لما ذكرناه آنفا من الفتح من نفسه المحمل للجواب بأنه جواب طاب الطلاق  
 أى التطابق فالأولى الجواب عن الإيراد بأن يقال ان شخواته على بعض التطبيقات اجابة  
 أسئلة أى انه ان كان هناك سؤال الطلاق فبعض التطبيقات ولا يلزم وجود سؤال الطلاق في  
 جميع الحالات لأنه قد تكون الحالة صرفة أو حالة غضب فقط بدون سؤال الطلاق  
 ومع ذلك لا يخرج شخواته عن كونه من معناه الجواب به في انه لو كان سؤال له بعض جوابا  
 له ولذا يقع بلا توقف على نية في حالة الغضب المجردة عن السؤال تأمل (قوله يمينه) فاليمين  
 لازمة له سواء ادعت الطلاق أم لا فالحال تعالى ط عن الجهر (قوله فان نكل) أى عند  
 النكاح لأن النكاح لا ينعقد بغيره لا يمين ط (قوله توقف الأولان) أى ما يصلح رد وجوابا  
 وما يصلح سببا أو لا يتوقف ما يتبع للجواب به لأن حالة الغضب تصلح للرد والتبديد  
 والسبب واشتم كما تصلح للطلاق والفاظ الأولين يحتمل ذلك أيضا فصار الحال في نفسه  
 محتملا للطلاق وغيره فإذا عني بغيره فتدنى ما يحتمل كلامه لا يكتفي بالظاهر فيصدق  
 في القضاء بخلاف الفاظ الأخرى أى ما يتبع للجواب لا نهار ان احتملت الطلاق وغيره أيضا  
 الحكمها ما زال عنها احتمال الرد والتبديد والسبب واليمين الذين احتملتهم حال الغضب تعينت  
 الحال دالة على اراة الطلاق فتخرج جانب الطلاق في كلامه ظاهرا فلا يصدق في الصرف عن  
 الظاهر فإذا وقع به قضاء بلا توقف على النية كما في صريح الطلاق إذا نوى به الطلاق عن  
 وثاق (قوله يتوقف الأول فقط) أى ما يصلح للرد والجواب لأن حالة المذاكرة تصلح الرد  
 والتبديد كما يصلح للطلاق دون السب والفاظ الأول كذلك فإذا نوى به الرد لا الطلاق فتدنى  
 محتمل كلامه بالخالفه لظاهر توقف الوقوع على النية بخلاف الفاظ الأخرى فإنها وان  
 احتملت الطلاق الحكمها لا يحتمل ما تحتمله المذاكرة من الرد والتبديد فتخرج جانب الطلاق  
 ظاهرا فلا يصدق في الصرف عنه فإذا وقع به قضاء بلا نية والحاصل ان الأول يتوقف على  
 النية في حالة لرضا الغضب والمذاكرة والناس في حالة الرضا والغضب فقط ويقع في حالة  
 المذاكرة بلا نية والثالث يتوقف عليها في حالة الرضا فقط ويقع في حالة الغضب والمذاكرة بلا  
 نية وقد تطلمت ذلك بقولى

لا يحتمل السب والرد  
 في حالة الرضا أى غير  
 الغضب والمذاكرة  
 (توقف الأقسام الثلاثة  
 نائما على نية) فلا يحتمل  
 والقول له يمينه في عدم  
 النية ويكفي تحليفه  
 في منزله فان جرد نفسه  
 لما كرم فان نكل فرق بينهما  
 بحيثى (وقى الغضب) توقف  
 (الأولان) ان نوى وقع  
 والألا (وقى المذاكرة)  
 الطلاق يتوقف (الأول  
 فقط) ويقع بالآخرين  
 وان لم ينو

فخارج قوى اذهى ردا بهج • خلية برية • باصل  
 واستبرق اعدي جوايا قد حتم • فالأول الغضب والمذاكر  
 والثاني الغضب والرضا فقط • فالأول المذاكرة في الرضا فقط

ورقة هاتى شبك لزيادة الايضاح به هذه الصورة

رد وجواب	سب وجواب	جواب فقط
اخرى اذهى	خليفة برية	اعدي استبرق
تلزم النية	تلزم النية	تلزم النية
تلزم النية	تلزم النية	يقع بلا نية
تلزم النية	يقع بلا نية	يقع بلا نية

(قوله لان مع الدلالة) اسم ان ضمير الشأن محذوف (قوله لانها) أى الدلالة (قوله يمينها) أى  
 المارة (قوله على الدلالة) أى الغضب والمذاكرة (قوله لا على النية) أى لو برئت فيما يتوقف  
 على نية الطلاق على انه نوى لا يتقبل (قوله فلو السؤال بهل يقع) يعنى اذا قال له ائت فقل  
 كذا هل يقع على الطلاق يقول الملقى نعم ان نويت ح (قوله ولو لكم يقع) يعنى لو قال  
 السائل قلت كذا ثم يقع على بقوله الملقى يقع واحدة ولا تعرض لاشتراط النية يعنى  
 لا يقول الملقى تقع واحدة ان نويت ح (قوله وتقع رجعية) أى وان نوى البائن ح  
 (قوله بقوله اعدي) لأنه من باب الاضمار أى طائفة ناعدي اعدي لاني طائفة في  
 المدخول به اثبت الطلاق وتجب العدة وفي غيرها يثبت الطلاق بلا نية ولا تجب العدة  
 كذا في التلويح وقامه في النهر (قوله واستبرق روحك) قدمنا من البدائع انه كتابة عن  
 الاعية من المدة فية قال نية ما نكحناه آنفا اعدي (قوله وانت واحدة) لأنه اذا نوى  
 الطلاق صار لفظ واحدة مضافة لمصدر محذوف أى طالق طاعة واحدة وصريح الطلاق يعقب  
 الرجعة والمصدر وان احتملت نية الثلاث لمكن التمسك به على الواحدة فتخرج اربعة الاحتمالات (قوله  
 في الاصح) كذا صحه في الهداية وغيره وادعنا الكلام عليه (قوله فلا يرد الخ) أى اذا علمت  
 ان الضمير في بانيه اعاد الى الفاظ المذاكرة في المتن فلا يرد أن غيرهما من الفاظ الكتاب قد  
 يقع به الرجعى من كل كتابة كان فيها ذكر الطلاق لمكن جعلها في الجهر داخل بالاولى تحت  
 الفاظ الثلاثة الواقعة بها الرجعى لان علمه وقوع الرجعى به وجود الطلاق مقتضى أو مضمرا  
 فمذاكره الطلاق يقع به الرجعى الاولى (قوله نحو أنا برى من طلاقك) أى يقع به الرجعى  
 اذا نوى فتحا لمكن في الجهر ولو قال أنا برى من نكاحك وقع الطلاق اذا نواه وان قال أنا برى  
 من طلاقك لا يقع شئ لان البرائة من الشئ تركه اه وذكر في البرائة اختلافاً التصحيح في  
 برئت من طلاقك وجزم في الخاتمة بتصحيح عدم الوقوع به لمكن قال في الفتح وفي الخلاصة  
 اختلاف في برئت من طلاقك والأربعة عندي أن يقع بالنسالة حقيقة بترت منه • تلزم به  
 عن الايقاع وهو بالبينونة باقضاء العدة أو الثلاث أو عدم الايقاع أصلاً وبذلك صار كتابة  
 فإذا أراد الأول وقع وصرف الى احدى البيوتين زهرى الق دون الثلاث اه قلت مقتضى  
 هذا وقوع واحدة بانه لان الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ برئت تأمل (قوله وخاتمت  
 سبيل طلاقك) وكذا خاتمت طلاقك أو تركت طلاقك ان نوى وقوع والا فلا خاتمة (قوله  
 بالتصنيف) أى تخفيف اللام أما بالتثنية فهو صريح يقع به بلا نية كما مر في بابه (قوله وأنت

لان مع الدلالة لا يصدق  
 قضاء في نية النية لانها  
 اقوى لكونها ظاهرة  
 والنية باطنة ولذا تتقبل  
 يمينها على الدلالة لا على  
 النية الا ان مقام على  
 اقرارها عمادية ثم في كل  
 موضع تثبت النية فلا  
 السؤال بهل يقع يقول  
 نعم ان نويت ولو لكم يقع  
 يقول واحدة ولا تعرض  
 لاشتراط النية برائة  
 فليحفظ (وقته رجعية  
 بقوله اعدي واستبرق  
 روحك وانت واحدة) وان  
 نوى اكثر واحدة باعواب  
 واحدة في الاصح (و) يقع  
 (بناقيا) أى باني الفاظ  
 الكتابات المذاكرة فلا  
 يرد وقوع الرجعى ببعض  
 الكتابات أيضا نحو أنا برى  
 من طلاقك وخاتمت سبيل  
 طلاقك وأنت مطلقة  
 بالتصنيف وأنت







فرضه) لانه يكون نادر يا بكل افظ ثبات تطبيقه وهو مما لا يجزى فيه. كمال فيقع اثلاث بصر من  
 المحيط قال في الفتح والنا كيد خلاف الظاهر وعلمت ان المرأة كالتقاضى لا يصل لها ان تمكثه اذا  
 علمت منه ما ظهره خلاف دعاءه اه وفي البصر على المحيط لو قال عيت تطبيقه نعمت به اثلاث  
 حيز يصدق لانه محبة والظاهر لا يكذب اه قلت ومنه في كل حال كما التمهيد (قوله فان نوى  
 واحدة) اي بان نوى باعتدى في الصور الثلاث الامر بالعدة بالحيز دون الطلاق فيصدق  
 ظهور الامر فيه عقب الطلاق كما مر (قوله وقتها) وتكونان رجبيتين لان اعتدى لا يقع به  
 البائن كما علمت (قوله في الواو ثنتان) وكذا في صورة عدم ما عطف اصل الا لانه في صورتين يكون  
 امر مستانفا وكلاهما مبتدأ وهو في حال. اذا كره الطلاق فيجعل على الطلاق بصر عن المحيط  
 (قوله قيل واحدة) جز به في المحيط على انه المذهب مع الايمان الفاعل للموصل اي فتقيد جعل  
 الامر على الاعتدال بالحيز (قوله وقيل ثنتان) مشى عليه في الخاتمة ووجه جعل الامر على  
 الطلاق لانه اذا كره قلت والاول اوجه فاعلم (قوله طهارة واحدة الخ) عبارة الذخيرة وغيرها  
 طهارة رجبية ثم قال في العدة جعلت هذه التطاقة بائنة او ثلاثا ناصح عند أبي حنيفة وهي  
 اخبر من عبارة المصنف واطهر. وقد سبق في العدة لانه بعد ما نهي المرأة اجنبية فلا يمكنه  
 جعل طلاقها ثلاثا وبائنا واذا قيد الشارع بقوله بعد الدخول لانه لو قبله لا يمكن جعلها ثلاثا  
 لكونه بائنا قبل الجعل لاني عده بقوله قبل الرجعة لانه بعد ما طلق عمل الطلاق فيتم ذكر  
 ما علمنا به او ثلاثا ايضا واذ علمنا بائنة في العدة فالعد من يوم ايقاع الرجعي كما ذكره في  
 البرازية اي لامن يوم الجعل وقد مر في اول باب الامر مع عن البدائع ان معنى جعل الواحدة  
 ثلاثا انه الحق بم الثلث لانه جعل لواحدة ثلاثا (تنبيه) ذكر الطلاق بالعدة فيقبل بعد  
 ما سكت كم فقال ثلاثا وقع ثلاث عده ما خلا فالحمد ولولم يستل وقال بعد ما سكت ثلاثا ان  
 كان سكونه لا ينطاع النفس تطلق ثلاثا لانه مضطرب فلا يمد فاصلا والا فواحدة كما في البرازية  
 وفي الجوهره قال أنت طالق فقبل به بعد ما سكت كم فقال ثلاث فعنده ثلاث وفي الخاتمة  
 ويحتمل ان هذا قول أبي حنيفة فان عده اذا طلق واحدة ثم قال جعلها ثلاثا فاصير ثلاثا اه  
 ومن هنا علم حكمه ولو قيل له طالق قل باثلاث فقال بالثلاث انه يقع بالاول لان الجعل فيه  
 اظهر وفي البرازية قال لها أنت طالق واحدة فقالت هرا فقال هرا فملى ما نوى والا فلا نفق  
 اه وهرا بالقارسية الف ولا يخالف هذا ما فهمناه لانهم لم يصره ان يجعله اقوا وانما تعرضت  
 نعر بضاحية لا وفيما نحن فيه امر بان يسير ثلاثا فاجاب والجواب يتضمن ما في السؤال كذا  
 بخط شيخنا شيخنا الساماني قلت والذي يظهر ان قوله الحق بالثلاث امر بالمحاق العدة باول  
 كلامه فلا يلحق كالموت كما به بعد كونه لا طلب نعم لو قال لها أنت طالق فقالت طالق بالثلاث  
 فاعلم بالثلاث فانه لا شبهة في كونه جعله لاشاء لانه جواب لا طلب واقفه اعلم (قوله فهو كما قال)  
 اي فهي ثلاث في الاول وثلاث في الثاني كما في الخاتمة والبرازية وعليه نبه كون قد اطلق  
 بالطلاقة الاولى ملققة في الاول وطلقة في الثاني (قوله كما مر) اي قبيل طلاق غير  
 المدخول به اح وقوله فتذكر انما اشار به الى البحث السابق هناك مع صاحب البصر

فرضه ولو قال أنت طالق  
 اعتدى أو طهارة بالواو أو  
 الفاء فان نوى واحدة  
 فواحدة أو ثنتين وقصدا وان  
 لم ينو في الواو ثنتان وفي  
 الفاء قيل واحدة وقيل ثنتان  
 (طهارة واحدة) عند  
 الدخول (جعله ثلاثا ناصح)  
 كالوطوق رجبية بالعدة  
 قبل الرجعة (بائنا)  
 او ثلاثا وكذا لو قال في  
 العدة الرجعت امرأتى ثلاث  
 تطاقت تلك التطاقة  
 او الرجعت تطاقت ثنتين  
 التطاقت فهو كما قال ولو  
 قال ان طلقك فهي بئن  
 او ثلاث ثم طلقها يقع  
 رجبيا لان الوصف  
 لا يثبت الموصوف كما مر  
 فتذكر

في مسألة النعالي وقد علمت ما فيه (قوله امر بيمين يمين) كالوقال اه أنت طالق ثم  
 قال أنت طالق أو بائنه اعلى مال وقع الثاني بصر فلا فرق في الامر مع الثاني بين كونه  
 الواقع به رجعي أو بائنا (قوله و يمين البائن) كالوقال اه أنت بائن أو خالعه اعلى مال ثم قال  
 أنت طالق أو هذه طالق بصر عن البرازية ثم قال واذ الحق الامر مع البائن كان بائنا لان  
 البينة السابقة عليه تمنع الرجعة كما في الخلاصة وقال ايضا هذا الامر مع الاطلاق البائن  
 يكونه خاطبا به وأشاد اليه الملاحة ثم اذا قال كل امرأة طالق فانه لا يقع به رجعي في الخاتمة  
 الخ وسبب ذكره المصنف في قوله وبسبب ما في البرازية الخ وياق الكلام فيه (قوله بشرط  
 العدة) هذا الشرط لا بد منه في جميع صور البائن كالاولى ناخبة منها اه ح (قوله  
 الامر مع ما لا يحتاج الى نية) من هنا في قوله على المشهور كان الواجب ذكره قبل قوله والبائن  
 يلحق الامر مع لان هذا كله من متعلقات الجملة الاولى اه في قوله الامر مع يلحق الامر مع  
 والبائن ولان المراد بالامر مع في الجملة الثانية خصوص الرجعي كما نرى في بيان ما في المراد  
 بالامر مع هنا حقيقة لا نوع خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الاعم وأما الكتابة  
 الرجوع كاعتدى واستبرأ رجلا وأنت واحدة وما الخ فيم اخافنا وان كانت تلحق البائن في  
 ظاهر الرواية بشرط النية فالحكم المتأخر به الرجعي كانت في مذهب الامر مع كما في البدائع  
 اي فهي ملققة بالامر مع في حكم اللحاق بالبائن أقاده في البصر وقال في المنع ان هذه الاضافات  
 بالاضمار فان معنى قوله أنت واحدة أنت طالق طهارة واحدة فبمع الحكم للامر مع لئلا لا بد  
 من النية في لئلا لا بد هذا المفسر اه فافاد وجه كونها في حكم الامر مع وهو كونه مضرا فيها  
 وان الایة اعم انما هو به لانه انقسم الكثرة بونه مضرا بوقفه على النية وبه يثبت بالنية  
 لا يحتاج الى نية قال ح ولا بد أنت على حرام على المفسر في مذهب من عدم توقفه على النية مع انه  
 لا يلحق البئن ولا يلحقه البائن لكونه بائنا لما ان عدم توقفه على النية امر عرض له لا يجب  
 أصل وضحه اه (قوله بائنا كان الواقع به أو رجعي) يؤيده ما قدمنا في اول فصل  
 الامر مع عن البدائع من أن الامر مع نوعان صريح رجعي وصريح بائن وحيد فمدخل  
 فيه الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما مر قبل فصل طلاق غير المدخول به من الفاظ  
 الامر مع الواقع به البائن مثل أنت طالق بائن أو البينة أو الخش الطلاق أو طلاق الشيطان  
 أو طلاق طوبى أو غير بضعة الخ فهذا كله صريح لا يتوقف على النية ويقع به البائن ويلحق  
 الامر مع والبائن قال في الخلاصة والامر مع يلحق البائن وان لم يكن رجعي به اه وفي  
 المنصوري شرح المسعودي للراعي الحق أبي منصور والوجه الثاني المختلف به ملققة الامر مع  
 الطلاق اذا كانت في العدة والكتابة أيضا ملققة اذا كانت في حكم الامر مع كاعتدى الخ ثم  
 قال والكتابات والبوائن لا تلحقها أي المختلفه وان كان الطلاق رجعي بالملققة والكتابات لان  
 ملك السكاح باق قال في عدة الفرائد وهذا ما يؤيد ما في الفتح ومعنى العطف في قول المنصوري  
 والبوائن ما وقع من البوائن لا يلفظ الكتابة فانه يلفظ ذكر البائن كما طهارة عليه اه ونقله  
 في النهر واقره أقول والصواب ان الواو في البوائن زائدة من الناصح وان مراد المنصوري  
 السكيات البوائن المقابلة لا كتات الرجعية التي ذكرها في ملحقته من ان البوائن بغير لفظ

مطلب  
 الامر مع يلحق الامر مع  
 والبائن

(الامر مع يلحق الامر مع  
 و يلحق (البائن) بشرط  
 العدة (والبائن يلحق  
 الامر مع) الامر مع ملا  
 يحتاج الى نية بائنا كان  
 الواقع به أو رجعي فقع



الكناية من الصريح المعنى يلقى البائن والاصار هنا في الكلام الفتح لا مؤيد الفتح تدبر (قوله)  
 فنه الخ) أي اذا عرفت أن قوله الصريح يلقى الصريح والبائن المراد بالصريح فيه ما ذكر  
 ظهور أن منه الطلاق الثلاث قبل طهها أي يلقى الصريح والبائن فاذا أبان امرأته ثم طلقها  
 ثلاثا في العدة وقع وهي واقعة حطب قال في فتح القلبي الخ انه يلحق انه يلحقها المصاحبة من أن  
 الصريح وان كان بائنا يلقى البائن ومن أن المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان كناية اه  
 وتبعه فليد هذا ابن التيمية في عقد القران وسك كذا صاحب البحر والنهر والمنع والمفاتيح  
 والنهر يلاي وغيرهم وهو صريح مائة لانه انما عن الخلاصة وأيد صاحب الارز والفرز كما  
 قد ذكره قريبا خلافا لمن رجح عدم وقوع الثلاث فانه خلاف المشهور وكما بين (قوله وكذا الطلاق  
 على مال) أي انه أيضا من الصريح وان كان الواقع به بائنا (قوله والبائن) بالنسبة معطوف  
 على قوله الرجعي (قوله ولا يلزم المال) أي اذا أبان امرأته طلقها في العدة على مال وقع الثاني  
 أيضا ولا يلزمها المال لان اعطاءه تصحيح الخلاص المنجز وأنه حاصل كافي للصريح عن الجزية  
 أي بخلاف ما قبله فانه اذا طلقها رجعا توقف الخلاص على انقضاء العدة فذا طلقها بعد  
 عدا في العدة لزم المال لان ما بانته في الحال قال في البحر ثم اعلم ان المال وان لم يلزم أي في  
 مسما فلان في الوقوع من قواها لان قوله أنت طالق على أنت تلحق طلاقها بالقبول  
 لا يقع بلا وجود الشرط كافي الجزية فالاعتبار فيه أي في الصريح هما اللفظ أي كونه من  
 الفاظ الصريح وان كان معناه أي الواقع بالبائن والمرد باللفظ ما يشمل المضمحل كافي للكليات  
 الرجعية كما مر (قوله على المشهور) رد على ما ذكره بعضهم في وقعة حطب المذكورة آنفا  
 من أنه لا يقع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن لا يلقى البائن واعتبار المعنى أولى من اعتبار  
 اللفظ وجه له الأصح المقتضى به أفاده المصنف قلت وفي الحاوي الزاهدي عازي إلى الامرار  
 لنجم الدين قال لها أنت بائن ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثا لا يقع الثلاث عند أبي حنيفة  
 لكون الثلاث ينفوذة غليظة في المعنى وعندده ما يقع لكونها في اللفظ صريحا والأصح قوله  
 لان الاعتبار المعنى دون اللفظ ثم عزى إلى شرح العيون مثله ثم عزى إلى كتاب آخر قال محمد بن  
 الثلاث والفتوى على قوله ثم قال وفي فصول الامتروشي مثله اه وقد تكفل برده المصنف  
 في المنع ونقله عنه في الشريانية وأقره وقد تكرر أن الزاهدي ينقل الروايات الضعيفة فلا  
 يتابع فيما يقرده وقد وجد النقل عن الخلاصة والبرازية وغيرهما بما يحسنه كقوله مناه وقد  
 استدل في الدرر والبعقورية على خلافه أيضا كانه كرم قريبا ويكفي فينا قدوة ما ذكره في فتح  
 القدير وتابعه عليه من بعده كقوله مناه فلذا اعتمدته الشارح وجعله المنه ورده ما يدل عليه قطعا  
 أنه لو طلقها ثم طلقها ثم قال في عدة الخلع أنت طالق فهو ذاص صريح افظ البائن معنى وهو واقع  
 قطعا فقد استدلو على حقوق الصريح البائن بقوله تعالى فلا جناح عليهم ما فيها افتدت به يعني  
 الخلع ثم قال تعالى فان طلقها فلا تتحل لمن بعده الخ والفاة لا تعقب قال في الفتح فهو نص على  
 وقوع الثالثة بعد الخلع اه ومثله في الدرر عن التلويح وفي حواشي الخيرة الرملة قال في مشغل  
 الاحكام والبائن لا يلقى البائن يعني البائن اللفظي أما البائن المعنوي يلقى اللفظي مثل  
 الثلاث من المبسوط اه (قوله لا يلقى البائن البائن) المراد بالبائن الذي لا يلقى هو ما كان

قوله الطلاق الثلاث  
 فيلحقها ما وكذا الطلاق  
 على مال فيلحق الرجعي  
 ويجب المال والبائن  
 يقع ولا يلزم المال كافي  
 الخلاصة قاله تيمية اللفظ  
 لا المعنى على المشهور  
 (لا يلقى البائن البائن)

بلفظ الكناية لانه هو الذي ليس ظاهرا في انشاء الطلاق كذا في الفتح وقيل بقوله الذي لا يلقى  
 اشارة الى أن البائن الموقوف أولا عم من كونه بلفظ الكناية أو بلفظ الصريح المقيد للبينونة  
 كما طلاق على مال وحيدة فذلك يكون المراد بالصريح في الجملة الثانية أعني قواهم والبائن يلقى  
 الصريح لا البائن هو الصريح الرجعي فقط دون الصريح البائن وبه يظهر أن ما نقله الشارح  
 أولا عن الفتح من أن الصريح لا يحتاج الى نية بائنا كان الواقع به أو رجعا خاصا بالصريح  
 في الجملة الاولى أعني قواهم الصريح يلقى الصريح والبائن كادل عليه كلام الفتح الذي ذكرناه  
 هنا ويدل عليه أيضا أمور منها ما طبعه واعليه من تعديلهم عدم حقوق البائن البائن بما كان  
 جعل الثاني خبرا عن الاول ولا يخفى أن ذلك شامل لما اذا كان البائن الاول بلفظ الكناية أو  
 بلفظ الصريح ومنه ما في الكافي لما كتم الشهيد الذي هو جمع كلامهم في كتبه ظاهرة الرواية  
 حيث قال واذا طلقها طليقة بائنة ثم قال لها في عدتها أنت على حرام أو طليقة أو برية أو بائن  
 أو برة أو شبه ذلك وهو يريد به الطلاق لم يقع عليه شيء لانه صادق في قوله هي على حرام وهي  
 من بائن اه أي لانه يمكن جعل الثاني خبرا عن الاول وظاهر قوله طليقة بائنة بائنة ان المراد  
 به الصريح البائن بقربته مقابلة بلفظ الكناية كامل ومنه قول الرضائي اما كون البائن  
 يلقى الصريح فظاهر لان القيد الحكي ياق من كل وجه لبقاء الاستتاع اه فهذا صريح  
 في أن المراد بالصريح في الجملة الثانية هو الصريح الرجعي اذ لا يخفى ان بقا قيد ذلك كاح  
 من كل وجه وبقاء الاستتاع لا يكون به الصريح البائن ومنه ما قدمناه من قول  
 المنصوري وان كان الطلاق رجعا يملأها الكليات لان ذلك التكاح باق فتعقيد به الرجعي  
 ايل على أن الصريح البائن لا يلحقه الكليات وكذا تعديله دال ذلك ومنه ما في القاتر خانية  
 قبيل الفصل السادس ولو طلقها على مال أو شاءها بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها إجمالا  
 ثم طلقها في العدة لا يصح اه فانظر كيف فرق بين الرجعي والصريح البائن وهو الطلاق  
 على مال حيث جعل الخلع واقعا بعد الاول لا بعد الثاني فهذا صريح فيما قلناه أيضا من أن  
 المراد بالصريح هذا الرجعي فقط وبالبائن الاول ما يشمل البائن الصريح ومنه ما ذكرناه  
 في البحر الاول ما في القنية عن الاوزجندى طلقها على ألف فقبضت ثم قال في عدتها أنت  
 بائن لا يقع اه والثاني ما في الخلاصة من الجنس السادس من الخلع ولو طلقها إجمالا ثم طلقها  
 في العدة لم يصح اه فهذا أيضا صريح فيما قلناه وبه سقط ما في البحر وتبعه في انه من  
 استشكله الفرع عين بناء على فهمه أن المراد بالصريح ما يشمل الصريح البائن قال وقد جده لو  
 الطلاق على مال من قبيل الصريح وقالوا ان البائن يلقى الصريح فينبغي الوقوع في الفرع  
 الاول وصحة الخلع في الفرع الثاني ثم قال في البحر ولا يخلص الا يكون المراد به عدم صحة الخلع  
 عدم لزوم المال والدليل عليه أن صاحب الخلاصة صرح في عكسه وهو ما اذا طلقها إجمالا  
 بعد الخلع أنه يقع ولا يجب المال ولا فرق بينهما كما لا يخفى اه أقول وهذا عجيب من مثله أما  
 أولا فلا ن المراد بالصريح في الجملة الثانية هو الرجعي فقط بخلاف الصريح في الجملة الاولى  
 كادل عليه ما ذكرناه من تعديلاتهم وفروعهما وعليه فلا شك في اقراره من أصله لا بل هما  
 دالان على ما قلناه وأما ما إذا قلنا ما ذكرناه من الخاص بعينه دال على الخاص ما قلناه وأما ما إذا



فإنه هو عدم الفرق بين هذا الموضع وبين غيره كما لا يخفى في غاية الخفة للفرق الواضح بينهما  
 لأنه إذا أطلقها على المال بعد الطمع انما لا يجب المال لأن إعطاء المال يحصل الخلاص من المجرم وأنه  
 حاصل كما قدمنا فإنه إما إذا أطلقها على مال قبل الطمع فلا وجه له - فوط المال لأن الطلاق  
 بدونه لا يحصل به الخلاص من المجرم بل يتوقف على انقضاء العدة فقد حصل بالمال ما هو المطلوب  
 به ولا يبطل بالطمع العارض بعده بعد تحقق المطلوب به بل يبطل الطمع نفسه - لأن الخلاص  
 المجرم حاصل قبله فلا يبعد هذا ما ظهر في تقرير هذا المقام • الذي ذات فيه إقدام الانتهاء  
 • فاعتنى فانه من جهة ما اختص به هذا الكتاب • بعون الملك الوهاب ثم رأيت في الحواشي  
 اليه مقوية على صدور الشرعية مانعة وأيضاً قولهم والباثن الغير المصرح بخلق المصرح  
 يخفى أن لا يصح كون على إطلاقه لأنه لا يلحق المصرح بالباثن لا حق المصرح بالباثن لا حق المصرح  
 لا يخفى إلا أن يدعى الفرق بين البائنين فلا يصح التعبير بأحد - ما عن الآخر اهـ وهذا من  
 مذهبهم بحد الله تعالى من أن المراد بالصرح في الجملة الثانية - مصرح لرجعي فقط وقوله  
 إلا أن يدعى الفرق الخ قد عاتى عما قرأناه ولا عدم الفرق فانه لا شبهة فيه لدى فهم واقع سبحانه  
 اعلم (قوله إذا أمكن الخ) قيد في عدم لحاق البائن البائن ومحقته وما فاده بقوله بخلاف البائن  
 باخرى الخ ط قال في البحر ويخفى أنه إذا بانها ثم قال اهـ أنت بائن ناوياً طاعة ثانية أن تقع  
 الثانية فينته لأنه لا يصح خبراً فهو كالقول أنت بائن باخرى الخ قال أن الوقوع انما هو  
 باقظ صالح وهو باخرى بخلاف مجرد الثانية اهـ وفيه أن اللفظ الثاني صالح ولو أبدل صالح  
 به - بل له لكان أظهر ط أقول ويدفع البحث من أصله بتعبيرهم بالامكان وبأنه لا حاجة إلى  
 جعله انشائي أمكن جعله خبراً عن الأول لأنه صادق بقوله أنت بائن على أن البائن لا يقع إلا  
 بالنية فتقولهم البائن لا يلحق البائن لأنك ان المراد به البائن المنوي اذ غير المنوي لا يقع به شيء  
 أصلاً ولم يشترطوا أن ينوي به الطلاق الأول فلو لم قولهم إذا أمكن الخ استمر إذا لم يمكن  
 جعله خبراً كما في أنت باخرى لا عما إذا نوي به طلاقاً آخر فذهبوا ما اعتدى اعتدى فانه ملحق  
 بالصرح كما قدم فلا يخفى ما هنا حيث أوقفوا به مكر رانال (قوله كانت بائن بائن) كذا في  
 بعض النسخ مكر رانال في بعضها كانت بائن بدون تكرار وهو الأصوب لأن المقصود التخييل  
 لا إقناع البائن على المباشرة ولأنه كما قال ط ليس المراد لاخبار النوى بل الاخبار عما صدر  
 أو لا ولا يوجبهم أن يلزم كونه في مجلس واحد وهو غير لازم اهـ (قوله أو اجتنك بتطبيقه)  
 عطف على بائن الثانية أي أنت بائن أنت بتطبيقه اهـ ح وأشار به إلى أنه لا يشترط اتحاد  
 الأقطين فعمل ما إذا كان الأول بلفظ الكتابة البائنة أو الطمع أو الطلاق المصرح إذا كان على  
 مال أو موصوفاً بما يفي عن البيئونة كما علم مما قدمنا به - يكون الثاني بلفظ الكتابة البائنة  
 كالطمع وشروطه مما يتوقف على النية ولو باعتبار الأصل كانت حرام بخلاف الكتابات الرجعية  
 فانها في حكم المصرح بخلق البائن كما مر (قوله فلا يقع) أي وان نوى لما في البحر عن الحماوى  
 ولا يقع بكتابات الطلاق نى وان نوى اهـ (قوله لأنه اخبار) أي يجهل أخبار الاله  
 أمكن ذلك (قوله بخلاف أنتك باخرى) أي لو بانها الأول لا يقع في العدة أنتك باخرى وقع  
 لأن لفظ آخرى منافي لامكان الاخبار بالثاني عن الأول (قوله أو أنت طالق بائن) لأن

إذا أمكن جعله اخباراً  
 من الأول كانت بائن بائن  
 أو اجتنك بتطبيقه فلا يقع  
 لأنه اخبار فلا ضرر وفي  
 جعله انشائي بخلاف أنتك  
 باخرى أو أنت طالق بائن

وقوعه بآنت طالق وهو مصرح وبقوله بائن لعدم الحاجة إليه لأن المصرح بعد البائن  
 بائن كذا في شرح النار صاحب البحر وهو إشارة إلى ما ذكره في البحر عن المذهب من الفرق  
 بين هذا وبين قوله لا حاجة إلى أنتك بتطبيقه وهو أنه إذا أقيمت ما سبق قوله طالق به يقع ولو  
 أقيمت أنتك بغير قوله بتطبيقه وهو غير متبدل • قلت لكن يشك كل عليه ما قدمناه في  
 باب طلاق غير المدخول به من أن الطلاق متى قيد به - رد أو وصف أو صدر قال الوقوع بالقيود  
 حتى لو قال أنت طالق ومات قبل قوله ثلاثاً أو بائن لم يقع فهو ذاتى ما طبقه واعلم من الغاء  
 الوصف هنا إلا أن يجب أن يعتبر بالوقوع به هنا لا يصح سبق البيئونة قبله ولو وقع البائن  
 بالصرح هنا وان لم يوصف فتعبر الغاء الوصف كما عاتى أنفاً ربي أشكال آخر مذ كور مع  
 جوابه في البحر (قوله أو قال نويت) أي بالبائن الثاني البيئونة الكبرى أي الحرمة الغليظة  
 وهي التي لا حل بعدها إلا بالنيكاح زوج آخر وهذا هو المقيد كما في البحر وقيل لا يقع لأن  
 الغليظة صفة البيئونة فإذا غلت النية في أصل البيئونة لم يكن حاصله ثقت في إثبات وصف  
 الغليظة محيط وهذا مصرح في القافية البيئونة ومثله ما قدمناه آنفاً من الحماوى فلا تصح  
 نية بيئونة أخرى خلافاً لما بحثه في البحر كما مر قال في الدرر أقول وهو - لا يدل قطعاً على أنه  
 إذا بانها ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثاً يقع الثلاث لأن الحرمة الغليظة إذا ثبتت بمجرد  
 النية بلا ذكر الثلاث لعدم ثبوتها في المحل فلا تلتب إذا صرح بالثلاث أولى وتماه فيه  
 ونحوه في البيئونة (قوله أنه ذرا الخ) علة أقوله بخلاف الخ (قوله رانال) أي أنه ذرحله  
 على الاخبار (قوله إلا إذا كان البائن معاً الخ) يشترط ما إذا آى من زوجة - ثم أبانها قبل  
 مضى أربعة أشهر ثم مضت قبل أن يقر بها أو هي في العدة فانه يقع خلافاً لفر بحر (قوله  
 قبل إيجاد المنجز) سيذكر شارح محقق زالقيلية بتغيير الثاني غير قيد بل لو عاقه قبل وقوع  
 المعلق الأول فمكذلك كما ذكره أيضاً (قوله نارياً) لأنه كتابه فلا بد له من نية (قوله لأنه لا يصح  
 اخباراً) أي لأن التعليق قبل فلا يصح اخباراً عنه وكذا الإضافة ح وأعاد التعليق وإن علم  
 من قوله سابقة ولذا وقع المعلق أطول الفصل فافهم (قوله ومثله المضاف) الأول ومنال  
 مضاف لأن المماثلة في الحكم فهمت من قوله سابقاً أو مضافاً ط (قوله وفي البحر الخ)  
 مرادهم هذا النقل الاستدلال على قوله نارياً ح (قوله في فترة لنية) أي أو المذاكرة (قوله  
 ولو قال إن دخلت) بيان لما إذا كانا ملحقين كما في البحر (قوله ثم دخلت وبانت) أشار بالعطف  
 يتم إلى أنه لا بد من كون التعليق الثاني قبل وجود شرط الأول لأن الأول دخلت وبانت ثم قال  
 إن كنت في يد فكلما لا يقع لأن الأول ما وجد بشرطه قبل تعلق الثاني صار منجزاً والمعلق  
 لا يلحق إلا إذا كان التعليق قبل إيجاد المنجز كما علمت من كلام المتقدم لأن قوله ثانية فانت بائن  
 صادق بثبوت البيئونة أولاً فيصالح كون الثاني خبراً عن الأول وبه - فقط ما قيل إن كلامه  
 شامل لكون التعليق الثاني بعد وجود الشرط الثاني أو قبله وكذا سقط قول هذا القائل  
 أن تعذر جعله اخباراً عن الأول موجود في المعلق والمضاف سواء كان التعليق أو الإضافة  
 قبل التخيير أو بعده فيبقى عدم الفرق وإن انفقت كلمهم على اشتراط كونه قبل إيجاد المنجز  
 اهـ إذ لا يخفى أن التعليق بعد إيجاد المنجز يصلح كون المعلق فيه وهو البيئونة الثانية خبراً

أو قال نويت البيئونة  
 الكبرى أنه ذرحله على  
 الاخبار فيجعل انشائها  
 وقع المعلق كما قال (الأداة  
 كان) البائن (معلوماً  
 بشرط) ومضافاً (محل)  
 إيجاد (المنجز) البائن  
 كذا - وله أن دخلت لداو  
 فانت بائن ناوياً بائن ثم  
 دخلت وبانت باخرى لأنه  
 لا يصلح اخباراً ومثله  
 المضاف كانت بائن غداً ثم  
 أبانها ثم جاء الله بغير أخرى  
 وفي البحر عن الوهبانية  
 أنت بائن كتابه ملحقاً كان  
 أو منجزاً في فترة لنية ولو  
 قال إن دخلت الدار فانت  
 بائن ثم قال إن كنت زيدا  
 فانت بائن ثم دخلت وبانت







دعاء القاضي وما لا يتوقف وصريح في الذخيرة بان معتدة الامان يلحقها الطلاق وهو خلاف ما قدمناه آنفا من الفسخ مع ان الفقرة بالامان طلاق لا فسخ لكن تعليل له بانها حرمه مؤبدة يرجح ما قلناه لكن ساقى في بابها انما حرمه مؤبدة اما اهل الله ان قاذر جاعن اعادة الامان واحده ما له ان ينكحها وكذا لو كذب نفسه عدوله ان ينكحها تأمل (قوله على نحو ماينما) اي من قوله الصريح يلحق الصريح الخ ح (قوله انما يلحق الطلاق المعتدة الطلاق الخ) اعترضه في اول طلاق الفسخ بانه غير حاصر لان المعتدة قد تنقض بدون الطلاق والوطء كالوطء عرض الفسخ بخيار به بمجرد الطلوة الا ان يجب ان يكون الطلوة بالوطء ثم يقتضي ان عدة الفسخ لا يقع فيه طلاق مع انه منقوض بما اذا أسلم أحدهما وأبى عن الآخر فانه يقع طلاقه على ما مع ان الفقرة في الفسخ وبما اذا ارتد أحدهما فانه يقع طلاقه مع ان الفقرة برده فسخ خلافا لابي يوسف وكذا بردهم الجساعا اه وهذا النقص وارد ايضا على عبارة المان كما قدمناه فصار الحاصل ان الطلاق يلحق في عدة فرقة عن طلاق أو ابراء أو ردة بدون طلاق بدار الحرب ونظمت ذلك بقولي

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق • أو الأبراء أو ردة بالطلاق

وهو أحسن من قول القاضي

في عدة عن الطلاق يلحق • أو ردة أو الأبراء بفرق

(قوله أما المعتدة للوطء فلا يلحقها) مثله لوطاقتها باثنا أو خاها ثم بعد مضى حيث يتبين من عدة ام لا وطماعا بالحرمة فلزمها عدة ثمانية وتداخلتا فاذا احضت الثالثة فهي منهما ولزمها حيث ان أيضا كمال الثانية فلو طلقها في الحضيضين الاخيرين لا يقع لانها عدة ووطء لا طلاق أفاده في الذخيرة (قوله ثم رقم) أي من عازي بالكتاب آخر لان عاده ذكر حرف اصطلح عليه بامر من به الى أسماء الكتب (قوله ان نوى طلق) لعل وجهه ان قوله زوجتك امرأتي فلا ينفصل أن يكون على تقدير ان صح تزويجها منك او تقدير لانها طالق متى فاذا نوى الطلاق بعد الثاني فطلاق (قوله تقع واحدة بالانية) لا تزويج قرينة فان نوى الثلاث فثلاث برأية وبما قلناه ما في شرح الجامع الصغير افاضنا ولو قال اذهب فتزويج وقال لم أو الطلاق لا يقع شيء لان معناه ان امك الان يفرق بين الواو والفاء وهو بعيد هنا بمر على ان تزويج كتابة مثل اذهب فيحتاج الى الذية في حين صارق قرينة على ارادة الطلاق باذهبي مع انه مذكور بعد والقرينة لا بد ان تقدم كما يعلم مما صر في اعتدي ثلاثا فالوجه ما في شرح الجامع ولا فرق بين الواو والفاء ويؤيده ما في الذخيرة اذهب وتزويج لا يقع الا بالانية وان نوى فهي واحدة بانية وان نوى الثلاث فثلاث (قوله وافلحى) في البدائع قال محمد قال لها افلحى يريد الطلاق يقع لانه يحصى اذهب تقول العرب افلح بغير اي ذهب بغير ويحتمل ان يفري بمرادك بقال افلح الرجل اذا غر بمراده بمر (قوله وانت على كليتة) اي يتم ان نوى والمراد القتية بما هو محرم العين كالتحرير والخير والدية فالحكم فيه كالحكم في انت على حرام بخلاف ما لو قال انت على كتمان فلان فلا يقع وان نوى فانه في الذخيرة اي لان متاع فلان ليس محرم العين وجعله مكانا على حرام مبنى على مذهب المتقدمين من

على نحو ماينما (فروع)  
انما يلحق الطلاق المعتدة  
الطلاق اما المعتدة للوطء  
فلا يلهيها خلاصة وفي  
القتية زوج امرأته من غير  
لم يكن طلاق ثمرة ان نوى  
طلقت ذهبي وتزويج يقع  
واحدة بالانية اذهبي الى  
بجهنم يقع ان نوى خلاصة  
وكذا اذهبي على وافلحى  
وقضت النكاح وانت  
على كليتة او كلام الخنزير  
او حرام كالماء

توقف الوقوع به على الذية (قوله لانه تشبيهه بالسرعة) الاولى في السرعة كانه قال انت حرام بها كسرعة الماشي جريه وقد صرح ان انت حرام ملحق بالصريح ولا يحتاج الى ذية فاعلم هذا مبنى على غير الملقى به ط قلت وهو المتعين (قوله ما لم يقل خذى أى طريق شئت) أى فان نوى يقع ثلاث في رواية أحمد عن محمد وقال ابن - لام أخاف أن يقع ثلاث امانى كلام الناس كانه يريد أن صرح ان الناس بهذه الطرق الأربع والافلاظ انما يعطى الامر به بلون احدها والاربعة ان تقع واحدة بانية فسخ والله سبحانه أعلم

(باب تفويض الطلاق)

أي تفويضه للزوجة أو غيرها صريح كما كان التفويض أو كناية يقال فوض له الامر أى رده اليه جوى قال كناية قوله اختارى أو امرتك يدل ذلك والصريح قوله طلق نفسك أبو السعود (قوله بنوعيه) أي الصريح والكتابة ح (قوله وانواعه) الضم مع عائدا الى ما يوقعه الغير لا للتفويض والالزام تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره أبو السعود (قوله تفويض وتوكيل) المراد بالتفويض تفويض تلك الطلاق كما يأتي وذكر في الفسخ في فصل المشيئة ان صاحب الهداية جعل مناط الفرق بين التفويض والتوكيل مرة بان المالك يعمل برأى نفسه بخلاف التوكيل ومرة بانه عامل لنفسه بخلافه ومرة بانه يعمل بمشيئة نفسه بخلافه قال والفرق بين الرأى والمشيئة أن العمل بالرأى عمل بمباراه اصوب بلا اعتبار كونه لنفسه أو غيره والعمل بمشيئته أى باختياره ابتداء بلا اعتبار ما وطبقه أمر الأمر ولا اعتبار معنى الاصوية ثم قال به وما بحث في الاوار ان الفرق الثالث اصوب (قوله ورسالة) كأن يقول لرجل اذهب الى فلانة وقل لها ان زوجك يقول اختارى فهو ناقل لكلام المرسل لا منشئ الكلام بخلاف المالك والتوكيل لانهم قالوا ان الرسول معبر وفسر هذا ما ظهر لى (قوله ثلاثة) أى بالاستمرارية ابدأ المصنف منها بالاختيار لثبوت بصريح الاخبار ولم يجعل له فصل اعلى حدة كصاحب الهداية لانه لم يسبقه شيء فصل به عما قبله بخلاف الاخيرين فاكتفى فيه بالباب ثم رخص له ان التفويض أهم فتاسب أن يترجم له بالباب والثلاثة انواعه فتاسب أن يترجم لكل منها بقوله فصل انما يترجم به للتخصيص لانه لم يسبقه كلام وبه ظهر ان ترجمة المصنف لثاني الباب غير مناسبة (قوله قال له اختارى) أشار بعدم ذكر قبولها الى انه تعالى يتيم بالمعنى وحده فلا يرجع قبل انفضاء المجلس لم يصح وقيد بانه صرح على التخصيص لما قلناه لانه لو قال له اختارى الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة بوجهة لانه لما صرح بالطلاق كالتخصيص بين الاتيان بالرجعي وتركه ط عن الصريح (قوله او امرتك يملك) لا حاجة اليه لذكر احكام الامر بالية في فصل مستعمل ياتي ط (قوله تفويض الطلاق) دل على هذا المضاف عقد الباب له كافي النهر ح (قوله لانهم كتابة) أى من كتابات التفويض ثم بالانية (قوله فلا يملك بالانية) أى قضاء ودية في حالة الرضا أما في حالة الغضب او المذاكرة فلا يملك بدق قضاء في أنه لم ينو الطلاق لان ما عاظم للبواب كما صرح ولا يسهل المقام معه الا بشكاح مستقبل لانها كاقاضي أفاده في الفسخ ولغير ثم اعلم ان اشتراط الذية انما هو فيما اذا لم يذكر النفس أو ما يقوم مقامها في كلامه وانما ذكرت في كلامه فقط كما يأتي تحريره ففتنه لذلك فان لم أر من فيه عليه (قوله او طلق نفسك)

لانه تشبيهه بالسرعة ولا  
يقع باربعة طرق عاينك  
مفتوحة وان نوى ما لم  
يقول خذى أى طريق  
شئت  
(باب تفويض الطلاق)  
لم يذكر ما يوقعه بنفسه  
بنوعيه ذكر ما يوقعه غيره  
بأذنه وانواعه ثلاثة  
تفويض وتوكيل ورسالة  
والفاظ التفويض ثلاثة  
تخصيص وأمر يسد ومشيئة  
(قال له اختارى او امرتك  
يملك بنوى) تفويض  
(الطلاق) ذمهما كتابة  
فلا يملك بالانية (او طلق  
نفسك) فله ان يطلق







فكانه قال ان قال لا المجنون آت طالق فانت طالق وباعتبار معنى التمسك بقوله لا يبرأ من  
 المجلس على الشبهين ط قال في الأخيرة ومن هذا استقر جواب مسئلة صارت وانما  
 لتقوى صورتهم اذا قال لامرأته الصغيرة امرأتي بكذا ينوي الطلاق فانت نفسك اصح لان  
 تقدير كلامه ان طالت نفسك فانت طالق (قوله وصي لا يبرأ) بشرط ان يتكلم فيه صريح  
 بوقع عليه الطلاق ولا يلزم من التعبير العقل ط عن البصر (قوله بخلاف التوكيل) اي في  
 المسائل الخمس لكن في الأخيرة بحث اذ كره في فصل المشقة (قوله نعم لو جن) اي المفوض  
 اليه ط (قوله هنا تسويع الخ) نظيره كافي البصر من فصل المشقة لو جن التوكيل بالبيع  
 جنونا يبرأ منه البيع والشراء ثم باع لا يبرأ منه بغيره لاف مال ولو كل مجنون بغيره لاف  
 في الاول كان التوكيل ببيع تكون العهدة فيه على الوكيل وبعدم ما جن تكون العهدة على  
 الموكل فلا يبرأ في الثاني اعم لكل ببيع عهدة على الموكل فينبذ عليه كافي الخالية وفي  
 تقوى بعض الطلاق وان كان لا عهدة أصلا ليس الزوج حين التقوى بغيره لاف الا على كلام  
 عاقل فاذا طلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا فوض الى مجنون ابتداء وان لم يبرأ  
 أصلا فانه يصح باعتباره معنى التعاقب وفي التوكيل بالبيع لا يصح الا اذا كان يبرأ من البيع  
 والشراء كما مر وكانه عهدة في العتوه ومن فرغ من التقوى بغيره لاف بالبيع ظهر أنه تسويع  
 في الابتداء ما لم يتساع في البقاء وهو خلاف القاعدة الفقهية من أنه يتساع في البقاء ما لم  
 يتساع في الابتداء ط مافي البصر لم يفسد فانت هذه القاعدة عبر عنها في الاشياء بقوله  
 الرابعة يفتقر في التوابع ما لا يفتقر في غيرها ثم فرع عليه افرع عاقل على عكسها فرع  
 غير هذين الفرعين فتصير فروع العكس أربعة بزيادة هذين الفرعين (قوله وجلس القاعدة)  
 في جامع الفصولين ولومنت في البيت من جانب الى جانب لم يبرأ ط قال في البصر ومعناه  
 ان يغيرها وهي قاعدة فشت من جانب الى آخر أمالوخيرها وهي قاعدة في البيت فقامت بطل  
 خيارها بمجرد قيامها لانه دليل الاعراض ط قلت وفيه ان هذا قول البعض وأن الاصح  
 أنه لا بد أن يكون مع القيام دليل الاعراض كما مر (قوله واتكأ القاعدة) أمالو ضطربت  
 فقيل لا يبرأ وقيل ان حيات الوادة كما يفعل لانوم بطل بجر عن خلاصة (قوله للمشورة)  
 فلودعتهم افرعها بطل انما مر من أن الكلام الاجنبي دليل الاعراض (قوله بفتح وضم)  
 أي فتح الميم وضم الشين وكذا بكون الشين مع فتح الميم والواو كافي المصباح (قوله اذا  
 لم يكن عندها من يدعوهم) صادق بما اذا لم يكن عندها أحد أصلا وعندها ولا يدعوه  
 فلا عندها من يدعوهم فدعت بنفسها بطل والظاهر ان هذا الحكم يجري في دعاء الاب  
 للمشورة ط (قوله في الاصح) وقيل ان تحولت بطل يتساع على أن المعتبر اما تبدل المجلس  
 او الاعراض والاصح اعتد بالاعراض افاده في البصر (قوله انما من الاختيار)  
 أي اختيارها نفسها ثم ذلك دليل الاعراض بجر (قوله والنكاح) أي الشقة  
 (قوله حتى لا يتبدل الخ) لان بغيره مضاف الى را كها بل الى غيره من الرجح ودفع  
 الماء فلا يبرأ التمسك بغيره بل يتبدل المجلس ففتح (قوله الا أن تجيب مع كونه  
 لانها لا يمكنها الجواب بأسر عن ذلك فلا يتبدل حكما لان اتحاد المجلس انما يتبعه بغيره  
 الجواب متصلا بالباطل وقد وجد اذا كان بلا فصل كذا في الفتح وقدر الاسراع

وصي لا يبرأ بخلاف  
 التوكيل بجر نعم لو جن  
 بعد التقوى لم يقع  
 فانه تسويع ابتداء لابقاء  
 عكس القاعدة فليحفظ  
 (ويلاحظ) القاعدة وانكأ  
 القاعدة وقعود المتكئة  
 ودعاء (اب) أو غيره  
 (المشورة) بفتح ضم  
 المشورة (و) دعاء شهود  
 (للاشهاد) على اختيارها  
 الطلاق اذا لم يكن عندها  
 من يدعوهم سواء تحولت  
 عن مكانها أو لا في الاصح  
 خلاصة (واضاف دابة  
 هي راس كتبت لا يقطع  
 المجلس ولو أقامها وأجابه  
 مكره بطل انما كان من  
 الاختيار (والفعل لها  
 كالدبت وسير دابتها  
 كبرها) حتى لا يتبدل  
 المجلس بغيري الفلك  
 ويتبدل بغير الدابة  
 لاضافته اليه الا أن تجيب  
 مع كونه أو يكون في  
 محل بقودها الجلال

في الخلاصة بان يبرأ جوايم انحطوتها نهر وظاهر قول الفتح فلا يتبدل حكما أنه لا يشترط  
 هذا السابق لانه لا يحصل به التبدل لاحقية قول لاحكام (قوله فانه كالسفينة) يعني بجماع أن  
 السيفي كل منهما غير مضاف الى را كب وقياس هذا أنم الو كانت على دابة وغنة من بقودها  
 أن لا يبرأ بغيرها نهر وأقره الرمي قلت قد يقال انه قياس مع الفارق فانه مالو كاف في محل  
 بقودها آخر ينسب السيف الى القائل لعدم تمكن راسب لمحل من تسمية الدابة بخلاف  
 را كب الدابة فانه يمكنه التفسير فينسب اليه وان فاده غير تأمل قال الرمي وفيه أن الدابة  
 لو جنت وبجرت عن ردها أن تكون كالسفينة لان فعلها حينئذ لا ينسب الى الراكب  
 كما يأتي في الجنايات ه (تمة) لا يبرأ خيارها فيما لو نامت قاعدة أو كانت تصل المكتوبة  
 أو الوتر فانت ما أو السنة المأودة في الاصح أو ضمت الى النافلة ركعة أخرى أو لم تست من غير  
 قيام أو كانت قلبلا أو شربت أو قرأت قلبلا أو سجدت أو قالت لم لا تطلقني بل انك قال  
 في الفتح لان المبدل للمجلس ما يكون قطعاً لا كلام الاول وافاضة في غيره وليس هذا كذلك  
 بل الكل يتعلق بعق واحد وهو الطلاق وعامة في النهر (قوله لعدم تنوع الاختيار) لان  
 اختيارها انما ينفذ بالخلص والصفاء والبيئونة تثبت به مقتضى ولا عموم له نهر أي معنى  
 اختارت نفسي اصطفتي من ملك أحدها وذلك بالبيئونة نصارت البيئونة مقتضى وهو  
 ما يقدر ضرورة تصحيح الكلام فان اصطفاها انتفسها مع ملك الزوج لا يمكن فيه درلان أفت  
 نفسي والمقتضى لا عموم له لانه ضروري فيقدر بدرة الضرورة وهو البيئونة الصغرى اذ بها  
 تستخلص نفسها ونصطقيها من ملك الزوج فلا تصح نية الكبرى لعدم احقال اللفظ اها راجح  
 (قوله بخلاف أنت بائن) لانه مافوظ به لا مانع من عمومه فاذا أطلق انصرف الى الأدنى وهو  
 البيئونة الصغرى ولو نوى الكبرى صح لانه نوى محقق لفظه وكذا قوله امرأتي بكذا ولا يصح  
 ايقاع الرجمي به لانه تقر بلفظ الكناية والواقع بها البائن وهو محقق البيئونة  
 فينصرف الى الصغرى وان نوى الكبرى فاقترعها بلفظها أو بغيرها اصح ما قلنا افاده الرجمي  
 (قوله استحسنانا) راجع الى قوله وأنا اختارت نفسي أي لو ذكرت بلفظ المضارع سواء ذكرت  
 أنا أو لاني القيام لا يقع لانه وعد ووجه الاستحسان قول عائشة رضي الله عنها لما خيراها  
 النبي صلى الله عليه وسلم بل اختار الله ورسوله واعتبره صلى الله عليه وسلم جوايا ولان المضارع  
 حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما هو أحد المذهب وقيل بالقلب وقيل بثبوتك بينهما  
 وعلى الاشترار يرجع هذا ارادة الحال بقرينة كونه أخبارا عن أمر قائم في الحال وذلك يمكن  
 في الاختيار لان محله القلب فيصح الاخبار بالاسان عما هو قائم بعمل آخر حال الاخبار كافي  
 الشهادة بخلاف قواها أطلق نفسي لا يمكن جعله أخبارا عن طلاق قائم لانه انما يقوم بالان  
 ولو جاز لقام به الامر ان في زمن واحد وهو محال وهذا بناء على أن ايقاع لا يكون بنفس  
 أطلق لعدم التعارف وقد من أنه لو تعارف جاز وقتضاه أن يقع به هنا ان تعارف لانه انشاء  
 لا اخبار كذا في الفتح لم يفسد في النهر وقيد المسئلة في المعراج بما اذا لم ينو انشاء الطلاق فان  
 فو ام وقع ط المناسب التعبير بضمير المؤنث لان المسئلة هي قول المرأة أطلق نفسي تأمل  
 (قوله أنا طالق) ليس هذا في الجوهره ولا في البصر والنهر والمخ والفتح بل صرح في البصر

فانه كالسفينة (وفي  
 اختاري نفسك لانه متوقع  
 التمسك) لعدم تنوع  
 الاختيار بخلاف أنت بائن  
 أو امرأتي بكذا (بل عين)  
 بواحدة ان قالت اختارت  
 نفسي (أو) أنا (اختر  
 نفسي) استحسنانا بخلاف  
 قوله طلق نفسي فكالت  
 أنا طالق أو أنا طالق نفسي  
 لم يقع لانه وعد جوهره  
 حال تعارف



في الفصل الثاني في تعلق الاختيار وغيره وسيد كره الشارح أيضا هنا أنه يقع بقولها أنا طالق لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اه وعبارة الجوهرية وان قال طالق في نفسه فقالت أنا طالق لم يقع قياسا واستحسانا اه نعم ذكر في البحر في فصل المشيئة عن الخاتمة قال لامرأته أنت طالق ثلاثا شئت فقالت أنا طالق لا يقع شيء اه لكن عدم الوقوع لانه علق الثلاث على مشيئة ثلاثا ولا يمكن اية افع الثلاث بلان طالق فلا يقع شيء لانه لم يوجد له ما يقع عليه ولذا قال في الذخيرة لا يقع الا ان تقول أنا طالق ثلاثا وبه علم ان لفظ أنا طالق يصلح جوابا وانما لم يقع هذا لما قلنا قد بر (قوله أو تنو) مضارع مبني للمعلوم فاعله ضمير المرأة مجزوم بحذف الياء عطفا على يتعارف المبني للمجهول ح ثم هـ ذاك ليس من عبارة الفتح بل من زيادة الشارح اخذ ما علقناه آتيا عن النهر عن المعراج (قوله أو الاختيار) مسمى واختارني وأفاد ان ذكر النفس ليس شرطاً بخصوصه بل هي أو ما يقوم مقامها عما يأتي (قوله في أحد كلامهم ما) وإذا كانت النفس في كلامهم ما قبل الأولى وإذا دخلت عن كلامهم ما لم يقع بجر (قوله بالاجماع) لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرف بالاجماع العمارة واجاءهم في اللفظة المفسرة من أحد الجانبين ط عن ايضاح الاصلاح (قوله لان اعلق فيه الانشاء) أي فقلت تفسيره أيضا ط قال في البحر عن المحيط وخاتمة لوفات في المجلس غيبت نفسي يقع لانها ماتت فيه قال الانشاء (قوله الآن يتصادق) ظاهره ولو بعد المجلس بجر (قوله والتأجبية) نسبة الى تاج الشريعة (قوله لكن رده الكمال) حيث قال الايقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالية دون المقابلة بهـ د أن نوري الزوج وقوع الطلاق به ونصادق عليه لكنه باطل والالوقع بمجرد النية مع انظر لا يصلح له أصلا كاشفي اه (قوله ونقله الاكمل) أي في العناية ط (قوله فلو قال الخ) نهر يقع على ما علم من أن الشرط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها في تفسير الاختيار (قوله اذا التام فيه) لواحده أي واختيارها بنفسها هو الذي يتقدمه بان قال اه اختارني فقالت اخترت نفسي تقع واحدة ويتقدم أخرى كاختارني نفسي ثلاثا تطابقا فقالت اخترت وتقع فاما قد بالوحدة يظهر أنه أراد تخييرها في الطلاق فكان مفسرا ولا يرد أن هذا مناقض لما مر من أن الاختيار لا يتوقف لانه لا يلزم ما ذكرنا كون الاختيار نفسه يتوقف كالمينونة الى غلبة وخفية حتى يصاب كل نوع منه بالنية من غير زيادة لفظ آخر أفاده في الفتح (قوله وكذا ذكر التطليقة) وتقع بآئمة ان في كلامها بان قالت اخترت نفسي بتطليقة بخلافها في كلامه فانه يقع بها طليقة رجعية لانه تنوي قبض بالعصر وهو يقع فيه نية الثلاث كما مر (قوله وتكرار لفظ اختارني) لان الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان متعينا ط عن الايضاح لذكر في كون التكرار مفسرا كالتنفس كلام باي قريبا (قوله وقولها اخترت أبي الخ) لان الكون عندهم انما يكون للمينونة وعدم الوصل مع الزوج بخلاف اخترت قومي أو ذارحم محرم لا يقع وينبغي أن يحمل على ما اذا كان لها أب أو أم أو ما إذا لم يكن وكان لها أخ ينبغي أن يقع لانها حينئذ تكون عنده عادة كذا في الفتح قال في النهر ولم أر ما لوفات اخترت أبي أو أمي وقد ما ناولا أخا أو فبني أن يقع اقبام ذلك مقام اخترت نفسي اه والخاص ل أن المفسر

أو تنو الانشاء فتح (وذكر كره النفس أو الاختيار في أحد كلامهم ما شرط) صحة الوقوع بالاجماع (ويشترط ذكرها منصفه لان كان منفصلا فان في المجلس صح) لانها علق فيه الانشاء (والالا) الا ان يتصادقا على اختيار النفس فيصح وان خلا كلامه ما عن ذكر النفس درر التأجبية واقره الهنسي والبياتاني لكن رده الكمال وتقه الاكل بقيل والحق ضمه نهر (فلو قال اختارني اختيارا أو طلقه) أو أمك (دفع لوفات اخترت) فان ذكر الاختيار كذكر النفس اذا التام فيه للوحدة وكذلك كره التطليقة وتكرار لفظ اختارني وقولها اخترت أبي أو أمي أو أمي أو الزوج يقوم مقام ذكر النفس

غاية ألقاظ النفس والاختيار والتطليقة والتكرار وأبي وأمي وأهل والأزواج ويزاد ناسم وهو العـ مد في كلامه فلو قال اختارني ثلاثا قالت اخترت يقع ثلاثا لانه دليل ارادة اختيار الطلاق لانه هو الذي يتقدم وقولها اخترت ينصرف اليه فيقع الثلاث أفاده في البحر (قوله والشرط الخ) انما كتنى بذ كره هذه الاشياء في أحد الكلامين لانها كانت في كلامه ضمن جواب اعادته كأنها قالت فقلت ذلك وان كانت في كلامها فقد وجد ما يخص بالمينونة في اللفظ العادل في الايقاع فاذا وجددت نية الزوج غت عليه المينونة فتثبت بخلاف ما إذا لم يذكروا النفس ونحوها في شيء من الطرفين لان الميهم لا يفسر الميهم ولا جاع المار وغمه في الفتح (قوله لم يختص الخ) أخذ من القهـ ثاني ح وكيف يختص مع مخالفة قول المتون وذكر النفس أو الاختيار في أحد كلامهم ما شرط (قوله وما في الاختيار) هو شرح المختار أو فقه (قوله من عدم الوقوع) أي في مثله الا ضرب (قوله وهو) لخالفه ما هو المقتول في الكتب المعتمدة بجر (قوله لو عكست) بان قالت اخترت زوجي لابل نفسي أو قالت زوجي ونفسي بجر (قوله اعتبار المقدم) اهـ عدم صحة الرجوع عنه (قوله وبطل أمرها) عطف على لم يقع ح أي خرج الامر من يدها لان أولاد الشين فلم يعلم اختيارها بنفسها ولا زوجها على لا يقع ويخرج الامر من يدها لان أولاد الشين فلم يعلم اختيارها بنفسها ولا زوجها على التعيين فكان اشتغالها بالاعمال بغيرها فكان اعراضا اه ح (قوله أو أرشاهما الخ) أي جعل لها مالا تختاره فاختارته لا يقع ولا يجب المال لانه رشوة اذ هو اعتياض عن ترك حق غلبت نفسها فهو كالاعتياض عن ترك حق الشفعة فتح (قوله أو قالت الخ) قال في البحر ولو قال لها اختارني فقالت ألققت نفسي بأهل لم يقع كافي جامع الفصولين وهو مشكل لانه من الشكليات فهو كقولها أنا بائن اه ح وهذا ذكره في البحر في الفصل الثاني وسند كرجوا به غنة قوله وكل لفظ يصلح للإياع الخ (قوله بعطف) أي بواو أو فاء أو ثم وفي شرح النخيل للفقاري أنه في العطف يتم لو اختارت نفسها قبل تكلم الزوج بالنية وهي غير مدخول بها بان بالاولى ولم يقع بغيرها نئي بجر (قوله بالنية) كذا في الكنز والهداية والصدور الشهيد والعتابي ووجه ما قاله الشارح من دلالة التكرار على ارادة الطلاق وكذا قال في تلخيص الجامع الكبير والتمهـ رد أي التكرار خاص بالطلاق فاغنى عن ذكر النفس والنية لكن قال في غاية البيان ان المصريح به في الجامع الكبير اشتراط النية وهو الظاهر اه وذهب اليه قاضيان وأبو المعين النسفي ووجه في الفتح بان تكرار الامر بالاختيار لا يصير ظاهرا في الطلاق بل هو ان يريد اختارني في المال أو اختارني في المسكن قال في البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلا نية مع الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الامر الاجم او الحاصل أن المعقد رواية ودراية اشتراط النية دون النفس اه أقول ولقي مال اليه العلامة فاسم والمقدم هو الاول وقول البحر باشتراط النية دون النفس فيه نظر لان من قال بعدم اشتراط النية جاء على أن التكرار دليل ارادة الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس أيضا بدلالة التكرار كما هو صريح عبارة التلخيص المسودة صريح ما مر أيضا من عدم التكرار من المفسرات الفقهية ومن قال باشتراط النية لم يجعل التكرار دليلا على ارادة الطلاق كما هو صريح كلام الفتح المسودة ومثله في شرح الزيادات

والشرط ذكر ذلك في كلام أحدهما كما مثلناه لم يختص اختصاره بكلام الزوج كما ظن ولو قالت اخترت نفسي وزوجي أو نفسي لابل زوجي وقع وما في الاختيار من عدم الوقوع فهو من عدم الوقوع مع عدمه عكست لم يقع اعتبار المقدم وبطل أمرها كما لو عطفت بأو أو أرشاهما لتقتضيه فاختارته أو قالت ألققت نفسي بأهل (ولو كررها) أي لفظه اختارني (ثلاثا) بعطف أو غيره (فقلت) اخترت أو (اختارت اختيارا) أو اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع بلا نية من الزوج دلالة التكرار



افاضيلان حيث لم يكن التكرار له لعل على اعادة الطلاق بقى لفظ الاختيار بلا مفسر وقد قدم  
 الاجماع على اشتراطه فلزم من القول باشتراط النية اشتراط ذكر النفس ولا يحصل التفسير  
 بالنية ما في الفتح حيث قال والابقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص  
 ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالية دون المقابلة ان نوى الزوج وقوع الطلاق  
 به ونصا فاعليه اسكنه باطل اه نعم حيث كان الاختلاف المار انما هو في الوقوع فضاء فيبقى  
 ان يقال ان ذكر الزوج النفس مع التكرار لا يشترط معه النية اتفاقا لمسا علمته من ان مناط  
 الاختلاف هو ان التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة الطلاق أولا فاذا  
 وجد التصريح بهذا ذكر النفس تعينت الدلالة على ارادة الطلاق فلا يبقى محل للخلاف في اشتراط  
 النية قضاء لان ذكر النفس يكذب في دعواه انه لم ينو كما مر في كتابات الطلاق من ان الدلالة  
 أقوى من النية لكونها ظاهرة والنية باطنة فتعين كون الخلاف المار في انه هل يشترط  
 النية في صورة التكرار او لا يشترط محله ما اذا لم يذكر النفس او ما يقوم مقامها هذا ما ظهر  
 في هذا المقام فتدبره فانه مفرد ومن هنا ظهر لك انه لا تنافي بين قوله هنا بلانية وقوله في اول  
 الباب ينوي الطلاق لان ما ذكره أولا من اشتراط النية انما هو فيما اذا لم تذكر النفس  
 ونحوها من المفسرات في كلام الزوج وانما ذكرت في كلام المرأة فتشترط النية لئلا تفتقر  
 اليقونة كما قدمناه سابقا عن الفتح وقد مر ان الغضب او المذاكرة يقوم مقام النية في القضاء  
 اما اذا ذكرت النفس ونحوها في كلامه فلا حاجة الى النية في القضاء لوجود ما يختص  
 باليقونة وهو التكرار في كلامه مفسر كالنفس فيبقى عن النية اولانية الخلاف الذي  
 سمعته وما اذا لم تذكر النفس او نحوها في كلامه ولا في كلامه الا يقع أصلا وان نوى كما مر  
 (قوله ثلاثا) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بلانية وهو الذي في المنع وهو ان نسب  
 لافادته ان الثلاثة لا تشترط له النية أيضا ط (قوله في اختتم الاولى) قيد به لان في قولها  
 اختتمت او اختتمت اختيارية يقع ثلاث اتفاقا وكذا اختتمت مرة او بمرة او دفعة او  
 بواحدة او اختيارية واحدة تقع الثلاث في قولهم بحر (قوله الى آخره) اي أو الوطى أو  
 الاخيرة والمراد انها كانت اختتمت الاولى اوقات اختتمت الوسطى اوقات الاخيرة ويحتمل  
 كون المراد انها ذكرت الثلاثة مع العطف بار (قوله وأقره الشيخ على المقدسي) فيه ان  
 المقدسي في شرحه على نظم الكثرة انما حكى القولين ثم ذكر توجيهه فوافاهما وعقبه بتوجيهه  
 قول الامام (قوله فقد أفاد الخ) فيه ان قول الامام مشى عليه أصحاب المتون وأخر دليله في  
 الهداية فكان هو المرجع عنده على عادته وأطال في الفتح وغيره في توجيهه ودفن ما رده عليه  
 وتبعه في البحر والنهر فكان هو المعتمد لأصحاب المتون والشروح فلا يبعد ان يعضد اعقاد الحاروي  
 المقدسي (قوله في جواب التخيير المذكور) اي المذكر ثلاثا كما في النهر وعبارة البحر  
 في جواب قوله اختتمت (قوله في الاصح) الانسب ابداه بقوله هو الصواب لان ما في الهداية  
 وبعض نسخ الجامع الصغير من انه يملك الرجعة جزئيا لما روي عن ابنه غلط وما في البحر من انه  
 رواية رده في النهر (قوله لتفويضه بالباث) لان لفظ التخيير كناية فيقع به الباث (قوله فلا غلط  
 غيره) لانه لا عبرة لا ينافيها بل لتفويض الزوج الا ترى انه لو أمرها بالباث أو الرجعي فمكنت

(ثلاثا) وقال لا يقع في اختتم  
 الاولى الى آخره واحدة  
 باثثة واختاره الطحاوي  
 بحر وأقره الشيخ على  
 المقدسي وفي الحاروي  
 المقدسي وبه ناخذ انتهى  
 فقد افاد ان قولها هو  
 المقصود به لان قولها هو  
 تاخذ من اللفاظ المعلم بها  
 على الاتساق كذا يحفظ  
 الشرف الفزري معنى  
 الاشياء (ولو قالت) في  
 جواب التخيير المذكور  
 (طلعت نفسي او اختتمت  
 نفسي بطلقة) او اختتمت  
 الطلقة الاولى (بانت  
 بواحدة في الاصح) لتفويضه  
 بالباث فلا غلط غيره

وقع ما أمر به الزوج بحر (قوله فاخترت نفسها) اشار الى ان اختتمت كما يصلح جوابا للاختتم  
 يصلح جوابا للامر باليد كما في أفاده ط (قوله والمقيد باليقونة الخ) جواب عن سؤال هو ان  
 كلام امرئ يملك واختتمت بغيره لا يجوز صرفه عن غير ما قال الساجي  
 ومن هنا يعلم ان قوله لزوجه روح طالق رجعي (قوله كما مر) يعني ان الصريح اذا قرئ  
 بالكتابة كان باثنا نحو وانت طالق باث ح (قوله بخلاف البيا للبيبي) متعلق بقيد اي  
 انما قيد في بسبب مخالفة الخ وقوله ومثلها البيا اعترض ح (قوله فهي باثثة) لانه فتوض  
 اليها باللفظ الباث وذ كر الصريح محله او غاية لا على انه هو المتوخى بخلاف في لانه جعل الامر  
 منظروا في التطليقة والباء هنا يعني في رجعي (قوله كالوجه امرها يدها) اي بان قال امرئ  
 يملك لولم الخ فتقوله لولم فصل شرط وقوله امرئ يملك دليل جوابه وقوله فطاني تفسير يكون  
 امرها يدها ح (قوله لان لفظة الطلاق) على المسائل الثلاث ط (قوله لم تكن في نفس  
 الامر) اي في نفس الامر باليد لم تكن معموله وليس المراد بنفس الامر الواقع (قوله  
 فلم تختم) يعني لم يكن لها التخيير كما عبر به في البحر وحيث ارتكب الشارح هذا التركيب كان  
 عليه ان يحذف الفاء كما لا يخفى ح وفي بعض النسخ فلا خيارها ما لم يخبرها (قوله بخلاف  
 أخبرها بالتخيير) اي قبل ان يخبرها سمعت الخبر فاخترت نفسها وقع لان الامر بالاخبار  
 يقتضي تقدم الخبر عنه فكان هذا اقرارا من الزوج بقبول التخيير لها بحر (قوله وقع  
 لثان) احدها بالمشيئة وأخرى بالتخيير لانه فوض اليها اطلاقا في أحد ههنا صريح والآخر  
 كناية والكتابة حال ذكر الصريح لا تنقضي النية بحر (قوله انما) حتى اذا ردت في اليوم  
 بطل أصلا هتدية ومثله اذا قال اختتمت في اليوم وغدا كما في البحر ط (قوله ولو اختتمت  
 غدا) بان قال اختتمت في اليوم واختتمت غدا فاختار ان يقرينة إعادة ذكر الاختتم ط  
 وسما في ما يهدد وما يتعدى الباب الا في (قوله قال اختتمت في اليوم الخ) لما ذكره معرفا  
 انصرف الى المعهود وهو الطاهر ولم يمكن تخييرها في الماضي منه فكانت مخيرة الى انقضائه  
 وذلك بغروب الشمس في اليوم وبرؤية الهلال في الشهر ويتمام ذى الحجة في السنة كالوجه  
 لا يكمله اليوم أو الشهر أو السنة أو ما لو تكره انصرف الى كماله وكان ابتداءه من حين  
 تخيير فينتهي بمثله من الغد فيدخل ما بينه من الليل ضرورة مع ان الليل لا يقع اليوم  
 المفرد وكان هذه المسئلة متشعبة من ذلك رجعي وما ذكره الشارح مأخوذة من الجوهر  
 وعبارة البحر في الفصل الا في عن الذخيرة لو قال امرئ يملك يوما أو شهرا أو سنة فلها  
 الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة اه وهذه العبارة تنحصر في ان يكون  
 المراد انه يكمل من الليل أو يكمل من اليوم الثاني مع دخول الليل وعدمه لكن صرحوا في  
 الايمان في لا كلمة يوما بمكة من اليوم الثاني مع دخول الليل كما مر عن الرجعي (قوله والى  
 تمام ثلاثين يوما) لان التفويض حصل في بعض الشهر فلا يمكن اعتبار الاهلة فيه فيعتبر  
 بالايام بالاجماع ذخيرة ومفهومه انه لو كان حين أهل الهلال يعتبر به الهلال كما في مسألة الاجابة  
 (قوله في الليلة الاولى ويومها) لان الرأى الاول ونحوه النهر نوعان الليل والامام قول الليل  
 الليلة الاولى وأول الا شهر اليوم الاول ط (قوله ولا يبطل الوقت) أي انما هو الوقت يوم

(امرئ يملك في تطليقة او  
 اختتمت تطليقة فاخترت  
 نفسها طلقت رجعية)  
 لتقو بفسه اليها بالصريح  
 والمقيد باليقونة اذا قرئ  
 الصريح صار رجعي كما مر  
 قيد في ومثلها البيا  
 خلاف انطلق نفسه  
 او حتى طلق فهي باثثة كالوجه  
 جعل امرها يدها لولم فصل  
 نفقة في ذلك فطاني نفسه  
 متى شئت فلم فصل فطلقت  
 كان باثنا لان لفظة الطلاق  
 لم تكن في نفس الامر  
 (نور) قال رجل خير  
 امرأتي فلم تختمت لم يخبرها  
 بخلاف أخبرها بالتخيير  
 لاقرار به قال اهانت  
 طالق ان شئت واختتمت  
 فقالت شئت واختمت وقع  
 اثنتان قال اختتمت في اليوم  
 وغدا لم يطل ولو اختتمت  
 غدا تعدد قال اختتمت  
 اليوم او امرئ يملك هذا  
 الشهر خيرت في بقية ما وان  
 قال يوما أو شهرا أو سنة  
 تكلم الى مثله من الغد والى  
 تمام ثلاثين يوما ولو جعله  
 لها من الشهر خيرت في  
 الليلة الاولى ويومها ولا  
 يبطل الوقت بالاعراض  
 بل بعض الوقت علمت اول



أو شهر أو سنة بالأعراض في مجلس العلم بل بعض الوقت المعين عات بالتفسير أو لا أما اختيار المطلق فيبطل بالأعراض ط والله أعلم

• (باب الأمر باليد) •

الأمر هنا في الحال واليد في التصرف بغير عن المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الذي جعله زوجها في تصرفها ط وقد مرنا أن المناسب الترجمة هنا بالفصل بدل الباب (قوله هو كالاختيار) أي في اشتراط النية وذكرا النفس أو ما يقوم مقامها وعدم ملك الزوج رجوع وتقييده بمجلس التقويض أو مجلس علمها إذا كانت غائبة أو بالهبة إذا كان مؤقفاً (قوله الأفيضة الثلاث) فانه أصبح هنا في التفسير لأن الأمر جنس يحتمل الخصوص والعموم فانه ما نوى صحت نيته وما في البدائع من عدم اشتراط ذكر النفس هنا مخالف للعادة الكتب كافي الجرد النهر (قوله ولو صغيرة) هذه واقعة الفتوى التي قدمناها في الباب المار عن الذخيرة (قوله لأنه كالتعليق) أي لأنه وإن كان غايك السكن فيه معنى التعليق كما مر بيانه في التفسير (قوله امرئ يبدك) مثله المعلق كان دخالت الدار فامرئ يبدك فان طاعت نفسها كما رضى العدم فيها طاعت وان بعد ما تمت خطوبتين لم تطلق لانها طاعت بعد ما خرج الأمر من يدها بجر عن المحيط وفي النهاية وان تمت خطوة بطل فيعمل على ما إذا كانت رجلاً فوق العتبة والآخرى دخالتهم أو ما سبق على ما إذا كانت خارج العتبة فبأول خطوة لم تعد أول الدخول وبالثانية تعدى ويخرج الأمر من يدها مقدسي (قوله أو بشمالك الخ) وفي البرازية امرئ يبدك وعينك وامثاله يستل عن النية بجر (قوله ينوي ثلاثاً) أشار إلى أنه لا بد من نية التقويض ديانة أو دلالة الحال قضاء كافي الجرد وسياق محترز قوله ثلاثاً (قوله أي تقويضها) أي تقويض الثلاث وأشار إلى أن هذه اللفاظ كتابية عن التقويض لأن الإيقاع حتى لو نوى به الإيقاع لم يقع لأن لفظه لا يحتمل ذلك وهو ظاهر في غير الأمر باليد أما هو فيصنع الإيقاع لأنه إذا أبانها كان امرئ يدها وكأنه لم يجعل كتابة عنه لعدم التعارف رضى (قوله في مجلسها) استفيد هذا القيد من الفاء التعينية نهر وهذا قيد في التقويض المطلق عن الوقت كما مر (قوله وقمن) أي الثلاث لأن الاختيار يصلح جواباً للأمر باليد لكونه غلباً كالتيه والواحدة صفة للاختيار فصار كأنها قالت اخترت نفسي مرة واحدة وبذلك تقع الثلاث نهر المطلق نفسه فان الاختيار لا يصلح جواباً له كباقي الفصل الآتي (قوله وينبغي الخ) فيه نظر وعبرة الخلاصة عن المتن لو جعل امرئ يدها يبدك أو قال أبوها قبلت طاعت وكذا الوجه لمرئ يدها فان قلت قبلت نفسي طاعت في مثل هذا لا يتوقف على صغر الهبة لأنه يصح أن يجعل الأمر بيد اجنبي وإن كانت بالغة وليس في عبارة الخلاصة أنه جعل امرئ يدها قبل أبوها حتى يتأق ما يحتمه الشارح تبعاً للصاحب النهر رضى قلت على أنه إذا جعل امرئ يدها يكون في معنى التعليق على اختيارها نفسه ما فلا يصح من أبيها ولو كانت صغيرة وكذا الوجه ليدأبها لا يصح من أولو كبره لعدم وجود المعلق عليه (قوله وذكرا اسمه تعالى لتسبرك) أي ختفرد الخطابة بالأمر (قوله وإن لم ينو ثلاثاً) محترز قوله ينوي ثلاثاً

• (باب الأمر باليد) •  
هو كالاختيار الأفيضة  
الثلاث لا غير (إذا قال لها)  
ولو صغيرة لأنه كالتعليق  
برازية (امرئ يبدك أو  
بثلاث) أو نقلك أو سائلك  
(ينوي ثلاثاً) أي تقويضها  
(فقلت) في مجلسها (اخترت  
نفسى واحدة) أو قبلت  
نفسى أو اخترت امرئ أو  
أنت على حرام أو منى بائن  
أو أنا منك بائن أو طالق  
(وقمن) وكذا لو قال أبوها  
قبلت خلاصة وينبغي أن  
يقيد بالصغيرة (وامرئ  
طلاقك) وامرئ يبدك على  
ويبدك وامرئ يبدك على  
الختل خلاصة (كما مر  
يبدك) وذكرا اسمه تعالى  
لتسبرك وإن لم ينو ثلاثاً  
قواحدة

وهو صادق بان لم ينو عدداً أو نوى واحدة أو نيتين في المرة فانه اتفق واحدة بائنة وفد من انانه لا بد من نية التقويض اليها ديانة أو يدل الحال عليه قضاء بجر (قوله ولادلالة) أما إذا وجدت الدلالة على الثلاث كذا كرتها أو الإشارة بثلاث أصابع فيعمل بها وهذا أولى من قول النهر كما إذا كان في حال الغضب أو هذا كره الطلاق فانه لا يدل على نية الثلاث ط (قوله وتقبل بينتم على الدلالة) أي على الغضب أو هذا كره مثلاً ولا تقبل على النية إلا أن تقام على إقراره بها كافي النهر عن العمادية (قوله كما مر) أي في أول الكتابات ح (قوله أو ما يقوم مقامها) كالاختيار واخترت امرئ ط وكأخترت أبي أو أمي أو أهلك أو الألف واج كما يعلم عامر في التفسير والظاهر أيضاً أن التكرار هنا مثله هناك (قوله فلو جعل امرئ يدها الخ) محترز قوله وعلمها وترك الآخر من لفظه ورهها فلو اختارت نفسها به بددت قضاء المجلس لا يقع وهذا إذا طلق أما إذا وقته كما مر يبدك يوافقها الخيار مادام الوقت ولو قال لها امرئ يبدك فقلت اخترت ولم تقبل نفسي ولا ما يقوم مقامه لم يقع رضى (قوله لم تطلق) كالأول كليل لا يصح وكليل لا قبل العلم بالو كالة حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصي لأنه خلافه كالورثة برازية (قوله وكل لفظ الخ) نقل هذا الأصل في الجرد عن البدائع ولم أر من أوضحه والذي ظهر في بيانه أنه ليس المراد تشخيص اللفظ بمادته وحيثه ولا بتغيير الضمائر والهيئات كما قيل بل المراد أن تستند اللفظ إلى ما لو أسنده إليه الزوج يقع به الطلاق فهذا يكون ما يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب منها فافقه أو أنت على حرام أو أنت منى بائن أو أنا منك بائن يصلح للجواب كما مر لأن السند الحرة والنية في الأولين إلى الزوج وهو لو أسندها إليه يقع بأن قال أنا عليك حرام أو أنا منك بائن وفي الثالث أسندت البيهقونية إلى نفسها وهو لو أسندها إلى نفسها يقع بأن قال أنت منى بائن وكذا قولها أنا طالق أو طاعت نفسي أسندت الطلاق إلى نفسها فيصح جواباً لأنه لو أسند الطلاق إليها يقع بخلاف قولها طاعتك ومثله قولها أنت منى طالق لأنها أسندت الطلاق إليه وهو لو أسندها إلى نفسه لم يقع بحيث لم يكن صالحاً للإيقاع منه لم يصلح للجواب منها فافقه هذا هو الصواب في تقريره هذا الضابط وبه سقط ما قيل أنه منقوض بهذا الأخير لأنه لو قال لها طاعتك يقع وهو معنى أن المراد تغيير الضمائر والهيئات وليس كذلك بل المراد ما ذكرنا ثم اعلم أن المراد من قواهم كل ما صلح للإيقاع من الزوج ما يصلح له بلا توقف على نية بعد مطالعته الطلاق لما في جامع الفوائد الأصل أن كل شيء من الزوج طلاق إذا سلمته فاجاب به فإذا وقعت مثله على نفسه هابه ما صار الطلاق يبدك أو طاقا ولو قالت طاعتك أنت حرام أو بائن أو خاتبة أو برية تطلق ولو قالت به ما صار الطلاق يبدك أو طاقا أيضاً لو قالت له طاعتك فقال الخ بقا طاقا لم أنو طلاقاً بدق فلو قالت به ما صار الأمر يدها يبدك فقلت نفسي بائناً لا تطلق أيضاً أي لأنه من الكتابات التي تحتمل الردقة وتوقف على النية في حالة الغضب والمذاكر فلا تمنع الإيقاع به وسؤالها الطلاق إلا بالنية بخلاف حرام أو بائن فانه يقع بلا نية في حال المذاكره وبه اندفع ما في الجرد من استحسالة الفرق بين أسخت نفسي وأنا بائن فافهم (قوله فانه ليس من ألفاظ الطلاق) لأنه لو نوى به الإيقاع لم يقع لأنه كتابة تقويض لا إيقاع لكنه ثبت الإجماع على خلاف القياس كما مر

ولو طاعت ثلاثاً قال نويت واحدة ولادلالة حالف وتقبل بينتم على الدلالة كما مر (واختار المجلس وعلمها) وذكر النفس أو ما يقوم مقامها (نمرط ولو جعل امرئ يدها ولم يبدك بذلك) (وطاعت نفسها لم تطلق) (أو منى بائنة) (وكل لفظ يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب منها وما لا يصلح للإيقاع منه ولا يصلح للجواب منها فافقه) (أو طاعت نفسي وقع بخلاف طاعتك لأن المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اختياراً) (اللفظ من ألفاظ الطلاق ويصلح جواباً عنها بدافع







لا خصوص اليوم الاول والثاني (قوله وله ان تحتار نفسها في القدر) أي فقد بقي مع أنه من  
 المصدح (قوله عند الامام) وكذا عند محمد وقال أبو يوسف خرج الامر من يدها في الشهر  
 كامل وكفي البدائع ان بعضهم ذكر الخلاف على العكس أي أنه يخرج الامر في الشهر كله  
 عندهم الا عند أبي يوسف وكذا في التمارين. وقال انه الصحيح (قوله بانه متى ذكر الوقت)  
 أي كأمرك بيدك اليوم وغدا أو الى رأس الشهر اعني بقرينة أي والتعلق لا يرتد بالرد  
 والا أي وان لم يذكّر الوقت كأمرك بيدك يعتبر عليك أي والتعلق يرتد قبل قبوله كما هو فيه  
 نظر من وجهين الاول أن القبول هنا عني في اختيارها أحد الامرين نفسها أو زوجها فاذا  
 قالت اخترت زوجي وجد القبول فلا خلاف الردية. ثم باختيارها نفسها فلا فرق بين  
 اعتبار التعلق والتعلق فليتم امل الثاني ما أورده ح من أن هذا التوجيه لا يدفع التناقض  
 بين ما في المتن وما في الولوجية. لأنه يقتضي أن يبقى الامر يدها في القدر اذا اختارت زوجها  
 اليوم في أمرك بيدك اليوم وغدا مع أنه خلاف مانص عليه المصنف وأجاب ط بان مقصود  
 الشارح ثبوت التناقض لا دفعه أقول والجواب عن التناقض ان الخلاف جار في مسألة المتن  
 أيضا كما قدمناه عن الـ. داية وفي البدائع ولو قال أمرك بيدك اليوم وغدا فهو على ما مر من  
 الاختلاف وصرح به الولوجي أيضا فقال في مسألة اليوم وغدا الورقة الامر في اليوم يبقى  
 في القدر وفي الجامع الصـ. في لا يفي وعليه الفتوى اه وقد علمت مما مر من كناية الخلاف  
 في مسألة الشهر ان الامر لا يفي في القدر عندهما خلافا لابي يوسف فانهم (قوله بقي لوطاها  
 باتنا الخ) قبل بالبائن لأنه لوطاها رجعا بقي أمرا فلو لا واحد ح وأراد الشارح الجواب  
 عن منافضة أخرى بين كلامهم فان الـ. مادي ذكر في فصوله أنه لو قال أمرك بيدك ثم طلقها  
 باتنا خرج من يدها في ظاهر الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم وفق بحمل الاول على  
 التفويض المنجز والثاني على المعلق قال في النهر وأمسـ. له ما مر من أن البائن لا يلحق البائن  
 الا اذا كان معلقا (قوله لكن في البهر الخ) استدل على توفيق العمادي فانه صرح  
 في القضية بانه اذا قال ان فعلت كذا فأمرك بيدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقا باتنا  
 تزوجها بقي الامر في يدها ثم رقم لا يفي في ظاهر الرواية فهـ. ذا صرح في أن المعلق يخرج  
 كالمفوض في ظاهر الرواية قال في البحر فالحق أن في المسئلة اختلاف الرواية وأن ظاهر  
 الرواية بطلانه بالبانة لوطاها لوطاها في العدة لا بعد ذر وج آخر انهما سم ان زوال المالك  
 بعد اليمين لا يطلها والتخير بمنزلة التعليق وأجاب في النهر بأن ما في القضية مبنى على اطلاق  
 ظاهر الرواية وهو مقيد بما مر من التوفيق قلت ويؤيده ما في شرح المقدسي عن الخلاصة  
 قال السرخسي قال لامرأة اختارت ثم طلقها باتنا بطل الخيار وكذا الامر باليد ولورجعا  
 لا يطل اصله أن البائن لا يلحق البائن فلو تزوجها في العدة أو بعد ذلك لا يعود الامر بخلاف  
 ما اذا كان الامر معلقا بشرط ثم أبانها بشرط وفي الاملا لوقال اختارني اذا شئت  
 أو أمرك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة باتنة ثم تزوجها واختارت نفسها عند أبي حنيفة  
 تطلق باتنا وعند أبي يوسف لا قال الامام السرخسي قوله ضعيف اه فظهر به مذاق ما وفق  
 به في الفصول فان قلت نفس الاختيار فيه معنى التعليق فيبقى ان لا يكون فرق قلنا الفرق

وله ان تحتار نفسها في  
 القدر عند الامام وتوجهه في  
 الدراية بانه متى ذكر الوقت  
 اعتبر بقرينة والافعال كما  
 بقي لوطاها باتنا هل يبطل  
 أمرها ان كان التفويض  
 منجزا نعم وان معلقا كان  
 دخلت الدار فأمرك بيدك  
 أو مؤقتا لا عمادية لكن  
 في البحر عن القضية ظاهر  
 الرواية ان المعلق كالمنجز  
 (فروع) • نكحها على  
 أن أمرها بيدها

بين التعليق الصريح وما فيه معنى التعليق ظاهر لا يخفى على من عنده نوع تحقيق ولبعضهم  
 هنا كلام يغني النظر اليه عن التكلم عليه اه والظاهر انه أراد بالعض صاحب البحر  
 فان ما ذكره من عدم الفرق بين المنجز والمعلق وتقييده البطلان بما اذا طلقت نفسها  
 في العدة لا بعد ما يشاء على ان التخيير بمنزلة التعليق يرتد صريح كلام السرخسي فانهم  
 (قوله صح) مقيد بما اذا ابتدأت المرأة ففالت زوجت نفسها على ان أمر يبيدي اطاق  
 نفسي كلما أريد أو على أن طالق ففسال الزوج قبيل املو بدأ الزوج لا تطلق ولا يصير الامر  
 بيدها كافي البحر عن الخلاصة والبرازية (قوله لم تسمع) أي الـ. دم حصول ثمرته ط  
 (قوله بحكم الامر) الباطل لا يبيته لان حكم الشيء ثمرته وأثره المقترب عليه وحكم الامر  
 ملكها اطلاق نفسها (قوله ثم ادعته) أي ادعت العمل المذكور والطلاق (قوله فاقول  
 لها) لانه وجد سببه باقراره وهو التخيير فالظاهر عدم الاشتغال بشئ آخر بجز ولا تملكها أقر  
 بالتخيير والطلاق صاريان كما مر مدعي بطلان السبب والاصل عدمه وهذا الخلاف ما لوقال  
 لقنه جعلت أمرك بيدك في العتيق أمسـ. فلم تعتق نفسك وقال الف ن فعلت لا يصدق اذا ملو  
 لم يقر بعقده لان جعل الامر بيده لا يوجب العتيق ما لم يعتق القن نفسه والمولى ينكره  
 بخلاف الطلاق فانه أقرب وادعى ابطاله فلم يقبل منه كما أوضحه في البحر جوابا عما في جامع  
 الفصولين من أنه ينبغي عدم الفرق (قوله ثم اختلفا) أي قال ضرب بتمسك بجنابة وقالت بدونها  
 وينبغي أن يكون ذلك بعد اختيارها نفسها كما علم بما قبله (قوله فاقوله) لانه ينكر  
 صيرورة الامر بيدها وان لم يبين الجنابة ولو أقامت بيته على أنه بفسخ جنابة ينبغي أن يقبل  
 وان قامت على النسبي لكونه على الشرط والشرط يجوز اثباته بالبينة وان كان نفيا خبر  
 عن العمادية (قوله كما ينبغي) أي في باب التعليق عند قوله الا اذا برحت ح (قوله ما تريد  
 من) استفهام وقوله افعل ما تريد امر (قوله لم تطلق الخ) أي لانه وان كان في مذاكرة الطلاق  
 لمكنه لا يعين تفويض الاحتمال التكمي أي افعـ. ل ان قدرت فأمل (قوله لا يدخل نكاح  
 الفضولي الخ) في البحر عن القضية ان تزوجت عليك امرأة فامرأتهـ. ذلك فدخلت امرأة  
 في نكاحه بنكاح الفضولي وأجاز بالفعـ. ليس لها ان تطلقها ولو قال ان دخلت امرأة  
 في نكاحي فلها ذلك وكذا في التوكيل بذلك اه أي لانه بعد قد الفضولي مع عدم الاجازة  
 بالقول لم يصدق أنه تزوجها بل صدق انها دخلت في نكاحه ومثل ذلك دخلت ففعل لي لكن  
 سيد كرفي آخر كتاب الايمان عدم الحنف طلاقا حيث قال كل امرأة تدخل في نكاحي أو  
 نصير حلالا لي فكذا فاجاز نكاح فضولي بالفعـ. لا يحنث ومثله ان تزوجت امرأة بنفسي  
 أو بوكيلي أو بفضولي أو دخلت في نكاحي بوجه ما تكن زوجته طالقا لان قوله أو بفضولي  
 عطف على قوله بنفسي وعامـ. له تزوجت وهو خاص بالقول وانما يـ. باب الفضولي لو زاد أو  
 أبرت نكاح فضولي ولو بالفعـ. ولا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاقا المتزوجة فيرفع الامر  
 الى شافعي ليقسخ اليمين المضافة اه وحاصلـ. أنه اما أن يعلق طلاقا زوجته أو طلاقا التي  
 يتزوجها في الثانية يرفع الامر الى شافعي وعلم أن في المسئلة قولين ووجه عدم الحنف في  
 او دخلت امرأة في نكاحي ان دخواها لا يكون الا بالتزويج فكأنه قال ان تزوجتها وتزوج

صح ولو ادعت جعل أمرها  
 بيدها لم تسمع الا اذا  
 طلقت نفسها بحكم الامر  
 ثم ادعته فسمع • قالت  
 طلقت نفسي في المجلس بلا  
 تبدل وانكر فاقول لها  
 • جعل أمرها بيدها ان  
 ضربها بغير جنابة فضر بها  
 ثم اختلفا فاقوله لانه  
 منكر وتقبل ينعى على  
 الشرط النسبي كما ينبغي  
 • طاب أرأؤها ما طلقها  
 فقال الزوج لا يبيها ما تريد  
 مني افعـ. ما تريد وخرج  
 فطلقها أبوها لم تطلق ان  
 لم يرد الزوج التفويض  
 والقول له فيه خلاصة  
 لا يدخل نكاح الفضولي  
 ما لم يقل ان دخلت امرأة  
 في نكاحي



الفضولي لا يصرح بتزوجا بخلاف كل عيب دخل في ملكي فانه يحذف بعقد الفضولي فان كان  
اليمين لا يختص بالشرا بل له اسبابه واه وقد ذكر المصنف القوايز في فتاواه ورجح القول  
بعدم الحنف ومباي ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك في الايمان (قوله لم يقع) لانه  
غلبت بينهما وهو في معنى التعليق على فعلهما فلم يوجد المعاق عليه بهنل احدهما والله  
تعالى اعلم

(فصل في المشيئة)

هذا هو النوع الثالث من انواع التفرع وبس المراد تعليق الطلاق على المشيئة صريحا  
بل ما يشمله ويشمل الضمني فقد قال في كافي الحاكم واذا قال لها طلق نفسك ولم يذكر فيه مشيئة  
فذلك بمنزلة المشيئة وله اذالك في الجماس اه اي لانه موقوف على مشيئتها وتطليعهامشيئة  
ولذا قال في الكافي لو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت فقالت قد طلقت نفسي واحدة  
فهو طالق وقد شامت حيث طلقت نفسها اه وبما قررناه اندفع ما اوردته في النهي عن العتابة  
من ان المناسب للترجمة الابتدائية في هذا كرم المشيئة ولا حاجة الى ما اجاب عنه في الحوائث  
السعدية من ان ذكر ما فيه المشيئة منزل عام ثم ذكر فيه منزلة المراكب من الماردية والمفرد  
يسبق المركب فكذلك ما نزل منزلة اه وان اقره في التمر نعم يصلح هذا الجواب عما  
قد يقال لم ذكر مسائل المشيئة ضمنيا قبل مسائل المشيئة صريحا وان كان كل منهما مصادرا  
من هذا الباب فافهم (قوله او نوى واحدة) لو حذف هذا العلم بالاولى نهر (قوله او نيتين في  
الحرة) لان ما في حقها عدد محض بخلاف الامة فصحية التنتين في حقها الانحياز  
اعتباري كالثلاث في حق الحرة (قوله فطلقت) اي واحدة او نيتين او ثلاثا وكل مع عدم  
النية أصلا او مع نية الواحدة او التنتين في الحرة فهي تسعة والواقع فيها طلقة رجعية اما في  
الامة فالصواب اربع افاده ح لانها اما ان تطلق واحدة او نيتين وكل مع عدم النية او مع نية  
الواحدة لكن قوله او ثلاثا جار على قوله ما يوقع واحدة رجعية اما عند الامام فانها اذا  
طلقت ثلاثا ونوى واحدة ولم ينو اطلاقا لا يقع شيء لان موجب طلق هو الفرد الحقيقي فيثبت  
وان لم ينو والفرد الاعتباري اعني الثلاث محالة لا يثبت الا بنية فانيانها بالثلاث حيث  
اشتغال بنفسه بما وقع من اليها فلا يقع شيء كما افاده في الشرح لالاية ومقتضاه انه اذا نوى نيتين  
فطلقت ثلاثا لا يقع عنده شيء ايضا فافهم (قوله ونواه) اي الثلاث وافرد الضمير باعتبار  
المذكور او لانها نوى اعتباري وقيد به احتراز عما اذا لم ينو أصلا ونوى واحدة او نيتين فانه  
لا يقع شيء عنده كما علمت (قوله وقعن) اي الثلاث واه او تعنى باللفظ واحدا ومقتضى قوله  
صح ارادة الثلاث لان قوله طلق نفسك معناه افعلى فعل التطلق فهو مذكور لانه لا يجر  
معنى اللفظ فصحية العموم غير ان العموم في حق الامة تقشان وفي حق الحرة ثلاث تقع  
وقوله او متفرقا يدل على انه لو نوى الثلاث فطلقت واحدة او نيتين وقعه وبأى التصريح  
بوقوع الواحدة في طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة وبأى علمه (قوله قيد بخطابها) اي  
بقوله نفسك فافهم (قوله وبقولها في جوابه الخ) اعلم انه لو قال لها طلق نفسك فطلقت في  
جوابه ابنت نفسي طلقت رجعية ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق قال في الفتح وحاصل الفرق

جعل امرها بين رجائين  
فطلقها ادم ما لم يقع  
(فصل في المشيئة)  
(قال لها طلق نفسك ولم ينو  
او نوى واحدة) او نيتين  
في الحرة (فطلقت ونعت  
رجعية وان لم تلت ثلاثا  
ونواه وقعن) قيد بخطابها  
لانه لو قال طلق أى نسائي  
شئت لم تدخل تحت عموم  
خطابه (روية - واهما)  
في جوابه (ابنت نفسي  
طلقت) رجعية ان اجازته

ان المفوض الطلاق والابانة من الفاظه التي تستعمل في ايقاعه كناية فقد اجابت بما فوض  
اليه بخلاف الاختيار ليس من الفاظ الطلاق لا صريحا ولا كناية ولهذ الوقت ان ابنت نفسي  
توقف على اجازته ولو قالت اخترت نفسي فهو باطل ولا يلحقه اجازة وانما صار كناية باجماع  
العبادة فيما اذا جعل جوابا للتخيير غير انها زادت وصف تجعل البيزونة فيه فلفظ الوصف  
ويثبت الاصل اه وقوله ولهذ الخ استدلال على الثبات الفرق في مسنة ثنائيا بانه في مسنة  
أخرى وهي ما لو ابنت ذات وقالت ابنت نفسي بدون قوله لها طلق نفسك وقع ان اجازته أى مع  
النسبة منه وكذا منها كما قدمناه قبيل المكليات عن تخطيط الجامع وشرحه ولو ابنت ذات وقالت  
اخترت نفسي لا يقع وان اجازته مع النية لان اخترت لم يوضع كناية الا في جواب التخيير ولهذا  
لو قال لها اخترت ناويا الطلاق لم يقع بخلاف لفظ الابانة وقوله غير ان الخ يبان لوقوع  
الرجعي في مسنة ثلثنا وبما قررناه ظهر لك انه اشتبه على الشارح مسنة الابنة بده مسنة  
الجواب فالصواب اسقاط قوله ان اجازته وقوله بعده وان اجازته لان ذلك فيما اذا ابنت ذات بقوله لها  
ابنت نفسي او اخترت وقد ذكر المسئلة قبيل المكليات وكلامنا الا ان فيما اذا قالت ذلك  
في جواب قوله لها طلق نفسك وذلك لا يتوقف على الاجازة أصلا ولا على نية الطلاق خلافا  
لما في التمر عن التخصيص لان ما في التخصيص من اشتراط نيتها انما ذكره في مسئلة الابتدائية  
لا في مسئلة الجواب لان قولها ابنت نفسي في جواب قوله طلق نفسك غير محتاج الى النية  
وايضافا للواقع هنا رجعي وفي مسئلة الابتدائية يثبت رأيت ط نية على بعض ما قلنا وكذا  
لرحتي فافهم (قوله لانه كناية) على لقوله طلقت وأما على كونها رجعية فمقدمة (قوله  
ولا كناية) أي ليس من مكليات الطلاق بل هو كناية تفويض وانما عرف جوابا للتخيير باللفظ  
اختاري بالاجماع والحق به الامر بالبدل بخلاف طلق فانه لا يقع الاختيار جوابا قال في البحر  
واقاديه دم صلاحيته للجواب ان الامر يخرج من يدها لانه متغالها بما لا يعينها كافي الفتح  
ودل اقتضاه على نفي الاختيار أن كل لفظ يصلح للايقاع من الزوج يصلح جوابا لطلاق نفسك  
بجواب الامر بالبدل كما صرح به في الخلاصة اه (قوله بانواعه الثلاثة) أي التخيير والامر  
بالبدل والمشيئة (قوله لم يقيد من معنى التعليق) أو لكونه تعليق كناية بالملك وده بلا  
توقف على القبول كما علم به في الفتح وده مناه في القنوبض (قوله لانه غلبت) أي وان  
صرح باللفظ الوكالة كما اذا قال وكذا في طلاقك كافي الخاتمة أي لانها عاملة لنفسه او الوكيل  
عامل لغيره أفاده في البحر ثم قال والظاهر انه لا فرق بين تعليق التطلق أو الطلاق في حق هذا  
الحكم أي تقييده بالمجلس لما في المحيط اذا قال لها طلق نفسك ولم يذكر فيه مشيئة فهو بمنزلة  
المشيئة الا في خصلته وهي ان نية الثلاث صحيحة في طلق دون أنت طالق ان شئت اه وظاهره  
انها اذا لم تشاق في الجماس خرج الامر من يدها اه (قوله ونحوه الخ) كذا شئت أو اذا ما شئت  
أو حين شئت فانها ان تطلق في المجلس وده لان هذه الالفاظ للعموم الاوقات فصار كما  
اذا قال في اي وقت شئت وكلما كتب مع افادة التكرار الى الثلاث بخلاف ان وكيف وجبت  
وكم وأين وايضا فانه في هذه يتقيد بالمجلس والارادة والرضا والجمعة كالمشيئة بخلاف ما اذا  
علقه بشيء آخر من أفعالها كالا كل فانه لا يقتصر على الجماس نهر في الجميع بمر تمامه

لانه كناية (لا باخترت) نفسي  
وان اجازته لان الاختيار  
ليس بصريح ولا كناية  
(ولا علة) الزوج (الرجوع  
عنه) أي عن التفويض  
بانواعه الثلاثة لما فيه من  
معنى التعليق (وقد قيد  
بالمجلس) لانه غلبت (الا  
اذا زادت حتى شئت) ونحوه  
عما يقيد عموم الوقت

قوله نهر في الجميع هكذا  
بالاصول المقابل على خطه  
والعمل لفظ نهر هنا زائد  
لا يجرده اه معصمه



واعلم انه قد ذكر المشقة سواء أقي بالفظ بوجب العموم أو لا إذا طاعت نفسها بالاعتقاد غلطاً  
لا يقع بغير خلاف ما إذا لم يذكرها حيث يقع قال في الفتح وقد مر ما يوجب حمل ما أطلق من  
كلامه من الوقوع بلفظ الطلاق غلطاً على الوقوع قضاءً لا ديانة **نهر** (قوله مطلقاً) أي  
في المجلس وبعبارة (قوله وإذا قال لرجل ذلك) اسم الإشارة راجع إلى الأمر بالتطليق أي قال  
له طاق امرأتي فبعبارة أخرى زاعماً لوقاله أمرأتي بذلك فإنه يقتصر على المجلس ولا يملك  
الرجوع على الأصح وكذا جهات البطلان طلاقها فطاعتها يقتصر على المجلس ويحكمون  
رجوعاً بغير وأراد بالرجل العاقل أكثر من الصبي والمجنون لأنه لا بد في صحة التوكيل من  
عقل التوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف ما إذا جعل أمرها بغير صبي أو مجنون فإنه  
يصح لأنه غير في ضمنه تعليق فبعبارة قال أن قال لك المجنون أنت طالق فانت طالق فهو ذاعماً  
خالف فيه القليل التوكيل أفاده في البحر وتقدم ذلك في باب النفوذ لكن نقل في البحر  
به من ذلك عن البرازية التوكيل بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ التوكيل ولذا يقع منه حال كونه  
أهلاً إلا أن يقال إن هذا لا ينافي اشتراط العقل لصحة التوكيل ابتداءً لكن مقتضى التعليق  
بلفظ التوكيل عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه بالتطليق وعليه فلا فرق بين التعليق  
والتوكيل في ذلك فليتم **نهر** (قوله إذا زاد وكلمة عزلة الخ) أي فإنه لا يقبل الرجوع  
وبعبارة لا زماً كما في الخلاصة وغيرها **نهر** ومقتضاه أنه لا يمكن عزله من أنواع الرجوع  
وبخالفه ما في البحر عن الخاتمة الصحيح أنه يملك عزله في طريقة أقوال قال السرخسي يقول  
عزله عن جميع الوكالات فينصرف إلى المعلق والمجزو قيل يقول عزلتك كبركك وقيل  
يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة (قوله فبعبارة الخ) لأنه  
علقه بالمشقة والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته هداية ثم أعلم أنه لو قال شئت لا يقع لأن  
لزوج أمره بتطليقها إن شاء ولم يوجب ذلك تطليق بقوله شئت ولو قال هي طالق إن شئت فقال  
شئت وقع لوجود الشرط وهو مشيئته ولو قال طلقها فقال فعلت وقع لأنه كتابه عن قوله  
طاعت بغير عن المحيط وفيه عن كافي الحاكم ولو كان أن يطلق أمره أنه فطلقها التوكيل ثلاثاً  
أن نوى الزوج الثلاث وقع واللم يقع شيء عند ذلك وقال تقع واحدة (قوله طلقها في مجلسه  
لا غير) فلو قام من مجلسه بطل التوكيل هو الصحيح لأن ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض  
إليه من المشقة ومشيئته تقتصر على المجلس فكذلك الوكالة كذلك في الخاتمة قال الحلواني ينبغي  
أن يحفظ هذا فإنه مما عت به البلوي فإن الوكلاء يتركون الإيقاع عن مشيئتها ولا يدرون أن  
الطلاق لا يقع وهذا ما يستفنى من قوله لم يتقيد بالمجلس **نهر** وهذا ما يغزبه فيقال وكالة  
تقيدت بمجلس التوكيل بغير (قوله وطاعت واحدة) قال في البحر لا فرق بين الواحدة  
والثنتين ولو قال وطاعت أقل وقع ما وقعته لكان أولى وأشار إلى أن الوطاعت ثلاثاً فإنه يقع  
بالأولى وسواء كانت متفرقة أو بلفظ واحدة **اه** (قوله وقعت) أي رجعية لأن اللفظ  
صريح كذا في بعض النسخ (قوله لأنها) أي الواحدة وقال في الفتح لأن المملكت إيقاع  
الثلاث كان لها أن توقع منها ما شاءت كالزوج نفسه **اه** قال الرمي مقتضاه أن في مثله  
ما إذا قال لها طلق نفسك ونوى ثلاثاً فطلقت ثنتين تقع ثلثان لأن المملكت أيضاً إيقاع الثلاث

فمطلق مطلقاً (وإذا قال  
رجل ذلك) أو قال لها طلق  
فتركت لم يتقيد بالمجلس لأنه  
توكيل فله الرجوع إلا إذا  
زاد وكلمة عزلة فانت  
وكيل (إذا زاد أن  
تنت) فبعبارة (ولا  
رجع) أم يورثه تعليقاً  
في الخاتمة طلقها إن شاءت  
لم يصر وكذا ما لم تشأ فإن  
شاءت في مجلس عليها طلقها  
في مجلسه لا غير ولو كلاً  
عنه غافلون (قال لها طلق  
نفسك ثلاثاً) أو ثنتين  
(وطاعت واحدة وقعت)  
لأنها بعض ما فوضه

فكان لها أن توقع منها ما شاءت ولم أر من تبعه عليه وبدل عليه قولهم فيها أنه لا فرق بين إيقاعها  
الثلاث بلفظ واحدة ومتفرقة فافهم عند التفريق قد حكمنا بوقوع الثانية قبل الثالثة  
فلو اتصرتنا على الثانية تقع الثنتان فقط فلو لم تملك الثنتين لما جاز التفويض تأمل **اه** (قوله  
وكذا التوكيل الخ) قال في البحر ولا فرق في هذا الحكم بين التملك والتوكيل فلو كان أن  
بطلتها ثلاثاً فطلقها واحدة وقعت واحدة فلو كان أن يطلقها ثلاثاً باللفظ درهم فطلقها  
واحدة لم يقع شيء إلا أن يطلقها واحدة بكل اللفظ كذا في كافي الحاكم **اه** أي لأن الواحدة وإن  
كانت بعض ما فوض إليه لكن الزوج لم يرض بالطلاق إلا بعرض مخصوص فلا يصح بدون  
(قوله لا يقع شيء في عكسه) أي فيما إذا أمرها بالواحدة فطلقت ثلاثاً بكلمة واحدة عند الامام  
أما لو قالت واحدة وواحدة وقعت واحدة اتفاقاً لامة لها بالاولى وبغير ما به  
وكذا لو قال أمرتك بذلك بنوى واحدة فطلقت نفسها ثلاثاً قال في المبسوط تقع واحدة اتفاقاً  
لأنه لم يتعرض للامام بلفظ صالح للعموم والمخصوص وتعامه في البحر (قوله وقال  
واحدة) أي تقع واحدة (قوله طاق نفسك الخ) لا فرق في المعلق بالمشقة بين كونه أمراً  
بالتطليق أو نفس الطلاق حتى لو قال لها أنت طالق ثلاثاً ان شئت أو واحدة ان شئت تخالف  
لم يقع شيء بغير (قوله وكذا عكسه) بأن يقول طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثاً بغير  
(قوله لا يقع فيها) بخلاف في الأولى لأن نوى الثلاث معلق بشرط هو مشيئتها أيها  
لأن معناه ان شئت الثلاث فلم يوجد الشرط لانها نساء الواحدة بخلاف ما إذا لم يقيد بالمشقة  
ودخل في كلامه ما لو قالت شئت واحدة وواحدة منقولة لبعدها عن بعض بالسكوت  
لأنه فاصل فلم توجد مشيئة الثلاث بخلاف المنصلة بالسكوت لأن مشيئة الثلاث قد وجدت  
بعد الفراغ من الكل وهي في كاحه ولا فرق بين المدخولة وغيرها وأما الثانية فعدم الوقوع  
فيما تقول الامام ووجه ما تقع واحدة بغير (قوله لا شرط الموافقة لفظاً) اتفاقاً شرط الموافقة  
لفظاً فيهما هو أصل لا فيما هو متبع وهذا كذلك لأن الإيقاع بالعدد عند ذكره لا بالوصف فإذا  
أمرها بالثلاث أو بالواحدة فعكست تكون قد خالفت في الأصل الذي به الإيقاع بخلاف ما مر  
من أنه لو قال لها طلق نفسك فقلت أنت نفسي فأنتم أطلق لانها خالفت في الوصف فقط فبغير  
وتقع الرجعي كما مر لكن هذا يقتضي عدم الفرق بين المعلق بالمشقة وغيره مع أنه تقدم  
في غير المعلق بها كطلق نفسك ثلاثاً وطاعت واحدة أنه يقع واحدة إلا أن يقال ان اشتراط  
الموافقة لفظاً خاص بالمعلق بالمشقة فيكون تعدياً لا لتمام بصورة اللفظ كما يقيد ما يذكروه  
الشارح قريباً عن الخاتمة فليتم **نهر** (قوله لما في تعليق الخاتمة) عبارة على ما في البحر طلق نفسك  
عشر ان شئت فقالت طلق نفسك ثلاثاً لا يقع ثم قال لو قال لها أنت طالق واحدة ان شئت  
فقلت شئت نصف واحدة لا تطلق **اه** وبه علم أن الشارح أضافه بقيد المشقة ووجه عدم  
الوقوع الخاتمة في اللفظ وان وافق في المعنى لأن العشرة لا يقع منها إلا ثلاثة والنصف يقع  
واحدة (قوله أمرها يا ابن أوري الخ) بأن قال لها طلق نفسك بآنية فقالت طلق نفسك  
رجعية أو قال لها رجعية فقالت طلق نفسك بآنية وعمل ما إذا قالت أنت نفسي لأنه راجع  
لما قبله وقد فرق بينهما فاضحيان في حق التوكيل فقال رجل قال لغيره طلق امرأتي رجعية

وكذا التوكيل مالم  
يقول بالثلاث (لا يقع شيء في  
عكسه) وقالوا واحدة (طلق  
نفسك ان شئت فطلقت  
واحدة) كذا (عكسه لا)  
يقع فيها الاشتراط الموافقة  
لفظاً لما في تعليق الخاتمة  
أمرها بغير فطلقت ثلاثاً  
أو بواحدة فطلقت نصفاً  
يقع (أمرها يا ابن أوري  
فحكمت في الجواب وقع  
مأمر الزوج (به وبغير  
وصفها)



فقال لها الوكيل ظلمتك يا ثمة تقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل انهم لا يقع شيء اه ولعل  
الفرق بين الوكيل والمأمورة ان الوكيل بالطلاق لا يملك الايقاع باقضاء الكفاية لانها  
متوقفة على نيته وقد أمره بطلاق لا يتوقف على النية فكان مخالفا في الاصل بخلاف  
المرأة فانه ملكها الطلاق بكل لفظ يملك الايقاع به صريحا كان أو كناية لكنه يتوقف على  
وجود العقل بان الوكيل لا يملك الايقاع بالكفاية بجر واعد فترضه في النهر بان مافي الخاتمة  
صريح في أن الوكيل يكون مخالفا بايقاعه بالكفاية هذا وقيل بدالشهاب الشامي كلام  
المحقق اذا قالت طاعت نفسي بانه بخلاف اقلت نفسي فانه لا يقع شيء وقال فاعتنم هذا  
التحريم فانك لا تجبه في شرح من الشروح ونقله الشرحي الى وأقره قاتل ككن الشامي  
قيد بذلك أنه اذا من كلام قاضيخان في الوكيل وهو يتوقف على ثبوت عدم الفرق بينهما ما  
وفيه ما علمت مع أنه تقدم أول الفصل انه انطلق بقوله اقلت نفسي فليتنامل (قوله والاصل  
الح) قال في الفتح والاصل ان مخالفة ان كانت في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل  
الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به بخلاف ما اذا كانت في الاصل  
حيث يبطل كما اذا فوض واحدة فطلقت ثلاثا على قول أبي حنيفة أو فوض ثلاثا فطلقت  
ألقا (قوله خاتمة بجر) أي نفيه في البحر عن الخاتمة وفي بعض النسخ وجر بالواو وهي  
محصنة أيضا بل أولى لان ذلك من مجموع الكنايين فانه في الخاتمة ذكر في باب التعليق  
قال لها طاتي نفسي بك واحدة بانه ان شئت فطلقت نفسها رجعية أو قال واحدة مالم  
الرجعية ان شئت فطلقت بانه لا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة لانها ما أتت بشبهة  
ما فوض اليها فاستنبت منه في البحر أن ما ذكره المصنف من فوض في غير المعاق بالمباشرة  
فانه هم (قوله أي لم يوجد بعد) لما كان قوله معدوم صادقا على ماضى وانقطع مع أن  
التعليق به تمييز خصصه بقوله أي لم يوجد بعد ح وانما أطلقه المصنف اعتداء على  
ما ذكره في مقابله (قوله كان شاه الخ) مثل بما بين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون المعدوم  
محققا لمحي أو محققا ح (قوله بطل الامر الخ) أي حال الطلاق قال في البحر لانه على الطلاق  
بشيئها المنجزة وهي أنت بالمعلقة لم يوجد الشرط قيد بقوله شئت مقتصر عليه لانها لو قالت  
شئت طلاق الخ وقع لانها ما ذكر الطلاق لا تعتبر النية بلافظ صالح للايقاع ويستفاد  
منه انه لو قال شئت طلاقك وقع بالنية لان المشيئة تنبئ عن الوجود لانها من الشيء وهو  
الوجود بخلاف أردت طلاقك لانه لا يفي عن الوجود فقه الفرق الفقه بين المشيئة  
والارادة في صفات العبد وان كانا مترادفين في صفاته تعالى كما هو اللغة فيهما وأحييت  
ورضيت مثل أردت اه (قوله وان قالت) أي في المجلس بجر (قوله أراد بالماضي المحقق  
وجوده) أي سواء وجد أو انقضى مثل ان كان فلان قد جاء وقد جاء أو كان حاضرا كاملا  
الشارح (قوله مثلا) راجع الى قوله لا (قوله لانه تجيز) أي لان التعليق بكائن تجيز  
ولذا صح تعليق الابرار بكائن ولا يرد أنه لو قال هو كافر ان كنت كذا وهو يعلم أنه قد فعله  
مع أن المختار انه لا يكفر لان الكفر يفتى على تبدل الاعتقاد وبعبارة غير واقع مع ذلك الفعل  
وغامه في البحر (قوله فردت الامر) بان قالت لا أشاء نهر (قوله لا يرتد) فلهذا لا يرتد

والاصل أن مخالفة في  
الوصف لا تبطل الجواب  
بخلاف الاصل وهذا اذا  
لم يكن معاقا بشيئها فان  
علقه فمكت لم يقع شيء  
لانها ما أتت بشبهة ما فوض  
اليها خاتمة بجر (قال لها  
أنت طاتي ان شئت فقالت  
شئت ان شئت) أنت (فقال  
شئت ينوي الطلاق أو  
قالت شئت ان) كان (كذا  
لمعدوم) أي لم يوجد بعد  
كان شاه أبي او ان جاء الليل  
وهي في النهار (بطل) الامر  
افقه الشرط (وان قالت  
شئت ان) كان (لا امر  
قدمضى) اراد بالماضي  
الحق وجوده كان كان  
أبي في الحار وهو فيها أو  
ان كان هذا البلا وهي فيه  
مثلا (طلقت) لانه تجيز  
(قال لها أنت طاتي متى  
شئت أو متى ما شئت أو اذا  
شئت أو اذا ما شئت فردت  
الامر لا يرتد

أن نشاء لانه لم يملكه في الحال شيئا بل اضافته الى وقت مشيئته فلا يكون عليه كفاية فلا يرتد  
بالرد كذا في الهداية وقد يقال انه ان تعليق كافي حال اصله بل هو تعليق لطلاق على مشيئته  
وقوله اطاعت ايجبال للشرط الذي هو مشيئته وليس الواقع الاطلاق المعلق ثم هذا صحيح  
في قوله طاتي نفسي بك ان شئت ففتح وأجبر في البحر في المحبط من انه يتضمن معنى التعليق  
وهو لازم لا يقبل الابطال ومعنى القابل لان المال هو الذي يصرف عن مشيئته وارادته  
وهي عاملة في التطبيق لتقسيم او المال هو الذي يعمل لنفسه وجواب القابل بقصره على  
المجلس وفي المجلس أنت طاتي ان شئت أو أحييت أو هو يت ليس بهين لانه غايك معنى تعليق  
مورد ولهذا يقتصر على المجلس والعمدة للمعنى دون الصورة اه وقائده انه لا يثبت في عينه  
لا يثبت اه أقول وقوله وجواب القابل بقصره على المجلس خاص بما اذا علق بأداة لا تقيد  
موم الوقت كان وكيف وكيف وأمين بخلاف ما يدل على المدوم وهو المذكور هنارة تقدم  
أيضا أول الفصل (قوله ولا يثبت بالمجلس) أما في كلمة متى ومتى ما فلا يثبت التوقيت وهي عامة  
في الاوقات كلها كانه قال في أي وقت شئت وأما اذا علق ما فكم في عندهما وعند الامام  
وان كانت تعمل للشرط فكم كانت تعمل له تعمل للوقت لكن الامر صار يدها فلا يخرج  
بالقيام عن المجلس بالشك نعم لو قال أردت مجرد الشرط انا أن نقول يقتضي بالمجلس ويجوز  
لنفي التهمة نهر وغامه في الفتح (قوله لانها تم الزمان) قائل اه عدم التقييد بالمجلس كما  
أن قوله لا الافعال عليه لقوله ولا تطلق الا واحدة ط (قوله لا تطابقا) كذا في بعض النسخ  
بالنصب عطفا على التطبيق وفي التفسير لا تطابق ويمكن تأويله يجعل لانافية الجنس  
والخبر محذوف دل عليه ما قبله والتقدير لا تطابق به دة تطابق فلو كان لها فانه هم (قوله ولا  
يجمع ولا تنفي) عبارة الهداية فلا تملك الاضاع جله وجمعها في العتابة قبل معناها واحد  
وقيل الجملة أن تقول طاعت نفسي ثلاثا والجمع أن تقول طاعت واحدة وواحدة وواحدة وهذا  
هو الظاهر اه يعني في تفسير الجمع فكاكته يثير الى مافي الدراية حيث فسر الجمع بأن تقول  
طاعت وطاعت وطاعت قال والاول أصح يعني كونها بمعنى واحدة كذا في النهر ويمكن أن  
يراد بالجملة الثنتان وبالجمع الثلاث ويكون قوله ولا يجمع ولا تنفي اشارة الى ذلك ثم اعلم أن مافي  
الدراية من تفسير الجمع بأن تقول طاعت وطاعت وطاعت وأن الاصح خلافه بقيد أن لها أن  
تطلق ثلاثا متفرقة في مجلس واحد على الاصح والمبشر في مافي العمارة أيضا حيث فسره  
بطاعت واحدة وواحدة وواحدة فانه جمع لا اتحاد اجماع بخلاف مافي الدراية فانه تفریق  
لا جمع لانه كثر الفعل وعلى هذا في الفقه الثاني من قوله تطلق ثلاثا متفرقة أي في ثلاثة  
مجلس فلا تطلق نفسها في كل مجلس أكثر من واحدة لان كمال العموم الافراد فلا تطلق ثلاثا  
بجمعة اه معنى على خلاف الاصح الآن يصح قوله أكثر من واحدة على الجملة بقرينة  
قوله فلا تطلق ثلاثا بجمعة تامل ويدل على ما قلنا مافي جامع الفصولين أمر بك ذلك كما شئت  
فلهذا ان تخار نفسك كلماتك في المجلس أو بهد حتى تبين ثلاثا لانها لا تطلق نفسها في  
دعوة واحدة أكثر من واحدة اه فان مقتضاها أن لها أن تطلق في مجلس واحد ثلاثا متفرقة  
الآن يفرق بين أنت طاتي وأمر بك ذلك لكن في غاية البيان حال وهو من مسائل الجسامع

ولا يثبت بالمجلس ولا تطلق  
نفسها (الا واحدة) لانها  
تم الزمان لا الافعال فتعلق  
التطبيق في كل زمان  
لا تطابقا به دة تطابق (ولها  
تفریق الثلاث في كلام  
شئت ولا يجمع ولا تنفي



ام غير صورتهما محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل قال لامرأته أنت طالق كذا ثلاث  
 قال لها أنت طالق قسم او ارجعت من مجلس واحد خذت في عمل آخر واحدة به - دو واحدة حتى  
 تطابق قسم الاثلاث قال في غاية البيان لان كلمة كذا التعميم الفعل فاما مشيئة بعد مشيئة الى  
 ان تستوفي الثلاث فاذا قامت من المجلس او اخذت في عمل آخر بطلت مشيئته المملوكة لها  
 في ذلك المجلس بوجود دليل الاعراض ولكن ايا مشيئة اخرى يحكم كمالا اه - فهذا صريح  
 في ان لها طريق الثلاث في مجلس واحد اه - وأصرح منه ما في التاتر خاية عن المحيط ولو قال  
 لها أنت طالق كذا ثلاث فلهذا ثلاث ابد كذا ثلاث في المجلس وغيره واحد به - دو واحدة حتى  
 تطابق الاثلاث اه - فافهمه (قريبه) اه - قال في الفتح لو طلق ثلاثا وقتين وقع عندها واحدة  
 وعنده لا يقع شيء اه - وفي البحر عن المصنف كذا ثلاث فان طالق ثلاثا فقلت ثلاث واحدة  
 فهذا باطل لان معنى كلامه كذا ثلاث الثلاث اه - قلت ناقدان تفريق الثلاث انما هو في  
 اذ لم يصرح بالعدد وفي كافي الحاشية كذا ثلاث فان طالق ثلاثا فقلت واحدة فلهذا باطل  
 وكذا فان طالق واحدة فقلت ثلاثا وكذا لو قال فان طالق ولم يقل ثلاثا فقلت ثلاثا اه -  
 أي جله فلو تم فرقة ولو في مجلس جاز كجاءت (قوله لان العموم الافراد) بكسر الهمزة أي  
 الاقرار كذا ضبطه الخارج في شرحه على المناد وكذا ضبطه ح - وقال هو مصدر فيوافق  
 تعميره - بالانفراد ويجوز قهها اه - وفي شرح العيني لان كذا تم الاوقات وانما قال عزم  
 الانفراد لا عموم الاجتماع فيقتضي ايقاع الواحد - مدني في كل مرة الى ما يقتضيه الان العيني  
 نصرف الى الملك القائم اه - (قوله لا يقع) لان التعلق انما ينصرف الى الملك القائم وهو  
 الثلاث فبالتفريق يفتي في التخييص بحر (قوله والا) أي وان لم تطابق نفسه اصل او  
 طالت نفسه الاثلاث في مجلس أو طلق نفسه او واحدة فقط أو اثنتين في مجلس ح - (قوله وهي  
 - مثله الهدم الاتية) أي في آخر باب الرجعة وهي ان الزوج الثاني لم يدم مادون الثلاث  
 كما يدم الثلاث فن طلق امرأته واحدة أو أكثر ثم عادت اليه به - دزوج آخر عات اليه جاز  
 به - ديد في ذلك اية الثلاث طلاقات وهذا عنده ما وعنه محمد انما يدم الثاني الثلاث فقط  
 لا مادونهما فن طلق امرأته ثنتين ثم عادت اليه به - دزوج آخر عادت اليه عات في وهو طلاق واحدة  
 فاذا طلقها ابد العود طلاق واحدة لا تحرم عليه حرمة غايظة عنده ما وعنه محمد تحريم وكذا  
 اذا قال كذا ثلاث الدار فان طالق قد خلت امرأته ووقع له الطلاق وانقضت عدتها ثم  
 عادت اليه به - دزوج آخر فعنده ما طلق كذا ثلاث الدار الى ان يبين بثلاث طلاقات خلافا  
 لمحمد كما ذكره الزبلي في باب التعليل عند قوله وتعلق الثلاث يبطل تخييصه وبشارة البحر هنا  
 قيد قابض به - دالطلاق الثلاث لان الوطأ في نفسه هار واحدة أو ثنتين ثم عادت اليه  
 به - دزوج آخر فلو ان تفرق الثلاث - لا فالحمد وهي - مثله الهدم الاتية اه - وهو  
 موافق لما قلناه من الزبلي ومثله في الفتح وغاية البيان به - داصر يح في انما به - دالعود  
 لها ان طلق نفسه الاثلاث مرة عندها وعند محمد نطاق ما في فقط فتفريق الثلاث مبني  
 على قولها - ما على قول محمد فافهم - ثم نمثله على - ذا التعليل لما ربان التعليل انما  
 ينصرف الى الملك القائم وهو الثلاث فانه يقتضي اهل الوطأ في نفسه هاتنتين ثم عادت اليه

لان العموم الافراد (ولو)  
 طلقت به - دزوج آخر لا يقع  
 ان كانت طلقت نفسها  
 الاثلاث متفرقة والا فافها  
 تفريقها به - دزوج آخر  
 وهي مثله الهدم الاتية  
 (أنت طالق - حيث شئت  
 أو ابن شئت لانه لو الادا  
 شئت في المجلس وان قامت  
 من مجلسها) قبل مشيئتها  
 (لا) مشيئتها

مطلب  
 مثله الهدم

به - دزوج آخر ليس لها ان تطابق نفسها الاثلاث لانها عادت اليه بعد طلاقها  
 الاول به - دالزوج الثاني ولا اشكال على قول محمد - دمن انما تطابق واحدة فقط لانها الباقية  
 يكون الزوج الثاني لهم دم مادون الثلاث عنده ثم رأيت المحقق في الفتح اقاد الجواب عن ذلك  
 في باب التعليل بما سألنا ان قواهم ان المعاق طلاقات هذا الملك الثلاث مقيد بحدام مال كمالها  
 فاذا زال ما كمالها بحدام مالها الاثلاث طلاقه (قوله لانها - ما للمكان) بحيث ظرف مكان  
 مبني على الضم وأين ظرف مكان يكون استقفاها فاذا قيل أين زيد لزم الجواب بتعيين مكانه  
 ويكون شرطاً أيضاً وتزاد فيه ما قاله ابنه انما تقوم اتم بحر عن الصباح (قوله ولا تعلق للطلاق  
 به) ولا الوطأ أنت طالق بمكة أو في مكة كان تخييص للطلاق كما مر فتكون طلاقاً في كل مكان في  
 الحال بخلاف الزمان فان الطلاق يتعلق به (قوله فجاءه لا يجاز عن ان الخ) جواب عن ايراد ابن  
 ابي عمير انه اذا أتى ذكر ما كان صار أنت طالق شئت وبه يقع الحال كانت طالق دخلت الدار  
 ناله ما انه اذا كان يجاز عن الشرط فلم يحل على ان دون من مما لا يبطل بالقيام عن المجلس  
 والجواب عن الاول انه جعل الطرف مجازاً عن الشرط لان كلامه - ما يقع ضرباً من التخييص  
 وهو أولى من انه بالكلية وعن الثاني بان حله الى ان أولى لان أم لباب لانها حرف  
 الشرط وفيه يبطل بالقيام افاده في الفتح (قوله يقع في الحال رجعية الخ) أي تطابق طلاقه  
 رجعية بمجرد قوله ذلك شئت أو لا شئت فان شئت بانه أو لا ما وقد نوى الزوج ذلك نصير كذلك  
 للموافقة وهذا عنده ما عدهما فسلم تسالم يقع شيء فعنده أصل الطلاق لا يقع شيء فبالتسالم  
 صفة وعنده ما يراه فان ما وعنه ما في الفتح وكنت في حاشيتي في شرح المناد انما هو في  
 هذا التقويض وعامة التفويضات حيث لم يخرج الى نية الزوج أو المفوض ههنا حال الطلاق  
 وهو متزوج بين البيونة والهدم فيخرج الى النية لتغيير أحدهما باختلاف عامة التفويضات  
 (قوله والافرجعية) صادق بما اذا شئت خلاف ما نوى وبما اذا لم ينو شيئا والمراد الاول لما  
 في الفتح وان اخذت ما بار شئت بانه والزوج ثلثا أو على القلب وهي رجعية لانه لفت مشيئتها  
 لعدم الموافقة فبقي ايقاع الزوج بالصرح ونيت لا تعمل في جهه بانه أو لا ناول ولم يخص  
 الزوج نية لم يذكر في الاصل ويجب ان تعتبر مشيئتها حتى لو شئت بانه أو لا ناولم - دالزوج  
 يقع ما أوقعت بالاتفاق الخ اه - (قوله لوموا ماواة) قيد ان قوله رجعية في الموضعين وتقدم في  
 باب المهر نظاماً ان المختل بها كاللوموا في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عدتها فافهم  
 (قوله والا) أي بان كانت غير مدخول بها طلاق طلاقه بانه وخرج لا من يده الفوات  
 علمت به - دالعد - كذا في الفتح اما المختل بها فلا - دالعد - كذا في فطلق رجعية ولا يخرج  
 الا من يدها فافهم (قوله وتقول الزبلي) عبارة ونمرة الخلاف تظهر في موضعين فيما اذا  
 قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلاق رجعية  
 وعنده ما لا يقع شيء والرد كالقيام اه - ح (قوله لها ان طلق ما شئت) أي واحدة أو ثنتين  
 أو ثلاثا ويتعلق أصل الطلاق بمتي يتم بالاتفاق بخلاف مثله كيف شئت على قوله لان كم  
 اسم للعدد وما شئت تعميم للعدد والواحد عدد على اصطلاح الفقهاء فكان التفويض في نفس  
 العدد والواقع ايسر الا لعدد اذا ذكر فصار التفويض في نفس الواقع فلا يقع شيء ما لم تنسأ ففتح

لانها للمكان ولا  
 تعلق للطلاق به - دالاجاز  
 عن ان لانها أم لباب  
 (وي - كيف شئت به - د)  
 في الحال (رجعية فان شئت  
 بانه أو لا ثار في حاشيته  
 مع نية) والافرجعية لو  
 موطوءة والايات وبطل  
 الامر وقول الزبلي والعيني  
 قبل الدخول صواب به - د  
 فتنبه (وي - م - شئت  
 أو ما شئت أو ما ان تطابق  
 ما شئت)



• (تنبيه) • لم يذكر اشتراط النية من الزوج وشروطه الشارح في شرحه على المنار وكذا في شرح المرافعة رذكري الكشف انه رأى بخط شيخه معاليه الامامة البرزوي أن مطابقة ارادة الزوج شرط لانها كانت لا تعدد المهرم احتج الى النية وأقرم في التقرير لكن ظاهر الهمدانية والفتح وغيره انه لا يشترط واحد - تظهره صاحب البصر في شرحه على المنار لانه لا يشترط لان المقوض اليها الا في رفقته وله انفراد فلا يجرى امره بخلافه في كسب لان المقوض اليها الحال وهو مشترك كما قدمناه قلت وهو ظاهر المتون ايضا (قوله في مجلسها) لانه غايك فيقتصر عليه كما مر (قوله ولم يكن بدعا) قال في البحر وأقاده قوله ما شئت أن لها أن نطاقا كثر من واحدة من غير كراهة ولا يكون بدعا بالامامة وقدمه الزوج لانها مضطرة الى ذلك لان الوفرة خرج الامر من يدها اذ كانت وكذا لو كانت حاضرا قد مر التعصير بحجبه في أول الطلاق قال ط ويقال نظير ذلك في كيف شئت السابق اذا اوقعت ثلاثا مع النية (قوله وان ردت) بان قالت لا أطلق ففتح (قوله بما يفيد الاعراض) كالنوم والقبض من المجلس (قوله لانه غايك في الحال) احتراز عن اذا وقع في غير ذلك فغيز غير ضل في وقت في المستقبل فاقضى جوابا في الحال ففتح (قوله والاول اظهر) لانه لو كان المراد البيان السكتي قوله طالق ما شئت كافي النهر عن التعصير ح (قوله ان شئت وان لم تشا) اعلم انه اذا جعل المشيئة وعدمها شرطا واحدا أو المشيئة والاباء فانها لا نطاق ابد الا تعدد كانت طالق ان شئت ولم تشا في أول تشا وأيت وان كرر ان وقدم الجزء كانت طالق ان شئت وان لم تشا في فشايت في مجلسها أو لم تشا نطاق لانه جعل كلامهم ما شرطا على حدة كقوله أنت طالق ان دخلت الدار أو لم تدخلها وان أخر الجزء كان شئت وان لم تشا في فانت طالق ابد لانه مع التأخير صاوا كشرط واحد وتم ذرا جتماعهما بخلاف ما اذا أمكن لا نطاق حتى يوجد ما كانا كالتوان شربت فانت طالق وان كرر ان واحد من المشيئة والاخر الاباء كانت طالق ان شئت وان أيت وقع ثامن أو أيت وان سكتت حتى قامت من المجلس لا يقع لان كلامهم ما شرطا على حدة والا بام فعل كالمشيئة فأيها ما وجد يقع واذا انعدم لا يقع وكذا لو لم يكرر ان وعطف باو كانت طالق ان شئت أو أيت لانه علقه باحدهما ولو قال ان شئت فانت طالق وان لم تشا في فانت طالق طاعت للعال بخلاف ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضين فانت طالق لانه يجوز ان لا يقرب ولا يقرب فلي يبق شرط الوقوع ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء فيكون احده الشرطين ثابتا لا محالة فوقع ولو قال أنت طالق ان أيت او كرت فقالت أيت طالق ولو قال ان لم تشا في فانت طالق فقالت لا تشاء لا أطلق لان أيت صيغة لا يجاد لانه قد علق بالاباء من اوقد وجد فوقع وقوله وان لم تشا في صيغة لا عدم لا لا يجاد فصار بمنزلة ان لم تدخل الدار وعدم المشيئة لا ينفق بقوله لا تشاء لان لها أن تشاء من بعد وانما ينفق بالموت بحر عن المحيط وذكر بعده انه لو علق بعدم مشيئة نفسه فهو كذلك بخلاف ان لم يشأ فلان فقال لا تشاء والفرق ان شرط العلم في الاجنب مشيئة طلاقها في المجلس بقوله لا تشاء تبدل المجلس لانه اشتغال بما لا يحتاج اليه اذ يكفيه في الايقاع السكون حتى يروم (قوله لم تطلق) محله ما اذا قالت لا احب ولا أبغض أو كنت أما لو قالت احب أو أبغض طلق لان التعليق بالمحبة ونحوها تعليق على الاخبار

في مجلسها ولم يكن بدعا  
للضرورة (وان ردت) أو  
أنت بما يفيد الاعراض  
(ارتد) لانه غايك في الحال  
فجوز به كذلك قال  
لها طالق (نفسك من)  
ثلاث ما شئت نطاقا مادون  
الثلاث ومثله اختارى من  
الثلاث ما شئت لان من  
تبغضه وقال بياينة  
فطلق الثلاث والاول  
أظهر (فروع) قال أنت  
طالق ان شئت وان لم تشا في  
طلق للعال ولو قال ان  
كنت تحبين الطلاق فانت  
طالق وان كنت تبغضينه  
فانت طالق لم تطلق لانه  
يجوز ان لا تحبه ولا تبغضه  
مطلب  
أنت طالق ان شئت وان لم  
تذاني

بذلك ولو كان محالة لما في الواقع كما - أتى (قوله ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء) لان المشيئة تنبئ عن الوجود ولا واحدة بين الوجود وعدمه (قوله أو أشد كإفضاله) هذه مسألة ثانية وقوله فقالت كل أنا أشد حباله الخ جواب المسئلة الاولى وترك جواب المسئلة الثانية لكونه معلوما بالماضية تقديرا ففتح. انت كل أنا أشد بفضاله لم يقع لدعوى كل ان صاحبته أقل بفضالهم فلم يتم الشرط (قوله فقالت كل الخ) أي وكذبها الزوج كما قبله في كافي الحاكم ومقتضاه لو صدقها ما وقع عليه ما لان أقبل الفضيل يقتظم الواحد والا كثر كما - أتى في الوقت فيما لو شرط النظر للارشد تأمل (قوله فلم يتم الشرط) لانهم اغيروا صدقة في الشهادة على صاحبتهما بحر أي لانها لا تكون أشد حبا أو بغضا الا اذا كانت الاخرى أقل وهي لا تصدق على ما في قاب الاخرى فلم يثبت كونها أشد من الاخرى ويقال في الاخرى كذلك فلم يثبت أشدية واحدة منهم حافظ لم يتم شرط الوقوع على واحدة منهم ما ومة تضي التعديل أنه لو قالت واحدة منهم حافظ أنا أشد لم يقع عليها الا أن يقال ان في دعوى كل منهم انه كذب كل لاخرى بخلاف دعوى احدهما وسألت في التعليق انه لو قال ان كنت تحبين كذا فانت كذا او فلا تفتاح احب تصدق في حق نفسها تأمل (قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ) وكذا التعليق بكل ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غيرها بحر ط (قوله بيقيد بالمجلس) وكذا اذا كانت كاذبة في الاخبار بالهبة والبغض يقع بخلاف التعليق بالحيض ونحوه ثم ان هذا تفريع على التعليل قيل والاولى زيادة ولا يعلل الرجوع عنه لانه فرع على كونه تلبية فانه اظهر من تقريره على التعليل قلت وفيه أن المراد بان ما خالف التعليق بهذه المذ كوروات التعليق بغيرها وعدم الرجوع عنه مما توافق فيه الجميع فافهم (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق على الحيض أو على دخول الدار فانه تعليق محض لا ينفذ بالمجلس وكذا لا يقع في نفس الامر بالاخبار كذا كما سألني والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب التعليق) •

ذكره بعد بيان نصيب الطلاق صريحا وكذا لانه مركب من ذكر اطلاق والشرط فخره المفراد نهر (قوله من علقه تلبية) كذا في البحر والاولى أن يقول وهو مصدر علقه جعله معاقبا أي لان كلامه يوهم اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف المختار لكن المراد بان المادة لا فائدة أن المراد به لغة طالق التعليق الشامل للعصى والمعزى (قوله واصطلاحا ربط الخ) فهو خاص بالعنوى والمراد بالجملة الاولى في كلامه جملة الجزاء وبالثانية جملة الشرط والمضمون ما تضمنته الجملة من المعنى فهو في مثل ان دخلت الدار فانت طالق ربط حصول طلاقها بحصول دخولها الدار (قوله ريسر يمينها جازا) لما في ال - ومن أن التعليق في الحقيقة انما هو شرط وجب انما طلاق البين عليه مجازا لما فيه من معنى السببية اه وفيه أن هذا بيان للجملة الشرطية المتضمنة للتعليق المعروف بالخاص ككلمات وهذا الربط يسمى يمينها قال في الفتح أن اليمين في الاصل القوة وسبب احدي البدين باليمين لزيادة قوتها على الاخرى ومعنى الحلف بالله تعالى يمينها لقوته القوة على المحلوف عليه من الفعل أو الترتيب بعد تردد النفس فيه ولا شك في أن التعليق المكروه للنفس على أمر بحيث ينزل شرعا عند نزوله فيقد قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب له أي للنفس على ذلك بغير الحل عليه فكان

ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء ولو  
قال لها أنا أشد كإفضاله طالق  
أو أشد كإفضاله طالق  
فقلت كل أنا أشد حباله لم  
يقع لدعوى كل ان صاحبته  
أقل حبا منها فلم يتم الشرط  
ثم التعليق بالمشيئة أو  
الارادة أو الرضا أو الهوى  
أو الهبة بـ ككون غليظا  
فيه معنى التعليق فيقتيد  
بالمجلس كما مر في ذلك  
بخلاف التعليق بغيرها  
• (باب التعليق) •  
(هو) لغة من علقه تلبية  
فاموس - له معاقبا  
واصطلاحا (ربط حصول  
مضمون جملة بحصول  
مضمون جملة أخرى)  
ويسمى يمينها جازا



بينا اه لكن هذا محتمل انه حقيقة او مجاز في اللغة وفي أيان البهر ظاهر ما في البدائع ان  
 التعاقب في اللغة أيضا قال لان محمدا أطلق عليه عينا وقوله حجة في اللغة اه فأفاده عينا  
 لغة واصطلاحا ولا يقال في مراجع لدراية العيين يقع على الحلف بالله تعالى وعلى التعاقب كانت  
 المحكم مقتضى كلام الفتح المبرر ان المراد به التعاقب على أمر اختيارى لأنه على قوة  
 الامتناع عن الأمر المحلف عليه أو قوة الحلف عليه فهو ان بشرتني بكذا فانت حرة فغيره من  
 التعاقب لا يسمى عينا مثل ان طلعت الشمس أو ان حلت فانت كذا السكن في تخيير الجامع  
 وشرحه للفارسى لو حلف لا يحلف بيمين حنت به ملحق الجزاء بما يصلح شرطه سواء كان الشرط  
 فعل نفسه أم فعل غيره أم مجرى الوقت كانت طالق ان دخلت أو ان قدم زيد أو اذا جاء فكذا  
 اذا جاء رأس الشهر أو اذا اهل الهلال والمرأة من ذوات الحيض دون الاشهر لوجود ركن العيين  
 وهو ما في الجزاء ووجود العيين شرط الحنت فيصنف الا ان يعلق بعمل من أعمال القلب كان  
 بنت أو اردت أو أحييت أو هويت أو وضيت أو عجي الشهر كالأجاء رأس الشهر والمرأة من  
 وان الاية فلا يثبت أما الأولى فلا يثبت في العمل في التقليد ولذا يقتصر على الجاهل فمقتضى  
 للتعاقب وأما الثانية فلا يثبت في العمل في بيان وقت السنة لان رأس الشهر في حقه ما وقت وقوع  
 الطلاق ان في فم يقتضى للتعاقب وهو هذا المبحث بهما في الطلاق بالتطابق كانت طالق ان  
 طاعة لا لاحتمال ارادة الكتابة عن الواقع من كونه ما لا يكتب بقها فلم يقتضى للتعاقب ولا  
 بقوله اه بعد ان أدبت الى ألف فانت حرة وان عجزت فانت رقيق وان وجد الشرط والجزء لانه  
 تفسير الكتابة فلم يقتضى للتعاقب ولا بقوله أنت طالق ان حنت حصة لان الحصة الكاملة  
 لا وجود لها الا بوجود جز من الطهر فيقع في الطهر فالحكم به في الطلاق السنة فلم  
 يقتضى للتعاقب وان لم ينفذه بمالم يقتضى للتعاقب في هذه الصور لان الحلف بالطلاق  
 محذور وحل كلام ما قبل على وجه فيه اعدام المحذور ولو قد أمكن حله فمما على ما يقتضيه من  
 التقليد أو التفسير فلا يحل على الحلف بالطلاق وانما حنت في قوله ان حنت فانت طالق  
 لوجود شرط الحنت وهو العيز بذكر كونه وهو الجزاء والشرط وقوله ان حنت لا يصلح تفسيره  
 للطلاق البدعي لنوع البدعي الى أنواع فلم يمكن جعله تنبيها بخلاف السقي فانه نوع واحد  
 وانما حنت فيه اذا قال لها أنت طالق ان طلعت الشمس مع أن معنى العيين وهو الحل أو المنع  
 مفعول ومع أن طلوع الشمس مقتضى الوجود لا يصلح شرط لانه لا خط رقي وجوده لا نافذ  
 الحل والمنع غرة العيين وحكمته فتدبر الركن في العيين دون الثمرة والحكمة اذا حكم الشرعي  
 في العقود الشرعية بتعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولذا لو حلف لا يبيع فباع فاستباح  
 لوجوده ممكن البيع وان كل المدلول منه وهو انتقال الملك غير ثابت ولا نسلم عدم الظاهر  
 لاحتمال قيام الساعة في كل زمان اه ملخصا وحاصله أن كل تعاقب عينا سواء كان تعاقبا على  
 فعله أو فعل غيره أو على مجرى الوقت وان لم توجد فيه غرة العيين وهي الحل أو المنع فيصنف في  
 حلفه لا يختلف الا اذا أمكن صرفه من صورة التعاقب الى جعله غرضا أو تفسير الطلاق  
 السنة أو إيمان الواقع أو لا كتابة كما في هذه المسائل الخمس المستثناة كما سيأتي في كتاب  
 الايمان ان شاء الله تعالى وجه هذا بضع ما قاله في البصر من أن تعبير المصنف بالتعاقب

مطلب  
 قبول لو ان لا يحلف فعاق

مطلب  
 لا يثبت بهما في الطلاق  
 بالتطابق

أولى من قول الله بداية باب العيين بالطلاق لان التميز يشمل المصوري كونه الجنس وبعضها  
 قد ذكر في هذا الباب مع أنه اليست عينا كما علمت وقوله في النور انه لا يثبت فيه الاية اليست عينا  
 عرفا فلا يثبت كونها عينا في اصطلاح الفقهاء سابقا لما علمت من أن عدم الحنت فيه عدم  
 نعمتها انما عاها وأن اليست عينا عندهم وأيضا لو كان ذلك مبنيا على العرف في الفرق في  
 العرف بين أن حنت وان حنت حصة حتى كان الاول ينادون الثاني (قوله كون الشرط)  
 أي مدلوله من الشرط (قوله على شرط الوجود) أي متوقفا بين أن يكون وأن لا يكون  
 لا مستلزما ولا مستقلا لا محالة لان الشرط للعدم والمنع وكل منهما لا يتصور رفعه ما شرع التحرير  
 (قوله فالحق) محتمل قوله معدوم (قوله تعين) ليس على الملاقة بل فيما بالهاتك حكم  
 ابتداءه كقوله اه بعد ان ما كذا فانت حرة حتى حين سكت وقوله اه ما ان أبصرت أو سمعت  
 وصحت وهي بصيرة أو بصيرة أو وصحة طاعت الساعة لان ذلك امر عيني فكان ابتداءه حكم  
 لا ابتداء بصيرة لان حنت أو مرضت وهي حاض أو مرضت فمقتضى حصة مستقلة لان  
 الحيض والمرض مما لا يعتد باخاذه في البصر وجهه كما في الثانية أن الحيض والمرض وان كان  
 يعتد الا أن الشرع الساعى بالجله أكامالا لانه لا يكل جز منه ففقد جعل الكل شيئا واحدا  
 فانهم (قوله والمستحيل) محتمل قوله على شرط الوجود (قوله انفو) فلا يقع أمره لان  
 غرضه منه تحقيق النفي حيث علقه بأمر محال وهذا يرجع الى قوله ما أمكن البهر شرط انعقاد  
 العيين خلافا لابي يوسف وعلى هذا يظهر ما في الثانية لو قال اه ما ان لم تزد على الذي اراد الذي  
 أخذت من كيسي فانت طالق فاذا الذي اراد في كيسة لا تطلق به ومنه ما في الثانية كمران  
 طرقي الباب فلم تقع له فمال ان لم تقصى الباب الليلة فانت طالق ولم يكن في الدار أحدا فلا تطلق  
 نهر ومنه ما في الثاني في الفروع آخر الباب (تنبيه) في فتاوى الكازروني من  
 انما لم يقتض عبد الرحمن المرشدي انه في عن قال لزوجه انت طالق ان لم تقربني بشلان  
 فاجاب لا خفاء في أن مراد الزوج بهذا التعاقب انما هو عدم تزوجه ابدا لان بعد زوال طاعته  
 عن ابنته الالعومة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ما كونه يكون انفو انما هو الشرط  
 ويبقى قوله أنت طالق فتطلق مجزأ كما اختاره بعض المتأخرين من علماء العيين بناء على استحالة  
 وجود الشرط المعلق عليه الطلاق حاله باقائه في عصمة الزوج واختاره بعض من جهة التعاقب  
 وجعله مكثا وأوقع الطلاق في آخر جز من حياته أو حياته لانه في معنى الدم والدم مقتضى  
 استمراره لما علقه بالمستقبل صلح ببيع زمان الا في قبالة لوجوده فلا ينعزل وقت آخر  
 الى أن يقع في آخر جز من حياته فيضيق فيقع وخط بعضهم أنه شرط الزامي فكانه يريد  
 الزامه بعدم تزوجه ابدا وهو الزام لا يلزم في انفو يقع الملاق مجزأ أقول ولو قيل بان  
 مراد الزوج التعاقب بعدم ارادته التزوج به لان بعد الطلاق صون الكلام المعلق عن الانفا  
 لم يبق له ويكون في ذلك القول قولها مع عينا كما في نظائره من الامور الفلانية فهو ان كنت  
 تخبريني فار قالت لم أرد التزوج به بعد ذلك وقع الطلاق والانفا اه ملخصا ثم نقل الكازروني  
 هذه المسئلة فاني عن المحدث صاحب الجوهره وأنه أجاب عن مراجع الدين الهاملي رواية  
 عن شيخه على بن نوح بانها انطلق وتزوج من أرادت قال الكازروني وهو الذي ينبغي أن يقول

مطلب  
 وشرط حنته كون الشرط  
 معدوما على شرط الوجود  
 فالحق كان كان السواء  
 فوق تعين والمستحيل كان  
 دخل الجدل في دم الخطأ  
 انفو

مطلب  
 ان لم تقربني بشلان فانت  
 طالق



بمعنا اهـ لكن هذا محتمل انه حقيقة أو مجاز في اللغة وفي أيمان البصر ظاهر ما في البدائع أن  
 التعليق عين في اللغة أيضا قال لان محمدا أطلق عليه عينارة قوله حجة في اللغة اهـ فأفاد أنه عين  
 لغة واصطلاحا وهذا قال في مراجع لدراية العين يقع على الخلف بالله تعالى وعلى التعليق قلت  
 لكن مقتضى كلام الفتح المار أن المراد به التعليق على أمر اختياري لا على شيء بدو  
 الامتناع عن الأمر المعلق عليه أو قوة الحل عليه فهو بشر في بكذا فانت حرة فغيره من  
 التعليق لا يسمى عيناً مثل ان طلعت الشمس أو ان حلت فان كانت كذا السكن في تخفيض الجامع  
 وشرحه للفارسي لو حلف لا يحلف بيمين حنت به ما بق الجزاء بما يصلح شرطاً سواء كان الشرط  
 فعل نفسه أم فعل غيره أم مجيء الوقت كانت طالق ان دخلت أو ان قد زيدا أو اذا جاء غد وكذا  
 اذا جاء رأس الشهر أو اذا اهل الهلال والمراد من ذوات الحيف دون الاشهر لوجود ركن العين  
 وهو ما بق الجزاء ووجود العين شرط الحنف فيصحت الا ان يعلق بعمل من أعمال القاب كان  
 ذكراً أو أمة أو أجنبية أو هو بيت أو رضى أو بجي الشهر كان اجاب رأس الشهر والمراد من  
 واث الا شهر فلا يحلف أما الاول فلا نهـ متعمل في التعليق ولذا يقتصر على الجاهل فمقتضى  
 للتعليق واما الثاني فلا نهـ متعمل في بيان وقت السنة لان رأس الشهر في حقه ما وقت وقوع  
 الطلاق ان في فم يقتصر للتعليق واهـ هذا لم يحلف به ما بق الطلاق بالتطليق كانت طالق ان  
 طالت فلان احتمال ارادة الكتابة عن الواقع من كونه ما لكات طيقه فلم يقتصر للتعليق ولا  
 بقوله اهـ ان أدبت الى ألفا فانت حرة وان هجرت فانت رقيق وان وجد الشرط والجزا لانه  
 تفسير الكتاب فلم يقتصر للتعليق ولا بقوله أنت طالق ان حلت حصة لان الحصة الكاملة  
 لا وجود لها الا بوجود جرم من الطهر فيقع في الطهر فالحكم به في الطلاق السنة فلم  
 يقتصر للتعليق ونعم لم يقتصر بما لم يقتصر للتعليق في هذه الصور لان الخلف بالطلاق  
 محذور وحل كلام الماقل على وجه فيه اعدام المحذور ولو كان حله هنا على ما يحمله من  
 التعليق أو التفسير فلا يحل على الخلف بالطلاق وانما حلت في قوله ان حلت فانت طالق  
 لوجود شرط الحنف وهو العيزيد كرر كنه وهو الجزاء والشرط وقوله ان حلت لا يصلح تفسيراً  
 لالطلاق البدعي لنوع البدعي الى أنواع فلم يمكن جعله تنبيهاً بخلاف السقي فانه نوع واحد  
 وانما حلت فيه اذا طال لها أنت طالق ان طلعت الشمس مع أن معنى العين وهو الحل أو المنع  
 مفعول ومع أن طلوع الشمس مفعول الوجود لا يصلح شرطاً لانه لا خط رقي وجوده لا نافع  
 الحل والمنع غرة العين وحكمته فتدتم الركن في العين دون الثمرة والحكمة اذا لم يكن الشرع  
 في العقود الشرعية يتعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولذا لو حلف لا يبيع فباع فاحل حلت  
 لوجوده لكن البيع وان كان الماقل منه وهو ان قال الملك غير ثابت ولا نسلم عدم الظاهر  
 لاحتمال قيام الساعة في كل زمان اهـ ملخصاً وحاصله أن كل تعليق بيمين سواء كان تعليقا على  
 فعله أو فعل غيره أو على مجيء الوقت وان لم توجد فيه غرة العين وهي الحل أو المنع فيصحت به في  
 حلفه لا يحلف الا اذا أمكن صرفة من صورة التعليق الى جعله غليكا أو تفسير الطلاق  
 السنة أو ايمان الواقع ولا كتابة كافي هذه المسائل الخمس المستثناة كما ساقى في كتاب  
 الايمان ان شاء الله تعالى وبه ذابض ما قاله في البصر من أن نهي المصنف بالتعليق

مطلب  
 في قوله لا يحلف فهاق

مطلب  
 لا يحلف بتعليق الطلاق  
 بالتطليق

أولى من قول اهـ بداية باب العين بالطلاق لان التعليق يشمل الصوري كذا الخس وبعضها  
 قد ذكر في هذا الباب مع أنه ليست عيناً كما عات وقوله في النهر انه لا يحلف فيها لانها ليست عيناً  
 عرفاً فلا يتأني كونها عيناً في اصطلاح الفقه ساقط لما عات من أن نهـ دم الحنف فيها لعدم  
 نعمهم انما عاتوا أنهم ليست عيناً عندهم وايضاً الوصكان ذلك مبنياً على العرف فاما الفرق في  
 العرف بين أن حلت وان حلت حصة حتى كان الاول عيناً دون الثاني (قوله كون الشرط)  
 أي مدلوله هل الشرط (قوله على شرط الوجود) أي تتردداً بين أن يكون وأن لا يكون  
 لا يصحح الاول ولا تصحح الثاني لان الشرط للعمل والمنع وكل منهما لا يتصور في حاشية الشرط  
 (قوله فالحق) محذور قوله معدوماً (قوله نهي) ليس على الماقل بل فيما لا يحل حكم  
 ابتدائه كقوله اهـ ان ما يمكن فانت حرة حتى عين حلت وقوله اهـ ان ما يمكن فانت حرة  
 وصحت وهي بصيرة أو بهية أو مصحبة طافت الساعة لان ذلك امر عيني فكان له فانه حكم  
 الا بتدبيره لان حلت أو مرضت وهي حاض أو مرضت فمضى حصة مـ فانه لان  
 الحيف والمرض مما لا يعتد بافاده في البصر وجهه كما في الثانية أن الحيف والمرض وان كان  
 يعتد الا أن الشرع المعلق بالجله أـ كما لا يتعلق بكل جرم منه فمضى جعل الكل شيئاً واحداً  
 فافهم (قوله والمستحيل) محذور قوله على شرط الوجود (قوله لغو) فلا يقع أمـ لان  
 غرضه منه تحقيق النفي حيث علقه بامر محال وهذا يرجع الى قواهم اما كان الشرط انعقاد  
 العين فلا لا ييوسف وعلى هذا ظهر ما في الثانية لوقال اهـ ان لم ترقى على الدينار الذي  
 أخذت به من كسبي فانت طالق فاذا الدينار في كسبه لا تطلق به ومنه ما في الثانية كمران  
 طرق الباب فلم تفع له فانه لم تقضي الباب الدية فانت طالق ولم يكن في الدار أحد فلا تطلق  
 نهر ومنه ما نـ ان في في الفروع آخر الباب (تنبيه) في فتاوى الكازروني من  
 فتاوى المحقق عبد الرحمن المرشدي انهـ مثل عن قال لزوجه انت طالق ان لم تقربني بشلان  
 فاجاب لا خفاء في أن مراد الزوج بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها به فلا نهـ بل زوال سلطانها  
 عن باقية الالعامة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه كونه يكون اقواً فاقوا الشرط  
 وبقى قوله أنت طالق فتعلق بمجيزاً كما اختاره بعض المتأخرين من علماء العين بناء على استحالة  
 وجود الشرط المعلق عليه الطلاق فله بقائم في عصة الزوج واختاره بعض منهم حصة التعليق  
 وجعله محكماً وأوقع الطلاق في آخر جرم من حياته أو حياته لانه في مه في المدم والمدم مـ محقق  
 سموا كنهه لما علقه بالمستقبل صلح ببيع زمان الامـ فبالوجوده فلا ينعينه وقت آخر  
 الى أن ينعني الى آخر جرم من الحياة فينتهي فيقع ولفظ بعضهم أنه شرط الزامي فكانه يريد  
 الزامها بعدم تزوجها به فلا نهـ وهو الزام لا يلزم فيلغو ويقع الماقل مجزاً أقول ولو قيل بان  
 مراد الزوج التعليق بعدم ارادته التزوج به فلا نهـ الطلاق من الكلام الماقل عن الانفا  
 لم ينعني به ويكون في ذلك القول قولها مع عينها كالي انما اثره من الامور والقيمة فهو ان كنت  
 نهيي فـ فانت له لم أرد التزوج به بعد ذلك وقع الطلاق والا فلا اهـ ملخصاً ثم نقل الكازروني  
 هذه المسئلة تانياً عن الحدادي صاحب الجوهره وأنه اجاب عن مراجع الدين الهاملي رواية  
 عن شيخه على بن نوح بانها انطالق وتزوج من أرادت قال الكازروني وهو الذي ينبغي أن يؤول

وشرط صحتها كون الشرط  
 معدوماً على شرط الوجود  
 فالحق كان كان السهـ  
 فوفاً نهيي والمستحيل كان  
 دخل الحل في سـ الخطأ  
 اقـ

مطلب  
 ان لم تقربني بشلان فانت  
 طالق



قوله أو شرط الزامي قلت ورايت في وصايا خرافة الاكل ما يؤيده حيث قال أو متى لا تمتدح على أن لا تزوج ثم مات فقالت  
لا تزوج فانها تعتق من تلك فان ٦٨٥ تزوجت بعده لم تبطل الوصية وكذا لو قال هي حرة على أن تذهب على الاسلام  
أو على أن لا ترجع مع من  
الاسلام فان أقامت على  
الاسلام ساعده فهي حرة من  
ثلاثة ولا تبطل بارتدادها  
بعد وكذا نصرتي قال ان  
ثبتت على النصرانية بعده  
أو على الاسلام وان أوصى  
لام وله ان لم تزوج أبدا ان  
وقت وقتا فهو كما قال فان  
تزوجت بعد ذلك بطلت  
وصيته وكذا ان قال لامته  
هي حرة ان لم تزوج شهرا  
أو منه

٣ مطلب  
التعليق المراهبة المجازاة  
دون الشرط

وكونه متصلا لا لا يذر  
وأن لا يمتدح به المجازاة  
فلو قالت يا فلة فقال ان  
كنت كما قلت فأنت كذا  
تصير كال كذا أولاد كذا  
المتروط فقول أنت طالق  
ان لغوي يفي بوجود  
رابط حيث تأخر الجزاء كما  
يأتي (شرطه الملك) حقيقة  
كقوله اقنه ان فعلت كذا  
فانت حر أو حكا ولو حكا  
(كقوله لمنكوحته) أو  
معتده (ان ذهبت فانت  
طالق أو الاضافة اليه) أي  
الملك الحقيقي عاما أو خاصا كان

فراجعه (قوله فكذا) أي فهو حر أو فانت حر (قوله أو الحكمي) عطف على الحقيقي ح  
(قوله كذلك) أي عاما أو خاصا وأشار بذلك إلى خلاف مالك رحمه الله حيث خصه بالخاص  
بأمرأة أو بمصر أو قبيلة أو بكارة أو ثوب ككل بكر أو ثيب (قوله كان نكحت امرأة) أي  
فهي طالق وحذفه دلالة ما بعده عليه (قوله أو ان نكحتك) لا فرق بين كونها أجنبية أو  
معتدة بكافي البصر (قوله وكذا كل امرأة) أي إذا قال كل امرأة أتزوجها طالق والحيلة فيه  
ما في البحر من أنه يزوجه فضولي ويجوز بالفعل كدوق الواجب اليها أو يتزوجها به بعد ما وقع  
الطلاق عليها لان كلمة كل لا تقتضي التكرار أو وقته من قبل فصل المشيئة ما يتعلق به هذا  
البحث (فرع) قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان نكحت فلانا فلكم ثم تزوج لا يقع  
الطلاق عليها وان كان ثم تزوج ثم طلق المتزوجة بعد الكلام الاول خاتمة وانظر ما في  
الفصل العاشر من الذخيرة (قوله باسم أو نسب) الذي في البحر وغيره ونسب بالو أو قال فلوقال  
فلانة بنت فلان التي أتزوجها طالق أو أتزوجها المطلق أي لأنه لا ينافي الوصف بالتزوج بقى  
قوله فلانة بنت فلان طالق وهي أجنبية ولو لم توجد الاضافة إلى الملك فلا يقع إذا تزوجها (قوله  
أو إشارة) التعريف بالإشارة في الحاضرة وبالإسم والنسب في الغائبة حتى لو كانت المرأة  
حاضرة عند الحالف لا يحصل التعريف بذكر اسمها ونسبها ولا تفرق الصفة ويتعلق الطلاق  
بالتزوج وعليه ما في الجامع رجل اسمه محمد بن عبد الله وله غلام فقال ان كان غلام محمد بن  
عبد الله هذا أحد فامرأته طالق أشار الحالف إلى الغلام لا إلى نفسه ثم كان الغلام بنفسه طالق  
لان الحالف حاضر فتمتع به بالإشارة أو الاضافة ولم يوجد في منكره فدخل تحت اسم  
الذكورة فأقاده في البحر عن جامع شيخ الاسلام (قوله فلغا الوصف) أي قوله أتزوجها فصار كأنه  
قال هذه طالق كقوله لامرأته هذا المرأة التي تدخل الدار طالق فانها انطلق للعالم دخلت أولا  
بحر وانما لم يطلق الأجنبية لعدم الملك وعدم الاضافة اليه لانها الوصف بخلاف امرأته  
(قوله اعدم الملك أو الاضافة اليه) أي ما في ذلك من الظاهر وكذا فيما بعده لان الاجتماع  
في فراش لا يلزم كونه عن نكاح كما ان وطأ الحاربة لا يلزم كونه عن ملك ومثل ذلك ما لو قال  
لوالديه ان تزوجتني امرأة فهي طالق ثلاثا فزوجه بلا امره لا تطلق لأنه غير مضاف إلى  
ملك النكاح لان تزوجه حاله بلا امره لا يصح بحر عن المحيط ثم قال لا فرق بين كونه بأمره  
أو بلا امره كافي المعراج أو قلت لكن في الخاتمة في صورة الامران الصحيح انه يصح اليمين  
ونطاق أو وهو مشكل لان الكلام في وجود شرط التعليق وهو الملك أو الاضافة اليه  
وتزويج الابوين غير سبب للملك من كل وجه لانه قد يكون بأمره وبدونه اللهم الا ان يكون  
مراد الخاتمة ما إذا قال ان تزوجتني بأمرى فحينئذ يصح اليمين وتطلق والا فلا وجه  
للتعصيل المذكور قبل صحة التعليق فلا وجه ما في المعراج (قوله وأقاده في البحر الخ) قلت هذا  
المعرف في دمشق الا أن غير مطر يدل كان وبان نعم في أطراف الناس وقال ط قلت العرف  
الجارى في عصر الآن انه انما قد زائرة ولومها في غير ما يطبخ (قوله كما قال الخ) اصل ذلك  
ما في البحر من المعراج ولو اضافته إلى النكاح لا يقع كالو قال أنت طالق مع نكاحك أو  
في نكاحك ذكر في الجامع بخلاف أنت طالق مع تزويج ابائك فانه يقع وهو مشكل وقيل الفرق

فكذا أو الحكمي كذلك  
(كان) نكحت امرأة أو ان  
(نكحتك فانت طالق)  
وكذا كل امرأة ويكفي  
معنى الشرط الا في المعينة  
باسم أو نسب أو إشارة ولو  
قال المرأة التي أتزوجها  
طالق تطلق بتزوجها  
ولو قال هذه المرأة الخ  
لا تهرقها بالإشارة فلغا  
الوصف (فلغا قوله لأجنبية  
ان زرت زيدا فانت طالق  
فتمنعها فزارت) وكذا كل  
امرأة اجتمع معي في فراش  
فهي طالق فتزوجها المطلق  
وكل جارية أطوها  
نمرة فاشترى جارية فوطئها  
لم تعتق لعدم الملك والاضافة  
اليه وأقاده في البحر ان زيارة  
المرأة في عسرها لا تكون  
الابطعام معها يطبخ عند  
المزور فاحفظ (كألفا  
أبقاه) الطلاق (مقارنا  
لغيرت ملك) كانت طالق  
مع نكاحك ويصح مع  
تزوجي ابائك تمام الكلام  
بجعله ومفعوله



انه اضاف الزوج الى فاعله واستوفى مفعوله جعل الزوج يجزأ عن المالك لانه سببه وحل  
 مع على به تصديقه وفي ذلك كذا لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدر به النكاح فلا يقع  
 ويصح النكاح اهـ وأشار الشارح الى هذا الفرق بقوله اتمام الكلام الخ ومقتضاه انه  
 لو قال مع نكاحي اياك او قال مع تزوجك انعكس الحكم امكن قال ح وفي النفس من  
 هذا التعديل شيء فان قوله مع نكاحك على تقدير مع نكاحي اياك والما قدر كالمقروط والى هذا  
 الضعف اشار بصيغة الفرق بعض اهـ قلت لا يظهر الفرق بأنه عند عدم التصريح بالفاعل  
 يحل تزوجه لها أو تزوج غيره لها امكن مقتضى هذا عدم الفرق بين النكاح والتزوج في أنه  
 ان صرح بذكر الفاعل يقع فيه او الا فلا يقع ما فتأمل وأقرب من هذا كله ما استنبطه بعض  
 فضلاء المدرس أن التزوج يقع بالتزوج في فاذا قارن الطلاق التزوج وجد المالك قبله بالتزوج  
 فيصح وتطابق بخلاف مع نكاحك لانه مقارن للمالك (قوله كع موفى او موفىك) لاضافته لحالة  
 منافية للايقاع في الاول والوقوع في الثاني كما تقدم في باب الصريح (قوله في المجتبى عن محمد  
 في المضافة) أي في اليمين المضافة الى المالك وعبارة المجتبى على مافي البحر وقد ظفرت برواية عن  
 محمد أنه لا يقع وبه كان يفتي كثير من أئمة خوارزم اهـ وأما مافي الظهيرية من أنه قول محمد  
 وبه يفتي فذلك غير ما نحن فيه كما يأتي بيانه قريباً فانهم (قوله وللعنني تعلقه الخ) أي تعلقه  
 الشافعي قال في البحر وللعنني أن يرفع الامر الى شافعي يفسخ اليمين المضافة فلو قال ان تزوجت  
 فلانة فهي طالق ثلاثاً تزوجها فخاصته الى قاض شافعي وادعت الطلاق فحكم بانها امرأته  
 وأن الطلاق ليس بشيء حل لذلك ولو وطئ الزوج به - ذلك النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون  
 الوطء حلالاً اذا فسخ واذا فسخ لا يحتاج الى تجديد العقد ولو قال كل امرأة تزوجها فهي  
 طالق فتزوج امرأته فسخ اليمين ثم تزوج امرأة أخرى لا يحتاج الى الفسخ في كل امرأة كذا  
 في الخلاصة وفي الظهيرية أنه قول محمد وبقوله يفتي اهـ قلت ومفهومه ان عنده ما يحتاج  
 الى الفسخ في كل امرأة وبه صرح في الظهيرية أيضاً فالتخلاف هنا فيما اذا فسخ القاضي  
 الشافعي اليمين في امرأة ثم تزوج الطائف امرأة أخرى فعنده لا يكفي الفسخ الاول بل يقع  
 الطلاق على الثانية ما لم يفسخ نافيها وعند محمد يكفي لان اليمين واحدة فلا يحتاج الى فسخها  
 ثانياً وبقول محمد يفتي ولا يخفى أن هذا مبني على صحة اليمين عنده وأنه يقع بها الطلاق فلا  
 ينافي ما مر عن المجتبى من ان عدم الوقوع رواية عنه فمن زعم انه في الظهيرية جعل عدم  
 الوقوع قول محمد لا رواية عنه وأنه المقتضى بقوله وهم فانهم ثم قال في البحر واذا عقد أيماناً على  
 امرأة واحدة فاذا قضى بصحة النكاح بعده ارتفعت الأيمان كلها واذا عقد على كل امرأة  
 عينا على عدة لا شك انه اذا فسخ على امرأة لا يفسخ على الأخرى واذا عقد عينة بكافة  
 يحتاج الى تنكير اليمين في كل عين اهـ فهي اربع مسائل في شرح الجمع للمصنف فان  
 امضاء قاض حنفى بعد ذلك كان اسو ط اهـ ومحل الفسخ من الشافعي اذا كان قبل ان  
 يطلقه اثلاً لانه لو فسخ طلق ثلاثاً بالتحيز بعد النكاح فلا يفسخ كافي الثانية وفيه أيضاً ان  
 شرطه ان لا يأخذ القاضي عليه مالا فلو أخذ لا يفسخ عند الكل الا ان أخذ على الكتابة فدرجعة  
 المثل فلو أخذ لا يفسخ والاولى ان لا يأخذ مطلقاً اهـ (تنبيه) هـ ذكر في البحر في كتاب القاضي

مطلب  
 في نسخ اليمين المضافة الى  
 المالك

(أو زواله) كع موفى أو  
 موفىك (فائدة) هـ في المجتبى  
 عن محمد في المضافة لا يقع  
 وبه أفتى أئمة خوارزم  
 انتمى وهو قول الشافعي  
 وللعنني تعلقه يفسخ  
 قاض

الى القاضي عن الولو الجبسة لو قال لها انت طالق البتة فترافعا الى قاض برها رجمية وهو  
 برها بائمة فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل له المقام معها وقيل انه قول ابي حنيفة وعنده  
 ابي يوسف لا يحل هذا ان قضى له فان قضى عليه بالبينونة والزواج لا يراها يتبع رأى القاضي  
 اجتماعاً هذا كله اذا كان الزوج عالماً ورأى واجتمعا فلو عامياً اتبع رأى القاضي سواء قضى له  
 أو عليه وهـ هذا اذا قضى له اماناً فحق له وهو على الاختلاف السابق لان قول المفتي في حق  
 الجاهل بمنزلة رأيه واجتمعه اهـ أي فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه  
 واجتمعه وهـ هذا علم أنه لا حاجة الى التمسك مع القضاء لان القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج  
 أو خالفه وكذا مع الاتفاق لولا الزوج جاهلاً (قوله بل محكم) في الخاتمة حكم المحكم كاتفاضة على  
 الصريح وفي البرازية وقول الصدر أقول لا يحل لاحد أن يفعل ذلك وقال الحلواني يفتي ولا يفتي  
 به الا بيطرق الجاهل الى هدم المذهب اهـ يجوز (قوله بل افتاء عدل الخ) عطف على مجرور  
 الباء وهو نسخ وفي البحر عن البرازية وعن أصحابنا طاهراً وأوسع من ذلك وهو أنه لو استفتى فقيهاً  
 عدلاً افتاءه بطلان الجاهل من حل له العمل بفتواه وامساكها وروى أوسع من هـ وهو أنه لو  
 افتاءه بطلان الجاهل ثم افتاءه آخر بالحكمة بعد ما حل بالفتوى الاولى فانه يعمل بفتوى الثاني  
 في حق امرأة أخرى لاني حق الاولى وبه - حل بكل الفتوتين في حادتين لكن لا يفتي به  
 اهـ قلت يعني ان المفتي لا يفتي صاحب الحادثة بما يتوصل به الى فسخ اليمين فلا يقول له ارفع  
 الامر الى شافعي او حكمه في ذلك واستفتى به بل يقول يقع عليك الطلاق لان عليه ان يجيب  
 بما يقتضيه وليس له ان يبدله على ما يحد مذهبهم وليس المراد أنه لا يفتيه بفسخ اليمين اذا فعل  
 صاحب الحادثة شيئاً من ذلك المسائل من أن الجاهل يلزمه اتباع رأى القاضي والمفتي على  
 ان قضاء القاضي في محل الاجتهاد يرفع الخلاف فاذا فعل شيئاً من ذلك فعلى المفتي ان يفتيه  
 بصحة الفسخ لا يقال اذا كان ذلك قول محمد فكم كيف لا يفتيه به المسائل من ان ذلك رواية عن  
 محمد وان قوله كقول الشيخين بالوقوع وان مافي الظهيرية لا ينافي ذلك كما قررناه آنفاً وليس  
 للمفتي الافتاء بالرواية الضعيفة وكونه المقتضى بها كثير من أئمة خوارزم لا يفتي ضعهما ولذا  
 تقدم عن الصدر أنه لا يحل لاحد ان يفعل ذلك وكذا ما تقدم عن الحلواني من انه يعلم ولا يفتي  
 به فلو ثبت هذه الرواية عن محمد او كانت صحيحة لنبينا الحكم عليها ولم يحتاجوا الى بناء على  
 مذهب الشافعي فهذا يدل على انه ارادوا بقضائه ككراهية كلام المجتبى المارفاً بهم هذا  
 وفي البحر عن البرازية والتزوج فقه - لا اولى من فسخ اليمين في زمانا وينبغي ان يجيب الى عالم  
 ويقول له ما لحاظ واستباحه الى نكاح الفضولي فزوج به العالم امرأته ويجوز بالفعل فلا  
 يحث وكذا اذا قال لجاهل حاجة الى نكاح الفضولي فزوج به واحد منهم اما اذا قال لرجل  
 اعقد لي عقد فضولي يكون توكيلاً اهـ (قوله وبفتوتين) صوابه وبفتوتين بياين احدهما  
 منقلبة عن الالف المقصورة والثانية بيا التثنية كما في تنقيح حبل وقصوى قال في الاقضية  
 آخره مصورتان اجعلها هـ ان كان عن ثلاثة مرتقياً  
 (قوله في حادتين) فيده لان المستفتي اذا عمل بقول المفتي في حادثة فافتاء آخر بخلاف قول  
 الاول ليس له نقض عمله السابق في تلك الحادثة نعم العمل به في حادثة أخرى كمن صلى الظهر

بل محكم بل افتاء عدل  
 وبفتوتين في حادتين

قول المفتي الفتوتين وقع  
 فيما سبقت به على الشارح  
 من ان الصواب التفتوين  
 قاله نصر



مثلا مع من امرأة اجنبية مفاد الابدان حنيفة نقاد الشافعي ليس له ابطال تلك الظاهر  
 يعمل بقول الشافعي في ظاهر آخر وهذا هو المراد من قول من قال ليس لامه عاد الرجوع عن  
 مذهبه وتقدم تمام الكلام على ذلك اول الكتاب في رسم المفق (قوله ولا يفتق به) علت وجهه  
 انما (قوله تعلية للثلاث) هذا خاص بالحرة وقوله ومادونهم اقيم الحرة والامة وتقديره في الامة  
 ويبطل تغيير الثنتين في الامة تعاقب مادون الثلاث وهو صادق بالثنتين وبالواحدة وظاهر  
 عبارة الشارح ان ضمير تعلية للزوج المعلق وهو اول من عودته على الطلاق لان الامس  
 اضافة المصدر الى فاعله كذا كره في النهر ط (قوله الا اضافة الى المثلث) اي في نحو كذا تزوجت  
 امرأته في طالق ثلاثا فطالق امرأته ثلاثا ثم تزوجها فانها طالق لان ما تجزعه غير ماء فله فان  
 المعلق طلاق ثلاثا فله فلا يبطله تغيير طلاق مطلق (قوله كما صرح) لم يقدّم ذلك في كلامه  
 صرح بها ويمكن أن يكون مراده ما قدمه في فصل المتبعة فيما لو قال لها أنت طالق كذا ثم  
 فطقت بعد زوج آخر لا يقع ان كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة (قوله يبطل بزوال المحل)  
 وذلك بوقوع الثلاث وقوله لا يزوال المثلث أي بوقوع مادونها فان المثلث وان زال به عند  
 انقضاء العدة لم يكن المحل ثابتا فان لم يعود اليها بالزوج آخر محلل بخلاف الثلاث فان  
 وقوعها يزول المحل بالكلية بحيث لا يعود الى العمل ولما كان المعلق هو طلقات هذا المثلث يبطل  
 التعليق بزوالها لا يزوال مادونها (قوله بطل التعليق) أي لزوال المحل بتغيير الثلاث (قوله  
 لم يبطل) لانه لم يزل المحل بتغيير مادون الثلاث وان زال المثلث (قوله فيقع المعلق كله) لان  
 بطلان التعليق بزوال المحل ولم يزل فيبقى التعليق فاذا وجد المعلق عليه وهو دخول الدار  
 يقع المعلق وهو الثلاث ولا ينافيه قولهم ان المعلق طلقات هذا المثلث وقد زال بعضها لانه مقيد  
 بما اذا كانت الثلاث باقية فاذا زال بعضها صار المعلق ثلاثا مطلقا كما افاده في الفتح وقد صنفنا  
 قبل هذا الباب (قوله بقية الاول) أي ما بقي من طلقات النكاح الاول (قوله وهي مسئلة  
 الهدم الآتية) قد صنفنا قبل هذا الباب الكلام عليها وحاصلها ان الزوج الثاني يدم الثلاث  
 ومادونها عندهما وعند محمد يدم الثلاث فقط (قوله ونحوه) أي غيرة الخلاف في مسئلة  
 الهدم (قوله لرجعتا) أي عندهما لان الزوج الثاني يدم الواحدة الباقية وعادت المرأة الى  
 الاول بثلث جديد فيلحقها ثلاث طلقات فاذا دخلت الدار تقع واحدة من ثلاث ويبقى منها  
 ثنتان فيلحقها الرجعة (قوله خلافا لمحمد) فعنده لا يملك الرجعة لعودها بما بقي من المثلث الاول  
 وهي واحدة وقد وقعت بالدخول ط (قوله وكذا يبطل) أي التعليق وهذا عطف على المتن ح  
 (قوله بلحاظه) بفتح اللام ط عن القاموس (قوله خلافا لها) أي للصاحبين فعندهما لا يبطل  
 التعليق لان زوال المثلث لا يبطل له وله ان يذاته تعلية باعتبار قيام أهليته وبالارتداد ارتفعت  
 العصة فلم يبق تعلية لفوات الالهية فاذا عاد الى الاسلام لم يدم ذلك التعليق الذي حكم  
 بسقوطه بغير عن شرح الجمع لا مصنف (قوله وبفوت محلل البراءة) نفقه في البحر عن  
 الثاني لكن يلتزم بحال بطله ففوت محلل الشرط كفوت محلل الجزاء كما اذا قال ان كنت فلانا لم  
 والتفيل المذكور ففوت محلل الشرط هو كذا وكذا أي مضمونهما هو المثلث الذي هو الكلام  
 والدخول ومحلها ما هو فلان والدار المشار اليها او ففوت محلل الجزاء كوت المرأة التي هي محل

مطلب  
 في معنى قولهم ليس للمقاد  
 الرجوع عن مذهبه

وهذا يعلم ولا يفتق به بزازية  
 (ويبطل تغيير الثلاث)  
 للضرورة والفتن للامة  
 (تعلية) للثلاث ومادونها  
 الا اضافة الى المثلث كما صرح  
 (لا) تغيير (مادونها) اعم ان  
 التعليق يبطل بزوال المحل  
 لا يزوال المثلث فلو عا في  
 الثلاث أو مادونها بدخول  
 الدار ثم تجز الثلاث ثم  
 نكحها بعد التحليل يبطل  
 التعليق فلا يقع بدخولها  
 متى ولو كان تجز مادونها  
 لم يبطل فيقع المعلق كله  
 وأوقع محمد بقية الاول  
 وهي مسئلة الهدم الآتية  
 ونحوه فبين على واحدة  
 ثم تجز ثنتين ثم نكحها بعد  
 فزوج آخر فدخلت لرجعتها  
 خلافا لمحمد وكذا يبطل  
 بلحاظه من نكاح الحرة  
 خلافا لها وبفوت محلل  
 البر كان كلف فلانا أو  
 دخلت هذه الدار ففوت أو  
 جعلت بستانا كما بستانه  
 فيما علقناه على المتن

الطلاق فان بقوت هذين المحلين يبطل التعليق لان التعليق لا بد أن يكون على أمر على خطر  
 الوجود وقد تحقق عدمه ولا يقال يمكن حياة زيد بعد موته واعادة البستان دار الان يمينه  
 انه قد عت على حياته كانت فيه كما قالوا في ايمتنا فلانا وما أعيد بعد البناء دار أخرى غير المشار  
 اليها كما صرحوا به ايضا في لا يدخل هذه الدار تأمل (قوله ويستجبي مسئلة الكوز بقروعهها)  
 أي في باب اليمين في الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها ان امكان تصورا البر في المستقبل  
 بشرط انعقاد اليمين ونشرط بقاها خلافا لابي يوسف فلو حلف ايشرب من ماء هذا الكوز اليوم  
 ولا ماء فيه أو كان فيه فصب قبل مضي اليوم لا يحنت عنده ما اعدم انعقادها في الاول  
 وابطلنا في الثاني وان لم يقل اليوم ولا ماء فيه فكذلك اعدم انعقادها اما ان كان فيه ماء  
 فصب فانه يحنت انما قال لان انعقادها بامكان البر ثم يحنت بالصعب لان البر يجب عليه كفاخر فاذا  
 صفت البر فيحنت كالومات الحالف والممايق بخلاف الموقفة فانه لا يجب عليه البر الا في آخر  
 اجراء الوقت المعين ومن فروعهما اليقين زيدا اليوم أو ليا كان هذا الرغيف اليوم أو ليعقبين  
 دينه غدا فبات زيدا أو أكل الرغيف غيره قبل مضي اليوم أو قضى الدين أو برأه فلان قبل  
 الغد لم يحنت وعامه في البحر من الايمان أقول وانما لم يذكر هذا التفصيل في المسئلة السابقة  
 لان شرط الحنت فيها امر وجودي وهو الكلام أو الدخول فاذا مات أو جعلت بستانا فاد  
 فالت محل ووقع اليأس من الحنت فلا فائدة في بقاء اليمين سواء كانت موقفة أو مطلقا بخلاف  
 ما اذا كان شرط الحنت أمرا عديا مثل ان لم أكام زيدا أو ان لم أدخل فانها لا تبطل بفوت  
 المحل بل يتحقق به الحنت لليأس من شرط البر وهو هذا اذا لم يكن شرط البر مستحيلا والافوه  
 مسئلة الكوز وقد علمت ما فيها من التفصيل وايضا منها قوله لا تصعدن السماء فان اليمين فيها  
 منعقدة ويحنت عقبها لان صعود السماء امر ممكن في نفسه وقد وقع لبعض الانبياء وللملائكة  
 وغيرهم ولكنه يحنت عقب اليمين أو في آخر الوقت في الموقفة لتحقق اليأس عادة وهذا بخلاف  
 مسئلة الكوز فان شرب ما ليس موجودا في الكوز أو ما أريق منه غير ممكن في نفسه ولا  
 في العادة فلذا تبطل اليمين ولا يحنت الا اذا صلب منه وكانت اليمين مطلقا كما سيأتي تفصيله  
 في الايمان ان شاء الله تعالى وانظر ما صنفه كره آخر الباب (قوله لرجعتا) لانه لما علق الثلاثة  
 كانت امة وهو لا يملك عليهم الا ثنتين فكان معلقا ثنتين ح (قوله وألفاظ الشرط) عدل  
 عن الامعاء والحروف لاشغالها عليهم ما هو بسكون الرامش في اشتقاقا كبيرا من الشرط  
 بحركة بمعنى العلامة معي بذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى وسمى الثاني جوابا لانه  
 لما لم على القول الاول صار كالسكلام الا في بعد كلام السائل وجزا فجوزا لانه لما ترتب على  
 فعل آخر أشبهه بالجزء كما في النهر فاضافة الالفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم ح  
 وقد صنفنا في صدر الكتاب الكلام على الاشتقاق والظاهر انه لا اشتقاق هنا اذ لا بد من المغيرة  
 انظرا لشرط هنا بمعنى العلامة على شيء خاص تأمل (قوله أي علامات وجود الجزاء) أي ان  
 هذه الادوات تدل بالذات على وجود الجزاء كما في النهر أي عند وجود الشرط ح (قوله فلو  
 فتحها او وقع للسعال) هو قول الجهم وولانها للتعليل ولا يشترط وجود العلة وقت الوقوع بل يقع  
 الطلاق نظر الظاهر اللفظ وزعم الكسائي من ان الشيا في مجلس الرشيد انهم اشترطوا في

مطلب  
 في مسئلة الكوز

ويستجبي مسئلة الكوز  
 بقروعهها (فرع) قال  
 لزوجه الامه ان دخلت  
 الدار فانت طالق ثلاثا  
 ففقت فدخلت لرجعتها  
 فنية (وألفاظ الشرط)  
 أي علامات وجود الجزاء  
 (ان) الكوز فلو فتحها  
 وقع للسعال ما لم يشترط التعليق  
 فيدين

مطلب  
 في ألفاظ الشرط



اذا وهو مذهب الكوفيين ورجمه في المقي وعلى كل حال اذا قوى التعليل ينبغي ان تصح نيته  
 نهر مختصر اوالى ذلك اشار الشارح بقوله فيدين ط (قوله وكذا لو حذف الفاء من الجواب)  
 يعني يقع للصلح ما لم ينو التعليل فيدين وعن أبي يوسف أنه يتعلق بحال كلامه على الفائدة  
 فتضمن الفاء والخلاف ميق على جواز حذفها اختيارا فاجازه أهل الكوفة وعلمه فرع أبو  
 يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه تفرع المذهب بحر وذكروا به عن المقي أن الاختصاص قال  
 أن ذلك واقع في التفسير الصحيح وأن منه ان ترك خبر الوصية لا الدين وقال ابن مالك يجوز  
 في التمر نادرا ومنه حديث الاقطعة فان جاء صاحبها والا استقطع بها اه قلت ينبغي في زماننا  
 اذا قال ان ذلك أنت طالق ان يتعلق قضاء لان العامة لا يقرقون بين دخول الفاء وعدمه  
 عند قصد التعليل وقد صار ذلك لغتهم ولا سيما مع وقوعه في الكلام الصحيح كما مر وكافي قوله  
 تعالى وان اطعوهم انكم لمشركون واذ اتتلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتملهم والذين اذا  
 اصابهم البقي هم ينتصرون وغير ذلك وان ادعى تأويل الاول بأنه على تقدير القسم والثاني  
 والثالث على جعل اذا مجرد الوقت بلا ملاحظة الشرط فانه مؤيد لقول الكوفيين والتاويل  
 خلاف الظاهر واذ صار ذلك لغة العامة ينبغي حل كلامهم عليه كالتكليم به من كان من أهل  
 تلك اللغة من العرب وكذا لو كان التعليل باقيا لكانت الامامة قائمة به لانه يحمل كلام  
 كل عاقد وناذر وحالف على افته هذا ما ظهر لي واقفه سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت بعد كتابي  
 له في شرح نظم الكثرة للامام المقدسي أقول ينبغي ترجيح قول أبي يوسف لكونه حذفت  
 الفاء كما سمعت وقالوا الامور لا يعتبر منهم اللعن في قولهم أنت واحد بالذهب الذي لم يقل به  
 أحد اه (تنبيه) وجوب اقتران الجواب بالفاء حيث نأخر الجواب كما قدمه الشارح  
 اول الباب واذا كانت الاداة تقوم اذا انقضت بمقام الفاء في ربط الجواب كما تقر في محله  
 (قوله في نحو طائفة الخ) اى في نحو المواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر طلبة الخ فانما  
 اذا وقعت جوابا يجب اقترانها بالفاء قال في النهر اى جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام  
 والتعجب والعرض والتضيض والدعاء واراد بالجامد نعم ونس وعسى وفعل التعجب وقوله  
 وبما اى وبالجملة الفعلية المقرونة بما النافية وقد ظاهرة اومة قدرة كفى التسهيل وبعبارة  
 الرضى كل جملة فعلية مصدرية بحرف سوى لا ولم في المضارع وما كان الفعل المصدر ما ضيا  
 او مضارعا فدخل النفي بان كذا زاده المرادى وزاد المقرونة بالقسم او رب لكن جعل ابن هشام  
 القسمية من الطلبية اه وتعام ذلك في البحر والخاص ان المزيد اربعة المقرونة يوسف  
 او ان او رب او القسم فالجملة احدهم موضعها اشار اليها الشارح بقوله في نحو طلبية الخ  
 ونظمها المقي ابن الهمام في الفتح بقوله

تعلم جواب الشرط حتم قرانه • بقاء اذا مفعلة طلبا اى  
 كذا جامدا او مقسما كان او بعد • ورب وسين او يوسف ادري اى  
 او اسمية او كان منى ما وان • ولن من يحددها قد عدا

(قوله وكل) لم يذكر الفاء كلا ولا في ادوات الشرط لانها ليس اسمها وانما ذكرها الفقهاء  
 لثبوت معنى للشرط معهما وهو التعليل بامر على خطا الوجود وهو الفعل الواقع صفة  
 الاسم الذى اضيف اليه بحر (قوله ولم نسمع كلاما منصوبا الخ) قال في النهر نقل النضاد ان

مطلب  
 فيما لو حذف الفاء من  
 الجواب

وكذا لو حذف الفاء من  
 الجواب في نحو  
 طلبية راسية ويجهاد  
 وبعبارة و بان وبالتفيس  
 كما طعن في شرح المقي  
 (واذا اذا ما وكل) لم نسمع  
 (كل) الا منصوبة ولو  
 مبتدأ لا ضائعا لمبني  
 (وقى وقى ما)

مطلب  
 المواضع التى يجب اقترانها  
 بالفاء

كلاما مقتضية لتكرار مقصودية على الظرفية والعامل فيها محذوف دل عليه جواب الشرط  
 والتقدير أنت طالق كلما كان كذا وكذا وما التى معها هى المصدرية التوقيفية وزعم ابن عصفور  
 أنهم مبتدأ وما نكرة موصوفة والعامل محذوف وجلة الشرط والجزاء في موضع الخبر ورده  
 أبو حيان بان كالم تسمع الامنصوبة وأنت خبر بان هذا بعد تسليمه لا ينافي كونها مبتدأ اذ  
 الفتح فيها افتحة بناء وينبت لا ضائعا الى مبنى اه فراد الشارح بالنصب ما يشمل قصة الاعراب  
 وقصة البناء كما هو عرف المتقدمين وقوله ولومبتدأ اى كما هو قول ابن عصفور وأشار به الى الرد  
 على أبي حيان فان المصروع فيها فتح لامها ولا ينافي ذلك كونها مبتدأ يحتمل الفتح قصة بناء  
 لا ضائعا الى مبنى فقد أفاد ما فى النهر بارج عبارة فافهم (قوله ونحو ذلك) أشار به الى أنه ليس  
 المراد حصر أفعال الشرط بالسنه المذكورة فان من الورى وأين وأيان وأى وما وفى الفتح  
 فرع قال أنت طالق لولا دخولك لولا ابوك او صهر لك لا يقع وكذا فى الاخبار بان قال طالق  
 بالامس لولا كذا اه قات ومنه ما أفاد معناه فى البحر أنت طالق بدخول الدار او ببيضته  
 لم تطلق حتى تدخل او تبيض لان الابل للوصل والا صاق وانما يتصل بالطلاق ويلصق بالدخول  
 اذ انما يقع به ولو قال أنت طالق على دخولك الدار ان قبلت يقع والافلا لانه استعمل الدخول  
 استعمال الاعراض فكان الشرط قبول العرض لا وجوده كما لو قال على أن تعطى ألف درهم  
 اه قات وقد يكون الكلام متصفا بالتعليل بدون تصريح بادائه كما مر في قوله ويكتفى بمعنى  
 الشرط الخ ومنه ما فى البحر حيث قال وفى المحيط وعن أبي يوسف لو قال أنت طالق لدخلك  
 فهذا يخبر أنه دخل الدار أو كده باليمين فيصير كأنه قال ان لم أكن دخلت الدار فان لم يكن دخل  
 طالق ولو قال أنت طالق لدخلك الدار يتعلل بالدخول اه ثم قال ولو قال أنت طالق ووافقه  
 لا أقبل كذا فهو تعليل وعين ولو قال أنت طالق والله لا أقبل كذا أطلقت للعالم ذكره ما فى  
 جوامع الفقه اه قات والفرق أنه اذا لم يطف القسم تعين ما بعد جوباله وصار فاعلا فلم  
 يصلح أنت طالق للتعليل فتعجز ومنه أيضا على الطلاق لا أقبل كذا (قوله كاو) هذا ما جزم به  
 فى البحر من أن المذهب أنه اى معنى الشرط خلافا لما فى الفتح من أنه التحقيق عدم الشرط فلا  
 تأنى للتعليل على مائه خطا لوجود (قوله نعلق بدخولها) كذا فى المحيط وفيه وعن أبي  
 يوسف أنت طالق لدخلك الدار طائفة فافهم ان طائفة ان دخلت  
 الدار فاذا دخلت لزمه أن يطلقها ولا يقع اليمين احدهما كقوله ان لم أت البصرة اه بحر  
 وقدمنا الكلام فى ذلك أوائل باب الصريح (قوله فازداد عموما) فيه أن الفعل لا عموم له  
 وبعبارة الغاية كفى الفتح والبحر لان الفعل وهو الدخول اضيف الى جماعة غير اديه عموما عرفا  
 مرة بعد أخرى اه فراده بالعموم التكرار (قوله وهى غريبة) اى لضافته القول المتون  
 وفيه اتصل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا فى كلام جزم بغيرها فى الفتح والبحر واستشككها  
 الزياى (قوله وجعله فى البحر أحد القولين) ذكر ذلك عند قول الكثر ففهم ان وجد الشرط  
 سميت قال والحق أن ما فى الغاية أحد القولين نقل القولين فى القيمة فى معمله تصوره والسطح  
 اه ونقل هنا عن المراجع وعن بعض الحنابلة أن معنى تقتضى التكرار والعصم أن غيب كلما  
 لا يوجب التكرار اه فافاد ضعف هذا القول وضعف ما فى بعض الحنابلة فافهم

مطلب  
 ما يكون فى حكم الشرط  
 ونحو ذلك كاو كانت طالق  
 لدخلك الدار فافهم  
 بدخولها ومن نحو ومن  
 دخل منكن الدار ففهم  
 طالق فلو دخلت واحدة  
 من اطلقت بكل من لان  
 الدخول اضيف الى جماعة  
 فازداد عموما كذا فى الغاية  
 وهى غريبة وجعله فى البحر  
 أحد القولين







وهو خلاف الاظهر في القضية ايضا ان فعالت كذا لطلال الله على حرام ثم قال ان فعالت كذا  
 لطلال الله على حرام فعلم احد الفاعلين حق بان امراته ثم فعل الاخر فقبل لا يقع الثاني  
 لانما ليست امراته عند وجود الشرط وقبل يقع وهو الاظهر اه فافاد ان الاظهر اعتبار  
 حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهي في حالة التعليق كانت امراته فلا يضر بين وقتها وبين  
 وهذا هو الموافق لما اطلقه اصحاب المتون هنا ولم يصح حوايه ايضا في الكتابات من ان الباش  
 لا يطق الباش الا اذا كان الباش معلقا قبل ايجاد المخبر الباش كقوله ان دخلت الدار فانت باش  
 ثم ابانت ثم دخلت فانت باش وذلك باعتبار حالة التعليق فانها كانت امراته من كل وجه ولو  
 اعتبر حالة وجود الشرط لزم ان لا يقع المعلق فقد ظهر ان المرجح اعتبار حالة التعليق ٢ وعليه  
 ما في الجرح من المحيط لو حلف لا يخرج امراته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخرجت  
 او قال ان قبلت امراتي فلانة فعبدى حر فقبلها بعد البيوتة بحيث فيها الاراضاة  
 لتعريف لا لا في غير اه وكذا ما قدمناه عن الجرح لو قال كلما دخلت فاحرقى طالق وله أربع  
 نسوة يدخل أربع مرات الخ فان نصرت بجمعه بان له ان يجمعهما على واحدة يشمل ما اذا كانت غير  
 موطوءة وذلك بناء على اعتبار حالة التعليق لانها وقت كانت امراته فدخلت في الايمان الثلاث  
 المسمات من ترجيح ان المنعقد بكلمة كليا ايمان منه مدة الحال وفيبقى على القول بانه كلما حلفت  
 فيتعبد بغير آخره لا يملك جوعا على واحدة لانها بعد الحنث لم يبق امراته فلا تدخل في البين  
 المنعقد بعد الحنث فاما في آخر الكتابات من انه اذا قال كل امرأتي لا تدخل المبيتة بالخلم  
 والابلاء الا ان يمتنع فاعتمد تحقيق هذا المقام وعليك السلام (قوله من نكاح أو عین) بيان  
 لاهل وقت قوله فلو ابانت أو باء الخ فترجع عليهم بطريق النشر المرتب (قوله فلو ابانت) أي  
 بمادون الثلاث (قوله وتصل العین الخ) لا تكرار بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيما فصل  
 البين اذا وجد الشرط مرة لان المقصود هناك الاغترار بمره في غير كذا وهذا مجرد الاضلال اه  
 ح ولانه هنا بين المحل اه بوجوده في غير الملاء بخلاف ما سبق ط (قوله مطلقا) أي سواء  
 وجد الشرط في الملاء ولا كما يدل عليه الاحق ح (قوله) لكن ان وجد في الملاء طلق  
 أطلق الملاء فمثل ما اذا وجد في واحدة والمراد بوجوب تمام في الملاء لاجمعه حتى لو قال ان  
 ضمت بيوتتي فانت طالق فانت طالق في الأولى في غير ملكك والثانية في ملكك طلق وتامه  
 في الجرح وسياق عند قول المصنف عاق الثلاث بشيئين يقع المعلق ان وجد الثاني في الملاء والا  
 (قوله فجيلة الخ) تزييع على قوله والا لا (قوله في وجوب الشرط) أي أصلا أو تحقة كما في  
 شرح المجمع أي اختلاف في وجود أصل التعليق بالشرط أو في تحقق الشرط بعد التعليق وفي  
 البرازية ادعى الاستثناء أو الشرط فالقول له ثم قال وذكر الذي ادعى الزوج الاستثناء  
 وأنكرت فالقول لها ولا يصح يدق بالاستثناء وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال  
 فالقول له اه وسيدكر المصنف الاختلاف في دعوى الاستثناء وظاهر ما ذكر عن الذي في أن  
 الاختلاف غير جار في دعوى الشرط فامل وفي الجرح عن القضية ادعت أنه طلقها من غير شرط  
 والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه لامرأة ولو ادعت عليه أنه حلف لا يضر بها  
 وادعى هو أنه لا يضر بها من غير ذنب وأقاما البينة فثبت كالا امرأتين وتطابق باجماع ما كان اه

من نكاح أو عین (لا يطل  
 العین) فلو ابانت أو باء ثم  
 نكحها أو استأجرها فوجد  
 الشرط طلق وتعتق ابنتها  
 التعليق بقاء محل (وتصل  
 العین بعد) وجود الشرط  
 مطلقا) لكن ان وجد في  
 الملاء طلق وتعتق والا لا  
 فجيلة من عاق الثلاث  
 بدخول الدار أن يطلقها  
 واحدة ثم بعد الحنث  
 تدخلها فتصل العین  
 فينكحها (قال) اختلاف في  
 وجود الشرط أي: وانه

٢ مطلب  
 الاضافة للمعريف لا لا فيقيد  
 فيما لو قال لا يخرج امرأتي  
 من الدار

مطلب  
 اختلاف الزوجين في وجود  
 الشرط

(قوله ايم العدي) نحو ان لم تدخل الدار اليوم (قوله فانكحها) أي الا اذا لم يزوجوه  
 الامتناع فيه القول لها في حق نفسها كما يأتي (قوله لانكاره الطلاق) أي انكاره وقوعه  
 وهذا أولى من التعايل بانه مقسك بالاصل وهو: ثم الشرط لانه لا يشل مثل ان لم اجمعك في  
 حنثك فالقول له أنه جامعها مع أن الظاهر شاهداه من وجهين كون الاصل عدم العارض  
 وكون الحزيمة مانعة من الجماع (قوله ومقاده) أي مفاد اطلاق قوله فالقول له (قوله  
 ان القول له) يكسر الهمزة والجمله جواب لو وهي وجوبها خبر ان الاولى المفتوحة الهمزة  
 والمصدر المنسبك من المفتوحة وجانتها خبر المبتدأ وهو مقاد قال في الجرح اعلم ان ظاهر المتون  
 يقتضي أنه لو علق طلاقها بعدم وصول نفقة ثمنها راعى الوصول وأنكرت فالقول له في  
 عدم وقوع الطلاق وقوله في عدم وصول المال الخ (قوله فاعلى الوصول) أي بعدمه في  
 الايام المعينة كما في القضية والذخيرة (قوله وبه جرم في القضية) كذا قاله في الجرح والنهر لكن  
 الذي رأيت في القضية راضا للعيون والاصل القول للمرأة ثم رخص لا يمتنع على العكس أي  
 القول للرجل (قوله وأقر في الجرح) حيث قال في فصل الامر بالدين في القول له لانه ينكر  
 الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح أن القول له في هذا وفي كل موضع يدهى  
 اية حق وهي تنكر اه وقال هذا وكأنه ثبت في ضمن قبول قوله في عدم وصول المال اه  
 ونقل الخبير الرمي أيضا نصحه عن القبض والفصول ثم اعلم أنه ذكر في جامع الفصولين برخص  
 فوائد صدر الاسلام أنه قال في مسألة النفقة لو نكرت حتى مضت المدة فيبقى أن لا تطلق لانها  
 لما نكرت لم يبق لها نفقة (قوله وهو يقتضي تخصيص المتون) أي تخصيصها بكون القول  
 له اذا لم يتضمن دعوى اصال مال حلاله طلق على المقيد (قوله وجرم شيخنا) يعني الشيخ  
 زرين بن نجيم صاحب الجرح حيث مثل عن حلف بالطلاق له اثنه أنه يدفع له الدين في وقت معين  
 فأجاب بانه يصح في الدفع بينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين ويحلف  
 الدائن على عدم القبض ويستحقه اه قلت وهذا نظير الأمور ويدفع الدين اذا ادعى الدفع  
 من مال الاخر فانه يصح في حق برائة نفسه لاني حق برائة الاخر هذا وقد علم مما قدمناه من  
 القضية وعن صاحب الجرح ان في المسئلة قولين فقط أحدهما القول بالتفصيل والاخر كون  
 القول للمرأة في حق الطلاق وفي حق عدم وصول المال وأما كون القول للرجل في الامرين  
 فلا قائل به خلافا لما تواتره الخبير الرمي وكذا صاحب نور العين من كلام جامع الفصولين حيث  
 ذكر أن القول للرجل لانه منكر للحكم ثم ذكر أن القول لها وأنه الاصح ثم رخص للذخيرة  
 التفصيل فتوهم منه أن الأقوال ثلاثة مع أنه لا يمكن أن يقال ان القول له في ابقاء المال اليها أو  
 الى الدائن أصلا لا لوجه له مع ما يلزم عليه من اتخاذ ذلك حيلة لكل مدعي أن أراد منع الحق عن  
 مستحقته حيث يمكنه ان يعلق الطلاق على عدم الاداء في وقت معين ثم يدهى الاداء وهذا مما  
 لا يقول به احد فضلا عن ان يكون هو المقاد من المتون والشرح فاعلم أن ما حكاه في جامع  
 الفصولين آخره والمراد بالقول الذي ذكره أولا ويدل عليه التعايل بانه منكر للحكم أي حكم  
 التعليق وهو الحنث عند وجود الشرط فتدبر (قوله الا اذا برهنت) وكذا لو برهن غيرها  
 لانه لا يشترط دعوى المرأة لطلاق ولا أن تبرهن لان الشهادة على عتق الامه وطلاق المرأة

ايم العدي (فالقول له مع  
 العین) لانكاره الطلاق  
 ومقاده أنه لو علق طلاقها  
 بعدم وصول نفقة ثمنها  
 فادعى الوصول وأنكرت ان  
 القول له وبه جرم في القضية  
 لكن صح في الخلاصة  
 والبرازية أن القول لها  
 وأقر في الجرح والنهر وهو  
 يقتضي تخصيص المتون  
 لكن قال المصنف  
 وجرم شيخنا في فتواه بما  
 تفهمه المتون والشروح  
 لانها الموضوعية لقل  
 المذهب كما لا يخفى (الاذا  
 برهنت) فان البينة تقبل  
 على الشرط



تقبل حجة بلاد عوى افاده في البصر ولو برهنا فالظاهر ترجيح برهانه لانه اذا كان القول له كان  
 رهانه لقوا ويدل عليه ايضا ما قدمنا من البصر عن القنية فيم الواعدت انه طاقها بالشرط الخ  
 (قوله وان كان نقيا) لانها على النقي صورة وعلى اثبات الطلاق حقيقة والعبرة بالماضي لا  
 للصورة كالمشهد انه اسلم واستغنى وشهد آخر ان انه اسلم ولم يستغنى فقبل الثانية ولو كان فيها  
 نقي اذ غرض ما اثبات اسلامه وبشكل عليه ما سياتي في الايمان لو قال عبده حر ان لم يحج العام  
 شهد ان بصره بالكوفة لم يمتدق خلافا لمده لانها شاهدة نقي معنى لانها بمعنى لم يحج العام فهذا  
 يدل على ان شهادة النقي لا تقبل على الشرط ولذا قال في الفتح ان قول عبده اوجه لكن قيل ان  
 على عدم المتيقن اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد وعليه فلا كانت امة متيقن انما قال اذا  
 نشترط دعواه الحجة فلا اشكال افاده في البصر (قوله لانه يملك الانشاء) أي فلا يتم امان  
 كانت ظاهرة فلا يصدق لانه يريد ابطال حكم وانع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف  
 بالسبب لان المضاف بسبب الحال زباني قلت وهذا مشكل لان الاعتراف بالسبب انما يثبت  
 عند ثبوت الشرط وقد انكر الشرط انما هذا بظهر لو قال أنت طالق للسنة بدون تعليق في البصر  
 عن الكافي لو قال لامرأته الموطوءة أنت طالق للسنة لا يقع الا في طهر خال عن الطلاق والوطء  
 عقيب حيز خال عن الطلاق والوطء فاذا حاض وطهرت وادعى الزوج جماعها أو طلاقها في  
 الحيض لا يقبل قوله في منع الطلاق السني لانه قد انقضت سبب الحال وانما يتراخي حكمه فأن  
 قد عوى الطلاق أو الجماع بعد دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر  
 لكن يقع طلاق آخر باقراره بالطلاق في الحيض وان ادعى الطلاق أو الجماع وهي حائض  
 صدق ولو قال ان لم أجامعك في حيضتك فأنت طالق فادعى الجماع في الحيض لا تنطق لانه  
 عاق الطلاق بصرح الشرط والمعلق بالشرط انما يقع بعد الشرط لما عرف فاذا انكر  
 الشرط فقد انكر السبب فيقبل قوله وكذا لو قال والله لا أقربك أربعة أشهر فقضت المدة ثم  
 ادعى قربانها في المدة لا يقبل لان الابلاء سبب في الحال لكن تراخي وقوع الطلاق الى حضي  
 المدة وقد مضت المدة ووقع طاهر افدعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل ولو ادعى القربان  
 قبل مضي المدة يقبل قوله لانه لم يقع الطلاق بعد وقد أخبرها بملك انشاءه فيقبل قوله ولو قال  
 ان لم أقربك في أربعة أشهر فأنت طالق فقضت المدة ثم ادعى القربان في المدة لا يقع لانه عاق  
 الطلاق بصرح الشرط فني أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله اه فهذا كما ترى  
 مخالف لما مر الزبلي فليتامل (قوله فالمسئلة السابقة) هي قوله فان اختلفا في وجود  
 الشرط الخ واللاية هي قوله ان حضت كآينه الشارح فيها ح والاحسن تفسير الالية  
 بقوله وما لا يعلم الا انها الخ (قوله اي ستاعلى اطلاقهما) فتعبد الاولى بما اذا كان يملك  
 الانشاء وتفيد الالية بما اذا كان لا يملكه أخذ من هذا التفصيل بل المذكور هو ما قاله  
 الشارح تبع فيه ابن كمال في شرح الامسلاح وفيه بحث اما ولا فلما علمت من مخالفة هذا  
 التفصيل لما ذكرناه عن الكافي وأما ثانيا فلان الاختلاف هنا في الجماع لافي الحيض والجماع  
 ليس مما لا يعلم وجوده الامتنان الرجل يعلم لكونه فعلا وأما ثالثا فلانه لو سلم هذا التفصيل في  
 هذه المسئلة لا يلزم منه تقيدها بين المستثنين الاثنين هما فاعدا فان حجتهم ما سأل جزئية لهما

وان كان نقيا كان لم نجح  
 صهر في اللبلة فامر أي كرا  
 فشهد ان انما لم نجح في ثبات  
 وطلقت منع وفي التبيين  
 ان لم أجامعك في حيضتك  
 فأنت طالق للسنة ثم قال  
 جامعتك ان حاضا فاقول  
 له لانه يملك الانشاء والالا  
 انتهى قلت فالمسئلة  
 السابقة والالية ليستا  
 على اطلاقهما

فد اطلق بعضها وصرح في بعضها بما يخالف هذا التفصيل كما قدمناه في مسئلة النفقة  
 عن الذخيرة والقيمة من دعوى الوصول بعد مضي الايام المعينة وكما قدمناه عن الكافي قويا  
 في قوله ان لم أقربك في أربعة أشهر من أن الدعوى بعد مضي المدة فقد قبل قوله مع أنه لا يملك  
 الانشاء فتدبر (قوله وما لا يعلم الا انها) قبله لانه لو كان يعلم من غيرها توقف الوقوع على  
 نسيته أو القيمة كالدخول والكلام اتفاقا واختلافهما فيما لو علق بولادتها فالا يقع بشهادة  
 لقائه وعنده لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين بجوهره ولا يشهد ما لو قال ان شربت  
 مسكرا ابغيتك فامر لي بدينه وشرب ثم اختلفا فاقول له لانه يشكر وقوع الطلاق مع أن  
 الاذن لا يستفاد الا منها الصك يطاق عليه بالقول بخلاف الحيض والحبة (قوله استحصانا)  
 والقباس ان يكون القول قوله لانما اتدعى شرط الحنث على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكر  
 فيكون القول قوله ولا تصدق الا بهجة كغيره من الشروط وجه الاستحصان أن هذا الامر  
 لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليه ان يخبرك لا تنع في الحرام اذ  
 الاجتناب عنه واجب عليه ما شرع عا فيجب طريقه وهو الاخبار فقهنت له فيجب قبول قوله  
 انخرج عن عهدة الواجب زباني (قوله نهر بيمنا) أصل البحث لا يخيه صاحب البحر حيث  
 قال وظاهره أنه لا يمين عليه اريد قوله ان الطلاق ما عاق باخرا فادعوه وجد ولا فائدة في  
 التعليق لانه وقع بقوله أو التعليق لرجاء النكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع  
 الطلاق اذ انقضها اه لكن في حواشي مسكين نقل المحوى عن رضى المقدسي أن عليه اليمين اه قلت  
 بالاجماع اذ ليس هذا من المواضع المستثناة من قولهم كل من قبل قوله فعليه اليمين اه قلت  
 ولا يخفى ما فيه لما علمت من عدم الفائدة في التعليق ومن وجه الاستحصان وعدم ذكره في  
 المستثنيات لا يدل على عدم كونه من انكم من أصل استغنى منه أشياء مع بقائه غير النكول  
 ذلك بسبب ما خطر في ذهن المستغنى ولا سيما مع ظهور الوجه نعم هذا في القضاء ظاهر وأما في  
 الديانة فينبغي التفرقة بين الحيض والحبة لانه تعالى الطلاق باخباره قضاء وديانة انما هو  
 في الحبة أما في الحيض فلا تنطق ديانة الا اذا كانت صادقة كما عرفت قريبا فافهم (قوله  
 ومراعاة كالأفة) وأما حكم الصغيرة التي لا يحض مثلها والالية فقال في النهر لم أره  
 ويقبى أن يقبل من الالية لا الصغيرة (قوله واحتسلا كحيض في الاصح) قال في النهر  
 واختلف فيما لو قال لعبده ان احتلت فانت حر فقال احتلت فروى هشام أنه لا يصدق والاصح  
 أنه يصدق لان الاحتلام لا يعرفه غيره كالحيض كذا في المحيط (قوله كقوله ان حضت الخ)  
 اعلم ان التعليق بالحبة كالتعليق بالحيض الا في شيئين أحدهما ان التعليق بالحبة يقتصر على  
 المجلس لكونه تخيرا حتى لو قامت وقامت أحبك لا تنطق والتعليق بالحيض لا يطل بالقيام  
 كسائر التعليقات الثاني أن ان كانت كاذبة في الاخبار تنطق في التعليق بالحبة لما قلنا في  
 التعليق بالحيض لا تنطق فيما بينه وبين الله تعالى زباني ومثله في الفتح وغيره وفي كافي الحاكم  
 لشهد ولو قال أنت طالق ان كنت تحبين كذا وكذا الشيء يعرف انما تحببه أو لا تحببه كما روت  
 والحداب فتألت أنا حبة فاقول قولها مادامت في مجلسي أو كذا ان كنت تفضين كذا انتقي  
 يعلم أنها تحببه كالحبة وانغى فقالت أنا أبغضه فهي طالق وان قال أنت طالق ثلاثا ان كنت

(وما لا يعلم) وجوده (الا  
 منه صدقت في حق نفسها  
 خاصة) استحصانا باليمين  
 نهر بيمنا ومراعاة كالأفة  
 واحتسلا كحيض في الاصح  
 (كقوله ان حضت فانت  
 طالق وفلانة أو ان كنت  
 تحبين عداك لله دات لدا  
 أو عيده حر ولو طالت حضت)  
 والحيض فاشتم فان انقطع



فحين كذا فقلت است أحب به وهي كاذبة لم يقع وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا كنت أنا أحب  
 ذلك ثم قال است أحب به وهو كاذب فهي امرأته ويسمى في يمينه وبين الله تعالى أن يطاها  
 وكذلك العين على البغض وكذلك لو قال ان كنت تحبين الطلاق فطابق أو تردينه أو توينه  
 أو تشدينه بقلبك دون لسانك فانت طالق ثلاثا فقلت لا أشاء ولا أحب ولا أهوى ولا أريد ولا  
 أشتى فهي امرأته ولا تصدق بعد ذلك على قولها اخلاقه وان كانت في مجلسه اذ لا وسكت فلم  
 تقل شيئا حتى تقوم فهي امرأته وان كان في قلبه خلاف ما أظهرت فانه يسعه أن تقيم معه  
 فيما بيننا وبين الله تعالى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يسعه المقام معه ان كان  
 ما في قلبه خلاف ما أظهرت على لسانها اهـ وذكري البصري في مسألة ان كنت أنا أحب كذا  
 الخ قال خمس الآفة هذا ما كل لانه يعرف ما في قلبه حقيقة وان كان لا يعرف ما في قلبه لكن  
 الطريق ما قلنا ان الحكم يدار على الظاهر وهو الاخبار بوجوده او عدمه ما ذكره فاضل بيان قال  
 لا مرأته ان سررتك فانت طالق فضررهم افقات سرتي قالوا لا تطلق لانا نيقن بكذبها قال  
 فاضل بيان وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يوقف عليه فينبغي أن يتعلق الطلاق بخبرها  
 ويقبل قولها في ذلك وان كنا نيقن بكذبها كالموالات ان كنت تحبين أن يهدبك الله بنار جهنم  
 فانت طالق فقلت أحب يقع اهـ قال في البصر وهو ممنوع اقول الهداية انه لا ييقن بكذبها  
 لان الشدة بغضها الياء قد تغيب التماس منه بالعذاب اهـ وبهذا يظهر أنه لو علق بفعل قلبي  
 وأخبرت به فان تيقنا بكذبها لم يقع والواقع وفي البدائع ان كنت تكرهين الجنة فعلق بخبرها  
 بالكرهية مع أنها لا تصل الى حالة تكره الجنة فقد تيقنا بكذبها وقد قال انها لا تيقن بكذبها  
 للحياة الدنيا تكره الجنة لان الاتصال اليها بالمرتوى هي تكرهه فلم ييقن بكذبها او ظاهر  
 كلامهم هنا أنهم لا تكفر بقولها أنا أحب هذا بجهنم واكره الجنة اهـ وقرئ في الترمذي  
 وبين مسألة السرور بان يلام الضرب القاسم بها دليل ظاهر على كذبها بخلاف مجرد محبة  
 العذاب فانه لا دليل فيه على التيقن بكذبها الماسر اهـ قلت لكن يبقى الاشكال في مسألة  
 ان كنت أنا أحب كذا اذا أخبر بخلاف ما في قلبه فانه ييقن بكذبه واذا أدير الحكم على  
 الاخبار كما مر عن خمس الآفة لم يرد هذا الكن يتوجه اشكال فاضل بيان في مسألة السرور الا ان  
 يجب أن ينعى الحكم بالاخبار ما لم ييقن غير الخبر بكذبه وبه يندفع اشكال خمس الآفة  
 واشكال فاضل بيان فتأمل (تبيينه) قال في البصر قد يصدق بها لانه لو علق بمحبة غيرها  
 فظاهر ما في المحيط انه لا بد من تصديق الزوج فانه قال لو قال انت طالق ان لم تكن امك تروى  
 ذلك فقلت الام أنا لا أهوى وكذبها الزوج لا تطلق فان صدقها طلق لما عرف وروى ابن  
 رستم عن محمد انه لو قال ان كان فلان مؤمنا فانت طالق لا تطلق لان هذا الابهة الا هو ولا يصدق  
 هو على غيره وان كان هو من المسلمين يصلي ويحج ولو قال لا تحلى اليك حاجة فاقضها الى فقال  
 امرأته طالق ان لم اقض حاجتك فقال حاجتي ان تطلق زوجتك فله ان لا يصدق فيه ولا تطلق  
 زوجته لانه محقق لا يصدق والكذب فلا يصدق على غيره اهـ قال الخليل الرملي فقد علم من  
 هذه الفروع انه ان علق بفعل الغير لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان محال لا يعلم الامنه ام لا  
 ولا بد من تصديق الزوج فيه ما او البيئة فيما ثبت به من الامر الذي يعلم (قوله لم يقبل قولها)

لم يقبل قولها زبلي  
 وحدادي (اواب)

لانه ضروري فيمتد شرطه في قيام الشرط زبلي اي لان قبول قولها ضرورة ترتيب حكم شرعي  
 عليه وباقى تمامه (قوله طلق هي فقط) اي دون ثلاثة لان المنظور اليه في حقها شرعا  
 الاخبارية لانها امينة وفي حق ضررها ممتمة وشهادتها على ذلك نهية فترد ولا بعد في ان يقبل  
 قول الانسان في حق نفسه لاني حق غيره كاحد الورثة اذا اقر بدين على الميت اقتصر على  
 نصيبه اذا لم يصدق به الباقيون وتعامه في البحر (قوله او علم وجود الحيض منها) لا ينافيه  
 ما تقدم من قوله وما لا يعلم الا منها الخ لان ذلك فيما اذا اشكل امرها وذا فيعلم بشكل بان  
 اخبرته في وقت عدتها المعروفة لزوجهها وضرتها او شوهد الدم منها بحيث لم يبق شك تأمل  
 رملي (قوله وفي ان حضت الخ) تفصيل ويان لما أجمله أولا ومثله التعليق في اومع  
 كانت طالق في حيضك او مع حيضك كافي البحر (قوله وقع من حيز رأت) لانه بالاستقرار  
 بين أه حيض من الابتداء فيجب على المفتي أن يمينه فيقول طلق من حيز رأت الدم وليس  
 هذا من باب الاستناد وانما هو من باب التبيين ولذا قال من حيز رأت وغام يانه في البحر وفيه  
 عن الكافي في مسألة ان حضت فعدى حوضه ترك طالق اذا رأت الدم فقالت حضت وصدقها  
 أنه قبل الاستقرار يمنع الزوج عن وطء المرأة واستخدام العبد في الثلاثة لا قال الاستقرار  
 (قوله وكان بدعي) لوقوعه في الحيض بخلاف ان حضت حيضة كباقي وهذا بيان الفرة التبين  
 وتظهر أيضا في ما لو كان المعلق بالحيض عتقا لخي العبد أو جنى عليه بهدوية الدم فبالاستقرار  
 تكون الخفية جناية الاحرار وفي أنها لا تختص بهذه الحيضة عن العبد لان الشرط حيث  
 كان هروية الدم لزم أن يكون الوقوع بعد بعضها ولذا قلنا انه بدعي وفيما اذا خالها  
 في الثلاث حيث يبطل الخلع لانها مطلقة قاله الحدادي ونظيره في البحر بان الخلع يلحق  
 الصريح وأجاب في النهر أن الظاهر أنه محمول على ما اذا لم تكن مدخولا بها (قوله فان غير  
 مدخولة) تفريع على قوله وقع من حيز رأت واحتمل من المدخول بها ولو حكما كالحق في جهلها  
 لا يمكنها القزوج باخر في الايام الثلاثة لوجب العدة عليها من الاول (قوله في ثلاثة ايام)  
 الاولى في الثلاثة الايام وبعبارة النهر فتزوجت حيز رأت الدم ح (قوله فانهم الزوج الاول)  
 لانه لا يدري اكان ذلك حياضا أولا بغير أي فلم يتحقق شرط وقوع الطلاق فهي باقية على  
 عصمتها ومقتضاها ان عقد النكاح باطل فلا يلزمه المهر (قوله ونصدق في حقها الخ) أي  
 ما اذا علق طلاقها وطلاق شرعها على حياضها وهذا يخفى عنه قول المصنف المار طلق هي  
 فقط وفي البحر عن شرح الجمع فان قال الزوج انقطع الدم في الثلاثة وأنكرت المرأة والعبد  
 فالقول له ما لان الزوج اقر بوجود شرط العلق ظاهر لان رؤية الدم في وقتها تكون حياضا  
 وله ذات يوم بقر الصلابة والموم ثم ادعى عارضا يخرج المرقى من أن يكون حياضا فلا يصدق  
 فان صدقته المرأة وكذب العبد في الايام الثلاثة فالقول له ما وان كان بعد ما فالقول للعبد  
 (قوله وفي ان حضت حيضة الخ) مثله أنت طالق مع حياضك أو في حياضك بالائتاء بحر  
 (قوله ادم تجزئها) على ما سواه التبعير بصدقه وانحوه للتعبير بحضته فان ذكر بعض ما لا  
 يجزئ كذكر كاه وفي النهر عن الجوهرة ولو قال اذا حضت نصفها فانت كذا واذا حضت نصفها  
 الاخر فانت كذا لا يقع شيء ما لم تحض وتطهر فاذا ظهرت وتقع طلقان (قوله لا يقع حق تطهر)

طلق هي فقط ن كذبها  
 الزوج فان صدقها أو علم  
 وجود الحيض منها طلقنا  
 جميعا حدادي (وفي ان)

حضت لا يقع برؤية الدم  
 لا حلال الاستحاضة (فان)

استقر لنا ووقع من حيز

رأت) وكان بدعي فان غير

مدخولة فتزوجت باخر في

ثلاثة ايام صح ولو نت فيها

فانهم الزوج الاول دون

الثاني ونصدق في حقها دون

ضررتها (و) في ان حضت

حيضة أو نصفها أو ثلثها

أو سدسها ادم تجزئها

(لا يقع حق تطهر

قوله فالقول له ما أي للزوج

والزوجة فلا تطلق ولا يعلق

العبد اهـ منه



منها) اما بانقطاعه لشمرة أو بالاعتصال أو بمعاينة ومقامه من سيرورة الصلاة يتأني ذمتها  
 فيما اذا انتقطع لمادونها نهر (قوله لان الحيضة) بفتح الحاء المرة الواحدة والحيضة بالسكسر  
 الاسم والجمع الحيض بجر عن الصحاح (قوله اسم للكمال) أي ولا تكمل الحيضة الا بالطهر  
 منها فلا كانت حائضا لا تطلق حتى تطهر ثم تحيض فان نوى ما يحدث من هذه الحيضة فهو على  
 ما نوى وكذا اذا قال ان حبات الا أن هذا اذا نوى الحبيل الذي هي فيه لا يحضت لانه ليس له  
 أجزاء متعددة بخلاف الحيض قاله الحسدادي نهر (قوله ما لم تر حيضة أخرى) وذلك بان  
 تحيض وهي منبسة بالحيض أو بعد الطهر منه أما اذا أخبرت بعد تلبسها بحيضة أخرى لا يقبل  
 قواها الا اذا طهرت من الحيضة الأخرى وهذا بخلاف قوله اذا حضت ولم يقل حيضة فان  
 اشترط اخبارها حال قيام الحيض فلا يقبل به بده كما مر قال في الفتح لانه ضروري فيبشرط  
 قيام الشرط بخلاف قوله ان حضت حيضة حيث يقبل قواها في الطهر الذي يلي الحيضة لا قبله  
 ولا بعده حتى لو قالت بعد مدة حضت وطهرت وأما لا تان حاض بحيضة أخرى لا يقبل قواها  
 ولا يقع لانها أخبرت عن الشرط حال عدمه ولا يقع الا اذا أخبرت عن الطهر بعد انقضاء  
 هذه الحيضة فحينئذ يقع لانها جعلت أمينة بشرعها فيما تحيض من الحيض والطهر ضرورة إقامة  
 الأحكام المتعلقة بها فلا تكون وثقة حال عدم تلك الأحكام لعدم الحساسة اذا كذب الزوج  
 اه ومفهومه أنها لا تطلق بمجرد طهرها من الحيضة الأخرى بل لابد من الاخبار بالمر من أن  
 ما لا يدعي الامتياز عاق باخبارها وبفهم من قوله اذا كذب الزوج انه اذا صدقها يقع وان لم  
 يظهر من الثانية (قوله وفي ان صحت يوما) نظيره ان صحت صوما لا يقع الا بتمام يوم لانه مقدر  
 بعين اه ففتح (قوله بخلاف ان صحت الخ) أي انه يتعلق بعائنه صوما في الشرع وقد  
 وجد بركنه وشرطه بالساعة فيقع به وان قطعه بعده وكذا اذا صحت في يوم أو في شهر لانه  
 لم يشترط اكمله واذا صليت صلاة يقع بركنه وفي اذا صليت بفتح بر كمة ففتح (قوله فولدتها)  
 أي واحد دابة واحد نهر وباني محترزه ومحترزه قوله ولم يدر الاول (قوله وثلاثان تنزها)  
 أي تباعد عن الحرمة نهر وفي الله تعالى أي ديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى كاذ كره  
 المصنف وغيره اه قلت ومقتضا انه اذا وقعت عليه طلاقه أخرى يجب عليه ديانة ان يفارقها  
 للاحتياط والتباعد عن الحرمة وان كان القاضي لا يحكم عليه بذلك بل يفتيه المفق بذلك  
 ويدل على الوجوب تعبير المصنف وغيره بالزوم السكن في الهداية والارلى أن يأخذ اثنتين  
 تنزها واحتياطاً فتألى وانما لم تلزمه الثنتان في القضاء لانه وقوعهما غير محقق والحل كان تأيما  
 يقين فلا يزول بالاحتمال فيل ولو قال وأخرى تنزها لكان أولى لايم ام العبرة ان الثنتين غير  
 الواحدة فان سم فالتنزه انما هو بواحدة والأخرى قضاء (قوله ومثت العدة بالثاني)  
 أشار الى أنه لا رجعة ولا ارث بغير (قوله فلا كلام) أي قاله بفتح المعاق بالسابق ولا يقع  
 بالآخر حتى لما ذكره من ان الطلاق المقارن الخ (قوله لانه منكر) أي لا طائفة الزائدة  
 وهذا من فروع قوله وان اختلصا في وجود الشرط الخ (قوله وان تحقق ولادته) ما ماما  
 الخ لم يذكره المصنف لانه عادة نهر وان ولدت خنتى وقت واحدة وتوقفت الأخرى

لأن الحيضة اسم  
 لامل ثم انما يقبل  
 قولها ما لم تر حيضة أخرى  
 جوهره (وفي ان صحت  
 يوما) أنت طالق تطلق حين  
 قربت (الشمس من يوم  
 صومها بخلاف ان صحت)  
 فانه يصدق بساعته (قال  
 اها ان ولدت غلاما فأنت  
 طالق واحدة وان ولدت  
 جارية فأنت طالق ثنتين  
 فولدتها ولم يدر الاول تلزمه  
 طائفة واحدة قضاء وثلاثان  
 تنزها) أي احتياطاً لاحتمال  
 تعدد الجارية (ومثت  
 العدة) بالثاني فانه لم يقع  
 به شيء لان الطلاق المقارن  
 لانقضاء العدة لا يقع فان  
 علم الاول فلا كلام وان  
 اخلفا فالقول للزوج لانه  
 منكر وان تحقق ولادتها  
 معا وقع الثلاث وتقتصد  
 بالاقرار وان ولدت غلاما  
 وجاريتين ولا يبدى الاول

حتى يقين حاله هندية عن البصر الزاخر ط (قوله يقع ثنتان قضاء الخ) لان الغلام ان كان  
 أولاً أو ثانياً تطلق ثلاثاً واحدة وثنتين بالجارية الأولى لان العدة لثنتان في ما بقي في البطن  
 ولان كان آخر اربع ثنتان بالجارية الأولى ولا يقع بالثانية شيء لان العين بالجارية انما كانت  
 بالأولى ولا يقع بالف لام شيء لانه حال انقضاء العدة وتردد بين ثلاث وثنتين فيحكم بالأقل قضاء  
 زبالا كثر تنزها ففتح (قوله فواحدة قضاء) لانه ان كان الغلامان أولاً وقت واحدة باولهما  
 ولا يقع بالثاني شيء ولا بالجارية الا واحدة لانقضاء العدة وان كانت الجارية أولاً ووسطا وقع  
 ثنتان بواحدة بالف لام بعد ما أو قبلها فتردد بين ثلاث واحدة (قوله لان الحمل اسم  
 للكل) لانه اسم جنس مضاف فيم كله ففتح (قوله والمسئلة بهاها) أي وولدت غلاما  
 وجارية (قوله له مومما) أي فيفة تضي أن شرط وقوع واحدة أو اثنتين كون جميع  
 ما في بطنها غلاما أو جارية ومثله ما في الفتح ان كان ما في هذا العدل حنطة فهي طالق  
 أو دقة انطالق فاذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق (قوله اعدم اللفظ العام) أي وصدق اللفظ  
 فانه يصدق على الجارية والغللام انهما كانا في البطن ط وفي الجامع لو قال ان ولدت ولدا  
 فانت طالق فان كان الذي تلديه غلاما فانت طالق ثنتين فولدت غلاما يقع الثلاث لوجود  
 الشرطين لان المطلق موجود في المقييد وهو قول مالك والشافعي ففتح (قوله لم تطلق حتى  
 تلد الخ) لانه علة بحدوث الحمل بعد الامين ويتوهم حدوث الحمل قبل الامين الى سنتين فوقع  
 الشك في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط بجر وتنقض العدة بالولد كافي كافي الحاكم  
 وهو صريح في ان الطلاق يقع بعد الولادة والام تنقض العدة قبلها بالحمل الحادث  
 بعد الامين لانه المعاق عليه فقوله حتى تلده مناه طهر بالولادة لا كثر من سنتين من وقت الامين  
 أن الطلاق قد وقع من أول الحمل وانما اشترط كون الولادة لا كثر من سنتين من وقت الامين  
 ليحقق حدوث الحمل بعد الامين اذ لو كانت لاقل من ذلك احفل حدوثه قبل الامين فلا يقع  
 بالشك ثم اذا ظهر بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحمل فوقت الحمل مجهول فلم يعلم وقت  
 الوقوع الآن يقال بوقوعه قبل الولادة بسنة اشهر ليقين الحمل فيه وما قبله مشكوك  
 فيه فلا يقع بالشك كذا يجتهد ح (تنبيه) هذه الامين لا تحرم الوطء لكن يقتضي أن  
 لا يطأها الا بالاستبراء وسور حدوث الحمل كافي الجهر عن المحيط وانما لم يجب الاستبراء لان  
 حل الوطء أصل وحدوث الحمل موهوم كما افاده ح (قوله تنقض به العدة) في العبارة  
 سقط والاصل عمقت لانه ولد تنقض به العدة وبعبارة الجوهره هكذا واذا قال ان ولدت ولدا  
 فأنت طالق فولدت ولدا ممتا طلقت وكذا اذا قال لامته اذا ولدت ولدا فانت حرة فهو كذلك  
 لان الموجود ممولود فيكون ولدا حقيقة ويعتبر ولدا في الشرع حتى تنقض به العدة والدم  
 بعده تناس وأمه أم ولد فحقق الشرط وهو ولادة الولد اه فقوله حتى تنقض به العدة غاية  
 لقوله ويعتبر ولدا في الشرع وليس معناه ما يفهم من الشرح من أن أم الولد تخرج به من العدة  
 لان العدة يجب عقب الطرية والحريية معا فبالولادة فهي واقعة عقبها فالولادة متقائمة  
 على وجوب العدة بمرتين فكيف تنقض العدة بالولادة كما افاده ح (قوله بشكر والشرط)  
 وذلك بان عطف شرط ما على آخر وأخر الجزاء نحو اذا قدم فلان واذا قدم فلان فانت طالق

يقع ثنتان قضاء وثلاث  
 تنزها) وان ولدت غلامين  
 وجارية فواحدة قضاء  
 وثلاث تنزها (و) هذا  
 بخلاف ما (لو قال ان كان  
 حمل غلاما فأنت طالق  
 واحدة وان كان جارية  
 فثنتين فولدت غلاما وجارية  
 لم تطلق) لان الحمل اسم  
 للكل فقام به ككن الكل  
 غلاما أو جارية لم تطلق  
 (وكذا) لو قال (ان كان ما  
 في بطنك غلاما) والمسئلة  
 بهاها مومما (بخلاف  
 ان كان في بطنك) والمسئلة  
 بهاها (فانه يقع الثلاث)  
 اعدم اللفظ العام (فروع) •  
 علق طلاقها بجعلها لم تطلق  
 حتى تلد لا كثر من  
 سنتين من وقت الامين قال  
 ان ولدت ولدا فانت طالق  
 أو حرة فولدت ولدا ميتا  
 طلقت وعمقت قال لام  
 ولده ان ولدت فأنت حرة  
 تنقض به العدة جوهره  
 (علق) العناق أو الطلاق  
 ولو (الثلاث بشيئين)  
 حقيقة بشكر والشرط  
 مطلب  
 فيما لو تكررا الشرط  
 بعطف أو بدونه



فانه لا يقع حتى يقدّم ما لانه عطف شرط على شرط لا يحكم به ثم ذكر الجزاء فيتم على ما  
 نصرت شرطاً واحداً فلا يقع الا بوجوبه - ما فان قوى الوقوع باحد ما صحت فيه به بتقديم  
 الجزاء على احدى ما وفيه تغليباً أو بان كروادة الشرط به يعطف كاناً كانت ان ايسر  
 فانت طالق لا تطلق ما لم تنس ثم تا كل فتقدم المؤخر والتقدير ان ايسر فان كانت طالق  
 ركذا كل امرأة تزوجها ان كنت فلا نفاهي طالق يقدم المؤخر فيه صير التفسير ان كنت فلانا  
 في كل امرأة تزوجها طالق وعلى هذا اذا قال ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فانت طالق  
 لا تطلق حتى تساله اولاً ثم بعد ما تم به طمأنينة الشرط في العطفية الوعد وفي الوعد - السؤال  
 فكأنه قال ان سالتني ان وعدتك ان اعطيتك كذا في الفتح وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني  
 مترتباً على الاول عادة وكان الجزاء متأخراً عن الشرطين او متقيداً بهما على ما لا كان كل شرط  
 في موضعه كانا كانت ان شربت فانت حرة حتى اذا شرب ثم كل لم يقع وكذا ان دعوتني ان  
 اجبتك او ان ركبتي الدابة ان اتيتني بقر كل شرط في موضعه - ما اذا كانا مترتبين عرفاً  
 اضممت كلمة ثم وكذا ان توسط الجزاء بين الشرطين بقر كل شرط في موضعه - ما لانه تدخل الجزاء  
 بين الشرطين بحرف الوصل وهو الفاء فيكون الاول شرطاً لانه قد ادين والثاني شرط الحث  
 كان دخالت الدار فانت طالق ان كنت فلانا في شرط قيام الملك عند الشرط الاول لانه جعل  
 شرط انعقاد العين كانه قال عند الدخول ان كنت فلانا فانت طالق والعين لا تنعقد الا في الملك  
 او مضافة اليه فان كانت في ملكه عند دخول الدار صحت العين انما عطف بالسلام فاذا كانت  
 يقع والابان دخلت بعد الطلاق والعهدة لم يصح وان كانت واذا دخلت الدار في العدة وكانت  
 فيها طاعت والحاصل - لانه اذا كرر اداة الشرط بلا عطف توقف الوقوع على وجوده بالكن  
 ان قدم الجزاء على ما - ما أو آخره فالملك يثبت شرط عند آخرهما وهو المقروط به أولاً على التقديم  
 والتأخير وان وسطه فلا يدين الملك عندهما وان كان بالعطف توقف على احدى ما قدم الجزاء  
 أو وسطه فان آخره توقف عليه او ان لم يذكر اداة الشرط فلا يدين وجود الشئتين قدم الجزاء  
 عليه أو آخره بجر ملصقاً وعما فيه (قوله أولاً) عطف على حقيقة قال في البحر وأما الثاني  
 أعني في ما ليس بشرط حقيقة وهو ان يكون فلهامه اتفاقاً شئتين من حيث هو متعلق بهما  
 نحو ان دخلت هذه الدار وهذه وان كنت أباعرو وأبايو - فكذا فانما شرط واحد لان  
 ينوي الوقوع باحد ما فاشترط للوقوع قيام الملك عند آخرهما وكذا اذا كان في لافائما  
 باثنين من حيث هو قائم بهما نحو ان جاء زيد وعمر فكذا فان الشرط يجتمع - ما (قوله  
 ان وجد الشرط الثاني في الملك) احتراز عن الشرط الاول فانه على التفسير - بل كالمات وأما  
 أصل التعليق بشرط صفة الملك والاضافة اليه كما مر أول الباب فالكلام فيه - ما بعد صحة  
 التعليق (قوله والمثله رباعية) لانها ما ان يوجب - ما في الملك او خارج - ما أو الاول فقط  
 في الملك أو العكس فان كان الثاني في الملك وقع الطلاق سواء كان الاول في الملك أو لا وان كان  
 الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الاول في الملك أو لا - ما ح في قوله اذا جاء زيد وعمر  
 فانت طالق اذا جاء معا وهي في ملكه أو طلقا او انقضت - ما ثم الجاء زيد ثم تزوجها بغيره  
 طاعت وان جاء بعد العدة قبل التزوج او جاء زيد في العدة وعمر بعد ما قبل التزوج لا تطلق

مطلب  
 لو تكررت اداة الشرط  
 بلا عطف فهو على التقديم  
 والتأخير  
 أولاً كان جديداً  
 فانت كذا (بفتح) المعاق  
 (ان وجد) الشرط (الثاني  
 في الملك والاول) لا شرط  
 الملك حالة الحث والمثله  
 رباعية (علق المثلث  
 أو العلق) لانه (بالوط)  
 حث بالنقاء الختامين

(قوله)

(قوله ولم يجب عليه العقر) اشار بنى العقر فقط الى ثبوت الحرمة باللبث فان الواجب عليه  
 التزاع لئلا زال والعقر بالضم مهر المرأة اذا وطئت بشبهة وبالفتح الجرح كافي العصاح بجر  
 وقد مر الكلام عليه في باب المهر (قوله باللبث) بفتح اللام وسكون الباء المكث من لبث  
 كسبح وهو نادى لان المصدر من فعل بالكسر قياسه التصريح اذا لم يتعد بجر عن العاموس  
 (قوله لان اللبث ليس بوط) لان الوط أى الجماع ادخل الفرج في الفرج وليس له دوام  
 حتى يكون له دوامه حكم ابتدائه كمن ساف لا يدخل هذه الدار وهو فيه الا يثبت باللبث بجر  
 (قوله لم يصير به مراجعاً) أى عند محمد لانه فعل واحد فليس لاخره حكم فعل على حدة  
 وقال أبو يوسف يصير مراجعاً لوجود المس بشهوة وهو القياس ثم قال في البحر وجزم  
 المصنف بقول محمد دليل على انه المختار وقيل ينبغي ان يصير مراجعاً عند الكل لوجود المس  
 بشهوة كذا في المعراج وينبغي في الصحيح قول أبي يوسف فظاهر رد - ما (قوله في الطلاق  
 الرجعي) أى فيما اذا كان المعلن على الوط طلاقاً رجعياً (قوله حقيقة أو حكماً الخ) لا يصح  
 جعله تعميماً لقوله ثم أو لم يأت به قوله اذا أخرج لانه بعد الاخراج لا يمكنه تحريك نفسه - ما  
 بعد ايلاج فان حقيقة فيصير مراجعاً بالايلاج الثاني لا بالتحريك فيتمتع به فله تعميماً لمجموع  
 قوله أخرج ثم أو لم يأت به قوله فيصير مراجعاً بالحركة الثانية لا لوجه لتعديدها بالثانية  
 الا أن تصوراً للمثله بما اذا أخرج فقال ان جاءه فانت طالق فانه كما قال في البحر اذا لم ينزع  
 ولم يصرك حتى أنزل لا تطلق فان حرلت نفسه طلق ويصير مراجعاً بالحركة الثانية (قوله  
 ويجب العقر) أى فيما اذا علم في الثلاث أو عتق الامه ط لان البضع المحترم لا يخلو عن عقر  
 أو عقر بجر (قوله لا اتحاد المجلس) أى لا يجب الحد بالايلاج ما لم يأت وان كان جماعاً ما فيه من  
 شبهة انه جماع واحد بالنظر الى اتحاد المقصود وهو قضاء الشهوة في المجلس الواحد وقد كان  
 أوله غير موجب للحد فلا يكون آخره موجباً له وان قال ظننت أنه سأل على حرام وجه - ما ان دفع  
 ما يقال انه ينبغي ان يجب الحد العتق لانه وطء لافي ملك ولا في شبهة وهي العدة بخلاف  
 الطلاق لوجود العدة أفاده في المعراج لكن روى عن محمد لو زني بامرأة ثم تزوجها في تلك  
 الحالة فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب مهران مهر بالوط أى اسقوط الحد بالعقد ومهر بالعقد  
 وان لم يثبت تأنف الادخال لان دوامه على ذلك فوق الخلوة بعد العقد قال في النهر وهذا يثبت لكل  
 على ما مر اذ قد جعل لاخره هذا الفعل الواحد حكم على حدة - ما وأجاب ح تبعاً  
 للجمهور بأن هذا مروي عن محمد وذلك قوله فلا تنافي واعتراضه ط بما في البحر عقب هذه  
 المسئلة من أن تخصيص الرواية بمحمد لا يدل على خلاف بل لان ادوات عنه دون غيره - ما  
 فتأمل قلت والجواب الحامى للاشكال من أصله ان اعتبار آخر الفاعل هنا من جهة كونه  
 خلوة مقررة للمهر بل فوقها لان جهة كونه وطاً ولا يمكن اعتباره ذلك في ايحاب الحد  
 وثبوت الرجعة لان الخلوة لا توجب ذلك فافهم (قوله لان الشرط الخ) عبارة البحر لان  
 الشرط لم يوجد لان التزوج عليها أن يدخل عليها من شاذها في الفراش ويراجعها في القسم  
 ولم يوجد (قوله وقدم) أى قيد الطلاق اذ انكسها في عدة الرجعي بما ذكرنا من مفهوم  
 التعليل وقال ان هذه موارد على المصنف يعني صاحب المصنف قلت وقد يقال ان المراجعة

(ولم يجب) عليه (العقر)  
 في المثلثين (باللبث) بعد  
 الايلاج لان اللبث ليس  
 بوط (و) لذا (لم يصير به  
 مراجعاً) (الطلاق) (الرجعي)  
 الا اذا أخرج ثم أو لم يأت به  
 حقيقة أو حكماً بان حرلت  
 نفسه فيصير مراجعاً  
 بالحركة الثانية ويجب  
 العقر لا الحد لاتحاد المجلس  
 (لا تطلق) الجديدة (في)  
 قوله القديمة (ان سلمتها)  
 أى فلانة (عليك فهي طالق  
 اذ انكس) فلانة (عليك في  
 عدة البائن) لان الشرط  
 مشاركتها في القسم ولم  
 يوجد (فله) الخ (في عدة  
 الرجعي) أو لم يقل عليك  
 (طاعت) الجديدة ذكره  
 مسكين وقيد في النهر  
 بضمها اذا أراد رجعتها  
 والا فلا قسم لها



في القسم موجودة حكوا وان لم يرد من اجتهاد وقت الطلاق لاحتمال تغير الارادة بعده بارادة  
 المراجعة كالتزوج في حال سفره او حال نشوز لاوي فان الذي يظهر الوقوع وان لم توجد  
 المراجعة حقيقة وقت التزوج فتأمل (قوله كما مر) أي في باب القسم ح (قوله قال لها الخ)  
 (١) شروع في مسائل الاستثناء وعقد دلها في الهداية فصله على حدة قال في الفتح والحق  
 الاستثناء ما يتعلق لا بشرط كما هو في منع الكلام من اثبات موجب له الا ان الشرط يمنع المكل  
 والاستثناء البعض وقدم مسئلة ان شاء الله ما فيها الشرط في منع الكل وذكر ادلة التعليق  
 ولكنه ليس على طريقة لا يمنع الى غاية والشرط يمنع الى غاية بحقيقة كما يفيد كرم في تيم  
 ان دخلوا في المهور في بحث التعديلات وافظ الاستثناء اسم توقيفي قال تعالى ولا يستفنون  
 أي لا يقولون ان شاء الله ولا مشاركة في الاسم أيضا التجهيز كره في فصل الاستثناء (٢) وانما ثبت  
 حكمه في صبيغ الاخبار وان كان انشاء ايجاب لافي الامر والنهي فلو قال اعقبوا عبيدي من  
 بعد موتي ان شاء الله لا يعمل الاستثناء فلهم عقبه ولو قال بع عبيدي هذا ان شاء الله كان لامرور  
 بيه وعن الحلواني كل ما يخص بالمدان يبطل الاستثناء كاطلاق والبيع بخلاف ما لا يخص  
 به كالصوم لا يرفع له لو قال نويت صوم غد ان شاء الله تعالى له ادائه تلك النية كذا في الفتح  
 ومعنى قوله توقيفي انه وارد في اللغة لا اصطلاح فقط وفي حاشية البضاري للفقاحي من سورة  
 الكهف الاستثناء (٣) يطلق على التقييد بالشرط في اللغة والاستعمال كما نص عليه السيرافي  
 في شرح الكتاب قال الراغب الاستثناء رفع ما يوجب عموم سابق كما في قوله تعالى قل لا جد فيما  
 أوصى الى محرما على طاعة يطعمه الا ان يكون ميتة أو رفع ما يوجب له اللفظ كقوله امرأتي  
 طالق ان شاء الله اه وفي الحديث من خلف على شيء فقال ان شاء الله فقد استغنى اه وبأني  
 الخلاف في انه ابطال أو تعليق (قوله متصلا) اجتزاع المنفصل بان وجد بين اللفظين فاصل  
 من سكوت بالضرورة لنفس ونحوه أو من كلام لغوي كما يأتي وفيه في الفتح السكوت بالكثير  
 وفي الخاتمة (٤) قال لزوجه أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان سكوتها لانه قطع النفس  
 نطق ثلاثا والاتقع واحدة وفي أيمان البرازية أخذ الوالي وقال باقعه فقال ملة ثم قال ثلثين  
 يوم الجمعة فقال الرجل من له ذرات لم يحنث لانه بالحسنة والسكوت صار فاصلا بين اسم الله  
 تعالى وحلفه وكذا اغما لو كان الحلف بالطلاق اه (قوله الاتنفس) أي وان كان له منه بذ  
 بخلاف ما لو سكت قدر النفس ثم استغنى لا يصح الاستثناء لافصل كذا في الفتح فاعلم ان السكوت  
 قدر النفس بالاتفاق كغيره وان السكوت للنفس ولو بالضرورة عتو (قوله أو ما السكوت) أي  
 اذا أتى بالاستثناء عقب رفع اليد عنه (قوله لتأ كيد) نحو أنت طالق طالق ان شاء الله اذا  
 قصد التأ كيد فانه تقدم في الفروع قبيل الكتابات انه لو كرر افظ الطلاق وقع الكل فان نوى  
 التأ كيد بين اه وكذا أنت سحر ان شاء الله كما في البحر ح وبأني تمام الكلام على ذلك (قوله  
 أو تكميل) نحو أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله بخلاف ثلاثا واحدة ان شاء الله فيقع  
 الثلاث كما في البحر لان ذكر الواحدة بعد الثلاث لغو بخلاف العكس (قوله كانت طالق يازانية  
 أو يا طالق ان شاء الله) مثالا لما في الحد والطلاق على سبيل التمر المرتب قال في البحر وفي  
 البرازية أنت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق

كما مر (قال لها أنت طالق  
 ان شاء الله متصلا) الا  
 انتفس أو سعال أو جشاء  
 أو عطاس أو قمل لسان  
 أو ما سالك فم أو فاصل  
 مة سدا كيد أو تكميل  
 أو حدة أو طلاق أو نداء  
 كانت طالق يازانية  
 أو يا طالق ان شاء الله صح  
 الاستثناء بزازية وخاتمة  
 بخلاف الفاصل لغو  
 كانت طالق رجعيها  
 ان شاء الله

- (١) مطلب مسائل الاستثناء والثبوتية
- (٢) مطلب الاستثناء يثبت حكمه في صبيغ الاخبار لافي الامر والنهي
- (٣) مطلب الاستثناء يطلق على الشرط لغة واستعمالا
- (٤) مطلب قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا تقع واحدة

يا طالق ان شاء الله وكذا أنت طالق يا صبيبه ان شاء الله يصرف الاستثناء الى السكول ولا يقع  
 الطلاق كانه قال ياذلانة والاصل عنده ان المذكو كور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق  
 أو يلزمه حد كقوله يا طالق يازانية فالاستثناء على الكل اه ح أقول في هذه العبارة تقرر  
 وسقط فالاول في قوله وكذا أنت طالق يا صبيبه فان صوابه ولو قال أنت طالق يا صبيبه الخ كما عبر  
 في الذخيرة لانه حكمة حكم ما قبله والثاني في قوله والاصل الخ فان قوله فالاستثناء على الكل  
 يخالف اقوله قبله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف أي يقع الطلاق بقوله أنت طالق ويصرف  
 الاستثناء الى الوصف أي ما وصفناه به من قوله يا طالق أو يازانية فلا يقع به طلاق ولا يلزمه حد  
 فاصواب قوله في الذخيرة والاصل ان المذكو كور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يجب  
 به حد فالاستثناء عليه نحو قوله يازانية أو يا طالق وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق  
 فالاستثناء على الكل نحو قوله يا صبيبة اه ثم اعلم ان هذا التفصيل نقله في الذخيرة بإفظ وفي  
 نوادر أبي الوائدين عن أبي يوسف الخ ونقل قبله عن ظاهر الرواية انصرف الاستثناء الى السكول  
 بدون تفصيل وقال انه الصحيح ومثله في شرح تظهير الجامع فامشى عليه في البرازية بخلاف  
 الصحيح كما أوضحناه أول باب طلاق غير المدخول بها ووافقه قول الشارح هنا صرح الاستثناء  
 فان المتبادر منه انصرف الاستثناء الى السكول أي الطلاق والوصف لا الى الوصف فقط  
 وحينئذ فلا يقع الطلاق ولا يلزمه حد ولا لعان لكن هذا يخالف ما مشى عليه في البرازية  
 كما علمت فلا يناسب عزو الشارح المسئلة الى البرازية فافهم (قوله وقع) الاول في قوله يقع وانما  
 كان الفاصل هنا لغو لانه لا فائدة في ذكر الرجعي لكونه مدلول المصيبة شرعا ط وانظر لم يجعل  
 تأ كيد أو تفسير كما قالوا في حرر أو سحر وعتيق (قوله وقوا في النهر) اعلم انه قال في القنية  
 لو قال أنت طالق رجعي أو بآئنا ان شاء الله يستل عن نيته فان عن الرجعي لا يقع وان عن البائن  
 يقع ولا يعمل الاستثناء اه قال في البحر وصوابه ان عن الرجعي يقع له عدم صحة الاستثناء  
 للفاصل وان عن البائن لم يقع له صحة الاستثناء اه قال في النهر أقول بل الصواب ما في القنية  
 وذلك ان من في كلامه أنت طالق أحدهم ذين وبهذا لا يكون الرجعي لغو وان نواه بخلاف  
 ما اذا نوى البائن واما البائن فليس لغو على كل حال اه أقول لا ينبغي ما في هذا الكلام من  
 عدم الالتئام والتنافض التام بيانه أن قوله واما البائن فليس لغو على كل حال يقتضي عدم  
 الوقوع له صحة الاستثناء ومساواة للرجعي الذي قال فيه انه لا يكون لغو وان نواه وحينئذ  
 فلا يقع فيه ما هو خلاف ما في القنية ومناقض لقوله بخلاف ما اذا نوى البائن فافهم ولذا قال  
 ح ان الحق ما في البحر لانه اذا نوى الرجعي فجعله أنت طالق تقيده فمكان قوله رجعي أو بآئنا  
 الذي هو بمعنى أحدهم لغو بخلاف ما اذا نوى البائن فان تلك الجملة لا تقيده فلم يكن قوله  
 رجعي أو بآئنا لغو فان قلت لما نوى البائن كان قوله رجعي لغو اذا كان يكفيه أن يقول أنت  
 طالق بآئنا قلت هو تركيب صحيح اذ شرعا كما في إحدى أمر أي طالق وحديث كان مقصوده  
 البائن وكان قوله أنت طالق غير مفيد للبائن فهو مخير بين أن يقول أنت طالق رجعي أو بآئنا  
 وينوي البائن وبين أن يقول أنت طالق بآئنا اه (قوله مسوعا) هذا عند الهندوا وهو  
 الصحيح كما في البدائع وعند المذكو كور في ليس بشرط (قوله بحيث الخ) أشار به الى أن المراد

وقع وبآئنا لا يقع ولو قال  
 رجعي أو بآئنا يقع في  
 البائن لا الرجعي فنية وقوا  
 في النهر (مسوعا) بحيث  
 لو قرب شخص اذنه الى فيه  
 يسمع فصح استثناء الاصم  
 خاتمة



بالسمع ما شاعه أن يسمع وان لم يسمع الماشي لكثرة أصوات من لا ط (قوله للشك) أي  
 لا شك في مشيئة الله تعالى الطلاق لعدم الإطلاع عليها ح (قوله وان ماتت قبل قوله ان شاء  
 الله) لان ما جرى به المليك لا يطبق وموتها لا ينافي التعلق لانه بطل والموت أيضا بطل  
 فلا ينافيان فيكون الاستثناء صحيحا فلا يقع عليه الطلاق كذا في التبيين ح (قوله وان مات  
 يقع) أي اذا مات الزوج وهو يريد به يقع لانه لم يتصل به الاستثناء وتعلم ارادته بأن يترك  
 ذلك قبل الطلاق كذا في النهر ح (قوله ولا يشترط فيه قصد) هو الظاهر من المذهب لان  
 الطلاق مع الاستثناء ليس طلاقا قال شاذان بن حكيم رحمه الله وهو الذي صلي بوضوء الظاهر  
 ظهر اليوم الثاني ستين سنة خافني في هذه المسئلة خاف بن أيوب الزاهد فرأيت أبا يوسف  
 في المنام فقال ما جاب عنه لقل وطالبة بالدليل فقال رأيت لو قال أنت طالق فخرى على  
 لسانه أو غير طالق أيقع قلت لا قال هذا كذلك بزيادة وقع (قوله ولا التلقظ بهما) أي  
 بالطلاق والاستثناء (قوله أو عكس) أي كتب الطلاق وتلقظ بالاستثناء (قوله أو أزال  
 الاستثناء الخ) أشار به الى قسم رابع وهو ما اذا كتب ما عاقبه بيمينه أيضا وان أزال الاستثناء  
 بعد الكتابة فافهم (قوله ولا العلم بهما) فصار كسكوت البكر اذا تزوجها أبوها ولا تدرى أن  
 لسكوت رضا يعضي به العقد عليها فتح (قوله من غير قصد) راجع لقوله ولا يشترط قصد  
 قوله جاهلا راجع لقوله ولا العلم بهما ح (قوله وأفتى الشيخ الرمي الشافعي الخ) اعلم أن هذه  
 المسئلة مبنية عند الشافعية على أن من أخذ بقول غيره معقدا عليه لا يحنث وقرعوا عليه  
 ما لو فعل المحلوف عليه معقدا على اقتسامه من بعدهم حنث به وغاب على ظنه صدقه لم يحنث  
 وان لم يكن أهلا للاستثناء اذا مدار على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية قالوا (٢) ومنه قول غير  
 الحامد له بعد حلفه إلا أن يشاء الله ثم يخبره بأن مشيئة غيره تنفعه فيفعل المحلوف عليه اعتقادا  
 على خبر الخبر اه وبهذا قل ما في عبارة الشارح من الخفاء لان قوله ظاهرا صحت حال من الضمير  
 في له وهو مشروط بالخبر كما علمته وقوله بعدم الوقوع متعلق بقوله وأفتى (قوله قلت الخ)  
 اعلم أن المقرر عندنا انه يحنث بفعل المحلوف عليه ولو مكرها أو مخطئا أو ذاهلا أو ناسيا أو ساهيا  
 أو منغى عليه أو مجنوننا فاذا كان يحنث بفعله مكرها أو مخطئا فكيف لا يحنث بفعله قد صدق  
 مع طس عدم الحنث ثم صرحوا في الايمان بأنه لو حلف على ما ض أو حال بطن نفسه صادقا  
 لا يؤخذ فيه الا في ثلاث طلاق وعتاق ونذر وقد قال الشارح هناك فيتم الطلاق على غالب  
 الظن اذا تبين خلافه وقد اشتهر عن الشافعية خلافه اه (قوله ان كان بحال الخ) أما لو لم يكن  
 تلك الحال لا يجوز له الاعتقاد عليها ما كافي الفتح وغيره قلت ومقتضى هذا الفرع أن من وصل  
 في الغضب الى حالة لا يدري فيها ما يقول يقع طلاقه والالم يحجج الى اعتدائه قول الشاهد من انه  
 استثنى مع أنه مر أول الطلاق أنه لا يقع طلاق المدهوش وأفتى به الخبير الرمي فيمن طلق وهو  
 مغتاط مدهوش لان الدهش من أقسام الجنون ولا يحنث أن من وصل الى حالة لا يدري فيها  
 ما يقول كان في حكم الجنون وقد من الجواب هناك بأنه ليس المراد بما هنا أنه وصل الى حالة  
 لا يدري ما يقول بل لا يقصد ولا يفهم معناه بحيث يكون كالتائم والسكران بل المراد  
 أنه قد ينسى ما يقول لا يشغل فكره باستقبال الغضب والله تعالى أعلم (قوله وبقبل قوله الخ)

(لا يقع) للشك (وان ماتت  
 قبل قوله ان شاء الله) وان  
 مات يقع (ولا يشترط  
 فيه) (القصد ولا التلقظ)  
 بهما فلو تعلق بالطلاق  
 وكتب الاستثناء مرصولا  
 أو عكس أو أزال الاستثناء  
 بعد الكتابة لم يقع عادية  
 (ولا العلم بهما) حتى لو أفتى  
 بالمشيئة من غير قصد جاهلا  
 لم يقع خلافا للشافعي وأفتى  
 الشيخ الرمي الشافعي فيمن  
 حلف على شيء بالطلاق  
 فأنشأه الغير طائفا حنثه  
 بعدم الوقوع انتهى قلت  
 ولم ير لاحد من علمائنا  
 واقعه اعلم ولو شهدا بها وهو  
 لا يذكرها ان كان بحال  
 لا يدري ما يجري على لسانه  
 لغضب جازله الاعتقاد عليه ما  
 والا لا يجر (وبقبل قوله

(٢) مطلب  
 فيما لو حلف وأنشأه آخر

قال الخبير الرمي في حوائج المنع لم يذكر اه وبمينه وكذلك صاحب البحر والنهر والكمال ولم أره  
 لاحد وينبغي على ما هو المعقد أن يكون بيمينه اذا أنكره الزوجة وأما اذا لم تذكره فلا عين  
 عليه اللهم الا اذا اتهمه القاضي اه (قوله ان ادعاه وانكرته) أي ادعى الاستثناء ومنه  
 الشرط كافي الفتح وغيره وقد بان كراهاته محل الخلاف اذ لو لم يكن له منازع فلا شك  
 في ان القول قوله كما صرح به في الفتح قلت لكن في التاخرانية عن الملقظ اذا سمعت المرأة  
 الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسمعها ان عكسه من الوط اه أي فيلزمها ما فرغته اذا لم تسمع  
 قال في البحر ولو شهدوا بأنه طلق أو خالع بالاستثناء أو شهدوا بأنه لم يسمع من قبل وهذا ما قبل  
 فيه البيهقي على النفي لانه في المعنى أمر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب التكلم  
 بالمرجوب وان قالوا طلق ولم تسمع منه غير كلمة الخلع والزواج يدعى الاستثناء فاقول له بل هو  
 انه قاله ولم يسمع منه والشرط سماعه لا سماعهم على ما عرف في الجامع الصغير اه قال في النهر  
 عقبه وفي فوائد من الاسلام لا يقبل قوله في القصول وهو الصحيح اه قلت وكذا لا يقبل  
 قوله اذا ظهر منه دليل صحة الخلع كقبض البذل أو نحوه كافي جامع القصول قال في  
 التاخرانية والمراد كرا البذل لاحقيقة لا خذف فعل هذا اذا ذكر البذل وقت الطلاق والخلع  
 لا يصدق فضا في دعوى الاستثناء اه (قوله وقبل لا يقبل الخ) قال الخبير الرمي أقول حيثما  
 وقع خلاف وترجع اليك من القوانين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس  
 مذهبا لاصحابنا وايضا كما غلب الفساد في الرجال غلب في النساء فقد يكون كراهة فطلب  
 الخلاص منه فتمت فتمت عليه فيفتي المفتي بظاهر رواية الذي هو المذهب ويقوض باطن الامر  
 الى الله تعالى فتأمل وانصف من نفسك اه قلت لفساد وان كان في القرية يكره أكثر  
 العوام لا يعرفون ان الاستثناء مبطل لليمين وانما يعلم ذلك حيلة بعض من لا يخاف الله تعالى  
 وأيضا فان دعوى الزوج خلاف الظاهر فانه يدعى الاستثناء يدعى بطلان الموجب به بعد  
 الاعتراف به خلاف ما مر من ان القول قوله في وجود الشرط كدخولها الدار مثلا فانه بعد  
 قوله ان دخلت الدار طالق لم ينعقد الموجب للطلاق الا بعد وجود الدخول وهو ينكره  
 والظاهر يشهد له أما هنا فالظاهر خلاف قوله واذا علم الفساد ينبغي الرجوع الى الظاهر قال  
 في الفتح تامل نجم الدين التتبي عن شيخ الاسلام أبي الحسن ان من شافنا أجابوا في دعوى  
 الاستثناء في الطلاق أن لا يصدق الزوج الا بيمينه لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس اه  
 (قوله وقبل ان عرف بالاصح لاح الخ) فانه صاحب الفتح حيث قال عقب ما قلناه عنه آتفا  
 والذي عندي أن يتظر فان كان الرجل معروفا بالصلاح والشهود لا يشهدون على النفي ينبغي  
 أن يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع فيه يدق له وان عرف بالنسق أو جهل حاله فلا غلبة  
 الفساد في هذا الزمان اه قلت ولا يفتي ان هذا مقتضى القول الثاني المفتي به لان المشايخ  
 علوهم بفساد الزمان أي فيكون الزوج ميمما او اذا كان صالحا فتنفي التهمة فيه قبل قوله فلا  
 يكون هذا اقولا نالنا في دبر (قوله وحكم من لم يوقف على مشيئته الخ) تعميم به بدخول من  
 فان الدار عز وجل عن لا يوقف على مشيئته وأقار بالتشديد ان المراد ما يمين من له مشيئة لا يوقف  
 عليها كان شاء الا من ومن لا مشيئة له أصلا كان شاء الحد أو أفاده ط (قوله فيما ذكر) متعلق

مطلب  
 فيما لو ادعى الاستثناء وانكرته  
 الزوجة  
 ان ادعاه وانكرته  
 (في ظاهري المروي) عن  
 صاحب المذهب (وقيل)  
 لا يقبل الا بيمينه (وعليه  
 الاعتقاد) والعقوى احتياط  
 لقلية الفساد خاتمة  
 وقيل ان عرف بالصلاح  
 فالقول له (وحكم من لم  
 يوقف على مشيئته) فيما ذكر  
 (كالتانس والجنون) والملازمة  
 والجلد والجار



بحكم والمراد به ان ذكر التعليق بالمشيئة ح (قوله كذلك) أي كالمعلق بمشيئة الله تعالى في عدم الوقوع ح (قوله وكذا ان شريك) بأن عاقبة مشيئة الله تعالى مشيئة من يوقف على مشيئة (قوله لم يقع أصلاً) أي وان شاء زيد بجر (قوله ومثل ان لا) أي اذا قال الا ان شاء الله تعالى فهو مثل ان شاء الله ويحتمل أن يراد الا المراكبة من ان الشرطية ولا النافية كما في قوله تعالى لا تفعلوه تكن فتنة (تنبيه) ه ذكر في الولو الجلية رجل قال لا كلمة الاناسيا فكامه ناسيا ثم كلمة اذا كراحت بخلاف الا ان انسي ولا بحث والفرق أنه في الاول أطلق واستثنى الكلام ناسيا فقط وفي الثاني وقت العين بالناسيا لان قوله الا ان به في حق فيتمى العين بالناسيا (قوله وان لم) أي ان لم يشأ الله تعالى فلو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله تعالى وأنت طالق فتمين ان لم يشأ الله تعالى لا يقع شيء أما في الاولى فلا استثناء وأما في الثانية فلا أنا لو أوقفناه علمنا ان الله تعالى شاء لان الوقوع دليل المشيئة لان كل واقع بمشيئة الله تعالى وهو علق بعدم مشيئة الله تعالى الطلاق لا يشيئتمه بل وعلا فيبطل الايقاع ضرورة بجر وعام الكلام على هذه المسئلة في التلويح عند الكلام على في الظرفية (قوله وما) أي ماشاء الله تعالى فلا يقع أما على كونه امصدرية ظرفية فظاهر للشك وإما على كونه موصولة اممية فكذلك لان المراد أنت طالق الطلاق الذي شاء الله تعالى ومشيئته لانه لم يلا يقع اذا العصة ثابتة يقين فلا تزول بالشك أفاده في النهر (قوله وما لم يشأ) ومعناه أنت طالق مدة عدم مشيئة الله طلاقك والوجه في عدم الوقوع ما ذكر في ان لم ط (قوله لولا أبوك الخ) اعلم ان كان هذا امتثاله لان لولا تدل على امتناع الجزاء الذي هو الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الاب أو غيره (قوله ذكره ابن الهمام في فتواه) كأن الشارح رأى ذلك في فتوى موزونة الى ابن الهمام لاننا لم نسمع ان له كتاب فتاوى والظاهر ان ذلك غير ثابت عنه لخالفه ما ذكره في فتح القدير حيث قال وبقراءة خلاف في الفصل بالذ كر القليل فانه ذكر في التوازل لو قال والله لا كام فلا ناستفهم الله ان شاء الله تعالى هو مستثنى ديانة لا قضاء وفي الفتاوى لو اراد ان يحلف بوجوبه لا يستثنى في السر يحلفه وبما مر ان يذ كر عقب الحلف موصولا سبحان الله أو غيره من الكلام والوجه ان لا يصح الاستثناء بالفصل بالذ كر ه فهذا كما ترى صريح في ان نحو سبحان الله عقب العين فاصول مبطل للاستثناء اما انه استثناء فلم يقل به احد فانهم (تولاه لانه فوكيد) راجع لقوله سر حر قال في الفتح رقباسه اذا كر ثلاثا بلا واوان يكون مثله ه وقوله وعطف تفسير راجع لقوله سر وعقب فيه لف ونشر مرتب وانما لم يجعل سر وحر من عطف التفسير لانه انما يكون بغيره في الاول كما في الفتح (قوله فانه تطبيق الخ) اعلم ان التعليق بمشيئة الله تعالى ابطال عند ه أي رفع حكم الايجاب السابق وعند أبي يوسف تعليقا ولهذا شرط كونه متصلا كسائر الشروط واهم انه لا طريق للوصول الى معرفة مشيئة تعالى فكان ابطال خلاف بقية الشروط وعلى كل لا يقع الطلاق في مثل أنت طالق ان شاء الله تعالى نعم تظهر غيرة الخلاف في مواضع منها ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كان شاء الله أنت طالق فعندها لا يقع لانه ابطال فلا يختلف وعنده يقع لان التعليق لا يصح بدون الفاء في موضع وجوبها ومنها ما اذا لم لا يختلف بالطلاق وقوله من على التعليق لا الابطال

(كذلك) وكذا ان شريك  
كان شاء الله وشاهد لم يقع  
أصلا ومثل ان الاوان لم واذا  
وما وما لم يشأ من الاستثناء  
أنت طالق لولا أبوك أو لولا  
حسنك أو لولا أني أحبك لم  
يقع ثانية ومنه سبحانه الله  
ذكره ابن الهمام في فتواه  
(قال أنت طالق ثلاثا  
ورأى ان شاء الله أو أنت  
سر وحر ان شاء الله طلق  
ثلاثا وعقب العبد) عند  
الامام لان اللفظ الثاني لغو  
ولا وجه له ان يكون فوكيدا  
للفصل بالواو بخلاف قوله  
سرر أو سر وعقب لانه  
فوكيد وعطف تفسير فيصح  
الاستثناء (وكذا) يقع  
الطلاق بقوله (ان شاء الله  
أنت طالق) فانه تطبيق  
عندهما تعليق عند أبي  
يوسف

مطلب  
مهم لفظ ان شاء الله هل هو  
ابطال أو تعليق

كما يأتي هـ اذا ما قرره لز يلقى وابن الهمام وغيرهما ومثله في متن مواهب الرحمن حيث قال ويجعل أي أبو يوسف ان شاء الله للتعليق وهـ مالا بطل وبه يقتضي فلو قال ان شاء الله أنت كذا بلا فاء يقع على الاول ويلغو على الثاني هـ لكن ذكر في متن الجمع عكس ذلك حيث قال وان شاء الله أنت طالق يجعله تعليقا وهـ مالا بطل ووجه في البحر على ما تقدم وفيه نظر فان مقابلة التعليق بالتطبيق تقتضي عدم الوقوع على قول أبي يوسف القائل بالتعليق والوقوع على قوله ما على أنه صرح بذلك صاحب الجمع في شرحه ولا يخفى أن صاحب الدار أدري وصرح بذلك أيضا في شرح درر البصار حيث ذكر أولا أن أبي يوسف يجعله تعليقا لان المبطل لما اقتصار بالايجاب ابطال حكمه ثم قال وجه الاستثناء لانه لما اتقى رابط الجاتين وهو الفاء في قوله أنت طالق مخبرا هـ وقال في التارخانية وان قال ان شاء الله أنت طالق بدون حرف الفاء هذا استثناء صحيح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الولو الجلية وبه تأخذ وفي المحيط وقال محمد هذا استثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء ويدين ان أراد به الاستثناء وذ كر الخلاف على هـ الوجه في القدر وفي الثانية لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق في قول محمد والقدر على قول أبي يوسف هـ ومثله في الذخيرة وذ كر في الثانية قبل هذا اول باب التعليق من مثل ما مر عن الزيلعي وغيره والخامس ان أبي يوسف قائل بان المشيئة تعليق وليكن اختلاف في التصريح على قوله فقبل نلزم القاء في الجواب كما في بقية الشرط فيقع بدونها وقبل لا فلا يقع وان محمدا قائل بان ابطال واختلف في التصريح على قوله فقبل انما تكون ابطالا لان صرح الربط بوجود القاء في الجواب فلو حذف في موضع وجوبه ما وقع مخبر او هو هـ في كونه احين للتعليق وقيل انما عند ابطال ما طاقا فلا يقع وان سقطت الفاء وأما أبو حنيفة فقبل مع أبي يوسف وقيل مع محمد وبهذا يظهر أن ما في البحر من أنه على القول بالتعليق لا يقع الطلاق اذا لم يأت بالفاء خلافا لما توهمه في الفتح من أنه يقع فيه نظر لما علمت من اختلاف التصريح وظهر أيضا أن ما في الفتح من ان أبي يوسف قائل بان ابطال وأنه صرح في الثانية بذلك فهو مخالف لما معناه على أن الذي رأيته في الثانية التصريح بانما عند التعليق وكذا ما ذهبت من أن ما في شرح الجمع غلط وتبني في النهر فهو بعيد لما علمت من موافقته لعدة كتب معتبرة ولتصريح القدر بربطه بل هو أحد قولين وقد خفي هذا على صاحب الفتح والبحر والنهر وغيرهم فاعتنهم تحرير هذا المقام الذي زلت فيه اقدام الافهام (قوله لاتصال المبطل بالايجاب) على لقوله تعليق كما مر عن شرح درر البحار والمراد بالمبطل لفظ ان شاء الله فانه استثناء صحيح وان سقطت الفاء من جوابه كما مر عن التارخانية فيمافوا الايجاب وهو قوله أنت طالق فلا يقع واستشكاه في البحر بان مقتضى التعليق الوقوع عند عدم الفاء لعدم الرابط وأجاب الرمي بما في الولو الجلية من أن المقصود منه اعدام الحكم لا التعليق وفي الاعداد لا يحتاج الى حرف الجزاء بخلاف قوله ان دخلت الدار فانت طالق لان المقصود منه التعليق فافترا هـ قلت وهذا على أحد القولين ويحتمل عليه في الجمع وغيره أما على التصريح الاخر من عدم صحة التعليق بدون الفاء وهو ما في الزيلعي وغيره فيقع كما مر فافهم (قوله وقيل الخلاف بالعكس) يعني الخلاف في ان التعليق بالمشيئة هل هو ابطال أو تعليق

لاتصال المبطل بالايجاب  
فلا يقع كالأخر وقيل  
الخلاف بالعكس



وغيرها فليفظ وغرته فمن  
حالت لا يحلف بالطلاق وقاله  
معت على التعاقب لا الابطال  
(وبانت طالق عتبة الله  
أو بارادته أو بمحبته أو  
برضاه) لا تطلق لان البلاء  
للاصاق فكانت كالاصاق  
الجزء بالشرط وان اضاف  
اي المذكور من المشيئة  
وغيرها (الى العبد كان)  
ذلك (غدا كافي) مصر على  
المجلس (كأمر) وان قال  
بأمره أو بمحبته أو  
بقضائه أو بعلمه أو بقدرته  
يقع في الحال أضف اليه  
تعالى أو الى العبد اذ اراد  
بمثله التخيير عرفا (كقوله)  
أنت طالق (بحكم القاضي  
وان) قال ذلك (باللام يقع  
في الوجه كلها) لانه لا مليل  
(وان) كان كذلك (بحرف  
في ان اضافته الى الله تعالى  
لا يقع في الوجه كلها) لان  
في معنى الشرط (الافى العلم  
فانه يقع في الحال) وكذا  
القدرة ان نوى به احد الجز  
لوجود قدرة الله تعالى قطعا  
كالعلم (وان اضاف الى  
العبد كان غلبا في الاربع  
الاول) وما عداها كالهوى  
والرؤية (تعلقا في غيرها)  
وهي ستة ثم العشرة اما  
ان تضاف لله أو للعبد

لا في مسألة المتن أي فقبل انه ابطال عند ما أتى يوسف تعلق عند محمد ولم يذكره هذا القائل  
أباحية ويحتمل ارادة الخلاف في مسألة المتن أي قبل ان يقع عند ما أتى يوسف لا عندهما  
كأمر عن الزباني وغيره فانهم (قوله وعلى كل الخ) أي سوا قبل ان التعلق أو الابطال  
قول أبي يوسف أو قول غيره فالمتن في عدم الوقوع فاستثنى عليه المصنف خلاف المتن به  
(قوله لم يقع اتفاقا) اذ لا شك في صحة التعلق (قوله وغرته الخ) هذا الضمير لا مرجع  
له في كلامه لانه راجع الى انه لو أخر الشرط وقال أنت طالق ان شاء الله أو قدمه وأتى بالفاء  
في الجواب فهو ابطال عندهما تعلق عند أبي يوسف وقدمنا ان غرته الخلاف يظهر في مواضع  
منها مسألة المتن وهي ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كما قررناه سابقا ومنها هذه  
ويبينها في الثانية حيث قال ولو قال ان حلفت بطلاقك أنت طالق ثم قال لها أنت طالق  
ان شاء الله طلقت امرأته في قول أبي يوسف ولا تطاق في قول محمد لان على قول أبي يوسف  
أنت طالق ان شاء الله عين لوجود الشرط والجزء وعلى قول محمد ليس بين اه أي لانه عنده  
للابطال وقد علمنا ان الفتوى عليه وبما ذكرناه علم ان الضمير في قوله وقاله راجع الى ما لو أخر  
الشرط كانت طالق ان شاء الله أو قدمه وأتى بالفاء الرابطة كان شاء الله فانت طالق (قوله  
أو برضاه) الرضا ترك الاعتراض على الفاعل وان لم يكن معه محبة ط (قوله لان البلاء  
للاصاق) أي هو المعنى الحق فيهما فيا تصدق وقوع الطلاق باحد هذه الاربعه وهي غيب  
لا يطاع علمه فلا تطاق بالثبوت (قوله وان اضافته) أي بالبلاء (قوله اي المذكور) جواب  
عن المصنف حيث أفرد الضمير ورجعه تعدد ط (قوله نية مصر على المجلس) أي بمجلس  
علم فان شاء الله طاعت والاخرج الامر من يده (قوله كأمر) أي في فعل المشيئة ح (قوله  
اذ اراد بمثله التخيير عرفا) أي فلا يصح صدق في ارادة التعلق والظاهر انه يصح صدق ديانة تأمل  
(قوله وان قال ذلك) أي المذكور من الانشاء العشرة (قوله في الوجه كلها) أي سواء  
أضيفت الى الله تعالى أو الى العبد (قوله لانه لا مليل) أي لا مليل الايقاع كقوله طالق  
لدخول الله ارفع أي والايقاع لا يتوقف على وجوده كقوله كأمر فلا يرد ان المشيئة ونحوها  
غيره ملومة ولا كون محبة الله تعالى لالطلاق معدومة لكونه أبيض الحلال اليه تعالى (قوله  
لان في معنى الشرط) فيكون تعلقا بالوقوف عليه فتح قبل وفي قوله بمعنى الشرط اشارة  
الى انه لا يصير شرطاً محضاً حتى يقع الطلاق بعد بل يقع معه وتظهر القوة فيم الوفاق للاجبية  
أنت طالق في نكاحك فتزوجها لا تطاق كما لو قال مع نكاحك بخلاف ان تزوجتك تلوج أي  
لان الطلاق لا يصح كون الامتناع عن النكاح (قوله فانه يقع في الحال) لانه لا يصح نفيه  
عن الله تعالى بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعلقا بأمر موجود فيكون إيقاعا على  
(قوله ان نوى به احد الجز) أي نوى حقيقة الانهاضة منافية للجز فيكون تعلقا بأمر  
موجود أمال ونوى به التقدير فلا يقع لانه تعالى قد يترشدا وقد لا يقدره (قوله والرؤية)  
المكثرة في أن تكون مصدر رأى البصرية ومصدر القلبية الرأي ومصدر الحسية الرؤية وقد  
يستعمل كل في الآخر وهذا من لان رؤية طلاقها بالقلب لا بالبصر رجعي (قوله ثم العشرة)  
الظاهر في التمر كيب أن يقول فالحاصل ان العشرة الخ كالايجتي ح (قوله اما أن تكون ياء)

والعشر وانما أن تكون ياء أو لام أو هي سنون وفي البرازيه تيب الطلاق واستثنى بالكتابة صح ترك

ترك ان من التخيير كما ترك المصنف بقية الكلام عليه او حاصل حكمها انها ابطال أو تعلق  
في العشرة ان أضيفت الى الله تعالى وتعلقا في الحال ان أضيفت الى العبد قال في الجبر والحاصل  
انه ان أتى بان لم يقع في الكل اه يعني اذا أضيفت الى الله تعالى فالأقسام خمسة عشرون اه  
ح قلت الذي ذكره المصنف كغيره ان الاربعه الاول للتعلق وهذا وان ذكره مع البلاء  
وفي الحكم ما به في الشرط وأصل أدوات الشرط هو ان فلا تكون الستة الباقية للتعلق أصلا  
ثم رأيت الزباني صرح بذلك حيث قال فالحاصل ان هذه الاقايض عشرة أربعة عشر من التعلق  
وهي المشيئة واخواتها ستة تيب للتعلق وهي الامر واخواته الخ وعلى هذا اذا أضيفت  
الى العبد بيان الشرطية كانت الاربعه الاول للتعلق فتتوقف على المجلس والستة الباقية  
للتعلق لا تتوقف عليه فقوله في الجبر لم يقع في الكل أي لم يقع أصلا ان أضيفت الى الله تعالى  
ولم يقع في الحال ان أضيفت الى العبد فانهم امكن برده على الجبر كما قال ط ان هذا ينافي  
ما ذكره المصنف في صورة العلم اذ أضيف اليه تعالى فانه يقع وعلمه يات تعلقا بأمر موجود  
فيكون تقييما (قوله وعلى ما مر من العمادية) أي من قوله لم يولد فقط بالطلاق وكتب  
الاستثناء موصولا أو عكس أو زال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع (قوله فهي مائة وعشرون)  
صوابه مائتان وأربعون لان ما في البرازيه صورة وهي كآية الطلاق والاستثناء ما وما  
في العمادية ثلاث صور وبضرب أربعة في ستين تبلغ مائتين وأربعين وقد تزيد وذات ان  
العشرة اما ان تضاف الى الله تعالى أو الى من يوقف على مشيئته من العباد أو من لا يوقف  
أو الى الله أو الى اثنين منها هي سبعة ضرب في ستين تبلغ سبعين وعلى كل اما أن  
أو البلاء أو اللام أو في مبلغ مائتين وعشرين وعلى كل اما ان يلفظ بالطلاق والاستثناء  
وما عداها أو يكتبها أو يعبر عنها بالكتابة أو يعبر عن الطلاق أو الانشاء أو يلفظ بالطلاق  
ويكتب الآخر أو بالعكس أو يعبر عما كتب فهي ثمانية في مائتين وعشرين تبلغ ألفين ومائتين  
وأربعين (قوله تطلق رجعية) لان المضاف الى مشيئة الله تعالى حال الطلاق وكيفية  
من المفرد والمعدود الرجعي والباقي لا أصله فيقع أخله لانه المتيقن وهو الواحد الرجعية  
(قوله أنت طالق ثلاثا لا واحدة) شروع في استثناء التمسك به بعد الفراق من استثناء  
التعطيل كما ذكره القهستاني وفي الجبر الاستثناء نوعان عرفي وهو ما مر من التعلق بالمشيئة  
ووضعي وهو المراد هنا وهو بيان بالأو واحد أي اخواته ان ما به دها لم يردحكم المصدر  
ويبطل بجملة بالكتابة اختيارا او بالزيادة على المستثنى منه وبالمساواة وباستثناء بعض  
الطائفة وبإبطال البعض كانت طالق ثنتين وثنتين الثلاثا كما في الثانية اه ملخصا أي لان  
اخراج الثلاث من احدى الثنتين لغو وفي الفتح عن المتن أنت طالق ثلاثا لا الأربعة  
فهي ثلاث عند لانه يصير قوله وثلاثا فاعلا لغوا وعندهما يقع ثنتان كأنه قال ستا الأربعة  
ولو قال ثلاثا لا واحدة أو ثنتين طواب بالبيان فان مات قبل طلاق واحدة هو الصحيح  
وفي رواية ثنتين (قوله وفي الاثنتين واحدة) عن أبي يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل  
العريفة قال أحمد وتحقيق ذلك في الفتح (قوله لان استثناء الكل باطل) هذا حقيقة ما اذا  
لم يكن بعده استثناء يكون جبر المصدر فان كان مصر على هذا فخرج ما لو قال أنت طالق ثلاثا

وعلى ما مر من العمادية  
فهي مائة وعشرون وفي كيف  
شاء الله تطلق رجعية أنت  
طالق ثلاثا لا واحدة يقع  
ثنتان وفي الاثنتين واحدة  
وفي الاثلاثا يقع (ثلاث)  
لان استثناء الكل باطل  
مطلب  
أحكام الاستثناء الوضعي



ان كان لفظ الصدور أو مساويه وان يغيرهما كذا في طوائف الاهولة أو الأزغب وعمره هذه وعبيدي أحرار الاهولة أو الأسالماء غاموراشدا وهم الكل صح كما هي في الاقرار (ويعتبر) في المستثنى كونه كلاً أو بعضاً من جملة الكلام لامن جملة الكلام الذي يحكم بخصته) وهو الثلاث في أنت طائق عشر الانماء تقع ثنتان والاعمانية تقع ثنتان والاسبعا تقع ثلاث ومتى تعدد الاستثناء بلاواو كان كل اسقاطا بما يليه فيقع ثنتان بآنت طائق عشر الانماء الاعمانية الاسبعة ويلزمه خمسة بله على عشرة الا ٩ الا ٨ الا ٧ الا ٦ الا ٥ الا ٤ الا ٣ الا ٢ الا واحدة وتقر بيه أن تاخذ العدد الاول بيمينك والثاني يسارك والثالث بيمينك والرابع يسارك وهكذا تسقط ما يسارك بما يمينك فابقي

الاثلاثا الواحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنتين الواحدة وقع ثنتان نهر وهذا من تعدد الاستثناء يأتي بانه وانما بطل استثناء الكل لانه لا يبقى بعده شيء يصير من كلامه والاستثناء لم يوضع الا لتكلم بالباقي بعد الدلالة لانه رجوع بعد التقرر كما قيل والاصح فيما يقبل الرجوع كما لو قال أو حيث افلان بثلاث مالى الاثلاث مالى أفاده في الفتح (قوله ان كان لفظ الصدور) أى كما أنه دل به المتن وكفوله نساق طوائف الانساق وعبيدي أحرار الاعبيدي كما في البصر ح وفي الفتح ولو قال واحدة وثنتين الاثنتين أو قال ثنتين وواحدة الاثنتين يقع الثلاث وكذلك اثنتين وواحدة الواحدة لانه في الاولين اخراج الثنتين من الثنتين أو من الواحدة وفي الثالثة واحدة من واحدة فلا يصح بخلاف ما لو قال واحدة وثنتين الواحدة حيث تطلق ثنتين احصه اخراج الواحدة من الثنتين والاصل ان الاستثناء انما ينصرف الى ما يليه واذ انقلب جلا فهو قبله لا خيره منها اه (قوله أو مساويه) نحو أنت طائق ثلاثا الواحدة واحدة وواحدة وأنت طائق ثلاثا الاثنتين وواحدة ونحو أنت طوائف الأزغب وعمره هذه وليس له رابعة وأنتم أحرار الأسالماء غاموراشدا وليس له رابع اه ح (قوله صح) أى صح الاستثناء في هذه الامثلة وكذا قوله كل امرأة الى طائق الاهدء وابس له سواها لا تطلق لان المساواة في الوجود لا تمنع محتمه ان عم وضعه لانه تصرف صيغى بحر يعنى أنه يتصرف به الى صبغة المستثنى منه فان محتم المستثنى وغيره وضعه ما صح الاستثناء فان كل امرأة يتم في الوضع هذه وغيرها كذلك نساق بيم المسحبات وغيرها من بخلاف انتق فانه لا يتم غير المسحبات المخاطبات وبخلاف ما اذا لم يكن فيه عموم أصلاً ومنه ما في الفتح حيث قال ولو قال طائق واحدة وواحدة وواحدة الا ثلاثا بطل الاستثناء اتفاقاً لعدم تعدد يصح منه اخراج نثنى اه وكذا ما في البصر لو قال للمدخله أنت طائق أنت طائق الواحدة تقع الثلاث وكذا لو قال أنت طائق واحدة وواحدة وواحدة الواحدة لانه ذكر كلمات متفرقة فبغير كل كلام في حق محتم الاستثناء كانه ليس معه غيره وكذا هذه طائق وهذه وهذه الاهدء ولو قال انت طوائف الاهدء صح الاستثناء اه (قوله تقع واحدة) ولو كان المعبر ما يحكم بخصته من العشرة وهو الثلاث لزم استثناء التسعة من الثلاث فيلغو ويقع الثلاث (قوله ٣ ومتى تعدد الاستثناء) أى وأمكن استثناء بعضه من بعض بخلاف ما لا يمكن كقاموا (قوله الا يزيد الا بكرة الاعراف) فان حكم ما بعد الاول حكمه قال في الفتح واصل محتم الاستثناء من الاستثناء قوله تعالى الا آل لوط انا المنجوه م اجمعين الا امراته (قوله بلاواو) فان كان بالواو كان الكل اسقاطاً من الصدور ونحو انت طائق عشر الاخصار الا ثلاثا الواحدة تقع واحدة ح (قوله كان كل) أى كل واحد من المستثنيات اسقاطاً بما يليه أى بما قبله فافهم المستثنى بلبه عائد على كل والبارز على ما هو صلة جرت على غير من هي له ان لا يمس مأمون لعدم محتم اسقاط الاكثر من الاقل فلا يجب ابراز الضمير اه ح وبيان ذلك في مسألة الطلاق ان تسقط السبعة من الثمانية يبقى واحدة تسقطه من التسعة يبقى ثمانية تسقطها من العشرة يبقى ثنتان (قوله ان تأخذ اعداد الاول الخ) بيانه ان تعدد الاوتار بيمينك أى الاول والثالث والخامس والسادس والتاسع وهي تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحدة

وجملتها خمسة وعشرون وتعد الاشفاق يسارك أى الثاني والرابع والسادس والثامن وهي ثمانية وستة وأربعة واثنتان وجملتها عشرون تسقطها بما يليه يبقى خمسة قلت وله طريقة ثانية وهي اخراج الاوتار وادخال الاشفاق بان تخرج كل وتر من شفع قبله بيانه ان تخرج التسعة من العشرة يبقى واحدة تضعها الى الثمانية تصير تسعة اخرج منها سبعة يبقى اثنتان تضعها الى الستة تصير ثمانية اخرج منها خمسة يبقى ثلاثة تضعها الى الاربع تصير سبعة اخرج منها ثلاثة يبقى أربعة تضعها الى التسعة يبقى خمسة اسقطها من الاربع يبقى اثنان أيضاً اسقطها من السبعة يبقى أربعة اسقطها من الثمانية يبقى أربعة أيضاً اسقطها من التسعة يبقى خمسة اسقطها من العشرة يبقى خمسة (قوله فهو الواقع) أى المقربة ط (قوله وعن الثاني ثنتان) لان التطابقة لا تجزأ في الايقاع فكذا في الاستثناء فكأنه قال الواحدة والجواب ان الايقاع انما لا تجزأ في المقوم وهو لم يوجد في الاستثناء فيجزأ في نفسه فصار كلامه عبارة عن تطليقتين ونصف فتطلق ثلاثا كذا في الفتح وحاصله ان ايقاع نصف الطاقة مثلاً غير متصور بشرعاً فكان ايقاعاً لا كل بخلاف استثناء النصف فانه ممكن اه كنهه بقوله ان النصف الباقي تقع به طاقة قلت والاقرب في الجواب انه لما أخرج نصفه حكم الكل وأبقى نصفاً كذلك أوقفنا عليه طاقة بما أبني ولم يصح اخراجه لانه لو صح لزم اخراج طاقة حكمية من طاقة حكمية فيلغو (قوله فكأنه استثنى من ثلاث مقدور) قلت وجهه ان لفظ طائق لا يحتمل الثنتين لانهم اعدوا محض بل يحتمل الفرد الحقة في أو الجنس أعنى الثلاث والاول لا يصح هنالاه يلزم منه الغاء الاستثناء فتعين الثاني فافهم (قوله في إيمان الفتح) خبر عن ما وليس نعتاً لقوم لان الشروع الاول فقط في إيمان الفتح ح (قوله وقع الثلاث) يعنى بدخول واحد كاتدل عليه عبارة إيمان الفتح حيث قال ولو قال لامرأته والله لا أقرب بك ثم قال والله لا أقرب بك فتزوج بها لزمت كفتارتان اه والظاهر انه ان نوى التاكيد بدخول ح قلت وقصور المسئلة بما اذا ذكر كل شرط جزاء فلو اقتصر على جزاء واحد ففي البرزاية ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فبدي حروهم او احداً فالقياس عدم الحث حتى تدخل دخلتين فيها والاستحسان ان يحث بدخول واحد ويجعل الباقي تكراراً واعادة اه ثم ذكر استكالا ويجوابه وذكر عبارة بتمامها في البصر عند قوله والمثل يشترط لا آخر الشرطين وقوله وهما واحد أى الداران في الموضعين واحدة بخلاف ما لو أشار الى دارين فسلاب من دخولين كما هو ظاهر (قوله لم تطلق) هذا مبني على قول ضعيف كما حققناه عند قوله وزوال المثل لا يطل اليمين فافهم (قوله بخلاف ما لو قدم الجزاء) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بخلاف ما لو لم يؤخر الجزاء وكلاهما صحيح وأما ما في بعض النسخ بخلاف ما لو أخر الجزاء يقال ح صوابه قدم الجزاء ومع ذلك فقد ترون ما اذا وسطه قال في النهر وفي المحيط لو قال ان تزوجتك وان تزوجتك فانت طائق لم يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما اذا قدم الجزاء أو وسطه اه

فهو الواقع (اخراج بعض التطبيق لغيره بخلاف ايقاعه فلو قال أنت طائق ثلاثا الا نصف نظيفة وقع الثلاث في المختار) وعن الثاني ثنتان فتح وفي السراجية أنت طائق الواحدة يقع ثنتان انتهى فكأنه استثنى من ثلاث مقدور (سألت امرأة الثلاث فقال أنت طائق خمسين طلبة فقالت المواة ثلاث تسكن في فقال ثلاث لك والبواقي اموال حبس وله ثلاث نسوة غيرها فطلق مخاطبة ثلاثا لا غيرها أصلاً) هو المختار لصيرة البواقي اغوا فلم يقع بصرفه احوالها نثنى (فروع) في إيمان الفتح ما لفظه وقد عرفت في الطلاق انه لو قال ان دخلت الدار فانت طائق ان دخلت الدار فانت طائق وقع الثلاث وأقره المصنف في ان كانت هذه البداة فامرأته طائفة وخرج فوراً وخرج امرأته ثم سكنها قبل العدة لم تطلق بخلاف فانت طائق فليحفظ ان تزوجتك وان تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما لو قدم الجزاء فليحفظ



ه ان غبت عنك اربعة اشهر  
 فامر بك يبدك ثم طلقها  
 فاعتدت فتزوجت ثم عادت  
 الاول ثم غاب اربعة اشهر  
 فاما ان تطلق نفسها  
 ولو اختلفت لانه تجوز  
 والاول تعليق دعاها  
 للوقاع فابت فقالت متى  
 يكون فقلت غدا فقال  
 ان لم تفعل في هذا المراتب  
 فانت كذا ثم انما حق  
 مضى الغدا لا يقع حلف  
 ان لا يتبع الفاتح فانت  
 بخامست ان منسقة فانت  
 حنت ه ان لم اشبعك من  
 الجماع فلي ازلها ان لم  
 اجامعك الف مرة فكذا  
 فعلى المبالغة لا العدد  
 ه وان طلقك فلي جماع  
 الفرج وان نوى الدوس  
 بالقدم حنت به ايضا  
 ه امرأة جنب وحائض  
 ونفساء فقال اخبرك  
 طالق طلق النساء وفي  
 الخمر كن طالق فعلى  
 الحائض ه قال في البك  
 حابة فقال امرأته طالق  
 ان لم اقضها فقال هي ان  
 تطلق امرأتك فله ان  
 لا يصدق ه قال لا يحل  
 ان لم اذهب بك الليلة الى  
 منزلي فامرأته كذا فذهب  
 بهم بعض الطريق فاخذهم  
 العس فحبسهم لا يحنت  
 ه ان يخرج من الدار الا  
 نادى

لوجو

لوجود البر ويشهد له ما ياتي متنافي الايمان لا يخرج اولا يذهب الى مكة فخرج يريدها ثم جمع  
 لا حنت اذا جاوزها ان مصره على قصد ه ه فان عدم الحنت فيم الوجود المحلوف عليه ط  
 قلت وذكروا الحائض تخرج عديم الحنت في مسئلة العس على قول ابي حنيفة ومحمد  
 فيما اذا حلف ايشر بن المسألة الذي في ه ه ذا الكوز اليوم فامرأته قبل مضى اليوم لا يحنت  
 عندهما ه وفي الأخيرة ما يدل على أن في المسئلة خلافا (قوله فخرجت لحريه الا يحنت)  
 وكذا لو خرجت للغرف لان الشرط الخروج بغير اذنه لغير الفرق والفرق بغير أى لان ذلك  
 غير مراد عرفه لا يدخل في العين وكذا يتقيد ببقاء النكاح كما سيأتي في الايمان وعلاه في الفتح  
 هناك بان الاذن انما يصح لمن له المدع وهو مثل الساطع اذا حلف انسا نالها فممن اليه خبر  
 كل داع في المدينة كان على مدة ولايته فلو اباها ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لا تطلق وان كان  
 زوال الملك لا يبطل العين عندنا لانهم لم تنقض الا على بقاء النكاح ه ه ومنه فالحلف برب  
 الدين الغريم أن لا يخرج من البلد الا باذنه تقيد بقاء الدين كما سيأتي هناك ان شاء الله تعالى  
 (قوله حلف لا يرجع الخ) في الحائض وجعل خروج مع الوالى خلف ان لا يرجع الا باذن الوالى  
 فقط من الحائض فخرج لاجله لا يحنت لان ه ه ذا الرجوع مستثنى من العين عادة ه ه  
 أى لان المحلوف عليه هو الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه فاذا رجع لحاجة على نية العود  
 لم يصدق في المحلوف عليه والحاصل ان ه ه المسئلة والتي قبلها انحصرت العين في ه ه ابدا لالة  
 العادة والعادة محضة كما تقر في كتب الاصول وتظهر ذلك ما في الخاتمة أيضا رجب حلف  
 رجل ان يطيعه في كل ما يامر به ويناه عنه ثم نهاه عن جماع امرأته لا يحنت ان لم يكن ه ه  
 سبب يدل عليه لان الناس لا يريدون بهذا النهي عن جماع امرأته عادة كما لا يراد به النهي عن  
 الاكل والشرب وفيه أيضا انه امرأته يجازية تخاف لا يمسها فصرف الى المس الذي تكره  
 المرأة وكذا لو قال ان وضعت يدي على جاري فلي حر فخرجت بها ووضع يده عليها لا يحنت ان  
 كانت عيها لاجل المرأة ولا يرد على أنه يريد ان يضع يده عليها فخرجت بها  
 يظهر ما ذكره بعض محققى الحنابلة فيمن قال لزوجه ان قلتى كلاما ولم أقل لك مثله فانت طالق  
 فقالت له أنت طالق ولم يقل له مثله من أنها لا تطلق لان كلام الزوج مخصوص بما كان سببا  
 أو دعاء أو نحوه اذ ليس مرادهم لو قالت اشترى ثوبا أن يقول لها مثله بل أراد الكلام الذي  
 كل سبب حلفه ه (قوله فالعين على التلفظ باللسان) كذا في القضية والحائض للراهدى معزبا  
 لا ويرى وله له محمول على ما اذا كان الحائض عالما وقت الحلف بأنه لا يمكنه اخرجه بالاقول  
 فينصرف الى التلفظ بقوله اخرج من دارى ولو حمل على العين المؤقتة كما في لا تخرج من ماء  
 هذا الكوز اليوم ولا ما فيه امكن يفتي عدم الحنت بمضى اليوم وان لم يقل له اخرج ولعله  
 لم يعمل عليها لا ه ه كان صرف العين الى التلفظ المذكور بقية الهجر عن الحنيفة كما  
 لو حلف لا يدع فلا يابى كن في هذه الدار فقهه قالوا ان كانت الدار له كالحائض فالحلف بالقول  
 والاعمال والاقبال قول فقط أى لانه لا يعلم منهم بالاعمال ومثله ما لو كان آجره الدار فقد صرحوا  
 بأنه يبرقه اخرج من دارى ووجهه ان المستأجر ملك المنافع فصار الحائض كالأجنبي  
 الذي لا ملك له في الدار واما ما سبذ كره الشارح آخر كتاب الايمان حيث قال لا يدخل فلان دار

فخرجت لحريه الا يحنت  
 حلف لا يرجع الدار ثم  
 رجع اشئ نسبه لا يحنت  
 حلف لا يخرج من داره  
 داره اليوم والساكن ظالم  
 فان لم يمسكته اخرج  
 فالعين على التلفظ باللسان

مطلب  
 العين تخصص بدلالة  
 العادة والعرف

مطلب  
 لا يدع فلا يابى كن في هذه  
 الدار



ففيه على النسي ان لم يملك متعه والا فعلى النسي والمنع جميعا فهو مخالف لما رأيت في كثير من الكتب من ذكر هذا التفصيل في حاقه لا بدعه أولا يترك في الولو الجية قال ان ادخلت فلانا بيتي أو قال ان دخل فلان بيتي أو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي قاصر أنه طالق قال في الاول على ان يدخل بامر له لانه متى دخل بامر له فقد أدخله وفي الثاني على الدخول أمر الخائف أو لم يأمر علم أو لم يعلم لانه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الخائف لان شرط الحنت الترتك للدخول ففي علم ولم يمنع فقد ترك اه ومثله في ايمان البصر عن الهبط وغيره فتعلم له للثاني بانه وجد الدخول صريح في انعقاد اليمين على نفس فعل الغير ولذا قال الشارح هناك قال لغيره والله لتفعلن كذا فهو حالف فاذا لم يفعله المخاطب حنت الخ فعلم أنه في حاقه لا يدخل فلان داره يحنت بدخوله وانتماء الخالف لانه وجد شرط الحنت بخلاف لا يترك كيدخل فان فيه التفصيل المار ولو جرى هذا التفصيل في الخلف على فعل الغير لزم أنه لو قال ان دخل فلان داري فانت طالق أنه لو نسيه عن الدخول ثم دخل لا يقع الطلاق وأنه لو قال والله اتفعلن كذا وأمره بالفعل فلم يفعل لا يحنت وقد يجب بحمل قول الشارح في الايمان فيه على النسي ان لم يملك متعه على ما ذكره ههنا من كون المخوف عليه ظالما بقوله ان فرض المسئلة في الخلف على دار الخائف فلا يمكن حمله على التفصيل المذكور فيما اذا كانت الدار ملك الخالف أو ملك غيره وسبب ان شاء الله تعالى زيادة تحريم هذا المحل في الايمان وانما نعرضنا لذلك ههنا لان بعض غشى الاشياء اغتر به اذ الشارح المذكور في الايمان فافق بعدم الحنت بعدم الدخول في قوله لا يدخل فلان داري وهو ما اشتهر على السنة اعوام من أنه لا يحنت في الخلف على ما لا يملكه وليس على اطلاقه فتنبه لقلت (قوله ان لم يجبي) بفعل المؤنثة لخطابة لينا سب قوله فانت طالق ح (قوله الساعة) راجع اليه ما وقيد به الان المطابقة لا يحنت فيها الا بالايام بخمسة موت الخائف أو ضياع الثوب ط (قوله لا يحنت) لعدم امكان البر وقيل يحنت فيها ط عن البحر فانت وفي الخاتمة قال لامرأته ان لم تجبي عتاع كذا غدا فانت طالق فيه حنت المرأة على يد انسان فان كان نوى وصول المتاع اليه عند الايحنت لانه نوى محتمل لفظه وان لم ينو شيئا أو نوى حمله بنفسها حنت ولا يكون اليمين على الوصول الابانية اه (قوله بطل اليمين) لانه بعد ابرائهما لم يبق لهما عليه فلا يمكن دفعه (قوله ما يكتب في التعاليق) اي ما يكتبه الزوج على نفسه عند خوف المرأة من نقلها أو تزوجه عليها (قوله متى نقلها الخ) جواب متى محذوف اي فهي طالق وقوله وأبرأه بالواو العاطفة على قوله نقلها أو تزوج عليها (قوله فلو دفع لهما الكل) اي كل الدين المعبر عنه بقوله من كذا أو كل باقي الصداق (قوله هل تبطل) اي اليمين المذكور ووجه التوقف أن الطلاق معاق على شرطين وهما النقل والابراء أو التزوج والابراء فاذا وجد أحدهما فلا بد من وجود الآخر وهو الابراء مع أن المبرأة قد دفعه إليها (قوله انصر يحكم الخ) قال في الاشياء الابراء بعد قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المسديون بمآذاه اذا أبرأه من اسقاط واذا أبرأه من ائتمائه فلا رجوع واختلاف فيما اذا أطلقها وعلى هذا لو علق طلاقها بابرائها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأه من ائتمائه اسقاط وقع ورجع عليها اه والماصل أن الدين وصف في ذمة المدون والدين بقضي

ان لم يجبتني فـ لان اوان لم  
تردى فوبى الساعة فانت  
طالق خافلان من جانب  
آخريته وأخذ الثوب  
قبل دفعه الا يبحث كذا ان  
لم أرفع اليك الدينار الذي  
على الى رأس الشهر فكذا  
فأبرأه قبل رأس الشهر  
بطل البين نى ما يكتب  
في التعاليم - فبقاها أو  
تزوج عليا وأبرأه من كذا  
أو من باقى صداقها فلو دفع  
لها الكل هل تبطل الظاهر  
لا تنصحه - م - بحصة براءة  
الاقاط والرجوع مادفعه

٥- اقب يا الله انه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده حوران لم يكن دخل لا كفارة ٧١٣ ولا بقعة عمقه اما الصدقة الانما

عنه أي إذا أوفى ما عليه، فخرجه ثبت له على غيره مثل ما لغيره عليه، فثبت له قط المطالبة فإذا  
أبرأ غيره براءة الماطة سقط ما بذمته فخرجه فثبت له المطالبة فخرجه بما أوفاه فقد صحت  
البراءة بعد الدفع فلا تبطل اليمين بل يتوقف الوقوع على البراءة بخلاف ما إذا أبرأ براءة  
استيفاء لانما يقع في إقراره باستيفاء دينه وبأنه لا مطالبة عليه فلا يرجع عليه المدينون لعدم  
سقوط ما بذمته بذلك وأما الواطئ فينبغي في زمانها حاله على الاستيفاء لعدم فهمهم غيرها  
(قوله حلف بالله أنه لم يدخل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها لا يدخل والصواب الأول لأنه على  
الثاني فيكون اليمين منعقدة لكونه على المستقبل وفرض المسئلة فيما إذا كانت على الماضي  
اتساقض اليمين الثانية في البحر عن المحيط من باب الإيمان التي يكذب بعضها بعضها حلف بالله  
تعالى أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبيد بن حمزة لم يكن دخولها اليوم لا كفارة ولا يعتق  
عبيد لأنه إن كان صادقا في اليمين بالله تعالى لم يحث ولا كفارة وإن كان كاذبا ففي عين الغموس  
فلا توجب الكفارة واليمين بالله تعالى لا تدخل لها في القضاء فلم يصرفها كذا بنظر عالم يفتي  
شروط الحنث في اليمين بالعتق وهو عدم الدخول حتى لو كانت اليمين الأولى يعتق أو طلاق  
حنث في اليمينين لأن لها مدخلا في القضاء اهـ (قوله حنث في اليمينين) لأنه بكل زعم الحنث  
في الأخرى كما يأتي في باب عتق البعض اهـ ح (قوله ولو ضاع من الأمام الخ) هذا نقله في البحر  
عن الخليفة في اليمين المطلقة عن ذكر اليوم ثم قال ومفهومه أنه إذا لم يمكن رده فإنه يحث فعلم  
به أن قواهم بشرط إبقاء اليمين إمكان البراءة هو في المقيد بالقولت فعدم ميبطلها أما المطلقة  
فعدمه موجب للحنث اهـ وحاصله أنه إذا كانت اليمين مقيدة بالقولت يحث بعبثها إلا إذا  
بهرت عن رده بان ضاع أو أذيب أمالو كانت مطلقة فلا يحث وإن ضاع مادام حيا لا مكان  
وجدانه أمالومات أحدهما أو علم أنه أذيب أو سقط في البحر فإنه يحث لاعتذاره بعبثه ثم  
ما في كلام الشارح (قوله إن لم أكن الخ) كذا في البحر عن الصيرفية وقد راجعت عبارة  
الصيرفية فראيت فيها أن أكن بدون لم وهو الصواب (قوله يحبس الخ) سواء حبسه القاضي  
أو والي لأن الحبس يسمى تقيلا قال تعالى أوتيتهم من الأرض بحر عن الصيرفية أي فإن  
الآية محمولة عندنا على الحبس ورايت في بعض الكتب أن الوزير ابن مقلة لما حبسه الراضي  
بالله سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة أنشد قوله

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها • فاستأمن المارق نعدولا الأعباء  
إذا جازنا السهمان يوما • فرحنا وقلنا جازنا هذا من الدنيا

(قوله لا يبحث في المختار) لانه ممكن لاساكن بشرط الحنف هو السكنى وانما تكون السكنى بضعه اذا كان باختياره بخلاف ان لم يخرج ولحقه ولا بشرط الحنف عدم الفاعل والعدم يتحقق بدون الاختيار فأفاده في الذخيرة وأفاد أيضا أن الخلف فيما اذا أغلق الباب لا فيما اذا منع بقيد ومثله في البحر وصرح به في النزاهة وسامعه أنه لو كان المنع سببا لا يبحث بالاختلاف ولو كان بغيره لا يبحث أيضا في المختار وقيل يبحث (قوله والاصل الخ) ٢ عبارة ابن الشخصية والاصل أن بشرط الحنف أن كان عدم ما يوجب من مبانته فالحق أن الحنف وإن كان وجود ما يوجب فالحق أن عدم الحنف اه قات والظاهر أن الضمير في قوله ما مبانه يعود إلى

غموس ولا مدخل للقضاء  
 في العين بانه حتى لو كانت  
 عينه الاولى بعق او طلاق  
 حلت في العينين لدخولها  
 في القضاء ما حلت من  
 ماله درهما فاشتريت به لحاء  
 وخاطمه للعام بدراهمه  
 وقال زوجة ان لم ترد به  
 اليوم فانت كذا فحلت له  
 ان تاخذ كيس للعام  
 وتسا به للزوج قبل مضى  
 اليوم والا حلت ولولوا  
 من العام فماله به لم انه  
 اذيب اوسقط في البهر  
 لا يحنث • حلف ان لم  
 اكن اليوم في العالم ارفى  
 هذه الدنيا فكذا يحنث  
 ولو في بيت حتى يعضى  
 اليوم ولو حلف ان لم يخرج  
 بيت فلان غدا ففقد وضع  
 حتى مضى الغد حلت  
 وكذا ان لم اخرج من  
 هذا المنزل فكذا ففقد  
 او ان لم اذهب بك الى منزلى  
 فاخذها ففوت منه او ان  
 لم تحضرى اليه ففوت  
 فكذا ففوتها ابو حانت  
 في المختار بخلاف لا سكن  
 فاغلق الباب او قبل لا يحنث  
 في المختار قالت قال ابن  
 الشهنة والاصل انه متى  
 هجر عن شرط الحنف حلت  
 في العمدى لا الوجودى  
 قال في النهى

٩٠ بن ي ٢ مطلب — المجرى ليس في الدنيا ٢ مطلب — الاصل أن شرط الخلف أن كان عدما و هو من حيث

43



شرط البر لا شرط الحنث لان الهجر عن الشيء فرع عن تطلبه. والخالف اغماط اب شرط  
 البر فيصطلح او يهجر عنه. فكان على الشارع ان يقول متى هجر عن شرط البر فانهم هـ ذاقوا  
 استحل في البر فخرج من ادهم امه العسر المارة والثاني ما في القضية ان لم اعمل هذه  
 السنة في المزارعة بقامها فرض ولم يتم حنث ولو حبسه الساطان لا يحنث اه قال فان  
 الشرط فيها عدم وقد اثر فيه الحبس اه قلت امامه. انه العسر فقد مر الجواب عنها  
 وامامه. انه القضية فالظاهر ان امينية على خلاف المختار وهو عدم الحنث فيها اذا كان المنع  
 غير حسي والذافر بين المنع بالمرض والمنع بحبس الساطان لان الحبس اغلاق اباب الحبس  
 فهو منع غير حسي بخلاف المرض فانه كالقيد فهو منع حسي لكن في ايمان البرازية من  
 الخامس عشر ان لم يحنث في السنة فكذا فقيدت ومنعت منعاً حـ ما ذكرنا القيد في انه  
 يحنث والاصح انه لا يحنث ففـ صحـ عدم الحنث في المنع الحسي لكن ذكر في لـ بـ ان  
 المختار الحنث ولم يقيد بـ كونه اصعب منعاً حـ يا فالظاهر انه ترجح لقول الفضلي وهو  
 الموافق للاصل لما دلل ان الشرط هنا عدي ويكون التمسك به من المنع الحسي وغيره خاصا  
 فيما اذا كان الشرط وجوديا ويكون ما في القضية والبرازية مبنيا على اجرائه في العدي ايضا  
 واقفه اعلم (تنبيه) اعلم انهم صرحوا بان فوات الحمل يبطل العين وبان الهجر عن فعل  
 المحلوف عليه يبطله ايضا لوموقته لا لومطاقته وبان امكان تصور البر بشرط لا تعقدها في  
 الابتداء مطلقا بشرط ابقائها لوموقته وعلى هذا فقولهم في بشر بن ما هذا الكوز اليوم  
 ولا ما فيه لا يحنث وجهه ان لم تنفذ لعدم امكان البر ابقاء موقتها لو كان فيه ما نصب بطل  
 لعدم امكان البر بعد انقضاءها والهجر فيه ناشئ عن فوات المحل وفي ان لم يخرج ونحوه فقيدت  
 ومنع يحنث لان الهجر لم ينشأ عن فوات المحل لان المحل فيه هو الخالف او المرأة ونحو ذلك وهو  
 وجود بخلاف الماء الذي صب فاذا لم يخرج تحقق شرط الحنث ابقاء المحل وان عجز حقيقة  
 لا مكان البرعة لا بان بطلقه الحابس له كافي قوله ان لم امس السماء اليوم فانه يحنث به فيه لانه  
 وان استحال عادة لكنه في نفسه ممكن لانه وجد من بعض الانبياء بخلاف ما لو صب الماء لان  
 عود الماء المحلوف عليه غير ممكن أصلا وفي لاـ كـ فقيدت ومنع لا يحنث لان شرط الحنث  
 وجودي وهو كـ بنفسه والوجودي يمكن اعدامه بالا كراه والمنع بان نصب لغيره وهو  
 المكروه بالكسر بخلاف لا يخرج لان شرط الحنث عدي وهو لا يمكن اعدامه بالا كراه  
 لتحققه من المكروه بالفتح وهذا في قوله م الا كراه يؤثر في الوجودي لافي العدي فصار  
 الخاص ان اذا كان شرط الحنث عديا فان هجر عن شرط البر بفوات محله لا يحنث وان مع  
 بقاء المحل حنث سواء كان المانع حـ يا ولا كذلك لو كان المانع كونه هـ هـ لا عادة كس السماء  
 وان كان الشرط وجوديا لا يحنث مطلقا ولو كان المانع غير حسي في المختار هذا ما تقرر دلي من  
 كلامهم واقفه تعالى اعلم فانهم (قوله ومقاده الخ) أي لان شرط الحنث فيه عدي وهو عدم  
 الاداء والحل وهو الخالف باق واذا كان يحنث في حلقه ليعين السماء اليوم مع كون شرط البر  
 مستحلا عادة فحنثه هنا بالاول لان شرط البر يمكن بان يغصب مالا أو يهجر من يقرضه أو يورث  
 قريبا ونحو ذلك فان ذلك ليس بأبعد من مس السماء ولا يرد ما قيل انه يستفاد عدم الحنث

ومقاده الحنث فحين طاف  
 ايودين اليوم دينه فلهجر  
 انقرضه فله من يقرضه  
 خلافا لما يحنث في البر  
 قد بر

من قوله في المنع حلف ليقضين فلا ناديه غدا ومات أحدهما قبل مضي الغدا أو فاضاه قبله  
 أو أبرأه لم تنه قد اه لان عدم الحنث به بطلان العين بفوت المحل كالوصب ما في الكوز فان  
 شرط البر صار منحيلا عقلا وعادة بخلاف من السماء فانه يمكن عقلا وان استحال عادة  
 وكذا لا يرد ما في الخاتمة ان لم آكل هذا الرغيف اليوم فاكاه غيره قبل الغروب لا يحنث لانه من  
 فروع هـ هـ الكوز كما صرحوا به لقوات المحل وهو الرغيف وما احتشم به صاحب البحر  
 حيث قال ان قوله في القضية متى هجر عن المحلوف عليه والعين موقفة فانها تبطل يقتضي  
 بطلان في الحادثة المذكورة اه فيه نظر لان مراد القضية الهجر الحقيقي كافي هـ هـ  
 الكوز والناقضه ما أطبق عليه أصحاب المتون من عدم البطلان في لا معدن السماء ثم  
 رأيت الرمي نقل عن فتاوى صاحب البحر انه اتفق بالحنث في مسئلة نامسة فتدلى الى مكان البر  
 حقيقة وعادة مع الاعراض او صدق أو اوث اه وهو عين ما قلناه اول اوله الحمد

• (باب طلاق المريض) •

لما كان المرض من العوارض آخره (قوله عتونه لاصالته) أي انصرف على ذكر المريض في  
 التوجه مع أب قوله من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره صريح في أن الحكم في غير المريض  
 كذلك ولكن الأصل في هذا الباب المريض وغيره من كان حكمه ملحق به وقيل المراد  
 بالمريض من غالب حاله الهلاك مجازا فيشمل غيره (قوله اقاراه من ارثها) أي ظاهرا وان  
 اتفق أنه لم يقصد الفرار (قوله فبره عليه نصـ) بيان لوجه توريثها هـ هـ باعتبار ابقائها  
 موثره بجماع كونه في لا محرم الغرض فاسد وتعمام تقريره في الفتح وعن هذا قال في البروقد علم  
 من كلامهم أنه لا يجوز للزوج المريض التطلق لانه ملحق حقه بعباده الا اذا رضيت به اه قال  
 في التمر وفيه نظر لان الشارع حيث رد عليه قدسـ لم يكن آتيا بالإبادة لابطال لاجهية هـ  
 فتدبر اه وقد يقال لو لم يكن ذلك القصد محظورا لم يرد عليه الشارع كقتل المورث  
 استهجا لالاوته ثم رأيت في التاترخانية عن الملقط قال محمد اذا مرض الرجل وقد دخل بامرأته  
 أكرهه ان يطأها ولو كان قبل الدخول لا يكره اه (قوله الى غام عتتم) لان الميراث لا يبدل  
 أن يكون لنسب أو سبب وهو الزوجية والعنق والزوجية تنقطع بالبنوثة وهذا إشارة الى  
 خلاف ما لاك في قوله بارزها وان مات بعد تزوجها كما باني (قوله كما يحيى) أي في قول المصنف  
 ولو باشرت سبب القرعة وهي مريضة الخ ط (قوله بان أضناه مرض) أي لازمه حتى أشرف  
 على الموت مصباح (قوله يهجر به الخ) فلو قدر على إقامة مصالحه في البيت كالوضوء والقيام الى  
 الصلاة لا يكون فارا ونسره في الهداية بان يكون صاحب فراش وهو أن لا يقوم به وانجه كما  
 بهتاده الاصحاب وهذا أصح من الاول لان كونه ذا فراش يقتضي اعتباره الهجر عن مصالحه في  
 البيت فلو قدر عليها فيه لا يكون فارا وصحة في الفتح حيث قال فاما اذا أمكنه القيام بها في  
 البيت لافي خارجه فالصحيح أنه صحح اه أقول ومقتضى هـ هـ كما أنه لو كان مريضا مرضا  
 وفيا به منه الهـ لكان لحنثه لم يهجره عن مصالحه كما يكون في ابتداء المرض لا يكون فارا في نور  
 العين قال أبو الميث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضا مرض الموت بل الهـ بـ  
 لقلية لو الغالب من هـ هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان

• (باب طلاق المريض) •  
 عتونه لاصالته ويقال  
 له الاقاراه من ارثها  
 فبره عليه نصـ الى تمام  
 عدتها ولا يكون الفرار  
 منها كما يحيى (من غالب  
 حاله الهلاك بمرض أو غيره  
 بان أضناه مرض عجزه  
 عن إقامة مصالحه خارج  
 البيت)



يفق المصدر الشهيد ثم نقل عن صاحب المحيط أنه ذكر محمد في الأصل مسائل تدل على أن  
 الشرط خوف الهلاك غالباً لا كونه صاحب فراش اهـ و (أقوى غايته) (قوله هو الأصح) (ص)  
 الزباني وقيل من لا يصلي قائماً وقبل من لا يمشي وقبل من يزاد مرضه ط عن القصة إلى  
 (قوله كنهه لفقته الخ) ينبغي أن يكون المراد الهجز عن نحو ذلك من الاتيان إلى المسجد  
 أو الدكان لا إقامة المصالح القريبة في حق الكل إذ لو كان محمداً فبصرفه شاقة كالأمر كان مكارهاً  
 أو محالاً على ظهره أو دافاً أو نجاراً أو نحو ذلك مما لا يمكن إقامته مع أدنى مرض ويجوز عنه  
 مع قدرته على الخروج إلى المسجد أو إلى وق لا يكون مرضاً وإن كانت هذه مصالحة واللام  
 أن يكون عدم القدرة على الخروج إلى الدكان للبيوع والشراء مثلاً مرضاً وغير مرض بحسب  
 اختلاف المصالح فتأمل ثم هذا إنما يظهر أيضاً في حق من كان له قدرة على الخروج قبل المرض  
 أم لو كان غير قادر عليه قبل المرض أكبر أوله في رجله فلا يظهر فيه نفي اعتبار غلبته  
 الهلاك في حقه وهو ما مر عن أبي الليث ويغني عن إقامته لماعلمت من أنه كان يفق به الصدر  
 لشهيد وان كلام محمد يدل عليه ولا طارده فيمن كان عاجزاً قبل المرض وبقيده ان من الحق  
 بالمرض كن بارز رجلاً ونحوه غلبته غلبته الهلاك دون الهجز عن الخروج ولأن بعض  
 من يكون مضعفاً أو به استسقاء قبل غلبة المرض عليه قد يضر إقامته مع كونه أقرب  
 إلى الهلاك من مريض ضعف عن الخروج أصداً أو هزالاً لا وقد يوفق بين القولين بأنه  
 إن علم أن به مرضاً غالباً وهو يزاد إلى الموت فهو المعتبر وإن لم يعلم أنه مهلك يعتبر  
 الهجز عن الخروج للمصالح هـ إذا ما ظهر لي فإن قلت إن مرض الموت هو الذي يتصل به  
 الموت فما الفائدة تعريضة بما ذكر قلت فأنه أنه قد يطول سنة فاحكم كما يأتي فلا يسمى  
 مرض الموت وإن اتصل به الموت وأيضاً فقد عوت المريض بسبب آخر كالقتل فلا بد من حد  
 فاصل بين غلبته الهلاك (قوله قال في النهرو هو الظاهر) رد على قوله في الفتح أما المرأة فإن  
 لم يكن بالصمود إلى السطح فهي مريضة فانه يقتضي أن المخرجت عنه لا عمارونه كالطبخ  
 تكون مريضة مع أنه خلاف ما في المتن وغيره من اعتبار عدم قدرته على القيام بمصالح دينها  
 تأمل (قوله المرض) مبتدأ أو المعتبر منه والمضى خبره وقد علمت أن هذا القول مقابل الأصح  
 (قوله والمقصد) هو الذي لا ريب من دأبه في جسيده كان الداء أقدمه وعند الأطباء هو  
 الزمن وبعضهم يترقب وقال المقصد المتشبه الأعضاء والزمن الذي طال مرضه مغرب (قوله ولم  
 يقصد في الفرائض) استتار عما إذا تطاول ثم تغير حاله فانه إذا مات من ذلك التغيرية تبرئ منه  
 من الثالث كافي الخلاصة (قوله ثم مرضه) أي شين وحاموه ومرضه لشمس الأئمة الحلواني  
 وفي الهندية عن القرائني وفسر أصحابنا التطاول بالسنة فإذا بقي على هذه العلة سنة  
 فنصرفه بعدها كصرفه في حال صحته اهـ أي ما لم يتغير حاله كصحة (قوله وفي القنية  
 الخ) قال ح أخذنا تقدم عن الهندية أن هذا لا يخاف ما قبله لأن ازدياده إلى السنة  
 فقط اهـ ولا ينبغي ما فيه وفي الهندية أيضاً المقصد والمفاجع مادام يزاد ما به كالمريض فإن  
 صار قد عجز لم يزده كالعجز في الطلاق وغيره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ بوجه كان  
 يفق المصدر الشهيد ثم نقل عن صاحب المحيط أنه ذكر محمد في الأصل مسائل تدل على أن

هو الأصح كنهه لفقته عن  
 الاتيان إلى المسجد ويجز  
 السوي عن الاتيان إلى  
 دكانه وفي حقه أن تعجز  
 من مصالحها داخله كافي  
 البرزانية ومقاده إنما  
 لوة دلت على نحو الطبخ  
 دون صمود السطح لم تكن  
 مريضة قال في النهرو هو  
 الظاهر قلت وفي آخر  
 وصايا الجنبي المرضي المعتبر  
 المضى بالبيع أصلاته فاعدا  
 والمقصد والمفاجع والمفاجع  
 إذا تطاول ولم يقصد في  
 الفرائض كالعجز ثم مرضه  
 حد التطاول سنة انتهى وفي  
 القنية المفاجع والمفاجع  
 والمقصد مادام يزاد  
 كالمريض

قلت وحاصله أنه ان صار قد عجزا بان تطاول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح أمالومات حالة  
 الازدياد الواقع قبل التطاول أو بعده فهو مريض (قوله أو بارز رجلاً أقوى منه) بيان حكم  
 الصحيح الملقى بالمريض هنا وهو من كان غالب حاله الهلاك كافي النهاية وغيره أو الأولى أن يقال  
 من يخاف عليه الهلاك غالباً على أن غالباً متعلق بالخوف وإن لم يكن الواقع غلبة الهلاك فإن  
 في المبالغة لا يكون الهلاك غالباً إلا أن يبرز لمن علم أنه ليس من أقرانه بخلاف غلبة خوف  
 الهلاك كذا في البصر ومنه في الفتح ومقتضاه أن الأولى ترك التقيد بكونه أقوى منه ولذا لم  
 يقيد به في الكثر وغيره بناء على أن المعتبر غلبة خوف الهلاك لا غلبة الهلاك فإن من خرج عن  
 صف القتال وبارز رجلاً يغاب عليه خوف الهلاك وإن لم يكن الرجل أقوى منه ولا يغاب  
 عليه الهلاك إلا إذا علم أنه أقوى منه فاجرى عليه المصنف معنى على ما في النهاية من أن  
 المعتبر غلبة الهلاك وعليه جرى في النهرو قال ولذا قيد بعضهم المستلزم بما إذا علم أن البارز  
 ليس من أقرانه بل أقوى منه اهـ وبما قررناه علم أن ما في المتن مخالف لما اختاره في البصر  
 تبعاً لفتح فافهم وبو يد ما في الفتح ما ذكره في معراج الدراية من كتاب الوصايا الاختصاصات  
 الطائفة بالقتال وكل من منعه ما كافته للآخرى أو موهرة فهو في حكم مريض الموت وإن لم  
 يستطاع وأفلا اهـ فانه يدل على أن المكافاة تكون (قوله من قصاص أو رجيم) وكذا لو  
 قدمه ظالم لدية قهراً (قوله أو بقى على لوح من السفينة) يوهم أن انكسار السفينة  
 شرط لكونه فاروايس كذلك فقد قال في المبسوط فان تلاطمت الأمواج وخيف الغرق  
 فهو كالريض وكذا في البدائع وقيدته لا سيحواً بان يموت من ذلك الموج أمالومات ثم مات  
 لا ترث اهـ بصر قلت وهذا شرط في المبالغة وغيره أيضاً كما يأتي (قوله وبقي في فيه) أمالو  
 تركه فهو كالصحيح ما لم يجرحه جرح يخاف منه الهلاك غالباً كما يفهم مما مر (قوله فار  
 بالطلاق) أي هارب من تورينها من ماله بسبب الطلاق في هذه الحالة (قوله خبر من) أي  
 خبر من الموصولة في قوله من غالب حاله الهلاك الخ (قوله ولا يصح تبرعه الامن اثبات) أي  
 كوفقه ومحباته وتزوجهما كثر من مهر المثل واستقيم من هذا ان المرض في حق الوصية  
 والقرار لا يخالف ط والمراد بقوله تبرعه أي لا يجني فلولا رث لم يصح أصلاً (قوله فلولا بانها)  
 أي بواحدة أو أكثر لم يقل أو طلقها رجعياً كما قال في الكثر لما قال في النهرو عنه أدى أنه كان  
 ينبغي حذف الرجعي من هذا الباب لأنها قهرت ولو طلقها في العصة ما بقيت العدة بخلاف  
 البائن فانه لا ترثه إلا إذا كان في المرض وقد أحسن القدوري في اقتصاده على البائن ولم أر من  
 تبعه على هذا اهـ قال ط والطلاق ليس يقيد بكونه كذا لو أبانها بخيار بلوغه أو قبيله أمها  
 أو بنتها أو رده كافي البدائع وكأنه كفى به عن كل فرقة جاءت من قبله سوى اهـ لكن هذا  
 في قول الكثر طلقها أمافول المصنف أبانها لا يحتاج إلى دعوى الكتابة (قوله وهي من أهل  
 الميراث) أي من وقت الطلاق إلى وقت الموت كما سيوضحه الشارح (قوله علم بأهلها أم الخ)  
 هذا كما سيأتي متناوئاً وشار إلى أنه الأولى ذكره هنا (قوله فلولا كره) محتمل زفوله طاعاً أي  
 لو أكره على طلاقها البائن لا ترث وهذا لو كان أكره أو عيباً فلولا كان بهيماً أو عيباً بصراً  
 كافي الهندية من العناية ثم اعلم أنه ذكر في جامع الفصولين أنه لا رواية له هذه المسئلة في

(أو بارز رجلاً أقوى)  
 منه (أو قدم يفتل من  
 قصاص أو رجيم) أو بقى  
 على لوح من السفينة  
 أو افتقر سبع وبقى في  
 فيه (فار بالطلاق) خبر  
 من (ولا يصح تبرعه إلا  
 من الثبات فلولا بانها) وهي  
 من أهل الميراث علم بأهلها  
 أم لا كان أسات  
 أو اعتقت ولم يعلم (طاعاً)  
 بالرضاها فلولا كره



الكتب وذ كرفيع من المشايخ قولين الاول انهم ائروث لان الاكراه لا يؤثر في الطلاق بل يفسد  
 وقوع طلاق المكره والثاني انه ينبغي ان لا تروث لغيره اذ لو كره على قتل مورثه يرثه ولا يرثه  
 المكره اى بالكسر لو اراد ان لا يروث لولم يوجد منه القتل اه واستظهر الحق الاول لانه على حقها  
 في ارثه بمرضه ولم يوجد منه ما يطالبه الا اذا كانت هي التي اكرهته على الطلاق ويؤيده انه لو  
 جاءها ابنه مكرهه ورثت مع ان الفرقه ليست باختيارهما اه قلت الظاهر ترجيح الثاني  
 ولذا اخرج به الشارح في البصر لان ارث من ابائهم في مرضه لرد قصده عليه وهو وفاء من ارثها  
 ومع الاكراه لم يظهر مرضه فوارثه من الطلاق اه فلا تروث كما ان علة عدم ارث القاتل لمورثه  
 قصده بقتل الميراث فيرد قصده عليه واذا كان مكرها لم يظهر هذا القصد فيرثه مع ان القتل  
 محظور وعليه جفاف الطلاق فانه مع الاكراه غير محظور وقوله لو جاءها ابنه مكرهه ورثت  
 صوابه لم تروث كما ياتي التنبيه عليه فهو مؤيد لما قلنا (قوله او رضى) محتمل وقوله بلارضاه اى  
 كان خالعت وفي حكمه كل فرق وقت من قبلها كاختيار امرأه العنين نفسها فهناك ط  
 (قوله ولو كرهت على رضاها) اى على مغير رضاها كوالها الطلاق ولو قال على سواها  
 الطلاق كما قال غيره اسكان اولي ط (قوله او جاءها ابنه مكرهه) بحث اصحاب النهر وأقره  
 المحوى عليه ويخالفه ما في البصر من البدائع الفرقه لو وقت بتقبيـل ابن الزوج لا تروث  
 مطاوعة كانت او مكرهه اما الاول فلرضاها بابطال حقها واما الثاني فلم يوجد من الزوج  
 ابطال حقها المتعلق بالارث لوقوع الفرقه بـهـل غيره اه والجماع كالتقبيـل في حرمة  
 المصاهرة وليس لنا الاتباع النص ط قلت وفي جامع الفصولين ايضا جامعها ابن مريض  
 مكرهه لم تروثه الا ان امره الاب بذلك فيقتل فعـل الابن الى الاب في حق الفرقه فيصير فارا  
 اه ومثله في المذخبة معزى بالاصل وكذا في الولوالجية والهندية والراجح هنا كلام مصادم  
 لما نقول فهو غير مقبول (قوله بذلك الحال) بدل من قوله كذلك والمراد به حال غلبة الهلاك  
 من مرض ونحوه واستر به عما اذا طلق في العصة ثم مرض ومات وهي في العدة لا تروث منه  
 بجر اى الا اذا كان الطلاق رجعي فانه تروثه وكذا يرثها الوماث في العدة جامع الفصولين  
 وفيه قال في مرضه قد كنت أفتك في صحى او تزوجتك بلا نيهود او يتنازع قبل النكاح  
 او تزوجتك في العدة وانكرت المراء ذلك بانته وتروثه لا لوصفته (قوله فلو صح) الاولى  
 المحو لذلـك الحال اه ح اى ايمع ما لو عاد المبرأ الى الصف او اعيد المخرج للقتل الى الحبس  
 او سكن الموضع ثم مات فهو كما روى اذ يرى من مرضه كافي البدائع وعزاه الى الفتاوى  
 الهندية ويؤيد مطاوعة من الاستيعاب من التصريح بان لو سكن الموضع ثم مات لا تروث لكن  
 في الفتح ولو قرب لقتل فطلق ثم خلى عليه او حبس ثم قتل او طلق فهو كما روى تروثه لانه ظهر  
 قراره بذلك الطلاق ثم تروث مـوته فلا يـلـى بكونه بفسيره اه ومثله في معراج الدراية بدون  
 تعليل وتبعه في البصر والنهر وهو مشكل لانه يلزم عليه أن المريض لو صح ثم مات أن تروثه  
 اصدق التعليل المذكور عليه مع أنه خلاف ما أطبقوا عليه من اشتراطهم مـوته في ذلك الوجه  
 اى الوجه الذى هو حال غلبة الهلاك ولا شك أنه بعد ما خلى سبيله أو أعيد للحبس ثم مات لم يمت  
 في ذلك الوجه بل مات في غيره في حالة لا يفلح فيها الهلاك ولذا لو طلق وهو في الحبس قبل

أو رضى بت لم تروث ولو  
 اكرهت على رضاها  
 او جاءها ابنه مكرهه  
 ورثت (وهو كذلك) بذلك  
 الحال (ومات) فيه فلو صح  
 نية في عدها لم تروث

اخراجها للقتل لم يكن قارفا كدابة - ما عاده اليه نعم ما ذكر من التعليل انما يصح لو توفى ذلك  
 الوجه بسبب آخر كوت المريض بقتل وموت من اخرج للقتل باقرا سبب ونحوه والظاهر  
 أن في عبارة الفتح - طامن قلم الناصح والاصل في العبارة فهو كالرئيس اذ يرى بخلاف مـوته  
 بسبب غيره فان تروثه لانه ظهر قراره الخ فليتنا مل (قوله بذلك السبب) متعلق بقوله ومات  
 لكن زيادة الشارح قوله مـوته اقضت اعراجه بمرامه وما وموته مبتدأ مؤخر او لاحاجة الى  
 هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول لها في أنه مات قبل انقضاء  
 العدة مع اليقين فان ذلكت فلا ارث لها ولو تزوجت قبل مـوته ثم مات لم تنقض عدي لا يقبل  
 قوله او لو كانت أمة قد عتقت ومات الزوج فادعت العتق في حياته وادعت الورثة انه بعد  
 مـوته فالقول لهم ولا يـهـر قول المولى كما اذا ادعت أنها سلمت في حياته وماتت الورثة بعد  
 مـوته فالقول لهم وقامه في البصر من الخاتبة (قوله للمدخولة) اى المدخول به حقيقة  
 أعنى الموطوءة ايخرج المختلى به فانها وان وجبت عليها العدة لم تكن الارث كما مر في باب المهر  
 في الفرق بين الخلو والمدخول فاقاده ط فافهم (قوله لاهومتها) اى لو أبانم في مرضه فماتت  
 هي قبل انقضاء عدها لا يرث منها بخلاف ما لو طلقها رجعي كما ياتي (قوله وعند أحد الخ)  
 وعن مالك وان تزوجت بازواج وعند الشافعي لا تروث الختلة والمطلة الا ما فيه مـوت  
 لان النكاحات عندهم واجمع درمنق (قوله وكذا تروث طالبة رجعية) اى في مرضه كما هو  
 الموضوع واحتر زبال رجعية عما لو أبانها بامرها كما يـهـر (قوله او طلاق فقط) اى بان ماتت  
 له في مرضه طلاق فقط فماتت في العدة تروثه اذ صوابه تدافع فلا يبطل حقها في الارث  
 كقواها طلاق في رجعية فانها جامع الفصولين (قوله لان الرجعي لا يـهـر النكاح) اى قبل  
 انقضاء العدة اى لم تكن راضية باسقاط حقها باختلاف ما لو طلبت البائن (قوله حتى حل  
 وطوها) اى بدون تعديده - ذلك ان كان الوطء قبل المراجعة بالقول كان هو مراجعة  
 مكرهه (قوله ويتوارثان في العدة مطلقا) اى سواء كان طلاقها في عصة او مرضه برضاها  
 او بدونه كما في البدائع فاجمع ما ماتت وهي في العدة بـهـر الاخر بخلاف ما بعد العدة لانه زال  
 النكاح وقد عرفت ان قولها في أنه مات قبل انقضاء العدة يتبع هذا مسئلة هي واقعة  
 الفتوى سكت عنها ولم أرها صريحة في رجل طلق زوجته المريض طلاقا رجعيًا ماتت  
 بعد شهرين فادعى عدم انقضاء العدة ايرث منها وادعى ورثتها انقضاءها وهي لم تفر قبل مـوتها  
 بانقضائها ولم تبلغ من البأس فهل القول له اولهـم والذي يظهر لي أن القول للزوج لأن سبب  
 الارث وهو الزوجية كان متعلقا بالرجعي لا يـهـر فلا يـهـر ولا يـهـر بالاحتمال وهي لو ادعت قبل  
 مـوتها انقضائها في مدة فتمت له يكون القول لها لانه لا يعلم الا من جهة ما بخلاف ما لو ادعت  
 (قوله بخلاف البائن) فان فيه لا بد من استقرار الاحكام من وقت الطلاق الى وقت الموت كما  
 يـهـر كـهـر بيا (قوله وكذا تروث مبيئة الخ) اى من طلقها باتفاقه بـهـر الا ان كانت مطلقه  
 رجعية لا تروث كما يـهـر المصنف وكذا لو بان بتقبيـل ابن الزوج ولو مكرهه كما مر (قوله لحي  
 الحرمة بينوته) اى فكان الفراد منه (قوله ومن لا تروث) اى طلقه فتمهل ما اذا كان  
 القذف في العصة أو في المرض وقال محمدان كان القذف في العصة واللعان في المرض لم تروث نهر

(بذل السبب) مـوته  
 أو بغيره كان يقتل  
 المريض أو يـهـر بجهته  
 أخرى في العدة للمدخولة  
 (ورثه) منه لاهومتها  
 رضاه باسقاطه حقها وعند  
 أحد تروث بعد العدة طالم  
 تزوج باخر (وكذا)  
 تروث طالبة رجعية  
 او طلاق فقط (بائنات)  
 (او لانا) لان الرجعي  
 لا يـهـر النكاح حتى حل  
 وطوها ويتوارثان في  
 العدة مطلقا وتكفي أهلها  
 للارث وقت الموت بخلاف  
 البائن (وكذا) تروث مبيئة  
 قبلت أو طارعت (ابن  
 زوجها) لحي الحرمة  
 بينوته (ومن لا تروث)  
 مـوته



(قوله أو آلى منها مريضا) أراد به أن يكون مضي المدة في المرض أيضا بجر (قوله لما مر) أي من أن الفرقة جابت بسبب منه قال في الهداية وهذا ملحق بالتعلق بفعل لا بد منه أذهى مطاوعة إلى المصومة لدفع العار عنها (قوله وإن آلى في صحة الخ) وجهه عدم الارت فيما أن الإيلاق في معنى تعلق الطلاق بغيره أو بغيره أشهر خالية عن الوقاع ولا بد أن يكون التعلق والشرط في مرضه وهذا وإن تمكن من إبطاله بالي ملكه بضرر يلزمه وهو وجوب الكفارة عليه فلم يكن مة كذا بجر (قوله فقلت) أي في عدتها ككاس (قوله لأنه لا بد الخ) تعاميل للمثلة الثانية ط (قوله ولا بد في البائن الخ) تعاميل للمثلة الثالثة أي الردة تقطع أهلية الارت ط (قوله أول بطاقتها) أي لا فرق بين الطلاق الرجعي وعدم الطلاق أصلا (قوله فطارت) المطاوعة ليست بقيد لأول كانت مكرهة لا توث أيضا لأنه لم يوجد من الزوج إبطال حةها كافي البصر عن البدائع لكن لو أمره أبو بذلك ورثت كما قدمناه (قوله لحي الفرقة منها) أي فكانت راضية بما قاطعها (قوله أو بائنًا بامرهما) يصدق بما إذا سألته واحدة بآنسة فطاعة هاتلنا فقول في الجهر لم أر حكمه أي صريحًا ثم قال كايو جدي في بعض نسخ البحر وينبغي أن لا ميراثا لهما رضاها بالبائن اه (قوله عـلا باجازه) لانها في المبطلة للارت واعترضه في التمر بأن هذا لا يجدي نفعًا فيما إذا كان الطلاق في مرضه أدليل الرضا فيه قائم اه قلت فيه نظر لانها راضية بطلاق موقوف غير مبطلة لحقة ولا يلزم منه رضاها بما يبطله وعبارة جامع الفصولين واهيس هذا كطلاق قبواها اذ لم ترض به حل المبطلة اذ قولها طافت نفس لم يكن مبطلا بل يتوقف على اجازته فاذا أجاز في مرضه فكانت اشأ الطلاق فكان قارا اه فانهم (قوله واختلعت منه) قيده لأنه لو خلعها أجنبي من زوجها المريض فله الارت لومات في العدة لان المرض في هذا الطلاق فيصير الزوج قارا بجر عن جامع الفصولين قلت ومفاد التعليق أن الأجنبي لو خلعها من زوجها على مهرها وأجازت فله ثرت أيضا لان اجازتها حاصلة بعد البيونة فلم تؤثر فيما بل اثرت في سقوط مهرها فقد ثبتت القرار قبل الاجازة فلا يرتفع به فلا يصح أن يقال ان الارت لان داهي الرضا قائم لان المعتبر قيامه قبل البيونة لا بعده فانهم (قوله ولو يلوغ الخ) أفاد أنه غير مضرورة على اختياره بتفويض الطلاق لا يقال ان الفرقة في خيار البلوغ تتوقف على فسخ القاضي فلم تكن بينهما فصار كالو ابانت نفسها فاجازة الزوج لان فسخ القاضي موقوف على طلبه اذ لك منه فصار كطلب البائن من زوجها واذ لك رضاها فاعاظهر في (قوله لرضاها) أي لان الفرقة وقعت باختارها لانها تقدر على الصبر عليه بدائع (قوله محصورا بجبر) عبارته في الدر المنثور في حسن وكذا عبارة غيره والمحصرون ان كان بمعنى المنع ويشمل الحبس والحسن لكن مثله الحبس ذكرها بعد وقوله أو في صف القتال احتراز عما إذا خرج عن الصف للمبارزة فانه يكون قارا كما مر وكذا لو التحم القتال واختلط الصفان كما قدمناه عن المسراج انما لم يكن قارا هنا لما قالوا من أن الحصن لا يقع باسم العدو وكذا المنعة أي بمنع من القتالين قال في النهر واطلاقه فيه بد أنه لا فرق بين أن تكون فئة قليلة بالنسبة إلى الأخرى أو لا ولم أره اه قلت الظاهر أنه مادام في الصف لا فرق أطول واختلطوا فافقه دعت كما قدمناه عن المسراج أنه في حكم المرض الا اذا

أو آلى منها مريضا كذلك  
أي ترتملها (وان آلى  
في صحة وبائن به) بالابلا  
(في مرضه أو بائنًا في  
مرضه مع فجات أو بائنًا  
فارتدت فاسات) فجات  
(لا) ثرت لأنه لا بد أن يكون  
المرض الذي طلقه إليه  
مرض الموت فاذا صح  
تبين أنه لم يكن مرض  
الموت ولا بد في البائن ان  
تستقر اهيتها الارت من  
وقت الطلاق الى وقت  
الموت حتى لو كانت كناية  
او عـلوقه وقت الطلاق  
ثم استلوا هفت لم تثر  
(كما لا تثر) لو طلقها  
رجعها) أول بطاقتها  
(فطاعت) أو قبلت (ابنه)  
لحي الفرقة منها (أو بائنًا  
بامرهما) قيده لأنه لو  
ابانت نفسها فاجازة ورثت  
عـلا باجازه قنينة  
(أو اختلعت منه  
أو اختارت نفسها) ولو  
يلوغيه وتنو وجب وعدة  
لم تثر لرضاها (ولو) كان  
الزوج (محصورا) بجبر  
(أو في صف القتال)

كانت احدها غالبة (تبيينه) مثل من في الصف من كان واكب سفينة قبل خوف الغرق  
أو نزل به بـعة أو مخيف من دور بجر (قوله ومثله حال فشتوا الطاعون) نقل في الفتح عن  
الشافعية أنه في حكم المرض وقال ولم أره لم يشيخنا اه وقواعد الحنفية تقتضي أنه كالصحيح  
قال الحافظ عـلوقه في كتابه بطل الماء وهو الذي ذكره في جملة من علمهم موفى  
الاشـياء غايته أن يكون كمن في صف القتال فلا يكون قارا اه وهو الصحيح عـلوقه كافي  
الدر المنثور قال في اشترى لالية وليس عـلوقه لا لا عالة بين من هو مع قوم يذفون عنه في  
الصف وبين من هو مع قوم عـلوقه ليس له ايس لهم قوة الدفع عن احد حال فشتوا الطاعون اه  
قلت اذا دخل الطاعون محلة أو دارا يغلب على أهلها خوف الهلاك كافي حال انصاف القتال  
بخلاف المحلة أو الدار التي لم يدخلها فبني الجري على هذا التفصيل لمساكنات من أن العبرة  
بغلبة خوف الهلاك ثم لا يخفى أن هذا كله فيمن لم يطعن (قوله أو محروما) عطف على مستكنا  
وقوله أو محبوسا عطف على قائما ولا يصح عطف محبوسا على قائما لأنه يلزم عليه ان تثر منه  
وان لم يقيم بمصالحه خارج البيت لان العطف يقتضي المغايرة والحاصل أن المحبوس اذا كان  
يقدر على القيام بمصالحه لا يكون مريضا ولا فهو مريض كما يعلم من عبارة المتن وأما ما في  
الدراية من التصريح بان المحبوس مريض فهو محمول على ما إذا جهر عن القيام بمصالحه فلا  
يخالف ما في المتن وأما ما في التمر من دعوى المغايرة والتوفيق فمحمل ما في الدراية على ما اذا  
جاءت فوبة الحى فقيده نظرا لانها اذا جابت فوبتها ولم يجز عن القيام بمصالحه لم يكن مريضا  
بغيره الحامل التي يأخذها الطلق ثم يمكن كفايا في قر بيا (قوله أهلية السلامة) لان الحصن لدفع  
العدو وقد يقتل من السبعة والحبس نوع من الحبس ط عن الهداية (قوله وهو الطلق)  
اختلاف في تنـصير الطلاق قبل الوجع الذي لا يفسد كمن حتى غوت أو تدوقيل وانـمكن لان  
الوجع بـمكن تارة ويهيج أخرى وأول أرجـه بجر عن المجنبي (قوله اذا علق المريض)  
أي من كان مريضا عند التعلق والشرط او عند أحدهما احتراز عما إذا كان محبوسا عند  
كل من التعلق والشرط فليس من مـود المـثـل فانه عـلوقه (قوله البائن) قيده لان حكم  
القرار لا يثبت إلا به بجر لان الرجعي لا فرار فيه ولو تجز في المرض بدون رضاها ككاس (قوله  
بفعل أجنبي) سواء كان له من بدأم لا بجر والمراد بالـفعل ما به التـرك كافي لإيضاح  
الاصـلاح ط (قوله اد غير الزوجين) دفع به ما يترحم من ارادة حقيقة الأجنبي وهو  
من لا قرابة له ط (قوله أو بجبر) المراد به التعلق بامر مـدارى أي ما لا يصح فيه لا بعد  
رجوعه من التعلق لان المضاف في معنى الشرط من حيث ان الحكم يتوقف عليه كما حققه  
في البحر من باب التعلق فانهم (قوله بفعل نفسه) أي سواء كان له منه بدأولا (قوله أو الشرط  
فقط) أي العلق عليه كدخول الدار مثلا في ان دخالت الدار (قوله كـل وكلام أبو بن) اف  
ونشر مرتب وكلام أبو بن كل ذي رحم محرم كافي المحوى عن الجرحى ط ومثله الصوم  
والصلاة وقضاء الدين وما تيفأه نهر وفي التاترخائية لوعده على الخروج الى منزل والدخا  
نخر جت تثر لانها محال لا بداهة اه وينبغي تقييده بما ذكره جت على وجه ليس له منعها  
منه (قوله أو الشرط فيه فقط) فيه خلاف محمد فنده اذا كان التعلق في الصحة فلا ميراث

مطلب  
حال فشتوا الطاعون هل  
للصحيح حكم المريض

ومثله حال فشتوا الطاعون  
اشياء (أو قائما بمصالحه  
خارج البيت مستكنا)  
مـن ألم (أو محبوسا  
أو محبوسا بقصاص  
أو جرح لا) تثر لقلبة  
السلامة (والحاصل  
لا تكون قارة إلا بئسها  
بالفاحش) وهو الطلق لانها  
حينئذ كالمرضة وعنده  
مالا اذا تم لها ستة اشهر  
(اذا علق) المريض  
اطلاقها) البائن (بفعل  
أجنبي) أي غير الزوجين  
ولو ولد هامة (أو بجبر)  
الوقت و) الحال أن  
(التعليق والشرط في  
مرضه أو) علق طلاقها  
(بفعل نفسه) وهو علق  
المرض أو الشرط فقط  
فيه (أو علق بفعلها ولا بد  
لها منه) طبعها أو شرعا  
كل وكلام أبو بن (وهـ)  
في المرض أو الشرط) فيه  
فقط



أما مطلقا قال في البصر وهو قول محمد بن وهب في النهر تصحبه عن نحر الاسلام (قوله  
ورثت اقراره) أما إذا كان التعليق بقوله هل اجنبي أو بجي الوقت ووجد في المرض فلا  
القسمة الى اقراره قد تحققت بمباشرة التعليق في حال تعاقب حقه بما لا خلاف لو كان الموقوف  
المرض الشرط فقط لم يثرب عندنا خلافا لغيره وما إذا كان بفعل نفسه وكان في المرض أو الشرط  
فيه فقط فلا نه قصد ابطال حقه بالتعليق والشرط أو بالشرط وحده واضطراره لا يبطل حق  
غيره كاتلاف مال الغير بحالة الاضطرار أو ما إذا كان بفعله الذي لا بد له من مرضه وكان الشرط  
في المرض فلا نه مضارة في المباشرة بخلاف الهلاك في النجاسة أو في العقبى نهر مخلصا (قوله  
ومنه) أي من اقراره ومن قسم التعليق بفعله نفسه وانما ورثته لانه وجد الشرط وهو  
عدم التعليق أو عدم التزوج فيه لـ موته وهو وقت مرضه فكان فاراد ان كان التعليق في  
العقبى وانما لم يرث المرضاء باق حقه حيث نحر الشرط الى موته وذكر في البدائع أيضا  
انه لو قال ان لم أت البصر فقلت طالق لانا فلما يات احق مات ورثته فلما قلنا أما إذا مات في  
يرثها لانها ماتت وهي زوجته لـ عدم شرط الوقوع بخوار ان ياتي بالبصر بعد موته اهـ أي  
ببطلان طليعهها وتزوجها عليه فانه لا يمكن بعد موته (تنبيه) في تبيين الشارح الطلاق  
بكونه ثلاثا غير لازم في مثله موته لانه لو كان رجعا بحكمه بالوقوع في آخر جزء من اجزاء  
حياته وهو الجزء الذي بعده الموت يكون لو وقع به باثنا لعدم إمكان العودة كمن يدخل بها  
كثافة منها عن الفسخ في باب الصريح عند قوله ان لم اطلقك فانت طالق (قوله أو التعليق فقط)  
أي التعليق بفعل اجنبي أو بجي الوقت كأي الجبر وهو المفهوم من المتن فيما صرحنا بتعليق هنا  
لا يجعل على عومه حتى يشمل فعله نفسه لان التعليق به إذا وجد في العقبى فقط أي ووجد  
الشرط في المرض ورثته منه وهو قد صرح به المتن فلا يبعد دخوله في العقبى موم كذا يحفظ  
الشامخي فافهم (قوله أو بفعله أو اقراره) أي مطلقا سواء كان التعليق والشرط  
في المرض أو اقراره أو لا قال في التبيين وفي غيرها أي في غيره من هذه الصور التي ذكرناها  
لا يثرب وهو ما إذا كان التعليق والشرط في العقبى في الوجه كاه أو كان التعليق في العقبى فيها  
إذا علقه بفعل اجنبي أو بجي الوقت أو كيفما كان إذا علقه بفعله الذي اقراره فافهم  
لا يثرب في هذه الصور كلها اهـ ح (قوله وحاصله ما عثر) يمكن بسطها الى غائية  
وعشرين لانه إذا علقه على فعله أو فعلها أو فعل اجنبي فالفعل امامه بد أو لافه ستة  
تضرب في أوجه الشرط والتعليق الاربعه فتبلغ أربعة وعشرين وفي الثانية على الوقت  
أربع موقوفات تبلغ ثمانية وعشرين لكن في فعله أو فعله الاجنبي لا فرق بين ما منه بد أو  
ببطلان فعلها كما علمت ثم لا يخفى أن كور كل من التعليق والشرط في العقبى لا يدخل في طلاق  
المرض ولذا لم يذكر في البصر فانا بساطة وتكون الصور إحدى وعشرين (قوله  
أو اقراره) بالتعقيب أو رفع مطلقا أي ان أي أو اقراره في أحد المذكورين بأن يكون  
التعليق في العقبى والشرط في المرض أو بالعكس (قوله قالوا ان يات) أما إذا كان هذا  
التعليق في المرض ورثته في جميع الصور لانه من التعليق بفعل اجنبي وفعله وقد تقدم ما يدل  
عليه من الصور السابقة ط (قوله والذوق لا يخفى) قال في الجبر وحاصله أن الطلاق في

(ورثت) اقراره ومنه طاق  
البدائع ان لم اطلقك أو  
ان لم أتزوج عليك فانت  
طالق ثلاثا لم يفعل حتى  
مات ورثته ولو ماتت هي  
لم يرثها (وفي غير هذا) ثرب  
وهو ما إذا كان في العقبى  
أو التعليق فقط أو بفعله  
ولها منه بد وحاصله ستة  
عشر لان التعليق امامه  
وقت أو بفعل اجنبي أو  
بفعله أو بفعله أو كل وجه  
على أربعة لان التعليق  
والشرط امامي العقبى  
أو المرض أو اقراره أو قد  
ع (حكمه) (قالوا في)  
فانت طالق ثلاثا (أو ثلاث)  
فانت طالق ثلاثا مرض  
قضاء الزوج والاجنبي  
الطلاق وما وشاء الزوج  
ثم الاجنبي ثم مات الزوج  
لا يثرب وان شاء الاجنبي  
أولا ثم الزوج ورثت  
كذا في الغائية والفرق  
لا يخفى ان عيشة الاجنبي  
أو لاصار الطلاق مطلقا  
على فعله فقط (ثم ادقنا)  
أي المرض مرض الموت  
والزوجة (على ثلاث في  
العقبى)

على مشيتم ما فإذا شاء أمه لم يكن الزوج تمام العقبى فلا يكون فالأخلاف ما إذا تأخرت مشيتم  
لزوج لانه حينئذ عت العقبى اهـ أي فيكون من التعليق بفعله فيكون فيه كون الشرط  
نقط في المرض بخلاف الوجهين الاولين فافهم ما من قبيل التعليق بفعله الاجنبي فلا بد فيه من  
كون التعليق والشرط في المرض والمرض أن التعليق في العقبى (قوله وعلى مضي العدة)  
فدعيه لانه خلاف الصاحبين حيث قالوا يجوز اقراره وصيته لانه قضاء العقبى باثنا العدة  
كافي التبيين فيه مضمونه أنه لو تصادق على الثلاث في العقبى ولم يتصادق على قضاء العدة  
يكون لها الأقل أمّا ما اهـ ح (قوله فله الأقل منه) ومن الميراث من في الموضوعين بيان  
الأقل والواو بمعنى أو صلة الأقل محذوفة تقديرها من الآخر والمعنى فله المرضي به الذي  
هو أقل من الميراث أو الميراث الذي هو أقل من المرضي به ولا يجوز أن تكون الواو بالجمع إذ  
يصير المعنى حينئذ فله الميراث والموصى به للذان هما الأقل وهو فافهم كذا لا يجوز أن تكون  
في الموضوعين صلة الأقل سواء كانت الواو بالجمع أو بمعنى أو اذ يصير المعنى على الأقل فله الأقل  
من كل واحد منهما ما وعلى الثاني فله الأقل من أحدهما وكلاهما فافهم اهـ ح أي لانه يصير  
لأقل شيئا خارجا عن الميراث والموصى به مع أن المراد بالأقل واحد منهما هو أقل من الآخر  
(قوله للثمة) أي ثمة موضة الزوجين على اقراره بالفرقة وانقضاء العدة له عليه الزوج  
زيادة على ميراثه أو هذه الثمة في الزيادة فقط فرددنا ما لا يجوز اقراره والوصية لانه  
صارت اجنبية عنه لعدم العدة بدله لـ قبول شهادته لها وادفع زكاته لها وتزوجها بالآخر  
والجواب انه لا موضة عادة في حق الزكاة والشهادة والتزوج فلا تممة بغير مخلص من  
الهداية وشروطها (قوله وتعتد من وقت اقراره الخ) كذا ذكر في الهداية والغائية في باب  
العدة أن الفتوى عليه وحيدة فلا يثبت ثبوت من هذه الاحكام المذكورة آنفا ولا تزوجه  
بأخيه أو أربع سواها وهو خلاف ما صرحوا به هنا وبه اندفع ما في غاية المروءة من انه يفتي  
بحكم الحلال فان كان جرى بينهما موضة وموتت مصة في مرضه فهو دليل عدم  
الموضة فلا تممة ولا فلا تصح للثمة بغير مخلصا وأقره في النهر وحاصله أن ما قرره هنا  
من قبول شهادته لها وفقره من الاحكام يقتضي أن ابتداء العدة يستند الى وقت الطلاق  
وما صحه في باب العدة من وجوبه من وقت اقراره يقتضي انتفاء هذه الاحكام أقول  
لا يخفى أن العدة انما تجب من وقت الطلاق وإذا أقر الزوجان بفسخ صداقهما فماتت فيه  
ولذا صرحوا بأنه لا تجب لها نفقة ولا سكنى على ابنته باله والشهادة ونحوها مما صلا لثمة  
فيما إذا لمواضعة عادة فيها كذا تقدم بخلاف الوصية بما زاد على قدر الميراث فلم يصدق في حقها  
عند أبي حنيفة وقد رآنا العدة لم تنقض لابطال الزيادة لانه موضع ثمة فليس المراد عدم  
انقضاء العدة في سائر الاحكام بل في موضع الثمة فقط وبه علم أن كلامنا القول باعتبارها  
من وقت الطلاق والقول باعتبارها من وقت الاقرار ليس على عومه ولذا قال في دفع القدر  
في باب العدة ان فتوى المتأخرين أي بوجوبه من وقت الاقرار مخالفة للثمة الاربعه  
وجوه راصية والتابعين حيث كانت مخالفة لثمة فافهم لثمة فينبغي ان يعرى به محالها والناس  
الذين هم مظانها ولهذا قيل لا مقام العقبى بحمل كلام محمد في الموطأ من أن ابتداء العدة

(و) على مضي العدة ثم اقرار  
أهـ (ب) أو (ب) أو (ب) أو (ب)  
أهـ (ب) أو (ب) أو (ب) أو (ب)  
أي عا أقدر أو أوصى  
(ومن الميراث) لانه  
وتعتد من وقت اقراره به  
يقضى ولو مات



من وقت الطلاق على ما اذا كانا منفردين من الوقت الذي استدلنا للاقائه اما اذا كانا  
 مجتمعين فلا يذهب في كلامهم اظاهره لاقصدان في الابداد قال في البحر هناك وهو ظاهر  
 التوفيق اه اي بين كلام المتقدمين والتأخيرين وبه يظهر صحة ما قاله المحرر وبجي من ان  
 ينبغي تحكيم الحال لكن ما قاله من ان الخصومة وتزك الخصومة دليل عدم الموضوعة رده في  
 الفتح بانه غير ظاهر لان وصيته اهايا اكثر من الميراث ظاهرة في ان تلك الخصومة حيلة ليست على  
 صحتها اه نعم ما ذكره الامام السعدي من التفريق ظاهر في عدم الموضوعة لتصح وصيته  
 لهما وتزوجه اختموا ورعاواها والله سبحانه اعلم (تنبيه) اعلم ان ما تأخذ به في  
 الميراث فلو تولى من التركة قبل القسمة كل على الكيل ولو طلبت اخذ الداراهم والتركه  
 عن رضى لم يكن اها ذلك وشبهه بالدين حتى كان لورثته ان يعطوها من غير التركة واخذها  
 بزعمها ان ما تأخذ به دين كذا افاده في فتح القدير والبحر وغيرهما (قوله به دمهضه) اي  
 مضى المدة من وقت الاقرار (قوله فلما جيع ما افرا ووصى) لانها صارت اجنبية  
 فانتقلت التهمة ومقتضاها ان ما تأخذ به يبق له شبه بالميراث اصل الا ياتي فيه ما مر آتيا لانها  
 قبل مضى المدة لم توطئ الزائد على الميراث للتهمة فكان ما تأخذ به انظار الورثة ووصية نظرا  
 لضعفها فاعتبر فيه الشبهان وبعد مضى المدة لم تبق التهمة فاذا استعقت جميع ما افرا ووصى  
 به وتضمن كونه دين الوصية فبوجه علم ان من ذكر الشبهين هما تبا الظاهر عبارة النور لم يصب  
 فافهم (قوله ولو لم يكن مرض موته) الباعث في اي ولو لم يكن هذا المتصادق في مرض موته  
 بان صح منه او كان غير مريض ام لا نعم مات في عتق صح اقراره ووصيته لعدم التهمة (قوله  
 ولو كذبته) محتمل قوله تصادقا ط (قوله يصح اقراره) اي ولا وصيته معاه له انه ابرأها  
 انهم اربعة وهي وارثه ولا وصية له الوارث ولا اقراره ط وينبغي تنبيهه بما اذا مات في  
 مرضه قبل مضى عتقه من وقت الاقرار لانه لما اقر بطلاقها اثباتا بانته عن اقراره  
 وان كذبته وصار قارا فاذا صح من مرضه ثم مات في المدة ولم يصح ومات بعد المدة لم تثر  
 منه فتصح وصيته واقراره اها بالمال وليس تكذيبه في الطلاق السابق رضاء بالطلاق الواقع  
 الا ان كذا لا ينبغي هذا ما ظهر في (قوله لا لو بعده) أقول هذا انما يظهر لو ادعت ان الایة  
 كانت في الصحة لان دعواها تقتضي اعترافه بانها لا تثر منه لكونه غير قار املوا دعت  
 ان الایة كانت في ذلك المرض الذي مات فيه فلا لانها ادعت عليه طلاقا تثر منه غير انما  
 لما زعمت انها بانته منه وجب عليها جارة وقتها فاذا ادعت عليه ذلك الواجب لا يلزم منه ان  
 تكون راضية بطلاقها كذا لا ينبغي فيجب ان تثر واه امرت على دعواها اوصيه فقه قبل  
 موته او بعده فكما لو اقرها بما ادعت عليه ولم ارض تعرض لذلك وكانهم سكتوا عنه  
 اظهروه فافهم (قوله كن طلقت الخ) جعل حكم المدة الاولى من جهل هذه لانه لا خلاف  
 فيها بخلاف الاولى كما علمت (قوله بامرهما) الاولى برضاءها ليشمل اختيارها لنفسها في  
 التفويض افاده المحرر عن البرجندى ط (قوله فان الاقل) اي مما اقر او وصى  
 به ومن الاثر وهذا الصريح بوجه الشبه المناديا بكاف (قوله قال صح) قد به لكونه قارا  
 بالبيان املوا كان مريضاً يكون قارا بذلك القول لا ينفس البيان فافهم (قوله احدا كالماتق)

بهم دمهضه انفلها جيع  
 ما اقر او وصى عادية ولو  
 لم يكن مريض موته صح  
 اقراره ووصيته ولو كذبته  
 لم يصح اقراره شرح الجمع  
 وفي الفصول ادعت عليه  
 مريضاً انه اباها لا يحد  
 وحاشا القاضي لحاف ثم  
 صدقته ومات تثره لو صدقته  
 قبل موته لا لو به دمه  
 (كن طلقت ثلاثا مريضاً  
 في مرضه ثم اوصى لها او  
 اقر) فان لها الاقل (قال  
 صح لا مريضاً احدا كما  
 طالق ثم بين) الطلاق (في  
 مرضه) الذي مات فيه  
 (في ادمه ما صار قارا  
 بالبيان

اي ثلاثا كما في عبارة الفتح عن السكافي وهو المراد لان الكلام فيما يكون به قارا ولا فرار  
 الرجعي (قوله تثر منه) لانه بين الطلاق بعد تعلق حقها بما له فغير عليه قصده كذا انما جعل  
 انشاء في حق الارث للمدة ولو مات احدها ما قبله ثم ماتت نسيبت الاخرى ولم تثر لانه بيان  
 حكمي فانتقلت التهمة عنه وتعلم في الفتح قلت وما ذكر من انه يصير قارا به هذا البيان مؤيد  
 للقول بان البيان في الطلاق الميراث يقع للاقائه مع ما بشرط البيان معنى اي بنقله من  
 الحال لوقوع الطلاق عنه البيان فيقع عنه البيان بالكلام السابق اما على القول بانه يقع  
 الحال في واحدة غير عين والبيان تعيين لمن وقع عليه الطلاق فينبغي ان لا يصير قارا لان الوقوع  
 يكون في حال صحته كذا في البدائع ونجم الكلام على ذلك مبسوط فيه (قوله لو حلف صحها)  
 اي بان علق على فعل غيره كان قال ان دخل زيد داره احدا كالماتق ثلاثا مملوءا على فعله  
 صار قارا با لعل في مرضه لا ينفس البيان فافهم (قوله صار قارا) يظهر ان وجهه بما ذكرناه  
 انما عن البدائع (قوله ولا يشترط علمه الخ) حاشا له ان اهلية الزوجية شرط في كونه  
 قارا فاذا كانت امة او كناية فابان في مرضه لم تثر ادم اهلية الذات لكن لو كانت اعتقت  
 او است وهو غير عالم فابان في مرضه صار قارا وثرته تصح في الشرط وقت الایة (قوله بعد غد)  
 ام لو قال اها ايضا انت طالق ثلاثا غدا يقع الطلاق والعناق معا ولا ميراث لها ولو قال اذا  
 اعتقت فانت طالق ثلاثا كان قارا كذا في الظهيرية اي لان المعلق يعقب المعلق عليه فيتمتع  
 شرط اقراره قبل وقوع الطلاق بخلاف ما قبله فان المضافين الى القدر وقعا معا (قوله والا يدم  
 لا تثر) لانه وقت التعليق لم يقصد ابطال حقه ما حيث لم يعلم وان صارت اهل قبل نزول الطلاق  
 ولم تكن حرة وقت التعليق لان عتقه ما يضاف بخلاف ما اذا كانت حرة وقتها ولم يعلم به لانه  
 امر حكمي فلا يشترط العلم به كذا في البحر والظاهر ان يقال لانه امر ثابت فامل (تنبيه) ه  
 مقتضى قول المصنف ان كان قارا انه يقع عليه ثلاث طلاقات والا تكن رضاء لانها صارت حرة  
 ولا فرار في الرجعي فافهم وبشكل عليه ما مر قبيل الفاظ الشرط من باب التعليق ايه لو قال  
 لزوجه الامانة دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فاعتقت فدخلت رضاء بها او ومقتضاها  
 ان يقع هنا طاقنتان ولا يكون قارا وقد يجب اخذ ما قالوا في الفرق بين الاضافة والتعليق  
 ان المضاف ينفقه سيال الحال بخلاف المعلق حتى لو قال انت حرة الم يملك بيعة اليوم ويملكه  
 اذا قال اذا جاء غدا كذا في طلاق الاشياء والنظر في سبب التمسك بما قال لانه انت حرة غدا انعقد  
 سبب الحال فاذا قال الزوج انت طالق ثلاثا بعد غدا انعقد سبب الطلاق بعد تحقق سبب الحرية  
 فتطابق ثلاثا بخلاف سببه التعلق فانه وقت التعليق لا يملك اكثر من طلقين ولم ينفق سبب  
 الحرية وقتها فلا يقع اكثر مما يجب هذا غاية ما ظهر في قتاله (قوله ولو علقه) اي الطلاق الباطن  
 بصحة ما هو مكان التعلق والشرط في المرض لانه تعليق بقوله اجنبي ط (قوله او بمرضه)  
 كونه ان مرضه فانت طالق ثلاثا يكون قارا لانه جعل شرط الحنف المرض مطلقا والمرض  
 المطلق هو صاحب الفراش الذي كان الموت غالبا فيه وهذا مرض الموت كذا في الوالدية ونقل  
 في البصر تصحبه من الغلبة قلت ومقتضاها انه لو مرض قبله ثم صح منه لم يطلاق لعله المرض على  
 الطلاق اي الكامل منه وهو الذي يتصل به الموت فليس المراد مطلق مرض بل المراد مرض

تثر منه (كافي ومفاده  
 انه لو حلف صحها وحلفت  
 مريضاً فبنيته في احدهما  
 صار قارا ولم ابره نهر  
 (ولا يشترط علمه) اي  
 الزوج (بهايتها) اي المرأة  
 لاميراث (الموطأ) اي اثباتا  
 في مرضه وقد كان سببها  
 اعتقها قبله (او كانت  
 كناية فاحات) (ولم يدم به  
 كالماتق) تثره ظهيرية  
 (بخلاف ما لو قال لا تشه  
 انت حرة غدا وقال الزوج  
 انت طالق ثلاثا بعد غدا  
 ان ع لم يكلام المولى كان  
 قارا والا يدم (لا) تثر  
 خفية ولو علقه بعتقها  
 او بمرضه



حال مرضه قادر على مزله  
 كان قاراً (ولو بانسرت)  
 المرأة (بسبب العرقه وهي)  
 أي وإحال أنها (مريضة)  
 وماتت قبل انقضاء العدة  
 وورثها (الزوج) (كما إذا)  
 وقعت العرقه) ينقسم  
 باختبارها فله في خيار  
 البلوغ والعنف أو بتقبلها  
 أو مطاوعها (ابن زوجها)  
 وهي مريضة لأنها من  
 قبلها ولذا لم يكن طلاقاً  
 (بمخلاف وقوع العرقه)  
 ينقسم (بالحب والعنف)  
 والعنف فانه لا يرثها  
 (على) ما في الثانية والفتح  
 من الخامس وجزم به في  
 الكافي قال في الجهر فكان  
 هو (المذهب) لأنها طلاق  
 فكانت مضافة إليه (وقيل)  
 فانه الزبلي (هو كالاول)  
 فيرثها (ولو ارتدت ثم ماتت)  
 أو لمقتبداً الحرب فان  
 كانت الردة في المرض وورثها  
 زوجها (مضافاً) (والا)  
 بان ارتدت في الصحة (لا)  
 يرثها بخلاف رده فانها  
 في معنى مرض موتته فترثه  
 سلفاً ولو ارتد معها فان  
 أسلمت هي وورثته والا لا يرث  
 (قال آخر امرأة تزوجها)  
 طالق إذا فسخ امرأة  
 ثم احسن ثم مات (الزوج)

المرتد وان كان الذي مات مرتداً هو الزوج ورثته المسلم وان كانت في الصحة لم ترث كذا في الثانية (هـ) (قوله)  
 طلق (الآخرى) زاد الشارح ثلاثاً بما لا يدور لصلاح عبارة الماتين لأن قوله عند التزوج منتهى  
 بقوله طلق وعلى ما في المتن من قوله مات وايسر المعنى عليه وقوله ولا يصير قاراً الوافيه  
 من الشرع لم يطف على طلق وأدلم بصرف قاراً لا يرث نفسه فان كان دخل بها فلهامه ورثته  
 فانه بالدخول بشبهة والنصف بالطلاق قبل الدخول وعدته بالخيار بلا حداد زبلي من  
 باب المين بالطلاق والعنف (قوله خلافاً هـ) فمعه ما يقع منه الموت لانه الوقت الذي  
 فمقتضى فيه الاخرية وبصير قاراً فترثه ولهامه ورثته ما لا يرث من عدة الطلاق  
 والوفاء وان كان الطلاق رجعي فلهامه عدة الوفاة والا حداد فانه الزبلي (قوله لان الموت  
 معرف الخ) هـ اقول الامام أي يعرف أن هذه المرأة آخر امرأة (قوله وانصافه) أي التزوج  
 من وقت الشرط وهو التزوج ط (قوله فمقتضى هـ) أي إلى وقت التزوج كالموت في الطلاق  
 بصير قاراً لم يثبت برؤية الدم لاحتمال الانقطاع فإذا استمر ثلاثاً ظهر أنه وقع من أوطاه زبلي  
 ومقتضى هذا أنه لو كان وقت التزوج مريضاً أن يصير قاراً فترثه (قوله لم ترث الخ) يسانه أن  
 عدته الاولى قد بطلت بالتزوج فبطل أثرها الثابت لها بسبب الابانة في مرضه لانه انما ترث  
 مادامت في العدة وقد زالت ووجب عليها عدة ميسرة قبله بالطلاق الثاني كما يأتي في العدة أن  
 من طلق معتدته قبل الوطء يجب عليها عدة ميسرة قبله ولا يمكن أن ترث بعد الطلاق الثاني لان  
 شرط وقوعه التزوج وقد حصل بغيرها فان كانت راضية بوقوع الثلاث وهذا عندهم واحد  
 بقول ترمذ لان ما يقيم العدة الاولى فقط في حكم اقراء بالطلاق الاول ابقاء عدته وحتى  
 (قوله كذب الورد الخ) أي لو ادعت أنه أبان في مرض موتته وأنه مات وهي في العدة وقالت  
 لورثة بل في الصحة فالقول لها يجب لها لا كرهاً فوطء الارث لانها تقر بما لا يبعد قط  
 الميراث (قوله فالمشاكل من متاع البيت) هو ما يصح للمرجع والمرأة أما ما يصح لاحدهما  
 فالقول لكل فيما يصح له وفي المسئلة نفسه بل يبقى أن شاء الله تعالى في باب النكاح من كتاب  
 الدعوى (قوله لم يرثها الأجنبية) أي فلم ترث ذات يمين بل البدل لورثته والقول الذي إليه (قوله)  
 بخلافه في العدة) أي بخلاف مرة في عدته فان المشاكل حينئذ للمرأة عند أبي حنيفة لأنها  
 ترث فلم تكن الأجنبية فكأنه مات قبل الطلاق جامع الفصولين وفاقه به انه أمر

(باب الرجعة هـ)

ذكرها بعد الطلاق لانها متأخرة عنه طبعاً فكذلك اذا ضمها (قوله بالفتح وكسر) قال في  
 السير والجهود على أن الفسخ فيما أفصح من الكسر خلافاً لا زهري في دعوى أكثرية الكسر  
 ولمسكي تبعاً لابن دريد في انكار الكسر على الفقهاء (قوله يمدى ولا يمدى) أي يمدى بعمل  
 فعله متعدياً بنفسه ولا زمانياً يمدى بالي قال في الفسخ يقال رجعت إلى أهله ورجعته إليهم أي  
 رددته وقال في ما قاله من رجعت الله إلى طائفة منهم ويقال في مدد رجعت رجعت رجوعاً  
 ومرجعاً ورجعة والرجعي بكسر الراء وبما قالوا إلى الله رجعتك (قوله هي استدامة  
 المال) غير بالاستدامة بل الرد الذي هو معنى الرجعة لان المتبادر منه ما يكون بعد الزوال

طالقت الاخرى (عند  
 التزوج) (ولا يصير قاراً)  
 خلافاً له لان الموت  
 معرف وانصافه بالاخرية  
 من وقت الشرط فيثبت  
 مستقداً دره (فروع) هـ  
 أبانها في مرضه ثم قال  
 له اذا تزوجت بك فانت  
 طالق ثلاثاً تزوجها في  
 العدة ماتت في مرضه لم  
 ترث لانها في عدة ميسرة قبله  
 وقد حصل التزوج بغيرها  
 فلم يكن قراراً خلافاً له  
 خاتمة كذب الوردية  
 مريضة في الطلاق في مرضه  
 فاقول له اقول لها طالق  
 وهو قائم وقالوا في البيهقلة  
 ولو بالبيعة طلقها في  
 المرض ومات بعد العدة  
 فانت كل من متاع البيت  
 لو ارتد الزوج اصبر ورثها  
 الأجنبية بخلافه في العدة  
 جامع الفصولين  
 هـ (باب الرجعة هـ)  
 بالفتح وكسر يمدى  
 ولا يمدى (هي استدامة  
 المال القائم)



فينا في قوله القام ولان المراد به هذا الابقاء قال تعالى وبطونهم احق بردهن قال في الفتح  
والرد بصدق حقيقة بعد انقضاء سبب زوال المالك وان لم يكن زال بعد بقائه بالبائع المبيع في  
بيع الخياول للبائع اه فهذا الرواية لا تملك القام أي اداصة له وامسك قال تعالى فاذا  
ياغن أجلهن أي قارب البلوغ فأمسكوهن بمعروف قال في النهر والامسك استدامة القام  
لا إعادة الزنا بل ولا صاح الايلا منها او الظهار والعان وتناولها قوله زوجا في طوائف ولم يشترط  
فيما شهود ولم يجب عوض مالي حتى لو راجعها وتوقف لزومه على قبوها وتجب زيادة في مهرها  
وقال أبو بكر لا يميز زيادة فلا يجب ولو راجع الامة على الحرة التي تزوجها بعد طلاقها صلح اه  
(قوله بلا عوض) أي بلا اشتراط عوض فالمراد في اشتراطه لاني وجوده لما علمت واغما  
ذكره تا كيد المدعى قيام المالك اذ لو زال اشتراط في ردها اليه العوض (قوله أي عدة الدخول  
حقيقة) أي الوطء ح (قوله اذ لا رجعة في عدة الخلوة) أي ولو كانت معها لمس أو نظر بشهوة  
ولو إلى الفرع الداخل ح ووجهه أن الأصل في منعه وعبء الامة بعد الوطء تعرف برأفة  
الرحم تحفظا عن اختلاط الانساب ووجب بعد الخلوة بلاوطء احتياط وليس من الاحتياط  
تصريح الرجعة فيها رضى (قوله ابن كمال) حيث قال في العدة بعد الدخول لا بد من هذا القيد  
لان العدة قد تجب بالخلوة الصحيحة بلا دخول ولا تصح فيها الرجعة اه فأت وقت قدم أيضا  
في باب المهر أن الخلوة الصحيحة لا تكون كالوطء في الرجعة اه وإذا كان ذلك في الخلوة  
الصحيحة فالأما عدة بالاولى (قوله وفي البرازية الخ) الاولى اسقاطه لانه سمي في متن وشرحا  
وقوله بعد الدخول المراد به بعد الخلوة الاولى التعبير به كما عبر به في سائر النسخ (قوله وتصح مع  
اكرام الخ) قال في البحر ومن أحكامها أم لا تصح إضافة إلى وقت في المنة قبل ولا تضافها  
بالشرط كما إذا قال إذا جاء غدا فقد راجعتك أو ان دخلت الدار فقد راجعتك وتصح مع الاكراه  
والهزل والامب والخطا كأنه كاح كذا في البدائع ط وفي القنية لو أجاز من رجعة الفضولي  
صح ذلك بغير (قوله وهزل وامب) فسرهما إلى القاموس بضمهما الجسد أفاده ط (قوله  
وخطا) كأن أراد أن يقول استغنى الما فقال راجعت زوجي (قوله بخور راجعتك) الاولى  
أن يقول بالقول بخور راجعتك ليحط عليه قوله لا في وبالفعل ط وهذا بيان لركنهما وهو  
قول أو فعل والاول قسمان صريح كالمثل ومنه النكاح والقرن كإلاني وبأيه لانه لا خلاف  
فيه وكناية مثل أنت عندى كما كنت وأنت امرأتى فلا يصير مراهما الا بالنية أفاده في البحر والنهر  
(قوله راجعتك) أي في حال خطابها ومثله راجعت امرأتى في حال غيبها وحضورها أيضا  
ومنه ارتجعتك ورجعتك فتح (قوله ورددتك ومسكتك) قال في الفتح وفي المحيط مسكتك  
بفتحة امسكتك وهما الغتان وفي بعض المواضع بشرط في رددتك ذكر الصلة فيه قول الى  
او الى نكاحي او الى عصمتي وهو حسن اذ مطلقه يستعمل ضد القبول اه (قوله وبالفعل)  
هذا ليس من الصريح بولا الكتابة لانهم امن عوارض اللفظ فانهم نعم ظاهر كلامهم أن الفعل  
في حكم الصريح لتبوت الرجعة به من الجنون كإلاني (قوله مع الكراهة) الظاهر أنها  
تقر بهيمة كما يشير إليه كلام البحر في شرح قوله والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء رملى وبؤيده  
قوله في الفتح عند الكلام على قول الشافعي بحرمه الوطء انه عندنا يحل اقيام ملك النكاح من

بلاعوض مادامت (في  
العدة) أي عدة الدخول  
حقيقة اذ لا رجعة في عدة  
الخلوة ابن كمال وفي البرازية  
ادعى الوطء بعد الدخول  
وانكرت له الرجعة لاني  
عكسه وتصح مع  
اكرام وهزل وامب  
وخطا (بخور) متعلق  
بإستدامة (راجعتك)  
ورددتك ومسكتك بالنية  
لان صريح (و) بالفعل  
مع الكراهة

كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة فيكون الحل قائما قبل انقضائها اه ولا يرد حرمة  
الفسخ بها لان ذلك ثابت بالنص على خلاف القياس كما ياتي ويؤيده أيضا قوله في الفتح  
والمستحب أن يراجعها بالقول فانهم (قوله بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) بدل من الفعل بدل  
بعض من كل ح أي لان من الفعل ما يوجب حرمة المصاهرة كالنزوح والوطء في الدبر  
ولذا عطاه المصنف على قوله بكل فليس مراده الحصر بما يوجب حرمة المصاهرة فانهم  
وباعتبار هذا العطف يصح كونه بدل من كل من يحل (قوله كس) أي بشهوة كإلاني المنع وبؤيده  
قوله بما يوجب حرمة المصاهرة ح قال في البحر ودخل الوطء والتقبيل بشهوة على أي  
موضع كان فمأوذا اذ أو ذقنا أو جبهة أو رأسا والمس بلا حائل أو بمحائل يجب د الحرارة معه  
بغير شهوة والنظر في داخل الشرج شهوة بان كانت مكنة وخرج ما إذا كانت هذه الافعال  
بغير شهوة وانظر الى غير داخل الشرج شهوة ولو إلى حلقه لغيره لانه لا يكون مرجعا اليه  
مكرهه كإلاني الوطء الجمية وفي القنية وبغير مرجعها بوقوع بصره على فرجها بشهوة من غير  
قد المرجعة اه وفي المحيط وبكره التقبيل والمس بغير شهوة ذالم برد الرجعة اه  
(قوله ولو منها حقة - لاسا) خلست النقي خلاصا من باب ضرب اختطفت به بسرعة على غنله  
واختصاصه كذلك مصباح قال في البحر ولا فرق بين كون التقبيل والمس والنظر بشهوة  
منه او منها بشرط أن يصح عدةها سواء كان بغيره أو فعلته اختلاسا أو كان ناعسا أو مكرها  
أرغمته أو ما إذا ادته وانكره لا تثبت الرجعة اه (قوله ان صدقها الخ) قال في الفتح  
هذا اذا صدقها الزوج في الشهوة فان انكره لا تثبت الرجعة ركهذا ان مات فصدقها  
الورثة ولا تقبل البيعة على الشهوة لانها غيب كذا في الخلاصة اه فأت لك من في محرمات  
النكاح منها وشروحا وان ادعت الشهوة في تقبيل أو تقبيلها اليه وانكرها الرجل فهو  
مصدق لاهي الآن يقوم اليها من شرا أو تمضيها ففقرينة كذبه أو يأخذها أو يركب  
مها أو يمسها على الفرع أو يقبلها على القم اه ومقتضاها أنه لو مست فرجها أو قبضته  
على القم أن تصدق وان كذبها وأنه تقبل البيعة على الشهوة لانها اعتراف بالانكاح كما  
صرح به هناك ويأتي مقامه فتأمل (قوله ورجعة الجنون بالفعل) أي اذا طلق رجعيها  
جن قال في الفتح ورجعة الجنون بالفعل ولا تصح بالقول وقبل بالعكس وقبل بهما اه  
وظاهر ترجيح الاول واقتصر عليه البرازي قال في البحر وعله الرابع لما عرف أنه مؤاخذ  
بأفعاله دون أقواله وعمله في المبرقة بان الرضا ليس بشرط ولهذا لو أكره على الرجعة بالفعل  
يصح اه (قوله وتصح تزوجها) الاولى حذف نص لان قول المصنف وتزوجها معطوف  
على قوله بكل المتعلق بقوله استدامة (قوله يفتي) قال في البحر وهو ظاهر لرواية كذا  
في البدائع وهو المختار كذا في الوولامة وعليه الفتوى كذا في البدائع مع فتوى الشارحين  
انه ليس برجعة عند عدم خلاصه مدعى غير ظاهر الرواية كإلاني فتوى كذا في النكاح يستعار  
للرجعة ولا تستعار له اه ملخصا فت وفيه أنه صرح بنفسه في النكاح بأنه يفتي بقوله  
لمباته راجعتك بكذا فانهم الآن يجاب بأن مراده في نكاح الاجنبية (قوله على المعتمد)  
لان عليه الفتوى كإلاني الفتح والبحر (قوله لانه لا يخلو عن مس بشهوة) لان المعتمد هنا المس

قول الحلبي بدل من الفعل  
فيه جعل كلام المصنف  
بدلا من كلام الشارح  
الآن يقال اما امتزجا كانا  
كلام المصنف اه نص  
(بكل ما يوجب حرمة  
المصاهرة) كس ولو منها  
اختلاسا أو ناعسا أو مكرها  
أرجمته أو ما إذا ادته وانكره  
صدقها هو أو ورثته بعد  
موتة جوهره ورجعة  
الجنون بالفعل بزازية  
(و) تصح (بتزويها في  
العدة) به يفتي جوهره  
زوطتها في الدبر على المعتمد  
لانه لا يخلو عن مس بشهوة



بالشهوة بخلاف المصاهرة لانه يعتبر من ازيد على ذلك شهوة تكون سببا للولد ولما هو جها  
 ذلك الوط كولو انزل به المس ولذا لم يشترط أحد مدنا عدم الازال بالمس ونحوه (قوله ان  
 لم يطلق باثنا) هـ ذايان لشرط الرجعة وله اشروط خمس نعم لم يأت بأمر شرعي لا يمتنع  
 هي ان لا يكون الطلاق ثلاثا في الحرة أو ثنتين في الامه ولا واحدة معتقنة بموضع مالي  
 ولا بصفة تنبئ عن اليقونة كطويلة أو شبهة ولا مشبهة كطلقة مثل الجبل ولا كتابة يقع  
 بها دين ولا يخفى أن الشرط واحد وهو كون الطلاق رجعا وهذا شرط كونه رجعا  
 متى فسد منه شرط كاربثا كما وضعت أول كتاب الطلاق وقد استغنى عن المس في قوله  
 ان لم يطلق باثنا وهو أول من قول الدكتور ان لم يطلق لانه لا يمكن قال الخطيب الرمي لاحاطة الى  
 هذا مع قوله سدامة لفق القاسم في اعادة الاربعين ليس فيه من كل وجه والكلام  
 في الرجعي لاني لاني فقد غفل أكثر في هذا المجل اهـ لكن لا يخفى أن المسألة في العبارة  
 زيادة لا يوضح لأبس في مقام الافادة (هـ) (قوله) هـ شرط كون الثنتين في الامه  
 كالثلاث في الحرة ان لا يكون رقة ثابتا بقرارها بعد ما في النهر عن النية لو كان التيقن  
 امرأة أقرت بالرق لا تخبر بمد طلقها ثنتين كان له الرجعة ولو بعد مد طلقها واحدة  
 لا يملكها والفرق انما بقرارها في الاول تبطل حقا باثنا وهو الرجعة بخلافه في الثاني  
 اذ لم يثبت له حق البتة اهـ (قوله فلا) أي فلا رجعة (قوله وان أبت) أي سواء رضيت  
 بعد علمها أو أبت وكذا لو لم يلم بها أصلا وما في العتامة من أنه يشترط اعلام الغائبة بها فهو  
 لما استقر من أراء اعلامها انما هو مندوب فقط نهر (قوله وان قال) كذا في بعض النسخ  
 وفي بعضها قالت بقاء المؤنفة والظاهر رانها تحريف (قوله فلا الرجعة) لانه كما بينه  
 الشارع غير قيد برضاها ولا بفسق بالاسقاط كالميراث وقد جعل الشارع ان لو سلمية من  
 كلام المصنف شـ رغبة وجعل قرة فلا رجعة جوابها ط ويجوز ابقاؤها وصليها ويكون  
 قوله فلا الرجعة تقر بما عني ما فهم مما قبله وتصريحه بغيره عليه ما بعده (قوله لا عرض)  
 قد تقدم وكأنه أعاده تعهد المأبده رضى (قوله قولان) أي قبل لنم ان قبالت وقيل لا كما  
 قد ساء ووجه الثاني ما في الجوهره من أن الطلاق رجعي لا يزال المثلث والعوض لا يجب على  
 الانسان في مقابلة ملكه اهـ (قوله ويتجهل المؤجر) ل بالرجعي أي لو طلقها رجعا صار  
 ما كان مؤجلا بتمتع من المهر حالا فطالبه في الحال ولو قبل انقضاء العدة ولا يعود مؤجلا  
 اذ ارجعها في العدة قال في البحر من باب المهر يمتنع اذا كان تأجيل الى الطلاق اما اذا  
 كان الى مدة معينة فلا يتجهل بالطلاق اهـ (قوله وفي الميراثية الخ) قال في البحر من باب  
 المهرود كرفوا في الفتاوى الصيرفية في كونه يتجهل المؤجر ل بالطلاق الرجعي مطلقا  
 أو الى انقضاء العدة وجزم في القضية بأنه لا يحل الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا  
 اهـ أي لان العادة تأجيله الى طلاق زيل المثلث أو الى الموت والرجعي لا يزال المثلث الا بعد  
 مضي العدة فلا يصح حاليتها وتظهر لانها تلتزم أن ما في الخلاصة أحد القولين وأنه  
 ليس في كلام الصيرفية الذي اقتصم عليه اشارة ما يقيد بلوه بالرجعة وان بطالت العدة  
 بها لان القول بلوه باقضاء العدة بسبب حصول الترفة وزوال المثلث كما قلنا بسبب

ان لم يطلق باثنا فان أبانها  
 فلا (وان أبت) أو قال  
 أبطلت رجعة في الرجعة  
 في قوله الرجعة بلا عرض  
 ولو عني هل يجعل زيادة  
 في المهر وقولان ويتجهل  
 المؤجر بالرجعي ولا  
 يتأجل برجعتها خلاصة  
 وفي الميراثية لا يكون  
 حلا حتى تنقضي العدة  
 (ونبأ اعلامها)

على كلام ط يكون قول  
 الشارع أو قال موطوفا  
 على قول المتن وان أبت  
 ويكون قول المتن قوله  
 وان قال صوابه قوله  
 أو قال حتى يثبت الكلامان  
 فليأمل ككتبه نصر  
 الهادي

زوال العدة ومع المراجعة لا يوجد مدان قضاء العدة المشروط بالحلوله لان فائدة هذا الشرط  
 عدم حلوله بالمراجعة لاحلوله بما افاهم (قوله ان لا تنكح غيره) أول من قول الهداية هـ لا  
 تنكح في المعصية اذ لا معصية فيه مع عدم علمها بالرجعة وان أجيب بأن المعصية لا تصيرها بترك  
 الوال ما قبله من ايجاب الوال عليه واثبت المعصية بالعمل بما ظهر عنه وندبها وعلمه في  
 القبح (قوله فرق بين) اهـ أي اذا ثبتت المراجعة بالبيعة وقوله وان دخل أي الزوج الثاني  
 وقوله في القبح دخل بها الاول أو لعله من تحريف القاسم أو سبق قلم اذ لا رجعة مع عدم  
 دخول الاول كما لا يخفى (قوله ونبأ الاشهاد) احتراز عن التباحث ودون الوقوع في موافق  
 المم لان الناس عرفوا ما قافيتهم بالقعود معها وان لم يشهد مع والامر في قوله تعالى  
 واشهدوا ذوي عدل انك قد باعتم بها (قوله ولو بعد الرجعة بالنكاح) لما في البحر عن الحاوي  
 النكاح واذا راجعها قبله أو لمس فالأفضل أن يراجعها بالاشهاد انما اهـ أي الاشهاد على  
 القول فلا يشهد على الوط والمس والنظر بشبهة لانه لا علم له بانها قد رجعت كما أشير اليه في  
 الظهيرية درممتي قال في البحر وأشار المصنف الى أن الرجعة على من سبق وبدي قال في  
 أن يراجعها بالقول ويشهد على رجعتها ويعلمها ولو راجعها بالقول ولم يشهد أو شهد ولم  
 يعلمها كان تخالفه لانه كافي في شرح الطحاوي اهـ قلت وكذا لو راجعها بالقول ولم يشهد  
 نائبا قال الرجعي والبدعي هنا خلاف المندوب وفي الطلاق مكره تحريما (قوله بلا اذن)  
 حقه أن ية قول بلا اذنه أي اعلامها اذ لا يكره دخوله اذ لم تأذنه وبعبارة أكثر حتى  
 يؤذنه قال في البحر أي يعلمها بدخوله ما يقتضي العمل او بالتخخ او بالنكاح او بفعله ذلك (قوله  
 وان قصدر رجعتها) خذ الا فاما في الهداية وغيره من التقييد بعدم قصدها ولذا قال في  
 البحر اطلقه فعمل ما اذ قصدر رجعتها الاولان كان الاول فانه لا يأمن ان يرى الفرج  
 بشبهة فتكون رجعة بالفعل من غير اشهاد وهو مكره من جهتين كما قدمناه وان كان الثاني  
 فلا تة رجعا يؤدي الى تطويل العدة على ما بان يصير مرجعا بالنظر من غير قصد ثم يطلقها  
 وذلك اضرار بها اهـ وقوله وهو مكره من جهتين أي لكونها رجعة بالفعل وبدون  
 اشهاد الكراهة تنزيهية فيها كما كانت وبه اندفع ما في الشربة لالبية (قوله ادعاه) أي  
 الرجعة بعد العدة في أي في العدة والظرف متعلق بادعي والجار والمجرور متعلق بالضمير  
 العائد على الرجعة أي ادعي بعد العدة الرجعة في العدة فهو على حد قول الشارع  
 وهو ما هو عن الحديث المترجم اهـ أي وما الحديث عن (قوله صح بالصادقة) لان الذم كاح  
 يثبت بمادقة ما فالرجعة أولى بحر وظاهره ولو كانا كاذبين ولا يخفى أن هذا حكم القضاء  
 أما الديانة فعلى ما في نفس الامر (قوله والا لا يصح) أي ما ادعاه من الرجعة لانه أخبر عن  
 نفي لا يعلق انشاء في الحال وهي تذكره فكان القول لها بلا عين لما عرف في الاشياء الستة  
 بحر أي الا تبة في كتاب الدعوى حيث قال المصنف هذا ولا يخفى في نكاح ورجعة  
 في ايلام واسميلا ورق ونسب ولا موصدق وامان والفتوى على أنه يحلف في الاشياء  
 السبعة اهـ أي السبعة الاولى وهذا قولها اما الاخيران فلا تخلف اتفاقا (قوله ولذا)  
 أي لكونه لا يقبل قوله اذ لم يصدق له أو أقام بينة تقبل لانه اذا كان القول لها تكون البينة

لثلاث نكح غيره بعد العدة  
 فان نكحت فرق بين ما  
 وان دخل ثمنى (ونبأ  
 الاشهاد) بعد اذن ولو بعد  
 الرجعة بالقول (و) نيب  
 (ع) دم دخوله بلا اذنها  
 عليها) لثلاث وان قصد  
 رجعت الكراهة بالقول كما  
 مر (ادعاه بعد العدة فيها)  
 بان قال كنت راجعة  
 في عدتك (فصدقه  
 صح) بالصادقة (والاد)  
 يصح اجامعا (و) كذا  
 (لو أقام بينة بعد العدة أنه  
 قال في عدتها أو راجعتها  
 أو) أنه (قال قد جامعها)

قوله بالحديث المترجم كذا  
 بالاصل المقابل على خط  
 المؤلف والمعروف بالحديث  
 المترجم أي الذي لا يوقف  
 على حقيقته كما يؤخذ من  
 الصحاح اهـ مصححه



عليه لان البيعة لا تثبت خلاف الظاهر وفي نسخة وكذا بالكاف وكلاهما صحيحان فافهم  
 (قوله وتقدم الخ) أي في فصل المهرات ح حيث قال وتقبل الشهادة على الاقرار بالامس  
 والتقبل عن شهوة وكذا تقبل على نفس الامس والتقبل والنظر الى ذكره أو فرجه عن  
 شهوة في المختار تجبى لان الشهوة مما يوقف عليه في الجملة بانشار أو آثاره وقدمنا  
 قريبا أن القول المدعى الشهوة في الممانعة مع الانتشار والامس للفرج والتقبل على الفم وهو  
 مؤيد لقبول الشهادة بالشهوة (قوله وهذا من أجوب المسائل الخ) نقول ذلك عن مبسوط  
 الامام السرخسي أي لانه اذا قيل للزوج أن يشي في الحال فلم يثبت اقراره ولو برهن على أنه  
 أقربه في الماضي يثبت فانك تتعجب من ذلك لان اقراره في الحال ثابت بالبيعة وهو أقوى  
 من اثبات البيعة لاحتمال أن البيعة كاذبة ولذلك لو ادعى على آخر بمال وبرهن عليه ثم  
 أقرا المدعى عليه به بطلت البيعة لان الاقرار أقوى وهنا عكس وذلك وجهه أن اقراره في  
 الحال بانه أقرا في العدة مجرد دعوى فلا تثبت بالبيعة وإذا ظهر السبب بطل المذهب فاطلاق  
 الاعتراض عليه بم بانه لا يجب ثبوت عن سوء الأدب فافهم (قوله للملك الانشاء في الحال الخ)  
 أي ومن ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والمولى والوكيل بالبيع ومن له الخيار يجرى  
 تطبيق الجامع (قوله يريد الانشاء) أما اذا أراد الاخبار فيرجع الى نص ربه ط (قوله  
 فقات مجيبة له) شار الى أم قاتله ومولا كما يأتي محتمزه والى أن الزوج بدأ فلماذا فقات  
 انقضت عدتي فقال الزوج راجعتك فالقول لها اتفاقا وفي الفتح لو وقع الكلامان معا يثبت أن  
 لا تثبت الرجعة نهر (قوله فانها لا تصح الخ) لا يخفى أن هذا مقيد بما اذا كانت المدة تختمل  
 الانقضاء والاثبت الرجعة الان ادعت أنها اولدت وثبت ذلك وعندها تصح لانه انشاء حال  
 قيام العدة ظاهرا أو بوجوه خفية يمنع قيامها حال كلامه لانها أمينة في الاخبار وأقرب زمان يحال  
 عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة مقارنة لانقضاء العدة فلا تصح وعندها في الفتح  
 (قوله صحت اتفاقا) لانها ممة بسبب سكوتها وعدم جوابها على الفور فتح (قوله كالو نكحت  
 الخ) قال في الفتح ونكحت المرأة بالاجماع على ان عدتها كانت منقضية حال اخبارها  
 والفرق لا يخيصة بين هذه وبين الرجعة حيث لا تنكح عدتها أنه لم يراجعها في العدة  
 لان الزام العين اتفاقا لا يكون وهو بذل عنده وبذل الرجعة وغيرها من الاشياء الستة  
 لا يجوز وان العدة هي الامتناع عن التزوج والاحتباس في منزل الزوج وبذلك جازم اذا نكحت  
 هنا تثبت الرجعة بناء على ثبوت العدة كونه ضرورة كتبوا النسب بشهادة القابلة  
 بناء على شهادتها بالولادة اهـ كمن ماذ كره من الاجماع تبعه الزيلي وشروح الجمع  
 اعترضه في البصر بأن مذهبهم ما هو الرجعة هنا فلا يتصور الاستتلاف عندهما ولذا  
 اقتصر على الاستتلاف عنده في البدائع وغيرها (قوله عن مضي العدة) الاولى على  
 مضي العدة لانه متعلق بالعين ط (قوله فصدقه السيد وكذبه) قيد به لانها ما  
 لو صدقت تثبت الرجعة اتفاقا ولو كذبت لا تثبت اتفاقا ط عن النهر (قوله ولا يئنة)  
 نلوا فافهم تثبت الرجعة نهر (قوله فالقول لها عند الامام) وقال القول للمولى لانه

وتقدم بولها على نفس  
 الامس والتقبل فليعظ  
 (كان رجعة) لان  
 الثابت بالبيعة كالنكاح  
 بالمعينة وهذا من أعجب  
 المسائل حيث لا يثبت  
 اقراره باقراره بل بالبيعة  
 (كالقول فيها كنت  
 راجعة لك امس) فانها  
 تصح (وان كذبه) الملك  
 الانشاء في الحال (بجفاف)  
 قوله لها (راجعتك) يريد  
 الانشاء (وقالت) هي الفور  
 (بجيبه له قدمت عدتي)  
 فانها لا تصح عند الامام  
 لما اوتيتها لانقضاء العدة  
 حتى لو سكنت ثم اجابت  
 صحت اتفاقا كالو نكحت  
 عن العين عن مضي العدة  
 (قال زوج الامه بعددها)  
 أي العدة (راجعته فيها  
 فصدقه السيد وكذبه)  
 الامه ولا يئنة (أو قالت  
 مضت عدتي وانكحرت)  
 الزوج والمولى (فأقول  
 لها) عند الامام لانها  
 أمينة (فلا كذبه المولى  
 وصدقه الامه فأقول  
 له) أي للمولى

أقرب ما هو خالص - قه فبقيل كالأقرب عليه بالنكاح وله أن حكم الرجعة من العدة  
 وعدمها مبني على العدة من قيامها وانقضائها وهي أمينة في امره مدة بالخيار بالانقضاء  
 والبقاء لا قول للمولى نعم سألوا عما قبل قوله في النكاح لا فقراده بخلاف الرجعة نهر  
 (قوله على الصحيح) أي عند الكل قال في الفتح ان القول للمولى بانه يئنة وقوله على  
 الصحيح احتراز عما في البيان مع انه على خلاف أيضا اهـ (قوله اظهروا الخ) قال في النهر  
 والفرق الامام بين هذا وما مر أن ممانعة العدة في الحال وبسبب ظهور ذلك المولى  
 المنعة فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف ما مر لان المولى بالعدتين في الرجعة مقر بقيام  
 العدة فلم يظهر ملكه مع العدة لا يقبل قوله اهـ قال في البصر فالخامس أنه لا فرق في الحكم  
 بين المدة وبين وهو عدم صحة الرجعة وان اختلف التصوير (قوله ثم انما ممة المدة  
 يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت عدتي لا بد من كون المدة تختمل ذلك ثم  
 انما يثبت شرط احتمال المدة ذلك اذا كانت العدة بالخوض فلو كانت العدة بوضع الحمل ولو سطا  
 متعين المطلق فلا تنقطع مدة اهـ ح وسبب آخر الباب بيان المدة (قوله بيم الامه)  
 لان عدتها حيضتان والاخير يشمل الثانية فهو أولى من قول الهداية من الحيضة الثالثة  
 (قوله امشيرة) علمه اظهرت أي لاجل تمامها سواء انقطع الدم أولا نهر لكن اذا لم ينقطع  
 على المشيرة ولها عادة انقطعت الرجعة من حين انتم اعادتها كما في الدر المنثور عن الزبلي  
 وغيره (قوله مطاوعا) يتصور ما بعده ويحتمل أن يكون المراد به انقطع الدم أولا فهو إشارة  
 الى ما ذكرناه أنقاع النهر (قوله احتياطا) راجع لكل لان سؤر الحمار من كونه في  
 ظهوريته فاذا اغتسلت به مع وجود الماء المطاوع فالا احتياط نقطاع الرجعة لاحتمال  
 تطهيره وعدم الصلاة والتزوج لاحتمال عدمه (قوله أو يمضي جميع وقت صلاة) المراد  
 خروج الوقت بتمامه سواء كان الانقطاع قبله في وقت مهمل كوقت الشروق أو في زلته أو في  
 اثنا احترازا عن مضي زمن منه مع الصلاة فانه لا يعتبر ما لم يخرج الوقت بتمامه لان المراد  
 أن تصير الصلاة في ذمتها وهذا لو طهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه ما يسع الغسل  
 والتصرية لانقطاع الرجعة ما لم يخرج الوقت الذي بعده لان الخروج الوقت الاول لم تصر  
 المدة لانه لا بد من اتمام قدرته انية على الاداء فافهم (قوله ولو عاودها الخ) قال في البصر  
 وانما شرط في الاول أحدهما لانه لما احتل عود الدم لبقاء المدة فلا بد من أن يتقوى  
 الانقطاع بصحة بقية الاعتقال أو يلزم من من أحكام الطاهرات فخرجت النكاح لانه  
 لا يتوقع في حقها اعادة زائد فكذا في الانقطاع كذا ذكره الشارحون وظاهره أن النكاح  
 للرجعة الانقطاع لكن لما كان غير محقق استمرط معه ما يحققه فافاد أنهم لو اغتسلت ثم  
 عاد الدم ولم يجاوز المشيرة كان له الرجعة وتبين أن الرجعة لم تنقطع بالغسل ولو تزوجت  
 بعد الانقطاع للاقل قبل الغسل ومضي وقت تبين صحة النكاح كذا أفاده في فتح  
 القدير بمخاوه وان خالف ظاهر المتون لكن المذهب في بساءه والقواعد لا تأباه اهـ أي  
 لان عبارة المتون تنفي - أن القاطع للرجعة هو الاعتقال ومضي الوقت لانفس الانقطاع  
 أي انقطاع الدم فلو انقطع ثم اغتسلت ومضي الوقت ثم راجعه او تزوجت ثم عاد الدم

على الصحيح اظهروا ملكه  
 في البضع فلا يملكه ابطاله  
 (قالت انقضت عدتي ثم  
 قالت لم تنقض كان له  
 الرجعة) لاخبارها بكذبها  
 في حق علمه في ثم اغما  
 تعبير المدة ولو بالخوض  
 لا بالاسقاط وله تخايفها أنه  
 متعين المطلق ولو بالولادة  
 لم يقبل الابينة ولو حرة ففتح  
 (وتنقطع) الرجعة (اذا  
 ظهرت من الحيض الاخير)  
 بيم الامه (امشيرة) أيام  
 مطاوعا (ون لم تنقض -  
 ولا قل لا تنقطع - حتى  
 انقضت) ولو بسؤر حمار  
 لاحتمال طهرانه مع  
 وجود المطلق لكن لا تنصلي  
 لاحتمال الصلاة ولا تتزوج  
 احتياطا (أو يمضي) جميع  
 (وقت صلاة) فتصير ذمتها  
 ذمتها ولو عاودها ولم  
 يجاوز المشيرة فله الرجعة  
 (أو) حتى (تتجم) عند عدم  
 الماء (وتصل) ولو نفلا  
 صلاة تامة



ولم يجاوز العشرة فظاهر ان المتون صحة التزوج دون ارجاعه ولو انقطع ولم يداودها  
 فزوجت بائنا خرب لال اغتسل الوضوء الوقت لم يصح التزوج وبقيت الرجعة ولا شأن ان  
 هذا خلاف ما جئنا في الفتح خلاف ما قلناه فيه في التمر وقد قيل ان مراده من الانقطاع ما  
 دون العشرة الانقطاع حقيقة بل لا يكون معه معاودة لانه اذا عاودها ولم يجاوز العشرة  
 تبين ان غمها لم يصح وان المدة لم تنصر دينها بقيت الرجعة ولم يصح تزويجها لكن  
 في الخلاف في المدة فراجعها بالمرأة تزوجت قبل الفل ووضي وقت المدة ولم يعاودها الم  
 أصلا فان مقتضى المتون صحة الرجعة دون التزوج وهذا لا يحفل التأويل فظاهره بمجرد  
 البحث غير مقبولة واذا كان انقطاع نفسه هو الفاعل للرجعة فلا بد في أن يكون  
 مشروطا بشرط يقويه وهو حكم الشرع على ما أخذنا حكم الطاهرات لانها اذا اغتسلت  
 يجوز لها الشرع القرائن والوقوف ونحوهما وكذا اذا حكم عليها بصيرورة المدة لادبنا  
 بدنتها فان القياس بقاء حكمها مادامت مدة يعود فيها الحكم فاذ حكم الشرع عليها بشي  
 من أحكام الطاهرات يكون حكمها بارتفاع الحيز مالم يقن عدمه بالعود في المدة فاذا  
 عاد زال الحكم المذكور والبقى وحيد فلا يعمل الانقطاع عليه من انقطاع الرجعة وصحة  
 التزوج الا بهذا الشرط وهو الحكم المذكور المقتصر فاذا زال بعد ذلك بطل عنه وان  
 بقي الحكم بقي العمل وعن هذا والله تعالى اعلم اقتصر الشارح على بعض البحث المذكور  
 الذي يمكن حل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن (قوله في الاصح) نقل نصه في الفتح  
 عن الميسر وط وكذا في التبيين وشرح المجموع لكن نقل في الجوهرة عن اقتوى تعميم  
 انقطاعها بمجرد الشرع ولو لم يستل المصنف او قرأت القرآن او دخلت المسجد قال الكرخي  
 تنقطع وقال الرازي لا كذلك في الفتح ثم لا يلية قال في التمر وتنبه المصنف بالسلامة  
 يوصي الى اختيار قول الرازي وهو ما عداه ما وقال محمد دقة طبع بمجرد التيمم وهو القياس  
 لانه طهارة مطلقة ورجمه في الفتح واقره في البحر والتميم (قوله بمجرد الانقطاع) اي بلا  
 توقف على غسل او وضوء وقت او تيمم كما قدمناه من الجراء عدم خطاب بالاداء حاله الكفر  
 (قوله قلت ومفاده) البحث لصاحب التمر (قوله ونسيت اقل من عضو) كالا صبح  
 ولا صبح به يزوي بعض المضد والاعداء بحر والمراد بالنسيان الشك لان المراد ان وجد  
 بعض العضو جافا ولم يدر هل اصابه ما اولاه بقرينة ما عداه الرجعي وط (قوله تنقطع)  
 اي الرجعة وقيد به لانه لا يجوز لزوجه اقرار بانها ولا يحل تزويجها بائنا آخر ما لم تنفس تلك اللمعة  
 او وضوء على ما دلل وقت صلافة القدرة على الاغتسال بحر عن الاستيعاب أي احتياط  
 في أمر الفروج نهر فلذا لم يقرروا هنا ما اعتبره في الطهارة من أنه اذا شك قبل الفراغ  
 غسل ما شك فيه ولو بعده لا يمتنع فافهم (قوله اتساع الجفاف) ظاهره أن الحكم المذكور  
 فيما اذا حصل الشك قبل ذهاب البهة فلو شك بعد مدة طويلا ذهب فيها البهة فظاهر  
 عدم اعتبارها سواء حصل الشك في عضو تام او اقل له دم ظهور الله هنا نامل (قوله ولو نسيت  
 عضوا) كاليد والرجل بحر (قوله لانهم ماء عضو واحد) اي بمنزلة وكل واحد بافراده بمنزلة  
 مادون العضو وهذا قول محمد ورواية عن أبي يوسف وفي رواية عنه ان ترك كل بانصراده كترك

في الادع وفي الكتابة  
 بمجرد الانقطاع متى اعدم  
 خطابها بقاءات ومفاده ان  
 الجنونة والمجنونة كذلك  
 (ولو اقتصرت رسييت  
 اقل من عضو تنقطع)  
 اتساع الجفاف فلو  
 تمقت عدم الوصول  
 او تركه عند الانقطاع  
 (ولو) نسيت (عضوا  
 لا) تنقطع وكل واحد من  
 المفضة والاسنة تنشق  
 كالأقل لانهم ماء واحد  
 على الوجهين

عضو وشار الى تعميم الاول في المتن حيث قدمه وفي الهداية حيث اخرجه مع تدليله بان في  
 فرضية ما اخلافه من الاعضاء (قوله طاق حامل) أي من ظهر كونه حاملا وقت  
 الطلاق بولادته الاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق (قوله فراجعها قبل الوضع) هذا زاده  
 المصنف فيه الصدر والشرعية كما باقي لانه بعد الوضع لا مرجعة (قوله بجائت بولادته الاقل من  
 ستة اشهر فما عداه من وقت النكاح) كذا في أكثر النسخ وفي بعض الجاهات بولادته الاقل من ستة  
 اشهر من وقت الطلاق وستة اشهر فما عداه من وقت النكاح وهذه هي الصواب لانه بذلك  
 يعلم أن الولد عاقب بعد النكاح قبل الطلاق (قوله صحت الرجعة السابقة) أي المذكورة في  
 قوله فراجعها قبل الوضع أي ظهر به هذه الولادة أن تلك الرجعة كانت صحيحة وان كان منقطع  
 انكاره الوطء انهم الاصح لانهم اعلى زعمه قبل الدخول والمطابقة قبله لا رجعة لها لكن لما ثبت  
 نسبه منه صاوم كذا بشرعا فصحت رجعة عنه (قوله وتوقف ظهور وصحتها الخ) اعلم أنه قال في  
 الوقاية طاق ذات حمل او ولد وقال في اطاراج اه وشمه في الكفر والهـ مديا وغيره ما  
 واعتبرت منهم المقتضى صدر الشرع به بان ذات الحمل فيها شكال وذلك أن وجود الحمل وقت  
 الطلاق انما يعرف اذا ولد له الاقل من ستة اشهر من وقت ولدت انقضت المدة فكيف  
 يملك الرجعة ولا يراد أنه يملك الرجعة قبل وضع الحمل اي بان يحكم به صحتها قبله لانه لما انكر  
 لوطه لم يكن مكذبا بشرعا الا بعد الولادة الاقل من ستة اشهر لا قبلها فالصواب أن يقال ومن  
 طاق حامل منكر ما طاهرا فراجعها الجاهات بولادته الاقل من ستة اشهر صحت الرجعة اه ملخصا  
 وقد تبعه المصنف في منتهى كبريت وقد اشار الشارح الى الجواب عن الوقاية باقوله فراجع  
 معناه انه لو راجع قبل الولادة صحت رجعته وتوقف على الولادة الاقل من ستة اشهر من وقت  
 الطلاق وتوقف ظاهر وصحتها على الولادة لا ياتي صحتها لكن لا يخفى ما في ذلك من البعدا لكن  
 اتصرفت في البحر لا ما شايخ زرد قول صدر الشرع به ان وجود الحمل الخ بان الحمل يثبت قبل  
 الوضع ويثبت به النسب ما صرحوا به في باب خيار العيب ان حمل الحارثة المبيعة يثبت  
 بظهوره قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب انه يثبت بالحمل الظاهر اه اي واذا كان الحمل  
 يثبت قبل لولادته يمكن الحكم بصحة الرجعة قبلها او رده ايضا بقوب باثباتي حو شبه عليه  
 من وجهين احدهما ما مر عن البحر والثاني انه يسمى في المـ مثله الا تبيـ انه لو راجعها  
 ثم ولدت له الاقل من عامين ثبت نسبه قال فـ لم ان الحمل يعرف بالولادة لا كثر من ستة اشهر اه  
 واقره في انهر اقول وقد اجاب عن الوجه الاول السلامة المقدسي حيث قال ان كلام صدر  
 الشرعية تحقيق بالقبول حقيق وقول من رده بان الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب به  
 قبله مردودا ما ما استدل به في باب خيار العيب فرواية ضعيفة عن محمد أنه يرد بثـ شهادة المرأة  
 بالعيب وعن أبي يوسف فرواية ان اظهرهـ انه انما يقبل قولها ٢ للضرورة لا للرد واما  
 ما في باب ثبوت النسب من قولهم الحمل الظاهر قائم يثبت النسب بالقراش والولادة قول  
 المراتون الخ لاف هنالك معروف ان اباحية بـ يقول اذا وجد الزوج ولادة المعتدة لا تثبت  
 الا بتم اذ رجلاين او رجلا وامرأتين الا ان يكون الحمل ظاهر فيثبت منه بشهادة المرأة  
 وهي التاب فليس في هذا ان الحمل يثبت وانما ظهوره بويديهم اذ المرأة وانما بوقفة وقت

(طاق حامل منكر او طاهرا  
 فراجعها) قبل الوضع  
 (جائت بولادته الاقل من ستة  
 اشهر) من وقت الطلاق  
 (ولست اشهر) (فصاعدا)  
 من وقت النكاح (صحت)  
 رجعته السابقة وتوقف  
 ظهور وصحتها على الوضع  
 ياتي صحتها قبله فلا حاجة  
 في كلام الوقاية (كما) صحت  
 (لو طاق)

٢ قوله للضرورة لا للرد  
 يعني اذا ادعى المشتري  
 الحبل لا تتوجه له  
 الضرورة على المشتري مالم  
 تشهد الذميمة بغيره  
 فتوجه الضرورة فيصان  
 البائع على ام اليسر بها  
 قبل وقت البيع فان  
 حلف فيها والاردن عليه  
 وليس المراد انه يثبت الرد  
 بمجرد شهادة النساء  
 ومن هذا في دعوى  
 التوبة وغيرهما لا يطلع  
 عليه الرجال اه منه

مطلب  
 فيما قيل ان الحبل لا يثبت  
 الا بالولادة



على الولادة كما نص عليه في البسوط فيقال ان حملت فطالت فقل لو وطئها مرة فالأفضل  
 أن لا يقر به ثم قال ان أنت بولده - فقله المذكورا كثر من سنتين - مع الطلاق وتقتضي  
 العدة بالولادة فلم يشبهه الا بالولادة على الوجه المخصوص وظهوره لا يسمى فهو لا يقر به عليه  
 ما يوقف على الثبوت اه - قلت وفيه نظر فان الذي حرمه الز - لم يمتنع ان الولادة تثبت  
 بقول المرأة وحدها اذا كان هذا الحمل ظاهر او فرائض قائم او اعتراف من الزوج بظهور  
 الحمل - في لو علق طلاقها بالولادة يقع بوقوعه اولدت عند أي - حنية - وتتم اعادة القابلة بشرط  
 عدها بمين الولد وعدها لهما لا تثبت الولادة الا بشهادة القابلة فقط - فظهر ان الولادة تثبت  
 بظهور الحمل عنده وقد قال العلامة قاسم هناك ان المراد بظهوره ان يظهر اماراته بحيث  
 يغيب ظن كل من شاهد بها بكونها حاملا نعم - بغير ظهوره - حيث لم يمارضه غيره كافي - مسئلة فان  
 اقراره بأنه لم يطأ - ينافي صحة رجعة - مالم يظهر كذبه بأن المدعى - ستة اشهر وظاهره مالم لا يخبر  
 المعتدة بانها ضاعدهم ثم اتمعت الحمل فانهم لم ينظروا الى ظهور الحمل وانما ينظروا الى ولادتها  
 فاذا اولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الاختبار ثبت النسب لثبوت الحمل ولو لا كثر - فلا  
 للتناقض فلم ينظروا الى ظهور الحمل عند التناقض وانما ينظروا الى ما يظهر به كذب الاخبار  
 الاولى فيمنافها هذا مؤيد لما قلناه صدر الشريعة وأما الجواب عن الوجه الثاني فهو ان الطلاق  
 في المسئلة الاتية مفروض بعد اقراره بالخلو - او الطلاق بعد الخلو موجب للعدة ومعددة  
 الرجعي اذ لم تقر بانقضاء عدها او جات بولدها ثبت - - - - - لكن ان ولدته لا كثر من سنتين كانت  
 الولادة رجعة واللا بطواراة - قبل الطلاق كما سيأتي في اعدة فاذا ثبت نسبه وكان قد راجعها  
 بالقول - - - - - لاثنين صحة ذلك الرجعة بالولادة لا قبل من عامين احاق في مسئلتنا فانه لم يقر بالخلو  
 انتمها اعدة فاذا طلقها يكون طلاقا قبل الدخول ظاهر اعدة عليه فاذا اولدت لاقبل من ستة  
 اشهر من وقت الطلاق تبين ان الطلاق كان بعد الدخول وانها معتدة فاذا كان قد راجعها قبل  
 الولادة تبين صحة الرجعة لانها في العدة بخلاف ما اذا اولدت بعد ستة اشهر من وقت الطلاق فانه  
 لا يعلم ان الرجعة كانت في العدة ولا يثبت نسب الولد الحاضر حوايه من أن الاصل أن كل امرأة  
 لم تحب عليها العدة فان نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا أنه منه بان تنجي به لاقبل  
 من ستة اشهر وبه ظهر أنه لا فرق بين المسئلة التي في وقت صحة الرجعة على الولادة وثبوت النسب  
 وان النسب لا يثبت في مسئلتنا الا بالولادة لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق لعدم العلم بانها اءفت  
 به قبل الطلاق وانها - - - - - بخلاف المسئلة الاتية لانها مفروضة في المختلي به الواجب عليها  
 العدة فتصح رجعتها وان ولدت لا كثر من ستة اشهر فاعتنت بحريتها هذا المقام الذي زات فيه  
 اتمام الافهام والسلام فانهم (قوله من ولدت قبل الطلاق) اي اذا جات به لسته اشهر  
 فاكثر من وقت النكاح (قوله حيث لم يمتنع باقراره - - - - - قائل في البحر ولا يرد  
 ما اورد في الكافي بان من اقر به - - - - - لا - - - - - ثم استحق منه ثم وصل اليه فانه يومر  
 بالتسليم الى المقره وان صار مكذبا شرعا لكونه معلق باقراره - - - - - في خلاف - - - - -  
 الرجعة اه - ح (قوله لان الشرع لم يكذب) لانه لا يملك الرجعة الا في عده الدخول اي  
 الوطء لاقب عده الخلو وهو قد انكر الوطء في - - - - - في نفسه والرجعة حقه - ولم يكذب

من ولدت قبل الطلاق  
 فلو ولدت بعده فلا رجعة  
 ما في العدة (مذكرا  
 وطاهها) لان الشرع  
 كذب يجعل الولد لغيره  
 فيلزم رجعة حيث لم يعلق  
 باقراره - - - - - (ولو  
 - - - - - انكره) اي  
 الوطء (ثم طلقها لا يملك  
 الرجعة لان الشرع لم  
 يكذب ولو اقر به وانكره

الشرع فيه بخلاف ما تروى ما يأتي فانه بثبوت النسب صار مكذبا شرعا ولا يرد أنه بالخلو -  
 المهر ونسب العدة لان كذا المهر يبقى على تسليم المبدل والعقد يجب احتياط الاحتمال  
 الوطء ولا يلزم من ذلك اثبات الوطء - - - - - يمكن مكذبا شرعا - - - - - كذا يفا من البحر (قوله فله  
 الرجعة) لان الظاهر شاهداهما فان الخلو دلالة الدخول بحر (قوله والمسئلة بهاها) يعني  
 اختلي به او انكره واهما (قوله صحت رجعة) أي ظهر صحتها (قوله اصبر ورنه مكذبا) أي في  
 قوله لم أجامعها لانه ثبت ثبوت النسب نزل واطنا قبل الطلاق لابعده وان انكره لان تكذيبه أولى  
 من حله على الزنا نهر وقد مناه تحقيق المسئلة (قوله فاعتدت) أي دخلت في العدة وهو معنى  
 قول البحر ورجعت العدة وليس معناه مضت - - - - - حاق بقال ان الصواب - - - - - فافهم  
 (قوله يطينين) حال من مقول ولدت الاول ولدت الثاني لامتنع بولدت (قوله يعني بعد ستة  
 اشهر) نفسه - - - - - يطينين لانه لو كان بين الولادتين أقل من ذلك تعين كون الثاني وجودا  
 قبل ولادة الاول فيكون قد اجتمع في بطن فلا تكون ولادة الثاني رجعة لانه علق قبل الطلاق  
 يقينا (قوله فهو رجعة) أي الوطء الذي كان الولد منه رجعة واسند هذا اليه لان الوطء لم يرد  
 الاب (قوله بوطء حادث) أي بعد الطلاق في العدة فيصير به مراجعها حلالا لها ما على الصلاح  
 حيث لم تقر بانقضاء العدة كما اذا طلقها رجعا فولدت لا كثر من سنتين فانه يكون بوطء حادث  
 البينة بخلاف ما اذا اولدت لاقبل من سنتين فانه لا يكون رجعة لاحتمال علوقه قبل الطلاق كما  
 قد مناه وهذا الاحتمال - - - - - انما هو ما في كانهن بطنين كان الثاني من ووطء حادث بعد  
 الطلاق البينة كما ذكره في الفتح وبه اندفع ما في شرح - - - - - من دعوى المخالفة (قوله بخلاف  
 الخ) فعدت رجعة آنفا (قوله ثلاث بطون) بار كان بين كل ولادتين ستة اشهر فاكثرا (قوله كما  
 مر) أي من جعل العلوق بوطء حادث في العدة لا يقال فيه الحكم عليه بالوطء في النفس وهو  
 حرام لان النفس ليس لاقبل عده ويجوز أن لا ترى دعاء أصلا نهر (قوله ثلاثا) الاولى ان  
 يقول ثالثا الميوانق قوله ثانيا (قوله علا بكما) - - - - - له لقوله وتطلق في موضعين أي فان كان  
 وقت في التكرار لانهم العموم الافعال (قوله في الاشهر) اي فته بعد الاشهر ويطلق ما مضى  
 من الحيض ان وجد منه شيء ط (قوله ولو كانوا يطين) بان يكون بين كل اثنين أقل من ستة  
 اشهر (قوله لانقضاء العدة به) فيكون وقت الشرط وهو الولادة فان وقت انقضاء العدة فلا  
 يقع به شيء قال في الدر المنثور ان تجي مبر اربع اي فتطلق بالثالث ولو لم قلدا الثالث لا تطلق  
 بالثاني ولو كان الاولان في بطن والثالث في بطن تقع واحدة بالاول وثمة قضى العدة بالثاني  
 ولا يقع شيء بالثالث ولو كان الاول في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثقتان بالاول والثاني  
 وثمة قضى العدة بالثالث فلا يقع شيء بحر عن الفتح اه (قوله والمطلة الرجعية تترين) لانها  
 حلال للزوج لقيام نكاحها والرجعة مستحبة والتزني حرام عليها فيكون مشروعها بحر  
 (قوله ويجرم ذلك في البائن والوفاة) أما في البائن فخرمة النظر اليها وعدم مشروعية الرجعة  
 وأما في الوفاة فلوجوب الاداء فاده في البحر (قوله افقد العدة) وهي الحل على المراجعة ط  
 (قوله والا) بان كانت تعلم انه لا يراجعها لانه يشهد بغيرها بحر (قوله كرمسكين) أي ذكر قوله  
 اذا كانت رجعة مرجوة الخ وأقره في البحر غيره (قوله لان من المطلق) أي في قوله تعالى

(الحائض بولده لا قبل من  
 حوائض) من حين الطلاق  
 (صحت) رجعة السابقة  
 لصيرورة مكذبا كما ولو  
 قال ان ولدت فانت طالق  
 فولدت فطاعت فاعتقت  
 (ثم) ولدت (آخر يطينين)  
 يعني بعد ستة اشهر ولو  
 لا كثر من عشر سنين مالم تقر  
 بانقضاء العدة لان امتداد  
 الطهر لا غاية له الا اليامن  
 (فهو) أي الولد الثاني  
 (رجعة) اذ يجعل العلوق  
 بوطء حادث في العدة بخلاف  
 مالم كانا يطين واحد وفي  
 كما ولدت فانت طالق  
 (فولدت ثلاث بطون تقع  
 الثلاث والولد الثاني رجعة)  
 في الطلاق الاول كما مر  
 وثالثا به ثانيا (كالولد  
 الثالث) فانه رجعة في الثاني  
 وتطلق ثلاثا بكما  
 (وتعد) الطلاق الثالث  
 (بالحيض) لان من ذوات  
 الاقرا ما لم تدخل في سن  
 البأس في الاشهر ولو كانوا  
 يطين يقع ثقتان بالاولين  
 لا بالثالث لانقضاء العدة به  
 فتح (والمطلة الرجعية  
 تترين) ويجرم ذلك في البائن  
 والوفاة (لزوجها) الحاضر  
 لا الغائب لفقد العدة (اذا  
 كانت) الرجعة (مرجوة)  
 ولولا دون السفر قلنا في المطلق



لا تخبر جرحه من يوتن - من نزل في المطاف - رجعة - وانتهى عن الانخارج - مطاق شامل لمادون  
 - مقر (قوله ما يشهد على رجعة) اهل الاولى ما لم يراجعها لان الاشهاد مذنب فقط ط أى  
 فلا يصح - من جعل الاشهاد غاية لحرمه الانخارج لانها تنتهي بالرجعة مطافا واذ كرفي الفتح أن  
 - مقتضى ما في الهمدانية قصر كراهة المسافرة والخلوة بضاعتهم عدم قصد الرجعة على تقدير  
 ما اذا لم يراجعها به - وذلك في العدة لانه يبين أن الم - يمكن أجنبية لان الطلاق لم يعمل عليه  
 والاوجه تحريم السفر مطافا لاطلاق النص في منعه دون الخلوة لعدم النص فيها ا - ملخصا  
 فانهم (قوله تنبطل العدة) أى فان أشهد فتبطل (قوله وه - هذا الخ) الاشارة الى ما فهم من  
 قوله ما يشهد من أن الانخارج ليس رجعة ففي البصر أن المردار كان بصريح بعدم رجعتا اما  
 اذا سكنت كانت المسافرة رجعة لالة كما اشار اليه في الفتح وشرح الجامع الصغير للقاضي  
 وفتاويه والبدائع وغاية البيان - لان بان السفر دلالة الرجعة فالتفتى به ما ذكره الزيلعي من  
 أن السفر ليس دلالة الرجعة ا - (قوله فتح مجتبا) فيه أنه ليس في كلام الفتح ما يفيد أنه بحيث  
 منه كيف وهو - اشار اليه في الكتب السابقة - وعبارة الفتح والحرم - أى المسافرة فيه هذا النص  
 يمكن رجعة قبل ولاداته أى ولا تكون دلالة الرجعة لان الكلام فبين بصرح بعدم  
 رجعتها وأورد عليه أن التقبيل بشهوة رخصه يكون نفسه رجعة وان نادى على نفسه به بعدم  
 الرجعة وجوابه الفرق بالحل والحرم ا - أى فان التقبيل حلال فيكون رجعة والمسافرة  
 حرام فلا تكون رجعة ولادلالة عليها مع النص صريح بعدمها فقوله لان الكلام الخ يفيد أن ذلك  
 منقول لا بحيث فانهم (قوله خلافا للشافعي) - في الخلاف هو أن الرجعة عندنا استدامة الملك  
 القائم وعنده استحداث الحل الزائل فيحل عندنا قيام ملك النكاح من كل وجه وانما - يزول عند  
 انقضاء العدة (قوله لانه مباح) فيه - مباحة لان لوط مكرهه عندنا فالحاقه بالعدة كما هو تحريره  
 والمباح ما عاق به خطاب الشارع تخيير بين الفعل والترك على السواء والمكره ولو تنجز  
 راجع الترك فلا يكون مباحا فالاولى أن يقول لانه جائز فان الجائز يطلق على ما لا يحرم شرعا ولو  
 واجبا أو مكرها كما ذكره في التحرير (قوله لكن تكره الخلوة بها) الاستدراك مستدرك فان  
 الوط - مثلها كما علمت (قوله ان لم يكن من قصده الرجعة) لان الخلوة بما أدت الى المس بشهوة  
 فيه - يجرى مجراها ولو لا يدها فيطلقها فتطول العدة عليها ط عن البصر (قوله ويثبت  
 القسم لها الخ) - - أتى في الباب الآتي أن المطاف الرجعة - لاحق لها في الجامع لا قضاء  
 ولاديانة ولذا استحب مراجعتها بغيره - حيث قد قسم لاجل الاستئناس فامل (قوله والا لا)  
 أى وان لم يكن من قصده المراجعة - لا يثبت القسم لانه لو ثبت مع عدم قصده ما أدى الى  
 الخلوة فيلزم ما مر ط (قوله ويشكح - بانه بما دون الثلاث) لما ذكرنا من تداركه بالطلاق  
 الرجعي ذكرنا تداركه فيه - ففتح ولذا عطف على الهداية هنا - لا (قوله بالاجماع)  
 راجع الى قوله في العدة وهو جواب عن سؤاله وان قوله تعالى ولا تغمزوا عدة النكاح  
 حتى يبلغ الكتاب أجله يعني انقضاء العدة عام فله - - في جاز للزوج تزوجها في العدة  
 والنص بعمومه - والجواب أنه خص منه العدة من الزوج نفسه بالاجماع (قوله ومنع  
 غيره) أى غير الزوج في العدة لانه لا يثبت النكاح بالعلق فانه لا يوقف على حقيقة أنه من الاول

(مالم يشهد على رجعتها)  
فتبطل العدة وهذا اذا  
صرح بعدم رجعتها  
فلولم يصرح كان العدة  
رجعة بخلافه ففتح مجتمعا  
وأقره المنف (والطلاق  
الرجعي لا يصد روم الوطء)  
خلافا للسأفي رضى الله  
عنه (فلو وطئ لاعتقر عليه)  
لأنه مباح (لكن تذكره  
الخلوة بها) تنزيها (ان لم  
يكن من قصد الرجعة والا  
لا تذكره) وبقيت القسم  
لها ان كان من قصد  
المراجعة والا لا) قسم لها  
بعدم عن البدائع قال  
وصرحوا بان له ضرب  
اخر انه على ترك الزينة وهو  
شامل للمطلقة رجعيها  
(وينسكح صباه بمادون  
الثلاث في العدة وبعدها  
بالاجماع) ومنع غيره فيها  
لاشتباه التسب

مطلب  
في العقد على المباشرة

أو الثاني وهذا حكم شرعية العدة في الأصل والرأى كرها هنا بيان عدم المانع من تخصيص الزوج بالإجماع لا بيان عاقبته لأنه يرد عليه الصغيرة والآية موعدة الوفاة قبل الدخول ومعددة الصبي والخبضة الثانية والثالثة فإنه لا اشتباه في ذلك ولا يجوز التزوج في المدة له أخرى هي الظاهر من طار الحبل أو هو حكم تعبدى ونظام بيان في الفتح (قوله لا ينكح مطلقة) تقديره افظ ينكح هو مقتضى العطف على ما قبله كن الأولى أن يزيد ولا يبطأ بل عين لأنه كما لا يحل له نكاحها بالعدة لا يحل له وطؤها بالثلاث كما يأتي ولو قال لا تحل كافي الآية الكريمة لتحمل كلامهما (قوله من نكاح صحيح نافذ) احتراز بالصحيح عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط الصحة ككونه بغير شهوة وقائه لا حكم له قبل الوطء بعده يجب مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عدداً لأنه متاركة فلوطأها ثلاثاً لا يقع شيء ولا تزوجها بالاحمال كاتفق قدم آخرياً الصريح واحتراز بالنافذ عن الموقوف ففي نكاح الرقيق من الفتاوى الهندية عن المصنف إذا تزوج العبد أو المكاتب أو المدبر أو ابن أم الولد بلا إذن المولى ثم طأها ثلاثاً قبل إجازة المولى فهو هذا الطلاق متاركة النكاح لا طلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق فإن أجاز المولى النكاح بعد ما لا يعمل إجزته وان أذن له بتمت زواجه بعده كرهت له تزوجه لم أفزق بينهما اهـ (قوله كما نسخة) أي في باب العدة حيث قال هناك والخلو في النكاح الفاسد لا موجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لأنه فسخ جوهرية اهـ ولم يذ كر الموقوف هناك لأنه من أقسام الفاسد ويحتمل أن مراده ما يأتي قريبا من قوله نزع الفاسد والموقوف الخ فإنه وإن كان في المحلل أسكنه يفرقهم أنه في الذي طاق غيره يعتبر أيضاً وليس مراده الإشارة إلى تحقيق ما يأتي بعده من قوله ثم هذا كله فرع صحة النكاح الأول الخ لأن مراده به صحته في المذهب كلها كما تعرفه وليس مما نحن فيه فافهم (قوله وما في المشكلات) حيث قال من طلق امرأته قبل الدخول بها ثلاثاً أنه أن يتزوجها بالاحمال وأما قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره في المدخول بها (قوله باطل) أي أن حمل على ظاهره ولذا قال في الفتح أنه زلة عظيمة مصادمة للنص والإجماع لا يحل لم رآه أن يقله فضلاً عن أن يفتقره لأن في قوله أشاعته وعند ذلك يفتق باب الشبهة في تخفيف الأمر فيه ولا يخفى أن مثله مما لا بد من الاحتياط فيه أقوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والإجماع فهو بالله من الزيف والاضلال والأمر فيه من ضرورات الدين لا يهمل هذا كفار مخالفه اهـ أقول وإياك أن تعتز بما ذكره الزاهد في آخر الحاشية في أول كتاب الحيل فإنه عتد فيه فصلاً في حيلة تحليل المطلقة ثلاثاً وكيفية هذه المسئلة غير قابلة للتأويل لا حتى وذكراً ولا كنية كالمطلقة متبينة على ما يأتي رده من الاكتفاء بالعدة بدون وطء (قوله أو مؤول) أي بما قاله العلامة البخاري في شرحه غرر الأذكار على درر البصار ولا يشك في ما في المشكلات لأن المراد من قوله ثلاثاً ثلاث طلاقات متفرقات لبواطن ما في عامة الكتب المنقبة اهـ وقد مننا تأييده هذا التأويل بجواب صاحب المشكلات عن الآية فإن الطلاق ذكر فيها مرة فامنع التصريح فيها بعدم الحل فاجاب بأن في المدخول بها فافهم (قوله كما مر) أي في أول باب طلاق غير المدخول بها (قوله حتى بطأ غير) أي حقيقة أو حكماً كالزوجة مجبور فبطل منه كما يأتي وعمل ما لو وطئها

(لا) ينكح (مطلقة) من  
نكاح صحيح نأخذ كما نصفه  
(جاء) أي بالذات (لوحه)  
ونتمين (لوأمة) ولو قبل  
الدخول وطافى المشكلات  
باطل أو موقوف كما مر (حتى)  
وطأها غيره

1914



حائضا أو محرمة ومن حمل ما لو طلقها الزوج كل زوج ثلاثا قبل الدخول فزوجت بائنا ودخل بها  
 نخل لا يكل بجر ولا يصر كون الوطء بالشكاح به مضي عدة الاول لو لم يدخلها لم يصر كونه  
 اظهره ثم اعلم ان اشتراط الدخول ثابت بالاجماع فلا يكتفى بمجرد العقد قال القهستاني  
 وفي الشكاح وغيره من كتب الأصول ان العلماء غيرهم يدينون السبب انفقوا على اشتراط  
 الدخول وفي الزاهدي أنه ثابت بالاجماع الامة وفي المنية أن بعد ارجاع عنه الى قول الجمهور  
 فن حمل بائنا ووجهه ويصير من أفق به يهزروا منسب الى الصدر الشهيد فليس له أثر في  
 مصنفاته بل فيحذفه وذكر في الخلاصة عنه أن من أنشأ به فعله لعنة الله والملائكة والناس  
 أجمعين فإنه مخالف للاجماع ولا ينفذ قضاء الثاني به وقامه فيه (قوله ولو صراحا) هو الذي  
 من البلوغ نهر ولا بد أن يطلقه بعد البلوغ لان طلاقه غير واقع درم منق من التاترخانية  
 (قوله بجماع مثله) في المراهقة ذكر في الجامع وقيل هو الذي تضمنه آتاه ويشتمل في الآراء  
 كذا في الفتح ولا يخفى انه تنافي بين القواين نهر والاولى أن يكون صراحا فان الانزال  
 شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه كالتلذذ لا يـ حنفية ٣ ولذا مال  
 اصحابنا الى بعض أقواله ضرورة كافي في ساجدة المعنى قهستاني وفي حاشية الفتاوى ذكر  
 الفقيه أبو الليث في ناهيس النظر أنه اذا لم يوجد في مذهب الامام قول في مسألة يرجع الى  
 مذهب مالك لانه أقرب المذاهب اليه (قوله أو صريحا) بفتح الصاد وهو من قطعت خصيته  
 وانما جاز تخليه ولو لا لـ ط (قوله أو مجنونا) بنونين ح وفي نسخة أو مجبو باياءين وهو  
 الذي لم يبق له شيء يوجب له في محل الختان لكن شرط تخليه أن يحمل منه كباقي (قوله أو ذميا  
 لذهبية) أي ولو كان التحليل لـ بل زوجه المسلم كما في البصر (قوله خرج الفاسد والموقوف) أي  
 خرجا بـ يد المأذون وفيه ان الفاسد يقابل الصحيح لا النافذ لان النافذ من العقود ما لا يتوقف  
 على اجازة غيره المأذون فالبيع بشرط فاسد نافذ بالمعنى المذكور ثم الموقوف فيه طريقتان للمذاهب  
 قيل هو قسم من الصحيح وقيل من الفاسد كما سبقت في تحقيقه في البيوع ان شاء الله تعالى فعلى  
 الطريق الثاني كل موقوف فاسد ولا عكس لغويا يقال أيضا كل صحيح نافذ ولا يصح العكس  
 على الطريقين فافهم به علم انه كان ينبغي للمصنف متابعة الكثر وغيره في التعبير بشكاح صحيح  
 فيخرج الناموس وكذا الموقوف على احد الطريقين وقد يجب بان الشكاح المطابق هو الصحيح  
 فيخرج به الفاسد (قوله ووجهه) قبل الاجازة لا يحاها أي وان أجاز بعد واصل وجهه أن  
 الشكاح المشروط بالنص ينصرف الى الكمال لانه المهور مشرعا بخلاف الفاسد والموقوف  
 والا فصرحوا بان الموقوف ينصرف الى الحال وبأنه آخر حكمه الى وقت الاجازة فيظهر بها  
 الحل من وقت العقد (قوله ومن اطيف الحل الخ) أي حبل التحليل على وجه يؤمن فيه من  
 علوقه لمنه ومن امتناعه من طلاقها ومن ظهور امر التحليل بين الناس بخلاف ما اذا كان  
 صراحا (قوله لكن الخ) استدل على هذه الحيلة وحاصله أنها انما تتم على ظاهر المذهب  
 من أن الكفاية في الشكاح ليست بشرط لا انعقاد أصلا في رواية الحسن المفتي بها من أنها شرط  
 فلا يحلها الرقيق لعدم الكفاية ان كان لها ولي لم يرض بذلك والابن لم يكن لها ولي أصلا وكان  
 ورضي في جعلها تنافيا كما في باب الكفاية وهذا مذهبنا في أوردهما الاطام الخواني ثانيا

ولو الفقيه (مراعاة)  
 بجماع مثله وقد روي شيخ  
 الاسلام به من سنين  
 أو صريحا أو مجنونا أو ذميا  
 لذهبية (بشكاح) نافذ خرج  
 الفاسد والموقوف ولو  
 نكحها بعد بلا إذن سيده  
 ووطئ قبل الاجازة لا يحلها  
 حتى يطلقها بعد ما ومن  
 اطيف الحل أو تزوج  
 لمأذون مراعى بشاهدين  
 فاذا أزوج على كمالها قبل  
 الشكاح ثم تبعه ليلاد آخر  
 فلا ينفاه رأمها لكن على  
 رواية الحسن المفتي بها

٣ مطلب  
 قال اصحابنا الى بعض اقوال  
 مالك ووجه اقله ضرورة

كما في البرازية أن المراهق فيه خلاف فانه يرجع الى ما لم يرض مذهب من لا يقول بالكفاية  
 فيه فانه لا يحصل المرام (قوله انه لا يحلها) الاول حذف (قوله ونقض عدته) ذكر  
 به من الشافعية حيلة لاسقاط العدة بان تزوج صغير لم يبلغ عشر سنين ويدخل به بجماع انتشار  
 آتاه ويحكم بفسخ الشكاح شافعي ثم يطلقها بالحي وبحكم حنبلي بفسخ طلاقه وأنه لا عدة عليها  
 أمالو بلغ عشر الزمت العدة عند الحنبلي أو يطلقها أو لا إذا رأى في ذلك المصلحة ويحكم به  
 مالكي وبعده وجوب العدة بوطئه ثم تزوجها الاول ويحكم شافعي بفسخه لان حكم الطلاق  
 يرفع الخلاف بعد تقدم الدعوى مستوفيا بشرائطه فصل الاول (قوله) قلت ومن شرطه ان  
 لا يـ خذ على الحكم مالا وفي قوله ويحكم به مالكي مخالفة لما قدمنا من اشتراط الانزال عند  
 مالك وكأنته قول آخر (قوله أي الثاني) أي الشكاح الثاني ويجوز أن يراد الزوج الثاني  
 وهو ما جرى الزياحي سكنه بحار قال البيهقي والاول أقرب والثاني أظهر نهر (قوله لا يـ خذ  
 عطف على قوله بشكاح نافذ (قوله لاشتراط الزوج بالنصر) أي في قوله تعالى حتى تنكح زوجا  
 غيره فإنه جعل غاية له دم الحل الثابت بقوله تعالى فلا تحل له فاذ اطلق زوجته الامة اثنين ثم  
 بعد العدة وتمام مولاه لا يحلها الاول لان المولى ليس بزوج (قوله ولا ملك أمة الخ) عطف  
 على قوله وطء المولى أي لو طأها ثنتين وهي أمة ثم ملكها أو ثلاثا وهي حرة فارتدت ولحققت  
 بدار الحرب ثم سببت وملكها لا يحل له وطؤها ملك الامين حتى تزوجها فيه دخل به الزوج ثم  
 يطلقها كما في الفتح ثم لا يخفى أن هذه المسئلة لم يـ خذها كلام المصنف لانه شرط طلاقها وما فلا  
 يصح تفريقها على قوله لا يـ خذ لانه لان معناه لا يـ خذها المطلق حتى يطلقها فيه بالشكاح  
 لا يـ خذ الامين فالمرطوط وطء بالشكاح لا يـ خذها المطلق بل يصح تفريقه مع الاول  
 وهي عدم حله الاطلاق بوطء المولى ثم لو قال المصنف في ما مر لا يـ خذ ولا يطلق الامين الخ اصح  
 تفريق هذه أيضا كما افاده ح فيتمين جعله تفريقا على قوله لاشتراط الزوج بالنص فان الزوج  
 المشروط بالنص جعل غاية لعدم الحل كما علمت وهو شامل لعدم الحل بشكاح أو ملك بين فيه مع  
 تفريق المستثنين عليه فانهم (قوله من فرق بينهما) أراد بالتفريق المنع عن الوطء من هجوم  
 الجوار فيشمل القاطع للشكاح وغيره فلا يرد انه لا تفريق في الظاهر فانهم (قوله لم تحل له أبدا)  
 أي ما لم ينكح في الظاهر وبكذب نفسه أو تصدقه في المعان ح فوجه التنبه بين المستثنين أن  
 الردة والساق والسي لم تحل - حكم الظاهر واللعان كما لم تحل - حكم الطلاق (قوله في الحل  
 المتين) هو محل غيبوبة الحشفة من القبل (قوله فلو كانت صغيرة) محترقة قوله والشرط المتين  
 بوقوع الوطء وقوله فلو وطئ مفضاة تفريق على قوله في الحل المتين وكان عليه عطفه بالواو  
 (قوله لم تحل الاول) لان قبالة الغيب فيه الحشفة ولذا لم يجب الفصل بمجرد وطئه ما لم تنبت  
 به حرمة المصاهرة حتى حل لواءها تزوج فتم (قوله والا) أي بان كانت صغيرة بوطء ما لم تحل  
 الاول لوحود الشرط وهو الوطء في محل المتين الموجب للفصل كما ياتي وان أفضاها به هذا الوطء  
 لان الافضا حصل بعد الوطء بالمعتبر ثم عطفه على المفضاة قبل حصول الشك في كون الوطء في  
 القبل أو في الدبر وهذا الشك حاصل قبل الوطء لا بعده فانهم (قوله بـ خذها) لم أر فيه ما قوله  
 وان أفضاها ثم رأته في الفتح والنهر (قوله الا اذا حبست الخ) قال في الدر المنثور وقد نظم

مطلب  
 حيلة اسقاط عدة الحمل

انه لا يحلها لعدم الكفاية  
 ان لها ولي والا فبها  
 اتصافا كما مر (ونقض  
 عدته) أي الثاني (لا يـ خذ  
 بين) لاشتراط الزوج بالنص  
 فلا يحلها وطء المولى ولا  
 ملك أمة بعد طلاقين أو  
 حرة بعد ثلاث ودية وسي  
 تطهر من فرق بينهما بظهار  
 أو لعان ثم ارتدت وسببت  
 ثم ملكها لم تحل له أبدا  
 (واشرط متين بوقوع  
 الوطء في الحل) المتين به  
 فلو كانت صغيرة لا يوطأ  
 منها لم تحل الاول والا  
 حات وان أفضاها بـ خذها  
 (ولو وطئ مفضاة لم تحل له  
 الا اذا حبست) ليعلم أن  
 الوطء كان في قبالة  
 تزوجت بـ خذها



الفتية الاجل - ارجع الدين أبو بكر على بن موسى الهاملي رحمه الله ذلك نظاما جديرا فقال  
 وفي المفضاة مسئلة تعجبه • لدى من امر يعرفها غريبه  
 اذا حرمت على زوج وحده • اثبات نال من وطء نصيبه  
 فطاعها فلم يقبل فليست • حلالا للقديم ولا خطيبه  
 اثبات أن ذلك الوطء منها • بفرج أو شكيته القريبة  
 فان حلت فوطئت بفرج • ولم يبق الشك كونها امرية

(قوله فانه لا تحل حتى تحبل الخ) هذه العبارة عزها المصنف في المنع للبرازية والذي في الفتح  
 هكذا فلا تحل بحقه حتى تحبل ثم قال وفي الخبر يدلو كان مجزوا بالمحل فان حلت وولدت  
 حلت للاول عند أبي يوسف خلافا لمحمد اه (قوله حتى يثبت) برفع يثبت على أن حتى  
 ابتدائية (قوله فالاقتصار على الوطء قصور الخ) أي اقتصار المتن على قواهم حتى يطأها غيره  
 وهذا ما أخذ من المصنف في المنع وقال الرضا حتى لا قصور ما عساه هو الذي عليه المتن  
 والشروح ويشهد له حديث العسيلة الذي ثبت به الحكم وما عساه رواية عن أبي يوسف  
 ثم نقده فترجيها على ما هو المذهب هو القصور اه قلت لكن جزم به في الثانية وغيره وكذا  
 في الفتح كما عرفت ونقله الزبيدي عن الغاية وقال خلافا لفرقة في البدائع وهذا في دعقاد  
 قول أبي يوسف ثم اوجه قول محمد وفرقة لا ينافيه ثبوت الذب فانه بعد قيام القرائن وان  
 لم يوجد وطء حقيقة والتحليل بعد الوطء لا بمجرد العقد المثبت للنسب فانه خلاف الاجماع كما  
 قدم ويلزم على هذا ثبوت التحليل بزواج مشرق في غفيرة جاءت بولادة أشهر لثبوت نسبه  
 مع انه لم يردم الوطء وماذا لا يكون النسب مما يحتمل لاثباته بما يمكن ولو توهم ما علمنا بنسب  
 الولادة فرائس واقامة له مقدم الوطء كالخولة الموجهة للعدة وأما التحليل فقد شد الشرع  
 في ثبوته ولذا قالوا ان شرعيته لا غاظة الزوج عومل بما يغض حين عمل أبغض ما يباح فاذ  
 ان شرطوا فيه الوطء الموجب للفصل بالإبلاج المشقة بالأحاطل في المحل المتيقن احتمل زاعن  
 المفضاة والمغيرة من بالغ امره حتى قادروا عليه بعد صبح لا فاه ولا موقوف ولا علقين  
 (قوله والموت غنالا) أي لو مات عنها قبل الوطء لا يحلها الا الاول وان كان الموت كالدخول في  
 يجاب العدة وتقرر المهر المسمى لان الشرط هنا الوطء (قوله واستشكله المصنف) الضمير  
 يرجع الى الاحلال المفهوم من قول المصنف يحلها أو أصل الاشكال اما صاحب الجفر فانه قال  
 بعد ذكر هذا الفرع مع أنه نقل في المحيط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأته وهي عذراء لا غسل  
 عليه ما لم ينزل لان العدة مانعة من مواودة الحشفة اه أي ولا يحلها الا الوطء الموجب  
 للفصل ط وأجاب الرضا والساجد بحمل ما في القضية على ما اذا أزال البكارة بقرينة  
 الإبلاج فانه لا يكون بدونه وفيه أن عبارة القضية هكذا اذا أوجع الى مكان البكارة وحل الى على  
 معنى في بعد ثم لا يخفى أن ما ينفرد به صاحب القضية لا يعقد عليه كيف وهو مخالف لما في  
 المشاهير كقول الهداية والشرط الإبلاج وقول الفتح بقيد كونه عن قوة نفسه وان كان  
 ملفوقا بخرقة اذا كان يجسد حرارة المحل الخ ما يأتي عن التبيين وكذا ما مر عن البرازية ومسئلة  
 مفضاة بعد اعتراف المصنف بأشكالها ما كان ينبغي له جعله متنا (قوله الا اذا تعش وعمل)

فانه لا تحل حتى تحبل  
 لوجود الدخول كما  
 في يثبت الذب فتح  
 فالاقتصار على الوطء قصور  
 الا ان يعصم بالحقيقة في  
 والحكمى (والإبلاج في  
 محل البكارة يحلها الموت  
 عمدا) كمال القضية  
 واستشكله المصنف وفي  
 النهر وكأنه ضيف الى  
 التبيين بشرط ان يكون  
 الإبلاج موجبا للفصل  
 وهو التمسك بالثبوت بلا  
 حائل يمنع الحرارة وكونه  
 عن قوة نفسه فلا يحلها من  
 لا يقدر عليه الاجماع  
 البتة الا اذا تعش وعمل

هذا الميز كرم في التبيين ثم ذكر في الفتح والنهر والظاهر أن الاستثناء منقطع لان الاستثناء  
 الانتهاض والمراد به بالعمل أن يكون له نوع انتفاء يحصل به الإبلاج كي لا يكون بمنزلة ادخال  
 خرقة في المحل فانه ربما لا يحصل به التمسك بالثبوت ولذا قال بعد ذلك في الفتح بخلاف من في آتاه  
 فتدبروا أولها فمباح حتى التمسك بالثبوت فانه محل به (قوله ولو في حبض الخ) الاولى حلف  
 هذه الجملة من التبيين وذكرها عند قول المصنف حتى يطأها غيره (قوله مطلقا) أي سواء كان  
 الإبلاج بمساعدة اليد أو لا وبعبارة الجعفي وقيل بالإبلاج الشيخ الفاضل يده يحلها أو قبل اذالم  
 تنتشر آتاه فادخله يده أو يدها أو كان الذكرا شل لا يحلها بالإبلاج والصواب حلها لانه  
 متعلق بدخول الحشفة اه وأقره في النهر تلبية وهو خلاف ما عساه عليه الزبيدي وابن  
 الهمام وصاحب النهر كما مر وفيه أن الحل متعلق بذوق العسيلة كما عرفت فامل (قوله لكن في  
 شرح المشرق الخ) قيل أن هذا الكتاب ليس موضوعا لنقل المذهب واطلاق المتن  
 والشروح يرد وذوق العسيلة لا لغة موجبة كما لا يرى أن النائم اذا وجب له البال يجب  
 عليه الفصل وهذا المعنى عليه مع أن خروج المني لا يوجب له الا مع وجوده لانه وماذا  
 الوجودها كما لا نمر بما حصلت وذهل عنها بقوله النور والاعمال فاقول قد قدم أن الجمهور  
 يحلها والجمهور فوق الاعمال والنوم رخصي قلت ورأيت في معراج الدراية ووطء النافذة  
 والمغنى عليها يحل عندنا وفي أقوال الشافعي اه هكذا رأيت في نسخة فقهية فلتراجع  
 نسخة أخرى ثم لا يخفى أن نومه وانغماسه كنومه وانغماسه الكن اذا قلنا ان الإبلاج الشافعي  
 لا يحلها ما لم يتعش ويعمل يلزم أن يكون مثله النائم والمغنى عليه وكذا في جانبه انهم على  
 أنه واجب المجتبي من الاكتماء بدخول الحشفة بظهور الاحلال في الكل فامل (قوله وذكره  
 التزويج الثاني) كذا في البحر المحل في القهستاني وذكره الاول والثاني وعزاه محشي مكتبي الى  
 الحوى عن الظهيرية ويخفى أن زياد الرأى بل هي اولى من الاول في الكرامة لان العقد بشرط  
 التحليل انما يجري بينه وبين الثاني والاول ساع في ذلك ومتسبب والمباشر اولى من المتسبب  
 ولفظ الحديث يشمل الكل فان المحل له به ردق على المرأة أيضا (قوله حديث ابن المحلل  
 والمحلل له) باضافة حديث الى ابن فهو حكاي للمعنى والا فلفظ الحديث كما في الفتح ان الله  
 المحلل والمحلل له وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بشرط التحليل) تاويل للحديث بحمل  
 اللام على ذلك ويأتي تمام الكلام عليه (قوله وان حلت الاول الخ) هذا قول الامام وعن  
 أبي يوسف انه يفسد الكاح لانه في معنى الوقت ولا يحلها وعن محمد يصح ولا يحلها لانه  
 التحليل ما شرع الشرع كافي قتل المورث هداية (قوله خلافا لما عساه البرزلي) حيث قال  
 زوجت المطافاة نفسها من الثاني بشرط أن يجامعها او يطأها التحلل الاول قال الامام الشكاح  
 والشرط جائز حتى اذا أتى الثاني طلاقها أجزأه القاضي على ذلك وحلت الاول اه وهو  
 ما أخذ من روضة الزندوستي قال في النهر قال الامام ظهير الدين هذا البيان لم يوجد في غيره من  
 الكتب كذا في النهاية وفي فتح القدير هذا مما لم يعرف في ظاهر الرواية ولا يخفى أن يقول عليه  
 ولا يصح كونه لانه مع كونه ضعيف النبوت تنبوعه قواعد المذهب لانه لا شك أنه شرط في  
 الشكاح لا يقتضيه العقد وهو ما لا يطل بالشرط الداسدة بل يبطل الشرط ويصح فيجب

ولو في حبض ونكاح  
 واحرام وان كان حراما  
 وان لم ينزل لان الشرط  
 الذوق لا الشبع قلت  
 وفي المجتبى الصواب حلها  
 بدخول الحشفة مطلقا لكن  
 في شرح المشرق لابن هاشم  
 لو طأها وهي نائمة لا يحلها  
 للاول اعدم ذوق العسيلة  
 ويخفى ان يكون الوطء في  
 حالة الانغماس كذلك وذكره  
 التزويج الثاني (تحريرا)  
 الحديث لمن المحلل  
 والمحلل له (بشرط التحليل)  
 أقروا جئت على أن احل  
 (وان حلت الاول) احده  
 الشكاح وبطلان الشرط  
 فلا يجزئ على الطلاق كما  
 حقه الكمال خلافا لما  
 زعمه البرزلي ومن لطيف  
 الحديث قوله ان تزويجه  
 وجامعك



بطلان هذا وان لا يجبر على الطلاق اه (تولد او و امسكتك) أي أو يقول ان تزوجتك  
وامسكتك وهذا اذا خفت امساكها مطلقا والاول اذا خافت امساكها بعد الجماع (قوله  
ولو خافت الخ) الاولى أو تقول فزوجتك الخ لان الخلية بين الساتقين سببها الخوف المذكور ط  
(قوله وعلمه في العمادية) حيث قال ولو قال لها تزوجتك على ان امرئ يمسكك فقلت جاز  
النكاح وانما الشرط لان الامر انما يصح في الملاءة او مضافا اليه ولم يوجد واحد منهما باجلاف  
ما مر فان الامر صار بيدها ما كانا صيرورته منكموه اه نهر وقدمناه قبل فصل المشيئة  
والحاصل ان الشرط صحيح اذا ابتدأت المرأة اذا ابتداء الرجل واسكن الفرق حتى يتم يظهر  
على القول بان الزوج هو الموجب تقدم أو تناخر المرأة هي القابلة كذلك نامل (قوله أما اذا  
أخبر اذ لك) محترق قوله بشرط التحليل (قوله لا يكره) بل يحل له في قولهم جميعا فهو متأن  
عن المضمرات (قوله لصد الاملاح) أي اذا كان قد علم ذلك لا يجرد قضاء الشهوة ونحوها  
وأورد السروجي ان الثابت عادة كالثابت في أي فبشرط التحليل كانه مخصوص عليه في  
العقد فيكره واجاب في الفتح بانه لا يلزم من قصد الزوج ذلك أن يكون مهره فانه بين الناس انما  
ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتمرا به اه نامل (قوله وتاديل الامن الخ) الاولى أن يقول  
وقبل تاديل الامن الخ كما هو عبارة البرزبية ولا سيما وقد ذكره ههنا من شيء عليه المصنف من  
التأويل المشهور عند علمائنا فيقيدانه تأويل آخر وأه ضيف قال في الفتح وهذا قول آخر  
وهو أنه ما يجوز وان شرط قصد الاملاح وتاديل الامن عند هؤلاء اذا شرط الاجر على ذلك اه  
قلت والامن على هذا الحل أظهر لانه كاخذ الاجرة على عيب التيس وهو حرام ويقر به اه  
عليه الصلاة والسلام من التيس المستعار وأورد على التأويل الاول أنه مع اشتراط التحليل  
مكروه مخبر به فاعل الحرام لا يستوجب اللعن ففعل المكروه أولى أقول حقيقة الامن  
الشهورة هي الطرد عن الرحمة وهي لا تكون الا للكافر ولذا لم تجز على معين لم يعلم مونه  
على الكفر بدليل وان كان فاسقا متورا كيزيد على المعقود بخلاف فهو ايس وأجاب  
وأبى جهم لفيوز زوج بخلاف غير المعين كالتامير والكاذبين فيبوز أيضا لان المراد جنس  
الظالمين وفيهم من يموت كافرا فيكون اللعن لبيان ان هذا الوصف وصف الكافر من التنفير  
عنه والتحذير منه لا قصد اللعن على كل فرد من هذا الجنس لان من الواحد المعين كهذا  
الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد الظالمين واذا كان المراد الجنس لما قلنا من التنفير  
والتحذير لا يلزم أن تكون تلك المعصية حراما من الكافر خلافا لما ناط الامن بالكافر فانه  
ورد اللعن في غيرها كامن المصورين ومن أم قوم ما وهم له ككاهون ومن مله منتهى أي  
تغوط على الطريق والمرأة التي لا تتحجب بدينها والمرءى التي لا تكتمل والمرأة  
اذا خرجت من دارها بغير إذن زوجها ونكح السيد وزائرات القبور ومن جالس وسط  
الحلقة وغير ذلك ومنه ما فشاها فما ظهر لي لكن بشكل على منع من المعين مشروعية  
الامن وفيه لمن معين ثم يجاب بانهم عاق على تقدير كونه كاذبا لكنه لا يخرج عن  
امن معين نامل ثم رأيت في لسان القهستاني قال الامن في الامس الطرد وشرا على حق

أو و امسكتك فوق  
ثلاث علاقات بان ولو  
نفت أن لا يطاقتها قول  
زوجتك نفقة على ان  
أمرى يدي زبلي  
وعلمه في العمادية (أما  
اذا أخبر اذ لك لا) يكره  
(وكان) لرجل (أجورا)  
اقصد الاملاح وتاديل  
الامن اذا شرط الاجر  
ذكره البرزباني

مطلب  
في حكم امن العاصه

الكفر الا بعد امن رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الا برار اه وفي امان  
الجبر فان قلت هل يشرع لعن الكاذب المعين قلت قال في غاية البيان من باب العدة وعن  
ابن مسعود أنه قال من شاء باهاته والمباهلة الملازمة وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شيء لم  
الله على الكاذب منا قالوا هي مشروعة في زماننا أيضا اه ومن هذا قيل ان المراد بالامن في  
من ذلك الطرد عن مناول الابرار لانه رحمة العزيز الغفار وقيل ان الاشبهه أن حقيقة  
الامن هي ما يستبقت مقصودة بل المقصود اظهار غشاسة الحال بالمباشرة والتحليل بالعود اليه بعد  
مضاجعة غيره وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال وفيه كلام نقامل اه وأهل وجهه أنه  
لو كان كذلك لا يلزم كونه مكروها مخبريا (قوله ثم هذا كله) أي كل ما مر من لزوم التحليل  
بالشرط المارة وكرهه التصريح بالشرط (قوله نزع حصص النكاح) كذا عبر في النهر والمراد  
حصصه بائنا في الأئمة لا حصصه عندنا بقريظة ما بعده فافهم وقد مر أنه لو كان فاسدا أو موقوفا  
لا يلزم التحليل بل يحل بدونه وان كرهه وهل تقبل دعواه الفساد عندنا لا سقط التحليل  
لم أره الا أن نمل يأتي آخر الباب انه لو ادعى بعد الثلاث انه طلقها واحدة قبل وانقضت عدتها  
لا يصدقان وستاق هذه المسئلة في العدة وتناق هنا الخادنة الفتوى في ذلك فراجعها (قوله أو  
بمضرة فاسقين) أي تحقق فسخه او الاظهار المدة التي يكتفي عند الشافعي فافهم (قوله  
يرفع الامر لشافعي الخ) أقول الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما حرره ابن حجر في القصة من  
ان الحاكم لا يحكم بفسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل وذلك أنه ذكر أن الزوجين لو توافقا  
أو أفاياينة بفساد النكاح لم يلغى ذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى نعم  
يجوز لهما العمل به باطنه لكن اذا علم به الحاكم فمما لم يفرق بينهما ثم قال في موضع آخر وحينئذ  
نكح مخفانا فيه فان قلنا القائل بعصمة أو حكمهم من يراها ثم طلق ثلاثا من التحليل وليس له  
تقليد من يرى بطلانه لانه تافيق للتقليد في مسألة واحدة وهو يمنع قطعا وان اتقى التامير  
والحكم لم يصح لمحل نعم معين أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه لانه يريد بذلك  
رفع التحليل الذي لزمه باعتباره ظاهر قطعه وأيضا ففعل المكلف بمان عن الاعمال الا ما نفع  
منه ما يصح بالاعتداد به كالتامير ثلاثا اه والذي تحرر من كلامه أن الزوج ان علم  
بفساد النكاح فانه لا يقاتل بعصمة أو حكمهم من يراها الا يسقط التحليل والاسقط وله تجديد  
العقد بعد الثلاث ديانة واذا علم به الحاكم فمما لم يفرق بينهما ولو ادعى عدم التقليد لم يصدق الحاكم واذا  
علمت ذلك علمت انه لا فائدة في قول الشارح فيه الغير برفع الامر لشافعي اذ لا يحكم الشافعي  
بسقوط التحليل ولا يقبل ما يذم قطعه لكن قال ابن قاسم في حاشية القصة ان له تقليد الشافعي  
والعقد بلا محل لان هذه قضية أخرى فلا تافيق حال يحكم بعصمة التقليد الاول كما تم اه قلت  
ليكن هذا في الديانة لما علمت من أن الحاكم يفرق بينهما اذا علم به لان التحليل حق الله تعالى نعم  
صرح شيخ الاسلام زكريا في شرح منبهه بان الزوجين لو اختلفا في المسمى ومهر المثل وأقيمت  
بينهم على فسادها ثبت مهر المثل ويسقط التحليل تبعا اه لكن استظهر ابن حجر عدم سقوطه  
واقه أعلم فان قلت يمكن الحكم به عندنا على قول محمد باشرط الاولى قلت لا يمكن في زماننا لانه  
خلاف المعتد في المذهب والقضاء أمورون بالحكم باصح الأقوال على أنه نقل في التامير خاتمة أن

ثم هذا كله فرع حصص النكاح  
الاول حتى لو كان بالاول  
بل بعبارة المرأة أو بلفظ  
هبة أو بمضرة فاسقين ثم  
طاعها ثلاثا وأراد ايهابا بلا  
زوج يرفع الامر لشافعي

مطلب  
في حيلة اسقاط التحليل  
بحكم شافعي بفساد النكاح  
الاول







مناقضة فينبغي ان لا يقبل منها كما لو قالت بعد التزوج بها كنت محجوبة او مرتدة او معدة  
 او منكوبة الفير او كان العقد بغيره وذكروا في الجامع الكبير وغيره بخلاف قولها لم تنقض  
 عدتي ثم رأيت في الخلاصة ما يوافق الاشكال المذكور قال في الفتاوى في باب الباطل لو قالت بعد  
 ما تزوجها الاول ما تزوجت باخر فقال الزوج الاول تزوجت باخر ودخل بك لا تصدق المرأة  
 اه ما في الفتح اقول قد يدفع الاشكال بان المطلقة ثلاثا عام فيها المانع من ايراد العقد عليها ولا  
 يزول الا بعد رجوعها او بغيره من شرط الحل وذلك بان تزوجت بعد ما تزوجت بها وانقضت  
 عدتها والمدة فتجوز او تزوجت بها من غير ان يشرط الحل على ما مر عن النامية لم يفتد  
 لا يقبل قولها المتناقض اما بدون ذلك فيقبل ولا تناقض لاحوال ظننا الحل بمجرد العقد ولان  
 اقدامها على العقد بدون نفسه لا يزول به المانع فلم يكن اعترافا ولذا قال السرخسي لا بد من  
 استتسارها او يؤيده ما مر عن الفضلي ايضا وهذا بخلاف قولها كنت محجوبة الخ فانها حين  
 العقد لم يقم مانع من ايراد العقد عليها فصح العقد فلا يقبل اخبارها بما ينافيه المتناقض فان  
 مجرد اقدامها على العقد اعتراف بعدم مانع منه فاذا ادعت ما ينافيه لم يقبل وما مر عن  
 الفتاوى محمول على ما اذا تزوجها بعد ما فسررت وفيه قايين كلامهم وفي البرازية تزوجت  
 المطلقة ثم قالت للثاني تزوجتني في العدة ان كان بين النكاح والطلاق أقل من شهر برصدت  
 في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسدا وان أكثر لا يصح الثاني والاقدم على النكاح اقرار  
 بمضي العدة لان العدة حتى الاول والنكاح حتى الثاني ولا يجتمع معان فدل الاقدام على المضي  
 بخلاف المطلقة ثلاثا اذا تزوجت بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجت بك قبل نكاح الثاني حيث  
 لا يكون اقدامها دليلا على اصابة الثاني ونكاحه قالت المطلقة ثلاثا تزوجت غيرك وتزوجها  
 الاول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم اكن تزوجت فان لم تكن أقرت بدخول الثاني كان  
 النكاح باطلا وان كانت أقرت به لم تصدق اه وهذا مؤيد لما قلناه من الفرق والتوفيق  
 والله التوفيق وبما قررناه ظهر لا ما في كلام الشارح والظاهر انه تابع ما جزمه في الفتح (قوله  
 وفي البرازية الخ) اقتصر على بعض عبارة البرازية بما لا يجر وهو غير مرضي وتمام عبارتها  
 هكذا ونص في الرضاع على أم اذا قالت هذا ابني رضاعا وأصرت عليه أنه يتزوجها لان  
 الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتى في جميع الوجوه اه ومقتضاه أن المفتي به أن لها أن تزوج  
 نفسها منه هنا وهذا ما قدمه الشارح في آخر الرضاع بقوله ومفاده الخ وقد مر أن ما ذكره  
 الشارح هناك نقله في الخلاصة عن الصدر والشهيد بلافظ وفيه دليل على أنها لو ادعت الطلقات  
 الثلاث وأنكر الزوج حل لها أن تزوج نفسها منه اه وعليه في التبر بان الطلاق في حقها  
 مما يجزئ لاستقلال الرجل به فصح رجوعها اه أي صح في الحكم أماني الديانة لو كانت  
 عالمة بالطلاق فلا يحل وبما قررناه علمت أن ما قدمه الشارح من قول لا يجزئ منه فافهم (قوله  
 أنه طلقها) أي ثلاثا لان ما دونها يمكن فيه تجديد العقد الا اذا كان ينكر (قوله لها قتله  
 بدرا) قال في المحيط وينبغي لها أن تقتدي بما لها أو تهر بغيره وان لم تقدر قتله متى علمت أنه  
 يهرجها ولو لم يكن ينبغي أن تقتله بالدواء وليس لها أن تقتل نفسها وان قتله بالآلة يجب  
 انصاص اه بجر (قوله فالانم عليه) أي وحدهم فيقتل نفسه بما اذا لم تقدر على الاقدام

وفي البرازية قالت طلقني  
 ثلاثا ثم أرادت تزويج  
 نفسها منه ليس لها ذلك  
 أصرت عليه أم أ كذبت  
 نفسها (صحت من زوجها  
 أنه طلقها ولا تقدر على  
 منعه من نفسها) الا بقتله  
 (لها قتله) بدوا من خوف  
 القصاص ولا تقتل نفسها  
 وقال الاوزجندى ترفع  
 الامر للقاضي فان حلف  
 ولاينة فالانم عليه

مطلب  
 الاقدام على النكاح اقرار  
 بمضي العدة

أو الهرب (قوله وان قتله الخ) أفاد اباحة الامر من ط (قوله لو غابا) تمام عبارة البرازية  
 وان كان حاضر الا لان الزوج ان أنكر احتج الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بها الا بحضور  
 الزوج اه (قوله والصحيح عدم الجواز) قال في القنية قال يفتى المديع والحاصل أنه على  
 جواب شمس الأئمة الاوزجندى ونجم الدين النسفي والسيد أبي شجاع رأوا حامدا والسرخسي  
 يحل لها أن تزوج بزواج آخر فيما بينهما وبين الله تعالى وعلى جواب الباقي لا يحل اه وفي  
 الفتاوى السراجية اذا أخبرها بثقة أن الزوج طلقها وهو غائب وسعها أن تعتد وتزوج ولم  
 يبق له بالديانة اه كذا في شرح الوهبانية قلت هذا تأييد لقول الأئمة المذكورين فإنه اذا  
 حل لها التزوج باخبار ثقة فيحل لها التحليل هذا بالاولى اذا سمعت الطلاق أو شهد به عدلان  
 عندها بل صرحوا بأن لها التزوج اذا أتتها كتاب منه بطلاقها ولو على يد غير ثقة ان غلب على  
 ظم أنه حق وظاهر الاطلاق جواز في القضاء حتى لو علم بها القاضي بتركها فصح عدم  
 الجواز هنا مشكل الآن يصح على القضاء وان كان خلاف الظاهر فامل ثم لو طلقها وهو  
 مقيم معها باعاشرها معاشرة الا زواج ليس لها التزوج اعدم انقضاء عدتها منه كالمسألة في بيان  
 في العدة (قوله لا يحل له قتلها) ينبغي جريان الخلاف فيه بل القول بقتلها هنا أقرب من  
 القول بقتلها لغيرها لانما اسأروا السحر بقتل وان تاب تأمل (قوله وقيل لا تقتله الخ) نقل  
 في التاترخانية أيضا القول الاول بقتله عن الشيخ الامام أبي القاسم وشيخ الاسلام أبي الحسن  
 عطاء بن حزمة والامام أبي شجاع ونقله عن فتاوى الامام محمد بن الوائلي المعروف بفتاوى عن عبد الله  
 ابن المبارك عن أبي حنيفة ونقل أيضا أن الشيخ الامام نجم الدين كان يحكي قول الامام أبي  
 شجاع ويقول لانه رجل كبير وله مشايخ كبار لا يقول ما يقول الا عن ثقة فالاعتداع على قوله اه  
 وبه علم أنه قول معقد أيضا (قوله وانقضت عدتها) انما قال ذلك لتصير اجنبية لا يلحقها  
 الطلاق الثلاث اقول وهذا اذا لم يكن انقضاء العدة معروفا بالمسألة ذكره الشارح في آخر العدة  
 عن القنية أيضا طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومنعت عدتها فلو مضى ما علم ما عند  
 الناس لم تقع الثلاث والاعتق ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبينه بعد ذلك كان له ان يهرجها  
 طلقها قبل ذلك بعدة طلاق لم يقبل اه (قوله اخذ بالثلاث) لان اقدامه على الطلاق يدل على  
 بقاء العدة وتطلق ثلاثا عاملا باقراره واحتياطاً ط والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الايلاء)

(قوله مناسبة البيئونة ما لا) أي مناسبة ذكر هذا الباب عقب باب الرجعة ما ذكره في البحر  
 من أن الايلاء يوجب البيئونة في ثانی الحال كالطلاق الرجعي اه ويحتمل أن المناسبة للبائن  
 المذكور آخر باب الرجعة في قوله وينسحب بماتته الخ يمكن فيه أن المطلوب ابداء المناسبة بين كل  
 باب وما قبله والبائن ذكر في باب الرجعة استطراد افافهم (قوله هو لغة اليمين) وبوجهه الايلاء  
 وقوله أي بولي الايلاء كنصر يفتى ففتح (قوله وشرا الحلف الخ) يشمل التعليق بما يشق  
 فله يسمى يميناً كما قدمناه في باب التعليق واليهذا قال في الفتح وفي الشرع هو اليمين على ترك  
 قربان الزوجة أو بعبارة أشهر فصاعداً بالله تعالى أو بتعليق ما يستشقه على الثريان قال وهو  
 أولى من قول الحلف على ترك قربانها أربعة أشهر لان مجرد الحلف يتحقق في نحو ان

وان قتله فلا تنقض عليها  
 والبائن كالثلاث برزنية  
 وفيه اشتمالاً أنه طلقها ثلاثا  
 لها التزوج باخبار التحليل  
 لو غابا انتهى قلت يفتى  
 ديانة والصحيح عدم الجواز  
 قنية وفيها لو لم يقدر هو أن  
 يتخلص عنها ولو غاب صهره  
 وردت اليها لا يحل له قتلها  
 ويبيد عنها جهده (وقيل لا)  
 تقتله قاله الاسدي بآية روية  
 يفتى كافي التاترخانية  
 وشرح الوهبانية عن المتنقط  
 أي والانم عليه كالمسألة (قال  
 بعد) أي بعد طلاقه ثلاثا  
 (كان قبلها طلاق واحدة  
 وانقضت عدتها أو صدقته)  
 المرأة (في ذلك لا يصدق)  
 على المذهب المفتي به كالولم  
 تصدقه هي وقيل يصدقان  
 ولو طلقها فتبين قبل  
 الدخول ثم قال كنت طلقها  
 قبلها واحدة أخذ بالثلاث

(باب الايلاء)

مقاسمة البيئونة ما لا  
 (هو) لغة اليمين وشرا  
 الحلف







بقرينة قوله الا في في الحلف بالله تعالى وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء اي المفاق  
 عليه كالحج والعق والطلاق ونحو ذلك ويمكن حل الواو على معناها فيمكن اجتماع الكفارة  
 والجزاء في نحو والله لا اقربك وان قربتك فعلى حج كذا قيل وفيه انهم ابالا ان يجب بالحلف في  
 احدهما الكفارة وفي الاخر الجزاء وان رقع عند البر طلاق واحد بدليل ما قالوا في والله لا  
 اقربك اذا كرهه ثلاثا ولم ينو التاكيد انه ايمان ثلاثة يجب لكل ككفارة ويقع بها طاعة  
 واحدة كما سيأتي آخر الباب فافهم (قوله ان حلف بالقرآن) الى الوطء مصيبة فلا يحسن  
 بالتي باللسان عند المحرم الوطء لانه غير المحلوف عليه ولو وطئ بعد في المدة حلفت كما ياتي  
 (قوله اربعة اشهر) لا خلاف انه ان وقع في غرة الشهر اعتبرت مدته بالاهل ولو وقع في بعضه  
 فلا رواية عن الامام وقال الثاني تعتبر بالايام وعن زفر اعتبار بقية الشهر بالايام والشهر الثاني  
 والثالث بالاهل ويكمل ايام الشهر الاول بالايام من اول الشهر الرابع شهر عن البدائع  
 (قوله وللأمة شهران) يوم مالو كان زوجها راووا اعتقت في أثناء المدة بعد ما طاعت التفت  
 الى مدة الحراتر شهر ومثله في البدائع (قوله فلا يلام) أي في حق الطلاق بدائع أي  
 لافي حق الحنف فلو قال حره والله لا اقربك شهرين ولم يقربهم افع - الم نطق ولو قربهم افع - ما  
 حنت (قوله وسببه كالبب في الرجم) وهو الداعي من قيام المشاورة وعدم الموافقة شهر  
 ومثله في شرح درر البصائر وكأنه خص الرجم بكونه أشبه في البيهوتة ما لا على مامر  
 تأمل (قوله صريح وكناية) وقيل ثلاثة صريح ومما يجري مجرا وكناية فالصريح انظر  
 الجمع والنيك أما القربان والمباضة والوطء فهي كتابات تجري مجرى الصريح قال في الفتح  
 والاولى جعل الكل من الصريح لان الصراحة متوسطة بتبادر المعنى لغلبة الاستعمال فيه  
 سواء كان حقيقة أو مجازا لا بالحقيقة والالوجب كون الصريح لفظ النيك فقط وفي البدائع  
 الافتراض في البكر يجري مجرى الصريح اه - وسناتي ألقاط الكتابة وفي البحر لو ادعى  
 في الصريح أنه لم يعن الجماع لا يصدق قضاء ويصدق ديانة والكتابة كل لفظ لا يفي الى انهم  
 معنى الوطء منه ويحقل غيره ولا يكون ابلاية ولا يدين في القضاء (قوله فن الصريح الخ)  
 ذكر منه أربعة ألقاط وأشار الى أنه بقي غيرها فان منه قوله لا بكر لا اقتضت كما مر وفي المتن في الأنا  
 معك ابلاية بلاية وكذا لايس فرجى فربك وهذا يحال ما في البدائع من أن لا يثبت معك  
 في فراش كناية وما في جوامع الفقه من أنه لو قال لايس بلدي بذلك لا يصير مولا لا يمكن  
 أن ينفذ كره بشئ أفاده في الفتح وظاهر ما في الجوامع أنه ليس صريح ولا كناية قلت والذي  
 يظهر ما في المتن من أن الألقاط من الصريح لماعلمت من أن الصراحة متوسطة بتبادر المعنى  
 والمتبادر من قولك فلان نام مع زوجته هو الوطء نعم لا يتبادر ذلك من قولك بات معهما في فراش  
 وتبقى المخالفة في مسئلة المس وما ذكر من الامكان لا يتأتى التبادر والالزام أن تكون المباضة  
 كذلك لانها بمعنى وضع البضع على البضع أي الذرع فيمكن أن يقال لا يلزم منه الجماع وكذا  
 الافتراض أي ازالة البكارة يمكن بما صبح ونحوها تأمل (قوله لو قال والله الخ) قيد بالقسم  
 لانه لو قال لا اقربك ولم يقل والله لا يكون - ولما ذكره الاستيعاب في بحر أي لانه لا بد من لزوم  
 ما سبق (قوله وكل ما ينه عنه اليمين) كل مبتدأ حذف خبره قد يدرك كذلك قال في البحر

(ان حنت) بالقرآن  
 (و) المدة (أهل البحر) أربعة  
 أشهر وللأمة شهران  
 حد لا كثرها فلا يلام  
 على أقل من الأقل وسببه  
 كالبب في الرجم والناط  
 صريح وكناية فن الصريح  
 (لو قال والله) وكل ما ينه عنه  
 اليمين

واراد بقوله والله ما ينه عنه اليمين كقوله بالله وعظمة الله وجلاله وكبريائه فخرج ما لا ينه عنه  
 به كقوله - لم الله لا اقربك وعليه - غضب الله تعالى ومخطئه ان قربتك اه ط (قوله  
 لا اقربك) أي بلاية ان مدة أشار الى أنه كانوا قد عدها ابلاية لان الاطلاق كالتاكيد ومنه لو  
 جعل له غاية لا يرعى وجودها في مدة ابلاية كقوله في رجب لا اقربك حتى أصوم المحرم وكقوله  
 الا في مكان كذا أو حتى تنطمي ولذا وبينهم - ما أربعة أشهر فأكثر ولو أقل لم يكن مولا وكذا  
 في نطاع الشمس من مفرج الوحي يخرج الدابة أو الدجال - تحسنا لانه في العرف للتاكيد  
 وكذا ان كان يرعى وجودها في مدته يمكن لا يتصور بقاء النكاح معه كمن غرق أو أموت  
 أو أطلت ثلاثا أو حتى أم لك أو أم لك ثمة صامتك وهي أمة وان تصور بقاءه حتى اشتريك  
 لا يـ ككون مولا لان مطلق الشراء لا يزيل النكاح لانه قد يشترطه الفقه ولو زاد لنفسه  
 فكذلك لانه قد يكون الشراء قاصدا لالغاء الاباقض حتى لو قال لنفسه وأقضى لك كان مولا  
 فيه - بغير تقديره لا اقربك ما دمت في نكاحي ولو قال حتى أعتق عبدي أو أطلق زوجتي فهو  
 ابلاية منه - ما خلا فلا يوجب ولا شيء في المدد في حق ادخل الدار أو كما زيد كما في  
 النهر وغيره (قوله لا يغير حائض الخ) في غاية البعد معز بالاشمال - حلف لا يقربها وهي حائض  
 لا يمكن مولا لان الزوج ممنوع عن الوطء بالحض فلا يصير المنع مضافا لليمين اه - وبه زاعلم  
 أن الصريح وان كان لا يحتاج الى التيسير لا يقع به لوجود صارف كذا في البحر وقيد به  
 الشرط بل لا يثبت ما اذا كان عالما بحضها - فصل - مدد في حوائض العلية به - لم ياتي  
 الشامل على ما اذا قال لا اقربك ولم يقربها مدة أو ما لو قال أربعة أشهر فانه يكون مولا ولو كانت  
 حائضا وهذا مدد - في قول الشارح هذا الفقه حائض وقوله به - في المنع ولو لم يمتنع وأوضحه في  
 النهر بأنه اذا قيد بأربعة أشهر يكون قربة على إضافة المنع الى اليمين اه - أقول هذا كله  
 مبني على أن قول شامل وهي حائض ليس من كلام الزوج لكن ذكر المقدم - مدد في أنه حال من  
 مدد - لم يقربها الامن فاعل - حلف أي فهو من كلام الزوج مات ورعا أفاده ما في كافي الحاكم  
 - حيث قال وان - افع لا يقربها وهي حائض لم يكن مولا وان حلف لا يقربها حتى تنفصل شبا  
 فقد روي أنه قبل مدد في أربعة أشهر لم يكن مولا وان تأخر ذلك أربعة أشهر لم يضره اه -  
 فقوله حتى تنفصل من كلام الزوج فانه كذا قوله وهي حائض وقد أفاده ما ذكره به - مدد  
 وهي أن مدة الحيض يمكن مضيقها قبل أربعة أشهر فلا يصير مولا وان زادت عليها أو يوقد  
 نعليل الوالحي بقوله لانه منع نفسه من قربان في مدة الحيض وأنه أقل من أربعة أشهر  
 اه - ولو كانت العلة طاهر من كون الزوج ممنوعا عن الوطء بالحض الخ لكان الواجب ذكر  
 ذلك في شروط صحة ابلاية بان يقال بشرط في صحته أن لا يكون الزوج ممنوعا عن وطئها وقت  
 الابلاية ويرد عليه - أنه يشمل ما اذا كانت محرمة أو مكنتة أو صائمة أو صائمة مع أنه - ياتي  
 أنه يصح الابلاية وهي محرمة وان كان بينا وبين الحرم أكثر من أربعة أشهر ولا يكون فيقود  
 باللسان بل بالجماع لان الاحرام مانع شرعي وهو لا يـ - شرطه في الجماع فقد صح الابلاية مع  
 علمه بأنه ممنوع عن قربانها شرعا في مدة أربعة أشهر ففي حالة الحيض يصح بالاولى فما كان  
 ابواب عن حالة الاحرام فهو الجواب عن حالة الحيض فاعتنه تحريره هذا المقام والسلام

(لا اقربك) افع - حائض  
 ذكره مدد في عدم إضافة  
 المنع حائضا الى اليمين  
 او والله لا اقربك لا اجامعك  
 لا طورك لا تغسل منك  
 من حائض (اربعة اشهر)  
 ولو لم يمتنع



(قوله تعين المدة) أي لان ذكر المدة قرينة على أن المنع للعين لا للشيء بخلاف ما إذا لم يذكرها  
 كما مر (قوله أو نحوها) أي كقوله فعلى حرة أو صدقة أو صيام أو هدي أو اعتكاف أو عين  
 أو كذا رعين أو أنت طالق أو هذا الزوج أو غيره أو فعل على معنى عدمهم أو فعل  
 صوم يوم بخلاف صوم هذا الشهر لانه يمكنه قرانها بعد مضيه بلائني يلزمه ولو قال فعلى  
 اتباع جنة أو صوم ثلاثة أشهر أو قرآن القرآن أو تسبيحة أو الصلاة في بيت المقدس لم يكن موليا  
 وفي الأخيرة خلاف محمد لا تلزم بالندب كذا في الفتح وأشار في الفتح إلى الجواب عن قول محمد  
 بأن المدار على لزوم ما يشق لا على صحة النذر والالزام أن يكون موليا بالتعلق على صلاة ركعتين  
 والمذهب أنه يثبت النذر بسلامته في غير بيت المقدس (قوله أهدم مشقتها) أي وارزما  
 بالحنث لصحة النذر بهما وأشار إلى أنه لا تعتبر المشقة العارضة بنحو كسل كما لا تعتبر العارضة  
 بالجنين في نحو فعل غزو كما مر (قوله وقياسه الخ) هذا الجنب صاحب النهر وهو في غير محله لما  
 تقدم من أن المولى هو الذي لا يمكنه قران زوجته إلا بشئ مشق ٣ يلزمه فلا بد من كونه لازما  
 وكونه مشقا ولا يصح النذر بقراءة القرآن وصلاة الجفارة وتكبير الموق في كافي إيمان  
 الله - ثانياً فإذا لم يصح نذره أمكنه قرانها بلائني يلزمه أصلاً كما لو قال إن قرنتك فعلى ألف  
 وضوء فلا يكون موليا فإدهم (قوله أو أنت طالق أو عبده حر) كان ينبغي ذكره قبل قوله أو نحو  
 فان قرنتك فأنطق بجمعة ويمتق العبد وظاهره وان لم يكن عن يمينه لانه في الأصل مشق  
 كما أفاده ط وقد مرنا أنه لو باع العبد سقط الإيلاء ولو عاد إلى ملكه عاد ولو قال فعلى ذبح ولدي  
 يصح ويلزمه بالحنث ذبح شاة كافي البدائع (قوله ومن الكتابة الخ) ومنها لا أجمع رأيي  
 وراسك لا أمسك لا أضاحك لا غيظك لا سواك ففخ والآخر ان باللام الجوازية وذكر أيضا  
 أنه عدم ما في البدائع الدنو وكذا لا آيت معك وتقدم الكلام على الأخير (قوله ومن المؤبد  
 الخ) لانه يذكروا في العرف التأبد ولان له أمارات سابقة تدل على أنه لا يقع في مدة أو بعدة أشهر  
 وكان المناسب ذكر هذه الجملة عند قول المصنف ألا في لو كان مؤبدا كما فعل في الفتح (قوله  
 فان قرنتك في المدة الخ) انما ذكره وان أغنى عنه قوله سابقا وحكمه الخ ليرتب عليه ما بعده ط  
 (قوله ولو جئونا) لان الإلهية تعتبر وقت الحلف لا وقت الحنث (قوله وجبت الكفارة) ولو  
 كفر قبل الحنث لا تعتبر بحر (قوله وجب الجزاء) مباح في الإيمان أن في مثله بخير بين الوفاء  
 بالتمتع من النذر أو كفارة العين وحتى أي على الصحيح الذي يرجع إليه الإمام ثم لا يلية  
 وهذا ان بقي الإيلاء فلو سقط بموت العبد المحلوف به فلهما فلا يجب شيء كجاءت (قوله وسقط  
 الإيلاء) عطف على حنث فلو مضت أربعة أشهر لا يقع ط لا زال الإيلاء بالحنث وسواء  
 حلف على أربعة أشهر أو طلق أو على الأبد بحر (قوله بان بواحدة) أي بطله بواحدة وقوله  
 يضح إلى سبب مضي المدة وأشار إلى أنه لا حاجة إلى انشاء طالق أو الحكم بالتفريق خلافا  
 لما في كافي فإدهم في الهداية (قوله ولو أدهم) أي القربان في المدة (قوله لم يقبل قوله الأيمنية)  
 أي على إقراره في المدة أم جامعا بحر لانه في المدة تلك الانشاء فيك الأخبار فصح انما أدهم  
 عليه وتقدم في الترجمة نظيره وان من أعجب المسائل (قوله ولو عدتني الخ) بان حلف على  
 غناية أشهر كافي الدار المتني تبع الله - ثانياً وهو مخالف لما في الكفر وغيره من قوله وسقط

قوله بشئ مشق وكونه  
 مشقا كذا بالاصل المقابل  
 على خطه والمعرف من  
 كتب اللغة بايدينا شاق  
 لا مشق اه مصنفه

لعمري المدة وان قرنتك  
 فعل جازم (قوله) ما يشق  
 بخلاف فعل صلاة ركعتين  
 فليس بول عدم مشقتها  
 بخلاف فعل مائة ركعة  
 وقياسه ان يكون موليا  
 بمائة ضمة أو اتباع مائة  
 جنازة ولم اره (أو أنت  
 طالق أو عبده حر) ومن  
 الكتابة لا أمسك لا آيتك  
 لا غيظك لا أضاحك لا غيظك  
 لا أدخل عليك ومن المؤبد  
 نحو - في نحو رج الدابة  
 أو الدجال أو طلوع الشمس  
 من مغربها (فان قرنتك في  
 المدة) ولو جئونا (حنث)  
 وحنثك (في الحلف باقية  
 وجبت الكفارة وفي غيره  
 وجب الجزاء وسقط الإيلاء)  
 لا ته العين (والا) بقربها  
 (بان بواحدة) بضم أولو  
 ادعاء بعد مضيه لم يقبل  
 قوله الأيمنية (وسقط الحلف  
 لو) كان (موقفا) ولو عدتني  
 إذ يعني الثانية

الإيلاء حلف على أربعة أشهر فانه يقتضي أنه لو حلف على مدتين أو أكثر لا يسقط وهو معنى  
 قوله إذ يعني الثانية تبين بثانية لكن مراد الشارح أنه يسقط بعد مضي المدتين (قوله تبين  
 بثانية) يعني إذا تزوجها ثانياً والأفوه على غير الأصح ألا في التوبد لا فرق بظهور بينهما  
 ثم رأيت الله - ثانياً قال وفي الثانية أي في مسئلة المدتين إذا بان ثم تزوجها ثانياً لم يثبت  
 أربعة أشهر أخرى بان بواحدة أخرى وسقط الإيلاء اه وفي الولو الجدية والله لا أقربك  
 سنة فمضى أربعة أشهر فبان ثم تزوجها أو مضى أربعة أشهر أخرى بان أيضا فان تزوجها  
 ثالثا لا يقع لانه بقي من السنة بعد التزوج أقل من أربعة أشهر (قوله لا لو كان مؤبدا) أي  
 لا يسقط الحلف أي الإيلاء لو كان مؤبدا قال في الفتح هو أن يصرح باللفظ الإبداء بطلق  
 فيقول لا أقربك إلا أن تكون حائضا فليس بول أصلا اه (قوله وكانت طاهرة) هو معنى  
 قول الفتح ألا أن تكون حائضا وقد عات ما فيه مما مر (قوله وفرع عليه فلو نكحها) أي  
 فرع هذا الكلام وضعه عليه أقوله لا لو كان مؤبدا وإفاده لا يسقط الاطلاق بدون تزوج لعدم  
 منع حنثها وقيل لو بان بواحدة أخرى بالايلاء ثم مضى أربعة أشهر أخرى وهي في العدة وقعت  
 أخرى فان مضت أربعة أخرى وهي في العدة وقعت أخرى والاول أصح لان وقوع الطلاق  
 جزاء الظلم وليس للمعانة حتى فلا يكون ظالما كافي الزباني وواقعه في الفتح والبحر والنهر  
 وعليه المتنون (قوله والمدة من وقت التزوج) هو ان كان التزوج في العدة أو بعد انقضائها  
 قال في النهر واختلف في اعتبار ابتداء مدته في الهداية وعليه جرى في المكافي أنهم من وقت  
 التزوج وقيد في النهاية والعناية تبعه للقرناني والمرغيباني بما إذا كان التزوج بعد انقضاء  
 العدة فان كان فيه اعتبر ابتداء من وقت الطلاق قال الزباني وهذا لا يستقيم الأعلى قول من  
 قال بتسكير الطلاق قبل التزوج وقد مر ضعفه قال في الفتح فالأولى الاطلاق كافي الهداية  
 ح (قوله فان نكحها) أي المولى الذي انتهى ملكه بالثلاث ح أي نكحها فقبل أن تتزوج  
 بغيره وكذا بعده ولو نكحها سبعة الهدم الآية (قوله لانها هذا الملك) فهذه المسئلة فرع  
 ما إذا عاتق طلاقها بال دخول - ثلاث ففقرت بغيره ثم أعادها فدخلت لا تطاق  
 خلافا لنزركذا لو ألى منها ثم طلقها فلا تبطل الإيلاء حتى لو مضت أربعة أشهر وهي في العدة  
 لم يقع الطلاق خلافا لنزركذا ولو تزوجها بعد ذلك زوج آخر الإيلاء المؤبد لا يعود الإيلاء خله للإيلاء  
 فتح (قوله بتخيير الطلاق) أي بتخيير طلاقه أو طلاقه ح (قوله ثم عادت بثلاث) بأن تزوجها  
 به - تزوج آخر بناء على قوله - ما ان الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث ويثبت - لا جديد  
 فهو دلالات بثلاث لا بما بقي (قوله يقع بالإيلاء) الضمير عائد إلى الثلاث باعتبار مضي الطلاق  
 الثلاث والاولى أن يقول تقع بالثلاث أو بقية يعني طلاق كلامي عليه انما أربعة أشهر لم يجامعها  
 فيها حتى تبين بثلاث كذا قال في الفتح والنهر والتبيين فأت ولا بد من تبيينه بان تزوجها  
 به - كل مدة على ما هو الأصح أي يكون الطلاق جزاء الظلم كما مر وكانهم أطلقوه هذا أقرب العهد  
 فتأمل (قوله خلافا لعمد) فعنده لا تقع الثلاث بل ما بقي من واحدة أو تبين بناء على قوله  
 ان الثاني لا يهدم ما دون الثلاث كما قيل هذا الباب ومر اعتقاد قوله (قوله به - تزوج  
 آخر) مكررا بما ذكره المصنف قبل وكان الأولى للمصنف في التعبير أن يقول وكفران وطى

تبين بثانية وسقط الإيلاء  
 (لا لو كان مؤبدا) وكانت  
 طاهرة كما مر وفرع عليه  
 (فلو نكحها ثانيا) وثالثا  
 وضعت المدتان بلائني  
 أي قربان (بان بواحدة  
 والمدة من وقت التزوج  
 (فان نكحها بعد تزوج  
 آخر لم تطاق) لانها هذا  
 الملك - ثلاث ففقرت بغيره  
 بالايلاء ما دون الثلاث  
 أو بانها بتخيير الطلاق  
 ثم عادت بثلاث يقع بالإيلاء  
 خلافا لعمد كما مر في مسئلة  
 الهدم (وان وطئها) بعد  
 زوج آخر (كفر



ايكون عطفا على جواب الشرط وهو قوله لم تطلق (قوله ليهما ايمن للعت) اي لحق الخفت  
وان لم تنق في حق اختلاف نصار كالوقال لاجتبية لا اقر بك لا يكون بذلك موليا او يجب الكفارة  
اذا اقر به اذ يلى (قوله به هذين الشهرين) قد اتفقا في قوله لان لو قال شهرين وشهرين كان  
الحكم كذلك كما صرح به في التبيين ج ومنه في الفتح والبحر (قوله تصحق المدة) اي  
اربعة اشهر والله لو قال لا كام فلا يوافق ويوافق كان قوله لا كام اربعة ايام والاصل في  
جنس هذه المسائل انه متى عطف من غير اعادة حرف النفي ولا تكرار اسم الله تعالى يكون  
يميناً واحداً ولو اعاد حرف النفي او كرر اسم الله تعالى يكون يمينين وتنداخل مدته ما يانه  
لو قال والله لا كام زيد يمين ولا يمين يكون يمينين ومدته ما واحد حتى لو قال في اليوم الاول  
او الثاني يمينت فيه ما ويجب عليه كفارتان وان قل في اليوم الثالث لا يمينت لان قضاء مدته ما  
وكذا لو قال والله لا كام زيد يمين والله لا كام زيد يمين لما ذكرنا لو قال والله لا كام يمين  
ويومين كان يميناً واحداً ومدته اربعة ايام حتى لو قل في ما يجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا  
لو قال والله لا كام يميناً واحداً كانت يميناً واحدة الى ثلاثة ايام حتى لو قل في ما يجب كفارة  
واحدة ولو قال والله لا كام يميناً واحداً ولو قال والله لا كام يميناً واحداً ولو قال والله لا كام يميناً  
يميناً في اليوم الاول يوم ومدة الثانية يومان حتى لو قل في اليوم الاول يجب عليه كفارتان وفي  
اليوم الثاني كفارة واحدة ولو قل في اليوم الثالث لا يمينت لان قضاء مدته ما وعلى هذا لو قال  
والله لا اقر بك شهرين ولا شهرين او قال والله لا اقر بك شهرين والله لا اقر بك شهرين لا يكون  
مولياً لانه ما يمينتان فتنداخل مدته ما حتى لو اقر بك شهرين من شهرين يجب عليه كفارتان ولو  
اقر به اربعة اشهر كان يميناً واحداً حتى لا يمينت لان قضاء مدته ما وعلى هذا لو قال  
باعداء حرف النفي او بتكرار اسم الله تعالى متى كانت اليمين متعددة كانت المدة متعددة اي  
تكون المدة في اليمين الاولى داخل في مدة اليمين الثانية ومتى كانت اليمين متعددة كانت المدة  
متعددة اي تكون المدة الثانية غير الاولى وقد تعدد المدد مع تعدد اليمين بأن نص على مفارقة  
المدة فيجب في كل مدة كفارة واحدة كما يأتي في المسئلة الثانية (قوله ولو كنت يوماً) يعني بعد  
قوله والله لا اقر بك شهرين (قوله ذال ساعة كذلك) اي لزمانية فالمراد ان يفصل بين الحلفين  
بفاصل (قوله قال بعد الشهرين الاولين ولا) اي ان التقييد بالظرف هنا اتفاق في كافي المسئلة  
الاولى (قوله انقض المدة) اي بقدر الفاصل بين الحلفين وهو اليوم من لان مدة الامتناع  
عن قربان في الحلف الاول شهران وفي الثاني شهران بعدهما وبين الحلفين مدة لم يلزمه شيء  
بقربانهم فافهم في جملة الايام بخلاف المسئلة الاولى فان اربعة اشهر فيها فاصل بينها  
كما هو هذا ان قال فانما بعد الشهرين الاولين فانه نص على تقارب المدة وان تعدد انقسام اما اذا  
لم يبق له تعدد المدة تعدد انقسام بتكرار اسم الله تعالى بلا موجب لتعدد المدة فلم توجد مدة  
الا بلاء ايضاً (قوله لكن ان قاله الخ) استدل على ما ذكره من عدم الفرق بين ذكر الظرف  
وعدمه اي انه لا فرق بين ما من حيث انه لا يكون مولياً ولا يميناً ما فرق من جهة اخرى  
افادها في الفتح وغيره وهو ان قاله تعدد مدة اليمين الثانية كذا في البحر والنهر اى تصح  
مراعاة يمينها غير داخله فيما قبلها وبغير الشارح عن هذا بقوله تعدد الكفارة اخذ من قوله

قوله يومين ولا يومين هكذا  
في الزبلي وما وقع في  
حاشية ج يومين ولا يومين  
فهو شريف فاهم اه

لبقاء اليمين (الثالث) والله  
لا اقر بك شهرين وشهرين  
بعد هذين الشهرين (بلا)  
لتصحق المدة (ولو كنت يوماً)  
اراد به مطلق الزمان في  
الساعة كذلك بحر (٢)  
قال والله لا اقر بك شهرين  
لم يكن مولياً (قال به)  
انتهى شهرين اولين (ولا)  
لتقص المدة لكن ان قاله  
انقضت الكفارة والا  
تعددت

في الفتح في هذه السورة فلو قرى به في الشهرين الاولين لزمته كفارتان واحدة وكذا في الشهرين  
الاخرين لانه لم يجز مع على شهرين يمينان بل على كل شهرين يمين واحد اه وما تواتر  
عليه شراح الهداية من انه يلزمه بالقرآن كفارتان قال في الفتح انه خطأ ما علمت قال في النهر  
لانه اذا كان لكل يمين مدة على حدة فلا تنداخل بين المديتين حتى يلزمه الكفارتان الا ان يراد  
القرآن في مدته ما كذا في الحواشي السعدية وعندي ان هذا الحل مما يجب المصير اليه اه  
وت و ما وقع في الفتح وتبعه عليه في البحر من قوله وان كان تنداخل المديتان فلو قرى به في  
الشهرين الاولين لزمته كفارة واحدة الخ سبق فلم يوصوا به لا تنداخل ولم أر من تبعه عليه والمكن  
المقضى وسوابق الكلام ولو واحدة ندل عليه وكذا صريح ما قلناه من النهر واما ما قيل بعد  
الشهرين الاولين تصير مدته ما واحدة وتنتأخر الثانية عن الاولى يوم كذا في البحر والنهر وغير  
الشارح عن هذا بقوله والا تعددت اي وان لم يبق له تعددت الكفارة اخذ من قوله في الفتح  
لم يكن مولياً لا تنداخل المديتين فتنتأخر المدة الثانية عن الاولى يوم واحد او ساعة بحسب  
ما فصل بين اليمينين فالفاصل من اليمينين الحلف على شهرين ويوم او ساعة على حسب الفاصل  
اه قلت وحاصله انه ان قال لا اقر بك شهرين ثم بعد يومين قال كذا انقضت المديتان  
لتعدد القسم كما مر ان اليوم الفاصل بين اليمينين دخل في اليمين الاولى دون الثانية فلزم  
تكميل الشهرين في اليمين الثانية بزيادة يوم على الشهرين وهذا اليوم الزائد دخل في اليمين  
الثانية دون الاولى عكس اليوم الفاصل ولزم من هذا انداخل المديتين ما هذا اليومين  
الذي كورين لانه لم يجز مع اليمينين فلو قرى به في احدى المديتين كفارة واحدة بخلاف  
بقية المدة لانه خولاه انقضت اليمينين فتعدد دفع الكفارة هذا ما ظهر في هذا المقام (قوله  
الا يومان) مثله الساعة ط عن الحوى (قوله لم يكن مولياً لالصال) لانه استثنى يومان من كرا  
فيصدق على كل يوم من ايام السنة بقية فليكنه قربانهم اقبل مضى اربعة اشهر من غير نفي  
يلزمه وصرفه الى الاخير كما بقوله زفر اخرج له عن حاشيته وعلى التفسير الى اليمينين بلا حاجة  
بخلاف قوله الاتقان يوم لان النقصان لا يكون عرفاً الا من آخرها وبخلاف قوله ابرون  
داري او اجلت ديني سنة الا يومان فانه يراد به الاخير بلا حاجة تصح المدد وتأخير المطالبة  
وبخلاف قوله والله لا كام زيد سنة الا يومان لان الحامل وهو المحافظة اقتضى عدم كلامه في  
الحال فتأخره ولا يلامد يكون عن تراخي كما مر وان كان عن محافظة لكن لزوم احداً المكروه  
فيه لو تأخر عارض جهة المحافظة فاقطاعه ليعتضي الاقط وهو التكميل هذا حاصل ما في  
البحر والنهر (قوله بل ان قربها) اي في يوم ولم يقر بها بعد (قوله صار مولياً) اي اذا غربت  
الشمس من ذلك اليوم لا يجزى القربان بخلاف قوله سنة الا يومان فانه اذا قربها صار مولياً من  
ساعة بحر (قوله لا الا) اي وان لم يبق اربعة اشهر لا يصير مولياً (قوله فيصير مولياً) اي  
مؤبد الا ان ما بعد اليوم المستثنى لا غاية له فيجوز عليه ما مر من حكم الا بلاء المؤبد ولو حذف  
قوله الا يومان تركه سنة صار مولياً او وقع عليه طفتان فقط كافي البحر عن لولو لجهة وقدما  
غبارهما (قوله لم يكن مولياً ابداً) سواء قربها ابداً بحر (قوله وهي ج) اي قال ذلك والحال  
ان زوجته بمكة (قوله فيطأها) اي في المدة من غير شيء يلزمه فان كان لا يمينه بان كان بين

(او قال والله لا اقر بك  
سنة الا يومان) لم يكن مولياً  
لانه بل ان قربها وبقى  
من السنة اربعة اشهر  
كما كثر صار مولياً لا الاول  
حذف منه لم يكن مولياً  
حتى يقر بها فيصير مولياً  
ولو زاد الا يومان اقر بك فيه  
لم يكن مولياً ابداً لانه  
استثنى كل يوم يقر بها  
فيه فلم يتصور منه ابداً  
(او قال وهو بالبصرة والله  
لا ادخل مكة وهي بمكة)  
يكون مولياً لانه يمكنه ان  
يجزى بها منها فيطأها  
(الى من الطائفة رجبيا  
صح)



الموضعين غلبة أشهر صار ملبا على مافي جوامع الفقه وأما على ما ذكره قاضيان فاعلموا  
 لاربعة أشهر والذي يظهر من هذه الأحكام خروج كل ثم ما إلى الأخر في اعتبار في أقل من  
 ذلك بجر وفيه انه لم يفتق الا بلاء على كل من القوانين لانه الخلف على ترك قرابته والخلف  
 هنا على عدم الدخول وقد يجب بانه من كفايته فلا يكون مولى له الا بالنية ط (قوله بقاءه  
 الزوجية في تناولها قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم واعتض بأن الا بلاء جزاء الظلم يمنع  
 حقها من الجماع ولو جعية لاحق لها فيه لا قضاء ولا ديانة حتى استحب له مراجعتها بدون  
 الجماع فلا يكون ظالمًا وأجاب شمس الأئمة المكرري بأن الحكم في المنصوص مضاف الى  
 النص لا الى المعنى وقامه في الغاية قال في الفتح ان ترى انه ثبت الا بلاء وان أسقطت حقها  
 في الجماع لخوف الخيل على ولد أو غيره فم ان التعديل بالظلم باعتباره ابقاء الاحكام على الغالب  
 (قوله ويطل بعض المدة) أي بضم اقبل تمام مدة أمالو كانت من ذوات الاقرار وامتد  
 ظهر ما بان بعض مدته نهر (قوله من مباته) أي بثلاث أو ياتن نهر (قوله نكحها)  
 أي الأجنبية بعده فلو مضى أربعة أشهر وهي في نكاحه ولم يفرق بينهما وأما لو نكح المبانة  
 فذكر كز في بيان الغاية (قوله ولم يفرق بينهما) أما إذا أضافه بأن قال ان تزوجت فوالله  
 لا أقر بك كان مولا ط (قوله كاسر) في شرح قول المصنف وشروط محمية المرأة ط (قوله  
 نفوات ط) لان شرط محمية المرأة يكون من كونه وقت تهيؤ الا بلاء كما قدمه المصنف  
 (قوله ابقاء المين) أي في حق وجوب الكفارة عند الخلف لان اعتداد المين بعد النكاح  
 - الاش - رعا الأثرى أن انقضاءه على طاهر ومعية فسخ (قوله ولو آلى) أي من زوجته فابانها  
 بعد مدة صح أشاوبه الى أن بناء النكاح بعد مدة غير شرط (قوله والا لا) أي وان لم يفسخ المدة في  
 العدول بعده الاتيين وفي الغاية أيضا ان تزوجها قبل انقضاء المدة كان الا بلاء على حاله حتى  
 لو غت أربعة أشهر من وقت التزوج (قوله يفرق عن وطنها) ظاهر من حيث ان العجز حدث بعد الا بلاء  
 مع أنه يشترط في العجز زواجه من وقت الا بلاء الى مضي مدته كما بان التصريح به فالمراد به  
 العجز القائم لا الهام من غير أيت في الهندية عن الفتح هذا اذا كان عاجز من وقت الا بلاء الى  
 مضي أربعة أشهر الخ ثم قال وان كان الا بلاء مضافا بشرط فانه تعتبر الصحة والمرض في حق  
 جواز التي باللسان حال وجود الشرط لاحالة التعليق ط (قوله عجزا حقيقيا) بأن لا يكون  
 المانع من لوطه شرعا فانه لو كان شرعا يكون قادرا عليه حقيقة عاجزا عنه حكما كما في  
 البدائع (قوله لاحكامها كاحرام) أي كما إذا آلى من صرته وهي محرمة أو هو محرم وبينهما  
 وبين الحج أربعة أشهر فان فيه لا يصح الا بلاء وان كان عاجزا في فعله كذا في التاخر غايية  
 عن شرح الطحاوي وعلا في الفتح والبر بانه التسبب باختياره بطريق محظور فيه المانع  
 فلا يثبت حتى يتحقق اه وقوله فيلزمه أي من وقوع الطلاق وهو متعلق بالتسبب  
 والطريق المحظور هو الا بلاء فانه فعل باختياره فكان تسببا فيلزم به مع قدرته على الجماع  
 حقيقة فصار ظالمًا مانع حقه أو هو حق عجز فلا يسهط وان عجز عنه حكما بسبب الاحرام ولا  
 يكون عجزه الحكمي سببا للتخفيف بالي باللسان لانه عجزا شرعا المحظور لم يفسخ التخفيف

نفس الأئمة المكرري  
 هو أول من قرأ الهداية  
 على مؤلفها كما في حاشية  
 سعدى على الفتاوى اه  
 منه

لبقاء الزوجية ويطل  
 بعض المدة (ولو آلى من  
 مباته أو أجنبية نكحها  
 بعده) أي بعد ان يلازم  
 يفرقه له ط كذا  
 (لا) يصح ان يكون محله ولو  
 وطنها كز في بيان الغاية  
 آلى فابانها ان مضت مدته  
 وهي في المدة بان باحري  
 والا لا غايية (عجز) عجزا  
 حقيقيا لا حكميا كاحرام

واعيا - تحقه في العجز الحقيقي لانه لا تكليف بالابطال في صار كالمعصية بقوله اذا عجز عن  
 الماء يساح له التيمم هذا ما ظهر من (قوله لكونه باختياره) أي لكون الا بلاء الاحرام كما ظهر  
 لانه مما قررناه ولا يمتنع في صورة احرام المرأة وهذا يؤيد كدما قلنا ان حجبها عن جماع من  
 حصة الا بلاء لان غاية انه مانع شرعي والارز أن لا يصح في - مثله الاحرام كما قدمناه (قوله  
 أو صغرها) أما صغرها فهو مانع من حصة الا بلاء كما قدمناه (قوله أو رتقت المرأة من باب  
 ذهب فهي رتقاء اذا انسد مدخل الذك من فرجها ولا يستطاع جماعها معصا (قوله أو حجب  
 أو عنته) أي كونه محجوبا بأرغفنا (قوله أو عسافه الخ) عطف على قوله امرض (قوله في مدة  
 الا بلاء) أي أربعة أشهر أو أكثر كما صرح به في الفتح وكافي الحاكم ثم يمدح وقال وان كان أقل  
 من أربعة أشهر لم يميز في الا بلاء الجماع أي وان منعه سلطان أو عدو لانه نادى على شرف الزوال  
 كافي الفتح (قوله أو عسافه الخ) قال في الفتح واختلاف في الحبس فصيح التي باللسان - بيته في  
 البدائع وفي شرح الطحاوي خلافا وهو جواب الرواية نص عليه الحاكم في الكافي ووفق  
 في البدائع بمحل مافي الكافي وشرح الطحاوي على امكان الوصول الى السجن بان ندخل  
 عليه فيجاء بها والحبس بحق لا يعتبر في التي باللسان وبظلم يعتبر اه فماد كره الشارع هو  
 ان يوفق المذكور وأقادي الفتح وقوله والحبس بحق الخ ان هذا الخلاف والتوفيق انما هو  
 فيما اذا كان الحبس بظلم فلو بحق لا يعتبر أصلا لا دقا وعلى الخروج منه بإيقاع الحق ويحقل أن  
 يكون اشارة الى توفيق آخر وعليه شى المقدسي (قوله لمراجع) قال ح راجعناه فربا  
 منقول في الفتاوى الهندية عن غاية السروجي قلت واقدار في النجعة ٣ فانه مذكور في  
 الفتح كما عنته (قوله وكذا حجبها) أي - واء كان بحق أو بظلم لان العذر اذا لم يكن منه لم  
 يقدري رفعه رضى (قوله ونشوزها) قال في العرو دخل تحت العجز ان تكون منتهمة منه  
 أو كانت في مكان لا يعرفه وهي ناشزة أو حال القاضي بينهم الشهادة الطلاق الثلاث للزكية  
 (قوله فتيوه الخ) أي المبطل للا بلاء في حق الطلاق أما في حق بقاء المين باعتبار الخلف فلا  
 حتى لو طمها بعد التي باللسان في مدة الا بلاء لزمه كفارة التحق الخلف بجر لان المين لا تفصل  
 الا بالخلف والخلف انما يحصل بفعل المولود عليه والاقول ليس محظورا عليه فلا تفصل المين  
 بدائع (قوله بالسانه) قيد به لان المريض لو فاه بقلبه لا بالسان لا يعتبر بجر عن الغايية وقبل  
 به بجران - مدته والاول أوجه فسخ (قوله ونحوه) كرجعتك وارتجعتك فقول المصنف فهو  
 قوله الخ لبيان أن لفظ فقت غير قيد وقول الشارع هذا ونحوه لبيان أنه لم يستوف فافاه لان  
 المراد ما يدل على التي فاقهم (قوله فان قدر على الجماع الخ) فعل ما اذا كان قادرا وقت الا بلاء  
 ثم عجز بشرط أن بعضي زمن بقدر على وطنها بعد الا بلاء وما اذا كان عاجزا وقت ثم قدر في المدة  
 وقيد بكونه في المدة لانه لو قدر عليه بعد هذا لا يطل بجر (قوله لانه الاصل) أي واللسان  
 خافه واذا قدر على الاصل قبل حصول المقصد وبالجمل بطل كالتيمم اذا رأى الماء في صلاته  
 بجر (قوله فان وطئ في غيره) كذا اذا وطئ حال الحيض أو قبلها بشهوة أو لا أو نظر الى  
 فرجها بشهوة كافي الهندية ط قلت لكن الذي في الهندية خلاف ما قلناه عنها في - مثله  
 الحيض ونسها المريض المولى اذا جامع امرأته فيمادون التزوج لا يكون ذلك فيأ منه وان

٣ النجعة اسم من الانجاع  
 وهو طلب الكلا ومنه  
 أبعد في النجعة كذا في  
 المغرب اه منه

لكونه باختياره (عن  
 وطنها المرص باحدهما  
 أو صغرها أو رتقتها) أوجه  
 أو عنته (أو عسافه لا يندرج  
 على قطعها في مدة الا بلاء  
 أو حبسه) اذا لم يقدري على  
 وطنها في السجن كافي العجز  
 عن الغايية وقوله لا يجر  
 لم أره غير ما يرجع وكذا  
 - ها ونشوزها (فتيوه  
 نحو قوله) بالسانه (فتت  
 الخ) أو راجعتك أو ابطان  
 الا بلاء أو رجعت عا  
 فاق ونحوه لانه اذاها  
 بالمنع فبرض المولود (فان  
 قدر على الجماع في المدة  
 فتفيوه الوطئ في الفرج)  
 لانه الاصل (فان وطئ في  
 غيره) كدبر (لا) يكون فيها



فربهم في حالة الحبض يكون قيام كذا في الظهيرة اه وبؤيده ما قد صنفه عن المتأخرين  
من جهة التي بالوطء حالة الاحرام فان المانع انشروى موجود في كل من - افاقهم (قوله  
ومعناه الخ) أي مقادير له فان قدر على الجماع الخ أنه يشترط ائمة التي بالانسان دوام الهجر  
قلت ومقادير هذا الشرط أنه لو زال الهجر بطل التي بالانسان وان وجد في المدة هجر غير لمافي  
جامع القبولين في طلاق المريض اذا الى مريض ثم مرضت امرأته قبل برثه ثم برى وبقيت  
مريضة الى مضي المدة فان فيه يجماع عندنا وعند زفر بلسانه لثانته اختلاف سبب الرخصة  
اذ كلا المرضين يوجب جواز التي بلسانه واختلاف سبب الرخصة يمتنع الاحتساب بالرخصة  
الاولى على الثانية وقصير الاولى كأن لم تكن كما سافر فيهم - عدم المانع من مرض مرضا يوجب له  
لتيهم بالقرانه كذا هنا مرض المرأة يبيع التي بلسانه فلا يمتنع حكمه على مرض الزوج اه  
وقد تلخص الشارح هذه العبارة في باب التيمم لكن في الفتح والبدائع ولو الى ايلام مؤبدا وهو  
مريض وبات بمضي المدة ثم صح وتزوجها وهو مريض فبلسانه لم يصح عندهما وصح عند  
أبي يوسف وهو الاصح على ما قالوا لان ايلام وجوده وهو مريض وعاد حكمه وهو مريض  
وفي زمان ائمة هي عبارة لاحق لها في الوطء فلا يعود حكم ايلام فيه ولها ما أنه اذا صح في  
المدة الثانية فقد قدر على الجماع حقيقة ففقط اعتبار التي بالانسان في تلك المدة وان كان  
لا يقدر على جماعها الاجمعية كما مر فيما اذا كان محرما اه فهذا اختلاف سبب الرخصة ولم  
يعتبر على قول أبي يوسف فتأمل ولعل الجواب أن اختلاف اسباب الرخصة انما يمنع  
الاحتساب بالرخصة الاولى اذا اجتمع السببان في وقت واحد فانه حينئذ يعتبر لاول وبقا  
الثاني فاذا زال الاول لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالغاثة بخلاف ما اذا وجد الثاني بعد زوال  
الاول فان الثاني يعمل عمله لدم ما يقبضه كافي المسئلة الثانية ويدل على ذلك أنهم لم يهملوا قول  
الامامين باختلاف اسباب الرخصة كما صحت فاعتنم هذا التصريح فانه مفرد (قوله وبه صرح  
في المتقي) قلت وكذا في البدائع (قوله وفي الحماوى الخ) من فروع الشرط المذكور كما  
في البدائع (قوله ثم مرض) أي بعد مضي مدة من صحتها بقدر فمافي على الجماع فان كان لا يقدر  
اقتصر ما قصروه بالقول لانه ليس بشرط في ترك الجماع - كان معذورا بدائع (قوله وبقي شرط  
ثالث) أي زائد على ما مر من اشتراط الهجر واشتراط دوامه (قوله وهو قيام النكاح) بان  
تكون زوجته غير بائنة منه بدائع (قوله بقى ايلام) فاذا تزوجها ووضعت المدة تبين منه لان  
التي بالقول حال قيام النكاح انما يرفع ايلام في حق حكم الطلاق لوصول ايقاعها به  
ولا حق لها حال البتة بخلاف التي بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البتة في حق لا يلق ايلام  
بل يبطل لانه حث بالوطء فانحلت العين وبطلت ولم يوجد الحنف ههنا ولا تفصل العين ولا يرتفع  
ايلامه بدائع (قوله قال لامرأته أنت على حرام ايلام نوى التحريم الخ) أقول هكذا عبارة  
المشهور هنا عبارة في كتاب الايمان كل - على حرام فهو على الطعام والشراب والفتوى  
على انه تبين امرأته من غير نية وذلك كفي الهداية هناك أنه ينصرف الى الطعام والشراب  
للعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة فيصحت اذا أكل أو شرب ولا يتناول المرأة ايلامه

ومعناه اشتراط دوام الهجر  
من وقت ايلامه الى مضي  
مدته وبه صرح في المتقي  
وفي الحماوى الى وهو  
صحيح ثم مرض لم يكن  
قبضه لا الجماع وبقي  
شرط ثالث ذكره في  
البدائع وهو قيام النكاح  
وقت التي بالانسان فلا  
أبان ثم فاه بلسانه بقى ايلامه  
(قال لامرأته أنت على حرام)

مطلب  
في قوله أنت على حرام

واذا فواحا كان ايلامه ولا ينصرف الهجر عن الماء كقولوا وشرب وهذا كله جواب ظاهر الرواية  
ثم ذكر اختيار المشايخ المتأخرين أنه تبين امرأته بلاية - حواء له أن ظاهر الرواية انصرافه  
للطعام والشراب عرفا واذا نوى تحريم المرأة لا يختص به ايلام بصرفه لاهلها ولطعام والشراب  
وبه ظهر أن ما هنا من النقص - بل بين نية تحريم المرأة أو الظاهر أو الكذب أو الطلاق خاص  
بما اذا لم يكن اللفظ عاما يوجب - لاف ما اذا كان عاما مثل كل - لال الله أو لال المسلم  
فانه ينصرف للطعام والشراب بلاية - لاف لا يعرف ولا امرأة أيضا ان نواها والفتوى على قول  
المتأخرين بانصرافه الى الطلاق ايمان عاما كان أو خاصا فاعتنم هذا التصريح (قوله ونحو  
ذلك) أي من الافاظ الخاصة كاعلم (قوله ايلام الخ) أي مطلق في معنى المؤبد وقدر  
حكمه قال في الدرر فان هذا اللفظ مجهول مكانه الى ان جعل فان قال أردت به التحريم اولا  
أردت به شيئا كان عينا أو يصير به مولا لان تحريم الحلال عين (قوله وظاهر ان نواه) لان في  
الظاهر حرمة فاذا نواه صح لانه محتمل دور (قوله وهذا) بالتصريح أي باطل (قوله ان نوى  
الكذب) لانه نوى حقيقة كلامه اذ حقيقة وصفها بالحرمه وهي موصوفة بالحل فكان  
كذبا أو ورد لو كان حقيقة كلامه لا ينصرف اليه بلاية مع أنه بلاية - ينصرف الى العين  
والجواب أن هذه حقيقة أولى فلا تنال الا بالنية والعين الحقيقة الثانية نواها - طة الاشهاد  
بصر عن الفتح وحاصله أن الاولى حقيقة لغوية والثانية عرفية (قوله وأما نواها ايلام) أي  
لا يصدق في القضاء أنه أراد الكذب لان تحريم الحلال عين بالنص وهذا قول شمس الأئمة  
المرحومين قال في الفتح وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى كما - مذكرة والاول  
قول الحماوى وهو ظاهر الرواية لكن الفتوى على العرف الحادث اه وحاصله أن فيه  
عرفين عرف أصلي وهو كونه عينا يوجب ايلام وعرف حادث وهو اعادة الطلاق وما قاله شمس  
الأئمة من أنه لا يصدق في القضاء بل يكون ايلام عيني على العرف الاصلي والفتوى على العرف  
الحادث لان كلام كل عاقد وحالف ونحوه محتمل على عرفه وان خالف ظاهر الرواية كما قالوا من  
أن الحماكم أو المفسر ليس له أن يحكمه أو يفتي بظاهر الرواية ويترك العرف فكان الصواب  
ما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق قضاء ولكن - له على ايلام ليس هو الصواب في زماننا  
بل الصواب - له على الطلاق لانه العرف الحادث المفتى به فقول في الفتح وهذا هو الصواب  
على ما عليه العمل والفتوى احتراز عن ارادة العين أي ايلام الذي هو العرف الاصلي  
وهو هذا التقرير بسقط ما في البصر والنهر من أن فيه نظر لان العمل والفتوى انما هو في  
انصرافه الى الطلاق من غير نية لاني كونه عينا اه (قوله ان نوى الطلاق) أي أردت  
عليه الحال ثم أي بان كان في حال مذكورة الطلاق أمافي - الرضا والغضب فلا بد من  
نية لانه مما يصح بها كما مر في الكتابات فافهم وشمل نية الطلاق ما اذا نوى واحدة أو تبين  
في الحرة وما اذا طلقها واحدة ثم قال أنت على حرام نواها تبين فانه وان تم به الثلاث لم يقع  
بالحرام الا واحدة كما في البصر وسبق في الفروع آخر اباب خلافا لما يوهمه كلام الفتح من أنه  
لا يقع به نية كما - مذكرة (قوله وثلاث ان نواها) لان هذا اللفظ من الكتابات على ما مر وفيها  
نص نية الثلاث نهر ولا يصح فيه نية التثنية لان ما عد محض - كما امر الا اذا كانت

وهو ذلك كانت معنى في  
الحرام (ايلام نوى  
التصريح اولا بنواها  
وظاهر ان نواه وهذا ان  
نوى الكذب) وذاذبانة  
وأما قضاء بلاية - نواها  
(وطائفة بائنة ان نوى  
الطلاق وثلاث ان نواها  
ويفتى بانه طلاق بائن



أمة (قوله وان لم ينو) هذا في القضاء وأما في الديانة فلا يشع ما لم ينو وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية نفي أصله لا ونية إظهاره أو الإلحاقه لا يصدق قضاء كما صرح به الزبلي حيث قال وعن هذا لو نوى غير لا يصدق قضاء ح قلت الظاهر أنه إذا لم ينو شيئا أصلا يقع ديانته أيضا قال في البحر وذكر الامام ظهير الدين لا نقول لا نشترط النية لكن يجعل نوايا عرفا أه وفي الفتح نصار كما إذا نفا بطلانها لا يصدق في القضاء بل فيما بينه وبين الله تعالى أه فهذا ظاهر في ما قلناه فافهم (قوله الغلبة العرف) إشارة إلى ما في البحر حيث قال فان قلت إذا وقع الطلاق بلا نية في أن يكون كالأصريح فيكون الواقع به رجعا قلت المتعارف به إيقاع البائن كذا في البرازية أه أقول وفي هذا الجواب انظر فإنه يقتضي أنه لو لم يتعارف به إيقاع البائن يقع به الرجعي كما في زنا فان المتعارف الآن استعمال الحرام في الطلاق ولا يجوز بين الرجعي والبائن فضلا عن أن يكون عرفهم فيه البائن وعلى هذا فالعلة ليل بغلبة العرف لودع الطلاق به بلا نية وأما كونه باثنا فلا يمتنع في أنظر الحرام لأن الرجعي لا يحرم الزوجة ما امت في العدة وانما يصح رجوعها بالمهر بالبائن وهذا حاصل ما بسطنا في الكتابات فافهم (تنبيه) قال الخبير الرملي في حاشيته المخرج في كتاب الإيمان أقول أكثر عوام بلادنا لا يدعون بقواهم أنت محرمة على أحرارهم على أحرارهم على الأحرار لوطه المقتل المحلة ولذا أكثرهم يضرب مدة انصرامه ولا يريد قطعه إلا بتحريم الجماع إلى هذه المدة ولا شك أنه عين موجب للإبلا تأمل فقل من حقق هذه المسئلة على وجهها وانظر إلى قواهم لا نقول لا نشترط النية لكن يجعل نوايا عرفا وهو صريح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك بل كان مشتركا في اعتبار النية وتصدق الحالف كما هو مذهب المتقدمين أه وفي إيمان الفتح وقال البرزوي في مبسوطه لم يتضح لي عرف الناس في هذا أي في كل حل على حرام لأن من لا امرأة يحلف به كما يحلف ذو الحلية ولو كان العرف من نفيضا في ذلك لما استعمله لاذ والحلية فالصحيح أن نقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا تاما من غير دلالة فلا احتياط أن يقف الإنسان فيه ولا يخالف المتقدمين واعلم أن مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ياربابل المتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه كما نرى كذا ولبيه دون الصيغة العامة وتعارفوا أيضا الحرام يلزم في ولا شك في أنهم يريدون الطلاق مطلقا فانهم يريدون بعدمه لا أقول كذا فهي طلاق ويجب امضاؤه عليهم والحاصل أن المعترف في انصراف هذه الاقفاط عريضة أو فاسدية إلى معنى بلانية التعارف فيه فان لم يتعارف مثل عن نية وفيما ينصرف بلانية لو قال أردت غيره يصدق ديانته لقضاء أه ما في الفتح وتبعه في البحر قلت والمتعارف في ديارنا ارادة الطلاق بقواهم على الحرام لا أقول كذا دون غيره من الاقفاط المذكورة (قوله ولما يحلف به الرجال) أي حيث يقال ان فعلت كذا فكل دليل عليه حرام (قوله ولو لم تكن له امرأة) قال في البرازية وفي المواضع التي يقع الطلاق باقظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان كانت لزمته الكفارة وللنفي على أنه لا يلزمه أه ونسب في البحر قلت وفي الظاهرية ما يفيد التوفيق فإنه قال وان لم يسم هذا اللفظ أنه ما كان فعل كذا وقد كان فعل ولم تكن له امرأة لا يلزمه نفي لأنه جعل عينا بالطلاق ولو جعل عينا بياقه تعالى فهو غشوس وان حلف على امر في المستقبل

وان لم ينو (أغلبة العرف)  
ولم لا يحلف به إلا الرجال  
ولو لم تكن له امرأة

فعل ولا ير له امرأة كان عليه الكفارة لأن محريم الحلال بين أه فيحمل كلام الذي في على الحالف على غير المستقبل وبما قدرناه ظهر لك ان ما في إيمان النهاية عن النوازل ان لم تكن له امرأة تلزمه الكفارة معناه إذا حلف على أنه لا يفعل كذا في المستقبل وحنت به فلا كما جعل عليه في البحر هناك من ان معناه إذا كل أو شرب وقال لانصراف عنه عدم الزوجية إلى الطعام والشرب أه لان انصرافه إلى ذلك قبل تغير العرف بارادة الطلاق من اقظ الحرام اما بعد فيصير ما بعد عدم الزوجية كما تمت من كلامهم ويأتي في ما مثله (قوله أو كانت به المرأة) قال في البحر قيد بالزوج لان الزوجية لو كانت لزوجها انما عليه حرام أو حرمت من صار عينا حتى لو جامعها طائفة أو مكرهة تحفت أه وقوله طائفة أو مكرهة أولى من قول الفتح لو كانت مكرهة حنت وكفرت (قوله كالومات الخ) نص عبارة البرازية وإذا كان له امرأة وقت الحلف ومات قبل الشرط أو بانت لآلى عده ثم باشر الشرط الصحيح أنه لا نطق امرأته المقروجة وعليه السقوط لان عده صار حلالا بانه تعالى وقت الوجود فلا يتقاب طلاقا أه وهكذا نقل العبارة في البحر عن البرازية ولا يخفى ان التعديل لا يناسب ما قبله وفي العبارة سقط بدل عليه ما نقله ح عن الحاشية ونصه وان كان له امرأة وقت العين فحلت قبل الشرط وبانت لآلى عده ثم باشر الشرط لا يلزمه كفارة العين لان عينه انصرف إلى الطلاق وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت العين فنزوح امرأته ثم باشر الشرط اختفاؤه قال الفقيه أبو جعفر بين المقروجة وقال غيره لا نطق وعليه الفتي لان عينه جهات عينا بانه تعالى وقت وجودها فلا تصير طلاقا بعد ذلك أه قلت ومنه في إيمان البحر عن الظهيرية فقد سقط من عبارة البرازية قوله ثم باشر الشرط إلى قوله فتابا ثم باشر الشرط (قوله ومنه) أي من أنت على حرام والاولى ذكر هذه الجملة عند ادول المسئلة كما فعل في النهر (قوله والحرام يلزم في هذا ذكره في الفتح كما قدمناه ومنه على الحرام كما مر (قوله ولم يقل على) رد على صاحب خزانة الاكل حيث انقضى كما اوخصه في البحر عن القنية وقد مضى في الكتابات عن اجراءه اذا اضاف الحرمة أو البينونة إليها كانت بائن أو حرام وقع من غير إضافة إليه وان اضاف إلى نفسه كان حرام أو بائن لا يقع من غير إضافة إليه وان خصها بأجابت بالحرمة أو لبينونة فلا بد من الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أو الحرام عليك أنت بائن في ارافا بائن منك أه (قوله أو حرمت نفسي عليك) في هذا يشترط ان يقول عليك نهر لانه اضاف الحرمة إلى نفسه قال في البرازية حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك وفوى الطلاق لا يقع (قوله أو أنت على كالحمار الخ) قال في البرازية وان قال أنت على كالحمار والحمار نذير أو ما كان محرم العين فهو كقوله أنت على حرام وان لم ينو هل يكون عينا فقد اختفاؤه فيه أه ومرة شاء انه لو لم ينو الطلاق لا يكون طلاقا لعدم العرف بخلاف أنت على حرام فان العرف فيه قام مقام النية كما مر فافهم (قوله والمثل بهاها) أي يأتي عن النهر ياه (قوله كما مر في الصريح) أي في باب طلاق غير المدخول به الموطون بالصريح كقوله امرأتي طلاق وله أربع مثلا يقع على واحدة ممن بلا حكاية خلاف وقد مضى في المسئلة (قوله ذكره الزبلي) الضمير عائذ في المذكور متناوثر حامن قوله ولو كان له الخ (قوله وقال الكمال) عبارة

أو حلفت به المرأة كان عينا كما لو ماتت أو بانت لآلى عده ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته المقروجة به يفتي اصير رجعا عينا فلا تذهب طلاقا ومثله أنت متى الحرام والحرام يلزم في حرمتك على وانت محرمة أو حرام على اولم يقل على وانما عليك حرام أو محرم أو حرمت نفسي عليك أو أنت على كالحمار أو كالحمار برزازية (ولو كان له أربع (نور) والمسئلة بهاها (وقع على كل واحدة ممن طاعة) بائنة (وقيل نطاق واحدة) واليه البيان كما مر في الصريح (وهو الاظهر) والاشبه ذكره الزبلي والبرازي وغيرهما وقال الكمال الاشبه عندي الاول وبه جزم صاحب البحر فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى وأفسره المصنف في شرحه



وفي الفتاوى لو قال لامرأته انت على حرام او حلال الله على حرام فهو ذاعلى ثلاثة اوجه الى ان قال وان كان له اربع طاقات كل واحدة مطلقة وعلى فتوى الاوقاف جندى والامام مسعود الكشياني تقع واحدة واليه البيان قال في الذخيرة والخلصة هو الاشبه وعندى ان الاشبه ما في التنزيه لان قوله حلال الله او حلال المسلمين يتم كل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله من طوائف لان حلال الله يشبهه على سبيل الاستفراغ لا على سبيل البذل كما في قوله احدا كن طالق اه وانت خبير بان فعليه صريح في أن محل الخلاف والترجيح هو اللفظ العام لان الخاص كانت على حرام وان كان مذكوراً في عبارة الفتاوى اذ لا يخفى على احد أنه لا يدخل فيه سوى مخاطبة فليس النزاع فيه كما يأتي عن النهر ويدل على ذلك أيضاً أنه في الذخيرة قد سمي الخلاف المذكور في حلال المسلمين على حرام كذا في البرازية (قوله) يمكن في المراجع استدراك على ما مر من قول الزبلي والمثله بها ما فانه يومهم أن المراد المسئلة المذكورة قبله في الكنز وهي أنت على حرام مع ان هذا لا يمكن جريان الخلاف فيه فيجب كون المراد الاتيان بافظ حرام لكن لا بانطاب مع واحدة كما وقع في المقتضى بل على وجه عام كحلال الله او حلال المسلمين على حرام فان هذا هو محل النزاع كما علمت من عبارة الكمال (قوله قلت الخ) بيان لقول النهر لا يغير رأيت على حرام الخ وحاصله أنه ليس مراد الزبلي اللفظ الخاص بل العام كما لا (قوله) وبه يحصل التوفيق أي بما ذكره في النهر وذلك بحمل القول بأنه يقع على كل واحدة منهن طاعة على ما إذا كان اللفظ عاماً والقول بأنه مطلق واحدة منهن فقط على ما إذا كان اللفظ خاصاً وهذا هو المتبادر من كلام الشارح ولا يخفى ما فيه فان الزبلي قد ذكر الخلاف وقد علمنا كلامه على أن مراده ما إذا كان اللفظ عاماً فيكون الخلاف فيه وهو صريح كلام الفخ والذخيرة والبرازية كما علمت وأيضاً كيف يصح في أنت على حرام أبى قال يقع على واحدة من الأربع واليه البيان بل لا يقع الا على مخاطبة فقط وأما ما ذكره الشارح في باب طلاق غير المدخول به من حمله كلام الزبلي على نحو امرأتي على حرام وتثرت به بينه وبين امرأتي طالق حيث جعل الخلاف المذكور جاري في الاول دون الثاني وعزاه هناك الى المصنف فقد ذكرنا هناك أنه مخالف للمصنف فان المصنف جعل كلام الزبلي على حلال المسلمين وحققنا هناك عدم الفرق بين قوله امرأتي حرام وامرأتي طالق وأنه في كل منهما يقع على واحدة واليه البيان لان اللفظ امرأتي عموماً يدل على صدق على واحدة منهن لا بعينهما بخلاف حلال المسلمين فان عموماً استغراقى يتم لكل دفعة واحدة وإذا كان لا خلاف في قوله امرأتي طالق في أنه لا يقع الا على واحدة يقال مثله في امرأتي حرام وكون أحدهما صريحاً والاخر كناية لا يوجب الفرق من ادعاء فعليه البيان والخاص لانه لا خلاف في أن أنت عليه حرام يخمس مخاطبة وفي أن كل حل عليه حرام يتم الأربع لصريح اداة العموم الاستغراق وفي أمر أنه حرام او طالق يقع على واحدة غير معينة وانما الخلاف في نحو حلال الله او حلال المسلمين فيقبل يقع على واحدة غير معينة نظراً الى صورة افراده والاشبه انه يتم الكل وقد علمنا هناك تمام الكلام على ذلك فانهم واغتم هذا التقرير الفريد وانزع عنك ثلاثة التعليل (قوله تقع واحدة)

لكن في النهر يجب ان يكون معنى قول الزبلي والمثله بها ما في التفسير لا يغير أنت على حرام مخاطبة واحدة كما في المقتضى بل يجب فيه أن لا يقع الا على مخاطبة اه قلت يعني بخلاف حلال الله او حلال المسلمين فانه يتم به يحصل التوفيق فليفظه (فروع) أنت على حرام ان لمرة تقع واحدة مطلقاً واحدة ثم قال انت حرام

كذا في الذخيرة والبرازية ووجهه أنه عبارة عن تكرير هذا اللفظ ألف مرة وهو لو كره لا يقع الا الاول لان الباش لا يلقى الباش بخلاف ما قيل بطلاق غير المدخول به من ان يقع الثلاث فيما لو قال له مدخول به أنت طالق مراراً أو الوفا لانه صريح والصريح اذا تكرر يلقى الصريح ولذلك في المدخول به البقاء العدة كما أوضحناه ذلك فانهم (قوله) ناويا (تقنين) أي بقوله أنت على حرام وقوله تقع واحدة لان التقنين عدد محض ولفظ حرام لا يمتثل الا أن تكون امة لانه في حقها الفراد الاعتباري وفي قوله تقع واحدة رد على ما في الفتح من قوله لم يقع شيء فانه سبق قلم والواقع في عباراتهم لم تصح نيته بخلاف ما اذا نوى الثلاث فانه يصح وتقع ثلثان تكمله للثلاث كما في الحاشية وغيره افاده في البحر واجاب في النهر بان قوله لم يقع شيء أي نيته وان وقع بافظه تأمل وفيه رد ايضاً على ما في الجوهر من انه يقع ثلثان اذا نواه مع الاول كما قدمه الشارح في اول باب الصريح وقد علمنا الكلام عليه هناك (قوله) وبالثاني عينا أي ابلاه وقوله صريح أي ما نوى لان فيه تشديد على نفسه لانه لو نوى به بالافاء او طلق وانصرف الى الطلاق كما هو المقتضى به لم يقع به شيء لانه باش والباش لا يلقى منه له كما مر فانهم (قوله) وقع الثلاث لان الباش يلقى الباش اذا كان معاً لانه حينئذ لا يصلح حمله خبر عن الاول كما مر في بابيه (قوله) وعلمه في البرازية وعبارته قال لامرأته أنت على حرام ونوى الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ولو قال نويت الطلاق في احدهما واليمين في الاخرى عند الثاني يقع الطلاق عليه ما وعندهما كما ذكرى قال لثلاث اتفق على حرام ونوى الثلاث في الواحدة واليمين في الثانية والكذب في الثالثة طلق ثلاثاً وقيل هذا على قول الثاني وعلى قواه ما ينبغي أن يكون على ما نوى اه (قوله) حيث بوطه كل) يعني يكون ابلا من كل واحدة منهما وهذا على غير المقتضى وعلى المقتضى به يقع على كل واحدة منهما طاعة بآئته اه ح أي لانه في العرف طلاق (قوله) والفرق لا يخفى الفرق هو ان ذلك سرمة اسم الله تعالى لا تنصف الا بوطهم او في قوله انت على حرام صار ابلاه باعتبار معنى التحريم وهو موجود في كل منهما كذا في الفتح عن المحيط ومثله في البحر وغيره وقال ح الفرق هو ان في قوله أنت على حرام حرمه ما على نفسه ونحو غيره من التحريم اكل من ما وفي قوله لا اقر بكما منع نفسه من قرانهم اجماعاً فلا يخفى الا بوطهم وقد صرح به هذا الفرق صاحب النهر في كتاب الايمان عند قوله ومن حرم عليك لم يحرم حيث فرق بين كل هذا الرغيف على حرام وبين لا آكل هذا الرغيف بان يقر به الرغيف على نفسه حرم اجزائه أيضاً وفي الثاني انما منع نفسه من آكل الرغيف كله فلا يخفى بالبعوض اه قلت لكن ذكر في البحر هناك من الحاشية قال مشايخنا الصريح انه لا يخفى بأكل امة لان قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا آكل هذا الرغيف اه أي لان تحريم الحلال عين لكن مقتضى ما مر عن الفتح انه يفرق بين الحلف بالله تعالى وبين غيره مما ألحق به تأمل (قوله) ان نوى التكرار) أي التاكيد اتحاداً أي يكون ابلا واحداً ويمنى واحداً حتى لو لم يقر بها في المدة طاعت طاعة واحدة وان قرى بها في الزمة كفارة واحدة (قوله) والا) أي وان لم ينو شيئاً أو اراد التشديد والتغليظ وهو الابتداء دون التكرار كذا في الفتح (قوله) فلا يلاها واحد الخ

ناويا تقنين تقع واحدة كرهه صريحاً ونوى بالاول ط لا تأخر بالثاني عينا مع قال ثلاث مرات حلال الله على حرام ان فعلت كذا ووجد الشرط وقع الثلاث قال اه ما انتما على حرام ونوى في احدهما ثلاثاً في الاخرى واحدة فكأنوى به يفتى وعلمه في البرازية قال انتما على حرام حيث بوطه كل ولو قال والله لا اقر بكما لم يخفى الا بوطهم او الفرق لا يخفى وفي الجوهر كره والله لا اقر بك ثلاثاً في مجلس ان نوى التكرار احداً والا فلا يلاها واحد والعين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الايلاء والعين











المولى بعث نفسك بكذا اليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاعتصام على المجلس  
 اه ط وحاصله ان العتق بمال معاوضة من جانب العبد كالخلع في جانب المرأة فقتل من جانبه  
 أحكام المعاوضات بخلاف جانب المولى فانه بمنزلة الزوج فتعكس فيه تلك الاحكام (قوله  
 كطرفة في الطلاق) أي في الخلع لان الكلام فيه وأطلق عليه لأنه طلاق بالكناية تامل  
 (قوله والخلع يكون الخ) في الجوهره الفاظ الخلع خمسة خالعتك يايتك بارأيتك فارتقتك طلق  
 نفسك على ألف ه ويراد عليه ما ذكره المصنف من افظ البيع والشراء (قوله كبت نفسك)  
 تقدم عن المصنف تصحيح أنه سقط للعقوق (قوله أو طلاقك) في الجرح ولو قال بعث منك  
 طلاقك بغيرك فقلت طلقت نفسي بآنت منه بغيرها بمنزلة قولها اشترت وقيل يقع رجعا  
 والاول أصح ولو قال بعث منك فطلقة فقلت اشترت يقع رجعا بحكمنا لأنه صريح اه وقيل  
 الثانية في اندائية بما إذا لم يذكر البذل ثم قال ولو قال بعث نفسك فقلت اشترت يقع  
 طلاق بائن لان بيع الطلاق عليك الطلاق فإذا لم يذكر البذل يصير كأنه قال طلاقك فيكون  
 رجعا أما ما يبيع نفسه عليك النفس من المرأة ومثل النفس لا يحل الا بالبائن فيكون بائنا  
 اه فأفاد أن بعث منك تطليقة بكذا يقع به البائن أيضا (قوله أو طلاقك على كذا) هذا مبني  
 على أن الطلاق على مال مسقط للمهر وهو خلاف العقد كما سيأتي ح أي لما مر أن المراد  
 الخلع المسقط للعقوق والطلاق على مال ليس منه (قوله أن الواقع به) أي بالخلع ولو بافظ  
 البيع والمباراة بجر (قوله ولو بلا مال) هذا إذا كان بافظ خلع أو بافظ بيع النفس  
 بخلاف بيع الطلاق أو الطائفة بلا ذكر فإنه يقع به الرجعي كما علمت آنفا (قوله ولو بالطلاق  
 الخ) في بعض النسخ وبالطلاق باسقاط لو هو الاولى لما علمت من أن الطلاق على مال خارج  
 عن الخلع المسقط للعقوق ولكن لما كان المراد بيان وقوع البائن به صح إطلاق الخلع عليه وانما  
 ذكر الصريح نصا على المتوهم اذا الكناية كذلك كما أفاده ط وأراد بالمال ما يشتمل الا برأيه  
 في لو قالت أبرأتك على عليك على طلاق ففعل برئ وبائن بخلاف طائفي على أن أوخر مالي  
 عليك فان التأخير ليس بمال وصح التأخير لولا غاية سلامة والا فلا والطلاق رجعي مطلقا  
 بجر عن الجزائية وفي الفتح آخر الباب قال ابرأني من كل حق يكون للفداء على الرجال  
 فقلت فتدال في فور طلاقك وهي مدخول بها يقع بائنا لأنه بهوض وإذا اختلفت بكل حق  
 اه عليه فله النفقة مادامت في العدة لان لم يكن لها حق حال الخلع فقد ظهر أن تسمية كل  
 حق اه عليه وكل حق يكون له اه صحيحة ويتصرف الى القائم لها اذ ذلك اه قلت نعم لو قالت  
 من كل حق لا تسألي على الرجال قبل طلاق وبعده فان النفقة تسقط كما في الجزائية وسألي غلامه  
 وسألي أيضا ما لو خاله اه على البراءة من نفقة الولد (قوله وغمرته) أي غمرة تقييد الطلاق بكونه  
 على مال دون الخلع تظهر فيها لو بطل البذل كاسيحي انه لو طلقها بغير مهر أو خنزير أو ميتة وقع بائن  
 في الخلع رجعي في الطلاق بما نافيها بطلان البذل وإذا بطل البذل بغير الخلع والواقع به بائن  
 ولفظ الطلاق والواقع به رجعي لأنه صريح فلو لم يكن ذلك كالمال شرط في وقوع البائن  
 بالطلاق دون الخلع لم يظهر غمرة تقييد به لكن الاقتصار في بيان الغمرة على بطلان البذل محل  
 نظر فان مثله ما لو لم يذكر البذل أملا تامل واما كون الخلع بسقط الحقوق والطلاق على مال

مطلب  
 الفاظ الخلع خمسة

نكتة في الطلاق  
 (و) الخلع (يكون بافظ  
 البيع والشراء والطلاق  
 والمباراة) كبت نفسك  
 أو طلاقك أو طلاقك على  
 كذا أو بارأيتك أي فارتقتك  
 وقلت المرأة (و) حكمه  
 أن (الواقع به) ولو بلا مال  
 (و) الطلاق الصريح  
 (على مال طلاق بائن)  
 وغمرته فيما لو بطل البذل  
 كما يبيح

مطلب  
 أبرأته من كل حق يكون  
 لتسألي الرجال

لا يسقطها

لا يسقطها فليس غمرة التقييد بالمال كما لا يخفى فانهم (قوله والخلع من الكتابات) لانه يحل  
 الاختلاع عن اللباس أو الثياب أو عن النكاح عناية ومثله المباراة (قوله فيمعه تقييد فيه ما يعتبر  
 فيها) ويقع به تطليقة بائنة الا أن نوى ثلاثا تكون ثلاثا ونوى ثنتين كانت واحدة بائنة كافي  
 الحاكم (قوله من قرائن الطلاق) كذا كره الطلاق وهو الهالة وفي الدر المنثور وتسمية المال  
 وان لم يكن متقوما من القرائن اه ط (قوله لو قضى بكونه فمضا) أي كما هو قول الخنابلة  
 انه لا يقع به طلاق بل هو فسخ لا ينقص العدد بشرط عدم نية الطلاق بجر (قوله نفذ لانه  
 محتمد فيه) أي موضع اجتماع صحيح بمعنى أنه يسوغ نية الاجتماع لانه لم يضاف كتابا ولا سنة  
 مشهورة ولا اجاعا اذ لو خالف شيأ من ذلك في رأى الجمهور لم يكن محتمدا فيه حتى لو حكم به حاكم  
 يراد لا ينفذ كما قرر في محله وبأقوى أول الباب الا في عن الفسخ ما يوضحه ولا يخفى أن المراد  
 بقوله نفذ هو ما لو حكم به حاكم في مائة الا يصح اتفاقا لقيمة السطان قضائه بالحكم بالصحيح من  
 أحد القولين اه كنه في زمانه الا يصح اتفاقا لقيمة السطان قضائه بالحكم بالصحيح من  
 مذهبنا فلا ينفذ حكمه بالضعيف فضلا عن مذهب الغير فانهم (قوله لم يصدق قضاء) أي بل  
 ديانة لان الله تعالى عالم بسره لكن لا يسع المرأة أن تقيم معه لانها كاتقاضى لا تعرف منه الا  
 الظاهر بجر عن المبسوط (قوله في الصور الاربع) أي فيما لو كان بافظ الخلع أو البيع  
 والشراء أو الطلاق أو المباراة (قوله بخلاف لفظ بيع وطلاق) لان ما صريحان فآثر خاتمة  
 لكن صراحة البيع مثل بعث نفسك أو طلاقك بمعنى ان دلالة عليه قطعية لا تخلف عنه لان  
 البيع فيه زوال ملك العين فيلزم منه قطع الزوال ملك المتعة كما أفاده المصنف في المنع تامل وأما  
 صراحة الطلاق فظاهرة وان كان لا يكون حكمه حكم الخلع الاعن ذلك كمال لان الكلام  
 في أنه يقع به الطلاق أي الرجعي اذ لم يكن بمال ولا يصدق في أنه لم يرد به الطلاق لكونه صريحا  
 فانهم (قوله وفيه إشارة الى اشتراط النية) أي اشتراطها للوقوع به ديانة وكذا فضاء اذا  
 لم تكن قرينة من ذلك كمال ونحوه كما هو الحكم في سائر الكتابات (قوله ههنا) أي في افظ الخلع  
 وفي الجرح عن البرازية فلو كانت المباراة أيضا كذلك أي غاب استعماها في الطلاق لم تنحج الى  
 النية وان كانت من الكتابات والاتبقي النية مشروطة فيها وفي سائر الكتابات على الاصل اه  
 وفيه إشارة الى أن المباراة لم يغلب استعماها في الطلاق عرفا بخلاف الخلع فانه مشهور بين  
 الخاص والعام فانهم (قوله وكره تخريعا أخذني) أي قايلا كان أو كثيرا والحق ان الأخذ  
 اذا كان الشور منه مرام قطع القول تعالى فلا تأخذوا منه شيأ الا أنه ان أخذتم ذلك بسبب  
 خبيث وعماه في الفتح لكن نقل في الجرح عن الدر المنثور والسيوطي أخرجه ابن جرير عن  
 ابن زيد في الآية قال ثم رخص بعد فقال فان خفت أن لا يقيم أحدود الله فلا جناح عليه فيها  
 اقتدت به قال فتسخت هذه تلك اه وهو يقتضي حل الأخذ طلاقا اذا رضيت اه أي  
 سواء كان المنت وزمنه او منها او من مال الكن فيه أنه ذكر في الجرح او لا عن الفتح أن الآية الاولى  
 فيما اذا كان الشور منه فقط والثانية فيما اذا لم يكن منه فلا تعارض بينهما وانما لو تعارضنا  
 فخرمة الأخذ بلا حق ثابتة بالاجماع وبقرته الى ولا تفسد من ضرر التمسك او افسادها كما  
 لا رغبة بل انشأرا لاخذ ذمها في مقابلة خلاصها منه مخالف للادليل القاطع فانهم

مطلب  
 في معنى الجتهه فيه

(و) الخلع (هو من الكتابات  
 فيمعه تقييد فيه ما يعتبر فيها)  
 قرائن الطلاق لكن لو قضى  
 بكونه فمضا نفذ لانه محتمد  
 فيه وقيل لا (خلعه اه ط)  
 لم أنوبه الطلاق فان ذكر  
 بدلا لم يصدق قضاء في  
 الصور الاربع (و) ولا  
 صدق فيه ما اذا وقع بافظ  
 (الخلع والمباراة) لانها  
 كتابتان ولا أثر لنية بخلاف  
 لفظ بيع وطلاق لانه  
 خلاف الظاهر وفيه إشارة  
 الى اشتراط النية وهو  
 ظاهر الرواية الا أن المشايخ  
 قالوا لا تستلزم النية ههنا  
 لانه يحكم غلبة الاستعمال  
 صار كالصريح كما  
 في القهستاني عن متفرقات  
 طلاق المحيط (وكره) تخريعا  
 (اخفني)

قوله ابن جرير هكذا  
 بالأصل المقابل على خطه  
 ولعل الصواب اسقاط لفظ  
 أي كما هو مشهور اه معصية



(قوله و يطلق به) اي بالاخذ (قوله ان نشز) في المصباح نشزت المرأة من زوجها نشوزا من باب فعد وضرب معنته ونشز الرجل من امره انه نشوز بالوجهين تركها وجهها واراد اصل الارتضاع اه ملخصا (قوله ولو منه نشوزا ايضا) لان قوله نه الى لا جناح عليه ما فيها افتدت به يدل على الاباحة اذا كان النشوز من الجانبين بعبارة النص واذا كان من جانب فقط بدلالة الاولى (قوله و به يحصل التوفيق) اي بين ما رجع في الفسخ من نفي كراهة اخذ الا كرهوه رواية الجامع الصغير و بين ما رجع النشوز من انباته او هو رواية الاصل فيحصل الاول على نفي التجرية والثاني على انبات التجرية وهذا التوفيق مصرح به في الفسخ فانه ذكر ان المسئلة مختلفة بين العصابة وذكر النصوص من الجانبين ثم حقق ثم قال وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع اوجه نعم يكون اخذ الزيادة خلاف الاولى والمنع محمول على الاولى اه ومضى عليه في الجرا ايضا (قوله عليه) اي على الخلع منح اي على ارجوعه خالعه في وفي البصر على القبول اي اذا كان هو المبتدى بقوله خالعه فافهمه (قوله تطلق) اي بانما ان كان يلفظ الخلع رجعا ان كان يلفظ الطلاق على مال كما مروياتي (قوله شرط لزوم المال) اي عليها وهو البذل الذي كور في الخلع وقوله وسقوطه اي عن الزوج وهو المهر الذي عليه (قوله او استحق) اي ادعاءه آخر واثبت أنه له ومثله ما في الفسخ عن كافي الحاكم لو كان عبدا حلال الدم فقتل عنده رجع عليها بغيره وكذا لو وجب قطع يده فقطع عنده رده واخذ بغيره اه (قوله مما ليس بمال) كالدنير والحجر (قوله وقم) اي ان قبضت بغير (قوله بائن في الخلع) لانه من الكلمات الدالة على قطع الوصلة فكان الواقع به بائنا بخلاف افظ اعتدى واخويه كما مر في باب وبخلاف الطلاق فانه صريح لا يقتضي البينة ايضا (قوله مجاننا فيه ما) اي في الصورتين والجنان كشدا عطية الشيء بالبدل قال في الفسخ اي بالشيء يجب للزوج لان ملك النكاح في الخروج غير متقوم ولا الا يلزم شي في الطلاق اه وأوجب رجع عليها رده المهر كافي المحيط بغير وأما لو كان المهر في ذمته فانه يسقط لما مر من أن خالعه ملك مسقط للحقوق وان لم يكن بعوض تأمل (قوله كما مر) اي في قوله وقمرته فيما لو بطل البذل وقدمنا به (قوله ولو سمت حلال الخ) قال في الفسخ وفي كتب المال كنية لخلعها على حلال وحرام كنحر ومال صنع ولا يجب الا المال قيل وهو قياس قول أصحابنا وهو صحيح اه (قوله رجع بالمهر) اي ان اخذته والاسقط عنه وهذا عند الامام وعندهما يجب مثله من خل وسط لانه صار مفروزا من جهتها بتسمية المال اه ح (قوله أي الحسية) قيده لتلايه بذكر مع قوله الاتي والبيت والسندوق الخ مما هو في يدها الحسية فافهم (قوله ولا شيء في يدها) احوالو كان في يدها شيء ولو قبله لاقهوه بغير (قوله لعدم التسمية) على خلافه من التشبيه وهو وقوع البائن مجاننا اي لعدم تسمية نفي نصير به غارة بغير لان ما في يدها قد يكون متقوم ما قد يكون غيره فكان راضيا بذلك فسخ (قوله وكذا عهده) بأن قال انه خالعه على ما في يده ولا شيء فيها بغير وهذا منهوم بالاولى (قوله لكن الخ) لما كان عدم لزوم نفي في المسئلة الاولى لعدم التغير من مصادره مظنة أن يتوهم هناك لا يتحقق الجوهره لتغير مصادرها فافهمه تدرك على ذلك بأنهم لان المرأة أضرت بنفسها حيث قبضت الخلع قبل أن تعلم ما في يدها فهذا الاستدراك في محله فافهم (قوله وان زارت) اي حال او دراهم

(ان نشز زون نشزت لا) ولو منه نشز ايضا ولو باكثر مما أعطاهما على الوجه فسخ وصح النكاح كراهة الزيادة وتعبير الماتني لا بأس به بشدة أن التجرية و به يحصل التوفيق (أ كرهها) الزوج (عليه) تطلق بلا مال لان الرضا شرط للزوم المال وسقوطه (ولو كانت يده في يدها قبل الدفع) او استحق فعلها (قيمة لو) البذل (قيما) ومثله لو مثليا لان الخلع لا يقبل الفسخ (خلعها) او طلقها بغير او خنزير او مبيته (وصورها) مما ليس بمال (وقع) طلاق (بائن) في الخلع رجي في غيره (وقوعا مجاننا) في حال الطلاق البذل وهو النمرة كما مر ولو سمت حلالا كهذا الخل فاذا هو خمر رجع بالمهر ان لم يعلم والا لا شيء (كخالعه على ما في يدي) أي الحسية (ولا شيء في يدها) لعدم التسمية وكذا عكسه لكن لو كان في يده جوهره لها فقبضت ففيه حلت او لا لأضرارها نفسها بقبولها (وان زارت من حال او دراهم

على قولها خالعه في على ما في يدي اي ولا شيء في يدها (قوله ردت عليه في الاول مهرها) اي في قولها من مال ومثله من متاع او من مال المهر وقد اوفادها او في ما في بطن جاري يتي أو غنقى من حل لانها لماسمت مالا لم يكن الزوج راضيا بالزوال الا بالعوض ولا وجه الى ايجاب المسمى او قيمته للبهالة ولا الى قيمة البضع أعنى مهر المثل لانه غير متقوم حالة الخروج فتعين ايجاب ما قام على الزوج من المسمى او مهر المثل نهر (قوله والا) اي وان لم تكن قبضته برئ منه ولا شيء عليه او كذا لا شيء عليه او كانت قد أبرأته منه بغير (قوله او ثلاثة دراهم في الثانية) اي في قولها من دراهم مع فراغ منكر الانه اذ كرت الجمع وانما له لا غاية له وأدناه ثلاثة فوجب ولو قالت على ما في هذا المكان من الشياء والمثل والبقال والحجر او الثياب لزمها ثلاثة ايضا كذا في الدراية قال في البصر في الثياب نظرا للبهالة وأقول ينبغي ايجاب الوسط في الكل وبه يدفع ما قال نهر قلت وفيه نظر لان الثياب مجهول الجنس مثل الدابة والعبد بخلاف البقل والحجر وكذا لو تزوجها على ثوب او عباءة وجب مهر المثل ولو على فرس او ثوب حروي وجب الوسط وعليه فينبغي في الثياب المطهرة رد المهر كافي الاولى ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد ما نصه وان اخذت منه على موصوف من المكيل والموزون والثياب فهو جائز وان اخذت منه بثوب غير موصوف الى نوع او على دار كذا ذلك المهر الذي اعطاه او كذا الدابة اه (قوله ولو في يدها أقل الخ) ولو كان اكثر من ثلاثة فله ذلك دور عن النهاية (قوله لم أره) قال في النهر ولو سمت دراهم فاذا في يدها دنائير لا يجب له غير الدراهم ولم أره اه ح قلت وينبغي في عرفنا لزوم الدناير لان الدراهم تطلق عرفا على ما يشمله ما والحاصل انما اذا اخذت على نفي غير المهر فهو على اوجه الاول ان يكون ذلك المسمى غير متقوم كالنهر والميتة فيقع مجاننا الثاني أن يتحمل كونه مالا أو غيره مثل ما في يدها او يتيها او يتيها فان الشيء يشتمل المال وغيره وكذا ما في بطن شاتها أو جاريها فان ما في البطن قد يكون ربيحا فان وجد المسمى فهو له والا وقع مجاننا الثالث أن يتحمل ما لا يسقط منه مثل ما تشره فحياها أو ولد غنقى العام أو ماتا كتسب لعام عليها ودمها قبضت من المهر - واهو جد ذلك أولا الرابع أن يكون مالا لكنه لا يوقف على قدره مثل ما في يدها او يدها من المتاع أو ما في غنقىها من الثمار او ما في بطن غنقىها من الولد فان وجد منه شيء فهو له والاردت ما قبضت من المهر الخامس أن يكون مالا له من مقدار معلوم مثل ما في يدها من دراهم فان أقله ثلاث فكان مقداره معلوما فله الثلاثة او الاكثر السادس اذا كانت مالا أو اشارت الى غير مال كهذا الخل فاذا هو خمر فان علم بأنه خمر فلا شيء له والا رجع بالمهر وهذا حاصل ما في الذخيرة (قوله اذا لم تملك لاقل المدة) أي مدة الحمل وهذا قيد لعدم وجوب شيء أمالو ولدت لاقها فهو له الفسخ وجوده والا في ذلك كراهة بقوله وبطن الغنم لان الظاهر اعتبار أقل مدته ايضا (فائدة) في اقوال الجوهرة أقل مدة حمل الدواب سوى الشاة ستة أشهر وأقل مدة حمل الشاة أربعة أشهر (قوله وقيد في الخلاصة وغيرها) كان المناسب ذكر هذا عقب قوله ردت مهرها او ثلاثة دراهم كما فعل في البصر ليعلم أن مرجع الضمير هو الرد المذ كور وعبارة الخلاصة هكذا في الفتاوى رجل خلع امرأته بما لها عليه من المهر فخالها منه أن لها عليه بقية المهر ثم ذكر أنه لم يبق لها عليه شيء من المهر وقع الطلاق

ردت عليه في الاولى (مهرها) ان قبضته والا لا شيء عليها جوهره (او ثلاثة دراهم) في الثانية ولو في يدها أقل كملتها ولو سمت دراهم فبان دنائير لم أره (والبيت والسندوق و بطن الجارية) اذا لم تملك لاقل المدة (و) بطن (الغنم) وقمر الشجر (كالبذل) فذكر المثل كافي البصر قال وقيد في الخلاصة وغيره لعدم العلم فقال لو علم أنه لا متاع في البيت او انه لا مهر او اعليه في خالها مهرها لا يلزمها شيء لانها لم تطهره فلم يصير مفروزا ولو ظن أن عليه المهر ثم تذكر عدمه ردت المهر



عليها بغيرها فيجب عليها أن ترد المهر - وإن قبضته أما إذا علم أن لا مهر لها عليه - بأن وهبت صح  
الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما إذا خالعهما على ما في هذا البيت من المتاع وعلم أنه لا متاع في هذا  
البيت اه وكذا على ما في يدها من المال وعلم أنه ليس في يدها شيء كافي للمتي (قوله على برأئها  
من ضمانه) معناه أنها إن وجدها سلمته والافلاشي عليها وأما لو شرطت البراءة من عيب  
في البذل صح الشرط بغير (قوله لم يبرأ) لأنه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض بغير  
(قوله لأنه) فعلم لما استعبد من المقام أن الخلع صحيح فيصح الخلع ويبطل الشرط الفاسد  
وعنه لو خالعهما على أن يسلك الولد هذه أو على أن يكون صداقه الولد هاهنا ولا يجني بخلاف  
الشرط الملائم كالأختامت بشرط الصلح أو بشرط أن يرد إليها أقسمه فقبل لا يحرم ويشترط  
كتب الصلح ورد الأختام في المجلس كالمساوي في الفروع ونحوه في البحر (قوله طلاق ثلاثا  
بأنف) أما لو كانت واحدة ألف فطاقة ثلاثا فان قال بأنف وقبيل وقعن وإن لم تقبل لا يقع شيء  
وإن لم يذ كر المال طاعت عنده ثلاثا بلاشيء وعندهما واحدة بألف وثلاثين كالأخوة  
وقال أنت طالق واحدة واحدة واحدة وعند الكل كافي البحر عن الخاتمة (قوله فطلقها  
واحدة) مثلهما اثنتان شاي ولو طلقها ثلاثا كان له جميع الألف سواء كانت بلفظ واحد  
أو منفردة في مجلس واحد بغير ط (قوله بثلاثه) لأن الباء تعصب الاعراض وهو ينقسم  
على المعوض بغير (قوله أن طلقها في مجلسه) فلو قام فطلقها لم يجز شيء ثم روجه  
أنه معاوضة من جانبها فيشترط في قبوله المجلس كافي بقول البيهقي وحتى ولو بدأ هو فقال  
خالعتك على التبع اعتبر مجلسها دونها فلو ذهب ثم قبلت في مجلسها ذلك صح بغير عن الجوهرة  
(قوله لو كان طلقها اثنتين) أي قبل قوالها طلق الخ ثم طلقها واحدة بغيره فذلك فله  
كل الألف لحصول المقصود ولذا قال في الخلاصة قالت طلقني أربعا بألف فطلقها ثلاثا انتهى  
بالألف ولو طلقها واحدة فبثلاث الألف ونحوه في البحر (قوله لأن على الشرط) والمشرط  
لا يتوزع على أجزاء الشرط ولو طلقها ثلاثا منفردة في مجلس واحد لم يملكها الألف لأن الأولى  
والثانية تقع عنده وجميعه قابض النافذة وهي منكوبة فله الألف وإن في ثلاثة مجلس  
فعنده ماله ثلاث الألف وعنده لا شيء له بغير عن المحيط (تنبيه) قيل إن على حقيقة  
للاستعلاء يجوز للشرط والحق أنهم حقيقة للاستعلاء إن فصلت بالأقسام الخمسة كقمت  
على السطح وفي غيرها حقيقة في معنى اللزوم الصادق على الشرط المحض نحو بياضه فذلك على  
أن لا يشتركن وأنت طالق على أن تدخل في الدار وعلى المعاوضة الشرعية المحضة كبيع هـ - إذا  
على ألف والعرفية كأن فعل هذا على أن أشفع لك عند زيد وما نحن فيه مما نصح فيه كل من  
معني اللزوم لأن الطلاق مما يتعلق على الشرط المحض والاعتياض وذكر المال لا يرجح الثاني  
فإن المال يصح جعله شرطاً محضاً حتى لا تنقسم أجزاءه على أجزاء مقابلة كما يصح جعله عوضاً  
منقسماً فلا يجب المال بانك وعلى هذا يكون لفظ على مشتركين الاستعلاء واللزوم لقيام  
دليل الحقيقة فيه ما هو التبادر بغير الطلاق وكون الجاهل من الاشتراك هو عند التردد  
وقول أهل العربية أنهم الاستعلاء محمول على هذا فإن أهل الاجتهاد هم أهل العربية ونحوه  
تحقيقه في الفتح وذكر في البحر أنه ذكر في التحرير ترجيح العوضية بذكر المال لأن الأصل

(قوله)

(خالعت على عيب سابق لها)  
على برأئها من ضمانه لم يبرأ  
وعلم أنها تسلمته إن قدر  
والافقة لأنه لا يبطل  
بالشرط الفاسد كالمسحاح  
(قالت طالق ثلاثا بأنف)  
أعلى ألف فطلقها واحدة  
وقع في الأول بألف بثلاثه  
أي بثلاث الألف أن طلقها  
في مجلسه والأخوة أفتح  
وفي الثانية لو كان طلقها  
ثلاثه بلفظ كل الألف (وفي  
الثانية رجعية مجبانا) لأن  
على للشرط وقال كالباء  
(قال لها طلق نفسك ثلاثا  
بأنف) أعلى ألف (فطلقت  
نفسها واحدة لم يقع شيء)  
لأنه لم يرض بالبيونة إلا  
بكل الألف بخلاف ما هو  
رضاهم بألف

مطلب  
تستعمل على في الاستعلاء  
واللزوم حقيقة

فبعضها أولى (وقوله لها)

أنت طالق بأنف أو على ألف  
وقبيل (في مجازها) (لزم)  
إن لم تكن مكرهة كما هو  
ولاسفية ولا حريضة  
كما يجزى (الألف)  
لأنه نحو بض أو غلق وفي  
البحر عن النافذة خاتمة قال  
لامرأته أحدا كما طالق  
بأنف درهم والأخرى بمائة  
دينار فقبلت طلقا بغير شيء  
(أنت طالق وعلى ألف)  
أو أنت حر وعلى ألف  
طلقت وعق مجازاً وإن لم  
يقبل لأن قوله وعلى ألف  
جمله تامة وقال إن قبل  
صح ولزم المال عما لا يان  
الواو للتعامل وفي الحاشي  
وبقوله ما بقي (قال  
طلقت أمس على ألف فلم  
تقبل وقالت قبلت فاقول  
له بيعة بخلاف قوله بهت  
طالقت أمس على ألف  
فلم تقبل وقالت قبلت  
فأقول لها) وكذا لو قال  
أعده كذلك (قوله) غيره  
(بهت منك هذا العبد بألف)  
أمس فلم تقبل وقال المشتري  
قبلت) فإن القول للمشتري  
والفرق أن الطلاق بمال  
بين من جانبه وهي تذهب  
حتمه وهو يشكر أما البيع  
فأقراره به أقراراً بقبول  
فإنكاره وجوع فلا يسمع ولو  
برهنا أخذ بينتهما نفاذاً

(قوله فبعضها أولى) فيه بحث لأن ما قد يكون لها غرض في الثلاث حسماً للمادة الرجوع إليه  
لشدة بغضه فتضاف من أن يحمله أحد على المعاودة إليه فلا يتم إلا بالثلاث مقدسي وقد  
يقال إن هذا لا يتصور إليه بعد حصول المقصود بعلمها أنها على أن إمكان المعاودة حاصل  
بالجل على التحليل فافهم (قوله وقبيل في مجازها) فلو بعهدهم يلزمها المال لأنه مبادلة من  
جانبها كما هو وهذا الم يكن معلقاً ولا مضافاً ولا اعتباراً بقبول به وجود الشرط والوقت  
كما قد مناه عن البدائع ومثله في البحر (قوله كما هو) أي في قول المصنف أكرهها عليه طلق  
بالمال (قوله ولا سفيهة ولا حريضة) فلو سفيهة لم يلزم المال ولو سفيهة اعتبر من الثلاث  
كما يأتي بيانه (قوله لأنه نحو بض) بالعين المسمومة لا بالمال كما يوجد في بعض النسخ وهذا  
راجع لقوله بأنف وقوله أو غلق راجع لقوله على ألف قال الزياتي ولا بد من قبولها لأنه  
عقد معاوضة أو تملق بشرط فلا تعلق بالمعاوضة بدون القبول ولا ينزل المماق بدون الشرط  
إذا ولاية لاحدهما في الزام صاحبه بدون رضا والطلاق بائن لأنهما التزمت المال الاتصاف  
لها تعلقها وذلك بالبيونة اه (قوله طلقا بغير شيء) لأنه علق طلاقهما على قبولهما وقد  
وجد ولم يعلم ما يلزم كل واحدة منهما ما كان لكل أن تقول لا يلزم في الألف درهم وينبغي  
أن يلزم لورضى منه ما بالدرهم وإذا طلقا بلا شيء كان وجهها لأنه بانظ الصريح وحتى  
وما قيل من أنه ينبغي أن يلزمه ما ردهم ردها فهو مما لا ينبغي فإن الطلاق الصريح ولو على  
مال غير مسند لاهر على المعقود كما يأتي متنا فافهم (قوله ون لم يقبل) مبالغة على قوله  
طلقت وعق لأنه عند القبول تطلق ويعتق بالأولى لأنه متفق عليه فالبالغة إشارة إلى رد  
قوالها وما لا يصح جعل المبالغة لقوله مجازاً لأن المناسب له أن يقول وإن قبلت لا يجزى  
(قوله جملته تامة) أي فلا ترتبط بمقابلها الأبدالة الحال إذا حصل في الجملة الاستقلال  
ولادلالة هذا لأن الطلاق والعقود تنفك عن المال بخلاف البيع والجاره فافهم  
لا يوجد بدونه درر (تنبيه) تنفوا على أن المال في أدنى ألفاً وأنت حر أم عذر  
عطف الخبر على الانتفاء وعلى أن المعنى بقاء المعاوضة في أصل هذا ولت درهم لأن المعاوضة  
في الجارة أصلية وعلى تعيين العطف في قول المضارب خذ هذا المال واعمل به في الجزل لانتائية  
فلا تملك المضارب به وعلى أحقال الأحرار في أنت طالق وأنت مريضة أو مصلية إذا لم تنع  
ولامعني في تنجز الطلاق قضاء ويتعلق ديانه أن نواه ونحوه في البحر (قوله غلابان الواو  
للجبال) فكأنه قال أنت طالق في حال وجوب الألف في عيبك ولا يتحقق ذلك إلا بالقبول  
وبه يلزم المال بغير (قوله وكذا لو قال أعده كذلك) أي كذا الحكم لو قال أعده أعفك  
أمس على ألف فلم تقبل أو بهت منك أمس نفسك منك بألف فلم تقبل بغير (قوله بين من جانبه)  
فهو عقد تام فلا يكون الإقرار به أقراراً بقبول المرأة بخلاف البيع فإنه لا يقبل ليس يبيع  
بغير (قوله أخذ بينتهما) أي على أنهما قبلتا لأن الأصل أن من كان القول له لا يحتاج إلى بينة  
لأنه لا يثبت خلاف الظاهر والظاهر أن كان القول له وهو هنا الزوج المنكر وجود شرط  
الحنف وهو القبول وخلاف الظاهر قول المرأة تقدم بينتهما عند التعارض ولأنها أكثر  
اثباتاً لأن تثبت الطلاق وأما ما قيل من أن بينهما قامت على الإثبات وينسب على النفي



فلم يقبل فيه أن الينة على النفي في شرط الحنفية بقوله كما في التعليق فافهم (قوله يقع  
الطلاق باقراره) أي الطلاق البائن وان لم يثبت المال لانه يبين لفظ الطلاع المقرب وهو كناية  
فيقع به البائن كما (قوله بجهاها) أي على حالها المعروف في الدعاوى من أن القول للمسكر  
والبيضة للمدعي (قوله وعكسه) أي لو ادعت الطلاع لا يقع بدعواه شي لان الامتلاك لا يقع  
رحتي (قوله كنه ما كان) أي سواء ادعته بحال او بدونه ولا يلزمها المال لان الغا اقرت به  
في مقابلة الطلاع بحيث لم يثبت الطلاع لم يثبت المال ولان الزوج بانكاره قد رد اقراره به رحتي  
(فرع) • اختلاف في كنه الطلاع فقال مران وقالت ثلاث قيل القول له وقيل لو اختلفا بعد  
التزوج فقالت لم يجرز الزوج لانه وقع بعد الطلاع الثالث وانكره فالقول له ولو اختلفا في العدة  
او بعد مضيها فقال هي عدة الطلاع الثاني وقالت عدة الطلاع الثالث فالقول له فلا يحل  
النكاح جامع التوصلين (قوله أنكر الطلاع) مكر مع قول المصنف وعكسه لا ط  
(قوله او ادعى شرطاً واستثناء) بان قال أنت طالق بألف فقلت ثم ادعى أنه قال ان دخلت  
الدار او ان شاء الله قال في جامع الفصولين طالق او طلاع ثم ادعى الاستثناء صدق لولم يذكر  
البديل في الطلاع لالوذ كره بان قال خلعتك ~~كذا~~ او لو ادعى الاستثناء وقال ما قبضته منك  
فهو حق كان في عليك وقالت اني دفعته ابدل الطلاع فالقول له لانه لما أنكر صحة الطلاع فقد  
أنكر وجوب البديل عليها او اقر أن له عليها مالا واحدا لا ماين والمرأة مقصورة أن عليها مالا  
آخر فصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء لانه اقر أن عليها بدل الطلاع والمالك هو المرأة  
فقبل قولها وفيه نظر اه وحاصله أن دعواه الاستثناء مقبولة الا اذا كان الطلاع يبدل  
فان البديل قرينة على قصد الطلاع فلا تقبل دعوى ابطاله بالاستثناء الا اذا ادعى أن ما قبضه  
ليس بدل الطلاع بل عن حق آخر فان القول له لانكاره صحة الطلاع ووجوب البديل بدعوى  
الاستثناء قالت لكن فيه أن المانع من صحة دعوى الاستثناء ذكر البديل في عقد الطلاع لا قبضه  
بهده بحيث ذكر البديل لم يقبل دعواه الاستثناء فلم يقبل انكاره صحة الطلاع ووجوب البديل  
بل بقي الطلاع يبدل وادعى بعد ذلك أن ما قبضه هو حق آخر وهي تقول بل بديل الطلاع فيكون  
القول قولها لانها المملوكة بالدفع والقول قول المالك فلم يبق فرق بين ما اذا ادعى الاستثناء  
اول يدعه وامل هذا وجه النظر والله تعالى أعلم هذا وقد مر في باب التعليق أن الفتوى  
على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشرط لفساد الزمان وتقدم الكلام فيه  
هناك (قوله او ان ما قبضه من دينه) في البرازية دفعت بدل الطلاع وزعم الزوج أنه  
قبضه بجهة أخرى أنق الامام غاه به الذين أن القول له وقبل لها لانها المملوكة اه قلت  
الظاهر الثاني ولذا يجرى به في جامع الفصولين ~~كما عات~~ وهذه ~~تلة~~ متعلقة بينها  
على ما اذا اتفق على الطلاع يبدل واختلفا في جهة القبض ولذا عطفها باو وبصح عطفها  
بالواو فتكون من جهة ما قبلها ~~لكن~~ يرد ما علة من النظر فافهم (قوله او اختلفا  
في الطوع والكراهية) أي في القبول وأما ايقاع الطلاع باكره فصحيح كما ياتي ط (قوله  
فالقول لها) لان صحة الطلاع لا تستدعي البديل فتكون منكورة ويكون القول قولها بغير

(ولو ادعى الطلاع على مال  
وهي تنكر يقع الطلاق)  
باقراره (والدعوى في المال  
بجهاها) فيكون القول لها  
لانها تنكر (وعكسه لا)  
يقع كنه ما كان برأية  
(فرع) • أنكر الطلاع  
او ادعى شرطاً او استثناء  
او ان ما قبضه من دينه او  
استثناء في الطوع والكراهية  
فانقول له ولو قالت كان  
بغير بدل فاقول ولها  
• دعوت المهور ونفقة العدة  
وأنه طلقها

(قوله وادعى الطلاع) يعني حله على ما اذا احتسب أن مدعيه أن نفقة العدة من جهة بديل  
الطلاع بغيره (قوله فالقول لها في المهور في النفقة) لان المهر كان ثابتاً عليه قبله  
فدعوى سقوطه غير مقبولة وأما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاقها  
بالطلاق وهو ينكر فكان القول له وهو مذهب كل فاهم ما انتفاء على سبب استحقاقها لان  
الطلاع والطلاق يوجبان نفقة العدة فكيف سقط بغير قات وأصل الاستسكال  
اصحاب جامع الفصولين واعتزضه في نور العين على أنه ساقط بالامتن (قوله قسمت قيمته على  
• • • • •) فاذا كانت قيمته ثلاثين ومهر واحداه مائتان ومهر الاخرى مائة لزم الاولى  
عشرون والاخرى عشرة ولا يقسم بينهما مناصفة ومحل اذا كان العبد لاجنبي اولها ما  
والمهران متفوتان املو كان بينهما مناصفة والمهران متساويان يكون العبد بدل الطلاع ط  
وفرض المثل في كافي الحاكم اذا ادعى امرأته على ألف (قوله وقف على قبولها) قال في  
الجبتي الظاهر أنه عني به وقوع الطلاع ومعرفة هذه المسئلة من أهم المهمات في هذا الزمان  
لان الناس يمدون اضافة الطلاع الى مال الزوج بعد ابرائهم اليام من المهرين ذاعلم أنهم اذا  
قبضت وقع الطلاع ولم يجب على الزوج شيء وفي منية الفقهاء اختلفت بما على عكس من الدين  
وقيل ينبغي أن يقع الطلاع ولا يجب شيء ويطلب الدين اه مافي الجبتي وسيد كرا الشارح  
آخر الباب صحة ايجاب بدل الطلاع عليه وسياق غمامه (قوله في نكاح صحيح) ذكره لبيان الواقع  
والافتقار اخرج الفاسد اول الباب بقوله ازالة ملك النكاح افاده ط وقدمنا قوانين في سقوط  
المهر بعد الدخول في الفاسد وتقدم أيضاً أنه لو اتيتم خاله ما على مهره لم يسقط المهر قال في  
الفصول لانه لم يدعى له بعد الطلاع شيء وكذا لو اتمت خالهها (قوله كما عتدها) مادي  
وغیره) أي كما صاحب الفتاوى اصغى فله صحيح أنه يسقط المهر كالطلاع والمباراة وصحيح في  
الخاتمة أنه لا يسقط المهر الا بذكره وصحة في جامع الفصولين اضافة داخات التصحيح  
وقول الشارح أول الباب خلافاً للخاتمة تبين فيه قول البصروان صرح فاضيلان بخلافه ولم  
يظهر له وجه ترجيح التصحيح الاول على الثاني مع أنهم قالوا ان فاضيلان من أجل من يعقد  
على صحيحه (قوله والمباراة) بفتح الهمزة متفاداة من البراءة وترك الهمزة خطأ وهي أن يقول  
الزوج برئت من نكاحك بكذا قاله صدر الشريعة وفي الفتح هو أن يقول بارأك على ألف  
فقبل خبر قلت وما في الفتح موافق لما في كافي الحاكم ثم قال في التفسير قد المصنف بقوله  
بارأك لانه لو قال ابرأت من نكاحك وقع الطلاق وينبغي أن لا يسقط به شيء اه أي لانه  
اذا لم يكن بلفظ المفاة لم يتركه بديلاً لم يوقف على قبولها فيقع به البائن ولا يكون سقطاً  
• • • • • نزلة قوله خلعتك بخلاف ما اذا كان بلفظ المفاة له أو ذكره بديلاً فانه يوقف على القبول  
حتى يكون سقطاً وبهذا ظهر أنه لا مناصرة بغير ما نقله أو لاعت مدد الشريعة المصريح فيه  
بذكر البديل وبين ما ذكره آخر افافهم (تنبيه) ذكر في النهر أول الباب أخذ من عبارة الفتح أن  
المباراة من ألفاظ الطلاع قلت وقد مناعن الجوهرية التصريح به لكن تقدم عن البرازية أن  
لفظ الطلاع من ألفاظ النكاح الان المشايخ قالوا انه لغاية استمهاله صار كالصريح فلا يفتقر  
الى التنية وان المباراة اذا غلب فيها الا • • • • • نعم ال فهي كذلك وتقدم أيضاً ان الواقع بالطلاع

وادعى الطلاع ولا نفقة  
فالقول لها في المهور وله في  
النفقة • خلع امرأته  
على عبدة • • • • •  
مصح • • • • •  
عبدى وقف على قبولها  
ولم يجب شيء بغير (ويستط  
الحصم) في نكاح صحيح  
ولو بلفظ بيع وشراء كما  
اعتده الامامان وغيره  
(والمباراة)



أطالقة بائمة - وانه نوى واحدة أو اثنين وان نوى الثلاث فثلاث وان أخذ عليه جميع  
 يصدق أنه لم يرد به الطلاق قال في الكافي للعالم والمباركة في الخلع في جميع ذلك (قول  
 لابر من الجانبين) أي أن تقول له بارئني فيقول له بارئني أو يقول له ذلك وتقول له  
 قلت كافي شرح المنظومة فالمراد ما يم الامام من أحدهما والقبول من الآخر (قول  
 كل حق) مثل المهر والنفقة المقروضة والماضي والكسوة وكذلك وكذا المنة تسقط  
 ذكر ويستفي ما إذا حالها على مهرها أو بعضه وكان مقبوضا فماتت وتلازم أو مقتضى  
 اطلاقهم البراءة إلا أن يقال مرادهم ما عدا بدل الخلع والمهر به فلا تبرا عنه كالأول لا آخر  
 بهر وهذا قول الامام وعند محمد لا يسقط الامام عليه في أي في الخلع والمباراة وأبو يوسف  
 مع الامام في المباراة ومع محمد في الخلع ملحق ثم اعلم أن حاصل وجوه المسئلة أن البذل إما أن  
 يكون مسكونا عنه أو منتهيا أو مشتبعا على لزوج أو عليه بغيرها كالأول أو بعضه أو مال آخر  
 وكل من المنة على وجهين إما أن يكون المهر مقبوضا أو لا وكل من الاثنى عشر إما أن يكون  
 قبل الدخول أو بعده فإن كان البذل مسكونا عنه فماتت وتلازم أو مقتضى  
 عن المهر لا غير فترد ما قبضت ولا يطالب هو بمباقي - وبأن قيام الكلام عليه عند قول  
 المصنف وبرئ عن المؤجل لو عليه الخوان كان منتهيا كقوله اخلني فماتت في غيرتي فماتت  
 وقبل الزوج مع بغيرتي لأنه صريح في عدم المأزق ووقوع الباش فلا يبرأ كل من - ما عن  
 حق صاحبه وان كان معيبا على الزوج - أي آخر الباب وان كان بكل المهر فان كان  
 مقبوضا رجع بجميعه والا - سقط عنه كله مطلقا أي قبل الدخول أو بعده وان خاله ما على  
 أن يجده لولدها ولا يجزي جز الخلع والمهر والزوج - رجع به كالعشرة مشلا والمهر وعشرون  
 فان قبضت - رجع بغيره ولو بعد الدخول وسلمها الباقي ويدرهم فقط ان كان قبله لانه عشر  
 النصف وان لم يكن مقبوضا سقط الكل مطلقا المسمى بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع  
 وان عمل آخر غير المهر فله المسمى وبرئ كل من - ما مطلقا في الاحوال كلها اه ملخصا من  
 الجبر والنهر وغيره والاذكار ليس المراد بالآخر ما اذا كان مالا مملوكا موجودا في الحال والا  
 فهو على ستة أوجه قدمنا ما عن الذخيرة (قوله ثابت ورفعهما) أي رقت الخلع والمباراة - وتر  
 به عن حق ثبت بعدهما كمنفعة العدة والسكنى كإبشير اليه الشارح (قوله عاتقني) أي من  
 الحق الذي يتعلق بذلك النكاح الذي وقع الخلع منه (قوله لا الأول) لانه ليس من حق ذلك  
 النكاح بل هو حق النكاح الأول (قوله ومنه المتعة) الأولى ومنه أي من الحق الذي يسقط  
 قال في الجبر وأما المنة فقالت في البرازية خاله ما قبل الدخول وكان يسلم مهراته سقطت المنة  
 بلا ذكر اه ويحتمل أن مراده ان المنة مثل المهر فقط اذا كانت متممة ذلك النكاح  
 لاستعانة نكاح قبله كاحله ح (قوله صريح الخ) قال في الجبر ومقتضى البراءة العام عدم العدة  
 وكأنه لما وقع في ضمن الخلع يخصص بمسألة من حقوق النكاح (قوله الا اذا نص عليها) أي  
 على النفقة في الخلع اطلاقا لم تنسقط عنها حتى انخلت ثم استقطها من تسقط لاسقاطها حينئذ  
 فعدم المأزق في ضمن الخلع اطلاقا لم تنسقط عنها حتى انخلت ثم استقطها من تسقط لاسقاطها حينئذ  
 مانسقطه رقت الخلع والباقي سقط تبعها في ضمن الخلع فتح وفي الذخيرة من النفقة فماتت

مطلب  
 حاصل مسائل الخلع  
 والمباراة على أربعة  
 وعشرين وجها

أي الأبرار من الجانبين  
 (كل حق) ثابت وقتها  
 (الكل من - ما على الآخر)  
 بمباينة أو ذلك النكاح  
 حق لو أتاها ثم نكحها ثانيا  
 بهر آخر فاختلعت منه على  
 مهرها برئ من الثاني  
 لا الأول ومنه المنة  
 برازية وفيها اختلعت على  
 أن لا يدعي لكل على  
 صاحبه ثم ادعى أنه كذا  
 من القطن مع لاختصاص  
 البراءة بحقوق النكاح  
 (النفقة العدة) وكلاهما  
 فلا يسقطان (الا اذا نص  
 عليها) سقطت النفقة  
 لا السكنى

لزوجها

لزوجها انت برئ من نفقة أي مادامت امرأتك لا يصح لان صحتها لا يبرأه - والواجب  
 او قيام - بيب الوجوب ولم يوجد لها مالان - بيب وجوب في المنة قبل هو الاحتباس في المستقبل  
 وهو غير وجود في الحال ثم قال واذا أبرأتها عن النفقة قبل ان تصير برئتي فماتت لا يصح  
 بالاتفاق واذا شرط في الخلع يصح لانه أبرأه بعوض فيكون استيفاها لما وقعت المنة عليه  
 لان العوض قائم مقامه والاستيفاء قبل الوجوب يصح بالاتفاق اه وفي القضية وان لم تكن  
 النفقة واجبة لكن سببها قائم فصح الابراء منها اه أي فان الخلع سبب لوجوب نفقة العدة  
 وهذا معنى قوله في البدائع فاما نفقة العدة فقامت بتجيب عند العدة فكأن الخلع على النفقة  
 مانع من وجوبها أي بخلاف ابراءها عن النفقة قبل الخلع أو بعده فانه لا يصح وفي البرازية  
 وقيل يصح وهو الاشبه - قلت لكن المذكور في عامة الكتب أنه لا يصح ولذا جزم به في الفتح  
 وشرح الطحاوي والبدائع وكذلك في الخاتمة وغيرهما بل علمت انه بالاتفاق في الولو الخيرية  
 اختلعت منه - بكل حق هو لها عليه فلها النفقة مادامت في العدة لان المنة لم تكن حقا لها وقت  
 الخلع وفي الجبر عن البرازية اختلعت بتولية بائنة على كل حق يجب للنساء على الرجال قبل  
 الخلع وبعد ولم تذكر الصداق ونفقة العدة ثبتت البراءة عن حالان المهر ثابت قبل الخلع  
 والنفقة بعده اه (تنبيه) وقعت حادثة - ثبات عن في امرأة طابت من زوجها الطلاق  
 على أبرأتها من مهرها من أعيان معلومة - ففرضي وأبرأتها من ذلك فقال ان كانت برأتها  
 صادقة فأنات طالق - فاجبت باسم الانطلاق اقوالهم ان البراءة عن الاعيان لا تصح ومراد  
 الزوج التام ليس على صفة البراءة عن الكل ليس - لم لجميع العوض هكذا ظهر لي ثم رأيت بعد  
 جوابي هذا في فتاوى الكاظمي وروى نقلا عن فتاوى العلامة عبد الرحمن المرشدي انه سئل عما  
 يقع كثر من قول المرأة أبرأتك من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاقك بصحة براءتك  
 فاجاب بعدم الوقوع قال ووافق بعض حنفية العصر وتوقف بعضهم - بمحجبان شيئا  
 جاز الله بن ظهيرة كان يفتي بالوقوع اقوالهم ان نفقة العدة - تسقط بالتسمية ثقلت هذا بمزول  
 عما نحن فيه لان النفقة تجب باطلاق وما قبلها والابراء عن المعدوم باطل والمعلق به كذلك  
 لانتفاء المعلق عليه بائمة اميرت - وأما المذكور في باب الخلع فالمراد به المارة التي هي نوع من  
 الخلع الموقوف على قبولها في المجلس فاذا كان على المهر ونفقة العدة سقطت النفقة تبعه أما  
 هذا فهو تعلق محض فلا يقع بطلان بعض المعلق عليه اه ملخصا ثم رأيت البيهقي في شرح  
 الاشباه صوب ما أفتي به ابن ظهيرة ورد على المرشدي من استدلاله من التصريح بسقوط  
 النفقة بالشرط أقول والصواب انه اذا لم يكن الابراء مبيعا على طيب الطلاق لم تسقط النفقة  
 وان طلقها عاقبة - لانه في حال قيام النكاح وان كان مبيعا عليه - سقطت وان كان حال قيام  
 النكاح لانه حينئذ يصير مقابلا بعوض في الذخيرة والخاتمة وغيرهما طابت منه طلاقها  
 فقال ابرئني من كل حق لك حتى أطاقت فماتت ابرأتك عن كل حق لك - على الاذراج  
 قال الزوج في فور طلاقك واحدة وهي مدخول بها تقع بائنة - لانه طلاق بعوض وهو  
 لا براءة دلالة اه وأفتا في الفتح ان النفقة - لا تسقط بذلك لان صرف الحق الى القيام لها  
 اذ ذلك اه ثم قدمنا آتفاها لوانه عن كل حق قبل الخلع وبعد - سقط فيكذا اذا

مطلب  
 حادثة الفتوى أبرأه عن  
 مهرها وعن أعيان معلومة  
 فقال ان كانت براءتك  
 صادقة فأنات طالق



طلب ابراهيمه عن المهر والنفقة صرح بالطلاق فابرأه وطلقه فافورايصع ابراهيمه ابراهيم  
 بعوض وهو ملكها انفسها فكأنها استوفت النفقة باستيفائها بدلها والاستيفاء قبل الوجوب  
 يصح كالودع اه انفقة شهر يصح وعلى هذا يكون ابراهيم شرط فاذ لم يطلقها لم يبرأ فصرح  
 في الثانية بان المهر ابراهيمه على أن يطلقها فان طلقها جازت البراءة والا فلا بخلاف  
 ما لو ابرأه على أن لا يتزوج عليها فتصح البراءة دون الشرط لان الاول يصح فيه الجعل دون  
 الثاني فيكون الشرط فيه باطلا وفي الحاوي الزايد ولو ابرأه ليطلقها فاقام ثم طلقها يبرأ  
 ان لم ينقطع حكم المجلس والا فلا اه اذا علمت ذلك فقد ظهر لك أن صحة هذه البراءة موقوفة  
 على الطلاق فور اى في المجلس فاذا قال له اطلaque بصفة براءتك يكون قد عاق الطلاق على  
 صحة البراءة فيقتضى صحة طلاقه كما هو مقتضى الشرط ولا صحة له الا به فلم يوجد المانع  
 عليه فلا يقع الطلاق بخلاف ما لو نجز الطلاق فانه يقع وتصح به البراءة فقد ظهر أن الحق ما قاله  
 المرشدى ولا ينافيه نصهم بسقوط النفقة بالشرط لماءات من أن سقوطها موقوف على  
 الطلاق او الخلع فلا توجد البراءة قبله وانما توجد بطلاق او خلع مخير لا مطلق على صحة هذا  
 ما ظهر في هذا الحل وهذه المسئلة كثيرة الوقوع فاقتم تحريرها والله بصانته اعلم (قوله  
 لانما حق الشرع) لان حكمه في غير بيت نفقة الطلاق معصية بغير عن الفسخ (قوله الا اذا ابرأه  
 عن مؤنة السكفي) بان كانت ساكنة في بيت نفقة ابرأه من ماله اذ يصح التزامها  
 ذلك فتح يمكن مقتضى هذا أنه لا بد من التصريح بمؤنة السكفي مع أنه ذكر في الفسخ وغيره في  
 فصل الاحداد لو اختلفت على ان لا سكفي اهما فان مؤنة السكفي تسقط عن الزوج ويلزمه ان  
 نسكتى بيت الزوج ولا يحمل اهما أن يخرج منه اه تأمل (قوله وهو) أى قول المصنف الا  
 نفقة العدة الخ مستفي عنه بما قدره الشارح من قوله ثابت وقت حال ان قوله لكل منهما معلق  
 بذلك المذوف على أنه صفة ملحق فاذا كان تقدير كلامه ذلك استغنى به عن الاستيفاء المذكور  
 فكان الاولى تركه فانهم (قوله مسقط للمهر) قيد به لما في البصر أنه صرح في شرح الوقاية  
 والخلاصة والبرازية والجوهرة بان النفقة المقضى به انفسه بطلاق واطلاقه فشمع الطلاق  
 بماله وغيره اه وفيه كلام سيأتى في النفقة (قوله ذكره البرازي) بلفظ وعليه الفتوى  
 ومثله في القول وغيره ما في البصر انه ظاهر الرواية وصحة الشارحون وقاضيان اه  
 قلت وحاصل عبارة قاضيان أن الطلاق بماله حكمه حكم الخلع عندهما أى انه غير مسقط  
 للمهر وعنده في رواية كقولهما وهو الصحيح وفي رواية كالمخلع عنده أى في أنه مسقط اه  
 وقد مرنا ذكر الخلاف في الخلع عن المتي وبه مذاق لم يأتى عبارة النهر من الاجماع الذي  
 اوقع غيره في الغلط فافهم (قوله ذكره الهنسي) وتبعه تليذه الباقي في شرحه على المتق  
 وفتى به الخبير الرملى لكن نقل ط عن العلامة المقدسى انه أفتى بصحة البراءة به للعارف  
 فأتوا به أفتى قارئ الهداية وابن السبكي معطلا بان العرف على كونه ابراهيمه ابراهيم الذي  
 مثله الناصر القاني وشيخ الام الحنبلي اه وكذا ذكره في المنظومة الهيمية وأفتى به في  
 الحامدي بنو ابيد الساماني بما في البرازية قال طلقك الله اولامته أعتك الله بفتح الطلاق  
 والعتاف زاد في الجوهرة نوى أولم ينو (قوله من نفقة الولد) عمل الجمل بأن شرط براءته  
 من نفقة اذ اولدته (قوله من نفقة الولد) وهى مؤنة الرضاع كذا في البصر عن الفسخ ومثله

لانما حق الشرع الا اذا  
 ابرأه من مؤنة السكفي  
 فيصح فتح وهو مستفي  
 منه بما ذكرنا اذ النفقة  
 والسكفي لم يجبا وقتها ما بل  
 بعدهما (وقيل الطلاق  
 على مال) مسقط للمهر  
 (كالمخلع والمعتق لا ذكره  
 الذي ولا يبرأ ابراهيمه  
 ذكره الهنسي) بشرط  
 البراءة من نفقة الولد ان  
 وقتا كسنة (صح ولزم  
 والا لا) بجر

مطلب  
 في البراءة بقولها ابراهيمه  
 مطلب  
 في الخلع على نفقة الولد

في الكفاية والاختيار (قوله وفيه عن المتق الخ) ظاهره ان هذه رواية أخرى بزيادة ما  
 الخلاصة وانما يصح على امالك الولد اذ ادين المدة وان لم يبين لا يصح - وان كان الولد رضيعا  
 او فطما في المتق الخ قلت واعل وجه الرواية الاولى ان الخلع اذا وقع على نفقة او امساكه  
 وهو رضيع يقضى الى المنازعة لان المرأة تقول اودت نفقة شهر امساك الزوج يقول أكثر  
 ووجه الرواية الثانية أن كونه رضيعا يفتى على ارادة عدة الرضاع وقد جزم به هذه الرواية في  
 الثانية والبرازية (قوله بخلاف الفطيم) لان مدة بقائه عندها استغناء القلام وحيض  
 الجارية وقوى مجهولة اه ح قلت لم اره هذا التعامل غيره وهو ظاهر اذا كان الخلع على  
 امساكه عندها مدة الحضانة على أنه لا يظهر على القول المتقدم تقدير مدة الحضانة بسبع  
 لاقلام وعشر نجا بزيادة بل الظاهر ان مراده أن الخلع اذا كان على نفقة الولد وهو رضيع يبرأ  
 به مؤنة الرضاع لان نفقته هي ارضاعه وهو مؤقت شرعا فتصرف اليه بخلاف ما اذا كان  
 فطما لا بد من التوقيت لان نفقته طعامه وشربه وذلك ليس له وقت مخصوص لانه يأكل  
 مدة عمره فلا تصح التسمية بدون توقيت للجهل في الذخيرة روى أبو سليمان عن محمد بن أبي  
 حنيفة في المرأة تختلع من زوجها نفقة ولده من ماله ما عاشوا فان علمها أن تزد المهر الذي اخذت  
 منه اه أى فهو نظير ما اذا خالعه على ما في بيتها من المانع ولم يولد فيه شئ فافهم (قوله  
 ولو تزوجها) أى ردة خالعه على نفقة العدة او الولد بشرط أى وكان التزوج قبل تمام العدة  
 (قوله او هربت) أى تركت الولد على الزوج بصر وكذا لو خالعه على نفقة العدة ولم تكن  
 في منزل الطلاق حتى سقطت نفقة ابراهيمه على ما بالنفقة كما جزمه في البصر (قوله او مات الولد)  
 وكذا لو لم يكن في بطنه اولد فيما اذا خالعه على ارضاع حمله اذ اولدته الى سنتين فترد قيمة  
 الرضاع ولو قالت عشر سنين رجع عليه ابراهيمه رضاع سنتين ونفقة باقى السنين فسخ (قوله رجع  
 بقيمة نفقة الولد) بان مضت سنة من السنتين مدة لترد قيمة رضاع سنة كما في الفسخ (قوله  
 والعدة) أى بقيمة نفقة العدة فيملا خالعه اعلم ايضا (قوله الا اذا شرطت براءتها) أى  
 وقت الخلع عوت الولد او موتها كما في الفسخ قال في البصر والحيلة في براءتها أن يقول الزوج  
 خالعتك على ان يبرى من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبلها فلا رجوع على عليك كذا  
 في الثانية بخلاف ما لو استأجر الظئر للارضاع سنة بكذا على أنه ان مات قبلها فلا جبر لها  
 فلا جارة فاسدة كذا في اجارات الخلاصة اه قال في البرازية اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في  
 غيره (قوله ولها مطالبته الخ) أى ان الكسوة لا تدخل الا بالنقص عن عليها قال في الفسخ ولها  
 أن تطالبه بكسوة الصبي الا ان اختلفت على نفقته وكسوته فليس لها وان كانت الكسوة  
 مجهولة وسواء كان الولد رضيعا او فطما اه ومثله في الخلاصة وانظر ما فائدة التسمية في  
 الولد - فاذوة تعرف الا أن خلع المرأة على كفالته المولود يعني فيه ابعاده صالحه كلها وعدم  
 مطالبة أيه بشئ منها الى تمام المدة والظاهر أنه يمكن عن التسمية على الكسوة لان  
 المهر وف كالمشروط تأمل (قوله فيصح كالظئر) أى كما يصح في استئجار الظئر وهى المربعة  
 قال في البرازية وان خالعه على ارضاع ولده سنة وعلى نفقة ولده بعد ان تمام عشر سنين يصح  
 واجهه لا تمنع هذا كالمواستأجر ظئرا بتمامها وكسوته يصح عند الامام لان العادة جرت

وفي من المتق وغيره  
 لو كان الولد رضيعا صح  
 وان لم يوقتوا رضعه - وان  
 بخلاف الفطيم ولو تزوجها  
 او هربت او ماتت او مات  
 الولد رجع بقيمة نفقة  
 الولد والعدة الا اذا شرطت  
 براءتها ولها مطالبته  
 بكسوة الصبي الا اذا  
 اختلفت عليها بشئ ولو  
 فطما يصح كالظئر (ولو  
 خالعه على نفقة ولده  
 شهرا) مثلا (وهى معسرة  
 فطالبة بالنفقة)



بالنوعية على الاطلاق وهو ما يصح عند الكل لانه لا تجرى المناقشة ولومن اشبه في نفقة ولده  
 اه (قوله يجبر عليها) لا بد من الخلع دين عليه افلا لا - نفقة الولد دين له عليها كما اذا كان له  
 عليه دين آخر وهي لا تقدر على قضاءه لان نفقة الولد عنه - قال وعليه الاعتماد على  
 ما اجاب به سائر المفتين انه نفقة كذا في الفرية والساوي ونحوه في الفقه وغيره وقاد هذا ان  
 الاب يرجم على ابيه بديارها (قوله صح في الاتي لا الفلام) لانه يحتاج الى معرفة آداب  
 الرجال والتخلق باخلاصهم فاذا طال مكنته مع الام يخلق باخلاق النساء وفي ذلك من الفساد  
 ما لا يحصى كذا في الفتاوى الهندية قال المقدسي وفي قوله صح في الاتي بحث ان المفتي به الاتي  
 ان الاتي لا يتبع عند الام الى البلوغ فتأمل اه قلت العلة تضييع حق الولد ولا تضييع  
 في ابقاء الاتي الى البلوغ عند ما نرى ان يقال ان مدة البلوغ بمجره ولة وامل الجهالة  
 تقتصر لان الغالب البلوغ في خمسة عشر (قوله لانه حق الولد) لان ابقائه عند زوجه الاجنبي  
 مضر بالولد ولذا سقط حقها في الحضنة ومنه ما في الحاشية لو خالها على ان يكون الولد عنه -  
 سبب من المومة صح الخلع وبطل الشرط لان كون الولد الصغير عنه - دالام حق الولد فلا يبطل  
 باطلاهما (قوله وينظر الى مثل امساك) أي أجر مثل امساك كما عبر في الخلاصة (قوله  
 طاعت) أي بائنا بالخلق كما باقي وصرا أيضا (قوله في الاصح) وفيه لانا طاق لانه معلق  
 بلزوم المال وقد عديم ووجه الاصح انه معلق بقبول الاب وقد وجد برأيه (قوله كالموكلات  
 هي) أي ارباب الكاف الى أمهات مثل اتفاقية فانهم قال في الفقه هذا أي ما ذكر من الخلاف اذا  
 قبل الاب فان قبلت وهي عاقلة تملك أن السكاح جالب والخلع سالب وقوع الطلاق بالاتفاق  
 ولا يلزمها المال اه قات ويقع كثيرا أنه يطلقها بمقابلته ابراهيم الياء من مهرها وانما هو أنه  
 يقع الرجعي ادم سقوط المهر ثم رأيت في جامع الفصولين ما نصه واقعة قال لامرأة الصبية  
 أنت طالق بمهرك فقبلت فبقي أن تطلق رجعيًا ولا يسقط المهر اه وبقي ما يؤيده عن  
 شرح الوهبانية (قوله ولم يلزم المال) أي لا عليها ولا على الاب على قول ابن سنان وعنه يلزمه  
 وان لم يضمن جامع الفصولين اما اذا ضمنه فلا كلام في لزومه عليه وهي - - - - -  
 قال في الجرم ومذهب مالك ان الاب اذا علم أن الخلع خير لها بان كان الزوج لا يحسن - - -  
 فالخلع على - - - راقها اصح فان قضى به فاض نفقة قضاؤه كذا في البرازية والمراد بالقاضي  
 المالكي (قوله وكذا الكبيرة الخ) أي اذا خلعها أبوها بلا ذم اخائه لا يلزمها المال بالاولى  
 لانه كلاجنبي في حقها وفي الفصولين اذا ضمنه الاب أو الاجنبي وقع الخلع ثم ان اجازت نفذ  
 عليه او برئ الزوج من المهر والاتر جمع به على الزوج والزوج على الخالع وان لم يضمن توقف  
 الخلع على اجزائها فان اجازت جاز وبرئ الزوج من المهر والام يجز قال في المختار ولا تعاق  
 وقال غيره في حق أن تطلق لانه معلق بالقبول وقد وجد اه أي بقبول الخالع وفي البرازية  
 وان لم يضمن توقف على قبوله في حق المال قال وهو - - - داليل على ان الطلاق واقع وقيل لا يقع  
 الا باجازه اه (قوله ولا يصح من الام الخ) قال في البحر قيد بالاب لانه لو جرى الخلع بين زوج  
 الصغيرة وامها فان اضافت الام البذل الى مال نفقة - - - ما اوضحتم الخلع كلاجنبي والا فلا  
 رواية فيه والصحيح انه لا يقع الطلاق بغير الاب (قوله ولا على صغير أصلا) قال في البحر

مطلب  
 في خلع الصغيرة  
 يجبر عليها وعليه الاعتماد  
 فتح وفيه لو اختلفت على  
 ان تمسك الى البلوغ صح  
 في الاتي لا السلام ولو  
 تزوجت فله زوج اخذ  
 الولد وان اتفقا على تركه  
 لانه حق الولد ويتطرق الى  
 منسل امساك ثلاث المدة  
 فمجمع به عليها (الحام)  
 الاب صغيره بماله او مهرها  
 طاعت في الاصح كالو  
 قبلت هي وهي مميزة ولم يلزم  
 المال لانه تبرع وكذا  
 الكبيرة الا اذا قبلت  
 فيلزمها المال ولا يصح من  
 الام ما لم يلزم البذل ولا على  
 صغير أصلا (كالو - العت)  
 المرأة (بذل) أي بماله  
 او مهرها

وقد بدالاتي لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الولي وحاصله أنه  
 في الصغيرة لا يلزم المال مع وقوع الطلاق وفي الصغير لا وقوع أصلا (قوله وهي غير رشيدة)  
 الرشد كون الشخص مصطفا في ماله ولو فاسقا كما يأتي في الخبر وذكره وانما ان الخبر بالنسبة  
 يفتقر عند أبي يوسف الى القضاء كالخبر بالدين وقال محمد بن ثابت بمجرد النسبة وهو تبذير المال  
 وتضييعه على خلاف الشرع وظاهر ما في شرح الوهبانية اعتماد الثاني فانه قال عن  
 الميسوط واذا بلغت المرأة سنة - - - فاختلعت من زوجها بمال اجاز الخلع لان وقوع الطلاق  
 في الخلع بعدة القبول وقد تحقق منها ولم يلزمها المال لانها القترمة لا عوض هو مال ولا نفقة  
 ظاهرة فتجعل كاصغيرة فان كان طاقها انطليقة على ذلك المال يملك رجوعه لان وقوعه  
 بالصرح لا يوجب البينة لا يوجب البذل بخلاف ما اذا كان بلفظ الخلع اه مطصفا  
 قوله فام اطلاق الخ) تصرح بوجه المشابهة بين مسألتين الصغير وغير الرشيدة وقوله فيهما  
 أي في الم - - - (قوله فان خالها) أي الصغيرة (قوله على مال) - - - المهر (قوله ادم  
 وجوب المال عليها) فلم تحقق الكفالة لان اضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصل في المطالبة  
 ولا مطالبة على الاصيل ط (قوله كالخلع من الاجنبي) أي الفضولي وحاصل امر فيه  
 انه اذا خاطب الزوج فان اضاف البذل الى نفسه على وجه يقدضه له أو ما - - -  
 كخالها بانف على أو على الى ضامن أو على التي هذه أو عدي هذا فنل صح والبذل على فان  
 سخط لزومه قيمته ولا يتوقف على قبول المرأة وان ارسله بأن قال على أنف ادعى هذا لعبد  
 فان قبلت لزمتها نسليه أو قيمته ان عجزت وان اضافته الى غيره كعبه فلان اعتبر قبول فلان  
 ولو اطلبها الزوج او خالها بذلك اعتبر قبولها سواء كان البذل مرسل أو مضافا اليها أو الى  
 الاجنبي ولا يطالب الوكيل بالخلع بالبذل الا اذا ضمنه ويرجع به عليها ونسائه في البحر (قوله  
 مالاب أرل) لانه يملك التصرف في نفسها او مالها فتح (قوله بلا سقوط مهر) أي - - -  
 الخلع على المهر أو على أنف مثلا لكن اذا كان على المهر فلها أن ترجع به على الزوج والزوج  
 يرجع به على الاب اضمه انه أمالو كان على أنف فانما اذا رجعت بالمهر على الزوج لا يرجع به على  
 الاب لانه لم يضمن له المهر بل ضمن له الاتف وكلام الفقه محمول على هذا التفصيل كما في النهر  
 وشرح المقدسي خلافا لما نهى في البحر حكم عليه بالخاطا وما ذكره الشارح في شرح  
 الماتى في حل هذا المثل فيه ايجاز محمل (قوله ومن - - - - -) أي سقوط المهر عن الزوج  
 وأشار الى أن له - - - لا آخره اما قد مناه من حكم مالي يضمنه ومنها أن يقر الاب بقبض  
 صدقاتها ونفقة عديم العدة اقر او الاب بقبضه بخلاف سائر الارباب انهم يمانونها الزوج بانها  
 لكنه يبرأ في الظاهر ما عدا الله تعالى فلا يكفي البحر واعتراضهم في جامع الفقه وابن سنان  
 تعليم الكذب وشغل ذمة الزوج واجاب المقدسي بأنه عند ادعاء الزوج به او عدم إمكان  
 الخلاص الا بذلك لا يضر (قوله أن يجبر) أي الزوج وفي نسخة ان يجبر لا أي هو والاب وقوله  
 ثم يبرأ به أي بالمهر والزوج فاعل يجبر وقوله عليه أي على الاجنبي وهي موجودة في بعض  
 النسخ وقوله من له ولاية فعول يبرأ وقوله قبض ذلك منه أي قبض المهر من الزوج والمهر  
 من له ولاية قبض المهر منه هو الاب ان كان والانصب الة ضي وصي او مورثا انه اذا كان

مطلب  
 في خلع غير الرشيدة  
 (وهي غير رشيدة) فانها  
 نطق ولا يلزم حتى لو كان  
 باقظ الطلاق بغير رجوعها  
 فيهما شرح الوهبانية فان  
 خالها (الاب على مال  
 ضامنه) أي ملقما  
 لا كغيره لادم وجوب المال  
 على (صح والمال عليه)  
 كالخلع من الاجنبي فالاب  
 اول (بلا - سقوط مهر)  
 لانه لم يضمن له ولاية  
 الاب ومن حيل - سقوطه  
 ان يجعل بدل الخلع على  
 اجنبي بقدر المهر ثم يجبر  
 به الزوج عليه من له ولاية  
 قبض ذلك منه بزازية  
 (وان - رطه)

مطلب  
 في خلع الفضولي



المهر القامش لا يصالح الزوج مع اجنبي على ألف من ماله ثم يحيل الزوج الاب أو الوصى بالمهر  
على الاجنبي بشرط القبول وان يكون الاجنبي أملاً من الزوج فينفذ ذبيرا الزوج من  
المهر ويصير في ذمة ذلك الاجنبي لكن في ذلك ضرر للاجنبي فذا قيل ثم يبرئه الاب او يقر  
بقبضه منه لكن يمكن في الظاهر اقرار الاب ابتداء بدون هذا التكلف كما قد مضى في  
بعض النسخ ثم يحيل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه وهذه حيلة أخرى ذكرها في  
البر عن البرازية وعلم افعال يحيل ضمير يعود على الاجنبي والزوج معقوله والضمير في  
يعود على بدل الخلع أي يحيل الاجنبي الزوج بالا فبدل الخلع على من له ولاية القبض أي على  
الاب أو الوصى فيبرأ الاجنبي من البذل ويصير في ذمة الاب وقوله في البرازية فيبرأ الزوج  
منه غير ظاهر فامل لكن يفنى عن هذه الحيلة الثانية التزام الاب البذل ابتداء بدون هذا  
التكلف تأمل (قوله أي الزوج الضمان) تفسير للضمير المستتر والبارز والمراد بالضمان  
المضمون ليوافق قول الفخ أي لو شرط الزوج الاتف عليه أو توقف على قبولها الخ وفي البرازية  
الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة قاله القول كان البذل مرسلا أو مطلقا أو مضافا إلى المرأة  
والاجنبي اضافة ذلك لضمان اهـ اهـ لذلك اشاعني على هذا العبد او على عبد او على  
عبدى هذا او على عبد فلان (قوله طلق) لوجود الشرط وهو قبولها واليمينونة بالخلع  
تعد القبول دون لزوم المال كما اذا تمت خرافة ففخ (قوله وان قبل الاب) لان قبولها  
شرط وهو لا يحتمل النيابة ففخ (قوله في الاصح) وفي رواية يصح لانه يقع محض اذ تخصص من  
هذه بلا مال ففخ (قوله واجازت) أي اجازت قبول الاب ح ومثله في الدر المنثور وهو  
المفهوم من الفخ فافهم (قوله قال الزوج خالعتك) قيد بصيغة المفاعلة لانه لو قال خالعتك  
لا توقف على القبول ولا يبرأ كافي بالبر وتقدم اول الباب وهذه المسئلة في الزوجة البالغة  
(قوله وبرى عن المهر المؤجل الخ) ذكر في الخلاصة والبرازية انه في هذه الصورة يبرأ كل  
واحد منهما عن صاحبه في إحدى الروايتين من ابي حنيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج  
مهر فلهما رد ما ساق اليهما من المهر لان المال مذكور عرفا بذ كراخلع اهـ وهكذا في الفخ  
قال في البر وظاهر اول العبارة ان المهر اذا كان مقبوضا لا يرجع له وصريح آخرها  
الرجوع وبه صرح في الخاتمة فينفذ يبرأ كل منهما عن صاحبه قال وقد ظهري أن محل  
لبراءة ما اذا شاء اهـ بدفع المجهل فانها تبرأ عن المجهل ويبرأ هو عن المؤجل ولذا طال في  
الخط المصحح انه يسقط مهر ما قبضت المرأة فهو لها وما بقي في ذمته يسقط اهـ قلت  
ويؤيده انه في الخاتمة لم يقل يبرأ كل واحد منهما بل قال ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه  
فان لم يكن لها عليه مهر لزمه ما ساق اليها كذا ذكره الخاتم شهيد وابن الفضل اهـ  
وحاصله ان الزوج يبرأ مما لها في ذمته من المهر كالأو به ما دام هي فلا تبرأ الا من البعض  
ولو قبضت الكل لزمه ما رده ووجه ظاهره ما في قول المصنف والاردت ما ساق اليها من المجهل فانه  
يؤهم انه لا يلزمه ما رده المؤجل اذا قبضت كل المهر فكان حقه ان يقول والاردت المهر اذا ان  
يجاب بانها اذا قبضت الكل صار كله مجهلا فتأمل ثم اعلم ان هذا كما مضى في الفخ عند  
قوله ويسقط الخلع والمباراة كل حق الخ من ان البذل ان كان مرسلا أو مضافا ففخ ثلاث روايات

أي الزوج الضمان (عليها)  
أي الصغيرة (فان فبات  
وهي من اهله) بان تعقل  
أن التكاح جالب والخلع  
سالب (طلقت بلانقي)  
أعده أهلية القرامة وان لم  
تقبل اوله تعقل لم تطلق  
وان قبل الاب في الاصح  
زبلي ولو بلغت واجازت  
جاز ففخ (قال) الزوج  
(سالمك فعبات) المرأة  
وليذ كرامالا (طلقت)  
لوجود الاجاب والقبول  
(وبرى عن) المهر (المؤجل)  
(لو) كان (عليه والا) يكن  
عليه من المؤجل ثم  
(ردت) عليه (ما ساق اليها)  
من المهر المجهل (الاصح)  
انه معاوضة فتعبر بقدر  
الامكان

احصا برامة كل منهما عن المهر لا غير فلا يطالب به أحدهما الاخر فيقبل الدخول أو بعده  
مقبوضا ولا حتى لا ترجع عليه بشئ ان لم يكن مقبوضا ولا يرجع الزوج اليها ان كان  
مقبوضا كما وانما قبل الدخول لان المال مذكور عرفا بالخلع الخ ومثله في الزبلي ونشر  
الرواية والمقدمة والشرعية لاية وقوله وانما قبل الدخول أي ومثله لو بعده بالاولى لام  
اذا طلق قبل الدخول لزمه اود نصف المهر فاذا لم يلزمه ما رده بشئ منه هنا لم يلزمه ايهما قبل الدخول  
بالاولى وفي شرح الخاتم المصنف انما يضيح خله اولا ثم يذكر الموضع عندهما ما لا يبرأ  
أحدهما عن صاحبه عن المال الواجب بالمباراة كاخ وعن أبي حنيفة رواية والمصنف برامة كل  
منهما عن صاحبه اهـ وفي متن الفتاوى المباركة كاخلع بسقطان كل حق لكل منهما على  
الاخر مما يمتنع باله كاخ حتى لو كان قبل الدخول وقبضت المهر لا يرجع عليه ابشئ ولو لم  
تقبض شيئا لا ترجع عليه بشئ اهـ ومثله في متن الفتاوى وفي شرح درر البحار ونشر الخاتم  
اللم يسمي شيئا يرى كل منهما من الاخر قبضت المهر أم لا دخل بها أم لا اهـ قلت وبه علم ان  
ما صرح به الفتاوى هو لا آخر غير المصحح في الشروح والمتون وظهر به داخل كلام المصنف  
من وجهين أحدهما انه منى على خلاف المصحح والثاني انه يؤهم أم اترد المجهل فقط مع انه لم  
يقبل به أحد وانما الخلاف في رد جميع المهر اذا كانت قبضته (قوله خاتم المربعة) أي مرض  
لموت ذل ويرث منه كان الزوج كل البذل اقاضيها كالأو وبه شيئا ثم رثت من مرضها وان  
ماقت في العدة (قوله انه تبرع) لما تقرر ان البضع غير مة فمرد عند خروجها فبذلته من بدل  
خلع تبرع لا يصح لو رثت من الاجنبي من الثالث ليكنه يعطى الاقل ففما التهمة الموضحة  
كما مر في طلاقه لها في مرضه (قوله فله الاقل الخ) يانه لو كان ارثه منها خسران من بدل الخلع  
مدين والثالث مائة فتدبرج الارث والبذل من الثالث ففما الاقل وهو خسران وان كان الثالث  
اربعين فلها الاقل منه ومن الارث وهو أربعون والحاصل أن الاقل من ميراثه ومن بدل  
الخلع ومن الثالث ولو غير ذلك تبع الخاتم القسولين كانا خسران وأظهر (قوله فله البذل  
ان خرج من الثالث) افادته لا ينظر الى الارث هـ اهـ مع مجوع اهـ العدة او قبل الدخول  
لحصول اليمينونة فينظر الى البذل والثالث فيعطى الاقل لكن افاد في التاخر خاتمة انه لو قبل  
لدخول والخلع الى المهر يسقط نصفه بطلاقها والنصف الاخر وصية اغير الوارث فتولم  
يكن لها مال غير به لم له ثالث ذلك النصف (قوله وتما في الفه وابن) أي في أحكام المرضى  
أو آخر الكتاب وذ كراخلع بقاها في البر عن ذكول الكفر ولزمه المال (قوله لمجره عن  
التبرع) أي ولو بالاذن كهيتهما مجر وده ذاعله التاخره الى ما بعد العتق (قوله لزمه المال  
للمال) لانفس كالطبر باذن المولى فظهر في حقه كسائر الديون مجر (قوله فنباع الامة) أي  
الا ان يقدم المولى كسائر الديون جامع الفصولين (زفرع) الامة فتاوى الحرة الصغيرة  
المأهولة اذا اختلعت من زوجها بانها لا تؤاخذ بدخل الخلع بعد البلوغ كالانوار اخذ به في  
الحال كافي الخاتمة وفي جامع الفصولين ولو طلق الصبية بمال يصير رجعا او في الامة يصير  
بائنا اذا طلق بمال يصير في الامة كمنه مؤجل وفي الصبية يشع بلا مال ولو عاتلة (قوله على  
وقبها) أي بطل السيد للزوج رقبته بطل الخلع ط (قوله صح الخلع مجانا) ظاهره انه لا يسقط

مطلبه  
في خاتم المربعة

(خاتم المربعة يعتبر من  
الثالث) لانه تبرع فله الاقل  
من ارثه وبذل الخلع ان  
خرج من الثالث والا فلا  
من ارثه والثالث ان كانت  
في العدة ولو ردها أو قبل  
الدخول فله البذل ان  
خرج من الثالث وقبضه  
في الفه وابن (اختلعت  
المكاتب لزمه المال بعد  
العتق ولو باذن المولى)  
لمجره عن التبرع والامة  
وام الولدان باذن المولى  
لزمه المال للمال (فتساع  
الامة وتبني أم الولد المدة  
ولو بلاذن فبعد العتق)  
(خاتم الامة) ولاها على  
ردع ان تزوجهما حرام  
الخلع مجانا وان تزوجهما  
(مكاتب او عدا او مدبرا  
صح وصارت امة



المهر والظاهر سقوطه بطلان التسمية فهو كتمسية المهر والخزير ط (قوله للسيد) أي  
سبب الزوج غير المكاتب (قوله فلا يبطل النكاح) لأن التسمية ملوكة للزوج بل لسببه وأما  
المكاتب فإنه يثبت فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد بصحة الجامع  
ومافي المنع من أن الملك يقع اسبباً للمكاتب وهو مقتضى إطلاق متبني كان أو طلاقاً للسيد  
فيعا - فاجتنب لو جهز المكاتب صارت لسببه أفاده الرحق (قوله فكان في نصحه بطلان) أي  
ما كان كذلك فهو باطل والمراد بطلان كونه معاوضة لأم طاعة المأمور قول الباب أنه يمين في  
جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فإذا بطلت جهة المعاوضة بقيت الجهة الأخرى وإلى هذا  
أشار في الفتح بقوله لكنه يقع خلاف بائن لأنه بطل البدل وبقي فقط الخلع وهو طلاق بائن اه  
(قوله طافت بثلاثة آلاف) أي طافت ثلاثاً بثلاثة آلاف كما صرح به في البصر عن المحيط عند  
قول الدكتور لزمها المال وقال لأنه لم يقع شيء إلا بقبولها إلا أن الطلاق يتعاق بقبولها في الخلع  
فرقع الثلاث عند قبولها بثلاثة آلاف اه فأت وهذا إذا كان عيال والالم يكن معاوضة  
فلا يتوقف على القبول فتقع اه ولي وبغير ما بعده لأن البائن لا يطق البائن ولذا انفال في جامع  
الفصولين قال اه اندخا من وكوره فلا توارديه الطلاق فهي واحدة بثلاثة ولو قال  
قد خلعتك على مالك على من المهر قاله ثلاثاً فقبول طافت ثلاثاً لأنه لم يقع إلا بقبولها وكذلك  
فأت خلعتك نفسي منك بالنف قائمه ثلاثاً فإل رضيت أو أجرت كانت ثلاثاً بثلاثة آلاف وهذا  
خلاف ما في فتاوى العدة وما في العدة هو الصحيح اه فأت وما في العدة هو أنه يقع واحدة  
بالمسح ويطلق الأول بالثاني والثاني بالثالث كافي بالمعاوضات اه وأمل وجهه أنه لما كان عينا  
من جانبه صار معاذاً على قبولها إذا ابتدأ بخلاف ما إذا ابتدأت هي قال من جانبها معاوضة فلا  
يصير تعليقاً على قبوله فإذا قبل بكون قبولاً لعدة الثالث وبغير الثاني والأول بالثاني هذا  
ما ظهر في وفي جامع الفصولين أيضاً قال طاعة ثلاث على ألف المقتضى على ثلاثة آلاف فقبول  
فهو على المسح جميعاً ومثله المتفق على مال بخلاف البيع فإنه يقع على آخر الاعمال إذا الرجوع  
في البيع قبل قبوله يصح بخلاف عقد وطلاق اه والظاهر أن الواحدة هي بذلك قبل تقع  
طاعة واحدة في المال الأخيرة فقط لأنه يصح رجوعه الرجوع كما مر أول الباب بناءً على ما قلنا  
من أنه يمين من جانبه معاوضة من جانبها (قوله طافت ثلاثاً) أي بالنف فتح وفيه عن  
الخلاصة من أبي يوسف ولو فأت طاعة أو بما بألف فله ثلاثاً فهي ألف ولو طاعة واحدة  
فبثلاث الألف اه لأن ما إذا ابتدأت كان معاوضة لا تعليقاً بخلاف ما إذا ابتدأ كما قلنا  
(قوله قلت في طاب الفرق الخ) وكذا بطلان الفرق بين على أن تدخل الدار حيث توقف على  
الدخول ويترى أن القاطن كذا حيث توقف على القول بمنزل على دخول الدار وقد سئل  
من هذه القواعد الثلاثة في البصر فلم يبد فرقا ونقل كلامه في النهر وكنت عليه ونقل في الدر  
المنتقى عن شرح الباب الفرق بين المصدر الصريح والأمرل صحة حمل الثاني على الجنة دون  
الأول أي فيصح زيدا ما أن يقوم وأما أن يقع بخلاف زيداً ما قياماً وما قد ودولكن لم يظهر  
الفرق فيما تضمن فيه كما قاله ح أقول قد يظهر الفرق ولا بد من مقدمة أحدها ما قام  
البيك في التعاقبات الفرق بين المصدر الصريح والأمرل مع اشتراكهما في الدلالة على الحدث

(قديد) فلا يبعد النكاح  
 اما الحرف فلو ملكها المطلق  
 النكاح فبطل الخلع فكان  
 في نفسه البطلان اختيار  
 • (فردغ) • قال خالعت  
 على أنت طالق لا ينفقت  
 طلفت بثلاثة آلاف  
 لتعاقبه بقبولها في المتيقن  
 أنت طالق أربعاً بألف  
 خفت طلفت ثلاثاً وان  
 خبات الثلاث لم تطلق  
 لتعقده بقبولها بأزاء  
 الأربع • أنت طالق على  
 دخولك الدار توقف على  
 القبول وعلى أن تدعى  
 الدار توقف على الدخول  
 فطلب فطلب الفرقان  
 أن والفعل • في المصدر  
 قدبر • قال خالعتك  
 واحدة بالفتوحات انما  
 سألتك الثلاث فقلت ثلاثاً

مطلب  
في الفرق بين علي أن يدخل  
وعلى دخول وعلي أن  
تصافي

مطابق  
في الفرق بين المصدر  
الصريح والمؤول

ان موضوع الصريح الحديث فقط وهو امر تصوري والمؤول يزيد عليه بالحصول اما ماضيا  
واما حال اراما - فتبين ان كان اثباتا بانه لم يحصل الحصول في ذلك ان كان منقضا وهو امر متدين  
واذا زيد ان والقول مستلزمه وان لما يعم من النسبة اهـ ونقله السبوطي في الاشباه  
القضوية ونقل ايضا ان المصدر الصريح غير مؤقت بخلاف المؤول فالمصريح دال على  
اللزومة الثلاثة دلالة مهمة فهو عام بخلاف المؤول وايضا المؤول اسم تقديرى غير محفوظ به  
انما الملقوظ به حرف وفعل وله شبه بالمظهر ولذا لم يصح وصفه بخلاف الصريح فانه يقال  
يذهبني ضربك الشديد بخلاف ان تضرب الشديد ثانيا ما قد مناه عن المحقق ابن الهمام ان  
على تعدد عمل حقيقة للاستعلاء ان اتصل بالاجام وفي غير هذا المعنى اللزوم الصادق على  
الشرط المحض وعلى المعاوضة الشرعية والعرفية وتترجح المعاوضة عند ذكر العوض لانها  
الاصل كما في التصريح فالتأني ان الطلاق يعلق بالزمان دون المكان ونحوه اذا عانت ذلك فنقول  
اذا قال اهـ على ان تقطيني كذا فهو متعلق على فعل مستقبل صالح للمعاوضة فيشترط قبولها  
بليزها الحال فصار كانه عاقده على القبول اذ به يحصل غرضه من الطلاق بعوض فتعلق  
بالقبول وان لم تعطه في الحال بخلاف اهـ على ان تدخل فانه صالح للشرط المحض ادم ما يفيد  
المعاوضة فتعين تعلقه بالدخول بلا توقف على قبول ذل اغرامة فلهذا ارأنا على دخول الدار  
فليس فيه فعل يصلح جعله شرطا بل هو امر تصوري لا يصلح جعله شرطا الا بذكر فعل معه  
يدل على الحصول في أحد الأزمنة الثلاثة - غير بمنزلة ان دخلت او بتقدير الوقت كما في أنت  
طال في دخولك الدار بقريته في الظرفية - اذ الطلاق لا يكون مظهرا في الدخول بل في زمانه  
ولا يحسن هنا تقدير الوقت ادم طاعة فيه لان جعله على المعاوضة يفنى عنه بدون تكاف فان  
العاقلة قد يكون له غرض في جعل الدخول من الاعراض عن الطلاق - اذا غاية ما ظهر من  
الفرق والله تعالى اعلم (قوله فالقول اهـ) لانها تنسب الزيادة على ثلث الالف فتصدق  
قال في البصر مع عيتم فان اقاما البينة فالبينة الزرع اهـ (قوله مع الخلع) لانه لا يفهم  
بالشرط الفاسد كما مر (قوله وبطل الشرط) أى فلا يكون المهر للولد ولا للاجنبي بل يكون  
لزوج كما في البرازية وغيرها وليس له امالة الولد عندده لان امساكه عند امه حقه فلا يبطل  
بابطاله - ما كما قد مناه عن الخائفة (قوله بان الخ) قال في الخائفة قالت له الخلع على ألف  
فقال أنت طالق قيل هو جواب ويتم الخلع وقيل لا بل طلاق واختار الاول لانه جواب ظاهر  
فان قال لم آمن به الجواب صدق ووقع الطلاق بلائى وكذا الوقات المرافعة تحتك فقال  
طاعة قيل هو جواب ويتم الخلع وقيل لا بل رجعى وقيل لا بل الزوج عن النية وفي المسئلة  
الاردى ينبغي ان لا يثبت أيضا اهـ وفي البرازية واختار انه اذا اراد الجواب يستكون جوابا  
ويجعل كانه قال أنت طالق بالخلع لانه خرج بجوابه فيكون منه او يبرأ عن المهر (قوله ولا  
رواية الخ) ذكروا في آخر الفقيه في باب المسائل التي لا يوجب فيها رواية ولا جواب شاف  
لاعتنا آخرين وقال فهل يقع بانها الامة بالمال كدلالة الزيادة أم رجعا وهل يبرأ الزوج  
لو جرد الشرط صورة أولا يبرأ اهـ ونقل عبارته في البحر قبيل قوله ولزمه المال وكتب  
فما علمت عليه ان صاحب الفقيه ذكروا في الحارثي عن الاسمر الجواب بان الواقع رجعى

فانقول اوماه خلعها على  
ان صداتها لولدها او  
لا جنبى او على ان يمك  
الولد عنده صنع الخلع وبطل  
الشروط فان اختلفت  
منك فقال اوما طلقنا  
بانك وقيل رجبى ولا  
روايتا قالت ابرأناك من  
المهر بشرط الطلاق  
الرجبى فطاعها ورجبها



ويبرأ الزوج لتراضيه - ما على وقوع الرجعي ومما يلزمه بالمال لا تغيبه عن وصفه بالرجعي وأما  
 - في الزيادةات فهي فيما إذا طلقت منه المرأة طلقين بائنتين بأب فقابله المال تغير وصفه  
 بالرجعي فيلزم أن لا يرضى بلزوم الألف مع بقائه - ككاح ولأن البائنة تصيب الأعراض  
 والعوض - تلزم المأوى وهو انصرام الكاح بينهما - ما ملكت هذا الجواب إنما  
 يظهر إذا كان الواقع أنه قال ذلك به - ملكت البائنة أم لا ابتداء الزوج بذلك وقالت  
 قبلت يلزم أن يقع به الرجعي لو جرد تراضيه ما على ذلك مع أن المنقول يخالفه في الأخيرة من  
 الباب السادس في الطلاق أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بألف فقبلت وقعد  
 الحال واحدة بنصف الألف وغدا أخرى بلائتي لأن شرط وجوب البذل بالطلاق زوال  
 الملك به وقد زال الملك بالاولى لكن أن تزوجه فقبلت - بل يجب الغد تطلق أخرى غدا بنصف الألف  
 لزوال الملك بها ولو قال غدا خولة أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بألف  
 فقبلت وقعت في الحال واحدة بلائتي لوصفها بما ينافي البذل فان الطلاق يبدل لا يكون  
 رجعي ما في الغد تطلق أخرى بألف لزوال الملك به لأن الأولى رجعية لا تزله ولو قال أنت  
 طالق اليوم بائنة وغدا أخرى بألف تقع في الحال بائنة بلائتي لأن البائنة بصرح الابانة  
 لا يقابلها شيء وغدا أخرى بلائتي لأن الملك زال بالاولى لا به الا اذا تزوجه فقبلت - بل يجب الغد  
 تقع أخرى بألف لزوال الملك بها ولو قال أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى  
 رجعية بألف ينصرف البذل اليه - ما وكذا أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بائنة بألف  
 والساعة واحدة بغير شيء وغدا أخرى بغير شيء بألف - وهم ينصرف اليهما فتكونان بائنتين  
 لأنه لا بد من الغاء الوصف المتنافي أو البذل والغاء الاول أولى لأن الآخر ناسخ له فتقع واحدة  
 في الحال بنصف الألف وغدا أخرى بجائنا الا اذا تزوجه فقبلت الغد تقع الثانية بنصفه  
 ولو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى رجعية بألف ينصرف البذل اليهما أيضا لأنه  
 وصف الثانية بالمتنافي فينصرف البذل الى الطالقتين - ما ملكت هذا في الفقه لذلك  
 أصله لا وهو أنه متى ذكر طلاقين وذكر عقيم - ما لا يكون مقابلا - ما الا اذا وصف الاول  
 بما ينافي وجوب المال فيه - يكون المال - مبنية مقابلا بالثاني وأنه يشترط لزوم المال  
 حصول اليمين فيه - ما وقوله الا اذا وصف الاول أي فقط فلو وصف بالمتنافي كلامهما  
 او الثاني فقط او لم يصف شيئا منهما بما ينافي يكون المال مقابلا به ما ولا يضر عدم وجوب  
 شيء بالثاني لما رخص يئونة سابقة عليه لأن ذلك العارض اذا زال كما اذا تزوجه فقبلت - بل وقت  
 الثاني يجب المال به أيضا وبم - ذاب هل فهم هذه المسائل (قوله لكن في الزيادات الخ)  
 ليس في عبارة القنية والحاي المنقولة عن الزيادات لفظا رجعي في الموضعين بل في الاول  
 فقط والمناسب ما فعله الشارح من ذكره في الموضعين ليوافق ما ذكرناه انما اذ على مافي  
 القنية لا يكون البذل له - ما بل للثاني فقط زال الملك به كما مر التصريح به في عبارة  
 الأخيرة وعبارة الفقه (قوله لكن يقع الخ) هذا غير مذكور في عبارة الزيادات المنقولة  
 في القنية ولا يلزمها أيضا لما علمت أن ما هو الصحيح على ما ذكره الشارح ومما التصريح به  
 في عبارة الأخيرة في - أنه المسئلة فافهم قال ح يعني ان في اليوم الاول يقع طلاق بائنة

يمكن في الزيادات أنت  
 طالق اليوم رجعي وغدا  
 أخرى رجعي بألف فقبل  
 او ما وهما بائنتان لكن  
 يقع غدا بغير شيء ان لم بعد  
 ملكه

بجسمه - ما توفى غدت مع أخرى بجمه - ما ان غدت علم ما قبل بجي الغد والوقت أخرى  
 بغير شيء - ما (قوله وفي الظهيرة الخ) لم اجده في او توفى في البصر من الولو الحية بافظ فامرك  
 بذلك فطلق نفسك متى شئت ومثله في جامع القصولين بافظ لطلاق وقد أضافه الشارح  
 ولا بد منه اقله بعدد يقع الرجعي اذ لو لم يذكر الصريح - ما المسئلة لكان الواقع الجائز  
 لأن التقوى بض بالامر بالي - من الكليات ويقع به البائنة وان كانت طالقت نفسها لان العبرة  
 بالتقوى والض لا ليقاع المرأة كما مر في محله فاذا أتى بعده بالامر مع اعتباره كما علمنا في  
 الأخيرة أمرت - بل في تطليقة فهي رجعية - ما ولذا قال في البحر لا يفسد طهر المهر لعدم  
 صحة امره الصغير يقع الرجعي لأنه كالفائز لها عند وجود الشرط أنت طالق على كذا  
 وحكمه ما ذكرنا - ما ومثله في جامع القصولين (قوله او كذا منا) المن وطلان والاذن يقع  
 الهزيمة وشديد الزاي معروف ط (قوله اوسع من البيع) أي من السلم لأنه هو الذي يشترط  
 فيه ذلك ط (قوله قلت ومفاده الخ) يخالف لما قدمه قبل قولنا - ما طلع والمباراة الخ  
 من قوله خلعتك على عبيدي وقعد على قبوله او لم يجب شيء وقد مضى هناك من المجتبى ما يؤيده  
 لكن ذكر في البحر هناك من البرازية اختلعت مع زوجها على مهرها وثقة - ما على أن  
 الزوج يرد عليه ما عثر من درهم - ما ولزم الزوج عثرون دليله ما ذكر في الاصل خلعت على  
 دار على أن الزوج يرد على الف الف لا شفعة فيه وفيه دليل على أن يجب بدل الطلع عليه يصح  
 وفي صلح القعد دورى ادعت عليه تمكينا وصالحها على ما يلزمه لها الميمز وفي بعض النسخ جاز  
 والرواية الاولى تخالف المتقدم والتوفيق أنهما اذا خلعت على بدل يجوز ان يجب البذل على  
 الزوج أيضا ويكون مقابلا لبذل الطلع وكذا اذا لم يذكر نفقة العدة في الطلع يكون تفسيرا  
 لنفقة العدة - ما اذا خلعت على نفقة العدة لم تذكر عوضا آخر فيجب أن لا يجب بدل الطلع  
 على الزوج - ما مافي البحر من البرازية وهذا من الحسن يمكن نحو ٣ والحاصل أنه لا وجه  
 لا يجب البذل على الزوج لأن الطلع عقد معارضة من جهتها فأنما غفلت نفسها بما تقدمه - ما  
 ولذا كان الطلاق على مال بائنا حتى لو بائنا اقبه - ما لم يجب المال لعدم ما يقابل وجبته - ما فان  
 خالها على مال أو على ما في ذمته من المهر وشرط على نفسه - ما لا يجوز ذلك استثناء من  
 بدل الطلع فان زاد عليه أو لم يكن بدل أصلا يجوز تقدير النفقة - ما إذا كانت النفقة  
 مخالفا عليها أيضا فلا يجب الزائد والله سبحانه أعلم لكن ذكر في البرازية في موضع آخر وأقر  
 عليه في البحر أن المختار جواز البذل عليه وطريقه بالحمل على الاستثناء من المهر ان كان عليه  
 مهر والا فهو استثناء من النفقة فان زاد على ما يجعل كانه زاد على مهره اذ ذلك العدة قبل الطلع  
 ثم خالعه تصح الطلع - ما لا يمكن - ما وقوله استثناء من النفقة أي اذا خالها عليها أو لا  
 فهو تقديرها كما مر وفي جامع القصولين لاحاجة الى هذا التطويل وخلق الزيادة بأصل  
 العقد كما في البيع (قوله اختلعت بشرط الصك) أي بشرط أن يكتب لها صك فيه وذلك  
 والصك الكتاب الذي يكتب في المعاملات والاقارب جمع صكوك كغسل وغسل وصكوك  
 كسهم ومما هم مصباح (قوله لم تحرم) أي بمجرد قبوله بل لا بد من كتابة الصك ورد الاقضية ولا بد  
 أن يكون ذلك في المجلس ح والله تعالى أعلم

مطلب  
 في إيجاب بدل الطلع على  
 الزوج

وفي الظهيرة قال الصغيرة  
 ان غبت عنك اربعة أشهر  
 فامرك بذلك به - ما أن  
 تبرئني من المهر فوجدت  
 الشرط فإبرائه وطالقت  
 نفسها الا بفسط المهر ويقع  
 الرجعي - وفي البرازية  
 اختلعت مهرها على أن  
 يعطيه عشرين درهما  
 او كذا من الارز مع  
 ولا يشترط بيان مكان  
 الايض لان الطلع اوسع  
 من البيع قلت ومفاده  
 - ما إيجاب بدل الطلع  
 عليه فليحظر في القنية  
 اختلعت بشرط الصك  
 أو بشرط أن يرد اليها  
 أقسمتها فقبلت لم تحرم  
 وبشرط كتابة الصك ورد  
 الاقضية في المجلس والله



(باب الظهار)

مناسبة للضلع ان كلامه ما يكون عن الشوز ظاهرا وقدم الخاط لانه اكل في باب النحر  
 اذ هو تحريم بقطع النكاح وهذا مع بقائه فحق (قوله هو افقة الخ) هذا أحد معانيه في اللغة لان  
 ظاهر مفاضة من الظاهر فيقال ظاهره اذا قابلت ظهرك لظهور حقيقة واذ غابته لان  
 المفاضة تقتضي هذه المقابلة واذ انصرت لانه يقال قوى ظهره اذ انصرت وعامة في الفتح  
 وفيه وانما يدعى من مع انه متعدية في اتضنته في التبعيد لانه كان طلاقا وهو مبدد اه  
 وفي البصر عن المصباح وانما خص بك الظاهر لانه من الدابة موضع الركوب والمرأة مكروبة  
 وقت الغشيان فركوب الامم مستحار من ركوب الدابة ثم شبهه ركوب الزوجة بركوب الام  
 الممنوعة وهو استعارة طيبة فكانت كالركوب فكذلك حرام على (قوله وشرعنا فيه المسلم  
 الخ) عمل التشبيه الصريح والضمي كالوكانت امرأة رجل ظاهرا من ان جهات قالت أنت على  
 مثل فلانة ينوي ذلك وكذا لو ظاهرا من امرأته فقال لا أخرى أشركت في ظاهرها او أنت على  
 مثل هذه فاباقتا يكون مظاهرا ولو به دموت او بهد التكملة لضمته أنت على كظها راي  
 وعمل المعلق ولو بنسبتهم او الوقت يوم أو شهر مثلا كما يأتي بجر واحذره عن نحو أنت  
 ابي لا تشبهه فانه باطل وان نوى كما يأتي وأراد بالمسلم المعلق ولو حكما لا يخفى فلا يصح ظاهرا  
 المحنون والضي والموت والمدهوش والمغمى عليه والثام ويصح من السكران  
 والمكره والمخفي والآخرين بشارته المفهمة ولو بكافة الناطق المستبينة أو بشرط الخيار كافي  
 البدائع نهر ولو ظاهرا ثم ارتد في ظاهره عنه فلا يصح بجر (قوله فلا ظاهرا لذي  
 لانه ليس من أهل الكفارة ويصح عند الشافعي ط (قوله زوجة) عمل الامة وخربت  
 بملوكته والاجنبية الا اذا اذانه الى سبب الملك كاسياني والمباينة واحدة أو ثلاث قال في البحر  
 حتى لو علق الظاهر بشرط ثم اذانه ثم وجد الشرط في العدة لا يصح بجر لانه وقت وجود  
 الشرط صادق في التشبيه بخلاف الابانة المعلقة لان قائمتها تنقضي العدة (قوله ولو كناية  
 الاولى ولو كاذرة ليشمل الجورسية في البحر من المحيط أو لم زوج الجورسية فظاهرها مقبل  
 عرض الاسلام عليها فصح لكونه من أهل الكفارة ودخل فيه الرقاة والمدخولة وغيرها كما  
 في النهر (قوله من اعضائهم) كالرأس والرقبة (قوله او تشبهه بجر منافع) كنفه في غيره  
 والاصوب ان يقول او تشبهه بجر اذ انما لا إضافة الى ضمير الفاعل وتجب جرائها لانه في  
 كلام المصنف معطوف على زوجة المنصوب على المقحوبة (قوله بجرم عليه) اي بجرم بجرم  
 النظر اليه من اعضائه محرمه عليه نسبيا او صهرية او رضاعا كافي البصر او بجرمها كانت على  
 كافي فانه تشبيه بالظهور وزيادة كافي لكن هذا كناية لا بد من التنية كافي وعلم انه لا بد  
 في التشبيه من كون الجور بجرم النظر اليه والا فلا يصح وان كان به بجره عن الكل كراس اي  
 او وجهها بخلاف الزوجة المشبهة فانه يكفي ذكر الجزء الذي يجر به عن الكل منها وان لم يجرم  
 النظر اليه كراس تشبيه وخرج بالحرمة عليه زوجته الأخرى وأخته قال في الفتح ولا فرق  
 بين كون ذلك العضو الظاهر أو غيره مما لا يحصل النظر اليه وانما خص باسم الظاهر تقييما  
 لظهور لانه كان الاصل في استعالمهم وفي النهاية التحريم بكونه متعلقا به احد طرفي

(باب الظهار)  
 ووجهه مدركا من  
 امرأته اذا قال لها أنت  
 على كظها راي وشركا  
 (تشبيه المسلم)  
 لذي عندنا (زوجته)  
 ولو كناية أو صفة أو مجنونة  
 (أو) تشبيه ما به به عنها  
 من اعضائهم او تشبيهه بجر  
 شامخ منها بجرم عليه  
 قايما

باب  
ما يوجب فيه الاجتهاد

ام المزمع او بغيره فلو شبهه به لم يكن مظاهرا وعزا الى شرح الطحاوي لكن هذا قول  
 محمد وقال أبو يوسف يكون مظاهرا قيل وهو قول الامام قال القاضي ظهير الدين وهو الصحيح  
 لكن وجع الامام في قول محمد نهر قال في الفتح والطلاق مبني على فساد حكم الحاكم بطل  
 نكاحه او عدمه لا على كون الحرمة مجمعا عليه الاول بل على كونها في الاجتهاد ٣ أولا  
 وعدم تسويغ الاجتهاد لوجود الاجماع أو النص الغير المحتمل للتأويل بالامعاضة نص آخر  
 في نظر المجتهد وان كانت المعارضة ثابتة في الواقع ولهذا يختلف في كون الجهل يسوغ فيه  
 الاجتهاد وفي فساد حكم الحاكم بخلافه اه (قوله بوصف) اي بالاشهادية التحريم أو التأييد  
 (قوله لا يمكن زواله) كالامية والاختية ولورضا عا والاصارة (قوله لجواز اطلاقها) أي  
 وصيرورتها كناية كافي البصر ومعه أمثلة بالنظر الى ما وصف الجورسية غير مؤيدة اذا  
 انقطع ط (قوله ورد في النهر بما في البدائع الخ) أقول ومثله ما في الخاتبة التشبيه بالرجل  
 أي رجل كان لا يكون ظاهرا او نحوه في التاخر خاتمة عن التهذيب وكذا في الظاهرية ثم رأيت  
 أيضا صريحا في كافي الحاكم وهذا يصارح ما جزمه في المحيط ولا يفتي أن يكون مظاهرا  
 قال في النهر وبه اندفع ما في البحر من حيث جزم بما في المحيط ولم يتقدم بحثا (قوله ثم يرد ما في  
 الخاتمة الخ) كذا في النهر وهو مردود فان الذي في الخاتمة خلاف هذا وقد ورد في  
 لاسرته أنت على كناية من الدم وطعم الخنزير انتفتت الروايات فيه والصحيح انه ان لم يشبه  
 لا يكون الا بالانوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى الظاهر لا يكون ظاهرا اه وكذا في  
 الترخا فائدة والشرعية لا يمانية من ان لفظة لا فاطمة من ذبقة صاحب النهر وبه  
 تأيد ما في البدائع وغيره فافهم (قوله فان التشبيه بالام الخ) جواب عما قيل انه ليس فيه  
 تشبيه ببعضه بجرم النظر اليه من محرمه (قوله معز بالاميط) الذي رأيت في الفقه تافيه زوه  
 لانظير يدون ذكر التعصيص وانما هو مذكور في الخاتمة ولكن لعكس ما قال كماله (قوله كان  
 نكحتك اي تزوجتك وهذا مثال لسبب الملك ومثال الملك كان صرحت زوجة في (قوله فكذا)  
 اي فانت على كظها راي ولو زودا وانت طالق ثم تزوجها به مدافوع الطلاق المعلق في حكم  
 الظهار والا اذا قدم فقال فانت طالق وانت على كظها راي لانما بان بتزول الطلاق ولا يكون  
 قبل المدخول بناء على الترتيب في التزول عنه خلافا لما في الدر المنثور آخر الباب وقدمناه  
 في التعليق وفي اول باب الايلاء (قوله سائة مرة) محتمل أن يكون حالا من مقول القول اي  
 قال ذلك الكلام مكررا مائة مرة والاقرب المتبادر انه حال من جملة جواب الشرط فهو من  
 تمة مقول القول وتكرر الظهار والسكارة على الاول ظاهرا وكذا على الثاني بمنزلة ما لو قال  
 أنت طالق مرارا أو الوفا حيث نطاق ثلاثا كما مر قيل باب طلاق غير المدخول به بخلاف ما لو  
 قال أنت على حرام ألف مرة وهي مدخول بها حيث تقع واحدة فقط وقد مناه ذلك وكذا في  
 آخر الايلاء الفرق بينهما ما بان هذا بمنزلة تكرار هذا الكلام بقدر العدد المذكور والحرام  
 اذا كرر مرارا لا يقع به الا واحدة فلا ينافي بخلاف الطلاق لانه يجرى بلفظ مثله والظهار  
 يجرى بلفظ مرارا أيضا كما سيأتي حتمنا فافهم (قوله وظاهرا رها منه لغو) اي اذا قالت أنت على  
 كظها راي أو أنا عليك كظها راي فلو قال التحريم ليس اليها ط (قوله فلا حرمة الخ)  
 حرمة عليها ولا كفارة

بوصف لا يمكن زواله فخرج  
 تشبيهه بأخت امرأته أو  
 بطلقة ثلاثا وكذا بجورسية  
 لجواز اطلاقها وقوله بجرم  
 صفة لشخص المتناول لاذكر  
 والاني فلو شبهه بغيره  
 اي او فر به كان مظاهرا  
 قاله المصنف تشبها بالبحر  
 ورد في النهر بما في البدائع  
 من شرائط الظهار كون  
 المظاهر به من جنس النساء  
 حق لوشبهه بالظهور اي به  
 أو انما لم يصح لانه انما يعرف  
 بالنهر ع والشرع ورد في  
 النساء ثم يرد ما في الخاتمة  
 أنت على كالم والخبر  
 والخنزير والغيبة والنعبة  
 والزنا والربا والرشوة  
 وقيل المسلم ان نوى طلاقا  
 أو ظهرا أو فكأنوى على  
 الصحيح كانت على كافي  
 فان التشبيه بالام تشبيه  
 بظهورها وزيادة ذكره  
 القهستاني معز بالمعيط  
 (ومع اصاحته الى طلق  
 أو تشبيهه) كان نكحتك  
 فكذا حتى لو قال ان  
 تزوجتك فانت على  
 كظها راي مائة مرة فعليه  
 اكل مرة كفارة تأخر خاتمة  
 (وظاهرا رها منه لغو) فلا  
 حرمة عليها ولا كفارة







يدخل على المظاهر ايلاء وان لم يجامعها اربعة أشهر اه (قوله بخلاف مشيئة فلان) فانها لا تبطل بل ان شاء فلان في المجلس كان ظهرا كافى النهر ح (قوله وان نوى الخ) بيان لكليات الظهار و اشار الى ان صريحه لا يذهب من ذكره وهو بحر (قوله لانه كتابية) اى من كتابيات الظهار والطلاق قال في البحر واذا نوى به الطلاق كان باثما كانظ الحرام وان نوى الايلاء فهو ايلاء عند ابي يوسف وظهر انه قد صحح انه ظهار عند الكل لانه يحرم مؤكدا بالتشبيه اه ونظر فيه في الفتح بأنه انما يصح في أنت على حرام كاي والكلام في مجرد أنت كأي اه اى بدون لفظ حرام قلت وقد يجاب بان الحرمة سرادة وان لم تذكر صريحا هذا وقال الخليل لم يلى وكذا لو نوى الحرمة المجردة فبني أن يكون ظهرا او يبنى أن لا يصدق قضاء في ارادة البحر اذا كان في حال المشاورة وذكر الطلاق اه (قوله وحذف الكتاب) بأن قال أنت اى ومن بعض الظن به من باب زيادة درعته عن الفهمني قلنا ويدل عليه ما ذكره عن الفتح من أنه لا بد من التصريح بالأداة (قوله لقا) لانه يحمل في حق التشبيه خالم يبين مراد بخصوص لا يحكم بشئ فغ (قوله ويكره الخ) جزم بالكرهية تبع للبحر والنهر والذي في الفتح وفي أنت اى لا يكون ظهرا او يبنى أن يكون مكروها فافق صرحوا بأن قوله لزوجته بأخيه مكروه وفيه حديث رواه أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجمع رجلا بقول لامرأته بأخيه ففكره ذلك ونهى عنه ومعنى النهي قرينه من لفظ التشبيه ولولا هذا الحديث لا يمكن أن يقال هو ظهار لان التشبيه في أنت اى أقوى منه مع ذكر الأداة ولفظيا بأخيه استعارة بلا شك وهي مبنية على التشبيه لكن الحديث أفاد كونه ليس ظهرا حيث لم يبين فيه حكماء وى الكراهية والنهى فعمل أنه لا بد في كونه ظهرا من التصريح بأداة التشبيه شرعا ومنه أن يقول لها يا بنى أو يا أختى ونحوه اه (قوله من ظهار) لانه شبهها في الحرمة بأمة وهو اذا شبهها بظهرها يكون مظاهرا فبكتها أولى نهر (قوله أو طلاق) لان هذا للفظ من الكتابيات وبها يقع الطلاق بالنية أو دلالة الحال على ما صرح وقوله كأي تأكيده للحرمة ولم أر ما لو قامت دلالة على ارادة الطلاق بأن أنته اياه وقال نويت الظهار نهر قلت يبنى أن يصدق لان دلالة الحال قرينة ظاهرة تقدم على النية في باب الكتابيات فلا يصدق في نية الأدنى لان فيه تخفيفا عليه تأمل هذا ولم يبين في هذه المسئلة ما اذا نوى الايلاء أو مجرد التحريم وفي لتأخر خاتمة عن المحيط وارنوى التحريم لا غير صحت نيته وفيها عن الثانية ان نوى الطلاق أو الظهار أو الايلاء فهو على ما نوى قال الخليل الرمى واذا قلنا بصحة نية التحريم يكون ايلاء عند ابي يوسف وظهر انه عند محمد وعلى ما صحح فيه تقدم يكون ظهرا على قول الكل لانه يحرم مؤكدا بالتشبيه وانما ذكرنا ذلك لكثرة وقوعه في ديارنا اه قلت وفي كافي الحاكم وان أراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو ظهار اه (قوله ثبت الأدنى) لعدم ازالته ملك التكاح وان طال ط (قوله في الأصح) لانه يحرم مؤكدا بالتشبيه كما مر قال في الثانية وفي رواية عن أبي حنيفة يكون ايلاء والصحيح الاول (قوله لا صريح) لان فيه التصريح بظاهر فكان مظاهرا سواء نوى الطلاق أو الايلاء أو لم تكن لنية بحر وعندهم اذا نوى الطلاق أو الايلاء فعلى ما نوى وعن أبي يوسف اذا اراد به الطلاق لم يصدق في ابطال الظهار وكذا

بخلاف مشيئة فلان وان نوى بانك على مثل اى أو كأي وكذا لو حذف على ثانية (براد ظهرا او طلاقا صحت نيته) ووقع ما نواه لانه كتابية (والا يبو شأ أو حذف الكاف لقا) وتعين الأدنى اى البرية في الكراهية ويكره قوله أنت اى وبان بنى وبأختى ونحوه (و أنت على حرام كأي صح ما نواه من ظهار او طلاق) وتنع ارادة الكراهية لزيادة لفظ التحريم وان لم يتو ثبت الأدنى فهو الظهار في الأصح (و بانك على حرام كأي ثبت الظهار لا غير) لانه صريح (ولا ظهار) صح

اذا اراد به العين فيكون موابيا و مظاهرا تاريخية (قوله من أمة) اى لا يصح ظهاره منها اشتداه ما بقائه فيصح الامر ان لو ظاهره من قوجته الامه ثم ش تراها بنى الظهار لان حرمة الظهار اذا صادفت المحل لا تزول الا بالكفارة كافي النهر (قوله ثم أجازت) اى أجازت السكاح وانما بطل الظهار لانه صادق في التشبيه قبل الاجازة ولا يوقف بالارادة ظهاره على الاجازة وعنده في البحر (قوله كاذب لاء) فانه لو آلى منهن كاذب لم يسمن من ذلهم كفارة واحدة والفرق عندنا أن الكفارة في الظهار لرفع الحرمة وهي متعددة بعد من وفي الايلاء له تلك حرمة الاسم الكرم وهو ليس بمعددا فافاده في البحر وغيره (قوله فان مجلس صدق قضاء الخ) أقول الذي في فتح القدير لو كرر الظهار من امرأة واحدة مرتين أو أكثر في مجلس أو مجلسين فذكر الكفارة بعد ذلك الى ان نوى بها بعد الاول تأكيده صدق قضاء فيه الا كما قيل في المجلس لا المجلس اه ومثله في الشرع لانيه عن السراج وقال في البحر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجلس والمجلس والمجلس اه وبه تعلم أنه اشتبه الامر على المصنف والشارح ثم رأيت ط نبه على ذلك (قوله وكذا) اى يتكرر الظهار والكفارة لوعاقته بنكاحها بما يفهمه التكرار كما مر اى في قوله لو قال ان تزوجتك فأنت على كظهر اى مائة مرة وكذا لو علقه بشرط متكرر كأي قريبا (قوله اتحد) اى كان ظهرا او واحدة بحر فيمطل بكفارة واحدة هندية وليس له أن يقر بها ليلاه ط اى قبل الكفارة لانه ظهار مؤبد (قوله يتجدد) اى الظهار كل يوم فاذا مضى يوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الاخر وله أن يقر بها ليلاه بحر لان الظرف فيه معنى الشرط اه ط واذا عزم على وطئها انما ارزسه كفارة ذلك اليوم دون ما مضى لبطالة كاه وظاهر (قوله فكاه اجاب يوم صار الخ) في العبارة فقط بوضعه ما في البحر أنت على كظهر اى اليوم وكلما جاء يوم كان مظاهرا منها اليوم واذا مضى بطل هذا الظهار وله أن يقر بها في الليل فاذا جاء بعد كان مظاهرا ظاهرا آخر دائما غير وقت وكذلك كلما جاء يوم صار مظاهرا ظاهرا آخر مع بقائه الاول اه وقتضاه ان يكفر باليوم الاول اذا عزم فيه ثم بعده اذا عزم يكفر عن كل واحد من الايام السابقة على يوم عزمه لبقاء ظهار كل يوم مع تجديد ما ياتي بعده لان كلياته تكرار الافعال بخلاف كل لانهم اليوم الافراد اى الايام في مثل قوله كل يوم في المسئلة السابقة (قوله بشرط متكرر) كقوله كلما دخلت الدار فانت على كظهر اى في تكرره يتكرر الدخول كافي البحر (قوله ويصح تكفيره في رجب) وكذا في رمضان فغ يظهر بل أولى (قوله لاف شعبان) لان له وطأها فيه بلا كفارة لعدم دخوله في مدة الظهار والكفارة لاستباحة الوطء الممنوع شرعا عند العزم عليه فلا يجب قبله والظهار أنه لا فرق في ذلك بين كونه وطئها في رجب أولا لانه بالوطء قبل التمتع لا يلزمه الا التوبة والاستغفار ويلزمه التكفير عند العزم على الوطء ولزوم التكفير بالظهار السابق لا بالوطء فلا يصح التكفير في غير مدته سواء وطئها قبله أولا فافهم واقفه سبحانه أعلم

باب الكفارة

(قوله اختلاف في جيم) اى سبب وجوبه أو ما سبب مشروعيته فظاهر سبب وجوب اتوبه وهو اسلامه وعهده مع الله تعالى أن لا يصيبه واذا عاصه تاب لان من تمام التوبة لانها

(من أمة ولا من نكحها بلا امرها ثم ظاهرها ثم أجازت) له دم الزوجية (أنت على كظهر اى ظهار من اجاعا) وكذا ركل (وقال مالك وأحمد يكفيه كفارة واحدة كالايلاء) (ظاهر من امرأته مرارا في مجلس أو مجلسين فعليه لكل ظهار كفارة فان عني التكرار) والتأكيده (فان مجلس صدق قضاء والا لا) على المدة وكذا لوعاقته بنكاحها كما مر عن التاريخية (فروع) أنت على كظهر اى كل يوم اتحد ولو أقي بني تجدد وله قربانها ليلاه ولو قال كظهر اى اليوم وكلما جاء يوم فكاه اجاب يوم صار مظاهرا ظاهرا آخر مع بقائه الاول ومتى علق بشرط متكرر تكرر ولو قال كظهر اى رمضان كله ورجب كله اتحد استصاها وبصح تكفيره في رجب لاف شعبان كن ظاهرا واستثنى يوم الجمعة مثلا ان كفر في يوم الاستغناء لم يجز والا جاز تناوخانية وبحر

باب الكفارة

اختلف في سببها



نعمت التكميل بجز (قوله والجهر ورأه الظهار واهود) اي هو من كبر من - ما وقيل  
 اظهارة قط واهود شرط لان سيم اما تضاف اليه وقيل عكسه وقيل العزم على اباحة الوط وهو  
 قول كثير من مشايخنا وتمام الكلام عليه في الفتح اول الباب السابق وفي البصر ما يؤيد انه  
 الظاهر حيث قال وفي الطريقة الميمية لانه في جعل المعصية سببا للعبادة التي حكمها  
 ان تكفر المعصية وتذهب البيضة خصوص اذا صار من في لزجر فمقصود او انما الحال ان  
 يجعل سببا للعبادة الموصلة الى الجنة اه وفيه ايضا انه لا غرة له في الاختلاف (قوله من  
 كفر) بيان المسألة الاشقة في الامتناع منه لانه المصدر لا الفعل (قوله محام) كذا في المسباح  
 والانسب ستر في البحر عن المحيط انما هي من السترافة لانها مأخوذة من الكفر وهو  
 التغطية بالستر اه ومنه معنى الزراع كافر او ظاهر هذا ان المعصية لا تمنع من العبادة بل  
 تتركها ولا يواخذ بها مع قائمها فهو احد قولين وان الذنب بقطعه يمدون توبة واليه يشير  
 ما مر عن الطريقة الميمية لكن يخالفه ما مر عن البحر من تمام التوبة وهو الظاهر  
 ه (تنبيه) ركن الكفارة الفعل المخصوص من اعتناق وصيام واطعام ويشترط لوجوبها  
 انفسه قدرة عليه او احصاها النية المتأنية لافعلها المتأخرة ومصرفها مصرف الزكاة لكن الذي  
 مصرفها ايضا دون الحرب وفيه كلام سبأ في وصفها انها عاقبة وجوبها عبادة اداء وحكمها  
 سقوط الواجب عن الذمة وحصول الثواب المقضى لتكفير الخطايا وهي واجبة على التراخي  
 على الصحيح فلا يأتى بالتأخير عن اول اوقات الامكان ويكون مؤديا لافاضها ويتضمن من آخر  
 عمره فيأثم بكونه قبل اداها ولا تؤخذ من تركه بلا وصية من الثلث ولو تبرع الورثة بها جاز الا في  
 الاعتناق والصوم وتمامه في البحر قلت لكن مر انه يجزى على التكفير لظاهر رومة قضاء الاثم  
 بالتأخير وايضا ثبت كانت من تمام التوبة يجب تعجيلها فتمام (قوله بحر بر رقية) لا بد ان  
 تكون الرقية غير المظاهر منها في الظاهرية والتأخر خاتمة امة تحت ريق ظاهرها ثم اشتراطها  
 واعتقها عن ظهر قلب لم يجز عندنا خلافا لابي يوسف بحر وفيه عن التأخر خاتمة ولا بد ان  
 يكون المعتق موصيا او اقات مات من مرضه وهو لا يخرج من الثلث لا يجوز وان اجاز الورثة  
 ولو برى جاز (قوله قبل لوطه) ليس قيد الاصل بل للوجوب وفي الحرمة وفي معنى الوط  
 دواعيه (قوله بنية الكفارة) أي بنية مقارئة لاعتقائه او اشرا القريب كما يأتي (قوله فلو  
 ورث آباء) تفرع على قوله أي اعتاقها فانه يفيد انه لا بد من صنعها والارث جبري وصورة  
 ارث الاب ان يملكه ذو رحم من الابن كذا في قوله ثم قوت عنه فلو نوى الكفارة حين موتها لم يجز  
 بخلاف ما لو نواها عند شراها آباء كما يأتي (قوله ولو صغير الخ) تميم للرقية لان الرقية كما في  
 الهداية عبارة عن الذات اي اشي المرفوق المملوك من كل وجه اه فتشمل جميع ما ذكر  
 وقوله من وجهه متعلق بالمرفوق لان الكمال في الرق شرط دون الملك ولذا جاز المكاتب الذي لم  
 يؤد شيئا الا المدبر عنابة وخرج الجنين وان ولدته لاقل من ستة أشهر لانه رقية من وجهه من  
 الامن من وجهه حتى يعتق باعتاقها كما في البحر عن المحيط ودخل الكبير ولو شيئا فانيا والمريض  
 الذي يربى برؤه والمغصوب اذا وصل اليه بحر لكن في الهندية عن غابة السروجي ولا يجزى  
 الهرم العاجز (قوله او مباح الدم) عزاء في البحر الى جامع الجوامع وذكر قبله عن محمد رآه

مطلب  
 لا اتصال في جعل المعصية  
 سببا للعبادة

والجهر ورأه الظهار واهود  
 (هي) لفظة من كثر الله عنه  
 الذنب محام وشرا (تحرير  
 رقية) قبل الوط أي  
 اعتاقها بنية الكفارة فلو  
 ورث آباء نوايا الكفارة  
 لم يجز (ولو صغيرا) رضيها  
 (او كافرا) أو مباح الدم

اذا قضى بدمه ثم اعتقه عن ظهره ثم عن عنقه لم يجز ومثله في الفتح وظاهر الاول الجواز وان لم  
 ينف عنه ولا يرجع فافهم (قوله او مرهونا) في البحر عن البدائع وكذا لو اعتق عبدا مرهونا  
 نسي العبد في الدين فانه يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى لان السعاية ليست بسبيل  
 عن الرق (قوله او مدبونا) اي وان اختار الغرماء استفساه لان استغراق الدين برقبته  
 واستفساه لا يخل بالرق والمالك فان السعاية لم توجب الاخراج عن الحرية ووقع تحرير من كل  
 وجه بغير بدل عليه بحر عن المحيط (قوله او مرتدة) اي بالاختلاف لانها لا تقتل كذا  
 في الفتح (قوله وفي المرتد الخ) خبره مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر ورأيت أ- مباح الدم فيه  
 خلاف ايضا فثبت المناسب بذكره او ظاهر الفتح اختيار الجواز في المرتد فانه قال ويدخل في  
 الكفارة المرتد والمرتدة ولا خلاف في المرتدة لانها لا تقتل وظاهره ان العلة في المرتد انه يقتل  
 وفي النور في المرتد خلاف وبالجواز قال الكرخي كالواعتق - لال الدم ومن منع قال انه بالردة  
 ما هو سريسا وصرف الكفارة اليه لا يجوز اه اي لان اعتاقه في حكم صرف الكفارة اليه  
 رومة مقتضى هذا التعليق ان اعتاق الحرب لا يجزى اعتاقا ولذا اطلق في الفتح عدم الاجزاء  
 لكن في البحر عن التتار خاتمة لو اعتق عبدا حرا ياتي دار الحرب ان لم يخل بسبيله لا يجوز وان  
 خلى سبيله ففيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز (قوله ان صح به يسه والالا) كذا  
 في الهداية وبه حصل التوفيق بين ظاهر الرواية انه يجوز ورواية النوادر انه لا يجوز بحمل  
 الثانية على الذي ولد أصم وهو الآخر فسق (قوله او خصه - بالي قوله او قرناه) لاهم وان  
 فات فهم جنس المنفعة لكم اغيرة مقصودة في الرقيق اذا المقصود فيه الاستخدام ذكر أو أتي  
 حق قالوا لوطه الامه من باب الاستخدام فاذا لم يكن وطوها كان استخداما فاصرا  
 لانه دما رضى (قوله او مقطوع الاذن) اي اذا كان السمع باقيا بحر لان الفات في  
 هذه المسائل الزينة وهي غير مقصودة في الرقيق اما ما ذكره عن اكل فانه يؤدي الى هلاكه  
 ومنفعة الاكل فيه مقصودة فكان كالسكاك كالربض الذي لا يربى برؤه رضى (قوله او  
 مكاتب) لان الرق فيه كامل وان كان المالك نافعا فيه وجواز الاعتاق عنها بقدر كمال الرق لا كمال  
 الملك اما لو أدى شيئا فلا يجوز عنها كما يأتي بحر (قوله لا الوارث) اي لو اعتقه الوارث عن  
 كفارته لا يجوز عنها لان المكاتب لا يقتل الى حلق الوارث به - دموت - بيده لية الكتابة بعد  
 موته فلا ملك للوارث فيه بخلاف سبيده وانما جاز اعتاق الوارث له لتضمنه الابراء عن بدل  
 الكتابة المقضى للاعتاق بحر (قوله شراء قريبه) أي قريب العبد وهو كل ذي رحم محرم  
 منه والمراد بالشراء تملكه بصنعه فيدخل فيه قبول الهبة والصدقة والوصية (قوله بنية  
 الكفارة) الباب - في مع فلو تأخرت النية عن الشراء ونحوه لم يجز كما مر قال في البحر ومافي  
 الحاشية من باب عتق القريب ولو وكل رجلا بان يشتري آباء فيعتقه بعد شهر عن ظهره فاشترى  
 الوكيل يعتق كما اشتراه ويجزى عن ظهره لا أمر اه فبقي على الفاء قوله بعد شهر فالفقه  
 المشروع وهو عتق المحرم عند الشراء اه (قوله بخلاف الارث) اي لو نوى اعتاقه عنها  
 عند موت مورثه لم يجز لان الارث جبري كما مر (قوله ثم باقيه) اي قبل الميس بحر (قوله  
 استفساه) وفي القياس لا يصح لانه يعتق النصف فمكن النصفان في الباقي فصارت كالواعتق

او مرهونا او مدبونا او  
 ابقاعات حياته او مرتدة  
 وفي المرتد وحري خلى سبيله  
 خلاف (او أصم) ان صح  
 به يسه والالا (او خصيا او  
 مجبوبا) او رفته او قرناه  
 (او مقطوع الاذن) او  
 ذاهب الحاجبين وشعر طيبة  
 ورأس او مقطوع أنف او  
 شفتين ان قدر على الاكل  
 والالا (او أعمر) أو أعشى  
 (او مقطوع احدى يديه  
 واحد ي رجله من خلاف  
 ومكاتب الم يؤد شيئا) واعتقه  
 مولا لا الوارث (وكذا)  
 يقع عنها (شراء قريبه بنية  
 الكفارة) لانه بصنعه  
 بخلاف الارث (واعتاق  
 نصف عبده ثم باقيه) عنها  
 استفساه بخلاف المشترك  
 كما يجزى



نصيبه من العبد المشترك فضمن نصيبه من وجه الاستحسان أن هذا النقصان من آثار  
 العتق الأول بسبب الكفارة في ذلك ومثله غير مانع من أن يصح شاة لتخصيصه وأصحاب السكين  
 عيتم افضحت بخلاف العبد الماشرك كما يأتي بيانه وهذا عنده أمانة فافادته لا يتجزأ فلو  
 اعتق نصف عبده ولم يعتق الباقي جازعده بالانه يعتق كله مخ (قوله لا يجوز في فائت جنس  
 المنفعة) أي منفعة البصر والسمع والنطق والبطش والسمي والعقل فهما في والمراد فوات  
 منفعة ففاهما ط أي منفعة مقصودة من العبد فلا يرد فوات منفعة التسلي في الخصي وفخوة  
 كاسر (قوله ومريض لا يرضى برؤه) لأنه ميت - كما يجر ويغني تقييده بما إذا مات من  
 مرضه ذلك تأمل (قوله وساقط الأسنان) لأنه لا يقدور على المضغ يجر عن الولو الجلية لكن  
 فيه أن ذلك لا يفوت جنس المنفعة بالكلية وانما ينقص ما قد مر أنه يجوز عتق الشيخ الفاني  
 والاطفل تأمل وعبارة الفسخ لا ساقط الأسنان العاجز عن الكل وظاهره أنه يجوز عتقه بالكلية  
 وعليه فلا إشكال (قوله والمقطوع يده) مثله أشل اليدين أو الر - ابن والذلولج الياس الشز  
 والمقدوع والاصم الذي لا يسمع شاعلى المتأثر كافي الولو الجلية يجر (قوله أو إيهاماه) يعنى  
 إيهامى اليدين فلو قال أو إيهاماه كان أولى بخرج إيهامى الرجلين إذ لا يمنع قطعهما كما كافي  
 السراج شربلاية (قوله أو ثلاث أصابع) لأن اللا كثر حكم الكل فتح (قوله من جانب)  
 بخلاف ما إذا كان من خلاف فإنه يجوز كما لا يمكنه المشى بأصابعه العصابة باليد المالة  
 والمشي على الرجل الأخرى (قوله ومعتوه ومغلوب) عبارة الجرح عن السكافي وكذا المعتوه  
 المغلوب بدون وأوهى كذلك في بعض النسخ وفي بعضها ومغلوب (قوله ولا يجوز مذبذوأم  
 ولد) لاستحقاقه الحرب بجهة فكان الرق فيه - ما ناقصا والاعتاق عن الكفارة يعتد كال  
 الرق كالبيع فإذا لا يجوز بيعهما بجر (قوله ومكاتب أدى بعضه) لأنه تحرير بعوض  
 (قوله جاز) لأنه بالتجزئ بطل عقد الكتابة (قوله وهى) أى مسئلة تجهيزه نفسه (قوله  
 تمكن النقصان) لأن نصيب صاحبه قد انتقص على ملكه لانه ذر استدامة الرق فيه ثم يتحول  
 اليه باضمان لوموسر عند الامام أو لوموسر أو سى العبدى بقية قيمته حتى عتق كاه فلا يجوز  
 انفاقا لانه عتق بعوض وعنده ما يجوز لوموسر الانه عتق كله باعتاق البعض بشاة على تجزئ  
 الاعتاق عنده لا عندهما (قوله لا امر به قبيل القتل) فالشرط للعل مطلقا اعتاق كل  
 الرقبة قبل القتل ولم يوجد ففقر الاثم بذلك الوطء ثم يمكن اعتبار ذلك النصف من الشرط  
 حتى يكفى معه عتق النصف الباقي لأن المجموع حينئذ ليس قبل القتل بل بعضه قبله وبعضه  
 بعده فليس هو الشرط فتبقى الحرمة بعد المجموع كما كانت على أن يوجد الشرط وهو عتق كل  
 الرقبة أى قبل القتل الذى ليحل هو وما بعده وقامه على الفسخ ثم هذا عنده أمانة عندهما  
 فاعتق النصف قبل الوطء اعتاق للكل كما مر (قوله فان لم يجد) أى وقت الاداء لا وقت  
 الوجوب بجر - ويأتى في الفروع (قوله وان احتاجه خدمته) مبالغة على المفهوم فكأنه  
 قال أما لو وجد نعين عتق وان احتاجه خدمته (قوله أو اقضاه دينه الخ) قال في الجرح  
 وفي البهائم لو كان في له كربة صالحة لتكفير عتقه بجره أو كان عليه دين أو لم  
 يكن لانه واجب حقيقة اه وحاصله أن الدين لا يمنع تحرير الرقبة الموجود ويمنع وجوب

(لا) يجوز (فائت جنس  
 المنفعة) لانه هالك حكاه  
 (كالاى والجنون) الذى  
 (لا يعقل) فن يفتق يجوز  
 في حال إقامته ومريض  
 لا يرضى برؤه وساقط الأسنان  
 (المقطوع يده أو إيهاماه)  
 أو ثلاث أصابع من كل يد  
 (أو رجلاه أو يديه أو رجل من  
 جانب) ومعتوه ومغلوب  
 كافي (ولا) يجوز (مدبر  
 وام ولد ومكاتب أدى بعض  
 يده) ولا يجوز نفسه فان جرح  
 طهره جازوهى حيلة الجواز  
 بعد أدائه شيا (واعتاق  
 نصف عبدا) مشترك (ثم  
 ياقبه بعد ضمانه) لتكن  
 النقصان (ونصف عبده عن  
 تكفيره ثم ياقبه بعد وطم من  
 ظاهر منها) لا امر به قبل  
 القتل (فان لم يجد) المظاهر  
 (ما يعتق) وان احتاجه  
 خدمته أو اقضاه دينه لانه  
 واجب حقيقة بذائع فما  
 في الجوهره عتقه بخدمته لم  
 يجر الصوم الا ان يكون  
 فمنا تهى

شراها

شراها بمال على أحد القولين اه (قوله يعنى العبد) أى ان الصغير في قوله يكون زمنا  
 راجع للعبد وهذا التأويل لصاحب البصروية في النور والمخ والشربلاية (قوله ويجعل  
 الخ) هذا هو المتبادر فان كونه للخدمة يتأى كونه زمنا (قوله لكنه يحتاج الى نقل) أى  
 لان ما في الجوهره محقق وعارضه ما في التارخائية من قوله ومن ملك رقبة لزمه العتق وان كان  
 يحتاج اليها اه وكذا قول البهائم المتقدم لانه واجب حقيقة أى فان النص دل على اجراء  
 الصوم عند عدم الوجدان وهذا واجب فان قلت المحتاج اليه كالأندم ولذا جاز التيمم مع وجود  
 الماء المحتاج اليه للعطش مع أن اجزاء التيمم مرتبة في النص على عدم وجدان الماء قلت ذكر  
 في الفتح أن الفرق عندنا أن الماء أمور بامساكه لعطشه واستعماله لمحظور عليه بخلاف الخادم  
 ونقل ط عن السيد الهوى ولو قيل يجوز الصوم اذا كان المولى زنا لا يجزى من يخدمه اذا  
 أعنته كان له وجهه وجيه قلت وهو ظاهر إذ لزم من الاعتاق تحصيل ما لا يطاق كما اذا كان  
 يكتسب له ويتفق عليه ونحو ذلك فإيجاب اعتاقه مع ذلك مما يخالف قواعد الشريعة فلا  
 يحتاج الى نقل بخصوصه كالأبختى (قوله ولا يجر بزمه) أى لا يكون به قادر على العتق  
 فلا يدين عليه بعه وشراء رقبة بل يجوز له الصوم لانه كالمسا ولباس أهله خزانة وتقييدهم  
 بالمسكن يشهد أنه لو كان له بيت غير مسكنه لزمه بعه وفي الدر المنثور ولا تعتبر ثيابه التي لا بدله  
 منها اه ومفاده لزوم بيع ما لا يحتاجه منها ط (قوله ولوله مال الخ) أى غن عبدا فاضلا  
 عن قدر كفايته لا قدر ما مستحق الصر فصار كالأندم ومنه ما قدر كفايته لقوت يومه ولو محترفا  
 والافقوت شهر بجر والحاصل أن المسئلة على ثلاثة أوجه ان ملك الرقبة لا يجوز له الصوم  
 ولو محتاجا اليه على ما مر تفهيمه وان وجد غير ما عساه وشغل بحاجته الأصلية كالمسكن  
 فهو بمنزلة العدم لانه ليس عين الواجب ولا معدا تصديه وان وجد ما أهله تصديه كالدرهم  
 والدنانير وهو مشغول بمحتاجه الأصلية فان صرفها اليه يجوز له الصوم تصدق بجزءه والا  
 فقر لان أحدهما أنه يصير بمنزلة العدم والحاجة اليه والآخر أنه مالك لما أعد تصديه فهو  
 راجد للرقبة - كما فاده الرضى والقولان المذكوران يشيران الى ما كلام محمد كما أوضحه في الجرح  
 (قوله ولوله مال غائب انتظره) أى يفتق به ولا يجوز له الصوم وكذا لو كان مريضاً مريضاً بجر  
 برؤه فانه ينتظر العدة للصوم بجر بخلاف ما اذا كان لا يرضى برؤه فله يطعم كما يأتي وفي الجرح  
 عن المحيط لوله دين لا يقدور على أخذه من مديونه يجوز له الصوم وان قدر فلا وكذا الوجبت عليه ما  
 كفارة وقد تزوجها فزوجها على عبد وهو قادر على أدائه اذا طال به اه (قوله لم يجوز)  
 أى الصوم من الأولى أما الاعتاق بخلافه فله طلقا ثم هذا ذكر في الجرح بخلافه وأقره عليه في النور  
 والمقدمى أخذ ما في المحيط عليه كفارة تامين وعنده طم يكتفى لاحداه ما فصام عن  
 أحدهما ثم أطم من الأخرى لا يجوز صومه لانه أطم وهو قادر على التكفير بالمال (قوله  
 بالهلال) حال من انقضى الشهر من المقدر بعد ولو في بعض النسخ لو بالهلال وحاصله أنه اذا  
 ابتدأ الصوم في أول الشهر كفاه صوم شهرين تأمين أو ناقصين وكذا لو كان أحدهما مانا  
 والاخر ناقصا (قوله والا) أى وان لم يكن صومه في أول الشهر برؤية الهلال بأن غم أو  
 صام في أثناء شهر فانه يصوم - شهرين يوما في كافى الحاكم وان صام شهر بالهلال فله وعشرين

يعنى العبد بانه وان كان له  
 ويجعل رجوعه للمولى لانه  
 يحتاج الى نقل ولا يجر  
 مسكنه ولوله مال وعليه  
 دين مثله ان أى الدين  
 اجزاء الصوم والافقوتان  
 ولوله مال غائب انتظره ولو  
 عليه كفارة فان وفى مال  
 رقبة فصام من أحدهما  
 ثم اعتق عن الأخرى لم يجوز  
 وبه كسج جاز (صام شهرين  
 ولو غاية وخشرين) بالهلال  
 والأفنتين يوما



وقد صام قبله خمسة عشر يوما جزاءه (قوله ولو قدر الخ) أفاد ان المراد  
 بعدم الوجود في قوله فان لم يجد الخ عدم صومه الى فراغ صوم الشهرين بجر (قوله لزمه  
 الحق) وكذا لو قدر على الصوم في آخر الاطعام لزمه الصوم وانقلب الاطعام نقلا  
 (قوله وان صار نقلا) لانه شرع مسقطا لزمه المنع أي وقد علم ان الظان لا يلزمه الاتمام  
 ان قطع على الفور أو لم يضر عليه ولو قدر لا صار بمنزلة الشروع في النقل فيلزمه اعطاه رخصي  
 لكن بشرط كون المضي عليه في وقت النية اذ لو كان بعد الزوال لا يمكنه الشروع ولا يكون  
 العزم على المضي بمنزلة الشروع كما قررناه في الصوم (قوله ليس فيه صيام رمضان الخ) لانه في  
 حق الصحيح المقيم لا يصح غير فرض الوقت أما المأفوقه ان يصوم عن واجب آخر وفي المريض  
 روايتان كما في الام ولان في بحث الامر والمراد بالايام المنية يوما العبد وأيام التشريق لان  
 الصوم بسبب النية فيها ناقص فلا يتأدى به الكمال وأفاد انه لا يشترط أن لا يكون فم وقت  
 تدر صومه لان المنذور المأمور ان يوفى فيه واجبا اخر وقع عما نوى بخلاف رمضان بجر ومودة  
 عروض يوم الفطر عليه فيكون ما كان مسافرا وصام رمضان عن كفارته (قوله وكذا كل صوم  
 الخ) ككفارة قتل وافتار وعين وفي البحر عن أيمان الفتح وكالتذوق المشروط فيه المتتابع  
 معينا أو مطلقا بخلاف المأمور الخالي عن اشتراطه فان المتتابع فيه وان لم يكن لا يستقبل  
 اذا أفطر فيه يوما كرجبه فلا فائدة لا يزيد على رمضان وحكمه ما ذكرناه (قوله فان أفطر)  
 أفاد أنه لو كل ناسيا لم يضر كافي الكافي (قوله بخلاف الحيض) ذاته لا يقطع كفارة قتلها  
 وافتارها لانها لا تنجد شهرين خايمين عنه بخلاف كفارة ايمين وعليها أن تصل ما بعد الحيض  
 بما قبله ولو أفطر بعد يوم ما استقبلت اتم كماله المتتابع بالضرورة اما النقاس فيقطع المتتابع  
 في صوم كل كفارة وعامة في البحر (قوله اذا أبيت) بان صامت شهرا متلاحضا  
 أبيت استقبلت لانها قدرت على مراعاة المتتابع لزمها بجر عن المتيقن أي قدرت عليه قبل  
 اكمال الصوم بخلاف ما به من نقل عن المحيط وعن أبي يوسف اذا حبلت في الشهر الثاني بنت  
 (قوله أو غيره) أي بغير عذر وهو هذا نص صحيح وهو مفهوم بالاولى (قوله وطأ غيره فطر)  
 كان وطأه الاطمان أو نكاحه انا نكاحا كذا في الهندية أما ان وطأه انا عامدا بطل صومه ط  
 وهذا داخل في قوله فان أفطر (قوله كالوطأ في كفارة القتل) فانه لو وطأ نكاحا لا ينافي  
 لان المنع من الوطأ في كفارة الظهار انما يختص بالصوم نهر عن الجوهرية والاولى التعليل  
 بان النص انما يشترط الصوم قبل نكاحه ما (قوله وغيره) كالدائع والحققة وغاية البيان  
 والعناية والفتح (قوله وتقييد ابن ملك الخ) فيه أن التقييد بالعذر وقع في أكثر الكتب  
 والغلط من ابن ملك هو وجهه للاحتراز عن التبيين بل هو قيد اتفاق كافي البحر (قوله لكن  
 في القه) ثاني ما يخالفه حيث قال وكذلك استأنف الصوم ان وطأه أي الظاهر منها  
 عمدا كافي المبسوط والنظم والهداية والكافي والقنوري والمضمرات والزاهدي والشافعي  
 وغيره او مجرد قول الاسيبعي في شرح الطحاوي بالليل عمدا أو نكاحا لا ينافي أن يجب  
 العمد على أنه قيد اتفاق كما في صاحب الكفاية من تابعه ومن تأيده عدم اتفاق  
 صاحب النهاية اليه اه فلان وقد يقال ان ما في الاسيبعي صريح في تقديمه على المفهوم كما

ولو قدر على انصر في آخر  
 الاخير لزمه العتق وأتم  
 يومه فبأول قضاء لو افطر  
 وان صار نقلا (متتابعين  
 قبل المسيس ليس فيه صا  
 رمضان وايام نحر عن  
 صومها) وكذا كل صوم  
 شرط فيه المتتابع (فان  
 افطر به نذر) ككفارة نقاس  
 بخلاف الحيض الا اذا  
 أبيت (أو غيره) ووطأه  
 أي انظر من أم لو وطأ  
 غيره ووطأ غيره فطر  
 يضر اتفاقا كالوطأ في كفارة  
 القتل (فيما) أي اشهرين  
 (مطلقا) لئلا او نكاحا  
 عامدا أو نكاحا كافي المختار  
 وغيره وتقييد ابن ملك  
 الليل بالعد غلط بجر لكن  
 في القه ثاني ما يخالفه  
 قنية (استأنف الصوم  
 لا الاطعام ان وطأه في  
 حلاله)

تقرر في محله ولذا من شئ عليه في المختار وغيره كما علمت ومضى عليه أيضا لامة ابن كمال باشا في  
 منته وقال في هامش النسخ من هنا بين أن من قال ليل العمد الميمون لان العمد هو في  
 الوطأ بالليل سواء اه وقال في الفتح والعناية ان جماعة بالعامدا أو نكاحا سواء لان الخلاف  
 في وطأه لا يفسد الصوم اه أي الخلاف بين أبي يوسف والطرفين فعند جماعة المظاهر منها انما  
 يقطع المتتابع ان أفاد الصوم وعندهم مطلقا لان تقدم الكفارة عن القاس شرط بالنصر  
 ونظام تقريره في الفتح ولذا قال في الحواشي الميمونية ان عدم الفرق بين العمد والعمد هو  
 الظاهر لانه مقتضى دليل أبي حنيفة ومحمد (قوله لا طلاق للنصر الخ) ومن قواعدنا انما لا يفسد  
 المطلق على المقيد وان كان في حقه واحدة به - ان يكون نافي - كمين وانما منع عن الوطأ قبل  
 الاطعام منع تحريم لجواز قدرته على العتق والصيام فيقهان بعده كذا قالوا وفيه نظر فان  
 القدرة حال قيام الهزب بالفقر والكبر والمرض الذي لا يرجى زواله أمره وهو موباة اعتبار الامور  
 الموهومة لا تنبئ الاحكام ابتداء بل يثبت الاستصحاب نهر وهو مأخوذ من الفتح (قوله  
 والعبد) مبتدأ خبره قوله لا يجوز له الا الصوم لان العبد - لا يملك وان ملك والعتق والاطعام  
 لا يصح الا من يملك (قوله ولو مكاتب) لان ملكه غير تام بل على شرف الزوال (قوله أو مستعبد)  
 هو الذي عتق به نفسه وسعى في اقباه وهو بذاعته وأما عتقه بملكه في عتقه بكون حرا مديونا  
 فيصير عتقه كغيره بالاعتاق والاطعام رخصي (قوله على المقتد) أي من جربا الطهر على الحر  
 السفيه وهو قولهما فلو أعتق عبده عتق عتق في قيمته ولم يجوز عن تكثيره كذا في خزانة الاكمل  
 وغيرها نهر وأفاد في البحر ٣ أنه بلغ فيه فيقال انما راس له كفارة الابا الصوم (قوله ولم  
 ينصف) جواب عن سؤال كيف لزمه الصوم المذكور وهو صوم شهرين لانه مأمور أن  
 العبد على النصف من الحر في كثير من الاحكام والجواب أنه لم ينصف لما في الكفارة من  
 معنى العبادة والعبادة لا تنصف في حقه وانما تنصف العقوبة كالحمد والثناء كاشكاح  
 (قوله وليس للسيد منعه منه) أي من صوم هذه الكفارة لانه تعلق به الحق المرأة بخلاف بقية  
 الكفارات لانه ان منعه عن صومه العدم تعلق - عتق عبدها بجر (قوله ولو بامره) أي أمر  
 السيد بان ملكه ذلك وأمره ان يكفريه اذ لا بد من الاختيار في ادما كافي أو بأمر العبد  
 السيد لانه يتضمن عتقه ثم التكفير به عنه كالأمر الحر غير بذلك (قوله فبطم عنه المولى)  
 فيه مسامحة وعبارة الفتح الا في الاحصار فان المولى يبعث عنه ليل هو فاذا عتق فله عليه جنة  
 وعمة (قوله قبل نكاحا قبل وجوبا) الخلاف في الوجوب وعدمه في البحر عن البدن نعم لو أحمر  
 بعد ما أحرم باذن المولى قبل لا يلزم المولى انقاذ هدي لانه لا يجب العمد على مولاه حتى فاذا عتق  
 وجب عليه وقيل يلزمه لان هذادم وجب ببلية ابتلى بها العبد باذن المولى فصار كالتفقة اه  
 مختصا قال وقد يقال من في الوجوب لا يثنى الذنب بل يقول به مراعاة قول الآخر (قوله  
 لا يرجى برفه) فلوربى وجب الصوم رخصي (قوله أي ملك) الاطعام لا يقتصر بالملك كالمالك أي  
 لكن المراد به هنا التملك وبعبارة الاباحة ولذا قال في البدائع اذ أراد ان يملك أطعم كالفطرة  
 واذا أراد الاباحة أطعمهم غدا وعنه (قوله ولو حكا) أي قال للفقير مثله وفي القهستان  
 وقيد المالكين اتفاق لجواز صرف الى غيره من مصادف للزكاة اه ويحتمل أن يكون مخالفة

أي حرا ليس له كفارة الا  
 بالصوم  
 لا طلاق للنصر في الاطعام  
 وتقييده في نحر بر وصيام  
 (والعبد) ولو مكاتب أو  
 مستعبد وكذا الحر  
 الميمون عليه بالسفاهة على  
 المقتد (لا يجوز له الا  
 الصوم) المذكور وروى  
 ينصف اساقم من ميموني  
 العبادة وليس للسيد منعه  
 منه (ولو) وصليته (اعتق  
 سيد منعه او اطعم) ولو  
 بامره لمدام اهلية الفلك  
 الا في الاحصار فبطم عنه  
 المولى قبل نكاحا قبل وجوبا  
 (فان عجز عن الصوم)  
 لمرض لا يرجى برفه او كبر  
 (اطعم) أي ملك (مستعبد  
 مكاتب) ولو حكا



في قوله ستمين ليشمل ما لو اطمع واحد استين بوجوه ما ياتي من تصرف المصنف به  
 (قوله ولا يجوز غير المراهق) أي لو كان فيهم من لم يراهق لا يجوز ولا يختلف المشايخ فيه وما لم  
 الحلو إلى عدم الجواز بغير عند قول الكثر والشروط غداً أن أو عشا أن مشبعان وذكر  
 عند قول الكثر وهو غير رقيقة عن البائع وأما اطعام الصغير عن الكثرة لجواز بطريق  
 القليل لا الإباحة اهـ وبه علم أن ذلك كذا في غير صحيح وان وقع في النهر لان الكلام هناك  
 القليل وهو صحيح له في قوله ما يوجب ذكره عند قوله وان غداهم وعشاهم الخ كما فعل في البحر  
 وكذا في المنع حيث قال هناك ولو كان فيهم أطعمهم صبي فطيم لم يجزه لانه لا يستوفى كاملاً اهـ  
 وفي التارة خاتمة وإذا عامسا كين واحد من صبي فطيم أو فوق ذلك لا يجوز به كذا ذكر الأصل  
 في البحر إذا كانوا غداً فطيمهم بغير جواز اهـ وبه ظهور أيضاً أن المراد بالاطعام فطيم وبعيد المراهق  
 من لا يستوفى الطعام المعتاد (قوله كالنطرة قدرا) أي نصف صاع من بر أو صاع من قرد أو  
 شعير أو دقيق كل كامل وكذا السويق واختلاف أهل يعتبر السكيل أو القيمة فيه ما يكفي صدقة  
 النظر بغير وفي التارة خاتمة ولو أدى الدقيق أو السويق أجره لم يكن قبيلاً يعتبر فيه تمام  
 السكيل وذلك نصف صاع في دقيق الحنطة وصاع في دقيق الشعير واليه مال الكرخي  
 والقرد وروى قبل بالقيمة فلا يعتبر فيه تمام السكيل اهـ فقول البحر ودقيق كل كامل يبقى على  
 الأول تأمل قال في البحر ولو دفع البعض من الحنطة والبعض من الشعير جاز إذا كان قدر  
 الواجب كربع صاع من بر ونصف من شعير لا تحاد المصود وهو الاطعام ولا يجوز التكميل  
 بالقيمة كصاع من تمر جيد بـ صاع من صاع من الوسط (قوله ومصرفاً) فلا يجوز اطعام  
 أصل وفرعه واحد الزوجين ولو كذا الوالدان في جواز اطعام الذي لا الحرب ولو مستأمناً بغير  
 قال الرمي وفي الحاروي وان أطعم فقرا أهل الذمة جاز وقال أبو يوسف لا يجوز وبه نأخذ اهـ  
 قلت بل صرح في كافي الحاروي بأنه لا يجوز وليد كرفيه خـ لا فإياه علم أنه ظاهر الرواية عن  
 الكل (قوله العطف للمغبرة) فان عطف القيمة على المنصوص المفهوم من قوله كالنطرة  
 يقتضي أن القيمة من غير المنصوص اهـ وحاشي النهر من قوله وفيه نظر إذا القيمة أعم من  
 قيمة المنصوص عليه وغيره اهـ فيه كلام ذكرناه فيما علقناه على البحر فافهم والحاصل أن  
 دفع القيمة إنما يجوز لو دفع من غير المنصوص أو لو دفع منصوصاً بطريق القيمة عن منصوص  
 آخر لا يجوز إلا أن يبلغ المدفوع السكينة المقدرة شرعاً ولو دفع نصف صاع غير تبلغ قيمته نصف  
 صاع بر لا يجوز وعليه أن يتم أن أعطاهم القدر المقدر من ذلك الجنس الذي دفعه اهـ فان لم  
 يجدهم بأعيانهم استأنف في غيرهم وغناهم في البحر (قوله فقداهم) في بعض النسخ غداهم  
 بدون فاء كما هو أصل المتن والاولى أولى فزاد الشارح الفاء لانه قد رُفِعَ لا للشرط وجواب  
 الشرط هو قوله جاز (قوله أو غداهم وأعطاهم قيمة العشاء) أي يجوز الجمع بين الإباحة  
 والقليل لانه جمع بين شيئين جائزين على الأفراد وكذا يجوز إذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين  
 وكذا يجوز تكميل أحدهما بالآخر بغير نفي كافي الحاروي أن أعطى كل مسكين نصف صاع  
 من تمر وثمان من حنطة أجراً ذلك (قوله أو أطعمهم غداً من) أي أشبعهم بطعام قبل نصف  
 النهار مرتين وقوله أو عشا من أي أشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين كذا في الدور وهذا

ولا يجوز غير المراهق بدافع  
 (النطرة) قدرا  
 ومصرفاً (أو قيمة ذلك)  
 من غير المنصوص إذ  
 العطف للمغبرة (وان)  
 اراد الإباحة فقداهم  
 وعشاهم (أو غداهم)  
 وأعطاهم قيمة العشاء أو  
 عكسه أو أطعمهم غداً من  
 أو عشا من أو عشا موهباً

ظاهر في أن ذلك في يوم واحد فلا تكفي في يوم أو كلة وفي آخر أخرى يمكن صريح ما يأتي في  
 الفروع آخر الباب يخالف (قوله وأشبعهم) أي وان قل ما كانوا كافي الوفاة فالشرط في  
 طعام الإباحة أكان مشبعاً من أكمل مسكين ولو كان فيهم مشبعان قبل الاكل أو صبي غير  
 مراهق لم يجوز بغير وسبب أي أيضاً وقد علمنا أن الصواب ذكر الصبي هنا في القليل (قوله بشرط  
 دام الخ) أي لم يكن لهم الاستيفاء إلى الشبع وهذا أحد قولين واليه مال الكرخي والآخر  
 لا يجوز إلا بغير إيمان محمد نص على البر في الزيادات كافي البحر وفي التارة خاتمة والمصنف أن  
 يفتيمهم ويشتيمهم بغيره اهـ ادم (قوله كما جاز لو اطمع) يشمل القليل والإباحة وعبر في الكثر  
 بأعلى المختص بالقليل والحق انه لا فرق على المذهب وغناهم في البحر وفيه السكينة في كفارة  
 اليمين كالاطعام حتى لو أعطى واحد عشرة أو ثوب في عشرة أيام بجزء ولو غي واحد عشر من  
 يوماني كفارة اليمين أجره اهـ قلت ومقتضاه أنه لو غدا مائة وعشرين يوماً أجره من كفارة  
 الظهار ثم رأيت صريحاً قال في التارة خاتمة وعن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة إذا غدى  
 أحد مائة وعشرين يوماً أجره (قوله تعبد الحاجة) لان المقصود سد الحاجة والحاجة  
 تعبد بتعدد الأيام فتكرر المسكين بتكرار الحاجة - كما كان تعداد احكام وفي المصباح الخلة  
 بالفتح الفقرة والحاجة بغير (قوله دفعة) أي أوبد دفعة وقوله بدفعات أي أوبد دفعة كما أفاده  
 في البحر فهو من قبيل الاحتياط حيث صرح في كل من الموضوعين بما سكت عنه في الموضوع  
 الآخر (قوله وكذا إذا ملكه) أي لا يجوز إلا عن يوم واحد وقوله عاقله لان في القليل  
 خلافاً لغير الإباحة فافهم (قوله فقد التعداد الخ) عليه السلام ثلاثين قال في المنع لانه لما  
 اندفعت حاجته في ذات اليوم فالعشر إليه بعد ذلك يكون اطعام الطعام فلا يجوز ط (قوله  
 أمر غيره الخ) فيسبب الأمر لانه لو اطمع عنه بالأمر لم يجوز بالاطعام لانه لو أمره بالعتق عن  
 كساره لم يجوز عندهم خلافاً لأبي يوسف ولو يجعله جاهلاً جاز اتفاقاً تكفير الوارث بالاطعام  
 جائز وفي كفارة الجير بالسكينة أيضاً بخلاف الاعتاق ولذا امتنع بغيره في كفارة القتل كافي  
 لم يخطئ (قوله صرح) لانه طلب منه القليل معق ويكون الفقير قابضاً له أولاً لنفسه غير  
 (قوله في الدين يرجع) أي لو أمره بأن يعق دينه وكذا لو أمره بأن ينفق عليه برأيه من كتاب  
 لو كالة (قوله وفي الكفارة لزكاة) أي لو قال أعطه عن كفاري أو أقر كاهنك وكذا عوض  
 عن حق أو بفسلان عن القائل يرجع بالشرط الرجوع في كل موضع ذلك المدفوع إليه  
 المال المدفوع مقابلاً للمال فالماور يرجع بالشرط ولو بلا مقابلة مال لا يرجع بالشرط  
 برأيه وغناهم الكلام على هذه المسائل ذكرناه في تنقيح الحامدية (قوله في طعام الكفار ان)  
 فيديه لان الإباحة في السكينة وفي كفارة اليمين لا تجوز كما لو أعار عشرة مساكين كل مسكين ثوباً  
 بغير (قوله سوى القتل) فانه لا اطعام فيه فلا إباحة وانما ذكره لرد على العمى في حيث قال  
 أعني كفارات الظهار واليمين والموم والقتل (قوله وفي القدية) هذا ظاهر الرواية وروى  
 الحسن أنه لا بد فيه من القليل بغير (قوله الصوم) أي في لشخص الغاني أو من أخرج عنه بعد  
 موته (قوله وجنابة ج) كحلق أو لبس بغيره ذرفانه يذبح أو يطعم أو يصوم (قوله وجاز الجمع بين  
 إباحة وتغلبت مكره مع قوله المسار أو غداهم وأعطاهم قيمة العشاء (قوله دون الصدقات) أي

وأشبعهم (جاز) بشرط  
 ادم في غير شهر وزورة لابر  
 (ك) جاز (لو اطمع واحداً  
 ستين يوماً) تعبد الحاجة  
 (ولو إباحة كل الطعام في يوم  
 واحد دفعة أجره عن يومه  
 ذلك فقط) أتمافاً (وكذا  
 إذا ملكه الطعام بدفعات  
 في يوم واحد على الأصح)  
 ذكره الزبلي أفقد التعداد  
 حقيقته وحكمه (أمر غيره ان  
 يطعم عنه عن ظهاره ففعل)  
 ذلك غير (صح) وهل  
 يرجع ان قال على أن يرجع  
 يرجع وان سكت في الدين  
 يرجع اتفاقاً وفي الكفارة  
 والزكاة لا يرجع على المذهب  
 (صماحت الإباحة)  
 بشرط الشبع (في طعام  
 الكفار ان) سوى القتل  
 (و) في (الصديقه) الصوم  
 وجنابة ج وجاز الجمع بين  
 إباحة وتغلبت (دون  
 الصدقات وأشهر)



لأن كونه صدقة الفطر (قوله والضابط الخ) بيانه أن الوارد في الكفارات والصدقة الإطعام وهو صدقة في أفكين من الطعام وانما جازا القابل باعتباره أن غنكين وفي الزكاة لا يتأخر في صدقة الفطر الأداء وهو التخليد حقيقة فأدق البصر (قوله ومثله في العصة الخ) فالت وكذا لو جمع بين الصبر والصيام والإطعام في كافي الحاكم وان ظاهر من أربع نسوة فاعتق رقبة ليس له غيرهما ثم صام أربعة أشهر متتابعة ثم مرض وأطعم مائة مسكينة ولم ينو بشئ من ذلك واحدة بعينهم الأجر أعني كاهن استصانا (قوله لاتحاد الجنس) أي فلا حاجة إلى زيادة معينة هداية وسأقي بيانه في الأصل الآتي (قوله بخلاف اختلافه) أي الجنس كالمو كان عليه كفارة يمين وكفارة ظهار وكفارة قتل ناءتق عيدا عن الكفارات لا يجوز منه عن الكفارة ولو اعتق كل رقبة ناريا عن واحدة منها إلا بينهما جازبالاجماع ولا يضر جهالة المكفر عنه كذا في المحيط بجر وقوله ولو أعتق الخ هو المراد بقول الشارح الآن ينوي الخ وان كان موهوما خلاف المراد (قوله بتعيينه) هو معنى قول الزاوي وكان له أن يجعل ذلك عن أيهما شاء وهذا الجمل هو تعيينه وفي بعض النسخ بعينه وهو غير رصدي وفي نسخة بعينه بصيغة الفعل المضارع وهي في معنى الأولى (قوله لما صر) من قوله بخلاف اختلافه (قوله اهدم صلاحيتها لاقتل) فانه لا بد في كفارة القتل من كونها مؤمنة لآلية وتطهيرها إذا جمع بين المرأة وبنت أو أختها ونكحهما معا فان كانتا كافرتين لم يصح العقد على كل منهما وان كانت أحدهما متزوجة صح في الفارغة بجر عن البدائع (قوله كلاما) أي من البراذل لو كان من غير أو شهر يكون موضوع المسئلة كلاما بجر (قوله بدفعة واحدة) أما لو كان بدفعات جازا إذا فاقا كافي الكافي فلا بد منه في المرة الثانية كما بين آخر بجر (قوله كما صر) نعمت الظهار من أي عن ظهارين من امرأة أو امرأتين ح (قوله صح عن واحد) لأن نقصان عن العدد لا يجوز فالواجب في الظهارين إطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب إلى الأقل كالأطعم ثلاثين مسكينة لكل واحد صاعا فانه لا يكفي عن ظهار واحد وفي البدائع وكذا لو أطعم عشرة مساكين من عشرين لكل مسكين صاعا فهو على هذا الخلاف بجر (قوله أي عنهما) فلا ينافي صحته عن أحدهما لكن لما كان فيه إيهام أنه لا يصح أصلا صلها المذهب حال شرجه ط (قوله خلافا لمحمد) حيث قال يصح عنهما (قوله ويرجعه الكمال) وكذا لا تنافي في غاية البصار (قوله والأصل الخ) لأن الآية انما عتقت بغير بعض الأجناس عن بعض لا اختلاف الأغراض باختلاف الأجناس فلا يحتاج إليها في الجنس الواحد لأن الأغراض لا تختار باعتبارها لا باعتبار طبيعتها مطلقا فنية الظهار بجره لا يلزم أكثر من واحد وكون المدفوع لكل مسكين أكثر من نصف صاع لا يستلزم ذلك لأن نصف الصاع أدنى المقادير لمنع الزيادة عليه بل النقصان بخلاف ما إذا فرق المدفع أو كانا جنسين وقد يقال اعتبارها بالمسألة إلى التميز وهو يحتاج إليه في اختصاص الجنس الواحد كافي الأجناس وقد ظهر أثر هذا الاعتبار فيما صرحوا به من أنه لو أعتق عبد عن أحد الظهارين بعينه صح نية التمييز ولم تلغ حق حل وطه التي عينها اه فتح وقوله وقد يقال الخ يبين لترجيح قول محمد وأقره في البحر أو لا ثم قال بعد وقد قرر المراد في النهاية بما يدفع الإيراد فقال أراه به نه جميع الجنس بالنية لا ترى أنه إذا عي

ظهار أحدهما صح وحل في قرابته كذا في الفتاوى الظهيرية اه قلت وحاصله أن المراد بالتعيين اللغو تعيين جميع أفراد الجنس لا فرد خاص فتأمل ثم اعلم أن مذهب الجنس يعرف باتحاد السبب ومختلفة باختلافه ولذا كان صوم رمضان من قبل الأول والعلة الثانية وكذا صوم يومين من رمضانين وقسمه في البحر والتميز (قوله وقت التكفير) برفع وقت على أنه خبر المعتبر حتى لو كان وقت الظهار غنيا وقت التكفير فقير الأجزاء الصوم وعلى العكس لم يجره تاترخانية (قوله أطعم مائة وعشرين) أي كل واحد كذا وكذا (قوله فبعده على اثنين منهم) أي من المائة والعشرين وفيه أنه إذا غدى العدد ثم غابوا أن يفتقر حضورهم أو بعد الغداء مع العشاء على غيرهم بجر فلو كان المظلم ومساغبني أن يجب عليه الانتظار الآن يغاب على ظفه عدم وجودهم فيه تأنف نهر (قوله لزوم العدد) وهو المستون مع المقدار وهو الا كلتان المشبهتان في الإباحة والصاع أو نصفه في التخليد (قوله ولم يجز إطعام فطيم ولا شبعان) تقدم الكلام عليه والله سبحانه أعلم

باب الأمان

(قوله لا راعن) أي ما عاوا القياس الملاعة لكن ذكر غير واحد من الصائغ أنه قياسي أيضا نهر (قوله هي لا بالغضب) أي مع أنه مشتمل على ذكر الغضب في جانبها كما اشتمل على ذكر الأمان في جانبها (قوله شهادت أربعة) هذا بيان لركنه ودل على اشتراط أهلته للشهادة في حق كل منهم ما كما صرح به لا أهلية اليمين كما ذهب إليه الشافعي وسبب أن (قوله كشهود الزنا) أي اعتبر بنامهم فالأمان لما كان شاهدا فله ركعه أربعه أفعاده في شرح المتن ط (قوله مذكاة بالاعيان) أي مقويات به لأن أفعله أشهد بأنه كما سيأتي (قوله بالأمان) أي بعد الرابعة ومثله الغضب (قوله لا راعن بكثرة الأمان) كما ورد في الحديث أنهن يكثرن الأمان ويكفرن الأمان أي الزوج قال في النهاية فلهما أن يجترن على الأقدام عليه أكثر من جريه على السنتين وسنة وطه وقعه عن فلو بين فترتين المكن في جانبين بالغضب ردعاهن عن الأقدام (قوله في حقها) أي على تقدير كذبها وظاهر إطلاقه يقتضي عدم قبول شهادتها أبدا به جرم العيني فتابعا لما في الاختيار وذكر الزاوي في القذف أنها تقبل نهر (قوله ومقام حد الزنا في حقها) أي على تقدير صدقه كافي النهر ح (قوله أي إذا أعتق الخ) بيان لوجه قيام الشهادت من الجانبين مقام الحدين (قوله مهلك أي إذا كان كاذبا كافي التبيين ح (قوله بل أشد) لأن أهلاك الحدتيوى وأهلاك العبري على اسم الله تعالى أخروي ولعل داب الآخرة أشد (قوله وشرطه قيام الزوجية) فلا مانع بقذف المنكوحه فاسدا أو المباشرة ولو بواحدة بخلاف المطابقة وجمية ولا بقذف زوجته الميتة ويشترط أيضا الحرية والعقل والبلوغ والاسلام والنطق وعدم الحد في قذف وهذه شروط راجعة إليها ما يشترط في القاذب خاصة عدم إقامة البيئة على صدقه وفي القذف خاصة انكار ما جود الزنا منهم أو عظم اعنه ويشترط أيضا كون القذف بصرح الزنا وكونه في دار الاسلام هذا حاصل ما في البحر عن البدائع وفي الولد بمنزلة صريح الزنا وبأي أحد منهم هذه الشروط في حضور كلامه (قوله بوجوب الحدود الأجنبية) أي بانه يكون محصنة (قوله خصت بذلك) أي باشتراط كونها محصنة وحاصله كما

وقت التكفير أطعم مائة وعشرين لم يجز إلا عن نصف الإطعام فبعده على اثنين منهم غداء أو عشاء ولو في يوم آخر لزوم العدد مع الإقرار ولم يجز إطعام فطيم ولا شبعان

باب الأمان

(هو) أخته مصدرا عن كقتال من الأمان وهو الطرد والابعاد هي به لا بالغضب لقعه نفسه قبلها والسبق من أسباب الترجيح وشرعا شهادت أربعة كشهود الزنا (مؤكدة باليمان مقرونة) شهادته بالأمان وشهادتها بالغضب لأن من يكفر الأمان فكان الغضب أودع لها (هاتان) شهادته (مقام حد العدي في حقها) شهادتها (مقام حد الزنا في حقها) أي إذا أعتق الخ (قوله ومقام حد الزنا في حقها) أي على تقدير صدقه كافي النهر ح (قوله أي إذا أعتق الخ) بيان لوجه قيام الشهادت من الجانبين مقام الحدين (قوله مهلك أي إذا كان كاذبا كافي التبيين ح (قوله بل أشد) لأن أهلاك الحدتيوى وأهلاك العبري على اسم الله تعالى أخروي ولعل داب الآخرة أشد (قوله وشرطه قيام الزوجية) فلا مانع بقذف المنكوحه فاسدا أو المباشرة ولو بواحدة بخلاف المطابقة وجمية ولا بقذف زوجته الميتة ويشترط أيضا الحرية والعقل والبلوغ والاسلام والنطق وعدم الحد في قذف وهذه شروط راجعة إليها ما يشترط في القاذب خاصة عدم إقامة البيئة على صدقه وفي القذف خاصة انكار ما جود الزنا منهم أو عظم اعنه ويشترط أيضا كون القذف بصرح الزنا وكونه في دار الاسلام هذا حاصل ما في البحر عن البدائع وفي الولد بمنزلة صريح الزنا وبأي أحد منهم هذه الشروط في حضور كلامه (قوله بوجوب الحدود الأجنبية) أي بانه يكون محصنة (قوله خصت بذلك) أي باشتراط كونها محصنة وحاصله كما



في الفتح أن المرأة هي المقدودة، دونه فاختصت بشئ شرط كونها ممن يحذفها بعدد شرط  
 أهلية الشهادة بخلافه فإنه ليس مقدودا وهو شاهد فاشترطت أهلية للشهادة دون كونه ممن  
 يحذفها أه وفيه ردنا في النهاية من أن كونه ممن يشترط أيضا في اللعان وقد سخطا  
 الزبلي وغيره (قوله فتشملها شروط الاحسان) الفاء فصيحة أي فإذا كانت هي المقدودة  
 دونه فيشترط أن يتم لها شروط الاحسان الخمسة وهي أن تكون عفيفة عن الزنا عاقلة بالغة  
 حرة مسلمة (قوله ودركنه) يعني عنه ما ذكره في تعريفه ط (قوله والاستتاع) أي بالدواعي  
 ومن حكمه وجوب التفريق بين ما وقع في البائن بهذا التفريق بصر ط (قوله بعد  
 التلاصق) أي مادام حكمه باقيا لم يخرجها أو أحدهما عن أهلية اللعان أنه ينبغي كباقي  
 وعليه حل الحديث المذكور ولا يتأخر فيه قوله أبدا كافي قوله تعالى أنهم إن ظهر روادعكم  
 يرجوكم أو يعبدوكم في ملتم وأن تقولوا إذا أبدا أي مادمت في ملتم كافي البسائط وتقام  
 الكلام على الحديث مبسوط في الفتح (قوله من هو أهل للشهادة) أي لادائمه على المسلم  
 لاقتضاهما فلا لعان بين كافرين وإن قبلت شهادة بعضهم على بعض عندنا ولا بين ملوك ولا  
 من أحدهما ملوك أو صبي أو مجنون أو محدود في ذنوب أو كافر وصح بين الأعمى والفاسق  
 لأنهما أهل للاداء إلا أنهم لا تقبل للفاسق ولعدم قدرة الأعمى على التمييز وقد قبلت شهادته فيما  
 ثبت باتفاق كالقوت والتمسك والنسب وقامه في البصر والنهر لكن قال في الدر المنثور قلت  
 الأصح عدم القبول كما يصح نعم عم القه ساني الأهلية ولو بحكم القاضي لنفوذ القضاء  
 بشهادته ما أه أي المراد النفوذ وان لم يجوز للقاضي فعله لكن يرد عليه المحدود في الذنوب  
 قال ابن كمال بإشعار ما للمحدود في الذنوب فلا يجوز القضاء بشهادته أصلا لم لو قضى بها فقد  
 أكره الكلام في الجواز فإنه أمر ورأه النفاذ أه قلت ويرد عليه الفاسق فإنه ينفذ القضاء  
 بشهادته مع أنه لا يجوز له لمراده بنى الجواز في العصة وبالنفذ نفاذ الحكم بصحة ما  
 يراها كشاف في الفاسق يصح القضاء بشهادته وكذا الأعمى على القول بصحة ما يثبت  
 بالتسامع بخلاف المحدود في الذنوب (قوله بصر الزنا) كإزائية أو يضاف لأنه ترخيص قد زنت  
 قبل أن تزوجك جـ ذلك أو أنه سكران وخروج الكفاية والتعريض فهو استأناف إن أفاده  
 القه ساني وخروج بذكر الزنا اللواط فلا لعان فيه عنده وعندهما يثبت فيه كذا في البصر ط  
 وخروج أيضا وجب بـ هـ رجب لا يجامعها لأن الجماع لا يستلزم الزنا بصر (قوله في دار  
 السلام) أخرج دار الحرب لا تقطع الولابة (قوله زوجته) هل غير المدخول بها كافي الدر  
 المستحق وغيره (قوله الحبة) لأن الميتة لم تنجب زوجة ولأنه لا يتأق منها اللعان ولو قذف زوجته  
 الميتة فطالب من وقع القذف في نسبه من غير أولاد القاذف يحذف للقذف أن لم يبرهن أمالوطالبه  
 من القاذف عليه ولادة ميتة ط عنه لأنه لا يجحد ولده وحق (قوله بكاح صحيح) هو إيضاح  
 للتقيد بالزوجية لأن المنكوحه فاسد ما غير زوجة ولو دخل به أمة لم تنجب عفيفة أيضا فلا يحذف  
 قاذفها أفاده الرحي (قوله ولو في عدة الرحي) خرجت المبانة فلا لعان فيه لكنه يحذف كالاجنبى  
 فهو ساني عن شرح الطحاوى ط (قوله العفيفة) ذاتها عفيفة تعلى على الشهوة وفي  
 الشريعة امرأة برية من الوطء الحرام والتممة قه ساني (قوله بأن لوطا الخ) بيان للعفة

فتشملها شروط الاحسان  
 (وركنه شهادتان وتكديات  
 باليمين واللعن وحكمه  
 سرمة الوطء والاستتاع  
 بهما التلاصق ولو قبل  
 التفريق بينهما) الحديث  
 المتلاصقان لا يجتمعان  
 أبدا (وأهل من هو أهل  
 للشهادة) على المسلم (فمن  
 قذف) بصر مع الزنا في دار  
 السلام (زوجته) الحبة  
 بكاح صحيح ولو في عدة  
 الرحي (العفيفة عن  
 فعل الزنا) وتم منه بان  
 لم يوطأ

لشريعة وقوله حراما أي وطأ حراما أي محرما لعينه لا لعارض وذلك بأن يكون في غيره ط  
 صحيح بـ لاف مالو كافي في ملكه وحرم ما راض حيز ونحوه فلا يراد بالزنا هنا ما أوجب  
 الحد ولذا قال ولو مرة بشئ به أي ولو كان بشئ به كوطء معتدته من بائن وان ظن حله وقوله  
 ولا ينكح فاسد الأولي أو ينكح فاسد عطف على قوله بشئ به لأنه من الوطء الحرام وقوله  
 ولا له ولد الخ الأولى ولم يكن له ولد عطف على قوله لم يوطأ لأنه بيان لقوله رتمه سته فأنما تتم  
 بالزنا بوجوب ولدها بالآب أي بلا أب معروف وبأن في باب القذف أن شاء الله تعالى أن المراد  
 به عدم معرفته عدمها في باد القذف لا في كل الأب (قوله وحدها) أي كل من الزوجين  
 (قوله لاداء الشهادة) لاقتضاهما كما سرقان أه أي أهل لتكامل الاداء (قوله فخرج نحو قرن  
 الخ) أي من كل من لا تصح شهادته ومنه ما إذا كان أحدهما محدودا في ذنوب أو كافرا كما  
 مروى ومروى ما إذا كان الزوج كافرا فقط ما في الأب سـ نفع أملت امرأته ثم قبل عرض الألام  
 عليه فذقه بالزنا أه أي لأنه يثبت عليه بالزنا ولا يشهد له (قوله فخرج نحو قرن  
 القه ساني من أنه يشترط صلاحية الشهادة حالة اللعان لحالة القذف فاه يلزم عليه جريانه  
 بين كافرين وورقة بين بهـ دالا لام واعتق والظاهر أنه يشترط في الحالتين وسـ يذ كرا المنصف  
 أيضا ألبيرة للاحصان حالة القذف (قوله ودخل الأعمى الخ) تقدم بيانه (قوله أو من  
 نفي نسب الولد) أطلناه فشمع ما إذا صرح معه بالزنا أو لا على مختار صاحب الهداية والزباني  
 وهو الحق خـ لا فامافي المحيط والميتة نفي لأن قطع النسب من كل وجه بهـ تلزم الزنا واحتمال  
 كون الولد بوط مشبه ساقط بالاجماع على أن من قال است لا يثبت يكون قاذفا لأمه حتى يلزمه  
 حد القذف مع وجوده هذا الاحتمال وتعممه في البحر (تنبيه) في الذخيرة لا يشترع  
 اللعان بنى الولد في المحبوب والخصى ومن لا يولد له ولأنه لا يلحق به الولد أه وفيه نظر لأن  
 المحبوب ينزل بالصحة ويثبت بنسب ولده على ما هو المختار كذا في الفتح ويأتي في أول اللعان  
 ما يؤيده (قوله منه) متعلق بنسب أو بنى وقوله أو من غيره بأن نفي نسب ولد زوجته من  
 أي به (قوله وطالبته) قيد به لأن الولد طالب به فلا لعان لأنه حقه بالدفع العار عنها والمراد  
 طالبها إذا كان القذف بصر مع الزنا أما بنى الولد فالطلب حقه أيضا لا احتياجه إلى نفي  
 من ليس ولده عنه بصر (قوله أو طالبه الولد المتقن) هذا سبق فلم ولم أره لغيره والصواب أن  
 يقال أو طالب النساق للولد وعجابه الفتح ويشترط طلبها بخلاف ما إذا كان القذف بنى  
 الولد فان اشترط طلبها لا احتياجه إلى نفي من ليس ولده عنه وعجابه لز يلقى لا بد من طلبها إلا أن  
 يكون القذف بنى الولد فان له أن يطلب لا احتياجه الخ ومنه ما ذكرناه آنفا عن البحر ولا يخفى  
 أن الضمير في طلبه راجع للقاذف لا للولد نعم طلب الولد بشرط لوجوب حد القذف أن كان ولده  
 غير القاذف وكانت الأم ميتة والأفا بشرط طلبها كما يأتى في بابها والكلام في الطلب الذي هو  
 شرط وجوب اللعان ولا بهـ ون بهـ وتما وهذا ظاهر جلي ثم رأيت الرحي أشار إلى بعض  
 ما قلنا (قوله أي بموجب القذف) أشار إلى أن الضمير راجع إلى القذف المقهور من قوله  
 قذف لـ كى على تـ د يرمضاف وهو وجوب أو أء الضمير عليه بهـ في وجوبه على طريق  
 الاستخدام وعليه اقتصر الله ساني (قوله وهو الحد) أي حد القذف أن كذب نفسه

حراما ولو مرة بشئ به فلا  
 ينكح فاسد ولا له ولد بلا  
 أب أو صله الاداء الشهادة  
 على المسلم فخرج نحو قرن  
 وصغير ودخل الأعمى  
 والقاسية لأنهما من أهل  
 الاداء (أو من نفي نسب  
 الولد) منه أو من غيره  
 (وطالبته) أو طالبه الولد  
 المتقن (به) أي بموجب  
 القذف وهو الحد



والاعان ان امر كيان (قوله عند القاضي) متعلق بطالبته قال في البحر ولا بد من كونه أي  
 الطالب في مجلس القاضى كذا في البدائع (قوله ولو بعد العفو) أي لا يسهط بالعفو ولكن مع  
 العفو لا حد لاعتد العفو بل اترك الطالب حتى لو طلب عاد المذنب وطلب بعد القذف خلافا  
 لمن فهم من عدم سوطه بالعفو أن القاضي يقيم الحد عليه مع العفو كتابه عليه في البحر في باب  
 حد القذف (قوله لا يبطل الحق في ذنب الخ) بخلاف بقية الحدردو - ياتي في القضاء ان شاء  
 الله تعالى أن الاعان اذا نسي القاضي عن معاقب الدعوى به - دضى خمس عشرة سنة مع  
 ولا يصح معاقبها منه وهذا اذا كان المصم منكرا ولم يكن التركيب بغير الاقائه يصح ولا يجزى  
 أن النسي عن معاقبها الا بسقوط الحق بل هو باق في الدنيا والآخرة ولذا لو اذن السلطان  
 بسماعها بعد ذلك ثبت الحق فافهم (قوله ان أقر بقتله الخ) بقية قوله لا عن وهو مقيد أيضا  
 بأمره وهو يجهز من البيعة على زناها أو على اقراره عليه أو على تصديقه له رقما في البحر  
 (قوله أو ثبت قذفه بالبيعة) هي رجلان لا رجل وامرأتان بحر وغيره وعلاه في كافي الحاكم  
 بأنه لا شهادة لانه في الحدود وهو ما منها اه - فاني النمر وتبعه في الدر المنثور من قوله أو رجل  
 وامرأتان سبق قل (قوله لم يستأنف) أي لانه - كافي أي والا - بخلاف فائدة المذکور وهو  
 اقراره من لا يصح بغيره - يهتد روى الحديثها (قوله حبس حتى يلاع الخ) قال ابن كمال هذا  
 غاية أخرى ينتهي الحبس بها وهي ان تبين منه بطلاق أو غيره ذكره السرخسي في المبسوط اه  
 وهو مذهبهم من قول المصنف سابقا شرطه قيام الزوجية شر بلاية (قوله فيحد) فيه دلالة  
 على انه لا يحد بمجرد امتناعه خلافاً من شذ من المشايخ ثم (قوله لانه المدعى) على ما بعد  
 (قوله فلا يحد) خبر يعود للقاضي وكذا في غير فرق (قوله اعادت) ليكون على التعقيب المذكور  
 بحر عن الاختيار وظاهره الوجوب لكن قال في محل آخر وفي الغاية لا تجب الاعادة وقد  
 اخذ السعة ورجم في الفتح بأنه الوجه وهو قول ملاك اه ومنه في اشرى بلاية (قوله ولا  
 تحت) وما في بعض نسخ القدوري قد غلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة واحدة يجب  
 بالصديق مرة بحر وزيل في قلت وقد يجاب بان مراد القدوري بالصديق الاقرار بالزنا  
 لا بمجرد قولها صدقت واكتفى عن ذكر التكرار اعقادا على ما ذكره في بابيه ويشير الى هذا قول  
 الحاكم في الكافي ولذا صدقت المرأة زوجها عند الامام فقالت صدقت ولم تقل زنت واعادت  
 ذلك اربع مرات في مجالس متفرقة لم يلزمها حد الزنا وبطل الاعان ولا يحد من قذفه ابعده  
 هذا اه (قوله ولا يفتى بالنسب) لانه انما يفتى بالاعان ولم يوجد به ظهروا في مافي شرحي  
 الوفاة والغاية من انما اذا صدقته يفتى غير صحيح كتابه عليه في شرح الدرر والفرر بحر  
 وسأأتى ان شروط النسي - سنة من مقرر بق القاضي بينهما بعد الاعان (قوله لعدم وجوبه عليها  
 حينئذ) أي حين امتناع لانه لا يجب عليها الا بعد الاعان فقبله انما امتناعا لحق وجب ثم  
 واجاب ط - بأنه بعد التراجع منه - ما صار امضا الاعان حتى الشرع فاذا لم تقف واظهرت  
 الامتناع تجب بخلاف ما ادعى في حرفة فلا تجب اه فتأمل واجاب الرجعي بأنه ليس المراد  
 انما امتناعا في آن واحد بل المراد امتناعه بعد المطالبة به وامتناعها بعد اعادته فأرجع المسئلة  
 الى مافي المتن والله تعالى اعلم بالصواب (قوله لرقه) اوله كونه محدودا في قذف بحر

هند القاضي ولو بعد العفو  
 او التقدّم فان قدّم الزمان  
 لا يبطل الحق في قذف  
 وقصاص وسقوط عباد  
 بوجوه والافضل لها التمر  
 والاعان ان يأمرها به  
 (لا عن) خبر من أي ان أقر  
 بقذفه أو ثبت قذفه بالبيعة  
 فلا انكر ولا يبيته اهان  
 يستحق وسقط الاعان  
 (فان أي حبس - حتى يلاع  
 او يكذب نفسه - فيحد)  
 لانه (فان لا من لا عن)  
 به - لانه المدعى فلا يبدأ  
 باهان اعادت فلو فرق قبل  
 الاعادة مع حصول المقصود  
 اختيار (والا حبست)  
 حتى تلاع او تصدقه  
 (فيستدفع به الاعان ولا تحت)  
 وان صدقته أو رعا لانه ليس  
 باقراره صدق ولا يفتى بالنسب  
 لانه حتى الولد فلا يحد فان  
 في ابطاله ولو امتنع احبها  
 وحله في البحر على ما اذا لم  
 تنف المرأة واستشكل في  
 النهر حبسها بعد امتناعه  
 لعدم وجوبه عليها حينئذ  
 (واذا لم يصلح) الزوج  
 (شاهدا لرقه)

(قوله)

(قوله أو كفرة) بان أسلمت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه بحر (قوله أي بالاعان فلا ناطقا)  
 أمالو كان صبيا أو مجنونا أو أخرس فلا حد ولا اعان مخ لان قذفه غير صحيح (قوله اذا سقط  
 اعان من جهته) بان لم يصلح شاهد الرقة ونحوه أمالو سقط اعان من جهتها وهو المثلثة الآتية  
 في كلام المصنف فلا حد ولا اعان وبقي ما لو سقط من جهته - ما كمالو كانا بحر - دودين في قذف  
 فهو كالاول لانه سقط اعان من جهته لان البداهة فلا تميز جهتهما معه كما افاده في الجوهرية  
 وباتي غما - قريسا (قوله فلو القذف صحيحا) بان كان بالاعان فلا ناطقا (قوله والا) أي  
 وان لم يكن القذف صحيحا بان لم يكن كذلك (قوله فلا حد ولا اعان) في الاعان تأ كيد لان  
 الكلام فيما اذا سقط (قوله لم يصلح) أي للشهادة وانما زاد ليشمل المحدودة في قذف فانما  
 لم تدخل في كلام المصنف لان من يحد فاذنهما كذا افاده في البحر ولو لا هذه الزيادة كان  
 المفهوم من كلام المصنف انه يحد لهما مع انه لا يحد كيانا في بيانه (قوله فلا حد عليه) لان شرط  
 الحد الاحصان وهو كونه مسلة حرة بالغة عاقلة عفيفة كما هو شرط الاعان الاحصان وأهلية  
 الشهادة فاذا كانت غير محبة سنة فلا حد ولا اعان لانه قد الاحصان واذا كانت محبة سنة لكنما  
 محدود في قذف فلا اعان لعدم أهلية الشهادة ولا حد أيضا لانه سقط الاعان اعان من جهتها  
 لان من جهته والحاصل انما اذا كانت ككافرة أو رقيقة أو صغيرة أو مجنونة فلا حد لعدم  
 الاحصان ولا اعان لذلك لعدم أهلية الشهادة واذا كانت غير عفيفة - سقط أيضا لعدم  
 الاحصان ولانه صادق في قوله واذا كانت عفيفة محدود في الاعان هكذا ينبغي بحر - هذا  
 المقام فافهم (قوله كمالو قذفها اجنبي) - ذاتي غير العفيفة المحدودة ما فيها فيحد الاجنبي  
 بقذفها كافي الشر بلاية لان سقوط الحد عن الزوج لانه غير موجود في الاجنبي (قوله  
 لانه خافه) كذا في الدرر والصحيح في التعديل ما قدمناه لان هذا لا يظهر في العفيفة المحدودة  
 لان الاعان فيها لم يسقط تبعا للحد بل بالعكس الآن يقال الضمير في لانه للحد وفي خافه للاعان  
 بناء على أن الواجب الاصل في قذف الزوج هو الاعان والحد خاف عنه بمعنى انه اذا سقط  
 الاعان وجب الحد حيث لا مانع منه وفي كلام ابن السكال ما يدل على هذا التأويل بقدر (قوله  
 لكنه يميز) أي وجوب بالانه اذا هاء الحق الشين بها كذا في البحر وظاهره وجوب التعزير  
 في غير العفيفة قاله أبو السعود وقد يقال انما هي التي ألحق الشين بنفسها ط قلت هذا  
 ظاهرا ان كانت مجاهرة والا فيمزر بطايم الاظهاره الفاحشة (قوله وهذا) أي قوله واذا  
 لم يصلح شاهدا الخ (قوله نصير مع عافهم) أي من قوله قذفها وجب الحد في الاجنبية وقوله  
 وصلح الاداء الشهادة فانه احتراز عن غير العفيفة وعما اذا لم يصلح وصلحت او عكسه فافهم  
 (قوله) قال في البحر ولم يتعرض صريحا لما اذا لم يصلح الاداء الشهادة وقد فهم من اشتراطه  
 أولا انه لا اعان وأما الحد فلا يجب لوص - غير من او مجنونين او كافرين او عاقلين ويجب لو  
 محدودين في قذف لا امتناع الاعان اعان من جهته وكذا يجب لو كان هو عبدا وهي محدودة  
 لان قذف العفيفة موجب للحد ولو كانت محدودة (قوله ويصير الاحصان) يعلم منه ومن قوله  
 وكذا يسقط بزناها المشروط دوا من حين القذف الى حين التلاع ط (قوله بالطلاق  
 البائن) لو قال بالبيونة أشمل البيونة بالطلاق او الفسخ او الموت وفي كافي الحاكم واذا قذف

أو كفرة (وكان أهلا للقذف)  
 أي بالاعان فلا ناطقا (حد)  
 الاصل ان الاعان اذا سقط  
 اعان من جهته فلو القذف  
 صح بحد والا فلا حد ولا  
 اعان (فان يصلح) شاهدا  
 (و) الحال انما (هي) لم يصلح  
 أو (عن) لا يحد فاذنهما فلا  
 حد (عنه) كمالو قذفها اجنبي  
 (ولا اعان) لانه خلفه لكنه  
 يميز رحمه الله هذا الباب  
 وهذا نص صريح بمقتضى  
 (ويصير الاحصان عند  
 القذف فلو قذفها وهي أمة  
 أو كافرة ثم أسلمت أو عنقت  
 فلا حد ولا اعان) زيل  
 (ويسقط) الاعان بعد  
 وجوبه (بالطلاق البائن  
 ثم لا يعود بزوجها بعده)  
 لان الساقط لا يعود (وكذا)  
 بسقوط (بزناها ووطئها  
 بشبهة وبرقتها ولا يعود  
 لو أسلمت بعده)



الرجل امرأته ثم بآت منه بطلاق او غيره فلا حد عليه ولا لعان لان حده كان اللعان فلما لم يستقر اللعان بعد اذ البينة لم يحول الى الحد ولو كذب نفسه لم يحد ولو قال انت طالق ثلاثا يا زانية كان عليه الحد ولو قال يا زانية انت طالق ثلاثا لم يلزمه الحد ولا اللعان اه اى الحصول البينة بعد وجوب اللعان (قوله وبسقط عوت الخ) اى اذا شهد وعده القاضي ثم مات او غاب لا يقضى به قال فى الفتح وفى الجامع لو مات الشاهدان او غابا بعد دعائه لا يقضى باللعان وفى المال يقضى بخلاف ما لو عهدا او ردا حيث يلان بينهما اه قات واحد وجه الفرق ان الحد يدور بالشبهات واحتمال رجوع الشاهد عن شهادته قبل القضاء شبهة فسادا حيا حاضر اولا لا احتمال قائم فاذا قضى القاضي بشهادته ولم يرجع زال الاحتمال وبعد القضاء يلغى ذلك الاحتمال لئلا كد الحق بالقضاء اما اذا مات او غاب فلا يقضى بشهادته لانه لو كان موجودا احتمل رجوعه قبل القضاء فتأمل هذا وفى اشتراط حضور الشاهدين لاقامة الحد كلام مذكور فى الشرى لابلية فى باب حد السرقة فراجع وسبب اى بيانه هناك ان شاء الله تعالى (قوله مهورا) اى مهور وقوعه منها (قوله فلا لعان) اى ولا حد لادم الاحسان (قوله لا سنادا لغير محله) اى لا سنادا الزنا فان محله البالغة العاقلة وبعبارة الفتح لم يكن قدفا فى الحال لان فاعلا لا يوصف بالزنا (قوله حيث يتلاعنا) صوابه يتلاعنان بالنون فى آخره كما يوجد فى بعض النسخ (قوله لاقتصاره) اى لانه يقع مقتصر على زمن التكلم ولا يستند لان الوصف بالزنا هو ذميمة اوامة فقد الحقيق الشين فافهم وكذا فى مذكور بعين سنة ولو عرهما اقل لانه مبالغة فى القدم تأمل (قوله من كتاب وسنة) بيان للنص الشرعى وبه استغنى عافى البحر الظاهر انه اراد بالصفة الركنية فى الماهية اذ صفة على وجه السنة لم ينطق بها النص وهو ان القاضى يقيم حاشية بالين ويقول له النعت فيقول الزوج اشهد بالله انى لمن الصادقين فيماريتم به من الزنا وفى الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيماريها به من الزنا يشيها اليها فى كل مرة ثم تقول المرأة اربع مرات اشهد بالله انه من الكاذبين فيما رماى به من الزنا وفى الخامسة غضب الله عليه ان كان من الصادقين فيماريها به من الزنا كذا فى النهر ح (تنبيه) مقتضى مشروعية اللعان جواز الدعاء باللان على كاذب معين فان قوله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين دعاء على نفسه باللان على تقدير كذبه فتعليقه على ذلك لا يخرج عن التعيين نعم يقال ان مشروعيته ان كان صادقا فلو كان كاذبا لا يحمل له وذكر فى البحر ما يدل على الجواز عافى عده فغاية البيان ان المبالغة مشروعة فى زمانها وهى الملاعنة كانوا يقولون اذا اختلفوا فى شئ به الله على الكاذب منا وقد مرنا الكلام على ذلك فى باب الرجعة (قوله بان يتفرق الخا كم) اى تكون الفرقة تطليقة بائنة عندهم او قال ابو يوسف هو تحريم مؤبد هداية (قوله فيتوارثان قبل تفرقه) لان امرأته مالم يفرق القاضى بينهما كفى نعم يحرم الوطء وابعه قبل التفرق كما مر وباقى ثم هذا تفرع على المفهوم وهو انه لا تقع الفرقة بنفس اللعان قبل تفرق الخا كم وتقرع عليه ايضا ما فى السعدية عن الكفاية انه لو طلقها فى هذه الحالة طلاقا بائنا يقع وكذا لو كذب نفسه حل له الوطء من غير تجديد النكاح اه وعند الشافعى تقع الفرقة بنفس اللعان والكلام معه

و) يسقط (بعوت شاهد القذف وغيبته لا يسقط (لوعى) الشاهد (أو فسق أو ارتد ولو قال) لزوجه (زيت وأنت صبيبة أو مجنونة وهو) أى الجنون (معهود فلا لعان) لاستاده لغير محله (بخلاف) زيت (وأنت ذميمة أوامة أو منذر بعين سنة وعمرها أقل) حيث يتلاعنا لاقتصاره فتح (وصفته مناطق النص) الشرعى (به) من كتاب وسنة (فان المعنا) ولو أكثره (بان يتفرق الخا كم فيتوارثان قبل تفرقه

مطلب في الدعاء باللان على معين

مبسوط فى الفتح وهذا أحد المواضع التى شرط فيها القضاء وقد ذكرها فى المنع منظومة وتقدمت فى الطلاق (قوله الذى وقع اللعان عنده) محترزه قوله الا فى فلولم يفرق الخ (قوله ولوزالت الخ) هذا ايضا من فروع عدم وقوع الفرقة قبل التفرق (قوله فرق) لانه يرجع عودا لا حمان فتح (قوله والا لا) اى وان زالت اهاية اللعان بالبرجى زواله بان كذب نفسه او قذف أحدهما انسانا خذلقا أو وطئت هى وطأه اما أوخرس أحدهما لا يفرق بينهما فتح (قوله فينظر) لان التفرق حكم فلا يصح على الغائب رجعى (قوله استقبله الخا كم الثاني) اى استأنف اللعان (قوله خلافا لمحمد) فعده لا يستقبل لان اللعان قائم مقام الحد فصار كاقامة الحد حقيقة وذلك لا يؤثر فيه عزل الخا كم وموته واهم ان تمام الامضاء فى التفرق والانفصال يتقاهى قبله فيجب الاستقبال كذا فى الاختيار ومفاده انه لا تحصل حرمة الوطء قبل التفرق وبسبب اى خلافه ومفاده ايضا انه لا بد من طمأنينة التلاعن عند الخا كم الثاني فليراجع (قوله بعد وجود الاكثر) بان النعت كل منهما ثلاث مرات (قوله صح) اى التفرق وقد اخطأ السنة كفى (قوله لانه محتمد فيه) فان الامام الشافعى رحمه الله تعالى قاتل بوقوع الفرقة باللعان الزوج فقط كذا فى النهر ح قاتل وقد مرنا فى الخا كم وفى أول الظهار معنى المجتهد فيه واذا فهمته تعلم انه لا يشك كونه محتمد فيه بمرور وقوع الخلاف فيه بين المجتهدين (قوله بغير القاضى الخفى) المراد بغيره من يرى جواز ما يجتهد منه او تقليد للمجتهد كشافى (قوله اما هو فلا يشك) اى بناء على المعتمد من أن القاضى ليس له الحكم بخلاف مذهبه ولا سيما قضاة زماننا المأمورين بالحكم بما صح أقوال اى حنيفة (قوله وحرم وطؤها) اى ودوا عليه كما مر ط (قوله لما مر) اى من حديث المتلاعنان لا يجتمعان أبدا ح (قوله ولها) اى للملاعنة بعد التفرق ط (قوله نفقة العدة) اى والسكنى واذا جاءت بولد الى سنتين لزمه وان لم تكن عليها عدة لزمه الى سنة أشهر كفى الكافى (قوله ح) فلو نكحاه بعد موته لا عن ولم يقطع نسبه وكذا لو جاءت بولدين أحدهما ميت فنكحاهما أو مات أحدهما قبل اللعان كما سبب (قوله نى نسبه) اى لا بد أن يتولد قطعت نسب هذا الولد عنه بعد ما قال فرقت بنة كما كادوى عن ابي يوسف وفى المبسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفرق نى النسب كما بعد الموت يفرق بينهما ما ولا يقتضى النسب بجر عن النهاية (قوله والحقه بامه) هذا غير لازم فى النى وانما خرج محجج التاكيد نهر عن النهاية (قوله بشرط صحة النكاح) هذا الشرط والذي بعده زادهما فى البحر على شروط النى السنة المذكورة فى البدائع وانما لم يرد هذا الشارح مع السنة اشارة الى انه ما ليس بشرط للنكاح اصله وانما هو شرط لان اللعان كما أفاده فى النهر فهو من شروط النى بواسطة السكنى الذى يغنى عن الاول تأمل (قوله لعدم التلاعن) لانه نى نسبه مستند الى وقت العلوق وليس وقته من أهل اللعان ولا يغنى النسب بدون لعان (قوله فسنة) الاول التفرق بالنسب ان يكون عند الولادة أو بعدها يوم أو يومين الثالث أن لا يقدم منه اقرار به ولولا لالة كسكونه عند التمسك مع عدم رده الرابع حياة الولد وقت التفرق الخامس أن لا تدل بعد التفرق ولما آخر من بطن واحد السادس أن لا يكون محكوما بشبهه شرعا كان ولدت ولما انقلب على رضيع فمات الرضيع

(الذى وقع اللعان عنده) ويفرق (وان لم يرضى) بالفرقة نعمى ولوزالت اهاية اللعان فان عاير بجى زواله يكونون فرق والا لا ولو تلاعن انقلب أحدهما وروى كل بالتفرق بفرق فانار خانية ومفاده انه اذا لم يول كل فينظر (فلولم يفرق) الخا كم (حتى عزل أو مات استقبله الخا كم الثاني) خلافا لمحمد اختيار (ولو اخطأ الخا كم ففرق بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل) اى مرة أو مرتين (لا) ولو فرق بعد لعانه قبل امانها فعدلانه محتمد فيه فان خانية وقيد فى البحر بغير القاضى الخفى اما هو فلا يشك (وحرم وطؤها بعد اللعان قبل التفرق) لما مر ولها نفقة العدة (وان قذف) الزوج (بولد) حى (نى) الخا كم (نسبه) عن أبيه (والحقه بامه) بشرط صحة النكاح وكون العلوق فى حال يجرى فيه اللعان حى لوعلى وهى أمة أو كائنة فعتقت أو أعتقت لا يقتضى عدم التلاعن وأما شروط النى فسنة مبسوطه مذ كودة فى البدائع



وقضى بدية على عاقلة الاب ثم نفي الاب نسبه بلاعن القاضى بينهم ولا يقطع نسب الولدان  
 القضاء بالدية على عاقلة الاب قضاء يكون الولد منه ولا يقطع نسب بعده وعامة في البحر  
 (قوله وسبى) أى عند قوله نفي الولد الحى الخ لكن المذكور هناك كثر الشروط لا كلها  
 (قوله وان كذب نفسه) أى اذا كذب نفسه باللعان فلا يقطع له ينظر فان لم يطقها قبل  
 الامم كذاب فكذلك وان أبانها ثم كذب فلا حد ولا لعان زياى أى لان الامان لم يستقر  
 بعد البيونة فلم يحول الى الحد كما قدمناه عن الكافى قال في الشرع بلاية وقوله وان كذب  
 نفسه ليس تكرار مع قوله بس حفى بلاعن أو يكذب نفسه فيحد لان ذلك فيما قبل اللعان  
 وهذا فيما بعده (قوله ولودلالة) أى سواء كان الاكذاب باعترافه أو بينة أو دلالة نهر (قوله  
 فادعى نسبه) أى فانه لا يصدق على النسب ولا الميراث ويضرب الحد فان كان الولد ترك ولدا  
 ذكرا أو أنثى ثبت نسبه من المدعى وورث الاب منه كافي الحاكم (قوله لا قذف) أى القذف  
 الشانى الذى تضمنته كلمات الامان كمنه ووالزنا اذ ارجعوا فانهم يحدون لا لا قذف الاول لانه  
 أخذ مجموعهم وهو اللعان كما أفاده في البحر وأفاد الرضى انه ما كذب نفسه قبيح أن اللعان  
 لم يقع موثقه من قيامه مقام حد القذف فرجعنا الى الأصل من لزوم الحد بالقذف الاول  
 فافهم (قوله حدولا) اشار الى ما في البحر من ان تقييد الزياى بالحد اتفاقى (قوله اوزنت  
 وان لم تحد) أراد بالزنا الوطء الحرام وان لم يكن زنا شرعا كما ذكره الا سيحاجى بحر ثم ان عبارة  
 الهداية والكنز اوزنت لحدت قال في الفتح قبل لا يستقيم لانها اذا حدت كان حدها الرجم  
 فلا يصور حملها للزوج بل مجرد ان تبنى تخرج عن الاهلية ومنه من ضبطه بتشديد النون  
 بمعنى ثبت غير الزنا وهو معنى القذف فيستقيم حينئذ قذف حملها الاول على حدها  
 لانه حد القذف وتوجب تخفيفها ان يكون القذف واللعان قبل الدخول بها ثم زنت لحدت  
 فان حدها حينئذ الحد لا الرجم لانها ليست بمحصنة اه وذ كر القصة انى أنه يتصور الزنا  
 في المدخولة كما اشار اليه في المضمرات بان ترتد وتطوق بدار الحرب ثم تسبى وتقع في ملك رجل  
 فيزنى رجل بها اه وفيه ان الاهلية زالت بالردة لا بالزنا وذ كر في البحر ان الرواية بالتخفيف  
 فاذا لم يذ كر المصنف الحد وشارح بقره وان لم تحد الى ان التقييد بالحد غير معتبر  
 المفهوم على رواية التخفيف بخلافه على التشديد كما صرح به في النهر (قوله لزوال العفة)  
 على حل النكاح فيما اذا صدقته اوزنت اما اذا كذب نفسه ولم يحد او حد به حد القذف  
 فافهم وان الامان لم يقع موثقه كما قدمناه تأمل (قوله عن اهلية اللعان) لان ما لم يبقا  
 متلاعنين لا حقيقة لان حقيقة التلاعن حين وقوعه ولا حكاية لزوال الاهلية التى كان التلاعن  
 باقيا بها حكاية وقوعه فلا ينافى الحديث كما تقدم (قوله لدرته بالشبهة) وهى احتمال  
 تصديق احدهما الاخر لو كان ناطقا (قوله مع فقد الركن) أى فيما اذا كان الخمرس قبل  
 اللعان (قوله ولذا) أى لفقد الركن الاول شبهة وهو ظاهر لان الكتابة فائقة مقام النطق  
 في الطلاق ونحوه لكن فيها شبهة كاشارة الخمرس فيندرى الحديثها (قوله اعدم بيقينه) قال  
 في الفتح ان يحتمل كونه نقضا او ما وقع اخبره من بعض اهلى عن بعض خواصها انه ظهر بها حل  
 واستمر الى تسعة اشهر ولم يثبت كمن فيه حتى تميات به بينة ثياب المولود ثم اصحابا طاق

وسبى (وان كذب  
 نفسه) ولودلالة بان مات  
 الولد المنة في مال فادعى  
 نسبه (حد) لا قذف (وله)  
 بهما كذب نفسه (ان  
 ينكحها) حدولا (وكذا  
 اذا قذف غيرهما فحدوا)  
 صدقته أو زنت (وان لم  
 تحد لزوال العفة والحاصل  
 ان له تزوجها اذا خرجا أو  
 أحدهما عن اهلية اللعان  
 (و) لا لعان لو كانا خمرسين  
 أو أحدهما وكذا لو طرأ  
 ذلك الخمرس (بعده) أى  
 اللعان (قبل النهر) بى  
 فلا تفرق ولا حد لدرته  
 بالشبهة مع فقد الركن وهو  
 لفظ اشهد ولذا لا تلعن  
 بالكتابة (كلام الامان بنى  
 الحول) اعدم بيقينه عند  
 القذف

مطلب  
 الحمل يحتمل كونه نقضا وفيه  
 حكاية

وجعلت الداية تحتهم فلم تزل نهصر العصر بهد العصر وفى كل عصر تصب الماشق قامت  
 فارغة من غير ولد وأما نور يشه والوصية به وله فلا يثبت له الا بعد الانفصال فيشبهان للولد  
 لا للعمل وأما العتق فانه يقبل التعليق بالشروط فحقه معلق معنى وأما رد الجارية المبيعة  
 بالحل فلان الحل ظاهر واحتمال الرىح شبهة والرد بالعيب لا يمنع بالشبهة ويمنع اللعان به لانه  
 من قبيل الحدود والنسب يثبت بالشبهة فلا يقاس على العيب اه (قوله ولودلالة الخ)  
 جواب عن قول صاحبين يجرى بان اللعان اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر لليقين بقيامه  
 (قوله اعله بالوصى) أى اعله صلى الله عليه وسلم لم بالحل وحيا من الله تعالى والمراد الجواب عما  
 استدل به لقواهم انه يلعن اذا ولد له لاقل المذموم عن قول الشافعى انه يلعن قبل الولادة  
 وهذا بعد تسليم كون هلال قذفه يبنى الحل فقد أنكره ابن جنبل بل قذفها بالزنا وقال وجدت  
 شريك بن حصم على بطن ايرنى بها على ان كون اهانم - ما قبل الوضع معارض بما فى الصحيحين  
 من أنه بعده فلا يستدل بأحدهما بغيره للعارض وعامة في الفتح ولكن لم يذ كر فيه انه صلى  
 الله عليه وسلم لم تقام قبل الوضع كما اقتضاه كلام الشارح تبعه النهر وانما فيه قوله صلى الله عليه  
 وسلم انظروها فان جاءت به كذا فهو له لال أو جاءت به كذا فهو لشريك وأنها ولدت فألقى الولد  
 بالمرأة وجاءت به أشبه بالناس بشريك (قوله عند التهمة) بالهمز من هأنه بالولد بالتعجيل  
 والهمز مصباح (قوله ومدهم سبعة أيام عادة) أشار به الى أنه لم يقدّر زمنها بشئ كما هو ظاهر  
 الرواية وعن الامام تقديره بثلاثة أيام وفي رواية الحسن - سبعة وضعفه السرخسى بان نصب  
 المقادير بالرأى لا يجوز شرعيا لدية وعندهما تقديره عدة النفاس فتح (قوله وعند ابقيا)  
 آلة الولادة) أى عند شرائها كالمذموم والواو بمعنى أو كما يفيد كلام المصنف في المنع وكلام  
 الفتح وغيره (قوله وبعدها) أى بعد قفوله التهمة أو سكونه عندها أو شرائها آلة الولادة  
 وسكونه عن النفي ومضى ذلك الوقت اقرار منه منح قال في الفتح وهذا من المواضع التى  
 اعتبر فيها السكون وضال في رواية عن محمد بن ولادة اذ اثنى به فسكت لا يكون قبولا لانه  
 غير ثابت الا بالدعوة والسكون ليس دعوة ونسب ولد المذمومة ثابت منه فسكونه بسطة  
 حقه في النفي اه وولد أم الولد كولد المذمومة لانها فاشاخلاف الامه لانها لا فراش  
 لها جوهره (قوله خالة عامه كالمذمومة ولادتها) فحصل كأنها ولدت له الآن فله النفي عنه أى  
 حنيفة في مقدار ما يقبل فيه التهمة وعندهما في مقدار مدة النفاس بعد القدر كفى الفتح  
 شرعيا لدية (قوله ليس على اطلاقه) بل هو مشروط بالشروط الستة المارة (قوله نفي أول  
 التوأمين) تنفية توأم فوعل والاثنى توامة والجمع توأم وتوأم كدخان مصباح وهو اولدان  
 بين ولادتهم ما اقل من ستة أشهر بحر (قوله ان لم يرجع) فيه دله لانه لو رجع عن الاقرار  
 بالثانى بلاعن اه ح وذ كر الرضى ان هذا القيد لم يذ كر في البحر والنهر والدرر والمخ  
 وغيرها ولا هو في شرح الملتقى وكأنه غلط من الكاتب لانه باقراره بالثانى كذب نفسه بنى  
 الاول لانم - ما من ما واحد فصار فاو رجوعه لا بسطة الحد عنه اه (قوله انكذبه  
 نفسه) أى باقراره بالثانى وهذا على قوله حد (قوله وان عكس) بان أقرب الاول ونفى الثانى  
 (قوله ان لم يرجع) لانه لو رجع لا يلعن بل يحد اه ح لانه كذب نفسه وهذا صحيح

ولو تيقناه بولادتها لا قبل  
 المدة يصير كانه قال ان  
 كنت حاملا فكذا والقذف  
 لا يصح تعليقه بالشروط  
 (وتلاعنا بقوله زنت  
 وهذا الحل منه) لا قذف  
 الصريح (ولم يثبت) الحاكم  
 (الحل) له عدم الحكم  
 عليه قبل ولادته ونفيه  
 عليه الصلاة والسلام ولد  
 هلال اعله بالوصى (نفي الولد  
 الحى عند التهمة) ومدهم  
 سبعة أيام عادة (و) عند  
 ابقيا آلة الولادة مع  
 وبعدها لا اقراره به دلالة  
 ولو غابا لخالة عامه كذا  
 ولادتها (ولا عن نكحها) فيما  
 اذا صح والوجود القذف  
 فقد تحقق اللعان بنى الولد  
 ولم ينفى النسب بقوله  
 فيما مر ونفى نسبه ليس  
 على اطلاقه (نفي أول  
 التوأمين) وافر بالثانى  
 حد ان لم يرجع انكذبه  
 نفسه (وان عكس لاعن)  
 ان لم يرجع



موافق لما هو وما ياتي قريباً فافهم (قوله لفظها بيقية) على قوله لا عن ا ح قال في الفتح  
لا يقال ثبوت نسب الاول مع غيره باق بعد في الثاني فيما عدا ما شرعاً يكون مكذباً فافهم  
بعد في الثاني وذلك يوجب الحد لاننا نقول الحقيقة انقطاعه ونبوته امر حكمي والحد  
لا يحتاج في اثباته فكان اعتبار الحقيقة هنا معينا لا حكمي ا ه وقوله وذلك يوجب  
الحد يوجب ما قاله ح من انه لو رجع يحد ولا ينافيه ما في الجرح عن الفتح من انه لو قال بعد في  
الثاني مما اثنى اولى اياها فلا حد فيهما ا ه لعدم الرجوع في الاول وعدم القذف في  
الثاني في الفتح ولو قال بعد ذلك هـ ما وادى لاحد عليه لانه صادق لثبوت نسبهم ما ولا يكون  
رجوعا لعدم كذاب نفسه بخلاف ما اذا قال كذبت عليم للتصريح بالرجوع ولو قال ايسا  
ابني كانا بانيه ولا يحد لان القاضي في احدهما وذلك في التوأمين فليس اوليه من وجهه ولم  
يكن فاذ قاله ما عاقل من وجهه ا ه فانهم (قوله لا عن) كذا في الفتح والجرح ومثله  
في الجوهرية عن الوجيز ومقتضى ما في النهر انه يحد وعزاه الى الفتح وهو خلاف الواقع فانهم نعم  
قال الرحي ان ما هنا مشكل لان باقرار بالثالث صار مكذباً بنفسه في الثاني فينبغي ان يحد  
لانه بعد الا كذاب لم يبق محلالة لا عن ا ه قلت والجواب انه لما اقر بالاول كان اقرارا  
بالكل فيكون اقراره بالثالث كما بالاول فاولا فلم يكن رجوعا لانه صادق فيه كما مر انفا  
ولذا عمل في الفتح المسئلة بقوله لان الاقرار بثبوت نسب بعض الحمل اقرار بالكل كمن قال  
يده او رجله في وقال وكذا في ولد واحد وذا اقر به ونفاه ثم اقر به بلا عن ويلزمه ا ه (قوله  
يحد) لانه لما في الاول لزمه اللعان فلما اقر بالثاني صار مكذباً بنفسه فلزمه الحد ولا يقبل  
رجوعه بعد (قوله كوت احدثهم) قال في الفتح لو نفاهما فثبت احدهما او قتل قبل اللعان  
لزمه لانه لا يحد كمن في الميت لانه مات بالموت واستغفناه عنه فلا يفتي الحى لانه لا يشاركه  
وبلا عن ينم ما عند محمد لوجود القذف واللعان يتكفى عن نفي الولد ولا بلا عن عند أبي يوسف  
لان القذف واجب لعنا بقطع النسب ا ه ملخصا قلت واقصر الحكم في الكافي على ذكر  
الاول بلا حكاية خلاف فلم انه ظاهر الرواية عن الكل فكان يفتي للشارح ذكر قوله كون  
احدهم عقب قوله في المسئلة الاولى لا عن وهم بنوه ليكون التشبيه بثبوت النسب واللعان  
أما على ما ذكره فانه يقتضي عدم اللعان وهو خلاف ظاهر الرواية وبقتضي وجوب الحد  
وفيه نظر لانه على القول بعدم اللعان فالظاهر عدم الحد ايضا لان اللعان سقط لمعنى ليس من  
جهته (قوله ثبت نسبه) أي نسب ولولد اللعان قال في الجرح وورث الاب منه اتصافا  
لحاجة الولد الثاني الى ثبوت النسب فيقارن بكفاه الاول (قوله لاستغفائه) أي استغفاه ولد  
الانثى بنسب أبيه فان ولد البنت بنسب أبيه قال في الجرح يحد بغيره أي موت الانثى المنقبة  
لانها لو كانت حية ثبتت نسبها بغيره ولا اتصافا (قوله خلافا لهما) فعندهما ثبتت نسبه  
منه بجر (قوله الاقرار بالولد الخ) قال عليه الصلاة والسلام حين نزلت آية الملائنة أيما  
امرأة ادخلت على قوم من ايس منهم فليست من الله في شيء وان يدخلها اهل بيته وأيم رجل  
يحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله عنه يوم القيامة ونفضه على رؤس الاولين والاخرين  
رواه أبو داود والنسائي وفي الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام من ادعى أياي في الاسلام

لقد نفاه بيقية (والنسب  
ثابت فيهما) لانهم امن ماء  
واحد (ولو جئت بثلاثة  
في بطن واحدة فتني)  
الثاني واقرب بالاول والثالث  
لا عن وهم بنوه ولو نفي  
الاول والثالث واقرب  
بالثاني يحد وهم بنوه  
كون احدهم تني (مات  
ولد اللعان وله ولد فادعاه  
الملاعن ان ولد اللعان ذكر  
ينسب نسبه) اجماعا وان  
كان (أشياء) لاستغفائه  
بنسب أبيه خلافا لهما ابن  
ملاك (فروع) الاقرار  
بالولد الذي ليس منه حرام  
كالمكوث لا يخلو نسب  
من ليس منه بجر وفيه  
من سقط اللعان

غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام كذا في الفتح (قوله بوجه ما) كعدم صلوح  
احدهما للشهادة أو عدم الاحصان (قوله فقد ثبت نسب الولد) أي عندنا لان حد قاذفها  
يتضمن ثبوت نسب الولد من أبيه (قوله فالأثر أثلاثا الخ) الاثر مبتدأ خبره حذف  
تقديره يكون أو يثبت وفي كلام العرب حكمك معطاف وما ذكره هنا هو ما جزم به في الجرح  
والنهرية لا عن شرح التلخيص وعزاه في الجرح قبل هذا الى شهادات الجامع وهو مخالف لما  
ذكره الشارح في الفرائض من انه يرث من توأمه ميراث أخ لا من ومثله في سكب الانهر معزاه  
الى الاختيار لكن نسب السرخسي في المبسوط الاول الى علمائنا ونسب الثاني الى الامام  
مالك وسبب أي تمام الكلام عليه في الفرائض ان شاء الله تعالى (قوله يرد عليهم) أي بقدر  
حصصهم فيخص كل ثلث فالمسئلة القرصية من ستة والرديئة من ثلاثة (قوله وبه علم الخ)  
قال في الجرح هـ ذابيبين أن قطع النسب جرى في التوأم لانه لو لم يقطع نسبه عن أخيه التوأم  
لكان عصبة يأخذ الثلثين وقطع النسب عن أخيه التوأم بالتبعية لا يهملها وعامة في شرح  
التلخيص ا ه (قوله في كل الاحكام) فيبقى النسب بين الولد والملاعن في حق الشهادة والزكاة  
والفصاح والنكاح وعدم الحقوق بالغير حتى لا يجوز شهادة أحدهم الاخر ولا صرف  
زكاة ماله اليه ولا يجب القصاص على الاب بقتله ولو كان لابن الملائنة ابن وللزوج بنت  
من امرأة أخرى لا يجوز للابن أن يتزوج بثلث البنت ولو ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان  
صدقه الولد في ذلك فتح عن الذخيرة (قوله اقيام فراشها) أي لثبوت كونها اقرارا في زوجة  
وقت الولادة قال في المسباج وكل واحد من الزوجين يسمى فراشا لا آخر كما يسمى لباسا قال  
في الجرح لان النبي باللعان ثبت شرعا بخلاف الاصل بناء على زعمه وظنه مع كونه مولودا على  
فراشه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لم الولد للفراش فلا يظهري في حق سائر الاحكام (قوله  
حتى لاتصح دعوة غير الثاني) اما دعوة الثاني فتصح مطاوعا ولو كان المثنى كبيرا جاحدا للنسب  
من الثاني بجر (قوله حال البهني الخ) كذا رأيت في شرح البهني على الملتقى غير معزى  
لاحد مع ان ذلك ذكره في الفتح بخلافه قال بعد ذلك ما مر عن الذخيرة وهو مشكل في ثبوت  
النسب اذا كان المديعي من يولد له له لعله وادعاه بعدم موت الملاعن لانه مما يحتاج في اثباته  
وهو مقطوع النسب من غيره ووقع الاياس من ثبوته من الملاعن ونبوته من امه لا ينافيه ا ه  
أي لا مكان كونه وطئ اشبهه والله سبحانه وتعالى اعلم

• (باب العنين وغيره) •

شروع في بيان من به مرض له تعلق بالنكاح (قوله وغيره) الاول وشخوه من كل من لا يقدور  
على جماع زوجته كالجبوب والنحصى والمصور والشيخ الكبير والشاذ كشداد بن ميمونة  
وزاى من اذا حدثت المرأة نزل قبل أن يجالطها فاموس (قوله على الجماع) أي جماع زوجته  
او غيرها فهو اعم من المعنى الشرعي الا في (قوله فعيل بمعنى مفعول) هـ ذابيبين على انه  
من عن جماعه في حبس لامن عن جماعه عرض قال في المسباج قال الازهرى وهو عبيد بن النعمان  
ذكره يعنى بقبيل المرأة عن عين وشمال أي يعترض اذا اراد ايلاجه والعنفه بالضم حظيرة

توجه ما أوثقت النسب  
بالاقرار أو بطريق الحكم  
لم يثبت نسبه اذا فلقوا  
ولم يلاعن حتى قد نفاه حتى  
مأول حد فقه ثبتت نسب  
الولد ولا يفتي بذلك حتى  
نسب التوأمين ثم مات  
أحدهما عن توأمه وأمه  
واخ لام فالأثر أثلاثا  
فرضا وقد الام السدس  
والاخرين الثلث والباقي  
يرد عليهم وبه علم ان نسبه  
يخرج من كونه عصبة  
قالوا وصرحوا بقاء نسبه  
بعد القطع في كل الاحكام  
اقيام فراشه الا في حكمين  
الارث والنفقة فقط حتى  
لاتصح دعوة غير الثاني وان  
صدقه الولد اتهمى قلت  
قال البهني الا ان يكون  
من يولد له له لعله وادعاه  
بعدم موت الملاعن فليحفظ  
• (باب العنين وغيره) •  
(هو) لغة من لا يقدر على  
الجماع فعيل بمعنى مفعول



لا بل والتحليل فقول الفقه المولود عن امرأة مخرج على المعنى الثاني دون الاول لانه يقال عن  
 عن الشيء يعني من باب ضرب البناء للفاعل اذا عرض عنه وانصرف ويجوز ان يقر بالبناء  
 للمعقول اهـ وذ كر ايضا قول الفقه ما به عنة وفي كلام الجوهرى ما يشبهه كلام ساقط  
 والمنه ودرجل عني بين التعيين والعينة (قوله رحمه عن) بضم أوله وثانيه أفاده ط (قوله  
 على جماع فرج زوجته) أى مع وجود الالة سواء كانت تقوم أولا اخرج الدبر فلا يخرج  
 عن العنة بالادخال فيه خلافا لابن عقيل من المناهضة معراج لان الادخال فيه وان كان أشد  
 لكنه قد يكون ممنوعا عن الادخال في الفرج أصغر وأخرج أيضا ما لو قدر على جماع غيرها  
 دونها أو على التيب دون البكر وفي المعراج اذا أوجب الحشفة فقط فليس بعين وان كان  
 مقطوعا فلا بد من الإلاج بقية الذكرك في الفرج وبغنى الاكتفاء بقدرها من مقطوعها ولم  
 أرحكم ما اذا قطعت ذكره واطلاق المجهوب يشبهه لكن قولهم لو رخصت به فلا خيارا لها بانفسه  
 وله نظير ان أحدهما لو غرب المصباح في الدار الثاني لو أنف البائع المبيع قبل القبض اهـ أى  
 فانه ليس له فسخ الاجارة ولا الرجوع بائنا (قوله لما منع منه) أى فقط مخرج ما اذا كان المانع  
 منها فقط او من حاجبها كما يأتي ط (قوله او مصر) قال في البحر فهو عذيق في حق من لا يصل  
 اليه القوات المقصود في حقه فان المصراع عندنا حق وجوده وموثره وتكون أثره كافي للميط  
 اهـ (قوله اذ الرقعة) أى التي وجدت زوجها محجوبا بالقرعة فمماثلها كما يأتي (قوله محجوبا)  
 في المصباح جيبته جاس باب قتل قطعه وهو محجوب بين الجباب بالكمس اذا استوصات  
 ماذا كبره اهـ فالصبر هو الحب والاسم هو الجباب فافهم والمذا كبر جمع ذكر والمراد بها  
 الذكروا المحصنان تغليبا (قوله او مقطوع الذكوة فقط) قال في التمهيد لم يذكره والظاهر أنه  
 يعطى هذا الحكم اهـ وهذا لا شبهة فيه (قوله او صغيره) بهاء الصغير أى صغير الذك  
 وقوله جدا أى نهاية ومبالغة مصباح (قوله كالزنى) بالزنى المكسورة واحد الاضرار (قوله  
 وفيه نظر) أشار الى ما قاله الشربلاني في شرحه على الوهبانية أقول ان هذا حاله دون حال  
 العنين لا مكان زوال عنته فيصير اليه او هو من قبل هنا حكمه حكم المجهوب بجماع أنه  
 لا يمكنه ادخال آتة القصيرة داخل الفرج فالضرر الحاصل للمراة به او ضرر المجهوب  
 فاهاطب التفريق وبهذا يظهر ان انتهاء التفريق لا وجه له وهو من القضية فلا يلزم اهـ قلت  
 لكن لم يتقدم به صاحب القضية بل نقله في الفتح والبحر عن المحيط والاحسن الجواب بان المراد  
 بدخل الفرج نهاية المعتاد الوصول اليه والذا قال في البحر وظاهره انه اذا كان لا يمكنه ادخاله  
 أصلا فانه كالمجهوب التقيد به بالداخل اهـ وقد مناه هو مصرح في اشتراط ادخال الحشفة  
 (قوله الا في مستلحق التأجيل ويجوز الولد) أى أن المجهوب لا يؤجل بل يفرض في الحال  
 ولو ولدت امرأته بعد التفريق لا يطل التفريق كما يأتي وزاد في البحر مستلحق أيضا أنه يفرض  
 بلا انتظار بلوغه ولا انتظار صحتة لو مريضا (قوله فرق الحاكم) وهو طلاق بائن كفرقة العنين  
 بحر عن الخانية ولما كل المهر وعليه العدة ان خلاها عده وعندهما المانصة كالمولم يحل بها  
 بدائع (قوله بطلها) هو على انراخي كما يأتي بانه (قوله لو حره) اما الامه فان خيارا ولاها كما  
 يأتي متنا (قوله بالغة) فلو صغيرة انتظر بلوغها في المجهوب والعنين لاحتمال أن ترضى بها بحر

جمعه عن وشرا (من)  
 لا يقدر على جماع فرج  
 زوجته به في المانع منه  
 ككبر سن او صغر اذ الرقعة  
 لا خيارا لها لانع منها خاتبة  
 (اذ وجدت المرأة زوجها  
 محجوبا) او مقطوع الذكر  
 فقط او صغيره جدا كالزنى  
 ولو قصيرا لا يمكنه ادخاله  
 داخل الفرج فليس اها  
 الفرقه بحر وفيه نظر  
 وفيه المجهوب كالعين الا  
 في مستلحق التأجيل ويجوز  
 الولد (وق) الحاكم بطلها  
 لو حره بالغة

وغيره وأما العقل فغير شرط فيه فرق بطلب ولي المجنونة أو من ينصبه القاضي كما في الفتح  
 وباقى (قوله غير رقعة وقرة ناه) أما ما اذا اختارها ما تحقق المانع منها كما مر ولانه لاحق  
 له ما في الجماع وفي البحر عن التاترخانية ولو اختلفا في كون رقعة وقرة ناه (قوله وغير  
 عالمة بحاله الخ) أمالو كانت عالمة فلا خيارا لها على المذهب كما يأتي وكذا لو رخصت به بعد  
 النكاح (قوله ولو المجهوب صغير) قيد بالمجهوب لان العنين لو كان صغيرا ينتظر بلوغه كما مر  
 وقيل اطلاقه المجهون بالنون في البحر عن الفتح لو كان أحداهما مجنونا فانه لا يؤخر الى عقله  
 في الحب والعنة لعدم الفائدة ويفرق بينهما في الحال في الحب وهذا التأجيل في العنين لان  
 الجنون لا يعدم الشهوة اهـ قال في التمهيد لو كان يمين ويقيم هل تنتظر افاقته لم ار المصلحة  
 والذي ينبغي ان يقال ان كان هو الزوج لا ينتظر وفي الزوجة تنتظر بلوغها وارضاهها اذا هي  
 أفاقت كما لو كانت غير بالغة اهـ وصح في البدائع ان المجهون لا يؤجل لانه لا إعلان الطلاق  
 البكر في البحر عن المعراج ويؤهل المصبي هنا لطلاق في مستلحق الحب لانه مستحق عليه  
 كما يؤهل لعق القريب ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول أصح اهـ (نقطة) لو اختلفا  
 في كونه محجوبا فان كان لا يعرف بالمرس من وراء الثياب أمر القاضي أمينا أن ينظر الى عورته  
 فيصير بحاله لانه يباح عند الضرورة خاتبة (قوله لحصول حقه بالوطء مرة) وما زاد علمه فهو  
 مستحق ديانة لاقضاء بحر عن جامع قاضيان وبأنه اذا ترك الديانة مستمتع الفدية على  
 الوطء ط (قوله ولم تعلم) أى وقت العقد وقيد به لينتدب الخياراتها (قوله فادعاء ثبت نسبه)  
 الذي في التاترخانية وأثبت القاضي نسبه فلا أثر بالعطف لرات الركا كذا قال ط وانما قيد  
 بالدعوى لدفع ما يترجم انه لما ادعاء وسات دعوا مصرح بابطسقط حقه والافنيون النسب  
 منه لا يتوقف على الدعوى كما نفى به عبارة الهندية اهـ قلت وهو مفاد مائة كره قرياعن  
 التاترخانية وفي عدة البحر عن كافي الحاكم والخمى كالصحيح في الولد والعدة وكذا المجهوب  
 اذا كان يتزل والام يلزمه الولد فكان بمنزلة المصبي في الولد والعدة (قوله ثبت نسبه) أى اذا خلا  
 بهما قال في التاترخانية ولو كان الزوج محجوبا بغير فرق القاضي بينهما الخاتبات بولد لاق من ستة أشهر  
 من وقت الفرقة لزمه الولد خلاها لم يحل وهذا عند أبي يوسف وقال أبو حنيفة يلزمه  
 الى سنتين اذا خلاهما والفرقة ماضية لا خلاف (قوله قبل التفريق) متعلق باقرارها (قوله  
 لا بعده) أى لا يطل التفريق لو أقرت بعده انه كان وصل اليها بحر فلا حاجة الى اقامة الزوج  
 البينة هنا فافهم (قوله للتممة) أى باحتمال كذبها بل هي به متناقضة فتح (قوله فقط  
 نظر الزبلي) هو أن الطلاق وقع بتفريقه وهو بائن فكيف يطل بثبوت النسب ألا ترى انها  
 لو أقرت بعد التفريق انه كان قد وصل اليها لا يطل التفريق اهـ وجوابه أن ثبوت النسب  
 من المجهوب باعتبار الانزال بالصحيح والتفريق بينهما ما باعتبار الحب وهو موجود بخلاف  
 ثبوته من العنين فانه يظهر به أنه ليس بعين والتفريق بينهما باعتبار خلاف ما اعتده به من  
 اقرارها فانها متممة في ابطال القضاء لاحتمال كذبها فظهر أن البحث بعيد كما في فتح القدير  
 بحر قلت لكن قد يقر به أن النسب يثبت من العنين مع بقاء عنته بالصحيح أيضا أو  
 بالاستدخال فلا يلزم زوال عنته به اللهم الا أن يقال وجود الالة دليل على أن الولد حاصل

غير رقعة وقرة ناه وغير عالمة  
 بحاله قبل النكاح وغير  
 راضية به بعده (بينما في  
 الحال) ولو المجهوب صغيرا  
 لعدم فائدة التأجيل (قوله  
 جن بعد وصوله اليها) مرة  
 (او صار عذيقا بعده) أى  
 الوصول (لا) يفرق لحصول  
 حقه بالوطء مرة (جاءت  
 امرأة المجهوب بولد) ولم تعلم  
 بجيبه فادعاء ثبت نسبه ثم  
 عات فلها الفرقة تاترخانية  
 ولو ولدت (بعد التفريق الى  
 سنتين ثبت نسبه) لا تزاله  
 بالصحيح (والتفريق) باق  
 (بحاله) ابقاء جبه (ولو)  
 كان (عينا بطل التفريق)  
 لزوال عنته بثبوت نسبه كما  
 يبطل التفريق بالبينة على  
 اقرارها بالوصول قبل  
 التفريق لا بعده للتممة  
 فقط نظر الزبلي



بالوطء لانه الاصل الغالب فلا ينظر الى النادر بالضرورة (قوله ولو وجدته) أي لو وجدت المرأة الحرة غير الرقعة كما هي في زوجة المحبوب زوجها ولو لم تكن حرة فوجلت بحضرة خصم عنه كافي البصر ويشترط التأجيل في الحال كونه بالاف أو مراهقاً أو كونه صحيحاً وغير متلبس بأحرام كما سيأتي وتعلل بالوطء لانه ما لم يصل اليها في الجماع لم يصل اليها في النكاح الثاني الجديد حتى المطالبة بكل عقد كافي البصر (قوله عينا) ومثله الشكاز كما مر (قوله هو من لا يصل الى النساء الخ) هذا معناه لغة وأما معناه الشرعي المراد هنا فهو من لا يقدر على جماع فزوج زوجته مع قيام الالة لمرض به كما مر فالاولى حذف هذه الجملة كما أفاده ط (قوله لمرض) أي مرض العنة وهو ما يحدث في خصوص الالة مع صحة الجماع فلا ينافي ما يأتي من أن المريض لا يؤجل حتى يصح لان المراد به المرض المضعف للأعضاء حتى يحصل به فتور في الالة تأمل (قوله أو صهر) زاد في العناية أو ضعف في أصل خلقته وغير ذلك ٣ (فائدة) نقل ط عن تبيين المحارم عن كتاب وهب بن منبه انه لما تمتع للمسحور والمربوط أن يؤتى به يسبح ورفات سدر خضر وندق بين حجرين ثم تخرج به ماء ويحسونه ويغتسل بالهبة في قوله يزيل باذن الله تعالى (قوله أو خصيا) يفتح الخطاب من نزع خصيته أو بغيره ففعل بمعنى مفعول والجمع خصيان مصباح (قوله وعليه الخ) أي على القريب بدقوله لا يتشترط والمراد الجواب عن اعتراض الجهر بأنه لا حاجة الى عطفه على العنين لدخوله فيه فأجاب بأنه من عطف الخاص على العام لكن لا بد له من نكته كافي عطف جبريل على الملائكة لزيادة شرفه وبينما يقوله خلفائه أي خلفاء دخوله فيه بسبب نسبه باسم خاص والمكان المشهور في عطف الخاص على العام اختصاصه بالوفاة ويحكي كافي مات الناس حتى الانبياء دون أو أجب بأنه تسامح للفقهاء أو التسامح استعمال كلمة مكان أخرى لالافاة وقرينة اللفظ فيه انه وقع بأوفى الحديث الصحيح ومن كانت هجرته الى دينا يصيبها أو امرأته ينسكها أو جوزه ببعض المحققين بنى أيضا كافي حديث وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة ثم ألبسوها ذبيحته وليحسبوه (قوله لاشتهالها على الفصول الاربعة) لان الامتناع لعله معترضة أو آفة اصلية فان كان من علة معترضة فاما عن غلبة حرارة أو برودة أو رطوبة أو يوسنة والسنة تشغل على الفصول الاربعة فالصيف حار يابس والخريف بارد يابس وهو أربأ الفصول والشتاء بارد رطب والربيع حار رطب فان كان مرضه عن أحد هذه ثم علاجه في الفصل المضاد فيه أو من كيفية تين فيتم في مجموع فصلين مضادين فكانت السنة تمام ما يتعرف به الحال فاذا مضت ولم يصل عرف انه آفة اصلية وفيه نظر اذ قد عده سنين بالآفة معترضة كالمصروف فالحق ان التفريق اما بغيره ظن عدم زواله لزماته او لآفة الاصلية ومضى السنة موجب لذلك او هو عدم ايقامه او السنة جعلت غاية في الصبر والابلاء العذر شرعا وعما في الفتح (قوله ولا عبرة بتأجيل غير قاضي المدة) لان هذا مقدمة أمر لا يكون الا عند القاضي وهو القرعة فكذلك مقدمته ولو بالجملة فلا عبرة بتأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها بحر عن الخاتمة ولا عبرة بتأجيل غير الحاكم كانه من كان فتح وظاهره ولو لم يكن تأمل وفي البحر ولو عزل القاضي بعدما أجله بنى المولى على التأجيل الاول (قوله بالاهلة على المذهب) وجهه ان الثابت عن العمامة كعمر وغيره اسم السنة وأهل الشرع انما يعارفون الاشهر والسنين

(ولو وجدته عينا) هو من لا يصل الى النساء لمرض أو كبر أو صغر أو عجز أو عتق أو عتق (أو خصيا) لا يتشترط ذكره فان انتشر لم يتخير بحر وعليه فهو من عطف الخاص على العام خلفائه وان كان باولان الفقهاء يتسامحون في ذلك ثم (أجل سنة) لاشتهالها على الفصول الاربعة ولا عبرة بتأجيل غير قاضي المدة (قرية) بالاهلة على المذهب وهي ثمانية وأربعة وخمسون يوما

٣ مطلب  
لذلك المسحور والمربوط  
مطلب  
في عطف الخاص على العام  
مطلب  
في طبائع فصول السنة  
الاربع

بالاهلة فاذا أطلقوا السنة انصرف الى ذلك ما لم يصحوا بخلافه فتح (قوله وبعض يوم) هو ثمان ساعات وثمان وأربعون دقيقة فهتاني وذلك ثلث يوم وثلث عشر يوم (قوله وقيل نسبية) اختاره شمس الأئمة السرخسي وقاضيان وظهير الدين وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة فتح وعن محمد بن الاعراب للعبدية وهي ثمانمائة وستون يوما فهتاني (قوله وهي ازيد بأحد عشر يوما) أي وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة او تسع وأربعين دقيقة وعما في الفقه هتاني (قوله في الايام اجاعا) ظاهر اطلاقه اعتبار السنة العادية بكل شهر ثلاثون يوما وأنه لا يكمل الاول ثلاثين من الشهر الاخير وباقي الاشهر بالاهلة كما هو قول صاحبين في الاجازة وقد أجزوا هذا الخلاف بين الامام وصاحبيه في العدة وبعضهم ذكر ان المعتبر فيها الايام اجاعا وان الخلاف انما هو في الاجازة وهو موقوف على اطلاق المصنف هناك (قوله وأيام حبيضا) وكذا انما سها ط عن البحر الكافي لم اره في البحر فلتراجع نسخة أخرى (قوله منها) أي يختصب عليه من السنة ولا بد من عطف عليه بدله (قوله وكذا حجه وغيبته) لان المجزأ به عليه ويمكنه ان يخرجها منه أو يؤخر الحج والغيبة فتح ولا يقال به ذر على القول بوجود الحج فهو او عدم امكان ارجاعها منه لان الحج حق الله تعالى فلا يسقط به حق العبد تأمل (قوله لامة حجه وغيبته) أي لا يختصب عليه لان المجزأ من قبلها فاسكان عذر فيه عوض وكذا لو حبس الزوج ولو بجهرا وامتنعت من الجهي الى السكن فان لم تقنع وكان له موضع خلوة فيه احتسب عليه فتح (قوله ومرضه ومرضها) أي مرضا لا يستطيع معه الوطء وعليه الفتوى فهتاني عن الخزانة (قوله مطلقا) أي سواء كان شهر او دونه او أكثر كما لم يجرأ جملة كلام الوالدية قال في البحر ومرضه في الثانية ان الشهر لا يختصب بل مادونه وفي المحيط اصح الروايات عن أبي يوسف ان ما زاد على نصف الشهر لا يختصب اه فانهم ولا يصح ان يدخل تحت الاطلاق ان يستطيع معه الوطء او لا فانه لا وجه لعدم احتساب ايام المرض التي يمكنه فيها الوطء لان ذلك نقصير منه فكيف يعرض عليه بدله فافهم وانظروا قول الفقه هتاني الماروع عليه الفتوى مقابل للتفصيل المذکور عن الخاتمة والمحيط فلم يكن في المسئلة اختلاف الفتوى بل اختلاف تصحيح فقط فانهم والظاهر ترجيح ما ذكره الشارح لان انشط الفتوى آكد الفاظ الترجيح في عدم على ما في الخاتمة والمحيط وهو ايضا مقتضى اطلاق المتن كانه داية والماتني والوقاية وغيرها (قوله ما لم يكن صيدا) أي غير قادر على الوطء ما في الفتح عن قاضيان الغلام الذي بلغ أربع عشرة سنة اذا لم يصل الى امرأته ويصل الى غيرها يؤجل اه تأمل (قوله واجرامه) كذا عبر في الخلاصة والفتح والاولى ابدال الاحرام بالاحلال كما وقع في البدائع (قوله اجل سنة وشهرين) الاولى اجل سنة بعد شهرين أي لاجل الصوم وفي الفتح ولو رافقته وهو مظاهر منها فبغير المدة من حين المرافقة ان كان قادرا على الاعتاق وان كان عاجزا أمه له شهري المكفارة ثم أجله فيتم تأجيله سنة وشهرين ولو ظاهر بعد التأجيل لم يلتفت الى ذلك ولم يزد على المدة اه وينبغي أنه لو رافقته في رمضان أنه له رمضان وشهرين بعده لانه لا يمكنه صوم الكفارة فيه (قوله فيها) أي في القضية المطلوبة أي (قوله والابانت بالافتقار) لانهم افرقة قبل الدخول حقيقة فكانت بائنة ولها كمال المهر وعليها العدة

وبعض يوم وقيل نسبية  
بالايام وهي ازيد بأحد  
عشر يوما وقيل وبه يفتي  
ولو أجعل في اثناء الشهر  
في الايام اجاعا (ورضاه)  
وأيام حبيضا منها) وكذا  
حجه وغيبته (لا مدة  
حجه او غيبته) مرضه  
و (مرضها) مطلقا به  
يفسق ولو بالجملة ويؤجل  
من وقت الطهارة ما لم  
يكن صيدا أو مرضيا أو  
محرما فبغيره ومعه  
واجرامه ولو مظاهرا  
لا يقدر على العتق أجل سنة  
وشهرين فان وطئ (مرة)  
فيها (والابانت بالافتقار)



لوج ودالمولة العشيحة بصر (قوله من القاضي ان أبي طلاقها) اي ان أبي الزوج لانه وجب عليه التصريح بالاحسان حين عز عن الامم بالمعروف فاذا امتنع كان ظاهرا فاستجاب عنه وأضيف فعله اليه وقيل يكفي اختيارها نفسها ولا يحتاج الى القضاء كغيره المتفق قيل وهو الاصح كذا في غاية البيان وجعل في المجموع الاول قول الامام والثاني قوله ما نهر وفي البدائع عن شرح مختصر الطحاوي ان الثاني ظاهر الرواية ثم قال وقد كفي بعض الموضع ان ما ذكر في ظاهر الرواية قوله ما (قوله بطليم) أي طليما نانيا فالاول لا تأجيل والثاني لا تفريق وطالب وكذا ما عند غيبتها كطليم اعلى خلاف فيه ولم يذكر محمد بصر (قوله بتعاقب الجميع) اي جميع الافعال وهي فرق وأجل وبانت ح عن النهر (قوله كما هو) المراد به قوله بطليم المذكور به - قوله فرق ح (قوله بطالب واما) أفاد أنه لا يؤخر الى عقله لانه ليس له غاية معروفة بخلاف الص - غيره فانه يؤخر الى بلوغه الاحتمال رضاها به كما مر ثم يتجه ما يجزمه في النهر من انه لو كانت تفريق تؤخر كما قدمناه فانه - م (قوله او من نفسه - به القاضي) اي ان لم يكن لها ولي ينصبها القاضي خصها عنها كما أفاده في الفتح (قوله فالتحريم والاولاها) اي كما في العزل وعند أبي يوسف لها كقوله في العزل بصر والمستوى على الاول ولو بالجملة (قوله لان الولد له) مقتضى - هذا التعديل انه لو شرط حرية الولد لم يكن الخيار للمولى لكن عال في البدائع بعده بقوله ولان اختيار الفروقة والمقام مع الزوج تصرف منها على نفسها ونفسها وجميع اجرائها لان المولى في مكان ولاية التصرف له (قوله أي هذا الخيار) الاشارة الى الخيار في هذا الباب أي خيار زوجة العنين ونحوها حتره عن خيار البلوغ فانه على الفور وحده فيشمل خيار الطلاق قبل الاجل وبعده كما هو صريح ما في المتن فانهم وفي الفتح ولا بسقط حقهما في طاب الفروقة بتأخير المرافعة قبل الاجل ولا بعده انقضاء السنة بعد التأجيل مهما أخرت لان ذلك قد يكون لتجربة وترجي الوصول للارضا به فلا يبطل حقهما بالثبوت اه وهذا قبل تحجير القاضي اه فلو بعده كان على الفور كما يأتي - انه فافهم (قوله لم يبطل حقهما) اي ما لم تعقل رضيت بالمقام معه كذا قيد في التاترخانية عن المحيط هذا في قوله الا في كمالورفعته الخ (قوله ثم تركت مدة) أي قبل المرافعة والتأجيل لا لا يشكره بما بعده (قوله ولو ادعى الوطء الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعده لكن قول الشارح الا في مجازهم اربعين الثاني كما نعرفه والحاصل كما في المتن وغيره أنهم ما اذا اختلفا في الوطء قبل التأجيل فان كان حين تزوجها ثيبا وبكرا وقال القاضى الا ان ثيب فالقول له مع غيره - وان قلن بكرا أجل وكذا ان نكحل وان اختلفا بعد التأجيل وهي ثيب او بكرا - وان ثيب فالقول له وان قلن بكرا او نكحل خبرت اه وحاصله كما في البحر انم الوثيبا فالقول له بيمينه - ابدام وانتهاء فان نكحل في الابتناء أجل وفي الانتهاء تحجير للفروقة ولو بكرا أجل في الابتناء ويفرق في الانتهاء (قوله نفقة) يشير الى ما في كافي الحاكم من اشتراط عدالتهم اتمام (قوله والثندان أحوط) وفي البدائع او نكح وفي الاستيعاب افضل بصر (قوله بان يقول الخ) قال في الفتح وطريق معرفة انه ابكر ان تدفع به - في المرأة في فرجها اصفر - يضة للدجاج فان دخلت من غير عنف فهي ثيب والا فبكر او تكسر وقد مكب في فرجها فان دخلت فثيب والا فبكر وقيل ان اكلتم ان تقول على الحد ارفكر والا فثيب اه

من القاضي ان أبي طلاقها  
(اطلبها) يتناق بالجميع  
قيم امرأة الجبوب كما  
ولو بمنونة بطالب وليا أو  
من نصبه القاضي (ولوامة  
فان خيارا ولاها) لان الولد  
له (وهو) اى هذا الخيار  
(على السراخي) لا الفور  
(فالزوج مدته عنيثا) او  
مجبوبا (ولم تخصص زمانا لم  
يبطل حقها) وهذا  
تخصصه ثم تركت مدته فلهما  
المطالبة ولو ضا حقه تلك  
الايام خالية (كالمرفقة الى  
قاصر فأجله سنة ومضت)  
السنة (ولم تخصص زمانا)  
في بلدى (ولو ادى الوطء  
وانكرته فان فالت امرأة  
ثقة) والثقتان احوط (هى  
بكر) بان تبول على جدار

ونعيمه في الثالث بقيل مشير الى ضعفه ولذا قال القهستاني وفيه تردد فان موضع البكارة غير  
 المال اه (قوله أو يدخل الخ) بالبناء للمجهول أي بمصن باء دخل ذلك فان لم يدخل في فهمي بكر  
 والظاهر ما في بعض النسخ أو لا يدخل بالانثنية (قوله عريضة) المص بالضم وبالهاء المهملة  
 خاص كل شيء وصورة البيض كالحمة أو ما في البيض كاه قاموس (قوله خيرت) أي يكون  
 القول قولها أو يخيرها القاضي قال في النهر وظاهر كلامه أنه لا تنصاف اه قالت صرح به  
 في البدائع عن شرح الطحاوي مع لادان اليه كارة فيما أصل وقد تنقوت بشهادتهن قال  
 في الفتح وإذا اختارت نفسها أمره القاضي أن يطلقها فان أبي فرق بينهما (قوله في مجلسها)  
 قال في البحر وعليه الفتوى كما في المحيط والواقعات وفي البدائع ظاهر الرواية أنه لا يتوقف  
 على المجلس اه ومشي على الاول في الفتح هـ ذاته اه لم أن ما مر من أن خيارها على التراخي  
 لا على الفور لا ينافي ما هنا لان ما مر انما هو في الخيار قبل التأجيل أو بعده قبل المرافعة  
 وتخيير القاضي لها وما هنا فقيامه بالتأجيل والمرافعة تأنيده في أنه اذا زوجته عفا عنها  
 أن ترفعه الى القاضي ليؤجله سنة وان سكنت مدة طويلة فازاؤه سنة ومضى السنة  
 فلها ان ترفعه تأنيبا الى القاضي ليعرف بينهما وان سكنت بعد مضي السنة مدة طويلة قبل  
 المرافعة تأنيبا فاذا رفعت اليه وثبت عدم وصوله اليها خيرها القاضي فان اختارت نفسها  
 في المجلس أمره القاضي أن يطلقها قال في البدائع فان خيرها القاضي فأقامت معه مطاوعة  
 في المضاجعة وغير ذلك كان دليل الرضا به ولو فعلت ذلك بعد مضي الاجل قبل تخيير القاضي  
 لم يكن ذلك رضا وذكر الكرخي عن أبي يوسف أنه اذا خيرها الحاكم فقامت عن مجامعتها قبل  
 أن تختار أو أقام الحاكم أو أقامها عن مجامعتها أو عوانه ولم تقل شيئا فلا خيار لها وذكر القاضي  
 أنه لا يثبت صريح على المجلس في ظاهر الرواية اه مضافا هـ ذاتا صريح فيما قلنا من أن الخيار  
 الثابت لها قبل تخيير القاضي على التراخي ولا يطل بمضاجعتها وأما بعد تخيير القاضي  
 فيبطل بالمضاجعة ونحوها وكذا بقيامها عن المجلس قبل اختيار التفریق على ما عليه  
 الفتوى هكذا فهمته قبل أن أرى النقل ولله تعالى الحمد فافهم (قوله أو كانت ثيبا) أي حين  
 تزوجها وهو عطف على قالت (قوله صدق بجماعه) أي على أنه وطئها لانه من ذكر استحقاق  
 الفرقة والاصل السلامة (قوله في الابتداء) أي قبل التأجيل (قوله لانه ظاهر) أي أن  
 الظاهر في قول عذرتهم بالوطء وزوالها بسبب آخر خلاف الاصل بل بقي لو أقر بأنه أزالها بالمضاجعة  
 وادعى أنه صار قادرا على وطئها أو وطئها فهل يبق خيارها أم لا والظاهر الثاني لحصول المقصود  
 وان كان يمنع عن ذلك ما في أحكام الصغار من الجنائيات أن الزوج لو أزال عذرة الزوجة  
 بالاصبع لا يضمن ويعزر اه (قوله وان اختارته) أي بعد تمام السنة وتخيير القاضي لها  
 بقربة ما به هـ أم قبل تخيير القاضي فانه لا يطل حقها قبل التأجيل أو بعده ما لم ترض  
 صريحا ولا يقيدها بالمجلس كما مر تحرير (قوله ولو دلالة) أي بتأخير الاختيار الى ان قامت  
 أو أقيمت عنابة ومثله في البحر والنهر (قوله كالأول بعد ما دليل اعراض الخ) بيان للاختيار  
 دلالة كما علمت فان دليل الاعراض عن التفریق دليل اختيارها الزوج (قوله لا مكانه)  
 أي الاختيار (قوله أو فرق القاضي) أي اذا لم يطلق الزوج (قوله عالة بجماعه) فبعدم قوله

اوبدخلف في فرجها مخاضة  
(خبرت) في مجامعها (وان  
فالت هي ثيب) او كانت  
 ثيبا (صدق بجماعة) فان  
 تكلف في الابداء اجل وفي  
 الائتم خبرت (كأ) بصدق  
(لوجبت ثيبا وزعت  
فوالء ذرتهم باب آحر  
 غير وطئه كما صبغه مثلاً)  
 لانه ظاهر والاصل عدم  
 اسباب آخره مراج (وان  
اختارنه) ولودلالة بمال  
مها كالو) وجهه من ادليل  
اعراض بان (قامت من  
مجامعها او افامها أعوان  
القاضي) أو قام القاضي  
(قبل أن يفتن ثيباً) به يفتي  
 واقعات لا مكانه مع القيام  
 فان اختارت طاق أو فرفق  
 القاضي (تزوج) الاولى  
 أو امرأة (أخرى عالمة بمجاله  
 لا خدارها على المذهب)  
 المتفق به بهر عن العيب



أو امرأه أخرى وأما الأولى فلهذا لم أنعم الله على من طلقها قبل طلاقها (قوله خلافاً للصحيح)  
 فرفقه وهو غير لازم لمصلحة على من طلقها قبل طلاقها (قوله خلافاً للصحيح)  
 الطائفة) حيث قال فرق بين العسيرة وامرأته ثم تزوج باخرى لم يفسخ له بصلته اختلعت الروايات  
 والصحيح أن الثانية حق الخصومة لأن الإنسان قد يجز عن امرأة ولا يجز عن غيرها (ح)  
 واستظهر الرخصة في ما في الطائفة بأن يجز عن الوصول إلى الأولى قد يكون لسبب من سببها  
 فالتوجه المقتضي به أنه بعد طلاقها يفتق بجزءه وعدم علمها بأن يجز عن الأولى تكون  
 راضية به وطعمها في وصوله إليها (قوله ولا يفسخ الخ) أي ليس لواحد من  
 الزوجين خيار فسخ النكاح بعيب في الآخر عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول عطاء  
 والنخعي وعمر بن عبد العزيز وأبي داود وأبي قلابه وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري والخطابي  
 وداود الظاهري وأتباعه وفي المذهب على وابن مسعود ورضي الله تعالى عنهم فتح  
 (قوله وجب ذم) هو ما يشق به الجلودتين وينطع اللحم فهتاف عن الطائفة (قوله  
 وبرص) هو بياض في ظاهر الجلد يشبه به هتاف (قوله ورتق) بالنصريك إن شاء الله تعالى  
 المذكور كما أفاده في المصباح (قوله وقرن) كفلس لم يثبت في مدخل الذكر كالقعدة وقد يكون  
 عظمه مصباح ونقل الخبر الرمي عن شرح الروض للقاضي ذكر بأن الفسخ على إرادة المصداق  
 والاسكان على إرادة الاسم لأن الفسخ أرجح بكونه موافقاً لما في المصباح فأنما كاهما مصدر  
 هذا هو المصباح وأما انكار بعضهم على الفقهاء ففهموا طعنهم فيهم فليس كما ذكره  
 (قوله ولو بالزوج) في العبارة خال فأنما تقتضي عدم خيار الزوج عندهم إذا كانت هذه  
 الخصة في الزوجة والواقع خلافه والظاهر أن أصله موافقاً للأئمة الثلاثة في الخصة مطلقاً  
 ومحمد في الثلاثة الأولى ولو بالزوج كما يفهم من البحر وغيره (ح) قلت وفي نسخة وعند محمد  
 ولو بالزوج لكن يرد عليه بأن الرق والقرن لا يوجبان بالزوج وهذا وقد تكفل في الفتح برد  
 ما استدله به الأئمة الثلاثة ومحمد بما لا مزيد عليه (قوله ولو قضى بالردص) أي لو قضى به حاكم  
 يراه فأفاده مما يجوز فيه الاجتماع وهذه المسئلة ذكرها في البحر ولم أرها في الفتح (قوله ص)  
 الآية رواية عن أحمد أنه لا يجتمعان كنفرة الألمان وهذا باطل لأصله بحر عن المعراج  
 أقوله وكذا زوجته) أي لا تنزعها لكن هذه العبارة غير منقولة وإنما المنقول قولهم في  
 تعديل عدم الخيار بعيب الرق لا مكان شفه وهذا لا يدل على أن ذلك ولذا قال في البحر بعد  
 نكاح التعديل المذكور ولكن ما رأيت هل يشق جبراً أم لا (قوله لأن التلميم الواجب الخ)  
 فيه أنه لا يلزم من وجوب ارتكاب هذه المشقة تقديمه في القيام في الصلاة للمشقة ومقط  
 الصوم عن المرضع إذا خافت على نفسها أو ولدها ونظائره كثيرة وقد يفرق بأن هذا واجب له  
 مطالب من العباد (قوله لها الخيار) أي إعدام الكفاة واعترضه بعض مشايخنا  
 بأن الخيار لا يصحبة قلت وهو موافق لما ذكره الشارح أول باب الكفاة من أنها حق الولي  
 لاحق المرأة لكن حقه هنا أن الكفاة حقها وتقتضي الظهيرة لو انتسب الزوج  
 لها نسباً غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكف طبق الفسخ ثابت للكل وإن كان كفواً لحن  
 الفسخ لها دون الأولياء وإن كان ما ظهر فوق ما خبر فلا فسخ لاحد وعن الثاني أن لها الفسخ

خلافاً للصحيح الطائفة (ولا  
 يفسخ) أحد الزوجين  
 (بعباب الآخر) ولو فاحشا  
 يكتنون وجب ذم وبرص  
 ورتق وقرن وخالف الأئمة  
 الثلاثة في الخصة ولو بالزوج  
 ولو قضى بالردص فسخ (ولو  
 تراخى) أي العنين وزوجته  
 (على النكاح) فأبى (بعد  
 التفريق مع) وله شق رفق  
 أمته وكذا زوجته وهل  
 تجبر الظاهر نعم لأن التلميم  
 الواجب عليه لا يمكن بدونه  
 ثم قلت وأفاد المصنف أنها  
 لو تزوجته على أنه حر أو سفي  
 أو فادى إلى المهر والنفقة  
 فبان بطلان ما أفاده  
 فلان بن لان فاداه لفيط  
 أو ابن زنا كان لها الخيار  
 فليفت

لأنها عسى تجز عن المقام معه وتقامه هناك لكن ظهر لي الآن أن ثبوت حق الفسخ لها  
 لا يفرق بلامد الكفاة قبل إيل أنه لو ظهر كفة وثبتت لها حق الفسخ لانه غير ما ولا يثبت للأولياء  
 لأن التفريق لم يحصل لهم وحدهم في الكفاة وهي موجودة عليهم فلا يلزم من ثبوت الخيار  
 لها في هذه المسائل ظهوره غير كف والله سبحانه أعلم

باب العدة

المرتب في الوجود على الفرقة بجممع أنواعها وأردعها عيب الكل بحر (قوله الاحصاء)  
 يقال عدت الشيء عدته أحصيته أحصاه وتقال أيضاً على المعدود فتح قلب وفي المصباح  
 والقاموس وغيرهما عدة المرأة أيام أقراها فهو معنى أقوى أيضاً (قوله الاستعداد) أي التهيؤ  
 للأمر ويقال لها عدة طوالت الدهر من حال وسلاح ثم (قوله وشراعتا برص  
 الخ) أي انتظار انقضاء المدة بالتزوج حقيقة الترتج والزيادة اللازم شرعاً في مدة معينة  
 شرعاً قالوا وركن سحر مات ثبتت عند الفرقة وعليه فينبغي أن يقال في التعريف هي لزوم  
 التبرص ليصح كون ركن سحر مات لأن الزومات والأقارب برص فعلها والحرمان أحكام الله  
 تعالى فلا تكون نفسه وقامه في الفسخ قلت لكن تقدير الزوم مع قول الشارح كالكنز يلزم  
 المرأة تركها وأي مانع من أن يراد بالتبرص الامتناع من التزوج والخروج ونحوهما ويكون  
 المراد من الحرمان هذه الامتناعات بليل أن العدة مفسدة شرعية فأنه لا بد أن يكون  
 ركن ساقطاً بالمرأة وعليه فلا حاجة إلى ما في الحرمان السعدية من أنه إذا كان ركن الحرمان  
 يكون التعريف بالتبرص تعريفاً باللازم اه وعرفها في البدائع بأن الأجل ضرب لا يقتضاه  
 ما بقى من آثار النكاح قال وعند الشافعي هي اسم لفعل التبرص الذي هو الكف قلت وهذا  
 الموافق لما مر عن الصحاح وغيره وهو الذي حقه في الفتح عند قوله وإذا طلقت المعتدة بشبهة  
 وقال إن الذي يفهمه حقيقة كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فعدتن ثلاثة أشهر أنه نفس  
 المدة الخاصة التي نهت الحرمان فيها وتعدت به الا حرمان الثابتة فيها ولا وجود للكف  
 ولا التبرص اه ولا يثبت كل عليه كون الحرمان ركناً لأن له منعه ولذا جعلها بعضهم حكماً  
 العدة وهو الاظهر على التعريفين قال في النهر وتعريف البدائع شامل لعدة الصغيرة بخلاف  
 تعريف المصنف رأ كثر المشايخ لا يطلقون لفظ الوجوب عليها بل يقولون تعدد الوجوب  
 انما هو على الولي بأن لا يزوجه حتى تنقضي العدة قال شمس الأئمة انما مجرد مضي المدة  
 فثبتت في حقها لا يؤدي إلى وجوبه خطاب الشرع عليها فان قلت كون مسمى المدة  
 لا يستلزم انتفاء خطاب الولي أن لا يزوجه فان قلت كان كذلك فالثابت فيها عدم صحة التزوج  
 لا خطاب أحد بل وضع الشارع عدم صحة التزوج لو فعل اه وهو ملخص من الفتح والحاصل  
 أن الصغيرة هل لخطاب الوضع وهذا منسب كما خوطب بضممان المتلفات كما في البحر (قوله  
 أو الرجل الخ) قال في الفتح حرمة تزوجه بائناً لا يكون من العدة بل هو حكم عدتها ولا شأن  
 أنه متى كونه هو أيضاً في العدة لأن معنى العدة وجوب الانتظار بالتزوج وهو مضي المدة  
 وهو كذلك في العدة غير أن اسم العدة اصطلاحاً يخص تبرصها لا بقصه اه (قوله عشرون)

باب العدة  
 (هي) احصاء بالكم  
 الاحصاء بالضم الاستعداد  
 للامر وشراعتا برص يلزم  
 المرأة أو الرجل عند وجود  
 سببه وموافق توبه  
 عشرون مذكرة في  
 الخزانة حاصلها يرجع إلى  
 ان من امتنع نكاحها عليه

مطلبة  
 عشرون موضعاً بفتحها  
 الرجل



وهي نكاح أخت امرأته وعمها وأختها وبنت أخيها وبنت أختها والخامسة وأدخال الأمة على  
 الحرة ونكاح أخت الموطوءة في نكاح فاسد أو في شبهة عقد ونكاح الرابعة كذلك أي إذا كان  
 له ثلاث زوجات ووطئ أخرى بنكاح فاسد أو شبهة عقد ليس له تزوج الرابعة حتى غضي عنه  
 الموطوءة ونكاح الممثلة للأجنبي أي بخلاف معتدته ونكاح المطلقة ثلاثا أي قبل التحويل  
 ووطئ الأمة المشترأة أي قبل الاستبراء والحامل من الزنا إذا تزوجها أي قبل الوضع والحرية  
 إذا كانت في دار الحرب وهاجرت إليها وكانت حاملا فتزوجها رجل أي قبل الوضع والمسيبة  
 لا توطأ حتى تنقض أو ينجز نفسه أو نكاح الوثنية والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم أو يجر موضعا  
 حتى تنقض أو ينجز نفسه أو نكاح الوثنية والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم أو يجر موضعا  
 وقوله والخامسة بمقتضى أن يراد به أن من له أربع بنات عن نكاح الخامسة حتى يطلق إحدى  
 الأربع ويقتل أن يراد أنه لو طلق إحدى الأربع منع عن تزوج خامسة مكانها حتى غضي عنه  
 المطلقة وهكذا يقال في المسائل الخمس التي قبلها وكذا في قوله وأدخال الأمة على الحرة فافهم  
 (قوله المانع) كحق الغير عقدا أو عدة وأدخال الأمة على الحرة والزيادة على أربع والجمع بين  
 المحرم أو لوجوب تحليل أو استبراء (قوله وأربع سواها) أي تزوج أربع سوى امرأته بعدد  
 واحد (قوله وأما مطلقا) أي في اصطلاح الفقهاء وهو أخص من المعنى الشرعي المار لما علت  
 من أن اسم العدة خص بتر بصم الأبتة بصره (قوله أوولى الصغيرة) بمعنى أنه يجب عليه أن  
 يرصمها أي يجعلها متصفة بصفة المعتدات لأن العدة صفة المصونة وإليه إذا أصبح أن يقال  
 إذا طلق أو مات زوجها وجب على وإليه أن يعتد وقدم أنهم يقولون تعتد هي والوجوب إنما  
 هو على الولي بأن لا يزوجه حتى تنقضي العدة أي مدة العدة تأمل والمجونة كالصغيرة (قوله  
 عند زوال النكاح) أو رد عليه أن الرجعي لا يزول فيه النكاح إلا بانهضاء العدة فالأولى  
 ذكره في البدائع المار ويُدفع عنه إيراد الصغيرة إذ ليس فيه ذكر الزوم وأولى منه قول ابن  
 كمال هي اسم لاجل ضرب لا تنفصا ما بقي من آثار النكاح أو الفرائض أشبهه عدة أم الولد ط  
 (قوله فلا عدلنا) بل يجوز تزوج المزني ما وان كانت حاملا لكن يمنع عن الوطئ حتى تضع  
 والاعتدال له الاستبراء ط وسياق آخر الباب لو تزوجت امرأة الغير ودخل بها ما بالذلك  
 لا يحرم على الزوج وطؤها لأنه زنا (قوله أو شبهته) عطف على زوال لا على النكاح لأنه لو عطف  
 عليه لا يقتضي أنه لا يجب الاعتدال في شبهة وليس كذلك كذا في البحر ومما رده الرد على  
 الفتح حيث صرح بعطفه على النكاح قلت أي لأن الشبهة التي هي صفة الوطئ السابق لا تزول  
 عنه إذ لو زالت لوجب به الحد ثم إذا أريد زوال منه ثم أصبح عطف أو شبهته على النكاح لما  
 سبب أي من أن مبدأ العدة في النكاح الفاسد بعد التفريق من القاضي بينهم أو المدة مارة  
 وبذلك يزول منشؤها الذي هو النكاح الفاسد وفي الوطئ بشبهة عند انتهاء الوطئ وانقضاء الحال  
 فافهم (قوله زيادة أو شبهه) أي يكسر الشين وسكون الباء أو يفقههما أو كسر الهمزة من ثابتهما  
 ضمير النكاح والشبه المثل (قوله يشمل عدة أم الولد) لأن لها أمرا كالحرة وإن كان أضعف  
 من فراشها وقد زال بالعنف بحر (قوله عقد النكاح) أي ولو فاسدا بحر (قوله بالتسليم)  
 أي بالوطئ (قوله وما جرى مجراه) عطف على التسليم والضمير يعود إليه والأولى العطف

لمانع لزواله كنكاح  
 أختها وأربع سواها  
 وأما مطلقا (تربص بلزم  
 المرأة) أوولى الصغيرة  
 (عند زوال النكاح) فلا  
 عدة لزنا (أو شبهته)  
 كنكاح فاسد ومن فوفه  
 لغير زوجها وينبغي زيادة  
 أو شبهه يشمل عدة أم الولد  
 (وسبب وجوبها) عدة  
 (النكاح لما كذب التسليم  
 وما جرى مجراه) من موت  
 أو خلوة

بأولان التنا كد يكون بأحدهما وهذا خاص بالنكاح الصحيح أما الفاسد فلا يجب فيه العدة  
 إلا بالوطئ كما مر في باب المهور باقي ذلك وما جرى مجراه مالم يستدخلت منه في فوجها كما يشبهه  
 في البحر وسياق في الفروع آخر الباب (قوله أي صحيحة) فيه نظر فإن الذي تقدم في باب المهور  
 أن المذهب وجوب العدة للخلوة صحيحة أو فاسدة وقال القدوري إن كان الفاسد إذا منع شرعي  
 كالصوم وجبت وإن كان مانعا حتى كالزنا لا يجب فكلام الشارح لم يوافق واحدا من القوانين  
 اه ح قلت يمكن حمله على الثاني بجعل المانع الشرعي كالعهد غير مفدها فهي صحيحة  
 معه وإنما المانع الحسي ويدل عليه قوله فلا عدة بخلوة الرتقاء (قوله ونشرطها الفرقة)  
 أي زوال النكاح أو شبهته كما في الفتح قال فلا زيادة في قولنا عدة الطلاق إلى الشرط (قوله  
 وركن حرمان) أي لزومات كما مر عن الفتح لا نفس التحريم أي أشياء لازمة للمرأة يصحوم عليها  
 تعديها وقوله ثابتة بها على تقدير مضاف أي بغيرها عند وجود شرطها والالزام بثبوت الشيء  
 بنفسه لأن كون الشيء ثابتة تأمل (قوله كحرمة تزوج) أي تزوجه غيره فافهم حرمة عليها  
 بخلاف تزوجه أختها وأربع سواها فانه حرمة عليه فلا يكون من العدة بل هو حكمها كما  
 أفاده في الفتح (قوله وخروج) أي حرمة خروجها من منزل طقت فيه وسياق باقي الحرمان  
 في فصل الحداد (قوله وصحة الطلاق فيها) لا وجه لجعلها ركنا من العدة بل هو من أحكامها  
 كما مر عليه في الدرر على أنه لا يفتق في عدة إبان بعد البائش ولا في عدة ثلاث فذكره هنا  
 سبق فلم والظاهر أنه أراد أن يقول وحكمه حرمان الخ فسبق قلبه إلى قوله وركنها يدل  
 عليه تعديها بقوله ثابتة بما فانه يناسب الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمان أحكاما تبعها  
 لصاحب الدرر وغيره أظهر من جعلها أركان كما مر في تقرير (قوله وحكمه حرمة نكاح أختها)  
 أي من حكمه والمراد بالاخت ما يشمل كل ذات رحم محرمة من المسائل التي تربص  
 فيها الرجل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كإمات (قوله ولو كناية تحت مسلم) لأنها  
 كالسنة حرمتها كحرمتها وأمتها كأمها بحر واحترز عما لو كانت تحت ذمي وكانوا لا يدينون عدة  
 كما ساق متنا آخر الباب (قوله لطلاق أو فسخ) تقدم في باب الولي نظما فارق النكاح التي  
 تكون فسحا والتي تكون طلاقا (قوله بجميع أسبابه) مثل الانفاس بخيار البلوغ والعنف  
 وعدم الكفاة ومثل أحد الزوجين الآخر والردة في بعض الصور والافتراق عن النكاح  
 الفاسد والوطئ بشبهة فتح السكن الأخير ليس فسحا ويرد على الإطلاق فسخ نكاح المسيبة  
 بقاين الدارين والمهاجرة الدنيا مسألة أو ذمسية فانه لأعدة على واحدة منهم ما لم تكن حاملا  
 كما سيذكره المصنف آخر الباب تأمل وقيد في الشرع بلاسية قوله ولأن أحد الزوجين الآخر  
 بما إذا ملكته لاخراج ما إذا ملكها السكن ذكر الزنا في ما يخالفه في فصل الحداد وفي النسب  
 ووفق بينهما السيد محمد أبو السعود بأنه إذا ملكها لأعدة عليها بل غيره وأيضا لأعدة عليها  
 فيما لو ملكته فاعتقته فتنزجته على ما يشهد من كلامهم اه قلت وفي البحر لو شترى  
 زوجته بعد الدخول لأعدة عليها الواقعة بغيره فلا يزوجه الفدية مالم تنقض حبيبتين ولو هذا  
 لو طلقها السيد في هذه العدة لم يقع لانها عدة بغيره ولذا تحلل له بملك اليدين وعامة فيه (قوله  
 ومنه الفرقة الخ) رد على ابن كمال حيث قال لا طلاق أو الفسخ أو الرفع فزاد الرفع وقال اعلم

أي صحيحة فلا عدة بخلوة  
 الرتقاء ونشرطها الفرقة  
 (وركن حرمان ثابتة بها)  
 كحرمة تزوج وخروج (وصحة  
 الطلاق فيها) أي في العدة  
 وحكمها حرمة نكاح أختها  
 وأنواعها حبيض وأنهر  
 ووضع حمل كما أفاده بقوله  
 (وهي في حق حرة) ولو  
 كناية تحت مسلم (تحبيض  
 الطلاق) ولو رجعي (أو  
 فسخ) بجميع أسبابه ومنه  
 الفرقة بتقبيل ابن الزوج  
 نهر (بعد الدخول حقيقة



أن النكاح بعد علمه لا يصح عندنا في كل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة  
 بخلاف بلوغ أو عتق أو بغيره كفاية فصح بعد تمامه كالفرقة بثلث أحد الزوجين لا آخر  
 أو بغيره قيل ابن الزوج ونحوه رفع وهذا واضح عند من له خبر في هذا الفن اه قال في التمر  
 وهذا التقسيم لم يرد من مرج عليه والذي ذكره أهل الدار أن القسمة ثمانية وان الفرقة  
 بالقبيل من الفصح كما قدمناه (قوله أو حكا) المراد به الخلوة ولو فاسدة كما مر وسباني (قوله  
 أسقطه) أي أسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة أو حكما من مثله الذي شرح عليه ط  
 (قوله راجع للجميع) أي لأنواع المعتدة بالحيض والمعتدة بالشهر ولا بد أيضا من ادعاء  
 قوله للوط المحكي ليفي عن قوله أو حكا (قوله ثلاث حيض) بالنصب على الظرفية أي  
 في مدة ثلاث حيض لا ثم كون مسمى العدة ترصا يلزم المرأة والرفع انما يتأهب كون مسميها  
 نفس الاجل لأن يكون أطلقها على المدة مجازا كما في فتح القدير نهر (تنبيه) ولو  
 انقطع دمها فاعتبر بحدتها حتى رأت منقطة في أيام الحيض أجاب بعض المشايخ بأنه تنقضي به  
 العدة كما قدمناه في باب الحيض عن السراج (قوله لا تميز الحيضة) على أن يكون الثلاث  
 كوامل حتى لو طالت في الحيض وجب تكميل هذه الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنها  
 لما لم تميز باعتبار تمامها كما نرى في كتب الأصول درر لكن سباني في المقتضى لا اعتبار بالحيض  
 طالت فيه ومنه نضاه أن ابتداء العدة من الحيضة الثالثة وهو الأنسب لعدم التمييز  
 لتكون الثلاث كوامل (قوله فالاولي الخ) بيان الحكمة كونها ثلاثا مع أن مشروعية  
 العدة تعرف براءة الرحم أي خلاصه من الحمل وذلك يحصل بمرتين أن حكمه الثانية طهارة  
 النكاح أي لظهور حرمة واعتباره حيث لم ينقطع أثره بحيضة واحدة في الحرمة والاعادة ويزيد  
 في الحرمة ثالثة انضماما (قوله كذا) أي كالحرة في كون عدتها ثلاث حيض كوامل إذا كانت  
 عن تحيض درر وغيرها (قوله لا لها فراشا) أي وقد وجبت العدة بزواله فاشبهه عدة  
 النكاح ثم ما منافية به مرضى الله عنه فإنه قال عدة أم الولد ثلاث حيض كذا في الهداية ولأن  
 لها فراشا ثبت نسب ولها ما منبه بالسكوت لكنه أضف من فرائض الحرمة ولذا يقتضي النسب  
 بغير التقي بلائها من حكمي ان نفس الأئمة لما أخرج من السجن زوج السلطان أمهات أولاده  
 من خدامه الأحرار فاستحسنه العلماء وخطأه نفس الأئمة بأن تمت لكل خادم حرة وهذا  
 تزوج الأمة على الحرمة فقال السلطان اعتقهن وأجدد العقد فاستحسنه العلماء وخطأه نفس  
 الأئمة بأن علمن العدة بعد الاعتاق وقيل ان هذا كان سبب حبسه وأن القاضي أغراه عليه  
 وأن الطالبة لما لم تستع عنه منعوا عنه كنه فاملى البسوط من حقه (قوله ما لم تكن حاملا)  
 فان كانت عدتها الوضع بحر (قوله أو آيسة) فان كانت عدتها ثلاثة أشهر بحر (قوله أو  
 محرمة عليه) فلا عدة لزوال فراشه قهرا وفي أسباب الحرمة عليه ثلاث نكاح الغير وعدنه  
 وتبيل ابن المولى فلا عدة عليها بموت المولى وأعتاقه بعد تبيل ابنه كافي الخالية بحر (قوله  
 ولو مات مولاه وزوجها الخ) أي بعد ما اعتقها مولاه وأعلم أن هذه المسئلة على ثلاثة أوجه  
 الاول أن يلم أن بين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام فطعن ان تعدد باربعة أشهر وعشر  
 لان المولى ان كان قد مات أو لأم مات الزوج وهي حرة فلا يجب بموت المولى شيء وتعد للوفاة

أو حكا) أسقطه في الشرح  
 ويرى بان قوله الاتي ان  
 وطئت راجع للجميع  
 (ثلاث حيض كوامل)  
 لعدم تجزئ الحيضة فالاولى  
 لتعرف براءة الرحم والثانية  
 طهارة النكاح والثالثة  
 انقضاء الحرمة (كذا)  
 عدة (أم ولدت مولاه)  
 أو اعتقها) لان لها فراشا  
 كالحرة ما لم تكن حاملا  
 أو آيسة أو محرمة عليه ولو  
 مات مولاه وزوجها ولم  
 يدركه الأول تعدد باربعة  
 أشهر وعشر أو بأبعد  
 الابدين بحر ولا تراث من  
 زوجها لعدم تحقق حرمتها  
 يوم موته

مطلب  
 كتابة نفس الأئمة  
 السرخسي

عدة الحر وان كل الزوج مات أو لاهي أمة لزمها شهران وخمسة أيام ولا يلزمها بموت المولى  
 شيء لانها معتدة بالزوج ففي حال يلزمها أربعة أشهر وعشر وفي حال نصها فلزمها الاكثر  
 احتياطاً ولا تنقل عدتها على الاحتمال الثاني لما قدمنا أن لا تنقل في الموت الثاني أن يعلم  
 أن بين موتها شهرين وخمسة أيام أو أكثر فعلم بان تعدد باربعة أشهر وعشر انما ثلاث  
 حيض احتياطاً لان المولى ان كان مات أو لأم لم يلزمها عدة لانها منكوبة وبعد موت الزوج  
 يلزمها أربعة أشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج أو لأم لزمها شهران وخمسة أيام وقد  
 انقضت عدتها منته لانها صورة ان بينهما هذه المدة أو أكثر فموت المولى بعده يجب عليها  
 ثلاث حيض فيجمع بينهما احتياطاً الثالث أن لا يعلم كم بين موتها واولا الاول منهما  
 في الاول عندنا والثاني عندهما كذا في المعراج وغيره بحر وتوجيه الثالث المذكور في ح  
 عن البصر فراجع وفي كلام الشارح إشارة الى هذه الأوجه الثلاثة فإشارته الى الاول والثالث  
 بقوله تعدد باربعة أشهر وعشر والى الثالث عندنا بقوله أو بأبعد الاجلين (قوله ولا عدة  
 على أمة وأم ولد) أي إذا ماتت ولاهما أو أعتقهما أجماعاً بحر وهذا محقق في قول المصنف  
 كذا أم ولد (قوله وكذا موطوءة بشبهة أو نكاح فاسد) أي عدة كل منهن ثلاث حيض  
 وسبب كذا المصنف هذه المسئلة ثمانية ويا في الكلام عليها (لطيفة) حكي في المبسوط  
 أن رجلاً تزوج ابنته بدين فادخل النساء زوجة كل أخ على أخيه فأجاب العلماء بان كل واحد  
 يحتجب التي أصابها وتعد لتعود الى زوجها وأجاب أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنه إذا رضی  
 كل واحد بموطوءة بطاق كل واحد زوجته ويعتد على موطوءة ويدخل عليه المال لانه  
 صاحب العدة فنهلا كذا في ورجع العلماء الى جوابه (قوله في الموت) انما تجب عدة الوفاة  
 لانها انما تجب لانها حرة في زوج عائنها الى الموت ولا زوجية هنا بحر (قوله يتعاق  
 بالصورتين معاً) أي أن قوله في الموت والفرقة مرتبط بصورتين الموطوءة بشبهة أو بنكاح  
 فاسد (قوله والعدة في حق من لم تحض) تنوع في النوع الثاني من أنواع العدة وهو العدة  
 بالاشهر وهو موطوءة على قوله وهي في حق حرة حرة أم ولد (قوله حرة أم ولد) أي لا فرق بينهما  
 فيما سبقي من أن عدة كل منهن ثلاثة أشهر وهذا في أم الولد إذا ماتت ولاها أو أعتقها أما إذا  
 كانت منكوبة فعدتها نصف ما للعرة في الموت أو الطلاق سواء كانت من غير أولاد كما يعلم  
 مما سبقي فان أم الولد لا تكون الا كبيرة فقول لصغير خاص بالحرمة وقوله أو كبير شامل لهما  
 كما لا يخفى فافهم (قوله بان لم تبلغ تسعاً) وقيل سبعاً بتقديم السين على الباء الموحدة وفي الفتح  
 والاول أصح وهذا بيان أقل سن يمكن فيه بلوغ الانثى وتقييده بذلك تبعاً للفتح والبصر والنهر  
 لا يعلم منه حكم من زاد سنه على ذلك ولم تبلغ بالسن ونسبى المراهقة وقد ذكر في الفتح ان  
 عدتها أيضاً ثلاثة أشهر فلما طاق الصغيرة ففسر هاجن لم تبلغ بالسن لشغل المراهقة ومن دونها  
 وهي من لم تبلغ تسعاً وقد يقال مراده أخر اج المراهقة اختيار الماذكر في البصر بقوله وعن  
 الامام الفضلي أنها إذا كانت مراهقة لا تنقض عدتها بالاشهر بل يوقف حالها حتى يظهر هل  
 حبلت من ذلك الوطء أم لا فان ظهر وحملها اعتدت بالوضع والاقبال أشهر وقال في الفتح ويعتد  
 بزمن التوقف من عدتها لانه كان يظهر حالها فإذا لم يظهر كان من عدتها اه قلت يعني إذا

قول الحنفى وأم ولد صوابه  
 ومدة عدة كماله عبارة  
 الشارح اه

مطلب  
 كتابة أبي حنيفة في  
 الموطوءة بشبهة

ولا عدة على أمة ومدة عدة  
 كان بطؤها لعدم القرائن  
 جوهرية (و) كذا (موطوءة  
 بشبهة) كزفوفة اغبر بعلها  
 (أو نكاح فاسد) كزفوت  
 (في الموت والفرقة) يتعلق  
 بالصورتين معاً (و) العدة  
 (في حق من لم تحض) حرة  
 أم أم ولد (صغير) بان لم تبلغ  
 تسعاً (أو كبير)

مطلب  
 في عدة الصغيرة المراهقة



ظهر عدم جيلها بحكم بعض العدة بثلاثة أشهر مضت ويكون زمن التوقف بعد هذا الفواحق  
 لو تزوجت فيه صح عقدها وفي تنقحات الفتح فرع في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا  
 كانت مراعاة فينفق عليها ما لم يظهر فرارها عن زوجها كذا في المحيط اهـ من غير ذكر خلاف وهو  
 حسن اهـ كلام الفتح اهـ كذا في الافتاء اهـ احسب ان ما قبل العقد بان لا يقد عليه الا بعد  
 التوقف لكن لم يذكر امد التوقف التي يظهر بها الحل وذكر في الحامدية عن يوع البرازية  
 انه يصدق في دعوى الحل في رواية اذا كان من حين شرائها اربعة اشهر وعشر لا أقل وفي  
 رواية بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس اهـ ومضى في الحامدية على الأخيرة وفيه نظر  
 لان المراد في مسئلتنا التوقف بعد مضي ثلاثة أشهر فالاولى الاخذ بالرواية الاولى فاذا مضت  
 اربعة اشهر وعشر ولم يظهر الحل علم ان العدة انقضت من حين مضي ثلاثة أشهر (قوله بان  
 بلغت سن الاياس) سيأتي تقديره في المتن ويأتي تمام الكلام عليها (قوله او بلغت بالسن) اي  
 خمس عشرة سنة ط عن العناية ومثلها لو بلغت بالانزال قبل هذه المدة وقوله ولم تحض شامل  
 لما اذا لم تزد ما صلا او رأت وانقطع قبل اتمام قال في البحر عن المترجئة بلغت فرأت يوما  
 دما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها فعدت بالاشهر اهـ وسيد كذا الشارح عن البحر انما اذا  
 بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم باباها وبأنى يمانية (قوله بان حاضت) أي ثلاثة أيام مثلا  
 (قوله ثم امتد طهرها) أي سنة أو أكثر بجر (قوله من انقضت ثمانية أشهر) ستة منها  
 مدة الاياس وثلاثة منها العدة ورايت بخط شيخنا الساجي أن المعدة عند المالكية  
 انه لا بد لوفاء العدة من سنة كاملة تسعة أشهر لمدة الاياس وثلاثة أشهر لانهاء العدة فلت  
 ولذا عبر في الجمع بالحول (قوله فلا يفتى به) اعترض بأنه قول مالك والتقليد جائز بشرط عدم  
 التام في كذا كره الشيخ حسن النسيب لابي في رسالة بل ومع اتفاق كذا كره الملا ابن فروخ  
 في رسالة قلت ما ذكره ابن فروخ رده سيدي عبد الفتاح في رسالة خاصة والتقليد وان جاز  
 بشرطه فهو للعامل انفسه لانه لا يفتى بغيره فلا يفتى بغير الرابع في مذهبه لما قدمه الشارح في رسم  
 المأني بقوله وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه انه لا فرق بين المفتي والقاضي الا ان المفتي  
 مخير عن الحكم والقاضي ملزم به وان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرف لا باجاء  
 وان الحكم الملق باطل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا الخ  
 وقدمنا لكلام عليه هناك فانهم (قوله وجب أن يقول الخ) اهـ ذامني على قول بعض  
 الاصويين لا يجوز تقليد المفتول مع وجود القاضل وبقي على ذلك وجوب اعتقاد أن مذهبه  
 صواب يحتمل الخطأ وان مذهب غيره خطأ يحتمل الصواب فاذا امسك عن حكم لا يجيب الاجماع  
 هو صواب عنده فلا يجوز أن يجيب بذهب الغير وقد منافي ديما جنة الكتاب تمام الكلام على  
 ذلك (قوله نعم لو قضى مالي بذلك نفذ) لانه محتمل فيه وهـ كذا كره على مافي البرازية قال  
 العلامة والفتوى في فرما على قول مالك وعلى مافي جامع الفصولين لو قضى قاض بانتشاء  
 عدتها بعد مضي تسعة أشهر نفذ اهـ لان المعدة ان القاضي لا يصح قضاؤه بغير مذهب خصوما  
 فضاة ما (قوله المعدة) بالتنوين ونصب طهرها على التمييز ط (قوله وقاعدة) بقصر وفا  
 لضرورة وهو مبتدأ خبره قوله بتسعة أشهر والجملة دليل جواب الشرط الذي هو ان مالي

بان بلغت سن الاياس (او  
 بلغت بالسن) وخرج بقوله  
 (ولم تحض) الشابة المعدة  
 بالظهر بان حاضت ثم امتد  
 طهرها فعدت بالحض الى  
 أن تبلغ سن الاياس جوهره  
 وغيرهما ومافي شرح  
 الوهبانية من انقضائها  
 بتسعة أشهر غير محالف  
 بل يجمع الروايات فلا يفتى به  
 كيف وفي نكاح الخلاصة  
 لو قيل لفتى ما ذهب  
 الامام الشافعي في كذا  
 وجب أن يقول قال أبو  
 حنيفة كذا نعم لو قضى  
 مالي بذلك نفذ كافي  
 البحر والهر وقد نظمه شيخنا  
 اندلس الرمي سالما من النقد  
 فقال  
 المعدة طهرها بتسعة أشهر  
 وفاء عدة ان مالي بقدر  
 ومن بعده لا وجه للنقض  
 هكذا

طلبه  
 في الافتاء بالضعيف

بقدر يعني ان حكم القاضي المالي بتقدير التسعة أشهر امتد طهره كان هذا المقدار  
 عدتها ومن بعده اي من بعده قضاء القاضي المالي بهذا المقدار لا وجه للنقض القاضي الحنفى  
 حكمه لانه فصل مجتمد فيه فضاؤه رفع الخلاف اهـ وفي بعض النسخ ان مالي بقدر بالراء  
 يمكن قد عات أن المعدة عند المالكية تقدير المدة بحول وقوله ايضا في البحر عن المجمع معزيا  
 لمالك (قوله هكذا يقال) يعني يعني ان يقال مثل هذا القول الخالي من نقد واعتراض ينظر  
 به عليه لا كما قال بعضهم من أنه يقتضي بالضرورة اهـ ح قلت لكن هـ ذامنا اذ امكن قضاء  
 مالي به أو تحكيمه ما في البلاد لا يوجد فيها مالي يحكم به فالضرورة متحققة وكان هذا وجه  
 ما مر عن البرازية والقصوين فلا يرد قوله في النهر انه لا داعي الى الافتاء بقوله نعمه كذا أنه خطأ  
 يحتمل الصواب مع امكان التراجع الى مالي يحكم به اهـ تأمل وهذا قال الزاهدى وقد كان  
 بعض اصحابنا يفتون بقوله مالك في هذه المسئلة للضرورة اهـ ثم رأيت ما يفتونه به من ذكره  
 بحنفى مكن عن السيد الحوى وسيأتي نظيره هذه المسئلة في زوجه المفقود حيث قيل انه يفتى  
 بقوله مالك انما تعد عدة الوفاة بعد مضي أربع سنين (قوله وأما عدة الحيض) الاولى ان  
 يقول عدة الدم والمستحاضة والمراد بها المتغيرة التي نسبت عادتها وأما اذا استقر به الدم  
 وكانت تعد لم عادت فاقم اترد الى عادتها كافي البحر (قوله فالتفتي به الخ) حاصله انما تعد مضي  
 عدتها بسبعة أشهر وقيل بثلاثة (قوله والاقبالايام) في المحيط اذا اتفق عدة الطلاق والموت  
 في غرة الشهر اعتبرت الشهر بالاهلة وان نفقت عن العدد وان اتفق في وسط الشهر فعدت  
 الامام بعتسب بالايام فتعد في الطلاق بثلاثة ايام يوما وفي الوفاة ثمانية وثلاثين وعندها يكمل  
 الاول من الاخير وما بينهما بالاهلة ومدة الايلة واليمين أن لا يكلم فلان أربعة اشهر والاجارة  
 سنة في وسط الشهر وسن الرجل اذا ولد في في اثنتائه وصوم الكفارة اذا شرع فيه وسط الشهر  
 على هذا الخلاف اهـ وقدمنا عن المجتبى تأجيل العنين اذا كان في اثنا الشهر فانه يعتبر بالايام  
 اجماعا بجر ثم قال وفي الصغرى أن اعتبار العدة بالايام اجماعا انما الخلاف في الاجارة  
 واستشكله القهستاني بان الاول هو المذكور في المحيط والخاتمة والمبدوء وغيرها (قوله  
 في الكل) يعني ان التقييد بالوطئ شرط في جميع ما مر من مسائل العدة بالحيض والعدة بالاشهر  
 كما افاده سابقا بقوله راجع للجميع (قوله ولو فاسدة) اطاعتها فاشمل ما اذا كان فسادها مانعا  
 حسي او شرعي وهذا هو الحق كما بيناه عند قوله صحيحة اهـ ح (قوله كما مر) أي في باب المهر  
 لاني هذا الباب فان الذي قدمه فيه التقييد بالصحة ط (قوله ولو رضيه الخ) فيه مسامحة  
 لان الكلام فيمن وطئت والرضيع لا يأتى منه وطء زوجته فكان الاولى ان يقول ولو غير  
 مراهق وعبرة القنية تجب العدة بخول زوجها العبي المراهق وفي آحاد الجرجاني في قول  
 أبي حنيفة وأبي يوسف ان المهر والعدة واجبان بوطء العبي وفي قول محمد تجب العدة دون  
 المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لان ما أجابني مراهق يتصور منه الاعلاق اي أن يعلق منه أي  
 تحبل ومحمد أجاب فيمن لا يتصور منه لان ذكره في حكم اصبغ اهـ وذكر في البحر قبل ذلك  
 أنهم صرحوا بفساد خلوه وبوجوب العدة بالخلوة الفاسدة الشاملة لخلوة العبي وبوجوب  
 العدة اذا وطئ ابنكاح فاسدة كذا الصحيح بالاولى ثم قال لخاصة له أنه كالبائع في الصحيح

يقال بلان عدة عليه ينظر  
 وأما عدة الحيض فالتفتي  
 به صكها في حيز الفتح  
 تقديرا طهرها بشهرين  
 فعدة اشهر للاطهار وثلاث  
 حيز بشهر احتياطاً  
 (ثلاثة اشهر) بالاهلة  
 لوفى القرة والاقبالايام بجر  
 وغيره (ان وطئت) في الكل  
 ولو حكما كالخلوة ولو فاسدة  
 كما مر ولو رضيهما تجب العدة  
 لا المهر قنية

طلبه  
 في عدة زوجة الصغير



والفاسد وفي الوطء شبهة في الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كاللايحيى فليحفظ اه  
ومسألة عدة زوجته ووضع الحمل تأتي قريبا وصورة الطلاق الموجب له عدتها بعد الدخول  
أن يكون ذميا قتل زوجته وبأبي وابيه عن الاسلام وأن يحتمل في أبي صفره ويطاها  
في كبره وصورة التفريق أن يدخل بها بعد فاسد (قوله والعدة للموت) أي موت زوج  
الحرة أما الأمة فيأتي حكمها بعد (قوله كافر) أي قريبا (قوله من الأيام) أي واليالي  
أيضا كما في المجتبى وفي غرر الاذكار أي عشر ايام مع عشرة ايام من شهر خامس وعن الاوزاعي  
أن المقدريه عشرة ايام دلالة حذف التام في الآية عليه فلها التزوج في اليوم العاشر قلنا  
أن ذكر كل من الايام واليالي بصيغة الجمع لفظا وتقدير يقتضي دخول ما يوزعها من ايام  
ومنه في الفقه وما مر عن الاوزاعي عزاء في الثانية لابن الفضل وقال انه أحوط لانه يزيد  
باليه أي لو مات قبل طلوع الفجر فلا بد من مضى الليلة بعد العاشر وعلى قول العامة تنقضي  
بغروب الشمس كما في البحر وفيه نظر بل هو مساو لقول العامة ساعات من التقدير بعشرة ايام  
وعشر ايام وقد ينقص عن قولهم لو فرض الموت بعد الغروب فكان الاحوط قولهم لا قوله  
(قوله بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت) لان العدة في النكاح الفاسد ثلاث حيض للموت  
وغيره كما مر قال في البحر ولهذا قدمنا أن المكاتب لو اشترى زوجته ثم مات عن وفاء لم يجب  
عدة الوفاة فان لم يدخل بها فلا عدة أصلا وان دخل فولدت منه تعدد بحيضتين لعدا النكاح  
قبل الموت وان لم يترك زفاه تعدد بشهرين وخمسة ايام عدة الوفاة لانها معلومة كان للمولى  
كما في الثانية (قوله ولو صغرة) الاولى ولو كبيرة لان المراد أن عدة الموت اربعة أشهر وعشر  
وان كانت من ذوات الحيض فن كانت من ذوات الأشهر بالاولى تأمل (قوله تحت مسلم)  
أما لو كانت تحت كافر لم تعد اذا اعتقدوا ذلك كما سيذكره المصنف (قوله ولو عبدا) أي  
ولو كان زوج الحرة عبدا (قوله فلم يخرج عنها الا الطامل) فان عدتها للموت ووضع الحمل  
كما في البحر وهذا اذا مات عنها وهي حامل أمالو سبغت في العدة بعد موته فلا تغير في الصحيح  
كما يأتي قريبا (قوله وعم كلامه عدة الطهر الخ) الظاهر أن محل ذكره هذه المسئلة عند  
ذكر مسئلة الشابة المدة الطهر يعني أنها سألها في أنها تعدد لطلاق بالحيض لا بالأشهر  
وأما ذكرها هنا فلا محل له لان التي ترى الدم تعدد للموت بأربعة أشهر وعشر فغيرها تعدد  
بالأشهر لا بالحيض بالاولى اذا دخل للحيض في عدة الوفاة وأيضا قوله فلم يخرج عنها الا الطامل  
صريح في ذلك ثم رأيت الرسني أقاد بعض ذلك وقد منع عن السراج ما يفيد بحث السراج  
وهو أن الموضع اذا عجلت الحيض حتى رأت صفرة في أيامه تنقضي به العدة فاذا دأب من  
حيض الموضع ولو بجيلة الدواء أو صرح منه طاف المجتبى قال أصحابنا اذا تأخر حيض المطلقة  
لعارض أو غيره بقيت في العدة حتى تحيض أو تبلغ حد الايام اه (قوله وفي حق أمة)  
أطلقها فتمت الزوجة الفنة وأم الولد والمديرة والمكاتبه والمسعاة عند الامام ولا بد من قيد  
الدخول في الأمة الا في المتوفى عنها زوجها بحر وقيد بالزوجة لانها لو كانت موطوءة لم تكن  
الميتة لعدة عليها الا اذا كانت أم ولد مات عنها سيدها أو اعتقها فعدت ثلاث حيض كما مر  
(قوله اهدم الجزى) يعني أن الرق نصف ودمه نصف لزوج حية ونصف الرق نصف الحيض

مطلب  
في عدة الموت

(و) الامدة (للاموت أربعة أشهر) بالاهلة لوفى الفترة كجاء (وعشر) من الايام بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت (مطافا) وطئت أولا ولو صغيرة او كتابية تحتمل ولم ولو عبدا فلم يخرج عنها الا الحامل قلت وعم كلامه عند هذه الطاهر كالمرضع وهي واقعة الفتوى ولم ارها لالا ن فراجعه (وفى) حق (امة تحيض) اطلاق اوفسخ (حيضان) لعدم التبـزى (و) فى (امة لم تحض)

لا يقبض في وجبت حبستان (قوله اطلاق أو فسخ) أو نكاح فاسد أو وطء بشبهة فهو - ثانی  
(قوله نصف الحرة) أي شهرو نصف في طلاق وشهرو شهران ونحوه - ثالثة أيام في الموت (قوله  
وفي حق الحامل) أي من نكاح ولو فاسد أو افلا عدة على الحامل من زنا أو لا بجر (قوله  
مطلقا) أي سواء كان عن طلاق أو وفاة أو متاوك أو وطء بشبهة نهر (قوله ولو أمة) أي  
منكوحه سواء كانت فنة أو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد أو متسمة ط عر الهندية ومثل  
المنكوحه أم الولد إذا مات عنها سيدها وأعتقها كافي كافي الحاكم (قوله أو كفاية) لم يقل  
فقت - لم يكافأ في سابقه إلا لفرق هنا بين كونها تحت - لم أذكر على ما سيأتي في المتن  
(قوله أو من زنا الخ) ومثله ما لو كان الحمل في العدة كافي القهستاني والدر المنثور وفي الحاوي  
الزاهدی إذا حبست المعتدة وولدت تنقض به العدة سواء كان من المطاق أو من زنا وعنه  
لاتنقض به من زنا ولو كان الحمل بنكاح فاسد وولدت تنقض به العدة إن ولدت بعد المتاركة  
لا قبلها اه لكن يأتي قريبا في حبست بعد موت زوجها العبي ان لها عدة الموت فالمراد بقوله  
إذا حبست المعتدة معتدة الطلاق بقريته ما بعده تأمل ثم رأيت في النهر عندهم - مثله القصار  
الاشبية قالوا علم أن المعتدة لو حبست في عدتها ذكر الكرخي ان عدتها وضع الحمل ولم يفسد  
والذي ذكره محمدان هذا في عدة الطلاق أما في عدة الوفاة فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح كذا في  
البدائع اه وفي البصر عن التاترخانية المعتدة عن وطء بشبهة إذا حبست في العدة ثم وضعت  
انقضت عدتها وفيه عن الحامية المتوفى عنها زوجها إذا ولدت لا أكثر من سنتين من الموت حكم  
بانقضاء عدتها قبل الولادة بسنة أشهر وزيادة فتجعل كأنهم تزوجت بآخر بعد انقضاء العدة  
وحبست عنه (قوله بان تزوج حبلى من زنا الخ) أفاد أن العدة ليست من أجل الزنا لما تقدم أنه  
لا عدة على الحامل من الزنا أصلا وإنما العدة لموت الزوج أو طلاقه قال الرخبي ويعلم كون الحمل  
من زنا ولو لادتها قبل سنة أشهر من حين العقد (قوله ودخل بها) هو قيد اغتبر المتوفى عنها المأمر  
ان عدة الوفاة لا يشترط اها الدخول ودخوله بها بالخلوة أو بوطئها مع حرمة لانه وان جاز نكاح  
الحبلى من زنا لا يصل وطؤها رحتى ونقل المسألة في البحر عن البدائع بدون قيد الدخول  
(قوله وضع حملها) أي بالانقياد بعدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت يوم أو أقل جوهره  
والمراد به الحمل الذي استبان بعض خلقه أو كذا فان لم يستبين بعضه لم تنقض العدة لان الحمل  
اسم لنطفة متغيرة فاذا كان مضغة أو علقه لم تتغير فلا يعرف كونها متغيرة بين الاستبانة  
بعض الخلق بجزء عن المحيط وفيه عنه أيضا انه لا يستبين الا في مائة وعشرين يوما وفيه عن  
الجبتي ان المستبين بعض خلقه يعتبر فيه أربعة أشهر ونام الخلق ستة أشهر وقدمنا في الحيض  
استكمال صاحب البحر اهذا بان المشاهد مظهر الخلق قبل أربعة أشهر فالظاهر ان المراد  
نقص الروح لانه لا يكون قبلها وقد مضى ما مضى هناك (قوله لان الحمل الخ) عدة انقضاء الجميع  
فالولدت وفي بطنها آخر تنقض العدة بالآخر وإذا أسقطت سقطت استبان بعض خلقه  
انقضت به العدة لانه ولد ولا فلا (قوله خروج أكثر الولد كالكل الخ) هذا ينافي تقدير جميع  
في قوله وضع جميع حملها إلا ان يراد جميع الأفراد لا جميع الأجزاء وقد يقال ان قوله الا في حملها  
للزواج يقتضي عدم انقضاء عدتها بخروج الأكثر وفيه انه لم تنقض لصحت من اجتمعا

الطلاق أو فسخ (أولاً)  
عنه أزواجه نصف الحرة)  
لقبول التصفيف (و)  
حق (الحامل) مطابقاً  
ولوامة أو كاتبة أو من زنا  
بأن تزوج - بلى من زنا  
ودخل بها ثم مات أو طلقها  
تقتل - ببالوضع - جواهر  
الفتاوى (وضع) جميع  
(جملها) لأن الحمل اسم  
جميع ما في البطن وفي البهر  
خروج أكثر الولد كالكل



قبل خروج باقية فالمراد انها تنقض من وجه دون وجه ولذا قال في البحر وقال في الهارونيات  
 لو خرج أكثر الولد لم يصح الرجعة وحلت للزوج وقال من أين هذا لا تحل للزوج أيضا لأنه قام  
 مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتياطا ولا يقوم مقامه في حق حلها للزوج احتياطا  
 اهـ (قوله في جميع الاحكام) اي في انقطاع الرجعة ووقوع الطلاق او العتق المماثل بولائها  
 وصيرورتها نكاحا فلا تصلي ولا تصوم هذا ما يقتضيه الاطلاق (قوله ولو مع الاقل) في بعض  
 النسخ ولو مع الاقل بلا التامية وهي الصواب وعبارة البحر وخروج الرأس فقط أو مع الاقل  
 لا اعتبار به وذلك قوله عن النواذر في صلبه من الالبين الى المنكبين ولا يعتد بالرأس  
 ولا بالرجلين أي فقط (قوله فلا يصح بقطعه) بل فيه الدية بحر (قوله ولا يثبت نسبه الخ)  
 أي لو جاءت المبنة المدخولة بولد لم يخرج رأسه لأقل من سنتين وخروج الباقى لا كثر يلزمه حتى  
 يخرج الرأس ونصف البدن لأقل من سنتين بحر (قوله ولو كان زوجها) لو صلبه وهو  
 مباينة على قوله وضع حملها (قوله غير مراهق) أي لم يبلغ ثلثي عشرة سنة فمستأني (قوله  
 وولدت لأقل الخ) أي ايضاً تحقق وجود الحمل وقت الموت (قوله في الاصح) مقابلة ما روي إذا  
 عن ثلثي أن لها عدة الموت نهر (قوله بأن ولدت نصف حول فأكثر) وقيل لا أكثر من سنتين  
 وليس بشئ فصح (قوله لعدم الحمل عند الموت) أي اعدم تحقق وجوده عند فم تكن من أولات  
 الاحمال (قوله في حاله) أي حال موت الصبي ارحلى وجود الحمل عند موته وحدونه بعده  
 (قوله إذا ما لا يصح) أي فلا يصح صورته الملقق وانما ثبت نسب ولد المشرق من مفرقة  
 اقامة لعدة مقام الملقق تصوره حقيقة بخلاف الصبي كافي البحر (قوله نعم في الخ) عبارة  
 الفصح فيجب كون ذلك الصبي غير مراهق أما المراهق فيجب ان يثبت النسب منه الا اذا لم يكن  
 بان جاءت به لأقل من ستة أشهر من العقد اهـ وأيده في البحر بقوله واهذا صوراً للمسلمة  
 الحالكه الشهدى الكالى بما اذا كان رضياً اهـ ولا يخفى ان مفهوم الرواية معتبر فافهم  
 (قوله أو تباع حد الاياس) يعني فمعتد بالاشهر بعد وفاته نه منصف اقوله تعالى وأولات  
 الاحمال الآية فتأمل ح فالت في حاشية البحر للشيخ خير الدين لامع في لقوله بالانضمام  
 وجوده لا شغل الرحم به كذا في كتب الشافعية قال الرملى في شرح المنهاج ولومات واستقر  
 أكثر من اربع سنين لم تنقض الابوضه عموم الآية كما اتى به الوالد لامة الا بتضررها  
 بذلك وقال ابن قاسم في حاشية شرح المنهاج قال شيخنا الطبرلاوى أفتى جماعة عصرنا بالتوقف  
 على خروجه والذي أقوله عدم التوقف اذا ايس من خروجه لتضررها بغيرها من التزوج اهـ  
 ولا يخفى من قواعدنا بدفع مقالوه فاعلم ذلك اهـ مخلصا به ظهران المراد من قوله أو تباع حد  
 الاياس هو الاياس من خروجه وهل المراد منه نهاية حد الحمل وهو اربع سنين عند الشافعية  
 وسنن عندنا واعم من ذلك محتمل والذي ينبغي العمل بما قاله الجماعة لموافقة صريح الآية  
 (قوله وفي حق امرأة الفار الخ) معطوف على قوله سابقا في حق حرة تحيض ومتعلق بما تقدم به  
 وهو الضمير العائد على العدة وقوله من الطلاق متعلق به ولو قال لا طلاق باللام لكان أظهر  
 والمراد بامرأة الفار من بانها في مرضه بغير رضاها بحيث صار قرارا ومات في عدتها فمعتد بها بعد  
 الاجلين عندهما خلافا لابي يوسف لأنه وان انقطع النكاح بالطلاق حقيقة لكنه باق كذا

في جميع الاحكام الا في  
 حلها للزوج احتياطا ولا  
 عبرة بخروج الرأس ولو مع  
 الاقل فلا يصح بقطعه  
 ولا يثبت نسبه من المبنة  
 لو اقل من سنتين ثم باقية  
 لا كثر (ولو كان زوجها)  
 الميت (مفرا) غير مراهق  
 وولدت لأقل من نصف حول  
 من موته في الاصح لعموم  
 آية وأولات الاحمال (وقيل  
 حلت بعد موت الصبي)  
 بأن ولدت نصف حول  
 فأكثر (عدة الموت) اجماعا  
 لعدم الحمل حين الموت (ولا  
 نسب في حاله) اذا لامة  
 للصبي نعم فيجب ثبوته من  
 المراهق احتياطا ولومات  
 في بطنها ينبغي بقاء عدتها  
 الى أن ينزل أو تباع حد  
 الاياس نهر (وفي حق  
 امرأة الفار من) الطلاق  
 (البائن)

في حق الارث فيصير بين عدة الطلاق والوفاء عدة الطلاق وهو صريح في  
 أنه لو بانها في مرضه بغير رضاها بحيث لم يصرف قرارا فمعتد عدة الطلاق وهي واقعة الفتوى  
 فلهذا نفي وخروج ايضا ما لو طلقها بانها في مرضه ثم مات لا تنقل عدة الطلاق لانها كانت في مرضه  
 في الفصح لأنه ايس قارا (قوله ان مات وهي في العدة) بأن لم تحيض ثلاثا قبل موته فان حاضت  
 ثلاثا قبله انتقضت عدتها لم تدخل تحت المدة لأنه لا ميراث لها الا اذا مات قبل انقضائه  
 العدة وقد اشكل ذلك على بعض حنفية العصر لعدم التأمل بحر (قوله من عدة الوفاة الخ)  
 بيان لا بعد الاجاب في بيان عدة لامة باعد ط (قوله احتياطا) مات وجهه (قوله وفيه  
 تصور) لان قوله منها ثلاث حيز يقتضى أنه لا بد أن تكون الحيض الثلاث أو بعضها في عدة  
 الاربعة الاشهر وعشر (قوله حتى تبلغ الاياس) فإذا بلغت سن الاياس فعدت بالاشهر كما صرح به  
 في الفصح ايضا فافهم (قوله وقيد بالبائن الخ) حاصل المسئلة ان الزوج اذا طلق زوجته طلاقا  
 رجعيه في مرضه ودخلت في عدة الطلاق ثم مات والعدة باقية تنقل عدة الى عدة  
 الموت اجماعا لانها حية عند زواجه وتوثر منه أما اذا كانت مفضية لم تكن زوجته فلا  
 يجب علمها بموته حتى ولا ترثه وكذا لو طلقها بانها في مرضه ثم مات في عدتها كما مر ثم لا يخفى ان  
 امرأة الفار هي القاطنة بانها في مرضه ومات في عدتها فلو كان رجعيه لم تكن كذلك فقول  
 المصنف تبعاً للكنز وغيره واطلاقة الرجعي عطا على قوله من البائن يقتضى أن امرأة الفار  
 نارية يكون طلاقها بانها نارية رجعيه وان عدتها طلاقها بالبائن ماسر وهـ اذا حكم طلاقها  
 الرجعي ولا يخفى أن مطلق الرجعي لو ميت امرأة الفار لم ينقل عدة الطلاق له ذكره في  
 الشريعة لانية وأما ما روي في حاشية قوله من أن هذا الايام وقع في كثير من الكتب وحكم عليها  
 بالخطأ ولا يخفى أنه ليس فيها سوى المسألة في العطف على امرأة الفار اعماداً على ظهور  
 المراد لاجل الاختصار لا بد من التفتيد بموت في العدة (قوله والعدة) مبتدأ خبره قوله أن  
 تتم وأشار به الى أن لا يجب عليه أن تستأنف عدة حرة قبل انقضائه عدتها الى عدة الحرة التي ينبغي  
 على ما مضى وتكمل ثلاث حيز أو ثلاثة أشهر ان كانت من لا تحيض فافهم وأما قوله  
 اعتقت في عدة رجعي ان العتق بعد طلاق الزوج اذ لو كان قبله لزمها عدة الحرة ابتداء وان  
 هذه عدة طلاق لا عتق لانها لو كانت أم ولده وأعتقها وهي من كوحه الفصيل لامة عليها  
 لكونها محرمة عليه كما مر وأما أن العدة باقية اذ لو أعتقها بعد انقضائه عدتها لامة عليها  
 ثلاث حيز كما مر لانها عادت فراشاً له كما يعلم من الجوهره (قوله فكم عدة أمة) أي حية من  
 أشهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام بلا انقلاب الى عدة الحرة فمستأني (قوله لامة النكاح في  
 الرجعي) بيان لافرق وهو أن النكاح قائم من كل وجه بعد الطلاق الرجعي وبالعق كل ذلك  
 الزوج عليها والعدة في المال الكامل مقدرة فتشوعا بثلاث حيز بخلافه بعد البائن أو الموت  
 (قوله وقد تنقل العدة ستا) جعلها ستا بعبارة أو المنقل عنه والافالاة ثلاث خمس أما ط  
 (قوله طاعت رجعي) قيد بالرجعي ليمكن انقضاءها بالعق وبالموت وقد خفي ذلك على بعض  
 مسكين أفاده ط (قوله فحاضت) أي قبل تمام العدة وكذا يقال فيما بعده ط (قوله نصير  
 ثلاثاً) أي تنقل الى عدة الحرة لان طلاقها رجعي كما علمت (قوله لا باس) أي الى أن ومات

ان مات وهي في العدة  
 (أبعد الاجلين من عدة  
 الوفاة وعدة الطلاق)  
 احتياطاً بأن تقر بص  
 أربعة أشهر وعشر من  
 وقت الموت في ثلاث  
 حيز من وقت الطلاق  
 تنفي وفيه قصور لان المولم  
 تزويجاً أيضاً فمعتد بها  
 بثلاث حيز حتى لو امتد  
 طهرها حتى عدتها حتى  
 تبلغ الاياس فصح (و) قيد  
 بالبائن لان اطلاله الرجعي  
 حاله موت اجماعاً (و) العدة  
 (المن اعتقت في عدة رجعي  
 لا عدة البائن) لا  
 (الموت) ان تم عدة  
 حرة ولو اعتقت في  
 عدة رجعي اي البائن  
 او الموت (فكم عدة أمة)  
 لامة النكاح في الرجعي  
 دون الاخيرين وقد تنقل  
 العدة ستا كاملة صغيرة  
 من كوحه طاعت رجعي  
 فمعتد بشهر ونصف فحاضت  
 نصير حية من فاعتقت  
 نصير ثلاثاً فامة طهرها  
 لا باس



الى سن الاياس (قوله تصير بالشهر) ولا يعتبر الايام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث الحيض ط (قوله فها اذمه) ومثله ما لو حبلت ولو ذكره لاستوفى المثال أنواع العدة الثلاثة وهي العدة بالحيض وبالشهر وبوضع الحمل لكن لو مات زوجها تبق عدها بوضع الحمل ولا تنتقل الى الأشهر (قوله تصير بالحيض) مبق على أحد الأقوال الآتية (قوله تصير بأربعة أشهر وعشرا) لانهم اعتدوا الرجب فها اذمه الموت كما مر قلت وقد اشغل هذا المثال على عدة الصغيرة والكبيرة والامة والحرة والحائض والآتية والمطلقة والمتوفى عنها زوجها والمعتقة وزدنا عشرة وهي الحبل على ما ذكرنا (قوله ثم عادهما) أي في أثناء الأشهر أو بعدها يدل عليه قوله أو حبلت من زوج آخر قال حبلها منه لا يكون الا بعد الأشهر ويدل عليه أيضا مقابله وهو قوله لكن اختار البهسي الخ ٨١ ح (قوله على جاري عاتنها) مقتضاء اعتبار عادة نفسمها وهذا أحد أقوال وهو غير المعتمد فالاولى التفسير بقوله على العادة كما في الهداية قال في البصر واختاروا في معنى قوله اذا رأت الدم على العادة فقبل معناه اذا كانت سائلا كثيرا احتراز عما اذا رأت بدم غير قوئل معناه ما ذكرنا أن يكون أحمر أو أسود لا أصفر أو أخضر أو ترابية وقيل معناه أن يكون على العادة الجارية حتى ولو كانت عاتنها قبل الاياس أصغر فرائه كذلك انتقض كذا في الفتح وصرح في المعراج بان الفتوى على الاول اه والاخذ به هو ما ذكره الشارح فافهم (قوله لان شرط الخافية) أي خافية الأشهر عن الحيض والخلاف هو الذي لا يصار اليه الا عند هذا الأصل كالنفية للشيخ الثاني وأما البديل كالمصحح على الخافيتين فلا يشترط فيه ذلك أفاده ط (قوله ستة اقوال مصححة) أحدها بقتض مطلقا واختاره في الهداية ه الثاني لا يقتض مطلقا واختاره الاسيحي ه الثالث يقتض ان رآه قبل تمام الأشهر لا بعده وأفتى به الصمد والشهاب في المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى ه الرابع يقتض على رواية دم التقدير للاياس التي هي ظاهر الرواية فاعلم ثبت الامر على ظاهرها فاما حاضرتين خطأ ولا يقتض على رواية التقدير له واختاره في الايضاح واقصر عليه في الثانية وجرم به الفتوى والخصاص وأصره في البديع ه الخامس يقتض ان لم يكن حكم باياسها وان حكم به فلا كان يدي أحدهما فساد النكاح فيقتضي بصحته وهو قول محمد بن مقاتل ومعه في الاختياره السادس يقتض في المستقبل فلا تعتد الا بالحيض لا لطلاق بعده لا الماضي فلا تعتد الا بالنكحة المباشرة بعد الاعتداد بالشهر ومعه في التوازل اه (قوله وعليه) أي على هذا القول فالنكاح جائز لانه اتم ما يقع به دعاء الأشهر فوقع معتبر الوجود شرطه وهو الاياس بوجوده سببه وهو الانقطاع في مده التي يغلب فيها ارتقاء الحيض وهو الخمس والخمسون ولا تعتد في المستقبل الا بالحيض لتحقيق الدم المعتاد خارجا من الفرج على غير وجهه الفاء يدل على الوجه المعتاد فاذا تحقق البأس تحقق حكمه وإذا تحقق الحيض تحقق حكمه وأما شرط دوام الانقطاع الى الموت في الاياس فلا دلالة له في تحقيق البأس من الشيء ثم يوجد وعامه في الفتح وهذا كما ترى ترجيح أيضا لهذا القول (قوله لا تأنف) لانه لم يتبين بالحيض أم كانت قبل من ذوات الاقارب بخلاف الآتية ط (قوله الا اذا حاضت) استثناء منقطع ط (قوله في أثناءها) أي قبل تمامها ولو بساعة ط (قوله ثم

على جاري عاتنها أو حبلت من زوج آخر بطات عدها وقد نكحها (و استأنفت بالحيض) لان شرط الخافية تحقق الاياس عن الأصل وذلك بالجزء الدائم الى الموت وهو ظاهر لرواية كذا في الغاية واختاره في الهداية فتبين المصير اليه قاله في البحر بعد حكايته ستة اقوال مصححة وأقره المصنف لكن اختار البهسي ما اختاره الشهاب أنها ان رآه قبل تمام الأشهر استأنفت لا بعدها قلت وهو ما اختاره صدر الشريعة وملا خيرو والباقي وأقره المصنف في باب الحيض وعليه فالنكاح جائز وتنتفي المقتبل بالحيض كما صحه في الخلاصة وغيرها وفي الجوهر والمجتبى أنه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري وهذا التصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي التمهيد أعدل الروايات وعامة فيما علقته على المتن (والصغيرة) لو حاضت بعد تمام الأشهر (لا) تأنف (الا اذا حاضت في أثناءها) فتأنف بالحيض (كأنف) تأنف العدة بالشهر ومن حاضت حيضة أو اثنين ثم

أبست أي بلغت سن الاياس عند الحيض وانقطع دمها فغ (قوله الرومية وغيرها) وقيل الرومية خسر وخس ونول غير هاستون وقيل سنون مطلقا وقيل سبسون وفي ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل أن تبلغ من السن ما لا يحيض مثله فافهم وذلك يعرف بالاجتماع والمماثلة في تركيب البدن والسن والهزال اه ح عن البصري في الفقه الثاني وقيل ثلاثون (قوله) وقيل الفتوى على خمسين قال الفقه الثاني وبه يبقى اليوم كما في الفاتح (قوله وفي البصر عن الجامع الخ) يحتمل أن يكون مبيعا على القول بتقديره ثلاثين لكن ظاهر قوله ولم يخص أنها لم يبق لها حيض أصلا وهي الشابة التي بلغت بالسن ومصر حكمها وقوله ما في القار خاتبة عن البنايع امرأة مارات الدم وهي بنت ثلاثين سنة مشلرات يوماد ما لا غير ثم طلقها زوجها قال أبست هي بآتية وقال أبو جهم فترتعد بآتية وولان من اللان لم يحضن وبه تأخذ اه ه (تنبيه) هل يؤخذ بقوله أنها بلغت سن الاياس كما يقتضي قوله بالبلوغ بعد الصغر أم لا بد من بينة لم أره من صرح به من علمائنا وبغني الاول على رواية التقدير بعد ما على رواية عدمه فالمتصير اجتمعا الرأي كما مر تأمل ه (تق) ذكر في الحقائق شرح المنظومة النسبية في باب الامام مالك ما نصه وعندنا ما لم يتبع حد الاياس لا تعتد بالشهر وحده خمس وخمسون سنة هو المختار لكنه يشترط للحكم بالاياس في هذه المدة ان ينقطع الدم عنهم اعدة طوبى له وهي ستة أشهر في الأصح ثم هل يشترط أن يكون انقطاع ستة أشهر بعد مدة الاياس الأصح انه ليس بشرط حتى لو كان منقطع اقبيل مدة الاياس ثم غت مدة الاياس وطاقها وزوجها يحكم باياسها وتعد بثلاثة أشهر ه ذاهو المنصوص في الشافعي في الحيض وهذه دقيقة تحفظ اه ونقل ه هذه العبارة وأقرها الشهاب أحمد بن يونس الشبلي في شرحه على الكنز عن خط العلامة كبر شارح الكنز غير معزلة لاحد ونقلها ط عن السيد المصطفى (قوله وعدة المنكوحه الخ) مبتدأ خبره قوله الا في الحيض وه هذه الجملة بقاها هاستنفي عنها بقوله سابقا كذا أم ولد ماتت منهم أمولاها أو أعتقها وموطأ تبشيرة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة ط على أن كلامه هنا يؤهم وجوب العدة في النكاح الفاسد ولو قبل الوطأ وليس كذلك فانها لا تجب فيه بالخلو قبل الوطأ في القبل كما مر في باب المهر (قوله نكاحا فاسدا) هي المنكوحه بغير شهود ونكاح امرأة الغير بلا علم باغم سعة زوجة ونكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد عنده خلافا لها فغ (قوله فلا عدة في باطل) فيه أنه لا فرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف البيع كما في نكاح الفتح والمنظومة المحيية لكن في البصر عن المجتبى كل نكاح اختاف العلماء في جوازه كانه نكاح بالشهود فالدخول فيه موجب لعدة أما نكاح منكوحه الغير ومعه دنه فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنها الغير لانه لم يقل أحد يجبوازه فله نقد أصلا فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرمة لكونه زنا كما في القضية وغيرها اه قلت وبشكل عليه أن نكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد كما علمت مع أنه لم يقل أحد من المسلمين يجوز له في باب المهر أن يدخل في النكاح الفاسد موجب للعدة وثبوت النسب ومثل له في البصر هناك بالتزوج بلا شهود وتزوج الاثنين معا أو الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرمة اه

أبست) فخر زاعن الجمع بين الأصل والبديل (و الاياس سنة) للرومية وغيره (خمس وخمسون) عند الجهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى على خمسين ثم وفي البصر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تخص حكم بايامها (وعدة المنكوحه نكاحا فاسدا) فلا عدة في باطل وكذا موقوف قبل الاجازة

مطلب عدة المنكوحه فاسدا والموطأ وبشيرة

مطلب في النكاح الفاسد والباطل



(قوله اختيار) ومنه في المحيط مملأ بأن النسب لا يثبت فيه لأنه موقوف فلم ينفذ في حق  
 حكمه فلا يثبت فيه الملك اهـ (قوله لكن الدواب الخ) فقد نقل الزيلعي في النكاح  
 الفاسد ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الأصل إذا تزوجت المرأة بغير إذن مولاه أو دخل بها  
 الزوج وولدت له ستة أشهر من تزوجها فادعاء المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد اعتبر من  
 وقت النكاح لأن وقت الدخول ولم يثبت خلافه قال المولى اهـ هذه المسئلة دليل على أن  
 الفرائض ينفذ بنفس العقد في النكاح الفاسد بخلاف المأينة وله البعض أنه لا ينفذ إلا بالدخول  
 اهـ فهذا صريح في ثبوت النسب فيه ويتبعه وجوب المدة كان في المحيط والاختيار هو  
 بغير ذلك لكن بشكل على اهـ ذاته صريح بهم بأن النكاح الفاسد لا يجب فيه مهر المثل  
 والمدة بالوطء لا يبرر الدخول ولا بالمأينة فسادها لعدم التمكن فيمن الوطء كالخوة بالخائض  
 فلا تمام مقام الوطء كما صرح بذلك في القح والبر وغيره ما في باب المهر إلا أن يقال إن ذلك قد  
 الفرائض بنفس العقد كما هو بالنسبة إلى النسب لأنه يحتاط في إثباته أحياه لولا لم يعلم أنه ذكر  
 في البحر هناك أنه تعتبر مدة النسب وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند محمد وعامة الفتوى  
 لأن النكاح الفاسد لا يبرر بدائع البه والاقامة باعتباره كذا في الهداية أي اقامة المدة مقام  
 الوطء باعتباره كذا في العقد دأب إلى الوطء بعد هذه المدة من وقت العقد فإساعلي الصحيح  
 والمشايع أفتوا بقول محمد عدم صحة القياس المذكور وقاعدة الخلاف فيها إذا أتت بولادة ستة  
 أشهر من وقت العقد ولا أقل من من وقت الدخول فإنه لا يثبت نسب به على المقتضى اهـ إذا  
 علمت ذلك فيمكن أن يحمل في الاختيار والمحيط على قول محمد وإن المراد من عدم ثبوت النسب  
 إذا أتت به لاقل من ستة أشهر من وقت الدخول وإن كان لا كثر من من وقت العقد ويحمل  
 ما تقدم عن الزيلعي على قواه ما يدل أنه فرض المسئلة فيما إذا ولدت ستة أشهر من تزوجها  
 ولم يعتبر وقت الدخول بقرينة تمام الكلام ولا ينبغي أن التوفيق أول من انحطاط وشق العصا  
 (قوله والمحيط بوجه) كاتى زفت إلى غير وجهها ولو لم يوجد دليل على قرأته إذا ادعى  
 لاشتباه كذا في القح وأفتى النهر بمقتضى أن من ذلك ما وقع الاستفتاء عنه فيمن اشترى أمة  
 فوطئها ثم أتت أنها حرة الأصل اهـ وهو ظاهر ومن ذلك ما لو وطئ معتدنه بشبهة وسأق  
 ومنه ما في كتب الشافعية إذا دخلت منيافر جهاطنة من زوج أرسيد عايم المدة  
 كما لو طوء بشبهة قال في البحر ولم أره لأصحابنا وأقواءه لا تأباه لأن وجوبه التعرف براءة  
 الرحم (قوله ومنه) أي من قسم الوطء بشبهة قال في النهر وأدخل في شرح السمرة لدى  
 منكوبة الغير تحت الوطء أثبت به حيث قال أي بشبهة الملك أو المدة بان زفت إليه غير  
 امرأته فوطئها أو تزوج منكوبة الغير ولم يعلم بحالها أو أتت خبيراً بهذا يقتضى الاستفتاء  
 عن المنكوبة فاسد ذلك إلا شك أم أموطوء بشبهة المدة أيضاً بل هي أولى بذلك من  
 منكوبة الغير إذا اشتراط المدة في النكاح مختلف فيه بين العلماء بخلاف الفرائض  
 عن نكاح الغير اهـ إذا علمت ذلك ظهر لك أن الشارح متابع لما في شرح السمرة لدى  
 لا يخالفه إذ لو قصد مخالفته كان عليه أن يذكر قوله ومنه الخ عقب قوله المنكوبة  
 نكاحاً فاسداً لا بهد قوله والمحيط بوجه فافهم ويمكن الجواب عن السمرة لدى  
 بأنه حمل المنكوبة نكاحاً فاسداً على ما قطع منه شرط الصحة بعد وجود المأينة كالنكاح

اختيار لكن الدواب  
 ثبوت المدة والنسب بغير  
 (والوطء بوجه) رضه  
 تزوج امرأة الغير في عالم  
 بحالها

المؤقت أو بغير شهود دامنة ككوبة الغير فهي غير محل ادلائك اجتماع مذهبين في آن واحد  
 على شيء واحد فالعقد لم يؤثر له كفاً ما دأبوا على أثره وجود الشبهة والشارح كثير المتابعة  
 للنهر فاعلم خالفه هنا إشارة إلى ما قلنا (قوله كما يجب) أي في المتن آخر الباب (قوله يعني إذا لم  
 تكن عالمة راضية) هذا مذكور أيضاً في البحر وأما ما شهد به على الخائض من أن المنكوبة  
 إذا تزوجت دجلاً ودخل بها ثم فرق بينهما ما لا يجب على الزوج الأول نفقة ما دامت في العدة  
 لأن المأنا جبت عليها العدة صارت ناشئة اهـ (قوله كما يجب) أي قبل الفروع (قوله  
 وأم الولد) أي التي ماتت مولاه أو أعتقه أو لا نفقة لها في هذه العدة كما في البحر عن كافي الحاشي  
 أي لأنها عدة قوطء لا عقد (قوله فلا عدة على مدبرة ومعتقة) المناسبات وأما بدل قوله ومعتقة  
 قال في البحر وقيد بأما الولدان المدبرة والأمة إذا أعتقت أو ماتت سيدها العدة عليها بالإجماع  
 كما ذكره الأسيدي اهـ أي لأنه لا فرائض لها كما قدمه الشارح (قوله غير الأيسة  
 والحامل) منصوب على الحامية من ضمير المنكوبة والمحيط وأما الولد أو محجور وراثته إن  
 وكان الأول أن يزيد قوله وغير المحرمة عليه وهذا في أم الولد وكأنه لم يذكره لكونه صريح به  
 فيما صر (قوله بالأشهر والوضع) فيه انف وشر مرتب (قوله الحيض) جمع حيضة أي عدة  
 المذكورات ثلاث حيض إن كن من ذوات الحيض والأفلا لا شهر أو وضع الحمل وهذا إن كانت  
 المنكوبة نكاحاً فاسداً أو المحوطوءة بشبهة حرة أو أمة حيضة إن كافي البحر (قوله أي موت  
 الواطئ) أي في المسائل الثلاث وأما دأبه لعدة في النكاح الفاسد بدو الوطء كما قدمناه  
 والواطئ في الأخيرة هو المولى الذي مات منها أو أعتقها أو مالو كان زوجاً تكون عدتها عدة  
 الأمة المنكوبة (قوله وغيره) أي غير الموت وهذا الخاص فيما عدا الأخيرة (قوله كفرقة)  
 الأولى كقهر يق أي قهر يق القاضي وسيأتي أن ابتداء العدة في الموت من وقت الموت وفي غيره  
 من وقت التفريق أو المنيعة وبأن في المناركة (قوله لأن مدة هؤلاء الخ) جواب سؤال  
 حاصله لم كانت عدة هؤلاء بالحيض ولم يعتبروا فيه من عدة وفاة ط (قوله لا تعرف براءة الرحم)  
 أي لا بد أن يعرف أن الرحم غير مشغول بالقضاء حق النكاح إذا لا نكاح صحيح والحيض  
 هو المعروف (قوله ولم يكف بحيضة) كالاتيها لأن الفاسد ملحق بالصحيح احتياطاً مخ (قوله  
 ولا اعتداد بحيض طائفة فيه) أي إذا طلقها في الحيض لا يجب من العدة لأن ما وجد قبل  
 الطلاق لا يجب به منها لعدم التجزئ فلو احتجب كل من الرابعة فوجبت كلها لعدم  
 التجزئ أيضاً نهر قال في الدر المنثور لو قال بحيض وقعت الفرقة فيه لمكان العمل (قوله وإذا  
 وطئت المعتدة) أي من طلاق أو غيره ودر منق وكذا المنكوبة إذا وطئت بشبهة ثم طلقها  
 زوجها كان عايم عدة أخرى وتدخلها كافي القح وغيره (قوله بشبهة) متعلق بقوله وطئت  
 وذلك كما لو طوء الزوجة في المدة بعد الثلاث نكاحاً وكذا بدونه إذا طلق طنت أنه انفصل  
 أو بعدهما بأنهما بالفاظ السكابة وقامه في القح ومفاده أنه لو وطئها بعد الثلاث في العدة بلا  
 نكاح عالماً بغيره لا يجب عدة أخرى لأنه زنا وفي البرازية طلقها ثلاثاً أو بهما في العدة مع  
 العلم بالحرمه لا تنسأف العدة ثلاث حيض وبرجنان إذا علم بالحرمه ووجد شرائط  
 الاحسان ولو كان منه كراطلاها لا تنقض العدة ولو ادعى الشبهة تنسأف وقبل وجهه في

كما يجب والمحيط بوجه  
 بشبهة أن تنسأف مع زوجها  
 الأول وتخرج بأذنه في  
 العدة أقسام النكاح  
 بينهما ما يحرم الوطء حق  
 تلزم نفقتها وكسوتها  
 بغير به في إذا لم تكن  
 عالمة راضية كما يجب  
 (وأم الولد) فلا عدة على  
 مدبرة ومعتقة (غير  
 الأيسة والحامل) فان  
 عدتها بالأشهر والوضع  
 (الحيض الموت) أي  
 موت الواطئ (وعليه)  
 كفرقة أو متاولة لأن  
 عدة هؤلاء لتعرف براءة  
 الرحم وهو بالحيض ولم  
 يكتب بحيضة احتياطاً  
 (ولا اعتداد بحيض  
 طائفة فيه) أجماعاً وإذا  
 وطئت المعتدة بشبهة

مطاب  
 في وطء المعتدة بشبهة



النوازل البائن كالثلث والصدور لم يجعل الطلاق على مال والخام كالثلث وذكرانه لو خالها  
ولو عمل ثم رطم في العدة عالميا لمرمة تستأنف العدة لكل وطأة وتتداخل العدة الى أن  
تنقضي الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة مدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر  
ولا تجب فيه نفقة اه وما قاله الصدور هو ظاهر ما قدمناه آتباعا من الفتح حيث جعل الوطء  
بعد الابانة بالفاظ الكتابية من الوطء بشبهة أي أقول بعض الأئمة بأنه لا يقع بها البائن فأورث  
الخلاف فيه اشبهة (قوله ولو من المطلق) أي كما قلنا آتباعا من الاولى أن يقول ولو من غير المطلق  
لمنافي الفتح من أن الشافعي وافقنا في أحد قوليه فيما إذا كان الواطئ المطلق اه فعلم أن غير  
المطلق هو محل الخلاف فكان المناسب التنصيص عليه ليدخل المطلق بالاولى وفي الدرر اه لم  
أن المرأه إذا وجب عليها عدتان فاما أن يكونا من رجلين أو من واحد ففي الثاني لا شك أن  
العدتين تتداخلتا وفي الاول ان كانتا من جنسين كالتوفي عن زوجها إذا وطئت بشبهة أو من  
جنس واحد كالمطقة إذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما ما إذا خلتا عندنا أو يكون  
ماترا من الحيض محسبا من جميعا وإذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعلمها  
انقضت الثانية اه (قوله والمرق من مالم الخ) بيان لا تدخل في الوطء لو كانت وطئت بعد حيض من  
الاولى فعلمها محسبان تكمل الاولى وتحتسب بهما من عدة الثاني فإذا حاضت واحدة بعد  
ذلك انقضت الثانية أيضا نعم وهذا إذا كان بعد التفرق بينه وبين الواطئ الثاني أما إذا  
حاضت حيضة قبله فهي من عدة الاول خاصة ونعماء في البصر عن الجوهره وقالوا إذا كان  
الواطئ هو المطلق فهل يشترط أن يكون بعد التفرق أيضا لم أره صريحا اه قلت الظاهر  
أن التفرق يحكم العدة الفاسدة برفع شبهته أما الوطء بشبهة بدون عدتين الشبهة ترتفع بمجرد  
العلم بحقيقة الحال والله أعلم وفي البصر عن الثانية وإذا تمت عدة الاول حل للثاني أن يتزوجها  
لا غيرهما تم عدة الثاني بثلث حيض من حين التفرق وإذا كان طلاق الاول رجعي كان له  
أن يراجعها في عدته ولا يطؤها حتى تنقضي عدة الثاني اه لمخصا وفيه عن الجوهره ثم إذا  
تداخلتا والعدة من رجعي فلا نفقة لها على واحد منهما ولو من بائن نفقة ثم على الاول والزوجة  
إذا تزوجت بآخر وفرق بينهما ما بعد الدخول فلا نفقة لها على زوجها لانها منعت نفسها في  
العدة اه قلت وأعل الفرق في البائن ان المنع بالبينونة لا بالعدة من الثاني بخلاف الرجعي  
وانما لم تجب على الواطئ لان عدتها من عدة وطء ولا نفقة فيها تأمل (تنبيه) يمكن انقضاء  
العدتين معا كعدة بالاشهر لو طئت وطئت في اشبهة وحاضت فيها ثلاثا وانقضت الثانية قبل  
الاولى كالوقت الحيض قبل تمام أربعة أشهر وعشرو يمكن تأخر الثانية بجملة من اعن الاول كالو  
حاضت بعد تمام الاشهر (قوله وكذا لو بالاشهر) كما تبين وطئت بشبهة في خلال عدتها فانما  
تم الثانية بالاشهر أيضا نعم (قوله أو به الوعدة وفاة) مثله ما ذكرناه في التنبيه آتباعا كان  
الاولى أن يزيد أو يوضع الحمل وهو مثله الحائض الثانية (قوله فلو حذفت قوله والمرق منها)  
أي الذي هو قاصر على الحيض وقد يجاب بان المراد بالمرق الحاصل بالعلم لا برؤية البصر ط  
(قوله لعمومها) أي لم من نعت العدتين بالاشهر ومن نعت بالاشهر لا وفاة وبالحيض الوطء  
الشبهة (قوله وعم الحائض لو حاضت) عطف على لعمومها أي وأعم من نعت العدتين بوضع الحمل

ولو من المطلق (وجبت  
عدة حري) بعد الدال ب  
(وتداخلتا والمرق) من  
الحيض (منها ما) عا  
ان (تم) العدة (الثانية)  
ان (تمت الاولى) وكذا لو  
بالاشهر او بهما لو حذفت  
وفاته فلو حذفت قوله والمرق  
منها لعمومها وعم الحائض  
لو حذفت فعدتها الوضع

كالحائض بالعموم وهي من لم تكن حبل فاذا حاضت في العدة تنقضي بوضعه سواء كان من المطايق  
أو من زنا أو من نكاح فاه إذا اولدت بعد المتاركة لا قبلها كما قدمناه من الحاوي الزا هـ  
(قوله الامعة الوفاة الخ) أقاد أن المراد بالحائض إذا كانت معدة من طلاق أو فسخ بخلاف  
المتدة من وفاة فافهم قال في النهر وفي الخلاصة وكل من حاض في عدتها فعدتها ان تضع حملها  
وفي المتوفى عنها زوجها إذا حاضت بعد موت الزوج فعدتها بالشهر اه وقد مر عن البدائع  
اه والذي مر عن البدائع ذكره في النهر عدته مثله عدة الفار وهو الذي كتبناه في عدة الحامل  
منه بقوله أو من زنا حيث قال أما في عدة الوفاة فلا تنقضي بالحمل وهو الصحيح أي بل تبقى عدتها  
أربعة أشهر وعشرا (قوله كما مر) أي عند قول المصنف وللموت أربعة أشهر وعشرا طافا حيث  
قال الشارح هذا الذي يخرج عن الا الحامل يعني من مات عنها وهي حامل كما قدمناه فعلم أن من  
لم تكن حاملا عند الموت وحضت بعده فهي داخلة تحت الاطلاق فلا تنقضي عدتها بل تبقى  
بالاشهر ويعلم أيضا من قوله بعده وفيمن حاضت بعد موت الصبي عدة الموت أجماعا لعدم الحمل  
عند الموت اه فافهم لكن الظاهر أن هذا بالنظر الى الوفاة أما عدة الوطء الذي حصل منه  
الحمل فلا تنقضي ابوضعه ان كان بشبهة لانه ثابت بالنسب بخلاف ما لو كان من زنا لان الزنا  
لا عدة له أصلا فافهم (قوله لانما أجل) أي لان العدة أجل فلا يشترط العلم بوضعه أي بوضي  
الأجل اه وفي عامة النسخ لانهم ابضهوا الثانية أي عدة الطلاق وعدة الموت فاه وهذا  
مبني على تعريف البدائع من أن العدة أجل لضرب لا قضاء ما بقي من آثار النكاح وقد مر  
ترجيحه (قوله فلو طلق) تفريق على المقتط (قوله من وقت البيان) لانه انشأ من وجه  
بصر وهذه الجمل بعملة الاستثناء من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت اه ح قال في  
الشربة لاية قوله وابتدأوا عقيبها أي عقيب الطلاق والموت يستثنى منهن من طلقها  
فان عدتها من وقت البيان لان وقت قوله احدا كما طلق وان مات قبل البيان لزم كلامهم ما  
عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كافي للزينة اه وسبأ في استثناء مسائل أخرى في  
كلامه (قوله عدلا) أي الشاهد ان أي زكاهم اغيهم البصع القضاء بشهادتهم على ما عرف  
في موضعه (قوله من وقت الشهادة) على حذف مضاف أي من وقت تحمل الشهادة لان  
وقت أدائها فانما هو الوشهاد في الحرم أنه طلقه في شوال كان ابتداء العدة من شوال كما تقدم ح  
قلت والظاهر ان براد وقت الشهادة على ظاهره بناء على أن أدائها حصل وقت التحمل لانها  
شهادة حسنة يقتضي الشاهد بتأخيرها بلا عذر فلا تقبل كما أشار اليه في البحر (قوله بخلاف  
الخ) مرتبط بقوله فالعدة من وقت الطلاق (قوله فان الفتوى ان من وقت الاقرار مطا) اه  
أي سواء صدقة أم كذبته أم قالت لا أدري كما يدل عليه السياق قال في البحر وظاهر كلام محمد  
في المبسوط وعبرة الكثرة اعتبارها من وقت الطلاق الا ان المتأخرين اخذوا بوجوبها من  
وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج بأخيه أو أربيعه واهاز جرحه حيث كتب طلاقها وهو المتأخر  
كافي الصغرى اه ووفق الصغرى بحمل كلام محمد على ما إذا كانا متفرقين من الوقت الذي  
أستد الطلاق اليه أما إذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا بد فان في الاستناد  
قال في البحر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وفي الفتح أن فتوى المتأخرين مخالفة للأئمة

الامعة الوفاة فلا تنقضي  
بالحبل كما مر ومعه في  
البدائع (ومبدأ العدة  
بعد الطلاق) بعد  
(الموت) على القرون  
(وتنقضي العدة وان  
جهت) المرأة (جمعا) أي  
بالطلاق والموت لانها  
أجل فلا يشترط العلم  
بوضعه سواء اعترف بالطلاق  
او انكر (فلو طلق امرأته  
ثم أنكره وأقيت عليه  
بعدة وقضى القاضي  
بالفرقة) كان ادعته  
عليه في شوال وقضى به  
في الحرم (فالعدة من وقت  
الطلاق لان وقت القضاء)  
برازية وفي الطلاق المجهم  
من وقت البيان ولو شهدا  
بطلاقها ثم بعد أيام عدلا  
فقضى بالفرقة فالعدة من  
وقت الشهادة لا القضاء  
بخلاف ما لو أقر بطلاقها  
منه (فزمان) ما مضى فان  
الفتوى أن من وقت  
الاقرار مطا



الاربعه ووجهها الصواب والناهي وحيت كانت مخالفتهم للثمة فينبغي أن يصحح به محالها  
والناس الذين هم مظانها واهلها فصل السفي عامر اه مخلصا وقر في البحر والنهر (قوله  
نفي التهمة المراضة) أي المراضة على الطلاق وانفائه اعدة ليصح اقرار المراضة لها الدين  
أو ليتزوج أو أختها أو أرمها أو غيرها (قوله لكن الخ) استدراك على ما قبله حيث سكت فيه  
عن بيان النفقة والسكنى فان فيها فرقا بين التصديق والكذب وكان الاخير ان يقول  
فان الفتوى انما ان كذبته الخ (قوله ان رطم الزمة مهرتان) يعني تقييد بما اذا كان في عدة  
مادون الثلاث أو في عدة الثلاث لكن مع ظنه الحل لما قدمناه عن البرازية انه لو رطم في عدة  
الثلاث مع العلم بالحرمه كان زنا في حل لا يكره المهرية كمر الوطأ تذكر في البحر في باب  
المهر عن الخلاصة لو وطئ المتهمة من ثلاث رادى الشبهة بلزمه مهر واحد أم بكل وطئ مهر قبل  
ان كانت الطلقات الثلاث جهة فظن أن الم ترفع فهو ظن في موضعه بلزمه مهر واحد وان  
ظن أن الم ترفع لكن ظن أن وطئا محلالا فهو ظن في غير موضعه بلزمه بكل وطئ مهر واحد تأمل  
(قوله ولا نفقة الخ) أي اذا كان الزمن الماضي اختلف الفرق اعدة أما اذا بقي منها شيء فحب النفقة  
والسكنى فيمط (قوله اقبول قولها على نفسها) أي في حق نفسها فيسقط ما وجب لها قال في  
البحر والخاص ل أنما ان كذبته في الاستناد أوقات لا أدري فن وقت الاقرار وان صدقته  
ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اه وفيه ان السكنى من حق  
الله تعالى ومقتضاها لزومها وان صدقته ط قلت وليس في عبارة البحر لفظ السكنى بل عبارة  
ولكن لا نفقة لها ولا كسوة ان صدقته وهكذا في النهر وأصل المسئلة في الخاتمة كما عراه  
الشارح اليها وعبارة في الفتوى عليها اعدة من وقت الاقرار ولا يظهر أثر تطليق الم الا في  
ابطال النفقة فقد ظهر أن ذكر السكنى في كلام المصنف مستدرك فافهم (قوله ثم أقام  
معها) أطلقه فشم ما زادها ثم أولا اه ط (قوله ان مقرابطا لاقها تنقضى عتقها) أي  
يكون ابتداءها من وقت الطلاق والظاهر أن المراد اقراره به بين الناس لا بمجرد اقراره به  
عندها مع تصديقها له وان المراد اقراره به من حين التطليق وبه يظهر الفرق بين هذه المسئلة  
ومسئلة التي فاقمها فرفضه في الوكتم ط لاقها ثم أقر به بعد زمان وظهور أيضا عدم مخالفتها  
للتصحيح الاتي عن جواهر الفتاوى من اعتبار الاشتغال بالامساك أي في القروع من اعتبار  
أيضا فافهم (قوله فان اشتر الخ) فلو طأها ثلاثا بعد هذه الطلقة المشهورة لاتفق الثلاث كما  
سيأتي في القروع (قوله وكذا لو خالها) هو داخل تحت قوله بأنما لكن الابانة عدة تكون  
بدون علمها بخلاف المخالعة لانم امفاعلة فأشار الى أنه لا فرق في اشتراط الاشتغال بين كونها  
عامة أو خاصة (قوله وأشهد) أشار الى ان الاشتغال لا بد ان يكون باقراره بين الناس لا بمجرد  
سماعهم من غيره والى أن اقراره عند درجته يكفي فلا يلزمه الاقرار عند بدأ كثر فان الشهادة  
انهار كما قال في النكاح من أن الاعلان الذي قال بالشرطه الامام مالم يصح بالاشهادين  
فافهم (قوله وكذا لو كتم ط لاقها لم تنقض زوا) أي زجره عن الكتمان وهذا التعديل  
ذكره في الخاتمة وتقدم تعديل آخر وهو قوله نفي التهمة المراضة وهو مذكور في الهداية  
وذكر هذه المسئلة مكررا عامرا في المتن لانه مفروض في الوكتم ط لاقها ثم أقر به بعد زمان

نفي التهمة المراضة  
لكن (ان كذبته)  
في الاستناد أوقات لا أدري  
(وجبت) العدة (من)  
وقت الاقرار ولها النفقة  
والسكنى وان صدقته  
فكذلك فيرأه ان وطئها  
لزمه مهرتان اختيار  
ولا نفقة ولا كسوة  
(ولا سكنى) اهل القبول  
قوله اهل نفسها خاتمة  
وفيها انما أقام معها  
زمانا من مقرابطا لاقها  
تنقضى عتقها لان  
منكرها في أول ط لاق  
جواهر الفتاوى بانها  
واقام معها فان اشهر  
ط لاقها فيما بين الناس  
تنقضى والا لو كذا  
لو خالها فان بين الناس  
واشبه على ذلك تنقضى  
والا لو المصحح وكذا  
لو كتم ط لاقها لم تنقض  
زجر انتهى

كما مر في بعض النسخ ولذا باللام وهي أولى والحاصل انه ان كتم ثم أخبر به بعد عدة فالفتوى  
على أنه لا يصدق في الاستناد بل يجب العدة من وقت الاقرار سواء صدقته أو كذبته وان لم  
يكفه بل أقر به من وقت وقوعه فان لم يشهر بين الناس فكذلك وان اشهر بينهم يجب العدة  
من حين وقوعه وتنقضى ان كان رطمه ماضى وهذا اذا لم يكن رطمه بشبهة ظن الحل والا  
وجبت بالوطء عدة أخرى وتداخلت كما مر وكذا كلما وطئها يجب عدة أخرى فلا يحل  
لها التزوج بان خر مالم تحض عدة الوطء الاخير بخلاف ما اذا كان الوطء بلا شبهة فانه لا يجب  
عدة لتحصنه زنا ولا لا يجب عدة كما مر فلهذا التزوج بان خر كما مر حبه في التداخلية في  
الفصل الثاني والعشرين من الطلاق أي اذا كان الطلاق مشهرا ومضت عدته كما علمته  
والا فلا لحوق الثلاث بعد هذه الطلقة على هذا التفصيل كما سيأتي في القروع (قوله وحينئذ  
فقد وها من وقت الثبوت والظهور) أي وحينئذ علمت هذا التفصيل الذي ذكرنا فاحاصله ظهر  
أن هذه المسئلة اذا لم يكن الطلاق فيها مشهرا يكون مبدا العدة من وقت الثبوت أي ثبوت  
الطلاق وظهوره بينهم فقوله والظهور عطف تقسيم أي يكون مبداها من وقت اقراره به بين  
الناس فتكون هذه المسئلة مستثناة أيضا من قوله ومبدا العدة بعد الطلاق بخلاف ما اذا  
كان مشهرا من الأصل فانه تكون من وقت الطلاق وقد علمت أن الاقرار في عبارة الخاتمة  
يعني الاشهار بين الناس من حين التطليق هكذا ينبغي حل هذا المقام فافهم (قوله ومبداها  
في النكاح الفاسد بعد التفرق الخ) وقال زفر من آخر الوطأت لان الوطء هو السبب  
الوجب ولنا أن السبب الموجب للعدة شبهة النكاح ورنع هذه الشبهة بالتفريق الا ترى أنه  
لو وطئها قبل التفرق لا يجب الحدوبه يجب فلا نصير راعة في العدة عالم ترفع الشبهة  
بالتفريق كما في السكنا وغيره اه سألني قلت ولم أر من صرح بمبدا العدة في الوطء بشبهة  
بلا عذر ينبغي أن يكون من آخر الوطأت عند زوال الشبهة بيان اه لم أخرج زوجه وانما  
لا تحل له اذلاء هذه الفقرة في سبب للعدة سوى الوطء المذكور كما علم مما ذكرنا والله اعلم (قوله  
بعد التفرق من القاضي) أي عقبه وهذا اذا كان في زمان يصلح لابتدائها فلا يشك كل ما اذا  
فرق في الحد من فانه يعتبر ابتداءها بعد اذ لا بد من ثلاث حيسض أقامه الفقه سألني والمراد  
بالتفريق أن يحكم القاضي بينهما كما في البحر عن العتابة تأمل (قوله وقيد في البحر بحشا  
الخ) أقول لو كان مراده من وجوب الحد اذا كان الوطء بعد العدة لم يبق له ذكره فائدة اذ هذا  
حكم النكاح المصحح فيه لم منه الفاسد بالاولى وقد نازعه العلامة المقدم بقوله وقد يقال  
هذه العدة بخلاف غيرها في هذا الحكم لانها أثر نكاح فاسد كما خالفته في أن لا تعد في ميت  
الزوج اه وايضا قد رده السامعاني بأن هذا البصير وان فاهمه عليه غير واحد من غفلة  
عن فهم تعديل المسئلة وهو ما مر في رد على زفر من ادعاء الشبهة بالتفريق الخ أي فلم يبق  
بعد التفريق ما يدرى به المذود رده الحق أيضا ما حاصله أن در الحد قبل التفريق بشبهة  
العدة بعد العدة تكون شبهة الشبهة وهي غير معتبرة بخلاف عدة الثلاث في النكاح  
المصحح اذا ظن الحل قائم شبهة الفعل لان المجهور عدة في حقه ونفقه داره عام او غنا لا نفقة  
ولا استياس اه قلت لكن يشك عليه ما صرح به في البحر وغيره من أنه لو تزوج فاسدا

وحيث تنقض بدؤها من  
وقت الثبوت والظهور  
(و) بدؤها (في النكاح  
القاضي) بعد التفرق من  
القاضي في زمان لو وطئها  
عدة جوهرة وغيره ما قيد  
في البحر بحشا يكون به  
العدة فاسد الحد بوطء  
المهنة (أو) المذكرة أي  
(الظهار المزم)



أنت امرأتك تحرم عليه امرأته إلى انقضاء العدة وهذا يدل على بقاء أثر هذا النكاح بالنسبة إليه وقد يجاب بأن بقاء أثره بالعدة لا يمنع كون وطئه فيه زنا يحرم عليه كالأوطى معتدته من الثلاث عالمًا بحرمته فافان زنا يحرمه مع بقاء أثر النكاح قطعاً (قوله من الزوج) فيدعيه لأن ظاهر كلامهم أنهم لا تكون من المرأة قال في البصر وربحنا في باب المهر أنها تكون من المرأة أيضاً ولذا ذكر مسكين من مورها أن تقول فارتكبت ما حرّم الله على أنكر منهن ما نسخ هذا النكاح والفسخ مشاركة أهـ قال في التهر وقد منّا ما يدعيه أهـ أي ذكر ذلك أن المتاركة في معنى الطلاق يقتصر به الزوج أهـ ورد في الخبر الرمي بأنه لا طلاق في النكاح الفاسد وتقدم غايته هناك وإن المقدس تابع البصر (قوله ونحوه) بالنسب عطف على قوله تركت أي كسبت بيلان أو فارتكبت (قوله ومنه) أي من الصواعق أو من الأظهار (قوله لايجرد العزم) بالرفع عطف على الطلاق أو بالجزم عطف على اظهار العزم فلهذا التفسير على كافي الكفر وغيره من قوله أو العزم على ترك وطئه وأنه على تقدير مضى أي اظهار العزم كافي المصنف به إلا أن كماله في العناية أن العزم أمر باطن لا يطاع عليه وله دلائل ظاهر وهو الاخبار به (قوله والافيك في تزويج الأبدان) أي مع العزم على تركه كما قال في البصر من المهر وأما غير المدخول بها فتتعلق الماركة بالقول وبالترك عند بعضهم وهو تركه على قصه لأن لا يعود اليه أو عند البعض لا تكون الماركة إلا بالقول فيه (قوله والخلو في النكاح الفاسد) أي سواء كانت مهيضة أو فاسدة وفيه أنها لا تكون افساداً لانه ممنوع شرعاً من رعاين وطئها كأنه لا يخلو بالخاص لكن المراد افسادها بفساد النكاح أن كان ثم مانع آخر (قوله لاوجب العدة) أي ولا المهر وإنما يجبان بحقيقة الوطء (قوله ولا تمتد في بيت الزوج) لأنها في حال قيام العقد لا يحق له علم في احتباسها في بيته فبعده أرى لكن يبقى في الفصل الآتي خلافه فافان أحدهما قد يوافق في قيامه (تتمة) ذكر في المهر أنه قدّم في النكاح افساد من باب المهر أن المراد به هذه العدة الماركة فلا عدة عليه بجمونه إلا الميض بعد دخوله وأنه لا حداد ولا نفقة فيه ما وأنه تحرم عليه امرأته ولو تزوج آخرها فافان هذا إلى انقضاء العدة وأن وجوبه في القضاء أما في الديانة لو علمت أنها حاضرت بعد آخر وطئها فاحل لها الزوج بلا تفريق ونحوه وإن الاربع عدم اشتراط علمها بالمشاركة (قوله قالت مضت عدتي الخ) أصل أن انقضاء العدة لا يقتصر في اخبارها بل يكون به وبالفعل بأن تزوجت بآخر بعد عدة تنقض في مناهها العدة فلو قالت بعد لم تنقض لم تصدق لأن الإقدام عليه دليل على الإقرار بجموع البدائع (قوله وكذب الزوج) وأما الذي هو مضى عدته أو كذبته فبأن آخر القروع (قوله قبل قولها مع حلفها) أي ولو كانت مرضة لانه يتصور من بعضهن كافي الانقراض سائحا إلى (قوله ثم لو بالشهر والخ) وهو ع في بيان ادنى ما تحتمله المدة (قوله فالمدد المذكور) أي إذا كانت من معتدات المهر فلابد من مضى المقدّر شرعاً المذكور في المهر وهو ثلاثة أشهر للمهر ونصفها للامه (قوله تنون يوماً) فيجعل كأنه طاعة في الطهر بعد الوطء ويؤخذ ذلك أقل الطهر خمسة عشر لانه لا غاية لا أكثر وأوطى الحيض خمسة عشر لا يجتمع أقلها ما ندر في ثلاثة أشهر بخمسة وأربعين وثلاثين في خمسة عشر فصارت اثنين وهذا

من الزوج (على ترك وطئها) بأن يقول بأنه تركت بالوطء ونحوه ومنه الطلاق وإنكار النكاح ولو جحدتم أو الالاء لايجرد العزم لومدخولة والافيك في تزويج الأبدان والخلو في النكاح الفاسد لاوجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه فسخ جوهر ولا تعدد في بيت الزوج بزوجة (قالت مضت عدتي والمدة فتعلمه وكذب الزوج قبل قولها مع حلفها والا) تحتمله المدة (لا) لأن الامين إنما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشهر والقدر المذكور ولو بالحيض فافان الحيرة تنون يوماً

على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن لم يجعل كأنه طاعة في آخر الطهر واحتراز عن تأويل العدة عام أو يؤخذها أقل الطهر وأكثر الحيض لانه لا يطهران بثلاثين يوماً وثلاثين حيض بثلاثين أيضاً وعنده ما أقل مدة تصدق فيه الحيرة خمسة وثلاثون يوماً ثلاث حيض بثلاثة أيام وطهران بثلاثين أفاده ط (قوله ولامة أربعون) هذا على تخريج محمد وطهران بثلاثين وخمسة عشر وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوماً طهر بخمسة عشر وحيضتان بهشترين ط وفي بعض نسخ البصر أنه على رواية الحسن ثلاثون وصوابه خمسة وثلاثون كافي البدائع وغيرها (قوله ما لم تدع السقط) غاية لاشتراط المدة المذكورة في الحيرة والامة قال ط والمراد السقط الذي ظهر بعض خافه ولا بد من مدني يحتمل فيه الظهور لأن أهـ أي فلو نكحها ثم طلقها بعد ثلث لا يقبل قولها لانه لا يستبين بعض خافه قبل أربعة أشهر كما تقدم وأشار إلى أنه الواقعت انقضاء العدة ولم تقرب بسقط لا تصدق وقيل تصدق لاحتماله قال في التهر والظاهر الاقل وقال الرمي والنسائي ضيف كما تقدم في باب الرجعة فراجع أهـ (قوله كما صر في الرجعة) حيث قال هناك ثم انما تقتصر المدة للحيض لا بالعدة وله تحلية ها هنا بتبين الخلق ولو بالولادة لم تقبل الاينة ولو حرة فتح أهـ قال في البصر وفيه نظر فقد صرحوا في باب ثبوت النسب أن عدته انقضت بقرارها بوضع الحمل وأن توقف الولادة على اليقينة انما هو لاجل ثبوت النسب (قوله وما لم يكن) عطف على ما لم تدع (قوله معلقاً بولادتها) مثله ما لو أوقعه عقب الولادة بلا فاصل ط (قوله فيضم) بالبنا للقاء لـ وغيره عائذ بالله الامام وقوله خمسة وعشر من مفعوله وفي نسخة وعشرون بالرفع على أن يضم مفعولاً لمفعول (قوله كما صر في الحيض) حيث قال ولا حد لانه أي النفاس إذا احتجج به عدة كقوله إذا ولدت فأتت طاق فقالت مضت عدتي فقدره الامام بخمسة وعشر من يوم ما مع ثلاث حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة أهـ قالت وعليه فإذا طلقت عقب الولادة فلا بد من مضى خمسة وعشر من النفاس ثم تعدد بين يوم كما صر أقل مدة تصدق فيها عدته خمسة وعشرون وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن من أقل المدة ما تنقضي به نفاس النفاس وطهران أربعين وعلى قول الثاني أقلها خمسة وعشرون إذا لم يدر من مضى أحد عشر يوماً للنفاس ثم طهر خمسة عشر يوماً ثم تعدد بين يوم كما صر أقل مدة تصدق فيها عدته خمسة وعشرون يوماً ساءة فلا بد من مضى سبعة للنفاس وخمسة عشر للطهر ثم تسعة وثلاثين وتقدم غايته في الحيض (قوله معتدته) أي من طلاق بائن غير ثلاث درمنق لأنها لو كانت معتدته من رجعي فالعدة الثانية رجعية ولو من ثلاث لم تحل له بل زوج آخر (قوله ولو من فاسد) بأن تزوجها فافان دخل بها ففرق بينهما ما ثم تزوجها صح في العدة أما عدتها بأن تزوجها ولا صح بها ثم طلقها بعد الدخول فتزوجها في العدة فافان فلا مهر ولا استئناف عدة بل على اتمام العدة الأولى بالاتفاق لانه لا يمكن من الوطء في النكاح الفاسد فلا يجعل واطأ حكمه لعدم إمكان الحقيقة ولذا لا يجب عدة ولا مهر بالخلو في الفاسد أفاده في البصر (قوله ولو كذا) أي ولو كان الوطء مكراً هو الخلو والمعنى قبل الوطء والخلو ح (قوله لأنها مقبوضة في بيده الخ) أي فيزوج من القبيض المستحق بالعدة الثانية كالفاصل إذا اشترى

ولامة أربعون ما لم تدع السقط كما صر في الرجعة وما لم يكن طلقها سائحا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشر من النفاس كما صر في الحيض (تكميل) كذا صح (معتدته) ولو من فاسد (وطئها قبل الوطء) ولو كذا وجب عليه مهر نام (وعليها) عدة من نفاس لانها مقبوضة في بيده بالوطء الاول ابتداء أثر وهو العدة



المقصود الذي في نفسه - غير قابض بمجرد العقد فكان طلاقه بعد الدخول لا يقال الطلاق بعد الدخول بل في الرجعة ولا رجعة هنا لأنه لا يلزم من إقامته مقام الوطء في العقد الثاني في حق المهر والعدة ان يقوم مقامه في حق الرجعة كالمطلقة اقبلت - قام الوطء في حقها ولم تقم مقامه في الرجعة وقامه في المنع قالوا وايضا فان الطلاق الاول باق كما صرحوا به فكيف بذلك الرجعة في عدتها وان كان الثاني رجعا (قوله) وهذا من إحدى المسائل العشر (وهي) تزوج معتدلة من نكاح صحيح او معتدلة من فاسد فهذه ثقتان من حيث انهما نكاهان تزوج معتدلة وهو مريض وطلة ما قبل الدخول فيكون فادرا رابعها فرق بين ما بعد النكاح من بعد الدخول فتكفي في العدة وقرق بينهما ايضا قبل الدخول خامسها تزوج صغيرة اوامة ودخل بها ثم اباها ثم تزوجها في العدة باقية او عتقت فاخذت نفقهما قبل الدخول سادسها تزوج الصغيرة او الامة فاخذت نفقها بالبلوغ او العتق بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول سابعها تزوج معتدلة فارتدت قبل الدخول وباقي الصور وقع في البحر مكررا بل الصورتان الاوالتان واحدة فهي في الحقيقة - ستة فافهم (قوله) على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وهذا عندنا وعند محمد وزفر لا يكون دخولا في الثاني فلا عدة مبتدأة ويجب نفق المهر لكن عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب **ح** اي فصل للزوج في صلح حيله لا سقط عدة الحمل بأن طلقها بعد الدخول ثم بعدها عليها ثم طلقها قبل الدخول فصل الاول بالعدة (قوله) بطله المصنف بما يطول نقل **ح** عبارة المصنف بطولها وحاصلها انه قال وقد يقع كثير في ديارنا العمل بقول زفر من بعض القضاة الذين لا خوف لهم طهه في تحصيل الخطام الفاني قال الكمال في قصه وما قاله زفر فانه لا يستلزمه ابطال المقصود من شرعيته او عدم اشتباه الانساب ومع ذلك هو محقق فيه لصرح في جامع الصوابين بأنه لو قضى به قاض نفق فضاؤه لان لا جتهاد فيه - ما عا وهو موافق لصرح بقوله نعمالي وان طلقه من قبل ان تقوم من خالكم علمين من عدة تعتدونها **ا** والوجه عندى في هذا الزمان عدم فاعده لانه انما يقع لاخذ المال بمقابله كما هو المعمود من قضاء زمانا وقد مثل شيخ شعبة شيخ الاسلام الكرخي عاينه له بعض القضاة من الاخذ بقول زفر بعدم العدة فقال قال بعض المحققين ان طلقها زفر فانه وذكر بعض العلماء عن زفر انه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم حل الوطء الاول قبل العدة وان صح نكاحه اذا يلزم من صحته حل الوطء لكن المشهور عن زفر الاول وهو الذي به عدة قضاء زمانا كثر الله تعالى منهم فيزجون في حالة الطلاق قبل الاستقبال ولا يتطرون الى ما نص عليه عاونا من ان القاضي اذا ابرأ في حادثة لا يتعد حكمه في المقتل اذا خالف امامه في مسئلة لا يتعد حكمه فيما على الاصح ومراعاة من قل بقا فافهم القاضى في هذه المسئلة القاضي المجتهد كذا نص عليه المحققون قال الشيخ حافظ الدين لا يخاف ان علم قضاءه للبس بشبهة فضلا عن الحجة قاله عن قضاء زمانه وبلاده فكيف في اليوم واكثره - مما جاهد لون نعر ذائقه تعالى من الجراة على احكام الله تعالى بلاه - لم يابس للقاضى المقتل الا اتباعا مشهورا بالذهب ولا سيما لذي يقول له السلطان وليتلك القضاء على مذهبه فلان وقد قيل المتأخرون يقولون زفر في مسائل معروفة او اقلها لا يسل والعرف والعرض وان - فافهم فيها من خطر الشبهة

وهذه إحدى المسائل العشر المبينة على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لا عدة عليه فصل للزوج ابطله المصنف بما يطول وجزم بأن القاضي المقتل اذا خالف مشهور مذهبه لا يتعد حكمه في الاصح كالأورثي

بقوله الاوالتان كذا بطله المصنف وصوابه الاوالتان بعد حذف التاء قاله نصر الهورثي

مطلبه الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني في مسائل

اختلاف الانساب ولقد صحبت العلماء العاملين الا كبره ريبا من سبعين سنة فلم أر أحدا من أئمة ائمة ولا حكمهم ولا ملاحقة منهم - فجزاهم الله تعالى خيرا وقدس ارواحهم حيث اجتمعوا ما ريب واسعة كما يارب **ا** (قوله) الا ان نص السلطان الخ) فيه نظر لاختلافه أن مخالفة القاضي مشهور المذهب نصح اذا نص له السلطان مع انقضاء في هذا الباب ما من أول الكتاب من أن الحكم والتمسك بالقول المرجوح به - بل ونرى للاجماع تاء - بل (قوله) طلقها ذي) احقر زبه عن المصنف لم يأتني (قوله) لم تعتد عندى حنفية) فلوزوجها مسلم اودى في فوططها اجاز كافي فحق القدير بصر قلت والفرق بين هذا وبين ما اذا كان زوجها مسلما حيث تعتد ما افاده بقوله لانها ساقية ومعتدة - أي ان العدة انما تجب - قال الزوج نازا كان كافر الا يعتد بها لانجب له وان تزوجها مسلم بخلاف ما اذا كان الزوج مسلما تجب لاجل عدة - واعدة اعموان تزوجها ذي مثلهما وكان لا يعتد بها وبعدة ما جبهه في المهر من باب نكاح الكافر من أنه ينبغي أن لا يختلف في وجوب اذا تزوجها مسلم لانه يعتد بوجوب الخ اذا يصح في أنه يعتد بوجوبه بالنسبة لصحة ما لا يعتد بوجوب الكافر لانه انما يعتد به ثبت عند محمد انه في الحاية هناك الذي اذا بان امرأته الذمية فنزوها مسلم اودى من ساعته ذكر بعض المشايخ أنه يجوز نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يثبت بها بغيضة في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حيض (قوله) لانا امرنا بتركهم وما يعتدون) ثبت لم يعتد بها واحدة الا تقسم - لم يلزمهم بها أي امرنا بتركهم ومعتد بهم فاصدوبة والمصدر المذهب في محل نصب على أنه معتد - قول محمد (قوله) وفيه (الولولحي الخ) قال في البحر بعد ذلك وأطلق في الهداية ما لا بأس في بطنها ولا يلزم النسب وعن الامام يصح العدة عليها ولا يطؤها كالحامل من الزنا والاول اصح **ا** ماني لهداية (قوله) انفا) أي بين الامام وصاحبه وقوله طلقا أي سراه كانت ما لا رجاء له من غير اعتدتها هي أولا (قوله) لان المصنف معتد أي به عدة لزوم الاعتداد من نكاحه فكانت حتى آدمي فتخاطب به الذمية وان كان فيها حق الله تعالى (قوله) والحربي ملحق بالجهاد) حتى كان محلا للقتل هداية أي والجهاد لا يراعى حقه وان اعتد بها (قوله) لانها معتدلة الخ) المذكور في حاشية العلامة نوح على الدرر انما عدة بلا خلاف ولا يجوز نكاحها ما لم تضع لان في بطنها ولذا ثبت النسب فيمنع التزوج كحل أم الولد فيمنع المولى من تزويجها الا الولد اذا كان ثابت النسب كل الفرائض فاعلمة نكاحها بغيره يلزم الجمع بين الراشدين **ا** مخلصا فافهم وروى عنه أنه في حكم الحبل أي من الزنا وهو استيعار الكرخي فهو - تاني (قوله) كبرية الخ) بخلاف ما اذا اجبر الزوج مسلما او ذميا او - فافهم ما من مسلم او ذميا ارتدوا فانه لا عدة عليها هناك اجماعا حتى جاز له تزوج اخيه أو أربع سواها كما دخل دارنا لعدم تبليغ الاحكام او اتمه لانهم غير مخاطبة بالعدة لانهم احق الاذي فتخاطب بها فحق (قوله) خرجت البنية) في نكاح الهداية والمضمرات وغيرهما ان المزوج ليس بشرط لانهم قالوا لو أسلمت في دار الحرب ومضى ثلاث حيض بانت منه ولا عدة عليها عنده خلافا لما فهمت تاني (قوله) الا الحامل لماسر) أي من أن في بطنها ولذا ثبت النسب (قوله) ووطئها) أي المتزوج

الا ان نص السلطان على العمل بغير المشهور فيسوغ فيه من حنفية زفر يا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه فليحفظ (ذمية غير حامل طلقها ذي اومات متاهل تعتد عند أبي حنيفة اذا اعتدو ذلك) لانا امرنا بتركهم وما يعتدون (ولو) كانت الذمية حاملة اعتد بوضعها) اتفاقا وفيه - (ولو لم يجزى عما اذا اعتد بها) (و) للذمية لو طلقها مسلم اومات منها) (تعتد) اتفاقا مطا لان المسلم يعتد به (وكذا لا تعتد بمسبية) (انقرضت بتبسين الدارين) لان العدة حيث وجبت انما وجبت حقا للعباد والحربي ملحق بالجهاد) (الا الحامل) فلا يصح تزويجها لانها معتدلة بل لان في بطنها ولذا ثبت النسب (كبرية خرجت البنية) مسلمة او ذمية او - ستا من اسات وصارت ذمية) لما سرائه ملحق بالجهاد) (الا الحامل) لما سرائه (وكذا لا عدة لوزوج امرأة القبر) ووطئها) (عالمات ذلك) وفي نسخ المتن (ودخل بها) ولا يعتد به بيق



وهو من قوله ودخل به اليك لما كان موجودا في نكح المتزوجة وقد أسقطه المصنف  
 من النسخة التي شرح عليها علم أن المصنف يقول على عدم ذكره في كرايا شرح قوله ووطئها  
 لأنه لا بد من هذا القيد تأمل (قوله وهذا) أي لا يكون لأبدا عليه أو قوله لأنه زنا لأنه لا بد  
 فتكون له له لول أيضا أو اسقطه ولو قدم الله الثانية على الأولى لكان أولى (قوله والمزني  
 به لا تحرم على زوجها) فله وطؤها بلا استتار عندهما وقال محمد لا أحب له أن يطأها ما لم  
 يستبرأ كما مر في فصل الحرمات (قوله لا يقر به زوجها) أي يحرم عليه وطؤها حتى يتحيز  
 ونظير كما صرح به شارح الوهبانية وهو ما يمنع من حله على قول محمد لأنه يقول بالاستتار  
 كذا قاله المصنف في المخ في فصل الحرمات وقد مضى عنه أن ما في شرح الوهبانية ذكره في النكاح  
 وهو ضعيف الآن لا يعمل على ما إذا وطئها بشبهة أو فاهم (قوله فيلحقها فراقته) أمر  
 بحفظه لا يلقه قبل يصيب بقرينة قوله فراقته فان المذهب أن ما الزنا لا حرمة له  
 قوله صلى الله عليه وسلم لم تذاق شيئا كاليه امرأته أن لا تدفع بدلا من طائفة ما إذا قال أني أحبها  
 وهي حيلة فقال صلى الله عليه وسلم استمتع بها أو ما قوله فلا يبيح ماؤه زرع غيره فهو وإن كان  
 وأودا عنه صلى الله عليه وسلم لم يكن المراد به وطء الحبل لأنه قبل الحبل لا يكون زرع ما  
 من فو حوله هذا قالوا الزوج حبل من زنا لا يقر به حتى تضع لثايبه في زرع غيره لأن به  
 يزاد مع الولد وبصره حدة فقد ظهر بما قرءناه الفرق بين جواز وطء الزوجة إذا رآه تزي  
 وبين عدم جواز وطء التي تزوجها وهي حبل من زنا فاختار (قوله لو عالمة راضية) فان لم تكن  
 عالمة بأن راجعها وهي لا تشترط أو كرهها على النكاح لم تكن ناشزة لأن المذهب يمنع نفسها من  
 الأول أفاده ط (قوله كما مر) أي في شرح قول المصنف والموطوءة بشبهة وقد أطال هناك  
 على ما هنا ط (قوله أدخلت منه) أي في زوجها من غير خلوة ولا دخول أمالو أدخلت مني  
 غير فقد مضى في الموطوءة بشبهة (قوله في البصر بمشائهم) حيث قال ولم أر حكم ما إذا وطئها  
 في دبرها أو أدلت منه في فرجها ثم طلقها من غير الإلاج في قبلها ما في تقرير الشافعية  
 وجوبه فيها ما ولد أن يحكم على أهل المذهب به في الثاني لأن إدخال المني يحتاج إلى تعرف  
 برأيه لرحم أكثر من مجرد الإلاج به في وأما في الأول فلا لأن الوطء في الدبر إن كان في  
 الخلوة في المذهب لا يكون بالخلوة وإن كان بغير خلوة فلا حاجة إلى تعريف البراءة لأنه يقع المني في غير  
 محل المهر فلا يكون من طنة العلوق (قوله وفي النكاح) حيث قال أقول ينبغي أن يقال إن  
 ظهر حلهما كان عدتهما اوضح الحبل والأفلاء مدة عليها أو واعتزض به بعض الأفاضل بأن  
 الانتظار إلى ظهور الحمل وعدمه هو المدة التي فررت منها وإن جوفت زوجها بعد إدخال المني  
 احتجبت إلى نقل أو أقول سنذكر في الاستيلاء عن البصر عن المحيط مانعه إذا عالج الرجل  
 جارية فيمادون الفرج فانزل فاختار ذلك الجارية ما في شيء فانه قد خلته فرجها في مدة أن  
 ذلك فماتت الجارية وولدت فالولد ولد والجارية أم ولده أو فلهذا الفرع يؤيد به صاحب  
 البصر أو ح قلت ويؤيده أيضا الثابت من المدة بخلوة المصنف وما ذاك إلا أنهم العلوق  
 منه بسببه (قوله ومضى سبعة أشهر) لعل الأولى تسعة بتقديم التام على البين ليكون اقاربه  
 إلى ما مر نظما عن الإمام مالك من أن مدة الطهر تنقضي عدتها بسبعة أشهر فالمنع أن لم يصح

ولهذا يهدم العلم بالحرمه  
 لأنه زنا والمزني به لا تحرم  
 على زوجها وفي شرح  
 الوهبانية فلو زنت المرأة  
 لا يقر به زوجها حتى يتحيز  
 لا حلال له وطؤها من الزنا  
 فلا يبيح ماؤه زرع غيره  
 فليحفظ لفراقته (بجواب  
 ما إذا لم يعلم) حيث تحرم  
 على الأول إلا أن تنقضي  
 المدة ولا تنقضي عدتها على  
 الأول لأنهم صادرت ناشزة  
 خائفة قلت يعقوب لو عالمة  
 راضية كما مر قد بر  
 (فروع) ما دخلت منه  
 في فرجها هل تنفذ في البصر  
 بمشائهم لا يحتاج إلى تعريف  
 براءة الرحم وفي النكاح  
 أن ظهر حلهما ثم طلقها  
 القسبة ولدت ثم طلقها  
 ومضى سبعة أشهر  
 من كبت آخر

مالم تحض وان مضى تسعة أشهر تأمل (قوله لم يصح الخ) هذا ظاهر إذا صدقها الزوج في أنها  
 لم تحض والافاقول له لما قدمناه من البعد أنقضى عدتها فالتحيز عدتي ومثله ما قدمناه في  
 الرجعة عن البراءة من أن المدة لو كانت لا تزوجه في المدة أن كان بين الطلاق  
 والنكاح أقل من شهرين صدقت عدته ونفسه النكاح وإن أكثر لا يصح النكاح لأن  
 الإقدام على النكاح إقرار ببعض المدة (قوله لأن من لا تحيض لا تحبل) أي فلما حبلت تبين  
 أنها من أهل الحيض فلا تنقض عدتها إلا بثلاث حيض (قوله فلو ضحى ما لم يولد لها من الناس)  
 أي بأن كان أقرب وقت الطلاق به وأشهر بينه وبينهم ومضت مدة يمكن فيها انقضاء المدة تنقضي  
 وإن كان مقبلا منها لان إقامته معها بعد اشتراط الطلاق لا يمنع مضى ما في الصحيح كما قدمناه من  
 جواهر الفتاوى يمكن إذا وطئها عالما بالحرمه بلا شبهة كان زنا فلا تحجب عدتها أخرى ولو كان  
 الوطء بشبهة وجب له بكل وطء عدة أخرى وتداخلت مع التي قبلها فلا يحل تزوجه بغيره قبل  
 انقضاء المدة من الوطء الأخير ولو طلقها ثلاثا بعد انقضاء عدة الطلاق الأولى لم تنزع وإن كانت  
 في عدة الوطء كما قدمناه عن البراءة وبه يظهر جواب حادثة الفتوى في رجل أبان زوجته باقظ  
 الحرام فاستقضى شافعية ما قدمناه بأمر جدي وأقام معها عدة ثم أبانها كذلك فراجعها هل شافعية أيضا  
 ومضت مدة طويلة أيضا ثم أبانها كذلك فأنقضاء شافعية بكفارة يمين ثم طلقها ثلاثا  
 وكان مقررا بثلاث الأول واشتهرت بين الناس ركان كل واحد بعد انقضاء عدة الذي قبله  
 ومقتضى ما مر أنه لا يقع عليه سوى طلاق واحدة وهي الأولى حيث كانت مشهورة وهو  
 مقر به ومضت عدتها فلا تقع الثانية ولا ما بعدهما وإن وطئها في تلك المدة لأنه وطئها بشبهة كما  
 علم والله سبحانه أعلم (قوله لم يقبل) أي لأن العدتين هذه الطائفة لا تنقض مالم يكن الطلاق  
 مشتمرا كما علمه ولو كان مشتمرا لكانت به قبل الحكم عليه بثلاث لأنه مانع من صحة الحكم  
 بما فاده من ذلك إلى أنكار الثلاث دليل على كذب فلا يقبل منه فلا ينافي قولهم أن الدفع  
 به من الحكم صحيح هذا ما ظهر لي (قوله على يدقة) هذا غير قد كفى الوطء الجارية وفي جامع  
 الفصولين أخبرنا واحد بموت زوجها وأبوته طامية ما حل لها الزوج ولو سمع من هذا  
 الرجل آخره أن يشهد بأنه من باب الدين فيثبت بغير الواحد بخلاف النكاح والذهب أخبرنا  
 عدل أو غير عدل فأنها كتاب من زوجها بطلاق ولا تدرى أنه كتاب أم لا إلا أن كبر رايهم أنه  
 حق فلا بأس بالزوج أو وثقه قبيح لئلا يلا ما يفي به من هذا في الديانة فزأيت بفظ  
 السامحاني عن جامع الفتاوى شهدا ثمان أن الغائب طلق زوجته لا تقبل في حق الحكم بطلاق  
 الغائب وثقه لي في سكوت الحاكم في أنه اتفق وتزوج بآخر أو وحاصله أنه يسوغ  
 لها كم السكوت لأنه امر ديني لا إثبات الطلاق لأنه حكم على غائب فلا يصح ويظهر أن  
 ابتداء المدة من وقت وقوع الطلاق لا من وقت الإخبار لأنه غير مقيم معها فلا تسعة وقوله فلا  
 بأس به لأن الأولى عدته وفي البصر أخبرنا رجل بعونه وآخر بميثاقه فأنشده أنه عاين موته  
 أو جفاته وهو عدل وسعها أن تفر وتزوج مالم يؤخرها عن الحياة ما أخر ولو تزوجت  
 وأخبرها جماعة بأنه حي أن صدقت الأول مع النكاح (قوله لا بأس أن يشكها) في الشكسية  
 قالت ارتد زوجها وبه النكاح وسعها أن يقر على غيره أو يتزوجها وإن أخبرت بالحرمه

لم يصح إذا لم تحض في  
 ثلاث حيض وإن لم تكن  
 حاضت قبل الولادة لأن  
 من لا تحيض لا تحبل وفيها  
 طائفة ثلاثا أو يقول كذا  
 طلقها واحدة ومضت  
 عدتها فلو مضى مع أمالوا  
 عند الناس لم يقع الثلاث  
 والايقح ولو حكم عليه  
 بوقوع الثلاث باليمين  
 بعد أن كارهه فلو برهن أنه  
 طلقها قبل ذلك عدة طلاقه  
 لم يقبل بجر وفيه عن  
 الجوهره أخبرنا أنه أن  
 زوجها الغائب مات  
 أو طلقها ثلاثا أو أنها  
 منه كتاب على يدقة الطلاق  
 أن كبر رايهم أنه حق فلا  
 بأس أن تفسد وتزوج  
 وكذا لو قالت امرأته لرجل  
 طلقني زوجي وانقضت  
 عدتي لا بأس أن ينكحها  
 وفيه عن كافي الحاكم

مطلب  
 في النكاح إذا تزوجها



امر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ او نحو ذلك فان كانت ثمة اولم تكن و وقع في قلبه صدقها فلا بأس بأن يتزوجها الا لو كانت كان نكاحا فاسدا او كان زوجي على غير الاسلام لانما اخبرت بأمره منكر اه اي لان الاسل صحة النكاح سائحا في (قوله لو شكت) اي التي اتاها خبر موت زوجها (قوله وفيه عن المحيط) صوابه عن الفتح وعبارته هكذا وفي فتح القدير اذا قال الزوج اخبرني بأن... ثم اقر انقضت فان كانت في مدة لا تنقض في مثلها لا يقبل قوله ولا قوله الا ان تبين ما هو محتمل من اسقاط سقط مستعين بالمناق في مذهبنا لا يقبل قوله ولو كان في مدة محتملة فكذلك لم تسقط نفقة اوله ان يتزوج باختم الا انه امر ديني يقبل قوله فيه اه فالحاصل انه يعمل بخبره ما بقدر الامكان بخبره فيما هو حقه وحق الشرع ويخبرها في حقه من وجوب النفقة والسكنى اه والمسألة مقروضة في الاختلاف مع زوجها التي طلقتها (قوله ثبت نسبه) اي لان حقه في النسب اصل كحق الولد لانما اقيم بولد لا به فلم يقبل قوله ولا ينفذ نكاح اختم الا انه صار مكذبا في خبره شرعا بخلاف انضمام بالنفقة لانه تصور استحقاق النفقة لغیر العدة فكانت وجبت في حقه باب العدة وفي حقه بسبب آخر فان تزوج اختما وماتت فالميراث للاخت وقيل ان قال هذا في النكاح فالميراث للاخت والا فله العدة فاذا قضى به للعدة قيل يقصد نكاح الاخت والاصح لا تصور استحقاق الميراث بغير الزوجية فنزل منزلة استحقاق النفقة بغير عن المحيط ملخصا وحاصله من ان احدهما لو مات التي اقر بانضمامه لم يثبت نسب لولده يقصد نكاح اختم الا انه صار مكذبا شرعا فانتم ما لو اقر بذلك ثم تزوج اختما فماتت ثمة الاخت دون المعتدة وقيل هذا الواقع في صحة نفقته فلو في مرضه صار قارا فثمة المعتدة واذا ورثته فلا يصح انه لا ينفذ نكاح اختم الا بالزمن من ارثها كونه بطريق الزوجية حتى ينفذ نكاح الاخت لتصوره بطريق آخر وبه علم ان في كلام الشارح اختصارا لمخلو صواب التعيين ان يقول ولو ماتت ثمة الاخت وقبل المعتدة ان قال ذلك في مرضه ولم ينفذ نكاح اختم في الاصح ولو ولد لا أكثر من نصف حول ثبت نسبه وقد نكاح اختم والله سبحانه اعلم

• (فصل في الحداد) •

لماذ كونه وجوب العدة وكيفية وجوبها الخذيذ كرها وجب فيها على المعتدة ان تلبس بالمرتبعة الثانية من اصل وجوبها فتح (قوله جاء من باب اعد دود وافر) اي انه جاء من المزيد ومن المجرى الذي كثر أو كثر في المصباح احداث المرأة احداثا فهي محبة ومحبوبة اذا تركت الزينة لموت وجبت الحداد احداثا بالكره فهي طائفة بغيرها وانكر الاصح الثاني فاقصر على الرباعي اه ولذا قدمه الشارح (قوله ودوي بالميم) اي من جددت الشئ قطعه منه فكانت انقطعت عن الزينة وما كانت عليه نهر (قوله زك لزينة لاهة) اي مطلقا ولو من رجعي او كانت كافرة او صغيرة فيكون اهم من الشجرى ط (قوله ونحوها) كالطيب والدهن والكميل ط (قوله تحدد) اي وجوبها كافي بالبحر (قوله بضم الحاء) يعني دفع الثامن باب مد اه ح (قوله وكسرها) يعني دفع الثامن فيكون من باب فواضه ما يكون من باب اعد اه ح (قوله مكافئة) اي بالغة عاقلة وباقى محقرة ومحمدة بزاني القيود (قوله مسلة) شمل من اسلمت في لعدة فتصدق فيما بقي منها جوهرة

(قوله)

لو شكت في وقت مسونة  
انه من وقت تستيقن به  
استقاما وفيه عن المحيط  
كذبته في مدة محتملة لم  
تسقط نفقة اوله نكاح  
اختم اعمل لا يخبر بها بقدر  
الامكان فلو ولد لا أكثر  
من نصف حول ثبت نسبه  
ولم ينفذ نكاح اختم في  
الاصح فثمة لومات دون  
المدة

• (فصل في الحداد) •  
جاء من باب اعد دود وافر  
ودوي بالميم وهو لغة كافي  
القاموس ترك الزينة لاهة  
وشعر ترك الزينة ونحوها  
لانه ثامن اوموت (تحدد)  
بضم الحاء وكسرها كافي  
(مكافئة مسلة)

(قوله ولوامة) لانها مكافئة بحقوق اشروع ما لم يفت به حق العبد بجر والحاصل ان الحداد لا يفتحق المولى لانها محرمة عليه مادامت في العدة بخلاف اعتدادها كبيت الزوج كما يأتي (قوله من كوحه) بالرفع نعمت مكلفة ح (قوله ودخل بها) هذا القيد صحيح بالنسبة للمعتدة نالت اتمام مدة الموت فيجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب فيها الحداد فكان الصواب اسقاط هذا القيد فان لفظ معتدة يفتق عنه اه ح (قوله اذا كانت معتدة بيت) من البيت وهو القطع أي الميراث فلا تهاجره المطلقة ثلاثا أو واحدة بائنة والفرقة بخبر الطيب والعنة ونحوهما نهر (قوله لانه حق الشرع) أي فلا يملك العبد اسقاطه ولان هذه الاشياء وداعي الرغبة وهي ممنوعة عن النكاح فحينئذ لا تصير ذريعة الى الوقوع في المحرم هداية ط (قوله بترك لزينة) متعلق بقيد والبالا لا لا المعنوية لان الترتل عدوى اوله ويرى اوله بيبية اوله باللبسة لان في عدمه تنافي اوله الحد في الاصل المنع فلا يرد أن فيه لبسة الشئ نفسه (قوله بجلي) أي بجميع أنواعه من فضة وذهب وجواهر بجر قال القهستاني والزينة ما تزين به المرأة من حل أو كل كافي السكتاف فقد استدرك ما بعده ويؤيده ما في فضيلان المعتدة تجنب عن كل زينة فهو الخضاب وليس المطيب اه وأجاب في النهر بان ما بعده تفصيل لذلك الاجمال قلت فيه ان هذا المقصد بل غير موقوف بالمقصود فالظاهر انه اذا بالزينة نوعا منها وهو ما ذكره الشارح من الحلي والحرير لانه قوامها وغیره حتى بالنسبة اليه فطهفه عليها (قوله أحرر) أي بجميع أنواعه والواو ولو أسود بجر وقوله ولو أسود أشار به الى خلاف مالك حيث قال يباح لها الحرير الاسود كافي الفتح وبه علم انه لا يصح استثناء الاسود كواقع في الدرا المنق عن الهنسي فانه ليس مذهبا فانهم (قوله بضيق الانسان) فلها الامتناع باسنان المشط الواسعة ذكره في البدن وطو بحث فيه في الفتح لكن يأتي عن الطهورة بقيده باعذر (قوله والطيب) أي استعماله في البدن أو انبوب فهو ثانی وأعم منه قرله في البحر والفتح فلا تخضر عمله ولا تعبر فيه (قوله والدهن) بالفتح والضم والاول مدد والثاني اسم وقوله ولو بالطيب يؤيد ارادة اسم العين لكن يحتمل أن يكون المعنى ولو بلا استعمال طيب فانهم (قوله كزيت خالص) أي من الطيب وكالتيخرج واليمن وغير ذلك لانه يلين الشعر فيكون زينة فربما وبه يظهر أن المنوع استعماله على وجه يكون فيه زينة فلا تمنع من مسه يد لعمرا ويصير أو كل كما أفاده الرحقي (قوله والكميل) بالفتح والضم كما مر في الدهن والظاهر أن المراد به ما تحصل به الزينة كالاسود ونحوه بخلاف الابيض ما لم يكن مطيبا (قوله وابس العصب) فمروا الزعفران (قوله وابس الثوب المص) بوج بالعصب فمروا الزعفران والمراد بالثوب ما كان جديدا تقع به الزينة والا فلا بأس به لانه لا يفتقد به الاستعانة بالوردة والاحكام تنبني على المقاصد كافي المحيط فهو ثانی (قوله ومعه) بوج غيرة او ورس) الغيرة الطين الاجر بفتحين والتمكين لغة تحقيق والورس ثبت أصفر يزرع باليمن ويصغ به قبل حوصه من الكرم وقيل يشبهه مصباح قال الزيلعي ولا يحمل ابس المشتق وهو انصبوغ المنق وهو المقرود ذكر في الغاية أن ابس العصب مكر وهو ورس موني به حل في اليمن وقبل شرب من برود اليمن يفسح أضمره يصغ اه وفي المغرب لان

ولوامة من كوحه) بنكاح  
صحيح ودخل بها القيد قوله  
(اذا كانت معتدة بيت)  
اوموت وان أسرها المطلق  
او البيت بترك لانه حق  
الشرع اظهارا للثالث  
على فوات النكاح (بترك  
الزينة) بجلي او حرير  
او امتناع بضيق الانسان  
(والطيب) وان لم يكن لها  
كسب الا فيه (والدهن) ولو  
بلا طيب كزيت خالص  
(والكميل والحناء وابس  
المص) فمروا الزعفران  
ومعه وغيرة او ورس  
(الابعد)

الامتناع



بعضه عزله ثم يصبح ثم يحس في الصباح المشق وزان حل المغرة وقالوا ثوب عشتى بالثقبيل  
والفتح والعصب بالعين والصاد المهماتين مثل فلس قلت ووقع في كافي الحاكم ولا ثوب نصب  
بالفان في الصباح العصب ثياب من كان ناعمة واحدة اقصى على النسبة (قوله راجع  
للجميع) فان كان وجع بالعين فتمسك بمل أو حكة فتأبى الحرير أو قشعة كى رأسا فتدمن  
وعشيط بالاسنان القلطة المتباعدة من غير اعادة الزينة لان هذا اول لازمة جوهره قال في  
الفتح وفي السكافي الا اذا لم يكن له ثوب الا المصباح بوج فانه لا بأس به لضرورة ستر العورة ولكن  
لا تصد الزينة وينبغي تقييده بقدر ما تستحدث ثوبا غيره اما بيعة والاحتلاف بمقدار ومن  
مالها ان كان لها اه قلت وقد بعض الشافعية الا كتمسك بالهذر بكونه ايلام تنزع من ارا  
كل ورد في الحديث واخرج الحديث في الفتح ايضا ولم ارض قيد بذلك من علمنا ان كان معلوم  
من قاعدة ان الضرورة تقتدر بشدتها لكن ان كانها لا يلبس الا الثوب ما اقتضت على الابل  
ولا تكس لان الليل انقى لزينة الكحل وهو محمل الحديث والله سبحانه اعلم (قوله ولا بأس  
بالسود) في الفتح رباح اهل البس الاسود وعند الاثني الاربعة وجهه اظاهريه كالاحمر  
والاخضر اه وعال الزبلي جوازه بانه لا يفسد به الزينة قلت والمراد الاسود من غير  
الحرير خلافا لما لك كاسر (قوله وازرق) ذكر في النهر بحدوده هو ظاهر الا اذا كان برقا صافي  
اللون كان من عليه الشافعية لان الغالب فيه جنة قصد الزينة (قوله ومعه رخل الخ) في  
البصر ويستثنى من المعصفر والمزعفر الخ الذي لا راحة له في جاز كافي الهداية اه  
فافهم قال الرحق والمراد بالاراحة له ما لم يحصل به الزينة لانها المانع لا الراحة بخلاف  
المهرم الذي يمنع المغرة ولا راحة لها اه قلت واعلم منه قول الزبلي وذكر الحلواني ان  
المراد بالثياب المذكورة الجديد منها اموالو كان خافه لا تقع فيه الزينة فلا بأس به اه ومثله  
ما مر عن الله تعالى في القاموس خلق الثوب كنصر وكرم ومع خلقة رخلها محتر كنبلي  
(تنبيه) مقتضى اقتضاهم على منها محامران الاحد اخاص باليدن فلا تقع من  
تجمل فراش واثاثيت وجلوس على حرير كانص عليه الشافعية وتقل في المراجع ان عند  
الاثني الثلاثة ان تدخل الحمام وتقل رأسا بالخطمي والسدر اه ولم يذكر حكمه عندنا  
قال في البحر واقتصر المصنف على ترك ما ذكر في دخول الحمام اه (قوله لاحداد)  
اي واجب كافي الزبلي (قوله على سبعة الخ) شروع في محترقات القيود المارة ويزاد ثمانية  
وهي المطابقة قبل الدخول محترقوه اذا كانت معتدة (قوله كافر وصغيرة ومجنونة) لكن لو  
أسات الكافرة في المعتدة ازعمها الاحداد فيماني منها كاسر من الجوهره وكذا ينبغي ان يقال  
في الصغيرة والمجنونة اذا بلغت وأقامت كافي البحر ونسأل الله العبد ليعين دون الاحداد لانه  
حق الله تعالى كاسر ولا بد فيه من خطاب التكليف لان البس والتطيب نه لحيى محكوم  
بحرمته بخلاف المعتدة فان من ربط المديبات بالاسباب على معنى أنه عند البيوتنة ثبت  
شرعاً عدم نسكاهن في مدة معينة فهو حكم بعدم فلا يوقف على خطاب التكليف كما  
أرضى في الفتح فانهم (قوله ومعتدة عتيق) هي أم الولد التي أعنتها ولاها ومثلها التي مات  
عنها ولاها فانما اعتقت بوثه ولما كان في خواها اخفاء صرح به الشارح وسكت عن

راجع للجميع اذا الضرورات  
تليح المحظورات ولا بأس  
بالسود وازرق ومعه  
خلق لا راحة له (لا) احدا  
على سبعة كافر وصغيرة  
ومجنونة ومعتدة عتيق  
كونه من أم ولد (و) معتدة  
(نسكاح فاسد)

الاولى لظهورها فانهم (قوله أو وطه بشبهة) محترقوه منه كونه فكان المدايب ذكره مع  
معتدة عتيق ح (قوله أو طلاق رجعي) كان المدايب ان يريد منه المطقة قبل الدخول  
فانما اخرجه بقوله معتدة عتيق افاده ح (قوله ويباح الحد الخ) أي الحديث الصحيح  
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحرق فوق ثلاث الاعلى زوجها فانما اتحد أربعة  
شهر وعشر اقل على حله في الثلاث دون ما فوهها وعليه من اطلاق محمد في النوادر عدم  
الحل كما افاده في الفتح وفي البحر عن التمار خاتبة انه يستحب اتركه اي تركه أصلاً (قوله ولا زوج  
منها الخ) عبارة الفتح وينبغي انم الوارادت ان تحرقه في قرابة ثلاثة أيام وله الزوج له ان  
يذهب لان الزينة حقه حتى كان له ان يضربها على تركها اذا امتنعت وهو يريد ما هو  
الاحد اد مباح اه الا واجب وبه يقول حقه اه واقره في البحر قال في النهر ومقتضى  
الحديث انه ليس له ذلك والمذ كور في كتب الشافعية ان له ذلك وقواه ذنا تاباه وحينئذ  
فيحمل الحر في الحديث على عدم منه اه اي بأن يقال ان الحل المذهب من الحديث  
محول على ما اذا لم ينعها زوجها لان كل حل ثبت اشئ بقيد عدم المانع منه والافلا يحل كما  
منار لما كان بحث الفتح دأبه لا تحت قولهم له ضربها على ترك الزينة كان بها موافقا  
للمقول واقره عليه من بعده فلما جزم به الشارح وليس البحث اصحاب النهر فقط فانهم  
(قوله وينبغي حل الزيادة الخ) فيه نظر فان صريح الحديث المذكور في الحل فوق ثلاث  
واذا قيد الحل في الثلاث الثابت في الحديث بما اذا رضى لا يلزم منه ان يكون رضاه مبيحا  
سأبت عدم حله وهو الاحداد فوق الثلاث كما لا يخفى وقال الرحق في الحديث مطلق وقد حله  
مهاات المؤمنين على اطلاقه فدمت ام حبيبة الطيب بعده موت ابيها ثلاث وكذلك فيجب  
بعدموت اخيهما وقالت كل منته ما مالي بالطيب من حاجة غير اني سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لم يقول لا يحل لامرأة الخ كيف وقد اطلق محمد عدم حل الاحداد لمن مات أبوها  
أو ابنها وقال انما هو في الزوج خاصة اه (قوله وفي القمار خاتبة الخ) عبارة محمد بن ابي  
الفضل عن المرافعة زوجها وأبوها أو غيرهما من الاقارب فتصبيخ فوهم السود فقلده  
شهرين أو ثلاثة أو أربعة تأفعلى الميت انه عذري ذلك فقال لا وسئل عنها على بن اسحق فقال  
لا تعذر وهي آفة الا الزوجة في حق زوجها فانما عذري الى ثلاثة أيام اه (قوله وظاهره  
منها من السود الخ) اي فيقيد به اطلاق طاهر من انه لا بأس بأسود راجب ط يحمل  
ما هنا على صفة لاجل الناس وبه وما مر على ما كان من بوجا سود قبل موت الزوج  
فتوافق عباراتهم لكن يناقيه ابا حنيفة في الثلاث تأمل (قوله وفي النهر) هو بحث سبعة اليه في  
البحر اخذ من عبارة الجوهره كقائمة مثله في الكافرة (قوله ونسكاح فاسد) فصرح خطبتها  
لان الظاهر انما حبيت رضيت به بالنسكاح افاده ترضى به بالنسكاح الصحيح (قوله واما الخالية)  
اي عن نسكاح وعدة (قوله اذا لم يخاطبها غيره وترضى به الخ) نقله في البحر عن الشافعية وقال ولم  
اره لا محابا واصله الحديث الصحيح لا يخاطب احدكم على خطبة اخيه موقيدوه بأن لا يأذن له اه  
ي بان لا يأذن الخاطب الاول وهو مقول عندنا فقد قال الرحق وفي الذخيرة كان من صلى الله  
عليه وسلم لم عن الاستبام على سورم الله يرضى عن الخطبة على خطبة الغير والمراد من ذلك ان

أو وطه بشبهة أو طلاق  
رجعي ويباح الحد الخ  
قرابة ثلاثة أيام فقط  
وللزوج منها لان الزينة  
حقه ففتح وينبغي حل  
الزيادة على الثلاثة اذا  
رضى الزوج اولم تكن  
من وجهته مرد في القمار خاتبة  
ولا تعذر في البس السود  
وهي آفة الا الزوجة في  
حق زوجها فتم ذوالى  
ثلاثة أيام قال في البحر  
وظاهره منها من السود  
تأفعلى موت زوجها  
فوق الثلاثة وفي النهر لو  
بلغت في المعتدة لزوجها  
الحداد فيما بقى (والمعتدة)  
اي معتدة كانت عتيق فتم  
معتدة عتيق ونسكاح فاسد  
واما الخالية فتضبط اذا لم  
يخطبها غيره وترضى به



يركن قلب المرأة الى خاطبها الاول كذا في لنا ترخبة في باب الكراهية فافهم اه (قوله فلو  
 - كنت تقولان) اي لا اذعية قال الخبير الرمي وقولهم لا يفسد الى ما كت قول بة تضي ترجم  
 الجواز اه قلت هذا ظاهر اذا لم يبرر كون فليهم الى الاول بقرائن الاحوال والا فيكون بمنزلة  
 التصريح برضا (قوله بالكسر وتضم) لكن الضم مختص بالوعظ والكسر بطلب المرأة  
 فهو تاني ثم الضم في المعنى الثاني غريب كافي النهر (قوله وضع التعريض) خلاف التصريح  
 قال القهستاني والضيق ان التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية  
 ومن السمع اقام معناه مع ضابها فالمرض به كلاما معصودا ان لكن لم يستعمل  
 اللفظ في المعرض به كقول السائل جئتك لامل عليك فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق  
 طاب شئ (قوله كازيد التزوج) واخرج البيهقي عن سعيد بن جبير الا ان تقرر لو اقول لا يعرف  
 قال يقول اني لراغب واني لا رجوان تجتنب مع وليس في هذا نص صريح بالتزوج ويجوز ان كان  
 يفهم انك لجلد او صامعة فتح وفيه رد على ما في البدائع من انه لا يؤول رجوان تجتنب وانك  
 لجلد لا يؤول لا يحل لاحد ان يشاهد اجنبية به اه ووجه الرد ان هذا في غير ما قور واقره مشايخ  
 المذهب كصاحب الهداية وغيره ووجه انه من التعريض الماذون فيه لارادة التزوج ومنعه  
 هو المنوع فانه لو خاطب اجنبية بصريح التزوج والنكاح على وجه الخطبة فيجوز حيث  
 لا مانع منه فالنهر يض او لي نعم يمنع خطايم اجماعا كذا فيمكن في معرض الخطبة وليس الكلام  
 فيه فافهم (قوله لا المطلقة اجماعا الخ) نقله في الجبر والنهر عن المراجع وتعل مطابقة الباش وبه  
 صرح الزيلعي وفي الفتح ان التعريض لا يجوز في المطلقة بالاجماع فانه لا يجوز لها النهر وج من  
 منزلها اصلا فلا يمكن من التعريض على وجه لا يخفى على الناس ولا فسادا الى عداوة المطلق  
 اه وبنا في نقل الاجماع ما في الاختيار حيث قال مانص وهذا كله في الميتة والمتوفى عنها  
 زوجها اما المطلقة الرجعية فلا يجوز التصريح ولا التلويح لان نكاح الاول قائم اه (قوله  
 ومفاده) اي مفاد التاميل حيث قيد بعداوة المطلق والضمير في جواز التعريض به يقر في  
 الخطبة والتعريض ط اي ما قدمه الشارح انه لا يجوز خطبة معدة عن عق ونكاح فاسد (قوله  
 لكن في القهستاني الخ) عبارته هكذا ولم يوجد نص في مععدة عن عق ومعدة وط بالشمه وفرة  
 ونكاح فاسد وينبغي ان يعرض للاوليين بغير خلاف الاخر بين في الظاهر برب لا يجوز  
 خروجهما من البيت بخلاف الاوليين وفي المصنفات ان بناء التعريض على الخروج اه  
 وحاصله ان الاوليين اي مععدة العتق ومععدة وط النسبة يجوز ان يعرض له ما الجواز  
 خروجهما من بيت العدة بخلاف مععدة القرقة اي الفسخ ومععدة النكاح الفاسد فلا يجوز  
 التعريض له حاله دم جواز خروجهما فان جواز التعريض مبني على جواز الخروج  
 اذا لم يمكن من التعريض ان لا يخرج لكن نص في كافي الخاكم على جواز خروج مععدة  
 العتق والنكاح الفاسد فانهم يثبت كل ذلك في مععدة العتق فانك قلت مما مر تعالى حرمه  
 التعريض بافضائه الى عداوة المطلق ومععدة العتق فيها ذلك فان سبها الذي اعدها وهي ام  
 ولده اذا كان مراده من نكاحه بهادي من نازعه في ذلك اكثر الا ان يرد بمععدة العتق  
 ان مات عنها سيدها فلا يثبت كل لكونه امعة وفاة هذا وقد سقطت مععدة العتق من نسخة  
 القهستاني التي وقعت للمعشو فحمل كلامه على غير المراد فافهم (قوله بأي فرقة كانت الخ) اي

فلا سكنت تقولان (نكح)  
 خطبة (بالكسر وتضم  
 وضع التعريض) كازيد  
 التزوج (لومعة الودة)  
 لا المطلقة اجماعا لافضائه  
 الى عداوة المطلق ومفاده  
 جواز لمعة عن عق ونكاح  
 فاسد وطه شبهة فهو  
 لكن في القهستاني عن  
 المصنفات ان بناء التعريض  
 على الخروج (ولا يخرج  
 مععدة رجعي وباش) بأي  
 فرقة كانت على ما في  
 الظاهرية ولو مععدة على  
 فقة مدتها

ولو مععدة بة كناية عن زوجهما يجوز عن البدائع خال في النهر فبعدة الطلاق لان  
 مععدة الوط لا تمنع من الخروج كالمعدة عن عق ونكاح فاسد وطه شبهة الا اذا منعهما  
 التحسين مائه كذا في البدائع وفي الظاهرية من خلافه حيث قال سائر وجوه الفرق التي توجب  
 العدة من النكاح الصحيح والفاسد وسواء بقي في حرمه الخروج من بيت او حتى تقوى  
 لا وزجندى انه لا تعد في بيت الزوج اه والضيم في انه لا يملك كوحدة فاسد الا انه لا يملك  
 عليها بجر أي لان النكاح الفاسد لا يقيد المنع من الخروج قبل التفريق فكذا بعده  
 وسيد كرا شارح آخر الفصل كتابه الخلاف مع افادة التوفيق المسئلة ما من كلام البدائع  
 و يأتي مقامه (قوله في الاصح) لان ما هي التي اختارت ابطال عهدها فلا يطل به حتى يلعها كافي  
 الزيلعي ومقابل ما قيل انها تخرج نهر ارا لا نه اقد تحتاج كما توفي عنها قال في الفتح والحق ان على  
 المذنب ان ينظر في خصوص الوقائع فان لم في واقعة عجزه هذه المظنة عن المباشرة لم يخرج  
 اقتضاء الحال وان لم قدرتها اقتضاء بالحرمه اه واقره في النهر والشمه بلاية (قوله او على  
 السكفي) قال الزيلعي فكان كالمواختلعت على ان لا يملك لها فان مؤنة السكفي سقطت عن  
 الزوج ويلزمها ان تنكح بيت الزوج ولا يحل لها ان تخرج منه اه ومثله في الفتح أي  
 لان مكانها في بيته واجبة عليه ما شرعا فلا تملك اقطاعا بل تسقط مؤنتها وظاهره انه لا يلزم  
 التصريح بمؤنة السكفي بل يجوز الخلع على السكفي مسقط مؤنتها كما بينا عليه في باب الخلع  
 تأمل (قوله لو حرة) اما غير هاتهما النهر وج في عدة الطلاق والوفاة فلا يلزمها المقام في منزل  
 زوجها في حال النكاح فكذا بعده ولان العدة عن حق الولى فلا يجوز ابطالها الا اذا بواها  
 نزلت في ذلك لا تخرج وله الرجوع ولو بواها في النكاح ثم طلقت فله الرجوع منه هاهنا الخروج  
 حتى يطلب المولى كافي البصر (قوله او امة مبرورة) اي اسكنها المولى في بيت زوجها ولم يطلبها  
 كما عت (قوله ولو من فاسد) أي ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا من فساد قوله باي  
 فرقة كانت كما بيناه ح (قوله مكافئة) اخرج الصغيرة والمجنونة والكارية فقي البصر عن  
 البدائع اما الاوليان فلا ينعان فيهما من أحكام النكاح والامالة كناية فلا يغير  
 مخاطبة بحق الشرع ولا يمكن للزوج منع المجنونة والكافية بمائة لسانه وكذا اذا سلم  
 زوج لمجوسية وأبى الاسلام اه وفيه من المعراج وشرح التفاهة المرافعة كالمبالغة في  
 المدع من الخروج كالكافية في عدم وجوب الاحداد اه أي لاحتمال علو هاتهما قبل  
 الطلاق فله منه ما يخصه من المائه (قوله من بينهما) متعلق بقوله ولا يخرج والمراد به ما يضاف  
 اليها بالاكفي حال وقوع القرقة والموت هداية سواء كان مملوكا كالزوج أو غيره حتى لو كان  
 غائبا وهي في دار باجرة قادرة على دفعه فان ليس اه ان يخرج بل تدفع وترجع ان كان باذن  
 الحاكم بجر وزيلعي (قوله أصلا) تعميم لقوله لا يخرج ويبينه بقوله لا لبلا ولا نهر ارا (قوله  
 في امثال اقره) اي غير الزوج بغير خلاف ما اذا كانت فانها ان تخرج اليها وتبيت في اي  
 منزل شاءت لانها تنضاف اليها بالاكفي زباني (قوله ولو باذنه) تعميم أيضا لقوله ولا يخرج حتى  
 ان المطافة رجعه وان كانت منه كوحدة حكا لا يخرج من بيت العدة ولو باذنه لان الحرمة بعد  
 العدة حتى اقله تعالى فلا يملك ابطاله بخلاف ما قبله لانها حتى الزوج فيعطل ابطاله بجر  
 (قوله بخلاف نحو امة) اراد بالامة القنة وبغيرها المدبرة وام الوط والمكاتبة والمراد اذا لم

مطلب  
 الحق ان على القسني ان  
 ينظر في خصوص الوقائع  
 في الاصح اختيارا وعلى  
 السكفي فليزعم ان تنكح  
 بيت الزوج معراج (وحرة)  
 او امة مبرورة ولو من فاسد  
 (مكافئة من بينها صلا)  
 لا لبلا ولا نهر ارا ولا يغير  
 دارقع امثال اقره ولو  
 باذنه لانه حتى اقله تعالى  
 بخلاف نحو امة القندم  
 حتى اقله (ومععدة موت  
 يخرج



تكن مبرورة لان المدة حق المولى كما مروي - دم النروج - حق الله تعالى في عدم حق العبد  
 لا يتباعد (قوله في الجديدين) أي اللبل والنم ارفاها ما يتجدد ان دائما ط (قوله لان نفقة  
 عليها) اي لم تنفق - فقط باختيارها - لان النفقة كالمروءة - ذايان الفرق بين معدة الموت  
 ومعددة الطلاق قال في الهداية وأما المتوفى عنها زوجها لانه لا نفقة لها فقتلها الى الخروج  
 من اوطانها المأاش وقديت الى أن يجمع اللبل ولا كذلك المطابقة لان النفقة دائرة على من  
 سال زوجها اه قال في الفتح والمباصل ان مداد وحل خروجها بسبب قيام شغل المعيشة  
 فيقدر بقدره في انقضت حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها اه وبهذا  
 تدفع قول البصران الظاهر من كلامهم جو ان خروج المعتدة عن وفاتها ولو كان عند  
 نفقة والا لقالوا لا يخرج المعتدة عن طلاق او موت الا ضرورة فان المطابقة تخرج للضرورة  
 لا لوانها اه ووجه الدفع ان معدة الموت لما كانت في العادة محتاجة الى الخروج لاجل  
 ان تكسب للنفقة قالوا انها تخرج في النهار وبهض اللبل بخلاف المطابقة وأما المخرج  
 للضرورة فلا فرق فيه بينهما كما هو اعلم في ما يأتي فالمراد به هنا غير الضرورة وهذا  
 ما طاق في كافي الحاكم منع خروج المطابقة قال والمتوفى عنها زوجها تخرج بالزهار حاجتها  
 ولا تبث في غير منزلها انه ناصر في الفرق بينهما انم عبارة المنون يوه - ظاهرا ما طاقه في  
 البحر فلو قيد واخرجوها بالحاجة كما فعل في الكافي لكان اظهر (قوله وجوز في القنية الخ)  
 قال في الزهر ولا بد ان يقد ذلك بان تبث في بيت زوجها (قوله أي معدة طلاق وموت) قال  
 في الجوهرة هذا اذا كان الطلاق رجما فلو بانها لا بد من ستره الا ان يكون فاسقا فانها تخرج  
 اه فأفاد ان مطلقه الرجعي لا يخرج ولا تجب ستره ولو فاسقة القيام الزوجية بينهما ولان  
 غايته انه اذا وطئها صار رجما (قوله في بيت وجبت فيه) هو ما يضاف اليها بالسكى قبل  
 الفرقة ولو غير بيت الزوج ككما امر آقاوشمل يوت الاخبية كافي الترتيب لامية (قوله ولا  
 يخرج ان) بالبناء لا فاعل والمناسب يخرج ان البناء الفوقية لانه مشي المؤنث الغائب افاده ط  
 (قوله الا ان يخرج) الاولى الاتيان بغير التفتية فيه وقبيل بعده ط وشمل اخراج الزوج  
 ظا او صاحب المنزل لعدم قدرته على الكراه والوارث اذا كان نصيبا من البيت لا يكتفي به  
 اي لا يكتفي اذا فاسقه لانه لا يجبر على سكناها اذ اطلب القسمة او المهاد ولو كان نصيبا  
 يزيد على كفايتها (قوله ولا تجب كراه البيت) افاد انه لو قررت عليه لزمها ان مالها وترجع  
 به المطابقة على الزوج ان كان باذن الحاكم كما مر (قوله ونحو ذلك) منه ما في الظاهرية لو خافت  
 بالبل من امر الميت والموت لا احدهما لهما التحول لو الخوف شديدا وان فلا (قوله فخرج)  
 اي معدة الوفاة كادل عليه ما بعده ط (قوله وفي الطلاق الخ) عطف على محذوف تقديره  
 - ذافي الوفاة ط وتعين المنزل الثاني للزوج في الطلاق وله في الوفاة فخرج وكذا اذا طلقها  
 وهو غائب فالتعين لهما معراج وفيه ايضا عين اتقاهما الى اقرب المواضع عما انهم في الوفاة  
 والى حيث شئت في الطلاق بمر فأفاد ان تعيين الاقرب مفوض اليها فانهم وحكم ما انتقلت  
 اليه حكم المالكين الاصل فلا يخرج منه بمر (قوله فليصر) اقول الذي رأيت في نصي  
 المجتبى اشترت من الثمر او يؤيده انه في المجتبى قال اشترت من الجانب واولاده الجكار اه

في الجديدين وتبث  
 اكثر اللبل (في منزلها)  
 لان نفقة عليها فقتلها  
 الخروج حتى لو كان  
 عندها كفايتها صارت  
 كالمطابقة فلا يحل لها  
 الخروج فخرج وجوز في  
 القنية خروجها لاصلاح  
 حالها بغيره كزراعة  
 ولا وكسب لها (طابق)  
 أو مات وهي زائرة (في غير  
 مسكنها عطلت اليه فوراً)  
 لوجوبه على (ويعتد ان)  
 أي معدة طلاق وموت  
 (في بيت وجبت فيه)  
 ولا يخرج ان منه (الا ان)  
 يخرج او يهدم المنزل  
 او يخاف ان يهدمه  
 او (تات مالها ولا تجب  
 كراه لبيت) ونحو ذلك من  
 الضرورات فخرج لاقرب  
 موضع اليه وفي الطلاق  
 الى حيث شاء الزوج ولو لم  
 يكتفها نصيبها من الدار  
 اشترت من الجانب مجتبى  
 وظاهره وجوب الشراء  
 لو فادرة او الكراه بمر  
 واقره اخوه والمصنف  
 قلت لكن الذي رأيت  
 بنسخ المجتبى اشترت من  
 الاستتار فليصر

اذ لا يجب عليه الاستتار من اولاد زوجته لكن رأيت في كافي الحاكم مانعه واذا طلقها  
 زوجها او ليس له الابيت واحد فينبغي له ان يجعل بينه وبينها حجابا وكذلك في الوفاة اذا كان له  
 اولاد رجال من غير ما جعلوا بينهم وبينها ستر افادت والانتقلت اه وانت خبير بان هذا  
 نص ظاهر الرواية فوجب الصبر اليه ولعل وجهه خفية النفقة حيث كانوا رجالا لم يها في بيت  
 واحد وان كانوا محارم لها يكونهم اولاد زوجها كما قالوا بركاهة الخلو بالصبر الشابة وفي البحر  
 عن المعراج وكذلك حكم السرة اذا مات زوجها وله اولاد بكار اجاب اه فمعهاهم اجاب  
 لما قالوا وهذا مؤيد لنسخة الشارح ولا ينافيه ان فرض المسئلة في المجتبى ان نصيبها لا يكتفي  
 فاذا كان لا يكتفي اذ كفيته نوسر بالمسئلة فيه مع الاستتار لان المراد ان لا يكتفي بان تحتل فيه  
 وحدها ولا يفرض المسئلة في الكافي كما مر في البيت الواحد من قول الكافي والانتقلت بدل  
 على انه لا يلزمها الشراء ومثله ما في البحر عن الخمانية رغبة لو كان في الورثة من ايس محرما  
 لها او صنفها لانه كفيها اقلها لا يخرج وان لم يخرجوها اه فهذا ايضا مؤيد لنسخة الشارح  
 وبهذا التقرير يرقط فحاصل المشين كاهم على الشارح فافهم (قوله ولا بد من ستره بين ما في  
 لياتن) وفي الموت تستتر من سائر الورثة من ايس محرم لها عذرية وظاهره ان لاسترة في الرجعي  
 وقول المصنف الا في ومطابقة الرجعي كالباقى فينبغي طلب السرة فيه ايضا ويؤيد  
 ما تقدم في باب الرجعة انه لا يدخل على مطابقة الا ان يؤخذ ان الظاهر في السرة انية  
 لا يكون الميت اجنبية ويحرم ط فانت وقد منعت الجوهرة ما يفيد عدم لزوم السرة في  
 الرجعي ولو الزوج فاسقة اقيام الزوجية واعلامها بالدخول لا يصير رجما وهو لا يريد  
 فلا يستلزم وجوب السرة بعد الدخول نعم لا مانع من نديم (قوله ومقتاده ان الحائل الخ) اي  
 مقاد التعليل ان الحد ثل يمنع الخلو المحرمه ويمكن ان يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن  
 معتدته الا ان يؤخذ ان يخلل بخلافه بمر (قوله اركان الزوج فاسقا) لانه انما اكتفى بالحائل  
 لان الزوج يعتد المحرمه فلا يقدم على المحرم الا ان يكون فاسقا فخرج (قوله ومقتاده) اي مقاد  
 التعليل بوجوب مكنها وجوب الحكم به اي بغير وجهه عن اولادهم وخروجهم اولي اهل  
 المراد انه ارجح كما يقال اذا عارض محرم ومبيح فالمرم اولي اوارج فانه يراد الوجوب فخرج  
 (قوله ورحمن) اي اذا كان فاسقا ولم يخرج يحسن ان يجعل الخ (قوله امرأة نفقة) لا يقال ان  
 المرأة على اصلها لا تصلح للخلوة حتى لم تجز المرأة السفر مع نسائهن وفطم بانضمام  
 غيرها فزاد النفقة لانه لا يصلح للخلوة في البقاء الا بقاء النساء من العشرة وان كان  
 الا - سفاقة بخلاف القارور زيلعي وأفاد ان معنى قدرته على الخلوة امكان الاستنفقة  
 (قوله تزرق من بيت المال) لانهم مشفوعة بجمع الزوج حق الله تعالى احتياط لاضر الخروج  
 فكانت نفقة في ماله تعالى ذخيرة من النفقات (قوله وفي المجتبى الخ) حيث قال والافضل  
 ان يجعل بيتهم في البيتونة بستره الا ان يكون فاسقا فيصالح بامرأة نفقة وان تضر فلتخرج هي  
 وخروجهم اولي اه ملخصا وفيه مخالفة لما مر فان السرة لا بد منها كما عبر المصنف بعبارة الله دابة  
 وهو الظاهر المحرمه الخلو بالاجنبية (قوله وسئل شيخ الاسلام) حيث اطلق ويصرف الى  
 بكر المشهور بخوار - مرزاهه وكانت له اربعة بنات هذا يخص بعض ما نقله عن المجتبى بما اذا كانت

(ولا بد من ستره بينهما  
 في الباقى) ان لا يحتل  
 بالاجنبية ومقتاده ان  
 الحائل يمنع الخلوة المحرمه  
 (وان ضاق المنزل عليه ما  
 او كان الزوج فاسقا فخرجوه  
 أولى) لان مكنها واجب  
 لا مكنه ومقتاده وجوب  
 الحكم به ذكره الكمال  
 (وحيث ان يجعل القاضي  
 بينهم امرأه) نفقة تزرق  
 من بيت المال بمر عن  
 المخلص الجامع (قادرة  
 على الخلوة بينهما) وفي  
 المجتبى الافضل للخلوة  
 بستره ولو فاسقا فبما مر آفة قال  
 وانما ان به كتابه الثلاث  
 في بيت واحد اذ لم يلقيا  
 التقاء الزوج ولم يكن  
 فيه خوف نفقة انتهى  
 وسئل شيخ الاسلام عن  
 زوجين اختلفا في كل  
 منهما ستون سنة وبينهما  
 اولاد تهمه - علم ما  
 مفارقة هم فيه كان في  
 بينهم ولا يجتمعان في فراش  
 ولا يلتصقان التقاء الزوج  
 هل اهل ذلك قال نعم واقره  
 المصنف (باب ارمات  
 عن في سفر) ولو في مصر  
 (وليس بينهما وبين مصر  
 عدة سفر



منهما ولا به تبرع ما في مينة  
وميسرة فان كانت في مفارقة  
(مصر) بين جوع ورضي  
(معه اولي اول) في الصورة  
(والموداجد) اتعدي  
منزل الزوج (و) السكن  
(ان مرت) بما يصلح  
للإقامة كافي البصر وغيره  
زاد في النهر ويستهوين  
مفسدها سفر (و) كانت  
في مصر (أو قرية) تعلم  
للإقامة (تعتد) ان لم  
تجد محرمات اتفاقا وكذا ان  
وجدت عند الامام (ثم  
تخرج بمحرم) ان كان  
(وتنقل المدة) المطقة  
بالأدوية فخرج (مع أهل  
الكل) في محفة أو خيمة مع  
زوجها (ان تضررت  
بالحك في المكان) الذي  
طافها فيه فله ان يتحول  
بها أو لا وليس له زوج  
المسافرة بالمعدة ولو عن  
رجعي بصير (ومطابقة  
الرجعي كالباقر) فيها  
(غير انها مع من مفارقة  
زوجها) مدة (سفر)  
لقيام الزوجية بخلاف  
المباعدة كما في (فروع)  
طلب من القاضي ان  
يسكنها بغيره لا يجيبه  
واختلفت في مسكن  
المفارقة ظهريه قبلت  
ابن زوجه انها السكنى لا في مينة تبارك ولا يجمع مفسدها من الخروج يفتي بغيره من الخلاف السكنى

السكنى معها الحاجة كوجود أو رد يخشى ضياعهم لو سلكوا معه أو معها أو كونها كبيرين  
لا يجدهم من يموله ولا من يثقلها أو نحو ذلك والظاهر ان التخييل يكون بينهما سبب  
سنة بوجود الأولاد يبقى على كونه كان كذلك في حادثة السؤال كإفادته ط (قوله رجعت)  
سواء كانت في مصر أو غيره وهذا اذا كان المقصد مدة سفر بحر أي يجب الرجوع لئلا  
تصير مسافرة في المدينة المحرم بخلاف ما اذا لم يكن بينه وبين المقصد مدة سفر فأنه يخرج على  
أحد الروايتين لعدم السفر فانه م (قوله ولو بين مصر ما الخ) هذه عكس المسئلة الأولى  
(قوله مضت) أي إلى المقصد لان رجوعها النشأة سفر (قوله وان كانت ثلث الخ) هذه مسئلة  
ثالثة وفي حكمها عكسها وهو ما اذا لم يكن مدة سفر من الجانبين فخير الرجوع أحد وهذا  
على ما في الكافي أما على ما في التمهيد وغيره فخير الرجوع كافي البصر لم يرجع أحد - ما على  
الآخر ويظهر لي أرجحية الثاني لان فيه قطع السفر وهو أولى من إقامة الا اذا لم يقطع  
نشأة سفر آخر كافي المسئلة الثانية ثم رأيت صاحب الفتح قال انه لا وجه له وأنه مفضي  
إلى ما لا صاحب الهداية الرجوع في المسئلة الأولى أي حيث لم يقطعها باقية - وفي البحر  
(قوله ولا به تبرع ما في مينة وميسرة) أي من الامصار أو القرى لانه ليس وطنه ولا مقصدها في  
عتباره اصرا رجا (قوله في الصورة) أي صورة تمييز الرجوع وصورة التخييل (قوله  
تعتد الخ) لانه ما حيث - ما راي في مدة السفر كان في المودج وهو حصول الواجب  
الأصلي فكان أولى وانما يجب عدم التوصل اليه الا بمسيرة سفر (قوله وان لم يكن ان مرت)  
أي في المضى أو المودج بحر والانساب في التخييل أن يقول ان كانت في مصر مدة سفر  
ليكون مقابلة له وان كانت في مفارقة ثم يقول كذا ان مرت بما يصلح للإقامة فتأمل ط  
(قوله وبينه) أي بين ما مرت به مما يصلح للإقامة وبين مفسدها الذي كانت ذاهبة اليه وانظر  
ما قلناه هذه زيادة لان فرض المسئلة المروى في ذلك في رجوعها إلى مصرها أو موضع أو بين  
الجانبين مدة سفر ثم رجعت النهر فلم أرها فيه (قوله أو كانت) أي بين الطلاق أو الموت (قوله  
نصلح للإقامة) ان تامن فاعلى نفسها وماله أو تجرد ما يحتاجه (قوله وليس للزوج الخ) أي  
ليس له اذا طلقها في سفرها أن يسافر بها (قوله في محفة) بكسر الميم مركب النساء كالهودج  
فأموص (قوله مع زوجها) أي حالة كونها معه في المحفة أو الخيمة الموقدة الطرف على البحر ور  
لكن أولى وعبارة البحر عن الظهريه طافها بالبادية وهي مع في محفة أو خيمة والزوج ينتقل  
من موضع إلى آخر لئلا يخلو الخ ذات والظاهر أن هذا اذا لم يكن انفرادها في المحفة  
أو الخيمة عنه ولا عمل - اتر بينهما قال الرضوي فان كان فاسد يجب أن يحال بينهما بما يصراه فقه  
فأدرك على الجبلولة والله اعلم (قوله ولو عن رجعي) تقدم للإكمال في الرجعة عند السفر رجعة  
ط (قوله فيما سر) أي من أحكام الطلاق في السفر هكذا يفهم من كلامهم (قوله بخلاف  
المباعدة) فانها ترجع وتغضى مع من شئت لارتفاع الشكاح بينهما فصارا جنابا زيلعي (قوله  
طالب من القاضي الخ) علم هذا ما مر معنا (قوله فلما سكني) لانها حق الشرع لا لا الخفة  
لان الفرقه جاءت بجمعيتها ط (قوله مصر عن ابن زينة خلافه) أي مرفي باب العدة قيل  
قول المصنف قالت مضت عدتي الخ حيث قال هناك ولا تعتد في بيت لزوجة ابنة اه فانهم

ليكن هذا موافق لما في المجتبى لا يخالفه كان المناسب أن يقول مصر عن الظهريه خلاف  
أي مرفي هذا الفصل عند قول المصنف ولا يخرج معتد به وبان حيث قال الشارح  
أي فرة كانت على ما في الظهريه وقدمنا عبارته هناك ومنها كناية ما في الجزرية من  
الأوز جندى (قوله ليكن في البدائع الخ) كانه أراد به هذا الاستدراك رفع التقاضي بين  
الذين يحمل جواز الخروج على عدم منع الزوج وعدم الخروج على المنع فتأمل اه ح  
فان لم يكن ينبغي تقييده بما اذا لم يكن له زوج لان حق زوجها مقدم ويؤيده ما في كاف  
الحاكم وما ليس على أم الولد في عدتها من يدها ولا على المعتدة من شكاح فاسد اتفاقا من  
ذلك ولها أن تخرج جارية في غير منازلها لا ترى ان امرأه رجل لوتزوجت ودخل بها  
لزوج ثم فرق بينهما - ما وردت إلى زوجها الأول كان لها أن تتشوف إلى زوجها الأول وتقرين  
له وعلما بعدة الاخر ثلاث - يرضاه والله سبحانه اعلم

(فصل في ثبوت النسب)

أي في بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال في النهر لما فرغ من ذكر أنواع المعتدات ذكر  
ما يلزم من اعتداد ذوات الحمل وهو ثبوت النسب وهو مفسر بنسبه إلى أبيه (قوله ظهريه  
عائشة) هو ما أخرجه المارقطي والبيهقي في سننهما قالت ما تزيد المرأة في الحمل على سبعة  
قدوما يتحول ظل عود المغزل وفي لفظ لا يكون الحمل أكثر من سبعة الخ وتعامه في الفتح قال في  
البحر وظل المغزل مثل للقله لانه حال الدوران اسرع زوالا من سائر الحلال (قوله أربع  
سنتين) لما روى المارقطي عن مالك بن أنس قال هذه جارية امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق  
وزوجه رجل صدق حملت ثلاثة أبطن في اثنتي عشرة سنة كل بطن في أربع سنين ولا يخفى  
أن قول عائشة رضي الله تعالى عنها عما لا يعرف الا بما عاينه وهو مقدم على هذا لانه بعد صحة  
نسبه إلى الشارع لا يتطرق اليه الخطا بخلاف الحكم كناية قام به دحضه نسبته إلى مالك يحفل  
خاموها وكون دمها انقطع أربع سنين ثم جاءت بولد فيجوز اسم المند طهره - سنتين أو أكثر  
حملت ولو وجدت حركتها في البطن مثلا فلا يفسر قطعا في الحمل وتعامه في الفتح (قوله ولو بالاشهر  
لأبائها) أي ان كان أباهم لانه يبين بولادته انهم لم تكن أبوة ط عن أبي السعد قلت وهذا  
نعم صحيح للمعدة أي لا فرق بين المعتدة بالحض أو بالاشهر في البائن والرجعي اذا لم تقر بانقضاء  
العدة وان أقرت بانقضاءه من سائر ثلاثة أشهر فكذلك لانه يبين أن عدتها لم تكن بالاشهر  
فلم يصح إفراؤها وان أقرت به مطا في مدة تصلح الثلاثة أقرا فان ولدت لأقل من ستة أشهر  
مذاقوت ثبت النسب والافلا لانه لما بطل اليأس حمل أقرا على الانقضاء بالاقرا - فلا  
لكلامها على الصحة عند الامكان اه من البدائع ملخصا واختصره في البحر اختصارا مختلا  
(قوله وقاسد الشكاح في ذلك كصحة) فيه نظر فانه لا يلائم قواهم اذا أتت به أقسام السنتين  
أو لا أكثر منهم - ما كان رجعة لان الوطء في عدة الشكاح الفاسد لا يوجب الرجعة فتأمل ح  
وأجاب ط بأن الإشارة في قوله في ذلك ثبوت النسب لا للرجعة قال ثم ارسل ثبوت النسب  
فيه اذا أتت به لأقل من - قتين من وقت المفارقة لا لا أكثر منهم أو يحرم الحكم فيما اذا أتت به  
انماها اه وقدمنا في باب المهر تمام الكلام عليه (قوله والمدة تحتمله) أي تحتمل المضى

ليكن في البدائع له منعه  
تصديق مائه ككتاب  
ومجنونة وام ولد اعتقها  
فأبى نه  
(فصل في ثبوت النسب)  
(أكثر مدة الحمل سنتان)  
ظهير عائشة رضي الله عنها  
كما في الرضاع وعند  
الأئمة الثلاثة أربع  
سنتين (واقطعها ستة أشهر)  
اجامعا (فثبت نسب)  
ولد (معدة الرجعي) ولو  
بالاشهر لا يابى ما بدائع  
وقاسد الشكاح في ذلك  
كه صفة قهستاني (وان  
ولدت لا أكثر من سنتين)  
ولو أشهر بن سنة فأكفر  
لاحتمال اعتداد طهرها  
وعلاقتها في العدة (حالم  
تقر بعض العدة) والمدة  
تتمهله



وهذا التيمم هو المتين لا المطوق لان عدم اقرارها بغير العدة فيما اذا ولدته لا كثر من  
 سنتين لا يصح تقييدها بما قاله المضي وبعبارة الفتح وغيره ما لم تقر بانقضاء العدة فان اقرت  
 بانقضائها والمدة تحتمل ان تكون سنتين يومين على قول الامام ونسمة وثلاثين على قوله ما تم  
 جاءت بول لا يثبت نسبه الا اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار فانه يثبت نسبه  
 للثنتين بقيام الحمل وقت الاقرار فيظهر كذبها وكذا هذا في المطابقة البائنة والتوفى عنها اذا  
 ادعت انقضائها تم جاءت بول لا تقام ستة اشهر لا يثبت نسبه ولا قبل يثبت **ا** (قوله في  
 الاكثر منهما) أي من السنتين (قوله او انما هما) ما نصريح به انهم من قوله لاقل لان  
 التقييده مع فهمه من التقييد بالا كتر ايمان ان حكم السنتين حكم الاكثر كانه عليه في  
 البصر (قوله لعلوها في العدة) فيصير بالوطء مراجعا غير فة وله وكانت الولادة ربعة معناه  
 ان ادليل الرجة لان الرجة حقيقة بالوطء السابق لهما (قوله لاشك) لانه يحتمل العلوق قبل  
 الطلاق ويحتمل بعده لا يصير مراجعا بالاشك (قوله وان ثبت نسبه) لوجود العلوق في  
 النكاح او في العدة جوهرية (قوله كافي بموتة) يشمل البت بالواحدة والثلاث والحرة  
 والامة بشرط ان لا يملكها كايان ويشمل ما اذا تزوجها في العدة او لا بصر وسبق آقائه  
 في الفروع ونقل ط عن الحوى عن البرجدي اشترط كون المبتوتة قد دخل بها فلو غير  
 مدخول بها فقلت ستة اشهر او اكثر من وقت الفقرة لا يثبت وان لاقل منها ثبت أي اذا كان  
 من وقت العدة ستة اشهر فأكثر **ا** وفي البصر والعلم ان شرط ثبوت نسب فيما ذكر من ولد  
 المطلقة الرجة والبائنة قد جاء في من الشهادتين بالولادة واعتراض من الزوج بالحبل  
 او حبل ظاهر بصر (قوله لجواز وجوده) أي الحمل وقت أي وقت الطلاق (قوله ولم تقر  
 بمضيها) فلا اقرت به فكلا جى كانه مناه عن الفتح (قوله كما ص) أي اشترط عدم اقرار  
 المذكوذ بمائل لما صفي الرجعي (قوله ولو انما هما لا) نسبه بالذكوذ لان في الولادة ثلاثا كثر  
 لا يثبت بالاولى **ا** **ح** (قوله لا يثبت النسب) لانه لو ثبت لزم سبق العلوق على الطلاق  
 اذ لا يحتمل الوطء بعده بخلاف المطابقة الرجة بخينة فيلزم كون الولد في بطن أمه أكثر من  
 سنتين بصر (قوله لتصور العلوق في حال الطلاق) أي فيكون قبل زوال الفرائض كما قرر  
 فاضيفان وهو حسن وحديثه لا يلزم كون الولد في البطن أكثر من سنتين فانه في الشهر وهو  
 مأخوذ من الفتح (قوله وزعم في الجوهرية انه الصواب) حيث جزم بان قول القدرى لا يثبت  
 سهولان المذكوذ في غير من الكتب انه يثبت قال في النهر والحق حمله على اختلاف  
 الروايتين اتوا المتون على عدم ثبوته كما قال القدرى ان قد جرى عليه في الكفر والوحي  
 وهكذا صدر الشريعة وصاحب الجمع وهم بالرواية أدري (قوله لانه التزمه) أي وله وجه بان  
 وطئها بشبهة في العدة هداية وغيرها (قوله وهي شبهة عقد أيضا) أي كائنها شبهة فعل وأشار  
 به الى الجواب عن اعتراض الزيلعي بان المبتوتة بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت  
 شبهة في الفعل وقد نصوا على ان شبهة الفعل لا يثبت فيه النسب وان ادعى وأجاب في البصر  
 بأن وطء المطلقة بالثلاث أو على حال لم يعمى للفعل بل هي شبهة عقد أيضا فلا تناقض أي  
 لان ثبوت النسب لوجود شبهة العقد على انه صرح ابن ملا في شرح الجمع بان من وطئ

في ثبوت النسب من المطابقة  
 (وكانت) الولادة (ربعة)  
 لو (في الاكثر منها)  
 أوله أمه ما علوقها في  
 العدة (لا في الاقل) لاشك  
 وان ثبت نسبه (كما) يثبت  
 بلا دعوة اعتباطا (في)  
 مبتوتة جاءت به لاقل  
 منها (من وقت الطلاق  
 لجواز وجوده وقت (ولم  
 تقر بمضيها) كما ص (ولو  
 لتمامها لا) يثبت النسب  
 وقبل يثبت لتصور العلوق  
 في حال الطلاق وزعم في  
 الجوهرية انه الصواب  
 (الابتدعونه) لانه التزمه  
 وهي شبهة عقد أيضا

امراة زفت اليه وقيل له ان امرأتك فهي شبهة في الفعل وان النسب يثبت اذا ادعى علم انه  
 ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى النسب **ا** وسبق في الحدود ان شاء الله تعالى تحقيق  
 الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد وشبهة الحمل **ا** **ح** مخصصا (قوله والا اذا ولدت وتأمين الخ)  
 أي فيثبت نسبه ما كمن باع جارية بخت بتأمين كذلك فادعاهما الباقع يثبت نسبه ما  
 وينقض البيع وهذا عندهما وقال محمد لا يثبت لان الثاني من علوق حادث بعد الابانة  
 فيقبضه الاول لانها ماتوا ما قبل هو الصواب لان ولد الجارية الثاني يجوز كونه حدث على  
 قبل البائع قبل بيعه بخلاف الولد الثاني في المبتوتة ففخ (قوله والا اذا ملكها) أقول هذه  
 المسئلة ينشأ في اول الفروع وحاصلها انه اذا طلق أمته فاشترها فاما أن يطأها قبل الدخول  
 او بعده والثاني ما رجى أو بائن أو أحدة أو ثنتين فان كان قبل الدخول اشترط اثبوت نسبه  
 ولادته لاقل من نصف حول لمطابقةها وان كان بعده بطلقتين اشترط سنتان فأقل لمطابقةها  
 ولا اعتبار لوقت الشراء ففخ ما وان بطلقت بائنة فكذلك ولو رجعا يثبت ولو اشترى من غير بعد  
 الطلاق بشرط كونه لاقل من ستة اشهر مذكرا ما في المسئلة ثنتين وبه علم أن قوله ولو أكثر من  
 سنتين خاص بالرجعي وكلامه في البائن فالصواب حذف لفظ أكثر فافهم (قوله بدائع) حيث  
 قال وكل جواب عرفته في المعتدة من طلاق فهو الجواب في المعتدة من غير طلاق من اسباب  
 الفقرة **ا** بصر أي كالفرقة بردة أو بخيار بلوغ أو عتق أو عدم كفارة أو عدم مهر مثل  
 (قوله لكن في الفقه) تنافي الخ استدلوا على قول المصنف وان انقضاهما لا الابدعونه  
 وعبارة الفقه تنافي لكن في شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة في الولادة لا كثر منهما **ا**  
 فانه يقتضي مفهوما انه لا يحتاج الى دعوة في الولادة لانقضاهما ويمكن جريانه على الرواية  
 التي جرى عليها في الجوهرية وكلام المصنف على رواية القدرى ط فافهم (قوله وان لم  
 تصدقه) أي في ان الولد منه (قوله وهي الاوجه) لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم  
 يذكر اشتراط تصديقه في رواية الاخرى في المبسوط والبيهقي في الشامل وذلك ظاهر في  
 ضعفها وغرايتها ففخ (قوله ويثبت الخ) قال في الفتح حاصل المسئلة ان الصغيرة اذا طلقت فاما  
 قبل الدخول او بعده فان كان قبل طلقت بول لا لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه لا يقص بقبوله  
 قبل الطلاق وان جاءت به لا كثر منها لا يثبت لان الفرض ان لا عدة عليها ولا يثبت لزم كونه  
 قبل الطلاق ليلزم العدة وان طلقها بعد الدخول فان اقرت بانقضاء العدة بعد ثلاثة اشهر ثم  
 ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت وان اسبته اشهر أو أكثر لا يثبت لانقضاه العدة  
 باقرارها ولا يستلزم كونه قبلها حتى يقص بكذبها وان لم تقر بانقضائها ولم تدع حبلان فدهما  
 ان جاءت به لاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق ثبت والاف لا وعنه داني يوسف يثبت الى  
 سنتين في البائن والى سبعة وعشرين في شهر في الرجعي لاحتمال وطئها في آخر عدتها  
 الثلاثة الاشهر وان ادعت حبلان فكانت كبيرة في انه لا يقصر انقضاه عدتها على أقل من  
 تسعة اشهر لا مطلقا **ا** وقامه فيه (قوله ولد المطلقة) اما الصغيرة المتوفى عنها فأي  
 يسانها (قوله ولو رجعا) انما يبالغ به لانه يحكم البائن بالسهولة كما تقدم فاقادها

والا اذا ولدت وتأمين  
 أحدهما لاقل من سنتين  
 والا أكثر والا اذا  
 ملكها فيثبت ان ولده  
 لاقل من ستة اشهر من يوم  
 التبر او لولا كثر من سنتين  
 من وقت الطلاق وكالطلاق  
 سائر اسباب الفرقة بدائع  
 لكن في الفقه تنافي من  
 شرح الطحاوي أن الدعوة  
 مشروطة في الولادة لا كثر  
 منهما (وان لم تصدقه)  
 المرأة (في رواية) وهي  
 الاوجه ففخ (و) يثبت  
 نسب ولد المطلقة ولو  
 رجعا

مطالب  
 في ثبوت النسب من الصغيرة



اقتضاه مع البائن هنا ط (قوله المراهقة) المقاربة بالبلوغ وهي من بلغت سنة يمكن أن تبلغ فيه وهو متع - حين ولم توجد منه علامة البلوغ أمان دونها لا يمكن فيه الحمل (قوله ان ولدت لاقل من الاقل) أي من أقل مدة الحمل فالعق لاقل من - ستة أشهر أي من وقت الحلاق (قوله وكذا المقررة) أي من اقربت بانقضائها بعد ثلاثة أشهر (قوله ان ولدت لذلك) أي لاقل من - ستة أشهر من وقت الاقرار أي ولاقل من - سنة أشهر من وقت الطلاق اظهروا كذبها - فيين كافي الزبلي وحيد فلا فرق بين الاقرار و - سنة في أنه لا يثبت النسب الا اذا ولدت لاقل من - سنة أشهر وانما يقيد به - دم الاقرار لان فيه خلاف ابو يوسف كما مر بخلاف ما اذا اقربت فانه بالاتفاق كما علمت افاده ح (قوله فلو ادعت - بكافة) تكرار مع ما يأتي في المتن مع ما فيه من الاطلاق في محل التقييد ح (قوله لاقل من - سنة أشهر) قيد بقوله ويثبت نسب ولد المطلقة المراهقة - أي ولدها المولود لاقل الخ وانما ثبت في ذلك لان عدتها ثلاثة أشهر وادنى مدة الحمل - ستة أشهر فاذا ولدت لاقل من - سنة أشهر من طلقها تبين أن الحمل كان قبل انقضاء العدة وهذا مع قول الشارح لكون الملقوق في العدة (قوله والالا) أي وان لم يكن لاقل بل ولدت لتسعة أشهر فانه لا يثبت نسبه لانه محل حادث بعد العدة أمان ان اقربت بانقضائها فظاهر وأمان لم تقرب كان القياس على الكبيرة يقتضي أن يثبت اذا ولدت لاقل من - سنتين كما قال ابو يوسف والفرق لهما أن لانقضاء عدة الصغيرة جهة واحدة في الشرع فبعضها يحكم الشرع بالانقضاء وهي في الدلالة فوق اقرارها وتعمامه في النقص (قوله لا يكون بهدا) علة لعدم الثبوت وقوله لانها الخ علة للبعدية وقوله اصغرها علة للبعدية مقدمة على ملوؤها (قوله في بعض الاحكام) أي في حق ثبوت نسبه من حيث انه لا يقتصر على اقل من - سنة أشهر بل يثبت اذا ولدت لاقل من - سنتين ولو الطلاق باثنا ولاقل من - سنة وعشر برسم - و لو رجعا لا مطاقا فان الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لا كثر من - سنتين وان طال الى سنن الايام بل واز امتداد طهرها وظمها اياها في آخر الطهر بجر اما الصغيرة فان عدتها ثلاثة أشهر فيصير مل وطهرها في آخر عدتها ثم تجعل سنتين فلا بد من أن يكون اقل من سبعة وعشرين شهرا من حين الاقرار (قوله لا اعترافها بالبلوغ) لان غير البالغة لا تجب (قوله لاقل منهم) أي من - سنتين (قوله ان كانت كبيرة) أي ولم تقرب بانقضائها عدتها وأما اذا اقربت فهي داخله في يوم قوله الا في وكذا المقررة - بها الخ بجر (قوله اما الصغيرة) أي التي لم تقرب بالحبل ولا بانقضاء العدة وهذا عند - ما وعند ابو يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما فينا في المدة الصغيرة من الطلاق زبلي (قوله ثبت) لانه تبين انه كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة بجر (قوله والالا) لانه حادث بعد مضيها بجر (قوله ولو اقربت بغيرها الخ) بقى منه ما يذكره المصنف في بيان المقررة لكنه لما رأى المصنف قيدا للمسئلة بالكيفية دفع توهم عدم دخول الصغيرة في كلامه الا في ظاهرها بالذكرة وانما لو ادعت الصغيرة الحبل وهي كالكبيرة يثبت نسبه الى سنتين لان القول قولها في ذلك زبلي (قوله - ستة أشهر) أي فصاعدا زبلي (قوله لم يثبت) لاحتمال عدته بعد الاقرار كما يأتي (قوله واما الايسة فكما انض الخ) اه - لم ان مذكوره

(المراهقة المدخول بها) وكذا غير المدخولة ان ولدت لاقل من الاقل (غير المقررة بانقضاء عدتها) وكذا المقررة ان ولدت لاقل من وقت الاقرار (اذ لم تدع حبلا) فلو ادعت فكافة (لاقل من - ستة أشهر) مد طاقها لكون الملقوق في العدة (والالا) لكونه بهدا لانها اصغر مما يجبهل مكرها كالقرار بعضي عدتها (فلو ادعت حبلا فهي ككبيرة) في بعض الاحكام (لا اعترافها بالبلوغ و) يثبت نسب ولدها عند (ايوت لاقل منها من وقت) أي الموت (اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها) اما الصغيرة فان ولدت لاقل من - عشرة أشهر وعشرة أيام يثبت والالا ولو اقربت بغيرها بعد أربعة أشهر وعشر فولدت لسته أشهر لم يثبت واما الايسة فكما انض لان عدة الموت بالاشهر لكل

الشارح هنا من حكم الصغيرة الايسة تبسج فيه الزبلي ومتى عليه في النهر وكذا في البصري مسئلة المراهقة السابقة لكنه خالف هنا فقال وهل ما اذا كانت من ذوات الاقرار أو الاشهر لكن قيده في البدائع بآ - تكون من ذوات الاقرار قال وما اذا كانت من ذوات الاشهر وان كانت آيسة أو صغيرة لم يكن لها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه وذكر في النهر انه لم يرد ذلك في البدائع قلت فلهذا ساقط من نسخته فقد رأيت فيها (قوله لا الحامل) فعدتها بوضع الحمل للموت وغيره (قوله من وقت) أي الموت (قوله ولو لها) أي ولو ولدت لستين (قوله فكلا كثر) قياسا على ما صرح في عدة الطلاق البت لكن قد دم ان فيه اختلاف لروايتين (قوله وكذا المقررة بعضها) أي يثبت نسب ولدها أي مطلقا سواء كانت معدة بآش او رجعي أو وفاة كافي الهداية - كن في الثانية أنه يثبت في المطلقة الايسة الى سنتين وان اقربت بانقضائها وقد مناه عن البدائع فارجع اليه بجر وشمل الاطلاق المراهقة أيضا كافي شرح - يمكن ولذا قال ابن الشايب في شرحه على المكثر ما ذكر من أول الفصل الى هنا قبل الاعتراف بعضها (قوله ولو لاقل من اقل مدته) أي مدة الحمل أي لاقل من ستة أشهر (قوله ولاقل من أ كثرها) أي أكثر مدة الحمل أي ولاقل من سنتين من وقت الفراق فان الاكثر لا يثبت ولو لاقل من - ستة أشهر من وقت الاقرار بجر (قوله للتيقن بكذبها) استشكله الزبلي بما اذا اقربت بانقضائها بعد مضي - سنة وثلاثة ولدت لاقل من - ستة أشهر من وقت الاقرار ولاقل من - سنتين من وقت الفراق فانه يثبت أن عدتها انقضت في شهرين أو ثلاثة ثم اقربت به - وذلك بزمان طويل ولا يلزم من اقرارها بانقضائها ان تنقضي في ذلك الوقت فلم يظهر كذبها - فيين الا اذا خالت انقضت عدتها الساعة ثم ولدت لاقل لمدته من ذلك الوقت اه - وانظروا في البصر وقال يجب حل كلامهم عليه كما يفهم من غاية البيان وتبعه في النهر والشر بتلاية لا يقال ان الذنب يثبت عند الاطلاق لانه من الولد فيصطاط في اثباته نظرا ولذا لا نقول ان ذلك عند قيام العدة أما به - دزوله أصلا فلا وجه لما اقربت بانقضاء العدة والقول قولها في ذلك زال لانه قد أصلا وحكم الشرع بها للزواج ما لم يولد ما يطل اقرارها ويقين بكذبها وعند الاطلاق لم يوجد ذلك والالزم أن يثبت وابولدت لا كثر من - ستة أشهر من وقت الاقرار مع أنهم طبقوا على خلافه لاحتمال عدته فافهم (قوله والالا) أي وان لم تعد لاقل من - ستة أشهر بأن ولدت انماها أولا كثر من وقت الاقرار او ولدت لاقل منها ولا كثر من سنتين من وقت البت وقوله لاحتمال عدته بعد الاقرار فاصبر على الاول أما العلة في الثاني فهي أن الولد يثبت في البطن أكثر من - سنتين افاده ط (قوله بموت او طلاق) أي بآش او رجعي وبه صرح في الامام واللام عليه جرى في ضمان وقيد به الشرع - بالباين قال في البصر والحق أنهم في الرجعي ان جاءت به لا كثر من - سنتين احتيج الى الشهادة كالباين وان لاقل يثبت نسبه بها القابلة انما قال بقيام الفراش نهر وعليه جرى الشارح كما يأتي في قوله كما تكفي في - سنة رجعي الخ فيصل الطلاق هنا على البائن ليوافق كلامه الا في فافهم (قوله ان يثبت) بالباء المقبولة والقاعل الورثة في الموت والزواج في الطلاق ح (قوله بحجة تامة) متعلق بثبت أي بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وبصورها اذا دخلت المرأة بضرته - م يتابعون انه ليس فيه

الا الحامل زبلي (وان ولدت لا كثر من ما) من وقت (لا) يثبت بدائع ولولها فسكاد كثر بجر بعضا (و) كذا (المارة بعضا) لو (لاقل من اقل مدته من وقت الاقرار) ولاقل من أكثرها من وقت البت للتيقن بكذبها (والالا) يثبت لاحتمال عدته بهدا الاقرار (و) يثبت نسب ولد (المعدة) بموت او طلاق (ان يثبت ولادته بحجة تامة)



غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون انهم اولادته وفيما اذالم يتهموا النظر بل وقع اتفاقا وجبه  
 يدفع ما او رد من ان شهادة الرجال تنبهم فلا تقبل فحق ونهر (قوله واكتفى  
 بالقابلة) اي اذا كانت حرة مسلمة عدلة كافي النسب (قوله قيل ورجل) اي على قولها ما وعبر  
 عنه بقيل تبعها الفتح وغيره اشارة الى صفة يمكن حال في الجوهر وفي الخلاصة يقبل على اصح  
 الاقوال قيل كذا في المسئلة منى اه ولعل وجهه ان شهادة الرجل اقوى من شهادة المرأة  
 (قوله او جعل ظاهرا) ظهوره بان ثابته لاقل من ستة أشهر وكفى السراج وقال الشيخ قائم  
 المراد بظهوره ان تكون امارات حملها بالغة مبلغاويجب قبلة الفطن يكون الحمل لاكل من  
 شاهدها اه ثم تلاية ومشي في النهر على النسي حيث قال او جعل ظاهرا يعرفه كل احد  
 اه وهذا يقيد ان الحمل قد ثبت بدون ولادة وهذا ما يؤيد لما قدمناه في باب الرجعة (قوله  
 وهل تكفي الشهادة) اي اذا ولدت وبجهر الزوج الولادة وظهور الحمل لان الحمل وقت  
 المنازعة لم يكن موجودا حتى يكفي ظهوره بصر وحاصله انه قبل الولادة اذا كان ظاهرا  
 يعرفه كل احد فلا حاجة الى اثباته وأما بعد الولادة فثبت في البصر انه تكفي الشهادة على انه  
 كان ظاهرا وهو ظاهر قائمهم (قوله ولو أنكر تعينه الخ) اي انكر المعجول فيشمل انكار  
 الزوج وانكار الورثة اه ح يعني لو اعترف بولادتها وانكر تعينه بين الولد يثبت تعينه  
 بشهادة القابلة اجماعا ولا يثبت بدونه اجماعا لاحتمال ان يكون غيره هذا ما بين بصر  
 (تنبيه) لم يذكر ما اذا اعترف بالحمل او كان ظاهرا او كان القرائش قائما هل يحتاج في  
 ثبوت النسب الى شهادة القابلة لتعيين الولد ام لا ظاهر كلام المصنف كالكفر واله هداية لاوبه  
 صرح في البدائع وكذا في غاية السروجي وانكر على صاحب ملحق البصار اشتراطه ذلك عند  
 أبي حنيفة لكن رده الزياي بأنه هو وأنه لا بد منه لتعيين الولد اجماعا في جميع هذه الصور  
 وأطال فيه وجزم به ابن كمال ومثله ما في الجوهر من أنه لا بد من شهادة القابلة بل وازان تكون  
 ولدت ولدا ميتا وأرادت الزامه ولا غيره اه وهو صريح كلام الهداية آخر وكذا كلام  
 السكا في النسب في الاختيار والفتح وغيرهم وذلك في البصر توفيقا بين القوانين قال في النهر انه  
 مع عدم التحقيق وردده أيضا المقدسي في شرحه والحاصل كافي الزياي أن شهادة القابلة  
 لا تكون حجة في تعيين الولد الا اذا ثبتت بغيره من ظهور رجل او اعتراف منه او قرأش قائم  
 نص عليه في ملحق البصار وغيره وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقولها فثبتت في  
 الصور الثلاث وعندهم ما لا يثبت الا بشهادة القابلة فلو عاق الطلاق بولادتها يقع عنده بقولها  
 ولدت لا عتقها بالحمل او ظهوره عنده ما لا يقبل حتى تشهد القابلة نص عليه في الايضاح  
 والمهابة وغيرهما اه ملخصا (قوله كما تكفي الخ) تقيد لاطلاق قوله او طلاق الشامل  
 الرجعي والباطل لان مدة الرجعي اذا ولدت لا كثر من سنتين ولم تكن اقرب بانقضائها عدتها  
 يكون ذلك رجعة أفاده ح اي رجعة بالوطء السابق فتكون قد ولدت والنكاح قائم فلا  
 يوقف ثبوت الولادة على الشهادة اذا أنكرها بل يكفي شهادة القابلة لقيام القرائش فيثبت  
 النسب بالقرائش وتعيين الولد بشهادة القابلة كما ذكره الزياي في ولادة النكوحية (قوله  
 لا لاقل) اي لا تكفي شهادة القابلة على الولادة لاقل من سنتين لانقضائها عدتها فقامت زوجة

واكتفى بالقابلة قبل  
 ورجل (او جعل ظاهرا)  
 وهل تكفي الشهادة  
 بكونه كان ظاهرا في البصر  
 بمشاهدته (او اقرار) الزوج  
 به بالحمل ولو أنكر تعينه  
 تكفي شهادة القابلة اجماعا  
 كما تكفي في معتدة رجعي  
 ولدت لا كثر من سنتين لا  
 لاقل

والولادة لقام السنتين كذلك كما لا يخفى ح (قوله او تصديق بعض الورثة) المراد بالعض  
 من لا يتم به نصاب الشهادة وهو الواحد المثل الا لا كثر مع عدم العدالة كما يظهر من مقابلة  
 ح وصورة المسئلة لو ادعت معتدة الوفاة الولادة قصدها الورثة ولم يشهد بها احد فهو ابن  
 الميت في قولهم جعلا ان الارث خالص عنهم قبل تصديقهم فيه فحق (قوله فثبت في حق  
 المقرين) الاولى في حق من اقر لميشمل الواحد ولا ثلهم لو كانوا اجماعا ثبت في حق غيرهم أيضا الا  
 ان يعمل على ما اذا كانوا غير عدول أفاده ط (قوله في حق غيرهم) اي في حق من لم يصدق  
 (قوله حتى الناس كافة) فاذا ادعى هذا الولد شيئا للميت على رجل نسمع دعواه عليه بلا  
 توقف على اثبات نسبه ثانيا (قوله ان تم نصاب الشهادة بهم) اي بالمقرين (قوله بان شمر مع  
 المقر رجل آخر) أفاده لا يشترط في تمام نصاب الشهادة ان يكون كلهم ورثة لكن اذا كان  
 احد الشاهدين أجنبيا لا بد من شروط الشهادة من مجلس الحكم والخصومة ولفظ الشهادة  
 اذ هم شهود ومضايح واجتمع بين بوجه رضى (قوله وكذا لو صدق المقر عليه الورثة الخ) كذا  
 في أغاب القسح فالقراسم فاعل منصوب على انه مفعول صدق وعليه متعلق بصدق أى على  
 الاقرار والورثة بالرغم فاعل صدق وفي بعض النسخ لو صدقه عليه لورثة وفي بعض الوصديق  
 المقر بية الورثة الخ وهما احسن من النسخة الاولى (قوله وهم من أهل التصديق) المناسب  
 وهم من أهل الشهادة قال في الفتح أمافي حق وت المناسب من الميت لظهور في حق الناس  
 كافة قالوا اذا كان الورثة من أهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا مع اناث وهم عدول ثبت  
 اقيام العلة فيشارك المقرين منهم والمنكرين وبطال فريم الميت بدينه اه (قوله والا يتم  
 نصابها) بأن كان المصدق رجلا وامراة مثلا وكذا لو كانا رجلاين غير عدلين كما يظهر من عبارة  
 الفتح المذكورة ومما يأتي (قوله لا يشارك المكذبين) المناسب اجماعا المصنف ان يقول  
 لا يثبت النسب فلا يشارك المكذبين (قوله الاصح لا) هذا اذا كان الشهود ورثة فلو فهم غير  
 وارث لا بد من افظ الشهادة ومجلس الحكم والخصومة له شبهة الاقرار في حقه كما تقدم  
 رضى والمراد ما اذا لم يتم النصاب من الورثة اذ لو تم بهم لم يفتقر الى شهادة غيرهم (قوله نظر الشبهة  
 الاقرار) علام في الفتح به انه اخرى وهي ان الشبوت في حق غيره مع ثبوت في حقهم ولا  
 يراعى للتبع شرائطه الا اذا ثبت أصله على هذا فلو لم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب  
 الا في حق المقرين منهم اه (قوله عن الزياي) حيث قال ويثبت في حق غيرهم أيضا اذا كانوا  
 من أهل الشهادة بأن كان فيهم رجلان عدلان او رجل وامراة عدول فيشارك المصدقين  
 والمكذبين اه ومنه قول الفتح المنار وهم عدول وتعينه بإجابة الشهادة (قوله فتقول  
 شيئا) الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر (قوله الآن قال لأجل السراية) اي لأجل سرية  
 ثبوت النسب الى غير المقر وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج الى التأمل والمراجعة ح (قوله كما  
 يجب في الدعوى) اي من أن الفتوى على قواه ما بالصلاف في المسائل الستة (قوله بشهادة  
 الظاهر الخ) وهو ظاهرا يشهد به أيضا وهو إضافة الحادث الى اقرب أوقاته لكن ترجح  
 ظاهرها بان النسب يحتاط في اثباته نهر ولا تحرم عليه نهذا الذي فحق (تنبيه) لا نسمع  
 منه ولا يئنه ورثته على ما يخرج نكاحها بما يثبت قوله لانها شهادة على النفي فلا تقبل

(أو تصديق بعض الورثة)  
 فثبت في حق المقرين  
 (وإنما) ثبت النسب في  
 حق غيرهم حتى الناس  
 كافة (ان تم نصاب الشهادة  
 بهم) بأن شمر مع المقر رجل  
 آخر وكذا لو صدق المقر عليه  
 الورثة وهم من أهل  
 التصديق فيثبت النسب  
 ولا يتنع الرجوع (والا)  
 يتم نصابها (لا) يشارك  
 المكذبين وهل يشترط لفظ  
 الشهادة ومجلس الحكم  
 الاصح لا نظر الشبهة الاقرار  
 وشرطوا العدد نظر الشبهة  
 الشهادة ونقل المصنف من  
 الزياي ما يقيد اشتراط  
 العدالة ثم قال فتقول شيئا  
 وينبغي أن لا يشترط العدالة  
 مما لا ينبغي قلت وفيه أنه  
 كيف شرط العدالة في  
 المقر اللهم الآن يقال  
 لأجل السراية فتأمل  
 وراجع (ولو ولدت فاختلفا)  
 في المادة (فقلت) المرأة  
 ان كفى من نصف حول  
 وادعى الاقل فاقول لها ابلا  
 عيين) وقاله خلاف وجهي  
 كما ينبغي في الدعوى (وهو)  
 أي الولد (ايه) بشهادة  
 الظاهر لها بالولادة من نكاح  
 حلالها على الصلاح (قال)  
 ان نكحتها فهي طالق  
 فنكحتها







أصل خلفه إلا أن الحريّة العارضة تكفي لكن قد يقال إن الحريّة العارضة لا تكفي إلا إذا كانت قبل ولادة ذلك الغلام بثنتين والأفلااحتمال كون أمه واستولدها واغترها وتزوجها منه ثم ولدت هذا الغلام وأقرجه قائم ما حيث لا يست من أهل الأرض بخلاف ما إذا عات حريتها قبل الولادة بثنتين فله كثر فانه يعلم كونهم أحرة وقت العلوق وانما ولدت بالزوجة كما يأتي هذا ما ظهر لي (قوله وهو ابنه) لم يظهر لي وجه التقييده فان البينة ثابتة باقرار الميت تأمل اه ح قلت أهل وجهه أنهما لو قالت أنا امرأته وهذا ابن من رجل غيره تكون مكذبة فيما توصلت به إلى إثبات كونها امرأته وهو قوله هو ابن (قوله يرثانه) أي هي والغلام (قوله استحسانا) والقياس أن لاميراث لها لأن النسب كما ثبت بالنكاح الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد وبالوطء عن شبهة وبذلك الدين فلم يكن قوله اقرارا بالنكاح وجه الاستحسان أن المسئلة فيما إذا كانت معروفة بالحريّة وبكون أم الغلام والنكاح الصحيح هو المتيقن لذلك وضعا وعادة لأنه الموضوع لحصول الإرادة دون غيره مما احتمل أن لا يقع به في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه طاعة في محنته وانقضت عدته لانه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه ما لم يتحقق زواله كذا في البحر ح (قوله فان جهات حريتها) أي بأن لم تعلم أصلا أو لم عروضا ولم يتحقق وقت العلوق في ما قررناه آنفا (قوله أو أمومتها) في بعض النسخ ياء وتاء ولا حاجة إلى الياء المختصة لأن المصدر الأمومة قال ط والمناسب زيادة أو إسلامها ليكون محتملا ثالث (قوله قيد اتفاقي) فائدة ذكره أن للوارث أن يقول ذلك كافي البحر عن غايه البيان ح وكان ينبغي تأخير ذلك إلى آخر كلام المصنف (قوله أو كان صغيرا) أي الوارث (قوله لا يرث) لأن ظهور الحريّة باعتبار الداء محتملة في دفع الرق لاني استهناك الأرض هداية فهي كالمعقود يجعل حياته ماله حتى لا يرث غيره منه لا بالنسبة إلى غيره حتى لا يرث من أحد فنع وكذا إسلامها إلا أن لا يثبت إسلامها وقت موته لثبتها حق الأرض (قوله قيل نعم) فائله القرائني قال لانهم أقرروا بالدخول ولم يثبت كونهم أم ولد بقولهم اه وإرضاء في النهاية والزيادة والفتح قال في البحر ورد في غاية البيان بأن الدخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح إذا كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والأصل عدم الشبهة فبأي دليل يحمل على ذلك فلا يجب مهر المثل اه وأقره في النهر وأنت صغير أن هذا خاص بما إذا قال أنت أم ولد أي أم لو قال كنت نصرانية فقد أقر بالنكاح وكذا في قوله كانت زوجة وهي أمه لكن في هذه مطالبة المهر لمولاه لا الها (قوله فخامت بولد) أي لستة أشهر فأكثر من وقت التزوج والأفلاظاهر ثبوت نسبته منه لاصح جوابه من أن المشكوكه لو ولدت لدون ستة أشهر لم يثبت نسبته من الزوج وبذلك النكاح لأنه لا يلزم كونها جاهلا من زمان حتى يصح بل يحتمل كونه من فوج أو وطء شبهة فاذا نسد النكاح هنا صحت دعواه لعدم المانع ثم رأيت في حاشية العلامة توح نقل ذلك عن حاشية لاورلواني وعن غيرها (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعني بعد تمامه احتراز عن فسخه بعدم الكفاءة وبالسلوغ والعنف وأما بالردة فيقبيل ابن الزوج فهو وإن كان بعد تمامه كنهه انه فسخ لا فسخه فأفاده ح (قوله لا قرأه بينونة وأمومتها) لف ونشر مرتب فالأول على لغة وقته والثاني لا يصح ورت أم

(أنا امرأته وهو ابنه يرثانه)  
استحسانا فان جهات حريتها) أو أمومتها ترث وقوله (فقال وارثه أنت أم ولد أبي) قيد اتفاقي إذ الحكم كذلك لولم يقل شيئا أو كان صغيرا كافي البحر (أو كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم إسلامها) وقته (أو قال) وارثه (كانت زوجة له وهي أمه لا) ترث في الصور المذكورة وهل لها مهر المثل قبل نم (زوج أمته من عبده فخامت بولد) فادعاء المولى لم يثبت نسبته لازم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ (وعنف) الولد (وتصير) الأمة (أم ولد) لا قرأه بينونة وأمومتها (ولدت أمته الموطوءة له ولدا توف ثبوت نسبه على دعوته) انقضت فرائها

ولده فمتحقق بونه (قوله عبارة الدرر استولدها) أي بصغير الثنية ونبيه به على أن ما هنا سبق قل لانه إذا استولدها الشمر يمكن بأن جاءت بولد فادعاء وصارت أم ولدها ما تبقى مشتركة فاذا جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت نسبته بلادعوه لانه لا يحمل وطؤها الواحد منهم ما بخلاف ما إذا استولدها أحدهما ولزمه اثباته بكم نصف قيمتها ونصف عقربها وصارت شتمه به فانه يحمل له وطؤها فلا يحتاج للولد الثاني إلى دعوة أفاده الرحق فافهم (قوله كام ولد كاتيهام ولاها) قائم إذا أنت بولد لا يثبت من المولى إلا إذا ادعاء لحرمه وطئها عليه اه ح والتشبيه في عدم ثبوت نسب الولد الثاني لا بدعوه خال الولد بعد الكتابة بخلاف حاله قبلها فإنه قبلها يثبت بالادعوه ط (قوله على أربع مراتب) ١ ضعيف وهو فرائس الأمة لا يثبت النسب فيه إلا بالدعوه ومتوسط وهو فرائس أم الولد فإنه يثبت فيه بالادعوه لكنه يقتضي بالنفي وقوى وهو فرائس المكروهة ومعتدة الرجعي فإنه لا يقتضي إلا بالألحان وأقوى كفرائس معتدة الباش فإن الولد لا يقتضي فيه أصلا لأن فيه متوقف على الألحان ويشترط الألحان الزوجية ح (قوله بالدخول) المراد فيه ظاهرا والأفلا بد من تصور مكانه ولذا لم يثبتوا النسب من زوجة الطفل ولا من ولدت لأقل من ستة أشهر على ما مر تفصيلا وعبارة الفتح والحق أن التصور بشرط ولذا لو جاءت امرأة العبي بولد لا يثبت نسبته والتصور ثابت في المغربية ٣ لثبوت كرامات الأولياء والاستخدامات فيكون صاحب خطوة أو جني اه (قوله ليس من الكرامة عندنا) لما في العمادية أنه مثل أبو عبد الله الزعفراني عماري عن إبراهيم بن إدهم أنهم رأوه بالبصرة يوم التروية ورؤي ذلك اليوم بمكة خال كان ابن مقاتل يذهب إلى أن اعتقاد ذلك كفر لأن ذلك ليس من الكرامات بل هو من المجهزات وأما أنا فاستجمله ولا أطلق عليه الكفر اه (قوله لا يمكن في عقائده التفتازاني) أي في شريعه على العقائد النسبية وهو متعلق بقوله جزم وكذا قوله بالأول والمراد به ما في الفتح من إثبات طي المسافة كرامة وذلك أن التفتازاني قال انما المحجب من بعض فقهاء أهل السنة حيث حكم بالكفر على معتقد ماري عن إبراهيم بن إدهم الخ ثم قال والانصاف ما ذكره الامام النسفي حين سئل عما يحكي أن النسبة كانت تزويجا واحدا من الأولياء هل يجوز القول به فقال نقض المأذنة على سبيل الكرامة لأهل الولاية جائز عند أهل السنة اه قال العلامة ابن الشحنة قلت النسفي هذا هو الامام نجيم الدين عمر مرقى الانس وابن رأس الأولياء في عصره اه وعبارة النسفي في عقائده وكرامات الأولياء حق فتظهر الكرامة على طريق نقض العبادة للمولى من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة وظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة والمشى على الماء والهواء وكلام الجاد والجهل وان دفاع المتوجه من البلاء وكفاية المهم من الأعداء وغير ذلك من الأشياء اه (قوله بل سئل) أي النسفي وقوله نقض الخ جوابا بل هو إزعاج وجه الدعوى وقد منافي بحت استقبال القبلة عن عدة الفتاوى وغيرها لذهب الكعبة لزيارة بعض الأولياء فالصلاة إلى هوائها اه ومثله في الولو الجبسية (قوله ولا ليس بالمجهز الخ) جواب عن قول المعتزلة المنكرين لكرامات الأولياء لانهم لو ظهرت لاشتبهت بالمجهزة فلم يتميزا النبي من غيره والجواب أن المجهزة لا بد أن تكون عن يد ذي الرسالة تصدق بالدعوى والمولى لا بد من أن يكون تابع النبي وتكون كرامته

٣ مطلب القرش على أربع مراتب ٣ مطلب في ثبوت كرامات الأولياء والاستخدامات (كامة مشتركة بين اثنين) استولدها واحد عبارة الدرر استولدها (ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدونها) لحرمه وطئها كام ولد كاتيهام مولاها وصبي في الاستقبال أن القرش على أربع مراتب وقد اكتفوا بقيام القرش بالدخول كزوج المغربي بشرقة بينهم ماسة فولدت لستة أشهر وهذا تزويجا التصور كرامة أو استخداما فحق لكن في النهر الاقتصار على الثاني أولى لأن طي المسافة ليس من الكرامة عندنا قال ابن في عقائد التفتازاني جزم بالأول تبعه المعاني الثقلين النسفي بل سئل عما يحكي أن الكعبة كانت تزويجا واحدا من الأولياء هل يجوز القول به فقال خرق العادة على سبيل الكرامة لأهل الولاية جائز عند أهل السنة ولا ليس بالمجهز لانها أثر دعوى الرسالة وبإدعائها يكفر فورادقلا كرامة



محجة ثانية لانه لا يكون واما ما لم يكن محققا في ديانته وانباعه انبياء حتى لو ادعى الاستقلال  
 بنفسه وعدم المتابعة لم يكن وليا بل يكون كافرا ولا تظهر له كرامة فالخامس ان الامر الماروق له  
 للعادة بالنسبة الى النبي محمدا سواء ظهر من قبله او من قبل احد امته وبالنسبة الى الولي كرامة  
 تخلو عن دعوى النبوة وتعلمه في العقائد وشروطها (قوله ومن لولي الخ) من موصول مبتدأ  
 وقال صاته ولولي متعلق بجوز وطى مبتدأ وجله يجوز خبره وانجمله الخبرية مقول القول  
 وجهه ولخير من القول بالتجمل او التكميل هو ما قدمناه عن العمادية (قوله أي ينصر هذا  
 القول الخ) والحاصل أنه وقع الخلاف عندنا في مسئلة طى المسافة البعيدة فشاخ العراق  
 قالوا لا يكون ذلك الا محجزة فاعتقاده كرامة جهل او كفر ومشايخ خراسان وما وراء النهر  
 اقتبوه كرامة ولم يردنص صريح في المسئلة عن ائمة الثلاثة سوى قول محمد هذا ولم يفسر ذلك  
 اه ملخصا من شرح الوهبانية عن جواهر الفتاوى وفي التارخانية أن مسئلة تزوج  
 المغربي بغير قبلة نريد الجواز أي فانها نص المذهب والحاصل أنه لا خلاف عندنا في ثبوت  
 الكرامة وانما الخلاف فيما كان من جنس المحجرات البكارة والمقعد الجواز مطلقا الا فيما  
 ثبت بالدليل عدم امكانه كالانبيان بسورة وتمام الكلام على ذلك في حاشية ح (قوله غاب  
 عن امر الخ) شامل اذا بلغها مونة او طلاقه فاعتدت وتزوجت ثم بان خلافه ولما اذا  
 ادعت ذلك ثم بان خلافه اه ح (قوله وفي حاشية شرح المار الخ) قال الشارح في شرحه  
 على المنار لكن الصحيح ما ورد الجواز أن الاولاد من الثاني ان احتمل الحلال وان الامام  
 رجع الى هذا القول وعليه الفتوى كما في حاشية ابن الحنبلي عن الوقعات والابرار ونقله ابن  
 نجيم عن الظهيرية اه واحتمل الحال بأن تلده ستة اشهر فكثر من وقت النكاح  
 (قوله حكى اربعة أقوال) حاصل عبارته مع شرحه لابن ملك أن الاولاد الاول عند أبي حنيفة  
 مطلقا أي سواء أتت به لاقل من ستة اشهر او لان نكاح الاول صحيح فاعتباره اولى وفي رواية  
 للثاني وعليه الفتوى لان الولد لاقر اش الحقيق وان كان فاسدا وعند أبي يوسف الاول ان أتت  
 به لاقل من ستة اشهر من عقد الثاني اتبعن العلوق من الاول وان لاكثر للثاني وعند محمد  
 الاول ان كان بين وطء الثاني والولادة أقل من سنتين فلولوا كثر منهما فالثاني ليقن أنه ليس من  
 الاول والنكاح الصحيح مع احتمال العلوق منه اولى بالاعتبار وانما وضع المسئلة في الولد اذا  
 المرأة نزل الى الاول اجماعا اه قلت وظاهره أنه على المفق به يكون الولد للثاني مطلقا وان  
 جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت العقد كما يدل عليه ذكر الطلاق قبله والاقتصار على  
 التفصيل بعده وهذا خلاف ما قاله ابن الحنبلي وهذا وجه الاستدراك لكن لا يخفى ما فيه  
 فقد ذكرنا قريبا أن المنكوح لو ولدت لدون ستة اشهر لم يثبت نسبته من الزوج ويفسد  
 النكاح أي لانه لا بد من تصور العلوق منه وفيما دون ستة اشهر لا يتصور ذلك وهذا اذا لم يعلم  
 بأن لها زوجا غيره فكيف اذا ظهر زوج غيره فلا شك في عدم نبوته من الثاني وهذا اذا قال في شرح  
 رد المحتار ان هذا مشكل فيما اذا أتت به لاقل من ستة اشهر مذتزوجها اه والحق أن  
 الاطلاق غير مردود ان الصواب ما نقله ابن الحنبلي وبه يظهر أن هذه الرواية عن الامام المفق  
 بها هي التي أخذ فيها أبو يوسف وأنه لا بد من تقييد كلام المصنف والجمع بما نقله ابن الحنبلي

ونعناه في شرح الوهبانية  
 من السبع عند قوله  
 ومن لولي قال طى مسافة  
 يجوز وجهه ولخير من بعض يكفر  
 وانما في كل ما كان خارجا  
 من النبي - النبي يروي ويتصر  
 أي ينصر هذا القول بنص  
 محمد انما من كرامات  
 الاولياء (غاب عن امراته  
 فتزوجت بآخر وولدت  
 اولاد) ثم جاء الزوج الاول  
 (فالاولاد الثاني على المذهب)  
 الذي رجع اليه الامام  
 وعليه الفتوى كما في الحاشية  
 والجواهر والكافي وغيرها  
 وفي حاشية شرح المنار  
 لابن الحنبلي وعليه الفتوى  
 ان احق له الحلال لكن  
 في آخر دعوى الجمع حكى  
 اربعة أقوال ثم أتى بما  
 اعقده المصنف وعليه ابن  
 ملك بأنه المستقر من حاشية  
 قالوا لاقر اش الحقيق وان  
 كان فاسدا ونعناه فيه  
 قراجه

وانه لا وجه للاستدراك عليه بما في الجمع والله اعلم (قوله نكح امة الخ) قال في الفتح قوله ومن  
 تزوج امة فطلقها أي بعد الدخول واحدة بائنة او رجعية ثم اشتراها قبل ان تقر بانقضاء  
 عدتها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت اشتراكها الزمة وقدمه بعد الدخول وبواحدة لانه لو كان  
 قبله لا يلزمه الا ان تجي به لاقل من ستة اشهر من وقت اشتراكها لانه لا عدة لها او بعده والطلاق  
 ثلثان ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق ثم اذا كانت الواحدة رجعية فهو ولد المأتمنة  
 فيلزمه وان جاءت له شريعتين بعد الطلاق فكثر بعد كونه لاقل من ستة اشهر من الشهر من الشهر او ان  
 كانت بائنة ثبت الى اقل من سنتين او تمام السنتين بعد كونه لاقل من ستة اشهر من الشهر او ان  
 قال في الجرح والحاصل أن المطلقة قبل الدخول والمبائة بالثنتين لا اعتبار بينهما بالوقت الشرعي بل  
 لوقت الطلاق ففي الاولى يشترط اثبوت نسبه ولادته لاقل من ستة اشهر وفي الثانية اثبتين  
 فأقل وانه لو كان رجعيا يثبت ولو اشهر سنتين بعد الطلاق او أكثر ولو واحدة بائنة فلا بد أن  
 تأتي به اقسام سنتين أو أقل بعد أن يكون لاقل من ستة اشهر من وقت الشهر في المستثنين (قوله  
 فطاعة) أي بعد الدخول طاعة واحدة بائنة او رجعية بدليل الاستثناء الا في والطلاق غير  
 قيد حتى لو اشتراها ولم يطاها فالحكم كذلك بشر (قوله فبشرها) أي ملكها بأي سبب  
 كان أي قيل أن تقر بانقضاء عدتها كما هو لانه مع الاقرار بشرط أن تأتي به لاقل من ستة اشهر  
 من وقت الاقرار كما هو لامن وقت الشراء كما هنا بشر (قوله لزمه) لانه ولد المأتمنة لصدق  
 كون العلوق سابقا على الشراء وولدها يثبت نسبه بلا دعوة بشر وان ولدته لسنتين من وقت  
 الطلاق يجوز لكن في الرجعية ولولا كثر من سنتين كما يأتي (قوله والا) أي بأن ولدته اتمام  
 ستة اشهر او لا كثر منها لا أي لا يلزمه لانه ولد المأتمنة لانه شراها وهي معقدة منه ووطؤها  
 حلال له أما في الرجعي فظاهر وأما في البائن فلا ن عدم امته لا تحرمها عليه فاذا أمكن علوقه  
 في الملك أسند اليه لان الحادث يضاف الى أقرب اوقانه وولد المأتمنة لا يثبت بدون دعوة وهذا  
 بخلاف البائن بينونة غليظة فان شراها لا يحلها فتمت العلوق قبله كما يأتي (قوله الا المطلقة  
 الخ) لما كان قوله فطاعة شاملا لاطاها واحدة رجعية وبائنة وثنتين قبل الدخول  
 وبعده وكان الحكم المتقدم مختصا باطاعة واحدة بعد الدخول رجعية او بائنة استثنى هذه  
 الصور الثلاث فقوله قبل الدخول شامل للطاعة والطلاقين والصورة الثالثة قوله والمبائة  
 اثنتين يعني بعد الدخول اه ح فافهم وفيه بقوله بشتين لان امة وينتهي الغليظة ثلثان  
 فقط والحاصل أن الصور خمس لان الرجعي لا يكون قبل الدخول فلذا كان المستثنى ثلاث  
 صور فقط (قوله فطاعة) أي فالمعتبر في هذه الثلاث المستثناة وقت الطلاق ولا اعتبار فيها  
 لوقت الشراء كما هو عن الجرح (قوله لكن في الثانية) اما كان قضية الاستثناء أن المأتمنة تلد  
 لاقل من نصف حول مذطاطها بين أن هذا خاص بالمطابقة قبل الدخول واحدة او اثنتين فلو  
 ولدت نصف حول أو أكثر لا يلزمه لعدم العدة كما قدمناه أول الباب أما المطلقة فثنتين بعد  
 الدخول فانه يلزمه ولدها سنتين فأقل من وقت الطلاق وان لاقل من نصف حول من وقت  
 الشراء طرمتها عليه حرمة غليظة حتى تنكح غيره فلا يملكها الشراء فتمت العلوق فيه وتبين  
 كونه قبله فيلزمه لسنتين مذطاطها الجواز انه كان موجودا وقت الطلاق لا أكثر اتفق عدمه

(فروع) تنكح امة  
 فطلقها فبشرها فولدت  
 لاقل من نصف حول  
 مذطاطها الزمة والا لا  
 المطلقة قبل الدخول  
 والمبائة بشتين فطاطها  
 لكن في الثانية يثبت  
 سنتين فأقل



كان ثبوته اقسام السنتين مبنى على ما ذكر في الجوهرية انه الصواب وهو واحد الروايتين  
 كما قدمناه اول الباب فافهم (قوله وفي رجبى لا كثر مطلقا) اى يثبت فيه وان ولدته لا كثر  
 من سنتين بلا تقييد لان اكثر عدة (قوله في المسكتين) يعنى في مسئلة الرجعى ومسئلة المطلقة  
 البائدة بعد الدخول كما يعلم من عبارة البحر المنقذة وكلام الشارح يوهم ان احدى المسكتين  
 البائدة بنتين لان البائدة الواحدة لا ذكر لها فافهم ان البائدة بنتين لا يعبر فيها  
 وقت الشراء أصلا كما مر لكن لما ذكر الشارح في قول المسئلة اختصاص وقت الشراء بالمطلقة  
 بعد الدخول واحدة رجعية او بائة بدل الاستثناء بعد كما يفهم من قوله رجبى بين ان  
 قرينة الثانية مثله ان لا يفتى ما فيه من ان هذا الحكم في المسكتين صرح به اولا  
 فلا حاجة الى اعادته ولكن مع هذا لا يصحكم عليه بالخطا فافهم (قوله وكذا لو اختلفت في  
 الشراء) لان العتق ما زادها الابدان منه وعند محمد يلزمه الى سنتين بلا دعواه مذكرا لانه  
 بطل النكاح بالشراء ووجبت العدة لكن لا تظهر في حقه لانه بالعتق ظهرت وحكم  
 معتدة بائن لم تقرر بانه ضام ذلك فتح (قوله ولان) فعند أبي يوسف يفتى بطلان النكاح  
 وعند محمد لا الا انه لا بد من الدعوة هنا لان العدة لم تظهر في حقه بخلاف العتق افاده في الفتح  
 (قوله لزمه) لان ولد ام الولد لا يحتاج الى الدعوة لكنه يفتى بالعتق فهل يصح فيه هذا راجع  
 رجبى (قوله ولا كثر لا) لم يذكر حكم تمام السنتين وتقدم كتاب الروايتين في هذه البت  
 وجهت الجرح في معتدة الموت فينبغي ان يكون هذا كذلك ويأتى قريبا ما يدل على ان تمام  
 كالاقل (قوله الا ان يدعيه) اى في صورة العتق (قوله ولو تزوجت) اى ام الولد (قوله  
 وادعيها) هذا ظاهر في صورة العتق والظاهر ان المراد في صورة الموت ادعاء ورثته  
 اقيامهم مقامه تأمل (قوله كان له ولي اتفاقا) كذا في عدة الجرح عن الثانية فثبت  
 النسيب هنا بالولادة اقيام السنتين فكان اقسام في حكم الاقل (قوله لكونها معتدة) اى من  
 المولى ونكاح الزوج باطل فيكون الولد اصحاب العدة اذا ادعاه (قوله بخلاف ما لو تزوجت  
 اى فولدت لاسنة أشهر فا كثر من تزوجت فادعيها بحر عن الثانية (قوله فانه للزوج  
 اتفاقا) اهل وجهه انما يلزمها العدة منه للوطء بشبهة العقد وحرم على المولى وطءه لذلك  
 كان اثباته اصحاب العدة اولى لانه المستقر حقيقة وان كان فاسدا فاعلم ان لا يفتى ان  
 الكلام الا ترى ام ولد لم يعتقها مولاها فافهم (قوله افساد نكاح الآخر) ينافى ما تقدم  
 من ان العبرة للفراس الحقيق ولو فاسد اقا لولى التعديل بهدم امكان جعله من الثاني لعدم  
 اقل مدة الحمل رجبى وتعليل الشارح لم أره في البحر (قوله فالولد الثاني) لامكانه مع تعذر  
 كونه من الاول (قوله ولولاقل من نصفه) اى مع كونه لا كثر من سنتين مذبات (قوله لم يلزم  
 الاول ولا الثاني) لان النساء لا يبدن لا كثر من سنتين ولا اقل من ستة أشهر كافي الحاكم (قوله  
 والنكاح صحيح) اى عددهما وعند أبي يوسف فاسد لانه اذا لم يثبت من الثاني كان من الزنا  
 ونكاح الحامل من الزنا صحيح عند مالك كذا في البدائع وتبعه في البحر ولم يظهر وجهه  
 لانه اذا لم يثبت من واحد منهم ما علم أنه من غيره مولا يلزم ان يكون من الزنا لا محال كونه  
 بشبهة ولا يصح النكاح الا اذا علم أنه من زنا ففى الزنا يلى وغيره لو ولدت المنكوسة لاقل من

وفى الرجبى لا كثر مطلقا  
 بعد ان يكون لاقل من  
 نصف حول منفسر انما  
 فى المسكتين وكذا لو اختلفت  
 بعد الشراء ولو باعها فولدت  
 لا كثر من الاقل مذباتها  
 فادعاه هل يفتى بطلان  
 المشتري قولان سمعت عن  
 أم ولده او اعتقها فولدت  
 بدون سنتين لزمه ولا كثر  
 لا الا ان يدعيه ولو تزوجت  
 فى العدة فولدت سنتين  
 من عتقه او موته ونصف  
 حول فا كثر من تزوجت  
 وادعيها ما كان له مولى  
 اذ قال لكونها معتدة  
 بخلاف ما لو تزوجت أم الولد  
 بلا اذنه فانه للزوج اتفاقا  
 ولو تزوجت معتدة بائن  
 فولدت لاقل من سنتين  
 مذبات ولاقل من الاقل  
 مذ تزوجت فالولد الاول  
 افساد نكاح الآخر ولو  
 لا كثر من سمان مذبات  
 ونصف حول مذ تزوجت  
 فالولد الثاني ولولاقل من  
 نصفه لم يلزم الاول ولا الثاني  
 والنكاح صحيح

سنة أشهر مذ تزوجها لم يثبت النسيب لان المولى سابق على النكاح وبفساد النكاح لا يقال أنه  
 من زوج آخر بنكاح صحيح او بشبهة اه فليتأمل (قوله ولولاقل من سمان) اى لاقل من سنتين  
 من وقت الطلاق ونصفه اى نصف حول من وقت تزوج الثاني فقد أمكن هنا جعله من  
 الاول او من الثاني (قوله لكنه نقل هنا) اى فى هذا الباب قبيل قوله الا ان يدعيه اى والنص  
 هو المتبع فلا يقول على البحث معه ط (قوله دال انقضائه) فليكن بمنزلة ما اذا اقرت  
 بانقضائها (قوله ان امكن اثباته منه) اما اذا لم يمكن بان جاءت به لا كثر من سنتين مذبات  
 واسنة أشهر مذ تزوجت فلو الثاني كافي البحر عن البدائع (قوله ولو نكح امرأه) الاولى  
 نكحها اليه ودفعه على معتدة البائن وان كان الحكم اعم لكن ايوافى آخر الكلام (قوله  
 فنسبه لثاني) اى وجاز النكاح بحر (قوله فنسبه لاول) لان المولى لا يفتى بين الا في مائة  
 وعشرين يوما فيكون أربعين يوما مائة وأربعين مائة بحر عن الولوالجية  
 وقدمنا في العدة كلاما فيه (قوله لانه نكاح باطل) اى فالوطء فيه زنا لا يثبت به النسيب  
 بخلاف الفاسد فانه وطء بشبهة فيثبت به النسيب ولذا تكون بالفاسد فاشا لا بالباطل رجبى  
 والله سبحانه أعلم

(باب الحضانة)

لما ذكر ثبوت نسب الولد كسب أحوال المعتدة كمن يكون عنده الولد فتح (قوله بفتح الحاء  
 وكسر هاء) كذا فى المصباح والبحر عن المغرب لكن فى القاموس - من العبي حضانة  
 بالكسر مرجه له فى حضانة اوروبا كاحضنه ثم قال وحضن فلانا حضانة وحضانة بضمها عنه  
 (قوله تربية الولد) هذا على اطلاقه معناه الاغوى اما الشرعى فهو تربية الولد له حق الحضانة  
 كما افاده القهسافى (قوله نثبت للام) ظاهره ان الحق لها وقيل للولد وسببى الكلام عليه  
 قال الرملى ويشترط فى الحضانة ان تكون حرة باقة عاقلة آمنة قادرة وان تخلو من زوج  
 اجنبى وكذا فى الحاضن الذكر سوى الشرط الاخير هذا ما يؤخذ من كلامهم اه قلت  
 وينبغى ان يزيد بعد قوله حرة او مكاتبه ولدت فى الكفاية وان يزيد ان تكون رجلا محرما  
 ولم تكن مرتدة ولم تكن فى بيت المبعوض للولد ولم تقع عن تربيته مجانا عند ادعاء الارباب  
 وسبب ما يبان ذلك كله والمراد بكونه آمنة ان لا يضيق الولد عند هاباشة الهاء عنه بالخروج  
 من منزلها كل وقت وافق بعض المتأخرين بان المراهقة لها حق الحضانة لقول العمى احكام  
 المراهقة بين احكام البالغين فى سائر التصرفات قلت لا يفتى ان هذا عند ادعاء البلوغ والافه  
 فى حكم القاصر كما حققناه فى تنقيح الحامدية وافق به الخبير الرملى وهل يشترط كونه بصيرة ففى  
 الاشباه فى احكام الاعمى ولم أره كذا فى مجموعهم وصحانته ورؤيته لما اشتراه بالوصف  
 وينبغى ان يكره ذبحه واما حضانته فان أمكنه حفظ الموضون كان أهلا ولا فلا اه وهو يثبت  
 وجهه وهو معلوم من قول الرملى قادرة كايه لم منه حكم ما اذا كانت مريضة او كبيرة عاجزة  
 (قوله النسبية) احترازه عن الام الرضاعية فلا تثبت لها اه ح وكذا الاخت رضاعا  
 ونحوها (قوله ولو كفاية او مجوسية) لان الشفقة لا تختص باختلاف الدين وصورة الثانية  
 ان يكونا مجوسيين ترافعا البنا واسلم الزوج ودهوس يأتى تقييده بما اذا لم يقل الولد بنا

ولولاقل منهما ونصفه  
 فى عدة البحر بخلافه  
 الاول لكنه نقل هنا عن  
 البدائع أنه لثاني معلا  
 بان اقدمها على الزوج  
 دليل انقضائه حتى  
 لو علم بالعدة فانه نكاح فاسد  
 ولدها الاول ان أمكن  
 اثباته منه بان تاد لاقل من  
 سنتين مذ طلق او مات ولو نكح  
 امرأه فمات بسقط مستحب  
 الخاق فان لاربعة أشهر  
 فنسبه لثاني وان لاربعة  
 الا يوم فنسبه لاول وفاسد  
 النكاح الكل من البحر  
 قلت وفى مجمع التماوى  
 نكح كافر مسلمة فولدت  
 منه لا يثبت النسب منه  
 ولا يوجب العدة لانه نكاح  
 باطل

(باب الحضانة)

بفتح الحاء وكسر هاء تربية  
 الولد (ثبت للام) النسبية  
 (ولو) كفاية او مجوسية

مطلب  
 شروط الحضانة



(قوله أو بعد الفقرة) عطفه على مدخول لولا إشارة إلى عدم اختصاص الحضنة بمجاهدة  
 فترية الولد في حال قيام الشكاح تسمى حضنة (قوله لأنها تفسر) أي وتضرب فلا تنفرغ  
 الحضنة بغير (قوله كما في البحر والتميم) قال في البحر ويذهب في أن يكون المراد بالفسق  
 في كلامهم هنا الزنا المتقضي لاشتغال الأم عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه لا مطلقا الصديق  
 بترك الصلاة سيما في أن الذميمة أحق بولدها المسلم عالم به قل الأديان فالفاقة المسلمة أولى  
 قال في التمر وأقول في قصره على الزنا قصودا ولو كانت أرقه أو غنية أو ناضجة فالحكم كذلك  
 وعلى هذا فالمراد بفسق يضيع الولد به ويمكن حمل ما في البحر عليه بأن يكون قوله ونحوه  
 مرفوعا عطفا على الزنا ثم رأيت الخبير الرمي أجاب كذلك قال ح وعلى هذا لو كانت صالحة  
 كثيرة الصلاة قد استولى عليها محبة الله تعالى وخوفه حتى شغلها عن الولد ولم يضيعه انتزع  
 منها ولم أره اه (قوله قال المصنف الخ) عبارته بعد أن نقل عبارة البحر ليكن عندي  
 في الاستدلال عليه بما ذكرنا نظر لان الذميمة أغناقه ل ما قلته على وجه الفقه على جهة  
 اعتقاد مدنياتها فكيف يطبق بها الفاسقة المسلمة فالذي يظهر اجراء كلام الكمال وغيره على  
 إطلاقه كاهو مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه من أن الفاسقة بترك الصلاة لا حضنة  
 لها اه وبعد ما علمت أن المناط هو الضياع حقت أن يبحث المصنف لاحصائه اه ح (قوله  
 وفي القنية الخ) فيه رد على ما قاله المصنف والعجب أن المصنف نقده على عبارته السابقة  
 (قوله عالم به قل ذلك) أي عالم به قل الولد صالها أو حيد فيجب تقييد القيد بأن لا يلزم منه  
 ضياع الولد كالأجنبي وفي التمر ما قلته من ذلك وفيه بطلان أي ما لم يثبت فله عنده وهو صحيح  
 أيضا اه ح وفيه أن قول القنية معروفة بالضرورة يقتضي فعلها ط فالناسب  
 الأول وتكون الفاجرة بمنزلة الكفاية فان الولد يفي عندها إلى أن يعقل الأديان كما سبب أي  
 خوفه عليه من تعلمه منها ما قلته فكذا الفاجرة وقد جزم الرمي بأن ما في التمر تصحيف  
 والواصل أن الحضنة ان كانت فاسقة فلا يلزم منه ضياع الولد عندنا سقطت عنها والافهم  
 أحق به إلى أن يعقل فيخرج منها كالكتابة (قوله بأن يخرج كل وقت الخ) المراد كثرة  
 الخروج لان المدا على ترك الولد ضاعا والولد في حكم الامانة عندها وضيع الامانة لا يثبت  
 ولا يلزم أن يكون خروجا منها مضمومة حتى يستفي منه بما قبله فانه قد يكون غيرها كالمالك كانت  
 قابله أو غايه أو بلانة أو نحو ذلك ولذا قال في الفتح ان كانت فاسقة أو يخرج كل وقت الخ  
 فطفه على الفاسقة بغير ما قلنا فافهم (قوله أو أم ولد) أي طلقها فزوجها أما إذا  
 اعتقه أم ولدها فهي بمنزلة الماطقة الحرة كما في كافى الحاكم (قوله ولدت ذلك الولد قبل  
 الكتابة) أمالوبه دهافه أي أحق به لدخوله تحت الكتابة فخرج عن الفسقة ومثله في البحر  
 ومقتضى هذا أن بعد الكتابة لا يثبت لها حق في المولود قبلها وان لم يبق مشغولة بمهمة  
 المولى لانه لم يدخل في كتابتها فبقى قائما لو كالمولى من كل وجه فصار كولد القنية لو اعتقت  
 وبطل عليه أيضا قول المصنف كقولنا لا حق للأمه وأم الولد عالم به قل في الدرر فاذا اعتقا كان  
 لها ما حق الحضنة في اولادها مما لا حرار لانها وأولادها ما حرار حال ثبوت الحق اه  
 فافهم (قوله ليكن ان كان الولد الخ) قال في البحر ولم يذكر المصنف أن الحق في حضنة

أو (بعد الفقرة الآن  
 تكون مرتدة) فحقى نسلم  
 لأنها تفسر (أو فاجرة)  
 بخورا يضيع الولد كزنا  
 وغناه ومعرفة نيسا كما  
 في البحر والتميم رجنا قال  
 المصنف والذي يظهر  
 العمل بإطلاقه م كما  
 هو مذهب الشافعي أن  
 الفاسقة بترك الصلاة  
 لا حضنة لها وفي القنية  
 الأم أحق بالولد ولو لم يثبت  
 السيرة معروفة بالضرورة  
 فيقول ذلك (أو غير مأمونة)  
 ذكره في المجتبى بان يخرج  
 كل وقت وتترك الولد ضاعا  
 (أو) تكون (أمه أو أم ولد  
 أو مدبرة أو مكاتبة ولدت  
 ذلك الولد قبل الكتابة)  
 لا شغلها من بخدمة المولى  
 ليكن ان كان الولد يرققا

ولد الأمة للمولى أو غيره والحق انقصه بل قال كان المصنف رقية أو ولده أحق به حرا كان أبوه  
 أو غيره أو كذا الوصية أمه بعد دونه فلا حق لها في حضنته اه غا الحق للمولى سواء كانت  
 منكوبة أم لا أو فارة لها لانه مملوك وأما إذا كان أي المصنف حرا فالحضنة لأقربائه الأحرار  
 ان كانت أمه أمه للمولاه ولأولاده لدى اعتقه وان اعتقت كانت الحضنة لها اه (قوله  
 كن أحق به) قال في الدرر ولا يفرق بينه وبين أمه ان كان في مالكة اه ونحوه في البحر فالمراد  
 بالاحقية عدم التفرق بينهما فلا ينافي ما تقدم من كون الحق للمولى تأمل (قوله بغير محرم)  
 أي من جهة الرحم فلو كان محرما غير محرم كالم رضاع أو حمان النسب محرمان الرضاع  
 كابن عمه فبأهوه رضاعا فهو كالأجنبي ط (قوله والحال أن الأب مفسر) كذا قبله في  
 الخاتمة والبرازية والخلاصة والظاهرية وكثير من الكتب وظاهره تخالف الحكم المذكور مع  
 ياره لان المفهوم في التصانيف صحة العمل به وعلى في الذمير لولاية تقييد الدفع لعمدة يسارها  
 واعصار الأب يفيد أن الأب الموصري يجب على دفع الأجرة للأب نظر المصنف غير اه قلت والمراد  
 من هذه الأجرة أجرة الحضنة كما هو مفهوم من سببها كالم المصنف تبعا للفتح والدرر والبحر  
 خلافا لما في المزمية على الدرر من أن أجرة الرضاع والمراد به العمة قدرتها على الاتفاق  
 على الولد كما هو ظاهره ولا وجه لتقديره بخصاب (قوله والعمة تقبل ذلك) أي ولو يوجد واحد  
 عن هو مقدم على العمة متبرعا بمثل العمة ومع ذلك يشترط أن لا تكون تزوجة بغير محرم  
 لا غير شرب لولاية (قوله ولا عمة عن الأم) أي عن رؤيتها ولهذه الأية (قوله أو تدفعه  
 للعمة) صريح في أنه ينزع من الأم مع أن الأم لو طلبت أجرا على الرضاع ووجدت متبرعة به  
 قدمت وترضعه عند الأم كما صرح به في البدائع ولكن هذا إذا بقيت متبرعة بالحضنة  
 وفي مسندنا سقطت عنها فلذا ينزع عنها ما ملكتها ولو تزوجت بأجنبي وصارت الحضنة  
 لغيرها كالأخت فأنه لا يلزمها أن ترضيه أو ترضعه عند الأم (قوله على المذهب) لم أره  
 العبارة لغيره وإنما قالوا على الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون من نص المذهب بل يحتمل الخروج  
 تأمل ومقابل ما قبله ان الأم أولى (قوله مجتبى) هو شرح الزايد على مختصر القدوري  
 وذلك حيث قال في التفتاين وهل يرجع الم أم أو العمة على الأب إذا أبسر بما اتفق على الصغير  
 ثم رخص بعض الكتب لا يرجع من يورث النفقة على الأب ولا على الابن بخلاف الأم إذا أبسر  
 زوجها ثم رخص يرجع ثم رخص فيه اختلاف المشايخ اه وهذا مقرر في ما إذا كان الأب  
 معصرا أو وجبت نفقة الولد على أمه أو عمة أو أمه فالأم ترجع على الأب إذا أبسر وفي الم  
 والعمة خلاف المذكور فلا محل لذلك وهذا ما لا خلاف فيه لان الكلام في العمة إذا أخذته  
 لنفسه مجانا وإذا كان لها الرجوع فلا فائدة في أخذه من الأم الآن يقال مراده أن لا يرجع  
 بأجرة الحضنة وأما النفقة على الولد إذا لم تنزع عنها فهل لها الرجوع بها على الأب قبل ثم تأمل  
 (قوله والعمة أمه) أي بغيره الخ هو بحث صاحب البحر ذكره في الباب الثاني قال بل كل  
 حاضنة كذلك الأولى لانها من قرابة الأم وقال ولم أر من صرح بان الأجنبية كالعمة إذا  
 كانت متبرعة ولا تقاس على العمة لأم الحضنة في الجلاء وقد كثر السؤال عنها في زماننا وظاهر  
 المتن أن الأم تأخذ بأجر المثل ولا تكون الأجنبية أولى بخلاف العمة الآن يوجد نقل اه

كن أحق به لانه للمولى  
 مجتبى (أو تدفعه بغير  
 محرم) المصنف (أو يثبت  
 ترية مجانا) الحال ان  
 (الأب مفسر والعمة  
 تقبل ذلك) أي ترية مجانا  
 ولا تنفعه عن الأم قبل للأم  
 اما ان غسكه مجانا  
 أو تدفعه للعمة (على  
 المذهب) وهل يرجع الم  
 والعمة على الأب إذا أبسر  
 قبل زعم مجتبى والعمة  
 أي بغيره فيها يظهر وفي  
 المنية تزوجت أم صغيرتي  
 أبوه وأرادت ترية



قلت وفي القصة الثانية بعد كلام مانصه وفيه إشارة الى أن المولى من المحرمين وطالب  
 أجزاؤه المحرم لم يطلبه والاصح أن يقال إنها أمسية أو أدفعه الى المحرم كإلى النظم اه فهذا  
 ظاهر في أن العمة غير قيد بل مثله بقية المحارم وفي أن غير المحرم ليس كذلك وفي حاشية الخير  
 لرمي على البصر أن هذا ثقة حسن صحيح قال وقد ثبت عن صفيرة أنها أم تطالب زيادة على  
 أجزائها مثل وقت ابن عم تربد - ضانم بجنانا فاجبت بانها تدفع للام لكن بأجزائها مثل فقط لان  
 تلك كالاجنية لا حتى لها في الحضانة - لا فلا يتبع تبعها لان في دفع الصغير اليها ضرر رايه فلا  
 يعتبر معه الضرر في المال لان حرمة دون حرمة ولذا يجتمع الحكم في نحو العمة والخالة  
 عند اليسار فلا يدفع اليها الا بالضرر وعلى المولى دفع الجيرة وبه تقرر هذه المسئلة فاعلم  
 فتدقل من تظن له اه قلت ويؤيده أنه لو كان الأب حيا وطالب الام النفقة من مال الولد  
 وأراد الأب تربيته عند نفسه لا بسقط حق الام مع أن الأب أشق من الاجنية ثم  
 لو كان للأب أم أو أخت عند نفسه تخضع الولد بجنانا ولا يرضى من هو أحق منها الا بالاجرة فلما كان  
 تربيته عند الأب وهو - ذه تقع كغيره - اه إذا طالت الام اجرة على الحضانة فلا تجزعت  
 بالحضانة وطالبت الاجرة على الارضاع وقال الأب ان أمي أو أختي ترضيه بجنانا يكون أولى  
 ولكن يقال لها أرضعها في بيت الام لان ذلك لا يسقط حضانها كما علم مما مر فتدقل  
 (قوله بالنفقة) أي من مال الصغير الموروث من أبيه فتح وظاهره أن المراد نفقة العبي  
 واطاهر أن اجرة الحضانة كذلك تأمل (قوله ابقاها له) هذا تعادل من المصنف فانه بعد  
 ان نقل في المنع كلام المنية قال وله وجه وجيه - لان رعاية المصلحة في ابقاها له أولى من مراعاة  
 عدم طوف الضرر الذي يجره - له لكونه عند الاجنبي اه والمراد بالاجنبي زوج الام  
 وفيه نظر فان الوصي اجنبي كزوج الام اذ لم يذكر أنه وحده محرم منه فالأولى الاقتصار على أن  
 في دفعه للام مصلحة زائدة وهي ابقاها له - كانت أولى بل فيه مصلحة أخرى وهي كون الام  
 أشق من الوصي وهي أهل الحضانة في الجملة بخلاف الوصي ولا يخالفه - إذا ما قدمناه  
 آتفا عن الرمي حيث لم يعتبر الضرر في المال لان ذلك عند لزوم دفعه للاجنية التي لا حتى  
 لها في الحضانة أصلا - لا بخلاف ما هنا حتى لو طالت الام التزوجة - قبالا لاجنبي تربية - بنفقة مقدرة  
 وتبرع الوصي ينبغي أن يدفع اليها أو يضاع على قياس ما ذكره الرمي ولا بد - تبرع الوصي تأمل  
 ثم لا يخفى أن هذا كله عند عدم وجود متبرع من أهل الحضانة كالعمة والخالة والافهي  
 أحق من الام والاجنبي (تنبيه) وقعت حادثة الفتوى - ثبتت عنهما قديما وهي صفير ماتت  
 أمه وتركته لأمها وله أب - وهو وجد أم أم وجد أم أبيه تزوجة بجد أم أمه تربيته  
 بأب وأم أبيه - ترضى بذلك بجنانا فاجبت بأنه يدفع له تبرعا - أخذت أمه ما دفعه للام  
 الساقطة للحضانة ابقاها له مع كونها تربيته في حجر زوجها الاجنبي فبالأولى دفعه - له أم أبيه  
 المتبرعة ابقاها له مع كونه في حجر أبيه - هو جده الشقيقين عليه وكنت جئت في بار الله سبحانه  
 الابانة عن أخذ الاجرة على الحضانة والله أعلم (قوله والتزمت ابن عمه بجنانا) في بعض النسخ  
 والتزم ابن الأم أن يرضى بجنانا وهي أظهر (قوله ولا حضانة له) أما لو كان له حضانة كالعمة  
 أو الخالة لفي أولى من أمه - سقط حقها بالتزوجة اجنبي ومن ابن الأم - تدفعها عليه

بالنفقة مقدرة ولا راد وجه  
 تربيته بها دفع اليها الا اليه  
 ابقاها له وفي المأوى  
 تزوجت باجنبي وطالب  
 تربيته بنفقة والتزمت ابن  
 عمه بجنانا ولا حضانة له

والظاهر أن المولى وان طالب النفقة لانها الحاضنة حقيقة (قوله فله ذلك) أي الالتزام  
 المفهوم من التزمت ووجهه أن ابن الأم له حق حضانة الفلام حيث لا حضانة غيره والام ساقطة  
 الحضانة هنا والظاهر أن ذلك وان طالب النفقة أيضا لانه هو الحاضن حقيقة ثم رأيت  
 المصنفان كتب كذلك (قوله ولا تجبر عليهما) أي على الحضانة والمولى أن يقول ولا تجبر على  
 الارضاع كما سيذكره المصنف في باب النفقة حيث قال وليس على أمه ارضاعه الا اذا ثبتت  
 وجهه فاندفع المناقاة منه وبين قوله ولا تدفع الحاضنة الخ فانه يعني أن تجبر على الحضانة وهو  
 أحد قولين في المسئلة كما يأتي والافكيك يصح أن يمشى على قوانين متقابلةين (قوله بان لم يأخذ  
 الخ) - هذا ذكره في الحاشية في مقام تعيين الارضاع فهو مؤيد لما سبق به وقوله وسيجي في  
 النفقة مؤيد لما قلناه أيضا فانه هو الذي سيجي هناك (قوله فتنتقل للجدة) أي تنتقل الحضانة  
 ان إلى الام في الاستحقاق كالجدة ان كانت والافان يلحقها بما يظهر واستظهر الحق ان هذا  
 الاسقاط لا يدرم فلها الرجوع لان حدة ما ثبت شيئا فبأنه يسقط الكائن لا المستقبل اه أي  
 فهو كاسقاطها القسم اضرته فلا يرد ان الساقط لا يعود لان العائد غير الساقط بخلاف  
 اسقاط حق النفقة ثم رأيت بخط بعض العلماء من المفسرين أبي السعود - مثله في رجل طلق  
 زوجته وأولادها صغير منه وأسقطت حقها من الحضانة وحكم بذلك كما فهمه - هل لها الرجوع  
 بأخذ الولد الجواب نعم اه اذ لا فان أقوى الحقين في الحضانة للصغير وان أسقطت الزوجة  
 حقها فلا تدفع له اسقاط حقه أبدا اه (قوله ولا تدفع الحاضنة الخ) اختلاف في الحضانة  
 هل هي حق الحاضنة أو حق الولد قيل بالأول فلا تجبر اذا امتنع وتربيته غير واحد وعلم به  
 الفتوى وقيل بالثاني فغير واختاره الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندواني وخوهر زاده  
 وأيده في الفتح عما في كافي الحاكم الشهاب الذي هو جمع كلام محمد بن مسلمة الخلع المذكورة قال  
 ما غادى كلام الحاكم أن قول الفقهاء جواب ظاهر الرواية قال في البصر فالترجيح قد اختلف  
 والاولى الافتاء بقول الفقهاء الثلاثة - لكن فيه - في الظاهر يجب أن لا يكون له - غير زوج  
 محرم حينئذ - فحينئذ لا يجبر الام كما لا يضيع مع الولد أمالوا امتنع الام وكان له جده رضيت بامساك دفع  
 اليها لان الحضانة كانت حق الام فصح اسقاطها حقها وعزى هذا التمهيل للفقهاء الثلاثة  
 وعلمه في المحيط بأن الماسقطت حقها بقي حق الولد نصارت بمنزلة الميعة أو المتزوجة فتكون  
 الجدة أولى اه ما في البصر لمصاقل وبوخس من - هذا توافق بين القولين وذلك أن ما في  
 المحيط يدل على أن لكل من الحاضنة والمحضون حق في الحضانة ومثله ما تقدم من المفق  
 أبي السعود فقول من قال انها حق الحاضنة فلا تجبر محمول على ما اذا تم تعيين لها أو اقصر على  
 أنما حقها لان المحضون حينئذ لا يضيع حقهم لوجود من يحضونه غير ما ومن قال انها ساقطة  
 المحضون فحينئذ محمول على ما اذا ثبتت واقصر على أنها حق له - عدم من يحضونه غير هو الدليل  
 على ذلك أيضا ما مر عن الظهيرية حيث عزى الى الفقهاء الثلاثة الأساطين بالحسب أنها تجبر  
 عندهم اذ لم يوجد غيرها الا اذا وجد وأما قوله في النهر انما في الظهيرية ليس بظاهر لما في الفتح  
 من أنه اذ لم يوجد غيرها أجبرت بالاختلاف ففيه نظر لانه على ما علمت من التوفيق يرتفع  
 الخلاف أصلا وان كان - كتابه القوانين - في الخلاف فيم اذا وجد غيره هل يمكن حيث يمكن

فله ذلك (ولا تجبر من اها)  
 الحضانة (عليها الا اذا  
 ثبتت اها) بأن لم يأخذ في  
 غيرها اولم يكن للأب ولا  
 للصغير مال به يفتي خاتبة  
 وسيجي في النفقة وإذا  
 اسقطت الام حقها صارت  
 كميعة أو متزوجة فتنتقل  
 للجدة بغير (ورنفق دور  
 الحاضنة على ابطال حق  
 المصنفين سما) حتى لو  
 اختلفت على ان تنزل ولها  
 عند التزوج مع الخلع  
 وبطل الشرط



التوفيق كان ولي ويكون الخلاف فظنوا كم له من نظير فاعتنم هذا التحرير (قوله لانه) اي  
 الحضانة وذكرا الضعيف نظر الضعيف ط (قوله اجبرت بالخلاف) ولو وجد غداً بهما لم يجز بلا  
 خلاف ايضا على ما ذكرناه من التوفيق (قوله وهذا مع الخ) اي قوله ولو لم يوجد غداً بهما لم  
 عدم الوجود حقيقة وعدمه كما بان وجد غداً بهما وامتنع وعبارة البهره كذا وظاهر كلامهم  
 أن الام اذا امتنعت ومرض على من دونها من الحاضنة ماتت فامتنعت اجبرت الام لان دونها  
 (قوله وجبت) اي حين لم يوجد غداً بهما فلا اجرة لها لانها قامت بامر واجب عليها شرعا ط  
 وعبارة الجوهره اذا كان لا يوجد سوها ما يجزى على ارضاعه صيانة له عن الهلاك وعليه لا اجرة لها  
 اه فكل الام الجوهره في الرضاع وكائن الشارح قاس الحضانة عليه لكن الظاهر أن ما في الجوهره  
 بهت منه كما يشهد به قوله وعليه لا اجرة لها او يخالفه ما في الهند وغيره من الواستؤجر له من  
 رضاعه ثم راعى مضي ولم يأخذ بذهبي غير ما يجزى على ابقائه الاجرة فان مقتضاه أنه استحق  
 الاجرة والا قبل تجزى على الارضاع مجانا ورايت بخط شيخنا السامحاني قال البرجندى  
 تجزى الام على الحضانة اذا لم يكن لها زوج والنفقة على الاب وفي المنصور بيان ام المصغرة  
 اذا امتنعت عن امها كذا ولا زوج للام تجزى عليه وعليه الفتوى وقال الفقيه أبو جعفر  
 تجزى ويقتضى عليه من مال المصغرة وبه أخذ الفقيه أبو الليث فهاذا نص في أن الاجرة تؤخذ  
 مع الجبر اه وبأنى بيان وجهه قريبا (قوله اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لايه) هذا قيد  
 فيها اذا كانت الحاضنة اما فلا كانت غيرها فالظاهر استحقاقها اجرة الحضانة بالاولى وقوله  
 لايه احتمل انما كان في كساح أو عدمه من رجل غير الاب قائم استحقاق الاجرة على السكك اذا  
 كان النكاح محرما له - غير والا فلا حضانة لها كما مر هذا وقال المصنف في المنع وعندى أنه  
 لا حاجة الى قوله اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لان الظاهر وجوب اجرة الحضانة لها اذا  
 كانت أمه لا وما ذكرناه هو شرط لوجوب اجرة الرضاع اه لانها انما تاجر له اذا لم تكن  
 منكوبة او معتدة اه ونازع المغير الرملى في حاشيته على المنع بأن امتناع وجوب اجرة  
 الرضاع للمنكوبة ومعتدة الرجعى لوجوبه عليه اديانة وذلك موجود في الحضانة بل دعوى  
 الاولوية فيها غير بعيد الى آخر ما قاله قلت على انك قد عرفت مما قدمناه أنفان أن الاجرة تستحق  
 مع وجود الجبر فلا تنافي الوجوب وله - وجهه ان نفقة المصغرة ما وجبت على ابيه لو غنيا  
 والا فن مال الصغير كان من جملة الانفاق على حاضته التي حبستة - هالاجله من التزوج  
 ومثلها اجرة ارضاعه فلم تكن اجرة خالصة من كل وجه حتى يتأقها الوجوب بل اه اشبه  
 الاجرة وشبه النفقة فاذا كانت منكوبة او معتدة لايه لم تستحق اجرة على الحضانة ولا على  
 الارضاع لوجوبه عليه اديانة ولان النفقة ثابتة لها بدونهما بخلاف ما به - مقتضاه المدة  
 قائمات تحقها لاجل شبه الاجرة وعن هذا كان الاوجه عدم الفرق بين معتدة الرجعى والمبائن كما  
 هو مقتضى اطلاق الكثر وظاهر اه داية ترجحه فانه ذكر في الرضاع ان في معتدة البائن روايتين  
 واخر دليل عدم الجواز لكن ذكر في الجوهره وغيره ما تصح الجواز ويأتي عامه في الباب الاخير  
 (قوله وهي غير اجرة ارضاعه ونفقة) قال في البهره - على هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة  
 الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد اه وبذلك في الشر بلاية (قوله عن السراجية)

قوله اي حين لم يوجد غداً  
 بالاصل - ليقابل على خط  
 المؤلف والذي ط اي  
 حين اذ لم يوجد اه  
 لانه حق الولد فليس اياه ان  
 تبطل بالشرط ولو لم يوجد  
 غيره اجبرت بالخلاف  
 فتح وهذا بهما لو وجد  
 وامتنع من القبول بهر  
 وجبت له الاجرة لها  
 جوهره (ونستحق)  
 الحاضنة (اجرة الحضانة)  
 اذا لم تكن منكوبة ولا  
 معتدة (لايه وهي غير اجرة  
 ارضاعه ونفقة كافي الجبر  
 من السراجية)

المراد بهما افتاوى مراجع الدين قارى اه داية فانه في الباب الاخير عز ذلك اليه احصر به اه لا  
 محل لمراد المصنف بأنه يحتمل أنه أراد بهما الفتاوى السراجية المشهورة مع قوله لكن لم أقف  
 على ذلك فيها فانه سمى لكن قوله اذا لم تذكر منه كونه لا معتدة لايه نقله في البصر عن  
 السراجية ولم أدره فيها فان عبارة افتاوى قارى الهداية مثل هل تستحق المطلقة اجرة بسبب  
 حضانة ولدها خاتمة من غير ارضاع له فاجاب نعم تستحق اجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الى  
 خادم يلزم به اه وأقضى بذلك ايضا صاحب البهره في تناوله وكذا في المصغرة بمشقة عليه في  
 النور وقد مضى انه مفهوم من قولهم في - مثله العمة والحال ان الاب معسر (قوله خلافا لما  
 نقله المصنف) حيث قال بهد نقل كلام قارى الهداية لكن يشك على هذا الاطلاق ما في  
 جواهر الفتاوى قال مثل قاضي الفضاة فخر الدين قاضيان عن المبتوتة هل لها اجرة الحضانة  
 بعد فطام الولد فقال لا والله تعالى اعلم اه قالت يمكن حل المبتوتة على المدة من طلاق بات  
 فهو معنى على احدي الروايتين في البائن كما قدمناه انما يمكن التقييد بما به - فطام الولد لم  
 يظهر له وجهه واهله لكونه الواقع في حادثة الفتوى (قوله وقال نجم الاثمة المختار ان عليه  
 السكك) في نفقات البهره عن التفاريق لا تجب في الحضانة اجرة المسكن وقال آخرون تجب  
 ان كان للصبي مال والا فلي من تجب عليه نفقته اه وفي النور ويقتضى ترجيح عدم الوجوب  
 لان وجوب الاجر لا يلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه قالت صاحب النور ليس  
 من أهل الترجيح فلا يعارض ترجحه ترجيح نجم الاثمة ولا سيما مع ضعف تعليله فان القول  
 بوجوب اجرة المسكن ليس مبيها على وجوب الاجرة على الحضانة بل على وجوب نفقة الولد  
 فقد تكرر كون الحاضنة لا مسكن لها أصلا بل لا يمكن عند غيرنا كيف يلزمها اجرة مسكن  
 انقضت فيه الولد بل الوجه لزومه على من تلزمه نفقته فان المسكن من النفقة ونقل المصنف  
 الرملى عن المصنف انه اختلف في لزومه والظاهر للزوم كما في بعض المعتبرات قال الرملى وهذا  
 يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير لخادم يلزم الاب فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت  
 وعقده ابن الشحنة بخلاف المصنف انه ابن وهبان وشيخه الطرسوسي والحاصل ان الاوجه  
 لزومه لما قلنا السكك هذا انما يظهر ولو لم يكن لها مسكن أمالو كان لها مسكن يمكنها ان تحضن  
 فيه الولد وبسكن تيممها اه لا اهدم احتياجه اليه فينبغي أن يكون ذلك توفيقا بين القوانين  
 وبشر اليه قول أبي حنيفة وليس لها مسكن ولا يخفى ان هذا هو الارفق للباين فليكن عليه  
 العمل والله الموفق فانه سمى (قوله وكذا الخ) قدمناه عن فتاوى قارى الهداية (قوله قال  
 شيخنا) يعني المغير الرملى في حواشيه على البهره فانه سمى (قوله وقواعدنا نفقته) قلت ما قدمناه  
 قريبا عن خط شيخنا السامحاني صريح في ذلك فقد وافق بحقه المقول (قوله ثم حرر)  
 أي المغير الرملى أن الحضانة كالرضاع أي في انما الاجر للام في المدة كونه او معتدة والا فلا  
 الاجرة من مال الصغير ان كان له مال والا فن مال ابيه او من تلزمه نفقته هذا خلاصة ما حظ  
 عليه رأيه بهد كلام طبري وقد عرفت تأييده بما قلناه من خط السامحاني قالت وهذا كما عرفت  
 لم يوجد بهد تبيع بالحضانة فان وجد فاما ان يكون اجنبا عن الصغير او لا وعلى كل فاما ان  
 يكون الاب معسرا او لا وعلى كل فاما ان يكون له غير مال او لا فان كان اجنبا يدفع للاهل

طلبه  
 في لزوم اجرة مسكن الحضانة  
 خلافا لما نقله المصنف عن  
 جواهر الفتاوى وفي  
 شرح النهاية للباقي  
 عن البصر المصنف مثل ابو  
 حنيفة عن اهل المسالك  
 الولد وليس لها مسكن مع  
 الولد فقال على الاب سككها  
 جميعا وقال نجم الاثمة  
 المختار انه عليه السكك في  
 الحضانة وكذا ان احتاج  
 الصغير الى خادم يلزم الاب  
 بهد في كتب الشافعية  
 مونة الحضانة في مال  
 المصغر لولده والا فلي من  
 تلزمه نفقته قال شيخنا  
 وقواعدنا نفقته فيبقى به  
 ثم خرد ان الحضانة كالرضاع  
 والله تعالى اعلم (ثم) اي  
 بعد الام بان ماتت







لبنث العامة حقا في الاتي ينبغي تقديمها على الجدل لان النساء قد راد كنهن خلاف ما مر من الهندية فليتأمل (قوله والحاضنة الذمية) أشار الى أن ما في الكثر من التقييد بالام اتفاق بل كل حاضنة ذمية كذلك كما صرح به في خزانة الاكل بحر (قوله ولو بجوسية) بأن اسلم فوجه اواب (قوله بسبع سنين) فائدة هذا الظاهر في الاتي لان الذ كرتن حاضنة بالسبع حموى (قوله او الى ان يخاف) أشار الى ان قول المصنف او يخاف منسوب بأن مضرة بعد أو اتى معنى الى كافي الفتح وهو - هذا زاد في الهداية فظاهره انه اذا خيف أن يالف الكفر نزع منها وان لم يده قبل دينا بحر قال ط ولم يتناولوا آف الكفر والظاهر أن يفسر بسبع به وهو أخذها ما يدهم وفي الفتح وتذرع أن تغذيه الخروطم المنزير وان خيف ضم الى ناس من المسلمين وقول البحر لم ينزع منها بل يضم الى ناس من المسلمين فيه تحريف والظاهر ان لزائدة والا فتاوى تأمل (قوله بسكاح غير محرمة) أي - وما دخل بها اولاد كان ينبغي أن يقول غير محرمة النسبي لان الرضاى كالأجنبي في سقوط حضانتها به رملى قلت وينبغي أنه لو لم يكن للفلام سوى ابنى عم تزوجت أمه أحد هما أن لا يسقط حقها لان الآخر أجنبي مثله فلا فائدة في دفعه اليه بل ابناؤه عن - الاولى - وترزعا لو كان زوج الحقة بالحقا وزوج الام أو الخالة العم ونحو (قوله في بيت الرب) بنسب يد ابا امه فاعل من التريبة وهو زوج الام والولد ريبه (قوله فلا بل اخذه) أي الا اذا لم يكن لها من سكن وطلبت من الاب أن يسكنها في مكان فان السكنى في الحضانة عليه كما مر (قوله لافرق البين الخ) - انظر هذا الظاهر الى أيضا بقوله - م ان زوج الام الاجنبى يطعمه نزا أي قبل لا ينظر اليه شيزا أي نظر البغض وهو - ذاته فقط وفي الاجنبى عن الحضانة - قال ح وفي النفس من هذا الفرق شيء فان الرب اذا كان كذلك فالاجنبى أولى كما هو المشاهد اه قلت الا صوب التفصيل وهو ان الحضانة اذا كانت ناكل وحدها وابنه اهما فانها حق لان الاجنبى لا يبل له علم او لعل ولاها بخلاف ما اذا كانت في مال ذلك الاجنبى أو كانت زوجته وان علمت ان سقوط الحضانة بذلك لدفع الضرر عن الصغير فينبغي للمتن أن يكون ذا بصيرة ليرأى الاصطلاح للولد فانه قد يكون له قريب مفضل له يفتى - مونه يكون زوج امه مفضلة اليه به فاعلمه فراقه فيدق ريبه أخذه منها ايؤذيه ويؤذيهم أوليا كل من نفقته او نفقته وذلك وقد يكون له زوجة أو ذيه أخاه مابؤذيه زوج امه الاجنبى وقد يكون له اولاد يخشى على البنث منهم الفتنة فكأنهم هم فاذا علم المتن او القاضى شيئا من ذلك لايجل له نزع من امه لان مدوام الحضانة على نفع الولد وقدره عن البدائع لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها أو مالها لا تسلم اليهم وقد منافي المودة عن الفتح عند قوله ان الخلفة لا يخرج من بيتها في الاصح أن الحق ان على المتن ان ينظر في خصوص الوقائع فان علم بغيرها من المعيشة ان لم يخرج افتناها بالحل لا علم قدرتها (قوله قال) أي في النهر وامله للبحر حيث قال ودخل تحت غير المحرم الرحم الذي ليس بمحرم كالبني العم فهو كالأجنبي هنا اه أي فاذا تزوجته سقطت عنه اوائت خير بأن هذا مفرح وض فيها اذا كان - حق للحضانة أقرب منه لو لم يكن غير مو كان الولد كرايب في عندها وكذا لو كان انى لا تشتهى او كان مأمونا على ما جئته في البحر فافهم (قوله البائنة) أما الرجعية فلا بد

(و) الحضانة (الذمية) ولو بجوسية (كأنها مالم بعقل دينيا) ينبغي تقديمه بسبع سنين لعصاة اسلامه حتى ينفذ خبر (و) الى ان (يخاف ان يالف الكفر) فينزع منها وان لم يده قبل دينا بحر (و) الحضانة (يسقط حقها بسكاح غير محرمة) أي الصغير وكذا بسكاحها عند المفضلين له لما في الفتنة لو تزوجت لام بآخر فأمكنه ام الام في بيت الرب فلا بل اخذه وفي البصر قد ترددت فيما لو لم - كنه الخالة ونحوها في بيت اجنبى عازبة والظاهر السقوط قياسا على ما مر كمن في النهر والظاهر عدمه لافرق البين بين زوج الام والاجنبى قال والرحم فقط كابن العم كالأجنبي (وتعود) الحضانة (بالفرقة) البائنة

من انقضاء العدة فيها تهر ومقتضاء العود في البائنة قبل انقضاء العدة مع انها تعد في بيت الزوج ولعل وجهه ارتفاع ولايته عليها فلا ضرر لولده عند ذلك تأيد لما قدمناه من التفصيل تأمل قال في الدر المنقى وكذا أي تعود الحضانة لو زالت بجنون ووردة ثم زال المانع ذكره المصنف وغيره فالاحسن - ومن ويعد الحق بزوال مانعه اه (قوله لزوال المانع) أي ليس من قبيل عود الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود فلو لم يبق - سقط حقها معناه منع منه مانع كقولهم - سقط النفقة بالثبوت والولاية بالجنون ثم تعود بزوال ذلك أفاده في النهر وقد يقال ان الساقط لم يعد بل عاد حق جديد اقيام به به بخلاف سقوط الشفعة لانها حق واحد كما مر قد مر (قوله والقول لها الخ) أي لو ادعى تزوجها وان كرت فاقول لها ولو أقرت به - كنهها ادعت الطلاق فان لم يمين الزوج فاقول لها الا ان عينته وينبغي ان يكون مع اليمين في الفلجين خبر وجه الفرق ان دعواها طلاق المعين لما ابطالها الشرع بدون تصديق لم يقبل قولها أصلا (قوله حتى يستغنى عن النساء) بأن يأكل ويشرب ويستغنى وحده والمراد بالاستغناء تمام الشهادة بأن يظهر بالنساء بلا معين وقيل بمجرد الاستغناء وهو التطهير من الجلاء - وان لم يقدر على تمام الشهادة رزى بل أي الطهارة الشاملة لاوضو (قوله وقد بسبع) هو قريب من الاول بل عينته لانه حينئذ يستغنى وحده الا ترى الى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مروا صبيانكم اذا بلغوا سبعا او الا سربها لا يكون الا بعد الاقدرة على الطهارة رزى بل (قوله وبه ينبغي) وقيل بتسع سنين (قوله لانه الغالب) أي الاستغناء هو الغالب في هذا السن (قوله فان كل الخ) أفاد أن القاضى لا يجلب أحدهما بل ينظر فيما - كوكا في البحر عن الظاهر بيزوجه أن اليمين للذكور ولا يملك أحدهما ابطال حق الولد من كونه عندها قبل السبع وعندها - به بعد (قوله ولو جبر) أي ان لم يأخذ به هذا الاستغناء أجبر عليه كما في المتن وفي الفتح ويحبر الاب على أخذ الولد به واستغناؤه عن الام لان نفقته وصيانته عليه بالاجماع اه وفي شرح الجمع واذا استغنى الفلام عن الخدمة أجبر الاب والوصى او الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه اه وفي الخلاصة وغيره اه اذا استغنى الفلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى به قدم الاقرب فالأقرب ولا حق لابن العم في حضانتها الجارية اه قلت بئ ما اذا انتهت الحضانة ولم يوجد له عصبة ولا وصى فالظاهر أنه يترك عند الحضانة الا أن يرى القاضى غير هذا أولى له والله اعلم (قوله والا) بأن فقدت الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه ط (قوله والجدة) أي وان عات ط (قوله أي تبلغ) وبلغها الما بالخص أو الانزال أو السن ط حال في البحر لانهم ابعد الاستغناء فتحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبهذه البلوغ فتحتاج الى التصديق والحفظ والاب فيه أقوى وأهدى (قوله في ظاهر الرواية) مقابله رواية محمد الا تيمية (قوله فاقول للام) لانه يدعى - سقطت عنها بحر (قوله وأقول الخ) هو صاحب التمر حيث قال وأقول ينبغي أن ينظر الى سنه فان باقت - ناقض في الاتي غالبا فالقول لها الا لها اه والذي ينبغي الرجوع الى الصغيرة فان ادعت البلوغ في - ينحمله صدقت كما هو المصريح به في باقي الاحكام أفاده الرضى (قوله مشتة انا فاقا) بل في عمرات المنعفت تسع فساءد مشتة انا فاقا سائحا (قوله كذلك) أي في كونها - حق بها حتى تشتهى

لزوال المانع والقول لها في نفي الزوج وكذا في تطليقه ان ام - منه لان عينته (والحاضنة) اما او غيرها (أحق به) أي بالفلام حتى يستغنى عن النساء وقد بسبع وبه يفتى لانه الغالب ولو اختلفا في سنه فان كل وشرب وليس واستغنى وحده دفع اليه ولو جبرا والا (والام والجدة) لام اولاب (أحق بها) بالصغيرة (حتى يخبض) أي تباع في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حبسها فاقول للام بحر بها واقول ينبغي ان يحكم سنه او يسهل بالغالب وعندها لا حتى يخبض الفلام وتزوج الصغيرة ويدخل في الزوج عيني (وغيره) - الحق بها حتى تشتهى (وقدر بتسع وبه يفتى وبت إحدى عشر مشتة انا فاقا رزى (وعن محمد ان الجدة كذا)



وبه يفتى في كراهة الفاد زباني واقدانه لا تـ قط الحضانة تزوجها مادامت لا تصلح للرجال الا في رواية عن النسي اذا  
كانت تناسر بها كافي القنية وفي الظهيرة امراته قالت هذا ابنك من بني قدامات امه فاعطى نفقته فقال صدقت  
لكن امه لم تمت رهي في منزلي ٨٨٢ واراد اخذ الصبي يمنع حتى يـ لم القاضي امه وتضرع عنده فثاخذ لانه

اقر بانتم اجده وحاضنه  
ثم ادعى احبته غيرهما وذا  
محفل فان احضر الاب  
امرأة فقال هذه ابنتك  
وهذا ابني (منها وقالت  
الجدة لا) ما هذه ابنتي (وقد  
ماتت ابنتي ام هذا الولد  
قال قول للرجل والمرأة التي  
معه وبذفع الصبي اليهما)  
لان القرائش اهما فيكون  
الولد لهما (كزوجين  
بينهما اولاد فادى) الزوج  
(انه ابنه لانهما) بل من  
غيرها (وعكست) فقات  
هو ابني لانه (حكيم بكونه  
ابنهما) لما قلنا وكذا  
لو قالت الجددة هذا ابنك  
من بني الميت فقال بل من  
غيرها فاقول له وبأخذ  
الصبي منها وكذا لو احضر  
امرأة وقال ابني من هذه  
لا من يفتي بكفيتها الجددة  
وصدقتها المرأة فالاب  
اولي به لانه لما قال هذا  
ابني من هذه المرأة فقد  
انكر كونها ابنته فيكون

قوله وبه يفتي قال في البحر بعد نقل تصحيحه والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر  
الرواية (قوله واقدانه) أي المصنف بقوله حتى تستفي من غير تقييد بما قبل التزوج (قوله  
بزوجها) أي الصغيرة (قوله مادامت لا تصلح للرجال) فان صلحت نفقة طـ وبما في أول  
النفقات ان التي تستفي لاوط في مادون الفرج يستلزم نفقتها وكذا التي تصلح للخدمة  
أولا تناسر ان أمـ كما في يـ عند الثاني واختاره في النفقة اهـ ومقتضاه ان صلوحها  
للرجال يكفي بالوط في مادون الفرج ولذا الزمه نفقة ما بخلاف من تصلح للخدمة والاستئناس  
فقط حيث لا تلزمه نفقة الا ان رضى به أو أمـ كما في يـ (قوله الا في رواية الخ) فيسهل اشارة  
الى صفة او ظاهره أم اذا صلحت الرجال قبل البلوغ وقد تزوجها أبوها الحضانة لامها  
تفاد هذا ظاهر على القول المفتي به لا على ظاهر الرواية من قوله حتى تحيض فيحتاج الى اطلاق  
في تقييد افاد في البحر رأى تقييد قوله حتى تحيض بما اذا لم تتزوج (قوله وفي الظهيرة يـ الخ)  
دخول على المتخ طـ (قوله لكن امه) أي التي هي ابنتك (قوله لا القرائش لهما) لكون  
النكاح يثبت بالتصادق (قوله لما قلنا) من أن القرائش لهما (قوله وكذا لو قالت الجددة  
ما احبها جدتها نظر الزعماء) (قوله قال بل من غيرها) أي من امرأة اجنبية عنك وهذا هو الفرق  
بين هذه وبين الميتة الاولى فانه في الاولى اعترف بانها من ابنتها وانما اجده (قوله وكذبته  
الجددة) بان قالت ما هذه امه بل امه ابنتي ظهيرة (قوله وصدقتها المرأة) بان قالت صدقت  
ما ابناهما وقد كذب هذا الرجل ولكن امراته ظهيرة (قوله لانه لما قال هذا ابني من هذه  
المرأة) وكذا قوله بل من غيرها (قوله انتهى ملخصا) أي انتهى كلام الظهيرة بحال كونها  
ملخصا افاد به لم يأت بعين عبارته بل حذف بعض الاختصار وهو كذلك وان استوفى صور  
المسئلة فانهم (قوله ولا خيار للولد عندنا) أي اذا بلغ السن الذي ينزع من الام يأخذ الاب  
ولا خيار له غير لانه لا قصور عقل يختار من عنده الثعب وقد صرح ان العصابة لم يختار واواما  
حديث انه صلى الله عليه وسلم غير فلكونه قال اللهم اهدني فوفق للاختيار لا نظر بدعائه عليه  
الصلاة واللام وعما في الفتق (قوله واقدانه) أي افاد ما ذكر من ثبوت الخصم والانتفاء  
للبائع مع زيادة تقييد ذلك فانهم (قوله مبالغ النساء) أي بما تبلغه النساء من  
الخصم ونحوه ولو حذفتها كان اوضح (قوله ضمها الاب الى نفسه) أي وان لم يحض عليها  
النساء لو حديثة السن بحر والاب غير بد فان الاخ والعلم كذلك عند فقد الاب ما لم يحض  
عليها منـ ما فنظر القاضي امرأة مسلمة ثقة فتسلم اليها كائن عليه في كافي الحاكم وذكـ  
المصنف بعد (قوله الا اذا دخلت في السن) عبارة الوجع مختصر المحيط الا اذا كانت مسنة  
وله اراي في كفاية المصنف ووقعه الا من رأى البياض فهو اشيب وانما شرط شيخ فاذا اوقع

منه الحق حضانته وهي اثبت له بالحق انتهى ملخصا (ولا خيار للولد عندنا طـ لانا)  
ذكر ان اوائى خلافا لانا في قلت وهذا قبل البلوغ اما بعد فخير بين ابويه وان اراد الانتفاء فله ذلك مؤيد زاده معزيا  
للمنية وافاده بقوله (بلغت الجارية مبلغ النساء ان يكرضها الاب الى نفسه) الا اذا دخلت في السن واجع امارا أي نفسا  
حيث أحب حيث لا خوف عليها (وان ثيبالا) بضمها (الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها) فالاب والجد لولاية الضم

عن ذلك فهو حسن وحتى (قوله لا غيرهما الخ) الفرق ان الاب والجد كان لهما ولاية الضم  
في الابتداء بخلاف ان يبيدها الى بحرهما اذا لم تكن مأمونة اما غيرهما فلم تكن له ولاية الضم  
في الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضا بحر عن الظهيرة كانت وفيه نظرون المتون  
مصرحة بانها اذا لم تكن امرأة فالحضانة للعصبات على ترتيبهم في ذلك اثبات ولاية الضم  
ابتداء غير الاب والجد الا ان يريد بقوله اما غيرهما المصيبة غير المحرم كالأب والأم ومولى العتاقة  
فان الاتي لا ضم اليه كما مر وعبارة الفتق الا ان تكون غير مأمونة على نفسها الا بوثق بها  
فالاب ان يضمها اليه وكذا الاخ والعلم الضم اذا لم يكن مـ اذا كان في نفسه يذبحها القاضي  
عند امرأة ثقة اهـ وزاد الزباني وكذا الحكم في كل عصبة ذى رحم محرم منها اهـ وهذا  
الذي مشى عليه المصنف بعد (قوله والغلام اذا عقل الخ) كان ينبغي الابتداء بعصبة الغلام  
أو ذكرها آخر الان ما قبلها او ما بهـ لها في الجارية ثم المراد الغلام البالغ لان الكلام فيها  
بعد البلوغ وعبارة الزباني ثم الغلام اذا بلغ رشده انه ان يقر بالان يكون مـ وان خفوا  
عليه الخ واحترز عما اذا بلغ معتوها في الجوهره فومن بلغ معتوها كان عند الامـ سواء كان  
ابنا أو بنتا اهـ وفي الفتق والمعتوه لا يغير ويكون عند امـ اهـ قال في البحر بعد نقله ما في  
الفتق وينبغي ان يكون عند من يقول بضمير الولد وأما عندنا فالاعتوه اذا بلغ السن المذكور  
أي الذي ينزع فيه من الام يكون عند الاب اهـ وتبينه في النهر وهو الموافق لقواعدنا مل  
(قوله فله ضم) أي للاب ولاية ضم اليه والظاهر ان الجد كذلك بل غيره من العصبات كالاخ  
والعم ولم أر من صرح بذلك واعلمهم اعتدوا على ان الحاكم لا يضمن من العاصي وهذا في زماننا  
غير واقع فبينه بين الولاية وبينه من يضمنه الكل من يؤمن عليه من أخا به ويقدر على حفظه فان  
وقع المسكر واجب على كل من قدر عليه لا سيما من يضمنه عار وذل أيضا من أعظم صلة الرحم  
والشرع امر به لئلا يوجب دفع المذموم ما أمكن قال تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان  
وايتنا في القرية وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ثم رأيت في  
حاشية البحر للرملي ذكر ذلك جعنا أيضا وقال ولم أر من قال ثم رأيت النقل فيه وهو ما في المنهاج  
والخلاصة والتتارخانية وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضانة فيـ سواء من العصبية أو لى  
الاقرب فالاقرب غير ان الاتي لا تدفع الا الى محرم اهـ قلت كذا منافيما اذا بلغ الغلام وما  
نقله فيما قبل البلوغ ولذا لم يذكـ كونه التخصيص بين كونه مأمونا او غيره (قوله فيما ذكر) أي  
من احكام البكر والثيب والغلام والتأديب طـ (قوله وان لم يكن اها) أي للبكر كانه مناه  
عن الكافي وكذا الذيب كعالمه خلافا لما مر عن الظهيرة بقوله قد صرح المصنف به بعد في  
قوله بالافرق في ذلك بين بكر وثيب (تنبيه) حاصل ما ذكره في الولد اذا بلغ انه اما ان يكون  
بكر ام مسنة او ثيبا مأمونا او غلاما كذلك فله الخيار واما ان يكون بكر اشابة او يكون ثيبا  
او غلاما غير مأمونين فلا خيار لهم بل يضمهم الاب اليه (قوله واذا بلغ الذكـ كور حله الكسب)  
أي قبل بلوغهم مبلغ الرجال اذا لم يـ اجبارهم عليه بهـ (قوله بخلاف الاناث) فليس له ان  
يؤجرهن في عمل او خدمة تتارخانية لان المسنة تأجر بخلاف سنن في الشرع ذميمة  
ومفاده انه يدفعها الى امرأة تعلم آخره كـ نظري وخياطه ادلا في ذمور فيه وسـ ياتي تمامه

لا غيرهما كافي الابتداء  
بحر عن الظهيرة  
(والغلام اذا عقل واستغنى  
برايه ليس للاب ضمها الى  
نفسه) الا اذا لم يكن مأمونا  
على نفسه فله ضمها لدفع  
نفقة او عار وتأديبه اذا  
وقع منه شيء ولا نفقة عليه  
الا ان يتبرع بحر (والجد  
بغيره الاب يـ) فيما ذكر  
(وان لم يكن اها اب ولا  
جدو) امكن (اها الخ  
او عم فله ضمها ان لم يكن  
مـ داوان كان) مـ دا  
(لا يمكن من ذلك) وكذا  
الحكم في كل عصبة ذى  
رحم محرم منها فان لم يكن  
لها اب ولا جد ولا غيرهما  
من العصبات او كـ لها  
عصبة مـ لها نظرها  
الى الحاكم فان كانت  
(مأمونة خلافا تقدر  
بالسكنى والوضوء عند)  
امرأة (عصبة حادثة على  
الحفظ بلا فرق في ذلك  
بين بكر وثيب) لانه جعل  
ناظر المسكين ذكره العيني  
وفي رواية اذا بلغ الذكـ كور حله  
الكسب يدفعه م الاب الى  
عمل ليعـ كسبه واد  
يؤجرهم وينفق عليهم من  
اجرتهم بخلاف الاناث



في النفقات قوله ولو الاب مبذرا اي يخشى منه اتلاف كسب الابن (قوله كافي) امر  
 الاملاك اي املاك الصبيان تتارخانية اي فان القاضي ينسب اهلهم وصبي يحفظ اهلهم ما لهم  
 اذا كان الاب مبذرا (قوله ليس للمطابقة باثنا الخ) اما المطابقة رجعية فحكمها حكم  
 المذكورة ليس لها الخروج لان حق السكنى في الزوج واما المطابقة فليس لها الخروج قبل  
 انقضاء العدة مطلقا بصر والظاهر ان المتوفى عنها زوجها كالمطابقة في ذلك فلا عكس ذلك بلا  
 اذن الاولاد اقامتهم مقام الاب وما فيه اضرار بالولد ظاهر المنع اه رمي لا يقال ان مودة  
 الموت يخرج يوما وبعض الليل لان المراد هنا الانتقال الى بلدة اخرى وليس لها ذلك في العدة  
 واما بعد انقضاء اقل ايام وقول الرمي اقام الاولاد مقام الاب فيقيد منها من ذلك بعد العدة  
 ايضا لكن مثل شيخ مشايخنا العلامة الفقيه من لا على التمسك كافي عن يتم في حضنة امه جدر  
 لاب تريد امه السفر به من بلادها التي تزوجت فيها الى بلدة اخرى فهل لحده منها فأجاب بأن  
 الواقع في كسب المذهب تونا وشروحاته قيد المسئلة بالمطابقة والاب ولم يزم من اجراء في  
 غيرهما ومفاده ان الجد ليس له منعها ومقالة الخير الرمي لم يرد فيه الى نقل فينبغي التوقف  
 حتى نرى النقل الصحيح فان العلم امانة هذا حاصل ما رايته بخطه رحمه الله تعالى ووجه  
 توقفه التقييد بالاب والمطابقة في كل كونه لا احتراز بقريته تحصيلهم هذا الحكم بالام  
 المطابقة فقط ويحتمل عدمه لمقالة الرمي والله سبحانه اعلم (قوله لم تمنع) الا اذا انتقلت من  
 مصر الى قرية كيا باني (قوله مطلقا) سواء كان وطنها الاول او وقع العقد فيه او لا بصر (قوله  
 من محلة الى محلة) اي في بلدة واحدة والظاهر انه لو كان بين المحلتين تفاوت تمنع (قوله الا اذا  
 انتقلت الخ) قال الرمي في حواشي المخ هذا خطأ تتبع فيه صاحب البحر اذ ليس لها نقله  
 من قرية الى مصر بينهما تفاوت والحب في حكم لم يقل به أحد جعله متناجعا فقلده للبحر  
 اه وفي ط عن الهندية عن الهبط وان اردت نقله من قرية الى مصر جامع وليس ذلك  
 مصرها ولا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الا ان يكون المصغر يباين القرية على التقدير  
 الذي قلنا اه (قوله وفي عكسه لا الخ) اي وفي انتقالها من مصر الى القرية لا يمكن من ذلك  
 ولو كانت القرية قرية تضر والولد بتعلقه باخلاق اه لالسواد اي اهل القرى المجاورة على  
 الجفاء (قوله الا اذا كان الخ) استثناء من قوله وفي عكسه لا ومثله ما اذا انتقلت من  
 قرية الى مصر او الى قرية اخرى او من مصر الى مصر ولا اعم الشارح بقوله ما انتقلت اليه ويمكن  
 جعله مستثنى من قوله ليس للمطابقة الخروج وله كسب كان حقه العطف بالواو افاده ط  
 (قوله اي عقد عليا في وطنها) افاد ان المراد بالنكاح مجرد العقد وان الاشارة بقمة لوطس  
 فلا بد في جواز الانتقال الى البلدة البعيدة من شرط كونها وطنها وكون العقد في اوف  
 رواية الجامع الصغير استراط العقد دون الوطن قال الزيلعي والاول اصح لان التزوج في  
 دار ابيس القرضا للمقام فيم اعرافا فلا يكون لها الاثنية اليها (قوله ولو قرية في الاصح) اي  
 ولو كانت الوطن الواقع فيه العقد قرية خلافا لما في شرح البقال فانه ضعف كافي البصر  
 (قوله الادار الحرب) استثناء من الاستثناء في المتن وقوله الا ان يكونا مستأمنين استثناء  
 من قوله الادار الحرب اي لها الانتقال الى وطنها الذي ينكحها فيه ان لم يكن دار الحرب

ولو الاب مبذرا يدفع  
 كسب الابن الى امين كافي  
 سائر الاملاك مؤيد زاده  
 معز بالتملص (ليس  
 للمطابقة) باثنا بعد عتقها  
 (الخروج بالولد من بلدة الى  
 اخرى بينهما تفاوت)  
 فلو بينهما تفاوت بحيث  
 يمكنه ان يصبر ولده ثم  
 يرجع في ثماره لم تمنع مطلقا  
 لانه كالاتقال من محلة الى  
 محلة ثم في (الا اذا انتقلت  
 من القرية الى مصر  
 وفي عكسه لا) اضرار الولد  
 بتعلقه باخلاق اه ل  
 السواد (الا اذا كان  
 ما انتقلت اليه (وطنهما  
 وقد نكحها في) اي عقد  
 عليها في وطنها ولو قرية في  
 الاصح الادار الحرب الا  
 ان يكونا مستأمنين

والزوج مسلم او ذمي فلو كانا حرا بين مستأمنين فلهما ذلك كافي البدائع والحاصل ان عبارة  
 المتزوج الشرح في غاية الخفا مع التطويل فالظاهر والاختصار ان يقال والمطابقة الخروج  
 بالولد من قرية الى مصر قرية لا عكسه ومن بلدة الى اخرى هي وطنه او قد نكحها فيها ولو دار  
 حرب لوزوجها حرا يملكها هذه عبارة موجزة جامعة مانعة (قوله وهذا الحكم) اي  
 الذي ذكر من الخروج والتفصيل فيه ط (قوله بكدة) وغير البكدة من الحاضنات مثلها  
 بالاولى كافي البصر (قوله لعدم العقدين هما) لان العقد على الزوجية في وطنه دليل الرضا  
 باقامته بالولد فيه ولا عقدين بينهما وبين الجدة (قوله الاباذنه) اي اذن الاب وكذا من له حق  
 الحضنة من الرجال ط تامل (قوله من اخرجها) اي الى مكان بعيد او قريب يمكن ان  
 تبصره فيه ثم ترجع لانها كانت لها الحضنة يمنع من اخذها منها فاضلا عن اخرجها فان  
 النهر من تقييده بالبعد اخذها ما ياتي عن الحساوي غير صحيح فافهم (قوله من بلداهم)  
 الظاهر ان غيرهما من الحاضنات كذلك ط (قوله ما بقيت حضانتها) كذا في النهر وفيه  
 كلام (قوله فلو اخذ الخ) تقرير على مفهوم ما قبله وفي الجمع ولا يخرج الاب بولده قبل  
 الاستفتاء وعلمه في شرحه بما في من الاضرار بالام باطل حقه في الحضنة قال في البحر  
 وهو يدل على ان حضانتها اذا سقطت بآثره السقوط بآثره كذا في كلام السراجية المذكور وقال  
 وهو صحيح فيما قلنا اه السكنى في الشرع ليلية عن البرهان وكذا لا يخرج الاب به من محل  
 اقامته قبل استغنائه وان لم يكن لها حق في الحضنة لاحتمال عودها من والى المانع اه وهو  
 المقهور عما ياتي عن فتاوى الرمي ويدل له ما في الحساوي كما تعرفه ولا ينافيه ما مر عن شرح  
 الجمع لاحتمال ان يريد الحق الحال او المصلحة تقبل تامل (قوله كافي السراجية) المراد بها  
 فتاوى سراج الدين قاضي الهداية (قوله وقيد المصنف الخ) وكذا قيد في النهر ولا حاجة  
 اليه لانها اذا تزوجت وكان اهلها ام اهل للحضنة او غيرها فليس لايه اخذها منها فاضلا عن  
 السقربه (قوله وفي الحساوي) نعم في القدسي (قوله له اخرجها الخ) أنت خير بان هذا  
 محمول على ما اذا لم يكن لها حق الحضنة اذ لو كان لها الحضنة لاعتكف عن اخذها منها فاضلا عن  
 اخرجها عنها الى قرية او بلدة قريبة او بعيدة خلافا لما في النهر كما مر فافهم ثم لا يخفى انه  
 يخالف لما مر عن السراجية وما ياتي عن شيخه الرمي بل ولما مر من الجمع والبرهان لان  
 ما في الحساوي يشمل ما به الاستثناء وهذا هو الارفق بالام ويؤيد ما في التنازعانية الولد  
 متى كان عند احد الابوين لا يمنع الاخر من النظر اليه وعن فقهه اه ولا يخفى ان السقربا  
 اعظم مانع (قوله كافي جاتها) اي كانهما اذا كان الولد عندها لم يملك اخرجها الى مكان يمكنه  
 ان يصبر ولده كل يوم (قوله لا يجبر على ان يبر له) وكذلك يقال في جانبها وقت حضانتها ط  
 ويقيد ما قد مرنا من انقضاء التنازعانية (قوله بأنه يفر به بعد دعاء حضانتها) لم اره  
 في الخبرية في هذا المثل (قوله وبأن غير الاب الخ) وهم ان غير الاب له القرية ايضا اذا كان  
 عنده ولم ار من ذكره بل قال الفقيه اني فلا يخرج به الاب الا ان يستغنى ولا يفرد عن يمين  
 الحضنة نظرا لاصح غير اه والذي اتفق به الرمي في الخبرية هو انه اذا تزوجت الام باجنبي  
 ولما غير ابنهم لم يلزمه طالع في المنهج له قبل وان لم يكن للمسي أب وانتقلت الحضنة فمن سواء

(وهذا الحكم) في الام  
 المطابقة فقط (أما غيرها)  
 بكدة وأم ولد اعتقت (فلا  
 تقدر على نقله) لعدم العقد  
 بينهما (الاباذنه) كافي  
 الاب من اخرجها من بلاد  
 امه بسلام رضاها ما بقيت  
 حضانتها فلو اخذ المطلق  
 ولده منها فاقرب وجهها) جائز  
 (له ان يسافر به الى ان  
 يعود حق امه) كافي  
 السراجية وقيد المصنف  
 في شرحه بما اذا لم يكن له  
 من ينقل الحق اليه بعدها  
 وهو ظاهر وفي الحساوي  
 له اخرجها الى مكان يمكنها  
 ان تبصر ولدها كل يوم كافي  
 جاتها فليحفظ قلت وفي  
 السراجية اذا سقطت  
 حضنتها الام واخذها الاب  
 لا يجبر على ان يبر له ابلي  
 هي اذا اردت ان تراه  
 لا تمنع من ذلك وافق شيخنا  
 الرمي بأنه يسافر به بعد  
 تمام حضنتها وبأن غير الاب  
 من العصباء كالاب وعزاه  
 للخلاصة والتنازعانية  
 (فرع) خروج بالولد ثم  
 طالعها فطالبت به برده ان  
 اخرجها ما ذمها



من المصيبة أولى الاقرب فالاقرب بغير ان الاتي لا تدفع الى غير المحرم ومثله في الخلاصة  
والاخر خاتمة وغيرهما اه (قوله لا يلزم رده) بل يقال اذ هي وخذيه نهر (قوله فاعليه  
رده) لانه وان أخرجه بانه بالكنه الماخر جت معه لم تكن واجبة بفراقه فاذا ردها  
ردها ثم طاقها الزم ردها الى خلاف ما اذا اذنت بانراجه وذه والله سبحانه أعلم

(باب النفقة)

(قوله في النفقة) النفقة من النفق وهو الهلاك نفقت الامة نفقها هكت  
او من النفاق وهو الرواج نفقت الامة نفقا فارجت ذكر الزمخشري اكل ما فاؤه نون وعينه  
فاميل على مع في النروج والذهب مثل نفق ونفرو ونفق ونفس ونقي ونفق وفي الشرع  
الادرا على شيء بما فيه بقاؤه كذا في الفتح قلت ولا يخفى ان ما ذكره من اصل مادتها  
وما أخذ اشتقاقها وجب منه تسمية فان به مالك المال و رواج الحلال لا يشافي قولهم ايضا  
انهم في اللغة ما نفقه الانسان على عياله ونفقههم فانه يان حقيقة مدلولها وانهم الم عين  
لا حدث عن هذا قالوا ان اللفظ قسمان جامد وهو ما لم يوافق مدلوله بصرفه الاصول  
ومعناه ذكر جل وأسد ونفق وهو خلافه وهو قسمان مطرد وغيره فالاول كاسم الفاعل  
والفعل وبقية المشتقات السبعة فصار ب من لا يطرد اطلاقه على كل من انصف بعضه في  
المشتق هو منه والشيء ما كان في المشتق منه من حيث اللفظية غير داخل فيها كقارورة  
حق لا يطرد في كل ما وجد فيه ذلك المعنى فلا يصح اطلاق قارورة على نحو البتروان وجد فيه  
قرار الماء فالتفقه من هذا القبيل لامن المطرد ولامن الجامد في المشتق وجب هذا التقرير  
ان دفع ما رده في البصر فافهم (قوله وشرا على الطعام الخ) كذا فصرها بمحمد بن ثلاثة لسانه  
منها عنها كما في البصر عن الخلاصة (قوله وعرفا) أي في العرف الطاري في اسان أهل الشرع  
هي الطعام فقط ولذا يهبط في الكسوة والكسوة والكسوة والكسوة والكسوة والكسوة والكسوة  
وعبارة المتون كالكثر والمتى وغيرهما على هذا (قوله ومات) شامل لفقه المملوك من في  
آدم والميتوانات والعقار كما في الدر المنثور اكن في الاخير لا يجبر قضاء وفي الثاني خلاف كما  
ساق في آخر الباب (قوله لانه ما من) أي من النكاح والطلاق والعدة بجر (قوله اولانها  
من الولد) أي لان القرابة لا تكون الا بالولد والولد الذي تكون ابنا او ابلا او اخا او عمة  
لا يحصل الا بالزوجة فقدم الكلام على التقدمها فافهم (قوله بنكاح صحيح) فلا نفقة على  
مسلم في نكاح فاسد لانعدام سبب الوجوب وهو حق الحبس الثابت للزوج على ما بالنكاح  
وكذا في عدته لان حق الحبس وان ثبت لكنه لم يثبت بالنكاح بل تصح الماهولان حال العدة  
لا يكون أقوى من حال النكاح بدائع (قوله فلو بان فاسده او بطلانه الخ) لم يذكر في البصر  
البطلان وقد مر في العدة عن الفسخ وغيره عدم الفرق بين الفاسد والبطل في النكاح بخلاف  
البيع وفي الهندية عن الذخيرة ولو كان النكاح صحيحا من حيث الظاهر ففرض اه القاضى  
النفقة واخذتها اشهر اثم ظهره اذ النكاح بان شهدوا انها اخته رضا عا وفرق بينهما ارجع  
عليها اذ ثبت ولو اتفق بالا فرض القاضي لم يرجع بشيء اه ونحوه في الفسخ وفي الهندية  
ايضا من الخلاصة وأجمعوا أن في النكاح بلا شهود تستحق النفقة اه قال ط وقطر

مطلب  
النفقة ما تدفعه

لا يلزمه رده وان بغير اذنها  
لزمه كل خروج به مع امه ثم  
ردها ثم طاقها فاعليه رده  
بشر والله تعالى أعلم

(باب النفقة)

هو لغة ما نفقه الانسان  
على عياله وشرا (هي  
الطعام والشراب) و  
والسكنى (وهو رفاهي  
الطعام ونفقة الغير فحجب  
على الغير أسباب ثلاثة  
زوجية وفراجه (فان بدأ  
بالاول للناسبة ما من او  
لانها اصل الولد) فحجب  
لزوجته (بنكاح صحيح) فلو  
بان فاسده او بطلانه رجع  
بما اخذته من النفقة بصر

فيه الجوى بانه من أفراد الناسد اه قلت ومثله في النهر والظاهر ان الصواب لا تستحق  
بلا النافية اذ لا احتباس فيه (قوله على زوجها) أي ولو عبد احتج ببيع في نفقة (قوله وكل  
محبوس الخ) هذه كبرى قياس من الشك كل الاول ما ويت صفر امه لم يحس من التبادل السابق  
والنفقة الزوجية محبوسة لثقة الزوج الخ وينتج لزوم نفقة ما عليه فافهم (قوله كفت  
وقاض) أي ووال فافهم قدر ما يكفهم ويكفي من نفقتهم من بيت المال لا احتباسهم  
في مصلحة المسكين رحى (قوله ووصى) فله الاقل من نفقته واجره في مال الميت رحى  
وظاهره ولو غنيا او وصى الميت وفيه كلام سيأتي ان شاء الله تعالى في باب آخر الكتاب (قوله  
زباني) يوهم أن الزباني ذكره هذه الثلاثة فقط مع أنه ذكر الستة فزاد عليهم الوالى ح  
(قوله وعامل) أي في الصدقات زباني (قوله فادفع العتق) أي نصبوا أنفسهم لذلك  
وترقبوا غرته فحجب النفقة اهم ولذا رتبهم (قوله ومضارب) نفقة في مال المضاربة مادام  
مسافرا لا احتباسه اه فلو كان مضاربا بالرجلين او اكثر فنفقة له على حسب المال رحى  
(قوله ولا يرد الرهن) قال في البصر واعترض بأن الرهن محبوس على الرهن وهو الاضياف  
ولذا كان أحق به من سائر افرامه مع ان نفقة على الرهن واجب بانه محبوس بحق الرهن  
ايضا وهو وفاء دينه عنه عند الهلاك مع كونه ملكا اه فقوله مع كونه ملكا ترجع  
لجاناب الرهن في وجوب النفقة عليه وحده مع كونه محبوسا للحقهما والشارح أدخل به ح  
قلت لا اختلاف لئلا يتذكر فان الحق ابن الهمام لم يذكره لان منفعة الحبس اذا كانت غير مختصة  
بالغير لا تصيب النفقة على الغير فهو كالاجير اذ عمل في المشترك لا يستحق أجرا لانه عامل لنفسه  
من وجه فافهم (قوله في ماله على أيه الخ) كذا في كافى الحداكم الشهيد حيث قال فان كان  
مضاربا لا مال له لم يؤخذ أبو ببنقة زوجته الا أن يكون ضمنها اه وفي الثانية وان كانت  
كبيرة وليس للمضارب ما لا تصيب على الاب نفقة ما و يستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا  
أيسر اه وعزاه في البصر والنهر الى الخلاصة أيضا قال الرمي ومثله في الزباني وكثير  
من الكتب اه قلت وبه جزم المصنف والشارح في باب المهور وانت خبير أن الكافي هو نص  
المذهب ولا سيما ذكر الكتب عليه فقدم على ما سيذكره الشارح في الفروع عن المختار  
والمتفق من وجوبها على أيه الان يحتمل على وجوب الاستدانة ليرجع تأمل (تنبيه) قال  
في الشرح بلالية بهد نقله مافي الثانية أقول هذا اذا كان في تزويج الصغير معصية ولا مصلحة  
في تزويج قاصر مرضع بالفقه حد الشهوة وطاقة الوطء بهر كثير ولزوم نفقة يقررها القاضي  
فقد فرقت ماله ان كان او يصير ذاهبا كسيرة ونص المذهب أنه اذا عرف الاب بسوء الاختيار  
بجائته ارفه فافالعه بباطل اتقا قاصره حبه في البصر وغيره وقدمه المصنف في باب الولي اه  
قلت المصريح به في المتون والشروح ان للاب تزويج الصغير والصغير غير كف وبدون مهر  
المثل بين فاحش لان كمال شفقة الاب دليل على وجود المصلحة مالم يكن سكران أو ممر وفا  
بسوء الاختيار لان ذلك دليل على عدم تأمله في المصلحة وانت خبير بان الشرط أن لا يكون  
معروفا بسوء الاختيار قبل العدة فلا يثبت سوء اختياره بمجرد العدة المذكور والالزام ان  
لا يثبت سوء اختياره بالغبين الناحس ولا غير الكتب كما مر تقريره في باب الولي فظهر أنه اذا لم يكن

(على زوجها) لان اجزاء  
الاحتباس وكل محبوس  
النفقة عليه بلزومه نفقة  
كفت وقاض ووصى  
زباني وعامل ومقاتلة  
فادفع العتق وهو مضارب  
سافر بمال مضاربة ولا يرد  
لرهن لمصلحة نفسه ثم لا يرد  
صغيرا جردا في ماله لا على  
أيه الا اذا كان ضمنها كما  
مر في المهور لا يقدّر على  
الوطء

مطلب  
لا تصيب على الاب نفقة  
زوجاته الصغار



معروفه بذلك وزوج طه له امراته مع ذلك طه كما هو المتصور في عامة كتب المذهب  
 القائمة من مقام المصلحة فانهم (قوله لان المانع من قبله) دخل في هذا الجيوب والعقود  
 والريض الذي لا يقر على الجماع كما مر حبه في الهدية (قوله او فقيها) ليس عنده قدر النفقة  
 (زوجته من غير فقهاء دين عليه بامر القاضي طه وسماي) (قوله ولو مسلمة او كافرة) الاولى اسقاط  
 مسلمة (قوله تطبيق الوطء) اي عنه او من غيره كما يفيد كلام الفخ وأشار الى ما في الزاوي من  
 تصحيح عدم تقديره بالنس فان السميعة الضعيفة فتحت الجماع ولو صغيرة السن (قوله واشتد في  
 لوط في بادون الفرج) لان الظاهر ان من كانت كذلك فهي مطبقة للجماع في الجملة وان لم  
 نطقه من خصوص زوج مثلا ففخ (قوله فلا نفقة) اي مالم يـ ~~ك~~هافي يـه للنفقة  
 او ادستنس كما يأتي قريبا (قوله كالو كنافع من) لان المانع من الوطء وجوده او وجوده  
 منه ايضا لا يضر بعد عدم وجوده ايم الموجب للنفقة منها (قوله ووطء اولاً) اي سواء  
 دخل بها ام لا (قوله كان كان الزوج الخ) تنزيل اقوله اولا فاديه ان عدم وطئها لا يفرق فيه بين  
 ان يكون لاما مانع منه ام لا اوله مانع من جهته او من جهتها وهي مشبهة كالقتران  
 ونحوها لان المتبر في ايجاب النفقة الاحتباس لا انتفاع مقصود من وطء او من دواعيه  
 ولذا وجبت الصغيرة تشتمل للجماع في بادون الفرج كما مر فافهم (قوله او متوهة)  
 في التاترخانية الجنوبية اه النفقة اذا لم تنفع نفسها بغير حق (قوله وكذا صغيرة) اي لا تشتمل  
 ام لا ولو للجماع في بادون الفرج والالزامة نفقة ما لم يـه الا كما مر آنفا (قوله ان امـ كهافي  
 يـه) وان ردها فلا نفقة لها بدائع وحاصل انه محرم اطاق في مثل المنتهية فلا تحجير بل يلزمه  
 نفقة طه طه كما علمته فافهم (قوله ولو تمت نفقة المهر) اي الذي تعورف تقديمه لانه منع  
 بحق لتقصير من جهته فلا نفقة له في حق (قوله دخل بها الا) نعميم للمنع اي  
 لها النفقة بالمتع المذكور سواء كان قبل الدخول او بعده لكن عند أبي يوسف في سقط حقها  
 في المنع اذا دخل بها برضاها (قوله وعليه الفتوى) اي استحسننا لانه ما يطلب تأجيله كانه  
 فقد رضى بالاسقاط حقه في الاستمتاع وفي الخلاصة ان الـ تاذ عليهم الذين كان يفتي بأنه ليس  
 اه الامتناع والمـ درا انه يـه كان يفتي بأن لها ذلك اه فقد اختلف الفقهاء بهر من  
 باب المهر وقد نهناك ان الاستحسان مقدم فلذا جزم به الشارح وفي البحر من الفخ وهذا  
 كله اذا لم يـه شرط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ابس لها الامتناع على قول  
 الثاني اه ونظام الكلام قدمناه هناك (قوله فتصح النفقة) اي وان لم يكن اه المطالبة  
 بالمهر (قوله به يفتي) كذا في الرواية وهو قول النصارى وفي الواجبية وهو الصحيح وعليه  
 الفتوى وظاهر الرواية اعتبارها نقطة وبه قال جمع كتـه من المشايخ ونص عليه محمد وفي  
 الصفة والبـ دافع أنه الصحيح بجمـ لكن المتن والشروح على الاول وفي الثانية وقال  
 بعض الناس يـه بحال المرأة قال في البحر وانفقوا على وجوب نفقة المومنين اذا كانا  
 مومنين وعلى نفقة المومنين اذا كانا مومنين وانما الاختلاف فيما اذا كان أحدهما  
 مومرا والاخر مومرا فلي ظاهر الرواية الاعتبار بحال الرجل فان كان مومرا وهي مومرة  
 فله نفقة المومنين وفي عكـه نفقة المومنين وأما على المفق به فتجب نفقة المومنين

لان المانع من قبله (او فقير  
ولو) كانت (مسئلة او كافرة  
او كبيرة او صغيرة تطبق  
الوطاء) او تشتمى للوطاء فيها  
دون الفرج حتى لو لم تكن  
كذلك كان المانع منها فلا  
نكحة كالأناصير من  
(نقيرة او غنية ووطاء  
اولا) كان كان الزوج  
صغيرا او كانت رتبه  
او رتبه او متوجهة او كبيرة  
لا قوطار كذا صغيرة تعلم  
للخدمة او لا يستأنس ان  
اسكنوا في بيته عند الثاني  
واختياره في النكحة ولو  
(منعت نفسه الامور) دخل  
بها الاولاد لو كان مؤجلا عند  
الثاني وعابه الفتوى كما  
في البصر والنهر وانقضاء  
محمضى الانجاب لانه منع  
بمن قسطنطين الفقه (بقدر  
طاهرا) به يفتى

المستثنى وهو فوق نفقة المعسر ودون نفقة الموسر اه (تنبيه) صرحوا ببيان اليسار  
والاعسار في نفقة الاقارب ولم ادر من عرفهم في نفقة الزوجة وامهاتهم وكذا ذلك الى العرف  
والنظر الى الحال من التوسع في الانفاق وعدمه ويؤيده قول البدائع حتى لو كان الرجل  
مفرطاً في اليسار يأكل خبز الخوازي وطعم الدجاج والمرأة مفرطة في الفقر تأكل كل بيت أهلها  
خبز الشعير يطعمها خبز الخنطة وطعم الشاة (قوله وبخطاب الخ) صرح به في الهداية وقد  
عقل عنه في غاية البيان فقال اذا كان معسراً وهي موسرة وأوجبنا الوسط فقد كافاهما  
ليس في وسعه (قوله والباقي) اي ما يكمل نفقة الوسط (قوله ولو هي في بيت ايها) تعميم  
اقوله فوجب للزوجة وهذا ظاهر الرواية فوجب النفقة من حين العقد الصحيح وان لم تنتقل  
الى منزل الزوج اذ لم يطالبها قال بعض المتأخرين لا تجب ما لم تزف الى منزله وهو رواية عن أبي  
يوسف واختاره القندوزي وليس القوي عليه وعامة في الفسخ (قوله اذ لم يطالبها الخ)  
لا خصم ولا ظهر أن يقول به يفتي اذ لم تمتنع من النفقة به فيحق (قوله ايام الاحتباس)  
فانه يستأنس به اربعه او تحفظ البيت والمنازع اعراض فاشبه الحائض هداية (قوله وكذا  
لو مرضت الخ) هذا خلاف المفهوم من قول المصنف او مرضت في بيت الزوج اي بعد  
ما سلت نفسها الصحيحة فان مفهومه أن الوسط نفسه امر بضرورة لان نفقة اهلها لان التسليم لم يصح  
كافي الهداية لكن حقق في الفسخ أن هذا موقوف على قول البعض من اشتراط التسليم لوجوب  
النفقة وقد عات أنه خلاف المتفقين من تعلقها بالعقد الصحيح لا بالتسليم فالخاتمة وجوب النفقة  
قيام الاحتباس (قوله والا لا) اي وان أمكن نقلاها الى بيت الزوج بمحضه ونحوه فلم تنتقل  
لان نفقة اهلها كافي البهر لنعها انفسها عن النفقة مع الفسخ لا ما اذ لم تزف رأسه لا يمكن  
ما في أنها لا تجب امر بضرورة لم تزف اذ لم يمكنها الانتقال مع أصله فقد جعل عدم إمكان  
الانتقال مانعاً من وجوب النفقة وهذا جعل موجباً لها وقد يجاب بالقول وهو أنهم اختلفوا  
انتقلت الى بيته فتدفع نفقة التسليم ولا نصير بعده ناشئة الا اذا أمكنها الانتقال اليه وامتنعت  
بغلاف ما اذ لم يوجد التسليم أصلاً ومرضت بحيث لا يمكنها الانتقال فلا نفقة اهل العدم التسليم  
أصل الاحقة ولا حكمه واما ما يؤيده (قوله كما لا يلزمه مداواتها) اي انبائه لها بدواء المرض  
ولا اجرة الطبيب ولا الفصد ولا الجفامة همدية عن المراج والظاهر أن منها ما تسعه له  
النفقة ما يزيل الكلف ويظهره وأما اجرة القابلة فليس في الكلام عليها (قوله لان نفقة للاحد  
عشر) اي بعد المنكوحه فاسد ما وعدتم امرأوا واحداً وذكرا احدثا عدم التمييز اه ح  
وقد ذكر المصنف منها ما اخبره وذكر الشارح ستة لكن ما زاده الشارح سيذكره المصنف  
مفرقاً ويمنكوحه فاسد ما وعدته لانها غير زوجة وستتكام عليها في محالها او ينبغي أن  
يذكر الموطوءة بشبهة ما في الخلاصة كل من وطئت بشبهة فلا نفقة اهلها اه لان زوجها  
ممنوع عنها به من جهة او يمكن ادخالها في الناشئة تأمل (قوله ومنكوحه فاسد ما  
وعدته) الارى ومعدته وتقدم الكلام على المنكوحه فاسد وفي النكاحية غلب عليها  
نكحاً ورجعت بائناً ودخل بها وقرق بينهما ما بعد عود الاول فلا نفقة اهلها في عدته الاعلى الاول  
ولا في الثاني بخلاف المدخولة اذا طلق ثلاثاً فزوجت في العدة ودخل بها الثاني اهلها

ويحاطب بقدر وسعته  
والباقي دين الى الماسة  
ولو وسراوى فقيمة  
لا يلزمه أن يطعمها  
ياكل بل يلبس (ولو هي في  
بيت أبيها) اذا لم يطعها  
الزوج بالنفقة به يقضى  
وكذا اذا طاعها ولم  
تتمتع أو امتنعت للمهر  
(أو مرضت في بيت الزوج)  
فإن لها النفقة - فإنا  
أقيم الاحتباس وكذا لو  
مرضت ثم اليه نقلت أو في  
منزلها ببيت ولغيرها  
ما صنعت وعابه القنوي كما  
حرره في الفقه وفي الخاتبة  
مرضت عند الزوج  
فإنه نقلت له وأبى بها  
لم يكن نقلها نفقة ونحوها  
فله النفقة - والألا كما  
لا يلزمه مداواتها  
(لأن نفقة لا أحد عشر  
مرتدة - ومقبلة أشبه  
ومررت بموت - ومنكوسة  
فأمداد عدته وأمة لم تبوا



النفقة والسكنى على الاول اه اى لانها ممتدة من طلاق بائن من الاول امانى الاولى  
فانما تمتد من وطء الثاني بعد طلاقه فلا نفقة لها عليه ولا على زوجها لانها تمتد من نفسها  
بمعنى من جهتها وفي الهندية اتم بامرأة تزوجها وانكر ان حملها منه لا نفقة عليه لانه  
ممنوع من امتناعها بمعنى من قبلها وان اقر به لزمته (تنبيه) تزوج معتدة البائن انما  
لابسطة نفقة مادامت في بيت العدة والاصوات ناشزة كافي للنفقة (قوله وصغيرة لاوطأ)  
وكذا ان حصلت للخدمة او الاستئناس ولم يمسكها في بيته كما مر فافهم (قوله بغير حق) ذكر  
محرز بقوله بخلاف ما لو خرجت الخ وكذا هو احول فخرجت حتى يدفعها المهر ولها  
المهر وج في مواضع مرت في المهر وسياق به ضمها عند قوله ولا ينعها من المهر وج الى الوالدين  
(قوله وهي الناشزة) اى بالمعنى الشرعى امانى للنفقة هي العاصبة على الزوج المفضلة  
(قوله ولو بعد سفره) اى لو عادت الى بيت الزوج بعد ما سافر فخرجت عن كونها ناشزة  
بحر عن الخلاصة اى تستحق النفقة فتكتب اليه لينة فاعلم ان رفع امرها بالنفقة  
ليعرض لها عليه نفقة اطلاقا نفقت على نفسها بدون ذلك فلا رجوع له الماسك اى اتمتة فقط  
بالمضى بدون قضاء ولا تراش (قوله والقول لها الخ) اى حيث لا ينفقه له وهذا اخذ في البحر  
على الخلاصة لوقال هي ناشزة فلا نفقة لها فان شهدوا انه اوفاه المهر وهي لم تكن في بيته  
سقطت النفقة وان شهدوا انه البت في طاعته للجماع لم تقبل لاجتماع كونها في بيته  
ولا بسطة لان الزوج يقبل عليها اه قلت ويؤخذ منه ايضا فيكون القول لها  
بما اذا كانت في بيته وهذا ظاهر لو كان الاختلاف في نشوز في الحال املوا دى عليه اسقوط  
لنفقة المفروضة في شهر ما من مثله لان نشوزها فيه فالظاهر ان القول لها ايضا لانكارها  
موجب الرجوع عليها تامل ولو ادعت ان خروجها الى بيت أهلها كان باذنه وانكر او ثبت  
نشوزها ثم ادعت انه بعد بشم ومثلا ان لها بالاكث هناك هل يكون القول لها ام لا لم أره  
والظاهر الثاني لتحق المسقط تامل (قوله ونفقة) اى بالنشوز نفقة المفروضة في  
اذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نشزت سقطت تلك الامهر الماضية بخلاف ما اذا  
أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فانما لا تسقط كما سأتى في مسألة الموت اه ح قل  
رسقوط المفروضة مخصوص عليه في الجامع اما المستدانة فذكر في الذخيرة انه يجب ان يكون  
على الراتب في سقوطها بالموت والاصح منه عدم السقوط اه ومقتضى هذا ان لو  
عادت الى بيته لا يمدد ما سقط وهل يبطل الفرض فيحتاج الى تجديد بعد العود الى بيته ام لا  
لم أره يظهر عدم بطلانه لان كلامهم في سقوط المفروض لا الفرض فتأمل (قوله لومانعته  
من الوطء الخ) فيمدد في السراج بمنزل الزوج وبقدرة على وطئها كرها وقال بعضهم لا نفقة  
لها لانها ناشزة اه والتلخيص وجهه في حق من ينهى وهذا يشير الى ان هذا المنع في منزلها  
نشوز بالانكاح سائقا (قوله لها) اى طحا واجابة (قوله مالم تكن) ان الله النقلة بان  
قالت له سواي الى منزل او اكثر في منزل فاني محتاجة الى منزل هذا آخذ كراهه فلها النفقة  
بحر (قوله لعدم اعتبار الشبهة في زمانها) نقل صاحب الهداية في التجنيس وصاحب المحيط  
في الذخيرة (قوله بخلاف الخ) لان السكنى في المفصود حرام والامتناع من الحرام واجب

وهو صغيرة لاوطأ (خارجة  
من بيته بغير حق) وهي  
الناشزة حتى تعود ولو بعد  
سفر خلافا لما في القول  
لها في عدم النشوز بيمينها  
ونفقة المفروضة  
لا المستدانة في الاصح  
كالوثق بدان المهر ورجلها  
لومانعته من الوطء لم تكن  
ناشزة وشمل المهر ورجل  
الحكمى كان كان المنزل  
لها فنفقة من الدخول عليها  
فهي كالخارجة مالم تكن  
سائلة النقلة ولو كان فيه  
شبهة كبيت السلطان  
فامتنع منه فهي ناشزة  
لعدم اعتبار الشبهة في  
زمانها بخلاف ما اذا خرجت  
من بيت القصب أو أبت  
للذهاب اليه

بجلاف لامتناع من الشهة فانه مندوب في عدم عليه حق الزوج الواجب وسئل عن امرأة  
أسكن زوجها في بلاد الدروز المحدثين ثم امتنعت وطلبت منه السكنى في بلاد الاسلام  
خوفا على دينها ويظهر لي ان هذا لان بلاد الدروز في زماننا شيعية بدار الحروب (قوله  
او السفر معه) اى ما على المشتق به من انه لا ير له السفر في الفساد الزمان فامتناعه بحق (قوله  
او مع اجنبي الخ) هذا مضمون بالاولى لانها اذا استحققت النفقة عند امتناعها عن السفر معه  
فحق الاجنبي بالاولى وهو مسمى على أصل المذهب من أن الزوج السدريج السكنى لما بعث  
اليها اجنبيا لاتباعها كان امتناعها من السفر معه بحق ولذا قيل بالاجنبي اذ لو كان محرما لها  
لم يكن لها نفقة لانه لا ير لها الامتناع ومثله السفر فيها كلام به طفا في باب المهر (قوله  
وقيل لكون ناشزة) أشار الى ضعفه وبه صرح في البحر ليكن قواه الرضى وغيره بأنه قائم  
بمسالحها وله منها من الغزل ونحوه وعن كل ما ياذى برأيتها كالحنا والنقش والارضاع  
اولى لانه جهزها ويطقه عاريه اذا كان من الاشرف اقول وانت خير بان هذا كله لا يدل  
للقول بأنها تصير بذلك ناشزة لانها خارجة بغير حق كما مر والالزم ان يصير ناشزة اذا خالفته  
في الغزل والنقش والحنا ونحو ذلك مما يخالف به امره وهي في بيته وفساده لا يخفى نعم يفيد  
أن له منها ما من هذا الاجبار بل ذكر الخبير الرملى أن له أن ينعها من ارضاع ولدها من غيره  
وتربيته اخذ على التنازع خاتمة عن الكافي في اجابة الظهور وارجح أن يمنع امرأته عما يجب  
خللا في حقها وما نهيها ايضا عن السفاق ولا يمانى الارضاع والسهرت بعب وذلك نقص جمالها  
رجعها الى حق الزوج فيصحبها ان ينعها اه فافهم (قوله قال في المهر ونفيه نظر) وجهه  
انها مذكورة لاشتغالها بمسالحها بخلاف المسئلة المقيس عليها فانما لا عذر لها فنفقة نقص التام  
منسوب اليها افاده ح وفيه أن المحبوسة ظاهرا والمقصوبة وحاجة الفرض مع غيره مذكورة  
وقد سقطت نفقتها وفي الهندية في الامنة ذاسلها السيد لزوجه بالانقطاع فعليه نفقة المهر  
وعلى الزوج نفقة الليل ونفقه هنا كذلك ط قلت وسيد كرا الشارح قبيل قوله وتعرض  
لزوجة الغائب عن البحر أن له منها ما من الغزل وكل عمل ولو فائدة ونفقة اه وانت خير  
بأنه اذا كان له منها هذا فان عصته ونشوزها كان ناشزة طامت خارجة وان  
ينعها لم تكن ناشزة والله تعالى أعلم (قوله ومحبوسة ولو ظاهرا) مثل حبسها بالدين تقدر  
على ايقائه او لا قبل النقلة اليه او بعد ما عليه الاعتماد زيلعي وعليه الفتوى فتح لان  
المعتبر في سقوط نفقتها فوات الاحتباس لامن جهة الزوج بحر (قوله صيرفية) كذا نقله  
عن في المنع واقره ونقله في الشرح لاية عن الخاتمة (قوله كسبه) مصدر مضاف لفعله اى  
ككونه محبوسا فافهم (قوله مطلقا) اى ولو ظاهرا او حبسه في دين عليه او اجنبي (قوله  
سكن الخ) قال في المهر قيد بحبسها لان حبسها مطلقا غير مطلق لنفقة كذا في غير كتاب  
الا أنه في تصحيح القدوري نقل عن قاضيه ان له لو حبس في حبس السلطان ظاهرا اختلغوا فيه  
والاصح انها لا تستحق النفقة اه قلت ونزل المقدسى عبارة الخاتمة كذا وقال كذا في  
نفقة المؤبدية ونسخ جديدة لعلها كتبت منها وفي نسخة النفقة التي عليها خط بهض  
المشايع حذف لا فيصير اه قلت وهكذا رأيت بدون لاني نسخة عتيقة عتيدي من الخاتمة

او السفر معه او مع اجنبي  
بعضه انقلها فله النفقة  
وكذا لو أخرجت نفسها  
لا رضاع صبي وزوجها  
شر يف ولم يخرج وقيل  
تكون ناشزة ولو كانت  
نفسها بالليل دون النهار  
او كسبه فلا نفقة لانه  
التسليم قال في المجتبى وبه  
عرف جواب واقعة في  
زمانها انه لو تزوج من  
المستقرات التي تكون  
بالنهار ومصلحتها بالليل  
فنفقة فلا نفقة لها انتهى  
قال في النهر ونفيه نظر  
(ومحبوسة) ولو ظاهرا  
الا اذا حبسها هو ويدينه  
فلها النفقة في الاصح  
جوهره وكذا لو قدر على  
الوصول اليها في الحبس  
صيرفية كسبه مطلقا لكن  
في تصحيح القدوري لو حبس  
في حبس السلطان فالاصح  
سقوطها



كذا نقل في الهندية عن الخاتمة فلعل صاحب الصحيح القدوري نقل ذلك من نسخة المدرسة المؤيدية أيضا أو مما نقل عنه فلو كان لا زائدة لموافق ما في بقية النسخ القديمة وما في غير كتاب والمضى في مساعدته أيضا لأن الاحتباس جاءه في من جهته لامن جهتها ككلو كان مريضاً أو صغيراً جداً أو مجبوراً أو عنيماً (قوله وفي البحر الخ) عبارة وفي الخلاصة أنه إذا حبسته وطالب أن تحبس معه فأنه لا تحبس وذكروا في ما لا الفتاوى الخ فقلت وهذا إذا كان في الحبس موضع خال كافى التارخانية ثم لا يخفى أن تقييده بما لو خيف عليه الفساد ظاهر في أن فرض المسئلة فيما إذا ظهر للقاضي أن قصده ما يجنبه أن يفعل ما تريد حيث كانت من أهل الهندية والفساد لا يجبر دعوى الزوج ذلك فينبغي للقاضي أن ينصرف في ذلك فقه وقع في زماننا أن امرأة حبست زوجها بدىءا عليه فطلب حبسها معه لأجل أن يخرجها من الحبس ويا كل ما لها ولا يخفى أن حبسها مع زوجها قبل لوجبه غير ما وخاف عليه الفساد فالحكم كذا لأن العلة خوف الفساد (قوله لم ترف) أى لم تنقل إلى بيت زوجها (قوله أى لا يملكها الخ) اعلم أن المذهب بالمصحح الذى عليه الفتوى وجوب النفقة للمريضة قبل النكاح أو بعده ما يمكنه جماعها والامتناع من الجماع لا يوجب منع نفسها إذا طاب نقلها فلا فرق بين تقييدها وبين العجبة لوجود التمكن من الاستمتاع كفى الحائض والنفساء وبين ذلك فلا يخفى ادخالها فيمن لا نفقة له من ظاهر التجبين أنه إذا كان مرضها مانعاً من النفقة فلا نفقة لها وإن لم تنقح نفسها أمه الدم التسليم بالكلية فهذا مراد من فرق بين المريضة والعجبة وعليه يحمل كلام المصنف هذا حاصل ما حره في البحر ومضى عليه الشارح حيث ذكر في ما مر أن لها النفقة إذا مرضت بعد النكاح في بيت الزوج أو قبل النكاح ثم انتقلت إلى بيتها أو لم تنقل ولم تنقح نفسها ثم ذكر ما أن النكاح لا نفقة لها ما هي التي مرضت قبل النكاح لا مرضاً لا يمكنها الانتقال معه وقد مرنا الفرق بين هذه وبين التي مرضت عند الزوج ثم عادت إلى دار أبيها ولا يمكنها الانتقال (قوله ومفصولة) أى من أخذها رجل وذهب بها أو هذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لها النفقة والفتوى على الأول لأن نفقات الاحتباس ليس منه ليجعل باقية بقية بدية وبقية قوله كرها لانه لو ذهب بها على صورة الغيب لكن برضاها فلا خلاف فيها إلا ذلك في أنها ناشئة فاقه (قوله ولو نفلا) المناسبات ولو فرض أنه فيهم عدم الوجوب في النقل بالأولى لأنه متفق عليه أما الفرض في البحر عن الذخيرة عن أبي يوسف أنه عذر لها نفقة الحضر وفي رواية عنه يؤمر بالزوج معها والاتفاق عليها (قوله لا معه) عطف على مقدراى حاجته ودمها أو مع غير الزوج لا معه (قوله نفقات الاحتباس) علة أقوله لا نفقة لا بد عشر الخ (قوله ولو معه) أى ولو جتمع الزوج ولو كان الحج نفلا كافى الهندية ط فقلت وكذا لو خرجت مع له مرة أو بخار لقيام الاحتباس لكونها معه (قوله لا نفقة السفر والكراه) فينظر إلى قيمة الطعام في الحضر لا في السفر بحر قلت لا يخفى أن هذا إذا خرج معها لاجلها ما لو أخرجهما هو يلزم جميع ذلك (قوله من الطعن والخبر) عبارة الهندية من الطبخ والخبر (قوله فله عليه) أى باتها بطعام مهيا) أو باتها بمن يكسحها على الطبخ والخبر هندية (قوله لا يجب عليه)

وفي البحر من ما لا الفتاوى ولو خيف عليه الفساد فحبس معه عند المتأخرين (ومر ينفق لم ترف) أى لا يمكنها الانتقال معه إلا بالنفقة لها وإن لم تنقح نفسها الدم التسليم بتقدير البحر (ومفصولة) كرها (وحاجة) ولو نفلا (لا معه ولو بمهر) نفقات (احتباس) ولو معه فله (نفقة الحضر خاصة) لا نفقة السفر والكراه (امتدت) المرأة (عن) الطعن والخبر أن كانت عن (لا تخدم) أو كان جرمه (قوله) أن باتها بطعام مهيا (و) بأن كانت عن تخدم نفسها وتقدر على ذلك (لا يجب عليه ولا يجوز لها) أخذ الأجرة

وفي بعض المواضع تجبر على ذلك قال السرخسي لا تجبر وإن كان إذا لم يطبخ لايهطها بالادام وهو الصحيح كذا في الفقه وما نقله عن بعض المواضع عزاء في البدائع إلى أبي الليث ومقتضى ما صحبه السرخسي أنه لا يلزمه سوى الطبخ تأمل الصكن وأيت صاحب النهر قال بعد قوله لا يطبخها الادام أى ادام هو طعام لا مطلقا كالأجني (قوله على ذلك) أى على الطعن والخبر (قوله لوجوبه عليه أديانة) فتقضى به ولا يمكنه الاحتجاج عليه إن ابت بدائع (قوله ولو بشر بقة) كذا قاله في البحر أخذ من التعليل وهو مخالف لما قبله من أنها إذا كانت عن لا تخدم فله عليه أن يأتها بطعام والا فلا لوجوب عليه أديانة لم يبق فرق بين الصورتين اللهم إلا أن يقال إن الشرية قد تكون عن تخدم نفسها أو قد لا تكون والذي يظهر اعتبار حالها في الغنى والفقر لا في الشرف وعدمه فإن الشريعة القديمة تخدم نفسها أو حاله عليه الصلاة والسلام وحال أهل بيته في غاية من النقال من الدنيا فلا يقام عليه حال أهل التوسع تأمل وعبرة صاحب الهداية في مختارات التوازل تؤيد حديث قال وان كانت عن تخدم نفسها فله عليه الطبخ والخبر لأنه عليه الصلاة والسلام الخ (قوله وأبد) كذا هو واحد البدود والنفقة من نفقات الباط (قوله وقامه في الجوهر) حيث قال ويجب عليه ما تنظف به وتزيل الوسخ كالشط والدفن والسدر والخطمي والاشنان والصابون على عادة أهل البلاد أما الخضب والكمال فلا يلزمه بل هو على اختياره وأما الطبيب فيجب عليه ما يقام به الدم وكذا لا غير وعليه ما قطع به الصنمان لا الدواء والمرض ولا الجرة الطبيب ولا الفساد ولا الحمام وعليه من الماء ما تنظف به من ثيابها أو بدنها لا شراها أو لفل من الجنابة بل ينقله إليها أو يأذن لها ينقله وإن كانت موسرة أو أخرجت من ينقله إليها وعليه ما هو الوضوء لكن في الهندية أن غنى ما لا نفقة له على الزوج وكذا ما هو الوضوء وعليه فتوى مشايخ بلخ والصدور الشهيد وهو اختيار فاضلان اه وفي البرازية ولا تفرض لها الماء كفة والمهمل بالتصريح العرق والماء فان دفر الابط بالمال الموهلة أى نفقة كافى المصباح (تنبيه) قد علم مما ذكر أنه لا يلزمه لها النفقة والهتة والعتان وان تضررت بقر كرها إلا ذلك أن كان من قبيل الدواب ومن قبيل النفقة ككفة كل من الدواء والنفقة ككلا لا يلزمه كما قلت (قوله قبل عليه الخ) عبارة البحر عن الخلاصة فلما قل أن يقول عليه لانه مؤنة الجماع ولما قل أن يقول عليه كآجرة الطبيب اه وكذا ذكر غيره ومقتضاه أنه قياس ذو وجهين لم يحزم أحد من المشايخ بأحدهما خلاف ما يهه كلام الشارح ويظهر لي ترجيح الأول لأن نفقة القابلة معطى به يعود إلى الولد فيكون على أبيه تأمل (قوله وتفرض لها الكسوة) كان على المصنف أن يصل الكلام على الكسوة بهضه ببعض ما يقدم قوله وتزاد في الشئ الخ فلما أو بآخر هذه الجملة لانه ط واعلم أن تقدير الكسوة مما يحتاج باحتلاف الأماكن والعمادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان فان شاء فرضها أصنافا وان شاء فومها وقضى بالقيمة كذا في المجتبى وفي البدائع الكسوة على الاختلاف كالنفقة من اعتبار حاله فقط أو حالهما بحر (قوله في كل نصف حول مرة) إلا إذا تزوج ونحسبها ولم يبعث لها كسوة تطالب بهما قبل نصف الحول والكسوة كالنفقة في أنه لا يترط مضي المدة بحر عن الخلاصة وحاصله أنما يجب لها ما يفي بالغنى المدة واعلم أنه لا يحدد

على ذلك لوجوبه عليها ديانة ولو بشر بقة لانه عليه الصلاة والسلام الامتص العمل بين على وقاطعة بل عمل أعمال الخارج على على رضى الله عنه والدخول على فاطمة رضى الله تعالى عنها مع انما استبدت به العالمين بحر (ويجب عليه آلة طعن وبشر آية شراب وطبخ ككوز وجره وقدر ومغرفة) وكذا سائر أدوات البيت كحصر ولبد وطنفقة وما تنظف به وتزيل الوسخ كشط واشنان وما يجمع الصنان ومداس رجلها وقامه في الجوهره والبحر وفيه أجرة القابلة على من استأجرها من زوجة وزوج ولو جات بلا استئجار قبل عليه وقبل عليها (وهه رضى لها) الكسوة في كل نصف حول مرة) أعيد الد الحاجة حرا وبدا



أما المكسرة عالم يضرق ما عندنا أو يباغ الوقت الذي يكسوها كافي الحساكم وفيه تفصيل  
 سابق قبيل قوله وتلادها (قوله وللزوج الاتفاق عليه بنفسه) لكونه قواما على الألباخذ  
 ما قبل فان المقروضة أو المدفوعة لها ما لا يوافقها الاطعام منها والتصدق ومقتضاه انما  
 لو امرته باتفاق بعض المقرولها فالباقى لها أو بشرط اطعام ليس له كل ما فضل عن ما في الخافية  
 لو كانت من مالها أو من المصلحة التي لا رجوع عليه بالمفروض بغير مخصص (قوله ولو بعد  
 فرض القاضي) لا محل له هنا لان من شرط فرض القاضي أن يظهر له مظهر عدم اتفاقه كما  
 نعرفه (قوله في فرض الخ) تفرع على الاستثناء من بيان النتيجة لكنه غير مفيد فكان عليه  
 أن يبيده بقوله في امره ليعطيه أي ليس له أن يتفق عليها بل يدفع لها ما تنفق عليه على نفسها وقد  
 صلح الشارح عبارة المصنف حيث عطف قوله ويأمر الخ على قوله في فرض لئلا يكن كان عليه  
 حذف قوله ان شكت مظهر لا يفتق عنه قول المصنف أن يظهر للقاضي عدم اتفاقه مع  
 إيمانه لا كنفه بمجرد الشكايه يوضح ما قلناه في البصر من الخلاصة والذخيرة الزوج هو  
 الذي يلى الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مظهر لا يفتق عنه النفقة ويأمره ليعطيه المتفق  
 على نفسه انظر الها فان لم يعط حبيبه ولا نسقط عنه النفقة اه وقوله بطايع مع حضرنه بيان  
 لشرطين لجواز فرض القاضي النفقة ذكره في البدائع لكن ساقى في التفرعها على  
 الغائب لو لمال عند من يقربه وبالزوجة ومطلقة على قول زفر المفتي به ويؤخذ من كلام  
 الذخيرة والخلاصة شرط ثالث وهو ظهور ماله وقوله ولم يكن صاحب مائة بيان لشرط رابع  
 ذكره في غاية البيان حيث قال اذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائة يمكن المراجعة تناول  
 مقدار كفايته فليس لها أن تطالبه بفرض النفقة وان لم يكن به هذه الصفة فان رضى أن  
 ان تا كل مع فيها ونعت وان خاصته يفرض لها بالمعروف اه وهو كالصريح في أن المراد  
 بصاحب المائة من يمكنه تناول كفايته من طعامه سواء كان يتفق على من لا تجب عليه نفقته  
 أولا فانهم (قوله لان لها الخ) تعليل لما فهم من الشرط الرابع أي لكونه يعمل لها تناول  
 كفايته ولو بدون اذنه لا يفرض لها اذا أمكنه ذلك فانهم (قوله فان لم يعط الخ) تفرع على  
 قوله ليعطيه وفي الفتح امتنع عن الاتفاق على اطعام البسر لم يفرق بين ما يبيع الحساكم ماله  
 عليه ويصرفه في نفقته فان لم يجد ماله بحسبه حتى يتفق عليها ولا يبيع ماله  
 وخالفه لانه من اصول حوائجه وهي مقدمة على ديونه وقيل يبيع ما سوى الاثا والاني  
 البرد وقبل ما سوى دست من الثياب واليه مال الخواني وقيل دستين واليه مال السرخسي  
 ولا يباع عامته فهو تالي عن المحيط درم متقى والست من الثياب ما يلبسه الانسان ويكفيه  
 لترده في حوائجه منه دست مصباح (قوله أي كل مدة تناسبه الخ) قالوا يعتم في الفرض  
 الاصل واليسر في المحترف يوما يوم لانه قد لا يقدريه على تصدق نفقة شهر دفعة وهذا  
 على انه يعطيه مجهلا ويعطيه كل يوم عند المساء من اليوم الذي يلى ذلك المساء المتحقق من  
 الصنف في حاجتها في ذلك اليوم وان كان تاجر نفقة شهر بشرا أو من الدهاقين نفقة سنة  
 سنة أو من الصناع الذين لا ينقض عليهم الا باقتضاء الاسبوع كذلك فتح وغيره قلت  
 ومضى في الاختيار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لانه موسط وهو الذي ذكره

(وللزوج الاتفاق عليها  
 بغيره) ولو بعد فرض  
 القاضي خلاصة (ادان  
 بغيره للقاضي عدم اتفاقه  
 في فرض) أي بقدر  
 (أما) بطايع مع حضرنه  
 ويأمر ليعطيه ان شكت  
 مظهر ولم يكن صاحب مائة  
 لان لها أن تأكل من  
 طعامه وتنفق ثوبان  
 كبريايه بلا اذنه فان لم  
 يعط حبيبه ولا نسقط  
 عنه النفقة خلاصة وغيره  
 وقوله (في كل شهر) أي كل  
 مدة تناسبه كيوم للمحترف  
 وسنة للدهقان

محمد أم في الذخيرة عن السرخسي انه ليس بتقدير لازم وان بعض المتأخرين اعتبر ما مر من  
 التفصيل في حال الزوج (قوله وله الدفع كل يوم) ذكره في البصر بجملة حيث ذكر التفصيل  
 المذ كورنم قال وينبغي أن يكون محله ما إذا رضى الزوج والا فلو قال أنا دفع نفقة كل يوم  
 مجهلا لا يجبر على غير ذلك لانه انما اعتبر ما ذكره تحقيقا عليه فاذا كان يضرمه لا يفعل وظاهر  
 كلامهم أن كل مدة ثابت حال الزوج أنه يجهل نفقة كما مر حوايه في اليوم اه فقامل (قوله  
 كماها الطالب الخ) ذكر في الذخيرة ما مر من عدم التقدير بشهر لانه أقل الاجال المعتادة  
 ثم قال وفرع على هذا أنه لو لم يدفع لها فإرادت أن تطالب كل يوم فاعطى طالب عند المساء لان  
 حصة كل يوم معلومة فيمكن طلبه بخلاف ما دون اليوم لانه مقدار بالاعمال فلا يمكن اعتبارها  
 اه فافاد أن الخيار له في طلب كل يوم اذا لم يدفع لها نفقة الشهر فلا ينافي ما جزمه في البصر من  
 جعل الخيار له في الدفع كل يوم فانهم نعم جعل الخيار له قد يكون فيه اضرامها كما هو مشاهد  
 حيث يصح وجهها الى الخروج من بيتها في كل يوم وإلى الخامسة والمنازعة وربما لا تجدده وان  
 وجدته لا يعطيه الا لاولى في زمانها ما قلناه عن الذخيرة من التقدير بالشهر وجعل الخيار له في  
 لاخذ كل يوم لكن اذا ماطلها كما ذكرناه لا مطلقا لانه اذا دفع لها نفقة كل شهر فامتنعت  
 وطابت الاخذ كل يوم فتكون متعنتة فاصد لاضرارها ومخاصمتها في كل يوم فينبغي التعويل  
 على هذا التفصيل في الموافقة اقواء الشرع المعلوم من قطع المنازعة والخصومة (قوله  
 ولها اخذ كفايل الخ) عبارة الفتح امر أوقات ان زوجي يطيل الغيبة عنى فطلبت كفايلا  
 بالنفقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك وقال أبو يوسف تأخذ كفايلا بنفقة شهر واحد استسما انا  
 وعليه الفتوى فلو علم أنه يمكث في السفر أكثر من شهر أخذ عند أبي يوسف الكفايل بأكثر من  
 شهر اه فظهر أن محل اخذ الكفايل بنفقة شهر هو عدم العلم بدراغيته فيضاف أن يمكث  
 أقل أو أكثر فيقتصر على الشهر لانه أقل الاجال المعتادة كما مر ومحل الاكثروا علم أنه يغيب  
 أكثر كالخروج للعج فلا يؤخذ بقدرها فانهم نعم في عبارة الشارح اختصار يومهم بخلاف  
 المراد وما افاده كلامهم من أن خلاف أبي يوسف في المحيط لافي الاول فقط هو صريح عبارة  
 الفتح المذ كورة فانهم (قوله وقس سائر الديون عليه) أي على دين النفقة قال في نور العين  
 وفي آخر كفاية المحيط والقوى في... النفقة على قول أبي يوسف وفي سائر الديون لو أفتى  
 مفت بذلك كان... سائر الديون وفي الاضحية اجعوا ان في الدين المؤجل اذا قرب حلول  
 الاجل واراد المدينون السفر لا يجب عليه اعطاه الكفايل وفي الصغير المدينون اذا أراد  
 أن يغيب ليس لرب الدين أن يطالبه باعطاء الكفايل وقال أبو يوسف لو قال فائل بأن له أن  
 يطالبه قيا على نفقة شهر لا يرد في المتفق رب الدين لو قال للقاضي ان مديوني فلانا يريد أن  
 يغيب عني فانه يطالبه باعطاء الكفايل وان كان الدين وجب لا اه ثم لا يخفى أنه لا يثنى  
 هنا التقييد بالشهر بل المراد الكفاية بكل الدين لانه شيء مقدرات في ذمة المدين بخلاف  
 النفقة فانما تزاد بزيادة المدة فتتقيد الكفاية بقدر مدة الغيبة نعم لو كان الدين مقسطا يظهر  
 للتقيد باخذ الكفايل باق اط مدة الغيبة فانهم (قوله ولو كفلها كل شهر كذا الخ) اعلم ان  
 ما مر انما هو في خلاف في جواز اخذ الكفايل منه جبره عند خوف الغيبة والكلام

مطلوب  
 في اخذ المرأة كفايلا  
 بالنفقة

وله الدفع كل يوم كماها  
 الطالب كل يوم عند المساء  
 اليوم الا في قوله اخذ  
 كفايل بنفقة شهرنا كثر  
 خوفا من غيبته عند  
 الثاني وبه يفتى وقس  
 سائر الديون عليه وبه  
 أفتى بعضهم جواهر  
 الفتاوى من كفاية الباب  
 الاول ولو كفلها كل  
 شهر كذا البداهة على الابد  
 وكذا لو لم يقل أبدا عند  
 الثاني وبه يفتى بغير



الا ن في قدر المدة التي تصح بم الكفاية فان كفل لها كل شهر عشرة دراهم فان قال ابدا  
او مائة دينار حين وقوع على الابد اتفاقا والواقع على شهر واحد عند ابي حنيفة وعلى الابد  
عند ابي يوسف وهو وارث في وعده الفتي كافي البصر ومقاده ان لا تصح قبل الفرض  
او التعاضد على شيء معين وصرح به في البصر عن الذخيرة في شرح قوله ولا تجب نفقة مضت  
لا بالقضاء والرضا لكن نقل به من الواقعات لوقالت انه يريد الغيبة وطابت منه كفاية لا  
ليس اه اذ لا لان النفقة لم تجب وقال ابو يوسف استحسن أخذ كفاية نفقة شهر وعده  
الفتوى لان ان لم تجب للعالم تجب بعد مدة يصير كانه كفل عذاب له على الزوج فيصير  
استحسانا رقة بالناس قال وزاد في الذخيرة انه لا فرق بين كونها مكرهة او لا اه قالت رة هذا  
مخالفا لما قبله من ان لا تصح قبل الفرض او التراضي ووفق الرمي جعل ما قبله على حال  
الحضور وجعل هذا على حال ارادة الغيبة فيصح في الغيبة مطاقتا استحسانا وعليه فصار من ان  
الاب لا يطالب بنفقة زوجة ابنته الا اذا ضمنها مائة دينار في نفقة مائة دينار بين كلامهم  
نات وفي الذخيرة عن كتاب الاقضية اذا ضمن النفقة والمهر عن زوجها انضمنت النفقة باطل  
الا ان يسمى شيئا ان يصطالحا على شيء مقدرة النفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فيجوز لوجوب النفقة  
بهذا الاصطلاح فيصح الضمان ولكن لا يلزمه أكثر من نفقة شهر اه والظاهر ان هذا  
هو القياس اذ لا يصح الضمان بما لم يجب لان النفقة لا تجب قبل الاصطلاح على قدره  
بالقضاء او الرضا والذاتة بما مضى عند عدم ذلك لكن علمت مما مر ان الاستحسان الجواز  
وان لم تجب للعالم وان يصير كانه كفل له عذاب له على الزوج أي بما ثبت اه عليه بعد  
والكفاية بذلك جاز في غير النفقة فكذلك في النفقة ولا يخفى ان هذه الاستحسان جارية في  
مسئتي الحاضرة والغيبه ويدل عليه اطلاقهم من ضمان الاب نفقة زوجة الابن وكذا  
قوله في دفع القدير ولو ضمن له نفقة سنة جاز ان لم تكن واجبة هذا ما ظهر لي من التوفيق  
وهو بالقبول حقيق فاعتقده (قريبه) هذه الكفاية تتضمن زمان العدة ايضا لانه كفل  
مادام النكاح وهو في العدة باق ومن وجه كافي الذخيرة وهو في القبح ولو كفل اه بنفقة ولها  
أبدا أو بنفقة خادمها ما عات لم يصح لسقوط النفقة عنه اذا أيسر الولد أو بلغ أو استغنت  
المرأة عن الخادم فكان الوقت مجهولا بخلاف نفقة المرأة لوجوبها ما بقى النكاح كافي  
الذخيرة ثم اعلم ان الكفاية بالمال يشترط احصائها ان يكون المال دينيا صحيحا وهو ما لا يقطع  
الا بالاداء أو الا بر او دين النفقة يسقط بالموت والطلاق فالقياس أن لا تصح فيه الكفاية  
وكأنهم أخذوا بالاستحسان كما ذكره الشارح في كتاب الكفاية فانهم (قوله لسقوطه) أي  
لسقوط دين النفقة بموت أحدهما وكذا بالطلاق على ما فيه من الخلاف على ما سيأتي فكان  
أضعف من دين الزوج فلا بد من رضاه اه ح (قوله بخلاف سائر الديون) أي فانه يقع  
التفاس في اتفاقا أو لا بشرط القساوى فلو اختلفا كما إذا كان أحدهما جديدا والآخر وديا  
فلا بد من رضا صاحب الجيد كافي البصر ح (قوله وفيه) أي في البصر عند قول الكنز والسكنى  
في ميت خال الخ لكن هذا يوجد في بعض نسخ البصر (قوله لا أبر عليه) لان منفعة سكنى  
الدار تعود للمالكين سيأتي في الاجازات أن الفتوى على الصحة لانه في السكنى افاده ح

وقد علم ادين زوجها  
لم ينفق اقصاصا الا برضا  
لسقوطه بالموت بخلاف  
سائر الديون وفيه اجرت  
دارها من زوجها او هما  
يسكنان فيه لا أبر عليه  
ولو دخل به الى منزل كانت  
فيه بأجر فطوبت به بعد  
سنة فالت له أخبرت بان  
التميز بالكرام عليك الاجر  
فهو عليها لانها العاقلة  
برازية

(قوله ومعه ومه الخ) من كلام البصر (قوله فلاجرة عليه) لان هذه الثلاثة تضمن بالغصب  
وهي تابعة للزوج في السكنى ولم يوجد ما قدمه او اعترضه ط بأن سكناه عارضة بعد تحقق  
الغصب منها ولا اعتبارا بنسبة السكنى العارضة اليه بعد تحقق الفل منها اه وقد يجاب  
بأن ما كانت تابعة في السكنى صارت اليه فصار كغاصب الغاصب لكن مقتضى هذا  
ج ان تضمنه او تضمنه الابرة كما هو المحكم في الغاصب وغاصب الغاصب (قوله بقدر الغلاء  
والرخص) أي يراعى كل وقت أو مكان بما يناسب به وفي البرازية اذا فرض القاضي النفقة ثم  
رخص تسقط الزيادة ولا يبطل القضاء به كس اه اطالب الزيادة اه وكذا لو صالحته على  
شيء معلوم ثم غلا السعر أو رخص كما سيذكره المصنف والشارح (قوله ولا تقدر بدراهم  
ودنانير) أي لا تقدر بشيء معين بحيث لا تزيد ولا تنقص في كل مكان وزمان وما ذكره من  
تقديرها على المعسر بأربعة دراهم في كل شهر فليس بالازم وانما هو على ما شاهد في زمانه وانما  
على القاضي في زماننا اعتبار الكفاية بالمهر وف كافي الذخيرة (قوله لكن في البصر الخ) حيث  
قال فالخامس أنه ينبغي للقاضي اذا أراد فرض النفقة أن ينظر في قدر البلد وينظر ما يكفيه  
بموجب عرف تلك البلاد وقوم الاصناف بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كافي المحيط  
حله او باعتبار حالهما كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شاهد فرض اه أم سناقا وان شاهد او فرض  
اه ابا القية اه ثم اعلم أن هذا لا ينافي ما عزا الى الاختيار والجمع من عدم تقديرها بدراهم  
أي بشيء معين لا يزيد ولا ينقص بل هو مو كدله ومقصر فلا وجه للاستدراك عليه فالأولى  
جعل قوله لكن الخ استدرا كاهي قوله ويقدرها بقدر الغلاء والرخص فان ما ذكره في البصر  
يقيد أن القاضي مخير بين ذلك وبين فرضها أصلا فأي من خبره وادام ودهن ومليون ونحو  
ذلك فانه اظهر للقاضي عدم اتفاقه بنفقة بامر برفع ذلك أو ببقية بقدر كفايتها وحينئذ  
فلا تدرك صحيح فانهم (قوله وفيه) أي في البصر بهذا (قوله كانه ان يرفعها) الأولى أن يقول  
بدليل أن له أن يرفعها الخ لانه يثبت فان صاحب البصر كره هذه المسئلة عن الخلاصة ثم  
قال وهو يدل على أن له الخ (قوله وتزاد في الشاه الخ) أي تزاد على ما قدره محمد في الكسوة  
بدرعين وخمارين وملحقة في كل سنة قال في الظاهر به انه ذاتي عرفهم أمافي عرفنا فيجب  
السراويل والحبية والفراش والملاف وما تدفع به اذى الحر والمهر وفي الشاه روع خرو حبة  
قز وخمار وبرسم اه وفي الذخيرة ما ذكره محمد على عادتهم وذلك يختلف باختلاف الاماكن  
سراويل او العادات فعلى القاضي اعتبار الكفاية بما عرف في كل وقت ومكان وكل جواب  
عرفته في النفقة من اعتبار حاله او حالها فهو الجواب في الكسوة (قوله وما يدفع الخ)  
مفعول فاعل مقدر دل عليه المذكور اذ عطفه على جبة لا يناسبه تنبيه الفاعل بالشاه وما يدفع  
اذى الحر يناسب المصيف (قوله ان طلبته) واجمع اقوله ويقدرها وقوله وتزاد (قوله  
ويختلف ذات الخ) هو في ما ذكرناه آتداع الظاهر بنوع الذخيرة وقوله وحالا أي حال  
الزوجين في البسار والاه ارفه وعطف مرادف تأمل ولو قال بدله ووقتا كان أولى (قوله  
رايس عليه خفف الخ) قال في البرازية ولم يذكر الخلف والازراق كسوة المرأة وذكره في  
كسوة الخادم وذلك في ديارهم بمحكم العرف وفي ديارنا يفرض الازار والمكعب وما تنام

ومعه ومه أنها لو سكنت  
بغير اجارة في وقت أو مال  
يقيم أو عهد للاستقلال  
فلاجرة عليه فليصنف  
(و يقدرها بقدر الغلاء

والرخص ولا تقدر بدراهم  
ودنانير كافي  
الاختيار وزاد المصنف  
انمرح الجمع للمصنف  
لكن في البصر عن المحيط  
ثم المجتبى ان شاهد القاضي  
فرضها أصلا أو قومه  
بالدراهم ثم يقدر بالدراهم  
وقد لوقرت على نفسها  
فله أن يرفعها للقاضي تنا كل  
بما فرض اه اخوفا عليها  
من الهزال فانه يضره  
كاه أن يرفعها للقاضي  
لايسر الذوب لان الزينة

حقه (وتزاد في الشاه حبة)  
ومروا وما يدفع به اذى  
سراويل (ولها فراشا)  
وحدها لانها رعا تعزل  
عنه ايام حيض او مرضها  
(ان طلبته ويختلف ذات

يسارا وعسارا وحالا  
وبلغا) اختيارا وانيس  
عليه خففها بل خفف أمتها  
بمجتبى



عليه اه وقال السرخسي ولم يوجب محمد الا زواله انما يحتاج للتزوج والمرأة متهمه عنه  
 قال في الخيرة هذا التعليل اشارة الى انه لا يفرض للمرأة الا زوال في ديارنا ايضا اه والحاصل  
 انه اختلاف التعليل اعدم ذكر الا زوال في العرف ولذا اوجبته المصنف لاختلاف العرف في  
 زمانه قبل طاعة الخرج واهل الاول اوجه لانها يحل لها التزوج في مواضع فلا بد لها من  
 ائمة وتقدم انه يجب لها ما دامت رجلا والظاهر انه لا خلاف فيه ان كان المراد به ما تليسه في  
 البيت وكذا الخلف او الجورب في الشتاء لدفع البرد الشديد (قوله وفي الصراح) وعبارته  
 والحاصل ان المرأة ليس عليها الا ان تقيم نفسها في بيتها وعليها جميع ما يكفها من حاجاتها  
 من كل شرب ولباس وفرض ولا يلزمها ان تقيم عاها وما كان لها من ثمنها  
 الخ قلت ومذاقه انه يلزمه كسوتها من حين عقد زواجه او دخوله بها ومن التصريح به عن  
 المصنف لا يصح في حاله لا في غيره الى مضي نصف الحول وان زفت اليه بغيره فلا يلزمها  
 استعمالها كالموضت المدة ولم يلبس ما دفعه لها فلها عليه غير ما صرفه في ذلك  
 طعاما ما يكتفي به او فقرت على نفسها وبقي مهرها درهم مما فرض لها عليه فيجب لها غيره عليه  
 (قوله بلا جهاز يلحق به) ٣ الضمير في عبارة الصراح المبتني على ما به من الزوج الى الاب من  
 المهر المهر والنفقة قال والمهر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها اه وقد سئل في باب المهر ان هذا  
 المهر هو الى الاب يسمى في عرف الاعاجم بالنسيان وأنه في الكافي وغيره يباهر المهر  
 وان غيره فصل وقال ان ادراج في العقد فهو المهر المهر حق المصنف والمرأة متهمه  
 لاستيفائه فلا يملك الزوج طلب الجهار لال النسيان لا يقابله عوضا وان لم يدراج فيه ولم يقد  
 عليه فهو كالمهر بشرط العوض فله طلب الجهار على قدر العرف والعادة او طالب النسيان  
 وبذلك يحصل التوفيق بين التواين (قوله فله مطالبة الاب بالنقد) أي المنة وهو ما به من  
 الى الاب لا على كونه من المهر بل على كونه بمقالة ما يتخذ للزوج في الجهار لما علمت من أنه  
 مهبة بشرط العوض فله الرجوع به اعند عدم المعوض فانهم (قوله الا اذا سكت) أي زمانا  
 يعرف به رضاه (قوله وعليه) أي يبقى على ما ذكر من أن له المطالبة به لانه يصير ملكه حين  
 نكاحه بعد الزفاف (قوله في غير المصنف) أي من أنه لا يحرم الانتفاع به بلا انكاحها  
 ما ذكره صاحب النهر من أن البرزبية من أن الصحيح أنه لا يرجع على الاب بشئ لان  
 الحال في النكاح غير مقصود اه فهو موقوف على أرذلك المهر ادرج في العقد بدليل التعليل  
 بان المال وهو الجهار غرضه مقصود في النكاح لان المهر يجعل بدلا عن البضع وحده لا يقال  
 انه وان ادرج في العقد يتغير بدلا عن الجهار ايضا بحكم العرف فصار المنة مقبولة كالمهر  
 لاننا نقول يلزم منه فساد التسمية لعدم العلم بما يخص كل واحد منهما وايضا صرح بجعله  
 مهر او هو بدل البضع لا يعتبر المعنى على أن هذا العرف غير معروف في زماننا فان كل احد يعلم  
 أن الجهار من المرأة وانما اطلقه تأخذه كله واذا ماتت يورث عنها ولا يختص بشئ منه وانما  
 المعروف أنه يزيد في المهر ما في يده من كذا يلزم من بهيته وينتفع به باذنهم او يرثه هو وأولاده  
 اذا ماتت كما يزيد في مهر الغنية لاجل ذلك لا يملك كون الجهار كله او بعضه ملكا ولا لغيره  
 الانتفاع به وان لم تاذن فانهم (قوله هل تقدير القاضي) أي من غير قوله حكمت بذلك ط

مطلب  
 في الزفت اليه بلا جهاز  
 يلحق به  
 وفي الصراح استيفاء من  
 هذا أنه لو كان له المنة  
 من فوس ونحوها لا يسقط  
 عن الزوج ذلك بل يجب  
 عليه وقد رأينا من يامرها  
 بفرض مائة من الفضة  
 جبراعا على ذلك حرام  
 كمنع كسوتها اه لكان  
 قد سئل في المهر عنه عن  
 المبتني لو زفت اليه بلا  
 جهاز يلحق به فله مطالبة  
 الاب بالنقد الا اذا سكت  
 انتهى وعليه فلو زفت به  
 اليه لا يحرم عليه الانتفاع  
 به وفيه رفقنا بل يترمون  
 كمنة المهر اكثر الجهار  
 وقلة اقلته ولا شك أن  
 المعروف كالتسوية فيبقى  
 العمل بما سكت في المهر وفيه  
 من قضاء الجهر هل تقدير  
 القاضي للنفقة حكم منه  
 قلت نعم لان طالب التقدير

والظاهر أنه بالدال هنا وفيما به من الواضح ويصح بالراء وكان في ذكر هذه المسائل  
 عند قول المصنف الا في النفقة لا تصير ديننا الا بانه ضاه أو الرضا (قوله بشرطه) هو شكوى  
 لطل وحضور الزوج وكونه غير صاحب مائدة ط (قوله فلا تسقط) أي النفقة وهذا  
 تفريع على كونه حكا ح (قوله هل يكون قضاء الخ) قال في البحر ومنه الا برأى  
 الا بتسوية فيبذل على أن القرض في الشهر الاول من غير وفيما به من مضاف فيتمتع بدخوله  
 وهكذا اه (قوله الامناع) كمن وزها فاسقط في مدته كما هو كمن غير المهر غلا أو رخصا  
 فتسقط أو تتراد (قوله ولذا) أي لما علم مما سبق أن النفقة تصير ديننا بالقضاء ولا تسقط بعضي  
 المدة ط (قوله قبل القرض) يشمل القرض بالقضاء أو بالرضا وقوله باطل لانه لا يصير ديننا  
 بدون القرض المذكور فليس في كلامه تصور فاقه م (تنبه) يستثنى من ذلك ما لو  
 خاله على أن تبرئه من نفقة العدة كما قدمناه في باب لانه ابرأ بعوض وهو استيفاء قبل  
 الوجوب فيجوز اما الاول فهو واسقاط للشئ قبل رجوعه فلا يجوز كافي الفسخ (قوله ومن شهر  
 مستقبل) أي اذا كانت مفروضة بالاشهر ولو بالايام يبرأ من نفقة يوم مستقبل وكذا  
 لو بالسنين يبرأ من نفقة سنة مستقبل كما هو ظاهر والظاهر أن المراد بالما قبل ما دخل أوله  
 لانه انما يتجزأ بدخوله كما علمه آتينا قبل دخوله حكمه حكم ما به من الاشهر المستقبل  
 ويؤيده ما في البحر وكذا الوقايات ابرأتك عن نفقة سنة لم يبرأ الا من نفقة شهر واحد لان  
 القاضي لما فرض نفقة كل شهر فاقه فرض ما في نفقة شهر واحد لا يتجدد الشهر  
 لا يتجدد القرض وما لم يتجدد القرض لا تصير نفقة الشهر الثاني واجبة الخ وحاصله أن  
 النفقة تقرض معنى الحاجة المتجددة فاقه فرضت كل شهر كذا صارت الحاجة متجددة بتجدد  
 كل شهر فقبل تجدد لا يتجدد القرض فله طلب النفقة قبله ولا يصح ابرأه على ما يجب ومقتضاه  
 أنه لو فرضها كل سنة كذا صحت ابرأه عن سنة دخلت لانه أكثر ولا عن سنة لم تدخل هذا  
 ما ظهر في قدره (قوله حتى لو شرط) تفريع على مفهوم كون تقدير القاضي للنفقة حكما منه  
 اه ح والمفهوم هو كونه بدون تقدير القاضي لانه لا يكون لازمة وفيه أنه يلزم بالقاضي  
 على قدره معلوم وتصير به دين في ذمة الزوج فيتمتع كونه تقر به على مفهوم قوله ابرأ قبل  
 القرض باطل وقد علمت أن القرض شامل لقضاء الرضا لان القرض معناه التقدير وهو  
 حاصل بكل منه ما وقع وهو أنه قبل القرض المذكور لا يكون لازمة لان الشرط المذكور  
 ليس فيه تقدير كما يظهر من بياننا فانهم (قوله تكون من غير تقدير) كذا في بعض النسخ وفي  
 بعضها نحو من بدل تكون فقوله من غير تقدير تفريع للتواين (قوله والكسوة كسوة الشتاء  
 والصيف) أي باتيها بالكمسوة الواجبة في كل نصف حول بان ياتيها بما لا يتقوى من تقدير  
 بدرهم بدل الثياب فانهم (قوله لم يلزم الخ) كذا ذكره في البحر بخلاف وجهه أن ذلك الشرط  
 وعدمه وان كان ذلك هو الواجب عليه بنفس العقد والشرطه أو لا وانما يذهب الى التقدير  
 بشئ معين بالصلح والقرض أو بقضاء القاضي اذا ظهر له ماله فليس فيه النفقة بذلك لازمة عليه  
 ودينه بغيره حتى لا تسقط بعضي المدة ويصح ابرأه عن ما قبل ذلك لانه لا تسقط كذلك كما علمت  
 (قوله فله ابرأه) كذا الخ) أي به وما ذكر من الشرط طلب التقدير في النفقة والكسوة ومن

مطلب  
 في ابرأه عن النفقة  
 بشرطه دعوى فلا تسقط  
 بعضي المدة ولو فرض لها  
 كل يوم أو كل شهر هل  
 يكون قضاء ما دام النكاح  
 قائم نعم الامناع ولذا  
 قالوا ابرأ قبل القرض  
 باطل وبعد به يصح على  
 مضي ومن شهر مستقبل  
 حتى لو شرط في العقد أن  
 النفقة تكون من غير  
 التقدير والكسوة كسوة  
 الشتاء والصيف لم يلزم  
 فله ابرأه ذلك طلب التقدير



زوج أو القاضى بشرطه المأز (قوله ولو) حكم بموجب العقد ما لا يخفى أى لو تزاد  
الى مالكي بعد المنازعة في صحة العقد فقال حكمت بصحته وصحة شروطه وبوجوبه أى بما  
يتوجه العقد ويقتضيه من لزوم المهر ولزوم تسليمه انفسها ولو هو صحيح الحكم  
للمعنى تقدير النفقة دراهم وان كان مذهب المالكي لزوم الشرط بالتقوين لان ذلك لم يصح  
حكم المالكي فيه اذ لا بد في صحة الحكم من الدعوى والحادثة أى توافقه ما لديه في الحادثة  
التي يصح حكمها لم يقع بينهما تنازع في صحة اشتراط التقوين في يصح حكمه به وان قال  
حكمت بشرطه وموجبه اذ ليس لزوم اشتراط التقوين من وجبات العقد اللازمة له  
فلا يخفى الحكم بخلافه (قوله بقى لو حكم الحنفى) أى حكم متوفيا بشرائطه كما مر (قوله لا)  
أى ليس للشافعي الحكم بالتقوين لان فيه ابطال قضاء الحنفى ط (قوله وعليه الخ) هذا  
بحث اصحاب النهر ط (قوله فلا حكم الشافعي بالتقوين) بان ترافع اليه وطلبت منه  
التقدير وأى ولم يظهر للقاضى مظهر الحكم بها بالتقوين لم يكن للحنفى نقضه قلت الا أن يظهر  
من ذلك مظهره في فرضه اذ هو لم يكون ذلك حادثة أخرى غير التي حكم بها الشافعي (قوله  
بطل الفرض السابق) أى الفرض الحاصل بالقضاء أو بالرضا (قوله لرضاها بذلك) لان  
افرض كان حقه السكونة أنفع لها فالنفقة تصير به ديناً في ذمتها فلا تقط بالمضى فاذا  
اتفق على التقوين في المصلحة قبل يكون اعراضا عن الفرض السابق وهو المصلحة فلهذا ذكرها  
في البصر بحثنا وقال انها كثيرة الوقوع وقد أخذها معافي الذخيرة لو صالحته على ثلاثة دراهم  
كل شهر قبل التقدير بالقضاء أو الرضا أو بعده كان تقدير النفقة قبوز الزيادة عليه لو قالت  
دعني كفي والقصان عنه لو قال لأطيقه وعلم القاضى صدقه بالمال عنه والالان  
الغرامة ذلك باختباره دليل قدرته عليه ولو صالحته على نحو ثوب أو عبدة عملاً لا يصح للقاضى  
أن يفرضه في النفقة فان كان قبل التقدير بالقضاء أو الرضا كان تقديره أيضاً وان كان بعده  
كان معاوضة فلا تجوز الزيادة عليه ولا نقصان اه ملخصاً قال في البصرو علم منه أن  
راضيه ما على ما يصلح للنفقة مبطل لفرض القاضى فيستفاد منه أنم - مالوا اتفاقاً الخ (قوله  
وفي السراجية الخ) أى فتاوى سراج الدين قارى الهداية وهذا مخالف لما قاله الشيخ قاسم  
وكون ذلك مفروضاً في النفقة وهو في الكسوة لا يجدي نفعا في الفرق نامل وقد ريجاب  
إن ذلك في فرض القاضى وهذا في القاضى دليل قوله رضى وقوله وقضى به لم يرد به القضاء  
الحقيق بل الصوري لان التقدير يصح بقراضه ما قبل القضاء أيضاً فان شرط القضاء ظهور  
المطلوب بمجرد التراضى لم يظهر مطلقاً حقيقة فترجوعها وطلب الكسوة قسماً ليس فيه  
ابطال قضاء سابق بل فيه اعراض عن حقها لكون التقدير براضها ما أنفع لها كما مر في  
فرض القاضى ويظهر من هـ - ذا أن قوله السابق لو اتفق الخ غير قابل بديل يكفي طلبها ويظهر  
منه أيضاً أنه لا فرق بين كون طلبها به الفرض والتقدير بالقضاء أو الرضا ولذا ذكر رما في  
السراجية عقب قوله لو اتفق الخ الكسوة كل على هـ - ذا ما مر عن الشيخ قاسم فانه إذا  
لم يصح حكم الشافعي بالتقوين بعد حكم الحنفى بالتقدير بالدراهم فعدم صحة ما يبدون

ولو حكم بموجب العقد  
مالكي يرى ذلك فلا خفى  
تقديره بعدم الدعوى  
والحادثة بقى لو حكم الحنفى  
بقضها دراهم - هل  
الشافعي بعده ان يحكم  
بالتقوين فان الشيخ قاسم  
في وجبات الاحكام  
لا وعليه فلا حكم الشافعي  
بالتقوين ليس للحنفى الحكم  
بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا  
بعد الفرض على أن تاكل  
معها فربما بطل الفرض  
السابق لرضاها بذلك وفي  
السراجية قدر كسوتها  
دراهم رضى وقضى به  
هل لها ان ترجع ونطالب  
كسوتها أجاب نعم

حكم يكون بالارلى المبتأمل (قوله وقالوا الخ) الاصل ان القاضى اذا ظهر له الخطا في التقدير  
برده والا فلا فلو قدرها عشرة دراهم نفقة شهر ففى النهر وبقي منها شئ يفرض لها عشرة  
أخرى اذ لم يظهر خطؤه في التقدير يبين بلوز أنما افتقرت على نفسها لا يبقى التقدير مبرراً  
فيقضى لها باخرى بخلاف ما اذا أسرفت في المهر وقت أو هلك قبله لمضى الوقت لا يقضى  
باخرى مالم يعض الوقت له - دم ظهور الخطا وبخلاف نفقة المحرم وكذا كسوته فانه اذا مضى  
الوقت وبقي شئ لا يقضى باخرى لان في حقه باعتبار الحاجة ولا الوضاعت منه يفرض له  
أخرى وفي حق المرأة معاوضة عن الاحتباس وبخلاف كسوة المرأة فانما لا يقضى لها باخرى  
الا اذا تخلفت قبل مضى المدة بالاستعمال المدة فيقضى لها باخرى قبل تمام المدة لظهور  
خطئه في التقدير حيث وقت وقتاً لا يبقى معه الكسوة والا اذا مضت المدة وهي باقية لسكونها  
استعملت أخرى معها فيقضى لها باخرى أيضاً لعدم ظهور الخطا ومثله ما اذ لم تستعملها  
املا رسكت عنه الشارح لعدم بالاولى وفهم من كلامه أنهم اذا تخلفت قبل مضى المدة  
بأستعمال غير ممتد لا يقضى باخرى مالم يعض المدة - دم ظهور الخطا في التقدير وأنما اذا  
بقيت في المدة مع استعمالها وحده - فكذلك لا يقضى لها باخرى مالم تخلف في ظهور خطئه  
حيث وقت وقتاً يبقى الكسوة بعده وتقام الكلام في البصر عن الذخيرة (قوله وتجب لخادمها  
المملوك لها) لان كسوتها واجبة عليه وهو - ذا من قامها اذ لا بد لها منه هداية ويعلم منه أنها  
اذا مرضت وجب عليه اخداها ولو كانت أمه وبه صرح الشافعية وهو مقتضى قواعد  
مذهبنا لم أره صريحاً وان - لم من كلامهم رمى قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر في  
البصر قيل هو اى الخادم كل من يخدمها سراً كان أو عبداً مملوكاً أو له أو له - ما أو غيره - ما  
وظاهر الرواية من أصحابنا الثلاثة كافي الذخيرة أنه - لو كسوها فلولم يكن لها خادم لا يفرض  
عليه نفقة خادم لانها بسبب الملك فاذا لم يكن في ملكها لا تلزمه نفقة اه ثم قال وبم ذاعلم  
أنه اذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كرا غلام يخدمها لكن يلزمه أن يشترى لها ما تحتاجه  
من السوق كما صرح به في السراجية اه الآن يقال هذا في غير المريضة لانه اذا اشترى  
لها ما تحتاجه - تنفى عنه بخلاف المريضة اذ لم تجدهم يرضونها فيكون من تمام الكفاية  
الواجبة على الزوج نعم اذا طلبة لبقوم عنها في الطبخ ونحوه فقد مر أنها اذا لم تفعل يأتيها من  
بكتها اذ كانت عن لا يجدهم أو لا تقدر وكذا اذا كان لخادمة أو لولد كفايتي (قوله على  
الظاهر) أى ظاهر الرواية كما علمت (قوله مملوكاً) اختار به عن لزوجة المكاتبة اذا كان  
لها مملوك فان نفقته لا تجب على زوجها كافي المنع أخذاً من تقييد الزبلى وغيره بالخبرة بقى  
لو كانت الزوجة حرة وكاتب أمها فافظا مر أن نفقتها على الزوج ان لم تستغل عن خدمتها  
لان التقييد بالخبرة لا يلزم منه اخراج أمها المكاتبة فانهم (قوله بالفعل) ليس المراد انه انما  
يستحق النفقة في حال تلبسها بالخدمة دون ما قبل الشروع فيها أو بعد الفراغ منها اذ لا يترحمه  
أعداؤها المراد الا احترازاً عما اذا لم يخدمها وان كان لا يشغل له غير خدمتها ولذا قال في الدر  
المختار فلولم يكن في ملكها أو كان له شغل غير خدمتها أو لم يكن له شغل لكن لم يخدمها فلا  
نفقة له اه فقد فرغ على الشهود الثلاثة وفي البصر عن الذخيرة نفقة الخادم انما تجب عليه

وقالوا ما بقى من النفقة لها  
فيقضى باخرى بخلاف  
اسراف وسرفه هلاله  
ونفقة محرم وكسوة الا اذا  
تخلفت بالاستعمال الممتد  
أو استعملت معها أخرى  
في فرض أخرى (و) تجب  
لخادمها المملوك لها على  
الظاهر ما كانا مملوكاً لا شغل  
له غير خدمتها بالاقول فلولم  
يكن في ملكها أو لم يخدمها  
لان نفقة له لان نفقة الخادم  
بأزاء الخدمة

مطلب  
في نفقة خادم المرأة



بازا الخدمة فاذا امتنعت عن الطبخ والخبز وأعمال البيت لم تجب بخلاف نفقة المرأة فانها  
 بتأدية الاستعانة اه قافهم (قوله ولو جاءها بخادم الخ) اي قاصدا اخراج خادمها من  
 بيته فلا يملك ذلك في الصحيح خاتمة لانهم اقد لا تنهيا اه الخدمة بخادم الزوج ولو البية قال في  
 التمر ويقتضي ان يقيد بما اذا لم يضر من خادمها اما اذا تضرر منه بان كان يحتاس من غير  
 ما يشترطه ككاهن ودأب صفار العبيد في ديارنا ولم تسبق له به غيره وجاءها بخادم أمين فانه لا يتوقف  
 على رضاها اه وفيه انه يمكن الزوج تعاطي الشراء بخادمه لانه من الواجب عليه وليس  
 ذلك من خدمتها الخاصة به او الكلام في غاية ايقانها ط ثم لو كان خادمها يحتاس أمنة  
 بيته يمكن ان يكون عذرا الزوج في اخراجها (قوله يجوز مجتعا) راجع لقوله بل ما زاد وعبارته  
 وظاهره اي ظاهر قولهم لا يملك اخراج خادمها لانه يملك اخراج ما عدا خادم واحد من بيته لانه  
 زائد على قولها اه اما على قول أبي يوسف الاتي فلا (قوله لو حرة) لاحاجة اليه بعد قول  
 المتن المملوك كما صرح به المصنف في المنع أفاده ح وأشار اليه الشارح بقوله اهدم مملوكها  
 (قوله ولو مولا) منصوب على انه خبر كان المقدرة به مملوكا على حل الشارح صار منصوبا على  
 الحلية من الزوج في قول المصنف اول الباب فقبب للزوجة على زوجها فان قوله هذا وخادمها  
 معطوف على قوله للزوجة فافهم قال في البصر وفي غاية البيان والبارقة مدر بكتاب  
 حرمان الصدقة لانبصا وجوب الزكاة اه وفي الذخيرة ولا تدر نفقة الخادم بالدراهم على  
 ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض له ما يكفيه بالمعروف ولا يمكن لا تبلغ نفقته نفقةها لانه تبعها  
 فنفقة من نفقته عنها في الادام وما ذكره محمدي الكتاب من نيبا الخادم فهو يتابع على عادته م  
 ولا يصنف في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية فيما يفرض له في كل وقت ومكان  
 اه ملخصا (قوله في الاصح) خلافا لما يقوله محمد من انه يفرض لخادمها ولو كان الزوج  
 مسرا وعاشا في الفتح والبصر (قوله والقول في العار) لانه مقلد بالاصل مخ ولانه  
 منكر لاسبب الوجوب قال في البصر الان تقيم المرأة البيضة ويستترط في هذا الظاهر العدد  
 والعدد لا لفظ الشهادة وفي القهستاني العار اسم من الاعاير الا فتاوى يستعمله بعض  
 أهل العلم الا انه غير متبع كافي الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكانهم اوتوا كيوها  
 لزوجة اليسار (قوله لا يكفيه) عبارة الفتح لا يكفيه (قوله فرض عليه من مملوكين او أكثر)  
 ظاهرا ان الخدم لو اى لا يلزمه نفقة أكثر من خادم لها الا اذا احتاجهم لاولاده لانهم لو  
 يكن اواخدم واحد واحتاج اولاده الى أكثر من خادم يلزمه لان ذلك من جهته نفقته م كالايجبي  
 (قوله وعن الشافعي) اي أبي يوسف أشار الى ان هذا رواية عن أبي يوسف لان المذوق عنه  
 في الهداية وغيره انه يفرض لخادمين لاحياج أحدهما المصالح لداخل والاخر المصالح  
 الخارج (قوله نفقته اليه) أشار الى أن المصنف به حاله في بيت أبيه الاحالة الطارئة عليه في  
 بيت الزوج تامل وعلى (قوله ثم قال في البصر الخ) عبارة البصر هكذا قال الطحاوي  
 وروى صاحب الاملاء عن أبي يوسف أن المرأة اذا كانت من يحمي مملوكا من خدمتها  
 خادم واحد أنفق على ما لا بد لها منه من الخدم عن هو أكثر من الخدم الواحد او الاثنين  
 او أكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان وفي الظهيرية والولولة الحلية المرأة اذا كانت

ولو جاءها بخادم لم قبل منه  
 الا برضاها فلا يملك اخراج  
 خادمها بل ما زاد عليه  
 يجوز مجتعا (قوله لو حرة) لانه  
 جرم حرة اهدم مملوكها  
 (قوله ولو مولا) لا مصلح في الاصح  
 واقوله في العار ولو  
 برضاها قبلتها اولي خاتمة  
 (قوله ولو اولاد لا يكفيه خادم  
 واحد فرض عليه) نفقة  
 (قوله مملوكين او أكثر) نفقة  
 فتح ومن الثاني غنية زفت  
 اليه بخدم كثير استفت نفقة  
 الجبيع ذكر المصنف ثم قال  
 وفي البصر من الغاية وبه  
 نأخذ قال وفي لسراجية  
 ويفرض عليه نفقة خدامها  
 وان كانت من الاشرف  
 فرض نفقة خدامين وعليه  
 الفتوى

من بنات الاشرف ولها خدم يجبر الزوج على نفقة خادمتين اه فالخامس ان المذهب  
 الانتصار على واحد مطلقا او مأخوذة عنه المشايخ قول أبي يوسف اه (قوله ولا يفرق  
 بينهما بجهزتهما) اي غائبا كان واحدا (قوله بانواعها) روى ا كوله ولو لم يور وممكن  
 ح (قوله حقه) اي من النفقة وهو منسوب لمفعول المصدر وهو ايضا (قوله ولو لم يور)  
 المذهب ولو لم يور حسرا انه اشار الى خلاف الشافعي رحمه الله والاصح عنه عدم الفسخ منع  
 المورس عنها كذهبتنا (قوله بغير الزوج) مقابل قوله ولا يفرق بينهما بجهزتهما ط (قوله  
 وينتشرها بغيره) اي تضرر المرأة به عدم وصول النفقة بسبب غيبته وفي بعض النسخ  
 وتضررها بغيره اي تضرر النفقة وهي اظهر وهذا مقابل قوله ولا يورم اي غائبا حقه او الحاصل  
 ان عنه الشافعي اذا عسر الزوج بالنفقة فلها الفسخ وكذا اذا غاب وتضررت بمالهاته على  
 ما اختاره كثير من منهم لكن الاصح المذهب مناهم ان لا يفسخ مادام ومرا وان انقطع خبره  
 ونه ذوا نفقة من ماله كما صرح به في الام قال في النفقة به منتهى ذلك لم يورم شيئا في  
 شرح من به بالفسخ في منقطع خبر لا مال له حاضر بخلاف المذهبين كمالك ولا يفسخ بغيره من  
 جهل حاله يور او عار او ابل لو شهدت بيعة انه غاب مفسخ ما لم يشهد باعاره الا ان  
 راعى لم استناده الى الاستصحاب او ذكرته تقوية لاشك كالكافي اه (قوله ثم لو امرشاهما)  
 أي بشرط أن يكون ما ذونا له بالاستنابة خاتمة قال في غرر الاذ كثره اعلم ان مشايخنا  
 استحسنوا ان ينصب القاضي الحنفى نائبيا عن مذهبهم بالتفريق بينهما ما اذا كان الزوج  
 حاضرا أو أبي عن الطلاق لان دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة اذا الظاهر أنهم لا يجردون  
 بغيرهم او غنى الزوج ما لا أمر متوهم فالتفريق ضروري اذا طابته وان كان غائبا لا يفرق  
 لان جهزهم غير معلوم حال غيبته وان قضى بالتفريق لا ينفذ فداؤه لانه ليس في مجتهديه لان  
 المجهز لم يثبت اه ونقل في البصر اختلاف المشايخ وان الصحيح كافي الذخيرة عدم النفقة اذا  
 اظهروا رجاسة الشهود وكفى العمد ما دية والفتح وذكر في قضاء الاشياء في المسائل التي لا ينفذ  
 فيها قضاء القاضي ان منها التفريق للجهز من الاتفاق غائبا على الصحيح لاحاضرا اه والحاصل  
 ان التفريق بالجهز من النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقا او  
 مالم تشهد بيعة باعاره الا ان كملت عما قلناه من النفقة والحالة الاولى جعلها مشايخا كجا  
 مجتهديه في نفقته القضاء دون الثانية وبه فهم لم ما في كلام الشارح حيث جزم بالانفاذ فيه ما  
 فانه مبني على خلاف الصحيح المار عن الذخيرة وذكر في الفتح انه يمكن الفسخ بغير طريق اثبات  
 جهز بل بمسعى فقهه وهو ان تضرر النفقة علم او رده في البصر باله ايس مذهب الشافعي قلت  
 ويؤيده ما قدمناه من النفقة حيث روى على شرح المنهج بانه خلاف المذوق فعلى هذا ما يقع  
 في زماننا من لم يخالف القاضي الشافعي بالغيب لا يصح وليس للمنفق نفقة سواه في اثبات  
 الفقر او على جهز المرأة عن تحصيل النفقة منه بسبب غيبته فليقتضيه لذلك ثم يصح الثاني عند  
 احد كذا في كتب مذهبه وعليه يجعل ما في فتاوى قاضي الهاديه حيث مثل عن غاب  
 زوجها ولم يترك لها نفقة فأجاب اذا قامت بيعة على ذلك وطلبت ففسخ النكاح من قاض  
 برام الفسخ فقهوه وقضاء على الغائب وفي نفاذ القضاء على الغائب رواية عن منتهى القول

مطلب  
 في نسخ النكاح بالجهز  
 من النفقة او بالغيبه  
 (ولا يفرق بينهما بجهزتهما)  
 (عنها) بانواعها الثلاثة ولا  
 يورم بغيره (قوله ولو امرشاهما)  
 ولو لم يور (قوله ولو امرشاهما)  
 الشافعي باعار الزوج  
 وينتشرها بغيره ولو قضى  
 به حنفى لم ينفذ نعم لو أمر  
 بانه نفقة قضى به نفقته







لا تكفيها فلها أن ترجع عنه ونطالب بالكفاية اه (قوله فلا التفات لقائله) فانه التزمه  
 باختياره وذلك دليل على كونه قادرا على اداء ما التزم فيلزمه جميع ذلك الا ان يعرف القاضي  
 عن حاله بالسؤال من الناس فاذا اخبروه انه لا يطيق ذلك نهض عنه وأوجب على قدر طاقته  
 ذخيرة وحاصله انه لا يقبل قوله لتناقضه ما لم يظهر للقاضي حاله بخلاف المرأة فانه لا تناقض منها  
 فانما غير ملتزمة لان لها الرجوع عن الصلح كما امر الكلام فيسه بحيث لم تكن متناقضة تسع  
 دعواها على الزوج بعدم الكفاية فان أقر بذلك ألزمه بالزيادة وان أنكر حلفه أو طلب منها  
 بينة ولا يقبل كذلك في دعوى الزوج لعدم سماعها هذا ما ظهر لي في بيانه فافهم هذا ما ماني  
 الذخيرة من أن القاضي لو فرض لها ما لا يكفيها فلها أن ترجع لانه ظهر خطؤه فعليه التدارك  
 بالقضاء بما يكفيها وكذلك لو فرض على الزوج زيادة على الكفاية فلا امتناع عنها اه فلا  
 يرد على ما مر لان هذا في القضاء بطريق الالتزام على الزوج فلم يظهر فيه التناقض منه بخلاف  
 الصلح برضاها وقد سمي هذا على غير واحد فافهم (قوله بكل حال) تابع فيه المصنف في شرحه  
 ولم أره لغيره مع عدم ظهور وجهه فالمناصب اسقاطه تأمل (قوله الا اذا تغير سعر الطعام الخ)  
 لان ذلك عارض فلا يكون به متناقضا لانه لم يدع أن ذلك كان وقت الصلح بل عرض به -  
 وكذلك الحكم في دعوى المرأة الاولى وكالصالح القضاء في البصر عن الظاهرية اذ فرض  
 القاضي للمرأة النفقة ففلا طعام او رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم اه (قوله الا ان  
 يتعرف الخ) أي يطلب المعرفة وهذا استثناء من قوله فلا التفات لقائله كما علة فكان المناسب  
 ذكره عقبه (قوله لم يلزمه النفقة مقاهما) اظهره وان المسألة اكل شهر على الفقير المحتاج شيء  
 كثير في زمانهم لا يتعاقب فيه قال في الخلاصة لو اطلعت على أكثر من - فقوة في النفقة  
 والكسوة ان كان قدر ما يتغابن الناس في مثله جازوا الا قال زيادة مردود ولا يطل القضاء  
 اه وعليه فلو مضت مدة لا تقط النفقة اذ لو يطل أصل القضاء - سقطت بالمضي وقامه  
 في البصر وكأشه اربا بالقضاء التدبير تأمل (قوله والنفقة لانصير دين الخ) أي اذا لم يتفق  
 عليه ايمان غاب عنها او كان حاضر افاقتع فلا يطالب بها بل تقط بعض المدة قال في القح وذكروا  
 في الغاية معزوا الى الذخيرة أن نفقة مادون النهر لا تقط فكانت جعل القليل مما لا يمكن  
 الاقرار عنه اذ لو سقطت بعضه - يبر من الزمان لما تمكنت من الاخذ أصلا اه ومثله في  
 البصر وكذا في الشر ببلالية عن البرهان ووجهه في غاية الظهور ولن تدبر فافهم ثم اعلم أن  
 المراد بالنفقة نفقة الزوج بخلاف نفقة القريب فانها الانصير ديننا ولو بعد القضاء والرضا  
 حتى لو مضت مدة بعده - ما تقط كما يأتي وسياتي ان الزباني استثنى نفقة المغير وباتي تمام  
 الكلام عليه عند قول المصنف قضى بنفقة غير الزوجة الخ (قوله الا بالقضاء) بأن يفرضها  
 القاضي عليه أصنافا او دراهم او دنائير نهر (قوله قبل ذلك لا يلزمه شيء) أي لا يلزمه عما  
 مضى قبل الفرض بالقضاء او الرضا ولا يحاسب قبل لانه لم يجب بعد ولذا لا يصح الابراء عنها قبل  
 الفرض وبهذه يصح ما مضى ومن شهر مستقبل كما تقدم قبل قوله ونحوها وأما الكفاية  
 بها شهر أو أكثر فصرح في البصر هنا عن الذخيرة أنه لا تصح قبل الفرض والتراضي وتقبل  
 بعده عن الذخيرة أيضا ما يحاقه وقد مضى الكلام عليه والتوفيق بين كلاميه (قوله وبهذه)

فلا التفات لقائله بكل حال  
 (الا اذا تغير سعر الطعام  
 وعل) القاضي (ان مادون  
 ذلك) المصالح (عليه يكفيها)  
 لم يندبر من كفايتها فله  
 المصنف من الثانية وفي  
 البصر من الذخيرة الا ان  
 يعرف القاضي عن حاله  
 بال - وقال من الناس  
 فيوجب قدر طاقته وفي  
 الظاهرية صالحها من  
 نفقة كل شهر على ما قدره  
 والزوج محتاج لم يلزمه الا  
 نفقة مثلها والنفقة لانصير  
 دينها الا بالقضاء او الرضا  
 أي اصطلاحهم اعلى قدر  
 معين أصنافا او دراهم تقبل  
 ذلك لا يلزمه شيء وبه  
 ترجع بما اتفقت  
 مطلب  
 لانصير النفقة ديننا الا  
 بالقضاء او الرضا

اي وبه - بالقضاء او الرضا ترجع لانها بعده صارت مسكالا كما قدمناه ولذا قال في الخامسة لو  
 أ كات من مالها أو من المسئلة لها الرجوع بالفروض اه وكذا لو تراضيا على شيء ثم مضت  
 مدة ترجع به ولو لا تسقط قال في البصر فهذا هو المراد به واهم أو الرضا فاما ما توهمه بعض حنفية  
 العصر من أن المراد به أنه اذا مضت مدة بغير فرض ولا رضا ثم رضى الزوج بشيء فانه يلزمه  
 بغير طاهر لا يفهمه من له أدنى تأمل اه ومقتضاه أنه لا يلزمه شيء - هذا الرضا لا يكون  
 ما مضى قبله لم يجب عليه فهو التزام ما لم يلزم وانما يلزمه ما مضى به - الرضا لانه صار واجبا  
 به كاقضاء وأطلق في الرجوع فشم ما اذا شرط الرجوع لها أو لا كما هو ظاهر المتون والشروح  
 وأما ما في الثانية والظاهرية فمن أن القاضي اذا فرض لها النفقة فقال الزوج استقرضني  
 كل شهر وكذا وأتفق لا ترجع ما لم يقبل وترجى بذلك على فله الميراث لا ترجع بما استقرضني  
 بل بالفروض فقط والا فله وغايط محض أفاده في البصر وأجاب المصنف بان التوكيد في  
 القرض لا يصح واذا شرط الرجوع يكون كالاصطلاح على هذا المقدار فترجع به وكذا أجاب  
 الظاهر الرمي بأنه لا يصح الامر بالاستقرار عليه صارت منتهية قرضه على نفسها متبرعة  
 ان لم يثبت شرط الرجوع عليه (تنبه) أطلق النفقة فشم نفقة العدة اذ لم يقبضها حتى  
 انقضت العدة - فتنفي القح أن المختار عنه - والاولى أنه لا تسقط وسنذكر عن البصر أن الصحيح  
 السقوط وأنه لا يضمن أصلاح المتون - الا لا طلاقها - عدم السقوط وان هذا كله في غير  
 المستدانة وسأقي تمام الكلام فيه (قوله ولو اختلفا في المدة) أي في قدر ما مضى منها من وقت  
 القضاء او الرضا وكذا لو اختلفا في قدر النفقة ارجحها كما في البرازية (قوله فالقول له)  
 لانهم اتفقا زيادة دين وهو ينكر فالقول له مع عبته ذخيرة (قوله وبوت احدهم او طلاقها)  
 وكذا ينشرونها كما قدمه الشارح بقوله وقط به أي بالنشور المأمورة لا المستدانة في الاصح  
 كالوت اه وموت احدهم - ما غيرة - يدفك كما موتهم مبالا لولي كالابن في قال الظاهر الرمي وقيد  
 السقوط بالطلاق شيئا الشيخ محمد بن مراح الدين الحافوني بما اذا مضى شهرين في فازيد وهو  
 قيد لا بد منه تأمل اه (قوله واعقد في البصر به الخ) فانه اول نقل السقوط بالطلاق من  
 النفاية والظهورية والظاهرية والمجتبية والذخيرة وان القاضي أباع على النسي نص على  
 أن ذلك مروى وأنه اتفق به الصمد والشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني وشبهه بالذي اذا  
 اجتمع عليه خراج رأسه ثم أسلم به قط عنه ما اجتمع عليه ثم قال فقد ظهر من هذا أن الرابع  
 عندهم سقوطها بالطلاق - كالموت ثم قال بعده قال العبد الضعيف غني - ضعف القول  
 بسقوطها بالطلاق ولو بائنا لا مردود ثلاثة اشان منها ضمنية ان وقال الثالث وهو أقواهما  
 ما في البدائع من الخلع لو قال خالعتك ونوى الطلاق يقع الطلاق ولا بد - قط شيء من المهر  
 والنفقة قال في هذا صريح في المسئلة وفي البدائع أيضا ولا خلاف بينهم في الطلاق على مال أنه  
 لا يبرأ به من - اثر الحقوق التي وجبت لها بسبب النكاح اه فالذي يذهب المصير اليه على  
 كل مفت وقاض اعتداع - دم السقوط خصوصا ما تضمنه القول بالسقوط من الاضرار  
 بالنساء اه ملخصا وبه عليه العلامة المقدسي والظاهر الرمي بما كان محل ما في البدائع من  
 الحقوق التي لا تقط على المهر ونفقة مادون النهر والنفقة المستدانة بما روي هذه الرواية

ولو من مال نفسه بالاض  
 قاض ولو اختلفا في المدة  
 فالقول له والبيضة عليه  
 ولو أنكرت انفاة فالقول  
 لها بيمينها ذخيرة (وبوت  
 احدهم - او طلاقها) ولو  
 رجعيها ظهريه وخاتية  
 واعقد في البصر بيمينها عدم  
 سقوطها بالطلاق



قد اتفق بيننا من تقدم وذكرك في المتن كالوقاية والنقابة والاصلاح والقررو غير ما قال  
المقدمي ولهذا الوقت كثير في الفتوى بالسقوط وظفرت بتقل صريح في تصحيح عدم السقوط  
في غير نه المتعز في الجواهر انه لا ينبغي ان يفتى بسقوطها بالطلاق الرجعي الا يتخذها الناس  
وسيلة لقطع حق النساء اه والذي ينبغي ان يصير اليه ان يقال يتأمل عند الفتوى كما جرت  
به عادة المشايخ في هذا المقام اه مطلقا (قوله لکن الخ) استدراك على اطلاق الطلاق  
الشامل للباطن والرجعي بضمير السقوط بالباطن وعدمه بالرجعي (قوله والفتوى الخ) هذه  
عبارة جواهر الفتاوى كما في المخ فيكون بدلا من ما اه ح وفي هذه العبارة مخالفة لما نقله  
المقدمي عنها (قوله وبالاول) اي بالسقوط بالطلاق مطلقا ح (قوله افنى شيخنا) يعني الخبير  
الرملي قال في الخبير بقية بعد عزوه الى الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وافق به الشيخ زين  
الدين بن نجيم والشيخنا الشيخ امين الدين وهي في فتاويه ما (قوله لکن صحح الشرع لابي الخ)  
وعبارته المرأة اذا طاعت وقد تجدها نافقة مفروضة قبل سقوط وهو غير المختار و اشار اليه  
المصنف اي ابن وهبان بصيغة قبل ولاصح عدم السقوط ولو كان الطلاق باثنا لا يتخذ حجة  
السقوط حقوق النساء وما ذكره الشارح اي ابن الشحنة غير الصحيح في المسئلة اه  
ويوافقه ما في القهستاني عن خزانة المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح اه ط  
(قوله في تأمل عند الفتوى) بان ينظر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلاصا من النفقة او لسهولة  
اخلاقه ام لا فان كان الاول يلزمها وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدمي ويغني  
التمويل عليه ط (قوله لانما اصله) اي والاصل ان لا تبطل بالموت قبل القبض هداية  
وهذا التعليق لا ينافي في الطلاق وتعليقه ما قدمناه من انها كثر اجراح راس الذي (قوله في  
الصحيح) كذا في لزومها عن النهاية والجواهر والنهر وغيرهما قوله انما اصله بالسقوطها  
ولومع الامر بالاستدانة لا بد منه وانما هو ظاهر الهداية قال في الفتح والصحيح ما ذكره الطحاكم الشهيد انها  
مع الامر بالاستدانة لا بد منه لان الاستدانة باهر من دلالة نامة عليه كالا استدانة  
بنفسه فلا تسقط بالموت وعلى هذا الخلاف سقوطها بعد الاستدانة بالطلاق والصحيح  
لانقطة اه (قوله لاسم الخ) لم يجره في كلامه ط (قوله فليجرو) انت خبير بانه مخالف  
للمتون والشرع فلا يقول عليه اه ح وقد علم قول المصنف بالسقوط المقر وضمة مع  
الامر بالاستدانة فكيف بدونه واطاهر ان ما ذكره ابن كمال سبق قل (قوله بموت او طلاق) هذا  
عندهما وقال محمد بن رفع من احكامه ما مضى ويجب رد الباقي ان كان قائما وقيمة ان كان  
معدوما كذا ذخيرة قال في الفتح والموت والطلاق قبل الدخول هو وفي نفقة المطلقة اذا  
مات الزوج اختلفوا فيه قبل تردد وقبل لانه ترد بالانقضاء لان الامة قائمة في موته كذا في  
الاقضية اه قال الخبير الرملي واستدانة منه وما في الذخيرة جواب حجة الفتوى طلقها  
باتسا وجعل له نفقة تسعة اشهر فاقطعت سقطا بعد عشرة ايام فانقضت بذلك عدتها هل  
يرجع عليها بما زاد على حصة العشرة ام لا الجواب لا يرجع عندهم الا بعد مدحه وهو القياس  
(قوله عليها الزوج او ابوه) لما في الوالدية وغيرهما بالزوج اذا دفع نفقة امرأة  
بنيته ثم طلقها الزوج ايسر للاب ان يسترد ما دفع لانه لو اعطاهما الزوج والمستهة لهما  
لم يكن له ذلك عند أبي يوسف وعلمه الفتوى فكذا اذا اعطاهما ابوه اه ووجهه انها

ليكن العقد المصنف ما في  
جواهر الفتاوى وافق  
عدم سقوطها بالرجعي كي  
لا يتخذ الناس ذلك حجة  
واستدانة بمعنى اشارة  
وبالاول افنى شيخنا الرملي  
لكن صحح الشرع لابي الخ  
شرعه لاهلية ما جئنا  
في الجهر من عدم السقوط  
ولو باننا قال وهو الاصح  
وود ما ذكره ابن الشحنة  
في تأمل عند الفتوى  
(بسط المروضة) دنا  
صلة (لا اذا استدان باهر  
المعصية) فلا تسقط بموت  
او طلاق في الصحيح لاسيما  
انها كانت ادته بنفقه  
وعبارة ابن الرical الا اذا  
استدان بعد فرض قاض  
آخر ولو بلا امره فليجرو  
(ولا ترد) النفقة والكسوة  
(المجبة) بموت او طلاق  
جعلها الزوج او ابوه ولو  
قائمة به يفتي

صلة لزوجه ولا رجوع فيما بينهما لزوجه والمبرة لوقت الهبة لا لوقت الرجوع فالزوجة  
من الموانع من الرجوع كالموت ودفع الاب كدفع الابن فلا اشكال بجر قات وظاهره ان  
دفع الاجنبي ليس كذلك ولعل وجهه ان لا يدفع بطريق النكاح من ابنة عادة فكانت هبة  
من الابن فلا رجوع بخلاف دفع الاجنبي فتأمل (قوله يباع القن) اي يبيعه سيده لانه دين  
تعلق في رقبته باذن المولى فيؤمر ببيعه فان امتنع باعه القاضى بحضرة كافد منه عن النهر  
في نكاح الرقيق والقن عند الفقه من لا حرية فيه بوجه وفي الافة من ملك هو وابواه بجر  
(قوله ويبيعه مديرو مكاتب) لعدم صحة بيعهم ما واهما ولدام الولد قوله في البحر والنهر وام  
الولد فيه سقط ومعتق البعض عند الامام بمنزلة المكاتب هندية عن المحيط ولو اختارت  
استدانة القن دون بيعه يفتى ان له اذ لك كما قالوا في الماذون المديون اذا اختار الغرماء  
استدانة بجر واقراءه اذ هو الماقدسي (قوله لم يجز) اما لو جاز نفسه عاد الى الرق فيجوز  
عليه حكم القن (قوله وبدونه الخ) يعني اذا تزوج القن او المديرو وقوه بلا اذن السيد يطالب  
بالنفقة بعد العتق اي بالنفقة المستقبلة لا التي في حال رقه لعدم كونها زوجة وقتها قال في  
الفتاوى الهندية فان تزوج مؤلا بغير اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وان  
اعتق واحدا منهم جاز نكاحه حين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل اه ح (قوله  
المفروضة) كذا في يدية في النهر وعزاه الى الفتح وغيره اي لانما بدون الفرض تسقط بالمضي  
كنفقة زوجة الحر والذي في الفتح فرضها بقضاء القاضى وهل بالتراضى كذا لم أره وذكر  
في باب نكاح الرقيق بجنا أنه ينبغي ان لا يصح فرضها براضى ما جاز العبد من التصرف  
ولا تهاه بقصد الزيادة لاضرار المولى تأمل (قوله اذا اجتمع عليه الخ) افادته لا يباع بالقدر  
اليوم كنفقة كل يوم وانه لا يلزمها ان تصير الى ان يجتمع لها من النفقة قدر قيمته لما في الاول  
من الاضرار بالمولى وما في الثاني من الاضرار بها افاده في البحر قلت والظاهر ان الخيار  
للمولى ان شاء باعه جميعه او باع منه بقدر ما له عليه ثم اذا تجدها عليها نفقة اخرى يباع  
من حصة كل من السيد والمشتري بقدر ما يخصه لانه عبيد مشترك (له دين في غير كل منهم ما قدر  
ما يملكه وهكذا لو يبيع منه اثنان ورابع تأمل (قوله ولم يفده) فلا اختار المولى فداه لا يباع  
لان حقها في النفقة لا في رقة العبد (قوله ولو بعت المولى) نعمم للزوجة فان لها النفقة على  
عبد ايها لان البنت تستحق الدين على الاب فكذا على عبده بجر عن الذخيرة (قوله  
لا آمنه) اي امة مولاه اي لا يجب على العبد نفقة زوجته التي هي امة مولاه وابواها ولا  
لانهم ما جئنا ملك المولى ونفقة المولود على الملك بجر وينظر مالوك كان مكاتب المولى  
واعلمها عليه شرعية لالية (قوله ولا نفقة ولده الخ) لانه اذا كانت زوجته حرة فاولادها حرة  
تبعها او نفقة عليهم الوفاة والافق الاقرب فالاقرب بمن يرثهم واذا كانت مكاتبه فاولادها  
تبعها في الكفاية نفقة عليهم اذا كانت الزوجة نفقة او مدبرة او ام ولد فاولادها تبعها في  
الرق والتدبير والاشغال ولا نفقة عليهم على مولاهم لانهم ما جئنا مكاتبه وهذا معنى قوله اتبعه الام اي  
لا تلزم العبد نفقة ولده سواء كانت زوجته حرة او غير هاتين لانه في الحرية لحره والكفاية  
لومكاتبته والرق لوقت التدبير او الاستيلاء لومدبرة او ام ولد فانهم (قوله ولومكاتبين الخ)

مطلب  
في بيع العبد نفقة زوجته  
(يباع القن) وفيه  
ومكاتب لم يجز الماذون  
في النكاح) وبدونه قطاب  
بعد نفقة (في نفقة زوجته)  
المفروضة اذا اجتمع عليه  
ما يجز عن أدائه ولم يفده  
ذخيرة ولو بعت المولى  
لا آمنه ولا نفقة ولده ولو  
زوجه حرة بل نفقة على  
أمة ولو مكاتبه لتبعه  
لادم ولومكاتبين سي  
لاه ونفقة على ابيه  
جوهره (مرة بعد اخرى)  
اي لو اجتمع عليه نفقة  
اخرى بعد ما اشتراه من  
علمه اولم يعلم



في البحر عن كافي الحيا كم وشرحه للشيء ونشرح الطحاوي والشامل وكذا في الفتح المكتاب  
لا تجب عليه نفقة ولده سواء كانت امراته حرة أو أمة لهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكتاب  
مكتوبة وحمل مولودا فنفقة الولد على الأم لان الولد تابع للأم في كتابته وأولاده كان كسب  
الولادة وأولاد من الجارية عليه لها وميراثها لها فكذلك النفقة تكون عليها **أ** وبه يظهر ان  
الضمير في قوله سبي وكذا ما بعده عائدا على الولد لانه معنى كون كسبه لأمه ولا ضرورة لارجاءه  
لزوج لان الكلام في نفقة ذلك المكتاب أما نفقة زوجته فلم يحكمها من قوله ومكتاب لم يهز  
فانهم نعم قوله ونفقة على أبيه الظاهر أنه سبق فلم من صاحب الجوهرة الساعات من صريح هذه  
المكتبة المعقدة من أن نفقته على أمه ونحوه في ح عن الذخيرة (قوله نعم علم فرضي) أما إذا  
لم يعلم المشتري بحاله أو علم بعد الشراء ولم يرض فله رد لانه عيب اطلع عليه فصح (قوله لانه  
دين حادث) أي عند المشتري لان النفقة تجددت باقضاء على حسب تجديد الزمان على وجه  
يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري فصح (قوله فافي الدرر الخ) فترجع  
على قوله بعد ما اشترى وقوله لانه دين حادث فان معناه انه انما يباع ثانيا ببيعته مع عيبه من  
النفقة عند المشتري لا بيباعه عليه من عند الاول كما اذا بيع فلم يفتنه بعباءة لا يباع ثانيا  
بما بقي بل بما يحدث من عند الثاني وله رد بغيره على ما في الدرر تبعه الصمد والشرعية حيث  
فالا صوته بعد تزوج امرأته بان المولى يفرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف  
درهم فيبيع بمائة مائة وهي قيمته والمشتري عالم ان عليه من النفقة يباع مرة أخرى بخلاف  
ما اذا كان عليه الف بسبب آخر فيبيع بمائة لا يباع مرة أخرى **أ** واجاب ح بان  
قوله يباع مرة أخرى بمائة ان يكون المراد به يباع فيعدها لاني الحسمائة الباقية فالا حسن  
قول الشرع بلالية فيه فاعاد لانه يوهم انه يباع فيها بقى عليه من الف وليس كذلك بل فيها  
يخدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول في المذهب **أ** لكن قوله بخلاف الخ يمنع  
من هذا التأويل كالا يخفى (قوله في الاصح) وقيل لا تسقط باقتل لانه أخاف القيمة فنقتل  
اليه كسائر الديون وليس بشي لان الدين انما ينتقل الى القيمة اذا كان دينه لا يسقط بالموت  
وهذا يسقط بالموت زيلعي (قوله ويبيع في دين غيرها) ينتن بن دين وجبر غيرها على أنه صفة له  
أي غير النفقة كالمهر وما لزمه بيجار بان او بضعان منقذ قال ح وفيه أنه لا يظهر فرق بين  
النفقة وغيرها فان الدين الحادث في مال مولى اذا بيع فيه لا يباع في بقيته عند مولى آخر  
نفقة كان أو غيرها الا ان يقال ان سبب النفقة لما كان امرأه واحدا مقرأه قال انه يبيع فيه  
مرارا عندها من عدة بخلاف غيره (قوله ومقاده ان لها اسماء) لكونها من جهة  
الفرع ولذا انفصل عنهم ط (قوله قال) أي صاحب البصر وأقره أخوه المقدسي وذكر  
الرمي أنه سئل عن ذلك فاجاب كذا قبل وقوفه على ما في البصر **أ** قلت ورأيت مصرحاً به  
في الذخيرة عن أبي يوسف (قوله على قول الثاني) أي من ان مؤنة تجهيزها على الزوج وان  
تركت حالاً لان الكفن كالسكوة حال الحياة (قوله المنكوبة) أي التي تزوجها سببها  
لرجل أم غير المنكوبة فنفقة على سيدتها مطلقاً (قوله أما المكتوبة فكالحرة) لما كانها  
منافعها فلم يبق للمولى عليها ولاية الاستخدام فلها النفقة بمجرد التمكين من نفسها وان لم تنقل

نعم لم فرض في بيع ثانيا  
وكذا المشتري الثالث ولم  
بجرا لادين حادث قاله  
الكامل وابن الكمال فافي  
الدرر تبعاً للصمد وهو  
(وقطع بوجه وقتله) في  
الاصح (ويبيع في دين  
غيرها) مدة لعدم التصدد  
وسبب في المأذون أن  
لغير ما استقام ومقاده  
ان لها اسماء ولولنفقة  
كل يوم بغير قال وهل  
يباع في كنفه يفتني على  
قول الثاني المفتي به نعم كما  
يباع في كسوتها (ونفقة  
الامه المنكوبة) ولو  
مدبرة أو أمة أم المكتوبة  
فكالحرة (أما فجب) على  
الزوج

ونقط بالنشوز كالحرة ط (قوله ولو عبداً) أي أغير سيد الأمة اذ لو كان عبداً فنفقته على  
السيد بواهاً أولاً ط عن الزيلعي (قوله بان يدفعها اليه الخ) أي بان يحل المولى بين الأمة  
وزوجها في منزل الزوج ولا يستقدمها كذا في كافي الحيا كم الشهيد بصر لان الاحتباس  
لا يصدق الا بالتبوت لان المعنى في استحقاق النفقة تفريقها بالمصالح الزوج وذلك يحصل  
بالتبوت وان استقدمها بعد التبوت سقطت نفقتها زال الموجب زيلعي أي لزوال  
الاحتباس الموجب للنفقة ومقتضاه أنه استقدمها في غير بيت الزوج وبطل عليه قوله في  
الهداية اذ أبوها معه أي مع الزوج من غير أن ينفق عليه النفقة لانه تحقق الاحتباس ولو استقدمها  
بعد التبوت سقطت النفقة لانه فأت الاحتباس وفسر التبوت بما صرح به في أن النفقة لا تجب  
الا بالتبوت لان به يحصل الاحتباس الموجب فلما استقدمها وهي في بيت الزوج بخياطة  
أو غزل مثلاً لم تسقط النفقة لبقاء الاحتباس في بيت الزوج ولا يتنافى قولهم لو استقدمها  
سقطت النفقة فان المراد استخدامها في غير بيت الزوج كادل عليه كلام الزيلعي والهداية  
خلافاً لما ذهبه في البصر يتساءل ما فهمه من أن قولهم ولا يستقدمها في تعريف التبوت  
شرط آخرها وليس كذلك بل هو عطف تفسيره فناء التخيالية بينا وبين الزوج وبطل عليه قوله  
في الذخيرة ثم اذا استخدمها المولى بعد ذلك ولم يزل ينفقها بينا وبين الزوج فلا نفقة لها لقوات  
موجب النفقة وهو التبوت من جهة من له الحق فشايت الحرة الماشقة فهذا كالمصرح  
في أن الاستخدام بدون قنات التخيالية لا يضر اذ لا يشبه الناشئة الا بالخروج من بيت الزوج  
فانهم (قوله فلو استخدمها المولى) أي في غير بيت الزوج ككلمات فافهم وقيد  
بالاستخدام لانها لو كانت تأتي الى المولى في بعض الاوقات وتخدمه من غير أن يستخدمها لم  
تسقط نفقة لان النفقة حق المولى فلا تسقط بصنع غيره (فرع) لو ساءل الزوج ليلاً  
واستخدمها ثم اراق على الزوج نفقة الليل كما أفق به والد صاحب النفقة كافي التارخانية (قوله  
أو أهله) أي لو جاءت الى بيته وليس هو فيه فاستخدمها أهل البيت ومنعوهما من الرجوع الى  
بيت الزوج فلا نفقة لها لان استخدام أهل المولى ايها بمنزلة استخدامهم ذخيرة (قوله بعدها)  
أي بعد التبوت (قوله لاجل انقضاء العدة) الاولى لاجل الاعتداد لان انقضاءها لا يوقف  
على التبوت وقد مر في فصل الحداد أنه يجوز للأمة المطلقة الخروج الا اذا كانت ميمناً (قوله  
أي ولم يكن بواهاً قبل الطلاق) كذا في البحر عن الولوالجية والمراد في التبوت المسقورة الى  
وقت الطلاق لا مطلقاً لان لو بواهاً ثم أخرجهما قبل لطلاق لم يكن له اعادة المطالب بالنفقة  
كما نص عليه في كافي الحيا كم (قوله سقطت) هذا ظاهر في مسئلة الاستخدام بعد التبوت  
أما لو لم يزوجها الا بعد الطلاق لم تجب أصل لانها لم تستحق النفقة في ذات الطلاق فلا تسقط بعده  
ثم اعلم أن للمولى أن يرجع ويؤنها ثانياً أو ثالثاً وهكذا فوجب النفقة وكلما استرددها سقطت  
كما في الفتح (قوله بخلاف حرة نشوز الخ) أي ان الحرة اذا نشزت فطاعة زوجها  
فانها النفقة والسكنى اذا عادت الى بيت الزوج والفرق كافي الولوالجية ان كاح الأمة لم يكن  
سبب الوجوب النفقة لانها تجب بالاحتباس وهو التبوت والتبوت لا تجب فيه وكاح الحرة  
حال الطلاق بسبب الوجوب النفقة لانها فوت بالنشوز فاذا عادت وجبت **أ** (قوله

ولو عبداً (بالتبوت) بان  
يدفعها اليه ولا يستخدمها  
(لو استخدمها اولي)  
أو أهله (بعدها أو بواهاً)  
بعد الطلاق لاجل انقضاء  
العدة لا قبله  
أو أهله قبل الطلاق (سقطت)  
بخلاف حرة نشزت  
فطلعت فعادت



وفي البصر الخ) حيث قال عقب الفرق المذكور وظاهره أن تقدير النفقة من القاضي قبل التوبة لا يصح لأنه قبل السبب ولم أره صريحا اهـ (قوله ونفقة الزوجات الخ) في الذخيرة والذوا ليجب - وإذا كان للرجل - لنسوة به ضمن أحراز مسلمات وبعض من أمانه ميات فهن في النفقة سواء لأنهم مشر وعلة الكفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرية إلا أن الأمة لا تستحق نفقة الخادم اهـ قال في البحر وينبغي أن يكون هذا صفر عا على ظاهر الرواية من اعتبار حاله وأما على المقتضى به فليس في النفقة سواء الاختلاف حاله يسار أو عسر أفايت نفقة المومنة كنفقة المعسر ولا نفقة الحرة كالامة كما لا يخفى ولم أر من نسب عليه اهـ قال المقدسي ولا معنى له إذا بقوا لهم لان النفقة مشروعة للكفاية الخ اهـ أي أنه صريح في ذلك (قوله وكذا تجب لها) أي للزوجة السكينة أي لا يمكن وتقدم ان اسم النفقة بعينها يمكنه أفردا لانها حكمي يخصها نهر (قوله خال عن أهله الخ) لانها تتضرر بمشاركه غيرها فيه لانها لا تاتمن على مناعها ويغنيها ذلك من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع إلا أن تختار ذلك لانها أرضيت باتفاقها هداية (قوله وأمنه وأم ولده) قال في الفتح وأما أمنه فقيل أيضا لا يسكنهم أمهها الأبرضاها والخيار أن لا ينفق لانها يحتاج الى استخدامها في كل وقت غير أنه لا يطرأ بها بضرتهما كما أنه لا يحمل له وطء زوجته بحضرة الضرة اهـ وذكر أم الولد في البحر مزييا إلى آخر الكثرات وذكر في الذخيرة أن هذا من كل أما على المعنى الأول فظاهر وأما على الثاني فلأنه نكحه الجماع بين يدي أمته اهـ قلت وقد يكون اضمار أم ولدها أكرم من اضمار ضرتهما وفي الدر المنثور عن المحيط أن أم الولد كأمه (قوله وأهلها) أي له منعهم من السكنى معها في يمينه سواء كان ملكا أو أجرة أو عارية (قوله من غيره) حال من ولده لا صفة له والازم حذف الموصول مع بعض الصلة فهو تاني ان التقدير السكان من غيره اهـ ح وأطلق ولدها فحمل الذي لا يشبهه - م الجماع لانه لا يلزمه اسكان ولدها في بيته وفي حاشية الطبر الرمي على البصر منعها من ارضاعه وتريته لما في التارخانية أن للزوج منعها عما يوجب خلا في حقها وما فيها من السقاء ولانها في الارضاع والدمر ينقص جمالها وجمالها حققة فله منعها تأمل اهـ قلت وعليه فله منعها من ارضاعه ولو كان البيت لها (قوله قدر حالها) أي في اليد - ارواها - ارفليس - ممكن الاغنيا - ممكن الفقراء كما في البحر اسكن اذا كان احدهما غنيا والاخر فقيرا فقد حرمانه يجب لها في الطعام والكسوة الوسط ويخاطب بشدروسه والباقي دين عليه الى الميسرة فانظر هل يتأتى ذلك هنا (قوله وبيت منفرد) أي ما يات فيه وهو محل منفرد بهين فهو تاني والظاهر أن المراد بالمنفرد ما كان مختصا به ليس فيه ما يشاركه به أحد من أهل الدار (قوله له غلق) بالتصريح ما يعلق ويفتح بالذئح فهو تاني (قوله زاد في الاختيار واليقين) ومنه في الزيلعي وأقره في الفتح بعد ما نقل عن القاضي الامام أنه اذا كان له غلق يخصه وكان الخلا مشقة كاليس لها أن تطالبه به - ممكن آخر (قوله ومعه لزوج كنف ومطبخ) أي بيت الخلا وموضع الطبخ بان يكون داخل البيت او في الدار لا يشاركه فيه ما أحد من أهل الدار قلت وينبغي أن يكون هذا في غير الفقراء الذين يسكنون في البوع والاحواش بحيث يكون لكل واحد بيت يخصه وبعض المرافق

مطابق  
في مسكن الزوجة

مقوله على المعنى الاول اي  
ما مر قبله من الضرر  
بمشاركة غيرها وقوله واما  
على الثاني اي منعها من  
المعاشرة مع زوجها اهـ

وفي البحر بمشاركه غيرها قبل  
التبوة باطل ونفقات  
الزوجات المختلفة مختلفة  
بجمالها (وكذا تجب لها  
اسكنى في بيت خال عن  
أهله) سوى طائفة الذي  
لا ينفق الجماع وامه وام  
ولده (وأهلها) ولولدها  
من غيره (بقدر حالها)  
كطعام وكسوة (وبيت  
منفرد من داره غلق) زاد  
في الاختيار واليقين  
ومرافق ومضاده لزوم  
كنف ومطبخ وينبغي الاتفاق  
به بجر (كفاها)

شركة كالملا والتمور وبئر الماء وياتي غمامه فريبا (قوله لمصول المقسود) هو اتماعا على تاعها وعدم ما ينفقها من المعاشرة مع زوجها والاسم - قناع (قوله وفي البحر عن الحاشية الخ) عبارة الحاشية - فان كانت دار فرج ايوت واعطى لها اية اتفاق ويفتح لم يكن لها أن تطالب بيتا آخر اذا لم يكن غنة أحد من أحماء الزوج يؤذيها اهـ قال المصنف في شرحه فهم شيئا أن قوله غنة اشارة للدار او البيت لكن في البعز اية أبت أن تسكن مع أحماء الزوج وفي الدار بيوت ان فزع لها اية غلق على حدة وليس فيه أحد منهم لا تملك من مطا البتة بيت آخر اهـ فغيره - راجع للبيت لا الدار وهو الظاهر لكن ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما اذا كان في الدار من الاحياء يؤذيها وان لم يدل عليه كلام البزازي اهـ قلت وفي البدائع ولو اراد أن يسكن مع ضرته أو مع أحمائها كأمة وأخته وبنته فابت عليه أن يسكن في منزل منفرد لان اياه هار ليل الاذي والضرر ولانه يحتاج الى جماعها ومعاشرتها في أي وقت يتفق ولا يمكن ذلك مع ثالث حتى لو كان في الدار بيوت وجعل لبيتهم اغلقا على حدة فالو ليس لها أن تطالب به آخر اهـ فهذا صريح في أن المعتبر عدم وجدان أحد في البيت لاني الدار (قوله من أحماء الزوج) صوابه من أحماء المرأة كما عرفت في الفتاوى الهندية عن الظهيرية لان أقارب الزوج أحماء المرأة وأقارب أحماءه اهـ ح وأجيب بان لزوم بطا على المرأة أيضا وهذا التأويل بعيد وهو في عبارة البزازية المارة بعد (قوله ونقل المصنف عن الملقط الخ) وعبارته وفرد في الملقط صدر الاسلام بين ما اذا جمع بين امرأتين في دار أو سكن كلابي بيت له غلق على حدة لكل منهما أن تطالب بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقه الا اذا كان لها دار على حدة ينفق لاف المرأة مع الاحياء فان المرافرة في الضرر أو فر اهـ قلت وهكذا نقله في البزازية عن الملقط المذكور والذي رأيت في الملقط لاني القاسم الحسيني وكذا في تجنيس الملقط المذكور وللإمام الاسبق وشي هكذا أبت أن تسكن مع ضرته أو مع ممرتها ان أمكنه أن يجعل لها اية تاعا على حدة في داره ليس لها غير ذلك وليس للزوج أن يسكن امرأته وأمها في بيت واحد لانه يكره أن يجامعها وفي البيت غيرهما وان أسكن الام في بيت داره والمرأة في بيت آخر فليس لها غير ذلك وذكر الخصاص أن اهأ أن تقول لا تسكن مع والديك وأقربائك في الدار فأفرد لي دارا قال صاحب الملقط - هذه الرواية محمولة على المومنة الشريفة وما ذكرنا قبله ان أفرد بيت في الدار كافا غما هو في المرأة الوسط اعتبارا في السكنى بالمعروف اهـ قلت والحاصل أن المشهور هو المتبادر من إطلاق المتن انه يكفها اية غلق من دار سواء كان في الدار ضرته أو أحماءها وعلى ما ذهبه في البحر من عبارة الحاشية وارضاه المصنف في شرحه لا يكفي ذلك اذا كان في الدار أحد من أحمائها يؤذيها وكذا الضرر بالاولى وعلى ما نقله المصنف عن ملقط صدر الاسلام يكفي مع الاحياء لامع الضرر وعلى ما نقله عن ملقط أبي القاسم وتجنيسه - لا ترو شي ان ذلك يختلف باختلاف الناس ففي الشريعة ذات اليسار لا بد من أفردا في دار ومنوسطة الحال يكفها اية واحد من دار ومعه أمه أن من كانت من ذوات الاحياء يكفها اية ولو مع أحمائها أو ضرته كما ذكره الأعراب وأهل القرى وقرى المدن الذين يسكنون في الاحواش والبوع وهذا التمسك

لمصول المقسود هداية  
وفي البحر عن الحاشية  
يشترط ان لا يكون في  
الدار أحد من أحماء الزوج  
يؤذيها ونقل المصنف عن  
الملقط - كفايته مع  
الاحياء لامع الضرر  
فلا يكل من زوجتيه  
مطالبة بيت من دار على  
حده



هو الموافق لما من أن المسكن به غير بقدر حاله ما واوله تعالى سكنوه من حيث  
سكنتم من وجدكم وينبغي اعتقاده في زمانه هـ ذاقدهم أن الطعام والكـ وة يختار  
باختلاف الزمان والمكان وأهل البلاد فالسامة لا يسكنون في بيت من دار مشقة على أجنب  
وهذا في أوساطهم فضلا عن اشراقهم الآن تسكن دار موروثة بين أخوة مثلا فيـ  
كل منهم في جهة منها مع الاشتراك في مرافقها فاذا تضررت زوجة أحدهم من أحوالها  
أو تضررت أو أراد زوجه السكن في بيت مفرد من دار الجاهة أجنب وفي البيت مطبخ وغلا  
بعد ذلك من أعظم المعارف مـ فينبغي الاقتناء بلزوم دار من باب ما هم ينبغي أن لا يلزمه  
السكن في دار واسعة كدار أبيها أو كداره التي هو ساكن فيها لأن كثرة من الأوساط  
والاشراف يسكنون الدار الصغيرة وهـ ذاموافق لما قد مناه من الملقط من قوله اعتبار في  
السكن بالمعروف إذا لا شك أن المعروف يختلف باختلاف الزمان والمكان فعلى الملقى أن  
يظهر إلى حال أهـ ل زمانه وبلده اذ بدون ذلك لا تحصل المعاشرة بالمعروف وقد قال تعالى  
ولا تضرروا ومن تصبه واصلهم (قوله ولا يلزمه إتيانهم بؤنة الخ) قال في التمر ولم يجز في  
كلامهم ذكر المؤنسة الا في فتاوى قارئ الهداية قال انها لا تجب الخ (قوله ومفاده الخ)  
عبارة ايجز هكذا قال الزوج أن يسكنها حيث أحب ولا يمكن بين جيران صالحين ولو قالت انه  
يضر بني ويؤذي غيره أن يـ كفي بين قوم صالحين فان علم القاضي ذلك فجزه ومنعه عن  
التعدي في حقها والايصال الجيران عن منعه فان صدقوه منعه عن التعدي في حقها ولا  
يتركها غنة وان لم يكن في جوارها من يؤذيه أو كانوا يجلبون إلى الزوج أمره بالسكن أين قوم  
صالحين اهـ ولم يضر حوايلها بضرب وانما قالوا بجزه ولعله لانهم لم يطلبوا زيرها وانما  
طلبت الاسـ كان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران ليس  
يسكن شرعي اهـ (قوله لكن نظريه الشرع لا في الخ) أي نظريه كلام التمر وأجيب عنه  
بجمله على ما اذا رضيت بذلك ولم تطالب به مـ يمكن لجيرانه فالحاصل أن الاقتناء يلزم المؤنسة  
وعدمه يختلف باختلاف المسكن ولو لمع وجود الجيران فان كان صغيرا كساكن الربوع  
والحيثان فلا يلزم ادم الاستيلاء بقرب الجيران وان كان كبيرا كدار الخالصة من السكان  
المرتفعة الجدران يلزم لا سيما ان خشيت على عاقلها كما أفاده السيد محمد أبو السمو وفي حواشي  
ممكن وهو كلام وجيه لان ما في السراجية من هـ دم الأزوم مشروط بشرط سكنهم أين  
جيران صالحين وهـ دم الاستيلاء فاذا أسكن في دار وكان يخرج ليل البيت منه ضررها  
وهو وليس لها ولد أو خادم تستأثر به أوليـ عندها من يدفع عنها اذا خشيت من  
المصوص أو ذوى الفساد كان من المضارة المنع عنها ولا سيما اذا كانت صغيرة السـ فيلزمه  
تأمينها بمؤنسة أو سكن في بيت من دار عـ ومن لا يؤذيها ان كلـ كتابي في ما واوله  
سجانه أعلم (قوله على ما اختاره في الاختيار) الذي رأيته في الاختيار شرح المختار هكذا قيل  
لا يمنعهم من الخروج إلى الوالدين وقيل يمنع ولا يمنعهم من الدخول اليه في كل جمعة وغيره مـ  
من الاقارب في كل سنة هو المختار اهـ فقوله هو المختار مقابلة القول بالتمتع في دخول  
لحامم كما أفاده في الدرر والفتح ثم ما ذكره الشارح اختاره في فتح القـ ويرجى حيث قال وعن أبي

مطالع  
في الكلام على المؤنسة  
(ولا يلزمه إتيانهم بؤنة)  
ويأمره بالسكن أين جيران  
صالحين بحيث لا تضر  
غيره ومفاده ان البيت  
بلا جيران ليس مكنا  
شرعيا بغير وفي التمر  
وظاهره وجوبه والبيت  
خالصا من الجيران لا سيما  
اذا خشيت على عاقلها من  
سعة قلت لكن نظريه  
الشرع لا في جيران  
ملا جيران غـ يسكن  
شرعي فتبه (ولا يمنعها  
من الخروج إلى الوالدين)  
في كل جمعة لم يقدروا  
على إتيانها على ما اختاره  
في الاختيار ولو أبوها

يوسف في الذوار تقييد خروجهما بان لا يقدروا على إتيانها فان قدرنا لا تذهب وهو من وقد  
اختار بعض المشايخ منه هـ من الخروج اليه ما وأشار إلى نقله في شرح المختار والحق الأخيه  
يقول أبي يوسف ان كان الابوان بالصفة التي ذكرنا والاي ينبغي أن ياذن لها في زيادتها في  
الحين بهـ والحين على قدر متعارف أما في كل جمعة فهو بعيد فان في كـ كثرة الخروج فتح  
باب الفتنة خصوصا اذا كانت شابة والزواج من ذوى الهبات بخلاف خروج الابوين فانه  
أيسر اهـ وهذا ترجيح منه بخلاف ما ذكر في الجرائد الصحيح المقتضى به من أن يخرج للوالدين  
في كل جمعة باذنه وبدونه وللمعاصم في كل سنة مرة باذنه وبدونه (قوله زمانا) أي صريضا  
طويلا (قوله فليعلم انه اهـ) أي بقدر احتياجه اليه او هذا الم يمكن له من يقوم عليه كما قد  
في الخاتمة (قوله ولو كانا) لان ذلك من المصاحبة بما معروف المأمور بها (قوله وان أبي  
الزوج) لرجحان حق الوالد وهـ لهما النفقة الظاهر لا وان كانت خارجة من بيته بحق كما  
لخرجت لقروض الحج (قوله في كل جمعة) هذا هو الصحيح خلافا لما قاله المنع من الدخول  
مهـ لان المأكل من البيت من الدخول من الدخول من الدخول من الدخول من الدخول من الدخول  
من الدخول بل من القرار لان الفتنة في المكث وطول الكلام أفاده في البحر وظاهر الكثر  
وغيره اختيار القول بالمنع من الدخول مطلقا واختاره القدروري وجزم به في الذخيرة وقال  
ولا يمنعهم من النظر اليها والكلام معها خارج المنزل لأن يخاف عليها الفساد فله منعهم من  
ذلك أيضا (قوله في كل سنة) وقيل في كل شهر كما صـ (قوله لها الخروج ولهم الدخول زيلعي)  
المناسب اسقاط هـ هذه الجملة كما في بعض النسخ وعبارة الزيلعي وقيل لا يمنعهم من الخروج إلى  
الوالدين ولا يمنعهم من الدخول عليهم في كل جمعة الخ (قوله ويمنعهم من السكنى)  
الظاهر أن الضمير عائدة إلى الابوين والمحام (قوله وفي نسخة من البيتة الخ) وبه عـ في  
التمتع وغيره من كلامه كين يؤيد نسخة الاولى ومثله في الزيلعي والبحر ويؤيده ما من  
التعليق بان الفتنة في المكث وطول الكلام (قوله ويمنعهم الخ) ولا تنطوق بالسلامة  
والصوم بغير إذن الزوج بغير عن الظهيرة قلت ينبغي تقييد الصلاة بصلاة التيمم في الليل  
لان في ذلك من مخالفة وتقييد الصلاة بالسم والتعب وجها لها هـ أيضا كما مر ما غير  
ولاسيما الحق الرواتب فلا وجه لمنعها عنها كما لا يخفى (قوله والواجبة) ظاهره ولو كانت عند  
المحام لاتبها شغل على جمع فلا تخلو من الفساد فـ (قوله وكل عمل ولو تبرع لا جني)  
هذا ذكره في البحر بختام حيث قال وينبغي عدم تخصيص الفل بل له أن يمنعها من الاعمال  
كلها المقضية للسكن لانما تستغني عنه لو جوب كفايتها عليه وكذا من العمل تبرعا  
لا جني بالاولى اهـ وقوله بالاولى ينافي قول الشارح ولو تبرع بالافتضاء لو الوصاية كون غير  
التبرع أولى وهو غير صحيح كذا قيل وقد يجاب بان ما كان غير تبرع بل بالاجرة قد يدعى  
خروجها لمطالبة الاجنبي بالاجرة تأمل فانت أن قولهم لا يمنعهم من العمل يشمل غزاهم لنفسها  
فان كانت العلة فيه السهر والتعب المنقص بها فله منعها عما يؤدي إلى ذلك لا مادونه وان  
كانت العلة استغناءها عن السكن كما مر فله منعها انما قد تحتاج إلى ما لا يلزم لزوم شراؤها  
والذي ينبغي تحريره أن يكون له منعها عن كل عمل يؤدي إلى تنقص حقه أو ضرره أو إلى

زمانا مطلقا فاحتاجها فاحتاجها  
تداعده ولو كانا أبي  
الزوج فتح (ولا يمنعها  
من الدخول عليها في كل  
جمعة ولا غيرهما من المحارم  
في كل سنة) لها الخروج  
ولهم الدخول زيلعي  
(ويمنعهم من السكنى)  
وفي نسخة من البيتة  
لكن عبارة من كلامه  
من القرار (هـ هـ) به  
ينبغي خاتمة ويمنعها من  
زيادتها الاجانب ويمنعها من  
الولاية وان أذن كما  
عاصم كما مر في باب المهر  
وفي البحر لمنعها من الفل  
وكل عمل ولو تبرع لا جني



خروجها من بيته أما العمل الذي لا ضرر له فيه فلا وجه لاعتدائه خصوصاً في حال غيبته من بيته فان ترك المرأة يعمل في بيته يؤدى الى وسوس النفس والشيطان أو الاشتغال بما لا يفي مع الجانب والحيوان (قوله ولو قابله ومفسله) أى التي تغسل الموتى كافي الخياطة ونقل في البحر عن اتقيد دخروجه باذن الزوج بعد ما نقل عن التوازل أن لها الخروج بلا اذنه واقتصر عليه في الفتح وقوى في البصر الاول بما دل به الشارح (قوله على فرض الكفاية) بخلاف فرض اليقين كالحج فله الخروج اليه مع محرم (قوله ومن مجلس العلم) معطوف على قوله من الغزل فان لم تقع لها نازلة وأرادت الخروج لم يسلم مساقط الوضوء والمصلحة ان كان الزوج يحفظ ذلك ويعاها الله منها والامال اولى أن ياذن لها أحياناً بغير (قوله ومن الحمام الخ) المنع منه قول الفقيه وخالفه قاضيان فقال دخوله مشروع للنساء والرجال خلافاً لما قاله بعض الناس لئلا يمكن اغتياح اذ لم يكن فيه انسان مكشوف العورة اه وعلى ذلك فلا خلاف في منعهن لانه لم يأت كنهن ممن مكشوف العورة وقد وردت احاديث تؤيد قول الفقيه وورد استثناء النساء والمر بوضعه وقامه في الفتح وقال قبله وحيث أبحنا لها الخروج فاعياح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما يكون داعية انظر الرجال والاسماء قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى اه وأشار الشارح بقوله وان جازى قول قاضيان والى أنه لا ينافى منع الزوج لها من دخوله مع مشروعية لها كما لا ينافى منعها من صوم النفل وان كان مشروعاً وانما ينافى منعها من دخوله ولو باذن الزوج والظاهر أنه مراد الفقيه خلافاً لما فهمه الشرح لا لى (قوله ونفرض النفقة) وكذا لو كانت مقرضة ومضت مدة ثم غاب لها أخذ الماضي من ماله المذكور كما أفاده في الابدان (قوله مدقة سفر) متعلق بالغائب (قوله واحص منه في البصر) قال وهو قيد مدقة من يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احصاؤه ومراجعته اه لكن في القهـ متالى ويقرض القاضي نفقة عرس الغائب عن البلاد سواء كان بيته بمدقة سفر أو لا كما في المنية وينبغي ان نفرض نفقة عرس المتوارى في البلاد ويدخل فيه المدقود اه ح وفي الحموى عن البر جندى عن الفقيه عن الخطب سواء كانت الفقيه مدقة سفر أو لا حتى لو ذهب الى القرية وتر كها في البلاد فلا قضاءى ان يفرض لها النفقة اه (قوله بطله) اى الفقيه الحرط (قوله ومثله كبير زمن) المراد به الابن العاجز عن الكسب لمرض وغيره كما سأتى به (قوله واننى مطلقاً) اى ولو غير مريض لان مجرد الانوثة تجزط والمراد به البنت الفقيرة (قوله وأبو به) اى الفقير بن ولو قادري على الكسب على احد القولين كما سأتى (قوله فلا نفرض له ولو كذا) المراد به كل ذى رحم محرم عاوى قرابة الولاد لان نفقته لا يجب قبل القضاء وما هذا ليس لهم ان يأخذوا من ماله شيئاً قبل القضاء اذا ظهر وابه فكان القضاء فى قهـ ابتداءً لا يجب ولا يجوز ذلك على الغائب بخلاف الزوجية وقرابة الولاد لان لهم الاحتياط قبل القضاء بالارضاء فيكون القضاء فى حقهم اعانة وتقوى من القاضي كما في الدور ويرد المملوك فانه اذا كان عاجزاً عن الكسب وامتنع مولاه من الاتفاق عليه فان له الاخذ من مال مولاه ومقتضاه ان يفرض للعاجز في مال مولاه الا أن يجاب بان العبد لا يجب له دين على مولاه فليتأمل واذا لم يجد ما ياكاه في بيت مولاه ولم يفرض له القاضي كيف يفعل وينبغي ان يؤجره بقدر نفقته لو قادراً على الكسب ويؤجره لو عاجزاً كما سأتى في

مطلب  
في منع النساء من الحمام

مطلب  
في فرض النفقة للزوجة الغائب

ولو قابله أو مفسله تقدم  
حقه على فرض الكفاية  
ومن مجلس العلم الانزلة  
استنع زوجها من سواها  
ومن الحمام الا النفقة  
وان جازى بلاترين وكشف  
عورة احد قال الباقي  
وعليه فلا خلاف في منعهن  
لانه لم يكتف بعضهم  
وكذا في الشر بل لاسية  
معز بالسكال (وتفرض)  
النفقة بانواعها الثلاثة  
(الزوجة الغائب) مدقة  
مفرضية واستحسنه في  
البحر ولو مفقوداً (وطنه)  
ومثله كبير زمن واتى  
مطلقاً (وأبو به) فقط فلا  
تفرض له ولو كذا أخيه

العبد الوديعه ولم اره فليراجع (قوله ولا يقضى عنه دينه) فلو احضر صاحب الدين غريباً أو موقفاً للغائب لم يضره القاضي بقضاء الدين وان كان مقرراً بالمال بدينه لان القاضي انما يضر في حق الغائب بما يكون نظراً له وحفظاً للملك وفي الاتفاق على زوجته من ماله حفظ ملكه وفي وفاء دينه قضاءاً عليه بقول الغير بغير عن الذخيرة ولا يرد المملوك لان القاضي لا يقضى على مولاه بنفقته بخلاف الزوجة تأمل (قوله لانه قضاء على الغائب) على قوله ولا نفرض واقوله ولا يقضى (قوله في مال له) فلو لماله فذكره المصنف ط (قوله كتب) هو غير المضر وب من الذهب او مئة ومن الفضة وفي بعض النسخ كبير ويقضى عنه قوله أو طعام فكان الاول أولى ودخل فيه الدراهم والدينار بالاولى قال الزيلعي والتميم بمنزلة الدراهم في هذا الحكم لانه يصلح قيمة للمضروب اه وينبغي تقييده بما اذا وقع به التعامل كما قاله الرضى (قوله أو طعام) زاد في البحر وغيره أو كسوة (قوله اما خلافه) أى خلاف جنس الحق كعروض وعقار (قوله عند أو على الخ) يشمل ما كان مالاً وديعه أو مضاربة بغير ومثله الاستحقاق في غلة الوقت اذا أقر به الناظر كما أتى به في الحامدية لان الناظر كوكيل عن أهل الوقف وكذا غلة العبد والدراهم في التهرؤ قد يكون المال عند شخص اذ لو كان في بيته وعلم القاضي بالنكاح فرض لها فيه لانه ايضا ملحقه بالقضاء على الزوج بالنفقة كالأقربدين ثم غاب وله من جنسه مال في بيته يقضى لصاحب الدين فيه بغير وقيد باقراره بما ذكرنا سابقاً قريباً (قوله ويبدأ بالاول) أى بمال الوديعه لان القاضي نصب ناظر افيده لانه انظر للغائب لان الدين محفوظ لا يحتمل الهلاك بخلاف الوديعه فتح وذخيرة وفي البحر عن الخاتمة الوديعه أولى من الدين في البداية بالاتفاق منها وذكر الرضى أن القاضي والساطان وولى القيمة والمتولى يجب عليه العمل بما هو الاول والانتظر كما لا يخفى اه تأمل قات واذا خاف اقلام المديون أو هربه أو انكاره فالبداية له أولى (قوله لا المديون) والفرق أن القاضي له ولاية الا لزام فاذا فرض النفقة في ذلك المال صار المودع مأموراً بالدفع منه الى المقرض له فاذا ادعى الامانة صدق بخلاف المديون فانه لا يصدق لانه يدعى ثبوت دين له بذمة الغائب ما تقر أن المديون تقضى بامناها (قوله أو اقرارها) ذكره في البحر بغيرنا وعلم بانها مقررة على نفسها اه أى لان النفقة نصيب بالقضاء من مالها الى الزوج قلت لكن ينبغي صحة اقرارها في حق نفسها فلا ترجع على الزوج لان حق الزوج تأمل (قوله ولو أنه الخ) هذه الجملة في بعض النسخ مذكورة قبل قوله وقبل والمراد بها المديون عدم برأته وقوله ولا رجوع أى اى ما على من اتفقا عليه (قوله وبالزوجية) عطف على الضمير الجهر وبنى قوله من يقربه ولذا أعاد الجار (قوله اذا علم قاض بذلك) أى ولم يقربه المديون والمودع ولا ينافى هذا اقوالهم ان القاضي لا يقضى بما امر من أن هذا ليس قضاء بل اعانة وتقوى أفاده الرضى (قوله ولو علم) أى القاضي باحدهما أى أحد الامرين بان لم يبال المال ثلاثاً حتى الى اقرار المديون أو المودع بالآخر أى بالزوجية أو بالنسب (قوله ولا يبين ولا يبينه هنا الخ) محتمل وقوله من يقربه الخ أى أنه لو جحد المال أو النكاح أو جحدوا لا تقبل بينهما على المال لان البتة يخصم في اثبات المال للغائب ولا على الزوجية لان المودع والمديون ليسا

ولا يقضى عنه دينه لانه  
قضاء على الغائب (في طار له  
من جنس قهـ م) كتب  
أو طعام اما خلافه فيفتقر  
للبيع ولا باع مال الغائب  
اتفاقاً (عند أو على من  
يقربه) عند الامانة وعلى  
لادين ويبدأ بالاول ويقبل  
قول المودع في الدفع بالنفقة  
لا المديون الا ببيئته أو  
اقرارها بغير وسبب مولو  
اتفاقاً بل فرض ضماً بلا  
رجوع (وبالزوجية و) قرابة  
(الولاد وكذا) الحكم  
ثابت (اذا علم قاض بذلك)  
أى بمال و زوجية ونسب  
ولو علم باحدهما احتج  
للاقرار بالآخر ولا يبين ولا  
يبيئته هذا لعدم الخصم



بضم في اثبات النكاح على الغائب ولا يمين عليه ما دام لا يستصاف الا من كان خصما كذا في  
 الظاهري وهذا يستثنى من قوله من كل من اقر بشي ازمه فاذا انكره صحف بغير ولو قال  
 اوفيته فاعطاه اياه لا يمين له عليه لانما ثبت خصم في ذلك رملي ولو برهن على ان  
 زوجه اذ دفع لها قبل غيبته نفقة تكفي اوان طلقها ومضت عتقها ينفق بقوله في حق منع  
 ما تحت يده مقدسي قلت الا ان تدعى ضامع مادفعها اياها اوان لم ينفقها تامل (قوله  
 وكذا لها) بل وان جعل لها النفقة او كانت ناشزة او مطلقة انقضت عتقها بصر (قوله في  
 الاصح) راجع لكل من قوله بما اخذته وقوله وجوب بالان القاضي نصب ناظر الاما جيب  
 عليه انظر اليه ومقابل الاول القول باخذ كقيل بنفسه او مقابل الثاني قول الخصاف انه  
 حسن افاده ح (قوله ويحلفها) كان الاولى تدعيه على التكفيل لان القاضي يحلف اولا  
 ثم يمتلي النفقة ويأخذ التكفيل كما في ايضاح الاصلاح اه ح (قوله اي مع التكفيل) على  
 حذف مضاف اي مع اخذ التكفيل وعبارة الزبلي مع التكفيل (قوله وكذا كل اخذ  
 نفقته) بتقوين اخذ ونصب نفقته على انه مفعول (قوله كائن الكمال) حيث قال ويصاحبه  
 اي يحلف من طلب النفقة ويكفله ونقل مثله في البحر عن المستعني قال في الشرع بلالية ولكنه  
 لو كان صغيرا كيف يحلف فليظن اه قلت الظاهر ان يحلف امه انه اياه مادفع لها نفقته  
 فافهم وفي البحر وهذا يدل على انه يؤخذ التكفيل من الوالدين ايضا وهو الظاهر لانه انظر  
 للغائب وقد يقال انما يؤخذ من الوالدين لاحتمال التهميل وقد مر ان النفقة المجهلة لا تريب  
 اذا لم تكن او سرق بقضي له بآخرى بخلاف الزوج فليس في تكفيله احتياط للغائب لانه  
 لو ادعى حلا كما قبل منه اه وفيه انه قد يدعى عدم الاخذ دون الهلاك فكان الاحتياط في  
 تكفيله فافهم (قوله ولا كانت ناشزة) كذا في البحر والاولى ولا هي ناشزة الا لان الو  
 كانت ناشزة ثم عادت ليتم ولو به غيبته عادت نفقته كما حر (قوله طوبت هي او كفيلها) اي  
 بغير الزوج بين مطالبته او مطالبة كفيلها (قوله وكذا) اي بغير الزوج ايضا اذا احتجها  
 ونكحت ولو اقرت باخذ من ادون التكفيل لان الاقرار به فاصرة فيظهر في حقه فقط بدافع  
 ومثله في القهواني حيث قال وان حلة هانفت كانت رجع على التكفيل او الزوج جنة فاذا  
 اقرت باخذ هانفت رجع عليه فقط كما في شرح الطحاوي اه قلت وهو مشكل فان التكفيل  
 اقرار ايضا فافهم وجه الفرق هنا وكذا في الذخيرة لو نكحت خيرة الزوج وان لم يشكل التكفيل  
 لان التكفيل اقرار والاصيل اذا اقر بالمال ازم التكفيل وان بهد التكفيل اه وهذا  
 يقتضي ثبوت التصير فيه او لا اشكال فيه لكن اعترض في البحر على قوله والاصيل اذا اقر  
 الخبان هذا فيما لو اقر بدين يجب كقوله ما ثبت لك عليه او ذاب امل الوافر بدين قائم في الحال  
 كقوله كذا بمالك عليه فلا يلزم التكفيل وهنا من ما اخذته نائبا فكان الدين قائما وقت  
 الضمان في ذم المالك فلا يلزم التكفيل بل قال فالحق ما في المبسوط وشرح الطحاوي من انه  
 اذا اقرت بالاخذ رجع عليه فقط اه قلت لا يمكن يعود الاشكال المارفة دعيت على  
 القهواني في شرح الطحاوي فرق بين التكفيل والاقرار واهل وجهه لم يظهر لنا فافهم  
 قوله ولو اقرت طوبت فقط (كذا في بعض النسخ وهو موافق لما ذكرناه وفي بعض ما ولو

(وكفيلها) اي اخذتها  
 كفيلها اخذته لانفسها  
 وجوب في الاصح (ويحلفها  
 مع) اي مع التكفيل  
 احتياط وكذا كل اخذ  
 نفقته فلو ذكر الصغير كائن  
 الكمال لكان اولي (ان  
 الغائب لم يعطها النفقة)  
 ولا كانت ناشزة ولا مطابقة  
 مضت عتقها فان حضر  
 الزوج وبرهن انه ارضاها  
 النفقة طوبت هي  
 او كفيلها برد ما اخذت  
 وكذا لو لم يبرهن ونكحت  
 ولو اقرت طوبت فقط  
 (لا) تعترض على غائب

حلفت وكأنه فهمه على البحر عن الذخيرة فان لم يكن للزوج بينة وحلفت المرأة على ذلك فلا  
 شيء على التكفيل فافهم (م ان عليه اشياء او ليس بمراد بل المراد انه لا يحلف التكفيل ايضا بل  
 حلفتها بكني عنها وعنه في دفع المطالبة كما افاده بعض المحققين وهو كلام جيد ان لو كان عليها  
 شيء فافادة التكفيل ويلزم ان يكون القول للزوج بلا بينة ولا ينفق فساد (قوله باقامة  
 الزوجة بينة على النكاح او النسيب) هذا محترز ما تقدم من اشتراط اقرار المودع او المديون  
 بالزوجة او النسيب او علم القاضي بذلك كما اشار اليه بقوله فيما مر ولا يمين ولا يمينه ان قال ح  
 وكان المناسيب اقوله او النسيب ان يقول قبله لا تعترض على غائب باقامة الزوجة او القريب  
 ولان لا ينفق (قوله ان لم يحلف مالا) اي ان لم يترك حلا في بينته ولا عتقه وودع ولا على مديون  
 وهذا محترز قوله في ماله قال في الذخيرة انه اذا لم يكن للزوج مال حاضر وارادت اقامة بينة  
 على النكاح او كان القاضي يعلم به وطلبت ان يفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة لا يجيبها  
 الى ذلك خلافا لغير (قوله ويأمرها) بالنسيب عطف على يفرض وقوله ولا يقضي به اي بالنكاح  
 عطف على قوله لا تعترض ح (قوله يقضي بها) وتعطى ما من ماله ان كان له مال والا تومر  
 بالاستدانة ولا تحتاج الى بينة على انه لم يحلف نفقة بصر (قوله للعاجلة) لان الزوج كثرها  
 ما يغيب ويتركها بلا نفقة خصوصا في زمانها هذا قال الزبلي لان في قبول البينة بهذه الصفة  
 انظر الها وايس فيه ضرر على الغائب لانه لو حضر وصدها او اثبت ذلك بطريقه كانت آخذة  
 لحقه او الا فيرجع عليه او على التكفيل (قوله فيفتي به) وهو الاصح كما في البرهان وقال  
 الخصاف وهذا ارفق بالناس كما في النهر وهو المختار كما في ملتقى البحر وفي غيره وبه يفتي  
 شري بلالية وانتهى من كثر المناجح فيفتي به شرح مجمع (قوله وهذا من التاثير في حقها  
 بقول زفر) او صاها الحوى الى خمس عشرة سنة وتطعمها في قسيدة احداها هذه ٢ قعود  
 المريض في الصلاة كهيئة المتشم ٣ قعود المتفعل كذلك ٤ تفريج من سعى الى ظالم  
 يبرئ نفسه ٥ لا بد في دعوى العقار من بيان حدوده الاربع ٦ قبول شهادة الاعي  
 فيما يهتد به ٧ الوكيل بالخصومة لا يملك قبض المال ٨ لا يسطع خيار المشتري برؤية  
 الدار من صحتها ٩ لا يسطع خياره برؤية التوب مطويا ١٠ يشترط تسليم التكفيل  
 المكفول عنه في مجلس الحكم ١١ اذا تعيب المبيع يجب على الراعي بيان انه اشتراه سلميا  
 بكذا ١٢ تاخير الشفع الشفعة شهر اربعة اشهادية طلها ١٣ اذا وصى بثلاث نفقة  
 وغنى فضاع الثلثان فله ثلث الباقي منها ١٤ اذا قضى الغريم جادا بديل زوجه لا يجبر على  
 القبول ١٥ اذا اتفق الملقط على اللقطة وجب له الاستيفاء ولو نكحت فقط ما نفقة اه  
 قلت ويجب اسقاط ثلاثة وهي دعوى العقار وشهادة الاعي والوصية بثلاث النفقات المتقي  
 به خلاف قول زفر في اوهو قول ائتنا الثلاثة وعليه المتون وغيرها كاتبه عليه سيدي  
 عبد القوي النابلسي في شرحه على النظم المذكور هذا وقد ردت على ذلك غماني مسائل ١  
 اذا قال أنت طالق واحدة في ثنتين واراد الضرب تقع ثنتين عنه بدور وجه الحق الكمال بن  
 الهمام والاتفاق في غايه البيان ٢ تملق عتق العبد بقوله ان مت اوقلت فانت حر تدبر  
 عنه بدور وجه ابن الهمام ومن بعده ٣ النكاح المؤقت يصح عنه بدور وجه ابن الهمام

(باقامة) الزوجة (بينه  
 على النكاح) او (ان لم  
 يقرض ايضا) ان لم  
 يحلف مالا فقامت بينة  
 يفرض عليه ويأمرها  
 بالاستدانة ولا يقضي به  
 لانه قضاء على الغائب  
 (وقال زفر يقضي بها) اي  
 النفقة (لا به) اي بالنكاح  
 (وعلى القضاء اليوم على  
 هذا للعاجلة فيفتي به) وهذا  
 من التاثير التي يفتي بها  
 بقول زفر



بأعمال التوقيت ٤ وقت الدراهم والثمانية يصح عند زفر وهي رواية الانصاري عنه  
 وطبع العمل اليوم في بلاد الروم لما روي عندهم فهو في الحقيقة وقت منقول فيه تعامل  
 وسبب في الوقت تحقيقه ٥ لو وجد في بيته امرأته في ليلة مظلمة ظن امرأته فوطئها الا بعد  
 ولون امرأته وهو قول زفر وعن أبي يوسف بعد صلاة قال ابوالايات الكبير ورواية زفر يؤخذ  
 كذا في التارة خاتبة ٦ لو حلف لا يغير زيدا كذا دفع الأمور زيد لا يثبت عند زفر وعليه  
 الفتوى خلافا لأبي يوسف وهذا اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان زيدا يستغير  
 منك كذا والا حدثت كافي النهر وغيره ٧ جواز التيمم في خوف فوت الوقت اذا توضأ وهو قول  
 زفر وقدمنا في التيمم ترجحه لكن مع الامر بالاعادة استباطا ٨ طهارة زبل الدراب على  
 قول زفر يفتى بها في محل الضرورة كجري مياه دمشق الشام كاحرره الله ما أدى في حديثه  
 ونحوها السيد عبد الغني وتقدم بيانه في الطهارة فصارت جملة المسائل عشرين مسألة بعد  
 اسقاط الثلاثة المارة وقد نظمها كذا بقول

بسم الله العالمين مبسلا • أتوج نظمي والصلاة على اله  
 وبعد فلا يفتى بما قاله زفر • سوى صور عشرين تقسيمها النجل  
 جلوس من يرضى مثل حال تشهد • كذا من يصلي فاعدا متفلا  
 وتقدير انفاذان غاب زوجها • بلا قول مال منه ترجو تحولا  
 يراجع شاري ما تعيب عنده • اذا قال اني ابتعته سالم الحلي  
 وليمر يلى قبض او كبل خصومة • ويضمن ساع يا بيري نقولا  
 وتسليم مكفول يجلس حاكم • تحتم أن يشترط على من تكفلا  
 ويبقى خيار عند ذوبة مشتر • انوب بلا نشر لاطوبه جلا  
 كذا روية البيت من من داره • اذ لم يكن من داخل قد تامل  
 قضاء جيا دامن زوف أدانها • فلا جبر ان لم يرض ان يتقبلا  
 مبادر اشهاد على أخذ شفعة • بتأخير شهر الفلأبطلا  
 قوى لقطعة في حال حبس لا خدما • صرفت عليها سقط ذامك مالا  
 وزد ضرب حباب اراد مطلق • يصح بتدريج الكسكس الاعدلا  
 ورجع أيضا عقد تدبير عبدة • بتدبيره بالقتل والموت فاقه لا  
 وأيضا نكاح فيه توقيت مدة • يصح وذا التوقيت يجعل مرسلا  
 ووقت دنائيه أجر ودراهم • كما قال الانصاري رام مجبلا  
 وواطى من قد ظن أزوجة اذا • اتته بديل حده صار مهلا  
 ويثبت في والله لست معيردا • ان يدا اذا أعطى ان جاء مرسلا  
 ان خاف فوت الوقت ما غريم • ولكن ليجتط بالاعادة غابلا  
 طهارة زبل في محل ضرورة • كجري مياه الشام صفت من البلا  
 فهالك عروسا بالمال تسربت • وجاءت عقود الحق في جدها حلي  
 وصلى على ختم النبيين ربنا • وآل وأصحاب ومن بالتقى علا

(قوله وعليه الخ) أي على قول زفر وهذا ان يرفع من صاحب البصر (قوله قبل يفتى على  
 النكاح) أي لالقة قضى به بل يفرضها النفقة ولم يذكر البيضة على النكاح اما اختصارا  
 اولها حيث قامت على النكاح تكون قائمة على النكاح ضمنا لقيام القرائن تامل (قوله  
 ان لم يكن عالما به) اذ لو كان عالما لم يحتج الى بيضة تكون المستلقة على قول ثمانية الثلاثة كما مر  
 (قوله ثم يفرض لهم) أي للزوجة والصغار بجر (قوله ثم يامر بها بالانفاق أو الاستدانة)  
 عبارة البصر ثم يامر بها بالاستدانة وبه علم ان المناسبات عطف الاستدانة بالانفاق او الاستدانة  
 التسخ لان لم يولم تبعدت ومضت مدة تسقط نفقة غير الزوج ولو بعد القضاء كما مر ان  
 سبب أن الزلي يلى جعل الصغير كالزوجة في عدم السقوط بالماضي بخلاف بقية الأقارب  
 وباقي مقام الكلام عليه (قوله وتجب الماطقة الرجعي والباقي) كان عليه ابدال الماطقة  
 بالعمدة لان النفقة تابعة للمدة وقيد بالرجعي والباقي استمرار اعمال الواعق أم ولده فلا نفقة  
 لها في العدة كافي كافي الحاكم وعملوا كان النكاح فاسدا في البصر لو تزوجت بعد عدة الباقين  
 وفرق بعد الدخول فلا نفقة على الثاني لقصد نكاحه ولا على الاول ان خرجت من بيته  
 لثبوتها وفي الجنب نفقة العدة كنفقة النكاح وفي الذخيرة وتسقط بالتشؤنة ومود بالعود  
 وأطاق فتمل الحامل وغيره والباقي بثلاث أو أقل كافي الخاتمة ويستغنى ما لو خالها على أن  
 لا نفقة لها ولا سكنى فاما السكنى دون النفقة كما مر في بابها وباقي قريب (قوله والفرقة بلا  
 معصية) أي من قبلها فلو كانت معصية فليس لها سوى السكنى كباقي قال في البصر فالخامس  
 ان الفرقة امام من قبله أو من قبلها فلو من قبله فلها النفقة مطلقا ولو كانت معصية أولا  
 طلاقا أو فسخا وان كانت من قبلها فان كانت معصية فلا نفقة لها ولها السكنى في جميع الصور  
 اه ملخصا (قوله وتزويج بعدم كفاية) ومثله عدم مهر المثل ولا يخفى أن هذا في البالغة التي  
 زوجت نفسها بالاولى فان المدة يصح في ظاهر الرواية وللولي حق الفسخ لكن المافى به  
 الا أن بطلانه كالمغيرة التي زوجها غير الاب والجد غير كف أو بدون مهر المثل وهذا كما  
 في ما بعد الدخول أما قبله فلا نفقة لعدم العدة (قوله النفقة الخ) بالرفع فاعل يجب (قوله  
 والسكنى) يلزم أن يلزم المنزل الذي يسكن فيه قبل الطلاق فهنا في وقدم الكلام عليه في  
 باب العدة (قوله ان طالت المدة) أشار الى الاعتذار عن محديث لم يذكر الكسوة وذلك لان  
 العدة لا تطول غالباً فيستغنى عنها حتى لو احتاجت الى الطول المدة كعدة الطهر يجب (قوله  
 ولا تسقط النفقة الخ) أي اذا مضت مدة العدة ولم تقبضها فلها أخذها ولو مفرضة أي  
 أو مصططها على السكنى لو استدانة بامر القاضي فلا كلام والافقة بخلاف اختيار الحلواني أنها  
 لا تسقط أيضا وأشار السرخسي الى أنها تسقط وفي الذخيرة وغيره انه الصحيح قال في البصر  
 وعليه لا بد من اصلاح المتن فانهم صرحوا بان النفقة تجب بالقضاء أو الرضا ونصير دينا وهذا  
 لا نصير دينا الا اذا لم تنقض العدة لكن في التهران اطلاق المتن يستشهد بما اختاره الحلواني  
 فان ظاهر الفتح اختياره حيث اقتصر عليه (قوله فلها النفقة) أي يكون القول قولها في  
 عدم انقضائها مع غيرها والنفقة كافي البصر (قوله مالم يحكم بانقضائها) فان حكمه بان أقام  
 الزوج بيعة على اقراره ابرئ منها كان البصر ح (قوله مالم تدع الحبل) في بعض النسخ ومالم

مطلوب  
 في نفقة الماطقة

وعليه ولو غاب وله زوجة  
 وصار قبل يتقاه على  
 النكاح ان لم يكن عالما به  
 ثم يفرض لهم ثم يامر بها  
 بالانفاق أو الاستدانة  
 لترجع بجر (و) تجب  
 (الماطقة الخ) أي والباقي  
 والفرقة بلا معصية كخيار  
 متى ولو غاب وتزويج بعدم  
 كفاية النفقة والسكنى  
 والكسوة ان طالت المدة  
 ولا تسقط النفقة المفرضة  
 بعض المدة على المختار  
 بزانية ولو ادعت امتداد  
 الطهر فلها النفقة مالم يحكم  
 بانقضائها مالم تدع الحبل  
 فلها النفقة الى ستمين منفذ  
 طلاقا فلو مضت ستمين ان  
 لا حبل



تدع بالمطاف على ما لم يكن وهي الصواب لانها اذا اقرت بانقضاء عدتها في مدة تحبم له ثم ولدت  
لا يثبت النسب فكيف يجب النفقة ثم ثبت لو ولدت لاقول من أقله من حين الاقرار ولا قل من  
أكثر من حين الطلاق لظهور كذبهم في الاقرار كما في بابه ولا يمكن حمله على هذا لانه يتأنيبه  
قوله قلها النفقة الى سنتين وعبارة الجرح وان ادعت حبلا الخ ولا غبار لها (قوله فلا رجوع  
عليها) اي اذا طالت طنت الحبل ولم أحض وأما مدة الطهر وقال الزوج قد ادعت الحبل  
وأكثر سنتان فلا يلتفت الى قوله وتلزمه النفقة حتى تحيض ثلاثا او تبلغ سن اليأس ونقض  
بعد ثلاثة أشهر وتعام في الجرح فلو اقرت ان عدتها انقضت منذ كذا وان لم تكن حاملا رجوع  
عليها اجماعا أخذت بعد انقضائها كالأبني (فرع) في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا  
كانت مراقة فينتق على ما لم يظهر فراق رجها كذا في المحيط اه من غير ذكر خلاف وهو حسن  
كذا في الفتح وقعه ما في العدة باسط بما هذا (قوله وان شرط الخ) ذكره في الجرح جوابا عن حادثة  
في زمانه (قوله وان بالحض للبهالة) اي لاحتمال أن يتدا طهرها كذا في الفتح ومعه قضاء أن  
الحامل كذلك هذا ويرد على التعديل المذكور أن جهة المصالح عنه لا تضر ثم رأيت المقدسي  
في باب الخلع اعترض كذلك وقد يجاب بان المراجعة ما ثبتت في الذمة بخلاف الدين الثابت  
في الذمة اذا صولح منه فان جهالة لا تضر تأمل (قوله ولو حاملا) قال القهستاني وقيل  
للعامل النفقة في جميع المبال كافي المضمرات ح (قوله من مولاها) ليس هذا من كلام  
الجوهرة بل ذكره في التمر حيث قال وينبغي أن يكون معناه اذا حبلت أمة من سيدها واعترف  
بان الحمل منه لكتالم فاد الا بعد الموت اه ثم اعلم أن استثناء هذه المسئلة تسع فيه المصنف  
صاحب الجوهرة وقال انه اوردته على كثير من المتون واعترضه الرحي بأنه لم يذكرها الا صاحب  
الجوهرة أو من تابعه وهذه العبارة الشاذة لا تمارض المتون الموضوعات نقل المذهب مع أنه  
لا وجه لها لان أم الولد تمتنع عنه وتصير اجنبية عنه فلا وجه لاجباب نفقة على تركته قالت  
ويزيده ما في البدائع اذا اعتقت أم الولد اومات عنها مولاها لان النفقة لها ولا سكنى لان عدتها  
عدة الوط كعدة المتكسرة فاسدا وقال في موضع آخر لا نفقة لها اذا اعتقتها وان كانت  
ممنوعة من الخروج لان هذا الحبس لم يثبت بسبب النكاح بل لتحسين الماء فاشبهت بعدة  
القاسد وفي الأخيرة وكذا اومات عنها لان نفقة في تركته ولكن ان كان لها مولا فنفقة على مولا  
صغيرا فهذه العبارات تشمل الحامل وغيرها واذا كانت متهمة الموت من نكاح صحيح لا نفقة لها  
ولو حاملا فكذا كيف الامه التي عدتها عدة وطه لا عدة عقد فلم أنه لا وجه لاستثنائها (قوله  
بعضيتها) احتراز عن معصيتها كتقبيلها بتم او يلائه او ردت او ابائته عن الاسلام وهما اذا لم  
يكن بمعصيته منها ولا منها كخيار بلوغ ونحوه وطه بين الزوج لها كرهة فان النفقة واجبة  
لها بانواعها كامر (قوله فتستأني وكفاية) الاولى فتستأني عن الكفاية وعبارته وهذا اذا  
خرجت من بيته والانواع كالأشهر اليه في الكفاية اه ح (قوله كرهة وتقبيل ابنة) اي  
كرهتها وتقبيلها ابنة (قوله لا غيرها) بالرفع عطفا على السكنى (قوله والفرق) اي بين السكنى  
وغيرها وعن هذا قال في الأخيرة وغيره لو شرط في الخلع أن لا نفقة لها ولا سكنى فله السكنى  
لان النفقة لان النفقة حقها والسكنى في بيت المدة حقها وحق الشرع واطاها لايه مل في

قول الحسن على ما لم يكن  
سبق فلم وصواب ما لم يحكم  
قوله نصر  
فلا رجوع عليها وان شرط  
لأنه شرط باطل بغير ولو  
صالحها عن نفقة العدة ان  
بالأشهر ومع وان بالحض  
لألبهالة (لا تحجب النفقة  
بانواعها) (لمتدة موت  
مطلانا ولو حاملا) (الا اذا  
كانت أم ولد وهي حامل)  
من مولاها قلها النفقة من  
كل المال جوهره (وتجب  
السكنى) (فقط) (لمتدة فرقة  
بعضيتها) (الا اذا خرجت  
من بيته فلا سكنى لها في  
عدة الفرقة فتستأني  
وكفاية) (كرهة) (تقبيل ابنة  
لا غيرها) (من طه لم كسوة  
والفرق)

حق الشرع حتى لو شرط الزوج عدم مودة السكنى ورضيت السكنى في بيت كانا  
يسكنان فيه بالكرام صح ولزمها الاجرة لان ذلك محض حقها (قوله حقه) أي من وجه حيث  
أوجب عليها القرار في منزل الزوج وفيه حقها من وجه لوجوبها على الزوج (قوله بعد  
البت) أي الطلاق البائن بواحدة أو أكثر وتقييد الله داية بالثلاث اذ في واحدة من وجه  
معدة الرجعي اذا طاعت بن زوجها او قبلها بشهوة فلا نفقة لها لان الفرقة لم تقع بالطلاق  
بل بمعصيتها بغير (قوله حتى لو لم تحبس فله النفقة) يعني ان بقيت في بيته كما هو صريح عبارة  
القهستاني السارة وحديثه يستفنى عن هذه الجملة بعبارة القهستاني ويقال بدلها فان عادت الى  
بيته عادت النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب وحكم بالحاقها ثم عادت اه ح والحاصل كافي  
البحر أنه لا فرق بين لردة والسكنى لان المردة بعد البيعة لم تحبس لها النفقة كما لم تكن  
واامكنة اذ لم تلزم بيت العدة لان نفقة لها فلا يسأل للردة او السكنى دخول في الاسقاط وعدمه بل ان  
وجد الا تباع في بيت العدة وجبت والا فلا اه ومثله في الفتح (قوله وهو مشير الخ) أي  
التعليل بأنه كالتأني في التمر بلاية وهو يشير الى أنه قد حكم بالحاقها وهو محل ما في الجامع  
من عدم عود النفقة بعد ما لحقت وعادت ومحل ما في الذخيرة من ان اعود نفقة بعد عودها على  
ما اذ لم يحكم بالحاقها فنفقة ما بينهما كافي الفتح اه (قوله والا تعود نفقة بعد عودها) كالناشرة  
اذا عادت لزوال المانع بخلاف المبانة بالردة اذا أسلت لا تعود نفقة السقوط نفقة أصلا  
بعضيتها والساقط لا يعود بغير (قوله بانواعها) من الطعام والسكنى ورواها السكنى ولم أر من  
ذكرها اجرة الطيب وعن الادوية والنحاذ كروا عدم الوجوب للزوجة ثم صرح جوابا بان الاب  
اذا كان مريضاً او به زمانة يحتاج الى الخدمة فعلى ابنته خدمته وكذلك الابن (قوله لطفه)  
هو الولد حين يسقط من بطن أمه الى أن يحتمل ويقال جارية طفل وطفلة كذا في المغرب وقيل  
أول ما يولد صبي ثم طفل ح من التمر (قوله بم الاتي والجمع) اي يطلق على الاتي كإمائه  
وهي الجمع كافي قوله تعالى او الطفل الذي لم يظهر واهو عايشة توى فيه المفرد والجمع كالجنب  
والثقل والامام واجهتاهم تقين اطاعوا لا ينافيه جمعه على أطفال أيضا كإجماع امام على أئمة  
أيضا فانهم (قوله الفقير) اي ان لم يبلغ حد الكسب فان بلغه كان للاب ان يزوجه  
او يدفعه في حرفة الكسب وينفق عليه من كسبه لو كان ذكرا بخلاف الاتي كما قدمه في  
الحضنة عن المؤبدية قال الخبير الرملي لو استغنت الاتي بزوجها طه وغزل يجب أن تكون  
نفقتها في كسبها كما هو ظاهر ولا تقول يجب على الاب مع ذلك الا اذا كان لا يكسبها فجب  
على الاب كفايتها بدفع القدر المجهوز عنه ولم أره لا صائلا ولا ينافيه قولهم بخلاف الاتي  
لان الممنوع ابجارها ولا يلزم منه عدم الزامها بصرفه فلها اه اي الممنوع ابجارها  
للخدمة ونحوها عايشة تسلمها له تساجر بدليل قولهم لان الممتأجر يتخلو بها وذا لا يجوز  
في الشرع وهما ماله فله دفعها لامرأة ماله مرفقة كنظر يزويها طه لا (قوله على ماله)  
اي لا على أبيه اطرا والمبد بغير (قوله والفقير في ماله الخاضر) يشمل العاقر والاردية  
والتبائ فاذا احتج الى النفقة كان للاب يسع ذلك كله وينفق عليه لانه في هذه الاشياء  
بغير وقع السكنى كذا في الشارح عند قوله ولكل ذي رحم محرم ان الفقهاء من جعل له

أن السكنى حق الله تعالى فلا  
نقط مجال والنفقة حقها  
نقط بالفرقة بعضيتها  
(ونقط النفقة بردها  
بعد البت) اي ان خرجت  
من بيته والانواع  
قوله (لا يكره ان ينفق  
اعدم بعضه بخلاف المردة  
حتى لو لم تحبس فله النفقة  
الا اذا لحقت بدار الحرب  
ثم عادت وتابت السقوط  
العدة بالعاق لانه كالمرت  
بغير وهو مشير الى أنه قد  
حكم بالحاقها رالا انه مود  
نفقة بعد عودها فيلغظ  
(وتجب) النفقة أنواعها  
على المحرم (لطفه) بم الاتي  
والجمع (لفقير) خرفان  
نفقة المملوك على ماله  
والعق في ماله الخاضر  
مطلب  
الصغير المكسب نفقة  
في كسبه لا على أبيه



الصدقة ولو لم يزل وخادم على الصواب وباقي عام الكلام عليه (قوله فلو غابا) أي فلو كان  
 للولد مال لكنه غاب فنفقة على الأب إلى أن يحضر ماله مثل الرمي مما إذا كان له غلة في وقت  
 فاجاب بأنه لم ير من صرح بالمثل والظاهر أنه غفلة المال الغائب (قوله ان اشهد) أي على أنه  
 يتفق عليه لم يرجع وكلاشهادا لاتفاق باذن القاضي كافي البحر (قوله لان نوى) أي لا يرجع  
 ان نوى الرجوع بلا اشهاد ولا اذن قاض أي لا يصدق في القضاء أنه نوى ذلك وانما ثبت في  
 الرجوع فيما بينه وبينه بغيره تعالى (قوله يكسب أو يتكسب) قدم الكسب لانه الواجب  
 أولا اذا لا يجوز التكسب أي طالب الكفاف بـ... مثله الناس الاعضاء الهز عن الاكساب  
 قال في الذخيرة فان قدر على الكسب تفرغ النفقة عليه فيكسب ويتفق عليهم وان هجر  
 لكونه زنا او موقعا في الكسب الناس ويتفق عليهم كذا في نفقات الخصاص وذكر الخصاص  
 في أدب القضاء انه في هذه الصورة يفرض القاضي على الأب وبأمر المرأة بالاستدانة على  
 الزوج فاذا قدر طالبت به ما استدانت عليه وكذا لو فرضها عليه ثم امتنع مع قدرته اه  
 وقال أيضا وان امتنع عن الكسب بسبب بخلاف سائر الديون ولا يجبر والدوان على  
 دين ولو كان... فلان في النفقة لان فيه اتلاف الصغير (قوله ويتفق عليهم) أي على اولاده  
 الصغار وقيل نفقتهم في بيت المال بحر وفي النفقة اتاني عن المحيط وفرض على المعسر  
 قدر ما... فاية على الموسر بقدر ما راء الخا كم (قوله ولو لم يتيسر) أي الاتفاق عليهم  
 او الا كساب قال في الفتح وان لم ينف كسبه بمحتاجتهم ولم يكسب اعدم ينسب الكسب انفق  
 عليهم القريب الخ ومثله في البحر وظاهره ان اتفاق القريب يثبت بمجرد عجز الأب عن الكسب  
 وينافيه ما مر من أنه اذا هجر عنه يتكسب وامل المراد أنه يتكسب ان لم يوجد قريب يتفق عليهم  
 وبه يجمع بين الروايتين المنقولتين اتفاقا عن الخصاص لكن في الثانية أمر الزوجة بالاستدانة  
 والظاهر أنه محمول على ما اذا كانت معسرة فلو موسرة تنفق من مالها الرجوع وباقي قريبا أنها  
 أولى بالتحمل من سائر الأقارب (قوله ورجع على الأب اذا أيسر) في جوامع الفقه اذ لم يكن  
 للأب مال والجد أو الأم أو الخال أو الأم موسر يجبر على نفقة الصغير ويرجع به على الأب اذا  
 أيسر وكذا يجبر الأب بعد اذ انجاب الأقرب فان كان له أم موسرة فنفقة عليه وكذا ان لم يكن  
 له أب لأنهم ترجع في الاول اه فتح قلت وهذا هو الموافق لما ياتي من أنه لا يشارك  
 الأب في نفقة اولاده أحد فلا يجعل كالميت بمجرد ادعاء ابيه تعجب النفقة على من بعده بل يجعل  
 دين عليه وسيد كر الشارح تصحيح خلافه وأنه لا بد من اصلاح المتن وباقي الكلام فيه  
 وهذا اذ لم يكن الأب زنا عاجزا عن الكسب والافق بالنفقة على الجدة اتفاقا لان نفقة  
 الأب حينئذ واجبة على الجدة فكذلك نفقة الصغار ولا يخفى أن كلامنا لا يخفى في الأب العاجز  
 عن الكسب تامل (قوله ولو خاصته الأم) أي بان شكت منه أنه لا يتفق أو انه يقتصر عليهم  
 (قوله مالم تثبت خيانتها) أي أنه لا يقبل قوله أنه لا يتفق وتضيق عليهم لان أمينة ودعوى  
 الحيانة على الامن لا تسمع بلا جهة فيسأل القاضي جبراً انما يداخلها فان أخبره بما قال  
 الأب فبحر ما ومنه ما عن ذلك نظر الهم ذخيرة (قوله في دفع لها الخ) هذا انفق في الذخيرة عن  
 بعض المشايخ عقب ما مر فقال ان شأه القاضي دفعها إلى نفقة يدفع لها ما سباحا ومساء

فانما ينافي على الأب ثم يرفع  
 ان أشهد لان نوى الادبانية  
 فلو كانا فقيرين فالأب  
 يكسب أو يتكسب ويتفق  
 عليهم ولو لم يتيسر انفق عليهم  
 القريب بعد رجوع على الأب  
 اذا أيسر ذخيرة ولو خاصته  
 الأم في نفقتهم فرضها  
 القاضي وأمر بدفعها للأم  
 مالم تثبت خيانتها في دفع لها  
 صباحا ومساء أو بأمر من  
 يتفق عليهم

مطلب  
 الكلام على نفقة الأقارب

ولا يدفع اليها جلة وان شاء أمر غيره بالنفقة عليهم (قوله ومع صلها) قيل فوجه ان الأب  
 هو العاقد من الجانبين وقيل من جانب نفسه والأم من جانب الصغار لان نفقتهم من اسباب  
 الحضنة وهي اللام ذخيرة (قوله تدخل تحت التقدير) نفقة البسيرة وذلك كالووقع الصلح على  
 عشرة واذا نظر الناس في بعضهم بقدر الكفاية بهشرة وبعضهم بـ... بخلاف ما لو وقع الصلح  
 على خمسة عشر او على عشرين فان الزيادة حينئذ تنطرح عن الأب قلت وقد قدم متنا أنه  
 لو صلح على نفقة الزوجة ثم قال لا أطيق ذلك فهو لازم الا اذا تغير سعر الطعام الخ والفرق  
 ما قدمناه من أن النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية في حق الزوجة معاوضة  
 عن الاحتباس ولذا الوضو الوقت وفي من انفق نفقة باخرى له الاله وكذا الوضاعت (قوله  
 زيدت) أي إلى قدر الكفاية (قوله ولو وضاعت الخ) الفرق ما ذكرناه آنفا (قوله وهي أولى من  
 الجد الموسر) أي لو كان مع الأم الموسر جد موسر أيضا فهو الأم بالاتفاق من مالها الرجوع  
 على الأب ولا يؤمر الجد بذلك لانها أقرب إلى الصغير فالأم أولى بالتحمل من سائر الأقارب وقامه  
 في البحر من الذخيرة قلت اعلم انه اذا مات الأب فالنفقة على الأم والجد على قدر ميراثهم الا ان  
 في ظاهر الرواية وفي رواية على الجد وحده كالميت أي وأما اذا كان الأب معسرا فلهي على الأب  
 ونسبته الأم عليه لانها أقرب من الجد... هذا على ظاهر المتن كما قدمناه وأما على ما ياتي  
 نصحه من أن المعسر يجعل كالميت فنفقة أمه انما تجعل عليهم الا اننا نأمل (قوله لا ولادهم  
 الامه) بل نفقتهم على سيد الامه الا ان يشترط الزوج حر يقيم نفقتهم عليه والمراد بالامه  
 غير المكاتبة أما هي فنقتهم عليها التبعية لها في الكفاية ط وقد قدمت المسئلة (قوله ولومن  
 حرة) بل النفقة عليها وان كانت امه لولاه فنفقة الجميع عليه او اقره فنقتهم على مولى الأم  
 كما علمت ونفقة العبد على مولاه (قوله وعلى الكافر الخ) في الجوهره ذمى زوج ذميمة ثم اسات  
 واه امنه ولا يحكم بالام الولد تبعاً له او نفقة على الأب الكافر وكذا الصبي اذا ارتد فارتداده  
 صحيح عنه دأى حنفية ومحمد ونفقة على الأب اه (قوله وسيجي) ياتي ذلك في علوم قول  
 المصنف ولان نفقة مع الاختلاف بين الأصول والقروع الذميين (قوله لولاه  
 الكبير الخ) فاذا طالب من القاضي أن يفرض له النفقة على أيمه أجابه ويدفعها اليه لان ذلك  
 حق له ولاية الاستيفاء ذخيرة وعليه فلو قال له الأب أنا طاعمك ولا أدفع اليك لا يجاب وكذا  
 الحكم في نفقة كل محرم بحر (قوله كاتق طاقا) أي ولولم يكن من ازماته نفقة ما عن  
 الكسب فجرد الاونة بهز الا اذا كان لها زوج فنفقة عليه مادامت زوجة وهل اذا تزوت  
 من طاعته تجب لها النفقة على أبيها محل تردد فتأمل وتندم أنه ليس للأب أن يفرضها في عمل  
 أو خدمة وانما لو كان لها كسب لا تجب عليه (قوله وزمن) أي من مرض من من والمراد  
 عنان به ما يمنعه من الكسب كعصى وشلل ولو قدر على كسب ما لا يكفيه فعلى أيمه  
 تكميل الكفاية (قوله ومن يطقه العار بالانكسب) كذا في البحر والزبلي واعتقده الرحنى  
 بان الكسب لموته وروية عياله فرض فكيف يكون عارا والاولى ما في المخ عن الخلاصة ذا  
 كان من ابناء الكرام ولا يستاجر الناس فهو عاجز اه ومثله في الفخر... في غناه (قوله  
 كاسبطة في القنية) حاصله أن السلف قالوا ابو جوب نفقة على الأب الخ افق أبو حامد

ومع صلها عن نفقتهم  
 ولو بزيادة بسيرة تدخل  
 تحت التقدير وان لم تدخل  
 طرحت ولو على ما لا يكفيهم  
 زيدت بحر ولو وضاعت  
 رجعت بنفقتهم دون  
 حصتها وفي النسبة أب  
 معسروام موسر تؤمر  
 الأم بالاتفاق ويكون دينها  
 على الأب وهي أولى من  
 الجد الموسر وفي النفقة  
 على الحر لا ولاد من الامه  
 ولا على العبد لا ولاده ولو  
 من حرة وعلى الكافر نفقة  
 وله المـ وسيجي بحر  
 وكذا تجب لولاه الكبير  
 العاجز عن الكسب  
 كاتق مطلقا وزمن ومن  
 يطقه العار بالانكسب  
 وطالب لم لا يتفرغ لذلك  
 كذا في الزبلي والصيني  
 وافق أبو حامد بعينها  
 المطلبة زمانا كاسبطة  
 في القنية



بعدمه افساد احوال اكثرهم ومن كان بخلافهم نادى في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفعها  
 لخرج القيز بين المصلح والمفسد قال صاحب الفتية لكن بعد الفتية العامة يعني فتنة التنازع  
 التي ذهب بها اكثر العلماء والمتعلمين ترى المشتغلين بالفقه والادب الذين هم اقوا عند الدين  
 واصول كلام العرب يمنعهم الاشتغال بالكسب من التخصيل ويؤدي الى ضياع العلم  
 والتعطيل فكان المختار الا ان قول السلف وعقوبات البعض لا تمنع الوجوب كالاولاد  
 والاقارب اه ملخصا واقره في البصر وقال ح واقول الحق الذي تقبله الطبايع المستقيمة  
 ولا تنفر منه الاذواق السليمة القول بوجوب الذي الرشد لا غيره ولا لخرج في القيز بين المصلح  
 والمفسد راد ظهور مسائل الاستقامة وتوجيه عن غيره وبالله التوفيق (قوله ولذا الخ) أي  
 لكونها لا تجب اطلبة زمانا الغالب عليهم الفساد (قوله لا يشاركه) جملة استنافية اوحالية  
 من الضمير المضاف اليه في نجيب لطفه الفقير الخ تأمل (قوله ولو فقيرا) هذا مجازا لظاهر  
 اطلاق المصنف الاب بعبارة الاطلاق المتون فلا ينافيه قوله عالم يكن معسرا تأمل (قوله في ذلك)  
 أي في نفقة طفله وولده الكبير العاجز عن الكسب (قوله كنفقة ابويه وعمره) أي كالأب يشاركه  
 أحسن في نفقة ابويه ولا في نفقة زوجته (قوله به يفتي) راجع الى ما قبله الفروع وعرفه قوله  
 ما روى عن الامام أن نفقة الولد على الاب والام ان لا ينافيه في الكسب اما الصغير فعلى أبيه خاصة  
 بلا خلاف قال الشرحي لا يوجه الفرق أنه اجتمع في الاب في الصغير والابنة وموتة حتى وجب  
 عليه صدقة فطره فاخص بزوج نفقة عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فتشاركه الام  
 اه ط وصرح العلامة قاسم بأن عدم الفرق بينهما ما هو ظاهر الرواية وبأن عليه التتوي  
 فلذا تبعه الشارح (قوله عالم يكن معسرا الخ) الضمير راجع للاب قال في الذخيرة ولو كان  
 لافقير اولاد صغيرا وجده وسر يؤمر بالجد بالانفاق صيانة لولده ولو يكون ديناه على والدهم  
 هكذا ذكر القسودوي فلم يجعل النفقة على الجد حال عسرة الاب وهذا قول الحسن بن صالح  
 والصحيح في المذهب أن الاب الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الجد وان كان الاب  
 زمانا يفتي به على الجد بلا رجوع انما قالان نفقة الاب تنفذ على الجد فكذلك نفقة الصغير  
 اه وقال في الذخيرة ايضا قبل هذا ولولاهم أم وسرة أمرت أن تنفق عليهم فيكون ديننا  
 ترجع به على الاب اذا أسروا وهي أولى بالعمل من سائر الاقارب الخ قال في البصر وحاصله أن  
 الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا أنفقت الام الموسرة والا فالاب كالميت والوجوب على  
 غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا لا بد من اصلاح المتون والشروح كما  
 ينبغي اه أي لان قول المتون والشروح ان الاب لا يشاركه في نفقة ولده أحسن يقتضي أنه  
 لو كان معسرا أو امر القاضى غير بالانفاق يرجع سواء كان أما أو جدا أو غيره مما اذلولم يرجع  
 على ميتة المشاركة وأجاب المقدسي بعمل ما في المتون على حالة اليسار لكن قال الرمي  
 لا حاجة الى ذلك لان ما في المتون مبني على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتون والشروح  
 مقتصرين عليها اه قلت وعلى هذا لا فرق بين كون الميت في أم أو جدا أو غيره مما في  
 نبوت الرجوع على الاب عالم يكن الاب زمانا فانه ميتة يكون في حكم الميت اتفاقا وقد منا  
 عن جوامع الفقه ما يؤيد ما في المتون ومثله ما في الخاتمة من أن نفقة الصغير والام

ولذا في الخلاصة يرد  
 رشد (لا يشاركه) أي الاب  
 ولو فقيرا (أحسن في ذلك  
 كنفقة ابويه وعمره) به  
 يفتي عالم يكن معسرا  
 فيلحق بالميت فيجب على  
 غيره بلا رجوع عليه على  
 الصحيح من المذهب الا لا  
 موسرة جبر قال وعليه  
 فلا بد من اصلاح المتون

المعسر على الاب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط نفقته اه وكذا ما في البدائع من قوله  
 وان كان لهم جد معسر لم تفرض عليه بل يؤمر به الرجوع على الاب لانما لا تجب على الجد  
 عند وجود الاب القادر على الكسب الا ترى انه لا يجب على الجد نفقة ابنته المذكوكة نفقة  
 اولاده أولى نعم لو كان الاب زمانا قضى بنفقة ثم وثقة الاب على الجد اه على أن ما صحه في  
 الذخيرة يرد عليه نسليه رجوع الام مع انهم اقرب الى اولادها من الجد والام والخال فكيف  
 يرجع الاقرب دون الاب معسرا رجوع الام منصوص عليها في كافي المسالك وغيره وفي  
 تنبيه رجوع غيره ايا لا في وهذا مؤيد لما في المتون والشروح كما لا يخفى فانهم (تنبيه)  
 في البصر القوي لا يجب عليه نفقة غير الاصول والقرو ع والزوجة اه وشمل الفروع الولد  
 الكبير العاجز والابنة وتقدم انفا في عبارة الخاتمة (قوله جوهرية) كذا في عامة النسخ  
 ولا وجه له فان هذا الكلام لم ينقل في البصر عن الجوهرية ولا هو موجود فيها وفي نسخة الرضى  
 وفي الجوهرية فروع الخ وهي الصواب فان هذه الفروع الى قوله وفي المختار ذكرها في الجوهرية  
 فيكون الجادر والجور خيرا مقدم فروع ع مبتدأ مؤخر (قوله فالام أحق) لانما لا تقدر على  
 الكسب وقال بعضهم الاب أحق لانه هو الذي يجب عليه نفقة الابن في صغره دون الام وقيل  
 يقسمها بينهما جوهرية قلت ويؤيد الاول ما رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه عن  
 معاوية القشيري قلت يا رسول الله من أبت قال أمك قلت من قال أمك قلت من قال أبك  
 ثم الاقرب فالاقرب أو ردا الحديث في الفتح (قوله وقيل يقسمها بينهما) أي في المسائلين (قوله  
 وعليه نفقة زوجة أبيه) ٣ أي في رواية وفي أخرى ان كان الاب مريضاً أو به زمانا يحتاج  
 للخدمة قال في المحيطة فعل هذا لا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر  
 الاب على نفقة خادمه خال في البحر وظاهر النسخة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة  
 الاب او جاريته أو أم ولده حيث لم يكن بالاب علة وأن الوجوب بظننا رواية عن أبي يوسف  
 وفي حاشية الرمي والذي يخرج من المذهب انه لا فرق بين الاب والابن في نفقة الخادم وأنه اذا  
 احتاج أحدهما الخادم وجبت نفقته كما وجبت نفقة الخدم فكان من جملة نفقته واذ لم  
 يحتاج اليه فلا تجب عليه فاعلم ذلك واعتقه فانه كثير الوقوع والله سبحانه وتعالى أعلم اه  
 قلت في ما اذا كانت الزوجة أم الابن فهل تجب نفقته في هذه الحالة على الابن أم لا فان  
 كانت معسرة فالظاهر وجوبها عليه ولو لم يكن الاب محتاجا اليه القوام لا يشارك الولد في  
 نفقة ابويه أحسن وأما لو كانت موسرة والاب محتاج اليها فكذلك والافاضة انه يؤمر بها  
 ليرجع على أبيه أو تنفق هي ترجع على الاب وهذا أقرب تأمل (قوله بل وتزوجه أو تسره به)  
 ذكره في الشرح بلاية أيضا عن الجوهرية وهو مخالف لما في باب نكاح الرقيق وعز وناه الى  
 الزبلي والدرر وشروح الهداية في عدم على ما هنا (قوله فعليه نفقة واحدة) بالاضافة فلو  
 موشرات فالوسط أو معسرات فالدون ولو محتاجات فالظاهر أنه يدفع نصف نفقة الوسط  
 ونصف الدون أخاه ط (قوله لم يزوجه أو تسره) ولو لم يرفع أمره من القاضى ايا أمره باستدانة  
 الباقي من كفايتهن لتسكن ديناه على الزوج وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتهن كما  
 تقدم فانهم (قوله وفي المختار والمثني الخ) هذا خلاف نص المذهب كما قدمناه أول الباب

جوهرة (فروع) ه لولم  
 بقدر الاعلى نفقة أحد  
 والديه فالام أحق ولوله اب  
 وطفل فالطفل أحق به  
 وقيل يقسمها بينهما وعليه  
 نفقة زوجة أبيه وأم ولده  
 بل وتزوجه أو تسره به لولده  
 زوجات فعليه نفقة واحدة  
 يدفعها الاب لزوجها  
 عليهن وفي المختار والمثني  
 ونفقة زوجة الابن على  
 أبيه ان كان صغيرا فقيرا  
 قوله ثم أمك الخ كذا يحفظ  
 الحاشي انه صلى الله عليه  
 وسلم اجابه مرتين بقوله  
 أمك والذي في الترمذي  
 عن معاوية المذكور انه  
 اجابه ثلاثا اه معصية  
 ٣ مطلب  
 في نفقة زوجة الاب



خافهم (قوله أو زمتنا) أي أو كبرنا (قوله أقدري أفندي) هو من متأخري علماء الروم  
 أمه عبد القادر (قوله ويجوز أن لا يخفى) هذه العبارة في القضية والمجتهدي وقد عات أن المذهب  
 عدم وجوب النفقة لزوجة الابن الوصفي فقير الله كان كبيراً غائباً بالاولى إلا أن يجعل على  
 أن الوجوب هنا بمعنى أن الأب يوصي الاتفاق على الرجوع به على الابن إذا حضر لم يكن نفق  
 أن زوجة القصاب يفرض القاضي لها النفقة على زوجها وأمرها بالانكاح وانه يجب  
 الادانة على من يجب عليه نفقة (قوله وكذا الأم الخ) أي إذا غاب الأب ولم يقول نفقة تجبر  
 الأم على الاتفاق على الولد من مالها أن كان لها مال كافٍ الخائفة وقد مر الشارح عن البصر  
 تفريها على قول زفر المفسر به أنها تقبل جنسها على النكاح أن لم يكن القاضي طامعاً به يفرض  
 لهم ويأمرها بالاتفاق والاستدانة لرجوع أمه ولا يخفى أن هذا كله فيما إذا لم يترك مالا عند  
 أو على من يقر به وبالزوجة والولد أو لا قدرته يفرض لها في ذلك المال وكذا الورث مالا  
 في يده كأمه (قوله وكذا الابن) أي الموصي إذا غاب زوج أمه الفقيرة هذا ظاهر السياق  
 لأن كلامه في القضية ويجعل أن يكون المراد ما إذا كان الزوج حاضر أو هو ميسر لم يكن هذه  
 تفقدت قبيل قوله نفقة الأم وهذا إذا كان زوجه غائبة فلا كان أباه وهو ميسر  
 هل يرجع عليه إذا أسير قد مناه الكلام عليه قريباً (قوله وكذا الأخ الخ) الظاهر أنه مريد  
 بما إذا لم يكن للولد أم موصرة ميسرة من أن الأم أولى بالتحمل من سائر الأقارب لأنها أقرب  
 إلى أولادها (قوله وكذا الأب إذا غاب الأقرب) عطف عام على خاص فيشمل ماذا كان  
 الغائب ابناً أو أباً أو أمّاً أو أخاً أو حاضر الموصر حال أو عم أو جد وقد استنفدت ما هنا وكذا ما  
 قد مناه عن جوامع الفقهاء الفرية كالأعساري وجوب النفقة على الأب بعد رجوعه على  
 الأقرب بعد حضوره أو يساره وليس الرجوع على الأب خاصاً بالأم خلافاً لقوله الممار لا الأم  
 موصرة (قوله أجنبي اتفق الخ) ظاهره أنه اتفق من مال نفسه مع أنه ذكر في جامع القصور  
 قبيل هذه المسئلة عن أدب القاضي ادعى وصي أو قيم أنه اتفق من مال نفسه وأراد الرجوع  
 في مال اليتيم والوقف ليس له ذلك إذ يدعي ديناً لنفسه على اليتيم والوقف لا يصح مجرد الدعوى  
 فلا ادعى الاتفاق من مال الوقف واليتيم نفقة المثل في تلك المدة صدق أمه الآن يجعل على  
 أن الأجنبي اتفق من مال اليتيم أو يقرق بين مال الأجنبي ومال الوصي لكن فيه اثبات دين  
 للأجنبي على اليتيم بمجرد إقرار الوصي ولم يصح بمحضه نعم في القضية وغيره الواتفق ماله على  
 الضمير ولم يشهد فلو كان المتفق أباً لم يرجع وفي الوصي اختلاف أمه وقد مر في باب المهر  
 عند الكلام على ضمان الولي المهر أن اشتراط الانهاد استحسن وعليه فلا فرق بين الوصي  
 والأب وإن كانت العادة أن الأب يتفق بغير عاومر تمام الكلام هناك فراجعوه وما بقي أيضاً  
 آخر الكتاب إن شاء الله تعالى (قوله وفيه الخ) أقول في الخاتمة ذكر في الأصل إذا أمر  
 ميسر بما في المرافعة أن يعطى رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل يرجع على  
 الآخر في قول أبي حنيفة فإن لم يكن ميسراً فلا يرجع إلا أن يقول عني ولو أمره بشرائه  
 أو بدفع الفداء يرجع عليه استحسن أنا وان لم يقل على أن يرجع على بذلك وكذا لو قال اتفق من  
 مالي على عيالي أو في بناء دارتي يرجع على المتفق وكذا لو قال اقض ديني يرجع على كل حال ولو قضى

وزمتنا وفي واقعات المتفق  
 أقدري أفندي ويجبر  
 الأب على نفقة امرأته  
 الغائب ولو لها وكذا الأم  
 على نفقة الولد لرجوع بها  
 على الأب وكذا الابن على  
 نفقة الأم يرجع على زوج  
 أمه وكذا الأخ على نفقة  
 أولاد أخيه يرجع بهما على  
 الأب وكذا الأب إذا  
 غاب الأقرب انتهى وفي  
 القصور ابن من الرابع  
 والثلاثين أجنبي اتفق على  
 بعض الورثة فقال اتفقت  
 بأمر الموصي وأقره الوصي  
 ولا يعلم ذلك إلا بقول  
 الوصي بعدما اتفق قبيل  
 قول الوصي لو اتفق عليه  
 صغير أمه وفيه قال اتفق  
 على أو على عيالي أو على  
 أولادي ففعل قبل يرجع  
 بلا شرط وقبل لا ولو قضى  
 دينه بأمره يرجع بلا  
 شرط وكذا كل ما كان  
 مطالباً به من جهة العباد

مطلب  
 أمر فيه بالاتفاق وغیره  
 هل يرجع

ناتبة غير بأمره رجوع عليه وإن لم يشترط الرجوع هو الصحيح أمه قالت وأراد بالوصي  
 من يدين منه القصار ويقبض لهم فيرجع بغيره الأمر المعروف بأن ما يوصي بإعطائه هو دين  
 على الآخر بخلاف غير الوصي في فلا يرجع بقوله أعط فلانا كذا إلا بشرط الرجوع (قوله  
 بكناية) الذي في جامع الفصولين جناية بالأم بعد الجيم لا بالنون والمراد بها ما يجيبه المطان  
 بحق أو بغيره وسيأتي في كتاب الكفالة قبيل كنهالة الرجاء أنه يجوز الكفالة بالتراتب ولو بغير  
 حق بكبايات زماناً فانهم إلى المطالبة كالديون بل فوقها (قوله بمؤن مالية) الظاهر أنه من  
 عطف الامام على الخصاص شموله مثل العشر والخراج لم يكن في جامع الفصولين أيضاً الأمر  
 بأنفاق وأدوات خارج وصداقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط إلا رواية عن أبي يوسف  
 أمه وعابه فيكون عطف مرادف لثلاث على العشر والخراج (قوله لمصادره) أي إذا أخذ  
 منه ماله (قوله وقيل لاني الصحيح) سيذكر الشارح في كتاب الكفالة تصحيح الأول ومثله في  
 البرازية وبؤيده ما قدمناه من الخاتمة من تصحيح الرجوع بالشرط في الناتبة فإن الظاهر  
 أن الناتبة تشمل مثلاً الأسير والمصادرة وقاضيه من أجل من يعقد على تعميده كما نص  
 عليه لعلامة قاسم وسيأتي تمام الكلام على ذلك في مقترقات البيوع (قوله وليس على  
 أمه) أي التي في نكاح الأب أو المطابقة ط (قوله إذا ذهبت) بأن لم يجد الأب من ترضعه  
 أو كان الولد لا يأخذ تدنى غيرها وهذا هو الأصح وعليه الفتوى خاتمة ويجتبي وهو الأصوب  
 فتح وظاهر المكتبة أن التجبر وإن ذهبت لتفذي بماله من غيره وفي الزبالي وغيره أنه ظاهر  
 الرواية وبالأول جزم في الهداية وعامة في البصر وفيه عن الخاتمة وإن لم يكن للأب ولا للولد  
 مال تجبر الأم على أرضاعه عند الكل أمه قال فعل الخلاف عند قدرة الأب بالمال قال  
 الرمي وما في الخاتمة نقله الزبالي عن الخصاص وزاد عليه قوله وتجبر الابنة ديناً على الأب  
 أمه قلت ومثله في الجمع وبه علم أنه لا منافاة بين إجبارها ولو لم يجزها خلافاً لما قدمه في  
 الحضانة عن الجوهرية ومرة عامه هناك (قوله وكذا الظن الخ) في البصر عن غاية البيان عن  
 العيون عن محمد بن استاذ طر الصبي شهرافاً ما اتفقوا الشهور أبت أن ترضعه وأبى لا يقبل  
 تدنى غيرها قال أجبرها أن ترضع أمه فالمراد بإبقاء الاجارة استدامة حكمها بعد مضى  
 مدتها كالأجارة السفينة في وسط البصر وفي الحقيقة اجارة مبددة أو الظاهر أن  
 مثلهما إذا ذهبت لأرضاعه قبل استئجارها فتجبر عليها وإن أمكن تفذي به بالدهن مثلاً فإن فيه  
 تعريضاً للضمة وموته وبمذاير يجوز إجبار الأم على ظاهر الرواية تأمل (قوله عندها) أي  
 عند الأم وظاهر الظاهر أن كل من ثبت لها الحضانة في حكم الأم ط (قوله ولا يلزم الظاهر  
 المكث الخ) أي بل إما أن ترضعه ثم ترجع إلى منزلها أو لا ترضعه ثم ترضعها من الزمان أو تقول  
 آخر جزمه فترضعه عند فداء الدار ثم تدخل الصبي إلى أمه أو تحمل الصبي معها إلى البيت  
 أو عن الزبالي وحاصله أن الظن مخير بين هذه الأمور وإذا لم يشترط على المكث عند الأم  
 ومقتضاه أن الأم لو طلبت المكث عنددها لا يلزم الظاهر وإن كان ذلك حق الأم ففي الأدب  
 أحضار مرضعة ترضعه وهو عنددها لأن الظن قد تغيب عند ساجدة الولد إلى الرضاع ولا يمكن  
 الأم إحضارها وقد لا ترضى بإخراج ولدها إلى فناء الدار (قوله لا يسأجر الأب أمه الخ) علاه

مطلب  
 في أرضاع الصغير  
 بكناية قومون مالية ثم  
 ذكر أن الأسير ومن أخذه  
 السلطان أصدره لو قال  
 لرجل خلاص في فدفع  
 الأمر مالا خلاصه قبل  
 يرجع وقيل لاني الصحيح  
 به بشقي (وليس على أمه  
 أرضاعه) فضاء بل ديانة  
 (إذا ذهبت) قصير  
 كما مر في الحضانة وكذا  
 الظن تجبر على إبقاء الاجارة  
 برأية (وبسأجر الأب  
 من ترضعه عندها) لأن  
 الحضانة لها والنفقة عليه  
 ولا يلزم الظن المكث عند  
 الأم مالم يشترط في العقد  
 (لا) بسأجر الأب (أمه  
 لو من كسوة) ولو من مال  
 الصغير



في الهداية بان الارضاع - متى علم اديانة بقوله تعالى والوالدان يرضعن فلان يجوز ان اخذ  
 الاجر عليه واعترضه في الفسخ يجوز ان اخذ الاجرة بعد انقضاء المدة مع أن الوجوب في الآية  
 يشمل ما قبل المدة وما بعد - وهذا ما قاله الحق انه تعالى أو جبه عليه ما قبله بايجاب رزقها على  
 الاب بقوله تعالى وعلى المولود رزقهن في حال الزوجية - والمدة هو فاقم رزقها بخلاف  
 ما بعدهما فيقوم الاجر مقامه اه - قلت ونحقيقه ان فعل الارضاع واجب على اوموته على  
 الاب لان من جبه له نفقة الولد في حال الزوجية والمدة هو فاقم بذلك المدة لا بعد المدة  
 فوجب عليه بعدها وان وجب على الام ارضاءه لقوله تعالى لا تضاروا المدة بولدها فان الزامها  
 بارضاعه بما انما مع مجزها انقطاع نفقتها عن الاب مضارة له فاساغ له اخذ الاجرة بعد  
 المدة لا لان التجبر على ارضاءه قضاء وامتناعها عن ارضاءه مع وفور نفقتها عليه - بل  
 حاجته ولا يستغنى الاب عن ارضاءه منه - فغيره اذا كونه عند ادمه بالاجرة اتفق له وله الا ان  
 توجد متبعة فتكون اولى دفعه المضارة عن الاب ايضا (قوله خلافا للذخيرة والنجاشي) أي  
 اصاحبه - ما حيث قال يجوز استئجارها من مال الصغير لادم اجتماع الواجبين على الزوج  
 وهم اتفقت النكاح والارضاع قال في التمهيد والوجه عندي عدم الجواز ويدل على ذلك ما قالوه  
 من أنه لو استأجر من كونه لارضاع ولده من غيره باجر من غيره كخلاف لانه غير واجب  
 عليه مع أن فيه اجتماع اجرة الرضاع والنفقة في مال واحد ولو سلم ما نالنا لاجازتها فتدبره  
 اه - قلت غاية ما استدل به بقيد عدم العلم التاميل المار وأن اجتماع الواجبين على  
 الزوج لا يفتي بجواز الاستئجار ولا يفتي ان هذا لا يثبت عدم الجواز في المسئلة الاولى اظهر  
 الفرق بين المسئلة فالتدبر ان ارضاع الولد واجب على ادمه مادام الاب يتفق عليها فلا  
 يحل لها اخذ الاجرة مع وجوب نفقتها عليه وفي اخذها الاجرة من مال الصغير اخذ الاجرة  
 على الواجب عليها مع استغنائها بخلاف اخذها على ولده من غيرها فان ارضاءه غير واجب  
 عليه اظهر كاخذها لاجرة على ارضاع ولدها في تزوجها فان ارضاءه غير واجب عليها  
 والحاصل أن الفرق ظاهر بين اخذ الاجرة على ارضاع ولدها الواجب عليها وعلى ارضاع  
 غيره ولذا عمل الثانية بانه غير واجب عليها وايضا فنقدت الجوى عن البرجسدي معزيا  
 للمنصورية أن الفتوى على الجواز أي الذي مشى عليه في الذخيرة والنجاشي (قوله في الاصح)  
 وذكر في الفسخ عن بعضهم أنه ظاهر الرواية ولكن ذكر أيضا أن الوجه عدم الفرق بين عدة  
 الرجعي واليائس وان في كلام الهداية ايماء الى أنه المقتار عند ادمه اذ من عادته تأخير وجه القول  
 المختار وكذا هو ظاهر اطلاق القدرى المعقولة وفي التمهيد رواية الحسن عن الامام وهي  
 الاولى اه وفي حاشية الرمي على المنع عن التنازع عليه والفتوى (قوله كاستئجار  
 من كونه الخ) أي فيجوز لان ارضاءه غير واجب عليها كما مر (قوله وهي أحق) أي اذا  
 طلبت الاجرة ولذا قيده بقوله بعد المدة والفتوى (قوله قبل المدة أيضا) (قوله ولودون ابر  
 المثل) أي ولو كان الذي تأخذ الاجرة لاجنبة دون ابر المثل وطلبت الام ابر المثل فالاجنبة  
 أولى ط (قوله أحق منها) أي من الام حيث طلبت شيئا ولم يقبلوا بها يكون الاب معسرا  
 كافي الحضانة ط (قوله اما جرة الحضانة الخ) أفاد ان الحضانة تنفي لادم فترضه الاجنبة

خلافا للذخيرة والنجاشي  
 (أو عدة رجعي) وجاز  
 في البائن في الاصح جوهرة  
 كاستئجار من كونه  
 ولده من غيره (وهي  
 أحق) بأرضاع ولدها بعد  
 المدة (اذا لم يطلب زيادة  
 على ما تأخذ الاجنبة)  
 ولودون ابر المثل بل  
 الاجنبة التسبعة أحق  
 منه ان يلقى أي في الارضاع  
 اما جرة الحضانة فلا

المتبعة بالارضاع عند الام كما صرح به في البدائع ونحوه ما صرح في المتن واللام اخذ اجرة  
 المثل على الحضانة ولا تكون الاجنبة المتبعة به أولى ثم لو تبرعت العمة بمحضات من غير أن  
 تمنع الام عنه والاب معسرا فالصحيح انه يقال للام اما ان تمسك الولد بلا ابر واما أن تدفعه اليها  
 كما صرح في الحضانة وبه ظهر الفرق بين الحضانة والارضاع هنا وان اتفق الارضاع الى غير  
 الام لا يقيده بطلب الام أكثر من ابر المثل ولا باعسار الاب ولا يكون المتبعة عمة أو غيرها  
 من الاقارب فافهم (قوله كما مر) أي في الحضانة (قوله وللرضيع النفقة والكسوة) فبذلك  
 صار على الاب ثلاث نفقات اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد من صابون ودهن وفروش  
 وغطاء وفي النجاشي واذا كان للصبي مال فنفقة الرضاع ونفقة والده من صابون ودهن وفروش  
 وسكت عن المسكن الذي يقضيه فيه والذي في معين الفتى المختار انه على الاب وهو الاظهر  
 جوى عن شرح الوهبانية ط وفيه كلام قد مر في الحضانة (قوله ولللام اجرة الارضاع بلا  
 عقد ابارة) بل تستحقه بالارضاع في المدة مطلقا كذا في البصر اخذ من ظاهر كلامهم ورده  
 لمقدمي في الرضخ شرح نظم الكنز بان الظاهر اشراط المقدومين قال بخلافه فعليه اثباته اه  
 فافهم وبؤيده ما في شرح - سام الدين على أدب القاضي للنفاس فان نفقت عتبار طابت  
 ابر الرضاع فهي أحق به وينظر القاضي بكم يجب وامرأة غيره فانها صرحت بدفع ذلك اليها لقوله  
 تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن الخ قال في البصر أكثر ما يخرج على ان مدة الرضاع  
 في حق الاجرة حولان عند الكمل - حتى لا تستحق بهذا الحواين اجتماعا وتنفق فيهما اجتماعا وفيه  
 لولم يستحق بالحواين محل اه ان ترضعه بعد ما عند عامة المشايخ الا عند صاحب بن أيوب (قوله  
 - حكم الصلح كاستئجار) يعني لو صلحت زوجها عن اجرة الرضاع على شيء ان كان الصلح  
 حال قيام النكاح أو في عدة الرجعي لا يجوز وان كان في عدة البائن واحدة أو ثلاث جاز على  
 احدي الروايتين ح عن البصر (قوله وفي كل موضع جاز الاستئجار) أي كما اذا كان بعد  
 انقضاء امدة أو في عدة البائن على احدي الروايتين وهي المعقولة كما مر وقوله ووجب النفقة  
 الظاهر أنه عطف مرادف والمراد به نفقة المرضعة بالاجرة التي تأخذها من الزوج بقريضة  
 التاميل يعني ان ما تأخذ الام من الاب لنفقة على نفسها بالاجرة ارضاع الولد هو اجرة لا نفقة  
 فاذا مات الاب لا تسقط هذه الاجرة بكونه بل يجب لها في تركته وتشارك غيرها فهي كغيرها  
 من اصحاب دونه ولو كان نفقة اسقطت كانت سقط بالموت نفقة الزوجية والقريب ولو بعد  
 انقضاء ماله - لكن مستدانه بامر القاضي هذا ما ظهر في حل هذه العبارة واصحاب صاحب  
 للذخيرة ونقلها عنه في البصر بلفظها (قوله ويجب الخ) شروع في نفقة الاصول بعد الفراغ  
 من نفقة الفروع (قوله ولو صغيرا) لانه كالكبير فيما يجب في ماله من حق عتد فيطالب به  
 ولية كما يطالب بنفقة زوجته (قوله يسار القطرة على الاربع) أي بان يملك ما يجزى به اخذ  
 الزكاة وهو نصاب ولو غير نام فاضل عن حوائج الاساية وهذا قول أبي يوسف وفي الهداية  
 وعليه الفتوى ومعه في الذخيرة ومشي عليه في متن الملتقى وفي البصر انه الاربع وفي الخلاصة  
 انه نصاب الزكاة وبه يفتى واختاره الولابي (قوله ورجح الزبلي) عبارة عن عمدته قدره  
 ما يفضله عن نفقة نفسه وعياله شهرا ان كان من أهل الغلة وان كان من أهل الحرف

كما مر وللرضيع النفقة  
 والكسوة ولللام اجرة  
 الارضاع بلا عقد ابارة  
 وحكم الصلح كاستئجار  
 وفي كل موضع جاز  
 الاستئجار ووجب النفقة  
 لا تسقط بموت الزوج بل  
 تكون اسوة الغرماء لانها  
 اجرة لا نفقة (و) يجب  
 (على مومر) ولو صغيرا  
 (يسار القطرة) على  
 الاربع ورجح الزبلي  
 والكمال اتفاق فاضل  
 كسبه  
 مطلب  
 في نفقة الاصول



هو مقدر بما يفضله عن نفقة ونفقة عياله كل يوم لان المعترف بحقوق العباد القدرة دور  
 الثواب وهو مستحق عازاد على ذلك فيصرفه الى آثاره وهذا الوجه وقالوا الفتوى  
 على الاول اه والذى في الفتح ان هذا توافق بين روايتين عن محمد الاولى اعتبار فاضل نفقة  
 شهر والثانية فاضل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهم ما يكفيه أربعة دنانير وجب عليه  
 دانقان لا قريب قال ومال السرخسي الى قول محمد في الكسب وقال صاحب النفقة قول  
 محمد أدنى ثم قال في الفتح بعد كلام وان كان كسبه ما يفي بوجوب نفقة فاضل كسبه  
 عليه في الفتوى اه وبه علم ان الزيلعي وصاحب النفقة يحاقد محمد طلقا والسرخسي  
 والكمال رجحا قوله كسوبا وهي الرواية الثانية عنه وفي البدائع أيضا انه الارقى قلت  
 واخفاصل ان في حد اليه اربعة اقوال مروية كما قاله في البصر وان الثالث فاضله قولان  
 وعلى توافق الفتح هي ثلاثة فقط وبه علم ان الثالث ليس بقييد لما ذكره المصنف بل هو  
 قول آخر فافهم وقال في البصر لم أر من اتى به أي بالثالث المذهب كورفالا عقدا على الاولين  
 والارجح الثاني اه قلت مرفى ربه المفتي أن الاصح الترجيع بقوة الدليل بحيث كان  
 الثالث هو الوجه اى الاظهر من حيث الترجيع والاستدلال كان هو الأرجح وان صرح  
 بالفتوى على غير ذلك قال الزيلعي قالوا الفتوى على الاول بصفة قالوا لا تبرى وكذا قال  
 في الفتح وهذا يجب ان يعول عليه في الفتوى أى على الثالث والكمال صاحب الفتح من  
 أهل الترجيع بل من أهل الاجتهاد كما قدمنا في كتاب الرقيق وقد نقل كلامه قلبي  
 العلامة قاسم وكذا صاحب النهر والتمذي والى وأقره عليه ويكنى أيضا  
 الامام السرخسي اليه وقول النفقة والبدائع انه الارقى بحيث كان هو الوجه والارقى  
 واعقده المتأخرون وجب التحويل عليه فكان هو المعقد ثم اعلم أن ما ذكره المصنف من  
 اشتراط اليسار في نفقة لاصول صرح به في كافي الحسا كم والدرر والنقابة والفتح والمحقق  
 والمواهب والبحر والنهر وفي كافي الحسا كم أيضا ولا يجب المصير الى نفقة أحد الا على نفقة  
 الزوجة والولد اه ومنه في الاختيار ونحوه في الهداية وفي الخاتمة لا يجب على الاب  
 الفقير نفقة والده الفقير حكى الا ان كان والده زمانا لا يقدّر على العمل والابن عيال فله  
 أن يضعه الى عياله وينفق على الكسب وفي الذخيرة انه ظاهر الرواية عن أصحابنا ان طعام  
 الاربعة اذا فرق على الخلة لا يضرهم ضررا فاحشا بخلاف اذا خال الواحد في طعام الواحد  
 لتعاضد الضرر وفي البرازية ان رأى القاضى انه يفضله من قوته شي أجبره على النفقة من  
 الفاضل على المختار وان لم يفضله فلا نفق في الحكم لكن في ظاهر الرواية يؤمر بالانفاق  
 ان كان الابن وحده ولوله عيال أجبر على ضم أي معهم كمال يضيغ ولا يجبر على ان يعطيه شي  
 على حدة اه والحاصل انه يشترط في نفقة الاصول اليسار على الخلاف المار في تنبيهه الا  
 اذا كان الاصل زمانا لا كسبه فلا يشترط سوى قدرة الولد على الكسب فان كان الكسبه  
 فضل أجبر على انفاق الفاضل والا فلا وكان الولد وحده أو مردية بضم الاصل اليه ولوله  
 عيال يجبر في الحكم على ضمه اليهم ولا يخفى أن الامم منزلة الاب الزمن لان الاقوة مجردا  
 محزوبه صرح في البدائع لكن صرح أيضا بانه لا يشترط في نفقة الاصول اليسار لولد بل قدرته

صاحب الفتح ابن الهمام  
 من أهل الاجتهاد

على الكسب وعزاه في المجتبى الى المصنف وقد أكتفى بالثالث من النقل بخلافه انه لم يغير المعقد  
 في المذهب (قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محمول على ما اذا كان الاب زمانا لا قدرته على الكسب  
 والاشترط اليسار لولد على الخلاف المار في تنبيهه وعلى ما اذا كان لولد عيال فلو كان وحده  
 فلا يدخل اباه في نفقة بل يؤمر به ديانة والام كلاب الزمن وذلك كله معلوم مما قررناه آنفا  
 فافهم وعبرة الخلاصة هكذا في الاقضية الفقرة انواع ثلاثة فقير لا مال له وهو قادر على  
 الكسب والمختار وان يدخل الابن في نفقة الثاني فقير لا مال له وهو عاجز عن الكسب فلا  
 تجب عليه نفقة غيره الثالث أن يفضل كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة البيت الصغيرة  
 والابوين والاجداد وفي الرحم المحرم كالميراث شرط النصاب الخ قلت وهذا مبني على رواية  
 المصنف من عدم اشتراط اليسار في نفقة الاصول بل قدرة الكسب كافية والمعقد خلافه كما  
 عات (قوله وفي المجتبى الخ) سيما في قرية أو نفق الابوان ما عنددهما فان تاب من ماله على  
 انفسهم جازهم من جنس النفقة لا يضمنان لوجوب نفقة الابوين والزوجة قبل القضاء حتى لو  
 ظفر بغير حق فله اخذه ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف بقية الاقارب ونحوه في المنع  
 والزيلعي وفي زكاة الجوهره الدائن اذا ظفر بغير حق فله اخذه بالاقضاء ولا رضوا في الفتح عند  
 قوله ويحلفه ابائهم ما أعطاهم النفقة وفي كل موضع جاز الا قضاء بالدفع كان لها أن تأخذ بغير قضاء  
 من ماله شرعا اه فقول المبتنى ولا فاضل نفقة محمول على ما اذا كان ما يخدم من خلاف جنس  
 النفقة كالمرورض أو المراهم والدنانير في جنس النفقة فلا حاجة فيها الى الفاضل  
 رعاها في حاشية الرحق وقد أطال وأطاب (قوله النفقة) اشار الى أن جميع ما وجب للمرأة  
 وجب للاب والام على الولد من طعام وشرب وكسوة وسكنى حتى الخادم بجره وقدمنا في  
 الفروع الكلام على خادم الاب وزوجته (قوله لاصوله) الا الام المتزوجة فان نفقتها على  
 الزوج كالبنت المرافقة اذا زوجها ابوها وقد منأان الزوج لو كان مهر افان الابن يؤمر بأن  
 يقرضه ما يرجع عليه اذا يسر لان الزوج المهر كالبنت كما صرح به في الذخيرة بجره والحاصل  
 أن الام اذا كانت لها زوج تجب نفقتها على زوجها الا على ابنها هو ذالو كان الزوج غير أبيه كما  
 صرح به في الذخيرة ومفهومه أنه لو كان اباه تجب نفقة له ونفقة على الابن لكن هذا ظاهر لو  
 كانت الام معسرة أيضا أمالو كانت موهرة لا تجب نفقتها على ابنه بل على زوجها هو بل يؤمر  
 الابن بالانفاق على امه يرجع على أبيه لم أره نعم لو كان الاب محتاجا اليها فقهدهم أن نفقة زوجته  
 حثث على ابنه وهذا ابنه مالو كانت موهرة فتأمل (قوله ولو أب أمه) فهل التعميم بالخدمة من  
 قبل الاب او الام وكذا بالخدم من قبل الام كافي البصر وعبرة الكثر ولا يؤمر به أجداده وجدانه  
 (قوله الفقراء) قيد به لانه لا تجب نفقة لغيره الا الزوجة (قوله ولو قادرين على الكسب)  
 جزم به في الهداية فانه متبر في اجباب نفقة الوالدين بجره الفقير قبل وهو ظاهر الرواية فصح ثم  
 أيد بكلام الحاكيم المشهور وقال وهذا جواب الرواية اه واجد كلاب بدائع فلو كان كل  
 من الابن والاب كسوبا يجب ان يكتب الابن وينفق على الاب بجره عن الفتح أى يتفق  
 عليه من فاضل كسبه على قول محمد كسبه (قوله والقول الخ) أى لو ادعى الولد نفق الاب  
 وأنكره الاب فالقول له والابنة لابن بجره (قوله بالابن والبنت) هو ظاهر

قول الاقضية المتقرا انواع  
 لعل الاولى أن يقول  
 الفقير انواع دليل التفصيل  
 بعده فانه نص  
 وفي الخلاصة المختار ان  
 الكسب يدخل ابويه في  
 نفقته وفي المبتنى نفقة  
 أن يسرق من ابنه الموهوم  
 ما يكفيه ان أبي ولا فاضل  
 نفقة والا أم (النفقة لاصوله)  
 ولو أب أمه ذخيرة (الفقراء)  
 ولو قادرين على الكسب  
 والقول انكر اليسار  
 والبيتة لمعنه (بالسوية)  
 بين الابن والبنت وقبل  
 كالارث وبه قال الثاني



الرواية وهو الصحيح هداية ربه بقية خلاصة وهو الحق فحق وكذا لو كان لانه يرايان  
 احدهما فان في الغنى والافقر يملك انما ينفى عليه ما دونه خاتمة وعزاه في الذخيرة الى  
 بسوط محمد بن فضل عن الحلواني قال ما يشبه هذا القول فان في البشارة فابا سيرة افلوا فاحشا  
 يجب التفاوت فيها بحر قات بقى لو كان احدهما كذا وباقيها فلهذا ما ربه الزاوي  
 والكمال من اعطاء فاضل كسبه فهل يلزمه هذا ايضا أم تلزم الابن الف في فقط فاضل وفي  
 لذخيرة فحقى بها على ما فاني احدهما ان يعطى لاذب ما عليه يؤمر الاخر بالكل ثم يرجع على  
 اخيه بمجته اه ولا يخفى ان هذا حيث لم يكن الاخذ منه فليته او عتوه والافقه في يؤمر  
 الاخر بمجرى الاباء كما افاده المقدسي (قوله والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث) أي الاصل  
 في نفقة الوالدين والمولودين القرب بعد الجزئية دون الميراث كذا في الفتح اي اعتبر اول الجزئية  
 أي جهة الولاد اصولا او فرع وعاد فقدم على غيرهما من الرحم ثم يقدم فيه الاقرب فالأقرب ولا  
 ينظر الى الارث لانه أخ شقيق ريث فالتفقه عليه انفق للجزئية وان كان الوارث هو الاخ  
 ولوله بنت وابن ابن فلي البنت اقرب في الجزئية وان اشتركا في الارث كما في الفتح وغيره قلت  
 ويرد عليه قواهم لوله أم وجد لاب فلهذا الاثنا اعتبار الارث مع ان الام اقرب في الجزئية  
 وكذا قولهم لوله أم وجد لاب وأخ شقيق فلي الجد عند الامام مع ان الام اقرب أيضا وغير ذلك  
 من المسائل واعلم ان مسائل هذا الباب مما تجوز فيها اولو الاباب مما يتوهم فيها من  
 الاضطراب وكثيرا ما رأيت من ضل فيها عن الصواب حيث لم يذكر والاضابطا فافاده ولا  
 أصلا جامعا حتى وفق في الله تعالى الى جمع رسالة فيه اسميت تحرير النقول في نفقات الفروع  
 والاصول اعانني فيها المولى سبحانه على اني لم أسبق اليه ولم يهجم أحد على عليه باختراع  
 ضابط كلي معني على تقسيم على ما خوذ من كلامهم نصر ببحار تلويحها جامع لقروعه هم  
 جماعها حيث لا يخرج عنه شاذة ولا يفاد منها فاذة وبيان ذلك ان نقول لا يخلو اما ان  
 يكون الموجد من قرابة الولاد شذوا واحدا أو أكثر والاول ظاهر وهو انه يجب النفقة عليه  
 عند احتياجه بشرط الوجوب والنساق لا يخلو اما ان يكونوا فرعا فقط أو فرعا وحواشي  
 أو فرعا أو أصولا أو فرعا أو أصولا وحواشي أو أصولا فقط أو أصولا وحواشي فهذه ستة  
 أقسام وباقي قسم سابع تنقسمه الاقسام العظيمة وهو الحواشي فقط كرهته بالاقسام وان لم  
 يكن من قرابة الولاد (القسم الاول) الفروع فقط والمعتبر فيهم القرب والجزئية أي القرب  
 بعد الجزئية دون الميراث كما علمت في ولدين لمسلم فقيه ولو احدهما نصرانيا او حتى يجب نفقته  
 عليه اسوية ذخيرة لتساوي في القرب والجزئية وان اختلفا في الارث وفي ابن وابن ابن في  
 الابن فقط لقربه بدائع وكذا يجب في بنت وابن ابن على البنت فقط لقربها ذخيرة ويؤخذ  
 من هذا انه لا ترجح لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث لاستواء ما في القرب والجزئية  
 وتصر بهم بانه لا اعتبار للارث في الفروع والاول يجب الاثنا في ابن وبنت ولما لم يلزم الابن  
 النصراني مع الابن المسلم في به ظهر ان قول الرمي في حاشية الجهر انها على ابن الابن لجهانه  
 مخالف لكلامهم (القسم الثاني) الفروع مع الحواشي والمعتبر فيه أيضا القرب والجزئية  
 دون الارث في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورثنا بدائع وذخيرة ونسقط الاخت

(والمعتبر فيه القرب  
 والجزئية) فلوله بنت وابن  
 ابن وبنت بنت وأخ

مطلب  
 ضابط في جسر أحكام  
 نفقة الاصول والفروع

لقد قدم الجزئية وفي ابن نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة أي  
 لاختصاص الابن بالقرب والجزئية وفي ولد بنت وأخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة أي  
 لاختصاصه بالجزئية وان استوفى القرب لادلاء كل من حواشي واسطة والمراد بالحواشي هنا من  
 ليس من عموم النسب أي ليس أم ولا ولا فرع فدخل فيه ما في الذخيرة لوله بنت ومولى متفقة  
 فعلى البنت فقط وان ورثا أي لاختصاصه بالجزئية (القسم الثالث) الفروع مع الاصول والمعتبر  
 فيه الاقرب جزئية فان لم يوجد جدها اعتبر القرب جميع فان لم يوجد جدها اعتبر الارث في ابن وابن بنت على  
 الابن لقربه بانته ومالك لا يترك ذخيرة بدائع أي وان استوفى القرب الجزئية ومنه أم  
 وابن اقول المتون ولا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد طال في البصر لان له ماتا ولا في مال الولد  
 بالنسب ولانه اقرب الناس اليهما اه فليس ذلك خاصا بالاب كما قد يتوهم بل الام كذلك وفي  
 جد وابن ابن على قدر الميراث اسداسا للام في القرب وكذا في الارث وعدم الميرج من وجه  
 آخر بدائع وظاهره ان لوله أب وابن ابن أو بنت بنت فعلى الاب لانه اقرب في الجزئية فانتفى  
 التساوي ووجه القرب الميرج وهو داخل تحت الاصل المار عن الذخيرة والبدائع وكذا  
 تحت قول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد (القسم الرابع) الفروع مع الاصول  
 والحواشي وحكمه كالثالث لماعات من سقوط الحواشي بالفروع لترجمهم بالقرب والجزئية  
 فسكانه لم يوجد سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بهينه (القسم الخامس) الاصول  
 فقط فان كان معهم أب فالنفقة عليه فقط لقول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد  
 والاقامان يكون بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث أو كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الاقرب  
 جزئية لما في القنية أم وجد لام فعلى الام أي اقرب او يظهر منه أن أم الاب كافي الام وفي  
 حاشية الرمي اذا اجتمع أجداد وجدات فعلى الاقرب ولو لم يدل به الاخر اه فان تساوا  
 في القرب فالقنية وهم من كلامهم ترجح الوارث بل هو صريح قول البسدي في قرابة الولاد اذ لم  
 يوجد القرب ترجح اعتبار الارث اه وعليه ففي جد لام وجد لاب يجب على الجد لاب فقط اعتبارا  
 للارث وفي الثاني أي لو كان كل الاصول وارثين فلكل ارث في أم وجد لاب يجب على ما  
 اثنا في ظاهر الرواية خاتمة وغيرها (القسم السادس) الاصول مع الحواشي فان كان أحد  
 الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيح الجزئية ولا يشارك في الارث حتى يتيم  
 فيقدم الاصل سواء كان هو الوارث أو كان الوارث الصنف الاخر مثال الاول ما في الحاشية لوله  
 جد لاب وأخ شقيق فعلى الجد اه ومثال الثاني ما في القنية لوله جد لام وعم فعلى الجد اه  
 أي لقربه في المثالين بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث  
 هو الام في الثاني وان كان كل من الصنفين أعني الاصول والحواشي وارثا اعتبر به الارث في  
 أم وأخ عصبي أو ابن أخ كذلك أو هم كذلك على الام الثالث وعلى العصبية الاثنا بدائع ثم  
 اذ تعدد الاصول في هذا القسم نوعه تنظر اليهم وتعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلا  
 لو وجد في المثال الاول المار عن الخاتمة جد لام مع الجد لاب تقدم عليه الجد لاب لقربه به الارث  
 مع تساويهم في الجزئية ولو وجد في المثال الثاني المار عن القنية أم مع الجد لام تقدم عليها  
 لقربه به الارث وباقيها وبه ذاب فقط الاشكال الذي مذكروه من القنية كما سترفعه وكذلك



لو وجد في الاخر مع الام بدلا من تقدمها عليه المقتضى ولو وجد مع احد الاب كان  
 لا فقير أم وجد لاب وأخ مع أبي أو ابن أخ أو عم كانت النفقة على الجد وحده كما صرح به في الخاتمة  
 ووجه ذلك أن الجد يجب الأخ وابنه والم تترتبة بالنفقة على الأب وحيث تحقق تنزله منزلة  
 الأب صار كالوكان الأب موجودا حقيقة. وإذا كان الأب موجودا حقيقة لا تشاركه الام في  
 وجوب النفقة فكذلك إذا كان موجودا كحقيقة على الجد فقط بخلاف ما لو كان لا فقير أم  
 وجد لاب فقط فان الجد لم ينزل منزلة الاب فإذا وجبت النفقة عليه المقتضى الثاني ظاهر الرواية كما  
 من (القسم الرابع) الحوائج فقط والم تترتبة الارث بعد كونه ذارعا محرم ومقرير وواضح  
 في كلامهم كما سيأتي في هذا كما إذا كان جميع الموجودين مومنين فلو كان فيهم مفسر فتارة  
 ينزل المفسر منزلة الميت وتجب النفقة على غيره وتارة ينزل منزلة المولى وتجب على من بعده بقدر  
 حصصه من الارث وسياتي بانه ايضا في خلاصة ما اشغلت عليه تلك الرسالة الثانية  
 للبهامة فغض عليه بالنواحي وكن له ارفع آخذه وان اردت الزيادة على ذلك فارجع اليها  
 وعول على ما فيها فانه في بابها فافهم اطلالها وهي من محض فضل الله تعالى فله في كل  
 وقت ألف حمد يتولى (قوله النفقة على البنت أو بنتها) انفسه مرتبة في الاصل النفقة  
 على البنت وحدها اقرب وفي الثاني على بنتها للجزئية ومثله ابن نصراني وأخ مسلم وان كان  
 الوارث هو الاخ كما قدمناه (قوله لانه لا يعتبر الارث) على قوله النفقة على البنت أو بنتها (قوله  
 الا اذا استويا) أي في القرب والجزئية ففي هذا المثل يجب للفقير على جده من النفقة  
 وعلى ابن ابنته باقية فان هذا الفقير لو مات يرثه من كذا وكذا وقوله المخرج استثناء من هذا  
 الاستثناء أي عند التباين يعتبر الارث الا اذا ترجح أحد المتساويين فعلى من معه رجحان  
 فوجب على ابنته دون أبيه مع استوائهم في القرب ويرد على هذا ما لو كان له ابن وبنت فانه ما  
 استويا في القرب والجزئية مع عدم المخرج والنفقة عليه ما بالسوية وكذا قوله ابن نصراني وابن  
 مسلم مع أن المخرج يكون هو الوارث فيعين على قوله الم والمعتبر فيه القرب والجزئية  
 لا الارث على ما إذا كان الواجب عليه النفقة روعا فقط او فرعا وحوائج وهو انقسم  
 الاول والثاني من الاقسام السبعة المارة بما بقية الاقسام فيه تترتب فيها الارث على التفصيل  
 المار فيها ثم اعلم أن قوله والمعتبر فيه الم المضمير فيه راجع الى ما قبله من نفقة القروع  
 والاصول على ما قدمناه من الفقه ومنه في الذخيرة والبرهان وان كان الاصول ارجاهه الى  
 نفقة الاصول فقط أي نفقة الاصول الواجبة على القروع لما علمت من أن عدم اعتبار  
 الارث على اطلاقه خاص بهم لكن الشارح تابع صاحب الفقه في ارجاءه الضعيف الى  
 النوعين فلذا اورد مسائل من كل منهما ما بعضهما من نفقة الاصول الواجبة على القروع  
 وبعضها من عكسه فافهم (قوله لترجمه بأنت ومالك لاينك) أي بهذا الحديث الذي رواه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة كافي الفتح وهو موقوف لا قطع بان الاب يرث  
 المومن من ولده مع وجود ولد الولد ولو كان الكل ملكا لم يكن له ميراث في نفسه قال الرضا في  
 وينبغي في جد وابن ابن وجوب النفقة على ابن الابن وهذا المخرج فانهم جعلوه مطردا في جميع  
 الاصول مع القروع وبنا عليه مسائل منها أن الجد اذا ادعى ولدا لم يرثه عند فقد

النفقة على البنت أو بنتها  
 لانه لا يعتبر (الارث)  
 الا اذا استويا كما لو كان  
 ابن فكاكه ما الاربع  
 كواله وولد (فملى ولده)  
 لترجمه بأنت ومالك لاينك  
 وفي الخاتمة ام وأبو ام

الابن صحت دعواه وبنا كما بالبقية كما هو الحكم في الاب لهذا الحديث فاعلم (قوله  
 فكاكه ما) أي اثلاثا لان كلامه وارث فلا يرجع أحد ما على الآخر كما مر في القسم  
 الخامس (قوله فعلى الام) أي يكون ما اقرب من أبيها حيث كان أحدهم وارثا والآخر غير  
 وارث كما مر (قوله فعلى أبي الام) لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة في الارث  
 (قوله واستشكله في الجراح) أصل الاشكال اصحاب الفقه ووجهه أن وجوبه في أم وعم  
 كما مره انص عليه في الكتاب فيقتضي جعل الم بمنزلة الام وفي المسئلة التي قبلها جعل  
 أبو الام مقدما على الم فيلزم أن يتقدم أيضا على الام وأما الم في كل جعل النفقة على  
 الام في مسئلة أم وأبي أم بل الظاهر جعلها على أبي الام لتقدمه عليه ووجهها على الام يقتضي  
 تقدمها على أبيها ويلزم منه تقدمها على الم لان أبيها ما تقدم عليه فكيف تكون عليها  
 كما مره انقاده ط وحاصله أن هذه المسائل الثلاثة متناقضة وأقول لا تناقض فيها أصلا  
 عات من أن الارث انما لا يعتبر في نفقة الاصول الواجبة على القروع أما في غير هاتين نفقة  
 القروع وذوي الرحم فله اعتبار فيها على التمسك الذي قررناه في الضابط وحيث نفذنا ذكر في  
 المسئلة الاولى من تقديم الام على أبيها يكون ما اقرب في الجزئية مع عدم المشاركة في الارث  
 وبذلك أجاب الخبير الرمي أيضا في دفع الاشكال وبما في المسئلة الثانية من تقديم أبي الام على الم  
 لاختصاصه بالجزئية مع عدم المشاركة في الارث أيضا وما ذكر في المسئلة الثالثة من كونها على  
 قدر الارث لوجود المشاركة في الارث لما قلنا من اعتبار الميراث في غير نفقة الاصول بحيث  
 وجد من المشاركة في الارث اعتبر بقدر الميراث فقد ظهر أن جهة التقديم في ايجاب النفقة  
 أو المشاركة فيها مختلفة في المسائل الثلاثة لا تناقض فيها أصلا فافهم (قوله  
 قال الخ) أي صاحب البصر وقد نقله أيضا عن الفقيه حيث قال فيه او يفرع من هذه الجملة  
 فرع أشكل الجواب فيه وهو ما إذا كان له أم وعم وأبو أم مومنين فيصير أن تجب على الام  
 لا غير لان أبا الام لما كان أولى من الم والام أولى من أبيها كانت الام أولى من الم لكن ينزل  
 جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على الام والم اثلاثا اه قلت ووجه الاحتمال الثاني  
 انه لما نص في مسئلة الكتاب على وجوبه على الام والم كما مره ما أي اثلاثا لم أن المعتبر الارث  
 هنا فحينئذ يقطع أبو الام في هذه المسئلة المشككة وهو الصواب وبه أجاب الخبير الرمي أيضا  
 فقال ان الظاهر من فروعه أن الجزئية انما تقدم اذ الم يكونوا وارثين كلهم فاما إذا كانوا  
 كذلك فلا كلام والم والجدة قوله م يقدرا الارث اه وبذلك أجاب أيضا شيخ مشايخنا  
 الساجاني وفقه عصره شيخ مشايخنا من الأعلی التمكن وهو الموافق لما قدمناه في الضابط في  
 قسم اجتماع الاصول مع الحوائج وقد بيناه على قسوط الاشكال هناك فافهم (قوله  
 وتجب ايضا الخ) ثم روع في نفقة قرابة غير الولاد ووجهها لا يثبت الا بالقضاء أو الرضا حق  
 لو ظفروا أحدهم بغير حق قبل القضاء أو الرضا ليس له الاخذ بخلاف الزوجة والولد والابوين  
 فان لهم الاخذ قبل ذلك كما مر كذا في الذخيرة وغيرهما واعترض بان القاضي غير مشرع بل  
 الوجوب ثابت بقوله تعالى وعلى الوارث من ذلك وأوجب بان نفقة القريب المهرم فيها  
 اختلاف المجهدين بخلاف الزوجة والولد واعترض بان الخلافات يعمل في الحدود القضاء

في آخرها من العصبية  
 قبلها وهي مسئلة ٩٣٦  
 قوله وأبو ام صوابه وأبو  
 اب اه

فكاكه ما وفي الفقه له ام  
 وابو ام فعلى الام ولوله عم  
 وابو ام فعلى أبي الام  
 واستشكله في البصر  
 بقوله ام وعم فكاكه ما  
 قال لوله ام وعم واب ام هل  
 تلزم الام فقط ام كالارث  
 احتمل (و) تجب ايضا

مطلب  
 في نفقة قرابة غير الولاد من  
 الرحم المهرم



واجب بانه اذا قوى قول الخالف روى خلافه واستعين بالحكم كالرجوع في الهبة وخيار  
 البلوغ واجب ايضا بان الوجوب ثابت قبل الحكم وانما يتوقف عليه وجوب الاداء فقد  
 يجب الشيء ولا يجب اداؤه كدين على معسر واعتبر بانه لو ثبت الوجوب لجاز اخذ القريب  
 بما ظفر من جنس حقسه واجب يمنع لزوم وقوع الشبهة بالاختلاف في باب الحرمة فترات  
 منزلة اليقين في موصاف الاموال وبالقضاء ترتفع الشبهة وله نظائر كثيرة وبطل ذلك في البصر  
 وفيما عاقلناه عليه (قوله لكل ذي رحم محرم) خرج بالاول الاخر رضا عاونا الى ابن العم ولا بد  
 من كون الحرمة بجهة القرابة فخرج ابن العم اذا كان اخا من الرضاع فلا نفقة له كذا في شرح  
 الطحاوي واطاق فيمن يجب عليه النفقة فشهد الصغير الفتي والصغيرة الغنية فيؤمر الوصي  
 بدفع نفقة قريبه المحرم بشرطه كذا في انفع الوسائل بصر ثم ان قول المصنف وكل معطوف  
 على قوله لاصوله أي اصول المومر فاذا شترط اليسار فيمن يجب عليه النفقة هذا ايضا  
 اذا يجب على فقير الا لزوجة والولد الصغير كافي كافي الحاكم وفي نفقه ميراثه اختلاف المار  
 (قوله مطلقا) فيدل على اي سواء كانت بالغة او صغيرة وصحيحة او زمنية كما افاده بقوله ولو كانت  
 الحرة والمراد بالصحيحة القدرة على الكسب اي لو كانت مكنته بالغة كالقابلة والمفصلة  
 لان نفقة لها كامر (قوله او كان الذكرا بالغاً) لا يصح دخوله تحت المبالغة بعد تقييده بقوله  
 صغير فكان على المصنف ان يقول او بالغ عاجز بالجرم مطلقا على صغير (قوله لكن عاجزا)  
 الاولى اسقاط لكن لان العطف به بشرطه لا يقتضي ان يمتنع ط (قوله كعمى الخ) افاد  
 ان المراد بالزمانه المداومة كافي القاموس وفي الدراية ان الزمانه تكون في سنة الهبة وقد  
 الدين او الرجلين او السيد والرجل من جانب والجنس والفالج اه فان كانت ان من ذكر قد  
 بكتب فالا حى يقد على العمل بالدولاب ووقوع الدين على دوس العنب برجا به  
 او الحراسة وكذا الاخرس قلنا ان كتب بذلك واستغنى عن الاتفاق فلا وجوب والا فلا  
 يكلف لان هذه الاعذار تنع عن الكسب عادة فلا يكلفه (قوله وعمة) بالنسبة نقصان  
 العقل (قوله طرفة) كذا في بعض النسخ بالحامو الفاء في المغرب الحرفة بالكسر اسم من  
 الاستعراف الاكتساب ولا يخفى انه لا يناسب هنا فالصواب ما في بعض النسخ طرفة بالنسبة  
 المجهدة والقاف واخره ضمير القيبة وهو عدم معرفة عمل اليد خرق خرقا من باب قرب فهو  
 انخرق مصباح وفي الاختيار لان شرط وجوب نفقة الكسب هو الهبة عن الكسب حقيقة  
 كل من والاعى ونحوه اه اومع في كنه خرق ونحوه اه (قوله او يكون من ذوى  
 البيوتات) أي من اهل الشرف طالق في المغرب البيوتات جمع بيوت جمع بيت ويختص  
 بالانحراف وبعبارة الفتح وكذا اذا كان من ابناء الكرام لا يجوز من يستأجره واردة الزباني  
 او يكون من اعيان الناس بلغة العرب بالكتابة واعتبره الرحق بان كسب الحلال فريضة  
 وبان على سيد العرب كان يؤجر نفسه لغيره ولو ينزعه من البر بقرعة والصديق بعد ان  
 يبيع بان لا يلقه حل او باو قسدا وقدره وفرض لمن يت المال ما يكفيه واهله وقال  
 ساجد للمسلمين في مالهم حتى اوضحهم عما اتقت على نفسه وعيالى اه واي فضل لبيوت  
 تحمل اهلها ان تكون كالا على الناس اه ملخصا قلت لا يخفى ان ذلك لم يكن عارفا

(اكل ذي رحم محرم صغير  
 او اتى) مطلقا ولو كانت  
 الاثني بالغة صحيحة (او)  
 كان الذكرا بالغاً لكن  
 عاجزا عن الكسب  
 بنحو زمانه كعمى وعته  
 وفالج زاد في الملتقى والمختار  
 ولا يحسن الكسب الحرفة  
 او لكونه من ذوى البيوتات

زمن العصاية بل يهدونه فخرا بخلاف من بعدهم الا ترى ان الخلقة بل من دونه في زمانه الو  
 فعل كذلك اسقط من اعين رعيته فضلا عن اهدائه وقد اثبت الشارع لولي المرأة دفع  
 النكاح لدفع العار عنه بحيث كان الكسب عار له كالمالك او اخلال الميراث لقاضي القضاة  
 مثلا يجب له النفقة عليه بشرطها (قوله او طالب علم) أي اذا كان به رشد ومروءة الكلام  
 عليه (قوله حال من المجموع) أي من صغير وانحى وبالفقير ط والاولى به له حال من ذى  
 رحم محرم لعمومه الكل وفي نسخة فقرا (قوله بحيث تحل له الصدقة) كذا في نسخة في البدائع  
 وذلك بان لا يعلل نصا بانما هو غير تام زائد عن حوائجها الاصلية والظاهر ان المراد به ما كان  
 من غير جنس النفقة اذ لو كان يعلل دون ذهاب من طعام او نفقة تحل له الصدقة ولا يجب له  
 النفقة فيما يظفر ولا نهامه بالكتابة وما دام عنده ما يكفيه من ذلك لا يلزم غيره كتابته تأمل  
 (قوله ولوله منزل وخادم) أي وهو محتاج اليهما وهذا عام في الوالدين والمولودين وذوى الارحام  
 كما صرح به في الذخيرة وفيه الوكان يكفيه بعض المنزل امر ببيع بعضه وانفاقا على نفسه وكذا  
 لو كانت له دابة نفيسة يؤمر بشراء الادنى وانفاق الفضل اه ومثله في شرح أدب القضاء  
 ومناخ البيت المحتاج اليه مثل المنزل والدابة كما في شرح أدب القضاء وهل من له جهاز المرأة  
 قد خاف الزكاة لا فاقى ان اهل تحريم عليهم الصدقة بغيره فراجعوه وهل يجب نفقة الخادم  
 هنا فتقضى ما في البدائع نعم فانه قال وكل من وجبت عليه نفقة غيره يجب عليه المال كل  
 والملبس والمسكن والرضاع ان كان رضى به عالة لا وجوب الا كفاية والكفاية تتعاقب به هذه  
 لاشياء وان كان له خادم يحتاج الى خدمته يفرض له ايضا لان ذلك من جلة الكفاية اه  
 واحتياجه الى خدمته بأن يكون به عالة كما قدمناه في خادم الاب وكذا لو كان من اهل  
 البيوتات لا يتعاطى خدمة نفسه يده تأمل (قوله بقدر الارث) أي يجب نفقة المحرم الفقير  
 على من يرثونه اذا مات بقدر ارثهم منه (قوله وعلى الوارث مثل ذلك) أي مثل الرزق والكسوة  
 التي وجبت على المولود فانما الله تعالى النفقة باسم الوارث فوجب التقدير بالارث ط  
 (قوله ولذا) أي للآية الشرعية حيث عرفت ان على المقيدة بالارث ط ويوجب في بعض  
 النسخ بين قوله ولذا وقوله يجبر عليه ما نصه ينظر الماراد بالجرم هذا هل هو الحبس أو غيره وقد  
 ذكر وافي القضاء به نفقة الولاد ومضاده عدم الحبس افيهم قلت وكان المناسب ذكر  
 هذا بعد قوله يجبر عليه ثم لا يخفى انه اذا حبس الاب فقير بالاولى لان الاب لا يحبس في دين ولا  
 روى النفقة على ان المذكور في القضاء أنه يحبس لنفقة القريب والزوجة وأما ما سجد ذكره عن  
 البدائع من أن الممتنع من نفقة القريب يضرب ولا يجبر فهو خطافي النقل كما ستعرفه قليل  
 قوله وما ملوك (قوله يجبر عليه) أي على الاتفاق وقد منعنا عن البصر انه لو قال أنا طاعة لك ولا دفع  
 شيئا لا يجب بل يدفعها اليه (قوله أي فقير) مقيد ايضا بالجرم عن الكسب ان كان ذكر بالغا  
 ولو صغيرا أو اتى فقير بالفقير كاف كما مر (قوله له أخوات متفرقات) أي أخت شقيقة وأخت  
 لاب وأخت لام (قوله اخاسا) ثلاثة اخاس على الشقيقة وخمس على الأخت لاب وخمس على  
 الأخت لام لان من لو ورثته كانت المستلثة من ستة ثلاثة لاولى ومهم للثانية ومهم للثالثة ومهم  
 بردهم فقير المستلثة رتبة من خمسة اه ح وكذلك تنفي النفقة اخاسا عند عدم الرد

او طالب علم (فقير) حال  
 من المجموع بحيث تحل له  
 الصدقة ولوله منزل وخادم  
 على الصواب بدائع (بقدر  
 الارث) لقوله تعالى وعلى  
 الوارث مثل ذلك (و) لدا  
 (يجبر عليه) ثم فرع على  
 اعتبار الارث بقوله  
 (نفقة من) أي فقير  
 (له اخوات متفرقات)  
 مومرات (علم اخاسا)



بان كان معهن ابن عم اذ لا نفقة عليه لانه غير محرم فلو كان بدله هم عصبي تصير اسداسا (قوله  
 ولو اخوة متفرقين) أي ولو كان الورثة اخوة متفرقين (قوله قدس سره) أي النفقة على الاخ  
 لام والباقي على الشقيق لسقوط الاخ لاب بالنسبة في الارث ح (قوله كارهه) قدس سره  
 مضاف لمفعوله أي كارههم اياد (قوله وكذا) أي الحكم كذلك لو كان معهن أي مع الاخوات  
 او معهن أي مع الاخوة (قوله ابن معسر) أي صغيرا وكبير عايزا في الذخيرة اذ لو كان معهما  
 أصرا بالسبب لينفق على نفسه وعلى أبيه وعلى رويته محمد بن أبي ربحهما الزباني والكمال وفي  
 الذخيرة أن نفقة ذلك الابن على عمته الشقيقة في الاولى ونعمه الشقيق في الثانية لان الاب  
 المعسر كالميت فيكون ارث الابن لعمه او عمته المذكورين فقط فكذلك نفقته (قوله ليسيروا  
 ورثة) أي وبقيت نفقة عليهم بالنفقة وما لم يجعل الابن كامدوم لانهم الاخوة والاخوات ورثة  
 فيتم هذا راجح بالنفقة عليهم ط (قوله نفقة الاب على الاشقاء) أي على الاخ الشقيقة  
 في المسئلة الاولى وعلى الاخ الشقيق في الثانية فاطن الجمع على ما فوق الواحد وقوله لا يترتب  
 أي الاستثناء معهما أي مع البنت فلا تجعل البنت كالميت لانها لا تترز كل الميراث وانما يجعله  
 كالميت من ميرز كل الميراث لينظر الى من يرث بعده فقبح النفقة عليه في مسألة الابن  
 يجب على كل الاخوة والاخوات وهما على الاشقاء فقط لسقوط الاخوة والاخوات لاب  
 اولام (قوله وعند التعدد) أي تعدد المعسر بين والموسر بين والاولى وعند الاجتماع وفي  
 الثانية وغيرهما الاصل انه اذا اجتمع في قرابة من يجب له النفقة موسر وموسر ينظر الى المعسر  
 فان كان يحوز كل الميراث يجعل كامدوم ثم ينظر الى ورثة من يجب له النفقة فقبح النفقة  
 عليهم على قدره وارثهم وان كان المعسر لا يحوز كل الميراث تقسم النفقة عليه وعلى من يرث  
 معه فباعتبر المعسر لاظهار قدر ما يجب على الموسر من ميراثه على النفقة على الموسر من ميراثه  
 اعتبار ذلك اه (قوله كذا أم) أي كصغير فقير أو كبير من فقير أم الخ (قوله فانه نفقة  
 عليهم ما ارباعا) لان النصف في الارث للشقيقة والسدس للام والسدس للاخت والارباعا  
 للاخت لانه كان نصيب الشقيقة والام أربعة فربيع النفقة على الام وثلاثة ارباعها على  
 الشقيقة اه خ ولو جعل المعسر كامدوم أصلا كانت النفقة على الام والشقيقة اخسا ثلاثة  
 اخسا على الشقيقة والخسا على الام اعتبارا بالميراث خاتبة وفيها لو كان له غير ام معسرة  
 ولما اخوات متفرقات موسرات فانه نفقة على الخالة لاب وام لان الام تحوز كل الميراث  
 فقبحل كامدومة واما نفقة الام فهي أخواتها اخسا على الشقيقة ثلاثة اخسا وعلى الاخت  
 لاب خمس وعلى الاخت لام خمس اه وغام ذلك في رسالتنا المحررة بالنقول (قوله اذ لا ينفق  
 الخ) حاصله ان نفقة الوارث في الابية غير مرادة فانه من قام به الارث بالفعل وهذا لا ينفق  
 الا بعد موت من يجب له النفقة ولا نفقة بعد الموت فلو كان المراد من يثبت له ميراث فنفق  
 (قوله ولو استويا في المحرمية الخ) أي وفي اهلية الارث ذخيرة قال في الفتح والحاصل ان  
 قوله اهلية الميراث لا حرا فيه اذ كان المحرم للميراث غير محرم ومعه محرم اما اذا ثبت محرمية  
 كلهم وبعضهم لا يحوز الميراث في الحال كالحال والام اذا اجتمع فانه يعتبر اسرا الميراث في الحال

ولو اخوة متفرقين قدس سره  
 على الاخ لام والباقي على  
 الشقيق (كارهه) وكذا لو  
 كان معهن او معهن ابن  
 معسر لانه يجعل كالميت  
 ليسيروا ورثة ولو كان مكانه  
 بنت فنفقة الاب على  
 الاشقاء فقط لا يرثهم معها  
 وعند التعدد ينفق  
 المعسر من احياء فيما يلزم  
 الموسر من ميراثهم انكل  
 كذا ام واخوات متفرقات  
 والام والشقيقة وموسر تان  
 فانه نفقة عليهم ما ارباعا  
 (والمعتبر فيه) أي الرحم  
 المحرم (اهلية الارث  
 لا حقيقتها) اذ لا ينفق الا  
 بعد الموت فنفقة من له  
 خال وابن عم على الخال لانه  
 محرم ولو استويا في المحرمية  
 بكم وخال ربح الوارث  
 للمال ما لم يكن معسرا  
 فيجعل كالميت

ويجب على العم واذا اتفقوا في المحرمية والارث في الحال وكان بعضهم م فقير اجعل كامدوم  
 وجبت على الباقيين على قدر ارشهم كان ليس معهم غيرهم اه وفي الذخيرة قوله عم وعمة  
 وخالة موسرون فانه نفقة على العم فلو كان معسر افعلى العمه والخالة اذ لا تارثهما (قوله  
 وفي القضية الخ) مكررم مع ما قدمه في الفروع عن الوقعات (قوله وفي السراج الخ) مكررم  
 أيضا مع ما قدمه قبيل قوله نفقة الاعمار واما ما قدمه قبيل الفروع من ان الرجوع  
 انما يثبت للام فقط على الاب دون غيره فلا يرد أمأولا فلا نفقة لاف المعسر كاحر ونهنا هناك  
 واما ثانيا فلا الرجوع هنا على الزوج لا على الاب فافهم (قوله على من رحمه كامل) أي  
 بان يكون محرم أيضا (قوله ولذا) أي لا اشتراط كونه رجلا محرم وهو الرحم الكامل (قوله  
 قواهم) أي في مسألة خال وابن عم (قوله فيه نظر الخ) عبارة الله تعالى فيه نوع مخالفة  
 كلام القوم اه فبين الشارح المخالفة بقوله لانه ليس بمحرم الخ وأنت خير بأنه غير  
 مخالف كلامهم أصلا بل هو مقرره ومؤكد فان مسألة خال وابن عم مذكور في مشن  
 المذهب وشروحه فصرحوا بوجوب النفقة فيما على المال المذكور رحمه كاملا كما استظهروا  
 وان كان الميراث كله لابن العم ليكون رحمه نافعا وانهم واجبوا الميراث على ثلث آخر أيضا وهو ان  
 اعتبر اهلية الارث لا الارث حقيقة كما صرح ابن جابر المخالفة لكلامهم وأوهى من هذا  
 ما نقله الله تعالى عن بعضهم من أن الاولى التخييل بخال وعم لاب فانه خطأ محض كما لا يخفى  
 ان أراد أن النفقة على الخال وان أراد أن نفقة على العم فلا فائدة في ذكر الخال ولم يبق لاهلية  
 الارث مثال فافهم (قوله مع الاختلاف دينيا) أي كالكفر والاسلام فلا يجب على أحدهما  
 الاتفاق على الآخر وفيه اشعار بان نفقة النبي على الموسر الشيعي كما أشير اليه في التكميل  
 فهو ثاني والمراد الشيعي المفضل بخلاف الساب القاذف فانه مرتد يقتل ان ثبت عليه ذلك  
 فان لم يقتل نساه لاني قامة الحدود فالظاهر عدم الوجوب لان مدار نفقة الرحم المحرم على  
 اهلية الارث ولا وارث بين من لم ومير تدفع لو كان يحوز ذلك ولاية فاعمل بالظاهر وان  
 شهر حاله بخلافه والله سبحانه اعلم (قوله الا لا زوجة الخ) لان نفقة الزوج جبراء الاحتباس  
 وهو لا يتعلق باتحاد الملة ونفقة الاصول والنزوع للبرزخية وجبر المرفق معنى نفسه فكم  
 لا تمتنع نفقة نفسه بكفره لا تمتنع نفقة جبرته الا انهم اذا كانوا حريين لا يجب نفقتهم على المسلم  
 وان كانوا مسلمين لا نفقة لانهما من البرق حق من يتأمله في الدين كافي الهداية (قوله  
 لا تقطاع الارث) تعليل ان قوله ولا نفقة مع الاختلاف دينيا وقوله لا الحريين فان العلة فيهم  
 عدم التوارث كائن عليه في كافي الحساكم فقد أخر التعليل لانهما اثنين فافهم (قوله  
 لان له ولاية التصرف) فيه نظر وعبارة الهداية وغيره لان للاب ولاية الحفظ في مال الغائب  
 ألا ترى أن لارثي ذلك فالاب أولى لو فور شفقتة اه قال في الفتح واذا اجاز به صار الحاصل  
 عند التمن وهو جنس حقه فبأنه لا يختلف له القار لانه محض نفسه فلا يحتاج الى الحفظ  
 بالبيع اه وحاصل ما أن المنقول مما يخشى هلاكه فلا بد من حفظه ويهدى به بغير الفسخ  
 من جنس حقه فله الاتفاق منه فلا يقال انه انما يكون حقه فكذا لا يتفق غنه لان نفس البيع  
 فقط لا يتأني في حقه في التمن بعد البيع فافهم نعم استعمل الزباني أنه اذا كان البيع

وفي القضية يجب الا بعد اذا  
 غاب الاقرب وفي السراج  
 معسر له زوجة ولزوجته  
 اخ موسر اجبر اخوها على  
 نفقة عنها وبرجع به على  
 الزوج اذا ابصر اه  
 وفيه النفقة انما هي على  
 من رحمه كامل ولذا قال  
 الله تعالى قواهم وابن  
 العم فيه نظر لانه ليس  
 بمحرم والكلام في ذي  
 الرحم المحرم فافهم (ولا  
 نفقة) بواجبة (مع  
 الاختلاف دينيا) لا لزوجة  
 والاصول والبروع (ولو  
 اوسعوا) (الذميين)  
 لا الحريين ولو لم تأمن  
 لا تقطاع الارث (مبيع  
 لاب) لان له ولاية التصرف



من باب الحفظ وله ذلك فما المانع منه لاجل دين آخر قال في البحر وأجاب عنه في غاية البيان  
 بان النفقة واجبة قبل القضاء والقضاء مع العانة لا قضاء على الغائب بخلاف سائر الديون اه  
 تأمل ثم ان ما ذكره هنا قول الامام وهو الاستحسان وعنه دمه وهو القياس ان المنقول  
 كالعقار لا تقطاع ولاية الاب بالبلوغ وهل الجد كالأب لم أره (قوله لا الام) ذكر في الانسية  
 جواز بيع الابوين فيحتمل ان هذا رواية في أن الام كالأب ويحتمل أن المراد أن الأب هو الذي  
 يتولى البيع ويتفق عليه وعليه أما ما بهابته فبغير دليل وولاية الحفظ كما في الفقه وغيره  
 فأفاد ترجيح الثاني وفي الذخيرة أنه الظاهر ومثله في التهر عن الدراية وفي الفقه الثاني عن  
 الخلاصة أن ظاهر الرواية أن الام لا يتبع (قوله ولا بقية أقاربه) وكذا ابنه كما في الفقه الثاني  
 عن شرح الطحاوي (قوله فيبيع عقار صغير ومجنون) فترجع على قوله لا عقاره الرجوع الى  
 الابن الكبير وزاد المجنون لانه في حكم الصغير (قوله ولزوجه وأطفاله) المتبادر من كلامه  
 أن الصغير راجع للأب كصغيره وعقار التهر ولم يقل لنفقة المأمر من أنه يتفق على الام أيضا  
 من الثمن وينبغي أن تكون الزوجة وأولاده المأمر من الام أمه أيضا (قوله بقدر حاجته) قال في التهر وفي  
 زوجه الغائب وأولاده لان المأمر من الام أمه أيضا (قوله بقدر حاجته) قال في التهر وفي  
 قوله لنفقة إيماء الى أنه لا يجوز له بيع زيادة على قدر حاجته فيها كذا في شرح الطحاوي  
 اه وعزاه في البحر الى غاية البيان قلت وهذا مخالف لبحث التهر لأن يحمل على ما إذا لم يكن  
 غيره ويؤيده أنه يتفق على أم الغائب أيضا كما عاتيه (قوله ولا في دين له) أي للأب على الابن  
 الغائب (قوله لمخالفة الخ) أشار الى ما مر من اشكال الزبلي ورواه (قوله لا ديانة) فلو  
 مات الغائب حمل له أن يخالف لورثته أنه لم يمس لهم عليه حق لانه لم يرد بدل غير الاصلاح  
 بحر من الفتح (قوله كديونه) أي فانه اذا اتفق على من ذكر مما عليه بعضه معنى أنه لا يبرأ  
 قضاء ويراد بديانة رضى (قوله وزوجه وأطفاله) أشار الى أن ذكر الابوين غير كاف في كتابه  
 عليه في البحر وفي التهر انما خص الابوين ببيع الزوجة والأولاد بالاولى (قوله ان كان)  
 أي ان وجدته فاض شرعى وهو من لم يأخذ القضاء بالرشوة ولم يطلب رشوة على الاذن والافهرو  
 كما عدم رضى (قوله استحسانا) لانه لم يرد به الاصلاح ذخيرة وفيه ما وكذا قالوا في  
 مسافر من اغمى على احد دمه أو مات فاتفق الاخر عليه من ماله وفي عهده أذن من ماله  
 فاتفق في الطريق وفي مسجد بلا متول له أو فاق اتفق عليه من ماله من أهل الله لا يضمن  
 استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى وحكى من محمد أنه مات فله فباع ككتبه واتفق في  
 تجهيزه فقبل له أنه لم يوص بذلك فتلا محمدا قوله تعالى والله يعلم ان الله من المصلح فما كان على  
 قياس هذا الا يضمن ديانة استحسانا أما في الحكم فيضمن وكذا لو عرف الوصى دينه على الميت  
 فقتله لا يأنه وكذا لو مات رب الوديعة وعليه من ثلها دين لا يضمن بقضه فقتله المودع ومثله  
 المديون لو مات داتنه وعليه دين لا يضمن له بقضه فقتله المديون وكذا الوارث الكبير  
 لو اتفق على الصغير ولا وصى له فهو محسن ديانة منطوق حكم اه مختص من البحر لكن  
 ذكر في التاتر خاتمة في المسئلة الأخيرة انه ان كان طعما ما يتفق سواء كان الصغير في حجره أو لا  
 وان كان دراهم على شراء الطعام لوفى حجره وان كان شيا يحتاج الى ماله لا يملك الا ان كان

(لا الام) ولا بقية أقاربه  
 ولا القاضي اجابا  
 (عرض ابنه) الكبير  
 الغائب لا الحاضر اجابا  
 (لا عقاره) فيبيع عقار  
 صغير ومجنون اذفاقا  
 لنفقة له وزوجه وأطفاله  
 كما في التهر بجملة ودراجه  
 لا فوقها (ولا في دين له  
 سواء) لمخالفة دين  
 النفقة سائر الديون  
 (ضمن) قضاء لا ديانة  
 (مودع لابن) كديونه  
 (لو اتفق الوديعة على  
 ابويه وزوجه وأطفاله  
 بغير امر) ماله (أو فاض)  
 ان كان والا فلا ضمان  
 استحسانا

عطف  
 في مواضع لا يضمن فيها  
 المتفق اذا قصد الاصلاح

وصيا (قوله كالارجوع) أي للمودع على الاب بما أنفق عليه اذا ضمنه الغائب لان المودع  
 ملك المودع بالضمنان فكان مبرعا بالنفقة قال في البحر وظاهره أنه لا فرق بين أن يتفق  
 عليهم أو يدفع اليهم فوجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة فيه ما يظهر  
 أنه لا ضمان لواجب المال لان الاجازة ابرامته ولا نها كالأب كالة السابغة اه (قوله وكا  
 لو انحصر ورثته الخ) فاذا اتفق على أبي الغائب منه لا بد له امر ثم مات الغائب ولا وارث له غير  
 الاب فلا رجوع للأب على المودع لانه وصل اليه عين حقه وهذا ذكره في التهر بمخاوشه مما  
 لو أطعم المصوب له لا يغير عليه (قوله لغائب) أي هو ولد له ما (قوله أي جنس النفقة)  
 الانبثاق كذا في الصغير قول المنع من جنس حقه ماله النفقة (قوله لوجوب نفقة الولاد  
 والزوجة) أشار به الى أن الابوين في المقتضى يسبقا لزوجته وبقيته الولاد كذلك كما  
 في البحر (قوله حتى لو ظفر) أي أدهولا (قوله فله أخذه) أي بلا قضاء ولا رضا بحر  
 وهذا قد بداهه الابن وان لا يكون غنة فاض كما سلف ط (قوله حكم الحاكم) كذا في بعض  
 النسخ وفي بعضها حكم الحاكم أي حال الاب يوم الخصومة فان كان معسرا فالقول له استحسانا  
 في نفقة مثله والا فالقول للابن بحر (قوله ولو برهننا في دينه الابن) أي لانه ثبت أمره ارضا  
 خاتمة أي لان الاصل الا عسار والبرهان عارض ومقتضى هذا الاطلاق أنه مع البيضة لا ينظر  
 الى تحكيم الحاكم والافه ذاهر فيما اذا كان معسرا يوم الخصومة لان الظاهر للأب ولذا  
 كان القول له فتكون البيضة المستبرئة الابن لاثباته بخلاف الظاهر اموالو كان موسرا  
 يومها فينبغي أن تقدم بيضة الاب على انه كان معسرا يوم الاتفاق كالأب برهن وحده تأمل قلت  
 وما مر من ان القول للمعسر البدار والبيضة المدعية فله عند عدم العلم بالحال تأمل (قوله غير  
 الزوجة) بطل الاصول والفروع والمحامد والماليك (قوله زاد الزبلي والصغير) يعني  
 استثناء ايضا فلا تقط نفقته المقضى به بعضى المدة كالزوجة بخلاف سائر الأقارب ثم اعلم أن  
 ما ذكره الزبلي نقله عن الذخيرة من الحاشي في الفتاوى وأقره عليه في البحر والتهر وتبعهم  
 الشارح مع أنه مخالف لاطلاق المتون والشروح وكفى الحاكم وفي الهداية ولو قضى القاضي  
 للولد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة فمضت مدته سقطت لان نفقة هؤلاء يجب كفاية للحاجة  
 حتى لا يتجبر مع اليسار وقد حصلت بعضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى به القاضي لانها  
 يجب مع يسارها فلا تسقط بمحصول الاستغناء فيما مضى اه وقرر كلامه في فتح القدير ولم  
 يعرج على ما مر عن الذخيرة على أنه في الذخيرة صرح بخلافه وعزاه الى الكتاب فانه قال فيها  
 قال اي في الكتاب وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الاب فغاب الاب وتركهم بالنفقة  
 فاستدانت باصر القاضي وانفقت عليهم ترجع عليه بذلك فان لم تستد به بعد القرض وكانوا  
 يا كاون من ماله الناس لم ترجع على الاب بشئ لانهم اذا سألوا أو اعطوا ما رملوا كالمودع  
 الاستغناء عن نفقة الاب واستحقاق هذه النفقة باعتبار الحاجة فان كانوا اعطوا مقدار  
 نصف الكفاية سقط نصف الكفاية عن الاب وتصح الاستدانة في النصف بعد ذلك وعلى  
 هذا القياس وليس هذا في الاولاد خاصة بل في نفقة جميع المحارم اذا اكلوا من مسئلة  
 الناس لا رجوع لهم لان نفقة الأقارب لا تصير دينيا بالقضاء بل تسقط بعضى المدة بخلاف

كالارجوع وكما لو انحصر ورثته  
 في المودع اليه لانه وصل  
 اليه عين حقه (و) الابوان  
 (لو اتفقا معا عند دهما)  
 لغائب (من ماله على)  
 اندهما وهو من جنسه  
 أي جنس النفقة (لا)  
 بضمنان لوجوب نفقة  
 الولاد والزوجة قبل  
 القضاء حتى لو ظفر بجينس  
 حقه فله استغناء ولذا انقضت  
 من مال الغائب بخلاف  
 بقية الأقارب ولو قال  
 الابن نفقته وانت موسر  
 وكذب الاب حكم الحاكم  
 يوم الخصومة ولو برهننا  
 في دينه الاب خلاصة (قضى  
 بنفقة غير الزوجة) زاد  
 الزبلي والصغير (ومضت  
 مسدة) أي شهر فأكسرت  
 (سقطت) لمحصل الاستغناء  
 فيما مضى



نفقة الزوجة اه ومثله في شرح ادب القضاء للخصاف وذ كرمته قاضيان جازمايه وقد قال  
 في اول كتابه ان ما فيه اقوال لا اقتصر في فيه على قول او قولين وقد علمت ما هو الاظهر واقتضت  
 بما هو الاشهر وقد راجع الرضى نسخة من الذخيرة صخرة حتى انتبه عليه ما مر به من مثله الموت  
 الاتية وحكم على الزايي ومن تبعه بالوهم وقال لان مراد الحماوى ان نفقة الصغير لا تسقط  
 بعد الاستدانة والاطال بما لا يجدى نفعا والمصواب في الرد على الزايي ما قدمناه (قوله واماما  
 دون شهر) محترز قوله أى شهر فاكثروا به ان هذه المدة قصيرة وان القاضي عامور بالقضاء  
 فلو سقطت المدة القصيرة لم يكن للامر بالقضاء فائدة لانه اذا كان كل ماضى سقط لم يمكن  
 استيفاء نفقته كافي الفسخ (قوله ونفقة الزوجة والصغير) محترز قوله غير الزوجة والصغير اما  
 الصغير فبقية مائة راما الزوجة فانما تصير دينيا بالقضاء ولا تسقط بعض المدة فلان نفقتها  
 لم تشرع لحاجتها كالا قارب بل لاحتمالها وقد علم من هذا انما بعد القضاء لا تسقط بعض  
 المدة - واما كانت شهرا أو أكثر اقل نعم تسقط نفقة بعض المدة قبل القضاء ان كانت شهرا  
 فاكثر كما قدمناه عند قول المصنف والنفقة لا تصير دينيا بالاقضاء والحاصل ان نفقة الزوجة  
 قبل القضاء كنفقة الاقارب بعد القضاء في انها تسقط بعض المدة الطويلة (قوله غير الزوجة)  
 اما هي فترجع به فرض انها لو كانت من مال تقسم الامن مسئلة كافي الخاتمة وغيرها  
 فاستدانت بعد الفرض غير شرط نعم استدانتها للصغير بشرط كماله مما مر ويأتى (قوله فلولم  
 يستدتن) افاد ان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي وما فهمه بعضهم من عبادة الهداية فهو  
 غلط كآية عليه في انفع الوسائل (قوله بل في الذخيرة) هذا محمل التقرير فكل ما كان المناسبات  
 يقول في الذخيرة الخ وهذا ايضا فيما اذا فرض القاضي لهم النفقة وامر الام بالاستدانة كما  
 علمه من كلام الذخيرة وانت خبير بان هذا مخالف لما قدمه عن الزايي من قوله والصغير كما  
 نهى عليه آتفا فافهم (قوله وانفق من ماله) هذا من كلام الخاتمة كما تعرفه وما قبله  
 مذ كور في الخاتمة ايضا قوله رجعت بما زادت اى بالاستدانة او انفقته من ماله التكميل  
 نفقة هم وافاد ان الاتفاق من ماله على الاولاد قائم مقام الاستدانة فهو تقييد لقوله فلولم  
 تستدتن بالفعل فلا رجوع لكن هذا فهم صاحب البحر وهو غير صحيح فانه قال وفي الخاتمة  
 رجل غاب ولم يترك لاولاده المعافاة نفقة ولا لهم مال يجبر الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك على  
 الزوج اه قال في البحر ولم بشرط الاستدانة ولا الاذن بها في فرق بين ما اذا انفق عليهم من  
 ماله وبين ما اذا اكوا من المسئلة اه قلت لا يخفى عليك ان ما في الخاتمة من مسائل امر  
 الاب بالاتفاق عند غيبة الاقرب وهي كثيرة تقدمت في القرو ع عن واقعات المقتنين اقدرى  
 اقتضى فقيها امر القاضي الابعاد يرجع على الاقرب ككلامه ترجع على الاب فهو امر  
 بالاستدانة ويجبى الممتنع عنها لان هذا من المعروف كما قدمه عن الزايي والاختيار قبيل قول  
 المصنف قضى بنفقة الاعسار فاذا كانت الام موميرة تؤمر بالاستدانة من ماله وان كانت معسرة  
 تؤمر بالاستدانة فتنى كل منهما اذا اكل الاولاد من مسئلة الناس سقطت نفقتهم عن ابيهم  
 لحصول الاستدانة فلا ترجع الام بشئ في الصورتين واما اذا امرت بالاستدانة ولم تستدتن بل  
 اتقت من ماله لا رجوع لها ايضا بخلاف ما اذا اكوا من المسئلة لانه لم يعمل ما امرها

واما ما دون شهر ونفقة  
 الزوجة والصغير فتصير  
 دينيا بالقضاء (الا ان  
 يستدتن) غير الزوجة  
 (بامر قاض) فلولم يستدتن  
 بالفعل فلا رجوع بل  
 في الذخيرة لو اكل اطفاله  
 من مسئلة الناس فلا  
 رجوع لامهم ولو اعطوا  
 شيئا واستدانت شيئا  
 او انفق من ماله رجعت  
 بميزان خاتمة

به القاضي القائم مقام الغائب ولذا صرحوا باشترط الاستدانة بالفعل ولم يكف مجرد الامر  
 به اخذ لافان غلط فيه كما قدمناه عن انفع الوسائل ويدل على ان اتفاقه لا يقوم مقام  
 الاستدانة ما صرح به في البرازية بقوله وان انفق عليه من ماله الامن من مسئلة الناس  
 لا ترجع على الاب وكذا في نفقة المحارم اه فهذا صريح فيما قلناه وأشار الى بعضه المتقدم  
 والخير الرضى فانهم نعم لو امرت بالاتفاق وهي موميرة قال تستدتن وانفق منه ثم رجع لان  
 ما استدنته دين عليه الاعلى الاب لانه لا يصير دينيا على الاب الا بالامر بالاستدانة عليه اعموم  
 ولاية القاضي فاذا كان دينيا عليه اصار من ماله اقلا فرق بين الاتفاق منه او من مال آخر  
 بخلاف ما اذا امرت بالاستدانة وانفق من ماله فانما يكون متبرعة فانما يتجرر بهذا  
 المقام (قوله وينفق منها) الاولى منه اى بالاستدانة (قوله لكن نظريته في النهر الخ) قد  
 يجاب عن البحر بان المراد من قوله وينفق مما استدنته تحقيق الاستدانة فهو الاستدانة اذا  
 لم يستدتن وانفق من ماله او من صدقة ولذا قال في البحر بعد ذكره هذا الشرط قال في الميسر  
 فلو انفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله او من صدقة فلا رجوع له لعدم الحاجة وحينئذ فلا  
 خلاف وسقط التفسير افاده ط وحاصله ان الاتفاق على الاستدانة غير شرط لكن قال الرضى  
 لو انفق من غيره فاما ان يكون من ماله فلا يصح تحقيق نفقة لغنايه او من مال غيره فهو واستدانة  
 ويصدق انه انفق مما استدنته لكن صاحب النهر مواع بالاعتراض على اخيه في غير محله  
 اه قلت لكن هذا ظاهر اذا كان قبل الاستدانة اما بعد ما استدنت وصار ما استدنته دينيا  
 على المقتضى عليه ثم تصدق عليه بشئ فهو ل تسقط نفقته عن قريبه لانما يجب كفاية الحاجة  
 وقد صحت بما صار معه من الصدقة فليس له ان ينفق مما استدنته حتى ينفق ماله ولذا  
 لو دفع له القريب نفقة شهر فغضى الشهر وبنى معه شئ لم يقض له باخرى مالم ينفق ما بقى أم لا  
 تسقط ان يكون ما استدنته صار ملكا ولذا الوجه له نفقة مدة فبات أحدهما مقبل تمام المدة  
 لا يسترد شئ منها اتفاقا كما في البدائع ونظيره ما صرح في موت الزوجة أو طلاقها فاستدنته في  
 حكم المجهول فيما يظهر فثبت ملكه له ان ينفق منه أو من الصدقة لكن ليس له الاستدانة ثانيا  
 مالم يقرب غ جميع ماله لتحقق الحاجة فالحاصل انه اذا استدنت بامر قاض صار ملكا ولذا  
 لو مات القريب بعد ما يؤخذ من تركته ولا يسقط ما يورث فلا فرق حينئذ بين أن ينفق منه  
 أو مما ملكه بعد الاستدانة بصدقة أو غير هذا ما ظهر لغيرهم في القاصر فتأمل (قوله أو من  
 عليه النفقة) اى من بقية الاقارب فالاب غير قيد (قوله دين ثابت في تركته) فلا داء ان تأخذها  
 من تركته ذخيرة (قوله فتأمل) اى عند القتوى ما هو الاولى من هذين القولين المعنيين  
 قلت لكن نقل الثاني في الذخيرة عن الخصاف والاول عن الاصل قال الخير الرضى وانت على  
 علم بان تصحيح الخصاف لا يصادم تصحيح الاصل مع ما قدمه من الاضرار بالنسبة فينبى أن يقول  
 عليه اه اى على ما في الاصل للامام محمد وفي شرح المتقدم ولومات من عليه النفقة المستدانة  
 باذن لم تسقط في الصحيح فتؤخذ من تركته وان صح في الخلاصة خلافه اه ووفق ط بين  
 القولين بما لا يظهر وعز ما في المتن الى الكثر والوقاية والايضاح مع انه غير الواقع فان مسئلة  
 الموت مما زادها المصنف على المتن تبع الشيخ صاحب البحر فافهم (قوله وفي البدائع الخ)

(وينفق منها) عزاء في  
 البحر لا بسوط لكن نظر  
 فيه في النهر بانه لا أثر  
 لاتفاقه بما استدنته حتى  
 لو استدنت وانفق من غيره  
 وبنى مما استدنته لم تسقط  
 أيضا اه (قوله مات الاب)  
 أو من عليه النفقة  
 (بعدها) اى الاستدانة  
 المذكورة (فهي) اى  
 النفقة (دين) ثابت (في  
 تركته في الصحيح) بحر  
 ثم نقل من البرازية تصحيح  
 ما يخالفه ونقله المصنف  
 عن الخلاصة قائلا ولولم  
 ترجع حتى مات لم تأخذها  
 من تركته هو الصحيح اه  
 ملخصا فتأمل وفي البدائع  
 الممتنع من نفقة القريب  
 المحرم يضرب ولا يجبس  
 انفسوا اى بعض الزمن  
 فيستدرك بالضرب



تبع في النفل عنها صاحب البصر والنهر الذي رأته في البعد اتع عكس ذلك فانه قال وبجس  
 في نفقة الاقارب كالزواج اما غير الاب فلا شئ فيه واما الاب فلان في النفقة ضرورة دفع  
 الهلاك عن الولد لان النفقة بعض الزمان فلا يلزم بحبس سقط حق لولد رأسا في حبسه  
 دفع الهلاك واستدراك الحق عن القوات لان حبسه يحمله على الاداء وهذا هو جد في سائر  
 دون الولد لان النفقة وله هذا قال أصحابنا ان الممتنع من القسم يضرب ولا يجبس بخلاف  
 سائر الحقوق لانه لا يمكن استدراك هذا الحق بالحبس لانه يفوت بعض الزمان فيستدرك  
 بالضرب بخلاف سائر الحقوق اهـ لمصاوبه علم ان ما ذكره هو حكم الممتنع عن القسم بين  
 الزوجات وقد منعنا عن الذخيرة لا يجبس والدوان على دين ولده وان سفل الا في النفقة لان فيه  
 اتلاف الصغير وساق في فصل الحبس التصريح بذلك وفي الكفر لا يجبس في دين ولده الا اذا أبي  
 عن الاتفاق عليه وذكر المصنف هذا المثل وعلي هذا فلا يصح أن يقال انه يمكن أن يستدين بأمر  
 القاضي فلا يلزم الهدر ولان الكلام في الممتنع من الاتفاق وهو شامل للاتفاق بالاستئذان  
 فيجس لينفق من ماله أو يمسددين فافهم وقول المصنف في حق الولد رأسا أي  
 حمله بخلاف ما اذا حبس فانه انما يسقط حقه في مدة الحبس فقط وفي هذا دليل على ان  
 الصغير ليس في حكم الزوجة خلافا لما مر عن الزاوي اذ لو كان في حكمه السكن يمكن القاضي  
 أن يقضي عليه بالنفقة فلا يسقط منها شئ كما ترد ديون الصغير (قوله وقيد) أي قيد عدم  
 الجبس في نفقة القريب وهو ذمابي على النقل الخطأ ما على الصواب الذي قلناه فلا تنبيه  
 ثم قوله بما نوق النهر حقه كافي ط أن يقال بالشهر فصار نفقة لان لا يسقط هو القابل  
 وهو مادون شهر كامر (قوله ولا يصح الا مصالح) في التنازل خاتبة امرأة ابن صغير لا مال له  
 ولا لأمه أرذافاستدانت وانفقت على الصغير بأمر القاضي فيما لا يرجع عليه بذلك اهـ أي  
 امرها القاضي بان تستدين وترجع عليه بعد بلوغه كافي البرزاية قال في المنع فقد افاد انه لا يلائم  
 الامر بالاستئذان الا اذا كان للصغير مال او كان هناك من تجب نفقته عليه (قوله وتجيب  
 النفقة) أي على المولى ولو فقيرا فهو متناهي (قوله لملوك) أي بقدر كفايته من غائب قوت البلد  
 وادامه وكذا الكسوة ولا يجوز الاقتصاؤها على سائر العورة ولا يلزم السيدان تنعم على أن  
 يدفع له مثله بل يستحب ولو فتر على نفسه منها أربابا لانه الغالب في الاصح ويستحب التسوية  
 بين عبيده وجواريه في الاصح ويزيد جارية الاستمتاع في الكسوة والعرف وعليه شرعا ما  
 الطهارة لهم ويغني ان يجلسه لياكل معه ط لمصاوعن الهندية (قوله منفقة) غير محمول  
 عن نائب القاعل وخروج به المكاتب لانه مالك لذاته ودخل فيه المدبر وام الولد فانما كافت ولو  
 له كبير اذ كرامتها ٣ ولوله أب حاضر ولو امة تزوجة مالم يبيها من الزوج كافي البصر (قوله  
 كوصي بخدمته) الا اذا مرض مرضا يمنعه من الخدمة او كان صغيرا لا بد له من الخدمة  
 فنفقة على الموصي بالرقبة حتى يصح ويبلغ الخدمة نهر (قوله هو العصح) وقيل بل رفع  
 البائع الامر الى الحاكم فيأذن له في بيعه واجارته قنية وفيه ان نفقة المبيع بشرط الخيار على  
 من له المالك في العبد وقت الوجوب وقيل على البائع وقيل يستدين فيرجع على من يملكه المالك  
 كمدقة الفطر اهـ (قوله فينبغي أن تلزم المشتري) حقه عبارة البصر كذا وتكون

وقيد في النهر بخلاف  
 فوق الشهر اقدم سقوط  
 خادونه كامر ولا يصح الامر  
 بالاستئذان ليرجع عليه  
 بعد بلوغه (و) تجب  
 النفقة بانواعها (ملوك)  
 منفقة وان لم يملكه رقبة  
 كوصي بخدمته وفي  
 القنية نفقة المبيع على  
 البائع مادام في يده هو  
 المصير واستسكانه في  
 الجارية لا مال له رقبة  
 ولا منفقة فينبغي ان تلزم  
 المشتري (فان امتنع فهو  
 في كسبه) ان قدر بان كان  
 مبيعا ولو غير عارف بصناعة  
 فيؤجر نفسه

مطلب  
 في نفقة المملوك  
 ٣ قوله ولوله كبير الخ هكذا  
 بالاصل المقابل على خطه  
 واصل الظاهر اسقاط فقط  
 له اهـ مصنفه

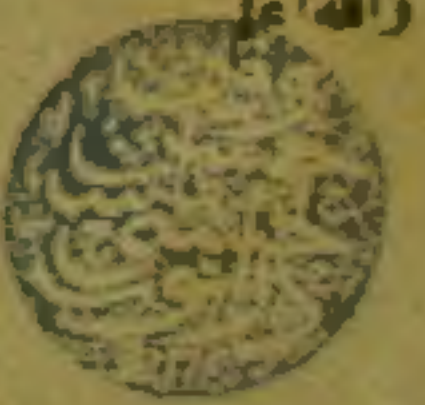
القاضى وبه يفتى (ان)  
 محله) والا كدبر وام ولد  
 الزم بالانفاق لا غير (عبد)  
 لا يتفق عليه ولا على كل  
 او اخذ (من مال مولاه)  
 قد وكفايته (بلا رضاء)  
 عاجزا عن الكسب) اولم  
 ياذن له فيه (والا لا) يأكل  
 كالوقت عليه مولاه لا يأكل  
 منه بل يكسب ان قدر  
 محتج وفيه تنازع في عبد  
 أو دابة في ايديهم ما يجيران  
 على نفقته (نفقة العبد  
 المصوب على الغاصب  
 الى ان يرد الى مالكه فان  
 طالب) الغاصب (من)  
 القاضي الامر بالنفقة  
 او البيع لا يجيبه) لانه  
 مضمون عليه (و) لكن  
 (ان خاف) القاضي (على  
 العبد الضباع بآء القاضي  
 لا الغاصب وامر بك)  
 القاضي (ثم لما لم يك طالب  
 المودع) أو أخذ الا بئ  
 او احد شر يكي عبد غاب  
 احدهما (من القاضي  
 الامر بالنفقة على عبد  
 الوديعه) وشوها (لا يجيبه)  
 لئلا تأكل النفقة (بل)  
 يؤجره وينفق منه او يبيعه  
 ويحفظ غنمه لولاه) دفعا  
 للضرر والنفقة على الاجر  
 والراهن والمستجير

تابعة للمالك كالمردون كالجيشه بعضهم كافي القنية أيضا اهـ ومنه في النهر والجواب ان  
 المبيع باق في ضمان البائع واجب تسليمه كالمصوب بنفقة على الغاصب ولا مال له فيه رقبة  
 ولا منفقة ولانه قبل القبض بعرض العود الى ملكه اذا هلك ولذا يسقط عنه رجعي (قوله  
 كعين البناء) هو من يجهن الطين ويناوله ما يفي به وهو غنم لاصح غير العارف بصناعة  
 (قوله والا) أي ان لم يكن له كسب (قوله او جارية لا يؤجر مثلها) بان كانت مستأجرة  
 علم بالنفقة والحال انه عاجز عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة عليه ومعه وفقه ذلك بان  
 كانت خبازة أو غساله أو مربية أيضا كذا قال الامام أبو بكر البجلي وأبو اسحق الفقيه الحافظ  
 هندية قال في الشربة لا يمسددهم ان الاثمة هنالك است اماره الهجر بخلافه في ذوى الارحام  
 اهـ وقامه في ط وقد منعنا ذلك عن الرمسى ان البنت لو كان لها كسب لا تلزم نفقة الاب  
 (قوله امر القاضى) وان امتنع حبسه كافي الدر المنقح قلت فلو كان السيد غائبا هل يبيعه  
 القاضي الظاهر نعم كاي في العبد الوديعه وتقدم أنه لا يفرض له القاضي في مال ماله الغائب  
 بخلاف الزوجة وقراءة الولد (قوله وقال لا يبيعه القاضي) لانها يريان جوارا لبيع على الحر  
 لاجل حق الغير وسيأتي في الجحان الفتوى عليه فاما الامام فانه لا يرى ذلك ولكن يحبس نهر  
 (قوله الزم بالانفاق) فان غاب ولا مال له حاضر فالظاهر ان القاضي بأمره بالاستئذان على يده  
 أحيا ما هو به ويحق أن تلزم نفقته على بيت المال كالمعتق تامل (قوله أو أخذ) أي نوبا  
 يكتب به او دراهم يشتري بها (قوله والا) أي ان لم يكن عاجزا عن الكسب وأذن له فيه (قوله  
 كالوقت) أي ضيق (قوله لا يأكل منه) أي من مال مولاه (قوله يجيران على نفقته) وكذا اولد  
 أمة مشتركة ادعاء الشريك عليه اذا كبر نفقة كل واحد منهما ط عن الهندية ولو أثبت  
 أحدهما الحق له لم يرجع عليه الا خسر لغيره حيث تعرض لمال غيره ولو جوبه عليه برزعه  
 رجعي (قوله لانه مضمون عليه) فانه لو تميب عنده أو هلك يضمن للمالك الى أن يرد عليه والرد  
 واجب وان كان المالك غائبا لم يبق عند الغاصب فهو متبرع بما ينفقه (قوله ولكن ان خاف  
 الخ) بان خاف هربه بالعبد ونحوه (قوله أو أخذ الا بئ) ما كان ينبغي ذكره على هذا الوجه  
 لان ذلك يثبت اصحاب النهر حيث قال ونحوه في أخذ الا بئ اذا طالب من القاضي ذلك فان  
 رأى الاتفاق أصح امره وان خاف ان تأكله النفقة امره بالبيع فيقال ان امره بالاجارة أصح  
 فلم يذكروه اهـ فالمنقول في حكمه مخالف للمودع والمشتري على ان الرمسى وغيره أجاب بان  
 الا بئ يحسب عليه الا بئ ثانيا فالغالب انتفاء اصلية اجارته للغير فلا تسكت واعنه ثم بحث  
 الرمسى أن الحكم دائر مع اصلية حتى في المودع لو كان الاصلح الاتفاق عليه امره فلا فرق  
 بينهم ما تامل اهـ قال في البصر وكذلك أي كالعبد الا بئ اذا وجد دابة ضالة في المصر أو في غير  
 المصر (قوله أو احد شر يكي عبد الخ) أي فيرفع الشريك الامر الى القاضي ويقيم البيعة على  
 ذلك والقاضى بان يباري قبول هذه البيعة وعدمه فان قبلها فالحكم ما ذكر كافي البصر عن الخاتبة  
 ويأتي ما اذا امتنع احدهما عن الاتفاق (قوله ونحوها) وهو الا بئ والمشتري (قوله لا يجيبه  
 الخ) ذكر في الذخيرة ان القاضي ان رأى الاتفاق أصح امره بذلك وكذلك في الاقطار والقطعة  
 وبه علم ان المدار على اصلية (قوله والنفقة على الا بئ والراهن) أي نفقة العبد المأجور



والمرهون على ماله والمستهعار على المستعير لانه يستوفى منفعة بلا عوض فهو محبوب في  
منفعتها وقدم أول الباب أن كل محبوب منفعة غيره تلزمه نفقته وما في البحر من قوله وكذا  
النفقة على الراهن والمودع فالظاهر أن المودع يكسر الدال اسم فاعل والاختلاف ما تقدم من  
أن القاضي يؤجره لينفق عليه أو يبيعه (قوله وأما كسونه فعلى المبيع) اهل وجه الفرق بين  
نفقته وكسونه أن الطعام يستهلكه العبد في حال احتياجه في منفعة المبيع فلا يملكه المولى  
أما الكسوة فتبقى فللرهن كسونه سارت له كالمولى العبد والعارية فإليك المنفعة بلا عوض  
ففي إيجاب الكسوة عليه إيجاب العوض تأمل (قوله ونسقط بهنقه) أي إذا أعتق  
السيد عبده سقطت عنه نفقته (قوله وتلزم بيت المال) أي إذا كان عاجز وليس له قريب ممن  
تلزمه نفقته (قوله أجبره القاضي) أي على الاتفاق عليه وهذا ذكره في المحيط وذكر المصنف  
أن القاضي يقول لا آتي أمان تبيع نصيبك من الدابة أو نفقة على عارية بجانب الشريك  
كذا في الفقه والبحر (قوله جوهرية) لم يذكر في الجوهرية مسألة الدابة المشتركة وانما ذكرها  
فالمناصب من ذلك للفتح أو البحر كما ذكرنا (قوله ويؤمر الخ) أي يؤمر المالك الذي لا شريك  
معه فهو لا يجبر قضاء بخلاف ما لو كان معه شريك فإنه يجبر عارية لمحق الشريك كما علمت (قوله  
لاقضاء) لأن المالك من أهل الاستحقاق بخلاف العبد كافي الهداية (قوله والكمال) قال  
والحق ما عليه الجماعة لأن غاية ما فيه أن يتصور فيه دعوى حسيبة فيجبره القاضي على ترك  
الواجب ولا بدع فيه وأقره في البحر والنهر والمخ (قوله ولا يجبر في غير الحيوان) أي كالذئب  
والهـ قار الزرع (قوله ما لم يكن له شريك) أي فإن كان له شريك فإنه يجبر حيث لم تكن  
القهوة كبرى ثم ورمية قناب وثرودولاب وسقينة معينة وحافظ إلا أن كان يمكن قومه  
من أساسه ويبنى كل واحد في نصيبه السترة وسبب أي قيام الكلام عليه في آخر الشريعة أن شاء  
الله تعالى (قوله كما مر) أي نظير ما مر أن اتفاق الدابة المشتركة من أنه يجبر الممتنع للآية ضرر  
شريكه (قوله أنفق الثاني ورجع عليه) هذا خلاف ما قدمه من أن حكمه حكم عبد الودعة  
وأجاب ح بان هذا تعنت في الامتناع بخلاف ما تقدم فإنه معذور بغيره اهـ فأت  
لكن لا بد من إذن القاضي أو الشريك كما أفاده الشارح بعده وفي البرازية قال أحدهم ليس  
في شيء أنفقته وأنفق الآخر على حصته يبيع الحماكم حصته لا آتي عن ينفق عليه فان لم يجد  
استدان عليه فان لم يجد أنفق من بيت المال فان قال الشريك أنفق على حصته أيضا ويكون  
ذاك يباع على المولى فعل لكن لا يجبر عليه فان فضل عن قيمة العبد لا يكون ديناً على العبد بل على  
المولى اهـ (قوله والودعة واللقطة) أي إذا أقام دينة على ذلك فان شاء القاضي قبضها وأمره  
بالاتفاق إن كان أصلي والأمر به يبيعهما كافي الذخيرة والأمر بالاتفاق ينفق كونه من اجرتها  
أو من مال الأمور أي ما كان أصلي بأمره القاضي به كما علم مما مر (قوله إذا استمرت) أي  
استمرت للأصلح كأنه تطلبه وفي المصباح رعت الحائط وغيره مما من باب قتل أصله  
واقه سبحانه وتعالى أعلم

وأما كسونه فعلى المبيع  
وتسقط بهنقه ولو زمتنا  
وتلزم بيت المال خلاصة  
(دابة مشتركة بين اثنين)  
امتنع أحدهما من الاتفاق  
أجبره القاضي (لئلا يضر  
شريكه جوهرية وفيها  
(ويؤمر) أما بالبيع وأما  
(بالاتفاق على جهات ديانة  
لاقضاء على) ظاهر (المذهب)  
فإنه من نهذيب الحيوان  
وأما على المال وعن الثاني  
يجوز بيعه الطحاوي  
والكمال وبه فالتأني  
الثلاثة ولا يجبر في غير  
الحيوان وإن ذكره فيبيع  
المال ما لم يكن له شريك  
كما مر قلت وفي الجوهرية  
وإن كان العبد مشتركا  
فامتنع أحدهما ما اتفق  
الثاني ورجع عليه ونفى  
المصنف تبعا للبحر عن  
الخلاصة اتفق الشريك  
على العبد في غيبة شريكه  
بلا إذن الشريك أو القاضي  
فهو منطوع وكذا الفضل  
والزرع والودعة واللقطة  
والدار المشتركة إذا استمرت  
واقه أعلم



تم الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابد بن علي الدر معناه بالمقابلة المحررة على النسخة  
المقابلة على خط المؤلف رحمه الله وبإمضاء الجزء الثالث أوله كتاب العتق

Süleymaniye U. Kütüphanesi  
Kno Hazan Hüsnü PS  
Yeni  
Eski Kayıt No 3007